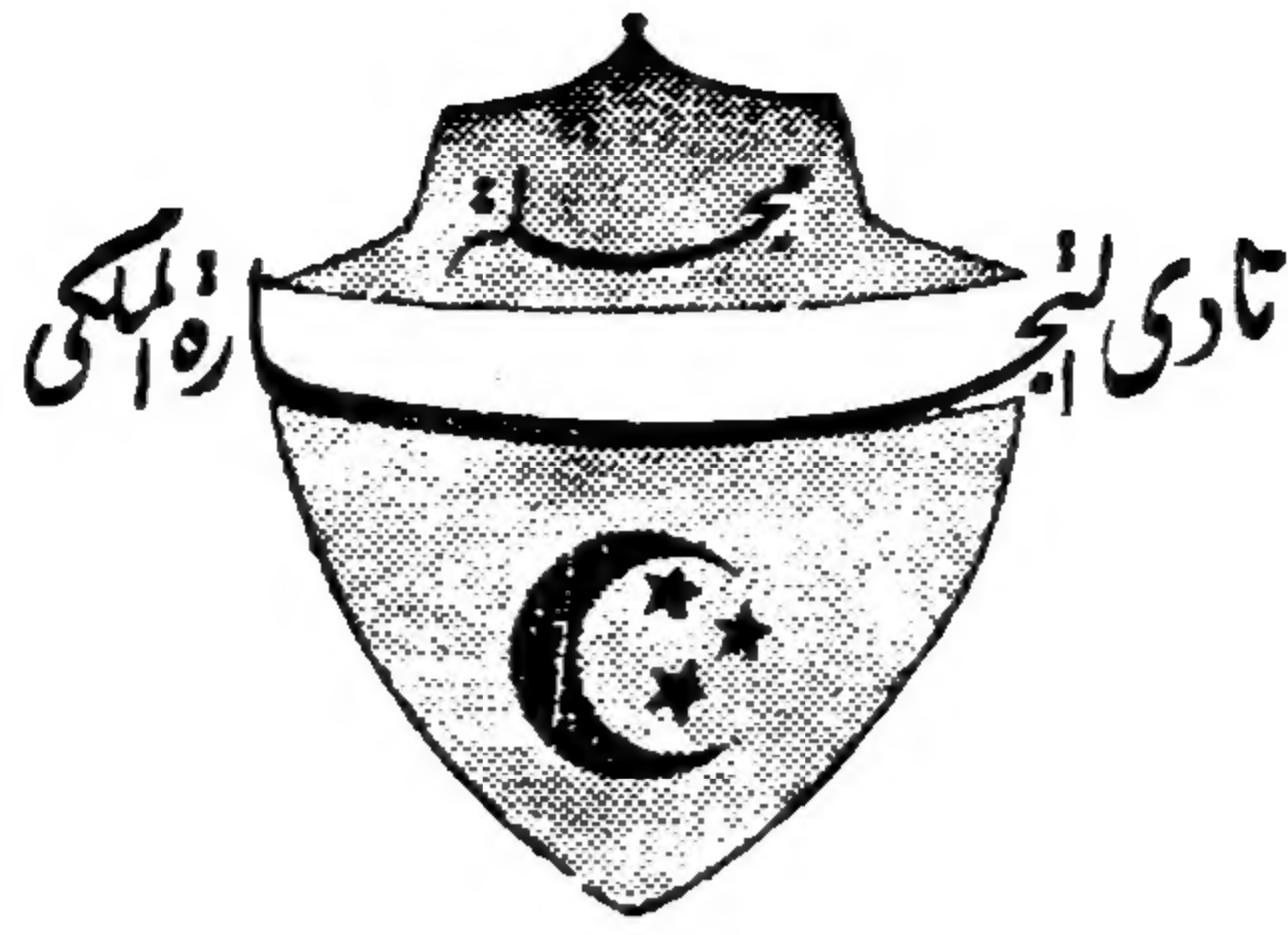




VOL_00002664

JrSy-CPS-BK-0000000086-JrS

481189



العدد
١٥٢/٢١

الاقتصاد والمحاسبة

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى باطنة رئيس نادى التجارة المالكي
رئيس تحرير : أحمد عثمان

العدد
١٥ قروش

العدد ٤٩
١٥ مارس ١٩٥٣

المعونة الفنية الأمريكية

واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية

تضاربت الآراء حول الاستفادة من المعونة الفنية فمن مجذبن لها ومن معترضين ولكل فريق وجهة نظر جديرة بالاحترام والتقدير . ولعل حجة المعارضين آتية من مخاوفهم مما قد يصحب تلك المعونة من استغلال للنفوذ الأمريكى فى مصر بحجة رعاية المصالح المالية مما اکتوت به مصر فى تاريخها الحديث - ولا شك أن الأمريكان حين لوحوا بالمعونة الفنية على أساس مشروع النقطة الرابعة - وضعوا الى جانبها مشروع معاهدة صداقة واقامة لو أنها أبرمت لكانت احياء لعهد الامتيازات من جديد - مما اضطر الحكومة المصرية الى الاعتراض على الجوانب السياسية والتشريعية التى كانت تتعارض مع السيادة القومية وسياسة التمهيد - ولقد كان لهذا الاعتراض أثره اذ عدلت أمريكا عن مطالبتها الشاذة وقبلت الحكومة الاستفادة من المعونة الفنية الأمريكية - وكان ذلك فى أواخر حكومة العهد الماضى .

أما وقد بدأت حكومة العهد الجديد الاستفادة الفعلية من مشروع النقطة الرابعة فإن ذلك يدعو للاطمئنان بأن المسئولين قد اطمأنوا الى أن هذه المعونة لا تتعارض مع السيادة القومية فى شيء وأنه من المستطاع الانتفاع بخبرة الفنيين الأمريكين فى شتى المرافق دون تغلغل النفوذ الأمريكى أو المساس بسياسة التمهيد التى يجب أن تكون الهدف الدائم أمام كل مصرى مسئول - ولا يتنافى هذا التعاون المشترك مع اجتذاب رؤوس الأموال الأمريكية لاستغلالها فى مختلف المشروعات الإنتاجية تعاوناً كريماً عادلاً خالياً من كل شوائب النفوذ الأجنبى أو شبهات الاستعمار - ولنا فى بقية رجال العهد الجديد ووطنيتهم ما يحمل على اليقين فى اتساع هذه السياسة الوطنية الحازمة .

ولقد كان للقرارات التى اتخذها مجلس التنمية الاقتصادية لتشجيع ورود رؤوس الأموال الأجنبية والسماح بخروج جزء من الأرباح السنوية فضلاً عن تيسير خروج رأس المال نفسه مقسماً على عدة سنوات - أحسن الأثر فى الدوائر المالية لأن ميادين العمل فى مصر محتاجة للتمويل العاجل توصلاً لزيادة الانتاج ودعم الموارد الدخل القومى الذى يتطلب التنمية المضاعفة دون تردد أو إبطاء .

عبد الله فكرى باطنة

المعونة الفنية الأمريكية
واجتذاب رؤوس الأموال
الأجنبية - لصاحب الامتياز
عرض وتعليق : وفاة ستالين
ومصر الاقتصاد - الشباب
المتعطل - المال فى الشرق
الأوسط

اتفاق الدفع بين مصر وإيطاليا
حديث للسينور فيرو
القائم بأعمال السفارة
الإيطالية

فى السياسة الاقتصادية : مبدأ
التأميم فى التطبيق -
للاستاذ وديع فلسطين

اقتصاديات الشرق الأوسط :
أثر الحرب فى تجارة العراق
سياسة التوسع فى المنشآت
الصناعية : للأستاذ موسى

حقى
الجامعة العربية تدرس تشريعات
العمال فى العراق : تقرير
للاستاذين فتح الله المرسفى
وفؤاد عبد الجبار حلمى

التطور الاقتصادى فى الشرق
الأوسط : للأستاذ سبأ

جسرى
الاقتصاد العالمى :

المراقبة السليمة فى داخل
المنشآت التجارية : للأستاذ
مصطفى شوقى

أرقام واحصاءات :
من الصحف العالمية :

تجارة الترانزيت فى بورسعيد:
مذكرة لفرفة بورسعيد
التجارية

التقشف بالأرقام : للأستاذ
حسن الحطيم

اتفاقية النقطة الرابعة
من أعلام الاقتصاد : سيسموند

دى سيسموندى - للأستاذ
جورج يعقوب

الأوراق المالية : عن النصف
الأول من مارس ١٩٥٣

وأخبار الشركات - للأستاذ
أحمد فريد حسن



وفاة ستالين ومصير الاقتصاد

لم يهز العالم منذ بدأ العام الجديد نبأ كنباً وفاة المارشال ستالين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي وزعيمه ، وهو الرجل الذي كان يوصف دائماً بأن في يده سلام العالم أو مفتاح الحرب العالمية المقبلة

وبوفاة ستالين أذاع خليفته الرفيق جورجى مالينكوف بياناً بسيطاً فيه معالم السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي قال فيه ان السلام العالمى والتعاون بين الدول هما مبدآن سيحرص عليهما أشد الحرص مواصلة للسياسة التى انتهجها ستالين من قبل . أما فى ما يتعلق بالسياسة الاقتصادية ، فلم يرد فى بيان مالينكوف شئ محدد عنها .

ولكن الذى لا ريب فيه ان الستار القولاذى المفروض حول بلدان أوربا الشرقية سيظل مسدداً ولو لبعض الوقت ، وأنه اذا طرأ تعديل فى سياسة روسيا الاقتصادية فإنه لن يكون تعديلاً مباغتاً مفاجئاً ، بل سيكون ذا مقدمات تؤدى بالتدرج الى النتائج المطلوبة .

ومعروف ان التجارة بين شرق العالم وغربه لا تزال تتعثر بسبب الخلافات المذهبية التى كانت - ولعلها لا تزال - سائدة بين دول الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا - وروسيا باعتبارها «امام الشيوعية» فى العالم صحيح أن بعض الدول الكبيرة كان يتجر مع روسيا حتى بريطانيا وحتى أمريكا ، ولكنها كانت تجارة فى أضيق الحدود ، وفى المواد التى لا تدرج فى عداد «المواد الاستراتيجية» . فقيماً يتعلق بالمواد الاستراتيجية - كالمطاط والزيت والقصدير والقطن - أصدرت الحكومة الأمريكية تشريعاً بمقتضاه تقطع معونتها عن كل دولة تتجر مع روسيا أو مع بلدان أوربا الشرقية وكانت ألمانيا محك السياستين المتضاربتين لروسيا ولدول الغرب ، لأن الاحتلال الرباعى لبرلين كان

يحدث ألواناً من حوادث الجفاء ، ولذلك ستكون ألمانيا أول دولة تتضح فيها سياسة روسيا الجديدة فى المجال الاقتصادى وهل ستتحوّل نحو سياسة ستالين أو تتخذ وجهة جديدة فى عهد مالينكوف .

وأيا كان الامر ، فإن العالم يرقب تطورات تدنيه من السلام والاستقرار ولن يكون ذلك الا بأن تعدل روسيا اليوم سياستها الخارجية تعديلاً يحقق فعلاً هذا السلام ، ويمكن التجارة من أن تعود حرة بين الدول فى ظل هذا السلام المقيم

الشباب المتعطل

أسعدنا وأثلج صدرنا أن نسمع أن الحكومة لم تغفل أزمة الشباب المتعطل من خريجي الكليات العملية والنظرية ، وأنها جادة فى تهيئة وسائل المعيشة لهؤلاء الشباب فى غضون ستة أشهر

وليست مصر الدولة الوحيدة فى العالم التى تشكو من أزمة البطالة ، فهناك دول كثيرة - حتى الدول الصناعية الكبرى كالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا - تشكو من أزمة البطالة الناشئة عن حالة الكساد الحالية فى أسواق العالم . وكان خطر الحرب سبباً فى احجام كثير من الهيئات الصناعية فى العالم عن التوسع فى نشاطها والبحث عن موارد أخرى لاستثمار خبرتها ومالها خشية أن تقوم الحرب مباغتة وتحمل هذه الهيئات خسارة باهظة فى الاموال السائلة والاموال التى تمثلها المصانع والادوات والآلات .

ولكن أزمة البطالة فى مصر تتخذ مظهراً مختلفاً عنه فى دول العالم الأخرى . فمصر لم تستثمر جميع مواردها ولم تستنزف جميع قواها ، ولم تستغل جميع أبواب العمل فيها بحيث لم يعد هناك مجال للأيدى العاملة من المثقفين وغير المثقفين ، كلا ، فان أبواب العمل لا تزال مفتوحة على مصراعيها وكنوز مصر الطبيعية لا تزال تنادى من يقبل على استثمارها ودور الصناعة لا تزال فى المهد ومشروعات الإصلاح والتعمير أكثر من أن تستوعب جميع الأيدى العاطلة الآن

والمعضلة الأولى والوحيدة التى تجابه مصر ، هى كيفية الحصول على رؤوس الاموال وعلى الخبرة الفنية للشروع فى هذه المشروعات جميعاً . وقد أحسنت الحكومة صنعا بعقد اتفاق

النقطة الرابعة مع حكومة الولايات المتحدة انتفاعاً بما يعود على البلاد من خير من وراء الخبرة الفنية . وحسناً صنعت الحكومة اذ فاتحت المستر بوجين بالاك رئيس مجلس ادارة امينك الدولى للانشاء والتعمير فى اقراض مصر لتمويل مشروعات الرى الكبرى وحسناً فعلت مصر عندما عدلت قانون المناجم والمهاجر تعديلاً من شأنه أن يغرى الشركات على العمل فى مصر . وحسناً فعلت الحكومة عندما عدلت اللوائح الخاصة باستثمار رؤوس الاموال الاجنبية فى مصر ، لان من شأن ذلك أن يجعل الاموال الاجنبية تتدفق على بلادنا بدلاً من أن تتدفق على دولة اسرائيل أو على تركيا كما كان الحال قبلاً .

وهذه الخطى جميعاً كفيلة بحل أزمة المتعطلين .

المال فى الشرق الاوسط

نشرنا فى غير هذا المكان نص المحاضرة النفيسة التى ألقاها الاستاذ سابا حبشى الوزير الأسبق للتجارة والصناعة عن التطور الاقتصادى فى رقعة الشرق الاوسط ، تلك الرقعة التى تحتل مصر منها مكان الصدارة ومن هذه المحاضرة يتبين أن الشرق الاوسط ليس فقراً الى الموارد الطبيعية وليس فى حاجة الى المال ، بل لعل المال الذى يدره الزيت فى الكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية يزيد عما يستطاع انفاقه فى هذه البلدان . فاذا عرفنا أن الشرق الاوسط لا يزال فى اول البداية فى ما يتعلق باستثمار الزيت ، واذا عرفنا أن امكانيات التوسع فى الانتاج لا تكاد تدخل فى نطاق حصر ، أمكن أن نقول ان المال سيزداد فى الأيدى - ولا سيما الأيدى الحكومية - زيادة تحدو بالباحثين الى التفكير فى كيفية انفاقه

ولا ريب فى أن من حق كل بلد أن ينتفع بخبراته المعدنية والزراعية فاذا حبا الله الكويت بزيوت فمن حق الكويت أن ينعم برخاء الزيت . واذا حبا الله مصر بقطن فمن حق مصر أن تنتفع بهذه الثروة كيفما شئت

ولكن ألا من سبيل الى استغلال الفائض من هذه الاموال فى مشروعات انتاجية فى بلدان عربية ، ولا سيما فى مصر ؟

لقد أثّر هذا الامر غير مرمرة ، ولكن اثارته كانت من دوائر غير حكومية ، واذا أريد أن يسفر الامر عن نتائج

اتفاق الدفع بين مصر وإيطاليا زلزل عقبات التجار

موازنة الحساب التجاري بين الدولتين وسط حركة التباينة
القطن في مصر يفرز وينج في المصانع الإيطالية
حديث للسنير فيرو القائم بأعمال السفارة الإيطالية

عقد في أواخر العام الماضي اتفاق للدفع بين الحكومتين المصرية والإيطالية لتيسير مهمة التبادل التجاري بين الدولتين وتذليل العقبات الناشئة عن اختلاف العملة في الدولتين المتعاقبتين وقد رأى مندوب «الاقتصاد والمحاسبة» أن يسأل السنير أندريا فيريرو القائم بأعمال السفارة الإيطالية عن حالة التجارة بين مصر وإيطاليا بعد أن انقضت بضعة أشهر على سريان هذا الاتفاق وعن الآمال المعقودة على تنشيط التبادل التجاري بين الدولتين فقال السنير فيريرو أنه سعيد جدا لأنه أمضى هذا الاتفاق بنفسه ممثلا لحكومته وبذلك ذلت عقبة طالما اعترضت العلاقات التجارية الطبيعية

إيجابية ، ووجب أن يكون بناء على اتصال الحكومات واتفاقها وتعاونها . ومن خير المشروعات التي اقترحت لتوظيف بعض هذه الأموال ، مشروع نشرنا تفاصيله في العدد الماضي لإنشاء شبكة من الطرق تشمل بلدان الشرق الأوسط كلها ومن جملتها مصر . ويمكن كذلك التفكير في تنفيذ مشروعات للرى ينتفع بها أكثر من بلد عربي من البلدان التي تجرى فيها أنهر مشتركة . ويمكن كذلك إنشاء معاهد عليا لتدريب شبان البلدان العربية تدريباً فنياً عملياً ولتعويدهم على وسائل إدارة الأعمال الكبيرة والشركات .

ولكن لن يتسنى تحقيق شيء من هذه الأحلام الممتعة إلا إذا بحث الأمر على مستوى عال ، أي بين الحكومات ذات الشأن والمرجو أن يستغل هذا المال في النافع الباقي من الأغراض ، بدلا

من أن ينفق في الزائل العارض من أبواب الانفاق

بين دولتين من أكبر دول البحر المتوسط ومن أوثقها صلات ووشائج . ولهذا لم تكن المعاهدة تبرم حتى أخذت التجارة تسير في مسراها الطبيعي بين الدولتين لا يعترضها ما يعوقها ، ولم ينشأ حتى اليوم ما يدعو إلى إثارة مسائل تتعلق بهذه الاتفاقية وسأل مندوب الاقتصاد والمحاسبة السنير فيريرو عن سعر القطع الذي عين بين العملتين المصرية والإيطالية ، وعلى أي أساس كان تحديده .

فقال : ان الحكومتين رأتا تثبيت سعر القطع لمصلحة الدولتين ، حتى لا تكون هناك تقلبات في سعر العملة تفضي إلى ما يسيء إلى أحد الجانبين . فالعملات جميعا ترتفع وتنخفض في السوق ، ولكن مصلحة إيطاليا ومصر كانت تقضى بتثبيت سعر القطع . واستفسر المندوب من القائم بالأعمال الإيطالي عن الميزان التجاري بين مصر وإيطاليا وهل يميل إلى هذا الجانب أو إلى ذاك .

فأجاب ان الاتفاق الخاص بالدفع نص على أنه إذا طرأ على الميزان التجاري أي طارئ يؤدي إلى اختلاله ، فلا بد من عقد لجنة مشتركة من ممثلي الدولتين لبحث الأمر ولاتخاذ الوسائل الكفيلة بموازنة هذا الميزان .

وحيث أن مثل هذه اللجنة لم تجتمع إلى الآن ، فمعنى ذلك أنه لم يحدث أي خلل في الميزان التجاري وأن الكفتين تسيران متعادلتين

وسأل المندوب السنير فيريرو هل يسمح اتفاق الدفع لدول أخرى بأن تنتفع منه ؟

فأجاب ان التجارة الثلاثية ممكنة ، ومثل هذا الاتفاق يجعلها ميسورة أما أبرز ما في الاتفاق ، فهو أنه ترك للتجار في البلدين حرية التعامل

بغير تدخل من الحكومتين فالتجار هم الذين يتصلون ببعضهم البعض ، وهم الذين يتفقون على الأسعار ، وهم الذين يتولون عمليات الشحن والاصدار والتأمين وغير ذلك . أما الحكومات فلا تتدخل في الأمر إلا إذا دعت إلى ذلك ضرورة ملحة .

وحرية التجارة هي دائما المثل الأعلى في كل تبادل تجاري . وعاد مندوب الاقتصاد والمحاسبة يسأل عن مدى تأثير اتفاق الدفع في تشجيع حركة الاصطيف والاشناء بين مصر وإيطاليا

فقال السنير فيريرو ان من الطبيعي وقد ذلت عقبات الدفع أن تنشط حركة الاصطيف لمصلحة الدولتين . فالمصطافون كانوا يصدفون عن السفر لعجزهم عن تحويل المال إلى البلد الذي يريدون الاصطيف فيه ، أما اليوم فقد صار ذلك ميسورا وصار يتم في العلن بحيث يمكن القول ان الاصطيف لم يعد «صادرات خفية» كما يسمونه عادة في الاصطلاح الاقتصادي .

واستطرد السنير فيريرو فقال انه بمقتضى اتفاق الدفع صار الإيطاليون ملزمين ألا يشتروا القطن إلا من مصر . وهذا أمر يرضى مصر بلا ريب ، لأن الإيطاليين يشترون القطن ليغزلوه وينسجوه في مصانعهم ، ولأنه يعوض إيطاليا عما كانت تشتريه من قطن من بلاد أخرى . ولما كانت مصر أقرب إلى إيطاليا من غيرها من الدول ، فإن التجار الإيطاليين يؤثرون القطن المصري ، ولا سيما وهو يمتاز بتيلة طويلة لا تجاريها تيلة قطن آخر

وختم السنير فيريرو حديثه قائلا أن اتفاق الدفع خطوة إلى الامام ، وسيكون لهذه الخطوة عواقب اقتصادية طيبة لهذين البلدين الشقيقين في حوض البحر المتوسط .

مبدأ التأمين في التطبيق

الحكومة البريطانية تفعل عن تأمين الصناعات الرئيسية
الضائقة الاقتصادية في ايزان مرقها الى تأمين الزيت

تأمين صناعة الفحم وصناعة النقل
وكادت تنجح في تأمين صناعة الفولاذ
لولا أن الانتخابات العامة خذلت حكومة
العمال ، وأعادت الى الحكم حكومة
المحافظين .

فعم أسفرت تجربة التأمين في
بريطانيا ؟

كانت اول ظاهرة خطيرة عرفتھا
بريطانيا هي ان انتاج الفحم بدا
بتناقص . حتى اضطرت بريطانيا الى
استيراده من الخارج لأول مرة في
تاريخها بعد ما كانت دولة من اكبر
الدول المصدرة للفحم في العالم ، هذا
في الوقت الذي قل فيه استهلاك
بريطانيا نفسها من الفحم بسبب وفرة
الزيت بأنواعه واستخدامه في تسيير
سفن الاسطول وسفن الملاحة والمصانع
الكبيرة عوضا عن الفحم .

وكانت الظاهرة الخطيرة الثانية
التي أسفرت عنها هذه التجربة هي
ان عمال الفحم في بريطانيا الذين لم
يعرفوا قبلا « الاضراب » صاروا
يجارون عمال الصناعات الاخرى في
الاعتصاب مطالبة بزيادة الاجور . مما
اضطر الحكومة الى التدخل واستخدام
الجنود في المناجم بدلا من العمال حتى
لا يتعطل دولا الصناعة في بريطانيا
وقد استمر انخفاض انتاج الفحم
البريطاني ، أي ان بريطانيا لا تنتج
اليوم من الفحم ما يكفي استهلاكها
الداخلي ، وهي لذلك مضطرة الى
استيراد العجز من الخارج . اما
الاضراب فقد قضت عليه سياسة
تجميد الاجور وسياسة توزيع المؤن
بالجرايات مع خفض مستوى الاسعار
ليكون معادلا للقدرة الشرائية

واليوم نسمع ان بريطانيا تنوى
الرجوع عن قرار تأمين الصناعات
واطلاق حرية الصناعة ، وفي هذا

اليها الحكومات ، ولا سيما الحكومة
البريطانية - الاخذ بمبدأ التأمين في
الصناعات والمرافق الكبرى كتأمين
صناعة تعدين الفحم والفولاذ، وصناعة
النقل ، وغيرهما . ومما ساعد على
المضي في هذا الاتجاه أنه كان على
رأس الحكومة البريطانية وزارة للعمال
تقلدت زمام الحكم عقب الحرب مباشرة

للاستاذ وديع فلسطين

ووجدت نفسها مطالبة من العمال
والجنود بمطالب لا يتسنى تنفيذها الا
بسيطرة الحكومة على مرافق الانتاج،
أي بالتوسع في التأمين .

وعلى الرغم من العقبات الكبيرة التي
جابهتها الحكومة البريطانية لاقرار
تشريعات التأمين في البرلمان ، فقد
استطاعت آخر الامر أن توفق الى

صادرات التمر العراقي

تدل الاحصاءات التي أصدرتها
جمعية التمر العراقية على أن الكميات
المصدرة الى الخارج من أول الموسم
الحالي إلى يوم ١٠/١/١٩٥٣ بلغت
١٨٩ ألف طن مقابل ٢٠٣ آلاف طن
صدرت في المدة نفسها من الموسم
السابق . وكانت أهم الانواع المصدرة
هي « زهدى الفرات » الذي صدر
منه ١١٠ آلاف طن و « السائر »
وصدر منه ٣٩ ألف طن و « الخلاوي »
وصدر منه ١٨ ألف طن و « زهدى
البصرة » وصدر منه ١٣ ألف طن
و « الخضراوي » وصدر منه ٤ آلاف
طن و « الجباجب » وصدر منه ٣٠٠٠
طن فضلا عن ثلاثة آلاف طن من
انواع اخرى شتى .

كانت الحرب العالمية الاخيرة
فرصة سانحة انتهزتها معظم حكومات
العالم للسيطرة سيطرة كاملة على موارد
الانتاج ، وذلك لتتمكن من متابعة
« مجهود الحرب » بغير أن يعثرها
نكوص أو تجابهها مشكلات يتعذر
تذليلها . فأبجح لحكومات بريطانيا
والولايات المتحدة وفرنسا أن تستولي
على جميع مصادر الانتاج ، وهي
حكومات كانت تنجح قبلا الى ترك
الصناعة حرة والتجارة حرة والانتاج
رهنا بناموس العرض والطلب .

وطبقا لهذا المبدأ استولت الحكومات
على شركات الطيران ، ومناجم الفحم
والفولاذ ، وشركات الملاحة، واحتكرت
الحكومات تجارة القطن والمؤن
الاستراتيجية ، وحولت المصانع المدنية
الى مصانع حربية تورد جميع انتاجها
للحكومات، وأصبحت عمليات الاصدار
والاستيراد مقيدة بأشد القيود حتى
لا تتعارض مع الجهود المبذولة في
تسيير دفة الحرب وحتى لا تنطوي
المعاملات التجارية على نفع مادي لدول
الاعداء .

وبانتهاء الحرب، أخذت الحكومات
تتدرج في رفع أيديها من شئون
الصناعة والتجارة، ولكن عودة الملايين
من الجنود والمجندين من ميادين القتال
الى ديارهم ، والحاجهم على حكوماتهم
في الاهتمام الى أعمال تقيم أودهم وأود
أسرهم ، أدى الى أن تأخذ الحكومات
بالنظم الاشتراكية المعتدلة ، فتدخل
في شئون الصناعة والتجارة، تتدخل
يتخذ مظاهر شتى، كتحديد حدادنى
للأجور ، وفرض برامج الخدمات
الاجتماعية المختلفة على الشركات ،
واستيلاء الحكومة على نسب كبيرة من
الارباح بالضرائب التصاعدية التي
فرضت ، وهلم جرا .

وكان من الاساليب التي لجأت

الانجاء وحده ، سواء تم أو لم يتم دليل على أن التجربة الخاصة بالتأميم لم تكمل بما كان مرجوا لها من نجاح وأن المبدأ القائل « أن الحكومة مدير أعمال فاشل » فيه كثير من الصواب ولندع بريطانيا ، لننظر الى تجربة أخرى للتأميم أجريت في شهر يوليو ١٩٥١ في إيران ، وهي دولة شرقية ذات وشائج وثيقة ببلدان هذه الرقعة من العالم .

فقد انطلقت من شرفة الصحافة في المجلس (أي البرلمان الإيراني) عبارة فاه بها أحد الصحفيين بينما كان المجلس يبحث أمرا من أمور الزيت ، وكانت هذه العبارة « فلنؤمم صناعة الزيت » . وتلقف بعض النواب هذه العبارة وتحمسوا لها فسرت بينهم مسرى النار في الهشيم ، وتبنتها وخرج الشعب الإيراني كله ينادي بالتأميم ويرمي كل من يطالب بغير ذلك بالخيانة .

وبادرت الحكومة الى استصدار التشريعات البرلمانية التي تمنحها سلطة الاستيلاء على منشآت شركة الزيت ومصانعها وتسهيلاتهما ، وحاولت أن تتفق مع الشركة بالحسنى فلم تسئل الى نتيجة ما ، فاضطرت الى اصدار أوامرها الى جميع موظفي الشركة بمغادرة البلاد في موعدها ، ثم أمرت بنك باركليز فيها بأن يوصد أبوابه ، وأخيرا قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الحكومة البريطانية عندما تعذر عليها أن تسوى نزاع الزيت .

أذن لقد أمت صناعة الزيت في إيران : أي صارت الينابيع ملكا للدولة ، وصارت أدوات استخراج الزيت ملكا للدولة ، وصارت معامل التكرير وانايب النقل وجميع المنشآت الأخرى ملكا للدولة . ودعك من أن شركة الزيت الانجلو إيرانية لاتزال تدعى ملكية هذه المنشآت ، ومن أنها لاتزال تزعم أن انياز استغلال الزيت قائم لم ينقض .

وحاولت حكومة إيران أن تدير صناعة الزيت ، فألفت مجلسا أهليا يتولى هذه الصناعة وجعلت على رأسه المساعد الايمن للدكتور مصدق وهو الدكتور حسين فاطمي . وجاء دور استغلال الزيت وتكريره وبيعه ونقله .

أما عملية استخراج الزيت ، فلم يحسنها الإيرانيون فأرادوا الاستعانة بخبراء من أمريكا أو من إيطاليا أو من سويسرا أو من ألمانيا أو من المكسيك ، ولكن لم يعرف حتى الآن أن الشركة تعاقدت مع أحد من هؤلاء الخبراء وحاول البنك الدولي أن يعرض وساطته على حكومة إيران فيتولى هو إنتاج الزيت ولكنه لم يوفق وحاولت حكومة إيران أن تتفق مع شركات اجنبية ، ولوحت بأن تتعاقد مع الروس وبلدان شرق أوروبا لمساعدتها على انتاج الزيت ، فلم تصب نجاحا . وكان أن صار الزيت مدفونا في باطن الثرى يتحفز للانطلاق من مكانه ولكنه لا يجد من يعرف كيف يستخرجه

أما تكرير الزيت ، فلا يقل عناء وعسرا عن انتاجه . فقد صممت المعامل عن هديرها القديم ، ولم تعد تنتج الملايين الخمسة والعشرين من اطنان الزيت المكرر في كل عام ، وهو أكبر قدر من الزيت المكرر تنتجه معامل في العالم

وترتب على عدم انتاج الزيت وعدم تكريره توقف حركة البيع تماما الا أنه كان في مستودعات الزيت المكرر بعض الكميات المخزنة ، فعولت

~~~~~  
**خسارة الفيضان في بريطانيا**

أعلن ... دافيد مكسويل فايف وزير الداخلية البريطانية في مجلس النواب البريطاني أن الخسارة التي لحقتها بريطانيا بسبب موجة الفيضانات العاتية التي تعرضت لها في الشهر الماضي كانت جسيمة .

فقد أنفقت الحكومة ٢٦٠٠.٠٠٠ ر. ٢ جنيه وستنفق أكثر من هذا القدر في المستقبل لاصلاح بعض ما أصاب البلاد من جراء الفيضانات .

**أما جملة الخسارة التي تكبدتها البلاد فلا تقل عن ٥٠ مليون جنيه** أمسترايني ، عدا ما يلزم لاجراء اصلاحات مستمرة وتحسينات على المباني التي تعرضت للتلف .

أما خسارة الاراضي الزراعية فلا تقل عن عشرة ملايين جنيه اذ طمر الماء اراضي متفاوت مساحتها بين ١٥٠ ألفا و ١٧٥ ألفا من الافدنة . ويمكن من حسن الحظ أن ثلثي المساحة لم يغمره الماء المالح الا لفترة وجيزة .

~~~~~

حكومة إيران على بيعها الى من يشتريها ، وأعلنت في صحف العالم بأنها على استعداد لان تبيعها بسعر يقل عن السعر العالمي ، فبادرت شركة الزيت الانجلو إيرانية بنشر اعلانات تحذر فيها الشركات من شراء زيت إيران وتتوعد بمقاضاتها أمام المحاكم .

وبالرغم من هذا التحذير تقدمت شركة ايطالية لشراء شحنة من الزيت الإيراني تبلغ نحو ٨٠٠ طن واستعانت بناقلة الزيت السويسرية « روزماري » لنقلها ، ولكن لم تكد هذه الشحنة تصل الى ميناء عدن ، حتى صادرتها السلطات البريطانية ، وعقدت محكمة للنظر في هذه القضية ، وحكمت المحكمة بأحقية شركة الزيت الانجلو إيرانية للشحنة وبعدم جواز عملية البيع .

وتقدمت شركة ايطالية أخرى لشراء شحنة ثانية من الزيت مقدارها ٥ آلاف طن ، وأرسلت الناقلة « ميرلا » الى عبادان لنقلها . وقد نجحت هذه الناقلة في الوصول الى ميناء البندقية ، ولكنها وجدت بدورها قضية تنتظرها هناك .

وصفوة القول ، أنه في خلال مايقرب من عامين ، لم تنتج إيران قطرة واحدة من الزيت ، ولم تكرر قطرة واحدة من الزيت ، ولم تبع الا أقل من ستة آلاف طن لاتزال موضوع نزاع قضائي ، ولم يدخل في ميزانيتها شيء من ايراد الزيت ، الذي كان موردا رئيسيا عليه عماد الميزانية الإيرانية ولسنا نريد أن نسبق الحوادث فنقول ان تجربة التأميم في إيران قد أخفقت ، فلعل المستقبل يخرج علينا بمفاجآت غير المرتقة . ولكن الذي لا ريب فيه أن إيران لم تتأهب للاقدام على تجربة التأميم ، ولم تتخذ الاحتياطات الكفيلة بنجاح هذه التجربة ولم تشتتر اسطولا من ناقلات الزيت تستعين به على ترويج هذه البضاعة وعاقبة هذا هو ما تعانيه إيران اليوم من ازمت اقتصادية خانقة لا يعرف المسؤولون فيها كيف يخرجون بالبلاد منها سالمين .

فالتأميم مخاطرة في بريطانيا ، نجح بعض الشيء وأخفق بعض الشيء . أما التأميم في إيران فقد كان مغامرة دلت حتى الآن على خسران مرير وديع فلسطين

سِياسَةُ التَّوَسُّعِ فِي الْمُنْشآتِ الصَّنَاعِيَةِ

تمهيد للبحث

من المسلم به أن المنشآت الصناعية تقوم - في العادة - على أساس فكرة المشروع فيقوم الاختصاصيون الفنيون بدراسته دراسة مستفيضة تتناوله من كافة نواحيه الصناعية والفنية والتجارية والمالية حتى إذا ما اطمأنوا إلى سلامة فكرة المشروع ، وإلى إمكان تحقيقها ، وإلى توقع الربح أقدم صاحب المشروع على تنفيذه .

ويجب أن يتناول البحث في المقام الأول ماهية السلعة موضوع هذا المشروع ، وما هي الخطوات الفنية والصناعية اللازمة لأعدادها حتى تكون حقيقة ملموسة . وبعد هذه الدراسة يبحثون في امكانيات صنع السلعة ذاتها . ويتناول هذا البحث ناحية المواد الأولية ، ومدى توافرها في السوق المحلية ، أو توافرها في الأسواق الخارجية وهنا يجب دراسة إمكان استيرادها وظروف هذا الاستيراد ، وسعرها تسليم المنشأة . كما يجب دراسة باقى ظروف صناعة السلعة الأخرى .

وبعد هاتين الدراستين تأتي المسألة التجارية التي تهتم بالحكم على قيمة السلعة من وجهة نظر السوق . فتدرس هذه السوق لمعرفة مدى إمكان التصريف فيها . وهل يكفي بالسوق المحلية أم أنه يتعين تصدير جزء من الإنتاج للخارج . وفي هذه الحالة ما هي ظروف التصدير وعوائقه . . . كما تهتم الناحية التجارية أيضا بموضوع سعر السلعة فهي تبحث أولا سعر التكلفة التقديرى للسلعة ، وتقارنه بسعر البيع التقديرى أيضا للتأكد من زيادة الأخير على الأول .

وفي هذه الحالة تدرس السلع الاستبدالية المشابهة - مدى توافرها وسعرها في السوق ونسبة جودتها أو تفوقها على سلعة المشروع من جهة الصنف والشكل والمثانة وذلك للتأكد من إمكان بيع السلعة بأرخص من السلع المنافسة أو بنفس السعر مع

ضمان الربح - والا تعرض المشروع للفشل وهو في المهد .

الدراسة المالية

ليست الدراسات المنوه عنها أعلاه هي كل الدراسات التي يجب القيام بها قبل تنفيذ المشروع - فإلى

للاستاذ
موسى حقي

جانبا يجب أن تقوم دراسة أخرى دقيقة وهامة تلك هي الدراسة المالية للمشروع . وتتمثل هذه الدراسة في تحديد قيمة رأس المال المناسب للمشروع . وتحديد هذه القيمة من أهم موضوعات البحث . فقد يبدأ المشروع برأس مال يقل عن الحد المناسب فتتعرض المنشأة للاقتراض بأعبائه الثقيلة التي قد تعوقها في المستقبل القريب ، وقد يزيد رأس المال عن هذا الحد المناسب للمشروع فيتعطل جزء كبير منه ويصبح خاملا وبعد تحديد رأس المال يجب أيضا تحديد الجزء الذي سيحبس في أصول ثابتة . (أراض . مباني . آلات . أثاث . . . الخ) والحد الأقصى الذي يخصص للأصول المتداولة (مواد خام أولية وبضاعة) والجزء الذي يجب الاحتفاظ به حرا لمقابلة مصروفات التشغيل والمصروفات العمومية الأخرى لفترة معينة تبدأ المنشأة بعدها في تصريف منتجاتها .

كما تشمل هذه الدراسة حجم المشروع ذاته وما هو الحجم المناسب Optimum Size بالنسبة لهذا المشروع بالذات . فمشروع توليد الكهرباء - مثلا - يختلف عن مصنع دبابيس كليبس ! وهكذا . وحجم المشروع يتوقف على كمية الإنتاج المتوقعة ، فمثلا لا يجب إنشاء المؤسسة على أساس قدرة إنتاجية قدرها مليون وحدة في السنة بينما تكون الدراسة أعدت على أساس ربع هذه الكمية فقط حيث أنه في هذه الحالة تزيد تكلفة الوحدة عما كان مقدرا لها

زيادة كبيرة وتعرض المنشأة لخطر المنافسة - وتعرض المنشأة لخطورة مماثلة إذا ما بلغ الإنتاج بالفعل أكثر من المليون وحده المذكورة فقد يكون قانون تناقص الفلة Law of diminishing returns

قد بدأ تأثيره في الظهور متمثلا في زيادة التكاليف أيضا بالنسبة للوحدة . وفي هذه الحالة فعلى المنشأة أن تنتج مليون وحدة فقط متمشية مع حجمها المناسب .

وثمة ناحية أخرى يجب أن تهتم الدراسة بها ، فيما لو كانت السلعة مكونة من عدة أجزاء (متصلة أو منفصلة) يجرى إنتاج كل منها على حدة . فيجب التأكد من تمشى الآلات التي تنتج هذه الأجزاء مع بعضها البعض بطريقة تناسبية من الوجهة الانتاجية وللتوضيح نورد مثلا ميسطا هو مصنع المياه الغازية الذي يقوم بتعبئة المياه في الزجاجات كما يقوم بصنع السدادات ذاتها . فلا يجب أن تكون قدرة المصنع الانتاجية في اليوم الواحد هي تعبئة عشرة آلاف زجاجة مثلا بينما تكون القدرة الانتاجية لآلة السدادات ألف سداة فقط في اليوم . حيث لا يكون هناك تناسب بين الرقمين ويحدث خلل في دولاب الصناعة حيث ستعرض تسعة آلاف زجاجة للبقاء دون سدادات حتى يأتي دورها ! أما إذا كان الأمر على العكس بأن كانت قدرة آلات السدادات الانتاجية عشرين ألف سداة في اليوم فسيضطر المصنع إلى تشغيلها نصف الوقت فقط وبذلك تزداد تكلفتها ! والخلاصة أنه يجب أن تكون القدرة الانتاجية لكلتا الناحيتين واحدة .

هذه هي خلاصة الدراسات التمهيديّة التي يجب أن يقوم بها صاحب المشروع ومن يعاونه من اختصاصيين وفنيين قبل أن يقدم على المشروع .

(يتبع) موسى حقي

الجامعة العربية تدريس تسميات العمال في العراق

مشكلات استخدام الأعداد والنساء والحوامل والمراهقين في المصانع

وزير الشؤون الاجتماعية يتولى بنفسه التحكيم في منازعات أصحاب الأعمال والعمال

تقرير الاستاذين فتح الله المصطفى وفؤاد عبد الجبار على

كانت جامعة الدول العربية قد أوفدت الاستاذين فؤاد عبد الجبار حلمي عضو هيئة سكرتيرية مجلس الجامعة وفتح الله المصطفى الخبير الاجتماعي بالجامعة الى العراق لدراسة الاحوال الاجتماعية السائدة فيه ، ووضع تقرير واف يصور جميع الشؤون الاجتماعية في هذا القطر مما يكون معوانا في تكافل الدول العربية لعلاج مشكلاتها منتفعة بتجارب بعضها البعض .

وقد وضع الاستاذان عبد الجبار والمصطفى تقريراً خطيراً بشأن قدماء الى الجامعة فرأينا أن ننقل منه ما يتصل بالعمال وتشريعات العمل . أصدرت الحكومة العراقية قانوناً رقم ٧٢ للعمال لسنة ١٩٣٦ المعدل بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٢ وفيه تنظيم لشروط العمل وساعاته من حيث فصل العامل عن العمل وانفصاله عنه وتعويضه ان زادت مدة اشتغاله عن أربع سنين . ويتضمن القانون كذلك بنوداً تتعلق بالراحة اليومية والاسبوعية والشهرية والاجازات الاعتيادية والمرضية وشؤون استخدام النساء والمراهقين في المشروعات الصناعية واستخدام المراهقين في السفن .

ومما تناوله التشريع موضوع التعويض في حالة الوفاة والعاهة والمرض وحقوق العمال الاجانب وشؤون اقامة دعاوى التعويض واجراءاته أمام المحاكم وتأليف النقابات وشروطها واعداؤها وخضوعها للتفتيش وابطال رخصها .

ومما ورد في هذه التشريعات أن للحكومة أن تصدر أنظمة في شأن المساكن الواجب اعدادها للعمال وما يتعلق بإنشاء وتجهيز لوازم العامل وحماية صحته وتعيين الحد الأدنى للاجور بحسب أصنافهم المهنية ،

وكيفية تنظيم الاشتغال في الأعمال المؤقتة والموسمية واستخدام العمال وصدرت ستة أنظمة وثمانية ملاحق وثلاثة بيانات بشأن استخدام الاحداث - والحدث هو الذي لم يكمل الثانية عشرة من العمر - فمنع استخدامهم في أي مشروع صناعي وأجيز للذين تتفاوت أعمارهم بين العاشرة والثانية عشرة أن يقوموا بأعمال تدريبية في المدارس الصناعية والعلمية والخيرية على ألا تتجاوز مدة اشتغالهم أربع ساعات في اليوم ، وأبيح لهم كذلك التدريب في المصانع بشرخيص من الوزير المختص على ألا تزيد نسبتهم على ٢٠ في المائة من عدد العمال باجور يعينها الوزير .

وقد تقرر إصدار التشريعات اللازمة لوضع الحد الأدنى المناسب لاجور العمال بالنسبة للمهن المختلفة ، ويلاحظ أن هذا النظام ، زيادة منه في حماية العمال ، يجيز استخدام العامل المصاب بعطل أو عجز باجور تقل عن الحد الأدنى بعد موافقة مديرية العمل والضمان الاجتماعي . ووضعت لائحة عقد العمل بعد النظر بعين الاعتبار الى قرارات منظمة العمل الدولية التي وافقت عليها الحكومات أو تلك المتعلقة بالتطور الحادث في العراق .

وتناولت هذه اللائحة احوال انتهاء الخدمة وظروفها بكيفية تحمي حقوق المستخدمين ، وزيادة التعويض عند الفصل من الخدمة الطويلة وتضمنت كذلك تحريماً باتاً لاستخدام الاطفال الذين تقل أعمارهم عن اثني عشر عاماً . وتعرضت لاستخدام النساء والحوامل والصغار والمراهقين اثناء الليل .

وقانون التوفيق والتحكيم يراد به وضع حلول عرضية للمنازعات التي تنشأ بين أصحاب الأعمال

وهيئات العمال ، ووزير الشؤون الاجتماعية حق التحري لمعرفة ظروف المنازعات ومحاولة حلها عن طريق التوفيق والمصالحة . ولكل من الفريقين المتنازعين الحق في ابلاغ الوزير بالنزاع الحادث الذي له أن ينسب عنه مدير العمل ، فإذا لم يتمكن من حل النزاع ، قام الوزير باحاليته الى محكم محايد يرضى عنه الجانبان .

ومنحت حكومة العراق بعض المهن حق تنظيم النقابات استناداً الى قانون العمال . وعندما ألفت هذه النقابات اختلفت أنظمتها الداخلية وحدث من بعضها تلاعب في مالياتها ، فرات الحكومة وضع تشريع لتنظيم النقابات ينظم ادارتها ويحدد اجراءاتها

وبلغ عدد عمال الصناعة المسجلين في العراق ١٣٣٥٦٣ عاملاً ، وعدد المتعطلين عن العمل منهم ١٣٥٩٤ ينتمون الى ٧ نقابات .

ونشاط النقابات ضئيل جداً في الوقت الحالي .

وينسب هؤلاء العمال الى ٢٨١٧ مشروعاً صناعياً ، ويبلغ عدد أنواع تلك المشروعات ٦٧ بما فيها المشروعات الصناعية الحكومية .

ويلاحظ أن أعلى معدل لاجور العمال في العراق يبلغ ٦١٧ فلساً في اليوم وأدنى معدل يبلغ ٧٠ فلساً . أما المعدل العام للاجور فيبلغ ٢٦٦ فلساً .

و٩٧ في المائة من العمال عراقيو الجنسية والباقيون بين إيرانيين ومن جنسيات أخرى

وقد وضعت الحكومة لائحة للتأمين الاجتماعي ، تنص على إنشاء صندوق يضم المبالغ المستقطعة من المستخدمين والاجير والمبالغ التي تدفعها الحكومة مضافاً اليها فوائد وما يدخل الى الصندوق من مبالغ أخرى

أثر الحرب في تجارة العراق الخارجية

الثالثة قبل الحرب « بعد اليابان » ، وظلت تحتل نفس المكانة في عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ (بعد الهند) ، ثم قفزت بعد ذلك الى المكانة الثانية حتى بلغت قيمة المستورد منها عام ١٩٥١ نحو ١٤ ٪ من مجموع واردات العراق ، وترجع الزيادة بالأخص في ذلك العام الى كثرة الواردات التي كانت لازمة لمد خط أنابيب البترول من كركوك الى بانياس . وثمّنت ألمانيا والهند تنافسان على المكانة الرابعة بين الدول الموردة للعراق قبل الحرب

ولعل أهم التطورات التي تسترعى النظر في أسواق الاستيراد تقدم سيلان بعد الحرب الى المكانة الخامسة ٢٨ مليون دينار سنة ١٩٥١) بعد أن لم يكن لها أهمية تذكر قبل الحرب (حوالي ٥٠ ألف دينار) ، وكذلك تقدم سوريا ولبنان من المكانة العاشرة الى المكانة الخامسة في أعقاب الحرب مباشرة وان كانتا تأخرتا بالتدريج عن هذه المكانة حتى احتلتا المكانة الثامنة في عام ١٩٥١ . ولكن يلاحظ أن نصيب سوريا وحدها يبلغ نحو ٩٠ ٪ من مجموع ما يستورده العراق من الدولتين الشقيقتين)

أما في جانب التصدير ، فيتعرض ترتيب أهمية الأسواق لتقلبات كبيرة من عام الى عام سواء قبل الحرب أو بعدها ، ومن أمثلة هذا التقلب ان صادرات العراق الى هولندا بلغت في سنة ١٩٤٦ نحو ٨ ٪ من مجموع الصادرات فهبطت في سنة ١٩٤٨ الى ٠.١ ٪ فقط ، فترتفع في عام ١٩٥٠ الى أكثر من ٢٠ ٪ !! ولكن يمكن القول بصفة عامة ان المنتجات العراقية (وأهمها التمور والحبوب والقطن) تجد أهم أسواقها في المملكة المتحدة والهند واليابان والولايات المتحدة . وإذا كان لبنان قد احتل المكانة الرابعة بين الدول المستوردة في عام ١٩٥١ فإن المسؤولين في العراق يهتمون ذلك القطر الشقيق بإعادة تصدير المنتجات العراقية الى الولايات المتحدة والاستثمار بالدولارات . ومن الظواهر التي تستحق التسجيل نشاط التجارة بين العراق وبين الدول العربية الأخرى بصفة عامة بعد الحرب .

نصف مليون دينار في عام ١٩٥١ ، كذلك زادت قيمة واردات الصابون من حوالي ١٠٠ ألف دينار الى نحو ٦٠٠ ألف دينار

أما في جانب الصادرات فأبرز ما طرا عليها من تطور هو زيادة قيمة صادرات القطن من ٢٠٠ ألف دينار قبل الحرب الى ١٨ مليون دينار عام ١٩٥١ . وكذلك زيادة صادرات الحبوب والدقيق من حوالي ٢ مليون دينار قبل الحرب الى أكثر من ١٥ مليون دينار في نفس العام . ولكن صادرات الحبوب في الواقع تتقلب تقلبات عنيفة من عام لآخر تبعاً للظروف الجوية وأحوال الفيضانات ولا يمكن اتخاذها دليلاً على اتجاه معين في حجم الانتاج في الوقت الحاضر .

وإذا نظرنا الى الأسواق التي يستورد منها العراق وجدنا المملكة المتحدة تحتل المكانة الاولى سواء قبل الحرب أو بعدها ، بل لقد زادت أهميتها النسبية بعد الحرب ، إذ كانت لا تزيد قيمة المستورد منها قبل الحرب عن ٣٠ ٪ من مجموع واردات العراق فارتفعت هذه النسبة كثيراً بعد الحرب حتى بلغت نحو ٤٩ ٪ سنة ١٩٥٠ ، ثم هبطت في سنة ١٩٥١ الى ٣٤ ٪ ، وكانت اليابان تحتل المكانة الثانية بنسبة تبلغ نحو ١٨ ٪ من مجموع قيمة واردات ثم اختفت من قائمة الدول الموردة حتى عادت الى الظهور في سنة ١٩٤٧ بألف دينار فقط ظلت تتدرج في الزيادة حتى قفزت في سنة ١٩٥١ الى المكانة الرابعة إذ وردت للعراق بما قيمته ٣٦٦ من ملايين الدينارات ، ويرجع ذلك الى نشاط صناعة الحرير الصناعي في اليابان وعودتها الى منافسة المنتجات المماثلة التي كانت ترد من بلاد أخرى ولا سيما بريطانيا . أما الولايات المتحدة فكانت تحتل المكانة

كان الحرب بطبيعة الحال آثارها على تجارة العراق الخارجية كغيرها من الدول ، فهي لم تؤثر في قيمة الصادرات والواردات فحسب ، بل اثرت ايضاً في حجم التجارة وفي توزيعها الجغرافي كما يتضح من الجداول المرفقة . ويؤخذ من هذه الأرقام ان قيمة صادرات العراق في عام ١٩٥١ - مع استبعاد النفط - بلغت نحو ثمانية أمثال ما كانت عليه عام ١٩٣٨ ، كما بلغت قيمة الواردات ما يقرب من ستة أمثال ما كانت عليه في نفس العام . ولكن هذا لم يمنع من ازدياد شقة العجز في الميزان التجاري عاماً بعد عام

ولا شك ان حجم تجارة العراق الخارجية - سواء في جانب الصادرات أو في جانب الواردات - قد ازداد بعد الحرب عما كان عليه قبلها ، الا أنها زيادة طفيفة لا تتناسب مع زيادة القيمة بالطبع ، وذلك لأن العراق عانى من الآثار التضخمية المترتبة على الحرب أكثر مما عانتته بلاد كمصر مثلاً ، فقد بلغ متوسط الرقم القياسي الشهري لتكاليف المعيشة في عام ١٩٥١ ٥٢٢ر٩ كما بلغ متوسط الرقم القياسي الشهري لأسعار الجملة ٥٢٠ر٨ (١٩٣٩ = ١٠٠)

ويمكننا بدراسة تطور قيم أصناف الواردات العراقية الرئيسية أن نستدل على مدى التطور في حياة العراقيين أنفسهم ، فقد زادت قيمة واردات الاقمشة المختلفة والملابس الجاهزة من نحو مائتي دينار قبل الحرب ، الى ما يزيد عن ١٢ مائتي دينار سنة ١٩٥١ وذلك فضلاً عن نمو صناعة النسيج المحلية في العراق وارتفاع واردات الغزل الحريري والقطن من لا شيء تقريباً قبل الحرب الى ما يزيد عن

مشروع اليرموك

تم الاتفاق أخيراً بين الحكومتين السورية والأردنية على تنفيذ مشروع اليرموك ، فرأينا أن نذكر لقراءتنا شيئاً عن هذا المشروع للتعريف به . في عام ١٩٣٧/٣٨ وضع السيد مردوخ مكدونالد مهندس الري العالمي المعروف مشروعاً ضخماً لري وادي نهر الأردن بأكمله . يعتمد في أساسه على تحويل بحيرة طبرية إلى خزان ضخم . إلا أن التطورات السياسية في تلك المنطقة وقيام دولة إسرائيل جعلت من المستحيل عملياً أن ينفذ مثل هذا المشروع على ما ينطوي عليه من فوائد محققة

وقد تجدد التفكير أخيراً حول هذا المشروع وأخيراً اهتدى أحد خبراء النقطة الرابعة إلى تعديل المشروع إذ اكتشف منطقة على نهر اليرموك بالقرب من الحدود السورية تصلح مكاناً لخزن مياه ذلك النهر . ويتضمن المشروع حفر قناة تأخذ المياه من خزان عند العداسية وتسقط خلالها المياه من ارتفاع ٨٠٠ قدم ، فتدير محطة توليد كهربائية ، ثم حفر قناة أخرى للري تتجه إلى وادي الأردن لتصب في البحر الميت بمسقط مائي آخر ، يمكن عنده إقامة محطة أخرى لتوليد القوة الكهربائية ، وإلى جانب ذلك فسوف يوفر المشروع ماء لري مساحة تقدر بنحو ١٦٠.٠٠٠ فدان رياً دائماً

وكان لابد بالطبع من عقد اتفاق بين الأردن وسوريا لتنفيذ المشروع إذ أن جانباً من الخزان يقع في الأراضي السورية فضلاً عن أن سوريا ستستفيد من القوة الكهربائية الناتجة من المحطة الشمالية .

هذا ، وتشرف على تنفيذ المشروع لجنة من بين أعضائها مندوبون من هيئة الاغاثة التابعة للأمم المتحدة ، ومن مشروع النقطة الرابعة .

وتقدر تكاليف المشروع مبدئياً بمبلغ ٦٠ مليون دولار ، تقدم الجانب الأكبر منها هيئة الاغاثة . والمقصود من هذا المشروع هو إيجاد عمل للاجئين العرب في الأردن يساعدهم على الاستقرار فيها بصفة نهائية . والمعروف أن عدد اللاجئين في الأردن يبلغ نحو ٥٠٪ من مجموع اللاجئين ، ومن هنا كان اهتمام هيئة الاغاثة بتنفيذ المشروع .

قيمة واردات العراق من المواد الرئيسية

(خلال السنوات ١٩٣٨ و ١٩٤٦ - ١٩٥١) بالآلاف الدنانير

الاصناف	١٩٣٨	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١
شاي	٣٤٧	٤١٢	٢٠٢٦٧		٢٠٨٤٣	٢٠٨٠٤	٤٠٥٣
سكر	٥٠٥	١٠٧٩٧	١٠٦٩١		٢٠٢١٦	٤٠٧٦٠	٥٠٧٩٤
بن	٣٨	٢١٤	٢٠٩		٣٥٨	١٣٨	٤٨٨
صابون	١٠٢	٦٧٥	٥١٩	٨٣٧	٧٦٩	٥١٨	٥٧٨
غزل حرير وقطن	٠٠	٠٠	٠٠	٢٥٦	١٠٢	٣٧٠	٥٠٥
مراجل وآلات بخارية	٩٩٦	١٠٧٤٤	٢٠٨٩٦	٤٠١١١	٤٠٥٢٧	٣٠٦٤٨	٣٠٨٨٩
آلات كهربائية	٢٤٢	٦٤٣	١٠١٥٦	١٠٧٤٥	١٠٧٤٥	١٠٨٠٣	١٠٨٢٥
سيارات ودراجات	٣٩٨	٦٣٨	١٠٧٣٤	٢٠١٧٦	٢٠٣١٢	١٠٧٦٨	١٠٨١٨
حديد وفولاذ	١٠٥٨	٢٠٥٦٥	٤٠٧٩٠	٤٠٤٩٩٧	٤٠٨٧٧	٣٠٧١٢	٦٠٢٩٠
المجموع الكلي للواردات	٩٠٣٦١	٢٨٠٠٤٠	٢٩٠٩٤٦	٤٥٠٥٢٣	٤٥٠٥٨٠	٣٧٠٥٩٥	٥٠٠٩٦١

قيمة صادرات العراق الرئيسية

حبوب وقطاني ودقيق	١٠٠٥٨	٥٠٦٩٣	٦٠٨٦٢	٤٢٢	٦٠١١٤	١١٠٩٤٣	١٥٠٥٢٦
تمور	٨٨٥	٤٠٤٢٥	٤٠٧٠٢	٤٠٧٤٢	٢٠٩٦٠	٤٠٢٩٢	٥٠٥٩٨
صوف	٤٣٨	١٠٠٠٤	٣٧٢	١٠٠٢٧	٥٣٣	١٠٣٧١	١٠٧٠١
قطن	٢١٨	٣٩	٣٦٤	٧٩	٦٦	١٠٠٨٨	١٠٨٠٥
المجموع الكلي للصادرات	٣٠٤٧٢	٢٠٧٢٢	١٣٠٨٠١	٧٠٥٨٤	١١٠٢٠٨	٢٠٦٠٢٠٦	٢٧٠٢٥٧

قيمة واردات العراق حسب الاقطار الرئيسية

(خلال السنوات ١٩٣٨ و ١٩٤٦ - ١٩٥١) بالآلاف الدنانير

	١٩٣٨	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١
بريطانيا	٢٠٨١٩	١٢٠٣٧٦	١٧٠٥٢٩	١٩٠٧٩٠	١٧٠٥٢١	١٨٠٣٧٥	١٧٠٣٣٩
الهند	٦٥٥	٤٠١٠٦	٥٠١٠٢	١٠٦٥٤	٢٠١٥٣	٣٠١٢٩	٢٠٣٢٤
سيلان	٤٥	٢٨٨	١٠٥١٥	١٠٩٤٥	٢٠١٩٣	٢٠٢٧١	٢٠٨٢٢
الولايات المتحدة	٨٤٩	٢٠٢٠٧	٣٠٣٤٣	٣٠٥٧٢	٤٠٦٢٥	٣٠٠٧٨	٧٠٠٦٠
إيطاليا	٣٨٤	٣٧٨	٢٠٤٢٨	٢٠٨٧٧	٣٠٧٠٠	٢٠٢٦٩	٣٠٦٣٢
اليابان	١٠٣٨٦	—	١	٢٨	٢١٧	٦٩٨	٣٠٦٢٢
بلجيكا	٣٨١	١٦٠	١٠٣٢٩	١٠٣٠٣	٥٩٤	٤١٨	٢٠٧٠
ألمانيا	٦٩١	٢	٣	٢٨١	٢٨٤	٨٢	٦٧٥
هولندا	١١٩	٨٨	٤٩٤	١٠٣٩	٧٤١	١٠٠٥١	١٠١٥٦
سوريا	١٦٨	١٠٩٤٨	٢٠٢٠٥	١٠٦٧٩	٢٠١٠٤	١٠٠١٤	١٠٧٤٧
لبنان		٣٦	٥٤	٥٤	٥٩	٧٩	٢٠٧
إيران	٣٩٥	٢٠٦١٦	١٠٦٨٧	١٠٩٧٩	١٠٢٧٨	١٠٣٣٢	١٠٠٧٦

قيمة صادرات العراق حسب الاقطار الرئيسية

بريطانيا	٨٧١	١٠٢٥٢	٢٠١	١٠٢٩٤	١٠٩٠٢	٣٠٢٢٢	٨٠٢٩١
الأردن	١٧٠	٥٨٨	٦٩٨	٤٤١	٢١٤	٢٨٢	١٠٤٣١
الهند	٢٩٠	٢٠٥٦٨	٣٠٥٠٧	١٠٥١٤	٢٠٣٤٤	١٠٧١٢	٢٠٦٢٤
الولايات المتحدة	٥٥٦	١٠١٧١	٦٤٠	١٠٣٧	٤٥٧	٦٣٠	٩٠٨
اليابان	٣٥٤	—	—	—	١٠٤٥٤	١٠٧٥٩	٢٠٠٠٢
ألمانيا	١٦٢	—	٤٠	٤٤٦	٦٠	٣٠٦	٩٧٣
هولندا	٣٢	١٠٠٧٠	١٠١	٧	٩٥١	٤٠٢٠١	٤٠٩٦٦
سوريا	٢٢٨	١٠٠٣٤	٢٤١	٣٦٧	٥٩٢	٥٣١	٥١٠
لبنان			٣١٠	٢٥٠	٣١٢	١٠٠٢٨	٢٠٢٢٩
إيران	٥٧	٢٩٥	٢٨٧	٢٦٥	٤٠٨	١٠١٤١	١٣١
مصر	٥٢	٧١	٥٢٨	٥٨٧	٢٤٨	٦٠٢	٧٦٣

التطور الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط

ليونان من الدول المتقدمة في صناعة الزيت في هذه المنطقة
أوربا تعتمد على زيت الشرق في ٨٥ ٪ من استهلاكها
محاضرة نفية للأستاذ ساجد جشي. وزير التجارة الأسبق

الى النصف الاول من القرن العشرين
فاذا بنا نجد عوامل جديدة تغير
وجه الاقتصاد العالمي
ويتمثل هذا التغير في ان حضارة
القرن التاسع عشر كان قوامها الفحم
والسكك الحديدية بينما حضارة
القرن العشرين قوامها البترول .

وكلمة البترول مشتقة من لفظين
لاتينيين ، احدهما يعنى الزيت والثاني
يعنى الحجر ومجموعهما يعنى الزيت
الحجرى أو المعدنى المستخرج من
باطن الارض تميزا له عن الزيت النباتى
الذى يستخرج من البذور ويستخدم
عادة فى الطعام . وهذه التسمية لها
شبيه فيما ندعوه الفحم الحجرى
أو المعدنى تميزا له عن الفحم النباتى
أو الفحم الحيوانى .

فالطرق المعبدة المغطاة بالاسفلت
والسيارات التى تسير فوقها والسفن
التي تجرى فى البحر والطائرات التى
تحلق فى الهواء والمراجل التى تولد
القوة المتحركة والضوء - كل ذلك
يستخدم انواعا من المنتجات البترولية
المختلفة .

واذا أردنا ان نقف على مايدخل
البترول فى صنعه فيما نستعمله كل
يوم فى التداوى او الزينة او الكساء
لوجدنا ان البترول من العناصر المهمة
فى مختلف الصناعات ، وقد اصبحت
منتجات البترول المختلفة بما يعد
بالمئات تتدرج من الاسفلت والوقود
المسال الى خيوط النيلون واصبح
لدينا فرع من فروع الكيمياء يدعى
كيمياء البترول .

أعاد هذا التطور الى الشرق الاوسط
مكانته الاقتصادية الممتازة بين مختلف
أقاليم العالم .

وليس من المبالغة فى شئ أن أقول
لحضراتكم ان بلاد الشرق الاوسط فى
مستهل عهد جديد ، يجعل شأنه
الاقتصادى والسياسى فى المقدمة . وان

والفرات فى عهد الاشوريين والبابليين
الى نهاية الدولة العباسية ، وشرقى
البحر الابيض المتوسط فى عهد
الكريتيين والاعريق والفينيقيين
والرومان الى سقوط القسطنطينية فى
سنة ١٤٥٣ .

وقد عاصرت هذه الحضارات
بعضها بعضا فى الاحقاب القديمة فى
التجارة وتأمين طرق المواصلات وتوفير
الطمأنينة للسفن والقوافل .

أما فى شبه جزيرة العرب فاننا
نجد حضارة زاهرة وسط الصحراء
قوامها طرق القوافل التى كانت تمر
بمكة والمدينة وبطرا وتدمر لتجارة
آتية من الشرق والجنوب مما كان
ملاحو العرب يدعونه بحر الصين الى
بحر الهند . وكان الخليج الفارسى
أو بحر العرب كما كان يسمى فى ذلك
الزمان من أهم البحار التى خرج منها
ملاحو العرب يجوبون بقاع الارض
فخلفوا لنا عن رحلاتهم تراثا أدبيا
يتمثل فى حكايات محمد بن سليمان
الناخوداه وقصص السندباد البحرى
فى الف ليلة وليلة .

ثم دار الزمان دورته ، واذا بعظمة
بغداد والبصرة ومصر تضحل امام
الغزاة الفاتحين أمثال هولاكو وقمبيز
والماليك ، فتقف طرق الرى والصرف
وتصبح أرض العراق التى كان يضرب
بها المثل فى الحصب فيافى ومستنقعات
وتصبح ارض مصر مقفرة من السكان
فلا يتجاوز تعداد القطر المصرى ابان
الحملة الفرنسية فى سنة ١٧٩٨
مليونى نسمة ، وتزول مكانة البصرة
والكويت والبحرين ، وتكاد تقتصر
أغراض الملاحة فى الخليج الفارسى
على صيد الصدف واللؤلؤ ، وينتقل
سحر التجارة العالمية الى البحر الابيض
المتوسط والمحيط الاطلنطى فى العصور
الحديثة .

ثم يستمر الزمان فى دورانه فنصل

الى الاستاذ الكبير ساجد جشي
وزير التجارة والصناعة الأسبق
محاضرة فى نادى التجارة الملكى عن
التطور الاقتصادى فى الشرق الاوسط
وفيما يلي نصها :

تحضرنى ذكرى مادة من مواد الدراسة
التي كنا نتلقاها ايام شبابنا وهى
الجغرافية التجارية .

ولعل التسمية قد تغيرت اليوم
بعض الشيء وان بقيت المادة ذاتها
عنصرا أساسيا فى كل دراسة تجارية
وأكبر ظنى ان الجيل الحاضر من
أساتذة التجارة والاقتصاد يفضل ان
يدعوها الآن الجغرافية الاقتصادية ،
لان هذه التسمية الجديدة اوسع واعم
وقد اختار لى حضرة الاستاذ الفاضل
رئيس نادىكم موضوع التطور
الاقتصادى للشرق الاوسط كعنوان
لحديثى

والحديث عن التطور الاقتصادى
لاقليم ما ، ينطوى على عنصرين : هما
الجغرافية الاقتصادية ، والدراسة
التاريخية لذلك الاقليم .

أما عنصر الجغرافيا - فقد دل
الاختبار على أن الحضارة فى أدوارها
المختلفة اتخذت مقرا لها فى الاقاليم
التي تقع فيها الانهار الكبيرة ، أو على
شواطئ البحار التى تصلح بطبيعتها
كموانئ لرسو السفن ، اوفى المواضع
التي تتركز فيها أو تتصل بها
المواصلات البحرية او الارضية اوفى
الاقاليم التى حبتها الطبيعة موردا من
موارد الثروة كالتربة الخصبة او
المعادن .

واذا ضمنا الى عنصر الجغرافيا
عنصر التاريخ لتبيننا انه ليس غريبا
ان نجد فى العصور القديمة وفى
العصر الحديث ان الحضارة منذ فجر
التاريخ الى الآن اتخذت مقرا لها فى
وادي النيل فى عهد الفراعنة وما بعده
وفيما بين النهرين العظيمين دجلة



مابدنته البلاد الواقعة على شواطئ الخليج الفارسي ان هو الا بداية طيبة لها مابعدا وان كانت هذه البداية هي الآن من الاهمية بمكان عظيم .

وقبل ان أبين بعض الارقام التي تدل على أهمية البترول كعنصر جديد هو الآن من أهم العناصر في اقتصاد الشرق الاوسط بصفة خاصة بل والعالم اجمع بصفة عامة - ان لم يكن أهمها - يتعين ان نلقى نظرة عامة على تاريخ هذا المورد الجديد من موارد الثروة في هذا الاقليم .

فيينا يرجع استغلال موارد البترول على نطاق واسع في أمريكا مثلا الى النصف الاخير من القرن التاسع عشر نجد ان هذا الاستغلال في الشرق الاوسط لم يبدأ الا متأخرا . ولعل ايراد بعض البيانات التاريخية يبرز هذا المعنى ويحدده

يرجع تاريخ أول عقد من عقود البترول في الشرق الاوسط الى سنة ١٩٠١ عندما منحت حكومة ايران الى وليم دارسي أول امتياز للبحث عن البترول بأرضها .

وكان أول حقل كشف فيه عن البترول هو حقل مسجدى سليمان . وكان ذلك في سنة ١٩٠٨ بعد ان كانت الاوامر قد صدرت من المركز الرئيسى بترك العمل والكف عن البحث يأسا من وجود البترول بايران وكان من حسن الحظ ان هذه الاوامر لم تصل الى الحقل الا بعد ان وجد البترول بالفعل .

ثم يلي ذلك ان حصلت شركة نفط العراق في سنة ١٩٢٥ على امتياز البحث عنه من حكومة العراق وكشفت أول حقل من حقوله في كركوك في سنة ١٩٢٧ .

وفى تلك السنة الاخيرة اى سنة ١٩٢٧ منحت جزر البحرين امتياز البحث عن البترول الى شركة ستاندرد وف كاليفورنيا .

ثم فى سنة ١٩٣٣ حصل المرحوم المستر لويد هاملتون على امتياز البترول العربى السعودى لحساب شركة ستاندرد او ف كاليفورنيا التى اشتركت معها فيما بعد شركة تكساس ثم شركتا ستاندرد وسوكونى فاكوم . ويتبع هذا الامتياز الآن الشركات الاربع المذكورة بواقع ٣٠٪ لشركة كاليفورنيا و ٣٠٪ لشركة تكساس و ٣٠٪ لشركة ستاندرد وال ١٠٪ الباقية

لشركة سوكونى فاكوم .

وهنا نجد ان الرواية تتكرر بذاتها يأس ، وقنوط بعد بحث مضمينتهى بانقاذ الموقف بسبب شجاعة وايمان بضعة رجال لايعرف اليأس سبيلا الى قلوبهم لايزال بعضهم على قيد الحياة كشف البترول بكميات تجارية على حد التعبير الفني فى البلاد العربية السعودية فى منطقة الاحساء فى سنة ١٩٣٨ ولكن الحرب العالمية الثانية أعاققت استغلاله . ولهذا فان التطورات الحديثة الهامة لم تبدأ الا من سنة ١٩٤٦ .

أما فى الكويت فان تاريخ الامتياز يرجع الى سنة ١٩٣٤ بعد تاريخ الامتياز العربى السعودى بعام واحد وامتياز بترول الكويت يتبع شركتين بحق النصف لكل منهما - احدهما الشركة الانجليزية الايرانية والثانية هى شركة الجلف وهى شركة أمريكية يظهر من هذا جليا ان حركة استغلال بترول الشرق الاوسط حديثة العهد .

غير ان هذا الظرف يبرز أهمية ذلك المورد ، اذ انه رغم انه لم تمض بعد عشرات السنين على هذا الاستغلال الا أن بترول الشرق الاوسط اصبح اليوم يحتل مركزا ممتازا كما يتضح من الارقام والبيانات الاحصائية الآتية :
يبلغ الانتاج والاستهلاك اليومى العالمى للبترول الآن حوالى ١٢ مليون برميل ، نصيب الشرق الاوسط منه يزيد الآن عن المليونين .

ويبلغ المخزون المعروف من البترول حول الخليج الفارسي بحسب تقدير شركة ستاندرد ٧١ مليون برميل اى نصف المخزون المعروف من البترول فى العالم بأكمله .

وتعتمد أوروبا اليوم الاعتماد كله على بترول الشرق الاوسط اذ يدخل ذلك البترول بنسبة حوالى ٨٥ فى المائة من استهلاكها .

وتبلغ قيمة الاموال الموظفة فى صناعة البترول فى الشرق الاوسط اليوم حوالى بليونين من الدولارات . ويبلغ انتاج البلاد العربية السعودية وحدها يوميا حوالى ٨٥٠ ألف برميل بينما يقل انتاج الكويت اليومى عن ذلك قليلا .

ويعتبر حقل البرقان بالكويت أكبر حقول البترول المعروفة الآن فى العالم

وقد تضاعفت ايرادات حكومات بلاد الشرق الاوسط من البترول بين سنة ١٩٤٥ وسنة ١٩٥٢ حوالى ست مرات .

ويبلغ نصيب الفرد الواحد من سكان الكويت البالغ عددهم ١٥٠ ألف نسمة من ايرادات البترول بضع مئات من الدولارات فى العام .

ومائة فى المائة من ايرادات الدولة فى الكويت وقطر من حصىلة ما فى أرضها من البترول ، بينما تزيد نسبة حصىلة البلاد العربية السعودية من البترول على نسبة ٧٠٪ من مجموع ايرادات الدولة .

واذا نظرنا الى ناحية هامة من النواحي الاقتصادية لهذا التطور وهى عدد الموظفين والعمال الذين فتحت امامهم أبواب الرزق فى صناعة البترول فى الشرق الاوسط لوجدنا ان هذا العدد يقرب من المائة والخمسين الفا واذا أحصينا مع هؤلاء العمال من يعملون لوصل العدد الى حوالى المليون

على أن الاهمية الاقتصادية والعمرانية لهذا التطور تفوق هذا بكثير . فهناك الصناعات الثانوية التى نشأت والتى ستنشأ كنتيجة لاستغلال هذا المورد من موارد الثروة . وهناك الصناعات العديدة التى دعت الى ايجادها الحاجة الى اسكان واطعام هذا العدد الضخم من العمال . وهناك طرق النقل ووسائل المواصلات التى ماكانت لتزدهر لولا البترول ، مثال ذلك ميناء الدمام والسكة الحديدية السعودية من الدمام الى الرياض . بل ان التقدم الاقتصادى الذى اوجدته صناعة البترول فى بلاد الشرق الاوسط يصل الى آفاق بعيدة حتى يشمل الرى والصرف والزراعة .

ففى العراق مثلا فطن اولو الامر الى ان البترول ثروة طيبة - ولكنها ثروة تستنفد على مرور الايام ولا تتجدد ، ولذلك قرروا ان يدخروا ثلاثة ارباع الدخل الحكومى من البترول ، (وينتظر أن يصل ذلك الدخل الى اكثر من خمسين مليونا من الجنيهات سنويا) لتخصيصه للمشروعات الانشائية ، كأعمال الرى والصرف وبناء القناطر واصلاح الاراضى وتنمية موارد البلاد الزراعية الضخمة فى اقليم تبلىغ مساحة الاراضى الخصبة القابلة البقية على صفحة ٢٧



مشروع كولومبو

اذاع مدير مكتب الكومنولث البريطاني للتعاون الفنى فى مؤتمر صحفى عقد اخيرا فى سيلان ان مصروفات مجلس مشروع كولومبو للمساعدة الفنية لجنوب شرق آسيا بلغت ١٣ مليون جنيه فقط من مجموع رصيده البالغ ٨ مليون جنيه وذلك لان دول هذه المنطقة لم تعد بعد مشاريع التنمية التى يساهم فيها المشروع . كما صرح مستر ولسن (المدير) بان الهيئة المشرفة على المشروع قد بدأت بداية حسنة بتوفيقها بين المساعدة الفنية والمالية فى تنفيذ مشاريع معينة فى هذه المنطقة وقد اضاف ان مجلس ادارة المشروع سوف يوصى قريبا بالحكومات المشتركة فى المشروع بتقديم التقارير عن الاعمال التى تمت حتى الآن لمعرفة اى نوع من المساعدة الفنية اكثر انتاجية من غيره . ولقد علق عضو المجلس السيلانى على ذلك بان المشروع قد ثبتت اقدامه بمرور الوقت وازدادت المساعدات « الداخلية » كذلك .

بنك الاستيراد والتصدير والبرازيل

منح بنك الاستيراد والتصدير الى البرازيل قرضا قدره ٣٠٠ مليون دولار وذلك لتمكين البرازيل من تصفية حساباتها الدولارىة الماضية . وسيتم استهلاك هذا القرض فى مدة ثلاث سنوات بفائدة قدرها ١/٢ ٪ . وستقوم البرازيل من ناحيتها بالتعهد على ان تكون حافظة لتوازن حساباتها الخارجية مع الولايات المتحدة ابتداء من اول يولى ١٩٥٣ وستتخذ نظاما حاسما بخصوص تحويلات اثمان الواردات من أمريكا .

النقطة الرابعة فى راي مديرها

صرح مستر ستانلى مدير النقطة الرابعة فى يناير الماضى بأنه يجب على الحكومة الامريكية ان تستمر فى امداد مساعداتها الى الدول المتخلفة اقتصاديا لمدة خمس او عشر سنوات . ولقد بسط مستر ستانلى رايه قائلا ان اية حركة او تغيير فى سير مشروع برامج النقطة الرابعة فى ظل الادارة الجمهورية سوف يصيب الولايات المتحدة الامريكية بضرر بالغ فى الحرب الباردة التى تدور رحاها الآن بين المعسكرين الشرقى والغربى

الهند والاستثمار الاجنبى

اصدرت الهند اخيرا تشريعا جديدا لتشجيع الاموال الاجنبية فيها اشتمل على امكان الممولين الاجانب استرداد اموالهم خارج الهند وقد كانت هذه الميزة مقصورة حتى وقت قريب على بلاد الكتلة الاسترلينية واسكنديناوة وسيظل النظام الذى كان متبعاً من قبل كذلك من حيث ضرورة موافقة الحكومة الهندية على المشروعات التى يراد الاستثمار فيها . ولن تشمل هذه التسهيلات شراء الاسهم من بورصة الاوراق المالية الا اذا كانت اسهم مشاريع ووفق عليها بعد يناير ١٩٥٠ . والفهوم ان هذه التسهيلات الجديدة قد اقرتها السلطات الهندية وذلك لحاجتها الى تشجيع رؤوس الاموال الدولارىة والاسترلينية وغيرها على الاستثمار فى المشاريع المتعددة اللازمة للنهوض باقتصاديات البلاد

مناسبة دخول المجلة عامها الثالث

ترجو ادارة مجلة الاقتصاد والحاسبة من حضرات المشتركين ان يتفضلوا بسداد قيمة الاشتراك عن العام الثالث وقد ارسلت الادارة لحضراتهم استمارات التجديد راجية ان يتفضلوا بملئها واعادتها مشكورين

امريكا وتسويق القطن

اقرض بنك الاستيراد والتصدير قرضا قدره ٦ مليون دولار بفائدة قدرها ٢.٧٥ ٪ لمدة ثمانية عشر شهرا الى النمسا لتمكينها من شراء ٥٥٠٠ طن من القطن الامريكى .

انتاج الاغذية فى العالم

اذاعت مصلحة الزراعة الامريكية ان انتاج القمح والارز والمواالح واللحوم وهذه تكون حوالى ٨٠ ٪ من غذاء العالم قد وصل الى مستويات قياسية فى عام ١٩٥٢ . فقد وصل انتاج القمح الى ٧٢٧٥ مليون بوشل أى ١٢ ٪ زيادة عما كان عليه فى عام ١٩٥١ ، ٢٤ ٪ زيادة عما كان عليه متوسط ما قبل الحرب اما الارز فيقدر انتاجه بحوالى ١٢٣ مليون طن أى ٥ ٪ اعلى مما كان عليه فى ١٩٥١ كما يقدر انتاج اللحوم فى ١٩٥٢ بحوالى ٧٦٠٠٠ مليون رطل أى ٤ ٪ اعلى مما كان عليه فى ١٩٥١ ، ١٢ ٪ اعلى مما كان عليه فى متوسط ما قبل الحرب . ويقدر انتاج المواالح بزيادة حوالى ٢٠ ٪ فى ١٩٥٢ عما كان عليه فى ١٩٥١ .

علاقات الدانمرك ومصر التجارية

جاء فى مجلة « بوليتيكن » الدانماركية ان ارقام التجارة الخارجية للدانمرك عن سنة ١٩٥٢ تدل على انها حصلت على فائض فى ميزانها التجارى مع مصر بلغ ٢٠ مليون كرون دانمركى . وبينما كانت مدفوعات مصر بالاسترليني سابقا الا ان السلطات المصرية قد قررت اخيرا الدفع بالجنيه المصرى فقط . وكان من نتيجة ذلك ان خفضت صادرات الدانمرك الى مصر كثيرا . ونظرا لارتفاع الاسعار نسبيا فى مصر فان المصدرين الدانمركيين يرغبون كثيرا فى البيع الى مصر وعلى العكس من ذلك فان الرغبة فى الاستيراد من مصر قليلة ولما كان الامر كذلك ولمساعدة الصادرات الدانمركية فان السلطات الدانمركية قد وضعت نظاما يوثق بين الصادرات والواردات من مصر . فاصبحت اذون التصدير الى مصر تنص على انه لا يمكن للمصدر ان يصدر الى مصر الا اذا ارتبط مع مستورد دانمركى يرغب فى شراء

الجنيهات المصرية . وستباع هذه الجنيهات المصرية عن طريق قانوني وينفق على سعر الصرف للجنيه المصري بين المصدر والمستورد . ولقد استوردت الدانمارك سلعا قليلة خلاف القطن من مصر ولكن ربما يكون من أثر الانخفاض الفعلي لسعر الجنيه المصري في الدانمارك ان تزداد الصادرات من البضائع المصرية الاخرى .

البرتغال تقترض

من بنك الاستيراد والتصدير اقترضت البرتغال من بنك الاستيراد والتصدير بواشنطن قرضا قدره ١٧ مليون دولار وذلك لتمكينها من شراء معدات وآلات من الولايات المتحدة لمد خط سكة حديد طوله ١٨٥ ميلا من روديسيا الى لورنزو ماركس . وفائدة هذا القرض تبلغ ٤ ٪ وسيدفع على أقساط كل سنتين ابتداء من أبريل سنة ١٩٥٨ مشروع التنمية الصناعية في الهند

اعانت أخيرا لجنة التوجيه الاقتصادي أن التنمية الصناعية في الهند تحتاج الى مصروفات كلية مقدارها ٤٧٧٠ مليون روبية (حوالي ١٠٠١ دولار أمريكي) منها ٩٤٠ مليون روبية سوف تصرف بواسطة الحكومة . والباقي وقدره ٣٨٣٠ سيقوم بصرفه الافراد منه مبلغ قدره ٢٣٣٠ مليون روبية للاستثمارات الجديدة ، ١٥٠٠ مليون روبية ستستعمل للاصلاحات وللتجديدات ولاحلال آلات جديدة محل القديمة . وحوالي ٢٦ ٪ من الاستثمار الخاص والحكومي سوف يذهب الى الصناعات المعدنية ، ٢٠ ٪ الى صناعات تكرير البترول ، ١٦ ٪ الى الصناعات الهندسية ، ٨ ٪ الى الصناعات الكيميائية الثقيلة والاسمنت والادوية والعقاقير . ٦٠ ٪ الى المنسوجات ، ٥ ٪ الى الاسمنت ، ٤ ٪ الى الورق والكرتون والمعروف أن الحكومة المركزية والحكومات المحلية تمتلك عددا من الصناعات وتعتبر مسئولة عن تنمية صناعات الفحم والبترول ، والحديد والصلب ، وصناعة الطائرات . وصناعة بناء السفن وصناعة الاجهزة اللاسلكية الا في الحالات التي يمكن الاستغناء فيها عن مساهمة الشركات الخاصة

انتاج الصفيح في أمريكا وبريطانيا والعالم

السنة	بريطانيا	الولايات المتحدة	مجموع الانتاج العالمي
١٩٠٠	٥٠٠٠	٢٠٢٧	٩٠٠
١٩١٠	٧٧٧٢	٧٢٢٨	١٦٤٠
١٩٢٠	٦٠٨٥	١٤١٠	٢١٦٠
١٩٣٠	٨١٤٤	١٦٨٠	٣٠٠٠
١٩٣٥	٧٠٨٢	١٧٨٣	٢٢٧٢
١٩٣٦	٨١٤٨	٢٢٣٠	٢٩٥٣
١٩٣٦	٩٥٧٨	٢٥٦٢	٤٦٢٥
١٩٣٨	٦١٠٠	١٥٤٤	٢٢٢٣
١٩٣٩	٩١٩٤	٢٢٩٩	٢٩٤٥
١٩٤٠	٩٧٦٨	٢٤٤٥	٢٩٧٠
١٩٤١	٧١٩٧	٢١٢٣	٤٢٧٥
١٩٤٢	٦٧٨٢	٢٤٢٤	٢٣٥٠
١٩٤٣	٥٣٢١	١٩٢٨	٢٤٢٠
١٩٤٤	٥٢٠٨	٢٣٦٤	٢٨٠٠
١٩٤٥	٥١١٨	٢٥٢٤	٢٧٨٥
١٩٤٦	٥٨٤٠	٢٤١٩	٣٠٥٨
١٩٧٠	٦٦٣٦	٣٣٥٤	٤١٤٥
١٩٤٨	٧٣٥٤	٢٥٧٩	٤٤٨٦
١٩٤٩	٧٥٠٧	٢٣٩٥	٤٥٦١
١٩٥٠	٧٦٣٦	٢٤٤٣	٥٧٥٣
١٩٥١	٧٥٦٩	٤٠٣١	٥٦٤٠

أسعار صرف الاسترليني في طنجة

أعلن البنك الدولي بطنجة أسعار الصرف الآتية والخاصة بالاسترليني القابل للتحويل .
الحساب الاسباني : ٢٧١/٢٧٣ دولار لكل جنيه استرليني .
الحساب الفرنسي رقم (١) : ٢٧٢/٢٧٤ دولار لكل جنيه استرليني .
الحساب الهولندي : ٢٧٢/٢٧٤ دولار لكل جنيه استرليني .
وهذه الاسعار اعلى بمقدار ٥ الى ٨ سنت مما كانت عليه في أكتوبر الماضي .

البنك الدولي للتعمير والانشاء

بلغ الدخل الكلي للبنك الدولي للانشاء والتعمير في الستة أشهر التي انتهت في ديسمبر الماضي ٢٠٧ مليون دولار بعد أن كانت ١٦٦ مليون دولار في نفس المدة من العام السابق (١٩٥١) بينما انخفض الدخل الصافي الى ٧٦ مليون دولار مقابل ٨١ مليون دولار في الفترة المقابلة من عام ١٩٥١ .

ألمانيا الشرقية والغربية

تفقدا اتفاقا تجاريا

عقد في أوائل مارس اتفاق تجاري بين ألمانيا الشرقية والغربية ينص على تبادل بضائع قيمتها ٤٠٨ مليون

مارك بينهما كما تنص هذه الاتفاقية التي تسرى خلال ١٩٥٣ على أن تمت ألمانيا الغربية المنطقة السوفينية بالآلات والمنسوجات والمواد الكيميائية والزيوت المعدنية وذلك طبقا لشروط الميثاق التجاري الداخلي بينهما . الذي توقف عدة مرات بسبب التدخل الشيوعي . فقد كان هناك ميثاق تجاري نافذ المفعول في عام ١٩٥٢ يقضى بتبادل بضائع قيمتها ٤٨٢ مليون مارك ولكن تم تنفيذ ثلثي الاتفاقية فقط وذلك للنقص في المواد الذي كانت تعانيه المنطقة الشرقية . ومن المعروف أن المارك الألماني الغربي في سوق برلين الحرة يساوي ست مرات المارك الألماني الشرقي . ومع ذلك فان الاتفاقيات تنص على تساوي كلا الميركين في القيمة بالنسبة لبعضهما وعلى هذا الاساس فان قيمة البضائع التي سيتم تبادلها بمقتضى الاتفاقية الجديدة تبلغ ١٠٢ مليون دولار .

وزير مالية بريطانيا يصرح

صرح وزير مالية بريطانيا مستر ريتشارد بتلر بأنه يأمل في تحسين العلاقات التجارية بين بريطانيا وأمريكا خلال العام القادم ولكنه أشار الى أن أي تغيير يؤدي الى هذا التحسن يعتمد اعتمادا كبيرا على سياسة طويلة الاجل تتبعها بريطانيا لانتاج السلع الممكن تصديرها الى الولايات المتحدة وقد اضاف أن تخفيض الحواجز الجمركية في أمريكا يساعد كثيرا على زيادة الصادرات البريطانية اليها ولكن مثل هذا التخفيض تقتضيه صعوبات سياسية جمة . وعلى كل حال فقد تقدمت بريطانيا ببعض الاقتراحات لتنشيط التجارة بينها وبين الولايات المتحدة وسوف تدرس هذه المقترحات ثم يعقد اجتماع جديد بين الطرفين .

قرض للهند

منح البنك الدولي للانشاء والتعمير الهند قرضا قدره ١٠٩٨ من ملايين الدولارات منه مبلغ ٣٢٨ من الملايين لتحسين أحوال سكة الحديد و٧٥ من الملايين لاصلاح الاراضي البور و ٣٨ مليونا لمشروع وادي الدومادور و ٣١٥ من الملايين لشركة الحديد والفولاذ الهندية .

المراقبة سليمة في داخل المنشأة التجارية

وسائل ضبط التلاعب في المخازن ومراقبتها محتوياتها

« لا يكفي وضع نظم سليمة للمراقبة الداخلية بالمنشأة بل يجب مراعاة الدقة في تنفيذ النظم الموضوعة. وفي هذا المقال يعرض الكاتب للتلاعب الذي قد يحدث في المنشآت الكبيرة التي لديها نظم مراقبة سليمة ، نتيجة الإهمال في تنفيذ هذه النظم الموضوعة »

لأستاذ
مصطفى حوفي

كثيرا ما يرجع سبب التلاعب أو الاختلاس الذي يحدث بالمنشأة الى مخالفة تنفيذ نظم المراقبة الداخلية الموضوعة . فقد اتضح ان اغلب التلاعب الذي اكتشف بالمنشآت الكبيرة التي تسير على نظم سليمة للمراقبة الداخلية ، لم يكن نتيجة خطة وضعها موظفوها المتلاعبون ، ولكنه كان نتيجة إهمال احد الموظفين عن أداء العمل الموكول اليه - حسب نظم المراقبة الموضوعة - فيقوم بأدائه موظف آخر تعمر مبادئ المراقبة قيامه بهذا العمل بجانب عمله الاصلى . وهنا يظهر الشخص السوء النية الذي يتقبل بسعة صدر القيام بالاعمال التي توكل اليه من زملائه زيادة على عمله الاصلى والموظف الذي يوكل عمله الى زميل له . سواء عن كسل أو عن اعتقاد بكثرة عمله ، غالبا ما يعتقد ان هذا الاجراء لن يؤدي الى الاضرار بنظام العمل في حد ذاته . ولكنه لا يفكر في تأثير هذا الاجراء على نظام المراقبة الداخلى ومدى النتائج السيئة التي قد تترتب على مخالفة تنفيذ نظام المراقبة الموضوع .

ومن المعروف ان اول واجبات مراجع الحسابات ان يقوم بفحص نظام المراقبة الداخلى بالمنشأة ويحدد مدى اطمئنانه الى دقة تنفيذه ، ومسئولية كل موظف واشراف الرؤساء على جميع الاعمال . كما انه في اثناء قيامه بعملية مراجعة الحسابات بجرى بعض الاختبارات يطمئن بها الى ان كل موظف قد قام فعلا بالعمل الموكول اليه حسب النظام الموضوع ، فاذا وجد أى نقص في التنفيذ دفعه ذلك الى زيادة الحيلة والتقصي ، فاذا لاحظ المراجع مثلا ان أحد الموظفين بالمنشأة يقوم بأداء عمله في وقت اضافي ، او يقوم بعمل خلاف العمل الموكول اليه،

دون ان يأخذ عن ذلك اجرا اضافيا يجب ان يوجه الى عمل هذا الموظف عناية واهمية خاصة . فقد يظهر له - وهذا امر نادر - ان هذا الموظف طموح ويريد بذلك ان يظهر كفاءته رجده لرؤسائه . ولكن غالبية النتائج التي ظهرت من بحث واستقصاء مراجعى الحسابات في مثل هذه الحالات كانت تدل على ان التلاعب قد حدث بمعرفة موظفين بالمنشأة قاموا بأداء اعمال خارج نطاق العمل الموكول اليهم .

والمراجع بالمنشأة عليه ان يوجه نظره دائما الى امرين : أولا (ما هي الاشياء المعرضة للتلاعب بالمنشأة . وثانيا) الطرق التي يمكن ان يتم بها التلاعب في هذه الاشياء . فاما عن الامر الاول فان الاشياء المعرضة للتلاعب تتوقف دائما على طبيعة عمل المنشأة . وفي اغلب الحالات فان النقدية والبضاعة تمثلان الاصول المعرضة للسرقة والاختلاس . واما عن الامر الثاني فان طرق حدوث التلاعب تتوقف هي الاخرى على نظام العمل بالمنشأة . فمثلا هل تثبت عمليات الخزينة اولا بأول في سجلات المنشأة ، وكيفية معالجة الاموال التي يحصلها مندوبو المنشأة ، وايداع النقدية الواردة للمنشأة بالبنك يوما بيوم . وتخصيص عهدة للصرف ، الخ . وهناك سرقات كثيرة تحدث بأبسط الطرق ، فمن الامور المعروفة في اختلاس النقدية طريقة تجزئة الدفعات كما انه حدث في إحدى شركات

البتروال الامريكية ان قام احد صفار موظفيها بسرقة مبلغ يزيد عن ١٠٠.٠٠٠ جنيه بطريقة بسيطة لم تكتشف الا بعد مرور عدة سنوات . ويتلخص موضوع هذه السرقة في ان هذه الشركة كانت تكلف كل محطة من محطات تشحيم السيارات التابعة لها بان ترسل الى كل عميل تذكرة بريد لتذكره بموعد تشحيم عربته . وكان غرضها من ذلك بطبيعة الحال الدعاية والاعلان . وكان ارسال التذكرة يكلف محطة التشحيم مليمين كمصروفات للبريد . اما ثمن التذكرة وطبعها فكان يعمل بمعرفة المركز الرئيسى للشركة . حيث كان على احد موظفى قسم الدعاية والاعلان ان يتلقى طلبات محطات التشحيم وموافاتها بها وكان هذا الموظف بالاتفاق مع احدى المطابع . يكلفها بطبع كميات كبيرة من هذه التذاكر بموجب طلبات وهمية . وهذه الكميات لم تكن تطع بالفعل ولكن المطبعة كانت تقدم عنها فواتير تداين الشركة بها . وكانت الشركة تصدر الشيكات لحساب المطبعة الدائنة التي كانت تتقاسم قيمتها مع موظف الشركة . وامثال هذا التلاعب كثير

ومن الوسائل التي يعتمد عليها المراجعون في كشف التلاعب الحصول من العملاء والموردين على مصادقاتهم على ارصدة حساباتهم بدفاتر المنشأة والمفروض ان تقدم المنشأة للمراجع كشفا باسماء عملائها ومورديها وعناوينهم ومبالغهم على ان يتولى هو بنفسه عملية ارسال الاخطارات اليهم وقد حدث لاحد المراجعين ان قدم له كشف لا يحتوى على بعض ارصدة بقصد اخفائها عنه . كما حدث فى شركة تسليفات عند قيام المراجع بمراجعة حسابات أحد فروعها ، واعداد اخطارات العملاء ، ان عمد احد موظفى الفرع الى اخفاء بعض

أرقام واحصاءات

من مجموع الصادر. والباقي وقدره
٣٢٤ر٥٥٠.٣٦ ارتد الى الهيئات
المصدرة للاوراق أى ما نسبته ٣١
فى المائة

وتبلغ تكاليف الاصدار ١١٦ر١٣٢
جنيها و ٧٦٠ مليما والضرائب
والرسوم ٩٨ر٦٨٠ جنيها و ٩١٣
مليما ونصيب الجمعيات او الهيئات
١٧٧ر٢٤٣ جنيها و ٣٠٩ مليمات
منها ٤٣٨٧ جنيها و ٤٩٦ مليما قيمة
جوائز لم تسلم لاصحابها .

اما الجوائز التى دفعت قيمتها
للفائزين بها فتبلغ ٤٣١ر٦١٦ جنيها
و ٢٢٢ مليما أى بما يعادل ٥٢ فى المائة
وتبلغ تكاليف الاصدار ٧٦٠ مليما
و ١١٦ر١٣٢ جنيها والضرائب
والرسوم ٩١٣ مليما و ٩٨ر٦٨٠
جنيها ونصيب الجمعيات او الهيئات
٣٠٩ مليمات و ١٧٧ر٢٤٣ جنيها
منها ٤٩٦ مليما و ٤٣٨٧ جنيها
قيمة جوائز لم تسلم لاصحابها .
اما الجوائز التى دفعت قيمتها
للفائزين بها فتبلغ ٢٢٢ مليما
و ٤٣١ر٦١٦ جنيها أى بما يعادل
٥٢ فى المائة .

٢٢٤ ألف مسافر هذا بينما بلغت
زنة الرسائل البريدية والطرود التى
نقلتها الطائرات نحو ٤٢ر٥٠٠.٠٠٠
رطل .

وكان عدد الطائرات المرخص لها
بالعمل فى الهند حتى منتصف العام
الماضى ٦٧٧ طائرة وقد افتتح فى
خلال هذه المدة خط جوى جديد
يصل الهند باندونيسيا .

احصاءات ورق اليانصيب

اذاعت مصلحة الاحصاء والتعداد
بوزارة المالية والاقتصاد المصرية بيانا
عن اوراق اليانصيب المتداولة جاء
فيه أن عدد الهيئات المصدرة لاوراق
اليانصيب يبلغ ١٥٧ هيئة أصدرت
١١٩ر٣٥٣.٠٠٠ ورقة من فئات
يتفاوت ثمنها بين قرش وخمسة
وعشرين قرشا حتى آخر مارس
١٩٥٢

أما جملة الاوراق المباعة فتبلغ
٨٣ر٢٩٧ر٦٦٦ أى بنسبة ٦٩ فى المائة

السياح فى مصر

اذاعت وزارة الداخلية بيانا جاء
فيه أن عدد السياح الذين قدموا
مصر فى خلال الاسبوع الاخير من
شهر فبراير الماضى بلغ ٧٤٧٣ سائحا
منهم ٢٠٢ قضوا مدة طويلة نسبيا
و ١٥٧ قضوا بابلاد أسبوعا
و ١١٠٧ قضوا بمصر يوما
حالات البروتستو والافلاس
جاء فى بيان لغرفة القاهرة
التجارية أن حالات البروتستو المقيدة
فى المحاكم بلغت ٣٣٩٣ حالة و ١٩
حكما بالافلاس فى المدة الواقعة بين
أول يناير و ١٥ منه .

المواصلات الجوية فى الهند

قطعت طائرات الهند فى النصف
الاول من سنة ١٩٥٢ عددا من
الاميال ونقلت كميات من البضائع
وعددا من الركاب يزيد على ما
سجلته فى نصف العام السابق .
فبلغ عدد الركاب الذين سافروا
جوا فى هذه الفترة ما يزيد على

دفانر منتظمة ، فإنه يصعب اكتشاف
السرقاات وعلى الاقل قبل أستفعالها
وطبقا لطبيعة كل منشأة يجب أن يتم
الجرد الفعلى فى نهاية السنة بمعرفة
شخص خلاف أمين المخزن نفسه .
كما يجب إجراء بعض اختبارات دورية
خلال السنة بقصد الاطمئنان الى صحة
الجرد فان اتضح وجود أى عجز فى
أى صنف عمل جرد فعلى عام فى
الحال .

من كل ماتقدم يتضح أن الامر
لاينتهى بوضع نظام سليم للمراقبة
الداخلية بالمنشأة ، بل يجب مراقبة
تنفيذ هذا النظام بكل دقة ، فان أى
ثغرة تترك فى تنفيذه تفسح المجال
لمن يريد التلاعب .

ويجب على المراجع دائما أن يبحث
عن كل مخالفة فى تنفيذ نظام المراقبة
الموضوع ويوجه لها عناية واهتماما
خاصين . فقد يتوصل الى اكتشاف
تلاعب لم يكن يتوقعه أحد

مصطفى شوقى

عضو جمعية المحاسبين والمراجعين
الملكية المصرية

أن الجرد الفعلى يقل عما هو وارد
بدفاتره . وبعد فحص دقيق اكتشف
أن سيارة النقل المكلفة بأحضار
الحجائر وتفريغها بالمخزن كان يترك
بها عمدا جزء بسيط من الحمولة عند
كل تفريغ . ولما كان موظف المنشأة
لايقوم بمطابقة البضاعة الواردة على
الفاتورة ، فقد تراكم هذا العجز حتى
كون مبلغا كبيرا . وفى هذه الحالة
راى أن موظف المنشأة ليس سىء النية
ولكن أهماله وعدم تنفيذه النظام
الموضوع بدقة ، سبب حدوث هذا
التلاعب من الغير .

٢ - هناك عادة منتشرة بين أمناء
المخازن تخالف تعليمات المراقبة
الموضوعة وهى السماح لموظفى المنشأة
أو سائقى السيارات بأن يأخذوا
بأنفسهم من المخازن البضاعة المصرح
نهم بأخذها دون أن يتولوا بأنفسهم
نسليمها لهم فيعطى أهمالهم هذا
الفرصة لهؤلاء الموظفين للسرقة

٣ - فى حالة عدم إمكان جرد
البضاعة جردا فعليا نتيجة عدم
ترتيب المخازن أو مسك بطاقات أو

خطارات العملاء المتلاعب فى حساباتهم
وإرسالها الى اصحابها .

وفى حالة البضائع الخفيفة الحجم
والثقل التى يمكن سرقتها بسهولة ،
يجب أن يعطى مراجع المنشأة عناية
كبيرة للمخازن والجرد . فيجب أن
يطمئن الى وجود شخص مسئول
تكون فى عهده هذه البضاعة بحيث
لايتسلم او يسلم منها شيئا الا بموجب
استمارات معتمدة من الرؤساء
المسؤولين . وطريقة المراقبة التى
توضع فى حالة البضاعة تختلف من
منشأة الى أخرى بحسب ظروف كل
منها ، ولكن يجب فى جميع الحالات
أن يؤخذ فى الحسبان العوامل الثلاثة
الآتية التى قد تؤثر على التلاعب فى
البضاعة .

١ - عدم قيام الموظف المكلف
باستلام البضاعة الواردة للمنشأة
بفحصها ومطابقتها على فاتورة الشراء
الاصلية . فقد حدث أن أحدا أصحاب
مستودعات السجائر التى توزع بنصف
الجملة ، اكتشف بعد مرور ١٢ شهرا

يحررها ويشرف عليها

البرازيل تبيع قطنها في المزاد

قامت البرازيل أخيرا بمحاولة جريئة لبيع المخزون لديها من القطن الخام من محصول عام ١٩٥٢/١٩٥١ وبذلك قدم القطن البرازيلي للبيع بأسعار تزيد بنسبة ٥٠٪ عن أسعار الاقطان المماثلة من القطن الأمريكي. ولقد نشر « بنك البرازيل » اعلانا في الصحف البريطانية أنه يرحب بتلقى طلبات في أي يوم حتى ١٠ فبراير الماضي بقصد شراء أي كميات تفوق الـ ٣٠٠٠ طن ، على أن يقوم بتسليمها خلال أربعة شهور . كما أذاع أنه يمكن سداد أثمان هذه الاقطان اما نقدا ، أو بتوريد بضائع الى البرازيل . ولما كانت بريطانيا تدين البرازيل بحوالي ٥٠ مليون استرليني فقد لقي هذا الاعلان ترحيبا كبيرا في العاصمة البريطانية ، وفي لانكشير بالذات . ولكن لا تزال مخازن لانكشير مليئة بهذا النوع من الاقطان ، ووضلا عن ذلك فان الوقت متأخر لديها بالنسبة لموسم شراء هذا النوع ، كما أن ثلاثة آلاف طن تعتبر كمية ضخمة يفكر فيها مستورد فردي . ومما يزيد الطين بلة ، أن المستوردين في لانكشير يلاحظون أن هناك نفس الانواع من الاقطان مخزنة في أنحاء أخرى من العالم (مثل تركيا والباكستان) وأسعارها مرتفعة ورغم كل ذلك ، فان الميل إلى القطن البرازيلي كبير ، ولكن بشرط خفض أسعاره

« الايكونوميست »

من أخبار المعادن والخامات

بالرغم من أن الطلب على الجوت ظل هادئا في أسعاره في الزيادة ، وقد قدمت طلبات الى الوبعاني الشاي أزمة الآن ، إذ لا يوجد له ارتفاعا حادا في الاسابيع الماضية . فقد زاد منذ بداية هذا العام .

وأما عن المطاط فقد ظلت أسعاره ثابتة في المتحدة بدأت تتجه نحو تأمين زراعة وصناعة ٢٩ نوعا من النباتات .

وقد بحث مؤتمر المعادن الدول مسألة أول مارس الحالي . ويرى المؤتمر أن هناك آملا كبيرا حتى نهاية هذا العام (١٩٥٣) . هذا وقد سجلت سوق المعادن في لندن ١٦٦ جنيه لطن الألومنيوم ، ٢٨٥ جنيه لطن الذهب ، ٥٧ جنيه وشلون ونصف للصندوق من الفلفل . ٨ شلن و ١٠/١٠٠ بنس لطن

زيادة واردات أمريكا

خلال سنة ١٩٥٣

من المتوقع ان يزيد الاقبال على السلع الاسر استيرادا الى الولايات المتحدة خلال عام ١٩٥٣ ، زيدة على الرقم الحالي . وقد صرح « وزارة التجارة الأمريكية » بقولها : « ان التعيينات ايجابية في تجدينا الخارجية - والتي ظهرت خلال الثلاثة أعوام الماضية - يبدو انها من تحدث خلال العام الحالي . وان ندرة اموال الرئيسيه وهي ما تفسر استبدلات العاليه سواء من ناحية الاستيراد أو من ناحية التصدير قد بدت امرا غير محتمل حصوله ، بل انها تلاشت بدرجة واضحة ، بدليل زيادة الانتاج في الولايات المتحدة ، وفي باقي بلاد العالم ، مما حفص من الاستهلاك في بعض الحالات . كما ان الحكومة لا تالو جهدا في معاونة هذه الصناعات والاخذ بيدها . وعلى ايه حال ، فانه بالرغم من الزيادة المستمرة في الاقبال على الطلبات وعلى السبع ، نتيجة الانتاج الضخم ، والدخل الكبير ، فان الاسعار في معظم أنحاء العالم تبدو اكثر ثباتا »

وتقرر وزارة التجارة الأمريكية : « ان واردات الولايات المتحدة خلال عام ١٩٥٢ فاقت عام ١٩٥١ وبلغت ١٥ ألف مليون دولار ، بينما هبطت الواردات قليلا عن عام ١٩٥١ بمقدار ٢٠٠ مليون دولار . وتقرر مصلحة التجارة كذلك ان واردات عام ١٩٥٢ كانت كبيرة كعام ١٩٥١ ولكن هبطت الاسعار خفض من قيمتها .

وتفسر مصلحة التجارة هذا الهبوط بأنه ناتج من قلة العملات الصعبة - وخاصة الدولار - في ذول الكتلة خارج الاسترليني فمثلا هبوط سعر الصوف ظل مستمرا حتى منتصف عام ١٩٥٢ ، وعلى ذلك كان حجم المستورد منه ضئيلا كذلك هبوط سعر المطاط كان عنيقا نتيجة المنافسة العنيفة بينه وبين المطاط الصناعي .

اما من الصادرات فقد بدا هبوطها منذ يونيو عام ١٩٥٢ مما يعتبر بحق نصرا وتحسينا في سياسة أمريكا التجارية الخارجية . فقد هبطت الزيادة في الصادرات الى معدل سنوي قدره ١٥٠٠ مليون دولار خلال الستة أشهر المنتهية في نوفمبر ١٩٥٢ ، بينما كانت ٤٥٠٠ مليون دولار خلال الستة أشهر السابقة . ويدخل في هذه المقارنة المساعدات الحربية . ويستدل أيضا هذا النقصان على قلة المصدر من القطن ، والقمح ، والفحم ، والمنتجات البترولية .

« فانينشيل تايمز »

التأمين وحفلات تنويع

ملكة إنجلترا

صدر حتى الآن من بوالص التأمين بمناسبة حفلات تنويع الملكة إليزابيث التي ستقام خلال العام الحالي ، عدد كبير ، وبلغت قيمة المبالغ المؤمن بها حتى الآن ٣ مليون جنيه استرليني ، وذلك بواسطة جماعة اللويدز ، وشركات التأمين . ومن المنتظر أن يزداد هذا المبلغ زيادة كبيرة .

فخلال عدة أشهر ، تبحث شركات التأمين في طلبات التأمين العديدة المقدمة لها . وعلى هذه الشركات أن تنفذ التزاماتها المالية التأمينية يوم مهرجان التنويع . وحتى الآن من الممكن تحديد التزام الشركات بمبالغ الخسارة ، نظرا لوجود « المصلحة التأمينية » لدى المؤمن عليهم ، ولكن فترة التأمين ، ومعدلات الاحتياط التي تتحملها الشركات تختلف تبعا للاحوال الشخصية لكل مؤمن له .

مكتبة التاجر

قراءات في نظرية السعر

Readings in Price Theory

أخرجت الجمعية الاقتصادية الأمريكية هذا الكتاب . الذي يعتبر بمثابة شذرات واطلاعات اقتصادية . فان نظرية الاسعار تعتبر المركز الذي تدور حوله الاقتصاديات .

وعلى ذلك فقد بين مؤلفا هذا الكتاب أن نظرية الاسعار تتدخل في كل نواحي الاقتصاد وفي كتابات المؤلفين ، سواء في النواحي النظرية أو النواحي العملية .

ولقد كان البروفيسور بولدينج والبروفيسور ستيجلر - وهما مؤلفا الكتاب - على حق عندما ضمنا الكتاب بعض مقالات عن نظرية التيسير ونظرية العرض والطلب .

ونحن نرشح هذا الكتاب للقراءة بوجه عام ، ولا تخلو منه مكتبة أي تاجر . كما نؤكد بأن فصوله الخمسة والعشرين من هذا العمل الضخم ، تجعل من الكتاب مجلدا لايسهل تقدير قيمته .

الطرق الأساسية لدراسة السوق

Basic Methods of Marketing Research

يعتبر هذا الكتاب من الاهمية بمكان ، إذ يشتمل على المبادئ الأساسية - من واقع الاحصائيات والتحليل الاحصائي الذي تبنت فيه الولايات المتحدة الأمريكية . ونقد طرق المؤلف ثلاثة موضوعات رئيسية : أولها الناحية التاريخية . والثاني الناحية التجريبية التطبيقية . والثالث لتسهيل بعض دراسات وأبحاث مستفظة ، ومن الواضح أن هذه الدراسات الأخيرة من الاهمية بمكان ، وإها منفعلة ظاهرة ، فان الكفايات الفنية التي تطلبت جمع هذه البيانات ، ووضع القوانين والاسس ، لتعتبر ذلك من الامور انشقة المفيدة

ولعل أمتع فصل في الكتاب هو الفصل الأخير ويضم ٢٥ صفحة تبحث في « المرشد في المقابلات » حتى يكون الباحث على بينة بقر المقابلات والحديث عن أثر الاعلان في السوق . وهكذا قصد مؤلف هذا الكتاب « الدكتور دويل » أن يكون كتابه نافعا لرجال الاعمال ، ومفيدا للباحثين الفنيين الاقتصاديين ليتمكنوا من وضع قرارات عن الاسعار ، والانتاج ، وطرق التسويق والاحتكار ومشاكله ، ومؤسسات الانتاج المتعدد ، وتحديد الاسعار ، وحقوق الاختراع ، والعمالة الكاملة . .

ولعل أبلغ بيان ختم به مؤلف كتابه ، قوله : (اذا كان الربح هو « خهيرة » الراسمالية ، فيجب ان نتذكر أن الهدف الرئيسي المحدد هو « الخبز » وليس مجرد الخهيرة ») .

في كتاب العام

استخدام البنسلين في المزرعة
قدمت الحكومة البريطانية الى مجلس اللوردات اقتراحا بالسماح باستخدام بعض العقاقير الطبية مثل البنسلين في أغراض أخرى خلاف علاج الامراض فقد دلت التجارب التي أجريت خلال الشهور الماضية أننا اذا أضفنا قليلا من البنسلين الى أغذية الحيوانات ، ظهر عليها تأثير ملموس في نموها فالخنازير تصبح صالحة للذبح قبل موعدها الطبيعي بأسبوعين . ولكن قيل أن هناك بعض الحدود لتأثير البنسلين . غير أن بعض الحيوانات تستفيد كلية من البنسلين مثل الخنازير كما ذكرنا ، والدجاج ، والدجاج ، والديوك الرومي بل إن البنسلين قلل الى درجة كبيرة نسبة الوفيات بين الديوك الرومي ومنذ عدة سنوات ، أجريت عدة تجارب بنجاح لتغذية الحيوانات بالمادة « العفن » الذي يستخرج منه البنسلين ذاته . ولكن لم تكن هذه التجارب لتأتي بشمرة مرجوة بسبب التكاليف الباهظة التي تتطلبها زراعة النبات الذي منه يستخرج البنسلين إذ يبلغ حوالي ٢٥٠ ألف جنيه . فإذا ما توصل العلماء الى طريقة اقتصادية في انتاج البنسلين صار استخدامه في المزرعة أمرا لازما لتحسين الثروة الحيوانية .

((الايكونومست))

معرض جمعية

صانعي الطائرات البريطانية

لعام ١٩٥٣

أعلنت جمعية صانعي الطائرات البريطانية أن احتفالها السنوي ، ومعرضها سوف يكون في الأسبوع الأول من سبتمبر القادم . ولقد وافقت وزارة التموين البريطانية على تأجير أرض المطار ، وكذلك عملت جميع التسهيلات في المطار الملكي ببلدة Farnborough بهامشير وذلك للجمعية المذكورة لهذا الغرض . وستعمل الترتيبات المعتادة كما حدث في معرض عام ١٩٥٢ ، بأن يسمح للجمهور بارتياحه في خلال الثلاثة أيام الأخيرة .

((تايمز ريفيو أوفاندستري))

توحيد حجم الملابس

شهد الشهر الأخير من عام ١٩٥٢ أول حركة نحو اعداد الجمهور الانكليزي لتوصيته بتوحيد حجم الملابس ، ولقد دعى الى هذا الاتجاه في مؤتمر من الهيئات التجارية .

ومسألة الحجم ، ليست مشكلة جديدة ، في واقع الامر ، إذ يمكن وصفها بأنها أقدم مشكلات تجارة الملابس . ولكنها ظهرت على مسرح الحاضر عندما زار فريق من تجار القطاعي الولايات المتحدة . وهذه الطريقة سوف تخفف الضغط على الى وضع نظام اهلي لتوحيد احجام المخازن الانجليزية ، وتقلل التكاليف ، وتزيد من المبيعات ، مما يؤكد الحاجة ملابس الرجال والسيدات .

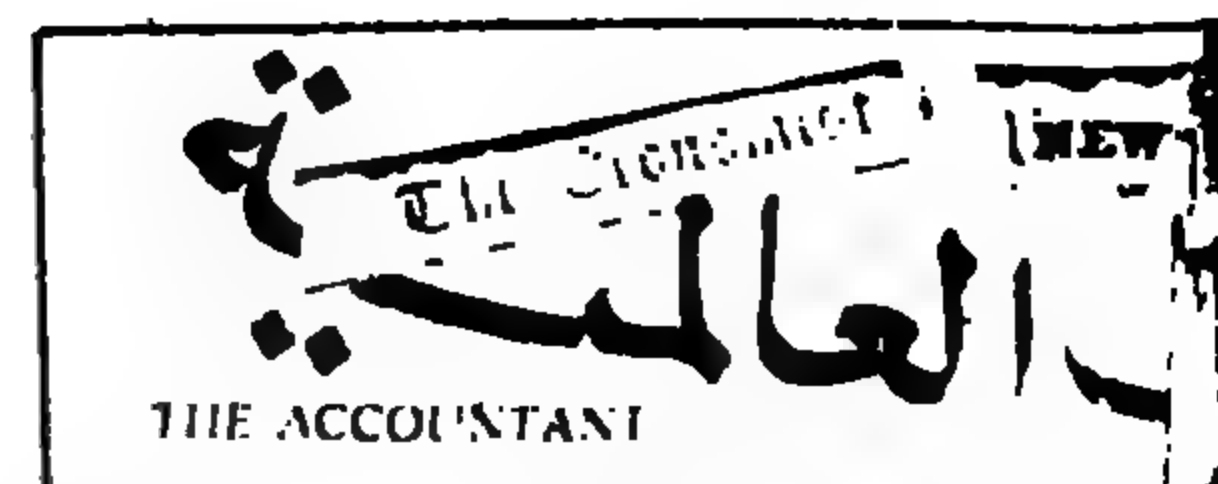
وفي الحال دعى المعهد المشار اليه الى عقد مؤتمر نادي فيه بضرورة تنظيم احجام ملابس الاهلين ، وبذلك مقاييس خاصة لاجزاء الجسم : كالصدر والاردا ف الخ ، ووضع لكل مقاس اسم خاص . فان نجح هذا المعهد في فكرته هذه ، لادى للصناعة خدمات جلية .

ولقد قام (مجلس تحسين صناعة الملابس البريطاني) بمحاولة لتقليل عدد احجام الملابس . ففي اوائل عام ١٩٥٢ اتخذ مجموعة مكونة من ١٥ الف سيدة كوحدة للمقاييس الجديدة ولم يتمكن هذا المجاس من الوصول الى حجم للجسم النموذجي الذي يحل المشكلة وذلك بسبب حل هذا المجلس في ٣١ ديسمبر المنصرم .

((تايمز ريفيو أوفاندستري))

هبوط انتاج السكر في العالم

من المنتظر هبوط محصول السكر خلال الموسم الحالي الى ٢٥٦ مليون طن . وذلك كما قدرته (من . زارنيكوف) في عددها الاخير اي باقل قليلا ١٤٤ مليون طن عن عام ١٩٥٢/٥١ . ويخص أوروبا هبوط قدره ٥٧٠.٠٠٠ طن . كما أن كوبا قد تنتج من محصول السكر ٥ مليون طن اي بهبوط قدره مليون طن . واما عن دول الكومنولث فقد يخصها من هذا النقص ٢٢٠.٠٠٠ طن ، وتحمل معظمه استراليا وجنوب افريقيا . ولكن محصول البرازيل سيزداد بمقدار ٢٢٢.٠٠٠ طن .



محمد فريد حسن

ارتفاع سعر الفضة

ارتفع سعر الفضة المتداولة في سوق لندن ، والمسموح بها للأغراض التجارية عن طريق بنك إنجلترا من ٧٢ ٢/ بنس الى ٧٤ بنس للأوقية بما في . ولا يجوز تفسير هذه الزيادة في ثبوت الاستيراد واقبال سوق لندن عليها . إذ أن سوق لندن لا تزال تبع - عن كسب - سوق نيويورك والزيادة الأخيرة في سوق نيويورك بعد ثبات ظل أكثر من خمسة شهور - لما ترجع الى المخزون من الفضة في لكسيك . كما أنه لا تزال هناك للبات من أسبانيا وكوبا على سوق نيويورك . ومن غير المألوف أن نشهد لبالا حادا من طلاب الجواهر في مثل هذا الوقت من السنة ، ولكن من لحتمل أن الاقبال الجديد على الفضة لما يرجع الى الأغراض الصناعية ، خاصة ما كان منها متعلقا بالطاقة الذرية .

سكن من المنتظر طلب ما يقرب من ٤١ مليون أوقية ما بين عام ١٩٥٣ عام ١٩٥٧ ، منها ٨٨ مليون أوقية من بريطانيا ، ٢٢٦ مليون أوقية من الهند والباكستان طبقا للضمانات البريطانية . واذا ما تم شيء من هذا فقد تنقلب سوق الفضة رأسا على عقب

من الوقت ، الا أنه من المنتظر أن تبتدى استان بزيادة ٤ جنيهات في الطن . لأن بعدد كاف بسبب أن الاسعار ارتفعت بر بمعدل شلن و ٣ بنس لكل رطل انكليزي

لل ملموس ، رغم ما أذيع من أن الولايات لخط الصناعي الذي يستخدم في صناعته

يسمح حصص للكبريت الخام ابتداء من ١٢ في أن يجابه الانتاج العالمى . الطلب على

سعار القالية للمعادن يوم ١٢ مارس الحالي: نحاس ١٢٠ جنيها و ٨ شلن للأوقية الخام رقائق القصدير ١١ شلن و ٣ بنس لرطل فلل الاسود .

تجارة الترانزيت في بورسعيد تدّر ٣ ملايين جنيه سنوياً

اقتراع بتخصيص مبلغ ٣٠٠ ألف جنيه استرليني لتمويل هذه التجارة
قرارات عامة للمستقلين بتجارة الترانزيت في بورسعيد

دست رابطة بورسعيد تجار الترانزيت ومديرى البنوك ومديرى الشركات الملاحية ومديرى النجم-رك ومأمور المنطقة الحجر ورئيس مكتب الحجر الزراعى ورئيس مكتب الحجر الصحى ببورسعيد الى اجتماع لبحث العقبات التى تواجه تجارة الترانزيت في بورسعيد والحلول التى يمكن اقتراحها لتذليل هذه العقبات وبعد تبادل الراى اعدت الرابطة مذكرة وجهتها الى الهيئات المسؤولة جاء فيها :

ان نظرة واحدة الى خريطة القطر المصرى تبين لاول وهلة ان بورسعيد تقع في الشمال الشرقى في بقعة منعزلة من الصحراء - وتبعد عنها اقرب منطقة زراعية بعشرات من الكيلو مترات - فهى لا تقوم على الزراعة كما انها لا تعتمد على الصناعة - ولدت مع قناة السويس فكانت هبة القناة كما كانت مصر هبة النيل - ولدت بورسعيد اذن ونشأت لغرض واحد هو خدمة السفن التى تعبر القناة بين الشرق والغرب . ونتيجة لذلك الموقع الممتاز اصبحت بورسعيد مركزا هاما لتجارة الترانزيت وهكذا اصبحت بورسعيد غرض هام فوق خدمة الملاحة وهو خدمة التجارة العالمية .

ويقوم نشاط تجارة الترانزيت ببورسعيد على جلب البضائع المختلفة من الشرق والغرب وتخزينها بالمنطقة الحرة ترقبا للطلب عليها من الاقطار المجاورة بأسعار مجزية لا سيما وان التجار يشترون البضائع من مراكز انتاجها في مواسم الانتاج او عند هبوط الاسعار وواضح ان الدافع لتجار الخارج على التعامل مع تجار بورسعيد هو سرعة الحصول على البضاعة نظرا لموقع بورسعيد بين الشرق والغرب قريبا من الجهتين وفي ذلك نفسه ما يضمن لتجار الخارج ، بجانب السرعة ، عدم

تقلب الاسعار في الفترة بين الاتفاق على الشراء واستلام البضاعة وقد عادت تجارة الترانزيت أثناء ازدهارها على بورسعيد وعلى القطر المصرى عامة بفوائد جمة أهمها ما يأتى :-

١ - تشغيل طائفة كبيرة من العمال والموظفين كعمال الشاحن والتفريغ والموظفين والحدادين وعمال انصالات والقاطرات وعمال ومستخدمى المخازن والحمالين والمستخلصين وعمال الفرز والتجارين وانخفاء ... الخ

٢ - إيرادات ضخمة لشركات الملاحة والبنوك والتجار تجلب الرخاء الى البلد - فرخاء البلد من رخاء أفراده

٣ - زيادة حصيلة الضرائب المختلفة تمشيا مع زيادة الأرباح وكذا زيادة حصيلة الرسوم التى تحصلها المصالح الحكومية المختلفة مثل الجمارك والزراعى والصحى .

٤ - وجود كميات كبيرة مخزونة من البضائع استهوينية وخلافها قريبة المال اذا اقتضى الحال ادخلناها وارادت الى القطر بعد دفع الرسوم الجمركية عليها ولا نبالغ في أهمية هذه النقطة فقد خبرنا قيمتها حين انقطع عن القطر المصرى كثير من الواردات في أوائل الحرب العظمى الاخيرة فادخلنا في القطر من بضائع الترانزيت كميات كبيرة ولقد تكررت هذا الموقف خلال حرب فلسطين أيضا .

٥ - الحصول على مبالغ كبيرة من النقد الاجنبى وهو مما يمثل ربح تاجر بورسعيد والكثير من المصاريف التى تصرف بالميناء على البضاعة كمصاريف التفريغ والشحن والفرز والتخزين والتأمين والرسوم وان الحصول على العملة الاجنبية الآن قد أصبح ضرورة ملحة في ظروفنا الاقتصادية الحالية . وهناك الى جانب ذلك فوائد غير

مباشرة نذكر بعضها فيما يلى :-
١ - زيارة عدد تجار الخارج المشترين أو البائعين لبورسعيد لعقد اتفاقات شخصية وقد يتبع ذلك زيارتهم لمناطق اخرى من القطر مما يعود بنقد اجنبى على الدولة ويمكن اعتبار هذا جزءا من برنامج نشيط السياحة

٢ - رفع سمعة مصر التجارية وشهرتها في الخارج نتيجة صلاتها التجارية مع الدول الاخرى في الصادر والوارد .

٣ - بقاء السفن بالميناء لتفريغ او شحن بضائع الترانزيت يتيح الفرصة لتجار البحر والسيارة وغيرهم لزيادة إيراداتهم من التعامل مع البحارة والركاب

ومما سبق يتضح ان تجارة الترانزيت مورد من الموارد الرئيسية لثروة بورسعيد ولعلها . ويؤسفنا ان نراها تدهورت تدهورا كبيرا منذ ابتداء الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ .

وكان ذلك التدهور بسبب قيود النقد والتعامل التجارى وامكنة الشحن على البواخر بسبب ظروف الحرب

ولقد تصورنا ان تعود الحال بانتهاء الحرب الى ما كانت عليه قبلها . ولكن القيود الكثيرة التى وضعتها او اضافتها مصالح حكومية مختلفة كالحجر الزراعى والحجر الصحى ومراقبة النقد قللت الامل في العودة بتجارة الترانزيت الى سابق عهدها الزاهر .

من ذلك ان الحجر الزراعى يلزم التاجر بتدخين البضاعة بعد مدة معينة فيحملها مصاريف نقل وتدخين لم تكن معروفة قبل الحرب . ومن ذلك أيضا ان مصلحة الحجر الصحى تتقاضى رسوما عالية على الجلود والصوف تثقل كاهل التجارة في حين



لا وجود لمثل هذه الرسوم في الموانئ الأخرى وفي حين أن هذه الرسوم لا يقابلها خدمة تؤديها المصاحبة . ثم جاءت حرب فلسطين فازدادت القيود لضمان عدم وصول البضائع أو النقد إلى إسرائيل . ولولا كفاح بعض التجار للاستمرار في تجارتهم لتوقفت تجارة الترانزيت في بور سعيد نوقفا تاما . ولقد دعت هذه الحال غرفة التجارة وغرفة الملاحاة بالمدينة إلى التقدم بالشكاوى والمقترحات للجهات المختصة فذللت بعض الصعاب التي تعترضها وبقي بعضها وأصبحت أهم عقبة الآن هي قيود النقد .

وحدث أن استغاث دول أخرى هذه اقيود فعملت بجميع الوسائل والتضحيات على تشجيع تجارة الترانزيت إليها بأن أنشأت في موانئها مناطق حرة بمعنى الكلمة تتمتع بما كانت تتمتع به المنطقة الحرة ببور سعيد من مميزات قبل الحرب - فازدهرت موانئ جنوة وبيروت ونشطت حينما كما فكرت تركيا في تشجيع تجارة الترانزيت بالرغم من عدم توافر الميزات التي تتمتع بها بور سعيد نتيجة لموقعها الجغرافي الممتاز .

واننا لنسأل هل اقتصر التنظيم والمراقبة على ميناء بور سعيد فقط ؟ ليس في ميناء بيروت مراقبة ضد تهريب البضائع إلى إسرائيل ؟ ليس في باقي موانئ البحر المتوسط مراقبة للنقد ؟ نعم بوجود مثل هذه المراقبة ولكننا نعلم أنها جعلت هناك للتنظيم ولكنها هنا أساءت إلى تجارة الترانزيت .

ولقد كانت أثقل قيود مراقبة النقد هي عدم السماح بتمويل البضائع المستوردة برسم الترانزيت من القطر المصري خوفا من تهريب العملة فكانت لا توافق على تمويل البضاعة محليا إلا إذا سبقه تمويل من الخارج . على أنها قد اقتنعت أخيرا ووافقت على معاملة وارد الترانزيت كالوارد لداخلية القطر . وعلى التاجر أن يحصل على ترخيص استيراد ثم يملأ استمارة أخرى في حالة تصدير المنتجات المصرية تماما . ومن الغريب ألا يوافق على هذا الحل البسيط إلا عندما تظهر مشكلة أخرى هي تعذر التمويل لندرة الاسترليني .

وقد أسفر الاجتماع الذي حضره ممثلو تجار الترانزيت وشركات الملاحة والمصارف والمصالح الحكومية عن الاقتراحين الآتيين :-

١ - تخصيص مبلغ من المال يقدر بنحو ٣٠٠ ألف جنيه استرليني لتمويل تجارة الترانزيت ببور سعيد على أن يكون البنك الأهلى بها مندوبا عن مراقبة النقد بالقاهرة وعلى أن يعفى أنتاجر ببور سعيد من الحصول على إذن استيراد لأن في ذلك ضياع الفرصة قاصدا الترخيص من القاهرة يستغرق وقتا طويلا مهما عمل على تقصيره وتخصيص مبلغ كهذا سيؤدي إلى الحصول على عملة أجنبية كثيرة إذ أوضح حضرات التجار أن كل جنيه استرليني

تخصيصه لوزارة لهذه العملية سيعود على القطر بربح أقله جنيه استرليني جديد يدخل انقطر وفي إمكان الحكومة أن تسحب كل نصف سنة مثلا ما يزيد على ٣٠٠ ألف جنيه المخصصة لهذه التجارة وهذه الزيادة تمثل الربح والمصاريف التي تخلفها هذه التجارة .

واتوضيح ما تقدم ذكر حضرات التجار أنهم يشترون البصل القيرسى بسعر الطن ١٥ جنيها أنجليزيا . قريبا ويبيعونه بنحو ٢٦ جنيها أنجليزيا على الأقل فإذا خفضنا من سعر البيع ٦ جنيهات مقابل نوالين ومصاريف تحويل للخارج لكان ما يتبقى في القطر نتيجة بيع طن واحد هو ٢٠ - ١٥ = ٥ ج . ك . وقد تأكدنا أن دورات المبلغ المستثمر في عملية الشراء لا تقل عن أربع مرات في السنة وعلى ذلك يكون ما يدخل من الاسترليني في السنة هو ٥ ج . ك . x ٤ مرات = ٢٠ ج . ك . مقابل ١٥ ج . ك . مما تخصصه الحكومة لتمويل تجارة الترانزيت هذه . وقد كنا نحسب أن نحدد العائد على القطر المصري من العملية الاسترلينية على وجه التحديد ولكن عدم إمكان الحصول على إحصاءات اضطرنا إلى استطلاع رأى البنوك والتجار فذكروا أن تجارة الترانزيت أو عادت إلى نشاطها القديم لا يمكن أن يستفيد القطر المصري منها نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات سنويا كعملة أجنبية .

٢ - الموافقة في حالة تصدير بضائع قبل وصول قيمتها إلى القطر على قبول تعهد من المصدر باستيراد هذه القيمة بالاسترليني في خلال عدة أشهر كحسا هو الحال بالنسبة لتصادرات من المنتجات المصرية . وفي العقوبات الرادعة التي فرضها القانون على من يخل بتعهده ضمان كاف الحكومة على أن هذا التاجر الذي يتعامل في آلاف الجنيهات لن يعرض نفسه بحال من الأحوال لهذه العقوبات . هذا إلى جانب أن نفس مصدر المنتجات المصرية كالبصل والبطاطس هو نفسه مصدر بضاعة الترانزيت فكيف يقبل منه التعهد في الحالة الأولى ولا يقبل منه في الحالة الثانية .

وبتنفيذ هذين الاقتراحين يأمل الجميع عودة الحركة إلى بور سعيد

الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية

نصف شهرية مؤقتا

صاحبها الأستاذ عبد الله فكرى باظم

رئيس التحرير أحمد عثمان

مدير إدارة فؤاد البحزورى

مصر هاندى بنجاء الملكى

١٤٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات تخضع لسياسة إدارة المجلة

الاشتراكات في مصر مبنية على نصف سنة

• في سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة

الأردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشا سوريا

أو لبنانيا أو فلسا

• في المملكة العربية السعودية ٣٧٥

قرشا صاعا

• في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك

وكولومبيا والبرازيل ١٧ دولارا

• فيما عدا ذلك من أنحاء العالم خمسة

جنيهات مصرية أو ٥/٤/٦ جنيهات إنجليزية

• تسدد الاشتراكات في مصر والسودان نقد

بموجب أدوات أو صولات بيرة أو شيكات

وفي الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة

أو صولة نقدية

زيت العراق عام ١٩٥٢

أنتجت شركة نفط العراق والشركات التابعة لها (١٨) مليون طن من الزيت خلال عام ١٩٥٢ المنصرم . وهذه الكمية هي ضعف الكمية التي استخرجت في عام ١٩٥١ ، وقد استخرج من حقول كركوك ١٥٥٠٠٠٠٠ (١٥٥٠٠٠٠٠) طنا منها ويرجع السبب في زيادة الانتاج الى اكمال خط الانابيب ذات قطر (٣٠) بوصة في ابريل سنة ١٩٥٢ وهي التي تربط حقول كركوك بميناء «بانياس» على ساحل البحر الابيض المتوسط . ومما تجدر الاشارة اليه ان هذا الخط لم يبلغ بعد أقصى سعته ولكنه سيكون كذلك خلال هذا العام عندما يتم تركيب أجهزة الدفع اللازمة . أما شركة نفط البصرة فان انتاجها خلال السنة الاولى وهي سنة ١٩٥٢ كان (٢٥٠٠٠٠٠ رطل) طن . ويؤمل أن يزداد الانتاج خصوصا بعد أن بوش العمل في خط الانابيب الجديدة ذي قطر (٢٤) بوصة للربط بين حقول الشركة في الزبير وبين الميناء البتروفي في « الفاو » على فم خليج البصرة .

هذا وقد بلغ انتاج شركة نفط الموصل (٢٧٠) ألف طن في نهاية عام ١٩٥٢ مع العلم أنها باشرت عملية الاستخراج في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من العام المذكور فقط

بعثة ديمقراطية لسياسة النقد

في العراق

وصلت الى بغداد في أواخر الشهر الماضي بعثة مالية ديمقراطية برئاسة الخبير الاقتصادي « البروفيسور كارل ايفرس » وعضوية كل من « المستر بول راسموسن » و « المستر بون وندك » وذلك لغرض دراسة السياسة النقدية في العراق وتقديم توصياتها الى « المصرف الوطني العراقي » . ورئيس البعثة يشغل في الوقت الحاضر منصب نائب رئيس مجلس ادارة البنك المركزي الدائم كما يرأس قسم الاقتصاد « بجامعة كوبنهاجن »

التقشف بالأرقام

للاستاذ حسن الحطيم

ونحن نستورد منه بحوالي ربع مليون جنيه والحرير الصناعي المنسوج ونحن نستورد منه بما يقرب من مليونين من الجنيهات هلا استطعنا ولدينا مصانع الحرير الطبيعي والصناعي ان نقبل منها وان نخفف وان نستغني عن بعضها وان نتقشف .

وهذه المشروبات الروحية البيرة وقد استوردنا منها بما يقرب من ٥٠٠٠٠ جنيه والكنياك بما يقرب من ١٠٠٠٠٠ جنيه والانبذة بما يقرب من هذا الرقم والويسكي بما يقرب من ضعف هذا الرقم هلا قللنا من هذه الواردات من قبيل التقشف او القومية وهذه السيارات وقطع الغيارات وقد استوردنا منها بما يقرب من ستة ملايين من الجنيهات هلا قللنا منها في سبيل المحافظة على ميزاننا التجاري وميزاننا الحسابي .

وهذه الثلاجات وقد استوردنا منها ما قيمته ٤٠٠٠٠٠ جنيه هلا ضغطنا هذا الرقم وحددناه وهلا استطعنا ان تقتصد من واردنا من الماس والبرلنتي وقد قارب ٢٠٠٠٠٠ جنيه وادوات الزينة والروائح العطرية وقد قاربت مليوناً من الجنيهات ونحن نصنع بعضها من زهورنا وورود بسايتنا .

تلك ارقام قد تصل الى عشرين مليوناً من الجنيهات او ما يوازي ثمن مليوني قنطار من القطن او حوالي ربع صادراتنا من القطن او حوالي سبع صادراتنا جميعاً

تلك نظرة عابرة لما تصل اليه كمالنا المستوردة وما يمكن ان تقتصد منها للمحافظة على ميزاننا التجاري . ولا شك ان أكثر هذه المواد مما يمكن الاستغناء عنه كله أو جله . فهلا فكرنا في القصد من هذه المواد الكمالية ان لم يكن من باب النزول على حكم الميزانية الفردية فمن قبيل الوطنية والقومية .

حسن الحطيم

يتحدث الجميع حكومة وتسعياً عن التقشف من الناحية الاقتصادية وامكان الاستغناء عن كثير من المواد الكمالية . ويتحدث بعض رجال المال عن امكان اقتصد من نفقات المعيشة والاقتصاد من الترف في الولائم والكرائم والعزائم والمآتم .

وهناك جوانب عملية تنطق الارقام بضخامتها وامكان الحد من فداحتها فهذه الولودات المصرية من المواد الكمالية تحدثنا عن ضخامة ارقامها ومدى ما تكسبه مصر من الاستغناء عنها كلها او بعضها . وتلك واردات مصر عام ١٩٥٢ تحدثت عن نفسها فقد استوردت مصر وهي بلد زراعي من الفاكهة في العام المنصرم ما تصل قيمته الى حوالي اربعة ملايين من الجنيهات .

ومن مستحضرات الفواكه ما يصل الى نصف مليون جنيه فهل استطعنا ان تقتصد في هذين الرقمين من ناحية الاقتصاد الزراعي او الاقتصاد القومي او العمالي . وهلا يمكن ان نكتفي مصر بفاكهتها من بسايتها وحدائقها سواء بزيادتها او زيادة المقدرة الانتاجية لها على السواء .

وهذه مصر تستورد من الغفل والشطة والتوابل والبانيليا بما يقرب من ٢٣٠٠٠٠ جنيه واحسب ان هذه المواد مما يمكن الغنى عنه من قبيل رعاية الصحة او من قبيل التقشف والقومية في وقت مما

وهل تعلم ان مصر تستورد من الملبس بما قيمته نصف مليون جنيه . وهلا يمكن الاستغناء عن قزقة الملبس بمثل هذا المبلغ الضخم

والحلوى ويصل الوارد منها الى ٥٠٠٠٠ جنيه مع اننا ننتج الحلوى ونصدرها فيمكننا ان نستغني عن الوارد منها ومن الشيكولاته التي نستورد منها بما يقرب من هذا الرقم والبسكويت الذي نستورد منه بمثل هذا الرقم ايضا

وتلك الالبان ومنتجاتها ونحن البلد الزراعي الصميم نستورد منها ما يقرب من مليون جنيه هلا استطعنا ان نستغني بمنتجات الباننا وان نزيدها .

واليك الحرير الطبيعي المنسوج

لتنفيذ ما ترى انه يشجع التوسع في التنمية الصناعية في مصر من نتائج الاستقصاء وتوصياته .

المادة السابعة

ليس في أحكام هذا التنظيم ما يحد من حق الحكومة المصرية في استبعاد أى جانب أو ميدان من ميادين النشاط عن نطاق عمل البعثة .

الماد الثامنة

سريان التنظيم ومدته

يطلق على هذا التنظيم « التنظيم الخاص بمشروع التنمية الصناعية » ويعمل به ابتداء من التاريخ المذكور في الفقرة الأخيرة منه . ويظل سارى المفعول الى ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٤ أو الى تاريخ انقضاء ثلاثة شهور بعد اخطار احدى الحكومتين للآخرى بانهاء الاتفاق .

الاحصاء الزراعى والحيوانى فى العراق

لاحظت وزارة الاقتصاد العراقية بأن البلاد تفتقر الى احصائية منظمة عن الثروة الزراعية والحيوانية وانتاجها السنوى وما يفيض منها بعد الاستهلاك المحلى ومقدار المساحات المزروعة من الاراضى وامكانيات التوسع الزراعى فى المستقبل وقد وضعت الوزارة الاسس الاولى للقيام باحصاء عام فى جميع انحاء العراق .

ووجد ان هذه العملية تحتاج الى جهود أحد الاخصائيين العالميين للاشراف عليها وتنظيمها . وقد استطاعت الوزارة استعارة خدمات الدكتور (فنلون) خبير الاحصاء ومدير التغذية فى وزارة الطعام البريطانية ليتولى الاشراف عليها .

ووضع الخبير بالاتفاق مع خبراء وزارة الاقتصاد العراقية منذ بضعة أشهر الخطة العامة للاحصاء الزراعى والحيوانى - كما قام مع أولئك الخبراء بجولات استطلاعية فى مختلف انحاء العراق حيث اشرفوا على تنظيم اللجان المحلية التى عهد اليها باجراء عملية الاحصاء . أما فى لواء (مديرية) بغداد فان عملية الاحصاء قد تمت منذ أسبوعين تقريبا ويعكف الآن الدكتور (فنلون) على وضع تقرير عن النتائج التى حصل عليها وسيرفع هذا التقرير الى وزارة الاقتصاد مقرونا بتوصياته

اتفاق النقطة الرابعة بين مصر وأمريكا

المادة الثالثة

البعثة الفنية

توافق الادارة على ايفاد جماعة من الفنيين والاختصاصيين للمعاونة فى تنفيذ هذا المشروع . وتعين الحكومة الامريكية هؤلاء الفنيين والاختصاصيين ممن توافق الحكومة المصرية عليهم . ومن المفهوم أن رعايا الولايات المتحدة الذين تتعاقد معهم الحكومة الامريكية للعمل فى البعثة يعدون موظفين بالحكومة الامريكية بالمعنى المقصود فى الاتفاقية العامة .

المادة الرابعة

للمساعدات

يساهم الطرفان فى تنفيذ المشروع خلال مدة العمل بهذا الاتفاق على الوجه التالى :-

١ - تؤدى الحكومة الامريكية من وقت العمل بهذا الاتفاق الى ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٤ مرتبات أعضاء البعثة ونفقاتهم الاخرى وكذلك النفقات الادارية التى قد تلزم بها الحكومة الامريكية فى تنفيذ هذا المشروع التعاونى . ولا يتجاوز ما تتحمله حكومة الولايات المتحدة من نفقات مقابل الخدمات التى تتعاقد عليها لهذا المشروع مبلغ مائتى وأربعين ألف دولار . الا اذا وافق مدير التعاون الفنى الامريكى فى مصر صراحة على صرف مبلغ اكبر من المال المرصود للبرنامج . ويكون التزام حكومة الولايات المتحدة الامريكية بابقاء بعثة فنية فى مصر بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٤ متوقفا على توفر اعتمادات لهذا الغرض .

٢ - وتقوم الحكومة المصرية منذ العمل بهذا الاتفاق الى ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٤ بما يلى :

(أ) تختيار أو تعيين اخصائيين وفنيين وغيرهم من الموظفين حسب ما هو متفق عليه للتعاون مع البعثة الفنية .

(ب) تقدم السكرتيرية والمترجمين .

(ج) تهىء بقدر المستطاع المكاتب والادوات اللازمة لها .

(د) تقدم وسائل النقل والمواصلات للخبراء فى داخل مصر .

(هـ) تهىء بقدر المستطاع الانتفاع بما يلزم من خدمات المصالح الحكومية المصرية للقيام بالمشروع .

(و) تزود البعثة بما قد يكون لدى الحكومة من تقارير تراها نافعة لنجاح البعثة وتعاونها على الحصول على مثل تلك التقارير التى قد تكون لدى مصادر غير حكومية .

(ز) تعاون البعثة على الاتصال بالهيئات شبه الحكومية وبالهيئات الخاصة المناسبة التى لها اهتمام مباشر بالتنمية الاقتصادية والصناعية فى مصر .

المادة الخامسة

التقارير

تقدم البعثة مشروعا مبدئيا عن نتائج الاستقصاء والتوصيات التى انتهت اليها الى وزير التجارة والصناعة والى مدير التعاون الفنى فى وقت واحد لاستطلاع تعليقاتهما ومقترحاتهما . ولا يمكن اذاعة النتيجة النهائية لذلك الاستفتاء أو التوصيات كلها أو بعضها الا بترخيص من وزير التجارة والصناعة

المادة السادسة

التنفيذ

تعمل الوزارة على أن تتخذ الخطوات اللازمة

وقعت اتفاقية النقطة الرابعة بين الحكومة المصرية والحكومة الامريكية وقد وقع الاتفاقية نيابة عن الحكومة المصرية الدكتور حلمى بهجت بدوى وزير التجارة والصناعة . والدكتور محمود فوزى وزير الخارجية . ووقعها نيابة عن الحكومة الامريكية المستر جيفرسون كافرى السفير الامريكى ومدير ادارة التعاون الفنى بالقاهرة .

نص الاتفاقية

وفيما يلى نص الاتفاقية الموقعة :

اتفقت وزارة التجارة والصناعة نائبة عن الحكومة المصرية وادارة التعاون الفنى نائبة عن حكومة الولايات المتحدة الامريكية على ما يلى :

المادة الاولى

المشروع

بناء على الاتفاق العام للتعاون الفنى الذى وقعت عليه الحكومتان المصرية والامريكية فى القاهرة فى ٥ مايو سنة ١٩٥١ اتفقت وزارة التجارة والصناعة التى يطلق عليها هنا « الوزارة » وادارة التعاون الفنى ويطلق عليها « الادارة » على هذا التنظيم بغرض القيام بمشروع لتقدير امكانيات الصناعة فى مصر . ويخضع هذا التنظيم وكل نشاط يجرى طبقا له لاحكام الاتفاق العام للتعاون الفنى السابق الاشارة اليه . وتتعاون الوزارة والادارة فى جميع مراحل تخطيط وادارة ذلك المشروع .

المادة الثانية

الاهداف وميادين النشاط

هدف هذا المشروع هو التعاون مع الوزارة فى تقدير الامكانيات الصناعية فى مصر ووضع خطة شاملة على مقتضاها لتنمية تصنيع البلاد . ولهذا الغرض يجرى استقصاء النواحي الاقتصادية التالية :-

(أ) موارد المواد الخام

(ب) الاسواق الحاضرة والمحتملة وسائر العوامل التى تؤثر فى التجارة الداخلية وفى تجارة الصادر .

(ج) وسائل النقل والمواصلات من حيث علاقتها بالتنمية الصناعية

(د) القوى المحركة المتاحة والمحتملة من حيث علاقتها بالتنمية الصناعية وغيرها .

(هـ) التسهيلات الصناعية القائمة والمحتملة

(و) المقدرة الفنية والتنظيمية المتوفرة والمحتملة .

(ز) مصادر رأس المال الاستثمارى . ويمكن استنادا الى نتائج الاستقصاءات المتقدمة أن تعقد اتفاقات تكميلية لتنظيم وجوه نشاط أخرى تتعاون الحكومتان فى تنفيذها لتنمية الامكانيات الصناعية لمصر ومن ذلك :-

١ - بحث صناعات معينة لتقدير ما اذا كان التوسع فيها ملائما ولتشجيع انشاء صناعات جديدة يكون انشاؤها مجديا على أن يؤخذ فى الاعتبار مصادر رؤوس الاموال وظروف الاسواق والمهارة الفنية والتنظيمية .

٢ - تزويد صناعات مختارة بالمعاونة الفنية بغية الوصول الى اقصى انتاجية لها واستخدام منشآت وما اليها كمصانع نموذجية ومراكز تدريب .

وتعقد مثل تلك الاتفاقات بين وزير التجارة والصناعة ومدير التعاون الفنى فى مصر .

سيموندى سيسموندى

الرجل الذى صا دل به بحق الرفاهية الإنسانية

استاذ
مورخ معقوب

استلقت نظر سيسموندى فى الانفلا ب الصناعى ، فهى تلك الازمات الاقتصادية الناشئة عن كثرة الانتاج ووفرتة التى تؤدى حتما الى تعطل العمال وحرمانهم من حق الحياة ..

أنها المشكلة العمالية أذن التى استلقت نظر سيسموندى .. أو قل أنها رفاهية الفرد التى استحوذت على عقله الكبير .. فقد شاهد سيسموندى فى أوائل القرن التاسع عشر كما شاهد غيره من الاقتصاديين - شاهد سوء أحوال الطبقة العاملة ، وشاهد استغلال أصحاب المصانع لها .. ذلك الاستغلال الشنيع الذى أسمى بالعذاب والبطش أينما حوا وبالأجور الواهية الضعيفة التى لا تكاد تقيم أودهم أينما ذهبوا ... أنها مشكلة الشقاء الإنسانى ، تلك التى استحوذت على سيسموندى .. أليس من حق الإنسان أن يعيش .. وإذا ما عاش .. ألا يستحق عيشة كريمة حرة بنعم فيها بالرفاهية .. ؟ وما سبب استعباد الإنسان لآخيه الإنسان .. ؟ ولماذا يستغل الرأسماليون طبقة العمال هذا الاستغلال الشنيع ويسومونهم هذا العذاب .. ؟ !

... هكذا كان سيسموندى يفكر ، بيد أنه ما كاد عام ١٨١٥ يحل على إنجلترا ، وتنتابها الحروب النابليونية الرهيبة ، حتى نرى سيسموندى ينتابه هو الآخر شك كبير ورية لاطائل لها فى تعاليم آدم سميث ... وبدأ سيسموندى يفقد ثقته فى النظام الحر الذى تقوم فى ظله أمثال هذه الكوارث الاقتصادية التى تقع على كاهل العمال والطبقات الكادحة فتعود عليهم بالبؤس والحرمان من جهة ، وبالبطالة من جهة أخرى .. وهكذا يبدأ سيسموندى يعارض تعاليم سميث ، ولكن هذه المعارضة لم تكن لتتصب على أسسه النظرية التى قام سميث ببنائها ، وإنما كانت تتجه الى الوسائل والاهداف .. الى الوسائل التى كان يتبعها سميث .. وإلى الاهداف التى كان يبغي الوصول إليها ..

ومن ثم الى النتائج التى أستطاع أن يستخلصها .. ولم تنصب معارضة سيسموندى على تعاليم سميث دون غيره من الاقتصاديين الكلاسيك ، وإنما هى تمتد بعد ذلك الى ريكاردو ومالثوس .. فعييب عليهما اتباع الوسائل المحددة لدراسة علم الاقتصاد ولتفسير الظواهر الاقتصادية ، ومن ثم الاعتراف بصحة هذه النتائج التى أستخلصها ريكاردو من دراسته .. وهو يعيب عليهم جميعا - أى جماعة الاقتصاديين الكلاسيك - ظاهرة الاهتمام البالغ بالثروة المجردة دون اهتمامهم برفاهية الإنسان المادية ..

وهكذا انصوى سيسموندى تحت لواء الجماعة المطالبة بالاصلاح وتغيير النظم الاقتصادية القديمة .. والفرد كخص له كيانه لا بد له من الحماية .. وهم بعد يقصدون الواجبات أكثر من الحقوق ويعترفون بل وبطلان بان

قد تتساءل عن السبب الذى نفيه من هذه الدراسة .. أهو سرد لسيرة حياة كل علم من هؤلاء الاعلام الذين تناولهم بالحديث .. أم هو ترديد لمذاهبهم الاقتصادية ، أم هو استعراض لتاريخ الفكرة الاقتصادية ونشأتها ؟

كل هذا قد يدور فى مخيلتك وأنت تقرأ هذا المقال ، والواقع أننا إنما أردنا من وراءه أن نعرض لك فى أيجاز وجهات النظر الاقتصادية المتباينة التى تسيطر على عقول الاقتصاديين سيطرة تامة ، تتحول فيما بعد لتكون هى مذاهبهم الاقتصادية التى تنسب إليهم .. فكثيرا ما يتناول الفكرة الواحدة رجلا أو أكثر من الاقتصاديين ، ولكن يذهب كل واحد منهم فى شرحها وتطبيقها فى ناحية بعيدة كل البعد عن الآخر .. وثمة شىء آخر هو أننا نقصد بعرضنا الموجز لتاريخ حياة كل علم منهم أن نعرف كيف كان يعيش هؤلاء المفكرون فى حياتهم الخاصة ..

فسيسموندى مثلا كان ينظر الى علم الاقتصاد نظرة مغايرة تماما لنظرات الاقتصاديين من حوله .. لذلك فقد كان يرى أن الاقتصاد هو علم أخلاقى متصل أصوله وقواعده اتصالا مباشرا بالظواهر الاجتماعية والسياسية .. ومن ثم فقد كان يطالب الاقتصاديين من حوله أن تكون دراستهم لهذا العلم على صلة وثيقة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بالإنسان .. فهو يقول أن علم الاقتصاد يجب أن يبحث أول ما يبحث عن سعادة الفرد ورفاهيته قبل أن يبحث عن الثروة أو التقدم فى التجارة أو الصناعة أو الزراعة .. هكذا كان سيسموندى ينظر الى علم الاقتصاد ، لذلك نشأ مغالفا بل معارضا للتعاليم الكلاسيكية عامة وتعاليم آدم سميث ودافيد ريكاردو خاصة ... فكان تأثيره قويا على تطور الفكرة الاقتصادية وبالأخص الفكرة الاشتراكية ... أن سيسموندى لم يكن اشتراكيا .. ولكن أفكاره الفردية كانت تتفق وأهداف الاشتراكية

أراد أن يشور ضد فلسفة تعاليم الاقتصاديين الكلاسيك ليعلم بدلا منها نظاما أخلاقية تخدم الفرد وتحترم كرامته وتهيء له معيشة مستقرة هادئة .. أراد أن يقلب النظم السائدة والاضلاع الاقتصادية لا لينشئ دولة اشتراكية أو شيوعية ، وإنما ليقتضى على تلك النظم الوضعية التى تعمل على توسيع الفوارق المادية بين الطبقات المختلفة .. كان يبغي دولة معتدلة لاهى بالاشتراكية ولا هى بالرأسمالية المتطرفة بل هى دولة معتدلة تعمل على ضمان التنظيم الاجتماعى بين الطبقات ، وأسعاد الفرد ورفاهيته عن طريق هذه النظم الأخلاقية التى كان ينشدها .. وبذلك يحق لنا أن نسميه بالاصلاح الاجتماعى أو الفردى المعتدل ..

ولد تشارلس ليونارد سيسموندى فى جنيف فى ٩ مايو ١٧٧٢ ، أى قبل نشر كتاب « ثروة الأمم » لآدم سميث

بشلاثة أعوام .. ابنا لآحد القساوسة البروتستانت وتلقى دراسة كلاسيكية عالية .. وهنا تتدخل الظروف والأقدار لتلعب دورها فى مصير الرجل فتطلب منه عائلته أن يخصص نفسه للتجارة بدلا من الادب ، فيشتغل كاتباً فى أحد البنوك التجارية فى ليون .. وعندما قامت الثورة الفرنسية وشبت نيرانها تلتهم كل ما يقابلها أو يعترض طريقها ، واجتاحت جنيف كما اجتاحت غيرها من البلدان الأوروبية رحلت عائلته الى إنجلترا لتمكث بها ثمانية عشر شهرا تعود بعدها الى جنيف ، ولكن الأحوال لم تكن قد استقرت فيها بعد فتشدد رحالها ثانية الى إيطاليا ، لتستقر أحوالهم فى مزرعتهم الصغيرة التى ابتاعوها فى « بسكي » بالقرب من « ليوكا » ، وعملوا جميعا فى زراعتها بأنفسهم فى تعاون تام وتأزر جميل .. وبدأ سيسموندى يعمل بكلتا يديه فى نشاط وقوة ، ثم هو يعمل فكره فى نفس الوقت يقرأ ويكتب ليتم عمله الأول الذى نشره بعد عودته الى جنيف فى عام ١٨٠١ ، ثم هو لا يلبث بعد عودته أن يعمل فى الفرقة التجارية السويسرية ككاتب سرها ... وبذلك تتاح له الفرصة لممارسة الحياة التجارية العملية ، ودراسة خباياها دراسة وافية ..

وببدأ سيسموندى حياته كواحد من أنصار آدم سميث المقربين وأشداهم اعتقادا بتعاليمه وآرائه ، ولكنه لا يلبث أن يفبر من أفكاره وطباعه ، فقد تأثرت حياته بمؤثرات عدة ، فقد شهد سيسموندى الحروب النابليونية تلعب أدوارها فى الدول الأوروبية .. وشهد الثورة الفرنسية تقلب الأوضاع رأسا على عقب ونرى بين معاصريه من اعلام الاقتصاد الافذاذ مالثوس وريكاردو وسينيور وسميث وسائى وايسنت ... وهو بعد قد شهد الانقلاب الصناعى الذى شهدته كل من فرنسا وإنجلترا فدرس خباياه ، ووقف على نتائجه ، فقد أضحى هذا الانقلاب يغير من وجهات النظر الاقتصادية ، فهو وان حقق انقلبا فى الصناعة ذاتها إلا أنه لم يكن فى نظر سيسموندى انقلبا يحقق الخير والرفاهية العامة للشعوب التى شهدته ، فقد كان هذا الانقلاب مصحوبا بظاهرتين تثيران القلق وتبعثان بالعقل ليفكر فى شىء من الجدية والصرامة بالاهتمام بهذه الشواهد الاقتصادية الجديدة .. فقد بدت فى نظره أن مشكلة المشاكل إنما تنحصر فى الظاهرة الأولى ، وهى اتساع الفوارق بين الطبقات ، ومن ثم تضخم طبقة العمال المجاورين التى يخيم عليها البؤس والشقاء من كل جهة وبحيق بها العوز والحرمان أينما حلت أو ذهبت .. أما الظاهرة الثانية التى

سبق سياسة الضمان والامن في الانتاج الباعث على الانتاج نفسه .. وهكذا ينشأ سيسموندى محبا لافكارهم الاصلاحية ، ولكنه لم يحلم بالعودة الى القرون الوسطى كما فعل غيره ، ولم يذهب بعيدا يطالب بمنع الملكية او الاطاحة بها .. او ان يهدم صرح جهاز الثمن ونظامه كما فعل غيره من الاشتراكيين المعاصرين له ، ولكنه كان راغبا في الفسكرة الاجتماعية والضمان الاجتماعى بأفعال الدولة الايجابية لمحو عدم الاستقرار الناشئ عن نظام المنافسة الحرة ..

.. انه ليس من دعاة الاقتصاد الكلاسيكى .. ولا من دعاة الاشتراكية .. بل هو مصلح اجتماعى لعبت الاعتبارات الاخلاقية برأسه .. ثم هو لم يلبث ان كانت نظريته الى علم الاقتصاد على انه فن قائم بذاته فاخذ يطلب اعادة بناء قواعده من جديد .. فالاقتصاديون من قبله قد عرفوا كيف يزيدون من الثروة الاهلية ، وعليهم بعد ذلك ان يعرفوا كيف يرفعون من سعادة الفرد .. فهى نهاية نقطة التجمع التى يظهر عندها مقدار ثروة الامة .. لقد كانوا يعرفون علم الاقتصاد بأنه هو علم الثروة ، وأنه يجب ان تنحصر كل دراساتهم لهذا العلم على انماء هذه الثروة المجردة من كل عاطفة .. اما هو فقد كان يرى انه هو السبيل الى

السعادة الانسانية ورفاهيتها .. كان سيسموندى ورخا وكاتبا اقتصاديا استطاعت فكرة الاصلاح ان تستحوذ على عقله وتسيطر على مشاعره ، لذلك لم يكن غريبا عليه ان يبحث عن النظم الاقتصادية التى تكفل الرفاهية الاقتصادية للشعوب الانسانية .. هذه الرفاهية التى تستطيع ان وجدت وتحقق فعلا كما ارادها سيسموندى ان تخلق مجتمعا انسانيا سعيدا يقبل على الحياة فى شغف ، فيهتم بالتوسع الانتاجى اهتماما بالغا .. انها فى نظره مشكلة اذن .. ولكن ما السبيل الى تحقيق هذه الرفاهية التى يشدها والناس طبقات متباعدة .. فهذا ثراء فاحش .. وهذا فقر مدقع ... !!

ان سيسموندى لم يكن يرى المشكلة فقط دون ان يبحث لها عن حل أو علاج .. بل هو كان يرى ان توزيع الثروة توزيعا عادلا هو السبيل الوحيد الى الرفاهية الانسانية .. وان علم الاقتصاد وحده يجب ان تكون مهمته الاولى قبل اى مهمة اخرى وقبل غيره من العلوم ان يسعى اول ما يسعى الى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الافراد وهكذا كان يفكر سيسموندى .. وهكذا بدأ ينقد التعاليم الكلاسيكية .. رفاهية الفرد قبل اى شئ آخر .. بل يجب ان تكون للطبقات العاملة الحق فى الملكيات العامة والثروة الاهلية ..

ان سيسموندى ولد عام ١٧٧٢ ليعيش متقدما عن عصره .. !! ان حياته الخاصة لا تنبئ بشئ .. فهى حياة هادئة عادية لاغربة فيها .. فهو رجل استطاع عن طريق دراسته وتاريخه للحوادث التاريخية ونظريته الانسانية لعلم الاقتصاد ان ينشأ محبا للاصلاح ، مدافعا عن الفرد ..

انه رجل عاش بين احضان الثورة الفرنسية يؤرخ لها حوادثها ، ويكتب عن تاريخ الجمهورية الإيطالية فى سبعة عشر جزءا شغلته مدة أحد عشر عاما .. ويكتب عن تاريخ فرنسا فى تسعة وعشرين جزءا استنفذت من حياته ثلاثة وعشرين عاما .. رجل اكتسب كثيرا من أسفاره فى إنجلترا وإيطاليا وفرنسا وألمانيا .. واستطاع

من وراء نظريته الصائبة وفكره الثاقب ان يعالج المشكلة الاقتصادية معالجة صحيحة لانه قد عرف الداء ... فهو يرجع مشكلة الكساد التجارى الذى يؤدى حتما الى البطالة العمالية والافلاس المالى بين المؤسسات الى عدم مقابلة زيادة العرض فى السلع بزيادة مثلها فى الطلب حتى يمكن ايجاد توافق بين الاثنين .. اذ انه ليس من السهل انقاص الكمية المعروضة من السلع حتى تتعادل مع طلب الافراد وحاجتهم فى الزمن القصير ، مما يجعل امر الانتقال من صناعة الى أخرى وفق أحوال الطلب أمرا يكاد يكون مستحيلا فى الاجل القصير ، لذلك فإن المؤسسات تفاديا لمثل هذه الاخطار التى قد تحقق بها وتودى بكيانها لابد وان تلجأ الى الاستفتاء عن بعض العمال الزائدين فى الصناعة او ان تلجأ الى خفض أجورهم حتى تقل بذلك نسبة المصروفات الثابتة وبالتالي تقل تكاليف الانتاج .. وفى كلا الحالتين فإن الطامة الكبرى ستقع على عاتق الطبقة العاملة او المتوسطة التى تتأثر الى حد بعيد بهبوط مستوى الاجور حيث تهبط قدرتهم الشرائية التى تؤثر بدورها على الطلب العام للسلع والمنتجات فتتأثر هذه الاخيرة مرة أخرى ، ويهبط رقم الاستهلاك وبالتالي رقم الانتاج من جديد وتظهر المشكلة الاقتصادية بشكلها المخيف ...

اما المذهب الفردى فقد كان يعنى اول ما يعنى بمسائل الانتاج ، وهو يرى ان هذه الزيادة لاتعنى أبدا ان تحمل بين طياتها شرا اذا ما قيس بالدور الخطير الذى يلعبه جهاز الثمن فى الحياة الاقتصادية ، اى انهم يعززون كل شئ فى المشكلة الى انخفاض الاسعار وارتفاعها .. فنراهم يقولون انه اذا ما انخفضت الاجور كان معنى ذلك ان اصحاب المصانع والمنتجين قد جاوزوا حد الانتاج او بمعنى اصح حد الكفاية الانتاجية فى الصناعة فيضطرون آخر الامر الى تحويل انتاجهم شطر ناحية اخرى من الصناعة ...

... وهكذا يختلف سيسموندى مع دعاة المذهب الفردى الذين لا يهتمون الا بتحسين الاحوال الانتاجية التى تؤدى - كما كانوا يعتقدون الى تحسين الاحوال الاقتصادية عامة -

المنافسة الحرة .. ومشكلة السكان بيد ان نظرة سيسموندى لم تكن تقف عند هذا الحد ، بل نراها تذهب الى ما هو ابعد من ذلك بكثير .. فقد كان له رأى خاص فى مسألة المنافسة الحرة ، اذ كان يعتقد انها وسيلة حديثة لتدمير افراد الطبقات المتوسطة والطبقات العاملة ، فانها فى نظره هى الطبقات الوحيدة التى تتأثر كثيرا بحرية التجارة ، فتفقد حياتها عرضة لاشع الوان الاستغلال الاقتصادى والعمودية الصناعية - ان صبح هذا التعبير .. لذلك نراه يطالب الحكومة بضرورة التدخل لحماية هذه الطبقة الضعيفة ، ولكنه لا يطالب الحكومة بمساعدات مالية او مشروعات اصلاحية او عمرانية او ضرائب جديدة تفرضها الحكومة لتجد فيها السبيل الى هذا التدخل وهذه الحماية ... وانما هو ينشد هذا الاصلاح عن طريق تنظيم العلاقات بين اصحاب الاعمال والعمال المستقلين فى الصناعة بحيث يلتزم اصحاب الاعمال بكفالة عيش العامل كفالة تامة ...

... وهكذا كان سيسموندى يفكر من اجل العامل الضعيف .. ينصره ويأخذ له من القوى .. ثم هو يذهب الى ابعد من ذلك فقد بدت امامه المشكلة العمالية اكثر وضوحا اذا ملاحظ تلك الزيادة المضطردة فى عدد السكان يوما بعد يوم ، وانها هي التى تقف حجر عثرة فى سبيل

التقدم بالطبقات العاملة ... وحجته فى ذلك ان الطبقة العاملة انما تشهد زيادة سريعة بين افرادها كل يوم .. وان هذه الزيادة السريعة لا يمكن لها ان تنهض بمستوى معيشة العامل ... لذلك نراه - وهو فى ذلك متأثر الى حد بعيد بأراء مالتوس زعيم الاقتصاديين المتشائمين نراه يتناول هذه الآراء ، فيعيدها مرة اخرى بعد ان ادخل عليها التعديلات والتنقيحات الجديدة التى جعلتها تبدو اكثر ملاءمة بحالة العامل ، ويطالب بارجاع تلك القوانين التى كانت تحرم على العمال الزراعى او الصناعى الزواج الا اذا كان يتمتع فعلا بمستوى اقتصادى مرتفع يمكنه من ان يعول اسرة كبيرة ، وبضمن لكل فرد داخل هذه الاسرة مستوى مرتفعا من المعيشة .. ذلك انه كان يعتقد ان مثل هذه القوانين تجعل تكاثر السكان عامة ، وبين الطبقة العاملة خاصة فى حدود ثابتة لا يمكن تخطيتها كما انه تمكن العامل من الاحتفاظ بمستوى مرتفع من المعيشة يسعده فى حياته الخاصة ..

ان سيسموندى اراد خدمة الانسانية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية لها ... فتناول آراء الاقتصاديين الكلاسيك بالتعديل ليكون منها مذهبا اقتصاديا يهتم بالناحية الاجتماعية للفرد قبل اهتمامه بالقوانين الاقتصادية ذاتها .. فلا هو يؤمن بان يقل علم الاقتصاد فى خدمة الثروة المجردة وعوامل الانتاج وحدها .. ولا هو يؤمن بتعاليم مالتوس بخيرها وشرها وان كان قد تأثر بها ..

انه لا يؤمن بالحرية الاقتصادية وبالحرية الفردية التى من شأنها ان تصيب المجتمع بالادواء الاقتصادية العاصفة ، والمشكلات الاجتماعية التى تصيب الفرد .. ولكنه يسعى قبل كل شئ الى رفاهية الفرد عامة ورفاهية العامل خاصة ... لذلك فهو يطالب بحق العامل فى الملكية الزراعية او الملكيات الصغيرة التى من شأنها ان تجمع بين قوة العمل وملكية رأس المال فى يد الفرد الواحد ... وبتحقيق التعاون الوثيق بين اصحاب الاعمال وطبقة العمال المأجورين بشرط ان يبقى هذا التعاون على ميدان حرية الفرد والملكية الخاصة بعيدين عن الاهواء كل البعد ، بل يجب ان يعمل الاقتصادى كل ما فى وسعه لتدعيمهما ..

... انه واجب الدولة نحو الفرد .. نحو حماية العامل وتخليصه من براثن القسوة الرأسمالية الفاشمة ، ذلك الذى كان يسعى اليه سيسموندى .. ان العامل يعيش فى المجتمع الى جانب الرأسمالى .. وهو فرد مثله فى هذا المجتمع وليس من حقه ان يعيش عيشة حرة كريمة تضمن له البقاء على نشاطه فى الخلية الاجتماعية ... !!

هذا هو ما كان ينشده الفيلسوف الاقتصادى العظيم سيسموندى ...

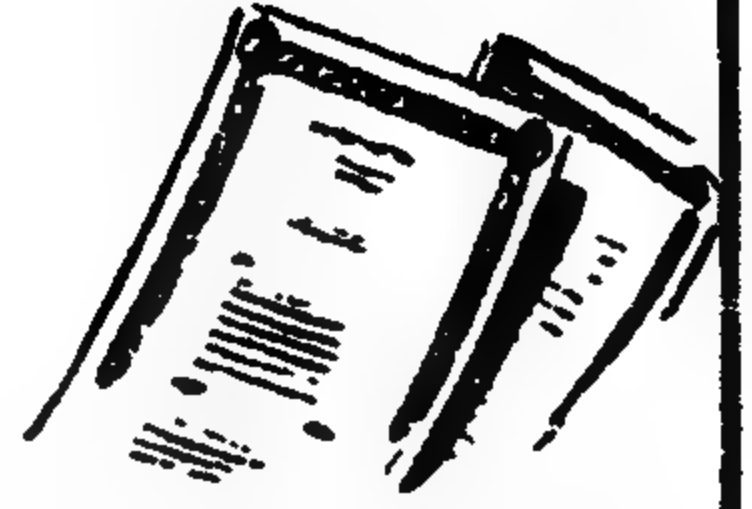
ليس من حق العامل ان يزداد دخله كما يزداد دخل اصحاب الاعمال وطبقة الرأسماليين؟ ان الدولة يجب ان تعمل على زيادة نصيب العامل من الدخل الاهل حتى يتحقق التوازن بين دخل العامل ودخل المالك .. دخل العامل الذى يبقى ثابتا ودخل المالك الذى يتزايد يوما بعد يوم ... !!

انها لفئة انسانية كريمة نحو الانسان العامل كان ينشدها سيسموندى .. ولكنهم دعاة الرأسمالية الحرة او الرأسمالية الجامدة الذين بقون فى طريق الانسانية ... !!

جورج يعقوب



الأوراق المالية



عن النصف الاول من مارس ١٩٥٣

طبيعة انقطة الحالية

الفترة الحالية من كل عام... هي فترة نشر المؤسسات لميزانياتها... ودعوة جميعياتها العمومية للانقضاء العادي للنظر في الحساب الختامي عن السنة المالية. وعلى ذلك تتذبذب اسعار اسهم هذه الشركات صعودا وهبوطا تبعا لرقم الارباح الذي يظهر في الميزانيات العمومية، وتبعا لمقدار الارباح القابلة للتوزيع على المساهمين. ورغم هذا فقد تميزت الايام الاولى من هذا الشهر بركود ملحوظ... غير انه سرعان ما انقلب الى تعامل... ثم الى ارتفاع في الاسعار، مما يحقق ارباحا طائلة للمساهمين والمضاربين على السواء.

الاسباب الحقيقية

غير ان الوضع الراهن لن يستمر طويلا في عدم نشاطه، فهي فترة ركود مؤقتة تنتاب جميع الاسواق، ومنها سوق الأوراق المالية، وذلك بسبب موجة الانكماش التي تخيم على السوق، فمتى انحسرت هذه الموجة عن السوق المصرية، بدأت الثقة تعود، وبدأ التعامل يزداد، وبدأ الاقبال على البيع والشراء ينشط... وهذا مما يبشر به العهد الجديد، وما نأمل أن تحققه مشروعات الإصلاح الاقتصادية... على أن ثمة عقبة عسيرة ظاهرة للعيان ألا وهي أعراض المقترضين عن تحمل التزامات جديدة، وهذا ما يسمى عادة «بأزمة الثقة». وليس هناك من أمل في انفراج الموقف إذا لم ينجم عن تحويل حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية الى عملة مصرية سوى تسديد الالتزامات القائمة للبنوك بدلا من اتجاهها نحو العمل والاستثمار. وستظل هذه الحالة قائمة ما لم تتخذ الإجراءات اللازمة لخلق جو من الثقة الذهنية مما يهيء بالتالي اطمئنانا نفسيا بين رجال المال والأعمال.

وهناك سبب آخر يرجع الى صعوبة الحصول على العملات الصعبة، وقد صار الاسترليني منها بالنسبة لمصر.

الأستاذ أحمد فريد حسن

واننى اهيب بالحكومة ان تأخذ حذرهما من بعض العناصر التي تدخلت في حركة سوق الأوراق المالية في العهد الاخير، وكانت تلعب بأصابعها في الخفاء، نظرا لعدم وجود مصالحة مباشرة لها سواء بالخير أو بالنقصان، واننى اترك وضع النقطة فوق الحروف للقارئ. ولكنى اصرح بأن الحكومة تنبعت لهؤلاء القوم فوضعت يدها على اللاعبين بالنار.

السياسة والاقتصاد

اننى من المؤمنين جدا بتلازم السياسة مع الاقتصاد، وان كلا منهما يؤثر في الآخر غاية التأثير. ولدينا الامثلة التطبيقية العديدة لتفسير ذلك: فعندما تم توقيع اتفاقية السودان بين مصر وانجلترا انتعشت الحركة في سوق الأوراق المالية وتبدلت الاسهم وارتفع سعرها... ثم لما بدأ تطبيق هذه الاتفاقية وحدث خطأ - من الجانب البريطاني - في التفسير، تراجعت الاسعار في البورصة. وثمة مثال آخر، وهو اتمام الاتفاقات التجارية العديدة التي عقدت اخيرا بين مصر ووفود اليابان وروسيا والمانيا الشرقية وليبيا وتركيا وبلجيكا وإيطاليا... الخ مما ادخل الامل والثقة - وخاصة في أسهم البنوك، والبنك الاهلى المصرى على وجه خاص. ولعل أهم صفقة عقدت هي صفقة مبادلة قمح روسى وبلغارى بقطن مصرى... مما كان له احسن الوقع، ومما يدل على مدى الثقة التي يوليها الغير في العهد الجديد،

ومما يدل على تمتع رجل وزارة المالية، الدكتور العمري، ورجال بنك مصر من ثقة عظيمة في الاوساط المحلية والعالمية.

ويسوقنا الحديث عن اثر السياسة في الاقتصاد الى القول بأن وفاة ستالين كادت تهز حى المال في لندن وفي نيويورك ولكن سرعان ما تبين المتعاملون ان سياسة خلفه مالينكوف لن تختلف عن سياسة ستالين... فعادت الاوضاع الى سابق حالها.

بيان رئيس لجنة البورصة بالاسكندرية

ولعل احسن تحليل لاسباب انجمود الذى ران على سوق الأوراق المالية، ذلك البيان الذى نشره الاستاذ كوستى صوايا رئيس لجنة بورصة الأوراق المالية بالاسكندرية وقد جاء في هذا البيان: «ان تراجع الاسعار والجمود المالى الحالى يجب الا يعزى الى البيع على المكشوف، فان قانون المناجم والمحاجر، ومشروع القانون الخاص باعادة تصدير رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة في مصر لم يتح لهما بعد من الوقت ما يكفى لظهور اثرهما، ولا بد من مضي بعض الوقت ليظهر اثرهما في البورصة...»

ومن الاسباب التي يمكن ان ينسب اليها الجمود الحالى يمكن الاشارة الى موقف الترقب والتحفظ الذى يبديه اصحاب رؤوس الاموال، وتصفية قضايا الشركات حتى يفرغ الورثة من دفع الضرائب الخاصة بهم...»

ويستطرد رئيس لجنة البورصة بيانه قائلا: «انه على الرغم من أن بعض حصص الارباح انخفضت عما كانت عليه في السنوات الماضية، فان هذا لا ينفي أن غلة أوراقنا المالية طيبة، ولا شك أن حركة استثمار الاموال فيها ستتنشط في سوقنا بفضل عودة الثقة التي نلمسها كل

يوم ، وانتداب انجسنة التى يتخذها هذه الصناعة تحتاج الى رعاية
قادة ابلاد .

نظرة الى المستقبل

والنظرة الفاحصة الى المستقبل
تبشر بالخير ، وتبشر بالتحسن الكبير
فى أسعار الاوراق المالية... فالاتجاه
سائر بخطى واسعة نحو اصلاح
الزراعى واصلاح الاراضى البور :
وغرس الاشجار والغابات ، وسائر
نحو اصلاح الصناعى بادخال
صناعات جديدة ، كالمطاط والاسلاك
الكهربائية والحديد والصلب .. الخ
مما يملأنا ثقة واعتزازا بالعهد
الجديد ... عهد النورة السياسية
والاقتصادية ... والتحريرية .

أخبار الشركات

وهذا ما جاءنا من أخبار الشركات
المساهمة :-

الشركة العقارية المصرية

(ش.م.م.م.)

تتعقد الجمعية العمومية العادية
بدار بنك مصر النظر فى تقرير مجلس
الادارة عن السنة المنتهية فى ١٢/٣١
١٩٥٢ ، ومناقشة حسابات الشركة
عن نفس السنة والتصديق عليها .
وتلاوة تقرير مراقبى الحسابات
واخلاء طرف أعضاء مجلس الادارة
وانتخاب الاعضاء الجدد واختيار
مراقبى الحسابات لسنة ١٩٥٣ .
هذا ويتبين من الميزانية المنشورة
للعام المنتهى فى ١٢/٣١/١٩٥٢ أن
صافى الارباح بلغ ١٨١١٠ جنيهات
و٥٦٧ مليما ، يضاف اليها الفرق بين
رصيد الارباح لغاية ١٢/٣١/١٩٥١
والموزع منها ، ويبلغ هذا الفرق ٤٦٢
جنيها و٢١٠ مليما فيكون مجموع
الارباح القابلة للتوزيع هى ١٨٥٧٢
جنيها و٧٧٧ مليما .

شركة مصر للحزير الصناعى

(ش.م.م.م.)

نشرت ميزانيتها العمومية فى
١٢/٣١/١٩٥٢ بمناسبة انعقاد
الجمعية العمومية العادية يوم الخميس
٢٦ مارس ١٩٥٣ بدار بنك مصر
ويتضح من الميزانية وحساب الارباح
والخسائر أن صافى الارباح عن هذا
العام بلغ ٢٦٩٧٦٣ جنيها يضاف
اليه الباقي المرحل من ارباح عام
١٩٥١ وقدره ١٧٤٩ جنيها فيكون
اجمالى الارباح القابلة للتوزيع
٢٧١٥١٢ جنيها . وتعتبر ارباح هذا
العام نسبة لا بأس بها ، وان كانت

هذه الصناعة تحتاج الى رعاية
الحكومة والتفاتا .

شركة ماركونى راديو

اتلفرافية المصرية

(ش.م.م.م.)

تدعو حضرات مساهميهما لحضور
الاجتماع العادى للجمعية العمومية
يوم ٢٠ مارس بمقرها بشارع عاوى
بالقاهرة لنظر فى تقرير مجلس الادارة
وتقرير مراقبى الحسابات والتصديق
على حسابات سنة ١٩٥٢ وتحديد
نسبة الربح وانتخاب عضوين لمجلس
الادارة وتعيين مراقبى حسابات
لسنة ١٩٥٣

هذا ويتضح من الميزانية التى
نشرتتها الشركة أن صافى ارباح هذا
العام بلغ ٦٠٥٧ جنيها وهى نسبة
ضئيلة جدا بالنسبة لشركة كهذه ،
وربما ترجع هذه النسبة الى زيادة
المصروفات .

بنك مصر

(ش.م.م.م.)

نشر بنك مصر ميزانيته العمومية
وحساب الارباح والخسائر عن السنة
المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٢
ويتضح من ميزانية البنك أن صافى
الارباح هذا العام بلغ ٧٩٧٠٩٧ جنيها
و٦٦ مليما وهو مبلغ لا يستهان به
عن عام تميز بالصعوبات ، والازمات ،
والمشكلات . ولكن قد يعود سبب
هذا الربح الى الادارة الحكيمة
الحازمة السديدة ، كما يعود الى
دخول البنك فى عمليات بيع وشراء
حبوب واقطان وعدم اقتضاره على
عمليات البنوك البحتة كخصم
كمبيالات

هذا وسوف تجتمع الجمعية
العمومية العادية للبنك بمقره الرئيسى
يوم ٢٨ مارس سنة ١٩٥٣ للنظر فى
تقرير مجلس الادارة والاطلاع على
الحسابات الختامية والتصديق عليها
وتحديد قيمة الارباح وتقرير مراقبى
الحسابات وتعيين بدلها واختيار
أعضاء لمجلس الادارة .

بنك القاهرة

(ش.م.م.م.)

حضرات المساهمين مدعوون
لحضور الجمعية العمومية العادية
التى ستعقد بدار البنك يوم الاحد
٢٩ مارس ١٩٥٣ لتلاوة تقرير
مجلس الادارة وتقرير مراقبى
الحسابات والتصديق على الحسابات

الختامية والموافقة على اعتماد تعيين
عضو جديد لمجلس الادارة وانتخاب
مراقبى الحسابات لسنة ١٩٥٣

شركة انتظير المصرية

(ش.م.م.م.)

تقرر صرف الكوبون رقم ٣
لاسهمها ابتداء من ٩ مارس بمركزها
الرئيسى بالقاهرة وبفرع الاسكندرية
شركة وادى كوم امبو المساهمة
(ش.م.م.م.)

تتعقد جمعية عمومية عادية يوم ٢٦
مارس للنظر فى جدول الاعمال الذى
يشمل تقرير مجلس الادارة وتقرير
المراقبين والتصديق على حسابات
السنة المنتهية فى ١٢/٣١/١٩٥٢
وتحديد الارباح وانتخاب أعضاء
مجلس الادارة ومراقبى الحسابات

البنك المصرى العربى

(ش.م.م.م.)

تتعقد الجمعية العمومية العادية
الثانية يوم ٢٩ مارس ١٩٥٣ للتصديق
على محضر الجمعية العمومية السابقة
وتقرير مجلس الادارة ومراقب
الحسابات والموافقة على ميزانية البنك
وتحديد توزيع الارباح لسنة ١٩٥٢
وبدل الحضور وانتخاب مراقبى
الحسابات .

الشركة العقارية العربية

(ش.م.م.م.)

تدعو حضرات المساهمين لحضور
الجمعية العادية التى ستعقد يوم ٢٣
مارس سنة ١٩٥٣ بمركز الشركة
بالقاهرة ٣٣ عبد الخالق تروت للنظر
فى تقرير مجلس الادارة وتقرير مراقبى
الحسابات والتصديق على الحسابات
الختامية للسنة المنتهية فى ١٢/٣١/
١٩٥٢ وتوزيع ٥٪ من قيمة الاسهم
الاسمية بعد خصم الضرائب المستحقة
وانتخاب أعضاء بمجلس الادارة وتحديد
بدل علاوات الحضور وتعيين مراقبين
للحسابات .

كذلك ستعقد جمعية عمومية غير
عادية فى نفس اليوم وعقب الجمعية
الاولى لجعل رأس المال ٦٠٠ الف جنيه
وتعديل صدر المادة الثانية والمادة
الخامسة من النظام الاساسى

شركة قنال المنزلة والملاحة

(ش.م.م.م.)

تدعو حضرات مساهميهما لحضور
الجمعية العمومية التى ستعقد يوم
البقية على صفحة ٢٨

قوانين وقرارات

مرسوم قانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢
بتعديل الفقرة الاولى من المادة الاولى
من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤
بفرض رسم ايلولة على التركات

باسم ملك مصر والسودان
وصى العرش المؤقت

بعد الاطلاع على الاعلان الصادر في ١٠
من ديسمبر سنة ١٩٥٢ من القائد العام
للعوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش .
وعلى المادة الاولى من القانون رقم ١٤٢
لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم ايلولة على التركات
المعدل بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ والمرسوم
بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد
وموافقة راي مجلس الوزراء .

رسم بما هو آت

المادة الاولى - تعديل المادة ١ فقرة اولى من
القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه على
الوجه الآتى :

مادة ١ - فقرة اولى - يفرض على ايلولة
التركات رسم يعتبر مستحقا من وقت الوفاة
محسوبا على صافي نصيب الوارث طبقا
للنسب الآتية :

بالنسبة الى انصبة الفروع والازواج والاب
والام يكون الرسم :

٥ ٪ على ال ٥٠٠٠ جنيه الاولى من صافي
نصيب الوارث

٦ ٪ على ال ٥٠٠٠ جنيه التالية من صافي
نصيب الوارث

٧ ٪ على ال ٥٠٠٠ جنيه التالية من صافي
نصيب الوارث

٨ ٪ على ال ٥٠٠٠ جنيه التالية من صافي
نصيب الوارث

٩ ٪ على ال ١٠٠٠٠ جنيه التالية من صافي
نصيب الوارث

١٠ ٪ على ال ١٠٠٠٠ جنيه التالية من صافي
نصيب الوارث

١١ ٪ على ال ١٠٠٠٠ جنيه التالية من صافي
نصيب الوارث

١٢ ٪ على ما زاد على ذلك
المادة الثانية - على الوزراء كل فيما يخصه
تنفيذ هذا القانون ولوزير المالية والاقتصاد
اصدار ما يقتضيه العمل به من قرارات .
ويعمل به اعتبارا من ٢١ اغسطس سنة ١٩٥٢
تاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة
١٩٥٢ .

صدر بقصر عابدين في اول ربيع الثانى سنة
١٣٧٢ (١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢)

(محمد عبد المنعم)

بأمر وصى العرش المؤقت

رئيس مجلس الوزراء

(محمد نجيب) لواء (ح . ا)

وزير المالية والاقتصاد

عبد الجليل العمري

المذكرة الايضاحية

لشروع القانون بتعديل الفقرة الاولى من
المادة الاولى من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤
بفرض رسم ايلولة على التركات

صدر القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض
رسم ايلولة على التركات ونص في الفقرة الاولى
من المادة الاولى منه على أن يفرض على ايلولة
التركات رسم يعتبر مستحقا من وقت الوفاة
محسوبا على صافي نصيب الوارث طبقا للنسب
الآتية :

بالنسبة الى انصبة الفروع والازواج والاب
والام يكون الرسم

٢ ٪ على ال ٥٠٠٠ جنيه الاولى من صافي
نصيب الوارث

٣ ٪ على ال ٥٠٠٠ التالية من صافي
نصيب الوارث ... الخ

ثم عدل هذا الرسم بمقتضى القانون رقم
٢١٧ لسنة ١٩٥١ ثم بمقتضى المرسوم بقانون
رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٢ الا أنه سقط من
التعديل الاخير عبارة « بالنسبة الى انصبة
الفروع والازواج والاب والام يكون الرسم »
مما قد يثير لبسا في التفسير يجب تلافيه .

لذلك أعد مشروع القانون المرافق بتعديل
الفقرة الاولى من المادة الاولى المشار اليها
متضمنا الاضافة المنوه عنها ونص فيه على
العمل بهذا التعديل من تاريخ العمل بالمرسوم
بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢

وتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرضه على
مجلس الوزراء مفرغا في الصيغة القانونية التي
اقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه
واستصداره .

في ديسمبر سنة ١٩٥٢

وزير المالية والاقتصاد

امضاء (عبد الجليل العمري)

مذكرة

مرفوعة الى مجلس الوزراء بشأن
فرض رسم اضافي الى رسوم ايلولة على
التركات في دائرة مدينة القاهرة

لما كانت بلدية القاهرة في حاجة الى تنمية
موارد دخلها لمواجهة الازمة المالية على عاتقها
فقد رأت ازاء ذلك الانتفاع بما تسمح به
المادة ٢١ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩
المعدل بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء
مجلس بلدى لمدينة القاهرة التى تنص على
الآتى :-

« للمجلس البلدى أن يفرض رسوما مستقلة
او مضافة بنسب مئوية الى ضرائب او عوائد
او رسوم حكومية على الا تتعدى هذه الرسوم
النسبة الحد الاقصى المقرر لكل منها على
النحو الآتى :

(ز) الاجزاء المئوية التى تضاف الى أى
ضريبة أخرى لغاية ٥ ٪ على الاكثر من قيمة
ما يحصل من هذه الضريبة في دائرة مدينة
القاهرة . فقررت الهيئة الادارية بجلستها

المنعقدة في ١٠/١٢/١٩٥٢ الموافقة على فرض
رسم اضافي في دائرة مدينة القاهرة قدره ٥ ٪
الى رسم ايلولة على التركات المقرر بالقانون
رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم
٢١٧ لسنة ١٩٥١ على أن يحصل هذا الرسم
لصالح البلدية مع الرسم الاصلى

ولما كانت الفقرة الاخيرة من المادة ٢١ سالفه
الذكر تنص على أن القرارات بفرض رسوم
او تعديلها لا تكون نافذة الا بعد التصديق
عليها من مجلس الوزراء فالرجو من المجلس
الموقر الموافقة على فرض الرسم سالف الذكر
هذا وقد سبق لمجلس الوزراء أن وافق
بجلسته في ٨/٤/١٩٥٢ على فرض رسم مماثل
في دائرة مدينة الاسكندرية لحساب مجلسها
البلدى .

نوفمبر سنة ١٩٥٢

وزير الشؤون البلدية والقروية

امضاء (وليم سليم حنا)

نمرة ١٥٢٧

الى وزارة المالية والاقتصاد

واعق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في
٢١ يناير سنة ١٩٥٢ على ما جاء في هذه
المذكرة .

وقد ابلفت وزارة الشؤون البلدية والقروية
بهذا القرار .

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب (لواء ح . ا)

قرار وزارى رقم ٨ لسنة ١٩٥٢
بتعديل المادة ٤٨ من اللائحة التنفيذية
للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ بفرض ضريبة
على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة
وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى
كسب العمل وبالفاء المادة ٨ من القرار
رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٢ باللائحة
التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١
بفرض ضريبة خاصة على
الارباح الاستثنائية

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على المادة ٦٠ من القانون رقم
١٤ لسنة ١٩٢٩ بفرض ضريبة على ايرادات
رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية
والتجارية وعلى كسب العمل المعدلة بالقانون
رقم ٢١ لسنة ١٩٥٢

وعلى المادة ٤٨ من اللائحة التنفيذية للقانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ المعدلة بالقرار رقم ٢٢
لسنة ١٩٤٨

وعلى القرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٢ باللائحة
التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض
ضريبة على الارباح الاستثنائية
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة

قرر

المادة الاولى - تعديل المادة ٤٨ من اللائحة
التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ المشار
اليه على النحو الآتى :

« على الممول أن يفي بالضريبة المستحقة
من تاريخ تسام التنبيه بصدور الورد على
النموذج رقم ٤ ضرائب وله أن يطلب الترخيص
في اداء الضريبة على أقساط شهرية او كل
ثلاثة أشهر او كل ستة أشهر وذلك بطلب
يقدمه الى مأمور الضرائب المختص في ميعاد
لا يجاوز شهرا من تاريخ توقيع الحجز عليه
« ولا يجوز لمأمور الضرائب تقسيط الضريبة
على عدد من السنوات يزيد على سنوات

محاضرة الاستاذ سابا حبشي

تابع المنشور على صفحة ١١

ومهما كانت قيمة البترول في حد ذاته فإنه يبقى خفياً في باطن الأرض ، لانفع له للناس أكثر من نفع اللآلئ التي وجدها الاعرابي في الصحراء وقد أجهده الجوع والعطش وود لو كان قد وجد مكانها قليلاً من التمر .

تنمنازع التفكير السياسي والاقتصادي في العالم اليوم نظريتان احدهما هي نظرية العزلة والاكتفاء الذاتي والثانية هي نظرية التعاون الدولي وتبادل القيم المادية والادبية بين الامم المحبة للسلام .

وقد بذلت في تاريخ العالم محاولات عدة لنصرة نظرية العزلة والاكتفاء ، باءت كلها بالفشل ، فكل بلد في العالم في حاجة الى جيرانه وقد أصبحت المسافات شاسعة بين مختلف البلاد مما تقطعه الطائرة في ساعات ، لهذا كانت أنجح سياسة هي سياسة التضامن والتعاون على أساس واقعي وادراك ووعي صحيحين لتبادل الخدمات والمصالح بين الامم .

هذه الملاحظات أقرب ستكون الى نفوس هذا المجتمع الثقافي الراقى الذي ينتسب الى التجارة وهي تبادل السلع والمنافع بين الناس وبين مختلف البلاد .

سابا حبشي

~~~~~

## تجارة قبرس

لقى السير أندرو رايت حاكم قبرس خطاباً في المجلس التنفيذي عن ميزانية الحكومة قال فيه انه في خلال عام ١٩٥٢ كانت الاحوال عامة على خير ما يرجى في ما يتصل باقتصاد قبرس المنعقد الجوانب ، فانتعشت الزراعة والصناعة وارتفعت قيمة التجارة الخارجية بنحو أربعة ملايين جنيه استرليني فأصبحت ٢٨ مليون جنيه . أما قيمة المواد المستوردة فقد بلغت ٢٠ مليون جنيه والسامع المصدرة ١٨ مليون جنيه أي بما يجعل الميزان التجاري مختلاً بنحو مليوني جنيه مقابل خلل قدره أربعة ملايين جنيه في عام ١٩٥١ ويقدر الدخل العام في سنة ١٩٣٥ بنحو ٧٧٩٤٠٥٥٠ جنيه أي بأقل بمقدار ٢٥٨٠٧١٩ جنيه عن التقدير المعدل لعام ١٩٥٢

للزراعة فيه نحو ستة ضعف الاراضي المزروعة في مصر .

وهناك ظاهرة هامة في هذا التطور الاقتصادي العظيم الذي اوجده البترول في الشرق الاوسط ، وهي ان ذلك المورد قد وثق الروابط الاقتصادية والسياسية بين البلاد العربية التي تشهد هذا التقدم . مثال ذلك ان استغلال البترول قد استدعى مد خط أنابيب يزيد طوله عن ألف ميل بين الخليج الفارسي وبين البحر الابيض المتوسط ليصب البترول الى ميناء صيدا في لبنان . وهذا الخط يعبر البلاد العربية السعودية فشرق الاردن فسوريا فلبنان . وهو اكبر خط انابيب في العالم قطره ثلاثون بوصة يحمل يوميا الى ناقلات البترول عند صيدا ثلثمائة ألف برميل يوميا ، وقد تكلف انشاء هذا الخط أكثر من مائتي مليون من الدولارات ثم انشئ خط انابيب آخر بين كركوك بالعراق وميناء بانياس على شاطئ البحر الابيض المتوسط في سوريا قطره ايضا ثلاثون بوصة . هذه الخطوط والطرق الملحقة بها قد ربطت بلاد الشرق الاوسط ببعضها وأوجدت تضامنا في المصلحة المشتركة بينها .

بل ان هذا النشاط الذي ترتب على كشف موارد الشرق الاوسط من البترول دعا الى تعاون اقتصادي اوسع بين الشرق والغرب - بين الشرق الاوسط مصدر الزيت ، وبين اوروبا التي تعتمد الاعتماد كله على هذا الزيت لسد حاجاتها من منتجاته ، ونصف الكرة الغربي الذي أصبح مستوردا للزيت من الشرق الاوسط .

كما ان ذلك التعاون الاقتصادي قد أصبح نطاقه عالميا . فالغرب محتاج الى بترول الشرق الاوسط .

وبلاد الشرق الاوسط محتاجة الى رؤوس الاموال الغربية والخبرة والفن والعلم المتوفرة لدى الغرب والصناعة الغرب التي اوجدت سوقاً للمنتجات البترولية .

ولو لم تكن هذه المعاونة ، ولو لم توجد هذه السوق لبقى بترول الشرق الاوسط دفيئاً ضائعاً في الصحراء .

استحقاقها الا اذا اثبت الممول انه عاجز عن الوفاء بالافساط المقررة في مواعيدها نتيجة لظروف عامة أو لظروف خاصة به وفي هذه الحالة يجوز لمصلحة الضرائب باذن من وزير المالية والاقتصاد تقسيط الضريبة على مدة أطول بحيث لا تزيد على عدد السنوات الضريبية .

واذا تأخر الممول في اداء أى فسط تعتبر باقى الافساط واجبة الاداء فوراً .

المادة الثانية - تُلغى المادة ٨ من القرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٢ المشار اليه

المادة الثالثة - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

في ٢٠ يناير سنة ١٩٥٢

امضاء ( الفلكي )

امضاء ( عبد الجليل العمري )

\*\*\*

كتاب دورى رقم ٢١

واذاعت مصلحة الضرائب ( قسم التركات ) الكتاب الدورى الآتى نصه :

نظراً لان حصيلة ضريبة التركات ورسومها لم تصل بعد الى الحد الذى يتناسب مع المقدار لها كما انه لا يزال هناك رصيد كبير من المتأخرات ويعرض بعضها للتقادم - لذلك قررت المصلحة ما يأتى :

١ - على كل مأمور ان ينجز في كل شهر ابتداء من اول يناير سنة ١٩٥٢ عشرين تركة على الاقل بحيث لا يقل انتاجه السنوى عن ٢٥٠ ملفاً مع مراعاة ان التهاون في تصفية التركات الكبيرة لسهولة اتمام العمل المطلوب يعرض الممول للجزاء الشديد .

٢ - مسايرة الى اعمال مأمورى التركات الفاحصين يجب على المراجعين والمأمورين المحاسبين وجميع الموظفين الفنيين انجاز ما لديهم من اعمال اولاً فاوّل وكل تأخير في ناحية الفحص الحسابى والمراجعة يعرض الممول الى شديد المواجهة

٣ - اذا قل انتاج مأمور التركات عن عشرين تركة شهرياً حرم من الاجر الاضافى عن هذا الشهر ومسئولية الصرف تقع على عاتق رؤساء الاقسام والادارات المحلية .

٤ - لا يمنح المأمورون ومساعدوهم اجازات اعتيادية في سنة ١٩٥٢ الا اذا كان متوسط الانتاج في الشهور السابقة يزيد على ٢٥ تركة شهرياً .

٥ - وترجو المصلحة من حضرات المديرين المحليين معاونة اقسام التركات ومأمورياتها معاونة مادية في تحصيل ضريبة ورسوم التركات والاجراءات التى تطلبها المأموريات .

على مأموريات الارباح التجارية ان تجعل الاولوية في الفحص والربط لوجه النشاط التجارى والصناعى والمهنى المرتبطة بتركات حتى لا يتعطل الفصل فيها وكل تفسير في ذلك يعرض المسئول للجزاء

٦ - على اقسام التركات موافاة قسم ضريبة التركات بنشاط كل مأمور أو موظف فنى على حدة شهرياً ابتداء من اول يناير سنة ١٩٥٢ المدير العام



## الاوراق المالية

تابع المنشور على صفحة ٢٥

٣. مارس ١٩٥٣ بالقاهرة لمناقشة تقرير مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات لسنة ١٩٥٢ واعتماد الحسابات وإخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة وانتخاب أعضاء جدد وتعيين مراقبي الحسابات .

شركة سكك حديد الفيوم الزراعية (ش.م.م)

تدعو حضرات مساهميها لحضور الجمعية العمومية يوم ٣. مارس ١٩٥٣ للمداولة في تقرير مجلس الإدارة عن سنة ١٩٥٢ والموافقة على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والتعيينات القانونية ومراقبي الحسابات .. الخ

شركة مصانع الشوربجي

للغزل والنسيج والتريكو

(ش.م.م)

تدعو حضرات مساهميها من حملة خمسة أسهم فأكثر لحضور الجمعية العمومية العادية يوم ٢٧ مارس ١٩٥٣ لمناقشة تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقبي الحسابات والتصديق على حسابات سنة ١٩٥٢ والموافقة على انتخاب أعضاء جدد وتعيين مراقبي حسابات لسنة ١٩٥٣

الشركة المصرية للمواسير

والاعمدة والمصنوعات

من الاسمنت المسلح

(( سيجوارت ))

(ش.م.م)

نشرت الشركة ميزانيتها العمومية في ١٢/٣١/١٩٥٢ ، وقد بلغ صافي الربح ٤٧٩٨٥ جنيها و ٨٢٧ مليما وهو مبلغ لا بأس به ، ونأمل أن يزداد في المستقبل القريب بسبب الاتجاه الحكومي نحو التصنيع والإصلاح الزراعي مما يخلق سوقا رائجة أمام منتجات هذه الشركة

ملاحظات على مركز البنك الاهلي المصري

في ٢٨ فبراير ١٩٥٣

خضم البنك في آخر اسبوع من شهر فبراير اذونا للحكومة المصرية ( قانون رقم ٢٩٤ ) بمبلغ ١٠ ملايين من الجنيها وذلك لتمويل عمليات اللجنة المصرية للقطن . ويوجد الآن

والمصادقة على تقرير مراقبي الحسابات وإخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة والمصادقة على تعيين حضرتي الاستاذ محروس حبيب والمهندس أحمد رشدي أعضاء بمجلس الإدارة وتعيين مراقبين للحسابات للسنة الحالية ... الخ .

شركة أراضي البناء

في ضواحي مدينة القاهرة

(ش.م.م)

تتعد جمعية عمومية عادية يوم ٣١ مارس ١٩٥٣ بالمركز الرئيسي لسماع تقارير مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات عن سنة ١٩٥٢ ومراجعة الحسابات والتصديق عليها والتعيينات القانونية وتعيين مراقبي الحسابات لسنة ١٩٥٣ وتحديد أتعابهم

بمحافظة البنك اذونا للحكومة بمبلغ ٤٥ مليوناً من ال. مليوناً المنوه عنها في هذا القانون . وقد انفتحت اللجنة حتى ٢٨ فبراير بمبلغ ٢٢٣ مليوناً من الجنيها لشراء قطن وذلك بعد خصم حاصل مبيعاتها . وقد استمرت أرصدة البنوك لدى البنك الاهلي المصري في الازدياد فبلغت في ٢٨ فبراير ١٩٥٣ مليوناً مقابلاً ٤٧٥ مليوناً في أول مارس ١٩٥٢ ، أي بزيادة قدرها ٤٨ ملايين . وقد هبطت القروض الممنوحة للبنوك بمبلغ ٢٠٠.٠٠٠ جم فأصبحت ١٨ مليوناً أي أقل من القروض الممنوحة في العام الماضي بـ ١٢ مليوناً . أما القروض للحكومة فقد زادت بمبلغ ٥٠ مليوناً فأصبحت ٤٨ ملايين وذلك لمواجهة مطلوبات آخر الشهر وقد هبطت القروض للعملاء الآخرين بمبلغ ٩٠٠.٠٠٠ جم . وقد زاد البنكنوت المتداول بـ ٢٦ مليوناً فأصبح ١٩٧٦ مليوناً ( مقابل ١٩٥٩ مليوناً في أول مارس ١٩٥٢ ) بينما لم يطرأ أي تغيير يذكر على الأصول الأجنبية

شركة الاسمدة العضوية

(ش.م.م)

تتعد جمعية عمومية عادية بمقر الشركة للنظر في تقرير مجلس الإدارة

## بين البورصة والشركات

في هذا الفصل نذكر صدى اخبار الشركات في اسواق الاوراق المالية شركة آبار الزيوت

بالرغم من صدور قانون المناجم والمحاجر ، والتعديلات الحديثة التي أدخلت على مواده بما يتفق ومصلحة الشركات المنقبة والصالح العام ، إلا أن أسهم آبار الزيوت سجلت انخفاضا محسوسا عقب إعلان أقرار قانون المناجم والمحاجر . ولم تكن البورصة على صواب في هذه النظرة المتشائمة . وربما كان العذر في هذه النظرة هو التفسيرات الخاطئة التي أولها بعض الانتهازيين ، والدليل على ذلك أن مدير عام شركة الآبار قد صرح بارتياحه - ومعه أصحاب الشأن - إلى الشروط التي تضمنها القانون المذكور .

شركة البحث والتقيب المصرية

بعد ما كانت أسعار أسهم هذه الشركة قد انتعشت وبدأت في الصعود بسبب إعلان الشركة عن كوبون قدره ١٥٦ قرشا عن السهم الواحد ، إلا أنها عادت وانخفضت من جديد على أثر إعلان قانون المناجم وذلك لنفس الأسباب التي أثرت على أسهم آبار الزيوت ، أي سوء فهم هذا القانون وعدم تحليله تحليلًا منطقيًا ، مما يعزز مناداتنا بضرورة الضرب على أيدي العابثين في السوق

أذ أنه لا يعقل أن يغل سهم ٧٪ - كهذه الشركة - ثم تنتاب أسهمها الهبوط ، خاصة وإذا علم أن هذه الشركة مزدهرة تماما وأنها تستغل مناجم للذهب في ساحل البحر الأحمر

شركة مصر للحريز الصناعي

سجلت أسهم هذه الشركة بعض النزول بعد إعلان كوبون قدره ٥٠ قرشا . ولعل سبب هذا النزول هو توقع الكثيرين توزيع أرباح أكثر . . . ولكن يبدو لنا أن بنك مصر يرى تدعيم مراكز شركاته بدلا من توزيع الأرباح ذات اليمين وذات الشمال . وهذه السياسة سوف تعود على المساهمين بالخير والصالح العام ، ولكن سرعان ما استعادت الأسهم جزءا من خسارتها .



الميزانية في ٢٨ فبراير ١٩٥٣ المنشورة طبقاً للمادة ١١ من قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١  
قسم اصدار البتكنوت

بالاسبوع السابق  
الفرق مقارنا

| جنيه مصرى | جنيه مصرى   | جنيه مصرى | قيمة المصدر من البنكوت | الاختياطى ( بمقتضى المادة ١٤ من قانون ٥٧ لسنة ١٩٥١ ) | جنيه مصرى | جنيه مصرى |
|-----------|-------------|-----------|------------------------|------------------------------------------------------|-----------|-----------|
| ١٠٠.٠٠.٠٠ | ٢٠.٦٠.٠٠.٠٠ | —         | ١١٧٦.٠٧١٢              | ٢١٧٧٦.٠٧١٢                                           | ١٠٠.٠٠.٠٠ | ١٠٠.٠٠.٠٠ |
| ١٠٠.٠٠.٠٠ | ٢١٧٧٦.٠٧١٢  | —         | ١١٧٦.٠٧١٢              | ٢١٧٧٦.٠٧١٢                                           | ١٠٠.٠٠.٠٠ | ١٠٠.٠٠.٠٠ |

فصل في العمليات المصرفية

| جنيه مصرى     | جنيه مصرى | جنيه مصرى     | رأس المال<br>( ٢٠٠.٠٠٠ سهم قيمة السهم ١٠ جنيهات<br>مصرية مدفوعة بالكامل ) جنيه مصرى |
|---------------|-----------|---------------|-------------------------------------------------------------------------------------|
| ٣٠٠.٠٠٠.٠٠٠   | -         | ٣٠٠.٠٠٠.٠٠٠   | احتياطي القانونى .. .. ١٥٠.٠٠٠.٠٠٠                                                  |
| ٣٠٠.٠٠٠.٠٠٠   | -         | ٣٠٠.٠٠٠.٠٠٠   | » الخاص .. .. ١٥٠.٠٠٠.٠٠٠                                                           |
| —             | -         | —             | حسابات الحكومة المصرية .. .. الحساب الخاص                                           |
| ٧.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ | -         | ٧.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ | » » ( الحساب الخاص                                                                  |
| ١٢.٦٩٥.٨١٢    | +         | ١٢.٦٩٥.٨١٢    | بأذن الخزنة المصدرة بمقتضى المادة ١٤ من قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ ) .. ..              |
| ١٢.٦٩٥.٨١٢    | -         | ١٢.٦٩٥.٨١٢    | حسابات الحكومة المصرية ( الحساب الخاص                                               |
| ٦٨.٥٢.٦       | -         | ٦٨.٥٢.٦       | بأذن الخزنة المصدرة بمقتضى قانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٢ ) .. ..                          |
| ٤.٧٥.٠.٩٦٨    | +         | ٥.٩٧٧.٥٤.٣    | حسابات حكومة السودان .. ..                                                          |
| ١.٤.٣.٠٠      | +         | ٦٢.٨٨٢.٢١٩    | حسابات البنوك بمصر ( بمقتضى المادة ١٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ ) .. ..           |
| ٧.٠.٨٠        | -         | ٢٤.٤.٦٥٥      | حسابات جارية وحسابات ودائع لاجل وحسابات اخرى .. ..                                  |
| ٤٥.٨.٩٥       | +         | ٢.٣٣٤.٩٨٣     | الشيكات تحت الدفع .. ..                                                             |
| ٦.٠.١٧٦       | -         | ٢٨.١.٣.١٧٤    | حسابات اخرى متنوعة .. ..                                                            |
| ٩.٦٧٦.٦٢٥     | +         | ٢٤.٣.٦١.٦.٩٦٠ | حسابات نظامية : اعتمادات مفتوحة ، خطابات ضمان الخ .. ..                             |

الإسفار الدنيا للخصم ( مادة ٧ من النظام الاساسى )

١ - الأذن على الخزانة ٢١/٤ %  
٢ - ما تقدمه النوك من كميات صالحة لاعادة الخصم ٣ %







# شركة مصر للغزل والنسيج

مركزها الرئيسى : القاهرة

مصانفها بالجملة الكبرى

مؤسسة مصر الكبرى

تأسست فى ١٩٢٧ سنة

تشغل مصانفها ومرافقها : مليون متر مربع  
تستهلك من القطن : نصف مليون قنطار سنوياً  
تنتج من المنسوجات القطنية : مائة مليون متر سنوياً  
وتنتج من خيوط الغزل : عشرين مليون كيلوجرام سنوياً  
يكفى إنتاجها من الأقمشة القطنية : ٥٠ ٪ من سكان مصر  
تغزل وتنسج وتبيض وتطبع : القطن المصرى  
وتستخدم فى هذه العمليات : أحدث الآلات  
التي جددت تجديداً كاملاً بعد الحرب

يعمل فى مصانفها : ثمانية عشر ألف عامل  
خصصت لسكانهم مدينة : نموذجية تكلفت نحو مليون جنيه  
وتقيم لهم الآن مرافق : صحية ورياضية وثقافية  
تضم استاد من أكبر الملاعب وحمامات للسباحة وفنادق ومطاعم  
ومبانى ثقافية تكلفت مليون ونصف مليون جنيه





# شركة مصر للتأمين

أرباحها أنت مصدرها وهي تعود إليك

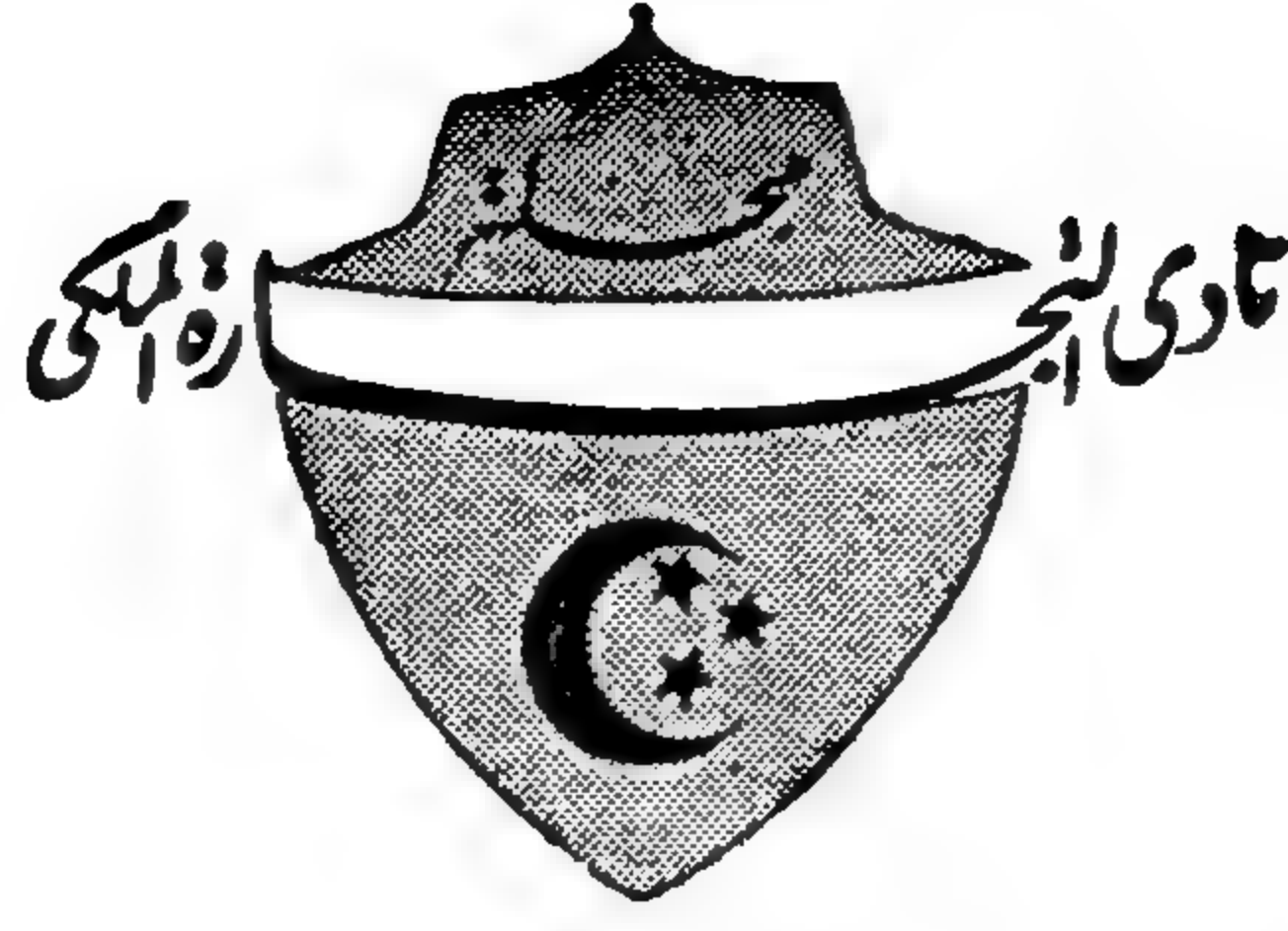
التأمين مع الاشتراك في الأرباح

بوليصة التأمين على الحياة التي كفلت للمواطنين كل مزايا الضمان  
وأناحت لهم استثمار أموالهم في أحدث العمارات وأفخمها

المركز الرئيسي ٤٣ شارع قصر النيل بالقاهرة تليفون ٧٩٧٩٧

د. م. س. ١٤ القاهرة





# الاقتصاد والمحاسبة

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباطة رئيس نادى التجارة  
رئيس التحرير : أحمد عنان

العدد ٥٠  
أول ابريل ١٩٥٣

الشمس  
٥ قروش

## اتجهوا نحو الشرق

## في هذا العدد :

اتجهوا نحو الشرق : للاستاذ  
أحمد عنان .

عرض وتعليق : الانتاج الحيوانى  
الاتفاقات التجارية - منع  
السفر الى الخارج - السفر  
الى الكويت .

السياسة القطنية لمصر تجد  
ترحيبا فى العالم : تصريحات

للدكتور عبد الجليل العمرى  
وزير المالية .

في السياسة الاقتصادية : مقاطعة  
العرب لاسرائيل ، للاستاذ

وديع فلسطين .

المصرف الوطنى العراقى ..  
حماية صناعة الحديد لامبرر لها :

للاستاذ محمد صديق لهيطة  
اقتصاديات الشرق الاوسط :

التطورات الاقتصادية فى تركيا

سياسة التوسع فى المنشآت  
الصناعية : للاستاذ موسى حقى

الاقتصاد العالمى : أخبار اقتصادية  
من أنحاء العالم .

ميزانية باكستان وعدم خفض  
الروبية ..

ارقام واحصاءات ..  
من الصحف العالمية : مكتبة

التاجر .. فى ركاب العلم  
الاوراق المالية واخبار الشركات :

للاستاذ أحمد فريد حسن

قمت برحلة قصيرة الى باكستان والهند واندونيسيا وهي  
أول رحلة لى فى الشرق البعيد وقد لفت نظرى بصفة خاصة ما وجدته  
من ترحيب قلبى بالمصريين وبكل ما هو مصرى . وتهتم الصحف فى  
الباكستان بابرار أخبار مصر بالتفصيل وبذلك يقف الشعب على  
كل ما يدور فى مصر من حوادث ويتتبعون باهتمام تطورات الاحوال  
فيها .

وفى باكستان واندونيسيا بصفة خاصة تبدو الرغبة الشديدة فى  
التعاون مع مصر وهم ينظرون اليها كزعيمة للدول الاسلامية ، يستلهمون  
منها الرشاد فى كل أمورهم سواء أكانت ثقافية أم اقتصادية أم  
سياسية .

ومما يؤسف له حقاً أن هذه الروح الجميلة لم تجد ما يقابلها من ناحيتنا  
فلا تجد فى أى من البلدين المذكورين أثراً لرجال الاعمال المصريين ولالرسول  
الثقافة بل ان التمثيل السياسى فى كليهما لا يتعدى موظفاً واحداً من  
السلك السياسى يعاونه موظف آخر كتابى فى حين أن البلاد التى لا تربطها  
بهاتين الدولتين مثل روابطنا تعزز تمثيلها حتى يبلغ عدد بعثاتها  
السياسية العشرات يتفرغ كل منهم لدراسة ناحية من نواحي النشاط  
فى البلاد .

أن بعض الدول تنفق ملايين الجنيهات لى تخلق فى بعض البلاد جوا ملائماً  
لنشر دعايتها وها نحن نجد محيطاً ليس فقط ملائماً بل مرحباً ملحاً فى  
التعاون معنا . وائس مطلوباً منا أن نفرض معاونتنا بل هم يطلبونها منا .  
وفى كل مكان استمعنا الى الشكوى من قلة المدرسين للغة العربية مع  
شدة اهتمامهم بها لى يفهموا القرآن الكريم . ان ايفاد خمسين  
أو مائة مدرس لغة العربية يحسن اختصارهم من بسين ذوى الآراء  
الحديثة فى تعليمها يكفل لمصر مركزاً ممتازاً دائماً فى تلك البلاد ولن يكلف  
هذا الدولة كثيراً .

فلعلنا نلبى دعوة اخواننا ولنحول وجوهنا نحو الشرق الذى هو ملاذنا  
وعدتنا فى تقرير استقلالنا .

أحمد عنان





## الانتاج الحيواني في مصر

يتولى وزارة الزراعة الآن الدكتور عبد الرزاق صدقي الذي أمضى عمره مشغولاً بشئون الانتاج الحيواني في مصر ، فعرف بحقائق الارقام مدى الثروة التي تبدها مصر في كل عام نتيجة لاهمالها العناية بالانتاج الحيواني العناية الكافية .

وقد نشرنا في عدد سابق من هذه المجلة تقرير الوزير عن هذا الموضوع ومنه تبين أن انتاج اللبن وانتاج اللحم والطاقة البدنية من الماشية التي يستخدمها الفلاح في الحقل تقل كثيرا عما كان يستطيع لو وجهت عناية الى تحسين سلالات الحيوان وتربية الماشية على أسس عملية سليمة

وأدهشنا بعد ذلك أن نقرأ أن واحدا من المواطنين الاثرياء - هو أمير من أمراء البيت المالک السابق - يطاق الرصاص على ما لديه من طلاق ممتازة حتى لا تنتفع بها البلاد في تحسين الثروة الحيوانية . وهذا العمل - أيا كان الشعور الذي خلقه - يدعونا الى أن نوجه عناية أكبر من عنايتنا الماضية الى الثروة الحيوانية، وفي مصر مزارع نموذجية كثيرة تعنى بالحيوان مثل مزارع الجمعية الزراعية وكلية أسيوط والجامعة الأميركية وبعض الضياع الخاصة التي يملكها الافراد ، فضلا عن وزارة الزراعة نفسها .

وإذا كان لابد من العناية بالماشية فلا بد كذلك من العناية بالدواجن ، فهي بدورها تمثل ثروة غذائية وثروة مادية للفلاح . وقد أسعدنا أن نعرف أن الولايات المتحدة أهدت الى مصر بضع مئات من الكتاكيت لتربيتها في مصر وتحسين انتاج الدجاج المصري . ولابد لهذه التجربة من أن تتم تحت رعاية علمية دقيقة حتى تؤتي ثمارها المرجوة . وفي الوسع دائما استيراد مثل هذه الكتاكيت من أي بلد إذا

تبين أن الطقس المصري ملائم لها ، وأن تجربتها قد نجحت في الريف المصري . وإن تزعم مصر أنها استقرت اجتماعيا وصحيا إلا إذا استطاع الفلاح أن يأكل اللحم ويشرب اللبن ويتناول البيض ولحم الدجاج شأنه شأن أي مواطن آخر . فالفلاح اليوم يحرم نفسه من هذه جميعا ليستطيع بيعها والانتفاع بثمنها

## الاتفاقات التجارية الجديدة

توالى مصر عقد اتفاقات تجارية مع البلدان الاوربية لتنظيم التجارة معها ، وهي سياسة محمودودة تؤدي آخر الامر الى تذليل عقبات العملة وسد الثغرات في الميزان التجاري الخارجي لمصر .

ولكن الملاحظ أن القطن هو القاسم المشترك الاعظم في جميع الصفقات . فالنمسا تستورد القطن ، وكذلك هولندا وسويسرا والمانيا وتركيا وايطاليا وتشيكوسلوفاكيا وغيرها من الدول التي عقدت مع مصر اتفاقات تجارية أو التي هي بسبيل عقد اتفاقات تجارية معها . وهذا امر يغتبط له المصريون ، لأنه إذا تم التصرف في محصول القطن المصري للموسم الحالي ، وما تخلف من الموسم السابق ، أمكن انعاش الخزنة العامة وانعاش أحوال الشعب بالتالي

بيد أن هناك ملاحظة عابرة لابد من الإشارة اليها ، وهي أنه يجب التثبت من أن هذا القطن المصري إنما يستورد للاستهلاك في البلدان التي تشتريه من مصر ، ولا يستورد لكي يعاد بيعه الى دول أخرى كبريطانيا مثلا . فقد تستطيع مصر أن تتحكم في سعر القطن المصري في الاسكندرية ولكنها لا تستطيع أن تتحكم في سعره في الخارج . ولا ريب في أن تقلبات سعر القطن المصري في الخارج ، تؤثر في حالة القطن في الداخل ، وهو أمر لا نخاله غائبا عن عيني الدكتور عبد الجليل العمري وزير المالية والدكتور حلمي بهجت بدوي وزير التجارة .

## منع السفر الى الخارج

يلوح أن هناك اتجاها الى منع السفر الى الخارج أو تقييده بقيود تزهّد الناس فيه . والقصد الاول من ذلك هو الحيلولة دون تسرب الاموال المصرية الى البلدان الاجنبية

بغير مسوغ ، وانعاش حركة المصايف المصرية .

والتعميم في هذا الامر قد يسيء أكثر مما يحسن . لان كثيرين من الذين يسافرون الى الخارج يريدون المفاوضة مع دور تجارية اما على شراء تسلعهم أو على الاستيراد منها، كما أن الذين ألفوا السفر الى لبنان صيفا لزيارة اقربائهم أو لانهم اعتادوا على ذلك نزولا على المطالب الصحية، لا يستطيعون أن يكفوا عما تعودوه، بل قد يساء اليهم اساءة نفسية .

وثمة اعتبار آخر ، وهو أن مصر تنتظر أن يقبل عليها السياح صيفا وشتاء من كل ناحية من نواحي العالم فيجب عليها بدورها أن تكون مستعدة للسماح لابنائها بأن يسافروا الى الخارج ، سواء لقضاء مصالح تجارية أو للعلاج أو حتى للنزهة ما دام كل شيء يتم بطريقة قانونية ، فلا تهريب للعملة ولا تهريب للممنوعات .

ولكن ، لتوضع قيود تحول دون أن يفرط المصريون في العبث والقمار واللهو في الخارج - وهو ما كان يحدث قبلا - حتى صارت المغاني والملاهي وحلبات السباق في أوروبا تعرف السياح المصريين وان لم ينطقوا كلمة عربية واحدة لان اسرافهم آية عليهم ولا ريب في أن السياحة في الخارج سواء كانت للدرس ، أو للرياضة ، أو لعقد اتفاقات تجارية ، تعود آخر الامر بجذواها على البلاد ثقافيا وصحيا

## جوازات السفر مع الكويت

قررت حكومتا لبنان والكويت أخيرا إلغاء تأشيرة جوازات السفر بين الدولتين ، فأصبح في وسع الكويتي أن يركب الطائرة الى بيروت فلا يسأله أحد أين هي تأشيرته وكم شهرا تنوي أن تمكث في بلادنا . ويستطيع اللبناني بدوره أن يركب الطائرة الى الكويت لعمل تجاري ، فلا يجد من يسأله مثل هذا السؤال وظاهر أن هذا الاتفاق هو من مصلحة لبنان أكثر منه لمصلحة الكويت . لان كثرة من اهل الكويت تحب السفر الى لبنان للاستمتاع صيفا ومعها مقادير كبيرة من العملة بينما قلة من اللبنانيين هي الترتفكر في السفر الى الكويت ، إلا إذا كان القصد من ذلك عقد اتفاقات تجارية ومثل هذا الاتفاق يمكن أن يعقد



# السياسة القطنية لمصر تجد ترحيبا في العالم

استقرار السوق المصرية بعد اىصاد بورصة الاسكندرية

## تصريحات الدكتور عبد الجليل العمري وزير المالية

عقد الدكتور عبد الجليل العمري وزير المالية والاقتصاد مؤتمرا صحفيا تحدث فيه عن انتاج انتى توصل اليها أعضاء بعثات الدعاية للقطن المصرى فى الخارج ، كما بسط السياسة القطنية للموسم القادم وأسس الميزانية الجديدة .  
وفى ما يلى موجز لهذه الآراء النفيسة :

\* كانت النتائج التى حصلت عليها بعثات القطن فى الخارج طيبة ، وكنت أتوقعها . وقد أعرب العالم عن ترحيبه بالسياسة القطنية الجديدة لأن أهم نقطة فى سياسة البيع هى جعل اقبال يقبل على القطن المصرى . ودلت النتائج على أن السياسة التى اتبعت أخيرا زادت الاقبال على القطن المصرى وأخذت تستعيد له سوقه القديمة .

\* كان من الخير اغلاق بورصة عقود القطن فى الاسكندرية لأنها كانت السبب فى المصائب التى حلت بالقطن المصرى وليس هناك ما يدعو الى تغيير هذه السياسة . فسياسة الحكومة بالنسبة لسوق العقود فى العام المقبل هى نفس السياسة التى سارت عليها فى هذا العام .

\* أثبتت حركة البيع فى خلال الشهرين الاخيرين بجلاء أن العلاوات التى تضاف الى سعر القطن فى نيويورك هى العلاوة التى تمكنت من بيع المحصول . وسياسة الحكومة مستقرة على استمرار هذه العلاوات ٥ فى المائة بالنسبة للاشهرين الجدد و ٣٠ فى المائة بالنسبة للكرنك الجدد .  
\* الاحصاءات التى تحت يدينا والتى تقارن بين التصريف فى الموسم الحالى والتصريف فى الموسم الماضى تؤكد هذه الحقائق . فقد بلغت الصادرات حتى ١٨ مارس من العام الماضى ٣١٢٠٧٧١ قنطارا وبلغت فى نفس التاريخ من العام الحالى ٣٤٤١٩٢٨ قنطارا . والمبيعات فى خلال هذا الشهر مشجعة . وبعد أن كان معدل البيع فى الشهرين

مليون جنيه قابلة للزيادة . ومعدل دخل الفرد فى الكويت يزيد عنه حتى فى الولايات المتحدة . ومساحة الكويت من الصغر ، كما أن عدد سكانها من القلة بحيث لا يوجد سبيل الى استغلال دخل الزيت كله فى تلك البلاد . ولا بد اذن من البحث عن وسائل انفاقه بما يعود بالنفع على هذا القطر أولا ، وعلى الاقتصاد العربى ثانيا .

وفى اعتقادنا أن تسهيل السفر بين الكويت ومصر ، من شأنه أن ينشط التجارة ويمكن الخبرة الفنية المصرية من أن تعم الى الكويت ، بينهما تستثمر الاموال الكويتية فى مرافق الانتاج فى مصر .

هذه حقائق لا نخالها قد غابت عن اذهان المسؤولين ، وستكون بغير ريب موضوع بحث لدى اجتماع الامير الكويتى بالسياسة المصريين .

الاولين ( ديسمبر ويناير ) فى مستوى أقل من أربعة آلاف بائة فى اليوم ، أصبح المتوسط فى حدود خمسة آلاف فى اليوم . أى أن الحالة نفسها تؤكد أن سعر القطن المصرى مقارنا بالاسعار العالمية جعل من الميسور تصريف القطن المصرى واستمرار الطلب فى خلال الاسابيع الاخيرة يدل على أن العلاوات التى حددت كانت فى حدود المعقول .

\* ان سياسة الحكومة الخاصة بالشراء من المنتج لا يمكن تحديدها الآن ، ولكن الاسعار بالنسبة للمنتجين سيرا على فيها عاملا أولهما عامل تكلفة الانتاج وأهم عنصر فى تكلفة الانتاج هو ايجار الارض . وسيراعى أنه بعد تحديد ايجار بجعله سبعة أمثال الضريبة قد انخفض فى المتوسط ما بين ١٢ جنيها و ١٥ جنيها للفدان الواحد . أما العامل الثانى فى تحديد الاسعار فسيكون الاسعار العالمية لأن الحكومة لا يمكن أن تستمر فى تحمل خسارة فى شراء الاقطان ، ولا يمكن للحكومة أن ترجع عن سياستها بأى حال من الاحوال التى قررتها . وإذا تحقق ربح فى العام القادم فسيوضح فى صندوق موازنة الاسعار . أما السياسة بالنسبة لاستلام القطن او التسليم عليه فستكون مقرررة قبل بدء الموسم القادم بحيث يجد كل منتج انفسه فى الايام لبيع قطنه او التسليم عليه .

\* لا يمكن تحديد خسارة الحكومة فى القطن الآن . وهناك أقطان اشترى بمبلغ ١٧٥ ريبالا القنطار فى السنتين الماضيتين وبيع القنطار بمبلغ ٦٠ ريبالا فقط أى أن الخسارة بلغت فى القنطار الواحد ٢٢ جنيها .

\* تحسين رصيد مصر من الاستراتيجى البحر ومن الارصدة الدولار على الرغم من أن مشترياتنا من القمح والدقيق فيما عدا الصفقة الروسية كانت بالدولار

بين مصر والكويت ، وسيكون لمصاحبة مصر أكثر منه لمصاحبة الكويت إذا نظرنا الى ناحية المفعلة الاقتصادية ونكتب هذه الكلمة فى الوقت الذى يزور مصر فيه أمير الكويت السيد عبد الله الجابر الصباح الذى قوبل من المسؤولين بأكثر حفاوة ، والذى بادر ببدء اهتمامه بالنهضة المصرية وتبرع لهيئة التحرير بألفين من الجنيهات .

وفى اعتقادنا أن هذه الزيارة لمصر ، يجب ألا تمر مرور الكرام . فهذا الأمير الكبير يمثل امارة صغيرة فى الميزان الجغرافى ، ولكنها كبيرة فى الميزان الاقتصادى . فالكويت تعد الآن رابع دولة فى انتاج الزيت بعد الولايات المتحدة وفنزويلا والمملكة العربية السعودية . والحكومة الكويتية تنال حصيلة زيت أسبوعية قدرها



# كيف يتم احكام الحصار الاقتصادي حول اسرائيل

ضرورة ظهور العرب بمظهر الكتلة الاقتصادية المتحدة المتكاملة  
انفاضة حركة الموانئ البحرية والجوية في البلدان العربية  
الاهتمام باعلان قرارات الجامعة العربية الخاصة بالمقاطعة

الى الدولة الاسرائيلية . وقد احكم الحصار على خروج الاموال من البلدان العربية حتى لا يتسلل شيء منها الى تل ابيب .

ومما تكشف للحكومات العربية ان اسرائيل اتخذت من بعض الاقاليم العربية الخاضعة للحماية البريطانية في جنوب الجزيرة العربية ، ومن ايران ومن تركيا - وهما دولتان صديقتان للدول العربية - سبيلا الى محاولة احباط قرارات المقاطعة ، ولذلك عنيت الجامعة بأن تفتح هذه الدول والاقاليم بحقيقة ما يخالجهما من مخاوف ، وطلبت منها أن تكف عن العمل كوسيط أو كمركز تهريب بين الجماعة العربية ودولة اسرائيل . . . وهناك بضع ملاحظات لا معدى عن ابدائها فيما يتعلق بالمقاطعة .

أولا - أن معظم القرارات التي اتخذتها الجامعة العربية ، هي قرارات سلبية لا ايجابية . فقد قررت أن تقاطع التجارة الاسرائيلية وأن تقاطع الدول التي تتعامل تجاريا مع اسرائيل وأن تعاقب من يقدم على التهريب - ولا سيما تهريب النقد - الى هذه الدولة . ولكنها لم تتخذ قرارا ايجابيا من شأنه أن يهز الاقتصاد الاسرائيلي هذا . والقرارات ايجابية - فيما نعتقد - هي أن تهيب الدول العربية في داخلها من الظروف الملائمة ما يغري التجارة سواء كانت تجارة عابرة او مقيمة بأن تتجه اليها بدلا من أن تتجه الى الموانئ البحرية أو الجوية لاسرائيل وأن تنهض بالصناعة نهضة من شأنها أن تجعل صناعة اسرائيل في مرتبة أدنى من مرتبة الصناعة العربية . . . فان القضاء على اسرائيل اقتصاديا لن يكون الا بانتاج مواد تفوق في جودتها المنتجات الاسرائيلية مع

ومن هناك دخلوا اسرائيل حاملين جوازات سفر مؤقتة .

وفي المؤتمر الذي عقد في القاهرة عرضت أسماء الدول التي تتعامل مع اسرائيل وتقرر مقاطعتها . وعرضت أسماء الشركات والمصانع التي لها فروع في هذه الدولة وتقرر اقناع هذه الهيئات الصناعية بأن توصل أبواب فروعها هناك والا تعرضت فروعها في البلدان العربية للايصاد .

## للاستاذ وديع فلسطين

ثالثا - تشديد العقوبة على التهريب ولا سيما تهريب النقد من قطر عربي

القطن المصري المصدر للخارج جاء في احصاء رسمي أذيع أخيرا أن القطن المصري الذي صدر من أول الموسم الحالي حتى منتصف شهر مارس الماضي بلغ ٢٩٧٣٣٧١ قنطارا أما الكميات المشحونة التي لم تسو بعد اجراءاتها الجمركية فتبلغ ٤٤٨٥٥٦ قنطارا والمستهلك محليا ٨٠٦٩٤٢ قنطارا ، أي بزيادة ٦٢٩٨٢٩ قنطارا عن الموسم الماضي وقد صدر من القطن المصري ٦٦٥٨٩٦ قنطارا الى فرنسا و ٤١٣١٢٣ الى الهند و ٣٩٤٠٨٤ الى ايطاليا و ٣٣٩٤٤٥ الى ألمانيا و ٢٢٩٨٨٩ الى الولايات المتحدة و ١٥٣٥٣٣ الى تشيكوسلوفاكيا و ١٤٥١٦٧ الى بريطانيا و ٨٢٣ الى سويسرا .

ومما يلاحظ أن الهند صعدت الى المرتبة الثانية ، كما أن بريطانيا صارت في المرتبة السابعة .

قد في الاسبوع الاخير مؤتمر ضبط اتصال المكاتب العربية لمقاطعة اسرائيل وذلك لبحث الوسائل الكفيلة بتشديد الحصار الاقتصادي حول هذه الدولة المعادية التي اختلقت خلقا في وسط البلاد العربية . والقصد من هذا المؤتمر هو بحث التقارير الواردة من شتى الجهات ومعرفة الثغرات التي تستغلها اسرائيل لافساد هذا الحصار واتخاذ اجراءات مشددة تحول دون انتفاع اسرائيل بأي كسب اقتصادي على حساب العرب .

والاجراءات التي تتخذ مع هذه الدولة ، هي بصفة عامة ما يلي :

أولا - منع التعامل التجاري معها مباشرة . فلا يحق لعربي أن يتعامل مع اسرائيل مباشرة . ولا تستطيع سفينة أن تخرج من ميناء عربي فتتجه الى ميناء اسرائيلي . . . ولا يباح لطائرة أن تطير من ميناء اسرائيلي الى ميناء جوي عربي .

وكل من يحمل جواز سفر مؤشرا عليه من اسرائيل يمنع دخوله البلاد العربية ، وكل سفينة تجارية تعرج على ميناء اسرائيلي توضع في القائمة السوداء ولا سيما اذا كانت ناقلة زيت . وكل سلعة تجارية عليها علامة اسرائيل لا يسمح لها بدخول بلد عربي .

ثانيا - منع التعامل التجاري معها بطريق غير مباشر . فقد تبين أن بعض دول البحر المتوسط تقوم مقام الواسطة بين البلاد العربية والدولة الاسرائيلية فتستورد السلع من اسرائيل لتعيد اصدارها الى الاقطار العربية والعكس صحيح . بل لقد تبين أن بعض أعوان اسرائيل ممن يعيشون في البلاد العربية استطاعوا أن يتسللوا الى قبرس او الى رودس



عرضها بأسعار تقل عن أسعار السلع الإسرائيلية .

ثانياً - أن معظم القرارات التي تتخذها الجامعة العربية في صدد المقاطعة تبقى عليها سرا ولا تعلنها على الملأ ، فتكون نتيجة ذلك أن الشركات المستقرة في البلاد العربية تتعامل مع الشركات الأجنبية التي لها فروع في إسرائيل بغير أن تعرف هل وضعت أسماء هذه الشركات الأجنبية في قائمة سوداء أو لا . وقد عجبنا من طابع السرية هذا المفروض على قرارات المقاطعة ، وخاطبنا في صده الاستاذ احمد الشقيري الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية ، فوعد بأن ييسر للهيئات التجارية وسائل الأمام بهذه القرارات لتمثل لها وتطبقها في جميع معاملاتها التجارية .

ثالثاً - أن الدول العربية رأت أن تتجاهل تجاهلاً تاماً وجود إسرائيل فأبت أن تلم بأحوالها الاقتصادية ، ورفضت أن تتبين شيئاً عن الأحوال الاقتصادية والمنتجات الصناعية لهذه الدولة . فكانت كالطبيب الذي يريد أن يداوى مرضاً دون أن يقف على أعراضه ومظاهره . فالإنباء الخاصة بإسرائيل ، كان نشرها يمنع . . . والتقارير عن الأحوال الاقتصادية لهذه الدولة حيل بينها وبين أن تصل إلى أيدي الذين يعرفون كيف يدرسونها وكيف يستخلصون منها النتائج . فكان من عاقبة هذه السياسة أن بقي العالم العربي حتى اليوم يجهل كل شيء عن الاقتصاد الإسرائيلي وليس العكس صحيحاً .

رابعاً - أن إسرائيل تستخدم ضغط رأس المال اليهودي في لندن ونيويورك وباريس وبون لتحقيق أغراض سياسية تخدم آخر الأمر البرامج الاقتصادية لها . وقد رأينا في عهد الرئيس السابق للولايات المتحدة هاري ترومان كيف ارتفعت أمريكا في أحضان إسرائيل وقدمت لها جميع أنواع العون العسكري والسياسي والاقتصادي ، حتى في فترات الهدنة التي قررتها هيئة الأمم المتحدة . ورأينا أخيراً كيف أن حكومة بون لأمانيا الغربية عقدت اتفاقاً لدفع تعويضات لإسرائيل ، متجاهلة جميع المعارضات والاحتجاجات العربية التي جاءت

متأخرة عن مواعدها ، وكان الاتفاق قد أمضى فعلاً بالأحرف الأولى ولم يبق سوى التصديق عليه من برلماني الدولتين .

أما العرب ، فعلى الرغم من أن اقتصادهم صار اليوم ذا كلمة عليا في الاقتصاد العالمي بسبب بلايين الدولارات والجنيهات الأسترلينية المستثمرة في استغلال الموارد الطبيعية لهذا البلاد ، فإنهم لم يحاولوا أن يستخدموا شيئاً من مثل هذا الضغط السياسي لتعزيز مركزهم في ميزان القوى في الشرق الأوسط . وكان ينبغي للدول العربية بعد أن تقلد رئيس جديد منصب رئاسة الجمهورية الأمريكية ، أن توفد بعثة من سياسيينها المستوامين إلى واشنطن ليهنئوا الرئيس إيزنهاور ، ويوجهوا نظره إلى خطورة السياسة التي جرى عليها سلفه في تأييد إسرائيل تأييداً أعمى على حساب العرب . . . ولكن ، إذا كانت هذه الفرصة قد افلقت ، فقد انتهزها سمو الأمير فيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية عندما اجتمع في واشنطن أخيراً بالرئيس الأمريكي وبالمستر فوستر داز وزير الخارجية الأمريكية وتحدث معهما في صدد تعديل هذه السياسة ، وكان من الثمار الطيبة لهذه الزبارة ذلك البيان المعتدل المشجع الذي أصدره مستر داز ، معرباً فيه عن رغبة أمريكا في انتهاز سياسة جديدة في معاملة الدول العربية ، كما عول المستر داز على أن يزور هذه الرقعة من العالم بنفسه ليقف على أحوالها وشؤونها .

خامساً - أن الدول العربية - لو

### الزيت العراقي

ما زالت شحنات الزيت الخام التي تنقل من ثغر انبوب الزيت في بانياس على الساحل السوري قادمة من العراق تزداد اطراداً . وتدل ارقام شهر يناير ١٩٥٣ على أن ١٧٤٩٤٥ اطناناً قد شحنت بواسطة ٨٢ ناقلة زيت وهو يعد أعلى رقم للشحن من ميناء بانياس حتى الآن وبلغت جملة المقادير التي شحنت من ميناء طرابلس على ساحل لبنان في ذلك الشهر عيئه ٢٨٤.٤٩٠ طناً نقلت بواسطة ٣٧ ناقلة .

شاءت - لصارت صاحبة الكلمة النافذة في سواحل البحر الأبيض المتوسط الشرقية ، لأن هذه المنطقة تكاد تكون عربية خالصة . فللبلدان العربية موانئ كبيرة الشأن مثل ميناء الاسكندرية الذي يكاد ينافس ميناء مرسيليا الفرنسي ، وميناء بور سعيد وميناء بيروت وميناء صيدا الذي يفرغ منه الزيت للناقلات الضخام وميناء بانياس السوري وهو كذلك مصب للزيت ، وميناء طرابلس وهو بدوره مصب للزيت ، وميناء اللاذقية الذي يجري العمل فيه الآن . أما إسرائيل فليس لها سوى ميناءين هما حيفا وتل أبيب . وفي وسع العرب أن يحشدوا من التسهيلات والخدمات والاغراءات في هذه الموانئ العربية ما يجذب التجارة إليها ويصرفها عن الميناءين الاسرائيليين وما يصدق عن الموانئ البحرية ، يصدق كذلك على الموانئ الجوية .

فللعرب ميناء دولي عظيم في القاهرة وآخر في خلدة في لبنان ، وثالث في المفرق في شرق الاردن ، ورابع في المزة في سوريا وخامس في بغداد وسادس في جدة وسابع في الرياض وثامن في الظهران . . . أما إسرائيل فليس لها سوى مطار اللد . ولو أمكن للعرب أن يهيئوا في هذه المطارات جميعاً الخدمات والوسائل التي تغري شركات الطيران على العبور فيها ، لانتعشت صناعة النقل الجوي في هذه الرقعة العربية أكثر مما هي الآن ولا انحسرت هذه التجارة في إسرائيل ولكن مما يؤسف له أن حوادث حرق القاهرة في يوم ٢٦ يناير المشؤم ، أدت إلى انتقال بعض شركات الطيران من القاهرة إلى قبرس أو تل أبيب ولولا أن مصر عادت فتيات السكينة الداخلية والامن العام ولولا أن حكومة مصر أصفقت إلى شكاوى شركات الطيران ، لترتبت على ذلك خسارة اقتصادية قومية لا تعوض .

وفي اعتقادنا أن خير سبيل لتشديد المقاومة حول إسرائيل ، هو في التكتل الاقتصادي العربي . فإن ظهور العرب بمظهر الكتلة الاقتصادية المتحددة المتكاملة هو وحده الذي يحقق آخر الأمر اختناقاً اقتصادياً لدولة إسرائيل .

وديع فلسطين



# تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في مصر

الترخيص بإصدار رأس المال وأرباحه ونصف دخل الخبراء  
شروع قانون جديد بهذه الدكتور حلمى بهجت بدوى

أن تقوم بهذا التقويم في مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ الطاب وتسجيل رأس المال الأجنبي بوحدة العملة التي ورد بها إذا ورد نقداً ، أو تسجيله مؤقثاً في الأحوال الأخرى بالقيمة المقررة وفقاً للمستندات المقدمة وتسجيله نهائياً بعد تقويمه وفقاً لأحكام الفقرة السابقة

## تسهيل أعمال أصحاب رؤوس الأموال

وتختص اللجنة بتقديم المعاومات التي تطلبها الهيئات الراغبة في توظيف رأس المال الأجنبي عن أحكام التشريع والإدارة في مصر ، وتقديم البيانات والإحصاءات التي تطلبها هذه الهيئات والاتصال بمراقبة النقد والإدارة العامة لشركات ومصلحة الضرائب وغيرها من المصالح فيما يتعلق بشئون رؤوس الأموال الأجنبية الموظفة

وتيسير الحصول على تشييرة الإقامة لرجال الأعمال والخبراء ورؤساء العمال المتقدمين من الخارج للعمل في المنشآت الصناعية الموظفة فيها رؤوس أموال أجنبية واعتماد أخصصة من الأجور أو المرتبات أو المكافآت التي يجوز لهم تحويلها إلى الخارج

ويجوز إنشاء لجان فرعية تمثل فيها الوزارات المختلفة ، ويعهد إليها تحضير بعض المسائل التي تقع في اختصاص لجنة استثمار رأس المال الأجنبي

٦ - يجب على من يريد الانتفاع بأحكام هذا القانون أن يقدم اللجنة المشار إليها في المادة الخامسة من هذا القانون طلباً موضحاً به المال المراد استثماره وطبيعته والمشروع المراد استثماره به .

وعلى اللجنة أن تبدي رأيها في شأنه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمه

المعمول به في وقت تحويله

## إعادة إصدار رأس المال

ويجوز بعد خمس سنوات من تاريخ استثمار المال الأجنبي إعادة تحويله إلى الخارج بما لا يتجاوز سنوياً خمس القيمة المسجل بها ، ويتم تحويل القيمة المسجل بها إلى الخارج بنفس العملة الوارد بها وبالسعر المعمول به وقت التحويل . ويصدر الاذن بالتحويل المطوب إلى الخارج خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الطلب بذلك

## إصدار الأرباح بشكل ساع

ويجوز إيداع نسبة الأرباح أو رأس المال المسموح بتحويلها في حساب خاص لدى البنك المركزي ، واستعمالها في أداء قيمة المواد المسموح بتصديرها

## السماح بتصدير

## نصف مرتبات الخبراء

٤ - يجوز للخبراء الأجانب المتقدمين للعمل في مشروع من مشروعات التنمية الاقتصادية ، تحويل حصة من الأجور أو المرتبات أو المكافآت التي يحصلون عليها إلى الخارج بما لا يتجاوز النصف منها

٥ - تنشأ بوزارة التجارة والصناعة لجنة خاصة باستثمار رأس المال الأجنبي يمثل فيها المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي ووزارة المالية والاقتصاد ويصدر بتشكيلها وتنظيم عملها قرار من وزير التجارة والصناعة

تحديد مشروعات التنمية وتختص هذه اللجنة بالموافقة على اعتبار المشروع المراد استثمار المال فيه من مشروعات التنمية الاقتصادية

## تقويم رأس المال العيني

وتقوم الحصة العينية التي ترد من الخارج على ضوء المستندات المقدمة والأسعار العالمية وآراء الخبراء والمختصين ، وعلى اللجنة

اعد الدكتور حلمى بهجت بدوى، وزير التجارة والصناعة ، مشروع قانون لتنظيم استخدام رؤوس الأموال الأجنبية في مصر ، وتشجيع أصحابها على توظيفها في مصر ومما تضمنه المشروع ما يلي :

## شكل رأس المال الأجنبي

١ - يعد رأس مال أجنبياً ، النقد الأجنبي المحول إلى مصر بطريق أحد البنوك المعتمدة من المراقبة العامة للنقد بوزارة المالية والاقتصاد . والآلات والمعدات الصناعية والزراعية وآلات التعدين ومعداته والمواد الأولية اللازمة لإقامة المنشآت أو التوسع فيها والحقوق المعنوية كحق الاختراع والعلامات التجارية .

ولا يعد رأس مال أجنبياً ، النقد الأجنبي الذي يحول إلى مصر من الخارج ويكون هناك التزام بتحويله وفقاً لأحكام القوانين القائمة أو المبالغ المحولة إلى مصر من النقد الأجنبي لمواجهة مصاريف الإقامة

## الأوجه التي تستوظف فيها

٢ - ينتفع رأس المال الأجنبي بأحكام هذا القانون إذا وظف في مشروعات التنمية الاقتصادية سواء كان ذلك في الصناعة أو الزراعة أو التعدين أو القوى المحركة أو النقل أو السياحة ، وكانت هذه المشروعات مباحة لرأس المال المصري

## ١٠٪ من الأرباح إلى الخارج

٣ - يجوز تحويل الربح الناتج عن استثمار المال الأجنبي إلى الخارج بما لا يتجاوز ١٠٪ من القيمة المسجل بها العملة الأصلية

## تنمية رأس المال الأجنبي الموظف

إذا جاوز الربح في سنة من السنوات هذه النسبة ، تقيد الزيادة لحساب السنوات التي يقل فيها الربح عنها . وما زاد على ذلك يمكن تسجيله كرأس مال أجنبي طريقة تحويل الربح إلى الخارج ويتم تحويل الربح بالسعر



# حماية صناعة الحديد في مصر لاستمرارها

تدرس وزارة التجارة والصناعة حاليا بعض مقترحات تقدمت بها المصانع المحلية لصناعة الحديد بدعوى حمايتها من المنافسة الاجنبية ورددت الصحف فكرة انشاء اتحاد من تلك المصانع ومستوردي الحديد لتنظيم الاستيراد في حدود الكمية التي تزيد عن الانتاج المحلي ونحب قبل ان تتخذ الوزارة المختصة اى قرار بهذا الخصوص ان نستعرض الظروف التي تلابس تلك الصناعة في مصر وما يكتنف موقفها في الماضي والحاضر والمستقبل .

بعد انتهاء الحرب الاخيرة وارتفاع أسعار الحديد في الخارج ارتفاعا كبيرا فكر بمصر رجال الصناعة في استغلال تلك الكميات الهائلة من الخردة المتخلفة من الحرب وتلك التي لم تصدر لصعوبة الثمن وذلك في صناعة الحديد المبروم أولا. والمنتجات الحديدية الاخرى ثانيا فانشئت الشركة الاهلية للصناعات المعدنية واقامت مصانعها على الضفة الشرقية لترعة الاسماعيلية في ابي زعبل .

وقد زيد رأسمال تلك الشركة عدة مرات الى ان بلغ ستمائة الف جنيه موزعة على مائة وخمسين الف سهم وذلك لمواجهة الصعوبات الابتدائية التي واجهت تلك الصناعة عند مولدها ثم انشئت مصانع شركة الدلتا مستفيدة من تجارب الشركة الاولى وان كان انتاجها يقوم على وسائل فنية مختلفة . وقد اتفقت الشركتان على توحيد طريقة التوزيع منعا للمنافسة بينهما . وحين قامت الحرب الكورية واخذ سعر الحديد المبروم يرتفع من ١٨ جنيها للطن الى ١٠٠ جنيها حوالى ٥٠ جنيها أخذت شركة النحاس المصرية في اقامة افران خاصة لصهر الحديد واستوردت ماكينات السحب لعمل الحديد المبروم والزوايا وما اليها من المنتجات الحديدية ، هذا بالاضافة الى اعمالها الاساسية القائمة على صناعة النحاس . ولكن تأخر وصول بعض الماكينات وبالتالي

## للاستبان صديق لهيطة

اقامة المنشآت الراجبة حرم تلك الشركة من الاستفادة من الارتفاع الكبير للاسعار وما يستتبع ذلك من تثبيت مركزها بصورة متينة . ولم يبدأ انتاج تلك الشركة من الحديد المبروم الا منذ ثمانية او تسعة أشهر فقط .

تلك فكرة مبدئية عن الهيئات القائمة بتلك الصناعة وظروف انشائها وهي جميعا وان تغيرت وسائلها في الانتاج تعتمد على الخردة اى مخلفات الحديد في صناعاتها فالخردة على ذلك هي المادة الاولى في تلك الصناعة وبالتالي فظروفها ذات اثر حاسم في انتاج الحديد محليا وتقلبات اسعاره وعلى ذلك فحين نبحت أمور تلك الهيئات علينا ان نلم المأما تاما بظروف الخردة فهي التي تقرر أو على الاقل يجب ان تقرر اسعار منتجات تلك الصناعة .

وسبق وان بينا تفاوت نسب أسعار الخردة في الدول المختلفة وأوضحنا عظم الفارق بين قيمة الخردة في الدول الخارجية ومصر اذ هي حاليا لدينا تبلغ حوالى ١٢ ٪ من سعر الحديد المبروم وهي اقل نسبة في العالم اذ تتدرج تلك النسبة في الدول الخارجية الى ان تبلغ ٨٠ ٪ من قيمة الحديد المبروم في بلجيكا وهي أعلى نسبة في العالم . اما السبب في انخفاض قيمة الخردة في مصر الى هذا الحد فهو : أولا قرار منع تصديرها للخارج ثم اتفاق الشركات المنتجة للحديد على سياسة موحدة لمشتري الخردة منعا للتنافس بينها . ويبلغ الفرق بين السعر المحلي للخردة وسعرها الخارجى حوالى عشرة جنيهات تقريبا . وتلك ولاشك ميزة تتمتع بها الصناعة المحلية على منافسيها في الخارج . ولنا ان نتساءل هل هذا هو الامتياز الوحيد الذى تتمتع به صناعة الحديد المحلية . والجواب

على ذلك بالسلب فهناك رسم وارد على الحديد المستورد لا يقل عن خمسة جنيهات في الطن وهناك فولون حوالى ثلاثة جنيهات ثم مصاريف تأمين وتفرغ وما الى ذلك مما يصل الى الجنيه تقريبا . فاذا جمعنا تلك المبالغ وجدناها لا تقل عن ثمانية جنيهات في الطن اذا اضيف اليها فرق سعر الخردة قدر ما تتمتع به الصناعة المحلية على منافسيها بالخارج بحوالى خمسة عشر جنيها مصريا في الطن . فاذا اخذنا في العلم ان سعر تكلفه الطن من الحديد المبروم الوارد من الخارج حوالى ٣٨ جنيها حاليا كانت نسبة الامتياز حوالى ٤٠ ٪ وهي نسبة مرتفعة ولا شك

حقيقة ان هناك ميزات أخرى تتمتع بها الصناعات الخارجية على الصناعات المصرية مثل توافر خامات الحديد في الدول الخارجية وقدم تلك الصناعة ورخص القوى المحركة والخامات الاضافية المستخدمة في تلك الصناعة الا ان كل تلك العوامل لا يجب ان تفرق مدى ذلك الفرق وعلينا ان نحمل الصناعة المصرية مسئولية عدم استطاعتها مقاومة المنافسة الخارجية مع وجود ذلك الفارق وخصوصا ان الحرب الكورية قد اعطتها فرصة ذهبية . كى تقوى من مركزها وتثبت منتجاتها في السوق المحلية وتزيد من احتياطياتها واستهلاكاتها الحسابية ، وقد كنا ننتظر من تلك الصناعة ان تنشئ هيئة للابحاث الخاصة بها بفكرة تحسين منتجاتها والتقليل من المصاريف غير الضرورية وتثبيت تلك الصناعة على اسس المنافسة الحرة . بل كنا ننتظر منها ان تتقدم هي بالابحاث الخاصة باستخراج الحديد الخام من المناجم المصرية الكائنة بأسوان وعلى شاطئ البحر الاحمر وان تتقدم للحكومة المصرية بطلب استغلالها لا ان تأتي هيئات خارجية وتقدم مشروعات مبحوثة مدروسة لا ينقصها الا التنفيذ .

(( البقية على صفحة ٢٧ ))



## التطورات الاقتصادية في تركيا

عانت تركيا كثيرا من آثار التضخم خلال الحرب العالمية الثانية فقد زادت صادراتها وعجزت الواردات عن مجاراة الزيادة في الصادر وكان من نتيجة ذلك أن ارتفع ما يحوزه البنك المركزي من الذهب من حوالي ٢٩ مليون دولار في عام ١٩٣٨ الى أكثر من ٢٣٥ مليون دولار في نهاية ١٩٤٦ وتضاعف النقد المتداول وارتفعت الارقام القياسية لاسعار الجملة ونفقة المعيشة كثيرا ، ولما انتهت الحرب انعكس الحال فزادت الواردات كثيرا وتناقصت الصادرات فظهر العجز في الميزان التجاري وتعداه كذلك الى عجز في الميزان الحسابي وهذا العجز يمول بالسحب على احتياطات تركيا من العملات الاجنبية وبالسحب على حد المديونية المقرر لها كعضو في اتحاد المدفوعات الاوربي وكذلك بالقروض الخارجية والاعانات الامريكية

ولما بدأت الولايات المتحدة في مد تركيا بعونها الاقتصادي في عام ١٩٤٨ انتعشت اقتصادياتها انتعاشا كبيرا وامكنها أن تزيد انتاجها الزراعي والصناعي وكذا القسم الخاص بالصناعات الاستخراجية . ومنذ عهد قريب كانت تركيا تسد حاجاتها من الحبوب باستيراد ما ينقصها منها من الخارج ولكن الاحصائيات الاخيرة تدل على أن المحصول الحالي للحبوب سيكون فائضا عن الحاجة بما يقدر بحوالي ١٥٠٠.٠٠٠ طن يمكن تصديرها ويرجع السبب في زيادة المحصول هذه الى ميكنة الزراعة التركية وتحول اراضي الرعى الى اراض لزراعة المحاصيل .

ويبلغ انتاج القمح في ١٩٥١/٥٢ ٢٤٦ر٤ مليون بوشل وصادراته حوالي ٥٦ مليون بوشل . كما ازداد انتاج القطن في عام ١٩٥٢/٥١ بحوالي

١٠٠.٠٠٠ بالة عن المحصول السابق الذي كان ٧٨٠.٠٠٠ بالة

وتعتبر تركيا في مقدمة البلاد المنتجة لمعدن الكروم . وقد صدر جزء كبير من انتاج هذه المادة الاستراتيجية الى الولايات المتحدة وشحن الباقي الى باقي دول حلف شمال الاطلسي N.A.T.O. ، وقد

بلغ انتاج هذا المعدن في عام ١٩٥٢ ٧٠٠.٠٠٠ طن ، وتبدي وكالة الامن المشترك رايتها في انتاج هذا المعدن بأنه من الممكن زيادته اذا تمكنت تركيا من الحصول على معاونات دولارية كافية لتمكينها من الحصول على الآلات والماكينات اللازمة وكذا لانهاض طرق التعدين ، وقد ازداد كذلك انتاج معادن أخرى كثيرة من بينها النحاس ، والمنجنيز والحديد الخام والملح .

وقد ساهم مشروع النقطة الرابعة في انعاش التجارة الداخلية وذلك باستحداث نظام جديد لبناء الطرق وذلك لتمكين الجهات الداخلية في البلاد من المتاجرة مع الخارج ولحث الفلاحين الذين يعيشون في المناطق النائية للعمل على زيادة انتاج المحصولات لتصديرها .

وقد ازداد الدخل القومي النقدي من ٢ر٩ بليون دولار في عام ١٩٤٩ الى ٣ر٩ بليون دولار ١٩٥١ وسار معدل ارتفاع الدخل الفردي في السنة ٧٪ بالرغم من زيادة عدد السكان بحوالي ٢٪ سنويا . وقد أدى هذا الى زيادة إيرادات الدولة مما مكنها من اعتماد مصروفات كبيرة في عام ١٩٥٣ بدون أن تلجأ لزيادة الضرائب

وتجابه تركيا مشكلة كبيرة الا وهي ضعف مركز عملاتها الاجنبية وهذه المشكلة مرتبطة بسياساتها الاقتصادية الحالية وما ترقى اليه من

ميكنة الزراعة والتوسع في الصناعة الامر الذي يستلزم زيادة استيراد الآلات ، وقد بلغ العجز في الميزان التجاري التركي في عام ١٩٥٢ ، ١٩٣ر٤ مليون دولار وهذا ضعف ما كان عليه الحال في ١٩٥١ ، وبينما

ازدادت قيمة الصادرات بحوالي ١٥٪ في عام ١٩٥٢ اذ بلغت ٣٦٢ر٥ مليون دولار اذ نجد أن قيمة الواردات في نفس العام المذكور بلغت ٥٥٥ر٩ مليون دولار أي بزيادة قدرها ٣٨٪ وتعتبر الآلات في مقدمة البضائع المستوردة ذات القيمة الكبيرة ، وقد

سجلت كمية الصادرات وخصوصا الصادرات من الحبوب والمعادن زيادة ملحوظة الا أن قيمة الصادرات عموما تأثرت بانخفاض أسعار القطن والطاق في الاسواق العالمية ، وتعتبر ألمانيا الغربية في مقدمة عملاء تركيا ، تليها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وكذا بلدان أوروبا الغربية . ومن

الجدير بالذكر أن الميزان التجاري مع الولايات المتحدة في صالح تركيا ولكن بنسبة ضئيلة . أما بالنسبة للتجارة مع غرب أوروبا فقد ذكرنا سابقا أن تركيا أحدي دول اتحاد المدفوعات الاوربي وقد ظل حسابها مع الاتحاد مدينا منذ أوائل العام

( ١٩٥٢ ) الا فيما يختص بشهرى ابريل وديسمبر كما استهلكت حصة تركيا بأكملها وكان نتيجة ذلك كله أن أجبرت تركيا على تسديد العجز شهريا . أما ذهابا او دولارات . وقد تمكنت تركيا أخيرا للقيام بهذه الالتزامات من الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي يبلغ ١٠ مليون دولار كما منح الاتحاد اعتمادات خاصة لتركيا لمساعدتها على تسديد عجزها . ومن المنتظر أن تتحسن حالة مدفوعات تركيا نظرا لازدياد انتاجها الزراعي والصناعي .

وتحصل تركيا باعتبارها أحدي دول حلف شمال الاطلسي على مساعدات أمريكية جملة لانهاض شؤون دفاعها ، كما أنها ، من جهة أخرى قد خصصت ما ينيف عن ٣٨٪ من مصروفات الدولة لهذا الغرض . وتبذل تركيا الآن الجهود المختلفة لتقوية علاقتها مع اليونان ويوغسلافيا وقد عقدت أخيرا اتفاقية صداقة بين هذه البلدان الثلاثة بالإضافة الى



مايقوم الآن من مفاوضات بين تركيا واليونان لتخفيض الحواجز الجمركية وأنشاء مستودع بيع عام للمحاصيل الزراعية المتشابهة والتي تنتجها كلتا الدولتين كالدخان والكروم (العنب). وقد أعلنت الحكومة التركية عزمها على تحرير المشروعات الصناعية ، وغيرها من أملاك ورقابة الحكومة ، وكان نتيجة لهذه السياسة في أغسطس عام ١٩٥١ تعديل القانون الذي يحكم الاستثمار الاجنبي في تركيا فأصبح من المقرر قانونا السماح بتحويل الارباح السنوية والفوائد بشرط ألا تزيد عن ١٠٪ من رأس المال المستثمر والسماح بخروج رأس المال المستثمر بعد مدة معينة حددها القانون

وانتد تم انشاء بنك صناعي بمساهمة البنك الدولي للانشاء والتعمير وذلك لتشجيع وانهاض التنمية الصناعية في ظل المشاريع الفردية ، وفي خلال التسعة عشر شهرا الاولى من حياة البنك الصناعي أمكنه تسليف ما يقرب من ٢٥ مليون دولار الى ١٣٦ مشروعا وقد صدق مجلس الوزراء التركي على تشريع ينهى به احتكار الحكومة لزيت البترول ويتيح الفرصة لانهاض موارد تركيا من المنتجات البترولية وتشجيع رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار في هذا المضمار ، ومن المنتظر عند تنفيذ هذا القانون أن تكون الفرص واسعة ومتاحة لشركات الزيت الكبيرة لاستغلال أموالها في صناعة الزيت في تركيا .

ومن المعروف أن احتياطي تركيا من موارد الزيت لم تعرف تماما . فحقول البترول تقع في الجزء الجنوبي الشرقي من البلاد بعيدة عن المنافذ البحرية ومناطق الاستهلاك . كما أنها تبعد كثيرا عن سطح الارض مما يؤدي الى ارتفاع نفقات الاستخراج ولما كان الاستهلاك المحلي في ازدياد فإنه أصبح من الضروري استيراد ما يقرب من ٣ مليون طن سنويا عن طريق شركات الزيت الأمريكية في الشرق الاوسط . وعلى ذلك فإذا حدث وزيد الانتاج المحلي لمقابلة الاستهلاك المحلي فإن تركيا حينئذ تتمكن من المحافظة على مبالغ كبيرة من الدولارات كانت تستخدم في دفع ثمن الزيت المستورد ، وقد سمحت الحكومة التركية أخيرا لشركة أمريكية بالقيام بمشروع يتكلف ٧٣ مليون

دولار وهو بناء مصنع تكرير بترول في الجزء الجنوبي الشرقي وذلك لسد احتياجات هذا الجزء . والمنتظر عندما يتم انشاء هذا المصنع أن يتمكن من تكرير حوالي ٣٠٠ ألف طن من الزيت الخام سنويا . وسيقوم خبراء أمريكيون بالاشراف على هذا المشروع في سنواته الاولى .

وتبين الجداول المرافقة لهذا العرض لاقتصاديات تركيا أنتاج أهم المحاصيل الزراعية والمنتجات الصناعية في سنوات ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١

| المنتجات الصناعية       | بآلاف الاطنان | ١٩٤٩ | ١٩٥٠ | ١٩٥١ |
|-------------------------|---------------|------|------|------|
| الحديد الخام            | ٢١٠           | ٢٢٠  | ٢٢٠  | ٢٢٠  |
| الفحم                   | ٤١٨٣          | ٤٣٦٠ | ٤٧٣٠ | ٤٧٣٠ |
| الحديد الظهر            | ١١٣           | ١١٥  | ١٥٥  | ١٥٥  |
| الصلب                   | ١٠٣           | ٩١   | ١٣٥  | ١٣٥  |
| الحديد الصاج غير متوافر | ٤٦            | ٧٠   | ٧٠   | ٧٠   |
| اسمنت                   | ٣٦٣           | ٣٩٦  | ٤٠٠  | ٤٠٠  |
| الحاصلات الزراعية       | بآلاف الاطنان | ١٩٤٩ | ١٩٥٠ | ١٩٥١ |
| قمح                     | ٢٨١٧          | ٣٨٧٢ | ٥٦٠٠ | ٥٦٠٠ |
| ذرة                     | ٧٢٥           | ٦٢٨  | ٨٥٠  | ٨٥٠  |
| ارز                     | ٥٨            | ٥١   | ٦٥   | ٦٥   |
| تبغ                     | ٩١            | ٨٥   | ٨٨   | ٨٨   |
| قطن شعر                 | ١٠٤           | ١٢٢  | ١٦٢  | ١٦٢  |
| بذرة قطن                | ١٨٥           | ١٩٢  | ٣٠٠  | ٣٠٠  |

#### انباء من الباكستان

أعلن السيد غلام محمد حاكم الباكستان العام في يوم ٢٠ مارس أن الحكومة لاتنوي جعل نظام مقايضة القطن بغيره من السلع سياسة ثابتة للتبادل التجاري ، وأنها ما صرحت بعقد مثل هذه الصفقات الا لتشجيع تصدير القطن في الوقت الحاضر ، والتخلص من فضلة الموسم السابق أما عن المحصول الجديد فقد صرح سيادته أن تصديره سيأخذ المجري الطبيعي للتجارة ، وأن الحكومة لن تلجأ لصفقات المقايضة الا في مقابل السلع التي تحتاج اليها الحكومة كالقمح والسكر والفحم

• وأضاف الحاكم العام أن الباكستان قد صدرت منذ بداية الموسم الحالي حتى الآن نحو ٩٠٠ ألف بالة من القطن وكان مجموع الموجود لديها في بداية الموسم ٧٠٠.٠٠٠ ر ١٧٠٠ ألف بالة بما في ذلك فضلة الموسم السابق ، وهكذا لايبقى لديها الآن للتصدير سوى ٨٠٠ ألف

بالة ، وهناك أمل قوى في تصدير هذه الكمية قبل نهاية الموسم وقد وقعت الباكستان مع الهند في نفس اليوم ( ٢٠ مارس ) اتفاقية تجارية تسرى لمدة ثلاث سنوات لتبادل الفحم والجوت .

وتعتبر هذه الاتفاقية أهم الاتفاقيات التجارية التي عقدت بين البلدين منذ التقسيم ، وذلك لان كل الاتفاقيات السابقة لم تكن تشمل الفحم أو الجوت لما كان يدور حولهما دائما من خلاف بين الطرفين ، وربما كان منشأ هذه الخلافات في الماضي معرفة كل من البلدين مدى شدة احتياج البلد الآخر للسلعة التي ينتجها ، فمصانع الجوت في الهند في أشد الحاجة للجوت الباكستاني ، والباكستان بدورها في أشد الحاجة للفحم الهندي لخلو بلادها من الفحم .

#### لبنان ينشئ

#### مجلسا للتنمية الاقتصادية

أنشأ لبنان في فبراير الماضي مجلسا للتنمية الاقتصادية له اختصاصات واسعة تشمل كل نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية في لبنان . وسيتألف المجلس من عدد من الخبراء الفنيين في شتى المسائل ، تعاونهم لجنة استشارية تتألف من رئيس المجلس ( وهو وزير المالية ) وعضوية مديري العموم في جميع وزارات ومصالح الدولة . وسيقوم المجلس بتقدير كافة موارد البلاد الاقتصادية ، ومدى إمكان استغلالها وتمويلها ، ثم يقدم نتيجة دراساته وما يوصي به من مشروعات الى مجلس الوزراء الذي يتولى بدوره تقديمها للبرلمان للموافقة النهائية . كذلك سيضع المجلس ميزانية شاملة للأعمال العامة والانتاجية كما يشرف على تنسيق وتنفيذ شتى نواحي برامج التنمية الاقتصادية والنهوض الاجتماعي . وللمجلس كذلك أن يقدم المشورة وما يراه من توصيات للوزارات المختلفة ، ولاسيما وزارة المالية والاقتصاد الوطني

#### الغاء الرقابة على الاسعار

قررت الحكومة الأمريكية أخيرا ، الغاء الرقابة على الاسعار فيما يختص بجميع السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية وكثير من المنتجات الصناعية ويرى البعض أن أسعار بعض المواد ولاسيما البن قد ترتفع داخليا نتيجة لالغاء الرقابة .



# سياسة التوسع في المنشآت الصناعية

( تابع البحث - ٢ )

## لأستاذ موسى صمت

حساب التزام المنشأة نحو موظفيها طبقا لقانون عقد العمل الفردى. فهذه الخمسة آلاف جنيه تستحق للغير ( إذ أن الموظف يعتبر بالنسبة للمنشأة من الغير من وجهة نظر مكافأته عن مدة خدمته ) ومع ذلك فإن المنشأة تحتفظ بها في أموالها التى تستطيع التصرف فيها disposable funds

حتى تحل مناسبة صرفها لمن يستحقها وهكذا كلما مر الوقت كلما زادت الأموال التى تتصرف فيها المنشأة وبالتالي كلما دعا هذا الى توسعها .

ومن الواضح أن التوسع الذى صورناه فى الأمثلة السابقة إنما هو

تصرف فيها المنشأة . وتنمى هذه الزيادة . أما فى احتياطات أو أرباح تحتفظ بها المؤسسة دون صرفها لأصحابها ( أى سحبها من المشروع ) وأما فى أموال تستحق للغير ولكنها دخلت فى أعمال المؤسسة بصفة مؤقتة حتى يطلبها الغير ولنورد الأمثلة المبسطة التالية لتدليل على ما نقول: نفترض أن رأس مال المشروع عند تأسيسه هو ١٠٠٠٠٠ جنيه فتكون الميزانية العمومية عند التكوين كالآتى:

|                                                 |                    |
|-------------------------------------------------|--------------------|
| جـ                                              | جـ                 |
| ١٠٠٠٠٠ رأس المال                                | ١٠٠٠٠٠ النقدية     |
| وتكون الميزانية بعد مرور فترة من الوقت كالآتى : |                    |
| جـ                                              | جـ                 |
| ١٠٠٠٠٠ رأس المال                                | ١٢٠٠٠٠ أصول مختلفة |
| ٢٠٠٠٠ احتياطات حرة وأرباح غير موزعة             |                    |
| ١٢٠٠٠٠                                          | ١٢٠٠٠٠             |

توسع لا ارادى . انه توسع لا تستطيع المنشأة تجاهله ولا منعه - فما دامت الأصول التجارية والمالية والمحاسبية تقضى باحتجاز جزء من الأرباح لدى المؤسسة دون توزيع لأصحابها - وما دامت القوانين تكفل لموظفى المنشأة حقوقا قبلها ، وأن هذه الحقوق تتزايد باستمرار - فإن المؤسسة ستواجه حتما توسعا فى أعمالها .

وهكذا نجد أن المؤسسة احتفظت لديها باحتياطات حرة وأرباح لم توزعها فكان ذلك بمثابة رأس مال جديد قدره ٢٠٠٠٠ جنيه - ويتمثل هذا فى زيادة أصول المنشأة ، أى زيادة الأموال التى تتصرف فيها المنشأة بمقدار ٢٠٠٠٠ جنيه ( كما هو واضح فى المثال أعلاه ) . وقد تكون الميزانية بعد فترة من الوقت كالآتى :

|                                     |                    |
|-------------------------------------|--------------------|
| جـ                                  | جـ                 |
| ١٠٠٠٠٠ رأس المال                    | ١٢٥٠٠٠ أصول مختلفة |
| ٢٠٠٠٠ احتياطات حرة وأرباح غير موزعة |                    |
| ٥٠٠٠ التزام قانون عقد العمل الفردى  |                    |
| ١٢٥٠٠٠                              | ١٢٥٠٠٠             |

وسؤالنا الآن : ما الذى يجب على المؤسسة أن تعمله حيال هذا التوسع ؟ هل تستعد له استعدادا خاصا أم تتجاهله حتى يصبح حقيقة ملموسة

هنا نرى أنه بالرغم من أن مركز المنشأة بالنسبة للأرباح لم يتغير إلا أن أموالها التى تتصرف فيها قد زادت بخمسة آلاف جنيه أخرى نتيجة تكوين

إذا ما بدأ العمل فى المشروع - بعد كل الدراسات الدقيقة التى فصلناها فى المقال السابق - وتحققت بشائر النجاح ، وسار دولا ب العمل على ما يرام وطبقا للسياسة المرسومة فالمشاهد أن دائرة العمل فى المشروع تميل الى الاتساع شيئا فشيئا وقد يتساءل الانسان ، ما الذى يدعو الى هذا الاتساع ؟ أو قد يتساءل أليس الأفضل لمشروع البقاء فى الدائرة المرسومة له ؟ وبمعنى آخر هل يمكن تفادى التوسع ؟

وردا على هذه الاسئلة نقول إن التوسع هو سنة الخلق دون شك أو ريب . فكل منا يحلم دائما بالتقدم وبازدياد القوة ويسعى جهده لتحقيقها وما المشروعات - فى الواقع - إلا أناس آدميون تجمعوا سويا ليعملوا - متعاونين متكاتفين - نحو غاية واحدة إلا وهى نجاح المشروع . فإذا ما حققوا هذه الغاية فإن رغبتهم المشتركة فى التقدم والقوة تؤدي بطبيعة الحال الى توسع المشروع ذاته .

ومن جهة أخرى فإن مرور الوقت يزيد مران كل منهم فيصبح أقدر على العمل مما كان قبلا . كما تزداد كفاءته شيئا فشيئا - ويصبح أقدر على مجابهة انصعاب أو الازمات التى تصادف المشروع وعلى حلها من غيره . هذا الى ازدياد معاوناته عن المشروع بصفة عامة ولهذا العامل ما له من أهمية من وجهة ادارة المشروع .

هذا كله من الوجهة الانسانية أو السيكولوجية أو فلنسماها كما شئنا فإذا ما نظرنا الى الموقف من ناحيته المالية والمحاسبة الصرفة لوجدنا أن التوسع أمر يتمشى وطبيعة الاشياء كما سيوضح الآن .

فقد افترضنا أن المشروع ناجح . معنى النجاح من وجهة المالية والمحاسبة هو أن تزيد الأموال التى



وتصبح ادارة المؤسسة غير قادرة على تسيير دفعة أموره ؟

هذا هو موضوع البحث الذى رأينا الكتابة فيه على صفحات هذه المجلة ابتداء من العدد الماضى . ولا نبأ إذا قلنا انه موضوع جوى فى الدرجة الاولى من الاهمية فقد أصبحنا فى عصر صناعى ينحو نحو التكامل . وتقدمت الاعمال فيه تقدما عظيما وما زالت مستمرة فى التقدم ، وأصبحت جهود العالم كله الآن حكومات وشعوبا متجهة الى زيادة الانتاج لمقابلة التزايد المستمر فى عدد سكان العالم ، والى خفض التكاليف زيادة فى رفاهية الشعوب .

فتوسع المشروعات لا يقتصر على الحالات التى أشرنا اليها أعلاه ، حالات التوسع اللارادى بل انه فى الاعم الاغلب يكون توسعا مرسوما فى ذهن اصحاب المشروع منذ الاقدام عايه وتكون خطتهم هى البدء بالمشروع فى حجم مناسب محدود حتى اذا ما اطمأنوا الى نجاحه توسعوا فيه فى الفرصة المناسبة .

وجدير بالذكر ان كلامنا ينطبق على أى حجم من المشروعات كما ينطبق فى حالات الشركات المساهمة أو فى شركات الاشخاص .

### انواع التوسع من وجهة الاموال

ان اتوسع المرسوم للمشروع قد يأخذ أحد عدة أشكال نذكر منها ما يأتى :

١ - فقد يكون بزيادة رأس مال المشروع عن القدر الذى بدأ به .

٢ - وقد يكون باستكمال رأس المال المصرح به - اذ يحدث كثيرا ان تكون قيمة السهم الاسمية عند الاصدار جنيهاً ولكن المؤسسة لا تطلب من هذا المبلغ سوى نصفه مثلا . فاذا ما حان وقع التوسع طلب المشروع من مساهميه استكمال قيمة أسهمهم .

٣ - وقد يكون بالاقتراض سواء كان ذلك لآجال قصيرة أو لآجال طويلة

انواع اتوسع من وجهة شكل المشروع - نبين ادناه أكثر أنواع التوسع شيوعا :

١ - قد يكون بمجرد زيادة الحجم وزيادة الانتاج تبعا لذلك . كأن يكون

متوسط الانتاج مليون وحدة فى السنة ويهدف التوسع الى انتاج مليونى وحدة .

٢ - او قد يكون بالاقدام على انتاج اصناف جديدة كمصنع احوم محفوظة مثلا يرغب فى التوسع فى ناحية الالبان ومنتجاتها .

٣ - او قد يكون بتملك مشروعات مماثلة قائمة فعلا - سواء كان هذا التملك ملكية كاملة - بشراء المشروع الآخر - او مجرد ملكية اشراف بشراء حصة كبيرة من ملكية المشروع الآخر ويصبح المشروع الاول بمثابة الشركة القابضة والمشروع الآخر بمثابة الشركة التابعة .

٤ - او قد يكون بانشاء صناعات مكملية للصناعة التى تمارسها المنشأة اصلا وذلك على غرار نظام الكارتل . فمصنع المياه الغازية قد يرى من مصلحته صنع الزجاجات ذاتها بدلا من شرائها من الغير . وقد يرى صنع السدادات ذاتها بدلا من شرائها ، وهكذا . او كمصنع النسيج اذا ما رأى ضرورة القيام باعداد الغزل الذى يحتاجه فيقوم بانشاء مصنع غزل أيضا .

٥ - او قد يكون بانشاء فروع جديدة للمشروع أو باقيام بعمليات البيع اذا كانت موكولة فى مبدأ الامر لمؤسسة اخرى كشركات الانتاج السينمائي اذا ما رأت ان تقوم هى بتوزيع افلامها واستغلالها بنفسها بدلا من ان تقوم بهذا العمل شركات توزيع مستقلة عنها .

### نبا هام

يسر مجلة الاقتصاد والمحاسبة أن تعلن أنها قررت تخفيض ثمن النسخة الى ٥ ( خمسة قروش ) بدلا من ١٠ ( عشرة قروش ) وذلك ابتداء من هذا العدد مساهمة منها فى نشر الثقافة الاقتصادية ، وتعاوننا مع نادى التجارة الملكى فى أداء رسالته على أوسع نطاق .

راجين للوعى الثقافى الاقتصادى كل تقدم وانتشار فى العهد الجديد السعيد .

### تقسيم البحث

ان موضوع البحث يثير عدة أبحاث على جانب كبير من الاهمية ، ويجب ان تستعد المؤسسة للتوسع استعدادا خاصا من ٣ نواح على الاقل كالاتى :

١ - ناحية الانتاج : فان هذا يكون بمثابة دراسة مشروع جديد . ويجب أن تقوم المؤسسة بنفس الابحاث التى أجرتها فى مبدأ الامر . من دراسة رأس المال والحجم المناسب للمشروع ، ومقدار الانتاج المرتقب ، وتكلفة الوحدة والصريف ، وهكذا ويكون المشروع فى وضعه القديم بمثابة دليل Guide ينير الطريق أمام القائمين بمشروع التوسع . وهذه الناحية لها شقان ، الشق الاول صناعى فنى يبحث فى طريقة زيادة الانتاج ، والآلات اللازمة لذلك مع دراسة كل الخطوات الصناعية دراسة متينة ، والشق الثانى مالى يبحث فى تكلفة الوحدة فى الوضع الجديد كما يبحث فى موضوع التصريف فى الاسواق . ومن أهم نقط هذا البحث مسألة الدورات التجارية

٢ - ناحية الموظفين والعمال : فسوف يتطلب التوسع زيادة عدد الموظفين والعمال من جهة وزيادة المهام الملقاة على عاتق الموظفين من جهة اخرى . وأهم من هذا كله فسوف تتغير وتعدل اختصاصات الموظفين ولا بد من أن يتخلى المشرفون على ادارة المشروع عن بعض اختصاصهم ويتعين عليهم فى هذه الحالة حسن اختيار رجال الصف الثانى فى المشروع

٣ - ناحية المحاسبة : فلا شك ان التوسع سيتطلب الكثير من الاعمال الحسابية ، ويتطلب تعديل النظام الحسابى ونظام التكاليف حتى يتمشى مع هذا التوسع وربما تطلب الامر ضرورة الاستعانة بالآلات الحاسبة وهكذا .

ونبدأ من العدد القادم باذن الله تعالى فى دراسة هذه النواحي تباعا .

(يتبع) موسى حقى

وكيل عام شركة مصر للتمثيل والسينما





ولكن على الرغم من هبوط الانتاج هذا العام ينتظر أن تزيد الصادرات عما كانت عليه في العام الماضي ، نظرا لوفرة الاحتياطي المخزون من انتاج الموسم السابق الضخم في الدول المنتجة من جهة ، وقلة الاحتياطي في الدول المستوردة ، ولاسيما الولايات المتحدة من جهة أخرى .

العام التالي الى ٥٠٠.٠٠٠ طن فقط ثم ارتفع الى ١٢٠٠.٠٠٠ طن ثانيا في عام ١٩٤٩/١٩٥٠ وهبط في العام التالي أيضا الى ٦٠٠.٠٠٠ طن ليرتفع من جديد الى ١٥٠٠.٠٠٠ طن في عام ١٩٥١/١٩٥٢ . أما في العام الحالي ( ١٩٥٢ / ١٩٥٣ ) فيقدر الانتاج بنحو ٧٠٠.٠٠٠ طن فقط .

### تجارة اليابان الخارجية في عام ١٩٥٢

أهم اسواق تصريف المنتجات اليابانية اما الواردات فعلى الرغم من الهبوط الطفيف في قيمتها فقد زاد حجمها كثيرا ، وذلك لاقبال اليابان على الاستيراد بكثرة ولا سيما من المواد الغذائية مدفوعة الى ذلك بهبوط اسعار المواد الاولية في العالم في السنة الماضية .

وفيما يلي قيمة أهم واردات وصادرات اليابان في عام ١٩٥٢ مقارنة بما كانت عليه في عام ١٩٥١ :

( مليون ين )

| النسبة المئوية لما كانت عليه في ١٩٥١ | أهم الصادرات ١٩٥٢   | النسبة المئوية لما كانت عليه في ١٩٥١ | أهم الواردات ١٩٥٢ |
|--------------------------------------|---------------------|--------------------------------------|-------------------|
| ١٢٧ر٦                                | حديد وصلب ٩٤٤٦٠     | ٨٦ر٨                                 | قطن خام ١٥٤٨٥٨    |
| ٥٦ر٧                                 | منسوجات قطنية ٦٤٨٨٨ | ١٥٤ر٣                                | ارز ٦٦٤٧٨         |
| ١٢٨ر٨                                | منتجات بحرية ١٦٣١٣  | ١٠١ر٣                                | قمح ٥٧٣٢٨         |
| ٦٥ر٦                                 | حرير صناعي ١٥٧٦٦    | ١٠٧ر١                                | بترول ٤٩٧٩٠       |
| ١٠٥ر٧                                | حرير طبيعي ١٥٧٥٩    | ٦٦ر٨                                 | صوف خام ٤٣٩٣٢     |

قد رفعت القيود عما يقرب من ٩٩٪ من وارداتها من دول الاتحاد الى جانب تخفيض الرسوم الجمركية بنحو ١٠٪

وقد اضطرت ايطاليا اخيرا الى اخطار منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبي انها ستلجأ الى نظام حصص الاستيراد من جديد اذا لم نجد نفذا لصادراتها في المنطقة الاسترلينية وغيرها من الاسواق العالمية .

واذا كانت صادرات ايطاليا الى منطقة الدولار قد سجلت شئنا من الزيادة في عام ١٩٥٢ فان نسبة الزيادة في وارداتها من تلك المنطقة كانت تفوق زيادة الصادرات بكثير .

### القطن الأمريكي في الشرق الاوسط

أوفدت وزارة الزراعة الأمريكية المستر كارل كامبل خبير الاسواق الى الشرق الاقصى لدراسة الوسائط

### ايطاليا تعاني عجزا خطيرا

#### في ميزانها التجاري

يقدر عجز الميزان التجاري في ايطاليا في عام ١٩٥٢ بنحو ٩٣٠ مليون دولار ، أي ما يقرب من ضعف العجز في العام السابق . ويرجع معظم النقص في الصادرات الى قيود الاستيراد السائدة في بلاد المنطقة الاسترلينية وفرنسا في الوقت الذي تتزايد فيه واردات ايطاليا . فضلا عن ذلك فان الرصيد الدائن المتراكم لايطاليا لدى دول اتحاد المدفوعات الاوروبي قد أخذ في التناقص منذ فبراير ١٩٥٢ حتى هبط الى حوالي ١٠٠ مليون دولار فقط في أوائل عام ١٩٥٣ ، وينتظر أن يتلاشى هذا الرصيد تماما في منتصف العام اذا استمرت الحال على ما هي عليه ، وذلك لان ايطاليا

### انتاج السكر في العالم سنة ١٩٥٣

ينتظر أن يهبط انتاج العالم من السكر في عام ١٩٥٣ بنحو مليون ونصف مليون طن عما كان عليه في عام ١٩٥٢ ، وذلك لان كوبا - كما ذكرنا في عدد سابق - قررت تخفيض انتاجها في هذا العام بنحو مليوني طن في الوقت الحاضر الذي ينتظر فيه أن يزيد انتاج باقي العالم بنحو نصف مليون طن . ولكن زيادة المخزون في نهاية عام ١٩٥٢ بنحو مليوني طن عن المخزون في نهاية عام ١٩٥١ ، ستمحو بالتاكيد اثر الهبوط في الانتاج العالمي .

وقد أدت كثرة التقلبات في انتاج السكر وفي أسعاره العالمية الى التفكير في عقد اتفاقية دولية تستهدف تثبيت أسعاره ووضع نظام حصص لكل من الانتاج والاستهلاك . وينتظر أن يعقد لهذا الغرض مؤتمر دولي في الصيف القادم ، ولكن لا ينتظر أن توضع القرارات التي قد يصل اليها موضع التنفيذ قبل ظهور محصول سكر عام ١٩٥٤/١٩٥٥

### زيت الزيتون في التجارة الدولية

تنتج دول حوض البحر الابيض وحدها نحو ٩٩٪ من انتاج زيت الزيتون في العالم الذي يصل متوسطه في السنوات الاخيرة نحو مليون طن بل ان ٩٠٪ من هذا الانتاج يأتي من سبع دول فقط هي اسبانيا وايطاليا واليونان وتونس والجزائر ومراكش والبرتغال .

ويتسم انتاج زيت الزيتون في العالم بالتقلبات العنيفة من عام الى آخر ، فبينما بلغ ١٢٠٠.٠٠٠ طن في موسم ١٩٤٧/١٩٤٨ هبط في



التي تؤدي الى زيادة صادرات القطن الأمريكي الى تلك البقاع ، وذلك لان صادرات أمريكا من القطن في هذا الموسم كانت ( مخيبة للامل ) على حد تعبير وزارة الزراعة الأمريكية ، اذ بلغت في الشهور الستة الاولى من الموسم الحالي ( أغسطس / يناير ) نحو ١٨ مليون بالة ( الباله = ٥٠٠ رطل ) فقط ، أي اقل من نصف صادرات القطن في نفس الفترة من الموسم الماضي . وكان ما استوردته الهند من هذا المقدار ٢٧ ألف باله فقط مقابل ٤٧٤ ألف باله في الموسم السابق .

وسيزور المستر كامبل البابان وفورموزا وسيام والباكستان وعدن **انجلترا تبحث عن المزيد من اللحوم**

أوفدت وزارة الطعام البريطانية بعثة برئاسة المستر هيربرت وكيلها الدائم الى نيوزيلندا لمباحنة السلطات المختصة هناك في مسألة تنمية الثروة الحيوانية عما هي عليه ودراسة مدى امكان التوسع في انتاج اللحوم لمقابلة احتياجات بريطانيا .

#### **زيادة نفقات الدفاع في بريطانيا**

على الرغم من تصريح المستر تشرشل في أواخر العام الماضي عن اعتزامه خفض نفقات التسليح فقد ارتفعت هذه النفقات في الميزانية المقدمة للبرلمان عن السنة المالية ١٩٥٢/١٩٥٤ الى ١٦٣٦ مليون جنيه استرليني أي بزيادة حوالى ١٢٠ مليوناً . وكانت هذه الزيادة الزيادة على حساب النفقات المدنية بنحو ٢١٦٩ مليون جنيه استرليني فقد قدرت باقى مصروفات الدولة أي بنقص قدره ٢٦٢ مليوناً عن الميزانية السابقة . ويعزى ثلث الزيادة في نفقات الدفاع الى ارتفاع الاسعار .

#### **وحدة اقتصادية بين شبلي**

##### **والارجنتين**

وقع كل من رئيس جمهورية شيلى ورئيس جمهورية الارجنتين أخيراً تصريحاً مشتركاً عن اتخاذ الاجراءات اللازمة لانشاء وحدة اقتصادية بين البلدين يمكن أن تنضم اليها في المستقبل أية دولة مجاورة من دول أمريكا اللاتينية . وتشمل الاجراءات المشار اليها :

١ - اتباع سياسة تؤدي الى توسيع التبادل التجارى الى أبعد الحدود ، والتعاون في نواحي النشاط الانتاجية ، وتنمية التقدم الصناعى عن طريق التعاون المالى المشترك .  
٢ - الدخول في مفاوضات لاتتعدى مدتها عن ١٢٠ يوماً لعقد معاهدة تهدف الى التدرج في الغاء الرسوم الجمركية وبعض الضرائب وأسعار الصرف المختلفة ، وأية اجراءات أخرى قد تعرقل سير التجارة بين البلدين .

٣ - التفاوض في نفس الوقت لعقد اتفاقية مدفوعات لتسوية

الالتزامات المالية المتبادلة ، تنص أيضاً على تعديل أو الغاء أية تعليمات تنعقد بالمدفوعات الاجنبية ويكون لها أثر في عرقلة التبادل التجارى .

#### **تخفيض سعر الفائدة المصرفية**

##### **في النمسا**

أعلن في فيينا يوم ٢٥ مارس ١٩٥٣ أن بنك النمسا الوطنى سيعقد اجتماعاً في ذلك اليوم لخفض سعر الفائدة المصرفية من ١/٢ ٥ ٪ الى ٥ ٪ تيسيراً لحركة الائتمان . وقد سبق للبنك المذكور أن خفض سعر الفائدة من ٦ ٪ الى ١/٢ ٥ ٪ يوم ٢١ يناير الماضى .

#### **انتاج الصوف في الموسم الحالى ١٩٥٢ / ١٩٥٣**

يقدر انتاج الصوف في الموسم الحالى بنحو ١٠٦٥٠٠٠ طن ، أي بزيادة قدرها ٣ ٪ عن انتاج الموسم الماضى ( ١٩٥١ / ٥٢ ) . ويبين الجدول الآتى تطورات انتاج الصوف في العالم في السنوات الاربع الاخيرة بالآلاف الاطنان :

| ١٩٤٩/٥٠ | ١٩٥٠/٥١ | ١٩٥١/٥٢ | ١٩٥٢/٥٣ |                  |
|---------|---------|---------|---------|------------------|
| ٢٨٢     | ٢٨٥     | ٢٧٥     | ٣٠٠     | استراليا         |
| ١١٧     | ١١٨     | ١٢٤     | ١٢٦     | نيوزيلندا        |
| ١٠٢     | ١٠٣     | ٩٠      | ٩٥      | الارجنتين        |
| ٦٦      | ٧٣      | ٧٧      | ٨٠      | روسيا            |
| ٥٥      | ٥٤      | ٥٣      | ٥٦      | الولايات المتحدة |
| ٤٥      | ٥٠      | ٥١      | ٥٢      | جنوب افريقيا     |
| ٣٩      | ٤٣      | ٤٣      | ٤٢      | اورجواى          |
| ٢٩٤     | ٣٠٩     | ٣١٧     | ٣١٣     | بلاد اخرى        |

#### **مجموع انتاج العالم ١٩٠٠٠ ١٩٠٣٥ ١٩٠٣٠ ١٩٠٦٥**

ويلاحظ أن أهم الدول انتاجاً للصوف تقع في نصف الكرة الارضية الجنوبي ، حيث يقل السكان بالنسبة لمساحة الاراضى ، فيقل بالتالى ضغطهم على المراعى لتحويلها الى انتاج الحبوب وغيرها من المواد الغذائية . ولما كانت كل من روسيا والولايات المتحدة تستهلك انتاجها من الصوف محلياً فان الدول الخمس الباقية تعتبر أكثر دول العالم تصديراً للصوف ، ويبين الجدول الآتى ما صدرته كل منها في المواسم الثلاثة المنتهية الاخيرة بالآلاف الاطنان .

| ١٩٤٩/٥٠ | ١٩٥٠/٥١ | ١٩٥١/٥٢ |              |
|---------|---------|---------|--------------|
| ٣٥٨     | ١٧٥     | ٢٦٩     | استراليا     |
| ١٣٥     | ٩٣      | ١٤٢     | نيوزيلندا    |
| ٤٦      | ٤٦      | ٥٤      | جنوب افريقيا |
| ٩٨      | ٥١      | ٢٤      | الارجنتين    |
| ٤٨      | ٤٠      | ٢٠      | اورجواى      |

#### **المجموع**

ويتضح من مقارنة كل من الجدولين السابقين أن صادرات الصوف لا تتأثر بحجم الانتاج بقدر ما تتأثر بالطلب العالمى . وقد اتسمت أسعار الصوف الخام في النصف الثانى من الموسم الماضى وفي أوائل الموسم الحالى بشئ من الثبات النسبى .



# باكستان لا تخفض قيمة عملتها (الروبية)

قدم السيد محمد علي وزير مالية باكستان الى البرلمان ميزانية العام المالي المقبل بعد موازنتها ، وقال في خطاب تقديمه للميزانية أنه بعد تنفيذ مقترحات فرض ضرائب جديدة ، سيتبقى هناك فائض عادي قدره ١٤٠٠٠٠ روبية .

وقد قدرت جملة الإيرادات هذا العام بمبلغ ١٤٤٨٥٠٠٠ روبية والمصروفات بمبلغ ١٤٤٧١٠٠٠٠ روبية وستتم تغطية العجز بفرض ضرائب جديدة على الكماليات ، غير أن الحكومة زادت من الامتيازات والاعتمادات المالية التي تهدف الى الاسراع في ترقية أحوال الصناعة في البلاد

## مشروعات الصناعة

وزيدت الاعتمادات الخاصة بالمشروعات الصناعية بمبلغ خمسة وخمسين مليوناً ونصف مليون روبية عما كانت عليه في الميزانية السابقة ، كما زيدت الاعتمادات الانشائية بمبلغ ٦٥٩٠٠٠ روبية . واعتمد مبلغ ثمانين مليون روبية لمنحة قرضاً للأقاليم والولايات للقيام بالمشروعات الانشائية وذلك علاوة على اعتماد خاص قدره سبعون مليون روبية خصص لمشروعات الري والقوى الكهربائية

واعتمد مبلغ ٨٥ مليون روبية لينفق على تحسين المستوى الاجتماعي وإيواء اللاجئين وبناء الطرق الحديثة وتنفيذ المشروعات الزراعية . واقتрحت الحكومة طرح قرض جديد في خلال السنة المالية الجديدة قدره مئتا مليون روبية لتمويل المشروعات الانشائية . والمنظر أن تتلقى الحكومة قروضاً أجنبية تبلغ في مجملتها ٧٦٩٠٠٠ روبية ومساعدات أجنبية تبلغ مجملتها ٨٠ مليون روبية

واعتمد مبلغ ١٥ مليون روبية لإيواء اللاجئين من كشمير

الروبية الباكستانية لا تخفض ولم تتضمن الميزانية إشارة ما الى احتمال خفض الروبية الباكستانية ، كما أن وزير المالية نفى نفياً قاطعاً الشائعات السارية حول هذا الخفض نفقات الدفاع

ونص في هذه الميزانية على تخصيص مبلغ ٨٠٠ مليون روبية لنفقات الدفاع

وقال وزير المالية إن العلاج الحقيقي لما يعانيه اقتصاد البلاد من علل إنما يستطيع ببذل جهود يتكاتف فيها أفراد الأمة جميعاً لزيادة انتاجهم

توقع سوء أحوال الغذائية

وأشار الوزير الى أحوال الغذائية فقال أنها ستكون في العام المقبل أشد وضرة منها في العام الماضي ،

وستبذل جهود كبيرة لاستيراد مقادير كافية من القمح أما على هيئة قروض أو معونات من الولايات المتحدة وأستراليا وكندا

## الاولوية لمشروعات زيادة الانتاج

وقد أعطيت الاولوية لتمويل المشروعات الخاصة بزيادة الانتاج ، وذلك من مبلغ الخمسين مليون روبية الذي خصص في العام الفائت لتحقيق التوصيات التي تقدمت بها لجنة التحقيق الزراعي الباكستاني

## ركود التجارة الخارجية

ومما قاله وزير المالية وهو يقدم الميزانية أنه في الظروف الحالية التي ركبت فيها التجارة الخارجية وظهر الخوف من حدوث تضخم في داخل البلاد ، أصبح العلاج لعللنا الاقتصادية هو في الانتاج والاكتار من الانتاج

## فرض ضرائب جديدة

وأعلن الوزير فرض ضرائب جديدة على السلع المستوردة من المشروبات الروحية والبنزين والسكر الناتج محلياً والمستورد من الخارج والملابس والسجائر . وأعيد فرض رسم على المستورد من مصنوعات الجوت قدره ٣٠ في المائة ، كما فرض رسم إيراد على الاكياس والمصنوعات من الجوت . وأعفيت الاقمشة التي تنتجها الانوال الآلية من جميع الرسوم ، كما ألغى رسم الصادر على الاكياس المصنوعة من الجوت وكذلك أعفى الشاي من رسم الصادر لمدة عام واحد . وأعفيت مواد الدباغة الصناعية والعقاقير

والادوية المستخدمة لعلاج السيل من رسم الاستيراد . وستبقى ضريبة الدخل والضريبة الاضافية والضرائب على المبيعات والضرائب المفروضة لايواء اللاجئين على حالها . ومنحت تسهيلات لتشجيع التوفير والاستثمار وزيادة الانتاج

## مشكلة مياه القنوات

وأدى تخرج المرقف الغذائي في البلاد الى اشتداد خطورة مشكلة مياه القنوات التي أصبحت في مقدمة المشكلات التي تشغل بال باكستان وأعرب وزير المالية عن ثقته في أن الجهود التي يبذلها البنك الدولي للانشاء والتعمير في هذا الصدد ستكون بالنجاح لان من الامور الجوهرية التي تهم باكستان ان أن تظفر بنصيبها من الماء المستمد من القنوات المشمونة بالحكم الهندي وكفالة هذا الماء في خلال موسم القاء البذار في الخريف المقبل

## خفض انتاج الجوت

وقال الوزير انه تقرر خفض انتاج الجوت في سنة ١٩٥٣ الى أربعة ملايين ومئتي آلف بالة في خلال الموسم القادم ، مما يتسنى معه اجابة الطلبات الدولية من الجوت الخام وبالتالي الاحتفاظ بمستوى مناسب للأسعار

## أسعار الثطن الباكستاني

أما في ما يتصل بأسعار القطن الباكستاني ، فقد قال الوزير انها تعاني منافسة وأن الحكومة تبذل غاية جهدها لاصداره بموجب اتفاقات تجارية وغيرها من الوسائل .

## توقع انخفاض الاسعار

وأشار الوزير الى تجارة البلاد الخارجية فجذر من أن تميل الاسعار الى انخفاض في عام ١٩٥٣ فقد قدرت قيمة الصادرات بمبلغ ١٣٥٠ مليون روبية مقابل ١٧٦٠ مليون روبية في عام ١٩٥٢



# أرقام واحصاءات

## إيرادات سكة الحديد الهندية

سجلت الهند رقما قياسيا في أرباح النقل ، اذ بلغت جملة الارباح لسكة الحديد من إيرادات النقل في عام ١٩٥١ / ١٩٥٢ المالى ٢٩٠.٨٢ من ملايين الروبيات أى بزيادة قدرها ٢٨٧ من ملايين الروبيات عن سنة ١٩٥٠ / ١٩٥١ ولم تتجاوز نفقات التشغيل في خلال العام ١٣٨ مليون روبية وزادت نسبة نقل البضائع بمقدار ٧٤ من ٢٧٠.٠٨ مليون (طن ميل) في سنة ١٩٥٠ / ١٩٥١ الى ٢٩٠.١٨ مليون طن ميل في سنة ١٩٥١ / ١٩٥٢ ولكن حدث لأول مرة منذ أكثر من عشر سنوات أن قل عدد المسافرين نوعا ما اذ انخفض الى ١٢٣٢ مليوناً بعد أن كان ١٣٠.٨ ملايين في العام السابق .

## انتاج الزيت السعودى

بلغت جملة انتاج الزيت الخام في البلاد السعودية في خلال شهر فبراير الماضى ٢٢١٨٧٤٧٠ برميلا ، أى بمعدل ٧٩٢٤١٠ براميل في اليوم . أما الزيت الذى كرر في معاميل رأس تنورة فقد بلغت جملة المكرر

## مغازل القطن

ومن المنتظر أن يبلغ مجموع المغازل المستخدمة في صناعة القطن والنسيج في نهاية هذا العام أكثر من مليون مغزل بينما كان عدد المغازل المستخدمة في هاتين الصناعتين عشر هذا العدد عند تقسيم شبه القارة الهندية . وثمة مشروعات تضعها الحكومة لزيادة انتاج الاسمنت والسكر . وأصبحت باكستان تكتفى بما تنتجه مصانعها من السجاير والجلد والاحذية أما انتاج الزيت فقد زاد بنسبة ١٥ في المئة عما انتج منه في العام الماضى وارتفعت مرتبة جودة صناعة الاطارات والمطاط وانشئت مصانع جديدة لانشاء المراوح الكهربائية وآلات الحياكة ، وزاد انتاج الاحماض الكيميائية والصودا والزجاج والاصباغ زيادة ظاهرة .

منه في خلال ذلك الشهر ٤٨٨٧٥٤٦ برميلا أى بمعدل ١٧٤٥٥٥ برميلا في اليوم .

وفي خلال الشهرين الاولين من هذا العام بلغت جملة انتاج الزيت الخام ٤٦٣٩٥٧٠٠ برميل أى بما معدله ٧٨٦٣٦٨ برميلا في اليوم .

وفي المدة عينها كان الزيت الذى كرر في معاميل رأس تنورة جملة ١٠٦١٠٤٩٧ برميلا أى بمعدل ١٧٩٨٣٩ برميلا في اليوم .

## حالات التفاليس والبروتستو

جاء في بيان للفرقة التجارية في القاهرة أن حالات البروتستو المقيدة في المحاكم بلغ عددها ٣٨٨١ حالة و ٥ أحكام بالافلاس في المدة الواقعة بين يومى ١٦ و ٢١ يناير ١٩٥٣ ، أى بزيادة ٤٨٨ حالة بروتستو وبنقص ١٤ حكما بالافلاس عن المدة الاولى من ذلك الشهر .

## البريد الهندى

اعلن وزير المواصلات الهندى في مؤتمر مديرى مصالح البريد في جميع انحاء الهند الذى عقد أخيراً في نيودلهى أن حركة المواصلات البريدية زادت منذ استقلال الهند بنسبة ٤٠ في المئة وزادت المكالمات التليفونية بين المدن وبعضها البعض بنسبة ١٥٠ في المئة ويعادل ما أنشئ من مكاتب البريد في خلال الاعوام الخمسة الماضية جملة ما أنشئ في خلال الاعوام المئة التى سبقتها . وزاد الدخل من ٢٩٥ مليون روبية في سنة ١٩٤٨ / ٤٩ الى ٤١١ مليون روبية في عام ١٩٥٢ / ٥٣ . وزادت النفقات من ٢٧١ من ملايين الروبيات الى ٣٩٨٦ من الملايين . من تصريح وزير المالية

\* أؤكد أن السياسة التى سرنا عليها بالنسبة لبيع الاقطان هى التى سنتبناها في خلال هذا الموسم وفي العام المقبل . وقد تبينا أن السياسة الخاصة بارسال بعثات لدراسة حالة السوق أدت بكثير من النتائج الطيبة ولا ريب في أن التنشيط في الطلب كان بسبب تلك البعثات التى افهمنا انغزالين سياسة الحكومة تفصيلا فمن المصلحة ان الاستمرار في هذه السياسة .

## الملكية الصناعية في مصر

### عدد اتحال التجارية والصناعية

في شهر فبراير

أذاعت مصلحة الملكية الصناعية بوزارة التجارة والصناعة بيانا بانحال التجارية والصناعية التى قيدت في شهر فبراير ١٩٥٣ جاء فيه أنه من المحال المملوكة للأفراد ١٤٢٧ متجرا و ٢٢٥ مصنعا وأن من انحال المملوكة للشركات ٤٢٥ متجرا و ٨٢ مصنعا أما جملة الرسوم التى حصلت عن الانسداد بالسجل التجارى وغير ذلك فتبلغ ١٣٨٨ جنيها و ٦٠٠ مليم

رؤوس الاموال التى مقرها في مصر وانصح أن رؤوس الاموال المقيدة في لسجل التجارى عن الشركات التى مركزها العام في مصر في هذا الشهر ( فبراير ) كالاتى: شركات تضامن تجارية ٢٥٢٦٥٣ جنيها و ٩٢٣ مليما وشركات تضامن صناعية ٨٧٢١٠ جنيها

وشركات توصية بسيطة تجارية ٨٨١٨٠ جنيها و ٢٥٧ مليما وشركات توصية بسيطة صناعية ١٨٦٠٠ جنيها

وشركات توصية بالاسهم ( تجارية ) ٦ آلاف جنيها وشركات مساهمة تجارية ٥٢٥ ألف جنيها ولم تسجل في خلال هذا الشهر رؤوس أموال لشركات مركزها انعام في الخارج ولها نشاط في مصر .

كذلك لم تسجل حالات بيع ورهن عن المحال التجارية والصناعية في ذلك الشهر ، وان كانت رسوم قدرها ثلاثة جنيها ونصف جنيها قد جبيت عن مستخرجات وخلافه .

### العلامات التجارية والبراءات

وجاء في بيان مصلحة الملكية الصناعية أن العلامات التجارية المحلية المودعة بلغ عددها في شهر فبراير ٨١ علامة ، بينما بلغ عدد العلامات الاجنبية المودعة ٤٠ علامة وعدد العلامات التجارية انجليزية المسجلة ٣٣ وعدد العلامات التجارية الاجنبية المسجلة ١٢٥ علامة ودفعت رسوم تسجيل لهذه العلامات جملة ٨٥٢ جنيها و ٥٠٠ مليم

وبلغ عدد العلامات التجارية الدولية التى سجلت بمصر في ذلك الشهر ٥٢١ علامة وبلغ عدد البراءات الاصلية المطلوبة عن اختراعات ٣٥ دفعت عنها رسوم جملة ٢٣٢ جنيها و ٥٠٠ مليم

وقدمت طلبات لتسجيل رسوم ونماذج صناعية وطنية مودعة عددها ٥٠ رسما و ٣١ نموذجا ، بينما طلبات النماذج الصناعية المسجلة بلغ عددها ٣ طلبات .

وقد دفعت لرسوم التسجيل المختلفة مبالغ جملة ١٧ جنيها و ٥٠٠ مليم ولم تسجل في خلال شهر فبراير رسوم او نماذج صناعية دولية .

وبلغ عدد الطلبات المقدمة من وكلاء البراءات في شهر فبراير طالبن اثنين ، وكان هناك سبعة طلبات تحت الفحص ، أما الرسوم التى دفعت في مقابل ذلك فقدرها ١٠ جنيها .

### اشهار الافلاس

وبلغت جملة أحكام اشهار الافلاس التى صدرت في شهر فبراير ٣٧ حكما منها ١٢ حكما في محافظة القاهرة و ٧ أحكام في محافظة الاسكندرية و ٣ أحكام في مديرية الغربية وحكامان في كل من مديريات القليوبية وبني سويف والمنيا وجرجا ، وحكم في كل من مديريات قنا واسيوط والفيوم والجيزة والشرقية والبحيرة ومحافظة القنال .



## يحررها ويشرف

عن موضوع ( الاحصاء في الصناعة )  
ان : « هناك تزايدا ملموسا في تطبيق واستخدام الطرق الاحصائية الحديثة في ادارة المصانع ، وخاصة ما كان منها متعلقا بقياس الانتاج ، ودراسة عنصر الزمن ، وبحث العمليات » .

واكنه لا يعتقد بأن الصناعات الانتاجية يمكنها السير قدما بفضل استخدام الاحصاء ، ما لم يستطع المهندسون الاستفادة من الاحصاء . غير انه اختتم بيانه قائلا

« وفي الوقت الحالي هناك ميل متزايد نحو الصناعة وتنظيم مراقبة نظم التمرين على عدة طرق وبمستويات مختلفة داخل المصانع وعندما نصل الى هذه النقطة اعتقد انه يمكن القول بأننا تقدمنا كثيرا في تفهم الاستفادة من الطرق الاحصائية » .

○○○

## أزمة ورق اصحف

« اختفت أزمة نقص ورق الصحف في جميع أنحاء العالم » وذلك كما أعلن ( مستر ر . فاوار ) رئيس اتحاد الورق ولب الاخشاب الكندي . . ولقد زاد انتاج منتجي الولايات المتحدة من ورق الصحف بمقدار ٤٠٠.٠٠٠ طن حسب مقدرتهم الانتاجية . كما أضاف الصناع الكنديون ١٠٠.٠٠٠ طن

## أنباء المعادن والمواد الخام

نحنت أسعار الرصاص كثيرا في سب مار سمره ٩٤ جنيه و ٢ شلن و ٦ بنس ٨٩ جنيه و ١٥ شلن للطن سعر يونيو القاء كذلك مالت أسعار الزنك الى الهبوط بمقدار للطن ، ٨١ جنيه و ٥ شلن سعر يونيو القاء لندن . أما عن القصدير فلا تزال أسعاره ووصل سعر طن الاومنيوم ١٦٦ جنيه استرلن الخام ١٢ جنيه و ٨ شلن ، وطن الحديد ١ بنس .

كذلك أقل سعر القطن الاشمونى في سب أسعار الشاي الهندي بمقدار ١/٢ بنس للربا ٢ بنس للربل . ولقد ارتفعت أسعار الصل اليابان وانجلترا أكثر الدول اقبالا على الشراء الناتج في الملايو خلال شهر فبراير ٧٣٩ و السابق . ولقد صدرت كميات كبيرة وسنغافورة ، ولم يستهلك داخل الملايو نفقا

## حاجة الصناعة لاختصاصيين في التكنولوجيا

تجتاز بريطانيا في الوقت الحاضر فترة من التوسع الصناعى . وهذا التوسع يحتاج الى اختصاصيين في جميع فروعها وخاصة في التكنولوجيا ، ولذلك تقدمت اقتراحات عديدة بانشاء معهد - يعتبر في درجته جامعيًا - يتخصص فقط في الابحاث التكنولوجية . وفي يونيو الماضى تقدمت الحكومة البريطانية باقتراح بدلا من انشاء كنية خاصة لهذا العلم ، رؤى التوسع في مساعدة الكليات العلمية الفنية لفتح المجال واسعا أمام قادة هذه الابحاث . ولقد بدىء العمل فعلا باختيار « الكلية الامبراطورية للعلوم والتكنولوجيا » كأول معهد علمى لهذا التوسع .

ولقد كان الغرض من انشاء هذه الكلية الامبراطورية في عام ١٩٠٧ هو اعطاء أعلى تعليم متخصص ، ومد الجهات العلمية بالمتخصصين المتعلمين عمليا في جميع فروع العلم ، وخاصة ما كان منه مطبقا في الصناعة . هذا وسوف تصل « الكلية الامبراطورية للعلوم » الى ضعف حجمها في عام ١٩٦٢

( تايمز ريكيو أوف أند ستري )

○○○

## اتحاد شركة كرينزلر

أعلن اتحاد صانعى سيارات : كرينزلر ، بلايموث ، دودج ، دى سوتو أن هناك خفضا في أسعار هذه السيارات يتراوح بين ١٠٠ دولار ( أى حوالى ٣٦ جنيه استرلنيا ) وذلك على نماذج السيارات المستخدمة في السفريات (الركاب) ، كما أن هناك تخفيضا قدره ٦٧ر٥٠ دولار ينطبق على السيارات المتوسطة السعر ، وتخفيضا قدره ٧٨ر٤٠ دولار على النماذج الفاخرة ( اللوكس ) . كما أعلن أن أسعار سيارات التوري ماركه « دودج » سيخفض سعرها بمبلغ ٤٠ دولارا .

○○○

## أهمية الاحصاء في الصناعة

هناك من الدلائل العديدة ما يثبت ان الصناعة بدأت تتعرف قيمة وأهمية الاحصاء ، وبالتالي أهمية استخدام الطرق الاحصائية ومدى انتشار هذه الطرق .

كما أعلن مستر ( ت . ج . لونت ) احصائى شركة فرانتى في خطاب له

## مكتب التاجر

### تأمين الصادرات

#### Insurance of Exports

كتبت مؤلفات عديدة عن التأمين البحرى وذلك لعدة أسباب ذكرها المؤلف في المقدمة . ولقد ذكر المؤلف قانون ١٩٠٦ الذى عرف عقد التأمين البحرى الذى بمقتضاه « يتعهد المؤمن بتعويض المؤمن له بطريقة أو بوسيلة يتفق عليها ضد الخسائر البحرية » ثم تولى المؤلف ( مستر هارولد ترنر ) شرح أسباب اصدار هذا القانون في بريطانيا - وهو في الوقت نفسه القانون الذى تجرى عليه معظم عمليات التأمين البحرى في العالم ، لسبق بريطانيا في هذا المضمار - ولقد قال أن التأمين البحرى يشمل ( كل الخسائر البحرية ) كما ذكرها القانون وهذا تعبير لم يوافق عليه في سوق التأمين البحرى ببريطانيا ، ولكنه استعمل هذا التعبير وأشار الى أن البوالص التى تغطى كل الاخطار لا تتحمل تغطية كل الاخطار التى تنتج عن الاخفاء والغش واغفال ذكر بعض البيانات التى قد تتعرض لها البضائع المؤمن عليها . بل ان التجار يفضلون - للمصلحة الاقتصادية - دفع قسط مخفض مقابل تغطية خسارة معينة بدلا من دفع قسط كبير مقابل تغطية كل الخسائر .

### ادارة العمليات الصناعية

#### طبقا لطرق الاحصائية

#### Industrial Process Control by Statistical Methods

كتب مستر جون هايد هذا الكتاب بأسلوب شيق مستعرضا مدى أهمية الرقابة الاحصائية من الناحية النظرية والناحية العملية ، مما يشوق مهندسى الانتاج ، ورؤساء المصنع ، اذا ما رغبوا في الانتاج على نطاق كبير . ولقد شرح المؤلف كيفية تنظيم عمليات الاحصاء ، واستخدام كروت بها تفصيل كل عملية حتى يسهل تداولها وبحثها . وهو يهتم كثيرا بعرض النواحي العملية ، والتنظيمية والمشاكل السيكلوجية داخل المصنع . واختتم المؤلف كتابه بشرح طرق اختبار الانتاج ، وتحديد الاسعار ، والكتاب مذيّل بصور توضيحية عديدة .

### اقتصادات منافسة البائعين

#### The Economics of Seller's Competition

يشرح مؤلف هذا الكتاب البرفسور « فريتز ماشلوب » نظرية الاحتكار وما هى العوامل والعناصر والمقومات التى تتفاعل في الاحتكار . ثم يعرج بعد ذلك على دراسة احصائية في تحليل السوق . والكتاب يستطيع التاجر تفهم أسلوبه في سهولة ويسر كما أنه لا ينزل بالمستوى العلمى عند طالب الاقتصاد ، ومدرس علم الاقتصاد ، والمشتغلين بالمسائل الاقتصادية ، كالخبراء والمديرين وأعضاء المصالح الحكومية . وهناك فصل عن « الاسعار » وسياسة الاسعار وادارة الاعمال . مما يعتبر بحق مرجعا قيما ، وعملا يفتخر به



## علم الميكروبات في الصناعة

في مقال كتبه « دكتور تسين » بالاشتراك مع « السير هوارد فلوري » عالم البنسلين الذي اكتشف خواصه ، يتحدثان عن « استخدام الميكروبات في الصناعة » وأهمية ذلك الاقتصادية وتقدم علم الكيمياء الصناعية ، قائلا :

تعتبر كيمياء الميكروبات من الفروع الهامة لعلم الكيمياء الحيوية ، وخاصة فيما يتعلق بدراسة التركيب الكيميائي ، والوظيفة المادية للحيويات الجرثومية .. فهناك صناعات عديدة تعتمد اعتمادا كبيرا على الجراثيم ، وذلك مثل صناعات : النبيذ ، والبيرة ، والجبن ، والخل ، وبتطور علم الجراثيم والكيمياء الجرثومية ، قامت صناعات عديدة ، وأنشئت صناعات أخرى . واليوم أصبحت « صناعة الجراثيم » من الفروع الهامة جدا - من الناحية الاقتصادية - لعلم الكيمياء الصناعية .. حتى انه يمكن القول بأننا وصلنا الى درجة عليا من التقدم . ألم تر أن صناعة الجراثيم تدخلت في صناعة العجائن والخمائر ، وأن البكتريا تلعب دورا هاما في الكيمياء الصناعية ؟ فان الملاحظ أن البكتريا - والاحياء وحيدة الخلية - يتضاعف عددها في النمو ، وبسرعة هائلة عجيبة ، اذا ما كانت درجة الحرارة مناسبة جدا . وبفضل امكان التحكم في درجة الحرارة ، أمكن زراعة واستنباط البكتريا ، والجراثيم .

ولقد تمكن العلم اخيرا من تربية الميكروبات وذلك بواسطة عمليات ( تخمير الفضلات ) وبواسطة استخدام عوامل مساعدة أخرى كالكربون ، والاملاح الغير عضوية ، ومنتجات الفضلات العضوية ، ومن أمثلة هذه الفضلات الرخيصة والتي استخدمت بنجاح في عمليات التخمر : المولاس ، ومستحلب الحنطة ( وهو ناتج ثانوي من نشا الذرة ) ومحلول السلقيت ( وهو ناتج ثانوي من لباب الورق ) والاسماك المسحقة ، وقشر القمح ، و « شواشي » الدرو. ومن الاخشاب . وهكذا يمكن القول عموما بأنه من المتيسر انتاج الميكروبات الحيوية العضوية على نطاق واسع في الكيمياء الصناعية ، وذلك اذا ما توافرت : ( ١ ) المواد العضوية والفضلات الرخيصة الثمن ، ( ٢ ) الموارد الطبيعية للمركبات أو المواد الخام لانتاجها ، ( ٣ ) الحصول على طرق ووسائل كيميائية اقتصادية .

ولقد تغلب العلم على كل هذه العوامل وأمكن انتاج الخمائر الغذائية ، ومنتجات عمليات التخمر الكربوهيدراتية ، والكحول الايثيلي ، والاسيتون ، والجليسرين ، والاحماض العضوية ، والفيتامينات ، والمواد المضادة للعدوى .. وأخيرا البنسلين ، الذي بدأ أول انتاجه بواسطة مصانع اكسفورد بطريقة فلمنج مكتشفه .

الذوق الامريكي والذوق الانجليزي ، كما أنه لا يلائم الظروف والعادات البريطانية ، لذلك فيجب صناعة عدة أشكال من هذه الاردية .

« تكستائل ريكورد »

©©©

**مشروعات تعهدت بريطانيا بتنفيذها**  
تعهدت بريطانيا بالقيام بمقاولات عدة مشروعات في الخارج . وفيما يلي هذه المشروعات ونكاليها ومناطقها : انشاء رصيف بحري ، وبناء سد على نهر كيشون في اسرائيل يتكلف ١٨ مليون استرليني ، انشاء حوض جاف ، وترميم حوض آخر في كراتشي بالباكستان يتكلف ١٥ مليون جنيه . وانشاء محطة قوى كهربائية ، ومجمع للتوزيع في اصفهان بايران يتكلف ١٥ مليون جنيه ، انشاء محطات تبريد في جنوب افريقيا تتكلف ١٥ مليون جنيه ، وكذلك انشاء مولد كهربائي قوة ١٥٠ ألف كياوات . وعمل محطة كهربائية اضافية في رأس الرجاء الصالح قوتها ١٢٠ ألف كياوات وهذه كلها تتكلف ٢٢٥ مليون جنيه استرليني ، انشاء طرق في قبرص تتكلف ١٨ مليون جنيه ، وانشاء معامل تكرير بترول جديدة في ميلانو ، ومعامل تكرير لزيت المحركات في لجهورن بايطاليا تتكلف المعامل الاولى ٣١ مليون جنيه ، والمعامل الثانية تتكلف ١٥ مليون جنيه ، وأخيرا انشاء مجرى في بغداد بالعراق تتكلف ١٥ مليون جنيه ، واقامة محطة كهربائية جديدة في نيجيريا ببلدة « لاجوس » تتكلف ٣١ مليون جنيه ، وتمهيد وادي اثريثار بالعراق ويتكلف ٥ مليون جنيه ، وأخيرا انشاء مجرى مائي عميق وخزان كبير في فريتون ويتكلف مليون جنيه

هذا وهذه عدة مشروعات واعمال أخرى في سبيل الاتفاق بالقيام بتنفيذها وهي : انشاء مطار ومبانيه في كاي تاك بهونج كونج ويتكلف ٣٥ مليون جنيه ، انشاء حوض سفن واصلاح ميناء في الساحل الذهبي يتكلف ٩٥ مليون جنيه ، وفي الكويت ويتكلف ٦ مليون جنيه .

« الايكونومست »

**من هذا يتضح مدى استقلال رأس المال البريطاني في الخارج ... فهل آن الاوان لرؤوس أموالنا المصرية أن نستغلها حتى واو في المشروعات النافعة باندخل ؟ !**

با : أحمد فريد حسن

لهذا الانتاج مما يهيء لهذا الانتاج كفاية الطلب العالي .

« فايننشال تايمز »

©©©

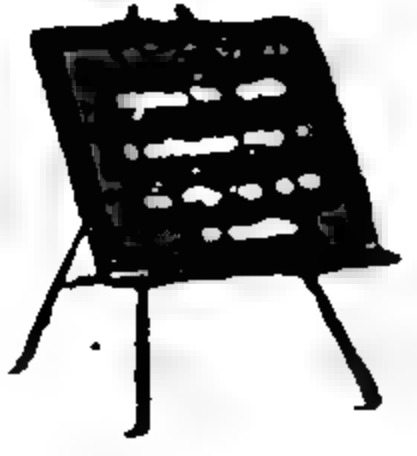
## صناعة ملابس الرجال

ان التحسينات العديدة التي ادخلت على انتاج ملابس الرجال خلال السنوات القلائل الماضية ، قد تناولها بالبحث ( مجلس الانتاج البريطاني ) في كتيب نشر اخيرا . ولقد انتهى استقصاء المجلس الى ادخال طرق جديدة على هذه الصناعة والالتزام بتنفيذ توصيات فريق منتجى ملابس الرجال ، هذا الفريق الذي سافر الى الولايات المتحدة الامريكية في عام ١٩٤٩ لدراسة هذه الطرق . ولقد عقدت عدة اجتماعات في لندن ، ولم يعقد منذ ذلك الحين مؤتمر لدراسة هذا التقرير ومن أهم الاقتراحات التي قدمت بواسطة هذا الفريق الذي سافر الى الولايات المتحدة أنه يتحتم على مؤسسات صناعة الملابس أن تقدر امكانيات التخصص على نطاق واسع وبالذات التخصص في صناعة نوع واحد من ملابس ( الاردية ) لوحدة انتاجية . ولقد قرر ( مجلس الانتاج البريطاني ) أن هناك اتجاها حاليا نحو هذا التخصص ولكن بدرجة قليلة ثم أنه يتضح أن هناك اختلافا بين

ندن بزيادة ٣ شلن و ٩ بنس في الطن ، أي لطن الواحد ، ولقد قللت السوق على اساس ولكنها سرعان ما تغيرت الى ٩٠ جنيه للطن . ٢ شلن ونصف للطن ، أي بسعر ٨١ جنيه هذا مع أنه لم تبع كميات كبيرة في سوق راخ عجب حتى وصل سعره ٩٣٤ جنيه . وطن النحاس ٢٨٥ جنيه ، وأوقية الذهب حيه ١٨ و ٣ شلن ، وأوقية الفضة الخام ٧٤

ندن ٣١٨٠ و قطن ميدان ٣١٨٠ . وارتفعت إما ارتفع شاي « نياسلاند » بمقدار بنس - ارتفاعا مفاجئا في سيدني باستراليا ، وكانت نما هبط انتاج المطاط في فبراير الماضي ، فبلغ لنا بينما بلغ الانتاج ٥٥٠٨٤ طنا في يناير بريطانيا والولايات المتحدة والمانيا وفرنسا سوى ٢٠٦ أطنان .





# الاوراق المالية



عن النصف الثاني من مارس ١٩٥٣

أن بعض الشركات أظهرت ميزانياتها أرباحا لا بأس بها ، وذلك مثل شركات التغليف الاقتصادي ، والبحث والتنقيب ، وبنك مصر ، ومصر للحريير الصناعي . الخ .

## تصريح خطير هام

غير أن هناك بعض قنابل أنعشت السوق ، وأعادت الحياة الى مجراها الطبيعي ، فقد أشاع البعض ان الحكومة سوف تستولى على الاموال المودعة في البنوك بقصد استعمالها فأزعج «النبا» الحكومة والاهلين على السواء ، وسرعان ما صدر بلاغ يكذب هذا الهراء تكذيبا قاطعا .

والتصريح الخطير الهام هو شروع الحكومة في السماح لرؤوس الاموال الاجنبية باستثمارها في الداخل ، وامكان تحويل الارباح الى الخارج ، مما شجع الاجانب على المزيد في استثمار أموالهم في نواحي الاقتصاد المصري . بعد ما كادوا أن يرحلوا بأموالهم عقب حوادث ٢٦ يناير ١٩٥٢

## أهم تقريرين

كان لخطاب الاستاذ على الشمسي في الجمعية العمومية لمساهمي البنك الاهلي المصري - والذي نشرناه بأكمله في هذا العدد - صدى قويا في انحاء سوق الاوراق المالية . اذ ينتظر الرجال الرسميون والمشتغلون بالبورصة هذا البيان كل عام بفارغ الصبر حيث يصور حالة البلاد أصدق تصوير . ورغم ان الخطاب ألقى نظرة حالكة على السوق ، الا أنه يمثل حقيقة الامر ، فلم نعد نتحمل اخفاء الحقائق كما كان الامر في العهد البائد ، وقد خص البورصة بلمحة عابرة . . . وهبطت أسعار القراطيس في سوق الاوراق المالية .

أما الخطاب الثاني فهو خطاب الاستاذ عبد المقصود احمد الذي ألقاه في الجمعية العمومية العادية لمساهمي بنك مصر . ولقد قرر في هذا الخطاب ، ان الحكومة تعيد الثقة والاستقرار الى السوق المصرية بالحد من الاسراف واعداد الميزانية على أسس

أرباح السكوبونات ، مما يؤثر على أسعار الاوراق المالية في السوق . ولقد كان من المتوقع ان يحدث نشاط عظيم في البورصة نتيجة هذه الجمعيات العمومية التي تعقدها الشركات . . . والذي حدث هو بعض النشاط سرعان ما حدث في اثره رد فعل نزولي نتيجة سببين هامين :

## للأستاذ أحمد فريد حسن

أولهما - عمليات تحقيق الارباح ورغبة المساهمين في البيع ، فزاد العرض وقل الطلب فهبطت اسعار الاوراق .

وثانيهما - يرجع الى ان المياومين والمحترفين لا يكاد الواحد منهم يقدم على عقد صفقة شراء ما حتى يحاول التخلص منها في اليوم التالي جريا وراء الربح حتى ولو كان قليلا ، وفي كلتا السببين هزة للسوق . . . وانكماش في النشاط الاقتصادي . . .

فهل آن الاوان للحكومة ان تضع يدها على العابئين ؟! ولكن نعود فنقول ان المسألة . . . «أزمة ثقة» .

«أزمة الثقة» . . . أم «انكماش» ! قد يقول قائل أن سبب الازمة العامة وجود انكماش في السوق بوجه عام ، وضيق النقود المتداولة ، وفي سوق الاوراق المالية بوجه خاص . ولكن الواقع يسجل غير هذا . . . فالمعاملات تتضاءل الى أقل مستوى بلغته منذ سنين . . . والمضاربون يخشون الاقدام على القيام على البيع أو الشراء ، وما ذلك الا بسبب «أزمة الثقة» الموجودة في النفوس !

ومما زاد الامر وبالا ان بعض الشركات نشرت ميزانياتها عقب عام كامل مليء بالاضطرابات والتقلبات السياسية . . . مما هز الكيان الاقتصادي . . . فنتجت عنه خسائر أظهرتها الميزانيات العمومية . ولكن الذي خفف حدة الهبوط ،

السوق في أول المدة وفي آخرها كانت السوق في أول المدة ثابتة ، ولقد جرت أعمال كثيرة على الشركات الزراعية بسبب الشعور باهتمام الحكومة بنظم الاصلاح الزراعي ، واستمرار عقد جلسات «اللجنة العليا للاصلاح الزراعي» ، وهكذا ارتفعت أسعار كل من الشركة المصرية الجديدة ، وكوم امبو ، والشيخ فضل ، من ٦ الى ١٥ قرشا ، وبعد أن فتح تأسيس هليوبوليس بصعود ٥ قروش ارتفعت أسعاره بسرعة جنيها كاملا فوق سعر الفتح ، وذلك يوم ١٦ مارس .

هذا وقد شمل الصعود معظم الاوراق التي أشرنا اليها في العدد الماضي ، والتي تم التعامل عليها نذكر شركة الغزل الاهلية التي سجلت ارتفاعا تدريجيا بلغ ١٥ قرشا وتأسيس السكر الذي فتح بصعود ٣٥ قرشا ثم أضاف الى ربحه ٣٠ قرشا أخرى . وكذلك ارتفعت اسعار التعدين المصرية ٥ قروش ، ونسيج الالياف ١٥ قرشا ، وملح بورسعيد ٨ قروش ، وآبار الزيوت نحو ١٠ قروش ، والتقطير المصرية ٦ قروش وذلك بسبب الاقبال على مشتريات عامة تمت لعلماء عديدين .

ثم حدث رد فعل نزولي ضئيل أفقد بعض الاوراق ارتفاعها وبالتالي جانب . من ربحها كان بمثابة رد فعل نزولي نتيجة عمليات تحقيق الارباح أما في يوم ٢٨ مارس فقد انحصرت المعاملات في عدد قليل من الاوراق وكانت تقلبات الاسعار ضعيفة النطاق مع ميل للنزول الخفيف . وقد ارتفعت أسعار بعض الاوراق مثل : سندات البنك العقاري (١٩٥١) ، وأراضي الشيخ فضل ، والفيوم ، العقارية ، وبنايون ، والنقل والهندسة ، والحريير الصناعي اسمي ، والشرق للغزل والنسيج .

## طبيعة السوق حاليا

لاتزال الفترة الحالية من كل عام هي فترة نشر الميزانيات العمومية ، ومنها يمكن للمساهمين معرفة مدى



سليمة والعناية بتصريف القطن ،  
والعمل على سلامة الميزان التجارى  
بعقد اتفاقات تجارية والتغلب على  
صعاب النقد .

#### مستقبل السوق

يبدو ان السوق بدأت تفيق من  
نكستها ، وتستعيد نشاطها . وقد  
تمر أيام قلائل بعد انتهاء معظم  
الجمعيات العمومية للمساهمين ، حتى  
يعرف المساهمون والمياومون مستقبل  
السوق ؟

غير اننا نلح ، بل ونطلب من  
الحكومة ومن المسئولين من رجال  
البورصة ان يعملوا سريعا على  
تنشيطها ، ورفع المستوى الحالى  
للاوراق قبل ان يحل فصل الصيف ،  
وتنقضى أشهره الطويلة والسوق فى  
تقلص وانكماش !

#### أخبار الشركات المساهمة

وهذا أهم ماجاءنا من أخبار عن  
الشركات المساهمة :

#### بنك مصر

اجتمعت الجمعية العمومية بدار  
البنك يوم ٢٨ مارس ١٩٥٣ وقررت  
بالاجماع ماياتى :

١ - التصديق على تقرير مجلس  
الادارة وعلى الميزانية والحسابات  
للسنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر سنة  
١٩٥٢ واخلاء طرف أعضاء مجلس  
الادارة من كل مايتعلق بادارتهم فى  
السنة المذكورة .

٢ - الموافقة على توزيع الارباح  
كاقتراح مجلس الادارة ، وصرف  
مبلغ خمسة وثمانين قرشا عن كل  
سهم بدون استقطاع الضرائب -  
مقابل تقديم الكوبون رقم ٣٠ مصحوبا  
بالسهم الى بنك مصر أو أحد فروع  
ابتداء من ٣٠ مارس ١٩٥٣

٣ - اعادة اختيار حضرات أعضاء  
مجلس الادارة الذين انتهت مدة  
عضويتهم وهم : محمد رشدى .  
حسن مختار رسمى . احمد عبود .  
محمد توفيق خليل . محمد لطفى  
محمود

٤ - اعادة تعيين حضرة فؤاد احمد  
الصواف وجناب ف. ر. و. وودز  
مراقبين للحسابات لسنة ١٩٥٣  
وتفويض مجلس الادارة فى تحديد  
اتعابهما .

#### الشركة المساهمة للمقاولات

( ل . رولان وشركاه سابقا )

( ش . م . م . م )

تدعو حضرات مساهميها لحضور  
الجمعية العمومية العادية التى ستعقد

فى يوم الاربعاء أول ابريل سنة  
١٩٥٣ الساعة الحادية عشرة صباحا  
بمركز الشركة رلائسى .  
للنظر فى :

١ - تقرير مجلس الادارة ومراقب  
الحسابات عن السنة المالية ١٩٥٢  
٢ - التصديق على الميزانية وحساب  
الارباح والخسائر لتاريخ ٣١ ديسمبر  
سنة ١٩٥٢

٣ - اخلاء طرف أعضاء مجلس  
الادارة ومراقب الحسابات  
٤ - توزيع الارباح وتحديد ربح  
الكوبون

٥ - تجديد جزئى لأعضاء مجلس  
الادارة وتعيين عضو مجلس الادارة  
٦ - اتعاب مجلس الادارة  
٧ - الموافقة على تعيين مراقب  
الحسابات خلال السنة المالية ١٩٥٢  
بدلا من المراقب المستقيل وتعيين  
مراقب حسابات للسنة المالية ١٩٥٣  
وتحديد أتعابه

كل مساهم يحمل ١٠ أسهم على  
الاقل له الحق فى حضور الجمعية  
العمومية

#### مطاحن المحمودية

( ش . م . م . م )

نشرت ميزانيتها العمومية ومنها  
يتضح أن صافى الارباح بلغ ٨٧٦٦ جنيها  
و٢٦٩ مليما هذا اذا علمنا ان العام  
الماضى كان بالنسبة للشركة عظيم  
الاهمية من الناحية الاقتصادية فى  
العالم كله وخاصة فى مصر . وان  
الشركة تشكو من ان مطحنها يواصل  
عمله فى ظروف غير مرضية ، ويأمل  
اعلان

#### البنك الاهلى المصرى

سجل تجارى رقم ١

عقدت الجمعية العمومية العادية لمساهمي  
البنك الاهلى المصرى بمركز البنك الرئيسى  
بالقاهرة بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٥٣ ، وقد  
اعتمدت حسابات السنة المنتهية فى ٣١  
ديسمبر ١٩٥٢ وقررت توزيع ارباح بواقع  
٢٠ ٪ ( عشرين فى المائة ) أى جنيهن مصريين  
عن كل سهم ، وبما ان البنك قد وزع فى أول  
سبتمبر ١٩٥٢ ربحا مؤقتا قدره اربعون  
قرشا ، بواقع ٤ ٪ عن كل سهم ( بعد  
خصم الضريبة ) فقد تقرر توزيع الباقي  
وقدره ١ جنيه و ٦٠٠ مليه ( جنيه مصرى  
واحد وستمائة مليه ) بعد خصم الضريبة  
ابتداء من ٢٦ مارس سنة ١٩٥٣ مقابل تقديم  
الكوبون رقم ١٠ .

فى مصر : بمركز البنك الاهلى المصرى  
بالقاهرة وفرعه بالاسكندرية  
فى لندن : بفرع البنك الاهلى المصرى رقم  
٦ و ٧ كنيج وليم ستريت

وذلك طبقا للقوانين والقواعد الخاصة  
بالرقابة على النقد الاجنبى .  
القاهرة فى ٢٦ مارس سنة ١٩٥٣ .

مجلس ادارة الشركة ان تزول بعض  
الصعاب التى تحملها خلال العام  
الماضى ، ومن جهة أخرى فان  
قلة الاستيراد من الخارج سيساعد  
فرع حلوى الشركة .

#### الشركة الزراعية العقارية الفيوم

( ش . م . م . م )

نشرت ميزانيتها العمومية ومنها  
يتضح ان إيرادات فندق الفيوم بلغت  
١٠١٨٨ جنيها ومصروفاته بلغ ١١٦٧٦  
جنيها أى بخسائر بسبب اغلاق  
الفندق معظم أيام السنة بسبب  
عملية رصف الطريق الموصل اليه .  
هذا وقد بلغت صافى خسائر  
هذا العام المنتهى فى ٣١-١٢-١٩٥٢  
مبلغ ١٧١٩ جنيها ، يستبعد منه  
مبلغ ١٦٠٢ جنيها مرحل من العام  
الماضى .

الشركة الاهلية للمنسوجات (مفيس)  
( ش . م . م . م )

اعترف تقرير مجلس الادارة  
بتحسين أحوال الشركة فى بدء عام  
١٩٥٢ ، ولكن سرعان ماتغيرت  
الاحوال الاقتصادية وانخفض سعر  
القطن انخفاضا كبيرا مما سبب  
هبوط أسعار الخيوط والمنسوجات ،  
وكان ذلك من أهم العوامل التى عملت  
على حدوث الخسارة وخاصة فى قسم  
الغزل . ولكن عوض بعض هذه  
الخسارة الارباح التى أحرزها قسم  
النسيج ويرجع ذلك الى حسن التقدير  
والعناية التامة فى صناعة منتجات  
قسم النسيج .

هذا وقد بلغت الخسائر خلال  
المدة من اول يناير الى ٣١ ديسمبر  
١٩٥٢ مبلغ ٢٠٠٧ جنيها

#### شركة النشا الاهلية

( ش . م . م . م )

نشرت الشركة ميزانيتها العمومية  
ومنها يتضح أن صافى أرباح هذا  
العام بلغ ٢٢٢ جنيها مرحل اليها مبلغ  
١٥١٤ جنيها من العام السابق  
ويقول تقرير مجلس الادارة أن  
نشاط الشركة فى الاسواق المحلية كان  
لا بأس به ، فتم تصريف المنتجات  
من الكحوليات الدسمة . وسلفوناتها  
لم يصل الى النتيجة المرجوة نظرا  
لتحفظ شركات الغزل والنسيج ومدابغ  
الجلود فى استعمال منتجات الشركة  
الحديثة العهد . ولقد كان مصنع  
النشا ذا نتجة مرجوة حسنة .

والخبر الذى يجب أن يقابل بترحاب  
هو تنازل أعضاء مجلس الادارة عن  
مكافأته السنوية البالغ قدرها ١٦٠٠  
جنيها مصريا



## شركة التضامن المالى

(ش.م.م.م.)

من بين قرارات الجمعية العمومية العادية السنوية للشركة فى الاجتماع الذى تم فى يوم الجمعة ١٣ مارس ١٩٥٣

صرف الكوبون رقم ٤٣ على الوجه الآتى :

٤٤ قرشا ربعا لكل سهم من أسهم الـ ٧٥ ألف جنيه الاولى من رأس المال بواقع ١١ ٪ من القيمة الاسمية .

٢٢ قرشا ربعا لكل سهم من أسهم الـ ٢٥ ألف جنيه الثانية من رأس المال التى زيدت فى فبراير ١٩٥٢ بواقع ١/٢ ٥ ٪ من القيمة الاسمية يخصم منها الضرائب والرسوم المختلفة وذلك من خزانة الشركة فى المواعيد المقررة ابتداء من يوم الجمعة ٢٠ مارس سنة ١٩٥٣ مقابل تقديم الكوبون رقم ٤٣ مع الاسهم للتأشير عليها بزيادة رأس المال

الشركة المصرية للتغليف الاقتصادى

(ش.م.م.م.)

فيما يلى قرارات الجمعية العمومية بتاريخ ١٦ مارس ١٩٥٢ :

أولا - بعد الاطلاع على التقرير المقدم من مجلس الادارة الموافقة على هذا التقرير

ثانيا - بعد سماع تقرير مراقبى الحسابات فحص الميزانية وحساب الارباح والخسائر تقرر اعتماد الحسابات المذكورة عن سنة ١٩٥٢

ثالثا - باعتماد الحسابات عن سنة ١٩٥٢ تقرر اعطاء مخالصة نهائية لمجلس الادارة عن ادارته لآعمال الشركة خلال السنة المذكورة

رابعا - دفع ربح اجمالى عن سنة ١٩٥٢ قدره مائة قرش صاغ - ١٠٠ غ صاغ - قائم لكل سهم و ٢٦ر٨٨ قرش صاغ قائم لكل عشر حصة تأسيس فى مقابل تقديم الكوبونات رقم ٧ للاسهم ورقم ٦ لعشر حصص التأسيس .

خامسا - التصديق على تعيين الاستاذ فيكتور روسيتو عضواً لمجلس الادارة .

سادسا - الموافقة على استقالة حضرات محمد عبدالعزيز طلعت حرب وبير هندريكس والتصديق على تعيين حضرات الاستاذ عبد الله فكرى أباطه وحضرة ايل روسيتو عضوين لمجلس الادارة .

## سابعا - تحديد مبلغ عشرة جنيهات

لكل عضو من أعضاء مجلس الادارة عن كل جلسة يحضرها من جلسات المجلس مقابل علامات الحضور المقررة لحضراتهم وذلك عن السنة المالية سنة ١٩٥٣

ثامنا - تعيين الاستاذ فؤاد احمد الصواف من قبل مراقبى الحسابات هيوات بريدسون ونيوبى والاستاذ مصطفى شوقى مراقبين للحسابات لسنة ١٩٥٣ وتفويض مجلس الادارة فى تحديد أتعابهما .

## شركة المشروعات الهندسية والتجارية

(ش.م.م.م.)

تدعو حضرات مساهمىها لجمعية عمومية عادية يوم السبت ٤ أبريل ١٩٥٣ بالمركز الرئيسى للمناقشة فى تقرير مجلس الادارة ، وتقرير مراقب الحسابات ، والتصديق على حسابات السنة المالية واخلاء طرف أعضاء مجلس الادارة عن كل مايتعلق بها ، وتحديد الارباح التى توزع على المساهمين ، وانتخاب أعضاء جدد لمجلس الادارة وانتخاب مراقب لمراجعة حسابات الشركة لسنة ١٩٥٣ وتحديد مكافآته

## مصانع الدلتا للصلب

(ش.م.م.م.)

جاء فى تقرير مجلس الادارة أن انتاج السبائك زاد زيادة ملموسة بفضل تشغيل الفرن الكهربائى الجديد سعة ١٢ طنا ولكنه لم يصل الى انتاج الحد الاقصى نظرا لان القوى الكهربائية المستعملة حاليا محدودة

فقد كنا نعتمد على محطة شمال القاهرة الجديدة لتزويدنا بما نحتاج اليه من القوى الكهربائية ولكن نظرا للتأخير فى تشغيل هذه المحطة فقد اشترى مجلس الادارة بشروط مجزية جدا محطة تبلغ قدرتها ٥٠٠٠ كيلووات وستمكننا هذه المحطة بعد تركيبها من الاستفادة من منشآتنا افادة تامة

كما أعيد تشغيل بعض أقسام الدرافيل الجديدة النصف مستمرة وسيتم تركيب باقى الآلات خلال السنة الحالية .

ولا تزال علاقاتنا بالشركة الاهلية للصناعات المعدنية حسنة للغاية وهى ترمى الى التعاون الوثيق بيننا فى سبيل مصالحنا المشتركة

هذا وقد بلغ صافى الارباح عن العام الحالى ١١١٤٢٧ جنيها يرحل اليها ٤٤٦٢ جنيها من العام الماضى احمد فريد حسن

## اعلان نديجة المزايدة

خطوط اوتوبيسات القاهرة وضواحيها

استأنفت الهيئة الادارية لبلدية القاهرة الاجتماع منذ ايام لاعلان نتيجة المزايدة لتشغيل المجموعات الباقية من خطوط اوتوبيس القاهرة وضواحيها وهى مجموعات : مصر الجديدة والدقى والعباسية وحلوان .

وقد استغرق الاجتماع ثلاث ساعات كاملة ، ثم غادر الاجتماع الاستاذ عبد الهادى غزالى والمهندس محمود وصفى وقابلا وزير الشئون البلدية والقروية بعض الوقت وبعد المقابلة صرح المهندس محمود وصفى بأن المجموعة السادسة - مصر الجديدة قد رست على حضرة محمد فيضى دولار والمجموعة الثالثة - الدقى - على شركة اخوان مقار والمجموعة السابعة - حلوان - على حضرة ابراهيم الروبى ، اما المجموعة الرابعة - العباسية - فتدأجل البت فيها لاستيفاء بعض البيانات

تصريح للوزير

وقد صرح وزير الشئون البلدية والقروية بأن المناضلة فى هذه العطاءات قد بنيت على اساس توفير اتقنة المالية والخبرة الفنية والاتاة المعروضة ومدى الاستعداد الفنى وكانت هذه المسائل تراعى كلها مجتمعة فى المناضلة . واجاب الوزير عن سؤال خاص بموعده بدء الامتياز ، بأنه يعتقد يكون ذلك فى يوليه ، ومن المعروف انه بمجرد اخطار صاحب المجموعة يبدأ استعدادة فورا .

\*\*\*

ونحن نشيد بموافقة مجلس بلدية القاهرة على ارساء عطاء النقل على هذه الشركات نظرا لكفاءة هذه الشركات من الناحيتين الادارية والفنية ، فضلا عن قدرتها المالية الكبيرة ، لضخامة رؤوس أهوالها .

ونهنىء الاستاذ ألفريد مقار مدير ( شركة سيارات اخوان مقار ) على هذه الثقة الغالية . . . والى الامام .



# مصر توقع اتفاقية تجارية مع روسيا وبولندا وبلغاريا بمهر شركة مصر لتصدير الاقطان في اتمام الصفقة بـ ٤٠٠ ألف قنطار قطن بحوالى ١/٥ مليون جنيه

بالنجاح وتم توقيع الاتفاقية ولها اثر بالغ في اقتصاديات البلاد وتمويلها .

## نجاح الشركة نجاح مصر

وان من الواجب أن نقول ان اتمام هذه الصفقة الكبيرة على يد شركة مصر لتصدير الاقطان احدى مؤسسات بنك مصر الكبرى لما يعيد الى ذكرياتنا ازعيم الاقتصادى الراحل طلعت حرب الذى أنشأ بنك مصر وشركاته والذى كان له الفضل الاول في النهضة الاقتصادية لمصر الحديثة .

## صفقتان موفقتان

وان في اتمام هذه الصفقة بعد صفقة العام الماضى التى عقدتها هذه الشركة مع روسيا لدبلا على أن البلاد الروسية وبلاد اوربا الوسطى الشرقية أصبحت من العملاء الدائمين للقطن المصرى وقد كانت الاسعار فى هذه الصفقات مناسبة جدا فقد اشترت مصر القمح بالاسعار العالية وفقا لاقبل المناقصات التى تمت كما انها باعت القطن بالاسعار التى حددتها وزارة المالية دون أدنى خصم فضلا عن أن شروط التعاقد تفضل بكثير غيرها من الصفقات التى تمت من قبل مع غيرها من الدول .

وبعقد هذه الصفقة الجديدة صارت روسيا ودول شرق اوربا في مقدمة الدول التى تستورد القطن المصرى وتستهلكه مما يساعد على النهوض باقتصادياتنا ، فضلا عن أنها هبات لنا الحصول على القمح الذى كنا نشتره بالدولارات والاسترايلىنى وهم من العم الصعبة .

ان سياسة العهد الحاضر هى سياسة مصرية قومية حاصصة وهى سياسة صداقة مع الاصدقاء الذين يعاونونا وقت الشدة

## كيف تمت الصفقة

هناك في مصر من يعملون في صمت وهناك من يعملون في ضجة وجلبة ، والفرق بين الفريقين شاسع ، فالاول يصل الى الهدف ، والثاني يبوء بالفشل ، وكان هذا حال الصفقة الاخيرة من القطن المصرى ، فقد دامت مفاوضات شركة مصر لتصدير الاقطان مع دول روسيا وبولندا وبلغاريا وقتا طويلا استغرق اكثر من شهرين وأحييت بكتمان شديد وتخللها كثير من الصعاب ، ولولا حكمة الدكتور عبد الجليل العمري وزير المالية والاقتصاد ، والتوجيهات القومية من الاقتصادى الكبير عبد المقصود احمد رئيس مجلس ادارة شركة مصر لتصدير الاقطان لما انتهت هذه المفاوضات الى هذه النتيجة المرضية التى طالما تافت مصر اليها وخاصة في هذه الظروف الحالية راحة

وقد سافر منذ حوالى شهرين الاستاذ محمود العتال المدير العام لشركة مصر لتصدير الاقطان للدعاية للقطن المصرى في بلدان اوربا الشرقية وساهم بمجهود كبير كان له أكبر الاثر في تقريب وجهات النظر ، ولما اطمأن حضرته الى نجاح جهوده قطع رحلته في الخارج وعاد الى مصر لاتمام ابرام الصفقة واتصل بالمسؤولين في مفوضيات تلك الدول وفى الحكومة المصرية حتى كان يوم ١٠ مارس وهو اليوم الذى كللت فيه جهود الجميع

وقعت مصر فى اليوم العاشر من مارس اتفاقية تجارية مع دول روسيا وبلغاريا وبولندا وقد وقعها نيابة عن مصر الدكتور محمد صبرى منصور وزير التموين وعن روسيا المسيو فيكتور الكسنكو المستشار التجارى لمفوضية الاتحاد السوفيتى بمصر ، وعن بولندا المسيو فلودزيميرز باتشكوفسكى القائم بأعمال المفوضية البولندية فى مصر ، وعن الحكومة البلغارية الملحق التجارى بالمفوضية . وقد حضر توقيع الاتفاقية حضرات : عمر طراف وكيل وزارة التموين والاميرالى اركان الحرب محمد شكرى مراقب عام الوزارة والاستاذ محمود العتال المدير العام لشركة مصر لتصدير الاقطان .

## الاتفاقية

وقد باعت مصر لحكومات هذه الدول بمقتضى هذه الاتفاقية صفقة من القطن المصرى يبلغ مقدارها ٤٠٠ ألف قنطار من اصناف الكرنك وجيزة ٣٠ واشمونى وتبلغ قيمة هذه الصفقة خمسة ملايين ونصف جنيه ، وقد باعت شركة مصر لتصدير الاقطان هذه الكمية الكبيرة الى الحكومات الثلاث وستشتري الشركة هذه الكميات من مخزون الحكومة من القطن بالاسعار المحددة من وزارة المالية على اساس اسعار القطن الامريكى .

## شراء قمح

وقد اشترت وزارة التموين بموجب هذه الاتفاقية ١١٥ ألف طن من القمح من تلك الحكومات بسعر الطن ٤٠ جنيها تساييم ميناء الوصول وتعهدت هذه الحكومات باستعمال الحصىلة الناتجة من بيع هذا القمح في شراء هذه الاقطان من شركة مصر لتصدير الاقطان

## شروط الاتفاقية

كما حوت الاتفاقية شروطا عامة عن طرق الدفع والشحن والتأمين والفصل في الخلافات وموعد التسليم ودرجة النظافة وغيرها من الشروط المتبعة في مثل هذه الحالات

## سياسة العهد الحاضر

وهذه اول صفقة كبيرة تتممها شركة مصر لتصدير الاقطان في العهد الحاضر ، وقد سبق أن أبرمت الشركة صفقات ناجحة فى الاعوام السابقة ، ويهدف العهد الحاضر الى التعاون مع كافة الدول دون استثناء وبيع المحاصيل المصرية اليها دون مراعاة لاي اعتبار اللهم الا مصلحة مصر أولا وأخيرا

وقد فرضت بعض الدول حصارا على القطن المصرى فأعرضت عن شرائه لتضغط على مصر من الناحية السياسية فاتجهت مصر نحو دول أخرى أقبلت على التعاون مع مصر تعاونا تاما .





# البنك العقاري المصري

س . ت مصر ١١

السندات ذات الانصبة اصدار ١٩٠٣

## اعلان الى حملة السندات

يعان البنك العقاري المصري أن حملة سندات اصدار ١٩٠٣ المستهلكة في ٢ مارس سنة ١٩٥٣ الذين يرغبون أن يستبدلوا بها سندات جديدة من اصدار ١٩٥١ يستطيعون - كى يتاح لهم الاشتراك فى سحب يانصيب هذه السندات الجديدة الذى يجرى يوم ١٥ ابريل سنة ١٩٥٣ - أن يستبدلوا منذ الآن سندات ١٩٠٣ المستهلكة فيأخذوا عوضا عنها سندات من الاصدار الجديد .

وسيتم الاستبدال بتسليم سند جديد عن كل سند قديم على أن يدفع حامله فرق ثمن قدره ٣٠٥ قروش ( ثلاثمائة وخمسة قروش صاغ ) عن كل سند يستبدل .

ويجب أن تسلم سندات ١٩٠٣ المستهلكة ملحقا بها الكوبون رقم ٥٠

## محلات صيدناوى

المحل الرئيسى :

ميدان الخازندار . القاهرة

الفروع :

ميدان سليمان باشا ( القاهرة ) - الاسكندرية - المنصورة

طنطا - الفيوم - اسيوط - بور سعيد

اقدم المحلات التجارية وأوسعها فى الشرق الاوسط

أحدث المعروضات .

أحسن الاصناف .

بأرخص الاسعار .

س . ت ٣٧٧



# الموقف الاقتصادي في مصر في عصر الملك ابراهيم

خطاب لاسناد على لسانى فى الجمعية المصرية المادية

المنعقدة فى يوم ٢٥ مارس ١٩٥٢

لم يكن العام الماضى فى جملة موافق بالنسبة للاقتصاد المصرى ذلك لان التدخل الحكومى المستمر فى سوق القطن بقصد رفع الاسعار ، قد أدى الى اختلال سيرها فى موسم ١٩٥٠/٥١ ، ١٩٥٢/٥١ . وليس ثمة شك فى ان هذا التدخل قد عاد على الزراع بربح محقق الا انه ربما لم يدر بخلدكم ان الاسعار المصطنعة التى حددتها الحكومة جعلت من العسير تصريف الكميات الكبيرة التى تراكمت لديها . كما بعثت هذه السياسة فى نفوس المنتجين آمالا واسعة سرعان ما تبددت على اثر التحول فى الحالة الاقتصادية العالمية . وقد مالت اسعار المواد الأولية فى الاسواق العالمية الى الهبوط خلال النصف الاول من عام ١٩٥١ ، بعد ان خفت حدة الحرب الكورية . وبدأت البلاد المنتجة للقطن تعاني آثار السياسة التى اتبعتها بعض الدول الصناعية للحد من وارداتها فضلا عن قلة طلبات صناعة النزل . ورغم ظهور عوارض الانكماش بجلاء فى المحيط الدولى كانت الحكومة المصرية تشجع التضخم بالاستمرار فى سياسة رفع الاسعار مما ترتب عليه وقف تصدير القطن

ولقد تحقق ما توقعناه فى العام الماضى عندما ذكرنا فى الجمعية العمومية ( فى مارس ١٩٥٢ ) من ان استمرار على تحديد اسعار عالية للقطن غير متمشية مع الاسعار العالمية سوف يلحق الضرر بالاقتصاد الاهلى فى مجموعته . فقد بلغ المخزون الحكومى فى بداية الموسم العالى ١٨٠٠.٠٠٠ قنطار من اقطان الموسمين السابقين زاد ثمن شرائها عن خمسين مليوناً من الجنيهات . وهناك ما يدعو الى الاعتقاد ان تصريف هذه الكمية سوف يحمل الخزنة العامة خسائر فادحة فى وقت تميل فيه إيرادات الدولة الى التناقص نتيجة للكساد .

وقد أعقب الاتجاه التضخمى ظهور بوادر الانكماش نتيجة صعوبة تصريف القطن فى موسم ١٩٥١/٥٢ وهبوط الاسعار وركود حركة الصادرات فى الموسم الحالى .

بدأت هذه البوادر تظهر بوضوح فى شهر مايو ١٩٥٢ . فمالت الارقام القياسية لاسعار الجملة ونفقات المعيشة الى الانخفاض وزاد عدد حالات البروتستو والتوقف عن الدفع وتناقصت موارد الميزانية العامة وهبطت حصيلة الصادرات هبوطا بالغا أدى الى ازدياد العجز فى ميزان مدفوعاتنا والى هبوط ارصدتنا الاسترلينية تبعاً لذلك هبوطا بلغ حد الخرج . وقد زادت حدة هذه البوادر الانكماشية باطراد حتى نهاية العام فهبط الرقم القياسى لاسعار الجملة بمقدار ١٠ ٪ فى مدى عام وانخفض الرقم القياسى لنفقات المعيشة بمقدار ١١ ٪ وهبطت اسعار القراطيس فى سوق الاوراق المالية وظهرت بوادر البطالة وتناقص الانتاج والتبادل التجارى . واذا لم يكن لهذه التطورات جميعا اثر ملحوظ فى خفض مقدار البكتنوت المتداول فان ذلك راجع الى الاقبال على سحب الودائع فضلا عن قيام الحكومة بشراء القطن بعد ان كان تمويله يتم عن طريق الائتمان المصرفى .

ولقد أدركت الحكومة خطورة الحالة ، فبادرت فى مايو سنة ١٩٥٢ بالقاء ضريبة الصادر على الاقطان المصدرة حتى آخر الموسم الماضى ثم لجأت فى شهر نوفمبر الى ربط اسعارنا بآسعار الاقطان الامريكية .

ومن الطبيعى ان يؤدى الكساد الحالى الى هبوط الدخل المستمد من زراعة القطن والى نقص حصيله صادراتنا . ويستتبع ذلك بطبيعة الحال تناقص الطلب على الواردات مما يقوى فى الوقت ذاته من اثر الاجراءات التى اتخذتها الحكومة للحد من الاستيراد . وسوف يترتب على توقف سير التضخم ارتفاع القوة الشرائية الداخلية للنقد رويدا رويدا بعد هبوطها فترة طويلة .

غير انه ينبغي ألا يزيد الدخل الاهلى حدة فى الوقت الحاضر من جراء نقص الاستثمار فى بعض نواحي الاقتصاد القومى . وربما كان الاحجام عن الاستثمار راجعا الى حد بعيد الى بطء الاجراءات الحكومية التى تثبط من همم ارباب الاعمال والى ماذرجت عليه بعض الصحف من نشر مآسهم مشروعات قوانين قلما تجد طريقها الى حيز التنفيذ بينما تنطوى على تقييد شديد للحريات الضرورية للاستثمار مما يثير القلق فى محيط الاعمال .

ولهذا لابد من خلق جو من الثقة يشجع على استغلال موارد البلاد استغلالا كاملا . ويسرنا ان نشير الى ان حكومة العهد الجديد قد خطت خطوات ايجابية فى هذا السبيل بعد ان أدركت ضرورتها . ومن ذلك انشاء المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى وتعديل قانون المناجم ، والاتجاه الى تشجيع استثمار رؤوس الاموال المصرية والاجنبية بتعزيز الضمانات التى تتمتع بها او بمنحها تسهيلات جديدة .

## الاصلاح الزراعى

شاءت الظروف أن ينفذ الاصلاح الزراعى فى فترة كساد اقتصادى ، مما قد يحمل البعض على الخلط بين الاسباب والنتائج ، ومهما يكن من شىء فان الآثار المترتبة على الكساد عارضة بينما الداء الذى تشكو منه مصر ، والذى صدر قانون الاصلاح الزراعى لمعالجه ، مزمن عضال . والكل يعلم موطن الداء ، ألا وهو الازدياد الكبير فى عدد السكان مع قلة الاراضى المزروعة وسوء توزيع الملكية العقارية . حددت هذه الاوضاع اذن أهداف الاصلاح الزراعى الذى صدر فى نطاق القانون والنظام ، وجنب البلاد ويلات الحلول العنيفة . ورغم الصعوبات العارضة التى يجتازها تنفيذ المشروع ، فليس ثمة شك فى ان الاصلاح الزراعى سوف يكون قاتحة عهد تتمتع فيه مصر بنصيب اوفى من العدالة الاجتماعية .

ولا يغرب عن البال ان الاصلاح الزراعى لا يعدو ان يكون حلا جزئيا لمشكلة الفلاحين المحرومين من تملك الارضى ولم يدع القائلون على تنفيذه انه كفى بعلاج الآفات التى عانت مصر منها حيناً من الدهر . والواقع ان الاراضى الزراعية فى مصر قليلة بالنسبة الى عدد السكان ، ففي خلال الخمسين السنة الماضية زادت الاراضى الزراعية بنسبة الربع فقط ، بينما تضاعف عدد السكان . وهذه مشكلة اليوم والغد . ولعلاجها يجب العمل فى الوقت الحاضر على الاحتفاظ بمستوى الانتاج الزراعى ، هذا

المستوى الذى طالما تعالت الشكوى فى الماضى من انخفاضه . وقد يؤدى تنفيذ الاصلاح الزراعى فى مراحله الاولى ، وما يصاحبه من تحديد الاجارات واجور العمال الزراعيين وفرض اعباء ضرائبية جديدة ، الى نقص فى الاسج ، ومن جهة اخرى قد تفتقر عزيمة بعض الملاك الذين كانوا فيما مضى يباشرون تنظيم الانتاج والاشراف على الزراعة ، ومن ثم فان مهمة اللجان المختلفة المنوط بها مراقبة الانتاج وتنميته ومساعدة صغار الملاك ايجاد بالسه الأهمية وعلى الاخص فى فترة الانتقال . اذ عليها ان ترافق الدورة الزراعية وتعمل على الاحتفاظ بجودة المحاصيل وابتكار وسائل تحسين الانتاج واستعمال رأس المال المستثمر فى الآلات والمصارف والفنوت حتى تستطيع ان تعوض الهبوط المؤقت الذى قد يطرأ على انتاج بعض الاراضى المستولى عليها .

وانهدف البعيد المدى هو العمل على زيادة الانتاج فى مجموعته ، غير أنه من المبالغة الاعتقاد بأنه يمكن الوصول فى ظروف مصر الخاصة الى الهدف المرجو الا بالتنظيم المنطوى على الروية والاحكام . ولما كان المنتظر ان يكون للتوجيه الحكومى شأن كبير فى سير الانتاج فان نجاح الاصلاح الزراعى يتوقف على اصلاح الاداة الحكومية المختصة ودعمها بكفايات وتدريب الموظفين تدريبا وافيا .

والى جانب زيادة الانتاج من الرقعة الحالية وزيادة الثروة وتحسين الصنف يجب ان نعمل فى الوقت ذاته على زيادة المساحة المزروعة ، فانزراعة مازالت عماد الاقتصاد المصرى ، يعمل فيها حوالى ٧٠ ٪ من الذكور القادرين على العمل . ومن المسلم به ان السبيل الى ذلك هو استصلاح مساحات واسعة من الاراضى الزراعية فنحقق بذلك زيادة القوة الشرائية لمجموع السكان ، مما يؤدى فى المرحلة التالية الى النهوض بالصناعات التى يحول دون توسعها فى الوقت الحاضر قصور الطلب المحلى وانخفاض الدخل القومى . وبذلك يتاح للصناعة ان تستوعب القدر الزائد عن الحاجة من سكان الريف ويزداد الادخار ويطرد النمو الاقتصادى بوجه عام .

## تمويل الاصلاح الزراعى

يقضى قانون الاصلاح الزراعى بتعويض اصحاب الاراضى المستولى عليها عن طريق اصدار سندات حكومية وتقاضى ثمن الاراضى من الملاك الجدد خلال فترة طويلة . وهناك ارتباط وثيق بين العمليتين من حيث المسؤوليات الملقاة على عاتق الحكومة . ولما كان تمويل الاصلاح الزراعى يمتد الى ثلاثين عاما فانه لا ينتظر ان تطرأ صعوبات كبيرة طالما كانت الدفقات التى تحصل عليها الحكومة من الملاك الجدد سنويا كافية باستمرار لدفع الفوائد لحملة سندات الاصلاح الزراعى ولاستهلاك تلك السندات . هذا التوازن بين الإيرادات والمصروفات يثير مشكلة هامة ألا وهى ضرورة العمل على تأمين يسر الملاك الجدد بتزويدهم بالائتمان الذى كانوا يحصلون عليه من بعض الملاك .

فالمعروف ان بعض كبار الملاك كانوا يقومون بتمويل صغار المستأجرين والزرايع لمساعدتهم على شراء التقاوى والسماذ والمواشى والمعدات اللازمة وقد أحال قانون الاصلاح الزراعى هذه



المهمة على عاتق الجمعيات التعاونية الزراعية . ونظرا لعظم هذه المهمة يتطلب الامر تزويده هذه الجمعيات بموارد مالية كافية . ولما كان بنك التسليف الزراعي والتعاوني هو المصدر الاول لافراض تلك الجمعيات فلا بد من تزويده هو أيضا بموارد مالية كافية تمكنه من الاضطلاع بالاعباء الجديدة التي ترتبت على تنفيذ الاصلاح الزراعي ، وسوف تظهر التجارب مدى الحاجة الى هذه الموارد . و خلاصة القول ان المحافظة على مستوى الانتاج الزراعي وزيادته تتطلبان العمل المتصل لتزويد المنتجين بالائتمان الكافي .

ولقد حدد القانون شروط اصدار سندات الاصلاح الزراعي . فقد تقرر اصدارها تباعا بالقدر الكافي لدفع قيمة الاراضي المستولى عليها في خلال الفترة المحددة وهي خمس سنوات . كما تقرر ان تكون فائدتها ٣ ٪ وأن تستهلك خلال مدة اقصاها ثلاثون عاما . ونص القانون على انشاء « صندوق الاصلاح الزراعي » الذي يقوم بخدمة القرض وتدير الموارد لاستهلاكه ، وعهد بادارته الى مجلس يضم بين اعضائه محافظ البنك الاهلي المصري ، وسيقتح له حساب خاص في هذا البنك تقيد فيه الدفعات السنوية التي يلتزم بها المزارعون الذين وزعت عليهم الاراضي المستولى عليها . ولما كان مجموع هذه الدفعات يزيد ١٥ ٪ عن قيمة الاراضي المنزوعة ملكيتها لمواجهة النفقات العامة لتنفيذ المشروع فانه لا يتظر ان نتحمل ميزانية الدولة اعباء جديدة ولو بصفة مؤقتة .

والمتوقع ان تتراوح قيمة السندات المصدرة بين ١٥٠ ، ٢٠٠ مليون جنيه ، تبعا للمساحة المنتظر الاستيلاء عليها ومقدار التعويض المقرر لها ، والرقم الادنى أكثر احتمالا . وبالنظر الى ان الدين العام المصري منخفض نوعا ما فان المسؤولية العرضية المترتبة على اصدار السندات الجديدة محدودة نسبيا اذا ماقيست بميزانية الدولة او بالدخل الاهل . ويحسن تيسير تداول سندات الاصلاح الزراعي ما أمكن مع العمل في الوقت ذاته على الحد من التوسع في الاقراض بضمانتها اجتنابا للتضخم .

\*\*\*

#### تقرير مجلس الإدارة

الذي قدم للجمعية العمومية العادية للمساهمين في اجتماعها الثالث والخمسين

بالمركز الرئيسي للبنك بالقاهرة

في يوم الاربعاء الموافق ٢٥ مارس سنة ١٩٥٣ الساعة الرابعة والنصف مساء

يتشرف مجلس الإدارة بان يعرض على حضرات المساهمين ميزانية البنك وحساب الارباح والخسائر عن السنة المالية الثالثة والخمسين المنتهية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢

اجمالي الربح بعد استبعاد قيمة الاستهلاك السنوي لمباني البنك  
وائثاته وتنزيل قيمة اعادة الخصم على الكمبيالات التي تحت الاستحقاق واحتياطي الديون المشكوك فيها واحتياطي الطوارئ يبلغ .. ..  
يخصم منه : .. ..  
مكافاة حضرات اعضاء مجلس الإدارة .. ..  
المعروفات الجارية .. ..  
فيكون الباقي .. ..

وطبقا للمادة ٥١ من قانون تأسيس البنك تدفع للمساهمين حصة في الارباح بنسبة ٤ ٪ من قيمة الاسهم يبلغ مقدارها .. ..  
فيبقى بعد هذا التوزيع القانوني مبلغ .. ..  
وباضافة الرصيد المرحل من السنة الماضية اليه وقدره .. ..  
تكون الجملة .. ..

ومن هذا المبلغ يقترح مجلس الإدارة صرف حصة اضافية في الارباح بنسبة ١٦ ٪ من قيمة الاسهم مما يستنفد مبلغ .. ..  
فيكون الرصيد المرحل للسنة المقبلة مبلغا قدره .. ..  
وعلى ذلك يكون توزيع الارباح على المساهمين بنسبة ٢٠ ٪ من القيمة الاسمية للاسهم . وبما أنه سبق صرف ٤ ٪ مقدما في يوم اول سبتمبر ١٩٥٢ فيكون مقدار باقي النسبة تحت التوزيع ١٦ ٪ لكل سهم يصرف بعد خصم ضريبة الايراد طبقا للقوانين المعمول بها .

#### القطن

بدأ موسم القطن الحالي في ظروف غير ملائمة ، ويرجع البطء في نصريف المحصول الى عدة عوامل بعضها خارجي وبعضها الاخر محلي . فقد عانت مصر وغيرها من البلاد المنتجة للقطن من الكساد الشديد الذي حل بصناعة الغزل في العالم منذ أكثر من ثمانية عشر شهرا ، ومن تزايد المخزون العالمي من القطن باطراد في السنتين أو الثلاث سنوات الماضية . وقد تأثرت صناعة الغزل الرقيق بالكساد أكثر من سواها مما أدى بطبيعة الحال الى نقص الاقبال على الكرنك

ومن ناحية أخرى كانت وفرة المحصول الأمريكي - ويقدر بما يزيد عن ١٥ مليون بالة - عاملا نزوليا خطيرا زاد من حدته ازدياد العرض في بعض الاقطار الاخرى واقبالها على تصريف اقطانها دون ارتباط بالاسعار الأمريكية أو غيرها . وأخيرا كان من أثر النقص الملحوظ في طلبات الغزاليين الاجانب وخصوصا في لانكشير منذ سبتمبر ١٩٥١ أن زادت الفضة المتبقية من الموسم السابق

أما العوامل الداخلية - فاهمها وفرة المحصول المصري وعلى الاخص من الكرنك ، كما أن اسعارنا في بداية الموسم ، بما في ذلك ضريبة الصادر ، كانت مرتفعة نسبيا ، وقد بلغت جملة ما تبقى من الموسم السابق حوالي ٢٢٨٠.٠٠٠ قنطار منها ٩٠٠.٠٠٠ قنطار من الكرنك والمنوفى ، وباضافة محصول الموسم الحالي الذي يقدر بحوالي ١/٢ مليون قنطار ( منها ٣٨٠.٠٠٠ قنطار من الكرنك ) يصبح المجموع في مستهل الموسم الحالي ١٢ مليون قنطار ( منها ٤٧٠.٠٠٠ قنطار من الكرنك ) . ويلاحظ انه منذ السنة القطنية ١٩٤٨/٤٩ تراوحت صادراتنا من الكرنك بين ٢ مليون و ٢٦٠٠.٠٠٠ قنطار سنويا ، وذلك باستثناء موسم ١٩٤٩/٥٠ حين بلغت صادراتنا منه ٤ مليون قنطار تقريبا . ويتضح من هذا ان المخزون الحالي من الكرنك كبير بالنسبة الى الطلب المرتقب . ومن ثم أحسنت الحكومة صنعا بقرارها الخاص بتخفيض المساحة

المصرح بزراعتها قطنا في المواسم الثلاثة القادمة الى ٣٠ ٪ بدلا من ٤٠ ٪ في الموسم الماضي . وسيظهر اتجاه التصدير ما اذا كان هذا كداع لتخفيض مساحة الكرنك في المستقبل .

وقد مالت اسعار القطن للنزول منذ سبتمبر ١٩٥٢ متأثرة بوفرة المحصولين الأمريكي والمصري . وفي بداية الموسم الحالي كانت اسعار الاشمووني من رتبة جود في سوق البضاعة الحاضرة ٦٧ ريالا ، والكرنك من نفس الرتبة ٨٢ ريالا ، ثم هبطت في آخر ديسمبر الماضي الى ٦٢.٥٥ ريالا على التوالي . وعلى أساس هذه الاسعار يقدر ثمن المحصول الحالي بما يناهز ١٢٠ مليون جنيه مقابل ١٦٠ مليون في الموسم السابق و ٢٠٠ مليون لمحصول موسم ١٩٥٠ - ١٩٥١

ويتضح مدى هبوط اسعار القطن في الوقت الحاضر لو رجعنا بالمقارنة الى ديسمبر سنة ١٩٥٠ . ففي ذلك التاريخ بلغت اسعار الاشمووني ١٣٠ ريالا والكرنك ١٣٨ ريالا ، أي أن اسعار القطن المصري هبطت الى أقل من النصف خلال سنتين بينما لا تتجاوز نسبة هبوط الاسعار الأمريكية ٢٤ ٪ تقريبا . ولقد ازداد الموقف سوءا حتى أننا لانبالغ اذا قلنا ان سوق القطن في الاسكندرية كانت مهددة في مستهل عام ١٩٥٢ بانهايار مالي لم يسبق له مثيل كاد يعصف بها لو لم تتدارك الجهات المختصة الامر باجراءات مناسبة تقبلتها والدوائر القطنية بروح من التعاون .

ولقد اتبعت الحكومة في نوفمبر الماضي سياسة واقعية سديدة بالرغم من شدة تدهور الدخل الزراعي وماله من أثر بالغ في الدخل القومي عامة ، فعادت الى تكييف سياستها في ضوء قانون العرض والطلب .

ولا يخفى ان الاسعار التي حددتها الحكومة لشراء القطن وهي ٦٠ ريالا للاشمووني و ٦٧ ريالا للكرنك تعتبر مجزية للمنتج بل ان البعض يعتقد انها مرتفعة بالقياس الى الاسعار العالمية ، الا أن هبوط الاسعار عاد بالضرر على مستأجري الاراضي الزراعية الذين اضطروا الى سداد الايجار الذي تعاقدوا عليه في وقت كانت اسعار القطن فيه مرتفعة .

والمأمول ان يؤدي تحديد اسعار تصدير اقطاننا على أساس الاسعار الأمريكية بعلاوة قدرها ١٠ ٪ للاشمووني ، خفضت اخيرا الى ٥ ٪ ، و ٣٠ ٪ للكرنك ، الى تيسير تصريف القطن المصري حتى لايشغل كاهل الموسم المقبل بفضلة كبيرة .

وقد كان الغرض من اغلاق بورصة العقود في نوفمبر الماضي القضاء على المناورات والمضاربات الشاذة التي أدت الى تحديد اسعار مصطنعة في أغلب الاوقات منذ أن أعيد فتح هذه البورصة سنة ١٩٤٨ . وقد ترتب على اغلاقها بعض الصعاب للمصدرين وتجار القطن ، ولم تلبث أن ذلت بمرور الوقت .

غير ان المخزون في الوقت الحاضر - او في نهاية فبراير على وجه التحديد - لايزال مرتفعا - اذ يبلغ ٨ مليون قنطار ( منها ١/٢ مليون قنطار تقريبا في حوزة الحكومة ) ويقدر المخزون من الكرنك وحده ب ٣ ١/٤ مليون قنطار . أما في نهاية فبراير سنة ١٩٥٢ فقد كانت جملة المخزون ٦ ١/٢ مليون تقريبا .

ولا ريب أن التكهّن عن احتمالات الموسم القادم سابق لاوانه . ومن العسير التنبؤ بما اذا كان التحسن البسيط الذي طرأ على صناعة الغزل في العالم في الاشهر الاخيرة سوف يستمر باطراد ، غير أنه يلاحظ أن التقديرات الخاصة بالمعروض والانتاج العالمي تنذر بأن المخزون في نهاية السنة القطنية الحالية سوف يكون كبيرا ما لم يطرأ ما ليس في الحسبان . ولهذا يحسن أن تتابع الحكومة اسعار البلاد المنتجة للقطن غير الولايات المتحدة الأمريكية وأن تكون سياستها في الموسم القادم أكثر مرونة



## التجارة الخارجية

كان هناك عجز مستمر في الميزان التجاري المصري منذ سنة ١٩٤٥ وقد اتسع مداه في السنوات الأخيرة ، وزاد من حدته في العام الماضي ذلك الهبوط الكبير في أسعار القطن . وبينما بلغت صادراتنا من القطن في ١٩٥٢ ستة ملايين من القناطر - بزيادة طفيفة عما كانت عليه في عام ١٩٥١ - فإن قيمتها نقصت نقصا كبيرا (من ١٦٤ مليون جنيهات إلى ١٢٦ مليون) . وهبطت الواردات الكلية في سنة ١٩٥٢ هبوطا ملحوظا (فبلغت ٢١٦ مليون) بينما كانت قيمتها ٢٤٢ مليون في سنة ١٩٥١) كما هبطت الصادرات الكلية من ٢٠٣ مليون جنيه في سنة ١٩٥١ إلى ١٤٥ مليون جنيه في سنة ١٩٥٢ ، وبهذا زاد عجز الميزان التجاري إلى ٧١ مليون ، بينما كان في العام السابق ٣٩ مليون فقط .

وبأني القمح في المقام الأول بين وارداتنا وقد بلغ المستورد منه في العام الماضي ٧١٠٠٠٠ طن قيمتها ٣٢ مليون جنيه مقابل مليون طن قيمتها ٣٤ مليون جنيه في عام ١٩٥١ وإلى جانب النقص الكبير في صادراتنا من القطن من حيث الكمية والقيمة هناك نقص كبير آخر في صادرات الارز . فبينما صدرنا في سنة ١٩٥١ (٣٠٧٠٠٠) طن قيمتها ١٤ مليون جنيه ، لم نصدر في سنة ١٩٥٢ إلا ١٤٠٠٠ طن قيمتها حوالي مليون جنيه ويرجع ذلك إلى هبوط منسوب الفيضان . وقد هبط المحصول من ١٢٤٠٠٠٠ طن في سنة ١٩٥٠ إلى ٦٣٠٠٠٠ طن في سنة ١٩٥١ أي إلى النصف تقريبا وذلك لانخفاض المساحة المزروعة ونقص غلة الفدان بنحو ٣٠ ٪ تقريبا .

وقد حدثت تغيرات كبيرة في ميزاننا التجاري مع بعض الدول خلال سنة ١٩٥٢ . وكان الاختلال واضحا في علاقاتنا مع المملكة المتحدة ، فهبطت صادراتنا إليها من ١٣٢٠٠٠ طن قيمتها ٣٩ مليون جنيه سنة ١٩٥١ إلى ٥٧٠٠٠ طن - قيمتها ٧ مليون جنيه - سنة ١٩٥٢ (منها ٥ مليون جنيه لصادرات القطن) بينما لم تنخفض وارداتنا منها بنفس النسبة ( ٣٠ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ مقابل ٤٢ مليون سنة ١٩٥١) وبهذا بلغ عجز الميزان التجاري معها ٢٣ مليون جنيه مقابل ٣ مليون جنيه سنة ١٩٥١ . وحدث تطور مماثل في علاقاتنا التجارية مع الهند أدى إلى هبوط ملحوظ في فائض صادراتنا معها . فقد انخفض ذلك الفائض من ٢٥ مليون جنيه سنة ١٩٥١ إلى ٩ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ مما أدى إلى ازدياد كبير في عجز ميزان مدفوعاتنا مع المنطقة الاسترلينية ومجموعة الدول التي تقبل الدفع بالسترليني وكان من أثر هبوط صادراتنا إلى المملكة المتحدة والهند أن احتلت فرنسا المكان الأول بين عملاتنا فبلغت صادراتنا إليها ما يزيد عن ١٨ مليون جنيه ، وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة التالية مباشرة ، ثم إيطاليا - وتراجعت المملكة المتحدة إلى المرتبة التاسعة .

## ميزان المدفوعات

كان تمويل محصول القطن لسنة ١٩٥١/٥٢ بأسعار تفوق الأسعار العالمية ذا أثر تضخمى مما ترتب عليه اضطراب ميزان المدفوعات وتناقص أرصدة مصر من العملات الأجنبية تناقصا كبيرا . ويمكن القول بصحة مبدئية أن عجز ميزان المدفوعات خلال العام الماضي يبلغ ٦٠ مليون من الجنيهات تقريبا . وهذا العجز الكبير الذي يبلغ ثلاثة أضعاف ما كان عليه عجز ميزان المدفوعات سنة ١٩٥١ وأربعة أضعاف ما كان عليه سنة ١٩٥٠ يبرز مدى اختلال مدفوعاتنا الخارجية في العام المنقضى ،

مما أدى إلى تناقص أرصدتنا بمقدار ٤٣ مليون جنيه استرليني ، ٤٥ مليون دولار . وإذا كان عجز ميزاننا التجاري في سنة ١٩٥١ قد بلغ ٤٠ مليون من الجنيهات فإن عجز ميزان المدفوعات لم يزد عن ٢٠ مليون ، بسبب فائض العمليات غير المنظورة ، أما عام ١٩٥٢ فإن فائض العمليات غير المنظورة لم يؤثر الا قليلا في عجز الميزان التجاري .

وقد أشرنا قديما إلى أسباب العجز في الميزان التجاري مع منطقة الاسترليني ، وما ترتب على ذلك من هبوط أرصدتنا الاسترلينية الحرة في نهاية أكتوبر الماضي إلى درجة خطيرة وقد قبلت الحكومة البريطانية الإفراج عن ٥ مليون جنيه استرليني من أصل القسط المستحق لنا سنة ١٩٥٣ بمقتضى الاتفاقية الأخيرة . وقبل ذلك اضطررنا بسبب نقض الأرصدة الاسترلينية الحرة إلى شراء ما قيمته

٤ مليون جنيه استرليني مقابل الدفع بالدولار الأمريكي . وفي باب الإيرادات غير المنظورة ، يلاحظ أن رسوم المرور عبر قناة السويس ظلت في المستوى الذي بلغته في سنة ١٩٥١

أي ٢٧ مليون جنيه تقريبا ، بينما هبطت مصروفات القوات البريطانية في منطقة القنال من ١٥ مليون جنيه سنة ١٩٥١ إلى ٤ مليون جنيه تقريبا سنة ١٩٥٢ ، كما حدث هبوط مماثل في أبواب أخرى من الإيرادات غير المنظورة

ويرجع تزايد العجز مع منطقة الدولار إلى فتح اعتمادات حكومية كبيرة لاستيراد القمح . فما زلنا نعتمد على العالم الخارجي وبخاصة منطقة الدولار في الحصول على شطر كبير من استهلاكنا من القمح ، الأمر الذي تنهت له الحكومة أخيرا ، إلا أنه لا ينتظر أن تحقق مصر اكتفاء ذاتيا في القمح قبل انقضاء فترة طويلة ومن ثم يتعين علينا الاحتفاظ برصيد من العملات الحرة حتى نستطيع مواجهة أي عجز محلي كبير في الحبوب أو عند حدوث تقلبات واسعة المدى في الأسعار .

## اتفاقات الرفع

ترتبط مصر في الوقت الحاضر بعدة اتفاقات للدفع مع أهم عملاتها . وقد حققت هذه الاتفاقات بوجه عام كثيرا مما كان يرجى منها ، وكانت الحسابات متوازنة في معظم الأحيان ، ولم تطرأ صعوبات تذكر في سداد الفائض أو العجز . وكان الحساب الخاص بفرنسا في وقت ما دائنا بمبلغ يناهز ١١ مليون جنيه وهو رقم يزيد كثيرا عن الحد الأقصى المتفق عليه (٤ مليون جنيه) غير أن الحال قد تبدل ، وانخفض الرصيد الدائن عن الحد المذكور .

وهناك اتفاقات دفع تربطنا بمعظم البلاد الأوروبية ، وبعض بلاد الشرق الأدنى . كما أن هناك اتفاقات لم يتم التصديق عليها بعد وتدور مفاوضات في الوقت الحاضر لعقد اتفاقات جديدة . وتلتقى هذه الاتفاقات جميعا في ظاهرة مشتركة وهي تحديد حد أقصى لمديونية كل من الطرفين المتعاقدين في الحساب الجاري ، مما يسمح بشئ من حرية التصرف ، ويفنى عن الالتجاء إلى السداد بعملة دولة ثالثة . وتنص أغلب هذه الاتفاقات على إطلاق حرية الاستيراد .

ويظهر أن نظام حسابات التصدير بالجنيه المصري لم يحقق الغاية التي كانت تستهدفها الحكومة . فقد كان القرض منها بعد ما أدخل عليها أخيرا من تعديلات إيجاد وسيلة إضافية لتشجيع الصادرات غير أنه اتضح أن سوقها ضيقة جدا ، مما يصعب معه استعمالها على نطاق واسع في تمويل تصدير القطن . وعلاجا لذلك عمدت الحكومة منذ قليل إلى إدخال نظام « حسابات حق الاستيراد » بقصد زيادة الصادرات .

## التداول النقدي

بلغ البنكنوت المتداول ٢٠٦ مليون جنيهه تقريبا في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وهو نفس الرقم الذي كان عليه في آخر سنة ١٩٥١ . وبهذا توقفت الزيادة المطردة في الإصدار منذ سنة ١٩٤٨ ، بعد أن تراوح معدل الزيادة السنوية بين ٨ ٪ و ١٠ ٪ منذ سنة ١٩٤٨ . وإذا كان رقم البنكنوت المتداول لم يتغير ، فإن الودائع لدى البنك الأهلي وبنوك المقاصة سجلت نقصا كبيرا إذ هبطت من ٢٥٥ مليون جنيه في آخر ديسمبر ١٩٥١ إلى ٢١٢ مليون في

آخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ (أي بمقدار ٤٣ مليون جنيه) ومن ثم نقص رقم التداول النقدي (الذي يمثل مجموع النقد المتداول والودائع المصرفية) من ٤٦٠ مليون في ديسمبر ١٩٥١ إلى ٤١٩ مليون

(أي بمقدار ٤١ مليون جنيه) في مدى عام تحت تأثير الكساد الذي أشرنا إلى مظاهره المخلفة آنفا . ولتطور الأصول المصرفية التي تقابل مجموع التداول النقدي في سنة ١٩٥٢ دلالة خاصة ، فقد أخذ اتجاهين متقابلين : فمن جهة تناقص رقم الأصول الأجنبية لدى البنك الأهلي بسبب عجز الميزان الحسابي بمقدار ٦٢ مليون جنيه . ومن جهة أخرى زادت القروض التي منحها البنك للحكومة لتمويل محصول القطن ، كما زاد رقم الأوراق المالية المصرية في حوزته وبلغ مجموع الزيادة في هذين البندين ٣١ مليون جنيه .

ويتضح مما تقدم أن مجموع الودائع قد هبط بمقدار ٤٣ مليون جنيه (منها ٢٥ مليون للحكومة) وكان المتوقع أن يعود جانب من زيادة البنكنوت المتداول إلى البنوك فزيد بذلك ودائع الأفراد لديها ولكن ميلا إلى الاكتناز حال دون ذلك . ويظهر هذا الميل بجلاء إذا ما تتبعنا

نسبة كل من البنكنوت والودائع في مجموع التداول النقدي منذ ديسمبر ١٩٤٧ . ففي خلال خمس سنوات انخفض رقم الودائع بمقدار ٧٥ مليون جنيه (ودائع الحكومة « - ٧٩ » ودائع الأفراد « + ٤ » ) بينما زاد البنكنوت المتداول بمقدار ٦٥ مليون جنيه .

ومع تسليمنا بأن الإقبال على استعمال البنكنوت يزداد لدى مختلف طبقات الشعب فإنه ينبغي أن نلاحظ أن في الاتجاهات المتعارضة للودائع والنقد المتداول قريبة على تفصيل البنكنوت مما يدل على ازدياد الشعور بالقلق الذي أشرنا إلى مظهره من قبل .

وتذكرون حضراتكم أن قانون البنك المركزي الصادر في ١٩٥١ ينص على إعادة تقويم الذهب على أساس سعر التعادل الجديد الذي أقره صندوق النقد الدولي في سبتمبر سنة ١٩٤٩ كما ينص على أن صافي الزيادة الناشئة عن إعادة التقويم وقدره ٧١١ ر ٧٦٠ ١١ جنيهها

يؤول للحكومة على أن يوضع في احتياطي خاص بقسم الإصدار لدعم قيمة النقد . ونظرا لأنه قد أضيف إلى الغطاء منذ صدور ذلك القانون مقادير كبيرة من الذهب زاد بها رصيده تباعا إلى ٦٠ مليون جنيه مما ساعد على دعم النقد ، فقد استقر الرأي على استعمال هذا الصافي

في مشروعات إنتاجية وبخاصة استثمار بعض الأراضي وإعدادها لزراعة المواد الغذائية . وسوف يترتب على ذلك الاستغناء عن قدر من المواد المستوردة ونقص في استعمال النقد الأجنبي مما يحقق الهدف الأصلي من إنشاء ذلك الاحتياطي . وبعد استشارة البنك

استصدرت الحكومة في ١٩ فبراير الماضي مرسوما بقانون بتعديل المادة الرابعة عشرة من قانون البنك المركزي حتى تتمكن من استخدام ذلك المبلغ في الغرض المشار إليه آنفا . وأرسل وزير المالية والاقتصاد خطابا إلى البنك يقر



فيه أنه لا يترتب على هذا الاجراء أى مساس بما يكون للبنك من حقوق قد تترتب على تفسير الفقرتين الخامسة والسادسة من الكتابين المتبادلين بين الحكومة وبين البنك الاهلى المصرى فى ٩ من أبريل سنة ١٩٥١

### البنك المركزى وحالة الائتمان

تناقص مقدار القروض المصرفية الممنوحة للأفراد والمنشآت تناقصا ملحوظا خلال سنة ١٩٥٢ لهبوط أسعار القطن وانخفاض الصادرات ودخول الحكومة السوق مشترية ، هذا الى تناقص الواردات وضعف الاستثمار ، مما أدى الى نقص اقبال الافراد والشركات على الاقتراض من البنوك وبالتالي الى نقص طلب البنوك للاقتراض من البنك المركزى . وبينما بلغ مجموع الاعتمادات المفتوحة لدينا لصالح البنوك ٢٠ مليون جنيه سنة ١٩٥١ (استعمل منها ١٦ مليوناً لغاية آخر ديسمبر) بلغ هذا المجموع ١٣ مليوناً فى سنة ١٩٥٢ (استعمل منها ٤ مليون جنيه لغاية آخر ديسمبر) .

ورغبة فى المساهمة فى دعم سوق النقد قام البنك المركزى بفتح اعتمادات لعدد من البنوك لاعادة خصم الاوراق التجارية التى تنتج عن تمويل بعض الصادرات وتمويل التجارة الداخلية وتنفيذا لقرار اللجنة العليا للنقد والائتمان والصرف قدم البنك عدة تسهيلات لتوسيع نطاق عمليات اعادة الخصم ومن ذلك تخفيض الحد الأدنى لقيمة الاوراق التجارية التى يقبل اعادة خصمها من ٢٥٠ الى ٥٠ جنيها وقبول كمبيالات تستحق الدفع بعد فترة تزيد عن ثلاثة اشهر .

وبينما قل التجاء البنوك الى البنك المركزى خلال سنة ١٩٥٢ ، زاد اعتماد الحكومة عليه زيادة كبيرة . فقد اكتتب البنك فى قرض القطن ١٩٥٤/٥٥ وقام بخصم اذن الخزنة الصادرة لتمويل محصول ١٩٥٢/٥٣ ، وقد بلغ ما خصم من هذه الاذون فى آخر فبراير ٤٥ مليوناً منها ١٢٧٠٠٠٠٠ جنيه تظهر فى حساب الحكومة الخاص بتلك الاذون فى قسم الاعمال المصرفية ، وقدم البنك ايضا قروضا للحكومة بمقتضى المادة ١٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥١ لتغطية العجز المسمى فى الايرادات .

واخيرا ساهم فى تمويل مشتريات الحكومة من المواد التموينية فى الداخل وفتح الاعتمادات لبعض المنشآت شبه الحكومية لتمويل استيراد السكر .

ولقد ذكرنا فى تقرير العام الماضى أنه رغم النزعة الصعودية فى أسعار الفائدة فى العالم لم تر اللجنة العليا للنقد والائتمان والصرف داعيا لرفع أسعار الخصم مجازاة لها غير أن استمرار الاتجاهات التضخمية فى النصف الاول من العام الماضى حملها على رفع أسعار الفائدة والخصم . وعندما تبين أن التضخم قد توقف خفض سعر اعادة خصم ما تقدمه البنوك التجارية من اوراق صالحة لاعادة الخصم من ١/٢ ٪ الى ٣ ٪

### ميزانية الدولة

اعتدنا فى السنوات الماضية تحليل الايرادات والمصروفات العامة عن السنة المالية السابقة لانعقاد الجمعية العمومية . غير أن الحساب الختامى لسنة ١٩٥١/٥٢ المالية لم ينشر بعد ، ولذا نكتفى بالتعليق على ميزانية السنة التى تنتهى فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣

وتبلغ تقديرات الإيرادات والمصروفات فى هذه الميزانية ٢٠٦ مليون جنيه وجاءت تقديرات الميزانية متوازنة بينما كان هناك عجز قدره ١٦ مليون جنيه فى تقديرات الميزانية السابقة

وهكذا توقفت الزيادة المطردة فى ارقام الميزانية منذ الحرب . هذا وقد تناقصت الايرادات والمصروفات العامة عن مثيلاتها فى ميزانية سنة ١٩٥١/٥٢ حين قدرت الايرادات بمبلغ ٢١٥ مليون جنيه والمصروفات بمبلغ ٢٣١ مليوناً ، فضلا عن الاعتمادات الإضافية .

وقد اضطرت الحكومة وقت اعداد الميزانية الحالية الى ضغط بعض أبواب الصرف نظرا لتناقص الايرادات الفعلية منذ أوائل يناير سنة ١٩٥٢ وخاصة إيرادات الجمارك عما كان مقدرا لها نظرا لما أصاب الواردات من هبوط . ومما هو جدير بالذكر أن سياسة الحكومة الحاضرة تهدف الى احكام الرقابة على مالية الدولة وتحقيق ما يمكن من وفر ، كما يظهر من الاجراءات الاخيرة الخاصة ببعض المواد التموينية . ومع ذلك فان بعض أبواب المصروفات لا تزال مرتفعة اذا ما نظرنا اليها فى ضوء التناقص الذى أصاب الإيرادات العامة فى الاشهر الاخيرة ، ونخص بالذكر المرتبات وعلاوة غلاء المعيشة والمعاشات . إذ تبلغ الاعتمادات المخصصة لها ٨٩ مليون جنيه فى الميزانية الحالية (أى ما يعادل ٤٣ ٪ من مجموع النفقات) بينما لم تزد فى السنتين الماليتين السابقتين لسنة ١٩٥٠/٥١ عن ٤٩ مليون جنيه (أى ٣٠ ٪ من المجموع) وما من شك فى أن ارتفاع الاسعار فى سنتي ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ كان يبرر رفع المرتبات وعلاوة الغلاء . كما أدى الواسع فى الخدمات الحكومية ومقتضيات الدفاع والامن الى زيادة النفقات العامة . الا أن زيادة الاعتمادات المخصصة للمرتبات والعلاوات والمعاشات بنسبة ٨٠ ٪ خلال ثلاث سنوات تعد عالية جدا - ويبدو أن الميزانية فى وضعها الراهن لا تستطيع الاستمرار فى تحمل هذا العبء . ولذا ينبغي العمل فى جد على ضغط المصروفات ما أمكن . نعم ان اصلاح الاداة الحكومية قد يؤدى الى بعض التخفيض فى المصروفات الا أن الامل فى تحقيق وفورات كبيرة فى المستقبل القريب العاجل ضعيف نوعا ما . والعلاج الحقيقى هو أن ننمى الانتاج تنمية مطردة تزيد معها حصيلة الضرائب . ويسرنا أن نسجل أن الحكومة بصدد اعداد عدة مشروعات إنتاجية يروجى الشروع فى تنفيذها فى القريب العاجل غير أن تمويل هذه المشروعات فى مراحلها المختلفة يؤدى الى زيادة النقد المتداول فيؤثر تبعا فى اتجاه الاسعار ، ولا سبيل الى ملافة ذلك الا بضغط الاعتمادات الخاصة بالاجور والمرتبات فى الميزانية العامة قدر الامكان

ومن العسير أن يسفر الحساب الختامى للميزانية الحالية عن توازن فعلى ، لنقص الإيرادات الفعلية عن التقديرات ، كما ظهر فى حصيلة الجمارك حتى الآن ، هذا الى أن الخزنة ستتحمل خسائر جسيمة فى تصريف القطن المتراكم من المواسم الماضية وفى بيع المحصول الحالى بشئ يقل عن ثمن الشراء وكذا فى استيراد القمح . وبالرغم من أن الجزء الأكبر من هذه الخسائر لن يظهر فى الحسابات الا عند اتمام البيع فان جانباً منها قد يدخل فى حسابات السنة الحالية . ولاشك فى أن هذه العوامل جميعا سوف تظهر آثارها عند اعداد ميزانية ١٩٥٣/١٩٥٤

### السودان

لم تكن الحالة الاقتصادية فى السودان خلال العام المنصرم بأحسن منها فى مصر . نظرا لان السودان أكثر اعتمادا من مصر على الدخل المستمد من القطن ، وإذا تحول الرواج الذى تمتع به خلال سنة ١٩٥١ الى كساد ملحوظ على اثر انخفاض أسعار القطن فى أوائل العام الماضى . ويتضح ذلك بجلاء من

ازدياد العجز فى ميزانه التجارى .

وقد بلغت تقديرات ميزانيته فى سنة ١٩٥٢/٥٣ المالية ٢٨ مليون جنيه للإيرادات ، ٢٤ مليون جنيه للمصروفات ( منها ١١ مليون جنيه للمرتبات ومثلها للمصروفات العامة والاعمال الانشائية و٢ مليون للتجديدات والمصروفات المتنوعة ) وقد خصص نصف فائض الميزانية وقدره أربعة ملايين من الجنيهاً لمشروع التنمية ١٩٥٦/١٩٥١ بينما خصص الباقي لمقابلة أى عجز محتمل فى الإيرادات .

وتدل الاحصاءات الرسمية على تغيرات كبيرة فى التجارة الخارجية فقد بلغت الواردات خلال سنة ١٩٥٢ نحو ٦١ مليون جنيه (مقابل ٤٢ مليون سنة ١٩٥١) . وهذه زيادة كبيرة مبعثها الرواج الاستثنائى فى العام الاسبق وما صاحبه من ازدياد فى الطلب على الواردات ، وفى سنة ١٩٥٢ بلغت جملة الصادرات ٤٣ مليوناً من الجنيهاً ( مقابل ٦٤ مليون جنيه سنة ١٩٥١ ) وعلى هذا بينما كان هناك فائض قدره ٢٢ مليون جنيه فى البزبان التجارى لسنة ١٩٥١ باع العجز فى العام الماضى ١٨ مليون جنيه . وهذه أول مرة منذ سنوات عديدة يواجه السودان عجزا فى ميزانه التجارى

وقد عمات السطات المختصة على زيادة الصادرات بإلغاء القيود المفروضة على تصدير الصمغ وتخفيض ضرائب الصادر على القطن والصمغ كما عمدت مؤخرا الى زيادة الضرائب الجمركية على مواد الترف المستوردة .

وكان من الطبيعى أن تتأثر أعمال فروعنا فى السودان بالكساد الاقتصادى . وقد تأثر بها فرع بورسودان بصفة خاصة نظرا للعجز البالغ فى محصول القطن فى طوكر . غير أن هناك ما يحملنا على الاعتقاد بأن الكساد الحالى مؤقت . ويسرنى أن أبلغكم أننا افتتحنا فرعا جديدا فى القضايف وهى مركز هام لانتاج الفلال كان محروما من الخدمات المصرفية حتى الآن .

ونرجو مخلصين أن يؤدى نجاح المفاوضات المصرية البريطانية وحصول السودان على حق تقرير مصيره الى مضاعفة الجهود لتنمية موارده الاقتصادية .

### ميزانية البنك

يباغ مجموع الميزانية التى نعرضها على حضراتكم اليوم ٢١٩٩٢٤٥٤٥٠٠ جنيه أى بنقص قدره ٦٠٢٣٠٦٩١ جنيه من مجموع الميزانية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ . ويرجع هذا الانكماش الكبير الى نقص ما بحوزتنا من العملات الاجنبية والى هبوط ودائع الحكومتين المصرية والسودانية وودائع البنوك .

وقد هبط مجموع « الحسابات الجارية والودائع لاجل والحسابات الاخرى » بنحو ٣٦١٦٠٨٥٠٠ جنيه خلال السنة المالية الماضية ، وكان الهبوط مركزا فى الودائع لدى فروعنا فى السودان .

وبينما كان الحساب العادى للحكومة المصرية دائما بمقدار ٤٢٨.٠٠٠.٧٥٠ جنيه فى ميزانية سنة ١٩٥١ ، اذا به ينقلب الى رصيد مدين مقداره ٢١٤.٨٧٢.٠٠٠ جنيه فى آخر سنة ١٩٥٢ . ومن جهة أخرى باع رصيد الحساب بأذن الخزنة المصدرة بمقتضى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ ٧٠ مليون جنيه ( أى بنقص قدره عشرة مليون جنيه بالقياس الى سنة ١٩٥١ ) . وتذكرون حضراتكم أن اذن الخزنة



## حماية صناعة الحديد

( تابع المنشور على صفحة ٧ )  
أما الحماية الحكومية التي يطلبها البعض أو يقترحها فليس نمة مبرر لها ولا داعى لان تزيد بها عما بلغته تلك الصناعة فالحماية الحكومية لا تفرض الا فى الفترات الانشائية أو لصناعة تستهلك خامة محلية ذات قيمة عامة أو فى حانة انطوارىء التى لا دخل للمنتجين فيها ، ولا تنطبق أية حالة من تلك الحالات على الصناعة المذكورة والدليل على ذلك ما جاء بالتقرير السنوى لاحدى تلك الشركات عن سنة ١٩٥١ ذاكر بأن تلك الصناعة خرجت من الطير الخطر الابتدائى .  
محمد صديق لهيظه

## الاقضية والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية

فصل در وصف شهره موقنا

صاحب الامنیاء عبدہ فکری باظم

رئيس التحرير أحمد عثمان

سربراہان و فواد البحر زوری

ويعود لها تاردي بنجاة الملكى

١٥. شاع محمد بن فريد القاسم

تلفیظ ۷۴۷۷۳

الاعلانات تنفرد عليها مع إدارة المجلة

الاشتراقات في مصر منهاه وصفه في سنة

• في سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة

الأردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشاً سورياً

اولیٰ لایا اولیٰ

٢٧٥

١٠٠

دکتر لومسا وان مشهور ۱۷ دوراً

■ فيما عدا ذلك من انحاء العالم حصة

جنہاں سے ملے اور ۵/۶/۶ جنہاں سے ملے

● قسم اشتراكاته في مصر والسودان فقط

بموجب ازونات او مولات بریده اوشکات

وفي الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة

## أوهواله فقهية

جنيها في سنة ١٩٥١ . ولذا نقترح على  
حضراتكم الموافقة على صرف ربح مواز لربح  
السنة الماضية ( أى ٢٠ ٪ للسهم الواحد )  
وهذا التوزيع يستنفد مبالغ ٦٠٠.٠٠٠ جنيه  
مصرى . أما الباقي وقدره ٣٢٧.٣ جنيهها  
فاننا نقترح اضافته للحساب المرحل .

أشرنا في تقرير العام الماضي الى الهبوط الكبير في أسعار السندات الحكومية والى قيام البنك بتخفيض القيمة الدفترية لمحفظة الاوراق المالية تخفيضا كبيرا تشبها مع الاسعار السائدة وقد استمر هذا الهبوط في خلال سنة ١٩٥٢ الا انه كان أخف وطأة مما حدث في العام الماضي . وانه يسرنى أن أنهى الى حضراتكم أننا استطعنا مواجهة هذا الهبوط بالالتجاء الى الاحتياطات الوفية التى نحفظ بها . وجربا على عادتنا المأوفة قررنا دعم هذه الاحتياطات بقصد الاستعداد لمواجهة الاحتمالات المختلفة فى المستقبل .

## مجلس الإدارة

حدثت عدة تغيرات في مجالس ادارة البنك منذ الانعقاد الاخير للجمعية العمومية .  
ففي ٨ مايو ١٩٥٢ عين حضرة المحترم محمد أمين فكرى محافظا للبنك لمدة خمس سنوات . وقد شغل حضرته الوظائف الرئيسية للبنك اذ عمل سكرتيرا عاما ثم وكيلا للمحافظ ثم نائبا له . واثبت في تلك المراحل جميعا جدارة فائقة اهله لتواى المنصب الخطير الذى يشغله . ويسرنى أن أسجل هنا أن تعيينه حاز قبولا وترحابا في جميع الاوساط المصرفية .

وقد تأثر المجلس كثيرا لوفاة اثنين من أعضائه هما السيد سيسيل كامبل الذي توفي في ١١ مايو سنة ١٩٥٢ والمستر جون كروفورد الذي انتقل الى جوار ربه في ٢٧ يناير الماضى ورغم أن مدة عضوية سيد سيسيل كامبل فى مجلس الادارة لم تزد عن سنتين فقد أعجبتنا جميعا بذكائه واهتمامه الفائق بكل ما يتصل بانثوثون المصرية . أما المستر جون كروفورد فقد التحق بخدمة البنك فى يناير سنة ١٩٠٣ وتدرج فى وظائفه الى أن أصبح وكيلا للمحافظ ثم اختير عضوا فى مجلس الادارة منذ سنة ١٩٣٩ وبذا يكون قد أمضى معنا أربع عشرة سنة أظهر خلالها الامامة تاما بدخائل الاعمال المصرفية وتجلت فيها صفاته الحازمة ومعلوماته الواسعة .

وقد استقال حضرة المحترم حسن كامل الشيشيني الذي التحق بمجلس الادارة في مارس سنة ١٩٥١ على أثر اختياره وزيرا للزراعة في يولييه الماضي ، كما استقال أيضا حضرة المحترم الياس اندراوس الذي التحق بمجلس الادارة في فبراير سنة ١٩٥٢ ولم تزد مدة عضويته عن خمسة أشهر .

وفي مايو الماضي دعا المجلس لعضويته حضرة  
المحترم علام محمد عضو مجلس ادارة بنك  
التسليف الزراعى والتعاونى والذى أشرف  
طويلا على ادارة البنك العقارى الزراعى  
المصرى . ولاشك فى أن تجاربه فى الشؤون  
المالية والزراعية سوف تكون عظمة الفائدة  
لنا ، ونحن نعرض عليكم الآن اقرار انتخابه .  
واود فى الختام توجيه خالص الشكر الى  
جميع موظفى وعمال البنك الاهلى المصرى  
الذين لا يألون جهدا فى خدمة البنك بنشاط  
وأمانة .

التي تقيد حصيلتها في هذا الحساب الخاص  
تودع في الفطاء كلما دعت الحاجة الى زيادة  
الاصدار .

وهناك بند جديد في الميزانية ألا وهو  
« الحساب الخاص بأذن الخزنة المصدرة  
بمقتضى القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٢ »  
 لتمويل مشتريات الحكومة من قطن الموسم  
الحالى ( ١٩٥٢/٥٣ ) . وقد خصم البنك من  
هذه الاذونات ما قيمته ١. مايون جنيهه  
حتى آخر السنة الماضية بينما سحبت  
الحكومة ١٩٤٦/٢١٤٤ جنيهها لتمويل مشترياتها  
من القطن .

وقد هبط حساب حكومة السودان بمقدار ٢٤٤ر٤٣ر٧ جنيهها ، كما هبط رصيد حساب « البنوك » في مصر والسودان بمقدار ١٣٩ر٣٢٩ر١٣ جنيهها . أما في جانب الأصول فقد هبط حساب « الاذن والصكوك الحكومية المصرية والاجنبية » بمقدار ١٧٨ر٦٨ر٤٤٦ جنيهها ، وقد كان النقص جميعه في الاذن والصكوك الاجنبية . وفي الوقت الحاضر تؤلف الاذن والصكوك الحكومية المصرية ٢٥ ٪ من مجموع ما بحوزتنا من اوراق حكومية في محافظة الاوراق المالية بقسم العمليات المصرفية كما هبط رقم « القروض للبنوك » بمبلغ ٤٢ر١٧٥ر١٢ جنيهها نتيجة لقيام الحكومة بشراء المحصول الحالي من القطن مما انتفت معه الحاجة الى تمويل البنوك على نطاق واسع ، ومن ثم كانت القروض التي عقدتها معنا للمساهمة في تمويل القطن اقل كثيرا مما كانت عليه في السنوات الماضية . ولقد زاد رقم « القروض بضمين بضائع وصكوك » بمقدار ١٣٧ر٩٤ر٢ جنيهها بينما زاد حساب « القروض الاخرى المنوعة » بمقدار ٢٩٧ر٩٥ر٣ جنيهها ، وذلك نتيجة لعمليات التمويل التي استتبعته شراء الحكومة للقمح الحالي واستيراد السكر . ومن جهة اخرى هبط حساب « البنوك والمراسلين بالخارج والمبالغ المقرضة لاجال قصيرة » بمقدار ٣٥ر٤٥٨ر١ جنيهها .

وظل حساب (( المبانى )) على حاله دون تغيير  
إى ١٠٠.٠٠٠ جنيه . ومما هو جدير بالذكر  
فى هذا الصدد أننا اشترينا فى العام الماضى  
قطعة أرض ذات موقع ممتاز فى مصر الجديدة  
وسنقيم عليها مبنى للبنك خلال السنة الحالية  
كما اشترينا عمارة تقع خلف المركز الرئيسى  
للبنك بجوار المبنى الذى سبق شراؤه . وقد  
استقر الرأى على هدم مقر البنك الحالى  
فى أم درمان وإعادة بنائه . وقد استطعنا تدبير  
المال اللازم لهذه النفقات جميعا من الاحتياطيات  
المخصصة لها ، واستهلكت بأكملها .

ويتضح من حساب الأرباح والخسائر أن أرباحنا الإجمالية هذا العام بلغت ٢٣٧١٨١٧ جنيها مقابل ٢٢١٤١٣٩ جنيها في العام الماضي ، أي بزيادة قدرها ١٥٧٦٧٨ جنيها

ويسرنى أن أبلغكم أن عملية إصدار البنكنوت  
سجّات هذا العام ربحا مريضيا بينما تمخضت  
خلال عام ١٩٥١ عن خسائر جسيمة كان مبعثها  
الانخفاض الكبير في أسعار الأوراق المالية المودعة  
في غطاء الإصدار .

وقد بلغت المعروفات ١١٤٠١٧٢٩١ جنيها مقابل ٥٨٥٠٦٠٠١٥١ جنيها في سنة ١٩٥١ ، وترجع هذه الزيادة الى رفع معدلات الضرائب المختلفة واطراد الزيادة في مرتبات الموظفين والكافآت الممنوحة لهم . وقد بلغت الارباح الصافية ٦٣٢٧٠٣ جنيها مقابل ٦٢٩٠٧٤



# استديو مصر

## يحمل لواء النهضة السينمائية

فأجاب حضرته قائلا :

— اذا درسنا تاريخ السينما في مصر ، لوجدنا أن استديو مصر كان — ولا يزال — له المركز الاول المرموق في هذا الميدان . فهو أول استديو انشئ على الطراز الحديث في سنة ١٩٣٥ واستمر حاملا لواء الانتاج حتى الآن . وكان مثالا يحتذى سواء في الافلام القوية التي أنتجها لحسابه والتي نالت نجاحا كبيرا في مصر والخارج ، أو لروح التعاون التي كان يبديها دائما نحو المنتجين الآخرين من تسهيل استخدام معدات الاستديو لمعونة فنية وتجارية على مختلف الاشكال .

● وسأله مندوبنا : اذن ما مدى المنافسة التي يلقاها الاستديو من الاستديوهات الاخرى ؟

— ان الاستديو كشأن أى صناعة اخرى يعتبر منافسا بلا شك لباقي الاستديوهات الموجودة مع الإشارة الى مبادئ المنافسة من

تنال الفنون عموما — والسينما على وجه الخصوص — اهتماما كبيرا من رجال العهد الحاضر . ولا غرو فان السينما هي الوسيلة الاولى لتثقيف الشعب والارتفاع بمستواه الاجتماعي والاقتصادي وتربية الوعي السياسي لديه . هذا فضلا عن أنها عنصر هام من عناصر الثروة القومية ودعامة حديثة من دعائم النشاط الاقتصادي في البلاد .

من أجل هذا رأينا أن نستطلع رأي أحد كبار المشتغلين بهذه الشؤون واحد أكفاء الشباب الذين عملوا بالسينما قرابة خمسة عشر عاما ، حتى وصل الى درجة ( وكيل عام شركة مصر للتمثيل والسينما ) وهو الاستاذ موسى حقى . فقد توجهنا الى حضرته في مكتبه باستديو مصر بجوار الاهرام يوم ٢٧ مارس ١٩٥٢ ليدلى الينا بالحديث الشيق التالي :

● يااستاذ حقى ، تسمح تعطينا فكرة عن مساحة الاستديو وحجمه ورأس ماله ؟

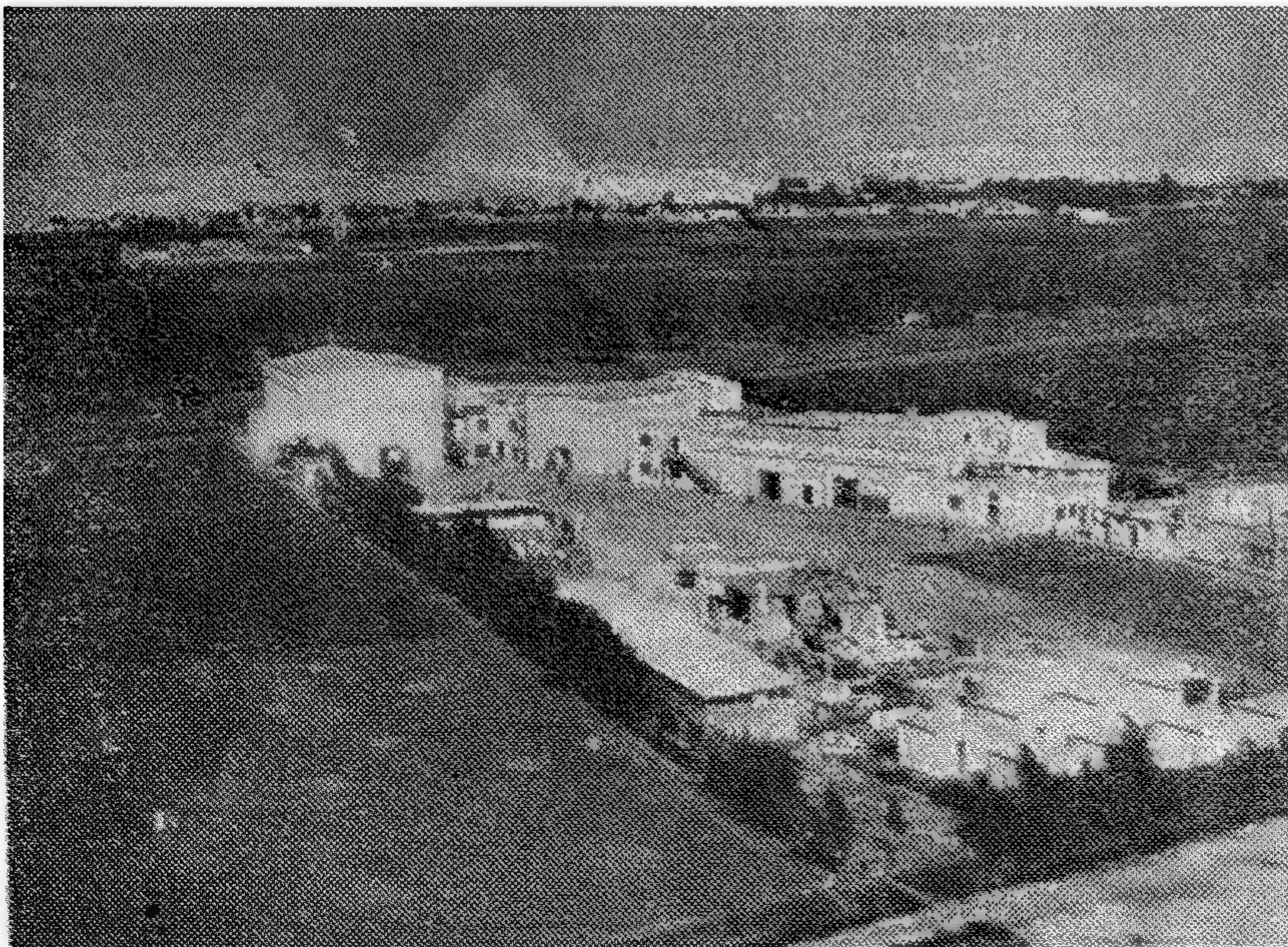
— انشئ ( استديو مصر ) على ارض زراعية بعيدة عن ضوضاء المدينة ، كما هي العادة في انشاء الاستديوهات السينمائية ، بجوار أهرامات الجيزة ، وذلك على مساحة قدرها ١٧ فداناً ، ويشغل الاستديو منها في الوقت الحالي ٥ أفدنة مقام عليها مبانيه العديدة المختلفة . أما الباقي فيستغل زراعيا في الوقت الحاضر . ونحن ندخر هذه المساحة الباقية لعمليات التوسيع في المستقبل

أما مباني الاستديو ذاته فتتكون من ثلاثة بلاتوهات للتصوير — وهي ميزة ينفرد بها استديو مصر ، اذ باقى الاستديوهات لا تحتوى على أكثر من بلاتوهين — ويوجد فناءان كبيران للمناظر الخارجية .. هذا عدا المباني التي تشمل الاقسام الفنية الاخرى ، وأهمها قسم معمل التحميض ، والطبع ، وقسم الصوت وورش الديكور ، والنجارة والجبس ومخازن الملابس ، والاكسسوار ، وأجزاء المناظر .. هذا عدا مباني الإدارة .

أما عن رأس مال الاستديو فقد بدأ رأس المال بـ ٤٠٠٠٠ جنيه ويصل الآن الى ١٠٠٠٠٠ جنيه . أما عن حقيقة رأس المال المستثمر

فلا يقل عن ربع مليون جنيه . هذا ويضم استديو مصر حوالي ٢٠٠ موظف وعامل يعملون أسرات مختلفة ، فهو بذلك يسد حاجة هذه العائلات من علاج الموظف أو العامل ومنحه سلفا في المناسبات والاعياد هذا فضلا عن بقية الاعمال الاجتماعية التي يقوم بها الاستديو نحو عماله وموظفيه ..

● وسأله مندوبنا عن مدى نصيب الاستديو في الانتاج السينمائي





الوجهة الاقتصادية حيث أن لكل استديو مزاياه الأخرى التي قد يختلف فيها مع غيره والتي قد يتفق في بعضها مع غيره . فالمنافسة إذن تنصب على المفاضلة التي يقوم بها المنتج بينه وبين نفسه حينما ينتوى إنتاج فيلم فيوازن بين ما يستطيع كل استديو أن يقدمه له بالنسبة لقيمة الأيجار التي يطلبها .

على أن الإنتاج السينمائي الحالي يشغل وقت كل الاستديوهات الموجودة دون حدوث عطل في أحدها

● ولكن هل يستطيع ( استديو مصر ) القيام بجميع عمليات الإنتاج السينمائي في مصر .. بما يشبه عملية التأميم مثلا .. ؟

— ان الاستديو بوضعه الحالي لا تزيد قدرته الإنتاجية عن ١٨ فيلما في السنة ، مع تشغيل كل أداته الإنتاجية بأقصى حد .

أما الإنتاج السينمائي فيزيد عن هذا العدد من الأفلام بكثير إذ يكاد يبلغ متوسطه ٦٠ فيلما في السنة .

وهنا قلت لحضرتي : اننا نرجو مؤسسة بنك مصر الفنية الأولى كل نجاح وتفوق ونأمل أن تصل اليكم المعدات الفنية والآلات التي تحقق هذا الغرض .

● واذن يا أستاذ حقي ما هو مجال الإنتاج في السوق العربية ، وما نصيب ( استديو مصر ) ؟

— ان الأفلام المصرية تلاقى نجاحا كبيرا في كافة الاقطار العربية حيث تكاد مصر تقوم دون باقي الاقطار العربية بالإنتاج السينمائي . وأقول تكاد لان هناك بعض الإنتاج على نطاق ضيق ، ولكننا سنعمل في المستقبل القريب على التوسع في مدى أكثر ، باذن الله .

وقد امتد سوق الفيلم المصري الى كافة الاقطار العربية في الشرق الأوسط كما امتد حتى سنغافورة واندونيسيا . وبدانا علاقات طيبة وبداية حسنة مع الباكستان بفضل جهود رجال الاستديو ، كما وصلت أفلامنا الى الأمريكتين .

● وهنا كان مجال السؤال عن « جريدة مصر الناطقة » التي ينتجها

الاستديو ، فأجاب حضرتي :

— ان استديو مصر هو أول استديو ينتج جريدة ناطقة للانباء . وكان يصدرها منذ أيام السينما الصامتة ، واستمر على إصدارها في صبر وإناة بالرغم مما كان إصدارها يسببه له من خسائر . الى أن تقدم الاستديو ولفت نظر الحكومة الى أهمية جريدة مصر الحيوية ، فرأت الحكومة وجوب مساعدة الاستديو أو إعانته ، فقررت له مبلغا سنويا قدره ١٧٥٠ جنيها ، وإذا بها تخفضه الى النصف بعد سنتين أو ثلاث سنوات من تقريره .

في هذه الاثناء كانت الجريدة قد بدأت توطد أقدامها وتلفت الانظار اليها فزاد استديو مصر اهتماما بها وبعد أن كان إصدارها غير منتظم ، حيث كانت تصدر في المناسبات التي تستلزم ذلك فقط ، بدأت في الصدور منتظمة بواقع عدد كل أسبوعين . وتدخلت وزارة الشؤون الاجتماعية بصفة ودية مع بعض دور العرض للاتفاق على عرضها بها بصفة منتظمة كما راعت ظروف زيادة أعباء الاستديو نتيجة هذه السياسة الجديدة فرفعت الإعانة الى ٥٠٠٠ جنيه سنويا ، فكان ذلك إيمانا منها برسالة الجريدة واعترافا بزيادة نفقاتها على ما يمكن أن تغله من إيرادات الى أن نهضت مصر نهضتها المباركة فرأى الاستديو أن يصدر الجريدة مرة كل أسبوع بدلا من كل أسبوعين وأستتبع هذا زيادة كبيرة في النفقات ، حيث عمل على نشرها على نطاق واسع فأصبحت تعرض في حوالي ١٢٠ دارا في أنحاء القطر المصري . كما تعرض في الخارج بشكل منتظم في كل من :

السودان — سوريا ولبنان — العراق — أقطار شمال أفريقيا — وفي القريب العاجل في أندونيسيا والباكستان باذن الله .

وفوق هذا فان جريدة مصر تتبادل الانباء باتفاقات خاصة مع كل من الجرائد الأجنبية الآتية :

في انجلترا مع شركة Paramount

وفي فرنسا مع شركة

Gaumont Actualité

وفي أمريكا مع شركة

Metro-News of the day

وفي ايطاليا مع شركة Incom هذا عدا شركات أخرى كثيرة في سبيل الاتفاق معها .

ونظام التبادل يجري على أساس أن يرسل لهذه الشركات نسخة سلبية ثانية من كل عدد فتختار الشركة المرسل اليها النبا الذي ترغب في ادماجه في جريدتها ، وبالمثل ، فنحن نتسلم من كل هذه الشركات نسخا من جرائدها الأسبوعية ونختار منها ما نريد ادماجه في جريدتنا . وتطرق الحديث عن أزمة الفيلم الخام فسألنا حضرتي :

● سمعنا أن هناك أزمة في الأفلام الخام ، فهل يستطيع ( استديو مصر ) بامكانياته صناعة هذه الأفلام لتفادي مثل هذه الازمات مستقبلا ؟

— حدثت فعلا أزمة وقتية في الأفلام الخام في أوائل مارس الماضي ، كانت نتيجة مباشرة لبعض قيود الاستيراد وعدم توافر عملات أجنبية فلم يستطع مستوردو الأفلام الحصول على التراخيص اللازمة ، فنضبت السوق ، وهؤلاء الموردون ينحسرون في شركة كوداك التي تستورد أفلامها من انجلترا وشركة جيفارت الشرق التي تستورد أفلامها من بلجيكا ، وشركة نصيبان التي تستورد أفلامها من ايطاليا . فاقضى هذا أن تصدر إدارة الشؤون العامة بوزارة الحربية والبحرية أمرا بالاستيلاء على الكميات التي كانت موجودة لدى هؤلاء المستوردين ليكون توزيعها على المنتجين بطريقة (الالزم فالالزم) وتركزت الاشراف على هذا التوزيع لغرفة السينما ( شعبة المنتجين) التي قامت مشكورة بمجهود جبار لمجابهة حاجة المنتجين المختلفين حتى انفرجت أزمته والحمد لله ، بحصول المستوردين على أذن الاستيراد اللازمة للكميات الكافية ، ولقد انفرجت الأزمة والله الحمد ، ورفعت إدارة الشؤون العامة قيودها عليها .

أما عن صناعة الأفلام الخام في مصر ، فهذا أمر يستحيل في الوقت الحاضر ، حيث أن المادة الخام غير متوافرة في مصر ويلزم دراسة هذا الموضوع دراسة مستفيضة قبل الحكم على مدى امكان تنفيذه في مصر أو عدم امكانه .



# الاقتصادى الكبير

الاستاذ عبد المقصود احمد  
رئيس مجلس ادارة بنك مصر

يلقى تقرير مجلس الادارة على الجمعية العامة العادية للمساهمين  
المنعقدة بمركز البنك الرئيسى بالقاهرة يوم السبت ٢٨ مارس ١٩٥٣

بدأ مستعرضا أحداث العام الماضى ومقارنا اياها بأحداث الاعوام  
السابقة من حيث بقاء التوتر الدولى والحرب الباردة وان الجزء الاكبر من  
المواد الاساسية والقوى العاملة تستنفذ لأغراض التسليح وأن ميزانيات  
الدول وشئون النقد والتبادل التجارى والانكماش الناشئ عن عدم التهاافت  
على شراء وتخزين الخامات الذى اقتضته الحرب الكورية كلها تتعثر وتفتقر  
دائما وبخاصة فى دول المعسكر الغربى الى عون الولايات المتحدة الامريكية  
ثم قال : ( والحالة التى يعيش فيها العالم الآن تدعو الى كثير من التفكير  
والتدبر لتيسير التحول من اقتصاديات الحرب الى اقتصاديات السلم  
تجنبيا لما يجره الانتقال المفاجئ من رجات عنيفة فى الحياة الاقتصادية  
والاجتماعية اذا ما قدر للعالم أن يتفادى حربا عالمية أخرى وأن ينعم  
بالسلام فترة غير قصيرة ) .

وقال أن نهضة الجيش المباركة هى أهم ما حفل به موكب الزمن من  
أحداث وأن سنة ١٩٥٢ كانت بداية التحول فى وضع القواعد وترسم  
الاهداف وبدأ العمل لبعث مصر بعثا جديدا فى كافة نواحي حياتها  
السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وأن فى أهداف هذه النهضة  
المباركة وفى شعارها ما يبعث فى النفوس الامل والتفاؤل بتحقيق ما تصبو  
اليه البلاد من قوة ومنعة لتنبؤا المكانة الجديرة بها بين الامم .

ولقد تجلت بوادر ذلك فيما أنشأته الحكومة من هيئات للتخطيط  
والتنسيق ولتنمية الانتاج القومى ، وفيما سنته من تشريعات للإصلاح  
الزراعى وارتفاع مستوى الحياة بين الطبقات العاملة وفيما عنيت به من  
اختيار الاداة اللازمة لتنفيذ أهداف النهضة وفى مقدمتها انجاز المشروعات  
الحبوية الهامة التى طالما تطاعت اليها البلاد .

وبعد أن تحدث عن موارد ثروة البلاد القومية ووفرتها قال : وأنه لمن  
الخير أن تكون تنمية الاقتصاد القومى فى مقدمة ما تعنى به البلاد . فان



كل فرد بل كل أمة آخذة بأسباب التقدم لا تستطيع أن تصل إلى أهدافها دون أن تنتج وأن يفيض إنتاجها على حاجاتها وأن تدخر جزءا من ذلك لتثمره في توسيع نطاق نشاطها الاقتصادي . فهذه هي الوسيلة الوحيدة لخلق الثروات وتجميعها وهي الدعامة الصحيحة لاي بنية اقتصادية .

وأفاض في كيفية تمويل المشروعات الكبرى التي تعترض النهضة تنفيذها ووصف العلاج بأن ذلك يجب أن يتم عن طريق القروض المحلية والخارجية وأن رعاية الأموال الأجنبية مما يساعد على نشاط التصنيع في البلاد لان الضرائب وغيرها لا تكفي للسير في هذه المشروعات . ثم تكلم عن حالة الانكماش الناتج من ركود سوق القطن ودال على ذلك بارتفاع أسعارنا عن المستوى العالمي وامتدح للحكومة وسائلها في علاج تصريف القطن مما أعاد إلى السوق الكثير مما كانت قد فقدته من الثقة والاقبال .

ثم قال : وفي يقيننا أن الإسراع في إنجاز المشروعات المعدة للتنفيذ أمر حيوي لاستمرار وتنمية هذا النشاط حتى تجنب البلاد ما قد ينجم من مشاكل ومتاعب اقتصادية واجتماعية خطيرة . وأن بنك مصر يجدد اليوم عهده لمضاعفة جهوده للقيام بنصيبه عملا منه بالواجب نحو الوطن العزيز .

## بنك مصر

### قرارات

الجمعية العمومية العادية لمساهمي « بنك مصر »  
المنعقدة بدار البنك في يوم السبت ٢٨ مارس سنة ١٩٥٣  
قررت الجمعية العمومية بالاجماع ما يأتي : -

أولا - التصديق على تقرير مجلس الإدارة وعلى الميزانية والحسابات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وإخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة من كل ما يتعلق بإدارتهم في السنة المذكورة .

ثانيا - الموافقة على توزيع الأرباح كاقترح مجلس الإدارة وصرف مبلغ خمسة وثمانين قرشا عن كل سهم - بدون استقطاع ضرائب - مقابل تقديم الكوبون رقم ٣٠ مصحوبا بالسهم إلى بنك مصر أو أحد فروعها

ابتداء من يوم الاثنين ٣٠ مارس سنة ١٩٥٣  
ثالثا - إعادة اختيار حضرات أعضاء مجلس الإدارة الذين انتهت مدة عضويتهم وهم : - محمد رشدي . حسن مختار رسمي . أحمد عبود . محمد توفيق خليل . محمد لطفى محمود

رابعا - إعادة تعيين حضرة فؤاد أحمد الصواف وجناب ف . ر . و . وودز مراقبين للحسابات لسنة ١٩٥٣ وتفويض مجلس الإدارة في تحديد أتعابهما .



قصور  
الزمن  
وقصور  
الطارات

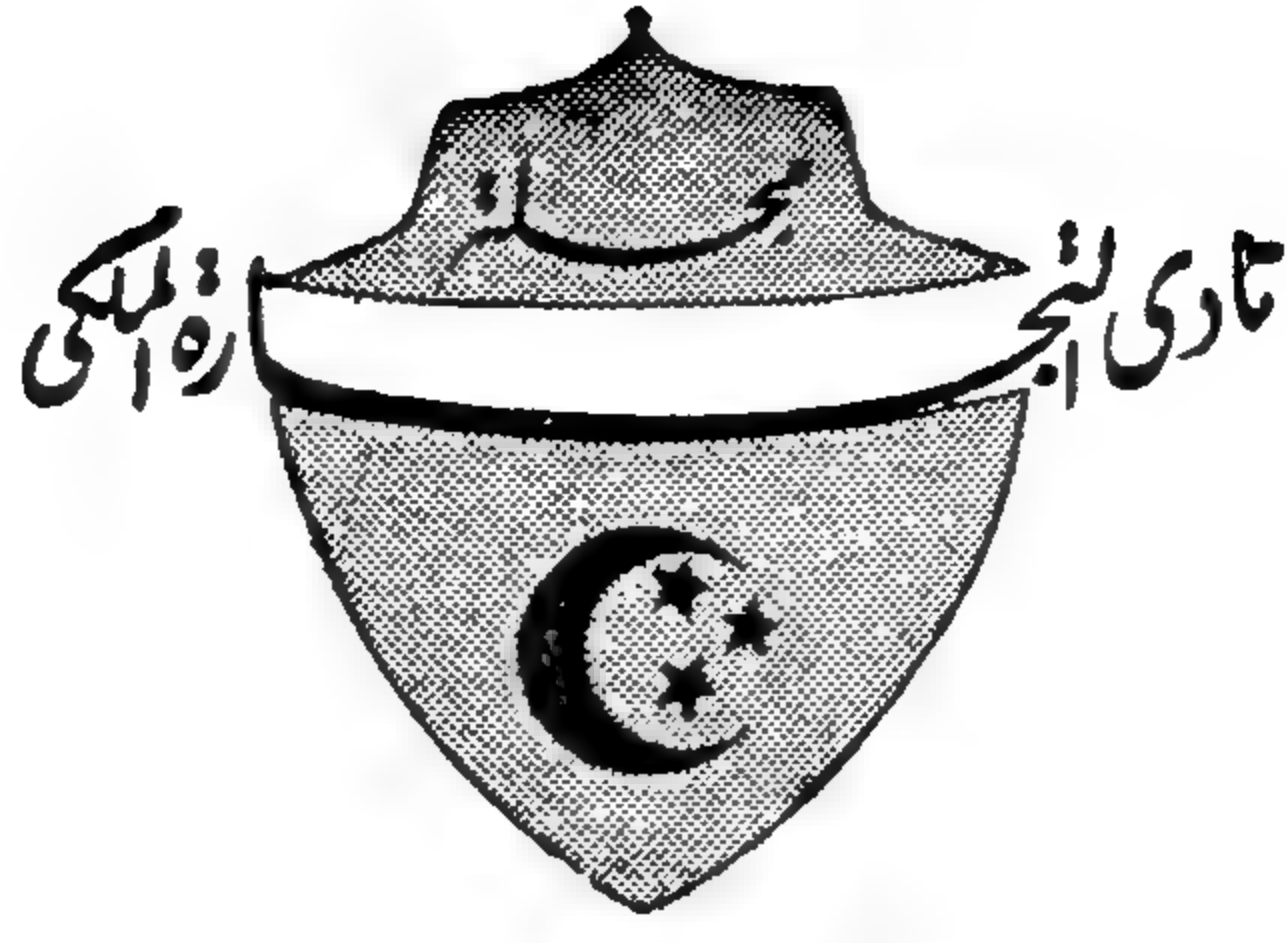


جود رابر  
GOOD YEAR

الموزعون المعتمدين  
بالقاهرة المصرية : شركة النقل والهندسة ش.م.م

القاهرة / شارع قصر النيل ٢٠٩٦٠ (٤ فلوپ) الاستدسية / ٤٩ شارع خواد الأول . ت ٢٤٥٢٩





# الاقتصاد والمحاسبة

الشمس  
٥ قروش

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى اباظه رئيس نادى التجارة  
رئيس التحرير : أحمد عسان

العدد ٥١  
١٥ أبريل ١٩٥٣

## الوعى الاقتصادى فى مصر

مما لا ريب فيه أن الوعى الاقتصادى فى مصر صار اليوم أكثر منه فى أى وقت مضى ، وذلك لأن الحكومة تتعهد الحالة الاقتصادية للبلاد بعين يقظى وتذكر أن أسس النهضة عامة هى أسس اقتصادية فى جوهرها غير أن الامر فى حاجة الى مزيد من العناية حتى يدرك كل امرئ أهمية الاقتصاد فى حياة الوطن ، فيرى كل فرد هذا الاعتبار فى حياته اليومية وفى عمله - حكوميا كان أو غير حكومى - وفى دخله وخرجه وفى مطعمه ومأكله وملبسه . فالكيان الاقتصادى لدولة ما هو جماع الجهود الفردية المتفرقة للأفراد ، والنشاط الموزع للهيئات ، والقوى المتباعدة لآلات الانتاج .

ولو حسب واحد من رجال الاحصاء الساعات التى تضيع كل يوم من الحياة المصرية ، لوجد أنها تبلغ الملايين لأن كل دقيقة يضيعها المرء فى استهانة وعدم احتفال ، تصبح اذا أضيفت الى دقائق أخرى مماثلة صغيرة ، أياما وأشهر وأعواما تضيع على البلاد وتؤثر فى إنتاجها الاقتصادى .

ولكن لابد للحكومة من أن تضع برنامجا يراد به نشر الوعى الاقتصادى بين السواد من سكان البلاد ، مهما تكن مراتب الثقافة التى بلغوها ، وهذا يقتضى التفكير فى إنشاء إدارة خاصة لنشر الوعى الاقتصادى ، تتولى الاستعانة بجميع وسائل النشر والاذاعة والارشاد لتبصر الناس بأوليات الاقتصاد ومبادئه . ولا بد كذلك من الاستعانة بهيئات الثقافة القائمة لتضيف الى برامجها وأوجه نشاطها لونا من ألوان الثقافة الاقتصادية . بل لابد من الاستعانة بالهيئات ودور الاعمال لتغرس فى نفوس الذين يعملون فيها هذا الوعى الاقتصادى الناضج .

فإن الدولة الناضجة هى التى تجد فيها الحكومة استجابة وتعاوناً مع الشعب فى جميع مشروعاتها ومناهجها ولا ريب فى أن مما يساعدها على ذلك مساعدة مقدورة نشر هذا الوعى الاقتصادى وارشاد الناس الى مواطن المساعدة التى يستطيعون تقديمها الى السلطات الحكومية المسؤولة .

لقد أجدى أسبوع الامان جنواه عندما علم الناس كيف يحترمون لوائح المرور فى العاصمة ، ولا ريب فى أن الارشاد الاقتصادى سيؤدى بدوره الى فائدة عملية كبيرة عندما ترعاه الحكومة رعاية منهجية مستمرة

فى هذا العدد

الوعى الاقتصادى فى مصر  
عرض وتعليق : آراء فى الاقتصاد  
المصرى  
أزمة القطن فى رأى الاستاذ  
حسين فهمى

فى السياسة الاقتصادية : شركة  
قنال السويس كعمل تجارى  
- للاستاذ وديع فلسطين  
اخبار اقتصادية شتى  
حديث لوزير سويسرا  
ومستشارها الاقتصادى

توفير العملة الاجنبية فى مصر  
اقتصاديات الشرق الاوسط :  
المصرف الوطنى العراقى  
حديث للمستشار الاقتصادى  
لبليجكا  
أكبر معمل لتكرير الزيت فى  
بريطانيا

الاقتصاد العالمى : اخبار  
اقتصادية من جميع البلاد  
سياسة التوسع فى المنشأة :  
للاستاذ موسى حتى  
من الصحف العالمية : فى ركاب  
السلام - مكتبة التاجر -  
اخبار المعادن

التجارة والاقتصاد أمام القضاء :  
للاستاذ احمد حمدى حافظ  
الاوراق المالية فى النصف الاول  
من شهر ابريل ١٩٥٣ :  
للاستاذ احمد فريد حسن  
طريق بور سعيد - دمياط :  
للاستاذ حسن عبد العزيز  
محيسن

من اعلام الاقتصاد : يوحنا  
رودبرتس للاستاذ جورج  
يعقوب  
من الفرقة التجارية للمنيا  
مذكرة عن ضرائب البلدية





## البحث عن الكفاءات

من محاسن هذا العهد الجديد أن الحكومة صارت تبحث عن الكفاءات لتستعين بها في كل ما له صلة بمستقبل البلاد ، سواء كان اقتصاديا أو اجتماعيا أو تشريعيًا . والاعتبار الوحيد الذي تشترطه الحكومة في ملء المناصب الشاغرة أو تأليف اللجان الانشائية ، هو الكفاءة ولا شيء غيرها .

ولكن بعض الكفاءات يحول دون تعاونها الجاد المجدى مع الحكومة أنها تجد من الأعمال الخاصة جزاء يفوق بكثير الجزاء الذى ينتظر أن يعود عليها من العمل الحكومى . ولهذا يؤثر أصحاب هذه الكفايات أن يحفظوا على أنفسهم استقلالهم في العمل ، على أن يضعوا جهودهم تحت تصرف الأداة الحكومية . صحيح أن البلاد - آخر الأمر - لا تخسر بانصراف الكفاءات الى أعمالها الخاصة ، لأن هذه الأعمال تعود بجدواها الاقتصادية على البلاد ، ولكن الاداة الحكومية تتعرض لشيء من البطء وقد تتعثر بسبب هذا الاعتبار .

لذلك نعتقد أنه يحسن بالمسؤولين أن يتخلصوا من القيود الصماء للوائح المالية ، وأن يكونوا على استعداد للاستعانة بهؤلاء الخبراء باعتبارهم مستشارين ، لا باعتبارهم موظفين دائمين متفرغين .

فاذا كانت مصر تستقدم خبراء من الخارج على قاعدة الانتداب أو الاعارة أو بمقتضى عقد متفاوت الاجل ، فلم لا تستعين بالكفاءات المصرية المقيمة في مصر على أساس مماثل ؟

## القوانين البالية

استصدرت الحكومة اخيرا طائفة من التشريعات الجديدة التى يراد بها انهاض الكيان الاقتصادى للبلاد ، وآخر هذه التشريعات ذلك القانون الخاص بتشجيع استثمار رؤوس الاموال الاجنبية واباحة نقلها ونقل

جزء من ارباحها الى الخارج . وهذا القانون يتمشى مع العقلية الجديدة التى تدين بها مصر اليوم ، وهى أن تشمل جميع مواردها مستعينة بجميع الوسائل ما دام استقلالها السياسى لا يتعرض لما يחדشه من قريب أو من بعيد .

غير أن هناك من اللوائح والقوانين القديمة ما قد يتعارض في بعض نصوصه أو تفاصيله مع القوانين الجديدة مما يعوق تطبيقها التطبيق الكامل المجدى . ولهذا نعتقد أنه يجب إعادة النظر في اللوائح الخاصة بمصلحة الجمارك وإدارة النقد ومصلحة الجوازات والجنسية وقوانين العمل وقوانين الضرائب والتمغة لاستبعاد كل ما من شأنه أن يتعارض مع القوانين الجديدة أو يعوق طريقها

ورأس المال الاجنبى ، هو كما قال وزير سويسرا المفوض في حديث نشرناه له في هذا العدد ، كالفائدة الحسنة ، له دلال . واذا لم نعرف كيف نلله أفلات وهرب زراعة التبغ

للدكتور يوسف نحاس الاقتصادى المصرى الكبير رأى قديم تبناه منذ أكثر من ربع قرن ، وهو أنه ينبغي رفع الحظر المفروض على زراعة التبغ محليا ، واباحة زراعته في الاراضى المصرية التى تصلح لنموه صلاحا تاما حتى يصبح محصول التبغ محصولا مساعدا يقف على قدم مع القطن والارز والقصب والحبوب وغير ذلك مما تنتجه التربة المصرية

ولهذا رأى خصوم وله مؤيدون أما وجهة النظر الرسمية السائدة من قديم ، فهى أن زراعة التبغ محليا تؤدي الى خفض كبير في الإيرادات الجمركية التى تعتمد على واردات التبغ الاجنبى في جزء كبير من حصيلتها ولكن لعل إعادة البحث في الاوضاع الاقتصادية لمصر تبين أن من المصلحة العودة الى اباحة زراعة التبغ ، والسماح باصداره الى الخارج اما خاما واما مصنوعا . فعسى أن يولى المسئولون هذا الاحتمال شيئا من عنايتهم ، فيدرسوا جميع الامكانيات واذا توصلوا الى نتائج جديدة أمكنهم في ضوءها البت في هذا الرأى

## الزيت في الشرق الاوسط

عنى مجلس جامعة الدول العربية

في دورته الاخيرة ببحث موضوع تأليف لجنة تختص بشئون الزيت في البلدان العربية . وهذا تصرف يطابق عين الصواب ، لأن الزيت صار اليوم أكبر عنصر اقتصادى في البلاد العربية ولا يستطيع اغفاله من جانب جامعة الدول العربية التى يفترض فيها أن تعنى بشئون البلدان العربية جميعا ويبدو أن الاتجاه في مجلس الجامعة هو الى تأليف لجنة مهمتها بحث تطورات الزيت في كل قطر عربى على حدة والوقوف على البيانات المتعلقة بانتاجه وجنسية الشركات التى تقوم بهذا العمل .

وفي اعتقادنا أنه اذا أريد لمثل هذه اللجنة أن تقوم بدراسة مجدية لصناعة الزيت وجب أن تعالج الموضوع من الزوايا التالية :

أولا - من حيث نصوص الامتيازات القائمة فعلا والتي يمكن في المستقبل منحها للشركات الاجنبية ، وهل هناك تعارض بين هذه النصوص من شأنه أن يسيء الى دولة ما .

ثانيا - من حيث الانتاج الفعلى لكل قطر عربى ، ومن حيث امكانيات هذا الانتاج في المستقبل .

ثالثا - من حيث توزيع هذا الانتاج ووسائله من أنابيب وناقلات زيت . رابعا - من حيث الحصيلة التى تتقاضاها الحكومات العربية وكيفية انفاقها .

خامسا - من حيث العمليات الصعبة التى تتقاضاها الحكومات العربية ومدى امكان الانتفاع بها في البلدان العربية الاخرى التى تفتقر اليها سادسا - من حيث موقف بعض الاقطار العربية المنتجة للزيت والتي ليست لها عضوية الجامعة العربية كالكويت وقطر والبحرين . فلا بد من التفكير في انتساب هذه الاقطار الى الجامعة ليصبح من الممكن توحيد سياسة الزيت العربى .

سابعا - من حيث قدرة هذا العامل الاقتصادى على الضغط في المجال السياسى .

ثامنا - من حيث معامل التكرير المنشأة حاليا والتي سيجرى في المستقبل انشاؤها . هذه جميعا اعتبارات على أعظم جانب من الاهمية ولن تستطيع الجامعة العربية أن تضع لنفسها سياسة بترولية ما لم تدرس المسألة من جميع هذه الزوايا



# بيت القطن المصري مصاعب ومشكلات

استخدام القوى الكهربائية في إنتاج المخصبات الزراعية

الرقابة على النقد عمل لا طائل من وراءه

حديث للاثنازحى حسين بن موسى رئيس مجلس التنمية الاقتصادية

لشراء الآلات والمواد التي نحتاج إليها، فلنعكف على زراعته، على أن نرعى دائما هذا الهدف الأول .

قيود المال اضاعة للوقت

وسأل المندوب رئيس المجلس الأعلى للتنمية الاقتصادية عن رأيه في القيود المفروضة على الاموال ونقلها الى الخارج .

فأجاب حضرته : ان القيود التي من هذا النوع اضاعة للوقت وهم لاساس له في الواقع . وشأننا في ذلك شأن من يجلس نفسه في دائرة من القش ثم يتوهم انه محبوس، ثم ان القش الهش لا يعد سورا للحبس . وان كانت ملكية الاموال تنتقل من ملكة افراد مقيمين في الخارج الى ملكة افراد مقيمين في مصر، فان هذا الامر لا يؤثر بحال ما، لا كليا ولا جزئيا في مجموع ماتملكه مصر . فالعملية التي نتخيل خطرها - اذا تصورناها في أبسط أشكالها - هي عملية اهون من ان نغنى بها . فهناك اشخاص لهم اموال في الخارج يريدون نقلها الى مصر، وهذه الاموال لم تكن قد أعلنت الى السلطات المصرية عند اخراجها، اما لانها مملوكة لاشخاص ليس عليهم بحكم القانون الاعلان عنها، او لانهم اغفاهوا الاعلان عنها، وهذه الاشخاص يتبادلون في ما بينهم ملكة الاموال الموجودة في الخارج والمملوكة في مصر .

علة هذا الوهم

وسأل المندوب الاستاذ حسين فهمي : كيف اذن نشأ هذا الوهم ؟ فأجاب : ان انجلترا كانت في اثناء الحرب تنفق جنيهاسترلينية من ورق البنكنوت لتظفر في مقابلها بخدمات أو سلع . وقد أنفقت مئات الملايين من هذا الورق الذي لا يستطيع انكاره ولا يستطيع قبوله واداء بضاعة هلال

الابصار جميعا شاخصة اليوم الى المجلس الاعلى للتنمية الاقتصادية، فهو المنشأة التي عهدت اليها الحكومة في درس جميع مشروعات استثمار موارد البلاد الطبيعية، وهو المجلس الذي يضم صفوة المفكرين في مجالات الزراعة والصناعة والاقتصاد، وقد رأى مندوب مجلة « الاقتصاد والحاسبة » ان يستفسر من الاستاذ حسين فهمي رئيس المجلس عن بعض المشروعات التي يدور حولها البحث، فوجه اليه السؤال التالي :

هيئة لتنظيم مشروعات الري

هل تعتقدون ان في الامكان انشاء ادارة على نسق « ادارة وادي تنيسي » الاميركية . تكون مهمتها الاشراف على تنظيم مشروعات الري والكهرباء التي تقام على النيل ؟ وهل يصيب منل هذه الهيئة نجاحا ؟

فقال الاستاذ حسين فهمي : ان مشروع السد العالي وخزان اسوان هما وحدة متكاملة يقصد منها اصلا غرض واحد هو انتاج المخصبات بطريقة تثبيت الازوت الجوي والحكومة تنوى القيام بهذين المشروعين باعتبارهما عملا حكوميا، لان المراد بانتاج المخصب بيعه بسعر منخفض يكاد يعادل سعر التكلفة أو يقل عنه . فلا حاجة اذن الى تأليف « ادارة لوادى النيل » للقيام بهذا المشروع . ولكن، لو تم انشاء مساقط للماء بطول مجرى النيل لتوليد القوى الكهربائية فعندئذ يمكن تأليف شبكة من مجموع القوى الكهربائية المولدة، ويمكن وضع هذه الشبكة تحت هيئة ذات استقلال ادارى تستطيع في حدود سلطاتها ان توجه توليد التيار والحصول عليه وتوزيعه بشروط من طاعتها اغراء الناس على استخدام الكهرباء للقوى المحركة وللصناعة .

ويمكن ان يتفرع عن هذه الادارة مجلس للكهرباء لنظر في استخدام جميع مصادر القوى في البلاد . وسأل مندوب « الاقتصاد والحاسبة » الاستاذ حسين فهمي هل من الممكن من الناحية العملية انشاء سلسلة من السدود بطول مجرى نهر النيل لتوليد الكهرباء واستخدامها في اغراض

صناعية ؟ وهل يؤدي ذلك الى اعاقا الملاحة أو الى اغراق الاراضى الزراعية ؟ فأجاب : ان هذا ممكن من الناحية النظرية . اما في ما يتعلق بتنظيم الملاحة، فلا بد عندئذ من الاستعانة بنظام الاهوسة بين كل حوض مقفل وحوض تال له . واما في ما يتعلق باغراق الاراضى الزراعية، فيمكن مراعاة رفع مستوى الماء الى مادون الخطوة . وبديهي اننا حينما نريد حجز الماء - ماء الفيضان - فانما نريد استخدامه في رى اراض عطشى لا في اغراق اراض صالحة للزراعة . اما من الناحية العملية، فيحسن بنا أولا ان ننجز مشروع السد العالي وخزان اسوان وعندئذ يستطيع التفكير في مايل ذلك من مشروعات لتوليد الكهرباء

مشكلات القطن من صنعنا

وعاد المندوب يسأل الاستاذ حسين فهمي هل يرى من حسن السياسة اتباع منهاج مصر المعهود في التوسع في زيادة القطن على حساب المحصولات الغذائية ولا سيما القمح، خاصة بعد الصعاب التي جابهناها في العامين الاخيرين في تصريف محصول القطن .

فقال : ان صعاب القطن هي من صنعنا، فليس للقطن صعاب أو مشكلات .

ولكن لا مشاحة في ان هدفنا الاول يجب ان يكون توفير القوت والكساء للدمور ثم نجتهد في الانتفاع بانتاجنا حتى نصل الى صنع أعقد المنتجات كالبطاريات النفائة مثلا . فاذا كان القطن سبيلنا الى الحصول على المال



# قناة السويس في سوق المزاومة

استحالة شق قناة العقبة وأخرى عبد القادر الأفرقية  
لا صرف على سبيل القناة إذا هضمت أراضيها

شركة القنال مثل المجد الذي لها الآن وحتى عهد قريب كانت شركة القنال بمنأى عن كل منافسة ، مشروعة كانت أو غير مشروعة . فجميع السفن التي تقصد الشرق الأقصى تجتاز هذا الشريان ، وجميع السفن القادمة من الشرق الأقصى تمر في هذا الطريق المائي . والمنافس الوحيد هو الطريق الطويل حول رأس الرجاء الصالح وقل أن تسلكه السفن إلا في حالات الضرورة أو الحرب . ولذلك كان احتكار شركة قنال السويس احتكاراً من نوع خطير .

ولكن طاب للبعض في الفترة التالية للحرب أن يقلل من شأن شركة القنال قائلاً أن في الطاقة الاستيعابية عنها بوسائل أخرى للملاحة والنقل .

فاسرائيل مثلاً تزعم أن في الطاقة شق قناة بين ميناء العقبة وساحل البحر المتوسط تكاد تكون متوازنة مع قنال السويس ، بحيث تتدرج في أغراء السفن حتى تكتسب هذه القناة الجديدة منزلة تعادل أو تفوق منزلة شركة القنال . وقد نشرت جريدة التيمس اللندنية منذ بضعة أشهر مقالات مستفيضة عن هذه القناة المقترحة كتبها اللورد سترابولجي لتزيين هذا المشروع . غير أن المهندسين الفاقهين ردوا على اللورد سترابولجي في الجريدة نفسها قائلين أن درجه البحر في هذه المنطقة تجعل الملاحة عسيرة ، وأن الأرض صخرية صلبة بحيث يتعذر شق القناة الجديدة فيها ، وأن الماء العذب غير موفور مما يجعل السفن تعرض عن قناة العقبة وتؤثر عليها قناة السويس ، وأن نفقات شق هذه القناة ابهظ من أن تتحملها الحكومات أو الهيئات الخاصة .

وحالا للبعض أن يقترح مشروعاً آخر يريد به أن يقضى على حكر شركة قنال السويس ، فزعم أن في الطاقة شق قناة بعرض القارة الأفريقية من

في أن ينازعها إياه ، وبين قنال السويس كشركة تجارية يسرى عليها ما يسرى على الشركات الأخرى في نطاق الامتياز الممنوح لها . فاحتلال القوات البريطانية للضفة الغربية للقنال ليس له صلة

## للاستاذ دومع فلسطين

ما بشركة قنال السويس ، والمطالبة بجلاء القوات البريطانية من هذه البقعة أمر منفصل تمام الانفصال عن الوضع الاقتصادي لشركة القنال .

والذي لا ريب فيه أن شركة القنال قد انتفعت بالازايا السياسية والاستراتيجية والجغرافية لهذا الشريان المائي انتفاعاً كبيراً أدى بدوره إلى نفع تجاري مادي . فلو أن القنال يصل أوروبا بالشرق الأقصى ويقصر الطريق إلى الهند وأستراليا واليابان ولولا أن القناة تقع في منطقة كلها استراتيجية ولا سيما وهي عامرة بالزيت والمواد الخام ، لما اكتسبت

تكاد شركة قنال السويس تكون أكبر شركة وحيدة في العالم ، فمنازلتها التجارية تعلو كثيراً على المنزلة التجارية لشركات مناجم الذهب في جنوب أفريقيا ، وعلى الشركات الصناعية الكبرى في الولايات المتحدة ولا بد هنا من التفرقة بين قنال السويس كشریان مائي يجتاز أرضاً مصرية ، وهومن الناحيتين الجغرافية والسياسية مملوك لمصر ولا حق لأحد

## ايرادات شركة القنال

أذاعت شركة قنال السويس من مقرها في باريس أن دخلها في شهر مارس الماضي بلغ ٢٤١٤٦٠٠ جنيه مصري بزيادة ٨٧ ألف جنيه عن دخلها في شهر فبراير . وبهذا يكون دخلها في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي ٦٧٦٣٤٠٠ جنيه مصري مقابل ٦٧٥٣٧٠٠ جنيه في السنة الماضية من العام الماضي

تعاملنا بالدولار أو بالسترليني وينبغي أن نراعي كذلك أن هناك خطراً من منع الجنيه المصري من دخول مصر ، لأن هذا يؤدي إلى انهيار سمعته في الخارج مما يسيء إلى الاقتصاد الوطني .

## استغلال الأموال الأجنبية

وسأل المندوب الأستاذ حسين فهمي : هل صار الجو مهيأ الآن في مصر لاستثمار الأموال الأجنبية فيها ؟

فأجاب : أن هناك ثلاثة عوامل تؤدي إلى هذه النتيجة وهي : ١ - الأمن ، ٢ - شرف المعاملة ، ٣ - العائد المغري . ومتى اكتملت لنا هذه العوامل عملياً تدفقت علينا الأموال من كل حدب وصوب

أو ذهب في مقابله . فبدأت تحتال على الأمر بأن نشرت شائعات في الجو تزعم أن بعض الناس يقلدون أوراق العملة البريطانية ، ثم تدرجت إلى القول بأنها لا تقبل دخول أموال إلى بريطانيا ، واقتضى هذا منها التمويه على الرأي العام بمنع خروج العملة منها .

كان هذا عندما كانت الصلات قائمة بين العملة المصرية والعمللة الاسترلينية . فلما خرجت مصر من الكتلة الاسترلينية ظلت على هذا الوهم الذي لا مسوغ له . والذي يحدث فعلاً وهو ما أقررناه ، هو أن الجنيه المصري نعرف نحن بقيمته حسب التبادل في السوق لا حسب التبادل النظري على الورق سواء في



الشرق الى الغرب بحيث تصل المحيط الاطلسي بالمحيط الهندي عبر الكمرود والكونغو البلجيكي وكينيا والصومال الايطالي . وهذه القناة اقرب الى الخيال منها الى الحقيقة ، لان شق القارة الافريقية عرضا عملية تستغرق مئات من السنين اذا افترضنا ان المال قد دبر فعلا وان وسائل الحفر قد جهزت لحفر قناة طولها يزيد على ٢٥٠٠ ميل في مناطق استوائية جبلية ذات مستنقعات واحراش . ثم ان هذه القناة - على فرض حفرها ، لن تجتذب الا نسبة صغيرة من السفن التجارية لان السفن القادمة من انجلترا ودول اوربا جميعا تؤثر طريق قنال السويس القصير القريب ، على هذه القناة المقترحة البعيدة البلوغ .

ومعنى ذلك ان شركة قنال السويس تكاد تطمئن الى ان المنافسة من جانب قناة العقبة او من جانب القناة الافريقية المقترحة ، ستكون معدومة ولكن المنافسة القوية التي قد تزيد على الايام مصدرها امران :

اولا - انابيب الزيت التي مدت من ينبع الخليج الفارسي الى ساحل البحر المتوسط فتنقل من الزيت ما كان جريا ان ينقل عن طريق السفن ذات الصهاريج عبر قنال السويس . وانابيب الزيت الممتدة الآن قليلة العدد محدودة الامكانيات ، ولكن في الطاقة زيادة عددها مستقبلا وتوسيع امكانيات طاقتها بحيث تحرم قنال السويس من مرور حمولة كبيرة من الزيت .

ثانيا - والمنافس الخطر الثاني هو الطريق البري الذي اقترح انشاؤه بين البلاد العربية جميعا فيصل لبنان وسوريا والاردن بالمملكة العربية السعودية والكويت والعراق . فمثل هذا الطريق اذا تم انشاؤه ، قد ينقل كثيرا من الشحنات التي لم تكن تنقل قبلا الا عن طريق قناة السويس .

وثمة منافس ثالث وهو الطائرة ، فالطائرات التجارية الآن تنقل كثيرا من البضائع التي كانت تشحن قبلا عبر القنال ، ولكن امكانيات النقل بالطائرات لا تزال محدودة ولا يمكن بحال من الاحوال ان تؤثر الآن في المنزلة التجارية لشركة القنال .

واذا كانت الليالي من الزمان حالي - كما قال الشاعر القديم - فقد يطالعنا بعض ذوى المشروعات الخيالية

باقترحات جديدة يراد منها سلب قناة السويس قيمتها الاقتصادية ولكن يبدو ان تنفيذ اي من هذه المقترحات امر ليس بالهين .

ومن ثم يمكن القول ان شركة قنال السويس التي يؤول امتيازها الى مصر بعد خمسة عشر عاما - اذا لم يطرأ من التطورات ما يبكر هذا الموعد - ستبقى مستمتعة بمنزلتها التجارية العالمية ، مستمدة من العوامل الاستراتيجية والجغرافية شأوا لا يدانيه شأوا . ومعنى ذلك انه سيتعين على مصر بعد مرور هذا الزمن القصير ان تدير اكبر شركة في العالم وان تتولى حمايتها من جميع وسائل المنافسة المشروعة وغير المشروعة .

فوقاية القنال من انشغال الرمال الى جوفه ضروري ، ووسائل ارشاد السفن واضاءة الطريق امامها وربطها وتزويدها بالماء العذب والوقود - السائل والجامد - والمؤن واعمال التفتيش الجمركي والصحي وتبادل النقد وجباية الرسوم . . هذه جميعا اعمال ستؤول الى مصر وسيصبح من المحتم عليها ان تضطلع بها على خير وجه لتضمن عدم تعرض سمعة هذه المنشأة التجارية العالمية لما يسيء اليها .

ولكن الامر الذي لا ريب فيه هو ان على مصر ان تتأهب منذ الآن

للاضطلاع بهذه التبعة حتى لا تفاجأ ذات يوم بمهمة لم تكن لها بها دراية او معرفة ، وحتى يكون لديها من المستخدمين الحاذقين والخبراء الفنيين

ووسائل الصيانة الحديثة ما هو كفل لا بتقديم الخدمات التي تقدمها الشركة الآن فحسب ، بل بتحسين هذه الخدمات تحسينا يقضى على كل امل في المنافسة من اي مصدر كان .

والذي يجب الا يغيب عن ذاكرة المسؤولين في مصر ، هو ان شركة القنال عمل تجاري ينبغي ان يدار على اساس تجارية . وكل نكوص عن الوفاء بمقتضيات العمل التجاري يعرض سمعة القنال لخطر ، وينعش آمال امثال اللورد سترابولجي الذين يحقدون على مصر ويحسدونها بسبب مرور قناة السويس في اراضيها .

واذا نجحت ادارة المصريين للقنال - وهو ما نرجوه ونطمح فيه - فان كل محاولة لظهور منافس تجاري للقنال ستبوء بالاخفاق وهي في المهد ولهذا يحسن التأهب من الآن اليوم الذي تملك فيه مصر شركة القنال ، علما بأن مستقبل هذا الشريان المائي يكاد يكون خيرا من ماضيه كلما توسعت رءوس الاموال والمساعدات الفنية في استثمار الموارد البكر للبلدان الافريقية والاسيوية والاسترالية .

وديع فلسطين

## زيادة استهلاك الزيت في مصر

لقى المستر تيت رئيس مجلس ادارة شركة « الانجلو اجبشيان اويل فيلدز » محاضرة عن المنزلة الاقتصادية للزيت في مصر جاء فيها ان استهلاك الزيت زاد في خلال السنوات الاحدى عشرة الاخيرة نتيجة لاستخدام الزيت الديزل في تسيير قطرات سكة الحديد بدلا من الفحم وللتوسع في نواحي الاستهلاك المختلفة

وأورد المستر تيت احصائية عن الاستهلاك بالطن تبين مايلي :

| النوع      | الاستهلاك | التقريبي في سنة   |
|------------|-----------|-------------------|
|            | ١٩٤١      | ١٩٥١ ١٩٥٢         |
| زيت الوقود | ٢٨٠.٠٠٠   | ١٧٣٧.٠٠٠ ١٧٧٣.٠٠٠ |
| غاز الديزل | ٢٠٠.٠٠٠   | ٣٨٧.٠٠٠ ٣٦٦.٠٠٠   |
| البنزين    | ١٠٠.٠٠٠   | ٢٦٤.٠٠٠ ٦٢٠.٠٠٠   |
| الكيروسين  | ٢٥٠.٠٠٠   | ٦٣٤.٠٠٠ ٦٥٩.٠٠٠   |
| الجموع     | ٩٣٠.٠٠٠   | ٣.٢٢.٠٠٠ ٣.٥٨.٠٠٠ |



# « رأس المال كالفائدة الحناء له دلالة »

وسائل اغراء الاموال الاجنبية للاستثمار في مصر ...  
ملاحظات على قانون الشركات وقانون نقل ودون الاموال .  
حديثان لوزير سويسرا المفوض والمستشار الاقتصادي السويسري

من سويسرا بثلاث طرق : بالفرنك السويسري وبالجنيه المصري وعينا ( أى بضاعة )

والذين يستوردون القطن المصري من السويسريين يجدون في الاسواق السويسريه جنهيات مصرية وارده أصلا من مصر فيدفعون بها جزءا من الثمن ، ويؤدون الباقي بالفرنكات السويسريه والسلع

وعد نص البروتوكول على أنه يحق لسويسرا ان تبيع اجنيهات المصرية الى الدول الاخرى التى تتعامل معها باستثناء الدول ذات العملة الصعبة مثل أميركا وندا وبلجيكا .

وسألت المستشار الاقتصادى عن القطن ، فقال : انه اذا استمر القطن على استقراره وعلى أثمانه المعقولة ، فانه سينتفش لان نوع القطن المصرى لايفضله أى نوع آخر من القطن . وقد حاولت الاسواق الخارجية استبدال القطن المصرى بأقطن أخرى من البرازيل وأميركا ، ولكن جاءت النتيجة مقابرة تماما للقطن المصرى . ومن مصلحة مصر ان تدرك ان صناعة النسيج السويسرية هي صناعة للاصدار وأنها تقدمت بخطى حثيثة مستمرة . وهذه سوق مفتوحة أمام مصر . ولاتنس أن صناعة النسيج الاميركية تحتاج الى الكرنك

وسألته عن مستقبل سوقنا الدولية فقال : ان القطن يباع اليوم خيرا من قبل ، وفي امكان مصر ان تحسن وسائل الزراعة فيها لتتمكن كذلك من اصدار الارز . ولدى مصر كثير من المعادن - وخاصة الفوسفات - التى تستطيع بالعناية بها موازنة تجارتها الخارجية

واستدرك المستشار فقال : ان كل عقبة قد تعترض سبيل صناعة التعدين هي في غير مصلحة مصر ، وقد يترتب على ذلك تعطيل هذه

رأت مجلة « الاقتصاد والمحاسبة » أن تتحدث الى رجال السلك الدبلوماسي في مصر في الشؤون ذات الصلة بالحياة الاقتصادية عامة وما يتصل منها بعلاقات مصر التجارية بالبلدان الاجنبية وقد اجتمعت بالمسيو « هنرى بياه دى فيشر دى رايشنباخ » وزير سويسرا المفوض وتحدثت معه في هذه الشؤون فبادرنى قائلا :

الخارجي ، وقال انه ليس في العالم دونه ذات نهضة اقتصادية تستطيع ان تعيش في عزلة عن العالم . ونحن ان نتحدث الى رجال السلك السياسي ينبغي عدم اغفال اعتبار هام وهو ان مناشدة رأس المال الاجنبى يجب أن تصبحها سيكولوجية عامه في البلاد تضمن لرأس المال استقرارا واطمئنانا والواقع ان التصريحات التى تصدر في مصر الآن تصريحات عظيمة جدا . ويجب مراعاتها في التطبيق العملي بوساطة الادارة وعند تنفيذ القوانين والتشريعات .

وختم الوزير السويسري حديثه قائلا : ان المال كالفائدة الحناء ذات الدلال . وليس هناك عادة أشد حساسية في دلالها من رأس المال . فاذا لم تجد عناية ورعاية واهتماما أفلتت وهربت .

حديث للمستشار الاقتصادى ورأيت أن أتحدث الى المسيو « فيسر » المستشار الاقتصادى للمفوضية السويسرية في شأن العلاقات الاقتصادية بين مصر وبلاده ، فقال ان البروتوكول المضى في شهر ديسمبر عام ١٩٥١ على أثر الاتفاق التجارى المعقود بين البلدين يقضى بفتح حسابين في المعاملات ، هما الحساب رقم « أ » والحساب رقم « ب »

فالحساب « أ » خاص بسعر التعادل مع الجنيه المصرى أما الحساب « ب » فهو خاص بجميع الواردات من سويسرا والحساب الاخير رقم « ب » ينص على أن تدفع أثمان السلع المستوردة

يحسن بالمسؤولين دائما أن يدركوا أن سيكولوجية رأس المال شديدة الحساسيه ، وانه اذا أريد اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية الى بلد ما ، وجب لهذه الاموال ان تكون مطمئنة الى أنها تستطيع أن تعود من حيث أتت كاملة وفي سرعة ، وأن الارباح تجد كذلك سهولة ويسرا في العودة بقدر معقول . وينبغي أن لاننسى أن الهيئات المالية تباشر أعمالها على أساس المصالح ، وهى لذلك تنتظر أن تجد حول رأس المال جميع العناصر المواتية وقال الوزير السويسري انه اذا كان ثمة رأى في صدد التجارة الخارجية عامة ، فهو وقف الرقابة على النقد ، لان الرقابة من هذا النوع تلجم رأس المال والنشاط الاقتصادى عامة .

ويرى الوزير السويسري ان قانون الشركات المساهمة يحتاج الى تعديل حتى يضمن أصحاب رؤوس الاموال من الاجانب الحصول على الخبراء والفنيين وفقا لرغبتهم ، لأن من الطبيعى ان يبحث صاحب المال عن خير السبل لادارة عمله وفقا لمصلحة هذا العمل .

واستطرد المسيو « دى رايشنباخ » فقال : ان سر المهنة اعتبار يجب عدم اغفاله لدى الخبراء الفنيين ، فبعض الاعمال والمصانع يجب ان يحرص على سر المهنة لدى هؤلاء الخبراء وليس من الممكن التخلي عنه ولو لمراعاة بعض الاعتبارات القومية .

ولما سألت الوزير عن سعر القطن المصرى قال انه لايزال مرتفعا وقد أثنى الوزير على ما فعلته مصر عندما أخذت تتصل باتفاق العالم



# توفير العملات الأجنبية

## والاحتفاظ بالأسواق المصرية داخل البلاد

من أهم الوسائل للحصول على عملات أجنبية ، أو للحد من شراء تلك العملات ، القيام بالتأمين محليا على الواردات ، تفاديا لتسرب الأموال المصرية خارج القطر ، والاحتفاظ بها داخل البلاد .

كما أن التأمين يعتبر من أكبر عوامل تجميع رؤوس الأموال ، مما يسهل استعمالها في الصناعة والتجارة فإنه بتحصيل مبالغ صغيرة في شكل أقساط تأمين تتكون لدى الشركة مبالغ كبيرة يمكن استثمارها في اقراض شركات الصناعة والبناء وغيرها .

وفي خلال الحرب الماضية عندما وضعت جميع البلاد قيودا شديدة على العملات الأجنبية ، أعلن وزير المالية في البرلمان الانجليزي ان المبالغ التي تطلبها شركات التأمين لوفاء بالتزاماتها بالخارج ، سيصرح بصرفها بأى عملة كانت ، وذلك حتى تحتفظ الشركات الانجليزية بسمعته الطيبة في اسواق التأمين الدولية ، وتقديرا من الوزير لما تؤديه شركات

الصناعة

ولما انتقل الحديث الى قانون الشركات المساهمة ، قال المستشار الاقتصادي السويسرى : ان هناك خوفا من ان تسرى نصوص هذا القانون على شركات التضامن لان هذه الشركات تزداد فيها مسؤولية رأس المال ، ولا بد لرأس المال من أن يكون مطمئنا الى العناصر التي تعمل في هذه الشركات

وللتدليل على ذلك قال ان المختصين في فرز أصناف القطن هم خبراء يحتاجون الى عشرين سنة أو ثلاثين على الأقل ليتمكنوا من اتقان عملهم ، وهم يتوارثون هذا الفن أبا عن جد ، وهذا هو شأن المشتغلين بصناعة الساعات في سويسرا . ومثل هؤلاء عسير أن يقال لهم : اخلوا سبيلكم وقال المستشار ان هذا لايعنى ان رأس المال الاجنبى لا يريد استخدام المصريين . كلا ، وغاية ما هنالك أن رأس المال يريد أن يطمئن الى أنه سيجد فسحة من الوقت يستطيع في

التأمين لانجلترا من خدمات ، وفهما منه في الواقع للحقيقة المقررة من ان ما تحصل عليه الشركات كرسوم هو في العموم اكثر مما تضطر لتسديده كتعويضات ، وان الفرق سواء أكان في شكل مصروفات ام ارباح يعود على البلاد وبنيتها بالخير .

وتمشيا مع هذه المبادئ ، نرى ان الدول التي تماثل حالتها حالة مصر تصر على ضرورة اجراء التأمينات الخاصة بالواردات لدى شركات مسجلة في بلادها ، وذلك توفيراً لجزء غير قليل من رسوم التأمينات التي تدفع للشركات الاجنبية اذا ما ترك الخيار للمستوردين في ابرام التأمين حسب رغبتهم .

فالعراق والباكستان والهند واندونيسيا جميعا ، هي بعض البلاد التي تحتم على كل مستورد ان يؤمن على بضائعه لدى شركة مسجلة في بلادها ، اما عن التوريدات الخاصة بالحكومة فتحتم ان يكون التأمين

خلالها ان يدرب خبراء محليين جدد واستطرد المسيو «فسير» فتحدث عن التشريع الجديد الخاص بنقل رأس المال الاجنبى والارباح الى الخارج ، فقال لي انه يتمنى ان يكون التشريع رحيما ولاسيما في ما يتعلق بنقل الارباح

أما في ما يتعلق بتحويل المال الى الخارج فان مصر تطلب ضمانا غير محدود من البنك ، وهذا أمر متعذر في القواعد الاقتصادية

وقال كذلك انه ليس هناك عدد كاف من رجال الضرائب لانجاز الاعمال الادارية اللازمة لتحرير رأس المال وصفوة القول في حديثي مع الوزير السويسرى المفوض والمستشار السويسرى الاقتصادي - وهما

حديثان جرى كل منهما على حدة - أن الاجانب يعطفون على مصر عطفاً كبيراً ، ولا يريدون الا ان يتعاونوا معها تعاوناً صادقا . ولكن يحسن بمصر أن تفتن الى الحقائق الاقتصادية دون ما إضافة م . ك . بولاد

عليها لدى شركة اهلية . ومما يؤسف له ان الامر في مصر ترك حتى الآن دون رقابة ، فضاعت على البلاد ملايين الجنيهات من العملات الاجنبية المختلفة كان يمكن الاستفادة منها في اغراض اخرى .

واذا لاحظنا ان الواردات المصرية بلغت ، بل وزادت في بعض السنوات عن مائتى مليون جنيه ، واذا اعتبرنا متوسط الرسوم واحدا في المائة ، فمعنى ذلك ان مصر تدفع رسوما سنوية للتأمين البحرى تبلغ حوالى مليونين من الجنيهات .

ومع التسليم بأن معظم العمليات يعاد تأمينها في الخارج ، فان جزءا كبيرا يحتفظ به في الداخل لو تم التأمين في مصر ، ولا سيما لو تم لدى شركة مصرية . ولا تقل نسبة ما يحتفظ به من الرسوم في هذه الحالة عن ٥٠ ٪ .

ولا يجوز ان نخشى الاحتكار لان عدد الشركات التي تقوم بهذا النوع من التأمين في مصر يبلغ ٣٦ شركة ، والمنافسة فيما بينها ستمنع شبهة أى احتكار .

ان على شركات التأمين المصرية اعباء وواجبات لا تلتزم بها الشركات التي مركزها في الخارج والتي ليس لها استثمارات او ارتباطات في مصر تحملها على البقاء بصفة مستمرة اذا ما تغيرت الظروف . فالهيئات المثلة بوكلاء فقط سرعان ما تنسحب من السوق بمجرد حدوث خسائر او حتى بمجرد توقعها .

ان المطالبة باشتراط شركة مسجلة في مصر عند منح كل رخصة استيراد لا يمكن الاعتراض عليه من احد .

كما انه في جميع العمليات التي للحكومة فيها شأن كتوريدات الحكومة ومقاولاتها لا يمكن الاعتراض فيها على تفضيل الحكومة قيام شركات التأمين المصرية بها . ولا يعقل ان تذهب شركة فرنسية ، بل مصرية ، الى انجلترا او المانيا ، وتحاول - مجرد المحاولة - ان تحصل على تأمين للحكومة هناك اى دخل فيه .

فلعل الوقت قد حان لتنفيذ هذه السياسة التي يرجى ان توفر للبلاد ما لا يقل عن نصف مليون جنيه سنويا ، فضلا عما تحققه من تقوية شركات التأمين المصرية التي تعد بحق من اركان الاقتصاد القومى .



# المصرف الوطني العراقي وضع سياسة مالية جديدة

## أعمال الصيارفة

ودرج المصرف على بذل مساعدات فعالة للمؤسسات الرسمية والشعبية بالرسمية باقراضها ما تحتاج اليه من أموال فقدم لطائفة من هذه المؤسسات نحو ٦٧ مليون دينار في خلال السنوات الاربع التي مارس المصرف فيها أعماله موزعة بين المصرف الزراعي والمصرف الصناعي والمصرف العقاري ولجنة اسالة الماء لمنطقة بغداد والبلديات ومعمل تكرير الزيت ووزارة المالية والسكك الحديدية . ومن الواضح أن هذه القروض والسلف كانت ذات فائدة مزدوجة إذ مكنت المؤسسات المقترضة من زيادة أعمالها ووضع مشاريعها التي ينقصها المال موضع التنفيذ كما انها ساعدت في الوقت عينه على تنمية موارد المصرف الوطني وزيادة الحصص السنوية المدفوعة للحكومة من أرباحه .

## تنظيم التحويل الخارجي

وتوصل المصرف بالإضافة الى ما تقدم الى استبدال قانون مراقبة التحويل الخارجي الساري منذ سنة ١٩٤١ بقانون جديد يباشر اختصاصات المراقبة منذ أواسط سنة ١٩٥٠ متوخيا في ذلك تنظيم شئون المدفوعات الخارجية وفق حاجة البلاد الحقيقية ووفق المبالغ المتيسرة من العملات الأجنبية .

وأدت المساعي التي بذلها المصرف بالاشتراك مع وزارة المالية الى عقد اتفاقيتين مع الحكومة البريطانية بشأن أرصدة العراق الأسترلينية والعملات النادرة وذلك في أوائل سنة ١٩٥١ وأواسط سنة ١٩٥٢ وبموجب هذين الاتفاقين أمكن تسهيل الاستيراد الى أقصى حد وتوفرت جميع العملات الأجنبية اللازمة للمدفوعات الخارجية كما تم اطلاق جميع ما تبقى من

ويشار فيها الى السند القانوني الجديد للعملة الصادرة وهو قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٧

وعلى هذا الاساس صدرت بين أواسط سبتمبر وأوائل أكتوبر سنة ١٩٥٠ أوراق نقدية جديدة من جميع الفئات عدا فئة المائة دينار مع الاحتفاظ بشرعية تداول الاوراق النقدية القديمة

وقرر المصرف بمناسبة تتويج الملك ضرب عملة معدنية جديدة عليها صورته وقرر اصدار فئة لم تكن موجودة من قبل وهي قطع المائة فلس الفضية واتخذ الاجراءات اللازمة لتداول هذه العملات المعدنية الجديدة .

## تنظيم حركة الائتمان

وقد كانت أعمال المصارف التجارية خاضعة قبلا لمراقبة الحكومة وفي قانون رقم ٦١ لسنة ١٩٣٨ غير أن المصرف الوطني وجد أن نصوص القانون المذكور تتضمن عيوباً كثيرة وأن بعض تلك النصوص ظل بعيداً عن التطبيق .

وبناء على ذلك تولى المصرف اعداد تشريع جديد يحدث تعديلات هامة في أسس المراقبة وتم تطبيق هذا التشريع منذ أوائل سنة ١٩٥٠ . وأدت مراقبة أعمال الصيرفة التجارية وفق الاسس الجديدة الى ما قصد منها من نتائج فعالة في انهاء اقتصاديات البلاد وضمان استقرارها المالي وذلك بزيادة استثمار رؤوس الاموال داخل العراق والتشجيع على التوفير له بضمان حقوق المودعين وتسهيل أعمال المصارف في الظروف الاستثنائية واقراض المؤسسات العامة مما يتوفر لدى المصرف الوطني من ودائع المصارف التجارية والصيارفة

ان الاختصاصات التي عهدت الى لجنة العملة العراقية التي ألفت سنة ١٩٣٢ جاءت قاصرة عن تنفيذ سياسة نقدية سليمة تفي بمصلحة البلاد الاقتصادية والمالية .

وقد تلافت الحكومة العراقية هذا النقص بتأسيس المصرف الوطني العراقي سنة ١٩٤٧ مفوضة اليه بالإضافة الى ما كانت تقوم به اللجنة المشار اليها من أعمال اصدار العملة وادارتها ، مراقبة حركة الائتمان وتنسيقها وتنظيم المدفوعات الخارجية وادارة القروض العامة واقراض المؤسسات الرسمية والشعبية بالرسمية وحفظ حسابات الحكومة وغير ذلك من الوظائف العامة التي تباشرها المصارف المركزية . وعلى اثر تأسيس المصرف تغيرت أسس اصدار العملة أيضا بصدر قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٧ فعينت قيمة ذهبية للدينار وأصبح في الامكان تنويع الغطاء النقدي باستثمار احتياطي العملة في سندات مختلف الدول الاجنبية وفي سندات الحكومة العراقية فضلا عن تضمين هذا الاحتياطي نسبة من الذهب عند الحاجة .

## أعمال الاصدار

وقد باشر المصرف واجبه الاول وهو اصدار العملة وادارتها وتأمين استقرارها ابتداء من أول يوليو سنة ١٩٤٩ متبعا في اداء هذا الواجب ما قرره القانون المشار اليه آنفا ومراعيا في ذلك مصلحة البلاد في تنويع الغطاء النقدي مع ضمان أكبر ما يمكن الحصول عليه من فوائد استثمار الاحتياطي . ولقد لمس المصرف على اثر انتقال سلطة الاصدار اليه ضرورة اصدار نماذج جديدة من الاوراق النقدية تحمل صورا حديثة ويحذف منها اسم لجنة العملة العراقية الملقاة



الارصدة الاسترلينية التي سبق  
تجميدها سنة ١٩٤٧

### أعمال أخرى

واقترن تنفيذ الواجبات الهامة  
المشار إليها آنفا بانجاز طائفة واسعة  
من الاعمال الاخرى ذات الاثر الواضح  
في تقدم البلاد الاقتصادي . فقد  
ساهم المصرف في تنظيم علاقات  
العراق التجارية مع الدول الاخرى  
بموجب اتفاقيات تجارية واتفاقيات  
دفع كالاتفاقيات المعقودة مع الهند  
وباكستان ولبنان وايطاليا والمانيا كما  
ساهم في عقد وتنفيذ القروض الاجنبية  
كقروض مشروع الثرثار وقروض السكك  
الحديدية وقام بمهام المقاصة بين  
المصارف التجارية وتعاون تعاوننا  
وثيقا مع المؤسسات النقدية والمصرفية  
والدولية لتمكينها من اداء مهامها  
واعد ونشر ادق المعلومات الاقتصادية  
والمالية واحداثها .

### الصناعات الصغيرة

الحكومة معنية الآن بتدبير اسباب  
قيام صناعات كبيرة في مصر ، كصناعة  
انتاج المخصبات الازوتية ، وصناعة  
توليد الكهرباء وصناعة انتاج الحديد  
والمعادن الاخرى ، وغيرها .  
ولكن هذه يجب ألا تصرفنا عن  
بعض الصناعات التي تعد صغيرة  
نسبيا ولكنها ذات شان جوهري في  
الاقتصاد ، كصناعة الورق ، وصناعة  
وابورات الغاز ، وصناعة الفواكه  
المجففة وتحويل القمامة الى سماد  
وغير ذلك .

هذه الصناعات جميعا تحتاج الى  
ان تجد من تفكير المسؤولين شيئا  
من الاهتمام حتى تكون العناية  
بالاقتصاد شاملة للاقتصاد الكبير  
والاقتصاد الصغير على وجه سواء  
وفي آن .

### زيت البصرة

انجزت شركة « نفط البصرة »  
بالعراق حفر ٢٤ بئرا حتى الآن ويسيل  
الى ميناء « الفاو » الزيت الناتج من  
ست آبار أما الباقي فيحتفظ به في  
المستودعات .

وانفق على حفر كل بئر من هذه  
نحو ٢٥ الف دينار عراقي  
ولشركة نفط البصرة محطة لتوليد  
الغاز المنبثق من باطن آبار الزيت ،  
وقد اخذت اعمال هذه المحطة تتسع  
حتى لقد فكرت مصلحة الموانئ العراقية

في استخدام هذا الغاز في اغراضها  
الخاصة في المستقبل . وهناك شركة  
اجنبية تحاول استثماره بوساطة  
خط انابيب يمد ، وذلك لاستخدام  
الغاز في ايطاليا وفرنسا لاغراض  
الوقود والصناعة .

### المساعدة الفنية للهند

امضت الولايات المتحدة والهند  
اتفاقيتان جديدتان للمساعدة الفنية  
وذلك لاستثمار موارد الماء في الهند  
ومكافحة الجراد .

وبمقتضى الاتفاقية الاولى تقدم  
الولايات المتحدة الى الهند أربعة  
ملايين ونصف مليون دولار بينما تدفع  
الهند في مقابل ذلك مليونين ونصف  
مليون دولار . ويخصص هذان المبلغان  
لتمويل مشروع حفر ٣٥٠ بئرا  
ارتوازيا في نواح شتى في الهند  
باعتبار ذلك جزءا من مشروعات بحث  
امكانيات الري في الهند .

اما الاتفاق الثاني فينص على ان  
تدفع الولايات المتحدة ٢٢١ الف دولار  
وتدفع الهند ١٠٣ آلاف دولار لمكافحة  
الجراد وتتكفل الهند بما قد تدعوا اليه  
الحاجة من اموال جديدة في هذا  
الصدد .

### اسعار الفائدة في اسرائيل

قرر بنك ليومي الذي يقوم بمعظم  
الاعمال المصرفية في اسرائيل ( وهو  
في نفس الوقت بنك الاصدار ) رفع  
سعر الفائدة على الودائع اعتبارا من  
اول مارس ١٩٥٣ بنحو ١٪ فأصبحت  
١١/٢٪ على الودائع لمدة ثلاثة شهور  
و٢٪ عن الودائع لستة شهور أما  
الودائع لمدة سنة فقد أصبحت تغل  
فائدة قدرها ٢١/٢٪

ويرمي البنك من وراء ذلك الى  
تشجيع الاهالي على الادخار الذي  
تدهور كثيرا في اسرائيل .

وينتظر ان تحذو البنوك الاخرى  
في اسرائيل حذو بنك ليومي وان تكن  
قراراته غير ملزمة لها .

### المعرض الدولي لآلات النسيج

#### وقطع غيارها

سيقام في بلدة ( بل قيو )  
بمانشستر « المعرض الدولي لآلات  
صناعة النسيج وقطع غيارها » ،  
وذلك في الفترة ما بين ١٤ ، ٢٤  
اكتوبر القادم . ويقام هذا المعرض  
للمرة السادسة ، ولقد قدر عدد

الراغبين في العرض ( المعارضين )  
بحوالى ٢٥٠ مؤسسة تمثل ٩ دول  
فيما وراء البحار . ولقد اضطر هذا  
العدد الضخم من المعارضين ادارة  
المعرض الى توسيع مساحته عن العام  
الماضي بمقدار ٦٥ الف قدم مربع

### الجوت الباكستاني

قررت الهند أن تستورد من  
باكستان مليونين ونصف مليون بالة  
من الجوت الخام سنويا .

### انتاج الازوت في مصر

نشرت جريدة « ذي جورنال اوف  
كوميونز » فصلا قالت فيه ان انتاج  
العالم من الازوت للاغراض الزراعية  
سييتجاوز الاستهلاك بعد انتهاء  
محصول ١٩٥٢ - ١٩٥٣

وتدل التقديرات على ان مصر  
واوروبا ستنتجان وحدهما أكثر من  
نصف الانتاج العالمي وقدره  
١٠٠٠٠٠٠ رطل ١٣ طن متري قبيل نهاية  
شهر يونيو المقبل .

وهذه الارقام لا تشمل انتاج  
الاتحاد السوفييتي بسبب سرية  
الاحصاءات في روسيا .

### الحركة في ميناء البصرة

#### في ديسمبر ١٩٥٢

بلغت جملة البضائع المستوردة  
والمصدرة عن طريق ميناء البصرة  
العراقي ما يلي :

البضائع المستوردة ٢٨٨٥ رطل  
البضائع المصدرة ٧٣٣٤٥ رطل  
بما في ذلك ٢٥٧٠٥ رطل من الحبوب  
و ٢١٦٢٥ رطل من التمر

### الحركة في ميناء البصرة الجوي

#### في شهر ديسمبر ١٩٥٢

بلغ عدد الركاب الذين نزلوا في  
البصرة ٩١١ راكبا ، وبلغ عدد الذين  
غادروها ٨٧٦ راكبا بينما بلغ عدد  
الذين مروا بها ٢٦٥٧ راكبا

أما الطائرات ، فقد بلغ عدد  
الطائرات التي نزلت بميناء «المعقل»  
وطارت منه ٢١٩ طائرة بينما بلغ عدد  
الطائرات التي رت بسماء الميناء  
الجوى واتصلت ببرج المراقبة ١١٠١  
طائرة .



المستشار الاقتصادي للسفارة البلجيكية يتحدث عن :

## • قانون اخراج الاموال الاجنبية والارباح عنصر الوقت في اعداد الخبراء المحليين • تجربة رؤوس الاموال في اسواق الاستثمار المحلية • الاتفاق التجاري الجديد بين مصر وبلجيكا

تعتزم مصر الاقدام عليه ، قال ان هذه سياسة طيبة يراد بها مجابهة نهو السكان المطرد في مصر . غير انه استدرك فقال ان الصناعة - ولا سيما في البلدان الصغيرة - يجب ان تتقدم وتنمو الى حد ، فلا تتجاوزها الى الصناعات الثقيلة التي لا تقوى عليها ، فالصناعات الثقيلة قد تبهظ كاهل البلاد الصغيرة .

ويرى المسيو فورتوم ان تشجيع صناعة مواد الاستهلاك هو خير سياسة اقتصادية يحسن بمصر ان تأخذ بها فلا تتجاوزها .

وضرب لي مثلا على السويد التي كانت تعتمد حتى وقت قريب في صناعة تحويل الحديد الى فولاذ على بلجيكا . ولكنها قررت أخيرا ان تضطلع هي بهذه الصناعة في السويد والمتوقع الا يتم استكمال هذه الصناعة في السويد قبل مضي ربع قرن ، على الرغم من أن لديها القوة المادية الكافية ورأس المال الكافي والفنيين الكافين . وعلى الرغم من توفر هذه العناصر جميعا ، فلا ينتظر ان تتجاوز السويد بعد ٢٥ سنة ، انتاج مايزيد على كفايتها للاستهلاك المحلي وحده .

### رخص الاستيراد

وقال عن رخص الاستيراد ان هذه الرخص امر يؤسف له لانه يعترض كثيرا سبيل النشاط الاقتصادي . ولما سألته عن الاتفاق الذي عقد بين مصر وبلجيكا والذي لم تنشر نصوصه بعد ، قال انه اتفاق ليس هناك أحسن منه في الظروف الحالية . وقال ان هذا الاتفاق سيؤدي الى جعل التجارة مع بلجيكا تسير صوب تأليف سوق ثلاثية .

وبمضي الوقت يؤدي هذا الاتفاق الى الموازنة التجارية .

م . ك . ب

تحدث الى « المسيو فورتوم » مستشار السفارة البلجيكية للشؤون الاقتصادية في موضوعات شتى ذات صلة بالاقتصاد في مصر والخارج . فاستهل حديثه قائلا ان النظام الحاضر في مصر يستمتع بسمة طيبة في العالم ، ويطمئن الى كثير من حسن النية والرجو ان تجيء جميع أعماله مطابقة لحسن النية هذا متسقة معه .

في تكوين الخبراء المحليين وزيادتهم نضجا ونموا . ورأس المال الاجنبي لا يزعم ان الخبراء المحليين ليسوا أكفاء ولكنه يقول ان تكوين الخبراء الصالحين واعدادهم ينبغي ان يراعى عنصر الوقت فهذا امر لا مفر منه .

ومن ثم ، فان التحول المباشر الى الاستعانة بخبراء محليين قد لا يكون مواتيا لتدفق رؤوس الاموال الاجنبية هذه حقيقة يجدر بالادارة المصرية ان تظن اليها وتعمل على ازالة جميع العراقيل التي تقف في الطريق .

مكافآت الخبراء الاجانب وتحدث المستشار عن النسبة التي يسمح باخراجها من مكافآت الخبراء الاجانب فقال انهم يرون انها نسبة معتدلة .

### التجربة المحلية

أما في ما يتعلق بوجهة نظر صاحب المال الاجنبي الذي يريد نقل ماله الى مصر لكي يستثمره ، فانه يستفسر عادة عن الجو الذي تستثمر فيه الاموال المقيمة حاليا ، فاذا رآه جوا مواتيا طيبا ، اطمأن الى موقفه ونقل ماله واستثمره . وهذا امر طبيعي لان رأس المال الاجنبي يقف دائما موقف المراقب ، فيتابع التجارب التي تختبرها الاموال المستثمرة حاليا ، فهذا في عرف رأس المال يتقدم في اهميته على التصريحات الرسمية . ومتى كانت الاموال المحلية مكفولة الطمأنينة ، تدفقت الاموال الاجنبية .

الصناعات في البلاد الصغيرة ولما تحدث عن التصنيع وهو ما

### التشريعات الاقتصادية الجديدة

ولما تحدث المستشار البلجيكي عن القانون الذي صدر أخيرا خاصا بنقل رؤوس الاموال والارباح الى الخارج ، قال ان من رآيه ان هذا القانون في جملة قوانين ليس عليه من بأس ، ولا سيما بعد ما صدر معه قانون المناجم والمهاجر فأصبح القانونان يؤلفان وحدة طيبة ، ولكن لا بد من أن تتلوها التشريعات المكملة لهما . واستطرد فقال ان هذين القانونين وضعا حدا أدنى من جو الثقة ، وهو أمر طيب ممتدح ، ولكن ينبغي من ناحية أخرى الا يغيب عن الذهن ان رؤوس الاموال لا يكفيها للاطمئنان ان تصدرتصريحات رسمية طيبة ونية حسنة قائمة ، بل تريد الى جانب ذلك أعمالا ايجابية وتود ان تتاح لها فسحة من الوقت تختبر فيها هذه الروح الطيبة وترى تطبيق هذه التشريعات المرضية .

### عنصر الوقت

وقال المسيو « فورتوم » ان عنصر الوقت عنصر ينبغي عدم اغفاله قط ، فالوقت عنصر هام في جميع شؤون الحياة ولا سيما شؤون الاقتصاد ، لان الذين يشتغلون بالاقتصاد لا يتصرفون ارتجالا ، بل لابد لهم من أن يقفوا موقف المترقب في حسن نية . وكل تصريح طيب يصدر لا يشترط ان يتلوه مباشرة تدفق رؤوس الاموال بل لا بد من مراعاة عنصر الوقت الذي أسلفنا الاشارة اليه .

### الخبراء المحليون

ومضى المستشار البلجيكي فقال : ان عنصر الوقت هو بدوره عنصر هام



# عمل تكرير الزيت في بريطانيا وكلفه مليون جنيه

١٣٨ ٠٠٠ ٨٢٢ ر ١ طن وزيت التشحيم ١٣٨ ألف طن .

ولكى نعطي القارئ فكرة عن المواد التي استخدمت في بناء هذا المعمل نذكر أن ١١٩ ألف طن من الفولاذ و ٣٧ ألف طن من الاسمنت و ٣٢٨ ألف قدم مكعب من الخشب و ١٤ مليون قالب طوب قد استخدمت أو ستستخدم في هذا البناء . وستمده أنابيب طولها ٦٠٠ ميل وطرق طولها ٢٢ ميلا وخطوط سكة حديد طولها خمسة أميال . وعندما بلغ العمل في انشاء هذا المعمل ذروته ، كان عدد المشتغلين في بنائه ثمانية آلاف . وعند اتمامه سيكون عدد العاملين فيه ١٥٠٠ مستخدم معظمهم من المناطق المجاورة وفي أثناء بناء هذا المعمل نشأت عقبات هندسية شتى ، فلما كان موقعه على جزيرة ذات مستنقعات وأرض طينية ، فقد كان من الحتم اخراج مقادير كبيرة من هذا الطين حتى تبني قواعد المعمل على الاراضى الصخرية العميقة . وكان لا معدى في بعض الحالات عن استخدام ما لا يقل عن ٦ آلاف كتلة من الخرسانة المسلحة تتفاوت في طولها بين ١٥ قدما و ٧٠ قدما لتسند دعائم المعمل . وفي أوائل أيام العمل في المعمل تم بوساطة الكراكات نقل ما يقرب من مليون ياردة مكعبة من الرمل الى الشاطئ ، لطمير المستنقعات واعداد المكان اللازم لمستودعات لتخزين .

ويحتاج هذا المعمل الى نحو ٤ ملايين جالون في الساعة من الماء اللازم لأعمال التبريد . ويستخرج هذا الماء من فرع « ميدواى » ثم يعاد الى النهر بعد أن يبقى بالآلات من أحدث آلات فرز الزيت عن الماء .

وستبلغ جملة نفقات انشاء معمل التكرير في « كنت » نحو ٤٠ مليون جنيه استرليني .

وبإضافة أربعة ملايين طن - هي طاقة هذا المعمل سنويا - الى طاقة المعامل الأخرى التابعة للشركة الانجلو الايرانية في بريطانيا ، فإن جملة ما تكرره هذه الشركة يبلغ عشرة ملايين ونصف مليون طن ، هي أكبر مقدار عرفته المملكة المتحدة .

المتحدة . وجدير بالذكر في هذا الصدد ، أنه في عام ١٩٣٨ كانت طاقة بريطانيا على تكرير الزيت تقل عن مليونين ونصف مليون طن سنويا ، فقاربت في عام ١٩٥٣ ثلاثين مليون طن .

وقد أختير موقع جزيرة « جرين » بوساطة الشركة الانجليزية الايرانية التي تملك معامل أخرى للتكرير في المملكة المتحدة موزعة في « لندارسى » بجنوب « ويلز » و « جرانجموث » وطاقة المعمل الاول أربعة ملايين طن بينما طاقة الثانى مليونان ونصف مليون طن . والسبب في اختيار جزيرة « جرين » هو أنها ذات موقع ممتاز من حيث قربها من لندن وقدرتها على تسليم المنتجات فيها وفي الجنوب الشرقى لبريطانيا بثمن اقتصادى . أضف الى ذلك أن انشاء معامل التكرير على المسطحات ذات المستنقعات انما ينقذ الاراضى الزراعية من عدوان الصناعة عليها . أضف الى ذلك أن عمق فرع « ميدواى » يصل الى نحو ٤٠ قدما فيسمح لأكبر ناقلات الزيت من عابرات المحيط بأن تدخل هذا الرافد لتعبئ خزاناتها بالزيت ، سواء كان المد مرتفعا أو منخفضا .

وقد بدى في بناء هذا المعمل فى صيف عام ١٩٥٠ وسيتم انشاء المعمل بعد ثلاث مراحل من المرحلة التى بلغها الآن . والمرحلة الثانية هي مرحلة « تحطيم » الزيت المقطر وبذلك يمكن تحويل نصف مليون طن سنويا من الزيوت شبه المكررة الى البنزين الممتاز وغيره من المنتجات الدقيقة . وتتضمن هذه المرحلة كذلك انشاء معمل لانتاج الكيوسين .

والمقرر أن يتم بناء معمل لزيت التشحيم فى أوائل عام ١٩٥٤ ، أما المرحلة الأخيرة فتشتمل على مشروعات لانشاء مصانع لانتاج مواد تحتاج الى علاج صناعى دقيق

ومن الملايين الأربعة من أطنان زيت الشرق الأوسط التى يكررها هذا المعمل سنويا ستكون أهم المنتجات ما يلى : بنزين السيارات ٧٦٤ ألف طن ، والكيوسين ٢٦٤ ألف طن وزيت الجوارات المتبخر ٧٢ ألف طن والغاز ٤٧٨ ألف طن وزيت الوقود

نشرت جريدة التيمس فى أحد أعدادها التى صدرت أخيرا مقالا عن معمل تكرير الزيت الذى أنشئ فى « كنت » أخيرا . وقد رأينا أن نترجم هذا المقال فيما يلى :

عندما ضربت الأعاصير والفيضانات المروعة ضربتها العنيفة على الساحل الشرقى لبريطانيا فى يوم ٣١ يناير الفائت ، كان معمل تكرير الزيت الذى أنشأته الشركة الانجلو ايرانية على جزيرة « جرين » فى مقاطعة « كنت » على وشك أن يدخل أول مرحلة من مراحل العمل . وتلك المرحلة هي مرحلة التقطير الاولى ، وطاقة هذا المعمل أربعة ملايين طن فى العام ، ولا بد لجميع الزيت الخام من أن يمر فى هذه المرحلة قبل أن يكرر الى المنتجات الأخرى . وكنتييجة لذلك ، يمكن لبنزين السيارات وغاز الوقود والاضاءة أن تخرج من المعمل الى الاسواق .

ولما كانت جزيرة « جرين » محصورة بين نهر التاميز وفرع ميدواى ، فقد كانت حصتها من ماء الفيضان كبيرة وأثر ماء الفيضان فى الاراضى المنخفضة فى الجزيرة تأثيرا شديدا . ولكن من حسن الحظ أن وحدة التقطير وغيرها من المنشآت الهامة فى هذا المعمل نجت من التعرض لأذى خطير بسبب هذه الفيضانات ، وإن كان بعض أجزاء المعمل صارت مغطاة بالماء . وقد تم على وجه السرعة نزح ماء الفيضان ، ولم يكد يحل اليوم العشرون من شهر فبراير ، حتى كانت وحدة التقطير الاولى قد بدأت فعلا انتاجها .

وفى يوم ٨ مارس شحنت بحرا أول شحنة من منتجات الزيت المكرر . وقد تم الآن تنظيم عمليات الشحن المنظمة الى عدد من موانئ العالم ، كما أن المعمل يورد الآن منتجاته الى داخل المملكة المتحدة نفسها . أما حاجات المعمل الضخمة من الزيت الخام ، فإنها تلبى من زيت الشرق الأوسط الذى تنقله الناقلات عبر البحار .

ومما يذكر أن مشروعات بناء معمل التكرير فى « كنت » وضعت بعد الحرب العالمية حالا ، جريا على سياسة التوسع - عامة فى صناعة تكرير الزيت فى المملكة





**السوق الاقتصادية للشرق الادنى**  
صدر أخيراً عن جامعة كورنيل  
الأميركية كتاب عنـوانه «**التعمير**  
الريفى فى الشرقين الادنى والاوسط»  
وهو يعرض المساعى التى تبذلها  
البلدان العربية لاصلاح احوالها  
الزراعية وتحسين مستوى معيشة  
شعبها التى تفلح الارض وتربى  
الماشية

#### **اتفاقات تجارية، للارجنتين**

تبادلت حكومتا الارجنتين وفرنسا  
وثائق التصديق على عقد اتفاقية  
تجارية مدتها ثلاثة اشهر لتبادل  
منتجات قيمتها ١٢ مليون دولار من  
كل من الدولتين . . . وستصدر  
الارجنتين الصوف ومنتجاته وكذلك  
الزيوت لقاء الحصول من فرنسا على  
مواد فولاذية

والمنتظر عقد اتفاق تجارى بين  
الارجنتين واليابان لتبادل سلع قيمتها

#### **ورق النقد المتداول فى مصر**

جاء فى النشرة الاقتصادية التى يصدرها البنك البلجيكي والدولى فى

مصر ( عدد يناير ١٩٥٣ ) أن العملة المتداولة فى مصر فى خلال عامى ١٩٥١ و ١٩٥٢ كانت كما يلى مقدرة بالآلاف الجنيهات المصرية :

| البنكوت | ورق   | العملات | البنكوت | الشهر  | البنكوت | ورق   | المدن | البنكوت |
|---------|-------|---------|---------|--------|---------|-------|-------|---------|
| النقد   | النقد | النقد   | النقد   | النقد  | النقد   | النقد | النقد | النقد   |
| ١٩٠٠٠٠  | ٣١٢٠  | ٧٤١٧    | ٢٠٠٥٣٧  | يناير  | ٢٠٧٠٠٠  | ٣٠٥١٥ | ٧٦٥٢  | ٢١٨١٦٧  |
| ١٩١٠٠٠  | ٣١٧١  | ٧٤٤٤    | ٢٠١٦١٥  | فبراير | ٢٠٣٠٠٠  | ٣٠٥٩٠ | ٧٨٦٣  | ٢١٤٤٥٣  |
| ١٩١٠٠٠  | ٣٢٠١  | ٧٤٥٨    | ٢٠١٦٥٩  | مارس   | ١٩٩٠٠٠  | ٣٠٨٣١ | ٧٦٨٦  | ٢١٠٥١٧  |
| ١٨٩٠٠٠  | ٣٢١٠  | ٧٤٨٦    | ١٩٩٦٩٦  | ابريل  | ١٩٨٠٠٠  | ٣٠٩٩٤ | ٧٧٠٩  | ٢٠٩٧٠٣  |
| ١٩٤٧٦١  | ٣١٢١  | ٧٤٨٨    | ٢٠٥٣٧٠  | مايو   | ١٩٣٠٠٠  | ٤٠٨٤  | ٧٧١٣  | ٢٠٤٧٩٧  |
| ١٧٩٠٠٠  | ٣٢٢٣  | ٧٥٤٢    | ١٨٩٧٦٥  | يونيو  | ١٩١٠٠٠  | ٤٠٣٣٥ | ٧٧١٧  | ٢٠٣٠٥٢  |
| ١٧٢٠٠٠  | ٣٢٢٨  | ٧٥٦٢    | ١٨٢٧٩٠  | يوليو  | ١٨٢٠٠٠  | ٤٠٣٠٨ | ٧٧٠٥  | ١٩٤٠١٣  |
| ١٧٠٠٠٠  | ٣٢٦٣  | ٧٥٧١    | ١٨٠٨٣٤  | أغسطس  | ١٨٣٠٠٠  | ٤٠٣٢٨ | ٧٧٥٢  | ١٩٥٠٤٨  |
| ١٨٠٠٠٠  | ٣٣٦٠  | ٧٦١٧    | ١٩٠٩٧٧  | سبتمبر | ١٩٤٠٠٠  | ٤٠٥٠٠ | ٧٧١٩  | ٢٠٦٢١٩  |
| ٢٠٤٠٠٠  | ٣٤٢٤  | ٧٦٤٣    | ٢١٥٠٦٧  | أكتوبر |         |       |       |         |
| ٢١٥٠٠٠  | ٣٥٥٧  | ٧٦٢٧    | ٢٢٦١٨٤  | نوفمبر |         |       |       |         |
| ٢١١٠٠٠  | ٣٦٦٣  | ٧٦٩٨١   | ٢٢١٦٤٤  | ديسمبر |         |       |       |         |

٨. مليون دولار من كل ناحية .  
فتستورد الارجنتين الفولاذ والآلات  
من اليابان وتصدر اليها ٣٠٠ الف  
طن من القمح والمنتجات الاخرى  
كذلك عقد اتفاق تجارى لتسهيل  
التبادل التجارى بين الارجنتين  
وشيلي على نطاق واسع .

وتجرى الآن مفاوضات تجارية بين  
الارجنتين وروسيا لتنظيم التبادل  
التجارى بينهما .

وهناك مفاوضات تسير سيرا  
حسنا بين الارجنتين وبيرو لعقد  
اتفاق اقتصادى .

#### **قرض البنك الدولى للانشاء والتعمير لروديسيا الشمالية**

وافق البنك للانشاء والتعمير فى  
١١ مارس ١٩٥٣ على منح روديسيا  
الشمالية قرضا قدره ١٤ مليون  
دولار مساهمة فى مشروع التقدم  
الاقتصادى الذى يستغرق تنفيذه  
ثلاث سنوات وتقدر تكاليفه بنحو  
٧٩ مليون دولار ، ومدة القرض ١٩  
عاما بفائدة قدرها ٤ ٢ / ٪ بما فيها  
١ ٪ عمولة احتياطى البنك .

واهم ما يتضمنه المشروع ، مد  
خطوط حديدية جديدة وشراء معدات  
للخطوط القديمة لمقابلة احتياجات  
النهضة الاقتصادية فى روديسيا .

#### **توقيع بروتوكول تجارى**

#### **بين روسيا والصين**

اعلن فى موسكو يوم ٢٦ مارس  
١٩٥٣ عن توقيع بروتوكول تجارى

بين روسيا والصين الشيوعية ،  
وينص على أن تقدم روسيا الى الصين  
ما يلزمها من معدات لاستخراج  
المعادن وانشاء الصناعات الآلية  
والصناعات الكيماوية ، كما تساعد  
فى تنفيذ البرنامج الضخم الذى  
ستضطلع به للتوسع فى توليد القوة  
الكهربائية .

وفى مقابل ذلك تقدم الصين الى  
روسيا المعادن الخفيفة والارز  
والزيوت النباتية والبذور الزيتية  
والطباق والشاي والفاكهة والصوف  
والحرير الخام والمنسوجات الحريرية  
والمصنوعات الجلدية .

#### **زراعة القصب فى البنجاب**

قسمت المساحة المخصصة لزراعة  
القطن فى البنجاب الى خمس مناطق  
جيولوجية رغبة فى تحسين محصول  
القطن .

وقال وزير الزراعة فى البنجاب  
محطات فرعية مستقلة قد أنشئت  
فى كل منطقة لاجراء بحوث بشأن  
القطن ، وأن انواعا مناسبة من القطن  
قد كشفت نتيجة للبحوث الكثيرة  
التي قامت بها المحطات .

وقال ان مشروعا لبحث امراض  
زراعة القطن يبحث الآن .

#### **شركة مالية لدول الكومنولث**

انتهى مؤتمر رؤساء وزارات دول  
الكومنولث الذى عقد فى ديسمبر  
الماضى الى اتخاذ قرار هام يقضى بانشاء  
شركة مالية لدول الكومنولث . واسم  
هذه الشركة The Commonwealth  
Development Finance

Company Ltd. ولها رأس مال  
قدره ( ١٥ مليون ) جنيه مقسمة  
الى نوعين من الاسهم . الاول اسهم  
( ا ) قيمة السهم الاسمية جنيهه  
وعدها ٨٠٢٥٠٠٠ ر. ، والثانى اسهم  
( ب ) قيمة السهم الاسمية جنيهه  
وعدها ٦٠٧٥٠٠٠ ر. والنوع الاول  
( ا ) يكتب فيه بواسطة الشركات  
الصناعية الكبرى ، والتجارية ،  
والمناجم ، وصناعة السفن ، والمالية  
أما النوع الثانى ( ب ) فيكتب فيه  
بواسطة ( بنك انجلترا )

#### **التقدم الاقتصادى**

#### **فى افريقيا الوسطى**

ادلى المستر اوليفر ليتلتون وزير  
المستعمرات البريطانى بحديث فى



مجلس العموم قال فيه ( أنه قد حان الاوان لكي نعرف مدى التقدم الاقتصادي لدول وسط افريقيا كمجموعة واحدة ... اذا ما اريد لها مزيدا من الخير والتقدم ) . ولقد كان، يعنى الوزير أن يوافق المجلس على المشروعات التى وضعها مندوبون عن المملكة المتحدة ، وشمال وجنوب روديسيا ، ونياسالاند فى لندن خلال يناير الماضى .

وهكذا قضى المستر ليلتون على معارضى المشروع البالغ عددهم ٢٦٠ مقابل ٣٠٤ أعضاء مؤيدين .

وقال ايضا ( ان التقدم الاقتصادى لن يكون صحيحا الا اذا تلاه اتحاد سياسى ، وبدون هذه الوحدة السياسية، سيكون التقدم الاقتصادى عديم الجدوى بل وغير كاف . فان طرق المواصلات ووسائلها بوسط افريقيا تحتاج الى عناية كافية . فالطرق، والسكك الحديدية، وتحسين الموانئ ، اذا ما نفذ عليها هذه المشروعات الموضوعة ، وتم انشاء واستخدام الطاقة الكهربائية المستخرجة من نهر ( الزمبىزى ) ، لكان ذلك عملا اقتصاديا جليلا يوفر آلاف الجنيهات

**المحرر : وكيف اذن تحرم بريطانيا الوحدة السياسية بين مصر والسودان وهى تؤمن أن هذه الوحدة حجر الزاوية فى التقدم الاقتصادى ؟ حقا يجرمون ما يعللونه لأنفسهم !!**  
**زيادة مقدرة المانيا الانتاجية**

### للبنترول

تواجه صناعة الزيت فى المانيا الغربية مشكلة ذات وجهين الاول زيادة المقدرة الانتاجية والاخرى زيادة تكاليف الانتاج . وفى ١٩٥٢ كانت المانيا لا تزال تستورد من المنتجات البترولية اكثر مما تصدر ( اذ استوردت ٧٦٠٠٠ طن مقابل ٥٣٠٠٠٠ أصدرته ) . وفى المستقبل لن تكون معاملها قادرة على مواجهة حاجاتها المحلية فحسب ( ماعدازيت الديزل وبعض المنتجات الخاصة الاخرى ) - بل أيضا سيكون لديها جزء فائض يمكنها تصديره . وقد أنشئ بجوار مدينة ( بريمن ) ثانى معمل للبنترول فى المانيا ، وتم انشاؤه بواسطة شركة ( دوتيش فاكوم ) حيث سيتاح لالمانيا أن تكفى نفسها بنفسها - ولدرجة كبيرة - فى

وقود السيارات . كما ستصل مقدرة تكرير البنترول ومنتجاته من جميع الانواع الى ٧٣ مليون طن خلال العام الحالى ، تزداد الى ٩٤ مليون طن خلال عام ١٩٥٤ . ومن ناحية أخرى ، فقد بلغ استهلاك الوقود خلال عام ١٩٥٢ انشأت حديثا معامل لتكرير البنترول

### آثار التصنيع فى الارجننتين

ربما كانت الارجننتين لاتزال فى مرحلة الانتقال من الزراعة الى التصنيع والا لكانت كل الشواهد تدل على خطر السياسة الاقتصادية التى جرت عليها فى السنوات الاخيرة اذ بينما هبط الرقم القياسى لانتاجها الزراعى الى مادون ٩٠ ٪ ( ١٩٤٨ = ١٠٠ ) لم يزد الرقم القياسى للانتاج الصناعى عن ١٠٣ فى سنة ١٩٥١ بل لقد هبط فى الربع الاول من سنة ١٩٥٢ الى ٩٨ . ويكفى القول بأن سياسة التصنيع هذه قد أدت - بمعاونة الظروف الجوية السيئة الى هبوط الرقم القياسى لانتاج القمح فى سنة ١٩٥١ الى ٣٠ ( ١٩٤٨ = ١٠٠ ) بينما كان ١٩٨ فى سنة ١٩٣٨ . وبينما ظلت قيمة صادرات الارجننتين تزيد عن وارداتها منذ ما قبل الحرب حتى سنة ١٩٤٨ اذابها تتراجع بعد ذلك ( باستثناء سنة ١٩٥٠ ) كما يتضح من الارقام الآتية

| ( بملايين الدولارات )   | ١٩٣٧ | ١٩٤٨ | ١٩٤٩ | ١٩٤٩ | ١٩٥٠ |
|-------------------------|------|------|------|------|------|
| الصادرات                | ٧٥٧  | ١٧٠٠ | ١٠٠٠ | ١٠٠٠ | ١٩١٠ |
| الواردات                | ٤٨٢  | ١٤٨٥ | ١٠٤٠ | ٩٣٠  | ١٣٦٠ |
| النصف الاول من عام ١٩٥٢ |      |      |      |      |      |
|                         |      | ٣٤٩  |      |      |      |
|                         |      | ٥٢٤  |      |      |      |

هذا ويزداد عجز الميزان التجارى لان الارجننتين تأخذ بنظام سعر الصرف المتعدد وتطبق سعر صرف للبيزة فى حالة التصدير يقل كثيرا عنه فى حالة الاستيراد .

### انتاج الكروم فى العالم

تعد يوغسلافيا الدولة الثانية فى أوروبا بعد تركيا فى انتاج الكروم . فتدل الاحصاءات التقريبية على انها تنتج انواع من الكروم بحسب نسبة « الكرومات » فى كل نوع منها . ففي النوع الاول ٤٨ فى المئة من الكرومات، وفى النوع الثانى ما يتفاوت بين ٤٢ و ٤٨ فى المئة ، وفى النوع الثالث ٤٢ فى المئة .

| وفى ما يلى احصاء بالانتاج قبل الحرب وبعدها مقدرا بالاطنان | الكروم من النوع الاول | الكروم من النوع الثانى | الكروم المركز | الكروم الحديدى |
|-----------------------------------------------------------|-----------------------|------------------------|---------------|----------------|
| ٨٧٥٨                                                      | ٢٩٠٠٢                 | ١٤٩٣٢                  | ١٤٦٧٥         | ١٨٠٠           |
| ٩٩٩١                                                      | —                     | —                      | ٩٥٩٤          | —              |
| ٢٣٩٠٨                                                     | ١٧٦٤١                 | —                      | ١٥٠٦٠         | ٢٤٤٣           |
| ٢٤٦٥٣                                                     | ١٤٦٧٥                 | ٩٥٩٤                   | ١٥٠٦٠         | ٢٤٤٣           |
| ٢٨٥٩                                                      | ١٨٠٠                  | —                      | ١٥٠٦٠         | ٢٤٤٣           |

### الاحصاء الزراعى الشتوى فى العراق لموسم ١٩٥١ - ٥٢

| النوع            | المساحة المزروعة | الكمية المبذورة بالطن | المحصول بالطن |
|------------------|------------------|-----------------------|---------------|
| القمح            | ٣٠٦٨٧٤٣٠٦ دونم   | ٧٥٢٨٥                 | ٤٧٩٧٥٦        |
| الشعير           | ٣٥٢٨٤٩٣ دونم     | ٧٤١٤٥                 | ٦٥١٨٩٢        |
| العدس            | ٣٧٤٢٢ دونم       | ٦٩١                   | ٦٣١٢          |
| الكتان           | ١٩٧٥٠ دونم       | ٩١                    | ٧٨٠٢          |
| الحمص            | ١٩٤٨٢ دونم       | ١٩٣                   | ٢١٩٤          |
| الهرطمان         | ١٦٦٦٣ دونم       | ٢٩٩                   | ٢٠٣٢          |
| ( نوع من العدس ) |                  |                       |               |
| الجملة           | ١٦١٦٩٦٦٣ دونم    | ١٥٠٦٩٤                | ١١٤٣٩٨٨       |



# سياسة التوسع في المنشآت الصناعية

( الجزء الثالث من البحث ) بحث ناحية الإنتاج

الجنون أن يقوم المخبز الوحيد في بلدة صغيرة مثلاً فيرتفع بانتاجه اليومي الى عشرة أمثال انتاجه العادى فالطبيب على الخبز طلب جامد لا تجدى معه زيادة الانتاج فالناس لن يأكلوا فوق ما يأكلون فى العادة ، وأخيراً يجب عدم الاقدام على التوسع اذا كان هناك شك فى سلامة المشروع أو اذا كان هناك احتمال تعرضه لمنافسة خطيرة أو لتقنيات اقتصادية عنيفة . بل يجب التريث حتى تمر هذه العواصف الهوجاء بسلام .

ومن البديهي أن التغيير فى أى عامل من العوامل الخمسة السابقة سيؤدى قطعاً الى تغيير حتمى أو تبعى فى الحجم المناسب لمشروع ، ويكون هذا بمثابة مشروع جديد كما ذكرنا . وجدير بالذكر أن هذا الكلام ينطبق على المؤسسة التى بدأت فى حجم صغير ورغبت فى التوسع - كما ينطبق على المؤسسة التى بدأت فى حجم كبير - نسبياً - ورغبت أيضاً فى التوسع - فهو ينطبق على مثل هاتين المؤسستين سواء بسواء ، إلا أن مشاكل الطائفة الاولى قد تكون أكثر عدداً وتعقيداً من المشاكل التى تصادف الطائفة الثانية - ذلك أن حجم هذه الطائفة الثانية - منذ البداية - يكون - فى الغالب - قد سمح لها باستخدام طائفة من ذوى الكفايات العالية - الفنية والإدارية - ويكون قد سمح لها بتطبيق مبادئ اللامركزية منذ البداية فلا يعدو الأمر عند التوسع أن يكون زيادة فى اللامركزية ، بينما يكون صاحب المشروع الصغير - فى العادة - المهيمناً الاوحد على المشروع فى كل نواحيه حيث تتمثل المركزية بأجلى معانيها - وغالباً ما يدير هذا الشخص مشروعه على مجرد الإلهام ، وتكون قراراته وليدة الساعة كما تكون عاطفية ولا تكون على أساس علمى دراسى دقيق ومن الطبيعى أن يثير مثل هذا المشروع عدة صعوبات ومشاكل إذا ماهدف الى التوسع .

## حجم المشروع

ويحسن بنا أن نتساءل الآن عما

## للأستاذ موسى صفتى

بأحد العوامل الآتية على الأقل (١)

١ - درجة معينة من الكفاية الفنية

Technical

٢ - درجة معينة من الكفاية الإدارية

Managerial

٣ - ناحية رأس المال Financial

٤ - ناحية التسويق لتصريف

السلعة Marketing

٥ - ناحية إمكان الصمود أمام

المخاطرة وتغير الظروف .

Risk and Fluctuations

وبناء على هذا يتعين علينا إذا ما أردنا دراسة « الحجم المناسب » للمشروع فى وضعه الجديد أن نبحث هذه النواحي الخمس المشار إليها . فمثلاً : من ناحية الكفاية الفنية أو الإدارية يجب ألا يعهد بمشروع ضخم الى ادارة عرجاء قليلة الخبرة كما يجب ألا يعهد الى من فى مثل كفاية المرحوم اللورد جوشوا ستامب بادارة دكان صغير (١) ، ومثلاً من ناحية رأس المال يجب أن نحدد المبلغ المناسب له فلا نرصد مليون جنيه لمحل لبيع الفول والخبز ، كما لا نوفر ألف جنيه فقط لإنشاء مصنع للصلب ، ومثلاً فى ناحية التسويق يجب التأكد مقدماً من إمكان تصريف الانتاج التقديرى كله وذلك على سعر البيع وعلى أساس مرونة الطلب على السلعة ، ويكون من

( ١ ) - انظر فى هذه الناحية من

البحث الكتاب القيم التالى :

The Structure of Competitive Industry By E.A.G. Robinson (Cambridge Economic Hand books)

( ١ ) - كان المرحوم اللورد جوشوا

ستامب من أكبر اخصائى تنظيم المشروعات الصناعية أو إعادة تنظيمها - وكان ذا شهرة خاصة فى هذه الناحية .

قبل الدخول فى تفاصيل الموضوع أحب أن أنبه أذهان القراء الكرام الى أن التقسيم الذى ارتأيت أن أعالج الموضوع على نسقه ، إنما هو تقسيم اعتبارى بحث اذ ليست هناك فواصل بينة واضحة بين كل قسم منها والأقسام الأخرى فنحن حين نتكلم عن ناحية الانتاج لابد وأن نمس الميزانيات التقديرية التى يجب أن تدير المؤسسة على هداها ، فإذا ما دلفنا الى الجزء من البحث الذى يتناول ناحية المالية والمحاسبة صادفنا موضوع الميزانيات التقديرية ذاته .

وبالمثل فإذا تكلمنا - فى صدد الناحية الانتاجية أيضاً - على الناحية الإدارية التى تستطيع الهيمنة على الانتاج اضطررنا لولوج موضوع الاختصاصات وتنازل أولى الأمر فى المؤسسة عن بعض منها لغيرهم من رجال الصف الثانى بينما قد يتعين علينا علاج هذه النقطة - بتوسع - حينما نصل الى ناحية العمال والموظفين فالتقسيم اذن ماهو الا مرشد لنا وسط هذا الخضم المتلاطم المتشابك من الأبحاث وماهو الا نوع من الموازنة بين مختلف هذه الأبحاث ، وإيجاد المكان المناسب لكل منها بطريقة الانسب فالانسب ، فنسهب حيث يكون الموضوع أصيلاً فى الناحية التى نحن بصدد بحثها ونكتفى بالإشارة فى مواضع أخرى لا يكون الموضوع من أركانها .

وسياسة التوسع - كما قلنا - إنما هى بمثابة مشروع جديد تقدم عليه المؤسسة بعد اجراء نفس الدراسات العميقة التى أجرتها عند تأسيسها .

لقد سبق أن نوهنا الى أن صاحب المشروع يهدف بالأبحاث العديدة التى يجريها الى الوصول الى تحديد الحجم المناسب للمشروع Optimum size الا أننا اذا ذكرنا تعبير «الحجم المناسب» دون أى تحديد له كنا بعيدين عن البحث العلمى بعداً كبيراً . ولما كان لكلامنا أية قيمة علمية - فالحجم المناسب لأى مشروع يجب أن يقرن



## أخبار اقتصادية

### ورق الصحف من الحشائش

نجحت في ولاية فلوريدا الأميركية تجارب إنتاج ورق الصحف من الحشائش والأعشاب التي تنمو في المستنقعات . وتبين أن ورق الصحف الناتج بهذه الكيفية أطيب نوعا وأشد مقاومة من ورق الصحف الذي يصنع من عجائن الخشب

ويقول رجال الصناعة الذين يتولون هذا المشروع أنه لا معدى عن ادخال تحسينات جديدة على هذه الصناعة ولكن النتيجة التي تم الوصول اليها الآن مشجعة جدا . وأضافوا أن بعض الهيئات الخاصة في مصر أبدت استعدادا لتطبيق هذا المنهاج الصناعي في إنتاج ورق الصحف في مصر بالاستعانة بالأعشاب المحلية

### معمل لتكرير الزيت في الهند

تم امضاء اتفاق بين حكومة الهند وشركة « كلتكس » الأميركية للزيت وذلك لإنشاء معمل لتكرير الزيت الخام طاقته نصف مليون طن مئري في السنة .

### التمر السعودي

وضعت المملكة العربية السعودية مشروعا جديدا لبيع التمر المعبا في علب جميلة سهلة الحمل الى آلاف من المسلمين يحجون الى الاراضي المقدسة في كل عام

وقد استوردت آلات لتعبئة البلح من الولايات المتحدة ، وأنشئ في جدة مصنع للتعبئة في طاقته أن يعبئ ما جملته خمسون طنا من التمر في هذه السنة .

### الاحوال الزراعية والحيوانية

#### لافغانستان

عاد الى الولايات المتحدة المستر باست الخير الزراعى الاميركى الذى أمضى في افغانستان عامين عمل فى خلالها مستشارا للحكومة الافغانبة ومما قاله ان افغانستان تتخذ الآن الوسائل الكفيلة بمكافحة الاوبئة التى تنشب الماشية ، وانها تحسن انتاج القطن وانها بدأت صناعة الصوف التى لم تكن معروفة فيها من قبل .

### تعرض الاصناف المتكادسة للبوار

وتختلف هذه الدراسات والتقديرات باختلاف ظروف المشروع بالنسبة لطريقة التصريف حيث قد تقوم على أعداد الاصناف أولا ثم بيعها بعد ذلك Make and Sell أو على التعاقد على البيع أولا ثم اعدادها تبعا لهذا التعاقد Sell and Make . . . كما يختلف بالنسبة لطبيعة الانتاج ولنوع السلعة

#### نوع السلعة

تقسم السلع فى صدد هذا البحث الى ثلاثة أنواع :

**النوع الاول - السلعة الثابتة** Stable product وهى السلعة التى رسخت قدمها فى السوق التجارية وأصبحت سلعة معروفة ليست ذات تشكيلات عديدة Variety وتكون قليلة التطور .

**النوع الثانى - السلعة المتحسنة** Progressive Product وهى السلعة الجديدة فى السوق نسبيا وتكون قابلة - تبعا لذلك - لتطورات سريعة ولها تشكيلات عديدة .

**النوع الثالث - السلعة الخاصة** Specification Product وهى السلعة التى تعد وفقا لرغبة المشتري وهذه لا حصر لها ولا رابط .

والنوع الاول من هذه المشروعات هو أسهل الانواع الثلاثة وأيسرها فى المشاكل التى يثيرها ، فدورانه يكون فى العادة قصير الاجل - وخطوات انتاجه تكون سهلة غير معقدة ، وآلاته ليست من الآلات الثقيلة - بينما تكون كل هذه الظروف مغايرة فى النوعين الآخرين مما يزيد أمرهما صعوبة وعسرا .

ويصعب جدا اجراء تقديرات للمبيعات المقبلة فى حالة السلع المتحسنة حيث لا استطاع معرفة مدى التطور الذى سيصيبها - ولا مدى تجاوب هذا التطور مع رغبات الجمهور هذا بعض ما يواجهه المشروع الذى يهدف للتوسع من صعب يجب على القائمين به التفكير فى حلها قبل التوسع والا تعرض المشروع للمتاعب المتتالية التى تزداد تعقيدا ويزداد حلها صعوبة بمرور الوقت .

#### موسى حقى

وكيل عام - شركة مصر للتمثيل والسينما

( يتبع )

هو المقصود بالحجم الصغير والحجم الكبير للمشروع ، وفى هذا الصدد نقول ان البعض قد يرى أن الفصيل بينهما هو مقدار رأس المال أو حركة العمل Turnover الا أن الفصيل الانسب - طبقا للاتجاه الحديث - هو عدد الموظفين والعمال المشغولين بالمشروع .

وعلى هذا أصبحت المشروعات تقسم بالنسبة لحجمها الى فئات ثلاث طبقا للتالى ( ١ ) :

**الفئة الاولى - المشروع الصغير** - وهو ما يعمل به أقل من ٢٥٠ عاملا  
**الفئة الثانية - المشروع المتوسط** - وهو ما يعمل به أكثر من ٢٥٠ عاملا وأقل من ألف عامل .

**الفئة الثالثة - المشروع الكبير** - وهو ما يعمل به أكثر من ١٠٠٠ عامل الانسجام بين الانتاج والتصريف يجب أن يكون الانسجام تاما بين ناحية الانتاج وناحية التصريف فى حالة التوسع كما هو فى حالة العمل العادى للمشروع ، فكلتا هاتين الناحيتين يجب أن تعمل بالاتفاق مع الاخرى ، والاشيع هو أن تبدأ ناحية التصريف بأجراء دراسات وتحدد رقم المبيعات الذى « تتوقع » الوصول اليه Anticipated Sales Figure

ثم يأتى دور ناحية الانتاج لتنفيذ برنامج يمكن معه تحقيق الرقم الذى وصلت اليه ناحية التصريف بشرط أن يكون ذلك فى حدود التكاليف المعتمدة والتى يجب فى كل الاحوال أن تقل عن سعر البيع .

فاذا لم يكن الانسجام تاما بين هاتين الناحيتين أو اذا لم تكن التقديرات دقيقة حدث خلل فى جهاز المشروع ينتج عنه احدى حالتين :

**١ - اما تخلف الانتاج عن اللحاق بالتصريف ، وهذا عيب كبير يؤدي الى غضب زبائن المشروع وعدم امكان اجابة رغباتهم الا مع تأخير معيب فيقلون شيئا فشيئا .**

**٢ - واما على العكس - تخلف التصريف عن ملاحقة الانتاج مما يؤدي الى تكديس البضاعة لدى المشروع وفى ذلك من اخطر ما فيه من ناحية**

( ١ ) - انظر عدد شهر فبراير

سنة ١٩٥٢ من مجلة

Re Cost Accountant

الصحيفة رقم ٢٧٨ .



يجريها ويشرف عليها

## أسعار القمح

### في الاتفاق الدولي الجديد

لم تتفق الدول المشتركة في اتفاقية القمح الدولية - وهي الدول المصدرة والدول المستوردة للقمح - على سعر معين كحد أعلى للقمح وذلك حسب الاتفاقية الدولية المزمع عقدها وقد رأت الدول الكبرى المنتجة والمصدرة للقمح - وهي الولايات المتحدة، وكندا وأستراليا - أن تحدد سعر البوشل بـ ٢١.٥ شلن . ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة طلبت في أول الأمر تحديد السعر بـ ٢٥.٠ شلن للبوشل ولكنها اضطرت إلى تخفيض أسعارها إلى ٢٢.٥ شلن للبوشل لما رأت أن أسعار أستراليا وكندا منخفضة عن ذلك .

غير أن الدول المستوردة اتفقت كلمتها فيما بينها على أن أقصى سعر تستطيع تحمله هو ١٩.٥ شلن للبوشل ، وذلك إذا ما قورن السعر بالاتفاقية الدولية القديمة الذي كان ١٨.٠ شلن للبوشل ، والتي سوف ينتهي أجلها في يوليو القادم .

(( الفينانشيال تايمز ))

~~~~~

أخبار المعادن والخامات :

لم يتخذ أي قرار محدد بخصوص سعرا معقودا في واشنطن

هذا ولا يزال اضطراب عمال الشاي في سيلان المباع في «جوكاكرتا» خلال الأسبوع المنصرم التمسك . ولا تزال أسعار الكاكاو ثابتة في شلن ، ٦ بنس سعر مايو ، ٢٢.٧ شلن سعر ولا تزال سوق التصدير هادئة كما تمت صفقات ٥٠ كيلو جرام . كما لا تزال أسعار المطاط هذا وقد سجلت أسعار الائتموني في أمريكا أن شيلي قد تمكنت من استخراج النحاس من الآتية :

١٦١ جنيه لطن الألومنيوم ، ٢٢٥ جنيه الطن الأ و ٨ شلن للأوقية من الذهب الخام ، ٨٦٥ جنيه القصدير والمطاط والرصاص في الملايو أثر شديد في من ٩٤٢ جنيهها إلى ٨٠٠ جنيه ، وثمن طن وثمان مئتين من ٧٨ ١/٨ جنيهها إلى ٧٤ ٢/٤ و ٩ ١/٢ بنس إلى شلن و ٨ ١/٤ بنس . ولقد أنهى الحرب الكورية .

~~~~~

## نشاط التأمين

### في بعض دول العالم

يوجد في إيطاليا ١٣١ شركة تأمين تعمل في إيطاليا وذلك حتى نهاية عام ١٩٥١ منها ٨٦ شركة إيطالية ، ٤٥ شركة أجنبية . ولقد كان مجموع أقساط التأمين خلال نفس العام ٣٠٠.٠ مليون ليرة منها ١٠٠.٠ مليون ليرة على الحياة ، ٧٠.٠ مليون ليرة لأنواع التأمينات الأخرى . وقد بلغت أقساط إعادة التأمين ٢٨.٠ مليون ليرة تشملها الأرقام السابقة . ويتبين من هذا أن إيطاليا استعادت نشاطها التأميني منذ انتهاء الحرب العالمية الأخيرة .

وفي **الباكستان** يوجد نشاط ملحوظ في أعمال التأمين منذ عام ١٩٥٠ ، وذلك كما يتضح من كتاب التأمين السنوي الباكستاني . فقد زاد التأمين على الحياة بنسبة ١٨ ٪ عما كان عليه عام ١٩٤٩ . كما بلغت الزيادة ١٧ ٪ ، ٢٣ ٪ ، ١٣ ٪ في أنواع التأمين ضد الحريق ، والتأمين البحري والتأمينات المختلفة . . على التوالي . ويلاحظ أن نسب الاستثمار التي تحصل عليها شركات التأمين الباكستانية في التأمين على الحياة تقدر بـ ٣ ٪

أما في **الولايات المتحدة الأمريكية** فقد سجلت الإحصائيات تفوقا كبيرا في عام ١٩٥٢ إذ بلغت ٣٣ بليون دولار وهذا يعني زيادة قدرها ١٢ ٪ عن عام ١٩٥١ ، و ٧ ٪ عن عام ١٩٥٠ . كما بلغت الفوائد والمنح التي دفعتها شركات التأمين إلى حاملي بوالص التأمين وإلى المستفيدين أكثر قليلا من ٥ مليون دولار . ولقد بلغت مجموع مبالغ التأمين على الحياة حتى نهاية عام ١٩٥٢ ( ٢٧٥ بليون دولار ) تغطي ٨٨ مليون مؤمن . ولقد زادت احتياطات التأمين على الحياة بحوالي ٤٩٠٠ مليون دولار خلال عام ١٩٥٢ حتى وصلت إلى ٧٣٢٠٠ مليون دولار في نهاية العام .

وتبلغ نسبة الاستثمار بعد استقطاع ضريبة الدخل ٣٠.٥ ٪ عام ١٩٥١ بينما كانت ٢٩.٨ ٪ في عام ١٩٥٠

(( انشورانس ورلد ))

## مكتب الناصر

### أزمنا الاقتصادية

#### للدكتور عبد الرازق محمد حسن

يتساءل المؤلف في أوله عن حالتنا الاقتصادية الراهنة : هل نحن في « أزمة أم انكماش » . ثم يفسر بعد ذلك مظاهر الأزمة الاقتصادية بأنها ( حينما تنكس السلع التي لا تجد مسترياً ، وتنضخم الأموال التي لا تجد استثماراً ويزداد عدد العمال الذين لا يجدون عملاً ) . ثم يقرر بأننا ( نواجه الآن حالة انخفاض كبير في أسعار القطن ، وركود في سوق العمل والتجارة وميل من الحكومة إلى الأخذ بسياسة التقشف ، مما يدعو إلى التساؤل : هل نحن في أزمة فعلاً ؟ أم نحن في الطريق إليها ؟ )

ثم يحذر القارئ من أن مظهر حالة « الانكماش » لا يختلف كثيراً عن مظهر « الأزمة » ويقصد بالانكماش انخفاض القوة الشرائية الفعالة في المجتمع بدون مساس كبير بالسلع والخدمات الموجودة في السوق . وهي عكس حالة التضخم وعلى ذلك فنحن في حالة « انكماش » . ويرهن المؤلف على ذلك بأمثلة عديدة كانخفاض أوراق الحكومة المتداولة والودائع الجارية مع البنك الأهلي وبنوك المقاصة من ٤١٢ مليون جنيه سنة ١٩٤٧ إلى ٣٧٠ مليون جنيه في متوسط التسعة أشهر الأولى من سنة ١٩٥٢ . وزيادة المنتجات الصناعية مثل المنسوجات القطنية والاسمنت والسكر والفوسفات . . الخ منذ نهاية الحرب الأخيرة ثم يرد على الذين يقولون أن الأحوال السابقة ليست دليلاً كافياً على أننا في حالة انكماش ، ولنا في حالة أزمة بسبب انخفاض متوسط الانتاج الزراعي في سنة ١٩٥٠

وإذن كيف نسمي هذه الحالة التي نحن فيها منذ سنوات ؟ أما من الناحية العامة فهي حالة انكماش في الأسعار ، وهي ليست بحالة كساد عام لأننا لم نحس بعد بأن المصانع قد اتبعت سياسة ضغط الانتاج أو تقليله وبالتالي قد عمدت إلى طرد العدد الوفير من العمال ، وأن كنا نلمس انخفاضاً في الانتاج بنسبة قليلة في السنة الأخيرة هنا وهناك . . فعلى الرغم من عدم وجود حالة أزمة عامة ، إلا أننا مصابون الآن فعلاً بأزمة من نوع خاص .

وفي الفصل الثاني تحدث المؤلف عن « مشكلة الاسترليني » . . . ويستطرد من ذلك إلى الفصل الثالث « الركود وعدم الاستقرار » وأثر العوامل السياسية والاجتماعية في تكييف الأوضاع الاقتصادية .

وقد كتب المؤلف في الباب الرابع عن ( مشكلة التعمطل ) ، وأثر تزايد السكان بدون زيادة مماثلة في وسائل الانتاج ، فتضخمت المشاكل الاجتماعية ، واتساع الفروق بين الطبقات وقد شرح أسباب هذه المشكلة بأنها : سوء توزيع الدخل والثروة ، والثاني عدم تمشي وسائل الانتاج في الكفاية مع الزيادة المطردة في السكان .

ثم تحدث في الباب الخامس عن ( مشكلة التوزيع والانتاج ) وضرورة استخدام التعمطل من الأموال ، واستغلال الموارد المعطلة وهكذا عالج المؤلف موضوع « أزمنا الاقتصادية » بقلمه البليغ حتى لا تكاد تترك الكتاب إلا بعد الفراغ من قراءته كاملاً .



## في كتاب العالم

### اختراع التلفزيون الملون

أذاع اتحاد الراديو في أمريكا أنه قد صار معد استخدام التلفزيون الملون في الإذاعة منذ اليوم وقد قال الدكتور (المر انجستورم) نائب رئيس شركة R.C.A. أنه متى وافقت (لجنة المواصلات الفيدرالية) فإنه سيصبح في الحال من الميسور استخدام التلفزيون الملون .

### اختراع آلة ديول جديدة

أضيف إلى سلسلة اختراعات ومصنوعات مستر «بركنز» آلة ديول جديدة وسوف تعرض لأول مرة في معرض السيارات التجاري في امستردام المزمع اقامته يوم ٢٣ أبريل الجاري . ثم تعرض هذه الآلة للمرة الثانية في (بورنتو) في أول يونيو القادم ولم يذكر مخترع هذه الآلة المستر «بركنز» اسمها إلا بقوله : أنها تفوق كل ما اخترع من آلات توليد القوى حتى اليوم

### نوع جديد من العدسات

أعلن أن امستور وليم بين بلوم من جامعة كولومبيا قد قام بعدة تجارب أدت إلى صنع عدسة جديدة من نوع جديد . تستعمل من في عيونهم «حول» . ويمكن أن تلبس هذه العدسة على شكل نظارة عينية عادية . ويلاحظ أن هذه العدسة مرببة من ثلاث عدسات متداخلة في بعضها ببعض . وبعد نجحت هذه العدسة بنسبة ٦٠٪ من ٢٠٠ حالة جربت عليها .

### \*\*\*

### حماية الساحل من طغيان البحر

تجرى الآن عدة تجارب لتحديد النوع المناسب من الخشب الذي يستعمل لحماية ساحل البحر ، وذلك بواسطة (جمعية تقدم صناعة الأخشاب) . ومن المعلوم أن ساحل البحر تتخلله فجوات عميقة إذا ما تركت لأمواج البحر ... طفت هذه الأمواج على الساحل ، فتصير الأرض الساحلية فجوات عميقة مما تفقد من قيمة الأرض . ولذلك فكر الإنسان في حماية هذه السواحل من طغيان أمواج البحر بإقامة ما يشبه السدود الخشبية .

وفي السنوات الأخيرة ، كانت الواح الصلب ، والخرسانة المسلحة هي الحواجز المستعملة . ولكن قامت هذه الجمعية بعدة أبحاث لتجربة الخشب على عدة شواطئ بحرية وذلك منذ عام ١٩٥٠ ، فدللت التجربة على أن الخشب الناعم بوجه خاص هو النوع المفضل . هذا فضلا عن أن الخشب - إذا ما قورن بالصلب أو الخرسانة - سهل تداوله وسهل ترميمه . ولقد قامت (جمعية تقدم صناعة الأخشاب) بالاشتراك مع (لجنة شوريهام ولانسنج لحماية البحر) بإنشاء حاجز بحري على شاطئ «شوريهام» حيث كان الساحل معرضا لضربات الأمواج حتى قرب «القنال الإنجليزي» . ولقد أجريت التجربة على ثلاثة أنواع من الخشب الصلب الذي يزرع في المناطق الاستوائية مثل غينيا البريطانية ، وذلك بقصد معرفة أصح الأنواع من هذه الثلاثة ، من ناحية مدى تحملها ومقاومتها ومثانتها .

### اتفاقية دولية للقصدير

عقد في لندن خلال شهر مارس المنصرم مؤتمر (المجموعة الدولية لدراسة القصدير) وتكون من ممثلي ١٣ دولة من كبريات الدول المنتجة والمستهلكة للقصدير ، ومن مراقبين من دول ومنظمات أخرى . ولقد كان آخر اجتماع لهذه المجموعة في روما خلال سبتمبر سنة ١٩٥١ ، ومنذ ذلك التاريخ أمتت دولة واحدة من كبريات الدول المنتجة صناعة القصدير وهي بوليفيا . ومن أغراض هذا المؤتمر عقد اتفاق لتنظيم صناعة وتجارة هذه المادة الرئيسية .

ويلاحظ أن المؤتمر عقد في ظروف كان فيها استهلاك القصدير في تدهور تدريجي . فلقد وصل استهلاك القصدير عقب الحرب مباشرة أقصى ذروته عام ١٩٥٠ حيث بلغ ١٤٨.٠٠ طن (بإستثناء روسيا السوفيتية لصعوبة الحصول على إحصائيات) ثم هبط في عام ١٩٥١ إلى ١٣٧.٠٠ طن ، ثم إلى ١٢٧.٥٠٠ طن عام ١٩٥٢ . ومن ناحية أخرى فقد زاد إنتاج القصدير بعد الحرب عاما بعد عام حتى بلغ في عام ١٩٥٢ ١٧.٥٠٠ طن . كما أن أسعار القصدير كانت هي الأخرى في تدهور تام خلال الاثنى عشر شهرا الماضية ، فقد بلغ في سوق لندن ٩٤٣ جنيه للطن ، بينما كان ٩٧٦ جنيه للطن منذ عام مضى .

ولقد نبئت فكرة تكوين هذه المجموعة من الدول المنتجة والمستهلكة للقصدير منذ عام ١٩٤٧ لعقد اتفاقية للحد من تقلبات الأسعار العنيفة . وفي مارس ١٩٥٠ طلبت هذه المجموعة بالاشتراك مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى هيئة الأمم المتحدة عقد مؤتمر دولي ، اشتركت فيه ٢٣ دولة منتجة ومستهلكة وقد عقد هذا المؤتمر في جنيف خلال نوفمبر من ذلك العام ... غير أن المؤتمر فشل في الوصول إلى اتفاق ما

ولما كانت كل دول أمريكا الشمالية تعتمد على القصدير المستورد ، وأن أسعاره في هبوط مستمر ، فمن المحتمل ألا توافق الولايات المتحدة على عقد اتفاق دولي للقصدير هذا وقد انتهى هذا المؤتمر يوم ٢٧ مارس الماضي حيث تقرر في الجلسة السابعة للمؤتمر تأجيله إلى ١٥ يونيو القادم .



### أحمد فريد حسن

### تصريف البترول الإيراني

وصل إلى عبادان ناقلة بترول إبانة لشحن ١٨ الفطن زيت إيراني . وقد توقع مدير الشركة اليابانية ألا يحدث خلاف مع بريطانيا لأن الشركات الإيطالية والأمريكية تبتاع الزيت من إيران

هذا وقد وصلت إلى (لجهورن) إيطاليا حاملة البترول «البا» زنة ٦٨٦١ طنا تحمل ٩٨٠٠ طنا من البترول الإيراني ، وسارعت إلى فريغ حمولتها في مخازن البترول التابعة لشركة سيسل . كما أن حاملة البترول «ماريلا» سوف تنقل إلى ينسيا خلال يومين حمولتها الثانية من البترول الإيراني . ومن المحتمل أن تلجأ الشركة الانجلو إيرانية للبترول إلى محاكم لجهورن للنظر في حاملة باخرة «البا» ولا زال حكم محكمة فينسيا في قضية «ماريلا» الذي رفض طلب شركة «الانجلو إيرانية» .

### ((بتروليم نيوز))

وذلك في مؤتمر القمح الدلى الذى كان

را وقد فصل ١٠ آلاف عامل . وقد بلغ طرد ولا تزال الاسعار والمبيعات تميل الى لندن ، وقد تمت صفقات على أساس ٢٣٨ ، ٢٣٧ شلن وستة بنس سعر سبتمبر . ساحل الذهبى على أساس ٢٥٠ شلن لكل بوط مستمر .

ا قدره ١٠ سنت لكل ٢٠ رطلا . كما لسلفيت . وقد أقيمت السوق بالاسعار

ن . ٢٨٠ جنيه لطن النحاس ، ١٢ جنيه لطن القصدير . ولقد كان لقلّة الطلب على ط الاسعار . فقد هبط ثمن طن القصدير من ١٢ ١/٢ جنيه الى ٨ ١/٢ جنيه . بينما هبط ثمن رطل المطاط من ١٢ شلن سبب في هذا الهبوط تحسن الإمال في



# التجارة والاقتصاد ... والقضاء

## كيف يتم تقدير الضرائب أمام المحاكم

تقدم الصحيفة هذا الباب الجديد الذي يحرره الاستاذ احمد حمدي حافظ القاضي ورئيس الدائرة المدنية والتجارية الثالثة بمحكمة الزقازيق الابتدائية ، والذي ينقل بعض المبادئ التي أقرتها المحاكم في الشئون الاقتصادية والتجارية بصفة خاصة ويشرحها ويعقب عليها حتى يسير القراء ما جرى عليه القضاء في هذه الشئون الهامة في سهولة ويسر . .  
المحرر

سلطة المأمور التقديرية وانحصرت سلطته بعد ذلك في متابعة اجراءات تنفيذ هذا التقدير متى حاز قوته التنفيذية بعد موافقة لجنة تقدير الضرائب عليه أو بعد تعديله من السلطات العليا بالنسبة لسلطته وأصبح من المتعين احترام هذا التقدير فلا يجوز للمأمور العدول عنه الا للأسباب التي حددها القانون ، ويكون الممول في هذه الحالة أن يوافق على تقدير المأمور في أية حالة كان عليها الخلاف

لكن محكمة النقض قالت في ذلك انها ترى انه لم يحصل اتفاق بين الممول ومصلحة الضرائب فان التقدير قبول الممول للتقدير الاول الذي أجراه المأمور لا محل للأخذ به ما دام لم يحصل الا بعد أن عرض الخلاف على اللجنة وانبعث بذلك اختصاصها في التقدير . .

وقد جرى قضاء المحكمة فعلا على أنه اذا لم يحصل اتفاق بين الممول ومصلحة الضرائب فان التقدير الذي تكون المصلحة قد اقترحت عليه في سبيل الاتفاق معه يسقط من حيث أنه كان مجرد عرض لم يلحقه قبول فلا يكون له كيان قانوني ومن ثم فلا تكون المصلحة ملزمة به ، ولا يمكن بالتالي اعتبار عرض المسألة على اللجنة أنه طعن فيه ولا تكون اللجنة ممنوعة من الزيادة عليه . . إذ هي المختصة قانونا بالتقدير

للمتاضي  
أحمد حمدي حافظ

اختصاص لجنة التقدير في المسائل المختلف عليها على هذا الوجه كان من المتعين عليها أن لا تنظر الا في هذا الخلاف وحده بوصفها هيئة معينة للفصل في تظلم الممول من تقدير المأمور لأرباحه ، فليس لها أن تتعرض لما لا يجوز لها قانونا التعرض له مثل المسائل المتفق عليها بين المأمور والممول إذ أن القول بعكس هذا يعتبر وسيلة من وسائل الاكراه التي يتعرض لها الممول حتما عند مناقشته للمأمور في أسس تقديره ، وأن الاتفاق في المسائل الضريبية يختلف عن الاتفاق المدني العادي في أنه ليس له مجلس أو محل . والأصل أن مسائل الضرائب لايجوز مطلقا الاتفاق عليها إذ الممول ملزم بحكم القانون أن يدفع الضريبة المستحقة على ربحه كاملا ، ولكن لما

كان من المتعذر في بعض الأحيان معرفة الربح الصحيح فعلا فقد أحل القانون محله الربح الصحيح قيمة واعتبره ممثلا للربح الحقيقي ، والمأمور ، إذ يقدر أرباح الممول يفترض فيه أنه تصور الأرباح الحقيقية تصورا حكيما سليما ، ومتى اتخذ قراره في هذا الشأن وأعلنته المصلحة الى الممول انتهت

إذا لم يحصل اتفاق بين الممول ومصلحة الضرائب فان التقدير الذي تكون المصلحة قد اقترحت عليه في سبيل الاتفاق معه يسقط من حيث أنه مجرد عرض لم يلحقه قبول فلا يكون له كيان قانوني ، ومن ثم فلا تدون المصلحة ملزمة به ولا يمكن أن يعتبر عرض المسألة على لجنة التقدير أنه طعن ولا تكون اللجنة وهي المختصة قانونا بالتقدير ممنوعة من الزيادة عليه . . واذن فمتى ثبت أنه لم يحصل اتفاق بين الممول ومصلحة الضرائب على تقدير أرباحه وأن قبوله للتقدير الاول الذي أجراه مأمور الضرائب لا محل للأخذ به ما دام لم يحصل الا بعد أن عرض الخلاف على اللجنة وانبعث بذلك اختصاصها بالتقدير فيكون الحكم بذلك على أساس سليم  
( محكمة النقض في القضية رقم ١٤٧ سنة ١٩ قضاية )

ان مدار البحث في هذه القضية هو ما اذا كان يعد خطأ في تطبيق القانون القضاء والحكم بأنه اذا لم يقبل الممول تقدير المأمور في أول مرة وفي الموعد الذي حدده القانون فان هذا التقدير يصبح وكأنه لم يكن ويصير المرجع في التقدير الى لجنة تقدير الضرائب ، كما وأن هذه اللجنة هي التي ناط بها المشرع تقدير الارباح التي تربط عليها الضريبة دون أن يقيدها في ذلك قيد ، وانها ليست درجة عليا بالنسبة لتقدير المأمور . .

يقول الممول أن هذا حكم خاطيء ذلك لأن اختصاص لجنة تقدير الضرائب وفقا لنص المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ينحصر في الفصل في الخلاف القائم بين مأمور الضرائب المختص وبين الممول حول تقدير أرباحه ، فليس لها أن تجاوزه بالزيادة على تقدير المأمور لها ، وأن مأمور الضرائب هو الدرجة الاولى في التقدير ، ومتى تحدد



# مجلسان الانتاج

في الهند

انشأت حكومة الهند مجلسين للانتاج الصناعي مهمتهما الاشراف على انتاج صناعات المواد الكيميائية الثقيلة (مثل الاحماض والمخصبات) وكذلك آلات الاحتراف الداخلي والمضخات التي تدار بالقوى . ومهمة هذين المجلسين هي :  
أولاً - التوصية بوضع اهداف للانتاج وتنسيقه بامراج الانتاج ومراجعة مراحل التقدم الصناعي .  
ثانياً - التوصية بالاجراءات اللازمة لاستخدام الطاقة الصناعية وتحسين احوال العمل في الصناعة ولا سيما في الادوات القليلة المقدرة  
ثالثاً - ترقية مستوى انتاج المصنوعات  
رابعاً - تحسين وسائل اعداد الاحصاءات الدقيقة  
خامساً - اتخاذ الاجراءات اللازمة لزيادة انتاج العمال ، بما في ذلك تحسين احوال العمال السائدة ومدى قدرتهم على الانتاج وزيادة المكافآت التي تفريهم على اجادة العمل

## حصر الممولين

وجه قسم الضرائب على الايراد بمصلحة الضرائب السبب الدوري اساسي الى المصالح العمومية المعينة بتقديم احذارات تنفيذها للمرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن حصر الممولين .  
بمقتضى صدر المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن حصر الممولين الخاضعين للضرائب على التروة المنعومة المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والعمل بأحكامه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية بانعقد الاول مدعرا غير اعتيادي في اول يناير سنة ١٩٥٣  
يتشرف المدير العام لمصلحة الضرائب بان يوجه النظر الى ضرورة التنبيه على الموظفين المختصين بمصلحتكم والذين يكون من اختصاصهم منح ترخيص لمزاولة تجارة او صناعة او مهنة معينة او يكون من اختصاصهم منح ترخيص لبناء عقار او لامكان استعمال عقار في مزاولة تجارة او صناعة او مهنة ، ان يخطروا مصلحة الضرائب عند منح اي ترخيص بجميع البيانات الخاصة بالشخص المرخص له ونوع الترخيص ومدته . مع الاخطاة بأنه يعتبر في حكم الترخيص المشار اليه كل اعتبار او التزام او احتكار او اذن لازم لمزاولة التجارة او الصناعة او المهنة وذلك بناء على المادة ٢ من المرسوم بقانون المشار اليه .  
كما نرجو توجيه نظر المختصين الى ان القانون قرر توقيع عقوبة بغرامة لا تزيد عن مائة جنيه على كل من يخالف ما تقدم .

اسباب يفيد انها لم تر حاجة الى هذا الاجراء مع وضوح وجه الحق في الدعوى

( محكمة النقض في القضية رقم ١٩٨ سنة ١٩٩ قضائية )  
اثير في هذه القضية جدل حول الخبرة الفنية لأحد خبراء الخطوط وحول الشكوك التي تشوب سلوكه واراد الطاعن ان يستفيد من هذا الجدل في عدم الأخذ بالتقرير الذي قدمه هذا الخبير لأنه لم يكن في مصلحته في الوقت ذاته ولكن محكمة النقض قالت ان الامر الذي يعنى هو التقرير ذاته لا شخص يقدم التقرير فاذا لم يكن هناك عيب فيما جاء في التقرير فلا يجوز بعد ذلك التعدي الى الحديث عن خبرة وكفاءة الخبير او عن سلوكه ولو كان شائنا ما دام لا اثر لهذا في التقرير نفسه . وما دامت المحكمة قد اطمانت الى التقرير لعدم وجود عيب به فالطعن في اهلية الخبير غير مقبول وقد طالب بعض الخصوم مناقشة بعض الخبراء في تقاريرهم ولكن ليس هذا الطلب بالواجب على المحكمة اجابته . فليست كل مناقشة تطلب يجاب اليها . وطالما ان المحكمة تقرر ايها ترى الأخذ بتقرير معين وانها لا ترى حاجة الى اجراء مناقشات اخرى وتبدى اسباب ذلك فانها تكون قد سارت في الطريق السليم

وهذا في الواقع تطبيق صحيح لمواد الاثبات ، فلكل محكمة ان تقبل دليلا وان تطرح دليلا آخر جانبا ولها ان تصل الى الحقيقة عن اي طريق قانوني تراه ، وما دامت تناقش الخصوم في طاباتهم وترد عليها وان لم ترد الأخذ بها ، مبدية ما يدفعها الى الاطمئنان الى سلوك سبيل معين للاثبات فهذا امر لا تثريب عليه .

أحمد حمدي حافظ

### بين اسبانيا وباكستان

عقدت اتفاقيتان تجاريتان بين باكستان واسبانيا تنص الاولى منهما على ان تصدر باكستان عشرة آلاف بالة من محصول القطن الجديد الى اسبانيا مقابل ١٥ ألف طن من السكر اما الاتفاقية الثانية فتتص على ان تتلقى باكستان ١٥ ألف طن اخرى من السكر مقابل ٥٥ الف بالة من الجوت

وهذا الكم هو الا ترديد لقضاء المحكمة في هذا الشأن الامر الذي يجب ان يتنبه اليه الممولون فلا يصح لهم ان يعتمدوا على اقتراحات المصلحة عند محاولة الاتفاق معهم على انها ستكون محل نظر امام اللجنة اذا ما عرض الامر عليها . .  
المبدأ

١ - الطعن في اهلية الخبير لا يقبل ما دام انه لم يشتمل على عيب معين لا حق بتقريره الذي اطمانت اليه المحكمة

٢ - لا تثريب على المحكمة اذا هي لم تجب طالب مناقشة الخبراء الذين لم تتفق تقاريرهم مع تقرير الخبير الذي اطمانت اليه واخذت به ما دام ما اوردته في حكمها من

## الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية

نصف شهرية مؤقنا

صاحبها وصيانه عبد الله فكري باط

رئيس التحرير احمد عثمان  
مدير ابداء فؤاد الجوزوري

مدير اداري نجاة المكي

١٤ شارع محمد بك فريد بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات تنفذ على اوسع ايدى المجلة

الاشتراكات في مصر بنهاية ونصف سنة

في سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة

العربية والعراق ٣٧٥٠ قرشا سوريا

أو لبنانيا أو فلسا

في المملكة العربية السعودية ٣٧٥

قرشا صاغا

في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك

وكولومبيا والبرازيل ١٧ دولارا

فيما عدا ذلك من احوال العالم خمسة

جنيها صربية نو ١٠/١٠٠ جنيها انجليزية

نقد بشتراكات في مصر والسودان وفرد

موجب اذونات او موافقة لبرية او شيكات

وفي الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة

او موافقة نقدية





# الاوراق المالية



عن النصف الاول من أبريل ١٩٥٣

فترة ان تطول ، ولن تزيد على أشهر معدودات ، وستكون النتائج الاقتصادية عقب هذه المرحلة طيبة جدا .

ولعل في بيان حضرة الوزير تفسيراً كافياً لهؤلاء المتطفلين الذين يقحمون أنفسهم في الشرح والتعليق على مالا يخصهم ولا يعنيهم . ولكننا رغم هذا نلح في ضرورة رقابة البورصة بواسطة الحكومة ، وضرورة إصدار ما يحميها من التلاعب . . . . . ويمكن عنها امكان الوقوع في مثل هذا الركود المخيم عليها .

## الآمال في المستقبل

وها هو فصل الصيف قد اقبل . . . . . والمدقق في المستقبل يتفاعل كثيراً . . . . . فسوف يمر الموسم الحالى بركوده . وتنقضى فترة الصيف القادمة بخمولها وتراخيها . . . . . ولن يحل الموسم القادم الا والآمال يانة . . . . . والمستقبل باسم . . . . . مالم يتدخل عبث الاصابع التى تلعب الآن في الخفاء . . . . .

## أخبار الشركات

اما عن اخبار الجمعيات العمومية القادمة فهي :

### شركة الورق الاهلية

ستعقد الجمعية العمومية العادية الساعة الرابعة من مساء الجمعة ١٧ الجارى بالاسكندرية ، وقد نشرت الشركة . تقرير مجلس الادارة ، ومنه يتضح ان سوق الورق في السنة الماضية كانت ضعيفة .

وقد بلغ الربح الصافي في هذه السنة ٤٤١٤٩ جنيها و ٧٠٢ مليما وذلك بعد خصم مبلغ ٥٠٠٠ جنية اضيفت الى رصيد تعويضات العمال ، ربلغ ٤٣١١٤ جنيها و ١٨٦ مليما قيمة استهلاكات المباني والآلات .

## تفسير الركود الحالى

ولعل أدق تفسير لهذا الركود الذى ينتاب جميع الاسواق - وسوق الاوراق المالية هي إحدى هذه الاسواق - ذلك التصريح القيم الذى ادلى به الدكتور حلمى بهجت بدوى وزير التجارة والصناعة وفيه يقول : « أن أسباب هذه الظاهرة غير مقصورة على مصر من غير شك ، ولكنها تمت الى أسباب يتاخر وضوحها في بعض الاحايين

## الأستاذ أحمد فريد حسن

ومضى الوزير في حديثه قائلاً : أن مصر لاشك تجتاز مرحلة تشعريتها من غير شك بوطاة الحالة الاقتصادية وهذا الذى نحن فيه ليس الا نتيجة مشكلات ومسائل قديمة متعددة لا يتسع المجال لسردها ، على أى رغم هذا متفائل والحمد لله ، وأعتقد أنها

زيت جديد في الشرق الاوسط

عشرت شركة انزيت الامريكية المستقلة على ينابيع زيت في منطقة الامتياز الممنوحة لها في المنطقة المستقلة بين المملكة العربية السعودية وامارة الكويت

وكانت اشركة قد منحت امتياز استقيب عن انزيت قبل خمس سنوات ، ولكنها لم تهتد الى ينابيع زيت الا عندما حفرت البئر السادسة وتقول البيانات الاولى المعروفة عن هذا الزيت ان البئر الجديدة تدور ٥٠٠ برميل في اليوم .

ومما يذكر أن المساحة التى يشملها امتياز الاستغلال في هذه الرقعة تقدر بألفى ميل

## أول الفترة

بدأت السوق نشطة بعض الشيء في أول هذه الفترة . . . . . ولكن سرعان ما هذات الحركة بسبب الاعياد عند اخواننا المسيحيين .

كما كانت السوق أميل الى الثبات ولقد تحسنت أسعار بعض الاوراق تحسناً نسبياً وذلك في اوراق المالية والصناعية ، وبولاناكى ، والشيخ فضل ، وملح بورسعيد ، والتعدين المصرية ، وقد تراوحت أرباحها بين ثلاثة قروش وعشرة قروش بفضل مشتريات محلية .

كما ظهر في جلسة أول أبريل بعض الاهتمام بشركة التعدين المصرية من جانب مضاربى القاهرة على أن هذا الثبات لم يدم طويلاً وسرعان ما مالت الأسعار نحو النزول بسبب عمليات التصفية لمناسبة عطلات الاعياد

## عطلة الاعياد

وما ان انقضت هذه العطلات حتى استأنفت السوق أعمالها وهى على شىء غير قليل من الركود والفتور . . . . . ثم انقلب ذلك الفتور الى هبوط تدريجى في الاسعار ، فهبطت اوراق تأسيس هليوبوليس عند الفتح ٨٥ قرشا ثم ٥٠ قرشا أخرى ، وتراجعت أسعار شركة الفزل الاهلية ٢٠ قرشا ، والمالية والصناعية ٢٥ قرشا ، وشركة مصر للفزل والنسيج ١٥ قرشا بسبب تدفق المعروضات ، وشمل النزول أيضا شركة التغليف الاقتصادي وآبار الزيوت والملح والصودا ، وأراضى الدلتا .

والذى حدث هو تقلب الاسعار - تقلبات معتدلة ، وكان الاتجاه نزولياً لعدم وجود ميل للشراء مع استمرار عمليات البيع .







# كارل يوهنا رودبرتوس

## أبو العمال ، أستاذ الفلسفة الساخر الذي نادى بالعلماء الصغار

٣ - يو العمل العادي . في عام ١٨٧١ واحتوى هذا المؤلف على مشروعاته الخاصة بالإصلاح العاجل السريع للمشكلة الاقتصادية ٤ - أضواء على المسألة الاجتماعية وظهر في عام ١٨٧٥

وما من شك في أن رودبرتوس يعتبر من مشي الاشتراكية الدولة في ألمانيا ، وهو يتميز على غيره من الاشتراكيين بغزارة المادة وحدة الذكاء والاستقلال في التفكير . ومع أن بعضهم يعيب عليه عدم اتبائه أساليب البحث العلمي في كتاباته وغموض العبارة والهدف إلا أن تعاليم رودبرتوس استطاعت أن ترى النور وأن تشق طريقها نحو الوجود وتستوعب الانظار بفضل الأستاذ «بال» الذي تناول كوزاك» أحد أساتذة جامعة «بال» الذي تناول تعاليم رودبرتوس فصاغها في أسلوب علمي مرتب يسر تفهم هذه التعاليم والوقوف على أغراضها . . .

ويقوم مذهب رودبرتوس الاقتصادي على أساس أن العمل هو الذي ينتج جميع السلع أو الطيبات الاقتصادية إما بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر بواسطة الآلات والمكينات . وهذه السلع أو الطيبات الاقتصادية هي التي تنتج عن طريق العمل الذي يبذله الإنسان ، وفيما عدا ذلك من السلع أو الطيبات بعد سلعاً طبيعية وهبتها الطبيعة الإنسانية لنا .

ورودبرتوس حينما يذكر كلمة العمل ، فلا شك أنه إنما يقصد العمل اليدوي . أما العمل العقلي فهو وإن كان عظيم الأهمية إلا أنه لا يكافئ كثيراً نظراً لعدم استهلاكه ، ويمكن النظر إليه على أنه موهبة من مواهب الطبيعة مثله في ذلك مثل الأرض التي تعد منحة حرة من الطبيعة .

وليس معنى هذا أن هذه النظرية تفسر القيمة على أساس هذا الاعتقاد ، إذ أن رودبرتوس يعتبر من وراء هذه النظرية أن العمل هو الذي يخلق المنتجات ولا يخلق القيم . وهو إذ يعتقد أن جميع السلع الاقتصادية قيمتها ، فهو يعتقد أن العمل هو خير مقياس لهذه القيم . . .

وهو لا يمانع أن يصل المنتجة وهي أن العمل المادي وحده هو الذي يخلق القيم ، وأن الماكينة تقدم على أساس العمل ، وأنه هو الوسيلة له خدمة لتلك الشؤنة ، لذلك فهو يطالب بأن يكون العمل أساس القيمة في المجتمعات المنظمة حيث يتجاوز الإنتاج مع حاجات الأفراد الاجتماعية

ويمكن تحليل فكرته الاقتصادية على أنها تشتق من فكرتين رئيسيتين ، نظرية العمل للنشيط الانتاجي وتناقض حصص الاجور . وهو يضع هاتين الفكرتين جنباً إلى جنب ، ويدهجهما معاً ، ثم يعود فيؤكد مشكلة عدالة التوزيع ، ثم يبسط نظريته الملحوظة عن

الازمات العاتية . . . أما نظريته عن تناقص حصص الاجور التي تظهر بقاء حصص الاجور ثابتة رغم زيادة انتاجية العمل في الجماعة فهي تتلخص في أن نصيب العمال من الدخل الاهلي يستمر في النقصان يوماً بعد يوم ، وربما ازدادت قيمة الاجور المدفوعة ، ولكنها لا تزداد بنفس نسبة زيادة مجمل الربح ، ورودبرتوس في هذه النظرية يتأثر إلى حد كبير بأراء سيسموند فيفسر الامر بقوله « أنه إذا استمر الانتاج في التزايد يوماً بعد يوم ، بينما يحصل العمل

الافذاذ ، فكذلك لاشتراكية الدولة اعلامها وفي مقدمتهم يوحنا رودبرتوس الذي سنتناوله بالحديث الآن ، وفرديناند لاسال الذي سنتناوله بالحديث في عدد تال

\*\*\*

بعد رودبرتوس اعظم الكتاب الاشتراكيين تأثيراً في الفكر الاقتصادي وفي توجيه الحركة

### استاذ جورج يعقوب

الاشتراكية عامة - هذا طبعاً بعد استثناء كارل ماركس زعيم الاشتراكية الاول ، فقد كان رودبرتوس أكبر أثر في توجيهه سياسة الحكومات . . . وكان يتميز بالطابع النظري ، كما كانت كتابته تتسم بالقوة والوضوح بعكس لاسال فهو ميل إلى التورية أكثر من ميله إلى صياغة النظريات والقوانين ، ولذلك كان تأثير لاسال في الحركة العمالية في ألمانيا كبيراً جداً وسريع النتائج بشكل ملحوظ . . .

ولد كارل يوحنا رودبرتوس في «جريفزفالد» بألمانيا في الثاني عشر من شهر أغسطس عام ١٨٠٥ في بيت اشتهر بالعلم والمعرفة ، فقد كان والده أستاذا للقانون في جامعة «جريفزفالد» ولما جاء مولده في بيت عريق في العاوم ، فكان طبيعياً أن يتجه كارل الصغير إلى العلم أيضاً . . . يتهم منه كل ما يقع في يده من كتب ومجلدات في مكتبة أبيه . . . ودرس القانون كآبيه في جامعة «جوتنجن» و «برلين» ولكنه اتجه إلى الوظائف الحكومية ليتقلب في مناصبها يوماً بعد يوم . . . وتدور به عجلة الزمن كما تدور ،

وتسوقه إلى حب الاسفار وزيارة دول الخارج ، فيشتري ضيقة «جيجيتزو» ليقم فيها في عام ١٨٣٦ ، وليكرس نفسه للدراسة الاقتصادية ودراسة الشؤون العامة . . . وفي عام ١٨٤٧ انتخب رودبرتوس عضواً في مجالس النواب المحلي ، ثم اختبر في عام ١٩٤٨ عضواً في المجالس البروسي القومي ، ووزيراً للتعليم في عام ١٨٤٩ . . . وهكذا ظل رودبرتوس يتقلب في وظائف الدولة ، وتستهو به الدراسة الاقتصادية بوجه عام ودراسة اشتراكية الدولة بوجه خاص ، وتسطر هذه الأخيرة على عقله وحسه ، وتملك عليه عواطفه ، وبدأ كارل يعرف قيمة هاندور رأسه من أفكار ، وبدرج خطاها واهميتها بالنسبة للشربة المعدة ، فزاد تدخله في جميع أعماله الرسمية ووظائفه التي كان يشغلها حتى يكرس جهوده للكتابة والتأليف . . . وحتى مماته في الثامن من شهر ديسمبر عام ١٨٧٥ كان رودبرتوس قد استطاع أن يخرج للمكتبة الاقتصادية عدة كتب كثيرة كان لها فضل كبير في ظهور اشتراكية الدولة ، وكان تأثيرها مباشراً في تفكير كل من لاسال وماركس اللذين اتخذوا منها أساساً لدراستهما للاشتراكية . وأهم هذه المؤلفات هي :

- ١ - أحوالنا الاقتصادية . وظهر في عام ١٨٤٢
- ٢ - خطابات اجتماعية . وظهر بين عامي ١٨٥٠-١٨٥١

سبق ان قدمنا في هذه السلسلة حياة علمين من اعلام الاشتراكية هما كارل ماركس وشارل فوربييه . . . وغنى عن البيان أن نذكر هنا مرة ثانية أن كارل ماركس هو زعيم الاشتراكية المادية أو العلمية ، وهي الفلسفة التي اشترك في خلقها ماركس وهاينز ، والاشتراكية العلمية هذه تحاول دائماً أن تفسر عملية التطور الاجتماعي بأسلوبها التحليلي وفق القوانين الاجتماعية والقواعد العلمية دون نظر إلى الاعتبارات العاطفية . . . أما شارل فوربييه وهو زعيم الاشتراكية الخيالية ، فإنه يحاول أن ينشئ للجماعة كلها نظاماً يقوم على المتعة بحيث يكون أساس العمل والانتاج في المجتمع الاشتراكي الذي يبغيه هو التوافق التام بين رغبات وأحاسيس أفراد هذا المجتمع . . .

أما اليوم فنحن نقدم للقراء لونا جديداً من الدراسة الاشتراكية ، وهي اشتراكية الدولة . واشتراكية الدولة ليست مجرد مذهب اقتصادي حر ، ولكن أهم ما توصف به هذه الاشتراكية هي أنها تقوم على أساس اجتماعي ومعنوي ، فهي تقوم على مثل أعلى للعدالة ، وعلى فكرة خاصة عن وظيفة المجتمع والدولة . . . وتسعى إلى خلق نوع جديد من التوفيق بين المجتمع القائم والمجتمع المنشود الذي يبغيه انصار هذا المذهب . . . ويرى «رودبرتوس» و «لاسال» وهما من اعلام اشتراكية الدولة البارزين أن قيام مثل هذا المجتمع ، ووجود مثل هذا التوفيق إنما يتوقفان على استخدام قوى الدولة استخداماً صحيحاً . . .

وتختلف اشتراكية الدولة عن الاشتراكية الاولى التي ظهرت في فرنسا وإنجلترا حتى عام ١٨٤٨ ، فقد كانت هذه الاشتراكية الأخيرة خيالية إلى حد بعيد . . . إذ كانت الروح البورجوازية هي المسيطرة عليها ، ولم تكن تعنى بالطبقة العاملة أو الكادحة من أجل أجراها . . . ولو أن التحول إلى الروح العمالية ونضالها ضد الرأسمالية قد بدأ في الظهور عن طريق «لويس بلانك» و «بروديهون» إلا أننا لا يمكن أن نسمي أحدهما من دعاة اشتراكية الدولة لأنها تتطلب من الاشتراكيين أن يتقبلوا من الحكومة أن تقوم هي بتنفيذ مشروعاتهم وبرامجهم الإصلاحية . . . وأحق أن «لويس بلانك» و «بروديهون» وأن كانا قد اعتمدا فعلاً على الدولة إلا أن بلانك لم يكن اجتماعياً أو اشتراكياً جمعياً بمعنى الكلمة ، وكان «بروديهون» فوضوياً في طريقته . . .

أما اشتراكية الدولة وهي التي ظهرت بصورة واضحة في ألمانيا في القرن التاسع عشر - والتي نحن بصدد الكلام عنها وعن اعلامها فقد كانت دائماً تهزأ من الأفكار الخيالية للرواد الأوائل وهي تفخر دائماً باهتمامها العلمي بالحقائق . . . وإذا ما تحدثنا عن اشتراكيي الدولة ، فإننا نعني الذين ينشرون أفكارهم الخاصة لتقوم الدولة بتنفيذها . . . ولأن الدول هي التي تبحث في نهاية الامر عن تنمية اقتصادياتها . . . ونعني بهم أيضاً أولئك الذين يدافعون عن مشروعاتهم الأصلية للإصلاح الاجتماعي ، أو قل أنهم الذين يعارضون مبدأ عدم تخصيص الاشتراكية أو الفكرة الدولية . . .

وكما أن للاشتراكية الخيالية أو العلمية اعلامها



باعتباره سلعة على نصيب أكبر مما يغطي له تكاليفه ، فان نسبة نصيبه تأخذ في النقصان اما لدخل الاهل فهو اذ يتكون من سلع لها اهمية مباشرة في حياتنا اليومية ، فان روبرتوس يقسمه الى قسمين هما الاجور والربح ، والربح بدوره ينقسم الى قسمين : عائد الارض وعائد رأس المال ، وهو يرجع وجود الربح الى سببين هما : ١ - الحقيقة الاقتصادية التي تقول بان هناك فائضا ينتجه العمال ويزيد عما يلزم لمعاشهم ٢ - اما من الناحية القانونية ، فان الملكية الخاصة للارض ورأس المال تمكن الملاك من تشييل العمال واستبقاء ذلك الفائض الذي ينتجه العمال وبقض عن معاشهم لانفسهم هم اى لطبقة الملاك . . . ومرة أخرى نرى روبرتوس هنا يتأثر الى حد بعيد بأفكار سيسموندى وبرودون وسانت سيمون . . .

ومن هاتين الفكرتين اللتين عرضنا آتفا في ايجاز ، نرى روبرتوس يستنتج أن أغلبية الجنس البشرى لا تشترك اشتراكا عادلا في الدخل الذى تنتجه وتخلقه بعملها وجهودها هذه الأغلبية . . . وبمعنى أصبح أنها معرضة للفقر والازمات الحادة ، وهذه حالة عدوانية تتعارض مع فكرة الحضارة . . .

وهكذا يداب نصيب الاجور من الدخل الاهل في تناقص نسبي مستمر بينما تزداد نسبة نصيب ملاك الارض واصحاب رؤوس الاموال منه ، ويقول روبرتوس أن هذه حقيقة ظاهرة يؤكدنها التاريخ في العصور القديمة والحديثة على حد سواء اذ تأخذ نسبة مئوية صغيرة من الشعب نسبة كبيرة من الدخل وتطرد النسبة الاولى في الصغر بينما تطرد الثانية في الكبر ، وهذه الحقيقة كما تملها ظروف التاريخ فتؤكدنها اوضاع النظام الاقتصادي الحر الذى يعتبر نظاما غير طبعى . . .

وفي الحق ان اعظم ما يمكن ان يقترن به اسم روبرتوس هو محاولته تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل . . . ولقد استطاع روبرتوس عن طريق دراسته الاقتصادية والاحصائية التي انفردها بها أن يعرف حقيقة المشكلة في فقر هذه الطبقات وأن يحاول علاجها علاجا صحيحا اذ ينادى بأن يصطبغ الانتاج بالصبغة الاجتماعية ، وأن يكون التطور رائدا في تكوين المجتمع الاشتراكي . . .

ويستمد روبرتوس نظريته الشهيرة عن الازمات من نظريته عن تناقص نصيب العمال من الدخل القومي ، وتعليل ذلك أنه اذا كانت هذه الكتل البشرية الهائلة أى طبقة العمال ، تتناقص مقدرتها الشرائية يوما بعد يوم فان استهلاك هذه الطبقة يتخلف عن الانتاج ويفشل في أن يسير مع الانتاج جنباً الى جنب . . . والنتيجة المباشرة لذلك أن انقباضاً أو انكماشاً في الانتاج لابد أن يحدث سريعا ويتبع ذلك ظهور بطالة بين العمال . . . وانخفاض القوة الشرائية ونقصانها المتزايد مما يؤدي دائما الى تجسيم الازمة وتقوية حدتها . . .

ويرد روبرتوس أبرز ظواهر الشذوذ التي تعانيها الانسانية في حاضرها الى هذا القانون ، قانون تناقص حصة الاجور وآثاره التي تتمثل فيما يحيق بالعالم من فقر وازمات اقتصادية ، فبينما تزداد الثروات الاهلية زيادة مستمرة تزداد الطبقات العاملة فقرا واملاقا ، وفي ضوء هذا القانون كان روبرتوس يقول أن فقر الأغلبية من الشعوب هو الذى يؤدي الى الازمات الاقتصادية الدورية التي تشيع بين الطبقات العاملة أشنع مظاهر البؤس والحرمان . . .

ويقول روبرتوس أنه رغم وجود السلع ووجود الرغبة لاستهلاكها ، تشكو أغلبية الشعب الحرمان والضنك ، كما يشكو المنتجون الكساد وعدم امكان تصريف منتجاتهم ، اما اذا كانت القوة الشرائية للعمال تطرد في زيادتها بنسبة

الزيادة في الانتاج فان ذلك يكون لمصلحة الجميع من مستهلكين ومنتجين ، ولكن ما دام العامل لا يحصل الا على نصيب صغير من القيم التي ينتجها ، فسوف تظل القوة الشرائية ضعيفة ، بينما تزداد دخول ارباب الاعمال والراسمالين زيادة تبيح لهم توسيع دائرة اعمالهم وزيادة انتاجهم بدرجات كبيرة ، وهو يتابع هذا التحليل ليصل الى المطالبة بضرورة كون النشاط الانتاجي متفقا مع حاجات الجماعة لا بدافع الطلب الفردي وأن يراعى فيه اشباع الرغبة الجماعية لا الربح المتزايد . . .

ويرى روبرتوس أن علاج هذه المشكلة في الوقت القصير يتوقف على الدولة ، التي يجب عليها أن تخفف من مساوىء هذه الحالة فعليها أن تضع نظاما ثابتا للاجور ، ترتفع فيه الاجور

بين فترة وأخرى تبعا لزيادة الانتاج ، وأن تجعل يوم العمل العادى مقياسا للجهود والكفاية . . . وذهب روبرتوس يطالب بتحسين احوال العمال ورفع مستوى معيشتهم وزيادة نصيبهم من الدخل الاهل ومن الرفاهية التي تطرد في حياة الجماعات ، وجعل روبرتوس كل اعتماده على الدولة التي يمكنها أن تقوم بكل اصلاح ، وبذلك نرى روبرتوس يخرج من نطاق الاشتراكية المادية أو العلمية او الخيالية الى اشتراكية الدولة . . . فهو لم يهدف الى تعميم المنفعة المادية وزيادتها ، ولكنه كان يرمى الى رفع مستوى المدينة وتدعيمها . . .

لم يكن روبرتوس يكره الطبقات الحاكمة او الراسمالين كما فعل ماركس ، ولكنه كان يحب العمال ويحنو عليهم بجميع جوارحه . . . لم يكن روبرتوس ثوريا . . . وانما أراد أن يرسم الخطوط الرئيسة للدولة الحديثة ويظهر رسالتها الاجتماعية العظيمة على حقيقتها . . .

هنا في الفترة القصيرة . . . اما في الفترة الطويلة فان مثا هذه المشاكل الخطيرة تحل عن طريق إلغاء الملكية الخاصة للارض ولرأس المال التي تطالعا بكل أسباب الشرور وسوء الاحوال ولا شك أن روبرتوس أصاب الهدف وكشف عن شر النظام الراسمالي الحر الذي يجعل من البطالة والحدء والبؤس المظاهر الاولى الناجمة عن فساد الانتاج . . . فهذه الهوة هي بدافع من رغبة الأقلية من الاثرياء في الاستئثار بمستلزمات الحاجة الجماعية كلها

ونظام علينا روبرتوس بفلسفة اجتماعية لها أهميتها وخطرها ، فنراه يقول أن الفرد حين يصبح عضوا في مجتمع اقتصادي لا يعتمد رخاؤه عليه وحده أو على طريقة استفادته من عمله ، وانما يعتمد على مجموعة النشاط التي يبدونها الاعضاء الآخرون في ذلك المجتمع . . . ثم يقول أن الدولة يجب أن تضطلع بالوظائف الاجتماعية المختلفة وهم في ذلك يخالف آدم سمث اذ يقول أن القوانين الطمعة هي التي تنظم المجتمع ، وطريقة تادئة وظائفه الاجتماعية التي تتأخص في ثلاث وظائف هي : ١ - يجب أن تعمل الدولة على تحقيق التعاون

السرير مع الانتاج والحاجة الجماعية . . . لان الانتاج في الدولة الاسمالية يتعاون مع الطامع العمال وليس مع الحاجة الاجتماعية . . . ولكن ما عدا روبرتوس في ذلك أن الحاجة الاجتماعية ليست شئنا واضحا للمال والحدود أو ممكن قياسه ، فمطالب الافراد متفاوتة ومتعددة ، ولا يمكن قياسها الا بفض مستمد من حد للحاجات لجميع الافراد ، وهذا ما لم نصاد به روبرتوس

٢ - أن تعمل الدولة على زيادة استغلال موارد الانتاج ووسائل الانتاج عامة . . .

٣ - ضرورة تحقيق التوزيع العادل للنتائج الاجتماعية ، ومعنى ذلك أن يحصل كل امرئ على ثمرة جهوده وعمله ولا يقسمها معه غيره من الناس . . .

والدولة في نظره هي التي تصدر القوانين والتشريعات وتتخذ جميع التدابير والاجراءات التي تتكفل في نهاية الامر أن يتسم الانتاج بالصفة الاجتماعية . . . وبهذا التحليل العميق الاثر البالغ الاهمية ينجح روبرتوس نجاحا هائلا في تفسير اشتراكية الدولة . . .

ومن ناحية أخرى نرى روبرتوس يهاجم الاقتصاديين الكلاسيك من وجهات نظر متباينة لافتراضهم وجود دولة يتساوى فيها الرجال في الملكية والحقوق السياسية ، فان التاريخ يشير على الدوام الى عدم التكافؤ والى استغلال القوى للضعيف ، ومن ثم يجب التمييز بين رأس المال كوظيفة منطقية وبين رأس المال كحقيقة تاريخية . . . ويذهب روبرتوس الى أكثر من ذلك ليهاجم نظرية « باستيتات » للفائدة ونظرية « ريكاردو » عن الربح التي تنادي بأن الربح يمكن وجوده حتى في حالة تساوى الاراضى كلها في الانتاج ، ويقول روبرتوس أن الاختلاف في الانتاج يعنى اختلافا في الربح وليس في أصل الربح . . .

يريد روبرتوس اذن أن يقضى على الفقر ويتخلص من الازمات ، وهو يعنى من وراء ذلك قيام نظرية نظام جديد يكفل أن يكون فيه الانتاج متسما بالصفة الاجتماعية ويتفق مع الحاجة الاجتماعية . . . واذا يزداد استغلال وسائل الانتاج واذا يتم التوزيع العادل للنتائج الاجتماعي عن طريق التطور ، أى عن طريق دور الدولة في هذا الشأن وتوليها الاشراف عليه ، اذ يتم كل هذا تتمكن الدولة من الربط بين أجزاء المجتمع ومن تدعيم الوحدة القومية . . . وربما كان روبرتوس يقصد بعد ذلك كله قيام الحزب الاشتراكي ليركز جهوده في المسألة الاجتماعية بدلا من أن يكون حزبا سياسيا ، وهذا الحزب في نظره يكون « ملكيا ، قوميا ، واشتراكيا » حتى يستطيع أن يخدم الفرد خدمة عظيمة الشأن ويختم روبرتوس علاجه للمشكلة الاجتماعية باقتراح بعض التنظيمات المختلفة على عقد العمل بحيث تتمشى هذه التنظيمات مع فكرة زيادة نصيب العامل من الدخل الاهل ، وأخذ روبرتوس يدافع بحماسة شديدة عن مشروعية قيام نظام يوم العمل العادى ، وأكثر من ذلك فاننا نراه لا يطالب فقط بتطبيق نظام متوسط مقدار العمل الذى يؤديه الرجل العادى في وقت معين ، بل هو يلج في تنفيذه والدعوة اليه ، لان متوسط الانتاج الذى يشير اليه يجب أن يتخذ كمعيار أو مستوى للقيمة . . . اذ على أساس هذا المستوى يجرى تحديد ما يخصص للعامل من أجر وبعد فهذه سيرة ذلك العالم الفحل الذى أراد أن يحقق الرفاهية الاقتصادية لطبقة العمال وأن يتمتع لهم بعد أن رأى التاريخ يسجل في كل يوم عدم التكافؤ بين العمال واصحاب الاعمال وهو يشاهد في كل يوم مظاهر ذلك التناقص في النظم الجماعية التي يكون فيها فيض الانتاج مصدر البؤس والشقاء للجماعات

هذه هي سيرة ذلك الفيلسوف الساخر الذى يحق لنا أن نطلق عليه اسم « أبى العمال » فقد راح يدافع عنهم في حماسة وغيرة شديدين كأنه واحد منهم . . . انها سيرة عطرة لذلك الانسان الكريم الذى أراد الخير والرفاهية لهؤلاء القوم العاملين المكافحين ان روبرتوس قد مات في عام ١٨٧٥ ، ولكن أفكاره وآراءه ما زالت تنبض بالحياة . . . وهي لن ترى الموت في يوم من الايام . . . وستظل حية أبد الدهر . . . تكافح وتناضل امام استغلال الراسمالية الشنيع ، وتدافع عن حقوق العمال المهضومة . . . تناضل وتكافح قوى الراسمالية الغاشمة وتقيم مكانها عدالة اجتماعية رائدة . . . انها الروح الانسانية وقد تمثلت في آراء روبرتوس وستبقى هكذا الى الابد تخدم الضعيف وتصره على القوى . . .

جورج يعقوب



# إنشاء طريق بين بورسعيد ودمياط

ينفذ بورسعيد اقتصادياً وعمراً و دمياط ملاحياً .  
ضرورة ردم جزء من بحيرة المنزلة لجعل الطريق منفياً

« وهو الذي مزج البحرين هذا عذب فرات وهذا ملح أجاج وجعل بينهما برزخا وحجرا محجورا »  
صدق الله العظيم

\*\*\*

هذا هو موقع أشتوم الجميل الذي يربط بحيرة المنزلة بالبحر المتوسط ويقع بين بورسعيد ودمياط ، وقد كان برزخا وأكله البحر بقوة التيارات المائية فتحول الى البوغاز المعروف بهذا الاسم . وقد استعاض عنه الانسان بكوبرى أشتوم الجميل ليكمل الطريق بين البلدين . ولكن الطريق لم ينشأ الا للسير بجوار الشاطئ على الرمال . كما أن الكوبرى قد تأثر بفعل هذه التيارات وبذلك قطع الاتصال بين المدينتين وأصبح الاتصال بينهما عن طريق ملاحى عبر بحيرة المنزلة يمر بمدينة المطرية وهو يستغرق ثمانى ساعات وطريق بسكة الحديد يمر بالمنصورة والزقازيق والاسماعيلية

وفى سنة ١٩٢٦ اتجه الرأى الى انشاء طريق ممد للسيارات يربط المدينتين بمناسبة دراسة بوغاز دمياط والبحث عن افضل الوسائل لاعادة فتح مينائها . فعهدت الحكومة الى لجنة من خبراء عالميين فى وضع مشروع لهذا الغرض . ولكن ظهر من تقرير اللجنة ضخامة تكاليف المشروع اذ قدرت فى ذلك الوقت بما لا يقل عن ٤ ملايين جنيه على الرغم من عدم ضمان استمرار بقاء البوغاز مفتوحا اذ تنبأ ان مسألة اعداد دمياط ميناء صالحا لدخول السفن البحرية يعد من المعضلات البحرية الكبرى . ورث الاستغناء عن اعادة فتح ميناء دمياط اكتفاء بميناء بورسعيد على أن تنشأ بينهما طرقة للسيارات وللسكة الحديد يربطهما .

وقد وضعت جملة مشروعات لانشاء هذا الطريق وكان أهمها التقرير الذى وضعه المرحوم المهندس احمد راغب . وقد انتهت هذه الابحاث الى مشروع

ولكن من الاسف لم تتخذ خطوات عملية جدية لتنفيذه على الرغم من اهميته الاقتصادية وقلة تكاليفه وقد قدرت بمليون جنيه .

بمسلم  
الاستاذ مهنى عبدالعزیز محسن

وند اجهت الانظار فى الوقت الحاضر الى القيام بمشروعات اقتصادية الا أنه لم يكن لهذا الطريق حظ ضمن المشروعات الخاصة بالمواصلات فقد جرى الحديث عن مشروع يربط مصر بالسودان بالسكة الحديد وهو المعروف بخط حلما - الشلال وهو خط يحمل الدولة تكاليف ضخمة سواء فى الانشاء أو الصيانة وانتاجه الاقتصادي مؤجل . كما انه تقرر كهربة خط حلوان ، ومع ضخامة تكاليف هذا الخط اذ بلغت ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه فان الاتصال بهذه الضاحية قائم فعلا وميسور بمختلف الوسائل .

ولبيان أهمية مشروع طريق دمياط - بورسعيد يجدر بنا أن نذكر أن مدينة دمياط من أقدم بلدان الوجه البحرى . وقد كانت أهم الثغور المصرية وثانى بلاد القطر ثروة وعمرا نا لخطورة موقعها كثر حربى ومركز بحرى فى الشرق

غير أنه لما أنشئت ترعة المحمودية سنة ١٨٢٠ أخذ ميناء الاسكندرية مكانة دمياط . ولما فتح قنال السويس سنة ١٨٦٩ قضت بورسعيد على مابقى لها من تجارة

ولما كان موقع بورسعيد الجغرافى قد جعلها شبيهة بجزيرة تحيط بها مياه البحر المتوسط ومياه بحيرة المنزلة وما يتفرع عنها ، فقد أصبحت بورسعيد مدينة منعزلة ، بعيدة عن العمران ، مفتقرة الى الاراضى الزراعية التى تغذيها ، ولذلك فهى تعتمد فى تجارتها فى الغالب على البواخر التى ترسو

على ضفة القنال كما أنها تمون نفسها من منتجات البلاد الداخلية البعيدة عنها ويفصل بورسعيد عن دمياط بحيرة المنزلة الواقعة على ساحل البحر المتوسط بمسافة ستين كيلومترا تقريبا يمكن أن تقطعها السيارة فى ساعة واحدة . ولذلك أصبح من الضرورى انشاء هذا الطريق لما له من الاثر الكبير فى الاقتصاد القومى علاوة على ما يؤدي اليه من زيادة العمران فى المدينتين وتنشيط الحركة التجارية بينهما وبين البلاد الواقعة شمال شرق فرع دمياط كما يؤدي الى خفض نفقات المعيشة فى بورسعيد ويجعل دمياط مصدرا لتموين مدينة بورسعيد بأيسر وسائل النقل اذ تقطع السيارة هذه المسافة فى أقل من ساعة وهذا يمنع تلف الخضر والالبان التى تنقل اليوم عن طريق بحيرة المنزلة

وانشاء الطريق يشجع الاصطياف على ساحل البحر المتوسط ويجعلنا نفيد من بوغاز أشتوم الجميل كمصيف ممتاز وهو المكان الذى تلتقى فيه بحيرة المنزلة بالبحر المتوسط كما ينشط حركة الاصطياف بين مصيفى بورسعيد ورأس البر

ومن الفوائد العمرانية التى نجنيها من انشاء هذا الطريق أنه يصل ميناء بورسعيد بالفرع الشرقى للنيل وبذلك تصبح بورسعيد كميناء لمدينة دمياط كما أن هذا الطريق يصبح أيضا جزءا من شبكة الطرق بالقطر المصرى ، وفى هذا تخفيف للضغط على السكك الحديدية فضلا عن تقصير المسافة بين الاسكندرية وبورسعيد بمقدار الخمس فهو من هذه الناحية يوفر فى سير القطارات ويقتصد فى الزمن

وأرى أنه يجب أن يهدف المشروع الى تنمية الثروة الاقتصادية لمدينتى بورسعيد ودمياط والمنطقة المحيطة بهما سواء كان ذلك بتيسير المواصلات بينهما أو باستصلاح الاراضى المجاورة لهما أو بانشاء مراعى للماشية أو



**بتربية الاسماك في بحيرة المنزلة**  
 اما في ما يتعلق بتيسير المواصلات فمن احير ان يساهم هذا الطريق بحط مسيحيين خبر بحيرة المنزلة ، لانه فصلا عن احصاء المساحة وانوفت ، يطابق مواصفات احديته للطرق ، التي تعمل بعدد الامكان على تفادي التعريجات والمنحنيات . وبوانشئ الطريق بطول الساحل - وهو يداد يكون بمنسوب البحر - فقد يصبح عرصه لسقى الرمال ولتأثيرات امواج البحر وهذا يعرضه بالتالى الى كثرة التلف ويؤدى الى تضخيم نفقات صيانتة

ومع تجميعنا للبحث الفنى والهندسى فقد يمون من المفيد انشاء طريق ملاحى بين المدينتين يتفرع منه جسران ، أحدهما زراعى تجرى عليه السيارات والاخر تسير فوقه فطرات سكة الحديد فى المستقبل وبذلك يتم اتصال بورسعيد بداحليه البلاد بثلاث طرق برية وملاحية وحديدية بأقرب الوسائل وهذا يزيد فى تنمية ثروة المنطقة الواقعة شرق فرع دمياط اذ تتمكن المراكب من السير فيه من دمياط الى القنال وبرعة الاسماعيلية ، ويمد بورسعيد فى نفس الوقت بمياه النيل مباشرة .

وأما فى ما يتعلق بتربية الاسماك فان لانشاء الطريق بين المدينتين علاقة وثيقة بتربية الاسماك فى بحيرة المنزلة اذ أن هذه البحيرة مزرعة خصبة للأسماك ، وقد كانت من أغنى الحقول السمكية التى تمون القطر بنسبة كبيرة من هذا الغذاء . ويعيش على صيد الاسماك فى هذه البحيرة آلاف من الصيادين وعائلاتهم . والاسماك التى تعيش فى بحيرة المنزلة تتغذى بالاعشاب والحشائش التى تنمو بها وبالمياه العذبة التى تأتىها من مياه الصرف ومن النيل . كما أن لطمى النيل أيام الفيضان تأثيرا فى منسوب المياه فى البحيرة وفى فتحة بوغاز أشتوم الجميل ذلك الطمى الذى نشاهده بطول البحر فى هذه المنطقة ممتدا الى مسافة طويلة ابام الفيضان ويستدعى ذلك العناية بهذه الفتحة أو البوغاز بين البحيرة والبحر اذ تبين أن بوغاز أشتوم الجميل يردم مع الايام وتتراكم فيه الرواسب حتى أصبح يفعل التيارات البحرية فى هذه المنطقة أقل غورا مما كان وهذا يهوق هجرة أشتوم الجميل يردم مع الايام وتتراكم الاسماك من البحيرة الى البحر المتوسط للتناسل ثم العودة الى البحيرة فينبغى

اذن مراعاة هذا العامل فى البوغاز وفى القنطرة التى تنشأ على الطريق المقترح عند التقائه بهذا المكان وأما فى ما يتعلق بتجفيف الارض فإنه مما يستدعى البحث تجفيف جزء من شرق بحيرة المنزلة وهو الجزء الغربى الملاصق لبورسعيد بامتداد حى العرب بها حتى يمكن زراعته واتخاذ مرعى للماشية لتموين بورسعيد بمنتجاته ، كما أنه بضم هذا الجزء الى مدينة بورسعيد تزيد مساحتها حيث يمكن اقامة مساكن عليه بدلا من تلك البقعة الضيقة المحصورة بها الآن ويؤدى هذا التجفيف الى تحسين الحالة الصحية بالمدينة وحماية الاهالى

من الرطوبة والامراض التى تساعد هذه البيئة على انتشارها . ومثل هذا التجفيف لا يتكلف كثيرا نسبيا لقلة غور البحيرة وخصوصا عند حافتها اذ يبلغ متوسط عمقها نصف متر وتبلغ مساحتها بضع مئات من الآلاف من الافدنة . فاذا منعت المياه عن هذا الجزء فسوف يجف بفعل التبخر مع قليل من عمليات الصرف بواسطة الكراكات .

عسى أن يجد هذا البحث اهتماما من رجال الحكومة ومن مجلس التنمية الاقتصادية وأن تتخذ خطوات عملية لتنفيذه .

حسن عبد العزيز محسن

## أرقام واحصاءات

أستيراد الذهب فى مصر

جاء فى النشرة الاقتصادية التى يصدرها البنك البلجيكي والدولى فى مصر ( عدد يناير ١٩٥٣ ) أن واردات الذهب الى مصر كانت كما يلى مقدرة بالجنيهات المصرية :

| الشهر  | ١٩٥١       | ١٩٥٢      |
|--------|------------|-----------|
| يناير  | ٦٦٢ر٠٤٩    | ١ر٥٣١ر٥٤٧ |
| فبراير | ٩٥٣ر٠٩٢    | ٣ر٧٤٠ر٧٦٤ |
| مارس   | ٦٩٢ر٢٣٧    | ١ر٦٤٢ر٩١٣ |
| أبريل  | ١ر٠١٩ر٨٤٤  | ١٢٤ر٤٠٩   |
| مايو   | ١ر١١٦ر٩٤٠  | ٦١ر٩٢٠    |
| يونيو  | ٧٨٠ر٢٢٨    | ١ر٠٦٣     |
| يوليو  | ٧٩٥ر٣٥٨    | ٥ر٢٢٠     |
| أغسطس  | ١٦ر١٥٨ر٤٩٧ | ١ر٤٨١     |
| سبتمبر | ٥ر٧٩٥ر٦٦١  | ٢ر٦٦٨     |
| أكتوبر | ٥٦ر٠٠٠     |           |
| نوفمبر | ٥ر٧٨٩ر٠٠٠  |           |
| ديسمبر | ١٢ر٢٢٠ر٠٠٠ |           |

تجارة مصر الخارجية فى السنوات الاخيرة

جاء فى النشرة الاقتصادية التى يصدرها البنك البلجيكي والدولى فى مصر ( عدد يناير ١٩٥٣ ) أن تجارة مصر الخارجية كانت فى السنوات الخمس الاخيرة كما يلى مقدرة بالجنيهات المصرية :

| السنة | الواردات    | الصادرات    | العجز      |
|-------|-------------|-------------|------------|
| ١٩٤٧  | ١٠٢ر٦٤ر٠٠٠  | ٨٩ر٨٣٧ر٠٠٠  | ١٢ر٦٢٧ر٠٠٠ |
| ١٩٤٨  | ١٧٢ر٨٧٩ر٠٠٠ | ١٤٣ر١٠١ر٠٠٠ | ٢٩ر٧٧٨ر٠٠٠ |
| ١٩٤٩  | ١٧٨ر٢٣٠ر٠٠٠ | ١٣٨ر٠٠٢ر٠٠٠ | ٤٠ر٢٢٨ر٠٠٠ |
| ١٩٥٠  | ٢١٢ر٦٨٢ر٠٠٠ | ١٧٥ر٤٥٩ر٠٠٠ | ٣٧ر٢٢٣ر٠٠٠ |
| ١٩٥١  | ٢٤٢ر٠٠٠ر٠٠٠ | ٢٠٣ر٠٠٠ر٠٠٠ | ٣٩ر٠٠٠ر٠٠٠ |

وقد زرت صادرات القطن فى عام ١٩٥١ بما قيمته ١٦٤ مليون جنيه مصرى مقابل ١٥٠ مليون فى عام ١٩٥٠ و ١٠٦ ملايين فى عام ١٩٤٩



# ضرائب بلدية المنيا

أرسل حضرة الاستاذ طه مخلوف رئيس الغرفة التجارية المصرية بالمنيا والاستاذ صادق سلامة سكرتيرها ، مذكرة الى المسؤولين بشأن الضرائب التى فرضها المجلس البلدى فى المنيا واستصدر قرارا بها لجبايتها .

وقد جاء فى المذكرة أن الرسوم التى يشكو منها التجار فى مدينة المنيا هى المطبقة فى عام ١٩٥٢ ، والصادر بها القرار الوزارى المنشور فى جريدة « الوقائع المصرية » بتاريخ ٢ يونيو ١٩٥٢

ووجه الاعتراض ينصب على أمرين هما : فداحة الرسوم وسوء توزيع الضرائب التى يتحملها المتفعون بخدمات المجلس البلدى من سكان المدينة .

فمن حيث فداحة الرسوم ، اتضح من مراجعة رسوم البلدية التى كانت مفروضة فى سنة ١٩٤٤ أن المجلس البلدى زاد الرسوم كالاتى :

١ - شركات الغاز : كانت الرسوم المفروضة عليها سنة ١٩٤٤ تعادل خمسين جنيها للدرجة

الاولى و ٣٠ جنيها للدرجة الثانية و ٢٠ جنيها للدرجة الثالثة ، فأصبحت ابتداء من يوليو ١٩٥٢ تعادل ٧٥ جنيها و ٥٠ جنيها و ٣٠ جنيها و ٢٠ جنيها

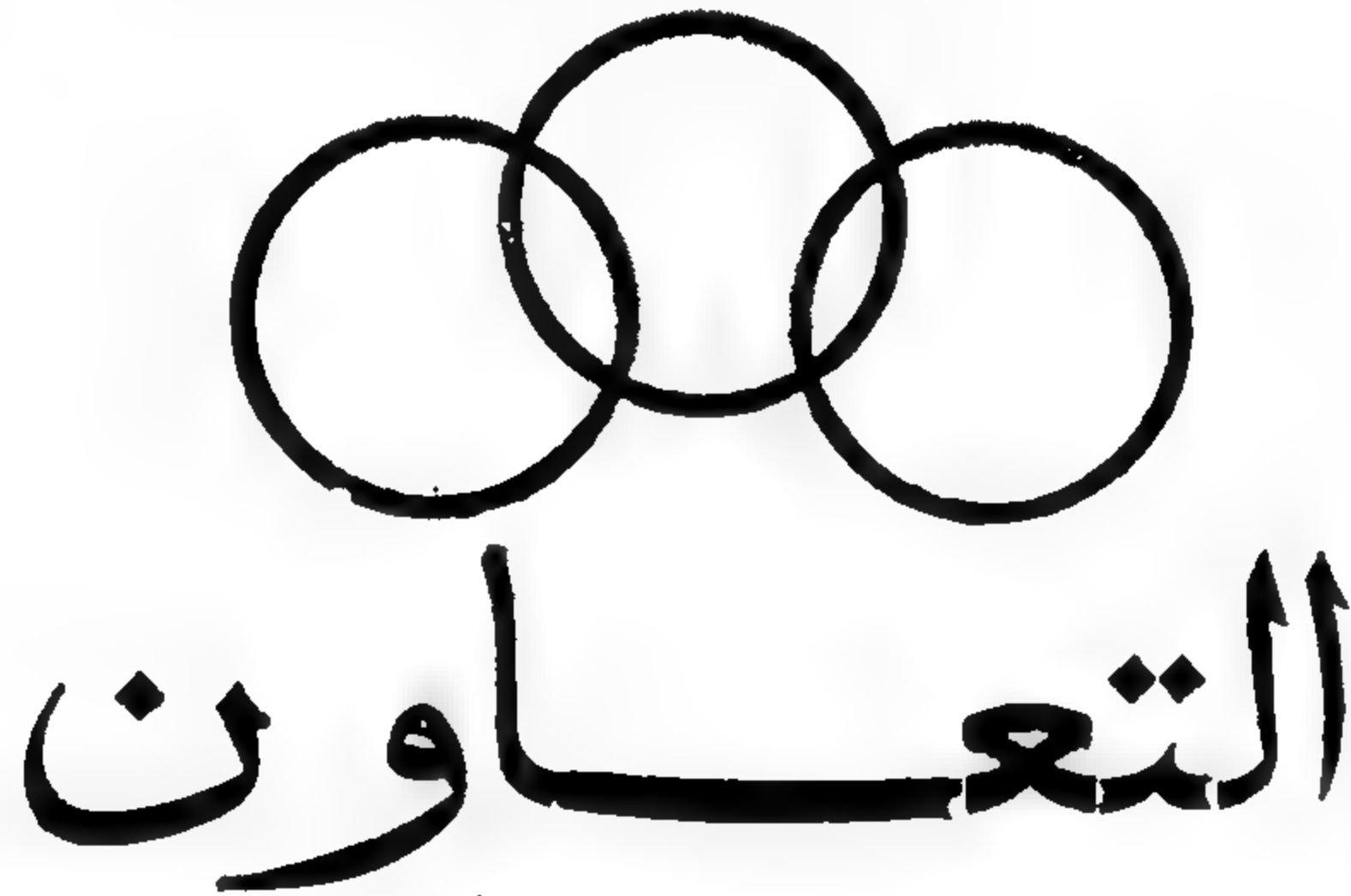
ب - محال بيع الاقمشة : كانت الرسوم المفروضة عليها فى سنة ١٩٤٤ هى ١٥ جنيها للدرجة الاولى و ١٠ جنيها للدرجة الثانية و ٥ جنيها للدرجة الثالثة و ٣ جنيها للدرجة الرابعة ، فزادت الى ٧٥ جنيها للدرجة الاولى الممتازة و ٥٠ جنيها للدرجة الاولى و ٢٥ جنيها للثانية و ١٥ جنيها للثالثة و عشرة جنيها للخمسة و ٥ جنيها للسادسة و ٣ جنيها للسابعة وجنيه للدرجة الثامنة .

ج - شركات الدخان وتوكيلاتهما

كانت الرسوم فى سنة ١٩٤٤ تعادل ٣٠ جنيها للدرجة الاولى و ١٠ جنيها للدرجة الثانية فزادت اعتبارا من أول يوليو ١٩٥٢ الى ١٠٠ جنيها للدرجة الاولى الممتازة و ٥٠ جنيها للدرجة الاولى و ٣٠ جنيها للثانية و ١٥ جنيها للثالثة و ١٠ جنيها للرابعة و ٥ جنيها للخمسة .

وجاء فى المذكرة أنه بالمقارنة طبقا للامثلة السابقة التى ذكرت على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ، يتضح أن المجلس البلدى زاد فى حالات الرسوم مرة ونصف مرة كما هو الحال فى الحالة « ا » وخمس مرات كما هو فى الحالة « ب » وثلاث مرات كما هو فى الحالة « ج » .

وتقول المذكرة أنه لا وجه هنا للمقارنة بين الحالة الاقتصادية التى كانت سائدة فى عام ١٩٤٤ والحالة فى عام ١٩٥٢ / ٥٣ سواء من حيث مستوى الاسعار أو من حيث كميات النقد المتداولة ، مما يجعل اتجاه المجلس البلدى الى زيادة هذه الرسوم اتجاها عكسيا للخط البيانى لمستوى الاسعار والنقد المتداول .



واعتصموا بحبل جميعا ولا تفرقوا

ليست وظيفة الجمعيات التعاونية أن تؤدى لاعضاؤها خدمات فريدة فى نوعها يتعذر على النظم الاقتصادية الاخرى القيام بها فى الواقع لا يوجد عمل أو تجارة تقوم بها الجمعيات التعاونية لا تؤديها فى الوقت نفسه النظم الاخرى ، وانما وظيفة التعاون أن يؤدى هذه الخدمات بطريقة ممتازة تعود بأكبر النفع على الاعضاء وعلى المجتمع ذلك لان الاعضاء هم أصحاب جمعيات اسسوها بأموالهم كي يحصلوا منها على حاجاتهم ولا شك أن خدمة المؤسسة التعاونية لاعضاؤها الذين هم أصحابها تختلف عن خدمة المؤسسات الاخرى لزبائنهم .

- ١ - فالجمعيات التعاونية تخدم اعضاؤها خدمة مجردة عن غرض الحصول على الربح .
- ٢ - وهى أن حصلت على ربح من اعضائها فانها ترده اليهم بعد توفيقه مصروفاتها القليلة فى شكل خصم أو عائد .
- ٣ - وهى تقتطع جزءا هاما من رباحها نأدية خدمات اجتماعية فى منطقة أعمالها لمساعدة الاهالى عموما والفقراء والمحتاجين منهم خاصة .
- ٤ - تختار الجمعيات أجود البضائع مدفوعة بالرغبة فى حسن خدمة اعضائها .
- ٥ - تبيع الجمعيات بأحسن الاسعار نظرا لقله مصروفاتها العمومية .
- ٦ - تتجنب الجمعيات الفسح التجارى بأنواعه اذ لا مصلحة لها فى اتباعه .

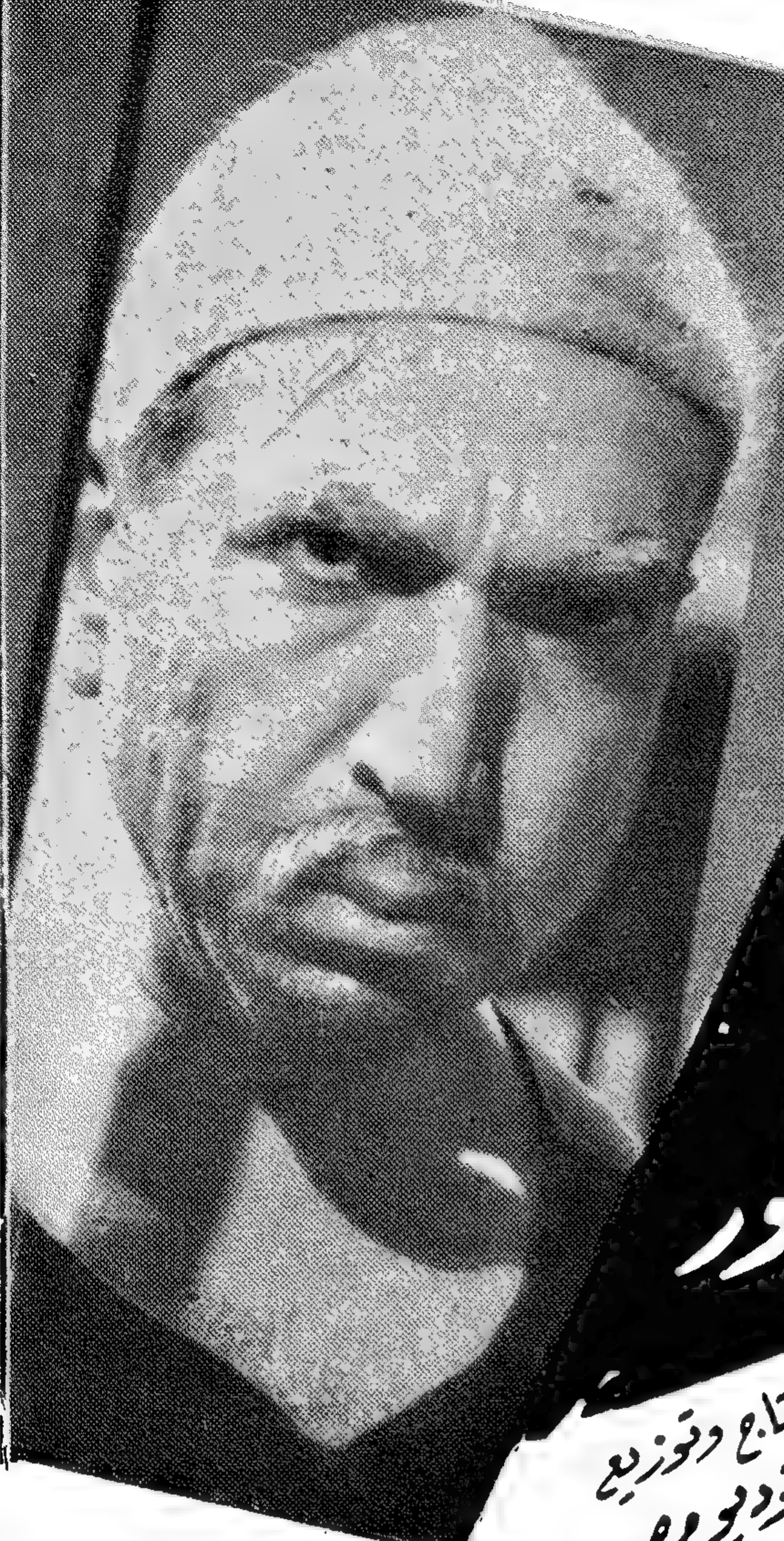
الجمعية التعاونية للبترو



عائشة تكتب  
بأسلوبها قصتها

# عائشة

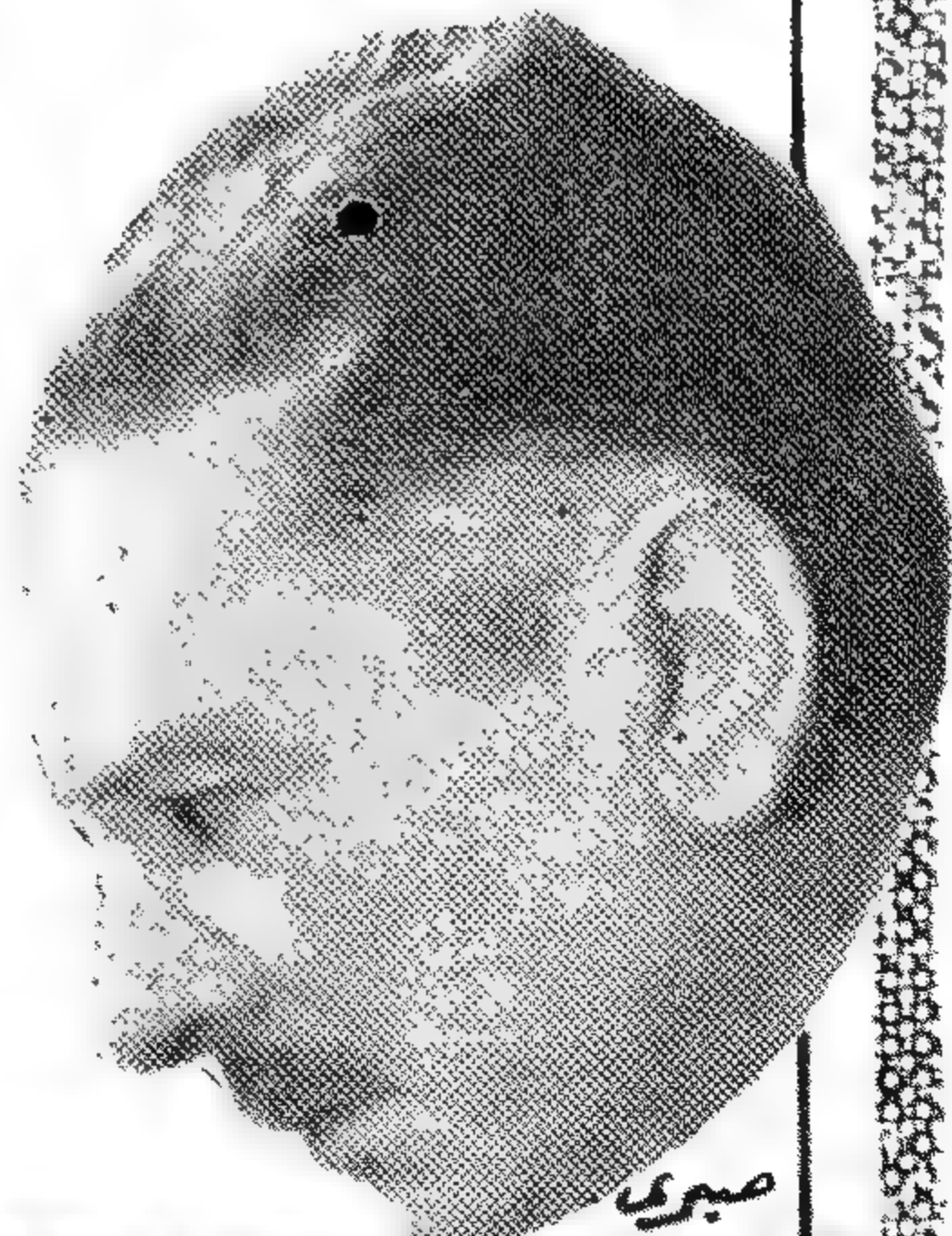
قصة سيناريو وإخراج جمال مكرم



إنتاج وتوزيع  
ستوديو مصر

## فانتن حمامة زكي رستم

من  
زهرة العاي  
فؤاد جعفر  
فردوس محمد  
عبد العزيز أحمد  
زينب صدقة  
تصوير  
عبد العزيز قنص



صبري

الأربعاء الثاني بسينا  
من اليوم بينا التعاون بالاسمائية والوطنية بالبركبي  
دنيا مع دمياط برمياط وهنفي إتيو بالسوي والبلدية بونهور  
من ٢٠ أبريل بينا الإمبرا وركس بالاسكندرية  
بالقاهرة  
ستوديو مصر





# شركة مصر للتأمين

أرباحها أنت مصدرها وهي تعود إليك

التأمين مع الاشتراك في الأرباح

بوليصة التأمين على الحياة التي كفلت للمواطنين كل مزايا الضمان  
وأناحت لهم استثمار أموالهم في أحدث العمارات وأفخمها

المركز الرئيسي ٤٣ شارع قصر النيل بالقاهرة تليفون ٧٩٧٩٧

س.ب. ١٢ القاهرة



# شركة مصر للحرير الصناعي

شركة مساهمة مصرية

تأسيس الشركة

مصانعها بدفشو بكفر الدوار بحيرة - مركزها الرئيسى ومحله القانونى  
عمارة بنك مصر ١٥١ شارع محمد بك فريد - القاهرة

رأس مال الشركة

٢٥٠٠٠٠ جنيه ممثلة فى ٦٢٥٠٠٠ سهم بواقع ٤ ج ٠ م  
منها ٣٧٥٠٠٠ سهما أسميا و ٢٥٠٠٠٠ سهما لحامله

أغراض الشركة

القيام بصناعة الحرير الصناعى ومشتقاته ومادة السيليولوز  
ومشتقاتها والاتجار فى كل ذلك وصناعة وتجارة المواد الكيماوية  
اللازمة لصناعة الحرير ومشتقاته ، وكافة العمليات المتعلقة بطريقة  
مباشرة وغير مباشرة لصنع الحرير الصناعى ومشتقاته

نشاط الشركة الصناعى

الشركة الوحيدة بالقطر المصرى والشرق لانتاج خيوط الحرير الصناعى  
ومشتقاته وتنتج يوميا :

| عدد                          | عدد                      |
|------------------------------|--------------------------|
| ٦٥ طن من خيوط الحرير         | ٦٥ طن من الالياف القصيرة |
| ١ طن من ورق مصروفان          | ٣ طن من حامض الكبريتيك   |
| ٥ طن من ثانى كبريتور الكربون | ١٥ طن من سلوفات الصودا   |
|                              | البلورة ( ملح جلوبر )    |



# شركة مصر للغزل والنسيج

مركزها الرئيسى : القاهرة

مصانفها بالرحلة الكبرى

مؤسسة مصر الكبرى

تأسست فى ١٩٢٧ سنة

تشغل مصانفها ومرافقها : مليون متر مربع  
تستهلك من القطن : نصف مليون قنطار سنوياً  
تنتج من المنسوجات القطنية : مائة مليون متر سنوياً  
وتنتج من خيوط الغزل : عشرين مليون كيلوجرام سنوياً  
يكفى انتاجها من الأقمشة القطنية : ٥٠ ٪ من سكان مصر  
تغزل وتنسج وتبيض وتطبع : القطن المصرى  
وتستخدم فى هذه العمليات : أحدث الآلات  
التي جددت تجديداً كاملاً بعد الحرب

يعمل فى مصانفها : ثمانية عشر ألف عامل  
خصصت لسكانهم مدينة : نموذجية تكلفت نحو مليون جنيه  
وتقيم لهم الآن مرافق : صحية ورياضية وثقافية  
تضم استاد من أكبر الملاعب وحمامات للسباحة وفنادق ومطاعم  
ومبانى ثقافية تكلفت مليون ونصف مليون جنيه



# البنك الاهلى المصرى

س.ت. رقم ١

الميزانية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢

## قسم اصدار البنكنوت

| اصول                            | مليم جنبه مصرى | مليم جنبه مصرى                                     | مليم جنبه مصرى |
|---------------------------------|----------------|----------------------------------------------------|----------------|
| ذهب                             | ٦٠٥٥٢٦ ٦ ٤٣٩   | قيمة المصدر من البنكنوت                            | ٢٠٩٠٠٠٠٠٠ ٠٠٠  |
| اذون وصكوك حكومية مصرية واجنبية | ١٦٠٢٠٨١ ٥ ٠٨٢  | الاحتياطي (بمقتضى المادة ١٤ من قانون ٥٧ لسنة ١٩٥١) | ١١٧٦٠٧١١ ٥٢١   |
|                                 | ٢٢٠٧٦٠٧١١ ٥٢١  |                                                    | ٢٢٠٧٦٠٧١١ ٥٢١  |

## قسم العمليات المصرفية

| اصول                                                             | مليم جنبه مصرى | مليم جنبه مصرى                                                                                          | مليم جنبه مصرى |
|------------------------------------------------------------------|----------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------|
| اذون وصكوك حكومية مصرية واجنبية وصكوك مضمونة من الحكومة المصرية  | ٢٢٩ ١٣١١١٠٦٧٩  | رأس المال ( ٣٠٠٠٠٠٠ سهم قيمة الواحد ١٠ جنيهات )                                                         | ٢٠٠٠٠٠٠ ٠٠٠    |
| صكوك متنوعة                                                      | ٩٧٠ ٦٥٧٦٧٩     | مدفوعة بالكامل ( )                                                                                      | ٢٠٠٠٠٠٠ ٠٠٠    |
| قروض للحكومة المصرية                                             | ٢٧٥ ٤٨٧٢٢١٤    | جنيه مصرى                                                                                               | ١٥٠٠٠٠٠ ٠٠٠    |
| قروض للبنوك بمصر :                                               |                | الاحتياطي القانونى                                                                                      | ١٥٠٠٠٠٠ ٠٠٠    |
| بضمان بضائع                                                      | ٧٠٠٠٠٠٠ ٠٠٠    | » الخاص                                                                                                 | ١٥٠٠٠٠٠ ٠٠٠    |
| بضمان صكوك                                                       | ٢٧٥ ٤٤٤٨٦٢٦    | حسابات الحكومة المصرية ( الحساب الخاص بأذون الخزنة المصدرة بمقتضى المادة ١٤ من قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ ) | ٣٠٠٠٠٠٠ ٠٠٠    |
| قروض اخرى :                                                      |                | حسابات الحكومة المصرية ( الحساب الخاص من قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ )                                       | ٧٠٠٠٠٠٠ ٠٠٠    |
| بضمان بضائع                                                      | ٦٨٥ ٩٩٧٦٢٧٠    | حسابات الحكومة المصرية ( الحساب الخاص بأذون الخزنة المصدرة بمقتضى قانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٢ )             | ٧٨٥٥٨٥٤ ٢٨٦    |
| بضمان صكوك                                                       | ٨٩٧ ٢٧٧٨٥٦٠    | حسابات حكومة السودان                                                                                    | ١٩٣٤٥١٨ ٩٢٣    |
| قروض اخرى متنوعة                                                 |                | حسابات البنوك بمصر ( بمقتضى المادة ١٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ )                                     | ٢٨١٥٧٨٨٥ ٩٧٧   |
| كمبيالات مخصصة                                                   |                | حسابات جارية وودائع لاجل وحسابات اخرى                                                                   | ٦٣٣٧٨٨١٣ ٦٩٠   |
| البنوك والمراسلون بالخارج والمبالغ المقرضة تحت الطلب ولاجل قصيرة |                | الشيكات تحت الدفع                                                                                       | ٣١٩٣٨٠ ٦٤٠     |
| حسابات اخرى متنوعة                                               |                | حسابات اخرى متنوعة                                                                                      | ١١٧١٦١١ ٦١٨    |
| مبان                                                             |                | احتياطي لدفع الحصة النهائية في الارباح بواقع ١٦ ٪ سنويا                                                 | ٤٨٠٠٠٠٠ ٠٠٠    |
| في الخزنة :                                                      |                | رصيد حساب الارباح والخسائر                                                                              | ٢٥٣٠٤٠ ٥٥٥     |
| بنكنوت البنك الاهلى المصرى                                       | ٢٥٠ ٨٤٨٣٠٤٧    | حسابات نظامية                                                                                           | ٣٠٣٧٣٤٣٩ ٤٢١   |
| عملات معدنية وورقية اخرى                                         | ٣٩٨ ٢٠٦٥٩٦     | اعتمادات مفتوحة وخطابات ضمان الخ                                                                        | ٢١٩٩٢٤٥٤٥ ١١٠  |
| حسابات نظامية                                                    |                |                                                                                                         |                |
| التزامات العملاء نظير اعتمادات مفتوحة وخطابات ضمان الخ           |                |                                                                                                         |                |

## عضوا مجلس الادارة

صادق حنين  
طاهر اللوزى

محمد امين فكرى  
محافظ البنك

## تقرير مراقبى الحسابات

لقد راجعنا سجلات البنك الاهلى المصرى وظهر من الفحص ان الميزانية الموضحة بعاليه تمثل الحالة المالية الحقيقية للبنك وفقا لما هو ثابت بسجلات البنك وقد جردنا ايضا النقود واوراق البنكنوت والصكوك الموجودة بالمرکز الرئيسى وبفرعى القاهرة والاسكندرية ووجدناها صحيحة - اما مراجعة فرع لندن فقد قام بها حضرات « دلوات وبلندر وجريفت وشركاهم » المحاسبون القانونيون .

المحاسبين القانونيين

و . كولدري

ج . نيل بنسدر

القاهرة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٢

## حساب الارباح والخسائر

| منه                                                     | مليم جنبه مصرى | له                                                                                                                                                                                              | مليم جنبه مصرى |
|---------------------------------------------------------|----------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------|
| مكافأة حضرات أعضاء مجلس الادارة                         | ٠٩٩ ١٩٥٠٤      | اجمالى الربح للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ بعد استبعاد قيمة استهلاك المباني والااث وكذلك قيمة اعادة الخصم على الكمبيالات التى لم تستحق بعد واحتياطي الديون المشكوك فيها واحتياطي الطوارئ | ٢٣٧١٨١٧ ٠٤٣    |
| مصرفات                                                  | ٤٨١ ١٧١٩٦٠٩    | الرصيد المرحل من سنة ١٩٥١                                                                                                                                                                       | ٢٢٠٣٣٧ ٠٩٢     |
| حصة في الارباح بواقع ٤ ٪ سنويا دفعت مقدما للمساهمين     | ١٢٠٠٠٠ ٠٠٠     |                                                                                                                                                                                                 | ٢٥٩٢١٥٤ ١٣٥    |
| احتياطي لدفع الحصة النهائية في الارباح بواقع ١٦ ٪ سنويا | ٤٨٠٠٠٠ ٠٠٠     |                                                                                                                                                                                                 |                |
| الرصيد المرحل للسنة المقبلة                             | ٢٥٣٠٤٠ ٥٥٥     |                                                                                                                                                                                                 |                |
|                                                         | ٢٥٩٢١٥٤ ١٣٥    |                                                                                                                                                                                                 |                |





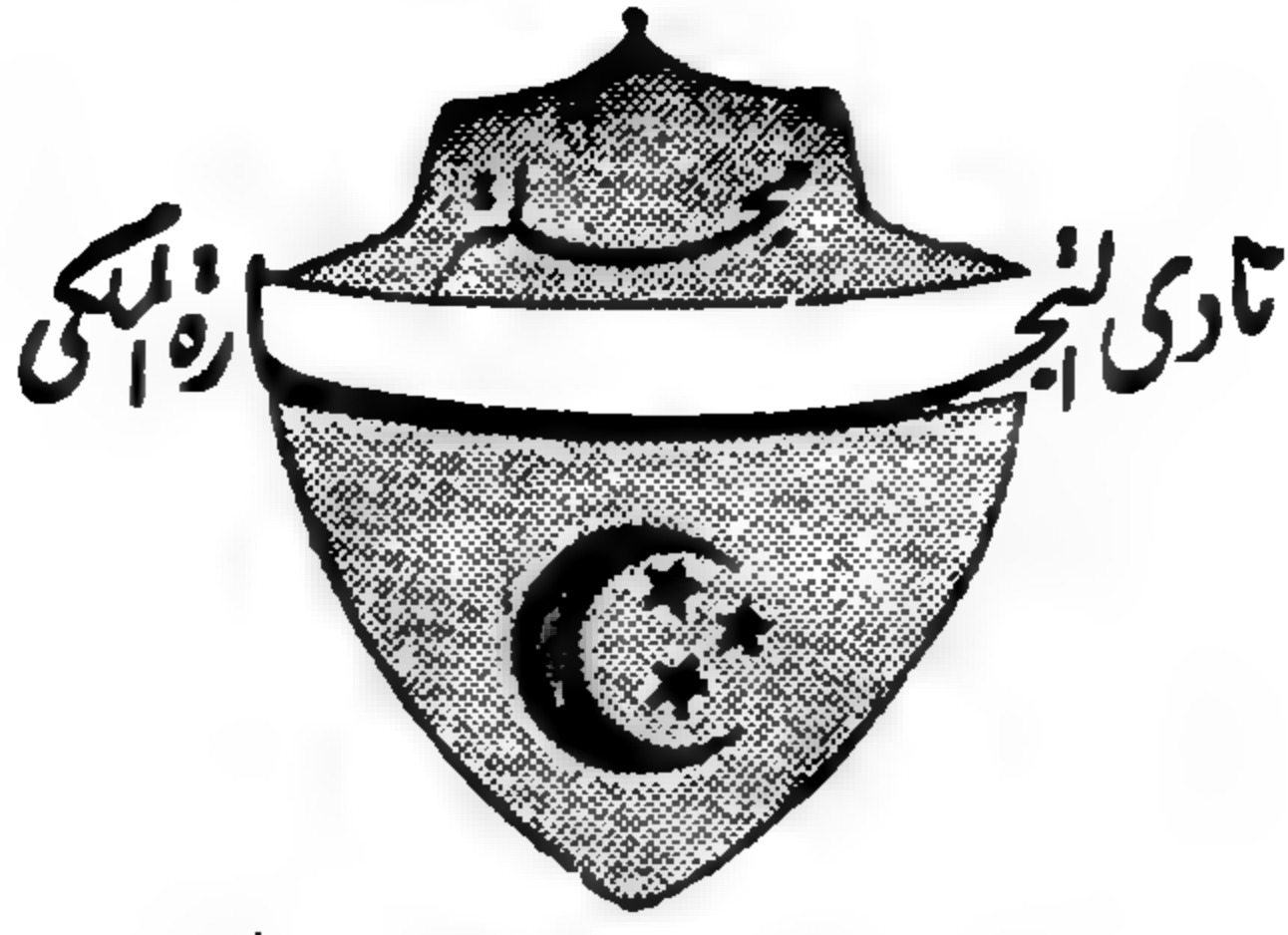
# علامة الجودة للسجاير المشهورة

لأصحابها: نفقولا صوصه ليمنت  
س. م. ت. : الجيزة ٤٨٩٥

العدد ٦٩-٦٨

( مطابع دار أخبار اليوم )





# الاقتصاد والمحاسبة

الثلث  
٥ قروش

صاحب الامتياز : الاستاذ عبد الله فكرى ابانته  
رئيس التحرير : الاستاذ احمد عنان

العدد ٥٢  
اول مايو ١٩٥٣

## يجب توحيد اهدافنا

ان ما عانىنا طوال تقرون المنقضية من حكم اجنبى سواء كان تركيا ام انجليزيا قد اثر على مقدرات بلادنا فى سائر النواحي سواء ما كان منها متعلقا بالنواحي الاقتصادية ام الصحية ام الاجتماعية .  
وعندما بدأت نهضتنا الحقيقية وتواليا امورنا بانفسنا منذ حركة الجيش اتجهت اظار كل طائفة تطلب انصافها وتحسين احوالها .  
فانشغلون بالمشاكل الصحية يرون ضرورة العناية بها وتؤخر سبل الوقاية واللاج تكل السكان . والذين يعنون بالتعليم يطالبون بتعميمه حتى تظهر البلاد من وصمة الجهل المنتشر فيها . والذين يهتمون بشااكل العمال يرون ضرورة زيادة اجورهم والعناية بترفيه عنهم . بل قامت طوائف الموظفين من اطباء ومعلمين ومهندسين وغيرهم كل يطالب بتحسين احواله .  
والواقع ان تكل منهم وجهة نظره السنيمة على ان قدرة البلاد على تحقيق هذه الاهداف محدودة جدا ولذلك يجب تحديد الاهداف منها لا عطاءه الاووية .

وعنة اعمال فى كل ما تشكو منه قلة الدخل القومى فانه حتى تو وزع بالتساوى بين كل افراد الشعب لم يزد نصيب الفرد عن ٣٠ - ٤٠ جنيهها وهي من غير شك مستوى منخفض لا يمكن المرء من الحصول على حاجاته التى تتزايد طبقا لسنة الترقى .

واذا سلمنا بان زيادة الدخل القومى هى التى تمكننا من تحقيق اهدافنا المختلفة فسيبها هو زيادة الانتاج فيجب ان تتجه كل الجهود نحو ذلك وأن نطرح جانبا كل ما يعطل الانتاج حتى ولو كان ذلك على حساب الاهداف الاخرى فاذا ما حققنا غرضنا من زيادة الدخل الى الحد المقبول أمكننا أن نتجه الى نواحي الاصلاح الاخرى .

هذه هى السياسة التى تضمن لنا الوصول الى نتائج بدلا من أن يعطل اختلاف الاهداف بعضها بعضا فلا نصلى الى هذا ولا الى ذاك .

احمد عنان

يجب توحيد اهدافنا -  
للاستاذ احمد عنان

عرض وتعليق  
استاذ الامريكي كافرى يتحدث  
الى الاقتصاد والمحاسبة -  
مشروع الخطة الرابعة  
واستثمار موارد الزيت فى  
مصر

فى السياسة الاقتصادية : دعم  
الاقتصاد المؤجل فى مصر -  
للاستاذ وديع فلسطين  
قانون المناجم الجديد فى نظر  
مجلة بريطانية : شروط  
استئجار عن الزيت فى مصر  
وفى بلدان الشرق الاوسط  
اقتصاديات الشرق الاوسط :  
موقف الشريعة الاسلامية من  
استثمار : ندوة للامانة  
احمد عنان واحمد دانش  
ومحمد ابو زهرة وعبدالوهاب  
خلاف والداكتور عبد العزيز  
عبد الكريم

الاقتصاد اعلى : انباء اقتصادية  
ضرورة اباحة اسفر مع الاحتفاظ  
بالتقود المالية : حديث  
للاستاذ جمال طنبى

الاحوال الاقتصادية فى الشرق  
الاوسط : تقرير لةينة لام  
من الصحف العالمية : مكتبة  
التاجر - فى ركاب العلم  
- اخبار المدن - للاستاذ

احمد فريد حسن  
سياسة التوسع فى المنشآت  
الصناعية : الاستاذ موسى  
حقى

التجارة والاقتصاد امام القضاء  
للاستاذ احمد حمدى حافظ  
الاحوال الاقتصادية فى سوريا :  
قرارات حلقة الدراسات

الاجتماعية العربية  
الاوراق المالية فى النصف الثانى  
من شهر ابريل





### الحالة الاقتصادية في مصر

هناك شبه اجماع على ان اعتبارات الاقتصاديات التي تجابهها مصر في الوقت الحالي ليست « أزمة » لا منجاة منها ، بل مظهر من مظاهر انكرب ساعدت على ايجاده عوامل كثيرة بعضها محلي وبعضها خارجي .

فيقول البعض ان ما تعانيه مصر الآن هو « فترة انكماش » جاءت تالية لفترة الانتعاش المصطنع التي اوجدتها الحرب العالمية الثانية . ويقول البعض الآخر ان المصاعب الاقتصادية الحالية ولا سيما المتعلقة بالقطن هي من صنع ايدينا - كما جاء في الحديث الذي نشرناه في العدد الماضي للاستاذ حسين فهمي رئيس المجلس الاعلى للتنمية الاقتصادية - وأنه متى رفعت ايدي العائشين ومتى زالت عواقب هذا العبث القديم ، استقامت الاحوال واجتازت مصر محنتها الحالية

والذي لا ريب فيه أن مصر تستمتع اليوم - كما أم تستمتع في أي وقت مضى - بمقومات الحياة الاقتصادية الصحيحة فان لها الآن رصيد من الثقة العالمية اكتسبته بفضل حركة التطهير الكاسحة التي قام بها رجال الجيش لتنقية نواحي الحياة من أوساخها ، ولديها امكانيات جديدة تمثلت في المشروعات الانتاجية انكبرى التي وضعتها الحكومة ، ولديها اليد عاملة وأيد على استعداد للعمل متى هبى لها ، ولديها سياسة مالية محكمة من شأنها تمكين الحكومة من أن تظفر بجميع حقوقها المالية من ضرائب ورسوم ومكوس دون مراعاة لاي اعتبار من اعتبارات الاعفاء القديمة ، ودون تقبل الوساطات والشفاعات التي يقدمها ذوو الاسماء ، ولديها سياسة حكيمه في ما يتعلق بضغط المصروفات الحكومية تحول دون جعل الاموال

الاميرية تضيع في التافه من الاغراض . ولكن هناك امرين اذا اكتملا اديا الى مغالبة الازمة الحاضرة ، ولا بد أن يكتملا مع مضى الايام .

أما أولهما ، فهو الخبرة الفنية . فلا تزال مصر في حاجة الى مزيد من الخبرة الفنية سواء في مجال الصناعة أو ميدان الزراعة أو في غير هذين من ميادين . وان انتفاع مصر الى أقصى حد بالعون الفني الذي تقدمه هيئة الامم المتحدة أو الذي تقدمه الحكومة الامريكية طبقا لمشروع النقطة الرابعة ، والذي تتولاه الحكومة بنفسها ، كفيلا بأن يمنح مصر كفايتها من هذه الخبرة ، ومن ثم تستطيع استثمار مواردها على أسس اقتصادية سليمة

وأما العامل الثاني فهو رأس المال . والمال عامة مرزوء بداء الحبن ، ولكن اذا هيئت له أسباب الاستقرار ، بارحه هذا الداء . والمال في مصر نوعان : نوع معطل يحتجزه أصحابه عن أسواق التداول وتحتجزه الحكومة في صناديق التوفير وخزائن المحاكم . ونوع عامل مستغل يساهم في الاقتصاد القومي بكيفية أو بأخرى

أما المال المعطل فلا بد من توجيهه عناية اليه اجماله على خوض معمة الانتاج . فان كان تردد أصحاب هذا المال راجعا الى عدم دراية وجب تبصيرهم . وان كان راجعا الى تهيب ، وجب التقليل من العناصر التي تؤدي الى مثل هذا الوجع ، وان كان راجعا الى عجز عن معرفة أبواب استغلال هذا المال ، وجب التنبيه الى هذه الابواب ، وفي وسع الحكومة اذا استطاعت أن تحصر مقدار هذا المال ، أن تمتصه عن طريق القروض الاهلية .

فالمؤكد الثابت أن مظاهر الضيق الاقتصادي الحالية ليست آية على وجود أزمة ، بل هي سمات لم يكن هناك مهرب من ظهورها بعد عهد الفساد السياسي الاقتصادي الذي عرفته مصر .

### القطن كموضوع يدرس

لا يزال اقتصاد مصر يعتمد في المقام الاول على القطن فهو عماد الثروة ، وهو أساس الرفاهية الاقتصادية ، ان أصيب برزء أصاب كيان البلاد برزء مماثل ، وان انتعش

انتعش كل مظهر من مظاهر الحياة في البلاد .

ومع أن القطن هذه المنزلة الرفيعة ، ومع أنه يستمر مستاثرا بهذا المقام زمنا ما حتى تبلغ الصناعة المحلية مرتبة تجب فيها القطن ، فان الكثرة الغالبة من المصريين يجهلون الكثير عن القطن ، حتى أن خريجي الجامعات لا يعرفون متى يزرع ، ومتى يحصد ، وكم تبلغ غة الفدان وكم يكون سعره في السوق المحلية والسوق الخارجية وما هي أنواعه ، الى غير ذلك مما يتصل بهذا النبات .

وثمة اقتراح سبق أن سمعناه ولكن المسئولين لم يروا الاخذ به في حينه ، وهو أن يجعل القطن موضوعا من الموضوعات التي تدرس في المعاهد الثانوية حتى يلم المصري بهذا العنصر الاقتصادي الهام ، ويدرك منزلته في الحياة المصرية عامة . وهذا يقتضى وضع كتاب مبسط عن القطن يكون أساسا لهذه الدراسة المعهية .

### الاحصاءات البطيئة

الاحصاءات هي الارقام الهادية للذين يعملون في الاقتصاد . والاحصاءات لا تكتمل لها فائدتها الا اذا اعدت بسرعة وبدون ابطاء لان التأخر في اعداد هذه الاحصاءات واطلاع طلابها عليها ، يفقد الاحصاءات جدواها أو جزءا كبيرا من جدواها . ولكن الملاحظ أن الاحصاءات التي تصدر عن الادارات الحكومية تصدر متأخرة جدا عن هواقيتها ، فمثلا لم تصدر تقارير التجارة الخارجية المصرية الا عن سنة ١٩٤٩ ، أما السنوات التي تلت ذلك التاريخ فلم تصدر تقاريرها بعد . وهذا يصدق كذلك على الاحصاءات الخاصة بنمو السكان وتوزيع الاراضى وغير ذلك . ولا بد لذلك من أو توجهه رعاية خاصة الى احصاءات الحكومة ، وأن يعجل باصدارها في هواقيتها ، واذا كان التعطيل ناشئا عن طبعها في المطبعة الاميرية ، فلم لا تختار مطبعة أهلية ليعهد اليها في اقيام بهذه المهمة .

### تفرق دول الشرق الاوسط

اصدرت هيئة الامم المتحدة تقريرا عن الاحوال الاقتصادية في الشرق



# السفير الأمريكي كافرى بحث الى "الاقتصاد والمجاعة"

## موضوعات النقطة الرابعة تساعد مصر على رفعة اموالها الرضا الاقتصادى من شأنه تعزيز العلاقات بين الدولتين الشركات الامريكى تستمر زيت مصر اذا طالت الظروف مواتية

المعيشة ، والرشاء يؤدى الى تحسين العلاقات الاقتصادية بين الدول .  
استخراج الزيت في مصر

وسئل السفير :

- يقل أن هناك امكانيات كبيرة لازيت في الاراضى المصرية ، وان لم يتسنى التثبيت من ذلك بعد ، فهل لسعادتكم بناء على ما شهدتموه في مناطق الزيت في المملكة العربية السعودية أن تشيروا بما من شأنه أن يجتذب اهتمام رأس المال الأمريكى في مثل هذا العمل ؟

فاجاب المستر كافرى :

- أن لكشف مقادير اضافية من الزيت أهمية كبيرة للمنزلة الاقتصادية لمصر في المستقبل ، وفي اعتقادى أن الشركات الامريكى ستبنى اهتماما باستثمار رؤوس الاموال في الكشف عن موارد أخرى من الزيت في مصر ، بشرط ألا تكون الشروط والاحوال التى يجرى في ظلها هذا النشاط أقل ملائمة من الشروط والاحوال السائدة في بلدان أخرى .

## تجارة مصر

### مع الولايات المتحدة

احتلت الولايات المتحدة الامريكى لأول مرة المركز الاول الذى كانت تحتله بريطانيا في الماضى بالنسبة لتجارة مصر الخارجية فبلغت وارداتها من مصر في عام ١٩٥٢ - ٦٤٥٠.٠٠ طن قيمتها ٣٦ مليون جنيه وصادراتها الى مصر ١٥٨٠.٠٠٠ طن تقدر قيمتها بـ ١٧ مليون جنيه بينما بلغت واردات بريطانيا في ١٩٥٢ - ٢٩ مليون جنيه وصادراتها الى مصر ٦ مليون جنيه

وجه مندوب مجلة « الاقتصاد والحاسبة » الى المستر جيفرسن كافرى السفير الأمريكى في مصر بضع أسئلة عن العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة بعد امضاء اتفاقات النقطة الرابعة ، وبعد تعديل قانون المناجم والمهاجر .

ونشر في ما يلى نصوص الاسئلة ورد المستر كافرى عليها :

### اتفاقات النقطة الرابعة

أما وقد امضت مصر والولايات المتحدة اتفاقات هامة طبقا لمشروع النقطة الرابعة هل لسعادة السفير ان يفضى ببيان يعرب فيه عن شعوره تجاه هذا التحول الجديد في العلاقات الاقتصادية بين الدولتين ؟

فاجاب السفير :

- أن اتفاقات مشروع النقطة الرابعة قادرة على أن تكون ذات تأثير مجد في العلاقات الاقتصادية . ومن الامثلة البارزة على ذلك ، مشروع اتفاق ٣٠٠ الف دولار على أعمال المسح من الجو الخاصة بمشروع

السد العالى المقترح انشاؤه في أسوان وهذه خطوة ضرورية لمعرفة مدى صلاحية السد المقترح ، وهو سد او انشئ سيؤدى الى زيادة مساحات شاسعة جديدة للزراعة في مصر . وقال السفير كذلك :

- ان المشروع المصرى الأمريكى

الجديد لترقية احوال الريف ولتوطين ١٦ ألف عائلة في الاراضى المستصلحة يمكن أن يغدو آية عملية على الكيفية التى بها تستطيع مصر ان تعجل بترقية احوالها بنفسها . ومثل هذه البرامج من شأنها أن تؤثر في العلاقات الاقتصادية من حيث رفعها لمستوى

نظرالبلدان العربية والبلدان الاسيوية الى حقيقة القوى المدخرة فيها والى قدرتها على حل جميع مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية اذا وحدت جهودها وتخلت عن قليل من كبريائها الاقتصادي ، ذلك الكبرياء الذى يجعل دولتين كسوريا ولبنان تجدان مشقة في الحفاظ على المشاركة الاقتصادية ، أو الذى يجعل دولتين كالهند وباكستان تختلفان على قاعدة التعامل النقصى بسبب تخفيض الروبية الهندية وعدم تخفيض الروبية الباكستانية .

وأراضى البلدان العربية والاسيوية أراض بكر كثيرة الموارد ، وامكانياتها واسعة ولكن انعدام التكافل الاقتصادى بينها يزيد في وهنها ويبطئ حل المعقد من مشكلاتها .

الايوسط نشرنا له ملخصا في مكان آخر من هذا العدد ، جاء فيه أنه على الرغم من تشابه كثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في بلاد الشرق الاوسط ، لا تزال هذه البلدان تعالج مشكلاتها على أساس فردى لا على أساس اقليمى أو تعاونى والواقع أنه على الرغم من التعاون العربى الذى جاء في أعقاب ولادة جامعة الدول العربية وعلى الرغم من المشاركة بين الدول الافريقية والاسيوية التى نشأت في داخل حلبة الأمم المتحدة بسبب القضايا السياسية ، إلا أن التعاون الاقتصادى المكين على أساس اقليمى أو تعاونى لا يزال مفقودا ، أو لا يزال يقوم ارتجالا وعلى أساس ثنائى .

والملاحظة التى أبدتها هيئة الأمم في تقريرها الاقتصادى يجب أن توجه



# وعاء الاقتصاد الموصل في مصر

العناية بمشكلات اليوم لا تصرفنا عن وضع سياسة دائمة القطر والقوى المحركة لأساس الاقتصاد القدر

الأيدي تتصرف فيها وفق هواها ، فنشأت أزمات في الأرز وفي السكر وفي انفاكهة لأن ما كان يصدر من هذه السلع الى الخارج أخل بكفاية السوق المحلية منها .

ولكن هذه العناصر انتفت اليوم من الحياة الاقتصادية في مصر . . . فانتفى عور الاضطراب السياسي وما يصاحبه من تقلب وعدم استقرار في اكيان المال والاقتصادى للبلاد ، وزادت المآرب الخاصة التي كانت تتحكم في أهـواق المال ومنعت الحكومة المصارفة في سوق بورصة العقود ووضعت سياسة تقنية ثابتة ، وأخذت الحكومة تقيف أنى ذلك من التشريعات التي من شأنها انعاش الاقتصاد وايجاد موارد إنتاجية جديدة ومستدرا أقوى التي عطلتها المآرب الذاتية .

ويعنى ذلك أن الأهل صار اليوم أدعى الى الاشراف في وضع نهج سياسة اقتصادية مؤجلة ، كما كان عليه قبل عام واحد فقط ، وأن أعين المسؤولين عن اقتصاد البلاد لم تعد ملتزمة على شؤون اليوم وحده ، بل صارت ممتدة الى شؤون الغد بعيدة وقريبة .

ولكن مما يقيد - الى حد ما - هذا الانجاه السديد ، وجود امارات انكماش اقتصادى تسعى الحكومة جادة لوضع حد لها ، وظهور بوادر على البطالة هي مظهر طبيعى من مظاهر هذا الانكماش ، وارتفاع نسبه في حالات البروتست والتفالييس مرجعها كذلك الى هذا الانكماش الذى ساعد على التعجيل بوقوعه ذلك العمل الجنونى الذى اقترف يوم حرقت القاهرة في السادس والعشرين من شهر يناير ١٩٥٢ .

ولهذا نجد الحكومة عاكفة على تدارك أسباب هذا الانكماش ، فهي تريد أن تجد القطن أسواقا جديدة

موصولة ، فكان الوزراء يجتهدون في انفاق المال ويجتهدون في تحصيله مستمدين في ذلك على الارتجال في التصرف ، مطمئنين الى الاحتياطي المتناقص المستنزف ، عارفين أن المآل الأخير هو الاقتراض اما من البنك المركزى واما من الشعب واما طرق أبواب الحكومات الاجنبية او الهيئات الدولية طلبا للقروض .

والعصر الثانى الذى كان يمنع الحكومات المتتالية من التفكير في الاقتصاد المؤجل ، هو المصالح الذاتية لرجال الحكم وانصارهم ، ورغبتهم في الانتفاع الى أقصى حد ممكن من مفانم السلطان مهما تكن عواقب ذلك على اقتصاديات البلاد . وأزمة بورصة عقود القطن في الاسكندرية مصداق على هذا القول فالحكومة اما تغفل عامدة عما يجرى في داخل البورصة من مضاربات بين هواة ومجتهدين لا بين تجار جادين واما أنها تتدخل لمناصرة فريق على فريق ، واما أن تضع من حدود أسعار القطن ما يناسب حالة خاصة لا ما يطابق مصلحة البلاد . حتى لقد عرفت مصر وقتا كانت فيه التشريعات المالية تصدر عن هوى لا عن مقتضيات المصلحة العامة ، وصارت السياسة المالية تتكيف مع الأهواء وتسيرها ربح المطامع والاثرة .

وثمة عنصر ثالث كان يصرف الحكومات عن وضع سياسة اقتصادية مكيئة الدعائم وهو سماحها لبعض العناصر الخفية بأن تتدخل في الحياة العمرانية للبلاد فتعوق تنفيذ المشروعات الاصلاحية ذات المنفعة القصوى ، حتى لقد ظل مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان يؤجل وتختلق له العقبات الى أن بلغت تكاليفه اليوم نحو خمسة أضعاف التكاليف التي قدرت له قبل ربع قرن ، وحتى لقد تركت مصادر الانتاج حكرا في عدد من

اذا صرح أن يطاق على الاقتصاد الحالى اسم الاقتصاد المؤجل ، صرح أن يسمى اقتصادا لغد اقتصادا مؤجلا وقد كانت الحكومات المصرية في الغالب الاعم ، تعنى باقتصاد اليوم وتدع اقتصادا لغد يرثه من يلى الحكم من بعدها ، وكانت عاقبة ذلك أن تجد كل وزارة جديدة خزانة خاوية أو تكاد تكون خاوية ، أو مغللات تركتها الحكومة السابقة بغير أن تحاول التماس حل لها ، وأن ساعف الحظ حكومة جديدة ، وجدت في الخزانة قدرا من الاحتياطي ، ووجدت حولا مرتجلة وضعتها الحكومات الذاهية ، وعليها هي أن توازن الدخل مع المخرج والايراد مع المنصرف .

اما النظر الى الامام ، ومحاولة علاج مشكلات البلاد الاقتصادية المؤجلة ، فلم يكن يصيب عناية من الحكومات المصرية السالفة ، باستثناء حالتين اثنتين بدا للحكومة فيهما أن أن تنظر الى الامام ، ولكن سرعان ما شغلت الحكومة بهوم حاضرها عن غد بلادها .

والحالتان هما : اولا - تلك الوكالة التي أرفقت بوزارة المالية في أثناء الحرب الاخيرة وعهد اليها في بحث شؤون ما بعد الحرب . وقد تبين أن هذه الوكالة لم تخلف أثرا ، بل لقد جاءت أعقاب الحرب وهي مثقلة بالمشكلات ولم تدر الحكومات كيف تحلها . .

أما الحالة الثانية ، فهي مشروع السنوات الخمس الذى وضعته مصر والذي سار يتعثر في خطواته حتى افتقدنا جميع آثاره .

والعصر الاول الذى كان يصرف الحكومات المتتالية عن الاحتفال بشؤون الاقتصاد المؤجل هو عرفانها أن زمان حكمها قصير ، وأن استقرار النظام السياسى في مصر غير مكفول ، وأن البلاد مفتقرة الى سياسة دائمة



هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى يحسن التخفيف في فئة الضرائب ، مع الشركات والاعمال الناشئة التي تجد من عوامل المخاطرة أمامها ما قد يثنيها عن المضي في خطتها . فعلى الضرائب الباهظ قد يثنى مثل هذه المنشآت على المضي في عملها .

ولا ريب في أن كل اقتصاد مؤجل لمصر ، يجب أن ينهض على اعتبارين أساسيين هما : القطن باعتباره المحصول الزراعي الأول في مصر . والقوى المحركة - بصفة كثر أو سوداء - باعتبارها العنصر الرئيسي في الصناعة . ولذلك لا بد من وضع سياسة دائمة بعبء الأجل ذات مرونة وقدرة على التكيف حسب الاحوال ، تنبأ أول من يرى القطن والقوى المحركة . ووعرفت مصر كيف تؤكد انتظام هذين العنصرين في السنوات العشرين المقبلة ، لغز عليها أن تجد نفسها في كرب اقتصادي كالأذى تجد نفسها فيه اليوم .

وديع فلسطين

عما كانت عليه قبلا . والمنتج لا يعارض في دفع الضرائب اذا عوّل طبقا لواقع ربحه ، وبدون ارجاء ، ولكنه يبدى برما من الضريبة اذا تبين مغالاة في تقديرها ، واذا تأخرت جبايتها حتى تتراكم وتصبح عبئا قد لا يستطيع احتماله في ازمة النكبات التي تعترض العمل التجاري . وقد تعددت أنواع الضرائب حتى صار يخشى من ازدواجها بل صار يخشى من ازدواجها المكرر . وفي مثل هذه الحال قد يحسن مضاعفة الضريبة المباشرة التي يسهل تقديرها بدلا من ازدواج الضريبة غير المباشرة التي يختلف كثيرا في تقديرها .

والاقتصاد المؤجل يقتضي التفكير في تناقص فئة الضرائب كلما استقامت الاحوال الاقتصادية في البلاد وخاصة لان ذوى الدخل الكبير من الارض سيحرمون منه بعد ان تنتهي مدة السنوات الخمس المقررة لتوزيع الاراضي الزراعية .

بعدما سدت أمامه السوق البريطانية، وهي تريد أن تمضي من اتفاقات التجارة الثنائية ما هو كفيف بتخفيف أدباء الدفع ، وهي تسن التشريعات لاغراء رؤوس الأوال الأجنبية على التوظيف في الحياة الاقتصادية للبلاد، وهي تضع قيودا على اخراج المال المقصد منها احفاظ على الثروة القومية ، وهي تزيد من الضرائب وتحكم أساليب جبايتها حتى تسد الثغرات في أبواب أرادها .

والى جانب هذه الاعمال المعجلة الفائدة ، وضعت الحكومة وبدأت فعلا في تنفيذ مشروع الإصلاح الزراعي ، ومشروع زراعة الغابات ومشروع استصلاح الصحارى ، ومشروع السد العالي وخزان أسوان، وغير ذلك من المشروعات التي تدل على اهتمام الحكومة بالاقتصاد المؤجل .

وكن لا بد من مراعاة اعتبار هام ، وهو أن لا يوضع من الضوابط اللازمة للاقتصاد المعجل ما من شأنه ان يؤثر في الاقتصاد المؤجل ، ومن الأمثلة على ذلك منع السفر الى الخارج وما يتبعه من تعذر استيراد العدد والآلات اللازمة للتوسع في الصناعات الحالية أو اللازمة لإنشاء صناعات جديدة . صحيح أن منع السفر ومنع اخراج النقد يحبس في مصر جزءا كبيرا من الثروة ، ولكن لعل في اطلاق هذا الجزء من الثروة ما هو كفيف بمضاعفتها وتوسيعها . ومما لا ريب فيه أن القيود المفروضة على العملة في الوقت الحالي قد أساءت اساءة شديدة الى حركة التجارة بين مصر والبلدان الأجنبية، واضطر كثيرون من المنتجين المحليين الى الكف عن انتاج فائض ، لأن الاسواق الخارجية لم تعد نجد اغراء بعد أن وقفت عقبات العملة في الطريق . ولولا عقبات العملة هذه ، لأمكن لصناعة المنسوجات الشعبية وصناعة الزجاج وصناعة السينما أن تغزو الاسواق الخارجية على نطاق أوسع مما هو عليه الآن . صحيح أن عقبات النقد ذلت بواسطة اتفاقات دفع مع بعض الدول ، ولكنها لا تزال قائمة مع معظم البلدان حتى البلدان العربية المجاورة .

أما الضرائب ، فأنهى لا ريب فيه أن نسبتها اليوم زادت زيادة واضحة

## أخبار اقتصادية

### عدد النخيل في العراق

تقوم الحكومة العراقية في الوقت الحالي بأحصاء عدد أشجار النخيل في جميع ربوع البلاد وقد بلغ عدد ما أحصى منها حتى ختام عام ١٩٥٢ الماضي ٦٩٤٥٠٩ شجرات موزعة كالآتي :

| الواء     | عدد الاشجار |
|-----------|-------------|
| بغداد     | ٢٠٤٣.١٩٧    |
| البصرة    | ٢٢٢.٣٥٢     |
| الحلة     | ٩٣٤.١٢٤     |
| كربلاء    | ٩٩٦.٨٥٩     |
| المنتفك   | ١٩١.٦٧٠     |
| الديوانية | ٧٠٥.٤١٢     |
| ديالى     | ٣١٨.١٠٢     |
| الجملة    | ٥٠٩.٦٩٤     |

أما صادرات التمر من العراق منذ بدء الموسم الحالي حتى أواسط شهر فبراير ، فقد بلغت ٢٠٠ ألف

طن مقابل ٢١٩ ألف طن صدرت في خلال المدة المقابلة من الموسم السابق

### انتاج الزيت السعودي

بلغت جملة انتاج الزيت الخام في المملكة العربية السعودية في خلال شهر مارس الماضي ٢٤٩٣١٢١ برميلا أي بمعدل ٨٠٤٢٣٠ برميلا في اليوم وبلغت جملة الزيت الذي كُرر في معامل رأس تنوره ٩٤٩٦٣ برميلا أي بمعدل ١٩١٩١٨ برميلا في اليوم .

وفي خلال الربع الاول من العام الحالي بلغت جملة الانتاج من الزيت الخام ٧١٣٢٦٨٣١ برميلا أي بمعدل ٧٩٢٥٢٠ برميلا في اليوم بينما بلغت جملة الزيت المكرر في خلال هذه المدة عيناها ١٦٥٥٩٩٦٠ برميلا بمعدل ١٨٤٠٠٠ برميلا في اليوم



# قانون المناجم الجديد في قطر مجلة بريطانية

## شروط التنقيب عن الزيت في مصر وفي بلدان الشرق الأوسط

رغبة في ايضاح آراء الدوائر الاجنبية في القانون الجديد الخاص بالمناجم والمحاجر ، رأينا أن نترجم فيما يلي مقالا نشرته مجلة « بتروليم برس سرفيس » في عددها الاخير :

وافقت الحكومة المصرية اخيرا على قانون للمناجم يسمح للشركات الاجنبية بأن تظفر بترخيصات المناجم وهذا يمهّد السبيل أمام العودة الى التنقيب عن الزيت في مصر . ولكن هناك عقبات تقف في سبيل التنقيب نشأت عن فسخ اتفاق أسعار الزيت الذي كان قد عقد في عام ١٩٥١ ، ونشأت كذلك عن القرار الاخير الخاص بالغاء حقوق الاولوية الممنوحة للشركات في الظفر بترخيصات التنقيب اُضيف الى ذلك أن امكانيات الزيت في مصر تقل كثيرا عن امكانيات الزيت في رفاع أخرى من الشرق الاوسط . مما قد يجعل الاغراء غير شديد .

فبعد أربع سنين ، توقفت في خلالها أعمال التنقيب عن الزيت في مصر ، وافقت حكومة اللواء محمد نجيب أخيرا على قانون للمناجم يحل محل القانون الذي صدر في عام ١٩٤٨ ، والذي لاقي معارضة لدى اصداره ومن ثم فتح الطريق أمام رأس المال الاجنبي لبحث عن موارد الزيت في مصر ويعمل في استثمارها . .

وكان قانون عام ١٩٤٨ ينص على أنه يحق للمصريين اول الشركات المصرية - دون غيرهم - طبقا لقانون الشركات الصادر في سنة ١٩٤٧ ، الظفر بحق التنقيب عن المعادن المكتشفة وكان من نتيجة ذلك أن توقفت عن العمل شركتان كانتا نشطتين في انتاج الزيت في مصر وهما شركة « الانجلو اجبشيان اويل فيلدز » وشركة « سوكوني فاكوم » وتعذر عليهما أن تستغلا الزيت الذي يمكن أن تكتشفاه ، وأدى ذلك أيضا الى أن تتخلى شركة « ستاندرد أوف نيوجيرسي » عن أعمال التنقيب التي بدأتها في عام ١٩٣٧ والتي استقرت عن كشف بئر « وادي فيران » في يناير ١٩٤٩ في شبه جزيرة سيناء

وبصدور قانون المناجم الجديد . لم يعد هناك اعتراض على اشتغال الشركات الاجنبية بصناعة الزيت أو الحصول على ترخيصات للتعدين وإذا كان الطريق الآن قد أصبح ممهدا من الناحية القانونية لاستئناف أعمال الكشف التي كانت رؤوس الاموال الاجنبية تضطلع بها ، فإنه لا ينتظر الشروع فورا في أعمال واسعة النطاق من هذا القبيل ، وذلك أنه الى جانب المهلة التي لا معدى عن انقضائها لوضع صيغة التراخيص الجديدة - وقد يكون فيها بعض الثغرات - هناك عدد من العوامل القائمة فعلا

وأول هذه العوامل أن من غير المحتمل الشروع في أعمال الكشف قبل أن تسوى تسوية مرضية الخلافات القائمة بين الحكومة وشركات الزيت في ما يتعلق بأساس الاسعار التي تباع بها منتجات الزيت في مصر . فمن العسير على رأس المال أن يستغرق في البحث عن الزيت ، اذا لم يكن من الميسور آخر الامر بيع منتجات الزيت بأسعار مجزية من الناحية الاقتصادية . ومما يذكر أن نظام تسعير منتجات الزيت في مصر كان موضوع نزاع منذ بضع سنين ، غير أنه حدث في عام ١٩٥١ بعد محادثات مسهبة مضية أن عقد اتفاق أمضته حكومة الوفد التي كانت في الحكم يومذاك ، وبمقتضاه تقرر التدرج في جعل أسعار الزيت المحلية مطابقة للقواعد المرعية في أسواق الزيت العالمية . غير أن الحكومة فسخت هذا الاتفاق في شهر أغسطس الماضي قائلة أن الحكومة السابقة لها التي وافقت على هذا الاتفاق اقترفت خطأ شكليا ، وقد صدرت بذلك فتوى من مجلس الدولة وهو هيئة قضائية لها سلطة الرقابة على تصرفات

الحكومة . ولما كان هذا الالفاء مسألة تتعلق بالاجراءات الشكلية لا مسألة تتصل بالمبدأ ، فقد كان المأمول أن تبادر الحكومة الجديدة الى تسوية هذا الاتفاق ، ولكن مما يؤسف له أنه لم يتم حتى الآن شيء من هذا القبيل ، وما لم تتبدد جميع الشكوك التي تكتنف الاسعار المحلية ، يصبح من العسير الاقدام على المخاطر الكبيرة التي تنطوي عليها صناعة التنقيب عن الزيت في مصر .

وثمة عقبة ثانية تعترض سبيل التنقيب عن الزيت في مصر ، وقد برزت هذه العقبة في اليوم التالي لموافقة الحكومة على قانون المناجم .

فقد صدر مرسوم وزاري فحواه أن شركة الانجلو اجبشيان اويل فيلدز وشركة سوكوني فاكوم ومعهما شركتان محليتان غير عاملتين هما : « الشركة الاهلية للبترول في مصر » و « الشركة العامة للبترول » فقدت جميعا حقوق الاولوية في رخص التنقيب التي قدمت لها في سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ . والمناطق التي كانت هذه الشركات تعمل فيها ، صارت الآن محجوزة لحساب وزارة التجارة والصناعة حرصا على المصلحة العامة وذلك رغبة في تنظيم أعمال التنقيب فيها بغير تأخير أو ارجاء . ومعنى هذا أن هذه المناطق ستعرض الآن بالزاد طبقا لنصوص القانون الجديد اُضيف الى ذلك ان هذا المرسوم الوزاري يستند على قرار مجلس الدولة الصادر في شهر يناير الماضي القائل ان هذه الشركات قد فقدت حقوق اولويتها لانها أخفقت في قبول رخص التنقيب المعروضة . وكانت شركتا انجلو اجبشيان وسوكوني فاكوم قد قدمت ما جملة ٦١ طلبا اما مشاركة واما على حدة ، غير أن المرسوم أثر تأثيرا مباشرا في هذه الطلبات . ومع أن هاتين الشركتين قد قدمت أقل عدد ممكن من طلبات الظفر بترخيصات ، فانهما اختارتا



**طن من الزيت الخام في الوقت الحالي، وتستورد معظم منتجات الزيت الرئيسية .**

أما إنتاج الزيت الخام فقد تجاوز ذروته في الينابيع الحالية ، والمتوقع أن ينخفض بشيء من السرعة إذا لم يتم كشف آبار جديدة . ومصر في حاجة قصوى إلى العملات الأجنبية أضف إلى ذلك أن الدفع بالدولارات لاستيراد الزيت يستهلك في الوقت الحالي معظم أرصدة مصر الاسترلينية التي تكسبت في أثناء الحرب .

وطبقا للاتفاق المالي الذي عقد مع المملكة المتحدة في عام ١٩٥١ ، تم الإفراج في يوم أول يناير الماضي عن الحصص السنوية من الجنيهاسترلينية الخاصة بعام ١٩٥٣ وقدرها عشرة ملايين جنيه ، ولكن كلما زاد الاستهلاك ، يزيد الانفاق على استيراد الزيت ولا سيما إذا تناقص إنتاج الزيت المحلي .

**وان اصدار قانون المناجم الجديد ليعد الخطوة الكبيرة الاولى لانعاش صناعة الكشف عن الزيت في مصر ، غير أن طبيعة طبقات الأرض في مصر تجعل لمصر من امكانيات الزيت ما يقل كثيرا عن امكانياته في بلدان أخرى في الشرق الأوسط . وهذا يجعل وضع شروط مغرية للكشف عن الزيت ولمنح امتيازاته أمرا ضروريا إذا أريد القيام بأعمال واسعة النطاق للتنقيب عن الزيت في مصر .**

وإذا ادخلنا في اعتبارنا جميع العوامل ، يمكن أن يقال أن الكشف في مصر طبقا لشروط قانون المناجم الجديد ، لا يزال أقل اغراء بكثير منه في مناطق كثيرة أخرى في الشرق الأوسط ، ومع أن القانون الجديد قد يسفر آخر الأمر عن حمل الشركات المنشأة الآن في مصر على أن تعمل في مناطق جديدة ، فإن من غير المحتمل أن يكون هذا القانون مغريا لشركات لا تعمل الآن في مصر .

أضف إلى ذلك أن هناك سحابة سببها فسخ اتفاق الاسعار بسبب أخطاء شكلية ، وكذلك الغاء حق الشركات القائمة في الظفر بأولوية الترخيصات . ومادامت هاته العقبات قائمة ، فإن القدرة على حمل الشركات على الاقدام على النفقات الباهظة للبحث عن الزيت في مصر ، قد تقصر عما هو مطلوب .

في غضون خمس سنين من بدءريان قانون المناجم الجديد ، ٤٠٠ كيلومتر مربع ، وتصبح قيمة الإيجار بعد ثلاث سنوات متتالية معادلة لربع قيمة الإيجار في المناطق الأخرى ، بينما تصبح قيمة الإيجار والاتاة على ترخيصات التعدين ثلثي القيمة وللحكومة أن تظفر باتاوتها أما نقدا وأما زيتا خاما ، ولها أن تشتري ما يصل إلى عشرين في المائة من الزيت الناتج ، سواء كان خاما أو مكررا ، بسعر يقل بنسبة عشرة في المائة عن الاسعار العالمية . ومن ثم تستطيع الحكومة أن تظفر بما يصل إلى ٤٥ في المائة من الإنتاج ، ولكن مما يخفف من وطأة ذلك ، النص على أنه لا يحق للحكومة أن تشتري ما يزيد على ٢٠ في المائة من كل نوع من أنواع منتجات الزيت التي يتم تكريرها في معامل التكرير المحلية من الزيت الخام المستخرج من المناطق المقصودة . . ومع مراعاة روح المزاخمة ، ينبغي استخدام الزيت الخام المحلي أولا في تلبية طلبات معامل التكرير في مصر سواء كانت ملكا للحكومة أو لغيرها ، والفائض عن ذلك يمكن اصداره . . ومما يذكر أن لشركة الانجلو اجيشيان معمل للتكرير في السويس طاقتة مليون طن في السنة . والمعمل الآخر الوحيد في مصر مملوك للحكومة وهو في السويس كذلك ، ويتم في الوقت الحالي زيادة امكانياته من ٢٥٠ ألف طن في السنة إلى مليون ونصف مليون طن ، والمتوقع الانتهاء من أعمال التوسيع هذه في عام ١٩٤٥ ، وعندئذ تصبح جملة طاقة التكرير في مصر غير كبيرة بالنسبة للاستهلاك المحلي الذي يبلغ الآن ٣٤٠٠٠٠٠ طن سنويا بينما يتم إنتاج ٣٤٠٠٠٠٠

مناطق بحثهما استنادا إلى أعمال البحث والمسح التي أجريت على أساس اقليمي والتي كلفت كلا من الشركتين نحو مليوني جنيه استرليني وطبقا للمرسوم الجديد يضيع على الشركتين ثمار عملهما ومصرفاتهما الماضية ، وكانت معظم أعمال الكشف تتم مشاركة بينهما . .

وإذا استثنينا التعديل الاساسي الذي ادخله قانون عام ١٩٥٣ عندما سمح للشركات غير المصرية بأن تعمل في مصر ، فإن القانون لم يدخل سوى تعديلات يسيرة على الظروف التي تتحكم في الكشف عن الزيت وإنتاجه وهي الظروف التي قررها قانون عام ١٩٤٨ .

فرخص التنقيب سيستمر منحها سنويا لمدة أربعة أعوام على مساحات أقصاها مائة كيلو متر مربع ويترك لمصلحة الوقود أن تقرر مد هذه المدة أربعة أعوام أخرى في مقابل دفع إيجار سنوي أكبر من سابقه . .

وتتفاوت الإيجارات بين عشرة جنيهاسترلينية للقطعة في السنة الأولى ومائة جنيه في السنة الثانية و٢٥٠٠ جنيه للسنتين الثالثة والرابعة ، وترتفع بعد ذلك بألفين وخمسمائة جنيه في كل عام .

وإذا تم كشف الزيت يمكن الحصول على إيجارات لاستغلال لينبوع لمدة ثلاثين سنة . . ويحق لصاحب الترخيص أن يستأجر ما يزيد على ٥٠ في المائة من منطقة الإيجار التي يختارها مقابل دفع اتاة قدرها ١٥ في المئة عن الإنتاج ، وفي وسعه إذا شاء ، أن يستأجر النصف الثاني من هذه المنطقة بدون حاجة إلى عرض هذا الجزء في المزااد العلني . . ولكن القانون يشترط في هذه الحالة أن يدفع صاحب الترخيص اتاة قدرها ٢٥ في المائة على الإنتاج . ويمكن تجديد الإيجارات لمدد تصل إلى ١٥ سنة ، وعندئذ تصبح قيمة الاتاة على الإنتاج كله معادلة لخمس وعشرين في المائة . وللحكومة في حالات خاصة أن تعرض في المزااد مناطق التنقيب والاستغلال التي لا تشملها الترخيصات أو الإيجارات .

والشروط السابقة جميعا تنطبق على جميع مناطق البلاد ما عدا الصحراء الغربية . ففي هذه الرقعة تشمل رخص التنقيب التي تصدر

#### ميناء جديد في العراق

تجرى الآن عند فم خليج البصرة أعمال المسح الجوي اللازمة لإنشاء ميناء « أم قصر » العراقي الجديد بعد تخطيط هذه المنطقة ورسمها وفي الوقت عينه تم أخيرا مسح بحري تمهيدي عند مدخل « خور عبد الله » وتجرى الآن أعمال الحفر اللازمة لاختبار امكانيات اعداد مرافئ ومراس بحرية عميقة الغور في هذه المنطقة .



# اقتصاديات اليمن

القديمة صنعاء على ارتفاع نحو ٧٥٠٠ قدم فوق سطح البحر ، ويبلغ عدد سكانها نحو ٥٠٠٠٠ نسمة ، ويحيط بها إقليم خصيب تنمو به الحبوب والفاكهة والخضر .

وتعتبر اليمن عموماً أكثر البلاد العربية حاجة إلى التقدم وهي تعيش في حدود ما تستغله من بعض مواردها الداخلية ، وتجارتها الخارجية تكاد تكون معدومة ومستوى المعيشة فيها منخفض جداً .

وفي اليمن كما ذكرنا مجال عظيم للتقدم الاقتصادي ، لو تحسنت وسائل المواصلات واستغلت إمكانات الزراعة والرعى على الطرق الحديثة وقد تواترت الأنباء أخيراً عن عزم حكومة اليمن على استغلال مناجم الفحم ، وأنها تفاوضت الحكومة المصرية لإيفاد خبراء مصريين إلى اليمن لهذا الغرض . والواقع أن ما تحتاج إليه اليمن هو الخبرة ورعوس الأموال الأجنبية ، ولكن خوفها من الاطماع الاستعمارية ، واثباتها بما عانتها غيرها من الدول العربية من النفوذ السياسي الأجنبي الذي كان يأتي دائماً عقب التدخل الاقتصادي . . . جعلها تتردد كثيراً في قبول أي عون مالي أو فني ، بل حتى في مجرد عقد اتفاقات تجارية .

ولا توجد احصاءات دقيقة عن اقتصاديات اليمن ، ولكن بالبحث في أرقام التجارة الخارجية لبعض الدول التي يحتمل أن تكون على علاقة تجارية باليمن نرى أن أرقام التجارة مع اليمن لا تظهر في احصاءات العراق أو لبنان أو الأردن ، وإن كانت تظهر في أرقام مصر وسوريا ، كما تظهر في أرقام تجارة بريطانيا الخارجية . . . ففي عام ١٩٥٠ صدرت اليمن إلى سوريا ما قيمته ٣٠ ألف ليرة سورية واستوردت منها ما قيمته ٤٥ ألفاً . وفيما يلي جدول يبين تجارة اليمن مع كل من مصر وبريطانيا في السنوات الثلاث الأخيرة .

| سنة ١٩٥٢  | سنة ١٩٥١  | سنة ١٩٥٠  |
|-----------|-----------|-----------|
| مصر       | مصر       | مصر       |
| بريطانيا  | بريطانيا  | بريطانيا  |
| ١٠ ج ٢٠ ج | ١٠ ج ٢٠ ج | ١٠ ج ٢٠ ج |

قيمة الصادرات

٦٣٧٧٥ ٣٨٨٦ ١٧١٤٩ ٨٠١ ٦٤٤٣١ الى

قيمة الواردات

٢٧٢٢ ٥٣٣ ٨٣٤ ٤٤٠ ٤٦٥٧ ٤٢٤ من

من سكن في الوقت الحاضر (ويقدر عددهم بما يتراوح بين ٣٥ و ٤ ملايين) . وتنوع الزراعة في اليمن بحسب ارتفاع السطح . فالسهول الغربية قليلة النباتات لا ينمو بها سوى بعض أشجار النخيل والسنط وتظهر نباتات البحر الأبيض على ارتفاع ٣٠٠٠ قدم ، حيث ينمو التين والخروب والجوز . أما أهم بقاع اليمن من ناحية الزراعة فهي التي تقع على ارتفاع ٤٥٠٠ قدم أو أكثر، حيث يزرع القمح والدخن والشعير وكثير من الخضر والفاكهة . وقد كان لزراعة البن في اليمن أهمية كبيرة في الماضي تراجعت أخيراً بسبب ما حل به من آفات من ناحية ، وبسبب عدم قدرته على الوقوف في وجه منافسة انتاج البرازيل الضخم في الاسواق الدولية من ناحية أخرى ، فاقصرت اليمن على زراعة الانواع الفاخرة منه ويزرع البن في الاجزاء الغربية من الهضبة .

ومن النباتات المهمة في اليمن شجرة تعرف « بالقات » أوراقها مخدرة ، وتنتشر عادة مضغ أوراقها في اليمن وما جاورها ، وتجنى الحكومة من وراء زراعتها ارباحاً طائلة بما تفرضه عليها من ضرائب . ولا تجود زراعة القات الا في الجهات التي يتراوح ارتفاعها بين ٥٠٠٠ و ٩٠٠٠ قدم . ومواصلات اليمن مع جيرانها عسيرة بسبب تمزق سفوح المرتفعات التي تشغلها ، ويرجع إلى هذه الظاهرة السبب في عزلة اليمن . وتقع العاصمة

تقع اليمن في الركن الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية ما بين خطي عرض ١٨ و ١٢ ، وتعتبر من الناحية الطبيعية قسماً من أقسام مرتفعات البحر الاحمر . ويبلغ ارتفاع معظم جهاتها ما بين ٧٠٠٠ و ١٠٠٠٠ قدم وتقع بها أعلى قمم شبه الجزيرة العربية على بعد ٣٠ ميلاً إلى الغرب من صنعاء ، ويقدر ارتفاعها بنحو ١٤٠٠٠ قدم .

وتنحدر الهضبة انحداراً شديداً نحو البحر الاحمر ، فلا تترك سوى سهل ساحلي ضيق . وهذا السطح تمزقه المجاري المائية العميقة التي لا تصل إلى البحر وإنما تفوص في السهل الساحلي . وقد تحال الطفح البركاني في كثير من اجزاء السطح الغربي إلى تربة خصبة غنية .

وتنقسم اليمن من الناحية المناخية إلى قسمين : سواحل البحر الاحمر حيث الامطار قليلة وبسقط معظمها في الشتاء ، والهضبة الداخلية حيث تسقط الامطار الموسمية صيفاً . . . كما تسقط بعض الامطار في مارس متأثرة بما ينصرف إلى المنطقة من بواقي أعاصير البحر الأبيض . . . وتختلف اليمن عموماً عن باقي اجزاء شبه الجزيرة العربية من حيث كونها أغزر مطراً ، إذ يقدر متوسط المطر السنوي فوق معظم اجزائها بما لا يقل عن ٢٠ بوصة ، ويصل إلى ٤٠ بوصة فوق الجهات الأكثر ارتفاعاً . أما الحرارة فتتبعط على المرتفعات شتاء إلى ما دون ٤٠ ف ، بينما لا ترتفع كثيراً في الصيف نظراً لارتفاع السطح من ناحية ، ونتيجة لغطاء السحب في شهور الصيف .

ولذلك ، وبسبب التربة البركانية الغنية ، كانت اليمن أصلح بقاع شبه الجزيرة العربية للزراعة . ولوأحسن استغلالها لكفت لاعاشة أضعاف ما بها



## ايران تنظم تجارتها الخارجية

أصدرت الحكومة الإيرانية أخيراً تعليمات جديدة بقصد تنظيم الواردات والصادرات في عام ١٩٥٣/٥٤ ، ونهدف الى تحديد قيمة الواردات بما يتمكن البلد من تصديره ، كما تعمل على التمييز بين أنواع الواردات والصادرات المختلفة تبعاً لأهميتها أو الرغبة في تشجيعها فتقسم كلا منها الى ثلاثة جداول . فالجدول الاول من الصادرات يشمل السلع الأكثر ثباتاً وانتظاماً ، كما أن الجدول الاول من الواردات يشمل السلع الأكثر ضرورة .

ولا تستخدم حصيلة صادرات الجدول الاول الا في استيراد سلع الجدول الاول من الواردات ، وهكذا ولكن يجوز أن تستخدم حصيلة صادرات الجدول الثاني في شراء واردات الجدول الاول وأن تستخدم كذلك حصيلة صادرات الجدول الثالث في شراء واردات الجدول الثاني وخولت وزارة الاقتصاد الوطني حق الترخيص باستخدام حصيلة صادرات الجدول الاول في استيراد سلع الجدول الثاني في حالة ما اذا تعذر تصدير سلع الجدول الثاني، أو اذا فاضت حصيلة صادرات الجدول الاول عما يكفي لاستيراد ما يلزم البلاد من واردات الجدول الاول

كذلك تقضي التعليمات الجديدة بتحريم استيراد سلع معينة بقصد حماية الصناعة المحلية ، فلا يجوز استيرادها الا بترخيص خاص من وزارة الاقتصاد الوطني وذلك في حالة ما اذا نقص المعروض المحلي منها أو ارتفعت أسعاره الى حد كبير .

أما اتفاقيات المقايضة فتقسمها التعليمات الجديدة الى قسمين هما الاتفاقيات الحكومية والاتفاقيات الأهلية . فالاتفاقيات الحكومية تخضع لنفس القواعد العامة للاستيراد والتصدير الا أنه يجوز بمقتضاها استيراد بعض السلع الممنوعة اذا نص عليها في الاتفاقية . أما الاتفاقيات الفردية فيجب أن توافق عليها وزارة الاقتصاد الوطني وأن تصدر بمقتضاها السلع الإيرانية قبل البدء في استيراد السلع المقابلة .

وتبيح التعليمات الجديدة حرية استيراد الذهب والفضة اذا لم يتضمن

استيرادهما استخدام عملات أجنبية أو كان نتيجة لتصدير سلع أخرى .

وقد صرح وزير الاقتصاد الوطني الإيراني بأنه من مزايا التعليمات الجديدة أنها تسوى بين صفقات المقايضة وغيرها مما يقضى على شكوى بعض الدول من عدم النص في اتفاقياتها على مبدأ الدولة الأكثر رعاية . كما صرح بأن الحصص الجديدة ستتيح رفع الاستيراد الى ما قيمته ٣٠٠٠ مليون ريال مقابل ٢٥٠٠ مليون ريال في عام ١٩٥٢ / ٥٣ ، وكذلك ينتظر أن تصل قيمة الصادرات الى خمسة آلاف مليون ريال مقابل أربعة آلاف مليون ريال في العام الماضي .

## قانون النقد الجديد في سوريا

يستهدف قانون النقد الجديد في سوريا غايتين رئيسيتين :

**الاولى :** هي ايجاد نظام نقدي يكفل افضل الشروط التي تؤدي الى التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، **والثانية :** هي تحقيق الاستقلال النقدي عن ذلك فالقانون الجديد يرمى الى خلق سوق محلية للعمال .

ولبلوغ هذه الاهداف يقضي هذا القانون : (١) بانشاء لجنة للنقد والائتمان ترسم السياسة المالية وتديرها تحت اشراف الحكومة ورقابتها ، (٢) وبتعديل قانون النقد الصادر في سنة ١٩٥٠ بما يكفل امكان توسيع البنوك التجارية والحكومية في الاقتراض من البنك المركزي عند الحاجة وفقاً لشروط محددة ، (٣) وانشاء بنك مركزي يكون هيئة عامة مستقلة ويزاول اختصاصه تحت رقابة الحكومة وبضمانتها ، وتديره لجنة النقد والائتمان .

## البنوك الاجنبية في العراق

صرح المصرف الوطني العراقي لحكومة لبنان بانشاء فرعين لمصرفين لبنانيين في بغداد هما بنك عنتره وبنك جوزيف صعب . كذلك تلقت السلطات العراقية عدة طلبات من بنوك اجنبية لفتح فروع لها في بغداد .

والمعروف ان العراق يعاني في الوقت الحاضر من النقص في وسائل

الائتمان وأعمال البنوك لا سيما بعد اغلاق بعض ماكان به من بنوك . ويرى المختصون أن هذا النقص من أهم العوامل في تناقص النشاط الاقتصادي في العراق .

## الانتاج الصناعي في الهند

أذاعت وزارة التجارة والصناعة في الهند تقريرها السنوي عن الحالة في البلاد ، وقد تبين منه أن الهند تمكنت من زيادة إنتاجها في عام ١٩٥٢ عما كان عليه في عام ١٩٥١

فبلغ إنتاج منسوجات القطن في سنة ١٩٥٢ رقماً قياسياً هو ما يزيد على ٤٦٠٠ مليون ياردة من الاقمشة و ١٤٠٠ مليون لبرة من الغزل

وكان إنتاج الجوت في عام ١٩٥٢ بالغاً ٩٥٢ ألف طن وهو أعلى رقم بلغته هذه الصناعة منذ عام ١٩٤٩ وهو يزيد بمقدار ٨٠ ألف طن على إنتاج عام ١٩٥١

هذا وقد قررت حكومة الهند خفض ضريبة الصادر على الجوت من ٧٥٠ روبية الى ٢٧٠ روبية للطن كما خفضت الضريبة على الزكايب من ٣٥٠ روبية الى ١٧٥ روبية للطن ، ثم عادت فخفضتها الى ٨٠ روبية للطن .

وطراً تحسن سير على إنتاج الفولاذ فأصبح ١٠٠٠ ر. ١٠٠ ر. ١٠٠ ر. في عام ١٩٥٢ مقابل ٧٤٠ ر. ١٠٠ ر. ١٠٠ ر. في عام ١٩٥١

واستمر تقدم صناعة الاسمنت فبلغت جملة إنتاجها في عام ١٩٥٢ ثلاثة ملايين ونصف مليون طن مقابل ٣٢٠٠ ر. ٣٢٠٠ ر. ٣٢٠٠ ر. في عام ١٩٥١

وعلى الرغم من النقص الذي عرا كثيراً من المواد الخام فإن ٣٣ صناعة من الصناعات الهندسية الستين في الهند حققت في عام ١٩٥٢ تقدماً يذكر .

وبلغ إنتاج المطاط الخام في موسم عام ١٩٥١ - ١٩٥٢ ما مقداره ١٩٨٦٣ طناً مقابل ١٧١٤٨ طناً في السنة السابقة .

ومع أن إنتاج البن في موسم عام ١٩٥١ - ١٩٥٢ قد جاوز ٢١ ألف طن ( أي بزيادة ٢٥٠٠ طن عن إنتاج العام السابق ) فإن أسعار البن أخذت ترتفع بأطراد اعتباراً من شهر أبريل ١٩٥٢ نتيجة لزيادة الطلب عليه واعتياد الناس شرب القهوة



# موقف الشرعية الإسلامية من مبدأ التأمين

الاستاذ عبد الله أباطة يقول : التأمين عمل اجتماعي اقتصادي مشروع  
الشيخ عبد الوهاب خلاف يقول : ان الله لا يحرم عقدا فيه خير للناس  
الاستاذ احمد عنان يقول : أساس التأمين هو التعاون لا المقامرة  
الشيخ محمد أبو زهرة يتساءل عن ماهية صورة الايجاب والقبول في العقد

عقدت في مساء الخميس ٢٣ أبريل الماضي ندوة علمية دينية للبحث في موضوع (التأمين في ضوء الاسلام) . وقد دعى اليها نفر عظيم من المشتغلين بالاقتصاد والتأمين ، وجهابذة رجال الدين ... كما أم الندوة عدد كبير من المثقفين ، وذلك في دار المركز انعام للاخوان المسلمين بالقاهرة .

## حيوية هذا الموضوع

دكتور محمد يوسف موسى : كلنا لا شك يعلم أهمية التأمين في العصر الحاضر وحيوية هذا الموضوع سواء من الناحية المالية والتجارية ، أو من الناحية الدينية الفقهية . ونحن لكي نبين حكم الاسلام لهذا الموضوع أو عليه ، يجب ان نعرف هذه العملية في جميع أنواعها ومراحلها ... فإذا علمنا ذلك وفقهنا الالتزام الذي يلتزم به كل من المؤمن عليه والشركة ... يصير من الممكن معرفة الحكم الشرعي .

والآن نترك الحديث لرجال التأمين يخبروننا عن « ماهيته » .

## ماهية التأمين وتطوره

الاستاذ احمد عنان : لكي نستطيع تكوين فكرة صادقة عن التأمين ، أود ان اشرح نشأة التأمين . فقد نشأ التأمين من قرون عديدة بسبب حاجة اقتضتها ... وذلك خلال القرن السادس عشر تقريبا حينما كان تجار البندقية يبعثون بسفنهم الى الشرق محملة بالبضائع ، وكانت هذه السفن تلاقى في الطريق مخاطر بحرية يكون نتيجتها فقد حمولة السفينة ، مما يعرض التاجر لخسارة فادحة قد تقضى عليه قضاء تاما . فاتفق جماعة من التجار على ان يدفع كل منهم مبلغا من المال يودع لدى أمين منهم ، حتى اذا أصاب الضرر سفينة أحدهم ، أمكن تعويضه من المال المتجمع لديهم ... وبذلك تتولد

الخسارة على سائر التجار ، وتكون الخسارة عبارة عن عبء صغير .

هذه هي النظرية التي بدأ بها التأمين من قرون عديدة . وتطور الامر عندما بدأ دور الاصلاح الاجتماعي ، عندما لاحظ المشتغلون بالمسائل الاجتماعية ان كثيرا من الناس يموتون في سن مبكرة ويتركون وراءهم اولادا دون عائل وقبل ان تكون الايام قد مكنتهم من جمع ثروة تمكن اولادهم من مواجهة الزمن . فاضطروا الى تطبيق نفس النظرية التي طبقها تجار البندقية ، وتكونت جمعيات لهذا الغرض .

ولكي يكون عملهم هذا دقيقا ما أمكن ، قاموا فيما بينهم بجمع احصاءات حيوية ، استخلصوا منها انه في سن معينة يموت من بين كل ألف شخص ... كذا شخص ، فكانت هذه الاحصائيات وهذه الارقام التي استخلصوها ، خير مرشد لهم في عملهم وتعاونهم .

تطور الامر الى ان يضاف الى هذا نوع من الادخار أي يضاف الى المبلغ الذي يدفعه الشخص مبلغ آخر يدخر له ، ويتوفر لشركة التأمين ان تكون منها مبالغ ضخمة يمكنها ان تستعمل في نواح اقتصادية ومالية وعمرائية تعود بالخير على المهتمين بهذا النوع

## أهمية التأمين للطبقات الوسطى

ولما كان الإنسان بطبعه غير ميال الى التبصر لتصاريفه الزمن المقبلة

خصوصا في الطبقات التي لم تبلغها الثقافة شأوا بعيدا ، فانه ينفق كل ما يصل الى يديه ... لذلك كان التأمين على الحياة ألزم ما يكون لمثل هؤلاء الذين لا يعملون حساب الغد !! وكان التأمين في النشاط الاقتصادي والواقع ان التأمين وقد شمل نواحي النشاط الاقتصادي ، أصبح أيضا ضرورة اجتماعية تحتتموها التشريعات الحديثة والعرف التجاري فقد صار لا يمكن لتاجر ان يفتح اعتمادا في بنك بقصد استيراد بضائع من الخارج دون ان يكون مؤمنا عليها .

والقد اهتمت الحكومات في العالم كله بأمر التأمين باعتباره ضرورة اجتماعية وباعتباره مصدرا من مصادر الثروة في البلاد اذ تستفيد الحكومات من مجموع المبالغ المؤمنة في أوجه عديدة وتستثمرها في نواح كثيرة مما يعود بالفائدة الكبيرة على البلاد .

## التأمين ليس مقامرة

وأرجو أن يكون مستبعدا عن الاذهان أن فكرة التأمين أو عقد التأمين هو عقد مضاربة أو مقامرة ، فالمعروف لدى المشتغلين بالتأمين ان شركة التأمين يجب ان تكون بعيدة كل البعد عن المقامرة ... اذ ان أسسها قائمة على احصاءات دقيقة . والمتبعون لحركة التأمين يجدون ان كثيرا من الشركات التي حادت عن هذا المبدأ تعرضت للخسارة والافلاس . فالتأمين أساسه التعاون ... لا المقامرة .

الاستاذ احمد دأنش : اول ما مارست التأمين حاولت ان أفهم



العلاقة بين هذا الموضوع وبين الدين الاسلامي ... اى هل يدخل هذا النشاط تحت باب « المحرمات » أو لا ؟ فوجدت في البلد الذى مارست فيه التأمين أن هناك جماعات خيرية مثل « الاخوان » غرضها جمع اشتراكات من كل فرد ... حسب طاقة كل منهم بقصد تخفيف الرزء على من يقع عليه .

### التأمين والاحصاء

وبمرور الزمن ، وبتقدم العلوم الرياضية ، استنبط العلماء أنه من بين كل ١٠٠٠ شخص مثلا يموت في نهاية السنة نفر أو اثنان أو ... الخ . ووجدوا - بمقارنة عدة سنين - أن هذه الأرقام فيها نوع من الاستقرار والثبات ... أى أن الله قد وضع قانونا سماويا لهذه الوفيات . وحاول الرياضيون ألا يفقدوا هذه الأرض التى وقفوا عليها ، وصمموا على الوصول الى نتيجة حاسمة . وتساءلوا : هل هناك قانون يتحكم في عدد الاشخاص الذين يموتون سنويا ؟

ففى مصر مثلا يموت في العام من ٦٠٠ ألف الى ٨٠٠ ألف شخص .. وأن هذه النسبة ثابتة ، وأن هناك علاقة بين عدد الوفيات وعدد السكان وهذه العلاقة ثابتة منذ سنين ... أو اننا نعلم أن هناك حريقا أو اثنين خلال أشهر الصيف بين « عشش » رأس البر مثلا ... أو اننا نعلم سلفا أن كذا عامل سيصابون بحادث في المصانع خلال العام القادم .. أو .. أو .. والواقع الذى يحدث نجده قريبا جدا من الأرقام التى تنبأنا بها ... فهل يصح لنا أن نعتقد أن الله وضع قانونا لهذه الاحداث ! ؟

### رياضة التأمين .. ورياضة الفلك

فالرياضيون كما استنبطوا قوانين صادقة لمظاهر الكون ... استنبطوا كذلك قوانين لمظاهر الحياة والوفاة والاصابات ... الخ . فكما آمننا بقول العالم الفلكي أن الشمس ستغرب في الغد الساعة كذا والدقيقة كذا ، أو أن شهر رمضان سيكون هذا العام ٢٩ يوما بدلا من ٣٠ يوما ... كما آمننا بهذا القول - وهو ليس تدخل في علم الله - يجب أن نؤمن كذلك بصدق النتائج والقوانين

التى وضعها علماء رياضة التأمين . صحيح أننا لم نصل الى تحديد الغدد بالضبط ، لاننا لم نصل الى القانون السماوى بالضبط ، فاذا وصلنا الى عدد الاصابات بالضبط ... استطعنا أن نرفع التعويضات وأن نحدد مبالغها

والذى يحدث حاليا هو أن أصحاب الأعمال حينما يؤمنون على عمالهم يدفعون القسط الواجب عليهم مقدما ، ثم نجد في نهاية العام كفاية من هذه الاقساط المدفوعة لتقديم التعويضات المطلوبة ... فاذا الامر لا يخرج عن أن يكون ( تعاونا مقدما ) بدلا من أن يكون ( تعاونا مؤخرا )

### التأمين يخفف عبء الخسارة

يأتى بعد ذلك أن بعض هؤلاء العمال لم يصب بحادث خلال العام ، ولكنه دفع قسطا ... والرد على ذلك هو أنه يجب أن يتحمل المجموع خسارة الفرد الذى أصيب ... وأنه على الأقل - وفي الزمن الطويل - سيصاب هذا العامل ان آجلا أو عاجلا ... وذلك اذا ما طبقنا « قانون الأعداد الكبيرة » .

### التأمين هو تعاون

دكتور عبد العزيز عبد الكريم : سأضيف بعض ملاحظات على ما أبداء زملائي ممن سبقونى .

فالتأمين فى رأى واعتقادى أساسه التعاون ... والتعاون أولا وقبل كل شيء . فبدلا من أن يتحمل الكارثة شخص واحد توزع هذه الكارثة على عدة أشخاص . ولقد تمكنا بالقوانين الرياضية أن نصل الى نصيب الفرد فى المجموع . أليس التأمين الصحى مثلا هو نوع من أنواع تعاون الافراد فى سبيل صحة الفرد ... واذن عملية التأمين لا يضار بها أى شخص بالمرة ... بل يستفيد بها جميع الافراد .

ومركز شركة التأمين كمركز الوسيط بين المستأمنين . . . فهى تنظم عملية التعاون لا أكثر ولا أقل .

الاستاذ عبد الله فكرى أباطه : أرجو أن يكون مفهوما أن ندوة الليلة ليست ندوة فنية تدخلنا فى تفاصيل التأمين ورياضياته الفنية ، ولكن المقصود هو معرفة بيان « التأمين »

حيال « القواعد الاسلامية » . ولكى نتفهم مدى هذه العلاقة ، يجب أولا أن نعرف « التأمين » . فالسؤال الاول الذى نوجهه لانفسنا هو : ما هو التأمين ؟ قال العلماء ان التأمين هو عقد بين فرد أو أفراد ، وبين شركة لا يقصد به منع القضاء عن الفرد ، ولكنه يقول لشركة التأمين اننى سأدخر لديك مبلغ كذا ، فاذا مت قبل أن أدفع كل ما على ، فان الشركة تدفع المبلغ المتفق عليه أخذا من الصندوق الذى أضع فيه نقودى . فهو ليس منع القضاء والقدر ولكنه التخفيف من القضاء .

### عادات الريف

ولقد جرت العادة فى الريف عندما يموت أحد الافراد ، أن يقوم جيرانه بتقديم طعامه ، والانفاق على مراسم المأتم ، والتكفل بدفن الميت .. الخ ، أى تعاون الافراد - فى المجتمع الصغير وهو القرية - فى حالة وفاة فرد ما .

فالتأمين اذن تعاون وادخار منظم . وهو يمول المشروعات بطريقة نظامية ... فبدلا من أن تكون الاموال مبعثرة هنا وهناك دون استثمار رشيد من اصحابها ، تستغل شركة التأمين هذه الاموال فى نواحى الاقتصاد . فعملية التأمين فى الواقع انسانية اجتماعية اقتصادية ... لا نرى فيها مظهرا من مظاهر عدم المشروعية على الإطلاق .

تلك هى الصورة أو الاطار الذى نضع فيه التأمين أمام انظار حضراتكم ... منتظرين رأى رجال الفقه والدين .

### رأى رجال الدين

الشيخ عبد الوهاب خلاف : مهمة العالم الشرعى فى هذه الموضوعات مهمة شاقة وفيها حرج .. ولقد طرأت على العالم تطورات كثيرة منذ التشريع الاسلامى الاول . . . ولقد وجدت فى العالم أنواع عديدة من العقود ومن التصرفات التى لم تكن موجودة من قبل ، وأصبحت كل دولة اسلامية أمام أنواع من المعاملات كالبنوك والتصدير والاستيراد مما لم يكن للمسلمين به عهد من قبل . فاذا وقفت الدولة الاسلامية من هذه





### انتاج الشاي يتدهور : من المتوقع

أن ينخفض انتاج الشاي في عام ١٩٥٢ في أهم البلدان المصدرة له عما كان عليه الحال في ١٩٥١ . ففي الهند ينتظر أن تظهر الأرقام انخفاضاً في الانتاج ما بين ٥ أو ١٠ ملايين رطل بالنسبة لما كان عليه الحال في عام ١٩٥١ ، وفي سيلان كان الانتاج في العشرة شهور الأولى ٢٦٢٣٧ مليون رطل بالمقارنة : بـ ٢٧١٠٧ مليون رطل في الفترة المقابلة في عام ١٩٥١ . وفي اندونيسيا بلغ الانتاج في الشهور التسعة الأولى من ١٩٥٢ ، ٦٠٩٧ مليون رطل مقابل ٧٤٤٦ مليون رطل في نفس الفترة من عام ١٩٥١ ويرجع ذلك كما تشير التقارير الى عدم استقرار الأحوال هناك .

### اليابان : تظهر أرقام التجارة

الخارجية لليابان عجزاً في ميزانيتها التجارية مع المنطقة الاسترلينية في عام ١٩٥٢ بعد أن كان هناك فائض مستمر مع هذه المنطقة ، كما تدل على زيادة وارداتها من هذه المنطقة في شهرى يناير وفبراير ١٩٥٣ . وقد نقصت أرصدة اليابان الاسترلينية من معادل ٧٦ مليون دولار في آخر شهر ديسمبر ١٩٥٢ الى ما يعادل ٦٧ مليون دولار في ٣١ يناير ١٩٥٣ والى ما يقدر بمبلغ ٥٠ مليون دولار في آخر مارس . وما زالت حركة الاستيراد من المنطقة الاسترلينية على أشدها ويرجع ذلك بصفة خاصة الى انخفاض الاسعار في المنطقة الاسترلينية وعلى الاخص بالنسبة لقطن الباكستان ومطاط الملايو ، وتخوف تجار اليابان من وضع قيود على الاستيراد من هذه المنطقة . ولما كانت الحال كذلك فقد أعلنت

وزارة التجارة والصناعة في فبراير الماضي تأجيل الموافقة على الاستيراد الى أجل غير مسمى كما خفضت مدد سريان تراخيص الاستيراد من المنطقة فقط وبالمثل بالنسبة للواردات الدولارية .

### انتاج وتصدير الحرير الياباني

يشير تقرير وزارة الزراعة والنباتات باليابان الى أن انتاج الحرير في عام ١٩٥٢ قد سجل أعلى رقم أنتاجي وصل اليه بعد الحرب اذ بلغ ٢٥٦٦٨٧ بالة أى بزيادة تقرب من ١٩٪ بالنسبة لسنة ١٩٥١ ، ٤٥٪ بالنسبة لسنة ١٩٥٠ ، وبلغت صادرات الحرير الخام في عام ١٩٥٢ ٧٠١٨٥ بالة أى بزيادة ٥٪ عما كان عليه في ١٩٥١ ، ٢٥٪ عما كان عليه في عام ١٩٥٠ ، ومن ناحية أخرى زاد الاستهلاك الداخلى من ١٤٤٨٣٣ بالة الى ١٩١٩٧٦ بالة في عام ١٩٥٢ ومن ذلك يتبين أن الزيادة الضئيلة في الصادرات لا ترجع لنقصان الطلب الخارجى ولكن للزيادة التى ظهرت في الاستهلاك الداخلى ولم تكن متوقعة فقد ظل الطلب الخارجى مرتفعاً عما كان متوقعاً . وبلغ نصيب الولايات المتحدة ٤٦٪ من صادرات الحرير في عام ١٩٥٢ ، والمملكة المتحدة ١٨٪ ، وفرنسا ١٥٪ . وكانت نتيجة زيادة الاستهلاك الداخلى وأقبال المشترين أن هبط المخزون وارتفعت الاسعار . فبلغ المخزون في عام ١٩٥٢ ، ١١٦٩٧ بالة مقابل ١٧١٧١ بالة في ١٩٥١ ، ١٥١١٥ في عام ١٩٥٠ ، وقد ارتفعت اسعار الحرير الى الحد الاقصى الذى حددته الحكومة

### الدخان في تركيا : يقدر انتاج

الطباق في تركيا في عام ١٩٥٢ ، بـ ٨١٠٠٠ طن أى مثل ما كان عليه في ١٩٥١ وبلغت صادراته في الشهور الثمانية الأولى من عام ١٩٥٢ ، ٣١٠٠٠ طن أى أقل مما كانت عليه في نفس الفترة في سنة ١٩٥١

وقد انخفضت صادراته الى الولايات المتحدة من ٢٣٠٠٠ طن في ١٩٥١ الى ١٣٠٠٠ طن في ١٩٥٢

### تنمية الاستثمار في الكومنولث البريطاني

أعلن في أواخر عام ١٩٥٢ عقب انتهاء مؤتمر دول الكومنولث البريطاني

الترحيب بما اقترحت بعض المؤسسات المالية والصناعية والتجارية في بريطانيا من تكوين شركة للمساعدة على تمويل التوسع في التنمية في بلدان الكومنولث . والامبراطورية البريطانية . وقد تكونت فعلاً شركة مالية لهذا الغرض برأس مال قدره ١٥ مليون جنيه استرليني منه ٨.٢٥ مليون جنيه تساهم به المؤسسات المالية والتجارية والصناعية وصناعة المناجم وبناء السفن ، ٦.٧٥ مليون ، يساهم بها بنك إنجلترا والمفهوم أنه سيدفع ١٠٪ من رأس المال هذا كخطوة أولى . وللشركة الحق في الاقتراض في حدود ضعف رأس المال المصدر وتقوم بتحويل عملياتها بواسطة القروض . وهدف هذه الشركة أن تمتد المؤسسات الأخرى المختصة والقائمة بالاستثمار في هذه المناطق بالاموال اللازمة لتنمية الكومنولث اقتصادياً بعد أن تكون تلك المؤسسات قد عجزت عن الحصول على كل ما تحتاج اليه من السوق بأسعار مناسبة وبذلك فهي تحتل مكانة المقرض الأخير بالنسبة لتلك المؤسسات .

### حصة مصر من القمح

تم توقيع اتفاقية القمح الدولية يوم الاثنين ١٣ ابريل الماضى ، وبموجبها تستورد دولة ما يخصص لها من القمح من الدول الأربع المصدرة الكبرى وهى الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وفرنسا ( وقد حلت الأخيرة محل الأرجنتين ) . ونظراً لوفرة المحصول هذا العام الى جانب الفضة الكبيرة المتبقية من المحصول الماضى فقد بلغ مجموع الحصص ٥٩٥٥ مليون بوشل مقابل ٥٨٠٩ مليون بوشل في العام الماضى ويبلغ الحد الأقصى للاسعار هذا العام بموجب الاتفاقية الجديدة ٢٠.٥ دولار للبوشل وقد ظلت حصة مصر من القمح كما كانت عليه أى ١٤٨٤ ر٦٩٧ ر١٤ بوشل ( ٤٠٠ ألف طن )

أما الدول الأربع المصدرة فتكون حصصها في التصدير كالآتى :

الف بوشل أى ألف طن

|                  |        |      |
|------------------|--------|------|
| الولايات المتحدة | ٢٧٠١٧٤ | ٧٣٥٣ |
| كندا             | ٢٥٠٠٠  | ٦٨٠٤ |
| أستراليا         | ٧٥٠٠٠  | ٢٠٤١ |
| فرنسا            | ٣٦٧    | ١٠   |



هذا ، وفيما يلي بيان بما ينتظر أن يكون عليه أجمالى الفائض للتصدير سنة ١٩٥٣ سواء في البلاد التي تصدر بعض انتاجها بموجب الاتفاقية أو في غيرها من الدول الاخرى التي تصدر القمح ، مقارنة بما كان عليه في العام الماضي :

#### بالآلاف الاطنان

| ١٩٥٣             | ١٩٥٢  |
|------------------|-------|
| الولايات المتحدة | ١٢٨١٧ |
| كندا             | ٩٣٤٥  |
| الارجنتين        | —     |
| استراليا         | ٢٥٩٣  |
| تركيا            | ١٠٧   |
| فرنسا            | —     |
| ١٨٨٤٠            | ١٤٥٩٦ |
| ٣٥٣٧             | ٣٠٨٦  |
| ٥٣٦              | ١٩٣٩  |

وهذا الاتفاق هو ميثاق دولي يتولى التصرف في نحو ٦٠٠ مليون بوسل من القمح سنويا أى ما يعادل نصف القمح المتداول في التجارة العالمية .

ومن الدول التي انضمت الى هذا الاتفاق الهند وحصتها ١٥٠٠٠٠٠ طن متري ولبنان وحصته ٧٥ ألف طن متري ونيپيريا وحصتها ألفا طن متري والمملكة العربية السعودية وحصتها ٦٠ ألف طن متري وسيلان وحصتها ٢٢٥ ألف طن متري .

#### القمح الاوروبى : حددت الهيئة

المليا للحديد والصلب في النصف الاول من شهر مارس الماضى حدودا قصوى لاسعار القمح تبعا للنوع ومنطقة الانتاج . وباستثناء بلجيكا فإن هذا التحديد لم يغير من الحالة شيئا حيث أن الاسعار التي حددت

كانت سارية قبل ذلك . ولقد روعى أن الحالة لا تسمح بمنع تحديد اسعار قصوى خوفا من أن ترتفع الاسعار ارتفاعا فاحشا . ولقد تقرر جواز ازدواج التسعيرة اذ رخص لالمانياب أن تحتفظ بأسعارها المنخفضة للمستهلكين المحليين ومحطات القوى ، والسكك الحديدية ، واساطيل الصيد والاسعار المرتفعة للتصدير

#### تخفيض القيود على الواردات

وسيرى في بريطانيا : اعلنت الحكومة

البريطانية اباحة الاستيراد من دول أوروبا الغربية وبعض البلدان الاخرى وذلك منذ ٢٥ مارس الماضى وهذا فيما

يختص بالمواد الغذائية وبعض المصنوعات كالغزل والاقمشة والسجاجيد والاحذية والزجاج . . . . . بالإضافة الى زيادة حصة استيراد بعض البضائع الاخرى في نصف السنة الاخيرة . وسيكون نتيجة ذلك زيادة نسبة الاستيراد من أوروبا الغربية الى ٥٨٪ بعد أن كانت ٤٤٪ فقط

هذا وقد زيد ما يسمح به للمسافرين من ٢٥ جنيها الى ٤٠ جنيها للبالغين ومن ١٥ جنيها الى ٣٠ جنيها بالنسبة للاولاد الذين تقل سنهم عن ١٢ عاما أما ما يسمح به للسيارات فقد زيد الى ٢٠ جنيها بدلا من ١٥ جنيها . وتسرى هذه التعليمات ابتداء من ٢٤ مارس .

وقد صرح وزير التجارة في مجلس العموم بأن هذه الاجراءات هي اقصى ما يمكن عمله في الحالة الراهنة علما بأن عجز بريطانيا مع اتحاد المدفوعات الاوربي يبلغ ٣٠٠ مليون جنيها

وتعتبر فرنسا وايطاليا من الدول الاكثر استفادة من تخفيف هذه القيود حيث قد أصيبت تجارتها مع بريطانيا بكثير من الضرر عندما فرضت قيود الاستيراد في أواخر ١٩٥١ وأوائل عام ١٩٥٢

وعندما أعلنت هذه التعليمات أكدت الحكومة البريطانية أنها لا تنوى محاولة جعل الاسترليني قابلا للتحويل على حساب التوسع في القيود التجارية . ولقد اقترحت بريطانيا تجديد مدة اتحاد المدفوعات الاوربي التي تنتهى في ٣٠ يونيو القادم لمدة سنة اخرى

#### الميزانية الفرنسية : تتميز الميزانية

الفرنسية هذا العام بضعف مركز الاحتياطي العام والعجز الكبير . فيقدر العجز في الميزانية التي اعتمدت في فبراير سنة ١٩٥٣ بـ ٥٠٠ مليون فرنك فرنسى . حتى بعد احتساب العون الامريكى الذى يبلغ ١٧٣ مليون فرنك . وقد قدرت الإيرادات

بـ ٣٠٩ مليون فرنك وهى في الواقع تزيد عن مجموع المصروفات المدنية التي تبلغ ١٦٤١ والمصروفات الحربية التي تبلغ ١٢٤٣ الا أن ميزانية عام ١٩٥٣ مثل ميزانيات فترة ما بعد الحرب تحتوى على مخصصات

للاستثمار مثل مشروع مونييه واعادة بناء ماخربته الحرب . وتقدر هذه المخصصات بـ ٧٠٨ بليون فرنك وهناك كذلك مخصصات اخرى متنوعة تبلغ ٥٩ بليون فرنك

ولما كانت الميزانية تدعو الى المساعدة فقد سارعت السلطات المختصة بعقد اتفاق مع بنك فرنسا في ٢٢ يناير الماضى لاقتراض ٥٠ بليون فرنك واتفاق آخر في ٢٤ مارس ١٩٥٣ للسماح بعقد قرض لمدة ثلاثة شهور من البنك بـ ٨٠ بليون فرنك

#### صناعة الصلب في النرويج :

يتقدم العمل سريعا في أتمام بناء مشروع كهربائى للحديد والصلب في جنوب النرويج وسيبدأ في تشغيل ثلاثة أفران كهربائية للحديد الزهر في نهاية العام الحالى . أمام صانع الصلب فستبدأ الانتاج في صيف ١٩٥٤ ، والمتوقع أن يبلغ انتاج مصانع الصلب ١٦٥٠٠٠ طن صلب وسيزداد الانتاج فيما بعد تدريجيا الى ٢٢٠٠٠ طن سنويا ثم الى ٤٤٠٠٠ طن سنويا ويبلغ استهلاك النرويج الآن ٤٢٠٠٠ طن سنويا تستورد كلها ، وسيكون في إمكان النرويج بعد أن يتم بناء هذه المصانع ويتم تشغيلها بأقصى طاقتها الانتاجية أن تخفض وارداتها من الصلب أو تستغنى عنها نهائيا

#### الشاي الباكستاني

أعلنت حكومة باكستان أنها قررت مد مدة سريان قرار إعفاء الشاي من رسم الصادر الى آخر مارس من العام المقبل ( ١٩٥٤ )

انتاج الألمنيوم في الولايات المتحدة

سجل انتاج الألمنيوم الخام في الولايات المتحدة في سنة ١٩٥٢ رقما قياسيا جديدا هو ٦٩٢٦٩٢ ر٦٤٢٢ ر٨٧٤ ر١٨٧٤ ر٣٣٧ ر٠٠٠ ٨٥٠٠ كيلوجرام ) رطلا ( أى بما يزيد بنحو ٣٤ مليون رطل ( ١٥٤٠٠ ر٠٠٠ كيلو جرام ) عن الرقم القياسى الذى سبق تسجيله في عام ١٩٤٣

#### فلاحو أمريكا يملكون

٤٠ في المائة من السيارات

اتضح من احصاء قام به المكتب الأمريكى للطرق العامة أن نحو ٤٠ في المائة من عدد السيارات الأمريكية يملكه الفلاحون .



# حضرته الاستاذة السيرة الأستاذة بالقيود المالية

إدخال نظام "السيرة السياحية" على المافريت بالطائرات

للبنان وضع خاص في حركة النقل الجوي لمصر

حديث للاستاذ جمال قطبي المدير العام المساعد لشركة مصر للطيران

كبير في المحيط الافتتاحي وفي  
نهضة السياحة

وبهذه الكيفية نستطيع في وقت  
واحد أن نه ون مصالح البلاد ومصالح  
شركات الطيران التي هي جزء من  
ثروة البلاد

## نقل البضائع بالجوي

وسألت الاستاذ قطبي : هل يؤي  
تحديد السفر الى الخارج الى زيادة  
في نقل البضائع بالجوي فاجاب : ليس  
الآن ، فالشرق لم يدرك بعد أهمية  
نقل البضائع بالجوي ، كما أن المشتغلين  
بنقل البضائع في أوروبا لم يعتادوا  
بعد نقل السلع بالطائرات الا عبر  
الاطلنطي . ولهذا لا يزال نظام  
نقل البضائع بالجوي راكدا .

والواقع أن سيكولوجية صاحب  
البضاعة وطبيعة بضاعته وثمرتها  
لم تبلغ في خطوط الطيران في الشرق  
مرتبة تجعل النقل الجوي افضل  
من غيره من وسائل النقل الاخرى .  
وقد جرت محاولات لنقل الفاكهة  
بالجوي ، ولكن النتيجة لم تكن حتى  
الآن مشجعة ، كما جرت محاولات  
اخرى لنقل البسطة من ايران .

ولما سألته عما اذا كان هناك تفكير  
في تغيير الشكل الفني لطائرات  
لتتحول من طائرات ركاب الى طائرات  
نقل نتيجة لنقص عدد المسافرين ،  
اجاب ان ذلك أمر عسير في الوقت  
الحالي .

وكنه استذكر فقال أن هناك  
مشروعا في اوقت الحال لافتتاح  
خط طيران جديد بين القاهرة وتونس  
عن طريق بنغازي وطرابلس ، وأنه  
على الرغم من المصاعب الحالية تسير  
جميع الخطوط الاوربية وفقا لنظامها  
المعهود صونا للسمعة المصرية .

أما خط القاهرة - الخرطوم فقد  
أقرت أهميته الزائدة على الاكثار  
من عدد الطائرات التي تطير عليه .  
م . ك . بولاد

بمناسبة التفكير في تقييد السفر الى الخارج ، رأيت أن أتحدث الى  
الاستاذ جمال قطبي المدير العام المساعد لشركة مصر للطيران عن تأثير  
هذه القيود في صناعة الطيران .

الى أي تعديل في الطائرات نفسها  
سواء من حيث محركاتها أو رجالها  
وغاية ما هنالك أنه لم تعد تقدم  
للمسافرين وجبات ساخنة أو  
مشروبات أو مرطبات ، كما خفضت  
نسبة الأمتعة التي يحق للمسافر  
حملها معه .

ولما عقد مؤتمر « كان » الدولي  
للطيران في شهر أكتوبر الفائت ،  
تقرر تنشيطا لحركة النقل الجوي  
تطبيق نظام التعريفات السياحية  
الذي نجح في خط الاطلنطي ، على  
سائر الخطوط الاخرى . وقد طبق  
هذا النظام فعلا على خطوط الشرق  
الاطلسي وبعض خطوط الشرق  
الاقصى اعتبارا من يوم اول ابريل  
الماضي

## خفض الاسعار في الشرق الاوسط

واستطرد فقال ان من الاسباب  
التي أدت الى ادخال نظام خفض  
الاسعار في الشرق الاوسط ، هو  
الانقلابات التي أدرك العالم بعدها أن  
فترة انشاء المرفط قد انتهت وصار  
للرجال المتوسطي الحال الحق في  
الظفر بالفاهية بثمن معقول .

## السفر الى لبنان

والسفر ينطوي على بعض عناصر  
منها نقل النقد النادر ، ولكن لما كان  
لبنان خارجا عن كتلة الدول  
الاستراتيجية ، فيحسن أن يولي هذا  
البلد عناية خاصة فيسمح بالسفر  
اليه ، ويعرف أن خط لبنان -  
القاهرة هو أكبر وأنشط الخطوط  
الجوية . أما الخطوط الاخرى  
كالخطوط الاوربية وغيرها ، فيحسن  
بالسلطات المختصة أن تبيح السفر  
بها ، ولكن بعد وضع القيود المالية  
اللازمة لأن سهولة السفر ذات تأثير

فقال حضرته أن هذه القيود تؤدي  
الى اصابة حركة الطيران بانفراج  
ولا سيما ونحن الآن في وقت ندرس  
فيه موضوع وضع تعريفات سياحية ،  
تنخفض بمقتضاها اسعار السفر حتى  
ينتمكن متوسطو الحال من استخدام  
الطائرة في تنقلاتهم . والتعريفات  
السياحية هي أمر ضروري في الوقت  
الحالي لا في مصر وحدها ، بل في  
العالم كله ، لأن حركة الثروة قد  
طرات عليها تغييرات كثيرة وصار  
المهتمون بشؤون تقدم الطيران يراعون  
هذه الظروف من حيث أن متوسطي  
الحال صاروا من السياح الذين  
يطلبون السفر والاستجمام والنزهة  
وزيارة أماكن لم يسبق لهم أن  
زاروها .

## قيود السفر والتعريفات السياحية

واستطرد الاستاذ قطبي فقال ان  
التفكير في وضع قيود السفر سيكون  
من شأنه أن يقف في سبيل تنفيذ  
هذا المشروع المفيد . وأضاف الى  
ذلك أن اتحاد الطيران العالمي قد  
راعى بعض اعتبارات خاصة فوافق  
على أن تكون اسعار السفر بالطائرات  
المصرية أقل منها بالطائرات الاخرى .

## التخلي عن مستلزمات الترف

وقال الاستاذ قطبي أنه لما كان  
من المحتم على الطائرات أن تنقل  
عددا كبيرا من الركاب في السفرة  
الواحدة ، فقد أدى ذلك الى بطء  
سفر الطائرة ، لعجزها عن خزن  
كميات الوقود الكافية في خزاناتها ،  
واضطرارها الى التوقف في الطريق  
للتعبئة بالوقود مرة بعد أخرى .  
وقد رأت شركات الطيران الكف  
عن تقديم مستلزمات الترف في  
الطائرات ، ولكن بغير أن يؤدي ذلك



# تقرير هيئة الأمم المتحدة عن اقتصادات الشرق الأوسط

ارتفاع نسبة العمل في لبنان وسوريا وشرق الأردن  
الصناعة اتخذت اتجاهها صعوديا في خلال عام ١٩٥١ - ١٩٥٢  
توسع بلدان الشرق الأوسط في الانتفاع ببرامج العون الفني

أصدرت هيئة الأمم المتحدة أخيرا تقريراً يقع في ١٦١ صفحة تضمن عرضاً عاماً للأحوال الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط في خلال عام ١٩٥١ - ١٩٥٢ ، وسيكون هذا التقرير موضع مناقشة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الأمم في دورته القادمة

الشرائية في بعض البلدان المسدرة  
لازبت أدت الى انتفاع مادي للبلدان  
المجاورة التي توسعت بدورها في تقديم  
السماح والخدمات اليها  
وترتب على مد انابيب الزيت من

ومما جاء في هذا التقرير ان بلدان الشرق الأوسط صارت اليوم اميل منها قبلا الى الاهتداء الى حلول خاصة لمشكلات كل دولة منها، وذلك على الرغم من التشابه في الاحوال الاقتصادية والاجتماعية في هذه الرقعة .

ومع انه لم يحدث قط ان صارت بلدان الشرق الأوسط رقعة متكاملة مندمجة ، الا ان اوجه الشبه الاساسية لاتزال موجودة بين الدول التي تتألف من مجموعها هذه الرقعة وهذا لا يغفل اعتبارات لها شأنها وهي ان هناك اختلافا ناشئا عن الاحوال الطبيعية والعادات والتقاليد والمستوى الاقتصادي

وكان من نتيجة ذلك ان أثرت كل دولة ان تحل مشكلاتها بنفسها مع تشابه كثير من هذه المشكلات ، لان لكل دولة وضعها الخاص واتجاهاتها الخاصة ماكان منها قديم العهد او حديثه .

واشار تقرير هيئة الأمم المتحدة الى ان هناك تفاوتاً في استثمار رأس المال الاجنبي في بلدان الشرق الأوسط وهذا في حد ذاته عنصر من العناصر الاساسية المفضية الى اختلاف الاحوال الاقتصادية لهذه البلدان

ومما يزيد من هذه الاختلافات أننا اذا استثنينا اتفاق تقسيم ماء النيل بين الدول المنتفعة بماء النهر ، لم تعقد اتفاقات دولية لتحسين الاحوال الاقتصادية على أساس اقليمي في هذه الرقعة . ومع ذلك ، فإن بعض مشروعات الاصلاح التي نفذت في بعض بلدان الشرق الأوسط كان لها تأثيرها الجدي في البلدان المجاورة لها فمن الامثلة على ذلك أن زيادة القدرة

الينابيع في المملكة العربية السعودية والعراق الى ساحل البحر المتوسط أن ارتفعت نسبة المستخدمين في لبنان والأردن وسوريا ، وفي الوقت عينه دفعت أتاوات مطردة الزيادة الى الحكومات التي تمر في أراضيها هذه الانابيب ، وأنشئت معامل للتكرير قادرة على أن تزود الاسواق المالية بحاجتها من الوقود بشروط طيبة جدا ، وهناك معامل أخرى يتم الآن انشاؤها على ساحل البحر المتوسط عند ثغور الانابيب

ويقول تقرير هيئة الأمم المتحدة أن عام ١٩٥١ - ١٩٥٢ لم يشهد الا تقدما يسيرا جدا في الاحوال الاقتصادية لرقعة الشرق الأوسط عامة .

وسجل الانتاج الزراعي في تركيا في عام ١٩٥١ رقما قياسيا بينما كان الانتاج الزراعي في معظم بلدان منطقة الهلال الخصيب ضعيفا

وارتفع أنتاج الزيت الخام في هذه الرقعة على الرغم من توقف الانتاج توفقا يكاد يكون تاما في ايران . ولكن نسبة أنتاج الزيت في الشرق الأوسط انخفضت قليلا في عام ١٩٥١ بالمقارنة بالانتاج العالي

أما الصناعة ، فقد احتفظت بانجاهها الصعودي في منطقة الشرق الأوسط في عام ١٩٥١ - ١٩٥٢ . والحق بتقرير هيئة الأمم المتحدة جدول تبين منه أن هذه المنطقة تظفر الآن بمزيد من المساعدات الفنية التي تقدمها المنظمات المختلفة التابعة للأمم المتحدة ، وكذلك من الحكومة الأمريكية ومن غيرها من الحكومات طبقا لاتفاقات ثنائية .

ويلاحظ كذلك انه في يوم أول أغسطس ١٩٥٢ كان عدد الذين ينتفعون بمجانيات الدراسة على حساب هيئة الأمم المتحدة ٧٠٧ منهم ٢٣٠ من أبناء منطقة الشرق الأوسط

أخبار اقتصادية من الأرجنتين  
يقدر انتاج الارز في العام الحالي في المنطقتين الزراعيتين في الأرجنتين بنحو مليوني كيلو غرام وهو انتاج يعد ممتازا .

وأصدرت حكومة الأرجنتين مرسوما بتأليف لجنة لشؤون محصول الذرة في موسم عام ١٩٥٢ - ٥٣ تكون مهمتها تيسير جميع وسائل الحصاد والتعبئة والنقل والتسويق للذرة تنفيذا لمشروع السنوات الخمس

وعقد في خلال شهر أبريل المنقضي مؤتمر لزراعة الزيوت وصناعته في ولاية كوردوبا في الأرجنتين لهذه ممثلون من جميع أنحاء البلاد .

وفي ولاية « سالتا » في الأرجنتين تم افتتاح ٢٠٠ بئر زيت جديدة وتشير الدراسات التي تجرى الآن الى احتمال وجود بحيرة تحت الارض عامرة بالزيت

أصدار الجوت الباكستاني

سجلت صادرات الجوت من باكستان زيادة في شهر يناير الماضي مقدارها ٩٣ ألف بالة بالنسبة لما كانت عليه في الشهر الذي سبقه

وبلغ جملة المصدر من الجوت من يوليو ١٩٥٢ الى يناير من العام الحالي ما مقداره ٣٩٠.٠٠٠ بالة منها ١٠٦.١٠٠ بالة صدرت الى الهند



يحررها ويشرف عليها

### تكاليف اضراب عمال الصلب

لعل القارئ يذكر اضراب عمال صناعة الصلب الذي استمر ٥٤ يوما خلال الصيف الماضي في الولايات المتحدة . ولقد تم في الاسبوع الماضي احصاء النتائج التي ترنبت على هذا الاضراب ، فقد أجرى البحث بين ٢٧ شركة صناعية كبيرة تمثل ٩٢ و ٣ في المائة من القدرة الصناعية في أمريكا وقد كشف هذا الاحصاء عن الحقائق التالية :

\* هبطت الارباح بمقدار ١٤٢ مليون دولار

\* انخفضت الضرائب المحصلة بمقدار ٧٨٦ مليون دولار أى بنسبة ٦٤ر ٨ في المائة بما فيها ضرائب الدخل نتيجة انعكاس الدخل الفردية وضرائب دخل عمال الصلب الذين خسروا حوالى ٣٦٠ مليون دولار بصفة أجور خلال فترة الاضراب وتدل الأرقام الموضحة أن الاضراب كلف الحكومة خمسة اضعاف ونصف الدخل المفقود ٠٠٠ ضاعت كلها كخسائر الصناعة ذاتها .

(( نيوزويك ))

### انباء المعادن والمواد الخام

لا تزال أسعار القصدير في تدهور صار ضئيلا كذلك . ولقد انخفض ٧٠٠ جنيه و ٧١٠ جنيهات استرلينية ان السعر لم يهبط خلال ثلاثة اشهر السعر بين ٦٩٥ جنيه و ٧٠٠ جنيها كما هبطت أسعار الرصاص أيضا اذ أصبح سعر الطن ٧٨ جنيها و ٠٠ كما بيع الزنك بأسعار منخفضة هذا العام ، فبيع الطن بسعر ٨ ولا تزال سوق المطاط متمسكة طلب الشاي الهندي في الاسواق واضحة وكانت أسعار الصوف في صالح أسعاره بشكل ملموس

### حالة السوق في عهد مالنكوف

لقد كسب زعماء السوفييت الجدد محبة الجماهير من المستهلكين في روسيا ، وذلك منذ الايام الاولى لشهر ابريل الحالى ، اذ انخفضت أسعار معظم السلع . اذ تتمكن ربوات البيوت الآن من شراء البطاطس مثلا بنصف الثمن الذي كانت تشتري به من قبل ، كما انخفضت أسعار الخضروات والفواكه بنسبة ١٠ الى ٢٠ في المائة . كما تراوح انخفاض أسعار الملابس والاحذية والحاجيات المنزلية وبعض السلع الأخرى بين ٥ و ٢٥ في المائة . ومن المنتظر ان يؤدي هذا الهبوط الى انخفاض ما كان ينفقه المستهلكون بحوالى ٤٦ مليون روبل في شراء حاجياتهم من محلات القطاعى التي تمتلكها الدولة ، ولقد كان هذا العمل يعتبر بحق تخفيفا عن كاهل المستهلك ، ولكنه في الوقت نفسه يعتبر حركة بارعة من جانب الديكتاتور الجديد ويعتبر هذا هو التخفيض السادس للأسعار منذ الاصلاح النقدي الذي بدأ في عام ١٩٤٧ هذا ويتضح من البيانات التي نشرتها الحكومة السوفيتية أن الانخفاض في أسعار عام ١٩٥٣ عن عام ١٩٥٢ سيكون حسب النسب الآتية :

- ١٠ في المائة بالنسبة لخبز الارز
- ١٠ في المائة بالنسبة لخبز القمح
- ١٥ في المائة بالنسبة للحوم
- ١٠ في المائة بالنسبة للزبد
- ١٠ في المائة بالنسبة للبيض
- ٢٠ في المائة بالنسبة للشاي
- ١٠ في المائة بالنسبة للسكر
- ٨ في المائة بالنسبة للاحذية الجلدية

ومن سوء الحظ أنه لا يمكن معرفة مدى مستوى المعيشة في روسيا حسب الأسعار الحالية نظرا لعدم معرفة مستوى الاجور هناك . غير أن الروسى يستهلك الآن كميات كبيرة من الطعام عن أيام الحرب ، وخاصة بالنسبة للحوم ... لأن العمال قد أخذوا وعدا بزيادة اجورهم الحقيقية بنسبة الثلث . . ومن الأمور الواضحة أن تخفيض الأسعار وزيادة الوارد قد شمل أكثر ما شمل المواد الغذائية .

(( أيكونومست ))

### Economic Survey of Europe Since the War

هذا كتاب أصدرته واشرفت عليه سكرتارية الأمم المتحدة ، نتيجة أبحاث واستقصاء البعثة الاقتصادية التي أرسلت لأوروبا . ولقد تولت هذه البعثة شرح جميع الظروف والاحوال الاقتصادية في البلدان التي زارتها ، كما تولت تحليل وعرض جميع المشاكل التي تقابلها هذه البلدان ، والتطورات الاقتصادية في هذه الأقطار منذ الحرب العالمية الثانية .

ومن أهم الموضوعات التي يشملها هذا الكتاب : التدهور الاقتصادي الذي تعانيه هذه البلدان ، ومشاكل عدم الاستقرار الاقتصادي واختلال موازين التجارة والدفع مع المنطقة الصعبة ( الدولار ) ، وموارد الطاقة البشرية واليد العاملة .. الخ .

كما يشتمل الكتاب على بابين يفسران السياسات الاقتصادية التي تتبعها هذه الدول ، ومشاكل التجارة مع دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي .

\*\*\*

### Statistical Yearbook 1952

ولعل هذا السفر الضخم الذي أصدرته هيئة الأمم المتحدة في ٥٥٤ صفحة يعتبر من الأعمال الجلييلة الثقافية لهذه الهيئة .

اذ شمل هذا الكتاب احصائيات في نواحى عديدة ، ولمدة عشرين عاما ، تقع قبل الحرب العالمية الثانية ، وخلالها ، وما بعدها . حيث يمكن استنباط الاتجاهات العالمية . والموضوعات التي شملها هذا السفر القيم هي : السكان ، الزراعة ، الغابات ، الصيد ، الانتاج ، الصناعة ، التعدين والمناجم ، الانشاء والتعمير ، الكهرباء ، الغاز ، النقل ، المواصلات ، التجارات الداخلية والخارجية ، موازين الدفع ، الاجور والأسعار ، الدخل الاهلى ، المالية العامة ، لاحصائيات الاجتماعية ، الثقافة والتعليم .

ويعتبر هذا الكتاب بحق من المراجع الهامة جدا التي لا يصح أن تخاو منها مكتبة تاجر ناجح ، أو اقتصادى مرموق .



## الطاقة الذرية في خدمة المدنيين

أصبح من المتوقع أن يطلب الرئيس إيزنهاور إلى الكونجرس الأمريكي تغيير ( قانون الطاقة الذرية ) حتى تتمكن المؤسسات الخاصة من مشاطرة الحكومة في استخدام الطاقة الذرية للأغراض المدنية ، وخاصة في إنتاج القوى الكهربائية . ولقد أعطى قانون النشاط الذري الصادر في عام ١٩٤٦ للجنة الطاقة الذرية مطلق السلطان في احتكار ، وإنتاج ، وتوزيع المواد النادرة الخام ، ومنع الأخبار ، وحق البحث العلمي الفردي . أما القانون المزمع إصداره فسوف يمنح المؤسسات الخاصة الحق في امتلاك المواد الخطرة المستعملة من اليورانيوم - بشرط الحصول على موافقة الحكومة أو بمجرد الحصول على شهادة بذلك - بكميات تكفي لأحداث انفجار ، والحق في إنتاج البلوتونيوم ، وتسمح الحكومة - بمقتضى هذا القانون - بالدخول في مفاوضات لعقد عقود طويلة الأجل لشراء منتجات البلوتونيوم ، ومنح الشركات الحقوق المسجلة للدخول في عمليات بقصد تحسين الإنتاج الذري . وهذا الشرط الأخير ضروري إذا ما أريد من الشركات تشجيعها ، ومن الاتحادات استثمار أموالها في مثل هذه الأبحاث الذرية . . . ولكن من المحتمل أن تتدخل الحكومة في مثل هذه العقود إذا ما كان ذلك من مصلحة الوطن

ومن المفهوم أنه لا بد من منح المؤسسات حق إنتاج البلوتونيوم ، لأنه يعتبر المنتج النهائي للعمليات المستعملة لإنتاج الحرارة أو الطاقة ، كما أن الشركات لا يمكنها إنتاج القوى الكهربائية بدون الحصول على تصريح قانوني لإنتاج البلوتونيوم

وبالرغم من أنه أصبح من الممكن - فنيا - إنشاء محطة قوى كهربائية ذرية ، فإن اليوم الذي يصير فيه استخراج الكهرباء من الذرة عملا تجاريا ، وبأسعار متنافسة ، سيكون بعد عشرة أو خمسة عشر عاما كما أن اختراع الفواصات ذات المحرك الذي تم في : أركو وأيداهو ، والمحركات الحديثة في ( أوك ريدج ) ، لم تتم هذه الاختراعات بطرق اقتصادية بعد كما أن حجم محرك الطائرات الذي صممته شركة ( وستنجهاوز للكهرباء ) يتناسب مع الطرق التجارية .

ومن الواضح حتى الآن أن تكاليف إنتاج الطاقة الذرية - حسب رأي لجنة الطاقة الذرية - لا تزال تساوي أكثر من ضعف ارتفاع تكاليف إنتاجها من الفحم أو من الكهرباء .

ولكن إذا وافق الكونجرس على إزالة الستار عن الإنتاج الذري والسماح به للمؤسسات التجارية ، فسوف تتنافس هذه المؤسسات ويصبح إنتاج الطاقة الذرية من الأمور الاقتصادية المربحة .

## أسباب عدم الاستقرار الحالي في الأرجنتين

يرجع عدم الاستقرار السياسي الحالي في الأرجنتين إلى عدة عوامل اقتصادية هي من أهم المشاكل التي تواجهها الحكومة .

فان هبوط مستوى العمالة في الصناعة مما يخلق صعوبات جديدة أمام الحكومة . كما أن التضخم مع انخفاض القوة الشرائية للعملة وبالتالي ارتفاع أسعار السلع ، تعتبر كلها من الأمور التي تتطلب الحل السريع من جانب الحكومة حتى تخفف العبء عن كاهل الفلاح الأرجنتيني .

هذا ولقد زاد إنتاج الأرجنتين من القمح هذا العام زيادة كبيرة بالنسبة للعام السابق إذ بلغ المنتج من القمح ١٧ مليون طن مئري . . . وترجع هذه الزيادة إلى أن المناخ كان من أكبر العوامل المساعدة على تحسين الإنتاج .

وتدل الإحصاءات التي أمكن الحصول عليها على أنه منذ إبريل عام ١٩٥٢ إلى أكتوبر من العام نفسه ، هبط عدد عمال الصناعة من ٩٣٥١٠٠ عامل إلى ٨٧٠٠٠ عامل ، أي بنسبة ٧ في المائة . .

وعلى ذلك فقد صار من المتوقع البدء في تنفيذ مشروع سنوات خمس (١٩٥٣ إلى ١٩٥٧) لامتصاص هذه الأيدي المتعطلة .

« فايننشال تايمز »

\*\*\*

## الأسباب الحقيقية وراء أزمة

### وزارة الماكستان

من الأمور التي نحى على كثيرين معرفة الأسباب الحقيقية والدوافع إلى اقالة وزارة ناظم الدين . فلم تكن هذه الأسباب سياسية في جملتها ، ولكنها ترجع كثيرا إلى عوامل اقتصادية .

فإن قاسي الاقتصاد الباكستاني في الفترة الأخيرة من هبوط سعر الروبية وعدم ثبات سعر الخصم ، كما عانى الشعب من عدم اهتمام الحكومة بتصدير أهم محاصيل في باكستان وأهمها - الجوت . وفي العدد القادم سنفصل هذه الأسباب « فايننشال تايمز »

١ : أحمد فريد حسن

## برنامج العشر سنوات

### لتحسين طرق الحيشة

تضع الحكومة الأثيوبية الآن برنامجا لمدة عشر سنوات بقصد تحسين وإصلاح حوالي ٤٣٠٠ كيلو متر من الطرق الترابية وذلك لتكملة البرنامج الموضوع من قبل لتحسين الطرق الرئيسية . ولقد قدرت تكاليف هذا المشروع الذي سوف يمد « البنك الدولي » للإنشاء والتعمير » بحوالي ١٠ مليون دولار وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى للمشروع . وتعتبر طرق ارتريا ( وتشمل ألفي كيلو متر ) من ضمن هذا المشروع الذي وضعته الحيشة .

ولقد ابتداء العمل في برنامج الثلاث سنوات الموضوع الآن تحت التنفيذ لطرق الحيشة منذ عام فبراير ١٩٥١ ولقد تكلفت الأبحاث الأولى ٥٠٠ ألف دولار من مجموع اعتماد قدره خمسة ملايين دولار .

« ورلد هاي واى ريبوت »

مجلة اتحاد الطرق الدولي

وهبوط كبيرين ، بل أن الطلب عليه . سعر الطن الذي كان يتراوح بين بمقدار ٣٢ جنيه و ١٠ شلن بينما كاملة إلا بمقدار ٢٥ جنيه فتراوح

بمقدار ٢ جنيه و ٧ شلن ونصف شلن فقط .

كذلك لم تبلغ سوق الزنك منذ أول جنيه و ٥ شلن .

أذ مالت الأسعار إلى الثبات . كما العالمية رغم أن أسعاره لم تبد ثباتا

البائعين باستراليا ، لذلك تحسنت



# سلسلة التوسع في المنشآت الصناعية

## الجزء الرابع تابع ناحية الانتاج

تسعى اليه المنشأة لتحقيقه في توسيعها وقد تكون هذه النواحي الثلاث بالذات هي مفتاح فضيه التوسع بدأت ، بمعنى ان عدم امدن تنفيذ ناحيه منها قد يعطل سياسته التوسع تماما . فذا لم تكن الآلات المطلوب استيرادها متوفرة لدى مصانعها ، او اذا دنت هناك فيود مفروضة على تصديرها من اقطارها الاصليه او اذا كان هناك عمل في نواحي الشحن ، فان دل هذه العوائق او بعضها يؤدي الى تاخير في امدن برارجدها لدى المنشأة

وبالمثل فان توفير المباني قد يثير بعض الصعاب فيستلزم المنشآت مله لمبانيها . وان كانت ماله فقد لا تسمح الارض ذاتها بتوسع امتدادى او بتوسع انتشائى ببناء طبقات عليا وقد تكون ظروف الاستئجار غير مواتية اما بسبب ارتفاع الايجارات أو بعدم وجود أى أماكن خاوية مناسبة قريبة من المنشأة وهكذا .

وكذلك الامر فيما يتعلق بالعمال ، ففي أوقات اعمالة الكلمة full employment

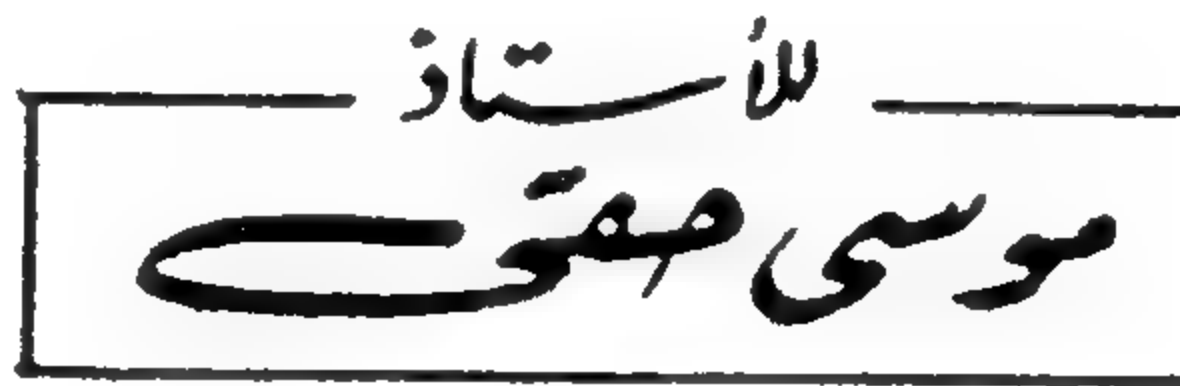
قد لا تستطيع المنشأة توفير العمال المناسبين بأجر مناسب حيث يكون جميع العمال ملحقين بأعمالهم ولا يمكن اغراؤهم بتركها والعمل في المشروع الا اذا عرضت عليهم أجور مرتفعه . وليس هذا مما يتمشى مع سياسة الاقتصاد فى النفقات التى يجب أن تستهدفها المنشأة . وقد تحل المنشأة هذه الصعوبة باستخدام الآلات كلما أمكن بدلا من العمال وبهذا يقل عدد العمال المطلوبين الى أقل حد ممكن وتقل الصعوبة الناشئة هذه نواح ثلاث يجب أن تتأكد المنشأة من امكان تنفيذها معا بتوافق وانسجام بعد دراسة كافة الظروف التى تحيط بكل منها

موسى حقي  
ماجستير فى التجارة

على التوسع الذى يبدأ بناحية الآلات أو بناحية العمل ، أو بناحية خطوات اصنائة ذاتها

### أين يبدأ التوسع

المشاهد أن التوسع غالبا مايكون مصحوبا بتوسع مماثل فى مباني المنشأة ، فاذا كانت مستأجرة فعليها ان تزيد من المساحة المستأجرة ، واذا كانت مملوكة لها تعين عليها انشاء غيرها .



وقد ترى المنشأة أنه يكفي نقل أحد المخازن مثلا الى مكان آخر والانتفاع بمكانه فى عمل آخر .

### توافق خطوات التوسع

harmony

من أهم النواحي التى يجب أن تحتاط لها المنشأة فى توسعها ناحية التوافق بين مختلف خطوات التوسع فاذا كان التوسع مثلا يقتضى استيراد آلات جديدة ، وانشاء مباني جديدة لاستيعاب هذه الآلات وتوفير عمال جدد لتشغيل هذه الآلات ، فيجب أن يجرى العمل على أن تتم هذه النواحي الثلاث فى توافق تام . فلا يجب أن يسبق أحدها الاخرى والا أدى هذا الى عطل كبير ، فيجب أن يقدر الزمن الكفى لاستيراد الآلات ووصولها الى مقر المنشأة ، على أن يتم انشاء المباني فى تلك الفترة تماما أى قبيل وصول الآلات بأيام قليلة كما يجب أن تتأكد المنشأة من توفير العمال اللازمين لتشغيل هذه الآلات على أن يكونوا مدربين على تشغيل هذه الآلات أو تشغيل مثيلاتها على الأقل حتى اذا ما أعدت المباني وصلت الآلات وركبت وقام العمال المدربون بتشغيلها . هذا هو التوافق المثالى الذى يجب أن

بعد أن تقوم المنشأة بكل الدراسات التى فصلناها ، تأتى خطوة التنفيذ أو التطبيق العملى للدراسات النظرية التى اجريت - ويجب أن تدفق المنشأة فى قراراتها النهائية فيما يتعلق بالآتى :

متى يبدأ التوسع  
كيف يبدأ التوسع  
أين يبدأ التوسع

### الوقت الملائم لتوسع

اذا كان التوسع يقوم على أساس زيادة القدرة الانتاجية لمشروع فيجب أن يختار أنسب وقت لبدء التوسع ، فكثير من الصناعات تعتبر فى حجم الموسمي سرء بالنسبة لتصريف السلعة المنتجة ، أو بالنسبة للمواد الاولية التى تعتمد عليها ، ويكون الوقت الملائم للتوسع فى هذه الحالة هو مايتفق وهذه الموسمية .

### كيف يبدأ التوسع

من الحكمة والحيلة أن تبدأ المنشأة سياسة توسعها بتحسين درجة الكفاية الانتاجية السائدة فيها أولا وقد ينتج عن هذا التحسين توسع محسوس فى قدرة المنشأة الانتاجية .

وقد يتخذ هذا التحسين شكل تغيير بعض الآلات المستخدمة حيث يستبدل بالآلات الحالية آلات أخرى أحدث منها وأكثر انتاجا واقتصادا فى النفقات

كما قد يتخذ التحسين شكل تبسيط بعض اجراءات الصنائة ذاتها وقد يؤدي الى هذا التحسين مجرد تبسيط فى اجراءات نقل السلعة فى أطوار انتاجها من قسم الى قسم آخر كما قد يرى ضرورة تبسيط النموذج السلعة ذاتها بما لايتل من قيمتها السوقية

كل هذا يتم داخليا قبل أن تقدم المنشأة على التوسع الحقيقى المقصود بهذا البحث ولذا يتعين على المنشأة استنفاد كل هذه النواحي قبل الاقدام



# التجارة والاقتصاد ... والقضاء

حول المادتين ٥٢ و ٥٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩

## المبادئ

١ - محاولة مصلحة الضرائب الاتفاق مع الممول قبل احالة مسأله على لجنة التقدير التي فرضتها المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - هذه المحاولة لم يرسم لها القانون طريقا معينا

٢ - لجنة التقدير هي صاحبة الولاية الاصلية في التقدير ، تجريه بهذا الوصف لا بوصفها هيئة تنظر في تقدير سابق تجريه مصلحة الضرائب التي ليس لها اختصاص بذلك التقدير ، وانما لها ان تتفق مع الممول قبل اللجوء الى لجنة التقدير ، فمتى لم يتم الاتفاق مع الممول امتنع عليه التمسك على المصلحة بأى تقدير سابق اجريته حتى ولو كانت المصلحة لم تعلنه بتقديرها ما دام مقرا بأنه علم به ولم يقبله .

٣ - الممول هو الذى يقع عليه اثبات خطأ قرار لجنة التقدير وفقا لنص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، واذن فخطأ الحكم فى اسناده الى الممول الاقرار بأن الطريقة التى انبعتها اللجنة هي طريقة فنية فى حين انه لم يصدر منه هذا الاقرار - هذا الخطأ لا تأثير له على سلامة الحكم متى كان ما أورده يفيد ان الممول قد عجز عن تقديم ما يثبت خطأ قرار اللجنة ..

( محكمة النقض فى القضية رقم ١٤٨ لسنة ١٩ قضائية )

استند الممول الطاعن فى هذه القضية على ثلاثة اسباب ، يتحصل السبب الاول منها فى أن الحكم الذى يطلب نقضه قد أخطأ فى تطبيق القانون اذ قرر ان لجنة التقدير هي صاحبة السلطة وحدها فى تقدير الارباح ، وأن مهمة مأمور الضرائب هي تسهيل مهمة اللجنة بأن يحاول الاتفاق مع الممول ، فاذا فشلت محاولته بطلت الاجراءات التى اتخذها واعتبرت كأنها لم تكن ، وقال أن

وجه الخطأ فى ذلك أن مصلحة الضرائب ممثلة فى شخص المأمور هي الدرجة الاولى لتقدير ، والمسائل التى تحال على لجان التقدير انما هي المسائل التى لم يتم الاتفاق عليها بين المصلحة والممول ، فهي هيئة ينحصر اختصاصها فى الفصل فى

للمتاضى  
أحمد محمد حافظ

تظلم الممول من تقدير المأمور لأرباحه ومؤدى هذا انه ليس للجنة التقدير ان تزيد على تقدير المأمور لأنها بهذه الزيادة تكون قد فصلت فيما لم يعرض عليها ولا يدخل فى اختصاصها ، ومتى قام المأمور بتقدير الارباح واتخذ قراره فى هذا الشأن واعانه للممول انتهت سلطته التقديرية وانحصرت بعد ذلك سلطته فى متابعة اجراءات تنفيذ هذا التقدير متى حاز قوته التنفيذية بعد موافقة لجنة الضرائب عليه او بعد تعديله من سلطات التقدير العليا بالنسبة الى سلطته ، واصبح من المتعين عليه احترام هذا التقدير فلا يجوز له العدول عنه الا للأسباب التى حددها القانون ، ويكون للممول فى هذه الحالة ان يوافق على تقدير المأمورية فى اية حالة كان عليها الخلاف ..

وهذا السبب مردود بأن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ حين خول للجنة تقدير الارباح الحقيقية للممول الذى لا يمسك دفاتر أو الذى لا تعتمد مصلحة الضرائب دفاتره ولا يتم بينها وبينه الاتفاق على أرباحه الخاضعة للضريبة لم يقيد اللجنة فى هذا الشأن بأى قيد ، وليس صحيحا أن هذه اللجنة تعتبر درجة عليا من درجات التقاضى بالنسبة للمأمور بحيث اذا رفع اليها موضوع اعتبر تظلما فاما أن تؤيد المتظلم أو تؤيد رأى المأمور

وذلك لأن نص القانون قد جاء مطلقا فى نفويضها بالتقدير .. وهذا فى الواقع هو التطبيق الصحيح للمادتين ٥٢ و ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ومؤداه انه اذا لم يحصل اتفاق بين الممول ومصلحة الضرائب ، فان التقدير الذى تكون المصلحة قد اقترحت عليه فى سبيل الاتفاق معه يسقط من حيث انه كان مجرد عرض لم يلحقه قبول فلا يكون له كيان قانونى ، ومن ثم فلا تكون المصلحة ملتزمة به ولا يمكن أن يعتبر عرض المسألة على اللجنة انه طعن فيه ، ولا تكون اللجنة - وهي المختصة قانونا بالتقدير - ممنوعة من الزيادة عليه ..

أما السبب الثانى فيتحصل فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون أيضا بتفويته على الطاعن درجة من درجات التقدير هي محاولة الاتفاق معه وفقا للمادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ذلك أن مصلحة الضرائب ملزمة وفقا للمادة المذكورة أن تحاول الاتفاق معه قبل احالة مسأله على لجنة تقدير ، وقد نظمت المادتان ٢٥ ، ٢٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ مرحلة الاتفاق واجراءاته ونصوص هاتين المادتين صريحة فى أن مأمور الضرائب هو سلطة تقديرية قائمة بذاتها تتولى التقدير فى المرحلة الاولى ونناقش الممول فى أسس تقديرها ، وتتلقى ملاحظاته فأما أن تستقر على تقديرها الاول وأما أن ترى تخفيضه ، فاذا لم يصل الطرفان الى الاتفاق أحيل الخلاف على لجنة التقدير - ولكن المصلحة لم تحاول مناقشة الطاعن أو الاتفاق معه .. وفى ذلك أخلل بحكم المادة ٥٢ يشترط عليه بطلان الاحالة وبطلان قرار اللجنة الذى انبنى عليها ، والطاعن الممول أن يتمسك به فى اية مرحلة من مراحل التقاضى لتعلقه بالنظام العام .

البقية على صفحة ٢٨



# الأحوال الاقتصادية في سوريا

نقص الأيدي العاملة مع زيادة إمكانات البلاد الزراعية  
الحكومة السورية تتوسع في فرض الضرائب غير المباشرة  
تقرير هام لبعثة الجامعة العربية إلى دمشق

القوى الكهربائية المستخدمة لأغراض صناعية ولا سيما الصناعات الرئيسية كالاسمنت والتبغ المعبأ والفزل والمنسوجات التي تكاد تكفى مطالب الاستهلاك المحلي .

## التجارة الخارجية والمواصلات

أما المرتبة الثالثة في الاقتصاد السوري فتحتلها التجارة ، إذ يقدر الدخل الناتج منها بنحو ٢٠٠ مليون ليرة في العام ، ويعمل فيها ما لا يقل عن ١٠٠ مليون ليرة في الدخل القومي وتساهم العقارات والمنشآت بنحو ١٠٠ مليون ليرة كذلك

## الضرائب غير المباشرة

والوارد الرئيسي لما يسميه الدواة هو الضرائب غير المباشرة ، أما الضرائب المباشرة فإنها لا تشمل أكثر من ١٥ في المئة من إيرادات الدولة عامة . وأكبر باب للمصروفات هو باب الدفاع والأمن الداخلي إذ يستنفد سنوياً نحو نصف مجموع النفقات بينما يحظى التعليم بقسط وافر يصل إلى نحو ٢٠ في المئة من المصروفات

## الخدمات الاجتماعية في الريف

وجاء في تقرير البعثة الاقتصادية للجامعة العربية عن سوريا أن من أنشط الجماعات في ميدان الخدمات الاجتماعية ، جماعة « مؤسسة الشرق الأدنى » التي تأسست في نيويورك عام ١٩٢٣ للقيام بخدمات اجتماعية في بلدان الشرق الأدنى معتمدة في تمويلها على التبرعات التي تجمعها وفقاً لنظامها الأساسي .

ولهذه الجمعية فرع في سوريا بدأ نشاطه عام ١٩٣٦ بإنشاء أربعة مراكز اجتماعية ريفية

وتسلك هذه الجمعية السبيل التالي لرفع المستوى الاقتصادي في البلاد :

١ - فهي توزع البذور الجيدة المنتقاها على الريفيين

كانت جامعة الدول العربية قد أوفدت لجنة من الخبراء إلى سوريا لمبحث أحوالها الاقتصادية قوامها الدكتور زكي هاشم الخبير الاقتصادي بالجامعة والدكتور صلاح العبد مدير إدارة الشؤون الاجتماعية بمصلحة الفلاح بوزارة الشؤون الاجتماعية والاستاذ كمال حمادة السكرتير الفني للجنة الشؤون الاجتماعية بالجامعة والاستاذ فتح الله المرصفي الخبير الاجتماعي بالجامعة

وقد أعدت هذه البعثة تقريراً عن بحوثها إلى الجامعة العربية تناولت فيه الأحوال السائدة في هذا القطر جاء فيه ما نورد ملخصاً له هنا

ويجوز في الوقت الحاضر تنفيذ مشروع الغاب وهدفه استصلاح أراض زراعية واسعة تقدر مساحتها بنحو ٢٠٠ ألف هكتار .

وتمتلك الحكومة نحو ربع الملكيات الزراعية ، في حين أن نحو ٣٠ في المئة منها محصور في أيدي كبار الملاك الذين يمتلك واحد منهم أكثر من ١٠٠ هكتار . أما الملكيات الصغيرة - وهي مادون عشرة هكتارات - فلا تزيد على ١٥ في المئة من المجموع

وقد تنبعت سوريا إلى ما في هذا الوضع من نقائص فنص دستورها على سن تشريع خاص لتوزيع أراضي الدولة لقاء ثمن زهيد ولتشجيع الملكيات الصغيرة والمتوسطة ولوضع حد أعلى لحيازة الأراضي ، على ألا يكون لذلك أثر رجعي . وتطبيقاً لهذا النص صدر مرسوم خاص بتقسيم أملاك الدولة وتوزيعها على صغار الملاك . والمتوقع أن يوضع هذا المرسوم موضع التنفيذ قريباً

الصناعة في المرتبة الثانية وتحتل الصناعة المرتبة الثانية في الاقتصاد السوري ، إذ يقدر إنتاجها بنحو ١٢٥ مليون ليرة ، ويقدر عدد الذين يشتغلون فيها بنحو ٢٠ ألف ويعتمد أغلب الصناعات على مواد أولية محلية ، ويبدو أن نقص القوى المحركة هو من العقبات الرئيسية التي تواجهها الصناعة . على أن النمو الصناعي يتقدم مع ذلك عاماً بعد عام على ما يتبين من أطراد زيادة إنتاج

## عدد السكان والمواليد

يبلغ عدد السكان طبقاً لإحصاء سنة ١٩٥١ نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون نسمة ، أي بكثافة معدلها ١٧ر٥٢ من الأفراد في كل كيلو متر مربع . ويبلغ معدل المواليد ٢٤ في ألف بينما معدل الوفيات ٨ في ألف ويلاحظ أن بعض المناطق تفتقر إلى الأيدي العاملة اللازمة لاستثمار الموارد الطبيعية . وفي مقدمة التدابير التي اتخذتها الحكومة السورية لمواجهة هذه الحالة استصدارها مرسوماً في العام الماضي بإنشاء « وسام الأسرة السورية » رغبة في تشجيع الأزواج وأرباب الأسر الكبيرة

## الزراعة أهم الموارد

والزراعة في سوريا هي أهم مورد اقتصادي في البلاد ، إذ يبلغ نصيبها من الدخل القومي أكثر من ٥٥٠ مليون ليرة أي أكثر من نصفه ، ويقدر عدد المشتغلين بالزراعة بأكثر من مليون ، وهو ما يزيد على جملة عدد الذين يشتغلون بسائر الصناعات والحرف الأخرى .

ومساحة الأراضي المزروعة قابلة للنمو قابلية عالية ، فهي لا تزيد في الوقت الحاضر على أربعة ملايين ونصف مليون هكتار يقابلها أربعة ملايين أخرى صالحة للزراعة ولكنها لم تستثمر بعد لأسباب تتعلق ببعضها بالرى ووسائل النقل بينما يتعلق البعض الآخر بأسباب اجتماعية . . وأدارية مضافاً إليها في الحالين الحاجة إلى التوسع في الاستثمار .







# كيف ننهض لأصوال الاقتصاد للبلدان العربية

ضرورة وضع مشروعات بعيدة الأجل لتنمية الإنتاج عامة  
توصيات حلقة الدراسات الاجتماعية للجامعة العربية

وتتوفر امكانيات احداث الضمان الاجتماعي بشقيه ( وهما المساعدات الاجتماعية والتأمين الاجتماعي ) تقدم الحكومات العربية الى المعوزين من رعاياها المساعدات الاجتماعية المنظمة وتشجع على المدى الممكن في التأمين الاجتماعي كخطوة نحو تعميمه فيما بعد .

من حيث الاصلاح الريفي والزراعي

أما من حيث الاصلاح الريفي والزراعي فقد أوصت اللجنة بما يلي :

أولا - اصدار تشريعات لحماية المزارع الصغير والعامل الفقير من استغلال أرباب الارض ونقدم هذه التشريعات على المبادئ التالية :

أ - تحديد اجارات الاراضى الزراعية لخلق مستوى اقتصادى يتناسب مع جودة الارض .

ب - حماية المستأجرين من استغلال الملاك وذلك بتحرير عقود اجارها وفقا لقوانين تلك البلاد ج - وضع حد أدنى لاجور العمال الزراعيين يكفل رفع مستوى معيشتهم

ثانيا - اصدار تشريعات تكفل عدالة توزيع الملكية الزراعية بين شتى الطبقات تبنى على الاسس التالية :

أ - توزيع اراضى الدولة بين المعدمين توزيعا عادلا يقوم على اساس اقتصادى

ب - تحديد الحد الاعلى للملكيات الكبيرة وتوزيع الاراضى الزائدة عن هذا الحد على من لا أرض له توزيعا عادلا

ج - حماية الملكية الزراعية من التفتت لاي سبب من الاسباب بحيث لا يمكن أن تقوم بأود ملاكها ، ويترك تحديد هذه المساحة للحكومة التى ستراعى بالطبع نوع التربة ونتاجها في كل منطقة

د - أن تملك الدولة الاراضى

عقدت جامعة الدول العربية أخيرا الدورة الثالثة لحلقة الدراسات الاجتماعية للبلدان العربية في دمشق وقد منلت مصر في هذه الدورة بوفد رأسه الدكتور محمد عوض محمد كما مثلت الجامعة العربية بوفد قوامه الاستاذان محمد حسن العشماوى وامام عبد المجيد . أما اللجنة الاقتصادية فكان مقررها الدكتور أحمد صالح العلى ورئيسها الدكتور اكرم الركابى .

وقد بحثت اللجنة الاقتصادية للحلقة الحالة الاقتصادية عامة في بلدان الجامعة وقالت أنه لا سبيل الى الخلاص من الازمات الاقتصادية المستحكمة الا بمكافحة الفقر والحاجة وما يتبعهما من سوء تغذية وضعف في الصحة .

ولما كان من شأن التنمية الاقتصادية أن تحقق هذه المكافحة بصورة عملية مجدية ، فقد رأت اللجنة من الممكن حصر توصياتها في الوجيهات الثلاث التالية :

أولا - من حيث الوسائل الاقتصادية العامة

ثانيا : من حيث الاصلاح الريفي والزراعي

ثالثا - انهاء البطالة

من حيث الوسائل العامة

التوصيات التى اتخذت من حيث الوسائل العامة هي ما يلي :

١ - أن تؤمن الحكومات العربية بشتى الوسائل قيام أوضاع تساعد على تحقيق أكثر ما يستطاع من الخير العام وتضمن انتكافؤا في الفرص المقسم الأكبر من السكان وتعمم التعليم الاساسى بالمجان وتضمن للفلاحين والعمال التمتع بثمر جهودهم

٢ - أن ترصد الحكومات أكبر قدر ممكن من دخلها للأعمال الاقتصادية والعمرانية والزراعية والصناعية مستهدفة استثمار جميع مرافق البلاد الطبيعية والانسانية ابتغاء تنمية الدخل العام ورفع مستوى معيشة السكان .

٣ - أن تنشئ الحكومات أكثر ما يمكنها من الخدمات الاقتصادية المساعدة كانشاء معامل الابحاث الزراعية والصناعية وتنشيط التعليم الفنى والتعايم المهنى وترقيتهما بانشاء المدارس الخاصة بهما وايفاد البعث للتخصص ، وكذلك انشاء

مؤسسات مالية للتسليف الزراعي والصناعي وتنشيط الجمعيات التعاونية على اختلاف أنواعها ونشر روح الثقة مما يساعد على تعبئة الاموال المدخرة .

٤ - أن تضع كل من الحكومات العربية منهاجا مبنيا على دراسات علمية وفنية ، وأن يتضمن هذا المنهاج برامج مشروعات قصيرة الامد وطويلة تصنف بحسب ضرورتها وأولوية تنفيذها ، ويوكل أمر اقيام بهذه الدراسات وتنفيذها والاشراف على تنفيذها الى ادارات مستقلة .

٥ - تتعاون لدول العربية على تنسيق صلاتها ونظمها الاقتصادية بغية توسيع نطاق أسواقها وتنمية مبادلاتها وتنسيق انتاجها وحفظ رؤوس أموالها من التبدد وذلك عن طريق اجراء دراسات مشتركة لاقتصادها ووضع منهاج قومي اقتصادى عام .

٦ - أن تمول الحكومات المشروعات السانفة الذكر بوسائلها الخاصة سواء باصلاح نظام الضرائب أو بالقروض أو بكليهما على أن تراعى العدالة ومصلحة الانتاج الوطنى في الضرائب القائمة والمستحدثة

٧ - الى أن يتقدم النمو الاقتصادى



# الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية

تصدر نصف شهرية مؤقنا

صاحب الامانة: عبد الله فكري باظ

رئيس التحرير: احمد عثمان

مدير الادارة: فؤاد الجبوري

مدير المراسل: نجاة المكي

١٤ شارع محمد بك فريد القاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات: تخضع لعمليتين ادارة المجلة

الاشترابات في مصر جنيهاً ونصف جنيه

في سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة

الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشاً سوريا

او لبنانياً او فلساً

في المملكة العربية السعودية ٣٧٥

قرشاً صاعاً

في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك

وكولومبيا والبرازيل ١٧ دولاراً

فيما عدا ذلك سائر انحاء العالم خمسة

جنيهاً مصرية او ١٠/٤/٥ جنيهاً انجليزية

تدبر اشترابات في مصر والسودان فقط

بموجب اذونات او موالات بربرية او شيكات

وفي الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة

او موالة نقدية

بمبدأ « الافضلية » في التعامل  
الجمركي في ما بين شتى قطارها  
باعتبارها وحدة اقليمية معترف بها

٣ - تولى الدول العربية التعليم  
الصناعي والتدريب الفني والمهني  
اهتمامها الاول في تسهيل تخرج  
جهاز فني وادري قادر على تلبية  
مطالب التصنيع ، وتعمل على رفع  
المجهود الانتاجي واتقان الانتاج

٤ - تشجيع الدول العربية على  
تأسيس الجمعيات التعاونية الانتاجية  
تنشيطا لانشاء الصناعات الصغيرة  
واحياء للحرف اليدوية الفنية .

٥ - تعمل الدول العربية على ان  
يصاحب اصلاح الزراعة والريفي  
انشاء صناعات ريفية تتيح استخدام  
سكان الريف في اثناء اوقات فراغهم  
الموسمية وغيرها او تشغيل الايدي  
العاملة الفائضة عن الزراعة

٦ - تعنى الدول العربية بتوزيع  
صناعاتها في مراكز مختلفة من  
بلادها ابتغاء تعميم التطور الفني في  
شتى انحاءها . .

٧ - تضاعف الدول العربية الجهد  
من اجل تنشيط انشاء الصناعات  
المنزلية ولا سيما النسوية رفعا  
لدخل الاسرة العربية

٨ - تشجيع الدول العربية  
الادخار في المؤسسات المصرفية العامة  
والخاصة عن طريق منح المزايا  
والتسهيلات التي من شأنها تعود  
الناس على الادخار ، وذلك بغية  
تكوين رؤوس اموال يمكن استخدامها  
في تمويل المشروعات الاقتصادية

الصالحة للزراعة الكاملة المنشآت  
وان تقسط اثمانها على المتفعين بها  
لاجل طويلة من غير ربح

ه - تيسير وسائل التسليف  
الزراعي لصغار الزراع بانشاء  
وتشجيع التعاون الزراعي بينهم

ثالثاً - اصدار التشريعات  
والتعليمات التطبيقية اللازمة لتأمين  
وسائل اصلاح الزراعي ومنها  
تحسين طرق الزراعة وتربية  
الحيووانات والدواجن والاسماك  
والارشاد ونشر الثقافة الزراعية  
والتعليم الزراعي وتنظيم الري  
سواء كان من المياه السطحية او  
الجوفية وايجاد اسواق للحاصلات  
والمنتجات وتعميم الخدمة الصحية  
في الريف

## من حيث تنمية الصناعة

أما من حيث تنمية الصناعة فقد  
اتخذت التوصيات التالية :

١ - تأخذ الدول العربية على  
نفسها اقرار سياسة انتصنيع  
وتشجيعه بالقدر الذي يتلاءم مع  
الحاجة وتتسق مع النواحي  
الاقتصادية الاخرى وتضع الخطط  
والمناهج اللازمة لتوجيه هذه  
الصناعات ومساعدتها وضمان  
نموها .

٢ - تتخذ الدول العربية الوسائل  
لتنفيذ ميثاق الضمان الاقتصادي  
الجماعي ولا سيما في ما يتعلق  
بخفض الحواجز الجمركية في ما بينها  
تسهيلاً للتبادل الاقتصادي والاخذ

## ايرادات الجمارك المصرية في عامي ١٩٥١ و ١٩٥٢

مقدرة بالجنيهاً المصرية

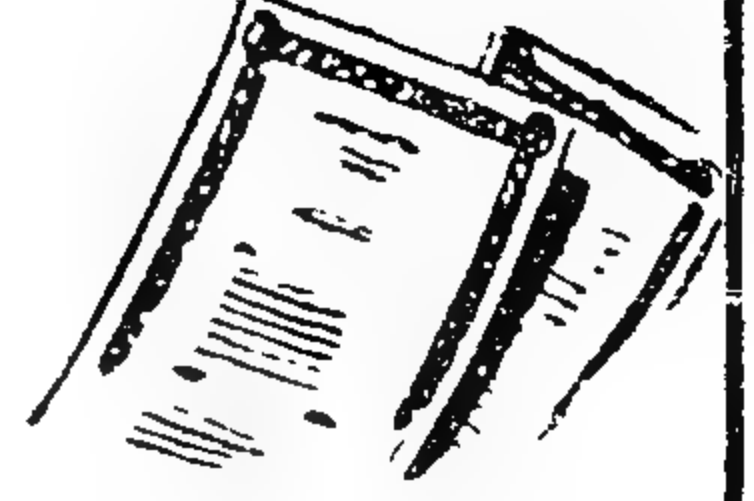
تضمنت النشرة التي يصدرها البنك البلجيكي والدولي في مصر احصاءاً عن ايرادات الجمارك المصرية في عامي ١٩٥١ و ١٩٥٢ وهو كما يلي :

| ١٩٥٢     | ١٩٥١    | الجملة  | رسوم الانتاج | الجملة   | رسوم الانتاج | الجملة   |
|----------|---------|---------|--------------|----------|--------------|----------|
| ٧٦٨٨٨٠٧٧ | ١٢٩٠٨٦٦ | ٦٣٩٧٢١١ | ينابر        | ٨٨٣٢٢٥٧  | ١٠٣٣٥٥١      | ٧٧٩٨٧٠٦  |
| ٧٤٢١٩٠٠٨ | ١٥٠٥٦٠٠ | ٥٩١٥٤٠٨ | فبراير       | ٧٩٧٣٧٢٢  | ٩٠٠٢١        | ٧٠٧٣٧٠١  |
| ٧٧١٤٩٣٦٧ | ١٣٨٨٦٦٦ | ٦٣٢٥٧٠١ | مارس         | ٧٩١٦٩٢٠  | ١٠٢٠٩٣٢      | ٦٨٩٥٩٨٨  |
| ٦٧٤٩٩٠٣٩ | ٨٢٨٩٦٢  | ٥٩٢٠٠٧٧ | أبريل        | ٨١٣٨٥٢١  | ١٣٦٠٦٦٥      | ٦٧٧٧٨٥٦  |
| ٧٣٠٦٦٤٦  | ٨٩١٨٠٠  | ٦٤١٤٨٤٦ | مايو         | ٧٩٦٢٧١٤  | ١٠٦٨٩٦٢      | ٦٨٩٣٧٥٢  |
| ٥٦٨١٦٠٣  | ١٤٣١٢٨٦ | ٤٢٥٠٣١٧ | يونيو        | ٦٥٢٧٥٠٨  | ١٢٠٤٧٩٠      | ٥٣٢٢٧١٨  |
| ٥٥٢٠٢٠٠  | ٧٣٨٦٠٥  | ٤٧٨١٥٩٥ | يوليو        | ٦٠٠١٨٤٩  | ١٠٢٠٠٠٩      | ٤٩٨١٨٤٠  |
| ٥٢٥٢١٩٣  | ٩٠٠٣٩٣  | ٤٣٥١٨٠٠ | أغسطس        | ٧٠٥٤٥٤٦  | ١٣٤٥٥٣٠      | ٥٧٠٩٠١٦  |
| ٥٩٥٥٦٣٠  | ٩١٢٥١٣  | ٥٠٤٣١١٧ | سبتمبر       | ٦٥١٠١٠٦  | ١٣٧٥٠٠٦      | ٥١٣٥١٠٠  |
| ٧٠٧٦٥١٤  | ١٢٦٧٣٦٥ | ٥٨٠٩١٤٩ | اكتوبر       | ٧٧٦٦٣٥٨  | ١٤٢١٣٠٨      | ٦٣٤٥٠٥٠  |
| ٧٠٦١٤٢١  | ٩٨٠٠٢٩  | ٦١٧١٣٩٢ | نوفمبر       | ٧١٧٤٥٧٩  | ٨٨٧٣٤٨       | ٦٢٨٧٢٣١  |
|          |         |         | ديسمبر       | ٧٩٦٤٨٥٠  | ١٢٧٥٣١١      | ٦٦٨٩٥٣٩  |
|          |         |         | جملة         | ٨٩٨٢٣٢٣٠ | ١٣٩١٣٤٣٣     | ٧٥٩٠٩٧٩٧ |





# الاوراق المالية



عن النصف الثاني من ابريل ١٩٥٣

خلال هذه الفترة ، وهى مشكلة المتعطلين بسبب اقفال بورصة العقود مما يجب علاجه بالروح الاجتماعية والانسانية الطبية التى يتسم بها العهد الحاضر .

## حالة السوق يوم ٢٨ ابريل

اختتمت السوق هذه الفترة بيوم قليل من النشاط ، وجرت مشتريات فى اسهم البنك الاهلى ، وشركة مياه القاهرة ، كما جرت مبادلات فى سندات القرض الوطنى ، والبنك التجارى وهليوبوليس ، والنقل والهندسة ، والمقاولات المتحدة . وسجل هبوط فى اسهم الشركة الشرقية للسيمانما .

## اخبار الشركات المساهمة

وفيما يلي أهم ماورد اليينا من اخبار الشركات المساهمة

### الشركة المالية المصرية

يدعو مجلس الادارة حضرات المساهمين لحضور الجمعية العمومية العادية فى يوم الخميس ١٤ مايو سنة ١٩٥٣ الساعة الثانية عشرة ظهرا بمركز الشركة بالقاهرة للنظر فى جدول الاعمال :

تلاوة تقرير مجلس الادارة - تلاوة تقرير مراقبى الحسابات - الموافقة على حسابات السنة المالية المنتهية فى ٣١ مارس سنة ١٩٥٣ واعطاء مخالصة عنها - منح بدل علامات الحضور لاعضاء مجلس الادارة .. التصديق على تعيين عضو مجلس ادارة جديد وانتخاب اعضاء بدلا من الذين انتهت مدة عضويتهم ويجوز اعادة انتخابهم - تعيين مراقب حسابات للسنة المالية ٥٣ - ١٩٥٤ وتحديد أتعابه .

### الشركة المساهمة للعقارات المتحدة

حضرات المساهمين مدعوون

الايام الخمسة عشر الاخيرة ، لوحظ ان القرض الوطنى ٣ ١/٤ قد بلغ ٩٧٥٠ بعد خصم الكوبون المستحق فى ١ مايو مقابل ٩٧٣٥ بالكوبون المستحق فى ١٠ ابريل ، والبنك الاهلى بلغ ٢٨٠٠ مقابل ٢٧١٠ وبنك مصر ١٩٨٤ مقابل ١٨٨٠ وأسهم البنك العقارى المصرى ١٢٨٥ بعدما كانت ١٣٣٠ مقابل ١٢١٠ وأسهم شركة مصر للغزل وشركة الغزل الاعلى لم يطرأ عليها تغيير ، وشركة الملح والصودا ١٩٣ بارتفاع ١٠ بنط . أما فيما يتعلق بالشركة العامة للكبس والايذاع فقد واصلت اتجاهها الصعودى وبلغت قيمة أسهمها ١٣١٥ مقابل ١١٧٤

### مشكلة جديدة

وثمة مشكلة ظهرت بشكل واضح

فى خلال الايام الخمسة عشر التى انتهت فى يوم ٢٤ ابريل ١٩٥٣ مالت السوق الى التمسك مع نشاط كبير فى التعامل . وكان الاقبال على شراء قراطيس توظيف المال أكثر منه على شراء قراطيس المضاربة ، فأقبل المتعاملون على شراء قراطيس الحكومة والبنوك وشركات الكبس والبوندد والشركات المالية .

وكان إعلان نهائى استئناف المفاوضات مع بريطانيا لتحقيق الجلاء ، سببا فى انعاش الآمال الوصول الى تسوية نهائية لهذا النزاع السياسى . ولا ريب فى أن تسوية هذه المشكلة الاسماوية تمكن الحكومة من التفرغ لتنفيذ برنامجها الاقتصادى والاجتماعى ولا حاجة بنا الى الإشادة بالنتائج الانشائية المرتقبة من وراء هذا البرنامج وبمراقبة سير السوق فى خلال

## تجارة يوغسلافيا الخارجية

عن سنة ١٩٥٢

يبين الجدول التالى التوزيع الجغرافى لتجارة يوغسلافيا الخارجية فى عام ١٩٥٢ بمليارات الدينارات .

| الواردات من : |                  | الصادرات الى : |                  |
|---------------|------------------|----------------|------------------|
| ٢١٩٩          | المانيا          | ١٧٨١           | المانيا          |
| ٢١٦٦          | الولايات المتحدة | ١٠٥٥           | الولايات المتحدة |
| ٨٤٤           | فرنسا            | ١٠٤٤           | بريطانيا         |
| ٨٤٤           | النمسا           | ٩٤٤            | إيطاليا          |
| ٧٦٦           | بريطانيا         | ٧٨٨            | النمسا           |
| ٧٥٥           | تركيا            | ٣٦٦            | فرنسا            |
| ٧٣٣           | إيطاليا          | ١٠٩            | سويسرا           |
| ٦٩٩           | بلجيكا           | ١٠٨            | مصر              |
| ٢٤٤           | هولنده           | ١٠٦            | هولنده           |
| ١٠٩           | سويسرا           | ١٠٤            | بلجيكا           |
| ١٠٦           | استراليا         | ٩              | اليونان          |
| ١٠٥           | العراق           | ٩              | تركيا            |
| ١٠٩٩          | جميع البلدان     | ٧٣٢٢           | جميع البلدان     |



للجمعية العمومية غير العادية يوم السبت ١٦ مايو ١٩٥٤ الساعة ١١ صباحا بمركز الشركة بالاسكندرية ، للمداولة في جدول الاعمال الآتى :  
استبدال نص البند ٢٣ من نظام الشركة الخاص بضمان اعضاء مجلس الادارة بنص يطابق المادة ١٠ من القانون ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ .

### الشركة المساهمة المصرية

#### لانشاء الطرق

( ش . م . م . م )

حملة الاسهم للشركة المساهمة المصرية لانشاء الطرق مدعوون لعقد الجمعية العمومية العادية في يوم الخميس الموافق ٧ مايو سنة ١٩٥٣ بمركزها الرئيسى بالاسكندرية للنظر في جدول الاعمال الآتى :  
١ - تلاوة تقريرى مجلس الادارة ومراقبى الحسابات .  
٢ - الموافقة على الحسابات الختامية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ .  
٣ - تحديد توزيع الارباح .  
٤ - انتخاب اعضاء مجلس الادارة الجديد .  
٥ - تعيين مراقب لحسابات الشركة لعام ١٩٥٣ .

### البنك الايطالى المصرى

( ش . م . م . م )

حضرات المساهمين مدعوون لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية الذى سيعقد في الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح يوم السبت الموافق ٩ مايو سنة ١٩٥٣ بمركز البنك الرئيسى بالاسكندرية ، وذلك للنظر في جدول الاعمال الآتى :  
١ - تقرير مجلس الادارة .  
٢ - تقرير مراقبى الحسابات .  
٣ - مناقشة الميزانية وحساب الارباح والخسائر لغاية ٣١ ديسمبر ١٩٥٢ والمصادقة عليها وتقدير مكافأة مجلس الادارة عن السنة المالية ١٩٥٢ .  
٤ - انتخاب اعضاء مجلس الادارة .  
٥ - تعيين مراقبى الحسابات للسنة المالية ١٩٥٣ وتقدير اتعابهم وفي حالة عدم امكان عقد اجتماع الجمعية في التاريخ المذكور بسبب عدم توافر العدد القانونى فان حضرات

المساهمين مدعوون من الآن للاجتماع في نفس المكان وفي نفس الساعة من يوم السبت ١٦ مايو سنة ١٩٥٣ للنظر في جدول الاعمال السابق بيانه

### البنك الايطالى المصرى

( ش . م . م . م )

#### الجمعية العمومية غير العادية

حضرات المساهمين مدعوون لحضور اجتماع الجمعية العمومية غير العادية الذى سيعقد في الساعة الثانية عشرة من صباح يوم السبت ٩ مايو سنة ١٩٥٣ بالمركز الرئيسى الكائن بالاسكندرية للنظر في جدول الاعمال الآتى :

١ - العدول عن التعديلات السابق ادخالها على المادة ١٤ من نظام الشركة وفقا لقرارات الجمعيتين غير العاديتين المنعقدتين في ٢٧/٥/١٩٤٨ و ١٠/٤/١٩٥٢

٢ - تعديل المادة ٢٧ من نظام الشركة .

٣ - المصادقة على التعديلات التى ادخلت على المادة ٣٧ من نظام الشركة وفقا لقرارات الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة في ١٠/٤/١٩٥٢

### الشركة العمومية للكهرباء والميكانيكا

( ش . م . م . م )

حضرات المساهمين مدعوون الى عقد جمعية عمومية غير عادية يوم الثلاثاء الموافق ١٢ مايو سنة ١٩٥٣ في مكاتب مركز الشركة بالاسكندرية للمداولة في جدول الاعمال الآتى :  
اولا - الغاء ٥٠٠ حصة تأسيس للشركة .

ثانيا - تعديل المادة ٣٣ من نظام الشركة كما يأتى :

توزيع الارباح الصافية للشركة ، بعد خصم جميع المصاريف وفوائد القروض ومختلف الابعاء ، على الشكل وبالترتيب الآتين :

١ - مبلغ معادل ٣٪ من قيمة الممتلكات الثابتة فيكون منه مال استهلاك وتجديد

٢ - خمسة في المئة ( ٥٪ ) للاحتياطى العادى

٣ - المبلغ اللازم لصرف ستة في المئة ( ٦٪ ) للمساهمين عن المبالغ المدفوعة منهم ولا تحسب هذه الفائدة

على المتأخرات

٤ - عشرة في المئة ( ١٠٪ ) لمجلس الادارة .

ويوزع الرصيد على المساهمين بعد هذه الخصوم ويجوز للجمعية العمومية بناء على اقتراح مجلس الادارة أن تستقطع من الرصيد المذكور وقبل هذا التوزيع ، مبلغا اضافيا لتكوين أى احتياطى غير عادى أو خاص يخصص أما لاستهلاك راس المال الاسهم عن طريق السداد المتساوى بين الاسهم أو عن طريق السحب بالقرعة أو عن طريق استردادها في حالة نزولها تحت قيمتها الاصلية وأما لاي غرض مفيد آخر . وستلغى الاسهم على اثر سحبها بالقرعة

ثالثا - تعديل الفقرة الاولى من المادة ٢٢ من نظام الشركة على الوجه التالى :

« تعين الجمعية العمومية في كل سنة مراقبا مساهما أو كان غير مساهم » .

### شركة بيرة التاج

( كراون برورى )

### شركة مساهمة

حضرات مساهمى شركة بيرة التاج المساهمة ( كراون برورى ) مدعوون للاجتماع بهيئة جمعية عمومية عادية في يوم الاربعاء الموافق ٦ مايو سنة ١٩٥٣ بمقر الشركة الادارى بالاسكندرية للنظر في جدول الاعمال التالى :

١ - تلاوة تقرير مجلس الادارة والموافقة عليه

٢ - تقرير مراقبى الحسابات

٣ - الموافقة على الميزانيات وحساب الارباح والخسائر لسنة ١٩٥٢ وتوزيع الارباح

٤ - اخلاء طرف اعضاء مجلس الادارة ومراقبى الحسابات .

### بنك مصر

البنك الذى رفعته العزة المصرية دعامتها في الاستقلال الاقتصادى منشى صناعتها القومية مؤسس شركاتها الكبرى



# الشرعية الإسلامية والتأمين

بقية المنشور ص ١١

... لذلك أجد من الحق ان يبقى الموضوع عند هذا الحد حتى جلسة أخرى حتى نخرج بحكم صالح ... فاما تركنا التأمين على وضعه الحالي واما عدلنا بعض أركانه .

## تعقيبات

ثم عقب على ما قيل في الندوة بعض المستمعين من الحاضرين . فقام الاستاذ زكريا محمد شفيق بمصلحة الضرائب ، وذكر أن التعاون على الخير هو من الدعائم الرئيسية التي أقامها الدين ورعاها . وكما تختلف صور هذا التعاون ، تختلف وسائله ، فنحن اذا لم نحسن اختيار الوسيلة ضلنا الطريق .

ثم تساءل الاستاذ الشيخ أبو زهرة: اتفقنا على أن الأساس الذي يقوم عليه التأمين هو « التعاون » ... فهل هذا التعاون : تعاون على « البر والتقوى » .. أم تعاون على « الأثم والعدوان » ؟

واود أن اتساءل أيضا : ما هي « ماهية » الفائدة المركبة التي تعطى أضعافا مضاعفة ... كما أن من المقررات الفقهية أن المال الذي يستحقه الشخص في آخر حياته يكون ميراثا له ... والتأمين يحرم في سن الاستحقاق بعض الورثة حسب رغبة المؤمن عليه وهنا اتساءل عن : عدم تطبيق قواعد الارث .

ثم اتساءل عن طريقة استغلال أموال المؤمنين : في أي نوع من الاستثمار ... مصارف .. عقارات ... واذا اعتبرنا أن المال المستغل هو اشتراك المؤمن عليه ... فهل يدخله « ربا » أو « شبهة الربا » ... ؟

كل هذه النقاط اود أن اتساءل عنها ... اود لها ايضاحا من رجال التأمين .. حتى نستطيع ان نصدر الفتوى الشرعية الفقهية .. والله يهدينا لطريق الرشاد .

ثم أعلن رئيس الندوة انتهاء المناقشة على أن تحدد جلسة أخرى بل جلسات يتم فيها البحث حتى تصدر الفتوى السليمة .

الاشياء موقف المعارض أن تستطيع أن تعيش لأن العالم الآن صار كالأفراد ... فكما أن الفرد لا يستغنى عن معونة الفرد ، فلا تستغنى الدولة كذلك عن معونة دولة .

## الدستور الالهي

هذا من ناحية ، ولقد شرح اخواننا أن هذا النوع نوع من التعاون يقتضيه الحركة التجارية ، والضرورة الاجتماعية . ولكن من ناحية أخرى نحن مسلمون لنا تشريع الهى ، فنحن لا نستطيع أن نخرج عن الدستور الذى رسمه الله فى كتابه ، ورسوله فى أحاديثه ، فمهمة العالم الشرعى مهمة شاقة وحرارة من أنه : لا يريد أن يخرج عن الدستور الالهي ، ويريد ألا يعطل حركة الدولة ونموها .

فاننا نريد أن نصل الى رأي يقتنع به الزارع فى حقله ، والمرأة فى بيتها ، لا نفتن نحن به هنا فقط . فلا بد أن ندقق فى بحث شروط عقد التأمين ... حتى نحكم بأنه عقد ليس فيه شبهة ولا مقامرة ، فاذا وصلنا الى أن هذا العقد ليس فيه شبهة ولا مقامرة ، فإن الله لا يحرم عقدا فيه خير للناس .

## عقد التأمين

الشيخ محمد أبو زهرة : حدثنا رجال التأمين الليلة عن تاريخ التأمين ... التأمين البحرى ، والتأمين على الحياة ، والتأمين ضد الحوادث ... الخ قالوا كل هذا ، ولم يذكروا صورة الايجاب والقبول فى عقود التأمين ... هل فى هذه الصورة شبهة .. ولقد قال سيدنا عمر بن الخطاب ( دعوا الربا والريبة ) ، لم يذكروا لنا صورة الايجاب والقبول عندما يؤمن شخص على حياته .. نريد ان نعرف كل هذا .. وماهية عقد التأمين .. عند ذلك نستطيع الحكم للتأمين .. أو عليه !

الاستاذ عبدالله فكرى أباطه : ارجو أن يكون مفهوما تماما أننا لسنا هنا فريقين ، بل نحن نتضامن ونتعاون على فهم أمر ما . فنحن لن نصدر فتوانا دون الاطلاع على عقد التأمين

# تجارة الهند الخارجية

فى عام ١٩٥٢

ذكر وزير التجارة الهندى فى تقريره المقدم الى البرلمان أنه أمكن التقليل تدريجيا من العجز الشهري فى تجارة الهند الخارجية خلال سنة ١٩٥٢ ، ومما يذكر أنه فى أوائل سنة ١٩٥٢ عندما كانت الواردات صعبة المنال والانتاج المحلى لا يفي بالطلب الداخلى فرضت الحكومة الهندية القيود الشديدة والضرائب العالية على الصادرات الهندية بينما حررت معظم الواردات من القيود وشجعته فلما تحسنت حالة العرض العالمية وازداد سيل الواردات ظهر عجز كبير فى ميزان تجارة الهند الخارجية فبلغ فى المتوسط حوالى ٢٨٣ مليون روبية شهريا فى النصف الاول من عام ١٩٥٢ ، ولقد تناقص العجز فى النصف الثانى من العام الى ٣٧ مليون روبية شهريا كنتيجة لفرض قيود شديدة على الواردات وتخفيض ضرائب الصادرات ورفع الرقابة عنها هذا وقد بلغت قيمة صادرات الهند فى عام ١٩٥٢ - ٦١٧٠ مليون روبية مقابل ٧٦٧٠ مليون روبية فى عام ١٩٥١ ، وبلغت قيمة الواردات ٧٩١٠ مليون روبية مقابل ٨٤٣٠ مليون روبية فى عام ١٩٥١ ، وبهذا بلغ العجز ١٧٤٠ مليون روبية مقابل ٧٦٠ مليون روبية فى عام ١٩٥١ ، وقد بلغت قيمة واردات القمح ٥٢٠ مليون روبية وهى تعتبر بمثابة قرض من الولايات المتحدة ، ولم يحدث تغيير كبير فى اتجاهات التجارة فقد بلغت نسبة نصيب المملكة المتحدة فى صادرات الهند ٢٠٪ بعد أن كانت ٢٦٪ وزاد نصيبها فى الواردات من ١٧٪ الى ١٩٪

## مشروع وادى الثرثار

رسم عطاء تنفيذ مشروع وادى الثرثار فى العراق - وهو يشتمل على انشاء سد رئيسى على نهر الدجلة وجسر لسكة الحديد ، على شركة « زيلن » الألمانية بمبلغ ٩٤٨٠٠٠٠ ر.ع جنيه . والمتوقع الانتهاء من العمل فى هذا المشروع قبل عام ١٩٥٦



# فصل المذكر الإيضاحية لوزير المالية والاقتصاد

## عن تشريع العقوبة على المتهربين من ضريبة الأرباح التجارية وكسب العمل

في المادة ٨٥ فقرة أولى - ويقضى بالتنسيق الواجب مراعاته في مواد القانون وبمناسبة تعديل المادة ٨٥ إلغاء هذه الفقرة من المادة ٥٩ اكتفاء باليص عليها في المادة ٨٥

٤ - تعديل مواعيد رفع الحجز التحفظي تقضى الفقرة ثانيا من المادة ٩٠ من القانون برفع الحجز التحفظي اما بناء على حكم من المحكمة أو بقرار من المدير العام أو يكون قد مضى شهران من تاريخ توقيع الحجز ولم تربط الضريبة ، وقد اتضح نتيجة التطبيق العمل لهذه الفقرة عجزها التام بوضعها الحالي عن أن تفي بالغرض الذي شرعت من أجله كما ترتب على تطبيقها مشاكل وقضايا وصعوبات متعددة - وترجع هذه الصعوبات إلى النص على إنهاء الحجز إذا مضى شهران من تاريخ توقيع الحجز ولم تربط الضريبة وهذا النص يعتبر تعجيزا للمصلحة - فالحجز التحفظي قد شرع للمحافظة على حقوق الخزنة من الضياع - ومدة الشهرين المحددة لانتهاء الربط لا تكاد تكفي لاستيفاء المدد التي نص عليها القانون للاخطار بعناصر ربط الضريبة لمدة شهر ثم الاخطار بربط الضريبة لمدة شهر آخر ، فلا يبقى من مدة الشهرين المحددين لسقوط الحجز أي وقت لفحص حسابات ومستندات المنشأة المحجوز عليها أو لبحث اعتراضاتها على تحديد المصلحة لأرباحها أو لانتهاء اجراءات الربط وتوقيع الحجز . الخ .

من هذا يتضح ان النص بوضعه القائم يعتبر عديم الفائدة ويجب تعديله حتى ينتج الأثر الذي شرع من أجله - وعلى الاخص بعد ان صدرت احكام كثيرة بعدم جواز تجديد الحجز التحفظي .

والنص المقترح يتضمن تعديل مدة الشهرين إلى أربعة اشهر حتى تتاح الفرصة لموظفي المصلحة لفحص حسابات الممول بدقة واخطار المنشأة بعناصر ربط الضريبة وفحص اعتراضاتها ثم اخطارها بما يستقر عليه الرأي في ربط الضريبة الواردة بالمادة بأنه الربط طبقا لتقدير المأمورية منعاً للبس .

ونظرا إلى ان المادة ٥٠ قصرت الحق المخول لوزير المالية والاقتصاد على تعيين الاعضاء الاصليين للجان الطعن دون الاحتياطيين وعلى تحديد مقار اللجان دون اختصاصها المكاني .

لهذا رئي تعديلها - وذلك بالنص على اعتبار الاعضاء الاصليين أعضاء احتياطيين بالجهات التي بها أكثر من لجنة واحدة وذلك لان تعيين الاعضاء الاحتياطيين من بين مأموري الضرائب يؤدي إلى عدم تفرغهم لأعمالهم الاصلية مما يترتب عليه اضعاف انقوة الانتاجية بالمأموريات كما اجيز لوزير المالية والاقتصاد تعيين الاعضاء الاحتياطيين بالجهات التي بها لجنة واحدة ، وكذلك تحديد اختصاص المكاني للجان .

ونظرا إلى ان صالح العمل قد يقتضي سرعة تعديل الاختصاص المكاني لبعض اللجان كان يكون بها حالات كثيرة بعكس الحال في غيرها الامر الذي يتطلب وقف الاحالة على الاولى واختصاص الاخرى بهاتحقيقا للتوازن في العمل بينها .

ولما كان انتقال لجنة من مكان إلى آخر يستتزم استصدار قرار وزاري مع ما يقتضيه من اجراءات ووقت .

لذلك اجيز لوزير المالية والاقتصاد اناة غيره في تحديد مقار اللجان وتعيين اختصاصها المكاني تمشيا مع السرعة المرجوة .

جنيه ولو كان رأس المال لا يزيد على ألف جنيه أو كان الأعمال يقلون عن عشرة . كما ترك تحديد نوع الدفاتر والسجلات التي يلزم بها غيرهم من الممولين إلى وزير المالية والاقتصاد لكي يضع نظاما مبسطة للدفاتر والحسابات والسجلات تتلاءم مع مقدرة كل طائفة منهم وظروفها وتتمشى مع تطور هذه النظم على ضوء التجربة .

٢ - تعديل الجزاءات ( ١ ) بالنسبة إلى عدم تقديم المستندات والاقراءات المطلوبة وسداد الضرائب من واقعها

عدل الحد الأقصى للغرامة الواردة بالفقرة الاولى من المادة ٨٥ إلى خمسين جنيها بدلا من عشرين جنيها ، وبالفقرة الثانية إلى مائة جنيه بدلا من خمسين جنيها حتى يقل أو ينعدم عدد الممولين المتخلفين عن تقديم اقراراتهم أو أداء الضرائب المستحقة عليهم من واقع هذه الاقراءات أو لتأخرين عن توريد المبالغ المحصلة بمعرفتهم إلى الخزنة العامة في المواعيد المحددة في القانون ، أو تقديمها بدون اعتماد المحاسب بما يفيد مراجعتها وصحتها .

( ب ) بالنسبة إلى اخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة

ولمنع التهرب لاخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة بتقديم بيانات غير صحيحة عددا إلى مصلحة الضرائب اضيفت مادة جديدة برقم ٨٥ مكررا لتحل محل الفقرة الثالثة من المادة ٨٥ قبل تعديلها ، وقد نص في المادة الجديدة على عقوبة الحبس بجانب زيادة الغرامة حتى تكون العقوبة رادعة لكل من تسول له نفسه الاعتداء على حقوق الخزنة سواء من الممولين أنفسهم أو ممن يساعدهم على ذلك أو يحرضهم على ذلك كما نص على ان يكون هذا المحرض أو المساعد متضامنا مع الممول في أداء ما ترتب على أعماله من فروق ضرائب ونص ايضا على مضاعفة العقوبة في حالة العود خلال ثلاث سنوات .

والنص على عقوبة الحبس بجانب الغرامة والتعويض أخذت به جميع التشريعات الحديثة في الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وفرنسا وغيرها وذلك في حالات التهرب من الضريبة سواء بالنسبة للممولين أو من يحرضهم أو يساعدهم في ذلك - وتصل عقوبة الحبس في التشريع الأمريكي إلى خمس سنوات - وقد نص التشريع المقترح على أن تكون عقوبة الحبس بعد أقصى قدره ثلاث سنوات .

وقد ترك الاذن في رفع الدعوى العمومية لوزير المالية والاقتصاد أو لمن يندبه في ذلك ضمانا للممولين في حالات حسن النية . على أنه في حالة عدم الاذن بتعين رفع الدعوى العمومية بالنسبة إلى التعويض فقط . ويجوز في هذه الحالة لمدير عام مصلحة الضرائب أو من ينوبه الصالح فيه .

ولكي تتاح الفرصة للممولين الذين يرغبون في تصحيح موقفهم مع مصلحة الضرائب وإبراء ذمتهم مما عليهم للخزنة من حقوق سبق أن أهملوا ادائها نصت المادة الرابعة من المشروع على عدم رفع الدعوى العمومية عليهم إذا تقدموا من تلقاء أنفسهم وقبل ان يكشف تلاعبهم - إلى المصلحة بقرار صحيح عن المبالغ المخفأة وذلك خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون وهي مدة كافية كفترة للفران عما ارتكب من جرائم .

٣ - تعديل المادة ٥٩ ورد بالفقرة الأخيرة من المادة ٥٩ أن يعاقب على مخالفة احكام هذه المادة بالعقوبات المبينة

كانت انجاجة ماسة منذ صدر قانون الضرائب على الثروة المنقولة في سنة ١٩٣٩ إلى ان ينص فيه على عقوبات رادعة لمنع التهرب أو التجايل في اخفاء الممولين لأرباحهم التصحيحية عن مصلحة الضرائب ، وقد ظهرت هذه الحاجة أكثر وضوحا بعد وضع القانون موضع التنفيذ وازدياد حالات التهرب ، والصعوبات الجمة التي تلاقيها المصلحة في اكتشاف الأرباح المخفأة والمجهود الكبير الذي يبذل في هذا السبيل - وقد اتضح أن هذا الاخفاء اما ان يتم بمعرفة الممولين واما بمساعدة أو تحريض بعض الاشخاص غير المسؤولين ، وقد نشأ عن ضعف العقوبة على المتهربين ومعاونيهم أن ضاعت على الخزنة العامة أموال طائلة وشاع بين جمهور الممولين والمتصلين بهم عدم الاكتراث بقوانين الضرائب ، ورعاية حقوق الخزنة علاوة على ما يضييع على المصلحة من مجهود بعض الموظفين المخصصين لمكافحة هذا التهرب وكان في الامكان الافادة منهم في عمل ايجابي للصالح العام .

ولهذا كان من الضروري علاج هذا الحال بعد ان مرت فترة طويلة منذ صدور قانون الضرائب في سنة ١٩٣٩ إلى الآن تكفي لكي يعرف كل ممول التزاماته وحقوقه الضريبية - وذلك بتعديل التشريع بالنص فيه على فرض عقوبات رادعة لمن يحاول أو يساعد على اخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة وضمانا للوصول إلى معرفة حقيقة المركز المالي للممول وتحديد أرباحه الخاضعة للضريبة ، فقد رؤى ضرورة النص على توقيع العقوبة المشددة ذاتها على كل من يحرض أو يساعد الممول أو المنشأة على التهرب بأية طريقة من طرق المساعدة .

وقد لوحظ من ناحية أخرى ان المادة ٥٠ قصرت الحق المخول لوزير المالية والاقتصاد فيما يتعلق بتعيين أعضاء لجان الطعن على الاعضاء الاصليين دون النص صراحة على سلطة تعيين أعضاء احتياطيين وعلى تعيين مقار اللجان دون تخويله تعيين دائرة اختصاصها لذلك رؤى تعديل هذه المادة تلافيا لهذا القصور وتحقيقا لما تقدم اعد المشروع المرافق متضمنا ما يأتي :

١ - اعتماد اقرارات الممولين والوثائق والمستندات المؤيدة لها من محاسب معتمد

لما كانت المواد ٤٣ و ٤٤ و ٤٨ تنص على التزام الممولين من الشركات أو الافراد تقديم اقرارات بأرباحهم مرافقها الوثائق والمستندات المؤيدة لها في حالة ما اذا كانت لديهم حسابات منظمة لما كانت هذه الحسابات عادة ما تكون تحت رقابة أشخاص لهم ذراية كافية بأعمال المحاسبة والمراجعة فقد عدلت المواد المذكورة بحيث تلزم الممولين اعتماد الاوراق المقدمة منهم للمصلحة من محاسب أو محاسب تحت التمرين أو مساعدا محاسب من المقيدين بالسجل العام بأحد الجداول المشار إليها في القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ الخاص بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة وان يقرر المحاسب ما يفيد أنها تمثل المركز المالي الحقيقي للمنشأة ، ذلك لضمان مطابقة البيانات المقدمة لمصلحة الضرائب للدفاتر وسجلات المنشآت .

ومراعاة لظروف الممولين المختلفين من حيث الثقافة والمقدرة المالية رؤى النص في المادة ٤٨ على أن يعفى من هذا الالتزام المنشآت الصغيرة والممولون الذين لا يزيد رأس مالهم على ألف جنيه ويستخدمون أقل من عشرة عمال أو كان صافي الربح السنوي لا يجاوز ٦٠٠



## التجارة والاقتصاد

تابع المنشور على صفحة ١٩

وقد ردت المحكمة على ذلك بما ثبت أمامها من أن الممول لم يقبل التقدير الذي أجراه المأمور وأختلف معه فيه ، وأن هذا الخلاف استمر قائما أمام المحكمة الابتدائية عند نظر المعارضة المقدمة منه في قرار اللجنة فليس له بعد ذلك أن يتعدل بأن المصلحة لم تحاول الاتفاق معه . لان محاولة الاتفاق قد تمت فعلا بعرض التقدير الذي أجراه المأمور عليه وفشلت بسبب اصراره على عدم قبوله . وانتهى الامر بعرض الخلاف على اللجنة وهي صاحبة الولاية الأصلية في التقدير تجريبه بهذا الوصف لا بوصف كونها هيئة تنظر في طعنه في تقدير سابق تجريبه مصلحة الضرائب التي ليس لها اختصاص بذلك التقدير ، وانما لها ان تتفق مع الممول قبل اللجنة الى لجنة التقدير ، فمتى لم يتم الاتفاق امتنع على الممول التمسك على المصلحة بأى تقدير سابق أجرته ، ولا أهمية لما قد يقال من أن المصلحة لم تعان الممول بتقديرها مادام شهد بأنه علم

به ولم يقبله ..  
أما السبب الثالث فإنه يخاض في أن الحكم المطعون فيه منه - أي من الممول - قد أخطأ إذ أسند للجنة التقدير انها أسبعت في تقديرها طريقة فنية مع انه قال بأن هذه الطريقة لا تعد الطريقة الحسابية المثلى في التقدير .. وهذا الطعن مردود بأن على الممول الطاعن أن يثبت هو الخطأ في قرار اللجنة . وفقا لنص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ ثبت انه عجز عن تقديم هذا الإثبات ولم يقدم صورة رسمية من قرار اللجنة لمعرفة الأسس التي بنى عليها قرارها على وجه الخطأ فيه ..

### المبدأ

ان المادة ٤٧ فقره ٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تقضى بأن ضريبة الارباح التجارية والصناعية تحدد على أساس التقدير متروك لقاضي الموضوع يباشره بجميع الطرق الممكنة التي تمكنه من الكشف عن حقيقة أرباح الممول دون ان يتقيد في هذا الشأن بطريق دون آخر ، ولا يعترض على تقديمه ما دام مقاما على أسباب سائغة كافية لحمله ، فاذا كان مما

اعتمد عليه من العناصر في هذا التقدير المظهر الخارجى لمحال الممول وصقعه فلا يصح الاعتراض عليه في ذلك ( محكمة النقض في القضية رقم ١٩٥ سنة ١٩ قضاية )  
طعن الممول بأن المحكمة أخطأت إذ أخذت في تقدير أرباحه بالمظهر الخارجى لمحاله ، مع أنه من الواجب قانونا أن يكون أساس تقدير الضريبة ما يربحه الممول فعلا ، لا ما يفترض أنه ربحه تأسيسا على المظهر الخارجى لمحله سواء أكان يمسك دفاتر منتظمة أم كانت دفاتره غير منتظمة أم كان لا يمسك دفاتر على الإطلاق ولكن محكمة النقض لم تأخذ بهذا النظر وقالت أن المظهر الخارجى لمحال الممول وصقعه هو عنصر من العناصر التي لها اعتبار عند تقدير الضريبة أيضا مستندة في ذلك على المادة ٤٧ فقره ٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن الممول كان قد قدم أمام المحكمة الدفاتر المشبه لحقيقة أرباحه في نظره ..

أحمد حمدي حافظ - قاضي  
رئيس الدائرة التجارية الثالثة  
بمحكمة الزقازيق

قبل شراء لوازمكم

زوروا محلات

عمر افندي

القاهرة - مصر الجديدة - طنطا - بورسعيد - الاسماعيلية

سنة ٢٠٤



حافظوا على:

أموالكم  
ومجوهراتكم  
ومستنداتكم



من  
الرقعة والحرب والاضيع  
في الليل والنهار

بإبرار خزائن أمينة تحمى من العبث بها  
أو فقدها، وتصبح في أمان بفضل خزائن

# بنك مصر

ادخل بنك مصر نظام الإبراع الليلي فأنشأ «الخزائن الليلية»  
لفظ النفاس والفتنات التمنية في غداوات العمل به وفي ظروف الفاقة

القاهرة : المركز الرئيسي : شارع محمد بك فريد  
الاسكندرية : فرع بنك مصر : شارع طلعت حرب

نظام خاص للإبراع في الليل بعد قضاء السران، أو لأي سبب مفاجئ

لكافة الاستعلامات : خابروا المركز الرئيسي بالقاهرة والاسكندرية



# شركة مصر للحرير الصناعي

شركة مساهمة مصرية

تأسيس الشركة

مصانعها بدفشو بكفر الدوار بحيرة - مركزها الرئيسى ومحلها القانونى  
عمارة بنك مصر ١٥١ شارع محمد بك فريد - القاهرة

رأس مال الشركة

٢٥٠.٠٠٠ جنيه ممثلة فى ٦٢٥.٠٠٠ سهم بواقع ٤ ج. م.  
منها ٣٧٥.٠٠٠ سهما أسميا و ٢٥.٠٠٠ سهما لحامله

أغراض الشركة

القيام بصناعة الحرير الصناعى ومشتقاته ومادة السيليولوز  
ومشتقاتها والاتجار فى كل ذلك وصناعة وتجارة المواد الكيماوية  
اللازمة لصناعة الحرير ومشتقاته ، وكافة العمليات المتعلقة بطريقة  
مباشرة وغير مباشرة لصنع الحرير الصناعى ومشتقاته

نشاط الشركة الصناعى

الشركة الوحيدة بالقطر المصرى والشرق لانتاج خيوط الحرير الصناعى  
ومشتقاته وتنتج يوميا :

| عدد                          | عدد                      |
|------------------------------|--------------------------|
| ٦٥ طن من خيوط الحرير         | ٦٥ طن من الالياف القصيرة |
| ١ طن من ورق مصروفان          | ٣ طن من حامض الكبريتيك   |
| ٥ طن من ثانى كبريتور الكربون | ١٥ طن من سلوفات الصودا   |
|                              | المبلورة ( ملح جلوبر )   |



# شركة مصر للغزل والنسيج

مركزها الرئيسى : القاهرة

مصانفها بالهولة الكبرى

مؤسسة مصر الكبرى

تأسست فى ١٩٢٧ سنة

تشغل مصانفها ومرافقها : مليون متر مربع  
تستهلك من القطن : نصف مليون قنطار سنوياً  
تنتج من المنسوجات القطنية : مائة مليون متر سنوياً  
وتنتج من خيوط الغزل : عشرين مليون كيلوجرام سنوياً  
يكفى إنتاجها من الأقمشة القطنية : ٥٠ ٪ من سكان مصر  
تغزل وتنسج وتبيض وتطبع : القطن المصرى  
وتستخدم فى هذه العمليات : أحدث الآلات  
التي جددت تجديداً كاملاً بعد الحرب

يعمل فى مصانفها : ثمانية عشر ألف عامل  
خصصت لسكانهم مدينة : نموذجية تكلفت نحو مليون جنيه  
وتقيم لهم الآن مرافق : صحية ورياضية وثقافية  
تضم استاد من أكبر الملاعب وحمامات للسباحة ونواد ومطاعم  
ومبانى ثقافية تكلفت مليون ونصف مليون جنيه





# شركة مصر للتأمين

أرباحها أنت مصدرها وهي تعود إليك

التأمين مع الاشتراك في الأرباح

بوليصة التأمين على الحياة التي كفلت للمواطنين كل مزايا الضمان  
وأناحت لهم استثمار أموالهم في أحدث العمارات وأفخمها

المركز الرئيسي ٤٣ شارع قصر النيل بالقاهرة تليفون ٧٩٧٩٧

٩ مس. ١٩ القاهرة





# الاقتصاد والمخاسنة

الشم  
١٠ قروش

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظة رئيس نادى التجارة  
رئيس التحرير : أحمد عنان

العدد ٥٣  
١٥ مايو ١٩٥٣

## بهيئة العمل للجميع

أشرف العام الدراسي على نهايته ، وبالتالي صار من الطبيعي أن تقذف الجامعات والمعاهد العليا إلى الحياة العملية بفوج جديد من الشباب المثقف الذي يريد الاهتمام إلى عمل يهيء له سبيل الحياة ويهيء لبلاده سبيل النمو الاقتصادي .

وهذا أمر لا نخافه يغيب عن فطنة المسؤولين ، فإن العمل حق لكل فرد وأن مجرد فتح أبواب الجامعات أمام الراغبين في العلم ، معناه تسليم الحكومة بأن من حق كل خريج أن يهتدى إلى عمل وأن يصبح عنصراً من عناصر الإنتاج في البلاد .

غير أن حالة الانكماش التي تجتازها مصر الآن عقب الظروف العسيرة التي اجتازتها بعد الحرب العالمية ثم بعد حرب فلسطين ثم بعد كارثة حرق القاهرة ، جعلت نسبة المتعطلين عن العمل - ولا سيما بين المتعلمين - تقفز إلى منسوب لم تكن تعرفه قبلاً ، وصار هناك متعلمون يبحثون عن العمل فلا يجدونه . وهذه تبعه يتعين على الحكومة أن تجد لها حلاً مع احتفاظها في الوقت نفسه بسياسة التقشف وحسن توزيع الموظفين الحاليين حتى لا تثقل كاهل الخزنة بأعباء دائمة من مرتبات الموظفين .

والذي لا ريب فيه أن الحكومة لا تستطيع أن تفتح أبواب العمل الحكومي أمام هؤلاء الخريجين في كل عام ، والا كان معنى ذلك أن يزيد عدد الموظفين الحكوميين في كل سنة بنحو سبعة آلاف موظف أو أكثر ، وهو عبء غير مستطاع حمله . ولكن الذي لا يرتاب فيه أحد هو أن مجال الأعمال الحرة يستطيع أن يستوعب هؤلاء الخريجين ، كما أن المشروعات الإنتاجية التي تدأب الحكومة في تنفيذها ، من شأنها أن تهيء العمل لهم .

ومعظم الشباب يبحث عن العمل في القاهرة حتى أن الواحد يرفض أن يعمل في القرى أو في إحدى المدن الأخرى . وهذا اتجاه ينبغي ألا يجد ترحيباً ، لأنه إذا ضاق مجال العمل في القاهرة ، فإن المجال متسع في المديريات والقرى . ولو اعتاد الشباب روح المفامرة مع شيء من الصبر وكثير من الاجتهاد ، فإنهم يستطيعون في زمن قليل أن يشقوا لأنفسهم طريقاً في الحياة مهما تكن الظروف غير مواتية .

أما نصيب الحكومة في هذه الحال ، فيكون نصيب الوجه المشجع المرشد . فالشباب المثقف هو عبء مصر ، وإذا تعطل فرد واحد منهم خسر الإنتاج القومي طاقة منتجة

## في هذا العدد

تهيئة العمل للجميع - للتحرير  
عرض وتعليق - السياسة  
الضريبية - زراعة القطن  
الأمريكي في مصر - اصدار  
الكتب إلى الخارج

اليابان تستأنف تجارتها مع مصر  
والدول العربية : حديث لوزير  
اليابان المفوض في مصر  
في السياسة الاقتصادية : مشكلة  
اللاجئين العرب كعب اقتصادي  
- للاستاذ وديع فلسطين

ضرورة غزل نصف محصول  
القطن المصري محلياً : حديث  
للدكتور يوسف نحاس  
أرقام واحصاءات

اقتصاديات الشرق الاوسط :  
التمويل الزراعي في باكستان  
المطالبة بتخصيص ٣٥٠ ألف  
جنيه لتجارة الترانزيت في  
بورسعيد : حديث للاستاذ  
عبد نعيم

الاحوال الاقتصادية في لبنان :  
تقرير للجامعة العربية  
الاقتصاد العالمي

شهرة المحل : للاستاذ ت. ١٠  
ملاحظات سياح عن بورسعيد  
من الصحف العالمية : مكتبة  
التاجر - في ركاب العلم -  
أبناء المعادن

الانفاق على أبواب الإصلاح  
الاجتماعي : للدكتور عبد  
الرازق محمد حسن

ضرورة تدعيم البنك الصناعي :  
للاستاذ فوزى رياض فهمي  
الاوراق المالية : للاستاذ أحمد  
فريد حسن

التجارة والاقتصاد والقضاء :  
للاستاذ أحمد حمدي حافظ





## السياسة الضريبية

ليس ثمة ريب في أن للخزانة العامة على الأفراد حقا يجب أن تتقاضاه في شكل الضرائب تلك الضرائب التي تتقرر وفقا لتشريعات التي تصدرها الحكومة . والتهاون في جباية الضرائب أو في أدائها هو تهاون في واجب وطني يجب عدم السماح به .

وقد انتوت الحكومة أن تصدر أخيرا تشريعات لمكافحة التهرب من الضرائب على الإيراد العام ، وقيل أن العقوبة التي توقع في هذه الحالات هي الحبس إلى مدة قد تصل إلى ثلاث سنين والغرامة إلى ما يصل إلى ألف جنيه . وكان رد الفعل لهذه التشريعات ، أن عقد التجار والصناع وذوو المهن الحرة اجتماعات لبحث هذا التشريع الجديد ، وانتهوا إلى تقديم مذكرة إلى المسؤولين ينصون فيها بعدم المغالاة في النص على العقوبات خشية أن يكون لها ضرر على سير الأعمال في مصر .

والثابت عامة أن تشديد العقوبة لا يمنع وقوع الجريمة ، والذين تصدر عليهم أحكام الأعدام جزاء عما اقترفوه مصداق لذلك .

والثابت كذلك أن التاجر أو ذو المهنة الحرة يعتمد في المقام الأول على سمعته ونزاهته ، وإذا تعرضت هذه السمعة لأدنى اتهام أو إذا خدشت هذه النزاهة لاي اعتبار خسرت التاجر أو المشتغل بالمهنة الحرة كل رأسماله أو الشطر الأكبر منه . فكيف إذا تعرض هذا التاجر للحبس إما احتياطيا أو تنفيذيا لحكم صدر عليه ؟ أنه في مثل هذه الحالة يفقد كل شيء ، ولا يستطيع أن يستأنف عمله .

والضرائب المقررة ، بناء على تشريعات صدر بعضها في اثر بعض ، وعدل بعضها بعضا ، وكان صدورها متلاحقا مترادفا حتى صار مجرد حصرها مهمة عسيرة حتى على الرجال المشتغلين بجباية هذه

الضرائب أنفسهم . ومجال الخلاف في التقدير متسع أمام انجابه من ناحية ، والتاجر أو المشتغل بالمهن الحرة من ناحية أخرى . وهذا الخلاف التقديرى قد يؤول بمقتضى التشريعات الجديدة بأنه « تهرب » يستحق صاحبه عليه عقوبة الحبس والغرامة ، وهذا ما لا يقصده الشارع بتشريع .

لذلك يحسن بالمسؤولين أن يعيدوا النظر في السياسة الضريبية من أساسها ، وأن يصدروا تشريعا موحدا ينظم الضرائب جميعا ، وأن يراعى فيه أن ارهاب المنتجين أو الممولين بالعقوبات المشددة قد يؤدي إلى اعراض الناس عن الشروع في أعمال جديدة ، وليس هذا في مصلحة الاقتصاد القومي

ثم أن رأس المال الاجنبى الذى تعمل الحكومة بجميع الوسائل على اغرائه للاستثمار في مصر ، قد ينتابه الجزع من هذه التشريعات فيؤثر بلادا أخرى على هذه البلاد

ومن ناحية أخرى يحسن بالحكومة قبل أن تفكر في إصدار تشريعات جديدة لتقرير ضرائب جديدة - وقد صار عبء الضرائب في مصر ثقيلًا - أن تراعى اعتبارين هامين ، هما :

أولا - هل أداة جباية الضرائب الحالية قادرة على النهوض بمهمتها كما ينبغي أو أن هناك نقضا في الموظفين أو في الوسائل يجعل جباية الضرائب متعذرة .

ثانيا - أنه يحسن انقاذ الضرائب التي توشك أن تسقط بالتقادم وتفقد الحكومة حقها فيها ، بدلا من سن ضرائب جديدة تصبح بدورها عرضة للسقوط بالتقادم .

فليس القصد من الضرائب هو ائقال كاهل الممول أو المشتغل بالمهن الحرة ، بل القصد هو تمكين كل فرد من أداء حق الخزانة العامة ليهون على الحكومة أن تقوم بمشروعاتها الانشائية والعمرانية .

## زراعة القطن الأمريكى في مصر

نشرنا في غير هذا المكان حديثا للاستاذ الدكتور يوسف نحاس الذى يقترن اسمه بالقطن ، اذ أنه اشتغل به زارعا وتاجرا وعالما ودارسا مدة تزيد على أربعين عاما ، ومثل مصر في جميع المؤتمرات الدولية التي

عقدت للقطن ، وكتب عنه بحوثا مطولة نفيسة وأثبتت الايام صدق رأيه وبعد نظره .

ويدعو الدكتور نحاس في حديثه هذا الى زراعة القطن الأمريكى من نوع « ويبر » الذى نجحت زراعته في السودان ، والذي يجزم بنجاح زراعته في مصر بحيث يفوق انتاج الفدان منه في مصر ثلاثة أضعاف انتاج الفدان في الولايات المتحدة ، مما يجعل مصر منافسا خطيرا للولايات المتحدة في هذا المضمار .

وليست هذه هي المرة الاولى التى يعلن فيها هذا الراى ، فقد سبق له اعلانه في الماضى ، ولكن المسؤولين لم يقبلوا هذا التحدى وآثروا النهج القديم وهو حظر زراعة القطن الأمريكى خشية تهجينه للقطن المصرى .

ولكن السياسة التى تسير عليها الحكومة الحاضرة - وهى سياسة الأخذ بكل اقتراح عملى مفيد تثبت التجربة نجاحه - تجعلنا واثقين من أن هذا الاقتراح أن يمر من الكرام ، بل سيكون محل عناية من وزارة الزراعة ، وموضوع تجارب تجريها في زراعتها لمعرفة مدى بللاءه الاحوال في مصر لزراعة القطن « الويبر » .

## اصدار الكتب الى الخارج

لا تزال الحكومة تسير على سياسة شتيقة بمنعها اصدار الكتب التى تطبع في مصر الى الخارج . ولسنا نعرف حجة الحكومة في ذلك ، كما اننا لسنا نرى في مثل هذا التصرف وجهة تدعو الى الحرص عليه والاستمرار في منع تصدير الكتب الا بترخيص شأنه أى بضاعة أخرى . والذي يعرفه المشتغلون بصناعة التأليف والطبع أن سوق المطالعة في مصر تكاد تكون محدودة جدا ، وأن أسواق الكتب التى تطبع في مصر هى في الخارج لا في الداخل .

ولكن الحواجز التى تفرضها الحكومة ، فضلا عن اساءتها الى حركة الثقافة عامة وفضلا عن منعها الثقافة المصرية من أن تغزو الاقطار العربية والاسلامية الاخرى ، تسيء الى الاقتصاد القومى

ومن ثم نرى ضرورة إعادة النظر في هذه السياسة ، واستثناء الكتب من نظام رخص الاصدار



# اليابان تسأنف تجارتها مع مصر والدول العربية

تذليل عقبات التجارة والدفع لتنشيط الاتصال الاقتصادي  
دول الشرق الأوسط تستطيع بتعاونها حل جميع مشكلاتها ..

حديث - لوزير اليابان المفوض في مصر

تضمن استغلال الموارد الزراعية الى  
أحسن وأبعد مدى ممكن .  
ومما قاله الوزير أنه انتهر فرصة  
زيارته للبلدان العربية لبحث جميع  
الشكاوى التي قدمت له بشأن  
التجارة مع اليابان ، وقال أن سبب  
هذه الشكاوى هو قيام الحرب وما  
ترتب عليها من عدم المام فئة من  
التجار اليابانيين الجدد بشؤون  
التجارة . وسيدرس الوزير هذه  
الشكاوى رغبة في العمل على تحسين  
مستوى التجارة اليابانية في هذه  
المنطقة

**معلومات اقتصادية عن اليابان**  
وأضاف الوزير الى ذلك معلوماته  
عن الحالة الاقتصادية في اليابان  
فقال ان اليابان خسرت بسبب الحرب  
٤٤ في المئة من أراضيها وكثيراً من  
مواردها الهامة كما خسرت أهراء  
الحبوب في كوريا وفورموزة مما سدد  
ضربة قاصمة الى اليابان جعلتها  
عاجزة الآن عن الاستكفاء الذاتي في  
شؤون الطعام .

كما ترتب على الحرب تعريض  
سلامة نحو ١٤ في المئة من خطوط  
سكة الحديد اليابانية للخطر ، كما  
صار نحو ٢٢ في المئة من الجسور  
في حالة خلل .

أما صناعة غزل القطن التي كانت  
تعتمد قبل الحرب على نحو ١٢  
مليون مغزل ، فقد استهلك معظم  
هذه المغازل أو نقل الى الخارج في  
اثناء الحرب ، وبنهاية الحرب لم يبق  
هناك سوى ٢٨٠٠٠٠٠ مغزل  
كانت في حالة سيئة بسبب الاستهلاك  
وختم الوزير حديثه قائلاً ان  
اليابان تبذل الآن كل جهد للعودة  
الى حرية التجارة بأيدي الافراد .  
وقد سمح للاجانب بأن يدخلوا  
اليابان لشراء بضائعها وترتب على  
ذلك ابرام عقود مع الشركات والهيئات  
الاجنبية ترداد مع الايام اتساعاً

م . ك . بولاد

تحدثت مع وزير اليابان المفوض في مصر في الموضوعات الاقتصادية  
التي تهم الدولتين فسألته عن المرحلة التي بلغتها «حادثات الدولتين في  
الامور التجارية ، فقال أنه ليس هنالك أي عقبات في سبيل هذه المحادثات  
ولما سألته عن سبب اطالة هذه المحادثات : اجاب « يجب ألا ننسى  
أنه كان من الضروري إنشاء هذه العلاقات من أساسها ، فلم تكن هناك  
علاقات منذ سنوات مضت . لقد كان علينا أن نبدا من نقطة الصفر »

وقال انه لو ركزت دول هذه  
المنطقة جهودها الاقتصادية - وهي  
دول متكاملة - لتمكن لها حل كثير  
من المشكلات التي تعترض حياتها .  
وتكمن قوة هذه الدول في تحقيق  
تضامنها الاقتصادي بين أعضائها .

وقال الوزير أنه استطاع في خلال  
رحلته أن يتصل بالمسؤولين عن  
شئون الاقتصاد والتجارة في البلاد  
العربية بقصد تنشيط ووسيع  
العلاقات التجارية بين اليابان وبلدان  
هذه الرقعة

ومما ذكره أن التجارة اليابانية مع  
العراق والاردن تسير سيراً طبيعياً  
وتثمر أطيب الثمرات لأنه أيسر  
هناك قيود عليها ، والاقبال على  
السلع اليابانية مطرد

**سوريا ولبنان**

أما الحال في سوريا والعراق فهو  
مختلف وذلك لأن الانتداب الفرنسي  
كان قد فرض قيوداً جمركية مشددة  
على السلع اليابانية وهي لا تزال  
باقية . غير أن حكومتى هاتين  
الدولتين قد أخذتا بالتدرج تخفضان  
من غلاء هذه القيود . ويجرى  
الخفض بتدرج معقول حتى لا يحدث  
خلل في السوق .

وتحدث الوزير حديثاً عاماً عن  
تصنيع الشرق الأوسط ، فقال ان  
التصنيع اذا أريد به الاستهلاك  
المحلي أمر طيب ، ولكن الاتجاه الى  
الصناعات الثقيلة يشغل الكاهل  
ولا سيما اذا لم تكن هناك الموارد  
الخام كالنحاس والحديد وغيرهما .  
وحيث أن هذه البلاد بلاد زراعية  
يحسن وضع سياسة زراعية ناجعة

**طريقة الدفع**

وسألته عن طريقة الدفع وأي نوع  
من النقد يستخدم ، وعمل يكون  
الدفع بالجنيه المصري ، فقال ان  
العمليات التجارية متكاملة وستكون  
متوازنة بما لا يدعو الى الدفع .

ولما سألته عما اذا كان يتخلف  
عن هذه العمليات فرق في الميزان  
التجاري فقال ان هذا الفرق يبقى  
حتى تجرى عملية أخرى يزول  
بعدها . وأضاف الى ذلك أن اليابان  
تدفع ثمن قطن مصر حتى الآن  
بالدولارات لا بعملة « الين » اليابانية  
لأن الاتفاق التجاري لم يعقد بعد .

وتحدثنا حديثاً عاماً عن اخراج  
رؤوس الاموال من مصر ، فقال انه  
يحسن تيسير عمليات اخراج النقد  
لأن هذا من المصلحة العامة ، ومعروف  
ان رأس المال يتداولون فيه دائماً  
فاذا وجد أن المعاملات معقدة أمامه  
جنح الى اتخاذ طريق آخر .

**رخص الاستيراد**

أما فيما يتعلق برخص الاستيراد  
فقد قال الوزير أن من الصحيح أن  
بعض دول العالم تعمل على تقييد  
الاستيراد ، ولكن يحسن ألا تبالغ في  
هذه القيود لأنها تشل الاقتصاد  
القومي

ولما كان وزير اليابان قد عاد من  
جولة له في منطقة الشرق الأوسط ،  
زار في خلالها لبنان وسوريا والاردن  
والعراق والمملكة العربية السعودية ،  
فقد قال لي أنه مهتم كل الاهتمام  
بالنهضة الاقتصادية لهذه البلاد  
والروح الجديدة التي تدب في النشاط  
الاقتصادي



# مشكلة اللاجئين العرب كمشكلة اقتصادية

## أسباب اللاجئين في مشروعات الإنتاج لا ينفصل عنهم في بلادهم

### القوة الاقتصادية ضرورية لاستمرار القوة السياسية

لللاجئين مشكلة في هذا القطر أو ذاك وهناك كثيرون من اللاجئين لا يستطيع حصر عددهم - تجنسوا بالجنسيات الليبية والسعودية والكويتية . وصاروا يعملون في البحرين واليمن وشركات الزيت والبنوك في بلدان الشرق الاوسط ، وفي الهيئات الدولية التي تعمل في هذه الرقعة وفي الحكومات الناشئة أو الفقيرة الى الكفاءات .

والسواد الاعظم من اللاجئين تنفق عليهم هيئة الامم المتحدة طبقا لاعتماد لابد من تجديده سنويا ولا بد من جمع أمواله عن طريق الاكتاب من الدول المنضوية تحت لواء الهيئة . وقد حاولت الهيئة أن تضع مشروعات اقتصادية واسعة المدى في الشرق الاوسط تستوعب هؤلاء اللاجئين ، وأوفدت بعثة الدكتور غوردون كلاب لتدرس هذه المشروعات ، ثم أوفدت بعثات أخرى تالية لها ، ولكن هذه البعثات قوبلت باعراض وشعور معاد من اللاجئين ومن بعض الحكومات ، مما جعل توصياتها تطوى .

غير أن بعض هذه التوصيات تبنته الحكومات المستولة وأخذت تعمل في تنفيذه كمشروع نهر اليرموك الذي تبنته حكومة الاردن وشرعت في تنفيذه ومشروع نهر الليطاني الذي تعكف حكومة لبنان على تنفيذه .

وهناك مشروعات للعمل وضعتها وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين وتشغيلهم ، وهي تحاول تنفيذها مع ما تصادفه من معارضة من جانب اللاجئين أنفسهم .

كذلك قام الاستاذ موسى العلمي - وهو من رجال فلسطين المعروفين - بمشروع قرب منطقة عكا لتشغيل اللاجئين في الاراضي الزراعية ، ومع أن هذا المشروع صادف نجاحا إلا أنه يجد معارضة من كثير من الجهات لأسباب شتى .

والسبب الاول الذي يجعل حل

به أبلانهم ، وفي الوقت عينه رزئت غزة باستيلاء اسرائيل على خير أراضيها الزراعية ، فصار اللاجئون فيها عائلة على أهل غزة الذين صاروا هم بدورهم عائلة بعدما فقدوا جميع ممتلكاتهم ومقتنياتهم .

ولبنان مثلاً ، تلفت بين عشية وضحاها ليجد لاجئين يبلغ عددهم نحو عشر عدد سكانه يضافون الى سكانه ، فضاقت بهم موارد لبنان المحدودة ، وضاق لبنان بهم . ولا يزالون يعيشون في حالة من البؤس بتعفف عنها الحيوان في جنوب لبنان ولا يزالون عبئا على اقتصاد البلاد .

أما الاردن فقد اقترن ايواؤه للاجئين بضم الجزء العربي من فلسطين الى الاراضي الاردنية ، فمع أنه ليست هناك كظة في السكان في شرق الاردن ، إلا أن أجود الاراضي الزراعية في فلسطين آلت الى اسرائيل وبقيت الاراضي الجبلية والاراضي البور ليعيش فيها اللاجئون في حالة زرية من المسغبة . ومع أن الاعانة التي تتقاضاها حكومة شرق الاردن من الحكومة البريطانية قد رفعت من مليونين ونصف مليون من الجنيهات الاسترلينية سنويا الى سبعة ملايين جنيه عقب ضم فلسطين العربية الى الاردن ، فإن التبعات الجديدة التي تحملتها حكومة الاردن استهلكت معظم هذه الاعانة .

واللاجئون العرب في اسرائيل مجهولو المصير ، وإن كانت الانباء والتقارير التي تتسلل من هناك - ولا سيما عن طريق الهيئات الدينية المسيحية - تدل على أن الحكومة الاسرائيلية تسيء معاملتهم وتعدهم دخلاء على البلاد .

أما سوريا والعراق فقد استوعبا في اقتصادهما القومي عددا كبيرا من اللاجئين بسبب حاجة الدولتين الى الايدي العاملة ، ولذلك لم تظهر

تجنبهم مشكلة اللاجئين العرب ، الذين تشتتوا من فلسطين عقب كارثة بلادهم ، كالكابوس على اقتصاديات البلدان العربية جميعا ، ذلك لأنه وقد انقضت خمس سنين بالتمام على نكبتهم ، لا يزال اللاجئون يعدون عبئا اقتصاديا على جميع البلدان العربية بدلا من أن يكونوا عنصرا منتجا فيها ومنذ ما بدأت مشكلة اللاجئين حتى اليوم ، لم يجر احصاء دقيق لمعرفة عددهم أو توزيعهم ، وقد ضاعت جميع الجهود سدى لان عدد اللاجئين كان يرتفع أو ينخفض وفقا للقصد من الاحصاء ، فإن كان القصد هو توزيع جريات الطعام واللباس ، بالغ اللاجئون في ذكر عددهم ، وإن كان القصد هو ترحيلهم من مكان الى آخر ، بالغوا في انقاص عددهم ، وتخفوا ما استطاعوا الى ذلك سبيلا .

ولكن الاحصاءات القريبة من الواقع تبين أن اللاجئين موزعون على النسق التالي :

غزة : ٢٠٤ آلاف لاجيء  
وسوريا : ٨٤ ألف لاجيء  
والاردن : ٤٧٠ ألف لاجيء  
ولبنان : ١٠٤ آلاف لاجيء  
والعراق : ٥ آلاف لاجيء  
واسرائيل : ١٩ ألف لاجيء

وهذه الارقام تدل على أن توزيع هؤلاء اللاجئين قد تم ارتجالا لانهم جميعا تركوا ديارهم في عجلة وتحت ضغط ، ولجأوا الى أقرب مكان آمن ولم يكن أمامهم مخرج إلا هذا إذا أرادوا أن يطمئنوا على حياتهم ، فمنطقة غزة مثلاً ، الخاضعة للإشراف المصري تضم لاجئين لا يتكافأ عددهم مع امكانيات هذه المنطقة ولا مع أسباب المعيشة المحدودة المتاحة فيها . فبعدما كان سكان هذه المنطقة الضيقة لا يزيد على أربعين ألفا ، أضيف اليهم خمسة أضعاف من اللاجئين الذين لا يملكون من حطام الدنيا ما يسترون



مشكلة اللاجئين شبه متعذر ، هو حنين هؤلاء اللاجئين الى اوطانهم ، وهو دافع يكفي وحده لاعتراض كل محاولة لتوطينهم في خارج بلادهم ، فكيف اذا اضيف الى ذلك أن هؤلاء اللاجئين يحنون الى اراضيهم وديارهم وثرواتهم وأموالهم المدخرة في المصارف ووجهاتهم التي استحالَت الى بؤس وفاقة في درجة الحضيض أو دونها . . !

فاللاجئون يربطون بين حل مشكلتهم اقتصاديا وحلها سياسيا . فهم لا يريدون أن يعيشوا في خارج بلادهم ويذوبوا في أوطان ليست لهم - وإن كانت أوطانا عربية - بل يريدون أن يعودوا الى بلادهم ويستردوا مقتنياتهم وأموالهم ويستعيدوا كل ما كان لهم ، ويفرج لهم عن أموالهم .

ولهذا السبب رفض العرب مبدأ الله ويض الكلى أو الجزئي عن ممتلكاتهم - التي لا سبيل الى تقديرها تقديرا صحيحا - ورفض العرب أن يظفروا بقدر من أموالهم المجمدة في بنو إسرائيل عندما أعربت حكومة إسرائيل عن استعدادها للأفراج عن ملبون

جنيه باعتباره دفعة أولى . ولسان حال اللاجئين يقول : أما أن نأخذ كل شيء ، وأما أن نخسر كل شيء ، أما الحلول الوسطى فليست من المقبولة

في ضوء هذه الاعتبارات يحق للمرء أن يحار اذا حاول أن يتلمس حلا لقضية اللاجئين . فهم عالة على اقتصاد البلاد العربية وعلى اقتصاد هيئة الأمم المتحدة وعلى الدول التي تجود عليهم بمالها في هيئة تبرعات . وهم يرفضون كل محاولة لتوطينهم سواء حول فلسطين أو في بلدان نائية وهم يرفضون أن يتقاضوا تعويضا عما فقدوه خشية أن يعنى هذا القبول تنازلا عن حقوقهم السياسية

وحقوقهم العقارية في بلادهم . وهم يرفضون أن يقبلوا الاموال التي أريد الافراج عنها من حساباتهم المجمدة في مصارف إسرائيل . . وهم - از كانوا قد استندوا في الماضي عطف العالم - فلن يستطيعوا أن يستبقوا هذا العطف عليهم الى الابد ، فلا بد أن تتحجر نحوهم القلوب ، ولا بد أن يفقدوا العطف العالمي بعد أن كاد الناس ينسون أن اللاجئين مشكلة وأنها تنتظر حلا يتفق مع العدالة والحق

وقواعد الانسانية ومبادئ هيئة الأمم المتحدة وميثاق الاطنتى .

والذي يقرره الواقعيون - لا انخياليون - هو أن قضية اللاجئين عسير حلها على ما يشتهي اللاجئين أنفسهم الا اذا زالت اسرائيل من الوجود وعاد العرب الى ديارهم ، وما دام هذا لم يحدث حتى الآن ، فلا ضرر ولا ضرر في أن يوجه هؤلاء اللاجئين الى القيام بأعمال انتاجية تدفع عنهم مذلة الحاجة وتخلصهم من براثن المرض ، وتمكن أبناءهم من أن ينالوا حظهم من الثقافة والعلم والتدريب . . حتى متى استرد اللاجئين عافيتهم الاقتصادية ، وعافيتهم الصحية صاروا أقدر على استرداد بلادهم مما هم عليه الآن . فان إسرائيل لم تستطع أن تنشأ من عدم الا بسبب قوة المال التي كانت تسندها وتؤازرها . واذا اراد العرب استعيدوا مجدهم ويستردوا مقامهم المفقود ، عليهم أن يدركوا هذه الحقيقة ويعملوا على الاستزادة من اسباب العمل والقوة ، ليستأنفوا جهادهم السياسي في المستقبل ،

ويومئذ يكون لهم صوت مسموع مدو .

فاذا كانت هيئة الأمم تستجدي اعانات من دول العالم ، فهي اعانات موقوتة وان طال مداها ، واذا كانت الدول العربية تدفع من حر مالها ما به تخفف من لوعة هؤلاء البائسين ، فان ما تساهم به في هذا المضمار - بالغا ما بلغ - لن يستطيع أن يحل أزمة اللاجئين على ما يشتهون . . واذا كانت حياة اللاجئين لم تزهر حتى اليوم بما يكاد يكون معجزة ، فان استمرارهم في حالة تشرد وبؤس كفيل بأن يقضى على زهرة عمرهم وبفنى شبابهم الذي سيكون ذات يوم باني مجد بلاده .

لهذا يحسن التنبيه الى أن العرب لم يتنازلوا عن حقهم في فلسطين ، وان يتنازلوا عنه أبدا ، واذا كان اللاجئين يستوعبون في الاقتصاد القومي للبلاد التي يعيشون الآن فيها فليس معنى ذلك أنهم قد نسوا بلادهم وحقوقهم وأموالهم وكل شيء وديع فلسطين

#### احتياطي المنطقة الاسترلينية

بلغ فائض الدولارات والذهب لمنطقة الاسترليني في شهر ابريل الماضي ما قيمته ١٠٧ ملايين دولار مقابل ٦٣ مليونا في شهر مارس . وبلغت جملة احتياطي الذهب والدولار في نهاية شهر ابريل ٢٢٧٣ مليون دولار .

#### انتاج الزيت العراقي

بلغت جملة انتاج الزيت العراقي في الربع الاول من العام الحالي ٢٥٠٠٠٠٠ طن مقابل ٢٨٠٠٠٠٠ في المدة المقابلة من العام الماضي . وهذه الزيادة الجديدة تعزى الى مدانوب جديد لازيت من ينابيع كركوك الى ميناء بانياس على البحر المتوسط .

#### انتاج الزيت العالمي

يبين الجدول التالي انتاج الزيت العالمي في خلال السنوات الخمس الاخيرة مقدرا بالاف الاطنان المترية :

| الدولة                 | ١٩٤٨   | ١٩٤٩   | ١٩٥٠   | ١٩٥١   | ١٩٥٢   |
|------------------------|--------|--------|--------|--------|--------|
| أمريكا                 | ٢٧٧٧٢٧ | ٢٥٢٩٩٦ | ٢٧١٠٨١ | ٣٠٢٦٠٠ | ٣٠٨٩٧٨ |
| كندا                   | ١٦٩١   | ٢٨٢٩   | ٣٧٣٨   | ٦٤٤٤   | ٨٢٦٥   |
| المكسيك                | ٨٣٧٦   | ٨٧٢٤   | ١٠٢٩٦  | ١٠٩٣٤  | ١٠٩٠٠  |
| فنزويلا                | ٧٠١١٦  | ٦٩٠١٢  | ٧٨٢٤٠  | ٨٩٠٦٢  | ٩٤٦٢٦  |
| كولومبيا               | ٣٣٧٢   | ٤١٦٣   | ٤٧٨٤   | ٥٣٨٧   | ٥٤٢٢   |
| الارجنتين              | ٣٣٣٠   | ٣١٥١   | ٣٤٩٢   | ٣٥٨٣   | ٣٥٧٠   |
| العراق                 | ٣١٥٣   | ٣٨٤٥   | ٦٢٥١   | ٨٢٤٤   | ١٨٣٥١  |
| الكويت                 | ٦٤٠٠   | ١٢٣٧٨  | ١٧٢٩١  | ٢٨٢٢٦  | ٣٧٦٣٧  |
| المملكة العربية        | ١٩٢٦٠  | ٢٣٤٧١  | ٢٦١٧٩  | ٣٧٢٠٠  | ٤١٤٤٣  |
| قطر                    | —      | ٩٦     | ١٦٣٢   | ٢٣٦٩   | ٣٢٩٧   |
| الانتاج العالمي المقدر | ٤٧٠٩٠٠ | ٤٦٩٣٠٠ | ٥٢٣٦٠٠ | ٥٨٧١٠٠ | ٦١٨١٠٠ |



# ضد غزل غزل نصف محصول القطن المصري محليا

مع توجيه عنايه حكومية الى حماية صناعة غزل القطن والنجس  
اقتراح زراعة قطن "ديبر" الأمريكي في مصر

حديث للاقتصادي الكبير الدكتور يوسف النحاس

لمصر ، فما من مرة بثنا بشكوانا الى زعماء الغزاليين من تدهور سوقنا القطنية ، الا كان جوابهم الاجماعي ان هذه الحالة هي من صنع أيدينا لاننا نعلم ان حاجة العالم الى الاقطان الانيقة محدودة ، فاذا جاوز انتاجنا عشرة في المئة عن هذه الحاجة كفت هذه الزيادة للازراء بأسعارنا ، وعلى العكس اذا نقصت عشرة في المئة كان لنا أن نتقاضى السعر العادل الذي يرضينا

ثانيا - أن غزل نصف محصولنا سيعود علينا كما يعود على عدد كبير من مواطنينا بالنفع اجزيل . وان عدد السكان عندنا أخذ في الزيادة المتوالية ، فاذا وفرنا نهم العمل الصناعي في مغازل القطن من عمال ومهندسين وفنيين . . . الخ ، فاننا بذلك نخلق في البلاد طبقة من العمال الراقين الذين يتناولون أجرا مرتفعا لا يحصلون عليه من الزراعة ، وهذا الاجر يساعدهم على رفع مستواهم الادبي .

ثالثا - ان الفائدة التي ستعود على الدولة نفسها من خاق (الكشيم مصري) عندنا ستكون جزيلة بعد مضي ربح من الزمن ، فان المغازل والمناسج حين تنمو وتزدهر ستحقق للخزانة مالا وفيرا على شريطة ألا تقتل بالضرائب هذه الصناعة قبل ترعرعها الكامل . فان انجلترا قد خلقت « لكشير » خلقا عجيبا وذلك بأن حمت صناعاتها القطنية الوليدة اكمل حماية بفرضها رسوما مانعة على الغزل الذي يدخل بلادها . فحولت بهذا الاجراء الحكيم الصناعة القطنية من الهند الى ديارها ومما هو ظاهر للعيان أننا الى سنة مضت كنا نتبع سياسة عكسية على خط مستقيم بتحميلنا الصناعة القطنية ضرائب فادحة ، فبذلك جعلنا الحياة عسيرة على المصانع القائمة وثبطنا هم الذين يريدون اقامة مصانع مماثلة لها أما اليوم فقد تغير الحال ، ولنا أمل وطيد بأن العهد الجديد سيمنح الحماية

الدكتور يوسف نحاس فقيه في شئون القطن ، فقد اشتغل به نحو نصف قرن من الزمان ، وتابع عن كثب تحولاته ، وكان له رأى مسموع في كل ما له صلة بهذا الركن الكبير من أركان الاقتصاد الوطني المصري . وقد رأى مندوب « الاقتصاد والحاسبة » أن يستطلع رأيه في المستقبل الاقتصادي للقطن المصري ، فافضى اليه باخديث الاتي :

الحشارة نظرا لكثرة المخزون لدى الحكومة وجنوح الاسعار العالمية الى النزول .

وفي رأبي بوصفي قديم عهد بالاشتغال بالمسائل القطنية ان جميع الحلول التي يتوصلون بها الآن لاجراج البلاد من الوحدة التي تردت فيها بسبب أزمة القطن ، هي من المسكنات ، وأما العلاج الناجع والمستديم فهو أن نصنع الى غزل أكبر كمية من محصولنا القطنى فى داخل بلادنا .

ناديت بهذا الرأى مئة مرة ، ولكننى أشعر بأن اجو الآن هو اصلح ما يكون لاعادة عرض هذا الاقتراح ليأخذ به أوتو الامر . لانهم متحللون من جميع الآراء الرجعية ومن كل تأثير ضار من الذين لهم مصلحة فى بقاء الحالة على ما هي عليه الآن . فأمثال العمري وعلى الشمسي وأمين فكرى وحسين فهمى وغيرهم من الوطنيين المستبشرين لا يترددون فى اتخاذ جميع الوسائل التي ترمى الى تحويل مادتنا الاولى الى مادة صناعية محلية .

والذى أهدف اليه هو أن نصل الى غزل نصف محصولنا القطنى .

ومن نافلة القول أن أعيد ذكر المزايا التي تنجم عن هذا التدبير الذى لجأت اليه جميع البلاد المنتجة للقطن ، فلندكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر أولا - أننا حين نعزز على المغازل العالمية نصف انتاجنا القطنى ، فاننا سنصل الى ثمن مجز بخلاف ما يتعرض له هذا الثمن الآن كلما زاد انتاجنا أو قلت الرغبة - مؤقتا فى الحصول عليه .

واننى شهدت منذ سنة ١٩٢١ جميع المؤتمرات القطنية العالمية ممثلا

ان الاهتمام العظيم الذى يوليه رجال العهد الحاضر لشئون الاقتصادية قد حفزنى الى أن أعود الى قلمي الذى عراه الصدا بسبب مرضى فى السنين الاربع الفائتة لاحاول فى حدود طاقتى المحدودة أن أعرض حلا لاهم معضلة من معضلاتنا الحالية وأكثرها خطرا ، وهى مسألة القطن .

ولما كان من التعلق بالاوهام أن نندش لمصر استقلالها السياسى بغير أن نعمل لرفع مستواها الاقتصادية كما جهر بذلك الرجال القابضون على ناصية الحكم ، فان القطن لا يزال العامل الاكبر الاساسى لتحقيق هذه النهضة الاقتصادية .

وقد انقضى أكثر من أربعين عاما على جهادى مع أصدقائى أعضاء النقابة الزراعية العامة ، لكى نحقق لهذه المادة الحيوية الحلول الناجعة لها ، ولكننا مع الاسف كنا الى الامر القريب نصطدم دائما بعدم فهم أو عدم اكتراث أولى الامر الذين كانت تتجاذبهم مشاغل أخرى ، ويذكر مواطنى تلك العبارة التي فاه بها أحد رؤساء الحكومة السابقين فى البرلمان حين دعى الى تفريج الازمة الاقتصادية فى البلاد وهى : « اننى موجه كل عنايتى الى مسائلتنا السياسية » .

وان المؤلف الضخم الذى سجلت فيه مجهودات النقابة يقوم أقطع دليل على تواكل الحكومات الماضية المتعاقبة ولما أراد القدر القاسى أن تكف النقابة عن عملها منذ نحو عشرين سنوات زادت الحالة سوءا ، وقد نجم عن تدخل الحكومة فى سوق القطن خسارة يقدرونها حتى الآن بنحو ٣٠ مليون جنيه ، ولكن لا يستطيع أحد أن يعرف الآن مقدار ما استنتهى اليه هذه



الامريكي . وقد جاز هذا الهراء على رجال الحكومة آتت في حين أن المشاهدات العلمية قد أثبتت أن التهجين لا يمتد الى أكثر من دائرة محدودة جدا وان من أسهل الامور عزل مناطق القطن الامريكي بعيدا عن سائر المناطق القطنية وحلجه في محلج خاصة به بحيث لا تختلط بذوره مع بذور الانواع المصرية الاخرى .

ومن أجل ذلك لى وطيد الامل بأن رجالنا العاملين سيعيرون هذا الموضوع ما يستحقه من العناية والاهتمام .

ان تحرياتي الدقيقة أوصلتني الى الجزم بأنه في الاراضي الضعيفة في مصر تنتج القطن من النوع الامريكي انتجا يبلغ ضعفين أو ثلاثة أضعاف انتاج أنواعنا المصرية . وقد زرع القطن الامريكي فعلا خفية في زمن مضى فحصل منه زراعوه على عشرة قناطر في أرض لم تستطع أن تنبت من القطن المصري أكثر من ثلاثة قناطر وان الحجة التي تذرع بها الموظفون البريطانيون في وزارة الزراعة هي أنه يخشى على الاصناف المصرية الاثينة من التهجين اذا زرع عندنا القطن

المعقولة والقوية للمصانع القائمة ، والتي ستقوم . فكل سياسة ضريبية تشجع خلق صناعات جديدة هي سياسة حكيمة ، وكل سياسة تعطل المهمة هي سياسة ضارة بمصالح الوطن لا أريد أن يساء فهم ما أقول . اننى لا أنادى بأن نخلق « لنكشيرا مصرية » بين عشية وضحاها ، ولكن من السهل جدا تشجيع الغزل بتوفير العمال اللازمين له ونحن نرى بأعيننا أن المصانع العاملة في المحلة وكفر الدوار وشبرا الخيمة تنتج غزلا يرضى جميع الاسواق ، بل تنسج ايضا اقمشة تستطيع أن تدفئ اقمشة المصنوعة في البلدان الاجنبية . غير أن صناعة النسيج قد تتطلب زمنا أطول لاعداد الفنيين والعمال الذين يستطيعون أن يقوموا عليها بمهارة وحذق .

ولا ننسى في هذا الصدد أن شحن القطن مغزولا هو أقل كلفة وتداولاً من شحنه قطناً خاماً .

### زراعة القطن الأمريكي في مصر

وفي نفس الوقت الذي يجب أن نصنع محليا أكبر قدر من انتاجنا ، يجب علينا أيضا اذا أردنا أن تزدهر المحلة الاقتصادية في مصر أن نزيد انتاجنا القطنى زيادة كبيرة لانه الانتاج الزراعى الوحيد الذى تلامه أرضنا المصرية وظروفنا الزراعية ، وذلك بأن نستنبت عندنا القطن الأمريكى من النوع الذى يزرع فى السودان باسم « الويبر » بحيث يبقى الى جنب انتاجنا الخالى من الاقطان الرفيعة قطن أمريكى يباع فى الاسواق التى تستخدم القطن الناتج فى اتولايات المتحدة ، ويزاحمها مزاحمة أكيدة لعدة اعتبارات منها أن تيلته ستكون أمتن لانه استنبت فى جو وأرض صاخين مع توفر مياه الرى ولانه أقرب الى تناول الغزالين فى أوروبا ، ولانه بالنظر الى غلة الفدان منه نستطيع أن نبيعه ناقصا عشرين أو خمسة وعشرين فى المئة عن ثمن القطن الأمريكى .

هذه جميعا مزايا تضمن له الرواج ويدهش حقا الاجنبى الذى يسمع بأننى ناديت بهذا الرأى مرارا وتكرارا فلم تأبه له الجهات المختصة ، بل عارضته معارضة عنيفة كان السبب الاساسى فيها أن الموظفين البريطانيين المسيطرين على وزارة الزراعة آتت كانوا يرون فى الاخذ بهذا الرأى اضرارا واجحافا بمصالح المفازل البريطانية .

## أرقام واحصاءات

### ماشية أمريكية لايران

شحنت الولايات المتحدة الامريكية الى ايران ١٤٠٠ رأس من الماشية لتحسين انتاج الماشية فى ايران . القوى الكهربائية فى تركيا

تعتزم الحكومة التركية إنفاق ٣٠٠ مليون دولار وذلك لزيادة القوى الكهربائية فى البلاد بمقدار ٢٦٠٠ مليون كيلووات قبل حلول عام ١٩٦٠ وفى طليعة المشروعات التى ستنفذها الحكومة التركية بناء سد ارتفاعه ٤٩٠٠ قدم على نهر سيهام بالقرب من منطقة اطنه المشهورة بزراعة قطنها

### انتاج البلح فى العالم

عقد فى تونس قبل عامين مؤتمر دولى للبلح تبين من بحوثه أن عدد أشجار النخيل فى العالم يبلغ نحو ٩٠ مليون شجرة منها أكثر من ٣٠ مليون نخلة فى العراق و ٧ ملايين فى الجزائر و ٣ ملايين فى تونس ، وما تبقى ينمو فى مصر والسودان وسائر اقطار أفريقيا الشمالية وايران واططار الخليج الفارسى والجزيرة العربية والولايات المتحدة .

أما انتاج البلح العالمى فيقدر بنحو ٥٠٠ ألف طن سنويا حسب تقديرات بعض المصادر ، بينما هناك تقديرات أخرى ترفع الانتاج الى نحو ٨٩٠ ألف طن ، وانتاج العراق وحده يبلغ ٢٥٠ ألف طن ، وايران ١٠٠ ألف طن ، وشمال افريقيا ٢٠٠ ألف طن ، والولايات المتحدة الامريكية ١٣٠٠ ألف طن

### صادرات القمح فى تركيا

صدرت تركيا من محصول القمح فى العام الحالى ٧٥٠ ألف طن شحن منها ١٠٠ ألف طن الى باكستان و ٥٠ ألف طن الى اليونان . ويقدر المنتجون الترك الكمية التى ينتظر شحنها فى هذا العام علاوة على ما سبق شحنه بنحو ٣٧٠ ألف طن على الأقل .

### حالات البروتستو والافلاس

جاء فى بيان من الغرفة التجارية أن حالات البروتستو المقيدة بالمحاكم بلغ عددها ٣٧٤٥ حالة وأن الاحكام الصادرة بالافلاس بلغ عددها ٣٥ حكما فى المدة بين يومى ١٦ و ٣١ مارس ١٩٥٣ ، أى بنقص ١٠٧ حالات بروتستو وزيادة ٢٤ حكما بالافلاس عن النصف الاول من ذلك الشهر عينه .

### الملاحه بقناة السويس

أذاعت شركة قنال السويس أن مجموع إيرادات الشركة من الملاحه فى القنال فى خلال شهر ابريل الماضى بلغ ٢٤٤٦٤٠٠ ر.جنيه مصرى مقابل ٢١٩٩١٠٠ ر.جنيه فى الشهر نفسه من العام الفائت .

فيكون دخل الشركة فى الاشهر الاربعه الاولى من هذا العام ٨٠٠٩٢٠٩ ر.جنيه مصرى مقابل ٧٠٠٨٩٥٢ ر.جنيه مصرى فى المدة المقابلة من العام الماضى .



## التحول الزراعى فى باكستان

الثالثة من هذا القرن نتيجة لتشجيع الحكومات المحلية وارتفاع الاسعار . فلما حل بالعالم الكساد فى مطلع الحلقة الرابعة لم تسلم منه الجمعيات التعاونية بالهند فتوقف بعضها عن العمل مؤقتا ، كما صفى عدد كبير منها .

### الحركة التعاونية فى باكستان فى الوقت الحاضر :

يبلغ مجموع الجمعيات التعاونية من مختلف الانواع فى باكستان فى الوقت الحاضر نحو ٥٠٠٠٠ جمعية منها ٣٩٠٠٠ جمعية زراعية ومن هذه ٣٥٠٠٠ جمعية للاقراض الزراعى فى الحركة التعاونية . ويبلغ مجموع أعضاء الجمعيات التعاونية فى باكستان نحو ١٠٠٠٠٠٠٠ ١٤٠٠٠٠٠ عضو . فلو فرضنا ان كل عضو منهم يمثل أسرة مكونة من خمسة أفراد كانت الجمعيات التعاونية الزراعية تمثل سبعة ملايين فقط ، أى نحو ١١ ٪ من السكان الزراعيين أما الباقون فيعتمدون على مصادر التمويل الاخرى ان وجدت . ويبلغ مجموع القروض التى تمنحها الجمعيات التعاونية الزراعية فى باكستان سنويا لأعضائها نحو ٨٠ مليون روبية ، أى بمعدل ٦٠ روبية لكل أسرة ، وهو مبلغ لا يكفي بالطبع للقيام بالعمليات الزراعية .

هذا ، ويبلغ مجموع رأس مال البنوك التعاونية المركزية والاقليمية بالباكستان ٢٧٠ مليون روبية يستغل منها جانب كبير فى تمويل المشروعات التجارية والجمعيات التى لا تقوم بالاقتراض وانما تقوم بتسويق المحاصيل الزراعية وتدير الاحتياجات المحلية . ولكل من هذه الجمعيات فائدها فى النهوض الاقتصادى بين طبقة الزراع .

وليس من السهل تقدير مدى الحاجة الى التمويل الزراعى فى باكستان لعدم توافر البيانات عن تكاليف انتاج المحاصيل المختلفة فى المقاطعات والاقاليم المختلفة . كما أن نظام الملكية الزراعية فى باكستان يعرقل قيام الجمعيات التعاونية بعمليات التمويل على الوجه الاكمل وذلك لان الجمعيات التعاونية كغيرها من هيئات الاقراض لا تمنح قروضا لا تضمن سدادها . ولما كان الجانب

ولم تكن هذه الظروف وقفا على باكستان وحدها ، بل كانت شائعة فى الهند بأكملها منذ نصف قرن من الزمان مما حدا بحكومة الهند فى مطلع هذا القرن الى اصدار قانون جمعيات التسليف التعاونية ( ١٩٠٤ ) الذى انشأت بموجبه تلك الجمعيات بفرض تنمية المهارة والاعتماد على النفس والتعاون المشترك بين الزراع ، حتى اذا كانت سنة ١٩١٢ بلغ عدد هذه الجمعيات فى جميع انحاء الهند ٧٣٠٠ جمعية وبلغ مجموع رأس مالها ٣٠ مليون روبية . وفى ذلك العام اصدرت الحكومة قانونا آخر احتفظ بما كان فى القانون القديم من بساطة ومرونة وزاد عليه بأن نص على انشاء جميع أنواع الجمعيات التعاونية وهيئات التمويل المركزية ، أى البنوك التعاونية المركزية والبنوك التعاونية الاقليمية .

فلما تحول دستور الهند فى سنة ١٩١٩ أصبحت الجمعيات التعاونية من اختصاص الحكومات المحلية التى خولت حق الاستمرار فى تطبيق قانون سنة ١٩١٢ أو تعديله أو تبديله بما يناسب الظروف المحلية لكل مقاطعة فكانت بومباى أسرعها فى اصدار قانون الجمعيات الخاص بها وذلك فى عام ١٩٢٥ وهو القانون الذى لا يزال سارى المفعول فى السند ومنطقة كراتشى . أما فى باكستان الشرقية فالقانون السارى هناك هو قانون الجمعيات التعاونية بالبنغال الصادر فى سنة ١٩٤٠ . وفى المقاطعات الاخرى لا يزال قانون سنة ١٩١٢ معمولا به .

وكان لجعل الجمعيات التعاونية من اختصاص الحكومات المحلية بعد الحرب العالمية الاولى أثره فى زيادة نشاطها فازداد عددها كثيرا فى الحلقة

يبلغ عدد السكان الذين يعتمدون على الزراعة فى باكستان نحو ٨٠ ٪ من مجموع السكان ، كما يمثل الانتاج الزراعى أهم عناصر الصادرات ، ولذلك كان التقدم الزراعى فى باكستان - كما هى الحال فى مصر - من أول الخطوات التى يجب اتخاذها فى سبيل التقدم الاقتصادى بصفة عامة . ولكن كان الفلاح الباكستانى فقيرا فى أغلب الاحوال لا يملك من رأس المال ما يتيح له أن يفلح الارض لحسابه سواء بالامتلاك أو بالاجار فهو غالبا ما يعمل أجيرا لدى غيره من كبار الملاك وكما زاد حظه من رأس المال كلما ارتفع درجة فى سلم المجتمع الزراعى فيصبح مؤاجرا أو مالكا . ولذلك كانت مشكلة تمويل صغار الفلاحين من أهم المشاكل التى يؤدى حلها الى الانتعاش الاقتصادى فى باكستان ، لاسيما وأن متوسط مساحة ملكيات صغار الملاك لا يسمح لهم بادخار جانب من ثمن محصول العام الى العام الذى يليه مما يلجئهم الى الاقتراض سواء لتسويق المحصول القديم أو لتمويل انتاج المحصول الجديد . ويقترض الفلاح عادة من الموسرين من ذوى قرباه أو من مالك الارض اذا كان من كبار الملاك أو من المرابين أو من التجار الذين يقرضون على المحصول حتى قبل حصاده أو جمعه بشرط أن يتولوا هم تصريفه . وأحيانا تقوم الحكومة بعملية الاقراض بنفسها وذلك فى حالات الطوارئ الشديدة كالجفاف أو الفيضان وما إليها .

أما البنوك التجارية فليس فى باكستان منها ما يقرض الزراع الا فى حالة ما اذا كانوا من كبار الملاك فعندئذ تقدم لهم القروض برهن أملاكهم .



الاكبر من الاراضي الزراعية يزرع عن طريق الايجار فان الجمعيات لا تستطيع الاطمئنان الى استمرار الفلاح مستقرا في الارض التي يزرعها بالاجار ولا سيما في اقليم السند .

وقد انشئ اتحاد التمويل الزراعي أخيرا بقصد تمويل الزراعة ، وينتظر منه أن يساعد كثيرا في هذا الصدد وإذا كان صغار الفلاحين الذين يؤلفون الجانب الاكبر من المجتمع الزراعي ليس في وسعهم ان يقدموا للاتحاد ضمانا كافيا نظير القروض التي يحتاجون اليها فيستطيع الاتحاد أن يمولهم عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية التي تقدر على تقديم الضمان الكافي للاتحاد ، وتشرف من جهة أخرى على حسن استغلال الفلاح للقرض الممنوح له في الغرض الذي اقترض من أجله . كذلك يمكن للاتحاد ان يقرض الجمعيات التعاونية بضمان البنوك التعاونية المركزية التي تتبعها الجمعيات ، وعندئذ تضطلع البنوك بمسئولية تحصيل الاستحقاقات نظير عمولة ضئيلة .

ويرى المشرفون على الحركة التعاونية في الباكستان أنها لن تؤتي الثمار المرجوة منها الا اذا تعدلت القوانين بما يكتل تحصيل ديون الجمعيات التعاونية وذلك باعتبارها من ضمن متأخرات إيرادات الاراضي ، كما يرون ضرورة اطمئنان المستأجر على بقائه في أرضه ليكون في ذلك ضمان لسداد ما يقترضه من الجمعيات . كذلك يجب أن يركز اتحاد التمويل الزراعي همه في تمويل صغار المنتجين عن طريق الجمعيات التعاونية . وذلك فضلا عن ضرورة الحصول على البيانات الكافية حول تكاليف الانتاج وأسباب مديونية الفلاح ومداها .

### في تركيا

الانتاج الزراعي : شهد عام ١٩٥٢ تقدما محسوسا في مختلف نواحي الانتاج في تركيا ، ولاسيما الانتاج الزراعي فبلغ مجموع الفائض للتصدير من الحبوب نحو ١٥ مليون طن . وكان انتاج القمح قياسيا اذ

بلغ ٢٤٦ر٤ مليون بوشل ( الطن = ٣٦٧٤ بوشل تقريبا ) . كذلك زاد انتاج الشوفان من ٦٠٠ ألف طن في عام ١٩٥١ الى ٦٧٠ ألف طن في عام ١٩٥٢ ، وبذلك بلغ انتاج تركيا من هذين النوعين من الحبوب ضعفى ما كان عليه قبل الحرب . وكذلك زاد انتاج العدس من ٥٠ ألف طن في عام ١٩٥١ الى ٧٠ ألف طن في عام ١٩٥٢ وكان متوسط انتاجه قبل الحرب ٢١ ألف طن

فقط . التجارة الخارجية : على الرغم من زيادة الانتاج في تركيا وما ترتب عليه من توسع في الصادرات فقد بلغ العجز في ميزانها التجاري عام ١٩٥٢ رقما قياسيا اذ زاد عن ضعفى ما كان عليه في عام ١٩٥١ ، ويرجع ذلك الى كثرة وارداتها من السلع الانتاجية ولا سيما الآلات الزراعية . كما يرجع الى هبوط أسعار قيمة بعض صادراتها من المواد ولاسيما القطن والتبغ .

وبين الجدول التالي قيمة صادرات تركيا و وارداتها في السنوات الخمس الاخيرة بملايين الليرات التركية :

| ١٩٤٨            | ١٩٤٩ | ١٩٥٠ | ١٩٥١ | ١٩٥٢ |
|-----------------|------|------|------|------|
| ٥٥١             | ٦٩٤  | ٧٣٨  | ٨٧٩  | ١٠١٨ |
| ٩٧٣             | ٩٦٨  | ٨٧٧  | ١٢٦  | ١٥٥٦ |
| ٤٢٢             | ٢٧٤  | ١٣٩  | ٢٤٧  | ٥٣٨  |
| الميزان التجاري |      |      |      |      |

هذا ، وقد بلغ الرقم القياسي لأسعار الجملة في ديسمبر ١٩٥٢ ( على أساس ان ١٩٤٨ = ١٠٠ ) ١٠٥ مقابل ١٠٦ في ديسمبر ١٩٥١ بينما ارتفع الرقم القياسي لفلء المعيشة في استانبول من ١٠٦ في ديسمبر ١٩٥١ الى ١١١ في ديسمبر ١٩٥٢

## تجارة سوريا الخارجية سنة ١٩٥٢

( بملايين الليرات السورية )

| قيمة الصادرات | قيمة واردات |              |
|---------------|-------------|--------------|
| ٩٦ر٠          | ٨٣ر٦        | الربع الاول  |
| ٤٦ر٣          | ٦٧ر٠        | الربع الثاني |
| ٨١ر١          | ٦٧ر٥        | الربع الثالث |
| ٨٩ر٦          | ٩٥ر٢        | الربع الاخير |
| ٣١٣ر٠         | ٣١٣ر٣       | المجموع      |

## تجارة لبنان الخارجية لسنة ١٩٥٢

( بملايين الليرات اللبنانية )

| قيمة الصادرات | قيمة الواردات |              |
|---------------|---------------|--------------|
| ٢١ر٩          | ٨٣ر٩          | الربع الاول  |
| ١٤ر٢          | ٧٣ر٣          | الربع الثاني |
| ١٣ر٤          | ٨٢ر٨          | الربع الثالث |
| ٢٧ر٩          | ١٠٧ر٠         | الربع الاخير |
| ٧٧ر٤          | ٣٤٧ر٠         | المجموع      |

هذا وقد بلغ مجموع قيمة واردات لبنان من سوريا وحدها في عام ١٩٥٢ ١٦٤ر٥ مليون ليرة لبنانية كما بلغ مجموع صادراته اليها ٥٨٧ر٧ مليون ليرة ، وبذلك يكون نصيب سوريا أكثر من ٥٢٪ من مجموع التبادل التجاري في لبنان .



# المطالبة بتخصيص ٥٠ ألف جنيه لتجارة الترانزيت في بورسعيد

إيداع البضائع في الموانئ المصرية يؤدي إلى خفض نفقات المعيشة  
إقبال المصريين على تجارة تمرير السفن العابرة للقنال

حديث للأستاذ عبد نجيم وكيل غرفة التجارة للقنال

البضاعة من الخارج لقاء جعل  
يتقاضونه ثمنا للقيام بهذه العملية .

ثالثا - البضائع التي يطلبها تجار  
مصريون من البلاد المنتجة لها ، فتمر  
البضائع كتجارة ترانزيت في مصر ،  
ثم ترسل إلى البلد الذي يراد إصدارها  
إليه .

والنوع الثالث من أنواع تجارة  
الترانزيت يعود بنفع كبير على التجار  
المصريين ، إذا قورن بالثوعين الأول  
والثاني . والحكومة بدورها تنتفع  
من هذه التجارة بما تجنيه من ضرائب  
وأرباح عادية وأرباح استثنائية بما  
تقدر جملته بنحو ٧٥ في المئة .

وقال الأستاذ نجيم : ان الموقف  
الجغرافي لمصر يجعل التجار الأجانب  
يؤثرون أن يشتروا السلع من مصر  
بدلا من أن يشتروها من الخارج ،  
بسبب قرب المسافة بين مصر وهذه  
البلدان ولا سيما بلدان الشرق الأوسط  
وأكد حضرته أن هذه الحالات  
جميعها لا تؤثر بكيفية ما في نظام  
الخصص ، وقال ان الحكومة تكسب  
من هذه التجارة بما تجنيه عليها من  
ضرائب ، فليس لها أن تقول ان هذه  
البضاعة تلحق أى ضرر بالنظم -  
الضريبية والتجارية القائمة . .

ووجه الأستاذ نجيم نظر المسئولين  
إلى ميزة أخرى تعود على مصر من  
إيداع البضائع في ميناء بورسعيد ،  
على نطاق واسع ، فقال : ان خزن  
هذه البضائع في الموانئ المصرية يؤخذ  
دليلا على كثرة السلع المعروضة في  
أسواق البحر المتوسط ، فيؤدي هذا  
إلى خفض الاسعار ، وخفض لاحق  
له مترتب عليه في نفقات المعيشة .

وختم حديثه قائلا : ان من الطبيعي  
أن بقاء القيود الحاضرة سيؤدي إلى  
أن تتحول تجارة الترانزيت من منطقة  
بورسعيد إلى ميناء آخر ، وليس  
هذا في مصلحة الاقتصاد القومي لمصر  
م . ك . ب .

رايت اذاء وقف العمل بنظام المنطقة الحرة في بورسعيد وفرض قيود  
النقد أن أسأل الأستاذ عبده نجيم وكيل الغرفة التجارية لمنطقة القنال  
رأيه في الحالة الحاضرة في بورسعيد

فاجابني حضرته قائلا : ان هذا النظام يؤدي إلى مصرع التجارة عامة  
والتجارة في بورسعيد بوجه خاص ولهذا سعيانا إلى الحكومة نوجه نظرها  
عن طريق محافظ القنال إلى ضرورة وضع حل عملي لهذه المشكلة ،  
وعرضنا على الحكومة أن تضع تحت تصرفنا مبلغ ٢٥٠ ألفا من الجنيهات  
تيسيرا لمهمة التعامل بدون أن نتقيد بعبارة « المنطقة الحرة » . ونحن في  
انتظار نتيجة هذا المسعى .

التي انطوت عليها الحرب الاخيرة  
أفضت إلى وقف هذه التجارة . ولما  
انقضت الحرب راود الامل منطقة  
القنال بأن تستأنف ما درجت عليه  
من التمتع بمنطقة حرة في بورسعيد  
ولكن الامل لم يزد على وعود حكومية  
وكان من نتيجة ذلك أن انتقلت تجارة  
الترانزيت إلى ميناء بيروت وحيثما  
قبل نشوب حرب فلسطين . وصار  
معروفا اليوم أن تجارة الترانزيت في  
بيروت وفي موانئ البحر المتوسط  
الأخرى قد انتعشت اليوم وازدهرت  
ازدهارا كبيرا .

واتعويض هذا النقص الذي  
استشعرته منطقة القنال ، عمدت  
إلى تجارة تهوين البواخر ، تلك  
التجارة التي كانت حتى عهد قريب  
وقفا على الأجانب ، أما اليوم ، فقد  
أقبل عليها كثيرون من المصريين وصار  
انتفاعهم منها وفيرا . ومما يذكر في  
هذا الصدد أن ميناء بورسعيد يخرج  
عليه في كل أربع وعشرين ساعة عدد  
من السفن يتفاوت بين خمس وثلاثين  
وأربعين سفينة .

ومضى الأستاذ عبده نجيم فقال :  
ان تجارة الترانزيت تنقسم إلى ثلاثة  
أنواع هي :

أولا - البضائع التي يطلبها  
المستورد عن طريق الموانئ المصرية  
إلى بلد آخر .

ثانيا - البضائع التي يطلبها تجار  
أجانب عن طريق وسطاء في أراض  
مصرية . ويقوم هؤلاء الوسطاء بطلب

وأبرز الأستاذ عبده نجيم العناصر  
التي أسبغت على بورسعيد أهمية  
خاصة ، فقال : ان بورسعيد مدينة  
ترانزيت ممتازة بسبب موقعها  
الجغرافي على البحر المتوسط عند ثغر  
قنال السويس . وميناء بورسعيد  
ميناء حيوي للإيداع على ساحل البحر  
المتوسط ، ولا سيما إيداع السلع  
العابرة . وكانت التجارة في هذا الميناء  
منتعشة جدا قبل نشوب العالمية  
الأولى ، ولا سيما عقب الاتفاق الذي  
تم مع شركة القنال عام ١٩٠٢ وهو  
الاتفاق الذي بمقتضاه كانت السلع  
الواردة من الشرق الأقصى - أي من  
الصين واليابان - إلى بلدان البحر  
المتوسط تفرغ في بورسعيد وتودع  
في مخازنها . والتاجر المصري الذي  
كان يجلب بضائع لحسابه ولحساب  
الآخرين من البلدان الأخرى ، كان  
يجني ثمرة كبيرة تعود على التجارة  
المصرية بفائدتها حتى وان لم تكن  
هذه السلع للاستهلاك المحلي . .  
أضف إلى ذلك أن تجارة الترانزيت  
هذه كانت عاملا من عوامل تشغيل  
الأيدي في المنطقة ، ولكن الحال قد  
تغير الآن إلى نقيضه . أما الدخل الكبير  
الذي كان يعود على البلاد من وراء  
هذه الحركة ، فقد انقطع الآن .

واستطرد الأستاذ عبده نجيم ،  
فقال : ان بورسعيد كانت تنافس  
أكبر الموانئ حتى نشوب الحرب  
الأخيرة ، وكانت هذه المنافسة مواتية  
لها . غير أن الاعتبارات العسكرية



# الاحوال الاقتصادية في لبنان في تقرير للجامعة العربية اعتماد السكان على الزراعة والتجارة والصناعة انكسار الملكية الصغيرة والمتوسطة في مخروم الجبال والكبيرة في السهول قوانين العمال لا تدرى على عمال الزراعة

المصلحة الى وزارة الشؤون الاجتماعية  
وكان ذلك في شهر يونيو سنة ١٩٥١  
والمصالح التابعة لها هي مصلحة  
الشؤون الاجتماعية والاقتصاد (وتضم  
قسم الضمان الاجتماعي وقسم  
الخدمات الاجتماعية وفروع مكاتب  
الاستخدام لحماية الاسرة والتوجيه  
المهني والشؤون الريفية) ومصلحة  
العمل ومصلحة النقابات .

وسائل التكافل الاجتماعي  
يمكن تقسيم وسائل التكافل  
الاجتماعي في لبنان الى ثلاثة اقسام  
اولها : ما تقوم به الدولة ، وثانيها  
التعاون وثالثها المؤسسات الاهلية .  
اولا : التكافل عن طريق الدولة

تقوم الدولة بوجود شتى من  
التكافل الاجتماعي ، سواء بالتعاون  
مع المؤسسات الاجتماعية والتعليمية  
المختلفة او بسن التشريعات اللازمة  
لحماية الطبقات المحتاجة الى المساعدة  
ويتناول نشاط الدولة من شؤون  
التكافل الاجتماعي ما يلي :

(١) حماية العمال والنساء العاملات  
بوساطة التشريعات التي تنظم عقد  
العمل وتحدد التعويضات في حالة  
فسخ العقد وتحدد الاجور وتراعى  
الاحوال الصحية للعمال ..

وبالاحظ ان اغلب قوانين العمال لا  
تنطبق على المشتغلين بالزراعة .  
وفي كل محافظة مكتب استخدام من  
أهم اختصاصاته دراسة اسباب  
البطالة والقيام ببحث شامل لاحوال  
الطبقات الفقيرة يمكن في ضوءه علاج  
بعض مشكلاتها الاجتماعية  
والاقتصادية .

(ب) الضمان الصحي ، وهو اجباري  
لللبنانيين واختياري للاجانب .

(ج) التعليم . وتقوم الدولة بنشاط  
كبير في نشر التعليم فتتفق عليه نحو  
ثمان مواردها العامة . وتقوم الهيئات

نشرنا قبلا ما ورد في تقرير بعثة جامعة الدول العربية عن الاحوال  
الاقتصادية في سوريا والعراق . وننشر هنا ما ورد عن الاحوال  
الاقتصادية للبنان .

وكان قوام هذه البعثة حضرات الدكتور زكي هاشم الخبير الاقتصادي  
بالجامعة والدكتور صلاح العبد مدير ادارة الشؤون الاجتماعية بمصلحة  
الفلاح بوزارة الشؤون الاجتماعية ، والاستاذ كمال حمادة السكرتير الفني  
للجنة الشؤون الاجتماعية بالجامعة ، والاستاذ فتح الله المرصفي الخبير  
الاجتماعي بها .

التقدم الصناعي في لبنان ضيق  
نطاق السوق الداخلية مع ضعف  
امكانيات الاصدار . كما ان هناك  
اتجاها تقليديا قويا الى ايثار النشاط  
التجاري بجميع صورته على الاستثمار  
الصناعي .

(( الاقتصاد والحاسنة : الواقع ان  
وجود سوق حرة للعملات في لبنان  
يعد من أكبر أسباب انتعاشه  
الاقتصادي . فليست في لبنان قيود  
من أي نوع كان على تداول العملة أو  
الذهب ، وكثيرون من المشتغلين في  
هذه السوق يجدون فيها غناء عن  
التماس الربح في الاستثمارات  
الصناعية ))

والمورد الرئيسي لمالية الدولة هو  
الضرائب غير المباشرة ، اذ تروى الميزانية  
بنحو ٦٥ في المئة منها ، في حين ان  
الضرائب المباشرة لا تزيد نسبتها على  
٢٠ في المئة .

والاشغال العامة والدفاع الوطني  
هما البابتان الرئيسيان للنققات في  
لبنان ، وهما يستهلكان حوالي ١٨ في  
المئة من الميزانية ويليهما التعليم  
ونسبته ١٢ في المئة من الميزانية .

اداة تنظيم الشؤون الاجتماعية  
الاداة المشرفة على الشؤون  
الاجتماعية هي وزارة الشؤون  
الاجتماعية التي تكونت نواتها في سنة  
١٩٤٣ كدائرة ملحقة بوزارة الاقتصاد  
انوطني ثم أصبحت مصلحة في سنة  
١٩٤٨ وبعد هذا رئي ضرورة توحيد  
الخدمات الاجتماعية في هيئة واحدة  
في مرتبة وزارة فكان ان رفعت

سكان لبنان وموارده  
يبلغ عدد سكان لبنان بناء على  
احصاء عام ١٩٥١ نحو مليون و ٣٠٠  
الف نسمة ، أي بكثافة معدلها ١٣٤  
فردا في كل كيلو متر مربع ، ويبلغ  
معدل المواليد ٢٣ في الالف والوفيات  
٧ في الالف .

والعنصران الاقتصاديان في كيان  
لبنان هما التجارة والزراعة ، فكل  
منهما يساهم في الدخل القومي بما  
يقرب من ٢٠٠ مليون ليرة لبنانية ،  
وجملة الدخل القومي تقدر بنحو ٨٠٠  
مليون ليرة ، أمام عدد المشتغلين بالزراعة  
فيبلغ ١٦٠ ألفا مقابل نحو ٥٠ ألفا  
يعملون بالتجارة .

مساحة الاراضي الزراعية  
ومساحة الاراضي المزروعة تبلغ  
نحو ٢٤٠ ألف هكتار . وهناك نحو  
٢٠٠ ألف هكتار أخرى قابلة للزراعة  
ويجرى في الوقت الحاضر تنفيذ بعض  
مشروعات استصلاح الاراضي ، وفي  
مقدمتها مشروعا الليطاني والقاسمية  
وليس في الاحصاءات الموجودة ما  
يعطي صورة واضحة عن مدى توزيع  
ملكية الاراضي الزراعية أو تركزها ،  
وان كان من المشاهد كثرة الملكيات  
الصغيرة والمتوسطة في المناطق الجبلية  
وكثرة الملكيات الكبيرة في السهول .

انتاج الصناعة  
ويقدر ناتج الصناعة بنحو ١٠٠  
مليون ليرة ، وعدد المشتغلين فيها  
بنحو ١٠٠ ألف . واغلب الصناعات  
يعتمد على مواد أولية محلية . ومن  
أبرز العقبات التي تعترض سبيل



## الحالة الاقتصادية في فرنسا

انتى مسيو بيرون وزير الشؤون الاقتصادية في فرنسا محاضرة ناقش فيها حالة فرنسا الحاضرة الاقتصادية وذكر ان المشكلة الرئيسية التي يجب على فرنسا حلها هي مشكلة انتعاش النقدي الذي يصاحب سياسة التنمية الاقتصادية اذ من الملاحظ ان كل المحاولات لاجاد استقرار نقدي تعقبها فترة من الركود وانتشار البطالة . وقد ذكر ان هذه الحالة ترجع الى ما يعتور الهيكل الاقتصادي من تيارات داخلية وعدم سهولة انتقال القوة العاملة بالاضافة الى الصعوبات التي تكتنف تنفيذ السياسات الاقتصادية . وقد اشار الوزير الى كثير من النقاط التي ينوي ان يتقدم بها في شكل برنامج لتقوية الاقتصاد القومي وذكر انه قد تم وضع عدة اجراءات للعمل على ادخال التقدم الفني في الزراعة ، وتحسين معداتها . ولما كانت القوة الشرائية الناتجة من زيادة الاجور ستفيد الصناعات الغذائية وكما ان الانتعاش الاقتصادي لن يتأتى الا بمساعدة صناعات الساع الانتاجية أولا فيجب والحالة هذه ان تكون هناك تسهيلات ائتمانية لهذه الصناعات بالذات . ولقد ختم الوزير محاضرته بالنصح بتسهيل نظام التصدير الحالي كما اعلن ان الرقم القياسي لاسعار التجزئة قد انخفض في مارس الماضي بمقدار ١ ٪

### مشروع للطرق في الهند

اعتمدت الحكومة الهندية مبلغ عشرة ملايين روبية للقيام بمشروع تعاوني لانشاء الطرق في القرى . واخذت حكومات الولايات الهندية تسابق الحكومة المركزية في اعداد الاموال اللازمة للقيام بهذا المشروع وتطوع القرويون بأن يشتغلوا بالمجان في انشاء هذه الطرق حتى أن عشرة آلاف منهم شيدوا طريقا طوله ثمانية كيلو مترات في يوم واحد في منطقة « أوتار برادش » .

### الاموال المستثمرة

#### في شركات امريكا

في خلال عام ١٩٥٢ بلغ مقدار الاموال الجديدة المستثمرة في الشركات في الولايات المتحدة ما يزيد على ٨٠٠٠٠٠٠٠ دولار .

## قيود الاستيراد

### على منتجات الالبان بأمريكا

اعلنت وزارة الزراعة الامريكية منع استيراد منتجات الالبان والزبدة وغيرها منذ اول ابريل الماضي وذلك لما وجد ان استيراد مثل هذه المواد يضر ضررا بليغا بالمنتجين المحليين كما انها تضطر الحكومة لشراء منتجات الالبان بكميات وافرة وذلك طبقا لبرنامج اعانة الاسعار والمفهوم ان هولندا والسويد والدانمرك ونيوزيلندا تعتبر اكثر الدول تأثرا بمثل هذه السياسة كما ان كندا والمانيا الغربية تلي هذه الدول في تأثر صادراتها من هذه الاعنات الى الولايات المتحدة .

### تحويل سندات الحرب في بريطانيا

اعلنت الخزانة البريطانية تحويل سندات الحرب ذات الفائدة ٣ ٪ والمشتراة في المدة ما بين ١٩٤٣/٧/١ و ١٩٤٣/١٢/٣١ والتي تستهلك في المدة ما بين ١٩٥٣/٧/١ و ١٩٥٣/٢/٣١ . على أن تظل هذه السندات في حوزة حاملها حتى ١٩٥٤/١/١ وعندئذ يدفع لهم فائدة ٦ شهور كاملة بسعر ٣ ٪ سنويا وقسط الاستهلاك جنية واحد استرليني وتستبدل سنداتهم بسندات أخرى بنفس القيمة بسعر ٣ ١/٢ ٪ .



### تخفيض سعر الخصم في النمسا

خفض البنك الاهلي النمساوي سعر الخصم بمقدار ١/٢ ٪ أي من ١/٢ ٪ الى ٥/٥ ٪ ابتداء من ٢٦ مارس الماضي كما قررت جمعية البنوك النمساوية تخفيض سعر الفائدة على القروض في الحسابات الجارية من ١٠ ٪ الى ١١/٢ ٪ ومن المعروف ان سعر الخصم قد خفض في ٢١ يناير الماضي من ٦ ٪ الى ٥/٥ ٪ ولقد ادى هذا التخفيض الذي حدث في يناير الى زيادة حجم الائتمان بمقدار ٦٦ ٪ ومن المتوقع ان يؤدي التخفيض الاخير الى نقص البطالة التي كانت احصاءاتها ٢٨٠٠٠٠ عامل في آخر فبراير الماضي مقابل ٢٨٥٠٠٠ في آخر يناير و ٢٢٠٠٠٠ في آخر فبراير سنة ١٩٥٢ .

برسالتها ، ويشمل نشاط تلك الجمعية ميادين شتى منها الخدمات الاجتماعية لعمال الصناعة والخدمات الاجتماعية في المصانع والخدمات الاجتماعية الخاصة برعاية الطفولة .

### ثالثا : التكافل عن طريق التعاون

تعد الحركة التعاونية حديثة عهد بالظهور في لبنان ، ولم يصدر حتى الآن قانون لتنظيم انشاء الجمعيات التعاونية في أية صورة من صورها ،

غير أنه توجد عدة جمعيات ذات نشاط تعاوني ولا سيما في الميدان الزراعي . كما أنه لم يوضع بعد نظام للتسليف الزراعي التعاوني مما يجعل الفلاحين مضطرين الى الاقتراض بالوسائل العادية في كل ما يحتاجون اليه في زراعاتهم .

الحررة والاجنبية بدور كبير في الميدان اذ تبلغ نسبة من يتلقون العلم في مدارس تابعة لتلك الهيئات نحو ٦٠ ٪ في المئة من مجموع الطلاب والطالبات في لبنان .

ونسبة الامية في لبنان لا تزيد على ١٧ في المئة .

( د ) رعاية الاحداث الهمل وصغار

المجرمين .

( هـ ) رعاية المسجونين .

ثانيا : التكافل عن طريق

المؤسسات الاهلية

ادركت حكومة لبنان الدور الذي يمكن أن تقوم به الجمعيات الاهلية مساهمة منها في النهضة الاجتماعية فأصدرت التشريعات التي تتضمن مساعدتها فنيا وماليا للنهوض



## الإنتاج الصناعي في إيطاليا

بلغ الرقم القياسي للانتاج الصناعي في شهر يناير بإيطاليا ١٤٨ ( أساس ١٩٣٨ = ١٠٠ ) بالمقارنة بـ ١٤٩ في ديسمبر ١٩٥٢ و ١٩٤٢ في يناير ١٩٥٢ .

## أجالة الاقتصادية في هولندا

أعلن وزير الاقتصاد في البردر الهولندي ان ميزان المدفوعات الجارية لعام ١٩٥٢ قد حقق فائضا قدر ١٦٥٠ مليون فلورين مقابل عجز مدره ، ٣٠٠ مليون فلورين في عام ١٩٥١ ومن ذلك يتبين ان الاقتصاد الهولندي قد استرد توازنه وقوته . ومن العوامل التي أدت الى هذا التحسن ان الانتاجية العملية قد وصلت الى مستويات ما قبل الحرب كما ان البطالة قد تناقصت كثيرا عما كانت عليه .

## توحيد نظام النقد في اليونان

أعلنت الحكومة اليونانية في ٩ ابريل الماضي اسعار انصراف المتعددة واصبح سعر الصرف الجديد ٣٠٠٠٠ دراخمة لكل دولار بدلا من ١٥٠٠٠٠ . ولقد استشارت الحكومة اليونانية صندوق النقد الدولي في هذا الشأن وقدرت ان الصندوق بهذا العمل من الحكومة اليونانية لتوحيد نظام صرفها وانحاء اسعار انصراف المتعددة . وحتى التخفيض الاخير انذرى حدث في سبتمبر ١٩٤٩ حينما عدلت اليونان السعر من ١٠٠٠٠ الى ١٥٠٠٠٠ دراخمة للدولار كان نظام الصرف الى حد كبير موحدا . ولكن هذه الحالة لم تستمر طويلا . فسرعان ما تبين ان سعر الدراخمة اليونانية اكثر من الحقيقة بالنسبة لكثير من العملات الرئيسية وقد كان مرجع ذلك الى نقص الاجراءات الخاصة بتثبيت مركز العملة والى اشمئزاز حالة التضخم . وللتغلب على هذه الحالة لجأت الحكومة اليونانية ، الى وضع اسعار صرف متعددة ظنا منها ان هذا يؤدي الى استقرار الحالة وعدم اضطرابها ولكن سرعان ما تبين نتيجة هذا الاجراء وهو ايجاد نظام صرف تشوبه سوء الادارة وفرض سوء الاستغلال كما أن الضرائب العالية على الواردات والاعانات الممنوحة للصادرات لم تفد كثيرا لذلك عرضت الحكومة اليونانية الموضوع على صندوق النقد الدولي

فأشار الصندوق بتوحيد سعر الصرف قائلا ان هذا التوحيد سيصبح ممكنا طالما ان الحكومة اليونانية مصممة على الوصول باقتصادها النقدي الى الثبات والاستقرار وذلك بوضع برنامج وسياسة لمكافحة التضخم وتنمية الاقتصاد اليوناني .

## تعويض المانيا لاسرائيل

بدأت المانيا في ٢٤ مارس الماضي في تنفيذ اتفاقية التعويضات لاسرائيل وذلك بتحويل مبلغ ٥ مليون جنيه الى شركة شل البريطانية كتمن لوقود يسلم الى اسرائيل . والمفهوم ان هذه المدة دفعت من حساب المانيا الغربية لدى اتحاد المدفوعات . وتدل التقارير ان طريقة الدفع هذه ستستمر الى آخر مارس ١٩٥٤ . وتشير كذلك الى انه من المتوقع ان تصل اول دفعة من البضائع الالمانية الى اسرائيل في يولية ١٩٥٣ .

## الاسعار في اتحاد الجمهوريات

### السوفيتية

أعلنت الحكومة السوفيتية في مارس ١٩٥٣ تخفيض اسعار أكثر من ١٠٠ صنف من اسعار السلع الاستهلاكية وتتراوح نسبة التخفيض من ٥ ٪ الى ٥٠ ٪ وتشمل هذه السلع البطاطس والفاكهة والخضروات والحبز ، والدقيق واللحوم والدهن والسكر والشاي والسجائر والمشروبات الروحية والمنسوجات والملابس والاحذية هذا وقد خفضت اسعار الفواكه والخضروات التي تباع في المخازن التعاونية التي تمتلكها الدولة بنسبة ٥٠ ٪ وخفض سعر الشاي بنسبة ٢٠ ٪ والفودكا بنسبة ١١ ٪

## قرض اجباري يطرح في اسرائيل

وافق البرلمان الاسرائيلي على اقتراح طرح قرض اجباري بمقدار ٤٥ مليون جنيه اسرائيلي بفائدة قدرها ٢ ٪ / ١٠ ٪ وسيجبر أصحاب الاصول الثابتة والمنقولة على المساهمة في هذا القرض بنسبة تتناسب مع رؤوس أموالهم التي يمتلكونها وهذه النسبة تتراوح بين ١ ٪ / ٤ ٪ لكل من يمتلك ما قيمته ١٠٠٠٠٠ جنيه اسرائيلي الى ١٠ ٪ لكل من يمتلك ما قيمته أكثر من ٦٥٠٠٠٠ جنيه اسرائيلي .

هذا وتدل الاحصاءات الاخيرة أن عدد المهاجرين منذ انشاء دولة اسرائيل حتى آخر ١٩٥٢ بلغ ٧٠٨٣٩١ مهاجرا

## ميزان مدفوعات السويد

تدل انتقديرات الاولية لميزان مدفوعات السويد في عام ١٩٥٢ على حدوث فائض يبلغ ١٣٢ مليون كراون سويدي وهو يقل كثيرا عن الفائض الذي حدث في عام ١٩٥١ وهو ١٠٤٦ مليون كراون ويرجع هذا النقص بصفة خاصة الى النقص في أسعار بعض الصادرات الهامة مثل الخشب

## أمريكا تقرض البرتغال

منح بنك الاستيراد والتصدير في أوائل ابريل الماضي قرضا جديدا الى البرتغال مقداره ١٧ مليون دولار وذلك لتنمية مستعمراتها . وفائدة هذا القرض هي ٤ ٪ ويستهلك في مدى ٢٠ عاما .

## بنك دولي للبن

أقر اتحاد البن لأمريكا الوسطى والمكسيك وجزر البحر الكاريبي في اجتماعه الاخير في مدينة هافانا مشروع انشاء بنك دولي للبن برأس مال قدره ٧٠ مليون دولار لتسهيل انتاج البن وتوزيعه .

## التجارة الخارجية لليونان

بلغت واردات اليونان في عام ١٩٥٢ ٣٤٦٣ مليون دولار مقابل ٣٩٨٣ مليون دولار في ١٩٥١ كما بلغت الصادرات ١١٩٩ مليون دولار مقابل ١٠١٦ مليون دولار في عام ١٩٥١ وكان العجز في عام ١٩٥٢ ٢٢٦٤ مليون دولار مقابل ٢٩٦٧ مليون دولار ويتبين من هذه الارقام ان العجز في الميزان التجاري لعام ١٩٥٢ يبلغ حوالي ٦٦ ٪ من قيمة الواردات ولو انه اقل كثيرا من العجز الذي حدث في عام ١٩٥١ .

## الطماطم في الأرجنتين

جاء في بيان لوزارة الزراعة في الأرجنتين بأن المساحة المزروعة طماطم في خلال السنة الزراعية ١٩٥٢/٥٣ تبلغ ٢٠٠٠ هكتار يقدر انتاجها بنحو ٣٠٨٩٠٧ طن . وهذه المساحة تزيد بنسبة ٣٥ ٪ في المئة على المساحة التي زرعت هذا المحصول نفسه في عام ١٩٥١ .



# شهرة المحل

**تعريفها :** الشهرة تعاريف عديدة وكثيرة نورد بعضها فيما يلي :

١ - هي مقدرة المحل على انتاج ارباح تزيد عن الارباح العادية لمحل آخر ..

٢ - هي عبارة عن مجموعة عناصر تعمل مجتمعة على تكوين قوة تجتذب الزبن الى المحل فتزيد مبيعاته وبالتالي ارباحه .

٣ - هي الفائدة التي يجنيها من محل في منشأة تجارية محل آخر نتيجة سمعة المنشأة واتصالاتها التي نشأت عن مجهودات شخصية أو لاشياء أخرى يمتلكها المحل او لحسن موقعه .. الخ ..

٤ - هي توقع عودة زبائن المنشأة اليها في المستقبل .

٥ - هي ما يميز منشأة قديمة عن منشأة جديدة بادئة في أعمالها .

## ماهية الشهرة ومقدمة عنها

ان الغرض من التجارة هو تحقيق الربح ، فلا تقاس مقدرة منشأة ما بمقدار رأسمالها وعدد زبئنها فقط . بل تقاس أيضا وفي النهاية بمقدار ما تستطيع تحقيقه من ارباح . فاذا فرضنا أن منشأة تستطيع أن تربح بنسبة ١٠ ٪ وأخرى بنسبة ١٥ ٪ فاننا نستطيع أن نقطع بأن قيمة المنشأة الثانية تكون أعلى من قيمة المنشأة الاولى وذلك طبعا بفرض بقاء العوامل الاخرى ثابتة ومتساوية .. وينتج من ذلك أن قيمة المنشأة تقدر أولا وقبل كل شيء بمقدرتها على اكتساب الربح وكلما ازدادت هذه المقدرة كلما ارتفعت قيمة المنشأة

فاذا فرضنا ان منشأة تمتلك رأسمال قدره ٥٠٠٠ جنيه وتحصل على دخل صاف قدره ١٥ ٪ من هذا الرأسمال ، وكان سعر الفائدة في السندات المضمونة هو ٦ ٪ وقدرت نسبة المخاطرة المقطوع بها في هذا الفرع من النشاط ب ٤ ٪ فان الدخل الاضافي أو الزائد لهذه المنشأة يكون ( ١٥ - « ٦ + ٤ » ) أي بنسبة ٥ ٪ ولهذا فان قيمة هذه المنشأة لا تقاس فقط بمقدار رأسمالها المموس

وهو ٥٠٠٠ جنيه ، ولكن بمبلغ يتمشى مع دخلها أي مع ال ١٥ ٪ وتكون قيمتها في هذه الحالة هي :

$$\frac{5000}{100} \times 15 = 7500 \text{ جنيه}$$

ان التجارة لا تتطلب رءوس الاموال وحدها ولا البضائع والخامات دون غيرها ، بل هي تتطلب علاوة على ذلك أن تجد المستهلكين والزبن الذين يشترون بضائعها او يعاملونها ، وهؤلاء امامهم كثير من المنشآت لينالوا منها ما يبتغون ، فلا تستطيع منشأة ما ان تجذبهم نحوها لمجرد أن رأسمالها كبير ، بل ان ذلك يستلزم وجود عوامل كثيرة ومختلفة ، والتاجر الماهر هو الذي يستطيع ان يتفنن في اغراء الزبن واجتذابهم مستعملا في ذلك مختلف الطرق ، ومتخذا في ذلك شتى الوسائل حتى يتهافتوا على معاملته والشراء منه دون غيره من المنشآت . ان هذه الوسائل التي يتخذها التاجر لاجتذاب الزبن تكلفه نفقات قد تكون كبيرة ، ومع ذلك فقد لا ينجح في استمالتهم اليه مما يجعلها هباء لا فائدة من وراءها . أما التاجر الذي ينجح في ذلك فانه يحقق منه نسبة من الربح أعلى مما يحققه أمثاله في نفس النشاط . ( وهو ما كان يسعى اليه طبعا )

من نسبة الربح العادية لنفس النوع من التجارة . ويقصد بالربح العادي الدخل الممكن الحصول عليه اذا استثمرت الاموال في نواح تكون مأمونة العاقبة مضمونة مائة بالمائة ، كالسندات المضمونة مثلا - مضافا الى هذا الدخل نسبة معينة تمثل خطرياع الاموال نتيجة لاستثمارها في هذا النوع من التجارة أو بمعنى آخر يمكن تمثيل هذه النسبة بقسط يدفع لشركة تأمين لتضمن سلامة رأس المال ولتعوض صاحبه عن أي عجز يصيبه . فاذا ما كان مجموع هذين العنصرين في تجارة البقالة مثلا ٢٠ ٪ من قيمة رأس المال المستثمر واستطاع تاجر ان يحقق ربحا أعلى من ذلك كانت تجارته في مجموعتها

من نسبة الربح العادية لنفس النوع من التجارة . ويقصد بالربح العادي الدخل الممكن الحصول عليه اذا استثمرت الاموال في نواح تكون مأمونة العاقبة مضمونة مائة بالمائة ، كالسندات المضمونة مثلا - مضافا الى هذا الدخل نسبة معينة تمثل خطرياع الاموال نتيجة لاستثمارها في هذا النوع من التجارة أو بمعنى آخر يمكن تمثيل هذه النسبة بقسط يدفع لشركة تأمين لتضمن سلامة رأس المال ولتعوض صاحبه عن أي عجز يصيبه . فاذا ما كان مجموع هذين العنصرين في تجارة البقالة مثلا ٢٠ ٪ من قيمة رأس المال المستثمر واستطاع تاجر ان يحقق ربحا أعلى من ذلك كانت تجارته في مجموعتها

تساوى من القيمة اكثرهما تساويه أصولها الملموسة وحدها . وهذا الفرق في القيمة هو ما يطلق عليه اسم (شهرة المحل) وهي لذلك تعتبر أصلا وهما أو اسميا . ولما كان المفروض في التجارة أن تأتي بأرباح أكثر من الارباح العادية لان هذه الاخيرة يمكن الحصول عليها بوسائل أخرى اذا ما فرضنا رغبة التاجر في الاطمئنان الى سلامة أمواله ولهذا يمكننا أن نعتبر ان الشهرة هي بمثابة الروح الذي يجعل للجسم المادى للتجارة قيمة تفوق قيمته الملموسة وشهرة المحل تكون في الواقع عبارة عن القوة الانتاجية للنشأة ، ولهذا فان اصول المحل منعزلة عن الشهرة تكون قيمتها اقل كثيرا مما لو نظري اليها مع شهرة المحل كوحدة متماسكة ان الشهرة وحدها ومنفصلة عن باقى الاصول لا يمكن تقويمها تقويما عادلا اذ هي وباقى الاصول يكونان مصدر اكتساب الارباح لمنشأة ما ولهذا يرى بعض المحاسبين انه يجب تقديم شهرة المحل وباقى الاصول معا وكوحدة ، حتى يمكن الوصول الى قيمة الشهرة وحدها وذلك بطرح قيمة الاصول الملموسة من هذه الوحدة .

ان مجرد القول بأن منشأة لها شهرة يعنى انها تدر أرباحا والعكس ليس بالضرورة صحيحا لان مجرد انتاج الربح ليس كافيا لوجود الشهرة اذ يجب أن يكون هذا الربح أكثر من الارباح العادية حتى يمكن أن توجد .

**ولا يقصد بشهرة المحل في المحاسبة المعنى اللغوي للكلمة ، اذ لا يكفي لوجودها أن يكون للمنشأة ألوف الزبن أو أن تكون معروفة للجميع ، بل يجب أولا وقبل كل شيء أن تكون نسبة أرباحها الى رأسمالها أكثر من النسبة العادية حتى ولو كان عدد زبائنها اقل ..**

واكثر من ذلك قد يكون لدى المنشأة بعض من عناصر تكوين الشهرة ولكنها لم تستطع أن تكونها نظرا



لغوامل أخرى مضادة أو لغير ذلك من الأسباب ، وفي هذه الحالة تكون الشهرة منعقدة وتكون تلك العناصر غير ذات قيمة حتى ولو كان قد أنفق في سبيلها مبالغ من المال .

**ومثال ذلك :** أن شخصا أراد أن يشتري منشأة تجارية قومت أصولها الملموسة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه وكانت أصولها غير الملموسة مكونة من الاسم التجارى والماركة والعلامة التجارية واسرار تجارية وصناعية وعقد ايجار لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد فإذا ما فرض أن نسبة الربح العادية في هذا النشاط هي ١٥٪ وإذا ما تبين أنه لا ينتظر أن يحصل المشتري على أرباح تربو على النسبة ، فإن هذه المنشأة لا يمكن أن تقوم بأكثر من قيمة أصولها الملموسة أى الـ ٥٠٠٠ جنيه وتكون العناصر الأخرى ومن بينها الأصول الغير ملموسة المذكورة سابقا غير ذات قيمة .

وإذا ما وجدت منشأة أخرى لها نفس الظروف ونفس رأس المال والأصول وكان دخلها الصافي يقدر بنسبة ٢٠٪ فإن هذه المنشأة تقوم ليس فقط بقيمة أصولها الملموسة ، بل بزيادة عن ذلك وتكون هذه الزيادة متمشية مع زيادة نسبة الأرباح التى هى فى الحقيقة عبارة عن عائد الأصول غير الملموسة أو بمعنى آخر عائد شهرة المحل .

وقد يتطرق الى الذهن فى الحالة الأولى من هذا المثال أنه ما دامت المنشأة لاتساوى أكثر من قيمة أصولها الملموسة فلا داعى اذن لبيع الأصول الملموسة ويمكن للبائع ان يحتفظ بها لنفسه بناء على ذلك . أن هذا الرأى خاطئ ولا يصح الأخذ به ، أنه رغما عن أن الشهرة هنا غير ذات قيمة إلا أنه قد يكون لعناصرها المذكورة سابقا دخل فى المحافظة على نسبة الربح العادية بحيث أنه لو استبعدت كلها أو بعضها لكانت النسبة أقل من ذلك . ولهذا يجب حتى فى حالة عدم وجود قيمة بيعية لشهرة المحل ، تحويلها الى المشتري مع باقى الأصول الملموسة .

الا أنه توجد حالات كالحالة الأولى لا يكون للشهرة فيها قيمة بيعية رغم ضخامة رقم مبيعات المنشأة وكثرة

عدد زبائنها ، ومع ذلك يدفع المشتري لها ثمننا قد يكون ضخما بعد أن تبينت له سوء ادارة المنشأة مما ترتب عليه عدم وجود قيمة بيعية لشهرتها . وأنه بتغييره لهذه الإدارة ووضع الاسس القويمة لها يمكنه أن يجعلها تسير فى سبيل التقدم والفلاح . . . وقد يكون له غرض آخر من هذا الشراء . وهذا الامر يجعلنا نفرق بين القيمة النظرية للشهرة والقيمة العملية لها أو سعرها الممكن تحقيقه . ويجب لذلك بحث ظروف كل حالة على حدة وما يحيط بها من ملاسات . وشهرة الحل قد لا تظهر فى الدفاتر رغم أن لها قيمة كبيرة ، وهى بطبيعتها كالأصول الثابتة تماما فبينما تعمل الأصول الملموسة وتساعد على انتاج الربح العادى نجد الشهرة تعمل وحدها فى انتاج الربح غير العادى . وهى كباقى الأصول الثابتة لا تتجر فيها المنشآت ، وطالما بقيت الأرباح غير العادية طالما بقيت الشهرة

الا أن الشهرة تختلف عن الأصول الثابتة الأخرى ، فالأولى غير ملموسة والثانية ملموسة فهى تشبه فى ذلك الأصول الوهمية أو الاسمية كما سبق أن قلنا .

وتتكون الشهرة بمضى الزمن وتوالد عناصرها ونموها حتى تصبح ذات قيمة مادية كبيرة ، أى أن المنشأة التى كونتها لاتدفع فيها ثمننا كما هو الحال بالنسبة لباقى الأصول الثابتة . . . ولذلك لاتظهر قيمة للشهرة بالدفاتر كباقى الأصول الا فى حالات سنذكرها فيما بعد .

كما تختلف الشهرة عن باقى الأصول الثابتة اختلافا جوهريا ، فبينما الأخيرة تنقص قيمتها تدريجيا على مر الزمن نتيجة للاستهلاك نجد ان الشهرة لا تنقص بالاستهلاك ، بل يغلب أن تزيد قيمتها كلما مر بها العهد . « يتبع » « ت . ا . »

## ملاحظات سياح عن بورسعيد

وقال سائح آخر أنه عندما أرادت ألمانيا الغربية أن تنظم سياستها الاقتصادية ، نظرت الى شؤون السياحة فى الاتجاهين ، فسهلت السفر منها لأنها تعلم جيد العلم أن ذلك يقابله وصول سياح إليها من الخارج .

أضف الى ذلك أن شركات الطيران والبواخر تقرر مرور سفنها وطائراتها بالموانئ الجوية والبحرية طبقا لما تصادفه من تسهيلات أو عقبات .

وقال لى بعض هؤلاء السياح أن مدينة بورسعيد مدينة لاتدب فيها الحياة الآن ، فالأضاءة الليلية ضعيفة جدا ، وكثيرا ما ينقطع التيار ليلا ، ومثل هذا يحدث مع الماء ، ولما سأل السياح أهل بورسعيد عما اذا كانت هذه الحال مستمرة ؟ أجابوا بنعم .

وقال سائح أنه جال فى مدينة بورسعيد فرأى أن الساعات الموضوعة فى الميادين حتى ساعة السكة الحديد كانت معطلة . .

هذه الملاحظات تدل على أن ميناء بورسعيد يفتقر الى الحياة

« قارىء »

أمضيت بضعة أيام فى بورسعيد اجتمعت فى خلالها بطائفة من السياح الذين وصلوا بالباخرة ليمضوا فى المدينة بضعة أيام .

وبعد ما قالوا أنهم سعداء بمجبئهم الى مصر ، أبدوا بعض ملاحظات، أوردتها هنا .

وأول هذه الملاحظات يتصل بالسياسة . فقد أبدوا دهشهم عندما علموا أن قيود الخروج من مصر لا تزال قائمة على الرغم من أن الحكومة الحاضرة تستمتع باستقرار مكين . وقالوا ان عنصرا هاما من عناصر السياحة هو أن تكون السياحة فى اتجاهين لا فى اتجاه واحد ، وإذا اعترضت دولة طريق السياح الذين يريدون السفر الى الخارج فقد لا يزورها سياح من الخارج .

وقال واحد من هؤلاء السياح أنه عندما وضعت انجلترا قيودا على الخروج ، كانت قيودا مالية مجردة ولكنها لم تعترض على مبدأ السفر ولجميع الحكومات الوسائل التى بها تستطيع مراقبة المسافرين من الناحية المالية ، ولكن ليس من المعقول الاعتراض على مبدأ الخروج نفسه .





يحررها ويشرف عليها :

النقل . فبلغت حتى شهر نوفمبر الماضي ٤٨٠٠٠ ر.٧٤٨ إذا ما قورنت بعددها في عام ١٩٣٩ إذ بلغت ٢٦٠٤٠٠٠ ر. ترخيصا ويشمل هذا الرقم الأخير زيادة في عام وأحد قدرها ٢٥٩٠٠٠ ر. ترخيصا للنقل .  
« فانيشمال تايمز »

\*\*\*

### بناء المنازل في بريطانيا

إذا اعتبرنا شهر مارس المنصرم شهرا متوسطا في إنتاجه ، فإنه يمكن التأكيد بأن بريطانيا تستطيع أن تبني ٣٥٠ ألف منزل سنويا وليس ٣٠٠ ألف فقط كما كان متوقعا . وفي الحقيقة فإن عدد المنازل التي تنتهي في أي شهر من الشهور تعكس بعض الحقائق والظروف المفاجئة . فلقد تم صنع ٢٩ ألف منزل . ويعتبر هذا الإنتاج الذي بدأ بعد الحرب العالمية الثانية أسطورة يحق (لوزارة المساكن) أن تفخر بها ٠٠ ! إذ معنى هذا أن هناك ٦٩٠٠٠ منزل تم صنعها خلال الربع الأول من العام الحالي إذا ما قورن بالربع الأول من عام ١٩٥٢ إذ بلغ ٥٣ ألف منزلا .

« تايمز ريفيو أوف اندستري »

### انباء المعادن والمواد الخام :

هبط انتاج الصلب في ألمانيا الغربية إلى ١٠٠٠٠ ر. ١٤٠٠٠ طن في شهر مارس ١٩٥٠ ر. ١٤٧٠٠ طن . ويرجع العلية إلى عطلات أعياد « إيستر » . كما أن الصنع التي كانت تنتظر نتائج مشروع شومان كما هبط سعر المطاط خلال الأسبوع الماضي بنس للطل الواحد . وهبطت أسعار الرصاص هبطت أسعار الزنك بمقدار ١٥ شلن وبلغت الرصاص ٧٨ ٢/ جنيه للطن وأسعار الزنك ١٦١ جنيه والنحاس ٢٥٣ جنيه ٨ شلن . وكانت أسعار الشاي الهندي ٣ شلن الأسبوع المنتهى في ٩ مايو الحالي . وأذاعت وزارة الزراعة الأمريكية أن المساحة فداناً منها ٢٥٦٦٤٠٠ فداناً أنتجت محصولاً بالة أي بمعدل ٢٨٢٧ رطلاً للفدان . وليست أرقام أخرى خلال الأيام القليلة القادمة كما طلب القمح الكندي بواسطة الملكة قمع مانيتوبا طبقاً لأسعار اتفاقية القمح بنس ورقم (٢) بسعر ١٠٦ شلن ، ورقم (٣) بسعر ١٠١ شلن و ١/٤ بنس ، وذلك فانكوفر .

### خفض العون الأمريكي الخارجي

طلب الرئيس ايزنهاور إلى الكونجرس الأمريكي أن يعتمد مبلغ ٨ بليون دولار لبرنامج المعونة الأجنبية الخارجية لعام ١٩٥٤ المالية التي تبدأ من أول يوليو القادم ، وهذا الرقم أقل بمقدار ٨٨٠ بليون دولار عن اعتماد المستر ترومان في يناير الماضي .

والبيانات التالية توضح أوجه اتفاق هذا المبلغ الضخم ، الذي يسمى هذا العام : « مدفوعات الدفاع » ، بينما كان يسمى في العام الماضي « معونة الدفاع » .

### مواد للدفاع والتدريب بمليون الدولارات

|                    |      |
|--------------------|------|
| يخص أوروبا         | ٢٥٣٤ |
| » الشرق الأقصى     | ١٠٠١ |
| » الشرق الأدنى     | ٤٦٩  |
| » أمريكا اللاتينية | ٢٠   |

### والمجموع ٤٠٢٤

### صندوق مدفوعات الدفاع بمليون الدولارات

|                            |     |
|----------------------------|-----|
| يخص الهند الصينية          | ٤٠٠ |
| مواد تصنع ببريطانيا وفرنسا | ٢٠٠ |
| مساعداً اقتصادية لأوروبا   |     |
| ومساعداً للصين الشيوعية    | ٣٩٥ |

### والمجموع ٩٩٥

|                      |      |
|----------------------|------|
| ثمن أسلحة خاصة       | ٢٥٠  |
| اغراض فنية واقتصادية |      |
| وتنمية وعلمية        | ٥٦٠٠ |

### أي أن المجموع الكلي للاعتماد ٥٨٢٩

وفضلاً عن ذلك فسوف تتدفق المساعدات على فرنسا لكي تصمد أمام ضربات الشيوعيين في « لاوس » كما صرح بذلك المستر دالاس . هذا وسوف تتحمل هيئة الأمم حوالى ٤٠ ٪ من نفقات الحرب في الهند الصينية .

« الإيكونوميست »

\*\*\*

### مشاكل المرور والطرق في إنجلترا

تواجه إنجلترا اليوم مشاكل خطيرة في المرور ، إذ تحتاج إلى إنشاء طرق جديدة وأتباع وسائل حديثة لتفادي أخطار الطريق . فلقد تم احصاء عدد الرخص التي صدرت لمركبات

### The Structure and Capacity of Australian Manufacturing Industries

تصدر هذا الكتاب الضخم لحكومة الاسرائيلية لتبيان مدى انتاجية لمصانع الاسرائيلية . وفضلاً عن ذلك فإن الكتاب يشمل النواحي الفنية والانتاجية لكل مادة منجدة أو المصنوعة في اسرائيل . كما يشمل فضلاً يقارن فيه واردات وصادرات استراليا .

وهذا البحث ينصل مدى انتاجية حوالى ٤٣ ألف مصنعة تحوى ٢٠٠ صناعة كبرى ويسجل الكتاب التطور الاقتصادى السريع الذى سرى في أركان الكيان الاستراى فهناك ٩١٧ ألف عامل يعملون في المصانع بينما كن عددهم ٥٦٣ ألف عام ١٩٣٨/١٩٣٩ . كما زادت قيمة المصنوعات التي ثلاث أضعافها . كما قل اعتماد اسراى على المنجات الاجنبية وبذلك هبط رقم اتواردات اليها . وفي عام ١٩٣٨/١٩٣٩ بلغت صادراتها من الآلات والمصنوعات ثلث وارداتها من هذه الاصناف . وفى عام ١٩٥٢/٥١ بلغت أكثر قليلاً من سدس قيمة الواردات وبالرغم من أن هذه الأرقام قد يبدو فيها الخيال نوعاً ما ، إلا أنها حقيقة الاقتصاد الاسترالى الحديث الذى يرجع إلى المهرة ، والنشاط الجارى سواء منه المحلى أم الخارجى ، أو فى الصناعات الثقيلة .

ويعتبر هذا الكتاب بحق مفخرة لكل اقتصادى ، ولكل تاجر يرغب فى لمس الحقائق الى قد يظنها خيالاً . وهو مفخرة أيضاً لرجل الصناعة لاسترالى .

\*\*\*

### Demographic Year book 1952

وهذا كتاب آخر يقع فى ٥١٨ صفحة أصدرته هيئة الأمم المتحدة شاملاً على احصائيات رسمية لمعظم بلاد العالم ومناطقه عن السكان ، والمواليد ، والوفيات ، وعدد حالات الزواج ، وعدد حالات الطلاق ، والهجرة . كما يشتمل انكتاب التوزيع الجغرافى للسكان ، وقد أفرد باب خاص عن الاتجاهات المحلية والدولية مقارنة باحصائيات عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥١

\*\*\*

### A study of Trade Between Latin America and Europe

ويعتبر هذا الكتاب أحدث وأدق كتاب من نوعه ، إذ يبين حالة التجارة بين دول أمريكا اللاتينية ودول أوروبا . وتوجد تفاصيل دقيقة وتحليلات واضحة عن محتويات وحالة الواردات والصادرات إلى ومن أمريكا اللاتينية ، ولقد طرق الكتاب تطور التجارة بين البلدين وتحسنها ، وخاصة عن صادرات أمريكا اللاتينية الهامة وهى : البن ، والسكر ، والقطن ، وزيت البذرة ، والصوف ، واللحوم . كما شمل الكتاب أهم صادرات دول أوروبا ، وهى : آلات النسيج والجرارات . ويقع الكتاب فى ١١٧ صفحة وهو من مطبوعات هيئة الأمم المتحدة



التجارة مع الشيوعيين

تدل التقارير الواردة من جنيف على أن المحادثات التي دارت ، والاتفاقات التي تمت هي في جانب « انعاش التجارة » بغض النظر عن كونها تجارة شيوعية أو تجارة غربية . فقد ادلى المستر « ميردال » السكرتير الإداري للبعثة الاقتصادية لدول أوروبا بتصريح جاء فيه : « لقد صار من اليسير الآن إجراء تبادل تجارى بين دول الشرق ودول الغرب فقد قدمت اقتراحات مجدية في سبيل السير بهذه التجارة قدما ولقد أبدى مندوبو دول الستار الحديدي استعدادهم لاستيراد السلع الاستهلاكية التي ينتجها الغرب . . كما أبدى الاتحاد السوفييتى استعداداه الكامل لاستيراد المواد الخام من المناطق الدنيون والمستعمرات مثل الكاكاو والبن والجلود . والشئ الثالث الذى بدأ أقرب للخيال هو استعداد الدول الشيوعية لتصدير المواد الاستراتيجية التي يحتاجها الغرب مثل البترول والتنجستن . وسواء بدت هذه الاتفاقيات خيالا أو حقيقة ، فإن الايام القليلة المقبلة ستكشف عن مدى تنفيذها .

٢٦٠ رطل خلال شهر ابريل المنصرم ، هبط أيضا استخراج الحديد الخام من الهبوط الذى لم يحدث منذ الحرب . هذا الهبوط يعود الى قلة تلقى أوامر كن ليس معنى ذلك هبوط الاسعار سوق لندن بمقدار واحد شلن و ١٠ وربع ة أخرى بمقدار ٢٢ شلن و ٦ بنس ، كما عار القصدى ١/٢ ٧٥٢ جنيه للطن ، واسعار ٦٨ جنيه للطن . كما وصل سعر طن من ، وأوقية الذهب الخام ١٢ جنيه

٧٦٦ بنس للرطل بزيادة ١٢ ر. بنس عن برودة قطننا هذا العام تبلغ ٢٦٩٢٢٠٠٠ نخما . وقدّر هذا المحصول بـ ١٥٨١٣٦٠٠٠ لده هي الارقام النهائية بل المنتظر أن تداع

لتحدة على أساس الاسعار التالية : - لدولية : رقم (١) بسعر ١٠.٧ شلنا و ١/٢ سعر ١٠.٥ شلنا و ١/٢ بنس ، ورقم (٢) كل ٤٨٠ رطلا « قوب » وتشحن من ميناء

تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٢

بلغت قيمة الواردات الى القطر المصرى خلال عام ١٩٥٢ مبلغ ٢١٨٨٨ مليون جنيه اذا ما قورنت بالعام الاسبق حيث كانت ٢٧٩٦٦ مليون جنيه .

كما بلغت قيمة الصادرات ١٤٢٩٩ مليون جنيه والبضائع المعاد تصديرها ٢٣٣ مليون جنيه اذا ما قورن ذلك بالعام الاسبق حيث كانت على التوالى ٢٠٠٦٦ مليون جنيه و ٢٢٤ مليون جنيه .

وفيما يلي مقارنة بين واردات كل من عامى ١٩٥١ و ١٩٥٢ بملايين الجنيهات :

| ١٩٥٢  | ١٩٥١  |                  |
|-------|-------|------------------|
| ٦١٤٨  | ٥٥٨٩  | بلجيكا           |
| ١٨٣٦٦ | ١٩٩١  | كندا             |
| ٦٢٣٨  | ٤٨٢٨  | شيلي             |
| ١٤٠٦٥ | ٢٠٢٨٢ | فرنسا            |
| ١٢١٤٩ | ٩٧٩٨  | ألمانيا          |
| ١٢٢٣٦ | ١٥٦٦٥ | إيطاليا          |
| ٢٩٤٩٢ | ٤١٩٢٧ | المملكة المتحدة  |
| ١٠٨٤٠ | ١٠٨٤٠ | الولايات المتحدة |
| ١٠٨٤٠ | ٧٠٦٠  | روسيا            |

(\*) منها ٢٧٨ مليون جنيه ذهب

أما عن الصادرات بملايين الجنيهات فكانت :

| ١٩٥٢  | ١٩٥١  |                  |
|-------|-------|------------------|
| ٧١٥٠  | ٩٥٢٤  | نيسكوسلوفاكيا    |
| ١٨١٦٢ | ١٩٧٣٥ | فرنسا            |
| ١١٤٢٥ | ٨٦١٠  | ألمانيا          |
| ١٣٥٢٢ | ٢٩٨٨٣ | الهند            |
| ١٥٥٤٦ | ١٦١٦١ | إيطاليا          |
| ٦٢٠٨  | ١٤٦٧٠ | اليابان          |
| ٧٢٧٨  | ٤٨٩٥  | إسبانيا          |
| ٦٤٠٠  | ٣٨٥٧٢ | المملكة المتحدة  |
| ١٦٧٨٤ | ١٩٥٠٧ | الولايات المتحدة |
| ٩٠٠٢٥ | ٢٥١٤  | روسيا            |

\*\*\*

انتاج الاحذية المتمددة

أصبح من الممكن ، بل ومن المشاهد الآن في مدينة نيويورك اماكن الحصول على احذية الاطفال القابلة للتمدد . . . أى تكبر في قدم الطفل كلما كبر ونما . وهذه الاحذية تصنع من مواد سهلة الفسيل ، والحذاء له ثقب عند أطراف أصابع القدم . . . ويربط على القدم بواسطة اشرطة قابلة للاتساع عند نمو الطفل .

( « أيكونومست » )

قاطرة جديدة ذات سرعة فائقة

اجريت التجارب على أول قاطرة من طراز ب. ب. ١٠٠٣ التى تمتاز بسرعة كبيرة ، اذ قامت بأول رحلة لها بين باريس وليون وفطمت هذه المسافة في أربع ساعات وربع الساعة . وتقدر قدرة هذه القاطرة باحتمال جر قطار يبلغ وزنه ٥٠٣ طنا على مسافة ١٤٠ كيلو مترا ، ولكن لوحظ أن هذه القاطرة استطاعت أن تزيد سرعتها في بعض الفترات الى ١٦٠ كيلو مترا في الساعة .

\*\*\*

انتاج سيارة فرنسية

تمكنت مصانع « سمكا » من صنع السيارة « أروند » التى تم بها إنتاج ١٠٠ ألف سيارة من هذا النوع الى الآن ، وذلك في حضور عدد كبير من الشخصيات كانت قد دعيت قبل ذلك الى زيارة مصنع من أحدث المصانع في العالم .

وتعتبر مصانع « سمكا » في مدينة « نانتين » من أضخم المصانع إنتاجا ، اذ بلغ إنتاجها خلال سنة ١٩٥٠ ٢٢ ألف سيارة ، بينما ارتفع الى ٧٠ ألف سيارة خلال عام ١٩٥٢

\*\*\*

التلفزيون في حفلات

تتويج منكة بريطانيا

من المنتظر أن يتمكن أهالى فرنسا من مشاهدة حفلات تتويج ملكة بريطانيا عن طريق التلفزيون بوضوح تام ، اذ تمكن العلماء من تركيب واقامة محطات تقوية وأبراج على طول الخط « الهرتزي » ( التلفزيون ) الشهير الذى يصل بين « باريس » ومدينة « ليل » ليلتقط الارسلال التلفزيونى من محطة « لندن » .

ومن الملاحظ أنه بين كل برج والبرج الذى يليه مسافة لا تزيد عن ٥٠ كيلو مترا . والجدير بالذكر أنه في نهاية العام الحالى سيكون قد تم اعداد وانشاء الخط « الهرتزي » الثانى بين « باريس » و « ستراسبورج » وفى ربيع عام ١٩٥٤ سينشأ الخط « الهرتزي » بين « باريس » و « ليون » .



# الانفاق على أبواب الإصلاح الاجتماعي

في هذا الوقت الذي يعمل فيه وزير المالية على تقديم ميزانية الى الشعب موضحة سياسة الحكم يمكن أن نتصور اهتمامه بتقرير المصروفات تبعا للمقدرة الدخلية للأفراد . ويمكن أن نتصور أيضا أنه يرتب المصروفات تبعا لدرجة أهميتها في سلم التفضيل الاجتماعي فيزيد الاهتمام مثلا بالانفاق الانتاجي ، ويضبط ما أمكنه الضغط على المصروفات الاستهلاكية ، وهو اذ يقوم بذلك إنما يرمى في النهاية الى ضمان انتاج المجتمع أو استمرار تدفق الإيراد وتقوية العوامل التي تؤدي الى زيادته .

والنظرة السريعة العابرة تبدو لنا كما لو أن المسألة من الواضح بدرجة لا نحتاج معها الى اعمال الفكر ، فما يوضع في باب الانشاءات من خزانات ومصاريف ، وطرق ومبان مختلفة تدخل في باب المصروفات الرأسمالية التي تساعد على زيادة الانتاج ، وما عدا ذلك من مصاريف صيانة وسائل الانتاج والعناية بالصحة العامة والاعانات مثلا تعتبر مصروفات استهلاكية .

واذا كان وزير المالية لا يقوى على ضغط تلك الأخيرة فان ذلك إنما يرجع الى اخذ بعضها صفة الاستثمار والنمو الطبيعي ، أو لوجود عوامل خارجة عن ارادته أعطتها صفة الحق المكتسب .

ولكن المسألة ليست بهذه البساطة واليسر ، فتحديد ماهية المصروف انتاجي هو أو استهلاكي ليس أمرا محاسبيا مفروغا منه ، ولكنه أمر خلافي مرتبط بالفلسفة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وبالصراع المستمر في الهيكل الاجتماعي .

يعرف رجال المحاسبة المصروف الانتاجي أو الرأسمالي بذلك الذي يظهر مندمجا في قيمة أصول المنشأة ، ويقصد به عند انفاقه الوصول الى زيادة المقدرة الانتاجية للمنشأة لتمكنها من الحصول على إيراد أودخل أكبر ، أما المصاريف الإبرادية أو الاستهلاكية فهي تلك اللازمة لتمكين المنشأة من انجاز أعمالها للحصول على

الإيراد الدوري العادي . ويدخل فيها مصاريف الصيانة ، واحتياجات الاستهلاك والأجور الى غير ذلك .

وهناك من يرى أنه لتأمين الحصول على الإيراد يجب أخذ « العمر الاجتماعي » للأصل في الاعتبار ، أي يجب تكوين احتياطي للاستهلاك كاف ليتمكن صاحب المنشأة من استبدال الأصل بآخر عند ظهور مخترع جديد . ونتيجة لان مسألة الاستهلاكات هذه تقديرية ، تدخل في حسابها اعتبارات كثيرة لذلك يرى البعض التخلص من المشكل عن طريق إعادة تقديم الأصول كل عام ، واذ ذاك يظهر النقص الفعالي في قيمة الأصل نتيجة للانهيار النسبي للانتاجية بالاستهلاك أو لظهور مخترع جديد ، أو لتغير طاب المستهلكين على المادة المنتجة .

واخذ أرباب الاعمال بنظرية أم بأخرى إنما يحدوهم اليه ما يعتبرونه « صالح العمل » وصالح العمل عندهم هو ضمان الحصول على أكبر عائد في أطول مدة ممكنة . ووجهة نظرهم إنما تقوم على عنصرين : الأول الربح ، والثاني حرية العقد أي أن قيم الأشياء يحددها عامل الحرية في المرض والطلب .

وهذه الوجهة المحاسبية التي تقسم المصروف الى انتاجي واستهلاكي هي التي يأخذ بها بعض الاقتصاديين ورجال المالية العامة ، وهم في ذلك لا ينفذون الى التكيف العقلي للمصروف في المنشأة ، وثانيا يغفلون العوامل الاجتماعية ومدى تأثيرها في الأصول المنتجة في المجتمع وثالثا يهملون حساب عامل الاستهلاك الاجتماعي .

فالمصروف الانتاجي لازم لزيادة الانتاجية ، والاستهلاكي ضروري للمحافظة على الأصل ، ولا يفهم من الاخير أنه مصروف يمكن الاستغناء عنه ، أو يمكن الحصول على الربح بدونه ، وأن كان من المهم أن يكون في أدنى الحدود ، وبذلك يزيد العائد . والربح في المجتمع هو الفائض المادي الذي يتكون بعد خصم كل

المصاريف الاستهلاكية الضرورية ، والمنشأة التي تعتمد الى تقليل الطلب على العمال مثلا اذا ارتفعت أجورهم أو قل الطلب على ما ينتجون لها من مواد ، إنما تفعل ذلك بغرض المحافظة على مستوى ما من الربح ، وهو يختلف عن الحال في المجتمع ، حيث يعتبر العمال أصلا من أصوله يجب المحافظة عليه مهما قل الطلب على منتجاتهم ، واذا كان من المرفوض أساسا القضاء على من يتعطل منهم لسبب ما من الاسباب ، فيكون من المهم اذا قيامهم بأي نوع من الانتاج للمجتمع لان في ذلك تقليلًا من التكاليف الاجتماعية ، وهذا مالا يمكن أن يتم الا اذا كان المجتمع متعلما في صحة طبية مما يساعد الأفراد على سهولة التشكل والتكيف تبعا لتغير الظروف .

كيف اذا ننظر الى النفقات الاجتماعية ، وكيف يمكن معالجتها في الميزانية ؟

ان تكيف أي مصروف في المجتمع يتوقف على الدور الذي يلعبه ذلك المصروف في الهيكل الاجتماعي نفسه ويمكن تقسيم المصروفات عامة الى ثلاثة : الأولى تلك التي يمكن بواسطتها زيادة انتاجية المجتمع ، والثانية تلك اللازمة للمحافظة على المستوى المادي للمجتمع ، والثالثة تلك التي تنفق لزيادة درجة الرفاهية العامة .

والصعوبة التي تواجهنا بعد هذا التقسيم هي كيف ندرج كل مصروف تحت واحد من البنود السابقة ، لا سيما وأن التفرقة إنما تتغير تبعا لدرجة تكيف الشخص نفسه ، ويتأثر ذلك الى حد كبير بمركز الفرد في المجتمع ، كما أن هذه المصروفات كثيرا ما يرتبط بعضها ببعض الآخر وخصوصا اذا أخذنا المجتمع في حالة الحركة وليس في حالة السكون .

وقبل قيامنا بعملية التفرقة بين مصروف وآخر يحسن بنا أن نعطي فكرة عما يعتبر من المصروفات الاجتماعية ، وهي من ناحية عامة تشمل الانفاق على التعليم ، والصحة



العمامة والمساعدات الاجتماعية للمتطلين والعجزة ورعاية الطفولة واعانات تخفيض تكاليف المعيشة الى غير ذلك .

والذين يعتبرون كل هذه المصروفات مصروفات استهلاكية انما ينظرون اليها من وجهة نظر الشخص ذو الدخل المرتفع الذى لا يحتاجها من الدولة ، وهو ان كان يتحمل بعض النفقة فى الحصول على بعضها الا ان التكاليف مقاسة بقيمة وحدات عمالية تعتبر صغيرة ، ومن ناحية اخرى فتكاليفها فى النهاية انما يقع عبئها عليه كنتيجة طبيعية لتوزيع الضريبة تبعا للقدرة على تحمل العبء . ونلمس ارتباطا اصحاب هذا الراى حينما يشاء الى مصاريف الامن الداخلى والخارجى ويصرون على ضرورتها مع انها قد لا تقوم الا نتيجة لعدم تناسق العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين افراد المجتمع فى الداخل وبينهم وبين افراد المجتمع البشرى عامة ، وان مثل هذه المصروفات من الممكن ان تتناقص حتى تتلاشى كلما زاد التناسق وقات الفروق بين ثروات الافراد والامم .

على العموم ، اذا نظرنا الى المصروفات الاجتماعية من وجهة نظر المجتمع نجد ان هذه النظرة ليست ثابتة فهي قد تختلف وتتغير تبعا لظروف المجتمع . فهي قد تعتبر راسمالية اذا كانت تؤدي الى زيادة الانتاجية لعملة الانتاج الاساسى وهو العمل ، وكل زيادة فيها اذ ذاك معناها انماء رأس مال المجتمع وبالتالي زيادة رخائه فى المستقبل . وقد تعتبر هذه المصروفات ايرادية اذا كان الهدف الاساسى منها المحافظة على الكفاية الانتاجية فى المجتمع وعدم تدهورها كنتيجة للبطالة او الجهل او تفشى الامراض ، واذا تمسكت المصروفات الاجتماعية بهذا الشكل فنتيجتها ان المستوى المادى للمجتمع لا يرتفع بل يظل فى حالة ساكنة ، وقد يكون معنى ذلك ايضا انخفاض المستوى النسبى اذا كانت الجمعيات الاخرى فى العالم فى تقدم مستمر . ويمكن اعتبار هذه المصروفات « استهلاكية » ونحددها هنا بتلك التى يكون الغرض منها

زيادة الرفاهية واذا كان انفاقها او عدمه لا يؤثر فى درجة الانتاج بالزيادة او النقص . وهذه الحالة من الصعب تحديدها لانها لا تتوفر الا اذا تصورنا ان الدخول الحدية فى المجتمع قد وصلت الى درجة كافية من الارتفاع بحيث يمكنها مقابلة تكاليف المعيشة مهما ارتفعت ، او فى حالة ما اذا كان المجتمع فى وضع يدافع فيه عن بقائه ، او توجيه المصروفات فى هذا الاتجاه دون اتجاه آخر قد يهدد هذا الكيان نفسه . ولكننا هنا ايضا لا يمكن ان نقبل هذا الوضع الا اذا كان افراد المجتمع فى مستوى واحد من الصحة والتعليم ، اذ ليس من المفروض ان يقع عبء المحافظة على المجتمع على واحد دون آخر فى المجتمع .

ولناخذ الوضع فى مصر والبلاد التى تشبهها او بمعنى آخر البلاد المتخلفة اقتصاديا فالملاحظ وجود فروق كبيرة بين الطبقات من ناحية الدخل ، ومستوى التعليم والصحة والانتاجية ، ولتكيف النفقة يجب ان نعرف من الذى يتحملها ومن الذى يستفيد منها لان ذلك سيحدد لنا شكل الانتاج من ناحية الكم والكيف .

والامر الذى لا يحتاج الى كثير من الجدل ان الذى يتحمل عبء المصروفات الاجتماعية او يجب ان يتحملها هم الطبقات العليا ذات المركز المتميز ماديا وادبيا ، والذين يستفيدون هم الطبقات الدنيا . وفى هذه الحالة لا تخرج النفقة الاجتماعية

التنقيب عن الزيت فى تركيا  
وصل الى استنبول مهندسو شركة  
« ستاندرد اويل اوف نيوجيرزى »  
للقيام باعمال التنقيب عن موارد الزيت  
فى جنوب شرق تركيا ، وقد شحنت  
فعلا أحدث معدات التنقيب من الولايات  
المتحدة والمنتظر وصولها قريبا .

وهذا العمل هو جزء من السياسة  
التي وضعتها الحكومة التركية اخيرا  
لتشجيع رءوس الاموال الاجنبية  
والحلية على استثمار موارد الزيت  
الحلية عن طريق انشاء شركات  
مستقلة عن الحكومة . .

عن عملية تحويل للموارد من المكان الذى تكون فيه المنفعة اقل الى المكان الذى تكون فيه المنفعة اكبر وفى هذا كسب للمجتمع كوحدة .

وان كان البعض يمكن ان يعترض بان معنى هذه النفقة امتصاص بعض الموارد التى كان يمكن ان توجه الى الاستثمار اى الانتاج ، ولكن ذلك لا يغير من الوضع الفعلى للمنفعة لان المصروف على الصحة العامة والتعليم يؤدي بدوره الى زيادة الكفاية الانتاجية لعنصر الانتاج الرئيسى ، وزيادة الكفاية الانتاجية تعادل زيادة القيمة الراسمالية للأصل ، والعكس صحيح . والملاحظ ان اثر مصروف اجتماعى ما فى درجة الكفاية اعلى من الاثر الذى يحدثه نفس الانفاق لو وجه الى الاستثمار المادى

اضف الى ذلك ان وجود المصروفات الاجتماعية يؤدي بالتالى الى تضيق حدة الخلاف بين طبقات المجتمع وهذه مسألة ضرورية لضمان الانتاج وزيادته . وليس هناك معنى لزيادة الراسمال المادى اذا كان سيصعبه زيادة التوتر بين العمل وارباب الاعمال او زيادة البطالة ، ولا عبء بالقول انه قد تنفق الكثير من المصروفات على التعليم وبعدها يخرج الفرد ولا يجد عملا ، لان الخطأ هنا انما يرجع ليس الى المصروف نفسه او لان انتاجية الفرد لم تزد وانما يرجع الى سوء تنظيم المجتمع بحيث لم يتمكن من الاستفادة بالقوى والكفايات المتجددة فيه ، او سوء توجيهها نتيجة لتمسك القائمين بالامر بسياسة الحرية الاقتصادية .

فالنتيجة الطبيعية اذا لتكوين المصروفات الاجتماعية على التعليم والصحة العامة وخفض تكاليف المعيشة الى غير ذلك من المصروفات التى تؤدي الى زيادة الكفاية الانتاجية للعمل ، فليس هناك مفر من اعتبارها مصاريف انتاجية ، وعلى هذا يجب ان نضعها فى المرتبة الاولى عند رسمنا لميزانية الدولة . .

دكتور  
عبد الرازق محمد حسن  
مدرس الاقتصاد  
بكلية التجارة  
جامعة القاهرة



# ضرورة دعم البنك الصناعي لدعم الصناعات المحلية

استكمال رأس المال بتدقيق قيمته القطر الأخير للأشهر  
إصدار سندات بضمانة الحكومة في حدود ٧,٥٠٠,٠٠٠ جنيه  
تشجيع المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم

الصناعية بشراء الاوراق المالية التي  
تمدها ، ومنحها سلفا لآجال قصيرة  
بضمان البضائع أو الاوراق المالية ،  
سلفا متوسطة الاجل (عشر سنوات)  
بضمان العيني . وايضا معاونة  
خريجي المعاهد الفنية للقيام بالمشروعات  
الصناعية .

وقد بلغ مقدار الاعتمادات والسلف  
التي أمد بها البنك المنشآت الصناعية  
خلال سنته المالية الاولى ١٩٥٩/١٤  
جنيها وفي السنة الثانية ١٢٣٦.٠٠٠  
جنيه . وبافت في السنة المالية الثالثة  
المنتهية في ١٩٥٢/١٢/٣١ :  
١٤٨٠٢٥٨ جنيها موزعة كالآتي :

صناعة المنسوجات : ٩٠١٩٦  
جنيها

صناعة المواد الغذائية : ١٢٩١٩٠  
جنيها

الصناعات الكهربائية والميكانيكية  
والكيماوية : ١١١٥٢٣ جنيها

صناعات أخرى : ٨٤٩٠٣٧ جنيها

المجموع : ١٨٤٠٢٥٨ جنيها

ومن هذه الأرقام يتضح لنا أهمية  
الدور البارز الذي يقوم به البنك  
الصناعي في الانعاش الصناعي .

وهنا ، يصح لنا أن نذكر ما جاء  
في تقرير مجلس إدارة البنك الصناعي  
عن عام ١٩٥٢ :

« وجدير بالتنويه أن البنك  
يقوم بمراقبة استخدام الأموال  
التي منحها ليتأكد من صرفها في  
الاعراض الصناعية التي منحت من  
أجلها ، وجدير بالذكر كذلك أن  
جميع المقترضين قد استعملوا أموال  
هذه السلف في الاعراض التي عينت  
لها .

« ومن دواعي القبطة أن الشطر  
الأكبر من عملاء البنك قد استطاع  
الوفاء بالتزاماته ، إذ بلغت نسبة ما  
حصل من الاقساط المستحقة خلال  
السنة الماضية نحو ٧٧ ٪ وقد دلت  
دراسة حال من تأخروا عن الوفاء  
على وجود أعداء مشروعة في معظم

الصناعي على هذه الصورة لم يحقق  
الاهداف المبتغاة نظرا لتنازع  
الاختصاص بين الوزارة والبنك ،  
ولعدم توافر الضمان اللازم لدى  
المقترضين . ففي عام ١٩٣٢ مثلا ،  
رفض ١٨٥ طلبا من ١٩٣ تقدم بها  
أرباب الصناعات الى البنك . كما تدل  
الاحصاءات على أن معظم القروض  
أعطيت لشركات كبيرة كان في وسعها  
الحصول على المال من البنوك ومن  
المساهمين .

وعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية  
تألفت بوزارة التجارة والصناعة لجنة  
لدراسة احوال الصناعة وتطورها  
ومدى حاجتها للمساعدة والتشجيع  
وكان مما أسفرت عنه دراساتها  
وجوب المبادرة بإنشاء البنك الصناعي  
وفي ٢٢ يولية ١٩٤٧ صدر القانون  
رقم ١٣١/١٩٤٧ الخاص بالترخيص  
للحكومة بالمساهمة في إنشاء بنك  
صناعي . وفي ١٨ ابريل ١٩٤٩ صدر  
المرسوم الملكي المرخص بإنشاء هذا  
البنك ونشر في الجريدة الرسمية في  
٢ مايو ١٩٤٩ ، وزاول البنك نشاطه  
الفعلى ابتداء من أول اكتوبر ١٩٤٩  
وينص قانون البنك على أن يكون  
اشتراك الحكومة في أسهم البنك بنسبة  
٥١ ٪ سواء عند الاكتتاب الأول أو  
عند زيادة رأس المال . على ألا تقل  
حصتها عن هذه النسبة في جميع  
الاحوال . كما نص على أن يرخص  
للحكومة في أن تضمن لحملة الأسهم  
ربحا أدنى قدره ٣٥ ٪ من قيمتها  
الاسمية .

وقد اكتتبت الحكومة فعلا في ٥١ ٪  
من رأس المال الابتدائي وقدره ١٥  
مليون جنيه . واكتتبت البنوك  
والغرف التجارية وشركات التأمين  
وبعض الشركات الصناعية عند  
التأسيس بنحو ٣٠ ٪ وطرح الباقي  
وقدره ١٩ ٪ للاكتتاب العام .

وأهم أغراض البنك الصناعي  
الاشتراك في إنشاء وتدعيم المؤسسات

من أهم وسائل تنمية الانتاج  
القومي في مصر العمل على اتمام  
تصنيع البلاد ، سواء بتدعيم الصناعات  
القائمة فعلا وتوسيعها أو بإنشاء  
الصناعات الجديدة التي تتوفر لها  
مقوماتها الاساسية . وتعل من أهم  
دعائم الصناعة في العصر الحديث ،  
توفير رؤوس الأموال اللازمة لها ،  
خاصة وأن الصناعة في حاجة دائمة  
الى المزيد من الأموال . ولذلك تجد  
أن الائتمان الصناعي والمصارف المالية  
تلعب دورا هاما خطيرا في تدعيم  
المؤسسات والمنشآت الصناعية في  
البلدان الصناعية .

وفي مصر ، نجد أن البنك الصناعي  
الذي يجب اعتباره من أهم مصادر  
الائتمان الصناعي في البلاد ، لم تتوفر  
له الامكانيات التي تسمح بتدعيم  
انتاج البلاد الصناعي هذا في الوقت  
الذي تجد الاعمال التجارية مساندة  
لها لدى المصارف ، كما يجد الانتاج  
الزراعي مجالا واسعا أمامه في  
الاعتمادات الكبيرة التي خصصتها  
الحكومة للبنك الزراعي والتعاوني .

ويرجع بدء عهد الحكومة المصرية  
بتنظيم الائتمان المتصل بأغراض  
الصناعة الى عام ١٩٢٢ عندما  
خصصت ، بناء على توصيات لجنة  
التجارة والصناعة ، مبلغ ١٠٠.٠٠٠  
جنيه للتسليف الصناعي على أن  
يتولى بنك مصر تقديم القروض الى  
المنشآت الصناعية والاشراف عليها ،

وتقرر أن يكون الحد الأقصى للقروض  
١٠٠٠ جنيه تسدد خلال خمس  
سنوات بفائدة قدرها ٦ ٪ ، وفي  
السنوات التالية زادت الحكومة  
الاعتماد تباعا حتى جاوز المليون جنيه  
وبذا ارتفعت قيمة المبالغ المقرضة  
من ١٤٥.٠٠٠ جنيه عام ١٩٢٣ الى  
١٢٧.٠٠٠ ر ١٩٣٨ .  
الا أن النظام الذي وضع للتسليف



هذه الحالات ، ولذلك كان الامل كبيرا في امكانهم القيام بتعهداتهم في المواعيد التي حددوها خلال السنة الحالية »

#### العقبات التي يواجهها البنك

أولا - يردد البنك الشكوى من أن مصلحة الضرائب لم تنته بعد من محاسبة الكثير من المنشآت ، الأمر الذي يحول بين البنك وبين أداء رسالته على الوجه الأكمل خشية ديون الضرائب لها من الامتياز الاول على سائر الديون . ونرى أنه من الضروري تدعيم مصلحة الضرائب بالعدد اللازم من الموظفين وبخاصة الأكفاء حتى يتسنى لها دائما ربط الضرائب المستحقة على المنشآت في الوقت المناسب ، وحتى تتم عملية الفحص والربط خلال العام التالي مباشرة لتقديم الاخطارات السنوية بأرباح المنشأة . وبذا تتلافى مطالباتها بمبالغ كبيرة عن سنوات متلاحقة ، وحتى لا يضعف مركزها ازاء البنك الصناعي مثلا اذا ما تقدمت اليه بطلب سلف او اعتمادات .

ثانيا : يقرر البنك أنه لم يتمكن في كثير من الحالات من الوقوف على حقيقة المركز المالي لبعض المنشآت التي تقدمت اليه بسبب عدم وجود حسابات منتظمة لديها . ونرى أنه من المستحسن أن ينص التشريع الضرائبي على منح بعض الامتيازات الضريبية للممولين الذين يمسكون دفاتر حسابية منتظمة خاصة وأن وزارة التجارة والصناعة قد أمضت سنوات طويلة في اعداد تشريع يلزم جميع التجار بامساك دفاتر منتظمة ومع ذلك كانت العقبات التي تعترض هذا التشريع تحول دون اصداره . ونرى أنه يجب على البنك ألا ينظر في أي طلب تقدم به إحدى المنشآت ما لم تكن لديها دفاتر حسابية منتظمة يعتمد عليها محاسب قانوني .

ثالثا : يشكو البنك من افتقار المشروعات التي تقدم اليه الى الدراسة العلمية الصحيحة من الناحية الصناعية . وهذه في الحقيقة هي المشكلة التي تواجه الصناعة المصرية بوجه عام . وهنا نرى أن يدعم البنك بالعناصر الفنية المتخصصة في كافة أوجه النشاط الصناعي حتى يتسنى للبنك دراسة المشروعات المختلفة وامكانيات نجاحها من الناحية الصناعية

الفنية الاقتصادية ، وبذا يكون البنك عوناً لهذه المنشآت للنهوض برسالتها كما يتسنى للبنك أيضا متابعة المشروعات والعمليات الصناعية ليتأكد من حسن سيرها ومن صرف السلف والاعتمادات في الأغراض المخصصة لها .

ولعل من أبرز الامثلة للنتائج غير المرضية التي ترتبت على نقص العناصر الفنية بالبنك ، أن المنشأة التي يساهم البنك الصناعي في رأسمالها بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه قد تعرضت للاخفاق لأسباب متنوعة كان يجب ويمكن تداركها منذ البداية أو أن البنك كانت لديه الخبرة الفنية اللازمة .

رابعا - يذكر البنك أن كثيرا من المنشآت التي تتقدم اليه لا تتعامل مع الهيئات المصرفية مما يتعذر معه الوقوف على حقيقة مركزها المالي . ونرى النص على أن يشترط في المنشأة التي تطلب سلفة أن تحتفظ بحساباتها لدى أحد البنوك المعتمدة

#### ضرورة تدعيم البنك ماليا

يتضح من الميزانية العمومية للبنك في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ أن رأس المال المدفوع بالكامل يبلغ ١٢٣٠٠٠٠٠ ر ١٢٣٠٠٠٠٠ جنيه بينما رأس المال المصرح به : ١٥٠٠٠٠٠٠ جنيه ، أي بنقص قدره ٢٧٦٣٠٠٠ جنيه . أما الرصيد النقدي في هذا التاريخ فهو : ٢٨٠٩٧٨ ر ٢٨٠٩٧٨ جنيه ، أي بنسبة ٢٥٪ وهي نسبة كبيرة قد تجعل البعض يظن أن البنك الصناعي لا يعاني نقصا في الاموال في الوقت الحاضر . وهو قول صحيح لا شك فيه أيضا .

الا أننا اذا وضعنا نصب أعيننا أن هدف سياستنا الاقتصادية المستقبلية هو العمل على تصنيع البلاد تصنيعا شاملا ، سواء بتدعيم وتوسيع الصناعات القائمة فعلا أو بتشجيع الصناعات التي تتوفر مقوماتها وتقديم كافة التسهيلات لانشائها ، كان على البنك الصناعي أن يؤدي دوره الهام في هذه السياسة الانتاجية . فاذا أضفنا الى ذلك أنه ينتظر زيادة الطلب على القروض والسلف الصناعية بعد فترة الكساد الحالي لتبين لنا أن البنك الصناعي في أمس الحاجة فعلا الى زيادة موارده المالية ليساهم في سياسة تصنيع البلاد . وهذا يتحقق بالوسائل الآتية :

أولا استكمال رأس المال : لم يدفع

المساهمون حتى الآن القسط الاخير وقدره : ٢٧٥٠٠٠ ر ٢٧٥٠٠٠ جنيه ، وهي تستحق الدفع بمجرد المطالبة بها . لذا يجب المبادرة أولا باستكمال سداد قيمة الاسهم المكتتب بها .

ثانيا : اصدار سندات في حدود ٥٠٠٠٠ ر ٧٥٠٠٠٠ جنيه : تنص المادة ٢ فقرة (ب) من قانون انشاء البنك الصناعي على أن تضمن الحكومة سداد القيمة الاسمية للسندات التي يصدرها البنك عند استحقاقها على ألا يتجاوز ما يصدره منها خمسة أمثال رأس المال . ونص كذلك على أن تضمن الحكومة دفع فوائد هذه السندات في مواعيدها على ألا تتجاوز ٥ ٪ سنويا ، ويشترط لذلك ضرورة تسديد رأس المال كله . لذا ، يجب المبادرة أولا بتسديد القسط الاخير من قيمة الاسهم ، ثم اصدار سندات في حدود ٥٠٠٠٠ ر ٧٥٠٠٠٠ جنيه أي خمسة أمثال رأس المال ، ومن العوامل التي ستمشجع الاقبال على هذه السندات ضمان الحكومة رد قيمتها الاسمية ودفع فوائدها .

ثالثا : الاقتراض من الحكومة : تنص المادة ٢ فقرة (ج) على أنه يجوز للبنك أن يقترض من الحكومة مبالغ لا يتجاوز مجموعها مليونين من الجنيهات على أن يحدد سعر فوائدها بين الحكومة والبنك . ونعتقد أن الحكومة لن تتوانى عن اقراض هذا المبلغ للبنك الصناعي تمشيا مع سياستها في تنمية الانتاج القومي . فضلا عن أنه مبلغ ضئيل بالنسبة للنتائج التي يحققها في زيادة الدخل الاهلي .

وعلى ذلك يستطيع البنك الصناعي تدعيم موارده المالية بهذه المبالغ التي يبلغ مجموعها : ٩٨٧٥٠٠٠ ر ٩٨٧٥٠٠٠ جنيه يضاف الى ذلك أن البنك الصناعي في مكنته الاقتراض من شركات التأمين وصندوق التوفير وكذلك الاقتراض من البنوك التجارية مقابل كمبيالات تحمل توقيع البنك حتى يسهل اعادة خصمها لدى البنك المركزي اذا دعا الحال . وهذا يقتضي دعم العلاقة بين البنك الصناعي وبين البنوك الاخرى التجارية التي تعرف الكثير عن حقيقة المركز المالي لأرباب الاعمال . كما يستطيع البنك الاقتراض بعمليات







# الأوراق المالية



عن النصف الأول من مايو سنة ١٩٥٣

## تطورات في السوق

كانت سوق الأوراق المالية في أول هذه الفترة هادئة للغاية رغم ما بدا من نشاطها بسبب بدء المباحثات بين مصر وبريطانيا والآمال الكبار التي كانت معقودة عليها . ولذلك فقد جرت بعض معاملات ومبادلات على أسهم آبار الزئبق ، وأسمنت طره والاسمدة الكيماوية ، وبنك الاراضى وكانت معظم أوراق الحكومة - وخاصة القرض الوطنى - ثابتة .

## أزمة سياسية !

ورغم حرج مركز السوق ، ورغم ما كان قد بدا عليه من تحسن ، إلا أنه سرعان ما أصيب بنكسة حادة هزت كيانه ! فقد أذيع يوم ٦ الجارى أن المحادثات قد توقفت واعترضتها عقبات شديدة ، وسرعان ما اتجهت الاثمان نحو النزول . أما في بورصة الاسكندرية فقد كان الجو جو ترقب مع ميل الى النزول في معظم الأوراق التي جرى عليها التعامل انتظارا

## لانجلاء الموقف السياسى . مدى التعامل

ولم تتوقف حركة السوق مرة واحدة مفاجئة ، ولكن جرى تعامل على بعض الأوراق . فقد عقدت بعض صفقات في أسهم آبار البترول ، والفنادق المصرية ، والاسمدة الكيماوية ، والزجاجات الاهلية ، وأسهم البنك العقارى اصدار سنتى ١٩١١ ، ١٩٥١ ، وأسهم البنك الاهلى المصرى ، وأسهم شركة مصر للحريز الصناعى .

## خطورة الموقف !

وطلع علينا صباح يوم الثلاثاء ١٢ مايو بتصريحات ثلاثة خطيرة احدها يقول فيه ذئب الامبراطورية تشرشل : « قد نضطر الى اندفاع عن انفسنا ! » ولقد أجمه الرئيس الاء محمد نجيب برد حاسم قال فيه : « نحن مهتمون على التخلص من الاحتلال البريطانى تخلصا كاملا » ... ثم تساءل متهمكا : « هل الدفاع عن العالم الحر معناه استعباد الشعوب

## وانتهاك حرمتها ؟ »

وثمة تصريح ثالث لوزير خارجية أمريكا المسمى دالاس : « لا بد من الجلاء عن مصر تدريجا وتنظيم الاشراف الفنى على قاعدة القناة » . ورد الرئيس بقوله : « نريد استمالة كادلا عاجلا ، ولن نقبل مماثلة ولا خصما ثانيا » .

وهكذا تكشف الموقف الآن على حقيقته ، وصار لزاما على كل مواطن بوجه عام أن يستعد وعلى رجال البورصة والمستغلين بأسواقها بوجه خاص أن يضعوا خطط المستقبل ... خطط الصراع الطويل المدى ... العنيف مع الاجنبى المحتل !

## بعض حلول

ولسنا في هذا الصدد نطالب مسكنات وقتية ، ولكننا نطلب حولا عملية . ولقد ذكرنا في عدد سابق بعض هذه الحلول ، وأضيف اليوم ضرورة اهتمام الحكومة بحالة البورصة ... وفتح أعينها على اللاعبين بالنار .

وثمة شيء آخر وهو ضرورة عدم مغالاة المشرع المصرى في وضع تشريعات الضرائب !! وكلنا يعلم ما معنى « الضرائب » ومدى ثقلها على المولين . فهناك التشريعات الضريبية التى ما فتئت وزارة المالية تزيدها صرامة وشدة ، بل قسوة ، حتى كاد الممولون يفضلون الانسحاب من ميادين التجارة تفاديا لسوء مظنة مصلحة الضرائب من أن التاجر « انسان متلاعب في حساباته » مما يوقعه تحت عقوبة تنقض - بسوء تطبيق - على تجارته دون جريرة اقترفها .

وثمة امر ضريبى آخر ، يتعلق بضريبة الشركات . فقد اقترح الميسو كوستى صوايا رئيس بورصة الأوراق المالية بالاسكندرية أن تقبل الحكومة دفع الرسوم على الشركات بالاسهم أو السندات ، وأن يحول جزء من الاموال المودعة في صندوق

## باعتبار ان البنك الصناعى احدى

وسائل تمويل الصناعة المصرية . . . وينتظر أن يتخذ مجلس الانتاج قراره في هذا الشأن خلال الاسبوع القادم .

ولما كان مجلس الانتاج يقوم بدراسة وسائل تصنيع البلاد ، الاس الذى يقتضى بحث الصناعات القائمة فعلا لاقرار وسائل تدعيمها وتوسيعها كما يقوم بدراسة امكانيات انشاء الصناعات الجديدة ، فاننا نرى انه من المستحسن أن يمثل مجلس الانتاج في مجلس ادارة البنك الصناعى .

واذ يتدعم البنك الصناعى ، فيجب أن يضع في حسابه تشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم فيوليها اهتمامه ، على أن يخفف بقدر الامكان اقراض الصناعات الكبيرة التى تستطيع الاقتراض من البنوك التجارية

فوزى رياض فهمى

مأمور ضرائب

## اجنبية من البنك الدولى كما فعلت البنوك الصناعية في تركيا واثيوبيا .

وفي استطاعة البنك الصناعى ايضا الاقتراض مباشرة من البنك المركزى والامثلة على ذلك حاضرة . فقد ساهم بنك انجلترا بالاشتراك مع البنوك وشركات التأمين في انشاء عدة شركات تتولى تمويل الصناعة ، كما ان البنك الصناعى في كندا فرع من البنك المركزى ، وسوق النقد فيها منتظمة الى حد كبير .

ولسنا في حاجة الى تكرار القول بأن البنوك الصناعية في العالم الآن تساهم مساهمة جديده في دعم الصناعة مما يقتضى سرعة البت في تدعيم البنك الصناعى المصرى . ويقوم المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى حاليا ببحث هذا الامر في لجنة التمويل



**التوفير الى قراطيس مالية .**  
وبذلك تنفرج الى حد كبير الازمة  
الحالية .

... وفي نهاية الفترة

حدث هبوط ملحوظ في أسهم  
البنوك والشركات العقارية ، كما  
هبطت أسعار الاوراق الحكومية ،  
ولوحظ ارتفاع سندات قرض  
الحكومة اليونانية الى ثلاثة أمثاله ..  
وذلك في جلسة ١٢ الجارى .

**اخبار الشركات المساهمة**

وهذه أهم ما جاءنا من أخبار  
الشركات المساهمة :

**شركة مصانع النحاس**

تعقد اجتماعا غير عادى لعرض  
سياسة الشركة على المساهمين وذلك  
يوم ٢٢ مايو بالاسكندرية .

**الشركة المصرية للبترول**

تعقد الشركة المصرية للبترول  
اجتماعا غير عادى للمساهمين يوم  
٢٣ مايو بالاسكندرية للبحث في نقل  
مركز الشركة من الاسكندرية الى  
القاهرة . وزيادة رأس المال من  
٧٢٩٠٠ جنيه الى ٢١٨٧٠٠ جنيه

بضم جانب من الاحتياطي لرأس المال  
هذا ولم يتم الاجتماع غير العادى  
السابق لعدم توافر العدد القانونى .

وهذه هي أخبار دفع الكوبونات :  
تدفع الشركة المالية والصناعية

قيمة الكوبون رقم ١٨ وقدره ٨٠ قرشا  
ابتداء من ١٥ مايو من خزينتى البنك  
الايطالى المصرى والبنك البلجيكي  
بمصر والاسكندرية .

وتدفع شركة الاسمدة الكيماوية  
قيمة الكوبون رقم ١ وقيمتها الصافية  
٢٦٨ر١٦ قرشا من خزينتى البنك  
الاهلى في مصر والاسكندرية .

وتدفع شركة مصر الجديدة ابتداء  
من يوم ١٥ مايو الكوبون رقم ٤٧  
وقيمتها ٢١٨ و ٤٨ قرشا من خزينتى  
البنك الاهلى والبنك البلجيكي .

**حالة السوق يوم ١٣ مايو**

ظلت السوق على هدوئها مع تراجع  
ضعيف في أسعار أكثر الاوراق التى  
جرى عليها التعامل . واسترد القرض  
الوطنى ١/٣ ٪ الخسارة التى  
اصابته يوم ١١ مايو وارتفعت قيمته  
بضعة قروش . ولوحظ أن اوراق  
سكة حديد الدلتا المصرية فقدت  
منذ الفتح عشرة جنيهات ، واقفلت  
بهذا الهبوط . كما هبط الاتحاد  
العقارى مائة قرش .

وفيما يلى جدول الاسعار لمقارنة أسعار الاسهم في أول المدة وآخرها

| ٥ / ١ | ٥ / ١٣ |
|-------|--------|
| ٩٨٠٥  | ٩٨٤٥   |
| ٩٩٣٥  | ٩٨٣٥   |
| ٩٤٢٥  | ٩٤٥٠   |
| ١٤٥٨  | ١٥٥٠   |
| —     | ١٢٩٠   |
| ٢١٣   | ٢١٧    |
| ٣٠٤٠  | —      |
| ٥٠٠   | ٥٠٠    |
| —     | ٢٧٩٠   |
| ٥٥٦   | ٥٤٠    |
| ٥٠٠   | ٤٩٥    |
| ١٣٢   | ١٣٢    |
| —     | ٢٤١    |
| ٣٥٥   | ٣٥١    |
| ٢١٥٠  | —      |
| ١٠٦٠  | ١٦٨٦   |
| ٧٥٠   | —      |
| ٣٣٨   | ٣٣٦    |
| —     | ٣٥٠    |
| ١٥٠٤  | ١٤٩٠   |
| ١٨٦   | ١٨٤    |
| ١١٦٠  | —      |
| ٤٣٨   | ٤٠٠    |
| ٨٨٠   | —      |
| ٥٨٠   | ٥٦٨    |
| ٦٠٠   | ٥٨٦    |
| ١٩٠٠  | —      |
| ٤٣٠   | ٤١٧    |
| ٦٢٠   | —      |
| —     | ٣٧٥    |

القرض الوطنى ١/٣ ٪  
قرض ٢/٣ ٪  
قرض فلسطين ٣ ٪  
البنك العقارى ١٩١١  
البنك العقارى ١٩٥١  
البنك التجارى  
بنك الاراضى ( تأسيس )  
بنك الاراضى ( اسهم )  
البنك الاهلى  
مياه القاهرة ( تمتع )  
سيارات الشمال  
الفنادق المصرية  
اراضى الغربية ( تأسيس )  
كوم امبو - اسهم  
كوم امبو - تأسيس  
هليوبوليس - اسهم  
شيكوريل  
آبار الزيوت  
مصانع النحاس - اسهم  
المناجم والبحث  
الملح والصودا  
اسمنت طره  
الاسمدة الكيماوية  
مصر للحريز  
مصر للحريز - اسهم  
مصر للحريز - لحامله  
مصر للحريز - التزام  
الورق الاهلية  
تعبئة الزجاجات الاهلية  
اسيوط لتعبئة الزجاجات

ولكى نعطي للقارئ فكرة عن حالة اوراق شركاتنا المالية في الاسواق  
الخارجية نورد فيما يلى أسعارها في بورصتى باريس ولندن بالفرنك  
والجنيه على التوالى .

| باريس | لندن |
|-------|------|
| ٨٥٠٠  | —    |
| ١٣٧٠٠ | ١٦/- |
| ٢٨٠٠٠ | —    |
| ٣٥٥٠  | —    |
| ١١٦٠٠ | —    |
| —     | ٥/-  |
| —     | ٣٢/٦ |
| —     | ٣٠/- |
| —     | ١٤/٦ |
| ٦٠٨٠٠ | —    |
| ٣٨٧٥  | —    |
| —     | ٢٠/- |
| —     | ٢٠/- |

احمد فريد حسن



# التجارة والاقتصاد... والقضاء

اللائحة الجمركية .. ودفع رسوم البضائع المهربة ..

المبادئ :

١ - تنص المادة الثانية من اللائحة الجمركية على أنه يجوز فيما وراء حدود دائرة المراقبة الجمركية نقل البضائع بحرية وذلك فيما عدا الاستثناءات الواردة بها ، ومن مقتضى هذا النص أن يكون الاصل في البضائع الموجودة فيما وراء حدود هذه الدائرة أنها تعتبر خالصة الرسوم الجمركية وأن يكون مدعى خلاف هذا الاصل هو المكلف قانونا باثباته

٢ - الدعوى بتصرف هيئة أو فرد من المتمتعين بالاعتمادات الجمركية في البضائع المعفاة الى غير من يشملها هذا الاعتماد بدون دفع الرسوم الجمركية المقررة عايتها والواجب تحليلها عند حصول هذا التصرف ، هي دعوى يقع على مدعيها عبء الاثبات فيها

٣ - القول بأن آلات التصوير المطالب برسومها هي غير خالصة الرسوم الجمركية استنادا الى أن من ضبطت لديه قد اشترها من جنود بريطانيين لا بد وأن يكون مجرد قرينة موضوعية وليست قرينة قانونية مما يدخل في نطاق سلطة المحكمة الموضوعية فلا تريب عليها اذا لم تأخذ بهذه القرينة .

٤ - متى كانت محكمة الموضوع قد اعتبرت أن ابداء من ضبطت لديه بضاعة استعداده لدفع الرسوم الجمركية المستحقة عليها لعجزه عن اثبات سبق دفع الرسوم عنها بسبب رحيل البائع للبضاعة .. قد اعتبرت أن ذلك لا يعد منه تسليما بواقعة تهريبها وعدم سبق دفع الرسوم المستحقة عليها لابدائه علة هذا الاستعداد ، فليس فيما قرره مسخ للاقدار أو اهدار لحجته ..

( القضية رقم ٥٨ سنة ١٩ ق - محكمة النقض والابرار )

بنى هذا الطعن على ثلاثة أسباب .. حاصل اولها أن الحكم المطعون فيه اخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن المحكمة قررت أن مصلحة الجمارك - الطاعنة - عندما ادعت

للمتاضي  
أحمد محمد مافظ

بأن آلات التصوير المطالب برسومها والتي اشترها المطعون عليه من جنود بريطانيين غير خالصة الرسوم الجمركية هو ادعاء يعوزه الدليل . وأن اثباته يقع على عاتق المصلحة ، ولا يكفي فيه أن يكون البائع للآلات المذكورة من الجنود البريطانيين - مع أن المعاهدة المبرمة مع الحكومة البريطانية قد نصت على اعفاء جميع حاجات الجيش البريطاني من الرسوم الجمركية ولذلك كانت ترد اليه أثناء الحرب الماضية كافة البضائع وتباع الى جنوده دون أن تدفع عنها الرسوم الجمركية وأن هذا الاعفاء مشروط بأن يكون استعمال البضائع المعفاة خاصا برجال الجيش وحدهم ، بحيث ما إذا حصل التصرف فيها الى أفراد الجمهور كان واجبا تحصيل الرسوم المقررة عايتها ، والا اعتبرت بضاعة مهربة ، وأنه يترتب على ذلك أن يكون عبء اثبات دفع الرسوم الجمركية في هذه الحالة واقعا على عاتق من يدعى حصول هذا الدفع ، لا على عاتق المصلحة ، وعلى ذلك تكون المحكمة قد كلفت المصلحة باثبات واقعة دليلها قائم ، كما نقلت عبء هذا الاثبات من عاتق المطعون عليه المكلف به نتيجة لشرائه الآلات من الجنود البريطانيين الى عاتق الطاعنة غير المكلفة به قانونا .. ولما كانت الحالة الثانية من اللائحة

الجمركية تنص على أنه يجوز فيما وراء حدود دائرة المراقبة الجمركية نقل البضائع بحرية وذلك فيما عدا الاستثناءات الواردة بها ، وكان يقتضى هذا النص أن يكون الاصل في البضائع الموجودة فيما وراء حدود هذه الدائرة أنها تعتبر خالصة الرسوم الجمركية وأن يكون مدعى خلاف هذا الاصل هو المكلف قانونا باثباته ، وكانت الدعوى بتصرف هيئة أو فرد من المتمتعين بالاعفاءات الجمركية في البضائع المعفاة الى كثير من مئيل هذا الاعفاء بدون دفع الرسوم الجمركية المقررة عليها والواجب تحصيلها عند حصول هذا التصرف هي دعوى يقع عبء اثباتها على مدعيها ، وكان شراء المطعون عليه الآلات المشار اليها من جنود بريطانيين لا يعدو أن يكون قرينة من الهزيمة وليست قرينة قانونية استندت اليها المصلحة في اثبات ما ادعته من أن هذه الآلات من ضمن حاجات الجيش البريطاني المعفاة من الرسوم الجمركية وانها وصلت الى المطعون عليه دون دفع الرسوم المستحقة عليها .. لما كان ذلك كذلك - فهلا تكون المحكمة قد اخطأت في تطبيق القانون ؟ اذ هي لم تأخذ بالقرينة المشار اليها والتي يدخل تقديرها في نطاق سلطتها الاجتماعية ويكون صحيحا في القانون ما قرره من جعل بحث الاثبات في حالة الدعوى على عاتق المصلحة .. وبذلك يكون هذا السبب على غير أساس .

اما حاصل السبب الثاني فهو أن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان لخطاه في فهم واقع الدعوى وانبثاقه على عموميات تاركاً خصوصيات النزاع المطلوب الفصل فيه ، ذلك أن المحكمة اذ قالت أن شراء المطعون عليه آلات التصوير المضبوطة من جنود بريطانيين لا يخرج عن كونه قرينة لا تكفي وحدها لاثبات أنها مهربة من الرسوم الجمركية المستحقة عليها ، اعتمدت



# الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية

تصدر نصف شهرية مؤقتا

صاحب الامتياز: عبد الله فكري باطه

رئيس التحرير: أحمد عثمان  
مدير الادارة: فؤاد الجوزي

يصرها نادي التجارة الملكي

١٤ شارع محمد بك فريد بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات تنفذ على اساس ادارة المجلة

الاشترابات في مصر مبنية على نصف سنة

• في سوريا وبنما وفلسطين والمملكة  
الاردنية والعمان ٣٧٥٠ قرشا سوريا

او لبنانيا او فلما

• في المملكة العربية السعودية ٣٧٥

قرشا صاعا

• في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك

وكولومبيا والارجنتين ١٧ دولارا

• فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة

جنيها مصر او ١٠/٦ جنيها انجليزية

• قسرا واشترابات في مصر والسودان تقرا

بموجب اذونات او هوالا بريرة او شيكان

وفي الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة

او هوالا نقدية

هي من حاجيات الجيش البريطاني  
المعفاة من الرسوم الجمركية وانها  
عندما يبعث الى المطعون عليه لم تكن  
قد دفعت عنها رسومها الجمركية ،  
وكانت الاعتبارات التي ساققتها المحكمة  
في معرض هذا الاستدلال من شأنها  
أن تؤدي الى النتيجة التي استخلصتها  
منها ، وكان ما أوردته المصلحة نفيا  
على هذا الاستدلال لا يخرج عن انه  
مجادلة في أمر موضوعي تستقل  
المحكمة بتقديره . . . وبذلك . . . يكون  
هذا السبب الثاني في غير محله .

أما حاصل السبب الثالث فهو أن  
المحكمة قالت أنه لا يكفي الاحتجاج بما  
أظهره المطعون عليه من حسن نية  
لدفع الرسوم المطالب بها معتقدا أن  
حكم القانون يلزمه بها ، ويكون مشوبا  
بالظلال لمنحه المعنى الظاهر من تعهد  
المطعون عليه بدفع الرسوم المستحقة  
على الآلات التي ضبطت بمحله  
واهداره صحة هذا التعهد - ذلك  
أنه يتبين من الطلب المقدم الى مدير  
جمرك القاهرة انه سلم فيه بأن الآلات  
التي اشتراها من الجنود البريطانيين  
مهربة والتمس انتهاء النزاع صلحا ،  
وفقا لما تجيزه الاجراءات الجمركية  
في مثل هذه الحالة على أساس تعهده  
بدفع رسوم الآلات الست التي ضبطت  
بمحله وصرف النظر عن رسوم باقى  
الآلات وهو تعهد صحيح قانونا ومنتج  
لكافة آثاره ولا يطله الا أحد العيوب  
المفسدة للرضا مثل الاكراه أو الغلط  
ولا يمكن أن يقال أنه صدر منه عن  
غلط متى كان الرسم الجمركي مستحقا  
على كل بضاعة لم يثبت سبق دفعه  
عنها وكان المطعون عليه عاجزا عن

اثبات دفع الرسوم المستحقة على  
الآلات التي اشتراها بل ومسلما بعدم  
حصول هذا الدفع كما قرر صراحة  
في الطلب المشار اليه .

وقد انتهت المحكمة بنتيجة لكل  
ما تقدم الى أن طعن المصلحة على غير  
أساس - وهو لا شك طعن هام لانه  
يتعلق بكثير من الادوات والآلات التي  
يقول الناس عنها أنها مشتراة من  
رجال الجيش البريطاني أو التي جاءت  
عن طريق المنتفعين بالامتيازات  
الجمركية .

أحمد حمدي حافظ - قاض  
رئيس الدائرة التجارية الثالثة  
محكمة الزقازيق الوطنية

على أن هذه الآلات وغيرها كانت تعرض  
في السوق المصرية من طريق الاستيراد  
من الخارج أو الشراء محليا من  
أشخاص مدنيين سبق أن دفعوا  
رسومها الجمركية وأن أثمان هذه  
الآلات قد ارتفعت في أثناء الحرب  
لدرجة أن الكثيرين من المدنيين سارعوا  
ببيع ما كان لديهم منها انتهازا للفرصة  
الارتفاع الكبير في الاسعار، وأن السوق  
المحلية كان بها الكثير من البضائع  
التي استوردت قبل الحرب بالطريق  
الجمركي وحرص أصحابها على  
الاحتفاظ بها وعدم بيعها إلا بأسعار  
مغرية - وبذلك تكون المحكمة قد  
افتترضت أن الآلات المشار إليها قد  
وصلت الى الجنود البريطانيين الذين  
باعوها الى المطعون عليه من أشخاص  
مدنيين سبق أن دفعوا رسومها  
الجمركية ، على أن هذا الافتراض  
فضلا عن أنه لا ينطبق على النزاع  
الذي كان مطروحا على المحكمة فإنه  
لم يقيم عليه دليل ، بل قام الدليل على  
عكسه ، إذ يلزم لصحته أن تكون  
الفواتير الصادرة الى المطعون عليه  
من الجنود البريطانيين البائعين اليه  
مقتربة بفواتير أخرى سابقة عليها  
تكون قد صدرت اليهم من أشخاص  
مدنيين ، وذلك حتى يثبت سبق  
وجود الآلات المذكورة بمصر قبل  
الحرب واحتفاظ أصحابها المدنيين بها  
حتى قيامهم ببيعها الى الجنود  
البريطانيين المذكورين أثناء الحرب  
لا سيما وأن الحكم مسلم بانقطاع  
ورود هذه الآلات طوال المدة .

ويتضح مما قالته المحكمة أنها لم  
تقصد به أن تقرر على سبيل الجزم  
أن الجنود البريطانيين حصلوا على  
الآلات التي باعوها الى المطعون عليه  
من أشخاص مدنيين سبق أن دفعوا  
رسومها الجمركية ، وإنما لتستدل  
به على أن القرينة المشار إليها ليست  
قاطعة في اثبات أن الآلات التي اشتراها  
المطعون عليه من الجنود البريطانيين

## بنك مصر

البنك الذي رفعته العزة المصرية  
دعائمتها في الاستقلال الاقتصادي  
منشئ صناعتنا القومية  
مؤسس شركاتها الكبرى

### اعتذار

نعتذر عن نشر مقال « سياسة  
التوسع في المنشآت الصناعية » في  
هذا العدد نظرا لمرض حضرة محرره  
الاستاذ موسى حقي .

ونحن اذ نأسف لعدم النشر ، انما  
نتمنى لحضرة الزميل الفاضل الشفاء  
العاجل والصحة والعافية .

وسوف نوالى نشر سلسلة أبحاثه  
القيمة في العدد القادم باذن الله تعالى .







## حضرات المساهمين ..

راجعنا ميزانية شركتكم في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ على دفاتر الشركة ومستنداتها التي عرضت علينا وحصلنا على جميع المعلومات والايضاحات التي احتجنا اليها

الاحتياطي الحسابي لبوالص فرع الحياة قد عمل بمعرفة خبير فرع الحياة طبقا للشهادة التي اعطيت لنا حصلنا على الشهادات العقارية الخاصة بعقارات الشركة التي قدرت بسعر الشراء أو التكلفة .  
الاوراق المالية قدرت بسعر الشراء أو سعر يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ايهما اقل .  
باقي الاصول قدرت كما هو واضح بالميزانية .

عند تقدير التعهدات القائمة روعي تنفيذ المادة ٢١ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠

وتحققنا من وجود الاصول بالطرق المعتادة في المراجعة وقدرت الشركة الخصوم لمقابلة جميع التزاماتها حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وعلى أساس المعلومات التي وصلتنا تعتبر هذه التقديرات كافية لهذا الغرض المصاريف الادارية قد وزعت على حسابات التأمين المختلفة بنسبة الرسوم والتعويضات لكل حساب وفي نظرنا انها طريقة معقولة للتوزيع .

وفيما يختص باتفاقية تبادل التأمين لفرع الحريق فان النتيجة المبينة في الميزانية كما هي في الماضي لعمليات مدة سنة تبدأ من اول يولية من السنة السابقة وتنتهى في ٣٠ يونية من السنة الحالية .

اماحصة شركتكم في اعمال مكتب التأمينات الجماعية لشركات المصرية للتأمين على الحياة وفي عمليات شركات التأمين الالمانية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ فانها ادمجت ضمن حسابات الشركة طبقا للارقام الواردة من المكتب ومن الحسابات الخاصة بشركات التأمين الالمانية

وفي رأينا أن الميزانية المبينة اعلاه اعدت بحيث تدل دلالة صحيحة على حقيقة حال شركتكم كما يظهر من دفاترها ومستنداتها التي راجعناها والمعلومات والايضاحات التي قدمت لنا ..

فؤاد أحمد الصواف ف. ر. و. وودز

محاسب قانوني محاسب قانوني  
س. م. م. « ٣ » س. م. م. « ٢٨ »  
شريك بمؤسسة هيوات وبريدسون ونيوبى

القاهرة في اول مايو سنة ١٩٥٢

## حساب الارباح والخسائر عن سنة ١٩٥٢

| البيان              | مبالغ جزئية<br>مليم جنيهه | مبالغ كلية<br>مليم جنيهه | البيان                            | مبالغ جزئية<br>مليم جنيهه | مبالغ كلية<br>مليم جنيهه |
|---------------------|---------------------------|--------------------------|-----------------------------------|---------------------------|--------------------------|
| المرحل من الفروع    |                           |                          | استهلاك الاثاث                    | ٥٧٨٤ ...                  |                          |
| فرع الحياة          | ١٦٥٩٤ ٥٢.                 |                          | ٢٠ %                              |                           |                          |
| فرع الحريق          | ٧٢١٤٧ ١١٦                 |                          | استهلاك المكتبة                   | ٥٤ ٨٥٢                    |                          |
|                     |                           |                          | ٢٠ %                              |                           |                          |
| فرع الحوادث         | ٧٣١٣٩ ٢٤١                 |                          | التزام قانون عقد العمل            |                           | ٥٨٣٨ ٨٥٣                 |
| والتأمينات المتنوعة |                           |                          | فروق أسعار بعض الاوراق المالية    |                           | ٨٩٣٣. ٢١٥                |
|                     |                           | ١٦١٨٨. ٨٧٧               | الرصيد المرحل لحساب توزيع الارباح |                           | ٤٦١١٨ ٤٤٨                |
|                     |                           |                          |                                   |                           | ١٠٠٩٩٠ ٣٦١               |
|                     |                           |                          |                                   |                           | ١٦١٨٨. ٨٧٧               |



# شركة مصر للغزل والنسيج

مركزها الرئيسى : القاهرة

مصانفها بالملحة الكبرى

مؤسسة مصر الكبرى

تأسست فى ١٩٢٧ سنة

تشغل مصانفها ومرافقها : مليون متر مربع  
تستهلك من القطن : نصف مليون قنطار سنوياً  
تنتج من المنسوجات القطنية : مائة مليون متر سنوياً  
وتنتج من خيوط الغزل : عشرين مليون كيلوجرام سنوياً  
يكفى إنتاجها من الأقمشة القطنية : ٥٠ ٪ من سكان مصر  
تغزل وتنسج وتبيض وتطبع : القطن المصرى  
وتستخدم فى هذه العمليات : أحدث الآلات  
التي جددت تجديداً كاملاً بعد الحرب

يعمل فى مصانفها : ثمانية عشر ألف عامل  
خصصت لسكانهم مدينة : نموذجية تكلفت نحو مليون جنيه  
وتقيم لهم الآن مرافق : صحية ورياضية وثقافية  
تضم استاد من أكبر الملاعب وحمامات للسباحة ونواد ومطاعم  
ومبانى ثقافية تكلفت مليون ونصف مليون جنيه



# بنك التسليف الزراعى والتعاونى

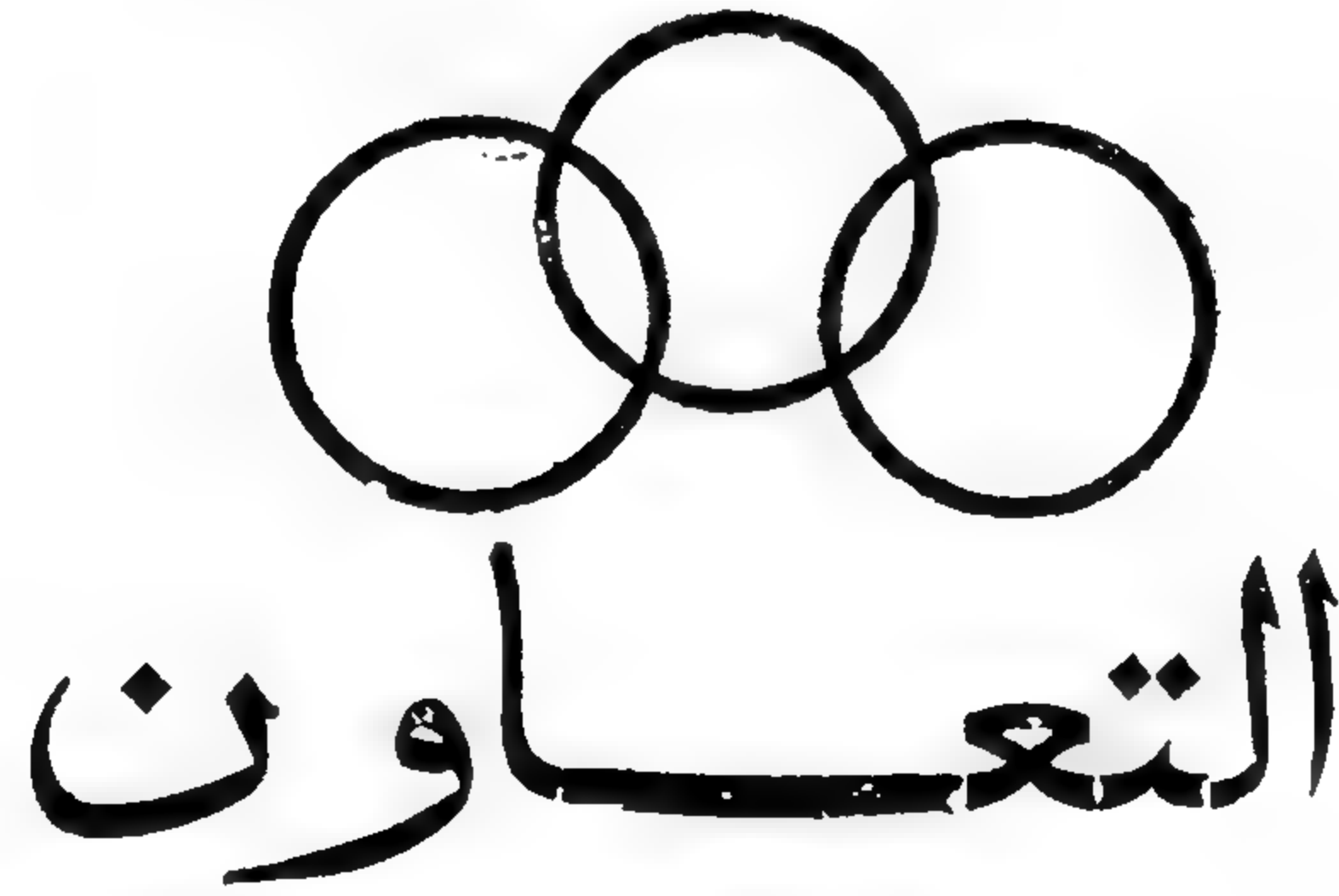
شركة مساهمة مصرية

(س . ت ٢٩٦٢ -)

اعلان لحضرات مساهمى البنك

وافقت الجمعية العمومية العادية لبنك التسليف الزراعى والتعاونى فى جلستها بتاريخ ٣٠ ابريل سنة ١٩٥٣ على صرف مبلغ ٢٠٠ مليون عن الكوبون رقم ١٩ عن سنة ١٩٥٢ المالية ابتداء من ١٥ مايو سنة ١٩٥٣ على أن يخصم من هذا المبلغ الضرائب المستحقة وذلك مقابل تقديم الكوبون المذكور الى بنك مصر أو البنك الاهلى بالقاهرة أو بالاسكندرية فيما يختص بالاسهم احاملها .

اما فيما يختص بالاسهم التعاونية فتصرف قيمة الكوبون المذكور بعد خصم الضرائب المستحقة من المركز الرئيسى لبنك التسليف الزراعى والتعاونى ، وكذا من فروع وتوكيلاته التى تقع الجمعيات بدائرتها مقابل تقديم الكوبون المذكور .



واعتصموا بحبل جميعا ولا تفرقوا

ليست وظيفة الجمعيات التعاونية أن تؤدى لعضائها خدمات فريدة فى نوعها يتعذر على النظم الاقتصادية الاخرى القيام بها ففى الواقع لا يوجد عمل أو تجارة تقوم بها الجمعيات التعاونية لا تؤديها فى الوقت نفسه النظم الاخرى ، وانما وظيفة التعاون أن يؤدى هذه الخدمات بطريقة ممتازة تعود بأكبر النفع على الاعضاء وعلى المجتمع ذلك لان الاعضاء هم أصحاب جمعيات أسسوها بأموالهم كي يحصلوا منها على حاجاتهم ولا شك أن خدمة المؤسسة التعاونية لعضائها الذين هم أصحابها تختلف عن خدمة المؤسسات الاخرى لزبائنهم .

- ١ - فالجمعيات التعاونية تخدم اعضاءها خدمة مجردة عن غرض الحصول على الربح .
- ٢ - وهى ان حصلت على ربح من اعضاءها فانها ترده اليهم بعد توفيقه مصروفاتها القليلة فى شكل خصم أو عائد .
- ٣ - وهى تقتطع جزءا هاما من رباحها لتأدية خدمات اجتماعية فى منطقة أعمالها لمساعدة الاهالى عموما والفقراء والمحتاجين منهم خاصة .
- ٤ - تختار الجمعيات أجود البضائع مدفوعة بالرغبة فى حسن خدمة اعضاءها .
- ٥ - تباع الجمعيات بأحسن الاسعار نظرا لقله مصروفاتها العمومية .
- ٦ - تتجنب الجمعيات الغش التجارى بأنواعه اذ لا مصلحة لها فى اتباعه .

الجمعية التعاونية للبترو



# شركة مصر للحرير الصناعي

شركة مساهمة مصرية

تأسيس الشركة

مصانعها بدفشو بكفر الدوار بحيرة - مركزها الرئيسى ومحله القانونى  
عمارة بنك مصر ١٥١ شارع محمد بك فريد - القاهرة

رأس مال الشركة

٢٥٠٠.٠٠٠ جنيه ممثلة فى ٦٢٥.٠٠٠ سهم بواقع ٤ ج. م  
منها ٣٧٥.٠٠٠ سهما أسميا و ٢٥٠.٠٠٠ سهما لحامله

أغراض الشركة

القيام بصناعة الحرير الصناعى ومشتقاته ومادة السيليولوز  
ومشتقاتها والاتجار فى كل ذلك وصناعة وتجارة المواد الكيماوية  
اللازمة لصناعة الحرير ومشتقاته ، وكافة العمليات المتعلقة بطريقة  
مباشرة وغير مباشرة لصنع الحرير الصناعى ومشتقاته

نشاط الشركة الصناعى

الشركة الوحيدة بالقطر المصرى والشرق لانتاج خيوط الحرير الصناعى  
ومشتقاته وتنتج يوميا :

| عدد                          | عدد                      |
|------------------------------|--------------------------|
| ٦٥ طن من خيوط الحرير         | ٦٥ طن من الالياف القصيرة |
| ١ طن من ورق مصروفان          | ٣ طن من حامض الكبريتيك   |
| ٥ طن من ثانى كبريتور الكربون | ١٥ طن من سلوفات الصودا   |
|                              | المبلورة ( ملح جلوبر )   |



حافظوا على :

أموالكم  
ومجوهراتكم  
ومستنداتكم



الرفقة والمحرمين والضياء  
في الليل والنهار

بإبرار خزائن أمينة تحميكم من السرقة بها  
أو فقدها، وتصبح في أمان بفضل خزائن

# بنك مصر

أفضل بنك مصر نظام الإبرار الليالي فأنشأ « الخزائن الليالية »  
لحفظ النقائص والمقتنيات الثمينة في غماديات يعمل به وفي ظروف القاطنة

القاهرة : المركز الرئيسي : شارع محمد بك فريد  
الاسكندرية : فرع بنك مصر : شارع طلعت حرب

نظام خاص للإبرار في الليل بعد قضاء السهرات ، أو لأي سبب مفاجئ

لكافة الاستعلامات : خابروا المركز الرئيسي بالقاهرة والاسكندرية





# علامة الجودة للسجاير المشهورة

لأصحابها: نفقولا صوصه ليتمد

س.ت: الجميزة ٤٨٩٥

رقم بريد ٦٩-٦٤

( طبعت بمطابع دار اخبار اليوم )





# الاقتصاد والمحاسبة

الثلث  
١٠ قروش

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى اباظة رئيس نادى التجارة  
رئيس التحرير : أحمد عنان

العدد ٥٤  
أول يونيه ١٩٥٣

## الحكومة ومكافحة الفساد

## في هذا العدد

الحكومة جادة في مكافحة غلاء المعيشة بجميع الوسائل المتاحة لها . فهي تلجأ الى التسعيرة الجبرية آتالتهى صغار المستهلكين ، وتعهد الى تقديم المخالفين من التجار الى القضاء حتى لا يعود أحد منهم الى سياسة الجشع ، وتعمل ما استطاعت على توفير السلع الضرورية للسكان . وهذا ولا ريب جهد مشكور ، وأن كانت بعض الثغرات تتمسك اليه أحيانا فتحدث أزمات عارضة في التهوين نزول حالما تنشط الحكومة لعلاجها

والواقع أن الحكومة إذا أرادت أن تخفف غلاء المعيشة ، وجب عليها أن تكون هي أنموذجا عمليا في هذا المضمار فتقوم من تلقاء نفسها بخفض قيمة النفقات التي يتحملها الجمهور لقاء الخدمات التي تؤديها له الدولة

فطابع البريد منذ تدرجت قيمته من خمسة مليمات الى ستة فعشرة ، لم يعد الى ما كان عليه قبل الحرب ، ووقف جامدا عند هذا المستوى لا يتراجع .

وقيمة المكالمات التليفونية ارتفعت من خمسة مليمات الى عشرة فخمسة عشر مليما واستقرت عند هذا المستوى لا تريد أن تبرحه . وصحب هذا رفع في أجور اشتراكات التليفون ورسوم التركيب زادت على ٢٠٠ في المئة

وقيمة الرسائل التلغرافية ارتفعت بدورها من خمسة مليمات للكلمة الواحدة الى نحو عشرة مليمات للكلمة وبقيت التعريفة عند هذا الحد ، لا تؤذن بتراجع أو بانخفاض .

وأجور السفر بقطارات سكة الحديد تضاعفت تضاعفا طرديا منذ أيام الحرب ولم تنخفض الا في أول أيام العهد الجديد وكان الانخفاض بنسبة صغيرة قدرها عشرة في المئة

وزادت الحكومة رسوم التمغية وأوجدت لها أبوابا جديدة ، وزادت رسوم إرسال الطرود وشحن البضائع وإرسال البريد بالجو والضرائب على السيارات وغير ذلك ، مما جعل الحكومة سباقة في مضمار رفع الأجور بدلا من أن تكون سباقة في ميدان خفضها .

وتحسن الحكومة صنعا ، اذا أرادت خفض نفقات المعيشة ، أن تبدأ أولا بنفسها فتكون مثالا يحتذى .

الحكومة ومكافحة الغلاء - للتحرير

عرض وتعليق

الدكتور ميلاس سفير اليونان يتحدث

في السياسة الاقتصادية :  
اقتصاديات الشرق الاوسط  
بعد الحرب العالمية الثانية -

للاستاذ وديع فلسطين

الحركة التعاونية الزراعية  
والصناعية في باكستان -

للاستاذ مالك بشير احمد  
الملحق التجاري لباكستان في  
مصر

اقتصاديات الشرق الاوسط :  
تجارة سوريا الخارجية سنة  
١٩٥٢

كيف تكون اقتصاديات الثورة :  
للاستاذ جورج يعقوب

ارقام واحصاءات

الاقتصاد العالمى

سياسة التوسع فى المنشآت  
الصناعية : للاستاذ موسى حقي

اخبار اقتصادية

من الصحف العالمية - مكتبة

التاجر - فى ركاب العلم -

من أخبار المعادن - للاستاذ

احمد فريد حسن

شهرة المنشأة الصناعية -  
للاستاذ ت . ا .

التجارة والمحاسبة امام القضاء -  
للقاضى الاستاذ احمد حمدي

حافظ

التشريعات التجارية والمالية  
الجديدة فى مصر





## علاقاتنا الاقتصادية مع بريطانيا

ان توقف المباحثات بين مصر وبريطانيا يجب ألا ينسى المسؤولين منا ضرورة توجيه التفات كبير الى علاقات مصر الاقتصادية مع هذه الدولة ، تلك العلاقات التي تدور حول محاور كثيرة منذ كانت العملة المصرية مرتبطة بالعملة الاسترلينية ، ومنذ كانت بريطانيا تحتل المنزلة الاولى في تجارة مصر الخارجية ، ومنذ كانت لنكشير تعتمد في المقام الاول على قطن مصر ، ومنذ تكديست ارصدة استرلينية جمعتها أكثر من ٤٠٠ مليون جنيه في مصارف لندن لحساب مصر فلا بد من نقطة مستمرة حتى لا يساء الى مصر في اقتصادها بسبب هذه العلاقات القائمة مع بريطانيا .

واذا كانت مصانع لنكشير قد انصرفت في خلال العامين الاخيرين عن شراء قطن مصر ، فإن مصر قد استطاعت ان تذلل هذه المشكلة تذليلا تدريجيا بما عقدته من اتفاقات تجارية واتفاقات دفع مع البلدان الاجنبية ، غير انه يجب أن تزداد يقظتنا حتى لا تستغل الحكومة البريطانية أي منفذ اقتصادي للاساءة الى مصر .

وقد أحسن الناطقون بلسان الحكومة المصرية صنعا عندما نهوا الى أن ارواح الاجانب وممتلكاتهم في أمان وأن الحكومة ساهرة على صيانة هذه الارواح وتلك الممتلكات بما هو مفروض من واجباتها ، ولكن ينبغي كذلك السعي في خارج مصر وبجميع الوسائل لاقتناع دوائر المال والاعمال بحقيقة الموقف في مصر

## الاحتياطي النقدي للميزانية

لما استشارت مصر الدكتور يلمار شاخ وزير السابق للمالية الرايخ الألماني والقطب المالي الكبير صاحب المصرف المعروف باسمه في بون ، في سياستها الاقتصادية العامة ، أبدى

هذا الفقيه عجبه من حرص مصر - وهي الدولة الفقيرة نسبيا - على الاحتفاظ بغطاء ذهبي كبير لقاء اصدار العملات الورقية ، ونادى بالاستغناء عن هذا الغطاء قائلا ان الميزان الحسابي المتزن هو وحده خير غطاء للورق المتداول ، وأن السمعة المالية السليمة لدولة ما تقوم من قبل ومن بعد على سلامة ميزانها التجاري الحسابي لا على مدى ما تختزنه من ذهب كغطاء ومضى الدكتور شاخ فقال ان أي سلعة ذات قيمة يمكن أن تكون غطاء للنقد ، فالقطن مثلا يمكن أن يقوم مقام الذهب غطاء للنقد ، ولكن لأحاجة الى هذا الاجراء مادام الميزان الحسابي غير مختل

وما قاله الدكتور شاخ عن الغطاء الذهب ، يمكن قوله مثلا عن احتياطي الميزانية ذلك الاحتياطي الذي كان في أوقات يعادل جملة أرقام الميزانية كلها فهذا الاحتياطي المختزن لا يخدم غرضا معين بل يعرض للبطالة رصيدا كبيرا من المال يمكن أن يستغل في أغراض الانتاج وفي مشروعات التنمية الاقتصادية .

واذا كانت الحكومة تأخذ نفسها بسياسة التقشف في كل شيء ، فإن هذه السياسة ينبغي ألا تنتهي الى تكديس احتياطي كبير يحسن أن يترك في التداول العام ، وإذا حرصت دولة على انتهاج سياسة اقتصادية متطورة بعيدة عن الهوى ، فلا حاجة بها الى احتياطي ، سواء كان متضخما أو كان مجرد مبلغ رمزي ، وبديهي أن الاسراف في تكديس الاموال الاحتياطية قد يجعل الحكومة - من الناحية النظرية - تحبس جميع أموالها في خزائنها ولا تنفق منها شيئا ، وما هذا هو القصد من تكوين الاحتياطي ولا يخدم ذلك غرضا اقتصاديا ما ، بل لعله يؤدي الى انتحار لاريب فيه .

## المؤتمر المالي للدول العربية

عقد أخيرا مؤتمر لوزراء مالية البلدان العربية لبحث الشؤون الاقتصادية العامة التي تهم هذه المنطقة من العالم .

والملاحظ على جميع المؤتمرات المماثلة السابقة أنها كانت تنتهي الى اتخاذ توصيات أو قرارات لا ترى النور

الا على الورق ، فلا هي ملزمة للحكومات ولا الحكومات تعنى ببجتها وتنفيذ ماتبدو عليه وجاهة منها وفي اعتقادنا أن أهم موضوعات ينبغي أن تتفق عليها البلدان العربية حالا وبدون أبطاء هي مايلي :

أولا - تذليل عقبات الاصدار والاستيراد القائمة بين الدول العربية سواء بخفض الرسوم الجمركية أو الغائها أو إلغاء رخص الاستيراد والاصدار .

ثانيا - تذليل عقبات الدفع بأنشاء اتحاد عربي للمدفوعات تساهم فيه جميع الدول العربية . فالتجارة بين بلدان الجامعة العربية تكاد تكون معطلة بسبب صعوبة الدفع بين تجار هذه البلدان

ثالثا - التخفيف من قيود تأشيرات السفر بين البلدان العربية واستثناءها من قيود منع السفر الى الخارج

رابعا - وضع سياسة اقتصادية اقليمية تنتظم بلدان هذه الرقعة العربية ، بحيث يستطيع استثمار رؤوس الاموال الفائضة والمعطلة لصالح الكيان الاقتصادي العربي العام وهناك اقتراح رددت الصحف أنباءه أخيرا ، خاص بأنشاء بنك عربي برؤوس أموال عربية لتمويل مشروعات الانتاج في الاقطار العربية ، وهو مشروع يستحق أن يدرس بتدقيق وينفذ كذلك بغير أبطاء .

خامسا - التفكير في أنشاء معهد عربي ضخيم لتخريج الكفايات الفنية والادارية التي تحتاج اليها البلدان العربية . فالذي لا ريب فيه أن مثل هذه الكفايات قليلة أو منعدمة في البلدان العربية ، ولا بد من علاج هذا الامر حتى تكون الصناعات الثقيلة في أيدي رجال محليين وحتى تدار البيوتات الكبيرة بأيدي أولئك المحليين .

سادسا - الكف عن المنافسات في الانتاج بين البلدان العربية لان هذه المنافسات تستغلها الدول الاجنبية استغلالا لا يخدم مصالح العرب

ومهما تكن القرارات التي يتخذها وزراء المالية ، فالمعول هو على تنفيذها العاجل لا على درجتها على ورق فاخر مصقول بعبارات رنانة طنانة جوفاء .



# الدكتور ميلاس سفير اليونان يتحدث عن ..

توازن الحساب التجاري بين اليونان ومصر  
تشجيع التبادل بين اليونان وبلدان الشرق الاوسط  
تيسير مهمة الخبراء بتسهيل اجراءات تأشيرات الدخول

قابلت الدكتور ميلاس سفير اليونان في مصر ، ومع أنه لم يمض في مصر الا فترة قصيرة فإنه يعرف مصر معرفة جيدة لانه درس أحوالها دراسة تعمق .  
ورغبة السفير أن تتعزز الصلات بين اليونان من ناحية ومصر وبلاد الشرق الاوسط من ناحية أخرى ، كما أنه يثق ثقة كبيرة بالامكانيات الواسعة لهذه المنطقة اذا سارت النية الحسنة الدائمة مع همة هذه البلاد ورغبتها في العمل .

عليها امارات تحسن ملموس ولا سيما منذ اليوم الذي أقررنا فيه سعر الدراخمة ، وكفنا فيه عن أسعار القطع المتعددة لتعامل التجاري الخارجي ، ومنذ عدلنا الفئات الرسمية للقطع في داخل اليونان من ١٥ ألف درخمة الى ٣٠ ألف درخمة للدولار الاميركي

وقد أدى هذا القرار الحكومي الى انتهاء الاضطراب الطويل الامد الذي أدى استهراجه الى تهديد اقتصاد اليونان وجعله في حالة ركود تام ولا ريب في أن اقرار سعر الدراخمة ستكون له فائدة في داخل البلاد ، لانه سيؤثر بدون ريب في الاصدار لا في الصادرات الزراعية وحدها ، بل كذلك في المنتجات الصناعية . وسيؤدي ذلك الى تنشيط المنتجات الصناعية فضلا عن زيادة نسبة العمالة

واستطرد السفير فقال انه تقرر في اليونان أخيرا الغاء جميع قيود الاستيراد ما عدا استيراد مواد الترف . ومعنى ذلك ان استيراد جميع السلع سيكون في المستقبل مسموحا به ولكن هناك قيودا واحدا وهو ايداع ما يعادل قيمة السلع كضمان والغاء جميع الاجراءات الاخرى .

واختتم السفير حديثه قائلا ان جميع فئات السكان في اليونان الآن من زراع وتجار وصناع يجتازون مرحلة انعاش يبشر بمستقبل طيب . ويمكن القول ان نسبة البطالة في نقص مستمر وهذا تطور طيب بعد انقضاء فترة أعقاب الحرب .

م . ك بولاد

مهمة الحصول على تأشيرات دخول الخبراء الاجانب لمصر . وعلى وجه عام أكد السفير ضرورة تقديم جميع تسهيلات تداول رؤوس الاموال وما يتصل بها من العناصر المختلفة فهذا مما يعود آخر الامر الى مصلحة البلاد . ولا تنسى أن خير سياسة اقتصادية أنما تقوم على محور التساهل في تداول الاموال .

واستطرد السفير اليوناني فتحدث عن تصنيع مصر ، قائلا ان هذه خطوة طيبة ، ولكن ينبغي ألا ننسى أن التصنيع ممكن فقط عند ما يكون متسقا مع المواد الاولية الموجودة في البلاد ، واذا لم يكن هذا مكفولا صار التصنيع عبئا على ائبلاد ثقيل .

وتحدثنا عن اليونان في ما يتعلق برخص الاستيراد فقال الدكتور ميلاس ان هذه الرخص ضرورية في بعض الاحوال ، ولكن يحسن التخفيف من غلوائها بقدر المستطاع لأن رخص الاستيراد تؤدي الى شلل الاسواق .

وطلبت من السفير معلومات عن الحالة الاقتصادية لليونان ، وهل تحتاج اليونان الى خبراء اجانب لتعزيز نهضتها الاقتصادية فأجاب أننا عندما نحتاج الى الخبراء من غير اليونانيين فلا مانع لدينا من الاستعانة بهم .

وعلى وجه عام تقوم سياسة اليونان الاقتصادية على أساس من روح التحرر والحالة الاقتصادية في اليونان تبدو

وقد قال لي الدكتور ميلاس أننا في وقت تعمير يشمل العالم جميعا ، وهو تعمير خلقي وتعمير اقتصادي معا . والنشاط الاقتصادي المستمر دليل على حيوية الشعوب

ولما تكلمنا عن الاتفاق الذي أمضى أخيرا بين مصر واليونان قال السفير عندما أراد أن يصف هذا الاتفاق انه عمل لمصلحة مصر ولها منه غنم ورجح ، وهذا أمر يدخل السرور في نفسي بالرغم عن أني أنهى الى الطرف الآخر . وما ذلك الا لأن بلاد اليونان حريصة على عدم اضاءة أى فرصة كانت لتعزيز تعاونها مع مصر . ونتيجة اتصالاتنا بشأن هذا الاتفاق ، هي أننا أعددنا في البنوك حسابا من شأنه موازنة العمليات التجارية بين مصر واليونان . وتبعا لذلك لا يجري دفع بالعملات النقدية لان التوازن مكفول دائما . ومبدأ التوازن الذي اتفق عليه معناه أن اليونان قد زادت كمية ما تشتريه من مصر لان الميزان التجاري كان قبل من مصلحة اليونان أما اليوم فقد صار متوازنا .

وانتقل الحديث الى ترحيل الاموال الاجنبية التي تستثمر في مصر ، فقال الدكتور ميلاس ان من رايه أن ترفع نسبة الاموال التي يباح نقلها رغبة في تشجيع رأس المال الاجنبي واغرائه وقال كذلك أنه يحسن أن تيسر



# في السياسة الاقتصادية

## اقتصاديات الشرق الأوسط والحرب العالمية الثانية

### اضطراب مشكلة الحكم والسيطرة ونسوء مشكلات العمالة والتداول الترتت يعترضه سبل مجرى رؤوس الأموال الأجنبية

فحرب فلسطين شردت مثلاً أكثر من ٨٠٠ ألف لاجئ عربي كانوا قبلاً لا يشكون ضيقاً من أى نوع كان . وتقسيم نصف قارة الهند مثلاً ، شرد نحو عشرين مليون نسمة . أما في مدن باكستان أو في مدن الهندستان بسبب النعرة الدينية المغالى فيها . أضف الى ذلك أن الحرب العالمية الأخيرة انتهت بتحميل اقتصاديات هذه البلدان عبئاً باهظاً تمثل في الارصدة الاسترلينية التي اكتنزتها بريطانيا وأبت أن تؤديها دفعة واحدة مما جعل رؤوس أموال مصرية وعراقية وأردنية وهندية وباكستانية تتجمد في لندن وكان يمكن استغلالها استغلالاً انتاجياً عهراً في الاقتصاد المحلي لهذه الرقعة . ولا تنس أن الحرب أدت الى استهلاك كثير من المرافق العامة كخطوط سكة الحديد والتلغراف والتليفون والطرق والمطارات ، وما الازمات التي نعاني منها حتى اليوم في هذه المرافق الا مرتدة في حقيقتها وجوهرها الى الحرب العالمية التي أخدمت

ولكن صاحب هذه المشكلات الاقتصادية في الشرق الأوسط عوامل منعشة لم تكن معروفة قبل الحرب الا في أضيق نطاق وصارت اليوم سبباً في قلب ميزان الثقل الاقتصادي الدولي . فمن ذلك الاهتمام الى عنصر الزيت على نطاق واسع في الرقعة التي تحف بالخليج الفارسي - ومعظمها بلدان عربية - حتى لقد قيل ان الرصيد المعروف الثابت المخزن في باطن هذه الرقعة يعادل ما يتفاوت بين خمسين وستين في المئة من الرصيد العالمي الثابت . ومن ثم أخذ المال يتدفق كالانهر في بلاد لم تكن لها موارد سوى مكوس الحج - كالبلاد العربية السعودية - أو صيد اللؤلؤ كالكويت والبحرين أو الزراعة البدائية كالعراق .

ومن العوامل الجديدة التي أنعشت اقتصاد الشرق الأوسط بعد الحرب يقظة الوعي الاستثماري في هذه

سادة الارض وأقيال البلاد . وحيثما تلغى المرء في هذا الشرق العريض ، يجد آثار هذا الاستغلال ظاهرة جليلة: فالاستعمار أمتد من الهند الى بورما واندونيسيا وشمل العراق وسوريا ولبنان وفلسطين وشرق الاردن ومصر والسودان ، وامتد في افريقيا جنوباً وشمالاً حيث رسخت دعائمه وتوطدت ، ومع أن بعض هذه البلدان قد نفذ آثام هذا الاستعمار ، الا أن آثاراً منه لاتزال باقية تحدث الفتن والقلق حيثما وجدت

أما الحكم الاقطاعي فقد عرف بألوان شتى : أما حكم القبائل والعشائر ، وأما حكم الامراء والاقبال ، وأما حكم الملوك الطواغيت ، وأما حكم سادة الارض المستبدين . ومع أن وطأة هذا الحكم قد خفت في معظم بلدان الشرق الأوسط ، الا أنها لاتزال باقية في مظاهر شتى أشدها نكراً ما يعرف عن أتباع أغاخان ونظام حيدرآباد وغيرهما من أنصاف الالهة .

والنوع الثاني من مشكلات الشرق الأوسط الاقتصادية طارئ غير قديم ، تسبب عن الازمات التي عرفتتها هذه الرقعة بعد الحرب العالمية الأخيرة .

#### انتاج الزيت السعودي

بلغ انتاج الزيت الخام في المملكة العربية السعودية في شهر أبريل الماضي ٢٢٤٧٨٥٠٢ برميلاً بمعدل ٨٥٩٥٠٧ براميل في اليوم وبلغت جملة الزيت الخام الذي كرر في معامل رأس تنورة ٧٠٦٧٠٨٠٧ براميل أي بمعدل ٢٢٦٩٢٤ برميلاً في اليوم في شهر أبريل وكانت جملة انتاج الزيت الخام في الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام ٩٧٠١٢٠٥٥ برميلاً أي بمعدل ٨٠٩٢٦٧ في اليوم . أما الزيت الخام الذي كرر في الفترة عينها فقد بلغت جملة ٦٦٦٧٦٦٣٦٧ برميلاً أي بمعدل ١٩٤٧٣١ برميلاً في اليوم

وان استأثرت السياسة بالاهتمام الاول للزعماء العالميين الذين زاروا الشرق الأوسط أخيراً مثل جون فوسبرتر دليز وزير الخارجية الامريكية وهنري بايرون مساعده واريك جونستون مدير ادارة المعونة المتبادلة الامريكية وادلای ستيفنسون المرشح الديمقراطي في انتخابات رئاسة الجمهورية الامريكية وأمثالهم . ان استأثرت السياسة بالاهتمام الاول لهؤلاء فان الاقتصاد هو دائماً العنصر الخفي الذي يحدو الى هذا الاهتمام ويحضر عليه

فالحقيقة التي لاخلاف عليها هي أن لرقعة الشرق الأوسط التي تنبسط فوق قارتى آسيا وأفريقيا وتشمل أهم بحار العالم وشرائينه المائية ، منزلة اقتصادية لانكاد تدانيها في الوقت الحالي منزلة رقعة أخرى في العالم . فمواردها بكر كشف بعضها واستغلت طبقات رقيقة من قشرتها السطحية ، أما بعضها الآخر فلا يزال مجال استثماره متسعاً أمام المهمة متى انعقدت ، ورأس المال متى وجد والآلة متى ركب

ولما كانت السياسة اليوم تتبع الاقتصاد ، ولما كانت الحروب الباردة والحروب الساخنة على السوء متعذرة ان لم تكن الدول التي تشنها مطمئنة الى رصيد من الموارد الطبيعية فضلاً عن الموارد البشرية ، لذلك تعنى دول الغرب ببحث الاحوال الاقتصادية لبلدان الشرق الأوسط وبمحاولة استرضائها سياسياً حتى تطمئن في زمان العوز الى هذا المورد البكر الذي لا ينضب من موارد الثروة الطبيعية . ومشكلات الشرق الأوسط الاقتصادية نوعان من حيث أسبابها :

نوع تسبب عن سنوات التخلف الطويلة التي ترادفت على هذه الرقعة من العالم ، فجعلت أهلها فريسة ألوان شتى من الاستغلال والتحكم ، سواء من ناحية الدول المستعمرة المستبدة ، أو من ناحية أنواع الحكم الاقطاعي المختلفة التي كان يبسطها



**الرقعة .** فقامت الدول تتبارى في تنفيذ مشروعات الانتاج وفي تصيد رؤوس الاموال من الخارج لتنشط في استنباط الموارد الطبيعية لهذه الرقعة .

وليس هناك احصائية - دقيقة او غير دقيقة - تبين مدى رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة في مشروعات ضخمة في الشرق الاوسط ، ولكن الذي لا ريب فيه ان نسبتها تضاعفت مرات ومرات في الفترة التالية للحرب . حتى ان الاموال المستثمرة في صناعة الزيت وحدها تقدر بنحو بليونى دولار ، ودع عنك ما يستثمر في استخراج الذهب والفضة والملح والمواد المعدنية الاخرى

وكان المتوقع ان تتبدد مشكلات الاقتصاد في الشرق الاوسط كلها نأت أيام الحرب ودنت امام السلم . ولكن هذه المشكلات سرعان ما تعقدت نتيجة لاشتداد وطأة الحرب الباردة من ناحية ، وللتسابق على الاستثمار بالمنافع الاقتصادية بين الدول الكبرى . فالقرار الذي اتخذته بريطانيا على حين غرة بمنع تحويل الاسترلينى الى العملات الاجنبية ادى بالتبعية الى عدم تحويل الجنيه المصرى - الذى كان الى وقت قريب مرتبطا بالجنيه الاسترلينى - الى العملات الاخرى ، فارتبكت تجارة مصر الخارجية . ومثل هذا اصاب سوريا ولبنان اللتين كانتا متصلتين نقديا بالفرنك الفرنسى

ولم تكد القيود تصبح مألوفة يحتال على تذايلها ، حتى باغت السر سيمافورد كريس وزير المالية البريطانية الاسبق - العالم بنجاح جديد هو خفض قيمة الجنيه الاسترلينى بالنسبة للدولار الأمريكى ، وبين عشية وضحاها تانت العملات فى أكثر من عشرين دولة - ومنها مصر - قد انخفضت بنسب تلك النسبة فشق على بلدان الشرق الاوسط أن تظفر بالدولارات ، وصارت تجارتها مع الولايات المتحدة داعية الى القنوط مؤدية الى الفرم

ولما كانت بريطانيا محتكرة العملة الصعبة الخاصة بكتلة الدول الاسترلينية - ومنها مصر والعراق - فقد صارت متعلدا على هذه البلدان ان تنال من هذه العملات الا قدرا محدودا لأمل في زيادته ، وان كان احتمال خفضه غير بعيد

وترتب على ذلك ان أثرت مصر ان تستقل بعملتها عن الاسترلينى ،

وأثرت سوريا ان تستقل عن الفرنك الفرنسى ، ولم تخفض باكستان عملتها كما فعلت الهند ، فنشأت بناء على ذلك تعقيدات جديدة في التجارة والتعامل المالى بين بلدان هذه الرقعة لم تتم حتى اليوم تسويتها تسوية دائمة شافية .

**فى وسط هذه الاحوال التى لانخطئ كثيرا اذا وصفناها بالتعقيد ، أشرق أمل جديد بانتهاء نظم الحكم الاقطاعى فى سوريا ومصر ولبنان واتجاه عناية هذه الاقطار الى نظم الاصلاح الزراعى لاستصلاح الاراضى البور وزيادة غلة الفدان ، وتحقيق العدالة فى توزيع الملكية الزراعية . وهذه النظم تطبق الآن على وجه خاص فى مصر وسوريا والعراق ولكن لن تبدو نتيجتها فى تمامها الا بعد أن يفرغ من تنفيذ جميع مراحل الاصلاح الزراعى ، وبعد أن تنشأ الجمعيات التعاونية ومراكز التجارب الزراعية ومراكز التصنيع الريفي ومناهج الري والصرف وشق الطرق وغيرها من مستلزمات الزراعة الحديثة . وهذه المشروعات تستوجب الايدى المتعطاة عن العمل ، كما تستوعب أولئك المشردين الذين كانوا ضحية حرب فلسطين الغادرة فضلا عن أن مشروعات الاصلاح الزراعى والجمعيات التعاونية المختلفة فى باكستان تؤدي بدورها الى علاج مشكلة المشردين نتيجة للخلافات الطائفية مع الهند**

**ولكن الحاجة الى رأس المال لاتزال**

**العقبة الاولى فى سبيل اقالة عثرة اقتصاديات الشرق الاوسط . ورأس المال المحاي محدود وأن اقتصر عليه كان معنى ذلك أن ينتقل الالم من الزراعة الى الصناعة ثم الى الزراعة وهم جرا - صحيح أن هذه النفقة تزيد رأس المال ، ولكنها زيادة محدودة نسبيا . فلا بد من الترحيب برؤوس الاموال الاجنبية التى يمكن ان تكون بغير حد ، ويمكن ان تستثمر فى المشروعات الضخام التى تعجز عن ولوج ابوابها الاموال المحلية كصناعات المعدين مثلا**

**وقد وضعت تشريعات جديدة فى كثير من بلدان الشرق الاوسط وفى طبيعتها مصر - لتساعد على انجذاب الاموال الاجنبية الى هذه الرقعة ، ولكن كثرة التشريعات وتزمتها والعنوبات المشددة التى تنص عليها قد تؤدي الى وجل مكروه يصيب رأس المال الاجنبى . أضف الى ذلك ان الاداة الحكومية لاتزال متخلفة عن مجاراة الهيئات غير الحكومية من حيث الكفاءة والمرونة والاستعداد . ولا يستطيع رأس المال الاجنبى أن يتمتع عن التعامل مع الاداة الحكومية ، تلك الاداة التى تعد عليه جميع خطواته ، وتحصى عليه جميع مراحلها ، وتحاسبه فى كل صغيرة وكبيرة**

**والرأى الراجح هو التخفيف بقدر الامكان من غلواء التشريعات المقيدة لرؤوس الاموال الاجنبية والمحلية ، لمصلحة الاقتصاد القومى أولا وآخرا . وديع فلسطين**

## فروق أسعار القطن الجديدة

التي تباع بها الحكومة ابتداء من ١٨ مايو

اعلنت لجنة القطن المصرية فروق الاسعار التي تباع بها اللجنة اقطانها ابتداء من ١٨ مايو سنة ١٩٥٣ وفيما يلي بيانها -

| الرتبة            | كرك    | منوف   | اشمونى | زاجوراه | جيزة ٢٠          |
|-------------------|--------|--------|--------|---------|------------------|
| فيم               | ١٧ر٠٠  | ٢٤ر٠٠  | ١٥ر٠٠  | ١٥ر٠٠   | ٨ر٠٠             |
| فيم / فولى فيم    | ١٥ر٠٠  | ٢٢ر٠٠  | ١٢ر٠٠  | ١٢ر٠٠   | ٦ر٠٠             |
| فولى فيم          | ١٢ر٠٠  | ٢٠ر٠٠  | ١١ر٠٠  | ١١ر٠٠   | ٤ر٠٠             |
| فولى فيم/جودفيم   | ١١ر٠٠  | ١٨ر٠٠  | ٩ر٠٠   | ٩ر٠٠    | ٢ر٠٠             |
| جود فيم           | ٩ر٠٠   | ١٦ر٠٠  | ٧ر٠٠   | ٧ر٠٠    | سعر اساس التعامل |
| ج فيم/فولى جودفيم | ٧ر٠٠   | ١٤ر٠٠  | ٥ر٠٠   | ٥ر٠٠    | ٢ر٠٠+            |
| فولى جود فيم      | ٥ر٠٠   | ١١ر٠٠  | ٢ر٠٠   | ٢ر٠٠    | ٤ر٠٠+            |
| فولى جودفيم/جود   | ٢ر٠٠   | ٩ر٠٠   | ١ر٠٠   | ١ر٠٠    | ٦ر٠٠+            |
| جود               | ١ر٠٠+  | ٦ر٠٠   | ١ر٠٠+  | ١ر٠٠+   | ٨ر٠٠+            |
| جود / فولى جود    | ٥ر٠٠+  | ١٥ر٠٠  | ٢ر٠٠+  | ٢ر٠٠+   | ١١ر٠٠+           |
| فولى جود          | ١ر٠٠+  | ٢ر٠٠+  | ٥ر٠٠+  | ٥ر٠٠+   | ١٤ر٠٠+           |
| فولى جود اكسترا   | ١٦ر٠٠+ | ٨ر٠٠+  | ٨ر٠٠+  | ٨ر٠٠+   | ١٧ر٠٠+           |
|                   | ٢٢ر٠٠+ | ١٢ر٠٠+ | ١٢ر٠٠+ | ١٢ر٠٠+  | ٢٠ر٠٠+           |

هذا ، وقد تقرر أن تباع الاقطان جيزة الاشمونى ، والاقطان جيزة ٢٧ بزيادة ٢١ بزيادة ريال واحد عن سعر بيع ريال ونصف ريال عن سعر بيع الاشمونى وانه تباع الاقطان جيزة ٤٥ بأسعار بيع الكرك



# الحركة التعاونية الزراعية والصناعية في باكستان

٥٠ ألف جمعية أعضاء لها مليونان وربع مليون رأس مالها ٤٥٠ مليون روبية  
بناء المسكن للقضاء على مشكلة المهاجرين

بمقدم الأستاذ ملك بشير أحمد الملحق التجاري لباكستان بمصر

أن كل باكستاني هو من الناحيتين الثقافية والاجتماعية تعاوني ، والاسلام يدعو الى التعاون بأوسع معانيه دعوة قوية ، وما مبادئ المساواة والاخاء التي تؤكدتها التعاليم الدينية الا شبيهة بشعار التعاون القائل « الجميع للفرد والفرد للجميع » فالتعاون من ثم هو مباشر لدى شعب باكستان حيث لا نفرقة بين الناس بسبب الجنس .

وقبل انشطار الهند ، اتسعت حركة التعاون في معظم الولايات اتساعا كبيرا بين عامي ١٩٢١ و ١٩٣٠ ، غير انه كان توسعا غير قائم على مناهج موضوع وسياسة مرسومة فجاء غير سليم من الناحية المالية ، ثم جاءت الازمة العالمية وما عقبها من كساد اقتصادي في عام ١٩٣١ مما اجتذب اهتمام الحكومة الى اتخاذ الخطوات الكفيلة بوضع اعمال الجمعيات التعاونية على اساس اسلم من قبل . فقامت اللجنة الملكية للزراعة في عامي ١٩٢٦ و ١٩٢٧ كما قامت اللجنة المصرفية المركزية في عام ١٩٣١ ببحوث مستفيضة انتهت منها الى التوصية بأعادة تنظيم الحركة التعاونية بأسرها . وفي الفترة التي تلت ذلك ، بذلت جهود لانشاء جمعيات تعاونية لشؤون القطن وقصب السكر الى جانب الجمعيات الاخرى التي كانت تعنى بالاقتراض والتسويق .

وفي خلال السنين الاربع الاخيرة التي استقلت فيها باكستان بشؤونها الخاصة تقدمت هذه الحركة تقدما يذكر في نواح شتى . فيبلغ عدد الجمعيات التعاونية فيها في الوقت الحالي ٥٠ ألف جمعية عدد اعضائها نحو ٢٥٠٠٠٠٠ رأس مالها العامل يزيد على ٤٥٠ مليون روبية . فاذا عرفنا أن جملة عدد السكان في باكستان ٧٥ مليوناً وأن معدل عدد أفراد الاسرة خمسة أشخاص ، فإن حركة التعاون تشمل اذن ١١ مليون

نسمة اي ما يعادل ١٣٥ ٪ من جملة عدد السكان .

## وكالات التمويل

عندما بدأت الحركة التعاونية في الهند لأول مرة ، ساهمت الحكومة مساهمة جزئية في تمويل الجمعيات التعاونية . غير أنه حدث بعد ذلك أن نظمت بنوك تعاونية مركزية عضويتها مباحة للجمعيات الابتدائية والافراد ، وقد انشأت هذه البنوك مصارف في الاقاليم كالبنجاب والبنغال الشرقية . أما في السند والولاية الشمالية الغربية ، فقد اندمجت البنوك المركزية في البنوك الاقليمية في كل ولاية ، وتتولى هذه البنوك الاخيرة التعامل مباشرة مع الجمعيات الابتدائية هذا وتقدم الحكومات ، المركزية والاقليمية ، مساعدات وقروضاً لتوسيع المشروعات المعينة التي توضع لتنفيذها عن طريق الجمعيات التعاونية ، سواء كانت مشروعات زراعية أو صناعية يراد بها تحسين احوال البلاد .

وقد أخذت البنوك التعاونية الاقليمية وكذلك البنوك التعاونية المركزية - ولاسيما في الولاية الشمالية الغربية وفي البنجاب - على عاتقها أن تقوم بالاعمال التجارية الى جانب اعمالها المعتادة . وكانت هذه الخطوة محتمة نتيجة للمشكلات التي نشأت عقب شطر قارة الهند في عام ١٩٤٧ مما أدى الى اصابة الصناعة كلها بما يشبه الشلل لان غير المسلمين - وهم الذين كانوا يحتكرون التجارة - أخذوا يهاجرون . ومن ثم أخذت الجمعيات التعاونية تقوم بجميع انواع الاعمال التجارية وقدمت بذلك مساعدة مقدورة في انعاش احوال اللاجئين وقرار الحياة الاقتصادية للبلاد فكان شأن هذه المنشآت شأن خزانة الحكومة في الولاية الشمالية الغربية وفي البنجاب ، وكانت تقوم بشراء مقادير

كبيرة من محصولات الحقول من المنتجين باسم الحكومة ، كما ساهمت في توزيع السلع بالجرايات كالسكر والاقمشة مثلاً

وفي السند ، صار للبنك التعاوني الاقليمي الذي مقره كراتشي ، خبرة طويلة في الاعمال التجارية ، وهو يضم الى عضويته الجمعيات والافراد ، كما أنه ما برح يقدم قروضا للافراد على ذمة الملكيات المنقولة والثابتة ووكالات التمويل هذه تعد في الواقع مصدراً هاماً للإلهام والوحى لانها تشجع وتساعد على تقدم الجمعيات الابتدائية التي تتعامل مع الافراد مباشرة .

## التعاون الزراعي

### جمعيات التسليف الابتدائية

هذه الجمعيات شائعة جداً في المناطق الزراعية حيث ازدهرت فيها زدهارا طيباً ، وكان النشاط الرئيسي لهذه الحركة في الماضي يقتصر على التسليف وحده لانه كان احوج ما يحتاج اليه الفلاحون ، ولكن عدد هذه الجمعيات ورؤوس أموالها العاملة لا تكفي وحدها لتصوير صورة واضحة مجلوة لاحوال هذه الجمعيات ففي شرق البنغال ، على الرغم من أن عدد مثل هذه الجمعيات يزيد على ٢٦ ألفاً ، وجملة رؤوس أموالها العاملة تبلغ ٣٧٥٠٠٠٠ روبية فإن الحركة التعاونية لم تسر سيرا مرضياً ، ذلك لان جملة الفوائد التي جنتها هذه الجمعيات لم تتجاوز ٣٠٦٣١ روبية بينما خسائرها بلغت ١٦٨٠٠٠٠ روبية .

ويمكن القول على وجه نسبي أن الحركة التعاونية في البنجاب كانت على اساس اسلم من ذلك ، ومع أن جملة الديون المتراكمة تجاوزت أربعة ملايين روبية فقد أمكن تغطيتها من احتياطي الديون الميتة وفي كل من الولاية الشمالية الغربية



والسند . لم تقم جمعيات التسليف بعملها كما ينبغي ، ففي الولاية الاولى مثلا بينما كان بعض الجمعيات يجنى فائدة قدرها ١٢١٩٧ روبية كان بعضها الآخر يتحمل خسارة قدرها ٥٦٨٤٨ روبية في خلال عام ١٩٤٨ - ٤٩ ، وفي الولاية الثانية لا يزيد عدد هذه الجمعيات على ٢٠٧ وقد شرع في تصفيتها وادماجها في البنوك التجارية . وقد اعتبر جزء كبير من الديون المتراكمة قروضا ميتة ، والغرض الرئيسى لهذه الجمعيات هو تقديم اموال لقاء فائدة زهيدة لتغطية نفقات الزراعة ، ولكن استخدام هذه الاموال لم يكن مرضيا في جميع الاحوال .

### الاغراض المتعددة للجمعيات التعاونية

توجد مثل هذه الجمعيات في باكستان على وجه خاص في شرق البنغال حيث أنشئت نحو ٢٣ ألف جمعية تعاونية من هذا النوع، وتباشر هذه الجمعيات عملها بنفقة محدودة، وتقتصر منطقة عملها على اتحاديات من نحو خمس أو ست قرى سكانها نحو عشرة آلاف نسمة . وتقدم هذه الجمعيات القروض على وجه خاص لتمويل العمليات الزراعية ومطالب الزراعة وحاجات الحياة الاخرى . اضاف الى ذلك ان هذه الجمعيات تتولى مهمة جمع حاصلات اعضائها وتسويقها بثمن معتدل ، وفي البنجاب تم تنظيم عدد قليل من مثل هذه الجمعيات ، ومنطقة عملها اوسع من تلك في شرق البنغال .

اضف الى ذلك انها اكبر كياناتها من زميلاتها في البنغال ، وتقوم بالاعمال التجارية الضخمة مثل ادارة مصانع الحلج والكبس وتوزيع السلع ما كان منها داخلا في نظام الجرايات او غير داخل فيه والوفاء بالحاجات الزراعية وهذه الجمعيات لا تقدم في العادة قروضا لاعضائها

وفي السند ، لا توجد جمعيات متعددة الاغراض كهذه ، ولكن هناك بنوك تجارية تسمى ( تالوكا ) انشئت بنك في كل قسم من اقسام السند بادماج جمعيات التسليف المنحلة بعضها الى بعض ، والامول في غضون بضعة الاعوام القادمة ان يتم انشاء شبكة من مثل هذه البنوك في جميع

ربوع الولاية وهي بنوك تعمل لتحقيق اغراض متعددة .

### جمعيات التسويق التعاونية

بعد التسويق التعاونى شرط لازما لرفع مستوى الزراعة ، ولهذا لامعدى عن تأكيد اهمية التسويق التعاونى للمنتجات الزراعية مرة بعد مرة . والمثل الاعلى الذى يمكن التطلع اليه هو ان تتولى جمعيات البيع التعاونية تعليم الزراع كيف ينتجون وكيف يهيئون انتاجهم للاسواق، كما ان هذه الجمعيات تستجمع من شتات المحاصيل كميات وفيرة تجعل من الهين تقسيمها الى درجات .

والمثل الاعلى يجب ان يتطاع الى جعل المنتج يتصل اتصالا مباشرا بالاسواق الاصدار وبكبار المستهلكين في البلاد كمصانع القطن والحبوب مثلا . وقد تمكنت جمعيات بيع الارز وجمعيات تسويق قصب السكر التعاونية في شرق البنغال من القيام بجهود طيبة في هذا الصدد . وقد دبت اخيرا حياة جديدة ، ويقال ان المحال التعاونية في البنجاب والولاية الشمالية الغربية تزداد عددا وتتولى تصريف منتجات اعضائها وتدير شؤونهم ، وفي السند كذلك بضع جمعيات من هذا النوع

وتم لاول مرة انشاء جمعية تعاونية زراعية في بلوختان لتسويق الفاكهة وقد استطاعت هذه الجمعية في عامها الاول ان تبشر اعمالا بما قيمته ٢٠٠ ألف روبية

### جمعيات الفلاحة التعاونية

لم تنشأ جمعيات الفلاحة الزراعية في باكستان الا بعد التقسيم ، فصار عددها في اقليم البنجاب وحده يزيد على ٢٠٠ جمعية تعمل في مساحة تزيد على الفين من الافدنة . وقد نشأت هذه الجمعيات كذلك في مناطق « ثال » التى شرع اخيرا في ريعها ، كما ان الغرض الرئيسى من انشائها كان العناية بأمور اللاجئين من الهند وهذه الجمعيات تساعد الفلاحين في الحصول على الحبوب والادوات الزراعية وضرورات الحياة اليومية فضلا عن انها تهيب وسائل الحصول على الآلات الضخمة اللازمة للزراعة، كشرء الجرارات الكبيرة مثلا

وعند حصد المحصول ، يجمع في مكان واحد ويقسم الى ستة اقسام اربعة منها تكون نصيب عضوا الجمعية والقسمان الاخران يكونان للحكومة وللجمعية ، ويحتفظ الاعضاء بجزء من حصتهم لاستهلاكهم المنزلى ، ثم يسلمون الباقي الى الجمعية التى تتولى مهمة التسويق التعاونى

وفي كل قرية مسجد ومدرسة ابتدائية ومستوصف للاسعاف انشأتها جميعا هذه الجمعية ، وقد اتخذت كذلك الترتيبات اللازمة للعناية بصحة الماشية التى يملكها اعضاء الجمعية ، ويقوم مساعد جراح في الامراض البيطرية بزيارة القرى زيارات دورية لهذا الغرض .

### تعزيز المالكيات

لا ريب في ان تفتيت المالكيات وتقسيمها الى قطع صغيرة هو من الشرور الخطيرة التى ابتليت بها معظم البلدان الآسيوية ، وقبل ان تشطر الهند شطرين ، وجهت عناية جزئية الى معالجة هذه المشكلة للمرة الاولى في اقليم البنجاب حيث ادرك الفلاحون مزايا التضامن ، ولما اخفقت جهود المصالح الحكومية الاخرى ، قامت مصالحة التعاون بنجاح بانشاء ٤٩٧ جمعية لتعزيز المالكيات على قاعدة اختيارية ، وتمكنت هذه الجمعيات من لم شمل اراض مساحتها نحو ٤٧٠ ألف فدان موزعة على ٥٦٢ قرية وفي بضع السنين الاخيرة ، لم يلق مشروع تعزيز المالكيات العناية التى يستحقها بسبب انشغال الجمعيات التعاونية في شؤون اخرى ، غير ان المأمول ان يتجدد النشاط في هذا الاتجاه في وقت قريب .

ومما يذكر ان في الولاية الشمالية الغربية ٤٦ جمعية من هذا النوع تمكنت من لم شمل ٧١٤٠٠ فدان من الارض حتى الآن .

### التعاون الصناعى

انشئت جمعية تعاونية صناعية بين ذوى الحرف المختلفة ، ومقصدها هو شراء المواد الخام والادوات اللازمة للصناعات اليدوية التى يحتاج اليها ذوى الحرف من اعضائها ، وبيع مصنوعاتهم بالتيابة عنهم وفي البنجاب وشرق البنغال يؤلف

البقية ص ٩



## تجارة سوريا الخارجية سنة ١٩٥٢

١٩٥١، وزادت أيضا قيمة الصادرات الى ألمانيا، إيطاليا، الأردن، البلاد السعودية، هولنده وبوغسلافيا. بينما تدهورت قيمة الصادرات الى الولايات المتحدة من الصوف السوري ان بلغت ٣٧ مليون ليرة سورية عام ١٩٥١ لانخفاض مشتروات الولايات المتحدة من الصوف السوري واضمحلت ايضا الصادرات الى تركيا، العراق، مصر وكذلك الى اليابان

### صناعة تعبئة التمور في البلاد السعودية

اصبح في مقدور البلاد العربية السعودية لأول مرة تجهيز وتصدير التمور المعبأة بفضل المساعدات الفنية التي تلقتها من منظمة الاغذية والزراعة، وكانت البلاد السعودية تصدر تمورها على حالها الطبيعية من قبل. وستجد الصناعة الجديدة سوقا رائجة بين جمهور الحجاج الذين يتوقع ان يقبلاوا على شراء غلب التمر الجديدة كذكرى لزيارتهم للاماكن المقدسة.

### تجارة الاردن الخارجية في عام ١٩٥٢

ارتفعت قيمة واردات الاردن في عام ١٩٥٢ الى ١٧٤٤ مليون دينار اردني (الدينار الاردني يساوي جنيه انجليزي) مقابل ١٥٧٧ مليون دينار في عام ١٩٥١ بينما ظلت قيمة الصادرات كما كانت عليه اي ١٥٥ مليون دينار فقط، وبذلك زاد العجز في الميزان التجاري من ١٤٢٢ مليون دينار الى ١٥٨٨ مليون دينار. وكانت اهم واردات في عام ١٩٥٢ هي الحبوب (٢٢٢ مليون دينار) والقطن والمنسوجات القطنية (١٥٨ مليون دينار) والكاربوريكتورات والزيتون (١٥٨ مليون دينار). اما الصادرات فكان اهمها الخضروات والفاكهة (١٠٠ ألف دينار). وكان لبنان اهم عملاء الاردن (اذ استورد منه سلعا قيمتها ٦٠٠ ألف دينار) تليه سوريا والمملكة السعودية والعراق. اما الدول التي استورد الاردن منها فكان اهمها المملكة المتحدة (٣ مليون دينار) ولبنان (٢٣ مليون دينار) وسوريا (١٩٩ مليون دينار).

### برنامج النقطة الرابعة في الهند

اعلن وزير المالية في الهند اخيرا

تظهر ارقام التجارة الخارجية السورية تحسنا كبيرا في عام ١٩٥٢ بالمقارنة مع السنة التي سبقها، فبدلا من العجز الذي اسفرت عنه عمليات عام ١٩٥١ والذي بلغ حوالي ٢٨ مليون ليرة سورية، جاء ميزان عام ١٩٥٢ التجاري بفائض بلغ ما يزيد عن ٦ مليون ليرة سورية وجاء هذا التحسن نتيجة لوفرة محصولات الشعير والقمح

|                           | ١٩٥٢    | ١٩٥١    |
|---------------------------|---------|---------|
| (بالآلاف الليرات السورية) |         |         |
| الواردات                  | ٣١٣٣٤٠  | ٣٠٥٠٨٤  |
| الصادرات                  | ٣١٩٥٧٣  | ٢٧٧١٠٥  |
| الميزان التجاري           | ٦٢٢٢٣ + | ٢٧٩٧٩ - |

الا ان التوزيع النسبي الواردات في عام ١٩٥٢ لم يتحسن كثيرا عما كان عليه في عام ١٩٥١ بل ان الواردات الانتاجية قد انخفض نصيبها بقدر محسوس عما كانت عليه عام ١٩٥١. وبالنسبة للصادرات زاد نصيب المنتجات الزراعية تبعاً لوفرة المحاصيل فأصبحت تكون ٢٨٪ من اجمالي الصادرات على حساب صادرات المنسوجات التي انخفض نصيبها نحو الخمس الى ٥٥٪ ويظهر ذلك بوضوح في الجدول التالي

### الاهمية النسبية الابواب المختلفة لتجارة الخارجية السورية

| الواردات                              | الصادرات | في المائة |      |     |
|---------------------------------------|----------|-----------|------|-----|
| ١٩٥١                                  | ١٩٥٢     | ١٩٥١      | ١٩٥٢ |     |
| حيوانات حية وحاصلات المملكة الحيوانية | ٢٦       | ٢٥        | ١٠٨  | ٩   |
| حاصلات المملكة النباتية               | ٩٨       | ١٣        | ١٠٤  | ٢٨  |
| منتجات غذائية وتبغ                    | ٤        | ٥٤        |      |     |
| حاصلات معدنية                         | ١١٨      | ١٢١       |      |     |
| منتجات كيماوية واقرباذينية            | ٥٢       | ٥٤        |      |     |
| اخشاب                                 | ٣        | ٣         |      |     |
| مواد النسيج والمنسوجات                | ٢١١      | ٢٠٤       | ٦٨٩  | ٥٥٦ |
| معادن ثمينة                           | ٤٢       | ٢٢        |      |     |
| معادن عادية ومصنوعاتها                | ٧٥       | ٨         |      |     |
| آلات واجهزة كهربائية                  | ١٧٤      | ١١٥       |      |     |
| وسائط النقل                           | ٤٢       | ٤         |      |     |
| منتجات متنوعة                         | ٩٢       | ١١٥       | ٩٩   | ٧٤  |



أن مجموع قيمة ما تسلمته الهند من الولايات المتحدة بموجب برنامج النقطة الرابعة بلغ نحو ١١ مليون دولار . وكانت أهم الاصناف التي استلمتها الهند هي ١١٠ آلاف طن من الاسمدة و ١١ ألف طن من الحديد والصلب و ٣٥٠ طناً من مادة الـ د . د . ت

## سعر بيع بنزين السيارات العادي

اول أبريل ١٩٥٣

بنس/جاون

|        |               |
|--------|---------------|
| ٢٦ ١/٢ | سان فرانسيسكو |
| ٢٧ ١/٤ | بيونس ايرس    |
| ٢٨ ١/٤ | نيويورك       |
| ٣١ ١/٢ | تورنتو        |
| ٣٣     | مدينة الكاب   |
| ٣٣ ٢/٤ | ملبورن        |

~~~~~

يظهر الجدول الآتي أهم الدول المصدرة والمستوردة من سورية .

الواردات من	الصادرات الى
١٩٥١	١٩٥٢
١٩٥١	١٩٥٢
بملايين الليرات السورية	

٣٠٥١	٣١٣٢	٢٧٧١	٣١٩٦
٥٥٥	٤٥٥	٣٧٤	١٥٩
٣٨٦	٢٩٢	١٩٥	٧٧٢
٣١٦	٢٩٦	٥٠٤	٤٩٢
٢١٢	٢٠٥	١٤٥	١٦٦
١٧٠	٩١١	٢٨٨	٩٩
٩٣	١٣٨	٣٤	٣٨
٣١٤	٣٥٧	٥٩٤	٧٠٣
١٦١	١٨٣	٣٥	١٥
١٢٨	٨٥	٢٠٢	١٧٢
٤٤	٦٠	١٢٣	١٦٨
٣٦	٩٧	٨٥	١٠٣
٣٧	١٤	٧٢	٤٥

المجموع الكلى
الولايات المتحدة
بريطانيا
فرنسا
إيطاليا
ألمانيا
بلجيكا
لبنان
تركيا
العراق
الأردن
البلاد السعودية
مصر

٢٨	ولنجتون
٢٨ ١/٢	لاهاي
٤١ ١/٢	ستوكهولم
٤٣	سنغافورة
٤٤ ١/٤	القاهرة
٤٤ ١/٢	كوبنهاجن
٤٦ ١/٤	الجزائر
٤٨	بومباي
٤٩ ١/٢	بروكسل
*٥١	ريو دي جانيرو
٥١	لندن
٥٣ ٢/٤	زيوريخ
٥٩ ١/٤	هامبورج
٦٢ ١/٤	لشبونة
٦٦	باريس
٧٩ ١/٤	روما
٨٣	كراتشي
**٨٥ ٢/٤	مدريد
(*) ٢٢ بنسا	بسنس التبادى فى
(**) ٥٤ بنسا	بسنس التبادل
	السياحى

الهند والقطن المصرى

فى خلال عام ١٩٥١ استوردت الهند من القطن المصرى ما قيمته نحو ٣٠ مليون جنيه مصرى بينما استوردت مصر من الهند الشاى والجوت وغيرهما وكان الميزان التجارى فى ذلك العام لمصلحة مصر .

المحل نحو ٣٤ ألفا ، ويبلغ ايراده السنوى من صافى الارباح ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠ روبية .

جمعيات بناء المنازل

بسبب قدوم المهاجرين الى باكستان ازدادت مشكلة السكنى صعوبة ولا سيما فى المدن الكبيرة مثل كراتس ، ودكا وشيتا جونج ولاهور ورووالبندى وبشاور .

وقد الف ذوو الوسائل المحدودة ولا سيما من ابناء الطبقة الدنيا ، جمعيات تعاونية لبناء المنازل ، وبدأ بعض هذه الجمعيات فعلا فى تعمير الاراضى التى منحتها الحكومة لها . وبدهى أن جمعيات بناء المنازل لا تستطيع أن تساعد الفقراء المعدمين الذين لا يقدررون على الاقتصاد غير أن المأمول أن تنجح هذه الجمعيات فى قطع شوط بعيد لحل أزمة المساكن بين من سموهم العمال ذوى الياقات البيضاء

مالك بشير أحمد

مجال المستهلكين

قطعت المجال التعاونية للمستهلكين شوطا صغيرا فى باكستان ، وهى مجال صعبة ادارتها الا اذا اشدت عليها الطلب ، ولكن العضو المنضم الى هذه المجال لا يشتري حاجاته من هذه المجال وحدها دون غيرها والواقع أن توزيع المواد بنظام الجراية قد نشط هذا النوع من الجمعيات ، غير أن عدم اخضاع عدد كبير من السلع الضرورية للرقابة جعل نشاط هذه المجال فى اندحار . وفى خلال السنوات الاخيرة ، قامت المجال التعاونية فى شرق البنغال بجهود تستحق الثناء حقيقة ، إذ أنشئ محل تعاونى للبيع بالجملة قبل تقسيم الهند ، وامتد نشاطه حتى شمل شرق البنغال كله حتى ان الحكومة منحتة حق بيع الانوال اليدوية والاقمشة فى ربوع هاته المنطقة ، ويبلغ عدد المنضمين الى عضوية هذا

الجمعيات التعاونية

تابع المنشور ص ٧

عمال المنسوجات جماعة كبيرة منهم نساجو صناعات القطن والصوف والحريير الخالص ، وفى شرق البنغال انضم الى الجمعيات التعاونية نحو ٧٥ فى المئة من عائلات النساجين المشتغلين بصناعة نسج القطن يدويا وعدد هذه العائلات ٢٠٠ ألف وتقوم اتحادات التعاون الصناعى التى أنشئت فى كل اقليم بتنسيق نشاطها بينما تزودها الحكومة بالعون الفنى بدون لقاء .

وفى غرب باكستان مجال واسع لنمو مثل هذه الجمعيات ، أما فى البنجاب ، فقد نشأ عقب تقسيم الهند عدد كبير من جمعيات الغزل والنسج مما هيا وسائل الحياة لعدد كبير من عائلات اللاجئين

كيف تكون اقتصاديات الثورة

الجمع بين قوة العمل وملكية رأس المال في يد واحدة

اننا اذ نشاهد في كل يوم تطورا اقتصاديا جديدا او فكرة اقتصادية مستحدثة ، يجب علينا ان نفهم ان مهمة علم الاقتصاد هي ان يتلاءم دائما مع الظروف المحيطة به .. فلكل وقت اقتصادياته الخاصة به التي تناسبه ولا تناسب غيره من الاوقات . فاقتصاديات الحروب غيرها في اوقات السلم . والاقتصاديات السائدة في اوقات الازمات غيرها في الاوقات العادية ...

لذلك ونحن الآن في عهد ثورة التحرير .. ثورة الحرية الفكرية والاقتصادية ، السنا في حاجة لان نعرف اقتصاديات هذه الثورة ... ان ثورات التحرير لتحتاج دائما الى تشريعات اقتصادية تخدم اغراضها وتحقق امانى شعوبها ...

فما هي اذن اغراض ثورتنا وما هي امانينا ... وما السبيل الى تحقيقها؟ ان اغراض الثورة ظاهرة ومعروفة من اقوال زعيمها فهو يبحث بها في كل يوم الى مواطنيه الاحرار ، فنراه يقول بالامس القريب : اننا نكافح من اجل حياة حرة كريمة قوامها احترام الفرد .. ونرى زميله البكباشي جمال عبد الناصر يؤكد ذات يوم بقوله : لن نحقق حياة كريمة الا بالقضاء على الفرق الشاسع بين الطبقات .. على ذلك البون الشاسع بين المترفين والمحرومين .. بين المتخمين والجياع . انها اذن اغراض اقتصادية لها خطرها واهميتها .. فاحترام الفرد

امر هام بل ضروري دعا اليه من قبل اعلام الاقتصاد الا اذا امثال شارل فوربيه الاشتراكي او سيموندي سيموندي المصلح الاجتماعي ، وغيرهما من الاقتصاديين الذين عرفوا حقيقة العالم الاقتصادي وما يجب ان يقوم عليه صرح المجتمع الانساني .. والقضاء على الفرق الشاسع بين الطبقات امر محتتم ايضا وقد دعا اليه كذلك كل الاقتصاديين الاشتراكيين الذين ابقوا في مذاهبهم على مبدأ الملكية الخاصة امثال الاقتصاديين

العظيم سيسموندي .. ذلك الرجل الذي اراد ان يحقق الرفاهية الانسانية .. واراد ان يحصل من عام الاقتصاد عما يبحث في رفاهية الفرد واسعا . قبل ان يكون علما للثروة والتجارة .. ولكن ما سبيلنا الى تحقيق هذه الرفاهية الاقتصادية ، والناس طبقات متباعدة .. اما ثراء فاحش .. او فقر مدقع ..

ان قانون الاصلاح الزراعي الذي اصدرته حكومة الثورة منذ شهور كان هو حجر الزاوية في سبيل تحقيق ذلك الغرض ، ولكنه لم يكن كل شيء بل يجب ان تتبعه قوانين اخرى وتشريعات جديدة ..

اننا نلاحظ اليوم امرا واحدا لا يتغير .. ذلك هو ازدياد دخول افراد الطبقة الرأسمالية يوما بعد يوم ، وبقاء دخول طبقة العمال الكادحة والموظفين ثابتة لا تتغير على مدى الايام .. وهذا في رايي هو اس المشكلة الاقتصادية في مصر .. فلو استطعنا ان نجعل هذه الطبقات الفقيرة تجاري الطبقة الاولى في زيادة دخولها لاستطعنا الى حد كبير ان نعالج المشكلة التي تقف امامنا ..

ان الحياة الكريمة التي يقصدها رجال الثورة ، لا تقوم الا على اساس تحسين احوال الطبقات العاملة وتمتعها بمستوى مرتفع من العيش .. فما السبيل الى ذلك .. انه واجب علم الاقتصاد الذي يجب ان يقدمه للثورة ..

انه واجب الاقتصاديين الذين يجب ان يبحثوا عنه لتحقيق الثورة اهدافها .. فان ثورة بلا اهداف اقتصادية تخدم افراد المجتمع الانساني لا يليق بها ان تدعى الثورية ..

ان سيسموندي وهو الرجل الذي عاش بين احضان الثورة الفرنسية وراح يؤرخ لها حوادثها حينما اراد ان يحقق الرفاهية الاقتصادية للفرد وراح يطالب بحق العامل في الملكية الزراعية او الصناعية التي من شأنها ان تجمع بين قوة

العمل وملكية رأس المال في يد العامل الصغير ، لم يكن يؤمن يومذاك بالحرية الاقتصادية والحرية الفردية التي من شأنها ان تصيب المجتمع بالادواء الاقتصادية الماصفة والمشكلات الاجتماعية التي تصيب الفرد ، فتراه يطالب بتطبيق القوانين التي تحرم على الفرد او على العامل الزراعي او الصناعي الزواج الا اذا كان يتمتع فعلا بمستوى اقتصادي مرتفع يمكنه من ان يعول أسرة كبيرة ، وضمن لكل فرد من افرادها مستوى مرتفعا من العيش .. ان سيسموندي لم يكن يؤمن بمثل هذه الحرية لا لانه يكره الحرية الفردية ومقتها بل لانه اراد ان يحقق الرفاهية الانسانية بين افراد المجتمع عامة وبين العمال خاصة ...

ونحن في مصر لا نشاهد هذا التكاثر السريع بين الطبقات العاملة وخاصة وان تقاليدنا تشجع على تعدد الزوجات ... والاسراف في النسل .. ؟

ان ما نادى به سيسموندي في القرن التاسع عشر لا يخالف تقاليدنا اننا نشترط الملكية اذن لكل عامل .. فما طريقنا الى ذلك ..

ان الدولة في طريقها الى انشاء المصانع ، اذ يجب ان تكون سياسة التصنيع هدفها الاول ... فلما ذا لا يشترك العامل في ملكية هذه المصانع ...

ان الاسهم المخفضة الثمن التي توزع على العمال ، ونقسط اثمانها على سنوات ومنح العامل المجد في نهاية كل عام بعض الاسهم المجانية لهو خير طريق الى جمع العامل بين قوة العمل وملكية رأس المال في يده .

ان استطعنا ان نفعل ذلك كله .. استطعنا ان نحقق الرفاهية الاقتصادية لافراد الطبقة العاملة .. واعتقد ان هذا هو ما تنشده الثورة الحالية ...

ان جمع العامل بين قوة العمل

الرأسمالية الاقتصادية للطبقات العاملة والطبقات المتوسطة ولذا ذكر هنا كلمة الاقتصادى الكبير كارل ماركس اذ يقول « .. ان جميع التقلبات التى تصيب المجتمع فى صميمه فى كل زمان ومكان ترجع الى كفاح الطبقات العاملة الفقيرة ضد طبقة الموالين الرأسماليين لتحسن من احوالها الاقتصادية .. وان المجتمع الذى يقوم بناؤه على استغلال العمال يتصدع بناؤه سريعا ... »

جورج يعقوب

بكالوريوس فى العلوم المالية والتجارية

يفنينا عن الاستيراد فاننا نستطيع ان نحفظ الخضروات والفواكه الى مواسم غير مواسمها ...
انه تعاون وثيق بين الشباب المثقف وطبقة العمال .. كل منهما يعمل بكلتا يديه ويعلم ويمك رأس المال ...
انه احسن استغلال للثقافة الجامعية المعطلة ...
ان اقتصاديات الثورة يجب ان تقوم على هذا الاساس .. الجمع بين قوة العمل وملكية رأس المال فى يد واحدة .. ويجب ان يكون رائدا هو تحقيق

رأسمالية رأس المال فيه الخير كل الخير للسير الى الامام بنظام التصنيع الذى ننشده لبلادنا .. فان العامل فى هذه الحالة يهتم اهتماما بالغاً بانتاج السلعة لأنه يعلم ان الربح سيعود عليه فى نهاية الامر فهو صاحب رأس المال .. والجمع بين قوة العمل وملكية رأس المال لا يوقف على شراء الاسهم وتقسيط اثمانها فحسب ، بل انه يجب ان يمتد الى ما هو ابعد من ذلك .. اذ ان بلادنا الريفية يجب ان تشق طريقها نحو الصناعات الريفية الصغيرة وبذلك نستطيع ان نسير قدما الى الامام فى نشر ملكية رأس المال بين الطبقة العاملة ...

وتمت شئ آخر يمكن ان نفعله .. فمن الملاحظ لدينا ان الجامعة دابت فى سنواتها الاخيرة على ان تقدم لنا مئات بل الوفاء من الخريجين الذين اقبلت فى وجوههم الوظائف الحكومية واستعصى عليهم القيام بالاعمال الحرة لضيق ذات ايدهم ، فلماذا لا تستغل الثورة هذه العناصر الطيبة من الشباب المثقف ...

قد يقال لنا انه المال الذى يقف فى سبيلنا .. ولكن الامر سهل ميسور ...

انه لا تعدى ان نقيم مزرعة صغيرة فى كل مديرية او اقليم توجه زراعتها على حسب جغرافية المكان وتستغل هذه الزراعة مصنع صغير يتبع المشروع نفسه ، وفى النهاية تقوم المتاجر التابعة لهذا المشروع ببيع المنتجات للعملاء او الى المستهلكين وبذلك نكون قد حقننا نظام التكامل فى مشروعنا هذا ..

ان هذه المزرعة الصناعية التجارية سيمولها شباب الجامعة والعمال والرأسماليون وتقدم لها الحكومة المساعدات الممكنة سواء الفنية منها او المادية ... وفى مشروع كهذا يستطيع الزراعى ان يستغل عامه وفنه الذى يعود عليه بالفائدة فى نهاية الامر ، وجهد المهندس نفسه لاجراء سلع تفوق فى جودتها السلع المستوردة من الخارج ، وينجح فى النهاية التجارى فى بيع هذه السلع فى السوق .. ولا شك ان مشروعنا كهذا سيفيد البلاد فائدة كبرى ، فضلا عن انه

أرباح واحصاءات

قيمة ارباح هلاك المناجم السابقين بلغ العجز فى ختام العام ١٩٥٠ ٨٠٠٠٠٠٠٠ جنيهه وقال ١٩٥١ ٨٠٠٠٠٠٠٠ جنيهه فى عام ١٩٥١

تجارة أفغانستان عبر باكستان

بلغت قيمة البضائع التى استوردتها أفغانستان عن طريق باكستان فى شهر مارس الماضى ٥٧٦٠٠٠٠٠ روبية بينما بلغت قيمة البضائع التى صدرتها عن طريق باكستان ٨٤٤١٠٠٠٠ روبية .

بئر زيت جديدة فى الارجننتين

كشفت بئر زيت جديدة فى الارجننتين تقع فى منطقة « مادريجونيس » وانتاجها اليومى نحو ٥٠٠ مترمكعب من الزيت الخفيف ومليون مترمكعب من الغاز الطبيعى ، وقد شرع فى مد انابيب الزيت اللازمة لنقل الزيت الى اقرب الموانئ الارجنطينية

تجارة فرنسا الخارجية

يبين الجدول التالى تجارة فرنسا الخارجية فى خلال شهر يناير من عامى ١٩٥٣ و ١٩٥٢ مقدرة بملايين الفرنكات الفرنسية :

الصادرات		الواردات		المنطقة
١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٢	١٩٥٣	
٦٣١٦	٧١٧٠	٢٤٩٠٥	١٦٤٦١	منطقة الدولار
١٣٧٢٣	١٢٤٣٩	٤٠٥٢٠	٣٥٣٤٨	منطقة الاسترليني
				بلاد الكتلة الاوربية الخارجة
٣١٩٧٨	٣٧٠٢٦	٤١٢٢٦	٣٠٥٦٢	عن منطقة الاسترليني
١٣٤٥٤	١٢١٧٠	١٨٣٩٠	١٤١٥٢	البلاد الاخرى
٦٥٤٧١	٦٨٨٠٥	١٢٥٠٤١	٩٦٥٢٣	الجملة



الاستثمارات الأجنبية في هولنده

تعمل الحكومة الهولندية على تشجيع الشركات الأجنبية على فروع لها في هولنده للأسراع في عملية تصنيع البلاد . هذا وقد نجحت السياسة الجديدة في جذب ٤٠ مؤسسة صناعية أجنبية الى فتح فروع لها في هولنده منذ عام ١٩٤٧ حتى نهاية عام ١٩٥٢ ، منها ١٣ مؤسسة أمريكية ، ٦ فرنسية ، ٦ بريطانية و ٥ من بلجيكا . وبالإضافة الى ذلك قامت ٨٥ مؤسسة صناعية أجنبية بمشروعات صناعية عن طريق المساهمة في المؤسسات الهولندية الحالية .

ويدفع التزايد السريع في عدد سكان هولنده الى ضرورة إيجاد وظائف جديدة لنحو ٣٠ ألف شخص سنويا ، وعلى ذلك استثمر نحو ٧٢٠٠ مليون جلدرد منذ عام ١٩٤٨ حتى آخر ١٩٥٢ في توسيع الصناعات الموجودة فعلا أو إنشاء صناعات جديدة وزادت القوة العاملة في المدة ذاتها ١٣٥٠٠٠ عامل وكان الانتاج في عام ١٩٥٢ يزيد ٢٨٪ عن ١٩٤٨ وقد اتبعت الحكومة الهولندية سياسة الباب المفتوح لجذب رؤوس الاموال الأجنبية الى الصناعات التي لا يمكن لرأس المال الهولندي أو الخبرة الهولندية القيام بها .

وبتمتع المستثمر الاجنبي بكافة حقوق والتزامات زميله الهولندي ، وله كامل حرية التصرف في أرباحه وفي تحويلها بعملة بلده ، كما يمكن له سحب رأس المال المستثمر بعد ثلاث سنوات .

وقد انشأت الحكومة الهولندية إدارة خاصة أصبحت هي الهيئة

الحكومية الوحيدة التي يتعامل معها المستثمر الاجنبي ، وتقوم هذه الادارة بعمل الاجراءات اللازمة مع المصالح الحكومية الاخرى التي يدخل الموضوع تحت البحث في اختصاصها كما تقدم هذه الادارة الارقام والبيانات التي يتطلبها المنظمون الصناعيون عندما يقدمون على مشروع ما .

ومن المزايا التي تجتذب رأس المال الاجنبي الى هولنده انخفاض أجور العمال ونفقات المعيشة بالنسبة الى الانتاجية العالية للعامل الهولندي ، وكذلك العلاقات الطيبة بين العمال والادارة حتى ان هولنده لم تشهد أضرابا واحدا تقريبا منذ نهاية الحرب ، ويضاف الى ذلك وجود قوة عاملة على استعداد للدخول في الصناعات الجديدة وفي تعلم طرقها ووسائلها .

تسهيلات الدفع لليابان

عقدت اليابان اتفاقا مع بريطانيا لتسوية المدفوعات بين البلدين ومقابلة النقص المؤقت الذي قد يطرأ على حيازة اليابان من الاسترليني خلال الشهور القليلة المقبلة . وسيكون لليابان بمقتضى الاتفاق الجديد زيادة أرصدها الاسترلينية بالدفع بالدولار بشكل مؤقت الى البنوك البريطانية، على ان يسمح لليابان باسترداد الدولارات التي تدفعها بهذا الشكل مقابل الدفع بالاسترليني بعد فترة تتراوح من ثلاثة الى ستة شهور . وقد وافقت وزارة المالية البريطانية على السماح بهذه العمليات في حدود ٣٠ مليون جنيه استرليني .

وكانت أرصدة اليابان من الاسترليني قد ارتفعت من ٣٨ مليون جنيه استرليني في أغسطس ١٩٥١ الى ١٣٠ مليون في يونيو ١٩٥٢ ، ثم انخفضت بسرعة عقب القيود التي فرضتها المنطقة الاسترلينية على الواردات من اليابان حتى بلغت أخيرا نحو ٥٠ مليون جنيه .

احتياطي المنطقة الاسترلينية من

الذهب والدولارات

أضافت عمليات شهر ابريل الماضي ١٠٧ ملايين من الدولارات الى احتياطي المنطقة الاسترلينية وبذلك بلغ ٢٢٧٣ مليون دولار . وليس من الواضح تماما السبب الرئيسي في هذه النتيجة الجسيمة غير المتوقعة اذ ان كثيرا من

العوامل الموسمية التي تلعب خلال هذه الفترة من العام إنما تنتج أثرا مضادا . وقد تضاعف فائض المنطقة الاسترلينية مع بلدان اتحاد المدفوعات الاوروبي وبلغ ١٥٢ مليون جنيه استرليني في ابريل مقابل ٧٥ مليون في مارس ١٩٥٢

المركز العالمي للمطاط الطبيعي

انخفض الانتاج العالمي من المطاط الطبيعي في عام ١٩٥٢ الى ١٧٨٠٠٠٠ طن بنقص نحو ١٠٠٠٠٠ طن عن عام ١٩٥١ . وجاءت اندونيسيا مرة ثانية في المقدمة بنحو ٧٤٥٠٠٠ طن وتلتها الملايو ٥٨٥٠٠٠ طن وبلغ الاستهلاك العالمي من المطاط الطبيعي ٤٥٥٠٠٠ رطل بنقص ٤٥٠٠٠ طن عن عام ١٩٥١ ، ولم يتجاوز المستهلك في الولايات المتحدة ٤٥٤٠٠٠ طن . وقد أضافت الولايات المتحدة الفائض في الانتاج عن الاستهلاك وقدره ٣٢٥٠٠٠ طن الى مخزونها من المواد الاستراتيجية ، وبذلك أصبح لديها ١٠٠٠٠٠ رطل . ولما كانت الولايات المتحدة قد وصلت في منتصف عام ١٩٥٢ فانها لم تشتتر الا كميات ضئيلة لهذا الغرض من ذلك الوقت .

وقد نتج عن خروج الولايات المتحدة من الميدان ان استمرت أسعار المطاط الطبيعي في الانخفاض من ٣ شلن للرطل منذ سنة الى ١ شلن و ٧٢/٤ بنس ، ولو انه قد طرأ أخيرا تحسن طفيف على السعر .

خفض كبير في الميزانية العامة

للولايات المتحدة

يحاول الجمهوريون وقد تولوا الحكم في الولايات المتحدة تحقيق وعودهم بخفض مصروفات الحكومة تمهيدا للتخفيف من الضرائب الثقيلة التي فرضتها أعباء برامج الدفاع الضخمة التي وضعت أسسها الادارة الديموقراطية قبل مغادرتها الحكم . وقد أعلن الرئيس ايزنهاور في خطاب أرسله حديثا الى الكونجرس عن ادخاله خفضا قدره ٨٥٠٠ مليون دولار في تقديرات مصروفات السنة المالية ١٩٥٤ / ٥٤ التي وضعها الرئيس ترومان وسينصب هذا الخفض على مصروفات برامج الدفاع والمعونة الخارجية . وكانت تقديرات

مصرفات الدفاع في مشروع الميزانية الذي قدمه مستر ترومان ٤٦٠٠٠ مليون دولار والمعونة الخارجية ٧٦٠٠ مليون دولار . وقد ذكر الرئيس ايزنهاور أن الوفرة الذي أدخله على التقديرات لن ينقص من القوة الحربية الفعلية ، وذلك للاهتمام بتقصير مدد التسليم وبانتاج المواد التي تتبين فعلا ضرورتها في المستقبل القريب .

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

أعلن البنك الدولي أن دخله الصافي عن الأشهر التسعة المنتهية في ٣١ مارس ١٩٥٣ قد بلغ ١٢٩٩ مليون دولار مقابل ١٢٥٥ مليون في المدة ذاتها من عام ١٩٥٢ . وكان الدخل الاجمالي بما لا يتضمن عمولة البنك على قروضه ٢٥٧٧ مليون دولار مقابل ٢٥٧٧ مليون .

هذا وقد أعلن البنك أخيرا عن اقراضه للبرازيل ٣ مليون دولار لتمويل برنامج انشاء الطرق الذي يرجى منه المساعدة في تعمير المنطقة الزراعية والصناعية الهامة في ولاية ريو دي جانيرو .

ويسدد هذا القرض على خمس سنوات بفائدة قدرها ١/٢ ٪ بما فيها عمولة البنك الاضافية وقدرها ١ ٪ . ويبدأ تسديد هذا القرض في ١٥ يولية سنة ١٩٥٤

وفي الوقت ذاته حصلت البرازيل على ٣٠٠ مليون دولار من بنك التصدير والاستيراد الأمريكي لتصفية الالتزامات الدولارية التي تراكمت عليها لصالح المصدرين الأمريكيين .

الحالة الاقتصادية العامة في الولايات المتحدة :

لا تزال السوق الأمريكية تتمتع بمستوى عال من الرواج . وتجدد السلع المنتجة سوقا سهلة التصريف كما نأ كثيرا من الصناعات تفوق الطلبات الواردة انتاجها الجاري ، وخاصة بالنسبة لصناعة الصلب وقد وصل الانتاج الصناعي والتوظيف ودخول الافراد الى مستويات قياسية الا أن البوادر تدل على أن الاقتصاد الأمريكي قد أشرف على قمة الدورة وبدأت اتجاهات لتقييد الائتمان . . وفي الوقت الذي يطالب فيه العمال بامتيازات جديدة تميل النفقات الى الارتفاع بينما الاسعار تكاد تكون

ثابتة مما يعنى نقص الفائض الصافي للمنتجين . ويجيء ضعف اسواق المحاصيل الزراعية واسعار السلع الأولية عاملا اضافيا في توليد الشعور بعدم ثبات الاحوال الاقتصادية العالمية ومن الظواهر غير المشجعة الزيادة الكبيرة في الائتمان الاستهلاكي وخاصة بعد ان رفع الفيدرال رزيرف القيود عليه في مايو ١٩٥٢ . وارتفعت نسبة الائتمان الاستهلاكي الى نسبة دخول الافراد كثيرا اذ ان الزيادة فيه قد بلغت ضعف الزيادة في الدخل الفردي في المدة ذاتها ، مما يعنى زيادة اعباء هذا النوع من الائتمان على الافراد ونقص قدرتهم على مواجهة التزاماتهم

انتاج الرصاص في الجزائر

اتفقت الحكومة الأمريكية مع إحدى شركات المناجم الفرنسية في الجزائر على اقراض تلك الشركة ٢٢٨ مليون فرنك (اي ما يعادل ٦٨٠ ألف دولار) لمساعدتها على التوسع في انتاج الرصاص في الجزائر . وتنص شروط العقد على تسديد هذا القرض عينا أي أن تسلم الشركة للحكومة الأمريكية ما يوازي قيمته من الرصاص . وقد أبرم هذا العقد بعد موافقة الحكومة الفرنسية .

اتفاق تجاري بين اليابان والباكستان

عقدت الباكستان مع اليابان أخيرا اتفاق تجاري يسري مفعوله لمدة عام واحد تدخل اليابان بمقتضاه في النظام العام لتراخيص الاستيراد المعمول به في الباكستان والذي يسري على بعض الدول الأخرى ، وذلك الى جانب الاتفاقية الخاصة المبرمة بين البلدين ويسري مفعولها أيضا لمدة عام واحد ينتهي في آخر مارس ١٩٥٤

وهذه الاتفاقية الخاصة تسري على اليابان وحدها وتحدد قيمة التبادل التجاري بين البلدين فيما يختص بسلع معينة ، وبموجبها تصدر حكومة الباكستان تراخيص استيراد سلع من اليابان في حدود ١٤٥٥ مليون جنيه استرليني موزعة كالآتي :

منسوجات قطنية (٥٥ مليون جنيه) ، غزل قطن (مليون جنيه) ، خيوط حرير صناعي وغيره (نصف مليون جنيه) ، حديد وصلب ومعادن أخرى (١٥٥ مليون جنيه) ، سلع

رأسمالية وآلات (٦ مليون جنيه) وفي مقابل ذلك تمنح اليابان للباكستان تسهيلات في الدفع فيما يختص بالسلع الرأسمالية والآلات ، كما تستورد بدورها من الباكستان ٦٥٠ ألف بالة من القطن ور ٢٥٠ ألف بالة من الجوت وغير ذلك من السلع الأخرى بما يبلغ مجموع قيمته ١٢٥٥ مليون جنيه استرليني . وينتظر أن يبلغ مجموع قيمه كل صادرات الباكستان الى اليابان ووارداتها منها هذا العام في ظل هاتين الاتفاقيتين ٣٠ مليون جنيه استرليني ، وبذلك يعادل الميزان بين البلدين . . اما في عام ١٩٥٢ فقد بلغت قيمة واردات الباكستان من اليابان ٤٧ مليون جنيه استرليني مقابل ٣١ مليون جنيه قيمة صادراتها اليها ، فبلغ عجز الميزان التجاري ١٦ مليون جنيه استرليني في غير صالح الباكستان .

أهمية المنسوجات في صادرات بلجيكا

بلغت قيمة صادرات بلجيكا من المنسوجات في عام ١٩٥٢ نحو ١٦ ٪ من قيمة مجموع قيمة الصادرات وذلك مقابل ٢٢ ٪ في عام ١٩٥١ و ٢٧ ٪ في عام ١٩٥٠ . هذا وقد بلغت قيمة جميع الصادرات في سنة ١٩٥٢ : ١٩١ مليار فرنك بلجيكي مقابل ٣٠٠ مليار في سنة ١٩٥١ وبمقارنة هذه الأرقام يتضح مدى تراجع قيمة صادرات المنسوجات ويعزى ذلك الى هبوط كميتها بنحو ١٩ ٪ مع هبوط أسعارها بنحو ٢١ ٪ . وتعتبر هولندا الآن أهم سوق للمنسوجات البلجيكية إذ تستوعب وحدها أكثر من خمس صادراتها ، بينما كانت رابعة الاسواق فيما قبل الحرب ، وكانت فرنسا عندئذ هي السوق الاولى للمنسوجات البلجيكية .

وقد بلغت صادرات المنسوجات البلجيكية ذروتها فيما بعد الحرب من حيث الكمية سنة ١٩٥١ ، ومع ذلك فقد كانت في ذلك العام لا تزال تقل بنسبة ١٩ ٪ عما كانت عليه سنة ١٩٣٧ . ويرجع ذلك الى ضياع اسواق أمريكا اللاتينية وبخاصة الأرجنتين بعد أن عملت تلك البلاد على قيام صناعة المنسوجات والنهوض بها في زمن الحرب فاستغنت بانتاجها المحلي عن الواردات الأجنبية .

حياة التوسع في المنشآت الصناعية

تابع البحث (٥) الناحية الثانية : الموظفون والعمال

فناحية العمال اذن لها خطورتها - طبيعي - بسبب ظروف المنشأة ومن ثم فهي تستدعي دراسة خاصة ، حتى يصبحوا عائقا امام زملائهم الموسعين ..

ووضح ان كلا الامرين ذو تأثير سيء على حده العمل في المنشأة

ومن النواحي الخاصة بالعمل والموسعين تلك الظاهرة التي تلخص في ن عيب الناس لا يتقبلون بسهولة تعديل الروتين او تعديل نهج العمل عن مساره الطبيعي الذي اعتدوه . وليس هناك ادعى للتغيير او التعديل من مناسبة التوسع فهو يؤثر على كل ناحية من نواحي العمل .

ولذا فقد رؤى انه من المناسب جدا ان يقوم واضعو سياسة التوسع بشرح اسس هذه السياسة وخطواتها ونواحيها المختلفة شرحا واضحا لكل من سيضطرع بنصيب في تنفيذ التوسع اي للرؤساء لعمال وللعاملين به فعلا ، ولعل من اهم اهداف هذا الشرح هو اذكاء روح الحماس في العمل ، واذكاء روح العمل الجماعي بينهم team work ، الذي هو روح العمل في المؤسسات الصناعية

دراسة شبه عملية لحالة منشأة فردية في حته توسع

ان خير طريقة لشرح ما ينتاب دولا ب العمل من تغيير هي ان تأخذ لدراسة حالة منشأة فردية أخذت في التوسع حتى أصبح عدد عمالها خمسمائة عامل تقريبا .

ان صاحب مثل هذه المنشأة غالبا ما يكون شخصا قويا شخصية ذا نشاط كبير - ويكون جمع الى ذلك بعض المال ليبدأ به عمله فيزود نفسه بالآلات اللازمة ويختار الموقع المناسب لذلك . ولا يغير من الوضع الذي تحقق بصدده ان يستعين من مبدأ الامر بعاملين او ثلاثة لمساعدته في عمله ، ومن الواضح الجلي ان اهم ما في مثل هذه المنشآت هو شخصية صاحبها هذا حيث انه هو الذي يرسم

فناحية العمال اذن لها خطورتها - طبيعي - بسبب ظروف المنشأة ومن ثم فهي تستدعي دراسة خاصة ، حتى يصبحوا عائقا امام زملائهم الموسعين ..

لأستاذ موسى صمت

« ان المنشأة الصناعية ليست كيانا معنويا فحسب . بل هي شخصية لاشك فيها فهي جماع مجهود آدميين يعملون معا في تضافر ، أنها وجه من وجوه التعاون البشري فاذا ما توسعت أعمالها تعين عليها ان تعثر على عدد أكثر من الآدميين يعملون ايضا في تضافر حتى يبدو عملهم ومجهودهم مثمرا ومتسقا ، فاذا ما تمكن المنشأة العثور على هؤلاء الآدميين - ووضعت كلا منهم في المكان المناسب له ليؤدي عمله خير أداء سار دولا ب العمل سيرا حسنا ، وتحمل هؤلاء الآدميون - أو توماتيكيا - اعباء التوسع وتبعاته » ويستمر أرويك في قوله : « وما دام الامر كذلك فان التوسع يبدو امرا طبيعيا فان هؤلاء الآدميين وهم من جهاز المنشأة بمثابة خلايا الجسم الحي انما هم مخلوقات حية - وقانون الحياة انما هو النمو - بحيث اذا لم توفر المنشأة لخلاياها بيئة مناسبة للحياة ذوت وذبلت كما تذبل الانسجة في الجسم الحي اذا ما عاق نموها عائق » ..

وعلى ذلك فالمنشأة يجب ان تتمشى في توسعها لتتمكن خلاياها من النمو الطبيعي بدورها والاعترضت المنشأة لاحد موقفين كلاهما مر :

١ - فاما يتركها بعض موظفيها الكفاء ليجدوا متنفسا لهم لدى مؤسسات أخرى أكثر نجاحا وتقدما واقدر على التوسع .

٢ - واما ان يتراكم لديها بمرور الوقت موظفون - وقف نموهم

لا تقل ناحية العمال والموظفين في الاهمية - في مجال التوسع الصناعي - عن ناحية الاتاج ذاتها - بل ان البعض ينفى عنها من الاهمية ما يكاد ينفى عنها في الصنف الاول من الاهمية فمما لا شك فيه أنها أكثر النواحي الثلاث تعقيدا . ذلك ان ناحية الاتاج لها وجوهها النظرية والعملية على السواء ، وكلها يمكن دراستها دراسة مستفيضة مقدما وقبل الاقدام على التوسع . كما ان هناك عديد الخبراء في كافة انواع المشروعات يحذقون أسرارها وطرائقها الخاصة .

اما ناحية العمال والموظفين فناحية تخرج من هذا المجال المحدود - انها ناحية تخرج الى آفاق بعيدة تتصل بالطبيعة البشرية ذاتها - وتتصل بروح التعاون وتضافر الجهود ، وتتصل بالمران الخاص ، كما تتصل بالنواحي الاجتماعية والصحية والسيكولوجية . وهكذا ..

وللتوضيح نقول : ان مشروع التوسع قد ترسم خطوطه الرئيسية وتفصيلاته الدقيقة رسما جيدا يطمئن اليه صاحب المشروع - وقد يمكن بعد ذلك تنفيذه في كل خطواته الانتاجية والصناعية والفنية . فتعد المباني اللازمة للتوسع وتستورد الآلات المنتقاة ، واذ بصاحب المشروع يصطدم بحقيقة مؤلمة سافرة الاوهى عدم وجود عمال اكفاء لهذا النوع من الصناعة - او قد يجد العمال الكفاء ولكن قد لا يكون قادرا على تشغيلهم التشغيل الاقتصادي السليم . او قد يكونون مشاغبين ذوي اخلاق سيئة ، كما قد يتعذر توفير الموظفين الاداريين المختصين بشئون هؤلاء العمال في نواحي اثبات حضورهم وانصرافهم ، وحصر أجورهم وصرفها ، فيتأخر العمل في هذه النواحي او يضطرب ويفسد .

أخبار اقتصادية

المشروع وهو ثمانية ملايين جنيهه
استرليني ، فرأى مد مدة العمل
بالمشروع حتى يوم ٣٠ يونيو ١٩٥٧
ومبلغ الملايين الثمانية من الجنيهات
قد تمت المساهمة به على النسق
التالى :

سيلان ٤٠٠ ألف جنيهه ، والهند
٧٥٠ ألفا ، ونيوزيلندا ٤٠٠ ألف ،
وباكستان ١٦١٢٩٠ ، وأستراليا
والمملكة المتحدة ٣٥ فى المئة لكل منهما
من المبلغ الاجمالى اللازم لهذا المشروع
ومن ثم دفعت بريطانيا ٢٨٨ من ملايين
الجنيهات الاسترلينية . أما مساهمة
كندا فلا بد من اقرارها سنويا وتبلغ ٤٠٠
الف دولار كندى لكل من السنتين
الاوليين .

أصدار الفيلة من الهند

قررت حكومة الهند ألا يزيد عدد
الفيلة التى تصدر الى الخارج فى أثناء
السنة التى تنتهى فى آخر مارس
المقبل ١٢٦ فيلا ، ولا بد من الحصول
على ترخيص لأصدار الفيلة .

ومما يذكر أنه فى خلال السنة
١٩٥٢ - ١٩٥٣ ، رخص بأصدار
١٠٣ فيلة منها ٣٤ فيلا للولايات
المتحدة و ٢٨ فيلا لأمانيا الغربية
و ٨ لايطاليا و ٧ لكل من هولندا
وبلجيكا واليابان و ٣ للمملكة المتحدة
و ٢ للبرازيل وواحد لكل من نيوزيلندا
وتركيا و ٤ لمبسه فى شرق أفريقيا
والمبيعات والحسابات والاجور

وربما يكون عدد العمال قد زاد فى
هذه الاثناء حتى بلغ ثلاثين أو أربعين
عاملا فيجد أنه من المستحسن تقسيم
خطوات العمل وتخصيص مقدم لكل
عملية مستقلة ويختارهم من عماله
المجدين أو يعينهم من الخارج
وبالرغم من كل هذا فلا بد من أن
يشرف بنفسه وعن كثب على جمع
نواحي المنشأة ، وتظل القرارات الهامة
مستمدة منه .

فى هذه الخطوة لا تكون مشاكل
العمال قد ظهرت فى الافق بعد - ويكون
الامر قد اقتصر على التخلّى عن بعض
الاختصاصات .

(يتبع)

موسى حقى

ماجستير فى التجارة

العون الفنى لآسيا

بموجب مشروع كومبو

منذ بدى تنفيذ مشروع كولمبوس
الخاص بالتعاون الفنى فى منطقة
جنوب شرق آسيا الداخلة فى نطاق
الكومنولث البريطانى ، وصل الى هذه
البلاد ١٣٥ خبيرا ، وقدمت وسائل
لتدريب ٨٤٧ طالبا ، فكلّف ذلك
١٧٠٠٠٠٠ رطل جنيه استرليني حتى
نهاية عام ١٩٥٢ .

أما الخبراء فقد وزعوا على النسق
التالى : ٤٥ لسلان و ٤٢ لباكستان
و ٣٣ للهند و ١٣ لاتحاد الملايو و ٣٢
لبورنيو الشمالية و ١ لسنغافورة .
وكان عدد من هؤلاء الخبراء يتناوبون
فى بلدان جماعة مشروع كولمبو .

والخبراء ينتمون الى جنسيات
حتى منهم ٦٧ بريطانيا و ٤٠ أستراليا
١٧ نيوزيلندا و ٦ كنديين و ٥
هنود .

ومعروف أن مشروع كولمبو كان
ينص أصلا على العمل به حتى يوم
٣٠ يونيو ١٩٥٢ لتنظيم التعاون
الفنى فى منطقة جنوب شرق آسيا
ولكن حتى يوم ٢١ ديسمبر ١٩٥١ ،
لم يمكن اتفاق الا أربعة ملايين جنيهه
استرليني من المبلغ المخصص لهذا

فيضطر لصالح العمل ، الى التخلّى
عن بعضها للغير ، وربما كانت أولى
الاعباء التى يتخلّى عنها هى أعباء
الروتين الكتابى فيبدأ بتعيين من يعاونه
فى أعمال المراسلات والبريد والحفظ
فى الملفات وصرف الاجور

وبعد فترة أخرى من الوقت ونجاح
الخطوات الاولى للمشروع وازدياد
العمل يجد صاحبنا أنه لم يعد - من
جديد - قادرا على القيام بكل الاعباء
التي اختصها لنفسه فيعود الى التخلّى
عن بعض الاعمال الاخرى ، وربما
اختار شخصا للقيام بعملية البيع
والاشراف عليها وربما استعان بمن
يعاونه معاونة مباشرة فى أعماله العادية
بطريقة السكرتارية الخاصة فيعاونه
هذا السكرتير الخاص تدريجيا فى
الاشراف على أعمال المشتريات

قرارات غرفة تجارة أمريكا

اتخذت غرفة التجارة الأمريكية
سياسة تجارية عالمية بدعو الى زيادة
الواردات الأمريكية وتخفيف القيود
الجمركية . المفروضه فى الولايات
المتحدة .

ومما يذكر عن هذه الغرفة التجارية
أنها تمثل عددا من رجال الأعمال
يقدر بنحو ١٦٠٠٠٠٠

وجاء فى السياسة التى اتخذتها
هذه الغرفة أنه يتعين عند التفكير فى
رفع الرسوم الجمركية تقديم المصالح
القومية العليا على المصالح الخاصة
بصناعة معينة .

وطالبت الغرفة باعادة النظر فى
نظام الرسوم الجمركية وتبسيطه
عما هو عليه الآن رغبة فى تيسير مهمة
التبادل التجارى ولا سيما أمام
الواردات .

كذلك طالبت هذه الغرفة بعدم
الاسراف فى حظر شحن السلع الى
البلدان الواقعة وراء الستار الحديدى
قائلة أنه يحسن الاقتصار على سلع
معينة يحظر شحنها ، أما ما عدا
ذلك فيباح شحنه ولا سيما المواد
غير الاستراتيجية . فان مصلحة
التجارة الحرة فى العالم تدعو الى ذلك

سياسة المنشأة فى العمل وسياستها
فى التوسع والتقدم .

فى مبدا تكوين هذه المنشأة يكون
كل اعتماد صاحبها مقتصر على مواهبه
وموارده الخاصة يستعين بهما فى
تسيير دفة العمل فى مختلف نواحيه
فيكون هو صاحب المنشأة ، وفى نفس
الوقت يؤدى عمل مدير المبيعات ،
وعمل مدير المصنع ، وعمل مهندس
المصنع ، وعمل المحاسب ، وعمل
مراقب العمال ومراقب الانتاج ، .. ،
الخ . كما يقوم هو بنفسه
باختيار العمال وبتدريبهم على أداء
مختلف العمليات .

بعد مرور فترة من الوقت يجد
مثل هذا الشخص أنه لم يعد قادرا
على القيام بكل هذه الاعباء والأعمال

سكان العالم

يقدر عدد سكان العالم بنحو ٢٥٠٠ مليون نسمة يقطن اثنى من نصفهم في القارة الاسيوية - باستثناء الاتحاد السوفيتي وبوابعه - واتسد القارات ارحاما بالسكان اوريا اذ يقطن كل ليلو متر مربع منها نحو ٨٠ شخصا ، وتأتى بعدها اسيا حيث يسكن كل ليلو متر مربع منها نحو ٤٨ شخصا في حين يعد استراليا ونيوزيلنده واجزر المحيطه بهما اقل بلاد العالم من ناحيه عدد السكان وأثر المناطق ازدهاما بالسكان هونج كونج اذ يبلغ عدد القاطنين لكل كيلو متر مربع فيها ١٩٨٧ شخصا ، وتنبها منطقه السار التي يقطن فيها ٢٧٢ شخصا لكل كيلومتر مربع ، وفي هولنده ٢١٧ شخصا، وفي ايبان ١٨٤ شخصا ، وفي الهند ١١٧ شخصا ، وباكستان ٨٠ شخصا، وفي شرق الباكستان ٢٩٨ شخصا ويبلغ عدد سكان آسيا ١٣٠٠ مليون نسمة - باستثناء البلاد التابعة للاتحاد السوفيتي وسكان اوريا ٣٩٥ مليون نسمة وفي امريكا الشمالية نحو ٢٢٥ مليون ، وفي امريكا الجنوبية ١١٥ مليون ، وفي افريقيا ٢٠٠ مليون واستراليا ١٢ مليون نسمة

تقدم التلفزيون في حفلات التتويج

أجريت الآن - بعد أن تم اعداد جميع التركيبات والتوصيلات التلفزيونية في اوريا - عدة تجارب على اذاعة حفلات تتويج ملكة بريطانيا وهذه أول مرة تنقل فيها صور حية بالتلفزيون من انجلترا الى القارة الاوربية .

وقد قام بجميع هذه التركيبات محطة الاذاعة البريطانية . فان العشرين آلة تصوير وغرف الضبط الصوتي والضوئي الموضوعة في أماكن استراتيجية على طول طريق سير الموكب ، كلها من انشاء محطة الاذاعة البريطانية . وتشارك هذه المحطة (محطة توزيع الاذاعة والتلفزيون الفرنسية) في بلدة كاسل بفرنسا - والتي ستكون المركز الاذاعي بأوربا - وتقدر المسافة بين لندن وكاسل بـ ١٢٥ ميلا . ومن كاسل سيوزع البرنامج على حوالي ٢٧ ناقلا اذاعيا بدائرة قطرها ٩٠٠ ميل .

« راديو مجلدين ديكورند »

مكتبة التاجر

نقدم في هذه المرة ثلاثة كتيبات صغيرة في حجمها ، كبيرة في محتوياتها ... وهي تهم ازارع قبل التاجر ... ولكن ليست كلها فروع تندرج تحت كلمة « الاقتصاد » !! ولقد اهدت الينا هذه الكتيبات « شركة نترات الشيلي التجارية » وهي سلسلة الرسائل العلمية التي تصدرها الشركة

القمح

الرسالة الاولى من القمح وتحتوى على مقدمه عن أصل القمح والارض الموافقة زراعته ، واطقس الملائم عند زراعته . ثم سرد عن أشهر أصناف القمح المتداولة وهي : بلدى ١١٦ ، المبروك ، هندي د ، والذهبي أو الهندي ٦٢ ويصنع منه الخبز الافرنكي وتجود زراعته في اراضى مصر العليا ، والجيزة ١٣٩ ، والمختار وحوبه فاتحة قليلة الجيلوتين والذكر اليوسفى ويزرع في حياض مصر العليا . ثم تشتمل الرسالة على فصل عن اعداد الارض لزراعة وطرق خدمة الارض ، وأوان الزراعة وأن أنسب هذه الاوقات هو شهر نوفمبر في الوجه البحرى ويمكن التأخر بالزراعة الى الاسبوع الاول من ديسمبر في مصر الوسطى والى منتصفه في مصر العليا ولا يصح التأخر أكثر من ذلك . ثم يتحدث الكتيب بعد ذلك عن كمية التقاوى اللازمة للفدان « ولا ننصح باكثر كمية التقاوى عن ست كيلات الا اذا كانت الارض ضعيفة ونسبة الانبات فيها قليلة » ثم تشرح الرسالة طرق زراعة القمح وطرق الري وطرق التسميد ، ولقد أجريت تجارب لمعرفة أنسب كمية من نترات الشيلي التي تعطى للفدان ، ولقد دلت هذه التجارب على أن ٢٠٠ كيلو جرام من نترات الشيلي للفدان هي أنسب كمية اقتصادية لتسميد القمح . ولم تسفر التجارب عن وجود فرق بين التسميد قبل الري أو بعده .

ويختتم الكتيب بفصول عن موعد الحصاد وهو شهر مايو وأوائل يونيو وطرق الدراس والتدريه والتخزين .

القطن

اما الرسالة الثانية فهي عن القطن ذلك لحصول الرئيسى للبلاد . ولقد سارت الشركة التي أصدرته على نفس النمط الاول ، فتحتوى أبوابا عن : الارض الموافقة للزراعة ، وعن طقس الملائم ، وعن الاصناف المزروعة الآن وهي : الكرنك (جيزة ٢٩) والمنوفى (جيزة ٢٦) والجيزة ٣٠ والجيزة ٢٣ والزاجواه (وهو الاشمونى المزروع في الوجه البحرى) والاشمونى الجديد الممتاز (جيزة ١٩) والجيزة ٣١ منتخب من الاشمونى أيضا : والفصل الثانى عن اعداد الارض واختيار التقاوى وميعاد الزراعة الذى يبدأ من فبراير في الصعيد وينتهى بانتهاء مارس في شمال الدلتا وطرق الزراعة وهي عديدة أهمها : الطريقة الرملية ، وطريقة الشك أو الجافة ، والدمس أو الطريقة المبثلة ، والمكفن (الري المزدوج) . ثم يتحدث عن الري وتلك من أكبر مشكلات القطن وأهمها فهو العامل الذى يتقدم العوامل كلها في الاثر على الانتاج . ثم التسميد تلك المشكلة الاخرى التي تواجه زراعة القطن . ثم يختتم بفصول عن الترقيع والخف والفرق والتفتيح والجنى والحصول والتخزين .

يحررها وشرف عليها

أسواق ومعارض في فرنسا

خلال النصف الاول لعام ١٩٥٣

الاسواق الدولية :

من ٧ الى ٢٢ يونيو فى بورسو - قصر البورصة .

أسواق :

من ٤ الى ١٤ يونيو فى « أنجه

- الغرفة التجارية

من ٢٠ الى ٢٨ يونيو فى «بورج - قصر البلدية

من ١٩ الى ٢٨ يونيو فى «شالور سيرسون» - شارع الجنرال لكليز

من ٣٠ مايو الى ٨ يونيو فى «جرينويل» - ميدان جاكين مارفال

من ٦ الى ١٥ يونيو فى «رنس» - شارع لانجليه

المعارض :

من ٢٦ يونيو الى ٥ يوليو - المعرض الدولى للطيران البحرى بباريس .

من ١٨ الى ٢٩ يونيو - معرض الكيمياء بباريس

من أخبار المعادن والخامات

لا تزال أسعار القصدير والزنك والرمه في لندن بالاسعار التالية : ٧٤٨ ٢/٤ ج للطل ، ٨٢ جنيه لطن الرصاص وفى س الزنك وفى سوق سانت لويس ١١ سنت للز قليلا نسبيا ، اذ بلغ سعر طن الالومنيوم ١ وسعر طن النحاس ٢٥٣ جنيه ، وسعر الذهب الخام ١٢ جنيه ١٨ شلنا وسعراوا ولا تزال أسعار المطاط كذلك فى هبوم الحركات الحربية فى موطنه كانه اشتد الطلب عليه وبعض الطلبات قد مت « مانيتوبا رقم ١ » ١١٨ شلنا و ٦ بنر ١١٦ شلن و ٣ بنس وهذه الاسعار لكل . اما عن السكر فقد نشطت سوقه العالمية صفقات عديدة . ولقد دخل السوق مشر ان هذه الاسعار لن تستمر على حالها . وصل انتاج كوبا الى ذروته . ويقدر مح طن بينما بلغ خلال عام ١٩٥١/٥٢ ١٠٠.٠٠٠ ومن البنجر ب ٢٥٧٤٢.٠٠٠ طن بينما

أحمد فريد حسن

اضراب عمال صناعة السيارات في أمريكا

قام في مصانع السيارات في أمريكا اضراب عم شمل ١٦٧٥٠ عاملا من عمل صناعة السيارات . ولم يقتصر التوقف على مصانع السيارات وحدها، بل شمل الى جواره تعطل ١٣٥٦٥٠ عاملا آخر في الصناعات المتصلة لصناعة السيارات .

ولقد بدأ النزاع في مصانع شركة فورد في (كانتون) و (اوهايو)، وشركة (بد) في ديترويت، وفي مصنع (اتحاد شركة بورج وارنر) في (سوث بند) بولاية انديانا .

ومن المعلوم ان شركة (بد) هي التي تقوم بصنع هيكل سيارات كريسلر وغيرها، ومصنع (اتحاد شركة بورج وارنر) تقوم بتوريد قطع غيار ستديوبيكس .

ولقد قال الخبراء، أنه لكي يرجع الانتاج الى سابق مستواه، لا بد من مرور عشرة أو خمسة عشر يوما على الأقل من توقف الاضراب .

«ايكونومست»

في هبوط مستمر . وقد أفلت بورصة المعادن نيه للطن من القصدير، وفي نيويورك ٩٨ سنت ورق نيويورك ١٢ سنت للطل، و ٧٠ ١/٢ لطن . طالما أسعار بقية المعادن فقد كان التعامل فيها ١٦ جنيه، وسعر طن الانتموني ٢٢٥ جنيه، طن الحديد ١٣ جنيه ١٨ شلن، وبلغ سعراوقية نية الفضة الخام ٧٤ بنسا . ولعل ذلك راجع بعضه الى اشتداد سد الصينية والملايو مثلا . اما عن القمح فقد عن القدرة . فبلغت أسعار القمح الكندي لنوع ١١٧ ٢ ونمرة ٢ شلن ١/٢ بنس، ونمرة ٢ ١/٢ رطلا فوب .

الاسبوعين الماضيين بشكل ملحوظ . فقد تمت ن جدد منتهزين فرصة زيادة الانتاج، وظانين ندارتفع سعر سوق نيويورك ب ١٢ بنطا . ولقد ل سوق كوبا لعام ١٩٥٢/٥٣ بحوالى ٧٠٠.٠٠٠ ر.ه . طن . ويقدر المنتج العالمى من قصب السكر لخلال عام ١٩٥١/٥٢ ٥٢.٠٠٠ ٣٧.٠٥٧ طن

المطاط في العراق

نشر البروفسور دكتور ريكن الاستاد في ليه الاداب والعلوم ببغداد عدة ابحاث ذكر فيها انه يمدن اناج المطاط في العراق، اذ ان هناك عمين يحددان امكانيه ذلك .

وايهما هو : جلب النباتات التي تخرج المطاط ودرث من الاقطار التي بها نفس تربه ومناخ العراق . وايهما هو : زراعة النباتات البرية في العراق التي تحتوى على كميت فليده من المطاط لما حدث في امريكو وروسيا .

وذكر الدكتور ريكن انه يوجد في العراق نباتات تشبه نبات (كوك سافيز) الروسى وهو ينمو في البرارى بشمال العراق . ويحتوى هذه النباتات على كميات من المطاط، وبالامكان توبيفها على الطرق العلمية للزراعة .

ومن المعلوم أن النباتات التي تحتوى على المطاط توجد بصورة خاصة في الاقاليم ذات الجو القارى الجاف (مثل جنو العراق) واذن فليس من باب الصدف ان نجد نبات (كوكسافيز) الذي وجد قبل عشرين سنة فقط في آسيا الوسطى ويحتوى على ٣٥ ٪ / من المطاط في الجذور، ونبات (تاوسو غيز) ويحتوى على ٤٥ ٪ / «نشرة السفارة العراقية بالقاهرة»

مجلس لصناعة الصلب

أعلنت الحكومة البريطانية عن تكوين مجلس لصناعة الصلب مكون من أحد عشر عضوا . وهذا المجلس عبارة عن مجلسى الحديد والصلب، ومجلسى الطرق السابق للذين كانا يشرفان على عمليات تأميم صناعة الصلب .

والرئيس المعين للمجلس الجديد هو السير أرشيبالد فوربس الرئيس السابق لمجلس الصلب المؤمم . وسوف يتقاضى الرئيس الجديد ٧٥٠٠ جنيه في العام . كما عين السير لينكولن ايفانز نائبا للرئيس، والمستر روبرت شون كسكرتير دائم للمجلس ويتقاضى كل منهما ٥٠٠٠ جنيه سنويا .

وهناك أيضا ثمانية أعضاء آخرون يمثلون جمهرة المستهلكين والاتحادات التجارية ويتقاضى كل منهم ألف جنيه سنويا .

«فاينشيال تايمز»

في كتاب العالم

تحسينات في صناعة طبع النسيج

قامت مؤسستان من المؤسسات الكبرى في بريطانيا بعدة تجارب ناجحة لتحسين نوع المنسوجات المطبوعة وذلك بمساعدة النشاط راديوى . فمن المعلوم أن هناك ميلا في عمليات مزج الالوان وطبعها لاستخلاص لون واحد ثم تم تنقيته ببطء في اوعية أخرى للصبغة . . .

ولقد كان لهذه الطريقة عدة عيوب، لعل أوضحها أنها بطيئة مما يعطل عملية الانتاج ويقلل من مقداره .

والفكرة الجديدة تقوم على اضافة محلول يحتوى على بعض ذرات من الفوسفور الى جزء من الصبغة المراد استخدامها، وهناك عمل عداد «جايجر» المثبت في خزان الصبغة - وهو حساس جدا - ليقيس مقدار النشاط الراديوى في هذه الصبغة، ومن هنا يعطى بقاءا دقيقا لكمية الصبغة المضافة والتي تم تنقيتها .

وتقاس الكمية الدقيقة المضبوطة التي يمكن اضافتها بواسطة الاختبار المعملى، وهكذا يمكن لالة الطباعة أن تعمل في امان دون أن تتراكم الصبغة في ناحية دون أخرى .

وهكذا يمكن توفير ما كان يتلف من الانمشة اثناء عمليات الطبع والصبغة . . . هذا فضلا عن رخص تكاليف هذه العملية الفنية . فضلا عن ذلك فان الاشعاع الراديوى المستعمل في هذه العمليات ضعيف جدا بحيث لا يتلف النسيج، ولا يؤثر الا من الناحية الكيميائية فقط .

البلاستيك في الصناعة

يستمر البلاستيك في الحلول محل المواد المستعملة منذ زمن طويل نظرا لخاصيته الفائقة في مقاومة التآكل، فضلا عن سهولة تداوله . ولقد أمكننا أخيرا الحصول على تقرير يقول أن هناك مؤسسة أمريكية تمكنت من مد انتيار الكهربائى خلال أنابيب مصنوعة من البلاستيك خلا من الانابيب الحالية المصنوعة من الاسبتوس .

أما فيما يتعلق بالتوصيلات فلا توجد أية صعوبة في توصيل الانابيب بعضها ببعض . فيمكن وضع نهاية كل أنبوبة أمام نهاية الأنبوبة الأخرى ثم يسهل تثبيتها باضافة بعض أنواع الاسمنت، وبعد حوالى ثلاثين دقيقة تكون التوصيلة من القوة بمكان .

ولقد تمت صناعة أنابيب قطرها ٣ بوصات وذلك بطول ٢٠ قدما، ونظرا لخفة وزنها نلاحظ أن طولها أطول من طول أنابيب الاسبتوس بمقدار ٥ أقدام . وبهذا يمكن توفير وقت كبير عند مد خط أنابيب طويل .

شهرة المنشأة التجارية

- ٢ -

المصروفات التجارية قد خفضت في السنوات الأخيرة وحب القيسام بتحريات دقيقة في الاسباب الحقيقية التي دعت الى ذلك وانها نتيجة لتدابير اقتصادية حكيمة وليست نتيجة لتخفيض ارعن متعمد .

٨ - يجب على الخبير ان يلاحظ اية تغييرات مهمة في النسب المثوية للربح اجمالي والمصروفات المتنوعة الى رسم المبيعات - وهي نسب تتحرك الى حد كبير بانسجام مع المبيعات - ويجب عليه ان يتأكد من اسباب هذه التغييرات ، اذ قد يكون السبب تقويم خاطيء للبضاعة الموجودة أو لسبب آخر .

الحالات التي يلجأ فيها الى تقدير

شهرة المحل

يلجأ عادة الى تقدير قيمة لشهرة المحل في الحالات الآتية :

- ١ - عند بيع أو شراء محل تجاري أثناء حياته العملية
- ٢ - عند بيع أو شراء محل تجاري بعد موت صاحبه أو بعد تصفيته
- ٣ - عند انضمام شريك الى تاجر فرد أو شركة اشخاص موجودة أصلاً
- ٤ - عند تخارج أو انسحاب أو وفاة أحد الشركاء في شركة اشخاص
- ٥ - عند اندماج مؤسستين تجاريتين

- ٦ - عند البيع الجبري للمنشأة
- ٧ - عند الاستيلاء على محل تجاري لمنفعة عامة مثل حالة انشاء احتكار حكومي ، أو لفتح شارع جديد ، وتقدير الشهرة هنا يكون لازماً لتحديد مقدار التعويض

- ٨ - عند الرغبة في الاقتراض مع رهن المحل التجاري

- ٩ - عند الاتفاق بين الشركاء على تغيير نسبة توزيع الارباح التي كانوا سائرين عليها من قبل

- ١٠ - عند تقدير ضريبة التركات

العوامل التي تسبب شهرة المحل

وتنشأ شهرة المحل من عوامل عديدة منها ماهو شخصي ومنها ماهو

وما كان منها عاماً وجب على الخبير بحث اسبابه واحتمال حدوث اخسارة التي انشئ من اجلها فاذا لم يقتنع بها وجب عليه ان يعيد الاحتياطات الى مكانها بالجانب الدائن من حساب الارباح والخسائر وان يقيد في حساب ارباح وخسائر كل سنة ما اقتطع منها بمعنى انه لا يعد جملة المبالغ المقتطعة جملة واحدة

٥ - يجب عليه ان يعيد الى الارباح كل المصروفات غير التجارية السابق خصمها وان يقيد كل مبلغ في حساب السنة التي خصم منها ، وكذلك ما سبق اقتطاعه بمبالغ تزيد عن الحاجة في النقط الخمس السابقة

٦ - يجب ان تفحص الارباح والمصروفات وان يستعيد منها ما كان رأسماليا اذ يجب ان يكتفى بالارباح والمصروفات الايرادية التي تنتج من عملية المتاجرة وحدها ، فالارباح الناتجة من بيع الاصول مثلاً لا يجوز اعتبارها ضمن الارباح الزائدة ، وبالمثل الخسائر الناتجة منها لا يجوز خصمها من الارباح الاضافية التي ستتخذ أساساً لاحتساب شهرة المحل . . وكذلك يجب ان تحقق مفردات حساب الارباح والخسائر للسنوات المختلفة والا يسمح بأن يقيد بها الا ما كان خاصاً بعملية المتاجرة العادية ، ويجب لذلك استبعاد العناصر الشاذة الاستثنائية كالتعويض عن تغيير اجباري لمبنى المحل أو الارباح الناتجة من المضاربات أو الغرامات . . الخ

٧ - يجب عمل مقارنات بين مبيعات المدد المختلفة أو التأكد من أنها لم تزد في السنوات الأخيرة أو لم تنقص عن عمد لزيادة أو تخفيض الارباح وبالتالي قيمة الشهرة وكذلك يجب عمل مقارنات بين مفردات حساب الارباح والخسائر في المدد المختلفة للتأكد من أن المصروفات المختلفة لم تنقص أولم تزد عن عمد لان ذلك يؤثر تأثيراً خطيراً في شهرة المحل سواء في قيمتها الآن أم في المستقبل . فاذا عاتبين ان

تحقيق الارباح الزائدة

ويجب على الخبير اذا ما طلب منه تقدير قيمة الشهرة لمنشأة ما ، ألا يعتمد في استخراج الارباح الزائدة على نتائج حسابات الارباح والخسائر دون فحص أو استقصاء ، اذ قد يكون اصحاب المنشأة قد لجأوا الى طرق احتيالية بقصد خفض هذه الارباح أو زيادتها للتأثير في قيمة شهرة المحل ولهذا يتعين عليه ان يلاحظ ان الارباح التي أظهرتها حسابات الارباح والخسائر انما هي ارباح حقيقية ويجب عليه ان يتأكد من ذلك وأن يراعى على الاخص النقط الآتية التي كثيراً ما يكون موضع تلاعب ذوي الشأن :

١ - يجب عليه ان يفحص طريقة استهلاك الاصول وان يدرسها بدقة وعناية وان يتأكد من كفاية قسط الاستهلاك الذي يقتطع سنوياً ومن عدم زيادته عن الحد المعقول

٢ - يجب عليه ان يتأكد - وبالاخص في حالة المشروعات الفردية من احتساب اجر الادارة اذا كان صاحب المحل يقوم بها . ومن استنزال هذا الاجر من الارباح الصافية ، كما يتأكد ان هذا الاجر يتفق مع المجهود الذي يبذله صاحب المحل ولا يقل أو يزيد عنه . وبمعنى آخر يجب ان يراعى في احتساب اجر صاحب المحل ما يمنح لشخص اجنبي يقوم بنفس الادارة حتى يمكن معرفة مقدرة المحل وحده على انتاج الربح

٣ - يجب احتساب فائدة على رأس المال حتى يمكن معرفة الارباح الناتجة عن عملية المتاجرة الخالصة ، وأن تكون هذه الفائدة معقولة وغير مبالغ فيها .

٤ - يجب فحص الاحتياطات فما كان منها خاصاً - أي لمقابلة خسارة معينة متوقعة كاحتياطي الديون المعدومة مثلاً - وجبت دراسته والاقتناع بكفايته وعدم المبالغة فيه ،

جغرافي ومنها ما هو متوقف على الصنف الذي تتاجر فيه المنشأة أو تحتكره أو تقوم بصنعه .

ونورد فيما يلي بعضا من هذه العوامل التي تعمل منفردة أو مجتمعة على تكوين الشهرة

١ - جودة المنتجات التي تنتجها المنشأة أو تتاجر فيها والمحافظة على هذه الجودة مهما كانت الظروف والاحوال ، وبذلك تحصل على ثقة المشترين

وهذه الجودة ترجع في الغالب الى اسرار صناعية أو تجارية ، أو ترجع الى حقوق امتياز ، أو اختراع ، أو تصميمات معينة ، ويمثل الجودة العلامات الصناعية أو التجارية والشهادات والمداليات والجوائز التي تمنح للمنشأة من هيئات معينة أو من المعارض ، وتتخذها المنشأة وسيلة من وسائل الاعلان عن نفسها واذا ما بيعت الشهرة انتقلت ملكية هذه الاشياء بالتبعية الى المشتري

٢ - رخص البضاعة . ولا يقصد بذلك طبعا توضيحية باقي العوامل فليس المقصود من ذلك الرخص الناشئة عن رداءة الصنف أو عن الاقتضاب في المصروفات اللازمة لخدمة الزين أو في اختيار محل بعيد عن الصقع التجاري . الخ . وانما المقصود هو

الرخص مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة ، وينشأ ذلك من المهارة الادارية والحسابية للمحل ومن مقدرة المنشأة على انتقاء السلع ومن دراسة الاسواق وتنظيم نفسها تنظيمًا علميًا يكون من آثاره محو الاسراف . الخ وقد يكون الرخص ناشئًا من تمتع المنشأة بصفات وظروف لا تتوافر لغيرها كقربها من أماكن الانتاج مثلا أو امتلاكها هذه الوسائل ، مما يحد من الارباح التي يتقاضاها الوسطاء .

الخ . وبمعنى آخر ان يكون لدى المنشأة من الاسرار التجارية ما يمكنها من تقليل ثمن التكلفة وبالتالي ثمن البيع للمشتريين ، ومن أمثلة هذه الاسرار دفتر اسماء الموردين وتفاصيل نظام المشروع وكل أوراقه ومستنداته ودفاتره واحصائيات الاسعار والمصروفات التي يتمكن بها مشتري الشهرة من الحصول والاستفادة بنفس الظروف والملازمات ، وهذه الاسرار يجب ان تنتقل ملكيتها الى المشتري وأن يمنع البائع من استثمارها

بل ان المتعاقدين يشترطون أحيانا أن يكون للمشتري الحق في تسلم الرسائل الواردة باسم البائع حتى يتأكد من حقيقة التنازل عن الزين والموردين له .

٢ - طبيعه منتجات المنشأة أو نوع خدماتها

٢ - حيابة المنشأة لاحتكار كلى أو جزئى أو احتكار خاص بانحصه البنى به اسسه أو بسبع البنى تتاجر فيه . أو ان لديها عمودا مربحة هذه سويعة ، وسون سبه العمودا المنوريد بها لو اسست المنشأة على نوريد سعه سعيه بجهه أو لمساة اسرى سهر سوات مد و بان السعر البنى نورد به اسلعه يد ربحا غير عادى ، أو عمود استيراد حامد أو بسبع معينه بسعر رخيص أو بدل انتاج سساة اخرى يحسرها هذا السبب وغير ذلك من الاسباب

٥ - توفر عناية موظفى المنشأة على خدمه زبائنها وتوهم ذرى اعصاب هاديه محضين فى عملهم يحتملون الزين ويرغبونهم فى البصاع ويؤدون لهم النصح فى احرص بما يجعلهم يتسبون بعلمهم ، وقد تبدل المنشآت البثير فى سبيل الحصول على موظفين من هذا النوع الذى حصل على ثقافة خاصة فى فن البيع ، ويلاحظ ان بيع الشهرة يترب عليه نقل كل ما يختص بتفاصيل الادارة والنظام المتبع وكذا عقود الموظفين الى المشتري الا اذا رغب الموظف نفسه فى الغاء العقد لتغيير اصحاب المنشأة وهو امر نادر الوقوع

٦ - العلاقات الشخصية التي يكونها صاحب أو أصحاب المنشأة مع عملائها ومورديها ، وتظهر فائدة ذلك بالاحص اذا ما كانت هذه العلاقات مع كبار التجار أو مع هيئات معينة ، فتستفيد المنشأة من ذلك ماديا بأن تلجأ اليها هذه الهيئات عند رغبتها فى الشراء وذلك كله يعتمد على مهارة التاجر أو صفاته وحسن ادارته وواسع خبرته ، وهذا العنصر لا يمكن نقل ملكيته ببيع الشهرة ، كما لا يمكن ان تقدر له قيمة نقدية الا اذا كانت هذه العلاقات راجعة الى سياسة ادارية خاصة ، ففي هذه الحالة تنتقل هذه السياسة الى المشتري وتصبح من حقه يستغلها كما يشاء بدون منازع أو معارض .

٧ - حسن موقع المنشأة ووجوده فى حالة تجارة الجملة فى نفس مكان

سوق هذا الصنف وفى حالة القطاعى بالقرب من المستهلكين ، وفى حالة الصناعة بالقرب من المناجم أو من طرق اتصالات السهلة أو من الموانئ . هذا ويلاحظ انه كثيرا ما يكون فتح شارع جديد سببا فى الشهرة للمنشآت فى جهة معينة كما أن انشاء خط مريح للترام أو الاوتوبيس قد يكون سببا فى شهره لمسات اخرى ذات طريبه من اما من المستهدين لانهم سيسرعون بعد ذلك نصاء حاجتهم من المحارر البيرة فى وسط المدينة وبسبب بزاداد فيه شهره هذه الاما من . وبيع الشهرة يعنى انتقال حتى استعمال الموع للمشتري ويستدعى اسرار عن عمد اديجار ان ذات مبانى المنشأة مستاجرة أو انتقال مديها للمشتري ان ذات المباني مدا بباع الشهرة أو على الاقل يمنح له حق استعمالها مدة صويده فى احاله الاحيرة

واذا ما بيعت الشهرة التى كان الموقع من احصا صرها فانه ثيرا ما يحرم على الباع انشاء محلات أو منشآت اخرى منافسة فى نفس الحي وفى بعض الاحيان فى نفس المدينة بنفس الاسم السابق وذلك حتى لا يستغل الشهرة التى باعها وخرجت من ملده

٨ - استمرار الحملات الاعلانية والانفاق عليها عن سعه وفى حدود المعقول وطبقا لاصول فن الاعلان ومبادئه ونظرياته السليمة وبشرط أن يكون نفس الاعلان مجددا ناجحا . وكثيرون هم الذين يعتقدون انه كلما ازدادت الاعلانات كلما ازدادت شهرة المحل . ونحن نقرر هنا بأن ذلك لا يكون الا اذا توفرت العناصر الاخرى للشهرة اذ لا يكفى لتكوين الشهرة كبر رقم المبيعات أو تعدد الزين بل أن الشهرة أولا وقبل كل شىء مسألة وقائع وتحسب على أساس أرباح المحل فزيادة قيمة المبيعات قد لا تؤدي الى الشهرة بل على العكس قد يكون من سببها نقص الارباح أو جعلها دون الارباح العادية اذا لم تكن السياسة المالية للمنشأة سياسة حكيمة ، فقد تكون المنشأة تتاجر فى اكثر من صنف من السلع التى تنتجها ، ونظرا لأن نظام حسابات التكاليف لديها غير متين أو ضعيف لا تتمكن من استخراج تكلفة كل نوع على وجه الدقة وتخطئ

التجارة والاقتصاد... والقضاء

شركات المحاسبة .. وطريق تصفيتها

المبادئ :

١ - انه وان كانت شركة المحاسبة تنعقد في الغالب لمعاملات محدودة ولمدة قصيرة الا أن هذا ليس هو الوصف المميز لها ، وانما يميزها عن غيرها كونها مستقرة ، فلا عنوان شر له بها ، ولا وجود لها امام الغير ، والاعمال التي يقوم بها أحد الشركاء فيها تكون باسمه خاصة ، ويكون وحده المسئول عنها قبل من تعامل معه

٢ - اذا كانت المحكمة قد نفت أن الشركة موضوع الدعوى شركة توصية لما استخلصته من شروط العيد من أن كلا الشريكين مسئول مسئولية تامة عما يتولاه من معاملات مع الغير ، وانه لا عنوان للشركة باسم أحد الشريكين ، ولما استخلصته من سائر الاوراق أنها مستترة ، وان المطعون عليه هو الذي كن يقوم بجميع أعمالها باسمه فيكون وصف المحكمة لها بأنها شركة محاسبة لا خطأ فيه

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قرر ان التصفية لا ترد على شركة المحاسبة اذا ما وجب فسخها لانها تعتبر شخصا معنويا فهي لا تملك الحصص التي يقدمها كل من الشركاء ولا ما يشتريه كل منهم من بضائع باسمه خاصة بل تعتبر ملكا له دون غيره من

في استخراجها بأن تجعل تكاليف سلعة أقل مما يجب والاخرى أكثر مما يجب وتحدد اسعار البيع على هذا الاساس الخاطئ ثم تجرى حملة اعلانية فيقبل الزبن على شراء السلعة التي قومت بأقل مما يجب مما يضرهم رقم المبيعات فيها نظرا لان سعرها طبعا أعلى منه في المنشآت المماثلة ونتيجة ذلك خسارة محتومة رغم الحملة الاعلانية ورغم رقم المبيعات المرتفع ويدخل تحت هذا العنصر عنصر التنظيم الداخلي لصالات البيع وتقسيمها الى أقسام متسعة وطريقة عرض البضائع وكثيرا ما نرى أناسا تخصصوا في هذا الفن وحده يتقاضون من المرتبات اعلاها .

ت.أ.

(يتبع)

بقية الشركاء وانه ليس لها رأس مال وفقا لما نصت عليه المادة ٥٩ من قانون التجارة بالرغم من أن كل شريك يقدم في الغالب حصة عن انعقاد الشركة ذلك أن شركة المحاسبة ترمى فقط كنص

للتقاضى

أحمد محمد حافظ

المادة ٦٢ تجارى الى قسمة الربح واخسارة لا الى ايجاد مال شائع مملوك للشركة .. ون ما قرره هذا الحكم هو صحيح فى القانون (القضية رقم ٢٨ سنة ٢٠ ق . محكمه النقض)

جاءت أسباب الحكم الصادر فى هذه القضية ما يلى : « ومن حيث ان الطاعن ينص على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ فى تطبيق القانون فى وصفه الشركة موضوع الدعوى .. ذلك لانه استخلص من انعقد أنها شركة محاسبة ورتب على هذا الاستخلاص الخاطئ رفض طلب تصفية أموالها مع أنها فى الحقيقة شركة توصية فقدت شروط العلانية فأصبحت شركة واقعية اذ انعقدت بين شريكين أحدهما ظاهر فى ادارته وهو المطعون عليه .. والآخر مستتر وهو الطاعن بوصفه الشريك الموصى ، ولها رأس مال هو البضاعة التي قدمها المطعون عليه والمال الذي قدمه الطاعن ، ولها عنوان هو شركة سلامندر ، وان كان لا يحمل اسم الشريك الآخر ، ولها مقر لادارة أعمالها ادارة مستترة على وجه الدوام فإذا هي لم تكن قد استوفت شروط العلانية ، ولم يكن اسم الشريك الآخر ضمن عنوانها فانها شركة واقعية من نوع خاص تنطبق عليها أحكام شركة التوصية لا أحكام شركة المحاسبة كما ذهب الحكم لان هذا النوع من الشركات لا رأس مال له ولا عنوان شركة ويختص بعمل واحد أو أكثر كما تنص على ذلك المادتان ٥٩ ، ٦٠ من قانون التجارة .. بينما ان الشركة موضوع الدعوى لها مال مشترك دار دوراته

التجارية فى المحل التجارى المستمر .. وهذا المال فى نظر المتعاقدين منفصل عن أموالهما الخاصة .. فاذا انحلت الشركة وجبت تصفيته لانه يمثل شخصا معنويا فى نظرهما بغض النظر عن الغير .. وليس للشريكين ان يحتجا بما يحتج به الغير لتجنب التصفية قولا بانتفاء الشخصية المعنوية للشركة »

ولقد ردت المحكمة على هذا القول بأن أوردت فى حيثيات حكمها « ومن حيث ان هذا النص مردود ، ذلك لان الحكم المطعون فيه اذا اعتبر الشركة المشار اليها شركة محاسبة ورتب على ذلك ان التصفية لا ترد عليها اذا ماوجب فسخ الشركة أسس قضاءه على .. (ان عقد الشركة صريح فى ان محلات سلامندر موضوع الشركة كانت عند التعاقد باسم المستأنف وحده المطعون عليه وان الشريكين لم يتفقا على تغيير الاسم .. والمستأنف عليه الاول - اى الطاعن - يعترف فى صحف دعواه ومذكراته بأن هذه المحلات مازالت للآن باسم المستأنف وحده . وقد ثبت للمحكمة من مراجعة مستندات المستأنف وهى عقد ايجار المحل التجارى وفواتير البضاعة الموجودة به وجميع المكاتبات المتعلقة به ، ان ايجاد المحل التجارى وجميع أعماله باسم المستأنف وحده .. ولم يتقدم المستأنف عليه بأية ورقة تدل على أن عملية واحدة من اعمال المحل التجارى موضوع الشركة عملت باسمه وحده او باسمه مع المستأنف ويخلص من كل ذلك ومن عدم اشهار عقد الشركة ومن عدم اضافة كلمة (وشريكه) الى اسم المحل التجارى ان الشركة المعقودة بين الشريكين لاوجود لها الا فى نظرهما وان الغير وكافة الناس ليجهلون وجودها ويتعاملون مع المحل التجارى موضوع الشركة على أنه ملك خاص للمستأنف وحده .. فهي - اى الشركة المعقودة بين الطرفين - شركة محاسبة لان حقيقة هذا الشركة هى انها مستترة ليس لها وجود ظاهر امام الغير وينبنى على ذلك انها لا تعتبر شخصا معنويا لان

الشخصية المعنوية تقتضى العلانية حتى يعلم الغير بظهور كائن جديد في عالم الحق « ٠٠٠ » وان الشركة المساهمة ليس لها شخصية معنوية فهي لا تمتلك اى لا ينتقل الى ملكيتها لا الحصص التي يقدمها كل من الشركاء ولا ما يشتريه كل منهما بعد انقضاء الشركة بأموال الشركة من بضائع باسمه خاصة بل تعتبر ملكا له دون غيره من بقية الشركاء . ولذا نصت المادة ٥٩ من قانون التجارة على أنها ليس لها رأس مال بالرغم من ان كل شريك يقدم فى الغالب حصة عند عقد الشركة ذلك لان شركة المساهمة ترمى فقط كنص المادة ٦٢ تجارى الى قسمة الربح والخسارة لالى

ايجاد ملك شائع مملوك للشركة . وعليه فاذا انحلت الشركة استرد كل شريك حصته واقتصر الامر على تسوية حساب الربح والخسارة « ٠٠٠ » وان فى هذه الدعوى بالذات فان المطلوب تصفيته او قسمته عينا او بيعه وتوزيع ثمنه هو المحل التجارى المعترف بملكية المستأنف وحده له والبضائع الموجودة فيه التي تقطع الفواتير المقدمة منه وباقي مستندات المحل بأنها اشترت باسمه وحده « ٠٠٠ » وبالتالى مملوكة له وحده « ٠٠ » ومن ثم لا يجوز للمستأنف عليه - اذا ماوجب فسخ الشركة - ان يطلب تصفية أموالها - لانها ليست ملكا شائعا للشركة » وهذا الذى قرره الحكم صحيح فى القانون ، ذلك لانه وان كنت شركات المساهمة تنعقد فى الغالب لمعاملات محدوده ، ولمدة قصيرة ، الا

ان هذا ليس هو الوصف المميز لها ، وانما يميزها عن غيرها كونها شركة مستترة ، فلا عنوان شركة لها ولا وجود لها امام الغير ، والاعمال التي يقوم بها احد الشركاء فيها تكون باسمه خاصة ويكون هو وحده المسئول عنها قبل من تتعامل معه - ولما كان الحكم قد نفى ان الشركة موضوع الدعوى شركة توصية لما استخلصه من شروط العقد ، من ان كلا الشريكين مسئول مسئولية تامة عما يتولاه من معاملات مع الغير ، وانه لا عنوان لها باسم احد الشريكين ، كما استخلص من سائر الاوراق انها مستترة وان المطعون عليه هو الذى كان يقوم بجميع اعمال الشركة باسمه لما كان ذلك كان وصف المحكمة لها انها شركة محاصة لاخطا فيه . .

احمد حمدي حافظ - قاض

نشاط نادى التجارة

عقد مجلس ادارة نادى التجارة فى داره فى الساعة السابعة من مساء يوم الاربعاء ١٣ مايو ١٩٥٣ برئاسة حضرة الاستاذ عبد الله فكرى اباطه رئيس النادى وبحضور حضرات الاساتذة عبد اللطيف حسين وتوفيق ابو علم وعبد الحليم محمود على ومحمود عزيز بحيرى وحسين حافظ وفؤاد الجنزورى وزكريا طاهر ومصطفى شوقى وصلاح عبادى وابو بكر نور الدين ومصطفى عبد الرحمن ومحمد ابراهيم ثروت وقد اعتذر عن الحضور حضرات الاستاذين محمود العتال واحمد عدنان وفيما يلى ما دار فى الاجتماع :

١ - ابلغ الرئيس المجلس ان وفدا من اعضاء النادى قابل حضرة وزير التجارة والصناعة وتحدث معه بشأن النقابة (نقابة المهن التجارية) وان وزير التجارة ذكر انه اذا لم يتيأسر اقناع مجلس الوزراء بفكرته فسيطوق على التجاريين ما طبق على غيرهم ، وسيقابل وفد من اعضاء النادى ايضا وزيرى المالية والشئون الاجتماعية

٢ - بمناسبة الظروف الحاضرة قرر المجلس ارسال البرقية الآتية الى حضرة رئيس مجلس الوزراء تاييدا له ولصحبه الاحرار فى موقفهم المشرف تجاه المستعمر الفاصب ، وهذا نص البرقية :

« يتقدم اعضاء نادى التجارة لكم ولزملائكم المجاهدين الاحرار بعظيم التقدير لموقفكم الحازم من المفاوضات وتريدون تمسككم بالجلء الناجز فى اجلء الفاصبين بالحجة والاقناع واما الجهاد فى سبيل اجلئه بالكفاح المرير مهما كلفنا من بذل وتضحيات فسيروا الى الامام بخطى قوية سديدة موفقة والامة كلها وراءكم فى اليسر والعسر على السواء ومهما جل الفداء »

٣ - عرض على المجلس خطاب اللجنة المالية للمهرجان الشعبى المرفق به خمسون تذكرة يانصيب . فوافق المجلس على شراء التذاكر باسم النادى وارسل مبلغ عشرة جنيهات قيمة التذاكر الى اللجنة المالية على ان تسلم التذاكر لحضرة امين الصندوق

٤ - عرض على المجلس كتاب رابطة بورسعيد بدعوة مجلس ادارة النادى لافتتاح الدار الجديدة للرابطة فوافق المجلس على قبول الدعوة وعين يوم الجمعة ٢٦ يونيه ١٩٥٣ موعدا مبدئيا لحفلة الافتتاح

الحفلة السنوية الساهرة الكبرى يقيم نادى التجارة حفلته السنوية الساهرة الكبرى بأوبرج الاهرام فى الساعة الثامنة من مساء يوم الخميس ١٨ يونيه سنة ١٩٥٣ وسيخصص لحضرات المدعوين سيارات لنقلهم من ميدان الاوبرا وتباع التذاكر بدار النادى

الاقتصاد والمجاسد

مجلة علمية فنية اسبوعية

تصدر نصف شهرية مؤقنا

صاحبها لامين عبد الله فكرى اباطه

رئيس التحرير احمد عثمان

مدير ادارة فؤاد الجنزورى

مديرها نادى التجارة

١٤٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات تنفذ على اى اذاعة المجلة

الاشتركاك فى مصر مبنية ونصف سنة

• فى سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة

الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشا سوريا

او لبنانيا او فلسا

• فى المملكة العربية السعودية ٣٧٥

قرشا صاغا

• فى الولايات المتحدة وكندا والمكسيك

وكولومبيا والارجنتين ١٧ دولار

• فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة

جنيهات مصرية او ٥/٦ جنيهات انجليزية

• نشر الاشتراكات فى مصر والسودان

بموجب اذونات او موالات بربرية او شيكات

وفى الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة

او هواله نقدية

التشريعات التجارية والمالية الجديدة في مصر

استثمار المال الأجنبي

وافق مجلس الوزراء على قانون بشأن استثمار المال الأجنبي في مشروعات التنمية الاقتصادية نشره فيما يلي مع مذكرته الإيضاحية التي أعدها الدكتور حلمي بهجت بدوى وزير التجارة والصناعة باسم الأمة

وصى العرش المؤقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش .
وعلى القانون رقم ٨٠ لسنة ٤٧ الخاص بالرقابة على عمليات النقد المعاد بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٢٠ والرسوم بقانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٢٢ والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ وعلى القانون رقم ٧٤ لسنة ٥٢ الخاص بإقامة الأجانب في مصر المعدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٢

وبناء على ما ارتأه مجلس الأمة
وعلى ما عرضه وزير التجارة والصناعة وموافقة رأي مجلس الوزراء
أصدر القانون التالي

مادة (١) يعتبر مالا أجنبيا في تطبيق أحكام هذا القانون

١ - النقد الأجنبي المحتار له دولة أحد المصارف الممثلة من الدولة العامة للنقد بمؤازرة الدولة والمصارف

ب - العملات والممتلكات الممنوعة من التصدير والاحتفاظ بها من قبل المصارف الأجنبية أو المستثمرات في الخارج للأغراض المنصوص عليها في هذا القانون

ج - الحقوق المعنوية كحق الاختراع والعلامات التجارية إذا كانت مملوكة لأجنبى مقيم في الخارج

ولا يعتبر مالا أجنبيا النقد الذي يحول لمصر من الخارج والذي يكون هناك التزام بتحويله وفقا للقوانين القائمة . كما لا تعتبر كذلك المبالغ المحولة لمصر من النقد الأجنبى لمواجهة مصاريف الإقامة

مادة (٢) ينتفع المال الأجنبى بأحكام هذا القانون إذا كان مستثمرا في مشروعات التنمية الاقتصادية سواء كان ذلك في الصناعة أو الزراعة أو التعدين أو القوى المحركة أو النقل أو المساحة

مادة (٣) يجوز تحويل الربح الناتج عن استثمار المال الأجنبى الم الخارج بما لا يتجاوز عشرة في المائة من القيمة المسجل بها والعملة الأصلية . وإذا تجاوز الربح في سنة من السنوات هذه النسبة فقد الزيادة لحساب السنوات التي تليها فيها الربح .

وتتم تحويل الربح بالسعر المعمول به وقت تحويله

كما يجوز أن يحول الم الخارج من الربح ما يزيد عن العشرة في المائة في حدود ما يحققه الاستثمار من عملة أجنبية

ويجوز بعد خمس سنوات من تاريخ استثمار

المال الأجنبى إعادة تحويله الى الخارج بما لا يتجاوز سنويا خمس انقيمة المسجل بها . ويتم تحويل انقيمة المسجل بها الى الخارج (بذات العملة الوارد بها) بالسعر المعمول به وقت التحويل

ويصدر الاذن بالتحويل المطوب الى الخارج خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تقديم الطلب بذلك كما يجوز ايداع نسبة الارباح او المال المسموح بتحويلها في حساب خاص لدى البنك المركزى واستعمالها في اداء قيمة المواد المسموح بتصديرها

مادة ٤ - يجوز للخبراء ورؤساء اعمال الاجانب المتقدمين من الخارج العمل في مشروعات من مشروعات التنمية الاقتصادية تحويل حصة من الاجور او المرتبات او المكافآت التي يحصلون عليها الى الخارج بما لا يتجاوز النصف منها

مادة ٥ - تنشأ بوزارة التجارة والصناعة لجنة خاصة لاستثمار المال الأجنبى ، يمثل فيها وزارة المالية والاقتصاد والمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى والبنك المركزى ، ويصدر بتشكيلها وتنظيم عملها قرار من مجلس الوزراء وتختص هذه اللجنة بما يأتى :

١ - الموافقة على اعتبار المشروع المراد استثمار المال فيه من مشروعات التنمية الاقتصادية

ب - اعتماد الحصة المئوية والحقوق المعنوية التي ترد من الخارج وتقويمها على ضوء المستندات المقدمة والاسعار العالية وآراء الخبراء المختصين ، وعلى اللجنة ان تقوم بهذا التقويم في مدة لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ الطلب

ج - تسجيل المال الأجنبى بوحدات العملة التي ورد بها اذا ورد نقدا ، وتسجيله مؤقفا في الاحوال الاخرى بالعملة المقررة وفقا للمستندات المقدمة ، وتسجيله نهائيا بعد تقويمه وفقا لاحكام الفقرة السابقة

د - ابداء الراى في تحويل النسبة المقررة من الارباح الى الخارج بعد بحث المستندات الخاصة بحالة المشروع المالية

هـ - تقديم المعلومات التي تطلبها الهيئات الراغبة في توظيف المال الأجنبى عن احكام التشريع والادارة في مصر وتقديم البيانات الاحصائية والاقتصادية التي تطلبها تلك الهيئات
و - الاتصال بالمراقبة العامة للنقد والادارة العامة للشركات ومصلحة الضرائب وغيرها من المصالح فيما يتعلق بشئون رموس الاموال الاجنبية الموظفة

ز - تيسير الحصول على تأشيرات الإقامة لرجال الاعمال والخبراء ورؤساء اعمال المتقدمين من الخارج للعمل في المنشآت الموظفة فيها الاموال الاجنبية واعتماد الحصة من الاجور او المرتبات او المكافآت التي يجوز لهم تحويلها الى الخارج

وبحسب ان تعتمد قرارات اللجنة في المسائل المسندة في الفقرات أ و ب و د بقرار من وزير التجارة والصناعة

ويجوز بقرار من وزير التجارة والصناعة انشاء لجان فرعية تمثل فيها الوزارات المختلفة

ويعهد اليها بتحضير بعض المسائل التي تقع في اختصاص لجنة استثمار المال الأجنبى .
مادة (٦) على من يريد الانتفاع بأحكام هذا القانون ان يقدم للجنة المشار اليها في المادة الخامسة من هذا القانون طلبا موضحا به المال المراد استثماره وطبيعته والمشروع المراد استثماره فيه .

وعلى اللجنة ان تبدي راىها في شأنه خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تقديمه

مادة (٧) على وزيرائنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه واوزير التجارة والصناعة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

مذكرة الإيضاح

انشاء المجلس الدائم لتنمية الاقتصاد القومى ايضا برنامجا اقتصاديا لتنمية الانتاج يتوخى فيه تقديم المشروعات الأكثر انتاجا والاسر تذهبا والاقبل كافة على ان يتم تنفيذ هذا البرنامج في مراحل سنوية ثلاث ، عام ان يضع المجلس بعد ذلك برامج اخرى لتنمية الانتاج يستغرق تنفيذها مددا معينة

والاعتبارات مدة ، رؤى الاعتماد على الخزانة العامة وحدها في تمويل المشروعات ، ولذلك نص في المرسوم بقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإنشاء المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى على الانتفاع برعوس الاموال الاجنبية ومن الاسباب التي تدعو الى الاستعانة برعوس الاموال الاجنبية :

١ - ان مصر وهي بلد يعتمد اول ما يعتمد على الزراعة الانتاجية فيه تخضع من مشكلاته في البلاد التي تعتمد على الصناعة ، ومن ثم تتركز فيه الاموال الناجمة عن فائض نسبتها الى ارباح الاموال الصناعية اقل بكثير من النسبة التي تدفع في البلاد الصناعية

٢ - فقط الاموال الاحتياطية لدى المصانع ، مع ان هذه الاموال هي العماد الاول لانشاء مشروعات جديدة او لاعادة تنظيم المشروعات القائمة بغية ادراك مستوى اعلى من الانتاجية

٣ - ضعف الائتمان الصناعى ، فالبنوك القائمة لا تقرض الصناعة الا لاجال قصيرة او متوسطة بضمن عيني وهو ما قد تعجز المصانع عن تقديمه . كما ان رموس الاموال المعدة للتسليف الصناعى قاصرة عن تحقيق الاغراض المطلوبة

لكل هذه الاعتبارات اتجهت الحكومة الى اتباع سياسة من شأنها ترغيب رموس الاموال الاجنبية في المساهمة بقسط في الحياة الاقتصادية المصرية مقدرة ان تلك المساهمة تكون مقصورة على فيض جديد من المال تنتفع به البلاد بل هي الى ذلك تجلب معها عادة واردا من الدراية والخبرة تفيد البلاد منها اكبر فائدة وهي بصدد اقامة مشروعات لتنمية الانتاج كما ان استثمار المال الاجنبى في مشروعات ناجحة من شأنه ان يشجع الادخار الاهلى المكتنز على الانجاب الى تلك المشروعات والمساهمة فيها وكانت أولى الخطوات التي اتخذت في هذا السبيل تعديل المادة السادسة من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص ببعض الاحكام المتعلقة بشركات المساهمة وصدر لهذا الغرض المرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٢٥ في ٣٠ يوليو سنة ١٩٥٢ بما يكفل للاجانب الذين بوظفون

رؤوس أموالهم في مصر أن تكون لهم ، متى أردوا ٥١ ٪ من مجموع رأس مال اسرته بدلا من ٤٦ ٪ أن أن ندون بهم الاسمييه في رأس المال وبالتالي القدرة على توجيه أعمال اسرته الوجهة التي يرون انها أحفظ لمالهم واسبب لاستثماره

وكانت الخطوة الثانية صدور القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالمناجم والمحاجر امدى تجوز عن شرط الجنسية المصرية في شركات التي تقوم على استغلال البترول ، وهو ما كان مقرر في القانون المفى رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٨ على أن المقدر أن تلك الاحكام السالبيه ان تكفى بمحضها لاجتذاب رأس المال الاجنبى الى مصر وأن الفرض المطاوب لن يتحقق الا بعد تقرير احكام ايجابية تكفل لاصحاب رؤوس الاموال بالشروط والاوزاع المناسبة تحويل أموالهم وأرباحهم الى خارج البلاد وأن كل سياسة رحيمة تتبع في هذا السبيل سوف تؤدي الى جعل الوارد من رؤوس الاموال أوفر من المصادر منها

لهذا أعدت وزارة التجارة والصناعة مشروع القانون المرافق . وفيما يلى أهم ما تضمنه من احكام

أولا - بينت المادة الاولى من المشروع ما يعتبر مالا اجنبيا ، وهو لا يخرج عن أحد العناصر الآتية :

(١) - النقد الاجنبى المحول لمصر عن طريق أحد البنوك المعتمدة من الادارة العامة لتتخذ بوزارة المالية والاقتصاد والذى يرغب صاحبه أو أصحابه في استثماره في مشروع من مشروعات التنمية الاقتصادية سواء كان ذلك عن طريق المساهمة في المشروع أو بعقد قرض له
(ب) - الاموال العينية بمختلف أنواعها اذا كانت مستوردة من الخارج الاغراض المنصوص عليها في هذا القانون وقد ذكرت أهم أنواعها في صلب المشروع

(ج) - الحقوق المعنوية المملوكة لاجانب مقيمين في الخارج وقد ذكرت العلامات التجارية وحقوق الاختراع على سبيل المثال وبهذا حددت هذه المادة فئات المال دون أن تحصر الأنواع التي تدخل في هذه الفئات : ولكن رؤى من المناسب أن ينص على احوال معينة ينتفى فيها عن المال وصف «المال الاجنبى» بالمعنى المقصود في القانون فنصت المادة فى عجزها على أنه لا يعتبر مالا اجنبيا النقد الاجنبى الذى يحول لمصر من الخارج والذى يكون هناك التزام بتحويله وفقا لاحكام القوانين القائمة ، وكذلك ما يحول من النقد الاجنبى الى مصر لمواجهة المصاريف اللازمة لاقامة الاجانب في مصر

ثانيا - بينت « المادة الثالثة » أن المال الاجنبى الذى يدخل مصر لا ينتفع بالاحكام التي يقرها هذا القانون الا اذا كان مستثمرا في مشروعات للتنمية الاقتصادية سواء كان ذلك في الصناعة أم الزراعة أم التعدين أم القوى المحركة أم النقل أم السياحة ، وتقدير ذلك متروك للجنة المشار اليها في المادة الخامسة ثالثا - أجازت «المادة الثالثة» تحويل الربح الناتج عن استثمار المال الاجنبى الى الخارج بما لا يجاوز ١٠ ٪ من القيمة المسجل بها وبالعملة الاصالية التي ورد بها ، ويقصد بذلك العملة الاجنبية التي سجل بها . وكل ما ترمى اليه هذه المادة هو تدبير النقد الاجنبى الذى يعادل ١٠ ٪ من القيمة التي سجل بها رأس المال عند وروده الى مصر لتحويله الى الخارج ويفرض أن أرباح المؤسسة وظروفها المالية والاقتصادية تسمح بما يكفى لتدبير هذه النسبة واذا جاوز الربح في سنة من السنوات نسبة اليها .

ال ١٠ ٪ من القيمة المسجل بها المال الاجنبى فان الزيادة تقيد لحساب السنوات التي يقل فيها الربح عنها كما يجوز أن يحول الى الخارج من الربح ما يزيد عن نسبة العشرة في المائة في حدود ما يحققه الاستثمار من عملة اجنبية ويتم تحويل الربح بالسعر المعمول به وقت تحويله .

ويجوز بعد خمس سنوات من تاريخ استثمار المال الاجنبى إعادة تحويله الى الخارج بما لا يجاوز سنويا خمس القيمة المسجل بها . ويتم تحويل القيمة المسجل بها الى الخارج بدآت العملة الوارد بها وبسعر الصرف المعمول به وقت تحويل كل دفعة على حدة . وحددت مدة ثلاثة أشهر من تاريخ الطلب لصدور الاذن بالتحويل المطاوب الى الخارج في اداء قيمة المواد المسهوح بتصديرها .

رابعا - أجازت « المادة الرابعة » للخبراء ورؤساء العمال الاجانب المستقدمين من الخارج للعمل في مشروع من مشروعات التنمية الاقتصادية تحويل حصة من الاجور أو المرتبات أو المكافآت التي يحصلون عليها من الخارج بما لا يجاوز النصف منها . وقد روعى في ذلك تمكينهم من مواجهة مصروفات عائلاتهم في الخارج ومن ادخار جزء من مرتباتهم للانتفاع به عند عودتهم الى بلادهم .

خامسا - نصت « المادة الخامسة » على أن تنشأ بوزارة التجارة والصناعة لجنة تختص باستثمار المال الاجنبى يمثل فيها وزارة المالية والاقتصاد والمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى والبنك المركزى ، على أن يترك أمر تشكيلها وتنظيم أعمالها بقرار من مجلس الوزراء وتختص هذه اللجنة بكل ما يتعلق باستثمار المال الاجنبى على التفصيل المبين فى هذه المادة وفيما يلى عرض لأهم هذه الاختصاصات :
(أ) الموافقة على اعتبار المشروع المراد استثمار المال الاجنبى فيه من مشروعات التنمية الاقتصادية ، فاذا لم توافق اللجنة على اعتباره كذلك ، فان المال الاجنبى لا ينتفع بالاحكام هذا القانون .

(ب) تعتمد اللجنة الحصة العينية والحقوق المعنوية التي ترد من الخارج وذلك اذا قدرت انها لازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية . فاذا اعتمدت اللجنة على هذه الحصة العينية أو تلك الحقوق المعنوية فانها تقومها بنقد الدولة التي جاءت منها فى ضوء المستندات المقدمة وآراء الخبراء المختصين ، ويجب على اللجنة ان تنتهى من عملية التقويم فى فترة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ الطلب
(ج) يكون لدى اللجنة سجل مؤقت وسجل نهائى

ففى السجل المؤقت تسجل الحصة العينية والحقوق المعنوية وفقا للمستندات المقدمة ، وفى السجل النهائى تسجل الحصة العينية والحقوق المعنوية بعد تقويمها نهائيا وذلك خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ الطلب ويتم التسجيل بعملة البلد الذى جاءت منه وبالعملة المصرية بسعر الصرف المعمول به وقت دخولها مصر .

(د) ابداء الراى فى تحويل النسبة المقررة من الارباح الى الخارج بعد بحث المستندات الخاصة بحالة المشروع المالية

(هـ) تقديم المعلومات عن احكام التشريع والادارة فى مصر وتقديم البيانات الاحصائية والاقتصادية للهيئات الراغبة فى توظيف المال الاجنبى ، اذ أن الحصول على هذه المعلومات والبيانات مما لا يستغنى عنه صاحب رأس المال الذى يريد توظيف أمواله خارج بلاده ، ومن أسباب التيسير ان يكون اعداد الاجنبى بهذه البيانات والمعلومات مركزا فى اللجنة المشار

(و) خولت اللجنة حق الاتصال بالمصالح ذات الشأن كالادارة العامة للشركات فيما يتعلق باستخدام الخبراء الاجانب فى مصر ، ومعرفة حاجة البلاد اليهم وتحديد مدة الاقامة لهم ، ومصلحة الضرائب بشأن تحديد الحصة من الارباح التي يرخص بتحويلها الى الخارج ومن المسائل التي تقع فى اختصاص هذه اللجنة ما يجب اعتمده قراراتها فى شأنها بقرار من وزير التجارة والصناعة وهي المسائل المبينة فى الفقرات أ وب ود من المادة الخامسة بقرار من وزير التجارة والصناعة ونظرا لتشعب اعمال اللجنة أجازت هذه المادة انشاء لجان فرعية تمثل فيها الوزارات والمصالح ذات الشأن لتخضير بعض المسائل التي تقع فى اختصاص اللجنة

سادسا - نصت «المادة السادسة» على ما يجب ان يضمه الطلب المقدم من صاحب المال الاجنبى للانتفاع بالاحكام هذا القانون ، وحددت ميعاد ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الطلب يجب على اللجنة قبل انقضائه أن تبدي رأياها فى الطلب المقدم اليها

قانون سجل التجارى

وافق مجلس الوزراء أخيرا على قانون السجل التجارى وقد اشتمل على الخصوص والاحكام التالية :

مادة ١ - يعد فى كل محافظة أو مديرية دفتر ، يسمى السجل التجارى ، تقيد فيه أسماء التجار المصريين والاجانب أفرادا كانوا أو شركات اذا كان لهم فى دائرة المحافظة أو المديرية محل رئيسى أو مركز عام للشركة أو فرع أو وكالة

وتدون فى السجل المذكور جميع البيانات المنصوص عليها فى هذا القانون ويؤشر فيه بكل تغير أو تعديل يطرأ عليها .

مادة ٢ - على كل تاجر ، خلال شهر من تاريخ افتتاح محله التجارى أو من تاريخ تملكه محل تجارى ، أن يقدم طلبا بقيد اسمه فى السجل الى مكتب السجل الواقع بدائرتة هذا المحل

ويجب أن يكون طلب القيد من نسختين موقعتين من النائب ، وأن يشتمل على البيانات الآتية :

اسم التاجر ولقبه ، وتاريخ ومحل ميلاده . وجنسيته وانظام المالى الذى حصل الزواج على مقتضاه ، والاهلية التجارية . والاسم الذى يباشر به التاجر تجارته . واسم المحل التجارى ، والسمة التجارية ان وجدت . ونوع التجارة . والتاريخ الذى بدأ فيه التاجر أعماله التجارية بالملكة المصرية ، وتاريخ افتتاح المحل التجارى وعنوان المحل الرئيسى . وعناوين الفروع والوكالات التابعة للمحل الرئيسى ، سواء أكانت بالملكة المصرية أم بالخارج . وأسماء وألقاب الوكلاء المفوضين وتاريخ ومحل ميلاد كل منهم وجنسيته . والمحال التي للتاجر فى دائرة مكتب السجل التجارى ذاته أو فى

دائرة مكاتب أخرى ، مع ذكر نوع تجارة كل محل وعنوانه وتاريخ افتتاحه ورقم قيده بالسجل التجارى . والمحال التي كانت للتاجر سابقا فى دائرة مكتب السجل التجارى ذاته أو فى دائرة مكاتب أخرى ، مع ذكر نوع تجارة كل محل وعنوانه وتاريخ افتتاحه ورقم قيده بالسجل التجارى والمحال التي كانت للتاجر سابقا فى دائرة مكتب السجل التجارى ذاته أو فى دائرة

مكاتب أخرى ، مع ذكر نوع تجارة كل محل

وعنوانه وتاريخ افتتاحه وتاريخ اغلاقه ورقم قيده بالسجل ورقم تسجيل العلامات التجارية وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية المسجلة باسم التاجر

مادة ٣ - على كل تاجر أن يطلب القيد ايضا في كل مكتب يوجد بدائره فرع أو وكالة له، ويقدم طلب القيد، خلال شهر من تاريخ افتتاح الفرع أو الوكالة، من التاجر أو مدير الفرع أو الوكالة .

ويجب أن يكون طلب القيد من نسختين موقعتين من الطالب، وأن يشتمل على البيانات الآتية :

اسم التاجر ولقبه، وتاريخ ومحل ميلاده، وجنسيته واسم المحل التجارى، والسمة التجارية ان وجدت سواء للمحل الرئيسى أو للفرع . ورقم قيد المحل الرئيسى بالسجل التجارى . وعنوان المحل الرئيسى، وكذلك عنوان الفرع أو الوكالة . ونوع التجارة . واسم ولقب مدير الفرع أو الوكالة، وتاريخ ومحل ميلاده، وجنسيته وتاريخ افتتاح الفرع أو الوكالة .

مادة ٤ - على التاجر أو مدير الفرع أو الوكالة أن يطلب، طبقا للاوضاع المقررة للقيد، التأشير فى السجل بآى تغيير أو تعديل يطرأ على البيانات المنصوص عليها فى المادتين ٢، ٣، ويقدم طلب التأشير خلال شهر من تاريخ العقد أو الحكم أو الواقعة التى تستلزم ذلك .

ويؤشر مكتب السجل التجارى، من تلقاء نفسه، بكل بيان يتعلق بالتاجر ويتم قيده فى السجل المنصوص عليه فى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها

الاحكام ضد التجار

مادة ٥ - على قلم كتاب المحكمة، التى تصدر منها الاحكام المبينة بعد ضد أحد التجار أن يرسل صورة من كل حكم - خلال ثلاثة اسابيع من تاريخ صدوره - الى مكتب السجل التجارى المختص للتأشير بمقتضاه فى السجل :

أحكام اشهار الافلاس أو الغائه، والاحكام الصادرة بالتصديق على الصلح والاحكام الصادرة بعد اشهار الافلاس بتعيين وقت التوقف عن أداء الديون . وأحكام قفل التفليسة، وأحكام اعادة فتحها . وأحكام اعادة الاعتبار . والامر الصادر بافتتاح اجراءات الصلح الواقى، والاحكام الصادرة بالتصديق عليه أو بفسخه أو ابطاله أو اقفال اجراءاته . والاحكام والقرارات الصادرة بتوقيف الحجز على التاجر، أو بتعيين القيامة والوكلاء عن الغائبين أو بعزلهم، أو برفع الحجز . والاحكام الصادرة بتوقيع عقوبة جنائية واسم القيم وتاريخ تعيينه والاحكام الصادرة بالطلاق أو بالتفرقة الجسمانية أو المالية اذا اقتضى الحال ذلك .

مادة ٦ - يقيد فى السجل التجارى اسم التاجر الذى له فى المملكة المصرية فرع أو وكالة اذا كان محله الرئيسى فى الخارج

ويحصل القيد بطلب يقدم من التاجر أو مدير الفرع أو الوكالة خلال شهر من تاريخ افتتاح الفرع أو الوكالة، ويجب أن يكون طلب القيد من نسختين موقعتين من الطالب، وأن يشتمل على البيانات المنصوص عليها فى المادة ٢ مع ذكر اسم ولقب مدير الفرع أو الوكالة، وتاريخ ومحل ميلاده، وجنسيته .

ويؤشر فى السجل - طبقا للاوضاع السابقة - بجميع الوقائع والاحكام والامور والقرارات المنصوص عليها فى المادتين ٤ و٥ اذا كانت صادرة فى المملكة المصرية أو وضعت عليها الصيغة التنفيذية من احدى المحاكم المصرية،

وكذلك يؤشر فى السجل بكل تغيير فى مدير الفرع أو الوكالة .

طلب القيد

مادة ٧ - على مديرى الشركات التجارية أو وكلائها المديريين أن يقدموا طلب القيد، خلال شهر من تاريخ تأليف الشركة، من نسختين موقعتين من الطالب ويجب أن يشتمل الطلب على البيانات الآتية :

نوع الشركة . عنوانها أو اسمها، والسمة التجارية ان وجدت . الغرض من تأسيس الشركة . عنوان مركزها العام، عناوين الفروع والوكالات سواء آكانت بالمملكة المصرية أو بالخارج . ومقدار رأس المال، والمبالغ المؤداة منه، والمبالغ التى تعهد الشركاء بإدائها مع بيان حصة الشركاء الموصين، وقيمة الحصص المعنية ان وجدت وتاريخ ابتداء الشركة وتاريخ انتهائها . واسماء وألقاب الشركاء المسئولين بالتضامن فى شركات التضامن أو التوديعية، وتاريخ ومحل ميلاد كل منهم، وجنسيته واسماء وألقاب الشركاء أو غيرهم المذوط بهم إدارة الشركة ومن لهم حق التوقيع باسمها، وتاريخ ومحل ميلاد كل منهم، وجنسيته، مع بيان مدى سلطتهم فى الإدارة والتوقيع . ورقم تسجيل العلامات التجارية وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية المسجلة باسم الشركة

ويقدم طلب القيد مشفوعا بعقد تأسيس الشركة وصورة طبق الاصل منه ويحتفظ مكتب السجل بالصورة

مادة ٨ - على كل شركة تجارية طلب القيد أيضا فى كل مكتب يوجد بدائره فرع أو وكالة لها، ويقدم طلب القيد، خلال شهر من تاريخ افتتاح الفرع أو الوكالة، من مديرى الشركة أو وكلائها المديريين أو من الفرع أو الوكالة .

ويجب أن يكون طلب القيد من نسختين موقعتين من الطالب، وأن يشتمل على البيانات الآتية :

نوع الشركة . وعنوانها أو اسمها، والسمة التجارية ان وجدت سواء للمركز العام أو للفرع . ورقم قيد المركز العام بالسجل التجارى . وعنوان المركز العام، وكذلك عنوان الفرع أو الوكالة . والغرض من تأسيس الشركة . واسم ولقب مدير الفرع أو الوكالة، وتاريخ ومحل ميلاده، وجنسيته . وتاريخ افتتاح الفرع أو الوكالة .

مادة ٩ - على مديرى الشركة التجارية أو وكلائها المديريين أو مدير الفرع أو الوكالة أو المصفين على حسب الاحوال، أن يقدموا طلبا للاوضاع المقررة للقيد - التأشير فى السجل بما يأتى : - أى تغيير أو تعديل يطرأ على البيانات المنصوص عليها فى المادتين ٧ و٨ وكل عقد يقضى بحل الشركة أو وضعها تحت التصفية، مع بيان اسماء المصفين وألقابهم ومدى سلطتهم، وكذلك أى تغيير يحصل فى اشخاصهم .

ويجب تقديم طلب التأشير بهذه البيانات خلال شهر من تاريخ العقد أو الحكم أو الواقعة التى تستلزم ذلك .

ويؤشر مكتب السجل التجارى، من تلقاء

بذلك مصر

البنك الذى رفعتة العزة المصرية
دعائتها فى الاستقلال الاقتصادى
منشئ صناعتنا القومية
هؤوس شركاتها الكبرى

نفسه، بكل بيان يتعلق بالشركة ويتم قيده فى السجل المنصوص عليه فى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها .

مادة ١٠ - على قلم كتاب المحكمة، التى تصدر منها الاحكام المبينة بعد ضد احدى الشركات التجارية، أن يرسل صورة من كل حكم - خلال ثلاثة اسابيع من تاريخ صدوره - الى مكتب السجل التجارى المختص للتأشير بمقتضاه فى السجل :

وأحكام فصل الشركاء، أو عزل المديريين . وأحكام اشهار الافلاس أو الغائه، والاحكام الصادرة بعد اشهار الافلاس بتعيين وقت التوقف عن أداء الديون . وأحكام حل الشركات، وبطلانها، وتعيين المصفين أو عزلهم . والامر الصادر بافتتاح اجراءات الصلح الواقى، والاحكام الصادرة بالتصديق عليه أو بفسخه أو ابطاله أو اقفال اجراءاته، والاحكام الصادرة بالتصديق على الصلح القضائى أو بفسخه أو ابطاله . وأحكام قفل التفليسة، وأحكام اعادة فتحها . وأحكام اعادة اعتبار الشركاء المتضامنين اللاحقة على حكم اشهار افلاس الشركة .

مادة ١١ - تقيد فى السجل التجارى الشركة التجارية التى لها فى المملكة المصرية فرع أو وكالة اذا كان مركزها العام فى الخارج

ويحصل القيد بطلب يقدم من مديرى الشركة أو وكلائها المديريين أو مدير الفرع أو الوكالة خلال شهر من تاريخ افتتاح الفرع أو الوكالة، ويجب أن يكون طلب القيد من نسختين موقعتين من الطالب، وأن يشتمل على البيانات المنصوص عليها فى المادة ٧ مع ذكر اسم ولقب مدير الفرع أو الوكالة وتاريخ ومحل ميلاده، وجنسيته .

ويكون طلب القيد مشفوعا بصورة طبق الاصل من عقد تأسيس الشركة يحتفظ بها مكتب السجل، ويجب أن تكون الصورة مصدقا عليها من الجهة المختصة .

ويؤشر فى السجل - طبقا للاوضاع السابقة - بجميع الوقائع والاحكام والامور المنصوص عليها فى المادتين ٩ و١٠ اذا كانت صادرة فى المملكة المصرية أو وضعت عليها الصيغة التنفيذية من احدى المحاكم المصرية، وكذلك يؤشر فى السجل بكل تغيير فى مدير الفرع أو الوكالة

مادة ١٢ - على كل تاجر أو مدير فرع أو وكالة أن يودع - فى مكتب السجل التجارى - صورة توقيعه وصورة توقيع وكلائه الموصين، وعلى كل شركة تجارية أن تودع - المكتب ذاته - صورة توقيع الشركاء أو غيرهم المذوط بهم إدارة الشركة وكذلك من لهم حق التوقيع باسمها .

ويجب أن تكون التوقعات مصدقا عليها تصدقا رسميا، ويقدم مقام التصديق التوقيع فى مكتب السجل التجارى

ويكون الادعاء فى ذات الوقت الذى يقدم فيه طلب القيد أو طلب التأشير فى السجل اذا تضمن تعديلا فى بيان الاشخاص السابق ايداء صور توقعاتهم عند طلب القيد

مادة ١٣ - على التاجر أو ورثته أو المصفين - حسب الاحوال - أن يقدموا طبقا للاوضاع المقررة لتقديم القيد فى الاحوال الآتية :

ترك التاجر لتجارته . وفاته . تصفية الشركة .

ويجب تقديم الطلب خلال شهر من تاريخ الواقعة التى تستوجب محو القيد، فاذا لم يقدم اصحاب الشأن طلب المحو كان لمكتب السجل التجارى أن يحو القيد من تلقاء نفسه .

مادة ١٤ - يدون مكتب السجل التجارى مشتملات الطلب فى السجل التجارى، وترد للطالب احدى نسختي الطلب مؤشرا عليها

صدر المحررين

يحتصون القيد في السجل مادة ١٥ - لا يقبل طلب القيد أو التأشير في السجل أو طلب انحوا إلا إذا كان مستوفيا للشروط التي يتطلبها القانون واللوائح التنفيذية التي تصدر تنفيذاً له ، وعلى مكتب السجل التجاري أن يتحقق من توافر هذه الشروط ، ولمكتب المذكور أن يكلف المتسائل بتقديم المستندات المؤيدة لصحة البيانات الواردة في الطلب .

ويجوز لكل من رفض طلبه أن يطعن أمام محكمة انقضاء الاداري خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اعلانه بقرار مكتب السجل مادة ١٦ - على كل تاجر أو شركة أن يذكر في جميع المكاتبات والمطبوعات المتعلقة بأعماله التجارية - بيان مكتب السجل التجاري المقيد به ورقم القيد .

كما يجب أن يثبت - باللغة العربية - على واجهة المحل اسمه التجاري مشفوعاً برقم القيد .

مادة ١٧ - يجوز لأي شخص أن يحصل من مكتب السجل التجاري على مستخرج من صفحة القيد ، وفي حالة عدم القيد يعطى المكتب شهادة بذلك

ولا يجوز أن تشمل الصور المستخرجة على ما يأتي :

أحكام اشهار الالاس اذا حكم برد الاعتبار واحكام وفورات الحجر اذا قضى برفع الحجر . مادة ١٨ - تصدر وزارة التجارة والصناعة صحيفة خاصة تشهر فيها البيانات التي ينص عليها في اللائحة التنفيذية

مادة ١٩ - كل مغاغة لاحكام هذا القانون يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز مائة جنيه ، وفي حالة العود تضاعف الغرامة في حديها الأدنى والأعلى ، ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من يخالف حكم المادة ٢٤ من هذا القانون .

مادة ٢٠ - مع عدم الاخلال بتطبيق عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من قدم عمداً بيانات غير صحيحة سواء أكانت من البيانات الخاصة بالقيد أو بالتأشير في السجل أم بالمحو ، وتأمر المحكمة بتصحيح هذه البيانات وفقاً للأوضاع وفي المواعيد التي تحددها .

ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من ذكر ، على المكاتبات والمطبوعات المتعلقة بأعماله التجارية ، ما يفيد القيد في السجل مع عدم حصوله ، أو ذكر عليها رقم قيد ليس له ، وكذلك من يثبت على واجهة محله اسماً تجارياً أو رقم قيد ليس له

مادة ٢١ - يصدر وزير التجارة والصناعة لائحة تنفيذية لهذا القانون وتشمل على الأخص :

الشكل الذي يكون عليه السجل التجاري ، وكيفية القيد ، والتأشير ، والمحو ، والفهارس التي تصك باسماء التجار والشركات المقيمة في السجل ، واستمارات طلبات القيد والتأشير والمحو والمستخرجات والصور ، ورسوم القيد والتأشير والمحو والمستخرجات والصور مادة ٢٢ - يكون لرؤساء مكاتب السجل التجاري ومن يقوم بأعمالهم صفة رجال الضبط القضائي في تنفيذ احكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له

مادة ٢٣ - يلغى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٤ المشار اليه .

مادة ٢٤ - يجب على التجار والشركات المقيمة أسماؤهم في السجل التجاري ، قبل تاريخ العمل بهذا القانون ، طلب تعديل بيانات القيد خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل به اذا كانت تخالف الاحكام الواردة فيه .

١٩٤٧ و ١٢٧ و ١٩٢٨ لسنة ١٩٤٨ و ١٤٦ و ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ و ١٧٤ لسنة ١٩٥١ والمراسيم بقوانين رقم ٩٧ و ١٤٧ و ٢٤٠ و ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ و ٣١ لسنة ١٩٥٣

وعلى القرار الصادر في ٢ فبراير سنة ١٩٣٩ اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالف الذكر والقرارات المعدلة له وعلى القرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالاضطرابات الواجب تقديمها طبقاً للمرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ في شأن حصر الممولين الخاضعين للضرائب على الثروة المنقولة المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى صاحب العمل وقرار الآخر رقم ٦١ لسنة ١٩٥٣ وهو خاص بإلغاء بعض احكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المذكور وفيما يلي نص القرارات بعد الديباجة :

قرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٣

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٥٣ في شأن حصر الممولين الخاصين بالضرائب على الثروة المنقولة المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل ، وعلى ما ارتأه مجلس الدولة . قرر وزير المالية والاقتصاد :

مادة ١ - يقدم الاخطار المنصوص عليه في الفقرة الاولى من المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه الى مأمور الضرائب الواقع في دائرة اختصاصه مركز المنشأة أو محلها الرئيسي طبقاً للنموذج رقم ٥ ضرائب المرافق

ويجب أن ترافق الاخطار - بالنسبة الى الشركات المساهمة - نسخة من عدد الوقائع الذي تم فيه النشر عن الشركة أو صورة من عقد الشركة ونظامها الاساسي مع الاشارة الى عدد الوقائع الذي تم فيه النشر ورقمه ، كما يجب ابلاغ مصلحة الضرائب كل تعديل يطرأ على تكوين الشركة أو نظامها الاساسي وذلك خلال شهرين من تاريخ صدور المرسوم بذلك أما بالنسبة الى اشركات غير المساهمة فترافق الاخطار صورة من عقد الشركة ، وما يخص هذا العقد أو نسخة من الجريدة التي تم فيها النشر .

مادة ٢ - يقدم الاخطار المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة الاولى من المرسوم بقانون سالف الذكر الى مأمور الضرائب الواقع في دائرة اختصاصه مركز ادارة المنشأة أو محلها الرئيسي طبقاً للنموذج رقم ٦ ضرائب المرافق .

ويجب أن ترافق الاخطار في حالة النزول عن المنشأة صورة من عقد النزول ، وفي حالة نقل مقرها صورة من عقد الاجار الجديد .

مادة ٣ - يقدم الاخطار المنصوص عليه في المادة الثانية من المرسوم بقانون الى مأمور الضرائب الواقع في دائرة اختصاصه المقار طبقاً للنموذج رقم ٧ ضرائب المرافق .

مادة ٤ - تقدم الاخطارات المنصوص عليها في المادة الثالثة من المرسوم بقانون طبقاً للنموذج من رقم ٨ الى ١٧ ضرائب المراقبة مادة ٥ - يعمل بهذا القرار من تاريخ ندره في الجريدة الرسمية

قرار رقم ٦١ لسنة ١٩٥٣

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل المعدل بالقوانين رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٠ و ٣٩ لسنة ١٩٤١ و ١٩٥١ و ٢٦ لسنة ١٩٤٢ و ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ و ٢٩ لسنة

المادة الاولى - تلغى المواد ١ و ٢ و ٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليها المادة الثانية - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

الاجراءات الجمركية

لرجال السلك السياسي

صدر امس قانون بتنظيم الانقضاءات الجمركية الممنوحة لرجال السلك السياسي والقاضي الاجنبي ودور اسفارات والمؤسسات . ونشر نصه بعد الديباجة فيما يلي :

مادة ١ - تعفى من المراجعة ورسوم الصادر والوارد والرسم القيمي الإضافي ورسوم الاستهلاك ورسم الانتاج على البنزين وعوائد انصيف والرسوم البلدية .

« أ » الامتعة الشخصية وكل ما يرد للاستعمال الشخصي للسفراء والوزراء المفوضين والقائمين بالاعمال والمستشارين وانسكترين والقاصل ونوابهم والملحقين المقيدون بالجدول التي تنشرها وزارة الخارجية وكذلك زوجاتهم واطفالهم القصر

« ب » ما تستورده دور اسفارات والمؤسسات والقنصليات من اثاث واشياء بقصد الاستعمال الرسمي ، فيما عدا المواد الغذائية والمشروبات الروحية والادخنة .

مادة ٢ - لا تمنح الاعفاءات الواردة بالمادة الاولى ، الا بشرط المعاملة بالمثل وفي حدود تلك المعاملة وبعد اعتمادها من رئيس البعثة اندبلوماسي ، ويشترط لذلك أن تكون بوليصة الشحن محررة باسم من له الحق فيها . اما اذا كانت محررة باسم آخر أو لامر حاملها ، فلا يجوز الاعفاء الا باذن من وزير المالية والاقتصاد

مادة ٣ - تسري احكام الاعفاءات المنصوص عليها في المادتين السابقتين على ما سبق الاخراج عنه من مصلحة الجمارك بالمخافعة لهذه الاحكام ، كما يرد ما يكون قد حصل من رسم انتاج على البنزين أو عوائد اضافية قبل العمل بهذا القانون .

مادة ٤ - يلغى البند (ثانيا) من الفقرة الاولى من المادة ٩ من اللائحة الجمركية المشار اليها .

مادة ٥ - على وزراء المالية والاقتصاد والخارجية والشؤون البلدية والقروية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الافتتاح الكبير للمؤسسة المصرية التعليمية

الدار المصرية للنظارات الطبية

٣١ شارع فؤاد الاول

بجوار سينما ريفولى

تليفون ٥٥٥٢٨ - س ٨٠٣٨٣



حضرة الدكتور نور الدين طراف وبجواره
الدكتور ابراهيم عطا الله المدير العام المسئول

افتتح يوم الاثنين ٢٥ مايو سنة ١٩٥٢ حضرة الدكتور نور الدين طراف
وزير الصحة الدار المصرية للنظارات الطبية فى حفل باهر ضم نخبة من
كبار الشخصيات البارزة والاسرة الطبية ، ولقد لمسوا بأنفسهم ذلك
المجهود الجبار الذى بذله الدكتور ابراهيم عطا الله المدير العام المسئول
وشاهدوا الاجهزة الجبارة التى لا يوجد مثلها فى اى مؤسسة اخرى ، وقد
اعجبوا بحسن النظام والترتيب الذى يتشعر العميل بحسن الادارة وتوزيع
الاضواء والهدوء الذى يسيطر على المؤسسة ومكاتبها فيشعر المريض
بالراحة والطمأنينة

ولقد جهزت تلك المؤسسة الناشئة بكل ما تحتاجه مصر من خامات

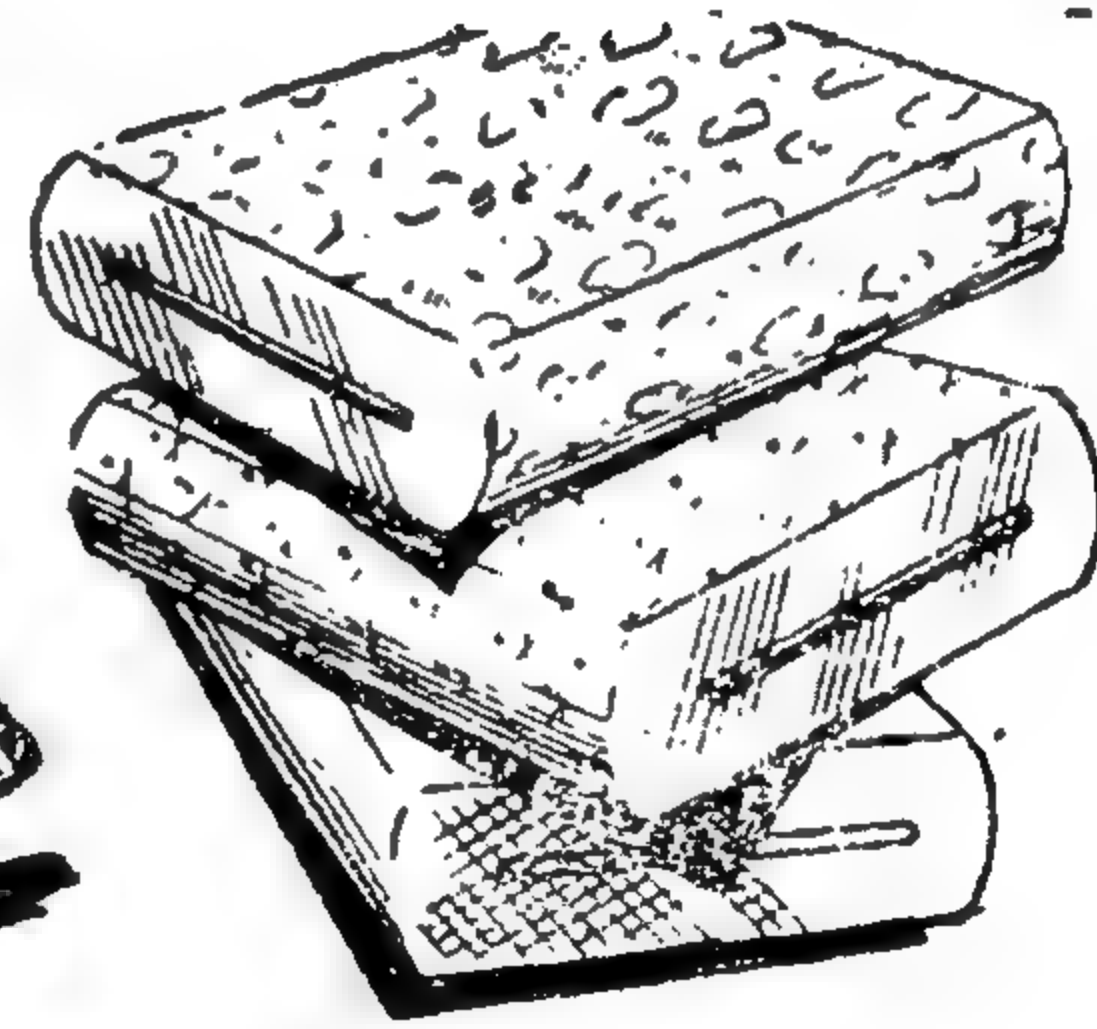
شركة مصر للنسيج الحرير

ماتبا عبد الفتاح للوردي بك

ألوان بدبعة ورسومات جذابة لحرير الفساتين



الإدارة
مصنع النسيج
مصنع الصباغة
مصنع الطباعة
بمكتب العمل بمحلوان



الشركة المصرية للصناعات التي دعمت الاقتصاد المصري ورفعت رايته خفاقة .

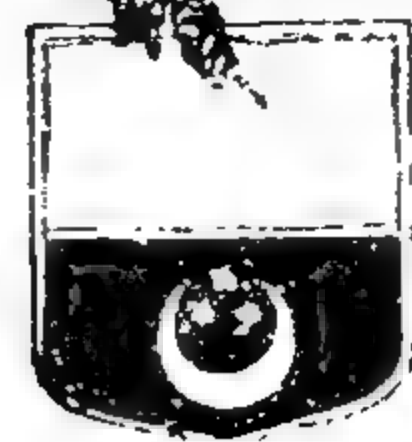
انتاجها يكفي السوق المصري ... فشجعوها

رأسمالها المدفوع ٢٥٠.٠٠٠ جنيه مصري

احتياطياتها ٣٣٥.٠٠٠ جنيه مصري

مقاطعة اسرائيل

تعد جامعة الدول العربية ومكتب مقاطعة اسرائيل التابع لها قائمة سوداء بأسماء الافراد والشركات وناقلات الزيت والمنشآت التي لها فروع او تتعامل مع اسرائيل بكيفية ما . وكان المفروض ان تنشر هذه القوائم السوداء حتى يعرف الناس مع من يتعاملون ومع من يجب ان لا يتعاملوا ، وحتى تعرف شركات الزيت أسماء لناقلات الممنوع التعامل معها . ولكن العجيب انه لا الجامعة العربية ولا المكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل يعنى بنشر هذه القوائم السوداء ، مما يؤدي الى فقدانها كل جدواها ، لان الناس والشركات سيتعاملون مع الواردة اسمائهم في هذه القوائم بغير ان يدروا انهم انما يقتربون جريمة يعاقب عليها القانون . ان هذه القوائم يجب ان تطبع وان توزع وان تداع بكل وسيلة لان تطوى وتوضع آمنة سالمة في اقبية من اضاير احد موظفي الجامعة العربية او مكتب المقاطعة .



شعار القومية المصرية
اخترنا أنتجة مصانع الطرابيش
وعزل ونسج الصوف

من محلات الطرابيش في كل مكان

اضبوط



تتمتع اعالى ابصاره جيلة



(س.ت. ٣١٥٢٦)

محللات اولاد يعقوب كوهنكا شركة مساهمة مصرية

الموزعون الوحيدون:

حافظوا على :

أموالكم
ومجوهراتكم
ومستنداتكم



من
الرقّة والحربى والضياء
فى الليل والنهار

بإبرار خزائن أمانة تحمى من العبث بها
أو فقدها، وتصبح فى أمان بفضل خزائن

بنك مصر

أفضل بنك مصر نظام لإبراع الليلى فأنشأ «الخزائن الليلية»
لحفظ النقائص والمقتنيات الثمينة فى غمراوات يعمل به وفى ظروف القاطنة

القاهرة : المركز الرئيسى : شارع محمد بك فريد
الاسكندرية : فرع بنك مصر : شارع طلعت حرب

نظام خاص لإبراع فى الليل بعد قضاء السهرات ، أو لادى سبب مفاجئ

لكافة الاستعلامات : خابروا المركز الرئيسى بالقاهرة والاسكندرية

شركة مصر للحرير الصناعي

شركة مساهمة مصرية

تأسيس الشركة

مصانعها بدفشو بكفر الدوار بحيرة - مركزها الرئيسى ومحلها القانونى
عمارة بنك مصر ١٥١ شارع محمد بك فريد - القاهرة

رأس مال الشركة

٢٥٠.٠٠٠ جنيه ممتلئة فى ٦٢٥.٠٠٠ سهم بواقع ٤ ج ٠ م
منها ٢٧٥.٠٠٠ سهما اسميا و ٢٥.٠٠٠ سهما لحامله

أغراض الشركة

القيام بصناعة الحرير الصناعى ومشتقاته ومادة السيليولوز
ومشتقاتها والاتجار فى كل ذلك وصناعة وتجارة المواد الكيماوية
اللازمة لصناعة الحرير ومشتقاته ، وكافة العمليات المتعلقة بطريقة
مباشرة وغير مباشرة لصنع الحرير الصناعى ومشتقاته

نشاط الشركة الصناعى

الشركة الوحيدة بالقطر المصرى والشرق لانتاج خيوط الحرير
الصناعى ومشتقاته وتنتج يوميا :

عدد	عدد
٦٥ طن من خيوط الحرير	٦٥ طن من الالياف القصيرة
١ طن من ورق مصروفان	٣ طن من حامض الكبريتيك
٥ طن من ثانى كبريتور الكربون	١٥ طن من سلوفات الصودا
	المبلورة (ملح جلوبر)

شركة مصر للغزل والنسيج

مركزها الرئيسى : القاهرة

مصانفها بالجملة الكبرى

مؤسسة مصر الكبرى

تأسست فى ١٩٢٧ سنة

تشغل مصانفها ومرافقها : مليون متر مربع
تستهلك من القطن : نصف مليون قنطار سنوياً
تنتج من المنسوجات القطنية : مائة مليون متر سنوياً
وتنتج من خيوط الغزل : عشرين مليون كيلوجرام سنوياً
يكفى إنتاجها من الأقمشة القطنية : ٥٠ ٪ من سكان مصر
تغزل وتنسج وتبيض وتطبع : القطن المصرى
وتستخدم فى هذه العمليات : أحدث الآلات
التي جددت تجديداً كاملاً بعد الحرب

يعمل فى مصانفها : ثمانية عشر ألف عامل
خصصت لسكانهم مدينة : نموذجية تكلفت نحو مليون جنيه
وتقيم لهم الآن مرافق : صحية ورياضية وثقافية
تضم استاد من اكبر الملاعب وحمامات للسباحة ونواد ومطاعم
ومبانى ثقافية تكلفت مليون ونصف مليون جنيه



شركة مصر للتأمين

أرباحها أنت مصدرها وهي تعود إليك

التأمين مع الاشتراك في الأرباح

بوليصة التأمين على الحياة التي كفلت للمواطنين كل مزايا الضمان
وأناحت لهم استثمار أموالهم في أحدث العمارات وأفخمها

المركز الرئيسي ٤٣ شارع قصر النيل بالقاهرة تليفون ٧٩٧٩٧

ج. م. س. ١٩ القاهرة



الاقتصاد والمخاض

التمن
١٠ قروش

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباظة رئيس نادى التجارة
رئيس التحرير : أحمد عنان

العدد ٥٥
١٥ يونيو ١٩٥٣

رب ضارة نافعة

في هذا العدد

ان الازمة الاقتصادية التى اكتنفت الحياة المصرية ولا تزال آثارها باقية
يجب ألا تعد شرا كها ، فهناك جوانب خير لا يسع المرء الا الاعتراف بها
فاذا كانت بريطانيا قد عرضت عن شراء القطن المصرى ، فقد حدا
ذلك بمصر الى البحث عن أسواق جديدة فى بلدان لم تكن تعد عميلا
منتظما للقطن المصرى .

واذا كانت البطالة قد ظهرت بين طبقات المتعلمين وغير المتعلمين حتى
اعترف بها المسؤولون فى تصريحاتهم وبياناتهم ، فقد أدى ذلك الى انصراف
هؤلاء المتعلمين الى الاعتماد على أنفسهم بدلا من الاعتماد على الحكومة
وسميشنشا الجيل الجامعى الجديد وقد تمكنته عقيدة راسخة وهى أن
مستقبله فى العمل الحر لا فى دواوين الحكومة .

واذا كانت موارد المال قد انضببت عندما تولى النظام الحالى الحكم ، فقد جعل
ذلك الحكومة توجه كل همها الى زيادة الدخل القومى بزيادة الانتاج
زراعيًا وصناعيًا ومعدينا ، وما التشريعات المشجعة لاستثمار رؤوس
الاموال الاجنبية واستخدام الخبراء الاجانب والانتفاع بالنقطة الرابعة
وتذليل مشكلات البحث عن المعادن ، الا ثمرة طيبة من ثمار هذا الضيق .
وينبغى ألا نكتفى بالتشريع ، لان التشريع وحده لا يؤدى الى زيادة
ثروة أو اخراج معادن ، بل ينبغى أن يكون التشريع دائما مصحوبا بما
يعززه من اغراءات عملية كفيلة بأن تنمى الثروة وتزيد رأس المال
المستثمر فى مرافق الاقتصاد القومى .

واذا كانت بورصة عقود القطن فى الاسكندرية قد أوصدت ، فان
ذلك قد عمل أولا على تثبيت أسعار القطن ، وعمل ثانيا على ابعاد المضاربين
والمقامرين عن الحياة العامة ، فمثل هؤلاء خطر أيا كان نوع التجارة التى
يشتغلون بها .

واذا كانت الدودة قد أغارت على محصول القطن فى هذا العام ، فانها
زادت من تنبه المسؤولين الى ضرورة بذل كل جهد ومال وخبرة فى سبيل
الاهتداء الى عقار مبيد يقطع دابر الدودة نهائيا ، واو كشفت مصر عقارا
كهذا ، لأغناها ذلك عن كل كشف علمى آخر لأن معناه انقاذ ما لا يقل
عن أربعين مليون جنيه سنويا لتلتهمها الدودة .

لا يعيبنا أن تصيبنا المحن ، ولكن يعيبنا ألا نستخرج منها العبرة حتى
نتجنبها فى المستقبل .
رب ضارة نافعة

رب ضارة نافعة - للتحرير
عرض وتعليق - دودة القطن -
المصايف المصرية - الحكومة
والتعامل مع الجمهور
السيد خلوصى طوغاى سفير
توميا يتحدث عن : الاتفاق
التجارى الجديد بين مصر
وتركيا
فى السياسة الاقتصادية : فترة
التنظيم الاقتصادى فى مصر
للاستاذ وديع فلسطين
شرط السن فى عضوية مجالس
ادارة الشركات - للدكتور
يوسف نحاس
بعد عقد مؤتمر بيروت - الى
وزراء مالية العرب - للأستاذ
أحمد فريد حسن
اقتصاديات الشرق الاوسط -
قبرص الجزيرة الغامضة
كيف تكون اقتصاديات الثورة -
للاستاذ جورج يعقوب
الاقتصاد العالمى : الاحوال
الاقتصادية فى الهند وأخبار
أخرى
سياسة التوسع فى المنشآت
الصناعية - للأستاذ موسى
حقى
بتروليات
من الصحف العالمية - مكتبة
الناجر - فى ركاب العلم -
أخبار المعادن
مجلس الاعمار العراقى
ارقام واحصاءات
السيارات ومركبات النقل فى
العالم - للأستاذ احمد زكى
عبد الهادى
الاوراق المسالية - للأستاذ
أحمد فريد حسن
التشريعات التجارية والمالية
البلدية فى مصر



دودة القطن

رذىء القطن فى هذا العام بالدودة التى جاءت مبكرة عن موعدها والتى تدل التقارير الواردة على وزارة الزراعة على خطورتها على المحصول . ومع أن حركة جمع اللطم مستمر منذ اللحظة التى اكتشفت فيها هذه اللطم ، إلا أن مقاومة الدودة مهما بلغت أساليب احكامها لا تستطيع أن تمنع شرها منعا تاما وتخلص البلاد من آثامها والعجيب أن قصة الدودة تكاد تتكرر فى كل عام على تفاوت فى شدة الاصابة أو ضعفها ، حتى ليقدرون أن مصر تفقد سنويا بسبب تفشى وباء دودة القطن ما لا يقل عن أربعين مليون جنيه وهو ثمن باهظ يتحمله الاقتصاد الوطنى ، بل يتحمله الفلاح المسكين الذى يعتمد اعتمادا جوهريا فى معاشه على القطن . فاذا اتفق أن أغارت أرجال الجراد فى سنة واحدة مع تفشى وباء الدودة ، خسر الاقتصاد الوطنى خسارة لا يستطاع تقدير مداها بالارقام

ومنذ أوائل هذا القرن والمفكرون يتنادون بضرورة بذل كل جهد حكومى للوصول الى الوسيلة الكفيلة بالقضاء على دودة القطن قضاء تاما ، بحيث لا يصاب بها النبات فى أى طور من أطوار حياتها . بل لقد دعا البعض الى عرض مكافأة مالية بالغاما بلغ سخاؤها تدفع الى أى عالم ، سواء كان مصريا أو أجنبيا ، يكتشف دواء أو عقارا يعصم شجرة القطن من هذا الوباء الوافد الخطير . ويلوح أن هذا الاقتراح ينبغى أن يردد من جديد ، لان مصر تستشعر فى كل يوم حاجتها الى استنقاذ محصولها الرئيسى من الدودة التى لا ترحم . والواقع أنه لو نجحت وزارة الزراعة بخبرائها وأقسامها المختلفة فى كشف دواء للقضاء على الدودة ، لكان هذا النجاح وحده حسبها . فهذه الوزارة كان ينبغى أن تكون وزارة خبراء وعلماء وفنيين ، لا وزارة موظفين بيروقراطيين

(مكتبيين) يقومون بمجرد الاعمال الكتابية

وإذا كانت مصر تستقدم خبراء فى كل أمر من أمورها ، فلم لا يكون فى طليعة الخبراء الذين تستقدمهم علماء النبات الذين لهم تجارب فى مكافحة الحشرات الزراعية ، ولا سيما العلماء الأمريكيون الذين قطعوا شوطا بعيدا فى مكافحة آفات الحقل بأنواعها المعروفة فى أمريكا . فلعل مثل هذا التعاون العلمى يكون كفيلا بانقاذ مصر وثروة مصر من الدودة الفتاكة المصايف المصرية

أقبل الصيف بجره ، ووجد المصريون أن باب السياحة الى الخارج موصد ، فكان لا معدى عن أن يتجهوا الى المصايف المصرية على شاطئ البحر المتوسط ، وتكاد تنحصر فى الاسكندرية وبورسعيد ورأس البر وبلطيم والحاشية ومرسى مطروح

والواقع أنه ليس بين هذه المصايف جميعا مصيف يهين الراحة النسبية بزلاته سوى الاسكندرية ، أما سائر المصايف فالسبيل الى بلوغها عسيرة وهى تفتقر الى النظافة والماء والكهرباء ووسائل المواصلات من برى وبرق وتليفون وغير ذلك . ولما كان الاقبال على الاسكندرية فى موسم الصيف يضاعف تعداد السكان فيها ويؤدى الى تعذر الاهتداء الى أماكن للاقامة ، ويرفع أسعار الحاجات فى كل مكان فان كثيرين من سكان العاصمة يؤثرون البقاء فيها ملتهمسين عزاء فى الاندية وحمامات السباحة المنتشرة فى بعض نواحيها .

غير أنه يحسن بمصر أن تضع لنفسها سياسة لانعاش مصايفها ، وخاصة وقد حبت الطبيعة مصر ببحرين عظيمين يمتدان بطول ساحليها الشمالى والشرقى ، وهما البحر المتوسط والبحر الاحمر . ولو عيّنت الحكومة بأماكن الاصطياف كما تعنى الآن حكومة العراق بها ، لنشأت على الشواطئ المصرية مدن حديثة تشابه المدن المتناثرة على الشواطئ الإيطالية والفرنسية والبريطانية من حيث توفر جميع وسائل الراحة فيها ، ومن حيث سهولة الوصول اليها ، مع عدم ازدحام المصطافين جميعا فى مدينة واحدة أو فى مدينتين

وينبغى أن يكون فصل الشتاء دائما فرصة للاستعداد لفصل الصيف ، ذلك لان جميع الاستعدادات التى تتخذ

لاستقبال المصطافين تتخذ ارتجالا ، وكثيرا ما ينتهى الموسم قبل أن تنتهى هذه الاستعدادات .

كذلك ينبغى أن تهيا الوسائل الكفيلة بتمكين طبقات الشعب المتوسطة وما دونها من الاصطياف ، فان نفقات الاصطياف الباهظة كثيرا ما تشيهم عن الاستمتاع بهذه الرياضة وإذا أمكن التوسع فى انشاء أكشاك خلع الملابس وحمامات الدوش على الشواطئ ، كما تم ذلك فى الاسكندرية أخيرا فان هذا يمكن بسطاء الحال من ارتياد الشواطئ فى فترة الصيف دون ما حاجة الى استئجار عيشش أو كبائن أو حجلات الحكومة والتعامل مع الجمهور

تستطيع الحكومة دائما أن تظفر بجميع حقوقها من الجمهور بالقوانين التى تسنها والتى تتوسع فى سننها كلما تبينت أن أداتها عاجزة عن انالتها جميع هذه الحقوق

ولكن كيف السبيل الى أن ينال الرجل العادى حقه من الحكومة ؟ قد يكون الالتجاء الى القضاء سبيلا لبلوغ هذا الحق ، ولكن دون ذلك كثيرا من النفقة ، وكثيرا من الوقت ، والاحكام القضائية اذا أبطأت ، لم تمنع الضرر من الوقوع على رافع الدعوى حتى وان كسبها آخر الامر

مثال ذلك أن وزارة الاشغال عمدت منذ أربع سنوات الى نزع ملكية ثمانية فدادين ونصف فدان مملوكة لأحد الزراع لتستخدمها فى أعمال الرى ، ولم تحاول الوزارة أن تتفق على ثمن هذه الارض مع صاحبها ، بل استندت الى سلطتها المطلقة فى تحقيق مشيئتها ومنذ ذلك الوقت ، وصاحب الارض يكتب الى وزارة الاشغال ، ووزارة المالية ومصلحة المساحة دون أن يتلقى حتى اشعارا بأن هذه الارض قد نزع ملكيتها لأغراض الرى . وأخيرا رفع قضية على وزيرى المالية والاشغال متضامين مطالبا بثمان هذه الارض وريعتها وقيمة الضرائب التى لا يزال يؤديها حتى اليوم عنها و... .

ولكن القضية تؤجل جلسة بعد أخرى ، وشهرا بعد آخر ، وليس التقادم فى مثل هذه القضايا مفيدا لانه يؤدى الى ازالة بعض عناصر القضية مثل حدود قطعة الارض وزمان نزع ملكيتها وما الى ذلك

ان الحكومة تريد من الناس أن يقوموا نحوها بواجباتهم ، فلا أقل من أن تقوم هي بما عليها من واجبات

السيد خلوصى طوغاى سفير تركيا يتحدث عن الاتفاق التجارى الجديد بين حكومتى مصر وتركيا

فأجاب ان هذا الاقتصاد يعتمد اعتماداً جوهرياً على الانتاج الزراعى النوع بفضل تفاوت المناخ وخصوبة التربة .

وفى المنزلة الاولى من انتاجنا الحبوب والتبغ والخضر والنباتات الصناعية والفاكهة بأنواعها . والتربة التركية علاوة على ذلك تحتوى على مدخرات كبيرة من الثروة المعدنية التى تتخذ الآن اجراءات تقويمها . والمواد المعدنية الرئيسية التى تستغل على نطاق واسع هى الكروم والفحم النباتى واليجنيت والحديد والنحاس والرصاص والمنجنيز والانتيمون والزئبق . ويمكن القول ان تركيا تحتكر الكروم فى الاسواق العالمية ، والواقع انها تمد العالم بربع انتاجه من هذا المعدن .

وبعد السنوات العسيرة التى اجتازتها تركيا فى اثناء الحرب العالمية الثانية والتى اكرهت الحكومة على وضع نظام للرقابة على الاسعار والتوزيع بالجرايات وكذلك نظام الرخص ، اشرق عهد جديد عندما تقبلت تركيا مشروع مارشال ثم عندما انضمت الى اتحاد الدفع الاوروبى . ومنذ ذلك الوقت نشطت اعمال استثمار الاراضى الزراعية والمناجم نشاطاً استثنائياً ، وللتمثيل على ذلك اذكر مثلاً واحداً . فقد ارتفع انتاج الحبوب من ٥ ملايين طن فى سنة ١٩٤٨ حتى تجاوز ١٥ مليوناً فى عام ١٩٥٣ والفضل فى ذلك راجع بداهة الى ادخال الآلات الحديثة الى الزراعة مما أدى بدوره الى توسيع مساحة الاراضى الزراعية . وقد بلغ عدد الجرارات التى يستخدمها المزارعون فى العام الحالى ٣٥ ألفاً مقابل ٣ آلاف فى عام ١٩٤٩ .

وختم السفير التركى حديثه قائلاً : صحح أن ميزان الدفع التركى كان فى غير مصلحتها فى بضع السنين الاخيرة ، غير أن هذا العجز سيتم تصحيحه الى حد كبير عن طريق زيادة الانتاج ، وهو ما يتجلى فى جميع مرافق الاقتصاد الوطنى .

م . ك . بولاد

وغزل القطن والفوسفات والاسمنت والمصنوعات الزجاجية مما يجذب اهتماماً كبيراً من جانب المستوردين الترك . ومما يدعو الى الغبطة أن يعقد المصريون صلات مع الاسواق التركية لالتماس الوسائل الكفيلة بتنشيط التبادل التجارى بين الدولتين ادخال الصناعة فى مصر

وسالت السفير التركى رايه فى تصنيع مصر فأجاب :

المعروف ان الاستقلال السياسى لدولة ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً باستقلالها الاقتصادى . والاقتصاديون يعرفون الدولة العصرية بأنها جماعة تهدف الى الصناعات الكبرى مستغلة فى ذلك جميع مواردها الطبيعية المدخرة فى الارض التى تقوم عليها هذه الدولة . أى بعبارة أخرى أن الدولة يجب عليها أن تنشئ فيها الصناعات التى تلائم خير ملائمة أحوالها الجغرافية والاقتصادية

ورجوت السيد خلوصى احمد فؤاد طوغاى أن يبدى رايه فى ما يتعلق بنظام الاستيراد الحالى فى مصر ، فأجاب :

أن الميزان التجارى المختل وان مصاعب العملات الاجنبية تكره الحكومات أحياناً على تحديد وارداتها ووضع قيود مشددة على تحويل العملات .

ومع أن هذا أمر معقول بسبب العقبات الراهنة ، إلا أن هذه الاجراءات لا تزيد فى حد ذاتها عن كونها مسكنات وتؤدى آخر الامر الى تأثير ضار بالاقتصاد القومى ، فتسبب فى ارتفاع الاسعار وتخفيض القدرة الشرائية لدى جمهرة المستهلكين

ولا تجدى القيود الا فى فترات تنظيم اقتصاد الدولة أو تعديله ، أعنى اذا اقتصر على مواد الترفه دون سواها . والرأى عندى أن خير سبيل لتسوية العجز فى ميزان المدفوعات هو تشجيع الصادرات .

الاقتصاد الوطنى التركى وسالت السيد فؤاد طوغاى عن الاقتصاد الوطنى التركى

رايت بمناسبة الاتفاق التجارى الذى عقد بين الحكومتين المصرية والتركية أن أتحدث الى السيد خلوصى احمد فؤاد طوغاى سفير تركيا فى مصر عن العلاقات التجارية بين الدولتين وعمما يرتجى من وراء عقد هذا الاتفاق .

فطلبت منه أن يعقب على الاتفاق بكلمة يبدى فيها شعوره فى هذا الصدد ، فقال :

أرادت الحكومة التركية ان تبرهن مرة أخرى على رغبتها الصادقة فى تعزيز علاقتها مع مصر ، فأوفدت الى القاهرة وفداً تجارياً رغبة فى عقد اتفاقات تجارية واتفاق لشؤون الدفع وبعد مفاوضات مسهبة استغرقت أربعة أشهر ، وصل الفريقان الى اتفاق أمضى فى أول يونيو وسيصبح سارى المفعول فى خلال بضعة أسابيع وقال السفير : ينبغي ألا ننسى أن هذه هى المرة الاولى التى فيها ترتبط الدولتان باتفاق تجارى واتفاق دفع ، ومن ثم يتعذر علينا أن نصدر حكماً على هذه الوثيقة قبل أن نرى كيفية تطبيقها . ولكن فى وسعنا الآن أن نقول ان هذا الاتفاق يسمح بزيادة معقولة فى مقدار التبادل التجارى بين تركيا ومصر بفضل تسهيلات الدفع التى تقررت . والواقع أن دفع ثمن السلع المتبادلة سيتم بالعملة المحلية لكل من الدولتين ، وعند انتهاء أجل الاتفاق يقوم الطرف الدائن بتسوية رصيد الحساب عن طريق اصدار سلع . ولا ريب فى أن هذه التسهيلات لن تقصر عن أن تؤثر تأثيراً ناجحاً فى أسواق الدولتين ، ولا سيما فى الوقت الحاضر حيث يزداد الدفع بالعملات الحرة صعوبة .

ولم نر من المجدى أن نرفق الاتفاق بقوائم بأسماء السلع التى يتم تبادلها ، وان كان الوفد التركى قد انتهر فرصة اقامته فى مصر فدرس امكانيات السوق المصرية أمام المستوردين الترك .

السلع التى يمكن استيرادها من مصر قال السيد طوغاى : لقد وجدنا مواد كثيرة منها المنسوجات القطنية

فترة التنظيم الإقتصادي في مصر

تعب النتائج التطبيقية للتشريعات التجارية الجديدة استعراض أسباب ارتفاع أرقام الملكية الصناعية أو انخفاضها

تصدر في كل يوم تشريعات جديدة يراد بها تنظيم ناحية من نواحي الاقتصاد في مصر ، كالضريبة العامة على الإيراد ، وقواعد أخراج النقد ، وقوانين حصر المولين ومسك الدفاتر والتسجيل التجاري . .

ولا نظن أن مصر عرفت فترة في حياتها الحديثة عمرت بقوانين كثيرة مثالية ، كتلك الفترة التي هي في الواقع مرحلة انتقال من اقتصاد كان يعتمد على الارتجال إلى اقتصاد يستند إلى سياسة موجهة بعيدة المدى غير أن هناك ملاحظات لامعة عن أبعادها في صدد هذه التشريعات :

أولاً - فهذه التشريعات تصدر بالجملة فلا يتاح أمعان النظر فيها ومراعاة جميع الاحتمالات والظروف وقد كان من نتيجة ذلك أن بادرت الحكومة إلى إدخال تعديلات جوهرية على بعض هذه القوانين ثم أردفتها بتعديلات أخرى . وليست التعديلات الكثيرة في القوانين أمراً محبباً ، ولا سيما إذا كانت المدة بين كل تعديل وآخر قصيرة قصراً يحول دون أمهال القوانين لكي تستقر وتأخذ مكانها في الحياة التشريعية والحياة العملية

ثانياً - أن هذه التشريعات صدرت من فوق ، أعني أن الحكومة هي التي وضعتها دون أن تأخذ آراء الهيئات التي تشملها هذه القوانين في رعايتها فكان من نتيجة ذلك أن بادر الأطباء والمحامون وأساتذة الجامعة المشتغلون بالمهن الحرة إلى عقد اجتماعات وأبداء ملاحظات على تشريع الضريبة العامة على الإيراد لتقديمها إلى الحكومة رجاء إعادة النظر في هذا التشريع . كما بادر التجار من ناحيتهم فعقدوا اجتماعات بحثوا في خلالها التشريع الجديد الخاص بالتهرب من الضرائب وأعدوا مذكرة قدمت إلى الحكومة فيها اعتراض جوهري على بعض ما نطوى عليه هذا التشريع ولو كان المسؤولون يستشيرون

ذوي الشأن قبل إصدار التشريعات ، لوفروا على أنفسهم كثيراً من العناء الذي يجيء في أعقاب إصدار هذه التشريعات .

ثالثاً - أن بعض التشريعات التي أصدرتها الحكومة أخيراً فيه تعارض مع القرارات التي اتخذها مؤتمر وزراء مالية البلدان العربية الذي عقد أخيراً في بيروت ومثل مصر فيه الدكتور عبد الجليل العمري وزير المالية والدكتور محمد توفيق يونس وكيلها . فبينما تعاقب القوانين على تهريب النقد إلى الخارج ، نرى مؤتمر بيروت يقرر حرية تداول الأموال بين البلدان العربية . ولا ريب في أن أباة انتقال الأموال من قطر إلى قطر قد يسمح لهذا المال بأن ينتقل إلى قطر ثان وثالث ورابع مما لا ضابط له

رابعاً - أن التشريعات الجديدة أتسم بعضها بشيء من التسامح كتشريع المناجم والمهاجر وتشريع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية ، بينما أتسم البعض الآخر بالثزمته والشدة كتشريع التهرب من الضريبة وتهريب الأموال إلى الخارج . وكان يحسن أن يكون افتراض حسن النية أساس هذه التشريعات

خامساً - أن رفع عقوبة الغرامة في بعض الحالات إلى ثلاثة أضعاف الضريبة المقدرة على المنشأة الصناعية أو الممول قد يكون له عواقب بعيدة المدى على حياة هذه المنشأة .

ومن الأمثلة على ذلك مثلاً أن إحدى المنشآت الصناعية قدرت عليها ضريبة قدرها ستون ألفاً من الجنيهات ، ستضاعف ثلاث مرات فتصبح ١٨٠ ألف جنيه إذا أدين بتهمة «التهرب» وفي ذلك ما قد يصيب هذه المنشأة بالغالاج أو بما هو أشد .

سادساً - أنه يحسن بالمسؤولين أن يعملوا جادين على استقصاء النتائج المترتبة على إصدار هذه التشريعات . فكم من شركات التهدين

مثلاً تقدم إلى الحكومة طالباً الحصول على عقود إيجار للبحث عن المعادن المدخرة في الأرض ، بعد صدور قانون المناجم والمهاجر ؟ وكم من الشركات أو الهيئات الأجنبية استقدمت من الخارج رؤوس أموال لاستثمارها في المجال الصناعي المحلي بعد صدور قانون استثمار رأس المال الأجنبي ؟ وكم من الأموال تمت جبايتها بعد صدور قانون التهرب من الضريبة وكم من الخبراء الأجانب جاءوا إلى مصر منذ وضعت تشريعات لتيسير مهمة أقامتهم وعملهم في مصر ؟

فلا يستطيع أحد أن يقول بصيغة الجزم أن هذه القوانين هي القوانين المثلى إلا إذا برهنت التجربة على أنها كذلك .

ويحسن بالمسؤولين كذلك أن يصفوا إلى كل ما يقال في هذه التشريعات ، سواء كان ما يقال تركية لها أو نقداً لبعض وجوها . فقد نشرنا في هذه المجلة منذ شهر مضى مقالاً ترجمناه عن مجلة «ذي بتروليم برس سرفيس» الإنجليزية يتضمن وجهة نظر شركات الزيت في قانون المناجم والمهاجر الجديد ، وفيه أبدت هذه الشركات تحفظات في ما يتعلق بصناعة التعدين في مصر أهمها :

أولاً - أن شركات الزيت تخشى ، بعد نقض اتفاق الأسعار بفتوى مجلس الدولة ، أن يتكرر مثل هذا مستقبلاً ، وخاصة لأن الشركات تعد الأسعار في مصر غير مجزية بالنسبة للسعر العالمي

ثانياً - أن الشركات التي كانت تستمتع بحقوق الأولوية في الحصول على رخص التنقيب قد فقدت هذه الحقوق وأصبحت بذلك على قدم المساواة مع الشركات المستجدة

ثالثاً - أن مغريات صناعة الزيت في مصر أقل منها في بلدان أخرى في الشرق الأوسط سواء من حيث إمكانيات الإنتاج أو من حيث التشريعات

بقصده المشرع ، فلعل في التنبيه اليه ما يدعو الى اعطائه شيئا من الاهتمام يعيد اليه حركة الملاحة الجوية والبحرية والتجارة العابرة نشاطها السابق ، وهي مورد هام من موارد الثروة القومية

وصفوة القول ، أن فترة التنظيم الاقتصادي هذه ، يجب أن تكون فترة دراسة عميقة لجميع مناحي الحياة الاقتصادية لمصر ، لاستدراك ما قد يكون غاب عن المشرع ولتدارك ما عساه يصالح ما يعوزه اصلاح . يساعد على تحقيق ذلك ما تستمتع به مصر الآن من استقرار سياسي وما كسبته أخيرا من سمعة طيبة في العالم، فهذا الاستقرار وتلك السمعة يجب أن يترجمها الى لغة الأرقام وهي اللغة الوحيدة التي تنطق - في صمتها - بأبلغ كلام

وديع فلسطين

يكن هناك تنبه دائم لسير العمليات التجارية مع كل دولة من الدول التي تعاقدت مصر معها .

ولوحظ كذلك أن معظم البلاد العربية لم تعقد اتفاقات تجارية كهذه مع مصر ، ولذلك تسير التجارة متعثرة ساعة بسبب قيود العملة ، وساعة أخرى بسبب قوانين الإصدار ، ولعل في القرارات التي اتخذها مؤتمر بيروت الاقتصادي ما يدل على هذه العقبة ، ويجعل الانسياب التجاري بين البلدان العربية طبيعيا لا يعترضه معترض ومما أوحظ على التشريع الذي أنتوت الحكومة أصدره بشأن منع السفر الى الخارج أن حركة الطيران والملاحة البحرية في مصر أنتابها شبه ركود حتى أن شركات الطيران المحلية اضطرت الى إلغاء سفراتها الى الخارج باستثناء بعض الخطوط القريبة النشطة . وبدهى أن هذا أمر لم

المقننه لهذا الانتاج وعندما نشرنا هذا المقال بما فيه من تحفظات ، كنا نود أن يعيره الدكتور حلمي بهجت بدوى وزير التجارة والصناعة اهتمامه ، ويبادر الى إزالة مخاوف هذه الشركات ، ولكن شيئا من هذا لم يحدث ، في مانعلم ، ولعله يحدث في القريب .

ولا بد كذلك من عدم الاقتصاد على أذاعة أرقام صماء عن الملكية الصناعية في مصر كما تفعل مصالحة الصناعة في كل شهر . فلا يكفي مثلا أن يذاع أن عدد أحكام الإفلاس بلغ في شهر أربعين حالة مثلا ، بل ينبغي تبين الأسباب المباشرة التي أدت الى إصدار هذه الأحكام حتى يكون مرشدا للباحثين . وبدلا من أن تذاع احصاءات يتبين منها أن رؤوس أموال الشركات التي مركزها العام في الخارج والتي لها نشاط في مصر قد انخفضت في شهر أبريل الماضي الى ٩١٨١٠ جنيهات بعد ما كانت ١٠٠١٧٢٠٠ جنيهات في أبريل ١٩٥٢ ، وجب أن تذاع أسباب هذا الانخفاض الكبير معونة للباحثين .

فترة التنظيم الاقتصادي التي تجتازها مصر الآن تحتم عليها أن تكون مفتوحة العينين لكل اعتبار مهما ضؤل شأنه مادام له في الاقتصاد المحلي تأثير ما

هذا وقد عقدت مصر أخيرا اتفاقات تجارية كثيرة مع معظم البلدان التي لها معها صلات تجارية : مع إيطاليا واليونان وتركيا وهولندا وسويسرا وتشيكوسلوفاكيا وروسيا وغيرها ، وبمقتضى معظم هذه الاتفاقات تم إعداد حساب مصرفي يقوم بتمويل العمليات التجارية ، بحيث لا تدعو الحاجة الى تحويل العملة أو الى الدفع بعملات صعبة أو عسيرة المنال . . والمفروض أن يكون الميزان التجاري متوازنا مع هذه البلدان فتتبادل قيمة الصادرات مع قيمة الواردات . غير أنه تبين أخيرا أن الميزان قد رجح الى مصلحة إيطاليا ولغير مصلحة مصر ، وصار الفرق في الحسابين نحو مليون ونصف مليون من الجنيهات ، مما دعا الى سفر مندوب من مصر الى إيطاليا للعمل على موازنة هذا الحساب . ومثل هذا الخلل في الميزان التجاري قد يحدث مع البلدان الأخرى ، إن لم

ايرادات شركة القنال في مايو

بلغت جملة إيرادات شركة قنال السويس في شهر مايو الفائت ٢٤٨١٠٠٠ جنيه مصري مقابل ٢٤٤٦٠٠٠ جنيه في شهر أبريل و ٢٤٠٣٣٠٠ جنيه في شهر مايو من العام الماضي وبلغت جملة إيرادات الشركة في الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي ١١٦٩٠٠٠ جنيه مصري مقابل ١١٣٥٦٠٠٠ جنيه في مثل هذه الفترة من العام الماضي .

تقدير للرصيد الثابت من الزيت وانتاج العالم من خامته الى نهاية ١٩٥١

أصدرت هيئة الأمم المتحدة تقريرا عن الاحوال الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط في عامي ١٩٥١ - ١٩٥٢ تضمن احصاء بتقدير الرصيد الثابت من الزيت في العالم وجملة ما تم انتاجه من خامته حتى نهاية سنة ١٩٥١ ومنه تبين منزلة الشرق الأوسط بالنسبة للاقتصاد العالمي . والجدول التالي الموضحة أرقامه بالآلاف الاطنان المترية يوضح ذلك :

الدولة	الرصيد الثابت	النسبة المئوية	سنة الكشف	انتاج الزيت الخام	النسبة المئوية
البحرين	٤٠٩٠٠	٠.٣	١٩٣٣	١٨١٠٠	٠.٢
مصر	٢٣٤٠٠	٠.٢	١٩١١	٢٤٢٠٠	٠.٣
ايران	١٧٢٢٣٠٠	١٢.٦	١٩١٣	٣٢٢٩٥٠	٣.٥
العراق	١٤٠٣٧٠٠	١٠.٣	١٩٢٧	٧٢٦٥٠	٠.٨
الكويت	٢١٧٢٧٠٠	١٥.٩	١٩٤٦	٦٧٤٠٠	٠.٧
قطر	١٣٥١٠٠	١	١٩٤٩	٤١٠٠	—
المملكة السعودية	١٤٨٢٩٠٠	١٠.٨	١٩٣٦	١٢٤٧٠٠	١.٤
تركيا	٣٤٠٠	—	١٩٤٨	٥٠	—
الشرق الأوسط	٦٩٨٤٤٠٠	٥١.٥	١٩١١	٦٥٤١٥٠	٦.٩
العالم	١٣٦٧٠٠٠	١٠٠	١٨٥٧	٩٤٩٩٥٥٠	١٠٠

شرط السن في مشروع قانون الشركات

حديث للاقتصادي الكبير الدكتور يوسف نحاس

سابعاً - ينبغي أن يوضع موضع الاعتبار الجدي أن شرط السن سيحول دون ما ترمى إليه الحكومة بتشريعاتها الأخيرة من أن يتجه الملاك إلى الشركات يوظفون فيها المال الذي سيدفع لهم لقاء أطيافهم التي ستنتزع منهم .

وختم الدكتور يوسف نحاس قائلاً: هذه بعض ملاحظات عاجلة أقدمها وأنا على ثقة من أن الحكومة الحاضرة تهدف أول ما تهدف إلى الإصلاح الذي لا يعرض المنشآت للتفكك . والتغيير ينبغي ألا يكون إلا ضرورة قصوى تقضى به .

البترول في جنوب الجزائر
صرح المسيو « جان لوفيل » وزير التجارة وتوليد الطاقة بعد عودته إلى مدينة الجزائر من رحلته إلى الأراضي الجزائرية الجنوبية ، بأن أربعة صريحات بالبحث عن البترول في هذه المنطقة قد صدرت إلى هيئات خاصة أو هي في طريق الصدور . ويتناول هذا البحث مساحة عامة قدرها ٥٥٠ ألف كيلو متر مربع وتبلغ تكاليفه نحو ٥ مليارات في العام .

وتجرى الآن أعمال الحفر على بعد ٣٠ كيلو متر من واحة « غرداية » وذلك لمعرفة طبقات الصحراء ... وهناك بئر ثانية تحفر بالقرب من واحة « طهرت » القريبة من « كولومب بيشار » ولكن لا يمكن منذ الآن معرفة ما إذا كانت أعمال الحفر هذه مثمرة ، ولا بد من عدة سنين من العمل لتقدير الثروة الجيولوجية في هذه الأراضي بالضبط .

انتاج الفوسفات في شمال إفريقيا
بلغ انتاج الفوسفات عام ١٩٥٢ في إفريقيا الشمالية ٣٥٦.٠٣٩١ طنًا مقابل ٧٢٢.٨٦٢ طنًا عام ١٩٥٢ . وفي نفس هذه الفترة بلغت كمية الفوسفات المصدرة إلى فرنسا ٨٥٨.٥٤٠ طنًا وبلغت الكميات المصدرة إلى البلاد الخارجية ٣٦٧.٦٢٤ طنًا .

اذيع نص القانون الجديد للشركات وأعلن الدكتور حلمي بهجت بدوي وزير أسجاره والصناعة ترحيبه بالأصغاء إلى الملاحظات التي تبدي حول هذا القانون

و قد رجع محرر « الاقتصاد والمحاكمة » إلى الاقتصادي الكبير الدكتور يوسف نحاس الحاصل على دكتوراه في العلوم الاقتصادية والمالية من ديبه باريس والذي عالج هذه الشؤون أكثر من نصف قرن ، وسأله أن يبدي ملاحظاته على ما جاء في مشروع قانون تنظيم الشركات .

فقال الدكتور نحاس إن التشريع الجديد للشركات المساهمة ينص على أن يتقاعد عضو مجلس الإدارة لدى بلوغه سناً معينة هي سن السبعين . وقد عن لي أن أقول ما يلي :

أولاً - أن عضو مجلس الإدارة تنتجبه الجمعية العمومية للمساهمين لمدة قصيرة ونها حتى إعادة انتخابه أو انتخاب غيره إذا رأت أنه لم يعد يصلح للقيام بأعباء وظيفته . وليس للحكومة أن تتدخل في امر تعيينه أو في إقالته ولا سيما إذا كانت شركته تمارس عملاً حراً غير متصل بالحكومة من قريب أو بعيد .

ثانياً - أن مصلحة الشركة نفسها قد تقضى بأن يستمر العضو مواضلاً لعمله فيها ما دام مستطيعاً ذلك ، لأن خبرته الطويلة تحقق للشركة خيراً غير منكور قد يضع عالياً أو يضع جله إذا استبدل بغيره

ثالثاً - أنه من الإجحاف الذي لا مبرر له أن ينحى القانون بسبب السن عن عضواً يكون قد وظف مالا كثيراً في شراء أسهم الشركة ويهمه بالطبع أن يراقب عن كثب حسن سير إدارتها . أما أن يترك أمواله تحت رحمة أعضاء جدد يعتقد أنهم لا يتقنون العمل وليست لهم مصلحة شخصية مثل مصلحته هو في الاهتمام بشؤون الشركة ، فهذا ليس من العدل ، وسيكون له أثر سيء في البورصة لأن الأسعار تتأثر حتماً من خروج العضو المتقاعد الذي له مقدار كبير من الأسهم ، إذا هو طرحها للبيع ومعاوم أن جميع الأسهم قد نزلت أسعارها الآن نزولاً وصل بها إلى نصف القيمة التي كانت قد بلغت قبلها ، فلا يحسن أن نزيد العوامل النزولية بتلك الأسعار أضراراً بالاقتصاد القومي .

رابعاً - إذا قيل أن شرط السن قد يوجد عند غيرنا ، فلا يمارى أحد من أن لكل دولة ظروفها وملاساتها ، وليس من أصالة الرأي أن نقدر سوانا في الأخذ بنظم أجنبية لا تلائم بيئتنا

خامساً - أن وظيفة القانون هي حماية المساهمين من سوء التصرف ومن استغلال المديرين ومن الاستباحتات التي قد يقدمون عليها بلا مبالاة ولا رادع . فالواجب الإوحد إذن هو أحكام الرقابة على تصرفات أعضاء مجلس الإدارة لا التدخل في أمر سمنهم

سادساً - بديهي أن السن في ذاتها غير مانعة من حسن الانتاج والاضطلاع بأجسم المهام . فقد بقى المركز دى فوجيه رئيساً لمجلس إدارة شركة القتال إلى يوم وفاته وكانت سنه قد جاوزت الثمانين ، وتضم مجالس الإدارة في جميع البلدان شيوخاً بين أعضائها كما أن على رأس الحكومات رجالاً مثل تشرشل قد ناهزوا الثمانين ولم يقل أحد بوجوب تنحيهم ونجن أنفسنا قد عينا شيخاً للاسلام زادت سنه على السن التي يحددها المشروع لتقاعد أعضاء مجالس الإدارة

يسر مجلة « الاقتصاد والمحاكمة » أن تهنيء الأئمة المصرية الكريمة ، والشرق العربي أجمع ، ورجال العهد الجديد ، بحلول عيد الفطر المبارك أعاده الله على الجميع بالخير والبركات .
كما ترجو حضرات قراءها الأفاضل كل سعادة وهناء .

بعد عقد مؤتمر بيروت .

الى وزراء مالية الدول العربية

الجامعة العربية ٠٠ فمصر غنية بآثارها ومشاتيها ٠٠ وسوريا ولبنان زخران بجمال مصايفهما ، والعراق بآثاره العتيقة التاريخية ٠٠٠ فهلا عنيت بلدان الدول العربية بهذه الثروة غير المنظورة ؟

اننا نضع هذه الكلمة الهادئة تحت أنظار وزراء المالية العرب ٠٠٠ راجين أن تحوز قبولهم

أحمد فريد حسن
بكالوريوس في العلوم الاقتصادية

الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية

نصف صنف شهرية مؤقتا

صاحب المصنف عبد الله فكري باط

رئيس التحرير أحمد عثمان
مدير الادارة فؤاد الجحزوري

بصرى هاندى بنجاره

١٤٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات تنفذ عليها مع ادارة المجلة

الاشتركاكات في مصر جنيهاً ونصف جنيه

في سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة

اردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشاً سوريا

أو لبنانياً أو فلساً

في المملكة العربية السعودية ٣٧٥

قرشاً صاعاً

في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك

وكولومبيا والبرازيل ١٧ دولاراً

فيما عدا ذلك من أنحاء العالم خمسة

جنيهاً مصرى أو ١٠/٤/٥ جنيهاً إنجليزياً

قدرة الاشتراكات في مصر والسودان فقط

بموجب اذونات أو موافقة برقية أو شيكاً

وفي الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة

أو حواله نقدية

ارسال هذه البيانات والاحصاءات بصفة دورية

٢ - ولما كانت الجمارك من أهم إيرادات الدولة ، فإن الابتداء بتنسيق السياسة والنظم الجمركية ، وما يتبع ذلك من ضرورة تخفيض الحواجز الجمركية والرسوم التجارية بحيث تصبح التجارة حرة بين هذه الدول جميعا كمجموعة اقتصادية ، كل ذلك يؤدي الى تبادل المواد والمنتجات وتزدهر التجارة الى أبعد مدى

٣ - ضرورة تيسير وسائل المواصلات والمخبرات والنقل البحري والبري والجوى حسب الاتفاق بين دول الجامعة وذلك خدمة للنشاط الاقتصادي

٤ - يجب أن تتبادل البلاد العربية التمثيل التجاري وتعممه وتدعمه حتى يقف الممثلون التجاريون في كل أمة عربية على مختلف نواحي النشاط الاقتصادي فيعززها مع نواحي نشاط بلاده .

هذا الى جانب تبادل البعثات التجارية العلمية والعملية ٠٠٠ هذه البعثات التي أفرادها من خيرة رجال العلم والمال

٥ - اقامة المعارض للمنتجات الصناعية والزراعية بطريقة دورية ، بحيث تعفى هذه البضائع التي ستعرض من الرسوم الجمركية ، وتخفيض أجور النقل بنسبة كبيرة

٦ - انشاء مؤسسات صناعية وتجارية ومالية مشتركة لاستغلال المرافق الاقتصادية ، وتمويلها . ولقد قدم اقتراح بهذا المعنى في المؤتمر الحالي .

٧ - انشاء غرف تجارية وصناعية مشتركة نظراً لآثار هذه في تنشيط التجارة وتنمية العلاقات الاقتصادية وتنمية العلاقات الاقتصادية في كل بلد تقوم فيه .

٨ - العمل على تنسيق أسس العملة وتيسير التداول النقدي بين البلاد العربية ٠٠٠ وليكن بعمل « كتلة عربية نقدية » كبقية الكتلات النقدية العالمية

ولن ننسى في ختام هذه المقترحات الاهتمام بمسألة السياحة بين دول

لو رجعنا الى الماضي قليلاً لوجدنا أنه ما كان للعرب عز ولا سؤدد الا أيام أن كانوا أمة واحدة ، متكاملة في ادارتها وسياساتها واقتصادها واجتماعها وثقافتها ، وأنهم ما فشلوا هذا الفشل الا بعدما تدخلت الأصبغ الأجنبية ومزقتها ارباً ارباً ، وجعلتها دويلات صغيرة منفصلة عن بعضها البعض طبقاً للسياسة الاستعمارية الكلاسيكية ٠٠ « فرق تسد »

ولقد قامت جامعة الدول العربية لتجعل من « الاتحاد » قوة ، وفي « العمل » للخير المشترك كمجموعة ما يكفل لها التوفيق والنجاح

الوضع الاقتصادي

لو استعرضنا المظاهر الاقتصادية في البلدان العربية لوجدنا أن الزراعة ما زالت مصدر الانتاج الغالب ، ومحور النشاط الاقتصادي فيها ، فهذه « مصر » ما زالت تعد بلداً زراعياً ، وان كان قد بدأ فيها بعض التوسع في الصناعة ٠ وهذه « سوريا » نجدها بلداً زراعياً يزرع في سهوله الحبوب والفواكه ٠ وهذا هو « العراق » معظم صادراته البلح اذ يبلغ انتاجه ٨٠٪ من مجموع بلح العالم ٠ و « اليمن » ما زالت مشهورة ببعض الحاصلات الزراعية كالبن والحناء

وعلاجنا لهذا المظهر من مظاهر الضعف الاقتصادي لا يعدو المطالبة بالاتجاه نحو الصناعة ٠٠٠ تنمية الصناعات القائمة ، وانشاء الصناعات الجديدة التي توافق طبيعة كل دولة . ولسنا مفتقرين الى الأيدي العاملة ، أو المواد الأولية ، أو رأس المال المتوافر أو القوى المحركة

وأقدم في هذه العجالة القصيرة ، بعض المقترحات لأضعها تحت أنظار حضرات وزراء المالية

١ - لما كان الاساس الصحيح لكل تنظيم اقتصادي يجب أن يكون مبنياً على الاحصاء الدقيق ، لذلك يتعين ايجاد ادارة اقتصادية قوية دائمة بمقر الامانة العامة مهمتها استجماع البيانات والاحصاءات التجارية والصناعية والزراعية من كل دولة ، مع تبادل

قبرص الجزيرة الغامضة

وكان النشاط الاقتصادي في قبرص قاصرا على الزراعة واستخراج الاسفنج ثم بدأ الاهتمام بالتعدين منذ نحو ربع قرن فظهرت المعادن كالحديد والنحاس والاسبستوس بين أهم صادرات قبرص حيث تنتج الآن نحو ١٦ ألف طن من الاسبستوس و ٢٠٠ ألف طن من النحاس وأكثر من نصف مليون طن من الحديد وأكثر من عشرة آلاف طن من الكروم كذلك اتجه الاهتمام أخيرا الى الصناعة كإنتاج الخمور وصناعة المنسوجات والازرار والاسنان الصناعية .

أما الانتاج الزراعي فأهمه الحبوب (كالقمح والشعير) والخروب ، والموايح ، والفاكهة كالتين والمشمش والعنب ، والزيتون ، والبصل والبطاطس ولكن لما كانت الزراعة في قبرص تقوم على الامطار وحدها ، وهذه بدورها تتحكم فيها أعاصير البحر الابيض الشتوية التي تختلف شدة وضعفها من عام لعام ، فان انتاج كثير من الحاصلات الزراعية يتقلب من عام الى عام أيضا بحسب التقلبات المناخية ، كما يتضح من الجدول التالي :

الانتاج الزراعي في قبرص

متوسط	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	بالآلاف
٣٩/١٩٣٥	٢٣٤٣	٢٠٠٠	٢٢٦٢	٢٠٠٠	قمح (بوشل)
٢٢١٣	٢٨٣٥	٢١٤٨	١٨٩٣	٢٣٠٠	شعير (بوشل)
٤٤	٣٧	٢٥	٥٦	٤٤	خروب (طن)
٥٠	٦٤	٦٢	٥٤	٦٦	عنب (طن)
٤	٧	٤	٥	٥	زبيب (طن)
١٦٩	٤١٩	١٩٦	١٢٣	١١٣	زيتون (هندردويت)
٥١٣	٧١٥	٨٧١	٩٧٣	٩٩٩	بطاطس (هندردويت)
٩٣	٧٢	٨٥	٩١	٩٧	بصل (هندردويت)

وبين الجدول التالي تجارة قبرص الخارجية في سنة ١٩٣٨ وفي السنوات الاربعة الاخيرة :

بالآلاف الجنيهات الاسترلينية

قيمة الواردات	قيمة الصادرات	الميزان التجاري
٢٢٤٦	٢٤٧٨	٢٣٢ +
١١٠١٣	٨٢٤٣	٢٧٧٠ -
١٣٤٧٤	١١٠٥٩	٢٤١٥ -
١٩٢٤٩	١٥٢٩٤	٣٩٥٥ -
٢٠٣٧٥	١٧٩٩٢	٢٣٨٣ -

ويسدد العجز عادة بما تجنيه البلاد من مصاريف السياحة ونفقات القوات الاجنبية . وتعتبر المنتجات الزراعية والمعدنية هي أهم الصادرات كما ذكرنا ، أما الواردات فمعظمها مصنوعات . والمملكة المتحدة أول عملاء قبرص ، وتعد مصر من بين أهم عملائها أيضا حيث تستورد منها الخروب والعنب والزبيب ، بل والبصل في بعض السنين كما حدث

تقع جزيرة قبرص في شرق البحر الابيض ، في موقع استراتيجي عظيم الاهمية يمكن ان يتحكم بسهولة في شواطئ تركيا الجنوبية وفي باقي شواطئ البحر الابيض الشرقية والجنوبية الشرقية . فهي تبعد ٤٠ ميلا عن تركيا كما لا يفصلها عن شواطئ سوريا سوى ٦٠ ميلا وتبلغ مساحتها ٣٥٨٤ ميلا مربعا أو أكثر قليلا من ثلثي مساحة الدلتا . أما سكانها فخليط من اليونانيين والأتراك يبلغ عددهم ٤٩٢ ألف نسمة والعنصر الغالب هو اليوناني ، ومن حيث الديانة نجد أن خمس السكان يدينون بالاسلام ، وثلثهم يتبعون الكنيسة الارثوذكسية والباقي من مذاهب مختلفة .

وقد ظلت قبرص تابعة للدولة العثمانية حتى عام ١٨٧٨ حين سلمتها لانجلترا التي اعتبرتها رسميا في حكم المستعمرات عام ١٩٢٥ . وتمتد بطول شواطئها الشمالية بالقرب من الساحل تلال يبلغ متوسط ارتفاعها ٣٠٠٠ قدم ، كما تمتد بطول الشواطئ الجنوبية جبال أكثر ارتفاعا (٦٠٠٠ قدم) تشرف على ميناء ليماسول وتشغل جانبا كبيرا من مساحة الجزيرة . وبين هاتين المنطقتين تمتد السهول من الشاطئ الغربي الى الشاطئ الشرقي حيث يقع ميناء فاما جوستا .

وتقوم الزراعة في قبرص على الامطار الشتوية الغزيرة ، وعلى الرغم من كون قبرص جزيرة صغيرة فهناك اختلاف كبير في المناخ بين الجهات المختلفة فيها وذلك لان امتداد الجبال بطول معظم السواحل يحول دون وصول أثر البحر الى داخل الجزيرة ، وبذلك تستحيل السهول الوسطى في الصيف الى صحراء محرقة عارية الا من أشجار الخروب المتناثرة وبعض النباتات التي تقوم حول الواحات أما في الربيع الباكر

في عام ١٩٥٢

وتتمتع قبرص في الوقت الحاضر بشبكة من الطرق الحديثة الجيدة فيبلغ طول الطرق الرئيسية المغطاة بالأسفلت ما يقرب من ١٠٠٠ ميل ، فضلا عن الطرق الفرعية التي يبلغ مجموع أطوالها نحو ٢٠٠٠ ميل . معظمها صالح لمرور السيارات . أما السكك الحديدية فليست لها أهمية تذكر ، بل إن الخط الممتد بين نيقوسية (العاصمة) وبين فماجوستا قد أوقف العمل به في الماضي لما جرت به عليه منافسة الطرق من خسائر . وينتظر أن تساعد المحطة الكهربائية الجديدة على سهولة استغلال الموارد الطبيعية في الجزيرة والعمل على زيادة تقدمها .

الاتفاق التجاري بين باكستان

واليابان

أبرمت باكستان أخيرا الاتفاق التجاري الذي وقع في أبريل الماضي في طوكيو ، ويسري الاتفاق لمدة ١٥ شهرا ابتداء من أول أبريل ١٩٥٣ . وبمقتضى الاتفاق تمنح اليابان

الباكستان اعتمادا لمدة خمس سنوات لشراء ما قيمته ٦ مليون جنيه استرليني من اليابان بدون فائدة . وتعهدت اليابان بأن تشتري كثيرا من سلع باكستان خلال الشهور الثلاثة الأولى من الاتفاقية ، وخاصة القطن والجوت والجلود ، وستتمكن باكستان بذلك من تكوين فائض يبلغ ٧ مليون جنيه استرليني يمكنها من الشراء من اليابان بعد شهر يولييه ويقضى الاتفاق بأن باكستان ستبيع إلى اليابان خلال الشهور الاثني عشر القادمة بما قيمته ١٠ مليون جنيه استرليني ، وستقوم اليابان بشراء ٨٥٠.٠٠٠ بالة قطن ، و ٣٥٠.٠٠٠ بالة جوت . وتتضمن صادرات اليابان إلى باكستان نسوجات قيمتها ٥٥٠.٠٠٠ جني استرليني

انتاج البترول في الشرق الاوسط

سجل انتاج البترول في الشرق الاوسط رقما قياسيا جديدا في أبريل الماضي ، إذ بلغ ما يزيد على ٢٠

مليون طن من البترول الخام مقابل الرقم القياسي السابق لشهر يونيو ١٩٥٢ والبالغ ٩٤ مليون طن . وكانت الكويت في مقدمة الدول المنتجة (٣٥ مليون طن) تليها المملكة العربية السعودية (٣٤ مليون طن) ثم العراق (٢٣ مليون طن) .

تجارة المغرب الأقصى الخارجية

بلغت واردات الجزائر في عام ١٩٥٢ ما قيمته ٢٢٢ مليار فرنك فرنسي ، بينما لم تتجاوز قيمة الصادرات ١٤٥ مليار فرنك ، وبذلك بلغ العجز في الميزان التجاري حوالي ٧٧ مليار فرنك مقابل ٦٩ مليارا في العام السابق .

وفي مراكش بلغت قيمة الواردات ١٨١ مليار فرنك أو نحو ضعف قيمة الصادرات التي بلغت ٩٥ مليار فرنك فقط ، وبلغت الواردات من فرنسا ١١٦ مليار فرنك أو ٦٤٪ من المجموع الكلي ، وبلغت صادرات مراكش إلى فرنسا ٥٤ مليار فرنك أو نحو ٦٤٪ أيضا من الصادرات الكلية .

قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى بلاد الشرق الاوسط الموقف في ٣١ مارس ١٩٥٣ بالآلاف الدولارات

الدولة	المشروع	تاريخ عقد القرض	تاريخ السداد	المبلغ	الفائدة	المبلغ الاصلى المنصرف
اثيوبيا	١- اصلاح الطرق	١٣ سبتمبر ١٩٥٠	١٩٥٦-١٩٧١	٤٪	٥٠٠.٠٠	٤٤٤٢
	٢- عملات اجنبية لبنك التعمير	١٣ سبتمبر ١٩٥٠	١٩٥٦-١٩٧١	٤٪	٢٠٠.٠٠	٦٥٩
	٣- مد التليفونات والتلغرافات	١٩ فبراير ١٩٥١	١٩٥٦-١٩٧١	٤٪	١٥٠.٠٠*	٢٧٠
العراق	مشروع وادي الثرثار	١٥ يونيو ١٩٥٠	١٩٥٦-١٩٦٥	٣٢٪	١٢٨٠.٠٠	٢٧٠
	١- انشاء مخازن للذغال	٧ يولييه ١٩٥٠	١٩٥٤-١٩٦٨	٣٧٪	٣٩٠.٠٠	٩٩٥
	٢- انشاء واصلاح الموانى	٧ يولييه ١٩٥٠	١٩٥٦-١٩٧٥	٤١٪	١٢٥٠.٠٠	٢٦٩٩
بنك التعمير الصناعي التركي (بضمان الحكومة التركية)	٣- توليد الكهرباء وضبط الفيضانات والري	١٨ يونيو ١٩٥٢	١٩٥٧-١٩٧٧	٤٣٪	٢٥٢.٠٠	٢٥٢.٠٠
	عملات اجنبية لانهاض الصناعات الفردية	١٩ أكتوبر ١٩٥٠	١٩٥٧-١٩٦٥	٣٢٪	٩٠.٠٠	١٨٣٤
	١- اصلاح السكك الحديدية	٢٧ مارس ١٩٥٢	١٩٥٤-١٩٦٧	٤٥٪	٢٧٢.٠٠	٦١٦٤
٢- اصلاح الزراعي	١٣ يونيو ١٩٥٢	١٩٥٤-١٩٥٩	٤١٪	٣٢٥.٠٠**		

* لم يصبح هذا القرض نافذا بعد
** سيساهم بنكان امريكيان بمبلغ ٤٩٨.٥٠٠ دولار من كل في هذا القرض الذي لم يصبح نافذا بعد

كيف تكون اقتصاديات الثورة :

رفاهية الفرد ومستوى رفيع للمجتمعة للفرد

ما من شك في أن المال هو عصب الحياة ، فلقد أضحي المال - اليوم الدافع الاول على الانتاج والحث على العمل .. بل أن البعض ذهب لينظر اليه على أنه هو الأداة الاولى لاسعاد الشعوب واشققائها ... فلم يعد الانسان العصري - كسابقه - يؤمن بسعادة الروح ، بل أنه هو المال الذي استهواه وطفى عليه ، وعلى نفسيته الضعيفة فسيطر عليها سيطرة لا حد لها ولا نهاية ... لذلك أصبحنا نراه يقبل على الحروب في توان أو تراخ ، ليسعد نفسه بالمال ... كما أصبحنا نرى القوى يتحكم في الضعيف ويذهب في استغلاله الى أبشع مظاهر الاستغلال الدنيء ليمتص نظره ببريق النقود ولمعانها بينما يئن الآخر وربما يموت جوعا ...

هذه هي سمة العصر وطابع الانسانية في الوقت الحاضر ، ولكن الدول الحديثة المتمدينة لم تكن ترضى بهذه الحال ... لم تكن ترضى بهذا الصراع العنيف بين الطبقات وبين الشعوب ... لم تكن ترضى أن ترى بين افرادها فردا سعيدا وآخر اتعسته ظروف الحياة القاسية .. فرد ينعم بالمال ويرفل بالحريير وآخر يتوق نفسه لسماع رنين النقود ليسد بها رمقه وجوعه ... لم تكن ترضى هذه الدول باستغلال الطبقات بعضها لبعض ، فراحت تهتم بدراسة اقتصادياتها تبحث عن مصادر المال يمنة ويسرة لتسعد به افرادها وترفع من مستوى معيشتهم .. راحت تبحث عن موارد الانتاج وفي طرق زيادتها ، وفي منح الفرد حقوقه الاقتصادية والاجتماعية ليعيش حرا كريما .. وراحت هذه الدول أيضا تأخذ من القوى لتعطي الضعيف .. بل أكثر من ذلك أنها راحت تعترف للفرد في دساتيرها الموضوعية بحقه الطبيعي في الحياة الكريمة الجديرة بالاحترام .. وراحت تعترف له أيضا بحقه في الرفاهية الاقتصادية وبواجب الدولة نحوه .. واجب الدولة نحو تعليمه وتشقيقه الى أعلى مراحل الثقافة ، واجبهما نحو

علاجه وتأمينه ضد العجز والشيخوخة والبطالة .. بل وأكثر من ذلك رايناها تنظر للعامل نظرة خاصة لها قيمتها وأهميتها فراحت تعطى له أجره الحقيقي .. وتأخذ له من المالك قبل أن تأخذ منه للمالك ... راحت تعطيه اجرا عاليا فتأخذ عليه ضرائبها ، ولكنها لم تأخذ منه ضريبة لانها اعطته اجرا .. وأخيرا راحت هذه الدول الحديثة تذكر افرادها بحقوقهم الطبيعية في العيش المرتفع وبكيانهم الاقتصادي ...

ونحن في مصر كنا اذا ما تساءلنا عن حظنا في هذه الحياة ومدى ما حققناه للعامل والفلاح خاصة ولافراد الشعب عامة ... كان الجواب ... لا شيء .. !

واذا ما تساءلنا عن واجبات الدولة نحو الفرد .. لقليل لنا .. لا شيء .. ! واذا ما تساءلنا عن حقوق الفرد في الدولة .. لقليل لنا .. انها لا شيء .. ! واذا ما أردنا أن نعرف مقدار رفاهية الفرد الاقتصادية في الدولة لما وجدنا لها أثرا .. !

واذا ما تحسسنا وجود الافراد وكيانهم ، وجدناهم طبقات متباعدة متناثرة تفصل بين بعضها البعض حواجز عالية وربما صخور شاهقة !!

ونحن في مصر .. نعيش كما نعيش .. فيعيش العامل في بؤس وشقاء وحرمان .. ويعيش الموظف بين الحياة والموت .. بين شقاء النفس وحرمانها .. فلا هو يتمتع بالحياة الصحيحة التي تحقق له الرفاهية والسعادة .. ولا هو واصل الى نهاية الطريق حيث الموت الذي يريجه ويحقق له رفاهية أبدية .. أما الغنى أو الثرى فهو ذلك الذي ينعم برغد العيش ويتمتع حقاً بالرفاهية الاقتصادية والحياة الحرة الكريمة .. كل هذا كنا نراه .. وما زلنا نراه .. وسنظل نراه طالما أننا لا نعترف للفرد بأحقية في الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وبضرورة تمتعه بمستوى مرتفع من العيش ..

ولكن ألم يكن في ثورة الجيش تغيير للظروف وتبدل للاحوال .. ؟ !

ألم يكن في سقوط الدستور تغيير لظروفنا وتبدل للاحوال .. ؟ !

ألم يكن في سقوط الدستور تغيير لظروفنا وتبدل لاحوالنا .. ؟ !

أو لم يكن في اعلان فترة الانتقال ودستورها المؤقت مبدءا جديدا لظروفنا الجديدة ولاحوالنا المقبلة .. ؟ !

ألم يكن كل هذا تغييرا وتبديلا رآته مصر خلال شهور معدودات .. ؟ ! لا شك أننا نعترف بهذا كله ، بل ونفخر به ونسجله لرجال الجيش الاحرار ورجال الثورة الابرار الذين انقذوا الوطن من براثن الفساد والانحلال .. ولكن الواقع أننا لم نعرف حتى الآن طريقنا الى الرفاهية الانسانية والرفاهية الفردية .. وليس ذلك لقصور من أولى الامر في البلاد ، ولكن لان التركة كانت مثقلة بالاعباء الكثيرة ، فكان من العسير حلها في وقت واحد ... !

أما الآن بعد أن استقرت الامور واستتببت الاحوال ، فيجب أن نهتم اول ما نهتم بتحقيق الرفاهية الاقتصادية ، وأن نرسم لها سياسة واضحة لنعرف من أين نبدأ هذا الطريق .. وإلى أين ينتهى بنا .. !!

أنا على وشك وضع دستور جديد يكفل للامة فيما يكفل حرية اقتصادية وفكرية ودينية وعقيدية .. الخ ، وينص فيما ينص على القواعد والاصول المختلفة التي ستسير عليها الدولة في مستقبلها .. ولسمنا من رجال التقنين الدستوري حتى نتكلم في شكل هذا الدستور أو لونه أو صبغته ، وإنما نريد فقط أن نعبر عن أملنا فيما يكون عليه هذا الدستور وما يكفله للفرد من رفاهية تحقق له العيش الصحيح والامان الاجتماعى

ان ثورة الجيش - فيما احسب - لم تقم لتطرد فاروق من مصر فقط ، بل انها قامت دون أدنى شك لتحقيق رفاهية العامل والفلاح ولتخلصهما من براثن الطغاة الذين تحكموا فيهما وأفسدوا عليهما الحياة .. قامت الثورة اذن لتحقيق الرفاهية الاقتصادية لافراد الشعب ، واحسب

أيضا أنها قد خطت في سبيل ذلك خطوة بل خطوات واسعة إلى الأمام عندما أخرجت قانون الإصلاح الزراعي إلى حيز الوجود بل إلى حيز التنفيذ على وجه أصح ...

ولكن يكفي هذا القانون وحده لتحقيق الرفاهية الكاملة .. ؟

« لا ريب عند أحد في أن هذا القانون هو حجر الزاوية في سبيل الإصلاح الاقتصادي الذي ننشده لبلادنا ، إلا أنه لا يستطيع وحده أن يقوم بهذه المهمة الصعبة الشائكة .. بل يجب أن يتبعه الدستور الجديد فيتم رسالة الإصلاح ويخرجها إلى حيز التنفيذ ...

فالدستور الجديد يجب أن يهدف أول ما يهدف إلى إصلاح حال الشعب وتحسين أحواله ، ولا يتم ذلك في نظري إلا بإدخال الاعتبار الاقتصادي عامة واعتبار الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية خاصة على نصوص الدستور ، والتعبير عنهما في صراحة تامة ، والاعتراف الصريح بحقوق الأفراد في الحياة الحرة الكريمة وتمتعهم بمستوى مرتفع من العيش ... وهذه الرفاهية وهذا المستوى المرتفع من العيش أمران لازمان لحياتنا الجديد ... فلقد أصبحت المجتمعات الحديثة تضع هذه الرفاهية الاقتصادية وارتفاع مستوى معيشة الأفراد في المكانة الأولى من مهام الدولة الحديثة ...

وفي اعتقادي أن هذه الحياة التي ننشدها لشعبنا لا تتم إلا إذا كان الدستور الجديد ينص أول ما ينص كذلك على حقوق الشعب في التعليم المجاني لأعلى مراحل ، وإلا إذا كان يكفل أول ما يكفل الحياة المطمئنة الهادئة لأفراد شعبه ، فهو يكفل لهم العلاج السريع بالمجان ، وفي مستشفيات مجهزة تجهيزا عاليا صحيا يقوم بالخدمة فيها أطباء وممرضون ممن أخلصوا لوطنهم وتفانوا في خدمته وفي خدمة الإنسانية المعذبة .. وأن يكفل لهم كذلك الضمان والاستقرار ، فلا بطالة تهددهم بين يوم وآخر ، ولا كهولة أو مرض يعجزان أحدهم عن العمل في يوم من الأيام ، ولا الموت المفاجيء

للعامل يجعل من أفراد أسرته متشردين هائمين على وجوههم لا يعرفون لهم مصيرا ..

والفلاح هو الآخر نرى الدولة تؤمنه ضد الكوارث الزراعية وأحوال الكساد وتحفظ له جهده وصبره ، وتعالج أبناءه وتعلمهم دون أن تتلقى منهم أجرا ، وهي فوق ذلك قد جعلت من القرى جنات فيحاء تضيئها الكهرباء وتجري بين بيوتها المرتفعة المياه الحلوة النقية ، بعد أن تكون قد زودتها بالمدراس والملاجيء والمستشفيات والمنتديات الرياضية ووسائل اللهو والتسلية .. وهي تكفل له بعد ذلك أن يعول أسرة كبيرة العدد وأن يحتفظ لكل فرد من أفرادها بمستوى مرتفع من العيش ، فلا هم يبیتون ليلتهم دون مأوى أو هم ينامون والجوع يمزق أحشاءهم ...

إن الدستور الجديد يجب أن يكفل العمل الكريم لكل فرد ، فلا بطالة ولا تعطيل ولا تشرد تظهر بين أفراد الشعب .. فموارد الدولة ما زالت معطلة ، وخيراتها مازالت مجهولة وشعبها ما زال يشن ويتوجع .. وفي استطاعة الدولة أن تضمن للفرد حياة كريمة ومستوى مرتفعا من المعيشة لو أنها قامت باستغلال هذه الموارد المعطلة وباكتشاف الثروات الموجودة في باطن الأرض .. واستخدام هذه العقول العاطلة التي أصبحت لا تجد لها مجالا للعمل لا في الوظائف الحكومية ولا في غيرها من الوظائف والتي أصبحت لا تجد لديها مقدرة كافية على إقامة المشروعات الحرة التي تضمن لها البقاء ...

على أن الدستور الجديد يجب أن ينص كذلك على إعادة تنظيم وظائف الدولة ، فيوضع كل شخص في الوظيفة والمكان المخصص له ، ويجب ألا يخفى علينا أن تنظيم الوظائف الحكومية من أدعى الأسباب لتحقيق التوازن الكامل للسلطة الإدارية ولتمكينها من القيام بمهمتها خير قيام وتوفير الكثير من الجهود والأموال الضائعة ...

وثمة شيء آخر تفتقر إليه الاداة الحكومية الآن ، وهو عدم تحقيق التوازن بين مرتبات الموظفين ومطالب العيش الضرورية مما يجعل تحقيق

الرفاهية الكاملة للمواطنين أمرا مستحيلا ... وإقامة العدالة الاجتماعية بين أفراد الدولة أمرا عسيرا ...

أن نظمنا الجديدة يجب أن تقرر مبدأ الضريبة التصاعدية وتعترف به وأن تكفل للدولة حقها في جباية الضرائب ، فإن الدولة تخسر في كل عام ملايين الجنيهات من الضرائب لا بسبب الفساد قوانين الضرائب وعدم مطابقة الكثير منها لظروف الحياة وجمودها في التطبيق ... أما الأيدي العاملة في جباية هذا الفرع من موارد الدولة فظاھر لنا تماما عجزها عن أداء مهمتها لا شيء إلا لعدم كفايتها وكثرة الأعباء الملقاة على عاتق أفرادها ...

والرفاهية الاقتصادية ليست هي كلاما يقرأ أو عبارات تقال ، وإنما هي تشريعات عمالية وتشريعات لتحديد الأجور ينص عليها الدستور والقوانين المكملة له .. إنها تحقيق العدالة في توزيع الثروات وفي القضاء على الفوارق الطبقيّة ... إنها مسألة الدخل القومي ومشكلة زيادته .. !! فإذا عرفنا أن نصيب الفرد من الدخل القومي في مصر لا يزيد عن ثلاثين جنيها في العام أي بمعدل ثمانية قروش في اليوم ، إذا علمنا ذلك وجب علينا حتى نستطيع تحقيق الرفاهية الاقتصادية التي ننشدها أن نهتم بزيادة الدخل القومي زيادة كبيرة حتى نستطيع أن نلحق بركب الحضارة الحديثة والافاتنا القطار ... !

إن الدستور الجديد ، يجب أن يكون أداة لينة للثورة حتى تستطيع أن تخلق الرفاهية الاقتصادية ... وعلى الثورة إذن أن تهتم بالاعتبار الاقتصادي في حياتنا الجديدة فتهتم به لتحقيق الرفاهية الاجتماعية لمواطنينا الأحرار ولترفع من مستوى معيشتهم ...

إنها الناحية الإنسانية في المجتمعات البشرية التي يجب أن تنال الكثير من جهود الثورة ورجالها حتى تستطيع ثورتنا الكبرى أن تحقق أهدافها وتخدم أغراضها ... !!

جورج يعقوب



الاحوال الاقتصادية في الهند

ننتهز فرصة عقد اتفاق التجارة والمدفوعات بين مصر والهند لايراد صورة مختصرة لجهود الهند في سبيل حياة افضل لشعبها منذ تحررت عام ١٩٤٨ . والهند مثال بين للمشاكل الجسيمة التي تعاني منها الدول المتخلفة اقتصاديا كما أنها مثال للعمل الشاق الذي يجب بذله اذا صدقت العزائم على التخلص من تلك المشاكل ويمكن أن نلخص الصعوبات التي واجهتها الهند المستقلة فيما يلي :

- ١ - ضغط السكان المتزايد على الموارد المحدودة .

- ٢ - التضخم الشديد الذي خلفته الحرب العالمية الثانية وزادت من حدته الحرب الكورية .
- ٣ - تعاقب سنوات من الجفاف الشديد عرضت البلاد لمجاعات هائلة
- ٤ - النقص الكبير في المواد الأولية لصناعات التصدير الهندية .

- ٥ - مشكلة أسكان المهاجرين من باكستان .

الزراعة

وقد حاولت الحكومة وبذلت في هذا السبيل جهودا كبيرة لتوسيع المساحة المزروعة بالفلال والقطن والجوت في وقت واحد . وكانت الحاجة الى الفلال عظيمة لا طعام الشعب والاقتصاد في الواردات الاجنبية ، اما بالنسبة للقطن والجوت فقد كان للقطيعة الاقتصادية بين الهند وباكستان أن الفت صناعة المنسوجات الهندية نفسها محرومة من المواد الخام التي

تستخدمها والتي أصبحت أراضي زراعتها ضمن حدود دولة باكستان وقد نجحت الحكومة في زيادة انتاج القطن في عام ١٩٥١ / ٥٢ نحو ٥٠٪ عما كان عليه عام ١٩٤٧ / ٤٨ ، وزاد انتاج الجوت ١٧٥ ٪ . الا أن انتاج الفلال لم يمكن زيادته بل وتعرض لنقص بلغ ما يقرب من السدس في المدة ذاتها . وعلى ذلك مازالت الهند تستورد ما لا يقل عن ٣ مليون طن من الفلال سنويا أو ما يوازي ٥ ٪ من حاجاتها الحالية . وفطنت حكومة الهند الى صعوبة تحقيق زيادة كبيرة في الانتاج في جميع الميادين في أجل قريب ، اذ يتوقف ذلك على مدى النجاح في زيادة الاراضي الزراعية عن طريق توفير مياه الري واستعمال الاسمدة .

الصناعة

وكان للجهود الكبيرة التي بذلت في سبيل رفع الانتاج الصناعي أن أمكن تحقيق زيادة كبيرة فيه في عامي ١٩٥١ و ١٩٥٢ بعد أن كان قد هبط في عامي ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ . وتيسر ذلك نتيجة لوفرة المواد الخام من الجوت والقطن والمواد الصناعية الاخرى التي سمحت بالاستغلال الكامل للطاقة الصناعية الموجودة ، وكذلك لاستيراد كثير من المعدات الرأسمالية لآعمال التعمير وتجديد استهلاكات سنى

الحرب الطوال . ومن الامثلة الكبرى للمشروعات الضخمة مشروع انهاء وادي دامودار حيث يوجد نحو ٨٥٪ من مناجم الميكا المعروفة في العالم ، ومعظم احتياطات الهند من الفحم والحديد الخام بالإضافة الى كميات كبيرة من المنجنيز والالمنيوم ومعادن هامة اخرى . وقد تم افتتاح اثنين من الوحدات الهامة في المشروع وهما مصنع سندري للسماد الذي بدأ انتاجه في أوائل ١٩٥٢ وسينتج من سماد سلفات النشادر ما يرجى معه أن يزيد انتاج الهند من مواد الطعام نحو مليون طن سنويا مما يحقق وفرا

الارقام القياسية للانتاج في الهند

أوزان الترجيح

(١٩٤٨ / ٤٩ = ١٠٠)	١٩٤٩ / ٥٠	١٩٥٠ / ٥١	١٩٥١ / ٥٢
٧٧	١٠٩٢	١٠٥٢	١٠٣١
٢١	٩٥٢	٩٠٦	١٠٢٩
٢	١٠١٠	١٠٧٣	١٢٢٠
١٠٠	١٠٥٩	١٠٢٤	١٠٣٤

الزراعة
الصناعة
التعدين
الرقم العام

يربو على ٨٠ مليون دولار من العملات الاجنبية . وبدأ أيضا توليد الكهرباء من معمل توليد يوكارو في فبراير ١٩٥٣ وتبلغ طاقته ١٥٠٠ ر. كيلوات ويعتبر الاكبر من نوعه في آسيا .

ميزان المدفوعات

الا أن صادرات الهند في خلال السنوات الخمس الماضية لم تكن بكافية لسداد قيمة وارداتها الضخمة من الحبوب والسلع المصنوعة ، وبذلك أسفر ميزان المدفوعات عن عجز كبير لم يختلف الا في عام ١٩٥٠ عندما كان للحرب الكورية وحمل التخزين التي أثارها أثرها في زيادة الطلب واسعار صادرات الهند بالإضافة الى نقص الواردات الهندية في ذلك العام ، وقد أمكن تمويل نحو ثلث العجز بالاقتراض وبما حصلت عليه الهند من مساعدات اجنبية ، فحصلت الهند على ١١٠ مليون دولار من البنك الدولي للانشاء والتعمير ، ١٠٠ مليون دولار قيمة مسحوباتها على صندوق النقد الدولي ، ٢ مليون طن من القمح من الولايات المتحدة . . بالإضافة الى مساعدات النقطة الرابعة من الولايات المتحدة والمساعدات التي قدمتها استراليا ، وكندا ، ونيوزيلندا بمقتضى مشروع كولبو . ولكن الجزء الاكبر من العجز تم تغطيته بالسحب على أرصدة الهند الاسترلينية .

مكافحة التضخم

لم تفلح الواردات الكبيرة في قمع حدة التضخم الذي استمر في التفاقم حتى اواخر عام ١٩٥١ ، وارتفعت أسعار الجملة بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٥١ نحو ٥٠٪ وارتفعت نفقات المعيشة ٢٠٪ . الا أن حدة التضخم بدأت تخف في اواخر عام ١٩٥١ نتيجة لما أسفرت عنه الميزانية العامة من فائض كبير لزيادة ضرائب التصدير وكذلك للفائض الكبير في الواردات بعد تخفيف القيود على الاستيراد ، وكذلك قرض القمح الأمريكي ونزول ونزول الاسعار العالمية . وكان للسياسة النقدية الانكماشية التي

التوسع في استخدام الكهرباء في الاتحاد

السوفييتي

يضطرد التوسع في استخدام الكهرباء في النواحي المختلفة للانتاج في الاقتصاد السوفييتي على هدى ما رسمه لينين من التحول التدريجي لكافة مرافق الاقتصاد الاهلي بما في ذلك الزراعة الى اساس الانتاج الكبير الذي يعتمد بطريق أو بآخر على الكهرباء ويتغفل استخدام الكهرباء في نواحي العمل المختلفة في المزارع المشتركة في صميم الحياة القروية ، وتحل المحركات الكهربائية محل العمال والخيول والجرارات الميكانيكية وبلغ عدد المحركات الكهربائية المستخدمة في الزراعة ٧٥٠٠٠ في عام ١٩٥٠ مجموع قوتها ٤٠٠٠٠٠ كيلوات .

ومن أهم التجديدات في الزراعة ادخال الجرار الكهربائي الذي كان للعلماء السوفييت سبق في انتاجه وتم انتاج الـ ٣٥ جرارا الاولى في عام ١٩٤٨ وجرى اختبارها في الحقول في أماكن متعددة في أعمال الزراعة المختلفة . ويستهلك الجرار الكهربائي نحو ١٨ كيلووات / ساعة في حث الفدان الواحد ويجري العمل في نطاق واسع في بناء محطات قروية لتوليد الكهرباء من المساقط المائية ، ويتم في كل عام انشاء نحو ١٠٠٠ محطة قروية جديدة .

انخفاض سعر الدولار الكندي

مال سعر الدولار الكندي اخيرا الى الانخفاض بالنسبة الى الدولار الامريكي حتى أنه تعادل معه في سوق بفلو ، ويعتبر هذا أدنى سعر وصل اليه الدولار الكندي منذ مارس ١٩٥٢ ، ويعزى الانخفاض الحالي الى تدهور الميزان التجاري الكندي وكذلك الى تقلص حركة رؤوس الاموال الأمريكية الى كندا . وقد قل اقبال الكنديين على الاقتراض من السوق الأمريكية عقب ارتفاع اسعار الفائدة ويعزو البعض الى السبب ذاته اقدام بعض الأمريكيين من حاملي القراطيسر المالية الكندية الى بيعها . وقد زاد حجم عمليات البيع هذه في الايام الاخيرة بعد انخفاض سعر الدولار الكندي .

الى زيادة انتاج الغلال ١٤ ٪ ، القطن ٤٢ ٪ ، والحبوب ٦٣ ٪ ، ويهدف المشروع في الاجل الطويل الى مضاعفة دخل الهند في خلال السنوات الخمس والعشرين القادمة . ويلاحظ من المشروع رغبة الحكومة في ارضاء الشعب بالاهتمام بالاستثمارات التي ستكفل له مزيدا من السلع الاستهلاكية في وقت سريع على حساب المشروعات الانتاجية التي يمكن ان تنتج ولكن بعد اجل طويل كميات أكبر من السلع الاستهلاكية .

الاسعار العالمية للسلع

انخفض الرقم القياسي العام لاسعار السلع في الاسواق العالمية خلال النصف الاول من شهر ابريل بنحو ١٦ ٪ وجاء ذلك نتيجة انخفاض اسعار المعادن غير الصلبة والمشروبات والمطاط كما سجلت الغلال ، اللحوم ، الدهون والبذور الزيتية ، الجلود والمواد الأولية للنسيج بعض الانخفاض . وكان رقم الحديد والصلب هو الوحيد الذي سجل ارتفاعا ضئيلا . ولانزال الاسعار في معظم المجموعات في مستوى يعلو على اسعار شهر فبراير الماضي .

اهمية الواردات بالنسبة للانتاج المحلي (في المئة)

٥٢/١٩٥١ ٥١/١٩٥٠ ٥٠/١٩

الزراعة	٥٢/١٩٥١	٥١/١٩٥٠	٥٠/١٩
الارز	٦١٦	١٥٩	٢٧٩
القمح	٣٣	٢٢	٢١
القطن	٣٨٩	٤١٣	٣٥٠
الحبوب	٥٥٦	٥٦٨	٤٣٧
الصناعة	(١٩٥١)	(١٩٥٠)	(١٩٤٩)
الحديد والصلب	٣٥	٥١	٣٣
المواد الكيماوية	٤٥٧	١٦٣	٦٨٨
المعادن غير الصلبة	٢٢٢٠	٥٧٢	٤٧١
الاسمنت	٠٠	٠٨	١٧

الزراعة	الزراعة	الصناعة	الصناعة
النصف الثاني	النصف الاول	النصف الثاني	النصف الاول
من فبراير	من مارس	من مارس	من ابريل
٢٤٥٢	٢٤٨٣	٢٤٩٢	٢٤٧٣
٣٦٧٧	٣٨٣٦	٣٩٠٧	٣٧٥٥
٢١٦٢	٢١٧٩	٢١٩٣	٢١٧٩
١٩٣٢	١٩١٠	١٩٠٥	١٨٨٦
٢٣٥١	٢٣٩٥	٢٤٥٩	٢٤٢٦
٢٤٩١	٢٥٠٧	٢٤٦٣	٢٤٢٤
٢٤٢٤	٢٤٥٩	٢٤٩١	٢٤٧٩
٢٦٧٢	٢٦٩٣	٢٦٨٦	٢٦٨٧
٢٦٣١	٢٦٢٧	٢٦٢٥	٢٣٧٥
٢٥٢٩	٢٥٦٠	٢٥٦٨	٢٥٢٦

مسيرة التوسع في المنشآت الصناعية

القسم السادس ناحية العمل (٢)

به تمام الجدارة. مثل هؤلاء يشعرون بمرارة وبعضهم قد يتألم بعض الوقت ويزول ألمه بمرور الأيام مؤملا أن يفوز بترقية في فرصة تالية. وبعضهم الآخر قد ينطوون على أنفسهم تاركين لحزنهم العنان فيتأثر عملهم دون شك على أثر هذه الصدمة فلا يحتفظون بكفاءتهم وحميتهم في العمل وأقبالهم عليه كما كانوا في الماضي. أما البعض الثالث - وهو أخطر الجميع - فقد ياجأ إلى الأضرار بالمؤسسة اضرازا خفيا يعود بأوخم العواقب. وأبسط مظاهر هذا الأضرار هو عدم التعاون مع الموظف المحظوظ - ويتدرج إلى المعاكسة المستترة ثم المعاكسة المكشوفة وأخيرا إلى الاتلاف العمد.

ويجب أن يضع صاحب المشروع كل هذه الاعتبارات في ذهنه قبل الإقدام على اختيار المرشح ويجب أن يزنها وزنا دقيقا - كما أن عليه مراعاة جانب الحيطة والحذر في إعلان هذا الاختيار حيث أن تخطي المرشحين الآخرين لابد وأن يقلل من اخلاصهم لصاحب العمل، فعليه إذن أن يشجعهم حتى لا يفقدوا الأمل في الفرص القادمة التي تعرض لهم.

إدارة ناحية العمال

Personnel Management

يبحث هذا الموضوع في العلاقات الشخصية داخل المؤسسة ويعمل على أن تكون هذه العلاقة على أحسن ما يكون حتى يتمكن كل فرد من تأدية عمله المنوط به خير أداء. وهذه الناحية يضطلع بها صاحب المشروع في مبدأ الأمر، فإذا ماتضخمت المؤسسة بعض الشيء عهد بها إلى غيره - حتى إذا ما استمر التضخم ونشأت أقسام متميز كل منها في عمله عن الأقسام الأخرى كان على رئيس كل قسم النهوض بهذا العبء وهنا تبدأ المتاعب في الظهور - فقد

أيام الاجازات والراحة الأسبوعية - ولنقل أيضا شرود ذهنه لاستغراقه في التفكير في أمور مشروعة. كل هذه العوامل تؤثر في العبء الواقع عليه تأثيرا سيئا.

وهنا تبدأ الخطوة الثالثة في اللاحاح مطالبة بعلاج حاسم والا تعرض للمشروع لآخطار شديدة قد تؤثر في كيانه وسلامته. فيتعين عليه أن يبحث عن أشخاص أكفاء يستطيعون

للأستاذ موسى صق

الاضطلاع ببعض الأعمال الهامة ويتحملون مسئوليتهم الكاملة. وأهم مظاهر هذه الخطوة الثالثة هو أن يعين لمشروعه مديرا يهيمن على كافة شؤونه ويضطلع بمسئولية ادارته.

اختيار الأشخاص

ان هذا الموضوع من أعقد المشاكل التي تواجه صاحب المشروع أو المشرفين عليه عموما - إذ تحيط بهذا الاختيار عديد الظروف والملاسات. فهناك تقدير المرشح من ناحية الكفاءة البحتة وصلاحيته للعمل المنوط به من النواحي العلمية والفنية، وهناك ناحية طباعه وأخلاقه وحسن تصرفه للأمور ووزنه لها فالواجب أن يكون المرشح متمتعا بقدر عال من هاتين الناحيتين معا على أن يكون هذا متوازيا بين الناحيتين فلا يكون عاليا في ناحية الكفاءة العلمية والعملية ومنخفضا في ناحية الأخلاق والطباع ولا العكس بالعكس.

هذه ناحية من نواحي الموضوع - وثمة ناحية أخرى هي ناحية خيبة الأمل التي يشعر بها المرشحون الآخرون الذين كانوا يطمعون في هذا العمل الجديد ويرون أنهم جديرون

ذكرنا في المقال السابق ان صاحب المشروع الفردي لابد وأن يتنازل عن بعض مايقوم به من أعمال فيعهد بها إلى غيره ليقتصر تفرغه وإشرافه على النواحي الأكثر أهمية. وبمرور الوقت ودخول المشروع في أطوار التوسع يمر صاحب المشروع بالخطوتين الثانية والثالثة للتنازل عن الاختصاص.

فتبدأ الخطوة الثانية بأن يزيد صاحب المشروع من تنازله عن اختصاصه في مدى أوسع من الخطوة الأولى التي مر ذكرها - فهو يتنازل هنا عن اختصاص مراقبته هؤلاء الآخرين في تأدية أعمالهم المحددة ودون أن يكون لهؤلاء المساعدين حرية التصرف أو إصدار أوامر في الشئون الهامة.

يستمر العمل على هذا المنوال ويشعر صاحب المشروع ان وقته يتسع للأعمال التي اختصاصها لنفسه. ولكن لا يلبث بعد زمن ما أن يجد ان أعباءه زادت من جديد وان أعماله تشعبت ثانية - فإتصالاته الخارجية لابد وأن تزداد، ولابد أن يهتم بنواحي التصريف وافتتاح أسواق جديدة، ويتبع هذا ضرورة الاستيثاق من انتظام العمل في ناحية المشتريات مسيطرة لزيادة التصريف وهذا يعنى بالتبعية إشرافه على هذه الناحية أيضا.

وثمة ناحية أخرى تزيد موقفه سوءا على سوء ولو أنها ناحية تخرج عن صميم العمل في المشروع، ولكنها تؤثر تأثيرا مباشرا فيها سواء اقتنعنا بهذا أم لم نقتنع. تلك هي ناحية الهناء العائلي والصحة العامة لصاحب المشروع حيث أن كثرة أعماله واضطراره للبقاء بمكتبه بعد ساعات العمل المطولة، وانهماكه في العمل

بتروليات

استخراج الزيت في مصر

نشرت مجلة ((بتروليم برس سرفيس)) في عددها الصادر في أول يونيو أن الجمعية التعاونية المصرية للبترول - وهي شركة محلية لتسويق الزيت - قد ظفرت بحق استثمار ينبوع وادي فيران وهي منطقة تبعد ١٤٣ ميلا (٢٣٠ كيلومترا) جنوب السويس على ساحل سيناء ، وهو ينبوع كشف في عام ١٩٤٨ بمعرفة شركة ستاندرد أويل أوف نيوجيرزي ، ويشارك الجمعية المصرية التعاونية للبترول في هذا العمل مستثمرون أمريكيون وسويسريون منهم شركة بترول سوت كليفورنيا التي يقوم خبراءها بأجراء الاستعدادات اللازمة للشروع في أعمال الحفر في القريب العاجل

أما القيمة التجارية لبئر وادي فيران ، فلا معدى عن الانتظار للثبت منها ، غير أنه نظرا لأن أعمال الكشف الأولية قد أجريت فعلا ، فقد وافقت الجمعية التعاونية على أن تدفع الحكومة أتاوة قدرها ٢٢٥ في المئة من إنتاج هذا النوع ، وهي نسبة تزيد على النسبة العادية للاتاوة التي قررت بموجب قانون المناجم الجديد الصادر في مصر .

فقد بدأت شركة ستاندرد أوف نيوجيرزي أعمال الحفر في منطقة وادي فيران بعد ما قامت بحوث واسعة لقياس التكوينات الجيولوجية والمغناطيسية والجاذبية ومدى الاهتزاز في أراضي صحراء سيناء وحفرت أربعة ثقوب على أغوار غير عميقة فأسفرت عن وجود مقادير من زيت البتومين ذات قدرة إنتاجية قليلة .

وفي أوائل عام ١٩٤٨ حفرت بئر للكشف ، على عمق ٦٤٥٠ قدما وتبين أن قرار هذه البئر يقع على عمق ٦٦٠٠ قدم وقيل يومئذ أن الإنتاج الأولى لهذه البئر هو ١٢٠ برميلا من الزيت الخفيف والغاز (في اليوم) ولما كان قانون المناجم الصادر في عام ١٩٤٨ غير مرض - وهو القانون الذي استبدل أخيرا بغيره - فإن شركة ستاندرد لم تعمل على استغلال هذا ينبوع ، وقررت بعد ذلك إنهاء أعمال الكشف في مصر واعادة رخصة التنقيب إلى الحكومة المصرية بعدما أنفقت ١٦ مليون دولار في ثمانين سنين قامت فيها بأعمال الكشف في صحراء سيناء وفي الصحراء الغربية . والفهم أن الجمعية التعاونية والشركات المنضمة إليها ، تعتزم الكشف في ١٦ منطقة يحق لها أن تظفر برخص تنقيب فيها طبقا للقانون المناجم الجديد .

أرباح الشركة الانجلو ايرانية

عقد في يوم ١١ يونيو الاجتماع السنوي الرابع والاربعون للجمعية العمومية لشركة الزيت الانجلو ايرانية في لندن وألقى السروليم فريزر رئيس مجلس الادارة الخطاب السنوي عن أعمال الشركة في خلال عام ١٩٥٢ وهو أول سنة كاملة تحرم فيها الشركة من أرباح أعمالها في إيران وجاء في التقرير أن جملة الأرباح التجارية في خلال سنة ١٩٥٢ بلغت ١٤٦٣٢٥٤٧ ر ٤٥٣ ر ٦٧٨ جنيه استرليني بعد استبعاد مبلغ ٩٤٦ ر ١٩٨ ر ١٤٦ جنيه استرليني لتغطية نفقات استهلاك الموجودات الثابتة . أي أن جملة الأرباح التجارية بلغت ٥٩٥٣٦٧٨ ر ٥٩٥٣ ر ٥٩٥٣ جنيه استرليني مقابل ٧١٣٧٧ ر ٨٨٢ ر ٧١٣ جنيه جملة أرباح الشركة في خلال عام ١٩٥١

تم أخيرا حفر أعماق بئر للبترول في العالم بواسطة شركة شل وذلك في جزيرة ويكس بمقاطعة لويزيانا بالولايات المتحدة . وتبلغ عمق هذه البئر ١٨٣ ر ١٧٨ قدما . ومما يذكر أن أعماق بئر للبترول كان في (كيرن كاوتن) بولاية كاليفورنيا ، وقد كان عمقه ١٥٣٠ قدما

يختلف رؤساء الاقسام في تصرفاتهم في هذه الناحية . وقد يزيد من شدة هذا الخلاف رغبة كل منهم في الظهور بمظهر المدافع عن عمال قسمه وأنه هو الذي يسهر على مصالحهم أكثر من زملائه الرؤساء الآخرين .

في هذه الخطوة يعود صاحب المؤسسة (أو من يكونه في العمل مباشرة) الى التدخل في هذه الناحية من العمل لفض الخلافات ولتطبيق المساواة ، فاذا مازاد العمل في التضخم فقد يرى أنه من مصلحة العمل تقسيم عبء هذه الناحية كالآتي :

يقوم رؤساء كل قسم باختيار المرشحين الجدد للعمل مع تمرينهم عليه . ويقوم مدير المصنع بتحديد فئات أجورهم .

ويقوم موظف الادارة العامة بشئون العمال الأخرى كالعناية الطبية وغيرها . ولا مانع في حالة التضخم الكبير من أن يشرف مدير خاص بشئون العمال على هذه النواحي كلها

ومن النواحي الدقيقة التي تصادف صاحب المؤسسة والتي تحتاج الى حسن التصريف والحكمة موضوع ارتفاع أجور عماله القدامى عن الحد المناسب بمرور الزمن مع ضعف صحتهم تدريجيا لتقدمهم في السن . فان بقاء مثل هؤلاء قد يكون معطلا للعمل ذاته فوق ما يشيعه من تأخير تقدم العناصر النشطة . ويحسن بصاحب المشروع ان يزن هذه الناحية بأن يسخو قليلا على مثل هؤلاء ويحيلهم على المعاش مع تقدير مكافأة سخية ومعاش معقول حتى يتخلص منهم ويفسح المجال للشباب المتوثب وبهذا تنتهي هذه الناحية من البحث (ناحية العمل والعمال) وننتقل ابتداء من العدد القادم بأذن الله تعالى الى الناحية الثالثة والأخيرة منه - ألا وهي الناحية المحاسبية والمالية .

(يتبع)

موسى حقي

ماجستير في التجارة

يحررها ويشرف عليها:

مصادر البترول في الشرق الأوسط

اجمالي المبالغ التي دفعتها شركات البترول الى حكومات دول الشرق الأوسط مبالغ ٢٨ مليون دولار في عام ١٩٤٠ بينما أصبح هذا المبلغ ٤٤ مليون دولار خلال عام ١٩٥٢ ، وقبل عام ١٩٤٩ كانت تختلف هذه المبالغ سواء من ناحية قيمتها ، او من ناحية طرق دفعها ، ولكن اتفاق الربح بالمناصفة بين شركات البترول والحكومات العربية زاد هذه النسبة وجعلها اقرب الى العدالة ، حتى أصبحت هذه النسب تختلف من منطقة الى منطقة ، وتتراوح من ٣٧.٠ دولارا للطن الى ٢٠.٠ دولارا وإذا ادخلنا في الحسبان تلك الاموال التي تنفقها شركات البترول على شكل أجور ضخمة للعمال ، وأطعمة لهم ، وخدمات اجتماعية وثقافية ، رفعت ماينفق الى ١٨ مليون دولار في العراق ، و ٢٠ مليون دولار في المملكة العربية السعودية و ١٥ مليون دولار في الكويت و ٤ مليون دولار في البحرين وذلك خلال عام ١٩٤٩ ، ومنذ ذلك التاريخ ، زاد عدد الآبار ، واتسع الانتاج بشكل ملحوظ ، فدفعت الى حكومة العراق خلال العام المنتهى في مارس ١٩٥٣ مبلغ ٣٩٩ مليون

انباء المعادن والمواد الخام

كان للانباء التي وردت من كوريا عن احتمال ثروة الخامة بتبادل الاسرى ، اثرها الكبير في اسعار الذهب ، ففيمما يتعلق بالمعادن ، هبط سعر الذهب فاصبح سعر الطن ٦٨٢ جنيهها وخمسة شلنات كما فصار سعر الطن منه ٨٠ جنيهها وسعر سبتمبر ١٩٥٣ ، وسعر الذهب فقد اصبح ٧٠ جنيهها للطن ، اما سعر الذهب و ١٠ شلنات . اما عن بقية الاسعار ، فقد بيع طن الالمونيوم به ٢١٠ جنيهها ، اما عن سعر الذهب اوقية الذهب سبائك ١٢ جنيهها و ٨ شلنات . وبه الامريكية ان مجموع المباع من الذهب الى ١٠٠ ار ٥٩٩ دولارا عن الربع الاول لعام ١٩٥٣ .

كما حدث هبوط في اسعار المطاط حسبما الشاي ارتفاعا ملحوظا . كما سجلت اسعار الماشات المنزوعة منه في بلدانه مثل الارجنطينا و خاصة في سوق استراليا بحوالي ٥ الى ١٠ في (المنظمة الدولية لصناعة نسيج الصوف)

برنامج السنوات الخمس

في الصين الشيوعية

سجل برنامج السنوات الخمس (١٩٥٣ - ١٩٥٧) في الصين الشيوعية مرحلة جديدة من مراحل التقدم الاقتصادي ، واكثر مايتضح هذا التقدم في الناحية الصناعية ، وخاصة الصناعات الثقيلة ، التي تمتلك الدولة اربعة اخماسها .

فالزيت الخام الذي بلغ في عامي ١٩٥١ و ١٩٥٢ ، ٢٥٠ ألف طن متري و ٣١٢ طنا على التوالي ، قدر له في عام ١٩٥٣ ٤٤٣ طنا متريا . كما ان الفحم الذي بلغ انتاجه في عامي ١٥١ و ١٩٥٢ ٢٨ مليون طن متري و ٣٢ مليون طن متري ، قدر له في عام ١٩٥٣ ٣٣ مليون طن متري ، الا ان هاتين المادتين لم تصلا بعد الى مستوى انتاج ما قبل عام ١٩٤٥ ، ولكن انتاج الطلب قدر له اكثر من مستواه لعام ١٩٤٤ وهو ١٤٢٥٠٠٠ طن متري . كما ان انتاج القمح الذي قدر له ١٦٣٧٥٠ في عام ١٩٥٢ سيصل الى ١٧٥٠٠٠ طن متري في عام ١٩٥٣ . كما ان انتاج القطن الذي قدر له ١٢٩٢ ألف طن متري سيبلغ ٥٠٠ ألف طن متري عام ١٩٥٢ .

ويلاحظ ان الاهداف النهائية لهذا البرنامج لم تتضح بعد ، ولكن لم تنشر سوى ارقام ١٩٥٣ فقط ، تلك التي تدل على ان انتاج الزيت الخام سيرتفع بنسبة ٤٢٪ في عام ١٩٥٣ ، بينما لم يرتفع في عام ١٩٥٢ سوى بنسبة ٢٥٪ .

ويهدف برنامج السنوات الخمس الصيني كذلك الى زيادة انتاج القوى الكهربائية والحديد الخام ، والصلب بنسبة ٢٧٪ ، ١٤٪ ، ٣٢٪ على التوالي خلال عام ١٩٥٣ ، بينما زادت ٢٢٪ ، ٣١٪ ، ٤١٪ في العام وتتهم الصين الشيوعية بمشروعات الري ، وبانشاء المزارع التعاونية . ولقد انشأت الصين الشيوعية حديثا (وزارة للجيولوجيا) التي سوف تتزايد اهميتها بمرور الزمن «من تقرير عن الصين الشيوعية»

ارتفع استهلاك الجازولين في الدائمرك من ٥٨٣ مليون لترا خلال عام ١٩٥١ ، الى ٦٢٣ مليون لتر خلال عام ١٩٥٢

في كتاب العالم

الصور المجسمة

كثر في هذه الايام التحدث عن الفيلم المجسم ، والصور المجسمة ، والمنظار المجسم . وما نحن نقدم اختراعين قام بهما عالمان فرنسيان . فقد وقع الميسيو (هنري كريتيان) مخترع المنظار السينمائي - في المدة الاخيرة اتفاقا مع احدي الشركات السينمائية الامريكية ، بشأن استغلال اختراعه . والمنظار السينمائي يمكن من انتاج وعرض افلام توهم الناظر ان الصور التي يراها بارزة ، وذلك دون ان يحتاج الى استعمال نظارة خاصة ، ودون ان يحتاج الامر كذلك الى استخدام ثلاث آلات تصوير عند تصوير المناظر كما هي الحال بالنسبة للطريقة الحالية .

والمنظار السينمائي يتألف من مجموعة من العدسات بشكل خاص ، واذا وضع امام الكاميرا العادية - يمكنها ان تلتقط على فيلم ذي حجم عادي (٣٥ ملميمترا) صورة مزدوجة سواء في الطول او في العرض ، وعندما يعرض الفيلم تكون هناك عدسة اخرى . ويعيد جهاز العرض الصور الى نسبتها الطبيعية ويجعلها مطابقة لمدى النظر بالضبط . ثم ان الصور تعرض على الشاشة مقعرة فتوهم الناظر بوجود البعد الثالث

فيلم عن العمليات الجراحية مجسما وملونا

والاختراع الثاني قام به طبيبان فرنسيان هما الدكتوران (هرمان) و (بورو) . وقد صور الفيلم في مستشفى (كريتي) في أثناء عملية لاستئصال المرارة . وقد استخدمت في ذلك كاميرا من طراز « بايار » فيها فيلم بحجم ١٦ ملميمترا ، مزودة بعدستين تسجيلان صورتين متشابهتين ومتجاورتين . وجهاز العرض كذلك مزود بعدستين تعرضان الصورتين الواحدة فوق الاخرى ولكن مفرقتين بحيث يبدو ان هناك بعدين . اما البعد الثالث فبواسطة نظارة ملونة بعض الشيء ومضبوطة حسب الصورة

التوسع في استخدام البلاستيك

تأتينا كل يوم الاخبار تحمل انباء عن التقدم في صناعة وانتاج واستعمال البلاستيك ، حتى صارت المواد المصنوعة من البلاستيك تكون جزءا كبيرا في حياتنا . ونخص بالذكر طبعا البلاستيك الصلب الذي صنع منه هياكل السيارات ، وقوارب من البلاستيك ، وادوات المكاتب ، والادوات الكهربائية ، وجميع المقاسات من الانابيب ، وغير ذلك مما سيظهر في المستقبل .

فالبلاستيك المقوى له عدة خصائص ، فمقاومته مثل المعادن ، ويقاوم الصدمات القوية ، كما انه يتحمل درجات حرارة عالية (اى من ٦٠ درجة فهرنهايت الى ٢٥٠ درجة فهرنهايت) ، كما انه لا يمنع الموجات الكهربائية من السريان مما يسهل عمل تصميمات الطائرات هذا فضلا عن سهولة تلوينه ، وصعوبة نفيه . والبلاستيك المقوى عدة انواع ، كل له خصائصه ومميزاته . وهو يقاوم الضغط الشديد . والبلاستيك الصلب يمكن استعماله كخيوط نسيج مثل القطن والنايلون او يمكن استخدامه كالياف وخيوط مقواة من عدة انواع مثل الزجاج القطنى ، والاسبستوس .

دراسة السوق تلاستاذ السيد أبو النجا

من الكتب التي تفتخر بها المكتبة التجارية العلمية ، كتاب صدر منذ سنوات ، ذلك هو كتاب (دراسة السوق) . وقد أراد مؤلفه الفاضل أن يكون أقرب إلى « البحث العلمي » منه إلى « كتاب يقرأ » . وقد ذكر مؤلفه : « أن من واجب المعلن أن يعرف كل شيء عن مستهلكي سلعته ، وعن بائعيها ، قبل أن يختار الوسائل التي يحملها رسالته الاعلانية لهم ، ولذلك فإن دراسته السوق هي الأساس الذي يقوم عليه بناء الحملة الاعلانية » .

ويقسم الكتاب إلى أبواب خمس : الباب الأول ويشمل (تحديد الموضوع) بمعنى أنه يجب على المنتج لسلعة ما أن يدرس ميادين ثلاثة هي : المستهلك : ماخصائصه ؟ والبائع : ما طرقه في البيع ؟ والعبوة : كيف تصمم تناسب المستهلك والبائع ؟ وبعد ذلك يستطيع المنتج أن يحدد في ضوء دراسة هذه الميادين ثلاث سعر السلعة ، ومخصصات الاعلان . وليس الأمر بالسهولة بالنسبة لكل ميدان . فالمستهلك لابد من تقسيمه إلى مجموعات منفصلة متميزة بحيث تكون حاجات جميع الافراد في كل منها متوافقة . ويتناول المؤلف المستهلك بالتقسيم إلى خمسة أقسام . فهو يقسمه اجتماعيا (أي طبقات : الغنية ، والمتوسطة ، والعاملة ، والفقيرة) . ثم هو يقسمه اقليميا (ويرى أن القطر المصري ينقسم إلى ٧ مناطق جغرافية لكل حاجتها ومميزاتها) . ثم هو يقسمه جنسيا ، ثم يقسمه بحسب السن والحالة الزوجية ، ثم بحسب المهنة .

وإذا ما فرغنا من تقسيم المستهلكين إلى هذه الاقسام الخمسة فعلينا أن نبحث نظم التوزيع المختلفة التي يصل بها المنتج إليهم . وهذا هو موضوع الفصل الثاني من الكتاب ، وهو (البائع) وقسمه إلى وكيل البيع ، وتاجر الجملة . ثم يتحدث عن الطرق التي يستطيع بها المنتج بيع سلعته وهي : اما الاتصال بالسوق عن طريق تاجر الجملة ، أو البيع لتجار الجملة وتجار التجزئة معا ، أو البيع لتجار التجزئة رأسا ، أو انتقاء عدد من تجار التجزئة أو اعطاء حق البيع لوكلاء محترفين ، أو افتتاح محال تحمل اسم المنتج ، أو البيع في منازل المستهلكين ، أو البيع بالبريد .

وبعد ذلك يجدر بنا أن نبحث (العبوة) التي ستباع فيها السلعة ، والمعروف أن العبوة تقوم بوظائف ثلاث هي : وقاية السلعة ، والاعلان عنها ، وتسهيل عمليات البيع والاستهلاك . واذن فما هو الشكل الذي تتخذه العبوة ؟ ويلاحظ عند تصميمها : الزخرفة ، والجدة ، والمنفعة بعد استعمال السلعة .

وبعد أن يطمئن المنتج على صلاحية عبوته عليه أن يحدد السعر الذي يبيع به سلعته . ومسألة تحديد السعر تكاد تكون أهم مشكلة تواجه المنتج ، بسبب تكاليف السلعة عليه ، وبسبب ظروف المنافسة .

وفي الفصل الخامس يتكلم حضرة المؤلف عن أسس (تقدير مخصصات الاعلان) ، وما نسبة ذلك ؟ وفي العدد القادم سنتحدث عن بقية عرض هذا الكتاب القيم .

البنك المركزي لاندونيسيا

صرح وزير المالية الاندونيسية أنه بينما قد لا يكون من الصواب السماح للبنك المركزي بمعارضة قرارات الحكومة في السياسة العامة فإن لمحافظة البنك الحق ، عند اختلاف وجهات النظر ، في نشر آرائه وخاصة في التقرير السنوي للبنك ويعتقد الوزير من ناحية المبدأ بأنه من المستحسن استثمار الارصدة الذهبية والعملات الاجنبية في الموارد الانتاجية بدلا من الاحتفاظ بها عاطلة فيما يتعلق بالجزء الذي يزيد على رصيد معقول للتشغيل لمواجهة التقلبات المؤقتة في ميزان المدفوعات الا أن الشعب الاندونيسي كثير الحساسية فيما يتعلق بالرصيد الذهبي بحيث ينبعث خوف كبير لا أساس له اذا ما استعملت الارصدة الذهبية . وعلى ذلك فقد تقرر أن يحتفظ البنك المركزي - باحتياطات ذهبية وعملات اجنبية بما يقابل ٢٠٪ من الاصدار والودائع . ويسمح لمجلس النقد بالانحراف عن هذه النسبة لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور في الظروف الاستثنائية .

وتقرر ادماج مكتب النقد الاجنبي في البنك المركزي وهو ما سيسمح للبنك بالرقابة على عمليات النقد الاجنبي للبنوك التجارية الاخرى . وسيستمر البنك المركزي في القيام بعملياته التجارية إلى أن يتم توطيد بنك بيجارا اندونيسيا ليتولى عنه هذه العمليات .

أول معمل للتكرير في الهند

في شهر يوليو من السنة المقبلة ، يبدأ معمل تكرير الزيت الهندي المقام على جزيرة ترومبي بالقرب من بمباي أنتاجه بأقصى طاقته ، وهو أول معمل من نوعه ينشأ في الهند . ومما يذكر أن أعمال الانشاء تتقدم بستة أشهر عن البرنامج الموضوع لانجاز هذا المشروع .

وقد قال المستر وليمز مدير هذا المعمل أنه سيكون ذا طاقة قدرها ٢٥٠٠٠ برميل يكررهما من الزيت الخام يوميا ، وهو ما يكفي لتلبية نحو ثلث حاجات الهند من منتجات الزيت المكرر .

مد فريد حسن

جنيها حسب اتفاق الربح مناصفة صرفته خلال عام ١٩٥٢ ما يفوق ٩ ملايين من الجنيها محليا على لاجور ، ورسوم جمركية ، ورسوم دائي ٠٠ إلى ٠٠ .

ويذكر (تقرير هيئة الامم المتحدة لان الاحوال الاقتصادية في بلدان الشرق الاوسط) أن مجموع الاموال المستثمرة في البترول في دول الشرق الاوسط بلغت ١٠٠ مليون دولار خلال عام ١٩٢٥ (معظمها في إيران) ثم زادت هذه الاموال إلى ٣٥٠ مليون دولار خلال عام ١٩٣٥ ، ثم وصلت إلى ١٠٠٠ مليون دولار في عام ١٩٥١ .

ويبلغ مجموع مبالغ المدفوع إلى حكومات الدول العربية خلال عام ١٩٥٢ مبلغ ٤٤٠ مليون دولار أمريكي : خص مصر منها ٨٥ مليون دولار ، وبلاد البحرين ٦٣ مليون دولار و ١١٠ مليون دولار لحكومة العراق ، والكويت ١٣٩ مليون دولار ، وحكومة قطر ٩ مليون دولار ، والمملكة العربية السعودية ١٧٠ مليون دولار . أما إيران فقد خرجت من هذا الاحصاء لعام ١٩٥٢ بسبب مشكلة بترولها . بينما خص حكومتها خلال عام ١٩٥١ بـ ٢٣٣ مليون دولار .

((بتروليم برس سرفيس))

عقدته دائما هناك ، ونجاح المفاوضات الأولية .

سدير بمقدار عشرون جنيها انجليزيا هبط سعر طن الرصاص بمقدار جنيهاين إلى ٨٤ جنيها ، ويوليو ٨٣ جنيها . أما عن أغسطس وسبتمبر فعقد على أساس ٦٩ .

١٦١ جنيها ، وطن الانتمون ٩٩ ٪ ٢٢٥٠ النحاس فبلغ ٢٥٢ جنيها . وبلغ ثمن النحاسية فقد جاء في تقرير الخزانة كومات الاجنبية والبنوك المركزية بلغ

جاء في انباء سنغافورة ، كما سجلت أسعار هبوطا دوليا نظرا لكثرة المحصول وزيادة تراليا وكندا . وهبطت أسعار الصوف - لمائة . وعقد مؤتمر في لشبونة يوم ١٨ الجاري ر في سوقه وتجارته .

مشروعات مجلس الاعمار العراقي :- استخدام مصيلة الزيت في المشروعات الانشائية مجدد اول الري وقنوات الصرف وبناء الطرق والجسور العراق يستعين بخبراء المحلى لبحث ماله المصايف

عنيت هذه المجلة قبلا بالحدث عن ((مجلس الاعمار)) أو التعمير ، الذى أنشأته الحكومة العراقية ، ومنحته اختصاصات عليا لقيام بمشروعات الاصلاح الانتاجية في البلاد منتفعا بخمسة وسبعين في المئة من حصيلة الزيت التى تتقاضاها الحكومة من شركات النفط . وقد أصدر هذا المجلس تقريره السنوى عن الاعمال التى أنجزها في خلال عام ١٩٥٢ ومما جاء فيه ما نورد هنا ..

احياء اراض جديدة

كان المجلس قد عهد الى مهندسين استشاريين عالميين في درس وسائل الانتفاع من نهري دجلة والفرات ، وروافدهما وتنظيم مياههما بوجه عام ، وكذلك لتنظيم الانتفاع من نهر الحلة وروافده ونهر الفراف لاحياء اراض جديدة .

وقد قام أولئك المهندسون بدراساتهم ، ثم قدموا توصياتهم الى الحكومة بشأنها وعادت الحكومة فعمدت اليهم في دراسة تنظيم مجالس نهر الفرات في منطقة «سوق الشيوخ» ، وتسير البحوث ووضع التصميمات المتعلقة بذلك سيرا حسنا وكانت الخطة المتبعة قبلا هي ان تشق الجداول ارتجالا مما أدى الى انتشار المستنقعات في الاراضى وقل بالتالى انتاجها ، ومن ثم أخذ مجلس الاعمار على عاتقه أن يضع خطة عامة لنزع المياه عن الاراضى الندية ، وشرع فعلا في تنفيذ قسم منها ، وأشرفت أعمال بعضها على الانتهاء ، وأعلنت مناقصات لاتمام بقيتها . هذا وسيراعى مستقبلا عند القيام بأى مشروع رى ، ألا يحفر جدول للرى قبل أن تحفر معه قناة للصرف تصنيف الاراضى الاميرية

وفرغ المهندسون الاستشاريون من تصنيف الاراضى الاميرية بصورة عامة حسب قابليتها الانتاجية ، رغبة منها في احيائها وزراعة الجيد منها كلما توفر الماء . وستتبع طرق زراعية حديثة ، منها نظام التوبات الزراعية ، بدلا من الطرق القديمة ،

حتى يزيد الانتاج وتنوع الحاصلات . واتم المجلس بالتعاون مع وزارة الزراعة وضع مشروعات رى متعددة وتبنى مشروع الجبانية برتمته مع اتفاق المبالغ اللازمة لاتمام جهاز تنظيم الماء الوارد وجدول المدخل وقد تم العمل فيهما .

وباستخدام الجدول وجهاز التنظيم امكن تحويل ما يقرب من نصف تصريف نهر الفرات في موسم الفيضان السابق الى بحيرة الجبانية ، مما أدى الى اظهار نواقص بعض السدود المحيطة بالبحيرة فوجب تقويتها حتى تتحمل الضغط بدون خطورة . وبناء على هذا ، جلبت الآلات اللازمة لهذا العمل وتم انشاء وتقوية السدود بصورة محكمة .

وفي الوقت عينه لا تزال أعمال تنظيم وتوسيع شط الدقارة وشط الشامية والكوفة مستمرة .

طرق المواصلات

وعنى مجلس الاعمار بانشاء شبكة من طرق المواصلات التى تفتقر اليها البلاد . ولما كانت خزانات الرى تحتل المقام الاول بين مشروعاته من حيث الاهمية والاستعجال ، كان عليه أن ينشئ أولا الطرق المؤدية الى مواقعها لغرض اىصال المواد والعدد الفخمة اللازمة لها . ولهذا بادرت المجلس بتجربى أحسن الوسائل وأوفقها ، وشرع في شق هذه الطرق . وتتقدم هذه الاعمال تقدما سريعا وكبيرا .

ومن حيث ان هذه الاعمال تتطلب عددا وآلات خاصة لانجازها بسرعة فقوم اتخاذ المجلس التدابير اللازمة

لتوفير العدد المطلوب منها بما تزيد قيمته على نصف مليون دينار . وبالإضافة الى ذلك ، خول المجلس وزارة المواصلات والاشغال صرفا نحو ١١٥ ألف دينار مباشرة لشراء آلات اخرى ضرورية وآلات وأدوات لتوسيع معمل الاشغال وناقلات القار وأجهزة فنية لاختبار الطرق بعد رصفها . كما خول لوزارة المواصلات والاشغال أن تنفق مبلغا يزيد على ٩٠٠ ألف دينار لاجراء تحسينات أساسية على الطرق العامة ، وصرف مبلغ ٨٢٠ ألف دينار لانشاء طرق أخرى . رجلة المبالغ التى ستصرف على انشاء هذه الطرق تتجاوز ١٧٠٠٠٠٠٠ دينار .

الجسور

وفيما يتعلق بالجسور المتممة لطرق المواصلات الرئيسية ، أخذت مواد البناء اللازمة لجسر الكوفة ترد تباعا ، وشرع المقاولون في العمل ، وتم وضع تصميمات جبرى بغداد والكاظمية وأعلنت مناقصتهما العالمية وستدعى قريبا الشركات في مناقصة أخرى الى انشاء جسر « طق طق » . واستعان المجلس بخمس شركات استشارية عالمية لوضع تصميمات الجسور الاخرى المقرر انشاؤها وخبراء هذه الشركات عاكفون الآن على اتمام بحوثهم ورسم تصميمات كل من جسر الموصل وسامراء والعمارة وبعقوبة والناصرية والسماة والهندية . وستعلن مناقصات هذه الجسور حال انتهاء هذه الدراسات ووضع التصميمات .

مباني الصحة والمعارف

أما فيما يتعلق بمباني الصحة والمعارف ودور العمال ، فقد طلب المجلس الى الوزارات المختصة قبل الشروع في العمل ، بيان ما تحتاج اليه منها ، مع تعيين مواقعها وسعتها

وعندها . وعقد لذلك عدة اجتماعات مع ممثليها . وفي ضوء قرارات هذه اللجان أعدت مناهج واسعة تمتد الى بضع سنين ، وشرع المجلس في تنفيذها مستعينا بالهيئات الحكومية من دراية فنية . .

رقد أنشئ مستشفى عصري كامل المرافق في منطقة « الكوت » يتسع لمئة وعشرين سريرا . . وأنشئ مستشفى في « الكرخ » وآخر في « الأعظمية » ، وأنشئت عشرة مستشفيات للمديرية المختلفة ، وأنشئت ٣ ردهات لتوسيع مستشفى الموصل حتى يتسع لمئتي سرير أخرى وغير ذلك من المشروعات المماثلة .

دور العمال

وفيما يتصل بدور العمال وصغار الموظفين تم انشاء ٢١٧ دارا في بغداد في حي العمال و ١٠٦ دور في مختلف المديرية . ولما كانت الحاجة ملحة للتوسع في المشروع فقد اعتمدت مبالغ اضافية في خلال هذه السنة جملتها ٥١٠ آلاف دينار للسير بالمشروع حيثما ، وشرع فعلا في انشاء قسم منها .

المصايف العراقية

واستقدم العراق خيرا عالميا ، ليدرس وسائل المصايف العراقية ويرشد الى مصايف جديدة . . وأنشئ مركز يتألف من عدة دور في مصيف « سواره توكة » وتم بناء ١٩ دارا . وفرغ من انشاء فندق برسنك ، والعمل مستمر لانشاء فندق ثان في مصيف صلاح الدين يتألف من ٣٠ غرفة . والمصيف الاخير يجهز الآن بالآلات توليد الكهرباء وتوزيع الماء .

الآبار الارتوازية

واهتم مجلس الاعمار بموضوع حفر الآبار الارتوازية بعد ما تبين ان كمية الماء السطحي في الشمال غير كافية في الوقت الحالي ، وأن الماء الجوفي متوفر في مناطق شتى ويمكن الانتفاع به . وفضلا عن تخصيص مبلغ ١٦٥ ألف دينار لوزارة الاقتصاد لتمكينها من الاستمرار في حفر الآبار الارتوازية ، أعلن عن مناقصة حفر ٥٠ بئرا مع تركيب مضخاتها في منطقة

« سنجار » التي وزعت اراضيها الاميرية على صغار الملاك ، وذلك بقصد توفير الماء للشرب ، على أن يستخدم الماء الفائض لاغراض الزراعة .

وأعلنت مناقصة لحفر ٢٥ ألف قدم من الآبار في شتى أنحاء المنطقة الشمالية للعراق والنية منصرفة الى اعلان مناقصات أخرى لحفر آبار جديدة حالما تتوفر المعلومات المشجعة

على الاقدام على مثل هذه الخطوة . وقرر مجلس الاعمار تجهيز مدينة « النجف » بالماء ، واحيل هذا العمل الى إحدى الشركات التي تعهدت القيام به مقابل ٣٢٤ ألف دينار ، ورست مناقصة تجهيز « السليمانية » بالماء بمبلغ ١٦٢ ألف دينار ومناقصة تجهيز الانايب المطلوبة لتزويد « كركوك » بالماء بمبلغ ٤٠٠ ألف دينار .

أرقام واحصاءات

العجز والفائض في ميزانيات ليديا

بين عامي ١٩٤٣ و ١٩٥٢

أذاعت هيئة الأمم المتحدة تقريراً عن ميزانية ليديا بأقسامها الثلاثة في السنوات بين ١٩٤٣ و ١٩٥٢ متضمناً بيان العجز والفائض فيها كما هو وارد في الجدول التالي :

السنة	طرابلس	برقة	فزان
٤٤/١٩٤٣	٥٦	٨٠	—
٤٥/١٩٤٤	—	٥٢	٩
٤٦/١٩٤٥	١٧	١٦	٤٥
١٩٤٧/٤٦	—	٤٢	٣٥
٤٨/١٩٤٧	٣٥	٣٤	١١
٤٩/١٩٤٨	٢٥	٤٨	—
٥٠/١٩٤٩	—	٦٠	٣١
٥١/١٩٥٠	—	٥٦	٥٨
(تقديري) ٥٢/١٩٥١	٨٥	—	—
(تقديري) ٥٣/١٩٥١	١٥	٤٧	٦١

التفالييس في شهر أبريل ١٩٥٣

أذاعت مصلحة المكية الصناعية التابعة لوزارة التجارة والصناعة بيانا بأحكام أشهر الافلاس في خلال شهر أبريل ١٩٥٢ بالمقارنة بأرقام الشهر نفسه من السنة الماضية .

وقد تبين من هذا الاحصاء ان جملة التفالييس في أبريل ١٩٥٣ بلغت ٣٩ مقابل ٣٠ في شهر أبريل ١٩٥٢ والتفالييس موزعة على النسق التالي : ١٩ في محافظة القاهرة و ٦ في محافظة الاسكندرية و ٤ في كل من مديرتي الغربية وجرجا و ٢ في مديرية

الحيزة ، وواحدة في كل من مديريات القليوبية والبحيرة والشرقية وبنى سويف .

تجارة أمريكا والارجنتين

يؤخذ من الأرقام التي أذيعت في واشنطن عن تجارة الولايات المتحدة مع الأرجنتين أن الرصيد الإيجابي الذي جنته الأرجنتين من أمريكا يزيد على عشرة ملايين من الدولارات إذ بلغت واردات أمريكا ما قيمته ٢٠٩٠٠٠٠٠ دولار بينما بلغت صادرات الأرجنتين ٦٣٠٠٠٠٠ دولار .

السيارات ومركبات النقل في العالم

انتاجها - تداولها

في بداية العام الحالي بلغ عدد السيارات في جميع البلدان العالم مليون سيارة أي بزيادة قدرها ٣٣ مليون سيارة أو بنسبة ٤٢٪ عن العام الماضي . ولقد بلغت الزيادة السنوية عن العام السابق له في المدة ما بين ١٩٤٧ إلى ١٩٥٢ بمتوسط ٥٥ مليون سيارة . وتذكر مجلة « أمريكيان أتوموبيل » أنه لم يطرأ أي تطور في عدد السيارات داخل بلدان الستار الحديدي ، وأن الزيادة ٣٣ مليون سيارة تمت في بلدان العالم الحر . ولقد بلغ انتاج العالم الحر خلال عام ١٩٥٢ ، ٧٨٨ مليون سيارة منها ٤٥ مليون سيارة (تشمل ٣٥ مليون سيارة خاصة ومليون سيارة تجارية) حلت محل سيارات قديمة ومستهلكة . ويوجد في الوقت الحالي ٣١٥ مليون سيارة أي بزيادة قدرها ٧٠٪ عما كان عليه العدد في أوائل الحرب العالمية الثانية ، إذ زاد عدد السيارات الخصوصية ٢١٧ مليون سيارة أي بنسبة ٥٩٪ عن عام ١٩٤٠ ، بينما زاد عدد السيارات اللوري والاتوبيس ٩٧ مليون سيارة ومن الطريف أن نذكر هنا أنه خلال

الثلاثة عشر عاما السابقة للحرب الأخيرة أي ما بين عام ١٩٢٧ وعام ١٩٤٠ زاد عدد السيارات الخصوصية بـ ١٢٨ مليون سيارة ، أي بنسبة قدرها ٥٥٪ ، كما زاد عدد سيارات اللوري والاتوبيسات بعدد قدره ٤٢ مليون سيارة أو بنسبة ١٠٠٪ ، واهلها لوجه المقارنة يجب أن نذكر أن عدد مركبات النقل أول يناير سنة ١٩٢٧ كان : ٢٣٣٧١٠٠٠ سيارة ركوب ، و ٤٢٢٠٠٠٠ لوري واتوبيس ، وبالرغم من أن الفترة ما بين عام ١٩٤٠ ، و ١٩٥٣ تخللتها فترة الحرب العالمية الثانية ، وما تبع ذلك من قيود وخسائر ، إلا أن نسبة الزيادة فاقت مثيلتها في الفترة ٢٧ / ١٩٤٠ .

ويمكننا أن نذكر أن هذه الأرقام لا تشمل السيارات ومركبات النقل الحربية ، إذ لو أضيفت هذه الأرقام إلى انتاج الفترة ١٩٤٠/١٩٥٣ لكانت الزيادة كبيرة في الواقع . وفضلا عن ذلك ، فقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية اطرادا كبيرا في عدد عجلات النقل وجرارات الزراعة وقد قدرت مجلة « أمريكيان أتوموبيل » عدد مركبات النقل في

أول عام ١٩٥٣ بـ ٦٠٥٧٠٠٠ سيارة ، وعدد جرارات الزراعة بـ ٦٧٧٤٠٠٠ جرار . ولقد كانت النسبة المئوية للزيادة في عدد عربات النقل في أوروبا ضئيلة خلال ١٩٤٠ - ١٩٥٣ ، نظرا لما ترتب على الحرب من نتائج ، كتخزين وقود السيارات الذي زاد على نسبة ٤٠٪ من المنتج . بينما ارتفع عدد السيارات في الولايات المتحدة بنسبة ٧٢٪ (وهي تقريبا نسبة الزيادة في باقي دول العالم) . وبالرغم من ضآلة عدد السيارات ، إلا أن نسبة السيارات التي سجلت ، زادت في كندا ، والاقيانوسية ، وفي آسيا ، وأفريقيا وأمريكا الجنوبية .

أما عن توزيع السيارات على دول العالم ففيه شيء من الطرافة بالنسبة للقارات فحوالي ٧٣٪ من عجلات النقل توجد في الولايات المتحدة وفي كندا ، حيث يعيش ١٧١ مليون من عدد سكان العالم البالغ عددهم ٢٤٠٠ مليون نسمة وإذا احتسبنا نسبة ما يخص كل فرد من عربات النقل في هذين القطرين لوجدناها سيارة لكل ثلاث أفراد ! وفي شمال غربي أوروبا حيث يقطن ١٩٦

الجدول رقم (١)

عدد السيارات في العالم ما بين عامي ١٩٤٠ - ١٩٥٣ بالآلاف في أول كل عام

١٩٤٠	١٩٤٧	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	الرقم القياسي لعام ٥٣	عام ١٩٥٣
(١٩٤٠ = ١٠٠ ١٩٥٢ = ١٠٠) النسبة المئوية من المجموع						
٣٠٠٢٩٤	٣٣٥٣٠	٤٨٢٨٣	٥١٢٠١	٥٢٣٢٤	١٧٢	٦٨٧
١٤٢١	١٥٩٠	٢٠٨٢	٢٨٠٩	٣١١٥	٢٢٠	٤١
٨٨٨	١٢٠٦	١٨٠١	٢٠٨٢	٢٢٦٠	٢٥٥	٣٠
أوروبا (وتشمل روسيا)	٩٤٣٦	١٢٢٦٤	١٢٢٩١	١٣١٦٠	١٤٠	١٧٣
أستراليا	١٢٠١	١٨٥٦	٢٠٣٩	٢٢٥٦	١٨٨	٣٠
آسيا	٦٩٦	٤٨٧	١٠٥٧	١١٣٩	٢٣٤	٢١
أفريقيا	٦٩٣	٦٠٩	١٢٢٣	١٢٨٦	٢٠١	١٨
المجموع العالمي	٤٤٦٢٩	٤٥٣٩٥	٦٩٠٢١	٧٢٨٤٧	٧٦١٣٥	١٠٠
منها سيارات ركاب	٣٦٢٠٠	٣٥٣٩٥	٥٢٣٥٠	٥٥٤٩٠	٥٧٩١٠	٧٦٢
ولوريات واتوبيسات	٨٤٢٩	١٠٠٠٠	١٦٦٧١	١٧٢٩٨	١٨١٥٦	٢٣٨

مليون نسمة يخصصهم ١٣ ٪ من عدد السيارات في العالم ، ونصف هذا العدد تقريبا خارج أمريكا الشمالية كاستراليا ونيوزيلندا ويسكنهما ١٤ مليون نسمة يخصصهما ٣ مليون سيارة فقط أى يخص كل ستة أفراد تقريبا سيارة واحدة . أما في شمال غربى أوروبا - كما في اتحاد جنوب افريقيا - فيخصص كل ٢٠ فردا سيارة واحدة بالرغم من وجود مفارقات حيوية هامة بين أفراد كل من البلدين . أما في بقية بلدان العالم ، فتختلف نسبة ما يخص كل فرد من السيارة . ففي أمريكا الجنوبية تبلغ هذه النسبة سيارة لكل ٧٥ شخصا ، وفي آسيا سيارة لكل ٧٨٣ شخصا . ويمكن القول اجمالا أن حوالى نصف سكان العالم يقطنون البلاد الاسيوية ولا يخصصها سوى واحد على خمسين من السيارات (انظر الجدولين ١ و ٢) ومن الواضح أنه سواء في البلاد المتقدمة أو المتأخرة ، تكون الحاجة ماسة جدا لعربات النقل ، ففي الدول المتقدمة بلغت أوجها في أمريكا الشمالية ، لاعتبارات جغرافية ، وفي الدول الأقل تقدما تعتبر عربات النقل عاملا من عوامل التقدم والنهوض وهناك مجال كبير للنقل البرى بالسيارات كلما تقدم البلد اقتصاديا وارتقى مستوى معيشة السكان ، ولكن لابد أن يكون تحسين الطرق ، والانفاق على تهذيبها ، سابقا لتقدم استعمال السيارة ، ومن العقبات التى تعترض التوسع فى استخدام النقل بالطرق وتفضيله على غيره من وسائل النقل ، تلك الضرائب الباهظة التى تفرضها عليه الحكومات وعلى زيوت الوقود .

والشئ الجدير بالملاحظة أن ثلاثة ارباع عربات النقل من سيارات الركاب وتبلغ نسبة هذه السيارات في الولايات المتحدة أربعة أخماس العدد الكلى ، حيث يخص كل عائلتين من ثلاث عائلات سيارة خاصة ، وفي الغالب سيارتان أو أكثر . وعموما يمكن القول بأنه كلما قل عدد السيارات الخاصة بالنسبة للسكان كلما زاد عدد السيارات التجارية بالنسبة لعدد السيارات الاجمالى ، ففي آسيا وأواسط أفريقيا يوجد عدد قليل من سيارات الركاب بالنسبة لسيارات النقل والاتوبيسات ،

وفي الاتحاد السوفيتى ، والدول الضالعة معه في الستار الحديدى ، يشجعون انتاج اللوريات ، بينما يحد من انتاج السيارات الخصوصية وذلك كسياسة عامة مقررة ، ويقدر الخبراء المنتج في الاتحاد السوفيتى بـ ٤٥٠.٠٠٠ سيارة كل عام ، ويعتبر الاتحاد السوفيتى بذلك أكبر منتج للسيارات التجارية بعد الولايات المتحدة الأمريكية . ولقد هبط انتاج السيارات في الولايات المتحدة خلال عامى ١٩٥١ ، ١٩٥٢ بسبب القيود التى وضعتها مشروعات الدفاع (انظر الجدول رقم ٣) . ولكن على أية حال ، تطردها الزيادة في الانتاج بشكل واضح جدا ، إذ كان انتاج العالم الحر ١٠ مليون وحدة خلال عام ١٩٥٠ ، قد يصل اليه خلال عام ١٩٥٣ أن لم يزد عليه . وطبقا للسياسة الجديدة التى وضعتها حكومة الجنرال ايزنهاور ، فمن المنتظر أن يزيد الانتاج خلال النصف الاول من عام ١٩٥٣ عن ثلاثة مليون سيارة بينما بلغ ٤٣ مليون وحدة خلال

عام ١٩٥٢ بأكمله . . أما عن المملكة المتحدة فقد كان لنقص الصلب المنتج أثر كبير في انتاج السيارات وفي كل بلدان العالم الآن ، اختفت أزمة النقص في عدد السيارات الجديدة ولكن يعوق التوسع في عمليات البيع والشراء في الاسواق عدة مشاكل من أهمها : ضرائب الوقود المرتفعة ، وضرائب البيع والشراء على السيارات الجديدة ، وفي حالة السيارات التجارية تقوم مشكلة المفاضلة بين النقل بالسيارة ، والنقل بالسكة الحديد أو النقل المائى . ولقد حل هذه المشكلة الى حد ما ، وصول البلدان الأوروبية الى انتاج سيارة صغيرة ، مما أفسح المجال أمام الاستعمال الشخصى للسيارة ، وارتقى قليلا بالحياة الحديثة . وثمة عامل آخر حدث في الولايات المتحدة ، وهو أن الافراد بدأوا يتعلقون بالسيارات الخفيفة المنتجة في أمريكا ، وخاصة تلك التى لاتستهلك كثيرا من البنزين

أحمد زكى عبد الهادى

رقم (٢) عدد السيارات فى العالم يوم ١/١/١٩٥٣ (بالآت الوحدات)

سيارات الركاب	لوريات وأتوبيسات	المجموع الكلى	عدد السكان بالمليون	ما يخص السيارة النسبة	للمجموع الكلى
الولايات المتحدة	٤٣٢٢٢	٩٠.٩٢	٥٢٢٢٤	١٥٧	٨٢
كندا	٢٣٢٥	٧٩.	٣١١٥	١٤	٧٥
أمريكا الجنوبية	١٣٠.٥	٩٤٢	٢٢٦٠	١٦٨	٥٨
شمال غرب أوروبا	٦٨٥٧	٣٠.٤٢	٩٩.٣	١٩٦	٦٩
جنوبى أوروبا	٧٠٠	٤٤٥	١٠٨	١٠٨	٦١
دول الستار الحديدى	٣٢٩	١٧٦٤	٢١.٣	٢٧.	١٦
أستراليا	١٥٦٤	٦٨٨	٢٢٥٦	١٤	٦٩
آسيا	٦٧.	٩٢٣	١٦٢٥	١٢٧.	٤١
جنوب افريقيا	٤٩٧	١٤٤	٦٤١	١٣	٧٧
شمال افريقيا *	٢٢٠	١١٧	٢٣٧	٤٣	٦٥
باقى افريقيا	٢٠.١	٢.٩	٤١٧	١٥٠	٤٨
المجموع الكلى	٥٧٩١٠	١٨١٥٦	٧٦١٣٥	٢٤٠.٣	٧٦

* تشمل مراکش والجزائر وتونس وليبيا ومصر . .

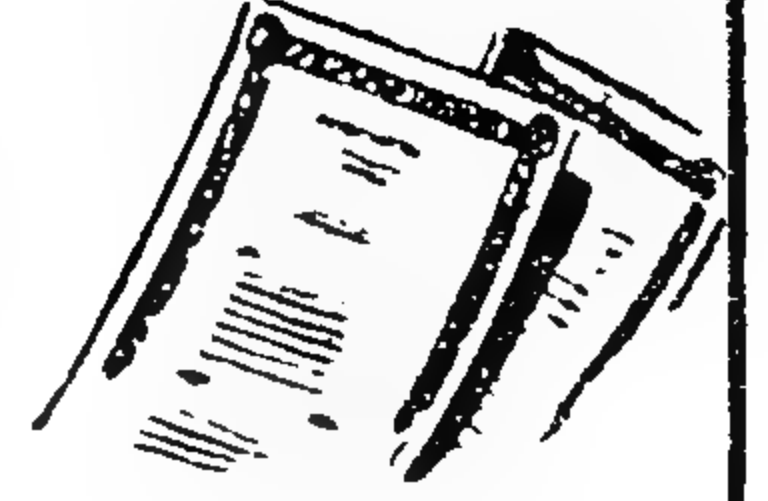
الجدول رقم (٣) مدى الانتاج العالمى (بالآف الوحدات)

عربات الركاب	لوريات وأتوبيسات	المجموع الكلى	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
الولايات المتحدة	٦٢٦٦	٤٣٢٢٨	١٣٢٣٧	١٣٤٣٠	١٣٢١٨	٨٠.٠٣	٦٧٦٨	٦٥٣٩
المملكة المتحدة	٥٢٢	٤٧٦	٤٤٨	٢٦٣	٢٥٩	٢٤٢	٧٨٥	٦٩.
فرنسا	٢٥٧	٣٢٠	٣٧٠	١٠٠	١٢٦	١٢٩	٢٥٧	٤٩٩
كندا	٢٨٥	٢٨١	٢٨٥	١.٦	١٣٣	١٤٩	٢٩١	٤٣٤
ألمانيا الغربية	٢١٦	٢٦٨	٣٠.١	٩٠	٩٧	١.٨	٣.٦	٤.٩
إيطاليا	١.١	١١٩	١١٣	٢٧	٢٦	٢٥	١٢٨	١٣٨
اليابان	٢	٣	٥	٣٠	٣٥	٣٤	٣٢	٣٩
أستراليا	١٩	٢١	٢٣	٢	٤	٧	٢١	٣٠
السويد	١٠	١٤	١١	٧	١٠	٩	١٧	٢٠
العالم الحر *	٨٠.٧٨	٦٨٤٠	٨٧٧	١٩٦٢	٢٠١٢	١٩٢١	١٠.٤٠	٧٧٩٨
روسيا	-	-	-	-	-	-	-	-
تشيكوسلوفاكيا	-	-	-	-	-	-	-	-
الانتاج العالمى	-	-	-	-	-	-	-	-

* وهى تلك الدول التى تنتج اقل من ٥٠٠٠ وحدة .



الاوراق المالية



في النصف الاول من يونيو ١٩٥٣

المتعاملين يبيعون ما يملكون من أوراق مالية حرصا على أموالهم التي ادخروها من الضياع . كما ان هناك فريق من المتعاملين أثر التثبيت مع الامتناع عن الشراء أو التعامل ، فكثير المعروض للبيع ، وانخفضت الاسعار، واضطرت المصارف التي تقرض برهن الاوراق المالية الى طلب تغطية أو تصفية مراكز عملائها الذين انكشفت مراكزهم وثمة أثر آخر خطير هو اضطراب احدى اجنسيات السمسة الكبرى في بورصة الاوراق المالية الى الاغلاق كما استغنت اجنسيات أخرى عن عدد من موظفيها .

كل هذا حدث . . . وغيره كثير قد يحدث ، وسوف تتفاقم الحالة ان لم يدركها المسؤولون برعايتهم ، لكن يقف تيار النزول الذي لا مبرر له اطلاقا . ولقد أدت لجنتا بورصتي الاوراق المالية بالقاهرة والاسكندرية واجبهما ، اذ رفعتا الى حضرة وزير المالية مقترحات منذ عدة شهور ، ووعد حضرته بدراستها . وقد مضى على هذا الوعد اشهر دون اتخاذ أى إجراء يحمى المدخرين والمستثمرين . كما ابرق فريق من المتعاملين بتاريخ ٢٦ مايو ١٩٥٣ الى كل من حضرات : الرئيس محمد نجيب ، ووزير المالية ، والبكباشي جمال عبد الناصر ، يستغيثون ويطالبون بسرعة التدخل الحكومي .

عدة مقترحات

وقد قدمت عدة اقتراحات لعلاج الازمة الراهنة في البورصة ، نقطف منها الآتي : -

كسندات الحكومة وأوراق البنوك ولكن أوراق الشركات الزراعية والعقارية حافظت قليلا على بعض ثباتها .

اما عن تأثير السياسة الدولية فقد كان للانباء التي وردت من كوريا عن احتمال عقد هدنة بين الفريقين المتحاربين وهبوط أسعار المواد الخام .. أثر كبير على اسواق المعادن الدولية والمواد الخام .. وبالتالي على أوراق الشركات الصناعية .

آثار خطيرة !

وهكذا عانى المتعاملون في البورصة من سماسة ومحترفين ورأسماليين ومدخرين خسائر فادحة . وأصبحت المسألة ليست « أزمة ثقة » وحسب بل أزمة « طابور خامس » يعمل في الخفاء .

فاذا أريد الاصلاح لبورصة الاوراق المالية لا بد من تدخل ، والا فهل ننتظر حتى يهرب من السوق جميع المتعاملون .. بما فيهم السماسة ! وكلنا يعلم أن رؤوس الاموال كالطيور المهاجرة تستقر أينما تجد الامان . ان هذا التدهور الشنيع في أوراق البورصة قد جعل فريق كبير من

أخبار بترولية

استمرت الزيادة في إنتاج الزيت الخام في جمهورية شيلي ففي العام الماضي (١٩٥٢) ارتفع الإنتاج الى ٩١ ألف برميلا ، أى بزيادة قدرها ٢٠٪ عن عام ١٩٥١ الذي بلغ الإنتاج خلاله ٧٦ ألف برميلا . ومن المتوقع أن يزيد الإنتاج خلال عام ١٩٥٣ بنسبة ٢٥٪ ، وتوجد معظم آبار البترول في جنوبى شيلي في آبار عددها ثمانية ، بينما كان عددها بئران خلال عام ١٩٥٠ ، وقد كان إنتاج هذان البئران (٤٤٤٠٠٠ ، ٣٨٦٠٠٠ برميلا) في عام ١٩٥٠ .

بداية !! ..

كانت السوق في أول المدة هادئة متراخية . . بطيئة التعامل بسبب سوء الحظ الذي انتابها على أيدي هؤلاء العابثين بها وبأسعار أوراقها . . . ممن سبق أن أطلقنا عليهم اسم (اللاعبين بالنار) !

ولسنا ندري ما الدافع لهؤلاء على القيام بهذا العبث الذي لن يضر احدا الا هؤلاء الفريق . . اذ ان عين الحكومة ساهرة لا تنام . . . ورجال العهد الحاضر يولون الشؤون الاقتصادية كثيرا من اهتمامهم .

ولقد كانت هذه الحال السيئة ، وتدهور أسعار القراطيس المالية مدعاة لفريق منهم - من الذين يخافون الله في هذا الوطن - أن انفقوا فيما بينهم على ارسال برقية الى المسؤولين من رجال الحكم عامة ووزير المالية خاصة يستنجدون فيها بقوة القانون ، ويطالبون الحكومة بوضع حد أدنى لأسعار الاوراق المالية منعا لهذا التدهور الشنيع الماحوظ . . . وامل الحكومة تستجيب لهذا النداء الذي نعتبره بمثابة « حل مؤقت » لهذه الحالة الخطيرة التي تنذر بشر مستطير . . يعرض اقتصاديات البلاد للخطر .

السياسة . . . والاقتصاد

ومما زاد الطين بلة ، تلك التطورات التي حدثت في أفق السياسة المحلية والدولية .

فكلنا يعلم ان المفاوضات بين مصر وانجلترا انقطعت مما كان له وقع سييء على البورصة . . وان كان ذلك متوقعا من قبل ولكن سرعان ما تبدل الحال الى تحسن ما عندما أذيع أن المستر فوسستر دالاس سيضع مشروعا للتوفيق بين مصر وبريطانيا ولكن الايدى العابثة في الظلام لا بد لها من أن تعبث . . . اذ أنى لها أن تعيش الا في الخفاء !!

وكان الجو مهيئا لها بطبيعة الحال ، فهبطت أسعار كثير من الاوراق القوية ،

الاسـمـعـار في أول المدة وآخرها
نظرا لطالب المتعاملون اقفال السوق في يوم ٦/١١
وثلاثة أيام عيد الفطر نورد الاسعار لغاية يوم ٦/١٠

٦/١٠	٦/١	سندات الحكومة والقروض
٩٧٨٥	٩٨٠٠	القرض الوطني ٣ ١/٤ %
٩٣٨٠	٩٤٥٠	قرض الحكومة المصرية ٣ %
		البنوك
١٩٠٠	١٩١٠	بنك مصر - اسمية
٢١٦	٢١٤	البنك التجاري المصري - اسمية
١٢٣٨	١٢٥٠	البنك العقاري المصري
١٢٩٠	١٢٩٢	البنك العقاري المصري سندات (١٩٥١)
٢٧٩٠	٢٧٢٠	البنك الاهلي المصري - أسهم
		شركات المياه والنقل
٧٤٠	٧٤٥	مياه الاسكندرية - أسهم
٥٠٤	٥٤١	مياه القاهرة - تمتع
٥٦٦٤	٥٦٦٤	قنال السويس - تمتع
١٠٠	١٠٧	ترام القاهرة
٧٠٠	٧٣٤	مصر للملاحة البحرية - أسهم
		شركات الفنادق
١٣١	١٣٢	الفنادق المصرية - عادية
٧٩٠	٧٩٠	الفنادق المصرية - ممتازة
٢٦٥	٢٧٧	فنادق وجه قبلى - أسهم
		الشركات الزراعية والعقارية
٦٠٠	٦٠٠	الانجليزية المصرية لتجزئة الاراضى
٢٣٢	٢٣٥	سيدى سالم
٣٥٥	٣٥٧	كوم امبو - أسهم
٢١٤٠	٢١٢٦	كوم امبو - تأسيس
٤٠٢	٤٠٢	الشيخ فضل
٧٧	٧٦	الفيوم العقارية
٥٥٠	٥٤٦	الايوبيليا
		الشركات التجارية
١٥٠٢	١٥١٠	ايسـتـرن للدخان
٢٦٦	٢٧٤	شـمـلا
٦٧٨	٧٢٦	شيكوريل - عادية
٤٦٥	٤٦٠	بنزايون
٢٠٠٠	٢٠٠٠	بيع المصنوعات
٥٢٦	٥٤٠	النقل والهندسة - عادية
		الشركات الصناعية
٣٢٢	٣٢٧	آبار البترول
٣٦٥	٣٦٥	الجوت المصرية - لحاملها
١٨١	١٦٩	الملح والصودا - لحاملها
٩٣٠	٩١٠	التقطير المصرية
١٥٦	١٦٠	الاسمدة العضوية - اسمية
٥١٥	٥١٥	التغليف الاقتصادي - أسهم
٥٠٥	٥١٠	السكر المصرية - عادية
٨٠٩	٨٤٢	السكر المصرية - تأسيس
١٢١٦	١٢١٦	مصر للغزل والنسيج - أسهم
١٣٣٠	١٣٣٠	مصر للغزل الرفيع - اسمية
٥٦٠	٥٦٨	مصر للحريز الصناعى - اسمية
٥٨٨	٥٩٢	مصر للحريز الصناعى - لحاملها
٣٦٦	٣٧٨	الورق الاهلية - اسمية

١ - أن تخصص الحكومة جزءا من المال يكفى لحفظ التوازن بين العرض والطالب فيشتري ببعض هذا المال ما يعرض في السوق من الاوراق المعروفة بمراكزها الوطيدة .

٢ - تضع الحكومة حدا أدنى للاسعار - ولو بصفة مؤقتة

٣ - أن تطلب الحكومة الى الشركات والمصارف المصرية الكبرى توظيف فائض رؤوس أموالها المعطلة في السوق المالية ، فتبرهن هذه الشركات على صدق وطنيتها . . . رغم أنها ستكون رابحة على أية حال . . ما دام أن بعض الاسهم يدر ربحا يتراوح بين ٣ ، ١٠ في المائة .

٤ - ضرورة حل مشاكل الضرائب ، وتسوية المنازعات القائمة بين الحكومة (مصاحبة الضرائب) وبين الممولين ، وخاصة تلك المنازعات المزمنة بين الحكومة وبين بعض شركات الاحتكار

٥ - الزام الشركات التى تنتهى حساباتها الختامية بأرباح ، وتقرر جمعياتها العمومية توزيع أرباح على حملة الاسهم ، أن تصرف هذه الأرباح في اليوم التالى أو في الاسبوع التالى لصدور القرارات .

اننا نضع هذه المقترحات تحت انظار المسؤولين راجين أن يأخذوا بالانسب والانجع منها

نظرة عاجلة على الشركات

سجلت أسهم شركة أبو قير نزولا جديدا على اثر اعلان قيمة السهم الذى سيوزع عن كل سهم ، وهى بمعدل شلن واحد و ٣ بنسات قائم مقابل ١١٩١٨ قرشا صافيا قيمة ربح السهم في السنة السابقة . واعلنت شركة النقل والهندسة أنها ابتداء من ٣٠ مايو ستدفع ربح السنة الماضية للمساهمين ، كما ستوزع شركة كوكاكولا بامبيوط وطنطا ابتداء من أول يونيو ١٩٥٣ ربحا بواقع ١٨٩٨٤ قرشا صافيا لكل سهم

أحمد فريد حسن

التشريعات التجارية والمالية الجديدة في مصر

الضريبة العامة على الارباح

وافق مجلس الوزراء على قانون بتعديل بعض احكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الارباح ننشره فيما يلي :
المادة الاولى - يستبدل بالمواد ٥ و ٢٠ و ٢١ و ٢٤ و ٢٤ مكررا و ٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه النصوص الآتية :
مادة ٥ - تربط الضريبة على الممول في محل اقامته في المملكة المصرية فاذا تعددت محال اقامته فيها فتربط عليه الضريبة في المكان الذي يعتبر مقرا لعمله الرئيسي ما لم يكن من ممولي الضريبة على الارباح الصناعية او الضريبة على ارباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية فتربط عليه الضريبة العامة في المكان الذي تربط فيه الضريبة عن نشاطه الرئيسي .
واذا كان الممول غير مقيم في المملكة المصرية ربطت الضريبة في المحل الذي توجد به مصالحه الرئيسية .

مادة ٢٠ - تربط الضريبة على الارباح الحقيقي الثابت من اقرار الممول اذا قبلته مصلحة الضرائب ، كما تربط على الارباح طبقا للتعديل الذي اجريته المصلحة اذا قبله الممول .
وتربط بطريق التقدير في الاحوال الآتية :
١ - اذا لم يقدم الممول اقرارا في الميعاد المعين في المادة ١٦
٢ - اذا لم يرد الممول في الميعاد المعين في المادتين ١٨ و ١٩ على ما طلبته مصلحة الضرائب من بيانات وايضاحات وملاحظات على ما أجرته من تصحيحات .

٣ - اذا لم يوافق الممول على التصحيحات التي اجرتها مصلحة الضرائب او لم تقتنع المصلحة بملاحظاته وفقا للمادة السابقة .
وفي الحالتين الاولى والثانية تصبح الضريبة واجبة الاداء طبقا لتقدير المصلحة ويرسل الى الممول تنبيه بصور الورد متضمنا ايضا الضريبة المربوطة عليه ووجوب ادائها بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، ويجوز للممول ان يطعن في التقدير خلال شهر من وصول التنبيه اليه امام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل وطبقا للاوضاع المقررة بالمادة ٥٢ من القانون المذكور

اما في الحالة الثالثة فيؤدى الممول الضريبة من واقع اقراره وما يكون قد قبله من التصحيحات التي اجرتها مصلحة الضرائب وتربط الضريبة وفقا لتقدير المصلحة ويخطر الممول بهذا الربط بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ويجوز له ان يطعن في التصحيح او التقدير الذي لم يقبله خلال شهر من تاريخ هذا الاخطار وذلك امام اللجنة المشار اليها في الفقرة السابقة ويحصل باقى الضريبة طبقا لقرار اللجنة فاذا لم يقدم الطعن خلال المدة المبينة في الفقرتين السابقتين او قدم بدون مراعاة للاوضاع المقررة في المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يصبح الربط وفقا لتصحيحات المصلحة وتقديراتها نهائيا ولا يجوز الطعن فيه امام اية

جهة وتصبح الضريبة واجبة الاداء بغير حاجة الى تنبيه آخر الا اذا كان الممول قد طعن في الربط النوعي في اى عنصر من عناصر الارباح الخاضعة للضريبة العامة ففي هذه الحالة لا يعتبر الربط واجبا الاداء بالنسبة الى العناصر المطعون فيها طعنا نوعيا ويتخذ قرار اللجنة المختصة بالطعن النوعي اساسا لتعديل ربط الضريبة العامة وتحصيل باقى الضريبة على أنه اذا طعن الممول في ربط الضريبة العامة وكان الربط بالنسبة الى ارضية نوعية او الى عنصر من عناصرها محل طعن فلا يحال الى لجنة الطعن غير اوجه الخلاف الاخرى التي لم يتناولها طعن نوعي وكذلك لا يحال اليها الخلاف الخاص برابط عنصر نوعي اصبح نهائيا طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بذلك العنصر النوعي

ولكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار اللجنة وفقا لما هو منصوص عليه في المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
مادة ٢١ - يعاقب من لم يقدم الاقرار في الميعاد او قدمه ولم يؤد الضريبة في المهلة المحددة لذلك بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها واداء تعويض لا يقل عن ٢٠ في المائة ولا يزيد على ثلاثة امثال ما لم يؤد من الضريبة وتضاعف الغرامة في حالة العود خلال ثلاث سنوات

ويكون رفع الدعوى العمومية بناء على طلب مصلحة الضرائب ولها النزول عنها اذا رأت محلا لذلك ، وفي حالة النزول يجوز لمدير عام مصلحة الضرائب او من ينوبه الصلح في التعويضات على اساس دفع مبلغ يعادل مقدار ما لم يسدد من الضريبة

مادة ٢٤ - في تطبيق هذا القانون تسرى الاحكام الواردة في الفصل الاول من الكتاب الرابع من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاصة بحق الاطلاع وسر المهنة كما تسرى ايضا الاحكام المنصوص عليها في المادة ٤٧ مكررة والمواد من ٨٨ الى ١٠٣ من القانون المذكور

مادة ٢ مكررا / ٤ - لا تسرى على مصلحة الضرائب فيما يتعلق برابط الضريبة التصرفات التي تكون قد تمت بين الاصول والفروع او بين الزوجين خلال السنة الخاضعة ايرادها للضريبة والسنوات الخمس السابقة عليها سواء اكانت تلك التصرفات بعوض او بغير عوض وسواء انصبت على اموال ثابتة او منقولة .

على أنه اذا كان التصرف بعوض جازل لصاحب الشأن ان يرفع الامر للقضاء ليقيم الدليل على اداء العوض وفي هذه الحالة يرد اليه فرق الضريبة ويلتزم من صدر اليه تصرف بعوض في هذه الحالة بتقديم الاقرار اللازم خلال ثلاثة اشهر من تاريخ اعلان مصلحة الضرائب له بمضمون الحكم بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول كما يلتزم اداء الضريبة المستحقة عليه من واقع ذلك الاقرار خلال الشهر التالى وذلك اذا كان قد اصبح بمقتضى ذلك التصرف خاضعا للضريبة او زاد ايراده نتيجة للتصرف .
ويبدأ سريان التقادم في هذه الحالة من اليوم التالى للاجل المعين لتقديم الاقرار .

المادة الثانية - تضاف الى المادة ١٦ من القانون المشار اليه فقرتان جديدتان بالنص الآتي :

مادة ١٦ - (فقرة ثانية) وفي حالة وفاة الممول خلال السنة يجب على الورثة او وصى التركة او المصطفى ان يقدم اقرارا بايرادات الممول في تلك الفترة من السنة وذلك خلال ثلاثة اشهر من تاريخ الوفاة

مادة ١٦ - (فقرة ثالثة) وعلى الاجنبى الذى ينقطع توطنه بالمملكة المصرية ان يقدم الاقرار قبل انقطاع توطنه بشهرين على الاقل ما لم يكن هذا الانقطاع فجأة بسبب خارج عن ارادته .

المادة الثالثة - تضاف الى المادة ١٧ من القانون سالف الذكر فقرة جديدة نصها كالاتي

مادة ١٧ - (فقرة ثانية) وفي حالة وفاة الممول يلتزم الورثة او وصى التركة او المصطفى باداء الضريبة المستحقة على الممول من مال تركته .

تعديل قانون الضريبة

المادة الرابعة - تضاف الى القانون المشار اليه ثلاث مواد جديدة برقم ٢١ مكررا و ٢٤ مكررا / ٥ و ٤ مكررا / ٦ بالنصوص الآتية :
مادة ٢١ مكررا - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيها ولا تزيد على الف جنيه او باحدى هاتين العقوبتين كما يقضى بتعويض لا يقل عن مثل ولا يزيد على ثلاثة امثال ما لم يؤد من الضريبة كل من استعمل طرعا احتيالية للتخلص من اداء الضريبة كلها او بعضها ، وكان ذلك باخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة وكل من ادلى ببيانات غير صحيحة في الاقرارات والاوراق التي تقدم تنفيذها لاحكام هذا القانون الا اذا اثبت ان الخطأ غير متعمد

ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيها ولا تزيد على الف جنيه او باحدى هاتين العقوبتين كل من حرض او ساعد اى ممول على التهرب من الضريبة كلها او بعضها باعطاء بيانات خاطئة سواء في اقرار او محاسبات او دفاتر او ميزانيات او تقارير او اى مستند آخر نصت قوانين الضرائب على تقديمه الا اذا اثبت ان الخطأ غير متعمد ، ويعتبر متضامنا مع الممول في اداء ما يترتب على اعماله من فروق ضرائب وتضاعف العقوبة في حالة العود خلال ثلاث سنوات

ولا يجوز رفع الدعوى العمومية بالنسبة الى الجرائم المذكورة بهذه المادة او اتخاذ اجراء فيها الا بناء على اذن من وزير المالية والاقتصاد او ممن يندبه لذلك ، وفي حالة عدم الاذن يتعين رفع الدعوى بالنسبة الى التعويض فقط ويجوز لمدير عام مصلحة الضرائب او من ينوبه الصلح فيه على اساس دفع مبلغ يعادل مثلي ما لم يؤد من الضريبة

مادة ٢٤ مكررا / ٥ - يكون تحصيل الضريبة على اقساط شهرية او كل ثلاثة اشهر او كل ستة اشهر او دفعة واحدة كل سنة طبقا لما يقرر في اللائحة التنفيذية

مادة ٢٤ مكررا / ٦ - يبدأ سريان التقادم المسقط لحق الحكومة من اليوم التالى لانتهاء الاجل المعين لتقديم الاقرار المنصوص عليه في المادة ١٦

وعلاوة على اسباب قطع التقادم المنصوص عليها في القانون المدنى تنقطع هذه المدّة

بالتنبية على الممول بأداء الضريبة او بالاحالة على لجان الطعن ، واذا اشتمل وعاء الضريبة العامة على عنصر مطعون فيه طعنا نوعيا فان الاجراء القاطع لتقادم الضريبة النوعية يقطع كذلك تقادم الضريبة العامة .

ويبدأ سريان التقادم المسقط لحق الممول في المطالبة ببرد الضرائب المحولة منه بغير حق من تاريخ اخطاره بالتنبيه بصدور الورد او بربط الضريبة ، واذا عدل الربط بدأت مدة جديدة من تاريخ اخطاره بالربط المعدل ، وتنقطع المدة في الحالتين بالطلب الذي يرسله الممول الى مصلحة الضرائب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول برد الزيادة التي أداها المادة الخامسة - استثناء من احكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ لا ترفع الدعوى العمومية بالنسبة الى الجرائم المنصوص عليها فيه اذا تقدم الممول او من ساعده او حرصه على التهرب من الضرائب من تلقاء نفسه الى مصلحة الضرائب ، وقبل ان تكتشف تلاعبه ، باقرار صحيح عن المبالغ المخفاه وذلك خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون

المادة السادسة - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ولوزير المالية والاقتصاد اصدار ما يقتضيه العمل به من قرارات ولوائح ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، الا بالنسبة الى ماتضمنته المادة ٢٠ من تعديل خاص بالغاء المدة التي تربط خلالها الضريبة بطريق التقدير فيكون العمل بذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ .

نظم توظيف المتعطلين

صدر قانون في شأن تنظيم توظيف المتعطلين وتدريبهم نشره فيما يلي :

مادة ١ - تسرى احكام هذا القانون على :
١ - اصحاب الاعمال الصناعية التي تؤدي في المحال المنصوص عليها في المادة الاولى من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ واصحاب الاعمال التجارية التي نصت عليها المادة الاولى من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٦

ب - الاشخاص المتعطلين عن العمل ممن مارسوا وظائف أو أعمالا صناعية أو تجارية أو تؤولهم ثقافتهم العلمية أو مرانهم العملي للاشتغال بهذه الوظائف أو الاعمال

ويجوز بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية اضافة أعمال أخرى الى الاعمال المنصوص عليها في البند (أ) أو الحذف منها ، كما يجوز له اضافة أشخاص آخرين من المتعطلين

مادة ٢ - استثناء من أحكام المادة السابقة لا تسرى أحكام هذا القانون على العمل في الوظائف التي يجاوز مجموع الاجر الشهري لكل منها خمسين جنيها - ولا على الاعمال العرضية المؤقتة التي لا يستغرق انجازها أكثر من اسبوعين

مادة ٣ - لكل متعطل عن العمل أن يطلب قيد اسمه في مكتب الترخيم التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية الذي يقع في دائرته محل اقامته مع بيان سنه ومهنته ومؤهلته وأعماله السابقة .

وعلى هذه المكاتب قيد تلك الطلبات واعطاء الطالب دون مقابل شهادة بحصول القيد وذلك في يوم تقديم الطلب

ويعين بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية ما تتضمنه هذه الشهادة من بيانات كما تعين بقرار منه دائرة اختصاص كل من هذه المكاتب مادة ٤ - على مكاتب الترخيم معاونة

المتعطلين المقيدة أسماؤهم لديها ، في الالتحاق باوظائف او الاعمال التي تناسبهم وتتفق مع سهم ونعائتهم

ويجوز ترحيل هؤلاء المتعطلين مع أسرهم على نفقة ادوهم من محان اقامتهم الى الجهات التي الحقوا بالعمل فيها

مادة ٥ - لا يجوز استخدام أي متعطل في عمل من الاعمال المنصوص عليها في المادة الاولى الا اذا كان حاصلا على شهادة قيد من أحد محتاب الترخيم التابعة لوزاره الشؤون الاجتماعية ، ويستثنى من ذلك استخدام صاحب العمل لافراد اسرته الذين يعولهم

مادة ٦ - على صاحب العمل التجاري أو الصناعي ان يبيع محتب الترخيم التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية الذي يقع في دائرته محل عمله بكتاب موصى عليه من اوظائف والاعمال التي حب لديه - ايا دن نوعها - ويريد سسها مع بيان نوع من منها ويرجر المحصن بها ، ودب حدس سببه ايم من دريح حنوها . وعيه دور اسخدامه احد المتعطلين في وطيعه او عمل لديه ان يرسل شهادة القيد الخاصة به الى مكتب الترخيم الذي صدرت منه مراتبها بيان عن تاريخ اسخدامه للعمل والاجر المحصن به ونوع اوطيعه او العمل ، وعيه ايضا تدوين رسم شهاده القيد وتاريخه امام اسم الاعمال في سجل قيد الاعمال المنصوص عليه في المادة ١٢ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠

مادة ٧ - على كل صاحب عمل ممن نص عليهم في المادة الاولى ان يرسل الى مكتب الترخيم التابع لوزاره الشؤون الاجتماعية الذي يقع في دائرته محل عمله خلال شهرى يناير ويوبو من لل عام البيانات الاتية :

١ - بيانا مفصلا بصدد موظفيه وعماله طبقا لانواع وظائفهم ومهنتهم

٢ - بيانا بالوظائف والاعمال التي خلت وما شغل منها واسباب عدم شغل الباقي مع ايضاح انواعها واجر كل منها ، وذلك خلال الستة اشهر السابقة

٣ - بيانا عن حالة العمل فيما يتصل بها من فرص الاستخدام وما يتوقع له من زيادة أو نقص في عدد الوظائف والاعمال

مادة ٨ - يجوز انشاء جمعيات أو مكاتب تخدم خاصة لتشغيل المتعطلين في الاعمال المنصوص عليها في المادة الاولى - وعلى هذه الجمعيات أو المكاتب اتباع ما يأتي :

أ - ابلاغ ادارة الترخيم في مصلحة العمل بمقر هذه الجمعيات والمكاتب أو المؤسسات أو الهيئات التي أنشأتها

ب - ارسال تقارير شهرية الى ادارة الترخيم عن عدد طلبات الاستخدام التي قدمت اليها وأسماء من ألحقهم بالعمل وبيان نوعه واسم صاحب العمل والمرتب أو الاجر الذي عين للعامل وذلك من واقع سجلات تعد لهذا الغرض

وذلك كله مع عدم الاخلال بأحكام المواد ٥ و ٦ و ٧

مادة ٩ - لا يجوز اقتضاء أجر من متعطل مقابل تخدمه في عمل من الاعمال المنصوص عليها في المادة الاولى .

مادة ١٠ - كل مخالفة لاحكام المواد ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ يعاقب مرتكبها بالغرامة التي لا تجاوز ألف قرش

وفي حالة مخالفة أحكام المواد ٥ و ٦ و ٧ تقام الدعوى العمومية على رئيس المكتب ، ويكون مدير الجمعية أو المؤسسة أو الهيئة مسئولا معه اذا كان عالما بالوقائع المكونة للمخالفة . وتتعدد العقوبة بتعدد من وقعت في شأنهم الجريمة . ويحكم باغلاق المكتب عند

مخالفة المادة ٩

مادة ١١ - يكون للموظفين الفنيين في ادارة الترخيم ومكاتبها التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية ورؤسائهم صفة مأموري الضبط القضائي لاثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام هذا القانون أو للقرارات المنفذة له .

مادة ١٢ - يسرى هذا القانون على الجهات التي تعين بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية مادة ١٣ - على وزيرى الشؤون الاجتماعية والعدل تنفيذ هذا القانون ، ولوزير الشؤون الاجتماعية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

طبع صور ونشر

وافق مجلس الوزراء على قانون باضافة فقرة جديدة الى قانون العقوبات برظم ٢٠٦ مكررا ، ونشر فيما يلي المذكرة التفسيرية لهذا القانون :

نص قانون العقوبات في الباب الخامس عشر من الكتاب الثاني على المسكوكات الزیوف المزورة « المواد من ٢٠٢ الى ٢٠٥ ع » وموضوع الجرائم المنصوص عليها فيها هو المسكوكات ويقصد بها في هذا المقام النقود او العملة المعدنية التي عليها سمة السلطة الشرعية العليا في البلاد التي اصدرتها والتي تجرى بواسطتها المعاملات بين الناس ، فلا تتناول احكام هذا الباب تقليد الاوراق التجارية مجرى النقود والذي نص عليه في الباب لاسداس عشر الخاص بالتزوير « المواد من ٢٠٦ الى ٢٢٧ ع »

وقد نصت المادة ٢٠٦ ع في الفقرة الخامسة على الاوراق التي لها قيمة مالية والتي تصدرها خزانة الحكومة ، وهي الاوراق التي تصدرها وزارة المالية بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٠ وفي الفقرة السادسة على اوراق البنسوك المالية التي اذن باصدارها قانونا وهي اوراق البنكنوت التي يصدرها البنك الاهلي بموجب الدكرينو الصادر في ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٨ ولا يندرج تحت مدلول هذه الفقرة اوراق البنكنوت الاجنبية لانها ليست من الاوراق المأذون باصدارها في مصر ، كما انها ليست من المحررات الرسمية في مصر ، ولذلك فان تقليدها او تزويرها يعتبر تزويرا في محررات عرفية .

وجريمة التقليد سواء في المسكوكات « وهي العملة المعدنية » او في العملة الورقية وهي الاوراق التي لها قيمة مالية وتصدرها خزانة الحكومة وأوراق البنكنوت ، يشترط لوقوعها ثلاثة اركان اولها محل الجريمة المنصوص عليه في القانون ، وثانيها الركن المادى وهو التقليد، والمقصود به اصطلاح شيء كاذب ليشبه شيئا صحيحا ، ولا يشترط ان يكون التقليد متفقا بحيث يخدع فيه المدقق ، بل يكفي لتوفره امكان انخداع الجمهور بالشئ المصطنع وامكان قبوله في التعامل ، والركن الثالث وهو القصد الجنائي فعلاوة على القصد الجنائي الصام وهو ارتكاب الفعل المكون للجريمة مع العلم بأنه معاقب عليه قانونا ، يشترط قصد جنائي خاص هو ان يكون الجنائي قد اراد وضع هذه العملة في التعامل على انها صحيحة بما يترتب على ذلك من النتائج ، وهذا القصد بعنصره العام والخاص يفترض وجوده من ارتكاب الفعل المادى لهذه الجرائم - وللمتهم طبعاً ان يثبت عدم وجود القصد الخاص بأن يثبت مثلا انه ارتكب هذا الفعل بقصد اجراء تجربة علمية او صناعية ، وفي هذه الحالة لا تنوافر الجريمة ويفلت المتهم من العقاب .

ولما كانت بعض الهيئات او الافراد تقوم بتقليد العملة المعدنية او الورقية لاستعمالها في أغراض تمثيلية أو اتفاقية بمناسبة طبع الكتب المدرسية مثلا ، وقد أثبتت الحوادث المتعددة تسرب مثل هذه الاوراق الى ايدي الجمهور وتداولها في التعامل - ولما كانت نصوص قانون العقوبات بحالتها الراهنة قاصرة عن مواجهة هذه الحالة كما سبق ان اوضحنا - لذا اقتضى الامر وضع نص لعقاب من يصنع او يبيع او يوزع او يحوز بقصد البيسج أو التوزيع قطعاً معدنية او اوراقاً مشابهة في مظهرها للعملة المعدنية او الورقية المتداولة في مصر

كما رثى معاقبة من يطبع او ينشر او يستعمل صوراً تمثل وجهها او جزءاً من وجه تلك العملة الورقية ، وقد اجيز الطبع او النشر والاستعمال بترخيص من وزير الداخلية لأغراض ثقافية او نحوها حتى يمكن مواجهة الحالات التي تظهر في المصل ويضطلع وزير الداخلية بتقديرها - كما خول له وضع هذه القيود التي تلزم للقيام بهذه الاعمال -

ويلاحظ ان محل الجريمة في هذه المادة هو ذات المحل في المواد السالفة الذكر والخاصة بتزييف وتقليد العملة المعدنية والورقية ، وبذلك تخرج اوراق البنكنوت الاجنبية لان القانون لم ينص اصلاً على جريمة خاصة لمن يقلدها ، فلا مبرر لوضع جريمة خاصة لها في هذه الحالة اكتفاء بأن تقليدها يعتبر جريمة تزوير في محرر عرقى اذا توافرت اركانها

الهيئات المصرية وقضاها

سبق ان صدر قرار وزارى بتنفيذ بعض احكام الرسوم رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ الخاص بجوازات سفر الاجانب واقامتهم ، وقد صدرت قرارات وزارية اخرى مكمله لهذا القرار ، ثم روى ادخال بعض تعديلات اقتضتها حاجة العمل فاعد القرار التالى الذى وافق وزير الداخلية عليه بعد موافقة مجلس الدولة وهذا نصه :

تنظيم اترقابة

مادة ١
تنظم الرقابة على الجوازات بالنسبة الى القادمين بطريق البحر في موانئ الاسكندرية وبورسعيد والسويس ، وعن طريق البر في القنطرة والاسماعيلية ، والسويس والسلوم والشلال ، وعن طريق الجو في مطارات القاهرة الدولي والمظلة بالقاهرة ومطار الاسكندرية في الاسكندرية ومطار الجميل ببورسعيد ومطار الاقصر بالاقصر ومطار مرسى مطروح بمرسى مطروح
ولا يجوز دخول الاراضى المصرية أو الخروج منها الا من هذه الاماكن ، واذا دعت ظروف قهرية الى دخول الاراضى المصرية أو الخروج من غير الاماكن المذكورة ، وجب التقدم فورا الى اقرب مقر للبوليس أو نقطة حدود لابلأغها ذلك وعلى تلك الجهة أن تبلغ الامر الى الادارة العامة للجوازات والجنسية تليفونيا أو برقيا في اليوم ذاته للحصول على موافقتها

اقرارات وصول الاجانب

مادة ٢
ويكون الاقرار الذى يعمره الاجنبى عند دخوله الاراضى المصرية ، وفقا للمادة ٤ من الرسوم بقانون المشار اليه ، مطابقا للنموذج المرافق ويكون الاقرار الذى يقدمه من يستخدم اجنبيا وفقا للمادة الاولى فقرة ١٤ من الرسوم بقانون المذكور مطابقا للنموذج رقم ٢ المرافق

امتداد الاقامة

مادة ٣ - على من يرغب فى مد اقامته بالاراضى المصرية بعد المدة المرخص له فيها ان يقدم الى الادارة العامة للجوازات والجنسية او الى احدى الادارات الفرعية التابعة لها ، او الى احدى اقسام الضبط فى المديرية ومحافظة دمياط طلبا بذلك مشفوعا بالمستندات المبورة له ويكون تقديم الطلب قبل انتهاء المدة المرخص له فيها بخمسة عشر يوما على الاقل ، ما لم تكن هذه المدة اقل من شهر واحد ، فيكون تقديم الطلب قبل انتهائها بثلاثة ايام على الاقل
مادة ٤ - وعلى كل اجنبى اقام فى الاراضى المصرية مدة تزيد على ٦ اشهر وكان عمره يتجاوز ١٦ عاما ان يحصل على بطاقة اقامة طبقا للمادة التالية ، فاذا لم يكن قد جاوز هذه السن دونت البيانات الخاصة به ببطاقة احوالديه فاذا تكرر ذلك ، وجب عليه الحصول على بطاقة خاصة به واما من لم يتجاوز اقامته مدة ٦ اشهر فيؤشر بالاقامة المرخص له فيها على جواز سفره

البطاقات الخاصة والعادية

مادة ٥ - يعطى الاجنبى من ذوى الاقامة الخاصة بطاقة اقامة صالحة مدة عشر سنوات طبقا للنموذج رقم ٣ المرافق ، ويعطى الاجنبى من ذوى الاقامة العادية بطاقة اقامة صالحة لمدة خمس سنوات طبقا للنموذج رقم ٤ المرافق فاذا كان الاجنبى من ذوى الجنسية المعينة ، وجب ان يكون حائزا فى الحالتين السابقتين على جواز سفر صحيح سارى المفعول طول مدة الاقامة المرخص له فيها

ويؤدى عن بطاقة الاقامة الخاصة رسم قدره خمسة جنيهات ، وعن بطاقة الاقامة العادية رسم قدره ٣ جنيهات

بطاقات الاقامة المؤقتة

مادة ٦ - يعطى الاجنبى من ذوى الاقامة المؤقتة بطاقة اقامة طبقا للنموذج رقم ٥ المرافق يؤشر عليها بمدد الاقامة المرخص له فيها بشرط الا يزيد مجموعها على سنة واحدة ، فاذا كان الاجنبى من ذوى الجنسية المعينة وجب ان يكون حائزا جواز سفر صحيح سارى المفعول لمدة تزيد على المدة المرخص له فيها بشهرين ، ويؤدى عن هذه البطاقة رسم قدره ١٠٠ قرش

تجديد بطاقات الاقامة

مادة ٧ - لا يجوز تجديد بطاقة الاقامة عند انتهاء مدتها ، بل يجب الحصول على بطاقة جديدة واذا فقدت البطاقة أو تلفت ، وجب على صاحبها ان يبلغ ذلك احدى الجهات المبينة فى المادة ٣ خلال ثلاثة ايام من تاريخ فقدانها أو تلفها والحصول على بطاقة اخرى

مادة ٨ - على من يحمل بطاقة اقامة ان يقدمها الى مندوبى السلطات العامة عند طلبها ، فاذا رأى المندوب استبقاءها لديه مؤقتا ، وجب عليه ان يعطى صاحب البطاقة ايصالا يقوم مقامها

الاجانب ٠٠ والاقتصاد القومى

مادة ٩ - فى تطبيق احكام البند «ج» من الفقرة الاولى من المادة ١٠ من الرسوم بقانون المشار اليه ، تعد الاعمال الاتية من الاعمال المفيدة للاقتصاد القومى

(١) استثمار رأس مال لا يقل عن ٢٠ ألف جنيه فى انتاج جديد ، أو الاستثمار فى انتاج قائم أو التوسع فيه ، وذلك بشرط أن يكون المستثمر للمال مشتركا بعمله فى هذا الانتاج وأن يستخدم فيه عددا من العمال والموظفين المصريين فى حدود النسبة المقررة فى المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه

(ب) شغل وظيفة مدير فنى أو عضو مجلس ادارة منتدب باحدى المنشآت الكبرى التى لا يقل رأس مالها المستثمر فى الدولة المصرية عن مائتى ألف جنيه ، وذلك بشرط أن تراعى

المنشأة فيما يتعلق بعمالها وموظفيها النسبة المنصوص عليها بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ المشار اليه

(ج) أعمال الخبرة التى تستلزم تخصصها ومؤهلات فنية أو علمية

مادة ١٠ - تؤلف لجنة من :

مدير عام ادارة الجوازات والجنسية رئيسا ووكيل ادارة الجنسية ومدير ادارة الاقامة بادارة الجوازات والجنسية ومندوب من وزارة التجارة والصناعة ومندوب من وزارة الشئون الاجتماعية ومندوب من وزارة المالية والاقتصاد اعضاء

ويعهد الى هذه اللجنة بالنظر فى توافر الشروط المبينة فى المادة السالفة فى طلب الاقامة فى الحالات التى يعرضها عليها المدير العام لادارة الجوازات والجنسية . ويكون انعقاد اللجنة صحيحا بحضور اربعة من اعضائها على الاقل ، ونصدرالاراء بالاغلبية المطلقة لاصوات الحاضرين ، وعند تساوى الاراء يرجح الراى الذى منه الرئيس

تأشيرات العودة

مادة ١١ - على الاجنبى من ذوى الاقامة المؤقتة الذى يرغب السفر بغية العودة ، الحصول قبل سفره على تأشيرة بالعودة صالحة لسفره واحدة او اكثر من مدير عام ادارة الجوازات والجنسية او ممن يتدبه وذلك لمدة لا تتجاوز ٦ اشهر ما لم تكن الاقامة المرخص فيها تنتهى قبل ذلك ويجوز لوزير الداخلية عند الافتضاء اعطاء تأشيرات بالعودة دون التقيد باحكام الفقرة السابقة
مادة ١٢ - يؤدى عن تأشيرة العودة رسم قدره جنيه

الابعاد ٠٠٠

مادة ١٣ - تختص ادارة الجوازات والجنسية بمباشرة الاجراءات الخاصة بابعاد الاجانب وفى حالات الابعاد لاسباب تتعلق بالامن العام يجب الحصول على موافقة ادارة الامن العام

مادة ١٤ - يكون عرض حالات الابعاد على اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٦ من الرسوم بقانون سالف الذكر بأمر من وزير الداخلية وليس للاجنبى حضور اجتماعات اللجنة الا اذا رأت سماع اقواله وتبلغ اللجنة راىها لوزير الداخلية لاصدار قراره فى موضوع الابعاد

مادة ١٥ - تقوم ادارة الجوازات والجنسية باطلاع الاجنبى قرار الابعاد بالطرق الادارية وتمنحه مهلة قدرها ١٥ يوما من تاريخ الاطلاع لمغادرة البلاد ما لم ينص فى القرار على غير ذلك وللمبعد ان يختار جهة الحدود التى يريد الخروج منها ، وأن يقصدها طليقا ما لم تعين الادارة العامة المذكورة جهة لمغادر منها البلاد . ويجوز النص فى قرار الابعاد على ارساله الى تلك الجهة مخفورا

الاعفاء من رسوم ابطاقات

مادة ١٦ - تعفى الفئات الاتية من رسوم بطاقات الاقامة هم وزوجاتهم واولادهم القصر ، ويجوز كذلك منحهم تأشيرة عودة واحدة سنويا بدون رسم

(١) موظفو جامعة الدول العربية
(ب) الطلبة الاجانب المتحقون بالاذهر الشريف والمدارس التابعة لوزارة المعارف العمومية
(ج) الرهبان والراهبات ورجال الدين الاجانب
(د) الموظفون الاجانب المتحقون بخدمه الحكومة المصرية

(هـ) الصحفيون الاجانب
(و) الموظفون الاجانب غير السياسيين فى الهيئات السياسية والقنصلية الاجنبية
(ز) من ثبت فقره

بعد انتهاء اقامة الاجنبى

مادة ١٧ - لا تعطى بطاقات الاقامة الخاصة او العادية او المؤقتة وفقا لاحكام هذا القرار الا بعد انتهاء مدة اقامة الاجنبى المرخص له فيها قبل صدور الرسوم بقانون سالف الذكر

مخالفات من الضريبة على الاراء

وزع قسم الضريبة العامة على الإيراد الكتاب الدورى التالى بشأن المخاض التى تحرر ضد مخالفى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ والمرسوم بقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٢ :

نظرا لانقضاء المهلة التى منحت للمتخلفين من ممولى الضريبة العامة لتسوية موقفهم والتوفاء بالتزاماتهم من ناحية تقديم الاقرارات ، واداء الضريبة من واقع الاقرارات وتصحيح ما تضمنته اقراراتهم من بيانات غير صحيحة ، فقد وجهت المصلحة نظر المأموريات فى كتابها الدورى رقم ١٤ ضريبة عامة الى ضرورة القيام فورا بتحرير المخاض اللازمة ضد المخالفين

ولما كانت بعض المأموريات قد قامت بتحرير المخاض ضد مخالفى قانون الضريبة العامة على الإيراد والذين لم يستجيبوا لنداء المصلحة قبل نهاية المهلة التى منحت لهم لتسوية موقفهم والتى انتهت فى ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٢ ، تم رأت حفظ هذه المخاض لقيام الممولين بتقديم الاقرارات أو تسديد الضريبة المستحقة من واقعها بعد انقضاء هذه المهلة ووافقتها على ذلك الادارات المحلية دون الرجوع الى الادارة العامة

ولما كان قيام الممولين بتقديم الاقرار ، أو تسديد الضريبة المستحقة من واقعها ، قد تما بعد المواعيد القانونية المحددة فى المادتين ١٦ و ١٧ من قانون الضريبة العامة وبعد انقضاء المهلة التى منحتها المصلحة للمخالفين لتسوية موقفهم ولا يعتبر هذا مبررا لحفظ المخاض

لذلك توجه المصلحة النظر الى ضرورة السير فى اجراءات الدعوى العمومية ضد الممولين الذين حررت لهم مخاض لعدم قيامهم بتقديم الاقرارات أو تسديد الضريبة المستحقة من واقعها فى خلال المهلة التى منحتها المصلحة لهم لتسوية موقفهم وعدم حفظ أى مخاض منها الا بعد الرجوع الى الادارة العامة (قسم الضريبة العامة على الإيراد) وفى حالة طلب حفظ المخاض يجب على المأمورية اعداد مذكرة تفصيلية بمبررات طلب الحفظ ويشفع برأى الادارة المحلية فيه ، ويتبع ذلك أيضا فى حالة طلب حفظ أى مخاض مستقبلا .

تعليمات تفسيرية

المادة ٧٤ من القانون

أذاعت مصلحة الضرائب التفسيرات التالية للمادة ٧٤ من القانون :

تنص الفقرة الثانية من المادة ٧٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بضرورة توقيع اصحاب المهن غير التجارية على الابصالات المنصوص عنها بهذه الفقرة والتى تسلم الى كل من يدفع اليهم أى مبلغ يكون مستحقا لهم بسبب مباشرة المهنة ونظرا لما تبين عند فحص بعض الحالات من ان بعض هذه الابصالات موقع عليها من غير الممول نفسه - فقد قامت المصلحة ببحث مدى اعتماد مثل هذه الابصالات وأثرها فى نظامية الدفاتر - واستقر الرأى على الآتى :

أولا - فى حالة التوقيع من وكيل صاحب المهنة :

يجوز توقيع الوكيل على الابصال واعتباره بذلك قانونيا وصحيحا : بشرط أن يكون التوكيل الصادر من صاحب المهنة الى الوكيل توكيلا خاصا لهذا الغرض ورسميا ومشهورا عنه - وفى هذه الحالة وبالشروط الموضحة آنفا تعتبر مثل هذه الابصالات صحيحة وبالتالي تعتبر الدفاتر المؤيدة لقيودها منتظمة ما لم يوجد سبب آخر لعدم الاخذ بها .

ثانيا - فى حالة توقيع غير الوكيل :

تعتبر مثل هذه الابصالات غير صحيحة لتوقيعها من غير ذى صفة - وبالتالي تكون فى هذه الحالة سببا كافيا للنظر فى عدم الاخذ بالدفاتر

عليها رسوم مماثلة فى السودان والتى تقوم مصلحة الجمارك المصرية بأدائها مباشرة الى مصلحة الجمارك السودانية طبقا لنظام المحاسبة بينهما الا اذا كانت تلك الرسوم فى مصر تزيد عنها فى السودان فيرد الفرق بين الرسمين الى ذوى الشأن »

المادة الثانية - تضاف الاصناف المدرجة بالجدول المرافق الى الجدول الملحق بالقرارات سالف الذكر .

المادة الثالثة - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

وفيه ايل بيان المواد التى أضيفت الى الجدول عند ورودها وعند تصديرها :

خشب (أبواب - شبايك - ستائر الشبايك - الخصيرة)

منسوجات من جوت (أكياس فارغة أو معبأة بالمنتجات المحلية)

كرتون (بطاقات للاحصاء وغيره)

مواد كيميائية وخلصات نباتية وأتربة معدنية وزيتون معدنية (مبيدات الحشرات والحشائش والأمراض النباتية)

شرائط من صلب (شفرات حلاقة)

سلوفان (غلافات أو أكياس للمصنوعات المحلية) ألواح وأقراص من نحاس (مصنوعات نحاسية) صاج الحديد (براميل فارغة ، أو معبأة بزيتون معدنية أو شحومات)

خيوط حرير طبيعى وغزل ومشاق الحرير الطبيعى (أقمشة)

مواد أكريليدية (أدوية)

زجاجات فوارغ (عبوات للسوائل الكحولية وغيرها من المنتجات المحلية)

زيتون نباتية ثابتة وبرافين وشمع نباتي وزيتون معدنية (دهانات للأرضية والاحذية)

كما وافق المجلس على قرار آخر خاص بنظام السماح المؤقت فيما يلي نصه :

المادة الاولى - تضاف الى المادة السادسة من القرار الوزاري رقم ٦ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فقرة جديدة بالنص الآتى :

« ولا يرد لذوى الشأن رسم الاستهلاك أو الانتاج المحصل فى مصر على الاصناف المقررة عليها رسوم مماثلة فى السودان والتى تقوم مصلحة الجمارك السودانية طبقا لنظام المحاسبة بينهما الا اذا كانت تلك الرسوم فى مصر تزيد عنها فى السودان فيرد الفرق بين الرسمين الى ذوى الشأن »

المادة الثانية - تضاف الاصناف المدرجة بالجدول المرافق الى الجدول الملحق بالقرارات سالف الذكر .

المادة الثالثة - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية

وفيه ايل بيان بالمواد عند ورودها وعند تصديرها :

سكر مكرر وجليكو (مصنوعات سكرية)

خيوط حرير طبيعى وغزل مشاقة الحرير الطبيعى (أقمشة حريرية)

ورق صحف ومجلات (صحف ومجلات)

ما لم ير المدير العام لادارة الجوازات والخمسينه أو من يندبه المجاوزة عن هذا الحكم مادة ١٨ - يلغى القراران الصادران فى ٧ أغسطس سنة ١٩٥٢ ، و ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢ المشار اليهما مادة ١٩ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

الضريبة على الممولين

تحصيلها بمقتضى الاحكام الابتدائية تبين لمصلحة الضرائب أن بعض الاحكام الواردة فى المنشور رقم ١٤١ ، تتعارض مع نص المادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، فقامت بتعديلها على الوجه الآتى :

الاصل فى الاحكام ، كقاعدة عامة ، أن تكون نافذة المفعول متى كانت نهائية ، فاذا استؤنفت أصبحت غير قابلة للتنفيذ . . حتى يفصل نهائيا فى الاستئناف .

الا أن المادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ جاءت استثناء من هذه القاعدة ، إذ نصت على أنه اذا صدر حكم من المحكمة الابتدائية وجب اتباعه حتى الفصل نهائيا فى الدعوى ، وبناء على هذا النص تصبح مصلحة الضرائب ملزمة بتنفيذ حكم المحكمة الابتدائية ، الذى يصدر نتيجة الطعن فى التقدير ، وتحصيل الضريبة فى حدود ماضى به . . ولو طعن فيه بالاستئناف .

قواعد التنفيذ

وازاء ذلك وجهت المصلحة نظر المستولين الى اتباع القواعد الآتية ، فى تنفيذ الاحكام الابتدائية حتى ولو استؤنفت هذه الاحكام :

١ - يعدل الربط على أساس الحكم الابتدائي

٢ - يتعين اخطار الممول بالربط الجديد بعد تعديله ، طبقا لما قضى به الحكم الابتدائي ، على أن يعاد اخطاره مرة ثانية فى حالة ما اذا كان الحكم الاستئنافى قد قضى بتعديل الحكم المستأنف

تحصيل المتبقى

فاذا ترتب على تعديل الربط استمرار انشغال ذمة الممول بضرائب مستحقة عليه أى اذا كانت الضرائب المحصلة تقل عما قضى به الحكم ، وجب على المصلحة المبادرة الى اتخاذ اجراءات تحصيل المتبقى منها .

المبالغ الزائدة

كما يجب عليها أن ترد الى الممول المبلغ المسددة منه بالزيادة ، على ضوء الحكم الابتدائي متى طلب الممول ذلك ، على أنه اذا قام الخوف على حقوق الخزنة أمكن توفيق الحجز التحفظى أو التنفيذى على هذه الزيادة

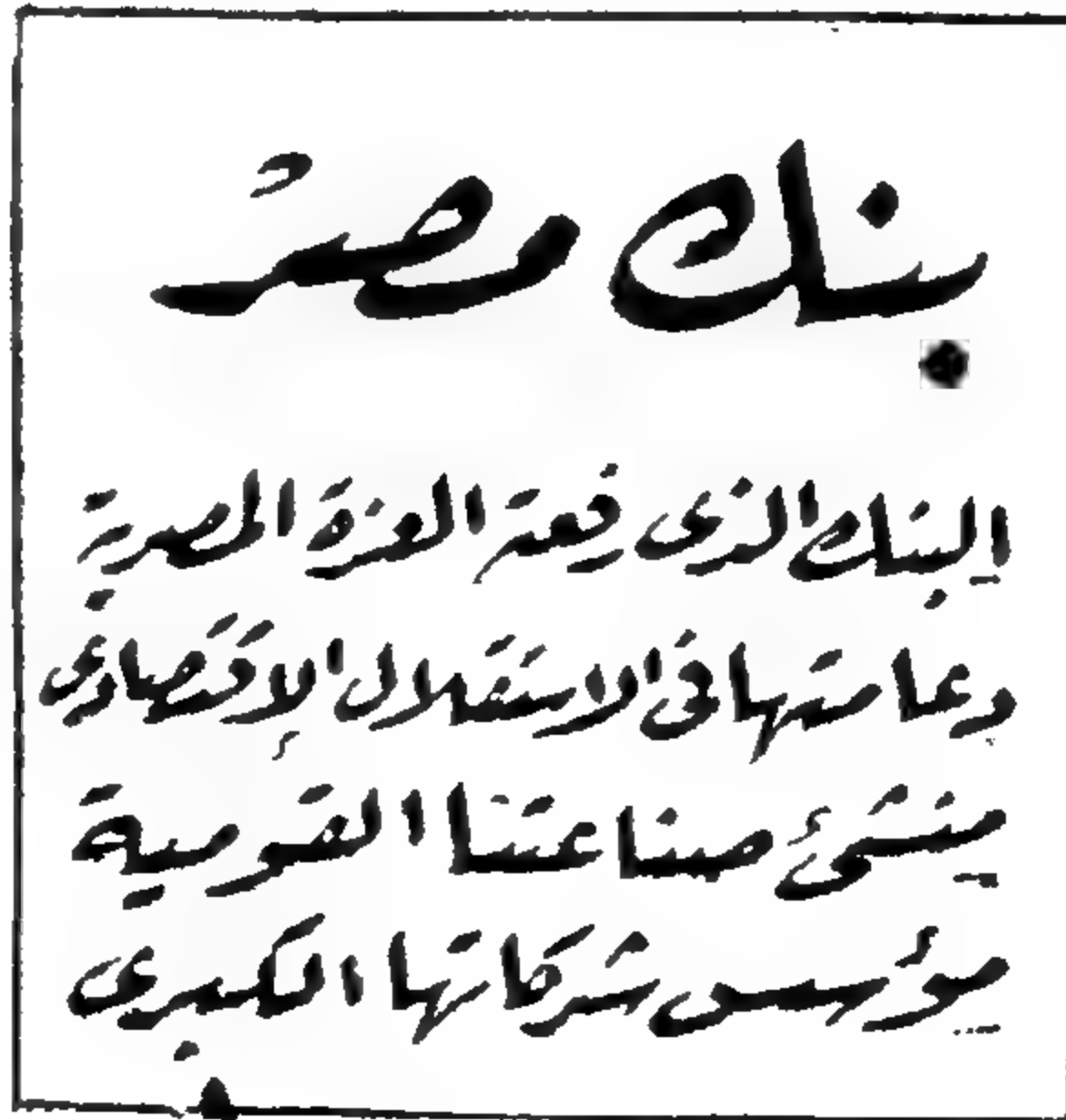
أما بالنسبة لأوامر التقدير الصادرة بالمصروفات المناسبة ، والاعتاب متى أصبحت نهائية وجب تنفيذها فورا ، حتى ولو استؤنفت الاحكام المتعلقة بها الاوامر السالفة الذكر

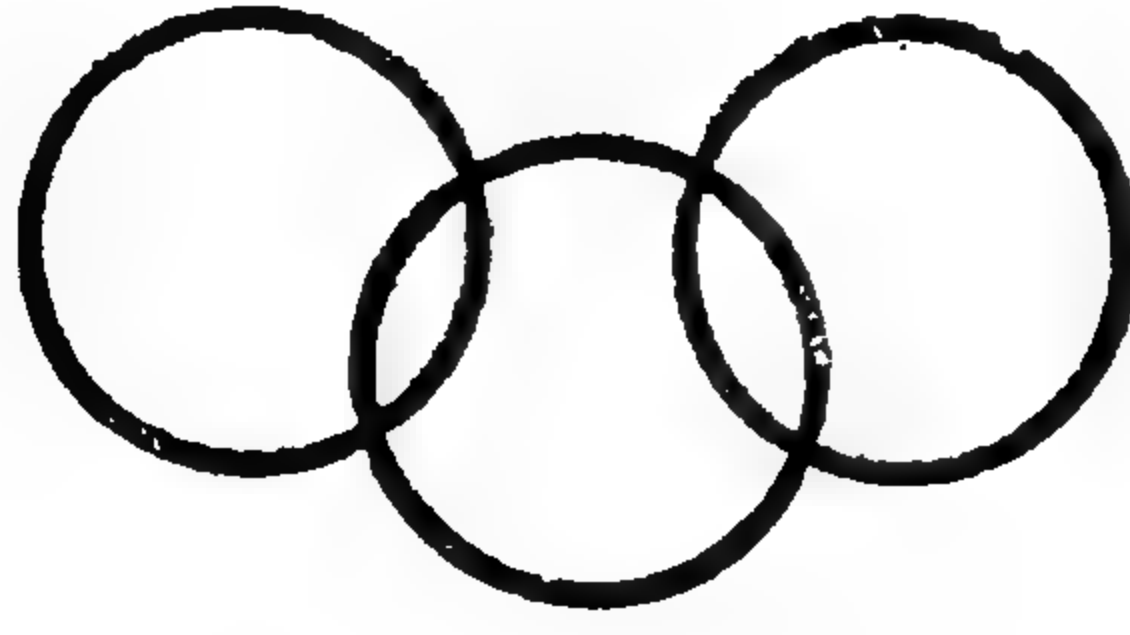
المواد الضريبة على الممولين

وافق مجلس الوزراء على المذكرة التى تقدمت بها وزارة المالية خاصة بإضافة بعض الاحكام الى القرار الوزاري رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن رد الرسوم الجمركية ورسوم الانتاج أو الاستهلاك والعوائد الإضافية على المواد الاجنبية المستخدمة فى المصنوعات المحلية التى تصدر الى الخارج وفيما يلي نص القرار الذى وافق عليه المجلس :

المادة الاولى - تضاف الى المادة السادسة من القرار الوزاري رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فقرة جديدة بالنص الآتى :

« ولا يرد لذوى الشأن رسم الاستهلاك أو الانتاج المحصل فى مصر على الاصناف المقررة





التعاون

وتعاونوا على البر والتقوى

نظام اقتصادى نشأ وليد الحاجة ونما وترعرع حيثما سادت الازمات أو عم الغلاء فهو المنجى الأمين الذى يلجأ اليه أفراد الشعوب لتخلص من الضائقات التى تحل بهم وانه لنظام وسط بين الرأسمالية والاشتراكية يمكن الافراد من جماهير المستهلكين مهما قلت مواردهم من تملك المؤسسات والمصانع والمتاجر التى تمونهم بالسلع المختلفة ويوفر عليهم الاتوف من الجنيهات التى كانت ستذهب لجيوب الوسطاء هو نظام شعبى ديمقراطى فى نموه وانتشاره اتحد من المساوىء التى تؤخذ على الرأسمالية المظلمة كما أن فيه الوقاية من النظم الشيوعية الهدامة فهو خلاصة النظامين تجمعت مزاياهما فيه واضحة ملموسة وسلم من نقائصهما فخرج نظاما فريدا فى تجديده للنفع العام ممتازا فى استعداداته لخدمة الناس أجمعين

الجمعية التعاونية للبتروك

لنعمد اعلى إنارة جيلة



(س. ٣١٥٢٦)

محلل اولاد يعقوب كوهنكا شركة مساهمة مصرية

الموزعون الرسميون:



علامة الجودة للسجاير المشهورة

لأصحابها: نقولاً صوبه ليحتد
م. م. م. : الجيرة ٢٨٩٥

شركة مصر للغزل والنسيج

مركزها الرئيسى : القاهرة

صانفها بالحملة الكبرى

مؤسسة مصر الكبرى

تأسست فى ١٩٢٧ سنة

تشغل مصانفها ومرافقها : مليون متر مربع
تستهلك من القطن : نصف مليون قنطار سنوياً
تنتج من المنسوجات القطنية : مائة مليون متر سنوياً
وتنتج من خيوط الغزل : عشرين مليون كيلوجرام سنوياً
يكفى انتاجها من الأقمشة القطنية : ٥٠ ٪ من سكان مصر
تغزل وتنسج وتبيض وتطبع : القطن المصرى
وتستخدم فى هذه العمليات : أحدث الآلات
التي جددت تجديداً كاملاً بعد الحرب

يعمل فى مصانفها : ثمانية عشر ألف عامل
نصبت لسكانهم مدينة : نموذجية تكلفت نحو مليون جنيه
وتقيم لهم الآن مرافق : صحية ورياضية وثقافية
تضم استاد من اكبر الملاعب وحمامات للسباحة ونواد ومطاعم
ومبانى ثقافية تكلفت مليون ونصف مليون جنيه



شركة مصر للتأمين

أرباحها أنت مصدرها وهي تعود إليك

التأمين مع الاشتراك في الأرباح

بوليصة التأمين على الحياة التي كفلت للمواطنين كل مزايا الضمان
وأناحت لهم استثمار أموالهم في أحدث العمارات وأفخمها

المركز الرئيسي ٤٣ شارع قصر النيل بالقاهرة تليفون ٧٩٧٩٧

ب. س. ن. ١٩ القاهرة

نهنيء الشعب المصرى الكريم وقواد الحركة الجديدة

بالعيد السعيد

أعاد الله على الجميع باليمن والخير والبركات

كامل حسن حمزه
المقاول بالسويس

بنك مصر
وشركاته

محلات هانو
الكبرى

الجمعية التعاونية
للبنترول

شركات
المهندس احمد عبود

شركة مصر
للملاحة البحرية
ش.م.م

أشارع البورصة القديمة بالاسكندرية
خطوط منتظمة لنقل الركاب والبضائع
نقل الركاب الى الارض الحجازية

شركة مصانع
الزيوت والصابون
نايف عماد سابقا
طنطا

محلات صيدناوى



الاقتصاد والمحاسبة

الشمس
١٠ قروش

صاحب الامتياز : عبدالله فكرى أباطة رئيس نادى التجارة
رئيس التحرير : أحمد عنان

العدد - ٥٦
١ يوليو ١٩٥٣

شعب يحكم نفسه

أخيرا أعلنت الجمهورية ، ووقف الشعب لأول مرة في تاريخ مصر يحمل التبعية كاملة فقد دنت له جميع السلطات بعد ما كانت حكرا على طبقة تتداول الحكم في ظل ماوك عتاة ليس لهم من هم الا أن يستزيدوا من انشاء ويستكثروا من المغانم ويطمعوا في وفرة من السطة على حساب الشعب ومصالح الشعب ورفاهية الشعب .

وقد اقترن اعلان الجمهورية في مصر - وهو عمل يغلب عليه الجانب السياسي - باعلان برامج مصر للنمو القومي - وهو عمل يغلب عليه الطابع الاقتصادي . ذلك لان الحكومة فطنت الى أن السياسة والاقتصاد صنوان ، ان افترقا دب الوهن في جسم البلاد ، وان اتحدا وسارا معا في تجانس ، قفزت البلاد قفزات واسعة في مضمار الارتقاء والقوة . .

هذه حقيقة تذكر لهذا العهد ، الذي جاء ليبني باسم الشعب ما هدمه السابقون جورا زاعمين أنهم يصنعون ذلك باسم الشعب . فقد أدرك المسؤولون أن حياة الارتجال لم تعد سبيلا مثلى لبناء شعب ، وحتم أن توضع البرامج المدروسة والمشروعات القائمة على استقصاء واستقرار وبحث اذا أراد شعب أن يكون له في الميزان الدولي مقام ، واذا أراد أن يهيئ لافراده حياة رغد وهناءة .

وقد بادر الشعب عقب اعلان الجمهورية باظهار مدى اغتباطه بهذا الحديث بوسائل شتى ، موقفا اذ يمنح ثقته لرجال الحكم ، فانما يمنحها لرجال هم أهل اها مقدرين لتبعاتهم عارفون حقوقهم حريصون على أن يردوا هذه الثقة للشعب عملا لا قولا ، وثمرات ناضجا لا نباتا ضعيفا .

فالثقة بنت المسؤولية ، والمسؤولية هي الضمير اليقظ الذي لا يعرف قعودا عن الاضطلاع بالجسيم من الاعباء ، ليكون حقيقا بما أودع فيه من ثقة . وما دام الشعب يحكم اليوم نفسه بنفسه ، فهو خير ساهر على مصالحه ، خير حارس على رفاهيته ، وهذا حق اكتسبه الشعب اليوم فلن يفرط فيه في القابل من الايام .

واذا كانت الملكية علما على الفوضى السياسية والارتجال الاقتصادي ، فلنجعل للجمهورية علما على الاستقرار السياسي والتنظيم الاقتصادي ، وتلك هي القولة التي يرددها الشعب بكثرة وعشيا .

في هذا العدد

شعب يحكم نفسه - للتحرير
عرض وتعليق : الاستقرار
النشود - تقرير مجلس
التنمية

تجارة مصر مع الشرق الاوسط
سنة ١٩٥٢

في السياسة الاقتصادية :
ملاحظات على السياسة
المالية للدكتور العمري -
للاستاذ وديع فلسطين

سياسة مصر للتنمية الانتاج
القومي : تقرير لفضة
الاستاذ حسين فهمي رئيس
مجلس التنمية

اقتصاديات الشرق الاوسط :
الحالة الاقتصادية في باكستان
سنة ١٩٥٢ - انتاج البترول
في الشرق الاوسط - واخبار
اخرى

نحو وعي ريفي جديد :
الصناعات الصغرى - للاستاذ
احمد فريد حسن

الاقتصاد العالي : الفيضانات
الاخيرة في هولندا - البطالة
في ايطاليا - تعديلات الصرف
في بوليفيا - تجارة ايطاليا
مع أوروبا - صناعات العراق
سياسة التوسع في المنشآت
الصناعية : للاستاذ موسى حقي
تحديد أسعار رتب القطن
من الصحف العالمية : مكتبة
التاجر - في ركاب العلم -
اخبار المعادن

بتروليات - اخبار اقتصادية
شهرة المنشأة التجارية :
للاستاذ ت. ا

سوق الاوراق المالية في النصف
الثاني من يونيو ١٩٥٣
الاقتصاد والمحاسبة أمام القضاء :
للاستاذ أحمد حمدي حافظ
الاحوال الاقتصادية في بلدان
شمال أفريقيا : للاستاذ
أحمد زكي عبد الهادي



الاستقرار المنشود

بإعلان الجمهورية في مصر استقرت الحياة السياسية في مصر على أساسين مكين ، والاستقرار السياسي شرط لازم للاستقرار الاقتصادي . وأعلن وزير المالية أن الحكومة لا تتوى أن تصدر قوانين جديدة للشؤون المالية ، لأن ما أصدرته منها فيه الكفاية لتنظيم الحياة الاقتصادية في مصر .

وأذاع الوزير كذلك أن الحكومة تولى البورصة الآن اهتماما كبيرا وأنها تحرص على تنظيم أمورها بحيث تزول منها العوامل غير الطبيعية ويبقى مكننا للتعامل لا يتحكم فيه إلا ناموس العرض والطلب . هذه جميعا أنباء نستبشر بها ، ونطرب لها أشد الطرب . فليس أحب إلى المشتغلين بالاقتصاد من أن تستتب الأحوال وتستقر ، ويعرف كل حقوقه وواجباته ، ويدرك أن الحكومة ساهرة على حفظ الاستقرار في كل مرقق من مرافق الاقتصاد .

والثمرة الأولى لهذه الحال هي استعادة الثقة العالمية في الأسواق المصرية ، تلك الثقة التي كانت تكتنفها عوامل التردد في فترة الانتقال الماضية ولهذا كان طبيعيا أن يعان المسؤولون أن عروضا كثيرة جدية قدمت إلى الحكومة لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية في الصناعة المصرية .

ولكن هناك مجال تستطيع الحكومة أن تعمل فيه عملا مضمونا مجديا ، وهو مجال استعادة المنزلة التي كانت لمصر باعتبارها ممر الطائرات التجارية وسفن الملاحة . فقد تضاعفت هذه المنزلة منذ تبينت شركات الطيران والملاحاة أن الموانئ المصرية لا ترحب بها واتجهت إلى موانئ أخرى في بلدان البحر المتوسط المجاورة .

ولا نخال الحكومة جاهزة هذه الحال . وان مقارنة أرقام الملاحة

الجوية والبحرية اليوم بما كانت عليه من ثلاث سنين فيه أصدق دليل على ما نقول . ومن حسن حظ مصر أن لها اليوم حكومة تسمع وتعمل .

تقرير مجلس التنمية الأعلى

نشرنا في غير هذا المكان التقرير المفصل الذي أذاعه المجلس الدائم لتنمية الاقتصاد القومي عن أعماله منذ انشائه والقرارات التي اتخذها رغبة منه في زياد إمكانات الإنتاج في مصر وزيادة الدخل القومي . وكل مشروع من المشروعات التي بحثت كفيل بتحقيق جانب من الرخاء ، وتهيئة مجال للأيدي والخبراء الفنيين فضلا عن استثمار الموارد التي كانت حتى اليوم اما مهملة واما مستثمرة في نطاق محدود .

وقد أعجبنا من هذا التقرير أن مجلس التنمية لم يقصر نشاطه على بحث ناحية واحدة من نواحي الإنتاج ، بل تطرق إلى جميع أبواب الحياة العملية ، فقدم توصيات متعلقة بالزراعة وأخرى خاصة بالصناعة ، وغيرها لشق الطرق ، وغيرها للصناعة التعدين ، وغيرها لمد أنابيب الزيت وإنشاء معامل التكرير ، فضلا عن التنبيه دائما إلى أوجه القصور في الاداة الحكومية والحاجة في ضرورة معالجتها سريعا .

ولكن اوحظ في ما يتعلق بالاعتمادات المخصصة لهذه المشروعات ، أن المجلس كان يقدر النفقات ثم يدع للحكومة أمر تدبيرها . كما أن جميع المشروعات المقترحة ، يراد تنفيذها في مدة أقصاها أربع سنين من اليوم ، مما يحتم على الحكومة أن تدبر قدرا كبيرا من المال قد تعجز عن تدبيره في الميزانية السنوية العادية ما لم تكن هناك موارد أخرى . وهذه في الواقع هي الملاحظة التي تستوقف النظر من تقرير المجلس . فكان يحسن بالمجلس أن ينبذ دائما إلى وسائل تدبير أموال تنفيذ المشروعات التي يقترحها ، ليكون تقريره أقرب إلى الحياة العملية منه إلى المبادئ النظرية .

واوحد في التقرير كذلك اعتماده في الاغلب على الحكومة في تنفيذ المشروعات المقترحة أما الاعتماد على

الشركات والهيئات الخاصة فقليل . وهذا اتجاه ينبغي أن نحذر من الاسراف فيه ، لأن الحكومة مهما حسنت أدائها واكتتمت أدائها - وهذا متعذر في أرقى بلاد العالم - لا تستطيع أن تداني الشركات والأهمة الخاصة في سرعة إنجاز الأعمال مع الاقتصاد والاتقان . وخير لنا أن نكل إلى الحكومة المشروعات التي هي بحكم طبيعتها من اختصاص الحكومات لا الأفراد ، أما المشروعات الأخرى التي تحسن الشركات القيام بها ، فيحسن أن توكل إليها .

فليس من الحجى الاعتماد على الحكومة في كل شيء . وليس من الصواب أن نحمل الإدارة الحكومية الكليلة أعباء لا تقوى على احتمالها .

في قانون الشركات

رحب الدكتور حامى بهجت بدوى وزير التجارة والصناعة بكل ملاحظة تبدى إليه بشأن قانون شركات الجديد الذي أعلنت صيغته الابتدائية وهذا تقليد حسن يدل على أن الحكومة حريصة على أن تستمع إلى آراء الخبراء والفنيين رغبة في أن تنتفع بكل اقتراح تراه وجيها .

وقد بادر كثيرون من رجال الاقتصاد والمشتغلين بالشركات بتقديم ملاحظاتهم إلى وزير التجارة ، فأبدوا آراءهم في ما يتعلق بتنظيم الشركات وأعضاء مجالس الإدارة وعددهم وسنهم ومرتباتهم واختصاصات كل منهم وعلاقة الشركات بالحكومة وما إلى ذلك .

هذا وفد أرسل الدكتور يوسف نجاس الاقتصادي الكبير (الملاحظة التالية إلى وزير التجارة ، وقد رأينا اثباتها هنا مع تركيتها لأنها تهم الحياة الاقتصادية جدا :

« لا شك في أن الاقتصاد القومي يتأثر من كل تحقيق يجري ضد أية شركة مساهمة وأن أثره يمتد إلى مركز الشركات الأخرى الأدبي وأسعارها في الأسواق المالية ، وأن الريبة ستكون ذات أثر أخطر إذا قام الخبير المنتدب للتحقيق مع الشركة المشكو في حقها درءا لمسؤوليته بتحقيقات وتحريرات تكشف للشركات المنافسة عن وسائل وأسرار الإدارة

تجارة مصر مع الشرق الأوسط ١٩٥٢

وفي ناحية الصادرات انخفضت الصادرات الى فلسطين بقدر كبير وكذلك كان الحال مع تركيا وسوريا والاردن وقبرص . أما بالنسبة للبلاد الاخرى فقد زادت مشترواتها بقدر ضئيل .

وفيما عدا فلسطين والاردن وباكستان لا يزال الميزان التجاري في غير صالح مصر مع بلاد المنطقة . وقد تفاقم العجز مع تركيا والبلاد السعودية ، في حين تقلص العجز مع ايران بشكل كبير وكذلك مع لبنان . ومما يلاحظ أن جزءا كبيرا من صادراتنا الى البلاد العربية السعودية هي من البضائع الواردة التي بلغت قيمتها ٢٤٨٠٠٠ جنيه في عام ١٩٥٢ مقابل ٣١٤٠٠٠ جنيه عام ١٩٥١ وكذلك الحال بالنسبة الى اثيوبيا حيث بلغت صادرات البضائع الواردة اليها ٥٢٠٠٠ جنيه في عام ١٩٥١ وانخفضت الى ٤٧ ألفا عام ١٩٥٢

توزيع الاراضي يوم ٢٣ يوليو

قررت اللجنة العليا للإصلاح الزراعي توزيع بعض الاراضي على بعض الفلاحين بمناسبة عيد ٢٣ يوليو القادم ويبلغ عدد الاسر التي تنتفع بهذا التوزيع في تفتيش الزعفران ٧١٥ أسرة سيوزع عليها ٧٠٪ من مساحة التفتيش وهي ٥٠١٢ فدانا . وسيوزع من تفتيش دميرة ١١٢٨١ فدانا على ٢٦٠٠ أسرة من المستأجر ٠ لهذا التفتيش .

البضائع الواردة ٩٣٦ ٥١٢
المجموع ٧٤٠٦ ١٨٤٠٥
الميزان التجاري ١٢١٦٢ - ٨٨٠٧

وكان الانخفاض الكبير في الواردات والذي أربى كثيرا على الانخفاض في الصادرات ، عاملا في تخفيض العجز في الميزان التجاري لصالح مصر ويرجع معظم الخفض في الواردات الى اغلاق معامل البترول الايرانية ومانجم عنه من انقطاع واردات البترول من تلك البلاد .

الا أن المنطقة حافظت على مركزها النسبي في تجارتنا الكلية ، اذ كانت في عام ١٩٥١ مصدرا نحو ٧٪ من واردات مصر الكلية ، وانخفضت النسبة في عام ١٩٥٢ بشكل ضئيل الى ٦٤٪ . وبالنسبة للصادرات المصرية كان نصيب المنطقة منها عام ١٩٥١ نحو ٣٢٪ وارتفع الى ٣٥٪ عام ١٩٥٢

ونورد في الجدول الثاني توزيع تجارتنا الخارجية مع كل من بلاد المنطقة في عام ١٩٥٢ مع الارقام المقابلة لعام ١٩٥١ ومنه يظهر بجلاء كيف انخفضت الواردات من ايران انخفاضاً جسيماً بلغ نحو ٤٠٥ مليون جنيه . وكان الخفض أيضاً من نصيب الواردات من سوريا ، لبنان وقبرص والباكستان . وزادت قيمة الواردات من البلاد العربية السعودية ومن تركيا

لا يحتل الشرق الاوسط مكانا كبيرا في تجارة مصر الخارجية ، ومن آسف أن الروابط الاقتصادية بين بلاد المنطقة ليست بقوة الروابط الاخرى وهو ما يدعو الى زيادة الاهتمام بتوثيق عرى التبادل التجاري بينها . ولعل المؤتمر الاقتصادي العربي يسفر عن اجراءات قوية عملية في هذا الخصوص بين البلاد العربية خاصة ومن ثم بين بلاد الشرق الاوسط عموماً .

وقد أصاب الاضمحلال تجارة مصر الخارجية عامة في عام ١٩٥٢ وشمل ذلك تجارتنا مع الشرق الاوسط أيضاً كما يظهر من الجدول التالي

تجارة مصر مع منطقة الشرق الاوسط بالآلاف الجنيهات

الواردات	عام ١٩٥١	عام ١٩٥٢
الصادرات	١٩٥٦٨ ر	١٣٩٩١ ر
البضائع الوطنية	٦٤٧١ ر	٤٦٧٢ ر

المتبعة في الشركة المشكو ضدها من أجل ذلك نقترح بالآيا أمر القاضي بتلك التحريات والتحقيقات الا من بعد فحص فني دقيق يقوم به اخصائيون في موضوع الشكاوى ويكون ذلك بأن ننشأ إدارة رسمية قوامها عشرة أعضاء يرأسها وزير التجارة أو وكيله ، ويكون أعضاؤها ثلاثة من مديري البنوك وثلاثة من أعضاء مجالس إدارة الشركات وثلاثة من أعضاء لجنة البورصة . وأما مهمة هذه اللجنة فتكون دراسة الشكاوى المقدمة اليها من المساهمين بغض النظر عن عدد الاسهم التي يملكونها . وقد يستحسن لتحقيق جدية الشكاوى أن يؤدي المساهمون الذين يقدمونها رسماً زهيدا أو تقوم الهيئة بتعيين ثلاثة من أعضائها لتحقيق ما يصل اليها من تلك الشكاوى . فاذا ظهر لها أن للشكاوى أساسا جديا ففي هذه الحالة فقط تتبع الاجراءات المنصوص عنها في مشروع القانون بتعيين خبير بواسطة المحكمة يحدد المسئوليات المدنية والجنائية قبل المسؤولين »

بالآلاف الجنيهات

الميزان التجاري		الصادرات		الواردات		
١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥١	
٢٧٤٥ -	١٩٨٧ -	١٨٧	٤٣٦	٢٩٣٢	٢٤٢٣	تركيا
٣١٣٦ -	٣١١٤ -	٩٢	٩١	٣٢٢٨	٣٢٠٥	العراق
٧١٧ -	١٢٤٨ -	٧٣٤	٧٣٢	١٤٥١	١٩٨٠	لبنان
٦٥٩ +	١٦٤٧ +	٨٢٧	١٧٦٣	١٦٨	١١٦	فلسطين
٢٥١٩ -	١٩٨٧ -	٩٣٣	٨٥١	٣٤٥٢	٢٨٣٨	البلاد
٢٩٨ -	٤٢١ -	١٨٢	٦٤٨	٤٨٠	١٠٦٩	السعودية
١١٥ +	٤٠٨ +	١٤٠	٤٥٣	٢٥	٤٥	سوريا
٦٣ -	١٧ -	١	٠٠	٦٤	١٧	الاردن
٣٧١ -	٥٧٤٦ -	٦	١٤	٣٧٧	٥٧٦٠	اليمن
١٦٥٨ +	١٧٥٧ +	١٨٢٨	٢٠٠٩	١٧٠	٢٥٢	ايران
٨٦٢ -	٩٣٤ -	١٤٧	١٠٠	١٠٠٩	١٠٣٤	باكستان
٥٢٨ -	٥٢٠ -	١٠٧	٣٠٩	٦٣٥	٨٢٩	اثيوبيا
٨٨٠٧ -	١٢١٦٢ -	٥١٨٤	٧٤٠٦	١٣٩٩١	١٩٥٦٨	(تشمل أرتريا)
						قبرص
						المجموع

ملاحظات على السياسة المالية للدكتور العمري

ضرورة معالجة أسباب هبوط أسعار القراطين المالية

ليس من مصلحة مصر بخس قيمتها في الخارج

تحدث الدكتور عبد الجليل العمري وزير المالية الى الصحف حديثاً مسهباً عن سياسته المالية التي يهدف بها الى انهاء اقتصاديات البلاد بعد فترة من الرواج المصطنع عرفت بها مصر وعاشت في سربها طويلاً حتى استيقظت على الحقيقة المروعة وأدركت أن خزانها خاوية ورصيدها في البنك الاهلي مستنزف بل مدين بنحو أربعين مليوناً من الجنيهات ، وقدرة الحكومة على دفع مرتبات الموظفين باتت موضوع تساؤل جدى .

وقد جاء هذا الحديث كأنه عرض برلمانى عام لسياسة الوزير ، تلك السياسة التي تتلخص في سبيلين جوهرين هما :

أولاً - الانقاذ ، وذلك بمجابهة الثغرة الحالية في الميزانية . وقد تسنى للحكومة أن تسد الثغرة بالجوء الى سياسة التقشف والاقتصاد ما أمكن ، ووضع قيود على الاستيراد واصدار العملة ، واحكام وسائل جباية الضرائب ، وزيادة أرصدة البلاد من العملات الأجنبية مع موازنة حسابها التجارى مع البلدان التي تتعامل معها .

ثانياً - البناء ، وذلك بوضع سياسة بعيدة المدى يراد بها استثمار موارد البلاد لمجابهة الزيادة المطردة في عدد السكان وهي زيادة تجاوز الآن ٣٠٠ ألف نسمة في العام وستزداد كلما تكاثرت عليها عدد السكان وكلما زادت العناية بأحوالهم الصحية والاجتماعية ولتنفيذ هذه السياسة ألف المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، وصدرت تشريعات لتشجيع استثمار رؤوس الاموال الأجنبية واستخدام الخبراء الاجانب وتشجيع صناعات التعدين كما نفذ مشروع لاصلاح الزراعى ، ووضعت مشروعات لزيادة الاراضى الصالحة للزراعة .

وقد أعجبنا في حديث الدكتور العمري صراحته ومجابهته للواقع وقوله أن مهمته كانت مهمة الانقاذ العاجل شأنه شأن الطبيب الذي يعالج مريضاً بداء القلب . فإذا ما انتهت مرحلة النقص ، بدأت مرحلة البناء الاقتصادي للمستقبل . وأعجبنا منه كذلك ترحيبه بالاصغاء الى كل رأي أو نقد يوجه الى سياسته المالية ، ايماناً منه بأن المشكلة الاقتصادية لا تحل حلاً دائماً الا اذا أبدى كل ذى

رأي رايه ، وجاهر به المسؤولين . ومن ثم ، يمكن ابداء الملاحظات التالية على حديث وزير المالية :

أولاً - لا ريب في أن سوق الاوراق المالية ، التي تعد مقياساً للنشاط الاقتصادي في البلاد ، قد عراها في الاوان الاخير هبوط شديد في معظم القراطين بخس قيمتها ، سواء كانت قراطين لتوظيف المال او المضاربة ، وهذه ظاهرة تكررت حتى بات اغفالها أمراً عسيراً . وقد تكون هناك عوامل مصطنعة أدت الى هذا الركود ، او قد تكون هناك عوامل طبيعية نجم عنها هذا الاتجاه النزولى ، والحكومة أقدر من غيرها على معرفة هذه العوامل من تلك ومعالجتها بما يصون الكيان الاقتصادي للبلاد .

ثانياً - ان التشريعات المالية الاخيرة ، على الرغم من اتصافها على الاغلب بالرغبة الصادقة في انهاء اقتصاديات البلاد ، الا ان الموظفين القائمين على تنفيذها يسيئون الى حد كبير الى هذه التشريعات ويجعلون ثمرها عقيماً . ولهذا لا بد من أن يسند تنفيذ هذه التشريعات الى موظفين أكفاء يجمعون الى الهمة بعد النظر بحيث يتصرفون في كل حالة التصرف الصحيح بغير أن يتقيدوا بالحرفية المقوتة .

ثالثاً - ان الثقة التي خسرتها مصر دولياً على أثر حوادث حرق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ لا يستطيع استردادها بين عشية وضحاها . وقد أشار وزير المالية الى ذلك في

حديثه الصحفى . ومعروف أن العوامل التي تنشىء الثقة ثلاثة هي : ١ - الامن ، ٢ - شرف المعاملة ، ٣ - العائد المفرى . واذا كان أصحاب رؤوس الاموال الاجنبية لا يزالون مترددين في استثمار أموالهم في مصر ، فمرجع ذلك الى عدم اطلاعهم جيداً على الاحوال الحاضرة في مصر .

رابعاً - أن الشركات القائمة فعلاً لا تزال تصطدم بعقبات في تعاملها مع الحكومة . فاما خلاف على تقدير الضرائب ، واما خلاف على مقدار الاتاوة ، واما خلاف على تحديد الاسعار ، واما خلاف على تفسير اللوائح والقوانين ، واما خلاف على التراخيص ، ومثل هذه الخلافات تعرقل أعمال هذه الشركات ، كما انها تثبط همم كل من يفكرون في الاقدام على انشاء شركات جديدة تحتاج في سنيها الاولى الى التشجيع والرعاية وربما الحماية من جانب الحكومة .

خامساً - ان الحكومة لم توجه أي اهتمام الى استغلال المال السائب في الايدى المحلية ، بل انها لم تستثمر كذلك الاموال المدخرة في صناديق التوفير بمصاحبة البريد على الرغم من أن جملتها قد تصل الى نحو أربعين مليوناً من الجنيهات .

ثم ان البطء في تسليم سندات الاراضى التي انتزعت ملكيتها قدامى الى حرمان اصحاب الاراضى من مال كان في الوسع ان يستثمروه في أعمال صناعية بدلاً من اغراض الزراعة .

سادساً - ان الوسائل التي تهيئها الاداة الحكومية للجمهور وللهيئات الصناعية والتجارية ، وسائل مطبوعة بطابع الاهمال والبطء . وآية ذلك أن الجهاز التليفونى لا يزال عاجزاً عن الوفاء بمطالب الحياة اليومية ، كما أن البريد - حتى المسجل منه - يتعرض لكثير من التأخير وربما الضياع ، أما البرقيات فإن تأخير تسليمها يؤدى الى

اضرار لا يستطيع حصر مداها . أما
أجرة النولون فهي باهظة . فضلا عن
تأخير شحن البضائع بسكة الحديد
وتعطيلها على الارصفة . وما دامت
الاداة الحكومية مختلة الى هذا الحد،
فان ذلك يلقي ظلاله الكثيرة على الحياة
الاقتصادية التي تعتمد اعتمادا كبيرا
على وسائل المواصلات بجميع أنواعها .

ولا بد كذلك من التقليل - بل القضاء
على - سلطة شيخ الحارة الذي لا بد
من امضاءه على كل ما يتصل بالمستندات
الرسمية ، فمن المؤسف أن كثيرين من
رجال الصناعة لا يقيم لكلامهم وزن الا
إذا زكاه شيخ الحارة .

سابعاً - ان التفكير الرسمي في
شؤون الاقتصاد لا يزال متشعباً
بالافكار العتيقة ، فمن ذلك مثلاً وصف
المصانع والمطابع والمعامل بأنها «محال
مضرة بالصحة ومقلقة للراحة» ومثل
هذا الوصف ما كان ينبغي أن يكون له
أثر في الاوراق الرسمية ، فكيف وهناك
تشريعات حديثة خاصة بهذه المحال
المضرة بالصحة والمقلقة للراحة !

ثامناً - أن سياسة منع الاموال
المصرية من دخول الاراضي المصرية
سياسة تدعو الى كثير من التساؤل .
وحجة الحكومة في ذلك المنع هي أن
هناك أفراداً يشترون اوراق النقد
المصرى من الاسواق الاجنبية بثمن
يقل عن ثمنها الاسمى ، ثم يدخلونها
الى مصر حيث يتم التداول فيها بالثمن
الرسمى فيكسبون في هذه الصفقات
مالاً . وهذا الكسب حرام في عرف
المسؤولين . ولسنا ندرى لم يكون
الكسب حراماً ، ولا تكون الخسارة
حراماً ، فان من يعرض نفسه للربح
يعرض نفسه كذلك للخسارة .

ثم ان ترك الجنيهات المصرية -
التي تحمل تعهداً من محافظ البنك
الاهلى برد قيمتها حال تقديمها اليه -
في الاسواق الاجنبية - بمخس ثمنها
ويجعلها سلعة يعرض الناس عنها .

وليس من مصلحة مصر ان تستبقى
هذا الوضع ، الذى يجعل العملة
المصرية محظورة في البلاد المصرية . أما
تقليدنا بريطانيا في هذا التصرف ، فهو
تقليد قد لا يطابق عين الصواب .

تاسعاً - أن تقييد السفر الى
الخارج ، أدى بدوره الى اعراض ذوى
المصالح من رجال الصناعة والاقتصاد
عن السفر الى حيث يتعاقدون لتنشيط

تجارتهم أو لتوسيع أعمالهم . ثم ان
القيود المفروضة على اخراج الاموال
الى الخارج جعلت الوساطة تنتاب
كل من يحاول بالطريق الرسمى اخراج
مال من مصر ، لئلا توجه اليه ذات
يوم تهمة التهريب لمجرد شك لا تسنده
قرينة ما .

عاشراً - ان طابع الشك وسوء
الظن يغلب على جميع المعاملات
الحكومية مع رجال الشركات والاعمال،
وكان ينبغي أن يكون الطابع الغالب هو
الثقة وحسن الظن حتى يثبت ما يدعو
الى نقيض ذلك .

هذه ملاحظات عابرة أوحى بها
حديث الدكتور عبد الجليل العمرى،
الذى يريد حقيقة أن ينهض بحالة
البلاد الاقتصادية نهوضاً مضمون
الفائدة .

غير ان الداب في سياسة الاقتصاد
والتوفير وضغط ابواب الميزانية

والتقشف والعدول عن المشروعات
والغاء البعثات وغير ذلك، انما هو عمل
يحسن أن يكون مؤقتاً لا دائماً . فليس
التوفير هدفاً في حد ذاته ، بل هو
سبيل الى مجابهة الازمات الملحة
لتنصرف البلاد بعدها الى ابواب
انفاقها المعتادة . واذا كان لا بد من
التوفير فيحسن الكف عن انشاء
وظائف جديدة لا تدعو الحاجة اليها -
كمناصب الوزراء بالنيابة أو الوكلاء
المساعدين لوزراء - فهي مناصب
تستوعب مقادير كبيرة من اموال
الدولة بغير داع .

فلتقتصد الحكومة - اذا شاءت -
ولتتمسك في مصروفاتها ما استطاعت،
ولتتبع الخفاق على موظفيها من
حيث الترقيات والعلوات ، ولكن
الاسراف في هذه السياسة يؤدي آخر
الامر الى ذبح الاوزة التى تبيض بيضاً
ذهب .

وديع فلسطين

من طرائف الأحصاء

اليونان وسوريا ٦٢٤٧ »
شيلي والمكسيك ٥٢٨٢ »
يوجوسلافيا ٤٤٦٢ »
استراليا ٣٢٢٥ »
البرتغال ١٨١٦ »
تعويضات صندوق التأمين الحكومى
بلغت حالات الوفاة والعجز بين
موظفى الحكومة المنتفعين بنظام
صندوقى التأمين والادخار - بعد تنفيذ
هذا القانون - ١٤١ حالة سدد
الصندوق لها ١٤٥٠٠ جنيه . وقد
دفع الصندوق ٦٠٠٠ جنيه لثلاثين
حالة منها والباقي تحت التسوية
بسبب الاجراءات التى تتخذها مصلحة
الضرائب بالنسبة لضرائب الشركات .
ويقدر الخبراء ان مجموع الاموال
التي ستجمع فى صناديق الادخار خلال
السنة المالية ١٩٥٤-٥٣ سبلغ أربعة
ملايين و ٥٠ ألف جنيه فى صندوق
الادخار للموظفين المدنيين و ١٢٤ ألف
جنيه فى صندوق الادخار لموظفى
الاقواف ، و ٦٧ ألف جنيه فى صندوق
الادخار الخاص بالعسكريين . هذا
فضلاً عن مليونين ونصف مليون جنيه
فى حالة الموافقة على انشاء صندوق
الادخار للعمال الدائمين والخدمة
السائرة .

زيادة كميات القطن المصدر
بلغت كميات القطن المصرى منذ
بداية الموسم الحالى حتى نهاية مايو
الماضى ٧٢٣٦٩١ بالة . ولوحظ ان
فرنسا لازالت تحتل المركز الاول فى
الدول المستوردة للقطن المصرى .
واليك تفاصيل الكميات المصدرة :
فرنسا ١٢٧٠٥٣ بالة
الهند ٩٧٦١٩ »
ايطاليا ٦٨٥٧٧ »
المانيا ٥٢٢١٩ »
الولايات المتحدة ٤٣٥٣٧ »
اليابان ٣٩٢٧٩ »
المملكة المتحدة ٣٤٧٥٨ »
تشيكوسلوفاكيا ٣١٥٣١ »
روسيا ٣٠١٥٠ »
سويسرا ٢٩٢٠٧ »
هولنده ٢٣٧٩٦ »
الصين وفرموزا ٢٠١٦٥ »
النمسا ١٨٧٧٨ »
اسبانيا ١٨٤٩٩ »
كندا ١٤٠٧٦ »
بولنده ١١٦٩٥ »
النرويج والسويد وفنلندا ١١٤٠٤ »
المجر ١٠٩٤٠ »
بلجيكا ١٠٧٦٦ »
بلغاريا ورومانيا ٧٨٦٠ »

سياسة مصر لتنمية الإنتاج القومي

التوسع في برامج الزراعة في الوجهين البحري والقبلي والواحات

وضع سياسة ثابتة للتصدير والبتروول تحمل الإنتاج والتكرير ونقل

تقرير لجنة الاستاذ حسين فهمي رئيس مجلس التنمية

البارود لتحقيق هذا الغرض باعتبارها تجربة استطلاعية يمكن بعد التحقق من نجاحها تكرارها في مناطق أخرى وسيمول المشروع من صندوق الاستصلاح الزراعي .

خامسا - اضافة الردة الناعمة الى دقيق القمح وخفض وزن الرغيف وهذا المشروع يؤدي الى توفير مبلغ ٢٠٠.٠٠٠ ر. ٤٠٠ ر. جنيه فضلا عن تحسين صحة سكان المدن . وتقرر خفض وزن الرغيف بمقدار ٥ دراهم من الوزن السائد في البلاد ، مما يوفر نحو ثلاثة ملايين جنيه

سادسا - الموافقة على سياسة مصر الزراعية التي أعدها حاضرة وزير الزراعة ، وهي سياسة ذات شقين : شق انتاجي وشق تنظيمي .

سابعا - الموافقة على مشروع الامر كزية الزراعية ، وذلك بتقسيم القطر الى مناطق يراعى فيها المساحة وعدد السكان بحيث تقوم المراكز الزراعية بخدمة المنطقة من جميع النواحي الزراعية وفقا لحاجتها وطبقا لعوامل البيئة المختلفة

ثامنا - مشروع صيانة الحاصلات الزراعية من اضرار الحشرات وامراض النباتات وذلك بواسطة استئجار مقاومة الآفات الزراعية في أطوارها المختلفة حتى تجدى المقاومة فيتوفر للبلاد نحو أربعة ملايين جنيه تضيع سنويا بسبب الآفات .

تاسعا - دعم صناعة التسميد وتنميتها في مصر ، وزيادة انتاج مختلف أنواع السماد حتى تصل مصر الى درجة الاكتفاء الذاتي .

وقد وضعت سياسة للوصول بمصانع السوبر فوسفات الى انتاج ٢٠٠ ألف طن سنويا ولتذليل الصعوبات التي يواجهها مصنع السماد العضوي وانشاء مصنع آخر في القاهرة ، وتمكين مصنع السماد الازوتي

أذاع حاضرة الاستاذ حسين فهمي رئيس المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي تقريراً مفصلاً عن أعمال المجلس من تاريخ انشائه حتى آخر مايو ١٩٥٣ جاء فيه أن المجلس نشى في مستهل عام ١٩٥٣ لبحث المشروعات الاقتصادية التي يكون من شأنها تنمية الانتاج القومي في النواحي الزراعية والصناعية والتجارية .

وقد ألفت المجلس خمس لجان رئيسية هي : لجنة التوسع الزراعي ولجنة التوسع الصناعي ولجنة الطرق والمواصلات ولجنة التمويل ولجنة التعدين والبتروول .

المشروع هيئة اغاثة اللاجئين وقد عقدت مع الحكومة المصرية اتفاقا بذلك .

ثانيا - مشروع تقاوى القمح المنتقا . وهو يهدف الى زيادة محصول القمح سنويا للتقليل من المقادير التي تستوردها البلاد من الخارج ولسد حاجة التموين في البلاد بقدر الامكان وذلك بتوفير السلالات الحديثة من اصناف القمح الوفيرة الغلة واكثرها على نطاق واسع ونشرها في اقرب وقت . على ان تتحمل الحكومة الفرق بين الايرادات والمصروفات .

ثالثا - مشروع التوسع في اعداد وتوزيع تقاوى الذرة الهجين ، وينفذ في ثلاث سنين وتبلغ نفقاه ٥٩٧٠٠ جنيه هي قيمة العجز بين المصروف والايراد . ويهدف المشروع الى نشر واكثر تقاوى الذرة الهجين بعد ان ثبتت زيادة غلتها بنسبة ٢٥ في المئة في المناطق الجيدة التربة و ١٠٠ في المئة في الاراضي الشمالية التي لا تجود فيها زراعة الذرة الشامية . وقد امضى اتفاق مع النقطة الرابطة بمقتضاه وردت الحكومة الامريكية التقاوى اللازمة . والعمل قائم على قدم وساق لتنفيذ ذلك في الدورة النيلية القادمة بالاضافة الى ما تم زرعه في الدورة الصيفية .

رابعا - مشروع تنمية دخل الفلاح عن طريق الانتاج الحيواني ، وهو يهدف الى اختيار منطقة ايتاي

المشروعات التي تم بحثها

أما المشروعات التي انجز المجلس بحثها فهي :

أولا - برنامج التوسع الزراعي في الوجهين البحري والقبلي وفي الواحات ويتلخص المشروع في استصلاح ٣٥٧١٣٠ فداناً وتحسين وسائل صرف منطقة شرق المنوفية والدشوري ومساحتها ٢٠٧ آلاف فدان وتبلغ جملة النفقات المقدرة ١١٧٢٠٠٠ ر. ٧٢٠ ر. جنيه توزع على أربع سنين .

وقد شرع فعلا في تنفيذ هذا المشروع ، واعتمدت خرائط التخطيط ونزع الملكية وطرحت في المناقصة في بعض المساحات ، واعدت مواصفات الجسور ، ويجرى تحضير المواصفات الخاصة بالاعمال المدنية والميكانيكية . وفي اواسط مارس ١٩٥٣ عقدت اتفاقية بين الحكومة المصرية ويمثلها المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي ، وبين الحكومة الامريكية ، وذلك لتعاون الفني على القيام بمشروع استصلاح وتعمير منطقة ترعة أبيس مديرية البحيرة ومنطقة غرب الفيوم وشرع في العمل فعلا في حفر الترعة والمصارف اللازمة لتوصيل الماء لهذه الاراضي .

والمنتظر اتمام المشروع في ثلاث سنين .

أما مشروع شرق قناة السويس لاسكان اللاجئين على مساحة قدرها ٥٠ ألف فدان فستتحمل نفقات هذا

بالسويس من انتاج ربع مليون طن في عام ١٩٥٤ وانشاء مصنع جديد للسماذ الازوتى عند أسوان لانتاج ٣٧٠ ألف طن يمكن زيادتها الى نصف مليون طن وتكاليف هذا المشروع ٣٢٠ مليون جنيه ومدة تنفيذه خمس سنين

عاشرا - مشروع انشاء مصانع للمبيدات الحشرية والفطرية ومبيدات الحشائش في مصر وقد أحيل هذا المشروع الى وزارة المالية لتدبر له المال اللازم في الميزانية العادية .

حادى عشر - استخدام جزيرة الطويلة في البحر الاحمر لصيد سمك القرش

ثانى عشر - رفع حظر استحضار البلاط الموزاكو الى المودن بعدما تبين أن الانتاج المحلى يفوق حاجة الاستهلاك الفعلى في البلاد

ثالث عشر - تحسين المواصلات البرية في ثلاث سنوات مما يكفى ستة ملايين جنيه . ويهدف المشروع الى انشاء شبكة للطرق يمكن الاعتماد عايتها في المواصلات الميكانيكية وفي تيسير وسائل صون الامن وتيسير نقل المحصولات والمنتجات فضلا عن تشغيل العمال العاطلين . وقد ردد الذين يستوعبهم هذا المشروع بنحو ٣٠ ألف شخص منهم أكثر من ١٣٥٠ من رؤساء العمال الميكانيكيين و ٢٠٠ مهندس . ومجموع اطوال هذه الشبكة من الطرق ألف كيلو متر وتشمل تجديد اربعة جسور ملاحية

هذا وقد فتحت العطاءات في آخر شهر مايو ١٩٥٣ وتدرس الوزارة نتائجها تمهيدا لاصدار أوامر التنفيذ

رابع عشر - وضع سياسة تعدينية لمصر غايتها حسن استغلال الثروة المعدنية والعمل على قيام عدد من الصناعات التعدينية التى تفتقر اليها البلاد لتزيد من قوتها وثروتها . وقد أعدت لجنة التعدين تقريراً بتوصياتها دعت فيه الى رصد مبلغ ١٠٠ ألف جنيه لأغراض البحث كاجراء خرائط وانشاء مراكز تعدين وشراء سيارات على أن يتم ذلك في خلال أربع سنين . وطالبت اللجنة بتركيز الاجراءات الخاصة بالتعدين في مصلحة المناجم مع تأليف لجنة من ممثلى وزارة التجارة والصناعة ومجلس الانتاج

ومصلحذ المناجم لمراجعة القوانين والقرارات الوزارية والمنشورات التى تتصل بصناعة التعدين ، بقصد تنقيحها وتوحيدها على أن يفرغ اللجنة من مهمتها في غضون ثلاثة أشهر ثم تصدرها في كتاب جامع لجميع القوانين واللوائح

وطالبت اللجنة كذلك بالآخذ بنظام المنجم الفردى والمنجم التعاونى والبدء في مباحثة شركة القندل لانغاء رسم المرور .

وأوصت اللجنة باصلاح وصيانة الطرق الحالية الممتدة من وادى النيل الى البحر الاحمر ، وبربط نهاية السكك الحديدية والطرق المشار اليها بطريق يسير بحذاء البحر الاحمر وتقدير تكاليف ذلك بنحو ٧٠٠ ألف جنيهه وانشاء طريق في سيناء جنوبا الى رأس محمد وتكاليفه ٨٠٠ ألف جنيهه جنيه ومد الخط الحديدى من أسوان الى رأس بناس وذلك يكلف ٣٠٠٠ ر ٥٠٠ ألف جنيهه

خامس عشر : العناية بسياسة مصر البترولية . وقد لوحظ ان اعتماد مصر على مشتقات البترول كبير مما يحدوها الى تقرير سياسة واضحة الاهداف والمعالج والوسائل ولاسيما انه كلما تقدمت البلاد في مضمار التطور الآلى الذى هو طابع الحضارة الحديثة كلما زاد استهلاكها من مشتقات البترول في الوقت الذى لا تنتج البلاد ما يكفيها من هذه المواد وتضطر حاليا الى الاستيراد من الخارج بالعملة الاجنبية التى نحن فى أشد الحاجة اليها لأغراض أخرى انشائية . وكان مجموع ما دفعته مصر في عام ١٩٥١ لاستيراد مشتقات البترول من الخارج ١٢٠٠ مليون جنيه ارتفعت في عام ١٩٥٢ الى ١٢٠٠ ر ١٢٠٠ ألف جنيه .

وقد اقترحت لجنة التعدين والبترول اقتراحات يراد بها زيادة الانتاج والتوسع فى وسائل التكرير والتخزين وأوصت بما يلي :

١ - المبادرة بإصدار قانون المناجم والمهاجر فى صورته الجديدة واعداد عقود الاستغلال .

ب - الترخيص بمباشرة العمل في منطقة وادى فيران ورأس مطارمة اذ ينتظر ان يؤدي ذلك الى زيادة الانتاج السنوى بنحو نصف مليون طن .

ج - استئناف عمليات البحث فى

مناطق جمسة وأبو وربة والغردقة

د - الاتفاق مع الشركات المختلفة من أجل انكشف عن المناجم البترولية فى الصحراء الغربية .

هـ - سرعة اتمام الاجراءات المالية اللازمة لتمكين معمل التكرير الاميرى فى السويس من تكرير ١٥ مليون طن فى نهاية عام ١٩٥٣

و - الاتصال بشركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية لتوسيع معملها لتصل كفايته السنوية الى ٢٣٠٠٠٠٠ طن .

ز - انشاء معمل تكرير طاقته مليون طن بالقاهرة عند اتمام مد خط انابيب قطره ١٤ بوصة من السويس الى القاهرة لنقل المازوت وانزيت الخام فى حدود مليون طن سنويا لكل منها

ح - توسيع المستودعات الحالية وانشاء أخرى جديدة . ويتكلف المشروع مليون جنيه تقسم على ٥ سنين بالتساوى .

ك - تحديد منطقة فى الاسكندرية لكل شركة من الشركات .

ل - تنظيم وتوحيد الشروط التى تتطلبها ادارة الرخص والحريق بشأن اقامة المستودعات هذا وقد وافق المجلس على تأليف مجلس ادارة مستقل لمعمل تكرير البترول فى السويس يتألف من أشخاص يتولون الاشراف على عملية توسيع المعمل وادارته

وطالب اعتماد ٤٠٥٠٠٠ جنيهه فى عامين لتوسيع معمل التكرير الاميرى فى السويس

سادس عشر - مد انابيب البترول لنقل الزيوت الخفيفة والمازوت بين السويس والقاهرة . ومن مزايا هذا المشروع تخفيض تكاليف نقل المازوت ٥٠ فى المئة من اجرة نقل الطن حاليا سواء بالصنادل أو بالسيارات أو بسكة الحديد . ويتكلف هذا المشروع ٤ ملايين جنيه ويستغرق تنفيذه ثلاث سنين

سابع عشر - استثمار رؤوس الاموال الاجنبية فى مشروعات التنمية الاقتصادية وقد صدر قانون بذلك فعلا

واتخذ مجلس التنمية توصيات خاصة منها سرعة البت فى عطاءات

الحالة الاقتصادية في باكستان عام ١٩٥٢

١٢٢٠.٠٠٠ ر. بالة الى ١٣٧٦.٠٠٠ ر. بالة

الصناعة : استمر التوسع في انتاج المنسوجات القطنية ، فبلغ متوسط الانتاج الشهري ١٢٧ مليون متر في عام ١٩٥٢ مقابل ٩٧ من ملايين الامتار في العام السابق . وقد بلغ عدد مصانع النسيج في باكستان في نوفمبر ١٩٥٢ ، ٣٢ مصنعا بها ٨.٧ مغزلا ميكانيكيا

كذلك ارتفع المتوسط الشهري لانتاج البترول من ١٢٧.٠٠ طن في عام ١٩٥١ الى ١٤٦.٠٠ طن في عام ١٩٥٢ كما زاد المتوسط الشهري لانتاج الفحم من ٤٣.٠٠ طن الى ٤٨.٠٠ طن .

التجارة الخارجية : هبطت اسعار سلع التصدير الرئيسية وهي القطن والجوت وضعف اقبال المشترين عليها ، بينما ارتفعت اسعار الواردات وهكذا بلغت قيمة واردات باكستان في الاحد عشرة شهرا الاولى من عام ١٩٥٢ نحو ١٩١٧ مليون روبية بينما بلغت قيمة الصادرات في نفس

الزراعة : أدى نقص المياه الى نقص انتاج الحبوب الغذائية ، وقد بلغ العجز مداه في محصول القمح الذي هبط من ٤ ملايين من الاطنان في عام ١٩٥١ الى ٣١ مليون طن في عام ١٩٥٢ ، بينما هبط محصول الشعير الى ١٣٩ ألف طن بنقص قدره ٢٥ ألف طن عن محصول عام ١٩٥١ ، كما هبط محصول الارز الى ٢٦.٤٦ مليون رطل أى اقل من المحصول السابق بنسبة ٦ ٪ . وقد ترتب على هذا أن استوردت باكستان ٧.٠٠ ألف طن من الحبوب الغذائية بعد أن كانت تصدر فائضا منها في العادة .

أما عن المحاصيل النقدية ، فقد زاد انتاج الجوت من ٦٣ من ملايين البالات في عام ١٩٥١ الى ٦٨ من الملايين في عام ١٩٥٢ أى بزيادة ٨ ٪ كما زاد محصول القطن من

الاعمال المدنية لمشروع كهربية خزان اسوان والتوصية بتنفيذ مشروع مصنع السماد

وقد أصدرت وزارة الاشغال الامر الى المقاول لتنفيذ مشروع الكهرباء . أما مصنع السماد فمواصفاته جاهزة والامر يتصل بالتمويل الذي تدرسه وزارة المالية .

وأوصى مجلس التنمية بانشاء ادارة تحت اشراف الدكتور محمد احمد سليم والاستاذ محمد محمود ابراهيم والمهندس محمد على حسنين والدكتور محمد حسنى السعيد لدراسة امكانيات وادى النظرون .

كما وضعت مشروعا لمديرية التحرير ومشروعا لانشاء حوض للعمرة في ميناء الاسكندرية ومشروعا لانشاء مخازن جمركية بميناء الاسكندرية .

الفترة ١٦١١ مليوناً فقط وبذلك كان العجز في الميزان التجارى نحو ٣٦ ملايين روبية . وقد حدا ذلك بحكومة باكستان الى اخضاع جميع الواردات لتراخيص الاستيراد فتحسن الموقف قليلا خلال الربع الاخير من العام . وينتظر أن يكون للاتفاق الذى عقد أخيرا بين الهند وباكستان لتبادل الفحم والجوت واشرنا اليه في عدد سابق أثره في انعاش تجارة باكستان الخارجية .

المالية : أظهر ميزان المدفوعات في العام المنتهى في آخر يوميه ١٩٥٢ عجزا يبلغ ٤٧٣ مليون روبية مقابل فائض قدره ٥٦٣ مليوناً في العام السابق . وبلغت أرصدة باكستان الاسترلينية ٤٧٢٩ مليون روبية في آخر سبتمبر ١٩٥٢ . أما النقد المتداول فقد هبط من ٢٤٦٧ مليون روبية في ديسمبر ١٩٥١ الى ٢.٧٦ مليوناً في نهاية أكتوبر ١٩٥٢

تجارة مصر مع باكستان

جاء في مجلة « التجارة » التى تصدرها ادارة الاستعلامات الباكستانية أنه فى خلال شهر ديسمبر ١٩٥٢ بلغت جملة صادرات مصر الى باكستان ما قيمته ٣.٠٤٧٢ جنيهه مصرى بينما بلغت واردات مصر منها ٣٣١ جنيهه مصرى

وفى شهر نوفمبر ١٩٥٢ بلغت زنة البضائع المصرية التى صدرت الى باكستان ٢٣ كيلو غراما فقط قيمتها

انتاج البترول فى الشرق الاوسط (بالآلاف الاطنان)

١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٠	١٩٤٩	١٩٤٦	
٣٧٦٣٧	٢٨٢٢٦	١٧٢٩١	١٢٣٧٨	٨٠٠	بلاد الخليج الفارسي :
					الكويت
٤١٤٤٣	٣٧٢٠٠	٢٦١٧٩	٢٣٤٧١	٨٢٠٠	البحرين
١٥٠٠	١٥٠٩	١٥١٢	١٥١٢	١٠٠	قطر
٣٢٩٧	٢٣٦٩	١٦٣٢	٩٦	—	المجموع
٨٣٨٦٦	٦٩٣٠٤	٤٦٦١٤	٣٧٤٥٧	١٠١٠٠	دول الشرق الاوسط الاخرى :
١٠٠٠	١٦٨٣٨	٣٢٢٥٨	٢٧٢٣٥	١٩٤٧٩	ايران
١٩٠٠٠	٨٦٣٠	٦٤٨٠	٤٠٦٨	٤٦٠٧	العراق
٢٤٠٠	٢٣٣٣	٢٣٤٠	٢٢٨٠	١٢٨٢	مصر
١٠٦٢٧٧	٩٧١٠٥	٨٧٦٩٢	٧١٠٤٠	٣٥٤٦٨	المجموع الكلى

٣٣ جنيها مصريا ، بينما بلغت واردات مصر منها في الشهر عينه ما زنته ٤٠٧٨٣٢ كيلو غراما قيمتها ٣١٦٤٦٦ جنيها مصريا .

والسلعة الرئيسية التي تصدرها باكستان الى مصر هي الجوت ، وقد استوردت مصر منها ٤٠٣١٦٠ كيلو غراما قيمتها ٢٧٦٢٠ جنيها مصريا ، كذلك استوردت آلات طبية زنتها ٥٣١ كيلو غراما قيمتها ١٤٠٠ جنيها مصريا ، ومشمشا مجفقا زنته ٣٠٢٥ كيلو غراما قيمته ٥٠٥ جنيها مصرية .

ومما يذكر في هذا الصدد ان الآلات الطبية الدقيقة التي تصنع في باكستان تتفاوت في أسعارها بين ٥٠ في المئة و ٣٠ في المئة من أسعار نفس هذه الآلات التي يتم انتاجها في بريطانيا وفي ألمانيا ، ولكنها لا تقل من حيث نوعها جودة عن انتاج ذينك القطرين

برنامج التوسع الزراعي في اسرائيل

رسمت اسرائيل برنامج سنوات خمس للتوسع في الانتاج الزراعي للاقتصاد في واردات الاطعمة التي كونت ما يزيد على ٢٠٪ من الواردات الكلية في عام ١٩٥٢ ، وتبلغ المساحة القابلة للزراعة في اسرائيل نحو ١٧٣ مليون فدان ، يزرع منها الآن مليون فدان فقط منها ١٣٥ ألفا تعتمد على الري . ويرمي البرنامج الى زيادة المساحة المزروعة ٣٧٠ ألف فدان (٣٧٪) والمساحة المروية ٩٨٠ ألف فدان (٧٢٪) وسينم ذلك بتنفيذ مشروعات شاملة للري كتحويل مياه نهر الاردن واستخدام المياه الجوفية وحفظ مياه الامطار

وتبدو أهمية الري في اسرائيل من أنه نجم عن الجفاف الذي أصاب النقب أن لا يتوقع انتاج أكثر من ٨٪ من محصول الحبوب الشتوية وتقدر الخسارة بنحو ١٠ مليون دولار

تجارة لبنان الخارجية في الربع الاول من ١٩٥٣

أظهرت أرقام التجارة الخارجية اللبنانية خلال الربع الاول من عام ١٩٥٣ تحسنا في العجز في الميزان التجاري اذ انخفض الى ٥٠٦ مليون ليرة مقابل ٥٧٢ مليون في المدة المقابلة من عام ١٩٥٢ وقد انخفضت قيمة

كل من الواردات والصادرات ، الا أن انخفاض الواردات كان أكبر من الانخفاض في الصادرات فتحقق بذلك التحسن في الميزان التجاري . وكانت قيمة الواردات في الشهور الثلاثة الاولى من عام ١٩٥٢ قد بلغت ٧٩١ مليون ليرة وانخفضت الى ٦٩٢ مليون بينما انخفضت قيمة الصادرات من ٢٢٠ مليون ليرة الى ١٨٦ مليون

وقد قلت الواردات من معظم البلاد وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وايطاليا بينما زادت الواردات من ألمانيا وسوريا . وبالنسبة للصادرات انخفضت كثيرا مشتروات الولايات المتحدة وبريطانيا وايطاليا وتشيكوسلوفاكيا وسوريا ، في حين ارتفعت مشتروات فرنسا وبلجيكا والبلاد العربية السعودية . ويظهر نصيب الدول المختلفة من الجدول التالي :

بالآلاف الليرات اللبنانية			
واردات	صادرات	١٩٥٣	١٩٥٢
الولايات المتحدة	١٤٢٥٣	١٣١٦٥	٢٠٨٨
بريطانيا	٧١١٥	٦٦٣٨	٢٧٣٣
فرنسا	٧١٠٥	٦٥٨٩	٨١٥
ألمانيا	١٨٢٠	٢٩٩١	٢٤٧
إيطاليا	٥٨١٩	٢٨٦٦	١٤٠٧
سوريا	٩٠٢٠	١٢٩٤٢	٤٠٨٨
العراق	٥٢٩٧	٣٥٣٧	٦٢٩
البلاد السعودية	٥٢٥	٩٦٧	١٠٩٥
مصر	٦٠٩	١٠٣٩	١٤٣٠
(لا تشمل الارقام السابقة واردات الذهب التي بلغت قيمتها ١٦٦ مليون ليرة مقابل ٤٨٨ مليون)			

أنصبة دول الجامعة العربية

رأى الدول الاعضاء تعديل نصيب كل منها في ميزانية الجامعة العربية وقد خص مصر ٤٠٪ والعراق ١٧٪ والمملكة العربية السعودية ١٥٪ وسوريا ١٣٪ ولبنان ٦٪ واليمن ٣٪ ، والاردن ٣٪ وليبيا ٢٪ . ومما يذكر ان ليبيا أعفيت من نصيبها هذا العام على أن يوزع نصيبها على بقية الدول الاعضاء بالتساوي .

وزارة للاعمار بالعراق

قدمت الحكومة العراقية الى مجلس النواب مشروعا لتعديل قانون مجلس الاعمار بغية تكوين وزارة جديدة تصبح مسئولة عن أعمال المجلس باسم « وزارة الاعمار » وسيوكل الى هذه الوزارة أمر تنفيذ برامج المجلس والقيام بالصرف عليها . ولكي يتفرغ المجلس للمشروعات الكبرى فسيقصر على دراسة المشروعات الصغرى من حيث ملاءمتها للبرنامج العام على أن يترك للوزارات المختصة أمر تنفيذها

تقرير شركة البترول الانجليزية الايرانية

بلغت مبيعات شركة البترول الانجليزية الايرانية من البترول الخام والمكرر خلال عام ١٩٥٢ نحو ٣٢ مليون طن لا تتضمن شيئا من ايران ، وهو ما يقل ٣٥ مليون طن فقط عن مبيعات عام ١٩٥١ عندما كان نصيب بترول ايران فيها ١٦ مليون طن ، كلها في النصف الاول من العام ، ويبدو من هذه الارقام مدى نجاح الشركة في التحول الى مصادر أخرى . ولا يعني ذلك التقليل من الخسارة الكبيرة التي حاققت بالشركة من جراء انقطاع البترول الايراني

وقد بلغ انتاج البترول الخام من آبار الشركة وخاصة في الكويت ، والعراق وقطن ٢٦ مليون طن مقابل ٣٣ مليون طن (١٦ مليون منها من ايران) في عام ١٩٥١ ، وبلغت مبيعات البترول الخام ٩ مليون طن مقابل ٨٥ مليون سنة ١٩٥١ ، وبلغت الكميات المكررة في عام ١٩٥٢ ، ١٧٥ مليون مقابل ٢٤ مليون (نصفها في ايران) في عام ١٩٥١ وبلغت مبيعات الشركة من البترول المكرر ٢٣ مليون طن مقابل ٢٧ مليون طن عام ١٩٥١

الصناعات الصغيرة

« صناعة فى اليد .. امان من الفقر »
حديث شريف

مناطق زاخرة بمنتجات الصناعات الصغيرة ، ولها معروضاتها ، ولها اقتصادياتها . وحسبنا أنه يوجد بايطاليا نحو ٦ مليون عامل صناعى يقابلهم ٩ مليون عامل زراعى ، وأن عشر السكان يعتمدون على دخول الصناعات اليدوية التى بلغ رقمها نحو ربع الصادرات كما أن جزر فرجن بلغت مبيعاتها ٦٠٠ مليون دولار من هذه المنتجات فى المدة ما بين ١٩٣٧ و ١٩٤٩ وأن ربع هذه الدخول وزع على ٧ آلاف عامل يدوى يسكنون « سان توماس »

هذه ألوان من الرعاية للصناعات الصغرى فى بعض بلدان العالم ، وهى رعاية تساهم فيها الحكومة والشعب معا . فضلا عما يقام لها من مهرجانات ومعارض سنوية يشترك فيها شعوب هذه البلدان ، يمرضون ويبيعون ويشتررون فيذكرون صناعاتهم وجهود عمالهم . ويفخرون بانتاج مواطنيهم .

فهل آن لنا - فى مصر - أن نتجه هذا الاتجاه الحديث المنتج ، خاصة اذا علمنا أن من ثمار هذه الصناعات الصغرى :

١ - العمل على ادخال صناعات جديدة ، تتوفر لها عوامل النجاح فى المناطق التى مازالت محرومة من الصناعة ، فى حين أن الخامات متوفرة بها .

٢ - خلق جيل صناعى جديد ، يكون خميرة للتصنيع فى القرية ، فضلا عن أن هذه الطبقة ستوجد ولا شك وعيا هو الدعامة لنجاح مشروع التصنيع الريفى .

٣ - استغلال الخامات والمواد الأولية المتوفرة فى الريف المصرى فضلا عن أن المركز الصناعى سيكون بمثابة معرض دائم يزوره آباء وامهات وأقارب المتحقين به ، وكذلك رواد الوحدات الصحية والزراعية مما يجعلهم دائما على اتصال بالصناعة ، ويخلق فيهم حب الصناعة .. بجانب حبهم للأرض .

٤ - استغلال أوقات الفراغ للقرويات والقرويين ، فاذا علمت أن الفلاح المصرى يعمل مدة ٩٠ - ١٢٠ يوما فى العام ، واذا علمت أن أوقات الفراغ المطلوب استغلالها ليست متصلة ، لكنها متتابعة ، لأنها تشمل جزء من ساعات اليوم ، كما أنها تشمل أياما من بعض المواسم الزراعية ، فمثلا فترة الجفاف التى تبدأ من ٢٥ ديسمبر وتنتهى فى ٥ فبراير تقريبا ، وهى فترة تقدر بنحو ٤٠ يوما ، لو استغلت فى صناعة منزلية أو ريفية صغرى ، ولتكن مثلا صناعة الغزل والنسيج اليدوى بمعرفة عائلة قروية مكونة من ٥ أفراد ، (وهو متوسط عدد أفراد العائلة فى ريف مصر) لأمكنها انتاج مايقرب من ٣٧٥ متر من الاقمشة ، وهى كمية لاشك تكفى لصناعة ٦٥ جلبابا ، فهو انتاج - على بساطته قد يكفل الكساء لهذه العائلة .. ولا نغالى اذا قلنا أنه سيساهم فى غذائها غذاءا صحيا ، فضلا عن توفير الكساء والغطاء

يهيب بالمجتمعين ، بوصفه سكرتيرا عاما للجنة الفرعية للصناعات المنزلية فى يوم ٣٠ يوليو سنة ١٩٤٠ - وهى احدى لجان مجلس المشروعات الاهلية فى الهند فيقول :

تتنازع وزارتا التجارة والصناعة والشئون الاجتماعية الاختصاص فى تبعية « ادارة الصناعات الصغرى » لكل منهما .
فترى مصلحة الفلاح التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية أنها احق بالاشراف على ادارة الصناعات الصغرى بينما ترى وزارة التجارة والصناعة أنها « الام الاولى » لهذه الادارة ، ولا يجب أن تخرج صناعة صغرى أو كبرى على توجيهها والاشراف عليها .

« ان المشكلة التى اوكل الى اللجنة بحثها ، هى ايجاد احسن وسيلة لرفع مستوى معيشة ابناء الشعب فى اقصر وقت وبالوسائل الممكنة التى فى متناول اليد . وفى اعتقادى أن كل اتجاه بعيد عن الاسس التى تتصل باستغلال مهارة العمال فى حرف منزلية سيكون بلا جدوى .. وانى مؤمن بأن احياء الصناعات المنزلية تعتبر مسألة حيوية لاعادة بناء الكيان الاقتصادى للريف الهندى خاصة ، والدولة عامة ، وذلك لاعتبارين هامين هما : وفرة الخامات - والمهارة الصناعية الموروثة . وهذه الصناعات تقينا على الانتفاع بجهود غالبيه فلاحينا ضائعة فى عمل مثمر .. اليسوا هم عماد ثروتنا ؟ »

واختتم المهاتما خطابه بأن جلس وبدأت يده تداعب « الشاركا » ليفزل ، فيساهم فى كساء الشعب ، وتطلع اليه أعضاء اللجنة فقلده .. وكان هذا بمثابة التطبيق العملى لتوجيهات الزعيم الهندى

وأعضاء حزب المؤتمر لاشك يذكرون أن غاندى جعل من شروط عضوية الحزب اجادة الغزل . ومن التقاليد المتبعة حتى الآن ، أن الاجتماعات العامة فى الهند ، تفتتح بأن يقوم القادة والزعماء والحكام بممارسة الغزل على (الشاركا) لمدة ربع ساعة ، ويجمع الناتج من الغزل ويرسل لاحدى المؤسسات الخيرية لتتولى نسجه وتوزيعه كعون فى كساء الفقراء .

وهامى أندونيسيا ، وجزر الهند الغربية ، وايطاليا ، وجزر فرجن بالاطلاطى ، ووسط أوروبا كلها ، والولايات الجنوبية بأمريكا ،

ان الحضارة الحديثة تحتل عرشها وتستمد مجدها من « الصناعات الكبرى » ، ومن المصانع الضخمة ومن الآلات الجبارة العاتية ، التى يسمع هديرها فيهبز فى النفوس احساس الفخار ، ويخفق فيها شعور العزة ومجد الانسان

ولكن فات الناس أن الصناعات الكبرى لا يمكن أن تحتل مكانها فى كل ركن من أركان البلاد ، وأنه لا بد - بجانب هذه الصناعات - من انشاء صناعات أخرى ريفية ، قد تبدو كالقزم بجوار العملاق ، ولكنها صناعات لا بد منها لتوجد المجال الحيوى لليدى العاملة ، فتستغل جهودها اقتصاديا .

والصناعات الصغرى - أو الريفية - لم تجد حتى اليوم الاهتمام الكافى بها ، ونحن نأمل أن تنتشر ويتمتع مجالها فى العهد الجديد . عهد العمل .. والانتاج .

واذا جاز لنا أن نسوق أمثلة على سلامة الدعوة لهذا النوع من التصنيع ، فأمامنا الهند - المتشابهة معنا من حيث زيادة عدد السكان ، وضيق الموارد ، وقلة دخول الافراد ، وانخفاض نسبة المتعلمين - هذه البلاد بالرغم من حداثة عهد تكوينها ، قد وجدت فى هذه الصناعات الخط الدفاعى الاول للاصلاح الاجتماعى . وقد كان « المهاتما غاندى » اول من مارس شخصيا صناعة الغزل ، وحذا حذو أتباعه ، وكان الاتجاه صوب انتاج « الخدار » الذى الهندى الشعبى هو اتجاه الرواد .. والقواد . وهذا هو غاندى - طيب الله ثراه -

٥ - تدريب الاطفال والفتيات بمجموعات القرى على بعض الحرف الريفية ليكونوا نواة لتصنيع الاسرة القروية منزليا بوصفهم الجيل الجديد الذى كون اجتماعيا ودرّب فنيا ، وخاصة خريجي وخريجات المدارس الاولى ، وبذلك نقضى تدريجيا على الجهل العلمى ، فضلا عن الجهل الصناعى ، وهكذا نقضى على الامية الاقتصادية والذهنية

٦ - رفع مستوى معيشة الفلاحين ، وهم مايقرب من ثلثى سكان القطر المصرى ، وبذلك نقضى على أعداء الشعب الثلاثة : الفقر والجهل والمرض ، ونزيد الدخل القومى للبلاد .

٧ - تعالج الصناعات الريفية مشكلة زيادة السكان فى القرى والداكر ، اذ انها ستخلق لهم موارد أخرى يعيشون منها ، ويتكسبون قوت يومهم ، من ثمارها ونتائجها .

٨ - فضلا عن أنها تفيد فى الانتفاع بمجهود الاسرة الريفية مجتمعة ، فانها بذلك تحارب الفقر عن طريق انماء الموارد ، والدخل الكلى للأسرة

٩ - ان الصناعات الصغرى سلم للاصلاح الريفى وحسبنا هذا ثمرة من ثمار الصناعات الصغرى !!

وهكذا نكون قد استثمرنا موارد البلاد الطبيعية والبشرية على أوسع مدى . ولكى نقذف بسياسة التصنيع القروى الى اعلا درجة ، لابد من انتاج بعض السبل ، وأرى من أهمها :

١ - فى مقدمة المنشطات العمل على تذليل مشكلات « التسويق » التى تواجهها منتجات هذه الصناعات ، واعتقد ان فى اقامة المعارض الاقليمية والموسمية فى الغرف التجارية والجمعيات التعاونية المنزلية ، فى الموالدوالاعباد ، مايساعد على الاعلان عنها ، والدعاية لها ثم تصريفها . وكلنا يعرف « نسيج النول » وهو من الاقمشة المحببة كثيرا الى القرويين نظرا لرخص ثمنها ، ومتانتها ، وتناسب ألوانها مع أذواقهم .

٢ - خلق المنافسة بين المراكز الصناعية الصغرى ، وذلك بتخصيص مكافآت وجوائز لكل مركز يثبت انه ادى رسالته اداء ممتازا عن طريق عمل مسابقة سنوية للمراكز يتولى امر التحكيم فيها هيئة خارجة عن الحكومة ، على أن تمثل فيها الحكومة لتكون الهيئة رسول دعاية يشيع ويذيع مالمس من حقائق ، وماعرف من جهود

٣ - التدرج فى التوسع فى الصناعات التى تدر ارباحا معقولة ، وتزيد من الدخول زيادة فعلية ، والتى تجد منتجاتها رواجاً فى الاسواق المحلية .

وهناك ثمة اعتراضات على الصناعات الصغرى ، وأولها أن دخولها لاتتناسب مع مايبذل فيها من جهد !! ولكن أيهما أفضل وأمثل لمحروم : أن يأخذ وجبة خفيفة ، أو يبقى جوعانا ريثما تواتيه الاقدار بوجبه دسمة ؟!

ويقولون انها صناعات على الطريقة البدائية ، وفاتهم أن لكل بدائية برامج تهذيب ، وأن الارشاد هو سبيل النهوض بها .

ولقد فات المعارضين ، المتجاهلين ، أن هذه الصناعات لاتستغل الجهود ، ولا تستخدم الخامات ، ولا تستثمر أوقات الفراغ لحسب

بل هى تكافح الامية الاقتصادية ، والامية الذهنية ، بل توجد فى الوسط الريفى وعيا جديدا ، واحساسا مرهفا للعمل ، كما تخلق فى مجتمعهم جيلا ناشئا جمع ما بين التدريب المهنى والسلوك الاجتماعى مايتدرج بالقسري الى مدارج الرقى .

ويكفى للرد على هؤلاء وهؤلاء ، أن نذكر تلك (الاهداف الرئيسية الارتقائية للتصنيع الريفى) فى نظر أول روادها ، ومؤسسى بناءها ، وهو الدكتور شكرى المرافى :

١ - خلق الوعى الصناعى فى البيئة الزراعية
٢ - السير بالشعب صوب التصنيع العصري
٣ - التطلع الى الرقى الاقتصادى ، اذ أن تحويل الخامات الى منتجات يحمل مقومات هذا التقدم .

٤ - نشر فلسفة تقدمية تبنى على اسس الاستفادة من الخامات لاقصى حد ، وذلك لايجاد الانعاش وتوفير الرفاهية .

٥ - مكافحة التعمل ، ومحاربة التبليد ، وتوفير العمل للقادر ، وافساح مجال الكسب عن طريق الانتاج للكبير والصغير ، للرجل والمرأة .

٦ - تحرير البيئة الريفية من جمود الازمة الغابرة ، وتهيئة الاضواء التى تعينها على مسايرة ركب الاصلاح الاجتماعى الارتقائى

٧ - تعميم مذهب المعاملة التجارية القروية، وبعثه فى المحيط الريفى بعد أن طفت عليه مدنية الحضر .

ومن الصناعات الريفية فى مصر : صناعة السجاد - صناعة غزل القطن والصوف والكتان - صناعة المنسوجات القطنية (الانوال اليدوية) - صناعة نسيج الصوف (الاكلمة والاحرمة والشيلان) - صناعة الحصر - صناعة الجريد - صناعة المقشبات وفرش المسح والمماسح والدواسات الليف - صناعة خوص الطرابيش - صناعة الفخار - صناعة تجفيف البلح - صناعة تربية النحل - صناعة تربية دودة القز .

وهذه الصناعات قد انتشرت فى حيزضيق ، اتسع فى بعض القرى الريفية ، اتساعا تميزت به بعض البلاد تميزا جعلها تحمل طابعا صناعيا خاصا . وأذكر من هذه البلدان على سبيل المثال - لا الحصر - كرداسة وقلوب وكوم النور وتخصصت فى صناعة المنسوجات القطنية - قوه وبنى عدى (صناعة السجاد والكليم) - رشيد (صناعة خوص الطرابيش) - ابو النمرس (صناعة المقشبات والدواسات) وسوف نعرض فى سلسلة مقالاتنا القادمة لكل صناعة على حدة فى شئ من الايضاح مع الايجاز .

أحمد فريد حسن

بكالوريوس فى العلوم الاقتصادية

~~~~~|~~~~~

## نشاط نادى التجارة

الحفل كذلك أوركسترا الاوبرج .

وقد قام النادى باجراء يانصيب للهدايا القيمة المقدمة من كبرى المحلات التجارية بالقطر .

● أبقى النادى الى الرئيس محمد نجيب - رئيس الجمهورية - التلغراف الآتى :

الرئيس اللواء اركان حرب محمد نجيب

رئيس الجمهورية - القاهرة

يتشرف رئيس واعضاء نادى التجارة وقد غمرهم الفرح باعلان الجمهورية وتقلدكم رئاستها الحكيمة برفع خالص التهنئة الى الرئيس القائد محمد نجيب بهذا العيد الذى عاد للشعب كرامته وفتح باب عهد جديد ، ندعو الله تعالى مخلصين أن يجعله ع هذا مفعما بالخيرات محققا للوطن كامل امانيه .

عن أعضاء النادى

عبد الله أباطة

اقام نادى التجارة حفلته السنوية الساهرة الكبرى بأوبرج الاهرام فى تمام الساعة الثامنة من مساء يوم الخميس الموافق ١٨ يونية الماضى .

وقد تكونت لجنة الاستقبال وتنظيم الحفل من حضرات الاساتذة عبد الله فكرى أباطة ، عبد اللطيف حسين ، توفيق أبو علم ، محمد حسن الجزيرى ، حسين حافظ ، محمد فؤاد الجنزورى ، زكريا الموجى ، يوسف صلاح الدين عبادى .

وقد أوفد رئيس الجمهورية القائمقام احمد شوقي نائبا عنه فى هذا الحفل وقد ضم الحفل كذلك عددا كبيرا من أعضاء النادى وعائلاتهم ورجالات الحكومة ودوائر الاعمال .

واشترك فى الحفل عدد كبير من نجوم السينما والمسرح من بينهم الراقصة سامية جمال والمنلوجست شكوكو ، وسعاد مكاوى ، ومحمد قنديل ، وزينات عاوى واشترك فى





### الفيضانات الاخيرة في هولندا

بعد انقشاع مياه العواصف التي بليت بها هولنده حديثا واصابها من جرائها خسائر جسيمة أخذت هولنده تضمد جراحها وتحاول تقدير تلك الخسائر تمهيدا للعمل على تعويضها وتلافي تكرار مثل هذه الفواجع في المستقبل . ولم يمكن بعد حصر جميع الخسائر التي جرتها العواصف الا ان التقديرات الحالية تضعها بما لا يقل عن ١٥ مليون جيلدر ( ٣٩٥ مليون دولار ) . ومن المرجح أن يزيد التقدير النهائي عن ذلك بقدر كبير . وقد غمرت المياه نحو ٦ ٪ من اراضي المزرعة وكان معظم انتاجها من المواد الغذائية ولو ان أهميتها الصناعية ليست كبيرة ، ولما كان المخزون من المواد الغذائية ليس كبيرا فينتظر أن تزداد الواردات من المواد الغذائية مما يوحى بتفاقم العجز في الميزان التجاري في الشهور القادمة بعد ان كانت نتائج الربع الاول من هذا العام قد أظهرت تحسنا بلغ نحو ١٦ مليون جيلدر في الميزان التجاري بالمقابلة مع المدة ذاتها من عام ١٩٥٢ الا أن أعمال التعمير ساعدت في ايجاد عمل لكثير من العمال المتعطلين وبذلك هبط عدد العاطلين المسجلين من ١٤٩ ألفا في فبراير الى ١١٢ ألفا في مارس ١٩٥٣ . واذا كانت مشكلة البطالة قد وجدت حلا جزئيا بهذا الشكل الا أن الحكومة لم تفرغ بعد من تدبير الاعتمادات اللازمة لمقابلة تكاليف اعادة بناء ما خربته الفيضانات ، ويبدو أن اول مصدر للاموال اللازمة سيكون الارصدة المقابلة للمساعدات الاقتصادية الأمريكية . وقد تقسدت الولايات

المتحدة تعرض الافراج عن جزء من هذه الارصدة لأعمال التعمير ، ولكن السلطات الهولندية تخشى آثار زيادة الانفاق على التوازن الاقتصادي وما قد ينجم عن ذلك من آثار تضخمية الا أن الحكومة الهولندية تقدمت في اواخر ابريل باقتراح استعمال ٦٠٠ مليون جيلدر من الارصدة المقابلة في تمويل أعمال تعمير ما خربته المياه على أن يستعمل الجزء الباقي من هذه الارصدة وقدره ٣٠٠ مليون جيلدر في تمويل الانفاق الحربى .

### البطالة في ايطاليا

فرغت اللجنة البرلمانية التي شكلت في صيف عام ١٩٥٢ لدراسة مشكلة البطالة والقوة العاملة الايطالية ، من بحثها وقامت دراستها على عينات احصائية تمثل النواحي المختلفة للمشكلة . وعلى هذا الاساس قدرت اللجنة القوة العاملة في ايطاليا بحوالى ١٩ مليون نسمة أو حوالى ٤١ ٪ من مجموع السكان البالغ عددهم ٤٧ مليون نسمة في آخر عام ١٩٥٢ . وتعتبر هذه النسبة في مستوى يقل بكثير عن كثير من الدول الاوروبية . وبينما تقل النسبة عن المتوسط العام في جنوب ايطاليا ترتفع النسبة في الشمال .

وقدر عدد العاطلين بين ١٥ و ٢ مليون عاطل أو حوالى ٧ الى ١٠ ٪ من مجموع القوة العاملة . وجاء في البحث أيضا تقدير البطالة المقنعة وخاصة بين العمال الزراعيين حيث بلغ متوسط البطالة المقنعة بينهم ١٦١ يوما في عام ١٩٥٢ بالنسبة للرجال و ١١٧ يوما بالنسبة للنساء العاملات . ويرتفع هذا المتوسط بين الملاك الى ٢٥٠ يوما . وذكرت اللجنة أن انتاج العامل الايطالى لم يصل الى خمس انتاج زميله الأمريكى أو ثلث انتاج الانجليزى .

وبحثت اللجنة في أسباب تفشى البطالة فوجدت من بينها النقص في التدريب المهنى وضعف صحة العمال الا أن السبب الرئيسى للبطالة هو الزيادة المستمرة في السكان بمعدل ٧٢ في الالف سنويا . وكان للهبوط المستمر في نسبة الوفيات أثره في الزيادة التدريجية في متوسط عمر السكان بحيث زاد عدد الافراد في سن العمل في السنين الاخيرة بمعدل

١١ في الالف . وقدرت اللجنة أن هذا الاتجاه سيستمر حتى عام ١٩٧٠ وبجانب البطالة الاساسية هذه وجدت اللجنة نسبة من البطالة الاحتكارية كنتيجة للمشروعات المختلفة الجديدة التي بدى فيها عقب الحرب وكذلك كان لادخال المعدات الحديثة والادوات الرأسمالية في الصناعة آثارها في ظهور البطالة العرضية . وتعتقد اللجنة بإمكان زيادة الانتاج القومى بزيادة عدد العمال الموظفين .

### تعديلات الصرف في بوليفيا

أعلنت بوليفيا بموافقة صندوق النقد الدولى في منتصف مايو الماضى تحديد سعر تعادل جديد لعملتها وتبسيط نظام الصرف ، كما قامت الحكومة بشراء ٢٥ مليون دولار أمريكى من الصندوق . وكانت بوليفيا تتبع فيما سبق نظاما معقدا للصرف يشمل مزيجا من نظام الحصص وأسعار الصرف المتعددة . فكانت هناك أسعار خاصة تطبق على الصادرات الزراعية والمعدنية ، بينما تمتعت واردات المواد الغذائية الهامة بأسعار صرف تفضيائية .

وبمقتضى النظام الجديد أصبح سعر تعادل البوليفيانو ١٩٠ لكل دولار أمريكى بعد أن كان السعر القديم ٦٠ للدولار . وأصبح هناك سوق رسمى وآخر حر للنقد ، يختص السوق الرسمى بجميع المعاملات التجارية والمدفوعات الحكومية ورؤوس الاموال المسجلة وبعض البنود غير المنظورة . وتجبى ضريبة صادر قدرها ٣٥ بوليفيانو على ما قيمته دولار واحد من صادرات المناجم الحكومية بالإضافة الى ضريبة قيمية تصل الى حوالى ٥٠ ٪ على الواردات وضريبة ١٠٠ ٪ على الكماليات ويختص السوق الحر الرسمى بالمعاملات المتعلقة بالبنود الاخرى حيث يسمح بتقلب أسعار الصرف بحرية .

وقد رحب صندوق النقد الدولى بالتعديلات الجديدة التي تعتبر خطوة كبيرة في محاربة التضخم وادخال الاستقرار في الاقتصاد البوليفى .

### الاحتياطات الذهبية للمنطقة الاستراينية

أضافت عمليات شهر مايو ٤٨



## تجارة إيطاليا مع بلاد اتحاد المدفوعات الاوروبى

كان لتراكم ارصدة كبيرة لايطاليا مع اتحاد المدفوعات الاوروبى ان عملت الحكومة الايطالية على تشجيع الاستيراد فاطلقت القيود المفروضة عليه جميعا تقريبا . الا انه بعد قليل من اطلاق القيود فرضت انجلترا وفرنسا قيودا كبيرة على وارداتها لاصلاح العجز الذى حققته مدفوعاتها مع الاتحاد . وعملت هذه القيود من جهة والسياسة الحرة الايطالية من جهة اخرى على عكس الوضع بالنسبة لايطاليا مع اتحاد المدفوعات الاوروبى فانخفض رصيد ايطاليا الدائن من ٢٣٥ مليون دولار فى آخر فبراير ١٩٥٢ الى ٨٠ مليونا فقط بعد سنة واحدة ، وكان السبب الاعظم فى ذلك هو النقص الكبير فى الصادرات الايطالية ويظهر ذلك من الارقام التالية عن ميزان مدفوعات ايطاليا مع دول اتحاد المدفوعات الاوروبى ومناطقها النقدية

| التغير                            | ١٩٥٢           | ١٩٥١           |  |
|-----------------------------------|----------------|----------------|--|
| الواردات ( سيف )                  | ١٢١٢٠- - ١٢٦٦٠ | ١١٨٥٤- - ١٢٠٣٤ |  |
| الصادرات ( فوب )                  | ٩٥٠٠+ - ٢٥٣٤   | ١٢٠٣٤+ - ١٨٦٠  |  |
| الميزان التجارى                   | ٢٦٢٠- - ٣٨٠٠   | ١٨٦٠+ - ١٧٣٩   |  |
| ميزان البنود غير المنظورة         | ٢٤٣٨+ - ٦٩٩    | ١٩١٩+ - ٧٦٦    |  |
| ميزان المدفوعات                   | ١١٨٢- - ٣١٠٠   | ١٩١٩+ - ٧٦٦    |  |
| « استهلاك الارصدة المتراكمة »     | ٢٨٠٠+ - ٤٨٦    | ٢٦٨٥+ - ٣٥٨٧   |  |
| التغير فى موقف ايطاليا مع الاتحاد | ٩٠٢- - ٣٥٨٧    | ٢٦٨٥+ - ٣٥٨٧   |  |

وقد انخفضت صادرات ايطاليا الى المنطقتين النقدية البريطانية والفرنسية من ٧٢٧ مليون دولار فى عام ١٩٥١ الى ٤٥٨٩ مليون دولار فى عام ١٩٥٢ بينما ارتفعت الصادرات الى دول الاتحاد الاخرى من ٤٧٣٥ الى ٤٨٠٤ مليون دولار .

ولا يبدو ان ايطاليا ستغير من سياستها الحرة التى مكنتها من استيراد كميات كبيرة من السلع كاملة الصنع مكنت ايطاليا من القيام باستثمارات عامة كبيرة وخاصة فى الجنوب دون ان يكون لذلك اثر على مستوى الاسعار ، فقد صاحب الزيادة فى القوة الشرائية للشعب ، زيادة فى المعروض من السلع الاستهلاكية هذا بالإضافة الى الفوائد الاخرى التى نجمت عن الجهود التى بذلتها الصناعة الايطالية لتخفيض نفقات الانتاج ، لمواجهة منافسة البضائع الاجنبية .

## صناعات العراق

اعتمد « مجلس الاعمار » العراقى مبلغ ٣٨٤ ألف دينار لانشاء مصايف وامكن للانتجاع فى المناطق الجبلية . وقد بدى فعلا فى انشاء دور للسكنى وفنادق للمصطافين فى هذه البقاع ، كما شرع فى شق الطرق وتهيئة وسائل الماء والكهرباء .

وفى الوقت عينه فرغ مهندسو « مجلس الاعمار » العراقى من تصنيف الاراضى الاميرية حسب قابليتها الانتاجية وحسب طرق ريها وذلك توطئة لتعيين الاساليب الزراعية التى تتبع فى زراعتها . وخول المجلس اوزارات الزراعة والاقتصاد والاشغال ان تنفق نحو ٤٠٠ ألف دينار لاهياء بعض الاراضى ، كما اعتمد المجلس ١٦٥ ألف دينار لرى اراضى الجزيرة وحفر الآبار فيها .

وتلقت وزارة الاقتصاد العراقية من بعض كبار الممولين العراقيين طلبا لتأسيس شركة مساهمة باسم « البنك التجارى العراقى » برأس مال قدره مليون دولار موزعة على ألف سهم . وبعد هذا اول بنك عراقى غير حكومى ينشئه الاهلون بأنفسهم .

مليون دولار الى احتياطات المنطقة الاسترلينية من الذهب والدولارات . ولا يصل فائض شهر مايو الى نصف فائض شهر ابريل الماضى والذى بلغ ١.٧ مليون دولار . الا ان هذا الانخفاض كان متوقعا نظرا لظروف الاستثنائية التى صاحبت عمليات شهر ابريل . ويصبح مجموع قيمة هذه الاحتياطات فى آخر مايو ١٩٥٣ ٢٣٢١ مليون دولار .

وقد أسفرت المعاملات مع اتحاد المدفوعات الاوروبى عن فائض بلغ ٢١ مليون دولار . وقد كان من جراء تعاقب الفائض فى ميزان المنطقة الاسترلينية مع الاتحاد فى الشهور الاخيرة ان نقص العجز المتراكم الى مستوى يسوى عنده الفائض الشهرى بدفع النصف بالذهب والنصف بحذف الاعتمادات الممنوحة من الاتحاد وعلى ذلك لن يتجاوز الذهب الذى تتسلمه المنطقة سدادا للفائض الذى حققته فى شهر مايو مع الاتحاد ١.٥ مليون دولار .

## قرض لتعمير في نيوزيلند

طرححت الحكومة النيوزيلندية اخيرا قرضا بلغ ٢٠ مليون جنيه لمقابلة الطالبات العاجلة لبرنامج المشروعات العامة التى تقوم الحكومة بتنفيذها وتشمل مشروع توليد الكهرباء من مساقط المياه ، وكذلك مشروعات لاصلاح الاراضى وضبط الفيضانات وبناء المساكن والمدارس .

## استثمار رؤوس الاموال الامريكية فى الخارج

تعد الخزانة الامريكية مشروعا بتطبيق الامتيازات الممنوحة حالا لرجال الاعمال الامريكيين الذين يستثمرون اموالا فى بلاد نصف الكرة الغربى على الاستثمارات فى البلاد المتخلفة اقتصاديا عامة .

وتشمل الامتيازات الحالية اعفاء الشركات التى تستمد ٩٥ ٪ من دخلها من استثمارات فى نصف الكرة الغربى من ضريبة الارباح الاستثنائية ومنحها اعتمادات تتضمن خفضا فيما تدفعه من ضريبة الشركات العادية من ٥٢ الى حوالى ٣٨ ٪ . ومن المحتمل التوسع فى هذه الاعتمادات اذا ما تقرر تطبيق النظام على بلاد العالم الاخرى



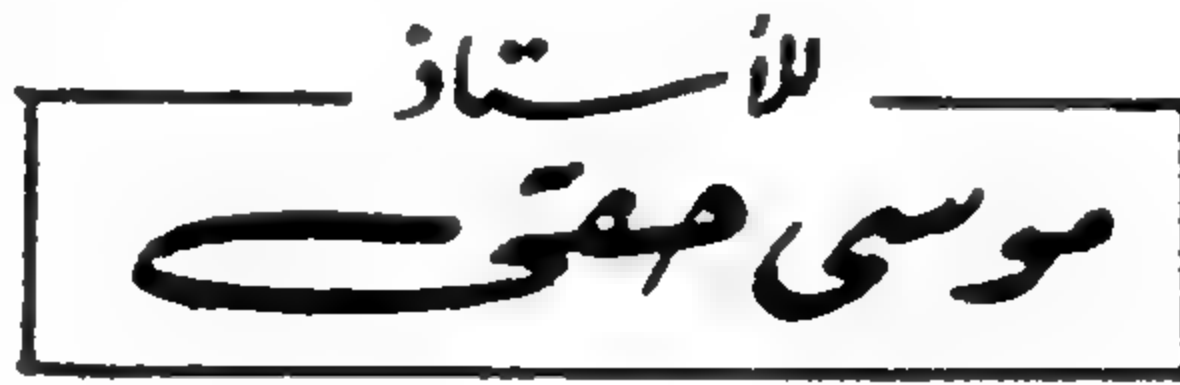
# سياسة التوسع في المنشآت الصناعية

## الناحية الثالثة من البحث ناحية المحاسبة

تقدم كما يكون في عون ادارة المؤسسة فقد وجب عليه ان يضطلع بكل هذه المهام .

### تطور علم المحاسبة

ان من يدرس تاريخ علم المحاسبة سوف يرى امامه بناء شامخا موطن القواعد والاركان تضافرت جهود كثيرة



في اقامته حتى اصبح صرحا مرموقا من الجميع - من الحكومات في نواحي فرض الرقابة والضرائب والمكوس والرسوم - ومن اصحاب الاعمال في تعرف نواحي العمل في منشآتهم حتى يقوموا بواجبهم خير قيام - ومن المستثمرين للاطمئنان الى الوجهة التي يوجهون اليها مدخراتهم ، ومن المقرضين والدائنين عامة حينما يتعاملون في المنشآت ويكتسبون عليها حقوقا مادية . الا ان هذا الصرح الشامخ لم ينشأ ولم تكتمل قوته بين يوم وليلة بل انه مر في ذات الاطوار التي مرت بها كل العاوم والفنون - فقد نشأ صغيرا محدود المهمة وما زالت مهمته تتفرغ وتزداد وتتسع حتى بلغ اوج مجده في ايامنا هذه .

نشأ علم المحاسبة في اطواره البدائية الاولى - كوسيلة لمعرفة ربح المؤسسة في المدة التجارية بطريقة اجمالية ، ولم يكن الامر يزيد عن حصر او عد او جمع او طرح ! وبازدياد الحركة تمكن علم المحاسبة ان يفرق بين عدة أنواع من المصروفات تبعا للشخص الذي جرى معه تعامل المشروع وفي خطوة تالية امكن تجميع بعض هذه المصروفات معا في بنود خاصة - فما ندفعه لزيد وعبيد وعمرو ثمن مشتريات منهم نجمعه سويا تحت بند مصروفات المشتريات، وما نقبضه من بكر وخالد وصفوان ثمن مبيعات

بعد ان تتقرر سياسة التوسع في المنشأة الصناعية ، وبعد ان يبدأ صاحبها فعلا في تنفيذها في الحدود التي رسمناها في الاعداد السابقة - يتعين على صاحب المشروع الوقوف أولا بأول على نتائج هذه السياسة ومعرفة مدى النجاح الذي حققه فيستمر على نهجه او مدى الفشل الذي منى به فيتحرى عن اسبابه كي يتفادها .

فما هي الوسيلة التي يلجا اليها صاحبنا هذا للوصول الى غرضه ؟ ليس امامه سوى الاستعانة بالمحاسبة بكل ما ينطوي تحت هذه الكلمة من مدلولات ومعان .

ومن الحقائق المعروفة ان التقدم الصناعي الهائل الذي انتشر منذ الثورة الصناعية انما يدين فيما يدين به الى عام المحاسبة الذي ادى للصناعة خدمات جليلة - وكان جل هم علماء المحاسبة هو وضع القواعد والاساليب التي يستطيع بها مديرو المنشآت الصناعية ادارة منشآتهم ادارة ناجحة ان اساس التركيب الصناعي الحديث هو اختفاء الماكينة الصغيرة والتي يديرها صاحب المشروع ذاته Owner و حلول المنشآت الكبيرة محلها ، وهي يملكها - في العادة - صفار المستثمرين الذين يساهمون في ملكية المنشأة ، ويديرها مديرون متخصصون لادارة هذه المنشآت .

وبذلك تغيرت الاوضاع فبعد ان كان مدير المشروع هو صاحبه نفسه - اصبح شخصا آخر غيره - وليت الامر وقف عند هذا الحد - بل ان الامر تعدى هذا - كما نوهنا في الاجزاء السابقة من البحث - الى الاستعانة بالغير في حلقات متتابعة كثيرة العدد . وهكذا لم تقتصر مهمة ادارة المشروع على الناحية الفنية والتنفيذية بل اصبحت تشمل ايضا مهمة رقابة الآخرين ، وقياس اعمالهم ودرجة كفايتهم - وما دام علم المحاسبة قد

لهم نجمعه سويا تحت بند ايرادات المبيعات ، وما ندفعه لاحمد وعلى ومحمود وهم من عمال المصنع نجمعه سويا تحت بند اجور العمال ، وما ندفعه للحكومة كرسوم ومكوس او ما ندفعه لصاحب المبنى كإيجار ... وهكذا كل هذا يفرد في بنود خاصة ويسير التقدم وتيدا في هذا العلم وتزداد معالمه وضوحا وقواعدهم رسوخا حتى اذا زاد نمو المنشآت ذاتها وزادت الحركة فيها - وتوطدت اركان المنافسة بين المنشآت التي تؤدي الاعمال المتشابهة لم يعد يكفي صاحب المشروع معرفة اجمالي مصروفاته في رقم واحد او ارقام قليلة العدد . بل اصبح يهمه الاستيثاق من ان العمل يجري في مؤسسته طبقا للسياسة التي رسمها والتي وكل الى الغير تنفيذها - اصبح يهمه التأكد من ان العمل يجري في مؤسسته بدرجة الكفاية المنشودة وبانه يحصل من موظفيه وعماله على اقصى درجة من الكفاية والجهد .

وهكذا تحددت ادارة المشروع في الاوضاع الحديثة ، في قياس كفاية الآخرين وفي الحكم على سلامة تصرفاتهم ، وفي التأكد من ان جهاز المنشأة يسير وفق المهمة التي انشئ لتحقيقها - اذ ان هناك فرقا كبيرا - كما هو معروف - بين سياسة ترسم وبين تطبيق تنفيذ هذه السياسة . وهكذا تعقدت مهمة المحاسب ولم تعد سهلة يسيرة ، بل اصبح لزاما عليه تحليل كافة مصروفات المؤسسة الى بنودها الاصلية ، وان يصل بذلك الى تحديد تكلفة كل قسم من اقسام المصنع وتكلفة كل عملية او كل سلعة يتم تنفيذها او انتاجها بالمصنع .

ولا تقتصر مهمة المحاسب على هذا بل تتطاداه الى وجوب الوصول الى هذه المعلومات في سرعة مناسبة وفي وضوح وأن يقدمها لادارة المشروع في



الوقت المناسب لاصلاح ما اعوج قبل فوات الفرصة المناسبة .

وبذلك اصبحت الخطوط الرئيسية للمحاسبة في العصر الحديث تنتظم في العقد الاتي :

( أولا ) محاسبة مالية Financial وهي الوسيلة في تحديد موقف المنشأة تجاه الحسابات الشخصية عامة وتكون نتائجها عامة .

( ثانيا ) محاسبة تكاليف Costing وهي عبارة عن تحليل مصروفات المنشأة وتقسيمها على :

أوجه نشاط معينة Activities  
وعمليات معينة Processes  
ومنتجات معينة Products  
( ثالثا ) وضع ميزانيات تقديرية

أسباب الخلاف وتلافى الاخطاء أو عدم الكفاية واكتشاف كل ذلك عند منابعه .  
وبادماج الخطوتين الاخيرتين معا يتجمع لدى المؤسسة اكبر وسيلة فعالة ابتعدت حتى الان للهيمنة التامة التامة على المؤسسة والوقوف على حقيقة سير العمل فيها .

موسى حقي  
ماجستير في التجارة

Budgeting فبغير هذه الميزانيات التقديرية لا يمكن لإدارة المؤسسة الهيمنة على أوجه نشاط المشروع ولا الاستيثاق من تمشى الامور والسياسة المرسومة من عدمه .

( رابعا ) وضع معدلات التكاليف Standard Costing  
اذ يجب تحديد تكلفة كل عملية أو منتج فاذا ما قورنت النتائج بالتقديرات ووجدت مخالفة لها سهل تلمس

## تحديد احوال الرتب لأصناف القطن

للمحصول الجديد والباقي من المحصول السابق

اذاع حضرة وزير المالية والاقتصاد قرارا بتحديد أسعار الشراء لبعض اصناف القطن المختلفة التي تشتري بها الحكومة اقطانا ملحوجة من المحصول السابق أو المحصول الجديد وهو بعد الديباجة : -

مادة ١ - تحدد أسعار شراء الحكومة للقطن المنوفى والجيزة « ٣٠ » من رتبة جود على أساس ٥٥ ريالاً للصنف الاول و ٥٣ ريالاً للصنف الثانى تسليم الاسكندرية

مادة ٢ - يكون شراء الحكومة لقطن جيزة « ٤٥ » بنفس أسعار المنوفى وجيزة « ٣١ » وجيزة « ٤٧ » بسعر الاسموني

مادة ٣ - تعدد أسعار الرتب لأصناف القطن المختلفة التي تشتري بها الحكومة اقطانا ملحوجة من محصول ١٩٥٣/١٩٥٤ والباقي من محصول ١٩٥٢/١٩٥٣ اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٥٣ تسليم الاسكندرية على الوجه الآتى :

مادة ٤ - عندما تستلم الحكومة اقطانا من تيلة ضعيفة من اصناف الكرنك والمنوفى وجيزة « ٣٠ » وجيزة « ٤٥ » يخصم من الاسعار الموضحة بالمادة ٣ - ٣٪ وذلك للرتب المختلفة ابتداء من رتبة جود فير لغاية رتبة اكسترا .

مادة ٥ - تشتري الحكومة الاقطان بالاسعار المبينة بالمادة ٣ اعتباراً من اول أغسطس سنة ١٩٥٣ لغاية آخر نوفمبر سنة ١٩٥٣ يضاف اليها ريال واحد من الاقطان التي تشتريها في المدة من اول ديسمبر سنة ١٩٥٣ لآخر يناير سنة ١٩٥٤ ويضاف ريال آخر عن الاقطان التي تشتري في المدة من اول فبراير سنة ١٩٥٤ لغاية آخر الموسم

مادة ٦ - الاقطان التي تقل رتبته من رتبة فير وكذا الاعطان المخلوطة تستلمها اللجنة بالشروط التي تعلنها فيما بعد .

| الرتبة         | كرنك | منوفى | أشمونى | زاجوراه | جيزة ٣٠ |
|----------------|------|-------|--------|---------|---------|
| فير            | ٣١   | ٣٠    | ٣٠     | ٣٠      | ٣٠      |
| فير / فولى فير | ٣٤   | ٣٣    | ٣٢     | ٣٢      | ٣٣      |
| فولى فير       | ٣٧   | ٣٦    | ٣٤     | ٣٤      | ٣٦      |
| فجف / جف       | ٤٠   | ٣٩    | ٣٦     | ٣٦      | ٣٩      |
| جود فير        | ٤٣   | ٤٢    | ٣٩     | ٣٩      | ٤٢      |
| جف / فجف       | ٤٧   | ٤٥    | ٤٢     | ٤٢      | ٤٥      |
| فجف            | ٥١   | ٤٨    | ٤٥     | ٤٥      | ٤٨      |
| فجف / جود      | ٥٤   | ٥١    | ٤٧     | ٤٧      | ٥١      |
| جود            | ٥٨   | ٥٥    | ٥٠     | ٥٠      | ٥٣      |
| جود / فولى جود | ٦٢   | ٥٨    | ٥٢     | ٥٢      | ٥٥      |
| فولى جود       | ٦٦   | ٦٢    | ٥٤     | ٥٤      | ٥٨      |
| فج / اكسترا    | ٧٠   | ٦٦    | ٥٧     | ٥٧      | ٦٢      |
| اكسترا         | ٧٥   | ٧٠    | ٦٠     | ٦٠      | ٦٥      |

## الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية

تصدر نصف شهرية مؤقتا

صاحبها لامين عبد الله فكرى باظم

رئيس التحرير احمد عثمان  
مدير الادارة فؤاد الجمنزورى

مصر هاندى بنجاء

١٤٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات تخضع لعمليتها مع اذاعة المجلة

الاشتراكات في مصر جنيهاً ونصف جنيه

• في سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة  
الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشاً سورياً

أو لبنانياً أو فلساً

• في المملكة العربية السعودية ٣٧٥

قرشاً صاعاً

• في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك

و كولومبيا والارجنتين ١٧ دولاراً

• فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة

جنيهاً مصرى أو ٥/٤/٦ جنيهات إنجليزية

• تسدد الاشتراكات في مصر والسودان نقد

بموجب اذونات أو هوالا بربرية أو شيكات

وفي الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة

أو هوالا نقدية



يحررها ويشرف عليها

## انتاج واستهلاك ورق الصحف في كندا والولايات المتحدة

بلغ انتاج كندا من ورق الصحف خلال شهر مايو الماضي ٤٨.٠٢٣٩ طنا، أي بنقص مبلغ ١٥٧٣٣ طنا (٣٢٪) عن انتاج شهر مايو ١٩٥٢ ولكن لو علمنا أنه حدثت عطلة يوم كامل خلال شهر مايو ١٩٥٣، ويقدر انتاج هذا اليوم بمبلغ ١٨٥٤٢ طنا، لوجدنا أن هناك زيادة في الانتاج ولقد باعت كندا خلال شهر مايو ١٩٥٢ - ٤٦٧٦٥٦ طنا أي بنقص قدره ٢٤٨٢٢ طنا (٥٪) عن شهر مايو ١٩٥٢. كما سلحت لمستهلكي الولايات المتحدة ٣٩٤٩٩٦ طنا أي حوالي ٨٤٥٪ من مجموع الانتاج أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد بلغ انتاجها ٢.٢٤٠. طنا وما باعتها ٩١١٦٨ طنا أي بنقص قدره ١.٠٧٪ أما عن المستهلك من الورق في الولايات المتحدة خلال مايو ١٩٥٣ فقد

### انباء المعادن والمواد الخام

اتفقت الحكومة البريطانية مع منتجي ٦ جنيهات في الطن الواحد ابتداء من أول الاستيراد، وعلى ذلك فسيصبح سعر طن من كحد أعلى، غير أن سعره بلغ يوم ٢٥ يونيو الماضي ٢٥٠ جنيه (اندرية ديكا) وزير المالية لدراسة القصدير (الذي يمثل ١٥٪ من دولي للقصدير لاحداث توازن بين المنتج من الانباء بارتفاع سعر الطن من القصدير يوم ١٩ يونيو ٢٥ يونيو الماضي من ٦٩٠ جنيهات أما عن الرصاص فقد زاد سعره حتى وصل إلى تسليم سبتمبر. وكذلك تدولت كميات كبر كذلك وأصبح سعر الطن ٧٠ جنيه للطن وفيما يتعلق بالشاي فقد ارتفعت أسعاره أسبوع في سوق لندن على أساس ٣ شلن في أول هذا الموسم شلن واحد و ١/٢ بنسب حيث كان يخسر التجار والزراع شلنا في كل ١٠ سيلان وخاصة بالنسبة للانصاف الراقي. أما عن الصوف فلا يزال انتاجه العالمي في ١٩٥٣ بحوالي ٤٩٠ مليون رطلا أي بزيادة من أي عام من سني ما بعد الحرب. وتتمثل في العام الذي يقدر بحوالي ١٢٤٠ مليون رطلا الماضي وهو يعتبر رقما قياسيا هذا ولا تزال سوق المطاط على هدونها في الولايات المتحدة خلال مايو الماضي أنباء المطاط الطبيعي ٧٢٤٤٩ طنا من المطاط ٤٩١٤٠ طنا طبيعي و ٧٧٢٩٩ من المطاط أما عن القمح فتدل الانباء أن القمح الذي بأسعار أقل، إذ هبط إلى ١.٨٩ دولارا للبوشل ولعل سبب هذا الهبوط يعود لتقديرات حكومات محصول الشتاء والربيع بـ ١.١٣٣ مليون بـ ١٩٥٢، ويبلغ محصول الربيع فقط ٣٦٣ السعر يرجع إلى نقص المصادر منه إلى الخارج.

## تجارة بريطانيا مع مصر في الربع الأول من سنة ١٩٥٣

تشمل البيانات التالية أهم مجموعات من الواردات والصادرات. ويتضح أنه لم يطرأ أي تحسن على التجارة بين البلدين، وعلى ذلك لا يمكن التنبؤ بمدى ما ستصير عليه الأحوال التجارية بين مصر وإنجلترا.

وقد بلغت قيمة الواردات من مصر من الفواكه الطازجة والخضر خلال الثلاثة أشهر الأولى من العام الحالي ٥٦٩٤٥٣ جنيهات بينما كانت ٩٢٦٩٨ جنيهات في الفترة المقابلة لعام ١٩٥٢، وبلغت قيمة الواردات من القطن الخام وفضلات القطن ٩٩٢٩٢٨١ خلال المدة المقابلة لعام ١٩٥٢

أما عن الصادرات إلى مصر، فقد بلغت قيمة الصادرات من الكاكاو ومستحضراته ١٩٩٦١٣ جنيهات بينما بلغت في الربع الأول من العام الماضي ٣٣٢١٥٤ جنيهات. وبلغت صادرات بريطانيا إلى مصر من الأطعمة الأخرى ٣.٠٢٦٤٩ جنيهات مقابل ٣.٠٢٤١٠ جنيهات في العام الماضي. ومن الحديد والصلب ومصنوعاتها ٣٣٨٩٦٦ جنيهات بينما بلغت في الربع الأول من العام الماضي ٥٦٢٧٣٦ جنيهات. ومن المواد الكهربائية ٢٨١٥٢٨ جنيهات بينما بلغت في العام الماضي ٥٦٨٤٢٢ جنيهات. ومن الآلات وأجزائها ٨١٩٧٥٨ جنيهات بينما بلغت في العام الماضي ١٥٥٨٧٥١ جنيهات. ومن غزل الصوف ومصنوعاته ١٣٤١٦٩ جنيهات وفي العام الماضي ١٣٦٣.٦٥ جنيهات. ومن المواد الكيميائية والأدوية والأصباغ والمواد الملونة ٩٨٨٩٠ جنيهات وفي

العام الماضي ٨١١.٣٩ جنيهات. ومن الزيوت والدهون والشمع ومصنوعاته ١٠٠.٦٨٨ جنيهات وفي العام الماضي ٥٦٧.٢٠٣ جنيهات. ومن عجالات النقل (كالقطارات والبواخر والطائرات) ٩٩٨.٤٢ جنيهات بينما بلغت في الربع الأول من العام الماضي ١.٠٥١.١٠٢ جنيهات. ومن المواد الأخرى الكاملة الصنع والغير كاملة الصنع بلغت ١١٨٧٢٤ جنيهات بينما بلغت خلال الربع الأول من العام الماضي ٣٩١٩٦٤ جنيهات. ومن المعادن الغير حديدية ومصنوعاتها ١٨٨.٨٨ جنيهات مقابل ١٦٩.٥٤٦ خلال الربع الأول من عام ١٩٥٢

(مجلة غرفة التجارة المصرية البريطانية)

## مكتبة الساجر

### دراسة السوق

#### للاستاذ السيد أبو النجا

تحدثنا في العدد الماضي عن الباب الأول من هذا الكتاب القيم. وفي هذا العدد نستعرض بقية أبواب الكتاب.

يتحدث المؤلف عن مصادر المعلومات التي يجب أن يعلمها المنتج في العصر الحديث. فهو لا بد أن يعلم الحقائق عن مستهلك سلعته، وعن الوسطاء، وعن اتجاهات السوق، وعن السلع المنافسة. وهو في بحثه هذا لابد أن يبدأ بمعرفة أقرب المصادر متلا منه وهي مصادر الداخلية، ثم يلجأ إلى مصادر المطبوعة. ومن الواجبات الأولى لإدارة المبيعات في المؤسسة التجارية أن تحتفظ ببيانات دقيقة عن المبيعات، وأن تحللها لتكون مرشدا للباحث. ومن المهم بعد ذلك معرفة المناطق التي تصرف فيها السلعة بسهولة، وأي المناطق ضعيفة، إذ هذا يدل على قوة المنافسين وضعفهم. ثم على المنتج بعد ذلك أن يقارن مبيعاته من منتجاته في مدد مختلفة. ويعمل بذلك رسميا بانيا.

وفي الفصل الثاني من الباب الثاني يشرح المؤلف ضرورة الاستفادة من الإحصاءات المطبوعة التي تنشرها المصادر الرسمية كمنصحه الإحصاء مثلا. ويهتم المنتج بهذه الإحصاءات المطبوعة لمعرفة: الاتجاه العام للسوق، والرخاء الاقليمي، ومعرفة المعلومات العامة عن كل حرفة

وأحيانا لا يجد الباحث جميع البيانات وافية فيقوم هو بنفسه بعمل (استقصاء بين المستهلكين) والاستقصاء في السوق عملية تتكلف كثيرا، ولذلك فلا يصح إجراؤها لمجرد جمع بعض المعلومات عن السلعة، بل لابد أن يكون لدى مدير المبيعات أو مدير الإعلانات أسئلة معينة لا يستطيع الإجابة عليها من السجلات والإحصاءات المطبوعة. وتظهر هنا مهارة المشرقي على عمله الاستقصاء في وضع وجمع الأسئلة واجاباتها. ثم يعم بعد ذلك (استقصاء بين التجار) وذلك عن طريق المندوبين الجوالين، وعن طريق وكالة اعلان أو مكتب أبحاث مستقل، وعن طريق البريد (وهي طريقة لا تظهر تماما رأى التاجر)، وعن طريق دكاكين المنتج.

وفي الباب الثالث يشرح المؤلف (عملية الاستقصاء) ذاتها، وأهمية قائمة الأسئلة التي تشمل أسئلة عن مستهلكي السلعة، وكيفية استهلاكها، وفي أي الأوقات، وأي ماركة يشتريها المستهلك، وهل يواظب على شراء هذه الماركة، ولماذا. الخ. ثم يتحدث عن تحديد عدد المقابلات وتوزيعها على المناطق والطبقات. وأهم عنصر في نجاح عمله الاستقصاء هي اختيار المستقصون. ومن أولى الصفات التي يجب توافرها في المستقصي أن يكون سمحا بشوشا، وأن يكون واسع الصدر محبا بطبعه لاستطلاع آراء الغير، وأن يكون ذا بديهة حاضرة حتى يحسن التصرف في ما يتعرض له من مشكلات.

ثم يبدأ أعداد التقرير حين تراجع الاجابات وتصنف ثم تحلل بياناتها وتوضع في شكل نسب مئوية، ثم من كل هذا يلخص مدير الأبحاث مدلول عمله ويرفع (التقرير) إلى المنتج وهذا هو موضوع الباب الرابع. وبعد كل هذا نختار وسيلة النشر المناسبة، ونراقب أثر الاعلانات في كل من الوسائل التي اخترناها لنزيد غزارة الاعلانات في الوسيلة الناجحة، ونقلل الاعلان أو نلغيه بالكرة في الوسيلة الفاشلة. وهذا هو موضوع الباب الخامس والآخر من هذا المؤلف القيم.



الطبع على العلب الصفيح

ان صناعة الطبع على العلب الصفيح أصبحت من العمليات الهامة للمحافظة على « ماركات » ما يدخل هذه العلب ، ولتعريف الجمهور بأنواع محتوياتها . ولقد استحدث أحد مصانع ( بريستول ) طريقة جديدة مستخدما وسائل أمريكية لطبع الحروف والصور على العلب . وتتم عملية الطبع هذه بعد صنع العلبة بواسطة ألواح ( استنسل ) و (شاشة من الحرير) . وهذه العملية الجديدة تستلزم وضع الصور والاعلان المطلوب طبعة على ألواح الصفيح قبل ثنيها .

ولا بد أولا من تنظيف لوح الصفيح من كل ما يعلق به كالصدا والشوائب الأخرى ، ثم يسوى جيدا بواسطة عجلات ضاغطة ، وتتم هذه العملية أتوماتيكيا ثم يتم طلاء الاجزاء التي سويت .

ولقد أعلن أن الطبع بهذه الطريقة أفضل وأكثر وضوحا في تفاصيل الصور عن تلك التي تنتج ويتم طبعا بواسطة ( الاستنسل ) و ( الشاشة الحريرية )

\*\*\*

استخدام التروجين السائل

استعمل حديثا التروجين السائل - الذي له خاصية درجة الحرارة الشديدة الانخفاض (وهي ٣٠٠ درجة فهرنهايت تحت الصفر) - لدراسة خواص المعادن في درجات الحرارة العالية جدا (حوالي ٥٠٠٠ فهرنهايت)

ولقد أجرى هذه الابحاث هؤلاء العلماء المهتمون بالمواد الصينية ( السيراميك ) التي تستخدم في المولدات الحرارية وغيرها التي تستخدم في درجات الحرارة العالية جدا .

وتتم التجربة على عينة ، بأن سخنت في فرن الى درجة عالية جدا من الحرارة ، ثم وضعت سريعا في التروجين السائل ، أي أن درجة حرارتها خفضت في أقل من ثانية الى درجة منخفضة جدا . وعلى ذلك أمكن معرفة خواص المعادن والمواد بعد أن غمست في التروجين السائل .

\*\*\*

حفظ الاغذية

استحدثت إحدى الشركات الكيميائية في أمريكا طريقة جديدة لحفظ الاغذية . ولقد جرت العادة - حتى الآن - أن تضاف بعض المواد ( وتسمى المواد المضادة للاكسدة والتلف ) كدهن الخنزير وزيت الخضراوات مثلا الى هذه الاطعمة لكي تقاوم التعفن والفساد الذي يحدث حينما لا تمتص هذه الزيوت الاكسجين من الجو المحيطة بالطعام .

ولقد اخترعت الشركة الجديدة طريقة تتلخص في صنع مزيج من سائلين لا يتحدان ( كالزيت والماء مثلا ) وتضاف الى الطعام المراد حفظه ، مع دهان جدار العلبة من الداخل بمادة شمعية أو شمع البرافين . والطعام الذي يحفظ بهذه الطريقة يوق تماما من التعفن حيث لا يصله أي أكسجين

ويقال ان هذه الطريقة ستنتج تماما بالنسبة للحبوب ومنتجات اللحوم التي تحتوي على زيوت طبيعية تكون شديدة الحساسية والتأثر بالأكسجين

هناك اناس كثيرون لا يعتقدون ان التأمين هو احدى دعائم الحياة، وهو وسيلة طيبة لاستثمار الاموال المدخرة، والوفاء بتعهداتهم . ولكن لو علم هؤلاء ان التأمين هو عبارة عن نفوذ حاضرة حينما تكون الحاجة للنقود . ومن منا لا يقبل هذه الحقيقة ويسر لها ؟ !

وحينما يقتنع العميل بأهمية هذه الحقيقة أعلم ان هذه هي اللحظة الصحيحة ، الاكيدة ، المضمونة ، الرخيصة ، السليمة للعمل . ولكن قبل كل شيء : ما هي حاجة العميل وغرضه من التأمين ؟ ابدا ببحث هذا ويحتاج الامر اولا وقبل كل شيء الى كسب ثقة العميل . فقد يكون رب أسرة ، فهو يهتم بمستقبلها . . . وأولاده : ما رغبته في مستقبل حياتهم ؟ وعلى أي نمط سينشئهم ؟ وحينما تصل للوتر الحساس . ابدا بالضرب عليه . فيصح ان تقول له مثلا : « انك صاحب زوجة امينة ، وفيه ، ولك طفلين ما أجملهما والطفهما ؟ ! » وواضح انك لا تذكر كلمة ( التأمين على الحياة ) ، فلا تذكر كلمة التأمين، ولكن اذكر كلمات : أسرته ؟

زوجتك ؟ أطفالك ؟ دخلك وماليتك ؟ ثم ما هي نهاية كل انسان ؟ وتعليم الاولاد ثم سعادة الاولاد من بعد ذلك ؟ وضمان مستقبلهم ؟ وعند ذلك ستخرج كلمات : طلب التأمين ، والبوليصة ، والتأمين ، وقسط التأمين . . . الخ . اقول عند ذلك ستجد هذه الالفاظ لديه وقعا طيبا ، ويقبل هو من تلقاء نفسه على التأمين !!

(( لايف انشورنس ساليينج ))

\*\*\*

البصل المصري

تذكر صحيفة ( تجارة الخضار والفواكه والزهور ) ان أسعار البصل المصري في السوق البريطانية كانت خلال شهر ابريل سنة ١٩٥٣ كالآتي: في يوم ١٦ ابريل بلغ ثمن نصف الشوال في لندن من ٢١ الى ٢٢ شلنا، وفي يوم ٢٣ ابريل بلغ الثمن من ١٨ الى ١٩ ، وفي سوق برمنجهام بلغ الثمن يوم ١٦ ابريل من ٢٢ الى ٢٦ شلنا ، وفي يوم ٢٣ بلغ السعر من ٢٢ الى ٢٤ شلنا . وفي سوق ليفربول وصل السعر يوم ١٦ ابريل من ٢١ الى ٢٤ شلنا وفي يوم ٢٠ الى ٢١ ١/٢ شلنا .

أحمد فريد حسن

بلغ ٥٦٥٢١٣ طنا بزيادة ٣٣٥٤١ طنا ( ٦٣ ٪ ) عن مايو ١٩٥٢ . وتشتري الولايات المتحدة حوالي ١٧٩ ٪ من انتاج مصانع الورق بكندا و ٢٥ ٪ من أوروبا (( فاينشيال تايمز ))

\*\*\*

المعرض التشيكوسلوفاكي بمصر

وافقت الحكومة المصرية على اقامة معرض للصناعات التشيكوسلوفاكية في صالات الغرفة التجارية المصرية بالقاهرة من ١٤ نوفمبر الى ٦ ديسمبر القادم . والغرض من هذا المعرض هو تعزيز الصلات بين البلدين . وتشمل المعارضات على الماكينات والسيارات والموتوسيكلات والالات الزراعية وماكينات الغزل والطباعة والاجهزة الكهربائية والطبية ومنتجات الجلد والمطاط واجهزة المعامل والكيمياء والورق والمشروبات والادوات الرياضية وستعد سينما للعرض والدعاية .

لانيوم في كندا على تخفيض اسعاره بمقدار يوليو سنة ١٩٥٣ بشرط الحصول على تراخيص لانيوم في الاتفاقية الجديدة ١٥٥ جنيها لماضي ١٦١ جنيها للطن الواحد . أما عن المستعمرات البلجيكي نداء الى مؤتمر (المجموعة بولة من بينها أمريكا ، يطلب عقد اتفاق ، استهلك ، وبالتالي في اسعاره . وقد وردت يونيو الماضي ، وظل يرتفع حتى بلغ سعر ٦٩٠ جنيها الى ٦٩٢ جنيها

ال ٩٢ جنيها للطن تسليم يونيو و ١/٢ ٨٧ كبيرة منه . وقد تحسن سعر طن الزنك

الهندي منه بشكل ملحوظ فقد طلب منذ ٦٦ بنس للطن . ولقد بلغ سعر الرطل ثم انخفض في سبتمبر الماضي الى شلن و ٦ بنس طل ينتجونه . وكذلك تحسنت أسعار شاي

ارتفاع ، اذ يقدر المنتج منه في موسم ١٩٥٢ - ١٩٥٣ ٦ ٪ عن عام ١٩٥٢ - ٥١ ، بل وأكثر معظم هذه الزيادة في محصول استراليا هذا ، بزيادة قدرها ٢٠٠ مليون رطلا عن العام

تدل التقديرات الاولى عن استهلاك المطاط بلغت ١١٩٠٦٢ طنا منها ٤٦٦١٣ طنا من اصناعي . بينما بلغ المستهلك منه خلال ابريل ١٩٥٣ ١١٩٠٦٢ طنا من اصناعي .

خارج ( اتفاقية القمح الدولية ) بيع ، بينما السعر الدولي هو ٢٠٣ دولارا للبوشل . للولايات المتحدة للمحصول الجديد ، اذ قدرت بوشل مقابل ١٢٩٢ مليون بوشل خلال عام ١٩٥٣ بوشل . والسبب كذلك في هبوط



# بتروليات

## الزيت السعودي في عام ١٩٥٢

قدم المستر ديفيز رئيس مجلس إدارة شركة الزيت العربية الأمريكية الى الملك عبد العزيز آل سعود تقريراً عن أعمال الشركة في خلال عام ١٩٥٢ الفائت تبين منه أن جملة الانتاج من الزيت الخام بلغ في تلك السنة ٨٨٥.٨٦٠.١٨٦ برميلا ، مما جعل هذه الشركة في منزلة أكبر شركات الزيت العالمية .

وقال المستر ديفيز في خطبه الذي به قدم هذا التقرير الى الملك السعودي أن الطالب المتزايد على الزيت في العالم قد خف الآن ولهذا ينتظر أن ينخفض انتاج الشركة في خلال عام ١٩٥٣

ومما جاء في هذا التقرير ان العمال الذين تستخدمهم الشركة قد صادفوا تحسناً في احوال معيشتهم بسبب التحسينات التي ادخلت على دور سكناهم واجورهم وطعامهم ووسائل الرعاية الطبية والترفيه . وكان عدد العمال المستخدمين في الشركة قبيل انتهاء عام ١٩٥٢ نحو ٢٥ ألفاً منهم ١٥ ألفاً من لعرب السعوديين و ٤ آلاف من الأمريكيين . أما الباقون - وهم يؤلفون ٢٤ في المئة من عدد المستخدمين - فانهم ينتمون الى نحو عشر جنسيات فمنهم فلسطينيون وباكستانيون وهنديون وعدنيون وسودانيون وايطاليون

ويتلقى اكثر من نصف عدد السعوديين العاملين في الشركة برامج تدريب من شأنها أن تعدهم لمناصب ارفع ولمرتبات اعلى مما هم يستمتعون به الآن .

وفي الوقت عينه تعنى الشركة بتشجيع الهمة بين الافراد حتى يقووا بأعمال وشركات خاصة بهم ، ولذلك زاد عدد المقاولين الذين تتعامل معهم الشركة في البلاد السعودية ، وقد دفع لهم من أموال الشركة ١٣ مليون دولار في عام ١٩٥٢ مقابل ما أسدوه من أعمال وما قاموا به من مشروعات احسب ان الشركة ، كأعمال البناء والمواصلات وغيرها من أساليب النشاط الصناعي . أضف الى ذلك ان الشركة ساعدت الاهلين في أمور البناء والانشاء وتشجيع المصانع اللازمة لأعمال تجارية شتى . وتبين من هذا التقرير أيضاً أن

ثلاثة حقول كانت تعد حقولاً مستقلة، تنبع من بحيرة زيت كبيرة واحدة ، وقد أطلق عليها اسم « حقول الفوار » وفي هذا الحقل ٤١ بئراً تدر زيتاً وفي حقل بقيق ٥٦ بئراً ، وفي حقل الدمام ٩ آبار وفي حقل القطيف ٩ آبار .

أما معدل التكرير التابع للشركة فقد كثر في خلال العام الماضي ١٦١.٢٠٤.٦٢ برميلاً من الزيت الخام أي بزيادة نحو ٤ ملايين برميل عن انتاج المعدل في سنة ١٩٥١

وكادت مبيعات الزيت المكرر في داخل المملكة العربية السعودية تتضاعف في خلال عام ١٩٥٢ بمقارنتها بعام ١٩٥١ . فقد بلغت تلك المبيعات مليون برميل نتيجة لاتساع النشاط الصناعي في داخل البلاد

وفي خلال عام ١٩٥٢ اتمت الشركة بناء منشآت جديدة منها انشاء خمسة معامل لفرز الغاز عن الزيت ومد أنبوب طوله خمسون ميلاً يتفاوت قطره بين ٣٠ و ٣١ بوصة من الطرف الجنوبي لحقل الفوار الى بقيق ، وانشاء محطة تقوية على أنبوب الزيت الضخم المتصل بأنبوب « التابليين » ، كما مد أنبوب جديد تحت سطح الماء قطره ١٢ بوصة يصل البلاد السعودية بالبحرين .

### الانتاج في شهر مايو

وفي الوقت عينه اذاعت الشركة ان انتاج الزيت الخام السعودي بلغ في شهر مايو ١٩٥٣ ما مقداره

٧٠٩.٥٠٢.٢٧ براميل اي بمعدل ٨٨٧.٤١٠ برميلاً في اليوم وبلغ مقدار ما كثر من الزيت الخام في معامل رأس تنورة ٢٦٣.٢٩٩.٦٢ برميلاً بمعدل ٢٠٣.٢٠٢ من البراميل في اليوم

### الانتاج في الاشهر الخمسة الاولى

وبلغ انتاج الزيت الخام في الاشهر الخمسة الاولى من العام الحالي ٧٦٤.٦٢١.١٢٤ برميلاً بمعدل ٨٢٥.٣١٠ براميل في اليوم . وبلغ مقدار ما كثر من الزيت الخام في الفترة عينها ٩٢٩.٦٦٦.٢٩ برميلاً بمعدل ١٩٦.٤٧٠ برميلاً في اليوم .

### انتاج الزيت العالي

تقول الانباء الواردة الى دوائر الزيت في واشنطن ان انتاج الزيت الخام في العالم استمر على العموم محتفظاً بنسبة قياسية ، ففي شهر ديسمبر الماضي بلغ معدل الانتاج اليومي من الزيت الخام ١٢.٧٨٥.٠٠٠ برميل وهو رقم قياسي احتفظ به في الاشهر التي تلتته .

وقد عوضت الزيادة في الانتاج التي عرفتتها الولايات المتحدة وفنزويلا ، ذلك النقص الذي طرأ على انتاج الزيت في الشرق الاوسط ففي شهر ديسمبر انخفض انتاج الزيت في الكويت بمقدار ١٠٧ في المئة ، وفي المملكة العربية السعودية بنسبة ٤١ في المئة . وبلغ معدل صادرات الزيت من الشرق الاوسط ١.٦٩٤.٠٠٠ برميلاً مقابل ١.٧٤٩.٠٠٠ برميل في شهر نوفمبر غير أن واردات أوروبا الغربية من الزيت الخام ارتفعت بنسبة ٤٨ في المئة الى معدل يومي قدره ١.٤٧٠.٠٠٠ برميلاً . وسجلت إيطاليا أكبر زيادة في خلال شهر ديسمبر هي ٣١.٣ في المئة بينما دلت واردات هولندا ، وهي الدولة الكبيرة المستوردة الوحيدة على انخفاض قدر بنسبة ٦.٩ في المئة عن مستوى شهر نوفمبر .

### دخل مصر من الزيت عام ١٩٥٢

جاء في تقرير لشركة آبار الزيوت





# أخبار اقتصادية

دينار في عام ١٩٤٥ . وفي مقابل ذلك ، انخفضت نفقات التعمير من ٢٢٣٣.٠٠٠ دينار في سنة ١٩٣٩ الى ١٦٥٤.٠٠٠ دينار سنة ١٩٤٣ ثم الى ٥٣٩.٠٠٠ دينار في سنة ١٩٤٥ .

وأشار الخطاب الى حدة تضخم انقوة الشرائية ، فقال ان ذلك نجم في أثناء الحرب ، وصحبه تجمد أرصدة استرلينية في لندن مع شدة حاجة الاسواق الى مختلف السلع وارتفاع الاسعار في البلاد التي تستورد منها ، وصحب ذلك منح تصريحات الاستيراد أكثر من قيمتها الحقيقية رغبة في تهريب رؤوس الاموال ، وارتفاع نفقات الشحن البحري والتأمين . . . هذه العوامل جميعها أدت الى ارتفاع تجارة الاستيراد من ١٨٨٦.٠٠٠ دينار في سنة ١٩٤٥ الى ٣٥٠.١٧.٠٠٠ دينار سنة ١٩٤٧ ثم ٣٦٧.٠١.٠٠٠ دينار سنة ١٩٤٨ أي بزيادة قدرها ٩٤٦٪ بين السنتين الأولى والأخيرة يقابل ذلك اتساع تجارة الصادرات فارتفعت قيمتها من ٩٨١.٨.٠٠٠ دينار في عام ١٩٤٥ الى ١٣٨.٠.٠٠٠ دينار في عام ١٩٤٧ أي بزيادة قدرها ٤١٦٪ ثم تعرضت هذه التجارة لنكسة حادة سنة ١٩٤٨ فبافت ٧٥٨٤.٠٠٠ دينار أي بنسبة ٥٥ في المئة فقط كما كانت عليه في السنة السابقة .

أما اعتمادات الوزارات العراقية المختلفة في الميزانية الجديدة فهي : ٦٤٥٢.٨٠٠ دينار للمعارف و ١٥٨٩.٠٠٠ دينار للشؤون الاجتماعية و ٣١٨٩.١٩٠ دينار للصحة و ٦٥٧.٤٧٠ دينار لزراعة و ٢٦٧.١٤٥ للاقتصاد و ٣٨٣.١٤٨ للمواصلات والاشغال و ٣٢٠.٠.٠٠٠ للمصارف الحكومية و ٣٠٠.٣١٩.٠٠٠ لوزارة المالية و ١٤٨٨.٠٨٧.٠٠٠ للدفاع و ١٩٨٩.٢٠.٠٠٠ للداخلية .

وجملة المصروفات في الميزانية ٤٧٩٢٣.٦٥٥ دينار والارادات ٤٢٣٥٨.٠٦٧ أي ان المصروفات تزيد على الارادات بأكثر من خمسة ملايين ونصف مليون دينار

الولايات المتحدة وجملة محصولها ١٤٩٩ مليون بالة والهند وانتاجها ٢٩٩ مليون بالة ومصر وانتاجها مليوناً بالة . وتكهننت اللجنة الاستشارية بانخفاض صادرات القطن الأمريكي من المحصول الحالي بنحو ٢٥ مليون بالة بعد ما كان مقدار ما شحن في موسم ١٩٥١ - ٥٢ نحو خمسة ملايين ونصف مليون بالة .

## الانتاج في فرنسا

بلغ انتاج الحديد في فرنسا في شهر ديسمبر الماضي ٣٤٨٩١٧٢ طناً استهلك منها في فرنسا ٢٣٥٣.١٦ طناً و صدر الى الخارج ٧٠٥٧٦٧ طناً وكانت حصة السار ٥٠٣.٢٥٠ طناً .

وارتفع انتاج الاسمنت في فرنسا الى ٨٠٦٤٥.٠٠٠ طن في عام ١٩٥٢ أي بزيادة قدرها ١٤١ في المئة بالقياس الى عام ١٩٤٦ ، ولم يسبق تسجيل هذا الرقم القياسي حتى في احسن السنوات السابقة للحرب الاخيرة .

أما انتاج القطن في فرنسا في خلال العام الماضي فقد بلغ ٢٥٦٤٤١ طناً من الغزل و ٢٤٨.٠٠٠ طناً من النسيج وأستورد من القطن الخام ٢٤٥.٩٨٧ طناً .

وارتفع الانتاج الفرنسي من المنسوجات الحريرية ( الحرير الطبيعي والحرير الصناعي ) في عام ١٩٥٢ الى ٢١٨٥٤ طناً ( منها ٢.٠٨٣ طناً للقمشة و ١.٠٢٤ طناً للغزل ) . وكان متوسط الانتاج الشهري ١٨٢١ طناً مقابل ٢٣٣٣ طناً عام ١٩٣٨ ، ٢١١٧ طناً عام ١٩٥٠ ، ٢٢٥٣ طناً عام ١٩٥١

## الميزانية العراقية

قدم وزير المالية العراقية الى مجلس النواب بياناً عن ابواب الميزانية العراقية الجديدة جاء فيه ان المصروفات الاعتيادية ارتفعت من معدل قدره ٤٨٤.٥.٠٠٠ دينار في خلال سنوات ١٩٣٢ - ٣٩ الى معدل ١٣٧٤٩.٠٠٠ دينار عام ١٩٤٣ ثم الى ١٩٧٤٩.٠٠٠

## انتاج القطن العالمي

تكهننت اللجنة الاستشارية الدولية للقطن بانخفاض انتاج القطن في موسم ١٩٥٢ - ٥٤ انخفاضاً كبيراً في ٢٧ من دولة من دول العالم الحر ، ولا سيما في منطقة الشرق الاوسط وباكستان ، حيث يراد تخصيص مساحة أوسع من قبل ، لزراعة المواد الغذائية . ومن العوامل التي أدت الى هذا الانخفاض كثرة المخزون في جميع بلاد العالم وانخفاض اسعار القطن في السوق العالمية .

ومما يذكر ان انتاج القطن العالمي بلغ في موسم ١٩٥٢ - ٥٣ ما مقداره ٢٨٤ مليون بالة مع استثناء انتاج الاتحاد السوفيتي والصين الشيوعية واوروبا الشرقية .

وكانت أكبر الدول المنتجة للقطن

الانجليزية المصرية انه في خلال عام ١٩٥٢ تقاضت الحكومة المصرية من الشركة مبالغ من المال جعلتها ٢٢٨٣.٠٠٠ جنيه مصري موزعة على ما يلي :

١٤٤٧.٠٠٠ جنيه - اتاوات ورسوم حقوق الامتياز واجبارات عقود الاستهلاك ١٤٢.٠٠٠ جنيه - رسوم مدفوعة للجمارك

٣٦٦.٠٠٠ جنيه - ضرائب اخرى ٣١.٠٠٠ جنيه - مزايا مالية حصلت عليها الحكومة من حقوق الاولوية المخولة لها ١٨.٠٠٠ جنيه - مزايا مالية اخرى منوعة حصلت عليها الحكومة ٢٢٨٣.٠٠٠ جنيه - الجملة

وجاء في نفس التقرير ان مجموع عدد الآبار التي حفرت في القطر المصري من عام ١٨٨٦ الى عام ٩٥٢ قد بلغ ٥٢١ بئراً منها ٢١٧ بئراً جافة و ١٠٨ آبار ناضبة و ١٩٦ بئراً منتجة .

أما آبار اختبار الطبقات فان جعلتها ستون بئراً .



# شهرة المنشأة التجارية

## كيفية تقدير شهرة المحل

فهو قلما ينطبق على الواقع تماما ، الا اننا باستخدام الادلة والاسانيد العلمية يمكننا أن نصل بهذا التقدير الى درجة تقرب جدا من حد الكمال وبذلك نقلل الى اقصى حد ممكن من الخطأ في التقدير . ولهذا يجب أن يكون بحث كل حالة وظروفها المحيطة بها بحثا مستفيضا دقيقا مستوعبا وان يبذل الخبير قصارى جهده وفنه وذكاؤه ليتمكن من الوصول بالتقدير الى اقرب ما يكون ممكنا من الصحة والا كان تقديره جزافيا وبعيدا عن الواقع ، وينتج عن ذلك مسئوليته وعدم الثقة بأعماله . .

وبعد تلك الكلمة نورد فيما يلي اهم طرق التقدير المتبعة علميا وعمليا ونقد كل طريقة منها او مزايها :

( ١ ) اتفاق المتعاقدين على رقم اختياري تحكمي للشهرة يخضع للمساومة بينهما دون نظر او اعتبار لاصول المحاسبة او قواعدها . ونظرا لان ذلك التقدير لا يكون خاضعا لاي اساس علمي او غير علمي لهذا فلا نجد لدينا مانقوله في نقده او تحبيذه اكثر من انها واجبة التنفيذ حتما . لان الاتفاق او العقد هو قانون المتعاقدين . وهو لا يتبع اصلا الا في حالة التراضي . وقد ينتهي الجدل والمساومة بين الطرفين الى عدم اتفاقهما فيلجآن الى خبير محاسب اما بناء على رغبتهما او بناء على حكم قضائي ، فاذا ما تعين خبير لتقدير الشهرة وجب عليه أن يطرح هذه الطريقة جانبا ، وان يشرع في التقدير على اساس علمي صحيح بغض النظر عما يكون كل من الطرفين قد عرض على الآخر الا اذا وجد أن ذلك يفيد في التحقيق وفي الوصول الى الحقيقة (ب) أن يتخذ رقم المبيعات كأساس لتقدير الشهرة ، او أن يتخذ عدد الوحدات المنتجة والمبيعة كأساس لتقديرها :

وهاتان الطريقتان اكثر شيوعا من الطريقة الاولى ، ويمكن تطبيقها في حالات التحكيم مع الحذر والاحتياط في بعض المشروعات . والحقيقة هي

ونظرا لان الشهرة تكون عبارة عن مجموع الارباح الزائدة كما سبق أن قلنا ، ولانه من غير الممكن التنبؤ بمقدار هذه الارباح بالضبط في السنوات المقبلة علاوة على صعوبة تحديد المدة المقبلة المنتظر الاستفادة اثناءها بهذه الارباح الزائدة ، مضافا الى ذلك صعوبة تقدير ما ستكون عليه ارباح السندات المضمونة او نسبة المخاطرة في مقبل الاعوام . . لهذا فقد اضطر المحاسبون المختصون الى البحث عن طريقة تسهل لهم مهمتهم الشاقة هذه ، وتبين لهم انه يمكن الاستفادة الى درجة كبيرة بمعلومات تستمد من الحياة الماضية للمنشآت وبما احاط بها من ظروف وبما ينتظر او يتوقع أن يحيط بها في المستقبل ، ولهذا فانه يجب عند النظر في تقدير الشهرة المقبلة أن تقدم للخبير جداول بنتائج أعمال المنشأة عن مدة حياتها الماضية كلها ، واذا تعذر فلمدة طويلة لا تقل عن عشر سنوات مثلا . . وبفحص هذه النتائج واستخلاص بعض البيانات منها يمكن تكوين فكرة عما يحتمل أن يكون عليه مركز المنشأة في المستقبل ونظرا لان التقدير في هذه الحالة سيبني على الاحصائيات الماضية ، وعلى عملية الاستنتاج والتوقع ،

اذا كان تحديد قيمة الاصول الملموسة أمرا سهلا بحسب الطرق التي ذكرناها في المقالات السابقة ، فان تقدير قيمة الاصول غير الملموسة يكون اكثر صعوبة .

أن قيمة الشهرة في الحقيقة وعلى وجه التحديد عبارة عن مجموع الارباح الزائدة التي تنتجها الشهرة في اثناء حياة المنشأة والمثال الآتي يوضح لنا ذلك . .

منشأة بدأت أعمالها في سنة ١٩٣٥ وأغلقت أبوابها في سنة ١٩٤٤ وكانت نتائج أعمالها وأرباحها الزائدة في خلال حياتها هذه كما يلي :

وهذه الجملة وقدرها ٢٧٩٠ جنيها هي في الحقيقة مقدار شهرة المحل لهذه المؤسسة .

وواضح من هذا المثال أن قيمة الشهرة الحقيقية عرفت بعد انقضاء حياة هذه المنشأة وبعد معرفة مقدار مانتج لها من ارباح فعلية في كل سنة من سنوات حياتها منذ بدء عملها الى أن أغلقت أبوابها .

الا أن ذلك ليس المطلوب من تقدير الشهرة لان تقديرها لا يكون لمجرد المعرفة ، وللحكم على المشروعات التي انتهت وماتت بل أن المطلوب هو تقدير الشهرة لمنشأة لا تزال سائرة وعن المدة المقبلة من حياتها .

| السنة | الارباح الصافية الناتجة من عملية التجارة | ما يخصهم منها                              | الارباح الزائدة                 |
|-------|------------------------------------------|--------------------------------------------|---------------------------------|
| السنة | الارباح الصافية الناتجة من عملية التجارة | السندات المضمونة مضافا اليها نسبة المخاطرة | الارباح الزائدة او ارباح الشهرة |
| جنييه | جنييه                                    | جنييه                                      | جنييه                           |
| ١٩٣٥  | ١٠٠٠                                     | ٩٠٠                                        | ٥٠                              |
| ١٩٣٦  | ١١٠٠                                     | ٩٠٠                                        | ١٥٠                             |
| ١٩٣٧  | ١١٢٠                                     | ٩٠٠                                        | ١٧٠                             |
| ١٩٣٨  | ١٢٠٠                                     | ٩٠٠                                        | ٢٥٠                             |
| ١٩٣٩  | ١٢١٠                                     | ٩٠٠                                        | ٢٦٠                             |
| ١٩٤٠  | ١٣٠٠                                     | ٩٥٠                                        | ٣٠٠                             |
| ١٩٤١  | ١٣٢٠                                     | ٩٥٠                                        | ٣٢٠                             |
| ١٩٤٢  | ١٥٠٠                                     | ١٠٠٠                                       | ٤٣٠                             |
| ١٩٤٣  | ١٦٠٠                                     | ١٠٠٠                                       | ٥٣٠                             |
| ١٩٤٤  | ١٤٠٠                                     | ١٠٠٠                                       | ٣٣٠                             |
|       |                                          |                                            | الجملة ٢٧٩٠                     |



أن هاتين الطريقتين لا تطبقان عمليا إلا في حالة المنشآت التي يمكنها أن تضبط رقم مبيعاتها أو رقم وحداتها المنتجة والمباعة أكثر مما يمكنها ضبط رقم أرباحها ، إذ أنه في حالة ما يكون نظام المحاسبة غير واف أو كامل ، فإن رقم المبيعات يمكن أن يكون أكثر ضبطا من رقم الربح الذي يمكن التلاعب به ، أو يحتمل الخطأ فيه .

إلا أن لهما مساوئ تجعل تطبيقهما في بعض المنشآت محدودا . نعلم أن الشهرة - كما سبق أن قلنا - تعتمد أولا وقبل كل شيء على مقدار الأرباح الزائدة المنتظر الحصول عليها وليس على رقم المبيعات الذي كثيرا ما لا ينعكس في معرفة درجة إيسار المنشأة إلا في حالة واحدة وهي أن تكون كل المبيعات بالنقد ، أما المبيعات بالاجل فيمكن تضخيم رقمها بالبيع لعملاء مماطلين وفي هذه الحالة سيرتفع حتما رقم المبيعات ولكنه لن يتمشى مع رقم الأرباح الذي يمكن جعله بذلك صوريا علاوة على أن المبيعات قد تكون بخسارة . والذي يهم التاجر ليس هو تصريف البضائع بكثرة وسرعة ولكن المهم هو مقدار ما يمكنه تحقيقه من ربح .

كما أنه لا يمكن استخدام هاتين الطريقتين في حالة تجارة المواد الكمالية أو مثيلاتها لأن رقم مبيعات المنشآت التي من هذا القبيل يكون صغيرا وغير منتعش أو متناسب مع مقدار أرباحها المحققة . فإذا ما تمسكنا برقم المبيعات دون مقدار الأرباح فإن تقدير الشهرة سيكون قطعاً أقل من الحقيقة .

وفيما يلي طرفان يمكن فيهما تطبيق إحدى هاتين الطريقتين :

١ - عندما تكون مبيعات المنشأة بالنقد .

٢ - أن تكون الأرباح التي يحصل عليها من كل سلعة متساوية حتى يمكن في وقت واحد مراعاة رقم المبيعات ورقم الأرباح .

وتظهر هذه الظروف عادة في تجارات كالبقالة والمطاعم والمخابز والألبان وما شابهها . .

(ج) أن يستخرج متوسط الأرباح الصافية لعدد معين من السنين الماضية ويضرب في رقم متفق عليه : فيؤخذ مثلاً متوسط الأرباح الصافية لثلاث سنوات سابقة ويضرب في واحد أو اثنين أو . . الخ . على حسب نوع التجارة . ويلاحظ أن المقصود

برقم الأرباح الصافية هو كل الأرباح الناتجة العادية منها والزائدة . وهذه الطريقة أكثر من سابقاتها انطباقاً على العقل والمنطق وتسمح بأن تقدر قيمة الشهرة لمنشأة معينة بسرعة وعلى وجه التقريب كما تراعى مقدار الأرباح وتستند إلى بعض مبادئ المحاسبة .

ويستدعى تطبيق هذه الطريقة ملاحظة النقط الآتية علاوة على ما سبق أن ذكرناه تحت عنوان (تحقيق الأرباح الزائدة) :

أولاً - يجب مراعاة تدرج الأرباح فقد نجد متوسط أرباح منشأتين واحداً لكن أحدهما كانت أرباحها : ١٠٠٠ ، ٢٠٠٠ ، ٣٠٠٠ على التوالي في حين أن الأخرى كانت أرباحها عكسية تماماً أي ٣٠٠٠ ، ٢٠٠٠ ، ١٠٠٠ . أن هذا الوضع يجعلنا نراعى في تحديد الرقم الذي يضرب في متوسط الأرباح أن يكون في الحالة الأولى أضعافه في الحالة الثانية لأن ما يهم مشتري الشهرة هو الأرباح المستقبلية لا الأرباح الماضية .

ثانياً - يجب ملاحظة الوقت الذي يجري فيه التقدير وهل هو فترة رواج أو كساد إذ المعروف أنه في أوقات الرواج تكون أرباح معظم المنشآت في تزايد مستمر وبالعكس في أوقات الكساد فإذا ما كانت أرباح المنشأة - في وقت الكساد - تكاد تكون ثابتة ومستقرة ، وأرباح أخرى - في وقت الرواج - متزايدة ولكن بنسب ضئيلة لا تتمشى مع حالة الرواج . فإن الرقم الذي يضرب في متوسط الأرباح بالنسبة للمنشأة الأولى يكون أكبر من الرقم الذي يضرب في متوسط الأرباح بالنسبة للمنشأة الثانية .

ثالثاً - يجب ملاحظة مدى حياة العوامل التي تعمل في تكوين الشهرة فإذا كانت تقدر بمناسبة دخول شريك وكان سببها العامل الشخصي فالتقدير يختلف باختلاف أعمار الشركاء الأصليين - الذين كونوا الشهرة بشخصياتهم - فإذا ما كانوا متقدمين في العمر قلت الشهرة والعكس بالعكس . وإذا كان تقدير الشهرة بسبب انفصال شريك فتراعى إذا ما كان الشريك المنفصل هو الذي يرجع إليه الفضل في تكوين الشهرة أو أنه غير مهم في تكوينها ، ففي الحالة الأولى يكون الرقم أقل منه في الثانية ، وإن

كان انفصاله لغضبه فتكون المدة قليلة لاحتمال مناوأة هذا الشريك للشركة ، كما يجب البحث في سبب انفصاله وهل هو لرغبته في ترك العمل أم لرغبته في فتح محل آخر منافس ، وفي الحالة الأولى يكون الرقم أكثر ارتفاعاً منه في الحالة الثانية .

وإذا كان سبب الشهرة جغرافياً فالتقدير يختلف إذا ما كان محل المنشأة ملكاً لها عنه إذا كان مستأجراً علاوة على أن الموقع عرضة لأن تضعف قيمته في الحالين . وإذا كان سبب الشهرة امتيازاً أو احتكاراً لصنف معين فتجب معرفة مدة هذا الامتياز أو الاحتكار مع مراعاة المبدأ الاقتصادي الذي يقضي بأن السلعة المحتكرة قد يستعاض عنها بغيرها لأسباب مختلفة ليس هنا محل ذكرها .

ولهذه الطريقة عيوبها لأنها تقريبية إلى درجة كبيرة والنتائج التي تؤدي إليها غالباً ما تكون بعيدة كل البعد عن القيمة الحقيقية لشهرة المحل للأسباب الآتية :

١ - أنها تعتمد على عامل مضاعفة متوسط الأرباح ، وهذا العامل يتم اختياره دون قاعدة ثابتة تحدده ولهذا يكون التقدير في النهاية مبالغاً فيه أما بالزيادة أو النقص .

٢ - أن الأرباح المتوسطة التي تكون العنصر الثاني من عناصر هذه الطريقة تكون عادة متضخمة بسبب ترك بعض العناصر المهمة التي تقلل كثيراً هذه الأرباح مثل فائدة رأس المال المستغل أو المرتب الكافي المناسب لخدمات صاحب العمل وعلاوة على ذلك فقد يهمل البحث فيما إذا كانت الاستهلاكات كافية لتغطية النقص في قيمة الأصول وغير ذلك .

٣ - أن هذه الطريقة تتجاهل حقيقة الشهرة التي تبنى على أساس الأرباح الزائدة دون جملة الأرباح . ويورد فيما يلي مثالين يوضحان بعض عيوب هذه الطريقة .

**المثال الأول :** منشأتان ١ ، ب رأسمال كل منهما ٥٠٠٠ جنيه والربح الصافي المتوسط لكل منهما هو ١٠٠٠ جنيه وتقدر نسبة المخاطرة في المنشأة الأولى ب ١٥ ٪ وفي الثانية ب ١٠ ٪

تكون شهرة المحل للمنشأتين على أساس هذه الطريقة هي :

(( البقية على ص ٢٧ ))





# الاوراق المالية



عن النصف الثاني من يونيو ١٩٥٣

## استجابة

الداخل والخارج - مدى الاستقرار والامان لاموالهم . ولكن لم يتخذ ولا الامور قراراتهم بالسرعة التي كانت مرجوة . . . ولعل ذلك لعلمهم بحدوث تطورات في الموقف السياسي الداخلي تضطرهم لارجاء هذه القرارات .

الخميس ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣

وجاء مساء هذا اليوم المبارك الذي لن ينسى ، والذي سوف يخلده التاريخ لمصر في صفحات المجد والفخر . . . والعزة والكرامة . جاء مساء هذا اليوم في منتصف الساعة الحادية عشرة مساء يحمل للشعب المصري ولاعالم نبا اول جمهورية مصرية . فكان لذلك أثره المباشر في السوق الاقتصادية عامة ، وسوق الاوراق المالية خاصة ففي جلسة صباح الخميس ١٨ يونيو احس المتعاملون بالبورصة ان هناك امرا جديدا سيحدث ، فطرا على السوق خلال النصف الثاني من الجلسة موجة صعود غير عادية ، تناولت معظم الاوراق التي جرى عليها التعامل مثل بنك مصر ، والبنك العقاري ، ومياه الاسكندرية ، واسهم كوم أمبو ، واسهم آبار البترول ، والغزل الاهاية وحصل مصر الجديدة .

اما في جلسة صباح الجمعة ١٩/٦ فقد القى كل من حضرنى رئيسى بورصة القاهرة وبورصة الاسكندرية كلمتين مناسبتين تحية لمولد الجمهورية ، مما كان له احسن الاثر في دوائر السوق المالية . وعلى ذلك فقد تحسنت اسعار اوراق : مصر للحريز الصناعي ، ومياه الاسكندرية ، وآبار الزيوت ، ومباني مصر ، وكوم أمبو ، وأبو قير ، والنقل والهندسة . فضلا عن اوراق الحكومة والبنوك ،

وفيما يبدو لنا قد استجابت الحكومة لهذه النصائح ، وهذه الاقتراحات ، وخيرا ما فعلت فهي بذلك تنقذ اهم دعامة في النشاط الاقتصادي في البلاد ، والترموتر الذي يقيس به رجال الاعمال - في

من وسائل تحسين البورصة استثمار اموال صناديق الادخار في شراء اوراق مالية مصرية من الاسواق الاجنبية

اعدت وزارة المالية - مصلحة صناديق التأمين والادخار الحكومية مذكرة جاء فيها ان الراى اختلف في موضوع استيراد اوراق مالية مصرية من الخارج فمن قائل بانه ليس ثمة ما يمنع من استيرادها ، لان الاصل في التجارة حريتها ، والرقابة على القراطيس المالية ان هي الا ضرورة مؤقتة اوجبتها معوقات الحرب الاخيرة وانها ستزول حتما بزوال مسبباتها . فضلا عن ان استرداد كل ما يمكن استرداده من هذه الاوراق يغنى عن تحويل الارباح المستحقة لها في الخارج كما ان الاقبال على شرائها في الاسواق الخارجية يرفع اسعارها الى مستوى الاسعار في مصر او ما يقرب منه فيزول أحد العوامل لانصراف رؤوس الاموال الاجنبية من الاستثمار في سوق الاوراق المالية المصرية .

ويقول آخرون انه لا مجال في الوقت الحاضر للعمل بنظرية حرية التجارة فضلا عن ان عمليات الاستيراد هذه ليست من عمليات التجارة العادية التي يمكن ان يقال ان الاصل فيها حرية التعامل لانها بمثابة اخراج رؤوس اموال من مصر مما يتعارض بصفة عامة مع أنظمة الرقابة على النقد .

وقد كانت الرقابة على النقد ترخص باستيراد الاوراق المالية المصرية من المملكة المتحدة ودفع قيمتها عن طريق الحساب رقم ١ ، كما كانت ترخص باستيراد اوراق مالية مصرية من البلاد الاجنبية الاخرى في الحالات التي لا يطلب فيها تحويل قيمتها . غير انه رأى بعد انخفاض الارصدة وقف هذه العمليات . وخلصت المذكرة من هذا الى انه اذا ما قررت الوزارة استئناف عمليات استيراد الاوراق المالية المصرية من الخارج فانها توصي بان يكون لصناديق الادخار حق الافضلية في مباشرة عمليات استيراد هذه الاوراق من الاسواق الاجنبية ما دامت من الانواع التي توافق عليها اللجنة التي تتولي شراء الاوراق لحساب الصناديق .

## عقب العيد

بدأت هذه الفترة التي نحلها بأول جلسات الاسبوع - يوم الاثنين - عقب عطلة عيد الفطر المبارك . ولقد كانت حركة التعامل هادئة جدا ، يلتزم كل فريق من البائعين والمشتريين خطة التريث املا في ان يهتدى ولا الامور الى حل يزيل اسباب هذا الركود . ولقد ببح صوت المنادين بالاصلاح ، وقدمت اقتراحات عديدة ، ذكرنا بعضها في العدد الماضي . ونضيف اليها اليوم ان هناك احد كبار السماسرة قدم عدة مقترحات على شكل خطاب مفتوح لحضرة وزير المالية . ومما جاء في هذا الخطاب . .

## آثار . . . وبعض الحاول

« . . اننا في حاجة الى من يضع امام ولا الامور النقط فوق الحروف ليعملوا على علاج هذا الموقف . وانشروا على لساني ان عدم المبادرة بوضع حد أدنى للهبوط - واد بصفة مؤقتة - قد أدى وسيؤدي الى اتساع نطاق الهبوط الذي لا مبرر له من الواقع ، والذي عاد وسيعود على صفار المدخرين بل وكبارهم بخسائر جسيمة لا قبل لهم باحتمالها . بل ان هذا الموقف ان لم يعالج بسرعة ويجزم واهتمام ستكون من نتائجه ضياع الجهود التي تبذل عمثا في سبيل اغراء رؤوس الاموال الاجنبية للمساهمة بها في الاقتصاد القومي » .

ثم يستطرد يقول : « ولعل من اهم ما يجب ان تضع الحكومة خطوطه الاساسية في سياستها تجاه هذه السوق ، وتجاه حقول الاستثمار القومي من صناعي وغيره ، هو حسن المعاملة للشركات المساهمة وتشجيعها بمختلف الوسائل ، ووضع حد للخصومات التي تخلق بغير مبرر بين بعض الشركات وبين مصلحة الضرائب مع تحاشي الاجراءات التعسفية التي تتخذ ضد هذه الشركات ، وبالتالى تضر حملة اسهمها ، ومن ثم تضر السوق المالية كلها



## تصريح اوزير المالية

والامر الذى زاد البورصة انعاشا ذلك التصريح الذى ادلى به حضرة وزير المالية الى مندوب احدى الصحف الصادرة يوم ٢٣ يونيو ، وفيه يوضح حقيقة الموقف الاقتصادى برمته ، ويشرح فيه الحالة الراهنة دون مواربة أو اخفاء . وقيل ان مجلس الوزراء بحث فى اول اجتماع له فى عهد الجمهورية الحالة الاقتصادية بالبلاد ، وقيل ايضا ان هناك قانون سيوضع لينظم عملية بيع الاوراق المالية .

والذى نرجوه هو ان تزول حالة الركود . . . ويبدأ العهد الجديد ياخذ بيد البورصة التى ما زالت تترنح مرة صاعدة . . . واخرى هابطة .

## اخبار الشركات

### شركة مياه القاهرة

صدر حكم فى قضية شركة مياه القاهرة ، وقد ترتب على صدوره ان هبطت اسعار اسهمها وخصوصا اسهم التمتع بسبب كثرة ما بيع من هذه الاسهم .

### شركة سبك حديد الدلتا المصرية

كان للقرار الذى وافق عليه مجلس الوزراء بشأن انتهاء عقد امتياز (شركة الدلتا المصرية) وطرح العملية فى المناقصة من جديد ، اثر سىء فى السوق وخاصة فى نفوس حملة اسهم هذه الشركة .

### البنك التجارى المصرى

اجتمعت الجمعية العمومية العادية للمساهمين يوم ١٩/٦/٥٣ ووافقت على تقريرى مجلس الادارة ومراقبى الحسابات ، وعلى توزيع الارباح وتحديد قيمة الكوبون بمبلغ ١٢ قرشا صافيا للسهم تدفع ابتداء من ١٩٥٣/٦/٢٥ مقابل الكوبون رقم ١٥ كما وافقت الجمعية على تعيين حضرة الاستاذ عبد السلام الشاذلى عضوا بمجلس الادارة ، واعادة انتخاب الاستاذ ايون كاسترو عضوا بمجلس الادارة . هذا ويتضح من الميزانية العمومية فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٢ ان صافي الارباح بلغ ٢٣٢٧٠ جنيهها

## شركة مصر للمستحضرات الطبية

اجتمعت الجمعية العمومية العادية للمساهمين يوم الجمعة ١٩/٦/١٩٥٣ ووافقت على تقريرى مجلس الادارة ومراقبى الحسابات ، وعلى حسابات سنة ١٩٥٢ كما وافقت الجمعية العمومية على توزيع مبلغ ٢٨٠ مليما ربعا للسهم الواحد بمعدل ٧٪ من قيمة السهم الاسمية يخضم منها الضريبة الحكومية . والصرف من بنك مصر ابتداء من ٦/٢٥ مقابل تقديم الكوبون رقم ١٠ كما تحدد انتخاب الاستاذين اميل الكسان وبشارة معتوق .

### الشركة المصرية للتجارة

نشرت الشركة ميزانيتها العمومية فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٢ ، ومنها يتضح عدة مآخذ اخذها عليها حضرة مراقب الحسابات . ومن هذه المآخذ عدم وجود احتياطي لمقابلة الضرائب الاضافية طالبت بها مصلحة الضرائب الشركة . وان الاستهلاكات على الاصول الثابتة غير كافية . وانه لم تسلم شهادة من البنك الاهلى المصرى بالقاهرة بارصدة الحسابات طرفه فى تاريخ الميزانية . وان الخسائر تجاوزت نصف رأسمال الشركة ، وينصح بوجوب العمل بأحكام المادة ٦١ من القانون الاساسى للشركة .

هذا وقد بلغت خسائر الشركة فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ - ٤٢٩٢٠ جنيهها يضاف اليها خسائر العام الحالى وتبلغ ٧١٨٩٣ جنيهها فيكون المجموع ١١٤٨١٣ جنيهها !!

احمد فريد حسن

**بنك مصر**  
البنك الذى فقه الفة المصرية  
بعامتها فى الاستقلال والاقتصاد  
ينشئ صناعاتها القومية  
يؤسس شركاتها الكبرى

## زيادة كبيرة فى محصول

### القطن السودانى

يؤخذ من آخر الانباء التى ذكرتها وزارة الزراعة بالسودان ، ان محصول القطن هذا العام كان مرضيا ، ولكن الرتب ليست على خير ما يرام . فلم تزرع سوى مساحات قليلة من القطن ذى الرتب العالية

ولقد استخدمت الطائرات والمحاريث فى عمليات البذر على طوال الاراضى الحكومية المجاورة لشاطئ النيل . وسوف يجنى محصول (الجزيرة) فى شهر اغسطس ، ومعظمه من نوع س ١٧٣٠ ، ويبلغ التقدير الحالى للمحصول ٤٨ ر قنطارا للفدان اى ما يعادل ٣١٥ رطلا . . . ومعنى هذا ان محصول اراضى الجزيرة سيبلغ ١٠٥١٨٤٦ قنطارا

كما كان لفيضان « نهر الجاش » الكبير هذا العام ، ولحسن توزيع مياهه ، فضل كبير فى غزارة المحصول هذا العام اذ تم زراعة ٧٠ ألف فدان وكذلك ٣٣ ألف فدان من اراضى الدومين من نوع ( س ١٧٣٠ ) مما ينتظر معه ان يصبح المحصول حوالى ١٢٠ ألف قنطارا . واذا ما نتج هذا المحصول ، فانه يعتبر بحق رقما قياسيا ، اذ بلغ فى عام ١٩٤٣ ١٠٥٨٠١ قنطار .

وفى دلتا الطوكر تم زراعة ٣٩ ألف فدان من القطن ، ولكن قسوة الرياح الشمالية الشرقية افسدت مساحات كبيرة من المحصول وقد لا يزيد المحصول عن ٣٨٥٠٠ قنطار .

وفى اراضى جبال النوبة ، يزرع القطن الأمريكى وسيصل المحصول الى ١٩٢٣٨٠ قنطارا اى بنقص ٣٠ ألف قنطار عن العام الماضى .

وعلى وجه العموم فيقدر المحصول الكلى من ( الساكل ) ١٤٦٢٧٤٦ ر قنطارا اذا ما قورن بالعام الماضى وهو ٩٢٠٩٣٧ قنطارا - يبلغ محصول القطن الأمريكى ٢٤٢٠٩٥ قنطارا بينما كان المحصول فى العام الماضى ٢٩٠١٨٠ قنطارا . واذن فالمحصول الكلى يبلغ ١٧٠٤٨٤١ ر قنطارا من مساحة ارض قدرها ٩٥١٩٣ فداناً ، بينما كان فى العام الماضى ١٧١١٢١ ر قنطارا من مساحة قدرها ٤٨٤٨٥٠ فداناً .



# التجارة والاقتصاد ... والقضاء

## تقليد العلامات التجارية .. والمستهلك العادي

كبير بين العلامتين فان الصناديق التي تنتجها الشركة الثانية تحمل اسمها ورسمها في احدى الناحيتين وببانا بمقدار الثمن في الناحية الاخرى في حين ان صناديق الشركة الحاجزة تحمل اسمها وصورة بحار يمسك عجلة قيادة في احدى ناحيتيها وكلمة أبو قرش ورسم عملة نصف القرش المثقوب في الناحية الاخرى .. والتقليد الممنوع قانونا هو ما ينخدع به الرجل الفنى في الصنف موضوع التعامل لا الرجل العادي ، لان الرجل الفنى اذا انخدع أصابه ضرر ، أما الرجل غير الفنى فلا ضرر يصيبه ، اذ يستوى لديه الصنفان .. ولا يزال هذا النزاع مطروقا امام محكمة النقض ..

والملاحظ أنه فيما يختص بالسبب الاول الذى أوضحتته الشركة المحجوز ضدها الطاعنة .. فانه في الواقع لا يوجد خطأ في القانون على أن الحكم المستأنف صحيح بالنسبة له - ذلك أن الفقرة الثالثة من المادة الخامسة قد نصت على أنه لا تسجل كعلامة تجارية أو كعنصر منها الشعارات العامة والاعلام وغيرها من الرموز الخاصة بالدولة أو باحدى البلاد التي تعامل مصر معاملة المثل ، وكذلك أي تقليد للشعارات المذكورة .. ولا شك أن شعارات الدولة معناها مجموع العلامات والرسوم التي تتخذها الدولة رمزا لها وعلامة على وجودها اذ لم يشأ المشرع أن يترك شعارات الدولة ورموزها وأعلامها تبتذل باستعمالها في الشؤون التجارية .. وهى بهذا المعنى لا يمكن أن تنصرف بحال الى العملة النقدية التي هى في الواقع وسيلة من وسائل التعامل التي منح للدولة وحدها بما لها من سلطة الحق في صكها مثلها في ذلك مثل طابع البريد أو التمغة التي تصدرها أندولة والتي لا يجوز لأحد من الافراد إصدارها وعلى ذلك فليس هناك أي مانع من اتخاذها كعلامة تجارية لانها ليست رمزا للدولة ر شعارا لها .. فلا يصح مثلا تسجيل

٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ وقد قضت المحكمة في الدعوى الاصلية والدعوى الفرعية بما هو في صالح الشركة التي استصدرت الحجزين .. فاستأنفت الشركة

للمتاضى  
أحمد محمد حافظ

المحكوم ضدها هذا القضاء ، الا أن محكمة الاستئناف ايدت بدورها الحكم المستأنف عموما فطعننت الشركة في هذا الحكم امام محكمة النقض . بنت الشركة المحجوز عليها والمحكوم ضدها طعننها على الآتى :  
اولا - ان الحكم الاستئنافي قد رفض الدعوى الفرعية مستندا في ذلك الى أن نصف القرش ليس شعارا رسميا للدولة حتى يمكن القول بعدم جواز اتخاذه علامة تجارية بدليل أن النص الفرنسي عبر عن كلمة شعار الدولة بما يستفاد منه مجموع العلامات والرسوم والزخرفة المحيطة بالدرع الذي تتخذه دولة ما أو مدينة كبيرة أو عائلة معروفة رمزا لها .. وهذا خطأ في القانون اذ أن نصف القرش هو في الواقع شعار للدولة ، بدليل أن احدا لا يستطيع صكه وبدليل أن مصلحة العلامات التجارية قد سبق لها ان رفضت مرتين طلب تسجيل العلامة المذكورة لخلوها من الصفة المميزة ولانها عبارة عن شعار الدولة النقدي .. أما استشهاد المحكمة بالمعنى الادبي أو اللغوي للعلامة فغير جائز ، لان مدلول المصطلحات القانونية ومعناها يختلف عن المدلول والمعنى الادبي أو اللغوي عادة .

ثانيا - ان الحكم الاستئنافي قد أسس قضاءه في الدعوى الاصلية على وجود تشابه بين علامة الشركة الحاجزة والشركة المحجوز عليها .. وأن هذا التشابه من شأنه أن يخدع الرجل العادي وهذا خطأ في القانون أيضا ، اذ أنه فضلا عن وجود خلاف

هناك نزاع قضائي طريف خاص بالعلامات التجارية يلخص في أنه في خلال سنة ١٩٤٨ قدمت احدى الشركات المحلية طلبا الى رئيس محكمة مصر الوطنية قالت فيها أنه اتخذت لتمييز منتجاتها من الدخان المعسل علامة تجارية هي « أبو قرش » وأنه قد تم تسجيل العلامة المذكورة .. الا أن شركة محلية أخرى تعمدت رغم ذلك تقليد علامته ووضعها على منتجات مصنعها المعبأة في صناديق من نفس اللون بحيث جاء المظهر العام للعلامتين واحدا بالرغم من الفروق الطفيفة بينهما الامر الذي أدى الى خداع الجمهور واختلاط الامر عليه .. وطلب لذلك توقيع الحجز التحفظي على جميع الصناديق والاوراق والكليشيهات التي تحمل العلامة المذكورة وتحديد جلسة لنظر الموضوع .. والحكم بصحة الحجز وأعدام الاشياء المحجوز عليها ومنع الشركة الاخرى من استعمال العلامة المشار اليها بأكملها أو أى جزء منها مع التعويض ، وقد أجاب الرئيس الطلب وأصدر أمر الحجز ..

تقدمت الشركة التي استصدرت الحجز مرة أخرى بعد ذلك الى رئيس المحكمة قائلة ان الشركة الاخرى لا تزال تقوم بتقليد العلامة وتعبئة الصناديق في اثناء الليل معتمدة على عدم جواز توقيع الحجز بعد غروب الشمس وطلب اصدار أمر تكميلي . فأجابته المحكمة الى ذلك أيضا .

تظلمت الشركة التي حجز عليها في الامرين الصادرين بتوقيع الحجز . مستندة في ذلك الى وجود خلاف واضح بين العلامة التي تضعها على منتجاتها وبين علامة الشركة الحاجزة كما رفعت دعوى فرعية طلبت فيها الحكم بشطب علامة « أبو قرش » مؤسسة ذلك على أن تسجيل العلامة المذكورة قد وقع فيه خطأ لان عملة نصف القرش المثقوب شعار من شعارات الدولة ومن ثم فلا يمكن اتخاذها عنصرا من عناصر العلامة عملا بالمادة



بالمستهلك الغافل المهمل الذى يشتري دون أن يجرى الفحص الذى يقضى به العرف .. بل الواجب عليه أن يختار المستهلك المتوسط الحرص من بين الجمهور الذى يقبل على شراء السلعة عامة .

هذا ما نلاحظه على هذا الموضوع الذى لا يزال كما قلنا مطروحا على محكمة النقض .. وفى انتظار أن تبدى كلمتها فيه لنقلها الى القراء .  
**احمد حمدي حافظ قاض**  
رئيس الدائرة المدنية والتجارية  
بمحكمة الرقازيق

## مخلفات رمان المعادن

يوجد لكل عملية من عمليات التعدين مخلفات، ورقائق صغيرة من المعدن .. وهذه الرقائق الصغيرة تعتبر هامة جدا فى عدة عمليات التشطيب . فهي تعتبر عنصرا هاما مثلا فى إنتاج رقائق البرونز . كما أنها تستعمل بكثرة فى صناعة الألومنيوم والمساحيق المعدنية التى تستعمل فى الطلاء .

ولقد استحدثت طريقة فرنسية لصنع هذه الرقائق الدقيقة .. وذلك بطريقة مبسطة ومنتجة . اذ تتكون هذ الرقائق حينما نقذف - بطريقة النفخ - بناط صغيرة من المعدن فى تيار من الغاز وتتساقط على سطح بارد متحرك . وحينما تمس هذه النقط ذلك السطح البارد المتحرك . فانها تنتشر على شكل تجمعى على الجوانب . ثم ماتلبث أن تتجمد بسبب البرودة .

المحتمل الخلط بينهما .. ذلك لان المستهلك لا تتوافر لديه عند الشراء العلامتان حتى يمكن أن يضعهما جنبا الى جنب ويقارن بينهما وانما هو يعرف العلامة الحقيقية بمجرد النظر ثم يقع نظره مرة اخرى على العلامة المقلدة فيحمله الشبه بينهما على الاعتقاد بأنهما علامة واحدة .. وقد أخذ بهذا النظر الشراح المصريون والفرنسيون معا ..

اما ما تأخذه الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه من أن التقليد الممنوع هو ما ينخدع به الرجل الفنى فى الصنف موضوع التعامل لا الرجل العادى .. فهذا قول غير وجيه لان العبرة فى الواقع بالمستهلك العادى لا الفنى وهذا الراى هو ما استقر عليه الشراح جميعا الذين قالوا بأن العبرة بالمستهلك المتوسط الحرص والانتباه فعلى القاضى أن يسائل نفسه هل من شأن الشبه القائم بين العلامتين التضليل بهذا المستهلك وحمله على الخلط بينهما من عدمه .. فاذا كان الجواب ايجابا فالتقليد قائم .. واذا كان سلبا فلا تقليد .. فمن واجب القاضى اذن ألا يبحث عن المقياس فى المستهلك الشديد الحرص الذى يكثر من الفحص والتدقيق والتحري قبل الشراء ولا

علامة يدخل فى تركيبها العلم المصرى او اعلام الجيش . . لان المنع يقوم على اعتبارات معنوية رغبة فى عدم التبذل فى استعمال الشعارات الرسمية فى الشئون التجارية .. ومن الواجب لذلك فهم لفظ الدولة هنا بمعناه الواسع ، فيشمل الدولة ذاتها والبلديات ، بحيث انه اذا كان لمديرية او مدينة رمز خاص فلا يجوز تسجيله علامة يدخل هذا الرمز فى تركيبها .

ويؤيد هذا الراى ايضا أن قانون العلامات التجارية الفرنسى الصادر فى سنة ١٨٥٧ منع اتخاذ شعارات الغير علامة تجارية الا بتصريح من صاحبها ، وقال الشراح الفرنسيون فى تفسير ذلك أن شعارات الغير كما تنصرف الى الشعارات التى اتخذتها بعض العائلات الشريفة القديمة رمزا لها فهي تنصرف كذلك الى شعارات الدولة وشعارات المدن التى تعتبر ملكا للدولة او المدينة التى اتخذتها رمزا لها . وبالتالي فلا يجوز اتخاذها كعلامة تجارية الا باذن الدولة او المدينة واستندوا فى ذلك الى أن هذه الشعارات قد تكون رمزا لذكريات تاريخية خالدة فلا يصح استعمالها كعلامة تجارية لصناعة مبتذلة .

فالعملة النقدية لا يمكن ان تعتبر رمزا لذكريات تاريخية وانما هي وسيلة من وسائل التعامل ، ومن ثم فلا جناح على الحكم اذا استأنس فى تفسيرها بما جاء فى القواميس من معنى ادبى لها .. ذلك ان العبارة اللغوية قد تساعد فى الوقت ذاته على التفسير القانونى ..

هذا ، وليس فى رفض مصلحة العلامات التصريح باتخاذ القرش كعلامة مرة او مرتين بمقيد لراى المحكمة التى لها على اى حال السلطة العليا فى الحكم بشطب العلامات التى تم تسجيلها بدون وجه حق عملا بالمادة ٢٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ .

اما فيما يختص بالسبب الثانى فان العبرة فى الواقع بأوجه الشبه فى العلامتين لا بأوجه الاختلاف فقد تتضمن العلامة المقلدة متى قورنت بالعلامة الحقيقية فروقا كثيرة ومع ذلك فانها تظل فى مجموعها شبيهة بالعلامة الحقيقية الى حد أن يكون من

## الفرصة السنوية الكبرى

### فى محلات

# صيدناوى

## تخفيض هائل فى جميع الاقسام

ابتداء من يوم الاثنين ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٣

س . ت . ٣٧٧



# الأصوال الاقتصادية في بلدان شمال إفريقيا

صندوق يخصص الجزء الأكبر منها لتصدير وأهم المراكز الرئيسية لهذه الصناعة (مساقي وأغادير وكازابلانكا) ومن ناحية أخرى نجد أن صناعة المربي قد تقدمت تقدما محسوسا ، وبلغ الانتاج ٦٠٠٠ طنا تقريبا . كما تجاوز انتاج عصير الفواكه ١٥ مليون لتر .

وتملك مراكش علاوة على ذلك صناعات تختص بتركيز عصير الطماطم وتنتج سنويا ١٥٠٠ طن . كما تملك ١٢ مصنعا لحفظ الحوم تنتج حوالي عشرة آلاف طنا سنويا .

## تونس :

لقد تضاعفت صناعة حفظ الاسماك بإنشاء مؤسسة في عامي ١٩٤٠-١٩٤١ في مدينة (سوس) ثم اقيم في عام ١٩٤٢ مصنعا ، وفي عام ١٩٤٤ مصنعا آخران (سوس ومهدية) وفي ١٩٤٨ بدأت ٤ مصانع أخرى العمل وفي عام ١٩٥١ ثلاثة مصانع . وقد تجاوز انتاج هذه المصانع ٤٠٠٠ طن في العام بما فيها حفظ الاسماك بالزيت وبالطماطم وبالنبيد الابيض والاسماك المملحة .

## رابعا : صناعة السكر :

لا توجد هذه الصناعة الا في مراكش حيث يباغ متوسط استهلاك الفرد اقل ما قبل الحرب اي ٢٠ كيلو جرام عام ١٩٥١ مقابل ٢٥ كيلو جرام قبل الحرب .

## خامسا : الصناعات الكيماوية :

### الجزائر :

هناك ثلاث مصانع كبرى تنتج حامض الكبريتيك والسيوبر فوسفات وقد ادخلت صناعات متعددة تشمل عدة منتجات طبية وصناعة القوارير المعدة للحقن ، وصناعة مصطل المورفين والقطن المشبع بالفاز الهيدروفيلى وبالنسبة لصناعة المفرقات فإن الجزائر تملك مصنعا كاملا يقوم بحاجياته الاساسية .

### مراكش :

يوجد مصنع واحد لصنع حامض الكبريتيك والسيوبر فوسفات وبلغ انتاجه ٤٠ ألف طن سنويا وهذه الكمية تكفى حاجة مراكش . ويوجد مصنع آخر في كازابلانكا

بالتجارة والزراعة ، ١١١ منشأة ميكانيكية ، ٧٥ ورشة ميكانيكا السيارات وهياكلها ومنشأتان لصناعة الادوات النحاسية والحديدية الكثيرة . وهناك ٨ مصانع للادوات المنزلية ومصنعا لتثقيب السكك الحديدية .

## ثانيا : الصناعات الغذائية وصناعة

### المواد الدهنية :

### الجزائر :

بلغت صناعة زيت الزيتون ، درجة لا بأس بها ، فيوجد ٢١ مصنع في سبيل العمل سوف تعصر ٩٠ ألف طن من حبات الزيتون سنويا وبالنسبة لانتاج الصابون أصبح يكفى حاجة البلد الاستهلاكية ، والفائض يصدر . ويقدر لانتاج اليومى ب ٢٥ طن .

وفيما يتعلق بصناعة الاغذية ، تعتبر صناعة طحن الحبوب أقدم الصناعات في الجزائر ، وتشمل هذه الصناعة طحن وسحق وغرلة الحبوب وصناعة العجائن الغذائية . وكذلك مصانع لعمل الخبز والبسكويت .

### مراكش :

لقد زودت المطاحن بالمعدات الجديدة مما أدى الى زيادة قوة الطحن فبلغت ٤ مليون أردب في السنة .

ومن ناحية أخرى يوجد ١٠٤ مصنعا لصنع الخبز انتاجها ٤٠ ألف طن سنويا .

### تونس :

يوجد ٢٢ مطحن تباع قوة الطحن فيها مليون أردب من القمح وذلك لصنع الدقيق ، ٢٠٠٠ ر ٢٠٠٠ أردب من القمح لصنع السمول الذي تتطلبه الحاجة بجانب الدقيق في هذه البلاد .

## ثالثا : صناعة الاغذية المحفوظة

### الجزائر :

ان الجدير بالملاحظة في هذا النوع من الصناعة هو أن الانتاج قد زاد بالنسبة لزيادة عصير الفواكه اذ بلغ الانتاج حوالي ١٥٠٠ طن ، وهناك اهتمام خاص بصناعة الفواكه الخضراوات والاسماك المحفوظة .

### مراكش :

تقدمت صناعة حفظ الاسماك تقدما عظيما فبلغ عدد المصانع ١٨٢ مصنعا قدرتها الانتاجية ٣٠٠ مليون

لقد كانت أراضي الدول الثلاث الكبرى المكونة لافريقيا الشمالية - وهي تونس والجزائر ومراكش - مقصورة على الزراعة ذلك ما قبل الحرب ، وبعد ذلك بذلت مجهودات كبيرة للعمل على تصنيع هذه المناطق الغنية بالثروة المعدنية اللازمة للصنيع ويمكن لمس هذا التقدم الصناعي الذي أصاب هذه البقعة من القارة باستعراض الصناعات المختلفة في كل بلد على حدة .

## أولا : الصناعات المعدنية والكهربائية والميكانيكية :

### ١ - الجزائر :

أصبحت الجزائر تملك مسابك لحديد والصلب والمعادن الاخرى . ولقد شمل أخيرا بناء مصنع لعمل العجلات وصيانة المحركات وذلك في مدينة بون . كما يوجد مصنع لطرق وسحب النحاس تبلغ طاقته لانتاجية ٧٥٠٠ طنا سنويا . وينتج هذا المصنع الاسلاك النحاسية والكابلات العادية وهناك شركة لصناعة الاجهزة التليفونية سوف تنتج حوالي ١٥ - ٢٠ ألف جهاز .

### ب - مراكش :

تحتل الصناعة المعدنية مركزا هاما في هذا البلد حيث توجد مسابك للرصاص وذلك في « وادي الحيمر » ويوجد ثلاث مسابك لصلب و٩ مسابك للحديد ، وعشرة مسابك للمعادن الاخرى ( مثل البرونز والنحاس والالومنيوم )

وسيتيم قريبا انشاء مسبك للصلب الابن والحديد والزهر وسيبلغ انتاجه حوالي ٦٠٠ طنا سنويا .

كما يوجد مصنع كبير في (كازابلانكا) لتجديد المحركات وصناديق السرعة وينتج هذا المصنع حوالي ١٤٠-١٥٠ محركا في الشهر .

### ج - تونس :

يوجد فيها ١٨ مسبك لانتاج الحديد والشبكات وبلغ الانتاج ١٥٠ طنا سنويا ، ومثلها من البرونز والحديد المطروق الخفيف

كما يوجد ٣٧ منشأة متخصصة في صناعة وصباغة المعادن والاولعية ، ١٢ مصنعا لصناعة الآلات الخاصة



لعمل الاسمدة الزراعية والهيبيو فوسفات ويصدر منه الجانب الأعظم .  
وعلاوة على ذلك يوجد ١٥ معملا للالوان وتسعة للأصباغ وثلاثة لصنع مواد البلاستيك اللازمة لعب الاطفال والاعطية والانابيب والاعلفة العازلة .  
وفي كازابلانكا مصنعان لصنع المفرقات ومتفجرات المناجم انتاجهما ٣٠٠ طن شهريا من المفرقات .  
وهناك مصنع ثالث في ( تبت مليل ) لصنع النتروجلسرين .  
ويوجد أيضا مصنعان للصناعة النخاب ، وثلاثة مصانع لانتاج الاوراق المدرسية والسجلات . الخ . وقد زادت هذه الصناعة في ميناء ليوتى حيث زودت المصانع بمعدات هامة ، وسينتج الورق والكربون بمعدل ١٩ ألف طن في العام منها ١٢ ألف طن يمكن تصديرها للخارج .

#### تونس :

يلاحظ عدم وجود أية صناعة كيمياوية ثقيلة كما لا توجد طاقة ذات ثمن رخيص مما ساعد على عدم وجود صناعات كيمياوية . ولهذه الاسباب انصرفت الصناعات الكيماوية على ما يأتى :

المنتجات المخصصة لصيانة الزراعات وبعض المنتجات المستخرجة من حامض الطرطريك والستريك من صبغة المنسوجات واستخراج الزيوت الاساسية وصناعة السوبر فوسفات .

#### سادسا : صناعة مواد البناء :

يوجد بالجزائر ثمانية مصانع للجير وثلاثون مصنعا للمونة يكفي انتاجها لسد حاجة البلاد .

وفي مراكش وصل انتاج الاسمنت في عام ١٩٥١ الى أكثر من ٣٨٠ ألف طن وسيصل الانتاج الى معدل ٤٧٠ ألف طن عند ما ينتهى العمل من المنشآت المخصصة لذلك وفي تونس سيصل انتاج الاسمنت الى ٣٤٠ ألف طن .

#### أما في محيط الصناعات الخشبية فيمكننا أنقول : في الجزائر :

يوجد في الجزائر حوالى ألف مؤسسة يعمل بها ما يقرب من ٥٥٠٠ عامل وتبلغ أموالها المستثمرة حوالى أربعة مليارات فرنك فرنسى . هذا وبلغ استهلاك الجزائر من الاغلفة الخشبية ما يعادل ١٠٠ ألف مترا مكعبا . كما توجد في الجزائر مصانع للفلين من لب الاخشاب حيث توجد

بالقرب من مراكز الشحن حيث توجد غابات البلوط ذات الفين .

أما في مراكش فتجد عدة مصانع لانتاج سدادات الزجاجات التى يمكنها أن تنتج حوالى ٥٠٠ مليون سدادة زجاجة .

هذا فضلا عن الصناعات الاخرى المختلفة مثل صناعة المنسوجات التى وجدت في الجزائر منذ عام ١٩٤٠ ، وهذه المصانع مخصصة تقريبا لصنع المصنوعات الصوفية وهى مقامة في بلدان تلمس وأوران ، ويلاحظ أن هذه المصانع لا تكفى سوى نصف حاجة البلاد .

#### شهرة المنشأة التجارية

« تابع المنشور على ص ٢١ »

١٠٠٠ جنيهه مضروبة في ثلاث سنوات مثلا أى ٣٠٠٠ جنيهه .

ولكن الواقع أن المنشأة الاولى تساوى أقل من المنشأة الثانية لهذا يجب اجراء التصحيح الآتى كى نحصل على الرقم الصحيح لارباح المنشأة الاولى الذى يجب اتخاذه أساسا لتقدير الشهرة وبالقيااس الى المنشأة الثانية :

١٠٠٠ - ٥ ٪ من رأس المال أى ٢٥٠ = ٧٥٠ جنيهها

وبذلك تكون شهرة المحل للمنشأة ١ لا تساوى الا :

٧٥٠ × ٣ = ٢٢٥٠ جنيهها .

في حين أن ما تساويه شهرة المحل للمنشأة الثانية هو ٣٠٠٠ جنيهه

المثال الثانى : وهو عن الخطأ الذى ينجم من عدم مراعاة مرتب الادارة عند تقدير الشهرة

لنفرض أن المنشأتين ١ ، ب حققنا نفس الارباح ولنفرض أنه كان ٥٠٠ جنيهه وأن مرتب الادارة الذى يمكن تقديره للمنشأة الاولى هو ١٠٠ جنيهه في حين أن ما يمكن تقديره للمنشأة الثانية نظرا للجهود الاقل التى يقوم بها المدير هو ٥٠ جنيهه وكان رأس المال المستثمر فيهما متساويا .

يظهر جليا من هذا المثال أن شهرة المحل للمنشأة الاولى يجب أن تكون أقل منها في حالة المنشأة الثانية نظرا للابعاء التى يجب أن تفرض على الارباح لامكان الحصول على نفس مستواها الحالى . ولكننا اذا ما طبقنا طريقة متوسط الربح مضروبا في عدد معين دون ملاحظة ذلك كانت قيمة الشهرة للمنشأتين واحدة وهو أمر

وفي مراكش توجد مصانع كبيرة لانتاج قلع المركب واقمشة المراتب والانسجة الاسفنجية والكريتون ويمكننا أن نخلص مما تقدم أن مرحلة التصنيع التقدمى التام في بلدان شمال أفريقيا لم تتم بعد ، ولكنها تتطور وفقا لخطة مرسومة ومدروسة ومتبعة باطراد ما لم يخشى على سلامة نجاحها من الاستعمار الذى هو مخالب القط دائما الذى يهدم كل نهوض اقتصادى حتى تظل البلاد المستعمرة دائما تحت ظله .

أحمد زكى عبد الهادى

بكالوريوس في التجارة

لا يطابق الحقيقة .

استنتاج - ومن المثالين السابقين يمكننا أن نستنتج المبدأين المهمين الآتيين :

١ - أن قيمة شهرة المحل لمنشأة ما تتغير في اتجاه عكسى مع مقدار ما تتحمله المنشأة من مخاطرة فكلما زادت المخاطرة كلما قلت شهرة المحل وبالعكس .

٢ - أن قيمة الشراء لمنشأة ما تتغير في اتجاه عكسى مع مرتب ادارتها أى أن قيمة الشهرة لمنشأة تطالب ادارتها أناسا ذوى صفات خاصة ونادرة تساوى أقل من قيمة الشهرة لمنشأة منظمة تنظيما معقولا لتمتعها بمزايا لا تتوافر للاولى ويمكن لذلك ادارتها بواسطة أناس لهم ذكاء وصفات عادية .

( د ) ان يضرب متوسط اجمالى الربح لعدة سنوات سابقة في رقم معين :

وظاهر أن هذه الطريقة تختلف عن سابقتها ، اذ ان الاعتماد هنا على اجمالى الربح في حين أنه في الطريقة السابقة كان على صافى الربح .

ان الانتقاد الذى وجهناه للطريقة السابقة يمكن توجيهه الى هذه الطريقة بل ويضاف اليها عيب جديد وهو أن المصروفات والابعاء التى يجب أن تتحملها المنشأة لامكان المحافظة على هذا المستوى من الربح الاجمالى ، قد تكون كبيرة لدرجة تستغرق معظمه أو كله أو حتى أكثر منه .

الا أن هذه الطريقة تتبع عادة في حالة تقدير شهرة للمهن الحرة كالمحاماه والطب والهندسة والمحاسبة والخبرة اطلاقا . الخ .

( ت . ١٠ )





# شركة مصر للتأمين

أرباحها أنت مصدرها وهي تعود إليك

التأمين مع الاشتراك في الأرباح

بوليصة التأمين على الحياة التي كفلت للمواطنين كل مزايا الضمان  
وأناحت لهم استثمار أموالهم في أحدث العمارات وأفخمها

المركز الرئيسي ٤٣ شارع قصر النيل بالقاهرة تليفون ٧٩٧٩٧

ج. س. ج. ١٤ القاهرة



# شركة مصر للتمثيل والسينما

## شركة مساهمة مصرية

الميزانية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٣

| جنيه                                                                                     | جنيه   | جنيه   | جنيه                                      |
|------------------------------------------------------------------------------------------|--------|--------|-------------------------------------------|
| الاصول الثابتة بضمن التكاليف ناقصا الاستهلاك والتخفيضات                                  | ٨٨٦٦٠  | ١٠٠٠٠٠ | ٢٥٠٠٠                                     |
| الاراضى والمباني                                                                         | ٣٤٣٥٧  | ١١٤٠٩  | مدفوعة بالكامل                            |
| امتياز سينما ومسرح حديقة الازبكية                                                        | ١٤١٢٤  | ١٤١٢٤  | الاحتياطيات                               |
| الاجهزة السينمائية                                                                       | ٣٨٤٨٣  | ١٤٠٠٠  | الاحتياطى القانونى                        |
| السيارات                                                                                 | ٨٢١    | ٤٢١٢   | احتياطى امتياز سينما ومسرح حديقة الازبكية |
| الاثاث                                                                                   | ٨٧٤    | ٣١٥٨   | احتياطى تخفيض قيمة بعض الاصول             |
| أجزاء المناظر (الديكور)                                                                  | ١      | ٤٦٩٠٣  | احتياطى خسارة الافلام                     |
| الاصول المتداولة                                                                         |        |        | احتياطى الطوارئ                           |
| الافلام الخام ومخزن الادوات والمهمات - مقومه بضمن التكلفة أو أقل ومصدق عليها من الادارة  | ٢٥٢٠٥  |        |                                           |
| الافلام المستغلة والتي فى دور الانتاج - مقومه بضمن التكلفة أو أقل ومصدق عليها من الادارة | ١٣٧٩٢٢ |        |                                           |
| المدينون المختلفون                                                                       |        |        |                                           |
| جنيه                                                                                     |        |        |                                           |
| العملاء ودور العرض                                                                       | ١٦٤٩٣٤ |        |                                           |
| المدينون المختلفون والتأمينات                                                            | ١٥٥٢٠  |        |                                           |
| والمصروفات المدفوعة مقدما                                                                |        |        |                                           |
| النقدية بالصندوق والبنوك                                                                 | ٥١٤٤   |        |                                           |
| المدفوع لمصلحة الضرائب (متنازع عليها)                                                    | ١٠١٩٦  |        |                                           |
| حساب الارباح والخسائر                                                                    | ٣٥٨٩٢١ |        |                                           |
| الحسارة عن السنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٢ بموجب الحساب المرفق                          | ١٥٩١٢  |        |                                           |
| ناقصا - المرحل عن العام السابق                                                           | ٧٥٩    |        |                                           |
| الحسابات النظامية                                                                        |        |        |                                           |
| أسهم تأمين عضوية مجلس الادارة                                                            | ٨٠٠٠   |        |                                           |
| خطابات الضمان                                                                            | ٢٣٥٥   |        |                                           |
| ١١٣٥٥                                                                                    | ٤٦٢٧٣٤ |        |                                           |
| رأس المال                                                                                |        |        |                                           |
| ٢٥٠٠٠                                                                                    |        |        |                                           |
| مدفوعة بالكامل                                                                           |        |        |                                           |
| الاحتياطيات                                                                              |        |        |                                           |
| الاحتياطى القانونى                                                                       | ١١٤٠٩  |        |                                           |
| احتياطى امتياز سينما ومسرح حديقة الازبكية                                                | ١٤١٢٤  |        |                                           |
| احتياطى تخفيض قيمة بعض الاصول                                                            | ١٤٠٠٠  |        |                                           |
| احتياطى خسارة الافلام                                                                    | ٤٢١٢   |        |                                           |
| احتياطى الطوارئ                                                                          | ٣١٥٨   |        |                                           |
| ٤٦٩٠٣                                                                                    |        |        |                                           |
| الدائنون المختلفون                                                                       |        |        |                                           |
| الموردون                                                                                 | ٤٥١٧٤  |        |                                           |
| المثلون والدائنون المختلفون                                                              | ١٥٩٥٠  |        |                                           |
| العملاء ودور العرض (أرصدة دائنة)                                                         | ٣١٨٣٩  |        |                                           |
| المصروفات المستحقة واحتياطى تعويض الموظفين                                               | ٢٥١١٠  |        |                                           |
| والعمال                                                                                  |        |        |                                           |
| التأمينات                                                                                | ١٢٧٢   |        |                                           |
| ١١٩٣٤٥                                                                                   |        |        |                                           |
| بنك مصر                                                                                  | ١٨٥٧٤٨ |        |                                           |
| الايرادات المؤجلة                                                                        | ١٠٧٢٨  |        |                                           |
| ١١٣٥٥                                                                                    | ٤٦٢٧٣٤ |        |                                           |
| الحسابات النظامية                                                                        |        |        |                                           |
| أعضاء مجلس الادارة - أسهم تأمين العضوية                                                  | ٨٠٠٠   |        |                                           |
| بنك مصر - خطابات الضمان                                                                  | ٢٣٥٥   |        |                                           |
| ١١٣٥٥                                                                                    | ٤٦٢٧٣٤ |        |                                           |

### تقرير المراجعين

الى حضرات مساهمى شركة مصر للتمثيل والسينما - شركة مساهمة مصرية  
راجعنا الميزانية المبينة أعلاه والمؤرخة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ على دفاتر الشركة وحصلنا على كافة البيانات والايضاحات التى طلبناها .  
وقد ألقى عقد امتياز سينما ومسرح حديقة الازبكية بقرار وزارى فى ٣١ يناير سنة ١٩٤٧ ورفعنا الشركة الامر للقضاء ولم يصدر الحكم  
النهائى بعد . وفى رأينا أن الميزانية قد وضعت بطريقة صحيحة تبين المركز الحقيقى لأعمال الشركة وذلك طبقا للبيانات والايضاحات التى  
حصلنا عليها وما تظهره دفاتر الشركة

١٠ ر ٠ كوبر - س ٠ م ٠ م رقم ٢٠  
برايس ووتر هاوس بيت وشركاهم  
محاسبون قانونيون (لندن)

بنى نوار - س ٠ م ٠ م رقم ٩  
نوار وراغب والجمل وشركاهم  
محاسبون قانونيون (لندن)  
وأعضاء جمعية المحاسبين والمراجعين المصريين

القاهرة فى ٨ يونيه سنة ١٩٥٣

### حساب الارباح والخسائر

عن السنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢

له

منه

| جنيه                                                        | جنيه  | جنيه                                                | جنيه  |
|-------------------------------------------------------------|-------|-----------------------------------------------------|-------|
| الارباح بعد خصم كافة المصروفات والاستهلاكات والفوائد وخلافه | ٢٦٥٦٣ | احتياطى تعويض الموظفين والعمال                      | ١٥٨٨  |
| الرصيد - الحسارة المرحلة للميزانية                          | ١٥٩١٢ | تخفيضات قيمة بعض الافلام المستغلة عند اعادة تقديرها | ٨٠٠٠  |
|                                                             |       | الديون المدومة                                      | ١٦٦٤٤ |
|                                                             |       | ٢٦٢٣٢                                               |       |
|                                                             |       | جريدة مصر الناطقة - زيادة المصروفات عن الايرادات    | ١٦٢٤٣ |
|                                                             |       | ٤٢٤٧٥                                               |       |
|                                                             |       | ٤٢٤٧٥                                               |       |



قبل شراء لوازمكم

زوروا محلات

عمر افندي

القاهرة - مصر الجديدة - طنطا - بورسعيد - الاسماعيلية

ص.ت. ٣٠٤

لتعمد اعلى  
إضاءة جيلة



(ص.ت. ٣١٥٢٦)

محللات اولاد يعقوب كوهنكا شركة مساهمة مصرية

الوزعون الوحيدون:



# البنك التجارى المصرى

شركة مساهمة مصرية

## قرارات الجمعية العمومية للمساهمين

المنعقدة فى ١٩ يونية ١٩٥٣

بعد سماع تقرير مجلس الادارة وتقرير مراقبى الحسابات قررت الجمعية العمومية العادية ما يأتى :-

أولا - الموافقة على تقرير مجلس الادارة .

ثانيا - الموافقة على تقرير مراقبى الحسابات .

ثالثا - الموافقة على الحسابات المنتهية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ واخلاء طرف حضرات أعضاء مجلس الادارة عن السنة المذكورة .

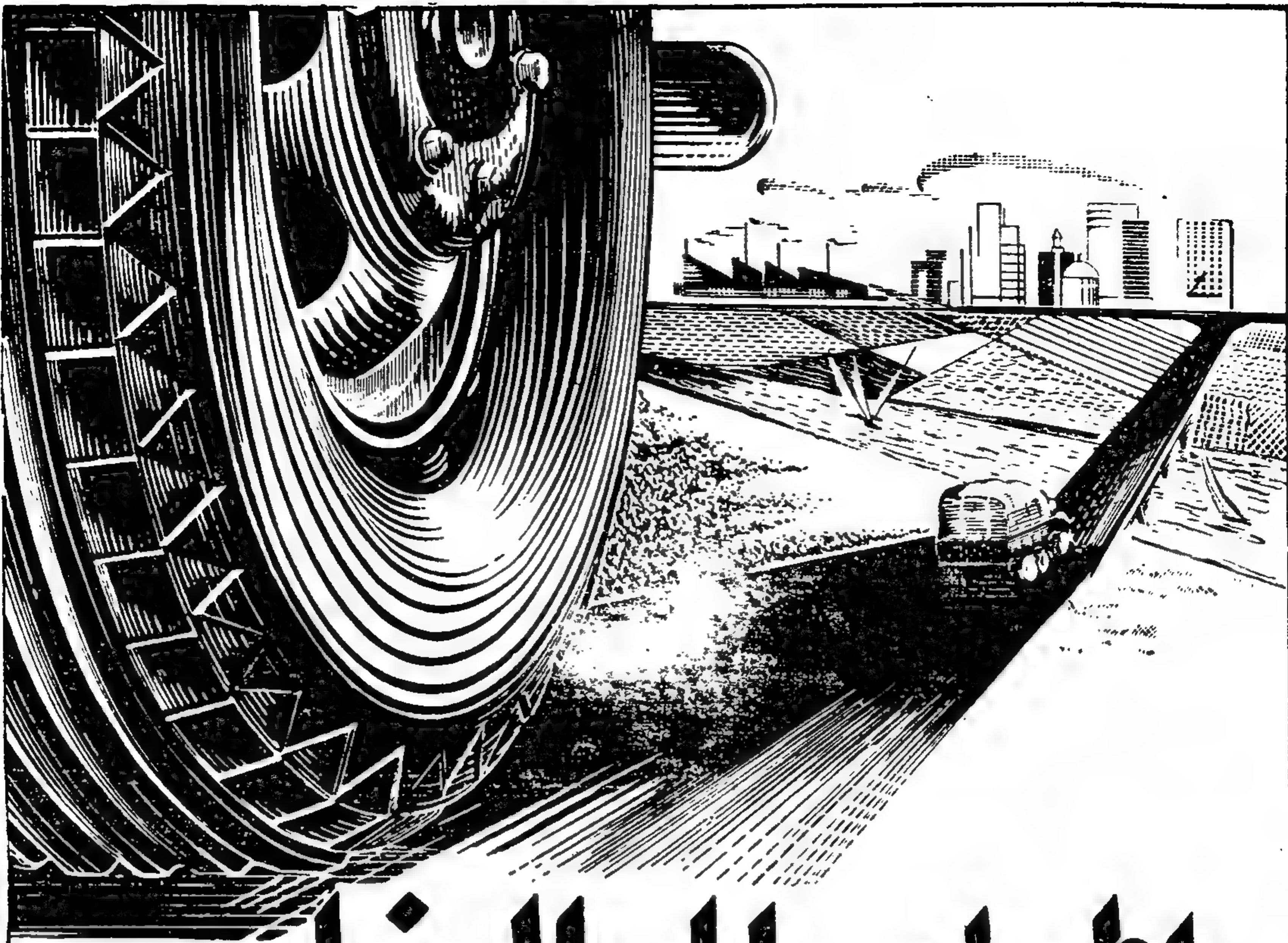
رابعا - الموافقة على توزيع الارباح وتحديد قيمة الكوبون بمبلغ ١٢ قرشا صافيا للسهم تدفع ابتداء من ٢٥ يونيه سنة ١٩٥٣ مقابل تقديم الكوبون رقم ١٥ أو شهادات الاسهم الجديدة لختمها .

خامسا - الموافقة على تعيين حضرة الاستاذ عبد السلام الشاذلى عضوا بمجلس الادارة .

سادسا - الموافقة على اعادة انتخاب حضرة الاستاذ ليون كاسترو عضو مجلس الادارة الذى انتهت مدة عضويته .

سابعا - الموافقة على اعادة انتخاب حضرتى ا . ر . كوبر و ا . ج هالس مراقبى الحسابات عن عام ١٩٥٣ وتحديد مكافأتهما بمبلغ ٣٠٠ جنيه مصرى للسنة المذكورة .





# الطريق إلى الرفاء

الطرق المعبدة هي مصدر الرخاء للبلاد .  
وقد نجم عن قلة "المحاجر" بالدمشق أن أصبح  
القسط الأكبر من إنتاج مصير الصناعة والزراعة ، والكثير  
من الفوائد الصحية والثقافية المتأثرة على سهولة المواصلات  
يعتمد اعتمادا كبيرا على طرق زراعية غير مهيأة ولا معبدة .  
وتتكلف تلك الطرق غير المهيأة - وطولها ١٣٠٠٠  
كيلومتر - لصيانتها وحفظها صالحة للاستعمال ، أكثر من  
مليون جنيه سنويا .

على أن خبراء شل قد قاموا بتطبيق طريقة حديثة  
لتكوين طبقة محكمة ثابتة تغطي بها الطرق الزراعية ،  
وذلك بخلط التربة بالبتروول والرمال ، وهذه الطريقة  
تؤدي إلى الإقتصاد في نفقات الصيانة كما أن هذه الطبقة  
ذاتها يستفاد بها مستقبلا إذا أريد جعل هذه الطرق  
المعبدة طرقا أسفلتية نموذجية .

ولهذا يساهم البترول في إتمام التقدم الإقتصادي في الريف .

في خدمة الإقتصاد القوي







# الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٥٧  
١٠ قروش

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى بإذنه رئيس نادى التجارة  
رئيس التحرير : أحمد عثمان

العدد ٥٧  
١٥ يوليو ١٩٥٣

## بطء الاجراءات الحكومية

من اكبر العوامل المعوقة للانتاج ، ما كان منه حكوميا أو تجاريا حرا ، بطء الاجراءات الحكومية وكثرتها وتشعبها ، ومماثلة الهيئات الرسمية في الفصل في الامور التجارية المنظورة أمامها .

ولو احصى عدد القضايا المرفوعة أمام القضاء من الحكومة على الشركات أو الافراد ، أو العكس ، والمدد التي يستغرقها نظر هذه القضايا ، وساعات العمل المقدرة بالمال التي تضاعف بددا على الحكومة وذوى الاعمال ، لتجاوزت الارقام كل تقدير وبلغت الخسارة التي يتكبدها الاقتصاد القومى ملايين وملايين فى كل عام .

ولهذا نعتقد أن إعادة النظر فى الجهاز الحكومى من أساسه أمر تقتضيه مصلحة الانتاج القومى ، لان الاداة الحكومية بوضعها الحالى وباجراءاتها المعقدة وبتعدد جهات الاختصاص فيها ، وبكثرة الرؤساء والمرؤوسين الذين يجب أن يوقعوا على الاوراق والبيانات ... انما تصبح أول عنصر من عناصر تعطيل الانتاج بلا مبرر أو مسوغ .

واذا كانت الحكومة تساهم فى الانتاج الاقتصادى للبلاد ، فإن مساهمتها ثانوية بالنسبة لما تقوم به الشركات والمصانع والافراد من أوجه نشاط تجارى وصناعى لا تقوى عليها الاداة الحكومية ، وما دامت الحكومة بطبيعة تكوينها - قوامة على اعمال هذه الشركات رقيقة على نشاطها مشاركة لها فى أرباحها وأوجه دخلها ، فواجب عليها محتم أن لا تقف حجر عثرة فى سبيل نموها واطرادها باجراءاتها التى لا تزال تحمل طابع البطء والتسويق والمماطلة .

والذى نراه هو أن توضع سياسة عامة فى الاداة الحكومية ، بجميع مصالحها واداراتها ، تنص على البدار بانجاز جميع المعاملات الخاصة بالشركات وأفراد الجمهور ، مع سرعة الرد كتابة على كل مذكرة أو خطاب أو استفسار مما يوجه الى الحكومة . فكثيرا ما تصم الحكومة أذنيها عن الاصغاء الى الشكاوى الفردية التى تقدم اليها ، وكثيرا ما لا يكلف الموظفون أنفسهم عناء الرد على المكاتبات التى تصل الى المصالح التى يعملون فيها ، مع ما فى هذه المكاتبات من طابع الاستعجال والالجاج . وليس الخطر على الحياة الانتاجية للدولة ما من اداة حكومية مبرزوة بالعجز ،

## فى هذا العدد

بطء الاجراءات الحكومية -  
للتحرير

عرض وتعليق : السياسة  
المالية - الاسطيف الى  
لبنان - الزيت تحت الماء .

حديث للدكتور سائنا كروز  
سفير اسبانيا عن مؤتمر  
بلنسية للتجارة العربية  
الاسبانية - بقلم م.ك.  
بولاد

فى السياسة الاقتصادية :  
الاقتصاد بين الحرية والتزم  
للاستاذ وديع فلسطين

النظام المالى فى سوريا ولبنان :  
للاستاذ يوسف توتونجى

اقتصاديات الشرق الاوسط :  
اتفاق الزيت فى لبنان واجبار  
اقتصادية أخرى

السياسة المالية كما يجب ان  
تكون : للاستاذ فوزى  
رياض فهمى

نحو وعى ريفى جديد :  
صناعة الكليم والسجاد -  
للاستاذ احمد فريد حسن

حسابات التكاليف : للاستاذ  
مصطفى شوقى

شهرة المنشأة التجارية :  
للاستاذ ت.ا.  
سياسة التوسع فى المنشآت  
الصناعية : للاستاذ موسى  
حقى

التجارة والاقتصاد والقضاء -  
للاستاذ حمدى حافظ  
من زاوية جديدة : رفع مستوى  
العيشة - للاستاذ احمد

زكى عبد الهادى  
نشاط مجلس تنمية الانتاج القومى  
التشريعات التجارية الجديدة  
فى مصر





## السياسة المالية

أحسن الدكتور عبد الجليل العمرى وزير المالية والاقتصاد اذ تكلم ، بعد صمت طويل ، عن سياسته المالية . فان هذا الصمت كان يفسر دائما تفسيرات تورث القلق ، ولكن صراحته الاخيرة في البيان ادخلت كثيرا من الطمأنينة في نفوس رجال المال والاعمال .

فالذين يعملون في مجال الاقتصاد ، يطالبون المسؤولين عن السياسة المالية والاقتصاد أن يفصحوا دائما عن مقاصدهم ونياتهم ، حتى يستطيع المليون أن يقرروا لانفسهم السياسة التي يرتأون فيها مصلحة الاعمال التي يقدمون على رعايتها والشركات التي يتولون ادارتها .

وكان أبرز ما في بيان الوزير قوله بصيغة الوعد الجازم ، أنه لن تصدر تشريعات مالية جديدة ، لان في ما صدر منها حتى الآن كفاية لا زيادة بعدها لمستزيد . فرجال الاقتصاد يخشون أن يتباغتوا في كل يوم بتشريعات جديدة لا يملكون الا احترامها حتى وان انطوت على اجحاف بأعمالهم وانتقاص من حرياتهم . وارجال المال اذن أن يطمئنوا الى انتهاء فترة التشريع الاقتصادي المالى ، وهذه فترة طابعها الغلاب هو الترقب والانتظار مع ميل الى القلق لا ريب فيه .

واذا كان وزير المالية قد تكلم عن السياسة المالية فبسط جميع نواحيها ، فالدور اليوم دور وزير التجارة ليتكلم كذلك بعد صمت .

## الاصطياف في لبنان

بعد المحادثات الناجحة التي اجراها الدكتور عبد الجليل العمرى في لبنان لتشجيع الاصطياف الى هذا القطر ، جاء الى مصر الدكتور جورج حكيم وزير الخارجية والاقتصاد اللبناني ليتفق على بعض

نواحي قضية الاصطياف ، وتم له تسوية هذه المسألة مع زميله وزير المالية المصرى .

وقد بدأ موسم الاصطياف في لبنان من شهرين ، واشتدت وطأة الحر في مصر حتى صار لا يطاق ولا سيما للذين لا يستمتعون بصحة موفورة ، وازدحمت المصايف المصرية بالمصطافين حتى لقد روت احدى الصحف أن ١٢ ألفا يسافرون كل يوم من القاهرة الى الاسكندرية وبور سعيد والمصايف الاخرى طلبا للنسائم الرطبة على الشواطئ . ولكن الاجراءات الحكومية ، لا تزال تقف عقبة في سبيل رواد الاصطياف في لبنان ، ولا سيما الذين درجوا على ذلك منذ ولدوا ، ولم يكفوا عن رحلة لبنان السنوية حتى في زمان الحرب الاخيرة .

فلعل المسؤولين يولون هذا الامر ما يستحقه من اهتمام .

## الزيت تحت الماء

من أعجب ما يروى عن زيت البترول ، أن مقادير كبيرة صارت اليوم تنتج منه من تحت الماء ، أى من أعماق المحيطات والخابجان . وفي المكسيك يستخرج الزيت من عرض البحر ، فتنصب آلات الاستنباط على جزر صناعية ، ويستخرج الزيت غير مخلوط بماء . ويبدو أن في منطقة الخليج الفارسي احتمالا كبيرا بأن يكون الزيت غائرا تحت قاعدة الخليج ، لان حقل السفانيا السعودى هو الآن في المنطقة المفهورة بالماء ، كما أن مناطق أبو ظبى ودبى وساحل الصالح البحرى المظلة على الخليج الفارسي ذات امكانيات كبيرة في اخراج الزيت من تحت الماء ، مما حدا بالشركات الاجنبية أن تحصل على امتيازات للتنقيب عن هذا المعدن السائل .

وقد عقد أخيرا في القاهرة مؤتمر للخبراء العرب في شؤون الزيت احتضنته الجامعة العربية ، بقصد توحيد السياسة البترولية للعرب ، ومنع الزيت من الوصول الى اسرائيل ولكن يبدو أن هؤلاء « الخبراء » ليسوا كذلك ، وانما هم ممثلون دبلوماسيون احكوماتهم يتقنون فن الدبلوماسية والاجتماعات، ولا يتقنون فن استخراج البترول ودراسة

جغرافية وتوزيعه في بلدان الشرق وانتاجه وتكريره وما الى ذلك .

واهذا أغفل المندوبون في هذا المؤتمر ، بحث ناحية الزيت في المناطق المفهورة ، وامكان الاهتداء الى زيت تحت سطح البحر الاحمر في متاخمة الاراضى المصرية ، والاراضى العربية الاخرى التي تحيط بها المياه من كل ناحية . كما أنهم أغفوا الاتصال بحكومات الولايات والامارات والمشايخ العربية الصغيرة في جنوب وشرق الجزيرة العربية حيث تفتقت الارض من كنوز وفيرة من الذهب الاسود .

أما ما يقال عن تهريب الزيت العربى الى اسرائيل ، فهو قول لا يستند الى حقيقة ، لان الشركات المنتجة للزيت في الاقطار العربية تتشدد بل تغالى في حرمان اسرائيل من كل قطرة من قطرات الزيت ، خشية أن تفقد الشركات امتيازاتها نهائيا ، واكن الجامعة العربية - أو ادارة مكافحة التعامل مع اسرائيل في الجامعة - تقف حتى الآن موقفا لا يمكن وصفه الا بالحمافة . فهي تمتنع عن نشر قائمة بأسماء السفن وناقلات الزيت التي تهر بموانى اسرائيل ، واذا طلب منها نشر هذه القائمة ، أجابت : هذا سر لا يفشى .

فكيف يبقى هذا الامر سرا ، مع أن الواجب يحتم البدء ، بنشر هذه القائمة حتى تعرف شركات الزيت السفن التي يحظر عليها التعامل معها خشية أن تقوم بأعمال التهريب بوسائل التحايل .

وما دام هذا هو مسلك مكتب مقاطعة اسرائيل في الجامعة العربية ، فلا غرابة اذن أن نجد في ارقام تجارة اسرائيل الخارجية ما يدل على أن لهذه الدولة تعاملات تجارية مع مصر ولبنان وسوريا ، وهذا أمر لا ندرى كيف تسكت عنه حكومات هذه الدول .

أن قضية الزيت يجب أن تدرس في مواضعها ، ويجب أن يتولاها خبراء حقيقيون لا مجرد ممثلين دبلوماسيين معتمدين . كما أن مكتب مقاطعة اسرائيل يجب أن يفكر تفكيرا عمليا والا كان عاملا من أكبر عوامل تثبيت دعائم دولة اسرائيل اقتصاديا .



# النور سائنا كروز سفيرا اسبانيا يتحدث عن

## المؤتمر العربي الأسباني التجاري الأول في بلنسية

### اقتراع بإنشاء غرفة تجارية عربية اسبانية

### تبادل المعروضات الأسبانية والعربية لتفريز النشاط التجاري

بلنسية ادارة تجارية اسبانية عربية  
مقسمة الى أقسام بعدد البلدان العربية  
الراغبة في التعاون مع دور العمل  
الاسبانية

وفي الوقت عينه تنشأ ادارات  
من هذا النوع في كل غرفة تجارية  
عربية رغبة في تنسيق العلاقات  
الاقتصادية ، وهو شرط ضروري  
لاستثمار النشاط التجاري الاسباني  
وكذلك النشاط العربي .

ويطلق على هذه الادارة اسم «ادارة  
التجارة الاسبانية العربية» وتكون  
مهمتها ان تيسر على جميع اعضاء  
مهمة الحصول على معلومات عن أسس  
السلع وشروط شرائها ونقلها ، وأجر  
النقل والتأمين والتعبئة ووسائل  
الاستعمال ، والتمويل والايمان  
والدفع والتحويل والاتفاق والرسوم  
الجمركية . . وغير ذلك من المعلومات  
كما ان هذه الادارة تزود جميع  
الذين يتصلون بها بما يعوزهم من  
معلومات من شأنها تحسين العلاقات  
التجارية بين البلدان المنضوية تحت  
لوائها

وختم السفير الاسباني حديثه  
قائلا : ان هذه خطوة أولى ، وهي  
خطوة واسعة لتحقيق التعاون في  
المجالين الاقتصادي والتجاري بين  
البلدان العربية - وفي طليعتها مصر -  
وبين اسبانيا . والاسبانيون حكومة  
وشعبا يضمرون لمصر والعرب أحسن  
آيات الود ، وقد تجلّى هذا الشعور  
المتبادل في أجلى صورته عندما زار  
مصر في أوائل العام الماضي السنيور  
مارتن أرتاخو وزير الخارجية  
الاسبانية .

وأعرب السنيور سانتا كروز عن  
أمله في أن تلقى هذه القرارات اهتماما  
من ذوي الشأن بما يعود بخير النتائج  
على الاسبانيين والعرب

م . ١٠ بولاد

#### نقط الاتفاق

وقد استغرق هذا المؤتمر خمسة  
أيام استطاع المندوبون بعدها ان يصلوا  
الى اتفاق على النقاط التالية :  
أولا : اجراء دراسة كاملة بقدر  
المستطاع للامكانيات الاقتصادية والمجال  
التجاري للبلدان العربية ، ولا سيما  
فيما يتعلق بصلاتها باسبانيا ، وذلك  
رغبة في انشاء القواعد الضرورية  
لعقد اتفاقات تجارية . وقد تقرر ،  
ان يقدم كل مندوب شهد هذا المؤتمر  
اقتراحا الى حكومته راجيا المبادرة في  
أقرب وقت ممكن بعقد معاهدات  
تجارية واتفاقات دفع مع الحكومة  
الاسبانية

ثانيا - افتتاح مخازن عامة في  
الشرق الاوسط لعرض السلع  
الاسبانية في الاماكن التي تحددها  
الدول العربية ، مع عرض المنتجات  
العربية في اسبانيا

ثالثا - انشاء غرفة تجارية اسبانية  
عربية ، وكذلك تقرر ان تنشأ في

#### القطن في الارجنتين

تقدر المساحة المزروعة قطناً في  
الارجنتين في الموسم الحالي (١٩٥٢-  
١٩٥٣) بنحو ٥٨٢١٢٥ هكتارا  
معظمها في المناطق الشمالية الشرقية  
من البلاد .

#### زيادة الجرايات في بريطانيا

زيدت أخيرا الجرايات المخصصة  
لأفراد من الزبد واللحم في بريطانيا ،  
فأصبح نصيب الفرد من الزبد أربع  
أوقيات في الاسبوع بدلا من ثلاث ،  
بينما أصبح للفرد الحق في شراء  
كمية من اللحم تعادل قيمتها شلنين  
وأربعة بنسات في الاسبوع بدلا من  
شلنين فقط .

رأيت ، بمناسبة المؤتمر التجاري  
الأول الذي عقد بين ممثلي البلدان  
العربية واسبانيا لبحث العلاقات  
التجارية والاقتصادية بين الجانبين ،  
أن أتحدث الى السنيور سانتا كروز  
سفير اسبانيا في مصر وأن أطلب  
منه مزيدا من المعلومات عن هذا  
المؤتمر .

فقال السفير : ان المؤتمر عقد في  
مدينة بلنسية باسبانيا بين يومي ١٥  
و ٢٠ مايو المنقضي ، وكان المؤتمر  
بدعوة من الغرفة الرسمية للتجارة  
والصناعة والملاحة في بلنسية وتحت  
اشرافها . والقصد من هذا المؤتمر  
هو تحسين العلاقات الاقتصادية بين  
اسبانيا وبلدان الشرق الاوسط على  
قاعدة التقارب الروحي الطبيعي  
والتكامل الاقتصادي .

#### الممثلون العرب في المؤتمر

وقد مثل البلدان العربية في المؤتمر  
الاستاذ محمد كامل سكرتير الغرفة  
التجارية بالاسكندرية والاستاذ اسحق  
محمد السكرتير المساعد للغرفة  
والاستاذ سليمان محمد دجاني من  
رجال الغرفة التجارية في القدس  
والسيد ضياء الدين الرفاعي السكرتير  
الثاني للمفوضية الاردنية والسيد  
حمدي حسنين المستشار التجاري  
بالسفارة المصرية والاستاذ يوسف  
الفرخ والاستاذ نايف فاضل عن  
لبنان والاستاذ يوسف عيسى البندك  
الرئيس العامل للمجلس الاقتصادي  
العربي وهو من رجال هيئة الامم  
المتحدة في ليبيا .

وقد اقترح الاستاذ البندك باسم  
سائر أعضاء الوفود العربية ، ارسال  
رسالة تهنئة الى الجنرال فرانكو ،  
قالوا فيها ان سياسة اسبانيا الودية  
تجاه البلاد العربية هي التي حدثت الى  
عقد هذا المؤتمر في بلنسية



# الحرية الاقتصادية والتمت في فرض القيود

ضرورة التدرج في إلغاء القيود كلما زالت ضرورتها .  
الحيلة دون " ترهب " التشريعات التي صدرت لظرف خاص

سياسة الحرية او يختارون سياسة التزمت .

فكان من انصار الحرية الاستاذ حسين فهمي رئيس المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي الذي جاهر بعدم جدوى القيود المفروضة على تداول الاموال ، وقد عاد الى ترديد آرائه هذه في حديث جرى لنا معه اخيرا ..

ثم سألنا المستر جيفرسون كافري السفير الامريكي في مصر عن امكانيات استثمار رؤوس الاموال الاجنبية في مصر ، ولا سيما في مشروعات انتاج الزيت ، فقال ان الشركات الامريكية مستعدة اهتماما باستثمار رؤوس الاموال في الكشف عن موارد اخرى من الزيت بشرط الا تكون الشروط والاحوال التي يجري في ظلها هذا النشاط اقل ملاءمة من الشروط والاحوال السائدة في بلدان اخرى .  
واتار الاستاذ جمال قطبي المدير العام المساعد لشركة مصر للطيران اعتراضا شديدا على القيود المفروضة على السفر الى الخارج مبينا عواقب ذلك على النشاط الجوي المصري وعلى المنزلة العالمية لمصر كمطار حيوى هام .

وقال المسيو هنرى بياه دى فيشر وزير سويسرا المفوض في مصر ان المال كالفادة الحسناء ذات الدلال وليس هناك عادة أشد حساسية في دلالها من رأس المال فاذا لم تجد عناية ورعاية واهتماما افلتت وهربت ونادى بمثل هذا الراى المسيو فيسير ، المستشار الاقتصادى للمفوضية السويسرية .

أما وزير اليابان المفوض فقد قال انه يحسن بدول العالم الا تبالغ في القيود المفروضة على المرافق التجارية لانها تشل الاقتصاد القومى .

وابدى الاستاذ عبده نجيم وكيل الغرفة التجارية بمنطقة القنال قلقه على الحالة الاقتصادية في الموانى

سيارة نقل ، عملية من اشق العمليات التي يتعين على رجل الاعمال ان يصادفها في حياته اليومية ..

والذى لا ريب فيه ان القصد من هذه التشريعات ، في مصر كما في سوريا لبنان ، هو تنظيم الاحوال الاقتصادية تنظيما يضع حدا لكل تلاعب او استباحة مما لا يجيزه العرف ، بل القانون ، ولكن الذى لا ريب فيه كذلك ان الاستكثار من هذه القيود يؤدي - بحسن نية - الى تشييط الهمة وقعود رجال الاعمال عن ارتياد هذا المجال الانتاجى .

وقد اذيع اخيرا ، بحث عن الاستثمارات الامريكية في خارج الولايات المتحدة وعن الشروط التي يتطلبها ذوو المال الامريكيون لاستثمار اموالهم في اقتصاديات البلدان الاجنبية . وقد اشترط هؤلاء ان تتوفر ستة عوامل تهيء الجو الطيب للاستثمارات الاجنبية وهي :

اولا - الاطمئنان الى عدم مصادرة هذه الاموال او نزع ملكيتها .

ثانيا - الاطمئنان الى ان الاموال المستثمرة يمكن بسهولة تصفيتها عند الزوم .

ثالثا - الاطمئنان الى عائد مغر .  
رابعا - الاعتدال في فرض الضرائب بحيث لا تنطوى على اجحاف .

خامسا - ان تكون تشريعات العمل والتشريعات الاجتماعية عملية .

سادسا - ان تكون هناك حكومة مستقرة .

وهذه الشروط الستة تبين الى اى مدى يجب المال الاجنبى ان تتاح له الحرية والانطلاق في البلد الذى يساهم في استثمار موارده الطبيعية .

وقد حرصنا في الاعداد الفائتة من مجلة « الاقتصاد والحاسبة » على ان نستفتى ذوى الخبرة والمسئولية في هذين المنهجين ، وهل يؤثرون

الناس في ما يتعلق بالسياسة الاقتصادية نوعان : نوع يؤمن بالحرية في اوسع مجالها مادامت حرية تتحكم فيها النواميس الطبيعية كناموس العرض والطلب ، ونوع يؤمن بالتزمت وفرض القيود والسدود حتى يكون كل ما يجرى في داخل البلاد او في خارجها بقلم الحكومة وموافقتها .

وفي رقعة الشرق الاوسط - على ما بين اعضائها من تقارب ووجه شبه - مثال واضح على هذين الرايين المتضاربين . فسوريا ولبنان مثلا ، يؤمنان بسياسة الحرية المطلقة ، سواء في شراء العملات الاجنبية او في بيعها او في الاصدار والاستيراد .

والفرق الوحيد بين الحكومتين ، هو ان حكومة لبنان تسمح باجراء جميع هذه العمليات التجارية بغير علم الحكومة ، بينما تصر حكومة سوريا على ان تتعرف سلفا ما هي السلع التي تستورد ، وما هي السلع التي تصدر ، وما هي العملات الموجودة في المصارف المحلية من النقد الاجنبى وما هي المبالغ المحتفظ بها في المصارف الاجنبية لحساب ممولين سوريين .

أما مصر ، وهي داخلة بغير ريب في نطاق مجموعة شعوب الشرق الاوسط ، فقد اخذت نفسها بسياسة التزمت حتى صارت كل خطوة من خطى الاقتصاد محاطة بالوان شتى من تدخل الادارة واشرافها وتوجيهها .. فالعملات الاجنبية حرام على الناس ، والتداول فيها يعاقب عليه القانون ، وتجارة الاصدار لا تتم الا بعد الحصول على تراخيص من وزارة المالية وادارة النقد ، وتجارة الاستيراد مقيدة بمثل هذه القيود . والضرائب على الاعمال التجارية قد ارتفعت ، باعتراف وزير المالية في احاديثه الاخيرة ، اضاف الى ذلك ان التشريعات الجديدة شملت كل مرفق من مرافق الانتاج حتى صار الحصول على اى رخصة او فتح مكتب ، او حتى استخراج رخصة سيارة خاصة او



المصرية بعد الكساد الذي ألم ببور سعيد عقب إلغاء المنطقة الجمركية الحرة .

وتحدث الدكتور ميلاس سفير اليونان ، فأكد أنه من المستحسن التخفيف من غلواء القيود التجارية ولا سيما رخص الاستيراد وأجراءات منح تأشيرات الدخول لأن ذلك يؤدي إلى شال الأسواق .

وقال السيد خلوصي أحمد فؤاد طرغاي سفير تركيا في مصر أن القيود التي تفرضها الحكومة لا تجدي إلا في فترات التنظيم الاقتصادي ، أما في الظروف المعتادة فيحسن العدول عنها .

\*\*\*

هذا الاستفتاء الذي قمنابه يوضح اتجاهات ممثلي الحكومات الأجنبية في مصر في شأن قيود الاقتصاد المفروضة . ومع أن كلامهم ينصرف عامة إلى المبادئ لا إلى التفاصيل ، فإن لمصر أن تنتفع من هذه الآراء في تنظيم سياستها الاقتصادية .

والذي لا ريب فيه - وهذا هو ما أعلنه وزير المالية المصرية في تصريحاته الأخيرة - أن جميع القيود التي فرضت في بضعة الأشهر الأخيرة هي بقصد تدارك الحالة الاقتصادية السيئة التي وقعت فيها مصر نتيجة لعهود الارتجال والفوضى التي تداوت الحكم ، واستتهانت بميزانية الدولة واستباح مقدساتها وأسرفت في الانفاق أسرافا أوقعنا في الإزمة الحاضرة . ومعنى ذلك أنه متى انجابت هذه الغمة وزالت أسباب هذه الضائقة ومسبباتها ، وجب أن تعود البلاد إلى سياسة الحرية التجارية ، وهي في عرف الفاقهين في شؤون الاقتصاد خير سياسة عملية

وان نظرة إلى الأحوال الاقتصادية في الشرق الأوسط ، لتكفي للبرهان على أن البلاد التي تأخذ نفسها بسياسة الحرية ، ترفل في بحبوحه من الترف والرفاهية مثل تركيا وسوريا ولبنان . أما البلدان التي فرضت على نفسها الواناشتي من القيود ، سواء على الصادرات أو على الواردات أو على تداول العملة ، فقد أعسرت نفسها ونفرت منها رؤوس الاموال الأجنبية .

والملاحظ اليوم أن سكان البحرين والكويت والبلاد العربية السعودية إذا أرادوا الاصطياف أو العلاج ، يسموا شطر لبنان حيث يجدون من

التسهيلات الحكومية ما يطعمهم في زيادة مدة الإقامة ، والتوسع في الانفاق والتردد بكثرة على هذا القطر . والملاحظ كذلك أن تجارة الترانزيت قد تحولت عن الموانئ المصرية إلى الموانئ اللبنانية وموانئ إسرائيل . وستحول قريبا إلى ميناء اللاذقية السوري بعدما تكتمل منشآته ومراقه .

ويلاحظ كذلك أن الشركات العالمية التي أرادت فتح فروع لها في الشرق الأوسط حارت بين أن تفتح هذه الفروع في استنبول أو في حيفا - أي في تركيا أو في إسرائيل . . . وهناك

شركات أخرى اختارت لبنان مركزا رئيسيا لفروعها في الشرق الأوسط وعلة ذلك أن جو الحرية الاقتصادية مكفول في هذه الدول . وليس هو كذلك في البلدان الأخرى .

والذي يرتجى هو أن يلغى بالتدريج كل قيد كلما تبين أن ضرورته قد زالت ، حتى لا يثقل كاهل الاقتصاد المصري بأعباء لا مدعاة لها . . . وقد اعتدنا في مصر أن نجد كثيرا من القوانين تترسب وتبقى حتى بعد أن تزول ضرورتها . وهذا خطأ ينبغي تداركه .

وديع فلسطين

## أرقام واحصاءات

### انخفاض صادرات أمريكا

في الربع الأول من عام ١٩٥٣ كادت الثغرة بين صادرات الولايات المتحدة ووراداتها تسد ، ولم يكن الفرق بينهما سوى ١٩٤ مليون دولار وإذا أدخلنا في حسابنا موازين المدفوعات الأخرى ، تبين أن جميع دول العالم استطاعت كمجموعة أن تزيد رصيدها من الذهب والدولار زيادة جوهرية

وفي هذه الفترة من السنة ( أي الربع الأول ) انخفضت صادرات أمريكا التجارية بنحو ٢١ في المئة عن مستوى الربع الأول من عام ١٩٥٢ بينما جملة الصادرات - بما في ذلك الشحنات الصادرة طبقا لبرنامج الامن المتبادل - كانت منخفضة بنحو خمسة في المئة عنها في العام الفائت

ومن المواد التي تعرضت صادراتها لانخفاض كبير عن مستواها في الفترة عينها من العام الفائت القطن الذي انخفضت قيمة صادراته من ٣٧١ مليون دولار إلى ١٤٦ مليون دولار والفحم فقد انخفض من ١٤٣ مليون دولار إلى ٥٨ مليونا

كما انخفضت صادرات الولايات المتحدة من القمح والدقيق والورق وزيت التشحيم والادوية أما صادرات

الآلات والمركبات فقد زادت زيادة كبيرة عن مستوى الربع الأول من عام ١٩٥٢

١٧٢ معرضا دوليا تقام هذا العام

يبلغ عدد المعارض التجارية الدولية التي ينتظر عقدها في هذا العام ١٧٢ معرضا . والمتوقع أن يكون عدد رواد هذه المعارض ١٠ ملايين نسمة

رؤوس أموال الشركات في مصر

جاء في تقرير مصلحة الملكية الصناعية بوزارة التجارة والصناعة أن رؤوس الاموال المقيمة بالسجل التجاري عن الشركات التي مركزها العام في مصر في خلال شهر مايو ١٩٥٣ هي كما يلي:

شركات تضامن تجارية ٢٣٣٩٨٦ جنيها ، وشركات تضامن صناعية ٤٠١٦٠ جنيها

شركات توصية بسيطة تجارية ١٣٤٨٧٢ جنيها و١٤٩ مليونا وشركات توصية بسيطة صناعية ٥٦١٠٠ جنيه

شركات توصية بالاسهم (تجارية) ٧ آلاف جنيه

أما رؤوس أموال الشركات التي مركزها العام في الخارج ولها نشاط تجاري في مصر فقد بلغت جملتها في شهر مايو الماضي ٧٨٤٨٧٥ جنيها



# النظام المالي والنقدي في سوريا ولبنان

## حريّة تبادل العملة زادت نسبة القطع الاجنبي في الدولتين

### اهتمام الحكومتين بتجارة الترانزيت عن طريق بيروت

### وفرة الاستثمارات الاجنبية بسبب الحريات التجارية

قدم الاقتصادي المعروف الاستاذ يوسف حبيب توتونجي مذكرة الى الدكتور عبد الجليل العمري وزير المالية والاقتصاد عن النظام المالي والنقدي في سوريا ولبنان . وقد رأينا أن نجمل ما ورد في هذه المذكرة التي تلقى ضوءاً ساطعاً على الاسس الاقتصادية في هاتين الدولتين الشقيقتين .

#### الاحوال في سوريا

اجتاز الاقتصاد السوري منذ عام ١٩٤٥ الى اليوم تطورات كثيرة قلبت الاوضاع السائدة قلباً تاماً .

فقد كانت الزراعة في سوريا من الازمنة القديمة تعتمد على الامطار ، وكانت مقتصرة على انتاج الفلال اللازمة للغذاء ، أما السنين التي يشح فيها المطر ، فكانت البلاد فيها تعاني مرارة الضيق في أشد مظاهرها .

وبعيد الاستقلال السوري، أخذت الحكومات المتعاقبة تحدث انقلاباً في الزراعة ، حتى لقد قل الاعتماد على زراعة الامطار، وزادت العناية بادخال الري الصناعة ، وشرع منذ عام ١٩٤٩ في ادخال زراعة القطن ، وظلت الحال تتحسن تدريجاً حتى بات عند سوريا في العام الحالي ما يعادل نحو نصف مليون طن من الشعير والقمح والعدس تفيض عن الاستهلاك المحلي ، وتعد للاصدار ، كما أن لديها نحو مليون ونصف مليون قنطار من القطن .

وهكذا أصبحت جملة الصادرات كافية على الأقل لتغطية ما تحتاج اليه البلاد من المستوردات .

ورغبة من سوريا في ضمان الاقتصاد القومي ، منعت استيراد جميع الاصناف التي يمكن انتاجها محلياً بكميات تكفي للاستهلاك الداخلي .

#### نظام النقد السوري

كان نظام النقد السوري حتى وقت قريب خاضعاً للرقابة ، وكانت الحكومة تستولى على القطع الاجنبي بالسعر الذي تحدده ، الى أن تبين أن هذا النظام يعوق تقدم البلاد لانه يتجاهل أسعار النقد الحقيقية في العالم ويؤدي الى ضرر يلحق

بالصادرات - ولا سيما بعد أن أصبح المصدر من الانتاج الزراعي مورداً من موارد القطع الاجنبي الكبيرة - فأتخذت الحكومة السورية قراراً يجعل نظام النقد حراً طليقاً من كل قيد أو شرط ، غير أنها احتفظت لنفسها بالحق في الاشراف على تسجيل المبالغ التي تنتجها الصادرات من القطع الاجنبي - على سبيل المعروفة بالشيء - وفرضت على المصدرين أن يعلنوا للمصارف المعترف بها عن جميع مقادير القطع الاجنبي التي تدرها عليهم تجارة الصادرات . والحكومة لا تازم المصدرين بأن يبيعوا القطع الاجنبي بالاسعار التي يرونها ملائمة لهم ، ولهم مطلق الحرية في أن يبيعوها في أي وقت يروق لهم دون تدخل أو ازام من مكتب القطع .

وتلجأ الحكومة الى هذا النظام لتضمن أن يكون للبلاد كتلة من القطع الاجنبي تكفل لها ما يلزمها من النقد للاستيراد .

ولا يفهم من ذلك أن للمستوردين أي حق في الحصول على سعر محدد للقطع الاجنبي ، بل ينبغي لهم أن يدفعوا السعر الحقيقي السائد في الاسواق الحرة للقطع الاجنبي وفقاً لتقلبات السوق يوماً بعد آخر .

#### اخضاع الاستيراد لنظام الاذونات

على أن الحكومة أخضعت الاستيراد لنظام الاذونات أو التراخيص ، فلا يجوز للمستوردين شراء بضاعة قبل النظر سلفاً باذن استيراد . وهذا النظام جعل الحكومة تتحكم في اقتصاديات البلاد بحيث لو طرأ أي طارئ من شأنه تخفيف صادرات البلاد ، وبالتالي تقليل وارداتها من

القطع الاجنبي الذي به يتم دفع قيمة المستوردات ، تتمكن الحكومة حالاً من وضع حد جديد للاستيراد ، فلا تقع البلاد في ضيق مالي .

وفي الوقت عينه سمحت الحكومة أخيراً للمستوردين الذين لهم حسابات بالنقد الاجنبي في الخارج - ويسمى النقد الحر - بأن يدفعوا من مالهم الخاص ثمن ما يستوردونه كيفما شاءوا - على أن يعلنوا عن ذلك وينالوا ترخيصاً يعطى لهم دون مشقة . وللحكومة الحق في أن توجه في حالات الضيق نظر المستوردين الى الاصناف التي لها أولوية من حيث حاجة البلاد القصوى اليها .

وفي ما عدا ذلك ، فإن الحكومة عندما تشتري من المصدر شيئاً من العملات الاجنبية التي يكتسبها ، فإنها تكون على استعداد لان تبيع لهذا المصدر نفس الكمية من العملات الاجنبية المشتراة منه ، بالسعر المحدد في السوق كل يوم .

وقد أنشأت الحكومة مصرفاً حكومياً سمته « مكتب القطع » لا فرق بينه وبين المصارف العادية الا في أن هذا المكتب يصدر في كل يوم نشرة بأسعار النقد الاجنبي على اساس الاسواق الحرة في العالم مثل زوريخ وطنجة وبيروت ونيويورك .

وتكون هذه النشرة أساساً للتعامل بالنقد الاجنبي في ذلك اليوم . ويقوم مكتب النقد باستيعاب وامتنصاص جميع النقد الاجنبي المتداول في السوق بين الافراد والمصارف ، وقد يشتري مكتب النقد مبالغ طائلة حسب الظروف ، وقد يبيعها أو

يمتنع عن بيعها وفقاً للظروف في كل موسم من المواسم . وقد اتخذ هذا الاجراء منعاً للضغط على سوق النقد في المواسم التي يفيض فيها الصادر عن الوارد بكميات كبيرة ، فيكون ذلك كاحتياطي عام للنقد الاجنبي في البلاد

وإدارة مكتب النقد تعتمد بطبيعة



الحال على نباهة المشرفين على هذه الأعمال وكفاءتهم وذكائهم ، ومعروف أنها أعمال تنطوي على أخطار جسيمة يمكن تفاديها بسرعة الخاطر واليقظة التامة .

هذا ويحتفظ مكتب النقد في ميزانيته بجانب من أرباحه كاحتياطي للطوارئ ، حتى لا تعاني البلاد في شتى الظروف شيئا من الضيق من جراء تقلبات النقد العالمية .

**تنمية الانتاج الزراعي والصناعي**

وقد رأت الحكومة السورية أن نظام النقد الحر بمنأى عن كل رقابة ، هو النظام الذي يشجع البلاد على تنمية انتاجها الزراعي والصناعي والتجاري ، كما أنه يشجع رؤوس الاموال الاجنبية على أن تستثمر في البلاد ، لأنه أباح دخولها وخروجها بحرية تامة دون أي تحفظ ، كما أنه ضمن بهذا النظام المحافظة على رؤوس الاموال السورية وابقائها في البلاد فلا تتسرب الى الخارج ، علما بأن اجميع الافراد السوريين الحرية التامة في الاحتفاظ بالنقد الاجنبي الناتج عن الاصدار ، في حسابات خاصة بأسمائهم في المصارف السورية . كما أن لهم الحرية في حفظ ما يملكون من النقد الاجنبي الحر في حسابات بأسمائهم في المصارف العالمية - أينما كانت - ولهم أن يبيعوا هذا النقد أو يتداولوا به بحرية تامة .

وبديهي أن أصحاب رؤوس الاموال لا يستطيعون أن يفكروا في استثمار أموالهم في الخارج الا اذا كان ذلك لمنفعة لا يجدون مثلها في داخل البلاد . وما دامت حرية نقل الاموال مكفولة لكل فرد من أفراد الشعب ومن الاجانب ، فلا يمكن لأحد أن يرى منفعة له في خارج بلاده الناشئة التي تبشر بمستقبل باهر ، يزيد كثيرا على الامكانيات الحاضرة

**النقد الحر يشمل مرافق الحياة**

وقد شمل نظام النقد الحر جميع مرافق الحياة ، فرفعت القيود عن المسافرين والسائحين وأصبح لهم الحق في دخول المناطق الجمركية والخروج منها حاملين معهم ما يشاءون من النقد الاجنبي أو السوري دون حد أو رقابة من أي نوع .

ومن النتائج المباشرة لهذا النظام أن أصبح السائحون ينفقون دون حساب ، اعتقادا منهم أن النقد

الاجنبي الذي معهم والذي يبيعونه بسعر السوق الحرة ، يمكنهم من الاسراف في المعيشة ، مع أن الحقيقة أنهم يصرفون في البلاد مبالغ لم تكن في حساباتهم .

أما الافراد السوريون أنفسهم ، فانهم مع كل الحرية المتاحة لهم ، لا يصرفون الا ما تسمح به ايراداتهم في نطاق ما طبعوا عليه من حب في التوفير والاقتصاد .

**والنتيجة المباشرة الاخرى هي أن البلاد نهضت بحركتها المصرفية الى مستوى الاسواق العالمية الحرة ، لان هذه الحرية جعلت الحركات المصرفية تتجاوز أعمال الصادرات والواردات السورية**

**نظام اصدار ورق النقد**

كان اصدار ورق النقد الى مدة قريبة من اختصاص بنك سوريا - لبنان ، الذي كان يتحكم في الحركة المالية تحكما ضاراً فيمنع الرخاء كيفما شاء ، ويفتح يده عندما يرى لذلك سببا يطابق المصلحة الاجنبية ولكن الحكومة السورية أنشأت أخيراً مصرفاً سمته « مصرف الاصدار » يتولى وحده اصدار ورق النقد ، ويمول المصارف جميعاً بصفة عامة وبدون تحيز ، مقابل فائدة يتقاضاها عن التمويل . وأصبح بنك سوريا - لبنان من العملاء العاديين لهذا المصرف . والنتيجة المنطقية لهذا النظام ، هي أن البلاد استقلت استقلالاً نهائياً عن النير الاجنبي ، وصار لعملتها الصادرة غطاء من الذهب والعملات الاجنبية ، وأصبح مجموع النقد الاجنبي الذي تحت اشراف مكتب النقد غطاء قومياً للعملة السورية ، لان هذا النقد تم شراؤه بالعملة السورية المتداولة .

وبيت القصيد في هذه الانظمة الجديدة كلها ، هو أن سوريا تقدمت في انتاجها الزراعي والصناعي لدرجة لم تكن تحلم بها منذ سبع سنين أو ثمان ، بالنسبة الى عدد السكان ، وأصبحت قادرة على الاعتماد على الفائض من القطع الاجنبي المتدفق على البلاد باقرار حرية النقد الكاملة

**رؤوس الاموال الاجنبية**

وصار من المقطوع به أن رؤوس الاموال الاجنبية وجدت لها مرتعاً خصيباً في البلاد السورية معتمدة على أن لها الحرية في الخروج وقتما تشاء ، علماً بأن الحكومة السورية

لا تضمن لأي ممول يرغب في انشاء مصنع أو زراعة أو أي مشروع في البلاد ، الوسائل التي بها يستطيع بيع أو تصفية أعماله والخروج بأمواله . والحكومة لا تضمن له الا حرية الاعتماد على الاحوال والاسعار التي فيها يتخذ مثل هذا القرار .

وتبعاً لذلك ، فكل من أراد أن يدخل الى البلاد برأس مال ، فان هذا المال يصبح في معظم الاحوال بلا مخرج ، ولا يفكر أصحابه في اخراجه من البلاد لاسباب طبيعية .

**الاحوال في لبنان**

تختلف حالة الاقتصاد في لبنان اختلافاً عاماً عنها في سوريا ، إذ أن الموارد الطبيعية والزراعية تقل في لبنان بكثير عما هي عليه في القطر الشقيق المجاور .

ويقول الأستاذ يوسف توتونجي أنه كان مدعواً في عام ١٩٤٤ عند رئيس جمهورية لبنان ، فسأله الرئيس رايه في انماء الاقتصاد اللبناني . ولكنه اعتذر من عدم ابداء رأي مسهب قائلاً : ان الحالة واضحة لا تحتاج الى تفسير كثير ، لان للبنان موردين اساسيين هما الزراعة الجبلية التي يناهضها بلد آخر مجاور ولا سيما في الفاكهة مثل التفاح والكمثرى والكريز . ومن ناحية أخرى مورد الاصطياف ، لان جبال لبنان جميلة وهي تحتاج الى اصلاح سياحي حتى يتشجع سكان البلاد المجاورة على ارتياد لبنان في فصلي الصيف والشتاء .

هذا وقد اتجهت الانظار الى زراعة التفاح في لبنان ، فأصبح يصدر في الوقت الحالي نحو ٧٠٠ ألف صندوق ( كل صندوق زنته ٢٠ كيلوجراما ) وينتظر أن ينمو هذا القدر حتى يصل الى خمسة ملايين أو ستة ملايين صندوق في غضون السنين الخمس القادمة .

وخشية عدم الاهتمام الى اسواق تستهلك هذه الزيادة في انتاج الفاكهة ، ألفت شركات لبنانية لصناعة تجفيف الفاكهة بأشكال متنوعة .

أما الاصطياف ، فقد تحسن في لبنان تحسناً سريعاً محسوساً ، وأصبح الايراد القومي من هذه الناحية أساساً يعتمد عليه في الميدان الاقتصادي

لكن هذا كله لم يكن يكفي لجعل ( البقية على صفحة ٢١ )



الآخري بطرق مختلفة مثل الاعتماد على بيانات المستهلك من المرات الأولية المستوردة من الخارج ، وأجريت دراسات نموذجية لتكاليف الإنتاج في مختلف الصناعات طبقت على جميع المصانع للوصول إلى القيمة الفائضة في الصناعة ..

وبين الجدول التالي الدخل الإلهي السوري في عام ١٩٥٠ مبنياً تبعاً لأهم مصادره :

| الدخل بملايين الليرات السورية | النسبة المئوية من المجموع |
|-------------------------------|---------------------------|
| ٥٥٣                           | ٤٤٣                       |
| ١٦٥                           | ١٣٢                       |
| ١٢٥                           | ١٠٠                       |
| ١١٣                           | ٩٠                        |
| ٩٠                            | ٧٢                        |
| ٦٤                            | ٥١                        |
| ١٤٠                           | ١١٢                       |
| ١٢٥٠                          | ١٠٠                       |

وعلى هذا التقدير يبلغ دخل الفرد في المتوسط في سوريا ٣٨٥ ليرة ، باعتبار أن عدد سكان سوريا يبلغ نحو ٣٢٥٠.٠٠٠ نسمة

### هجرة اليهود إلى إسرائيل

تعانى إسرائيل كثيراً من الهجرة الشاملة التي دعت إليها في سنواتها الأولى حتى تمت بمعدل فاق كثيراً الاستثمارات الرأسمالية لجعل اقتصاديات إسرائيل أكثر ملاءمة لاستقبال المهاجرين . ويمثل المهاجرون الذين وصلوا بعد إعلان دولة إسرائيل أغلبية من السكان الحاليين وقد زاد عدد المهاجرين إلى إسرائيل خلال الأعوام الأربعة من قيامها على مجموع الهجرة اليهودية إلى فلسطين خلال الأعوام السبعين السابقة ولم يعد أغلب المهاجرون الجدد من أوروبا كما كان الحال قبل إعلان الدولة الجديدة ، بل جاء معظمهم من آسيا وأفريقيا . إذ بينما بلغ عدد الوافدين من آسيا في السنوات ١٩١٩ - ١٩٤٨ نحو ٤١ ألفاً ضمن ٤٥٢ ألفاً وفدوا إلى فلسطين خلال تلك الفترة ، ارتفع نصيب آسيا فيما بين ٤٨ - ١٩٥١ إلى ٢٣٧ ألفاً من اليهود هاجروا إلى إسرائيل . وبالنسبة إلى أفريقيا جاء منها ٤٠٠٠ يهودي بين ١٩٣٩ و ١٩٤٨ وارتفع العدد إلى ٩٣ ألفاً بين ١٩٤٨ و ١٩٥١ ، وهبط عدد المهاجرين القادمين من أوروبا في المدينتين تحت المقارنة من ٣٧٧ ألفاً أو ٨٣٪ إلى ٣٣١ ألفاً أو ٥٠٪ من المهاجرين جميعهم .

## إضافة البترول في لبنان

وسواها ، وإن تقدم المنتجات البترولية بكميات وأسعار معقولة .

### الدخل الإلهي سوريا عام ١٩٥٠

لا تزال سوريا تفتقر إلى كثير من الإحصاءات الأساسية في حساب الدخل الإلهي مثلها في ذلك مثل البلاد العربية الأخرى على درجات متفاوتة ، إلا أنه قد بذلت محاولات لتقدير الدخل في سوريا عن طريق الاستعاضة عن الإحصاءات عندما لا تتوفر بتقديرات لها ونظراً لتشابه الظروف في بعض الأحوال فقد استرشد الإحصائيون السوريون بالطرق والأساليب التي كانت حكومة فلسطين تتبعها في تقديراتها . هذا وقد حسب الدخل الإلهي عن طريق حساب الدخل من الموارد المختلفة كالزراعة ، الصناعة ، التجارة ، المواصلات .. الخ ..

وقد استند في حساب الدخل الزراعي إلى إحصاءات الإنتاج الزراعي السنوية وكذلك النتائج التي وصلت إليها حكومة فلسطين فيما يختص بالدخل من الثروة الحيوانية . وفي ميدان الصناعة لم يجر في سوريا إحصاء صناعي بالمعنى الصحيح ، إلا أن التقدير اعتمد على الإحصاءات المقتضبة المتوافرة عن بعض الصناعات الهامة ، وقدر الدخل من الصناعات

وضعت الهيئات الاقتصادية اللبنانية تقريراً عن الاتفاقات التي عقدها لبنان مع شركتي البترول العراقية والتابلاين بقصد بيان ضرورة زيادة الرسوم التي يتقاضاها لبنان عن مرور البترول في أراضيه وكذلك بعض الميزات الأخرى نجمها فيما يأتي :

أولاً - مراعاة التناسب بين الفوائد التي عادت على الشركتين من مرور الانابيب عبر الأراضي اللبنانية ، إذ توفر شركة التابلاين ٤ دولارات في نقل كل طن من بترولها في الانابيب بدلاً من البواخر ، وتوفر شركة البترول العراقية ٥ دولارات . والواجب يقضي أما بمقاسمة الأرباح مع البلاد التي تمر فيها الانابيب أو تدفع الشركة ضريبة على الأرباح الناتجة عن الانابيب ثانياً - تحصيل ضريبة الدخل على أرباح البترول الخام المباع في لبنان مع ضمان الاستثمار في توريده . ثالثاً - توسيع معمل تكرير البترول في طرابلس ليفي بحاجة البلاد من المنتجات البترولية . رابعاً - الاحتفاظ بحق لبنان في الـ ٤٠٠ ألف طن المتفق عليها مع الشركتين .

خامساً - المطالبة بأن لا يزيد سعر البترول المستخدم في الصناعة على سعره في البلاد المنتجة كالعراق

وفيما يلي بيان ما تتسلاه الحكومة اللبنانية من الشركتين من رسوم : شركة البترول العراقية :

حصة لبنان بواقع نصف رسم تصدير ٧٣٥ قرشا عن طن ( ٧٥ مليون طن ) ٢٧٦  
دفعه سنوية محددة ٤٥٠٠٠ جنيه استرليني ٤٢٨  
المجموع ٧٠٤

### شركة التابلاين :

حصة لبنان بواقع نصف رسم تصدير ٧٣٥ قرشا عن طن ( ١٥ مليون طن ) ٥٥١  
رسم ترانسيت بواقع ١٥ جنيه استرليني عن كل ١٠٠٠ طن ٢١٤  
دفعه سنوية محددة ٢٥٠٠٠ جنيه استرليني ٢٣٨  
المجموع ١٠٠٣



وبينما كان معظم المهاجرين الاول من الرجال غير المتزوجين ، زادت نسبة العائلات في المهاجرين ، وكانت نسبة الرجال غير المتزوجين بين المهاجرين ٦٧٪ في عامي ١٩١٩/١٩٢٣ وانخفضت النسبة بين عامي ١٩٣٩/٤٥ الى ٥١٪ واستمرت في الانخفاض منذ انشاء دولة اسرائيل الى ٣٤٪ وكان لمعدل الخصوبة المرتفع الذي يتمتع به المهاجرون من الشرق بالمقارنة مع مهاجري أوروبا أن ارتفع عدد سكان اسرائيل عام ١٩٥١ نحو ٤٠ ألفا نتيجة زيادة المواليد على الوفيات فقط ، وفي عام ١٩٥٢ فاقت الزيادة الطبيعية لأول مرة الهجرة الصافية . وكان لطبيعة المهاجرين الجدد أثره في زيادة نسبة العناصر غير المنتجة - اما لصغرها أو لكبرها عن السن التي تسمح بالمساهمة في الانتاج - بينما نقصت نسبة العناصر العامة . ومن ناحية أخرى كان هناك تحول في توزيع السكان حسب الوظائف إذ زاد عدد العاملين بالزراعة من ١٢٪ الى ١٣٪ عام ١٩٥١ أو ٧٠ ألف عامل . كما كان التوزيع الجغرافي أكثر ملاءمة بما أظهر من نجاح السياسة التي ترمي الى تخفيف الضغط على الأماكن المزدحمة الى أماكن التعمير الجديدة ففي المدة بين ١٩٤٨ و ١٩٥١ ارتفع عدد السكان في شمال الجليل بنحو ٢٧٨٪ وفي النقب ٨٢٨٪ ، بينما كانت الزيادة في سكان مناطق تل أبيب ٨٩٪ وحيفا ٧٨٪ . هذا وقد بلغ عدد المهاجرين الذين وفدوا الى اسرائيل عام ١٩٥٢ نحو ٢٣٤ ألفا مقابل ١٧٤ ألفا عام ١٩٥٠ و ١٧٠ ألفا عام ١٩٤٩ ، وبلغ مجموع المهاجرين منذ انشاء دولة اسرائيل حتى آخر عام ١٩٥٢ ٧٠٨ آلاف .

**استهلاك البترول في المغرب الأقصى**

بلغ مجموع استهلاك تونس ومراكش من المنتجات البترولية في العام الماضي (١٩٥٢) ١٧ من ملايين الاطنان أي بزيادة قدرها ٧٪ عن العام السابق . وترجع هذه الزيادة الى ما استتبعه التوسع في الانتاج الزراعي والمعدني والصناعي من تحسين وزيادة في وسائل النقل والمواصلات ونشاط في الطلب على القوة المحركة في مختلف صورها . ويستورد المغرب الأقصى معظم احتياجاته من المنتجات البترولية من

فرنسا فقد بلغ ما استورده منها في عام ١٩٥٢ أكثر من مليون ونصف مليون طن وذلك الى جانب الواردات القليلة من بلاد أخرى أهمها إيطاليا . فليس في بلاد المغرب سوى معمل تكرير واحد في مراكش بلغ انتاجه في العام الماضي نحو ١٠٠٠٠ طن . اما انتاج

الجزائر من البترول الخام وكذلك باقى انتاج مراكش فيشحن الى معامل التكرير في فرنسا . وبين الجدول التالي استهلاك كل من تونس والجزائر ومراكش من المنتجات البترولية المختلفة بالآلاف الاطنان في عامي ١٩٥١ ، ١٩٥٢

| مراكش |      | الجزائر |      | تونس |      |
|-------|------|---------|------|------|------|
| ١٩٥٢  | ١٩٥١ | ١٩٥٢    | ١٩٥١ | ١٩٥٢ | ١٩٥١ |
| ٢٦٣   | ٢٢٨  | ٢٢١     | ٢٠٤  | ٧٩   | ٧٨   |
| ٤١    | ٣٤   | ٦١      | ٥٨   | ٣٥   | ٣١   |
| ١٢٣   | ٩٨   | ١٥٥     | ١٤٤  | ٨٣   | ٧٥   |
| ٢٥٣   | ٣٦   | ٢٦      | ٢٤   | ٢    | ٢    |
|       | ١٦٥  | ١١٩     | ١٧٦  | ٨٨   | ٨٣   |
| ١٦    | ١٦   | ١٨      | ٢٣   | ٧    | ٨    |
| ٧     | ٤    | ١١      | -    | ٢    | ٢    |
| ٥٥    | ٦٦   | ٤٣      | ٤١   | ١١   | ١٢   |
| ٧٥٨   | ٦٤٧  | ٦٥٤     | ٦٧٠  | ٣٠٧  | ٢٩١  |

### البترول تحت مياه الخليج الفارسي

حصلت شركة البترول الانجليزية الايرانية على حق استكشاف البترول تحت مياه الخليج الفارسي امام ابوظبي . كما نجحت نفس الشركة بالاشتراك مع الشركة الفرنسية للبترول في الحصول على حق الاستكشاف تحت سطح الماء امام دبي . وكلتا المنطقتين تقع في المنطقة الساحلية المحايدة بين الكويت والمملكة السعودية .

### انشاء بنك للتصدير في ايران

انشئ في ايران أخيرا مصرف لتنمية الصادرات ، ومهمته أن يقدم القروض والمشورة الفنية للأفراد أو الشركات التي تشتغل بالتصدير أو بتجهيز السلع للتصدير . كذلك يجوز للبنك الجديد أن يساهم في رأس مال الشركات الجديدة التي يرى ان انشاءها قد يساعد على تنمية صادرات ايران .

### مبيعات سوريا ومشترياتها

### من العملات الاجنبية في سنة ١٩٥٢

اعلن مكتب الصرف السوري أخيرا أن مجموع مبيعات سوريا ومشترياتها من العملات الاجنبية في سنة ١٩٥٢ كان كالآتي :

٣٧ مليون دولار و ١١ مليون جنيه استرليني و ٤٨ مليار فرنك فرنسي و ٣٠٠ ألف جنيه مصري و ١٦ مليون فرنك بلجيكي و ١٦٢ مليون فرنك سويسري و ٣٤٢ مليون ليرة لبنانية وحوالي ٣٠٠٠ دينار عراقي وكذلك نحو ٣٠٠ دينار

### اردني .

ويقدر مجموع هذه العمليات بما يعادل ٣٠٢ مليون ليرة سورية منها ٢٥٥ مليوناً تم صرفها بالاسعار الحرة اما الباقي فبالسعر الرسمي .

### ضريبة الصادرات في سوريا

قررت الحكومة السورية فرض ضريبة تتراوح ما بين ليرة سورية واحدة وثلاث ليرات عن كل ١٠٠ كيلوجرام من صادرات الحبوب ، وبذلك أصبح منح تراخيص التصدير يتوقف على دفع المصدر لهذه الضريبة وتتوقع الدوائر المسؤولة أن تؤدي هذه الضريبة الى زيادة كبيرة في حصيلة الجمارك التي بلغت ١٦٥ مليون ليرة سورية في الشهور الخمسة الاولى من عام ١٩٥٣ .

### العون الامريكي

صرح مستر هارولد ستاسن مدير ادارة العون المتبادل بأنه يأمل أن تتمكن الدول الأوروبية في السنتين القادمتين من الاعتماد على نفسها دون مساعدات اقتصادية من الولايات المتحدة و اضاف ان العون العسكري سيظل ساريا طالما استمرت الحرب الباردة في أفق المعترك الدولي . وقد اضاف مستر ستاسن فيما بعد أن من أهداف ادارة العون المتبادل زيادة الاستثمارات الامريكية في الخارج ومساعدة الدول الأخرى على النهوض بصناعاتها الناشئة وزيادة القوة الشرائية لشعوبها . كما ستقوم الولايات المتحدة بتسليح قوات حلف الاطلنطي بشرائها الاسلحة والمعدات من الخارج .



# ملاحظات على بيان وزير المالية

« اننا نريد نقدا وتوجيها ، ولا نريد تقريظا ومديحا .. »

« بكباشي جمال عبد الناصر »

الركن الرابع فهو بمثابة سند للأركان الثلاثة الاولى .

والعجيب في أمر سياستنا المالية والتمويلية الجديدة انها تنطوي على كثير من المفارقات . . . فالتكشف وان كان يصلح لأن يكون أداة لتغطية العجز الذي تعانيه الميزانية الا أنه بصورته المرسومة له في الميزانية الجديدة لا يصلح لهذه المهمة . . . فهو ان صلح اليوم ، فلن يصلح غدا ، شأنه بالضبط كشأن المسكن الذي يتعاطاه المريض فهو علاج موقوت لا يصلح لشفاء المريض من مرضه العضال . . . والتكشف هو الآخر علاج موقوت لا ينفع أن يكون علاجا حاسما لكل مشكلة تعترضنا . . . لان الحياة الاقتصادية السليمة يجب ألا تعرف مجالا للنكسات تعاودها بين الحين والآخر والا تعرض الاقتصاد القومي للمهالك .

**واقتصادياتنا المصرية هي جسم المريض ، وسياستنا المالية الجديدة هي الدواء الذي كتبه الطبيب المختص . . .** والحق أن من يقرأ تذكرة الطبيب وينعم النظر فيها يعرف من أول وهلة أن ما كتب فيها ماهو الا دواء مسكن فقط ، فهو ان ساعد المريض اليوم على التماثل للشفاء ، فلاشك أنه يخدر جسده لتحمل آلام المرض ، وربما سبب له مضاعفات خطيرة

ان حياتنا الاقتصادية مليئة بالمتناقضات . . . وسياستنا المالية الجديدة هي الأخرى مليئة بالمفارقات

**أولا - الموظفون . . . وتخفيض علاوة الغلاء :**

تنادى السياسة الحكومية في عهدها الجديد بالانتاج وتبحث عن شيء أطلقوا عليه كلمة الموظف المنتج والموظف غير المنتج . . . وهذه سياسة رشيدة كان يجب أن تسود الدواوين الحكومية منذ سنوات عديدة . . .

تصارع الثورة مواطنيها بحقيقة الموقف وتطلب اليهم تقديم توضيحات لانقاذ مالية الدولة من الهوة السحيقة التي أوشكت البلاد على الوقوع فيها . . . فقد كانت الحزاة خالية الوفاض ، ويدلل الوزير على مدى ماوصلت اليه البلاد من سوء الحالة المالية بقوله : ان العجز في ميزانية ٥٢/٥١ بلغ نحو ٢٨ مليون جنيه ، وهو عجز لم يشهده تاريخ الميزانية المصرية حتى في أشد أوقات الازمات الاقتصادية التي مرت بمصر . . . وكان نتيجة ذلك ان تبدد الاحتياطي الحر كما هبط رصيد الحكومة لدى البنك الاهلي من ٧٥ مليونا في يناير سنة ١٩٥٠ الى ١٦٨ مليون في آخر يوليو ١٩٥٢ مما اضطر الحكومة للاقتراض من البنك الاهلي فأصبح رصيدها مدينا بمبلغ ٤ مليون جنيه في أغسطس سنة ١٩٥٢ . . . ويشير الوزير بعد ذلك الى عبء الالتزامات القديمة الملقى على عاتق الحكومة مما حدا بها لان تخصص في ميزانياتها مبالغ طائلة لمقابلة هذه الالتزامات . . . والى أن التوضيحات الجديدة التي يطلبها من الشعب انما مرجعها الى الانهيار المالي الذي كاد يعصف بكيان البلاد ويلقى بها الى فوضى شاملة في الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .

ويقول وزير المالية في مذكرته عن الاسس الجديدة لسياسة الدولة أن مشروع الميزانية الجديد يتضمن أربعة أركان هامة للسياسة المالية الجديدة هي تشجيع زيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة لافراد الشعب والتغلب على الكساد الذي يسود السوق التجارية وأخيرا سياسة الكشف في الانفاق الفردي وهي أبرز مافي هذه السياسة من أركان . . . والاركان الثلاثة الاولى تعتبر البرنامج الرسمي لسياسة الحكومة في المستقبل ، أما

لقد شهد الاسبوع الاول من هذا الشهر تشريعات مالية وتمويلية ان اردنا وصفها ، فلا عجب اذا قلنا انها تشريعات جريئة ، وصفة الجراءة هنا ليست بجديدة على رجال العهد الحاضر ، فهم يتصفون اول ما يتصفون بصفة الجراءة والشجاعة في كل موقف يقفونه . . . ولقد جاءت هذه التشريعات المالية بلسانها لبعض مشكلات موازنة الميزانية التي ظلت تراودنا منذ سنوات عديدة . . .

وان كنا نتفق مع الوزير في بعض مواقفه من الميزانية الجديدة الا اننا نخالفه في الكثير من النقاط والتفاصيل . أما السياسة التموينية فأمرها ظاهر معروف منذ اللحظة الاولى لاعلانها ، فالغلاء المسعور والجشع الجنوني يسودان السوق والتجار . . .

وليس ذلك بغريب على مصر ، فقد ذاقنا من الغلاء في السنوات الماضية أمر ألوان العذاب لم ينقذنا منه الا التسعير الجبري الذي فرضته الحكومة في العام الماضي وأحكمت تنفيذه بكل دقة وحذر ، وعدنا للعذاب ذاته وعينه بمجرد خروج الوزير الذي فرض التسعيرة الجبرية وانتهى بذلك كل شيء جديد في سياستنا التموينية .

أما السياسة المالية التي رسمها وزيرها المختص فقد كان أبرز ما فيها سياسة الكشف التي طالب مواطنيه باتباعها . . . وليست هذه السياسة بجديدة على الفئات التي فرضت عليها ، بل هم قد عرفوها من قديم الزمان ، بل ومارسوها منذ قيام الحرب العالمية الأخيرة . . .

ويلخص الوزير سياسته الجديدة لمالية الدولة في مذكرة مطولة يقدمها بعرض موجز للحالة الاقتصادية التي سادت البلاد فمن انحلال يسود اقتصاديات البلاد الى انهيار يهدد ماليتها ، وفساد يصيب سوق القطن أثر مضاربات غير مشروعة قام بها بعض رجال المال الذين باعوا ضمائرهم رخيصة في سبيل الكسب . . . وكان كل ذلك مدعاة لأن تسرع الثورة فتعصف بالرجال الفاسدين المفسدين . . . وأن



وتنادى هذه السياسة بالانتاج بين الموظفين وتشجيع الموظف المنتج . . . وتوقيع القصاص على غير المنتج . . . فليل لها ، وكيف نكافئ الاول ونعاقب الثاني ، فقالت لهم انها العلاوات والترقيات ، فهي كفلية بالحث على العمل وتشجيع الانتاج واصلاح الاداة الحكومية ، لذلك اقترحت السياسة الجديدة أن تمنح العلاوات الدورية وعلاوات الترقية على حسب الكفاءة وليس كما كان من قبل بالأقدمية . . . وهذا شيء جميل حقا . . . ولكن الامر لم يدم على هذا المنوال فصدر مشروع الميزانية الجديدة يحمل بين طياته قرارا بتخفيض اعانة الغلاء بنسب متفاوتة تبدأ من ١٠٪ الى ٥٠٪ ، وعلاوات الترقية بنسبة ٥٠٪ ، وبصدور هذا القانون اختفى الحافز على الانتاج بين موظفي الدولة لا لانه أنقص من حقوقهم ، ولكن لان الموظف أصبح يشعر أنه لن يستفيد من علاوة الترقية التي تعطى له في نهاية كل عام نتيجة نشاطه وكفاءته . . . والاعجب من هذا اننا نسمع اليوم باقتراح جديد ينص على اشتغال موظفي الحكومة بعد الظهر في فصل الشتاء ، أسوة بموظفي الشركات ، ولكن شتان ما بين الاثنين فموظف الشركة يعمل ويكد لانه يشعر أنه سيكون آخر العام وهو يعمل بعد الظهر عن طيب خاطر لانه يشعر بأن الشركة ستعطيه أجرا يوازي عمله وتعبه ، أما في الحكومة فالامر على النقيض ، فهناك تسعيرة موحدة تسرى على الجميع ، وليس هناك مكافآت أو منح تحفز الموظف الحكومي على العمل وتشجعه على الجد والنشاط .

لست أحب لموظفي حكومتنا الكسل والتكاسل ، وانما أود أن أقول أن السر في عجز الاداة الحكومية انما هو المرتبات التي أصبحت تتناقص يوما بعد يوم رغم غلاء المعيشة المتزايد في كل يوم . . . أما علاوة الترقية أو العلاوة الدورية فقد أصبحت أمرا غير ذي موضوع . . . وصدقوني انه لو استمر العمل في دواوين الحكومة ليل نهار فسيبقى الانتاج الحكومي هزيلا ضعيفا كما هو طالما لا يوجد أى حافز على الانتاج . . . وأحب هنا أن أسوق مثلا رائعا على عجز أنظمة المرتبات الحكومية ومكافآت الحكومة،

وهو مثل انما استمدته من صميم الحياة الحكومية ذات الروتين البالي ، ذلك هو مكافأة الامتحانات المدرسية ولست ممن ينادون بالغائها ، فهذا أمر تقتضيه العدالة الاجتماعية ، وانما هو مثل لفشل الروتين الحكومي . . . فقد انتدبت هذا العام للتصحيح في الشهادة الابتدائية ، واستغرق منا التصحيح احد عشر يوما اذ كان عدد المتقدمين قرابة ثمانية آلاف ، فلو فرضنا اننا اشتغلنا عشرة أيام فقط للسهولة ، وقد كان عددنا مائة مدرس لعرفنا ان متوسط انتاج هؤلاء المائة في اليوم الواحد هو ٨٠٠ ورقة في مادة واحدة أى أن متوسط ما ينتجه الواحد منهم في اليوم هو ثمانى وورقات فقط ، أى بمتوسط ورقتين في الساعة أو أقل ، وهذا متوسط لا يصح بنا ان نطلق عليه كلمة « متوسط ضئيل » . . . والسبب في ذلك ظاهر معروف هو انعدام الحافز على الانتاج . . . فلو أن الوزارة كانت تحاسب المدرسين بالقطعة أى بالانتاج لانتهت عملية التصحيح في يومين أو ثلاثة على الأكثر . . . أما وأن العمل الحكومي ينقصه الحافز على الانتاج فسيبقى كما هو عاطلا لا يستطيع النهوض بالحياة المصرية . . . فما بالك اذن عندما يعرف الموظف بأنه سيحرم من نصف علاوة ترقيته في نهاية العام ، فلاشك ان انتاجه سيكون هزيلا ضعيفا ، ولن ينفعه أو ينفع الدولة ان تجبره على الحضور في المساء ، فليست العبرة بطول المدة التي يمكثها الموظف في ديوانه وانما هي بحوافز الانتاج وعوامل التشجيع التي يضعها صاحب العمل أمام موظفه . . . وصدقوني مهما أصدرتم من تشريعات تقضى بفصل الموظف غير المنتج وغيرها من تشريعات ديوان الموظفين الجديدة فلن يصلح أمر الروتين الحكومي والدواوين طالما ان الموظف يشعر بأنه لا يأخذ حقه وأنه مهضوم الحق وليس له من نصيب . . . ولن ينفع الدولة اذن ان توفر من مالية موظفيها ثلاثة ملايين وربع مليون جنيه ، فليست العبرة بأجراء تنقلات بين أرقام الميزانية لسد عجزها وانما هي بوجوب مراعاة حقيقة الامور .

ان الدواوين الحكومية ليست أقل خطرا من أى مشروع تنوى الحكومة عمله . . . فمادام الروتين الحكومي قد عرف بالفشل فلن ينجح أى مشروع

حكومي مهما كانت قيمته . . . وثمة شيء آخر أود أن يعرّفه المسئولون فان هذا الانكماش الذي ستحققه السياسة الجديدة سيكون مدعاة لكساد اقتصادى جديد ، اذ انه سيعمل دون شك على خفض مستوى المعيشة بين طبقة الموظفين وهذا بدوره سيؤدى الى الاقلال من شراء السلع الاستهلاكية لضيق ذات اليد . . . ومهما قيل ان تخفيض وزن الرغيف لن يؤثر على ميزانية الاسرة ، ومهما قيل ان رفع سعر السكر لن يؤثر على ميزانية الانفاق للأسرة ، ومهما قيل ان تخفيض اعانة الغلاء لن يؤثر هو الآخر على حال الافراد فمما لاشك فيه ان سوقنا التجارية ستصاب بكساد جديد وخاصة بعد أن امتصت الخضر التي خرجت بجرة قلم من التسعير الجبرى جزءا كبيرا من ميزانية الانفاق ، فمثلا الباذنجان بعد أن كانت تسعيرته لاتتعدى ١٤ مليما وصلت الاقاة منه الى ٤٥ أو ٥٥ مليما ومثلها البامية التي ارتفعت من عشرة مليمات الى خمسة وعشرين مليما ، فلاشك ان مثل هذا الارتفاع سيجعل ميزانية الانفاق العائلى على سلع الاستهلاك في أقل حدودها الا اذا اعتبرنا البامية والباذنجان من الكماليات !! . . .

### ثانيا - رفع مستوى المعيشة . . . أمر لاتحققه سياسة التقشف

يقول السيد الوزير في البند الثانى من مذكرته ان الحكومة تود ان تعمل على توفير الخدمات الاجتماعية يقصد رفع مستوى المعيشة وخاصة لدى أصحاب الدخول المحدودة ، ولسنا نعرف بمن يقصد الوزير بأصحاب الدخول المحدودة الذين هم في الواقع طبقة الموظفين الذين أراد الوزير ان يحد من دخولهم أكثر فأكثر فيمنع عليهم ترقيةاتهم وعلاواتهم ليرفع من مستوى معيشتهم . . .

### ثالثا - التشريعات الجديدة . . . لاتتمشى مع سياسة التصنيع :

ان التقشف في الانفاق الفردى معناه قلة في الاستهلاك . . . وقلة الاستهلاك معناها كساد الحالة التجارية . . . فمما لاشك فيه ان السياسة الجديدة ستخلق جوا من الانكماش النقدي بين طبقة الموظفين مما سيضطّرهم آخر الامر على الاقتصار





## المصروفات الحربية لدول أوروبا الشرقية

منذ ان اشتدت الحرب الباردة ألفت دول أوروبا الشرقية نفسها مضطرة الى زيادة مخصصات التسليح في السنوات الخمس الأخيرة بالنسبة الى مخصصات عام ١٩٤٨

| ١٩٥٣ | ١٩٥٢ | ١٩٥١ | ١٩٥٠ | ١٩٤٩ | ١٩٤٨ |               |
|------|------|------|------|------|------|---------------|
| ١٠٣٢ | ٦٤٥  | ٣٦٥  | ٢٢٥  | ١٨٠  | ١٠٠  | بولندا        |
| ٥٣١  | ٣٠٥  | ٢١٥  | ١٦٥  | ١١٥  | ١٠٠  | تشيكوسلوفاكيا |
| ٣٤٥  | ٢٧٥  | ٢٢١  | ١٥٧  | ١٠٠  | ؟    | هنغاريا       |
| ٤٢١  | ٣١٥  | ٢٢٧  | ١٧٠  | ١٢٢  | ١٠٠  | رومانيا       |
| ٥١٨  | ٣٠٠  | ٢٠٦  | ١٤٢  | ١٢٠  | ١٠٠  | بلغاريا       |

وتبلغ المصروفات الحربية المخصصة في الميزانيات العامة للدول الخمس بالإضافة الى البانيا في عام ١٩٥٣ ما يوازي ١٨٨٩ مليون جنيه استرليني بالمقارنة مع الاعتمادات الحربية في ميزانية بريطانيا التي تبلغ ١٦٦٣ مليون جنيه استرليني (يبلغ تعداد بريطانيا ٥٠ مليوناً مقابل ٦٧ مليوناً في الدول الست)

### برنامج حزب العمال البريطاني

نشر حزب العمال البريطاني برنامجاً الجديد في تقرير سيقدم الى المؤتمر السنوي للحزب الذي سيعقد في مارجيت في ٢٨ سبتمبر القادم ويدعو التقرير البريطانيين الى مواجهة الحقائق واتباع الوسائل الاشتراكية الأساسية لتلافي المأساة ، ويطلب التقرير الشعب بمزيد من التضحيات حتى يمكن لبريطانيا أن تستعيد استقلالها الاقتصادي والمحافظة على مستوى معيشة سكانها ، كما ينادي الحزب بضرورة ايجاد سلع بديلة للواردات الأمريكية وتغيير أسس الصناعة البريطانية حتى يمكن زيادة السلع اللازمة للنهوض بإنتاج الكتلة الاسترلينية حتى تستغنى عن الواردات الصعبة .

ويحدد البرنامج الجديد مهام أخرى رئيسية :

١ - استثمار أموال طائلة في النهوض بإنتاج مواد الطعام والمواد الأولية داخل بريطانيا وفي بلاد الكومنولث .

٢ - زيادة الكفاية الانتاجية للصناعة البريطانية وخفض أسعارها ليتحسن مركز بريطانيا في الاسواق العالمية .

٣ - التوسع في انتاج الصناعات ذات المستقبل الأكبر في ميدان التصدير . وخاصة الصناعات الهندسية والكيميائية - بغاية السرعة وضمن موارد الفحم والحديد .

٤ - إعادة تنظيم المدارس والتعليم

للمرة الثالثة الى السوق السويسرية للاقتراض ، وذلك بواسطة مجموعة من البنوك السويسرية التي تقوم بطرح سندات القرض الجديد في السوق وضمن بيعها . ويبلغ القرض الجديد ٥٠ مليون فرنك سويسري بفائدة ٣ ١/٢ ٪ لمدة ١٥ عاماً ، وتعرض السندات للبيع بسعر ٩٩ مما يعني أن الغلة الفعلية ستكون ٣٥٩ ٪

وكان أول لجوء البنك الدولي الى السوق السويسرية للاقتراض في يولية ١٩٥١ عندما طرح سندات قيمتها ٥٠ مليون فرنك بفائدة ٣ ١/٢ ٪ لمدة ١٢ عاماً ، للمرة الثانية في نوفمبر ١٩٥٢ بقرض مماثل مدته ١٠ سنوات صدرت سندات بسعر ٩٨٥ مما جعل الغلة ٣٦٨ ٪

### الاقبال من المصروفات الحكومية الضائعة ، فهذا أمر مستحب للجميع ولا أحد ينكر فوائده ..

للتكشف الحكومة اذن ٠٠ وليتكشف معها موظفوها ، فهذا أمر تعودوا عليه من قديم الزمان ، وهو ليس بالجديد عليهم ، وليعلم الجميع ان سياسة الكشف بصورتها هذه انما هي سلاح ذو حدين فهي ان سدت عجز الميزانية من جهة فهي مدعاة للعجز الاقتصادي من جهة أخرى ، وكم كنا نحب ان تنصرف سياسة الكشف للاقلال من المصروفات الحكومية الضائعة والعديمة الفائدة ، وما أعتقد ان مرتبات الموظفين من المصروفات الضائعة أو العديمة الفائدة ٠٠ !!

جورج يعقوب



### تخفيف قيود النقد على السائحين الالمان

قررت حكومة غرب ألمانيا زيادة المبلغ المسموح به للالمان المسافرين الى بلاد هيئة التعاون الاقتصادي الاوروبي من ٥٠٠ مارك الى ٨٠٠ مارك للشخص البالغ و ٤٠٠ مارك للاطفال الذين تقل سنهم عن ١٣ سنة اما بالنسبة للبلاد الخارجة عن هيئة التعاون الاقتصادي الاوروبي فيسمح بالمبالغ الآتية سنوياً :

| للطفل      | للبالغ      |
|------------|-------------|
| ٥٠٠ مارك   | ١٠٠٠ مارك   |
| » ٥٠٠ مارك | » ١٠٠٠ مارك |
| » ٣٠٠ مارك | » ٦٠٠ مارك  |
| » ٢٥٠ مارك | » ٥٠٠ مارك  |

### البنك الدولي

#### يلجأ الى السوق السويسرية

لجأ البنك الدولي للانشاء والتعمير

في الانفاق على ما هو ضروري بل وضروري جداً ، واذا كانت ميزانياتهم من قبل لم تعرف الكماليات فلا شك انها اليوم ستقتصر على ما يقيم الاود ويبقى عليهم حياتهم ، فتصاب السوق بالكساد وهذا ما يتعارض كل المعارضة مع سياسة التصنيع التي نرجوها لبلادنا التي يجب أن تقابلها مستويات دخول مرتفعة حتى تستطيع ان تعمل على تشجيعها وتقويتها .

ان سياسة الكشف سلاح ذو حدين اذا ما أرادت الحكومة تطبيقها على موظفيها لأن أثرها سينتقل حينذاك الى احداث موجة من الكساد ، اما اذا انصرفت سياسة الكشف الى



الفنى ليكفل القوة العاملة المدربة اللازمة للمهام الجديدة .

٥ - ضمان عدم وقوع التضحيات المطلوبة على المتقدمين في السن والمرضى والعاطلين .

وينادى التقرير بضرورة تأميم الصناعات التي تتطلب عناية خاصة لزيادة طاقتها الانتاجية كما يتعهد بإعادة تنظيم صناعة الصلب . الا ان التقرير جاء في هذه الناحية اخف كثيرا مما كان متوقعا اذ ينص على ان تقوم حكومة العمال بتأميم الصناعات التي لا يتمكن أصحابها من ادخال التوسيعات اللازمة فيها وكذلك الحال بالنسبة للاراضي الزراعية اذ ينص التقرير على ان حكومة العمال اذا عادت الى الحكم ستقوم بتأميم الاراضي التي ترى نقصا في استغلالها الكامل . وسيحدد لكل منطقة معدل ادنى لانتاج الفدان اذا نقص الانتاج الفعلي عنه استولت الدولة على الارض .

وسيعمل العمال على اجراء دراسات سنوية لنفقات المعيشة ، بقصد المحافظة على الدخل الحقيقي للأفراد اذا ارتفعت نفقات الحياة وسيضع العمال الاطعمة الاساسية في متناول الجميع عاملين على الاحتفاظ بمستوى عال من التغذية .

### محصول القمح في استراليا

بلغ محصول القمح عام ١٩٥٢/٥٣ في استراليا ١٩٣ مليون بوشل وهذا يعد اكبر محصول عرفته استراليا منذ ١٩٤٩ / ١٩٥٠ عندما بلغ المحصول ٢١٨ مليون بوشل . وكان لارتفاع غلة الفدان الفضل الاكبر في الزيادة الكبيرة في الانتاج ، وقد بلغت بالنسبة لاستراليا في مجموعها ١٩١ بوشل للفدان .

وبلغ جملة ما سلمه المزارعون من القمح ١٧٩ مليون بوشل ، ولا ينتظر ان يزيد هذا الرقم الا قليلا فيما بعد اذ يحتفظ بباقي المحصول كبذور وكذلك لمقابلة حاجات المزارعين انفسهم . ويقدر الاستهلاك السنوي من القمح في استراليا بنحو ٦٣ مليون بوشل مما ينتظر معه ان يتبقى للتصدير ما يزيد على ١١٠ مليون بوشل . وسيتم تصريف الفائض بمقتضى اتفاقية القمح الدولية التي تحدد حصة استراليا بنحو ٨٩ مليون بوشل مما يترك لاستراليا ٢١ مليون بوشل تبيعها في السوق الحرة .

### الميزانية العامة للولايات المتحدة

اعلن مستر جورج همفري أن الدين العام يبلغ الآن ٢٧٥ ألف مليون دولار وينتظر أن يزيد على ذلك في المستقبل . وقال مستر همفري أنه من الصعوبة بمكان خفض المصروفات حيث أن حوالي ٦٥-٧٠٪ منها مخصصة لامور الدفاع ، ونصف الباقي مخصص لدفع فوائد الدين العام ، ويتبقى بعد ذلك ١٥ - ١٦ ٪ هي الجزء الذي يمكن الاقتصاد فيه . وهناك صعوبة أخرى لضغط المصروفات ، اذ ان الحكومة متعاقدة على شراء سلع تبلغ قيمتها ٨١٠٠٠ مليون دولار لم تتسلمها وتدفع ثمنها بعد

### الاستثمارات الاجنبية في اليابان

أشار تقرير بنك اليابان الى الزيادة الكبيرة في الاستثمارات الاجنبية في اليابان ، والتي بلغت ٥٨ مليون دولار ويذكر التقرير أن معظم هذه الاستثمارات كان في صناعة البترول وبلغ نصيب الولايات المتحدة من هذه الاستثمارات حوالي ٧١ ٪ ، والمملكة المتحدة ١٣ ٪ ، وكندا ١٠ ٪ وهولندا ٣ ٪ والباقي ٣ ٪ ساهمت بها سبع دول أخرى .

### فترة من الركود في بلجيكا

تعانى بلجيكا في هذه الايام نوبة من الركود أصابت اقتصادياتها ، فانخفض الانتاج الصناعى كما يظهره الرقم القياسى على أساس ان متوسط انتاج الاعوام ١٩٣٦/١٩٣٨ = ١٠٠ من ١٣١٢ في اكتوبر ١٩٥٢ الى ١١٥٩ في يناير ١٩٥٣ . واخذت أسعار الجملة والتجزئة في الهبوط في اواخر النصف الثانى من عام ١٩٥٢ وقد ذكر الكثيرون أن هذا الركود انما هو نتيجة للسياسة الانكماشية التي تتبعها الحكومة والتي ترمى من ورائها الى تحقيق التوازن المالى الا أن البروفسور بودوان الاستاذ بجامعة أوفان يرى أن هذا الركود انما هو ركود موسمى معتاد ولو أنه بسبب للرواج الكبير في الخريف الماضى قد ظهر الركود الحالى بشكل بارز ويدل البروفسور على كلامه بارتفاع ارقام الاستهلاك ، وكذلك تناقص حجم البطالة من ٢٢٤ ألفا في يناير ١٩٥٣ الى ٢١٣ ألفا في فبراير ثم الى ١٨٠ ألفا في ابريل . ويعترف البروفسور بالنقص الذى أصاب الصادرات

البلجيكية مما نتج عنه عجز في الميزان التجارى ادى الى اللجوء الى احتياطات الذهب والعملات الاجنبية . وبلغت قيمة صادرات الربع الاول من هذا العام ٢٧٥٠٠ مليون فرنك بلجيكي مقابل ٣٤٥٠٠ مليون في الربع الاول من العام الماضى و ٢٩٥٠٠ مليون في الربع الاخير من عام ١٩٥٢ . ويرجع بروفسور بودوان النقص الى القيود التي فرضتها دول اتحاد المدفوعات الاوروبى ، ولا سيما بريطانيا وفرنسا ، على الواردات الا أن البروفسور لا ينكر أن تكاليف الانتاج في بلجيكا أصبحت تزيد عن مثيلاتها في بعض البلاد الاوروبية ولا سيما في هولندا ، مما يمكن أن يعزى اليه جزء من النقص في الصادرات .

## الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية

تصدر نصف شهرية مؤقتا

صاحب الامنياد عبد الله فكرى باطه

رئيس التحرير احمد عنان

مدير الادارة فؤاد البحري زوى

مدير الادارة نجاة

١٤٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات تنوع عليها مع إدارة المجلة

الاشتراكات في مصر جنينها ونصف فنية

■ في سوريا وبنامه وفلسطين والمملكة

الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشا سوريا

أو لبنانيا أو فلسا

■ في المملكة العربية السعودية ٣٧٥

قرشا صاعا

■ في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك

وكولومبيا والارجنتين ١٧ دولار

■ فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة

جنينها مصر ٥/٤/٦ جنينها انجلترا

■ قدر الاشتراكات في مصر والسودان فقط

بموجب اذونات أو هدايا بريرة أو شيكات

وفي الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة

أو هدايا نقدية







اننا نسمع من زملائنا العائدين لندن أنهم قلما يشاهدون سيارات ركوب جديدة وفاخرة... أما نحن في القاهرة، بل وفي مدن الاقاليم فشوارعها تزدهم بالسيارات الفاخرة من آخر طراز... ان انجلترا تنتج مصانعها سيارات الرولرويس الفاخرة ولكنها لا تستعمل في الداخل بل تصدرها لتنتفع بقيمتها... أما نحن في مصر فلا نصنع السيارات، ولكننا نستورد افخرها وأغلاها قيمة حقا لقد فهمت انجلترا حقيقة التقشف!...

**يجب منع استيراد هذه الاصناف منعاً باتاً، وأن تقتصر في استيراد سيارات الركوب على فئات محددة من الأشخاص كرجال الأعمال والأطباء وأن نعينهم بالاسم، وأن تكون السيارات المستوردة من الماركات العادية الرخيصة وليس من الكاديلاك يجب أن نضع سياسة للاستيراد من الخارج أساسها التقشف الحقيقي. فلا نستورد الا السلع الانتاجية التي تزيد من انتاجنا القومي وبالتالي تزيد من مجموع الدخل القومي، وأن تقتصر في استيراد السلع الاستهلاكية على السلع الضرورية والتي يستفيد منها مجموع الشعب. وبذا نحقق الآتي:**

**أ - توفير النقد الاجنبي الذي نحن في أشد الحاجة اليه لتمويل مشاريعنا الانتاجية.**

**ب - توجيه القوة الشرائية المصرية المدفوعة في هذه المنتجات الاجنبية اما في شراء منتجات مصرية، وفي هذا تشجيع للمنتجات المصرية، واما للاستثمار الداخلي في المشاريع الانتاجية. وكالا الامرين يؤديان الى زيادة الانتاج.**

٤ - ان تحليلنا لوارداتنا يرينا أهمية السياسة الانتاجية التي يتحتم علينا اتباعها. فقد استوردنا من القمح والذرة والدقيق بما قيمته ٤٢ مليون جنيه، واستوردنا من الاسمدة بما قيمته ١٤ مليون جنيه. وهنا يتبين لنا أهمية توصيات المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي. فقد وضع المجلس الخطوط الرئيسية لتوفير القمح والذرة في البلاد، كما أوصى بإنشاء مصنع لانتاج السماد في أسوان بما يكفل اكتفاء البلاد محليا وعدم الاستيراد من الخارج. وهنا يجب الاسراع في تنفيذ هذه

التوصيات. وبذا يتحقق لنا وفر في السنين القادمة - يبلغ حوالى ٥٦ مليون جنيه.

### ثانياً: السياسة الضريبية:

قرر وزير المالية منح بعض التسهيلات لتشجيع الانتاج كاعفاء بعض الصناعات اللازمة لدعم الاقتصاد القومي من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية لمدة خمس سنوات، واعفاء الواردات من المواد الأولية من الضرائب الجمركية، وزيادة التعريفات الجمركية على المصنوعات التي تنافس المنتجات المحلية، واعفاء الفنيين الذين في خدمة الاقتصاد القومي من الضريبة على الدخل الذي يحصلون عليه من موارد خارج الاراضى المصرية.

ومن قبل أصدرت الحكومة قانون تشجيع استثمار رؤوس الاموال الاجنبية في مصر. كما عدلت قانون المناجم والمحاجر.

كما تقرر - في سياستنا المالية الجديدة - أن يعفى من نصف الضريبة على الارباح التجارية والصناعية ذلك القدر من الارباح السنوية غير الموزعة الذي تخصصه الشركات للاستثمار في انشاء صناعات جديدة أو في توسع مرغوب فيه في الصناعات المحلية.

وهنا نرى أن نقرر فرض ضريبة بسعر مرتفع على الارباح غير الموزعة التي لا يعاد استثمارها في الغرضين سالفى الذكر والذي تقرر الاعفاء من نصف الضريبة عنهما. لانها في الحقيقة نوع من التهرب من الضرائب فنحن في مصر نفرض ضريبة الدخل على الأشخاص الطبيعيين وليس على الأشخاص المعنويين. فلا تفرض ضريبة الدخل العام على الشركات كما هو الحال في فرنسا وأمريكا، فعدم توزيع هذه الارباح معناه تخفيض دخل الافراد من حاملي الاسهم، وبالتالي خفض الايراد الخاضع لضريبة الدخل وهذا يؤدي الى تناقض حاصلة الضرائب. وقد تنبته أمريكا الى هذا النوع من التهرب من الضرائب، فقررت في عام ١٩٣٩ فرض ضريبة «عقابية» على الجزء من الارباح غير الموزعة الذي يتجاوز «الحد المعقول»

A Penalty tax upon accumulation of unreasonable surplus

وجعل سعر هذه الضريبة، أو

العقوبة بمعنى أصح، ٢٥٪ فيما اذا كانت الارباح المحبوسة بغير حق لا تتجاوز ١٠٠.٠٠٠ دولار و ٣٥٪ اذا تجاوز هذا الرقم.

ومرة أخرى نعود الى التقشف، فنقول أما وقد قرر وزير المالية سريان قواعد التقشف لمدة سنتين فيجب أن تكون قواعد عامة للجميع... إذن فلماذا لا نرفع سعر الضريبة على التراكات وهى ما زالت تبعد عن مثيلاتها في انجلترا وأمريكا التي تبلغ فيها فئات هذه الضريبة حد المصادرة. وكذلك أسعار ضريبة الدخل العام والضريبة على الارباح التجارية والصناعية وعلى المهن الحرة... ففئاتنا أقل من الخارج. وما دما قد حددنا قواعد التقشف لمدة سنتين، فنعتقد أن هذه القواعد ستقبل أيضاً مادامت لمدة سنتين أيضاً ان انجلترا في سبيل التقشف قد فرضت ضريبة دخل عالية جداً حتى أصبح من المتعذر أن تجد فرداً هناك يزيد دخله السنوى عن ٦٠٠٠ جنيه. فمن يزيد دخله عن هذا القدر يدفع ضريبة دخل تبلغ حوالى ٩٥٪! ونحن في مصر لا نطالب بهذه النسب على الدخل الذي يزيد عن ٦٠٠٠ جنيه، بل نطالب لما يزيد عن ٦٠.٠٠٠ جنيه، واطن أن هذا معقول للغاية وبخاصة اذا كانت لمدة سنتين! قد يقول البعض ان هذا الاجراء قد يؤدي الى نقص في الاستثمار. ولكننا نعود فنقول اننا لم نفرض ضرائب على رؤوس الاموال بل على الدخل... فلم نفعل ما فعلته فرنسا بعد الحرب، اذ فرضت ضريبة عالية على الاغتناء، ذلك أن الحكومة الفرنسية عادت الى استرداد كل زيادة في الثروات تحققت في خلال الحرب وتصاعدت فئسة هذه الضريبة من ٥٪ الى ١٠٠٪... ونحن في مصر نعلم مقدار الزيادة في الثروات خلال الحرب، ومع ذلك لم نتعرض لها. ثم بفرض أن استثمارات الافراد ستقل نتيجة لنقص دخولهم وتحويلها الى خزانة الدولة، فإن الحكومة وقد أعلنت سياسة التقشف في أبواب المصروفات المختلفة، واتباع سياسة زيادة الانفاق الحكومي على المشاريع الانتاجية، فالنتيجة أن هذه الاموال التي دخلت خزانة الدولة ستوجه الى

البقية على صفحة ٢٨



# صناعة السجاد والكليم

وسيوه ، فتنشر هذه الصناعة بين الاهالى ، وهى احدى افرع صناعة غزل ونسج الصوف محليا هناك . ومن البلدان التى تشتهر بصناعة الكليم أيضا ، ( كفر الشوبك مركز شبين القناطر ) حيث تنتشر صناعة غزل الصوف اليدوى وصناعة الكليم . وكذلك بلدة ( السلامون - مركز المنصورة ) وبها صناعة الكليم والسجاد على طراز المدينة ، لا الطراز العربى .

كما تعتبر قرية « مئية سندوب » نموذجا للقرية المصنعة ، اذ ان افرادها قد توارثوا الصناعة ابا عن جد ، حتى انه ليس هناك منزل واحد يخلو من ايد عاملة فى الصناعة فالنساء المسنات يعملن فى غزل الصوف ليقوم أزواجهن بنسجها فى صورة احزمة على أنوال أرضية ( بلغ عددها ٦٠ نولا ) وقد تنسج هذه الخيوط فى هيئة ( عبي ) أو أغطية ودفا فى واكلمة وقد بلغ عدد هذه الأنوال ٥٥ نولا ، ويبلغ أجر الصانع فى احدى هذه الصناعات ٢٠ قرشاً فى اليوم ، ولانفراد هذه القرية بأنواع هذه المنتجات فإن الطلب قد زاد عليها عن المعروض منها ، فلاقت رواجاً وبشرت بنجاح عظيم .

كما تنتشر صناعة السجاد والكليم بقرى مركز دمنهور ، ولقد كانت دمنهور البلد الاول الذى انشئت به سوق للصوف لتموين أصحاب الأنوال بحاجياتهم من الصوف الخام ، وذلك نظرا لقربه من ميناء الاسكندرية أيضا هذه صورة سريعة لصناعة الكليم فى مصر . .

وسنعرض فى مقال آخر لصناعة نسج الصوف التى تعتبر الصناعة الثانية للنسيج مصر - بعد صناعة نسج القطن .

يتبع  
أحمد فريد حسن  
بكالوريوس فى العلوم الاقتصادية

آلاف . وتقوم النساء هناك بغزل الصوف أما الصباغة فتوجد مصبغة فى ( رفح ) حيث يصبغ فيها الاعراب منتجات نسيجهم . كما تقوم النساء بعملية الكليم العربى المزخرف والذى يعمل منه الاحمال والخروج والوسائد وتشتهر بلدة ( رمانه ) بالذات فى محافظة سيناء بصناعة الكليم العربى . أما تصريف هذه المنتجات فيندر ان يبيع العربى لزميله العربى مثله صناعته وما أنتجته يداه ، ولذلك يكاد يقوم كل بيت عربى بهذه الصناعة . ومن المقترحات لتحسين هذه الصناعة فى سيناء العناية بهذه الصناعة لا سيما وأن الأنوال الموجودة ، لا تتبع التوجيه الفنى الدقيق . ونقترح كذلك أن تبعث وزارة المعارف الى مدارسها هناك بمحافظه سيناء الاخصائيين والخبراء لارشاد الاهالى الى أحدث الطرق الفنية . وكذلك نرجو تسهيل وسائل النقل الى هذه الجهات النائية ، وتيسير الوسائل والاجراءات للوصول اليها . وبذا يسهل التصريف ، ويتسع مجال الانتاج .

أما فى الواحات الداخلة والخارجة

## آبار زيت جديدة فى الارجنيتين

تم العثور على ثلاث آبار زيت جديدة فى ولاية مندوسة بالارجنتين ، جرى استغلال بئرين منها فى الماضى ، أما البئر الثالثة فقد استخرج منها الزيت أخيرا بمعدل ١٢٠ مترا مكعبا يوميا . والمنتظر ان يبلغ هذا المعدل ٢٠٠ مترا مكعب يوميا . وتقول أنباء الثقات ان انتاج هذه الولاية سيصبح فى عام ١٩٥٥ نحو ثلاثة آلاف متر مكعب من الزيت يوميا .

تعتبر هذه الصناعة من أهم الصناعات الريفية الصغرى اليدوية التى يجب التوسع فيها نظرا للأسباب الآتية :

١ - لا تلاقى هذه الصناعة منافسة الأنوال الميكانيكية ، وخاصة وأن قيمة السجاد المنتج يدويا تفوق اضعاف قيمة المنتج ميكانيكيا ، ولهذا تعتبر هذه الصناعة من وسائل الدخل المربحة للقرويين .

٢ - تتوفر لهذه الصناعة ، الخامات والايدي العاملة وأوقات الفراغ لدى الصناع القرويين ومن أهل الحضر - بجانب أنها صناعة منزلية بالمعنى الصحيح . . . حتى أن أصلح من يمارسها هى المرأة ، ولقد دلت التجارب على أن المرأة يمكنها ان تشغل فراغها - خلال عمل زوجها فى الحقل - بهذه الصناعة التى لا تحتاج الى مجهود عضلى شاق .

٣ - يتميز السجاد المصرى أما بالطابع الفرعونى ، أو الشرقى أو خليط من هذين الذوقين مما يفتح أمامه الاسواق الخارجية وبذلك يعتبر مصدرا كبيرا من مصادر الثروة القومية للبلاد .

من كل ما تقدم يتضح أهمية انتشار صناعة الكليم فى القطر المصرى ، وخاصة الريف .

وتقترت مراكز هذه الصناعة من البلدان والقرى التى تنشر فيها تربية الاغنام ، والماعز ، والابل ، حيث أن المادة الخام الاساسية للكليم هى الصوف ، والوبر .

لذلك فتنشر هذه الصناعة بين اعراب محافظة سيناء - وخاصة الكليم العربى - بشكل واسع ، اذ تتوفر الخامات بالمحافظة توفرا يكاد - اذا ما أحسن تسويق الصوف - ييسر تصديره الى الخارج ، اذ يبلغ عدد الاغنام بالمحافظة حوالى نصف مليون رأس ، ومن الماعز حوالى ربع مليون ، ومن الجمال حوالى عشرة



# مساهبات التكاليف للمنشأة التجارية

والبضاعة تحت الصنع وتامة الصنع فتعتبر كأرباح ويجعل بها حساب المتاجرة دائنا . والزيادة في مجموع الجانب الدائن عن الجانب المدين لهذا الحساب تمثل الربح الاجمالي . اما في حسابات التكاليف فان جميع مصروفات شراء المواد الاولية والاجور والمصروفات المباشرة تعامل كأصل من الاصول - فاذا استخدم هذا الاصل فان ثمن تكلفته يتحول الى تكاليف الاصل الذي حول اليه . واذا بيع من هذه الاصول فان ثمن تكلفته يسوى مع الايراد الناتج من البيع .

ولتطبيق هذه النظرية يجب استخدام مطبوعات وسجلات تثبت فيها حركة البضاعة بدقة تامة . ولا شك ان حسابات التكاليف تمتاز عن الحسابات المالية للاعتبارات الآتية :-

١ - أنها تضطرنا لمسك حسابات منتظمة للمخازن  
٢ - أنها تتمشى مع النظرية الحديثة للمحاسبة التى تعتبر أن المدفوعات تمثل اما الحصول على أصل ، أو تخفيض قيمة أصل ( كسداد ديون ) ، أو تخفيض قيمة رأس المال .

٣ - أنها تميز بين (( التكاليف )) و (( الخسائر )) وهى التى لا يمكن تمييزها فى المحاسبة المالية مثال ذلك العجز الذى يظهر فى البضاعة نتيجة سرقة أو خلافه فانه لا يميز فى الحسابات المالية عن تكلفة البضاعة المباعة ويظهر كخسارة . ولا شك أن عدم الاهتمام بالتمييز بين قيمة التكاليف والخسائر هو من أهم الاسباب التى تؤدى الى فهم النتائج المحاسبية على غير الحقيقة .

ومع أن نظرية حسابات التكاليف نشأت منذ أكثر من قرن فان التطبيق العملى لهذه النظرية ما زال متأخرا ولم يبلغ بعد مرتبة الكمال .

مصطفى شوقي

عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

مصروفات رأسمالية . ولا شك أن تطبيق هذه النظرية يؤدى الى تغيير جوهرى فى المحاسبة الصناعية عند تحديد الربح الناتج عن بيع البضاعة التامة الصنع . وقد أدى ذلك الى

للاستاذ  
مصطفى شوقي

تغيير نظام حسابات الاستاذ كالتجارة والتشغيل . التى حلت محلها عدة حسابات كالمواد الاولية والبضاعة تحت التشغيل والبضاعة التامة الصنع . ويقضى نظام المراقبة بأن تظهر أرصدة هذه الحسابات فى أى وقت سواء بالقيمة أو الكمية أو بهما معا .

ولا شك أن هناك خلافا بين اساس المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف . ففى المحاسبة المالية ، جميع ما يصرف على المواد الاولية والاجور والمصروفات المباشرة ورصيد أول المدة ( من مواد أولية ومواد تحت الصنع وتامة الصنع ) تعتبر جميعها كخسائر تحمل على الجانب المدين من حساب المتاجرة ( أو التشغيل ) اما المبيعات مضافا اليها ما تبقى من المواد الاولية

فى عام ١٨١٨ أثار محاسب انجليزى يدعى ف . و . كرونهولم موضوع ضرورة الاهتمام بحسابات المخازن حيث أنه لا يوجد أى فرق على الاطلاق بين اختلاس النقود من خزانة التاجر ( الامر الذى يعطى له أهمية عظيمة ) ، وبين سرقة البضاعة من مخازنه الامر الذى لا يتأثر به التاجر مثل تأثره بالنقدية . واقترح المحاسب نظاما حسابيا لاثبات البضاعة يشمل حسابا للمواد الخام وحسابا للبضاعة تحت التشغيل وحسابات للبضاعة المصنوعة وهذه الحسابات تشتمل على الكميات فقط . وقد سبب هذا الاقتراح دهشة كبيرة بين محاسبى هذا العصر الذين اعتقدوا أن المحاسبة وامساك الدفاتر تهتمان فقط بالنقدية والديون ، ولا تهتمان بالبضاعة الا فى نهاية السنة عند اقفال الدفاتر وعمل الميزانية ، حيث تؤخذ أرصدة المشتريات والمبيعات من الدفاتر وقيمة البضاعة الباقية طبقا لجرد .

ومن الغريب حقا أن نجد حتى وقتنا هذا عددا كبيرا من المحاسبين يعتقد نفس هذا الاعتقاد .

ومع أن اقتراح المحاسب الانجليزى كان مقدمة للنظرية الحديثة التى تعتبر أن وظيفة المحاسبة وامساك الدفاتر الاهتمام بالبضاعة قدر اهتمامها بالنقدية والديون ، واحتساب تكلفة ما يباع مثل احتسابها لثمن البيع . الا أن هذا الاقتراح لم يجد الاهتمام الكافى فى ذلك الوقت .

وفى عام ١٨٩٠ قام بعض الكتاب الانجليز منسـل « جارك وفلس ومورتون ولويس » ببحث أسس حسابات التكاليف الحديثة ، حتى أننا نجد بوضوح فى مؤلفات « جارك وفلس » التطبيق العملى للنظرية القائلة أن ما يصرف على المواد الاولية والعمال والمصروفات الصناعية لا يعتبر كمصروفات ايرادية بل

## مساعدة أمريكا للعالم الحر

ينتظر أن تبلغ جملة المساعدات التى تمنحها الولايات المتحدة للعالم الحر فى خلال الشهور الاثنى عشر المقبلة ٥٠٠ مليون دولار منها ٤٣٧٩٢٠٠ دولار لبلدان الشرق الادنى وأفريقيا المحال التجارية والصناعية فى مصر أذاعت وزارة التجارة والصناعة أن عدد المحال التجارية والصناعية المقيدة بالسجل التجارى خلال شهر مايو ١٩٥٣ قد بلغ ١٥٩٥ محلا منها ١١٤٠ متجرا مملوكة لأفراد و ٨٣ مصنعا مملوكة لأفراد و ٣٢٢ متجرا مملوكة لشركات تجارية و ٥٠ مصنعا مملوكة لشركات تجارية



# شهرة المنشأة التجارية

## هـ - طريقة تحديد قيمة الشهرة رياضيا

على أساس الدفعة السنوية أو إيجاد القيمة الرسومية ( الحالية ) الدفعة سنوية لعدد معين من السنوات المقبلة ، وهذه الدفعة السنوية تساوى متوسط الأرباح غير العادية .

ولما كانت قيمة الشهرة مرتبطة بظروف وعوامل عديدة إذا ما روعي قانون العرض والطلب ، ومنها رقم الأرباح ورقم المبيعات ونوع الزبن واستعداد مشتري المنشأة ودرجة رغبته فيها ومقدرة كل من البائع والمشتري الادارية . . . الخ ، لهذا كان من الصعب وضع قاعدة عامة لتقديرها .

وكثيرا ما يطلب من الخبراء المحاسبين تحديد قيمة الشهرة في احدى الحالات السابق ذكرها بالبند ٤٥٨ ، وعندئذ يجب عليه أن يفرق بين ثلاث قيم للشهرة .

أولا - القيمة الحقيقية أو مقدار الأرباح الفعلية الزائدة التي تتكون منها الشهرة - انظر بند ٤٦٠ وما بعده - وهذه القيمة لا يمكن تحديدها مقدما بالدقة الكاملة كما سبق أن ذكرنا .

ثانيا - القيمة الرياضية التي يمكن استنتاجها بتطبيق بعض القوانين الرياضية والتي تكون ، بعد دراسة واسعة لحالة المنشأة واختبار لنظام المحاسبة فيها ، أقرب ما يمكن الى القيمة الحقيقية للشهرة . وهذه الطريقة هي التي سنتكلم عنها تفصيلا فيما بعد .

ثالثا - القيمة التي ينتهي اليها التعاقدان وهي عادة تكون بخلاف القيمة المقدرة رياضيا نظرا لدخول عوامل أخرى كالعامل الشخصي أو عامل المنافسة والرغبة . . . الخ . ان القيمة المستخرجة رياضيا لا يتقيد بها الطرفان بل يتخذانها أساسا للاسترشاد في الوصول الى القيمة التي يجب دفعها فعلا ، ويجوز أن يتم بينهما التراضي على اعتبار القيمة التي

يحصل عليها رياضيا كقيمة نهائية . ونظرا لهذه الظروف والملاسات فإنه لا يمكن أن نحدد مستقبلا حدود لمن شهرة المحل لأي مؤسسة ، ذلك لأن هناك عناصر يكون لها دخل كبير في تحديدها لا تظهر الا عند فحص كل حالة وعند اجراء التثمين الذي يقوم به الخبير . ولهذا فسنشير الى هذه العناصر وستظهر اثرها على شهرة المحل تاركين للخبير ان يستخدم مهارته في تحديد مدى هذا التأثير . سبق ان رأينا ان الشهرة تخضع لعدة عوامل من بينهما عاملان يعطيها المشتري الأهمية الكبرى نورد هما لان طريقة التقدير رياضيا تعتمد عليهما اعتمادا كبيرا وهما :

أولا - دخل الشهرة ( أي الربح الزائد المتوقع )

ثانيا - المدة التي ينتظر امكان استثمار قيمة الشهرة فيها .

ولما كانت الشهرة كما سبق ان قلنا تساوى مجموع ما ينتظر الحصول عليه من أرباح زائدة عن الأرباح العادية في المستقبل ، ولما كانت هذه القيمة ستدفع فورا لهذا فإن طريقة تحديد قيمة الشهرة رياضيا تبني على أساس استخراج القيمة الحالية لهذه الأرباح الزائدة والمنتظر الحصول عليها ويمكن الرجوع في كيفية استخراج القيمة الحالية الى كتب الرياضة التجارية أو جداول الفائدة .

والبحث في استخراج القيمة الحالية يتطلب أولا معرفة العناصر الآتية :

١ - مقدار الربح الزائد لكل سنة انتاجية مقبلة .

٢ - المدة الانتاجية المقبلة للشهرة .

٣ - سعر الفائدة الذي سيستخدم لاستخراج القيمة الحالية للأرباح الزائدة المقبلة .

ولما كانت معرفة العنصرين الاولين على وجه التحديد مقدما غير ممكنة ، لهذا فإنه يتعين الالتجاء الى الاحصائيات السابقة لاتخاذها أساسا ، إذ أنه يمكن أن نجد صورة لحياة المنشأة المقبلة في حياتها الماضية مع اجراء

بعض التعديلات التي توضحها الظروف أو يفرضها الواقع أو تتطلبها الاحوال .

وكما سبق ان قلنا يجب ان تستمد هذه الاحصائيات من مدة ماضية كافية كعشر سنوات أو أكثر لان الفترات الصغيرة قد تكون فترات رواج أو كساد وتكون لذلك نتائجها عادة مضللة .

كما يجب على الخبير ان يراعى جعل نتائج حسابات الأرباح والخسائر حقيقية عن هذه المدة وذلك بملاحظة النقط التي سبق ان ذكرناها بالبند ٤٥٧ ، والآن نزيد العناصر الثلاثة ايضا فنقول :

١ - مقدار الربح الزائد لكل سنة انتاجية مقبلة : وهو يكون عبارة عن القسط السنوي الذي ستستخرج قيمته الحالية ويستمد مقدار القسط على أساس ما نستنتجه من أرباح الماضي بمراعاة التعديلات المشار اليها سابقا وبمراعاة تدرج الأرباح وهل هي في ازدياد أم نقصان .

٢ - أما المدة الانتاجية المقبلة للشهرة فتتوقف على مدى حياة العناصر التي تكونها . فإذا كان سبب الشهرة جغرافيا كان البحث منصبا على ماذا كانت مباني المنشأة مملوكة أو مستأجرة ، ففي الحالة الاولى تكون المدة أطول منها في الثانية وفي هذه تقاس المدة بمدة عقد الإيجار واحتمال تجديده ، كما يجب أن يراعى احتمال انشاء شوارع تجارية جديدة أو موقف سيارات بجوار المحل أو انشاء خط ترام أو أتوبيس مريح والمدة المنتظر حدوث ذلك بعدها ، إذ ان كل ذلك وغيره يؤثر تأثيرا جوهريا بالزيادة أو النقص في قيمة الشهرة . وإذا ما كان سببها حق امتياز أو اختراع أو احتكار وجب ان تكون المدة في حدود الباقي من حياة هذه الحقوق . وإذا كانت نتيجة اسرار تجارية أو صناعية ، فيجب البحث في مدى امكان المحافظة عليها حتى تقدر المدة الممكن خلالها استمرار المحافظة على جودة المنتجات واستمرار سعرها الثابت ورضاء



الزبن عنها وامتيازها في ذلك عن باقي المنشآت المماثلة .

٣ - اما سعر الفائدة فهو أصعب هذه العناصر تحديدا . وهذا السعر يستمد من مصدرين :

الاول : سعر الفائدة للسندات المضمونة كسندات القروض الحكومية مثلا ، وهذا السعر من السهل معرفته والثاني : نسبة المخاطرة التي تنشأ من استثمار رأس مال الشهرة في هذا الفرع من التجارة . وهذه النسبة هي التي تحتاج الى مهارة فنية وبعد نظر ، ولهذا فيجب مراعاة كل الظروف التي تحيط أو ينتظر أن تحيط بالمنشأة حتى يمكن الوصول الى معدل نسبة مخاطرة ممكنة . وفيما يلي بعض من هذه الظروف نوردها على سبيل المثال لا الحصر :

- فعلى الموضة وسحرها القوي الامر الذي تعاني منه تجارات كثيرة فمثلا عند ظهور الحرير الصناعي قضت الموضة بارتدائه بدلا من الاقمشة القطنية فترتب على ذلك أن مصانع المنسوجات القطنية ومتاجرها التي كانت لها شهرة عظيمة قد هددت بزوال شهرتها . ولهذا ، فيجب مراعاة احتمال تأثير الموضة في نوع التجارة او الصناعة الذي يبحث عن قيمة شهرة احدى منشآته - احتمال ظهور منافسين جدد . - تأثير العنصر الشخصي في المحافظة على قيمة الشهرة اذ أن المخاطرة تكون عادة كبيرة اذا ما اعتمدت الشهرة على هذا العنصر . - التغيرات الاجتماعية وتأثيرها في زيادة أو نقص استهلاك بعض انواع السلع .

- التغيرات السياسية والاقتصادية والتشريعية اذ انها تؤثر غالبا في عرض وطلب بعض السلع ، ويجب لذلك مراعاتها عند تحديد قيمة المخاطرة .

**مثال عملي على هذه الطريقة :**  
نفرض أن منشأة أرباحها المتوسطة الصافية السنوية والمستمدة من احصاءات الماضي بعد تعديلها وتنسيقها ٥٠٠٠ جنيه ، وأن متوسط رأس المال المستثمر ٣٠٠٠٠ جنيه ، وأن نسبة فائدة السندات المضمونة كانت ٧٪ ونسبة المخاطرة ٣٪ وأن مكافأة الادارة لصاحبها قدرت بمبلغ ٥٠٠ جنيه سنويا وأن المدة المنتظرة الانتفاع في خلالها بشهرة المحل هي ٨ سنوات .

فيكون التقدير كما يلي :

جنيه

٥٠٠٠ المتوسط السنوي للأرباح الصافية يطرح منه ما يلي :

جنيه

٥٠٠ مكافأة الادارة السنوية  
٣٠٠٠ فائدة رأس المال

المستثمر بسعر ١٠٪ سنويا

أي ( ٧٪ + ٣٪ )  
الأرباح العادية المنتظر الحصول عليها سنويا ٣٥٠٠

١٥٠٠ الأرباح الزائدة السنوية التي تتكون منها الشهرة .  
وبذلك تكون قيمة الشهرة :

= القيمة الحالية لثمانى دفعات سنوية قيمة كل منها ١٥٠٠ جنيهه  
وبسعر ١٠٪ سنويا

= ١٥٠٠ × القيمة الحالية الحقيقية لثمانى دفع سنوية قدر كل منها جنيه واحد بسعر ١٠٪ سنويا  
( بفائدة مركبة )

= ١٥٠٠ × ٣٣٤٩٢٦ ر ٥  
= ٨٠٠٢٣٨٩ جنيهها

**الانتقادات الموجهة الى هذه الطريقة :**

١ - لا يمكن تطبيقها الا على المنشآت التي تحتفظ بنتائج حساباتها الختامية لسنوات عدة ماضية .

٢ - أن يكون نظام المحاسبة في المنشآت التي تطبق عليها قويا وكاملا لا يدخله خلل أو خطأ .

الا أنه يلاحظ أن العادة قد جرت بعدم تقدير الشهرة الا في حالة قدم المنشأة مما يسمح لها بأن تكون لديها نتائج سنين عدة ماضية . كما أن الملاحظ عمليا أنه لا يطلب تقدير الشهرة الا في حالة مشروعات كبيرة وذات أهمية . وهذه بطبيعتها تمسك حسابات منتظمة ودقيقة ومستوعبة كما وأن المنشآت الصغيرة قلما تربح أرباحا أكثر من العادية وبذلك لا تكون لها شهرة ولو نظريا وعلى العموم فلا يطلب في نظام الحسابات التي تستمد منه المعلومات المطلوبة لتطبيق هذه الطريقة الا أن يكون ممسوكا الى درجة معقولة من الدقة ويتناسب في اتساعه مع المقدرة المالية للمنشأة ومع عدد موظفيها . .

يتبع ( ت ١٠ )

## بتروليات

العراق وقطر ومنطقة ساحل الصلح وترتب على اتمام مد أنبوب للزيت الى بانياس على الساحل السوري ( وقطر الانبوب ٣٠ بوصة ) ان بلغ انتاج الزيت في حقل كركوك ١٢٠ ألف برميل يوميا في ختام السنة . وبدأ حقل عين زالة في شمال العراق ادرار الزيت في خلال العام ، وفي شهر ديسمبر كان انتاجه بمعدل يقرب من ٢٥ ألف برميل يوميا . وفي جنوب العراق أدخلت تحسينات جديدة على حقل الزبير بالقرب من البصرة ، وكان انتاجه في نهاية العام - بعد سنة كاملة من دخوله مرحلة الانتاج - معادلا ٦٠ ألف برميل يوميا .

واستمرت أعمال توسيع حقل «الدخان» في قطر ، وبلغ انتاجه في خلال العام نحو ٦٩ ألف برميل يوميا .

هذا وقد منح حاكم إقليم قطر شركة شل امتيازا واسعا للتنقيب عن الزيت في الخليج الفارسي حول شبه جزيرة قطر

**نشاط مجموعة شركات شل**  
صدر أخيرا تقرير عن نشاط مجموعة شركات « شل » في العالم ، وقد ورد فيه فصل عن مصر والشرق الاوسط رأينا أن نورد في مايلي ترجمة وفي مصر كان انتاج الزيت بواسطة شركة الزيوت المصرية الانجليزية محتفظا بنفس مستوى عام ١٩٥١ ، غير ان أعمال الكشف لم تستأنف . وقد جرت محادثات مع الحكومة المصرية بشأن تشريع الزيت وما يتصل به ، وفي أوائل عام ١٩٥٣ صدر قانون جديد للمناجم . وقد تعذر الاهتداء الى حل مرض لمشكلة الاسعار التي بها تباع منتجات الزيت الخام المحلى في مصر .

وفي الشرق الاوسط ، واصلت شركة النفط العراقية والشركات المنضوية تحت لوائها - ولشركات شل ٢/٢٣ في المئة من أسهمها - نشاطها الواسع المطرد ، سواء من حيث المهمات أو من حيث الانتاج . كذلك استمرت أعمال الكشف في



# سياسة التوسع في المنشآت الصناعية

الناحية الثالثة من البحث

الناحية المحاسبية ( ٢ )

مصاريف التشغيل والمصروفات العمومية والاستهلاكات والنقل والتخزين والتأمين والفوائد وبما في ذلك احتياطي الضرائب .

فأى قيمة لهذا الرقم المائل أمامنا كأبى الهول طال عليه العمر وهو ساكت لا ينطق . بل ربما كان أبو الهول هذا أيسر فهما للذهان . والمدعش أن قوانين الشركات تعدل بين الحين والحين رغبة من المشرع في الحد من هذا الغموض ، ولكن المحاسبين الشياطين - سامحهم الله - أمهر من الوقوع في مثل هذه الهوة السطحية ! فالى أن يستطيع المشرع كسب المعركة فان كلامنا هنا ينطبق على الميزانيات الداخلية كما قلنا .

## المقارنات

ورغم ما للميزانية والارباح والخسائر من أهمية بالغة ، ومهما أوتى المحاسب الذى قام بأعدادهما من مهارة فائقة فان الارقام ستظل بكاء صماء اذا ما عرضت بمفردها دون أى بيان مصاحب .

واذن فكيف نستفيد من هذا البيان ؟

ان أكثر الطرق شيوعا هي طريقة اجراء المقارنة بين نتائج كل مدة تجارية ونتائج المدة التجارية السابقة او عدة مدد تجارية سابقة . فمن هذه المقارنة ومن تغير الارقام صعودا وهبوطا يمكن دراسة نشاط المؤسسة واتجاهها نحو الصعود أو نحو الهبوط مثال مبسط - لنأخذ المثال الفرضي الآتى . وقد انتقينا بنودا

وفي تحويل كل كلمة منها الى مرآة تعكس في صورة صادقة واضحة ناعانى والأسرار التى تنطوى وراءها ويجب أن تكون كلها مفهومة وسهلة التفسير Self-expained

ومن المعروف أن لكل منشأة نوعين من الميزانية والارباح والخسائر أولهما داخلى للمؤسسة نفسها

## للاستاذ موسى صمتى

وللقائمين على شئونها وعلى ادارتها او فلسفته عائلى أو خاص : Private and Confidential

وثانيهما معد للنشر العلنى على صفحات الجرائد والمجلات ومختلف النشرات - وهما متفقان معا في النتيجة النهائية ولكنهما - في التفصيل - يختلفان كل الاختلاف . وكلامنا هنا ينطبق على أول هذين النوعين دون الثانى - فالتوضيح والتبسيط من شئون الميزانيات الداخلية الخاصة . أما الميزانيات العامة المنشورة فقد أخذ العرف على أن يضعها في صف واحد مع الالغاز والمعميات ، فتبارى المحاسبون في احكام غلق مكنوناتها على افهام الناس مهما بلغوا من حدة الذكاء والعلم . والحجة في ذلك هو خشية استفادة المنافسين من أية ميزة صناعية قد تظهرها الميزانية .

انظر مثلا الى التعبير المتوارد الآتى في حساب الارباح والخسائر : كذا جنيته الارباح بعد خصم كافة

ان من يطلع على مقالنا السابق على هذا مباشرة ، والمنشور في العدد ٥٦ ليستشف - بوضوح - حقيقة أصبحت من دعائم قواعد ادارة الاعمال الصناعية ، تلك هي أن المحاسبية أصبحت أساس ادارة العمل والمعين الأول لهذه الإدارة . ولقد وضعت المؤلفات القيمة في هذا الباب . وأولا أن هذا الموضوع بالذات يخرج عن نطاق بحثنا الحالي ، ولولا أننى قيدت نفسى فيه بحدود معينة التزمته ولا أرغب في الخروج عنها حرصا على وحدة البحث من جهة ، وعلى الاختصار في الكتابة بما يناسب المقام والمجال من جهة أخرى - أقول لولا هذا كله لكتبنا الشئ الكثير والكثير فالمادة متوفرة غنية ، ولكنى سأتناول فقط أهم ما يجب أن يهتم به محاسب المؤسسة ويضعه نصب عينيه اذا ما بدأت سياسة التوسع .

**الميزانية وحساب الارباح والخسائر**  
ان أهم ما يجب أن يهتم به محاسب المنشأة هو الميزانية وحساب الارباح والخسائر وهما يقرنان دائما معا فكل منهما مكمل ومتمم للآخر - وليس لأى منهما اذا ما درس على انفراد دون الاطلاع على البيان الآخر - نفس القيمة التى تكون له اذا ما صحبه البيان الآخر . وهما دائما محل اهتمام بالغ من صاحب المنشأة ، فهما يظهران النتائج الاجمالية النهائية لحركة المنشأة . ومما يحتويان من ارقام وبيانات يمكن معرفة ان كانت المنشأة ناجحة أم لا .

ولم تعد الميزانية ولا حساب الارباح والخسائر - في التطور المتقدم الذى نحن فيه من أطوار المحاسبية - مجرد أرقام متراصة يميننا ويسارا وبجانب كل رقم منها مداول خاص - كالأ ، بل أن كل مداول من هذه الارباح والمداولات وكل رقم من هذه الارباح إنما هو بمثابة كلمة سر تخفى وراءها أسرار ومعان كثيرة . ومهارة المحاسب في تبسيط هذه الأسرار

| الصادر           | البند                         | سنة ٩٥٠ | سنة ٩٥١ | سنة ٩٥٢  |
|------------------|-------------------------------|---------|---------|----------|
| الارباح والخسائر | المشتريات                     | ٢٠٠٠    | ٢٢٥٠    | ٤٥٠٠     |
| »                | المبيعات                      | ٢٧٥٠    | ٤٠٠٠    | ٤٠٠٠     |
| »                | بضاعة تامة الصنع (أول المدة   | ١٠٠٠    | ١٠٠٠    | ١٧٥٠     |
| الميزانية        | » » » » (آخر                  | ١٠٠٠    | ١٧٥٠    | ٢٠٠٠     |
| »                | الذمم - زيادة الرصيد          | ٥٠٠     | ٢٥٠     | ١٠٠٠     |
| »                | في آخر المدة عنه في أول المدة |         |         |          |
| »                | النقدية - زيادة الرصيد        |         |         |          |
| »                | في آخر المدة عنه في أول المدة |         |         |          |
|                  |                               | ١٢٥٠    | ٢٢٥٠    | ١٢٥٠ نقص |



معينة من الميزانية ومن حساب الارباح والخسائر ضاربين الصفح عن باقي البنود الاخرى وذلك لمجرد التسهيل وعدم التعقيد .  
قد يخيل لمن يطلع على هذه الارقام ، كل منها على علته ، أن شئون هذه المنشأة تسير على مايرام ومن أحسن الى أحسن بدليل زيادة أرقام المبيعات وبضاعة آخر المدة معا زيادة تدريجية خلال السنوات الثلاث كما يتضح من الآتي :

عن سنة ١٩٥١  
 $3750 + 1000 = 4750$  جنيها  
 عن سنة ١٩٥١  
 $4000 + 1750 = 5750$  "   
 عن سنة ١٩٥٢  
 $4000 + 2000 = 6000$  "   
 ولكن لا يلبث المدقق الفاحص أن يكتشف أن حال المنشأة كان على ما يرام في سنة ١٩٥٠ وتحسن في سنة ١٩٥١ ولكنه ساء جدا في سنة ١٩٥٢ كما يتضح من الجدول التالي الذي يظهر مجمل الربح والخسارة في كل من هذه السنوات الثلاث اذن فقد حققت كل من سنتي

١٩٥٠ و ١٩٥١ ربحا مجملا بينما حققت سنة ١٩٥٢ خسارة مجملة .  
 اما بالنسبة للمركز النقدي فنجد أن سنة ١٩٥١ هي أحسن السنوات الثلاث حيث تمكنت المنشأة في سنة ١٩٥٠ من تحويل  $5/7$  مجمل الربح الى نقدية وبقي السبعان فقط في حساب الذمم - بينما تمكنت في سنة ١٩٥١ من تحويل  $9/10$  مجمل الربح الى نقدية وبقي العشر فقط متمثلا في الذمم .

اما في سنة ١٩٥٢ فان الامر لم يقتصر على خسارة مجملة كما ذكرنا بل زاد الموقف النقدي سوءا بزيادة حساب الذمم ونقص النقدية الحاضرة بمبلغ ١٢٥٠ جنيها .

هذه عجالة لبعض ما يمكن استخلاصه من مقارنة أرقام ميزانيات عدة سنوات متتالية - ولا شك أن مجال المقارنات واسع ومفيد جدا وخصوصا في بنود المعروفات ومراقبتها .

( يتبع )  
 موسى حقي  
 ماجستير في التجارة جامعة فؤاد  
 المتاجرة منه

| سنة ١٩٥٢  | سنة ١٩٥١  | سنة ١٩٥٠  | البيان                   | البيان                  | سنة ١٩٥٢  | سنة ١٩٥١  | سنة ١٩٥٠  |
|-----------|-----------|-----------|--------------------------|-------------------------|-----------|-----------|-----------|
| جنيه ٤٠٠٠ | جنيه ٤٠٠٠ | جنيه ٣٧٥٠ | من المبيعات              | الى ح بضاعة أول المدة   | جنيه ١٧٥٠ | جنيه ١٠٠٠ | جنيه ١٠٠٠ |
| ٢٠٠٠      | ١٧٥٠      | ١٠٠٠      | من بضاعة آخر المدة       | الى ح المشتريات         | ٤٥٠٠      | ٢٢٥٠      | ٢٠٠٠      |
| ٢٥٠       | -         | -         | من الرصيد - مجمل الخسارة | الى الرصيد - مجمل الربح | -         | ٢٥٠٠      | ١٧٥٠      |
| ٦٢٥٠      | ٥٧٥٠      | ٤٧٥٠      |                          |                         | ٦٢٥٠      | ٥٧٥٠      | ٤٧٥٠      |

## انتاج الزيت في البحرين

كشف الزيت في جزيرة البحرين بالخليج الفارسي في عام ١٩٣٢ على عمق ٢٠٠٨ أقدام ، وتم شحن أول شحنة من هذا الزيت في سنة ١٩٣٤ وبعد عامين اتسعت صناعة الزيت وأنشئ معمل للتكرير أصبح الآن من أكبر المعامل في العالم خارج الولايات المتحدة .

والواقع ان مايزيد على عشرة في المئة من مجموع الذكور في البحرين يعملون الآن في صناعة الزيت (أكثر من ٦ آلاف شخص)

ويؤخذ من تقرير أعدته شركة زيت البحرين (بابكو) ان جميع المستخدمين فيها من أهل البحرين قد تدرّبوا على أعمال تزيد في مسؤولياتهم وترفع أجورهم . ونسبة المستخدمين المحليين في الشركة ٧٨ في المئة من جميع عدد المستخدمين بها .

**بنك مصر**  
 البنك الذي فعلة الفضة المصرية  
 وعامتها في الاستقلال والاقتصاد  
 ينشئ صناعات القومية  
 مؤسسه شركاتها الكبرى

النظام النقدي في سوريا  
 تابع المنشور على ص ٧  
 من الاقتصاد اللبناني ميزانا مرضيا ، فعمدت الحكومة اللبنانية الى تبنى حرية النقد ، والتعامل فيه مع العالم اجمع ، في الوقت الذي كانت معظم البلاد الاخرى تسير على نظام الرقابة المحكمة غير المجدية في أغلب الاحيان وسمح لبنان بجعل موائمه موائىء يتم التعامل فيها بحرية في البضائع المارة بطريق الترانزيت كما سمح للتجار بأن يستوردوا ويصدروا ما يشاءون بغير قيود أو شرط . فكانت نتيجة هذه الحرية أن تدفقت على لبنان مئات من المليارات من العملات الاجنبية ومن قيمة بضائع الترانزيت ، دخلت لبنان وخرجت منه منذ عام ١٩٤٦ الى وقتنا هذا . وهذه نتيجة باهرة للدخل القومي ، غلت ثروات طائلة على الذين تعاملوا في هذا النوع من التجارة .

مورد لبنان من المهاجرين وللبنان مورد آخر ، هو من هجرة ابنائه الى الخارج وأسفارهم البعيدة المتعددة التي جعلت من اللبنانيين والسوريين في شتى أقطار العالم عملاء لبلادهم ، يدرون عليها في كل سنة تحويلات مالية وعمولات اجنبية صارت - لوفرتها - جانبا كبيرا من الايراد العام اللبناني .

وعلاوة على ذلك ، فان هجرة اللبنانيين ساعدتهم على معرفة العالم واقتباس ما حسن منه ، وبعودتهم الى أوطانهم ، أدخلوا تحسينات كثيرة في شتى مناحي الحياة .

ومما يجمل قوله ، أن لبنان اتخذ شعارا لاقتصاده منذ بدء استقلاله ، اطلاق حرية التعامل مع الخارج ، واطلاق حرية النقد ونقل الاموال بلا قيد أو شرط ، مع منح الافراد حرية في كل ما يتعلق بحياتهم الخاصة واموالهم .

والغلاء السائد في لبنان هو نتيجة رئيسية لارتفاع مستوى المعيشة ، ويمكن قياس الاجور وأسعار الحاجيات والمنتجات الزراعية بما هي عليه الحال في أرقى بلاد العالم .

وعندما درس الاقتصادى الكبير فان زيلند حالة الاقتصاد في لبنان ، حار في أمره ، ولم يجد وصية خيرا من أن يقول : فليحرص لبنان على حاله ، وليجتهد في زيادة الانتاج الزراعى وتنمية وسائل الاصطيفاء التي لها تأثير مباشر في الايراد



# التجارة والاقتصاد ... والقضاء

العيب الخفى في البضاعة كيف ومتى يكتشف ؟ !

( المجلى ) الامر الذى يعيب لحكم ويوجب نقضه .

وقد اجاب المشتري على ذلك بقوله ان الحكم المطعون فيه استند فى قضائه على ان البضاعة المباعة لا تتوافر فيها احدى الصفات الجوهرية والى ظروف الدعوى وملابساتها لا الى التعاقد . . . وانه لا يوجد فى هذا خطأ فى الاسناد . . . اذ ان ما خلصت اليه المحكمة لا يجب فيه ان يكون محل اتفاق صريح بين الطرفين وانما العبرة فى ذلك بما تعارف عليه الناس .

والواقع ان الحكم المطعون فيه بعد ان اورد وقائع الدعوى وناقش الحجج التى استند اليها الحكم الابتدائى فى قضائه برفضها قال ان ما ذهب اليه الحكم المذكور فيه اسناد مبدا علم المشتري بالعيب الخفى الى تاريخ معين غير سديد اذ ان المشتري لم يكن على بينة بالسبب الحقيقى لعدم الصلاحية ونجاحه وقد استطاع مندوب البائع تدليلها ، فاذا كان قد تصرف عن حسن نية ولم يجد ما يبرر المسامحة الى التقاضى قبل ان يتحقق من سبب العيب الحقيقى لعدم الصلاحية وماهية كان تصرفه سليما اذ عليه قبل ان يتوجه الى القضاء طالبا الفسخ ان يحدد ماهية العيب الذى ينسبه للبضاعة . . . اما مجرد عدم استطاعته تحويل البضاعة الى مشتق آخر لها فقد يرجع الى سبب آخر غير العيب الخفى كجهله مانلا بالطريقة الصالحة .

انتقل الحكم بعد ذلك الى القول بان التخمر لا يمكن اكتشافه فى مراحل الاولى الا عن طريق التحليل وانه قد يكون احدى مظاهر تحول مادة (البكتين) وهى المادة الاساسية فى صناعة الحلوى التى يرغب المشتري فى صنعها الى حمض ، الا ان هذه المعلومات لا تتطلب من قبل المشتري الدراية بها . ومن ثم فلا يترتب على جهله بها انتقاص حقوقه ، وانتهى الحكم الى القبول بان

خير لمعينة البضاعة وبيان اسباب تلفها مع التصريح ببيعها بالمزاد . . . فاجيب الى طلبه . . . وقدم الخبر تقريره فى هذا الشأن . . .

رفعت الشركة الدعوى بعدم جواز نظرها لرفعها بعد مضي أكثر من عشرة أيام على تاريخ اكتشاف العيب،

للمتاضى  
أحمد محمد حافظ

وطلبت رفضها احتياطيا لعدم قيامها على أساس صحيح - كما رفعت دعوى فرعية أخرى بالمطالبة بتأمين قدره مائتين من الجنيهات لان الشركة أوفدت أحد رجالها الى سوريا مرتين بعد ان أقام المشتري دعواه ولأمر خاصة بها . . .

قضت محكمة أول درجة بعدم جواز نظر الدعوى المقامة من المشتري لرفعها بعد الميعاد مع رفض الدعوى المقامة من المشتري فى الوقت ذاته .

لكن محكمة الاستئناف قضت بإلغاء هذا الحكم وأمرت بفسخ عقد البيع الخاص بالبضاعة وألزمت الشركة البائعة بأن تدفع الى المشتري مبلغ سبعمائة جنيه تقريبا والفوائد . . . الخ . فطعنتم الشركة بطريق النقض فى حكم محكمة الاستئناف المشار اليه .

أسست الشركة طلبها أول ما أسست على ان الحكم المطعون فيه قد قضى بفسخ التعاقد اعتمادا على ان البضاعة المباعة غير مطابقة لما اشترط فى العقد لان عدم صلاحيتها لصناعة البالوظة يجعلها غير صالحة للغرض المعدة للاستعمال لاجله . . . وهذا عيب فى الاسناد اذ ان التعاقد الذى تم مع المشتري لم يشر اطلاقا الى الغرض الذى فرضه الحكم كما وأنه لم يكن ملحوظا بين الطرفين عند التعاقد ان البضاعة ستستعمل فى محاولة اختراع صنف جديد من الحلوى وهو البالوظة المعروفة باسم

اتفق تاجر مصرى مع احدى الشركات على أن تورد اليه خمسة أطنان من عجينة المشمش السورية بثمن قدره ١٢٠ جنيها الطن الواحد ، على أن تكون معبأة فى براميل من الخشب . . . وقد شجنت اليه البضاعة فورا وأرفقت بها شهادة من رئيس مصلحة الامراض النباتية والحشرية بالجمهورية السورية تفيد أن البضاعة المشحونة هى حسبما ظهر له خالية من جميع الامراض والحشرات المشهورة ، ولما وصلت الى القطر المصرى قام التفتيش الصحى بجمرك القاهرة بفحصها وأفرج عنها واستلمها المشتري فعلا على أثر ذلك .

ورفع المشتري بعد هذا بمدة ثلاثة شهور تقريرا دعوى قال فيها انه حاول أن يصنع من العجينة المباعة اليه نوعا من الحلوى ( البالوظة ) فلم يستطع لعدم صلاحيتها ، فاتصل بالشركة البائعة التى أوفدت اليه أحد مندوبيها الذى اصطحب مندوب المشتري الى مصنع لعمل الحلوى وهناك قام بتحويل العجينة الى الحلوى المطلوبة الا أنه - أى المشتري - لاحظ بعد ذلك تصاعدا رائحة غير عادية من البراميل مما دعاه الى الاشتباه فى أمر البضاعة المشتراة فكرر محاولته لصناعة حلوى ( الجلى ) ولما أخفق أرسل عينة منها الى معمل باستور الذى قام بتحليلها وأرسل اليه النتيجة التى ثبتت منها وجود تخمر بها الامر الذى دعاه الى رفع الدعوى ضد الشركة مستندا الى وجود عيب خفى فى البضاعة وهو التخمر والى أن البضاعة غير مطابقة لما اشترط فى العقد بفقدانها احدى الصفات الجوهرية ، وطلب الزام الشركة بأن تدفع اليه ثمن البضاعة ومصاريف الجمرك وكذا مبلغ ألف جنيه كتعويض له والفوائد . . . الخ . أقام المشتري بعد ذلك أيضا دعوى مستعجلة طالبا الحكم بتعيين



البضاعة كانت معيبة بطريقة خفية هي التخمر وأن هذا العيب لم يظهر أثره بطريقة أكيدة ومعلومة للمشتري إلا بعد أن مضت مدة عشرة أيام على الشراء .. وبذلك فتكون دعواه قد رفعت في الميعاد .

ويتضح مما تقدم أن الحكم المطعون فيه لم يؤسس قضاءه على مخالفة البيع لشروط التعاقد وإنما أسسه على أن البضاعة المباعة معيبة بعيب خفى سببه إهمال البائع في عدم إقفال البراميل بطريقة محكمة - كما قال الخبير في تقريره - وأن هذا العيب من الجسامه بحيث يحق للمشتري طلب الفسخ .. كما بين الحكم أن التخمر لا يمكن اكتشافه في مراحله الأولى إلا بالتحليل وأن سببه هو إهمال البائع عدم وضع المواد الواقية الضرورية للمحافظة على المواد الغذائية وعدم تعبئة البضاعة في براميل محكمة الإغلاق ، وأنه كان موجوداً وقت التسليم وفقاً لما جاء بتقرير الخبير .. وانتهى لهذه الأسباب إلى إجابة طلب المشتري بالنسبة لفسخ الاتفاق ورد الثمن وهو استخلاص

سليم لا عيب فيه .. أما قول الشركة بأن المحكمة لم تلق بالآثارته من دفاع وهو تمسكها بأن صناعة هذا الصنف من الحلوى (الجلوى) لم تكن ملحوظة وقت التعاقد وأن ظهور العيب سببه محاولة المشتري اختراع صنف جديد من الحلوى .. فانه قول غير معقول في الواقع لانه لم يثبت أمامها .

قالت الشركة في طعنها على الحكم الاستئنافية أيضاً أن القانون أوجب المسارعة في رفع الدعوى في ظرف ثمانية أيام من مجرد العلم بالعيب لا من تاريخ التحقق منه - وأن المشتري قد علم بوجود العيب في اليوم الذي أخفق فيه في صناعة (الجلوى) وكان يتعين على رفع الدعوى في المدة المقررة من ذلك اليوم .. أما وقد تأخر عن ذلك فتكون دعواه غير مقبولة .. ويكون الحكم المطعون فيه والذي قضى بقبولها قد خالف القانون ويتعين نقضه . إلا أنه يرد على ذلك الذي أثارته الشركة بأن المشتري لم يتحقق من وجود العيب إلا في يوم ورود نتيجة التحليل . لا يوم الاخفاق في صناعة

(الجلوى) .. إذ أن هذا الاخفاق ليس فيه ما يقطع بوجود هذا العيب إذ قد يكون سببه كما قلنا هو الجهل بالطريقة الصالحة للصناعة أو لآى سبب آخر خارج عن ماهية البضاعة .. وقد استندت آراء الفقهاء على أن العيوب التي قد توجد في المواد الغذائية ما لا يمكن اكتشافه إلا بالتحليل .. فمثل هذا العيب الذي لا يظهر إلا بالتحليل لم يجر العرف على إلزام المشتري القيام به .. ولذا تعتبر العيوب التي لا تظهر إلا بالتحليل عيوباً خفية ..

وبقى على محكمة النقض أن تقول كلمتها في ذلك ، وعلى الإخص في الوقت الذي يبدأ فيه تاريخ العام بالعيب .. هل هو من يوم الاخفاق في عمل (الجلوى) من عجينة المشمش .. أم من يوم ورود نتيجة التحليل من معمل باستور بما يفيد أن هناك تخمراً في العجينة كشف عنه هذا التحليل وليس مطلوباً من الرجل أو التاجر العادى أن يعرفه .. كما نميل إلى الأخذ بهذا الرأي الأخير ؟  
أحمد حمدي حافظ  
قاضي

# الشركة المالية والصناعية المصرية (ش.م.م)

رأس المال ٦٠٠٠٠ ج م

المركز الرئيسى ٦٩ شارع فؤاد الأول - الإسكندرية

تليفون ٤١٣٦٧ - ٤١٣٦٨ - ٤١٣٦٩



مواد واسمدة كيمياوية

مصانع للإنتاج

الدوار

بكفر

## سماد سوبر فوسفات الجير "ابونخله"



## رفع مستوى المعيشة : إجراءات مقترحة للعهد الجديد

أصبحت الحياة تتطلب تكاليف ظاهرة عديدة وأصبح من الواجبات الأولية للحكومات أن تكفل لأفرادها مستوى كريما من العيش. وموضوع مستوى المعيشة من الموضوعات المتعددة النواحي ، على أننا سنحصر البحث في مجال محدود .

ويجب أولا - وبإدنى ذي بدء - أن يميز بين « مستوى المعيشة » و « مستوى الحياة » والاصطلاح الثاني أعم وأشمل ، إذ هو يعنى الحيز المعنوي والحيز المادي ، بينما مستوى المعيشة مقتصر على الحيز المادي ، ويقصد بالحيز المعنوي لمستوى الحياة : المستوى العامي والثقافي . والمستوى الخلقي والنفسي ، والمستوى الاجتماعي والمستوى السياسي . . . وهي على وجه الإجمال « مستوى الرشد للامة والأفراد » على السواء . أماما نقصده بالحيز المادي فيقصده بمستوى الغذاء والكساء والسكن . . . ومستوى الدخل أو القوة الشرائية التي يسد بها الإنسان مطالب المستويات الثلاثة السابقة . فضلا عن ذلك يشمل مستوى الصحة ، ومستوى ظروف العمل التي يعيش فيها العمال .

### عرض المشكلة في مصر

لا شك أن مستوى الحياة في مصر منخفض ، فمظاهرة بادية للعيان ، ولقد خلف العهد البائد دولة مقلسة ، وشعبا يتضور جوعا وعريا ، وأيديا عاملة معطلة تمتد للجريمة . . . لتبحث - عن طريقها - عن لقمة العيش ! وشعبا منهوك القوى محروما وإيس هنا مجال البحث عن تبيان أسباب الفقر وانحطاط مستوى المعيشة في مصر ، ولكننا سنعرضها سعيًا وراء القضاء عليها ، والبحث عن وسائل مكافحتها ، والاهتداء الى تقديم المقترحات التي تمحو آثارها .  
فأما عن هذه الأسباب فهي : قلة

المقدرة الانتاجية البلاد ، وضعف انتاج العمل ، وانخفاض مستوى الأجور ، وازدحام السكان في أماكن معينة بينما هناك أماكن أخرى تكاد تكون مهجورة ، وضيق مجال الصناعة وعدم توحيد صفوف صغار المنتجين من صناعيين وزراعيين وتفرق كلمة المستهلكين ، وانحصار مساحة الارض الزراعية وقلة ما يخص الفرد منها إذ لم يوزع بعض الاراضي المستولى عليها ويرتبط بكل هذه الأسباب ، انحطاط المستوى الصحي العام ، ومستوى التعليم وعدم عدالة الضرائب . ولكل سبب من هذه الأسباب عوارضه ، وظروفه ولكنها هي الحقيقة الكبرى ، وهي الامراض الثلاثة التي امتدت جذورها في البلاد وتركت تستشري . . فكان الحال على ما نرى من : فقر ، وجهل ، ومرض .

ونحن في علاجنا لانخفاض مستوى المعيشة لا نبغى أن تمحي الفروق بين الطبقات في اليسر والتفاوت ، فإن سنة الحياة التفاوت بين الناس وللتفاوت حكمته الاجتماعية والنفسية ، إذ هو محك التنافس والمنافسة . . سبيلي الاجادة والتقدم .

### تحليل المشكلة

اننا لا نريد انقلابا مفاجئا ، ولا اصلاحا مباغتًا ، ولكننا نؤمن بالتطور والتدرج . . ولكنه التطور السريع الذي يأتي بأفضل الثمرات في أقل الاوقات . اننا لا نريد أن تكون أحوالنا المعيشية عرضة للاضطرابات ، ولا نريد عدم منع احتكار الثروات ، ولا نريد الحد من نشاط المجتهدين ، ولا نريد مناوأة التجارة ، أو استيلاء الدولة على الثروات الكبيرة وتجريد الاثرياء تجريدا كاملا ولكننا نريد توجيه المدخرات ، وتحويلها من السبل الضيقة الى السبل النافعة التي تشمل بها الأمال في نهضة البلاد

كالصناعة ، ونريد توجيه نشاط الاثرياء الى المشاريع النافعة . نريد أن يحل دون ابتغاء الربح عن طريق الاسعار الباهظة ، والاحتكار والاختزان وقلة السلع قليلة مصطنعة ، وسائر مناورات الاستغلايين . ونريد تدفق سلع التجارة واعتدال الاسعار ، ووفرة الخيرات لتصبح في متناول ذوي الدخل القليل نريد أن تصبح مصر دولة انتاجية . . لا دولة استهلاكية .

نريد بالاختصار رفع مستوى المعيشة للعاملين التي تظلموا سماء مصر . وأولى واجبات العهد الجديد هي هذا العمل

### وسائل رفع مستوى المعيشة

ولاستكمال البحث نقرر ان رفع مستوى المعيشة يأتي عن طريقين : - اما برفع دخول الافراد ، واما بتخفيف عبء النفقات .

ولنبحث الامر الاول في شيء من التبصر والاعتزان .

فأول الوسائل التي نرفع بها الدخل - وهذا يقع على الحكومة والاثرياء - زيادة الانتاج عموما ، ومستوى انتاج العامل خصوصا :

فالانتاج الاجمالي للشعب هو ما تستمد منه مختلف الطبقات عيشها وأرزاقها ، بل وحياتها . ولزيادة الانتاج الكلي للدولة ، لا بد من تشغيل جميع اجهزة الانتاج ، من صناعية وزراعية وتجارية ومالية . . بل وتنظيمية . ولن يكون هذا الا بترشيد الانتاج عموما ، سواء منه الصناعي أو الزراعي ، وما يخدمهما من نظام تجاري ومالي ونقل . وأول واجبات الدولة لتسهيل هذا الامر هو وضع سياسة ثابتة منظمة ، قائمة على الاحصاء والبيانات مستخرجة من الماضي دروسا . . واضعة نصب أعينها مستقبلا زاهرا رغدا . . ونقص



بالترشيد ايضا استخدام الوسائل الحديثة في الانتاج من آلات وعلم ، وفن . ولا بد لكى تؤتى هذه السياسة ثمارها الكاملة من تدريب ايدى العمال والاخذ بكل الطرق الناجحة لرفع مستوى انتاجيته . فأمامنا التعليم الفنى ، والترجيح المهنى ، والتنظيم الادارى لجهاز الانتاج .

ومن وسائل رفع الدخل ، **توفير العمل للجميع** ، باعتبارها الطريق الشريف الذى فرضته الشرائع كلها، وجعلته حقا لكل طاقة بشرية قادرة . ولا شك ان فقد الانسان لسبيل رزقه مما يفقده الكثير من الناحية المادية ، بل ومن الناحية النفسية . وكلا الامرين يعتبر جرما فى حق المجتمع الذى نبغى رفع مستوى معيشتة ولقد أصبح رائد السياسات العليا فى كل الأمم ، تدبير العمالة الكاملة للايدى العاملة ، أى تهيئة الفرصة المناسبة لكل انسان فى سن العمل ليتكسب قوته وقوت من يعول .

وقد يقول قائل بأن توفير العمل للجميع ، وضمان العمل للجميع أمر لا يسهل تحقيقه ، وتكتنفه صعاب شداد . ولكن يجب أن يكون واضحا فى الاذهان أن « رفع مستوى المعيشة » يعتبر من « الامور الخرافية » اذا لم يتحقق هذا العمل فعلا . وعلى الدولة توزيع العمال على مناطق القطر المختلفة ، فلا تكتظ منطقة بعمالها ، بينما هناك مناطق غيرها تكان تكون مقفرة . . بينما هى لا ينقصها سوى الايدى العاملة . . وأرى أن تتوسع الدولة فى زيادة مساحة الاراضى الصالحة للزراعة ، وأن تكفل للزارع عملا اضافيا - بجانب حقله - منه يرتزق ، أو على الأقل يغطى بعض نفقاته من انتاج يديه ، كصنع الاحذية والصابون ، وعمل الاسبنت والصلال والاثاث الريفى البسيط والنسيج والسجاد والكلم وصناعة الالبان وتربية النحل ودودة القز . . الخ من الصناعات الريفية الصغرى .

ومن وسائل رفع الدخل أيضا **ضمان أسعار مجزية لصغار المنتجين** ، وكفالة نصيب معتدل للمستأجرين الزراعيين . ونقصد بذلك اتباع سياسة مستقرة لاسعار المحاصيل الزراعية ، حماية للفلاح من ناحية مستوى معيشتة ، ومن ناحية أخرى

حماية جهده الانتاجى من تعرضه للبوار والخسارة . وليس العهد بعيد حينما حطمت الايدى الحكومية والعقليات الانتهازية الرجعية فى العهد البائد ، من نفسية العامل والفلاح على شكل مضاربات وصفقات ، وتلاعب فى بورصة القطن وسوق الاوراق المالية . واقترح هنا ضرورة تتبع الاسعار المحلية للمحاصيل للاسعار الدولية .

ولا بد - حين البحث فى تقديم الوسائل التى نرفع بها الدخل ، ضرورة توفير ملكيات معقولة لصغار المزارعين ولا نخال العهد الحالى الا فعلا ذلك . . وما يوم ٢٣ يولييه بعيد ، حين سيوزع جزء كبير من الاراضى المستولى عليها طبقا لقانون الاصلاح الزراعى على صغار المزارعين ! واما عن الطريق الثانى ، وهو ذلك الذى يخفف عبء النفقات المعيشية ، فله عدة وسائل وسبل .

والسبيل الاول لذلك تديره الدولة ، فعليها أن تخفف عبء النفقات الطبية ، وأن الحكومة التى ترد المريض اذا دعاها لتجده ، أو تصم آذانها عن اثته ، لهى حكومة مقصرة فى أداء واجبها الانسانى ، أو هى حكومة لاهية عن شعبها الذى هو عبارة عن وحدات افرادها ، وكيانها . والدول المتقدمة ، الضاربة فى الحضارة لمدى بعيد هى الدول التى توفر **العلاج المجانى** لبنيتها . . ولقد سمعنا منذ عهد قصير صيحات **تأميم العلاج الطبى** . . أما آن الاوان بعد لتحقيق هذا الحلم الجميل ؟ !

أن الدولة حينما تعالج فردا مريضا فهى إنما ترده مرة أخرى الى حظيرة قواها العاملة . . انها تجعله يستأنف نشاطه ليساهم فى بناء صرح الأمة الاقتصادية .

وثمة واجب على الدولة أن تكفله لافرادها ، ألا وهو تخفيف النفقات العائلية الخاصة بالتعليم ، بل جعل التعليم بالمجان . ونحن نكرر ضرورة جعل التعليم بالمجان لاننا قد سمعنا نغمة جديدة صاح بها المتجاهلون ينادون بعودة الرسوم التعليمية . . لتغطية ناحية من نواحي عجز ميزانية الدولة . بل سمعنا أن هناك من يطالب بالغاء ( اعتمادات الاغذية ) من ميزانية وزارة المعارف !! ولقد أحسن وزير

المالية صنعنا اذ رد على هؤلاء بأن هذا الاعتماد ، لا يكلف الدولة سوى حوالى مليون ونصف مليون جنيه فضلا عن أن رجال التربية والتعليم رأوا أن أهم المبررات فى اقبال التلاميذ على المدارس . . هى تلك الوجبات الغذائية . . وان كانت « جافة » ومن أهم الوسائل التى تقدمها للعهد الجديد لرفع مستوى المعيشة **تخفيض أسعار الحاجيات** . . نعم لا بد أن تعمل الحكومة جاهدة على خفض أسعار السلع !

نعم نحن نؤمن بسياسة **التقشف** بل و**ضرورته** . . ولكن ما دخل « **التقشف** » بسياسة « **خفض الاسعار** » ؟ ؟ خفض لى السعر . . وانصحنى بالتقشف والحد من الاستهلاك . ولكن لاتطالبنى بالتقشف بينما أنت ترفع سعر قوت يومى ! مثل هذا مثل سيدنا ابراهيم حينما قال لابنه اسماعيل « يا بنى ، اننى ارى فى المنام انى اذبحك . . فانظر ماذا ترى ؟ » هنا ليس مجال الاختيار . فحلم الانبياء أمر من السماء . . وهنا اجاب اسماعيل فى استسلام وهدوء « يا أبت ، افعل ما تؤمر ! » وليس أمر تخفيض الاسعار بخيال ، بل يمكن تحقيقه باتباع الطرق الآتية :

١ - **مراقبة تطورات الاسعار** خصوصا فيما يتعلق بغذاء الشعب ، وكسائه ومسكنه ، واسعار الفائدة ، وكل ما تتعرض له الاسواق من الاعيب التجارى ، وحيل الاحتكار والتخزين . مما يؤدى الى الغلاء المصطنع . وهذا أمر ميسور للحكومة

٢ - **أن يعمل على توحيد الاصناف** الشعبية ، أو التقليل من عدد الاصناف بالنسبة للحاجات الشعبية وهذا هو ما تقصده الحكومة بالتقشف

٣ - **منع استيراد الكماليات منعاً باتاً** . فلا يسمح باستيراد الثلاجات والسيارات الفاخرة وشرابات النايلون بينما نحن أحوالنا الى استيراد سلع الانتاج وهذا أمر ميسر فى يد الحكومة

٤ - **أن يعمل على تشجيع المشروعات** التى تخدم حاجات الشعب سواء منها الاستهلاكية أو الانتاجية ، بالتخفيف من القيود والرسوم واعفاؤها من الضرائب الباهظة فى أولى سننى

البقية على صفحة ٢٨



# التشريعات التجارية والمالية الجديدة في مصر

## إجراءات تحويل النقد

صدر أخيراً القانون الجديد للنقد ، بعد أن أدخلت عليه وزارة المالية والاقتصاد تعديلات جديدة

وفيما يلي نص القانون متضمناً هذه التعديلات الأخيرة :

المادة الأولى - يحظر التعامل في أوراق النقد الأجنبية أو تحويل النقد من مصر أو إليها ، كما يحظر كل تعهد مقوم بعملة أجنبية وكل مقاصه منظوية على تحويل أو تسوية كاملة أو جزئية بنقد أجنبي وغير ذلك من عمليات النقد الأجنبي ، سواء أكانت حالة أم كانت لأجل الا بالشروط والاضاع التي تحدد بقرار من وزير المالية والاقتصاد ، وعن طريق المصارف المرخص لها منه في ذلك .

ويحظر على المقيمين في المملكة المصرية أو وكلائهم التعامل بالنقد المصري ، أو تحويل أو بيع القراطيس المالية المصرية الا بالشروط والاضاع التي تعين بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه في ذلك ولا يجوز بأية حال استعمال العملة المفرج عنها لغير الغرض المعين لها

تنظيم استيراد وتداول النقد

المادة الثانية - يحظر استيراد أو تصدير أوراق النقد المصري أو الأجنبي على اختلاف أنواعها وكذلك القراطيس المالية والكوبونات ، وغير ذلك من القيم المنقولة ، أيا كانت العملة المقومة بها ، الا بالشروط والاضاع التي يعينها وزير المالية بقرار منه

وينظم وزير المالية بقرار يصدره استيراد وتداول شيكات السياحة وتحديد المصارف المرخص لها بالتعامل فيها .

الأرصدة المصرفية من العملة الأجنبية

المادة الثالثة : على كل شخص طبيعي أو معنوي ، أن يعرض للبيع على وزارة المالية ، وبسعر الصرف الرسمي الذي يحدده وزير المالية ، جميع الأرصدة المصرفية من العملة الأجنبية المملوكة له وكذلك كل دخل مقوم بعملة أجنبية أو أية مبالغ أخرى مستحقة لأي سبب ، كان يحصل عليها في مصر أو الخارج حسابه ، أو لحساب شخص أو هيئة مقيمة في مصر - وكذلك كل ما يدخل في ملكه أو في سيده من أوراق النقد الأجنبي .

الامتناع عن تحصيل الدخل

ولا يجوز لأي سبب كان ، الامتناع عن تحصيل الدخل أو المبالغ الأخرى المشار إليها في الفقرة السابقة ، وبشأن الامتناع بعد مضي ثلاثة أشهر من تاريخ الاستحقاق

وعليه أن يعرض للبيع ما يحصل عليه من دخل في مدى شهر من تاريخ الاستحقاق .

وعليه أن يعرض للبيع ما يحصل عليه من دخل في مدى شهر من تاريخ إبلاغه بتحصيله لحسابه في الخارج ، أو بتحويله له إلى مصر .

استثناء

ومع ذلك يجوز لوزير المالية أن يستثنى من أحكام هذه المادة .

١ - المصريين الذين يكون لهم في الخارج وظائف بالنسبة إلى ما يحصلون عليه من نقد أجنبي ناتج عنها

٢ - الأجانب المقيمين في مصر بالنسبة إلى ما يحصلون عليه من دخل مقوم بعملة البلاد التي يتبعونها

التصرف في الرصيد

ولا يجوز لأي شخص طبيعي أو معنوي التصرف فيما له ، في تاريخ العمل بهذا القانون ، من رصيد مقوم بعملة أجنبية بغير الحصول على موافقة وزير المالية مقدماً ، وعليه أن يعرض هذا الرصيد للبيع على وزارة المالية ، وبسعر الصرف الرسمي ، في المهلة التي تحدد بذلك بقرار من وزير المالية

استيراد العملة الأجنبية

المادة الرابعة : يجب على كل من يصدر بضاعة إلى الخارج أن يستورد قيمتها في مدى ستة أشهر من تاريخ الشحن ، وفقاً للشروط والاضاع التي يقرها وزير المالية والاقتصاد مالم يقرر إعفاؤه من ذلك بأذن خاص

ويجوز لوزير المالية والاقتصاد ، وفقاً للقواعد التي يقرها ، أن يعفى من شروط استرداد قيمة الأشياء التي ترسل للخارج دون ثمن كالعينات غير ذات القيمة التجارية والهدايا

الحسابات المجمدة

المادة الخامسة : المبالغ المستحقة الدفع إلى أشخاص غير مقيمين في مصر والمحظور تحويل قيمتها اليهم ، طبقاً لأحكام هذا القانون يعتبر مبرئاً للذمة دفعها في حسابات تفتح في أحد المصارف المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون لصالح أشخاص غير مقيمين في مصر .

وتكون هذه الحسابات مجمدة ويعين وزير المالية بقرار منه ، الشروط والاضاع اللازمة للتصرف في المبالغ التي تشمل عليها الحسابات المجمدة .

بيان من المصارف

المادة السادسة : على المصارف المرخص لها في مزاولة عمليات النقد الأجنبي أن تقدم لوزارة المالية بياناً بما اشترته أو باعتته من العملات الأجنبية وبالتحويلات التي تجريها وفقاً للمادة الأولى ، وذلك بالشروط والاضاع وفي المواعيد التي تحدد بقرار من وزير المالية .

ويجوز لوزير المالية بقرار منه أن يطلب بياناً بالاموال المقومة بالعملة الأجنبية ، والتي كانت ملك أو حيازة بأية صفة كانت ، في التاريخ الذي يعينه وبالشروط والاضاع التي يقرها العملات والبلاد الخاضعة للقانون

المادة السابعة - يعين وزير المالية بقرار منه ، البلاد والعملات التي تخضع لأحكام هذا القانون ، وله وقف تنفيذ هذه الأحكام بالنسبة إلى بلد معين أو عملة معينة ، وله أن يقرر ما يراه من القواعد والتدابير التي تكفل تنظيم جميع العمليات ، سواء أكانت بالنقد المصري أم كانت بالنقد الأجنبي .

تنفيذ القانون

المادة الثامنة : لوزير المالية بقرار منه أن يعين هيئة رقابة تقوم على تنفيذ أحكام هذا القانون ، بالشروط والاضاع التي يقرها .

مخالفة القانون

المادة التاسعة : كل من خالف أحكام المواد الأولى والثانية والثالثة أو شرع في مخالفتها أو حاول ذلك ، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ، ولا تزيد على خمس سنوات ، وبغرامة تعادل ضعف المبالغ التي رفعت والدعوى

الجنائية بسببها ، على ألا تقل عن ١٠٠ جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

وفي حالة العود يحكم بالحبس والغرامة معاً ، ويجوز رفع عقوبة الحبس إلى عشر سنوات ، والغرامة إلى ما يعادل خمسة أمثال المبلغ محل الدعوى ، على ألا تقل عن ألف جنيه ، ولا يجوز الحكم بوقف التنفيذ

وفي جميع الأحوال ، تضبط المبالغ محل الدعوى ، ويحكم بمصادرتها لجانب الخزانه العامة ، فإن لم تضبط يحكم على الجاني ، عدا العقوبات السابقة بغرامة إضافية تعادل قيمه هذه المبالغ .

ولا يجوز رفع الدعوى بالنسبة للجرائم المتقدم ذكرها ، أو اتخاذ إجراء فيها الا بناء على إذن من وزير المالية والاقتصاد أو من يندبه لذلك . وفي حالة عدم الإذن يجوز للوزير أو مندوبه مصادرة المبلغ موضوع المخالفة

المادة العاشرة : يعاقب كل من خالف أحكام المادة الرابعة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ، ولا تزيد عن سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهًا ولا تزيد على خمسمائة جنيه ، أو بأحدى هاتين العقوبتين .

عقوبة المصارف

المادة الحادية عشرة - يعاقب كل من خالف أحكام المادة السادسة بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه

المادة الثانية عشرة : مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٣٦ من قانون العقوبات ، يحكم بعقوبه على كل جريمة ، إذا ارتكب شخص واحد جرائم متعددة قبل أن يحاكم على واحدة منها .

المسئول عن المخالفة

المادة الثالثة عشرة : يكون المسئول عن المخالفة ، في حالة صدورها عن شركة أو جمعية الشريك المسئول أو المدير أو عضو مجلس الإدارة المنتخب ، أو رئيس مجلس الإدارة على حسب الأحوال

عقوبة الموظفين

المادة الرابعة عشرة : مع عدم الإخلال بتطبيق العقوبات الأشد التي ينص عليها قانون العقوبات التي يعاقب الأشخاص المكلفون بالرقابة على هذا القانون إذا أفشوا أي بيان أو استعمال من البيانات أو الاستعلامات المشار إليها في هذا لقانون بالحبس لمدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامه لا تزيد على عشرين جنيهًا أو بأحدى هاتين العقوبتين

الضبطية القضائية

المادة الرابعة عشرة «مكرر» - يكون للموظفين الذين يندبهم وزير المالية ، صفة الضبطية القضائية فيما يختص بتنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ، ولهم بهذه الصفة الاطلاع على السجلات والدفاتر والأوراق غير ذلك .

الغاء قرارات

المادة الخامسة عشرة : يلغى المرسوم بقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣٩ بتنظيم العمليات الخاصة بالنقود وأوراق النقد الأجنبية

وتلغى البنود رقم ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص باستمرار العمل بالتدابير المقررة بالأوامر رقم ٥٣ و ٨٢ و ١٧٠ و ١٨٢ و ١٨٧ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٤٣٦ و ٥٥٠ و ٥٥٦



## علاوة استحقاقات الاستيراد

أصدر وزير التجارة والصناعة أخيراً قراراً يتعلق بعلاوة استحقاقات الاستيراد . وقد جاء متما لل فوائد التي يطلبها التجار من هذه العلاوة

قرر وزير التجارة والصناعة بأمر وزاري رقم ١١٦ تاريخه ٢٩ يونيو ١٩٥٢ بأن التجار المستوردين يستطيعون ادخال العلاوة التي يدفعونها للحصول على الاسترايلى والدولار في نفقات الاستيراد

والمعلوم في التجارة ان نفقات الاستيراد تشمل نفقات النقل والتأمين والرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة . فالى هذه النفقات العادية تضاف الآن قيمة العلاوة تبعا لسعرها المحدد في مصر ووفقا لما يدل على هذه القيمة من الترخيص في الاستيراد وشهادة شراء العملة

وهكذا تدخل العلاوة المدفوعة في اثمان التكلفة التي يحسب عليها الارباح المسموح بها او ثمن التسعيرة او الضريبة

مثلا . اذا دفع تاجر ٥ ٪ علاوة على السعر الرسمي للجنيهاسترايلى للوفاء بثمان وارداته . فان ثمن التكلفة الذي تعترف به السلطات يكون قد زيد ٥ ٪

وهذا التيسير الجديد يوافق رغبة التجار ولم يكونوا يجدون من مصالحتهم الاستيراد عن طريق حساب استحقاقات الاستيراد لانه كان يكلفهم ثمنا غاليا ما دامت العلاوة تدخل في حساب ثمن التسعيرة وحساب الضريبة على الارباح التجارية والصناعية

وكانت الحكومة قد قررت تشجيعا لاستعمال الجنيه الخاص بحساب استحقاقات الاستيراد ، مد الفترة الممنوحة لاستخدام انصاريح المعلقة بهذا الحساب من ثلاثة اشهر الى ستة

ويتبين مما تقدم ان الحكومة تحرص على الترويج في استيراد جميع السلع الضرورية وان قضت الحال بدفع ثمنها جنيهاسترايلى او دولارات من حساب استحقاقات الاستيراد

## بيع الأوراق المالية

وافق مجلس الوزراء على قانون في شأن التعامل في الأوراق المالية وهذا نصه بعد الديباجة :

مادة ١ - لا يجوز التعامل في الأوراق المالية سواء كانت مقيدة بجدول الاسعار الرسمي أم خارج ذلك الجدول الا بواسطة أحد السماسرة المقيدين بهذه البورصات ، ويكون السماسر الذي تتم الصفقة بواسطته ضامنا لسلامة البيع

ويقع باطلا بحكم القانون كل تعامل يتم على خلاف ذلك

ويعاقب على كل تعامل بالمخالفة لاحكام الفقرة الاولى بغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائتي جنيه

مادة ٢ - على الوزراء ، كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون

ولو وزير المالية والاقتصاد ان يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

## الإحالة الى لجانه الطعن

اذا تمت مصلحة الضرائب التعليمات التالية بخصوص طلبات الاحالة الى لجان الطعن : تراعى القواعد الآتية بصدد طلبات الاحالة الى لجان الطعن :

اولا - اذا اعترض الممول على النموذج رقم ١٨ « ضرائب » حتى ولو ضمن اعتراضه طلب الاحالة الى لجنة الطعن فلا يعتبر هذا الاعتراض طعنا قانونيا يستدعي الاحالة الى تلك اللجنة لانه لم يصادف محله القانوني وهو الربط فضلا عن أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ قد حدد للممول في المادة ٥ منه فترة يجوز له في خلالها ان يطعن في الربط ويبدأ حقه في الطعن بابتدائها وينتهي بانتهاؤها ثانيا - يعتبر اعتراض الممول على النموذج رقم ١٩ « ضرائب » طعنا وهو لم يذكر كلمة الطعن صراحة في اعتراضه ويجب احالة الملف الى لجنة الطعن حتى ولو لم يطالب في عريضته الاحالة الى تلك اللجنة - ذلك ان الاحالة واجبة بحكم القانون طالما ان العريضة المقدمة من الممول في الميعاد القانوني تتضمن اعتراضاته على الربط الذي جرت به المصلحة .

وتراعى هذه القواعد عند فحص طلبات الاحالة الى لجان الطعن ويلقى ما صدر مخالفا لذلك من تعاليمات وكتب دورية . .

⊙⊙⊙

قانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٢

بتفسير بعض احكام القانون

رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش :

وعلى القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الايراد

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد وموافقة رأى مجلس الوزراء :

اصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ المشار اليه النص الآتي :

« ويعمل به من وقت العمل بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ النسبة الى سريان الضريبة على الاستحقاق في الوقف وحق الانتفاع .

اما بالنسبة الى باقى الاحكام فيعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية على الا تسرى الاحكام الخاصة بتحديد الايراد والسعر الا ابتداء من اول يناير سنة ١٩٥٢ عن ايرادات سنة ١٩٥١ » .

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون .

## اعادة تقدير ايجارات الاراضى

صدر قانون باعادة تقدير ايجار السنوى للاراضى الواقعة في بعض نواح بمديريات البحيرة والقناطر الخيرية والدقهلية والجيزة والفيوم والمنيا واسيوط وقنا وأسوان ،

وستسرى انضريبة الجديدة على هذه الاراضى ابتداء من اول يناير سنة ١٩٥٤ .

والمعروف ان القيمة الاجارية لهذه الاراضى ستزيد طبقا لهذا القانون .

وفيما يلى بيان بأسماء النواح الواقعة بها الاراضى التى سيعاد تقدير ايجارها .

مديرية البحيرة

مركز رشيد - الجديدة .

مركز المحمودية - نظارة نفره والخزان والان السعيدية ونظارة الانشا ونظارة الروضة ونظارة المسعدة ونظارة المنشية ونظارة المنيا ونظارة بويط ونظارة سماديس ونظارة فيشا بلخه ونظارة منشية سعيد ونظارة نفرة .

مركز كفر الدوار - منشأة تولين والآن منشأة بليغ باشا والبيضا وكوم أشو والنشو البحرى والكربون .

مركز ابو حمص - بستناوى والنخلة البحرية وبركة غطاس والجردات وقافلة وكفر حصام وديرامس ومحطة كيل

مركز دمنهور - كفر سنطيس ، وسنطيس واعلاخه وكفر بنى هلال ومنشيه غربال ونفرها وعزبة دسوس .

مركز شبراخيت - محلة داد والابرجى والرحمانية والخزان والآن كفر محلة داود .

مركز ابو المطامير - النجيبى واوولاد الشيخ والمهديه والنقبة وابو المطامير وزاوية صفر وزاوية سالم

مركز ايتاى البارود - كفر الحاجة وشبرا النوبة وزبيدة وفليشان .

مركز الدلنجات - الوفاية وزاوية حمور وطيبة ودرشاى وقبور الامراء .

مركز كوم حمادة - بريم ودمنيه وسرسيقة وميت يزيه وصفط العنب وطحا المرج والمناصفور ودير السق وصافور ديج والميساه وكفر أبوبرى والجواشنة وبرمكيم الصرينى .

مركز ميت غمر - ميت أبو عربى وكفر عبد الملك ومنصور وميت القرشى وتفنه الاشراف وكفر أبو متنى وكفر بربرى سليمان وميت محسن ودقادوس بشملا .

مديرية الجيزة

مركز امبابه - جزاية بنى سلامة .

مديرية الفيوم

مركز طامية - قصر رشوان .

مركز الفيوم - المصابوب .

مركز اطسا - خلف تطون ومنشأة عبدالمجيد مديرية المنيا

مركز الفشن - دلهانس وكفر منسابه وصفانية شبرى .

مركز مفاغة - العدو .

مركز بنى مزار - البهنسا وشلقام وصندفا والغار .

مركز مطاى - بله المستجدة .

مركز سمالوط - شوشه .

مديرية اسيوط

مركز ملوى - البرشا والعربى قبلى .

مركز أبو تيج - أبو تيج - نزلة الفليو مديرية قنا

مركز الاقصر - المقداى وطود .

مركز اطسا - اصفون والمطاعة وكيمان المطاعة .

مديرية أسوان

مركز ادفو - الرديسية قبلى وادفو قبلى والشرأونة والحجز بحرى والحجز قبلى

مركز كوم امبو - فارس

مركز أسوان - الاعقاب وأبو الريش بحرى والكوبانية .



# صناعة الزيت في العراق

كشف الزيت في العراق عام ١٩٣٤ غير انه لم يصبح عاملاً من عوامل التأثير في الكيان القومي الا في سنة ١٩٥٠ عندما زادت طاقة أنبوب الزيت الممتد بين كركوك وطرابلس على ساحل البحر المتوسط ، وعندما اهتدى الى بئر « الزبير » الجديدة جنوب البصرة ، وبئر « عين زالة »

على بعد ١٢٦ ميلاً شمال غرب منطقة كركوك ، ثم عندما عقد اتفاق مناصفة الارباح وصار نافذ المفعول عام ١٩٥١

وتبلغ جملة منتجات الزيت الخام في مناطق الزيت العراقية الثلاث ( أعنى كركوك والزبير وعين زالة )

نحو ٢٦ مليون طن سنوياً . وتتوقع الحكومة ان يرتفع هذا الانتاج في العام المقبل الى ٢٧٣٠٠٠٠ طن ولهذا

حرصت على أن تستولى على ١/١٠ الزيت الخام لتستخدمه في ادارة معامل التكرير الجديدة في بغداد . والمتوقع ان يصل الانتاج الى ٣٠ مليون طن في عام ١٩٥٥

وحقل كركوك ينتج سنوياً ٢٣ مليون طن من الزيت يشحن معظمها بأنابيب الزيت الى بانياس وطرابلس على ساحل البحر المتوسط وتنتج عين زالة مليون طن سنوياً

## السياسة المالية

### تابع المنشور على صفحة ١٥

الاستثمار المنتج ، وبذلك لن يقل الاستثمار في مجموعه بل سيؤيد . . لان بعض الافراد لا يوجهون مدخراتهم للاستثمار المنتج .

### ثالثاً : موازنة الميزانية :

اعلن وزير المالية ان السنة المالية ١٩٥٢/٥١ انتهت بعجز بلغ مقداره ٣٨ مليون جنيه . ولم يكن مبعث هذا العجز الطائل قبل قيام الحكومة بتمويل مشروعات انتاجية واسعة النطاق ترمى الى تعزيز الدخل القومي ، بل كان مرده - على حد قول وزير المالية - الى زيادة الانفاق الكمال فيما لا يجدى ، وفي زيادة المبالغ المخصصة للمصروفات العادية كما اعلن وزير المالية انه بينما تمت موازنة الميزانية العادية في حدود الدخل الحكومي المنخفض ، ستلجأ الحكومة في تمويل المشروعات الانتاجية - وهذه سيكون لها ميزانية مستقلة - الى الاقتراض من الافراد والمؤسسات المالية .

## رفع مستوى المعيشة

### تابع المنشور على ص ٢٥

حياتها ، وهذا أمر في يد الحكومة

٥ - أن تمت الحكومة روح الاطمئنان في الدوائر الانتاجية والصناعية ، وأن تشجع استثمار المال الاجنبي بشرط الحذر من عدم رسوخ قدم الاستثمار . . وهذا أمر في يد الحكومة .

٦ - سن تشريع يلزم أصحاب العزب وكبار الادب باقامة المستشفيات والمدرسين ، والحمائم ، ومراكز المياه الصالحة للشرب ، وما الى ذلك داخل حدود املاكهم لخدمة فلاحهم على حسابهم الخاص . فالحكومة كما تلزم أصحاب المصانع بانشاء أندية رياضية ومطاعم ومسكنات لعمالها . . عليها ان تحتم ذلك على أصحاب المزارع والصناع وهناك غير ذلك الكثير . . فهل بعد ذلك نبع سياسة سيدنا ابراهيم مع ابنه اسماعيل ؟ ! وبعد فهذه بعض المقترحات اقدمها لرجال العهد الجديد راجياً أن تحوز رضائهم ، ويمثلوا على وضعها في حيز التنفيذ .

أحمد زكي عبد الهادي

بكالوريوس في التجارة

٤١ ، ٤٥ ، بلغ ٢٧ ، ٤٨ ، ٤٥ ، ١٨٢ بليون دولار بينما حققت فائضا في السنوات ٤٠ ، ٤٨ ، ٤٩ : ٦٦ ، ٨٩ ، ١٨٩ بليون دولار . .

اذن فالعجز او الفائض مسألة تتوقف على الظروف الاقتصادية لكل بلد . ولا خوف اطلاقاً من وجود عجز في ميزانية أي دولة ما دامت سياستها المالية في أيد أمينة وهدفها زيادة الانتاج . ومما يطمئنا الى عدم الخوف من هذا العجز أن رصيد مصر من الذهب في البنك الاهلي - وهو بنكها المركزي ، يبلغ ما قيمته ١٧٤ مليون دولار أميركي ، حسب الاحصاءات المالية الدولية . بينما تشير نفس هذه الاحصاءات الى أن رصيد انجلترا الذهبي في بنكها المركزي هو مليون واحد من الدولار الأمريكي ومع ذلك كان العجز في ميزانية انجلترا في عام ١٩٥١ حوالي ١٤٩ مليون جنيه استرليني . . . ولم نسمع حتى الآن ان انجلترا قد أفلست بعد!

فوزي رياض فهمي

مأمور الضرائب

تنقل بأنبوب الزيت الى طرابلس . أما ينبوع الزبير فقد بدأ الانتاج منه في عام ١٩٥١ ( ديسمبر ) وكانت جملة انتاجه في العام الماضي مليوني طن ينتظر زيادتها في هذا العام الى نحو ٣ ملايين طن . وقد مد أنبوب للزيت بين الزبير وفاو على الخليج الفارسي لنقل هذه الشحنت من الزيت . والمأمول أن يرتفع انتاج بئر الزبير في عام ١٩٥٥ الى ٨ ملايين طن وقد ارتفعت تبعاً لذلك حصيلة الحكومة العراقية من الزيت . فبعدما كانت الحصيلة في عام ١٩٤٩ نحو ٣ ملايين دينار ارتفعت في عام ١٩٥٠ الى ١٣ ١/٤ مليون دينار ثم الى ١٣ ٢/٤ مليون دينار في عام ١٩٥١ وصارت في العام الماضي ٣٣ مليون دينار . والمتنظر ان تبلغ الحصيلة في هذا العام ٥٠ مليون دينار

ونرى انه ما دما قد اعتزمتنا توجيه سياستنا المالية نحو عدم زيادة الانفاق الكمال ، وأما سنخصص ميزانية للمشروعات الانتاجية ، فاذن لا داعي لموازنة الميزانية ، بل لا خوف ان يظهر عجز ففي انجلترا مثلاً بلغ العجز في ميزانيتها ١٤٩ مليون جنيه استرليني في عام ١٩٥١ . وكان العجز في ميزانية كل من السنوات ٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ١٩٤٧ على التوالي : ٢٤٦٨ ، ٢٦٨٠ ، ٢٠٥٩ ، ١٨٩٠ ، ٤٠ مليون جنيه استرليني . . بينما حققت فائضا في ميزانية السنوات ٤٨ ، ٤٩ و ١٩٥٠ قدره ٣٥٠ ، ٧٤ ، ٢٤٥ مليون جنيه استرليني .

وفي فرنسا كان هناك عجز في ميزانيتها خلال السنوات ٤٨ ، ٤٩ ، ١٩٥٠ قدره : ٦٧٥ ، ٧٨٣ ، ٦٠٧ بليون فرنك ! . .

وفي أمريكا بلغ العجز في ميزانية ١٩٥٠/٤٩ : ٢٢١ بليون دولار . . . وكان هناك عجز في السنوات ٤٠ :



# نشاط مجلس الانتاج القومى

باعداد مذكرة عن « الاحصاءات عن صناعة الادوية في مصر » ضمنها رأس المال المستثمر في هذه الصناعة وعدد العمال والصيدلة والموظفين ومرتبات كل فئة .

وعلى أثر تلقى المجلس ردود المصانع ، عقدت اللجنة التى وضعت الاسئلة اجتماعين في ١٩٥٣/٦/٢٩ ، ١٩٥٣/٧/٦ . وحضر الاجتماع الاخير مديرو مصانع ادوية : دوش ، ايكاديل ، جالينوس ، شركة تنمية الصناعات الكيماوية ، ايزيس . وناقشت اللجنة البيانات التى وردت للمجلس ومذكرة السكرتارية الفنية .

وتقوم السكرتارية الفنية الآن باعداد تقريرها عن هذه الصناعة تمهيدا لعرضه على لجنة الادوية لاتخاذ التوصيات للنهوض بهذه الصناعة الهامة . اذ يبلغ ما تستورده البلاد سنويا من الادوية حوالى خمسة ملايين من الجنيهات بينما تنتج المصانع المحلية ما قيمته ربع مليون جنيه فقط . كما تستورد البلاد أيضا من المستحضرات الطبية ما قيمته خمسة ملايين جنيه .

## صناعة الاغذية المحفوظة

عقدت اللجنة المشكلة لدراسة الاغذية المحفوظة اجتماعها الاول في يوم ١٩٥٣/٧/٦ . وحضر الاجتماع :

الدكتور راشد البراوى  
الدكتور حسن نشأت  
الدكتور عبدالله صدقى  
الاستاذ مهران فتحى  
الاستاذ محمد مرسى سليم  
الاستاذ جلال علوبه  
الاستاذ عمر البارودى  
الاستاذ روفائيل حداد  
الدكتور كامل عزمى  
الاستاذ عيد اسكندر

وناقش الحاضرون موضوع الصناعات الغذائية من خضر وفاكهة وتناولت الموضوعات الآتية :

- ١ - ضرورة توفير المادة الخام .
- ٢ - تحريم استيراد المواد المماثلة للانتاج المحلى اذا تساوت في الجودة
- ٣ - الاعفاء الخاص بجميع اصناف المأكولات والاغذية المحفوظة الواردة من الخارج وضرورة التمييز بين الاغذية الشائعة والاغذية التى تستعملها طبقات خاصة .
- ٤ - اعفاء المواد الخام المستوردة من الخارج .

الدكتور على الكردانى  
الدكتور رياض زين الدين  
الاستاذ عز الدين رشاد  
الدكتور عبد الله عدلى  
المستر جون شريدان  
الدكتور جمال مأمون  
المستر كليمان مارجون  
مسيو دوش

الدكتور عبد المنعم حسين  
الاستاذ جمال الصبان

سكرتير غرفة المستحضرات الطبية وقد استعرضت هذه اللجنة نشأة صناعة الادوية في مصر والصعوبات التى تواجهها وامكانيات تدعيمها . واستقر الراى على توجيه بعض الاسئلة للمصانع المحلية حتى يتيسر الوقوف على جميع امكانياتها توطئة للنهوض بها . وعهد الى لجنة من حضرات الدكتور فتحى السعيد والدكتور عبد الله عدلى والاستاذ جميل الصبان والاستاذ فوزى رياض فهمى السكرتير الفنى بالمجلس في وضع هذه الاسئلة .

وفي ١٩٥٣/٥/٢ وجهت لجنة التوسع الصناعى بالمجلس هذه الاسئلة الى حوالى ٣٠ مصنعا للادوية وتتضمن هذه الاسئلة :

- ١ - رأس المال المستثمر فعلا في عام ١٩٥٢
  - ٢ - تطور المبيعات حتى ١٩٥٢
  - ٣ - عدد العمال والصيدلة وباقي الموظفين ومجموع مرتباتهم .
  - ٤ - قيمة المشتريات من الخامات المحلية والمستوردة .
  - ٥ - قيمة المشتريات من مواد التعبئة من محلية ومستوردة .
  - ٦ - بيان الاصناف التى أنتجها المصنع بالكمية والقيمة .
  - ٧ - صعوبة الحصول على الخامات المستوردة وامكانيات احلال المواد المحلية .
  - ٨ - المصاعب التى تعانيها الصناعة من فنية وادارية وتشريعية .
  - ٩ - امكانيات التوسع خلال السنوات الثلاث القادمة ومايعترضها
  - ١٠ - احتمالات التصدير في المستقبل .
- كما قام الاستاذ محمود محمد ابراهيم السكرتير الفنى بالمجلس

تضمنت توصيات مجلس الانتاج عن سياسة مصر البترولية خلال السنوات الخمس القادمة ١٩٥٣-١٩٥٨ « مد أنبوب قطر ١٢ بوصة على الاقل لنقل مليون ونصف طن من المازوت على الاقل سنويا ، كما يمكن استخدامه لنقل البترول الخام اذا ما أقيم معمل تكرير القاهرة » .

وقد قرر المجلس تأليف لجنة تضم ممثلين عن المجلس ومدير عام مصلحة السكة الحديد ومدير عام مصلحة المناجم لشئون الوقود لوضع مواصفات هذا المشروع . وفوض المجلس اللجنة في أن تضم اليها من تشاء من الخبراء .

وقد عقدت هذه اللجنة اجتماعين في ١٩٥٣/٦/٢٤ ، وفي ١٩٥٣/٧/١ وحضر الاجتماعين حضرات :

الاستاذ محمد على حسين  
الكباشى المهندس محمود يونس  
الاستاذ احمد رزق  
الدكتور محمود ابوزيد  
المهندس على البدرى

واستعرضت اللجنة في اجتماعيها المواصفات المقدمة من الشركات المختلفة والمواصفات المتجمعة لدى مصلحة المناجم لشئون الوقود .

وستعقد اللجنة اجتماعا آخر في ١٩٥٣/٧/١٥ لاقرار المواصفات النهائية للمشروع تمهيدا لطرحها في السوق العالمى لدى الشركات المعتمدة ومن أظهر مزايا هذا المشروع الاقتصادية تخفيض تكاليف نقل المازوت الى نحو ٥٠ ٪ من اجرة الطن حاليا .

ويتكلف هذا المشروع اربعة ملايين من الجنيهات ويستغرق تنفيذه مدة ثلاث سنوات .

## صناعة الادوية في مصر

كانت لجنة التوسع الصناعى بالمجلس قد قررت تأليف لجنة فرعية منها لدراسة صناعة الادوية في مصر . وقد عقدت لجنة الادوية اجتماعين في ٢١ ، ٢٨ أبريل ١٩٥٣ حضرها :

الدكتور محمد احمد سليم  
الدكتور عبد العظيم حنفى  
الدكتور فتحى السعيد  
الدكتور ابراهيم رجب فهمى  
الدكتور حسنى المنجورى





# **LEIPZIGER MESSE 1953**

**30. AUG. - 9. SEPT.**

**MIT TECHNISCHER MESSE**

Office délivrant les Carnets-Légitimations officiels  
pour la Foire:

**Senator GALAL HUSSEIN,**  
2, rue Maarouf, CAIRO

**LEIPZIGER MESSEAMT POSTFACH 329**





# شركة مصر للتأمين

أرباحها أنت مصدرها وهي تعود إليك

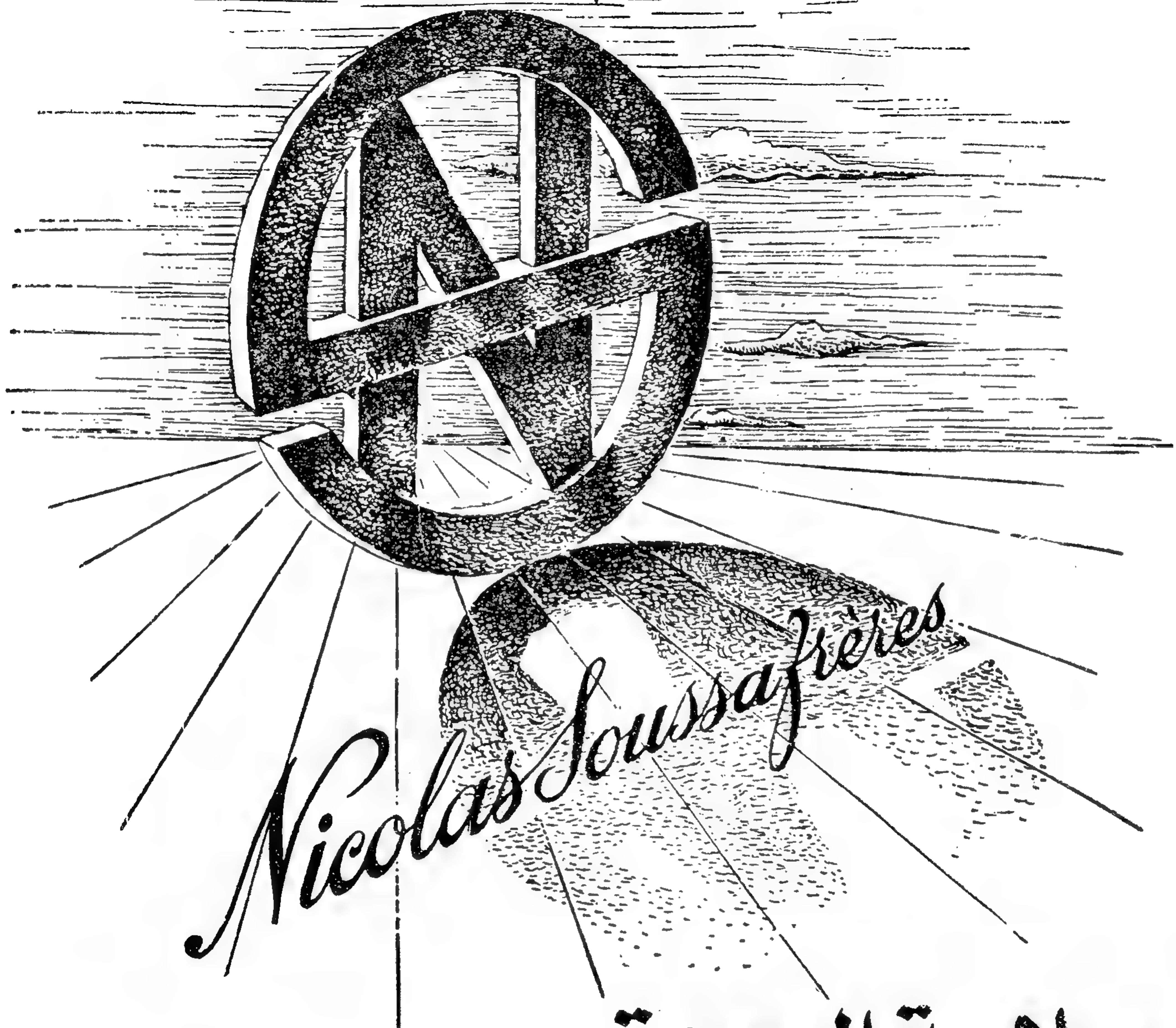
التأمين مع الاشتراك في الأرباح

بوليصة التأمين على الحياة التي كفلت للمواطنين كل مزايا الضمان  
وأناحت لهم استثمار أموالهم في أحدث العمارات وأفضلها

المركز الرئيسي ٤٣ شارع قصر النيل بالقاهرة تليفون ٧٩٧٩٧

© مس. ت. ١٥ القاهرة





# علامة الجودة للسجائر المشهورة

لأصحابها: نقولاً صوبه ليتمد

س.ت: الجيزة ٤٨٩٥

البريد ١٤٠٦٩

طبع في مطابع « أخبار اليوم »





# الاقتصاد والمحاسبة

الثلث  
١٠ قروش

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباطه رئيس نادي التجارة  
رئيس التحرير : أحمد عنان

العدد ٥٨  
أول أغسطس ١٩٥٣

## أموال الدولة المجددة

مصر الآن آخذة نفسها بسياسة انتاجية شاملة يراد بها استغلال جميع مرافقها واستثمار جميع مواردها وتوظيف جميع قواها وطاقاتها ليتحول الوادي الى بلاد منتجة زراعيًا واقتصاديًا وثقافيًا وعلميًا .  
وقد اضطرت الحكومة لبلوغ هذا الهدف ، أن تضغط الى اوسع مدى مصروفاتها العامة التي لا تعود على الخزانة بما يقابلها من ايراد ، والتي تعد عبئًا على مالية الدولة ، فخفضت نسبة العلاوة لدى الموظفين ، وكذلك العلاوات الدورية .

واذا كانت سياستنا العامة تدعونا الى الدأب في الانتاج والتوسع فيه فذلك يحتم علينا أن نتبين أموال الدولة المتجمدة أو غير المستغلة ، ونعمل على استغلالها في النافع المجدى بدلًا من تركها معطلة أو مطمورة تخسر بطول الوقت شطرًا من رأسمالها .

فهناك الذهب الذي يغطي ورق النقد ، فهو مال معطل يحسن أن يوجه الى الانتاج - ولو في جزء منه - بدلًا من أن يبقى في حوز كأنه قدس لا يجوز لمسه .

وهناك أموال التوفير المودعة في مصلحة البريد والتي تبلغ جملتها نحو ٣٠ مليون جنيه فهي أموال جامدة صامدة تشغل موظفي الدولة وتستنفد جهودهم ولا تنتج للدولة الا أهون انتاج .

وهناك أموال الاوقاف التي تبدد في الاراضي الخربة والدور المتهاكة والارض الفضاء ، وهي أموال تحصى بالمالين ومئاتها ، ولكنها مع ذلك تشكو العطلة . . وتطلب أن تستثمر في أبواب الانتاج .

وهناك الاراضي الاميرية التي تمثل رأس مال معطلا والتي كان ينبغي التخلص منها ببيعها والانتفاع بقيمتها ، أو استغلالها في مرافق انتاجية كانشاء عمائر عليها .

هذه الاموال وأمثالها يجب أن تحصر وان توجه الى أبواب الانتاج وأن تتحول من حالة الموات الى حالة التوالد والتكاثر . وما يصدق على النبات يصدق على المال . فان لم يزرع النبات ويروى ، فلا سبيل الى تكاثره وتوالده .

في هذا العدد  
اموال الدولة المجددة - للتحرير  
عرض وتعليق - احتفال الشعب  
بحريته - العملة الموحدة  
للبلدان العربية - التعامل  
المالي مع دور الحكومة  
تجارة الشرق الاوسط واخبار  
اقتصادية  
في السياسة الاقتصادية : متى  
نزول قيود التجارة - للاستاذ  
وديع فلسطين  
لكي لا ننسى : علاقات مصر  
وبريطانيا - للاستاذ احمد  
زكي عبد الهادي  
اقتصاديات الشرق الاوسط :  
مجلس الاعمار العراقي  
واخبار اخرى  
اقتصاديات الثورة : التوسع  
الزراعي يسبق التوسع  
الصناعي - للاستاذ جورج  
يعقوب  
الاقتصاد العالي : اقتصاديات  
اوربا الغربية واخبار اخرى  
خط المازوت بين السويس  
والقاهرة : للاستاذ فوزي  
رياض فهمي  
مشروع انشاء صندوق حكومي  
للتأمين ضد حوادث العمل :  
للاستاذ احمد فريد حسن  
شهرة المنشأة التجارية :  
للاستاذ ت. ا.  
الاقتصاد والتجارة امام القضاء :  
الاعراميات وخضوعها لضريبة  
العمولة : للقاضي الاستاذ  
احمد حمدي حافظ  
السياسة المالية للدكتور العمري  
في الميزان : للدكتور عبد  
الرازق محمد حسن  
سياسة التوسع في المنشآت  
الصناعية : للاستاذ موسى  
حقي  
التشريعات الجديدة في مصر :  
الرسم القيمي على الصادرات  
صناعة السكر في مصر





## احتفال الشعب بحريته

~~~~~

تميز الاسبوع الاخير من شهر يوليو المنقضى بألوان من حفاوة الشعب بحريته واعتزازه بهذه الحرية في كل مظهر من مظاهرها ، سواء اتصلت هذه الحرية بسيادة الشعب على أراضيه ، أو اتصلت بالمجال الاقتصادي أو اتصلت بحرية القول والعمل في حدود القانون .

وإذا كانت الحرية السياسية واجبة فان الحرية الاقتصادية أوجب .

عرفت في الاوان الاخير كثيرا من القيود ، فما ذلك الا تمهيدا لحرية شاملة تستردها الحياة الاقتصادية بعدما تستقيم جميع امورها وتزول الضرورات التي فرضت هذه القيود وقد احسن المسئولون صنعا ، حينما قرروا العدول عن احياء هذه المناسبة بمواكب الزهور ، التي ان جاز في ايام الرخاء تسييرها ، فلا يجوز ذلك في ايام الشدة ، لان هذه المواكب تستنفد كثيرا من المال في غير طائل ، فضلا عن انها قليلة المغزى من الناحية الوطنية . وخير من ذلك وأرشد أن تقوم الحكومة - كما فعلت وأحسننت - باصلاح الاراضي البور وتوزيعها على المعدمين من الفلاحين والقيام ببرامج للتعمير وزيادة الانتاج يستقبل بها الشعب عيد حريته في كل عام .

العملة الموحدة للبلدان العربية

~~~~~

تردد أخيرا اقتراح بإنشاء عملة موحدة للبلدان العربية المنضوية تحت لواء الجامعة العربية تيسيرا للتعامل التجاري وتذليلا لمشكلات الدفع التي تعرقل سير التجارة في طريقها المألوف وتوحيد العملة يقتضي توحيد مؤسسة الاصدار وتوحيد قوانين النقد ، وتوحيد أسعار القطع بالنسبة لهذه العملة وتوحيد الغطاء ، سواء كهدف يتطلع اليه العرب ، هي خطوة

كان من الذهب أو من المستندات والقيم الثابتة التي لها منزلة لا تقل عن منزلة الذهب .

والذين يعارضون هذا الاقتراح يخشون أن تبطل الدول العربية القوية هذه العملة الموحدة على حساب البلدان الاخرى . ولما كانت مصر أقوى البلدان العربية اقتصاديا ، فيخشى أن يتجه النقد الموحّد الجديد كله الى مصر ويتعذر عليه العودة الى سوريا ولبنان والاردن . الا بالقطارة والذين ينتقدون هذا الاقتراح يقولون ان بعض البلدان العربية ، كالمملكة العربية السعودية واليمن ، لا تزال تنكر على ورق النقد قيمته ولا تزال تتعامل بالذهب والفضة ، مؤثرة هذين المعدنين على ورق البنيكنوت . فكيف اذن توحيد العملة بين الاقطار العربية ، وهذه العقبة قائمة في الطريق . . ؟

ويستنرد الذين يعترضون على هذا الاقتراح فيقولون ان توحيد العملة يستتبع تعديلا اساسيا ، بل جذريا في السياسة المالية لبعض البلدان العربية ولا سيما لبنان . . فلبنان لا يزال على اتصال نقدي بالجنيه الاسترليني . وخروج هذه الدول عن الكتل النقدية التي تنتمي اليها ينطوي على تعديلات تبعية في سياستها المالية وتجارتها الخارجية كما ان لبنان يبيع تجارة العملات الاجنبية في سوقه الحرة المطلقة من كل قيد - وهذه السوق تسمى في مصر (( السوق السوداء )) ويعاقب القانون على كل من يرتادها - مما يحتم عليه أن يغلق أبواب هذه السوق اذا شارك العرب في عملتهم الموحدة .

كذلك مصر ، ترفض اخراج نقدها وتعد ذلك تهريبا يعاقب عليه القانون بل انها تعد عمليات المقاصة ضربا من ضروب التهريب التي يطارد القانون المشتغلين بها ، فتوحيد العملات العربية اذن يقتضيها العدول عن هذه القوانين جميعا لان العملة الموحدة ستدخل وتخرج في حرية تامة ، بل قد تنتقل من سوق عربية الى سوق غير عربية ، اذا لم يكن الرتاج امامها محكما .

وصفوة ما يقال ان ((العملة الموحدة))

سواء كهدف يتطلع اليه العرب ، هي خطوة

عملية سليمة لتيسير التجارة العربية ولعل الايام تكون كفيلة بتذليل العقبات الحاضرة التي تطبع مسلك الدول العربية تجاه هذا الاقتراح بطابع التردد والريبة .

## التعامل المالي مع دور الحكومة

~~~~~

اذا كان لامرء ألف جنيه لدى هيئة من الهيئات الحكومية وأراد الحصول عليها ، حفيت قدماء وغرق في بحر من العرق واضاع وقته ذاهبا آيبا متنقلا من مكتب الى آخر ، حتى اذا أوشك صبره على النفاذ نال وعدا بدفع المبلغ ، وتستغرق اجراءات صرفه أياما وأياما ان لم يكن أسابيع وأسابيع . .

اما اذا كان للحكومة مليم عند فرد من الافراد ، فانها تبادر الى تسليط القانون عليه ، فتحصل على حقها مضاعفا - أي حقها وما يستتبعه من غرامات - في أقصر وقت وبأهون سبيل ، فتحجز على المنقول وعلى الثابت من الاموال ، وتبيع بالزاد ما تستوفي منه حقها ، وقد تصدر الملك كما تفعل عندما يتأخر أحد عن سداد ضريبة الراديو ، وقد تمنع تجديد الرخصة اذا لم يدفع صاحب السيارة المخالفات الموقعة عليه . .

فالحكومة تعرف كيف تأخذ حقها أما الافراد ، فهم يعجزون عن نواله الا بشق النفس ونفاذ الصبر .

والناس مضطرة الى التعامل مع الحكومة ، والحكومة بدورها مضطرة الى التعامل مع الناس ولذلك ينبغي أن تيسر هذه العلاقة على قاعدة تجارية سريعة ، لاعلى قاعدة الروتين الرسمي السقيم العقيم .

وقد اغتبطنا عندما طالعنا الانباء بأن المسئولين معنيون الآن باتخاذ الاجراءات الكفيلة بأسراع الحكومة في أداء التزاماتها المالية للافراد والهيئات الخاصة (أي غير الرسمية) وهذا اجراء ضروري لا غنى عنه اذا أريد صون المصالح المشتركة التي يخدمها الافراد بجهودهم المستقلة كما تخدمها الحكومة بجهودها الرسمية .

والحكومة المثلى هي التي يعمل موظفوها بسرعة ويتصرف حسن ، ولا سيما في المعاملات المالية مع الافراد

تجارتِ ایشیہ، لاؤسٹا، الخارجیہ علم ۱۹۵۷

مليون دولار في عام ١٩٥١ وفائض
٣٤٠ مليوناً في عام ١٩٥٠ . ويرجع
معظم هذا العجز الى تقلص الصادرات
الايرائية عقب تفاقم مشكلة الزيت،
وكذلك الى نقص صادرات كل من

ويوضح الجدول التالي نصيب كل
من بلاد الشرق الاوسط في مجموع
التجارة الخارجية للاقليم :

(بملايين الدولارات - الصادرات توب والواردات سيف)

	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
الصادرات	١٤٨	١٦٧	١٨٣
توب	١٤٨	١٦٧	١٨٣
والواردات	١٤٨	١٦٧	١٨٣
سيف	١٤٨	١٦٧	١٨٣

الميزان	الميزان	الميزان	الميزان	الميزان	الميزان	الميزان	الميزان	الميزان	الميزان	الميزان	الميزان	الميزان
التجاري	واردات	صادرات	التجاري	واردات	صادرات	التجاري	واردات	صادرات	التجاري	واردات	صادرات	التجاري
٢٠٢-	٥٦٥	٣٦٣	٨٨-	٤٠٢	٢١٤	٤٩-	٣١٣	٢٦٤	٤-	١١٩	١١٥	تركيا
١٣-	١٦٥	١٥٢	٢٤٢+	٢٤٨	٥٩٠	٤٣٨+	٢٦٢	٧٠٠	٦٧+	٧٩	١٤٦	ايران
١٩١-	٦٠٨	٤١٧	٨٤-	٦٦٧	٥٨٣	٦٠-	٥٦٤	٥٠٤	٣٨+	١٨٥	١٤٧	مصر
٥٢-	١٧٥	١٢٣	٦٤+	١٢٠	١٨٤	١٧+	٧٨	٩٥	٣-	٣٢	٢٩	السودان
١١٢+	١٧٤	٢٨٦	٤٣+	١٤٣	١٨٦	٣٦+	١٠٥	١٤١	٢٢+	٤٦	٦٨	العراق
-	١٤٣	١٤٣	١٣-	١٣٩	١٢٦	٥+	٩٠	٩٥				سوريا
١١١-	١٤٦	٣٥	٩٥-	١٣٦	٤١	٦٠-	٨٤	٢٤	١٠-	٣٧	١٧	لبنان
-	٥٧	٥١	١١-	١٣٦	٤٣	٧-	٣٨	٣١	١+	١١	١٢	قبرص
٠٠	٠٠	٠٠	٢٩٦-	٣٤٣	٤٧	٢٥٠-	٢٨٧	٣٧	٠٠	٠٠	٠٠	اسرائيل
٠٠	٠٠	٤٣	٥+	٤٢	٤٧	١-	٣٠	٢٩	٠٠	٠٠	٠٠	الحبشة
٧٦-	٦٠٩	٥٣٣	٢٧٧+	٥٣٦	٧٦٣	١١١+	٣٨٥	٤٩٦	٠٠	٠٠	٠٠	باكستان
٤٠٥+	٨٧٥	١٢٨٠	٣٤٥+	٧٣٠	١٠٧٥	١٩٠+	١٦٠	٨٠٠	٦٨-	٢٢٦	٥٨	بلاد اخرى
٤٩٦-	٣٩٦٧	٣٢٤٧١	٤٣٩+	٣٢٥٦٠	٣٩٩٩	٣٤٠+	٢٨٩٣	٣٢٣٣	١٨٧-	٨١٥	٦٢٨	المجموع

التوازن الاقتصادي الحالي . ويصف التقرير المركز الاقتصادي الحالي بأنه يتمتع بنشاط كبير دون ضغط تضخمى مباشر . ومع ذلك فإن التضخم وليس الانكماش هو الخطر الأكبر على التوازن الاقتصادي مما يبرر استمرار المجلس فى سياسة تقييد الائتمان ..

الصناعات الكيماائية في الارجتين
في أثناء تنفيذ مشروع السنوات
الخمس في الارجتين - وهو ثاني
مشروع من نوعه - قررت الحكومة
العناية بوجه خاص بالصناعات
الكيماائية وتركيب العقاقير . وبمقتضى
النظام الموضوع سيتسنى زيادة انتاج
المواد الكيماائية بنحو ١٣٠٠ في المئة
من مستوى الانتاج في عام ١٩٥١ .
أما صناعة العقاقير القاتلة للحشرات
والمواد الكيماائية المخصصة وغيرها مما
يلزم للزراعة ، فقد تقرر انتاج ما
يعادل ٥٠٠٠ طن في السنة عند
حلول عام ١٩٥٧ .

أخبار اقتصادية

مشروع خزان دوكان بالعراق

أعلن مجلس الاعمار العراقي في
أوائل مايو عن مناقصة مشروع خزان
دوكان الذي يزمع اقامته على نهر الزاب
الصغير وقد حدد يوم ٢ نوفمبر ١٩٥٣
آخر موعد لقبول العطاءات

ويرمى المشروع الى بناء سد على
نهر الزاب الصغير طوله ٢٣٠ مترا
وارتفاعه ١٠٠ متر ذى خمسة فتحات
يمكن استعمالها لتوليد الكهرباء في
المستقبل . ويرجى أن يحجز الحزان
حوالى ٦ مليار متر مكعب من المياه
تستخدم لرى أراضى منطقة مخمور
والحويجة والعظيم ، كما يشمل المشروع
أيضا انشاء نفق فى الجانب الأيمن
لتحويل مجرى المياه أثناء العمل
واستعماله كمنفذ لمياه الفيضان بعد
اتمام المشروع . وسيحفر نفق آخر

مماثل في الجانب الأيسر لضبط كمية المياه المخزونة وتصريفها

السياسة النقدية للسويد

أعلن مجلس إدارة بنك السويد في تقرير الى اللجنة البرلمانية عن البنوك أن احتياطات السويد من العملات الاجنبية لا تعتبر كافية ، ويجب مواصلة الجهود لزيادة هذه الاحتياطات لضمان الوصول الى التوازن في الاقتصاد المحلي والخارجي . ويؤكد مجلس الادارة في هذا الشأن اهمية اطلاق حرية العمل للبنك المركزي في ادارة السياسة النقدية . كما يحذر من عواقب تمويل المصروفات الحكومية بالالتجاء الى البنك المركزي وهو الذي يضر كثيرا بسياسة الائتمان المقيد مما قد يؤدي الى معاكسة الجهود التي تبذل للمحافظة على ولتحسين

هل يعود العالم الى اطلال حرية التجارة

لماذا تبقى القيود الاقتصادية بعد ما زالت ضرورتها بنهاية الحرب

المؤسسات الدولية لم تفلح في إزالة الحواجز بين الدول

بعض الاطباء الاسرائيليين واتهامهم بقتل زعماء روسيا - وقد استؤنفت هذه العلاقات أخيراً - أضف الى ذلك نخرج العلاقات بين ايطاليا ويوغسلافيا بشأن نزاعهما على تريسته ، ومنع المعونة الامريكية أخيراً عن ايران نتيجة لتطور الحركات العنيفة في ايران

أن هذه الاحداث السياسية جميعها أدت الى تفكك عرى العالم ، وإلى خلق عقبات في سبيل التجارة الدولية، بل أن الحكومة الامريكية قد سنت من التشريعات ما يمنع تعاملها التجاري مع بلدان شرق أوروبا ، كما حرمت على الدول المنتفعة بأنواع المساعدات الاجنبية المختلفة أن تتعامل مع الدول المؤتمة بروسيا والا زال عنها حق الانتفاع بالمساعدات العسكرية والمالية الامريكية .

ومنذ انتهت الحرب ، أخذت الحواجز العالية تنصب بين الدول ، حتى بين الدول التي تربطها وشائج من الود في المجال السياسي . فكان أول حاجز ارتفع وعطل التبادل التجاري هو ذلك القرار الذي اتخذته الحكومة البريطانية بوقف تحويل العملة ، فترتب على ذلك أن تعطلت التجارة وتأثرت تأثراً شديداً في البلدان التي كانت مرتبطة بالجنبة الاسترليني وكان الحاجز الثاني الذي نصب ، هو خفض قيمة الجنبة الاسترليني بالنسبة للدولار الامريكي ، وقد ترتب على هذا انخفاض العملات في أكثر من ثلاثين دولة ، حتى كندا التي تتعامل بالدولار الكندي ، لم تستطع أن تسلم من أجراء خفض العملة

وأخذت الدول تتفنن في إصدار التشريعات المقيدة لحرية تداول المال وحرية التجارة متدرة لذلك بذرائع اشتى .

فهي تزعم مرة أنها تريد منع السلع الاستراتيجية من الوصول الى البلدان المعادية ، كما فعلت أمريكا مع روسيا

وكينيا أو الفتنة التي كانت بين حلفاء الغرب وزميلتهم روسيا في احتلال ألمانيا والنمسا ، وليس عهدنا «بالجسر الجوي» الذي أنشأه الحلفاء لتموين برلين بالطعام ببعيد

هذه الاحداث المتلاحقة التي جاءت في أعقاب الحرب اما كنتيجة مباشرة لها ، واما كمظهر من مظاهر الحرية التي نادت بها هيئة الامم المتحدة ، ونادى بها من قبل الرئيسان روزفلت وتشروشل حينما أبرما في عرض الاتلنتيكي ذلك الميثاق المعروف ، واما لرغبة الدول في أن تسوى علاقاتها على أسس سلمية تضمن استمرار السلام في العالم . .

هذه الاحداث جميعها أدت الى ارجاء العودة الى الحياة الآمنة المألوفة ، بل أكرهت دول العالم على أن تتخذ من الاجراءات السياسية ما أصاب الحياة الاقتصادية في صميمها

من ذلك مثلاً ما كان الحلفاء قد قرروه عقب الحرب من فك أجزاء المصانع الألمانية باعتبار ذلك ضرباً من ضروب التعويض عن خسائر الحرب فقد أدى هذا الاجراء الى تحطيم الكيان الاقتصادي لألمانيا ، فلما أدرك المحتلون عاقبة ذلك ، بادروا الى الكف عن هذا العمل ، وسمحوا لألمانيا بأن تحتفظ بمصانعها وأن تستكثر منها مادامت تنتج منتجات غير عسكرية

ومن ذلك مثلاً قطع العلاقات الدبلوماسية بين أمريكا والمجر على أثر اعتقال صحفي أمريكي في المجر وإدانته بتهمة التجسس ، ثم قطع العلاقات الدبلوماسية بين ايران وبريطانيا في أعقاب نزاع الزيت المستحكم ، ثم عدم اعتراف حكومة الولايات المتحدة بحكومة الصين الشيوعية ، ثم قطع العلاقات الدبلوماسية بين الفاتيكان ويوغسلافيا لخلاف على الشؤون الدينية ، ثم قطع العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والاتحاد السوفيتي على أثر محاكمة

انتهت الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥ ، وكان المظنون أن نهايتها كفيلة بإلغاء جميع القيود التي فرضتها الحرب وما بعدها على العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول، ولكن الملاحظ أن هذه القيود أميل الى التوسع والازدياد ، منها الى التقلص والانكماش .

ولعل عذر المسئولين في ذلك ان العالم لم يكد يحاول أن يستنشق عير السلام حتى بوغت بحرب كوريا التي اشتعل أوارها أكثر من عامين ونصف عام ، وأن بقاع العالم جميعاً عرفت ألواناً من الحروب والمناوشات لا تزال آثارها باقية حتى اليوم .

فقد تحولت الصين بعد حربها الأهلية الطاحنة الى دولة شيوعية بعد ما كانت إحدى دول الحلفاء الكبار ، وانطوى زعيم الصين كاي شيك في جزيرة فورموزة مع جنده عساه يتلمس سبيلاً الى استرداد بلاده

ونشبت حرب أهلية في اليونان انتهت بأقرار النظام الملكي فيها - على شدة ضراوة الشيوعيين اليونانيين - وسويت علاقاتها مع جاراتها الشماليات ولا سيما يوغسلافيا

ونشبت حروب وطنية للظفر بالاستقلال في أندونيسيا وسوريا ، وتونس ومراكش والهند الصينية وفيتنام ولا يزال بعض هذه الحروب يدور في استخفاء ، ولا يزال البعض الآخر يغلي كالمرجل ، بينما بعض ثالث يتحفر للساعة التي ينقض فيها

واشتركت مصر في أعمال عسكرية على نوعين ، فحاربت في فلسطين بجيشها ، وحاربت بفدائييها في منطقة القنال .

يضاف الى هذه الحروب فتن كثيرة انتشرت في جميع أرجاء العالم، بعضها يتخذ له نطاقاً ضيقاً كالفتن الدورية التي تنشب في بلدان أمريكا اللاتينية، وبعضها يتخذ له نطاقاً واسعاً مثل الفتن التي تجرى الآن في جنوب أفريقيا

وحليفاتها ، وكما فعلت بريطانيا مع مصر ...

وهي تزعم مرة أخرى ان حاجتها الى النقد الاجنبي تكرهها على تقييد التجارة ووضع اشراف حكومي على كل عملية تجارية تجري

وهي تقول آنا ان الغرض من هذه القيود هو انعاش ماخربته الحرب ، وتقوية الجبهة الداخلية أمام الاخطار المحدقة ، وشبح الحرب ما انك منطبعاً في مخيلة الساسة ، سواء كان هذا الشبح موهوماً او غير موهوم

وهي تقول آنا ان حماية التجارة المحلية تقضى بفرض هذه القيود

ومع أنه جرت محاولات كثيرة لتذليل هذه القيود ولاطلاق حرية التجارة الا أنها لم تؤد حتى اليوم الى نتيجة عملية مرجوة الفائدة

فلا البنك الدولي للانشاء والتعمير ولا بنك النقد الدولي ، ولا مؤتمر هافانا الخاص بحرية التجارة ولا مؤتمر بيروت للاقتصاد العربي ... ولا شيء من هذه جميعا استطاع أن يزيل القيود او يخفف من غلوائها

وغاية ما أمكن الاتفاق عليه هو تذليل عقبات الدفع بين بعض البلدان الاوربية ، وتوحيد إدارة إنتاج الفحم من بعض دول القارة ، وما عدا ذلك قيود وسدود تطاول عنان السماء ، وتهتف قائلة ان حرية التجارة قد ولت .

ولكن ، اذا كانت هذه الحرية قد ولت الآن ، فهل معنى ذلك انها ستبقى مولية الى الابد ؟ واذا كانت الحكومات قد وجدت في هذه القيود مخلصاً لها من جميع مآزق الاقتصاد ، فهل تبقى هذه الحال بلا تبديل ولا تعديل أبد الدهر ؟

الذي لا ريب فيه هو أن الاوضاع الطبيعية تختم العودة الى حرية التجارة واطلاقها من كل قيد لولا أن رجال السياسة يقحمون أنفسهم ويفرضون آراءهم على المشتغلين بالتجارة . وسيبقى هذا التدخل السياسي مابقيت الحرب الباردة ، مضطربة بين دول الغرب من ناحية والاتحاد السوفييتي وقلقه من ناحية أخرى . ويبدو أنه سيبقى كذلك مادامت هناك ((دمايل)) تؤرق الدول الكبيرة مثل كمبوديا ومصر وكينيا وأرلندا والسودان ودول شمال أفريقيا وغيرها من البقاع الراححة تحت نير

الحكم الاجنبي على تعدد صورته ، ومظاهره .

واذا لم يكن هناك تعاون سياسي بين الدول ، ففسير أن يكون بينها تعاون على الاقتصاد والتجارة ، وقبل أن تستبعد من قاموس السياسة ألفاظ ((العدو)) و ((الخطر الوافد)) و ((الحرب المحتملة)) و ((النيات العدوانية)) وغير ذلك من العبارات المثيرة للبغضاء والشكوك بين الدول ، فلا أمل في العود الى السيرة الاولى في

دنيا الاقتصاد .

ومعنى ذلك أن يبقى بعض البلدان في تخمة بمنتجاته بينما البعض الآخر يتضور اليها جوعاً ، وستبقى المخازن عامرة في الموانئ بسلع الضرورية بينما شعوب بقضها وقضيضها محرومة منها وأيا كان الامر ، فستبقى الحرية التجارية أملاً تتطلع اليه الشعوب حتى يغدو ذات يوم حقيقة واقعة كما كان بالامس حقيقة ماثلة

وديع فلسطين

مجلة كبرى للبترول تنشر باللغة العربية

الاصلية الخاصة بتسجيل كبريات الحوادث في مملكة البترول وتوضيحها ومناقشتها ، ستساهم كذلك - بإزالة الحواجز اللغوية مساهمة مفيدة في نشر المعرفة وزيادة الالمام بهذا الموضوع الذي لا يمكن إلا أن تزداد أهميته يوماً بعد يوم في كل من ميدان التجارة الدولية والتطورات الاقتصادية والاجتماعية في الشرق الاوسط .

وتناول المقال أمر مساهمة صناعة البترول في التقدم العام ، فقال : « ان صناعة البترول في مجموعها بخدمتها الجنس البشري عن طريق ما تقدمه من أنواع الوقود العديدة ومنتجاته الاخرى تمثل بصورة ابرز من معظم الصناعات الاخرى مدى الفوائد التي تنجم عن تعاون الشعوب في الجهود والموارد والمطالب والانتفاع بما فيها من حذق ومهارة . ولنضرب لذلك مثلاً

بأن مختلف موارد البترول الخام المطمورة في جوف الارض في بلدان الشرق الاوسط لم تكتشف وتصبح لها قيمتها الا عن طريق المعرفة العملية والمهارة الفنية المستمدة من بلاد أخرى أما رأس المال المغامر الذي بدونه لم يكن من الميسور القيام بهذا الاكتشاف فقد قدمته - على وجه الخصوص الشركات البريطانية والأمريكية والهولندية والفرنسية . وهي شركات

تضم كذلك رؤوس أموال مستمدة من بلاد أخرى . فتسهيلات الانتاج الشاملة وخطوط الانابيب الممتدة الى مسافات طويلة ومعامل التكرير في الشرق الاوسط وغيره من البلدان وكذلك أساطيل حاملات البترول الكبيرة التي تجوب المحيطات - كل هذه الامور قد تطلبت رؤوس أموال كبيرة للانفاق عليها بل ومزيداً منها »

للبترول صحيفة خاصة معروفة تظهر في لندن شهرياً وتتناول كل ما يهم العالم معرفته عن هذه المادة التي لم تعد أهميتها الشديدة تخفى على أحد في عصرنا الحديث . وكانت « مجلة شئون البترول » هذه حتى الايام الاخيرة تظهر باللغات الانجليزية والفرنسية والاسبانية فقط . ولكن الترتيبات اتخذت لاصدار طبعة منها باللغة العربية أيضاً ابتداء من شهر يوليو سنة ١٩٥٣ .

وقد جاء في المقال الافتتاحي الذي أعلنت فيه المجلة هذا النبأ الهام ما يأتي : « لعل هذا الامر يعد أكثر من تطور طبيعي في هذا الشأن نظراً للأهمية العظمى التي غدت لصناعة البترول في السنين الاخيرة في البلاد التي يتكلم أهلها اللغة العربية . ومع ذلك فاننا نأمل بل ونعتقد ان هذه المجلة الى جانب خدمة أغراضها

انتاج الزيت السعودي

بلغ انتاج الزيت الخام السعودي في شهر يونيو الماضي ٢٦٨١٥ ر٤٢٦ ٢٦٨١٥ برميلا أي بمعدل ٨٨٠ ر٨٩٤ برميلا في اليوم .

وبلغت جملة الزيت الذي كرر في معامل رأس تنورة في ذلك الشهر ٢٢٥٣٣٥ ر٦٧٦٠ برميلا بمعدل ٢٢٥٣٣٥ ر٦٧٦٠ برميلا في اليوم .

أما انتاج الزيت الخام في النصف الاول من السنة الحالية فقد بلغ ١٥١٠٤٨ ر٥٧٩ برميلا أي بمعدل ٨٣٤ ر٥٢٢ برميلا في اليوم .

في حين بلغت جملة الزيت الذي كرر في خلال هذه المدة عيناها ٢٠١٢٥٤ ر٣٦٩٢٦٨ برميلا بمعدل ٢٠١٢٥٤ ر٣٦٩٢٦٨ برميلا في اليوم

لكي لا ننسى :

كيف بدأت بريطانيا حربها الإقصائية على مصر استأجرها عن شراء القطن من مصر ٢٠ مليون جنيه عرصة لتجارة بريطانيا الخارجية مع الدول العربية

مقابل مليونين من الجنيهات في مثل تلك المدة من العام الماضي . أي بعجز في ميزان البحرين التجاري بلغ مليوناً ونصف مليون من الجنيهات . . . وهكذا يشاء الاستعمار البريطاني أن يربط دول الشرق الأوسط بعجلته .

أما عن الكويت - تلك الإمارة النائية الضاربة في قلب الصحراء - فقد بلغت قيمة وارداتها من السلع البريطانية ستة ملايين من الجنيهات خلال الأربعة أشهر الأولى من العام الحالي ، مقابل ثلاثة ملايين فقط من الجنيهات خلال الفترة المقابلة لعام ١٩٥٢ .

ثم هذه هي اليمن التي اشترت من بريطانيا في هذه الفترة من العام الحالي سلعا قيمتها ١٨٠ ألفاً من الجنيهات مقابل لا شيء في العام الماضي ولعل معظم هذه الثمانية عشر ألفاً من الكماليات والسلع الاستهلاكية .

... أما عن مصر

وإذا كان الحديث عن مصر - وهو بيت القصيد في هذا المقال - فيجب علينا بادئ ذي بدء أن نرجع بإحصائياتنا إلى الوراء قليلاً لكي نلقى بعض الضوء على حقيقة العلاقة بين البلدين . . . وعلى الأيدي التي لعبت دورها خلال كفاح الشعب المصري المجيد خلال معارك القنال في ديسمبر سنة ١٩٥١ ويناير سنة ١٩٥٢ .

تقول النشرة الاقتصادية التي يصدرها البنك الأهلي المصري - العدد الثالث لسنة ١٩٥٢ « لقد هبطت واردات المملكة المتحدة من القطن المصري إلى ما دون

المتحدة إلى العراق من سبعة مليون إلى تسعة مليون جنيه . وتشمل واردات العراق من المملكة المتحدة البريطانية في خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي سلعا من الحديد ومن الصلب بمبلغ مليون وتسعمائة ألف جنيه في مقابل مليون ومائة ألف جنيه في مثل هذه المدة من العام الماضي . كما بلغت قيمة المعادن غير الحديدية ومصنوعاتها مليون ومائة ألف جنيه في مقابل مائة ألف جنيه فقط في مثل هذه المدة من عام ١٩٥٢ . أما واردات العراق من الآلات فقد بلغت قيمتها مليونين ونصف مليون جنيه أي بزيادة قدرها مليون جنيه عما كانت عليه في مثل هذه الفترة من العام الماضي . كما بلغت قيمة العربات مليون وستمائة ألف جنيه في مقابل تسعمائة ألف جنيه في خلال الخمسة أشهر الأولى من العام الماضي .

أما عن مملكة شرق الأردن فقد استوردت سلعا من بريطانيا خلال هذه الفترة نفسها بما قيمته ٣٢ ألفاً من الجنيهات ، مقابل ستة آلاف من الجنيهات في العام الماضي .

أما عن الدول العربية الأخرى فتدل الإحصاءات التي ظهرت في آخر نشرة لحسابات التجارة والملاحة البريطانية على أن هناك توسعا جوهريا في تجارة بريطانيا مع الاقطار العربية . فقد استوردت البحرين من بريطانيا خلال الأربعة أشهر الأولى من عام ١٩٥٣ بحوالى خمسة ملايين جنيه مقابل مليونين فقط في الفترة المقابلة من العام الماضي .

أما عن صادرات البحرين إلى بريطانيا في نفس هذه الفترة فقد بلغت ثلاثة مليون ونصف جنيه في

يمبر الانجليز عن الحالة التي تسبق نشوب الحرب بحالة « شبه الحرب » . ونحن اليوم - وقد توقفت المباحثات بين مصر وإنجلترا لوضع شروط سلام مستقر في منطقة القنال ، ونيل مصر حريتها وإجلاء الغاصب عن أراضيها - نحن اليوم في حالة « شبه الحرب » التي عبر بها الانجليز عن عدم استقرار الأحوال . ومن أزم الواجبات على رجال الاقتصاد أن يبدروا أصحاب الأمر بالوضع الحقيقي لنواحي العلاقات بين مصر وبريطانيا . ومن أهم هذه النواحي ناحية العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين .

وهذا المقال عرض سريع لتجارة بريطانيا مع دول الشرق الأوسط بوجه عام - باعتبارها عضوا هاما في كتلة الشرق الأوسط ، وعرض لتجارة بريطانيا مع مصر على وجه الخصوص وخاصة في فترة الثلاثة أشهر الأولى من عام ١٩٥٣ - وهي فترة قريبة في عهد التحرير .

تجارة بريطانيا مع الدول العربية يتضح من البيانات والإحصاءات التي أذاعتها وزارة التجارة البريطانية أخيرا أن تجارة المملكة المتحدة البريطانية مع دول الشرق الأوسط في تحسن مستمر ، وأنها زادت خلال الأربعة أشهر الأولى من العام الحالي . . . بل أنها في بعض الدول - كالعراق مثلاً - قد بلغت رقما قياسيا !!! فقد ارتفعت قيمة الواردات البريطانية من العراق من ثمانية ملايين من الجنيهات في الأربعة أشهر الأولى من عام ١٩٥٢ إلى ٢٦ مليون جنيه في المدة الماثلة في العام الحالي (١٩٥٣) . وفي نفس الوقت ارتفعت قيمة صادرات المملكة

١/ ما كانت عليه في موسم عام ١٩٥١ ، أى بنقص لا يقل عن مليون ونصف من القناطير !!! . فلا غرو اذن أن تحول الميزان التجارى مع المملكة المتحدة أخيرا الى غير صالح مصر بعجز لا يقل عن ١٥٦ من ملايين الجنيهات في الثمانية شهور الاولى من عام ١٩٥٢ !! . وهكذا فقدت مصر في ثمانية شهور فقط ٢٠ مليون جنيه من حصيلة إيراداتها بالاسترليني من مصدر واحد نتيجة لذلك التغيير المفاجيء في سير تجارتها من المملكة المتحدة » .

ثم تستطرد النشرة في سرد الحقائق المؤلمة فتقول : « والى جانب ذلك لم تلق مصر من حسن المعاملة ما يليق بعمل له أهميته ، فقد عرضت مصر في يونيو عام ١٩٥٢ أن تحصل على قروض استرلينية مؤقتة في لندن لضمان دولارات حرة ، ولكن هذا العرض قوبل في لندن بالرفض القاطع مما يدل على أن هناك سياسة مبيتة لانضاب موارد مصر من الاسترليني ، ولم تقتصر هذه السياسة على التوقف عن شراء القطن ، بل تعدت ذلك الى إصدار تعليمات سرية بعدم قبول طلبات الاستيراد من المملكة المتحدة الا اذا دفع الفطاء كاملا بالاسترليني ، والتوقف كذلك عن القيام بعمليات التأمين على الصادرات الى مصر ! . » وهكذا يتضح للقارىء أن إنجلترا كانت هي البادئة بالعمل على محاربة مصر اقتصاديا . . فهل ترضى مصر لنفسها وجود عجز في ميزانها التجارى مع المملكة المتحدة ؟ ! . وهل تقبل مصر مثلاً أن يبلغ ما تستورده من بريطانيا ما قيمته ٢٧ مليون جنيه استرليني خلال التسعة أشهر الاولى من عام ١٩٥٢ فقط ، بينما لم تستورد بريطانيا سوى ما قيمته ٨٠٠.٠٠٠ رطل جنيه استرليني فقط ؟ ! .

وفضلاً عن هذا ، فإننا اذا ألقينا نظرة عاجلة على تجارة مصر الخارجية لعام ١٩٥٢ لوجدنا أن وارداتنا من المملكة المتحدة قد تناقصت من ١٧٣٪ بالنسبة لمجموع الواردات في العام السابق الى ١٣٦٪ لعام

١٩٥٢ ، بينما تراجعت نسبة الصادرات اليها من ١٩٢٪ الى ٤٥٪ فقط من مجموع الصادرات وهكذا هبطت إنجلترا الى المرتبة التاسعة في ترتيب الدول التجارية مع مصر .

تفاصيل وأرقام !!

بلغ مجموع ما استوردته مصر من المملكة المتحدة خلال عام ١٩٥٢ ما قيمته ٢٩٤٩١٧٩٧ جنيهها مقابل ٤١٩٢٦٧٤٢ في عام ١٩٥١ كما بلغت قيمة الصادرات خلال عام ١٩٥٢ الى المملكة المتحدة ٦٣٩٩٦٢٥ من الجنيهات مقابل ٢٨٥٧١٦٧٣ جنيهها خلال عام ١٩٥١ ويعزى هذا الهبوط الى امتناع إنجلترا عن شراء القطن المصرى ، فضلاً عن ندرة رصيد مصر

من الاسترليني . وهكذا نجد عجزاً في ميزان مصر التجارى مع بريطانيا يقدر بنحو ٢٣ مليوناً من الجنيهات . أما فيما يتعلق بعام ١٩٥٣ فقد بلغ مجموع ما استوردته بريطانيا من مصر خلال شهرى يناير وفبراير ١٩٥٣ مليوناً ، ١٣٤٦٧ رطل من الجنيهات . بينما بلغ مجموع ما صدر الى مصر وما أعيد تصديره اليها ما قيمته ٢٥٨٩٩٩٩ رطل جنيهها . فهو اذن ليس في صالح مصر - حتى خلال هذين الشهرين بعجز قيمته ١٤٥٥٥٣٢ رطل من الجنيهات . والجدول رقم ١ يبين السلع التي استوردتها مصر من المملكة المتحدة خلال فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ١٩٥٣ ، وما يقابلها في العام الماضى .

الجدول رقم ١

الصف	١٩٥٣	١٩٥٢
كاكاو ومستحضرات كاكاو	٣٧٥٠٢	٨٨٣٧٩
مشروبات روحية	١٧٨٠٠	٦١٣٢٥
بسكاويت	٧٦٦٧	٢٨٨٦٦
طباق	١٥٧٢٧٩	٢٤٤٣٣٤
فحم	١٦٢٢٤	—
منتجات زجاجية	١٤٠١	٢٨٤٩١
مصنوعات أسبستوس	٢٤٨٤١	٣٤٦٦٨
مصنوعات صلب	١٨٧٤	٨٢٠٠
الواح صفيح	١٧١٥٦	١٢٥٠٧٨
الواح صاج	١٥٢٦٥	٩١٦٤١
انابيب ومواسير	٢٨٦٢٦	٥٢٢٣٢
قضبان حديدية وللترام	٤٥٦٧٣	١٢٣٦٣١
المونيوم وسبائك	٩٢٧٢	٢٥٩٤٥
صفيح وحديد	١٨٨٠٨٨	١٦٩٥٤٦
آلات صغيرة دقيقة	٧٤٥٨٥	٢٠٨١٨٥
أسلاك تليفون وتلغراف ولوازمها	١٦٩٢٩	٩١٢١٤
أجهزة راديو شاسيهات	٨٧٤٠٠٠	٦٩٧٦٥
أجهزة تليفون وتلغراف	٧٢٩٨٤	١١٦٦٦٤
أجهزة كهربائية أخرى	٧٨٤٩	٣٤٦٤٥
آلات زراعية	١٣٦٩٥	٤٥٣٤٢
موتورات كهربائية وقطع غيارها	٢٠١٤٧	٢٢٦٩٢
آلات كهربائية أخرى	٢٨٥٢٨	٥٨٩٩٧
آلات احتراق داخلى (بحرى)	٨٠٢	٧٣٣٣
آلات احتراق داخلى (أخرى)	١٧١٢١	٢٧٢٧١٨

مجلس الاعمار العراقي

مليون دينار لهذا الغرض • وسيقتصر انتاج المصنع على الملابس العسكرية لسد حاجات وزارة الدفاع والبوليس

مجلس للتوجيه الاقتصادي في باكستان

أعلنت الحكومة الباكستانية تكوين مجلس للتوجيه الاقتصادي يقوم بحصر

موارد البلاد المادية منها والبشرية ويعد برنامجا للانهاض يقوم على

الاستغلال الكامل لهذه الموارد • وسيوضع البرنامج محل التنفيذ ابتداء

من ابريل القادم لمدة خمسة أعوام وترمي السياسة الاقتصادية

للحكومة الى تنمية موارد باكستان بأسرع ما يمكن حتى يتسنى تحقيق

زيادة سريعة في رفاهية الشعب وتحسين مستوى معيشته ، وتحقيق

العدالة الاجتماعية والمساواة في الفرص

الاتفاق بين الحكومة التركية والبنك العثماني

أبرم أخيرا اتفاق بين الحكومة التركية والبنك العثماني يسري مفعوله

مدة ٢٥ سنة وينتهي بمقتضاه ما كان يتمتع به البنك العثماني من اعفاء من

جميع الضرائب ، ويخضعه للقوانين واللوائح التي تسري على المؤسسات

المالية الاخرى في تركيا • ولا يسري هذا الاتفاق على فروع البنك خارج

الحدود التركية فلا تدفع ضرائب عن عملياتها لتركيا ، كما وافق البنك على

أن يقدم للحكومة التركية قرضا يبلغ مليوني ليرة تركية يسدد على ٢٥ سنة

واردات لبنان من الحبوب عام ١٩٥٢

زادت واردات لبنان من الحبوب خلال عام ١٩٥٢ نحو ٢٥ ٪ عما كانت

عليه في العام السابق سواء من ناحية الكمية أو من ناحية القيمة • وقد

بلغت هذه الواردات ١٣٩ ألف طن قيمتها ٣٧٣ مليون ليرة عام ١٩٥٢

مقابل ١٠٦ آلاف طن قيمتها ٢٨٣ مليون ليرة عام ١٩٥١

وكانت كندا في مقدمة البلاد الموردة للحبوب الى لبنان (٥٣ ألف طن مقابل

١٤ ألفا) تليها سوريا (٣٨ ألف طن مقابل ٩ آلاف) ثم الولايات المتحدة

التي ظل الوارد منها كما كان عليه عام ١٩٥١ تقريبا (٢٠ ألف طن)

أما فرنسا والعراق فكانت واردات الحبوب منهما ضئيلة عام ١٩٥٢ بعد

أن كانتا في طليعة البلاد الموردة عام ١٩٥١

ولم تتجاوز الكمية التي أعيد

الاقتصادية في العراق التي تنتظر على يديه خيرا كثيرا

وقد قرر مجلس الاعمار أخيرا الغاء مشروع السنوات السبع للأعمال

الرئيسية والاكتفاء بمشروع السنوات الخمس الذي صدق عليه البرلمان من

قبل ، حتى يترك للوزارات المختلفة سلطة القيام بالمشروعات العمرانية

الصغرى ويتفرغ المجلس للمشروعات الكبرى

ومن المعلوم أن المبالغ التي تخصص لمشروعات المجلس تبلغ ٧٠ ٪ من

ايرادات البترول وهي التي بلغت نحو ٢٢٩ مليون دينار عام ١٩٥٢ ،

وكانت مصروفات المجلس خلال السنة المالية ١٩٥٢/١٩٥٣ كالآتي :

بالآلاف
الديارات

الادارة والدراسات والتنظيم ٢٦٠

مشروعات الري ١٦٤٠

الطرق الرئيسية والكبارى ٢٩٣٣

اصلاح الاراضى ٢٠٧٦

ويهتم مجلس الاعمار في الوقت الحاضر بعدد من المشروعات الصناعية

الكبرى وفي مقدمتها مصنع الاسمنت الذي سيبلغ انتاجه عند انشائه ٩٠

ألف طن في السنة • ويدرس المجلس أيضا مواصفات مصنعين للأسمنت

يزمعا اقامتهما في المنطقة الشمالية وتقدر تكاليفهما بثلاثة ملايين دينار

وسيستعمل الاسمنت الناتج منهما في بناء السدود التي ستقام في تلك

المنطقة ، كما قرر المجلس انشاء مصنع لنسج القطن في الموصل يبلغ انتاجه

٢٥ مليون ياردة من المنسوجات القطنية المختلفة •

ويعمل المصرف الصناعي العراقي في اعداد المواصفات الخاصة بمصنع

نسج الصوف والقطن الذي يقوم المصرف بانشائه بعد أن وافق مجلس

الاعمار على منحه قرضا يبلغ نصف

صدر في ٨ يوليه الماضي قانون بتعديل نظام مجلس الاعمار بعد

ما تعالت صيحات النقد حول المجلس في الشهور الاخيرة ، وهو النقد الذي

قد يكون المجلس بريئا منه ولكنه نشأ عن طبيعة تكوين المجلس • ويختلف

القانون الجديد عن القانون القديم في ثلاث نقط رئيسية : فهو ينص على

انشاء وزارة جديدة باسم « وزارة الاعمار » ، كما ينص على تقسيم

مشروعات الاعمار الى فئتين : المشروعات الكبرى ويقوم بتنفيذها مجلس الاعمار

والمشروعات الصغرى وتتولى تنفيذها المصالح الحكومية المختصة وتخضع

اعتماداتها لموافقة خاصة من البرلمان وأخيرا أخضع القانون الجديد تعيين

الموظفين في وزارة الاعمار للقواعد المتبعة في التعيين في الوظائف الحكومية

الآخري •

والمعروف أنه روعي عند انشاء مجلس الاعمار أن يكون بعيدا عن

السياسة وتقلباتها مما أدى الى وضع أموال طائلة تحت تصرف هيئة مستقلة

عن الوزارة ، كما أن التصرف في تلك الاموال لم يكن خاضعا لرقابة برلمانية

كافية • أما الآن فستكون وزارة الاعمار الجديدة بمثابة همزة الوصل

بين مجلس الوزراء والبرلمان والمصالح الحكومية المختلفة من جهة ، وبين مجلس

الاعمار من جهة أخرى ، وبذلك ينتفى الغموض الذي يكتنف نشاط مجلس

الاعمار •

وان في قيام المصالح الحكومية بتنفيذ المشروعات الصغرى ما يشركها في

المسئولية مع مجلس الاعمار ويجعلها على بينة مما يتم في مشروعات تدخل

في صميم اختصاصها ولم تكن تعرف عنها شيئا بصفة رسمية

وقبل اختيار الدكتور نديم الباجه جي (وزير المالية السابق وكبير خبراء

البترول العراقيين) وزيرا للأعمار بارتياح كبير في مختلف الاوساط

تصديرها من الحبوب الواردة ٢٢٣
طنا اتجه معظمها الى الكويت (٢١٨
طنا) والباقي الى المملكة العربية
السعودية

سياسة الاستيراد في لبنان

تفكر الحكومة اللبنانية في اعادة
النظر في سياسة الحماية الجمركية
التي اتبعتها في العام الماضي فقيدت
بها استيراد عدد من المنتجات
الصناعية الاجنبية ، وذلك بعد أن
رأت ان هذه السياسة لم تنجح في
حماية الصناعات المحلية بقدر ما أضرت
بالمستهلكين

انتاج البترول في الكويت

بلغ انتاج البترول الخام في الكويت
خلال شهر مايو الماضي نحو ٣٨ مليون
طن مقابل ٣٣ مليوناً في مايو ١٩٥٢
وبذلك مجموع انتاج الشهور الخمسة
الاولى من هذا العام اكثر من ١٦٩
مليون طن مقابل ١٥١ مليون طن في
الفترة المماثلة من العام السابق

الاتفاق التجاري بين ايران

والاتحاد السوفيتي

أعلن في منتصف شهر يولييه الماضي
توقيع الاتفاق التجاري بين ايران
والاتحاد السوفيتي . ويقضى الاتفاق
بالتوسع في تبادل البضائع بين
الدولتين ، كما ينص على أن تكون
البضائع المتبادلة هي ذاتها التي تدخل
في التجارة بين البلدين . ولم يشر
البيان الرسمي بخصوص هذه
الاتفاقية الى البترول

الصناعة في العراق

في خلال سنة ١٩٥١ - ٥٢ أسست
في العراق المشروعات الصناعية التالية :
٦ معامل لنسج الحرير و ٣ لحياكة
الملابس و ٢ لحلج القطن و ١ لقصر
الالوان والصبغ و ١ للدباغة و ١
للمسامير والمنتجات السلوكية و ١
للمكرونة و ١ لأواني الألومنيوم

أما المشروعات التي لا تزال تحت
التأسيس في خلال ذلك العام فهي :
٨ معامل لحلج القطن و ٢ لصنع
القطن المعقم و ٢ لاستخراج الزيت
و ٢ للصابون و ٢ لحياكة الملابس
ومعمل لكل من صناعات الغزل
والنسج القطنى وغزل الجوت
ونسجه وغزل الصوف ونسج الحرير
ونسج الشماغ والدباغة وصنع
منتجات السكر وتعبئة المأكولات في
عرب ومطحن

روسيا تشتري قطن باكستان

عقد اتفاق للتبادل التجاري بين
روسيا وباكستان يتم بمقتضاه شراء
نحو ٢٦ ألف بالة من القطن الباكستاني
لحساب روسيا .

وفي الوقت عينه زادت الصين من
مقدار مشترياتها من قطن باكستان
ويتألف الاسطول التجاري
لباكستان من ٢٧ سفينة تجارية
مجموع حمولتها ٢٠٠ ألف طن .

صادرات قطن باكستان

بلغ مجموع ما صدر من القطن

نوع البضاعة	الكمية بالاطنان	مصدر البضاعة
سيارات	٥٠٠٠	الولايات المتحدة
محركات	٤٠٠٠	فرنسا - إنجلترا
أخشاب	٤٠٠٠	إنجلترا
ملابس مستعملة	٤٠٠٠	رومانيا - النمسا - السويد - كندا
أسمدة	٣٠٠٠	ألمانيا - بلجيكا - إنجلترا
سجاجيد	٢٥٠٠	ايران
صوف	٢٠٠٠	العراق
جلود	٣٠٠٠	»
سكر	٣٦٠٠	إنجلترا - فرموزا
دقيق	٢٨٠٠٠	تشيكوسلوفاكيا
أسيخ حديد	٢١٠٠٠	الولايات المتحدة - كندا
فوسفات	٢٠٠٠٠	بلجيكا - فرنسا
قمح	١٧٠٠٠	الاردن
اسمنت	١٤٠٠٠	الولايات المتحدة
أرز	١٠٠٠٠	بلجيكا - ألمانيا
		مصر

الباكستاني عن طريق ميناء كراتشي
في الفترة الواقعة بين أبريل ١٩٥٢
وفبراير من العام الحالي ٣٠٠٠ ر. ٣٠٠٠ ر
بالة مقابل ٧٢٩ ر. ٤٣١ ر. ١٠٠٠ ر
بالة صدرت
في مثل هذه الفترة في العام السابق .

المنطقة الحرة في لبنان

وتجارة الترانسيت

يمتاز لبنان بموقعه الجغرافي
الذي يمكنه من استقبال واعادة
تصدير البضائع يرسم بلدان الشرق
الاطلس المجاورة . وكان طبيعياً
نتيجة لذلك أن تعتبر تجارة
الترانسيت من أهم موارد لبنان ،
ونأ تهتم السلطات اللبنانية بتقديم
التسهيلات الممكنة في ميناء بيروت
لتشجيع هذه التجارة العابرة .

وقد قامت السلطات المسؤولة
بانشاء منطقة حرة داخل ميناء بيروت
لا تخضع للتعليمات الجمركية بل
تعتبر مستقلة تماماً ، فلا تخضع
البضائع الواردة اليها الى الرسوم
الجمركية ايا كان نوعها ، ويسمح
للتجار الذين يستأجرون قطعاً من
هذه المنطقة الحرة باجراء التغييرات
التي يرونها في البضائع الواردة مثل
اعادة فرمها أو خلطها وترتيبها أو
تغيير شكلها ثم اعادة تصديرها دون
ما تدخل من سلطات الميناء أو التعرض
لدفع ضرائب ما .

وبين الجدول التالي أمثلة للبضائع
العابرة بميناء بيروت :

وجهة البضاعة
سوريا
»
سوريا - العراق - الاردن - الحجاز
سوريا - العراق
سوريا
الولايات المتحدة
فرنسا - إنجلترا
الولايات المتحدة
إيطاليا
سوريا - الاردن
الاردن
سوريا - الاردن
هولندا - ألمانيا - إيطاليا
الاردن
سوريا - الاردن
سوريا

كيف تكون اقتصاديات الثورة :

التوسع الزراعى بسبب التوسع فى الصناعة

أما الانتاج الصناعى ، فواضح أنه يعانى ضعفا شديدا ، وأن الصناعات المصرية القائمة لا تكفى وحدها لسد حاجة الاستهلاك المحلى . فمن المعروف أن عدد المصانع قد تناقص من ١٣٣٦١٩ مصنعا فى عام ١٩٥١ الى ١٢٤٥٥١ مصنعا فى عام ١٩٥٢ ، وإن كان عدد العمال قد زاد من ٣٩٥٠٠٠ الى ٤٧٤٨٠٠ عامل فى عام ١٩٥٢ كما زاد مجموع المستخدمين فى الصناعة من ٥٧٧٥٠٠ الى ٦٥٩٣٠٠ مستخدم وإذا قورن هذا العدد بالنسبة لمجموع سكان القطر المصرى لما تجاوزت هذه النسبة ٢٥ ٪ من السكان وهى نسبة ضئيلة جدا ، ان دلت على شيء فانما تدل على ضعف الانتاج الصناعى وعدم كفايته لسد حاجة الاستهلاك المحلى . . .

أما رابع مشكلاتنا فأمرها معروف وهى نتيجة حتمية للتوسع فى الاستيراد واضطرارنا اليه لسد حاجتنا المحلية ومشكلة تعادل الميزان التجارى وتوازن الميزان الحسابى مشكلة لها قيمتها ، فالتوازن أمر ضرورى لسلامة بناء الاقتصاديات ، أولاه رجال الاقتصاد أهمية خاصة فقال عنه الدكتور شاخث عندما زار مصر منذ عدة شهور وسئل عن قيمة الغطاء الذهبى ما نصه : « ما معنى الغطاء الذهبى للنقد . . اننى لم أعد أفهمه . . لقد أصبح مبدأ الغطاء الذهبى للنقد أثرا بعد عين . . أجل لا تأبهوا بغطائكم الذهبى . . قفوه على ما شئتم من الاغراض . . انفقوه فيما يبدو لكم مجلبة للخير ، بشرط أن تضمنوا من جانب آخر تعادل ميزانكم الحسابى . . » ثم هو يعود بنا مرة أخرى الى الميزان الحسابى فيشير بوسائل تحسينه قائلا : « جدوا فى العمل . . زيدوا الانتاج تجنبوا النفقات العديمة القيمة . . وهذه هى الوسائل التقليدية الكلاسيكية لتقويم ما اعوج من الشئون الاقتصادية . . » هذا عرض موجز لأربع مشاكل

فى مصر لا تتعدى ما مساحته ٩٦٤٠٠٠ رة فدان فدان كانت موزعة على ملاك عددهم ٢٦٩١٠٠٠ قبل تطبيق قانون الاصلاح الزراعى الذى أصدرته حكومة الثورة . أى أن متوسط ما يخص المالك الواحد لا يزيد عن ٢١٢ من الافدنة وهو متوسط ضئيل جدا إذا ما قورن بمقتضيات الحياة ومطالب الاسرة . . .

والمشكلة الثانية تنقسم الى قسمين هما ضعف مستوى الانتاج الزراعى ، وضعف مستوى الانتاج الصناعى ، والحق أن كلا من هذين القسمين كان ينبغي أن يعالج مستقلا عن الآخر ، ولكننا رأينا أن نجعلهما تحت مشكلة ضعف الانتاج للارتباط الوثيق بين أغراضهما . . .

يقولون ان مصر بلد زراعى ، ومع ذلك فأرقام الاحصائيات الرسمية التى تنشرها مصلحة الاحصاء والتعداد بوزارة المالية ، وقسم البحوث الاقتصادية بالبنك الاهلى لتتطرق وحدها بخلاف ذلك ، فقد استوردت مصر خلال عام ١٩٥٢ : ٧١٠٠٠٠ طن من القمح قيمتها ٣٢٦٠٠٠٠ جنية ، كما استوردت ١٤٤ ألف طن من دقيق القمح قيمتها ٣٢٦٠٠٠٠ جنية ، أعنى أنها استوردت فى عام واحد بما قيمته ٣٩٨٠٠٠٠ جنية مقابل ٣٧٦٠٠٠٠ جنية فى عام ١٩٥١ دفعتها الحكومة المصرية ثمنا لـ ١٠٢٨٠٠٠ طن من القمح و ٨٢٠٠٠ طن من دقيق القمح . فاذا عرفنا أن مجموع قيمة الواردات بلغ فى عام ١٩٥٢ : ٢١٦٢ من ملايين الجنيهات ، وأن العجز فى ميزاننا التجارى لهذا العام بلغ ٧١ مليون جنية ، عرفنا مدى الخطر الذى يحيق بنتاجنا الزراعى ومدى خطورة الاعتماد على الاستيراد من دول الخارج ، فقد شهد عام ١٩٥١ ميزانا تجاريا أصحح بكثير من ميزاننا لعام ١٩٥٢ اذ بلغت جملة الواردات ٢٤٢ مليون جنية بينما كان العجز ٣٩ مليون جنية فقط . .

ان تحقيق الرفاهية الاقتصادية لشعب من الشعوب ليس بالامر الهين الذى بين يوم وليلة ، وإنما يتوقف تحقيق هذا الامر على تنفيذ سلسلة متصلة الحلقات من المشروعات الاقتصادية الناجحة التى يتصل بعضها بالاصلاح الزراعى ، بينما يتعلق الآخر بالتنمية الصناعية وتقوية الاقتصاد القومى عن طريق التوسع فى التجارة الخارجية للبلاد .

ولاشك ان نجاح مشروعات الاصلاح الاقتصادى لتحقيق الرفاهية انما يتوقف أولا وقبل كل شيء على حسن تنظيم هذه المشروعات وتنفيذها بالصورة الصحيحة التى تمكن الثورة من تحقيق أهدافها . والتعرف على الطريق الذى يتم به هذا التنظيم يقتضى منا قبل محاولة رسم سياسة الاصلاح ان نبحث أولا المشاكل الاقتصادية التى تهدد حياتنا اليومية وتشغل بالنا وخواطرنا . . ومشاكل الاقتصاد المصرى ، مشاكل عديدة لا حد لها ، الا أننا نستطيع ان نحصرها فى أربع مشاكل رئيسية

- ١ - ضعف مستوى المعيشة لدى الغالبية الساحقة من الافراد . .
- ٢ - عدم تحقيق التوازن بين نسبة تكاثر السكان ونسبة ازدياد أدوات الانتاج . .
- ٣ - ضعف مستوى الانتاج الزراعى والصناعى ، مما يحدو بالبلاد الى الاستيراد من الدول الخارجية لتسد حاجة الاستهلاك المحلى .
- ٤ - اختلال ميزاننا التجارى ، ووجود عجز مستمر به

والمستعرض لهذه المشاكل الأربع يعرف فى سهولة ان المشكلة الاولى ، وهى ضعف مستوى المعيشة ، انما هى نتيجة مباشرة للمشكلات الثلاث الأخرى ، ولو أمكننا حل هذه المشكلات الثلاث لحلت مشكلة مستوى المعيشة من تلقاء نفسها . .

أما المشكلة الثانية فواضحة للعيان ، إذ ان مساحة الاراضى القابلة للزراعة

حيوية تظهر بشكل واضح في اقتصاديات البلاد . . وناهيك عن مشكلات التعطل والبطالة ، وارتفاع تكاليف المعيشة ارتفاعا باهظا فقد سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة في شهر يناير الماضى ١٩٥٣ بالنسبة لـ يونيو - أغسطس ١٩٣٩ كأساس = ١٠٠ ، وان كان هذا الرقم قد انخفض عن الارقام المماثلة له في الاعوام الماضية الا أنه يعتبر رقما عاليا ، فقد سجل ارتفاعا جديدا بعد أن كان قد انخفض في شهر نوفمبر الماضى . . أما الرقم القياسي لنفقات المعيشة فقد سجل في نفس الشهر (يناير ١٩٥٣) رقما عاليا آخر هو ٢٩٥٩ بالنسبة لشهر يونيو ١٩٣٩ كأساس = ١٠٠

ومن هذا العرض الموجز لمشاكلنا الاقتصادية يتضح لنا أن بعضها يتعلق بالانتاج الزراعى ، بينما يتعلق البعض الآخر بالانتاج الصناعى ، وبالتجارة الخارجية لبلادنا . . .

انها مشاكل حيوية اذن : ضعف في مستوى العيش لدى الافراد . . . انتاج هزيل يعتمد على الاستيراد . . والميزان التجارى فى غير صالحنا على الدوام . . . ومشاكل التصنيع مازالت قائمة . . فكيف تواجه الثورة كل هذه المشاكل . . . كيف تجد الثورة لها حلا مناسباً ؟ . . أتبدأ بالاصلاح الزراعى أم تبدأ بسياسة التصنيع ؟ أم هى تتمشى فى اصلاحها بتطبيق السياستين جنباً الى جنب . . ؟

قد يقول البعض ان اصلاح الزراعى يجب أن يسبق التوسع الصناعى ، وقد ينادى البعض الآخر بعكس ذلك وقد يقول نفر من الاقتصاديين المعتدلين الذين يحبون أن تسير الامور فى تودة وهودة أن تتمشى الثورة فى سياسة اصلاحها بالتوسع الزراعى جنباً الى جنب مع التوسع الصناعى . . ولكن لكل طريقته ورأيه ، بل حججه وأدلته . . والرأى الراجح هو أن اصلاح الزراعى يجب أن يسبق أى اصلاح آخر . . يجب أن يسبق التوسع الصناعى حتى يستطيع أن يمهّد لقيام اصلاح الصناعى نفسه . . ان اصلاح الزراعى تمهيد لقيام نهضة جديدة تعتمد على سياسة تصنيع البلاد التى تجلب أول مات جلب الرفاهية الاقتصادية ومستوى مرتفعاً من العيش لأفرادها فالاصلاح الزراعى يعتبر الأساس

الوحيد الذى يمكن المجتمعات الحديثة من أن توفر السعادة والثروة والرفاهية لأهل الريف ، وهؤلاء اذا تمتعوا فعلاً بمستوى مرتفع من العيش ومقدرة شرائية مرتفعة تمكنهم من الانفاق عن سعة على سلع الاستهلاك ، نقلوا هذه السعادة وهذه الرفاهية بدورهم الى أهل المدن أى الى العمال الصناعيين ممثلة فى أثمان السلع التى يشترونها وأجورهم المرتفعة ، فتنتشر الصناعات ويتسع مجالها . . ولقد استطاع كثير من دول العالم أن يستفيد من سياسة اصلاح الزراعى التى اتخذ منها وسيلة مباشرة لرفع مستوى المعيشة وزيادة الانتاج وتحسين الظروف الاجتماعية والمعيشية للأفراد ، ونذكر من هذه الدول الهند واليونان وايطاليا والمكسيك واليابان . . .

والاصلاح الزراعى ليس معناه هنا تطبيق قانون تحديد الملكية المعروف بالاصلاح الزراعى فقط ، بل هو ينصب على ما هو أجل وأخطر من ذلك فان قانون تحديد الملكية الذى أصدرته حكومة الثورة لم يكن هو كل شيء ، بل كان بداية سلم طويل مرتفع ، فهو لا يستطيع أن يحقق الرفاهية الاقتصادية وحده اذ يجب أن تتبعه سياسة استصلاح ضخمة للأراضى البور المتسعة الأرجاء حتى تتمكن من نشر الملكيات الصغيرة على نطاق واسع بين المزارعين . . ولان هذا القانون اذا أعاد توزيع الثروة على المزارعين ليكون نصيب كل منهم خمسة أفدنة ، لما زاد عددهم على ٨٠٠ ر ١٩٢٢ مزارع ومعنى ذلك أن يبقى نصف عدد الفلاحين الزراعيين المشتغلين الآن بالزراعة محررين من ملكية الارض ، وهذا ما يتعارض مع أغراض هذا القانون وأهدافه ، بل مع أغراض الثورة نفسها صحيح أنه لا يمكن لقانون واحد أن يخدم اقتصادنا القومى ويعيد اصلاحه ، لذا يجب أن تتبعه سلسلة من القوانين التى تلزم الحكومة باستصلاح أكبر مساحة ممكنة من الاراضى البور والاراضى الصحراوية حتى يتسنى لها استيعاب الزيادة المطردة فى عدد السكان وحتى نستطيع تطبيق سياسة الجمع بين قوة العمل و ملكية رأس المال . . . ولقد أحسن المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى اذ أقر مشروع استصلاح ٣٥٠٠ فدان وتحسين وسائل

الصرف ، وتقدر تكاليف هذا المشروع الضخم بمبلغ ١١٨٠ من ملايين الجنيهات تأخذها الحكومة من استخداماتها للارباح الناجمة عن إعادة تقويم الذهب فى الغطاء النقدى المصرى . . .

وثمة سبب آخر يجعل تطبيق قانون تحديد الملكية وحده غير كفى لتحقيق الرفاهية . . ففضلاً عن أنه لا يستطيع أن يشبع حاجة الفلاحين لتملك الارض بسبب صغر مساحة الاراضى القابلة للزراعة ، فانه لن يكفل عملاً لكل راغب فى فلاحه الارض ولن يكفل للفلاحين حاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى ، وهذا ولا شك يتعارض تماماً مع أغراض الثورة

مصر بلد ينشد اصلاح اقتصادياته الداخلية ، ولكنه مع ذلك يعانى الآن بالاضافة الى مشاكله العديدة أزمة تجارية واقتصادية كبيرة ، وهذه الازمة ناتجة دون أدنى شك من ضعف القوة الشرائية لدى غالبية المستهلكين والسبب فى ذلك يرجع أولاً وقبل كل شيء الى ضعف مستوى معيشة الافراد فى مصر وعدم تمتعهم بالرفاهية الاقتصادية التى تمكنهم من الاقبال على الشراء . . . وهؤلاء المستهلكون الذين أحجموا عن الشراء انما يلجأون الى ذلك لان قوتهم الشرائية التى تتمثل فى فائض انتاجهم عن استهلاكهم ضعيفة جداً . . ولما كان هذا الفائض يكاد يكون ضئيلاً أو معدوماً فى الوقت الحاضر فان شبح الازمة ما زال لنا بالمرصاد يهددنا كلما ذهبنا يميناً أو يسرة . . . اذ أن الصناعة تعتمد الى حد كبير على السوق الريفية وهذه قد أصابها تقلص كبير وانكماش ظاهر ، مما حدا بالازمة الاقتصادية أن تظهر بشكل واضح ملموس لانها - أى السوق لم تعد تقدر أن تستوعب أكثر مما تصرفه من فائضها . . وعلى هذا الاساس يصبح التوسع الصناعى - اذا كان ممكناً قيام توسع صناعى سريع - فى غير موضعه فى الوقت الحاضر . . فينبغى أولاً العمل على رفع مستوى المعيشة فى مصر حتى يمكن للمصانع الجديدة أن تتقبل منتجاتها بسهولة ، ورفع مستوى المعيشة انما يجيء أولاً عن طريق التوسع الزراعى اذ أن قيام أى توسع فى الزراعة أسهل البقية على صفحة ٢٨

نسبة الضرائب الى الدخل القومي

في بعض الدول

نشرت وكالة الامن المشترك أخيرا دراسة قارنت فيها بين ١٢ دولة ، خرجت منها بأن ألمانيا تدفع أعلى نسبة من انتاجها بصفة ضرائب للهيئات الحكومية المختلفة من محلية ومركزية ، اذ تبلغ هذه النسبة ٣٣.٩٪ من مجموع اجمالي الانتاج القومي في ألمانيا ، بينما تبلغ ٣٢.٧٪ في بريطانيا و ٣١.٤٪ في فرنسا و ٢٦.١٪ في الولايات المتحدة . أما في باقي الدول التي عقدت بينها المقارنة فتبلغ هذه النسبة ٣٣.٤٪ في النمسا و ٣١٪ في هولندا ، و ٢٨.٩٪ في بلجيكا ولوكسمبورج ، و ٢٧.٩٪ في النرويج ، و ٢٣.٩٪ في إيطاليا ، و ٢١.٩٪ في الدانمرك ، و ١٩.١٪ في اليونان ، و ١٤.٥٪ في تركيا .

الانتاج الصناعي في إيطاليا

بلغ الرقم القياسي للانتاج الصناعي في إيطاليا في ابريل الماضي ١٥١ (١٩٣٨ = ١٠٠) مقابل ١٣٧ في ابريل ١٩٥٢ . وكان الرقم القياسي للشهور الاربعة الاولى من العام الحالي ١٤٩ مقابل ١٣٨ في نفس الفترة من العام الماضي أي بزيادة ٨٪ . ولكن معدل الزيادة لم يكن واحدا في مختلف وجوه الصناعة فبينما زاد الرقم القياسي الخاص بالتعدين بنسبة ٢٧.٩٪ (كانت الزيادة في مواد الوقود وحدها بنسبة ٥.٥٪) زادت المصنوعات بنسبة ٧.٦٪ أما في انتاج الكهرباء والغاز فكانت الزيادة ٣.٨٪ فقط .

أما الصناعات الهندسية فبلغ رقمها القياسي ١٤٢ (١٩٣٥ = ١٠٠) في نهاية ١٩٥٢ . وقد أصبح للصناعات الهندسية أهمية خاصة في الاقتصاد الإيطالي اذ أن صادراتها كانت تؤلف ٢٣٪ من مجموع صادرات إيطاليا في عام ١٩٥٢ مقابل ٩٪ في سنة ١٩٣٨

وتقدر الحكومة لمشروع الانعاش الاقتصادي أن يتم تنفيذه في خلال فترة تتراوح بين ثلاثة أعوام وخمسة ، وأن تنفيذه سوف يمكن اليونان من توفير ما قيمته ٩٠ مليون دولار سنويا من مصروفاتها بالعملة الاجنبية .

تكرير البترول في أوروبا

ينتظر أن يبلغ مجموع انتاج معامل تكرير البترول في أوروبا هذا العام ٨٥ مليون طن ، وذلك مقابل ٢٣ مليون طن في عامي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ومقابل ١٣.٥ مليون طن فيما قبل الحرب . وهكذا زادت نسبة ما تكرره أوروبا من ٥٪ فيما قبل الحرب الى ١٣٪ من مجموع الانتاج العالمي الذي تضاعف بدوره . وينتظر أن يبلغ مجموع طاقة معامل التكرير الأوروبية ٩٤ مليون طن في نهاية عام ١٩٥٤ . ويرى المعقبون أن هذا التطور يعتبر ثورة صناعية لها مشاكلها . وأول هذه المشاكل الخوف من وجود فائض لا يمكن تصريفه في السنوات القادمة ، لا سيما بعد أن يتم تنفيذ المشروعات الخاصة بالتوسع في صناعة تكرير البترول في الشرق الاوسط ولذلك توصي منظمة التعاون الأوروبي في تقريرها بأن تراعى الاعتبارات الاقتصادية البعيدة المدى قبل الاقدام على أي توسع في طاقة معامل التكرير .

وفرة القمح في كندا

على الرغم من أن صادرات كندا من القمح في الشهور التسعة الاولى من العام الزراعي الذي ينتهي في آخر يولية الماضي بلغت ٢٤٩١ مليون بوشل مقابل ٢٢٤٥ مليون بوشل في مثل هذه الفترة من الموسم السابق ، فقد كان مجموع الفائض في أول مايو من هذا العام (١٩٥٣) ٤٩٦ مليون بوشل مقابل ٣٤٨.٥ في أول مايو ١٩٥٢ .

وبلغت صادرات كندا من القمح بموجب اتفاقية القمح الدولية من أول أغسطس ١٩٥٢ لغاية ١٩ مايو الماضي ٢٠.٥٣ مليون بوشل . هذا ، وقد كانت الحصصة المفروضة على كندا ٢٣.٥ مليون بوشل .



أثر المساعدات الأمريكية في تقدم اليونان الاقتصادي

أدى استصلاح الاراضي الزراعية في اليونان بمساعدة الولايات المتحدة الى نتائج باهرة ، فبلغ انتاج البطاطس في اليونان ٤٢٩.٥٠٠ طن مقابل ١٤٦.٢٠٠ طن قبل الحرب ، كما بلغ محصول الخضروات الأخرى ٧٦.٥٠٠ طن مقابل ٢٣.٣٠٠ طن أما القمح فقد بلغ ٩٣.٠٠٠ طن مقابل ٧٦.٧٣.٠٠ طن . وينتظر أن يبلغ محصول العام الحالي ١٠٠.٣.٠٠ طن .

هذا ، وقد أذاع وزير التنسيق الاقتصادي في اليونان أخيرا أن الحكومة وضعت مشروعا للانعاش الاقتصادي قدمته للولايات المتحدة للحصول على مساعدتها في تنفيذه ، ويتكلف المشروع ٢٣٥ مليون دولار، منها ١٣١ مليون دولار من العملات الأجنبية والباقي بالعملة المحلية (الدراخمة) . وقد وافقت حكومة الولايات المتحدة بصفة مبدئية على أنه يجوز لليونان أن تستعمل المعونة التي أقرها الكونجرس لليونان وقدرها ٥٥ مليون دولار (لم تحدد أوجه استعمالها بعد) في تمويل المشروع ، كما يجوز لها أن تستعمل في نفس الغرض ما قد يمنح لها من مساعدات أخرى في خلال هذا العام . وكذلك أعلن الوزير أن البنك الدولي للانشاء والتعمير سيوفد لجنة من الخبراء الى اليونان لدراسة بعض المشاريع الاقتصادية .

اقتصاديات أوروبا الغربية

أصدرت الهيئة الاقتصادية لأوروبا E.C.A. أخيراً تقريراً عن الحالة في أوروبا عرضت فيه لأوجه النشاط الاقتصادي وامكانيات التوسع والمنهوض بالأحوال الاقتصادية . وسنقتصر اليوم على عرض لما جاء في التقرير خاصاً بأوروبا الغربية وفي مقال تال نعرض أحوال أوروبا الشرقية وروسيا السوفيتية .

يشير التقرير إلى أهمية اشتراك الأموال الخاصة مع المساعدات الأمريكية الكبيرة في مشروعات التنمية الاقتصادية للموارد الانتاجية في دول أوروبا الغربية وخاصة إذا اعتبرنا المخاطر الكبيرة التي تتحملها هذه

الدول في سبيل تنفيذ الكثير منها .

ففي ميدان الزراعة تتسع الامكانيات الطبيعية، لتنمية الانتاج الزراعي في معظم البلاد الأوروبية وخاصة الفقيرة منها حيث تقل انتاجية العامل وغلة الفدان عنها في الدول الغنية . ويؤكد التقرير ضرورة الوصول إلى نوع من التخصص الدولي في زراعة المحصولات التي تستخدم عدداً كثيفاً من العمال كالخضروات الغالية والفواكه والتبغ .

الا أن الاهتمام بالزراعة لن يكفي لحل مشكلة الزيادة في السكان وضرورة إيجاد عمل مثمر لهم ، وهنا يكون الحل الطويل الأجل بالاتجاه إلى الصناعة والتوسع فيها . وبينما يكون الهدف في الدول المتقدمة صناعات التوسع في ادخال المستحدث

من الآلات في الانتاج ، يجب أن تعمل البلاد المزدحمة بسكانها على أن تراعى ضرورة العمل على زيادة انتاج المواد الغذائية جنباً إلى جنب مع التوسع في التوظيف في الصناعة .

ويضيف التقرير أن الحاجة إلى التوسع الصناعي ملحّة جداً في البلاد الجنوبية التي يزيد سكانها بسرعة ، ومن المحتمل أن لا تكفي الحوافز الفردية في تحقيق التوسع المطلوب مما يتحتم معه قيام الدولة بتمويل النقص في الاستثمار الفردي . إلا أن التقرير يحذر هذه الدول من الالتجاء إلى الاجراءات التعسفية التي اتبعتها دول أوروبا الشرقية .

ويشير التقرير إلى اضمحلال صناعة المنسوجات الأوروبية عقب النهضة الكبيرة لصناعات النسيج في الدول المنتجة للمواد الخام ، ولو أنه من المنتظر أن يستمر السوق في حالة طيبة مدة أخرى بالنسبة للمنسوجات الصوفية الأوروبية . وبالنسبة

عندما تربعت حكومة المحافظين في دست الحكم حاولت أن تعيد للاسترليني قوته الدولية بكافة الوسائل المصطنعة ، وكان أهمها تقييد الاستيراد من مختلف الدول مما أدى إلى ندرة الاسترليني في كثير منها ، كانت مصر من بينها . فلما عمدت تلك الدول إلى معاملتها بالمثل بأن قيدت وارداتها منها ولجأت إلى الاتفاقات الثنائية لتيسير التبادل التجاري بدأت إنجلترا تشعر بخطأ سياستها ، أو على الأصح بدأت تعدل عنها بعد أن جنت ثمارها عامين وأن لها أن تتجرع أوصابها . ولذلك أعلن المستر دنكان ساندليز وزير التموين البريطاني أثناء وجوده بزيورخ في أواخر يونيو الماضي بأن إنجلترا بدأت سياسة اقتصادية جديدة في الداخل والخارج ، تستهدف بها إعادة نظام التبادل المتعدد الأطراف إلى التجارة الدولية . وهذا لا يتيسر إلا في ظل حرية تحويل العملات التي تساعد كثيراً على اتساع التجارة الدولية وزيادة الانتاج الصناعي

غير أن الوزير يعود فيعترف ضمناً بصعوبة تحقيق هذا الحلم الذي يتطلب تضحيات من الدول الدائنة والدول المدينة على السواء ، وذلك لأن نظام التبادل التجاري المتعدد الأطراف لا ينجح إلا إذا أمكن الاحتفاظ بموازين المدفوعات في حالة من التعادل ، أي أنه لا يجوز لدولة أن تنفق أكثر من مواردها أو ما دون دخلها . فالبلاد التي لا تتمتع باحتياطات كافية من الذهب يتحتم عليها أن تزيد من صادراتها ولو على حساب استهلاكها المحلي ، أما البلاد التي تملك عادة احتياطات نقدية كبيرة فيجب عليها أن تضاعف من وارداتها أو أن تزيد من استثماراتها في الخارج .

مشروعات باكستانية

بدأ العمل في إقليم الحدود الباكستاني لتنفيذ ١١ مشروعاً قصير الأجل يراد بها زيادة انتاج المواد الغذائية . وستبلغ نفقات تنفيذ هذه المشروعات ٤٣٥٠٠٠٠ روبية

للصناعات الثقيلة فلا وجه للمقارنة بين أهداف التوسع في أوروبا الغربية وأهداف برامج دول أوروبا الشرقية وتدل التطورات الأخيرة على أن أوروبا الغربية لن تتمكن في المستقبل من تصدير فائض من منتجات الصناعات الأساسية الثقيلة اللهم إلا إذا عملت جادة من اليوم آخذة في الاعتبار ضرورة زيادة انتاج الصلب والمنتجات الهندسية بنسبة تفوق الزيادة في الطلب الداخلي .

وتظهر أهمية هذا التوسع في الحاجة إلى دفع قيمة ما تحتاج إليه أوروبا الغربية من واردات الدول المتخلفة اقتصادياً ، والا أصاب الاداة الانتاجية الأوروبية ركود كبير والعقبة الكبرى في سبيل التوسع في انتاج الصلب والفحم والقوة الكهربائية هي النقص في رؤوس الأموال المعدة للاستثمار عامة بحيث يتطلب الأمر تدقيقاً كثيراً في توزيعها على أوجه الاستثمارات المختلفة .

ويشير التقرير إلى أنه من المستحسن أن يبدأ الاستثمار في النواحي التي تعتمد فيها أوروبا على الواردات الأمريكية وليس في الفروع الأخرى .

ويرى التقرير أن الحكومات يقع عليها عبء تحمل مسؤولية المحافظة على مستوى مرتفع للطلب الفعال الكلي وبث الثقة في النفوس . وتدل

الشواهد على أن الحالة الحاضرة للاستثمار غير مشجعة تماماً ، إذ أن الحكومات رغبة في تلافى مشاكل ميزان المدفوعات وموجات التضخم تعمل على انقاص حجم الطلب الفعال ويقرر التقرير أنه بدون التوسع في الاستثمار وتغيير نمط الانتاج لن يمكن لأوروبا الغربية أن تعيد التوازن إلى مدفوعاتها .

إنشاء خط أنابيب لنقل المازوت عبر السويس والقاهرة

ضرورة تملك مصلحة السكة الحديد لهذا الخط .
الأرباح المتوقعة تبلغ ثلاثة أرباع مليون جنيه سنوياً
بمجلس أعلى مسئول يشرف على إدارة انبوب المازوت

وتبلغ أجرة نقل الطن بالسكة الحديد في الوقت الحاضر ١٣٤ قرشاً . واستعمال السكة الحديد له متاعب وصعوبات متعددة نظراً لأن خط السويس الحديدى خط مفرد . كما أن عملية النقل تستلزم تخصيص عدد كبير من عربات الصهرج لنقل المازوت .

أما إذا تم إنشاء خط المواسير ، فإن أجرة نقل المازوت من السويس الى القاهرة لن تتعدى أربعين قرشاً وبذا نستطيع تحقيق وفر مقداره حوالى ٧٥٠.٠٠٠ جنيه سنوياً

أهمية المشروع ومزاياه

بلغ ثمن الطن من المازوت في عام ١٩٥٢ أربعة جنيهات . فإذا اعتبرنا أن متوسط أجرة نقل الطن بالسيارات أو الصنادل أو السكة الحديد مائة قرش ، وأن أجرة نقله بالمواسير أربعون قرشاً ، فإن إنشاء هذا الخط سيؤدي الى خفض اثمان الوقود بحوالى ١٥ ٪ مما يترتب عليه تخفيض تكاليف الانتاج بما لا يقل عن ٧ ٪ ، إذ أن اثمان الوقود تمثل ٤٥ ٪ من تكاليف الانتاج . ولا شك أن هذا التخفيض سيشمل كافة المنتجات المصرية ، ذلك لأن نسبة زيت البترول المستخدم كوقود تبلغ حوالى ٩٠ ٪ من مجموع استهلاك البلاد من الوقود . وطبعاً أن صاحب تخفيض تكاليف الانتاج ، خفض مماثل في أسعار المنتجات ، مما يساعد على تصريف كميات أكبر فضلاً عن زيادة قدرة هذه المنتجات على منافسة المنتجات الأجنبية .

ومن المزايا الأخرى التى يحققها تنفيذ هذا المشروع

- ١ - تشجيع إنشاء صناعات جديدة نتيجة لخفض أسعار الوقود .
- ٢ - استغناء البلاد عن استيراد

وهكذا يتبين لنا أهمية زيت الوقود - المازوت - في حياتنا الاقتصادية . وطبعاً أن تكون مشكلة نقله من أهم المشاكل التى تواجه المسؤولين . ذلك لأن مصادر البترول بعيدة عن مواطن الاستهلاك ، إذ تتركز في معمل البترول بالسويس ، وهما معمل التكرير الأميرى التابع للحكومة المصرية ومعمل شركة الزيوت . ومن هنا ، كان إنشاء خط مواسير لنقل المازوت من السويس الى القاهرة خطوة تمهيدية سيتبعها حتماً إنشاء معمل لتكرير البترول بالقاهرة .

وسائل نقل المازوت

ذكرنا أن استهلاك القطر المصرى من المازوت في عام ١٩٥٢ بلغ ٧٧٣.٠٠٠ طن سنوياً . ويستهلك من هذه الكمية حوالى ٢٠٠.٠٠٠ طن في منطقة الاسكندرية ومديرية البحيرة . أما باقى الكمية فتستهلك في القاهرة وفي الوجهين البحرى والقبلى . وينقل الجزء الأكبر منها عن طريق القاهرة باحدى الوسائل الآتية :

السيارات ، الصنادل الملاحية ، السكة الحديد .

وتبلغ أجرة نقل الطن الواحد من المازوت من السويس الى القاهرة بالسيارات حوالى مائة قرش . ومن الصعوبات التى تواجه النقل بالسيارات استيراد سيارات اللورى من الخارج مع ما يلزمها من قطع الغيار والكاوتشوك فضلاً عما تسببه السيارات من تلف الطرق ومزاحمة للمواصلات مما نشاهده من كثرة الحوادث التى تسببها هذه اللوريات ويتكلف نقل الطن الواحد بالصنادل حوالى ٧٥ قرشاً ، وينقل المازوت من السويس الى القاهرة بالصنادل الملاحية عن طريق قنال السويس والترعة الاسماعيلية وهو طريق ملاحى بطيء وغير مأمون .

تضمنت توصيات المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى الخاصة بسياسة مصر البترولية : « إنشاء خط مواسير من السويس الى القاهرة لنقل مليون ونصف طن من المازوت » .

أهمية المازوت

في حياة البلاد الاقتصادية

لا شك أن تزايد استعمال المازوت لاستنباط القوة المحركة من أهم الدوافع لإنشاء هذا الخط فبينما كان استهلاك السوق المصرية من منتجات البترول المستعملة كوقود تبلغ نسبته في عام ١٩٣٧ : ٣٠ ٪ من مجموع القوة المحركة ، إذا بهذه النسبة ترتفع فتصل في عام ١٩٥٢ الى حوالى ٩٠ ٪ وتبين الاحصائية التالية الزيادة المطردة في استهلاك القطر من المازوت :

١٩٣٧	٣٦.٠٠٠	طن
١٩٤١	٢٨.٠٠٠	»
١٩٥١	١٧٣.٧٠٠	»
١٩٥٢	١٧٣.٧٠٠	»

والعامل الرئيسى في هذه الزيادة

هو التحول من حرق الفحم الى حرق المازوت . فقد ترتب على تحويل السكة الحديد من الفحم الى المازوت زيادة في استهلاك المازوت قدرها ٥٠٠.٠٠٠ طن سنوياً . يضاف الى ذلك استخدام كثير من المصانع للمازوت كمصانع شركة مصر للحريز الصناعى ، والشركة الاهلية للصناعات المعدنية والشركة المصرية للاسمدة والصناعات الكيماوية وشركات الاسمنت وغيرها . فضلاً عن ذلك فإن المازوت يستعمل في أوجه النشاط الاقتصادى المختلفة كما توضح النسب الآتية لاستعمالاته المختلفة :

٣ ٪	للزراعة ،	٢٦ ٪	للصناعة ،
٤١ ٪	لنقل ،	١٢ ٪	للمرافق العامة ،
٨ ٪	للمرافق الأخرى وذلك طبقاً		
لاحصاءات عام ١٩٥٢ .			

الكثير من سيارات اللورى التى تستخدم فى نقل المازوت وما يتبع ذلك من وفر فى العهلات الصعبة .

٣ - استغناء السكة الحديد عن استيراد صهاريج جديدة لنقل المازوت
٤ - تخفيض تكاليف صيانة واصلاح الطريق الصحراوى بين القاهرة والسويس نتيجة للاستغناء عن سيارات اللورى التى تنقل الوقود
٥ - تسهيل عملية نقل المازوت تحت كافة الظروف من سياسية واقتصادية وغيرها .

تاريخ انشاء الخط

ان فكرة انشاء خط مواسير لنقل المواد البترولية من السويس الى القاهرة ترجع الى عام ١٩٢٨ عندما طلبت شركة شل الترخيص لها فى مد انبوبتين من السويس الى القاهرة . ولكنها لم تحصل على الترخيص . وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية قام الجيش البريطانى بمد خط انابيب النقل الزيوت الخفيفة من السويس الى القاهرة وتم انشاء الخط فى عام ١٩٤٣ بدون الحصول على ترخيص سابق من الحكومة المصرية . وما زال هذا الخط قائما حتى اليوم ، وان كان فى حالة رديئة ، وتشرف عليه شركة شل نظير حصة معينة من ايراده ، ويحصل الجيش البريطانى على الباقي ، وينقل فيه الكيوسين والبنزين متعاقبين .

ومن المفروض ان يؤول هذا الخط الى الحكومة المصرية بعد ان انتهت الحرب . ولكنها لم تستول عليه حتى الآن لاختلاف تقدير قيمته التعويض الذى تدفعه الحكومة المصرية للحكومة البريطانية .

ولبيان الخسارة الفادحة التى تتحملها الحكومة المصرية نتيجة لعدم امتلاكها لهذا الخط ، نذكر انه كمية البترول التى نقلت بواسطة هذا الخط خلال الفترة من اكتوبر ١٩٤٣ الى سبتمبر ١٩٥١ بلغت حوالى ٣٠١٢١٥ طنا يقدر نولونها بواقع فئات السكة الحديد المقدرة بحوالى ٨٥٤ و ٥٠٧ و ٤٠٠ جنيها !

اهمية الخط للسكة الحديد :

تعتبر السكة الحديد اهم مستهلك للمازوت فى القطر المصرى . اذ تقدر كمية ما تستهلكه سنويا بحوالى

٥٠٠ ر . ٥٠٠ طن ، أى ثلث الكمية التى سينقلها الخط ، فضلا عن أن حصيلة السكة الحديد من نقل المواد البترولية تمثل ٢٠٪ من اجمالى ايراداتها المتحصلة عن نقل البضائع التجارية فى الوقت الحاضر .

لهذا ، فقد طلبت المصلحة انشاء هذا الخط منذ ثلاث سنوات صيانة لايراداتها . وتطالب المصلحة لنفس السبب بأن يكون هذا الخط تابعا لها . وتستند المصلحة أيضا فى طلب تملكها للخط الى الآتى :

٢- زيادة امكانيات المصلحة نتيجة المازوت بتكاليف أقل .

٢ زيادة امكانيات المصلحة نتيجة لتوزيع التكاليف الثابتة على كميات كبيرة . وبذلك تعود الفائدة على الجمهور .

٣ - ان البترول ومشتقاته يعتبر من المواد الحيوية اللازمة للشعب والكثير من الصناعات المحلية ، واذا لا يجوز أن يخضع نقله لهيئات غير حكومية .

٤ - ان الارباح الناتجة من عملية النقل بواسطة الخط والتى تدفع المصلحة من تغطية تكاليف انشاء الخط - وهى تقدر بحوالى أربعة ملايين من الجنيهات - فى مدة لا تتجاوز الاربع سنوات .

أما اذا لم تملك مصلحة السكة الحديد هذا الخط . فستحمل المصلحة النتائج التالية :

١ - تخسر السكة الحديد اجور نقل كل الكميات التى تستهلك فى القاهرة وضواحيها ، وهذه الكميات تقدر بحوالى نصف مليون طن حسب تقدير مصلحة المناجم والمحاجر .

٢- ترى المصلحة أنه فى حالة تنفيذ الخط ، فان سيارات اللورى التى تستخدم الآن فى نقل المواد البترولية من السويس الى القاهرة ، ستحول نشاطها للنقل من القاهرة الى الجهات الاخرى وهو ميدان العمل الطبيعى لها ، وبذلك تفقد السكة الحديد هذه الكميات أيضا ، او بعبارة أوضح تفقد المصلحة ايراداتها من هذه المادة .

٣ - لن يقابل النقص المنتظر فى ايرادات السكة الحديد نتيجة لفقد المازوت ، نقص فى التكاليف الثابتة ،

اذ ان قيمة مصاريف التشغيل من مرتبات واجور وصيانة للخطوط والمنشآت على الطريقين من مصر للسويس (طريق الصحراء وطريق الاسماعيلية) ستبقى تقريبا على ما هى عليه ، وبذلك تجد المصلحة نفسها مضطرة اما الى رفع اجور النقل على المواد الحيوية كالسماد والحبوب وغيرها أو تحميل الحكومة هذه الخسارة .

٤ - تقوم المصلحة باعداد خزانات رضية للمازوت ، مما يسهل ايصال المواسير بها دون اضافة تكاليف جديدة للمشروع .

وتؤيد المصلحة وجهة نظرها بأن خطوط الانابيب فى جميع الدول الاجنبية من المنافع العامة .

مما سبق يتضح اهمية هذا الخط للاقتصاد المصرى عامة وللنهوض بالصناعات المصرية بوجه خاص . ويسرنا ان نشيد بقرار المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى بتبنى هذا المشروع والقيام باعداد مواصفاته

تمهيدا لطرخها فى السوق لدى الشركات المعتمدة . وأرى أن يكون هذا المشروع ضمن مشروعات السكة الحديد على أن يعهد فى ادارته الى مجلس ادارة له الاستقلال التام والكللى فى اتخاذ كافة الاجراءات التى تكفل حسن ادارة هذا الخط وحتى يتحرر من الروتين الحكومى .

ولا شك أن مصلحة السكة الحديد تستطيع تمويل هذا المشروع اما بمواردها الخاصة او بعقد قرض اما من الحكومة أو من البنوك خاصة وأن ارباح هذا الخط مضمونة ومفزية .

فوزى رياض فهمى
مأمور ضرائب

بنك مصر

البنك الذى فعمه الفضة المصرية
وعاشها فى الاستقلال والاقتصاد
ينشئ صناعاتها القومية
مؤسس شركاتها الكبرى

الصندوق الحكومي للتأمين ضد حوادث العمل

هل يجوز للحكومة أن تقوم بأعمال شركات التأمين

١ - تكوين جمعية تعاونية من أصحاب الاعمال تديرها هيئة منهم ومن العمال - طبقا للأوضاع القانونية التي تسنها الحكومة
٢ - التأمين الذاتي Self

insurance بأن ينشئ صاحب العمل صندوقا يخصص له مبلغا بقصد التأمين والآن ما هي الظروف التي تبعت على انشاء صندوق حكومي للتأمين ضد اصابات العمل ؟

قبل الاجابة على هذا السؤال نذكر الحقائق التالية . وهي أن هذا النوع من التأمين يقوم به في مصر ٤٤ شركة منها خمس شركات مصرية والباقي اجنبية . ولم تنشأ حتى الآن جمعية واحدة للتأمين من بين أصحاب الاعمال والعمال . ولقد بلغ مجموع خسائر هذه الشركات ٤٤ ألف جنيه ، ومجموع الارباح حوالي ٦٢ ألف جنيه كانت معظمها من نصيب « شركة مصر للتأمين » (حوالي ٤٢ ألف جنيه) فلو استثنينا شركة مصر للتأمين، نجد أن العملية في العام الماضي خاسرة وبلغ صافي الخسارة ٢٤ ألف جنيه واذ تفكر الحكومة الآن في انشاء صندوق للتأمين ضد اصابات العمل، استنادا الى نص المادة المشار اليها ، يدعونا هذا الى التفكير في الاسباب التي تدفع بها الى الاقدام على هذا المشروع الخطير

فقد يكون الغرض من هذا سببا أو أكثر من الاسباب الآتية :

١ - ان كانت الحكومة تقصد من القيام بذلك خلق مورد جديد للخزائن

أو ٢ - زيادة الرقابة لمنع الاصابات أو التقليل منها

أو ٣ - زيادة الرقابة لضم أكبر عدد ممكن من أصحاب الاعمال الى التأمين .

٤ - أو مراعاة صالح العامل أو صاحب العمل أو هما معا

٥ - أو انشاء نظام للتأمين الاجتماعي على أن يكون انشاء صندوق التأمين ضد حوادث العمل هو الخطوة الاولى له فأما من حيث الغرض الاول ، وهو

آراء خبراءها التي تعزز انشاء هذا الصندوق على أن المصلحة العامة هي التي تدفعها الى ذلك ، لان الصندوق سيكون لديه من الوسائل والأداة التنفيذية لتحسين وسائل وقاية العمال من الاصابات ما يؤدي الى تقليل الاصابات الى أقصى حد ممكن ، والاحتفاظ بالقوى العاملة في البلاد سليمة وفي غير تدهور . فضلا عن ذلك فان النتائج التي سيحصل عليها الصندوق يمكن على هديها تخفيض رسوم التأمين وتخفيف العبء ، وخصوصا على أصحاب الاعمال الذين سيوجهون اهتمامهم الى تحسين وسائل الوقاية من الاصابات .

ثم ان هذا العمل يعتبر جزءا من سياسة الحكومة الموجهة لانشاء نظام للتأمينات الاجتماعية بجانب - أو كجزء من - الضمان الاجتماعي . وثمة سبب آخر نادى به أحد حضرات أعضاء اللجنة الحكوميين وهو أن العمال كانوا يحصلون على حقوقهم من شركات التأمين بصعوبة ، بينما الجهات الحكومية احرص من غيرها على تنفيذ القوانين !! هذا فضلا عن أنه سيكون لهذا الصندوق هيئة مستقلة عن الروتين الحكومي

وبالنسبة لاعفاء بعض المؤسسات من التأمين فهذا أمر جوازي ومؤقت في الفترة التي تتمكن فيها الحكومة من انشاء هذا الصندوق . والمرجح أن أصحاب الاعمال سيستفيدون من تخفيض الرسوم الخاصة بتعريفه التأمين اذا كانت الهيئة الجديدة لا ترمى الى الكسب .

وأخيرا فان هذا الصندوق هو بمثابة جمعية تعاونية من أصحاب الاعمال تديره هيئة حكومية لحسابهم هذا هو رأي الحكومة ، والاسانيد التي دارت بخلد رجالها خبراء التأمين أما رأي المعارضين لهذا المشروع ، أقصد عدم اسناد هذه العملية الى هيئة حكومية ، فأقدمه فيما يلي : ان هذا النوع من التأمين يمكن اجراؤه في الشركات ، كما يمكن اجراؤه باحدى الطرق التالية :

أذيع أخيرا ، ونشر في الصحف مشروع انشاء صندوق للتأمين بوزارة « الشؤون الاجتماعية » ضد (حوادث العمل وأمراض المهنة) . ولقد جاء في المشروع أنه ينص على أن يكون الصندوق مستقلا عن ميزانية الدولة ، وأن يخضع في حساباته لديوان المحاسبة . وأن يكون لهذا الصندوق شخصية معنوية ، ومجلس ادارة مستقلة . الخ الخ .

وسوف تعرض في بحثنا هذا : آراء المؤيدين والمعارضين لانشاء هذا الصندوق ، ثم آراء المعارضين له . علنا نصل الى الحقيقة ، والسبيل السوي .

صدر قرار وزاري من وزير الشؤون الاجتماعية بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٣ لبحث موضوع انشاء صندوق حكومي للتأمين على حوادث العمل . وشكلت لهذا الغرض لجنة مكونة من خبراء مصلحة العمل ، وخبراء في التأمين . وعقدت أول جلسة بديوان مصلحة العمل يوم ٤ مارس سنة ١٩٥٣ بحضور :

١ - الاستاذ ابراهيم مظهر ، وكيل مصلحة العمل بوزارة الشؤون

٢ - الاستاذ محمد فريد حسب النبي الخبير الرياضي لمصلحة التأمين بوزارة المالية .

٣ - الاستاذ احمد جاد عبدالرحمن الاستاذ المساعد بكلية التجارة

٤ - الاستاذ سعد حنا ، مدير ادارة التأمين والتعويض بمصلحة العمل

٥ - الاستاذ صلاح نور ، مدير ادارة التشريع والعلاقات الدولية بمصلحة العمل

٦ - الدكتور عبد المنعم مسعود مدير ادارة المسائل الصحية بمصلحة العمل .

ولقد تناقش الحاضرون في هذا المشروع بين مؤيد ومعارض ، ونظرية الحكومة في انشاء هذا الصندوق تستند الى نص الفقرة الاخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ الخاص بالتأمين الاجباري ضد اصابات العمل .

ونص هذه الفقرة هو : « . . . عندما تنشئ الحكومة صندوقا للتأمين ضد حوادث العمل ، فان هذا الصندوق يحل محل جميع هيئات التأمين التي تقوم بهذا العمل »

ولقد استندت الحكومة كذلك الى

خلق مورد جديد للخزانة ، فانه فضلا
عن أنه ليس للحكومة أن تتاجر ، فان
ذلك مردود عليه بأن في مصر
٤٤ شركة تقوم بهذا العمل طبقا
للبينات الواردة في كتاب التأمين
السنوي ، وخسائر هذه الشركات
تفوق في مجموعها أرباحها . نقصد
عدد الشركات الخاسرة أكثر من عدد
الشركات الربحية . فاذا قامت الحكومة
بهذه العملية ، وتكررت هذه التجربة
سنويا ، فربما بلغ ربحها السنوي
١٨ ألف جنيه ، في حين أن الحكومة
تحصل على هذا الرقم فعلا من الشركات
بدون مخاطرة عن طريق ضريبة الارباح
الصناعية والتجارية على الشركات
الرابحة بواقع ١٦ ٪ ، ١٧ ٪ وتبلغ
عشرة آلاف جنيه ، ورسوم اشراف
ورقابة على عمليات التأمين بواقع
٥ ٪ وتبلغ حصيلتها ٤٠٠٠ جنيه ،
أى أن مجموع ما تحصله يبلغ حوالى
١٤ ألف جنيه دون مخاطرة ، هذا عدا
رسوم التبعة وفوائد الاستثمارات
بما يقرب الى ١٨ ألف جنيه

قد يقال أن الذى تحصله الشركات
أكثر من ذلك ، ولكن هل نسينا أن
هناك تعويضات ومصرفات ادارية
وعمولات من الرسوم المحصلة تتحملها
الشركات ؟ وقد يقال أن الحكومة لن
تدفع عمولات ولا مصرفات ادارية ،
ولكن الواقع أن العمولة التى تدفع
على هذه العمليات بالذات ضئيلة جدا
حددها اتحاد شركات التأمين كالاتى :
١/٢ ٪ فى المائة عن المائة جنيه
الاولى من الرسوم ، ٥ ٪ عن المائة
جنيه الثانية ، ١/٢ ٪ فى المائة عن
المائة جنيه الثالثة وما يلى ذلك من
الرسوم ، وهى عمولة ضئيلة جدا
يكفى لمعرفة ضآلتها اذا ما قورنت
بعمولة تأمين الحريق وهى تبلغ
١/٢ ٪ من الاقساط

أما عن المصروفات الادارية فمما
لا شك فيه أن الحكومة سوف لا تقل
مصروفاتها الادارية فى هذه العملية
عن المصروفات التى تدفعها شركات
التأمين ان لم تزد عليها بمقادير كبيرة
أضف الى ذلك كله ، أنه ليس
للحكومة أن تتاجر ، فالتاجر كما
يربح يخسر ، وليس من الصواب
أن نعرض ميزانية الدولة للخسارة
لا سيما وأن التعويضات التى نص
عليها القانون تتبع مبدأ خطيرا لم تتبعه
دولة من الدول من قبل . فالتعويض
الذى يدفع للعامل عند حدوث اصابة

يساوى أجره بالكامل ، وهذا يعمل
على زيادة التعويضات بصفة صورية
وهمية ، اذ قد يعتمد العامل اصابة
نفسه ما دام يعلم أنه سوف يحصل
على أجره بالكامل بدون عمل . بل
ان القانون ينص على أن يدفع التعويض
على أساس الحد الأدنى للأجور ، مع
أن بعض العمال لا يحصلون على هذا
الحد الأدنى ، فاذا كان العامل يحصل
على ٧ قروش يوميا مثلا أثناء العمل
ويحصل على ١٠ قروش أثناء الاصابة
فانه يعمل على احداث الاصابة عامدا
متعمدا ، وسوف يحصل على التعويض
بالرغم من أن القانون يمنع هذا
التعويض فى حالة التعمد لصعوبة
اثباته .

أما الرد على السبب الثانى لقيام
الحكومة بهذه العملية ، فينحصر فى
أن القانون يلزم الحكومة بالرقابة على
المصانع بقصد منع الاصابات أو التقليل
منها ، فما الذى يمنعها من تنفيذ ذلك
الآن ؟ واذا كانت الاداة الحكومية
فشلت حتى الآن فى أداء واجبها الهام
فى هذا النوع من التأمين . فكيف
يتسنى لها القيام بمهمتين : مهمة
الاشراف والرقابة ، ومهمة المخاطرة
بالتأمين ؟!

قد يقال ان الحكومة لا تسمح مواردها
بعدد كاف من المفتشين والمهندسين
وأن قيامها بالتأمين يتيح لها الفرصة
فى تعيين هؤلاء المفتشين والمهندسين
والانفاق عليهم ودفع مرتباتهم ، ولكن
المعروف بأن نظام الدرجات والكمادر
الحكومى يجعل الموظف يلتفت أكثر
ما يلتفت الى مثل هذه الامور التى
تشغل عليه تفكيره

أما عن السبب الثالث ، فكما ذكرنا
فى السبب الثانى ، فان الحكومة هى
المكلفة بالبحث عن أصحاب الاعمال
الذين يهربون من التأمين وارغامهم
بقوة القانون على التأمين ، فضلا عن
أن ضم أمثال هؤلاء يزيد التكاليف
والتعويضات زيادة كبيرة ، لانهم أصحاب
أعمال صغيرة جدا لا تناسب الرسوم
المحصلة منهم مع تكاليف عملياتهم .
وهم بتهربهم هذا من التأمين ، يعملون
على الحصول على أكبر منفعة ممكنة من
الشركات فى مقابل الرسوم التى
يؤدونها ولو بالغش والتدليس

أما عن السبب الرابع وهو مراعاة
صاحب العمل والعامل معا ، فان انشاء
صندوق حكومى لن يكون فى صالحهما
أما من حيث العامل فيكفى أن نعلم

أن علاجه سوف يكون فى المستشفيات
الحكومية بلا استثناء مثل القصر العيني
بينما الشركات تقوم بعلاجه طبيا لدى
الاطباء الخصوصيين غالبا . كما أن
حصول العامل على التعويض سوف
يتطلب كثرة تردده لتتبع الاجراءات
الحكومية المطولة المعقدة لصرف ما يستحقه
من التعويض

أما من حيث أصحاب الاعمال فاننا
سوف نحرم الذين يتمتعون بالاعفاء
(وهم أصحاب الاعمال الذين يقل
عدد عمالهم عن مائة عامل) . كما أن
هناك أصحاب أعمال يتمتعون بخصم
فى فئات الرسوم (الاقساط) . فمثلا
شركة مصر للنسج بالمحلة تدفع رسوما
بواقع ١/٧ الرسوم التى يحددها اتحاد
شركات التأمين للحوادث وعلى هذا
الاساس تدفع عشرة آلاف جنيه سنويا
فلو أنشئ الصندوق الحكومى
فانها سوف تدفع سبعة آلاف
جنيه اقساطا سنوية ، وهذا الفرق
أما أن يتحمله العامل ، أو يتحمله
صاحب العمل والمساهمون ، أو يتحمله
الشعب بصفته مستهلكا للسلعة التى
تنتجها مثل هذه الشركات

هذه هى آراء كلا الفريقين عرضناها
فى شيء من الاسهاب راجين أن نصل
الى الحقيقة التى تحقق المنفعة العامة
التي تعود أولا وقبل كل شيء على
العمال بالخير ، اذ هم الدعامة الكبرى
للاقتصاد القومى فى البلاد

وفى رأينا أنه يمكن اتباع احدى
الطرق الآتية :

أما (١) تحصل الحكومة رسوم
اشراف على شركات التأمين تستولى
عليها لحساب مصلحة العمل نظير قيام
مهندسيها وخبرائها وموظفيها
ومفتشيها بالاشراف على وسائل
الوقاية من اصابات العمل
وأما (٢) اعطاء العملية الى شركة
أو أكثر تثق فيها الحكومة ، تدير
العملية كلها لحساب الحكومة كما
حدث فى عملية التأمين على القطن
والبذرة أثناء الحرب الاخيرة
أو (٣) اذا كنا نخشى أن تكون
الشركة غير امينة فى تسوية التعويضات
بحجة أنها تعمل لحساب الحكومة ،
فيمكن القيام بهذه العملية لحساب
الشركات على أن تعيد نسبة مئوية
من التأمين لدى الحكومة

أحمد فريد حسن
بكالوريوس فى العلوم التجارية
معهد التأمين القانونى - لادن

شهرة المنشأة التجارية

لزيادة آخر ونظرة فاحصة لدفاتر الشركة توضح لنا ذلك

اذن فالعوامل الاساسية في تقدير الشهرة في منشأتنا هذه هي الاسم التجاري والعلامة التجارية والصناعية وعقد الايجار والاسرار التجارية والصناعية الاخرى من مستندات ودفاتر وأوراق هي جميعها تحت يد الشركاء الباقين يستفيدون منها كما يشاءون بدون أى منازعة أو تدخل أما سعر الفائدة على السندات المضمونة فهو لا يزيد على $\frac{1}{4}\%$ في وقتنا الحالى كحد أعلى اذا ما نظرنا الى سندات القرض الوطنى الطويل الاجل - وأما مقدار المخاطرة التى تتعرض لها رؤوس الاموال المستثمرة فى الشهرة فيدخل فى تقديره كل الظروف التى قد تؤثر على قيمة الشهرة كالظروف الاقتصادية والتجارية والاجتماعية أو التشريعية . وفى حالتنا هذه نرى أن هذه الظروف مجتمعة لا تحتاج لان نعطيها نسبة تزيد على $\frac{1}{4}\%$ لان الشركة يقوم عملها على صنف من الصناعة يساير الظروف الاقتصادية وليس لديها كميات كبيرة من الادخنة المخزونة يخشى معها من هبوط أسعارها بل ربما كان الحال على عكس ذلك . والمعروف من الناحية الاجتماعية أن عادة التدخين تزيد انتشارا بازدياد المدنية والتقدم . ونظرا لان الشركة تقيم فى ملكها فلا يخشى عليها من مطالبتها بالاخلاء ، كما وأن جميع التشريعات العمالية وغير العمالية مطبقة عليها فعلا . ونتيجة لذلك كله فانا نعتبر أن نسبة الارباح العادية فى هذا المشروع هي $\frac{5}{100}$

ولما كان المحل وحدة منتجة فقد عرف بعض المحاسبين الشهرة له بمثابة الروح . ولا جدال فى أنه بدون شهرة المحل تكون الاصول الثابتة (منعزلة عن قوتها الانتاجية) أدنى جدا من قيمة نفس الاصول عند النظر اليها مرتبطة بشهرة المحل ، وفى الحقيقة لا يمكن تقويم شهرة المحل تقويما عادلا وهى منفصلة عن الاصول الثابتة كما أنه لا يمكن تقويم الاصول الثابتة

(٢) جودة البضاعة
(٣) رخصتها مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة .

(٤) العناية بخدمة الزبائن ، وهذا العنصر يعتمد على العامل الشخصى ولما كان بيع الشهرة دون انتقال حق الملكية على أشياء معينة يعتبر لغوا لهذا وجب البحث على أساس للملكية لينتقل بانتقال الشهرة فى حالتنا هذه فالموقع الجغرافى أو انتقال حق استعمال مقر الشركة للشركاء الباقين ثابت كما هو وخروج القاصرة يعنى بيع حق استعمال هذا المكان الى الشركاء الباقين وجودة البضاعة ورخصتها ناتجان فى مشروعنا من نسبة معينة فى تركيب الادخنة بذلت فيها الشركة ما يزيد على الثلاثين عاما حتى توصلت الى ما هى عليه الآن وكذلك تعرفت خلال هذه المدة الطويلة على حالة السوق وما يريده وما لا يريده . وتتجسم هذه الجودة فى الاسرار والعلامة الصناعية والتجارية التى تملكها الشركة . والرخص يدخل فى مسببات اسرار الشركة من حيث أسماء الموردين الذين تشتري منهم بضائعها وكيفية معاملتهم وأسعارهم وتفصيل نظام الشركة ودفاترها وأوراقها وهذه جميعها ستتركها القاصرة للشركاء الباقين ليستفيدوا منها الفائدة المطلقة

أما العناية بخدمة الزبائن فقد تكون ناتجة من سياسة ادارة المحل وحسن اختيار موظفيه وقد تكون نتيجة للعامل الشخصى والنفوذ التجارى لنفس التاجر أو لصفاته الخاصة وحسن ادارته وبالرغم من أنه فى حالتنا نرى أن الشركاء يقومون شخصيا بخدمة الزبائن خدمة حسنة كان يمكن أن يكون لها تأثيرها الكبير فى تكوين الشهرة الا أننا نقطع بأن الغالبية الساحقة لقيمة الشهرة فى حالتنا هذه ناتجة من العوامل الاخرى والدليل الملموس على ذلك هو أن وفاة أهم شريك فى الادارة فى سنة ١٩٣٢ ومن بعده آخر فى سنة ١٩٤٣ لم يؤثر فى مبيعات الشركة أو أرباحها بل ربما وجدناها تتأثر بتقلبات السوق وحدها دون دخول لنقص شريك أو

تحدثنا فى العدد الماضى عن طرق تحديد قيمة الشهرة رياضيا . وفى هذا المقال نوالى بحث باقى طرق تقدير شهرة المحل

(و) أن تقدر الشهرة على أساس استخراج رأس المال اللازم لانتاج الربح المتوسط ثم يطرح منه الاصول الملموسة

وفى هذه الطريقة ينظر الى قيمة المنشأة على أساس أنها مشروع مستمر فى أعماله ، وتقدر الشهرة فى هذه الحالة بمقدار زيادة ثمن شراء المنشأة عن صافى قيمة أصولها الملموسة ونورد فيما يلى مثالا عمليا خالصا عن تقدير شهرة المحل بتطبيق هذه الطريقة الاخيرة :

نوع التجارة : مصنع دخان وسجائر أغلب مبيعاته بالجملة
نظام المحاسبة : حسن ودقيق وروجعت عناصره تفصيلا وأجريت التعديلات والتسويات اللازمة كما عملت الاحتياطات الكافية الخاصة والعامه لمقابلة كل الحسائر المنتظرة بعد فحص جميع الحسابات التى تنشأ عنها بكل دقة وعناية

سبب التقدير : خروج قاصرة من بين ورثة أحد الشركاء المتوفين مع استمرار الشركة فى أعمالها

شهرة المحل هى أصل من الاصول الثابتة غير الملموسة التى لا تظهر بالميزانيات أو بدفاتر الحسابات الا عند خروج شريك أو دخول آخر . . . الخ . وهى فى عرف المحاسبة عبارة عن مقدرة المشروع التجارى أو الصناعى على انتاج أرباح أكثر من الارباح العادية . ولتفسير عبارة الارباح العادية نقول بأنها عبارة عن سعر الفائدة فى السندات المضمونة زائدا نسبة أخرى تمثل خطر ضياع الاموال المستثمرة فى فرع التجارة - وما زاد على ذلك يعتبر أرباحا زائدة ، وفى تعريف أوضح هى مجموعة العناصر التى تعمل مجتمعة على تكوين قوة تجذب الزبائن الى المحل فتزيد مبيعاته وأرباحه .

وهذه العناصر كثيرة نورد أهمها فى حالتنا لتقدير كل منها :
(١) الموقع الجغرافى

منفصلة عن شهرة المحل ، وهما معا يكونان مصدر المقدرة على اكتساب الارباح التي منها تستخرج قيمتها للمحل كمشروع مستمر في أعماله - لذلك ولاغراض التقويم يجب اعتبار الاصول الملموسة وشهرة المحل بالمعنى الصحيح كأصل واحد

ومن ذلك نستنتج أن أحسن الطرق وأقربها الى العدالة في نظرنا لتقويم الشهرة في هذه الحالة هي أن ننظر الى قيمة المحل كاستثمار ونستخرج المبلغ المفروض أنه يمكننا من الحصول على نفس الارباح المتوسطة الواقعية لمحلنا الحالي بنفس نسبة الارباح العادية التي قررناها سابقا وهي ٥ ٪

ولما كانت الاصول الملموسة مجتمعة تتدخل في اعطاء هذه الارباح الواقعية فيتعين علينا اذن أن نوجد متوسط هذه الاصول التجارية في الفترة التي أخذنا متوسط أرباحها

والفرق بين المبلغ الذي يدفعه المشتري للحصول على نفس متوسط الارباح باعتبارها ٥ ٪ ، وبين متوسط أصوله الملموسة هو قيمة الشهرة في نظرنا اذ هو الذي أنتج الزيادة في الربح عن ال ٥ ٪

وعند اختيارنا للمدة التي سنأخذ متوسطها رأينا أن تكون عن أربع سنوات من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٤٢ وهي سنوات متوسطة شملت فترة اضطراب ما قبل أوائل الحرب وفترة رواج الحرب أيضا

ومن الميزانيات المقدمة من الشركة (بعد التأكد من صحة أرقامها) عن هذه المدة نستخرج المعلومات الآتية :

الاصول الملموسة والتي لها دخل في انتاج الارباح التجارية وبعد استبعاد قيمة الاملاك غير المستخدمة في التجارة

سنة	مليم	جنيه
سنة ١٩٣٩	١٠١/٢	١٥٤٢٥
» ١٩٤٠	٨٥٢١/٢	٢١٤٠٩
» ١٩٤١	٦٨٦١/٢	١١٦٤٨
» ١٩٤٢	٤٤٠	٩٧٢٢

الجملة ٩٨٩١/٢ ٤٩٢٠٥ ومتوسطها ٤٩٧ ١٢٣٠١
اما الارباح التجارية الصافية في هذه الفترة فكانت بعد تحقيقها وتعديلها كما يلي :

سنة	مليم	جنيه
سنة ١٩٣٩	٤٧٧١/٢	٣٤٢

» ١٩٤٠	٣٧٩	٢٤١
» ١٩٤١	٦٣٧١/٢	١١٧١
» ١٩٤٢	١٠٣١/٢	٢٠٠٣
الجملة	٥٩٧١/٢	٣٧٥٨
ومتوسطها	٦٥٠	٩٣٩

اذن بسعر ٥ ٪ يلزم رأسمال قدره :

مليم	جنيه
١٨٧٩٣	-
لانتاج ربح قدره	مليم
٦٥٠	٩٣٩
وبما أن متوسط الاصول التجارية الملموسة	٤٩٧
اذن فقيمة الشهرة	١٢٣٠١
تساوى	٥٠٣
٦٤٩١	

وهي ما يجب على الشركة أن تدفع حصة القاضرة فيه .. الخ ..

يكسب المشتري في مقابل ال ١٠٠٠٠ جنيه الاولى من ثمن الشراء :

أصول ملموسة قيمتها وارباح عادية بنسبة ١٢ ١/٢ ٪ منتظرة سنويا على هذه الاصول ويكسب المشتري في مقابل ال ٦٠٠٠ جنيه الباقية من ثمن الشراء :

أصول وهمية (شهرة المحل) قيمتها وارباح عادية بنسبة ١٢ ١/٢ ٪ عليها مبلغ

ولكن قيمة الشهرة منفصلة عن الارباح التي تدرها تكون منعقدة . كما أن المشتري سيأخذ في مقابل ال ١٠٠٠٠ جنيه الاولى أصول ملموسة علاوة على الارباح المنتظرة في حين أنه لن يحصل في مقابل ٦٠٠٠ جنيه (قيمة الشهرة) الاعلى ارباح منتظرة فقط .

ولهذا فان الاصول عند استخراج رأس المال اللازم لانتاج هذين الجزئين من الربح أن نراعى أن يكون المعدل اللازم في حالة الربح غير المقترن بأصول ملموسة أكثر ارتفاعا منه في حالة المعدل اللازم لاستخراج رأس المال المقترن بها .

وعلى هذا الاساس اذا كان المعدل العادي لانتاج ال ١٢٥٠ جنيها هو ١٢ ١/٢ ٪ فيمكن مثلا أن يكون المعدل اللازم لانتاج ارباح الشهرة هو ٢٠ ٪ ، وبذلك تكون قيمة الشهرة على هذا الاساس :

(ز) أن تقدر الشهرة على أساس استخراج رأس المال الذي ينتج الارباح الزائدة :

وقد يوجه انتقاد دقيق للطريقة السابقة . وهذا النقد يظهر أكثر وضوحا اذا ما قسمنا ثمن الشراء الاجمالي الى قسمين ، ولاحظنا ما يجنيه المشتري نظير دفعه كل شطر من شطري ثمن الشراء .

فاذا فرضنا أن الاصول الملموسة قدرت بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه ، وأن متوسط الارباح لهذه المنشأة ٢٠٠٠ جنيه ، وكان الربح العادي بمثل هذه المنشأة هو ١٢ ١/٢ ٪ ينتج عن ذلك وفقا للطريقة السابقة أن قيمة الشهرة تساوى :

١٦٠٠٠ - ١٠٠٠٠ = ٦٠٠٠ جنيه

قيمة الاصول الصافية الارباح

جنيه	جنيه
١٠٠٠٠	

١٢٥٠

جنيه	جنيه
٦٠٠٠	

٧٥٠

جنيه الارباح المتوسطة للمنشأة ٢٠٠٠ يطرح منها الارباح العادية بنسبة ١٢ ١/٢ ٪ على الاصول الملموسة وقدرها ١٢٥٠ ١٠٠٠ جنيه

الارباح الباقية وهي التي تنتج عن شهرة المحل ٧٥٠ وتكون الشهرة =

٣٧٥٠ ٧٥٠ ÷ ٢٠ ٪ أي (ت ١٠٠) يتبع

سعر تعادل الين الياباني

اعلن صندوق النقد الدولي سبيته سعر التعادل المؤقت للين الياباني بـ ٣٦٠ ين للدولار الأمريكي وبالنسبة للذهب يساوي الين ٢٤٦٨٥٣ ر. من الجرام من الذهب الخالص أو بمعنى آخر تساوي الاوقية من الذهب الخالص ١٢٦٠٠ ين .

التجارة والاقتصاد ... والقضاء

الأكراميات، وضوعها الضريبية العملية

كأكراميات لضريبة العمولة ، فقد أقام قضاءه على أن هذه المبالغ تدخل في باب المصروفات الخاصة بترويج نشاط الممول وعلى أن المادة ٣٢ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد جعلت عبء دفع ضريبة العمولة على من تدفع اليه هذه المبالغ لا على دافعها وهذا القول يجانب الصواب لان هذه المبالغ لا تدخل ضمن التكاليف التي يجوز خصمها ولان وزير المالية قد بين في القرار رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٢ طريقة دفع هذه الضريبة ، فالزم كل من يدفع أى مبلغ على سبيل العمولة أو السمسرة بحجز الضريبة المقررة على ذلك المبلغ وبأن يرسل الى مأمور الضرائب المختص في بحر الخمسة عشر يوما الاولى من كل شهر اقرارا ببيان المبالغ التي دفعها في بحر الشهر السابق وأسماء المقاولين الذين استولوا عليها والضريبة المحجوزة ، وفي ذلك ما يفيد أن دافع العمولة هو الملتزم قانونا بأداء الضريبة ، لا الشخص الذي استولى عليها كما جاء في الحكم المطعون فيه .. الامر الذي يعيب الحكم ويجعله باطلا لخطئه في تطبيق القانون وفي تأويله. اجاب الممول على ذلك بأن الاكراميات انما هي نوع من التكاليف المتصلة بمباشرة المهنة واللازمة للحصول على الربح وللمحافظة عليه شأنها في ذلك شأن أى بند آخر من بنود المصروفات كالايجار والاجور والاعلان .. وعلى ذلك فانه يتعين خصمها من الارباح وعدم اخضاعها للضريبة ..

وجدير بالذكر ، أنه يتبين من الاطلاع على الاوراق وعلى تقرير الخبير أن هذا التقرير قد حدد طبيعة المبالغ التي دفعها الممول كأكراميات فقال ان أمثاله ممن يزاولون أعمال المقاولات والتوريدات البحرية يضطرون الى تقديم هدايا عينية ومبالغ معينة لقباطنة وموظفى البواخر والشركات .. وكذا احياء سهرات لهم ، وذلك منعا للمنافسة

وذلك بخلاف ما تستحقه الحكومة من ضريبة عمولة على الاكراميات البالغ قدرها مبلغ ٨٢٨ جنيها و٧٨ مليما عن السنة الاولى ومبلغ ٤١١٨ جنيها عن السنة الثانية - وبالرغم من أن المحكمة اعادت المأمورية الى الخبير بعد أن اعترض طرفا النزاع عليها الا أنه أصر على رأيه ..

للمتاضى أحمد محمد حافظ

وأخيرا حكمت المحكمة الابتدائية بتقدير أرباح الممول عن السنة الاولى الاولى بمبلغ ٣٣٣١ جنيها و ٢٣١ مليما وبأن يخضع لضريبة العمولة من هذه السنة بمبلغ ٨٢٦ جنيها و ٧٨ مليما وعن السنة الثانية بمبلغ ١١٣١٠ جنيها و ٤٤٥ مليما وبأن يخضع لضريبة العمولة من هذه السنة بمبلغ ٤١١٨ جنيها . والزمّت مصلحة الضرائب بالمصاريف المناسبة .. الخ ..

استأنف الطرفان الحكم الابتدائي، وبعد أن نذبت محكمة الاستئناف مكتب الخبراء الحكوميين بوزارة العدل لأداء المأمورية الخاصة بالتقدير .. وبعد أن قدم المكتب تقريراً جاء فيه أنه يرى عدم اخضاع الاكراميات للضريبة .. فقضت المحكمة المذكورة أولاً - بتعديل الحكم المستأنف وتحديد أرباح الممول بمبلغ ٧٣٠٢ جنيها و ٣٦ مليما عن السنة الاولى وبمبلغ ١٥٤٦١ جنيها و ٤٥٢ مليما عن السنة الثانية ..

ثانياً - بالفائه فيما يختص بخضوع مبلغ ٨٢٨ جنيها و ٧٨ مليما ومبلغ ٤١١٨ جنيها لضريبة العمولة طعنت المصلحة بطريق النقض في هذا الحكم وبنت طعنها على أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ اذ قضى باخضاع المبالغ التي دفعها الممول

هل تخضع المبالغ التي يدفعها أحد الممولين كأكراميات لضريبة العمولة ؟

هذا هو السؤال القانوني الذي يتداعى بشأنه أحد الأشخاص من من التجار ومعالجة الضرائب .. والذي نسيعرض أمره قريباً على محكمة النقض المصرية لتجيب عليه ..

وحاصل الامر أن أحد التجار أقام دعوى ابتدائية قال فيها انه يقوم بتوريد الاغذية للبواخر التي تمر بقنال السويس ، كما يتولى توزيع البترول لحساب إحدى الشركات العالمية الكبرى ، وأنه يدون حساباته في دفاتر منتظمة ، وقد قدم اقراراً عن أرباحه في سنتين ذكر فيه أنه خسر مبلغ ٣٨ جنيها و ٩٨ مليما في السنة الاولى وأن أرباحه قد بلغت مبلغ ١٧٠٣ جنيها و ١٣٧ مليما في السنة الثانية ، غير أن مصلحة الضرائب رفضت الاخذ بما جاء في هذا الاقرار وحددت أرباحه جزافاً بمبلغ ٩٣٤٨ جنيها و ٢٢٥ مليما عن السنة الاولى ومبلغ ٢٠٢٦٥ جنيها و ٣٩١ مليما عن السنة الثانية ، فاعترض على ذلك ، ورفع الامر الى لجنة التقدير التي قامت بفحص اعتراضاته وانتهت الى تحديد أرباحه بمبلغ ١٠٧١٢ جنيها و ٢٤٤٧٦ جنيها في السنتين المذكورتين ولما كان هذا التقدير مبالغاً فيه مبالغاً كبيرة ، ولايتفق وحقيقة أرباحه فقد أقام الدعوى سالفة الاشارة اليها طالبا تبديل قرار لجنة التقدير وتقدير أرباحه وفقاً لما جاء في اقراره .. الخ

قضت المحكمة تهيئاً وقيل الفصل في الموضوع بنسب خبر حكومي لفحص دفاتر الممول رافع الدعوى ومستنداته وتقدير أرباحه، فقام الخبير بمباشرة المأمورية ، وقدم تقريراً انتهى فيه الى تحديد أرباح الممول بمبلغ ٣٣٤١ جنيها و ٢٣١ مليما عن السنة الاولى وبمبلغ ١١٣٦٠ جنيها و ٤٤٥ مليما عن السنة الثانية

ولعمل التسهيلات في قبول البضاعة وفي الصرف واعتماد الفواتير كما أنهم كثيرا ما يتفقون مع قبطان الباخرة على تحرير فاتورة وهمية لمبيعات لا وجود لها فيحققون ربحا بلا مقابل .. وقد رأى الخبير عدم اخضاع هذه المبالغ لضريبة العمولة المنصوص عليها في المادة ٣٢ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وأخذت بهذا الرأي المحكمة الاستئنافية مؤسسة قضائها على أن هذه المبالغ تدخل في باب المصروفات الخاصة بترويج نشاط الممول وعلى أن المقصود بالعمولة المنصوص عليها بالمادة ٣٢ مكررة العمولة التي يتقاضاها الممول لا العمولة التي يدفعها .. والا لأدى الأمر الى فرض ضريبتين على هذه العمولة ، ضريبة من الدافع وأخرى من المدفوع اليه .. وهذا أمر لا تقره المحكمة ..

ونرى أن الحكم المطعون فيه قد أصاب في قضائه إذ اعتبر المبالغ التي أنفقها الممول في هذا الباب من المصروفات الخاصة بترويج نشاطه ، ذلك أن هذه المبالغ لا يمكن اعتبارها عمولة أو سمسة ينطبق عليها نص المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لأن ما أنفق الممول في هذه الدعوى من أموال لأحياء سهرات لقباطنة السفن وموظفيها وما دفعه لهؤلاء من مبالغ لا يعدو أن يكون تبرعا أو منحة قصد بها رواج تجارته والاستمرار في معاملته وتسهيل الصرف واعتماد الفواتير والتغاضي عن بعض ما قد يقع فيه أثناء التوريد من مخالفات للتعاقد سواء من حيث الكمية أو النوع .. وقد جرى العرف على ذلك في هذا النوع من التجارة الذي يتوقف النجاح فيه على كثير من السخاء وبسط اليد .. خصوصا وأن الشركات والأفراد يتزاحمون في الحصول على هذه العمليات .. وقد أخذت مصلحة الضرائب نفسها بهذا الرأي وإن تكن قد عدلت عنه فيما بعد .. فقد جاء بالكتاب الدوري رقم ٢٣١ ، ٦ يونيو ١٩٤١ ما يأتي : « توجد طائفة من الممولين بالمناطق الساحلية يمتن أفرادها عملية تزويد السفن بالوقود وبالأغذية وتستدعى طبيعة هذه الأعمال أن يدفعوا الى ربانة السفن وكذا الى من يتعاقدون

معهم مبالغ على سبيل الهدية بقصد تسهيل أعمالهم وتفادي منافسة الغير لهم . وقد جرى العرف في المناطق المذكورة على تسمية هذه المبالغ بالأكراميات .. ولما كانت بعض المأموريات تستبعد هذه الأكراميات من المصروفات إذا لم تكن مقررة بالمستندات التي تؤيدها طبقا للقاعدة العامة الا أنه نظرا لأن طبيعة الأعمال التي يقوم بها أصحاب المنشآت البحرية تستدعى دفع هذه المبالغ دون امكانهم الحصول على ما يؤيدها من المستندات فلذلك توجه المصلحة النظر الى أنه يجوز قبول تحميل حساب الأرباح والخسائر بالأكراميات إذا ما ثبت أنها كانت ضرورية لأعمال المنشأة وأنه لا مغالاة فيها وبشرط ألا يزيد المبلغ المسموح به في سنة ما عن ٣٪ من رقم أعمال هذه السنة .. هذا ولما كانت الخصائص التي تلازم الأكرامية تنفي عنها صفة العمولة العارضة النوه عنها بالمادة ٣٢ مكررة من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣٩ كما أنها بطبيعتها عمل عارض بالنسبة لشخص المستفيد بها لأنه لا يتاح له الحصول عليها بصفة دورية فلذلك لا تسرى عليها أية ضريبة من الضرائب الحالية ..

وقد أيد الشراح المصريون والفرنسيون وجهة النظر هذه .. (الأستاذ حبيب المصري في كتابه ضرائب الدخل في مصر ص ٥٠٨ والدكتور حسين خلاف في كتابه ص ٢٩٠)

انتاج السيارات في المملكة المتحدة

يؤخذ من الاحصاءات الاخيرة أن انتاج السيارات في المملكة المتحدة قد سجل رقما قياسيا خلال شهر مايو الماضي . فقد بلغ عدد ما أنتجته المصانع في الشهر المذكور ٥٠٥٨٧ سيارة . فإذا احتسبنا عدد ساعات العمل التي تشتغلها المصانع لوجدنا أن كل ١٥ ثانية تنتج سيارة ولقد صدرت ثمانية آلاف سيارة الى أمريكا الشمالية خلال مايو الماضي من مجموع الصادرات البالغ عددها ٣١ ألف سيارة .

((تايمز ريفيو أوف اندستري))

أما قول المصلحة بأن الحكم قد أخطأ إذ قضى بعدم اخضاع هذه المبالغ لضريبة العمولة المنصوص عليها في المادة ٣٢ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .. فالرأي عندنا أن هذا النص في غير محله ذلك أنه حتى لو سلمنا جدلا بأن هذه المبالغ هي عبارة عن عمولة فإنه مع ذلك لا يصح أن يدفع عليها الممول أية ضريبة إذ أن المادة المذكورة نصت على أن تسرى الضريبة بالسعر المقرر في المادة ٣٧ وبغير أي تخفيض على كل مبلغ يدفع على سبيل العمولة والسمسة وأو كان دفع عن عمل عارض لا يتصل بمباشرة مهنته . ويصدر قرار من وزير المالية ببيان ما ينبغي تقديمه من الاقرارات من الممول أو من الأشخاص الذين يدفعون اليه تلك العمولة أو السمسة وكذلك بيان طريقة دفع الضريبة ومواعيدها .. ويتبين من ذلك أن القصد من هذه المادة إلزام الشخص الذي يحصل على مبلغ العمولة أو السمسة - لا الشخص الذي دفعها - بدفع الضريبة عنها يؤيد ذلك ما جاء في المذكرة الايضاحية لها من أن الفرض منها هو مراقبة الأشخاص الذين يعيشون عن طريق التوسط في البيع والشراء دون أن يكون لديهم مكتب خاص . وما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة من تخويل وزير المالية الحق في اصدار قرار لبيان ما ينبغي تقديمه من الاقرارات من الممول - أي من الشخص الذي استلم قيمة العمولة أو السمسة أو من الأشخاص الذين يدفعون اليه تلك العمولة وما نص عليه في القرار رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٢ مع إلزام من دفع العمولة بحجز الضريبة المستحقة عايتها وتبلغ مصلحة الضرائب بها فإن تراخى عن ذلك ألزم بدفع غرامة لا تتجاوز مائة قرش ..

وواضح من ذلك أن طعن المصلحة في رأينا هو على غير أساس .. وبقي أن نقول محكمة النقض كلمتها في هذا الشأن مما سننقله الى القراء في حينه .

أحمد حمدي حافظ
رئيس الدائرة المدنية والتجارية
بمحكمة الزقازيق

السياسة المالية للدكتور العمري في الميزان

ماهى فئات الشعب التى تتحمل عبء موازنة الميزانية

عجز كبير ، ولم يقل احد وقتها ان تلك الدول قد افلست ، وأقرب مثل الينا الميزانية الأخيرة للولايات المتحدة التى أظهرت عجزا لم تشهده فى تاريخها .

وفى بلد متأخر اقتصاديا كـ مصر يشكو من البطالة شبه المستديمة ، الظاهر منها والمستتر ليس أضر به من السياسات الإنكماشية بقصد موازنة الميزانية . لأن مشكلة تلك البلاد هى انخفاض الدخل وضعف القوة الشرائية ، فإذا زدنا الانخفاض انخفاضا والضعف ضعفا كان معنى ذلك قلة الطاب وزيادة البطالة . بل قد يحدث أحيانا ان التلويح بالسياسة الإنكماشية قد يؤدى الى أحداث حالة من الكساد ضارة بالاقتصاد الإلهى

وهناك اتجاه لدى الكثير من الاقتصاديين بأن معالجة مشاكل البلاد المتأخرة اقتصاديا لا يكون إلا بالانفاق ، والانفاق بسدخ ، لأن الانفاق المتجدد معناه قوة شرائية متجددة تدفع بعجلة الإنتاج الى الامام . وقد تصاح السياسة الإنكماشية فى بلد يرتفع فيه الدخل الإلهى الى الحد الذى يغطى فيه الدخل الحدى الشفقات الضرورية لأن كل زيادة عن هذا الحد يتقاسمها الانفاق على مواد الترف والإدخار .

فالتشاؤم الذى أبداه وزير المالية من وجود عجز فى الميزانية تشاؤم لا محل له ، لأن الدول لا تفلس بالمعنى المفهوم بالنسبة للأفراد ، لأن الدولة صاحبة الحق الأول فى أموال الأفراد بل وأنفسهم ، فيمكنها ان تفرض عليهم ما تدعو الظروف اليه ، وهى فى ذلك فى مأمن من الاعتراض طالما اتبعت الوسائل الديمقراطية فى توزيع العبء على الأفراد بحسب قدرة كل على التحمل .

حقيقة ان حساب الحكومة مع البنك الإلهى قد ظهر لدينا بمبالغ تتراوح بين ٣٦ مليون ، ٧٦ مليون فى الشهر منذ أغسطس سنة ١٩٥٢ وان ذلك لم يحدث الا ثلاث مرات منذ سنة ١٩٠٠ وهى ١٩٢٠ ، ٢١ ، ٣١ ولكن ذلك لا يستدعى كل هذا الفزع من وزير المالية ، فهناك عوامل كثيرة قد أدت اليه ، فالمتمتع لرصيد الحكومة الدائن فى البنك الإلهى يجده فى تقاوس من ٨٧٧ مليون فى ديسمبر سنة ١٩٤٧ الى ٨١ مليون فى يونيو سنة ١٩٥٢ وذلك لعوامل الإنكماش الطسعية ، وانقلاب الحساب الى مدين منذ أغسطس سنة ١٩٥٢ ان هو الا رد فعل طسعى لعوامل السياسية الداخلية فى الأحوال الاقتصادية ، ولاند من مرور فترة من الزمن حتى تعود الأمور الى مجراها العادى . هذا بالإضافة طسعا الى الانخفاض المفاجئ فى سعر القطن وأثره فى كمية واردات مصر ، مستهوى الدخل العام وبالتالي فى حصالة الضرائب .

وعلى العموم فان دائنة الحكومة أو مديونيتها الداخلية ليست من الخطورة بالدرجة التى تثير أى اقتصادى ، لأن مثل هذه الحسابات تمثل حقا من مجموعة من الأفراد على مجموعة أخرى فى نفس المجتمع ، والخطر انما ينشأ من وجود مديونية لحساب الأجانب لأن على البلد المدين فى هذه الحال أن يبحث عن مورد يدفع منه .

الواجب ان يكون المشروع أكثر وضوحا لاسيما فى تلك الفترة التى لا يوجد فيها برلمان تتصارع فيه الأحزاب والمصالح ويمكن للمواطن من خلال ذلك الاختلاف ان يتبين قيمة ما يناله بالقياس الى ما يطلب منه .

إذا تركنا هذه المسألة جانبا وجدنا ان اهم ما شغل الوزير وأثر فى سياسته الجديدة هو موازنة الميزانية . وقد لجأ الى ذلك عن طريق فصل ميزانية المشروعات الجديدة عن الميزانية العامة ، وضغط المصروفات وعدم اللجوء الى الضرائب الا فى القليل من الحالات .

والموازنة التى لجأ اليها وزير المالية موازنة جزئية فقد صبها على ميزانية الانفاق العادى تاركا ميزانية المشروعات تمول عن طريق القروض . وقد برر نائب الوزير هذه الخطوة بقوله « انه لا يجوز اطلاقا الاقتراض لتمويل عجز ميزانية الانفاق العادية ، وانما يجوز الاقتراض لتمويل المشروعات » لأن هذه

المشروعات ستدر دخلا فى المستقبل يغطى فائدة القروض وأقساط الاستهلاك (المصرى ٥٣/٧/٢) فكان الميزانية كوحدة كما عرفناها بالوضع القديم لم توازن ، وان العجز ناشئ من القيام بمشروعات عامة اهمها مشروعى خزان اسوان ومحطة انارة شمال القاهرة التى سيصدر قرض لتمويلها . وليس هناك من دليل واضح على ان هذه المشروعات ستدر دخلا يغطى فائدة القرض واقساط الاستهلاك ، ولم يكن هناك

داع لهذا التبرير لأن الشعب لم يطالب بالقيام بتلك المشروعات لانها تدر فائدة بالمعنى الحسابى الضيق ولكن لانها توفر عملا لبعض الأفراد ، ولانها تهيب جوا أفضل للصناعة ، وتؤدى فى النهاية الى رفع الدخل الإلهى وتشكيله بصورة أكثر تناسقا من الوضع القائم ولو ان الوزير قد عمل فعلا على موازنة

الميزانية الموحدة ولم يفرق بين ميزانية النفقات والمشروعات لوجد الكثير من التأييد ، لأنه اذا لم تحقق تلك المشروعات عائدا يتناسب مع فوائد القرض واقساطه فمعنى ذلك اننا قد

نقلنا العبء من الجيل الحاضر الى المستقبل ليس الا ، واذا كانت البلاد قد مولت مشاريع الخزانات والترع والمصارف فى العهود التى نسميها عهود الفساد عن طريق الضرائب العادية فكان أولى بنا فى العهد الجديد أن نكون أكثر

جراة فى هذا المضمار ومع ذلك فليست ادري سر الاهتمام الكبير بموازنة الميزانية لاسيما اذا كان العبء الأكبر سيقع على الطبقات العاملة والموظفين ، ففكرة الموازنة فكرة غثقة ترجع الى الوقت الذى

كان ينظر فيه الى الدولة على انها عامل حيادى فى المجتمع وان الميزانية اذا كان بها عجز فمعنى ذلك أن جزءا من أفراد المجتمع لم يقم بدفع العبء المناسب عليه ، واذا كان بها فائض فمعناه ان وزير المالية قد استولى من الناس على مبالغ أكثر مما كان يحق له أن يفعل

ولكن هذه النظرية ظهر فسادها بعد الحرب العالمية الاولى ، وفى الفترة من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٥ والفترة التالية للحرب الأخيرة كانت ميزانية الكثير من الدول غير متوازنة وبها

ليسمح لى السيد وزير المالية أن أهنته على جراته المنقطعة النظر التى تمثلت فى بيانه عن « السياسة المالية الجديدة » ، فهو لم يحاول أن يخفى سياسته الإنكماشية التى تتضاءل معها مقاييس اسماعيل صدقى واحمد ماهر ، ولم يحاول أن يتقرب الى طبقات الموظفين والطبقات العاملة ليكسب بذلك تأييدها كما كان الامر بالنسبة لكثير من وزراء المالية قبله . وقد كان جريئا ايضا اذ أصدر بيانه عن السياسة المالية الجديدة منفصلا عن مشروع الميزانية نفسه هادما بذلك عرفا جريئا عليه كما جرى عليه جل ان لم يكن كل وزراء المالية فى العالم . ولم يخش الوزير فى جراته ما قد يصادفه من نقد لاسيما وأنه بيانه هذا انما يرسم الخطوط الرئيسية لأول ميزانية لمصر فى عهد الجمهورية ، وفى سنة يرى الكثيرون انها ستكون فاصلة فى معركة الكفاح بين الشعب والمستعمر .

ولعل السيد الوزير لم يجد أنسب من هذا الوقت ليصير الشعب بالتبعات الجسام التى يجب عليه تحملها فى العهد الجديد

لم تضمن الجرائد على الوزير بالكثير من المدح على جراته المنقطعة النظر ، كما أطراه ممثلو المراكز المالية فى البلاد ، كما دل ارتفاع الاسعار فى سوق الأوراق المالية على الأثر الطيب لسياسته فى الدوائر المالية (راجع الاهرام والمصرى والاخبار فى المدة من ١ - ١٠ يوايه)

اما وقد امتدحه الكثير فلا ضير على الوزير أن يتسع صدره ليبدى مواطن ما يمن له من رأى فى سياسته ، وأنه ليشجعنى على ذلك أن المسائل الاقتصادية اوسع من أن تقبل سياسة واحدة او رأيا بذاته ، واختلاف الرأى فى المسائل المالية ان هو الا وضع طبيعى ينشأ من تباين مراكز الأفراد فى الهيكل الاقتصادى والاجتماعى والسياسى

ان اول ما يؤخذ على بيان السيد الوزير انه جاء منفصلا عن مشروع الميزانية سابقا له بثلاثة أسابيع ، والمفهوم ان وزير المالية لا يخرج بالنتائج قبل أن يدرس ويعرف حالة كل بند من بنود النفقة ، ومدى امكانية تحمل طبقات الدخل المختلفة لتلك النفقات . فدفع المواطن ضريبة أكثر أو اقل ، وحصول الموظف على علاوة أو عدم حصوله ان هى الا أمور تتوقف أهميتها على سياسة النفقات العامة وأثرها على مركزه النسبى فى المجتمع ، فالمواطن لا يمانع مثلا فى دفع ضريبة أعلى ، والموظف

لا يستنكف من تثبيت دخله اذا كان يرى الواحد منهم ان الدولة تعمل على خفض اسعار ما يستهلكه من سلع وخدمات ، او انها تكفله اذا مرض أو عجز ، وتضمن اولده عملا اذا بلغ سن العمل . أما ان يطالب التضحية من المواطن قبل أن نضع امامه الخطة العامة التى يعرف بموجبها مركزه المادى والاجتماعى فهو خطأ فنى ونفسى وتحميل للمواطن أكثر مما يجب

وحتى عند نشر السيد الوزير لمشروع الميزانية ، فانه جاء مختصرا ليس من السهل على غير المتخصص ادراك أهدافه ، وكان من

أما عن الضريبة العامة على الدخل فإن كون السعر على الشريحة العليا ٨٠ ٪ لا يدل على أن عبء الضريبة عال فعلا ، لأن الجزء الخاضع للضريبة من الدخل جزء ضئيل فبعض المزايا العينية التي يتمتع بها بعض الأفراد ذوي الدخل العالي لا تدخل في حساب الدخل الضريبي ، وكذلك الأمر بالنسبة لقوائد سندات الدولة ، وللدليل على أن رفع سعر الضريبة لم ينتج ما كان ينتظر منه أن المقدر تحصله من ضريبة

[illegible]

أجرى في أول إبريل الماضي تخفيض
في أسعار القطاعي للسلع ، في بلدان
الاتحاد السوفيتي ، وشمل التخفيض
الجازولين والكروسين وزيوت
المحركات بنسبة ٢٥ ٪ . وهكذا
يصبح سعر لتر الجازولين في موسكو
١٦٥٠ روبية .

دكتور عبد الرازق محمد حسن
مدرس الاقتصاد بكلية التجارة
جامعة القاهرة

سياسة التوسع في المنشآت الصناعية

الناحية الثالثة من البحث
ناحية المحاسبة
تابع ٣

استخدام النسب

في المقال السابق رأينا ان محاسب المنشأة أعد مقارنة بين مركز المنشأة في تاريخين لاقفال الميزانية وقارن كل رقم بقرينه في العام الماضي لمعرفة قيمة ما اصابه من زيادة او نقص .

ولكن هذه المقارنة البسيطة قد لا تكفي في كثير من الاحيان لتكوين فكرة صحيحة عن سير العمل ولذلك فانه يجمل بهذا المحاسب ان يلجأ الى طريقة نسبة الارقام الى الارقام السابقة - وهي المعروفة بطريقة النسب - بغية الوصول الى فكرة رياضية صحيحة عن سير العمل بالمنشأة

مثال توضيحي

اذا كان رقم المشتريات يزيد عن رقم السنة السابقة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه فماذا يعنى هذا الرقم بمفرده، انه لا يعنى شيئاً سوى هذه الحقيقة الحسابية المجردة الخالية من كل فائدة ما

فان هذا الفرق يعتبر جسيماً - فعلاً - اذا كان رقم مشتريات العام الماضى ٢٠٠٠ ج فقط . ولكنه لا يعتبر شيئاً ذا بال اذا كان رقم العام الماضى ٢٠٠٠٠ ج مثلاً وهو - بمفرده - لا يدل اية دلالة على سير العمل بالمنشأة فقد تكون المبيعات زادت بنفس المبلغ - او ربما بأكثر منه

سنة ١٩٥٢	سنة ١٩٥١
٥٥٠٠٠	٥٠٠٠٠
٩٠٠٠٠	٧٥٠٠٠
المشتريات	المشتريات
المبيعات	المبيعات

وهنا نجد ان المقارنة وضحت جداً - فان مشتريات سنة ١٩٥٢ تبلغ (مرة وعشر) مشتريات سنة ١٩٥١ - بينما زادت المبيعات (مرة وعشرين)

فميزة النسبة اذن السهولة والتوضيح والالمام السريع بالمركز المطلوب فحصه

النسبة المئوية

هى نفس طريقة النسبة ولكن الاساس يكون فيها رقم ١٠٠ توحيداً للمقارنة وتسهيلاً لها

مثال توضيحي

انظر مثلاً المثال التالى للمفاضلة بين طريقة المقارنة وطريقة النسب المئوية

البند	رقم ١٩٥٢	رقم ١٩٥١	الزيادة الطارئة	النسبة المئوية للزيادة الطارئة
صافي المبيعات	٩٦٩١٤٠	٦١٥٤٦٠	٢٥٣٦٨٠	٤١٢٨٪
يخصم : ثمن تكلفة المبيعات	٢٥٣٦٨٠	١٧٨٢٥٠	٧٤٤٢٠	٢٦٢٠٪
مجموع الربح على المبيعات	٧١٥٤٦٠	٤٣٧٢١٠	٢٧٨٢٥٠	٦٤٨٩٠٪
يخصم : مصروفات البيع	١٧٨٢٥٠	١١٧٨٢٠	٦٠٤٤٣٠	٤٨٩٠٪
صافي الربح على المبيعات	٥٣٧٢١٠	٣٢٠٣٩٠	٢١٦٨٢٠	٦٦٦١٪
يخصم : مصروفات عمومية	١١٧٨٢٠	٨٠٥١٠	٣٧٣١٠	٢٤١٩٪
وإدارية	٩٦٩١٤٠	٧٥٤٤٠	٢٩٣٧٠	٣٨١٣٥٪
صافي لربح	٤١٩٨٢٠	٢٣٧٢٨٠	١٨٢٥٤٠	١٠٢٢٢٪

لا شك في ان النسب المئوية اوضح كثيراً من الارقام المحددة في العمود الاسبق

نفت نظر

اذا كانت المقارنة تشمل ثلاث سنوات او أكثر مثلاً - فيجب ان نختار سنة معينة (السنة الابعة للبحث) كأساس لنا وننسب جميع الارقام لارقامها حتى تكون المقارنة على أساس سليم

استخدام النسب المئوية

تلقف الامريكان هذه الطريقة فاستخدموها لنهاية المدى . ولم يتركوا - أو لم يكادوا - نسبة يمكن الوصول اليها دون أن يستخدموها وينتفعوا بها اكبر فائدة ونفع - وأصبحت هذه النسب المئوية محددة ومقررة

ولا بأس من ان نورد بعض هذه النسب المفيدة

مفردات الميزانية الى مجموعها

الاصول	النسبة المئوية المخصوص	المستحققات
النقدية	٤٠٠٠	٧٪
الذمم	١٢٠٠٠	٢٢٪
الجرد	٢٢٠٠٠	٤١٪
الاصول الثابتة	١٦٠٠٠	٣٠٪
المجموع	٥٤٠٠٠	١٠٠٪
		١٧٠٠٠
		٣١٪
		٣٠٠٠٠
		٥٦٪
		٧٠٠٠
		١٣٪
		٥٤٠٠٠
		١٠٠٪

للاستاذ

موسى صهت

نسبة رقم ١٩٥٢ : ١٩٥١
١ و ١
١ و ٢

مفردات حساب الارباح والخسائر بالنسبة لاصافي المبيعات

النسبة المئوية للمبيعات	المبيعات
١٠٠٪	٢٠٠٠٠٠
٧٥٪	١٥٠٠٠٠
٢٥٪	٥٠٠٠٠
٢٠٪	٤٠٠٠٠
٥٪	١٠٠٠٠
	ثمن تكلفة المبيعات
	مجموع الربح
	المصروفات
	صافي الربح

ولا شك ان هذه النسب المئوية تعطي صورة واضحة عن المنشأة في ناحية مجمل ربحها وصافي ربحها بالنسبة للمبيعات

دراسة رأس المال العامل

ان رأس المال العامل لمنشأة ما هو زيادة أصولها المتداولة على خصومها المتداولة ولناخذ المثال التالي لاجراء هذه الدراسة

الاصول المتداولة	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٠
النقدية	٢٢٣٦٠	٢١٠٨٥	١٠٧٤٠
الذمم	٢١٥٤٢٠	١٦٨٨٤٥	٢٣٩٢٤٠
اوراق القبض	٣٤٠٥٠	٤١٦٠٠	٥٠٠٩٥
المجموع	٢٤٩٤٧٠	٢١٠٤٤٥	٢٨٩٣٣٥
يخصم احتياطي الديون المشكوك فيها	١١٠٦٥	١٥٤٣٠	٣٠٠٩٥
صافي المستحقات الجرد	٢٣٨٤٠٥	١٩٥٠١٥	٢٥٩٢٤٠
بضاعة تامة الصنع	٥٠٧١٠	٤٢٣٠٠	٣٧١٥٠
بضاعة في دور الانتاج	٣٠٢٦٠	٢٤٨٦٠	١٧٦٥٠
مواد اولية	٣٣٤٣٠	٣٧٠٥٠	٢٥٢٦٠
مجموع الجرد	١١٤٤٠٠	١٠٤٢١٠	٨٠٠٦٠
مجموع الاصول المتداولة	٢٧٥١٦٥	٣٢٠٣١٠	٣٥٠٠٤٠
الخصوم المتداولة	٣٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٨٥٠٠٠
مطلوبات للبنوك	٦٨٢١٥	٥١٣٥٠	٦٤٢١٠
مطلوبات للغير	٢٥٤٣٥	٢٢٦٨٠	٢٠٤٩٠
مهايا واجبور ومصرفات مستحقة	١٢٣٦٥٠	١٢٤٠٣٠	١٦٩٧٠٠
راس المال العامل اوصافي الاصول	٢٥١٥١٥	١٩٦٢٨٠	١٨٠٣٤٠

وسنبين في العدد التالي ان شاء الله تعالى الدراسات المختلفة التي يمكن اجراؤها على هذا البيان

موسى حقي

بتروليات

انتاج الزيت في الكويت

اصدرت شركة زيت الكويت تقريراً عن نشاطها في خلال السنوات الست الماضية تضمن فذلك عن تاريخ انشاء الشركة في عام ١٩٣٣ بواسطة مجموعة من الشركات الانجليزية والامريكية وقد منحت حقاً مطلقاً في استثمار زيت رقعة الكويت كلها لمدة ٧٥ عاماً .

وفي عام ١٩٣٥ بدأت الشركة أعمال البحث الجيولوجي التي مهدت لأعمال الحفر التي بدأت في آخر مايو ١٩٣٦ في منطقة الجهرة . وقد بلغ الحفر في هذه المنطقة الى عمق ٧٩٥٠ قدماً غير ان النتيجة التي أسفرت عنها هذه الأعمال هي أنها برهنت على وجود زيت في الباطن ، ولكن مقاديره لا تشجع على اتجاhe على الاسس التجارية .

وفي عام ١٩٣٨ ، قامت الشركة بتجربة جديدة في منطقة البرقان ، فحشرت على الزيت بمقادير وفيرة ، وبعد هذا الحقل اليوم أكبر حقل فريد في العالم . وبلغ عدد الحقول التي حشرت في منطقة البرقان بين عامي ١٩٣٨ و ١٩٤٢ ثمانية حقول واستمرت أعمال التنقيب عن الزيت وعن الماء حتى عام ١٩٤٢ ، عندما قامت ظروف الحرب عقبة في سبيل المضي في الانتاج وبزوال ظروف الحرب وقيودها ، أمكن لشركة زيت الكويت أن ترسم لها برنامجاً طويل الامد كان من نتيجته أن ارتفع انتاج الزيت من ٣ ٢/٤ من ملايين الاطنان في عام ١٩٤٦ الى نحو ٢٨ مليوناً في عام ١٩٥١ فارتفعت منزلة الكويت بين الدول المنتجة للزيت في العالم .

بنوك جديدة

يفتح في استنبول ثلاثة بنوك جديدة هي بنك استنبول وبنك اكسبريس وبنك ديمير . وقد أنشأ البنك الاخير مستوردو الحديد في تركيا .

وقد شاع في الاوساط الاقتصادية أخيراً أن الدكتور شاخات الاقتصادي الالماني المعروف سيفتتح فرعاً لمصرفه الجديد في احدي عواصم الشرق الاوسط ، ومن المحتمل أن يقع اختياره على دمشق لتكون مقراً لهذا الفرع .

مشروع الغاب في سوريا

أتم وزير الاشغال في سوريا تقدير تكاليف مشروع تجفيف مستنقعات الغاب في سوريا ، وتقدر هذه التكاليف بما يتراوح بين ثلاثة وأربعة ملايين ليرة سورية ، ويستغرق تنفيذ المشروع عامين .

نقص صادرات الاسمنت اللبناني

تقوم كثير من البلاد العربية بانشاء مصانع للاسمنت أو توسيع انتاجية المصانع الموجودة فعلاً ، وبذلك تستغنى عن الجزء الاكبر من واردات الاسمنت وكانت لبنان تصدر قدراً كبيراً من الاسمنت الذي تنتجه الى البلاد المجاورة وخاصة الى سوريا والاردن الا انه بعد التوسع في انتاج الاسمنت في سوريا وقرب افتتاح مصنع لانتاج الاسمنت في الاردن ، نقصت صادرات الاسمنت اللبناني بشكل حاد من ١٦٥٥ طن قيمتها ٣٦ مليون ليرة لبنانية عام ١٩٥١ الى ٢١٣ ألف طن قيمتها ١٤ مليون ليرة عام ١٩٥٢ . وكان معظم الخفض في الصادرات الى سوريا التي نقصت من ٤٢٧ ألف طن قيمتها ٢٧ مليون ليرة عام ١٩٥١ الى ٩ آلاف طن قيمتها ٦٠٠ ألف ليرة فقط . وبالنسبة للاردن انخفضت صادرات الاسمنت اللبناني اليها من ١٠٧ ألف طن قيمتها ٦٠٠ ألف ليرة عام ١٩٥١ الى ٦٦ ألف طن قيمتها ٤٠٠ ألف طن عام ١٩٥٢ .

وفي أواسط عام ١٩٥٢ ، كان في الكويت ١٣١ بئراً للزيت ، يستخرج هذا السائل المعدني من ١١٧ بئراً منها هذا وتقوم معاملات الشركة مع شيخ الكويت على أساس مناصفة الارباح

التشريعات التجارية والمالية الجديدة في مصر

الرسم القيمي على الواردات

الرسم القيمي المفروض على الواردات بالنسبة لبعض الاصناف المستوردة

نشر فيما يلي نص المرسوم بتعديل الرسم القيمي المفروض على جميع الواردات بالنسبة لبعض الاصناف المستوردة .

مادة ١ - يحمل الرسم القيمي على الاصناف المبينة في الجدول الملحق بهذا المرسوم وفقا للفئات الواردة به بدلا من الفئات المنصوص عليها في المرسوم الصادر في ١٢ مايو سنة ١٩٣٢ والمراسيم المعدلة له

وكل بضاعة لم تكن قد دفعت عنها الرسوم الجمركية قبل تاريخ العمل بهذا المرسوم تفرض عليها الرسوم المقررة به .

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا المرسوم ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢٢	جبن	% ٠.٨
٢١	مسلى وزبدة طازجة او مملحة	% ٠.٨
٥٦	(١) - ا عجوة	% ٠.٨
٥٦	ب موز	% ٠.٨
٥٧	رمان ، برتقال ، يوسفى ، ليمون	% ٠.٨
	حلو وفواكه مماثلة	% ٠.٨
٥٨	تين	% ٠.٨
٥٩	(١) عنب غص	% ٠.٨
٦١	نفاح ، كمثرى وسفرجل غصه	% ٠.٨
٦٢	(١) مشمش وخوخ غصه	% ٠.٨
٦٣	(١) قراون	% ٠.٨
٦٣	ب بطيخ	% ٠.٨
٦٣	د قمر الدين	% ٠.٨
٨٧	ج خروب	% ٠.٨
١٠٨	ب زيوت وشحوم وزبدة من اصل حيوانى او نباتى سواء اكانت متحدة بالهيدروجين ام اخضعت لعملية مماثلة ، لغير الصناعة	% ٠.٨
١٠٩	شحوم غذائية اصطناعية: مرغرين شحم خنزير اصطناعى وغير ذلك	% ٠.٨
١٩٢	مغزيت خام ودولوميت خام	% ٠.٣
٢٩٣	صابون عادى بما فى ذلك صابون الكاربولىك جامد او رخو	% ٠.٨
٢٩٣	ب خشب قشرة	% ٠.٣
٢٩٣	ج غيرها	% ٠.٨
٤٧٦	(١) الياف تركيبية رقم ٦ دينيه او اكثر لصنع اقمشة تصفية الزيوت وما شابه	% ٠.٣
٦٣٨	(١) او ا سلك حديد وصلب خام	% ٠.٣

الرسم القيمي الاضافى على بعض صناف الواردات وفيما يلى نص المرسوم الصادر بتعديل الرسم القيمي الاضافى على بعض اصناف الواردات

مادة ١ - يحصل الرسم القيمي الاضافى على الاصناف الموضحة في الجدول الملحق بهذا المرسوم بواقع الفئات الواردة به بدلا من الفئات الواردة بالجدول الملحق بالرسوم

الصادر في ٦ اغسطس سنة ١٩٥٢

وكل بضاعة لم يكن قد دفع عنها الرسم القيمي الاضافى قبل تاريخ العمل بهذا المرسوم تفرض عليها الرسوم المقررة به .

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

بند التعريفه بيان الاصناف وحده التحصيل بالقيمة

٢١	(١) ريش الزينة غير مجهز ولا مركب وجلود طيور بريشها مجففة او مملحة وقصب الريش	% ٣.٠
٣٥	(١) بيض سمك (ماعدا الخبيارى وابداله) ولو مملحا لوقايتيه اثناء النقل	% ٣.٠
٣٥	ب بيض حيتان وبيض اسقمري وما شابه	% ٣.٠
٣٧	اولو حر	% ٣.٠
٤٣	ازهار واكمام واغصان باوراقها وورق شجر وفروع واعشاب للباقات اول الزينة ، باقات واكاليل	% ٣.٠
٤٤	فطر (عيش غراب) . كماسة (طرطوفة)	% ٣.٠
١١٢	عجينة اكباز	% ٣.٠
١١٦	خبيارى وبطارخ وغيرهما من بيض الاسماك الصالحة للاكل	% ٣.٠
١٢٢	مصنوعات سكرية	% ٥.٠
١٢٣	(ب) كاكاو مدقوق او مسحوق او معجون او بشكل اقراص او غير ذلك	% ٣.٠
١٢٤	شكولاتة	% ٥.٠
١٣١	منتجات المخازن الفاخرة والفطائر والبسكويت	% ٤.٠
١٣٣	الى ١٣٧ مستحضرات الفواكه والبقول والخضر	% ٣.٠
١٣٩	الى ١٤٤ مستحضرات الفواكه والبقول والخضر	% ٣.٠
١٤٨	خردل مجهز	% ٣.٠
١٤٩	صلصات وتوابل مماثلة	% ٣.٠
١٥٣	ليمونادة غازية او غير غازية	% ٣.٠
١٥٤	بيرة (٢٠% مع حد ادنى لا يقل عن ١٢ ملليم اللتر)	% ٣.٠
١٥٥	شراب العسل	% ٣.٠
١٥٦	شراب النفاح والكمثرى	% ٣.٠
١٥٧	شراب العنب (عصارة العنب الفص غير المختمر)	% ٣.٠
١٥٨	انبذة عادية ناتجة فقط من اختمار العنب الفص او الزبيب	% ٤.٠
١٥٩	انبذة عنبرية ، مستلا (عصيرعنب مضاف اليه كحول) ، فرموت انبذة فاخرة حلوة كانت او غير حلوة ، انبذة محضرة بنباتات عطرية	% ٤.٠
١٦٠	انبذة فوارة	% ٤.٠
١٦٢	عرق (اود فى) ٤٠% مع حد ادنى لا يقل عن ١٣٠ ملليم اللتر من الكحول الصرف المشتملة عليه)	% ٣.٠
١٦٣	مشروبات عنبرية ، مشروبات روحية اخرى محلاة او معطرة (٤٠% مع حد ادنى لا يقل عن ١٣٠ ملليم	% ٣.٠

اللتر من الكحول الصرف المشتملة عيه

١٧٦	دخان مصنوع	% ٢.٠
١٧٧	سيجار	% ٤.٠
٢٦١	أ ب افلام سينمائية مظهره ايجابية	% ٣.٠
٢٨٦	زيوت طيارة من اصل حيوانى مثل زيت فرون الايل وزيت ديپيل	% ٣.٠
٢٨٩	مياه معطرة عطرية ، كحولات نباتات او ازهار او اثمار	% ٢.٠
٢٩١	عطورات ما عدا صابون التزيين (التواليت)	% ٢.٠
	(١) مساحيق ومعاجين وسوائل تنظيف الاستان	% ٢.٠
	(ب) غيرها	% ٤.٠
٢٩٢	صابون نواليت ، صابون عطرى بما فى ذلك الصابون الذى قاعدته الكحول	% ٣.٠
٢٣٩	جلود من جميع الانواع مطلية بالبرونز او مذهبة او مفضضة او ملونه او كان عليها رسوم او زخارف بارزة وما شابه	% ٣.٠
٢٤٠	جلود مصبوغة او ممركة (ماروكان)	% ٣.٠
٢٤٦	قفازات من جلد	% ٣.٠
٢٥٣	حقائب ، اكياس نقود ، اكياس سفر ، علب للبرانيط او للاجهزة الفوتوغرافية او لاسلحة الصيد او للالات الموسيقية وما شابه	% ٣.٠
٢٥٤	جميع الاصناف الاخرى الناتجة من صناعة الجلود الممركة (ماروكان)	% ٣.٠
٢٦٠	فراء مشفولة او جاهزة	% ٤.٠
٤٠٩	ابواب وشبابيك وستائر من خشب (حصيرة) ودرف بصلعات ودرف سد منظوية واستورات خشب وتجليدات وقطع من مصنوعات التجارة مجمعة او غير مجمعة وسواء اكانت جميع هذه الاصناف بحدايده او بدونها	% ٣.٠
٤١٢	خردوات من خشب : ادوات منزلية وجميع اصناف الخردوات الاخرى المصنوعة من خشب	% ٣.٠
٤١٣	علب مجوهرات ومصوغات وعلب عادية وصوانى وبارافانات من خشب مورنش او مطلى باللك ، كل ذلك من طراز صينى او يابانى	% ٣.٠
٤١٤	خراطة من خشب ، اصناف من خشب منقوش لم تذكر فى موضع آخر	% ٣.٠
٤١٥	(ب) اثاث خشب	% ٤.٠
٤٤٩	ورق موبيليا او ورق حائط	% ٣.٠
٤٥٥	ظروف للخطابات او المراسلات من جميع الاحجام ، ورق للخطابات والكرتات للمراسلات مستوردة مع ظروفها فى علب او ظروف الخ . .	% ٣.٠
٤٥٦	ورق دانتيل وورق تطريز ولو مطبوعا	% ٣.٠

٨٤١ الى ٨٤٢ ساعات من ذهب أو من
بلاطين ٢٠٪
٨٤٤ ظروف ساعات وشناير ظروف ٢٠٪
ساعات من ذهب أو من بلاطين ٢٠٪
٨٥٢ الى ٨٦٣ آلات موسيقية ٢٠٪
٨٧٠ أ خراطيش للصيد ٢٠٪
٨٧٨ ب فرش فاخرة ٢٠٪
٨٨١ لعب أطفال ٢٠٪
٨٨٢ لعب مجتمعات ٢٠٪
٨٨٣ أشياء للمهرجانات ٢٠٪
٨٨٤ أصناف ولوازم لشجرة عيد الميلاد ٢٠٪
٨٨٦ أصناف من معدن عادى مخصصة
للزينة أو للاستعمال الشخصى ٤٠٪
٨٨٧ أزهار ٢٠٪
٨٨٩ ايدى ريش كتابة بخزانة وأقلام
حبر (سيلوجراف) وخزانات
رصاص أقلام وأيدى أقلام رصاص
وقطع منفصلة لكل هذه الأشياء ٢٠٪
٩٨٠ غلايين للتدخين وأغامدها ٤٠٪
٩٩١ ماسم وأغامدها ٤٠٪
٨٩٤ الى ٨٩٦ تحف فنية وتحف ٤٠٪

أو للمطبخ أو للفرش أو للتواليت ٢٠٪
٥٤٤ جميع الاصناف الاخرى المغطاة
أو ابجاجة ٢٠٪
٥٤٦ أحذية ٢٠٪
٥٥٠ - ٥٥١ برانيط للسيدات ٢٠٪
٥٥٦ الى ٥٦٢ ريش زينة مجهز وأصناف
أخرى أدوات البرانيط ومراوح ٢٠٪
٥٧٩ تماثيل نصفية وتماثيل كاملة ودمى
كبيرة وصغيرة وكذا الأشياء المعدة
للزينة أو للآثاث أو للمكاتب ملونة
كانت أو غير ملونة من جبس أو
رخام أو مرمر أو من أحجار أخرى
أو من اسمنت ٤٠٪
٥٩١ لآلى وأزهار اصطناعية وأكاليل
وأصناف مماثلة من فخار أو قيشانى ٢٠٪
٥٩٢ تماثيل نصفية وتماثيل ، وتماثيل
صغيرة ودمى صغيرة وكبيرة وأصناف
مستظرفة وجميع أشياء الزينة
والآثاث والأرفف والمكاتب من طين
محروق أو صلصال أو فخار أو
مايوليك أو من صيني أو باريان ٤٠٪
٥٩٣ ب ٣ مصنوعات من صيني مزخرفة
بألوان متعددة أو بذهب بما في ذلك
الباريان والبسكويت ٤٠٪
٥٩٨ مرايا مبروزة ٢٠٪
٦١١ ب أصناف من منتجات صناعة
الاقطاح وجميع قطع طواقم السفرة
أو التواليت من زجاج أو كريستال
ولو كان لها لوازم أو تركيبات من
معدن أو من مواد آخر (١) ٢٠٪
٦١٧ ب - ج خرز ومصنوعات مزججة ٢٠٪
٦١٨ أحجار للحلى (أحجار كاذبة)
منحوتة كانت أو مشكلة بقوالب
ولكن غير مركبة ٢٠٪
٦٢٠ ثريات من زجاج أو بللور وأجزاءها ٢٠٪
٦٢٥ أحجار كريمة خام أو مشفولة غير
مركبة (٢) ٢٠٪
٦٢٦ أحجار نصف كريمة بما في ذلك
الأحجار التركيبية خاما كانت أو
مشفولة ولكن غير مركبة ٢٠٪
٦٢٧ مصنوعات الصياغة من فضة أو ذهب
أو بلاطين ٢٠٪
٦٢٧ مكرر مصنوعات الصياغة وجميع
المصنوعات من معدن عادى المذهبة
أو المفضضة والأصناف المصنوعة
من معدن عادى أو أية مادة أخرى
المطعمة أو المسكوة أو بدائير من
معدن ثمين ٤٠٪
٦٢٨ حلى ومجوهرات ٢٠٪
٦٧٣ أسرة وطاولات ومقاعد وموبليات
أخرى من حديد أو صلب (٣) ٢٠٪
٦٩٩ أسرة وآثاث من نحاس ٢٠٪
٧٠٥ أسرة وآثاث من نيكل أو مطلية به ٢٠٪
٧٥٠ مكرر تماثيل نصفية وتماثيل ،
صغيرة ودمى صغيرة وكبيرة وأشياء
لتزيين داخلية المنازل والآثاث
والأرفف والمكاتب سواء أكانت
بأجهزة للإضاءة أو بدونها ٤٠٪
٧٥١ أجهزة للتشوير وأصناف صناعة
اللامبات والتحف ٢٠٪
٧٨٨ أدوات التدفئة الكهربائية وأجهزة
كهربائية وفنية كهربائية للاستعمال
المنزلى ٢٠٪
٨٠٤ ب سيارات لنقل الأشخاص ٢٠٪
٨٢٣ أجهزة فوتوغرافية وسينمائية قابلة
للحمل ٢٠٪

٤٥٨ ج علب بأنواعها من ورق أو كرتون
بطبع أو نصوير أو بدونها ومزينة
كلها أو بعضها بجند أو عاج أو
صدف أو حجارة أو بسليوليد أو
مواد مربة أو بقماش أو بغيره ٢٠٪
٤٦٤ جميع مصنوعات الورق أو
الكرتون التى لم تذكر وبم يشتمل
عليها موضع آخر (تستثنى من
ذلك اللوحات للمدارس والارردواز) ٢٠٪
٤٦٩ أ - ج - د ورق رسومات
جرافير وشبهها وفوتوغرافير
وفوتولوغرافيس وما شابه
ورسومات منقوشة بالضغط أو
مطبوعة بالحجر ورسومات بألوان
متعددة (كروموس) وصور طبع
على ورق افرخ وسائر اصناف
صناعة الصور بما في ذلك النتائج
ومشتملات مجاميع الصور
الفوتوغرافية وكذا الكارت بوستال ٢٠٪
٤٧٨ (١) خيوط من حرير طبيعى مهيأة
للبيع بالتجزئة (يستثنى من ذلك
خيوط الجراحة) ٢٠٪
٤٧٩ أصناف من حرير طبيعى ومشافته
وزغبارة صرف (يستثنى من ذلك
قماش المناخل) ٤٠٪
٤٧١ مدرر أصناف من حرير طبيعى
ومشافته وزغبارة مخطوطة بحرير
صناعى تباع فيها نسبة الحرير
الطبيعى (١) اقل من ١٥٪ ٤٠٪
ب (١٥٪ أو اقل) تستثنى من
ذلك الافمسة بما فيها العظيمة
والبيولوش ٢٠٪
٤٧٩ ثابت (١) أصناف من حرير طبيعى
ومشافته وزغبارة مخطوطة بمواد
نسج أخرى (غير الحرير
الصناعى) تبلغ فيها نسبة الحرير
الطبيعى اكثر من ٢٠٪ ٤٠٪
٤٧٩ رابع من ١ الى ٧ أصناف حرير
صناعى صرف ٢٠٪
٤٧٩ خامس أصناف حرير صناعى
مخطوطة بمواد نسج أخرى غير
الحرير الطبيعى تبلغ نسبة
الحرير الصناعى فيها اكثر من
١٠٪ (٣) ٢٠٪
٤٨٦ (١) الى (هـ) أصناف من صوف أو
من اوبار مماثلة للصوف ٢٠٪
٤٨٧ (١) سجاجيد صوف بعقدة مربوطة
أو ملفوفة من جميع الموارد بما في
ذلك اسجاجيد التقليد ٢٠٪
٤٩٩ ب - و - د -
أصناف من قطن ٢٠٪
٥٢٦ أصناف شغل الستارة من حرير
طبيعى أو مشافته أو من فضلات
مشافته صرفا كانت أو خليطا منها
أو مخلوطة بمواد نسج أخرى
أو بخيوط كاو تشوك وسواء أكان
أم لم يكن بها معدن ٤٠٪
٥٢٦ مكرر أصناف شغل الستارة من
حرير صناعى صرفا كان أو مخلوطا
بمواد أخرى (غير الحرير الطبيعى)
أو بخيوط كاو تشوك ، وسواء أكان
أم يكن بها معدن بما في ذلك ورق
السابلوز والتكستيلوز والمواد
المماثلة تبلغ نسبة الحرير الصناعى
فيها اكثر من ١٠٪ ٢٠٪
٥٤٠ ملابس وأجزاء ملابس ٢٠٪
٥٤١ بياضات وأجزاء بياضات (ملابس) ٢٠٪
٥٤٢ بياضات وأجزاء بياضات للمائدة ٢٠٪

الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية

تصدر نصف شهرية مؤقنا

صاحب الامتياز عبد الله فكرى باطر

رئيس التحرير أحمد عثمان

مدير الادارة فؤاد الجمنزورى

مدير الادارة نجاة

١٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات تنشر على ايام اذاعة المجلة

الاشتركاكات في مصر مبنية على نصف فنية

في سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة

الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشا سوريا

أو لبنانيا أو فلسا

في المملكة العربية السعودية ٣٧٥

قرشا صاعا

في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك

وكولومبيا والبرازيل ١٧ دولار

فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة

جنيها مصرى أو ٦/٤/٥ جنيهات انجليزية

تسدد باموال مصر والسودان فقط

بموجب اذونات أو مولات بريرة أو شيكات

وفي الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة

أو حوالة نقدية

اقتصاديات الثورة

تابع المنشور على ص ١١

وأسرع في نتائجه من أى توسع صناعى ثم أن التوسع الزراعى يلقى تشجيعا أكبر من أصحاب رؤوس الأموال الذين لا يزالون يعدون الصناعة ضربا من المغامرات التى لم يالفوها فضلا عن ذلك كله فإن المشاهد اليوم أن كثيرا من فروع الصناعة المصرية أصبح يعتمد الى حد كبير على السوق الريفية التى أصيبت فى الوقت الحاضر بتقلص كبير وانكماش ظاهر مما سبب ظهور أزمة الكساد التى تعانيها البلاد اليوم . . . فلقد أصبحت السوق فى حال يرثى لها اذ لم تعد تستطيع أن تستوعب منتجات المصانع بسبب ضعف القوة الشرائية لدى جمهور المستهلكين الزراعيين الذين يؤلفون فى الواقع نسبة كبيرة من جمهور المستهلكين عامة . . .

والتوسع فى الانتاج الزراعى يعود على البلاد بفوائد سريعة تفوق فى سرعتها أى توسع صناعى ، اذ أن هذا التوسع الاخير يحتاج لفترة تدريب مهنى قد تطول ، ويحتاج لرؤوس أموال ضخمة لم نعرف السبيل الى الحصول عليها ، فمن قائل انه يجب تمويل مشروعاتنا الجديدة عن طريق رؤوس الاموال الاجنبية ، الى قائل بأن تمويل مشروعات التنمية الصناعية يجب أن يكون عن طريق الحكومة والقروض الداخلية وسندات اصلاح الزراعى ومساعدات البنك الصناعى . . . الخ هذا فضلا عن أنه - أى التوسع الزراعى يلقى يسرا فى تمويل مشروعاته وسهولة فى الحصول على نتائجها السريعة .

وثمة شئ آخر ، فإن اصلاح الزراعى يؤدى حتما الى الاستغناء عن الاستيراد الخارجى للحبوب والفلال والاكتفاء بالمنتج محليا مما يعود على بلادنا بأكبر الفوائد ويقلل من قيمة العجز الذى يعانيه ميزاننا التجارى عاما بعد عام ، فضلا عن أنه سيوفر الغذاء لأفراد الشعب وسيخلق لنا سوقا دولية خارجية تصدر اليها فائض هذه المنتجات ونستورد بدلا منها الحامات والآلات اللازمة للصناعة ، ويكون التوسع الزراعى اذن تمهيدا بل شرطا أساسيا للتوسع فى الصناعات المحلية واقامة صناعات جديدة . . . جورج يعقوب

تجارة مصر وبريطانيا

تابع المنشور على ص ٧

مضخات	٢٩١١٥	٨٥٢٦٢
آلات تكييف هواء	٥٥٣٤	٧٦٢٧٥
آلات نسيج	١١٤٠٩٩	٢٠١٠٧٤
منسوجات وخيوط قطنية	٨٣٥٧٨	٥٠٠٧٢٧
منسوجات وخيوط صوفية	١٣٤١٦٩	١٣٦٣٠٦٥
منسوجات حريرية وخيوطها	١٧٤٧٧	٥٠٨٤٧
حبال وضادات ومنسوجات تيلية وغيرها	١٣٤٣٦	٨٩٧٤١
مواد كيماوية وطبية واصباغ وزيت ودهان	٩٨٨٩٠	٨١١٠٣٩
زيت ودهون وصابون ورق وما شابه ذلك	١٠٠٦٨٨	٥٦٧٢٠٣
مركبات قاطرات ومراكب وبواخر وطائرات وجرارات ودراجات واطارات	١٠٤٢٨	١٠٧٣٦٨
	٩٩٨٠٤٢	١٠٥١٠٢

مصنوعات مطاط	١٢١١٧	٣٠٢٣٨
سلع أخرى مصنوعة وغير كاملة الصنع	١١٨٧٢٤	٢٨١٩٦٤
طرود بريد	٢٠٩٤٦٩	٢٢٦٨٣٩

والجدول رقم ٢ يبين صادرات مصر الى بريطانيا خلال الثلاثة اشهر الاولى من عام ١٩٥٣ مقارنة بنفس الفترة من عام ١٩٥٢

الجدول رقم ٢

منتجات حيوانية	١٢٣٢٨١	٢٩٢٩٥
بصل وخضراوات وفواكه طازجة	٥٦٩٤٥٣	٩٢٦٩٨
أطعمة أخرى	١٤١٨٢٨	١٢٤٠٥٩
مواد خام وغير حديدية	٢١٨٥	٤٣٢٢٢
قطن خام وفضلاته	١٩٢٨٢٨١	٨٩٧٢٩٧١

أما الجدول رقم (٣) فيبين حساب السلع المعاد تصديرها من المملكة المتحدة برسم مصر خلال نفس الفترة مقارنة بمثلتها من عام ١٩٥٢

جدول رقم ٣

الصف	١٩٥٣	١٩٥٢
ماكولات وأطعمة ومنتجات كاكاو	٣١٥٧٣	٦٢١٠٧
مواد تامة الصنع وغير كاملة الصنع	٥٦١	٥٥٠

ويتضح من الجدول الاول ان أهم ما استوردته مصر من بريطانيا ، وزادت قيمته فى عام ١٩٥٣ ، مجموعة المواد المعدنية غير الحديدية ومصنوعات اذ بلغت ١٨٨٠٨٨ جنيهها فى عام ١٩٥٣ مقابل ١٦٩٥٤٦ جنيهها ، أما فيما يتعلق بصادرات مصر الى بريطانيا فيتضح من الجدول رقم ٢ أن هناك مجموعتين من السلع زادت صادراتها ومجموعة قلت صادراتها . اذ زادت قيمة ما يصدر من بصل وخضراوات وفواكه طازجة . ولعل أهم سلعة يتضح النقص فى اقبال انجلترا على استيرادها من مصر هى القطن الخام . مما يدل دلالة صارخة على مدى محاربة انجلترا لمصر فى محصولها الاول ، بل محصولها النقدى . ولكن رب ضارة نافعة ، فقد فتحت انجلترا اسواقا جديدة بامتناعها عن شراء القطن المصرى .

... وبعد !!

اننا نضع هذه الحقائق امام اولى الامر راجين أن تنال اهتمامهم ، وسندع الارقام والاحصاءات تتحدث عن نفسها . . .

وسندع الزمن يجيب على الاحداث
أحمد زكى عبد الله دى
بكالوريوس تجارة

نشاط مجلس الانتاج القومى

انشاء صومعتين لتخزين الحبوب فى الاسكندرية والقاهرة

سبق أن شكلت لجنة فى أوائل عام ١٩٥٢ بوزارة التجارة والصناعة لبحث موضوع تخزين الحبوب فى مصر . ومثلت فى هذه اللجنة وزارات التجارة والصناعة والزراعة والتموين والمالية ومصلحة الجمارك والبنك الصناعى وبنك التسليف الزراعى والتعاونى وبنك مصر وغرفة صناعة الطحن وتجارة الحبوب وشركات الايداع المصرية وأساتذة الجامعة الفنين .

وقد استعرضت اللجنة ظروفنا الاقتصادية الحالية وما للصوامع من مزايا وفوائد عديدة اذ تبلغ الخسارة السنوية فى كميات القمح فقط الخاصة باستهلاك المدن وحدها بحوالى ثلاثة ملايين من الجنيهات . ووافقت اللجنة بالاجماع على ضرورة تنفيذ مشروع اقامة الصوامع والمخازن فى أقرب فرصة .

وعلى أثر تكوين مجلس الانتاج القومى فى يناير ١٩٥٣ عرضت وزارة التجارة والصناعة هذا التقرير على المجلس لاتخاذ التوصيات الكفيلة بتنفيذه خاصة وان موضوع انشاء الصوامع يرجع الى عام ١٩٣٥ عندما اعتمدت الحكومة فى ميزانية عام ١٩٣٥ مبلغ ٥٠ ألف جنيه لانشاء صوامع بمنطقة أثر النبى ، وضاع الوقت الكثير فى الاتصالات والمباحثات فى هذا الشأن الى أن وقعت الحرب العالمية الاخيرة فأوقفت التنفيذ

وفى ١٩٥٣/٢/٢ عقدت هيئة لجنتى التوسع الزراعى والتمويل بالمجلس جلسة مشتركة برئاسة الاستاذ حسين فهمى رئيس المجلس وحضرها حضرات :

الدكتور عبد الرزاق السنهورى ، وقائد الجناح جمال سالم والدكتور محمد أحمد سليم والاستاذ محمد محمود ابراهيم والدكتور يحيى العلايلى والاستاذ شلبى صاروفيم والمهندس على فتحى والبكباشى المهندس سمير حلمى من أعضاء لجنة التوسع الزراعى والدكتور راشد البراوى والدكتور على الجريتلى (نائب وزير المالية) والمهندس محمد على حسين من أعضاء لجنة التمويل .

وحضر الاجتماع وزراء المالية والاقتصاد والتموين والتجارة والزراعة والدكتور حسنى السعيد مستشار فنى المجلس .

وبعد أن ناقش الحاضرون تقرير وزارة التجارة والصناعة وافقوا على المشروع من حيث المبدأ . الا أنه اثرت عدة نقط خاصة بإمكانة اقامة الصوامع وسعتها وتكاليفها ، فتقرر ان تكون لجنة من الاختصاصيين بوزارة التجارة والصناعة يضم اليها الدكتور راشد البراوى عضو المجلس والدكتور حسنى السعيد مستشار فنى المجلس لاستيفاء المشروع والتقدم بمشروع كامل الدرس من كل ناحية .

وعقدت اللجنة الاخيرة اجتماعين . وفى ١٩٥٣/٥/٣ قدم الدكتور راشد البراوى والدكتور حسنى السعيد تقريراً تضمن ما ارتأته اللجنة بهذا الشأن . وعرض هذا التقرير على المجلس فى جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٣/٥/١٢ . وبعد مناقشة التقرير تقرر تأليف لجنة فرعية من حضرات وزيرى التموين والزراعة والدكتور محمد أحمد سليم سكرتير عام المجلس والدكتور راشد البراوى والبكباشى المهندس سمير حلمى من أعضاء المجلس والدكتور حسنى السعيد لدراسة موضوع انشاء الصوامع والمخازن حسب المواقع والسعات .

وفى جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٣ تقرر انشاء صومعتين احدهما بالاسكندرية وسعتها ٣٠ ألف طن والاخرى بالقاهرة وسعتها ٤٠ ألف طن . كما تقرر تشكيل لجنة من حضرات الدكتور يحيى العلايلى والاستاذ شلبى صاروفيم من أعضاء المجلس والدكتور حسنى السعيد لفحص الاقتراحات الابتدائية التى تقدمت بها الشركات التى تريد القيام بعمل الصوامع وبحث ما تحويه من جديده وذلك تمهيداً للاعلان عن الدعوة التى يوجهها المجلس لانشاء هاتين الصومعتين على أساس التمويل الخاص .

وقد عقدت اللجنة جلسيتين فى ٦،٣ يوليه ١٩٥٣ ، وناقشت بعض العروض المقدمة للمجلس . الا انها وجدت انه لا يوجد تجانس - حيث تقدم بهما

بعض بعض الوسطاء غير الفنين - وليست نتيجة دراسة فنية يمكن استخلاص نتيجة عملية منها يعتمد عليها فى تحرير الدعوة للشركات . لذلك رأت اللجنة ان تكون الدعوة عامة ، وعلى ان تكون المشاريع التى تقدم بها الشركات كاملة وشاملة للنواحي الاتية :

- ١ - التصميم والمواصفات .
- ٢ - طريقة الانشاء .
- ٣ - نوع الآلات .

٤ - طريقة تمويل المشروع وادارته هذا ، وينتظر ان يوافق مجلس الانتاج على توجيه الدعوة لانشاء الصومعتين واعلان الدعوة خلال هذا الاسبوع ، وذلك أسوة بالدعوة التى وجهها المجلس فى شهر مايو الماضى لانشاء مصنع لانتاج الورق من المخلفات الزراعية . وتقدر تكاليف انشاء صومعة الاسكندرية بحوالى ٩٠ ألف جنيه ، وتكاليف صومعة القاهرة بأكثر من متابعة تنفيذ المشروعات التى وافق عليها المجلس مليون وربع مليون جنيه .

سبق ان اعد الدكتور راشد البراوى عضو المجلس مذكرة عن بعض القرارات التى اتخذها المجلس منذ تكوينه فى يناير ١٩٥٣ حتى نهاية مايو الماضى وقد استخلص منها اربع عشرة مسألة - على سبيل المثال - اتخذ فيها المجلس قرارات وتوصيات لم تنفذ بعد .

وقد عرضت هذه المذكرة على المجلس فى جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤ يوليه ١٩٥٣ ، وتقرر فيها ان يعهد الى السكرتيرية الفنية بالمجلس باعداد القرارات التى لم يبت بها بعد من جانب الوزارة والمصالح وابلاغها اليها للعمل على تنفيذها فى أقرب فرصة .

وقد قامت السكرتارية الفنية فعلاً بمخاطبة الوزارات والمصالح المختلفة للاستفسار منها عن الخطوات التى اتخذتها لتنفيذ قرارات وتوصيات المجلس العاجلة .

هذا وينتظر ان يظهر أثر ذلك فى القريب العاجل مما سيعجل من تنفيذ قرارات المجلس .

بعثة المجلس الى فرنسا

قامت بعثة من أعضاء مجلس الانتاج القومى قوامها الدكتور محمد أحمد سليم والبكباشيان المهندسان محمود يونس وسمير حلمى بزيارة بعض أعمال توليد الكهرباء المائية بفرنسا

وبعض الصناعات بها ، كما شاهدت أعمال الري وتوليد الكهرباء بمراكش والجزائر وذلك تلبية لدعوة هيئة الكهرباء بفرنسا .

وقد بدأت الزيارة يوم ٣ يولية ١٩٥٣ فتوجهت البعثة الى المنطقة الوسطى بفرنسا حيث يجرى نهر الدوردون وفروعه ، فزارت السدود المختلفة المنشأة على هذه المجارى المائية وكذلك محطات توليد الكهرباء بها . وهناك درست البعثة وسائل ربط هذه المحطات ببعضها وطريقة تشغيلها كوحدة واحدة تعمل لتزويد باقى انحاء فرنسا بالتيار الكهربائى عند الحاجة وزارت البعثة بعد ذلك مشروع قناة « دونزير موندراكون » على نهر الرون . وهو مشروع ملاحى وكهربائى فى نفس الوقت . اذ أنشأت قناة يزيد قطاعها على قطاع قناة السويس . وهذه القناة تحول اليها مياه النهر لاستخدامها فى الملاحة ، وتولد الكهرباء منها عند قناطر رئيسية تقع على الثلث الاخير من هذه القناة .

ثم انتقلت البعثة الى منطقة الالب فشاهدت محطة الكهرباء المنشأة داخل الصحراء ، منطقة واندون .

ثم عادت البعثة الى باريس فزارت معامل الكهرباء وأعمال الادروليكا التى تجرى فيها الابحاث اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات الضخمة .

ومما يجدر ذكره ، ان هذه الاعمال الكبيرة المذكورة فى مشروع مونية - وهو مشروع السنوات الخمس الاولى ، وترجع نسبته الى المسير مونية وزير مالية فرنسا وقتئذ وهو الذى قام بوضع أسس هذا البرنامج لاعادة بناء الاقتصاد الفرنسى بعد الحرب الاخيرة - وقد تضمن برنامج مونية تكوين « ادارة الكهرباء الفرنسية » . ومهمتها العمل على تنفيذ هذه السدود والمحطات الكهربائيه والقيام بتوصيل التيار الكهربائى حتى النقط الرئيسية فقط . أما التوزيع المحلى فمتروك للهيئات الموجودة فعلا والتى تقوم بمثل هذا العمل . ومن أهم نتائج هذا المشروع أن فرنسا أصبحت الآن تصدر الطاقة الكهربائيه للدول المجاورة لها مثل ايطاليا .

وزارت البعثة بعد ذلك بعض الصناعات الهامة التى يقوم مجلس الانتاج ببحث مشيها فى مصر . فزارت مصنع تكرير سكر المنجر فى منطقة

اراراس . كما شاهدت مصنع الجوت ومصنع الآلات الزراعية . ثم انتقلت البعثة الى مراكش ، فتفقدت مشروع سد بين الوديان والنفق المتصل به ومحطة توليد الكهرباء . وقنوات الري اللازمة لوادى بنى صالح .

كما زارت البعثة مشروع الري ومحطة توليد الكهرباء فى نفيس بجوار مدينة مراكش . وتوجهت الى مزاجان على شاطئ المحيط الاطلنطى وشاهدت فى طريقها المحطات الكهربائيه على نهر وادى الربيع ومشروع الري ببنى سلامة ثم اتجهت الى مدينة وجدة على الحدود بين مراكش والجزائر .

أما فى الجزائر ، فقد زارت البعثة مشروع سد بنى بديل الذى يستخدم للري وتزويد اوران بمياه الشرب . وانتقلت البعثة بعد ذلك الى مشروع وادى اجريون حيث شاهدت سدا حجرياً تحت التنفيذ ، وزارت محطة الكهرباء تحت الارض وهى تتصل بهذا المشروع .

وعادت البعثة الى باريس ومنها الى مصر فوصلت القاهرة صباح السبت ٢٥ يولية ١٩٥٣ .

لتمتعوا على إنارة جديدة



(٣١٥٤٦٠٠٠٠)

مولات اولاد يعقوب كوهنكا شركة مساهمة مصرية

الموزعون الوصيفون :

صناعة السكر في مصر

هل يسد الانتاج الحالى .. مطالب الاسـتهلاك المحلى .. ؟

هل آن الاوان لقيام مصانع جديدة ؟ وأين .. ؟

فتكون جملة الوفر ٤١ جنيها و ٦٠٠ مليم في كل طن . ويكون الوفرا الاجمالي عن ال ١٦٠ ألف طن من السكر هو ٦٠٠٠٠٠ ر ٦٦٠ ألف جنيه سنويا .

من أجل هذا قام نفر من الغيورين على صالح الاقتصاد القومى في البلاد بوضع مشروع جليل الفائدة ، ذلك هو مشروع انشاء مصنع لصناعة السكر من القصب بما يرفع من انتاج البلاد ما قيمته ٦٠ ألف طن سنويا ، بجانب انشاء صناعات ملحقة بها ، وهى صناعة الورق من المصاص المتخلف من صناعة السكر من القصب ، وكذلك استخدام المولاس في صناعة كحول وقود السيارات ، فضلا عن الخمائر وبعض الاحماض العضوية الاخرى المهمة في الصناعة .

وقد اختيرت المنطقة التى ستقام عليها المصانع بعد دراسة وافية وهى بمركز ادفو غربى النيل بمديرية اسوان . وتعتبر هذه المنطقة افضل المناطق جميعا في مديرتى قنا واسوان وهى المناطق التى يجب ان تعم بها مصانع السكر في المستقبل .

هذا فضلا عن وجود منطقة بور تبلغ مساحتها حوالى ٢٠ ألف فدان متاخمة للاراضى الزراعية بمنطقة ادفو سيتم استصلاحها فتزيد بذلك الرقعة الزراعية في البلاد ..

وقد اناب المؤسسون عنهم الدكتور حنفى أبو العلا في تقديم المشروع الى مجلس تنمية الانتاج القومى والى مجلس الوزراء . وقد نال هذا المشروع العناية الجديرة به ، وهو مازال قيد البحث والدراسة في مجلس تنمية الانتاج .

ونحن نرجو أن تؤتى هذه المشروعات ثمارها الطيبة سريعا لتخدم الاقتصاد الوطنى ، وتزيد من القوى الانتاجية وتكافح بطالة الايدى العاملة في البلاد

السكر في مصر ومصنع واحد للتكرير وبيانها مع انتاجها بالطن هو كما يلى :

٤٥٠٠٠ من مصنع أبى قرقاص

٩٠٠٠٠ من مصنع نجع حمادى

٧٥٠٠٠ من مصنع ارمنت

٧٠٠٠٠ من مصنع كوم امبو

اى أن مجموع الناتج المحلى هو

٢٨٠٠٠٠ طن سنويا ، بينما يبلغ

المستهلك سنويا ١٧٨٣٣٦ ر ١٧٨٣٣٦ طن

عام ١٩٤٧ ، ١٩٣٧٠٧ ر ١٩٣٧٠٧ طن

عام ١٩٤٨ ، ٢٥٢١٥٠ ر ٢٥٢١٥٠ طن

عام ١٩٤٩ ، ٢٧٤١٩٤ ر ٢٧٤١٩٤ طن

عام ١٩٥٠ ، ٢٩٦١١٠ ر ٢٩٦١١٠ طن

عام ١٩٥١ ، ٢٨٧٠٠٠ ر ٢٨٧٠٠٠ طن

خلال عام ١٩٥٢

ومن هذا تلاحظ زيادة الكميات

المستهلكة بينما بلغ انتاج هذه المصانع

حوالى ٢٢٦ ألف طن في موسم عصير

سنة ١٩٥٣ .

موقف البلاد

من انتاج المصانع القائمة

ومعنى ذلك ايضا أن البلاد تستثمر في مجابهة العجز في السكر اللازم للاستهلاك المحلى باستيراد كميات وفيرة منه سنة بعد أخرى الى أن يتسنى انتاج ما يلزم للبلاد محليا .

ولو قدرنا أن ما تستورده البلاد سنويا من السكر هو حوالى ١٦٠ ألف طن علاوة على الناتج محليا ، ولو قدرنا أن متوسط ثمن الطن من السكر المستورد ٦٠ جنيها بعد تسكيره ، فتكون جملة ما تدفعه الحكومة ثمنا

للسكر المستورد هو حوالى تسعة ملايين وستمائة ألف جنيه سنويا . ولو تسنى للبلاد انتاج هذه الكميات محليا ، فسيوفر للحكومة الفرق بين ثمن الاستيراد وهو ٦٠ جنيها و ثمن

الناتج المحلى وهو ٣٦ جنيها أى ٢٤ جنيها لكل طن . يضاف اليه ١٧ جنيها و ٦٠٠ مليم قيمة رسم الانتاج الذى تحصله الحكومة عن الانتاج المحلى ،

من الحقائق الملموسة أن قصب السكر يعتبر المحصول الرئيسى في أغلب جهات منطقة مصر العليا ، ومن المحاصيل المهمة في بعض جهات مصر الوسطى ..

ومن الحقائق الثابتة ايضا ، أن زراعة قصب السكر نجحت في مصر نجاحا باهرا ..

ومن الحقائق الواضحة ايضا ، أن السكر المحلى كان يكفى لسد حاجة استهلاك الدولة المصرية حتى عام ١٩٤٨ ، على أساس استهلاك الفرد البسيط الذى كان يقدر بحوالى عشرة كيلوجرامات . الا أن الاستهلاك زاد أخيرا ولم يقابل ذلك زيادة في ناتج السكر بالبلاد ، فاضطررنا الى استيراد السكر من الخارج بكميات كبيرة ، وبأسعار باهظة ، وبالعلة الصعبة لتوفير حاجة الاستهلاك المحلى وسنستمر على هذا المنوال نتيجة لازدياد عدد السكان المستمر ورفع مستوى المعيشة ، ما لم تتدارك الجهات المسئولة هذا الامر وتعمل جادة على زيادة الانتاج المحلى بكافة الطرق الممكنة .

وكم من مرة أعلنت فيها وزارة التموين عن مناقصات لاستيراد كميات كبيرة من السكر زادت في بعض الحالات عن المائة والخمسين ألف طن في السنة . وكان ذلك مما أثار اهتمام الاقتصاديين من أن بلادا زراعية كمصر تجود فيه زراعة قصب السكر ، يستورد هذه المادة من الخارج ! وقد جرننا هذا الاهتمام الى دراسة هذه الناحية الاقتصادية المهمة للبلاد .. فهاالتنا الارقام أكثر مما هالتنا فكرة الاستيراد ..

طاقة مصانع السكر

القائمة الآن في مصر

هناك أربعة مصانع قائمة لصنع

شركة مصر للحرير الصناعي

شركة مساهمة مصرية

تأسيس الشركة

مصانعها بدفشو بكفر الدوار بحيرة - مركزها الرئيسى ومحالها القانونى
عمارة بنك مصر ١٥١ شارع محمد بك فريد - القاهرة

رأس مال الشركة

٢٥٠.٠٠٠ جنيه ممثلة فى ٦٢٥.٠٠٠ سهم بواقع ٤ ج ٠ م
منها ٣٧٥.٠٠٠ سهما اسميا و ٢٥.٠٠٠ سهما لحامله

أغراض الشركة

القيام بصناعة الحرير الصناعى ومشتقاته ومادة السيليولوز
ومشتقاتها والاتجار فى كل ذلك وصناعة وتجارة المواد الكيماوية
اللازمة لصناعة الحرير ومشتقاته ، وكافة العمليات المتعلقة بطريقة
مباشرة وغير مباشرة لصنع الحرير الصناعى ومشتقاته

نشاط الشركة الصناعى

الشركة الوحيدة بالقطر المصرى والشرق لانتاج خيوط الحرير
الصناعى ومشتقاته وتنتج يوميا :

عدد	عدد
٦٥ طن من الالياف القصيرة	٦٥ طن من خيوط الحرير
٣ طن من حامض الكبريتيك	١ طن من ورق مصروفان
١٥ طن من سلوفات الصودا	٥ طن من ثانى كبريتور الكربون
المبلورة (ملح جلوبر)	



الاقتصاد والمحاسبة

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباطة رئيس نادى التجارة
رئيس التحرير : أحمد عثمان

العدد ٥٩
١٥ أغسطس ١٩٥٣

الثلث
١٠ قروش

يسروا ولا تعسروا

من يتصفح عقود الشركات الأمريكية ولوائح نظمها الأساسية وقوانين تأسيسها ، يجد أن الغالبية الكبرى من هذه الشركات تسجل في مدينة ويلمنجتون بولاية ديلاوير أو في مدينة بناما عاصمة الجمهورية المعروفة بهذا الاسم ، أو في كندا

والحكمة في هذا غير خافية على ذوى الفطنة . فالقوانين المشرعة في ولاية ديلاوير وفي جمهورية بناما وفي كندا قوانين تتوخى منتهى السماح في معامللة الشركات ، أجنبية كانت أو محلية . فالشركات التي تسجل في هذه الاقاليم الثلاث ، حرية تامة في العمل فلا قيود على جنسية رأس المال أو على مقدار رأس المال أو على نظم اصدار الاسهم أو على أنواع الاعمال التي تضطلع بها هذه الشركات أو على جنسية الموظفين الذين يعملون فيها . . .

وهذه الحرية جعلت كثيرا من شركات الملاحة الدولية تؤسس في بناما وترفع على سفنها راية بناما فصار لدولة بناما أسطول تجارى له المنزلة الثالثة أو الرابعة في العالم ، مع أنها دولة فقيرة غير ذات شأن في السياسة ، ولولا قناة بناما لما كان لهذه الدولة منزلة ما ، لا سياسيا ولا اقتصاديا .

فرأس المال يطلب الحرية حتى يستطيع أن يغامر في الاسواق مطمئنا الى تشجيع الحكومة التي زكته . . ورأس المال يطلب ألا تصدر قوانين المال ارتجالا ومباغتة فتؤدى الى تأثير عكسي لا يستطيع اجتنابه . والحكومة المصرية اليوم بصدد اصدار تشريعات جديدة للشركات وقد اذيعت صيغتها أخيرا ، والقصد من هذه التشريعات تشجيع رؤوس الاموال الجديدة على الاشتراك عمليا في أعمال الانتاج ، سواء كانت أموالا اجنبية أو أموالا محلية . ومع أن الطابع العام لهذه التشريعات الجديدة يميل الى السماح اكثر مما يميل الى التزم ، فإن النصيحة التي لانجد معدى عن توجيهها الى الحكومة هي أن تيسر ما استطاعت الى ذلك سبيلا ، وأن تنأى عن التعسير ما كان ذلك ممكنا .

فالاعمال التجارية جميعا تقوم على عنصر الثقة . ومتى وثقت الحكومة في نشاط تجارى وجب أن تمنحه جميع وسائل التيسير حتى يتاح له أن يثمر الثمرات المرجوة والا ، بقى الاقتصاد كليلًا ، وظل رأس المال في ذنبنة التردد

يسروا ولا تعسروا - للتحرير
عرض وتعليق : البعثات التجارية
الى الخارج - سمعة رجل
الاعمال والمنشآت - الضريبة
على المصريين في الخارج .
نمو انتاج الزيت في الشرق
الاطوسط . .

في السياسة الاقتصادية :
الالتزامات المالية للدول بعد
الحروب العالمية - للاستاذ
وديع فلسطين .

السياسة المالية للدكتور العمري
في الميزان : للدكتور
عبد الرازق محمد حسن .
اقتصاديات الشرق الاوسط :
الحالة الاقتصادية في تونس
والجزائر .

ميزانية مشروعات تنمية الانتاج
القومي ١٩٥٣/١٩٥٤

في الاقتصاد العالمي : احصاء
الانوال في العالم ، اخبار
اقتصادية أخرى .

شهرة المنشآت التجارية :
استهلال الشهرة أو تخفيض
قيمتها - للاستاذ ت . ا .
نحو وعي ريفي جديد : صناعة
منتجات النخيل - للاستاذ
أحمد فريد حسن .

بتروليات . .
التجارة والاقتصاد أمام القضاء :
اخطار مصلحة الضرائب
بالتنازل عن المؤسسة -
للقاضي الاستاذ أحمد حمدي
حافظ .

سياسة النقل في العهد الجديد :
للاستاذ أحمد زكي عبد الهادي
منزلة القطن في اقتصاديات
سوريا : تقرير للمؤسسة
الامريكية في الشرق الأدنى

نوصيات مجلس الانتاج القومي :
انشاء صوامع للغلال في القاهرة
والاسكندرية .

سياسة التوسع في المنشآت
الصناعية : للاستاذ موسى حقي



البعثات التجارية الى الخارج

من خبرة المشروعات التي يبحثها المسئولون الآن ، مشروع ايفاد بعثات تجارية الى الخارج تمثل الحكومة ورجال الأعمال لتعرف دول العالم امكانيات مصر في مجالات التجارة والاقتصاد ، ولتفتح أسواقا جديدة للمنتجات المصرية في الخارج ، ولتستحث المالىين من الاجانب على أن يتجهوا بأموالهم ونشاطهم الى مصر وفي اعتقادنا أن مهمة هذه البعثات ستظل محدودة ما لم يعمل المسئولون على تخفيف القيود الحالية المفروضة على الاصدار والاستيراد والسفر والتفتيش الجمركي ومراقبة الاجانب وغير ذلك مما يشبط الهمة ويفل العزيمة . وما دامت هذه القيود قائمة ، سيبقى كل أمل في نجاح هذه البعثات في مهمتها أملا مطبوعا بطابع الحذر الشديد .

وقد طالما شكوا رجال الأعمال الاجانب من أنهم حينما يقابلون الوزير المسئول أو المدير المسئول ، يجدون منه كل ترحيب وحفاوة وتقدير . . ولكن اذا كتب عليهم أن يتصلوا بصغار الموظفين لتنفيذ أوامر الوزير أو المدير ، ذاقوا من العناء مره ، وتحملوا من النصب والاعياء أشده خذ مثلا الحصول على تأشيرة خروج من مصر الى الخارج . لقد صدرت تعليمات مشددة الى موظفي مصلحة الجوازات والجنسية ألا يسلموا جواز السفر الا الى صاحبه يدا بيد ، وأن يرفضوا تسليمه الى من ينوب عنه . ومعنى ذلك أن رجل الأعمال ، الذي تشغل اعباؤه كل وقته يتحتم عليه أن يقف من الصباح الى الظهر في طوابير تمتد وتمتد ، حتى يؤشر له على جواز السفر ويتسلمه بيده بعد أن يحقق الموظف من شخصيته . هذا أمر غير معقول ، وليس له مثيل في أى بلد من بلاد العالم .

مثل هذه العقبات - التي قد تكون صغيرة تافهة - تشبط الهمة وتقتل الحافز ، والأعمال التجارية جميعا تعتمد في المقام الاول على الهمة والحافز .

فاذا أردنا نجاحا لهذه البعثات التجارية ، وجب أن نبادر الى إلغاء القيود ، أو حتى تخفيفها توطئة لإلغائها ، حتى نأخذ الأعمال التجارية مجراها المعتاد ولا تتحكم فيها الا النواميس الطبيعية للاقتصاد .

سمعة رجال الأعمال والمنشآت

من البديهيات التي لا تحتاج الى اثبات أن رأس المال الاول لرجال الأعمال وللمنشآت الصناعية والتجارية هو السمعة ، وهو رأس مال عزيز تنفق السنوات الطوال في تكوينه وتدعيمه وإذاعة أمره ، وتتحمل في سبيل ذلك التبعات الجسام . ولو خيرت دار من دور المتاجرة في أن تختار بين سمعتها وبين التنازل عن جزء كبير من رأس مالها لآثرت أن تضحي بالمال في سبيل أن تحرص على هذه السمعة العالية .

والسمعة اذن قدسية يجب الحرص عليها والمبالغة في حمايتها حتى لاتنهار المؤسسة انهيارا تعجز عن القيام بعده ، ولا بد من توخي أشد الحذر في الحديث عن منشأة من المنشآت خشية أن تصاب بكارثة في سمعتها أدهى وأنكى من كارثة تلحق بأعمالها التجارية .

ولكن مبالئنا نجد مجانية لهذا المبدأ ، وما بالنا نرى عبثا بسمعة المنشآت القائمة لمجرد وجود اشتباه أو لان مغرضا حقودا ارسل خطابا مفضلا من الامضاء رمى فيه شركة أو رجلا من رجال الأعمال بتهمة لاتزيد على كونها وشاية حقيرة .

وليس لاحد أن يطعن في حق سلطات الاتهام في أن تشك وترتاب وان تأخذ

بنك مصر وشركائه

يتقدم بالتهنئة المخلصة بعيد الاضحى المبارك ويدعو الله أن يعيده بالخير والهناءة على المواطنين في ظل جمهوريتنا العظيمة وعلى الانسانية جمعاء بالوئام والسلام

بالشبهات ، ولكن ذلك يجب ان يكون في اضياع الحدود لانه يمس السمعة ويلحق بها ضررا شديدا ، لاتمحوه حتى أحكام البراءة اذا صدرت . . ومن اسف أن القانون المصرى لا يعترف بحق المقاضاة في مثل هذه الحالات ردا للشرف وللسمعة ، والنتيجة المنطقية ان يدفع رجل الأعمال أو المنشأة التجارية ثمر هذه الوشاية من الامجاد التي بنيت في سنوات طويلة .

الضريبة على المصريين في الخارج

كثيرون من المصريين ، الذين لا يزالون يحتفظون بجنسيتهم المصرية يعيشون في الخارج معيشة شبه دائمة ويعملون في البلدان الاجنبية التي يقيمون فيها ويكسبون من هذه الاعمال ، ويؤدون ضرائب عنها للحكومات الاجنبية التي يستظلون بقوانينها . .

فهل يحق للحكومة المصرية أن تطالب أولئك المصريين بأن يؤدوا لها ضرائب على دخلهم ، باعتبارهم مصريين يعملون ويتكسبون ويتعين عليهم أن يؤدوا ضريبة الوطن ؟

لقد أثر هذا الامر عندما عادت الى مصر أخيرا سيدة مصرية أقامت في الولايات المتحدة زمنا عملت فيه وكسبت ودفعت للحكومة الامريكية ضريبة الدخل عن كسبها ، فلما جاءت الى مصر ، طالبها رجال الضرائب بأداء الضريبة المستحقة عن هذا الدخل الذي قدروه تقديرا جزافيا لتعذر تقديره تقديرا مضبوطا .

ولا تزال القضية التي تطورت عن هذا النزاع معروضة على القضاء تنتظر أن يفصل فيها ولا ريب في أن الحكم الذي يصدر في هذه القضية يؤثر في مصريين كثيرين يعيشون في الخارج ويعملون في الطب أو في الصناعة أو في الهندسة أو في الزراعة أو في المحاماة ولا يؤدون الضريبة الا الى الحكومة التي يعيشون في أراضيها

والذي نراه ، أن الضريبة تؤدي عن فائدة يجنيها دافعا من الحكومة في سبيل اضطلاع عمله وربحه من هذا العمل . فاذا انتفت هذه الفائدة لم يعد هناك وجه لمطالبته بأداء ضريبة ، بالغة ما بلغت نسبتها . .

نمو انتاج النفط في الشرق الاوسط

زيادة حصيلة الحكومات من شركات الزيت

الآخري في بلاد الشرق الاوسط ، وأهمها معمل شركة « ارامكو » في رأس تنوره بالمملكة العربية السعودية ومعمل تكرير البحرين وتبلغ طاقة كل منهما الانتاجية ٢٠٠.٠٠٠ برميل يوميا .

ويبين الجدول التالي انتاج البترول في دول الشرق الاوسط في النصف الاول من عام ١٩٥٣ مقارنة بأرقام نصف عام ١٩٥٢ وقد اوردنا بالجدول ارقام الانتاج في الولايات المتحدة وفنزويلا وروسيا للمقارنة

(بالآلاف الاطنان)

يناير/يونيه يوليه/ديسمبر	يناير/يونيه	يناير/يونيه
١٩٥٣	١٩٥٢	١٩٥٢
٢٠٠٢٠٥	١٩٠٥٥١	٢٠٠٩٥٨
٢٠٠٧٠٠	١٩٠٠٩٤	١٨٠٥٤٣
١٣٠٥١٠	١١٠٢٧٢	٧٠٥٧١
١٠٩٤٧	١٠٧٦٣	١٠٥٣٤
١٠٢٠٠	١٠١٧٠	١٠١٨٠
٧٥٠	٧٦٠	٧٥٠
٦٠٠	٦٠٧	٧٤١
١٤	١٢	١٠
٥٨٠٩١٦	٥٤٠٢٢٩	٥١٠٢٨٧
١٥٨٠٢٠٠	١٥٩٠٠٤	١٤٩٠٩٧٤
٤٦٠٠٠٠	٤٦٠٦٥٥	٤٧٠٩٧١
٢٥٠٧٠٠	٢٤٠٤٠٠	٢٣٠١٠٠

نصف دخلها ، وتصل هذه النسبة الى ما يزيد عن ثلاثة ارباع الدخل في بعض امارات الخليج الفارسي ، وتبلغ اقصاها في الكويت .

ويبين الجدول الآتي قيمة الاتاوات التي دفعتها شركات البترول لبعض الدول العربية في السنوات الثلاث الماضية مقدرة بملايين الدولارات :

العربية السعودية الكويت العراق البحرين قطر	المملكة
١١٢٠٠	١٢٠٤
١٥٥٠٠	٣٠٠
١٧٠٠٠	١٣٩٠٠
١٠٠	٣٠٣
٣٠٨	٣٠٨
٩٠	٦٠٣

البترولية المكررة فقد كان لتوقف معامل عبادان التي تبلغ طاقتها الانتاجية ٥٠٠.٠٠٠ برميل يوميا وتعتبر أضخم معامل التكرير في العالم آثاره المباشرة سواء على أسواق غرب أوروبا أو الشرق الأقصى ، ولكن التوسع الكبير في صناعة التكرير في دول غرب أوروبا جعلها تبلغ حد الاكتفاء الذاتي . أما في الشرق فقد نشطت الشركات في إنشاء معامل تكرير ضخمة في عدن والهند وأستراليا وينتظر أن تنتهي منها في آخر عام ١٩٥٤ ، وهذا الى جانب معامل التكرير

بلغ انتاج البترول في العالم خلال النصف الاول من العام الحالي بحسب الارقام التي نشرت اخيرا ٣١٩٧٧٣ ألف طن (بما في ذلك روسيا وأوروبا الشرقية والصين) وذلك مقابل ٣٠١٢٢٢ ألف طن في النصف الاول و ٣١٥٣٨٩ ألفا في النصف الثاني من عام ١٩٥٢ ، أما انتاج الشرق الاوسط فقد بلغ ٥٨٠٩١٦ ألف طن في النصف الاول من عام ١٩٥٣ مقابل ٢٨٧٠٥١ ألفا و ٥٤٠٢٢٩ ألفا في النصفين الاول والثاني من عام ١٩٥٢ على التوالي ، وبذلك زاد نصيب الشرق الاوسط في الانتاج الكلي من ١٧٪ في النصف الاول من عام ١٩٥٢ الى ١٧٠٢٪ في النصف الثاني ، ثم الى ١٨٠٤٪ في النصف الاول من العام الحالي ، وترجع معظم الزيادة في انتاج الشرق الاوسط الى التوسع في انتاج العراق بعد فتح خط أنابيب « كركوك - بانياس » الذي يبلغ طوله ٥٥٥ ميلا وقطر أنابيبه ٣٠ بوصة في المتوسط ، فقد قفز الى ١٣٠٥١٠ آلاف طن في النصف الاول من عام ١٩٥٣ مقابل ٧٠٥٧١ ألفا في الفترة المماثلة من عام ١٩٥٢

ومن الظواهر الجديرة بالتسجيل ان انتاج الكويت تجاوز انتاج المملكة العربية السعودية لأول مرة فبلغ ٢٠٧ مليون طن في النصف الاول من هذا العام وبذلك احتلت المركز الرابع بين دول العالم بعد الولايات المتحدة وفنزويلا وروسيا

كذلك بلغ انتاج قطر في نصف العام نحو مليوني طن على الرغم من انها لم تبدأ الانتاج الا في عام ١٩٥٠ وهكذا سجل انتاج الشرق الاوسط زيادة نسبية وزيادة مطلقة عما كان عليه في عام ١٩٥٠ قبل ان يتوقف انتاج ايران الضخم ، فلم تتأثر بتوقفه أسواق العالم كثيرا فيما يتعلق بالبترول الخام ، أما من ناحية المنتجات

الالتزامات المالية للدول بعد الحرب العالمية المساعدات الأمريكية المتخلفة أصبحت مجزأ طرداً في ميزانيتها . صافح سياسة الإسراف في التأهب لحرب جديدة

لن عسكرية الذي بمقتضاه منحت معظم دول أوروبا ألواناً شتى من الأسلحة لأمريكية واستثنيت بعض البلدان لآخذة بنظام الفرد (الدكتاتورية) كإسبانيا ويوغسلافيا ، ولكن سرعان ما رفع هذا الاستثناء وشملت المساعدات هاتين الدولتين

وابتدعت الولايات المتحدة نظام تقديم العون الفني واختارت لذلك اسم « النقطة الرابعة من برنامج الرئيس ترومان » . وبمقتضى هذا النظام تقدم الحكومة الأمريكية للدول المتخلفة عن ركب الحضارة عونا يتمثل في المشورة الفنية والدراية العملية حتى تسمتع هذه الدول ان تنهض من كبوتها وتسير مع ركب الحضارة . واشترط في تقديم العون الفني أن تكون الدول المنتفعة به على استعداد لأن تقف مع الدول الديمقراطية وأن تدبر للشيوعية . فكان طبيعياً ان تعد روسيا « النقطة الرابعة » عملاً عدوانياً موجهاً إليها ، وكان غير مستغرب أن يردد الراديو السوفيتي في كل يوم أن برنامج العون الفني برنامج استعماري يراد به غزو العالم بالدولار الأمريكي

والواقع أن أمريكا تطلعت من وراء تقديم هذه المساعدات بجميع أنواعها إلى هدف واحد هو مكافحة الشيوعية وعدم تمكينها من استغلال حالة البؤس والتأخر في بعض مناطق الحساسية في العالم للانتشار واحداث ثغرات في برامج الدفاع العالمية وبانتهاء حرب فلسطين احتملت أمريكا شطراً كبيراً من الأعباء المالية التي اقتضتها أعمال اسكان اللاجئين وتوطينهم ، وان كانت هذه الأموال قد لقيت نفوراً من العرب لاتهمهم الولايات المتحدة بتدبير مذبحة فلسطين وتشريد أهلها على صورة لم يعرف التاريخ لها مثيلاً .

كما أن أمريكا احتملت جزءاً كبيراً من أموال اغاثة كوريا في أثناء الحرب الكورية التي دامت ثلاث سنين أو

لعل أخطر حقيقة خرجت بها الدول الظافرة في الحرب العالمية الثانية من أتون هذه المعركة ، هي ان الدولة الغائمة تتحمل من الغنم أقل القليل وتتحمل من الغرم القدر الوفور ، ذلك لان الفوز في الحروب لم يعد معناه الظفر بأسلاب وغنائم وكنوز من الذهب وتعويضات من بدر المال ، بل صار معناه احتمال كثير من الأعباء والالتزامات المالية التي تنوء بها عادة أقوى الميزات وأكثرها اتزاناً ورسوخاً قدم

فبعد الحرب العالمية الثانية وجدت دول الغرب أن كسب الحرب لا يعنى ترك الدول المقهورة في حالة من الخراب المقيم ، وترك القارة الأوروبية تنعى بأطلالها حضارة كانت مزهرة ، وترسف في هوة من الفاقة والحرمان والمرض ، بل يعنى ان تتحمل الدول الظافرة أعباءاً قالة عشرة الدول المهيضة الجناح حتى تقوى على أن تعود سيرتها الأولى من الناحية الاقتصادية . وليس أخطر على سلام العالم وأمنه من جوع يفرى البطون ، وعرى ينهش ببرده الأجسام ، ومرض يفشوف يقتال الأرواح اغتيالاً .

أخذت تتسع حتى كادت تشمل العالم بأسره وكانت أمريكا أول الأمر تحتم ألا تنفق المساعدات إلا للدول التي وقفت في جانب الحلفاء في الحرب العالمية الثانية . ولكنها فطنت إلى أن ذلك معناه ترك ألمانيا وإيطاليا واليابان في حالة من الخصاصة الاقتصادية لا يقتصر أثرها عليها وحدها بل يشمل البلاد التي كانت تعتمد في تجارتها وصناعاتها على هذه الدول المحورية السابقة . ومن ثم ارتضت أمريكا ان تقوم مع دول الغرب بأعباء احتلال ألمانيا وتعميرها وانعاش إيطاليا واليابان ، تلك الأعباء التي لا تزال تحملها على الرغم من أن احتلال اليابان قد انتهى واستبدل بمعاهدة أبرمت بين حكومتى أمريكا واليابان وعلى الرغم من أن احتلال ألمانيا انتهى باستثناء العاصمة برلين المتنازع عليها بين روسيا من ناحية ودول الغرب من ناحية ، وباستثناء الشطر الشرقي من ألمانيا الذي يسيطر عليه السوفييت . أما إيطاليا فكانت أسبق دول المحور إلى استرداد منزلتها السياسية السابقة ، وسرعان ما غفر لها الحلفاء اثم ما اقترفت في أثناء الحرب

بدأت أمريكا عونها الخارجي بمشروع مارشال لانعاش أوروبا وتعميرها . وأخذت بعد ذلك تعقد اتفاقات ثنائية مع دول أوروبا وبعض دول الشرقين الأوسط والاقصى لتقديم مساعدات متبادلة كما حدث في اتفاقات أمريكا مع تركيا واليونان والفيليبين وبريطانيا ، ثم تبينت أمريكا حاجة الدول الأوروبية إلى التزود بالسلاح بعد استثناء الخطر لشيوعي ، فابتدعت نظام المساعدات

لذلك ألفى حلفاء الغرب أنفسهم مكرهين على التخلي عن فكرة « التعويضات الحربية » وتحتّم عليهم أن يضعوا برامج لاغاثة أوروبا تستنفد من خزائهم الملايين والملايين . ولما كانت أمريكا دولة ذات ثراء لم تكد الحرب تؤثر فيه ، ولما كانت مواردها بمنجاة من آثار الحرب الأخيرة فقد وقعت عليها تبعة اغاثة دول العالم بشتى أنواع المساعدات وأولها المساعدات المالية التي قدمت تحت اسم « مشروع مارشال » ثم تبدلت أباؤها بعد ذلك وفقاً لتبدل السياسة الخارجية الأمريكية

والحكومة الأمريكية لا تستطيع أن تلتزم مالياً إلا لمدة سنة واحدة ، والكنغرس يرفض أن يخول الحكومة حق احتمال تبعات مالية تمتد إلى أكثر من سنة مالية واحدة . ولهذا كان رؤساء الولايات المتحدة الذين تعاقبوا في الحكم يجدون مشقة في اقناع أعضاء الكونغرس ممثلي دافع الضرائب الأمريكي بأن تتحمل الخزانة الأمريكية أعباء اغاثة أوروبا ، تلك الأعباء التي

نحوها ، وهي اليوم تتصدر الدعوة الى مشروع لتعمير كوريا يستوعب ملايين وملايين من دولارات أمريكا وغيرها من الدول المنضوية تحت لواء الأمم المتحدة

هذا الوصف المجلد يدل بلا ريب على حماقة السياسات العليا التي صارت مصائر العالم بين يديها ، فلا تكاد هذه السياسات العليا ومفاتيحها في واشنطن وموسكو ولندن وباريس وكانت من قبل في برلين وروما وطوكيو وبكين - تعلن الحرب طمعا في فوز سياسي ، ولا تكاد تحشد الموارد من المال والرجال والعتاد الى أتون هذه الحرب حتى تطفن الى حماقة ما جترحت وتحاول أن تضمد الجراح بما ترصده من مال ورجال وموارد . ولا تكاد هذه الدول تنتفض باسترداد عافيتها الاقتصادية حتى تنفر من جديد الى الحرب ، تنتفض السلاح وتحشد الجند وتنفق على الابواب العسكرية ما يستوعب من خمسين الى ثمانين في المئة من ميزانية الدولة ، وينقلب الامر الى سباق على التسليح ثم سباق في ميدان الحرب الباردة ، ثم سباق في سعي الحرب الساخنة ، فما تكاد الدورة تتم ، حتى تسارع الدول الى حشد الموارد والقوى لاصلاح ما أفسدته آثار الحروب

ومعنى ذلك أن القوى البشرية والقوى المادية توجه الى أبواب الفناء والافناء أكثر مما توجه الى أبواب التعمير والانشاء . وكان حريا بهيئة الأمم ان تنشئ في العالم روحا جديدة من التعاون بدل روح البغضاء والتشاحن ، ولكن الذي حدث هو عكس ذلك ، اذ أخذت حرب الكلام تستغل منبر الأمم المتحدة ، فتنشأ منازعات على حق الفيتو وهل يطلق أو يقيد ، وعلى حرب الجرائم وهل

أعلنتها أمريكا في كوريا فعلا كما يزعم السوفييت أو أنها أعلنتها في مخيلة الروس كما يزعم الأمريكيون . الخ ذلك من المناقشات البيزنطية التي لا تسفر الا عن زيادة التباعد والتحاسد بين الدول الكبيرة .

ولكن الى أي مدى تستطيع ميزانيات الدول ان تضطلع بتبعات الحروب وتبعات التعمير الذي يجيء في أعقاب الحروب ؟

ان الميزانية البريطانية اضطربت في خلال الحرب العالمية الأخيرة وما بعدها حتى اضطرت الى أن تنال هبات ونفحات من دول الكومنولث كاستراليا ونيوزيلندا وكندا . وحتى اضطرت الى مجاهرة الولايات المتحدة بعجزها التام عن تسديد حساب الاعارة والتأجير والديون الأخرى التي اقترضتها حكومة لندن من حكومة واشنطن . بل ان بريطانيا تورطت في ديون استرلينية كثيرة لم تسدها حتى اليوم ، فصارت مدينة للأردن ومصر واسرائيل والعراق وباكستان والهند . ومع كل هذا فبريطانيا لاتزال تحمل ميزانيتها عبء تقديم مساعدة مالية سنوية لشرق الأردن تدرجت صعودا حتى بلغت نحو عشرة ملايين جنيه ، وهي كذلك قد أخذت على عاتقها أن تسدد العجز في ميزانية ليبيا السنوية فتؤدي لها حوالى أربعة ملايين جنيه تستمتع في مقابلها بالقواعد العسكرية وبحقوق استثمار موارد ليبيا الطبيعية

أما فرنسا فممنذ انتهت الحرب وهي في كرب اقتصادي أحرق الموظفين وسائر الطوائف فسارعت الى الاضراب والاحتجاج والتظاهر ، وكانت وزارات فرنسا - ولا تزال - تتساقط كأوراق الخريف بسبب أزمة الميزانية التي تتجدد في كل عام ، والتي تحار

الحكومة في موازنتها . ومع ذلك فان فرنسا تصر على أن تتحمل ميزانيتها أعباء الاحتلال في شمال افريقيا وأعباء الحرب في الهند الصينية وفيتنام وكمبوديا وأعباء امبراطوريتها التي صارت بعد انحلال الامبراطورية البريطانية ، أكبر امبراطورية في العالم اليوم

أما الولايات المتحدة ، فانها قد خرجت على مألوف عاداتها في تاريخها بعجز ظل في السنوات التي تلت الحرب يتزايد ويتضخم بتزايد الاعباء المالية والعسكرية ، حتى سرت أخيرا موجة بين الشعب الأمريكي تطالب بتخفيف التزامات أمريكا في الخارج لأن دافع الضرائب لم يعد في مقدوره أن يحتمل مزيدا من العنت والارهاق وأما روسيا ، فقد أذاع مالنكوف أخيرا أرقام ميزانيتها للسنة المالية الجديدة فوضح منها أن الاعباء العسكرية المحلية تستوعب أكثر من نصف الميزانية ، وان كانت أرقام الميزانية تدل على توازن الدخل مع الخرج .

والسؤال الذي يتردد على الشفاه هو : هل تقوى هذه الميزانيات المختلفة - أو التي تم بالكاد توازنها - على احتمال عبء حرب جديدة تسفر عن خلل اقتصادي يكاد يكون خرابا ، لاسيما والقبيلة الايدروجينية بالمرصاد ، وقد أعلن مالنكوف انتاج روسيا لها فجاء هذا الاعلان صدمة غير منتظرة لدول الغرب ؟ ربما . .

ولكن جنون الحرب وعته الحرب اذا استوليا على زعماء العالم ، جعلاهم ينساقون الى الاتون في غير تفكير في العواقب وفي غير تبصر بعبر الماضي وديع فلسطين

البنك الاهلى الى المصرى

سجل تجارى رقم ١ القاهرة

توزيع ربح مؤقت

يعلم البنك الاهلى المصرى حضرات مساهميه ، بناء على قرار مجلس ادارته عملا بالمادة ٥٣ من قانون البنك النظامى ، انه سيوزع ربحا مؤقتا قدره أربعة فى المائة أى اربعين قرشا عن كل سهم من أرباح البنك عن السنة الحالية تخصم منه الضرائب .

وسيصرف هذا المبلغ ابتداء من أول سبتمبر ١٩٥٣ مقابل تقديم الكوبون رقم ١١ من الاسهم الاسمية وطبقا لقواعد مراقبة النقد المعمول بها .

فى مصر : بالمركز الرئيسى للبنك الاهلى المصرى بالقاهرة وبفروعه بالاسكندرية
فى لندن : بمركز البنك الاهلى المصرى

السياسة المالية للدكتور العري في الميزان

أيهما أجدى : الموازنة الاجتماعية والاقتصادية أو الموازنة الحسابية
رفع سعر السكر معناه فرصة ضريبة قدرها ٢٨٦٪
خفض وزن الرغيف وتأثيره في الطبقات الفقيرة .

وجزاء من الخسارة التي أصابت منتجي القطن في فترة الازمة العالمية الماضية ، وهي نفسها التي تعمل على اعفاء بعض ذوى الدخل من الضرائب الآن بالرغم من استفادتهم من مختلف مراقق الدولة (مثل حاملي سندات الدولة) .

ولا يمكننا أن نتفق مع منطق وزير المالية من أنه كان الأجدر اتفاق التسعين مليوناً من الجنيئات على مشروعات أخرى لان الخبز أهم عنصر لدوام دورة الانتاج التي يحرص عليها سيادته ، ولا يمكن أن نتصور ان الناس قد ازداد أكلهم للخبز على حساب المواد الأخرى نتيجة لخفض الحكومة لسعره ، والمعقول أن يقل استهلاك الافراد للخبز كلما تحسن دخلهم .

كما لا يمكن أن نوافق وزير المالية على ان الفائدة من خفض سعر الخبز إنما عادت على سكان المدن وحدهم لان ذلك معناه تجاهل عملية الانتاج كلها ، فأغلب سكان المدن من الطبقات العاملة وأى ارتفاع في أسعار الخبز يؤدي بالتالى الى مطالبتهم برفع الاجور ، الامر الذى يؤدي الى زيادة تكاليف الانتاج الذى يتأثر به الكل حتى سكان الريف . .

وخفض سعر الخبز كان خطوة ايجابية لخفض الطبقات العمالية التي لم ترتفع أجورهابنسبة ارتفاع الاسعار . واذا رجعنا الى آخر ارقام رسمية لتكاليف المعيشة وجدنا أنها قد ارتفعت بمقدار ثلاثة اضعاف مع أن مستوى الاجور لم يرتفع بنفس النسبة ، وأبسط مثل على ذلك حالة الشخص المتزوج الذى لا يزيد دخله على خمسة جنيئات فإنه تبعاً لعلاوة الغلاء التي تمنحها الحكومة لم يحصل على أكثر من ٧٥٪ زيادة في أجره ، ولو كان متزوجاً وله ثلاثة اولاد أو أكثر فإن الزيادة لاتتعدى ١٥٪ أى ان الاول انما يحصل من دخله فعلاً على ما لا يزيد عن ٥٨٢٪ من المواد التي كان يستهلكها قبل الحرب ، ويحصل الثانى على ٨٢٣٪ فقط . فلا يمكن بعد ذلك القول انه كان هناك غنم فعلى للعامل لانه يكون النسبة الكبرى من المستفيدين من خفض سعر الخبز .

والقول بان اعانة خفض الخبز أفادت سكان المدن دون الريف يفتح أمامنا باباً ليس من السهل غلقه ، ويعود بنا الى مناقشة معنى الضريبة والنفقة ودور الدولة في المجتمع الحديث . وقد نجد سكان المدن بدورهم يتساءلون عما سيعود عليهم من أنشاء السد العالي مثلاً ، او سكان الاسكندرية وهم دافعو ضرائب عما يمكن أن يستفيدوه لو أن الحكومة بنت ميناء في القصير بجزء مما تحصله منهم .

أن مهمة الدولة في المجتمع هي القيام بدور الموازنة الاجتماعية والاقتصادية وكانت اعانة الخبز أدنى ما يمكن أن تفعل في هذا المضمار . أضف الى ذلك أن الرغيف ولو ان ثمنه واحد في مختلف مناطق القطر الا ان وزنه يتغير فيزيد في مديريات القطر التي ينخفض

الفرد وزاد عدد افراد أسرته . وأصحاب الذوق الارستقراطي وحده ، والذين يجهلون حاجات الجسم الغذائية هم الذين يتصورون خطأ أن السكر مادة كمالية ، وليس من الغريب ان نجد أثراً لضريبة مفروضة على السكر الا بين الشعوب المتأخرة اقتصادياً أو اجتماعياً أو سياسياً ، وليس من الغريب أيضاً ان نجد دولة كبريطانيا قد تحولت من دولة تفرض رسوماً على السكر الى دولة تمنح اعانة لخفض سعره ، حتى أن سعره فيها ، وهي الدولة التي لا تنتج منه الا القليل وتستورد منه الكثير يبلغ نصف سعره في مصر الدولة التي تنتج أغلب حاجتها منه . لقد كنا نتصور أن الحكومة تشجع على استيراد السكر وبهذا تحدد من تصف مخزونها هذه السلعة الرئيسية لغذاء الشعب ، ولكن الخوف مائل من أن تؤدي هذه الضريبة الى نتائج بعيدة المدى للمقدرة الشرائية وللصحة العامة ولا سيما في هذا الوقت الذى تجمدت فيه أجور الطبقات العمالية ان لم تكن تتجه نحو الانخفاض

وحتى لو سألنا السيد الوزير في قوله ان السكر مادة كمالية ، فما القول بالنسبة للخبز ؟ الاجابة على هذا يرى الوزير أن منطق العقل كان يقتضى أن ذلك المبلغ الذى تحملته الخزنة في التسع السنوات الأخيرة كان يمكن أن يوجه الى مشروعات انتاجية ، ويتصور الآثار الاقتصادية البعيدة المدى التي كان يمكن أن تحدث لو أنفق ٩٠ مليوناً من الجنيئات في ذلك ، وهذا رأى ولا شك جرىء ، وان كان قد تأخر تسع سنوات حتى رأى الحياة ، واذا كان السيد الوزير يؤمن به حقاً فلم لم يبلغ اعانة الخبز بأكملها اذن لو فر بذلك ٦٣ مليون جنيه هذا العام ، وهو مبلغ يتعادل مع المنتظر انفاقه على مشاريع التوسع الزراعى والرى والصرف ، وهو لن يقوى على ان يفعل ذلك حتى لو شاء لانه يدرك تماماً ما يكون لذلك من آثار اقتصادية واجتماعية بل وسياسية بعيدة المدى ، ومسألة أخرى هي أن الانتاج لذاته ليس هو الأساس في المجتمع وهو ليس الشغل الشاغل للحكومات ، قديمها أو حديثها .

واذا كانت الحكومة قد خصصت مبلغاً لخفض تكاليف المعيشة فهي في الواقع لم تفعل أكثر من أخذ قسط من ذوى المركز الممتاز في المجتمع والذين استفادوا من ظروف الحرب وما بعدها عن طريق الضرائب والرسوم واعادة ذلك الجزء الى المستهلكين الذين لم يستفيدوا من تلك الظروف ولم تتحسن مراكزهم المادية أو ترتفع أجورهم بما يتناسب مع ارتفاع الاسعار .

والدولة التي قامت بهذا الاجراء هي نفسها التي أخذت من الافراد ثلاثين مليوناً من الجنيئات لتحتفظ لمنتجي القطن بمستوى عال من الاسعار ، وهي نفسها التي حملت المستهلك العادى جزءاً من الديون العقارية

حللنا في مقالنا السابق المبادئ التي استند اليها وزير المالية في عدم فرض ضرائب جديدة وسنحلل في هذا المقال القيمة الاقتصادية والاجتماعية للوسائل التي اتبعها في الموازنة ونحن نتفق تماماً مع الوزير على ان الميزانية تتفاعل مع الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، تؤثر فيهما وتتأثر بهما .

أثر الوزير بدل فرض الضرائب الاخذ بسياسة التقشف ، او بمعنى آخر ضغط الاستهلاك عن طريق رفع أسعار السكر واللبن ومستخرجاتها ، وخفض وزن الرغيف وخفض اعانة الغلاء وعلاوات الموظفين .

رفع سعر السكر بمقدار قرشين للاقعة معناه فرض ضريبة قدرها ٢٨٦٪ وخفض وزن الرغيف بمقدار أربعة دراهم بجعله ٥٠ درهما بدلاً من ٥٤ او ما يتعادل مع فرض ضريبة قدرها ١٠٪ هذا بالإضافة الى الاجراء السابق اتخذه في ١٩٥٣/٢/٧ وزيدت به وحيثه نسبة الردة الناعمة في الرغيف وأصبحت نسبة المواد المستخلصة ٦٧٪ بعد أن كانت ١٣٤٪ وخفض وزن الرغيف في نفس الوقت من ٥٩ درهما في القاهرة الى ٥٤ درهما أى نسبة الزيادة الفعلية في ثمن الرغيف منذ فبراير حتى الآن قد بلغت ٢١٪ ويقدر الوزير ان ما ينتظر تحصيله من فرق سعر السكر بمقدار ٤ ملايين جنيه وما يوفره من الخبز ٣ ملايين جنيه بالإضافة الى الثلاثة ملايين التي سبق له توفيرها

والحكمة الاقتصادية المختفية وراء هذا الاجراء هي أن مرونة الطلب على السكر والخبز ضئيلة جداً ، الامر الذى يضمن معه الوزير أن العبء سيقع كله على المستهلك لانه لن يقوى على خفض استهلاكه بنسبة الارتفاع الجديد في الاسعار .

وقد ذكر الوزير انه قد اختار السكر دون غيره من المواد كمورد للضريبة « لان نسبة استهلاكه بين القادرين اكبر منها بين غير القادرين » وهذا ما لا يمكن قبوله ، فالقياس لا يكون على أساس كمية المستهلك وانما النسبة المنفقة من الدخل في شراء السلعة . واذا رجعنا الى الارقام الانجليزية قبل الحرب كمثال يهدينا السبيل نجد أنه في الوقت الذى يزيد فيه استهلاك الفرد من السكر بمقدار ٢٧٪ يزيد

دخله بمقدار ٥٥ ضعف ، وان الجزء المنفق من الدخل على السكر يثبت بعد حد معين . فالجسم في حاجة الى كمية ضرورية من السكر اما ان يحصل عليها عن طريق السكر نفسه او عن طريق الفواكه او الخبز او غيرها من المواد التي تتحول في الجسم الى سكر . والغنى ليس في حاجة ملحة الى السكر نفسه لانه يحصل على كميات كبيرة منه من مصادره الأخرى ، أما الفقير فإن قدرته الشرائية على استهلاك الفواكه ضعيفة ، وكمية السكر التي يمكنه الحصول عليها من الخبز ضئيلة نسبياً . فرفع سعر السكر اذن ان هو في الواقع الا ضريبة تنازلية يزداد عبئها كلما قل دخل

فيها مستوى الدخل عنه في البنادر والمحافظات التي يرتفع فيها الدخل

وسار الوزير في سياسته الانكماشية شوطا أبعد فلم يترك مادة من مواد الاستهلاك الرئيسية للطبقات الشعبية الا رفع سعرها كاللبن بنسبة ١٠٪ والجبن بنسبة ٤٤٪ والحلوة بنسبة ٧٧٪ والمكرونة بنسبة ١٣٢٪ ونسبة استهلاك المادة الاخيرة تزايد كنتيجة طبيعية لشح الارز

قد يمر البعض على زيادة سعر اللبن مر الكرام ظنا منه ان اللبن من المواد الغذائية اللازمة للطبقات المتوسطة والعليا ، والواقع ان الامر ليس كذلك تماما لانه بالرغم من انخفاض مستوى الدخل تقدر الكمية التي تستهلكها الاسرة العادية المكونة من ستة أفراد تبعا للرقم القياسي لتكاليف المعيشة بثلاثين رطلا في الشهر ، وكنا ننتظر بدلا من رفع سعر اللبن فيقل استهلاكه ان تعمل الحكومة على خفض سعره مقتفية بذلك أثر البلاد الناصجة التي أدركت ان زيادة استهلاك اللبن تعفيها من مؤونة مقاومة الكثير من الامراض وقد كانت تفخر حكومة العمال في بريطانيا بانها خفضت سعره عما هو عليه في البلاد الزراعية وقد تم ذلك طبعا عن طريق دفع اعانة بلغت نسبتها ٢٠٪ من قيمة الاعانة المدفوعة على المواد الغذائية كلها سنة ١٩٥٠ ، وبلغ مادفعته الدولة للفرد حوالي ستة قروش في الشهر ، هذا في الوقت الذي كانت تجار فيه بريطانيا من سوء الحالة الاقتصادية وتطلب العون من هنا وهناك .

وكانى بالسياسة التي اتبعها الوزير بالنسبة لاسعار المواد لاتخرج عن ان تكون ضريبة رؤوس يشتد عنها كلما انخفض الدخل وزادت التبعات المادية للفرد

لم يكتف السيد الوزير بكل هذه المقاييس الانكماشية ولكنه ابى الا ان يعمل مضجعه في اعانة غلاء المعيشة فخفضها ، وفي الصلاوات فانقصها . وهذا تناقض في الواقع فكان يجب ان يلزم خفض علاوة الغلاء خفض الاسعار وليس العكس حتى يحتفظ للأفراد ببرائتهم المادية ولا يخفضها وبذلك يزيد من الهوة بين طبقات الدخل المختلفة . والعبء الذي فرضته الميزانية على الموظف عبء مزدوج ، والموظف لاأظنه - كأي مواطن - يمانع في القيام بالتصحية الواجبة ، ولكن التصحية في نفس الوقت يجب ان تقسم على افراد المجتمع كل تبعا لقدرته على التحمل

والغريب في الامر ان بيان وزير المالية قد نشر على الناس في اليوم التالي لنشر تقرير اللجنة المكونة من بعض موظفي المالية وديوان الموظفين والذي أشار الى ان « ضالة الانتاج الحكومي مترتبة على ضالة الاجور » فهل معنى السياسة الجديدة ان وزير المالية يؤمن بعكس ذلك وان انخفاض الاجور يدعو الى زيادة الانتاج ؟

ان وزير المالية يضايقه ان الحكومة تدفع ٩٤ مليون جنيه سنويا لموظفيها وبما قدره بـ ٤٥٪ من الميزانية ، قد يبدو المبلغ ضخما ولكن المبلغ وحده ليس كافيا لادراك المشكلة التي طال فيها الجدل . فمرتب الموظف - كما ليس هناك داع للتأكيد - اقل في المتوسط من اجر المشتغلين بالمؤسسات الاهلية الاخرى - وان كان البعض يفضلها فلعوامل الضمان والاستقرار اكثر من أي شيء آخر . وكان يحسن بالوزير وهو يرى ان المنفق على الموظفين مبلغ مبالغ فيه ان يذكر لنا كيف توزع المرتبات والمهايا على فئات الادارة والانتاج الحكومي المختلفة . وكان يحسن ان يدلنا على مواطن التبذير لا ان يترك الناس للحدس والتخمين

واساءة الظن بموظفي الحكومة الذين كان وزير المالية أحد المفضلين منهم

ان نسبة اجور الموظفين في مصر حقيقة كبيرة ، ولكن يجب ألا نفعل ان مرافق السكك الحديدية ، والتلفارات والتليفونات والتعليم والصحة ، تكاد تنحصر في الدولة وحدها ، الامر الذي لا يوجد الا في القليل من بلاد العالم ومن ناحية اخرى فان ماينفق على الموظفين لا يذهب هباء كما قد يظن أصحاب النظريات المالية ، لانه يعود الى المجتمع في صورة اتفاق على السلع المختلفة ، وهذا الاتفاق هو من اهم العوامل التي تساعد على تنشيط الحياة الاقتصادية وخصوصا في اوقات الانكماش والكساد . وعلى العموم فليس منا من كان يعترض لو ان الحكومة فصلت في مسألة مهيا الموظفين بشكل حاسم وحددت المرتب على اساس الوظيفة اذا لاراحت الناس واستراحت اما اذا رأت الاستغناء عن بعضهم لسبب او لآخر فهي ملزمة ان تجد لهم موردا للرزق لان هذه اهم وظيفة للدولة في المجتمع الحديث

ويرى السيد نائب وزير المالية ان الذي دفع الحكومة الى اتخاذ ما اتخذته بشأن علاوة الغلاء « هو ان وزارة المالية رأت ان هذه الزيادة التي منحت في سنة ١٩٥٠ كانت لتعويض الزيادة في نفقات المعيشة بمقدار ١١٪ خلال سنة ١٩٥٢ وحدها كما انخفضت اسعار السلع التي لاتدخل في احتساب الرقم القياسي بنسبة تزيد عن ذلك » (المصري ١٩٥٢/٧/٢) وواقع الحال خلاف ذلك فمتوسط الرقم القياسي لنفقة المعيشة سنة ١٩٥٠ بلغ ٢٩٣٢٤ وبلغ سنة ١٩٥٢ ٣١٦٦١ أى بزيادة قدرها ٢٢٢٪ (١)

ولعل السيد نائب الوزير كان يقصد الرقم القياسي في شهر ديسمبر سنة ١٩٥٠ بمقارنته بديسمبر ١٩٥٢ فهو قد نقص فعلا بمقدار ١٠٢٪ ، ولست أدري ماهي السلع التي يذكرها سيادته التي انخفض سعرها ولاتدخل في حساب هذا الرقم .

ولو رجعنا الى الارقام القياسية لنفقة المعيشة عن المدة يناير - أبريل سنة ١٩٥٠ بمقارنتها بنفس المدة من سنة ١٩٥٢ ، وهو الاقرب للمقارنة نجد ايضا ان الرقم القياسي قد زاد في المدة الاخيرة عنه في الاولى بمقدار ١٢٥٪ اذا كانت هذه هي الارقام الرسمية للدولة فان حجة وزارة المالية في خفض علاوة الغلاء حجة لاتستند الى اساس .

وحتى لو استعملنا ارقام هذا العام بمقارنتها بالعام الماضي للتدليل على وجود اتجاه نحو الانخفاض في نفقة المعيشة ، فكان يجب ان يؤخذ في الحسبان هل المرتبات في حدودها المالية زادت عن متوسط الارتفاع في نفقة المعيشة ام لا ؟ ومن ناحية اخرى كان يجب حساب اثر السياسة التموينية الجديدة في الرقم القياسي والى أي حد ستؤدي الى ارتفاعه .

وقد ذكر السيد الوزير في تصريح له ان زيادة اسعار السكر ، وخفض وزن الرغيف لايؤثران في ميزانية الاسرة (الاهرام ١٩٥٢/٧/٢) واذا لم يقصد سيادته الاسر ذات الدخل المرتفع فلنحاول فيما يلي ان نعطي فكرة عن العبء المادي الذي فرضته الميزانية الجديدة على الاسر المتخذة مصروفاتها اساسا للرقم القياسي لنفقة المعيشة ، هذا مع تصور ارتفاعه .

(١) قدرت الزيادة باعتبار الاساس سنة ١٩٤٨ = ١٠٠ بمقدار ٩٪ كما يظهر من ص ١٨٠ من المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء من مشروع الميزانية .

انهم لم يتأثروا بالضغط النسبي للاعتمادات المخصصة للنفقات الاجتماعية لتأخذ حالة شخص متزوج ومجموع افراد أسرته خمسة حتى نتمشى مع الاسس التي يقوم عليها الرقم القياسي لنفقة المعيشة

قبل الميزانية	بعدها
مليم جنيه	مليم جنيه
٧	٧
١	١
٦ ٣٠٠	٧
١٤ ٣٠٠	١٥

استقطاعات تأمين وادخار

وضرائب ودمغة	٩٧٦	٩٥٥
صافي المرتب	١٤ ٠٢٤	١٣ ٢٤٥
اذا النقص المترتب على الميزانية يساوى	٦٧٩ مليم	

وفيما يلي كمية المواد الغذائية التي تستهلكها الاسرة بالقاهرة والتي تأثرت بالميزانية واسعارها الثمن

قبل الميزانية	بعدها
خبز ٧٢ اقة	٥٣٣
مكرونة ٢ اقة	١٥
جبن ٢ اقة	٤٦
حلوة ٢ اقة	٢٦
سكر ٦ اقة	٤٢
لبن ٣٠ رطلا	٦٠

اي ان العبء الاضافي نتيجة ارتفاع اسعار المواد السالفة يبلغ ٦١ قرشا في الشهر فمجموع العبء الفعلي على رب الاسرة ٢٨٩ مليما و ١ جنيه أي مايعادل مع نقص في الدخل قدره ٩٢٪ تقريبا وهو نقص حيوى .

والنتيجة المنطقية لذلك . اما ان يقلل المواد الغذائية المستهلكة والتي تلتهم مع الوقود ٥١٩٪ من دخله ويكون ذلك على حساب قدرته الانتاجية لان المواد المقدر له استهلاكها لايدخل فيها مواد يسهل الاستغناء عنها ، او يحاول ان يخفض من المصاريف النثرية والملابس والنقل والتي تأخذ ٣٠٣٪ من دخله لانه لا يستطيع ان يقلل من مصاريف الاجار ولكنه اذا حاول ان يحمل الخفض على تلك المصروفات فمعنى ذلك قلة طلبه عليها بنسبة ٣٠٤٪ وهذا يؤدي الى كثير من المضايقة التي تؤثر بدورها على قدرته الانتاجية ومن ناحية اخرى فان قلة طلبه على الملابس ستؤدي الى زيادة الكساد الذي تشكو منه مصانع النسيج .

اما كيف يعمل الفرد مثلا على موازنة ميزانيته فهذا ماسنحس اثره بعد وقت لن يطول والنتيجة التي لامفر منها هي ان الانكماش في الطلب سيتم وان وزير المالية لن يخرج من المشكلة التي حاول حلها الا اذا كان انفاقه في النواحي التي سماها المشروعات الانتاجية والراسمالية وكذلك انفاق ارباب الاعمال واصحاب رؤوس الاموال يزيد كثيرا عن الانكماش الذي سيحدث . وتحليل مدى كفاية ذلك الحل وسياسة النفقات عامة ستكون موضوعا لمقالنا القادم

دكتور عبدالرازق محمد حسن
مدرس الاقتصاد - كلية التجارة
جامعة فؤاد

الحالة الاقتصادية في تونس

تنقسم البلاد التونسية من الناحية الاقتصادية الى ثلاث مناطق تختلف عن بعضها البعض اختلافا بينا ، وتمثل كل منطقة منها مرحلة من مراحل تطور الاقتصاد التونسي . وتتجلى مراحل التطور هذه بوضوح لمن يدخل البلاد من الطريق الساحلي من الجنوب ويتجه شمالا الى العاصمة .

والمنطقة الجنوبية المتاخمة للحدود الليبية تعتبر أكثر المناطق الثلاث تأخرا من الناحية الاقتصادية . فهنا الصحراء شاسعة ، والأمطار قليلة لا تتعدى ١٠٠ ملميمتر في العام مما لا يكفي لقيام زراعة مستقرة . ويسكن هذه المنطقة قبائل من البدو الرحل يتنقلون مع ماشيتهم من جهة لآخرى سعيا وراء المرعى . والأراضي في هذه المنطقة أراض قبلية بمعنى أنها ملك للمقبيلة في مجموعها ليس لاي فرد من أفرادها حق التصرف فيها ، وإنما لكل حق الانتفاع منها والرعى فيها كيفما شاءوا . وحياة البدو حياة قاسية ، إذ كثيرا ما تصاب هذه المنطقة بالجفاف الكامل الذي يهدد السكان وماشييتهم بالهلاك فيتجهون الى الواحات طلبا للماء والقوت ، أو الى الشمال لبيع الماشية قبل أن يقضى عليها الجفاف .

والواحات في الجنوب قليلة العدد ، بها بعض الآبار التي تكفي لرى مساحات ضيقة من الأراضي . وقد حاولت الحكومة التونسية معالجة مشكلة البدو الرحل حتى لا يزحفون الى الشمال من وقت لآخر مهددين اقتصاديات ذلك الجزء المستقر من البلاد . وقد وفقت الحكومة في إيجاد حل جزئي للمشكلة ، وذلك بحفر آبار ارتوازية في المناطق التي يمكن فيها حفر مثل تلك الآبار . وقد تم حفر حوالي ٤٠ بئرا ارتوازية في السنوات الماضية في منطقتي « قابس » على الساحل ، و « قبيل » في قلب الصحراء التونسية . وقد اثمرت

مجهودات الحكومة ثمرات أولية طيبة ففي قبيل أصلحت الحكومة حوالي ٣٠٠٠ فدان وقسمتها الى مزارع صغيرة مساحة كل منها فدان واحد ، غرست نصفه بنخيل « دجلة » وتركزت النصف الآخر لزراعة الخضروات ووزعت هذه المزارع على أهالي تلك المنطقة على أن يسددوا تكاليف حفر البئر الارتوازية فقط . وبعد مضي عشر سنوات من استلام الفلاح للأرض تقرر لجنة حكومية ما اذا كان الفلاح قد اعتنى بمزرعته عناية كافية ، وفي هذه الحالة تمنحه الحكومة ملكية المزرعة يتصرف فيها كيفما شاء .

ولمعرفة أثر هذا الإصلاح على مستوى معيشة البدو الذين استفادوا منه يكفي أن نذكر أن دخل المزرعة الواحدة من التمر فقط يقدر بحوالي ٦٠ جنيها سنويا ، أضف الى هذا أن صاحب المزرعة يستهلك جميع الخضروات التي ينتجها ، ويستمر بطبيعة الحال في تربية الماشية كما كان يفعل من قبل . إلا أنه أصبح في حالة تسمح له بشراء العلف اللازم لها فلا يضطر الى التنقل مسافات شاسعة عندما يحل الجفاف .

فقرام الطريقة التي اتبعتها حكومة تونس في علاج مشكلة المنطقة الجنوبية هو تمليك البدو أراضا زراعية تشعرهم بأن لهم مصلحة في الاستقرار بعد أن مهدت لهم سبيل العيش . وهي طريقة تحتاج الى رءوس أموال ضخمة ، وإلى وقت طويل يبدأ في التنقيب عن الماء ، ولكن يبدو أنها الطريقة العملية السليمة لمعالجة هذه المشكلة الاقتصادية المستعصية .

أما المنطقة الوسطى فكانت مشكلتها أيسر حلا ، وذلك لان مستوى الامطار فيها يصل الى حوالي ٢٥٠ ملميمترا مما يسمح باستقرار الزراعة البعلية . وكانت تزرع بالشعير والخضروات وبعض أشجار الزيتون ، وقد وجد المهاجرون الايطاليون والفرنسيون أن

هذه المنطقة تلائم زراعة الزيتون ملائمة خاصة فأقدموا على غرسه في مساحات كبيرة في أوائل هذا القرن . ولفت نجاح المهاجرين نظر أهل البلاد الى امكانيات غرس الزيتون في المنطقة فقام بعضهم فعلا بغرسه في أراضيهم الخاصة . ولكن وقف في سبيل انتشار هذه الزراعة أن بالمنطقة مساحات شاسعة - خصوصا في « صفاقس » - موقوفة أو « أحباس » كما يسومنها في هذه البلاد - سواء لجهات عامه أو خاصة ، وتؤجر كل عام بالمزايدة . وليس من المعقول ان يقوم المستأجرون بغرس أشجار لا تثمر الا بعد ١٥ سنة . ولتفادي هذه العقبة التجأ من يهمهم الامر الى إبرام عقود « المغارسة » وهي عقود تبرم بين صاحب الأرض من جهة وبين من يهمل غرسها بالأشجار من جهة أخرى ، تبين لهذا الأخير أن يغرس الأشجار ويعني بها حتى تثمر وعندئذ تقسم ملكية الأرض مئاصفه بينه وبين صاحبه الأصلي . وقد صدر من الفتاوى ما يبرر تقسيم الأوقاف على هذا النحو على أساس أن من شأنه أن يزيد من قيمتها . وقد عملت الحكومة من جهتها على تشجيع زراعة الزيتون وذلك ببيع أراضي الأوقاف العامة في منطقة « صفاقس » بالمزاد العلني وشراء مبان بقيمتها . وقد انتقد البعض مشروعية التصرف في أراضي الأوقاف الآن النتائج الاقتصادية لهذه السياسة كانت باهرة تبرر بلا شك أي خروج على تقاليد الأوقاف . ففي جيل واحد أصبحت تونس تحتل المكان الثالث بين أهم العالم في إنتاج زيت الزيتون . وزاد عدد أشجار الزيتون من مليوني شجرة تقريبا في أوائل هذا القرن الى ١٩ر٤ مليون شجرة في سنة ١٩٥٢ . وهذا فضلا عن الأشجار التي غرست ولم تنتج بعد ويقدر عددها بحوالي المليونين ! ولتقدير المساحة التي شملها هذا التوسع في غرس الزيتون يكفي أن نذكر أن عدد الأشجار في الفدان الواحد لا يتعدى ٨ أشجار ويتراوح الدخل الصافي من كل شجرة زيتون منتجة ما بين ٩٠ قرشا و ١٢٥ قرشا في السنة بحسب مستوى الامطار ومستوى أسعار زيت الزيتون في العالم .

ويبين احصاء العام الماضي أن ٩١ر٢ ٪ من أشجار الزيتون المنتجة ملك للتونسيين ، والباقي للأجانب ،

مما يال على أن الزيتون أصبح زراعة وطنية لا أجنبية .
أما المنطقة الشمالية من البلاد فتتميز بزراعة القمح على نطاق واسع جدا ، إذ يسمح مستوى الأمطار بذلك . وتقدر المساحة المزروعة بالحبوب (وأهمها القمح) بحوالى ثلاثة ملايين من الأفدنة تنتج حوالى ٥٠٠.٠٠٠ طن سنويا فى المتوسط .
وقد تقدمت وسائل الزراعة فى هذه المنطقة تقدما عظيما فأصبح الزرع والحصد ميكانيكيين . وتوجد بالبلاد حوالى ٨٠٠٠ جرارة ميكانيكية تملك بعضها الجمعيات التعاونية التى تؤجرها للمزارعين الذين لا طاقة لهم بشراء هذه الآلات . ويملك بعض الأغنياء من التونسيين معظم أراضي هذه المنطقة ، ويؤجرونها لفترات تتراوح بين ست سنوات وتسع .

وتوجد فى هذه المنطقة أيضا غابات شاسعة تقع على سفوح الجبال التى ترتفع فى بعض المناطق الى حوالى ١٠٠٠ متر ، وأهم أشجارها الفلين .
وتعتبر تونس أهم البلاد المنتجة للفلين بعد البرتغال . ويقشر الفلين من جزع شجرته مرة كل خمس سنوات وقد بلغ محصوله فى العام الماضى ٥٠٠٠ طن بيعت بحوالى ٣٠٠.٠٠٠ جنيه . والغابات بطبيعة الحال ملك للدولة ، ويباع محصولها بالمزاد العلنى .
وتوجد أيضا بساتين الفاكهة والكروم فى هذه المنطقة على نطاق واسع مما يشعر المرء بأنه فى أوروبا لا فى أفريقيا .

هذه نظرة خاطفة لبعض مظاهر الاقتصاد التونسى ، وهو اقتصاد حيوى وفيه حركة ، يتطور من سنة الى أخرى تطورا ملموسا . ومما يسر العالم العربى بأكمله أن التونسيين أنفسهم يساهمون بأكبر قسط فى ذلك التطور الذى سيؤدى الى رفع المستوى الاقتصادى للبلاد ، ويمكن التونسيين من تحقيق استقلالهم الكامل فى المستقبل القريب .

التنمية الاقتصادية فى الجزائر

أتمت الجزائر أخيرا مشروع السنوات الأربع الذى كان يهدف الى زيادة الاستثمار والاكتثار من السلع الرأسمالية ، وهى الآن بسبيل تنفيذ مشروع أربع سنوات جديد يرمى الى زيادة الدخل الأهلى بنسبة ٣٪ سنويا . ويتضمن المشروع

الجديد استثمار ٢٧٨ مليار فرنك فرنسى ، منها ٧٦٣ ٪ / ٠ للتنمية الاقتصادية ، و ٢١١ ٪ / ٠ لتوفير أسباب الرفاهية للجزائريين ، والباقي وقدره ٢٦ ٪ للمصاريف الادارية المتعلقة بالمشروع .

وتعتبر هذه المشاريع محاولة لمسايرة الزيادة السريعة فى السكان ولاسيما فى السنين الاخيرة ، حيث يبلغ معدل الزيادة نحو ٢ ٪ / ١ سنويا ، وهى نسبة تؤدى الى مضاعفة السكان فى أقل من أربعين عاما .
ويقدر سكان الجزائر فى الوقت الحاضر بحوالى ٩٢٥١٠٠٠ نسمة منهم نحو مليون من الاوروبيين ومن الظواهر البارزة فى مسألة السكان هذه أن أكثر من نصفهم دون العشرين من العمر .

ولما كانت الزراعة أهم أوجه النشاط الاقتصادى فى الجزائر إذ يشغل بها نحو ثلاثة أرباع السكان فقد خصص المشروع الجديد ٦٥١ مليار فرنك لزراعة الغابات وصيانة التربة والرى والابحاث الزراعية ، وذلك الى جانب ٥٢٢ مليارا للتوسع فى انتاج الكهرباء والغاز و ٥٨ مليارا لتحسين الطرق والموانى والسكك الحديدية وغير ذلك من وسائل المواصلات .

ويتضمن المشروع أيضا تخصيص ٢٤ مليار فرنك لإنشاء المدارس و ٢٢٥ مليارا لتمويل صناعة البناء فضلا عن ١٢ مليونا للمشروعات الصحية .

وينتظر للمشروع الجديد أن يساعد على استقرار الاقتصاد الجزائرى الى جانب ايجاد عمل لفائض السكان المعروف ان اقتصاد الجزائر لا يزال فى مرحلة النمو والتوسع ، ولا تزال قيمة صادرات الجزائر وأهمها الحبوب والخضر والفاكهة والحديد الخام لا تزيد عن ثلثى قيمة وارداتها . وعلى الرغم من أن الجزائر بلاد زراعية قبل كل شيء ، فإن مجموع الاراضى الصالحة

للزراعة لا يزيد عن ٦ مليون هكتار لا تخرج عن نطاق شريط ساحلى يمتد مسافة ٧٠٠ ميل بطول شاطئ البحر الابيض . ويبلغ عدد المزارع الكبرى فى الجزائر ٦٥٣ ألف مزرعة يملكها الوطنيون منها ٦٣٠ ألفا ، مساحة الواحدة فى المتوسط ١٥ هكتارا (أى نحو ٣٧ فدان) ، وهى مساحات تؤدى ميكنة الزراعة فيها الى زيادة

الانتاج وتخفيض تكاليفه . ويبلغ عدد الجرارات الآن نحو ١٢ ألفا ينتظر لها أن تصل الى ٢٠ ألفا فى نهاية العام القادم .

ويمثل الانتاج الصناعى فى الوقت الحاضر نحو ٢٨ ٪ من مجموع الانتاج الأهلى فى الجزائر ، وقد زاد بنسبة الزيادة فى انتاج الكهرباء - التى تعتبر المصدر الرئيسى لقوة المحركة فى الجزائر - أبرز منها فى نواحي الانتاج الصناعى الاخرى ، إذ قفز من ٢٧٧ مليون كيلوات فى ١٩٣٨ الى ٧٠٥ ملايين فى سنة ١٩٥٢ . وقد نشأ كثير من الصناعات بالجزائر بعد نشوب الحرب العالمية الاخيرة يقوم معظمها على الانتاج الزراعى .
ويعتبر استخراج الحديد من أهم الصناعات فى الجزائر ، ويبلغ المستخرج منه فى عام ١٩٥٢ ٣٠٨٥٠٠٠ طن ، أى بزيادة ١٠٪ عن العام السابق .

انتهاء عهد المجاعات فى الهند

صرح البانديت نهرو أخيرا بأنه يأمل أن تحقق الهند اكتفاء ذاتيا فيما يتعلق بانتاج المواد الغذائية فى العام القادم . ولكن كثيرا من المعقبين يشكون فى امكان تحقيق هذا الحلم الذهبى بمثل هذه السرعة ويرون أنه ربما أمكن تحقيقه عند اتمام تنفيذ مشروع السنوات الخمس الذى يهدف الى زيادة انتاج الحبوب والارز زيادة كبيرة تبلغ غايتها فى عام ١٩٥٦/١٩٥٥ ، ويبرر هؤلاء المعقبون رأيهم بأن انتاج الهند من المواد الغذائية لا يزال دون ما كان عليه قبل الحرب اذا ما قورن بعدد السكان ، وذلك فضلا عن أن حكومة الهند نفسها لم تكن تأمل فى امكان حل مشكلة المواد الغذائية حتى وقت قريب جدا حين ترامت الانباء بقيام مفاوضات بينها وبين روسيا لعقد اتفاقية تسرى لمدة خمس سنوات تتلقى الهند بمقتضاها حوالى مليون طن من الحبوب سنويا من روسيا . أضف الى ذلك أن مندوبى الحكومة الهندية فى الاجتماع الدولى للقمح كانوا يتلهفون على توقيع اتفاقية القمح .

ولاشك فى أن العالم أجمع يتمنى مع البانديت نهرو ان تتحسن حالة الهند الغذائية ، حتى لا يعيد التاريخ نفسه وترجع الى الهند عهود المجاعات ذات الذكرى المريرة .

ميزانية مشروع عام تنمية الإنتاج القومي لسنة ١٩٥٣/٥٤

مليون جنيه مشروع المساكن الشعبية و ٣ مليون للتوسع الزراعى
٦٥٠.٠٠٠ جنيه لاستكمال مشروعات الميكانيكا والكهرباء .

مشروع كهربية خزان أسوان
١١٨٠.٠٠٠ منها
٧٨٠.٠٠٠ ج يرد للمال
الاحتياطى
مشروع إنشاء محطة جديدة للإنارة
بشمال القاهرة ٣٨٦٨.٠٠٠ منها
١٩٦٨.٠٠٠ ج يرد للمال
الاحتياطى

وزارة الزراعة :

مكافحة أمراض الحيوان
٥٠٠.٠٠٠
رفع مستوى الانتاج الحيوانى
بأيتاى البارود وسخا ومصنع تجفيف
اللبن
٢٢٠.٠٠٠
زيادة الاراضى المنزرعة أرزا عن
طريق الآبار الارتوازية ٢٢٥٠.٠٠٠
مشروع التوسع فى زراعة أشجار
الفاكهة والأشجار الخشبية ٢٢٠.٠٠٠

وزارة المواصلات :

مصلحة السكة الحديد :
إنشاء ماسورة بين القاهرة والسويس
لنقل المازوت ١٠٠٠.٠٠٠
مشروع كهربية خط حلوان
١٦٨٠.٠٠٠
تجديدات استثنائية للسكك
الحديدية ٥٠٠.٠٠٠
مصلحة التلغرافات والتليفونات :

اجهزة وخطوط تليفونية
٤٠٠.٠٠٠
إنشاء سنترالات بمناطق القاهرة
والاسكندرية والوجهين البحرى
والقبلى
١٢٢٣.٠٠٠
المشروعات الاسلكية
٢٨٠.٠٠٠
مشروعات خطوط الترنكات
١٥٢.٠٠٠
رسوم جمركية
٨٠.٠٠٠
ماهيات ومصرفات الموظفين المعينين
لهذه الاعمال ٣٠.٠٠٠
ويستبعد من اعتمادات مصلحة
التلغرافات والتليفونات

نهجت الحكومة نهجا جديدا فى اعداد ميزانية هذا العام . اذ خصصت ميزانية مستقلة
لمشروعات التنمية الزراعية والصناعية ومشروعات التعدين وتوليد القوى الكوربائية وغير ذلك من
المشروعات الانتاجية والراسمالية . وقد روعي الفصل التام بين الميزانية العادية وميزانية
المشروعات . كما ان هناك فرقا جوهريا بين الميزانيتين ، فالاعتمادات المفتوحة فى الميزانية
العادية والتي لا تصرف فى السنة المالية لا تنقل الى السنوات التالية ، بينما تظل ميزانية
المشروعات مستمرة بحيث ينقل الى السنوات المقبلة مالا يصرف فى نفس العام . وبهذا الفصل
لن يتسنى استعمال موارد ميزانية المشروعات فى سد عجز الميزانية العادية .
وقد بلغت جملة الاعتمادات التى خصصت لميزانية المشروعات فى السنة المالية ١٩٥٤/٥٣
٤٢٦٣٨٦٣٠٠ جنيه . وصدر باعتماد هذه المبالغ القانون رقم ١٩٥٣/٩٩ ، ١٩٥٣/٣٦٦
وبيناهما كالاتى :

القانون رقم ١٩٥٣/٩٩

فى ٥ مارس سنة ١٩٥٣ صدر
القانون رقم ١٩٥٣/٩٩ وهو الخاص
بميزانية مشروعات تنمية الانتاج
القومى ، ويتضمن بعض المشروعات
التى بلغت جملة تكاليفها ٢١٥٩٩٨٠٠
جنيه - بعد استبعاد مشروع مصرف
المحيط وتكاليفه ٧٠.٠٠٠ جنيه -
ومن بين هذه المبالغ مبلغ ٤٥٠.٠٠٠
جنيه لاصلاح منطقتى ترعة ابيس
وغرب الفيوم وهو المشروع الذى
أصبح - بعد الاتفاقين اللتين عقدتا
بين حكومتى مصر والولايات المتحدة
الامريكية - يعرف باسم مشروع
تنمية وتعمير مديرتى البحيرة والفيوم
وستزداد تكاليفه بمقدار اشتراك
النقطة الرابعة فيه وقدره عشرة ملايين
من الدولارات .

واعتمادات هذه الميزانية موزعة
على اربع سنوات من ١٩٥٣/٥٢ الى
١٩٥٦/٥٥ ويخص السنة المالية
١٩٥٤/٥٣ مبلغ ٣٠٠.٠٠٠ جنيه
موزعة كالاتى :

مشروعات التوسع الزراعى :

٢٩٢٠.٠٠٠ ج عدا العشرة ملايين
دولار التى ساهمت بها النقطة الرابعة
مشروعات الطرق : ٢٩٠.٠٠٠ ج
مشروعات تعميم تقاوى القمح
المنتقا والتوسع فى توزيع تقاوى
الذرة الهجين : ١٢٨.٠٣٠ ج

القانون رقم ١٩٥٣/٣٦٦

فى ٢٢ يوليه ١٩٥٣ صدر القانون
رقم ١٩٥٣/٣٦٦ بفتح اعتماد اضافى
فى ميزانية مشروعات الانتاج القومى
للسنة المالية ١٩٥٤/٥٣ بمبلغ
٣٥٥٣٨٠.٠٠٠ جنيه ، وفيما يلى

بيان بهذه المشاريع والمبالغ التى
اعتمدت لها :

وزارة الاشغال العمومية

مشروع التوسع الزراعى (منطقة
كفر داود) ١٥٢٠.٠٠٠
مشروعات الري والصرف :
مشروعات تعديل نظام الري
والصرف ٢٨٠.٠٠٠
مشروعات ري الصحارى
٦٠.٠٠٠

مشروعات زيادة الايراد المائى من
النيل بمصر والسودان والنيل الجنوبى
١٣٠.٠٠٠
مشروعات المصارف المغطاة بالوجهين
البحرى والقبلى ٥٠٠.٠٠٠
ماهيات وأجور ومصرفات
الموظفين المعينين لهذه الاعمال
٣٤٠.٠٠٠
مشروعات محطات توليد الكهرباء
وظلمبات الري والصرف :

محطة توليد الكهرباء وظلمبات
الري والصرف الكهربائية ١٧١٢.٠٠٠
والخطوط المغذية لها بالوجه البحرى
محطات طلبات ميكانيكية للري
والصرف بالوجه البحرى ٤٣.٠٠٠
محطات توليد الكهرباء وظلمبات
الري والصرف الكهربائية
والخطوط المغذية لها بالوجه القبلى
٦٠.٠٠٠

محطات طلبات ميكانيكية للري
والصرف بالوجه القبلى ٢٨٤.٠٠٠
ماهيات وأجور ومصرفات
الموظفين المعينين لهذه الاعمال
١٠.٠٠٠

مبلغ : ٤٠٥٠٠٠ ج منظور عدم صرفه .

مصلحة الطرق والكبارى :

توسيع ورصف الطريق المتفرع من كوم اوشيم الى الفيوم
ورصف طريق كوم اوشيم - بركة قارون ٢٢٠٠٠٠
انشاء كوبرى سوهاج - اخميم على النيل ٤٢٠٠٠٠

وزارة التجارة والصناعة

شراء مستودعات وأجهزة لمعمل تكرير البترول بالسويس بما فى ذلك جهازا تحسين البنزين وتنقية الكيروسين ٦٠٥٠٠٠
أعمال الابحاث الجيولوجية والتعدينية مع وضع خرائط طبوغرافية بالطائرات تتولاها مصلحة المساحة ١٢٥٠٠٠

مشروع المساكن الشعبية

استغلال وادى النظرون ١٠٠٠٠٠
٢٠٠٠٠٠

الجملة العمومية :

٣٥٥٣٨٠٠٠

* *

قاعدتان جديدتان لميزانية المشروعات

قرر القانون رقم ١٩٥٣/٣٦٦ قاعدتان مهمتان فيما يختص بالتصرف فى الاعتمادات التى تضمنها اذ نص على امرين وهما :

اولا : لا يرتبط بأى مصروف جديد على الاعتمادات المبينة فى هذا الجدول قبل ان تتم موافقة المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى والحصول على المصادقة اللازمة على توزيع الاعتمادات التى لم يسبق ان تمت هذه الموافقة والمصادقة على توزيعها

ثانيا : لا يرتبط بأكثر من الاعتمادات المقررة لسنة ١٩٥٤/٥٣ الى ان يتم المجلس المذكور بحث التكاليف الكلية لهذه المشروعات ويدرجها فى سلك برنامجها الشامل والى ان يتم اعتماد هذا البرنامج

تفصيلات مشروعات الانتاج

فيما يلى بيان كل مشروع من المشروعات التى تضمنها القانون رقم ١٩٥٣/٣٦٦ حسب مذكرة وزارة المالية والاقتصاد المرفوعة الى مجلس الوزراء بشأن اعتمادات هذا القانون والتى وافق عليها مجلس الوزراء فى جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٣/٧/٢٢

مشروع التوسع الزراعى

سبق ان اعتمد فى ميزانية مشروعات الانتاج القومى (قانون رقم ٩٩/٩٥٣) مبلغ ١١٧٢٠٠٠٠ جنية لمشروعات التوسع الزراعى يخص منها السنة المالية ١٩٥٤/٥٣ مبلغ ٢٩٩٠٠٠٠ جنية - بخلاف ٢١٠٠٠٠ جنية فى السنة السابقة

وقد اعتمد مجلس الانتاج القومى مشروعا آخر من مشروعات هذا التوسع بمنطقة كفر داود - وهو المعروف باسم مديرية التحرير - ويشمل هذا المشروع عشرة آلاف فدان ، وتبلغ التكاليف المعتمدة له ٢٩٥٢٠٠٠٠ ج منها ٥٢٠٠٠٠٠ ج فى السنة الاولى ، ٤٨٠٠٠٠٠ ج فى السنة الثانية ، ٩٥٢٠٠٠٠ ج موزعة على السنوات الثلاث التى تليها

مشروعات الري والصرف

اولى هذه المشروعات مشروعات تعديل الري والصرف التى ترمى الى استكمال طرق الري والصرف وتعديلها على نحو يمكن من الحصول على اقصى غلة الاراضى الزراعية الحالية ، وقد قدرت وزارة الاشغال التكاليف الكلية اللازمة لهذا الاستكمال بمبلغ ٢٨٨٠٠٠٠٠ جنية كما قدرت زيادة الانتاج التى ستترتب عليها بما يزيد على نحو ١٥ مليون جنية سنويا

هذا فضلا عن استكمال مشروعات ري الصحارى المصرية المقدر لتكاليفه ٣ مليون جنية لزيادة ايراد الآبار الحالية بكل من الصحراء الشرقية والغربية وواحاتها وشبه جزيرة سيناء مع اقامة خزانات الأمطار والسيول بما يكفل تعمير هذه المناطق واستغلالها .

ثم هناك مشروعات زيادة الايراد المائى من النيل بمصر ، وقد قدرت وزارة الاشغال لها (فوق ما صرف عليها حتى آخر السنة المالية ٥٢/١٩٥٣) ويقدر بمبلغ ٨٠٠٠٠٠٠ ج ٤٥٠٠٠٠٠٠ ج لمشروع سد شلالات أوين (لم يصرف منها شئ بعد) والباقى لمباحث سلسلة هذه المشروعات

وأخيرا يأتى مشروع المصارف المغطاة الذى يكفل توصيل كافة الملكيات الصغيرة فى المناطق المكتظة الى المصارف العمومية بتزويد هذه المناطق بشبكات من المصارف المغطاة ضمانا لصرفها مع عدم تمزيقها ومع المحافظة على الرقعة الزراعية فيها .

وقد رأت وزارة الاشغال السير فى تنفيذ هذه المشروعات فى السنة المقبلة فى حدود مبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ ج تلزم لمساحة قدرها نحو ٢٠٠٠٠٠ فدان وذلك لحين الانتهاء من تعديل المصارف العمومية التى ستصرف عليها هذه الشبكات والى حين ما تظهره التجارب التى تقوم بها مع رجال النقطة الرابعة للصرف بالآبار

مشروعات محطات توليد الكهرباء وطمبات الري والصرف

يتصل بما تقدم استكمال مشروعات مصلحة الميكانيكا والكهرباء الخاصة بمحطات توليد الكهرباء وطمبات الري والصرف بالوجهين البحرى والقبلى وتبلغ الاعتمادات المطلوبة فى السنة المالية ١٩٥٤/٥٣ لذلك الاستكمال ٢٦٥٠٠٠٠ ج

مشروع كهربية خزان أسوان

اعتمدت التكاليف الكلية لهذا المشروع بمبلغ ٢٧٥٠٠٠٠٠ جنية بالقانون رقم ١٩٤٧/١١٥ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٩٥٢/٦٣ ، وقد أذن للحكومة فى ان ترتبط بالمشروع المذكور فى حدود التكاليف المعتمدة وبأن تصدر فى مصر قرضا لتمويله بنفس القدر مضافا اليه الفوائد المستحقة عن المدة السابقة لاستغلال المشروع وذلك فى الوقت الذى تراه مناسبا وبالشروط والاوزاع التى يحددها وزير المالية والاقتصاد وموافقة مجلس الوزراء . كما أذن لوزير المالية فى أن يأخذ من المال الاحتياطى ما يلزم لتنفيذ المشروع على أن يرد الى الاحتياطى ما يكون قد أخذ منه وذلك من حصيلة القرض

وقد بلغ المصروف فعلا على هذا المشروع حتى آخر السنة المالية ٥٢/١٩٥٣ نحو ٧٨٠٠٠٠٠٠ ج ، كما انه يلزم لمواصلة الاعمال فى السنة المالية المقبلة ١٩٥٤/٥٣ مبلغ ٤ مليون جنية ، ولما كان المال الاحتياطى قد نفذ بل وأصبح رصيده مدينا بمبالغ كبيرة تستلزم أن يرد اليه ما سبق أخذه منه لهذا الغرض فقد رأت وزارة المالية أن يخصص للمشروع المذكور فى السنة المالية ١٩٥٤/٥٣ اعتماد قدره ١٨٠٠٠٠٠٠ ج من ذلك ٧٨٠٠٠٠٠٠ ج يرد للمال الاحتياطى العام ، ٤٠٠٠٠٠٠٠ ج يرد لمواصلة الصرف فى السنة المالية ٥٣/١٩٥٤

((البقية على ص ٢٧))



التجارة بين الاتحاد السوفيتي وأوروبا الغربية :

تحاول دول أوروبا الغربية وخاصة في هذه الايام التملص من القيود التي فرضتها الولايات المتحدة على التبادل التجاري مع الاتحاد السوفيتي وما تتضمنه من عقوبات بوقف العون الأمريكي . وكان لهذه القيود الفضل في خفض حجم تجارة أوروبا الغربية مع دول الكتلة الشرقية الى مستوى ضئيل ، الا ان الركود الذي يخيم على الاسواق وحاجة أوروبا الغربية الى تصريف منتجاتها ورغبتها في تفادي تفاقم مشكلة مدفوعاتها مع منطقة الدولار بالحصول على حاجاتها من الواردات من بلاد اخرى خارج الولايات المتحدة ما أمكن لها ذلك ، جاء كل ذلك دافعا لدول أوروبا الغربية على إعادة علاقاتها التجارية مع الاتحاد السوفيتي .

وقد تم في منتصف يولية توقيع اتفاق تجاري بين فرنسا والاتحاد السوفيتي يسري لمدة ثلاث سنوات وبعد هذا أول اتفاق تجاري رسمي يعقد بين الدولتين منذ عام ١٩٣٤ ، ويقضى الاتفاق بأن تبلغ قيمة السلع المتبادلة من كل طرف في العام الأول ١٢٠٠٠ مليون فرنك . هذا وكانت واردات فرنسا من الاتحاد السوفيتي عام ١٩٢٥ لم تتجاوز ما قيمته ٦٣٣١ مليون فرنك ، بينما كانت قيمة صادراتها لا تتجاوز ٢٢٥٨ مليون فرنك .

كما عقدت الدانمرك اخيرا اتفاقا تجاريا مع روسيا تحددت بمقتضاه التجارة المتبادلة من كل طرف بما قيمته ١٥٠ مليون كرونر، وستسلم روسيا بمقتضى هذا الاتفاق خمس سفن من ذات الثلاثات من الدانمرك

مشاكل اسبانيا الاقتصادية :

تعانى اسبانيا الكثير من جراء انخفاض انتاجها الزراعي وارتفاع نفقاته وهو ما تعتمد عليه في الحصول عن طريق تصدير الفائض منه ، على معظم إيراداتها من العملات الأجنبية ولا يزال مستوى الانتاج الزراعي أقل مما كان عليه قبل الحرب الأهلية في حين زاد عدد السكان منذ عام ١٩٣٥ نحو ٢٥ مليون نسمة . وكان للمحصولات الوفيرة في السنوات الأخيرة اثر طيب في تحسين موقف اسبانيا ولكن المشكلة لا تزال حادة وهناك أيضا مشكلة زيادة عدد السكان المشتغلين بالزراعة مما خلق بطالة مقنعة . ويعتقد رجال الحكومة بأن حل هذه المشكلة سيكون في التصنيع وذلك بسحب القوة العاملة الزائدة بعيدا عن الارض الى الصناعات الجديدة التي ستقوم لمد الزراعة بما تحتاج اليه من مصنوعات مثل الاسمدة الضرورية التي ينتظر أن يكفي انتاج اسبانيا حاجتها منها في السنوات القليلة القادمة . وبذلك تستغنى عن الواردات منها . وقد قدم المعهد الصناعي القومي كالمعتاد ٥١ ٪ من رأس المال اللازم بينما اشتركت رؤوس الاموال الخاصة بالجزء الباقي

احتياطات المنطقة الاسترلينية :
زادت احتياطات المنطقة الاسترلينية من الذهب والدولارات حوالي ٤٦ مليون دولار خلال شهر يونية الماضي . وهذه هي أقل زيادة سجلتها الارصدة خلال هذا العام . وبلغ مجموع الاحتياطات في آخر يونية ١٩٥٣ ، ٢٣٦٧ مليون دولار وقد تسلمت المملكة المتحدة خلال ذلك الشهر ما قيمته ٢٨ مليون دولار من

المساعدات الدفاعية من الولايات المتحدة ، و ١٠ مليون دولار ذهبا من اتحاد المدفوعات الأوروبية . ولا تبعث الحالة على التفاؤل في نظر المعلقين الاقتصاديين اذلاستطيع المنطقة الاسترلينية عادة الحصول على الكثير من الدولارات في مثل هذا الوقت من السنة وخاصة أن ميزان المدفوعات قد تأثر بمصروفات السياح في المملكة المتحدة . هذا ويلاحظ أن حسابات المملكة المتحدة مع اتحاد المدفوعات الأوروبية ستتأثر كثيرا بمصروفات السياح البريطانيين في القارة الأوروبية .

العجز في ميزانية الولايات المتحدة :

أعلنت وزارة المالية الأمريكية أن عجز الميزانية عن العام المالي ١٩٥٢ / ١٩٥٣ الذي انتهى في آخر يونية الماضي بلغ ٩٤٤ مليون دولار . وبعد هذا العجز أكبر ما صادفته الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٦ . وبلغت الإيرادات ٦٥٢٢ مليون دولار وكان مقدرا في يناير الماضي أن تبلغ ٦٨٢٢ مليون ، وبلغت المصروفات ٧٤٦٦ مليون دولار وهو تقريبا ما كان مقدرا أن تبلغه في يناير الماضي .

العون الأمريكي لبوليفيا :

تقدمت الولايات المتحدة الى بوليفيا أخيرا ببرنامج للعون الاقتصادي ، يتضمن قيام الولايات المتحدة بشراء الصفيح من بوليفيا على أساس الاسعار العالمية التي انخفضت أخيرا من ٢١ دولار الى ٩٠ سنتا للرطل . كما ستزيد الولايات المتحدة مساهمتها في برنامج المساعدة الفنية لبوليفيا ، وستدرس مع حكومة بوليفيا لخطوات اللازمة لايجاد حل طويل الاجل

الدخل الاهلي لبغاريا

ارتفع الدخل الاهلي لبغاريا فيما بين عام ١٩٤٩ وعام ١٩٥٢ بحوالي ١٣٨ ٪ سنويا في المتوسط ، وجاء ذلك نتيجة للنهضة الصناعية ، بحيث زاد نصيب الصناعة في الدخل الكلي ٢٤٣ ٪ عام ١٩٣٩ الى ٤٧٣ ٪ عام ١٩٥٢ .

تكوين الدخل الاهلي لبغاريا

١٩٣٩	١٩٤٨	١٩٥٢
٢٤٣	٣١١	٤٧٣
٢٩	٥٣	٥٨
٥٥٩	٥٢٦	٣٤٣
١٦٩	١١٠	١٢٦
المجموع	١٠٠٠	١٠٠٠

المبيعات بوليفيا الاقتصادية .
ومما يجدر بالذكر في هذا الصدد أن بوليفيا حاولت منذ أكثر من سنة أن تحصل على عقد طويل الأجل لبيع الصفيح للولايات المتحدة . ومن المفهوم أن العقد الذي أبرم بين بوليفيا والولايات المتحدة سوف يمكن بوليفيا من بيع نصف إنتاجها من الصفيح إلى الولايات المتحدة ، أما النصف الآخر فإنها تقوم في الوقت الحاضر ببيعه إلى بريطانيا .

الحالة الاقتصادية في سيلان :

صادفت سيلان في عام ١٩٥٢ أكبر عجز في ميزانها الحسابي بعد أن توالى عليها سنوات حققت فيها فائضا أتاح لها تكوين احتياطي ذات بال بالعملات الأجنبية بلغت في آخر عام ١٩٥١ نحو ١٨٥ مليون روبية إلا أن انخفاض أسعار صادرات سيلان وارتفاع أسعار الارز المستورد ، بالإضافة إلى الزيادة العامة في الواردات أنتج عجزا كبيرا هبطت معه الأصول الأجنبية بحوالى الثلث إلى ٨٣٧ مليون روبية خلال عام ١٩٥٢ واستمر الهبوط خلال عام ١٩٥٣ فانخفضت الأصول الأجنبية إلى ٧٥٠ مليون روبية في آخر مارس ١٩٥٣ .

وقد ذكر بنك سيلان المركزي في تقريره أن من العوامل التي ساعدت على تفاقم مشكلة ميزان المدفوعات التوسع الكبير في الائتمان لتمويل العجز في الميزانية العامة والزيادة الغذائية .

تعداد أنوال نسج القطن في العالم

كانت لجنة القطن الدولية قد قررت اجراء تعداد لأنوال نسج القطن في العالم في عام ١٩٥٢ حيث أن التعداد السابق كان قد أجرى في عام ١٩٣٦ ، وقد استعملت الاستثمارات ذاتها في التعداد الجديد مع إضافة سؤال واحد على الأنوال التي يزمع اقامتها خلال الفترة من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٨

وأظهر التعداد أنه بينما كان عدد الأنوال القطنية ٣١ مليونا في ١٩٣٦ انخفض العدد إلى ٢٧ مليونا عام ١٩٥٢ وهو ما قد يبعث على الدهشة لأول وهلة نظرا للزيادة في سكان العالم والتحسين في المستوى العام للمعيشة ، إلا أنه يلاحظ أن ساعد العمل زادت في معظم البلاد فأصبحت الواردات الثلاثية والثانية شيئا عاديا في كثير من البلاد مما جعل بالامكان أن ينتج العدد الأصغر من الآلات

كمية أكبر من المنسوجات ويستهلك كمية أكبر من الاقطان الخام . وقد بلغ المستهلك في المصانع من القطن الخام في الموسم المنتهى في ٢١ يولييه ١٩٥٢ ، ٢٢٧ مليون بالة مقابل

٢٥٢ مليون بالة في الموسم المنتهى في ٢١ يولييه ١٩٣٦ . ويلاحظ أيضا أن عدد المغازل انخفض في الفترة ذاتها من ١٥١٧ مليون إلى ١٢٨ مليون

وبينما انخفض عدد الأنوال في أوروبا ٢٣٦ ألفا وخاصة في إنجلترا ، وفي أمريكا ١٦٧ ألفا زاد عدد الأنوال في أمريكا الجنوبية ٤٣ ألفا وفي أفريقيا ١٧ ألفا ، وفي آسيا ثلاثة آلاف من الأنوال فقط إلا أنه بالرغم من هذه الزيادة فقدت اليابان ٤٢ ألف نول .

ومما يلاحظ أن التعداد أجرى في وقت كانت صناعة المنسوجات تعاني فيه كسادا ولذلك جاءت التقارير عن متوسط عدد الساعات المشغلة في الأسبوع أقل من المتوسط العادي وجاء عدد الأنوال العاطلة في ٣١ يولييه ١٩٥٢ غير عادي وخاصة بالنسبة إلى أوروبا حيث توقف ٢٣١ ألف نول من بين مجموع الأنوال العاطلة في العالم والذي بلغ ٢٩٥ ألفا .

عدد الأنوال المركبة المقامة

(بالآلاف)
٣١ يولييه ١٩٣٦

٣١ يولييه ١٩٥٢

البلد	أنوال عادية	أوتوماتيكية	بتوصيلات أوتوماتيكية	المجموع	أنوال عادية	أوتوماتيكية	بتوصيلات أوتوماتيكية	المجموع
فرنسا	٩٣	٦٤	—	١٥٧	١٥٣	٣٨	٣	١٩٤
ألمانيا الغربية	١٤١	٩	—	١٤١	١٧٠	١٨	١٣	٢٠١
ألمانيا الشرقية +	٤٠	٩	—	٤٠	—	—	—	—
إيطاليا	٥١	٥٠	٣٧	١٣٨	٩٢	٣٣	٢٢	١٤٧
بريطانيا	٣٠٩	٣٤	٦	٣٥٠	٤٨٤	١٥	٦	٥٠٥
تشيكوسلوفاكيا +	٨٧	٢	—	٨٠	١٠١	٢	١	١٠٤
بولنده +	٢٥	١١	—	٣٦	٢٦	١١	٠٠	٣٦
الاتحاد السوفيتي +	٢٣٥	٣٠	١٠	٢٧٥	٢١٦	٢٥	٩	٢٥٠
مصر	٩	٥	—	١٤	٣	—	—	٣
الولايات المتحدة *	—	٣٩٩	—	٣٩٩	١٨١	٣٩٢	—	٥٧٣
البرازيل	٧٠	٢٢	٨	١٠٠	٧٤	٤	٢	٨١
الهند	١٨٩	٩	—	١٩٨	١٩٧	٤	—	٢٠٢
الصين +	٤١	١٩	—	٦٠	٣٩	١٨	—	٥٦
اليابان	١٣٨	٥٢	—	٢٩٠	٢٩٣	٤٠	—	٣٣٣
المجموع العالى	١٨٣٠	٨٣٥	٦٥	٢٧٢٠	٢٣٤٤	٦٦٢	٦٤	٣٠٧٠

+ أرقام تقديرية
* غير متوافرة

شهرة المنشأة التجارية

استهلاك الشهرة أو تخفيض قيمتها

تخفيض قيمة الشهرة من الأرباح يترتب عليه تكوين احتياطي سرى يكون من نتائجه عدم اظهار الميزانية للحقيقة الناشئة عن احتجاز الجزء المقطوع من الأرباح لأغراض التخفيض والذي تكون منه الاحتياطي السرى ، اذ ان هذا الجزء في الحقيقة قد زاد رأس المال العامل للمنشأة ، ولو كان قد أدرج كاحتياطي لظهر ذلك بجلاء في الميزانية وهو أمر مرغوب فيه وهناك بعض حالات نرى فيها أن حذف قيمة الشهرة التي تكون ظاهرة بالميزانية أمر ضروري ، كحالة وجود خسائر متراكمة من سنين سابقة في نفس الوقت الذي تحتفظ فيه المنشأة بقيمة مرتفعة للشهرة ، اذ أن السياسة الحسنة في حالة كهذه تقضى لابتخفاض الشهرة أو حذفها فحسب بل تقضى أيضا بتخفيض رأس المال اذا لم يكف الاجراء الاول (التخفيض) ونورد فيما يلي ميزانية توضح ذلك :

خصوم

جنيه

٧٧٠٠	رأس المال
١٠٠٠	دائنون
٢٠٠٠	احتياطي هبوط شهرة المحل

١٠٧٠٠

مبلغ احتياطي هبوط شهرة المحل وجزء من رأس المال بحيث تكون الميزانية بهذا الشكل مظهر حقيقة الحالة المالية للمنشأة دون مبالغة أو اغراء .

وفيما يلي صورة الميزانية بعد التعديل المذكور :

خصوم

جنيه

١٧٠٠	رأس المال
١٠٠٠	دائنون

٢٧٠٠

وللاحظ الخبير أنه وان كان من الجائز ادراج الشهرة في الميزانية بقيمة مخفضة عن قيمتها الاصلية في الدفاتر الا أنه من غير الجائز في نظرنا ان تقوم الشهرة بأكثر من ثمن شرائها أو تكاليفها الا في حالات معينة كالتمنازل مثلا . أما ما يلجأ اليه البعض من تقدير ثمن اتفاقى لها في حالة عدم ظهور قيمة سابقة لها وفي حالة رفع القيمة السابقة ، فإنه يكون عادة لغرض أخفاء خسائر أصابت المنشأة .

وتكوين احتياطي لمقابلة ما ينتظر من هبوط في قيمة الشهرة هو الخطة المثلى التي نراها حيث يمكن أن تظهر الميزانية الحالية الحقيقية للمنشأة بأكثر ما يمكن من الوضوح بينما

أصول

جنيه

١٠٠٠	عدد وآلات
٥٠٠	مبان وأراض
٦٠٠	بضاعة
٢٠٠	مدينون
٤٠٠	نقدية
٣٠٠٠	شهرة محل
٥٠٠٠	خسائر محل
١٠٧٠٠	

ان هذه الميزانية في نظرنا يجب ان تعدل بحيث تستبعد كل قيمة الشهرة وبالاخص اذا كانت الخسائر متراكمة من عدة سنوات ، وكذلك يجب استبعاد مفردة الخسائر المرحلة ويستخدم في هذا السبيل

أصول

جنيه

١٠٠٠	عدد وآلات
٥٠٠	مبان وأراض
٦٠٠	بضاعة
٢٠٠	مدينون
٤٠٠	نقدية

٢٧٠٠

شهرة المحل بطبيعتها أصل معنوى وهى ليست كباقي الأصول الثابتة معرضة للتلف أو النقص التدريجى بمضى الزمن أو أثناء عملية تحقيق الربح . اذ قرر يؤدى مضي المدة الى زيادة قيمتها ، كما أنها ليست في حاجة الى التجديد أو الاستبدال . فقيمتها الحقيقية ترتفع اذا ما زادت الأرباح وتنخفض اذا ما قلت . لهذا فشهرة المحل يجوز أن تبقى بالدفاتر دون استهلاكها كباقي الأصول الثابتة حيث تكون عملية الاستهلاك واجبة وضرورية من ناحية المحاسبة على الأقل .

الا أنه نظرا لما يجب ان يتبع من سياسة الحيطة والحذر في الأعمال التجارية ، ونظرا لان قيمة الشهرة تكون عرضة للزوال في كثير من الاحيان أو على الأقل عرضة للنقص في قيمتها ، لهذا كان من السياسة المالية الحكيمة أن تخفض قيمتها كلما سنحت الفرصة المناسبة لذلك ، فإذا اريد ابقاء مبلغ الشهرة ضمن جانب الأصول فيستحسن تكوين احتياطي لها لمقابلة ما قد يصيبها من هبوط أو فناء ، واذا ما زادت قيمة الشهرة كان ذلك بمثابة تكوين احتياطي سرى وهو ليس بالأمر السئ بل بالعكس هو أمر مستحب في مثل هذه الحالات والالتجاء الى تخفيض قيمة الشهرة لا يحدث عادة الا في فترات الرواج حيث تكون الأرباح وفيرة وهى الفترات التى تكون قيمة الشهرة فيها آخذة في الازدياد ، وذلك لان هذه الفترات هى التى يمكن فيها اتخاذ مثل هذا الاجراء وقد يتوقف التخفيض أو يخفف منه في فترات الكساد أو قلة الأرباح .

أن شهرة المحل في منشأة عادية أصل ليست له صفة السكون بل له صفة الحياة والتجدد على الدوام . وان أثبات تقلباته المستمرة من وقت لآخر في الميزانية السنوية أمر غير ضرورى ولا يوجد الزام قانونى أو تجارى يجبر على مراعاته .

واذا ما كانت مفردة الشهرة الواردة بالدفاتر مقيدة بثمن تكلفتها أو شرائها فيمكن أن تظهر بذلك في الميزانية ، أما اذا كان قد أجرى تخفيضها لاي سبب كان ، وجب أن يذكر بالميزانية بأن هذه القيمة هي بعد تخفيضها .

كثيرا ما تكون بعض المنشآت قد أجرت تخفيضا كبيرا للشهرة في سنوات رواج سابقة ثم حلت بها سنوات كساد أو عدم كفاية الارباح للتوزيع ، وقد رأى بعض المحاسبين علاجا لهذه الحال إعادة تقدير قيمة الشهرة السابق استبعادها أو جزء منها حتى يمكن زيادة الارباح وبالتالي حصص التوزيع . وقد بحث في هذا الموضوع امام المحاكم الانجليزية التي اقرت جواز ذلك ، فقد جاء في حيينات الحكم في أحد انقضايا « ليس ممنوعا على الشركة أن توزع ارباحا ناشئة من أعمال السنة بعد استبعاد الخسائر عن طريق إعادة تقدير عادل لشهرة المحل التي سبق أن استهلكت بالكامل من ارباح السنوات الماضية » وقد تم فتح حساب الشهرة في هذه الحالة بأن جعل حساب الشهرة مدينا بقيمة تقديرية جديدة وحساب الاحتياطي دائنا ، ثم استخدم حساب الاحتياطي المذكور في ازالة الخسائر التي كانت متراكمة من سنوات ، واستخدم الباقي مضافا اليه الربح القليل الذي نتج في هذه السنة في توزيع الارباح على المساهمين .

وعلى الخير اذا ما وجد حالة كهذه أن يتحقق من أن الشهرة عند إعادة تقديرها تساوي القيمة التي أعيد تقديرها بها فاذا لم تكن تساوي هذه القيمة وجب عليه ألا يوافق على التقدير المرتفع لان ذلك معناه توزيع جزء من رأس المال وهو أمر غير جائز الا باقرار كل الشركاء بل وبالنشر عنه في حالات معينة .

حالات خاصة يجوز فيها استهلاك شهرة المحل :

(١) أن شهرة المحل ، كما سبق أن ذكرنا : تنشأ من عوامل مختلفة من بينها ما يكون محدودا بمدة معينة كعقد الايجار أو حقوق الاختراع والامتياز المحدودة بأجل . فاذا ما كانت الشهرة ناشئة من مثل هذه العوامل كانت قيمتها فعلا آخذة في النقصان التدريجي بمضي كل يوم

من حياة هذه العناصر مثلها في ذلك مثل الاصول الثابتة الأخرى ، لهذا نرى أن يطبق مبدأ الاستهلاك في مثل هذه الحالات .

(ب) قد تكون المنشأة تقوم بحملات اعلانية بين وقت وآخر لتمكن من المحافظة على مستوى ارباحها المرتفعة ونشأ عن هذه الحملات شهرة المحل ، فانه في مثل هذه الحالة يجب استهلاك هذه الشهرة في المدى المتوقع لانهاء تأثير هذه الحملات ان مثل هذه الحالات وغيرها تجيز استهلاك شهرة المحل رغم تعليمات مصلحة الضرائب رقم ١٩ المؤرخة في ٢١ أكتوبر ١٩٤٠ والتي نصت على « استفسرت بعض الادارات المحلية عما يتبع نحو استهلاك شهرة المحل . ولما كانت شهرة المحل كما يحددها العرف التجاري من الاصول التي لا يمكن القول بأن قيمتها تناقص بمضي الوقت أو الاستعمال كما هو الحال في غيرها من الاصول الثابتة ، وانما هي عرضة فقط للتقلبات طبقا لظروف كل منشأة لذلك لا يجوز السماح باستهلاك شهرة المحل طالما أن المنشأة قائمة بنشاطها » .

وانا نرى انه حتى في حالات تحديد الارباح الخاضعة للضريبة فانه يجوز استهلاك شهرة المحل في مثل الحالات التي ذكرناها للاسباب

بنك ساحل الذهب

وافق المجلس التشريعي لساحل انشاء بنك لساحل الذهب ، مركزه الرئيسي في أكرا . ويبلغ رأس مال البنك الجديد المصرح به مليون جنيه استرليني مقسمة على ١٠٠ ألف سهم قيمة كل منها ١٠ جنيهات وستساهم الحكومة في ٣٠ ألف سهم بسعر ١٢ جنيه للسهم وستكون هي المساهم الوحيد في بادىء الامر . وستذهب حصيلة الجنيهين الزائدين في الثمن المدفوع للسهم لتكوين احتياطي يضاف اليه ٢٠٪ من الارباح المستقبلية حتى يصبح معادلا لرأس المال المدفوع . وستحفظ الاسهم الباقية للاكتتاب العام في المستقبل . وسيقوم البنك الجديد بأعمال البنوك التجارية التي تعضدها الحكومات ، وسيعمل بالتدريج على أن يقوم بمهام وكيل الحكومة المالي .

(١) ان الذي يحدد العلاقة بين الناس وبعضهم وبين مصلحة الضرائب والتجار هو القانون والقانون وحده . فمنشورات المصلحة لا تلزم الممولين ولا تجبرهم على اتباعها طالما انها تخالف المبادئ السليمة للمحاسبة أو لا تنطبق تماما على نصوص القانون ، وقد أوضحنا في الحالتين السابقتين اللتين أوردناهما على سبيل المثال أن الشهرة تخضع فيهما لما يخضع له باقى الاصول الثابتة من حيث الاستهلاك وذلك من جهة المحاسبة ، وقد نص قانون الضرائب رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بالمادة ٣٩ منه على أنه يجوز خصم الاستهلاكات الحقيقية التي حصلت في دائرة ما يجرى عليه العمل عادة طبقا للعرف ولطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل (ب) أجازت المصلحة بتعليماتها رقم ٨ استهلاك الحملات الاعلانية اذ نصت صراحة في هذه التعليمات على : « أما مصاريف الاعلان الكبيرة التي يمكن اعتبارها مصروفا رأسماليا مؤقتا مثل حملة اعلانية تقوم بها المنشأة فلا يجوز تحميلها لحساب الارباح والخسائر دفعة واحدة بل يجب توزيعها على عدة سنوات من (٣ - ٥) تتحدد طبقا لطبيعة كل حالة » . وقد بينا أن العنصر الاساسي في تكوين الشهرة قد يكون الحملات الاعلانية الواجب استهلاكها وبالتالي استهلاك شهرة المحل التي نشأت عنها وبسببها .

(ج) ان تعليمات المصلحة المذكورة سابقا والتي قضت بعدم السماح باستهلاك الشهرة كان يجب الا تقول بعدم جواز الاستهلاك اطلاقا بل كان يجب أن تسمو بدراسة كل حالة قبل البت فيها لمعرفة كيف تكونت الشهرة وعناصرها فقد تحتوي كما بينا على مايجب استهلاكه وأن عبارة « التقلبات في قيمة الشهرة » الواردة بالتعليمات المذكورة سابقا تحوى طبعاً التقلب بالزيادة والتقلب بالنقص طبقا لظروف كل حالة . وما دمننا بصدد حالة تقلبت فيها قيمة الشهرة بالنقص ، وبالنقص الآخذ في الاستمرار دون توقف لعناصر وعوامل كالتي ذكرناها على سبيل المثال ، فان الاستهلاك في مثل هذه الحالات يكون أمرا ضروريا وتحتمه مبادئ المحاسبة السليمة ، واقول بغيره يكون غير مقبول . (ت ١٠)

صناعة منتجات النخيل

توجد ٢٠٠٠ نخلة تقوم بجانبها صناعة الاقفاص وفضلا عن ذلك تزرع بها الحنة . وفى (كفر ابراش) يوجد حوالى ٣٠٠٠ نخلة حيث يقوم بجوارها صناعة الاقفاص والكراسى الجريد .

وعلى ذلك نلاحظ أن بلدان وقري مركز بلبيس بالشرقية يقوم أهها بصناعة الاقفاص من الجريد . فلو مددنا لهم يد العلم قليلا ، ولو تعلموا بجانب ذلك القيام بصناعة الكراسى

شهريا ، أى حوالى ١٨ جنيها فى السنة شهريا ، أى حوالى ١٨ جنيها فى السنة ومن الجدير بالذكر أن (سيوه) من أكثر المناطق زراعة للنخيل ، إذ يوجد بها حوالى ٤٦٠٠٠٠ نخلة .

وفى صـحراء سيناء عدد كبير جدا من اشجار النخيل - ولذا تنتشر الصناعات المشتقة من الجريد والليف والخص . ونرى تعميم صناعة الخص على اختلاف

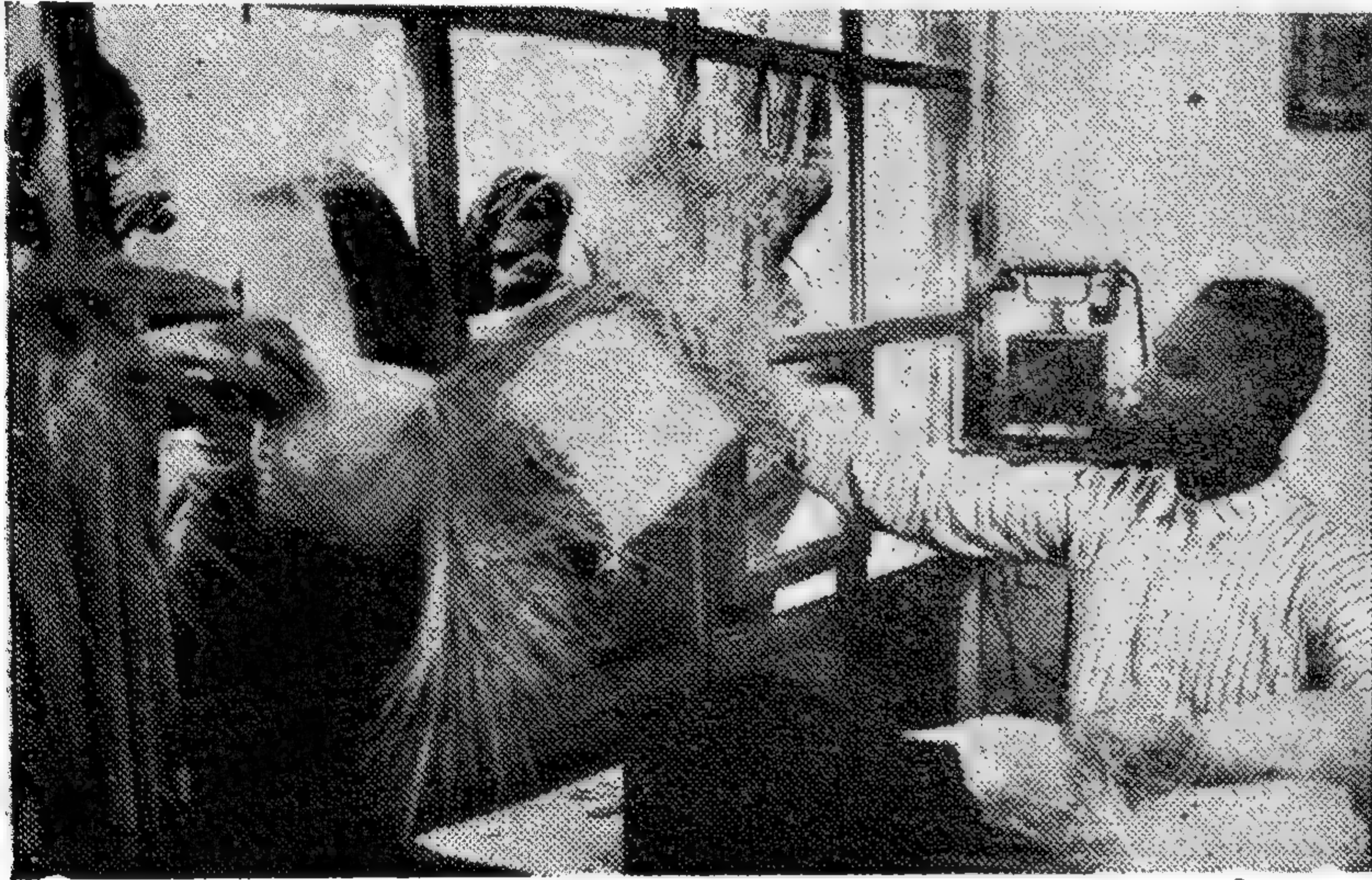
لعل أقرب صناعة توصف بأنها (صناعة منزلية) أو (صناعة صغرى) هي « صناعة منتجات النخيل » من خوص وجريد ، وحبال ليف ، ومقاطف الخ . . .

وهذه الصناعة تنتشر فى المناطق والبلدان ، والقري التى يكثر فيها النخيل حيث تسهل الصناعة وتوطن وحيث لا عمل للاهالى هناك الا صناعة ماينتجه النخل من بلح ، أو سعف ، أو ليف

وكما قلنا تنتشر هذه الصناعة فى مناطق النخيل ، نراها منتشرة فى الواحات الخارجة والداخلة حيث توجد صناعات الخص : كصناعة القفف والمقاطف ، وخاصة مقاطف الحمص والمراجين والمنشات والخص والمراوح والاطباق والاسبته . وتعتبر الواحات أكبر مورد لمقاطف الحمص . أما صناعات الليف فيوجد منها - فى الواحات الداخلة والخارجة - صناعة المنشات والحبال . ويلاحظ أن هذه المصنوعات (المراجين والمقاطف والقفف والاسبته والاطباق) تعمل من الخص الموجود داخل الجريد ، أى الخص الابيض . ويستعمل الصناع هناك الصوف الملون لـزخرفة المراجين والمراوح . أما الشواليف فتصنع من الخص الاخضر ، والمنشات والمراوح من الخص الابيض .

أما فى بقية الواحات - وخاصة فى واحة سيوه - فتعتبر صناعة منتجات الخص صناعة منزلية رئيسية حيث تقوم بها النساء فيصنعن أطباق الفاكهة والمراجين لحفظ الفاكهة والحبز . الخ . ومنها ما هو مزرکش بالحريير والجلد . ويتراوح ثمن المرجونة الواحدة من ١٥ الى ٥٠ قرشا بل وأكثر من ذلك أيضا . هذا بخلاف أن عدة رجال يقومون بصناعة (القشايير) وثمان الواحدة منها خمسة قروش

ويمكن للمرأة فى واحة سيوه أن تكسب من صناعة أطباق الخص وما شابه ذلك مايقرب من الـ ١٥٠ قرشا



والاسرة من الجريد واتقنوا صناعة هذه المنتجات الجريدية لوفرة النخيل لمكن ذلك من تأسيس (المنزل القروى) أو (الاثاث الريفى) البسيط الرخيص اللازم لهذه الطبقات الفقيرة ، ومن ثم تتدرج بهذه الطبقات نحو الاصلاح الاجتماعى من حيث تحسين المسكن ، وبالتالى ترويح مثل هذه المنتجات

وفى مركز (بنى سويف) تنتشر صناعة الاقفاص والمصارج من جريد النخل ، والمقاطف والقفف من الخص ولما كانت قري مركز (بنى سويف) تشتهر بالفواكه والخضروات ، وهى فضلا عن ذلك قريبة من الفيوم الشهيرة بفواكهها لذلك يجب العناية بنشر صناعات الجريد والخص حيث يمكن انتاج مصنوعات مختلفة من هذه الخامات بواسطة التدريب وارشاد

أنواعها فى (سيناء) . وتعتبر (مديريه انشرويه) من أشهر المناطق بالقطر المصرى بالنخيل وفى الجنوب من المديرية توجد بلدة (مشترى السوق) حيث يوجد بها مالا يقل عن مائتى شخص يعملون فى صناعة الاقفاص الجريد . ويوجد مثل هذا العدد فى بلدة (شبرا النملة) وكذا فى بلدة (العدلية) حيث يوجد ٣٠٠ صانع للاقفاص ومنتجات النخيل وتنتشر أيضا صناعة النخيل فى قري مركز بلبيس بالشرقية وفى بندر بلبيس ذاته يوجد حوالى ١٠٠٠ نخلة تقوم بجانبها صناعة المقاطف والليف ثم فى بلدة (حفنا) حيث توجد ٥٠٠ نخله وفى (سلمنت) مثل هذا العدد وفى (بنى صالح) توجد حوالى ٣٠٠٠ نخله تقوم بجوارها صناعة الاقفاص من الجريد . وفى (كفر يوسف)

النخيل ان الايدى العاملة متوفرة ،
ورخيصة ، لذلك فان منتجاتها
رخيصة جدا .

ونأمل أن تدخل الآلات الحديثة في
هذه الصناعة ، وأن يتولى الاهالى
المختصون من الفنيين لارشادهم
وتوجيههم حتى يتحسن الانتاج
وتزداد المنتجات انتشارا ، حيث تدخل
هذه المنتجات (كالأقفص مثلا) في
صناعات أخرى كبيرة مثل حفظ الزجاج
وأن انفلادين يهتمون جدا بالقف
والأقفص لحفظ (الكتاكيت) والخبز
..... انخ .

احمد فريد حسن
بكالوريوس فى العلوم الاقتصادية

وفى قرى مركز (شبين القناطر
بالقرب من القاهرة ، وفى (عزبة النخل)
- حيث يكثر النخل - نرى قرية
(كفر الشوبك) ويبلغ عدد سكانها
٥٣٤٣ نسمة. تكثر بها صناعة المقاطف
وفى (زفتية مشنول) تنتشر صناعة
القفف من الخوص . وفى
(كفر الشرفا) القبلى تنتشر صناعة
المقاطف . وفى بلدة (منية شبين)
توجد صناعة المقاطف الخوص . وفى
(كفر طحا) توجد صناعة الخوص
والجريد .

ومن البلدان الشهيرة كذلك بصناعة
منتجات النخيل قرى مركز دمنهور
حيث تنتشر بها صناعات الخوص
والجريد .
والملاحظ فى صناعة منتجات

الاهالى ، اذ أن هذه المنتجات تصلح
لتأثيث المنزل القروى ، كما تصلح
كعبوات للمنتجات الزراعية (كالخضر
والفواكه) . وتوجد فى قرية (أهوه)
مدرسه ريفية تصنع بها الماسح
والشنط الخوص ، كما أن بها مصنعين
لصناعة الاقفاص من الجريد وفى بلدة
(طي موش) يعمل بصناعة الجريد
والخوص مائة وخمسون شخصا ،
كما يعمل فى صناعة الجبال النيف ،
والمزابل والاشناف والاقفاص الجريد
حوالى ستين شخصا . وفى (بنى
هارون) توجد صناعة الجريد لعمل
الاقفاص .

وفى قرى مركز (منوف) يشتغل
فى (سنجرج) أهلها بعمل الجبال
وفى (الاطارشه) و (صريجة) تقوم
صناعة المقاطف والاسبته و (بهناى)
مركز منوف ويعمل فى صناعة الاسبته
والمنشات والماسح الليف خمسون
عاملا . وفى (شمشير طملاى) تنتشر
صناعة الخوص والجريد . وفى
(طملاى) و (ميت زبيعة) و (كفر
شبرا زنجى) و (كفر فيشا) تنتشر
صناعة الخوص والجريد والمقاطف
والاسبته والمقشاة .

الزيت فى يوغوسلافيا

ومن الموارد الطبيعية التى عرفت
فى يوغسلافيا الزيت ، وقد نشطت
أعمال التنقيب عنه عقب الحرب
لعالمية الثانية .

والمناطق التى تزخر بالزيت تقع
فى الاجزاء الشمالية من يوغسلافيا
فى سهول « بانونيا » وفى شريط
عريض يمتد من سفوح جبال
الكربات غربا وبطول نهري سافا
ودرافا وفى المنطقة الواقعة بين هذين
النهرين فى زغرب ، ثم شرقا الى
قاعدة جبال الالب « مدومريج »
و « بريكمريج » صوب الشمال
والغرب .

وقد تقدمت أعمال الحفر فى
يوغسلافيا فى أربع مناطق فى الكروات
وفى نواح أخرى . وهناك بئر زيت
على شاطئ الادرياتيكي تمتد بطول
البحر ، كما أنه كشفت آبار زيت على
ساحل مونتنيرو .

وينص مشروع السنوات الخمس
على استنباط الزيت من جميع
مكامنه فى يوغسلافيا تنشطا
للصناعة المحلية .

شركة مصر للتحميل والسيما

ستوديو مصر

إحدى مؤسسات بنك مصر

تقدم إلى رئيس الجمهورية وقادة الثورة
الأبطال وإلى عملائها الكرام بأطيب
التهانى وأخلص الأمانى بمناسبة حلول
عيد الأضحى المبارك .

أعاده الله تعالى على الأمة المصرية
وجاء الشعوب الإسلامية جميعا بالخير
والبركات

التجارة والاقتصاد ... والقضاء

إخطار مصلحة الضرائب بالتنازل عن المؤسسة

يتلخص النزاع في القضية التي نعرضها اليوم على القراء ، في أن أحداً الأشخاص بوصفه مديراً لأحدى شركات الغزل المعروفة أقام أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب وخمسة آخرين دعوى قال فيها أنه وهؤلاء الأشخاص الخمسة كانوا يؤلفون فيما بينهم شركة توصية بسيطة بموجب عقد شركة مؤرخ في سنة ١٩٤٦ ونظراً للخسائر

التي أصابت هذه الشركة فقد فسخ الشركاء عقدها في خلال عام ١٩٤٨ .. وعلى اثر ذلك بادر هو - أي رافع الدعوى - بشراء هذه المؤسسة بموجب عقد مؤرخ في نفس السنة وثابت التاريخ رسمياً ثم كون وآخراً شركة جديدة في ذات العين وب نفس الاسم وتم تسجيل عقدها بمحكمة مصر الكلية برقم خاص وعلى اثر ذلك قام بأخطار مصلحة الضرائب بهذا التغيير الذي طرأ على المؤسسة وسارت الأمور بينه وبين مصلحة الضرائب على هذا الاساس ، فأخذت تحاسبه وفق الوضع الجديد .. غير أنه فوجيء بأن أوقعت عليه المصلحة حجزين وفاء لمبلغين كبيرين قالت المصلحة انهما قيمة الضرائب المستحقة عن الشركة القديمة .. وحددت للبيع يومين معينين .. ولما كانت الاشياء المحجوز عليها مملوكة للشركة الجديدة ، وقد تم انتقال ملكيتها اليها بإجراءات شهر عنها كما أنه قد قام بالاجراء الوحيد الذي يكلفه به القانون - وهو اخطار مصلحة الضرائب في ظرف ستين يوماً من حصول التغيير بالوضع الجديد - فقد طلب الحكم بأحقية الاشياء المحجوز عليها والغاء الحجزين المتوقعين من المصلحة مع الزامها بالمصاريف وبمقابل أتعاب المحاماة .. واستند في تأييد دعواه الى اتصال خطاب موصى عليه مرسل الى مصلحة الضرائب .. والى ورقة محررة على الآلة الكاتبة قال انها تحمل نصاً كاملاً للخطاب المسجل الذي بعث به الى المحكمة .. وفي عباراتها ما يفيد أن ذلك الخطاب يتضمن اخطار المصلحة بالتنازل عن المؤسسة .

للمتاضى
أحمد محمد صافى

خطاب اليها بالصيغة الواردة بالورقة السالفة الذكر .. وقررت أن ما أرسله اليها رافع الدعوى بموجب الاتصال المقدم منه هو عبارة عن خطاب يتضمن اخطاراً بتكوين شركة دون اشارة ما الى أي تنازل .. وقد قضت محكمة القاهرة الابتدائية برفض الدعوى والزمته رافعها بالمصاريف - فاستأنف الحكم أمام محكمة استئناف مصر .. وأسس استئنافه على أن الحكم المستأنف الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية قد أخطأ في قضائه برفض دعواه وبعدم الاخذ بدفاعه من أنه قام بما يفرضه عليه القانون من التنازل عن المنشأة .. وأخطأ كذلك بأخذه بوجهة نظر مصلحة الضرائب قضية مسلمة دون أن تكلف المحكمة أحد الخصمين باكمال الاثبات عن حصول الاخطار بالتنازل ..

وقد قضت محكمة استئناف مصر بدورها بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف - مدير الشركة - بالمصاريف وبالأتعاب .. طعن المحكوم ضده بطريق النقض في حكم محكمة الاستئناف سالف الذكر وبني طعنه على وجهين :

الوجه الاول : خطأ في تطبيق القانون واخلاقاً بحق الدفاع .. ذلك أن المادتين ٥٨ و ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لم تتطلباً وسيلة معينة ولا صورة محددة للاخطار الواجب على التنازل والتنازل له

ارساله الى مصلحة الضرائب للاعفاء من المسؤولية عن الضرائب المستحقة عن المدة السابقة على التنازل وعلى ذلك فان مجرد ارسال خطاب مسجل يفيد تغيير الحالة الاولى التي كانت عليها المنشأة ، والاشعار بالحالة الجديدة التي آلت اليها يكفي للاعفاء من الجزاء الذي رتبته المادتين ٥٨ و ٥٩ على عدم الاخطار ، وقد قام هو في الميعاد القانوني المحدد بالمادتين سالفتي الذكر بارسال خطاب مسجل يفيد حصول التنازل وقدم للمحكمة اتصال الخطاب المذكور وصورة منه .. غير أن مصلحة الضرائب - المطعون ضدها انكرت أولاً وصول الخطاب اليها ، ثم عادت وطعنت على صورته المقدمة بدعوى أنها غير ما ورد اليها .. وقد أخذ الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي بوجهة نظر مصلحة الضرائب دون تحقيق لذلك الامر مما يفيد خطأ في تطبيق القانون واخلاقاً بحق الدفاع ..

ردت المصلحة على ذلك بقولها أن صورة الخطاب المقدمة من الطاعن ليست حجة عليها وقد انكرتها وعرضت على المحكمة الخطاب الذي وصل اليها ، وهو يتضمن اخطار الطاعن للمصلحة بأنه كون شركة للمنسوجات دون أن يشير الى التنازل الذي صدر له وقد رجحت المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية دفاع مصلحة الضرائب على اقوال الطاعن فقضت برفض دعواه .. وعلى ذلك فلا محل للنص على الحكم بالخطأ في القانون والاخلاقاً بحق الدفاع .

والذي يتبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي أن الطاعن قدم تأييداً لدعواه من أنه قام بأخطار مصلحة الضرائب عن التنازل الذي تم له - ايصالاً لخطاب موصى عليه أرسل للمصلحة في ٥ ابريل سنة ١٩٤٨ ، كما قدم صورة لورقة محررة على الآلة الكاتبة مدعياً أنها صورة الخطاب سالف الذكر وقد جاء بها أنه بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٤٨ اشترى محل شركة ... من

مؤسسيها وأنه كون شركة جديدة ويطلب من المصلحة افادته عن قيمة الضرائب المستحقة عن الشركة القديمة .. غير أن المصلحة أنكرت على الطاعن هذا الدفاع وذكرت أن الخطاب المرسل اليها في ٥ ابريل سنة ١٩٤٨ لم يتضمن سوى اخطار من الطاعن بأنه كون شركة تضامن بينه وبين آخرين .. وأرفق به صورة من عقد الشركة الجديدة وميزانيتها الافتتاحية

وقدمت المصلحة تأييدا لدفاعها الخطاب المذكور .. وقد رأت المحكمة ترجيح دفاع المصلحة على اقوال الطاعن مستندة في ذلك الى أن تاريخ ايصال البريد المسجل يتفق وتاريخ الخطاب المقدم من مصلحة الضرائب وأن صورة الاخطار المقدمة من الطاعن هي صورة عرفية لا يعتد بها ولا يمكن الاطمئنان اليها أو محاجة مصلحة الضرائب بها وقضت لذلك برفض الدعوى - فاستأنف الطاعن الحكم مؤسسا استئنافه على أن الحكم الابتدائي قد فاته التوفيق أو قضى برفض دعواه لأنه قام فعلا بالاجراء الذي تتطلبه المادتان ٥٨ و ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .. وقد رأت المحكمة الاستئنافية أن الاسباب التي يرتكن اليها الطاعن في استئنافه قد تولى الحكم المستأنف الرد عليها ورات لذلك تأييد الحكم الابتدائي لاسبابه .

فالحكم المطعون فيه اذن لم ينكر على الطاعن أن الاخطار بالتنازل في مدة ستين يوما من التنازل يعفى التنازل اليه من مسؤوليته عن الضرائب المستحقة عن المدة السابقة كما أنه لم ينكر عليه أن المادتين ٥٨ و ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لم تتطلبا وسيلة معينة ولا صورة محددة للاخطار بل سلم بكل ذلك كما سلم بأن الاخطار بموجب خطاب مسجل الى مصلحة الضرائب يكفي للاعفاء من المسؤولية .. أما ما أنكره الحكم على الطاعن فهو أن تقديم ايصال البريد وحده لا يكفي دليلا على حصول الاخطار وأنه يرجح دفاع المصلحة المطعون ضدها من أن الخطاب الذي أرسل اليها في تاريخ الايصال لا يحوي سوى اخطارا عن تكوين شركة بين الطاعن وآخرين وأن إشارة الى حدوث التنازل واستند الحكم في

ذلك الى الخطاب المقدم من المصلحة يحمل نفس تاريخ ايصال البريد وهو يوم ٥ ابريل سنة ١٩٤٨ وإلى أن صورة الخطاب المقدم من الطاعن هي صورة عرفية لا يعتد بها ولا يمكن الاطمئنان اليها أو محاجة مصلحة الضرائب بها .

ولا شك أن ماجاء بهذا الحكم بشأن ترجيح دفاع مصلحة الضرائب على دفاع الطاعن لا يعدو أن يكون تحصيلاً لفهم الواقع في الدعوى مما تستغل به محكمة الموضوع بغير معقب على حكمها اذ لاجدال في أن المحكمة الموضوعية هي صاحبة القول الفصل في تقدير واقعة الاخطار في الدعوى الحالية لان قاضي الدعوى حر في تقدير الدليل المقدم له يأخذه اذا اقتنع به ويطرحة اذا تطرق فيه الشك الى وجدانه دون أن يخضع في ذلك لرقابة محكمة النقض مادام قد سوغ حكمه بأسباب معقولة تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها

أما قول الطاعن بأن الحكم قد اخل بدفاعه اذ رجح وجهة نظر المصلحة وأن يحيل الدعوى الى التحقيق لاثبات دفاعه فالرأى في ذلك أن احالة الدعوى الى التحقيق ليس حقالطالبه يتحتم على المحكمة اجابته اليه بل لها

حاجة العالم الى اطعام

أذاع المستر « ن . دود » المدير العام لمنطقة الاغذية والزراعة من روما أن انتاج العالم من الطعام لا بد أن يزيد بمقدار ٣ او ٤ في المائة هي على الأقل لمواجهة زيادة السكان وخاصة في المناطق المتخلفة مثل آسيا .

ولقد قدم أربعة نصائح في هذا الاجتماع (وهو المسمى بالاجتماع الدولي للمنتجين الزراعيين) .
أولاً : ضمان حقوق الملكية للأرض
ثانياً : تسهيل السليف بفائدة معقولة
ثالثاً : البيع بأسعار معقولة .
رابعاً : المعرفة بحاجة السوق ، ووسائل الزراعة الفنية .

وأضاف المستر دود الى ذلك قوله : « لا بد للفلاحين أن يحصلوا على ضمان السوق وأنهم آمنين ضد أخطار مضارباته العنيفة ، بحيث يحصلون على أسعار مناسبة ، ولا يتطلب هذا اتخاذ اجراءات محلية فقط ، بل واتخاذ اجراءات دولية ايضا » .
(« فيننشيال تاغز »)

أن ترفضه اذا رأت أن اجابته غير منتجة وأن لديها من الاعتبارات ما يكفي للدليل في الدعوى

الوجه الثاني : فصدر في التسبب ... ذلك ان الطاعن قال في مذكرته التي قدمها الى محكمة الاستئناف أنه لو سلمنا جدلاً بقول المصلحة بأن الخطاب الذي وصلها لا يتضمن سوى أخطاره عن تكوين شركة جديدة دون أن يشير الى التنازل عن المنشأة فإنه مع ذلك يكفي لاعتباره اخطاراً مطابقاً لما نصت عليه الحالة ٥٨ من القانون اذ قد تبين به العناصر والاشخاص التي تباشر استغلال المؤسسة هذا الى أن محلها لم يتغير بعد التنازل .. وعلى ذلك كان ينبغي على المحكمة وقد قضت بتأييد الحكم الابتدائي أن تعني بالرد على هذا الدفاع الجديد غير أنها أغفلته الامر الذي يعيب حكمها ويطله لقصوره في التسبب

والواقع أن هذا الوجه على غير اساس طالما أن المحكمة قد ارتكبت في حكمها الى ما رأت أنه كافياً لتأييد الحكم الابتدائي الذي قضى برفض دعوى الطاعن الامر الذي يحمل في طياته عدم أخذها بدفاعه الأخير

والواقع ايضا في نظرنا أن الحكم قد أصاب اذ قضى بأن الخطاب المرسل من الطاعن لا يفيد هذا الاخطار الذي يتطلبه القانون في المادتين ٥٨ و ٥٩ والذي يلزم كل من التنازل والتنازل اليه بأخطار مصلحة الضرائب في مدة معينة بهذا التنازل .. لان حكمه المشرع في وضع هاتين المادتين هي احاطة المصلحة علماً بالتنازل عن المؤسسة في ميعاد مناسب حتى تتمكن من تحصيل الضرائب المستحقة عليها وتحديد مركز كل من التنازل والتنازل اليه فيهما .. وما دام القانون قد طلب الاخطار فإنه بلا شك قد فسد اخطاراً صريحاً يقرع سمع المصلحة بحصوله - فلا يتضمن الخطاب المرسل في الدعوى الحالية سوى مجرد الاخبار بتكوين شركة دون أن يشير الى ثمة تنازل قد تم بين طرفين معينين - وإلى أن الشركة الجديدة إنما أقيمت على انقراض شركة قديمة تنازل عنها اصحابها - ومن ثم فلا يمكن الاعتداد به ..

احمد حمدي حافظ

رئيس الدائرة المدنية والتجارية

بمحكمة الزقازيق

سياسة النقل في العهد الجديد

النقل في خدمة الزراعة والصناعة والتجارة

مبج فصل ميزانية السكك الحديدية عهدة ميزانية الدولة

وهي كثيرة شائعة في الوجه البحري - (الرئات السوداء) .

ولذلك يجب العناية باعادة النظر في ادخال شرايين المواصلات اليها ، حتى يتسنى نقل الحبوب من الشجرة في الحقل ، الى المخزن الذي تصرف منه الى المستهلكين في غير مشقة ، ولهذا النظام اثره الواضح في حياتنا الاقتصادية والانتاجية والغذائية والصحية .

وعلى هذا كان من الضروري - حين البحث عن علاج لهذه المشكلة - أن تقوم السياسة الرشيدة للنقل على مراعاة المصالح التي تخدمها وفي مقدمة هذه المصالح ، الزراعة ، باعتبار مصر - بلدا زراعي يتجه نحو التصنيع بخطى سريعة شديدة

النقل في خدمة الزراعة

ان الزراعة لا تحتاج الى وسيلة واحدة من وسائل النقل ، بل اننا نجد ان الوسائل المختلفة للنقل يكمل بعضها البعض ، وتكون سلسلة متصلة الحلقات في خدمة الزراعة .

والشيء الغريب الذي نلاحظه اننا نجد في مصر بعض الجهات مخدومة بوسائل النقل الثلاث ، بينما نجد كثيرا من الجهات محرومة لا تعتمد الا على دواب الحمل .. ومن ذلك الكثير من القرى المتراصة في طول البلاد وعرضها ، وكذلك الواحات المصرية .

ومن الملاحظ ان الانتاج الزراعي موسمي بطبيعته ، ويترتب على ذلك ان يتخذ نشاط حركة النقل في الزراعة - خطا بيانيا شديد الصعود شديد الانخفاض ، واذن فما هي انسب وسائل النقل للزراعة ، واذا قلنا ان السكك الحديدية هي انسب الوسائل ، اعترضتنا حقيقة كبرى وهي ان استعمال القطارات في هذه الظروف يتطلب اعداد جميع معدات النقل الحديدية اللازمة للحركة في

« تختل سياسة النقل في مصر أهمية خاصة في العهد الجديد. ولقد راينا الحكومة تعرض النقل في القاهرة مثلا في مناقصات عامة ، بل انها عرضت أيضا النقل الداخلي في الطرق بين البلدان في مناقصات أخرى تتقدم اليها ما تشاء من الشركات القوية الامينة . »

المختلفة ومصر - وقد وهبها الله ارضا سهلة منبسطة ، لاهضاب فيها ولا جبال وعرة - يتيسر فيها انشاء الطرق الزراعية ، ومد الخطوط

تقرر ان تؤلف لجنة مشتركة من مهندسي مجلس تنمية الانتاج القومي ومهندسي مصلحة الطرق للاشراف على تنفيذ مشروعات الطرق .

الحديدية ، ورغم ذلك فالنقل في مصر مشكلة قديمة العهد ، طالما نادى بضرورة حلها المصلحون ، واجريت لذلك محاولات - وخاصة في النقل البري - في كل عهد للوصول الى حل لها ، واذن هذه المحاولات ظلت تتعثر ثم تتوقف ، والمشكلة باقية على حالها دون الوصول الى نتيجة حاسمة ، تعالج الداء الذي يصيب الاقتصاد القومي في عنصر هام جدا من عناصره ويؤثر تأثيرا سيئا في كيانه ، وفي النهوض بشتى مرافقنا من زراعية وصناعية وتجارية ، واذكر في هذا الصدد حديثا صحفيا ادلى به الاستاذ المهندس احمد رزق مدير السكك الحديدية . قال فيه : « ان النقل عندنا يسير حتى الآن على النظام السلبي الذي يؤدي الى ما يسمى (بالرئة السوداء) . فطرق المواصلات في مصر قائمة على نظام تقليدي رتيب يؤلف من الجسر ، فالطريق البري ، بالخط الحديدى ، وتمتد هذه الوسائل الثلاث بعضها الى جانب بعض تاركة المناطق الداخلية وهي مناطق زراعية خصبة غنية بانتاجها المحلى النباتى والحيوانى في شبه عزلة عن وسائل المواصلات ، مما يتعذر معه تصريف منتجاتها الى اسواق البلاد ووصولها الى ايدي المستهلكين الذين هم في أشد الحاجة اليها ، ومن اجل هذا الوضع سميت أمثال تلك المناطق -

ان مصر تجتاز فترة تكوين ونهوض اقتصادى كبير .. وان الجهود الماضية خلفت وراءها تركة ثقيلة من جميع نواحي النشاط الاقتصادى ويعتبر النقل في الامم الناهضة السبيل الاولى نحو الرقى والتقدم . بل ان رقى الامة يقاس بمقدار الآلاف من الاميال الممتدة في اراضيها ، سواء منها المناطق الزراعية ، او المناطق القريبة من المساكن ، ذلك لان الطرق ترتبط ارتباطا وثيقا باقتصاديات البلاد ، كما يؤثر النقل في انعاش الحالة التجارية والزراعية ويعمل على استتباب الامن ونشر العمران ومصر بوضعها الراهن لا يزيد طول طرقها على ١٧٥٠٠ كيلو متر ، منها ٣٩١٥ كيلومترا مرصوفة اى ان نسبة الطرق المرصوفة تقرب من ٢٠ ٪ ، وهي موزعة كما يلى ١٤٠ كيلو مترا بالوجه البحرى ، ٣٦٠ كيلو مترا بالوجه القبلى ١٤٧٥ كيلومترا فى الصحراء الشرقية و ١٠٤٠ كيلومترا فى الصحراء الغربية والنقل بطبيعته خدمة من الخدمات العامة ، لذلك كان على الدولة ان تنظر اليه هذه النظرة ، وان تساهم فيه بنصيب وافر من الرعاية والرقابة بل ان عليها - وخاصة في مصر - ان تتجرد تجردا تاما عن مناهضة أية وسيلة من وسائله ، والا تنظر الى السكك الحديدية على أنها مصدر من مصادر الايراد .

ويتخذ النقل وسائل وصورا مختلفة فهناك النقل البرى (الداخلى) ، والنقل البحرى أو (النهري) ، ثم النقل الجوى . وسنتناول في هذا المقال النقل الداخلى .

ان مرافق الاقتصاد القومى في مصر تتطلب خدمات الوسائل الثقيلة

المواسم الزراعية ، ومن المعلوم أن جزءا كبيرا من هذه المعدات يشمل القضبان والمحطات والعربات ، وهذه كلها معدات ثابتة في مكانها ، معرضة للتعطيل وعدم التشغيل الكافي طول المدة التي يقل فيها الضغط .. ولما كان رأس المال المستثمر في مثل هذه المعدات كبيرا ، فإن هذا التعطل يكون بالغ الأهمية من حيث زيادة تكاليف النقل .

وثمة عامل آخر هام ، وهو أن نظام النقل بالسكة الحديدية يجعله مقيدا بمواعيد خاصة متباعدة ، وهذا لا يلائم الاحتياجات المستعجلة للزراع . كذلك نجد في نقل الماشية حتى في المسافات المتوسطة انطول - أن القطار ليس أفضل وسيلة ، نظرا لأنه لا ينقلها رأسا من القرى إلى الأسواق .

أما السيارة فإنه في الاوقات التي يخف فيها ضغط حركة نقل المحصولات يسهل تحويلها إلى جهات متعددة تجارية أو صناعية لاستعمالها استعمالا كاملا قدر الطاقة . ثم أن رؤوس الاموال اللازمة للنقل بالسيارات والثابتة في مكان معين تكون جزءا بسيطا جدا من رأس المال الكلي لشركات النقل بالسيارات ، وهذا مما يساعد على التقليل من تكاليفها ، وإذا أضفنا إلى ذلك أن السيارة لا تستهلك وقودا كثيرا لاعدادها للعمل ، وحتى بعد العمل فإننا نجد أن تكاليف النقل بالسيارة أقل من تكاليف النقل بالسكك الحديدية في الجهات الزراعية البحتة ، كذلك نجد أن النقل بالسيارة أصلح بالنسبة للمسافات المتوسطة - وخاصة في نقل الماشية - حيث يسهل نقلها دون أي نقص في وزنها ، بل أنه يمكن إعادة هذه الماشية إلى مزرعة صاحبها دون الحاجة إلى تركها في حظائر مؤجرة مما يوفر على صاحبها كثيرا من العناء والرعاية والتنفقات . ثم أنه لسهولة وصول السيارة إلى كل قرية وحقل يمكن ربط القرى بعضها ببعض ، أو بمحطات السكك الحديدية على السواء .

على أن الزراعة لا تستغنى عن السكك الحديدية في نقل منتجاتها ، فهي تعتمد عليها بالنسبة للمسافات الطويلة لنقل الكميات الكبيرة في مواسم المحصولات المتتابعة ، فضلا عن ذلك رأينا أن هناك عربات الثلاثيات في

السكك الحديدية لنقل المنتجات القابلة للعطب .

وان في وضع تعريف السكك الحديدية على أساس ما يتحملة كل نوع من الحاصلات الزراعية حسب قيمته النسبية ، لما يشجع على نقل حاصلاتهم القليلة القيمة بأقل كلفة ممكنة .

على أن هناك اعتبارا آخر ، وهو أن السلع الزراعية الرخيصة لها وسائل نقل أخرى ، تنقل بوساطتها بأقل الأجور ، وهي النقل المائي ، ولكن يشترط في هذه السلع أن تكون غير قابلة للعطب مع عدم الحاجة الملحة لسرعة نقلها ، وأنها لا تشغل حيزا كبيرا بالنسبة لوزنها (كالقصب مثلا) .

والشيء الذي يجب أن يؤخذ في الحسبان هو ضرورة العناية بتقليل تكاليف النقل البالية في الزراعة المصرية على وجه العموم ، نتيجة لصغر الملكية الزراعية ، واضطرار الفلاح إلى إرسال منتجاته في شحنات صغيرة للأسواق . ولذلك يتعين الأخذ بالنظام التعاوني في النقل الزراعي كما يفعل صغار الملاك في الدنمرك مثلا .

النقل والصناعة

أن مصر في فترة تطور صناعي ، ولذلك يجب علينا أن نتبع سياسة تقليدية رشيدة - بالنسبة للصناعة ، وأن نتجنب ما وقعت فيه أمم أخرى من متاعب اقتصادية واجتماعية ، بسبب سوء اختيار المراكز الصناعية فمثلا لا يصح تركيز الصناعات في القاهرة والاسكندرية وبعض المدن القليلة الأخرى فقط ، إذ أن ذلك يؤدي إلى تضخم تلك المدن وانعاشها ، بينما تظل بقية جهات القطر تئن من الفقر ، ويشكو عمالها البطالة . لذلك كان من الضروري أن يراعى في المراكز الصناعية الجديدة إعطاء المصانع الأولوية قبل المساكن في أن تكون بجوار محطات السكك الحديدية ، أو على أنطرق الرئيسية وتختلف الصناعات كثيرا في احتياجاتها لوسائل النقل . فالصناعات الثقيلة مثلا ، كصناعات الحديد والزجاج والصناعات الكيماوية ، لا بد أن تكون قريبة من السكك الحديدية ، ومن الطرق المائية ما أمكن ، إذ يلزمها كميات كبيرة من الخامات الرخيصة الثمن الكبيرة

الحجم والثقيلة الوزن ، فضلا عن أن مخلفات عملية الصنع تكون في الغالب بكميات كبيرة . كما يجب أن نعلم أن الطرق المائية مناسبة جدا لهذه الصناعات نظرا لرخص تكاليف النقل المائي وانخفاض أجوره .

أما الصناعات الخفيفة فكثيرا ما تستخدم مواد نصف مصنوعة ، لذلك لا يشترط أن تكون بجوار السكك الحديدية ، بل يكفي أن تكون بجوار طرق ممهدة ، ووسائل نقل سهلة .

والصناعة تحتاج للأيدي العاملة ، ولذلك يجب أن تهيأ للعمال مساكن قريبة من محال عملهم حتى لا يتكبدوا نفقات نقل هم في غنى عن تحملها . فضلا عن ذلك يجب أن يهيأ للصناعة وسائل النقل التي تساعد على تقدمها ، وأن يكون النقل في خدمة الصناعة ، وليست الصناعة في خدمة النقل .

ونكرر ضرورة النظر بعين الاعتبار إلى مستقبل الصناعة في مصر ، وإلى مناطق المواد الخام التي تكتشف ، ونخص بالذكر مناطق البحر الأحمر وقنا واسوان والصحراء الغربية .

النقل في خدمة التجارة

التجارة هي تداول منتجات الحقل والمنجم والمصنع في يد التاجر أو المستهلك ، لذلك فكل ما من شأنه تحسين النقل في المناطق الزراعية والصناعية ، يؤدي إلى توسيع نطاق التجارة ، وتنشيط حركة النقل في التجارة .

وهنا يظهر عامل المنافسة قويا في التجارة ، ولذلك يجب تنظيم المنافسة على أساس من المرونة والسرعة في القيام بالخدمات . لأن كل متنافس يخشى على مركزه التجاري من الانهيار إذا لم يقدم خدمة جيدة بنفقة معتدلة .

عنصر المنافسة في النقل

إذا كنا سلمنا بمبدأ المنافسة بين وسائل النقل فليس معنى هذا ترك الباب مفتوحا لكل راغب في الدخول في ميدان النقل ، فبعض وسائل النقل لا تحتاج لرؤوس أموال كبيرة لا ممتلكها ، فأى شخص معه قيمة القسط الأول لثمن سيارة من سيارات النقل يستطيع الدخول إلى

البقية على ص ٢٨

منزلة القطن في اقتصاديات سوريا

الحكومة تنشي مكتباً خاصاً للقطن لتصرفه في الخارج

تعيين خبير مصري سديراً لهذا المكتب

ظهر استيراد القطن المحلج الى البلاد السورية

الافراد من اصحاب الاراضي. وتدفع المضخات المياه بواسطة الانابيب الى اطراف الحقول المزروعة ومن ثم تسيل المياه في اقنية لتروى الحقول التي تحتاج الى الري .

يزرع القطن والذرة البيضاء والسهم كمحصولات صيفية . ويزرع القمح وغيره من الحبوب في الشتاء وترعى قطعان الضأن والماعز على بقايا الحصاد .

وثمة طريق ممهد بالاسفلت بين الفرات ودير الزور يزدحم في الخريف بسيارات النقل المشحونة ببالات القطن المرسل الى المحالج في حلب . ومهما يكن من امر فان المسافر شمالا بشرق من دير الزور الى الجزيرة ، يجد نفسه ، في اثناء سفره ، في الارض الخلاء بالصحراء . ومع ذلك فان الحكومة السورية عازمت على تهديد طريق عام بالاسفلت يمتد الى «الحسكة» لتذليل مسالك الجزيرة وتأمين الاتصال بين اجزائها . وفي الشرق يقع وادي الخابور وهو صورة مصغرة لوادي الفرات ولكنه يقع في واد اتسق انحدره عن وادي الفرات . وفي شمال الحسكة اي في الجزيرة الاصلية عدة روافد لنهر الخابور توسع المنطقة القابلة للزراعة .

وتدعى الحكومة السورية الان ملكية معظم اراضي الجزيرة (بقانون سنته في يناير سنة ١٩٥٢) وهي تنوي تحديدها حتى يتسنى لها زيادة عدد اصحاب الاملاك .

ان تطور الجزيرة زراعيا ، وزراعة القطن فيها بوصفه السلعة الاساسية قد تم كله بواسطة المشاريع الفردية . ونفذت الحكومة السورية برامج لتحسين الزراعة في وادي الفرات ، فانجز مشروع في نهر الخابور لسنة

فيها منذ سنة ١٩٤٥/١٩٤٦ من أجل زراعة الحبوب في الجزيرة وظل هذا التوسع مطردا اطرادا فانقا حتى سنة ١٩٥٢

اما استثمار الاموال في آلات القطن (ومعظمها مضخات) فقد توسع توسعا عظيما في ١٩٥١ . والآن وقد توقف الازدهار فان بعض المزارعين حصروا اعمالهم الزراعية وحددوها ، ولكنهم في الوقت نفسه راوا الفرصة المتاحة في تلك المنطقة ، وهم اما انهم يدرسون زراعة القطن بمنايا اكثر دقة من قبل ، او انهم قائمون بتجارب على محاصيل اخرى ، كالارز ، في مناطق المستنقعات في وادي الخابور .

وزرع الارز لعدة سنوات ولكن مساحاته خفضت بتوسع زراعة القطن في سنة ١٩٥٢ من جراء نقص المساحات المزروعة قطناً .

فمن حلب يتجه المرء شرقا قاطعا مدرجات شبه قاحلة متتبعا بوجه عام القنارة الجديدة الممتدة من الفرات ، وتحث المدرجات في بقع صغيرة مبشرة هنا وهناك لزراعة القمح الذي يعتمد على نزول الامطار ولكنه يزداد جدبا عند الاقتراب من الفرات ، بحيث ان الوادي الواسع الضحل ينحسر عن عدة مفاجئات ، ففي بعض الاحيان يرتفع المدرج فجأة زهاء ٦٠ قدما الى مائة قدم ، وفي بعض الاحيان تكون التربة منحرفة . كما ان تضاريس النهر - الذي يبلغ عرض مجراه خمسة اميال - غالبا ما تغير اتجاهه بين فصل وآخر . وهناك ، في النقاط الحيوية في الجوف المشرف على وادي النهر ، اطلال القلاع والحصون التي تذكرنا بامكانيات خصوبة هذا الوادي . والحقول تسقى بمعرفة

اعدت « مؤسسة الشرق الادنى » تقريرا عن منزلة القطن في اقتصاد سوريا ننشره فيما يلي :

لا يزال القطن اكبر علامة استفهام في اقتصاديات سوريا في الاوان الحاضر ، فقد أصبح في خلال العاميين الماضيين اهم صادرات البلاد وحل محل القمح بوصفه السلعة الرئيسية المصدرة ، وقد قدر محصول ١٩٥٢ بما يتفاوت بين ٥٠ ألفا و ٥٥ ألف طن من القطن المحلج .

والخسائر الكبيرة التي حلت بزارعي القطن في محافظات الجزيرة والفرات ، وحلب وحمص ، وحماء ، واللاذقية ، في سنة ١٩٥١ كانت ضربة قاصمة للظهر بعد ذلك الازدهار الذي حل بالبلاد سنة ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ومهما يكن من امر فهناك اعتقاد وثيق بأن القطن قد يصبح جزءا لا يتجزأ من اقتصاديات سوريا على الرغم من شعور أهالي البلاد بالخيبة ، وتقلص المساحة المزروعة منه في سنة ١٩٥٢ عما كانت عليه سنة ١٩٥١ .

الجزيرة

كانت حلب ، وحماء ، من سنين مضت المحافظتين اللتين تزرعان القطن في سوريا ، ولا تزالان تنتجان ٦٠ في المائة من جميع محاصيل القطن السوري ، ولكن التوسع في منطقتي الفرات والجزيرة فاق جميع ما سبقه ، فبعدما كانت هاتان المنطقتان لا تزرعان شيئا من القطن في سنة ١٩٤٨ ، أصبحتا تنتجان في عام ١٩٥١ ما معدله ١٠ ٪ . وعلى ضفاف نهر الفرات وروافده تكمن فرصة سوريا للتوسع الزراعي . هذا وأن استثمار الاموال والتوسع في الآلات الزراعية ، ومعظمها جرارات وآلات حصاد ودراس معا ، شرع

الاکثر من اصل الخمسين الف طن متري التي أنتجت في سنة ١٩٥١ فان تأسيس صناعة النسيج وامكان توسعها ضمن الاسواق السورية هي في حد ذاتها ضمانا للمزارعين .



استنباط الزيت في ليبيا

تضمنت المعاهدة البريطانية الليبية التي أذيت نصوصها أخيراً ، بندا يمنح بريطانيا حق التنقيب عن الزيت في ليبيا وحق انتاجه وتسويقه

وحتى الآن لم تسمح أراضي ليبيا ليتبين مدى احتمال وجود زيت فيها ، ولكن المظنون ان عمليات المسح ستبدأ بغير تأخير اذا صدق على هذه المعاهدة

الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية

نصف سنة شهرية مؤقنا

صاحب الامانة عبد الله فكري باط

رئيس التحرير احمد عثمان
مدير ادارة فؤاد البحري

مدير ادارة نجاة

١٤ شارع محمد بك فريد بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات تنفذ على اوسع امداد المجلة
الاشترارات في مصر جنيهاً ونصف جنيه
في سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة
الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشاً سوريا
أو لبنان أو فلسطين
في المملكة العربية السعودية ٣٧٥
قرشاً صاعاً
في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك
وكولومبيا والبرازيل ١٧ دولاراً
فيما عدا ذلك من احوال العالم خمسة
جنيهاً مصرية أو ٥/٢/٦ جنيهات انجليزية
تدبر اشترارات في مصر والسودان فقط
بموجب اذونات أو موالات بربرية أو شيكات
وفي الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة
أو حوالة نقدية

كبيرة في حين ان مكتب القطن اضطلع بمهمة الرش بالنيابة عن الحكومة . يضاف الى ذلك ان التشريعات فرضت اعطاء القروض بشروط مواتية سخية لشراء (كوتون داست) كما حظرت استيراد القطن غير المحلوج وفي حين ان الاختبارات والتجارب اوضحت الطريق لانتاج القطن الناجح . ولا يزال هنالك الشيء الكثير الذي يجب القيام به قبل ان يصبح القطن السوري موحداً

صناعات الغزل والنسيج

هنالك حافز يحفز صناعة القطن على التقدم وهو صناعة الغزل والنسيج ولدى سوريا الآن تسع معامل صغيرة لنسيج المنسوجات مركزة حول حلب ودمشق ويبلغ مجموع مغازلها ٥٥ ألف مغزل و ٢٠٠٠ نول وهنالك عدد غير قليل من معامل التريكو والملابس . وحتى قبل بضع سنوات كانت صناعة المنسوجات متممة لتلك الصناعة في لبنان . ومهما يكن من أمر فان سوريا ألغت الوحدة الجمركية مع لبنان في مارس سنة ١٩٥٠ وشرعت في تركيب عدد اكبر من المغازل لا موازنة القدرة على الحياكة فحسب ، بل كذلك لكي تكفي نفسها بنفسها في صناعة المنسوجات القطنية من جميع الانواع . وقد اقدمت عدة معامل على شراء اجهزة جديدة للتوسع ومجاراة مطالب العصر .

احداث مصنع للقطن

ان من ابرز ما يشاهده المرء في هذا المجال مصنع المنسوجات الجديد في احدي ضواحي دمشق ، وقد أنشئ في سنة ١٩٤٨/١٩٤٩ وهو أحدث مصنع للقطن في سوريا انشأته الشركة الخماشية . ووضع تصميم العمل الجديد في الولايات المتحدة و جهز بالآلات مستوردة من الولايات المتحدة . وكان لدى الشركة في نهاية موسم القطن عشرة آلاف مغزل و ٣٥٠ نولا .

ان جميع المغزولات القطنية والخيوط والاقمشة القطنية التي تنتج في البلاد وتباع في اسواقها هي من صنع سوري ، ومع ان صناعة المنسوجات القطنية تستهلك في الوقت الحاضر عشرة آلاف طن على

١٩٥١ ، لرى ٨٤٠٠ فدان وهنالك مشاريع رى اخرى قيد البحث . ومهما يكن من أمر ، فان الحكومة السورية التي واجهتها عقبات جوهريّة في زراعة القطن الشديدة التقلب ، قد اتخذت عدة خطوات ستؤدي الى تسهيل الوضع في المستقبل .

امراض القطن

كانت امراض القطن في خلال السنتين الماضيتين ذات شقين ففي سنة ١٩٥١ اتلفت الامراض والآفات خمسين في المائة من المحصولات . وفي سنة ١٩٥٢ خفض مدى هذا الضرر الى ٢٥ في المائة ، ولكن المزارع لحقته خسارة من جراء انخفاض ارباح القطن في الاسواق العالمية . وليس في استطاعة سوريا ان تمنى نفسها من مثل هذه النكبة الاخيرة ، الا بتوحيد محصولاتها (وبذلك تضمن سوقاً جاهزة للإصدار) وتخفيض نفقات الانتاج ولكن ليس ثمة ما يدعو الى عدم التقليل من ضرر الامراض والآفات ويمكن القيام بذلك عندما توضع تشريعات سنة ١٩٥٣ موضع التنفيذ الكامل .

التطورات الاخرى

في اليوم الثالث والعشرين من شهر يناير سنة ١٩٥٢ أسست الحكومة السورية « مكتب القطن » في حلب بالمرسوم رقم ٨٣ وجعلت له اقساماً منفصلة للإشراف على الانتاج والحلج وتصريف القطن في الاسواق وجعلت واحداً من خبراء القطن المصريين مديراً للمكتب وفي فبراير سنة ١٩٢٥ ، عهد الى مكتب الجيوب في شراء وتوزيع مبيدات و اجهزة الرش التي فتحت لها اعتمادات

بنك مصر

البنك الذي فخره الفخر المصري
وعاونه في الاستقلال الاقتصادي
ينشئ صناعاتنا القومية
يؤسس شركائنا الكبار

مجلس الانتاج القومي يدعو الى انشاء صومعتين للحبوب امدها بالقاهرة وسعتها ٤٠ ألف طن والاخرى بالاسكندرية وسعتها ٣٠ ألف طن

نشرنا في العدد الاخير الدراسات والخطوات التي قام بها المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي في موضوع تخزين الحبوب في مصر . وقد ذكرنا ان المجلس قد قرر بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٣ يونيه ١٩٥٣ انشاء صومعتين احدهما بالاسكندرية وسعتها ٣٠ ألف طن والاخرى بالقاهرة وسعتها ٤٠ ألف طن ، وانه قد شكلت لجنة من السادة الدكتور يحيى الغلابى وشلبى صاروفيم عضوى المجلس والدكتور حسنى السعيد مستشار فنى المجلس لوضع صيغة الدعوة التي سيوجهها المجلس الى رجال الاعمال لانشاء هاتين الصومعتين وقد اتمت هذه اللجنة وضع هذه الدعوة ، كما وافق مجلس الانتاج بجلسته المنعقدة في ٢٨ يوليه ١٩٥٣ على اعلان هذه الدعوة ، وأقر مجلس الوزراء في ٦ أغسطس ١٩٥٣ اعلان هذه الدعوة ، ووافق أيضا على المبدأ الخاص بتوفير مساعدات من الحكومة المصرية - ان لزم - تشمل اعفاء الآلات والخامات والكيماويات التي قد تستوردها الشركة التي سيقبل عطاؤها من الرسوم الجمركية وفيما يلى نص هذه الدعوة :

١ - ان المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي اذ يرى أهمية التخزين السليم للحبوب في مصر يدعو الشركات العالمية المتخصصة في ذلك لتتقدم لتنفيذ هذا المشروع كاملا - من حيث التمويل والانشاء والادارة

٢ - تقوم بتنفيذ المشروع وادارته شركة مساهمة مصرية حسب القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١٩ سنة ١٩٤٩ والمرسوم بقانون رقم ١٢٠ سنة ١٩٥٢ - وتباشر جميع الاعمال المتصلة بالتخزين الفنى للحبوب من استقبال للحبوب وتفريقها من وسائل النقل الى الصوامع آليا ، ثم تدريجها بحسب الرتب التجارية المقررة لكل منها ، ومعالجتها ضد الآفات والأمراض ، وتهويتها لضمان سلامتها مدة تخزينها ، ثم تفريقها آليا متى طلبت ، وعلى القائمين بأنشاء الشركة تدبير التمويل اللازم لذلك بوسائلهم الخاصة .

٣ - سيقوم المجلس بتشجيع العرض الذى يوافق عليه وبالمساعدة على سرعة تنفيذه بكل الوسائل التي تتفق ومصلحة البلاد - وللمجلس الحق في قبول ما يراه من العروض محققا للاغراض المذكورة

٤ - تحدد المرحلة الاولى في سياسة تعميم انشاء الصوامع في مصر بأقامة صومعتين احدهما سعة ٤٠ ألف طن بالقاهرة والاخرى سعة ٣٠ ألف طن بميناء الاسكندرية - كما يصمم المشروع منذ البداية بحيث يتسنى ربطه بأي سياسة مستقبلية تهدف الى زيادة تلك السعات ، ومع ما ينتظر اقامته من صوامع اخرى في مناطق الانتاج او الاستهلاك الاخرى في داخلية البلاد مع مراعاة أن كلاً من الصومعتين ستتملا حوالى ثمانى مرات في السنة

٥ - يجب ان يتضمن المشروع الاجابة عن الاسئلة الموضحة بعد وتقدم للمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي في خلال مدة غايتها آخر اكتوبر سنة ١٩٥٣

٦ - ان المجلس يفضل ان يشمل العطاء العمليات الثلاث وهى التمويل والانشاء والادارة على أنه مستعد للنظر في العطاءات التي تقدم عن بعض هذه العمليات

٧ - تقدم الحكومة للشركة الارض التي يتفق على اختيارها لاقامة كل من الصومعتين عليها

الاسئلة

١ - ماهى المدة التي تقترحها الشركة للالتزام بأدارة وتشغيل المشروع .

٢ - ماهو مقدار رأس المال اللازم لتنفيذ هذا المشروع من آلات ومبان وغيرها مع تقديم التصميمات الخاصة بها .

٣ - ماهى أسعار التكلفة لتخزين الطن مع توضيح الارقام المتخذة أساسا لهذه التقديرات .

٤ - ما هو برنامج التنفيذ والمدة اللازمة لعملية الانشاء ؟

٥ - ماهى التسهيلات التي يطلبها مقدم المشروع من المجلس ؟

ملاحظات :

١ - المكان المقترح لانشاء صومعة القاهرة هو بساحل روض الفرج او بساحل اثر النبى حسبما يترأى لصاحب العرض .

جدول رقم (١)

بيان بالمنتج محليا والمستورد من الخارج واجمالى المستهلك من القمح بالمدن

السنة	المساحة المنزرعة بالقدن	متوسط محصول الفدان الارذب	المنتج محليا بالطن	المستوى اعليه بالطن	المستورد من الخارج بالطن	اجمالى المستهلك بالطن
١٩٥٠/٤٩	١٤١٧١٦٠	٥٤٩	١١٦٧٢٣	٥٠٩٠٧١	٤٦٤٠٧١	٩٧٣١٤٣
١٩٥١/٥٠	١٣٧١٩٩٧	٤٩٥	١٠١٧٧٧٠	٢٨٢٩١٤	٨٦١٧٦٥	١١٤٤٦٨٠
١٩٥٢/٥١	١٤٩٦٥٧٥	٥٢٩	١٢٠٩٠٢٧	٣٢٥٥٥٩	٩٢٥٧١٩	١٢٥١٢٧٨
١٩٥٣/٥٢	١٤٠٢٠٠٥	٥١٨	١٠٨٩٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	٨٥٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠
١٩٥٤/٥٣	١٢٧٥٠٠٠	٥٢٥٠٠٠	٧٨٥٠٠٠	١٣٢٠٠٠٠

(تقديرى)

ملاحظة : الباقي من المنتج محليا بعد المستوى اعليه يستهلك فى بالريف .

مشرع في ١١ ضريبة عامة

استفسرت بعض الإدارات المحلية عن رأى مصلحة الضرائب فى المسائل الآتية :

١ - مدى حق الممول فى تعديل اقرار الإيراد العام .

٢ - مدى حق الممول فى طلب المقاصة بين المدفوع منه بالزيادة فى سنة سابقة وبين المستحق عليه من واقع الاقرار فى سنة لاحقة او طلب رد تلك الزيادة .

٣ - مدى حق المصلحة فى المطالبة بفرق الضريبة التى يظهرها الفحص المكتبى للاقرار . وترى المصلحة ما يأتى :

أولاً - حق الممول فى تصحيح الاقرار بما ينقص إيراده

من حيث المبدأ يجوز للممول تصحيح اقراره اذا كان قد تبين له وجود اخطاء عند تحرير الاقرار الاول بشرط أن يتم التصحيح من ناحية تسديد الضريبة المستحقة من واقع الاقرار بين حالتين :

١ - حالة ما اذا طلب الممول التصحيح خلال الفترة التى يجب أن تقدم فيها الاقرارات السنوية ففي هذه الحالة تسدد الضريبة المستحقة من واقع الاقرار بعد التصحيح .

٢ - حالة ما اذا طلب الممول التصحيح بعد الفترة التى تقدم خلالها الاقرارات السنوية وقبل الربط النهائى فلا يؤثر ذلك على وجوب تسديد الضريبة من واقع الاقرار الاول قبل التصحيح طالما ان المصلحة ستراعى تصحيحات الممول - اذا اقتنعت بها - عند الفحص وطالما ان حق الممول فى استرداد ما قد يكون دفعه بالزيادة قائم بعد الربط .

ثانياً - حق الممول فى طلب المقاصة بين ما دفع منه بالزيادة فى سنة سابقة وبين ما هو مستحق عليه من واقع الاقرار فى سنة لاحقة ، او طلب رد تلك الزيادة .

المبدأ المقرر انه يحق للممول طلب رد ما دفعه من الضريبة بالزيادة ما دام حقه ام يسقط بالتقادم - اما عن التاريخ الذى يحق له فيه طلب ردها وهل هو قبل الربط ام بعده فنرى انه طالما ان حق المصلحة فى ربط الضريبة قائم خلال المدة القانونية فان الزيادة لا ترد الا بعد الانتهاء من الفحص والربط وتحديد مركز الممول بصفة نهائية ، خصوصاً وان رد فرق الضريبة المدفوعة بالزيادة الى الممول قبل ذلك يضعف مركز المصلحة فى حالة اكتشاف فروق مستحقة لها بعد الفحص والربط .

اما عن جواز المقاصة بين ما هو مستحق للممول عن سنة او سنوات سابقة وبين دين الضريبة المستحق عليه من واقع الاقرار عن سنة تالية فنرى انه اذا كان قد تم ربط الضريبة عن السنوات السابقة واستحق للممول على اساس ذلك الربط فروق فى الضريبة دفعت بالزيادة فان المصلحة ملزمة قانوناً برد تلك الفروق ومن ثم فانه يجب قبول طلب المقاصة فى هذه الحالة .

على أن قبول المقاصة مشروط بان يكون الربط عن السنوات السابقة قد تم واصبح نهائياً قبل انتهاء الفترة التى يتعين فيها تسديد الضريبة من واقع الاقرار عن سنة تالية طبقاً للمادة ١٧ من القانون وان يطلب الممول هذه المقاصة قبل فوات المواعيد القانونية لتسديد الضريبة من واقع الاقرار ، وبخلاف ذلك لا تجوز المقاصة .

وغنى عن البيان ان المقاصة تتم بتسوية حسابية شأنها فى ذلك شأن رد المبلغ المسدد بالزيادة .

ثالثاً - حق المصلحة فى المطالبة بفرق الضريبة التى يظهرها الفحص المكتبى للاقرار البقية فى ذيل العمود السابق

يقضى بتعديل نسبة الاسهم التى يملكها المصريون فى شركات المساهمة فجعلها ٤٩ ٪ بدلا من ٥١ ٪ اسبق نشره ١

٢ - قانون رقم ١٥٦ / ١٩٥٣ بتشجيع استثمار الاموال الاجنبية فى مصر (اسبق نشره)

٣ - بيان المنتج محليا والمستورد من الخارج واجمالى المستهلك من القمح بالمدن (جدول رقم ١)

٤ - بيان بمناطق الانتاج والاستهلاك والكميات (جدول رقم ٢)

٢ - يبلغ الاستهلاك السنوى بالقاهرة ٣٧٨٠٠٠ طن ، وبالإسكندرية ٢٩٧٠٠٠ طن .

٣ - والسكرتارية الفنية على اتم استعداد لتقديم أى بيانات أو احصاءات لازمة للدراسة .

هذا وقد أرفقت بالدعوة المرفقات الآتية :

١ - المرسوم بقانون رقم ١٢٠ / ١٩٥٢ بتعديل المادة ٦ من القانون رقم ١٩٤٧/١٣٨ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة والذى

جدول رقم (٢)

بيان بكميات الانتاج والاستهلاك بالمديرية

المديرية	الانتاج بالطن	الاستهلاك بالطن
البحيرة	٨٩٧٦٤	٣٢٥٠٠
الغربية	١٠٤١٦٥	٦٥٠٠٠
الفيوادية	٥٨٠٢٢	٢٢٠٠٠
الدقهلية	٨٩٤٦١	٢٦٠٠٠
الشرقية	١٠٩٥٦٣	٣٤٠٠٠
المنوفية	١٠٥١٤٨	٢٢٠٠٠
القليوبية	٣٧٩٩١	
اجمالى وجه بحرى	٥٩٤١١٤	٢٠١٥٠٠
الجيزة	٢٤٥٦٥	٣٧٧٠٠
بنى سويف	٤٩٠٥٨	٤٢٨٠٠
الفيوم	٨٠٨٠٦	١٧٢٠٠
المنيا	٨٨٤٥٠	٣٤٣٠٠
اجمالى مصر الوسطى	٢٤٢٨٧٩	١٣٢٠٠٠
السيوط	٩٢٩٩٣	٣٧٧٠٠
جرجا	٨٦٦٨٨	١٠٦٣٠٠
قنا	٥٨٣٤١	
أسوان	١٤٠١٦	
اجمالى مصر العليا	٢٥٢٠٣٨	١٤٤٠٠٠
الجملة	١٠٨٩٠٣١	٤٧٧٥٠٠

مركبات اسكة حديد باكستان

اشترت حكومة باكستان ٢٣٥ مركبة من أحدث مركبات اسكة الفولاذية الخفيفة وهى مهيأة بوسائل الراحة ، ويستستخدم لانتقال أبناء الطبقات الفقيرة . وبلغ ثمن هذه المركبات ٣٩ مليون روبية

وفى المستطاع ادخال المراوح الكهربائية ولوازم النفس على هذه المركبات المصنوعة من مواد عازلة تقاوم الحرارة مما يساعد على جعل الجو فى داخلها مائلا الى البرودة

وجهاز كل ديوان من هذه المركبات بخزان ماء مثلوج . وهذه المركبات مزودة كذلك بأجهزة لمقاومة الصدمات ، تفاديا لتداخل المركبات بعضها ببعض فى حالة حدوث حوادث

استقر رأى المصلحة على ان الضريبة العامة تؤدى من واقع الاقرار المقدم من الممول طبقاً للمادة ١٧ من القانون اما الفحص المكتبى فلا سند له من القانون ولا يجوز للمصلحة ان تطالب الممول باية فروق فى الضريبة الا بعد الانتهاء من الفحص والربط ، واذا تم ذلك يكون سند تحصيل تلك الفروق هو الورد الذى يصدر بعد الربط .

سياسة التوسع في المنشآت الصناعية

البحث الثالث

ناحية المحاسبة (٤)

الافادة من ارقام هذا الكشف :

ان ارقام هذا الكشف تعتبر محدودة القيمة الايضاحية اذا ما اخذت كما هي حيث يصعب علينا - اذا ما اکتفينا بنظرة سطحية - ان نستشف علاقة كل رقم منها بالآخر - وترجمة هذه العلاقة الى حسن سير العمل بالمنشأة من عدمه ، كما يصعب علينا تكوين صورة واضحة سريعة عن تطور ارقام المنشأة من سنة لآخرى ، ولكن هذه الصعوبة كفيلة بالزوال اذا ما لجأنا الى النسب ، والى النسب المئوية لاستجلاء غوامض هذه العلاقات وهذه التطورات

وهذه الطرق متعددة لاحصر لها ولكننا سنذكر اكثرها شيوعا وفائدة ودقة في مقاييس الاختبار **التغيرات في أوجه النشاط**

لنبدا بدراسة التغيرات التي طرأت على أوجه نشاط المؤسسة وذلك بنسبة ارقام كل من سنتي ١٩٥١ ، ١٩٥٢ الى ارقام سنة ١٩٥٠ كما هو مبين فيما يلي :

البنية

الاصول المتداولة

النقدية
الذمم
بضاعة تامة الصنع
بضاعة في دور الصنع
مواد اولية
وبالنسبة لمجموع الاصول المتداولة
الخصوم المتداولة
قروض مصرفية
مستحقات للغير
مصروفات واجور مستحقة
وبالنسبة لمجموع الخصوم المتداولة
رأس المال العامل

بالجنيه

المبيعات

وهكذا نصل الى الخطوة الاولى في سبيل تسهيل الدراسة حيث يتضح من نظرة سريعة أن الاصول المتداولة في سنة ١٩٥١ تبلغ ٩٢ر من الاصول المتداولة في سنة ١٩٥٠ ولكنها ارتفعت في سنة ١٩٥٢ الى ١٠٧ر منها

للاستاذ
موسى مفتاح

بينما انخفضت الخصوم المتداولة - في كل من سنتي ١٩٥١ ، ١٩٥٢ الى ٧٣ر من ارقام سنة ١٩٥٠. ويتضح ايضا من هذه الارقام أن مبيعات سنة ١٩٥١ تساوى ٧٩ر من مبيعات سنة ١٩٥٠. وبلغت الذمم ٧٥ر من الرقم المقابل لها وهذا يدل على أن حركة التحصيل متمشية مع حركة المبيعات دون أن تسبق احدهما او تتخلف عن الاخرى .

ومن الواضح أن هناك تحسن في موقف الذمم في سنة ١٩٥٢ حيث زادت المبيعات الى نسبة ١٠٧ر. بينما انخفضت نسبة الذمم الى ٩٢ر. كما يتضح أن رأس المال المحبوس في البضاعة بأنواعها الثلاث قد زاد في سنتي ١٩٥١ ، ١٩٥٢

رأس المال العامل

أن رأس المال العامل هو زيادة الاصول المتداولة على الخصوم المتداولة ، ويطلق عليه أيضا تعبير صافي الاصول

ويعلق علماء المحاسبة وإدارة الأعمال أهمية كبيرة على دراسات رأس المال العامل ، ويضعون له مقاييس محددة حتى اذا ما توافرت في مشروع كان مركزه سليما من وجهة نظر مقابلة مطلوباته

لناخذ الارقام الآتية للشركتين أ، ب

الشركة أ	الشركة ب
جـ	جـ
٢٠٠.٠٠٠	١.٠٠٠.٠٠٠
١٠٠.٠٠٠	٩٠٠.٠٠٠
١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠

مجموع الاصول المتداولة

مجموع الخصوم المتداولة

رأس المال العامل

فبينما نجد أن كلا الشركتين لديها رأس مال عامل قدره ١٠٠.٠٠٠ جـ إلا أن مركز الشركة أ يعتبر أمتن كثيرا من مركز الشركة ب حيث أن نسبة الاصول المتداولة الى الخصوم المتداولة تبلغ فيها ٢ : ١ بينما لا تبلغ في الشركة ب الا ١ : ١. وفي ارقام الجدول المنشور بالعدد السابق نجد أن رأس المال العامل تارجح في السنوات الثلاث كالاتي : وهكذا نرى أن مركز هذه الشركة يتحسن باطراد من سنة لآخرى . ومن المتعارف عليه بين المحاسبين ومديرى الأعمال أن نسبة الاصول المتداولة الى الخصوم المتداولة لا يجب أن تقل عن ٢ : ١ حتى تعتبر الشركة سليمة المركز من هذه الناحية .

اختبار السداد السريع

لا شك أن حركة العمل بالمنشأة تقتضى نشوء علاقة دائنية ومديونية بين المنشأة وبين الغير . ويجب أن

البقية ص ٢٩

نسبة ١٩٥٢	نسبة ١٩٥١
١٠٨ر	٩٦ر
٩٢ر	٧٥ر
٣٧ر	١٤ر
٧١ر	٤١ر
٣٢ر	٤٧ر
١٠٧ر	٩٢ر
٣٥ر	٥٩ر
١٠٦ر	٨٠ر
٢٤ر	١١ر
٧٣ر	٧٣ر
٣٩ر	٩ر

١٩٥٠

جـ

٩٦٩١٤٠

١٠٧

٧١٥٩٠٠

٧٩

ميزانية مشروعات تنمية الانتاج

تابع المنشور على ص ١١

مشروع إنشاء محطة جديدة للإبارة بشمال القاهرة

قدرت للتكاليف الكلية لهذا المشروع بمبلغ ٦٥٠٠.٠٠٠ جنيه بالقوانين ١٩٤٨/١.٠٣ ورقم ١٩٤٩/١.٠٦ ورقم ١٩٥١/٦٩ على أن تمول مؤقتا من المال الاحتياطي العام الى ان يصدر قرض خاص لهذا الغرض فيرد الى الاحتياطي المذكور ما يكون قد أخذ منه على نحو ماسبقت الاشارة اليه وقد بلغ المصروف فعلا على هذا المشروع لغاية آخر مايو ١٩٥٣ مبلغ ٨٠٠.٢٦٨ ج وينتظر أن تبلغ المصروفات حتى نهاية السنة المالية ١٩٥٣/٥٢ نحو ٤١٠٠.٠٠٠ جنيه

هذا ولما كان يوجد لدى إدارة الكهرباء والغاز احتياطي خاص بلغ رصيده لغاية آخر السنة المالية ١٩٥٢/٥١ مبلغ ١٩٥٢.٢٦٨ ج وينتظر أن يصل في نهاية ١٩٥٣/٥٢ الى ٢١٣٢.٠٠٠ ج وكان هذا الاحتياطي معدا لاستعماله الى جانب ما يكون قد ارتبط به من أعمال الانشاء والاصلاح غير المنظورة في سد جزء من تكاليف مشروع محطة شمال القاهرة وذلك رغبة في عدم الالتجاء الى اصدار قرض لتمويل المحطة المذكورة او اصداره بأقل قيمة ممكنة تخفيفا من الفوائد التي سوف تتحملها الإدارة ، وبالنظر الى ما انتهى اليه المال الاحتياطي على نحو ما سبق توضيحه ، فقد رأت وزارة المالية لزاما عليها أن تخصص مبلغ ٣٨٦٨.٠٠٠ ج للمشروع المذكور ، من ذلك ١٩٦٨.٠٠٠ ج يرد الى الاحتياطي العام للدولة وهو يمثل قيمة الفرق بين مصروفات المحطة لغاية ١٩٥٣/٥٢ وبين الاحتياطي الخاص بالإدارة في نهاية السنة المذكورة و ١٩٠٠.٠٠٠ ج لمواجهة تكاليف ماسيتم تنفيذه من أعمال الانشاء في السنة المالية ١٩٥٤/٥٣

مشروعات وزارة الزراعة

لتعزيز الانتاج الزراعي والحيواني

اعتمد لوزارة الزراعة في ميزانية مشروعات تنمية الانتاج القومي ٣٩٤٩.٨٠٠ ج منه ٣.٠٠٠ ر ٢٨٠ ج في السنة المالية ١٩٥٤/٥٣ وذلك لمشروع تعميم تقاوى القمح المنتقاه

والتوسع في توزيع تقاوى الذرة الهجين وقد تقدمت وزارة الزراعة ببعض مشروعات أخرى لتعزيز الانتاج الزراعي والحيواني تبلغ جملة تكاليفها ٨٩٥٠.٠٠٠ جنيه منها ٣١٩٠.٠٠٠ ج للسنة المالية ١٩٥٤/٥٣

وأول هذه المشروعات مشروع مكافحة أمراض الحيوان وهو مقسم على مرحلتين تبلغ تكاليف اولاهما ٣٠٠٠.٠٠٠ ج موزعة على أربع سنوات ويخص السنة الاولى منها ٥٠٠.٠٠٠ ج ، ويرمى هذا المشروع الى تحسين الحيوانات والطيور ضد الأمراض البائية ومقاومة الطفيليات الداخلية والخارجية فيها مما يترتب عليه زيادة الانتاج وتوافر اللحوم والطيور والالبان ، وتقدر وزارة الزراعة زيادة الدخل القومي الناتجة عن تنفيذ المرحلة الاولى من هذا المشروع بحوالى ١٥ مليون جنيه

يلى ذلك مشروعان لرفع مستوى الانتاج الحيواني ، أحدهما بإتاي البارود وقد قدرت وزارة الزراعة تكاليفه الكلية بمبلغ ١٥٠.٠٠٠ ج موزعا على ثلاث سنوات منه ٧٠.٠٠٠ ج في السنة الحالية ، وثانيهما لرفع مستوى الانتاج الحيواني بسخا ومصنع تجفيف اللبن ، وقد قدرت تكاليفه بمبلغ ٤٠٠.٠٠٠ ج موزعة على ثلاث سنوات يخص السنة الاولى ١٥٠.٠٠٠ ج

ثم هناك مشروع زيادة حصة الاراضي المنزوعة أرزا عن طريق الآبار الارتوازية بما يكفى لزراعة مائة ألف فدان ، وتقدر تكاليف هذا المشروع بمبلغ ٤٥٠٠.٠٠٠ ج موزعا على سنتين يخص السنة الاولى منهما ٢٢٥٠.٠٠٠ ج

وتذكر وزارة الزراعة انه سيترتب على تنفيذ هذا المشروع زيادة دخل الفلاح عن طريق زراعة الارز بدلا من الذرة وذلك علاوة على تحسين القمح بربه ارتوازيا بحيث يغل زيادة اردب في الفدان ، وقدرت زيادة الدخل الناتج عن ذلك كله بمبلغ ٨ جنيه للفدان . هذا فضلا عما يعود على الحكومة من هذا المشروع نتيجة الفرق بين ثمن الارز في السوق المحلي و ثمنه في السوق العالمي ويقدر ذلك بحوالى ٣٠ جنيه في الطن أى

٢٦٠٠.٠٠٠ جنيه في المحصول الواحد .

يلى ذلك مشروع التوسع في زراعة أشجار الفاكهة والأشجار الخشبية ، وقد قدرت تكاليفه بمبلغ ٩٠٠.٠٠٠ جنيه موزعة على أربع سنوات يخص السنة الاولى منها ٢٢٠.٠٠٠ ج ، وينقسم هذا المشروع الى قسمين : اولهما خاص بزيادة انتاج الفاكهة في البلاد ، أما الثانى فخاص بزيادة ثروة البلاد الخشبية بما يقتضيه تقدم البلاد العمرانى .

مشروعات المواصلات

تبلغ جملة الاعتمادات المطلوبة لمشروعات المواصلات في الميزانية الانتاجية ٥٨٠.٠٠٠ جنيه ويخص اول هذه المشروعات الطرق ، وقد سبق أن أدرج لها في ميزانية مشروعات الانتاج ٦ مليون جنيه منها ٢٩٠٠.٠٠٠ ج في سنة ١٩٥٤/٥٣ (عدا ١٠٠.٠٠٠ ج في السنة السابقة) وسيضاف الى هذه المشروعات مبلغ ٦٤٠.٠٠٠ ج لاستكمال مشروعات توسيع ورصف الطريق المتفرع من كوم أو شيم الى الفيوم ورصف طريق كوم أو شيم - بركة قارون ، وإنشاء كوبرى سوهاج - أخميم على النيل

والمشروع الثانى خاص بإنشاء ماسورة بين القاهرة والسويس لنقل المازوت مما يمكن من نقل كميات كبيرة منه بتكاليف تقل عن التكاليف الحالية ويزيد الايراد المنتظر نتيجة تنفيذ هذا المشروع على ما يلزم لتغطية تكاليف التشغيل وخدمة القرض الذى يعقد له من فوائد واستهلاك ، وتبلغ جملة نفقات المشروع مليونين من الجنيهات يلزم منها ١٠٠٠.٠٠٠ ج في السنة المالية ١٩٥٤/٥٣

يلى ذلك مشروع كهربة خط حلوان السابق اعتماده وتبلغ تكاليفه ٣٥٠٠.٠٠٠ ج ومطلوب أن يدرج له في السنة المالية ١٩٥٤/٥٣ مبلغ ١٦٨٠.٠٠٠ ج

ثم هناك التجديدات الاستثنائية للسكك الحديدية ، وقد قدرت تكاليفها بمبلغ ١٣ مليون جنيه مطلوب منه ٥٠٠.٠٠٠ ج في هذه السنة وذلك بخلاف التجديدات العادية التى تتحملها الميزانية العامة .

وهناك أيضا مشروعات التلغرافات

نقد ضريبة القطن

يستبدل بالفقرة الاولى من المادة الاولى والفقرة الاولى من المادة الثانية والمادة الخامسة من القانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥١ المتسار اليه النصوص الاتية :

مادة ١ - فقرة اولى - تفرض ضريبة قدرها :

- ١٠ مليمات عن كل قنطار من القطن يتم حله
- ١٠ مليمات عن كل قنطار من القطن يتم كبسه كبسا بخاريا
- ١٠ مليمات عن كل قنطار من القطن يتم تصديره

مادة ٢ - فقرة اولى - على اصحاب المحالج والمكابس ان يحصلوا هذه الضريبة ويوردوها لحساب وزارة المالية والاقتصاد (لجنة الدعاية للقطن) خلال الاسبوع الاول من كل شهر

مادة ٥ - يكون لمدير عام مصلحة القطن ووكيله والمراقب العام ومندوبى الحكومة لدى بورصتى العقود والبضاعة الحاضرة ومساعديه ومدير قسم مراقبة اصناف القطن ومنع الخلط ووكيله والمفتشين ووكلائهم والفرازين ومساعديهم صفة مأمورى الضبط القضائى لاثبات الجرائم التى تقع المذكورة الايضاحية

جاء بالمادة الاولى من القانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥١ انه : تفرض ضريبة قدرها :

- ١٠ مليمات عن كل قنطار من القطن الشعر يتم حله
- ١٠ مليمات عن كل قنطار من القطن الشعر يتم كبسه كبسا بخاريا
- ١٠ مليمات عن كل قنطار من القطن يتم تصديره

وتفاديا لما قد يحدث من لبس في التفسير اللفظي لكلمة قطن شعر ، نظرا لما جرى عليه العرف بين المشتغلين بتجارة القطن وصناعة الحليج من اطلاق كلمة (قطن شعر) لجرد العادة - على الاقطان المحلوجة ذات الرتب التى تزيد على رتبة الاسكارتو رغم ان الحقيقة الفنية هي ان كلمة (قطن شعر) تشمل جميع

والتليفونات اللازمة لحل ازمة التليفونات ومواجهة اقبال الجمهور الشديد على اقتناء الاجهزة التليفونية ومواجهة تكاليف المشروعات اللاسلكية اللازمة ومطلوب لذلك في السنة المالية ٥٣/ ١٩٥٤ مبلغ ٧٦٠.٠٠٠ راج وسيترب على تنفيذ هذه المشروعات زيادة كبيرة سريعة في ايرادات المصلحة

مشروعات وزارة التجارة والصناعة
يسير العمل في توسيع معمل البترول الاميرى بالسويس لزيادة طاقته الانتاجية من حوالى ٣٠٠.٠٠٠ طن الى ٣٠٠.٠٠٠ ر طن ، ومطلوب لاستكمال المستودعات والاجهزة فى هذه السنة مبلغ ٦٠٥.٠٠٠ جنيه
كما ان مجلس تنمية الانتاج القومى سبق ان بحث السياسة التعدينية للبلاد ، وبناء على توصياته روعى درج

الاقطان المحلوجة سواء كانت اسكارتو او غيره لذلك رضى حذف كلمة (الشعر) حتى يمكن تحصيل الضريبة عن جميع انواع القطن في كل مرحلة من مراحل حله وكبسه وتصديره وجاء بالمادة الثانية من ذلك القانون ان على اصحاب المحالج والمكابس ان يحصلوا هذه الضريبة ويوردوها الى اقرب خزانة حكومية خلال الاسبوع الاخير من كل شهر لحساب وزارة المالية - لجنة الدعاية للقطن -

وقد لوحظ ان هذه الضريبة غالبا ما نورد بشيكات مسحوبة على المصارف ، وهذا ما يتعارض مع نص المادة سالفة الذكر ، اذ قصرت توريد الضريبة - نقدا - على اقرب خزانة حكومية . ورغبة في تيسير توريد الضريبة على اصحاب المحالج والمكابس بأسهل الطرق ، رضى تعديل المادة بحيث يصبح نصها عاما فيجوز توريد الضريبة اما الى اقرب خزانة حكومية او شيكات لاجل البنوك المعتمدة لحساب وزارة المالية والاقتصاد - لجنة الدعاية للقطن -

كما رضى ان يكون تحصيل هذه الضريبة وتوريدها خلال الاسبوع الاول من كل شهر تسهila للعيلية وضبطها نظرا لان تحصيلها وتوريدها خلال الاسبوع الاخير من كل شهر يصعب تنفيذه من الناحية العيلية لان جميع المحالج والمكابس تقوم بمحاسبة عملائها عن الشهر باكملة وتقوم بأفقال حساباتها شهرا كما جاء بالمادة الخامسة من القانون انه يكون لمدير عام مصلحة القطن ووكيله والمراقب العام ومندوبى الحكومة لدى بورصتى العقود والبضاعة الحاضرة ومساعديهم صفة مأمورى الضبط القضائى لاثبات الجرائم التى تقع ونظرا لانه يتضح من هذه المادة ان كلمة - مساعديهم - لا تنطبق الا على مساعدى حضرتى مندوبى الحكومة لدى البورصتين (كما جاء بفتوى قسم الرأى بمجلس الدولة) وبالتالي يمتنع على موظفى قسم مراقبة اصناف القطن ومنع الخلط اثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام هذا القانون . ولما كان موظفو هذا القسم الفنيون هم المشرفين فعلا على تنفيذه نظرا لطبيعة اعمالهم واتصالهم المباشر بدافعى الضريبة لذلك رضى النص على هؤلاء الموظفين صفة مأمورى الضبط القضائى

١٢٥٠٠٠ ج فى السنة المالية ٥٣/ ١٩٥٤ لما تسئلزمه اعمال الابحاث الجيولوجية والتعدينية فضلا عن وضع خرائط طبوغرافية بالطائرات بمعرفة مصلحة المساحة .

مشروع المساكن الشعبية
استقر رأى الجهات المختصة على ان تساهم الحكومة فى هذا المشروع بمبلغ مليون جنيه للمساعدة على حل أزمة المساكن بالنسبة للطبقات الفقيرة فضلا عن اثر تنفيذ هذا المشروع فى مكافحة البطالة والتغلب على حالة الركود والكساد المالية

استغلال وادى النطرون
سبق ان تقرر ان يتولى المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى عملية استغلال وادى النطرون بنفسه . ويقتضى الامر درج مبلغ ٢٠٠.٠٠٠ جنيه لهذا الغرض

سياسه النقل

تابع المنشور على ص ٢١

الميدان ، فاذا ترك هذا الامر دون تنظيم وجدنا عددا ضخما من متعهدى النقل ، بل وجدنا فائضا من وسائل النقل فوق الطلب اللازم لخدمات هذه الوسائل ، والمنافسة فى هذه الحالة بين متعهدى النقل . تؤدى الى نقص الدخل بالنسبة لرأس المال المستثمر فى صناعة النقل . وهذا النقص لاشك سيردى بصناعة النقل كخدمة ، فأما ان يتحمل ذلك عمال النقل انفسهم الذين امان تنخضض اجورهم او نزداد ساعات عملهم ، واما ان يتحمل ذلك الجمهور اذ يتعرض لنظام احتكارى بمرور الزمن . ولذلك فمن المصلحة تحديد عدد وحدات النقل فى الطرق بما يتفق وحاجة البلاد .

وفى هذا الصدد نطالب بفصل ميزانية السكك الحديدية عن ميزانية الحكومة ، بحيث يتحقق لهذه المصاحبة الاستقلال الذاتى بعيدا عن الروتين الحكومى الذى هو بعيد كل البعد عن كل أساس اقتصادى .

ولتنظيم المنافسة بين وسائل النقل المختلفة نرى ضرورة الاتفاق على نظام اجور النقل فى مختلف هذه الوسائل .

ويجب ان ينشأ اتحاد معترف به رسميا لتمتهدى نقل البضائع بالطرق البرية . واتحاد آخر لتمتهدى نقل الركاب بالطرق . ويكون هذان الاتحادان تحت اشراف هيئة دائمة عليا برياسة وزير المواصلات ، ممثلا فيها خبراء استشاريون لمرافق الصناعة والتجارة والزراعة .

السكك الحديدية فى مصر
والسكك الحديدية مطالبة برفع مستوى خدمة النقل لركاب الدرجات الثلاث لتتمشى مع التقدم الاجتماعى للدولة ، كما يجب تقرير اجور نقل الركاب للدرجات الثلاث على أساس نسب متناسبة بينها ، ومتصاعدة ، بحيث تكون الاجور عادلة من جهة ومجزية للسكك الحديدية من جهة اخرى .

ولا ننسى فى ختام هذا البحث ضرورة الاسراع بربط السودان بمصر بخط حديدى لما فى ذلك من اعتبارات قومية حكيمة .

أحمد زكى عبد الهادى
بكالوريوس فى التجارة

سياسة التوسع في المنشآت الصناعية

تابع المنشور على ص ٢٦

والفكرة في عدم اخذ البضاعة
أنواعها في الحساب عند اجراء هذا
الاختبار هي ان تحويلها الى نقدية
حاضرة يتطلب بعض الوقت يتمثل في
أولا - تحويل المواد الأولية الى
بضاعة تحت الصنع

ثانيا - تحويل البضاعة تحت
الصنع الى بضاعة تامة الصنع
ثالثا - تصريف البضاعة تامة
الصنع ببيعها

فهذه دورة كاملة للانتاج ،
(وسيأتى تعريفها فيما يلى) وهى
قد تستغرق وقتا طويلا . بينما
ان تحويل الذمم الى نقدية حاضرة
متيسر في اغلب الاحيان ، وبذلك
يخصم سندات الديون لدى أى
مصرف من المصارف بسعر القطع
العادى .

ومن المتفق عليه بين المحاسبين
ومديرى الاعمال ان نسبة ١ : ١
(على الاقل) هى النسبة التى يجب
ان تتوفر فى المنشأة على الدوام حتى
تعتبر سليمة المركز من ناحية السداد
المعجل

(يتبع) موسى حقى
ماجستير فى التجارة

السنة :	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
الاصول المتداولة	٤٥٠٠٤٠	٣٢٠٣١٠	٣٧٥١٦٥
الخصوم المتداولة	١٦٩٧٠٠	١٢٤٠٣٠	١٢٣٦٥٠
رأس المال العامل	١٨٠٣٤٠	١٩٦٢٨٠	٢٥١٥١٥
نسبة الاصول : الخصوم	٢٠٠٦	٢٠٥٨	٣٠٠٣

الى اضافة رقم الذمم Receivables
الى النقدية عند اجراء هذا الاختبار
على اساس سهولة تحويل هذه
الذمم الى نقدية في اغلب الاحوال
وعلى ذلك فان هذا الاختبار يقتصر
على نسبة الذمم والنقدية ويطلق
عليهما الاصول السائلة الى الخصوم
المتداولة .

مثال : نفس ارقام المؤسسة
المنشورة فى العدد السابق

تتقيد المنشأة دائما الى المستحق
عليها للغير ، ويجب عليها ان تحتفظ
بنسبة معينة من هذه الديون في شكل
نقدية لسدادها في الحال عند الطلب
وكلما كان مركز الشركة سليما من
مذه الناحية اطمأنت الى سير عملها
دون تعكير صفوها بمطالبات لا تستطيع
مقابلتها وتعرضت بذلك لآوخم
العواقب ..

ولا يمانع الفنيون فى هذه الابحاث

السنة :	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
النقدية	١٠٧٤٠	٢١٠٨٥	٢٢٣٦٠
الذمم	٢٥٩٢٤٠	١٩٥٠١٥	٢٣٨٤٠٥
المجموع	٢٦٩٩٨٠	٢١٦١٠٠	٢٦٠٧٦٥
مجموع الخصوم المتداولة	١٦٩٧٠٠	١٢٤٠٣٠	١٢٣٦٥٠
الزيادة	١٠٠٢٨٠	٩٢٠٧٠	١٣٧١١٥
نسبة السداد السريع	١٠٥٩	١٠٧٤	٢٠١١



الاوراق المالية



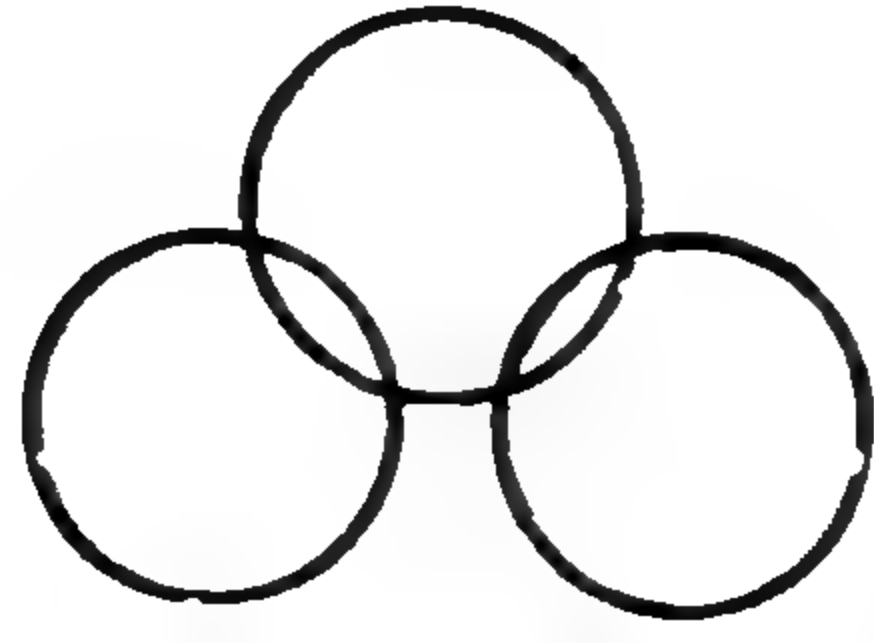
فى النصف الاول من شهر أغسطس

بمستواه (٩٨٠٠) وبنك مصر ٢١٠٠
زيادة ٤٠ قرشا ، والبنك الاهلى
٣٠٩٠ زيادة ٩٠ قرشا واسهم البنك
العقارى المصرى ١٣٣٦ بنقص ١٤
وشركة مصر للغزل بقيت بدون تغيير
تقريبا ١٣٥٠ (زيادة ٢٠ قرشا)
وشركة الغزل الاهلية ١٢٠٠ زيادة
٤ قروش ، واسهم الملح والصودا لم
تتغير عن ١٩٢ والمكابس والايدياع
١٣٧٠ بنقص ٢٠ بنطا
وفيما يتعلق بالعقارات طلبت اسهم
وادى كوم أمبو ب ٤٠٤ والشيخ فضل
٤٥٠ وكان الطلب على هذه الاسهم
كبيرا ..

الصناعة المصرية
واستوقف بشكل ملحوظ التعامل
فى الاوراق العقارية مما لم يكن مألوفاً
من وقت مضى وازاء الظروف المواتية
يحسن عدم تجاهل الاحوال العالمية
السائدة والتكهنات المتعلقة بهذه
الاحوال . فان عقد الهدنة فى كوريا ،
وعروض السلام الروسية ، كانت من
العوامل التى أدت الى انتكاس اسعار
المعادن والمواد الأولية والذهب بوجه
خاص ، وبذلك انطوت الاسعار
منكمشة ..

وتبين من سير التعامل فى السوق
ان القرض الوطنى ٣١٪ احتفظ

استمرت السوق آخذة اتجاهها
العادى ، اعنى انها افتقرت الى النشاط
الكبير كما هو شأنها فى هذا الوقت من
كل عام ، وعلى العموم كان سير المعاملات
فى البورصة مطبوعا بطابع التحفظ .
ويعزى استقرار السوق واتجاهها
الى الصعود ، الى تحسن الكيان
الاقتصادى للسداد كتطور منطقى
للسياسة الجديدة للحكومة ، وقد
ظهرت هذه السياسة فى تخفيف القيود
الحكومية وقيود التسعير وتحديد
الارباح ، كما ان الاجراءات الجمركية
التي اتخذت اخيرا وزيادة رسوم
البضائع المستوردة كانت لمصلحة



الجمعية التعاونية للبترول

تقدم بأطيب التهنئة الى رئيس الجمهورية المصرية وقائد
الثورة الأبطال والسيد المصري الكريم جمال عبد الناصر
المبارك . أعاده الله على الشعوب الإسلامية
عامة بالخير والرفاهية

شركات الجابري ومكائيل سافى:

نيويورك ولندن وامستردام وباريس
وهامبورج وزنيوخ وميلانو وطوكيو

تهنئ الأمة المصرية الكريمة بعيد الأضحى المبارك
ونتمنى لهذه الفرصة ونقدم للأخوان المصريين

الذكر

الذي يهود الينا باسمنا عا طر ...
بعد غيبته عشر سنوات



علامة الجودة
للسجائر المشهورة

لأصحابها، نقتولاً صوبه ليتمد

س.ت. : الجيزة ٤٨٩٥

نقدم إلى رئيس الجمهورية
والشعب المصري الكرم أخلص التهانن

وقادة الثورة الأبطال
بعيد الأضحا المبارك



البنك العقاري المصري

س.م.م ٢٠٢٠

٣٥ شارع عبد الخالق ثروت باشا

**أولاد
يعقوب كوهنكا**

س.م.م ٢٠٢٠

٤٧ شارع سليمان باشا

الشركة المساهمة المصرية للائحة

باتا

بالاسكندرية

**بنك
الكريدي ليونيه**

القاهرة

اسكندرية

محلات
سيدناوى
الكبرى

محلات
افيرينو
اسكندرية مع افيرينو واصله

بنك السلف الزراعى التعاونى

س.م.م ٢٠٢٠

« شارع محمد صبرى » ابو غلام بالقاهرة

رأس المال ٥٠٠٠٠٠٠٠ مئة
رئيس مجلس الإدارة - محمد شافعى البسات



الاقتصاد والمخاسبة

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباطه رئيس نادى التجارة
رئيس التحرير : أحمد عنان

العدد ٦٠
أول سبتمبر ١٩٥٣

الثلث
١٠ قروش

رسول مصر الى امريكا

سافر الى الولايات المتحدة الدكتور عبد الجليل العمرى وزير المالية والاقتصاد ليشهد الاجتماعات السنوية للبنك الدولى للانشاء والتعمير ممثلا لمصر .

وان زيارة الوزير المصرى لامريكا تتيح له فرصة ثمينة للاجتماع لا برجال الاقتصاد الأمريكين وحدهم ، بل بهم ورجال الاقتصاد العالمين الذين يجتذبهم الى امريكا اجتماع البنك الدولى ، والذين لا تغنيهم مصالحهم المالية والتجارية عن زيارة العالم الجديد والاتصال بدوائر الصناعة والمال والتجارة فيه . فقد صارت الولايات المتحدة بعد الحرب الدولة التجارية الاولى فى العالم ، ولولا ندرة الدولار لدى الدول ، لتحول مجرى التجارة العالمية الى الولايات المتحدة ذات الموارد الشاسعة والهمة المتجددة والقدرة الجبارة على اقتحام كل ميدان من ميادين العمل أو الانشاء بمغامرة تصل الى مرتبة المقامرة الخطرة .

وستهيا للوزير المصرى سانحة طيبة يعرض فيها على هؤلاء الاقتصاديين الافذاذ سياسة مصر المالية الجديدة ، وسماحتها فى استقبال رؤوس الاموال الاجنبية والخبرة الفنية الاجنبية ، واستعدادها لفتح كنوزها المظمورة فى جوف الثرى لكل راغب فى استثمارها وأخذها أمور الاقتصاد مأخذا جادا يرعى المبادئ والنواميس الاقتصادية ويساير التطور الاقتصادى العالمى ويحرص فى الوقت عينه على مصالح مصر الخاصة .

وسيكون أمام الوزير فرصة يبسط فيها للبنك الدولى للانشاء والتعمير طرفا من المشروعات الانتاجية الجديدة التى تروم مصر تنفيذها لتنتشل الوادى من هوة الفقر التى يتردى فيها وتدفع النهضة الاقتصادية الى الامام بخطى حثيثة لاتعرف كلا ولا ونى . ومع أن البنك الدولى - رغم مشاركة مصر فى رأس ماله وفى أوجه نشاطه المختلفة - لم يقرض مصر شيئا فى الماضى ، غير أن هذا لا يحول دون أن يعيد وزير المالية المصرى الكرة ، فيبين للبنك مدى ما يعوز مصر من عون مالى لتستطيع أن تضطلع بمشروعات التنمية فى ميدانى الزراعة والصناعة وكثير من المشروعات المرتقبة ، يقصر رأس المال الفردى - حكوميا كان أو أهليا - عن تمويله ، ولا بد حتما من الظفر بقروض دولية لامكان الاقدام عليه .

واذا كانت مصر قد نجحت فى ابراز نهضتها السياسية فى المجال الدولى ، فان أمام الدكتور العمرى فرصة طيبة يبدى فيها للعالم نهضة مصر الاقتصادية

فى هذا العدد
رسول مصر الى امريكا -
للتحرير
عرض وتعليق : الخروج من
السجن الاقتصادى -
تضارب النشاط الحكومى -
نظام المناقصات
توصيات مجلس الانتاج لتدعيم
الائتمان الزراعى
فى السياسة الاقتصادية :
عنصر الزيت فى اقتصاديات
الشرق الاوسط - للاستاذ
وديع فلسطين
كيف تكون اقتصاديات الثورة :
انتاجنا الزراعى يحل
مشكلات السكان - للاستاذ
جود يعقوب
اقتصاديات الشرق الاوسط :
تطور النظام النقدى فى
سوريا - ايصالات الحجاج
- انتاج الزيت السعودى -
سياسة النقل فى العهد
الجديد : الملاحة البحرية
والنهرية - للاستاذ احمد
زكى عبد الهادى
الاقتصاد العالمى : انباء
الاقتصاد من أنحاء العالم -
سياسة التوسع فى المنشآت
الصناعية - للاستاذ موسى
حقى
اخبار اقتصادية : مركز البنك
الاملى فى ١٥ أغسطس
توصيات مجلس الانتاج فى
سياسة الائتمان الصناعى
شهرة المنشأة التجارية :
كيفية اقتسام الشهرة -
للاستاذ ت . ا .
التجارة والاقتصاد والقضاء :
احكام ومبادئ جديدة
فى شئون الضرائب -
للاستاذ احمد حمدي
حافظ
راى فى سياسة مصر القطنية :
للورد لانيمير
امكانيات يوغوسلافيا المعدنية
التشريعات المالية والتجارية



كما ينبغي ان تدرس جميع التشريعات والقرارات قبل اصدارها حتى لا تصطدم بتشريعات او بقرارات مناقضة لما سبق أن صدرت ولا تزال سارية ..

نظام المناقصات

جرت عادة الحكومة - بناء على اللوائح المالية الموضوعة - على أن تعرض المشروعات العامة في مناقصات أما محلية وأما عالمية ، بحيث يرسو العطاء على من يتقدم بأقل العروض وأرخصها ..

والمقاول الذي يتعهد بأن يقوم بمشروع عام بمبلغ يراعى فيه أقصى ما يمكن من الاقتصاد والتقتير ، لابد أن يعكس هذا الاقتصاد وذلك التقتير على كل ما يتصل بهذا المشروع .. فهو لا يتخير أجود المواد الخام ، بل يختار ما كان منها زهيدا لثمن . وهو لا يعمل على اتقان العمل بقدر ما يعمل على اختصار النفقات ، وهو لا يحرص على المصلحة العامة بقدر ما يحرص على منفعته الخاصة من وراء القيام بهذا المشروع .

ومن أبرز الامثلة على ذلك ، ما سمعناه من أن شارعا رئيسيا في القاهرة تم رصفه بالمكدام ، وبعد أسابيع قليلة من الانتهاء من هذه العملية ، تشقق الشارع وكان لامعدى عن ترميمه ، ثم عاد تشقق فاعيدت أعمال الترميم .

وهذا المثل يدل على أن المناقصات ليست هي دائما أفضل وسيلة لتنفيذ المشروعات العامة التي يشترط في انجازها الاتقان مع مراعاة ان يكون عمر المشروع طويلا ، وكل ذلك في حدود نفقات معقولة .

وهناك رأى يقول بالغاء نظام المناقصات وتسليم المشروعات العامة للمتعهدين والمقاولين الذين عرف عنهم اتقان العمل وطول المران مع الامانة والدقة في حفظ المواعيد .. وهذا رأى له احترامه ، ولم يكن ميسورا تطبيقه في الماضى لما عرف من وسائل المحاباة والمنفعة الخاصة والرشاوى ، التي كانت تتدخل في كل مشروع . أما اليوم ، فقد تغير الحال وصار من الممكن العدول عن نظام المناقصات .

والرأى معروض للنقاش العام .

طبيعة الاوضاع التجارية .. ولكن الملاحظ أن هذه الرغبة أكثر في الدوائر الاهلية منها في الدوائر الرسمية . ومتى التقت الرغبة ، صار من الهين الانطلاق الى ميدان الحرية التجارية المطلقة الذي ينادى به جميع المشتغلين بالاقتصاد ..

تضارب النشاط الحكومى

كثيرا ما يتضارب النشاط الحكومى فيؤدى الى نتيجة هي على نقيض ما كان يرجى .

فمصلحة السياحة مثلا تعمل على اغراء السياح الاجانب بالمجئ الى مصر وقضاء أيام بين ربوعها وآثارها ومباهجها ، غير أن بوليس الآداب يفرض من القيود والسدود ما من شأنه ان ينفر السياح من المجئ الى مصر ، وان جاءوا فان بوليس الآداب يقصر من مدة اقامتهم فيها ..

وزارتا المالية والتجارة مثلا تعملان على تشجيع رؤوس الاموال الاجنبية على المجئ الى مصر ، للاستثمار في مرافق البلاد الانتاجية ولكن مصلحة جوازات السفر تفرض من القيود ما يجعل مجئ الاجانب الى مصر او خروجهم منها عملا لا يقدمون عليه ، كما أن ادارة امن الدولة التي تراقب ما يسمى بالنشاط الهدام (والتحريرات التي تقوم بها تجعل الاغراض التي تطلعت الى تحقيقها وزارتا المالية والتجارة متعذرة .

ورئيس مجلس التنمية الدائم يعلن في مذكرة رسمية انه ينبغي الغاء قيود النقد حالا ، فيعلن نائب وزير المالية أن القيود باقية .

ويرحب رئيس مجلس التنمية بالخبرة الفنية التي تقدم لمصر بفضل مشروع النقطة الرابعة ، فيصرح وزير الشؤون الاجتماعية بأن مصر لم تعد في حاجة الى الخبرة الفنية والى مشروع النقطة الرابعة ..

هذا التضارب في الآراء ، وفي الاعمال يسئ الى الحياة الاقتصادية التي تتطلب دائما تجانسا في تصرفات جميع مصالح الحكومة ، ولسانندرى كيف يسمح بهذا التضارب وكيف نسكت عليه ، والذي ينبغي أن يحدث هو أن توزع الاختصاصات توزيعا يحول دون طغيان مصلحة على مصلحة أخرى أو تضارب قرار مع قرار آخر

الخروج من السجن الاقتصادى

لما اجتمع الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية برجال المال والاعمال بدأ حديثه معهم قائلا : يجب أن نخرج من هذا السجن الاقتصادى الذى نحن داخل أسواره .

وهذا البيان يتضمن اعترافا مزدوجا : الأول أن مصر الآن محصورة في داخل سجن اقتصادى ، والثانى : أنها تريد أن تخرج من هذا السجن والواقع أن السبب الاصلى في وجود هذا السجن هو الخوف ، خوفا من أن تتسرب الاموال المصرية والاموال المحلية الاجنبية الى الخارج وخوفا من أعمال التهريب الى اسرائيل ، وخوفا من أن تتسرب الى داخل البلاد بضائع غير مرغوب فيها ، وخوفا من التهرب من الضرائب وغير ذلك من مظاهر الخوف .

فاذا زال هذا الخوف او الوهم ، زالت بالتالى جميع الاجراءات التي أدت الى رفع أسوار هذا السجن وتشديد الرتاجات والاقفال على أبوابه ومعروف ان عنصر الخوف - الذى يصل الى أسوأ درجاته حين يبلغ مرتبة الذعر - هو من اكبر العوامل التي تؤثر في أسواق المال ونواحي الاقتصاد . وقد يكون متعذرا ، بل متنافيا مع الطبيعة الانسانية ، التغلب على عنصر الخوف تماما ، ولكن من الممكن التقليل من حدته ، حتى لا يكون له وجود الا اذا كانت مسوغاته كافية ..

فالشك في كل عمل تجارى ، والشك في ذمة كل ذى مال ، والارتياح في كل عمل من اعمال الاصدار والاستيراد ، هو مما يتنافى مع الثقة المطلوبة في الحياة التجارية . واذا أحلنا الثقة محل الخوف والشك ، كان لنا أن نطمع في الخروج من هذا السجن في وقت قريب ..

أما رغبة مصر في الخروج من وراء قضبان هذا السجن فرغبة تتمشى مع

توصيات مجلس الانتاج لتدعيم الائتمانات الزراعية

تيسير السلف الزراعية لصغار المزارعين

عرض المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي لموضوع الائتمان الزراعي غير مرة نظرا لارتباطه الوثيق بزيادة الانتاج الزراعي وخاصة بعد صدور قانون اصلاح الزراعي وتحديد الملكية فعندما نظر المجلس بجلسته المنعقدة في ١٠ فبراير ١٩٥٢ وسائل تنمية الثروة الحيوانية ، قرر أن يحيل الى لجنة التمويل موضوع التسليف على المواشي عن طريق بنك التسليف الزراعي والتعاوني لاقتراح ما تراه بشأن نظام العمل به

كما تضمنت توصيات المجلس بشأن (سياسة التسميد) : (تيسير حصول المزارعين على السماد لما في ذلك من زيادة في غلة الارض) . واستقر رأس المجلس في جلسة ٢٤ مارس ١٩٥٣ على أن يحيل موضوع التسليف على السماد الى لجنة التمويل لدراسة وسائل تحقيق هذه التوصية . وفي ابريل ١٩٥٣ ، قدم وزير الزراعة ، الدكتور عبد الرزاق صدقي ، الى مجلس الانتاج مذكرة عن الائتمان الزراعي للمزارع الصغير . وقد اشارت المذكرة الى أن أغلبية صغار الزارع لا تتوفر لديهم من الموارد النقدية ما يتمكنون بها من شراء ما تحتاج اليه الزراعة من العوامل الانتاجية فورا ، فاذا لم يجد من يمدد بالمال اللازم قصر في خدمة ارضه وعجز عن الحصول منها على أقصى غلة .

وقد دعا الوزير في مذكرته الى ضرورة : « اعادة النظر في السياسة التمويلية التي تتبعها في التسليف الزراعي لصغار الزارع » . كما طالب سيادته بالعمل على توجيه هذه السياسة : « لخدمة المصالح الانتاجية لصغار الزارع الذين ينتظر تزايد عددهم بتفيذ قانون اصلاح الزراعي ، مما يجب معه ايجاد نظام كامل للائتمان الزراعي يكفل حصولهم على جميع القروض المناسبة للنهوض بالانتاج الزراعي وتيسير السبل لكل منهم لاستعمال التقاوي المنتقا والاسمدة الآزوتية والفوسفاتية وغيرها وكذلك استخدام الآلات في العمليات الزراعية من حرث وري ودراس الى غير ذلك من المشروعات » واورد الدكتور عبد الرزاق صدقي بمذكرته الاقتراحات التي رآها كفيلة بتحقيق هذه السياسة .

وفي ٢٥ ابريل ١٩٥٣ قرر المجلس ، بناء على التقرير الذي أعدته لجنة التمويل عن مذكرة وزارة الزراعة الخاصة بالائتمان الزراعي ، تأليف لجنة لدراسة سياسة التسليف الزراعي . وعقدت هذه اللجنة اجتماعين في ٢٩ ابريل ، ٥ مايو ١٩٥٣ عرضت خلالهما الدور الرئيسي الذي يقوم به بنك التسليف الزراعي والتعاوني في تقديم السلف للمزارعين والعبء الذي ألقي عليه بعد تحديد الملكية واختفاء طبقة كبار الملاك الذين كانوا يعدون من مصادر التمويل الهامة في الريف ، مما يقتضي اعادة النظر في هذه المؤسسة الكبرى سواء من الناحية التشريعية او التنفيذية لتلائم بينها وبين الاوضاع الجديدة .

واستأنفت اللجنة اجتماعها في ١٢ مايو ١٩٥٣ وفيه تقرر تأليف لجتين فرعيتين : الاولى : لجنة مالية

وحددت مهمة هذه اللجنة بالنظر في المسائل الآتية :

١ - وسائل الضمان واقتراح أكثرها يسرا على صغار المزارعين وخاصة من يملكون فداناً قاقلاً .

٢ - سعر الفائدة

٣ - وسائل تمويل البنك تمكينا له من تحمل اعباء جديدة

٤ - اقراض لصغار المزارعين وكبارهم .

٥ - اقراض الجمعيات التعاونية وسبل تنظيمه

وقد استغرقت هذه اللجنة في بحثها ثلاث اجتماعات في ١٧ و ٢٤ و ٣١ مايو سنة ١٩٥٣ والثانية لجنة زراعية وتبحث هذه اللجنة في المواضيع التالية :

١ - تحديد اعباء بنك التسليف الزراعي والتعاوني فيما يتعلق بالتسليف الزراعي على اختلاف أنواعه بحيث يواجه الانتاج ويمكن المزارع من الوفاء بطلبات الزراعة المختلفة وما يقترح عليه من نشاط جديد

٢ - بيان أنواع السلف التي يقوم بها البنك وقيمة كل سلفة وموعد صرفها ووسيلة تحصيلها .

٣ - الصلة بين البنك ووزارة الزراعة والهيئات الزراعية الاخرى

٤ - القروض المتوسطة الاجل « مصارفها وسبل التوسع فيها

٥ - امكان احلال البنك محل وزارة الزراعة في كل ما يتصل بالبنود

واستنفدت أبحاث هذه اللجنة ثلاث جلسات في ١٨ ، ٢٧ ، ٢٨ مايو ، ٣ يونية سنة ١٩٥٣ هذا ، وقد واصلت اللجنة التي شكلها المجلس لدراسة سياسة التسليف الزراعي دراساتها فاجتمعت في ١٩ مايو سنة ١٩٥٣

وناقشت دور الجمعيات التعاونية في تيسير التسليف لصغار المزارعين . وحضر الاجتماع مدير عام مصلحة التعاون بوزارة الشؤون الاجتماعية الذي شرح موقف الجمعيات التعاونية من التسليف الزراعي ، كما بين ضرورة تدعيمها وتشجيعها بحيث يمكن للجمعيات التعاونية ان تحل محل الوسطاء

لدى صغار المزارعين ، اذ ان قانون اصلاح الزراعي قد ألغى هؤلاء الوسطاء ، وكانوا من قبل يقومون باقراض المستأجرين ائتماف .

واستأنفت اللجنة اجتماعها في ٢٠ يونية سنة ١٩٥٣ لدراسة تقرير اللجنة الفرعية الخاصة بالناحية الزراعية . كما عقدت اجتماعا آخر في ٧ يولية سنة ١٩٥٣ لبحث تقرير اللجنة الخاصة بالناحية المالية وما انتهت اليه من مبادئ .

وعقدت اللجنة اجتماعها الاخير في ١٦ يولية لتنسيق توصياتها بشأن سياسة التسليف الزراعي فأقرتها ورفعتها الى لجنة التمويل التي ناقشتها في جلستها بتاريخ ٢١ يولية ، فأدخلت عليها التعديلات التي رأتها وعهدت الى رئيسها الدكتور ابراهيم بيومي مدكور في وضع التقرير النهائي لسياسة التسليف الزراعي ورفعها الى مجلس الانتاج

وانتخبته مقررا لها فيه امام المجلس . وقد عقد المجلس اجتماعا في ٢٨ يولية سنة ١٩٥٣ ناقش فيه هذه السياسة والتوصيات التي تضمنتها فأقرها ووضع أسس تنفيذها .

وفيما يلي التوصيات التي أقرها المجلس :
اولا - يؤخذ بمبدأ ضمان المحاصيل اذا لم يكن ثمة سبيل الى ضمان عقارى على أن توضع لذلك النظم العملية باتفاق بين بنك التسليف ومصلحة الاموال المقررة .

ثانيا - تشجيع السلف العينية ما أمكن على أن تقدم على غيرها وعلى أن تقدم بسعر ملائم لا يزيد عن سعر السوق .

ثالثا - يهدف البنك في تحديد أسعار الاسمدة الى اعتبار أنها خدمة زراعية لا يقصد منها الربح لذاته ، ولا تدخل في عداد الاعمال التجارية البحتة ، وقد أقرها بنك التسليف على ذلك

رابعا - يعفى بنك التسليف من السلف الطويلة الاجل ، كي يتوسع في المتوسطة الاجل الى جانب القصيرة ويعاون في تنمية الثروة الحيوانية

خامسا - اعادة النظر في نظام البنك الاداري ، واستكمال ماهو في حاجة اليه من فنيين واخصائيين او ما يقتضيه الامر من تخفيف المركزية في بعض النواحي

سادسا - تزداد موارد البنك بوسائل أخصها : منحه القرض المقرر بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥١ ، وتمكينه من التوسع في الاقتراض من البنك المركزي بضمان الحكومة وبشروط مناسبة

سابعا - يرصد نصيب الحكومة من ارباح البنك السنوية في حساب خاص ، ييسر به على الزارع وتواجه به أحوال الطوارئ .

ثامنا - التعاون وثيق الصلة بالائتمانات الزراعي ، ولذا يجب اعادة النظر في قانون التعاون ونظام الجمعيات التعاونية ، بحيث تؤدي وظيفتها على وجهها الصحيح ، وتيسر أمر الائتمان الزراعي ، وتصبح أشبه ما يكون بتوكيل أو فرع لبنك التسليف في القرية

وصمانا لسرعة وحسن تنفيذ هذه التوصيات على الصورة التي تكفل تحقيق المزايا التي أقرها المجلس عن هذه السياسة ، فقد عهد الى السادة :

١ - الدكتور راشد البراوي عضواً للمجلس ويختص بمتابعة تنفيذ التوصيات المتصلة بينك التسليف الزراعي والتعاوني والمندرجة تحت البنود اولا وثانيا وثالثا .

٢ - الدكتور حسنى السعيد ، مستشار فنى المجلس ، ويتابع تنفيذ التوصية الرابعة .

٣ - الدكتور ابراهيم مدكور لمتابعة تنفيذ التوصية السادسة

كما ارسل السيد رئيس المجلس الاستاذ حسين فهمى خطابا الى وزير الشؤون الاجتماعية لاعادة النظر في قانون التعاون ونظام الجمعيات التعاونية على ضوء ما اوصى به المجلس

في السياسة الاقتصادية :

عنصر الزيت في اقتصاديات الشرق الأوسط

ضرورة العناية بدروس الناصبيين السياسية والاقتصادية للزيت

للعرب النظام الأول في جغرافية الزيت العالمية

هذا النقص قبل أن تنتهي سنة ١٩٥١ وهي التي عطلت في وسطها أعمال الزيت في إيران. وها هو العالم ، وقد حرم زيت إيران أكثر من عامين كاملين لم يستشعر نقصا أو مجاعة في الزيت الخام وإن كان قد استشعر نقصا في الزيت المكرر .

وقد تنبه العالم الغربي الى ضرورة انشاء معامل للتكرير يستعاض بها عن معمل عبادان الذي كان يكرر ٢٥ مليون طن من الزيت في العام ، وعن معمل حيفا الذي كان يكرر ٥ ملايين طن من الزيت في العام قبل أن يقطع عنه وارد الزيت العربي ، فانشئت معامل جديدة في لندن وفي عدن وفي نيوزيلندا وفي ايطاليا . كما أن العراق شرع في انشاء معمل في بغداد ، وشرع لبنان في انشاء معمل في صيدا ، ووسعت مصر معمل التكرير في السويس وهما المعمل الاميري ومعمل شركة الزيوت الانجليزية المصرية

سادسا - اتسع نطاق مد أنابيب الزيت في الشرق الاوسط للاستغناء بقدر المستطاع عن ناقلات الزيت الكثيرة التكاليف الطويلة الرحلة . فمد اكبر أنبوب لنقل الزيت في العالم - لايفوقه في ضخامته إلا أنبوب يجري الآن أنشاؤه في كندا - لينقل الزيت السعودي من منابع منطقة الظهران على الخليج الفارسي عبر الصحراء العربية مخترقا أراضي الأردن وسوريا ولبنان ثم يصب على البحر المتوسط قرب صيدا .

وانشئ أنبوب - تم ازدواجه أخيرا - لنقل الزيت من كركوك في العراق الى طرابلس الشام ، وإلى باناس في سوريا ، ومعروف أن الفرع الذي كان متصلا بميناء حيفا قد عطل على أثر قيام دولة إسرائيل .

وانشئ أنبوب من حقل الزبير العراقي الى ميناء فاو على الخليج الفارسي . وانشئ أنبوب من شاطئ المملكة

في تحديد اسعار الزيت العالمية ، بل انتقل هذا الحق الى منطقة الخليج الفارسي حيث توجد البحيرة البترولية العالمية ، التي يستبعد نضوبها في أجيال .

ثالثا : ترتب على هذا النمو المطرد في انتاج زيت الشرق الاوسط ، أن قفزت الدول العربية في سلم الترتيب التمريجي للدول المنتجة للزيت . . . فصارت أمريكا في اول القائمة ، تليها فنزويلا ثم المملكة العربية السعودية والكويت بعد أن احتجبت إيران من ميدان الانتاج . وقد قفزت الكويت أخيرا حتى تقدمت على المملكة العربية السعودية في القائمة فصارت بذلك الدولة الثالثة المنتجة للزيت في العالم كما أن فيها أكبر حقل مفرد للزيت في العالم ، هو حقل « البرقان » .

رابعا : ارتفعت نسبة حصيلة الحكومات العربية من الزيت حتى بلغت نصف الارباح الصافية . وكان اول اتفاق لمشاطرة الارباح عقد في الشرق الاوسط هو الاتفاق بين الحكومة العربية السعودية وشركة الزيت العربية الامريكية ، وسرعان ما ارتفعت حصيلة الكويت وحصيلة العراق الى هذه النسبة عينها .

خامسا - تبرمت حكومة إيران من النسبة المنخفضة التي تتقاضاها من شركة الزيت الانجليزية الايرانية وطالبت بدورها برفع الاتاوة الى نصف الارباح ، ولكن شركة الزيت أبت . وتطور النزاع تطورا أغلبه سياسي وأقله اقتصادي ، مما أدى الى تأميم صناعة الزيت الايرانية ، وتوقف ينابيع الزيت عن الانتاج ، وتوقف معامل عبادان العالمية عن الانتاج .

وكان المظنون أن خسارة الناتج من زيت إيران لا يمكن تعويضها إلا بعد سنوات طوال ، ولكن النمو السريع للانتاج في الكويت والمملكة العربية السعودية والعراق كان كفيلا بتعويض

أن أي بحث جدي ، لتنظيم اقتصاديات الشرق الاوسط على أساس اقليمي يجب أن يتناول أول ما يتناول عنصر « الزيت » ، ذلك العنصر الذي كشف لأول مرة في الشرق الاوسط في إيران في مطلع هذا القرن بفضل بحوث المهندس دارسي ، وسرعان ما تفتقت الارض عن كنوز موفورة من هذا الذهب الاسود ، في العراق ، ثم في المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر والامل في كشفه في مناطق أخرى من الشرق الاوسط كاليمن والمحميات والامارات في جنوب الجزيرة العربية وجنوبها الشرقي كبير كما أن هناك بحوثا تجري الآن للتنقيب عن الزيت في سوريا ولبنان والأردن ولم يعرف حتى الآن أن نتيجة هذه البحوث كانت ايجابية . .

وقد طرأت على صناعة الزيت في الشرق الاوسط عناصر كثيرة جديدة بعد الحرب العالمية الثانية ، كان لها صداها السياسي والاقتصادي في العالم ، وهذه العناصر هي :

اولا : ان اهتمام أمريكا بالشرق الاوسط لم يعد اهتماما سياسيا سطحيا ، بل صار اهتماما مقترنا بعنصر « المصلحة » فللولايات المتحدة - بشركاتها - امتيازات واسعة النطاق في ينابيع الزيت المستثمرة حاليا وفي مناطق أخرى لم تمسح بعد حتى أن نصف مساحة البلاد العربية السعودية هو حق امتياز لشركة امريكية تبحث فيه عن الزيت .

ثانيا : ان الانتاج في الشرق الاوسط قد نما نموا قلب ميزان التوزيع الجغرافي للزيت في العالم . فقد ثبت أن الرصيد الثابت من الزيت المختزن في باطن الشرق الاوسط يعادل ٥٠ في المئة - قد يزيد الى ستين في المئة - من الرصيد العالمي . ولم تعد بالتالي منطقة بحر كريب تستأثر بحق الريادة

العربية السعودية لنقل الزيت الخام الى جزيرة البحرين حيث يتم تكريره كما أنشئ أنبوب آخر في المملكة السعودية لنقل الزيت المكرر وكان هناك مشروعات لنقل الزيت بالانابيب من ايران الى البحر المتوسط ولكنها تعطلت عقب أزمة الزيت الإيرانية .

ومعروف أن مصر قد قررت أخيرا أنشاء أنبوب لنقل المازوت من السويس الى القاهرة .

سابعاً - لأول مرة في تاريخ الشرق الاوسط صلب من الممكن إنتاج الزيت من تحت سطح البحر ، وهذا حدث خطير في صناعة الزيت من الناحيتين الفنية والاقتصادية . فحققت « السفانية » السعودية واقع تحت سطح البحر ومنه يستخرج الزيت بكميات تجارية ، ويقال أن في بعض الامارات العربية الساحلية في جنوب الجزيرة العربية زيتا على بعد غير كبير من الشاطئ .

ثامناً - صحبت حركة التوسع في صناعة الزيت حركة عمران في البلاد العربية لم يكن لها بهاء عهد ، فأنشئت موانئ في مناطق كانت مجهولة مثل ميناء الدمام وميناء الاحمدى وميناء الفاو وميناء الزهراني وميناء بانباس ، وشرع في اعداد موانئ أخرى مثل ميناء اللاذقية ، وأعيد بناء وتوسيع ميناء جدة . ثم مدت خطوط لسكة الحديد أهمها ذلك الخط الذي تملكه الحكومة العربية السعودية وهو يمتد من ميناء الدمام الى العاصمة الرياض مسافة تزيد على ٥٠٠ ميل عبر صحراء لم تكن تعرف الا العواصف الرملية والوحوش الضارية والقبائل الضاربة في الفيافي . وولدت على الخارطة الجغرافية مدن لم تكن معروفة قبلا ، مثل الظهران ورأس الشعب والخبر وابو حدرية والتعيرية والفاضلي وجميعها مناطق تعمر بالحركة والحياة ونشطت التجارة وتدريب المحليون على انواع الحرف واعمال المقاولات ، وكثرت رؤوس الاموال الاهلية وعرف البدو حياة الاستقرار بعدما كانوا يضربون في البوادي على غير هدى .

وأدى هذا بالتالي الى اتساع أعمال البنوك في هذه الرقعة فافتتحت فروع للبنوك المصرية والعالمية في هذه المناطق ، وصارت الحكومات العربية تعنى بشؤون النقد حتى لقد أسست الحكومة السعودية أخيرا مؤسسة

للقد استعانت في انشائها بخبرة الأمريكيين وأسندت أعمال ادارتها الى أمريكي .

تاسعاً - لم يكن لزيت الشرق الاوسط دور مذكور في الحرب العالمية الثانية اذا استثنينا ناتج ايران - والبحرية البريطانية تمتلك أغلبية أسهم شركة الزيت الانجلو ايرانية - وقد نستثنى بدرجة أقل ناتج العراق كما كانت معامل حيفا تزود سفن الاسطول البريطاني بحاجتها من الزيت المكرر . أما بنابيع المملكة العربية السعودية والكويت ، فقد عطل إنتاجها عن عمد طيلة مدة الحرب حتى لا تصبح هدفا لأغارات طائرات الاعداء ، ولا سيما لان أعمال احراق الغاز المستغنى عنه - التي تستمر ليل نهار - تجعل مناطق الزيت مكشوفة أمام الطائرات المعيرة ليلا .

ولكن مشروعات التقوية العسكرية، التي تلت الحرب الاخيرة ، ومشروعات التعمير في أوروبا ، ومشروع مارشال، كل هذه نبهت العالم الى أهمية زيت الشرق الاوسط فازداد الاقبال عليه، ولا سيما لانه يباع بغير الدولار ، ولا سيما لان ينابيعه لا تزال بكرا بينما بنابيع أميركا كانت - لفرط استنزاف الزيت منها أكثر من سبعين عاما متوالية ميالة الى النضوب ، كما أن نفقات استخراج الزيت في الشرق الاوسط أقل منها في الولايات المتحدة . وقد أحسن العرب فعلا عند ما قطعوا زيت العراق عن حيفا في اثناء حرب فلسطين . فقد دل ذلك على ادراكهم المنزلة السياسية للزيت ، ولكن العرب عامة لا يزالون حتى اليوم يستهينون بالناحية السياسية لعنصر الزيت ، ولم يتنبهوا الى ضرورة توحيد سياستهم البترولية ليوحدوا سياستهم الخارجية الا أخيرا .

ومع ذلك ، فإنهم لا يزالون يعالجون قضايا الزيت علاجا سقيما عن طريق تأليف لجان من الدبلوماسيين الذين لا يفقهون شيئا من أمور الزيت . وكان من نتيجة هذا العلاج الواهن الخامل أن صار الزيت يصل الى إسرائيل من الكويت ومن البحرين ومن قطر ، وبذلك حبط الحصار الاقتصادي الذي ضربه العرب حول إسرائيل ، وكان المفترض أن يتفق رجال الجامعة العربية مع حكام هذه الاقطار على حرمان إسرائيل من الزيت حتى يكون الحصار محكم الحلقات .

أضف الى ذلك أن العرب لم يفكروا حتى الآن في أنشاء أسطول عربي لناقلات الزيت يغنيهم عن ناقلات الزيت الاجنبية ، ويغنيهم عن أعمال التحري مع كل ناقلة زيت لمعرفة هل عرجت على ميناء إسرائيل قبل ذهابها الى الميناء العربي أو لا . وما أحق العرب حين يكتمون أسماء ناقلات الزيت المدرجة في القائمة السوداء ، فكأنهم بذلك يساهمون في أعمال التهريب . فجهل شركات الزيت أسماء هذه الناقلات يجعلها تتعامل معها ، ثم تكتشف آخر الأمر أن الزيت قد ذهب الى إسرائيل .

وصفوة القول أن عنصر الزيت يهيئ للعرب دعامة ركينة للنهضة الاقتصادية اذا عرفوا كيف يستغلونه من الناحيتين السياسية والاقتصادية واذا كان العرب قد تهاونوا او تخاذلوا حتى الآن ، فلعل عذرهم أن عهدهم بصناعة الزيت قريب ، وأن أولى الأمر فيهم لم يكتسبوا « الوعى البترولى » الا أخيرا .

واذا أراد العرب أن يحسنوا الانتفاع بزيتهم ، وجب عليهم أن يدرسوا هذه الصناعة لا باعتبارها صناعة محلية وحسب ، ولا باعتبارها صناعة اقليمية وحسب ، بل باعتبارها صناعة عالمية الكلمة الاولى فيها للعرب ، ولعل دراسة تاريخ انتاج الزيت في أمريكا وفي المكسيك وفي فنزويلا تساعد على ارشاد العرب في سياستهم البترولية للمستقبل .

وديع فلسطين

انتاج الزيت السعودي

في شهر يوليو ١٩٥٣

بلغ انتاج الزيت في المملكة العربية السعودية في شهر يوليو الماضي ١٩٧٤ ٢٨ ١٩٩٩ برميلا أى بمعدل ٩٠٩ ٧٦٦ برميلا في اليوم

وبلغ مقدار الزيت الذي كُدر بمعامل رأس تنورة في هذا الشهر ١٩٥٦ ٦٨٧٩ برميلا أى بمعدل ٢٢١ ٩٢١ برميلا في اليوم

الانتاج في ٧ أشهر

وبلغت جملة انتاج الزيت الخام السعودي في الاشهر السبعة الاولى

من السنة الحالية ١٧٩٢ ٢٤٨ ٥٥٣ برميلا أى بمعدل ٨٤٥ ٥١٢ برميلا

في اليوم . بينما كُدر في المدة عينها ١٩٥٣ ٤٣٣٠ ٦ برميلا أى بمعدل ٢٠٤ ٢٧٦ برميلا في اليوم

كيف تكون إحصاءات التوء:

الإنتاج الزراعى محل مشكلات السكان

هذا زيادة السكان زيادة سريعة في المدة القصيرة .. بل وتضاعفها في الاجيال المتتالية .. ويقدر البعض تضاعف عدد السكان في الجيل القادم ..

ومن الاسباب الداعية أيضا الى سرعة زيادة السكان ارتفاع نسبة المواليد وانخفاض نسبة الوفيات بسبب تقدم الطب وبناء المستشفيات المجانية والجمعيات الخيرية التي تقوم بمعالجة مرضى الفقراء بالمجان مما أدى الى تحسن في صحة أفراد الشعب ووقايته ضد الامراض والاوبئة ، ويتمثل لنا ذلك من هذه الاحصائية التي تكشف عن الحقيقة في وضوح وجلاء ..

وهكذا شاهدت مصر مثل هذه الزيادة السريعة في السكان ، واذا ما نظرنا من الناحية الأخرى لما يقابل هذه الزيادة في السكان ، من زيادة في الانتاج القومى والى الأرض بصفة خاصة حيث كانت مصر - وما زالت - تعتمد اعتمادا كلياً على نتائج الأرض لما وجدنا مقابلاً لهذه الزيادة السريعة ...

فهذه هي أرقام الاحصائيات الرسمية تدلنا دلالة واضحة على عدم تمشى الانتاج الزراعى مع زيادة السكان .. فهذا جدول يبين لنا أن مساحة المزرع من الأرض في مصر خلال العشرة أعوام الماضية لم يزد أكثر من ٦١٦٨١١ فداناً ، وهذه الزيادة لاتتمشى فعلاً مع الزيادة في عدد السكان . ورغم أن الزيادة في مساحة الاراضى المزرعة لم تكن كبيرة فقد كانت الزيادة في العمال الزراعيين تأخذ في الاطراد عاماً بعد

العدد والاعداد التالية أن نتكلم عن مشاكل السكان في مصر ومشاكل التنمية المرتبطة بها ، وما من شك في أن هذه المشاكل قد تعددت وتلونت في العصر الحاضر ..

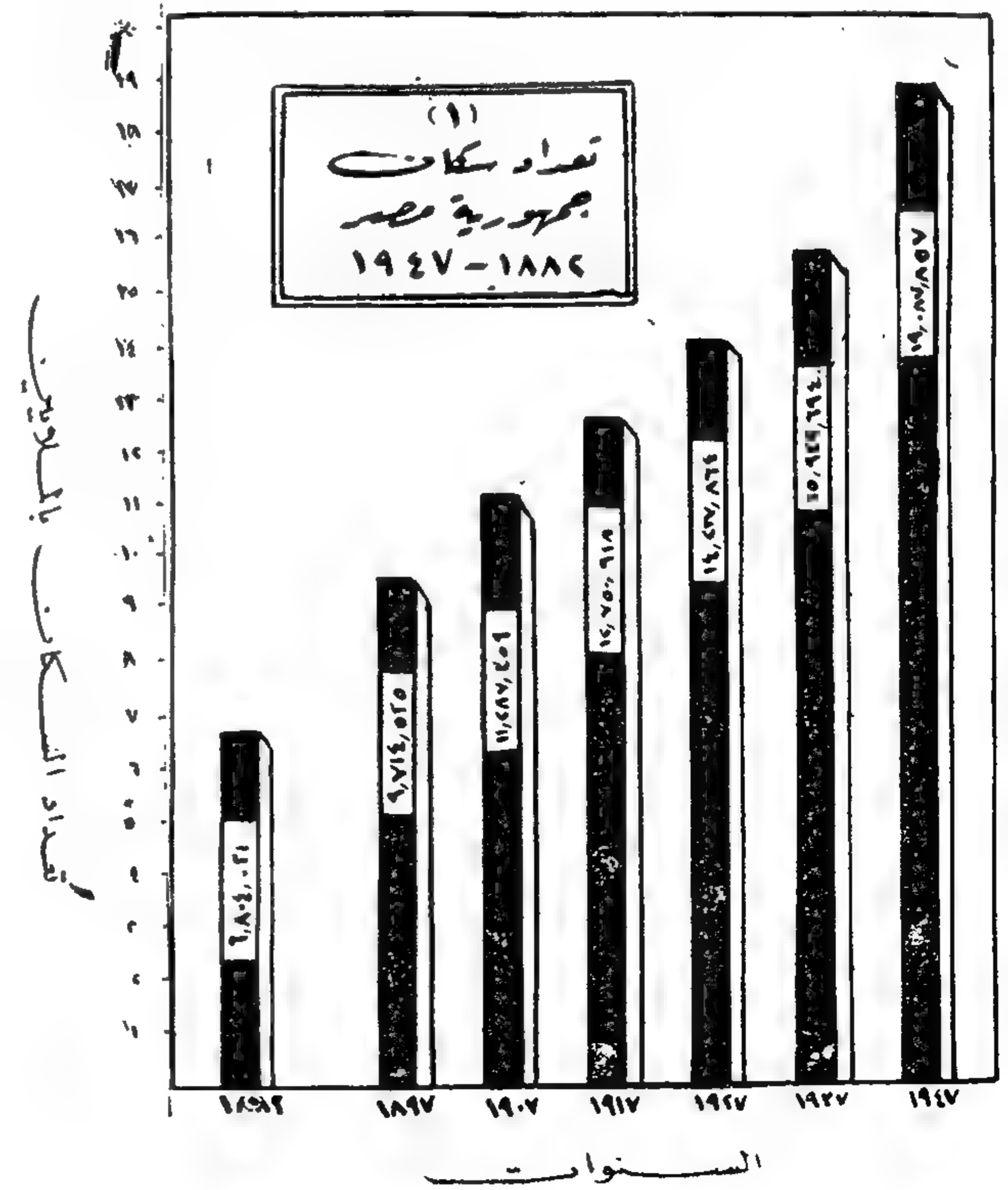
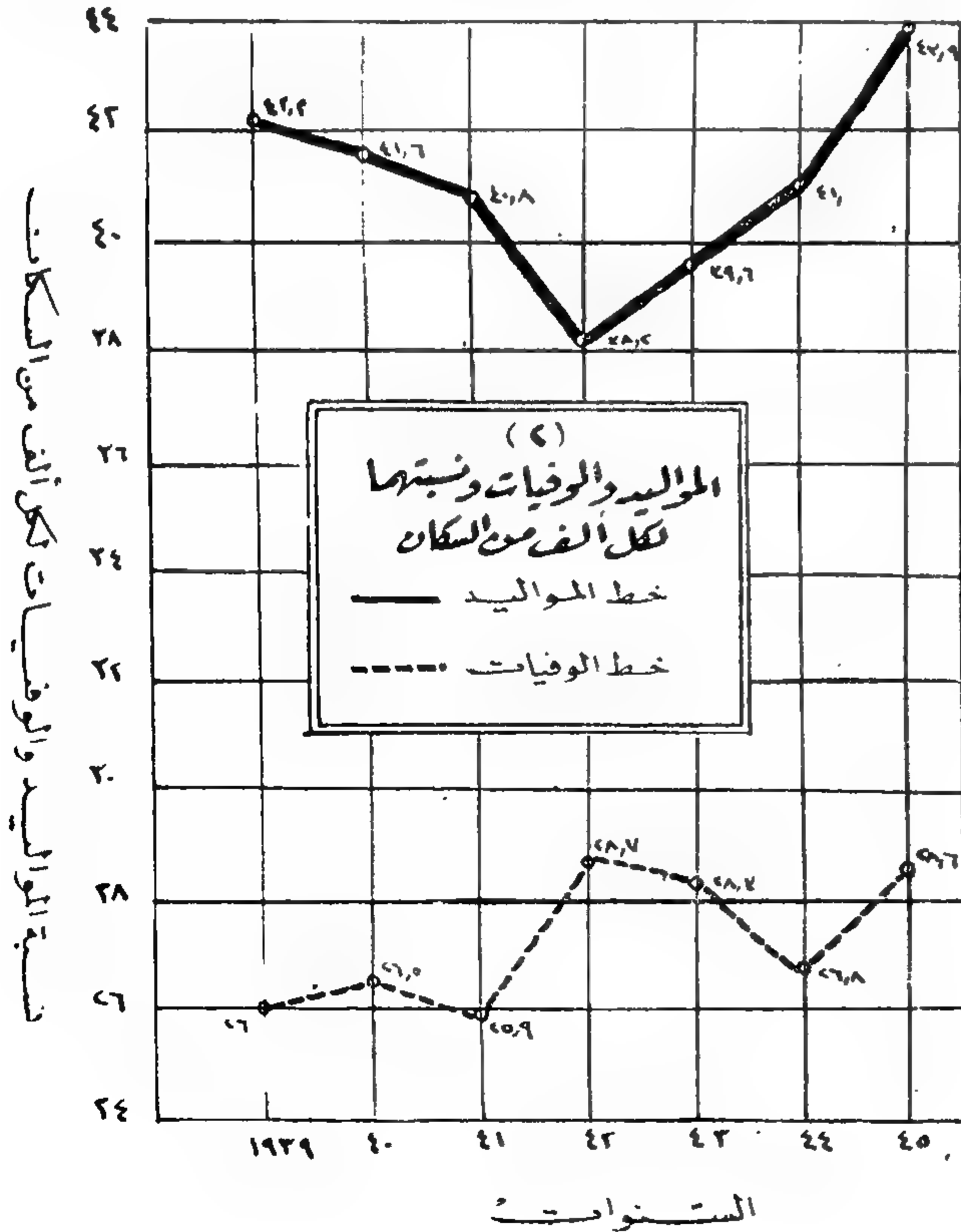
فمن المشاهد أن عدد السكان في مصر قد تزايد زيادة كبيرة خلال النصف قرن الماضى .. ولعل هذه الاحصائية تستطيع أن تعطينا فكرة مبدئية عن تطور الزيادة في السكان خلال الفترة ما بين عام ١٨٨٢ حتى عام ١٩٤٧ .. فأول ما تدل عليه هو تلك السرعة العجيبة في تزايد السكان ، حتى أن عددهم قد تضاعف في فترة ٢٥ سنة وزاد الى ثلاثة أضعافه في فترة ٦٥ سنة .

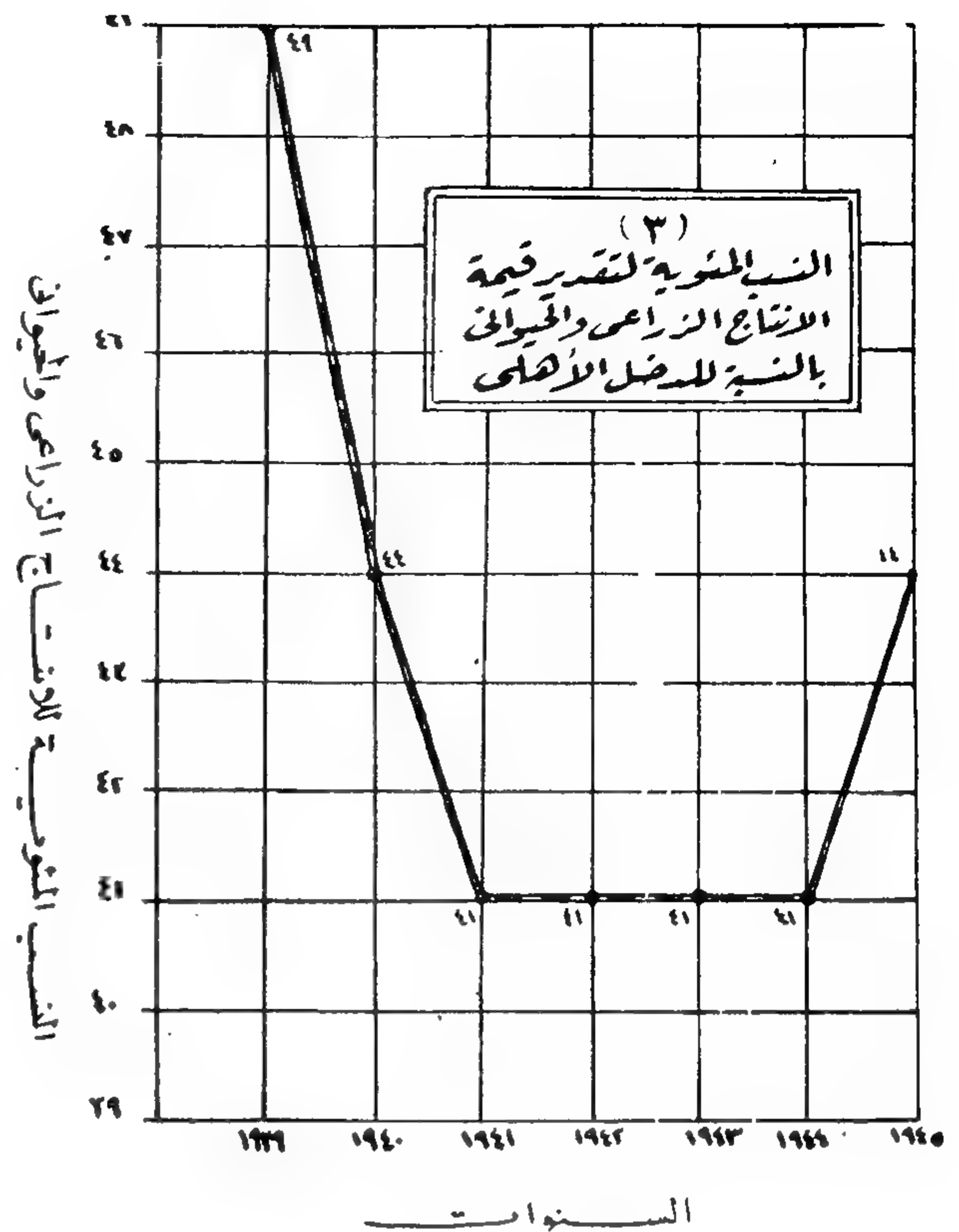
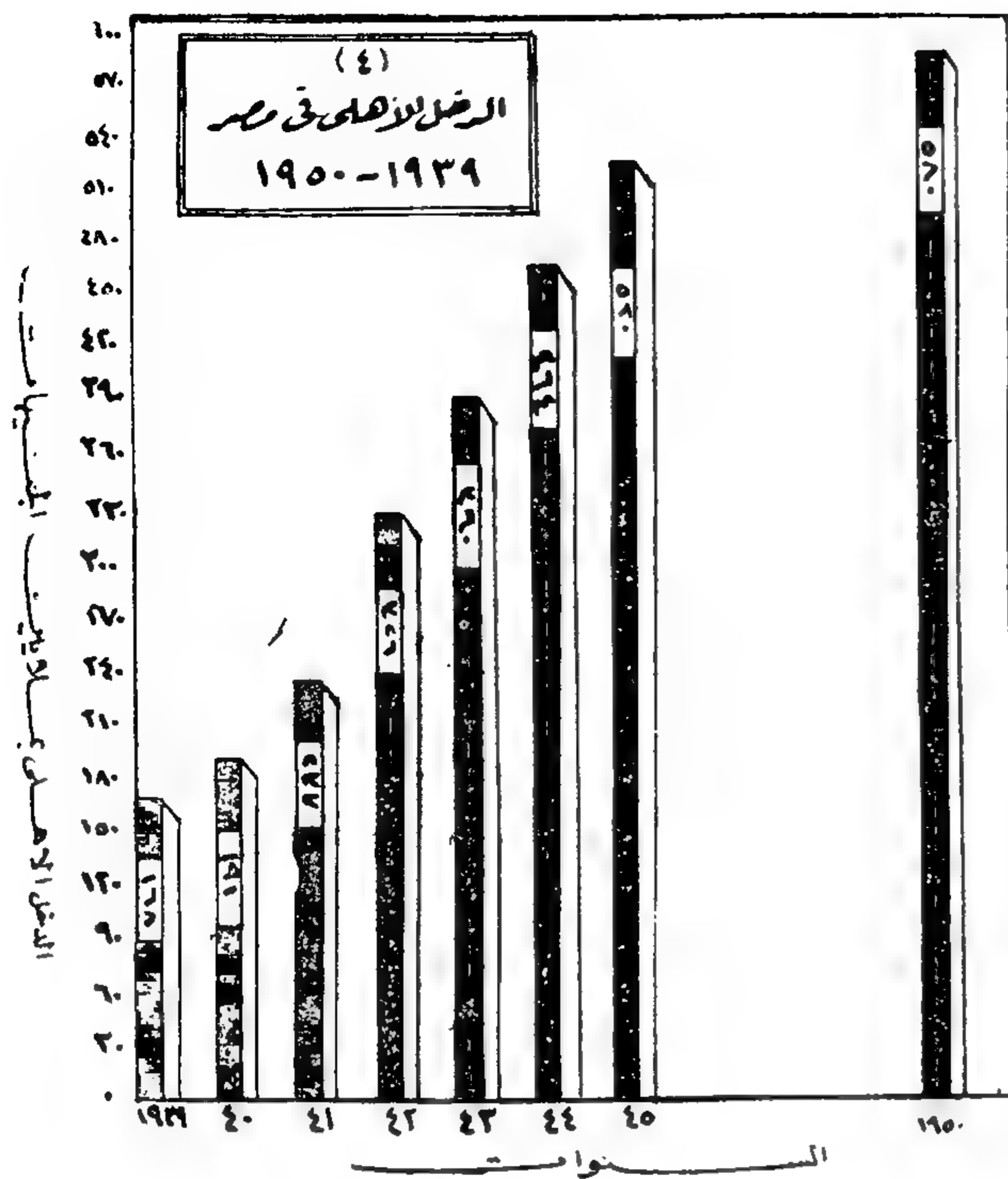
ويعزى السبب في ذلك الى ارتفاع نسبة المواليد في مصر عن غيرها من بلدان العالم التي تتراوح بين ٤٢٢ في الألف ، ٤٣٩ في الألف بين عامى ١٩٢٩ ، ١٩٤٥ ، وهذه

النسب تعتبر من النسب المرتفعة جداً والتي تجعل مصر في المرتبة الثانية بين دول العالم أجمع في ارتفاع نسبة المواليد بها ، إذ أن البلاد الوحيدة التي تفوقها هي بلاد المكسيك حيث بلغت نسبة المواليد فيها عام ١٩٢٩ ٤٤٦ ٪ وانخفضت الى ٤٢٦ ٪ في عام ١٩٤٣ بينما كانت النسبة في مصر ٣٩٦ ٪ ، هذا بالإضافة الى ارتفاع درجة الخصوبة في مصر ، حيث بلغ المعدل الصافى لتجديد الاناث باستخدام احصائيات عام ١٩٤٧ عدد ٢ ويقصد بهذا المعدل عدد الاناث التي تتركها كل أم قبل مغادرتها للحياة لاداء رسالة حفظ النوع .. ومعنى

عرضنا في مقالنا الاخير من هذه السلسلة اسئلة التوسع الزراعى في مصر ، وحاجة البلاد الملحة للقيام بالتوسع الزراعى قبل التفكير في انشاء نهضة صناعية جديدة ، حتى تستطيع الحكومة أن ترفع من مستوى معيشة طبقات الشعب عامة ، والطبقات الزراعية خاصة ، وأن تمهد بذلك لقيام حركة التصنيع والعمل على زيادة الدخل القومى .. فمما لا شك فيه أن رفع مستوى الطبقات العاملة وخاصة الزراعية منها لمن الزم الامور لتشجيع حركات التصنيع فلا نجاح للصناعة المحلية الا اذا كان الشعب يتمتع بمستوى مرتفع من العيش يمكنه من الانفاق عن سعة على سلع الاستهلاك ، فبسود الرواج السوق التجارية وتنشط حركة المعاملات وبذلك يزداد نشاط المصانع وتتقدم حركة التصنيع بخطى واسعة الى الامام ..

ونحن اليوم نتناول الموضوع من زاوية أخرى ، فنكلم عن مشاكل السكان المتعددة ومستويات المعيشة ومشكلات البطالة عامة والبطالة الزراعية خاصة .. فقد كثرت الكلام في الايام الاخيرة عن مشاكل التنمية الاقتصادية في مصر ، وتناول بعضهم الحديث عن مشكلة السكان بالتحليل والعلاج .. فمما لا شك فيه أن الارتباط وثيق جداً بين التنمية الاقتصادية للبلاد وبين مشاكل السكان الى حد أن الكلام عن التنمية الاقتصادية وحدها دون علاج مشاكل السكان يعتبر كلاماً منقوصاً ... لذلك فاننا سنحاول في هذا





تشهد ازدهارها ، ولا وجود للصناعة الا اذا انتشرت في الريف أولا وقبل قيام الصناعات الثقيلة ، الصناعات الريفية الخفيفة التي تستطيع ان تستوعب الكثير من المنتجات الزراعية وتستطيع تحويل بعض العمال الزراعيين الى الصناعة بأقل راس مال ممكن حتى تستطيع ان تخلق جوا من الرفاهية الاقتصادية بين سكان الريف ..

ثالثا : انخفاض متوسط ما يملكه الفرد في مصر من ارض زراعية ، فقد كان المتوسط لا يتعدى ٢٣٠ فدان في عام ١٩٤٤ و ٢٢٥ فدان في عام ١٩٤٥ حيث بلغ عدد الملاك في عام ١٩٤٤ - ٢٥٧٩.٥٥٥ مالكا منهم ١٣١٥٠٠٠ مالك يملك كل منهم في المتوسط مقدار ٢٩. من الفدان ..

ويجب الا يخفى علينا هنا ان انخفاض هذه الملكية قد أدى الى استمرار استعمال الاساليب البدائية في الزراعة مما أدى بانتاجها الزراعي ان يسير الى الوراء بدلا

من التقدم الى الامام .. كما يجب ألا يخفى علينا ضرورة الاسراع في تطبيق النظام التعاوني الذي نص عليه قانون الاصلاح الزراعي حتى نستطيع السير بالانتاج

الزراعي بخطى واسعة نحو الامام ، وحتى نستطيع ان نزيد من غلة الفدان بأقل التكاليف الممكنة ودون ان نحمل الفلاح ما لا يطيق ..

رابعا : تناقص قيمة الانتاج الزراعي والحيواني بالنسبة الى الدخل الاهلي المصري عاما بعد عام مع عدم زيادة الانتاج الصناعي زيادة كبيرة تستطيع ان تعوض النقص في الانتاج الزراعي ، وأن تعمل على تحقيق التوازن المطلوب بين زيادة السكان السريعة وبين موارد العيش .. وتستطيع هذه الاحصائية ان تكشف لنا عن هذه الظاهرة في وضوح وجلاء ، فبعد ان كان الانتاج

والاتجاه صوب الصحراء لاستغلال اراضيها الواسعة استغلالا يستطيع ان يمد البلاد بالحواصيل الزراعية ويجعلها في حالة اكتفاء ذاتي من الناحية الزراعية ثم بعد ذلك نولي وجهنا شطر التصنيع المرتقب .. وقد يكون من الضروري قبل ان نتكلم عن افضلية الزراعة أو الصناعة لمعالجة مشكلات السكان ان نتعرف أولا على ماهية هذه المشكلات وطبيعتها حتى نستطيع ان نعرف طريق العلاج .. وتتلخص هذه المشكلات في أربع هي :

أولا : اكتظاظ عدد كبير من السكان على رقعة محدودة المساحة من الارض الزراعية يحاول كل منهم الاعتماد عليها في مده بسبل العيش فكان ضروريا اذن ان يقسم غائد الارض على عدد كبير جدا من الافراد فانخفضت بذلك موارد العيش بالنسبة لطبقة المشتغلين بالزراعة ، ولم يكن هناك ان سبيل آخر لترك الزراعة اذ لم يكن في الامكان ابدع مما كان ..

ثانيا : وجود فائض كبير في العمال الزراعيين قدره البعض بحوالي ٢٠ ٪ من عدد السكان ، وعرفه البعض بالبطالة المقنعة أو بالبطالة المستترة مما كان له

أخطر النتائج اذ انخفضت مستويات المعيشة انخفاضاً مريعاً وساءت أحوال الزراع المعيشية والاجتماعية والاقتصادية ، وتفشى بينهم الجهل والمرض .. ويجب ألا يخفى على أحد ان كل خسارة يخسرها الريف تنجم عن مرض ينتشر بين أهله أو جهل يتفشى بينها انما يصيب الجهاز الاقتصادي في قوامه .. لذا يجب ان تسخر الدولة

كل قواها لترفع من مستوى معيشة أهل الريف الذين هم في الواقع عماد النهضة اذ عليهم وعلى مجهوداتهم يتوقف نجاح الكثير من مشروعات الاصلاح التي تنوى البلاد اقامتها ، فلا نجاح للزراعة الا اذا كانت من ورائها ايد قوية وسواعد فتيحة

عام .. وليس ادل على ذلك من زيادة عدد المشتغلين بالزراعة من ٣٥٢٦.٣٦ عامل في عام ١٩٢٧ الى ٤٣٠٨.٢٠١ شخصا في عام ١٩٢٧ ..

السنة	مساحة الاراضي المنزوعة الافدنة
١٩٤٣	٥٣٣١٨٩
١٩٤٤	٥٦٩٨١١٠
١٩٤٥	٥٧٣.٣٢٢
١٩٥٣/١٩٥٢	٥٩٤٨٠٠٠

وقد ترتب على زيادة المشتغلين بالزراعة رغم عدم زيادة رقعة الاراضي الزراعية زيادة تتمشى مع زيادة السكان ، وزيادة العمال الزراعيين ، عدة مشاكل كان لها اثرها الخطير في اقتصاديات البلاد .. فمما لا شك فيه ان انعدام التناسب بين زيادة السكان وموارد المعيشة سواء كانت ممثلة في الارض الزراعية والتي لم تتغير مساحتها بتغير السكان وعدم المشتغلين بها أو في الصناعة التي لم تتقدم بسبب عدم توافر رؤوس الاموال وعدم اهتمام البلاد برسم سياسة التصنيع ، فقد خلق لنا انعدام هذا التناسب مشاكل على جانب كبير من الخطورة ينبغي حلها قبل المضي في سياسة تصنيع البلاد ..

ومن الملاحظ انه كان للزراعة أثر كبير في خلق هذه المشاكل ، بل كانت السياسة الزراعية للبلاد هي أسس هذه المشاكل ، ولا شك ايضا ان الزراعة هي الوسيلة الوحيدة لنا في الوقت الحاضر لعلاج هذه المشاكل أو على الاقل لتهيئة سبيل العلاج ...

ولسنا - كما يعتقد البعض - من هؤلاء الذين لا يؤمنون بسياسة التصنيع أو وجوب الاعتماد اعتمادا كليا على الزراعة في حل جميع مشكلاتنا الاقتصادية ، ولكن الواقع الذي لا يخفى على أحد ان هذه المشكلات العويصة التي خلفتها لنا سياسة البلاد الزراعية نستطيع حلها عن طريق التوسع في الزراعة واستصلاح الاراضي البور

تطور النظام النقدي السوري

وقرنا لتسوية المشكلات التي نشأت عن نقض اتفاقية عام ١٩٤٤ السالفة الذكر الى أن قررت سوريا الخروج من كتلة الفرنك الفرنسي في فبراير ١٩٤٨ عقب انفراد لبنان بتوقيع اتفاق مع فرنسا كما انفردت سوريا بإدارة شئون الرقابة على عمليات النقد الاجنبي .

وبذلك بدأت المرحلة الثالثة التي تتميز بالعمل على توطيد استقلال النقد السوري والسياسة النقدية . فأصدرت سوريا عدة تشريعات لتنظيم أمور النقد في العهد الجديد وتوسيع أسس غطاء الاصدار حتى يكتسب المرونة اللازمة لمواجهة حاجات الاقتصاد القومي . وعادت الحكومة السورية فجعلت النصوص القانونية المختلفة التي صدرت في تنظيم الشئون النقدية في مرسوم بقانون رقم ٧٦ صدر في ١١ مارس ١٩٥٠ مؤيدا لحق الحكومة السورية الطبيعي في إدارة الأمور النقدية مع استمرار بنك سوريا ولبنان كمؤسسة اصدار تحت إشراف الحكومة . كما صدرت عدة تشريعات لتنظيم شئون الرقابة على النقد

الا أن سوريا استمرت مع ذلك مقيدة بأحكام اتفاق فبراير ١٩٣٨ الذي جعل لبنك سوريا ولبنان مركزه الممتاز، كما كانت سوريا تفقر الى سلطة نقدية عليا تقوم بإدارة الأمور النقدية والمصرفية بما يحقق الصالح العام . ولتحقيق هذه الغاية أصدرت الحكومة السورية المرسوم بقانون رقم ٨٧ بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٥٣ متضمنا اصلاحات اربعة رئيسية :

أولا : تأليف « مجلس النقد والتسليف » يقوم على إدارة شئون النقد في البلاد

ثانيا : انشاء بنك سوريا المركزي تحت رقابة الدولة وبضمانتها .

ثالثا : تعديل النظام النقدي القائم بإدخال شيء من المرونة على نظام الاصدار تبعا لما تقتضيه حاجات البلاد المالية .

رابعا : تنظيم مهنة المصارف والصارفة تحت إشراف السلطة النقدية .

وستتناول في مقالنا القادم عرضا لنصوص المرسوم بقانون رقم ٨٧ .

الى ٣٠٪ في عام ١٩٦٣ ، ويتألف باقى الغطاء من فرنكات فرنسية وسندات على الحكومة الفرنسية وأوراق تجارية وما إليها . واتفق أيضا على عدم قابلية الليرة السورية للتحويل الى فرنكات فرنسية .

واستمر الارتباط الوثيق بين الليرة والفرنك وكان من جراء ذلك أن تعرضت الليرة السورية لتقلبات كانت في غنى عنها ، وفي مارس ١٩٤١ دخل الحلفاء سوريا وبعد عامين من هذا التاريخ (مارس ١٩٥٣) صدر قرار بإباحة حرية تحويل الليرة السورية الى جنيهات استرلينية بدون قيد .

وبذلك تحررت سوريا جزئيا من القيد الذي قصر قابلية تحويل الليرة الى الفرنكات الفرنسية . وهنا بدأ النظام النقدي السوري يدخل في مرحلته الثانية التي بدأت بالاتفاق المالي الذي عقد بين سوريا ولبنان من جهة وفرنسا وبريطانيا من جهة أخرى في ٢٥ يناير ١٩٤٤ والذي بمقتضاه استمرت حرية شراء الاسترليني في سوريا كما تعهدت فرنسا بتعويض النقص في قيمة غطاء النقد السوري الناتجة من تقلبات سعر الفرنك الفرنسي هذا بالإضافة الى ما خوله الاتفاق لسوريا من حق الرقابة على الاصدار وعمليات النقد الاجنبي .

وبذلك انفصل النقد السوري لأول مرة عن الفرنك الفرنسي وأصبح لا يتأثر بتقلبات الفرنك الفرنسي ، إلا أن فرنسا لم تلبث أن راجعت نفسها وأعلنت عدم موافقتها على حرية شراء الاسترليني في سوريا ووافقتها انجلترا على ذلك ، ثم اتبعت ذلك تنقض تعهدا بتعويض النقص في قيمة غطاء النقد السوري . واستمرت المفاوضات بين سوريا

أصدرت سوريا أخيرا المرسوم بقانون رقم ٨٧ ضمنته أسس نظامها النقدي ووضعت به قواعد ثابتة لإشراف الدولة على السياسة النقدية . وجاء هذا التشريع تنمة لخطوات سابقة مر بها النظام النقدي السوري في العصر الحديث رأينا من المفيد تخصيص مقال اليوم لاستعراضها

مر النظام النقدي السوري بثلاث مراحل حتى وصل الى شكله الحاضر، وتبدأ المرحلة الاولى باحتلال الحلفاء لسوريا في أواخر الحرب العالمية الاولى حتى أوائل عام ١٩٤٤ تليها المرحلة الثانية من عام ١٩٤٤ الى أوائل عام ١٩٤٩ وتأتي بعد ذلك المرحلة الثالثة والاخيرة حتى يومنا هذا .

كانت سوريا حتى أواخر الحرب العالمية الاولى تابعة للسلطنة العثمانية وكانت العملة الرسمية هي العملة التركية ، فلما احتلها الحلفاء أبطلوا التعامل بالليرة التركية الورقية وأحلوا محلها الجنيه المصري الورقي وتقرر اصدار بنكنوت سوري لبناني يرتكز على الفرنك الفرنسي . وفي ٢٣ يناير عام ١٩٢٤ منح بنك سوريا ولبنان وهو شركة مساهمة فرنسية امتياز اصدار النقد السوري اللبناني لمدة ١٥ سنة . وقد أحكم البنك تبعية الليرة السورية للفرنك الفرنسي فلم تتجاوز نسبة الذهب في الغطاء ٣٪ والأوراق التجارية ٧٪ وتألف الباقي (نحو ٩٠٪) من فرنكات فرنسية وسندات على الحكومة الفرنسية .

وفي ٢٥ فبراير عام ١٩٣٨ عقد بنك سوريا ولبنان مع الحكومة اتفاقا مد بمقتضاه امتياز الاصدار ٢٥ سنة أخرى ، ونص على أن ترفع نسبة الذهب في الغطاء حتى تصل

المحصولات الزراعية في سوريا

تقدر المساحة المزروعة قطناً في سوريا هذا العام بنحو مليون ونصف مليون دونم أي بنقص ٢٠٠ ألف دونم عن العام الماضي إلا أنه ينتظر أن يزيد المحصول عن المحصول السابق نتيجة للعناية في اختيار البذور واعداد الأرض ، فضلاً عن تحسن الأحوال الجوية .

كذلك ينتظر أن يكفي محصول الارز هذا العام حاجة الاستهلاك المحلي نتيجة للتوسع في المساحة المزروعة . وتبلغ مساحة البنجر ما بين ٦٠ و ٧٠ ألف دونم .

ايصالات الحجاج في البلاد السعودية

اتبعت مؤسسة النقد العربي السعودي هذا العام اجراء من شأنه ان يسهل على العدد الكبير من الحجاج تغيير نقودهم الى ريات وجنيهات سعودية . فبدأت المؤسسة في ٢٥ يولييه الماضي في اصدار ايصالات للحجاج عن طريق البنوك المحلية بفئات ١٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠٠ ريال ، وقد طبعت قيمة الايصال عليه بست لغات مختلفة لمنفعة الحجاج

ويسر هذا الاجراء على الحجاج والتجار نقل مبالغ كبيرة من النقود معهم بدلا من اضطرارهم الى حمل نقود معدنية من فضة أو ذهب . . . وصلحت الايصالات للابراء داخل البلاد السعودية ويمكن تحويلها الى ريات سعودية في أي وقت وبكامل القيمة الصادرة بها .

ويعنى اصدار هذه الايصالات منفعة أخرى اذ كانت البلاد السعودية تعاني خلال فترة الحج نقصاً في النقود المعدنية المتداولة عن حاجة المعاملات المتضخمة مما كان يحدث تقلبات حادة في سعر الصرف ، ويجيء استعمال هذه الايصالات وسيلة نافعة للاقتصاد في استعمال الريالات في هذا الموسم وبذلك تسهل على مؤسسة النقد القيام بمهمتها في تثبيت سعر صرف الريال

البترول السعودي

أعلنت شركة أرامكو أن انتاج البلاد السعودية بلغ رقماً قياسياً خلال يولية الماضي ، اذ بلغ متوسط

الانتاج اليومي ٩٠٩٦٧٧ برميلا ، وهذا أعلى مستوى بلغته شركة واحدة . وكان الرقم القياسي السابق لشركة بترول الكويت الذي سجلته في شهر يولية الماضي بانتاج ٩٠٨٩٦١ برميلا يوميا . . . وقد انخفض انتاج الكويت في شهر يولية عن مستوى شهر يولية .

هذا وقد اجتاحت فيضانات غريرة ساحل البلاد العربية السعودية على البحر الاحمر وهي منطقة تشتهر بالجفاف عادة ، وجاء في بعض الانباء أن المياه دمرت قريتين سعوديتين .

قانون الصرف الاجنبي الجديد في

ايران

ادخلت بعض التعديلات على قانون الصرف الاجنبي الايراني الذي صار العمل به ابتداء من ٢٨ يولية الماضي وبمقتضى هذه التعديلات تحدد سعر العملات الأخرى بالنسبة للدولار على اساس الاسعار السائدة في الاسواق العالمية يوم ٢٤ يولييه وليس على اساس الاسعار في سوق طهران الحر في ذلك التاريخ كما ينص القانون وبذلك تحدد سعر الجنيه الاسترليني بما يعادل ٢٦٥ دولار بدلا من ٢٣٠ دولار

ويمكن للمصدرين لسلع ايرانية قبل ٢٤ يولييه والذين سلموا حصيلة صادراتهم الى بنك مللي ايران قبل ٦ أغسطس ، أن يستعملوا ، دون ضرورة الحصول على موافقة ادارة الرقابة على النقد ، هذه العملات لسداد حوالات مستحقة عليهم يكون البنك قد تسلمها قبل ٢٤ يولييه ١٩٥٣

ويسمح لمن يبيع عملات اجنبية تسلمها سداداً لصادرات من النوع الثالث (سلع كمالية) أن يستورد دون ضرورة موافقة ادارة الرقابة على النقد ، سلعا من النوع الاول (ضرورية) بقيمة العملات المسلمة

عملات اجنبية لتركيا

من صندوق النقد

أعلن صندوق النقد الدولي أخيراً أن الحكومة التركية قد اشترت من الصندوق مقابل الدفع بالجنيهات التركية ما قيمته ٢٠ مليون دولار من عملات مختلفة بيانها كالآتي

١٠ مليون دولار ، ٢ مليون جنيه استرليني ، ١٨٥٥ مليون دويتشمارك وكانت تركيا قد سبق أن اشترت من الصندوق ١٠ مليون دولار في يولية ١٩٥٢ ، وبذلك أصبحت حيازة الصندوق من العملة التركية تساوي ١٤٤٧٦ ٪ من حصتها . وقد تعهدت تركيا بأن تقوم باعادة شراء الجنيهات التركية التي تزيد على ٧٥ ٪ من حصتها بالذهب والعملات القابلة للتحويل خلال ثلاث سنوات ونصف .

وتنص اتفاقية الصندوق على أنه كقاعدة عامة لا تزيد مشتريات العضو على ٢٥ ٪ من حصته خلال عام واحد ، ولكن يمكن للصندوق أن يتدخل من هذا القيد اذا استدعت ذلك مصلحة الصندوق الخاصة . . . وتعتبر العملية التركية الاولى من نوعها التي يستخدم فيها الصندوق هذا النص الخاص .

ضعف الاصابة بدودة القطن في سوريا

أعلن في سوريا أن الاصابة بدودة القطن كانت ضعيفة هذا العام بفضل الجهود التي بذلتها الحكومة في هذا السبيل . . . وقد سلمت المناطق فيها فيما عدا المناطق الرطبة وخاصة حول اللاذقية حيث بلغت نسبة الاصابة ٩ ٪ ولم تتعد النسبة في حلب والجزيرة ٤ ٪ وفي جهات أخرى كانت لا تتجاوز ٢ ٪

هذا وقد أعلن في سوريا انه تم تصدير ١٣٠٠٠ طن من القمح ، و٤٦ ألف طن من الشعير منذ فرض ضريبة التصدير عليهما ، وقد اتفقت الحكومة السورية مع هيئة الاغاثة الدولية على بيع ١٧ ألف طن من القمح لتوزيعها على اللاجئين الفلسطينيين في سوريا والاردن .

ارتفاع الاسعار في اسرائيل

لاتزال اسرائيل تعاني من استمرار ارتفاع اسعار الحاجيات بالرغم من الجهود التي تبذلها السلطات في هذا السبيل ، وقد أعلن أن الرقم القياسي لنفقات المعيشة قد بلغ في شهر يولييه ٢٠٠ بالمقارنة مع سبتمبر ١٩٥١ ، باعتبار أنه ١٠٠ ، وهذا يعني أن الاسعار تضاعفت خلال فترة تقل عن العامين . وقد قفزت الاسعار نحو ٠٨ ٪ خلال عام ١٩٥٢ ، وارتفعت ٢٠ ٪ هذا العام .

النقل النهري والبحري في العهد الجديد

ضرورة إنشاء سوانى ومطامى عامة فى نهر النيل

أطول مصر النهري قوامه ٤٠٠ سفينة

ولفح الشمس الملتهبة ولقد كان لمصر ١٦٥ سفينة شراعية حمولتها ١١٥٣٠ طنا قبل الحرب الأخيرة ، بينما ارتفع هذا الرقم الآن الى ٤٠٠ سفينة تجرى فى مجرى النيل المصرى وترعه وروافده .

بعض الحلول

ويجمل بالحكومة وكذلك بمجلس تنمية الانتاج القومى مراعاة هذه الاقتراحات بعين الاعتبار :-

انشاء الموانىء والمحطات العائمة لتسهيل الشحن فى وحدات النقل المائى ، أو التفريغ منها ، وإيجاد ملاحظين ومرشدين على الطرق المائية يراقبون سلامة الملاحة ، وأن تقام اشارات ترشد الوحدات الى مواطن الخطر الموجودة كالحجارة والمياه الضحلة والجزر المخفية ، كما يجب العمل على توفير المياه فى الترع الداخلية لتتمكن وحدات النقل من أداء عملها على مدار السنة وأن تصل الى أكبر عدد من البلاد الداخلية . وليس فى هذا الامر صعوبة كبرى ، وأذكر فى هذا الصدد أن الحكومة وفرت - خلال الحرب الماضية - المياه فى ترعة الاسماعيليه لتسهيل عملية النقل لقوات الحلفاء فى شرق الدلتا ، كما وفرت المياه فى ترعة المحمودية لتسهيل نقل مهمات القوات المحاربة فى الصحراء الغربية . وللأسف الشديد أنه ما أن وضعت الحرب أوزارها حتى أهملت ترعة المحمودية ، وتركت زمنا طويلا دون تطهير وبغير ماء كاف لمرور المراكب والصنادل ووسائل النقل .

ومن الامور الجديرة بالذكر والفخر أنه خلال الحرب الأخيرة كان لصناعة السفن فى مصر أكبر الاثر فى تفريج أزمة النقل . ولقد اشترت الحكومة البريطانية من دمياط أكثر من عشرين سفينة منها ما هو بالشرع فقط ، ومنها ما هو بالشرع والموتور مما ساعد على حل جزء كبير من أزمة نقل مهمات الحلفاء ضمن نطاق الملاحة الداخلية .

تحدثنا فى مقالنا السابق المنشور بالعدد الماضى عن سياسة النقل بالطرق وبالسكك الحديدية وشرحنا أهمية النقل فى خدمة الزراعة والصناعة والتجارة . وطالبنا بضرورة فصل ميزانية السكك الحديدية عن ميزانية الدولة حتى تكون المنافسة بين السيارة والقطار حرة من كل سيطرة حكومية وحتى نرى السكك الحديدية تدار كأي مشروع تجارى ناجح . والمقال التالى يعالج النقل النهري والبحري

هل النيل طريق ملاحى ؟

من الحقائق المعروفة أن نهر النيل يعتبر ثانى انهار العالم طولاً ، وأن مصر تجرى بها الانهار والترع والقنوات ، وتحيط بها البحار : ففي الشمال البحر المتوسط وفى الشرق البحر الاحمر ، وعلى ذلك كان من الواجب أن تصبح مصر بلداً من أنشط البلاد فى خدمة النقل النهري والبحري .

ولكن مع أن النيل يشق البلاد من جنوبها الى شمالها ، فإن الواقع المؤلم هو أن هذا النهر العظيم من أسوأ الانهار ملاحة بسبب ما يفترض مجراه من اتساع واختناق ، وارتفاع قاعه وانخفاضه وما يفترضه من أحجار متراكمة ، وشلالات وجنادل وجزر مخفية وجسور وأهوسة لا تلائم حاجة الملاحة ، ولا تناسب سياسة النقل على صفحة مياهه وقد يكون السبب فى هذا راجعاً الى أن أولى الامر ينظرون الى نهر النيل - وإلى الطرق المائية المتفرعة منه - على أنها فى خدمة الري والصرف وحدهما دون مراعاة لحاجة البلاد للملاحة النهرية !!

ولقد فكرت الحكومة ذات مرة أن تستفيد بنهر النيل كطريق ملاحى فاستقدمت خبيراً عالمياً فى شئون الملاحة النهرية عام ١٩٢٨ هو المستر «ريد» ، فدرس الموضوع تفصيلاً ، واهتدى الى الحلول المناسبة وقدم تقريراً قيماً اقترح فيه عدة اصلاحات ، ونظم مسألة الكبارى والاهوسة ، كما اقترح انشاء سواحل تجارية على كثير من جهات النهر . . . ولكن من المحزن أن هذا التقرير القيم طوى ضمن محفوظات وزارة الاشغال . . . أو وزارة المواصلات لست أدري !! فمن الفطنة اذن المطالبة بضرورة

رغبة من مصلحة سكك حديد الحكومة المصرية فى المساهمة فى تخفيض تكاليف المعيشة وتشجيع المصدرين بالنقل بالسكك الحديدية - قد تقرر تخفيض اجور نقل الاصناف الآتية ابتداءً من ١١ أغسطس سنة ١٩٥٣ :-

- ١ - السمك والخضار والفواكه واللحوم الطازجة والزبدة والقشدة واللبن الحليب والجبن الطازجة والكريمة الثلجة والبيض وكذلك جميع الاوعية الفارغة المعدة لنقل الزبدة والقشدة والكريمة الثلجة والجبن والالبان الخ عند تصديرها بالمستعمل اذ تقرر اجورها بدون احتساب أية علاوة حرب وهذا يعادل خصم ٥٠ ٪ من الاجور السابقة .
- ٢ - الاسمنت الابيض عند تصديره بغير المستعمل يعادل معاملة الاسمنت العادى من حيث الاجرة أى تقدر بواقع الدرجات ١١ للشحنة غير الكاملة و ١٢ للشحنات الكاملة
- ٣ - البطاطس .

عمل لها اجرة خاصة مخفضة شاملة ١ ينقل لمصر بواقع ٩٠٠ مليماً للطن عند ما يكون التصدير من القبارى ومخازنها رأساً كلها - وبواقع ٥٠٠ مليماً للطن عند ما يكون التصدير من محطة كفر الزيات ومخازنها .

تحسين مجرى النيل والاهتمام به ، لا على أنه مورد لمياه الري فحسب ، بل كذلك على أنه مجرى عظيم للنقل النهري . كذلك ضرورة انشاء مصلحة ذات اختصاص واسع للعناية بالنيل ، وأن تنفذ مقترحات خبير الملاحة العالمى المستر (ريد) فهى - فى الواقع - من أفضل المقترحات التى وضعت فى هذا الصدد .

ولست هنا فى مجال التذكير بأهمية نهر النيل كطريق للنقل الداخلى وما يوفره من رخص فى اجور النقل ، وما يمكن أن يأتى به من ثمار لتسيير بواخر نيلية لنقل السياح واستغلال شواطئه كرئات تنفس لسكان الوادى فى قىظ الصيف . .

القمح في تركيا

تضاعف انتاج تركيا من القمح تقريبا في السنوات الاخيرة ولو أن المساحة المنزرعة لم تزد بنفس هذه النسبة فقد زاد انتاجها من ٢٨٧٢ ألف طن سنة ١٩٥٠ (من مساحة قدرها ٤٧٧ ألف هكتار) الى ٦٥٠٠ ألف طن سنة ١٩٥٢ (من مساحة قدرها ٤٥٠ ألف هكتار) ، وبذلك توفر لديها فائض للتصدير بلغ ٤١٤ مليون طن بعد ان كانت لا تصدر حبة واحدة من القمح منذ ثلاث سنوات . بل ينتظر ان يسجل المحصول الجديد زيادة أخرى .

وقد تعاقدت تركيا على تصدير ٢٠٠ ألف طن من القمح الى اسبانيا على أن يدفع نصف الثمن نقدا (نحو ١٩ مليون دولار) بالدولار أو بعملات بلاد اتحاد المدفوعات الاوروبي ، والنصف الثاني في صورة منتجات صناعية اسبانية من منسوجات وعقاقير طبية وآلات خفيفة . الخ . كما تم تصدير ٢٢٠ ألف طن الى إيطاليا و ١٥٠ ألف طن الى يوغوسلافيا و ١٠٠ ألف طن الى الباكستان و ٥٠ ألف طن الى اليونان و ٣٠ ألف طن الى اسرائيل .

والواقع ان زيادة الانتاج في تركيا لم تقتصر على القمح أو المحصولات الزراعية وحدها ، وانما تعدت ذلك كما بينا في عدد سابق الى مختلف نواحي النشاط الاقتصادي من تعدين الى صناعة الى تجارة الى انشاء الطرق واصلاح الموانئ . الخ . ولكن على الرغم من ذلك فلا يزال ميزان تركيا التجاري يظهر عجزا كبيرا في غير صالح تركيا نظرا لكثرة وارداتها من السلع الرأسمالية وعلى أية حال ، فانه يُنتظر لها ان تستطيع موازنة تجارتها الخارجية في مدى عامين اذا استمر معدل الزيادة في انتاج القمح والقطن على ما هو عليه في الوقت الحاضر واتسع الانتاج الصناعي المحلي .

بواخر اسطولها فصار عدد القطع البحرية ٢٥ باخرة فقط مجموع حمولتها ٤٢٠٠٠ طن مسجل تقريبا !! ولكن هل ينتهي الامر عند هذا الحد ؟ وهل تقف مكتوفى الايدي ؟ لقد تقدم رجل من رجال الاقتصاد المصرى وغزا ميدان الملاحة البحرية ، وقدم لمصر اسطولا تجاريا نفخر به ونعتز له ، وعوضها بعضا مما افتقدته وانشأ لمصر شركة كبيرة للملاحة البحرية . . الا وهو المهندس احمد عبود .

ورغم ذلك فاننا نناشد الحكومة بان تسرع في شراء عدد كبير من البواخر كما اشترت ايطاليا من الولايات المتحدة أكثر من مائة باخرة دفعة واحدة . . . فصار لايطاليا اسطول تجارى قوى عوضها عما ضاع وغرق منها خلال الحرب .

وليس امر تنشيط النقل البحرى مقتصر على شراء باواخر فحسب . بل هو يتطلب اصلاح وتوسيع الموانئ التى ترسو عليها هذه البواخر ، واعداد هذه الموانئ اعددا صالحا لاستقبال الركاب والبضائع .

كما أنه من الامور المكتملة لسياسة النقل البحرى ، الاهتمام برسوم الموانئ . فالواجب ان تكون الرسوم التى تضعها الحكومة للميناء متعادلة مع الخدمة التى تقوم بها ، ومع الرسوم التى تفرضها الموانئ الاخرى المنافسة وليست هذه الاقتراحات منصبة على ميناء الاسكندرية فحسب بل تنصب على مينائى بور سعيد والسويس .

وثمة امر هام آخر ، هو الاهتمام بموانئ البحر الاحمر ، فيتحسن الوجود منها فعلا ، وتنشأ موانئ جديدة أخرى تساعد على تصريف منتجات الصحراء الشرقية من معادن ومواد خام ، بل وتصريف حاصلات الصعيد الى البلدان العربية بنوع خاص وبهذا تساهم حركة النقل فى انعاش الحالة الاقتصادية فى مصر العليا ، وتكون طريقا قصيرا لنقل الحجاج الى أرض الحجاز المطهرة .

وأقترح فى هذا الصدد ضرورة الاهتمام بمينائى القصير ، وسفاجة . يتبع
أحمد زكى عبد الهادى
بكالوريوس فى التجارة

ونرجو مخلصين الا يقتصر عمل مصلحة الموانئ والمناظر التابعة لوزارة المواصلات على تسجيل نمر المعديات ، والمراكب الشراعية . . . دون ان يكون من حقها خدمة الملاحة النهرية وبحث الوسائل التى تنهض بسياسة النقل النهري الداخلى . وأرى أن تضم الاختصاصات الموزعة على شتى المصالح الحكومية ما بين مصلحة الرى ، والقسم الميكانيكى ، ومصلحة السكك الحديدية ، الى هذه المصلحة التابعة لوزارة المواصلات . ويجب ان يكون من اختصاصها مراقبة شواطئ النيل ، والمحافظة عليها ، وصيانة الطرق المائية والتفتيش عليها ، وتصميم الاهوسة والكبارى وتحديد مواعيد فتحها وقفلها ، وتطهير الترع الخ . .

أما عن شطآن مصر فى الشمال والشرق ، فان ما وهب الله مصر من ساحل على البحر الابيض المتوسط ، وساحل على البحر الاحمر ، لمما يجعلنا دولة ذات نفوذ بحرى قوى ، واسطول تجارى كبير . ولكن هل كان الامر كما نشتهى ونأمل ؟

النقل البحرى

لقد كان لدى مصر اسطول تجارى كبير الى ما قبل الحرب العالمية الاخيرة ، اذ تدل احصاءات مصلحة الموانئ والمناظر لشهر مارس سنة ١٩٤٦ على ان مجموع حمولة البواخر المصرية قبل الحرب العالمية الاخيرة كانت ١٠٩٢٩٠ طنا مسجلا ، وأن عدد البواخر بلغ ٥٣ باخرة .

ولقد أدى هذا الاسطول لمصر أجل الخدمات ، فكان وجوده بمثابة « صمام الامن » الذى يستعان به على توجيه سياسة اجور النقل البحرى بما يتفق مع مصلحة الاقتصاد القومى للبلاد .

ومثال ذلك ما فعلته (شركة مصر للملاحة البحرية) و (الشركة الفرعونية) و (شركة اسكندرية للملاحة البحرية) من اجبار الشركات الاجنبية على تخفيض اجور نقل الركاب شتاء ، ورفع اجورها صيفا مما دفع السياح الى زيارة مصر شتاء ، وعدم تشجيع خروج المصريين خلال الصيف الى الخارج . ولكن ما أن حلت الحرب العالمية الثانية ، حتى فقدت مصر اكبر



الاستثمار لا المساعدة : لما كانت

مساعداً العون الاقتصادي الأمريكي للخارج تتناقص شيئاً فشيئاً فإن المسؤولين في واشنطن يحاولون الآن العمل على سد عجز الدولارات في تجارة العالم وذلك بزيادة الاستثمار الأمريكي في الخارج ويقوم على دراسة هذه المشكلة لجنتان من الكونجرس الأمريكي ، وقد نصحتا لجنة من الشيوخ إدارة الأمن المشترك بعدم العمل على مساعدة الدول الأخرى في مشروعاتها للتنمية الصناعية إلا إذا اعتمدت مبالغ معينة لهذا الغرض ، ولو أن اللجنة تشعر بالحاجة الماسة لهذا النوع من المعونة إلا أنها أشارت إلى أن برنامج العون الخارجي يجب أن يقتصر على أغراض الدفاع فقط وليس للمعونة الاقتصادية ، كما أشارت اللجنة إلى أهمية التقرير الذي وضعته لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس ملخصة فيه رأي زعماء رجال المال والأعمال وبعض السلطات

الحكومية الذين راوا سرعة تشجيع الاستثمار الفردي الخارجي ، وذلك باتخاذ بعض الإجراءات اللازمة المشجعة على ذلك بما فيها من تركيز جميع أوجه النشاط الحكومي المتفرق في وكالة واحدة للإشراف على توجيه هذا الاستثمار وتسهيل مأموريته ، ولعل في الاتجاهات والمبالغ المستثمرة في الخارج حالياً ما يدل على ما قد يأتي به المستقبل . فعند انتهاء العون الأمريكي سوف يلزم حوالى ٢ بليون دولار لسد عجز الدولارات ولكن المشاهد أن الاستثمار الفردي الأمريكي في الخارج يقل عن بليون دولار ، أضف إلى ذلك أن معظم هذا الاستثمار في أمريكا اللاتينية وكندا حيث الجو

ملائم للاستثمار من حيث الأرباح ووجود المواد الخام - وعلى الأخص البترول والمعادن - التي تحتاجها الولايات المتحدة ، بينما الاستثمار في البلاد التي تحتاج حاجة ماسة إلى الدولار تعوقه قيود كثيرة منها مراقبات النقد وقوانين الضرائب التي تعمل في الوقت نفسه على مساعدة الاستثمار في العالم الغربي ، كما أن عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في هذه البلدان يقف حائلاً دون إقدام رأس المال الأجنبي على الاستثمار فضلاً عن أنه لا تزال هناك فرص للاستثمار في داخل الولايات المتحدة نفسها ، ولا شك في أن المستثمرين قد يخاطرون بأموالهم ويقبلون على استثمارها إذا ماهيات لهم حكومات البلاد المختصة فرص الاستثمار المشترك مع الوطنيين ووقعت معهم من الاتفاقات ما يكفل لهم الثقة والأمن

والحماية ، وشجعهم بمنحهم امتيازات ضريبية وغيرها ولا شك في أن مصر عندما أصدرت قانون استثمار رؤوس الأموال الأجنبية وما يشتمل عليه من تسهيلات ، ومساعدات وتأمين للمستثمرين الأجانب ، قد ضمنت لنفسها إقبال رؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمار في أراضيها وكان لتصريح وزير المالية بأعفاء الشركات الجديدة من الضرائب لمدة خمس سنوات أحسن وقع لتشجيع الأمريكيين وغيرهم على استثمار رؤوس أموالهم في مصر فضلاً عن أن استقرار الأحوال السياسية والاقتصادية في البلاد سيكون من أهم العوامل المشجعة على استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في مصر وقد نشرت إدارة التجارة الأمريكية احصاء عن الاستثمار الأمريكي الفردي في الخارج فيما بين ١٩٤٩/ ١٩٥١ نشره فيما يلي :

(بملايين الدولارات)

١٢٤١٢	مجموع الاستثمارات في جميع المناطق في آخر عام ١٩٤٩
٧٠٢ +	صافي حركات رؤوس الأموال عام ١٩٥٠
٤٤٣ +	أرباح معاد استثمارها
١٣ -	تغيرات أخرى
١٢١٣٢	مجموع الزيادة في ١٩٥٠
١٣٥٥٠	مجموع الاستثمارات في جميع المناطق في آخر ١٩٥٠
٦٠٣ +	صافي حركات رؤوس الأموال عام ١٩٥١
٧٠٣ +	أرباح معاد استثمارها
٣٣ +	تغيرات أخرى
١٣٣٩	مجموع الزيادة عام ١٩٥١
١٤٨٨٩	مجموع الاستثمارات في عام ١٩٥١

أنباء من ألمانيا

أن تجعل جميع العمليات التجارية بين البلدين سهلة ميسورة هذا وتدل جميع الشواهد على تقدم اقتصادي محسوس في ألمانيا الغربية فالإنتاج وجميع المبيعات في ازدياد مستمر ، كما أن البطالة في تناقص كبير . فقد زاد الرقم القياسي للإنتاج بمقدار ١١٪ في المدة ما بين يناير إلى إبريل ١٩٥٣ ، ومن العوامل التي أدت إلى ذلك ارتفاع مستوى النشاط في صناعة المباني السكنية ، (التي تدخل في حساب الرقم القياسي) ولو أن المباني الخاصة بالتجارة والصناعة لم تزد عما كانت عليه منذ عام مضى ومن المتوقع أن يستمر مستوى الاستثمار عالياً في الشهور المقبلة ويساعد على ذلك زيادة نمو الادخارات

أدى انخفاض مستوى المعيشة وتدهور حالة العمال في شرق ألمانيا مع الرغبة الشديدة في توحيد شطريها إلى قيام الاضطرابات في منطقة الاحتلال السوفييتية ، وتحاول الدول الغربية ولا سيما الولايات المتحدة مساعدة ألمانيا الغربية لتنعش اقتصادها ، ولقد وقع الرئيس أديناور ومستر جيمس كوانت أخيراً اتفاقاً للعمل باتفاقية الصداقة المعقودة في عام ١٩٢٣ بين ألمانيا والولايات المتحدة وذلك بعد تعديلها كما بدأت المفاوضات لعقد اتفاقية جديدة ، وهي تعتبر أول اتفاقية ذات طابع تجاري تعقد بين ألمانيا الغربية وأكبر قوة أجنبية بعد الحرب ومن شأن هذه المعاهدة إذا تم إبرامها

الفردية . اضعف الى ذلك أن مستوى النشاط العالي الذي يسود الصناعات الاستهلاكية يرجع الى كبر حجم المبيعات . كما ينتظر أن تزداد مصروفات المستهلكين نتيجة لتخفيض ضرائب الدخل بما يقرب من ١٥٪ منذ أوائل يونيه الماضي ، والمشاهد أن الدخول الفردية في ازدياد مستمر بالإضافة الى زيادة حجم العمالة والاجور ومدفوعات المساعدات العامة وقد كان عدد العاطلين في منتصف مايو الماضي يقل بحوالى ١٦٨.٠٠٠ عامل عما كان عليه منذ عام مضى . كما انخفضت الاسعار قليلا عما كانت عليه في بدء العام الحالي ، ولقد كانت الزيادة في انتاج السلع الرأسمالية قليلة نسبيا ، اذ بلغت حوالى ٤٪ فقط في ابريل سنة ١٩٥٣ اذا ما قورنت بحالتها في ابريل سنة ١٩٥٢ ، ولقد تناقصت كذلك في بدء العام اوامر الشراء الخاصة بهذه السلع ولكنها تزايدت في الشهور التالية انعكاسا للنشاط في الصناعات الاخرى

اما من جهة التجارة الخارجية ، فقد ازدادت صادرات المانيا الغربية عن وارداتها بمقدار ٤٣٠ مليون مارك كما ان مصروفات افراد القوات الامريكية تزيد من حصيلة دولارات المانيا ، وقد بلغت ارصدة الذهب والعملات الاجنبية حتى ٣١ مارس سنة ١٩٥٣ ، ١٢٤٦.٥ مليون دولار وهو اعلى رقم وصل اليه بعد الحرب وتعتبر المانيا الغربية في الوقت الحاضر اكبر دولة دائنة في اتحاد المدفوعات الاوربي اذ بلغ رصيدها الدائن ٥٢٤.٤ مليون دولار في آخر مايو الماضي بالإضافة الى ٢.٥ ملايين دولار تدين به دول اخرى خارج اتحاد المدفوعات الاوربي وتربطها بالمانيا اتفاقات تجارية ثنائية . ويستنتج المعلقون الاقتصاديون من وجود هذه الارصدة الدائنة غير القابلة للتحويل أن المانيا قد وصلت الى الحد الذي تستطيع فيه زيادة صادراتها في ظل الاحوال التجارية القائمة .

الانتاج الصناعى فى السويد :

تراجع الانتاج الصناعى فى السويد عام ١٩٥٢ لأول مرة منذ عام ١٩٤١ (مع الاخذ فى الحسبان الانخفاض الذى حدث اثر اضراب المهندسين فى ١٩٤٥) وقد قدر النقص فى التوسع الصناعى المحفوظ فى سنوات مابعد

الحرب بحوالى ٢٪ بالنسبة للسنوات السابقة ولكن النقص لم يكن واحدا فى جميع القطاعات فبينما كان الهبوط شديدا فى بعض نواحي الانتاج ، لم يتغير الانتاج عما كان عليه فى العام السابق ، (كما هى الحال فى صناعة الحديد والصلب) بينما سجل انتاج السلع الرأسمالية شيئا من الزيادة . وكان من بين الاسباب التى أدت الى

تخفيض الانتاج فرض القيود على استخدام القوة العاملة وعدم الاقبال من ناحية على توظيفهم وزيادة العطلة السنوية من أسبوعين الى سبعة عشر يوما ، وتتلخص الحالة فى الجدول الآتى الذى يبين تطوّر الأرقام القياسية للانتاج الصناعى فى أهم الصناعات مقارنة بأرقام السنتين السابقتين على أساس (١٩٣٥ = ١٠٠)

١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٠	
٩٢ +	٤٢٤ +	١٥٠ +	الصلب ومصانع المعادن الاخرى
٨٠ +	١٥٧ +	٠٦ -	مناجم الحديد الخام
١١ -	٣٤٤ +	١١ +	الصناعات الهندسية (بما فيها بنا السفن)
١٧ -	٠٦ +	٠٦ -	الصناعات الغذائية
١١٥ -	٤٥٠ +	١٥٧ +	لب الخشب وصناعة الورق
١٤٣ -	٤٨٠ +	٢٥٠ +	صناعة أخشاب البناء
١٢٢ -	١٧٠ +	٢٣٠ +	صناعة المنسوجات
١٦٧ -	٨١ -	٥٣ -	صناعة الجلود والاحذية
٢٠ +	٤١ +	٣٧ +	جميع الصناعات
٠٤ +	٥٦ +	٤٩ +	(١) السلع الرأسمالية
٦٨ -	٢٣ +	٤٨ +	(٢) السلع الاستهلاكية

معرض دمشق الدولى

اما اجور الابنية والاراضى ، فقد حددت كما يلى :-
اجرة المتر المربع من الاراضى المكشوفة لاشترائك الحكومات والمنظمات الدولية (الحد الادنى للمساحة ١٥ م ٢) ١٠ ليرات سورية

اجرة المتر المربع من الاراضى المكشوفة للعموم (الحد الادنى للمساحة ٢٠ م ٢) ١٥ ليرة

اجرة المتر المربع فى مساحات داخل ابنية قائمة ، قاعات غير مجزأة مختلفة المساحة (الحد الادنى للمساحة ٣٠ م ٢) ٣٥ ليرة

اجرة المتر المربع فى « ستاند » داخل قاعة بحواجز جانبية وخلفية (الحد الادنى للمساحة ١٠ م ٢) - ٤٠ ليرة

اماكن للاعلان على الجدران او على ارض المعرض (اللوحات على حساب صاحب الشأن) ٥٠ ليرة

الاماكن الممتازة يتفق عليها مع مديرية المعرض العامة .

مع ملاحظة ان الجنيه المصرى يعادل (٨٥ - ٩) ليرات سورية بالسوق الحرة و ٦٣٤ ليرة بالسعر الرسمى .

قررت الحكومة السورية افتتاح معرض دمشق الدولى فى ٢ سبتمبر ١٩٥٤ برعاية رئيس الجمهورية ورئاسة وزير الاقتصاد الوطنى ، على أن يدوم حتى ١ اكتوبر ١٩٥٤

وسيقام المعرض على ارض مساحتها ٢٠٠ ألف متر مربع خصص منها ٧٠ ألف متر مربع للبناء ، وسيشتمل على فروع للصناعة والتجارة والزراعة والسياحة .

وخصصت ابنية جاهزة للعارضين والمشاركين الذين لهم الحق ايضا فى بناء أجنحة خاصة بهم أو تكليف مديرية المعرض ببناء أجنحة لحسابهم وقد منحت الحكومة السورية للعارضين والمشاركين التسهيلات التالية :-

- ١ - الاستفادة من الادخال المؤقت للبضائع
- ٢ - الاعفاءات من رخصة الاستيراد
- ٣ - السماح باخراج ثمن البضاعة المباعة بالقطع الاجنبى
- ٤ - الاعفاء من رسوم تأشيرة الدخول
- ٥ - الاستفادة من الخصم فى اجور النقل

سياسة التوسع في المنشآت الصناعية

معينة . ويمكن تصوير التغيرات التي طرأت على أصول المنشأة التي أوردنا أرقامها في العدد الصادر في أول أغسطس الماضي بالجدول رقم (٣) الذي استخدمت فيه طريقة النسب المئوية :

وبهذه الطريقة يمكن استجلاء الحركات الداخلية التي تمت بين مختلف الأصول في جلاء وفي سهولة ويسر . .

نسبة دوران المواد الأولية :

لدوران المواد الأولية اعتبار هام في سير العمل بالمنشأة حيث أن الأرباح إنما تعتمد لمدي بعيد على هذا الدوران ويقصد بالدورة الفترة اللازمة لتحويل المواد الأولية الى مواد تامة الصنع .

ويمكن استخراج نسبة الدوران بالطريقة المبينة في الجدول رقم (٤)

وهكذا نرى أن سنة ١٩٥٢ هي أحسن السنوات الثلاث بالنسبة لدوران المواد الأولية ، ويشترط لصحة هذا الاختبار انتظام عملية الإنتاج في المؤسسة طوال العام دون حدوث فروق كبيرة في فترة معينة من باقى الفترات . .

نسبة دوران البضاعة تامة الصنع :

والجدول رقم (٥) يبين أيضا اختبارا جديدا لسير العمل بالمنشأة ويشترط لصحته نفس انتظام العمل كما أشرنا الى ذلك مع توافر بيانات المبيعات الشهرية والجرد الشهري طوال السنة .

دوران تحصيل الذمم :

أن تحصيل الذمم لمن أهم ما يشغل بال محاسب المنشأة - أو يجب أن يكون من أهم ما يشغله ذلك أن الأهمال في تحصيلها يؤدي في مبدأ الامر الى ضعف دوران رأس المال أما في النهاية فيؤدي الى ضياع حقوق المنشأة عن طريق الديون المدومة !

ولكل نوع من الصناعة أو التجارة نسبة معينة معقولة لتحصيل الذمم ولذا فيجب على محاسب المنشأة أولا تحديد هذه النسبة حتى يستطيع أن يتتبع عن كثب مركز كل مدين بالنسبة للمدة المناسبة كما هو مبين في الجدول رقم (٦)

ولو افترضنا أن المؤسسة تحقق من عملياتها ربحا أجماليا بواقع ٢٠٪ من التكاليف فإن مركز المنشأة قد يمكن تصويره في التاريخين المذكورين كما هو مبين في الجدول رقم (٢) وهكذا نرى أن مركز المنشأة في

للاستاذ موسى صفتى

١٩٥٢/١٢/٣١ أقوى منه في السنة السابقة من هذه الوجهة ، وبالرغم من التفوق الرقوى لسنة ١٩٥٢ إلا أن هذا لا يخل بتفوق سنة ١٩٥١ من ناحية السداد السريع كما أشرنا الى ذلك اعلاه .

وهذه التغيرات التي شرحناها إنما نتجت من تنقلات shifting داخلية في قيم الأصول المختلفة مع بقاء المجموع واحدا ، وهذا وحده دليل على أن لكل أصل قيمته الخاصة بالنسبة لسير العمل بالمنشأة .

واكتشاف التنقلات التي تطرا على الأصول المختلفة في المنشأة من الأهمية بمكان ، وهى دراسة لا بد أن يقوم بها محاسب المنشأة في فترات دورية

الجدول رقم (١)

البيان	١٩٥٢/١٢/٣١	١٩٥١/١٢/٣١
النقدية	١.٠٠٠	٢.٠٠٠
الذمم	٢.٠٠٠	٢.٠٠٠
البضاعة	٣.٠٠٠	١.٠٠٠
مجموع الأصول المتداولة	٦.٠٠٠	٦.٠٠٠
يخصم : مجموع الخصوم المتداولة	٣.٠٠٠	٣.٠٠٠
رأس المال العامل	٣.٠٠٠	٣.٠٠٠

الجدول رقم (٢)

البيان	١٩٥٢/١٢/٣١	١٩٥١/١٢/٣١
النقدية	١.٠٠٠	٣.٠٠٠
الذمم	٢.٠٠٠	٢.٠٠٠
البضاعة - مضافا اليها مجمل الربح	٣٦.٠٠٠	١٢.٠٠٠
بنسبة ٢٠٪ من التكاليف	٦٦.٠٠٠	٦٢.٠٠٠

الجدول رقم (٣)

البيان	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٠
النقدية	٢٠.٧٪	٦.٥٨٪	٥.٩٦٪
الذمم	٧٤.٦٪	٦.٠٨٨٪	٦٣.٥٥٪
بضاعة تامة الصنع	١.٠٦١٪	١٣.٢١٪	١٣.٥٢٪
بضاعة في دور الصنع	٥.٤٪	٧.٧٦٪	٨.٠٦٪
بضاعة أولية	٧.٢٢٪	١١.٥٧٪	٨.٩١٪
مجموع البضاعة	٢٢.٨٧٪	٣٢.٥٤٪	٣٠.٤٩٪
مجموع الأصول المتداولة	١.٠٠٪	١.٠٠٪	١.٠٠٪

أخبار اقتصادية

مركز البنك الاهلي المصري

في ١٥ أغسطس ١٩٥٣

بلغ النقد المتداول ١٧٥٩٩ من ملايين الجنيهات بنقص قدره ٢٥٥ من الملايين عن الاسبوع الماضي مقابل ١٦٩٨ في العام الماضي .

وزاد الحساب الخاص بلجنة القطن بمقدار ٤٠٠٠٠٠ جنيه نتيجة للبيع من محصول القطن لسنة ١٩٥٢ - ٥٣

وتبلغ حسابات البنوك ٦٤ مليونا من الجنيهات بنقص ١٠١ من الملايين عن الاسبوع الماضي ، وبزيادة ٢٩٩ من الملايين عن عام مضي . كما زادت

(الودائع الاخرى) بمقدار مليون جنيه فأصبحت ٧٠٥ من الملايين مقابل ٦٦ مليونا في ١٦/٨/١٩٥٢ . وزادت

الاوراق المالية الحكومية بمقدار ٢٩ مليون جنيه

وهبطت القروض الممنوحة للحكومة المصرية بمقدار ٢١ مليون جنيه في خلال الاسبوع .

وهبطت الاصول الاجنبية بمقدار ٨٠٠٠٠٠ جنيه ، والحسابات النظامية بمقدار ١٥ مليون جنيه نتيجة لاستعمال جزء من الاعتمادات المختلفة المفتوحة للاستيراد .

وقد زاد النقد باخزانه بمقدار ١٥ مليون جنيه نتيجة لتدفق الودائع النقدية .

الباكستان تؤلف لجنة

لدراسة سوق القطن

شكلت حكومة الباكستان لجنة من الخبراء لدراسة سوق القطن وما

يتصل بتجارته من مشكلات ، واقتراح ما تراه لها من علاج . وتتلخص موضوعات الدراسة فيما يلي :

١ - مدى حاجة سوق القطن بكراتشي الى تطبيق نظام عقود التغطية .

٢ - هل تستصوب اللجنة اباحة البيع على اسس حرة أو وضع اسس ثابتة لذلك في داخل البلاد وفي كراتشي ، وفي الخارج

٣ - هل تعتبر رقابة الحكومة على تجارة القطن عن طريق لجنة القطن كافية وهل لها ما يبررها ؟

٤ - هل وسائل تخزين القطن في الباكستان كافية وتستعمل على وجهها الصحيح ؟

٥ - هل تكفي التسهيلات الحالية للتأمين على القطن ، وهل تستعمل على وجهها الصحيح ؟

وذلك الى جانب دراسة تخفيف شروط التصدير مقابل خطابات اعتماد غير قابلة للالغاء ، وداسة عقود القطن المعمول بها الآن ، ومدى الحاجة الى التوسع في وسائل التمويل .

بريطانيا تصدر ألف سيارة

في اليوم الواحد

يقول نأ من لندن أن انتاج السيارات خلال الشهور الستة الاولى من هذا العام قد زاد بشكل ملحوظ عن أية ستة شهور سابقة . أما صادرات السيارات فقد احتفظت لنفسها بمستوى رفيع .

وقد باعت مصانع السيارات البريطانية خلال شهر مايو الماضي ما لا يقل عن ٣٠ ألف سيارة في الخارج من مجموع السيارات التي تم انتاجها في الشهر المذكور والتي بلغت حوالي ٥٠٠٠٠ سيارة وبذلك أصبحت بريطانيا أكبر دولة مصدرة للسيارات

ومن ناحية أخرى سجل انتاج الفولاذ في شهر يونيو الماضي أكبر رقم قياسي عرفته هذه الصناعة حتى الآن . وقد بلغ انتاج الفولاذ الخام في خلال الشهور الستة الاولى من العام الحالي

٩٠٣٧٠٠٠ طن أي بما يزيد عن مليون طن عما كان عليه في الفترة عينها من العام الماضي . ويبدو أنه قد أصبح من المؤكد الوصول بسهولة الى الهدف المرسوم لعام ١٩٥٣ الذي يبلغ ١٧٥٠٠٠٠ طن

الجدول رقم (٤)

الرمز	البيان	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
١	تكلفة المواد الاولية المستهلكة خلال السنة	٢٥٦٥٩.	١٨٥٤٩.	٢٧٩٦٢.
ج	جرد المواد الاولية اول السنة	٤٢٧٥.	٢٥٢٦.	٣٧.٥.
ب	آخر السنة	٢٥٢٦.	٣٧.٥.	٢٣٤٣.
ج = ا - ب	التوسط	٢٤٠.٥	٢١١٥٥	٢٥٢٤.
ب	عدد مرات دوران المواد الاولية	٧٥٥	٥٩٥	٧٩٣
ج	عدا ايام الدورة وتساوى ٣٦٥	٤٨	٦١	٤٦

الجدول رقم (٥)

الرمز	البيان	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
١	تكلفة المبيعات (مستقي من حساب الارباح والخسائر)	٦.٨٧١.	٤٣٥٦٤.	٦١٥٤٦.
ج	جرد البضاعة تامة الصنع اول السنة	٤٩٣٩.	٣٧١٥.	٤٢٣٠.
ب	آخر السنة	٣٧١٥.	٤٢٣٠.	٥٠٧١٠.
ج = ا - ب	التوسط	٤٣٢٧.	٣٩٧٢٥	٤٦٥.٥
ب	عدد دوران البضاعة تامة الصنع	١٤٠.٧	١.٠٩٧	١٣٢٣
ج	عدد ايام الدورة وتساوى ٣٦٥	٢٦	٢٣	٢٨

الجدول رقم (٦)

الرمز	البيان	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
١	المبيعات	٩.٤.٤٥	٧١٥٩.٠	٩٦٩١٤.
ب	رصيد النعم التجارية في آخر السنة	٢٨٩٣٣٥	٢١.٤٤٥	٢٤٩٤٧.
ج = ا - ب	النسبة المئوية لرصيد النعم الى المبيعات	٣٢.٢	٢٩.٤٠	٢٥.٧٤
متوسط ايام التحصيل وتساوى ٣٦٥	ج	١١٧	١.٧	٩٤
ويشترط هنا أيضا انتظام حركة المبيعات والتحصيل خلال فترات	السنة (يتبع)			

موسى حقي

سياسة السليف مع السياسة الصناعية العامة

معاودة البنك الصناعي والبنك المركزي والبنوك التجارية

مساهمة البنك المركزي في تمويل البنك الصناعي - تنظيم سوق رأس المال

من اهم المسائل المتصلة بتنمية الانتاج القومي، ذلك البور الخطير الذي يقوم به الائتمان عامة . لذلك اتجهت عناية مجلس الانتاج الى تنظيم الائتمان الزراعي والصناعي . وقد نشرنا في غير هذا المكان مراحل دراسة سياسة التسليف الزراعي والتوصيات التي اتخذها المجلس لتيسير التسليف الزراعي لصغار المزارعين .

ولما كان مجلس الانتاج يعنى اشد العناية بتدعيم الصناعة في مصر وتوفير مقوماتها ، فقد عهد الى لجنة التمويل بدراسة سياسة الائتمان الصناعي واقتراح مآثره بهذا الشأن . فمقدت لجنة التمويل عدة جلسات في ٢٢ ابريل ، ١٣ ، ٢٧ ، ٣١ مايو ١٩٥٣ ، وناقشت اللجنة خلال اجتماعاتها المذكورات المقدمة من وزارة التجارة والصناعة عن سياسة الائتمان الصناعي . كما ناقشت المذكرة التي تقدم بها مدير البنك الصناعي عن « تمويل البنك الصناعي والتوسع في اعماله »

ووضعت لجنة التمويل تقريرها عن سياسة الائتمان الصناعي : اهدافها ووسائلها . ورفعته الى المجلس بتاريخ ٧ يونية ١٩٥٣ لافقراره وقد استعرضت اللجنة في تقريرها التطور التاريخي للدور الذي قامت به الحكومة لتنظيم الائتمان المتصل باغراض التنمية الصناعية ، كما عرض التقرير للدور الخطير الذي يلعبه البنك الصناعي هو المؤسسة التي يتجه اليها النظر اول مايتجه ونحن ندرس تنظيم الائتمان الصناعي، ومن هنا ينبغي ان نوفر له كافة العوامل التي تكفل له اداء رسالته الحقيقية .

وفيما يلي التوصيات التي تضمنها التقرير :

اولا - التسليف والسياسة الصناعية ينبغي ان تدور سياسة التسليف في نطاق السياسة الصناعية العامة التي ترسمها وزارة التجارة والصناعة بمعاونة المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي . فقد ترمي تلك السياسة الى تشجيع التسليف لصناعات معينة بل والى التخفيف من القيود عند الاقتضاء بالنسبة الى التسليف لتلك الصناعات ، كما قد ترمي الى عكس ذلك بالنسبة الى صناعات اخرى يروى ان المصلحة تقضي بعدم تشجيع التوسع فيها . والمفروض ان تنسيق سياسة التسليف مع السياسة الصناعية العامة يتم عن طريق تمثيل الحكومة في مجلس ادارة البنك وعن طريق تيسير التعاون بين مصلحة الصناعة والبنك الصناعي مع العمل على ازالة مايعوق هذا التعاون ومايقضي على اسباب التأخير

ثانيا - التعاون بين البنك الصناعي وغيره يجب اشراك البنوك التجارية والبنك الصناعي والبنك المركزي في عمليات التسليف ، والسبيل لذلك ان البنوك العادية وهي التي تعرف المركز المالي لأرباب الاعمال هي التي تقرر يادى ذي بدء ما اذا كان من المستطاع اجابة الطلب الخاص بالسلفة ثم يرسل الملف الى البنك الصناعي الذي يقرر بدوره مدى امكانية السلفة ومبلغ انطباقها على السياسة الصناعية العامة . وفي هذه الحالة يضمن البنك الصناعي للبنوك التي يتعامل معها رجل الصناعة خصم السند كما

يجوز ان يتحمل في بعض الصور جانبا من التبعة . وهذه السندات التي تحمل امضاءات ثلاثا تكون قابلة لاعادة خصمها من البنك المركزي . وبهذا نضمن اشراك البنوك التجارية في عملية التسليف بطريق التشريع ، ونطمئن الى سلامة التسليف من حيث غرضه ، ويستزيد البنك الصناعي من عملياته دون ان يجمد أمواله ، كما يستفيد أصحاب الصناعات من اتساع نطاق الائتمان ومن نزول سعر الفائدة لان هذا السعر يحدده البنك الصناعي بالاتفاق مع البنك المركزي ويفرض على البنوك الاخرى ولهذا يدعو مجلس الانتاج ممثل البنك الصناعي والبنك المركزي والبنوك التجارية لدراسة هذا النظام والاتفاق على شروطاوضاعه

ثالثا - دعم البنك الصناعي

١ - يستكمل البنك استيلاء القسط الاخير في رأس المال

٢ - تنقل ملكية الاسهم التي في ايدي الافراد (وتبلغ ١٩ ٪ من رأس المال) الى ايدي الحكومة او الهيئات الاخرى ، واذا تقرر ذلك يحسن رفع سعر الفائدة المضمون الى ٥ ٪ مثلا

٣ - للبنك - طبقا لقانون انشائه - ان يصدر سندات في حدود ٧٥ مليون جنيه (أى خمسة امثال رأس المال) ، ويمكن ان تكون كل دفعه في نطاق ١/٤ او ١/٢ مليون جنيه او اكثر على ان تكون الفائدة متناسبة مع سعرها في السوق وطبقا لآجال الاستحقاق مع مراعاة جعل مدة استحقاقها متوافقة مع آجال استحقاق القروض الطويلة او المتوسطة الاجل التي يمنحها البنك

٤ - تنفيذ نص القانون ، اذا دعت الحاجة، بشأن الاقتراض من الحكومة في حدود مليونين من الجنيهات

٥ - تيسير حصول البنك الصناعي على مقدار من العملات الاجنبية من البنك الدولي للانشاء والتعمير

٦ - ينبغي ان يتوسع البنك في الاقتراض لضمان الاتالات والمعاهدات وبطريق الضمان الشخصي وذلك من باب التيسير والتشجيع . ويجب ان يطرح جانب الحذر الشديد او الحرص على الربح . وعلى الحكومة ان تتدخل لسد العجز في ميزانيته اذا ماصيب في بعض الاحيان بخسارة نتيجة التنفيذ السليم المسموح لاهداف السياسة الصناعية العامة . وكذلك يتعين عليه ان يقلل من اقراض الصناعات الكبيرة ، وان يتخلى عن كثير من العمليات التي تضطلع بها البنوك الاخرى كالتسليف على البضائع

٧ - يجب على مصلحة الضرائب المبادرة الى وضع النظام الذي يزيد شكوى البنك الصناعي ورجال الصناعة . ويتعين دعم المصلحة ، كما وكيفيا حتى تضطلع بهذه الوظيفة على الوجه الاكمل .

٨ - يتعين وضع النظام الذي يكفل سرعة اتمام الاجراءات في مصلحة الشهر العقاري ، كما يجب خفض او الغاء الرسوم التي يجري تقاضيها من طالبي السلف الصناعية

٩ - يمكن للبنك الاعلان عن قبول ودائع

لاجل من الشركات والبنوك

١٠ - الابتعاد بقدر الامكان عن تمويل الصناعات الجديدة التي يتسم الطلب على منتجاتها بطابع التقلب الشديد او التي تتطلب تحمل مخاطر شديدة الا اذا كانت ذات صبغة قومية

١١ - زيادة عنصر الكفاية بالبنك . ومن الوسائل المقترحة لذلك :

١ - دعم البنك بالعناصر الفنية اللازمة ، وكذلك العناصر الكتابية والادارية مما تقتضيه حاجة العمل الحالية واحتمالات التوسع

ب - اعاد تنظيم بعض الاقسام او تكوين اقسام جديدة مثل قسم اقتصادي يكون ملما بالحركة الصناعية في البلاد ومتابعا لها ، وقسم للاحصاء ، وثالث فني لدراسة مبلغ سلامة المشروعات التي يطلب السلف من اجلها ومعرفة مدى امكانيه نجاحها ، كما يتسنى لها متابعتها للتأكد من حسن استخدامها للسلفة .

ج - ان يكون للبنك فروع او ممثلون في بعض المناطق الصناعية الرئيسية مثل الاسكندرية والمحلة الكبرى . وفي وسعه كذلك ان يستعين ببعض الخبراء

د - العمل على تحسين النظام الاداري بحيث يصبح مستقلا وبعيدا عن رقابة ديوان المحاسبة

رابعا - تنظيم سوق رأس المال ضرورة سرعة دراسة موضوع تنظيم بورصة الاوراق المالية وانشاء سوق مفتوحة للاوراق المالية ، خاصة وان موضوع سعر الفائدة يشتر مسألة تزيد في اهميتها على مسألة الائتمان الصناعي

وقد عرضت هذه التوصيات على مجلس الانتاج في جلسته المفقودة بتاريخ ٢٠ يونية ١٩٥٣ ، فوافق على المبادئ العامة التي اشتمل عليها التقرير ، كما طلب المجلس الى لجنة التمويل ان تستكمل ابحاثها باعداد مشروعات مفصلة نهائية بعد الاتصال بالمختصين لدراسة امكانيات قبول ضمان القروض باذونات الخزنة التي تصدرها الحكومة تنفيذا لقانون اصلاح الزراعي وقد عقدت لجنة التمويل اجتماعا في ٢١ يوليه ١٩٥٣ ، استعرضت فيه دراستها السابقة مرة اخرى وماقره المجلس من مبادئ وظهر لها ان اهم هذه المبادئ مايلي :

١ - التعاون بين البنك الصناعي والبنوك التجارية ، وهذا يتطلب تنظيما وتشريعا خاصا وقد رأت اللجنة ان الامر من صميم اختصاص اللجنة العليا للائتمان والنقد ، واقترحت حالة الموضوع على وزير المالية ليتولى عرضه على لجنة الائتمان لاتخاذ كسل مايلزم له من اجراءات وتشريعات

٢ - البنك الصناعي والبنك الدولي للانشاء والتعمير : عرضت اللجنة لموضوع التعاون بين البنك الصناعي والبنك الدولي للانشاء والتعمير على غرار ماحدث في تركيا . فقد تكون بنك انهاض الصناعة التركي برأس مال قدره ١٠٤ مليون ليرة تركية ، اشتركت البنوك التركية في ١٢٥٥ مليون ليرة منها ، والبنك المركزي في ١٢٥٥ اخرى ، والبنك الدولي بما يساوي هذين المبلغين ومشروع مارشال بمقدار ٥٤ مليوناً

نشاط مجلس الانتاج القومى

قرارات المجلس الاخيرة

اجتمع مجلس الانتاج القومى فى مساء ٢٨ يولية ١٩٥٣ برئاسة اسيد حسين فهمى رئيس المجلس وبحضور الاعضاء : الدكتور محمد احمد سليم ، والدكتور ابراهيم مذكور ، والدكتور راسد البراوى ، والاسناد محمد محمود ابراهيم ، والعامم يحيى رزق ، والمهندس محمد على حسين ، والبيباشى المهندس محمود يونس ، والمهندس على فتحى ، والبيباشى المهندس سمير حلمى ، والمهندس عبد الرحمن حماده ، والسور يحيى اعلاى ، والاستاذ شلبى صاروفيم

وحضر الاجتماع وزراء الزراعة ، والتجارة والصناعة ، والاسمال ، والمواصلات بالنيابة ، واسب وزير المالية والاقتصاد

واستمر من عدم الحضور الدكتور عبدالرزاق السنهورى واسب الجناح جمال سالم وفيما يلى الموضوعات التى ناقشها المجلس واسرارات التى اخدها :

١ - ناقش المجلس قرارات لجنة التمويل عن سياسته الائتمان الزراعى وافقر توصياتها بهذا اسان بعد ادخال بعض استديلات عليها .

٢ - تناقش المجلس فى التقرير المقدم من الاستاذ شلبى صاروفيم عن تنفيذ سياسته نعيم تقاوى الفصح المنتفحة وانتهى باحالة الموضوع الى لجنة التوسع الزراعى لان للموضوع تفاصيل قد تعطى فرصه مناقشتها الوصول بها الى نتيجة محققة النفع العام

٣ - ابلغ المجلس قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٥ يولية ١٩٥٣ فى شأن انشاء لجنة الطرق بانتظام فى هذا الشأن مع وزيرى المواصلات بالاننداب والاشغال وقد قرر المجلس : تشكيل لجنة لوضع المواصفات والتصميمات الخاصة بالطرق واستيفاء الابحاث التى تؤدى الى احدث الوسائل للرصف او الصيانة ، واسباء اياه من مهندسى مصلحة الطرق لتنفيذ مشروعات الطرق طبقا لتوصيات اللجنة ومواصفاتها على ان ترفع تقاريرها وملاحظاتها لها ، وتشرف اللجنة بالذات او بالواسطة على التنفيذ ، كما ترفع توصياتها الى المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى فيما يتعلق بالقواعد والتعليمات المالية التى تطبق بالنسبة لهذه المشروعات

٤ - بحث المجلس تقرير اللجنة المشكلة لوضع مواصفات مشروع مد خط انابيب لنقل المازوت من السويس الى القاهرة ووافق عليه ، كما تقرر توجيه الدعوة الخاصة به باسم المجلس وان تقوم اللجنة التى وضعت المواصفات ، وهى المشكلة من المهندس محمد على حسين ، والبيباشى المهندس سمير حلمى عضوى المجلس ومدير عام مصلحة السكك الحديدية ومدير عام مصلحة المناجم لشئون الوقود ، بفحص العطاءات التى تقدم

٥ - ناقش المجلس تقرير لجنة التمويل عن مشروعات الائتمان الصناعى وافرها .

٦ - عرض على المجلس مشروع الدعوة الموجهة لانشاء صومعتين لتخزين الحبوب احدهما بالقاهرة والاخرى بالاسكندرية ووافق عليها .

٧ - استعرض المجلس قرارات مجلس ادارة وادى النظرون بجلسة ٢٠ يولية ١٩٥٣ .

- ويشرف المجلس على ادارة الوادى - وقرر ان يعهد الى الدكتور محمد احمد سليم السكرتير العام بالاتصال برئيس مجلس ادارة الوادى لاعداد مذكرة مستوفاة بحقيقة حالة الوادى واوجه نشاطه لتعرض على المجلس فى جلسته المقبلة

لجنة التعدين والبتترول

عقدت لجنة التعدين والبتترول جلسة فى ٢٧ يولية ١٩٥٣ وحضر اجتماع اللجنة وزير التجارة والصناعة . وقد نظرت اللجنة المذكورة المقدمة من القائمقام فتحى رزق عن سياسة تخزين المواد البترولية وانتهت الى الموافقة على التوصيات التى تضمنتها بعد ادخال بعض التعديلات عليها فاصبحت كالآتى :

١ - تكليف كل من مصلحة الوقود ، ومصلحة السكة الحديد ، ومصلحة الميكانيكا والكهرباء ، ومصلحة البلديات مشتركة بتقديم المواصفات النهائية للخزانات المطلوبة معززة ذلك بالتكاليف النهائية

٢ - تكليف وزارة المواصلات بسرعة تسليم اراضى منطقة المكس للشركات للبدء فوراً فى انشاء المستودعات

٣ - تكليف مصلحة الموانئ والمناظر باجراء الاستيلاء على الاراضى التى تقرر نزع ملكيتها من الاهالى فوراً

٤ - تركيز منح الرخص فى مصلحة واحدة هى مصلحة الرخص وتمثل فيها الادارات المختلفة حسب اختصاصاتها مع سرعة البت طلبات الشركات التى لديها حتى يمكنها البدء فى زيادة مستودعاتها

٥ - الموافقة على اعتماد مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنية المطاوب لمشروع تحويل السكة الحديد بمنطقة البترول الجديدة بالمكس والبدء فيه حالا

٦ - تكليف المصانع الكبيرة بان تعمل على تخزين مايكفيها من المازوت لمدة شهرين على الاقل

وعهدت اللجنة الى القائمقام فتحى رزق باعداد الارقام والبيانات الخاصة بتخزين المواد البترولية فى مختلف جهات القطر لمدة متفاوتة وناقشت اللجنة بعد ذلك الاقتراح المقدم من بعض الممولين بشأن انشاء شركة لنقل البترول الخام المستورد مما يمكن البلاد من توفير العملة الصعبة داخل البلاد ، وقررت اللجنة ان يعال الاقتراح الى وزارة التجارة والصناعة لدراسته وابداء الراى فيه .

لجنة التوسع الزراعى

اجتمعت لجنة التوسع الزراعى يوم ١٩ اغسطس ١٩٥٣ وحضر الاجتماع الدكتور عبد الرزاق صدقى وزير الزراعة كما شهد وكيل وزارة الزراعة وبعض خبائها

ناقشت اللجنة تقرير اللجنة التى سبق تشكيلها لدراسة موضوع استيراد الذرة الهجين كعلاج سريع لمواجهة العجز فى انتاج الحبوب بمصر ، كما استعرضت مذكرة وزارة الزراعة بهذا الشأن واشتراطاتها فى التقاوى المستوردة لمنع تسرب الامراض . واخيرا تقرر ان يعهد الى وزارة الزراعة فى اعداد مذكرة بامكانيات الوزارة بشأن مراقبة الاراضى الزراعية التى تستخدم هذه التقاوى . كما تقرر تكليف وزارة الزراعة ايضا باعداد الاسس الفنية التى تشترطها الوزارة فى الشركات التى تتقدم للقيام بهذا العمل

ثم استعرضت اللجنة التقرير المقدم من وزارة الاشغال العمومية عن تقدم سير العمل لغاية ٣١ يولية ١٩٥٣ ببرنامج التوسع الزراعى السابق اعتماده من المجلس والذى تشرف الوزارة على تنفيذه . ويتضمن التقرير بيان عن الاعمال التى تمت لغاية التاريخ المذكور وتشمل الاعمال المدنية بمناطق شرق الدلتا ووسطها ومنطقة ترعة الاسماعيلية وترعة النوبارية وامتدادها

وترعة ايبس وسير العمل بتحويل حياض مركز ابنوب بالوجه القبلى الى الرى المزودج وكذلك الاعمال الميكانيكية التى تقوم بها مصلحة الميكانيكا والكهرباء الخاصة بانشاء محطات طلبات لرفع مياه الصرف الصالحة للرى فى محطات الوادى وحانوت وادكو وانشاء محطتى طلبات صرف شرق المنوفية والدشوى .

ثم نظرت اللجنة فى اختيار باقى المساحة التى سيشملها برنامج الاصلاح والتعمير الريفى طبقا للاتفاقية المصرية الامريكية ، وتقرر اختيار منطقة قوته فى غرب الفيوم لاستصلاح وتعمير مساحة قدرت بحوالى ١٣٠٠٠ فدان . ومما يذكر ان هذه المنطقة كانت تزرع فى الماضى ، كما اثبتت التجارب جودة تربتها فضلا عن سهولة ريها ربا مستديما بالاضافة الى قربها من العمران مما يسهل امر استصلاحها وتعميرها .

لجنة التوسع الصناعى

انعقدت لجنة التوسع الصناعى فى يوم ١١ اغسطس ١٩٥٣ .

استعرضت اللجنة موضوع استغلال المخلفات الزراعية فى صناعة السيليلوز . وتقدر كمية المخلفات الزراعية سنويا بحوالى ٧٧٩٨٠٠٠ طن يبلغ مقدار السيليلوز الممكن استخلاصه منها حوالى ٣٢٥٠٠٠ طن . ويعتبر السيليلوز من المواد الهامة التى تقوم عليها عدة صناعات مثل صناعة الورق والحزير الصناعى والمفرقات وبعض انواع البلاستيك

وقد تقرر ان يعهد الى الدكتور راشد البراوى بالاتصال بالمختصين فى هذا الموضوع ووضع تقرير عن مدى نجاح هذه الصناعة فى مصر .

ثم عرضت اللجنة للاقتراح المقدم من المهندس جيوفانى كليركو الخبير فى اعمال النسيج والذى يطالب بانشاء مصنع يتكلف ٤٠٠٠٠٠ جنية لصنع القטיפه من القطن المصرى . وقد تقرر احالة هذا المشروع لاتحاد الصناعات لدراسته وافادة المجلس برأيه فيه .

وتناقشت اللجنة فى الطلب الخاص بمنع استيراد طلبات المياه من الخارج . وتبلغ قيمة الاستوردناه فى عام ١٩٥٢ من الطلبات كالاتى :

طلبات تدار آليا ١٧٤٢ ر٠٢١ ر٠

طلبات تدار باليد ٣١٣٢٧ ر٠

كيغان ظهر للمواسير ١٢٨ ر٠٧٤٦

ويستند اصحاب هذا الطلب فى طلبهم هذا الى ان الانتاج المحلى يستطيع ان يسد حاجة السوق ، وان الصناعة المصرية اصبحت تضارع فى جودتها ما يستورد من الخارج

وقد تقرر ان يكلف البكباشى المهندس محمود يونس باعداد تقرير عن هذه الصناعة فى مصر ومقومات نجاحها

وبحث المجلس فى المذكرة الواردة من الادارة العامة لشئون المالية والاقتصادية لوزارة المالية الخاصة بالطلب الذى تقدمت به احدى الشركات المصرية باقتراح انشاء شركة مساهمة مصرية يكون القرض منها زراعة نبات السيزال واستخدام اليافه فى صناعة الخبال والابسطة والاكياس اللازمة لتعبئة القطن وغيرها . ويقدر رأس مال هذه الشركة بمبلغ ٢٥٠٠٠٠٠ . ومما هو جدير بالذكر ان زراعة السيزال قد نجحت فى مصر كما اثبتت ذلك التجارب التى اجرتها وزارة الزراعة ، ويقدر البعض بان انسب مكان لزراعته هو وادى النظرون

وقد عهد الى الدكتور راشد البراوى فى دراسة هذا الموضوع من كافة نواحيه الزراعية والصناعية تمهيدا لاتخاذ مآتراه اللجنة بشأنه

شهرة المنشأة التجارية

كيفية اقسام شهرة المحل

١٠٠٠ جنيه وبذلك يكون ما اضيف الى حقوق كل من « أ ، ب » هو :
٥٠٠ جنيه التي اضيفت الى حساب كل منهما الجارى عند دخول « ح »

١٠٠٠ جنيه التي اضيفت الى حساب رأسمالها عند دخول « ع »
الجملة ١٥٠٠ جنيه وهو نفس ما اضيف الى حساب رأسمالها فى الحالة الثانية .

(٢) حالة وجود حساب لشهرة المحل فى دفاتر الشركة :

وفى هذه الحالة اما ان تظل قيمة الشهرة باقية فيدفع الشريك حصته فيها او لا يدفعها وفى هذه الحالة تكون المعالجة عادية كما حدث فى الحالة السابقة ، واما ان تقدر قيمة الشهرة بأقل او اكثر من قيمتها الواردة بالدفاتر وفى هذه الحالة يمكن اثبات التعديل المتفق على اجرائه فى قيمة الشهرة بتوسيط حساب اعادة التقدير كما يحدث عند تعديل قيمة باقى الاصول . الا انه اذا كان التقدير بالزيادة و رغب الشركاء فى عدم توسيط حساب اعادة التقدير فانه يتبع بخصوص الزيادة فى قيمة الشهرة ماسبق ان ذكرناه فى حالة عدم وجود حساب للشهرة فى الدفاتر ، فاذا مادفع الشريك الجديد حصته فى قيمة الزيادة جعل حساب الصندوق او البنك مدينا وحسابات رؤوس الاموال او الحسابات الجارية للشركاء الاصليين دائنة ، او لم تقيد اصلا فى الدفاتر اذا نفذ الاتفاق بصفة شخصية بين الشريك الجديد والشركاء الاصليين . واذا لم يدفع حصته فيها عليت قيمة الشهرة الظاهرة بالدفاتر بكامل قيمة الزيادة كما عليت رؤوس الاموال للشركاء الاصليين بمقدار حصة كل منهم فى هذه الزيادة

ويلاحظ اننا لم نتكلم الا عن الزيادة فى قيمة الشهرة دون القيمة الاصلية لها وقد يتطرق الى الذهن ان هذا يعنى الا يدفع الشريك الجديد حصته فى القيمة الاصلية للشهرة . الواقع ان الشريك الجديد سيدفع حصته فى

فى قيمة الشهرة يفتح حساب لها يجعل مدينا بكامل قيمتها المقدرة وتعلى رؤوس أموال الشركاء الاصليين بقيمة الشهرة كاملة كل بما يخصه فيها . والسبب فى ذلك هو ان الشركة القديمة تعتبر كأنها باعت للشركة الجديدة كل أصولها ومن بينها الشهرة ولتوضح ذلك بمثال عددي فنقول :

« أ ، ب » شريكان يقتسمان الارباح والخسائر بالتساوى وقد اراد « ح » ان ينضم اليهما بصفة شريك ثالث على ان يقتسما الارباح بالتساوى ايضا ، وقد قدرت قيمة شهرة المحل بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه تكون المعالجة كما يلى :

(اولا) اذا دفع الشريك « ح » حصته فى الشهرة كان مقدار ما سيدفعه هو ثلث قيمتها أى ١٠٠٠ جنيه يجعل به حساب البنك او الصندوق مدينا والحساب الجارى او رأس المال لكل من الشريكين « أ ، ب » دائنا بمبلغ ٥٠٠ جنيه ، ولا يفتح حساب للشهرة (ثانيا) اذا لم يدفع الشريك « ح » حصته فيها فيفتح لها حساب يجعل مدينا بمبلغ الشهرة كلها وهو ٣٠٠٠ جنيه ويجعل حساب رأسمال كل من الشريكين « أ ، ب » دائنا بمبلغ ١٥٠٠ جنيه

قد يتبادر الى الذهن ان هناك فرقا بين الطريقتين بخصوص الاستفادة من قيمة الشهرة ، والواقع ان لافرق هناك ، ولايات ذلك نقول بأنه اذا فرض بعدمدة أن اراد شريك رابع « د » الانضمام الى هذه الشركة وقدرت الشهرة بنفس القيمة وكان الحل الذى اتبع بين الشركاء « أ ، ب ، د » عند دخول « ح » هو الحل الاول . ولم يدفع « د » حصته فيها فانه فى هذه الحالة يفتح حساب للشهرة يجعل مدينا بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه ويجعل حساب رأسمالها عند دخول « د » الثلاثة « أ ، ب ، ح » دائنا بمبلغ

لما كانت شهرة المحل ناشئة من الارباح الزائدة عن الارباح العادية ، لهذا فان توزيعها بين الشركاء يكون بنفس نسبة توزيع الارباح والخسائر ونورد فيما يلى الحالات المختلفة التى تنشأ عند تقدير الشهرة وكيفية معالجة ذلك فى حسابات الشركاء او فى دفاتر الشركة .

(اولا) حالة انضمام شريك للشركة :

ويتفرع عن هذه الحالة فرضان :

١ - فرض عدم وجود حساب لشهرة المحل فى دفاتر الشركة .

٢ - فرض وجود حساب لشهرة المحل فى دفاترها

(ا) عدم وجود حساب لشهرة المحل فى دفاتر الشركة :

اذا ما انضم شريك جديد لشركة قديمة فيكون امام الشركاء الاصليين احد امرين : فاما ان يدفع الشريك الجديد مبلغا مساويا لقيمة نصيبه من شهرة المحل ، واما ان لا يدفع شيئا ففى حالة دفع الشريك لحصته نجعل حساب البنك (اذا كان الدفع عن طريقه) او حساب الصندوق مدينا ونجعل رؤوس أموال الشركاء الاصليين دائنة وذلك اذا اشترطنا بقاء المبلغ المدفوع مستثمرا فى اعمال الشركة ، واذا لم يشترط ذلك يكون الطرف الدائن فى هذه العملية هو الحسابات الجارية للشركاء الاصليين ، وذلك كى يكون لهم الحق فى سحب هذا المبلغ متى ارادوا .

وفى هذه الحالة لا يظهر حساب للشهرة لان مادفع لم يكن قيمة الشهرة بل كان جزءا منها يساوى حصة الشريك المنضم . وقد ينفذ الاتفاق فى هذه الحالة بصفة شخصية بين الشركاء الاصليين والشريك الجديد فلا يقيد شيء اصلا بالدفاتر ويستلم كل شريك اصى حصته نقدا دون توسيط حساب الصندوق او البنك وفى حالة عدم دفع الشريك لحصته

بالفرق والعكس بالعكس ، الا انه قد يرغب الشركاء في حالة تقديرها بالزيادة في معالجتها دون توسط حساب إعادة التقدير وعندئذ يتبع بخصوص الزيادة فقط ماسبق أن ذكرناه من طرق للمعالجة بالنسبة للشهرة نفسها عند عدم وجود حساب لها بالدفاتر (يتبع) ت . أ .

(٢) حالة وجود حساب لشهرة المحل : وفي هذه الحالة ينطبق على الشهرة ما ينطبق على أى أصل آخر بخصوص إعادة التقدير ، فإذا قدرت الشهرة بأقل من قيمتها بالدفاتر جعل حساب إعادة التقدير مدينا وحسابها دائنا

قيمة الشهرة كاملة . اما حصته في القيمة الاصلية فإنه سيدفع قيمتها طبقا ضمن مايدفعه نظير حصته في باقى الاصول ولهذا لم نتكلم الا عن الزيادة فقط .

حالة عجز الشريك المنضم عن دفع نصيبه في قيمة الشهرة : وفي هذه الحالة يمكن للشركاء الاصليين الالتجاء الى تطبيق طريقة زيادة رؤوس أموالهم بكامل قيمة الشهرة وفتح حساب لها ، أو أن يجعلوا حساب الشريك الجديد مدينا بقيمة حصته وحساباتهم الجارية دائنة ، وقد يتفقون معه على دفع فوائد نظير هذا الدين أو لا يتفقون ، وعلى العموم قد يتخذ الشركاء في هذه الحالة حولا أخرى يرونها مناسبة

ثانيا - حالة انفصال أو خروج الشريك :

والانفصال يكون عادة بسبب رغبة الشريك نفسه في هذا الانفصال أو لوفاة الشريك ويتبع ماينأتى :

(١) حالة عدم وجود حساب لشهرة المحل :

ويتبع في هذه الحالة واحد من الحلول الآتية :

(أ) أن يفتح حساب يجعل مدينا بكامل قيمة الشهرة وأن تجعل رؤوس أموال الشركاء دائنة بها كل بما يخصه منها بنسبة توزيع الارباح ، وبذلك تظهر شهرة المحل بكامل قيمتها بالميزانية .

(ب) أن يفتح حساب يجعل مدينا فقط بمقدار حصة الشريك المنفصل أو الخارج أو المتوفى في الشهرة وأن يجعل حساب رأسمال هذا الشريك دائنا بهذا القدر ، وبهذه الطريقة يتلافى باقى الشركاء تلبية رؤوس أموالهم بمبالغ سيعملون في المستقبل على تخفيضها أو استهلاكها .

وتظهر الشهرة في الميزانية بقيمة هذا الجزء فقط ، ولذا يجب أن تدرج بها وبالدفاتر ملاحظة تشير الى أن هذه القيمة هي عن نصيب الشريك الخارج وليست عن كامل قيمة الشهرة

(ح) ألا يفتح حساب للشهرة أصلا ويكتفى بأثبات حق الشريك المنفصل بأن يجعل حساب رأسماله دائنا بقيمة حصته في الشهرة وحسابات رؤوس أموال باقى الشركاء مدينة كل بما يخصه من نصيب الشريك المنفصل . وتعتبر هذه الطريقة بمثابة شراء باقى الشركاء لحصة الشريك الخارج في الشهرة .

بتروليات

في خلال الاشهر الثلاثة الاخيرة قدرها ١١ مليون جنيه مقابل ٧٥٠ من ملايين الجنيهات عن المدة المقابلة من العام الماضى

ويقدر الخبراء ايراد الحكومة للعام الذى ينتهى فى شهر مارس ١٩٥٤ بحوالى ٦٠ مليون دولار

انتاج الكويت يزيد على الانتاج

السعودى

في بيان أذاعه مكتب استعلامات الزيت في لندن ، ان الكويت فاقت في انتاجها في خلال النصف الاول من العام الحالى انتاج المملكة العربية السعودية ، وان كانت نسبة الزيادة صغيرة جدا

وبذلك أصبحت الكويت الدولة الاولى المنتجة للزيت في الشرق الاوسط ، تليها المملكة العربية السعودية ثم العراق .

هذا وقد أنتج الشرق الاوسط في النصف الاول من العام الحالى ٥٩ مليون طن من الزيت الخام مقابل ٥٠٠٠٠٠٠ ٥٠٠٠٠ طن في المدة المماثلة من العام الماضى

بئر جديدة للزيت في باكستان

افتتح السيد غلام محمد الحاكم العام للباكستان عملية حفر بئر جديدة للزيت في بلوچستان

وألقى بهذه المناسبة خطابا قال فيه : ان الزيت هو عصب الحياة للاقتصاد الدولى ، وله في الوقت الحاضر منزلة خاصة للباكستان لافتقار البلاد الى الاصناف الجيدة من الفحم .

وأعرب الحاكم العام عن اغتباطه لكشف مصادر جديدة للزيت في باكستان

ومما يذكر في هذا الصدد أن عدد الامتيازات التى منحت للتنقيب عن الزيت في باكستان منذ عام ١٩٤٩ بلغ ٣٤ امتيازاً . وزاد انتاج الزيت هناك من ٣٣٤ ألف برميل في عام ١٩٤٧ الى ١٢٤٠٠٠٠ برميل في العام الماضى

زيت العراق

فرغ الجيولوجيون في شركة نفط البصرة من تحديد منطقة الحفر في « هور الحمار » وبدأوا يثبتون أجهزة الحفر في منطقة تغمرها مياه المستنقعات .

وتدل الظواهر على أن هذه المنطقة غنية بالزيت

هذا وتستخدم في أعمال الحفر واستنباط الزيت الآن أحدث الطرق والاجهزة

ايراد حكومة العراق من الزيت

وتطرد ايرادات حكومة العراق من الزيت زيادة ، فقد تلقت الحكومة أخيرا دفعة أولى عن الزيت المستخرج

بنك مصر

البنك الذى فقه الفقه المصرى
وعاشها فى الاستقلال والاقتصاد
منشئ صناعتها القومية
مؤسس شركاتها الكبيرة

التجارة والاقتصاد ... والقضاء

أحكام ومبادئ جديدة في شؤون الضرائب

درجة الدعوى بحالتها التي كانت بالنسبة لما رفع عند الاستئناف .. فهو لا يغير من القواعد القانونية المتعلقة بالأحكام الموضوعية للآليات. واذن فمتى كان الممول الطاعن هو الذى نازع فى تقدير اللجنة لأرباحه فان الحكم المطعون فيه أذ القى عليه عبء اثبات ما يخالف هذا القرار يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً (القضية رقم ١٨٨ لسنة ١٩ قضائية - محكمة النقض)

المبدأ

ان القرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ اذ نص على أنه « لأجل استعمال الحق المخول بمقتضى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدلة بالمادة الثانية من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ للممولين الذين ليست لهم حسابات منتظمة - ينبغى - ان يقدم الممول الى مأمورية الضرائب الواقع بدائرة اختصاصها مركز أعماله طلباً موضحاً به الطريقة التى اختارها .. » وذلك فى ميعاد لا يتجاوز آخر مارس سنة ١٩٤٤ بالنسبة للممولين الذين أخطرتهم مصلحة الضرائب قبل تاريخ نشر هذا القرار بالجريدة الرسمية بتقدير اعتماد أرباحهم عن سنة ١٩٣٩ او عن السنة المالية المنتهية فى خلالها .. اذ نص على ذلك فقد دل على ان المقصود بالاحذار المشار اليه هو ان يكون الممول على بينة من تقدير أرباحه عن سنة ١٩٣٩ تقديراً نهائياً لا طعن فيه بحيث يعتبر حكمها حكم الأرباح المعتمدة وذلك لكى يتسنى له استعمال حقه فى اختيار إحدى الطريقتين اللتين خول حق اختيار احدهما لتكون اساساً لتقدير أرباحه الاستثنائية وفقاً للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ واذن فمتى كان الواقع فى الدعوى هو ان الاخطار الذى أرسل الى الطاعن فى ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ انما حصل عن قرار لجنة تقدير الضرائب لأرباحه العادية عن سنة ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤١ وهو تقدير

لحقيقة الواقع ، والا فقد اجازت الفقرة الاخيرة من المادة المذكورة لمصلحة الضرائب ان تحدد إيرادات الممول بطريقة التقدير ، وعند خلاف يرفع الامر الى لجنة التقدير لتفصل

للمتاضى

أحمد محمد صافى

فى المسائل المختلف عليها .. وذلك على ضوء الاقرارات والبيانات التى يقدمها الممول وملاحظات مصلحة الضرائب وفقاً لنص المادتين ٥٢ و ٥٣ من القانون المشار اليه .. فاذا طعن الممول او مصلحة الضرائب فى تقدير اللجنة امام المحاكم كان لها السلطة فى اعتماد أوراق الممول ودفاتره او اطراحها اذا لم تطمئن اليها .. واذن فمتى كانت المحكمة اذ لم تعمل على بيانات دفاتر الممول فى اثبات أرباحه لعدم اطمئنانها الى صحة البيانات الواردة بها ولعدم تقديمه المستندات المؤيدة لها واذ هى لم تعتمد تقدير الخبير المعين من محكمة أول درجة لأرباح الممول قد استندت الى اسباب مسوغة لقضائها وكانت غير ملزمة بنذب خبر آخر فى الدعوى .. كما كانت قد اقتنعت بصحة قرار لجنة التقدير فى هذا الشأن .. فانها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً .

٤ - ان المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . التى كانت سارية وقت صدور الحكم المطعون فيه . اذ خولت لمصلحة الضرائب وللممول الطعن فى قرار لجنة التقدير امام المحكمة الابتدائية . نصت على ان عبء الاثبات يقع على الطرف الذى تخالف طلباته قرار اللجنة .. وهذه القاعدة تسرى على الطعن فى مرحلته الابتدائية والاستئنافية .. لأن رفع الاستئناف ينقل الى المحكمة ثانياً

١ - ان المادة ٩٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - التى كانت سارية وقت رفع استئناف مصلحة الضرائب - نصت على ان الاستئناف يرفع من الممول او من المصلحة ، ثم ابانت المادة ١٠٢ من القانون المذكور قصد الشارع من عبارة مصلحة الضرائب فى المادة السابقة ، فنصت على ان المقصود بها وزارة المالية والمصالح او الموظفون الذين يعهد اليهم بمقتضى القوانين والمراسيم واللوائح بتنفيذ هذا القانون .. ولما كان مأمور الضرائب والمدير المحلى هما من هؤلاء الموظفين المنوط بهم تنفيذه كما يتبين من نصوص اللائحة التنفيذية الصادرة فى ٧ من فبراير سنة ١٩٣٩ فانه يكون لهما حق تمثيل مصلحة الضرائب فى التقاضى لا فرق فى ذلك بينهما وبين المدير العام للمصلحة المذكورة .. وعلى ذلك فالحكم القاضى بقبول الاستئناف المرفوع منهما غير مخالف للقانون .

٢ - اذا كانت المحكمة للدالة السابقة التى اوردتها قد استخلصت من الوقائع المطروحة عليها فى حدود سلطتها الموضوعية ان صلة الممول بالشركة التى يتعامل معها ليست صلة مستخدم او اجير .. بل كان وكيل بالعمولة فى تصريف منتجاتها .. ورتبت على هذا النظر ان ما كان يتقاضاه منها يعتبر ربحاً تجارياً تسرى عليه ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وفقاً لنص الفقرة الخامسة من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فانها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً .

٣ - انه وان كان الاصل فى تقدير أرباح الممول ان يكون على اساس أوراقه وحساباته وفقاً للفقرة الاولى من المادة ٤٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .. الا انه يشترط لتطبيق هذه الفقرة ان يكون الثابت بأوراق الممول وحساباته مطابقاً

الشركة التي يمثلها قد أقام قضاؤه على ما يثبت له من تقرير خبير الدعوى أن القيد في دفاتر الشركة لا غبار عليه فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون فيتعين نقضه .
(القضية رقم ٣١ لسنة ٢٠ قضائية - محكمة النقض)

أحمد حمدي حافظ : قاض

من اجازة الاتفاق فيما بين الممول والمصلحة وهو أن يستقر بينهما الوضع نهائيا فيما يتعلق بوعاء الضريبة ومقدارها اذ هذا الاستقرار من المصلحة العامة ، واذن فمتى كان الحكم المطعون فيه اذ أهدر الاتفاق الذي ارتضاه المطعون عليه بالموافقة على تقدير مأمور الضرائب لارباح

لم يقبله الممول وطعن فيه وكان من الجائز أن لا يفصل نهائيا في طعنه الا بعد نشر القرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ فلا يصح أن يعتبر اخطاره هو الاخطار المقصود في القرار سالف الذكر بحيث ينبني عليه وجوب استعمال حقه في اختيار رقم المقارنة قبل آخر مارس سنة ١٩٤٤ والا حددت ارباحه الاستثنائية تحديدا حكما على اساس مايزيد على ١٢ في المائة من رأس المال المستثمر في المنشأة . . ولما كانت مصلحة الضرائب لم تقدم ما يثبت انها اخطرت الممول الطاعن برقم ارباحه عن سنة ١٩٣٩ بعد أن أصبح تقديرها نهائيا غير قابل للطعن فيه فان حقه في الاختيار يبقى قائما وفقا للمادة الثالثة فقرة ثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى على خلاف ذلك قد خالف القانون مما يستوجب نقضه (القضية رقم ١٨ سنة ٢٠ قضائية - محكمة النقض)

المبدأ

إذا كانت مصلحة الضرائب قد اعتمدت في سنوات سابقة دفاتر الممول وحساباته وربطت على أساسها الضريبة المستحقة عليه فان هذا لا يمنعها اذا هي لم تطمئن اليها في سنة تالية من ان تطرحها وتحدد ارباحه بطريقة التقدير اذ ان هذا من حقها بصريح نص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، فان لم يقبل الممول هذا التقدير عرض الامر على لجنة التقدير ومن بعدها على المحكمة التي يدخل في اختصاصها محل اقامة الممول اذا طعن امامها في قرار اللجنة وبذلك تتاح له فرصة اثبات مطابقة دفاتره وحساباته للواقع وعلى أساسها يحدد وعاء الضريبة فان هو لم يسلك هذا الطريق وقبل التقدير الذي أجرته المصلحة فانه يكون بقبوله قد عقد معها اتفاقا لا يحل له ان يتحلل منه مالم يثبت وجود شائبة شابته رضاه وقت انعقاده أو انه وقع مخالفا للنظام العام ، ولا يعتبر من الشوائب التي تعيب هذا الاتفاق أن يثبت بعد انعقاده مطابقة دفاتر الممول وحساباته للواقع اذ لو صح اعتبار هذا الامر كذلك لفات الغرض الذي قصد اليه الشارع

رأى في سياسة مصر القطنية للورد لا تيمير في الجمعية العمومية للبنك العثماني

« فقد أدى الكساد العالمي الشديد الذي ساد سوق المنسوجات - في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا والدول الاخرى تحتزن كميات كبيرة من القطن - الى استحالة بيع جزء كبير من محصول القطن المصري . نظرا لان الفزاليين الاجانب قد توقفوا عن الشراء . وكانت هناك عوامل أخرى زادت من صعوبة الحالة في مصر . من بينها جودة محصول القطن الامريكي ودخول بلاد منتجة أخرى في الاسواق العالمية كمنافسة جديدة لمصر » .

ثم قال لورد لا تيمير وهو يتطلع الى المستقبل « ان الصعوبات الحالية التي تواجهها مصر ينبغي ان لا تحجب مشكلتها الرئيسية الدائمة . ونعني بها زيادة انتاجها الزراعي لاطعام سكانها الذين يتزايدون بصورة لا مثيل لها . ولكن هذا ينبغي ان يتم دون تخفيض جدي لانتاجها من القطن والامر الحيوي ليس هو تحسين وسائل الزراعة فحسب بل والتوسع الزراعي أيضا .

وهناك الآن عدد من المشروعات الهامة التي تتطلب مصروفات رأسمالية كبيرة من بينها عدة مشروعات خاصة بخزن المياه وري مزيد من الاراضي القاحلة الآن وتحويلها الى اراضي القاحلة الآن وتحويلها الى اراض زراعية مثمرة . الى أن قال « أن مصر ستواجه مستقبلها بثقة واطمئنان عندما تنفذ بعض هذه المشروعات او مايمثلها الامر الذي سيتم دون ريب بعودة الاستقرار الاقتصادي للبلاد »

ادلي لورد لا تيمير بتعليقات هامة جديدة على مسألة القطن المصري في خطابه الذي لقيه بلندن هذا الاسبوع في الاجتماع السنوي للبنك العثماني فقد قال وهو يستعرض الحالة في الشرق الاوسط أن الفضل الاكبر يعود الى الحكومة المصرية الحاضرة في المحافظة على القانون والنظام وان « جهودا قد بذلت لتخفيف الضرر الذي أصاب اقتصاديات البلاد نتيجة للمضاربات التي جرت في سوق القطن خلال السنين الأخيرة » واستطرد لورد لا تيمير قائلا - : « ان رخاء مصر يرتبط ارتباطا وثيقا بانتاج القطن وبيعه . وانه لمن سوء حظ الحكومة الحاضرة ان اسعار القطن العالمية كانت آخذة في الهبوط بسرعة في الوقت الذي اضطلعت فيه هذه الحكومة بمقاييد الحكم » .

التعامل في النقد الاجنبي في سوريا

صرح مكتب النقد الاجنبي السوري للمصدرين السوريين بأن يبيعوا حصيلة صادراتهم من العملات الأجنبية بيبعا آجلا ، وجاء هذا الترخيص حتى يتمكن هؤلاء المصدرون من تفادي الوسطاء اللبنانيين في تمويل صادراتهم ، وكذلك لتفادي اخطار تقلبات سوق الصرف الاجنبي خلال الفترة بين عقد اتفاق التصدير وموعد استلام القيمة . هذا ، وسيمكن لهؤلاء المصدرين ان يبيعوا النقد الاجنبي الذي يملكونه بيبعا آجلا الى البنوك الموجودة في سوريا جميعها .

لناحية عقد لاتفاق التجارى بين مصر ويوغسلافيا : الامكانيات المعدنية والموارد الخام فى يوغسلافيا

بعضها يستغل فعلا والبعض الآخر فى طريقه الى الاستغلال .

والحديد الخام معدن معروف فى يوغسلافيا من قديم ، وكان استثماره يتم قبلا وفقا لطرق فطرية اولية كما كان يصهر فى افران بدائية .

ولكن المقادير التى كان يتم انتاجها من الحديد الخام كانت قليلة بحيث لم يكن يستطيع الاكتفاء بها فى الاضطلاع بأعباء الصناعة الحديثة .

وكشفت بعد ذلك عروق حديد

خام بكميات كبيرة فى وسط

يوغسلافيا ، تمتد من بتروفا

وزرنجسكاجورا فى كرواتيا صوب

الجنوب الشرقى . وتقع عروق اخرى

فى البوسنة .

وثمة معادن اخرى يتم استخراجها

فى يوغسلافيا مثل :

الكروم ، وهو موفور فى مقدونيا

وجنوب الصرب والبوسنة .

وثرثرة يوغسلافيا من الكروم لاتدانيها

ثرثرة اى بلد آخر فى العالم .

والمنجنيز ، ويوجد فى اماكن شتى

ولا سيما فى البوسنة وجنوب غرب

الصرب وسلوفينيا . واكبر منجم

للمنجنيز يقع فى البوسنة .

والوليدنم ، وهو معدن نادر فى

اوربا . وقد اشتمل مشروع السنوات

الخمس على برامج لاستنباطه بعد

طول هجر ، وهو يوجد فى جنوب

الصرب .

والنحاس الخام ، واكبر مكانه

فى شمال شرق الصرب وفى جنوب

غربها . ومناجم «بور» و «مجدنيك»

هى اكبر مناجم النحاس اليوغسلافى

ولها شهرة عالمية . وقد انشئت

بجوار هذه المناجم افران صهر كبيرة ،

كما يتم بناء مصنع حديث كبير

لالواح النحاس بالقرب من «تيتوفو»

والرصاص ، وهو موفور فى

يوغسلافيا منذ اقدم العصور .

واكبر مناجم فى جنوب الصرب

ومقدونيا وسلوفينيا والبوسنة

ومونتيجرو .

ومن المعادن الاخرى التى توجد

فى يوغسلافيا الانثيمون والزئبق والملح

والاسبستوس والبوكسيت

ومواد البناء الاولى والجير

استثمار منحدرات الماء فى يوغسلافيا

لتوليد الطاقة الكهربائية ، فمجارى

الانهر تجتاز مناطق جبلية كثيرة تنشئ

منحدرات ومساقط يمكن منها

توليد الكهرباء . وليس فى يوغسلافيا

منطقة واحدة خالية من جبال تصل

مرتفعاتها الى ألفى متر .

وهناك عامل موات آخر لتوليد

الطاقة من مساقط الماء ، هو كثرة

هطل المطر ولا سيما فى المناطق

الجبلية فى سلوفينيا وغرب كرواتيا

والبوسنة وهرزجوفينا ومونتيجرو

ويتفاوت منسوب المطر فى هذه

المناطق بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ ملليمتر

فى السنة بل قد يزيد على ذلك .

وفى منطقة غرب مونتيجرو والمناطق

المجاورة لها يزيد منسوب المطر على

٣ آلاف ملليمتر فى العام . وفى

« كركفيس » يصل منسوب المطر

الى ٥٠٥٦ ملليمتر فى السنة وهو

رقم قياسى لا فى يوغسلافيا وحدها ،

بل فيها وفى اوروبا كذلك .

وهذا المطر المتدفق يزود الانهر

فى يوغسلافيا بوارد مستمر من الماء ،

هاطلا من أعلى سفوح الجبال الى

الادوية العميقة ، مكونا مساقط

تصلح لتوليد الكهرباء .

والاحصاءات المتاحة تدل على أن

موارد الطاقة المولدة من مساقط الماء

تبلغ فى جملتها اليوم نحو ١٢ مليون

كيلووات . ومن هذا القدر يستطيع

استثمار نحو ٩١٠٠٠٠٠ كيلووات

تنتج فى الصناعة انتاجا يقدر بنحو

٤٠٠٠٠ مليون كيلووات - ساعة فى

السنة .

وقد انشئت على الانهر اليوغسلافية

محطات لتوليد الكهرباء

وفى يوغسلافيا مقادير موفورة

من انواع الحديد الخام ، منها انواع

نادرة الوجود فى العالم والمقادير التى

تنتج بها هذه المواد تزيد عن حاجة

الاستهلاك المحلى فيتجتم اصدارها

الى الخارج .

واهم مناطق الحديد الخام تقع

فى المنطقة الجبلية المتوسطة فى

سلوفينيا وفى شمال غرب مقدونيا

وفى الجنوب الغربى . غير أن مناجم

الحديد موزعة فى سائر أنحاء البلاد ،

عقدت أخيرا معاهدة تجارية بين

مصر ويوغسلافيا لتنشيط التعاون

الاقتصادى بين الدولتين . ولما كانت

يوغسلافيا ذات ثراء طائل فى مواردها

الطبيعية والصناعية فقد رأينا أن

نورد هنا طرفا من هذه الناحية .

ليس فى يوغسلافيا فحم اسود

من مخلفات العصر الكربونى كما هو

الحال فى بريطانيا وبلجيكا والروور

وشلزفيج ودونباس ، بل فيها كميات

كبيرة من الفحم البنى اللون

والليجنيت . والاحصاءات الرسمية

تدل على أن انتاج الفحم السنوى

يتألف من نسبة صغيرة تتفاوت بين

٨ و ١٠ فى المائة من الفحم الاسود ،

و ٢٠ فى المائة من الليجنيت و ٧٠ فى

او ٧٢ فى المائة من الفحم البنى . ويوجد

الفحم الاسود بمقادير قليلة جدا

فى الجزء الشرقى من بلاد الصرب

وبالقرب من وادى نهر ايبار فى

الجنوب الغربى من الصرب وفى شمال

البوسنة واستريا .

اما الفحم البنى - وهو ما تنتجه

يوغسلافيا بوفرة ، فانه يوجد مع

الليجنيت فى معظم مناطق التعدين

اليوغسلافية ولا سيما فى سلوفينيا

والبوسنة والصرب وهرزجوفينيا .

ويستخدم الفحم البنى فى

يوغسلافيا فى تسيير القاطرات وفى

الصناعة وفى استعمالات الوقود

الاخرى . غير أن مشروع السنوات

الخمس الذى وضعته يوغسلافيا ،

قصر استخدام الفحم البنى على

ادارة مصانع توليد القوى الكهربائية

وهى كثيرة بالقرب من مناجم

الليجنيت ومناجم الفحم البنى .

وبسبب ندرة الفحم الكربونى

الاسود فى يوغسلافيا ، يعكف العلماء

على اجراء تجارب يراد بها صنع هذا

الفحم من النوع البنى ومن الليجنيت

بعد اجتيازهما أطوارا مختلفة .

ويقدر رصيد يوغسلافيا الثابت

من الفحم بجميع أنواعه بنحو ١١

بليون طن ، منها ٢ فى المائة فقط من

الفحم الاسود و ١٨ر٣ فى المائة من

الفحم البنى و ٨١ر٥ فى المائة من

الليجنيت .

والاحوال الطبيعية عموما تشجع

البنك الاهلى المصرى

سجل تجارى رقم ١ بالقاهرة

الميزانية فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٥٣ المنشورة طبقا للمادة ١١ من قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١

قسم اصدار البنكنوت

الفرق مقارنة بالاسبوع السابق	الفرق مقارنة بالاسبوع السابق
جنيه مصرى	جنيه مصرى
جنيه مصرى	جنيه مصرى
١٨٧.٠٠٠.٠٠٠	٦٠.٥٥٢.٦٠٧
١٨٧.٠٠٠.٠٠٠	١٢٦.٤٤٧.٢٩٣
١٨٧.٠٠٠.٠٠٠	١٨٧.٠٠٠.٠٠٠

قسم العمليات المصرفية

جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
رأس المال	٣٠.٠٠٠.٠٠٠	٣٠.٠٠٠.٠٠٠	٣٠.٠٠٠.٠٠٠
(٣٠.٠٠٠.٠٠٠ سهم قيمة السهم ١٠ جنيهات مدفوعة بالكامل)	٣٠.٠٠٠.٠٠٠	٣٠.٠٠٠.٠٠٠	٣٠.٠٠٠.٠٠٠
احتياطي القانون الخاص	١٥٠.٠٠٠.٠٠٠	١٥٠.٠٠٠.٠٠٠	١٥٠.٠٠٠.٠٠٠
حسابات الحكومة المصرية	١٥٠.٠٠٠.٠٠٠	١٥٠.٠٠٠.٠٠٠	١٥٠.٠٠٠.٠٠٠
الخاص بأذون الخزانة المصدرة بمقتضى المادة ١٤ من قانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥١	٤٥٠.٠٠٠.٠٠٠	٤٥٠.٠٠٠.٠٠٠	٤٥٠.٠٠٠.٠٠٠
حسابات الحكومة المصرية (الحساب الخاص بأذون الخزانة المصدرة بمقتضى قانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٢)	٢٨٤.٥٣٣ + ٥٥٧.٣٤٤	٢٨٤.٥٣٣ + ٥٥٧.٣٤٤	٢٨٤.٥٣٣ + ٥٥٧.٣٤٤
حسابات حكومة السودان	٣٦.٣٣١ - ٣٨٦.٥٢٩	٣٦.٣٣١ - ٣٨٦.٥٢٩	٣٦.٣٣١ - ٣٨٦.٥٢٩
حسابات البنوك بمصر (بمقتضى المادة ١٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١)	٦٣.٩٦٠.٦١٠ - ٦٣.٩٦٠.٧١١	٦٣.٩٦٠.٦١٠ - ٦٣.٩٦٠.٧١١	٦٣.٩٦٠.٦١٠ - ٦٣.٩٦٠.٧١١
حسابات جارية وحسابات ودائع لاجل وحسابات أخرى	٧٠.٤٧٦.٥٧٥ + ١٠.٢٩١.١١٤	٧٠.٤٧٦.٥٧٥ + ١٠.٢٩١.١١٤	٧٠.٤٧٦.٥٧٥ + ١٠.٢٩١.١١٤
الشيكات تحت الدفع	٢٥٣.٠٠٢ + ٤.٧٢٤	٢٥٣.٠٠٢ + ٤.٧٢٤	٢٥٣.٠٠٢ + ٤.٧٢٤
حسابات أخرى متنوعة	٥٧.٩٩٦.٩٦٣ + ١٠.٣٦٦.٥٧	٥٧.٩٩٦.٩٦٣ + ١٠.٣٦٦.٥٧	٥٧.٩٩٦.٩٦٣ + ١٠.٣٦٦.٥٧
حسابات نظامية :			
اعتمادات مفتوحة ، خطابات ضمان	٢٥٧.٠٤٢.٢٢٨ - ١٥٣.٤٤٥.٥٨	٢٥٧.٠٤٢.٢٢٨ - ١٥٣.٤٤٥.٥٨	٢٥٧.٠٤٢.٢٢٨ - ١٥٣.٤٤٥.٥٨
الخ	٢٢٦.٧٩٤.٠٨٤ - ٢٦١.٨٣٢	٢٢٦.٧٩٤.٠٨٤ - ٢٦١.٨٣٢	٢٢٦.٧٩٤.٠٨٤ - ٢٦١.٨٣٢
اذون وصكوك حكومية مصرية واجنبية وصكوك مضمونة من الحكومة المصرية	١٤٩.٨٧٤.١٩٩ + ٢٩.٠١٠.٩١١	١٤٩.٨٧٤.١٩٩ + ٢٩.٠١٠.٩١١	١٤٩.٨٧٤.١٩٩ + ٢٩.٠١٠.٩١١
صكوك متنوعة	٦٥٦.٧٤٣	٦٥٦.٧٤٣	٦٥٦.٧٤٣
ذهب	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠
فروض للحكومة المصرية	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠
فروض للبنوك بمصر : جنيه مصرى	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠
بضمان بضائع	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠
بضمان صكوك	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠
فروض أخرى : جنيه مصرى	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠
بضمان بضائع	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠
بضمان صكوك	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠
فروض أخرى متنوعة	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠
كمبيلات مخصصة	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠
البنوك والمراسلون بالخارج والبالغ المقرضة تحت الطلب ولاجال قصيرة	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠
حسابات أخرى متنوعة	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠
مبان	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠
في الخزانة : جنيه مصرى	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠.٠٠٠
بنكنوت البنك الاهلى المصرى	١١.٠٨٣.٢٥٨	١١.٠٨٣.٢٥٨	١١.٠٨٣.٢٥٨
عملات معدنية وورقية	١٦.٥٨.٩٢	١٦.٥٨.٩٢	١٦.٥٨.٩٢
أخرى	١١.٢٤٩.١٥١ + ١٥.٠١٨.٧٦	١١.٢٤٩.١٥١ + ١٥.٠١٨.٧٦	١١.٢٤٩.١٥١ + ١٥.٠١٨.٧٦
حسابات نظامية :			
التزامات العملاء نظير اعتمادات مفتوحة ، خطابات ضمان	٢٥٧.٠٤٢.٢٢٨ - ١٥٣.٤٤٥.٥٨	٢٥٧.٠٤٢.٢٢٨ - ١٥٣.٤٤٥.٥٨	٢٥٧.٠٤٢.٢٢٨ - ١٥٣.٤٤٥.٥٨
الخ	٢٢٦.٧٩٤.٠٨٤ - ٢٦١.٨٣٢	٢٢٦.٧٩٤.٠٨٤ - ٢٦١.٨٣٢	٢٢٦.٧٩٤.٠٨٤ - ٢٦١.٨٣٢

الاسعار الدنيا للخصم (مادة ٧ من النظام الاساسى)

١ - الاذون على الخزانة ١/٢

٢ - ما تقدمه البنوك من كمبيلات صالحة لاعادة الخصم ٣ %

التشريعات البحرية والمالية الجديدة في مصر

الرسوم الجمركية المعدلة

ننشر فيما يلي نص الرسوم الصادر بتعديل الرسوم الجمركية على الاصناف الموضحة بالجدول الملحق بهذا المرسوم بواقع الفئات الواردة به بدلا من الفئات الواردة بالجدول حرف (١) من التعريفة الجمركية .

وكل بضاعة لم تكن قد دفعت عنها الرسوم الجمركية قبل تاريخ العمل بهذا المرسوم تفرض عليها الرسوم المقررة به .

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا المرسوم ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وقم البند بيان الاصناف مقدار الرسوم

على ١٠٠ الكج
مليم جنيه

٢١ مسلي وزبدة طازجة او مملحة

١ - مسلي ٧٥٠

ب - غيره ٣٠٠

٢٢ جبن :

١ - قشقوال اقراص او روس

وجبن ابيض في مائه ٣٠٠

ب - غيره ٧٥٠

٥٦ فواكه المنطقة الحارة :

١ - بلح :

١ - عجوة ٢٠٠

٢ - غيرها :

١ - في عبوات داخلية وزن ٥

كيلو جرامات بالفلاف فما فوق ١٠٠

ب - في عبوات داخلية وزن

اقل من ٥ كيلو جرامات بالفلاف ٥٠٠

ب - جوز ٣٠٠

ج - جوز هند ٣٠٠

جوز البرازيل (بندق هندي) ٣٠٠

هـ - اناناس ٣٠٠

٥٧ رمان ، برتقال ، يوسفي ،

ليمون وفواكه مماثلة

١ - برتقال

١ - من اول مايو الى ٣٠

سبتمبر ٤٠٠

٢ - من اول اكتوبر الى ٣٠

ابريل ١٠٠

ب - يوسفي وليمون حلو ٦٠٠

ج - ليمون هندي ٦٠٠

د - ليمون مالح ٣٥٠

هـ - رمان ١٠٠

و - غيرها ٦٢٥

٥٨ تين :

١ - في عبوات داخلية وزن ١٠

كيلو جرامات بالفلاف فما

فوق ٨٠٠

١ - عادي ٦٠٠

ب - في عبوات داخلية وزن

اقل من ١٠ كيلو جرامات

الفلاف ٦٠٠

عنب :

١ - غض ٦٠٠

ب - زبيب :

٢ - سلطاني ورزاقى وما مائل ٢٠٠

٦٠ لوز وجوز وقسطل وما شابه :

١ - لوز جاف :

١ - بقشر ٥٠٠

٢ - بدون قشر ٧٠٠

ب - بندق جاف :

١ - بقشر ٥٠٠

٢ - بدون قشر ٥٠٠

ج - جوز عادي جاف :

١ - بقشر ٨٠٠

٢ - بدون قشر ٦٠٠

د - قسطل ١٠٠

هـ - فستق

١ - بقشر ٨٠٠

٢ - بدون قشر ١٢٠٠

٦١ تفاح ، كمثرى وسفرجل غضة :

١ - تفاح ٤٠٠

ب - كمثرى ٤٠٠

ج - سفرجل ٨٠٠

٦٢ فواكه ذات النوى غضة :

١ - مشمش وخوخ ٥٠٠

ب - كرز ٣٠٠

ج - برقوق ٤٠٠

٦٣ فواكه اخرى غضة او جافة :

١ - قاوون ٣٧٥

ب - بطيخ :

١ - من اول يوليو الى ٣١

اغسطس ٢٥٠

٢ - من اول سبتمبر الى ٣٠

يوليو ٣٧٥

ج - قراصيا ومشمش جاف ٥٠٠

د - قمر الدين ٧٠٠

هـ - وشنة ٥٠٠

و - صنوبر ٨٠٠

ز - غيرها مما لم يذكر بالقيمة

١٥ في المائة

٨٧ نباتات و اجزاء نباتات وحبوب

واثمار لم تذكر ولم يشتمل

عليها .

(يحظر استيراد بذور الدخان

والتمباك) .

(يحظر استيراد اوراق الابست

الا في الحالات الاستثنائية

وتحت الشروط المنصوص

عليها في اللوائح الجمركية ،

واخصها شرط الاستعمال

الاقربا زيني

١ - حب يانسون ، يانسون

صيني ، شمر ، كزبرة ،

كمون ، كراوية وما شابه ٥٠٠

ب - قشر ليمون ، قشر برتقال

قشر قاوون وما شابه ١٩٠

ج - خروب ٢٢٠

د - غيرها بالقيمة ١٠ في المائة

زيت وشحوم وزبدة من اصل

حيواني او نباتي سواء

اكانت متحدة بالهيدروجين ام

اخضعت لعملية مماثلة :

١ - للصناعة : (بشرط مراعاة

تحويلها) اى تغيير طبيعتها

جعلها غير صالحة للغذاء

الا لدمر ، على نفقة مستورديها

والتأكد من وصولها للمصانع .

الواردة برسومها واستيفاء

الضمانات الاخرى التي تفرضها

مصلحة الجمارك . ولا يتمتع

بالرسم المخفض فيما يخص

في الفقرة (١) بماليه مضافا

اليه ٤٥ مليما عن كل ١/١٠٠٠

في النقل النوعي من ١٠٥٥

انبذة عادية ناتجة فقط من

اختمار العنب الفضا والزبيب :

١ - تحتوى على كحول مكتسب

لغاية ١٣ درجة (١)

(١) - في زجاجات (٢) في

فياسكات تسع لترين او اقل

(٣) غيرها (٤) بالقيمة ٤٠

في المائة مع حد ادنى قدره ٦٠

مليما عن اللتر .

ب - ذات ماذكر اذا زاد على ١٣

درجة ذات الرسم المفروض

اعلاه .

١٥٩ انبذة عنبرية ، مستلا (عصر

عنب مضاف اليه كحول) ،

فرموت ، انبذة فاخرة حلوة

كانت او غير حلوة وانبذة

محضرة بنباتات عطرية (٣)

١ - في زجاجات (٢)

ب - غيرها (٢) بالقيمة ٥٠

في المائة مع حد ادنى قدره

٧٠ مليما عن اللتر .

١٦٢ عرق (او دى في) (٤)

الهكتولتر من السائل (١) في

زجاجات (٥)

ب - غيره (٥)

١ - لا تزيد نسبة الكحول فيه

على ٤٤ درجة ٤٠٠

٢ - تزيد نسبة الكحول فيه

على ٤٤ درجة ٦٠٠

عن كل درجة كحول صرف

٢٩٣ صابون عادي بما في ذلك

صابون الكاربوليك جامد او

رخو :

١ - رخو ٣٧٥

ب - جامد ٥٠٠

٣٩٣ خشب قشرة منشور او مقودود

او مفرد فقط ، ألواح قشرة

من طبقات مركبة بعضها فوق

بعض ومغرة (خشب الكونتر

بلاكيه) والواح قشرة مركبة

على خشب آخر :

١ - ألواح الكونتر بلاكيه

بالقيمة ٧٥٠

ب - خشب قشرة بالقيمة ٤

في المائة

ج - غيرها بالقيمة ١٠

في المائة

٤٧٦ فضلات والياف حرير صناعي

(بما في ذلك الحرير الاصطناعي

المسمى بالصوف الاصطناعي)

بشكل مشاقة او بشكلها الاولى

او ممسطة او مندوفة او

بشكل شرائط او خصل .

١ - الياف تركيبية رقم ٦

دنييه او اكثر (لصنع)

ومسحه بصبغية الزيت وما

- شابه
ب - وغيرها
جميع المنسوجات الاخرى التي
يزن المتر المربع منها بما في
ذلك البرسل :

١ - ٢٠٠ جرام أو أقل

ك.ص ١٠٠

ب - أكثر من ٢٠٠ ولفاية

٢٥٠ جراما ك.ص ٩٠٠

ج - أكثر من ٣٥٠ ولفاية

٥٥٠ جراما ك.ص ٧٥٠

د - فوق ٥٥٠ جراما

منسوجات صوف (أو من

أوبار المائلة للصوف)

ملحوظة :

١ - بخيوط معدنية

رسوم قماش الصوف بحسب

النوع مضافا اليها ٢٠ في المائة

ب - يقطن (ويغلب فيها وزن

الصوف)

٢ - أقمشة بطاطين

٢ - غيرها :

١ - سداها كله من قطن ويزن

المتر المربع منها بما في ذلك

البرسل :

١ - ٢٠٠ جرام أو أقل

٢ - أكثر من ٢٠٠ ولفاية

٣٥٠ جراما

٣ - أكثر من ٣٥٠ ولفاية

٥٥٠ جراما

٤ - فوق ٥٥٠ جراما

ب - غيرها تبلغ نسبة القطن

فيها :

١ - ١٥ في المائة أو أقل

رسوم قماش الصوف الصرف

حسب النوع

٢ - أكثر من ١٥ في المائة

ويزن المتر المربع منها في ذلك

البرسل :

١ - ٢٠٠ جرام أو أقل

ب - أكثر من ٢٠٠ ولفاية

٣٥٠ جراما

ج - أكثر من ٣٥٠ ولفاية

٥٥٠ جراما

د - فوق ٥٥٠ جراما

هـ - بمواد نسيج أخرى عدا

الحرير والحرير الاصطناعي (٧)

(نظام (المادة اليه وزنا

الواح بللور (٨) :

١ - خام بالقيمة ٨ في المائة

مع حد أدنى المائة كيلو قائم

ب - مجلى أو مسقول بالقيمة

١٠ في المائة مع حد أدنى

١١ ائة كيلو قائم

ج - مطلى بقصدير أو بفضة

أو بذهب أو ببلاتين

د - ذات الاصناف المينة

بعلية مشطوفة أو منقوشة

أو منحوتة أو مقطعة بالقيمة

١٥ ٪ مع حد أدنى ٤ ج

و ٢٠٠ م المائة كيلو قائم .

زجاج شبابيك (٨)

١ - عادى ١٠٠ ك.ق

ب - زجاج ملون او مصبوغ

بألوان خفيفة وزجاج موج

١٠٠ ك.ق

٢ ٥٠٠

زجاجات وقوارير وقناني

عادية لم يشتمل عليها

موضوع آخر (٩) ١٠٠ ك.ق ٠٠٠

٦٠٨ زجاجات وقوارير وقناني

عادية لم يشتمل عليها

موضوع آخر (٩) مصنفة

العنق لاحكام القفل او مجهزة

بسدادات آلية ١٠٠ ك.ق ٥٠٠

شفرات

٧٤٤ ١ - للامواس :

١ - الآلية :

١ - مسنونة ومجهزة

للاستعمال الالف شفرة ٠٠٠

ب - خام غير مسنونة ولا

مجهزة للاستعمال ك.ق ١٢٥

٢ - غيرها بالقيمة ١٥ ٪

ب - للسكاكين بالقيمة ١٥ ٪

ج - للمقصات بالقيمة ١٥ ٪

٧٨١ مجنيتوات واجهزة اشغال

للمحركات ذات الاحتراق

ك.ص ٣٠٠

(١) يهمل الكسر الذي لا يبلغ خمسة

اعشار درجة ، اما اذا بلغ خمسة اعشار

درجة فما فوق فيعتبر درجة كاملة

(٢) لا يعتبر نبيذا او عرفا في زجاجات

ما يرد منها في دمجات او جرار او اوعية

اخرى من هذه الانواع يزيد شمولها عن

خمس لترات

(٣) الانبذة الطبية بالمعنى الصحيح

تخضع للبند ٢٥٦

(٤) يحظر استيراد الابسنت

(٥) لا يعتبر نبيذا او عرفا في زجاجات

ما يرد منها في دمجات او جرار او وعية

اخرى من هذه الانواع يزيد شمولها عن ٥

لترات .

(٦) بشرط مراعاة ما تفرضه مصلحة

الجمارك من وسائل الرقابة

(٧) المنسوجات المخلوطة بحرير تخضع

لنظام البند ٤٧٩ ثالث والمنسوجات المخلوطة

بحرير اصطناعي تخضع لنظام البند ٤٧٩

خامس .

(٨) يجب ان تحصل رسوم البللور على

زجاج الشبابييك الذي تكون قد تناولته

عمليات صناعية تكميلية خاصة بالبللور من

جلاء او صقل او طلاء بقصدير او بفضة

او ببلاتين او شطف او نقش بالحفر او نحت

او قطع .

(٩) الزجاجات والقوارير والقناني المنحوتة

او المنقوشة بالحفر او المزخرفة تحصل عليها

رسوم منتجات صناعة الاقداح التي من زجاج

منحوت او منقوش بالحفر او مزخرف (بند

٦١١ ب)

قانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢

بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٤ لسنة

١٩٢٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس

الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية

والتجارية وعلى كسب العمل

باسم الامة

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري

الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥١ من

القائد العام للقوات المسلحة وفائد نورة

الجيش

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩

بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال

المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية

وعلى كسب العمل المعدل بالقوانين رقم ٢٦

لسنة ١٩٤٠ و ٣٩ و ٤٢ لسنة ١٩٤١ و ١٥

و ١٩ لسنة ١٩٤٢ و ١٢ لسنة ١٩٤٤ و ٢٩

لسنة ١٩٤٧ و ١٢٧ و ١٢٨ لسنة ١٩٤٨

و ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ و ١٧٤ لسنة ١٩٥١

والتراسيم بقوانين رقم ٦٧ و ١٢٧ و ١٢٠

و ٢١٦ لسنة ١٩٥٢ و ٢١ لسنة ١٩٥٢

وعلى القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥١

بمزاوية مهنة المحاسب والمراجعة

وعلى مارتاه مجلس الدولة

وبناء على ما عرضه وزير امانيه والادعاء

وموافقه راي مجلس الوزراء .

أصدر القانون الاتي

مادة ١ - يستبدل بصوص المواد ٤٢

(فقرة اولى) و ٤٤ و ٤٨ و ٥٠ و ٨٥

و ٩٠ (فقرة ثانية) من القانون رقم ١٤

لسنة ١٩٢٩ المشار اليه انصوص الاية :

مادة ٤٢ (فقرة اولى) - على اشترت

أن تقدم الى مصلحة الضرائب خلال ثلاثين

يوما من تاريخ اقرار الجمعية العمومية

للمحاسب السنوى او خلال ثلاثين يوما من

آخر تاريخ يقضى قانون الشركة بضرورة

تصديق الجمعية العمومية عليه ، اقرارا

مبين فيه مقدار ارباحها ، ومعتمدا من احد

المحاسبين المقيدين بالسجل العام للمحاسبين

والمراجعين طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٢

لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسب

والمراجعة .

مادة ٤٤ - يقدم الاقرار المشار اليه في

المادة السابقة مصحوبا بصورة من حساب

التشغيل والتجارة والارباح والخسائر وصورة

من آخر ميزانيه معتمده وكشف ببيان

الاستهلاكات التي اجرتها المنشأة وبيان

المبادئ الحسابية التي بنيت عليها جميع

الارقام الواردة بالاقرار ويجب ان تكون جميع

هذه الاوراق موقعة من المحاسب المشار اليه

في المادة السابقة بما يفيد انها تمثل المركز

الحقيقى للمنشأة .

وتؤدى الضريبة من واقع الاقرار خلال

شهر من تاريخ انقضاء الاجل المحدد

لتقديم الاقرارات

مادة ٤٨ - على الممول ان يقدم الى

مصلحة الضرائب قبل اول ابريل من كل

سنة او في بحر ثلاثة شهور من تاريخ

انتهاء سنته المالية اقرارا مبينا فيه مقدار

ارباحه من جميع الوثائق والمستندات المؤيدة

له .

ويجب أن يكون الاقرار والوثائق والمستندات

المؤيدة له معتمدة من محاسب او محاسب

تحت التمرين او مساعد محاسب مقيّد باحد

جداول السجل العام للمحاسبين والمراجعين

طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥١

وان تكون جميعها مستندة الى السجلات

والمستندات التي يلزم الممول مسكها والتي

تعين بقرار من وزير المالية والاقتصاد وذلك

اذا زاد رأس ماله على الف جنيه وكان

يستخدم عشرة عمال فاكتر ، او اذا جاوز

صافي ربحه السنوى ستمائة جنيه حسب

آخر ربط نهائى او حسب اقراره الاخير

ايهما اكبر

وتؤدى الضريبة من واقع اقرار الممول

خلال شهر من تاريخ انقضاء الاجل المحدد

لتقديم الاقرارات ولمصلحة الضرائب عند

الاقتضاء ولاسباب يكون تقديرها موكولا اليها

وحدها ان تمنح مهلة اخرى لاتتجاوز

مدتها شهرا

مادة ٥٠ - تشكيل لجنة الطعن من ثلاثة

من موظفى مصلحة الضرائب يعينون بقرار

من وزير المالية والاقتصاد ويكون من بينهم

الرئيس ويجوز بناء على طلب الممول ان يضم

اليهم عضوان يختارهما الممول من بين التجار

ورجال الصناعة أو المولين .

ايرادات رؤوس الاموال المنقولة

ويشترط في العضو المختار أن يكون ممن يؤدون ضرائب مباشرة لا يقل مجموعها عن عشرة جنيهاً في السنة ولوزير المالية والاقتصاد تعيين أعضاء احتياطيين من موظفي مصلحة الضرائب في البلاد التي بها لجنة واحدة . ويعتبر الأعضاء الاصليون أعضاء احتياطيين بالنسبة الى اللجان الاخرى في البلاد التي بها أكثر من لجنة . ويكون ندبهم بدلا من الأعضاء الاصليين المتخلفين من اختصاص رئيس اللجنة الاصلية أو أقدم أعضائها عند غيابه وتكون الرئاسة في هذه الحالة لأقدم الأعضاء الثلاثة . ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحا الا اذا حضره أعضاؤها الموظفون ويتولى الاعمال الكتابية في اللجنة موظف تندبه مصلحة الضرائب .

وبعين بقرار من وزير المالية والاقتصاد ممن ينوبه مفار اللجان واختصاصها (المكاتب) مادة ٨٥ - يعاقب على مخالفة لاحكام المواد ٩ و ١٢ و ١٤ و ٢٠ و ٢١ و ٢٤ و ٢٦ و ٢٩ و ٣٢ مكررة و ٤٣ و ٤٤ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٩ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٥ و ٨٠ بقرار لا تزيد على خمسين جنيهاً ويقضى بتعويض لا يقل عن ٢٥ في المائة ولا يزيد على ثلاثة امثال مالم يؤد من الضريبة .

ويعاقب بغرامة لا تجاوز مائة جنيه ويقضى بالتعويض المشار اليه بالفقرة السابقة على مخالفة احكام المواد ١٠ و ١٣ و ٢٢ و ٢٣ ونصاعف الغرامة في حالة العود خلال ثلاث سنوات .

ويكون رفع الدعوى العمومية بناء على طلب مصلحة الضرائب ولها النزول عنها اذا رأت محلا لذلك وفي حالة النزول يجوز لمدير عام مصلحة الضرائب او من ينوبه الصلح في التعويضات على أساس دفع مبلغ يعادل مقدار مالم يؤد من الضريبة .

(مادة ٩٠ (فقرة ثانية) - اذا تبين لمصلحة الضرائب ان حقوق الخزنة العامة معرضة للضياع فللمدير العام استثناء من احكام قانون المرافعات أن يصدر امرا بحجز الاموال التي يرى استيفاء الضرائب منها تحت أية يد كانت وتعتبر هذه الاموال محجوزة بمقتضى هذا الامر حجرا تحفظيا ولا يجوز التصرف فيها الا اذا رفع الحجز بحكم من المحكمة او بقرار من المدير العام او كانت قد مضت اربعة اشهر من تاريخ توقيع الحجز دون اخطار الممول بمقدار الضريبة طبقا لتقدير المأمورية المختصة .

مادة ٢ - تضاف الى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ مواد جديدة برقم ٨٥ مكررا (١) و ٨٥ مكررا (٢) و ٨٥ مكررا (٣) يكون نصها كالآتي : -

مادة ٨٥ مكررا (١) - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيهاً ولا تزيد على الف جنيه او باحدى هاتين العقوبتين كما يقضى بتعويض يعادل ثلاثة امثال مالم يؤد من الضريبة كل من استعمل طرفا احتيالية للتخلص من أداء الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون كلها او بعضها وذلك بأخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة . ويعاقب بالعقوبة ذاتها ويقضى بالتعويض المشار اليه كل من ادلى ببيانات غير صحيحة في الاقرارات والاوراق التي تقدم تنفيذها القانون بقصد التخلص من أداء الضريبة كلها او بعضها .

وتضاعف عقوبة الحبس والغرامة في حالة العود خلال ثلاث سنوات .

مادة ٨٥ مكررا (٢) - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيهاً ولا تزيد على الف جنيه او باحدى هاتين العقوبتين كل من حرض او انفق او ساعد اى ممول او مشتبه على التخلص من أداء الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون كلها او بعضها وذلك باستعمال طرق احتيالية بأخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة او باعطاء او باعتماد بيانات غير صحيحة سواء في اقرار اى حسابات او دفاتر او ميزانيات او تقارير او اى مستند اخر نصت قوانين الضرائب على تقديمه فوصف الجريمة بناء على هذا التحريض او الايعاز او هذه المساعدة ويعتبر مصانها مع الممول او المشتبه في أداء ما يترتب على

سوء من حرض الضرائب . ونصاعف عقوبة الحبس والغرامة في حالة العود خلال ثلاث سنوات .

مادة ٨٥ مكررا (٣) - يكون رفع الدعوى العمومية بالنسبة الى الجرائم المنصوص عليها في المادتين السابقتين بادن من وزير المالية والاقتصاد وفي حالة عدم اذن يجوز له او من ينوبه السماح في التعويضات على اساس دفع مبلغ يعادل مالم يؤد من الضريبة .

مادة ٢ - تلغى الفقرة الاخيرة من المادة ٥٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ مادة ٤ - على الوزراء كل فيما يخصه تنعيد هذا القانون وتوريد امليه والاقتصاد اصدار اقرارات اللزوم تنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ٨ رمضان سنة ١٣٧٢ (٢١ مايو سنة ١٩٥٣) محمد عبد المنعم بامر وصي العرش الموفى رئيس مجلس الوزراء محمد نجيب لواء (١ ح) وزير البحرية والبحرية محمد نجيب لواء (١ ح) وزير المالية والاقتصاد عبد الجليل ابراهيم العمري المذكرة الايضاحية

لمشروع القانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل كانت الحاجة ماسة منذ صدر قانون الضرائب على الثروة المنقولة في سنة ١٩٣٩ الى ان ينص فيه على عقوبات رادعة لمنع التهريب او التحايل في اخفاء الممولين لارباحهم الصحيحة عن مصلحة الضرائب وقد ظهرت هذه الحاجة أكثر وضوحا بعد وضع القانون موضع التنفيذ وازدياد حالات التهريب والصعوبات الجمة التي تلاقىها المصلحة في اكتشاف الارباح المخفاة والمجهود الكبير الذي يبذل في هذا السبيل - وقد اتضح ان هذا الاخفاء اما أن يتم بمعرفة الممولين واما بمساعدة او تحريض بعض الاشخاص غير المسؤولين وقد نشأ عن ضعف العقوبة على المتهربين ومعاونيهم أن ضاعت على الخزنة العامة أموال طائلة وشاع بين جمهور الممولين والمتصلين بهم عدم الاتراث بقوانين الضرائب ورعاية حقوق الخزنة علاوة على ما يصعب على المصلحة من مجهود بعض الموظفين المخصصين لمكافحة التهريب وكان في الامكان الاستفادة منهم في عمل ايجابي للصالح العام

ولهذا كان من الضروري علاج هذا الحال بعد ان مرت فترة طويلة منذ صدور قانون الضرائب في سنة ١٩٣٩ الى الآن تكفى لكي يعرف كل معول التزاماته وحقوقه الضريبية - وذلك بتعديل التشريع بالنص فيه على فرض عقوبات رادعة لمن يحاول او يساعد على اخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة وضمانا للوصول الى معرفة حقيقة المركز المالي للمول وتحديد ارباحه الخاضعة للضريبة فقد رأت ضرورة النص على أن يتولى مسك حسابات القادرين من الممولين اشخاص مسؤولون فنيا وقانونيا وتقديم الاقرارات بمعرفتهم وعلى مسؤوليتهم - كما رأى النص على توقيع العقوبة المشددة ذاتها على كل من يحرض او يساعد الممول او المنشأة على التهريب بأية طريقة من طرف المساعدة .

وقد لوحظ من ناحية أخرى أن المادة ٥٠ قصرت الحق المخول لوزير المالية والاقتصاد فيما يتعلق بتعيين أعضاء لجان الطعن على الأعضاء الاصليين دون النص صراحة على سلطة تعيين أعضاء احتياطيين وعلى تعيين مفار اللجان دون تخويله تعيين دائرة اختصاصها لذلك رأى تعديل هذه المادة تلافيا لهذا القصور .

وتحقيقا لما تقدم أعد المشروع المرافق منضمنا ما يأتي :

(١) - اعتماد اقرارات الممولين والوثائق والمستندات المؤيدة لها من محاسب معتمد : لما كانت المواد ٣ و ٤٤ و ٤٨ تنص على إلزام الممولين من الشركات او الافراد تقديم اقرارات بارباحهم مرافقا لها الوثائق والمستندات المؤيدة لها في حالة ما اذا كانت لديهم حسابات منتظمة ولما كانت هذه الحسابات عادة ما تكون تحت رقابة اشخاص لهم دراية كافية بأعمال المحاسبة والمراجعة فقد عدلت المواد المذكورة بحيث تلزم الممولين اعتماد الاوراق المقدمة منهم للمصلحة من محاسب او محاسب تحت التمرين او مساعد محاسب من المقيدين بالسجل العام بأحد الجداول المشار اليها في القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ الخاص بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة وأن يقرر المحاسب ما يفيد أنها تمثل المركز المالي الحقيقي للمنشأة وذلك لضمان مطابقة البيانات المقدمة لمصلحة الضرائب لدفاتر وسجلات المنشآت .

ومراعاة لظروف الممولين المختلفين من حيث الثقافة والمقدرة المالية رأى النص في المادة ٤٨ على أن يعفى من هذا الالتزام المنشآت الصغيرة والممولين الذين لا يزيد رأس مالهم على الف جنيه ويستخدمون أقل من عشرة عمال أو كان صافي الربح السنوي لا يتجاوز ستمائة جنيه ولو كان رأس المال لا يزيد على الف جنيه أو كان العمال يقلون عن عشرة كما ترك تحديد نوع الدفاتر والسجلات التي يلتزم بها وزير المالية والاقتصاد لكي يضع نظاما مبسطة للدفاتر والسجلات تتلاءم مع مقدرة كل طائفة منهم وظروفها وتتمشى مع تطور النظم على ضوء التجربة .

(٢) - تعديل الجزاءات : ١ - بالنسبة الى عدم تقديم المستندات والاقرارات المطلوبة وسداد الضرائب من واقعها :

عدل الحد الاقصى للغرامة الواردة بالفقرة الاولى من المادة ٨٥ الى خمسين جنيهاً بدلا من عشرين جنيهاً وبالفقرة الثانية الى مائة جنيه بدلا من خمسين جنيهاً حتى يقل أو ينعدم عدد المتخلفين عن تقديم اقراراتهم أو أداء الضرائب المستحقة عليهم من واقع هذه الاقرارات او المستاجر من عن توريد البائع

المواعيد المحددة في القانون - أو تقديمها بدون اعتماد المحاسب بما يفيد مراجعتها وصحتها .

وقد حذفت الفقرة الثالثة من المادة وجعلت مادة مستقلة برقم ٨٥ مكررا (١) ونص بالفقرة الأخيرة من المادة ٨٥ على أن رفع الدعوى العمومية بالنسبة للجرائم التي تقع بالمخالفة لنصها يكون بناء على طلب مصلحة الضرائب ولها النزول عنها إذا رأت محلا لذلك وفي حالة النزول لمدير عام مصلحة الضرائب أو من ينوبه الصلح في التعويضات على أساس دفع مبلغ يعادل مقدار مالم يؤد من الضريبة .

ب - بالنسبة الى اخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة :

وللضرب بشدة على أيدي المتهربين من أداء الضريبة أو من يتفقون معهم أو يحرضونهم أو يساعدونهم على التخلص من ادائها باخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة أضيفت مواد جديدة بأرقام ٨٥ مكررا (١) و ٨٥ مكررا (٢) و ٨٥ مكررا (٣) .

وقد حلت المادة ٨٥ مكررا (١) محل الفقرة الثالثة من المادة ٨٥ القديمة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بمقتضى القانون الحالي .

وقد رؤى أن ينص في المادة ٨٥ مكررا (١) على عقوبة الحبس مع زيادة قيمة الغرامة المنصوص عليها حتى تكون العقوبة رادعة لكل من تسول له نفسه الاعتداء على حقوق الخزنة من الممولين كما نص على أن يقضى بتعويض لا يقل عن ثلاثة أمثال مالم يؤد من الضريبة ونص أيضا على مضاعفة عقوبة الحبس والغرامة في حالة العود خلال ثلاث سنوات

ونص في المادة ٨٥ مكررا (٢) على معاقبة كل من حرّض أو اتفق أو ساعد أي ممول أو منشأة على التخلص من أداء الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون كلها أو بعضها باستعمال طرق احتيالية باخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة أو باعطاء أو اعتماد بيانات غير صحيحة سواء في أقرار أو حسابات أو دفاتر أو ميزانيات أو تقارير أو أي مستند آخر نصت قوانين الضرائب على تقديمه فوقع

الجريمة بناء على هذا التحريض أو الاتفاق أو هذه المساعدة ورؤى أن يكون لعقوب الحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيهًا ولا تزيد على ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين - كما نص على اعتبار مرتكب هذه الجريمة متضامنا مع الممول أو المنشأة في أداء ما يترتب على فعله من فروق الضرائب وتضاعف عقوبة الحبس والغرامة في حالة العود خلال ثلاث سنوات .

والنص على عقوبة الحبس بجانب الغرامة والتعويض أخذت به جميع التشريعات الحديثة كالشريعات الصادرة في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا وغيرها وذلك في حالات التهرب من الضريبة سواء بالنسبة

للممولين أو من يتفق معهم أو يحرضهم أو يساعدهم على ذلك - وتصل عقوبة الحبس في التشريع الأمريكي الى خمس سنوات .

وقد نصت المادة ٨٥ مكررا (٣) على أن رفع الدعوى العمومية بالنسبة الى الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٨٥ مكررا (١) و ٨٥ مكررا (٢) يكون بأذن من وزير المالية والاقتصاد وذلك ضمانا لمن يتهمون بارتكاب تلك الجرائم بفحص الاتهامات الموجهة اليهم بكل دقة فيأذن وزير المالية والاقتصاد برفع

الدعوى العمومية عليهم أولا بأذن بذلك طبقا لما يقدره من ظروف وملابسات كل حالة من الحالات .

وفي حالة عدم الاذن برفع الدعوى العمومية يجوز لوزير المالية والاقتصاد أو لمن ينوبه الصلح في التعويضات على أساس دفع مبلغ يعادل مثلي مالم يؤد من الضريبة

ومن المفهوم أن العقوبات المنصوص عليها بمقتضى النصوص الجديدة سوف لا تطبق الا على الجرائم التي تقع عند سريان هذا القانون (٢) - تعديل المادة ٥٩ :

ورد بالفقرة الأخيرة من المادة ٥٩ ان يعاقب على مخالفة أحكام هذه المادة بالعقوبات المبينة في المادة ٨٥ فقرة أولى - ويقضى بالتنسيق الواجب مراعاته في مواد القانون وبمناسبة تعديل المادة ٨٥ الغاء هذه لفقرة من المادة ٥٩ اكتفاء بالنص عليها في المادة ٨٥

(٢) - تعديل مواعيد رفع الحجز التحفظي : تقضى الفقرة ثانيا من المادة ٩٠ من القانون بأن يرفع الحجز التحفظي اما بناء على الحكم من المحكمة أو بقرار من المدير العام أو يكون قد مضى شهران من تاريخ توقيع الحجز ولم تربط الضريبة وقد اتضح نتيجة التطبيق العملي لهذه الفقرة عجزها التام بوضعها الحالي عن ان تفي بالغرض الذي شرعت من أجله كما ترتب على تطبيقها مشاكل وقضايا وصعوبات متعددة - وترجع هذه الصعوبات الى النص على انها الحجز اذا مضى شهران من تاريخ توقيعه ولم تربط الضريبة وهذا النص يعتبر تعجيزا للمصلحة - فالحجز التحفظي قد شرع للمحافظة على حقوق الخزنة من الضياع - ومدة الشهرين المحددة لاتمام الربط لاتكاد تكفي لاستيفاء المدد التي نص عليها القانون للاخطار بعناصر ربط الضريبة لمدة شهر آخر فلا يبقى من مدة الشهرين المحددين اسقوط الحجز أي وقت لفحص حسابات ومستندات المنشأة المحجوز عليها أو لبحث اعتراضاتها على تحديد المصلحة لأرباحها أو لاتمام اجراءات الربط وتوقيع الحجز الخ

من هذا يتضح أن النص بوضعه القائم يعتبر عديم الفائدة ويجب تعديله حتى ينتج الاثر الذي شرع من أجله - وعلى الاخص بعد أن صدرت أحكام كثيرة بعدم جواز تجديد الحجز التحفظي

والنص المقترح يتضمن تعديل مدة الشهرين الى اربعة اشهر حتى تتاح الفرصة لموظفي المصلحة لفحص حسابات الممول بدقة واخطار المنشأة بعناصر ربط الضريبة وفحص اعتراضاتها ثم اخطارها بما يستقر عليه الرأي في ربط الضريبة كما تضمن التعديل المقصود بلفظ ربط الضريبة الوارد بالمادة بأنه الربط طبقا لتقدير المأمورية منعنا للبس

ونظرا الى ان المادة ٥٩ قصرت الحق المحول لوزير المالية والاقتصاد على تعيين الاعضاء الاصليين للجان الطعن دون الاحتياطيين وعلى تحديد مقر اللجان دون اختصاصها المكاني ..

لهذا فقد رؤى تعديلها وذلك بالنص على اعتبار الاعضاء الاصليين أعضاء احتياطيين بالجهات التي بها أكثر من واحدة وذلك لان تعيين الاعضاء الاحتياطيين من بين مأموري الضرائب يؤدي الى عدم تفرغهم لأعمالهم الاصلية مما يترتب عليه اضعاف القوة الانتاجية بالمأموريات .

كما أجاز لوزير المالية والاقتصاد تعيين الاعضاء الاحتياطيين بالجهات التي بها لجنة واحدة وكذلك تحديد اختصاص المكاني للجان ونظرا الى أن صالح العمل قد يقتضى سرعة

تعديل الاختصاص المكاني لبعض اللجان فان تكون بها حالات كثيرة بعكس الحال في غيرها الامر انذى يتطلب وقف الاحالة على الاولى : واختصاص الاخرى بها تحقيقا للتوازن في العمل بينها

ولما كان انتقال لجنة من مكان الى آخر يستلزم استصدار قرار وزاري مع ما يقتضيه من اجراءات ووقت .

لذلك أجاز لوزير المالية والاقتصاد اناة غيره في تحديد مقر اللجان وتعيين اختصاصها المكاني تمشيا مع السرعة المرجوة

وتحقيقا لكل ما تقدم أعد مشروع القانون المرافق وتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرضه على مجلس الوزراء مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

في ١٩ مايو سنة ١٩٥٢
وزير المالية والاقتصاد
(عبد الجليل العمري)
امضاء

الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية

تصدر نصف شهرية مؤقنا

صاحب الامنياد عبد الله فكري باط

رئيس التحرير أحمد عثمان

مدير الادارة فؤاد الجحزوري

مصر هادى بنجاء

١٤٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات تنفذ عليها مع إدارة المجلة

الاشتراكات في مصر مبنية على نصف سنة

• في سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة

العربية والعراق ٣٧٥٠ قرشاً سوريا

أو لبنان أو فلسا

• في المملكة العربية السعودية ٣٧٥

قرشاً صاعاً

• في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك

وكولومبيا والبرازيل ١٧ دولاراً

• فيما عدا ذلك من أنحاء العالم خمسة

جنيهاً مصرية أو ١٠/٤/٥ جنيهات إنجليزية

• نشر الاشتراكات في مصر والسودان نقداً

بموجب أدوائه أو حوالته بربرية أو شيكات

وفي الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة

أو حوالته نقدياً

كيف تكون اقتصاديات الثورة

« تابع المنشور على صفحة ٧ »

كي يمدنا بالمنتجات اللازمة لسد حاجة الاستهلاك المحلي ، وكى يبتز منا أرصدتنا من العملة الصعبة والعملات الأجنبية ..

هذه هي المشكلات ، وبقي علينا الآن أن نعرف العلاج .. والعلاج الوحيد هو زيادة الانتاج سواء كان زراعيا أم صناعيا ولكن قبل أن نفكر في الطرق التي تتيح لنا تحقيق مثل هذه الزيادة في الانتاج يجب علينا أن نفاضل بين الزراعة والصناعة في أسبقية حل هذه المشكلات أم انه يجب أن نتمشى بالسياستين جنباً الى جنب .. ؟

قد يتبادر الى الذهن من أول وهلة أن السير بالسياستين معا جنباً الى جنب فيه الخير كل الخير والضمان بسير البلاد نحو التقدم والرفى ولكن من الملاحظ ، بل ومن الثابت أن النتائج التي توصلنا اليها أن الزراعة أسرع ثماراً من الصناعة إذ أن عملية استصلاح الاراضى فضلاً عن أنها لن تتكلف أموالاً طائلة فهي تستطيع أن تجتذب الى عملية استصلاح الوفا من العمال ، أن لم تعمل على حل مشكلة البطالة بين العمال فهي ستمهد لحلها حين اتمام الاستصلاح وامكان الزراعة بها ..

هذا فضلاً عن أن ميزانية الإصلاح الزراعي ستقسم على مدد تتراوح بين ثلاث سنوات أو أربع على الأقل إذا مشينا بها جنباً الى جنب مع الصناعة . أما لو أسرعنا في تنفيذ مشروعات الإصلاح الزراعي فيمكننا اقلال المدد التي سنتنفذ فيها ويمكن كذلك أن نوفر أموالاً ضخمة للانفاق عليها بدلاً من تقسيم ميزانية المشروعات الانتاجية على المشروعات الصناعية والزراعية وخاصة في سنوات الإصلاح الاولى ..

ويجب ألا يفهم من وراء ذلك أننا لا نؤيد سياسة التصنيع ولكن النظرية التي نبغى الوصول اليها هي أننا يجب أن نعمل في الجبهة الزراعية حتى نصل بها الى درجة الاكتفاء الذاتي وحتى نشفرغ بعد ذلك للصناعة .. وقد يعترض أحدهم ويقول ان مشروعات

الاستصلاح الزراعي قد تستغرق سنوات متواصلة ولكن الحقيقة الواضحة انه إذا أمضينا سنوات ثلاثاً أو أربعاً انصرف فيها كل اهتمامنا الى تحقيق كافة المشروعات الزراعية الى جانب تحقيق المشروعات الصناعية المتعلقة بها فلا شك أننا واصلون الى أحسن النتائج وأبهرها التي تمكننا بعد ذلك من الاهتمام بالصناعة والبلوغ بها الى أرفع درجات الارتقاء .. أما ونحن الآن نسير متعثرين في كلا الطريقين ونعمل في كلا الجبهتين بجهود متساوية فهذا أمر غير مستحب كى نصل بالبلاد الى رفع مستوى معيشة أفرادها في أقرب وقت ممكن

ويجب علينا كذلك ألا نفعل أمراً يعتبر في الواقع على قدر عظيم من الاهمية ، ذلكم هو تلك الصعاب التي تعترض طريقنا للتصنيع ، فمثلاً فان سياسة التصنيع التي نطلبها لبلادنا تتطلب من العمال الصناعيين مهارة فنية هائلة قد لا تتوفر في بعضهم في الظروف الحاضرة كما أنها تتطلب بعد ذلك خالق وعى صناعى جديد يتمثل في الارتقاء بمساريس الصناعة والتعليم الفنى المتوسط في مصر ، وما أحسب أن وزارة المعارف تستطيع أن تحقق مثل هذا الوعى الجديد بين يوم وليلة . فهي وزارة أمرها معروف وهي ما زالت حتى الآن تتخبط في سياستها التعليمية ولم تصل الى النتائج المرضية التي يرضى عنها الجميع . هذا ناهيك عن رؤوس الأموال الضخمة والأبحاث الفنية المستفيضة التي تتطلبها الصناعة التي تستغرق سنوات عديدة ، ومصر في ميسيس الحاجة الآن لان توظف عمالها العاطلين في أسرع وقت ممكن حتى تقضى على البطالة

وذلك بسبب زيادة السكان وتعدد مطالب الحياة في الوقت الحاضر .. ويجب علينا ألا ننسى هنا قولاً مأثوراً عن أحد الرجال الرسميين وهو الأستاذ محمد سعيد مدير الجمارك المصرية إذ قال « .. ان أكثر من نصف سكان مصر يعيشون كالبهائم » أو قول الدكتور احمد حسين سفير مصر الآن في أمريكا الذي يقول فيه « .. ان كثيرين من أبناء مصر يعيشون في مستوى لا يليق بالبهايم » واعتقد أن هذين التصريحين ، بالإضافة الى هذه الاحصائية عن تطور دخول الافراد ، خير ما يعبرن هذه المشكلة الجديرة بالعناية في هذا العهد الجديد ...

وقد يتساءل البعض ، لماذا تميل الدخول اذن الى الانخفاض طالما كان الدخل الاهلى يسجل ارتفاعاً عاماً بعد عام ؟ ولعل الجواب على ذلك سهل ميسور إذ يتمثل في ظهور مشكلات الفلاء المسعور التي أتت على مذكراتنا وأوشكت على افلاسنا ، وعلى مضاربات السوق التي كانت تشهدها مصر الى وقت قريب وقبل أن يعصف رجال الجيش بالبورصة وبمضاربيها المفسدين ..

ومهما يكن من أمر ، فان تحقيق أمنية الجميع وهي رفع مستوى معيشة الافراد أمر لا يمكن تحقيقه بين يوم وليلة ، ولكن لن يرتاح بالنا الا اذا رأينا البوادر تسير سريعة نحو تحقيق هذا الهدف .. فنعمل على استصلاح الاراضى البور وزراعتها في شيء من السرعة لنجنى ثمارها سريعاً وفي أقرب وقت .. الى جانب السير بالصناعة قدما نحو الامام في نفس الوقت ..

أفضلية الزراعة أو الصناعة

في حل مشكلاتنا ..

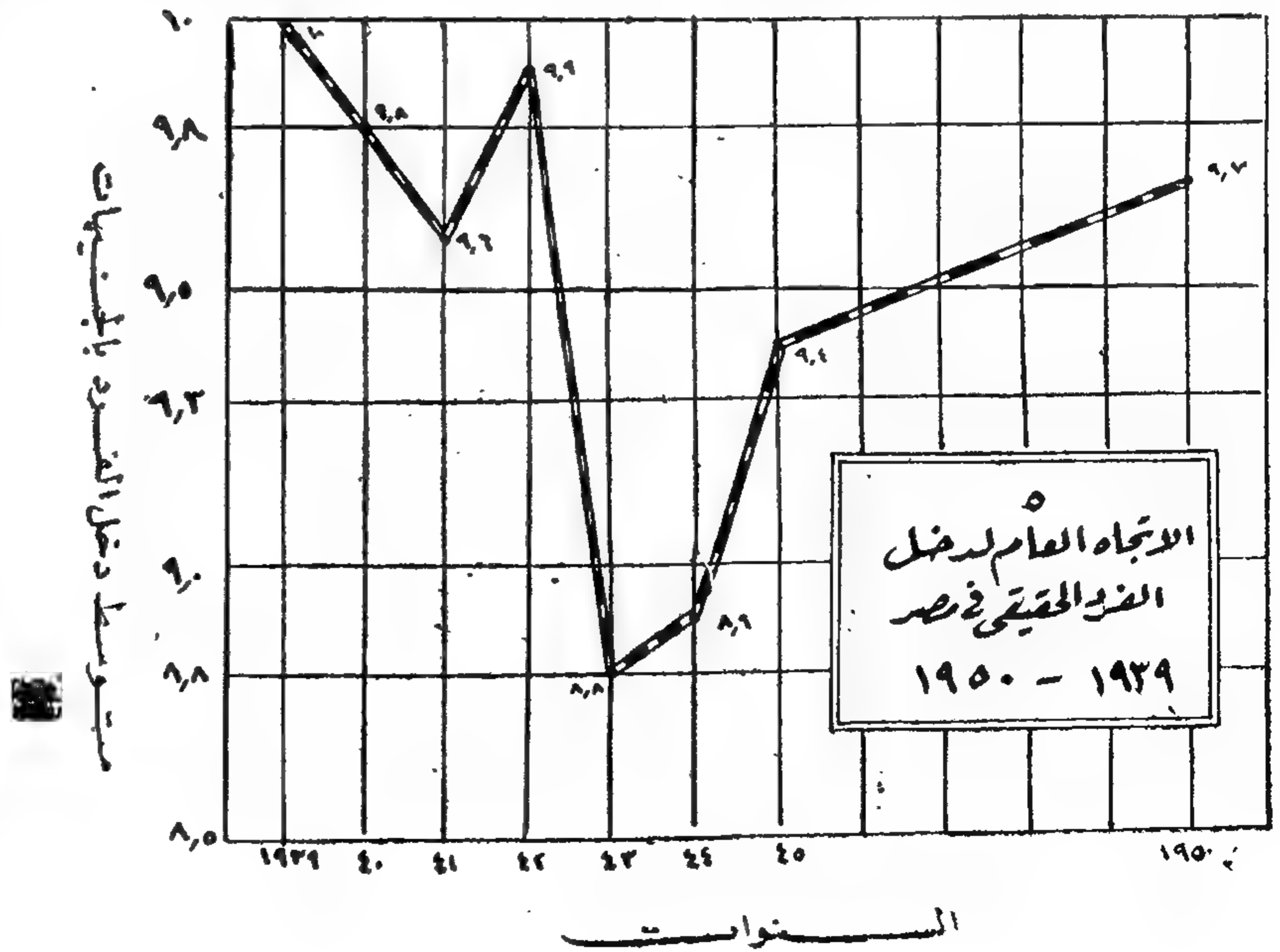
هذه باختصار هي أسس مشكلاتنا القائمة اليوم والتي خلفتها لنا سياسة الانتاج الزراعي في العهود الماضية وكانت من نتائجها الاولى أن انخفضت مستويات المعيشة بين المصريين انخفاضاً كبيراً وهبط انتاجنا فلجأنا للاستيراد الاجنبى

الزراعى يمثل ٤٩٪ من قيمة الدخل الاهلى في عام ١٩٣٩ تناقص الى ٤١٪ في عام ١٩٤٤ وإلى ٤٤٪ في عام ١٩٤٥ ومن الامور الجديرة بالعناية والملاحظة وبالعلاج الصحيح هو ذلك التناقص العجيب في الدخول الحقيقية للافراد رغم زيادة الدخل الاهلى .. ومما لا شك فيه أن تناقص الدخول الحقيقية للافراد مع تقدم المدنية والحضارة وظهور المخترعات الجديدة وتغير مطالب الحياة المصرية عما كانت عليه من قديم الزمان ، كل هذه الامور تجعل تحقيق سياسة التصنيع أمراً مستحيل النجاح اذا استمرت دخول الافراد في تناقص مستمر مع بقاء الاسعار وتكاليف المعيشة في الاستمرار في زيادتها المسعورة .

واذا ذكرنا الدخل الاهلى فيجب علينا أن نشير الى عدم توافر الاحصائيات الخاصة به ، فهناك تضارب كبير بين آراء الذين قاموا بتقديره ، فتقدير الدكتور عبد المنعم ناصر الشافعى للدخل الاهلى كان يقدر بحوالى ٦٠٠ مليون جنيه وتقدير مصلحة الاحصاء له في عام ١٩٤٨ يقدر بحوالى ١٠١٧ مليوناً ، ولعل هذا التضارب وعدم وجود الاحصائيات الدقيقة من الامور التي لا تساعدنا على دقة البحث وتوخى الحقائق الاقتصادية لبلادنا .

وعلى أية حال فان هذا لا يمنعنا من استخدام احصائية نستمد منها تقدير الدخل الاهلى والانفاق العام في مصر لعام ١٩٣٧ ومن الاحصائيات المالية الدولية لـ ١٩٣٩ - ١٩٥٠ عن الدخل الاهلى لبحث العلاقة بين مستويات الدخول الحقيقية للافراد ومقدار الدخل الاهلى المصرى ..

وان كانت هذه الاحصائية غير دقيقة كل الدقة الا انها تستطيع أن تعبر لنا تعبيراً دقيقاً عن تطورات الدخل الاهلى .. الا أن الحقيقة التي لا يجب على أحد منا اغفالها أو تجاهلها هي انخفاض الدخول الحقيقية للافراد في مصر رغم زيادة الدخل الاهلى



المتفشية بين أبنائها . وترفع من مستوى معيشتهم ..

اننا نريد اجراء سريعا وحاسما ويكفي علينا طول سنوات الانتظار .. ولنضرب مثلا واحدا لا تلاقيه سياسة التمتع من صعب ... ففضلا عن الصعاب التي يلقاها مشروع السد العالي من عرافيل تضعها انجلترا امامنا باعتراف السيد رئيس الجمهورية - فان نفس مشروعات التصنيع الاخرى تلقى صعابا كبيرة في الوقت الحاضر فيينا قامت الابحاث تؤيد وجود الحديد في منطقة أسوان من مادة الهيماتيت الاحمر التي تحتوى على ٤٧ ٪ من الحديد ١٢ ٪ من السايكا في مساحة قدرها ١٢٥٠ كيلو متر مربع يتراوح سمكها بين ٤٠ سنتيمترا و ١٢٠ سنتيمترا كما تؤيد الابحاث نفسها استخراج هذا الحديد باستخدام طريقة الفرن العالي والفحم الهندي ومحولات توماس براسمال قدره ٢٤١٠٠٠٠٠ مليون جنيهه ويكون سعر الطن المستخرج بهذه الطريقة هو ٤٣٠٧٦ جنيهه

اقول بينا تقوم هذه الابحاث باكتشاف الحديد بمنطقة أسوان تقوم ابحاث اخرى لاكتشاف الحديد بمنطقة القصير على ساحل البحر الاحمر في جبل طوله ٢ كيلومتر وعرضه ٥٠٠ متر وارتفاعه ٣٠٠ متر ، وانه يمكن استغلال هذا الحديد بطريقة كروب براسمال قدره عشرة ملايين من الجنيهات ويستخرج الطن منه بمبلغ ٢٥٨٦٠ جنيهه

.. وهكذا والى ان يحين لمصر ان تفاضل بين الطريقتين وتمهد طرق المواصلات لاحداها وان تجد رؤوس الاموال اللازمة لاستغلال هذا الحديد وان تشر على الايدى العاملة الماهرة يمكن لنا ان نقوم باستصلاح مئات الالوف من الافدنة وتشغيل الالوف المؤلفة من العمال العاطلين فنستدئ الى البلاد اجل الخدمات الاقتصادية التي تعاوننا على تقوية اقتصادياتنا وهكذا فان جميع المشروعات الصناعية تحتاج الى سنوات عديدة للدراسة والفحص قبل ان تدخل في مرحلة التنفيذ .. هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فانه في تقرير لمجلس الانتاج القومى بانه قد بحث مشروعات استصلاح مساحة ٢٥٧١٣٠ ألف فدان بمبلغ ١١٧٢٠٠٠ مليون جنيهه أى بتكاليف ٢٢٨١٧ جنيهه للفدان الواحد ، فاذا عرفنا انه يلزم للعامل الزراعى الواحد فدانين يعمل فيهما لعرفنا اذن انه يلزم مبلغ ٦٥٨٦٢٤ جنيهه لخلق وظيفة زراعية واحدة تضمن العيش الكريم لاحد العمال الزراعيين ، بينما يلزم مبلغ ٢٠٠ جنيهه لخلق مثل هذه الوظيفة للعمال الصناعى على اعتبار ان جملة رؤوس الاموال المستثمرة في المصانع المنتجة عام ١٩٤٧ كانت ٧٠ مليوناً من الجنيهات بينما كان عدد المشتغلين بها ٣٦٧٠٠٠ عامل ، وان كانت الاسعار قد تغيرت من عام ١٩٤٧ للآن الا انه رقم تقريبي يصلح للمقارنة رغم كل ذلك ..

.. وبعد فهذه بعض مشكلاتنا التي تتعلق بالسكان واذا كنا ننادى بأسبقية الزراعة في مشروعات التنمية الا انه في الواقع فانه يجب علينا الا ننسى ان هناك بعض المشروعات الصناعية التي يتم تنفيذها استصلاح مشاحات شاسعة من الاراضى الزراعية مثال ذلك مشروع السد العالي الذى يقدر له استصلاح ما لا يقل عن مليونى فدان الى جانب تحويل ٧٥٠٠٠٠ فدان من الرى الحياضى الى نظام الرى المستديم .. لذا يجب علينا حينئذ ان نسبر بمثل هذه المشروعات التي تفيد الزراعة والصناعة على السواء جنباً الى جنب مع المشروعات الزراعية .. وبذلك تتجه التنمية

الاقتصادية صوب الزراعة والصناعة جنباً الى جنب على ان يكون اتجاهنا نحو التنمية الزراعية أسرع من التنمية الصناعية حتى نستطيع ان نخلق جوا صالحا يهيئ للتنمية الصناعية ، حتى اذا توسعنا في الانتاج الزراعى بعض الشيء ، وعدنا للتصنيع الى جانب الزراعة امكنا جنى ثمارها في شيء من السهولة وباحسن النتائج الاقتصادية . ويجب هنا ان نفرق في التنمية الصناعية بين الصناعات الثقيلة التي تستغرق وقتا طويلا لتنفيذها ورؤوس أموال ضخمة وبين الصناعات الخفيفة التي يمكن ان تقوم على استغلال الموارد الزراعية كالمشروبات السكرية والصناعات الزراعية ، فان مثل هذه الصناعات فضلا عن انها لا تحتاج الى رؤوس أموال ضخمة وفضلا عن انها تستخدم عمالا كثيرين قد يكون أغلبهم هم اصحاب هذه المشروعات الصناعية ، ولا يخفى علينا هنا فائدة الجمع بين قوة العمل وملكية رأس المال ، فلا شك انها ستعمل على استغلال ناتج الزراعة الذي

تخرجه لنا الارض الجديدة ، فيعمل هذا الاستغلال على تطبيق سياسة الاكتفاء الذاتى وعلى رفع مستوى الريف وتحسين احواله الاقتصادية والاجتماعية ..

... وبعد فان الفصل الثام بين الزراعة والصناعة كمصدرين من مصادر التنمية الاقتصادية أمر لا يمكن المناداة به ، ولكن أرى ان الاسراع في تنفيذ مشروعات اصلاح الزراعى سيؤدى باقتصادياتنا المصرية التي تعاني اليوم أشد حالات الفقر والحرمان الى خير النتائج وافضلها ...

وبذلك نستطيع عن طريق التوسع في انتاجنا الزراعى ان نحل مشكلات السكان او بعضها على الأقل وأن نستوعب - ان لم يكن كل الفائض في العمال الزراعيين فيكون الغالبية العظمى منه ، بل وأن نمهد لتصنيع البلاد تصنيعا جديا يقوم على أسس اقتصادية سليمة وقواعد صناعية متينة ..

جورج يعقوب

بكالوريوس في التجارة

أزفام واحصاءات

وجملة عدد سكان الهند طبقا لذلك الاحصاء هي ٣٥٦ر٨٢٩ر٤٨٥ وهذا الرقم لا يتضمن سكان ولايتى جامو وكشمير والقبائل التي تعيش في مناطق اسام .

انشاء أكبر محطة للقوى الذرية في بريطانيا

سوف تنتهى قريبا بريطانيا من انشاء أكبر وأول محطة قوى ذرية في العالم . ولقد اذاع هذا النبأ المستر دنكان سانديز وزير القوى والوقود البريطانى .. وأضاف أن التجارب الاولى قد بدأت فعلا وخاصة في منطقة جبال كالدور بالقرب من كمبرلاند .

والملاحظ أن هذه المحطة سوف تكون بمثابة مركز للمناطق المجاورة بالقوى الحرارية ، بينما تهدف أمريكا الى توليد الكهرباء الناتج عن الحرارة الذرية .

حركة التعمير والبناء في انجلترا

بلغ مجموع ما تم بناؤه من منازل وشقق للسكنى في بريطانيا ٢٦٠١٣ خلال شهر مايو ١٩٥٣ فقط ، بينما بلغت ١٩٤٨٨ خلال مايو ١٩٥٢ . وفي مارس بلغ الرقم الاجمالي ١١٨٧٠٦ منزلا . ولقيت قامت السلطات المحلية المختصة ببناء ٢٠١٣٥ خلال شهر مايو ، وجميعات المنازل ٤٢٣ ، والمصالح الحكومية ٨٣ . كما أعيد بناء ٧١ منزلا من التي دمرتها الحرب .

تجارة تركيا الخارجية

بلغت واردات فرنسا من القطن التركي عام ١٩٥٢ نحو ١٧ ألف طن او نحو ٧ ٪ من مجموع الواردات القطنية الفرنسية ، بالمقابلة مع ٤٨ ألف طن عام ١٩٥١ ، ٧ آلاف طن عام ١٩٥٠ .

وقد أعلن اخيرا توقيع اتفاق تجارى بين تركيا وألمانيا الغربية ، ينص على أن يبلغ التبادل التجارى بين البلدين في عامى ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ما قيمته ١٤٠ مليون دولار وستقوم تركيا بتصدير ٧٠٠ ألف طن من الفلال ، ١٢ ألف طن من التبغ ، ٣٢ ألف طن من الفواكه المجففة ، ٤٠ ألف طن من القطن .

ومن ناحية اخرى ستمو ألمانيا الغربية تركيا بالالات الزراعية ، سيارات النقل ، منتجات الصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية ، والمنسوجات والادوات والاجهزة الكهربائية .

عدد سكان الهند

اذيحت احصاءات عن عدد سكان الهند حتى نهاية عام ١٩٥١ تبين منها أن الهندوس يؤلفون ٨٤٩٩٩ فى المائة من عدد السكان ، بينما يؤلف المسلمون ٩٩٣ فى المائة ، والمسيحيون ٢٣ فى المائة والسيخ ١٧٤ فى المائة والباقيون ينتمون الى ديانات بوذا وجانيس وزور آستر وبعض المذاهب الدينية وغير الدينية

شركة مصر للتأمين

أرباحها أنت مصدرها وهي تعود اليك

التأمين مع الاشتراك في الأرباح

بوليصة التأمين على الحياة التي كفلت للمواطنين كل مزايا الضمان
وأناحت لهم استثمار أموالهم في أحدث العمارات وأفخمها

المركز الرئيسي ٤٣ شارع قصر النيل بالقاهرة تليفون ٧٩٧٩٧
س . ت ١٢ القاهرة

لنعمد اعلى اضاءة جيدة



(س.ت. ٣١٥٩٦)

محللات اولاد يعقوب كوهنكا شركة مساهمة مصرية

الموزعون الوحيدون :

شركة مصر للغزل والنسيج

مركزها الرئيسى : القاهرة

مصانفها بالجملة الكبرى

مؤسسة مصر الكبرى

تأسست فى ١٩٢٧ سنة

تشغل مصانفها ومرافقها : مليون ونصف متر مربع
تستهلك من القطن : نصف مليون قنطار سنوياً
تنتج من المنسوجات القطنية : مائة مليون متر سنوياً
وتنتج من خيوط الغزل : عشرين مليون كيلوجرام سنوياً
يكفى إنتاجها من الأقمشة القطنية : ٥٠ ٪ من سكان مصر
تغزل وتنسج وتبيض وتطبع : القطن المصرى
وتستخدم فى هذه العمليات : أحدث الآلات
التي جددت تجديداً كاملاً بعد الحرب

يعمل فى مصانفها : ثمانية عشر ألف عاملاً
خصصت لسكانهم مدينة : نموذجية تكلفت نحو مليون جنيه
وتقيم لهم الآن مرافق : صحية ورياضية وثقافية
تضم استاد من أكبر الملاعب وحمامات للسباحة ونواد ومطاعم
ومبانى ثقافية تكلفت مليون ونصف مليون جنيه

نقطه جَلْب الرخا



المياه هي مفتاح الحياة لمصر.
ولذلك تحجب المحافظة عليها.
وتسرب المياه من الترع وفتحات الري إلى
باطن الأرض. يترتب عليه نقص في المساحة
المنزرعة وفي المحصول الذي تحتاج إليه البلاد
لمواجهة مطالب السكان.

وقد وفق رجال الأبحاث في شركة سثل - بعد أبحاث
واختبارات طويلة في بلاد تماثل مصر في ظروفها - إلى
استحداث قنوات للري من طراز جديد. مبطنة بمادة
البيتومين تمنع تسرب المياه، وقد شقت واحدة منها
في الصالحية بمدينة الشرفية
وهذه البطانة غير قابلة للكسر وليست بها وصلات
تسمح برشح المياه. فضلا عن السهولة وقلة التكاليف في
إنشائها وصيانتها.

وسيؤدي هذا الاستعمال الجديد للبيتومين - عندما ينتشر
ويطبق على نطاق واسع إلى الاحتفاظ بكميات كبيرة من المياه
والانتفاع بها بعد أن كانت تضيع هباء.

في خدمة الاقتصاد الوطني



ص ٩١



الاقتصاد والمحاسبة

الثمان
١٠ قروش

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباطه رئيس نادي التجارة
رئيس التحرير : أحمد عنان

العدد ٦١
١٥ سبتمبر ١٩٥٣

رأى مصر فى الاقتصاد العالمى

كانت سانحة التثام الجمعية العمومية للبنك الدولى للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى مجالا بسطت فيه مصر من منبر عالمى عال رأيها الصادق فى كثير من مشكلات العالم التجارية والاقتصادية بلسان ممثليها فى هذه الاجتماعات وهما الاستاذان عبد الجليل العمري وزير المالية ومحمد أمين فكرى محافظ البنك الاهلى المصرى

فقد اقترح الدكتور العمري أن تتفق دول العالم على وضع نظام محدود لتحويل النقد يذلل العقبات الكؤودالتي تعترض تيار التجارة لعالمية تلك العقبات التي جعلت المتاجرة فى الفترة التي تلت الحرب العالمية الاخيرة أصعب مراسا منها فى خلال الحرب وفى السنين التي سبقت الحرب

كما اقترح الوزير المصرى وضع نظام دولى يقي الشركات من خطر التأميم والمصادرة وهو اقتراح منطوق على كثير من الجراة فى مجابهة واقع الحياة الاقتصادية ، وفيه اعتراف ضمنى بقدرة الهيئات الفردية الخاصة على الاقدام فى الحياة العملية على مشروعات تعجز الحكومات عن النهوض بها .

واقترح الاستاذ محمد أمين فكرى أن يخفف البنك الدولى للتعمر والانشاء من غلوائه فى اقراض الدول فلا يتزمت فى منح القروض ، ولا يتقاضى عمولة مرتفعة ، ولا يشترط أن ترد اليه قروضه بعملات مغيرة للعملات التي أداها بها .

وأردف المحافظ المصرى ذلك الاقتراح برأى صائب آخر ، هو أن ينشئ صندوق النقد الدولى اتحادا دوليا للمالية ينسق شئون المال والتعاون المالى بين البلدان المنضوية تحت لواء هذه المؤسسة . وليس هذا الاقتراح حديث عهد بالظهور ، بل سبق تقديمه ثم طوى فى زاوية الاهمال ويقيننا أنه لو اتيح لهذه الاقتراحات أن تجد لها مؤازرة من البنك الدولى وصندوق النقد ، لاختفت من حلبة التجارة العالمية ومن الحياة الاقتصادية العالمية كثرة من المشكلات التي يحتالون الآن على حلها بالاتفاقات الثنائية والثلاثية ، ولكنهم يتركون المعضلة لعوامل الاستفحال والتعقيد .

ويومئذ يكون البنك الدولى وصندوق النقد الدولى قد أسديا للعالم خدمات تسوغ وجودهما ، وتطوع للبشرية أن تعقد عليهما آمالا كبارا .

فى هذا العدد

رأى مصر فى الاقتصاد العالمى :
للتحرير

عرض وتعليق : مصر والبنك
الدولى للانشاء والتعمير -
الحجز الاحتياطى على الاموال
فى السياسة الاقتصادية :
سياسة مصر فى عقد الاتفاقات
التجارية - للاستاذ وديع
فلسطين

نحو سياسة ضريبية رشيدة :
للدكتور محمد فؤاد ابراهيم
اقتصاديات الشرق الاوسط :
الاحوال المالية فى سوريا
ولبنان - مشكلات ايران
المالية

سياسة النفقات فى الميزانية
الجديدة : للدكتور عبد
الرازق محمد حسن
الاقتصاد العالمى : أخبار

اقتصادية من أنحاء العالم
مكتبة التاجر - فى ركاب العلم -
أخبار المعادن : للاستاذ احمد
فريد حسن

سياسة التوسع فى المنشآت
الصناعية : للاستاذ موسى
حقى

التجارة والاقتصاد امام القضاء :
للاستاذ احمد حمدي حافظ

مهنة الخبرة وعلاقتها بخريجي
كليات التجارة : للاستاذ
توفيق أبو علم

تجارة بريطانيا الخارجية مع
الشرق الاوسط

سياسة النقل فى العهد الجديد :

مصر مركز عالمى للطيران ،
ولكن : للاستاذ احمد زكى

عبد الهادى
انتاج الارز فى مصر

اتفاق التجارة والدفع بين مصر
وبوغسلافيا وتعليق عليه

احصاءات



مصر والبنك الدولي

أذاع البنك الدولي للانشاء والتعمير تقريراً عن أعماله في خلال السنة المالية ١٩٥٢ - ٥٣ جاء فيه عن مصر ما يلي :

((أوفد البنك في ديسمبر ١٩٥٢ مهندسا استشاريا الى مصر ليقوم بدراسة الموقف الحالي لشبكة المواصلات الحديدية وذلك رغبة في تمكين الحكومة المصرية من مراجعة برنامج التوسع واعطائه أولوية في التنفيذ . وفي يناير ١٩٥٣ ، قدمت الحكومة الى البنك معلومات عامة عن مشروع معذل لاستغلال وادي النيل بانشاء السد العالي على جبل قرب أسوان ومن شأن هذا المشروع أن يروى الاراضى وأن يولد الطاقة الكهربائية من مساقط الماء . وسيتلقى البنك التفصيلات المتعلقة بهذا المشروع رغبة في تحقيقه)) .

والبنك الدولي - طبقا لقواعد نظامه الاساسى - لا يقترض - الا الحكومات . أما الافراد والهيئات الخاصة فليس البنك هو الذى يتولى اقراضها ، بل تقوم بذلك مؤسسات الاقراض المحلية مثل بنك الاصدار والاستيراد الأمريكى وبنك تشيز وبنك الفديرال ريزرف وغيرها . أضف الى ذلك أن البنك الدولي لا يقدم قرضا الا اذا اطمأن الى أن المشروع الذى يراد تنفيذه من أموال هذا القرض يتأبى على الافراد وعلى الحكومات . أما اذا كان في مقدور حكومة أو أفراد تمويل مثل هذا المشروع فإن البنك يكف يده عن الاقراض . ثم أن البنك لا يقدم مالا قبل أن يوفد خبراءه الى المكان الذى يراد فيه تنفيذ المشروع فيتاح لهم أن يدرسوه من جميع نواحيه ، فاذا تبينوا أنه مشروع سليم من الناحية الاقتصادية ، يعمل على زيادة الدخل القومى ، نصحوا بتنفيذه وأوصوا

البنك باقراض المال . أما اذا كان المشروع غير منتج ، أو غير قائم على أسس من الاقتصاد والهندسة سليمة ، فإن الخبراء ينصحون البنك بعدم الاقراض .

وسبق لمصر أن فاتحت البنك الدولي في اقتراض قدر من المال لتحويل منطقة قنا من رى الحياض الى الرى الدائم ، وجاء الى مصر خبراء من البنك الدولي لبحث هذا المشروع ، ولكن البنك لم يوافق على القرض ، ويبدو أنه تبين أحد أمرين : إما أن هذا المشروع يفتقر الى الاساس العلمى الصحيح

وأما أن فى امكان الحكومة المصرية أو الشركات المصرية أن تقوم به مما ينتفى معه ضرورة الاقتراض من البنك .

وعادت مصر تطلب من البنك الدولي قرضا لتمويل مشروع السد العالى ، وهو قطعا مشروع من مشروعات التنمية لما يهيئه لمصر من قوة الكهرباء وموفور الماء . والامر الآن مطروح أمام خبراء البنك الدولي الذين يأخذ البنك بأرائهم فى معظم الاحوال .

ومعروف أن أغلب رأس مال البنك الدولى مدفوع من الحكومة الأمريكية ، وأقله ساهمت به الدول المنضوية تحت اوائه ، ومنها مصر . ولذلك يكاد يكون من المفروغ منه أن البنك لا ينفق قرضا الا اذا رضيت عنه أمريكا ، وهذا واضح من جميع القروض التى سبق للبنك أن عقدها وقد بلغت جملتها - حسبما جاء فى تقرير البنك الاخير - ١٥٩١ مليون دولار قدمت الى ٢٩ دولة من أعضاء البنك (وعدد الدول المنضمة الى عضويته ٥٤ دولة ورأس ماله ٩٠٣٦ مليون دولار) .

مرافق الدولة فى خدمة الانتاج

ان الانتاج المصرى ، سواء كان زراعيا أو صناعيا ، لا بد أن يعتمد فى على مرافق الدولة . فالولا تهيئة وسائل النقل بسكة الحديد ، ولولا شق الطرق ، ما استطاع صاحب أرض أن ينقل ثمرة أرضه من مكان الى مكان ، وما استطاع صاحب مصنع أن ينقل انتاج مصنعه من داخل البلاد الى موانئها .

وما يقال عن خطوط المواصلات الحديدية والبرية ، يقال عن خطوط القضاء يؤجل ويؤجل . فالمؤسسات

المواصلات السلكية واللاسلكية ويقال عن الاداة الحكومية فى مجموعها ، ولا معدى عن الاتصال بها فى كل يوم لاستخراج رخص الاصدار والاستيراد ورخص سيارات النقل ، ورخص انشاء المصانع ، ... الى غير ذلك من المقتضيات .

فاذا أريد تنمية الانتاج ، وجب أن تكون الدولة بجميع مرافقها وادواتها فى خدمة الذين يقومون بالانتاج ، فاذا تبين أن عدد قطرات سكة الحديد أو مركبات البضاعة لا يكفى لمجابهة الطلب المتزايد على وسائل النقل الحديدية ، وجب البدار باستيراد القدر الكافى أو بصنعه محليا اذا كان ذلك ممكنا . واذا تبين أن الوسائل الحالية لشبكة التليفون فى البلاد قاصرة عن مجابهة المطالب المتزايدة ، وجب البدار بتعويض هذا القصور حتى لا يصاب الانتاج بأذى نتيجة لافتقار قرية الى جهاز تليفونى أو لان مكتب التليفون يقفل أبوابه فى الساعة السابعة أو التاسعة مساء . واذا كانت الاداة الحكومية لا تزال على بطئها المعهود فى استصدار الرخص ، واذا كان التزمت لا يزال طابع الاداة الحكومية ، وجب البدار الى اعادة النظر فى السياسة الحكومية حتى تسخر الدولة جميع مواردها لخدمة الانتاج .

والا ، كنا كمن يدور حول نفسه ، ينتهى حيث يبدأ ويبدأ حيث ينتهى ، ولا يستطيع من الحلقة المفرغة فرارا .

الحجز الاحتياطى على الاموال

فى القضايا التى تتناول بيتا من بيوت المال ، أجاز أن يحجز على أموال هذه المؤسسة فى البنوك وعلى موجوداتها حتى يستطيع وفاء ما قد يحكم به من جزاءات مالية على الذين يتعاونون ادارة هذه المؤسسة . وحكمة الشارع فى هذا هو أنه يريد حماية حقوق الحكومة أو حقوق الغير من كل افتئات قد تتعرض له اذا تركت المؤسسات تتصرف فى أموالها بدون رقابة .

ولكن هذه الحكمة تصبح غير ذات موضوع حين يترتب على هذا الحجز الاحتياطى تعطيل مرافق الانتاج فى هذه المؤسسات ، وحرمان موظفيها وعمالها من أجورهم زمنا قد يمتد ويمتد ما دام النزاع المعروض على

تعجز عن القيام بالتزاماتها العاجلة تجاه الغير ، كما تعجز عن المضي في انتاجها - وكثيرا ما يكون انتاجا لمصلحة الشعب ، كما ان الموظفين والعمال يحرمون من حقهم المشروع في تناول اجورهم ومرتباتهم عن اعمالهم التي يقومون بها .

لذلك لابد من التنبيه الى ضرورة مراعاة هذه الاعتبارات عند التفكير في توقيع حيز على مؤسسة مالية او تجارية او صناعية ، بحيث يحجز على جزء من رأس المال لا يعطل عمل المؤسسة ، وبحيث يترك جزء من المال حرا تستطيع المؤسسة منه ان تقوم بالتزاماتها اليومية تجاه موظفيها وعمالها وعمالها . واذا خيف ان تعتمد مؤسسة الى التصرف تصرفا غير فطن في المال الحر الذي لم يحجز عليه ، فقد يعالج هذا الخوف بفرض ضرب من ضروب الرقابة على هذا المال للاطمئنان الى انفاقه في الاوجه التي خصص لها .

وبهذه الوسيلة يمكن التوفيق بين حكمة الشارع في حماية حقوق رافعي الدعوى وحماية انتاج المؤسسة وعمالها ومستخدميها ، وخاصة ان الحكم قد يصدر في مصلحة المؤسسة فيثبت سلامة موقفها .

رؤوس الاموال الاجنبية

لا يزال بعض الباحثين يجفلون من رأس المال الاجنبي ويخشون ان يكون تكاة لاستغلال سياسي يتعارض مع السيادة القومية . وهذا وهم نحمد الله انه لم يترك المسؤولين في مصر ، فاوحى اليهم ان يسنوا تشريعا يشجع مجيء الاموال الاجنبية الى مصر واستثمارها في ابواب الانتاج .

والذين ترتعد فرائصهم من ذكر رأس المال الاجنبي ، انما يذكرون تلك القروض الاجنبية التي تورط فيها الخديو اسماعيل فكانت ذريعة اتخذتها الدول الاجنبية لسطر امتيازاتها في مصر وتكييف سياستها المالية وفق مشيئتها لا وفق مشيئة الحكومة المصرية .

ولكن هناك فرقا اساسيا بين القروض التي عقدها اسماعيل وبين الاموال الاجنبية التي يمكن ان تستغل في مصر . وهذا الفرق هو ان « جنسية » المال قد زالت بزوال كثير من النظريات الاقتصادية البالية

التي كان معظمها يقوم على مبدأ القومية . فالمال الاجنبي الذي يستثمر الآن في مصر ، لم يعد اجنبيا ، بل هو مصري بكل معنى الكلمة . بينما الامر في عهد اسماعيل كان على نقيض ذلك .

اضف الى هذا ان اللوم الاكبر في التدخل الاجنبي في مصر انما يقع على الخديو اسماعيل الذي استهان بأمر هذا التدخل فسمح للدول الاجنبية بان تقحم انفسها في شئون مصر ، ولكن الحكومات المصرية التي ولدت في عهد الحرية والتي ستولد في ظلال هذا العهد لن ترضى اى تهاون او استخفاف في سيادة البلاد واستقلالها ، وستكون العيون دائما مفتحة لكل محاولة يمكن ان يفكر في الاقدام عليها مغرض .

اضف الى هذا وذاك ايضا ان التشريعات المصرية كقيلة بحماية الحياة الاقتصادية والحياة السياسية من كل عبث مهما يكن مصدره ، وهي تشريعات تحمي للافراد حقوقهم ، وتصون للحكومة حقوقها وتازم المال الاجنبي حد الاقتصاد فلا يتجاوزه الى حد السياسة .

والواقع ان الاقتصاد العالمى يقوم الان على مبدأ السماح للاموال الاجنبية هناك دولة واحدة ، بالغة ما بلغت في رقيها وتقدمها ، تستطيع ان تزعم انها خلو من المال الاجنبي . فالشركات العالمية ، ولا سيما شركات الطيران والملاحة والسيارات والزيوت ، تستثمر اموالها عبر البحار لا لتحقيق اغراض سياسية ، بل لتحقيق اغراض اقتصادية تعود بالمنفعة على الاهلين وعلى الشركات نفسها .

التوجيه المهني

تعتمد دور الاعمال في الولايات المتحدة بوجه خاص على نظام « التوجيه المهني » في الانتفاع الى أقصى حد بخدمات العمال والموظفين الذين يعملون فيها .

وبمقتضى هذا النظام يجتاز العامل مراحل تدريب تتدرج في تطورها حتى يوضع في المكان الملائم له ، وحتى تستثمر مواهبه احسن استثمار ، فيعمل الساعات المقررة له يوميا ما عدا ساعة واحدة يقضيها في التدريب في اقسام المنشأة المختلفة تحت اشراف مراقبين حاذقين

يحاولون تلمس مواطن الموهبة لدى العامل .

وهذا النظام ، فضلا عن نفعه لدور الانتاج من حيث انه يوفر لها وسائل استخدام القوى العاملة على خير وجه ، فانه يساعد العامل على ان يتعرف النواحي الاخرى المكملة لعمله ، مما يفتح امامه باب الابتداع والاختراع .

ولا نظن ان هذا النظام يمارس في مصر مع شدة حاجتها الى مثيله . وفي اعتقادنا ان الحاق قسم خاص بالتوجيه المهني في المعاهد المتخصصة في علم النفس ، او المعاهد العملية من شأنه ان يسترعى الاهتمام الى ضرورة التوجيه المهني في مصر . فلعل المسؤولين يفتنون الى هذه الحقيقة ويعملون على الاخذ بهذا المقترح .

نهضة الاردن الاقتصادية

تقوم الآن احدى الشركات بعملية مسح اراضي الاردن من الجو . ونص العقد على ان تشمل هذه العملية حوالي ٨٥ في المائة من مجموع الاراضي والغرض من ذلك هو العمل على تنمية اقتصاديات هذا القطر العربي . وسوف ترسم الشركة خريطة طبوغرافية لتكون اساسا لجميع مشروعات المستقبل وما يتصل منها بصفة خاصة بالمناطق المرتفعة ومراكز السكك الحديدية ومصادر الثروة المعدنية ومحطات توليد الكهرباء واقامة السدود لتنظيم الري وتنمية الثروة الزراعية .

أول مصنع للغزل الكامل في مصر

حصل أحد المصانع البريطانية على توصية من مصر لتوريد آلات أول مصنع للغزل من نوعه فيها يعمل باستمرار ودون توقف .

وتبلغ قيمة هذه الصفقة ٣٥٠ ألف جنيه وقد تولتها شركة « بولتون » لصناعة آلات النسيج القائمة في دويسون بناء على طلب الشركة الصناعية للحريير والقطن في القاهرة والقسم الاول من هذه الآلات ينتج بعد تركيبه وادارته حوالي طنين من خيوط الغزل يوميا

والمتوقع زيادة الانتاج تدريجيا حتى يبلغ سبعة أطنان ونصف طن في اليوم .

سياسة مصر في عقد الإتفاقات التجارية

المذموم أن تصبح للقطن المصري سوقاً في أوروبا وأخرى في الإكندرية
ضرورة تعزيز التعامل التجاري مع البلدان العربية

موازنة الميزان الحسابي

ومصر تتوخى في معاملاتها التجارية مع الدول الأجنبية أن توازن حسابها التجاري فلا تشول كفة مصر وترجع الكفة المقابلة ، ولا تصبح مصر مدينة بسبب كثرة ما تستورده وقلة ما تصدره .

ومعظم الاتفاقات التجارية حددت الرقم الأقصى لقيمة المعاملات التجارية بين البلدين ، فتمضى التجارة في هذا الاتجاه وذلك حتى اذا بلغت الحد الأقصى تنبه المسئولون الى ضرورة التدخل لمعرفة أى الكفتين راجحة ، وأيهما تشول . وقد اتضح من معاملات مصر التجارية مع إيطاليا ان الميزان التجاري لم يعتدل لمصلحة مصر ، على الرغم من أن الحد الأقصى لقيمة المعاملات قد تم بلوغه ، ومن ثم تعين اجراء مفاوضات جديدة لرفع هذا الحد الأقصى ثم أوفد الدكتور مصطفى القونى الى روما ليتدبر وسائل تصحيح الخلل في الميزان التجاري .

ولا معدى عن التنبيه هنا الى أن موازنة الميزان التجاري لا ينبغي أن تتم على قاعدة حسابية فقط ، بل ينبغي مراعاة المصلحة المحلية في تصحيح هذا الخلل . فليس يهمننا أن نوازن حسابنا التجاري مع إيطاليا أو مع غيرها من الدول على أساس تساوى الكفتين من الناحية الحسابية أو الرقمية فحسب . بل يهمننا أن تكون جميع مستوردات مصر مما تحتاج اليه فعلاً ومما تدفع فيه ثمنها معقولاً لا ثمناً فيه مبالغة أو مغالاة .

مكافحة التعامل مع إسرائيل

وقد حاولت مصر في اتفاقاتها التجارية التي أبرمتها مع الدول الأجنبية أن تضمنها نصاً يحظر على الدول المتعاقدة أن تتعامل مع إسرائيل أو أن تعيد إصدار السلع المصرية الى هذه الدولة . ولكن هذه المحاولة

النادرة بسبب ندرتها في معظم دول العالم وحرص هذه الدول على ألا تدفع بالعملة الصعبة الا لقاء ما تحتاج اليه من مواد حيوية لا سبيل الى الظفر بها بالهين الميسور من العملات . ولكن هناك ملاحظات يتعين ابدؤها على سياسة مصر الخاصة بالاتفاقات التجارية .

القطن المصدر الى الخارج

فالقطن يصدر الآن الى معظم البلدان التي تتعامل تجارياً مع مصر ، سواء كانت دولاً مستصلحة للقطن أو غير مستصلحة له . فالنمسا وتركيا مثلاً لا تغزلان القطن ولا تنسجانه ، ولكنهما تظفران به من مصر تطبيقاً للاتفاقات التجارية المعقودة مع الحكومة المصرية . فماذا تصنعان بهذا القطن ؟ هل تنشآن مصانع خصيصاً لغزله أو نسجه ؟ ربما . وهل تخزنانه في مخازن للجوء اليه عند الحاجة ؟ ربما . ولكن الراجح أن هاتين الدولتين وغيرهما من الدول غير المستصلحة للقطن تلجأ الى اعادة اصداره الى الخارج ، فتشتريه الدول المستصلحة بثمن قد يساوى ثمن الشراء وقد يقل عنه لان البائع يبيعه بيع ارجاء .

ومعنى ذلك أن هناك احتمالاً بأن تصبح للقطن المصري في أوروبا سوق ثانية يباع فيها بأسعار تتحكم فيها نوااميس العرض والطلب بينما سوق الاسكندرية محددة الاسعار تفرضها الحكومة وتحتكر الحكومة تصريف القطن .

ويهمننا أن نوجه نظر الحكومة الى هذه الحال حتى لا يتعرض القطن المصري للبخص في سوق أوروبا ، وحتى لا تتأثر بذلك سوق الاسكندرية التي تحتكرها الحكومة .

أحسنّت الحكومة كثيراً بتوسيعها في سياسة عقد اتفاقات تجارية مع البلدان الأجنبية . ففي عام واحد ، أبرمت مصر اتفاقات تجارية مع إيطاليا وسويسرا والنمسا ويوغسلافيا واليابان وتركيا والمانيا الغربية والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة واليونان ، ودع عنك الاتفاقات التي لاتزال في دور البحث والمفاوضة ، والعلاقات التجارية التي تسير بغير أن تنظمها اتفاقات رسمية .

والعامل الرئيسى الذى حدا بمصر الى الاخذ بهذه السياسة هو اضطرابها الى البحث عن أسواق جديدة ، لبيع القطن بعدما سدت في وجهه السوق البريطانية التقليدية ، ورغبة مصر فى تذليل عقبات الدفع الناشئة عن قصر مواردها من العملات الصعبة عن مواجهة مطالب الدفع لجميع مستورداتها .

والاتفاقات التجارية التي عقدتها مصر ، تكاد تشترك في صفات واحدة هي : أن صادر مصر الرئيسى هو القطن الخام ، وأن تسوية الحساب تتم بطريقة المقاصة ، وأن الدفع يتم بالعملات المحلية . وهذا ضرب من ضروب المقايضة ترعاه الحكومة لتضمن للتجارة أن تسلك مسلكها المعتاد بغير أن يعترض سبيلها معترض من عقبات النقد .

أما واردات مصر فتكاد تدرج تحت أبواب رئيسية ثلاثة هي : القمح والشعير والدقيق ، ثم الاسلحة والمنتجات الفولاذية والآلات ، ثم الزيت المكرر اللازم للاستهلاك المحلى .

وقد أدت هذه الاتفاقات التجارية جميعاً الى تصحيح الخلل الذى اعترض ميزان مصر التجارى والى فتح أسواق كانت موصدة أو مهملة أمام المنتجات الزراعية والصناعية المصرية . ولكن الاتفاقات التجارية لم تمكن مصر من الظفر بمورد مستمر مطرد من العملات

لم تؤت بنجاح لان الدول أبت أن تتقيد بمثل هذا النص لاعتبارات شتى .

فأنت مصر أن تحتال على ذلك ، بأن ترصد العيون في تلك البلدان لتتحري مصير السلع المصرية وهل تستهلك محليا أو يعاد إصدارها الى اسرائيل ، فتبين لها في أكثر من حالة ان الدول الواقعة في حوض البحر المتوسط تقوم بأعمال المتاجرة مع اسرائيل ، وكثيرا ما تتجر بسلع عربية ، كما أنها كثيرا ما تحاول ادخال البضائع الاسرائيلية الى البلدان العربية ومنها مصر .

فرئى بناء على ذلك مطالبة كل من يعمل في تجارة الاصدار بأن يستخرج شهادة من جمرك ميناء الوصول يعتمدها من الممثل الدبلوماسي أو القنصلي المصري هناك ليبرهن على أن هذه السلع لم يعد إصدارها .

ولكن هذا الاجراء زاد مهمة التجارة الخارجية تعقيدا ، لانه ليس ثمة ما يلزم جمركا بأن يصدر شهادة من هذا النوع ، كما أنه ليس ثمة ما يحول دون التصرف في هذه البضاعة بعد تغيير شكلها وارسالها الى هذه السوق أو الى تلك .

وقد ترتب على ذلك أن تبرم كثير من دول البحر المتوسط من التعامل التجاري مع مصر ولعل هذا يفسر سبب اختلال الميزان التجاري مع إيطاليا .

اضف الى ذلك أن مصر تشترط أن ترسل اليها البضائع المستوردة بسفن غير اسرائيلية تحذر التعرّيج على أي ميناء اسرائيلي خشية مصادرة هذه البضائع . وقد حدث غير مرة أن أرسلت اليها بضائع على سفن من هذا النوع ، فلم ترد اليها . والحل المنطقي لهذه المشكلة هو أن تنشئ مصر مع الدول العربية الاخرى اسطولا تجاريا يغنيها عن السفن الاجنبية . فالعداوة القائمة بين مصر واسرائيل لا تعترف بها إيطاليا أو اليونان أو يوغسلافيا أو النمسا أو المانيا الغربية أو تركيا .

المنظمين التجاري مع الشرق العربي جميل أن ترتفع في مصر الاصوات بمقاطعة بريطانيا تجاريا لانها لا تزال

تأبى أن تنصف مصر في قضيتها السياسية ، وجميل أن نطالب بفصم عرى الاقتصاد مع فرنسا احتجاجا على تحرشها اللفظ بالروح القومية في تونس والجزائر ومراكش ، وجميل أن نمضي في سياسة مقاطعة اسرائيل التي اصطنعت لنفسها من أشلاء العرب دولة تؤمن بالحديد والنار ، وغدا قد يرتفع صوت يطالب بمقاطعة اسبانيا لاحتلالها المغرب الخليفي ، ومقاطعة أمريكا لتنكرها للقضايا العربية ، ومقاطعة إيطاليا ويوغسلافيا لتاجرتها مع اسرائيل . . . الخ

الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية

نصف نصف شهرية مؤقتا

صاحب الامتياز عبد الله فكري باطر

رئيس التحرير أحمد عثمان

مدير الادارة فؤاد الجندوري

مصر هاندي بنجاء

١٠ شارع محمد علي قريش بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات تنفذ عليها مع اداة المجلة

الاشتركاك في مصر مبنية ونصف سنة

• في سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشا سوريا

أو لبنانيا أو فلسا

• في المملكة العربية السعودية ٣٧٥

قرشا صاعا

• في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وكولومبيا والبرازيل ١٧ دولار

• فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة

جنيهاة مصرية أو ١٠/٢٠/٥ جنيهاة انجليزية

• نشر اشتركاك في مصر والسودان فقط

بموجب اذونات أو موافقة برقية أو شيكات

وفي الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة

- أو حواله نقدية

ولكن ما بال العرب ، وفي طبيعتهم مصر ، لا ينظمون علاقاتهم التجارية والاقتصادية تنظيما يمكنهم من السير في اتجاه المقاطعة أو الى ما لا نهاية ؟ ما بال التجارة بين مصر والعراق راكدة والاتفاق الخاص بالدفع بينهما يحتاج الى من يوقظه ؟ وما بال التجارة بين مصر والمملكة العربية السعودية في سبات وكان ينبغي تنشيطها لمصلحة الدولتين وهي مصلحة متكاملة ؟ وما بال تجارة مصر وسوريا تتعثر بسبب قيود العملة واستثمارات الاصدار والاستيراد ؟ وما بال التجارة مع لبنان تسير بغير تنظيم مستوحاة الساعة والدقيقة ؟ بل ما بال القرارات التي اتخذها وزراء خارجية العرب في مؤتمر بيروت ، ثم عادوا فأنخذوها في مؤتمر بيروت الثاني ، ثم عادوا فأكدوها في مؤتمر القاهرة . . . ما بال هذه القرارات لا تنفذ ولا ينظرون اليها نظرة عملية ؟

أفلا ينبغي لمصر ، التي تنصدر الدول العربية وتترعها ، أن تبادر الى تنفيذ هذه القرارات متخلفة عن العصبية القومية التي لا ينبغي أن يكون لها مكان في ما بين الدول العربية ؟ لماذا لا ترفع الحواجز الجمركية ؟ ولم لا تلغى تأشيرات السفر ، ولا نقول جوازات السفر ؟ ولم لا تستورد مصر قمح سوريا بدلا من قمح كندا الذي تدفع فيه الدولار العزيز ؟ ولم لا تصدر الى هذه البلدان جميعا الاقمشة الشعبية بعد التوسع في غزلها ونسجها في مصر ؟

إن للسياسة التجارية الخارجية لمصر ينبغي أن تكون متكاملة وأن تعددت جوانبها . فان ظهرت ثغرة في ناحية عوضت في ناحية اخرى . وليس ثمة ما يحول دون أن تعقد مصر اتفاقات ثنائية مع دول أوروبا واتفاقات ثلاثية أو جماعية مع الدول العربية . ويوم تطمئن مصر الى مؤازرة شقيقاتها العربيات في تجارتها الخارجية ، تستطيع أن تخضع اعتبارات الاقتصاد لاعتبارات السياسة بغير خوف أو وجل . ويومئذ تستطيع أن تمضي في سياسة المقاطعة فلا تخشى رد فعل يلحق باقتصادياتها .

وديع فلسطين

نحو سياسة ضريبية رشيقة ...

التي أشارت اليها المذكرة الايضاحية لوجه ضعيفة ما كان يجدر بالمشروع أن يأتيها بها . فغنى عن البيان أن مركز مصر بعيد الشبه عن مركز كل من أمريكا وإنجلترا وفرنسا ، وذلك أن هذه الدول قد اعتاد أهلها دفع الضرائب بل أنهم القوها منذ القرن التاسع عشر ومن ثم نشأ الوعي الضريبي في هذه الجماعات منذ أجيال مضت . فلا عجب إذن أن تحارب هذه الدول التهرب غير المشروع في شعوب تبلورت لديها الفكرة الضريبية وتشبعت بأصول التربية الوطنية الصحيحة وإدراك أسس الضرائب ومدى الحاجة اليها . وعلى الرغم من ذلك فإننا نجد كثيرا من الشراح في هذه الدول يحمل على مثل هذه الجزاءات كحملة النواب عليها لدى عرضها على البرلمانات لإقرارها ، إذ أن عقوبة الحبس ليست بالعقوبة الهينة التي توقع في مثل هذه الحالات . وكم من مرة تلجأ هذه الدول - وخاصة فرنسا - إلى العفو عن مرتكبي هذه الجنح المالية رغبة منها في التيسير وخلق جو من الثقة ما بين الممولين والادارة المالية .

وان كان هذا شأن التشريعات الحديثة الأمريكية أو الأوروبية ، فإن شأن التشريع الضريبي المصري لجد مختلف . فمصر حديثة العهد بالانظمة الضريبية ولم يتكون فيها بعد ما يعرف بالوعي الضريبي . وهيهات أن يدرك حاليا جمهور الممولين في مصر المشاكل الضريبية بالطريقة التي تفهم بها في إنجلترا وفرنسا . كما أن للثقافة دورها الهام الذي من العبث إنكاره لدى طرق هذا الموضوع ، إذ ليس من المستطاع مطالبة الجمهور المصري بما تطالب به فرنسا مثلا جمهورها فمن الغريب إذن أن نأخذ في مصر بأجراء اتبعته دول لا وجه لمقارنتنا بها ، كما أنه من العجب ألا تلجأ التشريعات الأجنبية المقارنة للإقتباس نصوص لاسموسغ للأخذ بها في مصر ، في حين أننا نهمل الأخذ بكثير من الأحكام الصالحة التي لو أخذنا بها لعادت علينا بالنفع العميم .

أليس من المتناقضات حقا أن نحث

لاقتصادنا « يتضمن الكثير من التيسير بشأن أقامتهم وتحويل بعض أجورهم إلى موطنهم .

وليس تمة شك في سلامة هذه السياسة وما تتصف من حكمة وبعد نظر . بيد أنه يبدو أن بعض التشريعات الأخرى قد قضت على ما كان ينتظر أن تأتي به هذه الخطوة من ثمار ونتائج . نقصد بهذا القول قانون مكافحة التهرب من الضرائب ، وهو القانون الذي ينبغي أن نخصه باهتمام خاص هنا .

ذاك أن من المبادئ المقررة قانونا ومنطقا أن تتفق أغراض المشرع ولو تعددت التشريعات ، فلا ينبغي إصدار قانون تتضارب أحكامه مع أحكام قانون آخر ، إذ أن معنى ذلك عدم استقرار المراكز القانونية . ومن ثم فإن الأمر يقتضى دراسة ما ناتى به أو ما سوف يسفر عنه تطبيق التشريعات الأخرى وذلك قبل الإقدام على إصدار تشريع جديد . بيد أنه يبدو أن هذه القاعدة لم تراعى لدى إصدار قانون مكافحة التهرب من الضرائب . ذلك أن أحكامه أدت بطريقة غير مباشرة إلى الأضرار بما كان يقدر لتشريع تشجيع الاستثمار من نجاح . ويتضح لنا هذا الأمر إذا ما رجعنا إلى المذكرة الايضاحية لقانون مكافحة التهرب حيث تقول : « انه لمنع التهرب لاختفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة بتقديم بيانات غير صحيحة عمدا إلى الادارة المالية فإن المشرع أضاف مادة جديدة تقضى بمعاقبة مرتكب هذا التهرب بعقوبة الحبس بجانب غرامة لا تزيد عن خمسين جنيهًا وتعويض لا يقل عن ٢٥ ٪ ولا يزيد على ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضريبة » وكان واضع المذكرة الايضاحية شعر بحرج مركزه إذ سرعان ما أضاف : « أن النص على عقوبة الحبس بجانب الغرامة والتعويض أخذت به جميع التشريعات الحديثة في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا وغيرها وذلك في حالات التهرب من الضريبة » ولعمري أن الاستناد إلى التشريعات

لعمل الضرائب أهم الأركان التي تقوم عليها السياسة المالية للدولة ، فضلا عن أنها المورد الخصب للخزانة العامة فهي مقياس لا يستهان به لدراسة كثير من النواحي الاقتصادية والاستعانة بنتائجها لدى وضع مشروعات الإصلاح المالى . فلا غرو إذن أن نحتل الصدارة في قائمة الموضوعات التي يتناولها الشراح بكثير من البحث والتحصيل ، ويتتبع الجمهور ثمار دراستهم بعين الرعاية والاهتمام . وان كان هذا شأن الأفراد والهيئات الخاصة من الضرائب ، فإن شأن الدولة والادارة المالية منها لاجل خطرا ، إذ أن بيدها تسيير الأمور وإخراج المشروعات إلى حيز التنفيذ . ولا أحسب الغرفة التجارية المصرية إلا معبرة عما يخالج النفوس من اهتمام بهذا الموضوع ، اهتماما يجمع بين حب البحث والرغبة في تنبيه أولى الأمر إلى ما قد تسفر عنه السياسة الحالية من نتائج . ولا يسعنى - كباحث في الشؤون الضريبية - إلا أن أشير في هذا الصدد إشارة موجزة إلى بعض الاتجاهات الأخيرة في سياستنا الضريبية التي يحسن بنا الوقوف عندها ولو قليلا لعلنا نلقى عليها من الضوء ما يعيننا على تفسيرها .

واننا إذ نستعرض أهم هذه الاتجاهات ، فلا ريب أن موضوع تشجيع استثمار رؤوس الأموال لجدير بأن تبدأ به . فلا يخفى أن سياسة الحكومة تهدف نحو العمل على زيادة هذه الاستثمارات لما لها من نفع وخاصة في تلك الاوقات التي نسعى فيها إلى التصنيع ومحاربة البطالة ورفع مستوى المعيشة . وما التشريع الخاص باستثمار رؤوس الأموال الأجنبية إلا دليل قاطع على الرغبة الصادقة في حث الأفراد والهيئات أجنبيها ومصريها على استخدام هذه الأموال في مشروعات شتى يستعان بها على تقاسم البلاد اقتصاديا . ومما يؤكد هذه السياسة ما أقدم عليه المشرع من سن تشريع خاص بالأجانب (المقيدين

على استثمار رؤوس الاموال في الوقت الذي توقع فيه على الممولين عقوبة الحبس والغرامة والتعويض على من يقدم بيانات غير صحيحة ؟ أليست هذه العقوبة كافية لكي نقتنع من يفكر في الاستثمار بايثار الاكتناز عليه ؟ وكيف والحال هذه، ان يطمئن الاجانب الى توظيف أموالهم في مصر وهم على بينة من عقوبة الحبس التي سوف توقع عليهم في حالات يسهل فيها على رجال الضرائب اثبات سوء النية وتقديم الممول الى المحاكمة بتهمة تقديم بيانات غير صحيحة عمدا ؟ بل لقد ترك الاذن في رفع الدعوى العمومية لوزير المالية والاقتصاد أو لمن يندبه في ذلك . فاذا كان وزير المالية في وقتنا الحاضر بعيدا عن الحزبية ، فمن يضمن لنا عدم حزبية وزير المالية في السنوات التالية ؟ وحينئذ تلعب الحزبية دورا خطيرا يهدد سلامة أصحاب الاموال بل يكون سيفا مسلطا على رؤوس كثير من الابرياء مادام ان الاذن برفع الدعوى متروك لوزير المالية . فما الدافع الى منح وزير المالية هذا الاختصاص مع أن الضمانات كافية بين ايدي النيابة العمومية ؟ قالوا في المذكرة الايضاحية انه يعد ضمانا للممولين في حالات حسن النية . ولكن لنا ان نتساءل : اذا ترك الامر بين ايدي النيابة العمومية ألا يعد ضمانا كافيا ؟

عقوبة الحبس

ومهما يكن من أمر ، فعقوبة الحبس هذه تبدو غير مستساغة في وقت نريد فيه ان نخلق وعيا جديدا في مختلف النواحي . فالجزاءات المالية أقدر على تحقيق هذا الغرض . كما انه لا يوجد سياج من الضمانات التي تحول دون العبث بهذه العقوبة وتوقيعها بحق وبغير حق .

ان السياسة الضريبية التي نطالب بها ، هي السياسة التي ترمى الى تزويد الخزانة العامة بالايراد دون القضاء على الدخل الفردي . فلا يخفى

أن سياستنا الضريبية اقتضت في السنوات الاخيرة على رفع سعر الضرائب النوعية على الدخل حتى بلغت ١٧ / ٠ . ولما ينقض على تشريعنا خمسة عشر عاما . ولا مراء في أن هذا السعر يرهق الكثير من الممولين ، لا سيما في هذه الاوقات الاقتصادية العصيبة التي يجتازها العالم . وكان من الاولى الا تقتصر وزارة المالية على اعتبار الضرائب مصدرا لموارد الخزانة ، بل تعدها ايضا سلاحا للتوجيه . ومن ثم تعمل على تشجيع استثمار رؤوس الاموال كأن تعفى من يزاول مهنة التجارة أو الصناعة حديثا من الضرائب لمدة ثلاث أو خمس سنين وان تعفى المساهمين من الضريبة على ايراد القيم المنقولة التي تصيب التوزيعات حشا على استثمار الافراد في الشركات المساهمة الجديدة، على أن يسرى الاعفاء لسنة مثلا .

تكوين الاحتياطي

فمن المعروف ان القانون التجاري والقوانين التي نظمت الشركات المساهمة حتى وقتنا هذا لم تعن بالنص على ضرورة تكوين احتياطي قانوني، ثم لم تبين حدوده . وهذا عيب في التشريع ينبغي العمل على تلافيه ، اذ أن تكوين الاحتياطي في شركاتنا يتوقف على القانون النظامي ، في حين أنه من الاوفق النص على ذلك في تشريع الشركات وتنظيم هذا الاحتياطي حتى نعطى هذا الامر حقه من الالتزام ولا ينبغي قصر الاهتمام بالاحتياطي على نطاق التجارة فحسب بل من المحتم أيضا ان نعنى به في الميدان الضريبي . وهذا ما يدعونا الى المطالبة باعفاء بعض الاحتياطيات المعدة لتغطية خسائر محتملة

من الضرائب أسوة بما يجري عليه العمل في التشريع الفرنسي وهو الذي أخذنا عنه غالبية أحكامنا . ومن ثم يكون من المفيد اعفاء الاحتياطيات المعدة مثلا لمواجهة تقلبات سعر الصرف وانخفاض قيمة النقد واحتياطيات

الديون المشكوك فيها ، وبذلك نشجع استثمار رؤوس الاموال الاجنبية ونفتح بابا جديدا لاستيراد الاموال من الخارج . فالاحتياطي يعد عنصرا حيويا في كل شركة ، ومن ثم يجب المحافظة عليه حتى يتسنى للشركة أن تواجه الازمات . ولما كانت هذه الشركات ما تزال تجري الاستهلاكات بالنسب التي كانت تجريها قبل انخفاض قيمة النقد ، فان الامر يقتضى أن نعالج هذه الحالة باعفاء بعض الاحتياطيات من ضريبة الارباح التجارية والصناعية .

رجال مصلحة الضرائب

بقيت مسألة أخيرة تحتاج هي الاخرى الى كلمة نطمئن بها نفوس الكثيرين . وهذه الكلمة نوجهها الى رجال الادارة المالية لما نعهده فيهم من الوطنية الصادقة والرغبة الاكيدة في الاصلاح . فمشكلة الضرائب ليست اليوم مشكلة تحلها التشريعات والاحكام فحسب ، وانما أيضا حلولها بين ايدي رجال مصلحة الضرائب . فلتتوقف قليلا عجلة التشريع الضريبي ولنترك لعنصر التنظيم فرصة يحقق بها نجاح سياستنا الضريبية . فمما لا شك فيه ان مصلحة الضرائب في حاجة الى تضافر القوى وتنظيم العمل ما بين موظفيها ، كما يجب على الادارة ان تتوخى الدقة في اجراءات الربط وتراعى العدل ما بين الممولين فالجميع سواسية أمام القانون . وان زيادة موارد الدولة لا يصح أن يكون رهينة بالاحكام التشريعية التي تستعين بها مصلحة الضرائب المرة تلو المرة لمنع سقوط حق جباية الاموال المستحقة للدولة بالتقادم، بل تتوقف أولا وأخيرا على حسن العمل بالادارة المالية وعدم الاهمال في الربط والتحصيل أو نقص الخبرة التي تؤدي الى ضياع حقوق الخزانة العامة أمام المحاكم .

وان أغفل رجال الادارة المالية شيئا فيجب ألا يغفلوا الحقيقة الآتية:



الأحوال الاقتصادية في سوريا ولبنان

الصناعي ، لعبت أدوارها ، في ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي والدخل الأصلي . وأثنى التقرير على القانون النقدي الجديد الذي أقرته سوريا في أوائل عام ١٩٥٣ . وتعهد البنك بتقديم معونته وخبرته كبنك للأصدار في النهوض بالاقتصاد السوري .

وكان كل من الانتاج الزراعي والانتاج الصناعي في مستوى يعلو بشكل محسوس على ما كان عليه في السنين السابقة . وارتفع انتاج القمح من ٥١٠ آلاف طن عام ١٩٥١ الى ٨٠٥ آلاف طن عام ١٩٥٢ ، والشعير من ١٥٥ الف طن الى ٤٦٧ الف طن وجاءت زيادة الانتاج بفضل زيادة المساحة المزروعة على حساب القطن وتدل البوادر على أن محصول عام ١٩٥٣ سيفوق محصول ١٩٥٢ . وكان انتاج المحاصيل الأخرى (مثل القطن والفواكه والخضروات) فيما عدا الزيتون ، أفضل عام ١٩٥٢ مما كان عليه عام ١٩٥١ على العموم وبالرغم من نقص المساحة المزروعة بطننا من ٢١٧ الف هكتار عام ١٩٥١ الى ١٨٦ الف هكتار عام ١٩٥٢ إلا أن محصول القطن المحلوج لم يتغير تقريباً في هذين السنتين إذ بلغ ٥٠ الف طن . وكان ارتفاع متوسط انتاج الهكتار نتيجة للجهود الكبيرة التي بذلت لمقاومة دودة القطن التي دمرت المحصول في السنوات السابقة .

وارتفع حجم النقود المتداولة الى ٤٤٩ مليون ليرة سورية أي بزيادة ٧ ملايين ليرة على ١٩٥١ ، وكان لهذا الثبات بالإضافة الى زيادة الحيازة السورية من الذهب والعملات الأجنبية من ٤٠ مليون ليرة الى ٥٨ مليوناً ، أثر محمود في تقوية مركز الليرة السوري

وقد استمر بنك سوريا ولبنان في القيام بأهم الأدوار في النشاط المصرفي في سوريا وارتفعت قروضه وخصوماته من ٢٠٢ مليون ليرة في ديسمبر ١٩٥١ الى ٢١٤ مليوناً في ديسمبر ١٩٥٢ وارتفعت ودائعه تحت الطلب ولاجال من ١٧٠ مليون ليرة الى ٢٣٨ مليوناً

ويبدو أن الأحوال الاقتصادية في الأشهر الأخيرة التي لم يشملها تقرير بنك سوريا ولبنان قد تطورت

١٤ الف طن ، ١٥ الف هكتار عام ١٩٥١ وكان القطن المحصول الوحيد الذي انخفض انتاجه من ٥٢٠٠ طن عام ١٩٥١ الى ٢٠٠٠ طن عام ١٩٥٢ وجاء هذا الانخفاض نتيجة النقص الكبير في المساحة المزروعة أثر الخوف من دودة القطن التي أتت على محصول العام السابق .

وانخفض الانتاج الصناعي بشكل كبير عام ١٩٥٢ وخاصة بالنسبة الى صناعة الغزل والاقمشة تمشياً مع حالة الكساد العام الذي أصاب صناعة المنسوجات . إلا أن النشاط في صناعة المباني فاق ما كان عليه عام ١٩٥١ وارتفع بالتالي انتاج الاسمنت بنسبة كبيرة . وهبط انتاج معمل تكرير البترول في طرابلس الى ١٤٠١٣ طناً من ١٦٥١٠ طناً من البنزين عام ١٩٥١ ، إلا أن انتاج زيت الوقود ارتفع الى ١٨٨ الف طن بعد أن كان ١٤٨ الف طن عام ١٩٥١

وارتفعت الاحتياطيات الذهبية وأصبح الغطاء الذهبي في ديسمبر سنة ١٩٥٢ يمثل ٥٥٪ من البنكنوت المتداول . وبالرغم من نقص المتداول من البنكنوت من ٢٠٨ ملايين ليرة لبنانية في ديسمبر ١٩٥١ الى ٢٠٠ مليون ليرة في ديسمبر ١٩٥٢ ، إلا أن النقود المتداولة ارتفعت من ٤٦٥ مليون ليرة الى ٥٠٦ ملايين . وزادت القروض والأوراق المخصوصة لدى البنوك الهامة من ٢١٧ مليون ليرة في ديسمبر سنة ١٩٥١ الى ٢٦٣ مليوناً في ديسمبر ١٩٥٢ ، منها ١٩٠ مليون ليرة في ديسمبر ١٩٥٢ تخص بنك سوريا ولبنان بالمقابلة مع ١٣٩ مليون ليرة قبل ذلك بعام وأشار التقرير الى الأحوال الاقتصادية والمالية لسوريا فذكر أن الجهود التي بذلتها الحكومة لتشجيع استغلال الموارد الزراعية الفنية في البلاد وتنمية الانتاج

أصدر بنك سوريا ولبنان (بنك الإصدار) تقريره السنوي عن السنة المنتهية في ٣٠ يونيو ١٩٥٣ وضمنه عرضاً للأحوال الاقتصادية في سوريا ولبنان خلال تلك السنة

وفيما يختص بلبنان جاء أن الأحوال الاقتصادية العامة كانت في مستوى يقرب مما كانت عليه في العام السابق ، وكان الموقف مرضياً بوجه عام ، وقد استمر الرقم القياسي لأسعار الجملة في الهبوط خلال المدة التي تناولها التقرير بشكل محسوس بينما كان الهبوط ضئيلاً في الرقم القياسي لنفقة المعيشة وقد انخفض كل من الرقمين الى مستوى يقل عن سنة الأساس ١٩٤٨

وكان الانتاج الزراعي أحسن مما كان عليه عام ١٩٥١ ، وكان للظروف المناخية الملائمة وامتداد المساحة المزروعة الفضل الأكبر في زيادة محصول الغلال ، والبطاطس والفواكه والخضروات والزيتون ، وبلغ انتاج القمح ٥٠٤٠٠ طن مقابل ٤٢٥٠٠ طن عام ١٩٥١ وكانت المساحة المزروعة ٧٠ الف هكتار مقابل ٦١٣ الف هكتار وبلغ انتاج الشعير ٢٦ الف طن من مساحة بلغت ٢٠ الف هكتار مقابل

وهي أن تغذية الخزانة العامة يجب ألا تقتصر على الضرائب وحدها لما في ذلك من أرهاق للممولين وزعزعة للثقة بين رجال المال والأعمال وتهديد للنشاط الاقتصادي .

نريد سياسة ضريبية تتصف بالمرونة تنكمش في أوقات الكساد وتنشعب في أوقات الرخاء . ولتسع الدولة الى القروض القصيرة الأجل إذا احتاجت الى الأموال فتعمل بذلك على محاربة الاكتناز وتشجيع النفوس جوا من الثقة والطمأنينة والاستقرار

دكتور

محمد فؤاد إبراهيم

مدرس المالية العامة - جامعة القاهرة

تطورا مخالفا لما جاء في التقرير .
اذ وردت الانباء عن ظهور بوادر أزمة
في اقتصاديات لبنان تجلت في زيادة
عدد التفاليس والبروتستو ، كما
عمدت البنوك بدورها الى اتساع
الاساليب العنيفة في الائتمان من حيث
سبق تيار السوق فاذا كان ينذر
بالسوء قبضت يدها عن الاقراض
والتسليف ورفعت اسعار فوائدها
وهو ما فعلته أخيرا ، مما يزيد في
استحكام الازمة وفي المصاعب التي
يواجهها التجار والممولون

وتلاقى الحكومة اللبنانية ضغطا
شديدا من ارباب الاعمال اللبنانية،
لكي تقوم بعمل فعال في هذا السبيل،
ويبدو ان الحكومة اللبنانية قد
فطنت الى ضرورة وجود بنك مركزي
يسيطر على احوال الائتمان وخاصة
بند ان رات في قانون النقد السوري
خير مثال على ما يمكن عمله ، مما
ينتظر معه أن يشرع لبنان جديا
في اصدار قانون مماثل

ويبدو ان الاتفاق الاخير لتسهيل
التبادل التجاري بين الدول العربية
قد جاء نجدة لتجار لبنان وخاصة
مصدرى التفاح الذين وجدوا في رفع
الضرائب الجمركية على واردات
التفاح في مصر اهم اسواق التفاح
اللبناني ضربة قاصمة في الوقت الذي
يعانون فيه من منافسة التفاح
الابطالى

مشاكل ايران الاقتصادية :

كان من اول ماوجهت اليه حكومة
الجنرال زاهدي اهتمامها النهوض
بأيران من حالة الافلاس الشديد التي
صارت اليها . وقد لجأت الحكومة
الى الولايات المتحدة طالبة مساعدتها
في هذا السبيل وجاءت الانباء اخيرا
بان الرئيس ايزنهاور قد قرر منح
ايران مساعدة عاجلة تبلغ ٤٥ مليون
دولار من اموال العون الاجنبي التي
يمكن للرئيس توجيهها دون موافقة
الكونجرس الذي انفض انعقاده
بالاضافة الى ٢١٤ مليون دولار
خصصت لايران بمقتضى اتفاقية
النقطة الرابعة .

والحقيقة أن هذه المساعدات
المؤقتة لن تتمكن من أن تعيد الى
ايران الاستقرار المالي الذي يعتمد
على رجوع إيرادات الخزنة من انتاج

البتروال الى ماكانت عليه من قبل .
ويبدو ان الجنرال زاهدي يحاول
تصفية بعض الاجراءات التي تعكر
جو المفاوضات التي يزمع اجراءها
لتسوية مشكلة تأميم البتروال . وقد
بدأ الجنرال زاهدي بتقرير عدم مد
العمل بالامتياز الذي أصدره الدكتور
مصدق ببيع البتروال الايراني بما
يوازي نصف الثمن العالمي لمدة
ستة شهور ابتدأت في ٢٧ ابريل
الماضي على ان يكون الدفع بالدولارات
وان تجري الحكومة الجديدة على
الرجوع في قانون تأميم البتروال ،
وانما قد تحاول الوصول الى تسوية
للموقف مع الشركة الانجليزية في
ظل قانون التأميم .

ويبدو ان المفاوضات التي ينتظ
ان تبدأ ولو بصفة غير رسمية ستدور
على أساس الاقتراحات التي تقدمت
بها الولايات المتحدة في فبراير الماضي
والتي تعهدت فيها الحكومة الامريكية
بشراء البتروال المخزون مع دفع
الثمن فورا على ان تقبل ايران
الاحتكام الى هيئة محايدة فيما
يختص بتقدير ما يستحق من تعويض
لشركة الانجليزية ، وتتخذ
الاجراءات اللازمة لاستئناف العمل
في آبار البتروال بمعونة من تحتاج
اليهم الحكومة الايرانية في هذا السبيل
على أن تتعاون الشركات العالمية على
توزيع وتسويق البتروال

ويبدو ان شركات البتروال العالمية
ان ترحب كثيرا بعودة البتروال
الايراني الى الاسواق العالمية في هذه
الظروف . فقد نجحت هذه الشركات
في تعويض العجز العالمي من
البتروال عندما توقف سيل البتروال
الايراني وذلك بفضل التوسع في
انتاج البتروال في العراق والكويت
 والبحرين . وتدل ارقام مبيعات
الشركات العالمية على خوف من زيادة
المعروض من البتروال على الطلب
عليه مما لا ترحب معه بظهور كميات
كبيرة اخرى من المنابع الايرانية . .
ويبدو أنه يفرض الوصول الى اتفاق
مع الحكومة الايرانية فسيكون تدفق
البتروال الايراني الى السوق العالمية
على درجات تستغرق فترة يجري
فيها استيعاب السوق للوارد الجديد
ويمكن أن نلخص الموقف الحالي بأن

ايران تحتاج الى بيع بترولها اكثر مما
يحتاج العالم الى شرائه .

وترجو بعض الدوائر ذات النفوذ
القوى في الحكومة الجديدة ان تصرف
الحكومة النظر عن مشكلة الزيت وان
توجه اهتمامها الى وضع مشروعات
للانهاض الاقتصادي لاتعتمد على
البتروال في الوقت الحاضر ، بدعوى
ان خطأ الدكتور مصدق الاكبر كان
في اعتماده على البتروال واهماله
الموارد الاخرى . وقد اشار زعيم
الحزب الاشتراكي الديمقراطي الى
امكانيات تنمية انتاج مناجم الفحم
في كيرمان Kerman التي اذا كفلت
لها وسائل النقل الجيدة وهي
لاستلزم الا استثمار اموال قليلة ،
أمكن أن تمد ايران بصادرات كبيرة .
هذا وقد نجحت الحكومة في
التغلب على اول واهم مشاكلها المالية
العاجلة وهي دفع مهايا موظفي
الدولة .

مشروعات الانهاض الاقتصادي في

تركيا :

وفد على تركيا في اواخر اغسطس
الماضي بعثة امريكية برئاسة مستر
كلارنس راندل رئيس اللجنة
الامريكية للسياسة الاقتصادية
الخارجية لدراسة شئون الانهاض
الاقتصادي لتركيا وما يمكن للولايات
المتحدة ان تقدمه في هذا السبيل .
وتعمل الحكومة التركية في الوقت
الحاضر على تعديل قانون تشجيع
الاستثمار الاجنبي في تركيا كنتيجة
لما اقترحتة البعثة الامريكية ، وذلك
باطلاق مزيد من الحريات للمستثمرين
الاجنبي .

وسينتهز وزير مالية تركيا فرصة
رجوده في الولايات المتحدة لحضور
اجتماع مجلس محافظي صندوق
النقد الدولي هذا الشهر ويقوم
بحس نبض السوق الامريكية فيما
يتعلق بعقد قرض لتنمية الموارد
الاقتصادية التركية ، واذا أسفرت
تحرياته عن بشائر حسنة فينتظر
ان يذهب رئيس الوزارة التركية
بنفسه الى الولايات المتحدة للغرض
ذاته .

سياسة النفقات كما يعكسها

شروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤

المالية في سياسة الانفاق على النواحي ذات الصلة الاجتماعية ، وبذلك يعمل على الحد من التفاوت الكبير في الدخل الذي زادت الحرب وارتفاع تكاليف المعيشة في السنوات التالية عليها ، او ينتظر ان ينقده على النواحي الخاصة بتنشيط الجهاز الاقتصادي ليزيد بذلك من درجة التوظيف ، وكلها من الامور التي ينادى بها رجال العهد الجديد .

ولنحاول في الجدول الآتي ان نتعرف الفلسفة السياسية والاجتماعية التي يعكسها مشروع الميزانية والى اى حد حاول وزير المالية ان يحقق الاهداف السابقة بمقارنتها بالوضع السابق للحرب مرتين بنود الصرف تبعا للترتيب التقليدى . ولتسهيل عملية المقارنة النسبية استبعدنا من ارقام مشروع الميزانية الجديد المخصص لاعانة غلاء المعيشة وتكاليف تعديل قيم بعض المؤهلات الدراسية وتبلغ في مجموعها ٢٧٢ مليون جنيه ، وهى تخص جميع ابواب الصرف حيث يوجد مستفيدون منها ، واذا وزعت عليها فان ذلك لا يفيد كثيرا من العلاقة النسبية بينها .

هذا وليس معنى تقسيم المصروفات الى ابواب ان هناك حواجز فعلية بينها ، لانها في الواقع متداخلة ، وقد يأخذ المصروف الواحد اكثر من صفة . واهمية التقسيم قائمة على كونه موضحا لاتجاه السياسة العامة ، واذا كنت قد اتبعت تقسيما معينا فذلك لتسهيل التحليل ويمكن للقارئ ان يأخذ اذا شاء باى تقسيم منطقي يراه .

ومن الجدول يتضح ان توزيع الاعباء بعد الحرب مباشرة كان انسب كثيرا منه الآن او قبل الحرب - وهذا ايضا بدون حساب التغيرات في الدخل او الاسعار او درجة التوظيف . ويقدر ما تمتصه الضرائب على الدخل والثروة في مشروع الميزانية الجديد ب ١٦٦ ٪ مقابل ١٥٨ ٪ سنة ٢٨/٣٩ ، ١٢١ ٪ سنة ٤٥/٤٦ وهو دليل واضح على ان الضريبة ما زالت ابعد عن ان تلعب الدور الاجتماعى المقصود منها في بلد تفاوتت الدخل فيه بدرجة كبيرة ، وما زالت حرية الافراد في التصرف في دخلهم كبيرة الامر الذى يؤدى الى توجيه اقتصاد البلاد توجيهها فرديا على ما في ذلك من خطورة في الظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة .

واصرار وزير المالية على اضعاف دور الدولة في مجال التوجيه الاقتصادى يظهر من ضغطه المصروفات بمقدار ٣٤ مليون جنيه في ميزانيته الاخيرة او بمقدار ١٤٧ ٪ عن الميزانية السابقة للانقلاب العسكرى . واذا ادخلنا عامل تغير السكان في الاعتبار نجد ان النصيب النقدي للفرد في المتوسط في نفقات الدولة زاد من ٢ جنيه و ٨٥٠ مليم سنة ١٩٣٨ الى ٧ جنيهات و ٩٣٠ مليم في مشروع الميزانية الجديد ، واذا عدل الرقم الاخير تبعا لارتفاع الاسعار نجد ان هذا النصيب قد انخفض الى ٢ جنيه و ٢٦٠ مليم

اذا كان الجزء المخصص من الدخل الاهلى للانفاق الحكومى ضئيل ، واذا كانت قيمته الفعلية منهارة ، فمن المنتظر ان يتجه وزير

اوضحنا في مقالنا الماضى عبء الموازنة في السياسة المالية الجديدة وكيف وقع اغلبه على اصحاب الدخل المتوسطة والدنيا ، ولنحاول في هذا المقال ان نحلل سياسة النفقات العامة لنعرف مدى تأثيرها على مجموعات الدخل المختلفة ، ولكن قبل الاستطراد في هذا يحسن بنا ان نلقى بنظرة عابرة على كيفية توزيع الضرائب لان انفاق مبلغ في ناحية ما من نواحي النفقة لا يمكن ادراك اهميته الا اذا ارتبط بالكيفية التي توزع بها الضرائب في المجتمع .

قدرت الايرادات في الميزانية بمبلغ ١٩٧٥ مليون جنيه ، اى ان الحكومة المركزية تتصرف فيما يبلغ ٢٣ ٪ من الدخل الاهلى - اذا اخذنا بالنسب التقديرات المعروفة حتى الآن . وهو اقل بمقدار ٣ ٪ عما كان عليه الحال سنة ١٩٣٨ ويزيد بمقدار ٢ ٪ عن سنة ١٩٤٥ . وهذه الايرادات موزعة كالآتي : ٣٩٨ مليون جنيه من الضرائب على مصادر الدخل المختلفة ، ٦٢٢ مليون من الضرائب على الشركات والايولة وتحويل المبلغ الى الخارج في حين ان الضرائب على السلع بين رسوم جمرك وائتاج وسيارات وبعض الرسوم المشابهة المدرجة تحت بند « موارد مخصصة لخفض تكاليف المعيشة » قدرت جميعها بمبلغ ٩٢٢ مليون جنيه اذا زيدت بمبلغ ٣٠٣ مليون جنيه وهو ما ينتظر تحصيله من رسوم الدمغة وضريبة الملاهى لوصلت النسبة ٤٩٣ ٪ . اما المنتظر تحصيله من المصادر ذات الصلة التجارية وشبه التجارية كالسكة الحديد والبريد والمنشآت الصناعية وارباح تشغيل النقود والاملاك الاميرية وموارد الثروة الطبيعية قد بلغ ٤٠٨ مليون جنيه . اما الباقي وقدره ١٣٢٢ مليون جنيه فينتظر تحصيله من الرسوم المنوعة الاخرى كالرسوم القضائية والمستقطع من المهايا والمقرر على مجالس المديريات لنفقات التعليم الاولى .

فكان العبء الاكبر موزع على الافراد تبعا لدرجة استهلاكهم للسلع او الخدمات واقل من الربع فقط يؤخذ من دخول الافراد وثرواتهم . والجدول الآتي يعطى فكرة عن التوزيع النسبى لمصادر الدخل تبعا للمصروفات الفعلية في ميزانيته ٣٩/٣٨ وهى السابقة للحرب مباشرة والسابقة على تعديل النظام الضرائبى ، ٤٦/٤٥ وهى السنة التالية للحرب مباشرة بمقارنتها بمشروع الميزانية الجديد .

واهم ما يلاحظ على الجدول السابق ان نسبة المنفق على النواحي اللازمة للمحافظة على نظام الحكم قد زادت عما كان عليه الحال قبل الحرب مع ان المنفق على النواحي ذات الصلة الاجتماعية والاقتصادية قد نقص بعكس ما كان ينتظر . وبقاء المنفق على البند الاول في مستوى عال وبنفس النسبة لما كان عليه الامر في ميزانية سنة ٥٢/٥١ معناه ان وزير المالية يرى ان الوضع الاجتماعى والسياسى للبلاد لم يتحسن عما كان عليه في الماضى ، وما اظنه يوافق على ذلك .

ويتضح من الجدول السابق ايضا زيادة في نسبة المنفق على الابواب ذات الصلة التمويلية ويرجع ذلك لاسباب سياسية واقتصادية كما سنوضح فيما يلى . اما الانخفاض النسبى

x ارتفاع الاسعار المحسوب على اساسه التعديل هو متوسط الرقم القياسى لاسعار الجملة من يناير الى يوليو سنة ١٩٥٣

	٢٨/٣٩	٤٥/٤٦	٥٣/٥٤
١٦ (٤١) x	٢٠ (٤)	٢٠ (٤٦)	٢٠ (٤٦)
—	١٥ (٣)	٣ (٧)	٣ (٧)
٤٦ (١١٧)	٢٨٧ (٧٨)	٤٩٣ (١١٣)	٤٩٣ (١١٣)
٢٤٨	٢٢٩	٢٠٦	٢٠٦
١٣٢	١٦٩	٧١	٧١
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

x ارقام بين قوسين تمثل النسبة المئوية بالنسبة للدخل الاهلى

لنفقات الإدارة العامة فهو امر طبيعي لا سيما بعد إلغاء الملكية بالتزاماتها المالية وكذلك حذف ميزانية البرلمان . ولنحاول فيما يلي ان نحلل نفقات كل بند

١ - مصروفات الإدارة العامة : وتشمل المنفق على القصر الجمهورى ومجلس الوزراء ووزارات المالية والخارجية والإرشاد وديوانى الموظفين والمحاسبة ، واهم ما يحتاج الى الملاحظة فيها جميعا أولا : ان المخصص للقصر الجمهورى هو ٢٩٧.٠٠٠ جنيه وهو قريب من الرقم المنفق على هذا البند سنة ١٩١٢ وبلغ حوالى ٦٠ ٪ من المنفق عليه سنة ١٩٣٨ ، وكانت هذه المخصصات قد اخذت تتزايد

بشكل كبير منذ سنة ١٩٤٥ الامر الذى كان يعكس تزايد نفوذ القصر ووصل الرقم اقصاه فى ميزانية ٥١/٥٠ حينما بلغ حوالى مليون ونصف مليون من الجنيهات . وبهذه المناسبة هذا لو خطت الحكومة خطوة حاسمة نحو ممتلكات الاسرة المالكة السابقة فصادرتها ، ولا اعرف بلدا الفت الملكية واحتفظت لها باملاكها ، لان هذا الاحتفاظ معناه ابقاء نفوذ ملك الاسرة فى المجال الاقتصادى ، ولهذا اثره فى الهيكل الاجتماعى والسياسى للبلاد . وليس فى المصادرة بدع لا سيما وكلنا يعرف كيف تكونت هذه الاملاك ، ولو كان وزير المالية قد اقترح هذا

الحل بدلا من رفع سعر السكر وانقاص وزن الرغيف لكان منطقيا مع منطق الثورة ولوجد التأييد من الشعب ولأراح مصلحة الضرائب من هذه الابحاث العقيمة فى هل كان يجوز او لا يجوز فرض الضرائب على المخصصات الملكية . ولعله من اغرب الامور ان نجسد الفلاحين الذين سيفوزون ببعض اراضى تلك الاسرة تطبيقا لقانون اصلاح الزراعى عليهم ان يدفعوا الثمن لمقتصبيهم السابقين . وتبلغ مساحة الاراضى التى كانت فى حوزة تلك الاسرة ٢٠٠ الف فدان لو قدر للفدان منها ٢٠٠ جنيه لتمكن تخفيف اعباء الشعب بحوالى ٤٠ مليون جنيه ولما وجد الوزير نفسه فى حاجة الى كل مقاييسه الانكماشية ولارضى نفسه بعدم فرض ضرائب جديدة .

ويتضمن هذا الباب المخصص لوزارة المالية وليس هناك ما يبدو من مشروع الميزانية بما يوحى باى ميل الى التوسع فى التوجيه الاقتصادى الذى يتطلبه العهد الجديد ، كما ان المخصص للانفاق على اداة تحصيل الضرائب ومكافحة التهرب لم يزد بل انقص ، ولعل الوزير يعتقد فى قدرة ماصدر مؤخر من قوانين فى الوصول الى ذلك الهدف وهو امر مشكوك فيه .

اما عن المخصص لوزارة الخارجية فيزيد على المليون جنيه ، وهو استمرار لسياسة التوسع فى التمثيل السياسى بعد الحرب الاخيرة وكان اقصى ما وصل اليه الانفاق على هذا البند قبل الحرب هو ثلث المليون ، وما زالت هذه الوزارة كعهدنا بها فى الماضى تضم المحظوظين الذين يحصلون من الدخول ما لا يتناسب لا مع المرتبات العامة للدولة ولا مع قيمة العمل الذى يقومون به . ولا اغالى اذا ذكرت للقارئ ان ما يحصله موظف الخارجية بالدرجة السابعة فى الخارج يتعادل مع ضعف ما يحصله اى عضو بعثة حكومية ، هذا بدون حساب المزايا المادية التى يحصلون عليها فى البلاد التى يعملون بها . ولست ادري لم لا تتضمن سياسة النقشف اعادة النظر فى مختلف البدلات التى تعطى لموظفى السلك السياسى . ويجر الكلام عن تمثيلنا فى

الخارج الى انه يحتاج الى اعادة النظر فيه كلية تبعا لما توجه مصلحة البلاد فلا يكون لنا تمثيل فى بلد الا اذا كانت لنا مع هذا البلد علاقة اقتصادية او سياسية تستأهل ذلك التمثيل . ولكن هذا التمثيل مبنيا على الواقع ، فقد كان من الشاذ مثلا ان توجد مفوضية البانية فى مصر لاتمثل الا ملكا مخلوعا ومن الغريب ان يعود التمثيل السياسى بيننا وايطاليا التى حاولت احتلالنا فى القريب ، ونمنع تمثيلنا عن بلد كالصين بالرغم من وجود تبادل تجارى كبير معه ، وحق حكومة الصين فى حكم بلدها لا يقل عن حق حكومتنا الحالية فى حكم مصر . واذا كنا نحاول الاحتفاظ بصدقة الامريكان فلا نعترف بحكومة الصين فهل عملت امريكا على تأييدنا فى قضايانا المختلفة ؟

٢ - الانفاق على وسائل المحافظة على نظام الحكم : او النفقات اللازمة للمحافظة على امن الدولة من الداخل والخارج كما يطلق عليها احيانا ، ويشمل هذا الباب المنفق على وزارات الحرية والداخلية والعدل .

ويشير الانفاق على هذا البند الكثير من الجدل فمن قائل بأنه مصروف استهلاكى يجب الحد منه ومن معتبر انه انتاجى ويجب الاحتفاظ به فى مستوى عال . وحجة الفريق الاول انه مصروف غير طبيعى دعا اليه التعقد فى نظام الحكم وعدم استقرار العلاقات بين المجموعات البشرية وبين طبقات المجتمع الواحد . وكلما استتب الامن والسلام وزالت الفروق بين الطبقات انتفى الانفاق على هذا الباب .

اما الفريق الاخير فيعتبر ان الخلاف بين الافراد والمجتمعات امر طبيعى كما ان الملكية او وجود طبقات فى المجتمع الواحد امر عادى ، ولهذا فيجب الانفاق بسخاء على الجيش والبوليس والقضاء حتى تكون الحكومة مرهوبة الجانب ولا يعتدى واحد على امن الآخر . ولو تأملنا الامر بعيدا عن النظرة المجردة وجدنا ان الانسان اميل للسلم والعيش الهادى منه للمراك وان الخلاف العنيف بينه وغيره من الافراد انما فرضته الظروف عليه فرضا ، ولهذا نلمس الميل العالمى نحو تكوين هيئات دولية لحل الخلافات بين الامم وهناك البرلمانات للتعبير عن ارادة الافراد ، وتقوية هذه المؤسسات ان هو فى الواقع الا دعوة نحو حسم الخلافات الخارجية والداخلية الامر الذى يمكن ان يؤدى الى انتقاء فكرة امتشاق الحسام كلما قام خلاف بين الناس . فعمل مصر على التعاون مع البلاد التى تدعو الى السلم ، ومعارضتها كل نوع من الاحلاف العسكرية وتجنب الانضمام الى التكتلات الدولية ذات الصفة العدوانية هو فى الواقع عمل على تقليل المنفق على الجيش ، والاعتراف بالنظام البرلمانى ليس معناه الاعتراف بسلطة الشعب فقط ولكنه دعوة صريحة الى ضغط المنفق على البوليس والمحاكم او بمعنى آخر زيادة الممكن انفاقه على وسائل رفع مستوى المعيشة .

وقد اشار احد المسئولين اخيرا انه لن يمضى طويل وقت حتى يمكن للمصانع الحربية المصرية ان تصدر الى الخارج الطائرات النفاثة واذا كنا جميعا نرجو ان يأتى هذا اليوم الا انه من الواجب أولا ان ننتج أحذية مثلا بالسعر المناسب ليتمكن جميع افراد الشعب من ارتدائها ، فالانتاج السلمى هو اساس سعادة الشعوب وتعبير عن تحضرها وتقدمها .

واهم بند فى هذا الباب المخصص لوزارة

الحربية ويقدر ب ٢٩٠٢ مليون جنيه او اكثر من ٧٥ ٪ من مصرف الباب كله ، وهو اكثر من المخصص لوزارات المعارف والصحة والشئون البلدية والقروية مجتمعة .

ليس هناك من حد للانفاق على هذا البند ، فيتوقف تقديره على مدى ادراك القائمين بالامر للمشاكل العامة والمهم الا يؤدى الاسراف فيه الى الاخلال بنواحى الصرف الاخرى ولا نرى معنى لمقارنة المنفق على الدفاع فى مصر وبريطانيا ولعله يكون الانسب فى هذا المضمار هو اسرائيل البلد الذى لا زلنا معه فى حالة حرب فان المخصص للحرب فى ميزانيته ٥٤/٥٢ هو ١٩٤ ٪ مقابل ٢٠ ٪ عندنا اى ان النسبتين متقاربتين ولكن الاختلاف هو فى طريقة استخدام الجيش ، اذ يقوم فى اسرائيل كما اشار الى ذلك كتاب « اسرائيل » الذى اعده المكتب الدائم لاتحاد غرف التجارة فى البلاد العربية فيوجه الجيش الى الخدمة فى المستعمرات الواقعة على الحدود لا مجرد زيادة تحصينها او المراقبة فيها وانما لاستثمار ارضها وتعميد طرقها وانشاء مبانىها وهى جميعا مما لا يقوم به الجيش عندنا وهو ان قام بانشاء مستعمرات فى سيناء ومناطق البحر الاحمر والواحات لكان فى ذلك تمرين لافراد وفائدة جلية للبلاد . وعلى العموم فان المشاهد ان ما يحصله ضباط الجيش عندنا يفوق بكثير المستوى العام الذى يحصله زملاؤهم فى الاعمال المدنية فضلا عن ضمان العمل ودوام الترقية ناهيك عن المركز الاجتماعى . ولسنا فى حاجة الى تبرير الكثير من « البدلات » للمرتب الاساسى للضباط مستندين الى ما هو حاصل فى بعض البلاد الاجنبية لان لكل بلد ظروفه ، وما يقوم به الجيش فى اسرائيل ليس من الاعمال العادية فى الجيوش العالمية (x)

ويؤدى اغراء الدخل والمظهر الى اجتذاب الكثيرين من الشبان فلا يضربنا ان نجعل الانتساب للكلية الحربية لمن اتوا علومهم الجامعية لا سيما ان لدينا فضلا كبيرة من المتخرجين ، فان ذلك يرفع من مستوى ضباط الجيش ولا يكلف الدولة شيئا ، وواقع الامر الآن ان هناك عددا كبيرا من الضباط ملتحق فعلا بالكلية الجامعية ، وهى ظاهرة جديدة . تنتقل بعد ذلك الى مخصصات وزارة الداخلية ، او وزارة الامن الداخلى ، واهم بنودها البوليس والخفر ، وينطبق عليه الكثير مما ذكر عن الجيش مع اختلاف فى الدرجة ، وتزداد حاجة بلد ما الى البوليس كلما زاد الخلاف بين طبقات الشعب الذى ينشأ عادة من تفاوت فى مصالحهم المادية ، وكلما كان هذا التفاوت كبيرا كلما زاد الخلاف لبعده الشقة بين العقليتين الامر الذى يحتاج الى زيادة فى مخصصات البوليس ، ولا يمكن ان تحل مشكلة الامن عن طريق زيادة عدد افراد البوليس ولا فائدة من انتاج يذهب اغلبه لحياتته ، وكلما عملنا على حسم الخلافات بين طبقات العمال وازباب الاعمال وبين الفلاحين وملاك الاراضى ، وكلما رضى الافراد عن معيشتهم واحسوا بالمساواة فى فرص الحياة كلما قلت حاجتنا للانفاق على هذا البند ، ولئن يشاء

دكتور عبد الرازق محمد حسن

البقية على ص ٢٧

x لعل نجاح معسكرات التدريب وتمرين الفدائيين اكبر دليل على انه من الممكن اقامة جيش قوى بتكاليف منخفضة



سياسة دعم اسعار المحاصيل الزراعية في الولايات المتحدة

يهدد التوسع في انتاج كثير من المحاصيل الزراعية الاساسية في الولايات المتحدة سياسة الحكومة في دعم اسعارها بالانهيار ، اذ لن يمكن للحكومة ان تجد الاموال الكافية لتحمل عبء الاستمرار في الضمان المرتفع الذي تقدمه للمزارعين في الوقت الحاضر ، وتجيء الزيادة الكبيرة في محصول القمح والذرة ، نذير ابزورة وضع حد لهذا التوسع الكبير في وقت تنخفض فيه الاسعار في السوق الحرة ويزيد بذلك الجزء الذي تدفعه الحكومة للزراع .

وتقوم السياسة الزراعية الامريكية على ما يسمى بسعر التعادل الذي يعنى المحافظة للمزارعين على الدخل الحقيقي الذي كانوا يحصلون عليه قبل الحرب العالمية الاولى ، وتضمن الحكومة الامريكية في الوقت الحاضر للزراع اسعارا للمحصولات الزراعية الاساسية تعادل ٩٠ ٪ من سعر التعادل .

وكان لارتفاع الاسعار التي تشتري بها الحكومة المحاصيل عن الاسعار الحرة ان تسابق الزراع الى تسليم الكثير من انتاجهم الى المؤسسة التي انشأتها الحكومة لهذا الغرض

ومن الجدير بالذكر انه كان في مخازن الحكومة في آخر مايو سنة ١٩٥٣ كميات كبيرة من ٢٩ سلعة قدرت قيمتها بنحو ١٧٠٦ مليون دولار حوالى ٧٥ ٪ منها من الذرة والقمح ، هذا بالإضافة الى ما قيمته ٢٠٠٠ دولار تستحق على الحكومة في صورة قروض على محاصيل

واتفاقات للشراء لم تنفذ بعد . ومنذ نوفمبر سنة ١٩٥٢ قامت الحكومة الامريكية بشراء ١٧٧ مليون رطل من الزبد قيمتها ١١٩ مليون دولار ، ١٢٧ مليون رطل من الجبن قيمتها ٦٠ مليون دولار بالإضافة الى اللبن المجفف الذي يبلغ قيمته ٤٧ مليون دولار . وقد أصبح المخزون من القمح لدى الحكومة في أول يونيو نحو ٢٥٩ مليون بوشل ومن الذرة ٤٥٠ مليون بوشل ينتظر ان تصل الى ٦٠٠ مليون بوشل في أول أكتوبر ١٩٥٣ .

وقد أبدت المؤسسة المشرفة على المشروع مخاوفها من نفاد الاموال الموضوعة تحت تصرفها اذا استمرت السياسة الحالية وخاصة مع استمرار التوسع في انتاج القمح والذرة والمحاصيل الاخرى . وصرح وزير الزراعة ان الخطوة الاولى لعلاج هذه الحالة هو تحديد الانتاج في العام القادم ، وينص القانون على أنه اذا لم يوافق ثلثا المزارعين على الخضوع لقرارات وزير الزراعة في تحديد الانتاج فان الحكومة تخفض ضماناتها للاسعار الى ٥٠ ٪ من سعر التعادل فقط .

وهكذا على السلطات الامريكية والمزارعين الأمريكيين الاختيار بين ثلاث سياسات : اما دعم الاسعار مع تحديد الانتاج ، واما اعانة الاسعار مع عدم تحديد الانتاج وهو يعنى تراكم المخزون الحكومي وزيادته وضرورة زيادة الاعتمادات المخصصة لذلك ، أو ترك الاسعار حرة تتحدد حسب حاجات الطلب العالمي . وبجانب هذه السياسات الثلاث يرى البعض أنه من المستحسن العمل على وضع برنامج خاص جديد لدعم الاسعار الزراعية .

هذا وقد وافقت أخيرا أغلبية المزارعين الأمريكيين على تحديد المساحة المزروعة قمحا وبذلك يضمنون استمرار الحكومة في دعم أسعار القمح بما يوازي ٩٠ ٪ من سعر التعادل

التطورات الاقتصادية في المكسيك

قام بعض الاقتصاديين المكسيكيين بالاشتراك مع البنك الدولي للانشاء والتعمير بوضع تقرير مفصل عن أحوال المكسيك يتضمن بيانات تنشر لأول مرة عن الدخل الاهلى المكسيكى والاستثمار الفردى والحكومى

والانتاج والاستهلاك خلال السنين العشر القادمة . ولاهمية هذا التقرير من حيث عرضه للجهود التي بذلتها احدى الدول المتخلفة اقتصاديا للنهوض بانتاجها واقتصادها القومى وجدنا من المناسب ان نلخصه فيما يلي :

فقد تضاعف الدخل الفردى في المكسيك خلال المدة من ١٩٣٩ - ١٩٥٠ . وزاد الانتاج في جميع قطاعات الاقتصاد القومى فيماعد الصناعات الاستخراجية ، وساعدت على ارساء سياسة التصنيع على اسس سليمة زيادة واردات السلع الرأسمالية التي أمكن دفع قيمتها بحجم متزايد من الصادرات وبأسعار مغرية ، ولم يكن النمو الصناعى على حساب الزراعة اذ انها توسعت بدورها كثيرا وقدامكن الوصول الى هذه الدرجة من النمو خلال المدة من ١٩٣٩ الى ١٩٥٠ . عن طريق زيادة الادخار الجبرى والحد من الاستهلاك والاهتمام بالاستثمارات ذات العوائد الجمة السريعة . ولا تزال المكسيك في حاجة الى مصروفات رأسمالية كبيرة في المستقبل لتنمية الثروة الطبيعية ، والمحافظة عليها والكشف عن حقول جديدة للبترول ضمانا للحصول على انتاج مستمر مرتفع خلال السنوات العشر المقبلة . كما تحتاج المكسيك الى التوسع في صناعة التعدين بصفة عامة ، وذلك الى جانب الاهتمام بمشروعات الرى ومساقط المياه للمحافظة على الانتاج الزراعى وحفظ التربة .

كانت المدخرات المحلية في المدة من ١٩٣٩ - ١٩٥٠ هي المورد الوحيد للانهاض الاقتصادى وكانت نسبة الادخار عالية في فترة ما بعد الحرب اذ ما قورنت بدول اخرى وكذلك بالمقارنة مع المدخرات المحلية في السنوات السابقة ، وتحاول المكسيك جاهدة المحافظة على نسبة عالية للادخار خلال السنوات الخمس القادمة ، ولو ان التطورات الاقتصادية العالمية والحاجة الماسة الى كثير من الاستثمارات جديدة ستدفع المكسيك الى الاعتماد الى حد كبير على القروض الخارجية .

ويشير التقرير الى ان الوقت قد حل لكى تترك المكسيك سياسة معالجة مشروعاتها كل على حدة ،

جرارات زراعية لمصر

أذاعت وزارة التجارة البريطانية تقريرها عن التجارة الخارجية وقد جاء فيه ان صادرات بريطانيا من الجرارات الزراعية زادت زيادة تذكر في الشرق الاوسط بصفة عامة ومصر وايران بصفة خاصة . فبلغت قيمه الصادرات من الجرارات الزراعيه الى ايران في خلال النصف الاول من العام الحالي اكثر من ١٧٠٠٠ جنيه استرليني مقابل لا شيء في المدة نفسها من العام الماضي وبلغت قيمة ما اشترته ايران في النصف الاول من العام الحالي ١٧٠٠٠ ر. ١٧٠٠٠ جنيه بما في ذلك القاطرات والسفن والمركبات المختلفة يقابلها ٣٩٣٠٠٠ جنيه في الفترة عينها من العام الماضي .

وقد زادت ايضا واردات مصر من الجرارات الزراعية اذ بلغت قيمه ما استوردته منها في خلال النصف الاول من العام الحالي ٧٦٠٠٠ جنيه يقابلها ٥٢٠٠٠ جنيه في الفترة عينها من عام ١٩٥٢ .

معمل كبير لتكرير زيت الشرق

بدأ العمل في انشاء معمل جديد لتكرير الزيت في جزيرة ترمبى بالقرب من بمباى بالهند . وسيكون هذا المعمل اكبر مؤسسة من نوعها في تلك البلاد لان طاقته بعد اتمامه في عام ١٩٥٥ تبلغ نحو مليوني طن وقد ردت نفقات انشائه بحوالى ٢٠ مليون جنيه وسيقوم بتكرير الزيت الخام الوارد من الشرق الاوسط فيسد جانباً كبيراً مما تحتاج اليه الهند من منتجات الزيت بما في ذلك الكيروسين والبتروول وزيت الديزل ووقود الافران وأنواع القار والقطران الخ . وتقوم بتنفيذ هذا المشروع شركة جديدة هي « شركة معامل تكرير يورمارشل » التي تشترك في ملكيتها شركة شل وبورما

ويشرف على هذا المعمل الجديد « المستر هربرت جيمس ترو » وهو بريطاني عمل في شركة شل منذ ١٩٢٩ واشتغل في المكسيك ومصر وهذا المشروع الجديد هو من مشروعات التوسع في صناعة زيت البترول في الكومنولث وهو يتم مشروعات الواسعة النطاق التي تبشرها شركة الزيت الانجليزية الايرانية وهي الان تبني معملين كبيرين للتكرير في استراليا وعدن .

بحيث تعوض الارتفاع المتوقع في نفقات المعيشة كنتيجة لالغاء اعانات الاطعمة وكذا الغاء أسعار الصرف المميزه ، التي كانت تستعمل في استيراد المواد الغذائية ، ذلك فضلاً عن بعض الاجراءات الاخرى التي تهدف الى اصلاح الاحوال الاقتصادية السائدة وتنظيم الرقابة على الائتمان ، ووضع برنامج لتنمية الانتاج الزراعى . هذا وقد أعلنت الحكومة أنها لا تنوى ادخال تغيير ما في سياستها الخاصة بالنحاس .

ميزان مدفوعات منطقة الفرنك

الفرنسي في عام ١٩٥٢

تظهر حالة ميزان مدفوعات منطقة النقد الفرنسي مع بقية انحاء العالم عجزاً في العمليات الجارية بما يساوى ٦٥٩ مليون دولار في ١٩٥٢ مقابل ١٠٥٨ مليون دولار عام ١٩٥١ . اما العمليات الرأسمالية (بما فيها الاستثمار الخاص والائتمان الفردى ومتحصلات الديون والقروض المسددة) فتظهر فائضاً قدره ١٤٤ مليون دولار . وعلى ذلك يكون العجز الصافي ٥١٥ مليون دولارا . وقد أمكن مقابلة هذا العجز عن طريق المساعدة الأمريكية البالغة ٣٥٣ مليون دولار ومسحوبات فرنسية على حسابها لدى اتحاد المدفوعات الاوربي وقد بلغت هذه المسحوبات ١٩٩ مليون دولار .

ومما يلاحظ على الارقام الواردة في التقرير الذي صدر في هذا الشأن الاختلاف الكبير بين قيمة المدفوعات للواردات (فوب) وتبلغ ٢٦٤٨ مليون دولار وقيمة الواردات (سيف) وتبلغ ٣٥١٩ مليون دولار ، كما سجلتها احصاءات الجمارك . ويرجع هذا الفرق الكبير الى المدفوعات الكبيرة التي حوت مقدماً في اواخر عام ١٩٥١ . ومما يلاحظ كذلك في جانب العمليات الجارية ، العجز الصغير نسبياً على المنطقة الدولارية والذي بلغ ١٦٩ مليون دولار ، في ١٩٥٢ مقابل ٥٣٤ مليون دولار في ١٩٥١ ، مما يعكس تناقص حجم الواردات من هذه المنطقة ، وكذا الفائض الصغير في الواردات غير المنظورة والبالغ ٢٨ مليون دولار مقابل عجز قدره ١٩٩ مليون دولار في ١٩٥١ ويرجع هذا الفائض الى مصروفات القوات الحربية الأمريكية في فرنسا

ونظراً الى برنامج شامل لتنمية شئونها الاقتصادية ككل لا يتجزأ . ولا يتطلب هذا الامر برنامجاً جامداً انما يتطلب رسم خطة لتوجيه المدخرات الوجهة الصالحة واعطاء الاولوية الى المشروعات التي تساهم بنصيب كبير في التنمية الاقتصادية . ويوصى التقرير بأن تقوم الحكومة المكسيكية بتشكيل لجنة من الفنيين للإشراف على المقترحات الواردة به على أن يكون عملها الاول أن تشير على الحكومة بالخطوات التي يجب اتخاذها لتوجيه الاستثمارات الجديدة داخل البرنامج الاقتصادي العام .

سياسة بريطانيا الزراعية

قررت وزارة الاغذية البريطانية بعد رفع الرقابة على الحبوب في اواخر يولية الماضي - ان تضطلع بمسئولية شراء ما يفيض عن الاسواق التجارية من دقيق القمح والشوفان وكذا حبوب الشعير والشيلم من محصول ١٩٥٣ ووضعت حداً أدنى للأسعار التي تشتري بها هذا الفائض .

توحيد أسعار الصرف في شيلي

أعلن أخيراً في سننتياجو توقف العمل بنظام أسعار الصرف المتعددة وتحديد سعر موحد للبيزو بمقتضاه يساوى الدولار الأمريكى ١١٠ بيزو ويعد هذا السعر أعلى ما طبق من الأسعار الرسمية - ويتراوح السعر في السوق الحرة الآن حوالى ١٨٠ بيزو لكل دولار أمريكى . ولمحاربة التضخم ، أعلنت الحكومة برنامجاً لخفض مصروفاتها ووضع اصلاح شامل للنظام الضرائبى . ويتضمن البرنامج تخفيض المصروفات الحكومية بحوالى ١٥٠٠ مليون بيزو وموازنة الميزانية في العام القادم عند مستوى إيرادات هذا العام ، وتعديل الاجور

بنك مصر

البنك الذي فقه الفقه المصري
وعاشه في الاستقلال والاعتماد
ينشئ صناعاته القومية
يؤسس شركاتها الكبرى

اقتصاديات أوروبا الشرقية :

صدرت الهيئة الاقتصادية الأوروبية E.C.D. تقريراً عن أحوال أوروبا الاقتصادية عرضنا منه الجزء الخاص بأوروبا الغربية في العدد ٥٨ الصادر في أول أغسطس الماضي واليوم نلخص ما أشار إليه التقرير خاصة بأوروبا الشرقية بما فيها الاتحاد السوفيتي يشير التقرير إلى الفروق الكبيرة بين مستوى معيشة عمال الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الأوروبية الشرقية ومستوى عمال أوروبا الغربية ، مما نشاهد معه أن معظم المصروفات الشخصية للعامل في أوروبا الشرقية يذهب إلى الطعام بنسبة تزيد على ما يخصصه للطعام زميله في أوروبا الغربية . هذا بالإضافة إلى ازدحام المدن بالسكان بدرجة كبيرة . ويؤكد التقرير ضرورة بذل جهود جبارة إذا كان الغرض رفع مستوى معيشة العامل الروسي مثلاً إلى مستوى زميله في أوروبا الغربية .

ويلاحظ التقرير أن مشروعات الانهياض الاقتصادية في أوروبا الشرقية تضع نصب أعينها هدفاً رئيسياً هو خلق صناعات ثقيلة ضخمة يمكن في المستقبل - بعد عدة سنوات من التقشف - أن تنتج سيلاً متزايداً من المنتجات الاستهلاكية . فيقضي مشروع السنوات الست البولندي بتخصيص من ٢٠ - ٢٥٪ من الناتج الأهلئ سنوياً للاستثمار الصناعي ، وفي تشيكوسلوفاكيا تحافظ حكومتها على نسبة مماثلة لاستثماراتها . وفي رومانيا كانت نسبة الموجه إلى الاستثمار من الناتج القومي لا تتجاوز ٨٪ عام ١٩٤٨ ، بينما يقضي مشروع الانهياض الروماني أن تصل هذه النسبة إلى ٢٧٪ عام ١٩٥٥ ، وينتظر أن تصل نسبة الاستثمار الأهلئ في بلغاريا إلى ١٩٪ ، وكانت نسبة المستثمرات الفعلية في المجر عام ١٩٥١ تزيد على ٢٥٪ .

وقد اتخذت القرارات الخاصة بضرورة الاسراع في تصنيع دول أوروبا الشرقية في عام ١٩٥٠ عندما تعرضت العلاقات بين الشرق والغرب إلى القطيعة التامة وتقاربت وجهات النظر بين حكومات أوروبا الشرقية

وتكون مجلس المساعدات الاقتصادية المشتركة عام ١٩٤٩ والذي يوجد مركزه الرئيسي في موسكو .

وقد ساعد على تحقيق الأغراض الطموحة لمشروعات الانهياض نجاح تلك الدول في إعادة بناء اقتصادياتها التي خربتها الحرب وتعمير الكثير مما خسره خلالها ، ومن المنتظر في كثير من الأحوال أن تتمكن تلك الدول من تحقيق أغراض مشروعات الانهياض في وقت أقصر مما كان مقدراً .

إلا أن التقرير يعيب على هذه المشروعات عدم حرصها على إيجاد التوازن المطلوب بين الزراعة والصناعة ، ولو أنه يعود فيشير إلى أن قرب الانتهاء من بعض هذه المشروعات الكبرى قد يعنى إمكان البدء في الاهتمام بالزراعة وتوجيه أموال أكثر لها دون المساس بحجم الاستثمار في ميدان الصناعة . ولكن الشواهد لا تدل على أن هناك تحولا كبيراً عن خط السير الأساسي في تدعيم الصناعات الثقيلة ، وهذا بدوره يعنى اضعاف احتمال حدوث ارتفاع في مستويات معيشة شعوب دول أوروبا الشرقية في المستقبل القريب .

ويخص التقرير الاتحاد السوفيتي بعرض لحواله الاقتصادية ، فيذكر أن الاتحاد السوفيتي نجح عام ١٩٥١ في الرجوع بمستويات الاستهلاك إلى ما كانت عليه قبل الحرب ، ويضيف أن التوسع الصناعي الروسي يستمر بدرجة تفوق نسبة زيادة الإنتاج في أية دولة غربية . ولا يزال انتاج الفحم في روسيا لا يزيد على نصف انتاج دول غربي أوروبا وهي التي يقرب مجموع سكانها من عدد سكان الاتحاد السوفيتي ، إلا أن الانتاج الروسي يزيد بنسبة أكبر مما هو الحال في أوروبا الغربية . ومن المتوقع أن يكون حجم الاستثمار الحكومي في الصناعات الثقيلة الروسية خلال مشروع السنوات الخمس الحالي أكبر بنحو ٩٠٪ مما كان عليه خلال السنوات الخمس السابقة ١٩٤٦/١٩٥٠ .

النهوض بالاسترليني

كان الرئيس أيزنهاور قد عين في مارس الماضي مستر لويس دوجلاس

على رأس بعثة لدراسة مشاكل بريطانيا المالية والاقتصادية وموضوع قابلية الاسترليني للتحويل ، وهي المواضيع التي جرى بحثها خلال المناقشات التي جرت بين ممثلي الولايات المتحدة وبريطانيا في واشنطن . وقد نشرت أخيراً المراسلات الخاصة بتقرير بعثته دوجلاس ، وجاء خطاب مستر دوجلاس إلى الرئيس أيزنهاور وثيقة قوية في سبيل دعم الاسترليني . والخروج بالولايات المتحدة من القيود التي تحجب أسواقها عن العالم الخارجي .

ويشير تقرير دوجلاس إلى الآثار التي شعرت بها المنشآت الأهلية في الولايات المتحدة من جراء عدم قابلية الاسترليني للتحويل إلى دولارات . لما يتمتع به الاسترليني من مركز ممتاز كعملة دولية كبرى يتم على أساسها الجزء الأكبر من تجارته الدولية ، بحيث لا يمكن الاعتقاد بإمكان الوصول إلى درجة كبيرة من الحرية الاقتصادية في العالم أو بالسماح للصادرات الأمريكية بدخول الأسواق العالمية بحرية ما لم يتحرر الاسترليني تماماً .

ويحصر الخطاب الأسباب الرئيسية لعدم التوازن بين الاسترليني والدولار فيما يأتي : -

- أ - التغير في تركيب وشكل التجارة الخارجية البريطانية
- ب - التغير في مركز بريطانيا الدولي من دولة دائنة إلى دولة مدينة
- ح - زيادة الموارد المخصصة للصرف على شئون الدفاع
- د - عدم قدرة بريطانيا على تخصيص موارد كافية للاستثمار
- هـ - سوء نسبة الاستبدال الخارجي وانخفاض نسبة الادخار الفردي في بريطانيا
- و - عدم صلاحية الجو للاستثمارات الفردية الأجنبية .
- ز - استمرار الولايات المتحدة في اتباع سياسة تجارية تصلح لدولة مدينة وليست دائنة والاستمرار في حماية الأسواق الأمريكية وتفضيل الخدمات الأمريكية على ماتقدمه حماية الأسواق الأمريكية وتفضيل المنشآت الأجنبية بأسعار أقل .

ويخلص مستر دوجلاس إلى أن الإجراءات النقدية ليست كافية لحل المشكلات القائمة ، إذ ليس من العدل

ان يطلب من انجلترا اطلاق حرية تحويل الاسترليني والحالة كذلك ، انما يجب القيام ببعض اجراءات وتحقيق شروط خاصة قبل التفكير في هذا العمل .

وبعد ان عرض مستر دوجلاس الخطوات التي اتخذتها حكومة المملكة المتحدة لتقوية الاسترليني اشار الى انه يجب على الحكومة البريطانية اتخاذ اجراءات اخرى . ومن ناحية اخرى يجب على الولايات المتحدة ان تبدأ في محو العوائق المفروضة في طريق التجارة الدولية . ويؤكد دوجلاس ان الحواجز التي اقامتها الولايات المتحدة منذ ثلاثين عاما تجاه الواردات تناقض تماما جميع اجراءات اعادة التوازن الدولي الاقتصادي . وان في تحرير السياسة المحافظة للولايات المتحدة ما يهيء الجو اللازم لخلق عالم يمكن للاسترليني فيه ان يتخذ طريقه نحو حرية التحويل .

ويتساءل مستر دوجلاس عن دور الاستثمارات الخاصة الامريكية في حل مشاكل الدول الاخرى الاساسية في هذا الصدد . الا انه يجد ان الفرصة لن تسنح لذلك بدرجة كبيرة وكافية . ويشير ايضا الى انه على المؤسسات الحالية ومنها البنك الدولي للتعمير والانشاء وهيئة انهاس الكومنولث البريطاني ان تساهم في حل هذه المشكلة . ويضيف التقرير ان على البنوك الامريكية ان تشترك في القروض الاسترلينية التي تمنحها البنوك الانجليزية .

ويؤكد مستر دوجلاس ايضا ضرورة اتخاذ اجراءات حاسمة لمنع التقلبات العنيفة في اسعار وحجم المعروض من المواد الخام التي تدخل في ميدان التجارة الدولية ويجب ان تتضامن الحكومات المختلفة فيما بينها للحد من تأثير الحركات الدورية للمواد الهامة .

استقرار اقتصاديات سويسره

لا تزال سويسرة تتمتع بأحوال اقتصادية قوية ومستقرة ، ولا تزال الصناعة السويسرية مستمرة في انتاجها على احسن وجه ، وتتمتع البلاد بحالة عمالية كاملة تضم

... ١٥٠٠٠ عامل اجنبي يعملون في سويسره .

وتشير احصاءات التجارة الخارجية الى اطراد التحسن فيها خلال الشهور الخمس الاولى من عام ١٩٥٣ ، فارتفعت قيمة الصادرات وانخفضت مدفوعات الواردات عما كانت عليه في المدة المقابلة من عام ١٩٥٢ ، وحقت سويسره بذلك فائضا بلغ ٤٤ مليون فرنك سويسري مقابل عجز بلغ ٤٢٥ مليون فرنك . ومن الجدير بالذكر ان سويسره حققت فائضا في تجارتها مع الولايات المتحدة خلال تلك الفترة اذ زادت صادرات الساعات الى مستوى قياسي . وما زالت سويسره محافظة على مركزها الدائن في اتحاد المدفوعات الاوروبي .

وكان من جراء استمرار التحسن في ميزان المدفوعات ان تحسنت احتياطات سويسره من الذهب والعملات الاجنبية ، واحتفظ سوق راس المال بسيولته التي دفعت بالطلب على الاوراق المالية الى الازدياد وانخفضت بذلك اسعار الفائدة .

تقرير بنك فرنسا

استعرض التقرير الاخير لبنك فرنسا الاحوال الاقتصادية خلال عام ١٩٥٢ واشار الى ان حالة الاثمان كانت مرضية تماما اذا ما قورنت بالسنوات السابقة ، وبخاصة فيما يختص بالائتمان القصير الاجل اذ لم يطرا عليه تغير يذكر بينما تضاعف عام ١٩٥١ . وكان هذا الثبات نتيجة مراعاة البنوك للحدود التي وضعت لها ، كما ان زيادة الثقة في مستقبل العملة كان له اثره في تقليل الطلب على الائتمان ، هذا بجانب الركود النسبي الذي سيطر على الانتاج وهو السبب الاكثر اهمية ويذكر هذا التقرير انه ليس من اختصاص البنك المركزي ان يشير بسياسة معينة للنهوض باقتصاديات البلاد ، ولكن ليس هناك من شك في ان السياسة الحكيمة يجب ان ترمي الى تخفيض العجز في الميزانية كثيرا بالحد من المصروفات وادخال تعديلات على النظام الضرائبي حتى

تتمكن الخزانة من الاستغناء عن الالتجاء الى سوق راس المال او البنك المركزي . كما ان من الواجب العمل على دعم الاحتياطات الرسمية من الذهب والعملات الخارجية حتى تتمكن التجارة الخارجية الفرنسية من مواجهة المنافسة الدولية ، واخيرا يجب العمل على انعاش الادخار ليتمكن الجهاز الانتاجي في البلاد من العمل على زيادة انتاجيتها بدون ان يتعرض الفرنك للانخفاض .

ولن يمكن تنفيذ هذا البرنامج بسرعة ودون تضحيات ولكنه ضروري وجوهري وممكن ايضا ، ولا يمكن ان تقارن المشاق التي تتطلبها تنفيذه بالضرر الذي أحدثه التضخم

طريقة جديدة لاستخراج الفحم

في روسيا

اعلنت روسيا عن تجارب تقوم بها لاستخراج الفحم بطريقة جديدة وتقوم هذه الطريقة على ضغط المياه من محطة على سطح الارض الى المنجم في باطن الارض بحيث تجرف الفحم في طريقها خلال شبكة من الانابيب الى محطة لتنظيفه وتنقيته من الشوائب العالقة به ثم ينقل الى سطح الارض بالطريقة المتبعة الآن . وترفع المياه ثانية وترشح ويعاد استعمالها .

ويمكن بواسطة هذه الطريقة الجديدة الاستغناء عن الكثير من العدد والآلات التي تستعمل الآن في باطن الارض ، كما انها توفر الكثير من الايدي العاملة حيث انها لن تحتاج الا الى عدد محدود من الملاحظين بدلا من العدد الكبير الذي تحتاج اليه المناجم بالطريقة الحالية

ميزان مدفوعات الباكستان :

يظهر ميزان مدفوعات الباكستان عن عام ١٩٥٣/١٩٥٢ عجزا يبلغ ٤١٠ مليون روبية . وقد بلغت الايرادات ١٥٢١ مليون روبية ، والمدفوعات ١٩٢٧٩ مليون روبية . الا ان العجز في الميزان الحسابي للباكستان هذا العام يقل بدرجة محسوسة عما كان عليه في العام السابق عندما بلغ ٤٦٣٨ مليون روبية .

في كتاب العالم

« أجافون »

جهاز الاتصال الداخلي

اخترعت حديثا في السويد آلة اتصال داخلي لاملء الاوامر بين الرؤساء والموظفين ، واتصال موظفي المكاتب بعض ببعض دون الحاجة الى انتقال هؤلاء الى هؤلاء . فهي قد صممت خصيصا لرجال الاعمال . واسم هذه الآلة « أجافون Aga phone »

ويمكن استخدام هذا الجهاز في الاتصالات العادية ، كما يمكن استعمالها في تسجيل العادية ، كما يمكن استعماله في تسجيل ما أُملي عليها بسرعة ٦٠ كلمة في الدقيقة ، ولها جهاز يضبط سرعتها بنظام دقيق ، كما ان بها جهازا ينبه بواسطته مدير العمل على حريره باصلاح الاخطاء الغير مقصودة

ويزن جهاز اب (أجافون) ١٧ رطلا وثلاثة ارباع الرطل ، ويمكن استعماله في المكاتب ، وفي المنازل ، بل وفي السيارة . ونظرا لوجود جهاز لضبط (قوة التيار الكهربائي) « فولتاج » فيمكن استعماله في أي بلد من بلاد العالم . وبأسفل الجهاز زرار يضغط عليه السكرتير بقدمه فيعمل مباشرة دون حاجة الى استخدام يده ، وقد أنتجت هذا الجهاز شركة سويدية تسمى Aga Svenska

التقدم العلمي في صناعة الزجاج

ادخلت مخترعات وتحسينات جديدة منذ عهد قريب في صناعة الزجاج وصناعاته في رومانيا . فقد أمكن مثلا التغلب على عقبات العمل التي كانت تقف في طريق عمال الافران في مصانع الحديد والصلب بسبب قلة الزجاج الوافي المستورد من الخارج . حلت هذه المشكلة عن طريق انتاج هذا النوع من الزجاج محليا وينتج في الوقت الحاضر على نطاق واسع زجاج الكوبالت الذي يمتص الاشعاعات المتولدة من انصهار المعادن في الافران في درجات من الحرارة تتراوح بين ١٤٠٠ و ١٧٠٠ درجة « سيلزيوس » وتخفض عما قريب نفقات الانتاج الى ١/١٢ من نفقات الانتاج الحالية وعلى اثر التجديدات والتحسينات الفنية الاخرى في صناعة الزجاج تنتج الآن في رومانيا للمرة الاولى موازين الثقل النوعي لقياس كثافة الالبان والثيرمومترات ومن الانتصارات الاخرى التي تحققت في هذا الميدان انتاج نوع جديد من البولاريكوب لاستخدامه في صناعة الانواع الممتازة من الاواني الزجاجية وتستخرج الآن ومال الكوارتز بطريقة « الهيدرومونيتر » رغبة في تزويد مصانع ألواح الزجاج ومصانع الاواني الزجاجية بكفايتها من هذه الرمال .

أنباء الخامات في العالم

كان لتوقف الحرب في كوريا اثرها الكبير على أسعار وانتاج المواد الخام في العالم ، وخاصة المعادن التي كانت تستخدم في الاغراض الحربية . فالتصدير كانت أسعاره قد اصبحت بهبوط كبير ، غير انها بدأت تتحسن تحسنا واضحا ، فسجلت أسعاره ١/٢ ٦١٢ جنيهها الى ٦١٥ جنيهه للطن . وقد عقدت في (بورصة لندن للمعادن) يوم ١٠ الجاري صفقة قدرها ١٤٥ طنا . كذلك تحسنت أسعار النحاس فبلغ سعر الطن من ٢٢٧ جنيه و ١٠ شلنات الى ٢٣٢ جنيه و ١٠ شلنات ، وبيعت صفقات نوفمبر بسعر ٢١٨ جنيهه للطن . وقد تمت صفقة في (بورصة لندن) قدرها ١٠٢٥ طنا . أما عن الزنك فقد تحسن سعره هو الآخر ، غير ان صفقات سبتمبر اقلت بسعر ٧٠ جنيهه للطن ، وديسمبر ٦٩ جنيهها و ١/٢ ١٧

للاستاذ أحمد فريد حسن

شلنا . أما عن الرصاص فقد ظل سعره منخفضا اذ بلغ ٩٥ جنيهه للطن ، او ١٤ سندا للرطل . كذلك ظل سوق النجنيز على هدوئه ، اذ يصر مستهلكيه على شراء الاصناف العالية الجودة ، بينما الطلب قليل على الاصناف الواطئة منه .

أما عن المطاط فقد ظلت سوقه هادئة جدا وبلغ سعر الرطل شلنا و ٧ بنس ، هذا وقد حدثت اضطرابات كبيرة في مناطق زراعة الشاي بأقليم نيسلاند مما أثر على انتاجه ، أما عن الشاي الافريقي فمن المعلوم ان موسمه يكون في شهري اكتوبر ونوفمبر ، وهو اخص اصناف الشاي ، اذ يرتفع ثمن الشاي الهندي عنه ، ويفوق كلا الصنفين شاي سيلان ويبلغ ثمن الرطل ٣ شلن و ١/٢ بنس . وتعتبر اسواق البن العالمية متمسكة جدا الآن . ومن المنتظر الا يؤثر الصقيع على ازهار النبات في البرازيل على محصول عام ١٩٥٤/١٩٥٥ . وما لم يكن لهذا الصقيع تأثير كبير فسوف تظل الاسعار على ما هي عليه من ارتفاع ، وسوف يتجه المشترون الى الاصناف الاقل درجة مثل (بن روبستاس) . ولقد بيع خلال الاسبوع المنصرم في (مراداوغندة) ٥٠٠ طن روبستاس ، و ٢٠٠ طن (بوكابس) وقد اذاعت حكومة الهند ان المخزون من الجوت خلال أغسطس المنصرم بلغ ٢٢٠٠ طن ، ومن المنتظر اقبال السوق الامريكية على الشراء . وقد جاء في بيان لحكومة باكستان انها سوف تُلغى الرقابة على أسعار الجوت في الداخل ، وسوف لا تدخل في سوقه خلال عام ١٩٥٣/١٩٥٤ . أما عن الصوف فان السعر الآن في صالح المشترين . ويلاقي الصوف الناعم اقبالا كبيرا ، وصارت المنافسة بينه وبين الاصناف الاخرى من الامور العادية

مكتبة الشاير

Studies in Costing

by: David Solomons

يعتبر هذا السفر الضخم المكون من ٦٢٨ صفحة عملا جليلا جديدا في كل ما كتب عن محاسبة التكاليف . فهو محاولة صادقة لجميع أعظم المقالات والابحاث والمحاضرات التي قدمت في هذا الميدان . ميدان المحاسبة الصناعية . خلال العشرين سنة الاخيرة . ولقد وفق المؤلف ايما توفيق في الجمع بين كبار علماء المحاسبة الصناعية ، وآرائهم ذاكرا لمحة تاريخية عن حياة وأعمال كل منهم .

والكتاب يضم خمسة ابواب : الناحية التاريخية أولا ، ثم بعض الآراء والنظريات عن التقدير والتكاليف ، والباب الثالث عن التقدير كأداة لرسم الخطط العامة والتشمين ، والتكاليف كوسيلة من وسائل الادارة الناجحة ، والتكاليف في خدمة الحكومة

والكتاب اذن يضم كل ما كتب وما أُلقي من المحاضرات التي أُلقيت خلال العشرين سنة الماضية ، ولعل أفضل فصل في الكتاب هو ما كتب عن « التطور التاريخي لمحاسبة التكاليف » وقد كتبه المؤلف . أما عن باقي صفحات الكتاب ، فلقد كتب معظمها بما يطابق الوقت الذي كتبت فيه والآراء السائدة حينذاك عن علم (محاسبة التكاليف) .

How To Control Production

Costs by: Phil Caroli

الهدف الاول من هذا الكتاب هو تبين كيف يمكن حساب التكاليف على أوسع درجة من الدقة ، وكيف يمكن مراقبتها وادارتها . ولا يوجد شخص لا يوافق على ضرورة وأهميه احتساب التكاليف كمرشد لادارة الاعمال الصناعية .

ومن الخطأ تماما التفكير بأن دراسة « عنصر الزمن » ، وأمثلة الحالات في هذه الناحية بالذات ، كأساس وحيد دقيق لاحتساب المصروفات المضبوطة . ففي أوقات الشدة مثلا ، من المفضل التأكيد بأن كل وحدة من المواد الخام النادرة ، تتحمل نصيبها بالكامل في المصروفات وفي الارباح وبمعنى أوضح ان المادة الخام لابد من النظر اليها : هل هي عبء مع المصروفات ، أم هي عنصر من عناصر الربح .

ومن الخطأ تماما القول بأن التكاليف يمكن بسهولة تفسيرها على أنها « تحميل جميع النفقات الغير مباشرة ، على المنتجات مباشرة » وفي الحقيقة ، فان بعض النفقات ، وخاصة تلك المحددة ، لا يمكن تحميلها على المنتجات باستمرار ، اذ أن هناك مدرسة حديثة في المحاسبة ترى تحميل نفقات الانتاج بتلك العناصر التي تدخل مباشرة في انتاج وتوزيع السلعة المنتجة فقط . وبعد كل هذا ، فان النفقة هي فكرة محاسبية فقط ، وان النفقات المختلفة نحتاج اليها لتحديد اغراض مختلفة متباينة .

والنصف الاخير من الكتاب يحتوي على عدة اقتراحات في غاية الاهمية بخصوص : خفض السلع المخترنة ، والتقليل من دورة العمليات وعدم التطويل فيها ، التوفير بقدر الامكان في عمليات « التشطيب » وفحص النتائج بدقة

الاوراق المالية في النصف الاول من سبتمبر

قل التعامل في سوق الاوراق المالية في النصف الاول من هذا الشهر باستثناء الاوراق الحكومية التي اشتد الطلب عليها

ووضح في السوق ميل الى التحسن، ولكنه يحتاج الى الفرصة الملائمة للظهور . ويلوح ان اتجاه البورصة - وان كان يبشر بالتفاؤل - الا أنه يتوقف في الاوان الحالي على العامل السياسي ، أي امكانيات الاتفاق على القضية السياسية .

أما أسعار التداول فكانت كالآتي : القرض الوطني ١/٢ ٣٪ نشط الى ١٠٠٠٠ بعد ان كان ١٠٠٢٥ مقابل ٩٨٤٠ من ١٥ يوما . وبنك مصر ٢١٤٤ مقابل ٢٢٠٠ وبنك مصر ٣٠٦٠ مقابل ٢١١٦ والبنك العقاري المصري لم يتغير سعره ، وشركة مصر للفلز والشركة الاهلية للفلز فقد نشطتا ولكن بدون تغيير كبير في السعر أعني ١٢٨٦ و ١٢٢٢ على التوالي ، واسهم الملح والصودا بلغت ١٨١ بنقص ١٠ بنوط وشركة الكايس والاستيداع ١٢٩٤ مقابل ١٤١٠ ووادي كوم امبو ٢٨٤ مقابل ٢٩٥ والشيخ فضل ٤٢٣ مقابل ٤٤٢

سيرة التوسع في المنشآت الصناعية

(ثانيا) أن يمكن قياس انتاج العامل ومقارنته بهذه المعدلات

وعدالة المعدل واجبة والا أصبح رمزا نظريا لا يمت الى الحقيقة بصلة ومن ثم أصبح عديم الجدوى . ولذا فيجب ألا يحدد الا بعد اجراء التجربة والاختيار لعدد كاف من العمال مع أخذ ظروف الذكاء والسن والصحة وباقي ظروف العمل الاخرى في الحسبان والمعتاد أن يحدد المعدل على أساس الطاقة الانتاجية للعامل فوق المتوسط على أن يعمل في همة ونشاط طوال ساعات العمل

المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف
المحاسبة المالية هي ذلك النظام المحاسبي الذي بموجبه يستطيع مدير المؤسسة أن يعرف مجموع مصروفاته، ومجموع إيراداته ومركزه المالي تجاه الآخرين (الغير) سواء كانوا دائنين أو مدينين

فالمصروفات هنا تظل مجموعة في حساب واحد - وهي ان كانت محددة التفاصيل ومعروفة المفردات الا أنها تبقى مجملة في حساب واحد دون تقسيم مقرراتها طبقا لوجوه النشاط التي صرفت من أجلها

فمثلا - يوجد حساب اجمالي لمصروفات الانتقالات . يقيد فيه كل ما يصرف في هذا المجال بغض النظر ان كان الانتقال لأعمال تخص الانتاج، أو لأعمال تخص الادارة العامة ، أو لأعمال تخص عملية البيع والتصرف . وبالمثل فهناك حساب للمهايا ، يقيد فيه مجموع مرتبات الموظفين في نهاية كل شهر . ولكنه لا يفرق بين موظفي الادارة ، ولا موظفي المصنع ولا موظفي البيع وهكذا .

فالحسابات المالية تقف مهمتها عند هذا الحد .

أما محاسبة التكاليف فتبدا أهميتها عند هذه النقطة بالذات . فهي لاعلاقة لها بالصرف الفعلي . ولكنها تتلقف هذه المصروفات مفردة وراء مفردة وتحللها الى أصغر أجزائها (ان كانت قابلة للتحليل) وتخصصها لموجة نشاط معين من أوجه نشاط المؤسسة

بل أصبح على عاتقها أيضا قياس كفاية كل موظف يعمل بالمؤسسة فالكفاية أصبحت محك نجاح المؤسسة في هذا التيار الجارف من التنافس الصناعي الذي نعيش فيه . والمؤسسة التي توفق الى موظفين أكفاء تضمن

للاستاذ موسى صمتي

لنفسها التفوق ويكون نجاحها قميما بالاطراد . أما المؤسسة التي تبثلى بموظفين غير أكفاء فلا تلبث أن تتخلف عن الركب . ثم لا تلبث أن تخبو وتندثر

المحاسبة في عون المدير
وهنا تظهر المحاسبة على المسرح فهي المعين الاول للمدير في ادارة دفعة العمل . انها مرآة صادقة أمينة تعكس للمدير كل ما يدور بالمؤسسة من أعمال . انها أرقام ترصد وترص في أوضاع معينة . ولكنها تنطق بحقائق كثيرة . وكلما زادت عناية المدير بها زادت هي من عونها وأضحت أكثر صفاء وجلاء .

المعدلات
ان المحاسبة الدقيقة كفيلة بكشف الغش ، والتلاعب والسرقات وهي كفيلة بكشف الاهمال أيضا . ولما أخذت على عاتقها قياس الكفاية أيضا أمكنها تنفيذ ذلك عن طريق وضع المعدلات والمعدل هو القدر المعين من العمل الذي يحدد لانتاج كل موظف أو عامل فاذا قصر عنه اعتبرت كفاءته أقل من الحد المطلوب

فمثلا قد يرى أن الانتاج المعقول لعملية معينة هو ١٠٠ وحدة في اليوم الواحد . فاذا أمكن للعامل تحقيق هذا القدر أو تجاوزه عد كفئا في عمله واذا قصر العامل عن تحقيقه اعتبر ناقص الكفاية

ولابد أن يوضع المعدل بعد دراسات عديدة واسعة النطاق ويجب أن يكون معيارها دقيقا ، ويشترط لذلك

(أولا) أن يوضع المعدل على أساس عادل

بيننا في الاعداد الاربعة الماضية ، بعضا من طرق المقارنة بالنسب المثوية لدراسة سير العمل بالمؤسسة، وذكرنا ان هذه الدراسات من الاهمية بمكان وأن محاسب المؤسسة يجب أن يضعها نصب عينيه دوما دون أن يهمل في متابعتها أو يتكاسل في ذلك . فهذه النسب المثوية انما هي بمثابة الترمومتر الذي يكشف للمحاسب ان كان جهاز العمل بالمؤسسة في خير أم أن به عجزا أو ضعفا . والنسب المثوية فوق ذلك كسماع الطبيب يهديه الى كشف موطن الداء

وبالرغم من أن النسب المثوية التي أوردناها ليست هي كل النسب المتواردة في محيط ادارة الاعمال الا أننا نرى الاكتفاء بهذا القدر منها خشية الملل من جهة ولأن مثل هذه الابحاث - من جهة أخرى - ماهي الا المجال للغير نحو التوسع والاستكمال

رقابة العمل عن طريق المحاسبة
ان نظام العمل في المؤسسات الكبيرة يقدم - كما سبق أن ذكرنا في أكثر من مناسبة - على أساس التنازل للغير عن بعض السلطة مع ما يتمشى مع هذا من توزيع الاختصاص وتقسيم العمل

واذا كان الامر كذلك فقد وقع اذن على عاتق المسئول عن ادارة المؤسسة أن يتأكد . دائما وفي كل وقت من أن العمل في المؤسسة يسير طبقا للسياسة المرسومة والمتفق عليها ، وأن هؤلاء المتنازل اليهم يؤدون واجباتهم بأمانة واخلاص ومن الطبيعي أنه كلما كانت الانابة أبعد غورا في سلسلة متعددة الحلقات (وذلك في المؤسسات الضخمة) كلما ازدادت مهمة هذا المسئول دقة وصعوبة

ويعرف هنري فايول الرقابة بأنها « الوسيلة التي تكفل للمسئول عن المؤسسة الاطمئنان الى أن كل تصرفات الموظفين تتمشى مع القواعد المرسومة ومع الاوامر الصادرة اليهم في هذا الشأن »

ولم تعد مهمة الرقابة قاصرة - في العصر الحديث - على رقابة تصرفات الموظفين من ناحية الامانة والاخلاص

التجارة والاقتصاد ... والقضاء

الخطا في الاستيراد على البضائع

تطبيقا للمادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ والمادة ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الذي ألغى المرسوم السابق وحل محله ..

قضت محكمة الاستئناف حضوريا بعدم قبول الاستئناف لرفعه عن حكم غير قابل له تأسيسا على أن الخصومة استحال الى معارضة في مدلول المادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ الذي وقع الاستيلاء في ظله .. ذلك لان الحكومة افصحت عن هذا التقدير بلسان محاميها .. والمفروض أن هذا التقدير صدر به قرار من اللجنة المنصوص عليها في المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ والصادر بها قرار وزارة الدفاع الوطني رقم ٥٥ لسنة ١٩٣٩ .. والا كان تقديرا مخالفا للقانون .. واعدت اللجنة ادارية بحثة تنحصر مهمتها في تحديد الاثمان والتعويضات والجزاءات المشار اليها وليس لها اختصاص في فض المنازعات الخاصة بالتقدير كما تزعم الحكومة .. وانه على فرض أن هذه اللجنة درجة فقد كان على الحكومة أن تظن الى ذلك في الوقت المناسب .. وأما اتقول بأن هذه المسألة من النظام العام وكان على محكمة اول درجة التعرض لها فانه قول غير سديد لانه مهما يكن من أمر فان كلمة المحكمة المذكورة قد صدرت ولا معقب عليها .. وحكمها نهائى غير قابل لاي طعن ..

طعن الزارتان في الحكم الاستئنافى .. ويقوم الطعن على سبب واحد هو مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطا في تأويله وفي تطبيقه .. ذلك ان الحكم المطعون فيه اذ قام قضاؤه بعدم قبول الاستئناف شكلا مع أن الخصومة المطروحة استحال الى معارضة في التقدير الذي قدرته الحكومة وأن الحكم الابتدائى أصبح بذلك نهائيا غير قابل للطعن تطبيقا لنص المادة العاشرة من المرسوم

المستحق مقابل البضاعة المستولى عليها بخلاف الفوائد بواقع ٧ ٪ سنويا ...

قدرت الحكومة المصرية التعويض المستحق للشركة بمبلغ ٢١٤٥ جنيها وكسور .. على اعتبار أن هذا المبلغ هو الذى انفقته هذه الشركة للثمانين طنا المستولى عليها بواقع

للتقاضى
أحمد محمد حافظ

٢٦ جنيها وكسور للطن الواحد بما فى ذلك تكاليف النقل من الحوامدية الى بورسعيد .. وقد احتسبت الحكومة هذا المبلغ على أساس سعر المثل فى وقت الاستيلاء مع مراعاة ثمن التكلفة ..

قضت محكمة مصر حضوريا فى الدعوى بالزام الحكومة المصرية بأن تدفع الى الشركة مبلغ ٢٤٠٠ جنييه مع الفوائد القانونية بواقع ٧ ٪ سنويا من تاريخ رفع الدعوى لحين تمام السداد .. استنادا الى أن جملة المبالغ الذى عرضته الحكومة لا يتجاوز الحد الاعلى الذى تجيزه التسعيرة الرسمية وانه لذلك يجب أن تمنح الحكومة الشركة مبلغا اضافيا على سبيل الربح .. واحتسبت مبلغ ٣٠ جنيها عن كل طن من السكر المستولى عليه لتغطية النفقات على تحقيق الربح العادى . استأنفت وزارتتا المالية والتموين هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وطلبتا الحكم بالغاء الحكم المستأنف فى مبلغ ٢٥٤ جنيها وكسور قيمة المحكوم به زيادة عن ثمن السكر .. وفيما يختص بالفوائد لغاية تاريخ السداد ..

دفعت الشركة بعدم قبول الاستئناف اذ يعتبر الحكم نهائيا

تتوصل وقائع القضية التى نستعرضها اليوم فى هذا العدد ، فى ان احدى الشركات التجارية المصرية اقامت دعوى أمام محكمة مصر .. ضد وزارتى المالية والتموين وكذلك ضد احدى الشركات المحلية .. وقالت فى صحيفة تلك الدعوى انها اشترت من شركة السكر والتكرير المصرية مقدارا من السكر بموجب عقدين وأنها حصلت من السلطات المختصة على الترخيص اللازم لتصدير البضاعة الى الجهات التى وافقت عليها .. وفى أثناء قيامها بتصدير البضاعة الى فلسطين صدر أمر من الحكومة بالاستيلاء عليها .. وعلى أثر ذلك احتجز فى مخازن جمرك بورسعيد ٣٢٠٠ جوال تحتوى على مقدار ٨٠ طنا من السكر .. ثم سحب هذا المقدار وعرض للاستهلاك المحلى .. وبالنظر الى أن هذا الاجراء حال دون تصدير هذا المقدار الى الخارج فقد طلبت الشركة فى صحيفة الدعوى الحكم بالزام الحكومة المصرية بدفع مبلغ ١٠٤٠٠ جنييه قيمة البضاعة بالتصدير ..

وفى أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة تنازلت الشركة عن طلباتها هذه واقتصرت على المطالبة بالتعويض

سواء كان وجه النشاط هذا منتجا ، أو قسما أو خدمة . حتى نحصل فى نهاية العام على حقيقة تكاليف هذا المنتج أو القسم أو الخدمة

ولا شك أن الرقابة فى المؤسسة لتعتمد على محاسبة التكاليف أكثر من اعتمادها على المحاسبة المالية . فمحاسبة التكاليف هى التى ستمكننا من قياس الانتاج الذى نقارنه بالمعدلات الموضوعه كما ذكرنا أعلاه

موسى حقي
ماجستير فى المحاسبة

بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ والمطابقة للمادة ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وفي تأويله لان المعارضة المنصوص عليها في المادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ هي التي ترفع طعنا في قرارات لجان التقدير والتي تتبع في رفعها القواعد والاجراءات المنصوص عليها في المادة المذكورة - والثابت في هذا النزاع أن موضوع ثمن السكر المستولى عليه لم يعرض على لجان التقدير وإنما رفعت الدعوى بصفة أصلية للمطالبة بالثمن . فلا يمكن أن تعد معارضة في مدلول المادة المذكورة . ومن ثم فلا يعتبر الحكم الصادر في الدعوى انتهائيا بل تسرى عليها القواعد العامة باعتبارها دعوى أصلية فيجوز استئناف الحكم الصادر فيها . ولكن الحكم المطعون فيه اعتبر الدعوى معارضة في قرار تقدير وافترض صدور قرار من لجنة التقدير وطبق حكم المادة العاشرة سالفة الذكر مع أنها لا تطبق على واقعة الطعن .

والذي نراه في هذا النزاع أن الشركة عندما أقامت دعوى المسؤولية قبل الحكومة فقد أسستها على الخطأ في الاستيلاء على البضاعة بعد الترخيص بالتصدير وانها لذلك طالبت التعويض بقيمة البضاعة بعد التصدير وبمقدار المصاريف والفوائد القانونية . . . ثم تنازلت عن طلب التضمنين بسبب الخطأ . . . وطلبت التعويض المستحق لها مقابل البضاعة المستولى عليها بخلاف الفوائد بواقع ٧ ٪ سنويا . . . ولم تحدد الشركة جملة التعويض المستحق لها . بل تركت تحديده للمحكمة ولكنها تمسكت بالسعر الرسمي للسكر في خلال شهر مارس سنة ١٩٤٥ وقدره ٦٠ جنيها و ٥٧ جنيها وكسور لتجار الجملة وظاهر مما تقدم أن الدعوى في الصورة التي انتهت اليها إنما هي دعوى مطالبة بتعويض عن البضاعة المستولى عليها فهي لا تزال كما بدأت عند افتتاح الحصومة دعوى مسؤولية رفعت أمام المحكمة

المختصة لتقدير مبلغ التعويض فلا تتغير طبيعتها بتغير الأساس القانوني لطلب التعويض لانه أيا كان هذا الأساس فإن موضوع الدعوى على أصله لم يتغير . . . وهو المطالبة بمبلغ مقابل تعويض ولان هذا التغيير إنما يؤثر في نطاق المسؤولية ومقدار التعويض المترتب عليهما فتبقى الدعوى على حالتها من حيث كونها دعوى مطالبة بمبلغ مقابل تعويض ولذلك تخضع لقواعد الاجراءات التي بدأت بها ولا تنقلب الى دعوى أخرى بوصف أنها معارضة في قرار صدر من لجنة التقدير لمجرد تأسيس المسؤولية على أحكام المرسوم رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٩ الذي يجعل تحديد التعويض من اختصاص لجان التقدير ويخول لدوى الشأن المعارضة في قرارات هذه اللجان . . . ذلك لان الدعوى رفعت أصلا لتقدير مبلغ التعويض المستحق للمطعون عليها لقاء البضاعة المستولى عليها . . . وهي لا زالت كذلك بعد أن جددت الشركة طلب التعويض بقيمة البضاعة أمام المحكمة اذ تبقى الدعوى كما بدأت دعوى مسؤولية لانها لم ترفع ابتداء طعنا في تقدير سابق صدر به قرار من لجنة تقدير ومن المسلم به انه لم يكن ثمة قرار صادر من اللجنة وقت رفع الدعوى ولا يمكن أن يترتب على اصدار القرار أثناء نظر الدعوى اعتبارها طعنا فيه لان الدعوى رفعت قبل صدوره والمعارضة إنما تكون في قرار سبق صدوره طبقا للاجراءات وفي حدود المواعيد المرسومة قانونا وكذلك ومن طريق أولى . . . لا يمكن أن تستحيل دعوى المسؤولية الى معارضة في قرار يفترض صدوره أثناء نظر الدعوى من تقدير محامى الحكومة في الجلسة لمبلغ التعويض وفقا لاحكام المرسومين رقم ٩٦ لسنة ١٩٣٩ و ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لان هذا التقدير إنما هو رفع لدعوى المطالبة بالتعويض فيما يزيد عليه ولا يعدو أن يكون هذا التقدير اقرارا في مجلس القضاء ببعض المدعى به ولا يغير شيئا من الاجراءات التي تحكم الدعوى عند رفعها

والتي لا يؤثر فيها ما يقدم الخصوم في الدعوى من دفوع أو دفاع . وهو مع ذلك لا يدل بطريق الاقتضاء على صدور مثل هذا القرار بعد رفع الدعوى حتى يمكن وصف هذه الدعوى بأنها معارضة في قرار كما لا يدل على صدور مثل هذا القرار بعد رفع الدعوى حتى يقال انها استحال الى معارضة فيه ولا غناء فيه عن تقديم القرار المقول بالطعن فيه بالمعارضة للتحقق من صدوره وجواز المعارضة فيه .

كذلك فأنا نرى انه لا محل للقول بأن لجان التقدير لا ولاية لها في قضية المنازعات الخاصة بالتقدير وانها لجان ادارية بحتة ليست لها ولاية قضائية . . . ذلك لان الشارع وقد وكل لهذه اللجان سلطة تحديد الاثمان والتعويضات المبينة في المرسومين السابق ذكرهما وحدد اجراءات الطعن في قراراتها وميعاده . فاذا لم يطعن في القرارات في الميعاد أصبح لها قوتها وحجتها واذا طعن فيها بالمعارضة وفقا للاجراءات القانونية فإن حكم القضاء في المعارضة نهائي غير قابل للطعن ومن ثم فتكون هذه اللجان ذات صبغة قضائية لا سيما وأنه روعي في تشكيلها تعيين اثنين من اعضاء الغرفة التجارية أو الاعيان بها . وسوف ننقل للقراء ما أصدرته محكمة النقض والابرار في هذا النزاع في حينه .

أحمد حمدي حافظ - قاض

~~~~~

#### تخفيض الجنيه الاسرائيلي

أعلنت وزارة مالية اسرائيل رفع سعر الصرف الذهبي الى ٨٠را جنييه اسرايلى للدولار ، وبذلك يصبح سعر الذهب الجديد ٢١٣٠ جنييه اسرايلىا للكيلو . كما أعلنت الوزارة أن سعر شراء الجنيهات الذهبية قد رفع الى ١٨٩ جنييه اسرايلى

ورفعت الوزارة ايضا سعر الصرف الخاص بالتأمين مع الشركات الاجنبية الى ٨٠را جنييه استرلينى للدولار الامريكى .

وقد أعلن أخيرا ان دين اسرائيل الخارجى بلغ فى اول يولية ٣٩٧ مليون دولار منها ٣٦٥ مليون بالدولارات والباقى بعملات أخرى .



# مهنة الخبرة وعلاقتها بخريجة كلية التجارة

للاستاذ توفيق أبو علم مدير الخبراء بوزارة العدل

يرسم القانون الحدود الطبيعية لحرية ونشاط الافراد ، كما يوضح حقوقهم وواجباتهم . وتنعدم أسباب النزاع اذا راعى كل حق غيره ، وادى ماعليه ، والتزم حدوده . وقديما قالوا اذا انصف الناس استراح القاضي .

والانسان بطبعه يحب الاثرة ويميل الى الاستزادة مما له ، والتخلص مما عليه ، ولو دون حق . ونشأت عن صفة الانانية هذه المنازعات والمشاخات . وكان الانسان في غابر الازمان ، يعتمد على قوته الفردية في حل مشاكلكه . وبمضى الوقت استقر في ذهنه انه يجب ان يلتزم حدود القانون وحكمه ، الا انه كان يعتمد في تطبيقه لما اعتقده واجبا على تقديره هو . وبتقدم المجتمع وظهور سلطة تطبيق القانون ، امتنع على صاحب الحق ان يقضى فيه بنفسه واصبح لزاما عليه ان يلجأ الى هذه السلطة اذا منازعه احدا ، ليتمكن القضاء من نيل حقه ، والاستمتاع به دون منازعة غيره . ومن هنا نشأت وظيفة القاضي وظهر جلالها وخطرها ولما كان على القاضي ان يوزع العدل بين الناس في حدود القانون ، وفيما يعرض عليه ، وجب ان يكون عالما بالقانون نفسه ، محيطا بحقيقة الوقائع المتنازع عليها . وكان القاضي يستطيع بمفرده ان يقوم بهذا العبء في المجتمعات الاولى المحدودة العدد ، لانه كان يعرف اكثر افراد المجتمع ، ويعلم عن كل منهم مقدار صدقه ، وامانتة ، وادراكه للامور . فكان يستطيع ان يعتمد على اقوال من يثق بهم من الشهود ، كما لو كان هو قد عاين الامر بنفسه . ولما تقدمت المجتمعات واتسعت ، واصبح القاضي لايعلم شيئا من صفات الخصوم ، او الشهود . واضطر ان يفترض توافر هذه الصفات فيهم حتى يقوم الدليل على عكس اعتقاده ، تزعزعت الثقة ، وكثر احتمال الكذب والتلفيق ، مما دعا المشرع ان يتدخل بين وقت وآخر لرسم اجراءات التحقيق وفرض

العقوبات الشديدة . وجعل للقاضي سلطة مطلقة في تقدير قيمة الشهادة ، واعطاه حرية تامة في الاخذ بها ، او طرحها ، وفقا لاقتناعه بصحتها من عدمه .

الا ان كل ذلك دعا القضاء منذ وجد ، الى اختيار اشخاص يثق بهم ، يكونون له بمثابة العيون الفنية التي تكمل له ناحية علمه بوقائع النزاع الحقيقية ، بعد المعاينة ، او الترجيح ، او الاستنباط . ذلك ان هناك من الوقائع ما يتطلب الماما بمعلومات فنية لاتتوافر في القاضي . وهؤلاء هم الخبراء ، الذين يفترض فيهم الثقة ، سواء من حيث الصدق والامانة ، او من حيث الكفاءة الفنية . وقد وضع المشرع من الضمانات مايكفل سلامة عملهم . ذلك ان المشرع وجد ان التحقيق بواسطة الخبير امر لاغنى عنه في المسائل الفنية التي لايمكن ان يتسع لها علم القاضي ، بالاخص بعد ان اتسعت ميادين الحياة ، وانبسطت آفاقها .

ويكفى للتدليل على اهمية عمل الخبير ، ان نشير الى مثال واحد ملموس . وهو ان القانون التجاري وقوانين الضرائب ، قد فرقت بين نوعين من دفاتر التجار ، فجعلت للدفاتر المنتظمة حجية قانونية كاملة وجعلت للدفاتر غير المنتظمة حجية مبتسرة ، تلزم صاحبها وحده . . . ونعلم ان نظام الدفاتر مرتبط بنظام الضبط ، واتساع المنشأة ، فهو لذلك مختلف من منشأة لاخرى ، ومن تاجر لآخر ، ولا يمكن لغير الشخص الملم بدقائق العلوم التجارية بوجه هام ، والمحاسبة بوجه خاص ، ان يقطع بان الدفاتر منتظمة ، او غير منتظمة ، ومدى هذا الانتظام ، وتأثيره في الثقة بما حوته الدفاتر من بيانات ، لا يمكن اتخاذها دليلا له حجيته القانونية . وما يترتب على ذلك الراى من نيل حق او اهدار مطلب .

وقد لمس المشرع المصري ، هذه الاهمية والخطورة لعمل الخبير .

فاصدر التشريعات المختلفة التي توفر الضمان وتوجد الاطمئنان في عملهم . وكانت آخر مراحل التشريع الخاص بالخبراء هو المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتنظيم الخبرة امام جهات القضاء . وفيه اشترط حصول الخبير المحاسب ، على بكالوريوس كلية التجارة ضمن باقى الشروط . وهو بذلك قد قضى نهائيا على الشكوى المرة التي كانت قائمة من ان المحاكم على اختلاف انواعها كانت تقيد في جداول الخبراء اشخاصا لست لهم مؤهلات علمية معينة

وقد بدأت وزارة العدل عام ١٩٣٤ في اشتراط هذا المؤهل لمن يعين في وظيفة خبير حكومي وقت ان كان هذا النظام خاضعا لتجربة قاسية . وبدأت هذه التجربة بحفنة ضئيلة من خريجي التجارة العليا ، كانوا كحملة الشعلة التي اضاءت الطريق ، وشقوا طريقهم وسط الخضم القضائي بثبات واتزان ومقدرة كانت فخرا للتجارين ، وجعلت الحكومة تزيد في عددهم عاما بعد عام ، حتى اصبحت الادارة العامة للخبراء كالصرح الشامخ ، الذي يضم اكثر من ثلثماية خبير لهم طابعهم الخاص ، ونظامهم الخاص ، وتقاليدهم التي عرفت عنهم ، واضحت محل فخارهم اجمعين . واصبحت هذه الادارة تفتح ابوابها لخريجي كلية التجارة كل عام ، تسقيهم من تجاربها وتوجههم الوجهة العملية الحقة ، المستمدة مما بذل زملاؤهم القدامى من جهد وسهر واطلاع ومناقشات فاصبحت معهدا كامل الاسباب مستقر الاركان .

وطالب الكلية ، يتلقى على اساتذته الفنون النظرية ، لمواد دراسته الجامعية ، من أنظمة تجارية وحسابية ومراجعة وغيرها . ويحصل على مؤهله العلمى ، ويتخرج ورأسه مملوء بالمعلومات القيمة التي تبحث عن العمل الذي يضقلها ، ويرسخ قدمها ويجعلها تظهر براقة نافعة لحاملها ،



# تجارة بريطانيا والشرق الاوسط

يؤخذ من الاحصاءات الرسمية التي نشرتها أخيراً وزارة التجارة البريطانية أن مشتريات بريطانيا من الحاصلات الزراعية للشرق الاوسط في خلال الاشهر السبعة الاولى من هذا العام زادت زيادة ملحوظة

فالى جانب النفقات الضخمة التي تنفقها بريطانيا في استيراد زيت الشرق الاوسط بلغت الواردات الاخرى من هذه المنطقة حدا يدعو للدهشة .

فقد أنفقت بريطانيا ٢٢٢٠٠٠ جنيه على الشعير المستورد من العراق يقابله ٢٦٨٤٠٠٠ جنيه في المدة عينها من العام الماضي . وبلغت قيمة ما استوردته من تمر العراق مليوناً من الجنيهات . وزادت أيضاً واردات الزيت من العراق فبلغت حوالي ٣٦٥٠٠٠٠ جنيه يقابلها ١٤٢٩٢٠٠٠ جنيه في خلال الشهور السبعة الاولى من عام ١٩٥٢

وشملت الارقام الخاصة بواردات بريطانيا من الحاصلات الزراعية من الشرق ما يأتي :

ارتفعت قيمة مشتريات الشعير من سوريا في المدة المذكورة من ١٧٦ ألف جنيه في العام الماضي الى ٢٥٠ ألف جنيه هذا العام

وزادت واردات بريطانيا من البصل المصري فبلغت ١٤٢٧٠٠٠ جنيه يقابلها ١٢٩٠٠٠٠ جنيه في خلال الشهور السبعة الاولى من عام ١٩٥٢ ، كما ازدادت قيمة ما استوردته من مصر من علف الحيوان الى عشرة أضعاف ما كانت عليه في العام الماضي اذ بلغت ٤٦١ ألف جنيه بعد أن كانت ٤٥ ألف جنيه فقط في عام ١٩٥٢

أما صادرات بريطانيا الى دول الشرق الاوسط في خلال الشهور السبعة الاولى من هذا العام فكانت على الوجه التالي :

تلقي العراق ما قيمته ٢٨٥٥٠٠٠ جنيه من منتجات الحديد والفولاذ يقابلها ١٧٤٨٠٠٠ جنيه في العام الماضي وبلغت قيمة ما استوردته العراق أيضاً من منتجات المعادن الاخرى البريطانية ١٥٤٧٠٠٠ جنيه يقابلها ما يزيد قليلاً على ربع مليون جنيه ومن العدد والالات ٣٢٤ ألف جنيه يقابلها ٢٩٩ ألف جنيه ومن السلع الكهربائية ما يزيد على مليون جنيه يقابلها ٧٨١ ألف جنيه ومن الماكينات وقطع الغيار ٣٢٣٢٠٠٠ جنيه يقابلها ٢٣٧١٠٠٠ جنيه ومن الجرارات الزراعية ٢٥٠٠٠٠ جنيه يقابلها ١٤١٠٠٠٠ جنيه

وتلقت مصر من بريطانيا مركبات للسكك الحديدية بلغت قيمتها ٥٥١ ألف جنيه يقابلها ٢٣٧ ألف جنيه في العام الماضي وبلغت قيمة وارداتها من الجرارات الزراعية ٧٦ ألف جنيه ومن منتجات المطاط أحد عشر ألفاً من الجنيهات يقابلها خمسة آلاف جنيه

وتلقى السودان من منتجات الحديد والفولاذ ما قيمته ١٤٧٨٠٠٠ جنيه يقابلها ٩٧٠٠٠٠ جنيه ومن العدد والالات ٢٤٥ ألف جنيه يقابلها ما يزيد قليلاً على مئتي ألف جنيه . ومن المنتجات الكهربائية ما قيمته ١٨٤٦٠٠٠ جنيه يقابلها ٨٣٦ ألف جنيه ومن الماكينات وقطع الغيار ١٣٣٢٠٠٠ جنيه يقابلها ١٢٨٦٠٠٠ جنيه .

وتلقت سوريا من منتجات الحديد والفولاذ ما قيمته ١٢٧ ألف جنيه يقابلها ما يزيد قليلاً على المائة ألف جنيه ومن الماكينات وقطع الغيار ٦٠٦ آلاف جنيه يقابلها ٥٩٨ ألف جنيه ومن العربات ٨٥٤ ألف جنيه يقابلها ما يزيد قليلاً على ٣٠٠ ألف جنيه .

وتلقت الكويت من السلع الكهربائية ما قيمته ٦١٢ ألف جنيه يقابلها ما يزيد قليلاً على الثلاثمائة ألف جنيه ومن المواد الكيميائية والعقاقير ٢٨٩ ألف جنيه يقابلها ١٣٠ ألف جنيه ومن العربات ١٠٠٠٠٠ جنيه يقابلها ٤٢١ ألف جنيه .

وتسلمت البحرين من السلع الكهربائية ما قيمته ٥٨٧ ألف جنيه يقابلها ٢٤٧ ألف جنيه ومن الماكينات ١١٦٥٠٠٠ جنيه يقابلها ٦٣٤ ألف جنيه ومن المواد الكيميائية والعقاقير ومن العربات ٦٨٠ ألف جنيه يقابلها ٤٩٢ ألف جنيه يقابلها ٢٨١ ألف جنيه ٦٢٦ ألف جنيه

مضيئة لمن حولها . هذا المتخرج اذا ما التحق بوظيفة الخير اخذ مكانه بين جنود العدالة ، الذين يعملون في صمت ، يستمعون من هذا الخصم رمن ذلك ، ويطلعون على أوراقهم ودفاترهم ، ويعاينون منشاتهم ، ثم يدون بعد تحقيق مضمّن رأيهم في النزاع ، وينرون الطريق أمام القضاء لبأخذ الحق مجراه . فهي وظيفة سامية تستمد أصلها من روح الدين ، واسمها من الخالق الخير ، وفنها من العلم . ولهذا يجب على من يقدم عليها ، أن يتحلى بصفات أساسية غير تلك التي تطلب في الوظائف الاخرى ، ومنها حياة الضمير ، ومخافة الله ، وقول الحق ، مهما كانت الظروف والسيارات ، والعدالة في المعاملة بين الناس على اختلاف مناحلهم ، ومشاربهم ، وأزواقهم ، والدقة في الفحص والنظر الثاقب . ومن فائته إحدى هذه الصفات أصابه تأنيب الضمير بما لا يجب

الواقع أن الاشكالات والمنازعات التي تعرض يومياً على هيئات القضاء لا يقف عددها عند حد ، ولا يشتملها تعريف أو نطاق واحد ، فهي متنوعة ومتباينة بقدر ما في نواحي الحياة وميادين النشاط من تنوع وتباين ، كما أن العلوم كلما ترقّت ، كلما أمعن أولو الشر في ابتكار الحيل والالاعيب . لهذا كان على الخير زيادة علمه وفطنته وبقظته . والمتخرج الحديث لم يلمس أثناء دراسته من وسائل التحقيق ، الا النزر اليسير . فاذا ما التحق بعمله كخبير ، وعرضت عليه هذه المشاكل أفادته في زيادة علمه وتجاربه ومكنته من المعرفة الحقة الكاملة

ان هذه الوظيفة تجعل الانسان يؤمن بضرورة بقاء الانسان طالب علم ما عاش ، ففي كل مرحلة من مراحل حياته العملية يستفيد جديداً ، ويدرس شيئاً لم يدرسه من قبل ، وفيها يدرس عملياً مسائل قانونية مع تطبيقات لم تتسع لها دراساته بالكلية الجامعية فهي امتداد لكليته ودراسته يعتمد فيها على نفسه ، موجهها من زملائه الذين مارسوا العمل قبله ، ونالوا حظاً من المعرفة والدراية أكثر مما نال .

توفيق ابو علم  
مدير عام الخبراء - وزارة العدل



# سياسة النقل في العهد الجديد

مصر مركز عالمي للطيران... ولكن ؟ !

على الحكومة أن تعد يدها لشركات النقل الجوي  
يجب ربط عواصم مديريات القطر بشبكة من خطوط النقل الجوي

استخدام الطائرات في مقاومة بعوضة  
الجامبيا في مصر ، ومقاومة الكوليرا  
وغيرها من الاوبئة ، وتلك الحملة  
الشديدة التي أعدت منذ سنوات  
لابادة الذباب برش القاهرة بواسطة  
الطائرات . ويجب أن نذكر في هذا  
الصدد أن استعمال الطائرات في  
مقاومة الامراض بابادة جراثيمها في  
مناطق توالدها أصبح في البلاد الراقية  
من الاعمال اليومية العادية .

## الطائرة في خدمة النقل

قد يبدو هذا العنوان غريبا ، إذ  
الطائرة في حد ذاتها وسيلة للنقل .  
ولكنني أقصد بذلك : نقل الركاب  
المصريين والاجانب على السواء .

ونحن نرى في هذا الصدد أن  
تعمل الحكومة - في العهد الجديد -  
على انشاء المطارات في جميع عواصم  
المديريات والمحافظات ، وربطها  
بخطوط الطيران كوسيلة سريعة لنقل  
الركاب ، وخدمة الامن الداخلي للبلاد  
ويجب أن تمتد هذه الشبكة حتى  
تشمل السودان وجميع بلاد الشرق  
الادنى والاطلس ، وموانئ البحر  
الاحمر بالذات .

ولا ننسى في هذا الصدد أن نذكر  
أن وجود وسيلة نقل سريعة في داخل  
البلاد ، لنقل السائحين الى المناطق  
الاثريّة ، تقوم بتعظيمها الدولة مما  
يمكننا من تشجيع الكثيرين من  
الاجانب على زيارة مصر في فصل  
الشتاء خاصة ، فتجنى مصر من  
ذلك ربحا وفيرا ، وتجلب عملات  
اجنبية كثيرة .

ولا نطالب بتسهيل السفر الى  
داخل القطر فحسب ، بل نطالب  
بتيسيره الى خارج القطر . ولكن  
الحكومة اضطرت أخيرا الى تقييد

بهذا المقال نختم سلسلة مقالات ( سياسة النقل في العهد الجديد ) .  
ويعتبر النقل الجوي أحدث وأسرع وسائل النقل في العصر الحديث .  
ولما كنا في عهد نهضة جديدة ، فيجب النظر الى وسيلة النقل هذه بعين  
الاعتبار والاهتمام .

## مركز مصر الجوي

ومصر قد حباها الله بجو لطيف  
على مدار العام : سماء صافية رائعة ،  
وشمس ساطعة . كما منحها الله  
سطحا ملائما للطيران ، فلا هضاب  
ولا جبال . فضلا عن ذلك فهي  
مركز استراتيجي هام ، وموقع  
جغرافي ممتاز ، ملتقى الشرق والغرب  
ولقد كانت القاهرة - الى عهد قريب  
جدا - مركزا جويا هاما . ولكننا  
للأسف لم نحافظ على هذا المركز  
الممتاز ... فتركنا الزمام يفلت من  
أيدينا حتى صارت « بيروت » ملتقى  
خطوط جوية عديدة !! ولعل السياسة  
كان لها دخل كبير جدا في هذا  
الشان ... فخيرنا موردا هاما  
للدخل القومي ، يتمثل في رسوم  
النزول بالمطارات والرسوم الجمركية  
على قطع الغيار ، واجور الركاب ..  
الخ .

## اهمية الطيران بالنسبة لمصر

واذا كان الطيران في حد ذاته  
وسيلة نقل هامة في العصر الحديث ،  
فهو لمصر ذي أهمية فائقة .  
فنحن في فترة انشاء وبناء ،  
وتتجه البلاد نحو اصلاح الاراضي  
البور ، وخلق مناطق زراعية في  
الصحراء . ومن المعلوم أن طرق  
الزراعة الحديثة دخل عليها طريقة  
( الابزار ) بواسطة الطائرات فلو  
اننا استخدمنا الطائرات في بذر  
التقاوى في الارض ، ثم بعد ذلك في  
رش الحاصلات بالمواد المقاومة  
للآفات الزراعية - كما فعلت ذلك

أمريكا بنجاح - لو فعلنا كل هذا ،  
لاستفدنا من « الطائرة » فائدة كبرى  
تضاف الى فوائدها العديدة .

ومصر تنتج الكثير من الخصر  
والفاكهة والازهار التي تحتاج اليها  
بلاد اجنبية كثيرة في بعض فصول  
السنة لانعدامها بها ، فلو كان لدينا  
اسطولا جويا تجاريا قويا ، يساعد  
مساعدة فعالة في تصريف تلك  
المنتجات ، فنعمل بذلك على زيادة  
الانتاج الزراعي وبالتالي زيادة الثروة  
القومية . ولكن للأسف أن الشرق  
لم يدرك بعد أهمية نقل البضائع  
بوجه عام عن طريق الجو . وهناك  
في دول أوروبا - مثلا - لم يعتادوا  
بعد نقل السلع بالطائرات الا عبر  
المحيط الاطلسي .

والواقع أن سيكولوجية صاحب  
البضاعة ، وطبيعة بضاعته وثمرتها  
لم تبلغ في خطوط الطيران في الشرق  
مرتبة تجعل النقل الجوي افضل  
من غيره من وسائل النقل الاخرى .  
وقد جرت محاولات لنقل الفاكهة  
بالجو ، ولكن النتيجة لم تكن حتى  
الآن مشجعة ، كما جرت محاولات  
اخرى لنقل الابسطة والسجاد من  
ايران .

## الطائرة في خدمة الصحة ومقاومة الاوبئة

وما دمنا في صدد بحث أهمية  
النقل الجوي بالنسبة لمصر ، فنشير  
الى أهمية مكافحة الامراض والابوئة  
بواسطة الطائرة . ولعلنا نذكر



## انتاج الارز في مصر

تقلب انتاج الارز في بضع السنوات الاخيرة كما يأتي :

| السنة | المساحة المزروعة<br>الف فدان | المحصول<br>الف ضريبية |
|-------|------------------------------|-----------------------|
| ١٩٤٨  | ٧٨٦                          | ١٢٨٤                  |
| ١٩٤٩  | ٧٠٣                          | ١٢٣٦                  |
| ١٩٥٠  | ٧٠٠                          | ١٣١٤                  |
| ١٩٥١  | ٤٨٨                          | ٦٥٦                   |
| ١٩٥٢  | ٣٧٤                          | ٥٣٦                   |

وبذا اختفى في السنوات الاخيرة الفائض الكبير الذي كانت مصر تصدره بأسعار عالية نظرا للطلب الكبير على الارز ، وكانت مصر في غالب الاحيان تتقاضى ثمن المصدر من الارز بعملات صعبة بصرف النظر عن الدولة المصدر اليها .

وقد بلغت قيمة صادرات الارز المصري ١٦ مليون جنيه في عام ١٩٤٨ و ١٤ مليون جنيه عام ١٩٤٩ و ٧ مليون جنيه عام ١٩٥٠ ، و ١٤ مليون جنيه عام ١٩٥١ ، وتدهورت الى ما قيمته ٧٧٦ ألف جنيه عام ١٩٥٢ ووصلت الى ١٢ ألف جنيه فقط في الشهور الستة الاولى من عام ١٩٥٣ . وبذلك خسرت مصر هذا المصدر الهام للعملة الاجنبية ، بل وقد يستدعى الامر ان تنفق مصر بعض النقد الاجنبي الذي تملكه لاستيراد كميات من الارز للاستهلاك المحلي .

ولما كانت زراعة الارز تعتمد اعتمادا مباشرا على توفر المياه . وهو يستهلك كميات كبيرة في هذا السبيل فقد برزت أهمية الطريقة الجديدة التي أشار اليها الخبير الزراعي عبد المنعم بهجت في مقالته التي نشرتها جريدة المصري اخيرا وهي التي جاءت شجرة تجاربه الخاصة في زراعة الارز الصيفي بحيث بلغت مياه الري المتوفرة ٥٠٪ من الكمية اللازمة طبقا لطريقة الزراعة العادية ، بالإضافة الى الغلة العالية التي حصل عليها .

وقد اشار الكاتب الى اهتمام وزير الزراعة ورجال النقطة الرابعة وكلية الزراعة بالموضوع ، وحذا لو ثبتت صلاحية هذه الطريقة للتعميم في جميع الجهات حتى تأمن مصر آثار تقلبات كمية مياه النيل على هذا المحصول الهام الى حين تتم مشروعات الري الكبرى .

الفترة المذكورة ٨٣١٠٠٠ رحالة جوية وبحرية ، بينما بلغت في العام الماضي ٣٢٪ و ٢٩٪ في عام ١٩٥١ . بينما قلت الرحلات البحرية بمقدار ٢٪ عن مجموعها في عام ١٩٥٢ . وبمقدار ٩٪ عن رقم عام ١٩٥١ . ولقد ادخلت الطائرات السريعة ( النفاثة ) في نقل الركاب اخيرا ، وصار من تحصيل الحاصل ان تتناول افطارك بالقاهرة وغداءك في باريس !!

### النهوض بمرفق الطيران

من الحقائق الواضحة ان مرفق الطيران لا يكفي نفسه بنفسه ، بمعنى ان ايراداته لا تغطي مصاريفه ونفقاته فما دام حافز « تحقيق الربح » هو رائد صاحب خدمة النقل الجوي ، فان مواردها بمفردها لا تكفي في الواقع للنهوض بهذا المرفق . وعلى ذلك كان على الدولة والهيئات العامة ان تمد يد المعاونة له على الاقل خلال ادوار تطوره ونهوضه الاولى ، وذلك بشتى الطرق المادية والمعنوية ، المباشرة وغير المباشرة ، كتقديم المعاومات والتسهيلات والارشادات الفنية والتوجيهات العلمية ، والاعانات المالية ، واعفاء المؤسسات المصرية من الرسوم الجمركية على الوارد لها من قطع الفيار والوقود مما تستعمله في أعمال الطيران ، واعفائها من رسوم النزول بالمطارات .

وفي جميع دول العالم تمتد الحكومات يد المساعدة الى مرفق النقل الجوي وشركات الطيران ، بل انها تساعد فروعها في الخارج وتقدم لها التسهيلات ... ان لم يكن بدافع مساعدتها والوقوف بها على قدميها للمحافظة على الثروة القومية ، فبدافع النعرة الوطنية على الاقل . وكم نرجو ان ياتي اليوم الذي يكون لمصر فيه أسطول جوي كبير .  
أحمد زكي عبد الهادي  
بكالوريوس في التجارة

الدفر الى الخارج بحجة المحافظة على الاموال المصرية . وقد اجرت ( مجلة الاقتصاد والمحاسبة ) في عددها رقم ٥٢ حديثا صحفيا مع الاستاذ جمال قطبي المدير العام المساعد لشركة مصر للطيران حينذاك عالج فيه هذه المشكلة فقال : « ان هذه القيود تؤدي الى اصابة حركة الطيران بالفالج ، ولا سيما ونحن الآن في وقت ندرس فيه موضوع وضع تعريفية سياحية تنخفض بمقتضاها أسعار السفر حتى يتمكن متوسطو الحال من استخدام الطائرة في تنقلاتهم . والتعريفية السياحية هي امر ضرورى في الوقت الحالى لا في مصر وحدها ، بل في انعام كله ، لان حركة التروية قد طرات عليها تغييرات كثيرة وصار المهتمون بشئون تقدم الطيران يراعون هذه الظروف من حيث ان متوسطى الحال صاروا من السياح الذين يطلبون السفر والاستجمام والنزهة وزيارة اماكن لم يسبق لهم ان زاروها » . واستطرد الاستاذ قطبي قائلا : « ان التفكير في وضع قيود للسفر سيكون من شأنه ان يقف في سبيل تنفيذ هذا المشروع المفيد . وان ( اتحاد الطيران العالمى ) قد راعى بعض اعتبارات خاصة فوافق على ان تكون أسعار السفر بالطائرات المصرية اقل منها بالطائرات الاخرى » واستطرد حضرته فقال : « أما عن الخطوط الجوية الاوربية وغيرها ، فيحسن بالسلطات المختصة ان تبيع السفر بها ، ولكن بعد وضع القيود المالية اللازمة ، لان سهولة السفر ذات تأثير كبير في المحيط الاقتصادى وفي نهضة السياحة . وبهذه الكيفية نستطيع في وقت واحد ان نصون مصالح البلاد ، ومصالح شركات الطيران التي هي جزء من ثروة البلاد » .

وهذا رأى هام لرجل من رجال صناعة الطيران ، له وزنه وله اعتباره ، ولا نزيد على ما قاله لان فيه الكفاية

### مثال

ولكى نبين أهمية الطائرة في خدمة النقل ، نأخذ مثلا حركة نقل الركاب في المملكة المتحدة ، اذ تمثل الرحلات الجوية خلال الربع الاول من العام الحالى حوالى ٣٤٪ من مجموع الرحلات التي يقوم بها الركاب الى خارج بريطانيا ، وبلغ عددها خلال



# اتفاق التجارة والدفع بين مصر ويوغوسلافيا

تم التوقيع على اتفاقين للتجارة والدفع بين يوغوسلافيا ومصر نشر نصهما ونود هنا ان نورد تلخيصا بسيطالهما .

ويرمى اتفاق التجارة الى توثيق الروابط التجارية بين البلدين وينص على ان يعامل كل طرف الطرف الآخر معاملة الدولة الاكثر رعاية والمعاملة بالمثل فيما يختص بالضرائب والرسوم الجمركية . وينص الاتفاق على اجراء عمليات مقايضة بين البلدين ، ويقضى بتشكيل لجنة مختلطة للسهر على تنفيذ الاتفاق واتخاذ مايلزم لتحقيق التعاون الاقتصادي والفنى بين الطرفين المتعاقدين .

ويبين اتفاق الدفع طريقة تسوية المدفوعات الناشئة عن اتفاق التجارة فيقوم البنك الاهلى المصرى بفتح حساب تحصيل لديه باسم البنك الاهلى البوغوسلافى تقيد فيه جميع المبالغ التى ستجرى تسويتها طبقا لاحكام هذا الاتفاق . وقد حدد الحد الاقصى للرصيد المدين فى حساب التحصيل فى اى وقت من الاوقات بما لايتجاوز ٥٠٠ الف جنيه مصرى .

ولتكوين فكرة عن علاقتنا التجارية مع يوغوسلافيا نورد الارقام التالية عن تجارتنا الخارجية معها خلال السنوات الثلاث الاخيرة ومنها يتضح اتجاه الميزان التجارى فى غير صالح مصر

| السنة            | الواردات | الصادرات | الميزان التجارى |
|------------------|----------|----------|-----------------|
| ١٩٥٠             | ٢٥١٧     | ٣٣٠٣     | ٧٨٦ +           |
| ١٩٥١             | ١٧١١     | ٣٥٦      | ١٣٥٥ -          |
| ١٩٥٢             | ٢٧١٩     | ٦١٤      | ٢١٠٥ -          |
| يناير/يونيه ١٩٥٣ | ٦٩٨      | ٥١٥      | ١٨٣ -           |

وبينما كان للصادرات الكبيرة من الاقطان والتى بلغت قيمتها ٣.١ مليون جنيه عام ١٩٥٠ الفضل فى تحقيق فائض لمصر فى ميزانها مع يوغوسلافيا فى تلك السنة، انخفضت الصادرات القطنية الى ٢٦٩ الف جنيه سنة ١٩٥١ و ٥٩٣ الف جنيه عام ١٩٥٢ ، فى الوقت الذى استمرت فيه واردات الذرة من يوغوسلافيا فى مستوى مرتفع اذ بلغت ١٩ مليون جنيه عام ١٩٥٢ بالاضافة الى ٩٠٠ الف جنيه اخرى من اخشاب البناء

ولا شك فى ان الاتفاق الاخير بما يقدم من تسهيلات للشراء من مصر الى حد السماح لها بزيادة مشترواتها عن صادراتها بنصف مليون جنيه دون دفع فائدة ما عن هذا الرصيد، سيدفعها الى الاهتمام بالحصول على المنتجات المصرية

## اتفاق دفع

بين الجمهورية الشعبية الاشتراكية اليوغوسلافية وجمهورية مصر

التكاليف المتعلقة بها مثل نفقات الشحن والتموين والعمولة وغيرها .  
٢ - مصاريف السفر والسياحة  
٣ - تكاليف الخدمات والمساعدات ومصرفات العلاج وقيمة الاعانات التى ترسل للاقارب والايجازات والمعاشات ومدخرات العمال .

٤ - الرسوم والضرائب المتنوعة الخاصة بالموانئ والحجر الصحى والجمارك ووسائل النقل المساعدة وقيادة السفن ورباط البواخر وغيرها .

٥ - مصاريف اعادة الشحن .

رغبة فى تنظيم تحويل عمليات دفع بين يوغوسلافيا ومصر، اتفقت حكومتان اليوغوسلافية والمصرية على ما يأتى :-

المادة الاولى : تجرى تسوية جميع مدفوعات الوارد بيانها فى هذا اتفاق طبقا للتعليمات السارية والتى سدرها مراقبة النقد فى كل من البلدين .

المادة الثانية : المدفوعات التى سمح بتسويتها طبقا لاحكام هذا اتفاق هى كما يأتى :-

١ - اثمان البضائع بما فيها

٦ - التموين العادى للسفن ماعدا الفحم والوقود السائل والزيت والشحومات ومصاريف الاصلاح للسفن والمصرفات المتعلقة بها .

٧ - نفقات وكالات النقل الاخرى والسلفيات - المعتادة - التى تعطى لقباطنة البواخر .

٨ - مصاريف النقل البحرى الخاصة بالبضائع بصفة مباشرة والتى تتبادل بين يوغوسلافيا ومصر .

٩ - مصاريف التامين واعادة التامين ( الاقساط والتعويضات ) .

١٠ - المصروفات الحكومية .

١١ - مصاريف القيام بتنفيذ اعمال ذات صفة عامة او الناشئة عن التعاون الاقتصادى بين البلدين

١٢ - جميع المدفوعات الاخرى التى يتم الاتفاق عليها مقدما بين السلطات المختصة فى البلدين المتعاقدين .

المادة الثالثة : يقوم البنك الاهلى المصرى بصفته ممثلا للحكومة المصرية بفتح حساب لديه - وبدون احتساب عمولة عليه - باسم البنك الاهلى البوغوسلافى بصفته ممثلا للحكومة اليوغوسلافية ، ويسمى حساب التحصيل ولا يحتسب عليه فوائد ويقيد فى جانب الدائن فيه جميع المبالغ التى ستجرى تسويتها طبقا لاحكام هذا الاتفاق والمدفوعات التى يتعين على الاشخاص الطبيعيين والمعنويين والمقيمين فى مصر القيام بسدادها لصالح ادارات مشروعات او اشخاص طبيعيين ومعنويين مقيمين فى يوغوسلافيا

المادة الرابعة : يقوم البنك الاهلى البوغوسلافى بالنيابة عن الحكومة اليوغوسلافية بسداد جميع المدفوعات التى يتعين على ادارات المشروعات واشخاص طبيعيين ومعنويين فى يوغوسلافيا القيام بسدادها لصالح اشخاص طبيعيين ومعنويين مقيمين



## اتفاق التجارة والتعاون الاقتصادي بين الجمهورية السعودية والديار اليوغوسلافية وجمهورية مصر

المادة الخامسة : يوافق كل من الطرفين المتعاقدين على القيام بالأجراءات اللازمة لعرض توثيق العلاقات الاقتصادية المتبادلة مع الطرف الآخر على أساس المعاملة بالمثل وطبقاً لقاعدة الدولة الأكثر رعاية في كل ما يتعلق بالتعاون الاقتصادي والفني بين البلدين .

المادة السادسة : وفي حدود النظم المعمول بها في كل من البلدين المتعاقدين يقوم الأفراد والشركات التجارية وإدارات المشروعات الاقتصادية التابعة للطرف الآخر بمزاولة نشاطهم الاقتصادي في أراضي البلد الآخر . وتوافق الحكومة المصرية على أن تؤكد لإدارات المشروعات اليوغوسلافية بأنه في إمكانها تقديم عطاياها في المناقصات الحكومية وعلى أن تعامل نفس المعاملة التي تمنح للشروعات الأجنبية .

المادة السابعة : تقوم الحكومتان اليوغوسلافية والمصرية بمنح كل منهما الأخرى وعلى أساس قاعدة المعاملة بالمثل أفضل معاملة ممكنة في حدود التعليمات الخاصة بالاستيراد والتصدير المتبعة في بلد كل منهما وذلك لفرض منح التراخيص اللازمة للبضائع التي تخضع لقيود الاستيراد والتصدير . وتعتبر الجداول ١ ، ١ مكرر ، ب المرفقة بالاتفاق الحالي كمثال للبضائع المقصودة في المادة السابقة .

المادة الثامنة : يجوز القيام بعمليات مبادلة بموافقة السلطات المختصة في البلدين . المادة التاسعة : تجري تسوية المدفوعات الناشئة عن الاتفاق الحالي طبقاً لأحكام اتفاق الدفع الموقع بتاريخ اليوم . المادة العاشرة : ورغبة في انماء العلاقات التجارية بين البلدين ولتحقيق التعاون الاقتصادي والفني بينهما يوافق الطرفان المتعاقدان على أن تكوين لجنة مختلطة يوغوسلافية مصرية ، وتساعد إليها المهام الآتية :

١ - السهر على حسن تنفيذ مواد الاتفاق الحالي وملحقاته .  
ب - إعادة النظر في الجداول الملحقه وعمل جداول جديدة ان لزم الامر .  
ج - العمل على ازالة اية صعوبات - وكلما امكن ذلك - التي قد تعرض بسبب استحقاق مواعيد تسليم اودفع ثمن البضائع التي تتبادل بين البلدين .

د - القيام بجميع الاجراءات المناسبة لتحقيق التعاون الاقتصادي والفني ، وايضا لتحقيق اتمام تبادل السلع في المواعيد المحددة في العقود .

وتقوم اللجنة المختلطة بتسوية جميع المسائل في حدود سلطتها المحددة في البروتوكولات الخاصة الملحقه - وهذه البروتوكولات تكون محل التنفيذ من جانب السلطات المختصة في البلدين بناء على طلب اى الطرفين المتعاقدين ويمكن لاي الطرفين ان يطلب اذا ما شاء ذلك عقد اللجنة المختلطة .

المادة الحادية عشر : يبدأ سريان الاتفاق الحالي من تاريخ توقيعه ، ويعمل بمقتضاه لمدة سنة ويتجدد الاتفاق لمدة اخرى بطريقة اتوماتيكية اذا ما وافق الطرفان على ذلك ضمناً - ويمكن انتهاء العمل به من جانب اى طرف من الطرفين المتعاقدين بشرط تقديم اخطار بذلك قبل نهاية مدة سريانه بثلاثة اشهر .

رغبة في توسيع العلاقات التجارية القائمة بين البلدين ورغبة في انشاء قاعدة التعاون الاقتصادي بينهما قد تم الاتفاق بين حكومتى الدولتين على ما يأتى :

المادة الاولى : يوافق كل من الطرفين المتعاقدين الساميين على معاملة الطرف الآخر على قاعدة مبدأ الدولة الأكثر رعاية وعلى أساس المعاملة بالمثل في كل ما يتعلق بالرسوم والضرائب والرسوم الجمركية وجميع أنواع الرسوم الأخرى المتعلقة بها . وعلى طريقة احتساب تلك الضرائب والرسوم وعلى التعليمات والإجراءات والمصروفات الناشئة عن عمليات اخراج البضائع من الدائرة الجمركية وإعادة الشحن وتخزين البضائع والتي تضاف في وقتها او فيما بعد لاثمان البضائع ، وايضا في كل ما يتعلق بالاستيراد والتصدير وتجارة العبور .

المادة الثانية : تم الاتفاق على ان لا تنفذ الارتباطات الوارد بيانها في المادة الاولى من هذا الاتفاق بالنسبة الى :

١ - المزايا التي تمنح او التي ستمنح بواسطة اى الطرفين المتعاقدين من البلاد المجاورة لفرض تسهيل التجارة في مناطق الحدود .

ب - التسهيلات الخاصة والتي ستنشأ عن الانضمام الى اتحادات جمركية بواسطة اى الطرفين مستقبلاً او نتيجة لانضمام اى الطرفين لاتحادات جمركية فعلاً .

المادة الثالثة : يطبق الاعفاء من الضرائب الجمركية وباقي الرسوم الأخرى والتي تحسب على الاستيراد والتصدير طبقاً للقوانين المعمول بها في البلدين على أساس المعاملة بالمثل على :

١ - على عينات البضائع التي تستخدم للإعلان فقط .  
ب - على الادوات والآلات التي تستخدم في تنفيذ مشروعات عامة او في انشاء البضائع او الورش ، بشرط ان لا يتم بيع تلك الادوات والآلات .  
ج - على الادوات والسلع لفرض استخدامها في المعارض والمهرجانات .

د - على الادوات لفرض الاصلاح او التحسينات عليها .

المادة الرابعة : يتم الاعتراف بجنسية وحمولة السفن التجارية التابعة للطرفين طبقاً للمستندات والشهادات التي تصدرها السلطات المختصة في الدولتين طبقاً للتشريعات المعمول بها محلياً .

تستبعد السفن التجارية انجزية التي ترفع علم احدى الدولتين المتعاقدين عند دخولها وخروجها او اقامتها في الموانئ البحرية للطرف الآخر من التسهيلات والاعفاءات من الرسوم المنصوص عنها في ميثاق الملاحة البحرية الدولية المعقود في جنيف في ١٩٢٢/٧/٩ - ( المعاملة في الموانئ ) - وبالنسبة للمعاملة التي تمنح لقباطنة وبحارة السفن التجارية التابعة لاي الطرفين المتعاقدين فإنه يطبق عليهم مبدأ الدولة الأكثر رعاية ولا يسرى ذلك على سفن الصيد بصفة عامة او سفن الملاحة الساحلية وهذه الفئات الأخيرة تطبق عليها القوانين المحلية السارية .

بالقطر المصري عن طريق طلب قيدها في الجانب المدين في حساب التحصيل ( بواسطة البنك الاهلى المصرى ) .  
المادة الخامسة : تم التفاهم على ان لا يزيد الحد الاقصى للرصيد المدين في حساب التحصيل في اى وقت من الاوقات عن ٥٠٠.٠٠٠ جنيه مصرى .

وهذا الرصيد يعلى عليه مبالغ تعادل قيمة ٥٠٪ من العقود التي تبرم بين المؤسسات اليوغوسلافية والهيئات الحكومية المصرية ، وذلك لغرض شراء أقطان مصرية على ان لا يزيد قيمة المبالغ المعلاة عن ٥٠ ألف جنيه مصرى ، وعلى ان يخصص في جميع الاحوال للجنة المختلطة اليوغوسلافية المصرية والمنصوص عنها في المادة العاشرة من اتفاق التجارة والتعاون الاقتصادي والموقع بتاريخ اليوم بالنظر في طلبات زيادة المبالغ التي يجوز زيادتها عن الحد الاقصى .

المادة السادسة : عند نهاية أجل للاتفاق الحالي يسوى الرصيد المدين للحساب بالطريقة الآتية : -

بشرط ان يقوم الطرفان المتعاقدان في بحر ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء أجل الاتفاق الحالي بتسوية الرصيد بواسطة تصدير البضائع من البلد المدين وتجرى تسوية الرصيد الذى يتبقى عند انتهاء المهلة المشار اليها بالطريقة التي يتم الاتفاق عليها بين الطرفين المتعاقدين .

المادة السابعة : يقوم البنك الاهلى اليوغوسلافى والاهلى المصرى بالاتفاق فيما بينهما على الترتيبات الفنية اللازمة لحسن سير الاتفاق الحالي .

المادة الثامنة : فيما يتعلق بالرصيد الذى يظهر في الوقت الحالي احساب التحصيل المقترح طبقاً لاتفاق الدفع منذ ٧ أغسطس سنة ١٩٠٥ ، فإنه يجري تحويله الى حساب التحصيل الجديد حسب الاتفاق الحالي ، وذلك ابتداء من تاريخ دخوله في دور التنفيذ .

المادة التاسعة : يبدأ سريان الاتفاق الحالي من تاريخ توقيعه ، ويسرى لمدة سنة قابلة للتجديد بموافقة الطرفين على ذلك ضمناً ، وفي جميع الاحوال يجوز لاي من الطرفين المتعاقدين انتهاء العمل به بشرط تقديم اخطار قبل نهاية السنة بثلاثة أشهر .



# أرقام واحصاءات

حركة القطن خلال هذا الموسم ١٩٥٢/٥١

تقدير المعروض من القطن خلال موسم ٥٢/٥١ ، ٥٢/٥٢ ... بالقنطار

| ١٩٥٢/٥١ | ١٩٥٢/٥١  |
|---------|----------|
| ١٦٤٧٨٧١ | ٢١٨٠٠٠٤  |
| ٨٠٧٥٦٦٩ | ٩٩٢٢٢٤٠  |
| ٩٧٢٣٥٤٠ | ١٢١٠٢٢٤٤ |
| ٥٥٣٩٢٩٢ | ٧١٧٣٨٥١  |
| ١٤٤٧٧٣٧ | ١٤٦٨٥٢٨  |
| ٦٩٨٧٠٢٩ | ٨٦٤٢٣٧٩  |

الخزون الفعلي في ٣١ أغسطس  
المحصول حسب التقدير النهائي

المعروض في أول سبتمبر

الصادر من أول الموسم  
المستهلك المحلي

جملة الموزع (١)

(١) أول سبتمبر إلى ٢٦ أغسطس ١٩٥٣ و ٢٧ أغسطس ١٩٥٢

بيان بأصناف الاقطان الموزعة ٠٠٠ حتى ٢٦ أغسطس ١٩٥٣ ٠٠٠ بالقنطار

| الصنف      | الصادر  | المستهلك محليا |
|------------|---------|----------------|
| كرونك      | ٢٩٣٦٣٤٩ | ٣٦٣١٢          |
| منوفي      | ١٨٠٤٨٧  | ٥٩٣٤           |
| جيزة ٢٣    | —       | ٣٠             |
| جيزة ٧     | —       | —              |
| جيزة ٣٠    | ١٣٢٣٤٣٨ | ٦٨٨٩٠          |
| أشموني     | ٢٣٩٨٦٤١ | ١٤٩٩١٥١        |
| زاجورا     | ٢٢٨٤٩٨  | ٨٨٥١١          |
| أصناف أخرى | ١٠٦٤٣٨  | ١١٩٧٠٠         |
| المجموع    | ٧١٧٣٨٥١ | ١٤٦٨٥٢٨        |

أهم البلاد التي صدرت اليها القطن

| البلد المصدر اليه          | الكمية ١٩٥٣ | الكمية ١٩٥٢ |
|----------------------------|-------------|-------------|
| فرنسا                      | ١٢٢٧٣١٢     | ٧٣٠٠٨٥      |
| الهند                      | ٩٨٥٤٢٣      | ٦٠٠٠٠٥      |
| إيطاليا                    | ٦٠٨٢٤٨      | ٦٨٤١٥١      |
| ألمانيا                    | ٤٧٦٩٨٩      | ٥٠٠٢٣٤      |
| الولايات المتحدة الأمريكية | ٤١٨٠٤٩      | ٤٩٢١٣٢      |
| انجلترا                    | ٤٠٦٥٨٩      | ٣٤٦٦٣٤      |

\*\*\*

الرقم القياسي للسلع العالمية

| ١٠ سبتمبر ١٩٥٣ | ٩ سبتمبر ١٩٥٣ | ١٠ أغسطس ١٩٥٢ | ١٠ سبتمبر ١٩٥٢ |
|----------------|---------------|---------------|----------------|
| ٤٨٦٠٩          | ٤٨٧٠١         | ٤٩٠٠١         | ٥٣٥٠٩          |
| ٤١٦٠٢          | ٤١٥٠٨         | ٤١٧٠٦         | ٤٢٧٠١          |

رقم رويس ( ١٨ سبتمبر ١٩٣١ = ١٠٠ )  
رقم مودى ( ٣١ ديسمبر ١٩٣١ = ١٠٠ )

أسعار السلع العالمية

| ٥٢/٩/٨ | ٥٢/٩/٩ | ١٩٥٢/٩/٩ | سبتمبر ١٩١ ١/٢ |
|--------|--------|----------|----------------|
| ٣٤١٢   | ٢٣٢٥   | ٤٠٧٥     | ١٤٠            |
| ١٦٣    | ١٦٣    | ١٣٠٥     | ١٠٧٩           |
| ١٩     | ١٩     | ٢٢       | ٢٢             |

( ١ ) الاسعار بالسنت للبوشل في سوق العقود بشيكاغو  
( ٢ ) الاسعار بالسنت للطل  
( ٣ ) الاسعار بالبسن للطل مارينو ٦٤  
( ٤ ) الاسعار بالجنيه الانجليزي للطن  
( ٥ ) الاسعار بالجنيه الانجليزي للطن  
( ٦ ) الاسعار بالبسن للطل

## أسعار الجنيه المصري

١٩/٩ ١٩/٧ ١٩/٥  
٥٣ ٥٣ ٥٣

حسابات استحقاقات  
الاستيراد :

|      |      |      |                                     |
|------|------|------|-------------------------------------|
| ١٢٥  | ١٢٥  | ١٢٥  | علاوة الجنيه الاسترليني ٥ ٣/٤ ٥ ٥/٨ |
| ٢٨٧٥ | ٢٨٧٥ | ٢٨٧٥ | علاوة الدولار الأمريكي ٥ ٣/٤ ٥ ٥/٨  |
| ١١٧٥ | ١١٨٠ | ١١٨٠ | حساب « ب »                          |
| ١١٧٥ | ١١٨٠ | ١١٨٠ | في سويسره بالفرنكات                 |

أسعار الذهب

| ١٩/٧ ١٩/٣١ ١٩/٣٠ | ٥٣ ٥٣ ٥٣ | الجنيه صورة الملك |
|------------------|----------|-------------------|
| ٤١٦              | ٤٢٥      | ٤٢٥               |
| ٢١٧٧٥            | ٢٢٥٢٥    | ٢٢٢٧٥             |
| ٦٦٥              | ٦٦٥      | ٦٦٥               |
| ٥٣٥              | ٥٣٠      | ٥٤٦٢٥             |

الأرقام القياسية للأسعار  
خلال شهرى يونية ويولية ١٩٥٣  
(يونية/أغسطس ١٩٣٩ = ١٠٠)

| يولية | يونية | أولا : المواد الغذائية (أسعار الجملة) |
|-------|-------|---------------------------------------|
| ٢٠١   | ٢٩٩   | الغلال                                |
| ٢٥٧   | ٢٥٨   | مننجات الالبان                        |
| ٣٦٦   | ٣٥٥   | زيوت الاكل                            |
| ٢٠٨   | ٢٠٨   | اللحوم                                |
| ٢٦٢   | ٢٦٥   | الاسماك                               |
| ٢٦٢   | ٢٦٢   | السكر                                 |
| ٢٢٠   | ٢٢٨   | الشاي                                 |
| ٨٢٨   | ٨٤٠   | البن                                  |
| ٣٦٣   | ٣٦٣   | الارز                                 |
| ١٠٩٤  | ١١٠٤  | الفلفل                                |

الرقم القياسي لأسعار الجملة

| ٢٣٤٩١ | ٢٣٧٧٨ | ثانيا : المواد الصناعية (أسعار الجملة) |
|-------|-------|----------------------------------------|
| ٢٠١   | ٢٠١   | مواد الوقود                            |
| ٤٢٠   | ٤٢١   | الصابون                                |
| ١٧٤   | ١٧٤   | الكحول                                 |
| ٥٦٥   | ٥٦٥   | الصودا الكاوية                         |
| ٥٠٧   | ٥٠٧   | الحيش                                  |
| ٥٠٩   | ٥١٣   | الورق                                  |
| ٦٠٧   | ٦٠٧   | الحشب                                  |
| ٤٤٩   | ٤٤٩   | الحديد                                 |
| ١٦٤   | ١٦٤   | الاسمنت                                |
| ٤٦٠   | ٤٦٠   | الزجاج                                 |
| ٥٠٢   | ٤٩٨   | الجير                                  |
| ٢٦٦   | ٢٦٦   | الاسمدة                                |
| ٤٤٥   | ٤٤٢   | المعادن                                |
| ٤٥٧   | ٤٥٧   | المنسوجات القطنية                      |
| ٢٦٢   | ٢٦٢   | والصوفية                               |
| ٢٩٠   | ٢٩٠   | الجلود                                 |
| ٢٩٠   | ٢٩٠   | الدباغة                                |
| ٢١٠   | ٢١٠   | العقاقير الطبية                        |

الرقم القياسي لأسعار الجملة

| ٢٨٢٥ | ٢٨٢٦ | مواد الصناعة                     |
|------|------|----------------------------------|
| ٢٥٦٠ | ٢٥٨١ | الرقم القياسي لأسعار الجملة عامة |
| ٢٩٦٢ | ٢٩٣٢ | الرقم القياسي لنفقات المعيشة     |



# سياسة النفقات

## تابع المنشور على ص ١١

ان يقارن نسبة الجرائم في بلد كمصر تتفاوت فيه الدخول والثروات بأى بلد من البلاد الاسكندنافية التى تتقارب فيها معدلات الدخول ، ويجب ان نحذر ما يشيعه البعض ممن يشوهون حقائق الامور ان زيادة الجرائم في مصر سببها اننا شعب حاد المزاج ، لان حده المزاج صفة تكتسب ولا تورث وتخلقها ظروف المجتمع وليست طبيعية .

ويعادل المقدر انفاقه على وزارة الداخلية المنفق على وزارتي الصحة والتجارة مجتمعين واكثر من ضعفى المقدر انفاقه على وزارة الزراعة ، وهذه مسائل تسترعى الانتباه وتعطى فكرة عن اختلال توازن النفقة ، وكنا نرجو لو غير وزير المالية فلسفة العهد الماضية وقلل المنفق على هذا البند وزاد المنفق على بنود رفع مستوى المعيشة .

اما عن وزارة العدل ومجلس الدولة فان المخصص لهما في الميزانية ٣٤ مليون جنيه ، واذا عرفنا ان المقدر تحصيله من الرسوم القضائية والقيدية ما قيمته ٢٩ مليون جنيه يكون صافي المنفق نصف مليون جنيه ، ولو ان المبلغ لا يبدو كبيرا الا ان مرتبات القضاة مازالت كبيرا جدا ، وموسم الاجازات طويل نسبيا ، ولا يمكن الرد على ذلك بان زيادة مرتبات القضاة تحصين لهم من المفريات الخارجية لانه بعد حين معين لا يمكن القول بان مستوى الامانة يزداد بارتفاع مستوى الدخل ، والقضاء مركز له هيئته الاجتماعية ، فضلا عن ان القاضي لا يختلف عن أى موظف ، وهو يتبع القانون ولا يحيد عنه وهو اذا انحرف أضاع الثقة ، ولم يامن على نفسه شر الناس والحكومات . واذا كان وزير المالية يريد التفتيش فترى لو طلب الى حضرات القضاة التنازل عن الكادر الممتاز فهل تراه يرفضون وهم يعرفون اكثر من غيرهم حالة البلاد وامكانياتها المالية ، اننى لا اظنهم يرفضون .

٣ - المصروفات الاجتماعية : وتشمل المنفق على التعليم والصحة والشئون الاجتماعية والمخصص لهذا الباب ٤٢٩ مليون جنيه يخص التعليم منها ٢٧٦ مليون او ٦٤ ٪ . وقد اشار وزير المالية الى باب المصروفات الاجتماعية في فقرة واحدة من مذكرته عن الاسس الجديدة للميزانية خص التعليم منها جملة تنحصر في ان الحكومة رأت الابقاء على الالتزامات التى ورثتها عن الميزانيات السابقة و ( لهذا ) لم تر الحكومة مندوحة من الابقاء على بعض هذه الخدمات ( الاجتماعية ) مع قصر التوسع في الانفاق على المراحل التعليمية اللازمة وهى المرحلة الاولى .

ويشير بند التعليم الكثير من الجدل عند بدء كل عام دراسى بين انصار التوسع وبين مؤيدى فكرة التحديد ، وكاد ينتصر الاخرون فى العامين الاخيرين لولا حكمة اولى الامر .

فالتعليم او « الماء والهواء » للذهن لا يرى البعض ان يترك حرا بلا ضابط ولا رقيب لانه ان ترك وشأنه فانه يدفع الكل الى الاقبال عليه وبالتالي يقل العاملون فى المصانع والحقول ، او ان عملوا فانهم يطالبون أجورا عالية ، ويشير هذا البعض ما سموه مشكلة « المعلمين المتعطلين » وهذا امر غريب لم يسمع به الا فى هذا البلد ولم يشأ الا فى عهد

وزارة صدقي الاولى ، ولست ادري كيف تنتظر زيادة فى الانتاج الا بالتعليم ، وكيف نهض بالشعب اجتماعيا وسياسيا الا اذا قضينا على الفروق التعليمية التى لا تقل سوءا عن فروق الثروة والدخل ، فمن حاصلين على أرقى الدرجات العلمية ويقرأون بأكثر من لغة الى أميين لا يمكنهم ان يتفاهموا بالكتابة بينهم وبعض . ولقد كان التعليم من أول ما نادى به أصحاب المذهب الحر وطلبوا الى الدولة ان تهتم به فى الوقت الذى كانوا يرون ان الافراد كفيلون بتنمية الانتاج دون تدخل حكومى .

يقول البعض وما جدوى الانفاق على التعليم اذا كان التعلم سيتعطل فى النهاية ، والواقع ان التعليم فى اوقات الكساد او بالنسبة للشعوب المتخلفة اقتصاديا يعتبر أول البند الاول فى سلم النفقات العامة لان اشتغال الافراد فى التعليم افضل من تركهم لجهلهم لا يجدون ما يشغلون به أنفسهم الا التخريب ، فضلا عن ان الازمة موقوتة وعندما تنتهى يكون التعلم افضل فى تنشيط عجلة الانتاج ممن لم يتعلم .

والتعليم الذى يشتر الكثير من الجدل هو التعليم الجامعى الذى لاننا لا نسمع بمن يمس التعليم الدينى بشئ مع ان ميزانية الازهر والمعاهد الدينية تقل قليلا عن ميزانية جامعتى القاهرة والاسكندرية مجتمعين . مع ان التعليم الدينى كان من الواجب ان يتبع وزارة الاوقاف ويتفق عليه من ريعها لان التعليم الذى تنفق عليه الدولة يجب ان يكون بابه مفتوحا لجميع المواطنين وهذا لا ينطبق على التعليم الدينى

وللقضاء على الامية يجب ان تكون لدينا أماكن فى هذا العام لحوالى ٢٧ مليون طفل وهم الموجودون فى مرحلة السن من ٥ الى ٦ يزيدون كل عام بحوالى ٥١ ألفا ، ولست ادري الى أى حد تتفق مقاييس الميزانية مع هذا الهدف . وكل ما تشره الجرائد ان الطفل لن يسمح له بالدخول الى المدارس الابتدائية لو قل عن ٦ سنوات وكأنى بوزارة المعارف تقتضى وجود ضابط لمواعيد النسل .

لا اريد ان اتعرض هنا الى سياسة التعليم الجديدة فهى كغيرها من المسائل لن تعرف الاستقرار الا اذا عرفناه فى حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

واذا رجعنا الى بند الصحة العامة نجد ان المخصص له ٧٦ مليون جنيه بنقص قدره ٢٥٤٠٠٠ جنيه عن تقدير العام الماضى ، ١٤٠ مليون عن ميزانية ٥٢/٥١ . وليس هناك من سبب واضح لذلك الا اذا تصورنا ان مستوى صحة الشعب فى تحسن . أما ومستوى الصحة العام كما نعرف جميعا فكنا ننتظر ان يعمل وزير المالية على زيادة المنفق عليها ، لا سيما وان ذلك يتفق مع زيادة الانتاج التى يروجها

وقد مس مبضع الوزير وزارة الشئون الاجتماعية أيضا فخفض المخصص لها بمبلغ ٢٨٥٠٠٠ جنيه جاعلا مجموع الخفض فى ميزانيته الاخيرتين ١٨٨ مليون جنيه . والوزير بذلك يؤمن بالنظرية القائلة ان المصاريف الاجتماعية مصاريف استهلاكية وهى ما سبق لى تحليل خطتها فى عدد سابق من المجلة .

٤ - المصروفات الاقتصادية : وتضم المنفق على وزارات الاشغال والزراعة والتموين والتجارة والصناعة والمواصلات وقد خصص لها ٢٨٩ مليون جنيه أى بنقص قدره ٣٩٩ مليون جنيه عما كان الحال فى الميزانية الماضية

ويبدو ان الوزير رأى ان يعوض هذا عن طريق المصروفات ، وسيبىه الى الميزانية المستفيدة بمصروفات وتدرجها ١٥٥ مليون جنيه منها حوالى ١٠ ملايين جنيه بمصروفات ايرراضية و ١٨١ مليون مصروفات القوى الكهربائية ، و ١٨٥ بمواصلات ، و ٧٠ ملايين ببنترول وبنعدين ومليون بمسائل التسجيبية . وهذا لم يضار هذا الباب من ابواب النفقة كما ضر غيره ، بل العكس كان هو المتميز .

٥ - المصروفات النمويلية : وبمثل البند الاخير من بنود النفقة ، وبو أن التزامه يسبق الالتزامات الاخرى . ويشمل المخصص لخدمه الدين العام والمعاشات والمستقات وتكاليف العمال الذين تركوا خدمه الجيش البريطانى ومصاريف خفض تكاليف المعيشة . وقد حصص لها جميعا ٢٧٩ مليون جنيه بما يتعادل مع حوالى ١٦ ٪ من ميزانية النفقات . وقد ارتفعت ميزانية جميع بنود هذا الباب فيما عدا البند الاخير الذى أصابه خفض قدره ٩٣ مليون جنيه مقابل زيادة البنود الاخرى بمقدار ٦ مليون جنيه . والزيادة فى مخصصات الدين العام والمعاشات مسألة طبيعية

ويشير دفع فوائد للدين الكثير من المسائل الاقتصادية والاجتماعية ، ففضلا عن أن زيادة الدين العام تقلل من عدد المخاطرين فى ميادين الصناعة والتجارة فان اعفاء حاملى سندات الدين من ضرائب الدخل والتركات يجعلهم فى مركز ممتاز ويخل بالتوازن بين الطبقات ، ولهذا كان اتجاه الكثيرين فى الاعتماد على الضرائب بدلا من القروض العامة . وانا نرجو ان تصادف اعباء فروص التنمية الاقتصادية على اعباء الدين العام بل تظل فى الميزانية المستفيدة لنرى الى أى حد ستقوم هذه المصروفات بتغطية نفقاتها بدون اضافة اعباء جديدة على دافعى الضرائب .

وقد زادت المعاشات والمكافآت أساسا لسببين الاول قيمة حصص الحكومة فى صندوق التأمين والادخار والمعاشات بمبلغ ٢٥ مليون جنيه ، والواقع ان القدر الذى ستتحملة الحكومة فعلا يقل عن ذلك بمليون جنيه لان عملية خفض اعانة غلاء المعيشة ستوفر على الحكومة حوالى ٣٥ مليون جنيه . والسبب الثانى هو الزيادة المترتبة على عملية التطوير التى تمت بناء على القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ . ولا يمكن ان يقدر المردى كسب أو خسارة الحكومة من تطبيق ذلك القانون

والمخصص للعمال الذين تركوا خدمة الجيش البريطانى مبلغ ٦ ملايين جنيه ، وتذكر مذكره وزير المالية أن عددا كبيرا منهم سيوجه الى العمل فى مشروعات التنمية الاقتصادية ، واذا استوعبت هذه الاعمال كل العمال يصبح هذا البند ولا داعى له .

أما مصاريف خفض تكاليف المعيشة فقدر لها ٦٣ مليون جنيه مقابل ١٥ مليون فى ميزانية العام الماضى وهو الانجاه الذى أخذ به وزير المالية لضغط اعانات التغذية متمشيا مع سياسة التقشف

هذا ملخص سريع لاتجاهات مشروع الميزانية الجديد ، واذا كان وزير المالية قد اضطر كما يقول الى اتباع طريقة لم ترض الكثيرين فانا نرجو أن تتحسن الظروف وأن يعيد الوزير الموازنة الاجتماعية للشعب بدل التمسك بالموازنة الحسابية .

دكتور عبد الرازق محمد حسن  
مدرس الاقتصاد  
جامعة القاهرة





# شركة مصر للتأمين

أرباحها أنت مصدرها وهي تعود اليك

التأمين مع الاشتراك في الأرباح

بوليصة التأمين على الحياة التي كفات للمواطنين كل مزايا الضمان  
وأتاح لهم استثمار أموالهم في أحدث العمارات وأفخمها

المركز الرئيسي ٤٣ شارع قصر النيل بالقاهرة تليفون ٧٩٧٩٧  
س . ت ١٢ القاهرة

مجلة

## التشريع المالي والضريبي

عامة شحنة



تصدرها

رابطة مأموري الضرائب

اقرأ بالعدد التاسع الموضوعات الآتية  
● سياسة الحكومة الضريبية كما

تتضح من مشروع ميزانية الدولة  
لسنة ١٩٥٣ و سنة ١٩٥٤

● التشريعات الضريبية الجديدة  
والتعليق عليها

● رأى فى اصلاح النظام الضريبي

● محاسبة مقاولات المبانى

● محاسبة اطباء البشريين

● أسلوب المظاهر الخارجية أساس

لفرض الضريبة على المحامين

● الضريبة على مجموع التركة

● دراسة مقارنة لقوانين وتعليمات

الزكاة وضريبة الدخل فى المملكة

العربية السعودية

● قواعد تقسيط الضرائب

وغير ذلك من الموضوعات الضريبية

الهامة عدا باب الاحكام القضائية وباب

الاسئلة والاجوبة

الاشتراك السنوى ١٠٠ قرش

و ثمن النسخة ١٠ قروش

اطلب نسختك من الباعة ودار

رابطة مأموري الضرائب ٣٦ شارع

شريف .



# شركة مصر لحاج الاقطان

## ف أبى تيج

معهود في محالج الشركة التسعة  
الكائنة - جرجا - مفاغه - الفشن  
- الواسطى - الفيوم - طاميه  
بنها - المحة الكبرى - المنصورة  
وان الشركة لترحب كل  
الترحيب بتقديم جميع التسهيلات  
والمساعدات اللازمة لمزارعى وتجار  
المنطقة وترجو أن تكون عند  
حسن ظنهم بها عاملا قويا في  
تحقيق الاستقلال الاقتصادى  
للبلاد وتوجيه اقتصادياتها الى  
الناحية القومية شأنها في ذلك  
شأن بنك مصر وشركائه .  
والله ولى التوفيق

الكريمة للتعامل معهم بروح قومية  
خالصة . وقد أعدت الشركة  
كافة الوسائل التى تحقق الفائدة  
التي ينشدها بنك مصر ومؤسساته  
دائما في خدمة مواطنيه .  
فستقوم الشركة بتوفير  
الاكياس اللازمة لهم ونقل اقطانهم  
الى المحلج والتسليف عليها  
وحلجها وتسليمها الى اللجنة  
او بيعها الى شركتى الغزل  
والنسيج بالمحلة الكبرى وكفر  
الدوار وشركة مصر لتصدير  
الاقطان مقابل شروط مناسبة  
وبدقة ونظام وامانة كما هو

ستقوم شركة مصر لحليج  
الاقطان ( احدى مؤسسات بنك  
مصر ) بتشغيل المحلج الذى قام  
بتأسيسه شركة الحليج الشعبى  
( العسسال والسنباط التاجران  
المصريان النشيطان ) بنزلة الفيلىو  
بأبى تيج ، والذى استأجرته  
منهما الشركة لادارته وتشغيله  
مساهمة منها في نجاح وتعزير  
هذه المؤسسة المصرية الناشئة .  
ويسر شركة مصر لحليج  
الاقطان أن تناح لها هذه الفرصة  
الطيبة للتعاون الصادق وخدمة  
تجار ومزارعى هذه المنطقة

## الى المحاربين ..

## الى المراجعين

ليس سرا أن الدقة فى امساك  
دفاتر الحسابات تجعل منها المرأة  
الصادقة التى تعكس بأمانة فى  
أية لحظة صورة دقيقة لحالة نشاط  
سير العمل

والسر فى هذه الدقة يكمن فى  
استعمال الدفاتر المخصصة  
المطابقة لكل حاجة بذاتها وخاصة  
بحيث لا تتخللها الثغرات سواء من  
ناحية التقسيم أم الخامات  
المستعملة فى صنعها فضلا عن  
الاتقان فى تجليدها والمتانة التى  
تكفل لها قوة الاحتمال

اطلبوا دفاتركم من

مطبعة ومكتبة

ب . ف . بجانس

القاهرة : ١ شارع البورصة  
الجديدة تليفون ٥٩٢٢٠ -  
٥٩٢٢٩ - ٤١٧٩٠

الاسكندرية : ١٨ شارع شريف  
باشا تليفون ٢٣٩٤٢ - ص . ب

٨٧٨

الذى يتمتع بخبرة أكثر من  
٥٠ عاما وخدمات نالت منكم  
الرضاء التام



### شركة كز الشرف للتأمين

شركة مساهمة مصرية

هيئة خاصة خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠  
ومقيدة بالسجل تحت رقم ٢ بتاريخ ١٤ يوليو سنة ١٩٤٠

### فى خدمة اصحاب السيارات



قبل شراء لوازمكم

زفورا محلات

عمر افندي

القاهرة . مصر الجديدة . الاسكندرية . طنطا . بورسعيد . الإسماعيلية

شركة مصانع الزيوت والصابون

مشر . م . م بطنتا

سابقا نايف عماد

المنتجاتها :

|           |                           |
|-----------|---------------------------|
| أولر جولد | زيت كتانه مغلي للبيوت     |
| كهرمان    | زيت كتانه خفيف للبيوت     |
| زمن       | زيت للمائدة مع بذرة القطن |

الزيوت

|             |       |
|-------------|-------|
| صابون الشمس | صابون |
| صابون نعمة  | صابون |

الصابون

وايضا الكلب من بذرة القطن وبذر الكتان وجلسرين حوت ١٧٧٤ غربية



# شركة فرغلى

## للاقطان والاعمال المالىة

شركة مساهمة مصرية

تجار ومصدرون للاقطان — أعمال مصرفيه

رأس المال ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه

رئيس مجلس الادارة : محمد فرغلى

المركز الرئيسى

الاسكندرية : ١٢ شارع بومباى كاسل ص ٠ ب ٥٩٤

العنوان التلغرافى : فرغلى ٠ الاسكندرية





# علامة الجودة للسجاير المشهورة

لأصحابها: نفقولا صوصه ليمنت

س.ت: الجيزة ٤٨٩٥

٦٩-٦٤

طبعت بمطابع « أخبار اليوم »





# الاقتصاد والمخاسبة

الشمس  
١٠ قروش

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباطه رئيس نادى التجارة  
رئيس التحرير : أحمد عنان

العدد ٦٢  
اول اكتوبر ١٩٥٣

## التعريف بالاقتصاد المحلى

زار مصر أخيرا أفراد من رجال المال والاعمال الأمريكين والاوربيين ، فأتيح لهم فى خلال هذه الزيارة ان يقفوا على مناحى النهضة المصرية التى شملت كل مرفق من مرافق الحياة ، ولاسيما فى مجال الاقتصاد والصناعة ، فضلا عما قطعتة مصر من شوط بعيد فى مضمار الزراعة . وكاد يجمع هؤلاء المأليون على ان مارأوه فى مصر آثار دهشتهم ، وانهم لم يكونوا يظنون ان مصر قد بلغت هذا المستوى الرفيع ، وأن امكانياتها الاقتصادية بمثل هذا الاتساع .

فهناك ، حتى فى دوائر الاعمال فى الدول الاجنبية ، جهل بأحوال مصر الاقتصادية والمالية ، مرجعه الاول الى افتقار الحياة المصرية الى كتاب باللغات الاجنبية يتولى تعريف العالم بمصر وبما استحدثته من تشريعات ومشروعات يراد بها ان ثقيل كل عشرة اقتصادية وان تشجع العاملين فى المجال الاقتصادى على المضى فى سبيلهم ومن ورائهم الحكومة تشدد أزرهم وتقدم لهم كل عون .

فقسانون تشجيع رؤوس الاموال الاجنبية على المجيء الى مصر ينبغى ان ينشر باللغات الاجنبية فى كتب توزع فى جميع الدول الاجنبية وعلى دوائر المال والاقتصاد حتى يؤدى الغرض المرجو منه .

وقانون اعفاء الاجانب من الخبراء من الضريبة العامة على ايراداتهم من الخارج ، يجب بدوره ان ينشر وأن يوزع . ومثل هذا يقال عن قانون اعفاء الشركات الانتاجية الجديدة من الضرائب لمدة سبع سنين تشجيعا لها على الانتاج ، وقانون استثمار موارد البلاد المعدنية ، وو . . .

فهذه القوانين سنت للخارج لا للداخل . ولن تحقق الفائدة المرجوة منها الا اذا عرفها العالم الخارجى وأدرك مزاياها وفضائلها . وعندئذ يثار اهتمام رجال الصناعة فى المساهمة فى الحياة الاقتصادية المصرية .

والذى يلوح للبشاحث أنه يحسن بالمسؤولين اعداد كتاب باللغات الاجنبية - ولاسيما الانجليزية والفرنسية والالمانية والاسبانية - يشرح جوانب الحياة المصرية المعاصرة ويهتم بوجه خاص بعرض النواحي الصناعية والاقتصادية ، وينشر التشريعات الجديدة التى تثير اهتمام رأس المال الاجنبى . على أن يوزع هذا الكتاب على نطاق واسع فى العالم ، ليكون « مدخلا » الى الاقتصاد المصرى وتعريف به فى العالم .

التعريف بالاقتصاد المحلى :  
للتحرير

عرض وتعليق : نظرات على  
الاحوال الاقتصادية والتجارية  
والاجتماعية

مشروع كبير لرى ٣٠ ألف فدان  
فى السودان

فى السياسة الاقتصادية :  
ضرورة وضع سياسة موحدة  
للموانى العربية - للاستاذ  
وديع فلسطين

نحو سياسة ضريبية رشيدة :  
للدكتور عبدالرازق محمد حسن  
اقتصاديات الشرق الاوسط :  
نظرات فى اقتصاد رقعة  
الشرق الاوسط

خطاب قائد الجناح جمال سالم  
فى المؤتمر الشعبى

الاقتصاد العالمى : اتجاه نزول  
فى وول ستريت - قروض  
جديدة للبنك الدولى

الاتفاق التجارى بين مصر وتركيا  
سويسرا بلاد السلامة الاجتماعية :  
بقلم م . ك . بولاد

الاوراق المالية : فى النصف  
الثانى من شهر سبتمبر

نحو وعى ريفى جديد : صناعة  
الماكولات - للاستاذ احمد  
فريد حسن

نشاط مجلس الانتاج القومى  
كيف تكون اقتصاديات الثورة :  
الاهتمام بالزراعة - للاستاذ  
جورج يعقوب

الاحتياطات للمنشأة التجارية :  
للاستاذ ت . ا .

سياسة التوسع فى المنشآت  
الصناعية : للاستاذ موسى حقى  
التجارة والاقتصاد امام القضاء :  
للاستاذ احمد حمدي حافظ  
القاضى

توصيات لجنة التوسع الزراعى  
اتفاقيتنا التجارية والدفع بين  
الدول العربية  
احصاءات





## الاتفاقية التجارية

للدول الجامعة العربية  
الجامعة العربية

نشرنا في غير هذا المكان نص اتفاقية التجارة والدفع اللتين أبرمتا أخيرا بين دول الجامعة العربية الثماني (مصر وسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية واليمن وليبيا وشرق الأردن والعراق) فجاءت هذه الخطوة مبشرة بإمكان التوسع في العلاقات التجارية بين دول هذه الجماعة الإقليمية

وقد زالت بامضاء هذه المعاهدة الاعتراضات التي كانت تثار بشأن الدفع وقيود الإصدار والاستيراد ، وحل محلها نظام التفضيل العربي الذي يدل على كثيرا من عقبات التجارة بين دول الجامعة .

وهذه المعاهدة منبثقة من القرارات التي اتخذها وزراء المالية والاقتصاد للدول العربية في المؤتمرين اللذين عقدا في بيروت أخيرا ، وقد صادق عليها مجلس الجامعة في دورته الأخيرة وأمضتها دول الجامعة حالا باستثناء اليمن لأن سفيرها في القاهرة كان في انتظار وصول التفويض الرسمي من حكومته . ثم كان لبنان أول دولة عربية بادرت إلى ايداع وثائق التصديق في الأمانة العامة للجامعة العربية وتلتها سائر الدول العربية

وقد سرنا كثيرا أن نعلم أن واضعي صيغة هذه المعاهدة التجارية واتفاق الدفع الملحق بها قد استرشدوا بأراء هذه المجلة ومقترحاتها عند صوغ النصوص الرسمية . ولكن بقي أن نعود إلى المطالبة بخفض الحواجز الجمركية بين البلدان العربية إلى أقصى حد ممكن ، وإلغاء تأشيرات السفر تيسيرا للانتقال بين الدول المنضوية تحت لواء الجامعة . فمثل هذه الإجراءات ضرورية لتعزيز الوحدة العربية التي قال عنها وزير الإرشاد القومي أنها مطلب مصر الاسمي « وحدة بكل ما في هذه الكلمة من معان »

ويطيب لنا أن نهني الجامعة بهذه الخطوة الموفقة ، عسى أن يحالفها التوفيق في كل مسألة تتناولها ، سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية

## سياسة مصر الاقتصادية

لقى قائد الجناح جمال سالم خطابا في المؤتمر الشعبي لهيئة التحرير بسط فيه سياسة مصر الاقتصادية التي تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي والمعدني ، واستثمار موارد البلاد المادية والحيوية لبناء صرح الوطن . وقد نشرنا هذا الخطاب في مكان آخر من هذا العدد لما له من قيمة عالية في دوائر المال والاقتصاد والصناعة .

وأبرز ما يستوقف النظر في هذا البيان شموله جميع نواحي الحياة الاقتصادية في البلاد . فالحكومة ، رغبة منها في زيادة الإنتاج وضعت خطة شاملة متعددة الاطراف تتناول وسائل توفير الماء اللازم للري والاراضي الصحراوية القابلة للاستصلاح والاراضي البور

التي تعالج الآن لاعدادها للزراعة ، وتوليد الكهرباء من مساقط الماء ، واستخراج الزيت وغيره من المعادن وانشاء مصانع للورق والحديد والتوسع في زراعة الارز والقمح ٠٠٠ إلى آخر ما ورد في بيانه

وكان الخطيب ، وهو يعرض مراحل السياسة الاقتصادية لمصر ، بادي التناول ، يؤكد كل كلمة وكل عبارة يقوه بها ، متحدنا إلى الشعب حديثا لائق ، لا يغريه وشي الكلام كما يعنيه أن يصارح الشعب بالحقائق

ولا مشاحة في أن العهد الجديد قد قام في سنة واحدة أو أكثر قليلا بما عجزت العهود الماضية عن أن تقوم به في عشرات من السنين والفضل في ذلك يرجع إلى صدق العزيمة وخالوص النية والرغبة الأكيدة في خدمة الشعب والنظر إلى المصلحة الوطنية العامة لا إلى المصلحة الشخصية الخاصة

وينبغي في هذا المقام التذكير بأن بعض المشروعات التي دخلت في دور التنفيذ يقتضي ردحا من الزمن حتى يثمر أنضج ثمراته ، ولذلك لا يصح تعجل الحوادث وتضخيم الآمال أما البعض الآخر من المشروعات ، فسريرع الإنتاج . وسيرى الناس حالا ثماره ويلمسون آثاره ، وتسترد الحياة الاقتصادية عافيتها وقد كان الأثر المباشر لخطاب جمال سالم في البورصة ، إذ تحسنت الأسعار ، ودب فيها ديبب الثقة وأقبل الناس على التعامل فيطمئنان . وهذا دليل على أن مصارحة الحكومة للشعب بنياتها هي من مستلزمات الحياة الاقتصادية

## الكويت تستثمر أموالها في مصر

بدا بعض زعماء الكويت يتجهون إلى مصر لاستثمار أموالهم فيها ، لأن ضيق مساحة الكويت وقلة عدد سكانها مع توفر جميع وسائل الحياة الطيبة فيها ، جعلها هذه الأموال في حالة تجمع . تلتبس مخرجا إلى حيث توظف وتستثمر .

وقد اجتمع بعض رجال الكويت بالمستولين المصريين ووقفوا منهم على المشروعات التجارية والصناعية الجديدة التي تعتمزم الحكومة القيام بها أو تشجيع الشركات الخاصة على القيام بها ، وذلك توطئة لمساهمة الكويت في أسهم رأس المال للشركات المراد تأسيسها والواقع أن التشريعات التي سنتها الحكومة أخيرا لأغفاء رؤوس الأموال المستثمرة في مشروعات انتاجية جديدة من الضرائب لمدة سبع سنين ، قد شجعت على توجيه الأموال إلى مشروعات الصناعة بدلا من المشروعات العقارية . فعهدا بالأموال القادمة من المملكة العربية السعودية وحضرموت والكويت أن تستثمر في بناء العمائر وناطحات السحاب لانتفاء عنصر المغامرة في مشروعات البناء ، وقلة قليلة من هذه الأموال هي التي تستثمر في مشروعات التجارة أو الصناعة

ولكن التشريعات الخاصة بضرية التركات التي تعطي الحكومة حصة تتدرج صعودا من تركات التوفين ، ستجعل الأموال المستثمرة في العقارات تنحو نحو مشروعات الصناعة ، كما أن الأموال الجديدة القادمة من الخارج تتخذ عن هذا الاتجاه . وإذا كان المال الكويتي أو الحضرمي أو السعودي يقتصر إلى الخبرة التجارية أو الصناعية ، فإن استثماره في مشروعات من هذا النوع في مصر يهيئ له هذه الخبرة ويفتح أمامه آفاقا جديدة لما تكشف

## الدعاية للقطن المصري في الخارج

يصدر قريبا كتاب « القطن في خمسين عاما » من تأليف الاقتصادي الكبير الدكتور يوسف نحاس ، وفيه فصل نفيس عن الدعاية

للقطن المصري ، نجله هنا بمناسبة البعثات التي أوفدها الحكومة المصرية إلى الخارج لتعمل على ترويج القطن المصري :

ينبغي أن تصدر هذه الدعاية عن مصلحة القطن بمعونة الممثلين الدبلوماسيين والتجارين في الخارج وبمعونة لجنة للدعاية المصرية يحسن تأليفها بحيث تكون لها صفة دائمة .

وبديهي أن طرق الدعاية لا تكون واحدة في جميع البلدان ، فلكل منها ما يناسبه من الطرق التي تدرس بعناية . وهذا عمل مهم دقيق يتطلب معلومات وافية بالعادات والتقاليد في كل إقليم

أما الشروط العامة المشتركة ، فيمكن تلخيصها في ما يلي :

أولا - تكون الدعاية خالية من الصيغة العدائية ، فلا تشن الحرب علانية على المنسوجات المصنوعة من أقطان أخرى غير مصرية ، وإنما يكتفى بالمهارة في اظهار مزايا منسوجات القطن المصري وتفوقها

ثانيا - هناك فائدة كبيرة من استغلال معونة الغزاليين والنساجين لأنواع القطن المصري وأرباب المخازن الكبرى للمودات وأكبر بيوت السمسرة .

ثالثا - النشر في الصحف والمجلات ولصق الإعلانات وعرض الاذاعات المصنوعة وعرض أشرطة السينما والراديو . كل هذا له فوائد جمة في الدعاية إذا استعمل بنظام .

ويراعى في استخدام هذه الوسيلة اختيار المواضيع والصحف والمجلات وتحرير صيغ الاعلانات وأشكال الصور والنقوش التي تنفق والنظر السديد في هذه المسائل بواسطة مختصين في أمثال هذه الأمور

وإذا لم نذكر إلا مثلا واحدا ، ذكرنا مسألة اختيار الصحف للنشر والاعلان ، وهي مسألة دقيقة . والصحف الصناعية والتجارية تقدم على سواها في بعض أنواع الاعلان . والصحف التي تقبل عليها السيدات تصلح لبعض آخر ، وهلم جرا .

ولصيفة الاعلان أهمية كبرى ، فينبغي أن تسترعى التفات القارئ وتحرك ذوقه وتغني فيه رغبة الشراء . .

أما الدعاية للقطن الخام فيكون قوامها إقناع الغزاليين بتفضيل القطن المصري على سواه . ولئن كان الغزال مضطرا للنزول على رغبة المشتريين للخيوط التي يفرزها ، وكان هؤلاء المشترون أنفسهم مفيدون بما يطلبه المستهلكون ، إلا أن معاونة ذلك الغزال لا ينبغي الاستهانة بها ، لانه يستطيع أن يتخير ما يناسبه من قطن مصري أو من أقطان مشعشع له يحصل منها على خيوط في درجة واحدة من الجودة ، ويمكنه أيضا إلى حد ما التأثير في عائلته وتوجيه اختيارهم .

ولما فائدة كبرى من التقرب إلى غزالي جميع البلدان ، ومن التغلب على ما ألفوه ودرجوا عليه بالدعاية التي تعرفهم بالمزايا المترتبة على استعمالهم أقطان مصر . فهناك مزايا يجولونها وعليها تدوين اعتراضاتهم على ذلك الاستعمال لينظر في أزالته أو تقليلها بحيث تقدم لهم كل التسهيلات التي تجتذبهم إلى صنف بضاعتنا .

ولقد قام بهذا الدور إلى الآن جماعة المصدرين وحدهم في مصر . ويجب أن نفترف لهم بالجهود المشكورة التي بذلوها . ولكن يجب أن تشد أزرهم معونة الحكومة والامة مادام الأمر يهم كل من في البلاد .



اعتماد الميزانية على الاضطرار على فضلاء الأمة لا يراد  
ضرر المفالة في تقدير ايرادها من ميزانية الدولة





# ضرورة وضع سياسة عربية موحدة للموانئ البحرية كيفية اجتذاب السفن التجارية إلى موانئ العرب اقتصاد إقتصاد أسطول عربي تجاري بموانئ السواحل

ما انفكت التجارة العالمية تعتمد في المقام الأول على النقل البحري ، لأن النقل الجوي لا يزال كثير الكلفة ، يلجأ إليه في حالات السرعة أو الطوارئ . أما النقل البري ، فإنه ، بسبب الخلافات السياسية التي تمخضت عنها الحرب العالمية الثانية ، صار مقطع السبل ، دونه سدود وقيود .

ولهذا ، لا تزال الموانئ البحرية تحتفظ بالمنزلة التي كانت لها ، فلم تسبقها في المضمار التجاري الموانئ الجوية إلا من حيث نقل الركاب . أما نقل البضائع فأغلبه يمر بالموانئ البحرية التي تستشرف بحار الدنيا ، والبلاد العربية باستثناء الأردن ، تطل على البحار من شمال القارة الأفريقية الغربية حتى البحر الأحمر وبحر العرب وبحر الهند والخليج الفارسي ، ودع عنك البحر المتوسط ، فيكاد العرب يشرفون على نصف سواحله . ولكن ، البلاد العربية لا تزال على الرغم من احاطتها بالماء من كل ناحية ، فقيرة إلى الموانئ الحديثة التي تجعلها كعبة التجارة الحاطة والتجارة العابرة ، وتصلها بالعالم وأسواقه النائية والقرية . والموانئ العربية تكاد تنحصر في : الإسكندرية وبورسعيد والسويس وبيروت واللاذقية ( ونذكر صيدا وبانياس تجوزا ) والعقبة والبصرة وجدة والدمام وعدن والإحمدى ( في الكويت ) . وأبرز هذه الموانئ هي ميناء الإسكندرية وميناء بيروت وميناء بورسعيد وميناء عدن . أما سائر الموانئ ، فإنها محدودة الوسائل ، تكاد تقتصر على سفر الحجاج أو استقبالهم ، وشؤون الزيت . وسائر السواحل العربية لم تهذب التهذيب الذي يخلق فيها موانئ حديثة تضارع موانئ الدرجة الثانية في البحر المتوسط مثلا .

ويبدو أن العرب لم ينتبهوا إلى القيمة التجارية العالية للموانئ البحرية لا أخيرا ولهذا بقيت سوريا حتى عهد قريب بلا موانئ حتى شرعت في أعداد ميناء اللاذقية وفي تهذيب منطقة بانياس الساحلية ، كما بقي شرق الأردن بمنأى عن العالم يعتمد في تجارته على ميناء بيروت أو موانئ فلسطين - قبل نشوء دولة إسرائيل - إلى أن فطن أخيرا إلى امكانيات « العقبة » واحتمالات اعتبارها منفذا إلى البحر الأحمر للتجارة الأردنية ، أما المملكة العربية السعودية ، فكان ميناء جدة حتى عهد قريب الميناء الوحيد فيها ، أغلب قصاده من الحجاج الموسمين ، وكان الميناء أقرب إلى الفطرة منه إلى الموانئ الحديثة . غير أن الحكومة وجهت إليه عنايتها أخيرا فوسعته وأنشأت فيه الأرصفة والأحواض والمخازن وجعلته ذا مستوى طيب . ثم أنشئ في المنطقة الشرقية ميناء الدمام على الخليج الفارسي ، وازدادت منزلة هذا الميناء بعد مد خط سكة الحديد بينه وبين العاصمة الرياض .

أما العراق ، فميناء البصرة هو أكبر موانئها وهناك ميناءان صغيران يعرفان بشط العرب وفاو .

ولعل السبب الأول في تساهل العرب في العناية بموانئهم ، هو احتكارهم لسواحل البحر المتوسط الجنوبية والشرقية وسواحل البحر الأحمر وبحر العرب والخليج الفارسي . ولكن بظهور عنصر المواجهة ، نشط الاهتمام بهذه الموانئ ، وأقبلت الحكومات على العناية بأسباب النقل البحري .

فقد دب تنافس شديد بين سوريا ولبنان أدى إلى قطيعة اقتصادية بينهما . واضطرت سوريا إلى التحرر من سلطان ميناء بيروت بأشواطها ميناء اللاذقية . كما دب تنافس شديد عند ظهور دولة إسرائيل ، ففطن العرب إلى خطورة موانئ حيفا وتل أبيب وإيلات ( على البحر الأحمر ) وأخذوا يولون الموانئ مزيدا من اهتمامهم لتحويل التجارة اليها بدلا من اتجاهها إلى الموانئ الإسرائيلية . وثمة عناصر ينبغي توفرها في كل ميناء إذا أريد له أن يؤدي الرسالة المطلوبة منه ، وهي :

أولا - تهيئة الميناء بالوسائل الهندسية والفنية الكفيلة بتقديم كل عون ممكن إلى السفن القادمة . فأحواض جافة ، وأحواض عائمة ، وأرصعة ، وروافع ومخازن ومنائر وكشافات وسلاسل للربط ، مع مراعاة أن يكون عمق الميناء مانعا لغوص قاعدة السفينة في الرمال .

ثانيا - تهيئة أسباب التموين اللازمة للسفن ، من وقود سائل وفحم وماء عذب ومؤن .

ثالثا - تقديم التسهيلات الإدارية الضرورية من حيث رسوم الإيواء ورسوم الإصلاح ، وأعمال التفطيش الجمركي أو الصحي ، أو التفطيش الخاص بمطاردة التهريب والمهربين . فكلما ضيق على السفن بهذه القيود ، كلما زاد ذلك في نفورها من الموانئ ، والعكس صحيح على التمام .

رابعا - توفير العمال والمستخدمين والفنيين المهرة الذين يتولون أعمال ربط السفن وارشادها وإصلاح ما يصيبها من عطب ونعومها إذا استدارت رأسا على عقب ، أو إذا جنحت جنوحا يجعلها تفوق في الرمال .

خامسا - العناية بوسائل صيانة الميناء ، من حيث الاستعانة بالكراكات لازالة طحرج البحر الرمل ، واستخراج حطام السفن الفارقة ، وإزالة الحواجز الصخرية التي قد تعترض مجرى السفن .

هذه عناصر ينبغي توفرها في كل ميناء بحري ، وكلما زاد عدد هذه العناصر كلما أغرى ذلك السفن بالاتجاه إلى ميناء دون سواه .

وليست جميع الموانئ العربية مجهزة بمثل هذه الأسباب جميعا ، لأن بعضها لا يزال في طور الأعداد ، والبعض الآخر تقف منه جغرافيته بالرصد . ولكن ، أمكن التحايل في بعض الحالات على العقبات الجغرافية الطبيعية ، وذلك بإنشاء جزر ذات قواعد من الحديد مثبتة في صخور البحر الجوفية ،

وإنشاء جميع وسائل الميناء فوق هذه الجزر ، وقد صار هذا حقيقة واقعة في الدمام حيث يمتد الميناء إلى مسافة سبعة أميال في عرض البحر بعيدا عن اليابسة ، وحيث تستطيع القطرات أن تصل إليه فوق طريق مرتفع عن سطح الماء قواعد من الفولاذ الفسائر في الصخور الجوفية . كما أمكن تحقيق ذلك في ميناء « الإحمدى » على نطاق أضيق قليلا .

والذي لا ريب فيه أن اقبال السفن على زيارة الموانئ يتوقف على مدى حاجة هذه السفن إلى زيارة الميناء ، ومدى استعداد الميناء لاستقبالها . فكل سفينة قاصدة إلى البحر الأحمر من البحر المتوسط مضطرة إلى التعرّيج على بورسعيد ثم على السويس ولكنها ليست مضطرة إلى المرور على بيروت مثلا ، ولكن ، إذا كانت السفينة تحمل شحنة إلى بيروت ، تحتم عليها أن تمر على هذا الميناء اللبناني ولم يكن ثمّة داع لمرورها بالإسكندرية مثلا . ومن ناحية أخرى ، إذا زال عنصر الاضطراب ، وإذا كان للسفينة أن تختار بين الذهاب إلى الإسكندرية للتمون أو الذهاب إلى بيروت لمثل هذا الغرض ، فإن السفينة توازن بين مزايا السفرة إلى مصر أو إلى لبنان ، فإذا رجحت إحدى الكفتين مالت معها . ومن ثم وجب أن تكون العناية بالموانئ البحرية عناية مستديمة حتى يحتفظ كل ميناء بمنزلته الحاضرة أن لم يستطع أن يراحم غيره من الموانئ في القدرة على اجتذاب سفن التجارة والسياحة .

وحرية الملاحة بين موانئ البحر المتوسط مطلقة إلا فيما يتعلق بالبلدان العربية التي تشدد في عدم السماح للسفن التي نخرج على موانئ إسرائيل بدخول الموانئ العربية . وقد أعدت قائمة ، تزداد مع الأيام طولاً ، تتضمن أسماء السفن ذات السمعة « السوداء » التي يتحتم منعها من دخول الموانئ العربية . وجميع الدول العربية الملتزمة بميثاق الجامعة العربية تحترم هذا المبدأ وتتعاون على رصد أسماء السفن المارقة في القائمة السوداء . ولكن يستثنى من ذلك بعض الإمارات التي ليست من أعضاء الجامعة العربية ، والتي تسمح لهذه السفن بحسن نية بالتعريج على سواحلها .

وقد حدثنا الأستاذ أحمد الشقيري الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية في هذا الصدد ، فقال أن زيارة واحدة لموانئ إسرائيل كفيلة بوضع اسم السفينة في القائمة السوداء إلى الأبد . ولكن أثبت نقطة لها وجاهتها ، وهي أن بعض السفن - أما عن جبل بقرارات الجامعة العربية وأما عن حسن نية - تزور موانئ إسرائيل لا لتهرب السلع أو المواد ، ولكن لحاجتها إلى مؤونة من الوقود أو الماء أو الزاد . وقد روجع أمر هذه السفن ، وتقرر استبعاد أسماء بعضها إذا ثبت بما لا يدع سبيلا إلى الشك أن نياتها



كانت سليمة ، واذا كتبت نعهدا بالآ تمر بموانئ اسرائيل .

ولكن - اذا كان العرب قد اتفقوا على سياسة موحدة في شأن السفن العابرة بموانئ الدولة اليهودية - فانهم لم يتفقوا بعد على سياسة موحدة فيما يتعلق بالموانئ حتى تنتفي المزاخمة القاتلة بينها وتحل محلها المنافسة التعاونية لخبر المجموع . فليس ثمة ريب في أن تعاون هذه الموانئ يساعد على مجابهة مشكلاتها المتمثلة أو الطارئة

ويسهل مهمة الملاحة في الجانب الجنوبي والشرقي للبحر المتوسط . ولكن في اعتقادنا أن مثل هذا التعاون الوثيق لا يتحقق قبل أن يصبح للعرب أسطول تجاري تجرى سفنه بين الموانئ البحرية العربية بكثرة وانتظام ، فتنسر التجارة على نطاق أوسع مما هو الآن ، ونزول الحاجة الى الاعتماد على السفن الأجنبية في نقل البضائع والركاب بين الموانئ العربية .

وهناك اقتراح يبدو أنه يلقي تأييدا جديا من الحكومات العربية ، قدمه الاستاذ سعيد حمادة الاستاذ بجامعة بيروت الامريكية ، وهو يهدف الى انشاء أسطول تجاري للعرب تشترك فيه الحكومات والشركات . وقد قيل ان حكومة اليابان أبدت استعدادها لبعض الحكومات العربية لبناء هذا الاسطول لحسابها ، اذا توسع العرب في استيراد منتجات اليابان .

وهذا مشروع قرأنا كثيرا عنه في صحف العراق وصحف سوريا ، ولعله يلقي ترحيبا من المسؤولين عن الجامعة العربية . ومعروف ان سيادة كل دولة تنبسط على البحار مادامت سفينة تابعة لها ترفع رايتها . وقد سبقت اسرائيل العرب في هذا المضمار على حدائق هذه الدولة بالنشوء ، ولكنه سبق ماأنفك محدودا مقيدا . وان تتمكن اسرائيل ، ولها ميناءان حديثان وميناء تحت الاعداد « ايلات » ان تزاخم العرب في حركة الموانئ وللعرب موانئ رئيسية في البحر المتوسط تصارع مرسيليا ميناء فرنسا العظيم .

ومما يعين على تعاون العرب في شئون الموانئ ، توحيد المصطلحات بينها حتى يكون التخاطب في شأن من شئونها هينا ميسورا . فلا تزال آذان المصريين تصطك كلما رنت فيها ألفاظ غريبة مما يستعمل في الموانئ العراقية والسورية واللبنانية . وتوحيد هذه المصطلحات لا يحتاج الى أكثر من جلسة واحدة يعقدها ممثلون عن هذه الموانئ . فهل هم فاعلون ؟

وديع فلسطين

## المادة التي تزرع قمحا

وافق مجلس الوزراء على قانون بتعيين المساحة التي تزرع قمحا في سنة ١٩٥٢/١٩٥٤ الزراعية وتبديل بعض أحكام الرسوم بقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ بتعيين المساحة التي تزرع قمحا في سنة ١٩٥٢/١٩٥٣ الزراعية ونشره فيما يلي :

مادة ١ - يستمر العمل في سنة ١٩٥٢/١٩٥٤ الزراعية بأحكام الرسوم بقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢

مادة ٢ - يستبدل بنص المادة ٣ من الرسوم بقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه النص الآتي :

مادة ٣ - تنسب المساحات الواجب زراعتها قمحا الى مجموع الاراضي التي تكون في حيازة الزراع بما في ذلك الاراضي المشقولة بالمساقى والمصارف والجسور والسكك الحديدية والمسالك والاجران والمساكن والمخازن على أنه لا يدخل في حساب ذلك المجموع .

١ - الاراضي البور التي لم تزرع في السنتين السابقتين على صدور هذا القانون سواء كانت قابلة للزراعة او غير قابلة لها وكذلك الاراضي الخاضعة لعوائد الاملاك المبنية ب - الاراضي المزروعة او المعدة لزراعة القصب في مديريات المنيا واسيوط وفنا واسوان

ج - الاراضي المزروعة او المعدة لزراعة النخيل والبساتين

د - الاراضي المزروعة او المعدة لزراعة الخضروات او الحمص او البطاطس او البصل الشتوي بمديرية جرجا او الفول السوداني بمديرية اسيوط او الحمص بمديرية قنا مادة ٣ - يضاف الى الرسوم بقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه مادة جديدة برقم ٦ مكررا يكون نصها الآتي :

« يحظر محضر عن كل مخالفة لاحكام هذا القانون تدون فيه أقوال المخالف ويوقع عليه منه فان أبى يثبت ذلك في المحضر ويوقع عليه من العمدة او أحد مشايخ البلدة التي وقعت فيها المخالفة بشرط ان يكون قد عاين المخالفة بنفسه واذا كان المخالف غائبا يجب اعلان المحضر اليه على يد العمدة او أحد المشايخ ولصاحب الشأن الذي ينزاع في وقوع المخالفة ان يطلب اثبات ذلك في المحضر وان يقدم تظلما كتابيا الى مهندس الزراعة او وكيل المفتش في المركز او الى مفتش الزراعة في المديرية وذلك خلال ثلاثة ايام من تحرير المحضر او ثمانية ايام من تاريخ اعلانه اليه على حسب الاحوال والا سقط الحق في التظلم .

مادة ٤ - على وزراء الزراعة والداخلية والمالية والاقتصاد والعدل - كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزير الزراعة ان يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

ملحق ببيان المنطقة الشمالية

مديرية البحيرة - مركز ابو حمص - دمنهور - رشيد - شبراخيت - كفر الدوار - المحمودية

مديرية الغربية - مراكز بلقاس - شربين - طلخا - سمند - المحلة الكبرى - مديرية القواضية - جميع مراكز المديرية - مديرية الدقهلية - مراكز : دكرنس - فارسكور - المنزلة - المنصورة - السنبلوين - مديرية الشرقية - مركز كفر صقر

## اعفاء الاراضي البور من الضريبة

وافق مجلس الوزراء على قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الاطيان ونشره فيما يلي :

المادة الاولى - يضاف الى المادة العاشرة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه بند جديد برقم ٨ . كما تضاف الى المادة ١١ فقرة جديدة وذلك بالنصين الآتيين :

مادة ١٠ - بند ٨ - الاراضي البور التي لم يسبق زراعتها وتكون محرومة من وسائل الري والصرف او محتاجة الى اصلاحات جسيمة ومصروفات كبيرة .

مادة ١١ - فقرة ثانية - على أنه في الحالة الواردة في البند ٥ من المادة المذكورة يكون الرفع ابتداء من أول السنة المقدم فيها الطلب اذا ثبت أن نزوب العين او قلة الامطار قد تسبب عنه عدم زراعة الارض او تلف زراعتها طول السنة

المادة الثانية - يستبدل بالمادة ١٢ والفقرة الثانية من المادة ١٣ والمادة ١٤ من القانون السالف الذكر النصوص الآتية :

مادة ١٢ - تعرض طلبات رفع الضريبة لتحقيقها والفصل فيها على اللجان المذكورة في المادتين الثالثة والسابعة من الرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ المشار اليه

ولا يقبل طلب الرفع في الحالات المبينة بالمادة العاشرة من هذا القانون الا اذا كان مصحوبا بايصال دال على دفع الضريبة المستحقة وتأمين نقدي قدره خمسمائة مليم عن كل فدان او كسور الفدان . على ألا يزيد حده الأقصى على عشرين جنيها ويصادر هذا التأمين اذا ظهر أن الطلب في غير محله

وتحدد بمرسوم الاجراءات الخاصة بالظر في هذه الطلبات واستئنافها

مادة ١٣ (فقرة ثانية) - « والاراضي التي تصبح صالحة للزراعة يعاد فرض الضريبة عليها من أول يناير من السنة التالية للسنة التي أجريت فيها المعاينة . وذلك بنفس قيمة الضريبة التي كانت مفروضة عليها قبل الرفع . الا في الحالة الواردة بالبند (٨) من المادة العاشرة فتستمر الارض بغير ضريبة الى نهاية المدة المقررة للتقدير العام »

مادة ١٤ - ترفع الضرائب عن أراضي الجزائر المنزرعة او الصالحة للزراعة التي يجعلها النهر غير صالحة للزراعة . ويكون الرفع اعتبارا من أول يناير من السنة التي أجريت المعاينة

وأراضي الجزائر البور المرفوعة عنها الضريبة والتي تصبح صالحة للزراعة يعاد ربطا بالضريبة عليها ابتداء من أول يناير من السنة التي أجريت فيها المعاينة وذلك بضريبة الحوض الواقعة فيه ، فان لم تكن داخلية في حوض تربط عليها ضريبة أقرب الحياض اليها

المادة الثالثة - يلغى البند ٤ من المادة الثامنة من القانون السالف الذكر

المادة الرابعة - على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون . وله أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

# بنك مصر

البنك الذي فقه الفقه المصري  
وعاشه في الاستقلال والاقتصاد  
ينشئ صناعاته القومية  
يؤسس شركاتها الكبرى



# نحو سياسة ضريبية رشيدة...

لقد أثار مقال الزميل الدكتور فؤاد ابراهيم « نحو سياسة ضريبية رشيدة » والمنشور في العدد الماضي الكثير من المسائل التي لا يمكن أن ندعها تمر دون تعليق وخصوصا في هذا الوقت الذي انهارت فيه الكثير من الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تتمتع بها بعض الطبقات ، واخذت قوى جديدة تتصارع للفوز بأكبر نصيب في المجال المادي .

تقوم السياسة الضريبية « الرشيدة » التي يقترحها الزميل على المسائل الآتية أولا : ضرورة تخفيف احكام قانون مكافحة التهرب من الضرائب . ثانيا : استعمال الضريبة كوسيلة لتزويد الخزانة بالايراد دون القضاء على الدخل . ثالثا : تشجيع استثمار رؤوس الاموال بمنح اعفاء موقوف للمبتدئين بمزاولة التجارة والصناعة . رابعا : اعفاء الاحتياطات المعدة لتغطية خسائر محتملة وكذلك السماح بتكوين احتياطات لمواجهة تقلبات أسعار الصرف والنقد . خامسا : ضرورة اعطاء عنصر التنظيم الفرصة الكافية لاحكام الدفة في جباية الاموال . سادسا : ضرورة جعل جهاز الضريبة مرنا يزيد ويتشعب في اوقات الرواج وينكمش في اوقات الكساد . سابعا : التخفيف من الضرائب باستعمال القروض .

فالساسة الضريبية « الرشيدة » التي ينشدها الزميل تقوم اذا على اعطاء الفرصة لاصحاب الاموال « ليتقاسموا البلاد اقتصاديا » وليس على أساس إعادة توزيع العبء الضريبي تبعا لمقدرة المجموعات التي يتكون منها المجتمع . ونذكر في هذه السياسة « الرشيدة » بما حدث في إنجلترا في أوائل الثورة الصناعية، وفي أمريكا بعد حرب الاستقلال حينما عمدا لاغنياء وأصحاب النفوذ إلى الاستيلاء على مختلف المرافق الاقتصادية لبلادهم والحصول على الكثير من الامتيازات المادية تحت ستار العمل على زيادة الانتاج وما فيه من صالح للمجتمع .

وهذا الاتجاه في رسم السياسة الضريبية قد تأثر بالدعوة الملحة إلى تشجيع الاستثمار ولا سيما الاجنبي منه بدون تحديد الهدف الذي ترجوه البلاد من ورائه . ولو كان الهدف هو زيادة الرفاهية العامة للشعب ، وليس الانتاج لذاته - كما سبق لي أن اوضحت في أكثر من مقال - لما تأثر الزميل بالدعوة إلى سياسة ضريبية غير اجتماعية .

ولنحل كل نقطة في تلك السياسة لنرى إلى أي حد يمكن أن تستقيم مع الاتجاهات الضريبية الحديثة التي تأخذ بالعنصر الاجتماعي كأساس فيها .

ليس هناك من يعترض على قول الزميل انه من المبادئ المقررة أن تتفق أغراض المشرع ولو تعددت التشريعات ، ولكن اذا كان المشرع يهدف إلى تشجيع الاستثمار فليس معنى ذلك أن يترك الحبل على الغارب للممولين ليزيدوا من معدل استثماراتهم على حساب الضرائب المقررة . وكنت أنتظر أن يطلب الزميل زيادة العقوبات على المتهربين كلما زادت الاعفاءات الممنوحة لا أن يشغل نصف مقاله بالدعوة إلى تخفيف الاحكام على المتهربين من الضرائب .

والضريبة حق المجتمع في كسب الشخص والتهرب منها هو بمثابة فرار من التزام اجتماعي

واستلاب حق ائتمن عليه ، ومعناه فرض عبء اضافي على الامناء في التسديد وعلى المجموعات التي لا تقوى على التهرب لطبيعة دخلها . بل ان التأخر في تسديد الضريبة نفسه لا يخرج عن كونه نوعا من التهرب تتعادل قيمته مع الفائدة التي كان يمكن الحصول عليها في مدة التأخر عن السداد .

واذا كان بعض الافراد يتهربون من الضرائب فانما يرجع ذلك إلى كثير من العوامل الاقتصادية والاجتماعية كأن يريد بعض الافراد تقسوية مراكزهم النسبية بالنسبة إلى غيرهم ، أو أن يشعر الفرد بزيادة اعبائه بالمقارنة بغيره أو ألا يشعر بالاطمئنان إلى الطريقة التي تتفق فيها الدولة النفقات العامة . ويزيد التهرب كلما ساء توزيع الدخل في المجتمع وارتبك نظام الحكم . وضعف فهم الافراد لمعنى الدولة . ويتركز التهرب في طبقات الدخل المتوسطة والعليا التي تحصل على دخولها في الغالب في صورة ربح صناعي وتجاري ويساعدها على التهرب ما تتمتع به من نفوذ على جهاز الحكم . فكل تهادن في تحصيل الضرائب معناه الاخلال بالتوازن في المجتمع ، وبالدقة زيادة الضغط على طبقات

للإستاذ  
عبد الرزاق محسن

المستهلكين لسلع مفروضة عليها الضرائب وعلى الحاصلين على أجور ومرتبات تخصم منها الضرائب في المنبع وهي الطبقات التي يسعى المجتمع الرشيد إلى تحسين حالها لا اضعافها .

وقد أخذ الزميل على الحكومة انها اعتمدت في اصدارها لقانون التهرب على الكثير مما هو متبع في التشريعات الحديثة ذاكرا أن مركز مصر بعيد الشبه بتلك البلاد التي نشأ فيها الوعي الضريبي . هذا الوعي الذي يرى الزميل أنه لم يكتمل بعد في بلادنا ، وهو منطق لاشك غريب لانه اذا زاد الوعي قل التهرب وضعفت الحاجة إلى القوانين الصارمة والعكس صحيح . فاذا كانت قوانين البلاد الحديثة - أو بالأدق البلاد المتقدمة اقتصاديا - تشدد في احكامها على المتهربين فان ذلك يستند على حكمة أخرى أكثر تمشيا مع المنطق ، وهي ضرورة تناسق العبء الضريبي بين طبقات المجتمع ، وكلمة اشتدت الرغبة في هذا التناسق كلما ازدادت احكام التهرب شدة .

وقد ذكر الزميل ان النواب والشراح في البلاد التي نأخذ عنها يحملون على مبدأ عقوبة الحبس في حالة المتهربين ، ويميلون إلى العفو عن مرتكبي تلك الجنح المالية . ولكن اذا كان هذا الكلام ينطبق على فرنسا فهو لا ينطبق على الدول الأخرى . واذا كان ينطبق على فرنسا فلسنا في حاجة إلى ان تذكر انها الدولة التي تشكو من الفساد الاقتصادي والاجتماعي أكثر من غيرها ، والتي اقتضى الموافقة على فرض ضريبة دخل فيها حوالي قرن من الزمان .

هذا وقد شكنا كتاب المالية الفرنسيون أنفسهم من ارتفاع درجة التهرب من الضرائب الامر الذي أتى في سنة ١٩٤٨ إلى زيادة العقوبات على

المتهربين أو الذين يقومون ببيانات خاطئة فد تصل إلى ٢ مليون فرنك واخمس ستة أشهر ، بعد أن لم تكن الغرامة تزيد عن ٢٠٠.٠٠٠ فرنك ويبدو أن الزميل متأثر بتجربة مسيورييه التي أعلنها عند تقلده الحكم في أوائل سنة ١٩٥٢ ، وفصد بها إلى حل مشكلة التهرب عن طريق التفاوض عن التهرب السابق مقابل تعديل الممولين لبياناتهم المقدمة إلى مصلحة الضرائب وذكر ثروتهم بدقة . والفكرة المنطوية وراء ذلك هي محاولة معرفة درجة التهرب ، وأين يوجد ، وكيف يتم . وان كنا لا ندرى بعد إلى أي حد نجحت هذه التجربة إلا أنا نشك في قيمتها لحل المشكلة . هذا وقد كان لنا بالعكس تجربة سابقة في تشديد العقوبة على التهرب كان لها أطيبت الثمرات حينما صدر الامر العسكري رقم ٣٦١ في أواخر سنة ١٩٤٢ . فقد فرض الامر عقوبة الحبس والغرامة على من لم يقدم بيانات عن أرباحه الصناعية والتجارية والاستثنائية ومن يشبث تقديمه بيانات غير صحيحة متعمدا التهرب من الضرائب . وكانت نتيجة هذا الامر أن زاد عدد الذين قدموا قراراتهم . ففي إدارة أسبوط وقنا مثلا زادت الاقرارات المقدمة عن المدة ١٩٣٩ - ١٩٤٢ بمقدار الثلث ، وبينما بلغ الذين سددوا الضرائب بموجب اقراراتهم وقتذاك ٤٥٨ نجد ان من دفعوا بموجب الامر العسكري بلغوا ١٠٨٧ . وفي إدارة بورسعيد بلغ عدد الذين سددوا ضرائب الارباح العادية والاستثنائية سنة ١٩٤٢ بموجب اقراراتهم ١٣٦٣ والذين دفعوا بموجب الامر العسكري ١٨٥٥ . ولمعرفة تفاصيل أكثر عن هذا الموضوع يمكن لمن يشاء أن يتصل بمصلحة الضرائب فسيجد فيها تقريرا مفصلا عنه .

واذا رجعنا إلى المتحصل من الضرائب على الارباح الصناعية والتجارية والاستثنائية وجدناها قد زادت من ٢٢ مليون جنيه ١٩٤١ - ١٩٤٢ إلى ٨٥ مليون سنة ٤٢ - ٤٣ وإلى ١٠٥ مليون ٤٣ - ٤٤ . ولا يمكن القول ان هذه الزيادة قد نشأت جميعها نتيجة تضخم الارباح في تلك السنوات المتعاقبة .

ولا يمكن موافقة الزميل على القول بان وجود نص الحبس في حالة التهرب المتعمد يقلل من اطمئنان الاجانب على توظيف اموالهم في البلاد ، لان المفروض أن تشجع الاستثمار القائم على النفع المزدوج لا المنظور على الفش والتدليس واثبات حسن النية أو سونها ليس متروكا لمصلحة الضرائب ولكن الحكم فيه للقضاء فلا يخشى اذا من تعنت رجال الضرائب الذين يتصورهم الزميل بعقلية القرن الثامن عشر . أما الاذن برفع الدعوى بمعرفة وزير المالية فهي مسألة شكلية بحتة ، ترجع إلى كون الوزير هو المشرف على مصلحة الضرائب ، وهو الممثل للناحية المالية في مجلس الوزراء الذي يعبر أو المفروض فيه أن يعبر عن السياسة العامة للبلاد .

ولست أدري ماهو الوعي الجديد الذي يشير إليه الزميل ، والذي يعد من خلقه وجود عقوبة الحبس في حالة التهرب من الضريبة . والمبدأ الثاني الذي يرى الزميل الاخذ به في سياسته الضريبية « الرشيدة » هو محافظة الدولة على الدخل الفردي حتى يؤدي وظيفته في تزويد الخزانة العامة بالايراد ، ولست في حاجة إلى أن أذكر أن ما تحصله الحكومة من ضرائب



لا بذهب هباء ، وأتينا يعود على المجتمع في صورة ما من الصور . ففرض الضريبة وانفاق النفقة لا تخرج عن كونها عمليات تؤدي إلى إعادة توزيع الموارد المادية للمجتمع بشكل ما من الاشكال ، وتهدف إلى زيادة دخله في مجموعه . ولا يهمنا المحافظة على دخل وحدة بالذات فيه . ولم يقل أحد أن الضرائب العالية في بريطانيا مثلا التي تبلغ أكثر من ٤٠ ٪ في المتوسط وقد تصل في حدودها العليا إلى أكثر من تسعة أعشار الدخل أنها قد أدت إلى انخفاض الدخل الأهلي ، أو قللت من النصيب الذي يدخل في خزينة الدولة . ولست أدري كيف يرى الزميل أن ١٧ ٪ يعتبر سعرا عاليا يهدد بالقضاء على الدخل .

وإذا نحن أخذنا بوجهة نظر الزميل وخفطنا سعر الضرائب فمن أين يأتي بالفرق ؟ هل يزيد به الضرائب على السلع التي تستهلكها الطبقات الفقيرة ؟ أم يرى أن تقلل الحكومة من انفاقها وبالتالي ضغط مصروفاتها ؟ وإذا كان الأمر كذلك فترى ما هي المواطن التي يقترح أن يتم فيها مثل هذا الضغط ؟ ولكن الزميل لا يدعنا الخدس الطويل فهو يذكر لنا في نهاية مقاله أنه يمكن للحكومة أن تلجأ إلى عقد « قروض قصيرة الاجل » وهذه النظرية في الموازنة تذكرنا بالسياسة المدمرة التي اتبعها الخديو اسماعيل في أواخر أيامه ، ولو أخذ بها وزير المالية لوجد نفسه في دوامة من التضخم لا يجد منها فكاكا وهي سياسة لم نسمع بأن دولة حديثة قد لجأت إليها ، واني لا شكر للزميل لو دلتني على واحدة قد أخذت بها . وإذا كانت تشيع مثل هذه القروض في بلد كبريطانيا فإنها لا تعقد الا بغرض تسهيل أعمال الحكومة حتى يتم جمع الضرائب ، ولم يقل أحد أنها تستعفى بها عن الضرائب .

ولا يمكننا أيضا أن نقبل سياسة الالتجاء إلى القروض الطويلة الاجل ، لأن معنى ذلك تحميل المستقبل باعباء يجب على الحاضر تحملها هذا بالإضافة إلى أن مثل هذه السياسة تؤدي إلى الاخلال بالتوازن بين طبقات المجتمع لمناصرتها لاصحاب الدخول العالية الذين بدل أن يقوموا بتحصيل ما يجب عليهم كأفراد في المجتمع تمنحهم علاوة على حساب الطبقات الأقل قدرة . أن امامنا شوطا بعيدا بالنسبة لضريبة الدخل إذا أردنا أن نستعملها كعامل موازنة اجتماعي فهي تمتص ٥ ٪ فقط من الدخل الأهلي ، وهو أقل من نصف النسبة التي تمتصها الضرائب على السلع الأمر الذي يتناقض مع مبادئ العدالة ، ولا نجد له شبيها إلا في البلاد المماثلة لمصر في تخلفها الاقتصادي والاجتماعي .

يرى الزميل ضرورة استعمال الضريبة كسلاح للتوجيه ، والتوجيه عنده هو التوجيه نحو تشجيع الاستثمار وليس لإعادة التوازن الاجتماعي وكأننا نحن في حاجة إلى الأول دون الثاني . ومن الامثلة التي أعدها لتشجيع استثمار رؤوس الاموال اعفاء من يزاولون التجارة والصناعة حديثا من الضرائب لمدة ثلاث أو خمس سنين ، واعفاء المساهمين من الضريبة على ايراد القيم المنقولة التي تصيب التوزيعات لمدة سنة . والنتيجة الاقتصادية لمثل هذا الاقتراح اساءة مركز الممولين القدامى بالنسبة للجدد بالرغم من تقدمهم النسبي مع الاولين وامكانهم استعمال المستحدث من الوسائل الانتاجية . كما أن اعفاء التجار الجدد يؤدي إلى زيادة عدد الوسطاء ، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الفرق بين سعر التكلفة للسلع وسعر بيعها ، أي زيادة استغلال المستهلك ومما تجدر الإشارة إليه أن البصلاد المتأخرة

اقتصاديا تشكو أكثر من غيرها من كثرة المتداولين في السلع مما يؤدي إلى اضعاف قدرة المستهلكين الشرائية ، الأمر الذي يعدم الإنتاج ولا يزيده .

ولم يذكر لنا الزميل ما هي الصناعات التي يرى منحها امتياز الاعفاء لأن ترك الأمر على إطلاقه يؤدي في النهاية إلى اتجاه الإنتاج نحو الطلب المرتفع ، أي حيث توجد القوة الشرائية العالية بغض النظر عن مدى حاجة المجتمع الفعلية . وهنا يجب ألا تغفل مسألة مهمة وهي أن اعفاء صناعة أو تجارة ما من الضريبة معناها منح ميزة مادية للمجموعة القادرة في المجتمع على حساب المجموعات غير القادرة ، وهو اتجاه يتعارض مع الدور الذي يجب أن تأخذه الدولة الحديثة سواء كانت مبتدئة أو عريقة في ميدان الضرائب .

ولعل الزميل قد أدرك أن دور الفرد في الاستثمار الآن ضئيل ، وإن العامل المهم في عملية الاستثمار هو الشركات ، ولهذا يطالب بالسماح لها بتكوين احتياطات كاحتياطات للديون المدومة - والخسائر المحتملة ولكن مثل هذا الاحتياطي لا معنى له لأن مصلحة الضرائب تسمح بخضم الديون حينما يثبت انها مدومة فعلا . أما عن السماح بتكوين احتياطي للخسائر المحتملة فهو يتناقض مع فكرة الضريبة التي تقوم على أنها واجب على الفرد للمجتمع يقتضي من دخله حينما يصل إلى حد ما في السنة . هذا ويوافق القانون على السماح بخضم الخسائر من أرباح مستقبلية الأمر الذي لا يؤخذ به في حالة الأفراد حينما تصيبهم كوارث أو مرض أو يتعطلون ، فإن المشرع لا يوافق على خصم أمثال تلك التكاليف من دخولهم المستقبلية مكتفيا بذلك القدر الضئيل المسمى « احتياطي المعاش »

لم يشأ الزميل الاكتفاء باقتراح كل تلك الاحتياطات بل رأى أن يزيل عن كاهل المشروعات كل عناصر المخاطرة ، فاقترح أيضا السماح بتكوين احتياطي لمواجهة تقلب سعر الصرف وانخفاض قيمة النقد . وهو حلم طالما راود أرباب الأعمال ، ولم يكن لهم حظ التمتع به في أي من بلاد العالم . ولست أدري كيف يمكن حساب مثل هذا الاحتياطي ، وأسعار النقد دائمة التغير لأن القوة الشرائية للأفراد وتكاليف السلع وعوائد عوامل الإنتاج دائمة التغير . وسعر الصرف هو الآخر يتغير كنتيجة طبيعية للتغيرات في ميزان المدفوعات ، وسعر الصرف لم يكن في حالة ثبات نسبي إلا عندما اتبعنا قاعدة الذهب العتيقة التي لا ظن أن الزميل يريدنا أن نرجع إليها .

ويطلب الزميل في النهاية أن « تتوقف قليلا عجلة التشريع الضريبي ولتترك لعنصر التنظيم فرصة يحقق بها نجاح سياستنا الضريبية » ولست أدري كيف يمكن أن تتوقف عجلة التشريع الضريبي إلا إذا كنا نتصور امكان توقف التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في المجتمع ، لأن جهاز الضريبة هو الذي يعكس أثر القوى المتصارعة الدائبة الحركة في المجتمع وإذا كانت مصلحة الضرائب تلجأ إلى وسيلة شديدة بعض الشيء وهي الاستعانة بالتشريع لتمنع سقوط حق جباية ما يستحق للدولة فلها عذرها الذي يجب أن نقدره ، ويرجع السبب الاساسي إلى أن وزير المالية يبخل على المصلحة بالميزانية التي تمكنها من قضاء ما هو مطلوب منها بكفاية تامة ، على العموم إن الأمر ليس مفزعا ، وقد يعجب الزميل إذا قلت له اننا لو اطلعنا على تقارير مصلحة الضرائب في بريطانيا لوجدنا أن المصلحة هناك كانت تحصل ضريبة الارباح الاستثنائية التي فرضت في أوائل الحرب العالمية الاولى حتى قيام الحرب العالمية الثانية

وأكثر من هذا أذكر للزميل أن للدولة هناك الحق في الرجوع على الممول إلى الوقت الذي يتوفى فيه وتخصر تركته .

وأخيرا يطالب الزميل بضرورة جعل سياستنا الضريبة مرنة وهذا ما نطالب جميعا به ، ولكن هذا لا يتم إلا إذا أخذنا جهاز الضريبة كوحدة وإذا صيبن اهتمامنا على ضريبة الدخل ومللنا من أثر الضرائب النوعية ، ولكن على أن يستفاد من هذه المرونة لكي تتشى الضرائب تبعاً لحاجتنا الاجتماعية والاقتصادية .

إننا حقاً في حاجة إلى سياسة ضريبية رشيدة مبنية على أساس حاجتنا الاقتصادية والاجتماعية واضعين نصب أعيننا الرفاهة العامة لأن الإنتاج لذاته ليس هدف أي مجتمع وإن كان هدف طبقة محددة فيه ، وكلما زادت الرفاهة العامة كلما قل التوتر في المجتمع ، وقوانين الضرائب وحدها ليست كافية لتهديد النشاط الاقتصادي مهما قيل فيها من تعسف ، ولكن يهدد هذا النشاط عدم التماسك الاجتماعي وانتفاء الاستقرار السياسي .

دكتور عبد الرازق محمد حسن  
مدرس الاقتصاد بكلية التجارة  
جامعة القاهرة

## الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية

تصدر نصف شهرية مؤرخاً

صاحب الامتياز: عبد الله فكري باط

رئيس التحرير: أحمد عثمان  
مدير ابداء: فؤاد الجحوزي

يصرها نادى بجلاء

١٤٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات تنفذ على ايام إدارة المجلة

الاشترابات في مصر جنيناه ودفن في

في سوريا وبنامه وفلسطين والمملكة

الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشاً سوريا

أو لبنانياً أو فلسا

في المملكة العربية السعودية ٣٧٥

قرشاً صاعاً

في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك

وكولومبيا والبرازيل ١٧ دولاراً

فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة

جنيناه مصرية أو ١/٦ من جنيناه انجليزية

تدبر بشتراكات في مصر والسودان فقط

بموجب اذونات أو موالات بربرية أو شيكات

وفي الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة

أو حواله نقدية



## سياسة واقعية تجاه ليبيا

لرسل خاص

أثارت الاتفاقية التي وقعتها ليبيا أخيراً مع بريطانيا ضجة في العالم العربي وفي مصر خاصة . وقبل في هذا المضمار أن مصر قدمت مساعداتها إلى ليبيا ، ولا نريد أن نتطرق إلى المسائل السياسية ، ولكننا سنحاول هنا عرض الموقف الاقتصادي في ليبيا والأسباب التي دفعتها إلى الالتجاء إلى المساعدات الأجنبية .

تعتبر ليبيا من البلاد القليلة في العالم التي لم تهبط الطبيعة نهراً واحداً ولم تعوضها عن ذلك بقدر كاف من الأمطار . ويعتبر منسوب الأمطار منخفضاً جداً باستثناء بعض مناطق ولاية برقة حيث يصل إلى ٣٥٠ سنتيمتراً في المتوسط . ويتوارد الجفاف على البلاد عادة كل ثلاث سنوات مما يجعل استقرار معيشة السكان في خطر باستمرار . وكلف الجفاف الجزئي الذي حل بولاية برقة في العام الماضي مثلاً ، الحكومة الليبية حوالي ٤٠ ألف جنيه وزعتها على سكان المناطق المنكوبة . وتسقط أمطار على المنطقة الساحلية إلا أنها أحياناً تأتي متأخرة فتضر محصولات الحبوب أو أشجار الزيتون . وبذلك أصبحت الزراعة البعلية في ليبيا نوعاً من المقامرة ولا بد من الاعتماد على المياه الجوفية إذا ريد للزراعة استقرار .

وقد برهنت التجارب التي قام بها الإيطاليون عندما كانوا يحتلون البلاد على إمكان ازدهار زراعة مستقرة في الأراضي الصحراوية الداخلية إذا توافرت وسائل رفع المياه . . . وتقف عشرات القرى الإيطالية في ولاية طرابلس دليلاً حياً على ما يمكن تحقيقه إذا توافرت الأموال اللازمة . ولا يسمع المرء مهما قيل عن الجرائم التي ارتكبتها الإيطاليون في حق الشعب الليبي ، إلا أن يعجب بما حققه الإيطاليون من نتائج واقعية في ميدان زراعة الصحراء . ولا بد للدولة الليبية الجديدة إذا أرادت أن تنهض زراعياً أن تسلك الطرق ذاتها التي اتبعها الإيطاليون في استصلاح الأراضي ، لصالح الشعب الليبي هذه المرة .

ولكن استصلاح الأراضي وغرسها بأشجار الزيتون ، عماد الثروة الزراعية ، وحفر الآبار . . الخ يتكلف أموالاً كثيرة لا قبل للدولة الحديثة السن بها . ومن هنا نشأت الحاجة الملحة للحصول على المساعدات الأجنبية في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في البلاد ، إذ أن موارد ليبيا المالية ضيقة جداً وتعاني الميزانية العامة عجزاً يبلغ ٣٥ مليون جنيه تقريباً في السنة .

وتحاول ليبيا الحصول على هذه المساعدات الخارجية من أكبر عدد ممكن من البلاد وهي ترحب بكل من يتقدم إليها في هذا السبيل فتوجد في البلاد بعثة للمعونة الفنية تتبع الأمم المتحدة وتساهم في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية بما يبلغ مليون هامة أخرى حين قرر فتح فرع له في بنغازي .

دولار سنوياً ، كما توجد هناك بعثة تحت برنامج النقطة الرابعة الأمريكية تقدم مساعدات قيمة وخاصة في ميدان التنقيب عن المياه الارتوازية في المناطق الصحراوية ، كما تساهم البعثة في تحسين الخدمات الصحية ، وتقدر هذه المساعدات بمليون دولار سنوياً أيضاً وهناك أيضاً « وكالة التنمية والاستقرار » ساهمت في رأس مالها كل من إيطاليا وبريطانيا وفرنسا وكذلك ليبيا ذاتها . وتعمل هذه الوكالة على تمويل بعض المشروعات الاقتصادية التي لا تدخل عادة ضمن برامج المشروعات العامة الحكومية . ثم هناك أخيراً « الشركة المالية » وهي بنك يقدم قروضاً متوسطة الأجل إلى المزارعين والتجار . ولم تبدأ هذه الشركة أعمالها بعد ولكن ينتظر أن تبدأ مساهمتها الفعالة في الجهاز الائتماني قبل نهاية العام . وتشترك في رأس مال هذه الشركة أيضاً إيطاليا وبريطانيا وفرنسا وليبيا .

ولكن المساعدات الحالية لا تكفي لمواجهة المصروفات الطائلة اللازمة مما يجعل ليبيا ترحب بكل مساعدة تقدم إليها . ومن ثم تنظر ليبيا متفطشة إلى الأموال التي ستدفعها الولايات المتحدة نظير استعمالها لبعض الأراضي الليبية وخاصة مطار « ولس » الأمريكي الكبير بالقرب من مدينة طرابلس وذلك عندما يتم إبرام الاتفاقية الخاصة بذلك ، ولا يشك المطلعون على حقيقة المصاعب الاقتصادية الليبية لحظة واحدة في الفوائد الاقتصادية التي ستعود على البلاد من الاتفاق المالي مع بريطانيا . وتقدر المعونة المالية تحت هذا الاتفاق بمبلغ ٣٥٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه يخصص مليون منها لصالح « وكالة التنمية والاستقرار » التي تتعهد المشروعات التي تحمل عنصر المخاطرة التي لا تدخل في ميدانها الحكومة أو التي تلوح غير مربحة فتجهم عنها الشركات الخاصة .

وبالرغم من أن مشاكل ليبيا كانت ولا تزال اقتصادية قبل كل شيء ، إلا أن مصر الشقيقة الكبرى لم تعر هذا الميدان اهتماماً ما . فقد دعيت مصر رسمياً إلى الاشتراك في تأسيس « وكالة التنمية والاستقرار » . و « الشركة المالية » ومع ذلك لم تتقدم بأي معونة . ولم تحاول مصر من جهة أخرى الاشتراك مع الليبيين في إرساء مشروعات اقتصادية وحيوية بل ترفعت في الماضي عن كل ذلك واكتفت بالتأييد السياسي والمساعدات المعنوية لجارتها الصغرى .

إلا أن مصر حاولت في العهد الجديد تدارك أخطاء الماضي وكانت الخطوة الإيجابية الأولى عقد الاتفاق الثقافي الذي أصبح نظام التعليم في ليبيا يتبع به مقتضاه المنهج المصري ، مع تقديم خدمات المدرسين المصريين الذين تحتاج إليهم ليبيا . كما تقدم بنك مصر بخطوة

العاصمة الشرقية لمملكة ليبيا . ولا شك أن امتداد النشاط الاقتصادي لبنك مصر إلى ليبيا سييسد فترة واسعة وستعود خبرة رجال البنك الواسعة بأعمال التنمية بفوائد ملموسة على البلاد . مما يرجى معه أن يسكت النقد الذي يسمعه المصري في ليبيا أحياناً من أن مصر غير جادة في أحاديثها عن استعدادها لمساعدة ليبيا .

يحتّم واجب الأخوة والجيرة أن لم تكن المصلحة المشتركة على مصر أن تمد مساعدات فعالة إلى ليبيا . ويحسن أن تبدأ في هذا السبيل بالمساهمة في الشركة المالية وفي وكالة التنمية والاستقرار ، وأن سهما قيمته ١٠ آلاف جنيه سيكفل سمعاً صوباً مصر في مجلسي إدارة كل منهما . كما سبق أن دعيت مصر إلى الاشتراك في الدوائر التي سبقت إصدار العملة الليبية ، ومن حق مصر أن تمثل في المجلس الذي شكل للإشراف عليها فالحاجة إلى صوت مصر أصبحت أكثر ضرورة في مرحلة التنفيذ .

هذا في ميدان السياسة العاجلة ، أما فيما يتعلق بالسياسة الطويلة الأمد فهناك واجب ضخم يقع على مصر والمصريين . إذ لا شك أن مستقبل ليبيا هو في النهوض بزراعتها وخبرة المصريون في هذا الميدان واسعة . وحبذا لو أقدمت الحكومة المصرية بالاشتراك مع الحكومة الليبية على إنشاء « هيئة للتنمية الزراعية » مهمتها استصلاح الأراضي بمعونة الأيدي العاملة المصرية مع تدريب الفلاحين الليبيين فيها ، على أن يسلم إليهم جزء من الأراضي المستصلحة ويسمح للمزارع المصري بالاستيطان في الجزء الباقي . أن الأراضي القابلة للزراعة شاسعة في ليبيا ، وتعاني ليبيا في الواقع من قلة الأيدي العاملة المدربة لاستغلال مواردها الزراعية . وفي مصر تفيض الأيدي العاملة عن الحاجة بينما تضيق رقعة الأرض القابلة للزراعة . فهناك مصلحة مشتركة للجانبيين . وإذا كانت الحكومة المصرية لا تود الارتباط بمثل هذه المشروعات الطويلة الأجل . فلعلها تشجع هيئات أخرى على الاهتمام بالموضوع ودراسة امكانياته المختلفة ومدى استعداد ليبيا لقبول مساعدات من هذا القبيل .

هذه بعض خواطر تشهدها في النفس الضجة التي قامت حول الاتفاق الليبي البريطاني ولعل السطور السابقة تلقي بعض الضوء على الموقف . وأن حكومتنا التي اشتهرت في المحافل الدولية بشجاعتها وانتهاجها سياسة واقعية لحرية بأن تمد هذه الواقعية إلى الجارة الملاصقة ليبيا .

مصاعب المدفوعات التركية  
~~~~~

اتخذت الحكومة التركية إجراءات بحازمة لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات ، وتخلت رسمياً عن السياسة التي بدأتها عام ١٩٥٠ بمساعدة اتحاد المدفوعات الأوروبي لتحرير تجارتها الخارجية تماماً . والحقيقة أن سياسة الحرية هذه كانت قد طرحت جانباً منذ سبتمبر الماضي عندما أدخلت الحكومة سياسة الحصص العامة بعد أن بلغ العجز في مدفوعات حوالى ٥٠٠ مليون من الجنيهات التركية . وكان الغرض من هذه الحصص منع الواردات من الزيادة لا خفضها .

إلا أن الإجراءات الجديدة ستسمح للحكومة بخفض الواردات . وقد ضيقت قائمة السلع التي يباح استيرادها دون مآثر خيصة ، وفصرت على السلع الضرورية المتقدم الاقتصادي للدولة وتشمل بعض المواد الأولية وقطع الغيار .

وفي الوقت ذاته عملت الحكومة على تشجيع الصادرات ولو أنها ، لأسباب سياسية واجتماعية ، تعتزم المحافظة على الاسعار التي يبيع بها الفلاح التركي القمح والقمح والقمح والفواكه الجافة . وقد شرع في تكوين رصيد لاعانة الصادرات حتى يمكنها خفض اسعارها الخارجية فيسهل تصريفها ، وسيمول هذا الرصيد بحصيلة الرسوم التي فرضت على الواردات الكمالية والثانوية . وقد وضعت فوائم تنظم افضلية الواردات ويفرض عليها رسوم تتراوح بين ٢٥ و ٧٥ ٪ ابتداء من أول نوفمبر

ويرجع العجز الكبير في ميزان المدفوعات التركية الى الواردات الكبيرة من السلع الاسمالية اللازمة لمشروعات الانهاس الضخمة ولما كانت الآثار المنتظرة لهذه المشروعات في خفض العجز في المدفوعات ستأخذ وقتا طويلا لكي تؤتي ثمارها في شكل محسوس فان الحل الوحيد امام تركيا في هذه الآونة هو في محاولة تشجيع رؤوس الاموال الاجنبية الى القدوم اليها وذلك عن طريق منحها كثيرا من الامتيازات وتخفيف القيود التي كانت مفروضة عليها . وقد كان من اهم اغراض البعثة الامريكية التي زارت تركيا اخيرا برئاسة المستر كلارنس راندل دراسة امكانيات الاستثمار الخاص في تركيا .

وقد أعلن البنك الدولي للإنشاء والتعمير في ١٠ سبتمبر الماضي عن منح بنك التنمية الصناعية التركي قرضا ثانيا بضمنة الحكومة التركية قدره ٩ مليون دولار ايضا ويستهلك القرض الجديد في مدى ١٥ عاما بفائدة قدرها ٧/٤ ٪ بمسا في ذلك العمولة التي تنص عليها اتفاقية البنك الدولي ويبدأ دفع الاقساط في ١٥ اغسطس ١٩٥٨

وكان البنك الصناعي قد تأسس في يونيو ١٩٥٠ بمساعدة البنك الدولي لتشجيع الصناعات الوطنية ، ويبلغ رأسماله ١٢٥ مليون ليرة تركية ، كما افترض حوالي ١٢٥ مليوناً اخرى من البنك المركزي التركي .

وكان البنك الدولي قد منح البنك الصناعي قرضا في أكتوبر ١٩٥٠ قدره ٩ مليون دولار لمواجهة المصروفات بالعملة الاجنبية التي تستلزمها المشروعات الصناعية التي يمولها

انتاج انزيت السعدي

في شهر أغسطس

بلغت جملة انتاج الزيت الخام في المملكة العربية السعودية في شهر أغسطس الماضي ٢٦٥٥٥٥٣٩ برميلا أي بمعدل ٨٥٦٦٣٠ برميلا في اليوم . وبلغت جملة انتاج الزيت الذي كثر بمعامل رأس تنورة في الشهر نفسه ٧٤٠٢٣٢٠ برميلا أي بمعدل ٢٣٨٧٨٥ برميلا في اليوم وبلغت جملة انتاج الزيت الخام السعدي في الثمانية اشهر الاولى من هذا العام ٢٠٥٨٠٤٩٢ برميلا أي بمعدل ٨٤٦٩٣ برميلا في اليوم ، وبلغت جملة الزيت الكثر في الفترة عينها ١٥٠٨٠٧٠٨ برميلا بمعدل ٢٠٨٦٧٨ برميلا في اليوم

سكك حديد العراق : منح المصرف الاهلي العراقى سكك حديد الحكومة العراقية قرضا قدره ٢٠٧٢٠٠٠ دينار وذلك لسداد الجزء المتبقى من القرض الذي عقده في عام ١٩٤٩ مع ادارة ضمان اعتمادات التصدير الانجليزية ويحمل القرض الجديد فائدة مخفضة جدا

الانتاج الزراعى في الشرق الاوسط

يذكر تقرير منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة عن حالة الاغذية والزراعة خلال عام ١٩٥٢ ان التوسع في انتاج بلاد الشرق الادنى وهو الذى ساء خلال السنوات الثلاث الماضية ، قد زاد عام ١٩٥٢/٥٢ وبلغ الانتاج الزراعى مستوى قياسيا جديدا فاق مستوى انتاج ما قبل الحرب بحوالى الثلث . وقد اصبح الاقليم مرة اخرى مصدرا صافيا للحبوب .

ومن المتوقع أن يستمر الاتجاه الصعودى للانتاج الزراعى خلال عام ١٩٥٢/٥٤ ايضا

معوثة أمريكية للاردن :

قرر الرئيس ايزنهاور توزيع ١٠ آلاف طن من السلع الزراعية الأمريكية الفاضلة على المملكة الاردنية الهاشمية . وكان هذا القرار الاول من نوعه بمقتضى القانون الذى يسمح للرئيس بأن يمنح البلاد التى تعانى مجاعات اعانات حسب تقديره من فائض المحاصيل الزراعية الأمريكية وقد أعلن الرئيس ايزنهاور ان وزير الخارجية جون فوستر دلاس سيقوم بالمفاوضة في « الاتفاقية اللازمة » لهذا الغرض مع الاردن

مصرف الرافدين العراقى :

تظهر الميزانية السنوية لمصرف الرافدين العراقى الذى أنشأته الحكومة العراقية مدى التوفيق الذى صادف اعماله والنجاح الذى أحرزه سواء في العراق او في البلاد التى أنشأ فروعها فيها . وقد ارتفعت موجودات البنك الى ٣٦٤ مليون دينار بزيادة ٧ ملايين دينار تقريبا عما كانت عليه في السنة السابقة . وبلغت الودائع الجارية والثابتة ١٠٠ مليون دينار . وبلغ مجموع إيرادات المصرف ٧٤٠ ألف دينار بزيادة ١٩٤ ألف دينار عن إيرادات العام السابق وبلغت الأرباح الصافية ٥١٣ ألف دينار مقابل ٣٩٤ ألفا . وقد تقرر تحويل مبلغ ٢٥٠ ألف دينار من الأرباح الصافية الى الاحتياطي ، الذى بلغ بذلك مليون دينار بالاضافة الى رأس المال المدفوع وقدره مليون دينار

ولمصرف الرافدين ثمانية فروع داخل العراق وينتظر ان يفتح فرعين جديدين قريبا

كما ان للمصرف فروعاً في لندن وفروعا أخرى في بيروت ودمشق وحلب . وسيقوم البنك قريبا جدا بفتح فروع له في القاهرة وعمان وكراشي .

تأميم شركة كهرباء مدينة بغداد

قررت الحكومة العراقية نهائيا تأميم شركة التنوير والقوة الكهربائية (البريطانية) وقد طلب مجلس الوزراء الى وزير المواصلات والاشغال ان يفاوض خبراء الشركة المذكورة للاتفاق حول طريقة نقل ملكية الشركة وتعويضاتها .

هذا ومن المدير بالذكر ان هذه الشركة كانت قد تأسست منذ ٣٠ عاما برؤوس أموال بريطانية وتبته نية الحكومة الى تأليف مجلس ادارة يدير الشركة المذكورة باشراف وزير المواصلات والاشغال

تنفيذ اتفاق الغاء السمات

بين العراق والاردن ولبنان

كان الاتفاق قد تم بين الحكومتين العراقية والاردنية على الغاء تأشيرات السفر بين البلدين وقد نفذ الاتفاق منذ ما يقارب الشهر

انبوب جديد للزيت بين الزبير والفار

تم اخيرا مد انبوب الزيت الجديد البالغ طوله ٦٥ ميلا من قطر ٢٤ عقده من حقل شركة نفط البصرة في الزبير الى ميناء الفار البحرى وقد تطلب الامر استخدام ٤٥٠ عراقيا و٢٥٠ فنيا من الاجانب لهذا العمل .

احصاء عام عن الصناعات في العراق

تستعد الآن مديرية الاحصاء في وزارة الاقتصاد العراقية بالمعاونة مع الخبير الفنى بشئون الاحصاء الذى استقدمته الحكومة لاجراء احصاء عام كامل عن عدد الصناعات في البلاد ومقدار انتاجها وأنواعها والمواد الأولية المستعملة فيها والمكانن المستعملة في هذه الصناعات وغير ذلك من التفاصيل الضرورية

ولما كان العراق مقبلا على نهضة صناعية أصبح من الضروري جمع مثل هذه الحقائق الاقتصادية قبل الاقدام على أى مشروع جديد .

القرارات الاخيرة لمجلس الاعمار

هذه خلاصة لبعض القرارات بمجلس الاعمار العراقى المتخذة في احدى جلساته الاخيرة .

١ - تخصيص (٨٠) ألف دينار لوزارة الاقتصاد بغية قيامها باعمال حفر الآبار الارتوازية وتجهيزها بالمكانن على ان يتم الاتفاق بينها وبين وزارة الاعمار حول تأهين التناسق بين أعمال المجلس وأعمال الوزارة .

٢ - تخصيص مبلغ (١٢٥) ألف دينار لتشديد الجسور الصغيرة والقناطر التى ترى وزارة المواصلات والاشغال ضرورة تشييدها على الطرق كافة عدا الطرق التى يقوم بأنشائها مجلس الاعمار اذ ان انشاء مثل هذه الجسور (الكبارى) تعتبر من أعمال المقاول .

٣ - تخصيص (٧٠٠) ألف دينار لانشاء الطرق الجديدة واجراء التعلية الترابية واكساء الطرق الحالية عدا الطرق الرئيسية التى يقوم بأنشائها المجلس .

٤ - ايفاد خمسين طالبا للحصول على شهادة (بي أس سي) أو (أيم اس سي) فى الفروع العلمية التى يحتاج اليها المجلس .

٥ - الاستعانة بمكتب المساعدات الفنية لتعيين اخصائى بالمياه الجوفية .

٦ - الموافقة على استخدام جيولوجى لاكمال دراسة مشروع خزان اسكى موصل .

السياسة الاقتصادية والصناعية لمصر

المشروعات التي قامت بها الحكومة والتي تزرع القيام بها
خطاب قائد الحناج جمال سالم في المؤتمر الشعبي

نورد فيما يلي البيان الخطير الذي القاه « قائد الحناج جمال سالم » مشتملا على النواحي الاقتصادية التي حققتها الثورة ، والتي سوف تحققها . وذلك في المؤتمر الشعبي الذي عقد بميدان الجمهورية مساء يوم ١٥ سبتمبر الماضي .

المشروع من ٧ مليون جنيه الى ٢٧ مليون جنيه مصري

... ومصنع السماد

واستكمالاً للاستفادة من مشروع كهربة خزان أسوان قرر العهد الحاضر تنفيذ إنشاء مصنع للسماد ينتج مالا يقل عن ٥٠٠.٠٠٠

طن من السماد الأزوتي سنوياً يسد حاجة البلاد ويغنيها عن الاستيراد ومتاعبه ويحفظ ثروتها لرعاية أبنائها



فعلنا هذا نحن أبناء الشعب دون ما ادعاء أو دعاية أو مبالغة ولكننا لم نقف عند هذا بل سرنا في الاتجاه الصحيح نحو التصنيع الواسع النطاق ويجب أن نعلم أن أية نهضة صناعية بالمعنى الصحيح لا قيام لها إلا بإنشاء الصناعة الثقيلة عنوان العزة والقوة ، ولهذا قررنا إنشاء مصنع للحديد والصلب ينتج ٢٠٠ ألف طن في العام ، لعمري أن هذا القرار لقرار تاريخي ونقطة تحول في تطور هذا البلد الاقتصادي ولن تنقضي شهور قلائل حتى يشهد أهل الوادي تنفيذ هذا المشروع الضخم الذي سيستغل ثروة دفيئة لم تر النور منذ فجر التاريخ

مشروع زراعة البنجر

اننا لانحب ان نتكلم كثيرا ولكننا نفضل ان ندع أعمالنا تتحدث عن نفسها وعن مدى حرص هذا العهد الذي هو وليد ارادتك على ما فيه رفاهيتكم .. وتوفيرا للسكر الذي نستورد منه حوالي ١٠٠.٠٠٠ طن سنوياً قيمتها حوالي ٤ مليون جنيه وافقت الحكومة على بيع مساحة ٣٠.٠٠٠ فدان من الاراضي البور التي لم تزرع من قبل لزراعة البنجر وإنشاء مصنع للسكر من البنجر انتاجه ٥٠.٠٠٠ طن تزداد الى ١٠٠.٠٠٠ طن في مرحلته الأخيرة

لم تلها أعباء السياسة الخارجية ومشاكلنا الدولية عن سياستنا الداخلية ، فالاصل في السياسة الداخلية رسم الخطط التفصيلية للنهوض بإنتاج البلاد من مختلف النواحي ، حتى يتيسر للفرد وسائل العمل والعيش وللحكومة القدرة على تدبير المرافق والخدمات الاجتماعية لكافة المواطنين

هبوط نصيب الفرد

ولقد وجدنا حينما حملنا المسؤولية ان انتاج البلاد لا يتكافأ وعدد المواطنين الحاليين والدليل على ذلك ان مساحة المحاصيل سنة ١٩٠٠ كانت ٧ مليون فدان تقريباً مقابل حوالي ١٠ مليون نسمة وبعد ٥٢ عاماً بلغت مساحة المحاصيل نحو ٩ مليون فدان مقابل ٢٢ مليون نسمة فكان الزيادة في مساحة المحاصيل عبارة عن ٢ مليون فدان فقط بينما الزيادة في السكان ١٢ مليون وبهذا هبط مستوى نصيب الفرد الى أقل من نصف فدان من المحاصيل في حين انه كان من الواجب ان تبلغ مساحة المحاصيل حوالي ١٥ مليون فدان لكي يتعادل مستوى نصيب الفرد مع ما كان عليه منذ ٥٠ سنة

سبب انخفاض مستوى المعيشة

فاذا علمنا ان الزراعة ظلت أساس الاقتصاد القومي وأهم مصدر ليراداته الأولية لان إيرادات الصناعة لازالت قليلة . نجد ان الانتاج الحالي لا يكفي الا لاغائة ١٢ مليون نسمة على مستوى عام ١٩٠٠ وهذا هو السبب في انتشار الفقر وانخفاض مستوى المعيشة عامة في بلادنا

ولذلك كان من واجبا العمل على زيادة الانتاج حتى يواجه المطالب الحالية للسكان والزيادة المنتظرة في السنوات القادمة وللخروج من هذه المشكلة الخطيرة بدأنا فعلاً في تنفيذ كثير من المشروعات التي ستظهر نتائجها في بحر السنوات القليلة القادمة بأذن الله بعد ان استوفينا دراستها من كل نواحيها ودبرنا الاموال اللازمة لتنفيذها وذلك بالرغم من حالة الافلاس التي ورثناها من حكومات العهد البائد

مشروع كهربة خزان أسوان

فكان من باكورة أعمال هذا العهد ان قرر ونفذ - مشروع كهربة خزان أسوان ، وبدأ العمل فعلاً أيها المواطنون من اشهر وهناك ٥ آلاف عامل يعملون فيه - ذلك المشروع الذي ظل حبراً على ورق تتقاذفه الالهواء الحزبية والافراض الشخصية والمصالح الذاتية من مصرية واستعمارية لمدة تزيد على عشرين عاماً فلو ان حكام البلاد في تلك العهود البائسة كانوا مخلصين أو جادين ونفذوا ذلك المشروع في حينه لما ضاع علينا نحن الشعب الفقير مئات الملايين من الجنيهات التي خرجت من بلادنا ثمناً للسماد والحبوب والحديد في تلك السنوات الطويلة ولما استجديناها خلال سنين الحرب واكثر من هذا فقد تسبب هؤلاء السماسرة بذلك التأخير في رفع تكاليف هذا

إنشاء مصانع للمنتخفات الزراعية

واستغلالاً للمخلفات الزراعية مثل قش الارز وحطب القطن ومصاصة القصب واستيفاء لحاجة البلاد من ورق الطباعة والكتابة والصحف الذي نستورد منه بحوالي ٣٥ مليون جنيه سنوياً تقرر تأليف شركة مصرية لإنشاء مصنع ينتج ٣٥٠.٠٠٠ طن من تلك الاصناف وسيبت نهائياً في العروض المقدمة من مختلف الشركات قبل نهاية هذا العام

مصنع قطع غيار السيارات

وتحقيقاً لسياسة العهد الجديد في الاكتفاء الذاتي واتخاذ الحيلة للاحداث الدولية تقرر إنشاء مصانع ثلاثة لصنع الاطارات وقطع الغيار للسيارات والبطاريات ويجري الآن فحص العروض الخاصة بهذه المصانع وقيام هذه الصناعات الثلاث توفر للبلاد سنوياً مالا يقل عن ٣ مليون جنيه من العملات الأجنبية

استغلال المصانع الحربية

وكان من نتيجة سياسة الارتجال التي اتبعتها حكومات العهد البائد ان بدى في إنشاء المصانع الحربية على غير خطة مرسومة فأضاعت ملايين من الجنيهات ما بين تنفيذ معطل ورأس مال محبوس من اموال هذا الشعب الفقير ومن هنا كان لزاماً علينا أن نضع خطة متناسقة متكاملة مكنتنا من سرعة استغلال هذه المصانع الحربية على أحسن وجه يحقق المصلحة العامة وتصل بنا الى الغايات التي نستهدفها بأقل التكاليف

تشجيع الصناعات بالاعفاءات من الضرائب

وقد ترتب على سياسة العهد الجديد من خلق الجو المناسب لتشجيع قيام الصناعات بمختلف التشريعات والقوانين مثل الاعفاء من ضرائب الارباح التجارية والصناعية للشركات الجديدة لمدة ٧ سنوات وتدعيم البنك الصناعي أن دب النشاط في الصناعات الجديدة والقديمة فأشيع مصنع للكبالات يوفر على البلاد مليون جنيه سنوياً يبدأ انتاجه في شهر يناير من العام الجديد وتقوم شركة كفر الدوار بتوسيع مصانعها بمقدار نصف طاقتها الحالية كما ان البرنامج الذي تنفذه شركة الحرير الصناعي الآن سيؤدي الى سد حاجة البلاد من الحرير الصناعي في نهاية سنة ١٩٥٥ وتعمل مصانع سماد الفوسفات على زيادة انتاجها من ١١٠.٠٠٠ طن في السنة الى ٢٠٠.٠٠٠ طن في نهاية سنة ١٩٥٤

النهوض بصناعة الجوت

واصبح في حكم المقرر تنفيذ مشروع لدعم صناعة الجوت المصرية بحيث يصل انتاجها السنوي الى ٢٠.٠٠٠ طن في نهاية السنوات القليلة القادمة وبذلك لانصبح في حاجة الى الاستيراد الكبير الذي يكلفنا ٤ مليون جنيه سنوياً

الاهتمام بالثروة المعدنية

وندعينا لسياسة التصنيع كان لابد من الاهتمام بالكشف عن الثروة المعدنية من حيث مقاديرها ومناطقها بطريقة عملية منظمة ولهذا رصد في ميزانية مصلحة المناجم والمحاجر مبلغ ١٢٥.٠٠٠ جنيه للقيام بالابحاث المتصلة بهذا

الفردي وهو أمر لم تعرفه هذه الصلحة من قبل وسيبدأ العمل في ١٥ من الشهر القادم ونشجعاً للنقيب عن المعادن واستغلالها سدر في مارس من العام الحالي قانون المناجم والمحاجر الذي ظلت الحكومات السابقة تماطل في إصداره منذ عام ١٩٤٨

نقل المازوت الى القاهرة

وتوفيرا للوقود الرخيص اللازم للصناعات قد رصدت الحكومة مبلغ ٢ مليون جنيهه لإنشاء خط أنابيب لنقل المازوت من السويس الى القاهرة وبذلك توفر مبلغ ٦٠ جنيها في الطن الواحد من المازوت . كما رصدت الحكومة المبالغ اللازمة لتوسيع معمل البترول الاميرى لترتفع كفاءته من ٣٠٠ الف طن الى ٣٠٠.٠٠٠ طن سنويا وأنشأت له مجلس ادارة مستقلا حتى يبعد عن الروتين الحكومي وكان اصدار قانون المناجم والمحاجر مشجعا للشركات على الاقبال على استغلال حقول جديدة في وادي فيران وغيرها واجراء ابحاث بة ولية جديدة في الصحراء الشرقية والغربية

التوازن الاقتصادي

ان هذه المشروعات التي قرر العهد الحاضر تنفيذها على هذا النطاق الواسع ولما يمس على قيامه غير عام واحد وبالرغم من تعدد مسؤولياته لتلقى ضوءا واضحا على سياسته القائمة على التصنيع لانه يرى أن الاقتصاد المتوازن يجب ان يستند الى دعائم الانتاج الصناعي والانتاج الزراعي

تنمية الانتاج الزراعي

ومع هذا الاهتمام بالنشاط الصناعي المشعب حرصت حكومة الثورة على تنمية الانتاج الزراعي خلال السنوات القلائل القادمة وذلك عن طريق زيادة المساحة المنزرعة في حدود مياه التخزين الحالية بالوادي واستغلال المياه الجوفية بالواحات ومياه الامطار بالساحل الشمالي وذلك الى جانب العمل على زيادة محصول الفدان الواحد ولذلك بدأ تنفيذ التوسع الزراعي بالوجهين القبلي والبحري والواحات ويتضمن استصلاح أكثر من ٢٥٠ الف فدان .

تحسين وسائل الصرف

ولما كان توسيع الرقعة المنزرعة بصورة أكبر من هذا رهينا بتنفيذ مشروعات تخزين المياه الجديدة أصبح من الضروري العمل على زيادة انتاجية المساحة الحالية فبدأت الحكومة في تحسين وسائل الصرف بمنطقة مساحتها ٢٠٧ الف فدان بمديرية المنوفية فضلا عن التوسع في سياسة المصارف المفطاة في مساحة قدرها ٣٠ الف فدان أخرى وعلاوة على ذلك فقد بدأنا تنفيذ مشروعات لها أهميتها في زيادة وصيانة الانتاج الزراعي وذلك بتعميم تقاوى القمح المنتقا مما سيؤدي الى زيادة محصول القمح بنحو مليوني اردب في السنة يوفر على البلاد مبلغ عشرة ملايين من الجنيهات سنويا على الأقل ومشروع الذرة الهجين الذي سيزيد غلة الفدان الواحد بحوالى الربع

تنظيم مقاومة الآفات

ولما كانت البلاد تضرر سنويا حوالى ٣٠ مليون جنيه من جراء الآفات الزراعية وسوء أساليب تخزين الحبوب ونقلها فقد بدى في تنفيذ نظام لمقاومة الآفات بصورة مستمرة وعلى نطاق واسع كما تقرر انشاء سومعتين لتخزين الحبوب احدهما بالقاهرة وسعتها ٤٠ الف طن والاخرى بالاسكندرية وسعتها ٣٠ الف طن وتبلغ تكاليفهما أكثر من ٣ مليون جنيه .

زيادة موارد بنك التسليف

وهنا انتقل الى امر له أهميته القصوى بالنسبة الى الفلاح . لقد كان نظام التسليف الزراعي في الماضي لا يخدم الا مصالح كبار الملاك ، فلما غيرنا الاوضاع وانتقلت الملكية لصغار الزراع بفضل قانون الاصلاح الزراعي صار من المتعين على الدولة توفير المال لصغار الفلاحين من الملاك والمستأجرين بمقادير كافية وبشروط سهلة . فوضعت الحكومة سياسة جديدة بمقتضاها تزيد موارد بنك التسليف الزراعي والتعاوني الحالية كما تقرر لأول مرة في تاريخ هذا البلد منح السلف بضمان المحاصيل وسيبدأ التنفيذ من الموسم الزراعي القادم . . . وعلاوة على ذلك خفضت ائتمان الاسمدة وأعلن ذلك في الصحف

تيسير النقل

ولست بحاجة الى القول ان نجاح أية خطة لتنمية الانتاج الصناعي او الزراعي لا يمكن ان يتم على الوجه السليم الا بإنشاء شبكة من طرق النقل المختلفة لتسهيل نقل المنتجات الصناعية والزراعية وتسويقها ولهذا بدأنا فعلا مشروعا لإنشاء طرق جديدة خلال عامين يتكلف ستة ملايين من الجنيهات ولقد بدأ العمل فعلا ، ايها المواطنون ، ونحن نعمل الآن على تحسين وسائل النقل النهري وزيادة حمولة الاسطول التجارى الى الضعف

سياسة المستقبل

وان كل هذه المشروعات التي ذكرتها على سبيل المثال حدد لتنفيذها مدة أقصاها خمس سنوات ولكننا نعلم انه لا بد لنا من وضع سياسة طويلة الامد للتمشي مع الزيادة في عدد السكان والتي تقدر بحوالى ٢٥٠.٠٠٠ نسمة سنويا

وفي مقدمة عناصر هذه السياسة مشروع انشاء السد العالي جنوبى أسوان ويمكن أن ألخص مزايا هذا المشروع في النقاط التالية :

- استقرار الزراعة فتتخلص من تلك الهزات العنيفة التي تتعرض لها بسبب تسير ايراد النهر من سنة الى أخرى فستتوافر المياه بالكميات اللازمة وفي الاوقات المناسبة

- وفوق ذلك حماية البلاد من غوائل أعلى الفيضانات

- ومن توفير الماء اللازم لاستصلاح وزراعة أكثر من ٢ مليون فدان جديدة

- ثم تحويل ١/٤ مليون فدان من نظام الري الحوضي الى نظام الري المستديم - أي من زراعة واحدة في السنة الى أكثر من زراعة في السنة

- وضمان زراعة ١/٤ مليون فدان من الارز كل سنة بصورة منتظمة مستمرة وتبدو أهمية هذا الامر اذا ذكرنا اننا كنا نصدر ارزا بما يزيد قيمته على ١٤ مليون جنيه في السنة ثم هبط هذا الرثم الى لاشئ لعدم وجود الماء الكافي فاذا ماضنا مساحة كبيرة ثابتة لزراعة الارز سنويا كان معنى ذلك اننا نضمن سوقا واسعة مستقرة بالخارج والارز اليوم ولستين عدة مقبلة لا يقل أهمية عن الدولار والذهب

- وتحسين الملاحة بالنيل في جميع شهور السنة ولا يخفى عليكم أهمية ذلك في نقل المنتجات الزراعية والصناعية لاسيما في نقل المليون طن من السماد وركاز الحديد من مراكز الانتاج الى مراكز الاستهلاك

- وتحسين الملاحة بالنيل في جميع شهور السنة ولا يخفى عليكم أهمية ذلك في نقل المنتجات الزراعية والصناعية لاسيما في نقل المليون طن من السماد وركاز الحديد من مراكز الانتاج الى مراكز الاستهلاك

- زيادة الانتاج في المساحة المزروعة نتيجة لانخفاض المياه الجوفية عموما

ولكن عل وقفت مزايا مشروع السد العالي عند هذا الحد ؟

الجواب لا . بل سيوفر لنا هذا المشروع طاقة كهربائية تعادل سدس مجموع الطاقة الكهربائية المستعملة في الولايات المتحدة الأمريكية كلها وكلنا يعلم قيمة هذه القوة المحركة الرخيصة في بلد لم يثبت وجود الفحم فيه وموارده محدودة في البترول في سبيل قيام الثروة الصناعية التي تهدف اليها جميعا .

من ذلك ترون ان ذلك المشروع الضخم سيكون دعامة من دعائم الاقتصاد القومى وسيوضح لابناء هذا الوادى سبل الكسب والعيش الكريم ان شاء الله - ولهذا فقد

حشدت له حكومة العهد الحاضر الخبراء من المصريين والاجانب لانهاء دراسته من جميع النواحي الفنية والمالية في أسرع وقت ممكن مع مراعاة جميع عوامل السلامة في دراسته وأنشائه - وهنا نستطيع أن أقرر أن تحقيق هذا العمل الضخم اقرب مما يتراءى لاشد الناس تفاؤلا

مشروعات تستهدف رفاهية البلاد

كل هذه المشاريع التي قررتها حكومتكم - حكومة ثورتكم على الفساد والتطلع الى المستقبل الزاهر الباسم لنا ولاولادنا من بعدنا

وغيرها من المشروعات التي هي في دور الدراسة والتمحيص الآن انما هي وليدة التفكير العميق طبقا لاسس وخطط مرسومة متناسقة

متكاملة لتحقيق اسمى هدف تتطلع اليه . . رفاهية ابناء وادى النيل . . والله ولى التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله والله اكبر والعزة لمصر .

قانون للزيت تضعه تركيا

تعكف الحكومة التركية الآن على وضع قانون جديد للزيت يسمح للشركات الاجنبية التي لها خبرة في شؤون الزيت بأن تساعد أعمال الكشف والاستثمار في تركيا .

وقد تعاقدت الحكومة التركية مع الفقيه الامريكى ماكس بول الذى له خبرة طويلة في وضع تشريعات الزيت ، ليقوم بهذه المهمة ، وقد اجتمع في انقرة بالسيد جلال بايار رئيس الجمهورية وكبار رجال الحكومة لهذا الغرض .

وتتوقع تركيا أن يكون القانون الجديد معدا لعرضه على المجلس الوطنى الكبير (البرلمان) عند اجتماعه في اول نوفمبر المقبل لاقاراره

ومما يذكر أن تركيا سمحت أخيرا لشركات زيت اجنبية أربع بأن تقوم بأعمال البحث الجيولوجى رغبة فى الاهتمام الى منابع للزيت .

قروض جديدة للبنك الدولي



كولومبيا في ابريل سنة ١٩٥١ قرضا قدره ٦٥ مليون دولار لاصلاح الطرق ، ولكن وجد ان المشروع يتطلب نفقات تزيد كثيرا عما كان مقدرا . والقرض الاخير يستهلك في عشر سنوات بفائدة قدرها ٤ ٢/٤ %

اما نيكاراغوا فقد منحت قرضان الاول قدره ٢٥ مليون دولار لبناء شبكة من الطرق الرئيسية والثاني قدره ٥٠.٠٠٠ دولار لتوليد القوى الكهربائية . وتحتاج نيكاراغوا الى كثير من الطرق لربط اجزائها النائية . وكل من القرضين لمدة ١٠ سنوات بفائدة قدرها ٤ ٢/٤ % ، ويبدأ تسديدا اولها في ١٥ مارس ١٩٥٧ ، والثاني في ١٥ مارس ١٩٥٥ ، وكانت نيكاراغوا قد عقدت ثلاثة قروض سابقة مع البنك الدولي واصبح مجموع ديونها للبنك ٩٢ مليون دولار .

وقدم البنك قرضين الى جنوب افريقيا مجموعهما ٦٠ مليون دولار الاول لتوليد الكهرباء والثاني للسكك الحديدية والقرضان لمدة عشر سنوات بفائدة ٤ ٢/٤ %

وكان من نصيب ايسلندا قرضان جديدين بالعملات الأوروبية ، الاول قيمته توازي ١٣٥.٠٠٠ دولار بعهلات مختلفة للمساعدة في النهوض بالانتاج الزراعي وهو لمدة ٢٢ سنة بفائدة ٥ % ويبدأ دفع الاقساط في اول سبتمبر ١٩٥٨ . والقرض الثاني قدره ٢٥٢.٠٠٠ دولار منح الى بنك التنمية في ايسلندا بضمن الحكومة الايسلندية لتمويل انشاء محطة للارسال اللاسلكي . والقرض لمدة ١٢ عاما بفائدة ٤ ٢/٤ % ويبدأ دفع الاقساط في ١٥ يولية ١٩٥٤ . وبذلك يبلغ مجموع القروض التي منحت لايسلندا ٩١٤.٠٠٠ دولار .

ويلاحظ ان قروض البنك الدولي جميعا لتمويل المدفوعات بالعملات الاجنبية الناتجة عن المشروعات الرسومة ، حيث ان على الحكومات المحلية ان تكفل المصروفات الاخرى المحلية .

الاتفاقية العامة للرسوم الجمركية والتجارة يجتمع في جنيف في الوقت الحاضر ممثلو الدول الموقعة على الاتفاقية العامة للرسوم الجمركية والتجارة GATT ومن اهم المسائل المعروضة عليهم طلب انجلترا اعفائها من نصوص المادة الاولى من الاتفاق والى تقضى باستمرار سياسات التفضيل الحالية مع عدم الاضافة اليها في المستقبل .

ويرجع اصل هذا الطلب الى رغبة بريطانيا في مساعدة وتشجيع الزراعة البريطانية حتى تكفى قدرا محسوسا من الاستهلاك المحلي ، وحتى لا تتعرض لمشاكل غذائية حادة في حالة حرب قادمة ، بالاضافة الى الرغبة في حفظ التوازن بين دخل الزارعين البريطانيين وزملائهم العاملين في الصناعة . ولذلك فكرت بريطانيا في فرض ضرائب جمركية على الواردات الزراعية لحماية الانتاج المحلي ، والى هنا وبريطانيا لها حق في فرض ما تشاء من ضرائب .

ان اتفاقيات بريطانيا مع بلاد مجموعة الامم البريطانية وسياسة التفضيل الامبراطوري التي تلتزم بها تمنعها من فرض هذه الرسوم على الواردات من هذه البلاد ومن هنا ترغب بريطانيا في فرض الرسوم على الواردات الزراعية من بلاد خارج منطقة التفضيل الامبراطوري مما يعنى توسعا في هذا التفضيل على حساب الدول الاخرى . وتزعم بريطانيا ان الواردات التي ستطبق عليها الرسوم ترد معظمها من بلاد اجنبية وعلى ذلك لا يعنى

اعلان البنك الدولي ابرام عدة قروض جديدة الى شيل كولومبيا ، نيكاراغوا ، جنوب افريقيا ، ايسلندا وتركيا . وقد اشترنا الى القرض الذي منح الى تركيا في جهة اخرى ونورد هنا ملخصا قصيرا للقروض الاخرى .

بلغ القرض الى شيلي ٢٠ مليون دولار لتمويل انشاء مصنع للصناعات الكيماوية ، ومصنع للورق ومدة القرض ١٧ عاما بفائدة قدرها ٥ % تتضمن عمولة البنك . ويبدأ دفع الاقساط في ١٥ مايو ١٩٥٨ .

ومنحت حكومة كولومبيا قرضا ١٤٢٥.٠٠٠ دولار لتكملة مشروعات الطرق التي بدأ تنفيذها عام ١٩٥١ ، وكان البنك قد منح

اتجاهات نزولية في دول سرب

الحكومات لم تعد تقف موقفا سلبيا من النشاط الاقتصادي كما كان الحال قبلا ، بل انها قد اخذت على عاتقها مهمة حفظ مستوى النشاط الاقتصادي والتوظيف ، ولذلك لا يتوقع تكرار الهزة الكبيرة التي حطمت السوق في عام ١٩٢٩ ، اذ انه اذا ما استمر الاتجاه النزولي بشكل ذريع ، فان الحكومة الامريكية لا بد ان تشعر طوعا او كراهية بضغط الشعب وان تتدخل لدعم الحالة الاقتصادية . . خروج الذهب من الولايات المتحدة

تفقد الولايات المتحدة الذهب بمعدل يزيد على ١٢٥ مليون دولار شهريا منذ اوائل ديسمبر ١٩٥٢ ، وتدل حركات الذهب هذه على تحسن موقف البلاد الاجنبية بالنسبة الى المدفوعات الدلارية ، ويهمن اليوم ان نرزا الآثار الداخلية لخروج الذهب من الولايات المتحدة التي يقوم نظامها النقدي على أساس الذهب . وقد جاءت هذه الخسائر في وقت يعمل فيه مجلس محافظي الفيدرال ريزيرف على حفظ التوازن الاقتصادي القومي .

ويحدد القانون سلطة الفيدرال ريزيرف في مد النظام المصرفي بالاحتياطات النقدية اللازمة كغطاء للودائع ، ويمكن للفيدرال ريزيرف خلق هذه الاحتياطات بما لا يتجاوز أربعة أضعاف كمية الذهب في حيازته ، عاما بان بنوك الفيدرال ريزيرف تملك في الوقت الحاضر نحو ١.٠٠٠ مليون دولار من الاحتياطات غير المستعملة للارصدة الذهبية . وكل دولار من الذهب يذهب للخارج يدفع بدولار من هذه الارصدة الاحتياطية بحيث تفقد البنوك التجارية دولارا من الاحتياطات كلما خرج دولار من الذهب خارج البلاد . ولا كان كل دولار من الاحتياطي يستدخمسة أو ستة دولارات من الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية ، يظهر من ذلك تضاعف الأثر الانكماشى لخروج الذهب بهذا الحد .

ومنذ بداية العام يحاول الفيدرال ريزيرف الضغط على الاحتياطات بفرض عدم تشجيع البنوك التجارية على التوسع في الاقراض وخاصة لاغراض المضاربة وقد ساعد خروج الذهب على احكام سياسة الفيدرال ريزيرف بشكل يبدو معه انه لو لم تخرج كميات الذهب هذه من البلاد لما اضطر الفيدرال ريزيرف الى تخفيف القيود التي كان قد فرضها وخفض الاحتياطات القانونية التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها كما عمل حديثا لمساعدة الحكومة في تمويل العجز في الإيرادات العامة .

تعرض وول ستريت (بورصة الاوراق المالية في نيويورك) اخيرا لهزات نزولية عنيفة وتضاعفت كمية المبيعات اليومية حتى تجاوزت ٢ مليون دولار وسجلت الاسعار نزولا يوميا كبيرا بلغ ٣ دولار في اوراق السكك الحديدية . وقد انخفض الرقم القياسي للاوراق المالية في بورصة نيويورك الى ادنى مستوى له خلال العام . وقد اشاعت الحركة النزولية ذعرا كبيرا ، اذ يخشى اذا استمر الحال كذلك ان تحصل أزمة كبيرة تعيد للاذهان ما حدث عام ١٩٢٩ .

ومن الصعب ارجاع الاتجاه النزولي الى سبب واحد ، اذ انه في الحقيقة نتيجة اجتماع عدد من الحقائق لا تكفى احداها بمفردها لانتاج هذه الهزة ، فهناك أولا الهدنة الكورية وما يتوقعه ارباب الاعمال من هبوط في الاتفاق الحربى عقب استقرار الحالة الدولية ، بالاضافة الى التخفيضات الكبيرة التي تجريها الحكومة الامريكية لخفض مصروفاتها وموازنة ميزانيتها مالا يترك مجالا لاي عامل تضخمى في الميدان . وفي الوقت ذاته وردت تقارير عن انخفاض في حركة المباني وفي انتاج الصلب بجانب تراكم المخزون من السلع لدى التجار وخاصة السلع ذات العمر الطويل . ويبدو ايضا ان من اهم الامور هبوط دخول الزراع نتيجة المحصولات الوفيرة التي ضغطت على السوق ضغطا شديدا . . الا ان الاقتصاديين يصرون على عدم وجود ما يدعو الى الخوف من المستقبل ، وانه اذا كانت الاتجاهات التضخمية قد ضعف اثرها الا ان ذلك لا يعنى كسادا ، ويشيرون في هذا السبيل الى حجم التوظيف الذي لا يزال عاليا مما يدل على ان حجم الطلب الكلى الفعال لا يزال متماسكا . .

وقد نشرت مجلة Commercial and Financial Chronicle

في عدد ٢٧ أغسطس الماضى مقالة يسودها التشاؤم عن دراسة قام بها أحد الاقتصاديين للدورات الزمنية تدل على أن التضخم والرواج التجارى قد قربت نهايتهما ، وأن انخفاض اسعار الاوراق المالية واقع لا محالة وتوقع انخفاضا كبيرا في الاسعار في شهر سبتمبر يقرب من الانخفاض الذى حدث عام ١٩٢٩ . و اضافت ان دراسة التغيرات الدورية تدل على أن النزول في اسعار الاوراق المالية والاعمال عموما سيستمر حتى اواخر عام ١٩٥٥ ، والكساد القادم ليس مؤكدا فقط بالدورة ولكن تشير اليه العوامل الاقتصادية ويهمننا أن نعلق على هذا الكلام بأن

انشاء مجموعة الامم البريطانية من زيادة الواردات منها .

الا ان هذا الطلب يلافي اعتراضات كثيرة من الدول التي تمد بريطانيا بالمنتجات الزراعية وخاصة الدانمرك التي عدلت منذ زمن طويل انتاجها بما يلائم الاذواق البريطانية وقد صرح ممثل الدانمرك بأنه اذا كان ولا بد من اجابة بريطانيا الى طلب الاعفاء فانها يجب ان تقدم امتيازات مقابلة في نواح أخرى . كما يضيف أن بريطانيا اذا كانت صادقة في ادائها بعدم تأثر الواردات من الكومونولث بالتفضيل الجديد فقد كان الواجب أن تطلب أن يقتصر الاعفاء على انواع خاصة من الواردات تدخل ضمن هذه الفئة لا أن تطلب اعفاء عاما يطلق لها حرية العمل في كل اتجاه .

ويشترك مع الدانمرك في اعتراضاتها هذه الدول الأخرى التي تمد بريطانيا بالمواد الغذائية ومنتجات الألبان مثل هولندا . وقد سافر وزير التجارة البريطاني بنفسه على رأس الوفد البريطاني استعدادا للمعركة المنتظرة ..

ومن ضمن المسائل المعروضة في اجتماع جنيف القيود التي فرضتها الولايات المتحدة على واردات منتجات الألبان ، وكذلك الطلب المقدم من اليابان لقبولها ضمن الدول الاعضاء

خفض سعر البنك المركزي للخصم في

انجلترا وفرنسا

كان من المصادفات أن يقرر كل من بنك انجلترا وبنك فرنسا تخفيض سعر الخصم من ٤ ٪ الى ٣ ١/٢ ٪ في يوم ١٧ سبتمبر الماضي .

وكانت سوق لندن قد بدأت في الآونة الأخيرة تحسبثقل سعر البنك السائد وابتعاده عن مجريات الأعمال . وكان من المنتظر بعد تخفيف القيود على الائتمان أن يتبعها البنك بمثل هذا الخفض في سعر الخصم حتى تكمل السياسة النقدية . ويبدو أن الخفض إنما لاعداد السوق عمليات حكومية جديدة

يرجى أن تتم بتكاليف اقل ارتفاعا من السعر الذي كان سائدا قبل خفض سعر البنك . وعلى الحكومة البريطانية أن تسدد ما قيمته ٥٧٧ مليون جنيه من السندات قبل ١٤ نوفمبر القادم ، كما أن هناك ١٤٣ مليوناً أخرى من سندات الحرب تستحق في أول مارس ١٩٥٤ هذا الى ضرورة تصفية جانب من أدوات الخزانة ..

ولا شك أن انخفاض سعر البنك وما سيتبعه من انخفاض أسعار البنوك التجارية سيعنى خفض نفقات الاقتراض مما يسهل على المستثمرين الدخول في المضارم الصناعية كما يشجع على تيسير تمويل تجارة الصادرات

سداد القرض الكندي لبريطانيا

أعلنت الخزانة البريطانية اتفاق بريطانيا وكندا على سداد القرض الكندي الذي منح لبريطانيا عام ١٩٤٢ بدون فائدة ، بالكامل في عام ١٩٥٨ . وبلغ الجزء الباقي دون سداد ١٨٩ مليون دولار ستدفع منها بريطانيا ٣٩ مليون دولار فورا ، ويتبقى ١٥٠ مليون دولار تسدد على ٢٠ قسطا كل ثلاثة شهور ابتداء من أول مارس ١٩٥٤ وتنتهي في أول ديسمبر ١٩٥٨ .

وكان المبلغ الأصلي للقرض ٧٠٠ مليون دولار هي مجموع الاعتمادات التي منحت لبريطانيا في الفترة التي سبقت اتفاقية المساعدة المشتركة خلال الحرب . وكان قد

خصص لسداد جزء من القرض حصيلة بيع أو سداد السندات الكندية التي يملكها المقيمون في إنجلترا .

وقد تحررت بريطانيا من هذا الشرط الأخير وأصبح بذلك في الامكان التصريح بعمليات التحويل بين السندات المقومة بالدولارات الأمريكية أو بالعكس ، كما سيتمكن إجراء تحويلات بين الحسابات المجمدة للمقيمين في منطقة الحسابات الأمريكية وحسابات المقيمين في كندا كما لو كان الاثنان يكونان منطقة واحدة ..

فرض سويسرى لالمانيا الغربية

وقعت ألمانيا الغربية اتفاقية مع سويسرة صفت بمقتضاها القروض التي كانت سويسرة قد منحتها لألمانيا قبل عام ١٩٤٥ ، وقد حول جزء من هذه القروض السابقة الى قروض طويلة الاجل . كما نص الاتفاق على أن تمنح سويسرة ألمانيا الغربية قرضا يبلغ ٢٥ مليون دويتسمارك منها ١١٠ ملايين لصناعة الحديد الألمانية ، ١٤٠ مليوناً للسكك الحديدية . ومدة القرض عشرون عاما بفائدة ١/٢ ٪

رسم السياسة الاقتصادية لفرنسا

صدر حديثا في فرنسا قرار بتشكيل « المجلس التجاري الاعلى » لمساعدة الحكومة في اعداد وتنفيذ الاصلاحات الضرورية في نظام توزيع السلع داخل الحدود الفرنسية .

ويتكون المجلس من ٣٥ عضوا تعينهم الحكومة ، وسيكون عليهم بحث الموقف وكذلك دراسة تفاصيل تجارة فرنسا الداخلية ومدى مساهمتها في الاقتصاد القومي . وعلى المجلس أن يدرس أيضا امكانيات تحسين النظم التجارية في سبيل الصالح الاقتصادي العام وتقديم ما يراه من اقتراحات لذلك

تقدم الهند الاقتصادي

تسير الهند قدما في مضمار التقدم الاقتصادي طبقا للبرامج الواسعة التي وضعتها في هذا السبيل وكان آخرها برنامج السنوات الخمس الذي بدأ تنفيذه في النصف الأخير من عام ١٩٥١ الا أن تنفيذ البرنامج لم يتم على النحو الذي كان مقدر له وخاصة إذا قدرنا عدم توافر الاعتمادات اللازمة في بادئ الامر

وبالنسبة للانتاج الزراعي انخفض الانتاج بعد تقسيم الهند مباشرة قليلا عما كان عليه في متوسط السنوات ٢٩/١٩٣٦ الا أنه عاد فتحسن في عام ٥٣/١٩٥٢ وفاق انتاج ما قبل الحرب . وقد أعلن وزير الطعام الهندي أخيرا أن مشاكل الهند في تدبير الطعام اللازم لسكانها قد حلت ، وأن واردات الاطعمة التي كانت قد بلغت ٤ مليون طن عام ١٩٥٢ ستخفض الى مليون واحد في العام القادم وينتظر أن يكفي محصول الارز المحلي جميع الحنصص التي تلتزم بها الحكومة بمقتضى نظام البطاقات ، وبذلك لن يكون ثمة حاجة - عادة - الى مزيد من الواردات . وكان محصول القمح في الهند هذا العام والذي بلغ ٦٨ مليون طن أعلى محصول لها منذ ٤٦/١٩٤٥ ، ولن تحتاج الهند الا لاستيراد مليون طن اضافي في العام القادم

وصادف الانتاج الصناعي تقدما كبيرا خلال السنوات الست الأخيرة حتى وصل الى ارقام قياسية خلال الشهور الخمسة عشر الأخيرة . الا ان الارباح هبطت في عام ١٩٥٢

فبلغت نسبتها في صناعة المنسوجات القطنية ٤٠ ٪ مما كانت عليه عام ١٩٥٠ ، وهناك من يرى أن توسع الصناعة الهندية جاءت تحت ظروف غير ملائمة يسود فيها انخفاض أسعار البيع وارتفاع التكاليف مما ترجع اليه مسئولية انخفاض الارباح

وقد تأثر الرقم القياسي للأسعار بالانهيار الذي حدث في مارس ١٩٥٢ والذي كان نتيجة حتمية للسياسة الانكماشية التي اتبعها بنك الاحتياطي الهندي . وقد استرد الرقم بعض ما فقده بعد ذلك الا ان زيادة التكاليف في الوقت ذاته جعلت آثار ارتفاع الاسعار غير واضحة في معظم الصناعات

وفي ميدان التجارة الخارجية زادت قيمة الصادرات الى ٧٠٠٠ مليون روبية بعد أن كانت حوالي ٥٠٠٠ مليون روبية في ١٩٤٩/١٩٥٠ ، وبلغت قيمة المصنوعات المصدرة ٤٠٠٠ مليون روبية . وتجه صادرات الجوت في المقدمة يليها الشاي والاقطان . وارتفعت الواردات أيضا من ٧٠٠٠ مليون روبية في ١٩٤٩/٥٠ الى ٩٠٠٠ مليون روبية في ٥٢/١٩٥١ ، وتجه الحبوب على رأس قائمة الواردات يليها القطن الخام . وقد أصبحت الهند تستورد معظم القطن الخام الذي تستخدمه صناعاتها . وكانت المملكة المتحدة العميل الاول للهند في الفترة ما بين الحربين ، الا أنه بعد الحرب العالمية الثانية انحرفت الهند الى الولايات المتحدة فبلغت صادراتها اليها عام ٥٣/١٩٥٢ نحو ٢٠ ٪ من اجمالي الصادرات وكان ٢٩ ٪ من الواردات من الولايات المتحدة . وبالنسبة للمملكة المتحدة استمرت تجارتها تمثل ٢٢ ٪ من المجموع في الاتجاهين .

وبينما يسير التقدم في مختلف نواحي الاقتصاد القومي اذا بنفقات المعيشة تستمر في الارتفاع مما يضيق الجزء الأكبر من الرخاء الجديد اذ ارتفع الرقم القياسي لنفقات معيشة الطبقات العاملة في مدينة بومباي من ٢٣٠ في يناير الى ٣٤٦ في مايو ١٩٥٣ (١٠٠ = ١٩٢٩) وفي دلهي وصل في مايو الى ٤٣٤ وارتفع الى ٤٥٣ في يونيو

تشجيع تجارة اليابان الخارجية

أعلن وزير التجارة الخارجية الياباني عن تقديمه مشروع تجاري للعمل على توازن حسابات اليابان الدولية والاقتصاد في استعمال حيازة اليابان من العملات الأجنبية . ويشير هذا البرنامج الى اعادة تصدير البضائع الدولية الى منطقة الحسابات المفتوحة

وخاصة البلاد التي تستورد منها اليابان بكميات كبيرة ، وتشمل السلع الدولار والقطن الخام ، الصوف الخام ، فول الصويا ، وغيرها من الصادرات . وسيخصص مبلغ ٢٠ مليون دولار لاستيراد أصناف خاصة من المنطقة الدولار لهذا الغرض .

كما يقضى المشروع الجديد بمنح المصدرين الذين يزيدون صادراتهم من السلع العسيرة التصريف معاملة مفضلة عند استيراد السكر والخشب والصوف الخام وغيرها . وتشتمل هذه الصادرات الحديد والصلب والاسمدة وزيت كبد الحوت والنيانات . وسيطبق هذا النظام على ١٣ دولة وسيمنح المصدرون الى المنطقة الاسترلينية حقوقا خاصة للاستيراد من منطقة الدولار

ويقضى المشروع أيضا بإزالة جميع القيود المفروضة على تجارة اليابان مع بلاد الشرقين الأدنى والوسطى وأمريكا اللاتينية .

الاتفاق التجاري بين مصر وتركيا

وفي حالة ما اذا تعدى الرصيد المبلغ المشار اليه وجب الدفع بالدولارات الأمريكية أو بالجنيه الاسترليني أو بعملة يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

المادة السادسة - عند انتهاء العمل بهذا الاتفاق فان رصيد حساب التحصيل الوارد في الفقرة الاولى يسدد بمعرفة البلد المدين في ظرف ستة شهور وذلك بتصدير بضائع أو بدفع عملة متداولة حسب ما هو وارد في القائمة المرفقة ، وفي حالة ما اذا استجد رصيد جديد بعد مضي اربعة شهور يتفق الطرفان على طريقة السداد .

المادة السابعة - يقوم البنك المركزي للجمهورية التركية والبنك الاهلي المصري بالاتفاق معا على وضع الترتيبات الفنية اللازمة لهذا الاتفاق .

المادة الثامنة - تتم جميع المدفوعات المنصوص عليها في المادة الاولى والثانية من هذا الاتفاق طبقا للنظم والتشريعات التي تسير عليها مراقبة النقد في تركيا ومصر .

المادة التاسعة - يبدأ سريان هذا الاتفاق بعد خمسة عشر يوما من تاريخ توقيعه ويكون صالحا طول مدة سريان الاتفاق التجاري الموقع عليه بتاريخ اليوم .

جدول تحديد المدفوعات الجارية

- ١ - توريد السلع ويشمل المصاريف الثرية
- ٢ - الخدمات وتشمل المساعدات ومصاريف السفر والسياحة .
- ٣ - المصاريف المتعلقة بالملكية الادبية (حقوق الامتياز والاختراع - حقوق التأليف - العلامات المسجلة) .
- ٤ - الضرائب والفرامات والمصاريف القانونية .
- ٥ - أقساط التأمين والتعويضات الخاصة بالتأمين .
- ٦ - أجور النقل وإعادة الشحن .
- ٧ - أجور النقل البحري والجوى الخاص بالشركات المصرية والتركية .
- ٨ - المتحصلات القنصلية .
- ٩ - العمولة والسمسرة ومصاريف التمثيل
- ١٠ - مصاريف الصيانة والمعاشات .
- ١١ - الاقساط والاشتراك ومصاريف الاعلانات .
- ١٢ - جميع المدفوعات الاخرى التي يوافق عليها السلطات المختصة في كل من البلدين .

الاتفاق التجاري الموقع عليه بتاريخ اليوم ، وكذلك المصاريف المتعلقة بها والمدفوعات العادية الموضحة في القائمة المرفقة التي لصالح مصر لدى تركيا سوف تسدد قيمتها عن طريق الدفع الى البنك المركزي للجمهورية التركية الذي سيقوم بقيد هذه المبالغ في الجانب الدائن من حساب يمسك لديه بالدولارات الأمريكية باسم البنك الاهلي المصري بصفته ممثلا للحكومة المصرية علما بأن فتح هذا الحساب سوف لا يترتب عليه أية فوائد أو مصاريف .

المادة الثانية - البضائع التركية الموردة أو المعدة للتوريد الى مصر وفقا لنصوص الاتفاق التجاري الموقع عليه بتاريخ اليوم وكذلك المصاريف المتعلقة بها والمدفوعات العادية الموضحة في القائمة المرفقة سوف تسدد قيمتها بالخصم من الحساب المدين في المادة الاولى على أساس أوامر الدفع الصادرة من البنك الاهلي المصري الى البنك المركزي للجمهورية التركية .

المادة الثالثة - يقوم كل من البنك المركزي للجمهورية التركية والبنك الاهلي المصري بالإيداعات التي سيقبلها حساب المستحقين وذلك في نفس اليوم .

المادة الرابعة - تتم الايداعات والتسديدات بين مصر وتركيا على أساس العملة الرسمية في كل من البلدين .

يتم تحويل الجنيه التركي الى الدولار الأمريكي أو تحويل الدولار الأمريكي الى الجنيه التركي بمعرفة البنك المركزي للجمهورية التركية على أساس سعر الصرف الرسمي للدولار الأمريكي والجنيه التركي الذي يعلنه صندوق النقد الدولي ، وكذلك بالنسبة لتحويل الجنيهات المصرية الى دولارات أمريكية أو الدولارات الأمريكية الى جنيهات مصرية فيتم التحويل على أساس سعر الصرف الرسمي للجنيه المصري والدولار الأمريكي الذي يعلنه صندوق النقد الدولي هذا . وأما الحسابات الدائنة والمقومة بعملة دولة ثالثة فان تحويل رصيدها الى الدولار الأمريكي يتم على أساس سعر التعادل الرسمي لتلك العملة الثالثة بالنسبة للدولار الأمريكي .

المادة الخامسة - طالما أن الرصيد الدائن أو المدين للحساب المشار اليه في المادة الاولى لم يتعد ٩٠٠٠٠٠ دولار أمريكي فان المدفوعات المستحقة يتم تسديدها بدون تأخير حسب المدين في المواد السابقة بمعرفة البنك المركزي للجمهورية التركية والبنك الاهلي المصري .

رغبة في تنشيط العلاقات التجارية اتفقتا الحكومة المصرية والحكومة التركية على الاتي :
المادة الاولى - يتم التبادل التجاري بين مصر وتركيا طبقا لنظم الاستيراد والتصدير المعمول بها في كل من الدولتين .

المادة الثانية - تسوى المدفوعات الخاصة بالمعاملات التجارية التي تتم طبقا لاحكام الاتفاق الحالي حسب اشتراطات اتفاق الدفع المعقود في نفس التاريخ .

المادة الثالثة - يتم تسديد العمليات التجارية التي تمت قبل الاتفاق الحالي طبقا للنظم المعمول بها في كل من الدولتين أثناء الموافقة عليها من السلطات المختصة .

المادة الرابعة - العمليات التي ووفق عليها من الجهات المختصة لكل من الدولتين أثناء سريان هذا الاتفاق والتي لم تتم قبل انتهائه يتم تسديدها طبقا لشروط الاتفاق الحاضر .

المادة الخامسة - البضائع التي تصدر من أي طرف الى الطرف الآخر بعد دخول هذا الاتفاق في دور التنفيذ يكون لكل طرف الحق في طلب التراخيص طبقا للانموذج المرافق مع هذا والممنوح من السلطات المختصة من البلد المصدرة .

المادة السادسة - لا يجوز لاي من الطرفين المتعاقدين القيام بإعادة تصدير السلع الى بلد ثالث الا بعد الحصول على موافقة سابقة من السلطات المختصة في الدولتين .

المادة السابعة - اتفق الطرفان المتعاقدان على انشاء لجنة مختلطة تجتمع بناء على طلب أي منهما ، وذلك للعمل على ضمان حسن سير الاتفاق وعلى حل الصعوبات التي تعترضه عند تطبيق الاتفاق التجاري واتفاق الدفع .

المادة الثامنة - يبدأ سريان الاتفاق بعد خمسة عشر يوما من تاريخ توقيعه ويسرى لمدة سنة ويمكن انتهاء العمل به بشرط تقديم اخطار بذلك قبل تاريخ انتهاء الاتفاق بشهرين وفي حالة عدم الاخطار يعتبر الاتفاق مجدد لمدة سنة أخرى .

رغبة في تنظيم حركة المدفوعات الخاصة بالبضائع المتبادلة بين كل من الدولة المصرية وتركيا وكذلك بالنسبة للمدفوعات الجارية المبينة بالقائمة الملحقة اتفقت الحكومة المصرية والحكومة التركية على الاتي :

المادة الاولى - البضائع المصرية المستوردة أو المعدة للتوريد الى تركيا وفقا لنصوص

(١٩٤٨ = ١٠٠)

أسعار الجملة في بعض دول العالم

تركيا	النمسا	بلجيكا	الدانمرك	فرنسا	ألمانيا	اليونان	أيرلندا	إيطاليا	هولندا	النرويج	السويد
٢١	٣١	٢٦	٤٤	٦	٦٣	٤٤	٤٣	٢	٣٦	٥٥	٥٢
١٠٣	٢٢٨	١٢١	١٤٧	١٥٥	١٥٩	١٤٩	١٢٢	١٠٣	١٤٣	١٤٠	١٤٠
٩٠٤	٢٥٣	١١٤	١٤٣	١٦٣	١٦٥	١٤٩	١٢٩	٩٧	١٤٠	١٥٢	١٠٤
١٠٨	٢٣٤	١٠٦	١٣٥	١٥٧	١٦٠	١٦٦	١٣٠	٩٦	١٣٥	١٥٢	١٤٠
١٠٦	٢٤٢	١٠٦	١٣٥	١٥٥	١٥٩	١٨٠	—	٩٧	١٣٤	١٥٢	١٤٠
—	٢٣٩	١٠٦	١٣٤	—	—	١٨٥	—	—	—	١٥٢	١٣٩

(١٩٤٨ = ١٠٠)

تكاليف المعيشة في بعض دول العالم

تركيا	السويد	النرويج	هولندا	فرنسا	ألمانيا	اليونان	أيرلندا	إيطاليا	النمسا	بلجيكا	الدانمرك
٢٩	٦١	٦٣	٤٩	٦	٦٤	٤٩	٥٥	٢	٣١	٢٧	٦٠
١٠٣	١٢٠	١٢٢	١٢٨	١٣٠	١٠٨	١٣٩	١١٠	١١٠	١٨٥	١٠٥	١١٩
١٠٩	١٢٩	١٣٣	١٢٨	١٤٥	١١٠	١٤٦	١١٩	١١٤	٢٦٧	١٠٦	١٢٣
١١٢	١٣٠	١٣٥	١٢٩	١٤٦	١٠٨	١٥٢	١٢٧	١١٨	١٩٦	١٠٥	—
—	١٣٠	١٣٥	١٢٩	١٤٥	١٠٨	١٥٩	—	١١٨	١٩٧	١٠٥	—
—	—	١٣٥	—	١٤٤	١٠٨	—	—	—	١٩٧	١٠٥	١٢٣

سويسرا بلد السلام الاجتماعي

ايح في خلال هذا الصيف ان ازور بعض البلدان الاوروبية وان التقى برجال الصناعة والاقتصاد فيها . مما هيا لي ان اكون فكرة طيبة عن الاحوال الاقتصادية في كل منها .

فبينما كانت فرنسا صريعة الاضراب العام الذي شل المرافق الحيوية ثلاثة اسابيع كاملة . وبينما تحمل أوروبا الغربية اوزار الحرب العالمية الأخيرة ، فترزح تحت اعباء اقتصادية ثقال . تستمتع سويسرا باستقرار اقتصادي لا ضريب له ، وتنفشو فيها السلامة الاجتماعية بأجل مظاهرها وأبهى معانيها . فلا تعرف صناعاتها صراعا بين العمال وأصحاب الاعمال ، ولا تتطور الخلافات التي نادرا ما تنشأ في مجال الصناعة ، الى حرب سافرة بين فريق وفريق .

فسويسرا تتميز اذن على معظم دول العالم من حيث هذه السلامة الاجتماعية ، على الرغم من ان دول العالم الاخرى لا تكاد تعرف هدنة بين حروب طبقات المجتمع . فمستوى المراتب في سويسرا هو اعلی مستوى في أوروبا كلها ، ولكن سبب ذلك هو ارتفاع منسوب الحياة ، وهذا بدوره مرتبط اشد ارتباط بنفقات الانتاج الزراعي وبالموقع الجغرافي غير الملائم . ومن ناحية أخرى فان اعتماد سويسرا على تجارة الصادرات ، يؤكد لجميع ابنائها الاهتداء الى عمل ويجعل لها صلات تجارية بنحو ثلث دول العالم .

ويعزى التوازن الاجتماعي في سويسرا الى ثلاثة عوامل هي : أولا - طبيعة السويسري الخاصة التي تولى عليه ان يتجنب بقدر الامكان حل المشكلات حلا فيه عنف وتطرف . ثانيا - العلاقة التقليدية الطيبة بين العامل وصاحب العمل . واخيرا - وضع قاعدة ناجحة للمواثمة الدائمة بين مراتب كل فئة من فئات العمال ، مع مراعاة حالة كل عامل على حدة .

وتتأدع سويسرا في جميع تصرفاتها بالقناعة ، فهي تؤثر المناهج المألوفة الناجحة - ولو كانت قليلة الثمرة نسبيا - على المناهج العريضة التي قد تكون كثيرة الثمر ، ولكن دونها مخاطر وعقبات . ولعل هذا هو السبب الذي يجعل اصحاب العمل والعمال يسرعون الى تسوية منازعاتهم دون ان تستفحل وتتفاقم ، ولهذا لا نجد في سويسرا مطالبة برفع الاجور كما هو الشأن في غيرها من بلدان أوروبا .

ومما يعزز دعائم السلامة الاجتماعية في سويسرا اعتمادها على الصناعة واصابتها في هذا المضمار نجاحا يكاد يدرج في عداد المعجزات في خلال الأربعين سنة الأخيرة . فقد كانت سويسرا الى ما قبل الحرب العالمية الاولى دولة فقيرة محدودة الموارد

صحيح ان ارقام الميزانيات للحكومة السويسرية تعرض مدى التقدم الصناعي في البلاد ولكن هذه الارقام الخافة الصامتة لا تفيده شيئا في معرفة كيف تطورت العقلية السويسرية ولا سيما في ما يتصل بمقاربة النشاط الاقتصادي فالعلاقة بين العامل وصاحب العمل ليست علاقة بين مسود وسيده ، بل بين ابن وابيه . وقد كان هذا طابع هذه العلاقة منذ عرفت الصناعة في هذا القطر الصغير المحايد . والاتصال المباشر بين صاحب العمل وعماله هو حقيقة حية تظهر بوجه خاص في المصانع الصغيرة .

والعمال السويسريون يعرفون جيدا المعرفة ان الانتاج السويسري ينبغي ان يفوق ما يماثله من البضائع الاجنبية حتى يكتب له السباق في حلبة المنافسة الدولية ، كما ينبغي ان يكون أقل نفقة في الانتاج من غيره ليستنى له ان يغالب المنافسة الاجنبية التي تعترضه . ومن ثم يكف العمال السويسريين عن المطالبة برفع مرتباتهم ، خشية ان يؤدي هذا الاجراء الى ارتفاع مماثل في نفقة الانتاج تبور معه الصناعة السويسرية في اسواق العالم .

ومن ناحية أخرى يعرف أصحاب المصانع السويسرية ان جودة الانتاج تعتمد في المقام الاول على حالة القناعة النفسية التي يتسم بها العمال السويسريون ، وهم لذلك يعملون على استرضائهم بوسائل المراضاة المختلفة .

وتتميز دور الصناعة السويسرية بصفة قل ان تجد لها نظيرا في غيرها من دور الصناعة فصاحب العمل والعمال على السواء يتبارون في الحرص على المنشأة مباراة تدعو الى الاعجاب حقيقة . فاذا شجر بينهما خلاف ، كان العمال احرص على مصلحة المنشأة من صاحب العمل ، وفي ظلال هذا الحرص يتم تسوية الخلاف في جو من المودة الصافية . ولذلك يتجنب العمال كلما من شأنه وقف الانتاج لان ذلك يؤثر آخر الامر في كيان مورد رزقهم ، ويتجنب صاحب العمل ان يوصد ابواب مصنعه حرصا على السمعة التي احرزها في مضمار الاقتصاد .

اما فيما يتعلق بالمراتب التي تدفع للعمال ، فانها تتقرر وقولا ما يسديده كل عامل من خدمات للمنشأة ، وتعديل هذه المراتب كلما زادت خدمات العامل للمؤسسة التي يعمل فيها . ولهذا لا معدى لكل عامل عن ان يجتاز فترة اختبار واستكشاف لمعرفة مكانه الحقيقي به في المصنع . ومتى استقر العامل في موضعه الملائم ، صار زاهدا في هجر عمله ، حتى وان دبت بينه وبين صاحب العمل شقاق ما .

والمراتب في سويسرا لا تنقيد بقاعدة ثابتة لا تتغير . ونقابات العمال لا تحدد مراتب ولا حدود قصوى للمراتب في هذه البلاد ، لاى فئة من فئات العمل الثلاث : غير الحاذقين ، والحاذقين ، والاختصاصيين الفنيين . ولا تتدخل النقابات لتسوية المشكلات العمالية . والامر الوحيد الذي تقرره نقابات العمال هو الحد الأدنى لاجور العمال غير الحاذقين ، بحيث يكفي هذا الاجر لتمكين العامل من ان يعيش عيشة انسانية محترمة . وسائر المراتب تحدد لكل عامل طبقا لعقد خاص يبرم عندما يقبل العامل العمل في مصنع من المصانع . وهذه العقود مظافة بحيث تسمح بزيادة مراتب العمال كلما ارتقوا في مدارج الصناعة ، وفي وسعهم ان يلجأوا بشكاواهم اما الى صاحب العمل او الى اتحادات نقابات العمال . وتقوم الاتحادات بدراسة حالة كل عامل ، فاذا تبينت صواب رايه ، ناصرته لدى صاحب العمل .

واذا تبين اتحاد نقابات العمال ان العمال في صناعة ما لا ينالون ما هم اهل له من مراتب ثم نجح في التدخل لرفع اجورهم ، فانه يسعى لرفع اجور جميع العمال الذين يعملون في صناعات أخرى مماثلة ، حتى يتم التساوي

الاجتماعي بين ذوى المؤهلات الواحدة وذوى الانتاج المتماثل . ولذلك ينعم العامل السويسري في بحبوحة من الرضا مطمئنا الى ان صاحب العمل يرعاه كما يرعاه الاب ، وانقسا من ان النقابات التي هو عضو فيها تذود عن حقوقه اذا اعتراها ضيم ، هريصا على ان لا يقف دولا ب الصناعة حتى لا يتأثر الانتاج القومي فتتأثر تبعاً لذلك موارد دخل البلاد ، مدركا ان سوق سويسرا هي سوق في الخارج لا في الداخل . فلا بد من الاجادة في الصناعة حتى تغزو المنتجات السويسرية اسواق العالم .

وهكذا استطاع العامل السويسري ان يوفق بين مصالحه هو ، ومصالح صاحب العمل الذي يعمل عنده ، ومصالح الدولة التي هو واحد من مواطنيها ، وان يرسى بيده دعامة من دعائم السلامة الاجتماعية في دولة اوروبية فريدة في حيادها ، قوية على صغر مساحتها ونابها عن البحار .

م . ك . بولاد

~~~~~

## الأوراق المالية

في النصف الثاني من شهر سبتمبر ١٩٥٣ في خلال النصف الثاني من شهر سبتمبر اسمت السوق بنشاط يميل الى التحفظ ومما ساعد على اشاعة الثقة بين النفوس ذلك الخطاب الذي القاه قائد الجناح جمال سالم في الاجتماع الشعبي لهيئة التحرير عن المشروعات الاقتصادية التي يضطلع بها العهد الجديد ، فدبت في المجال الاقتصادي والمالي حياة جديدة .

وقد بسط هذا البيان - كما يتضح في مكان آخر من هذا العدد - الجهود الخالصة التي تبذل لتحسين الانتاج الزراعي والصناعي في مصر بفضل المشروعات التي سيتم انجازها في خلال بضع سنين وابرزها مشروع توليد الكهرباء من خزان اسوان ، حيث يعمل خمسة آلاف من العمال والمستخدمين والفنيين بعد ان بقى حبرا على ورق قرابة عشرين عاما ومن شأن هذا المشروع وغيره من المشروعات المعدة ، ان تزيد الانتاج المصري زيادة تذكر .

وتميل السوق الى ترقب الاحداث ، ولا سيما ما يتصل منها بالسياسة ، ويغلب على السوق طابع الانتظار والترقب . أما فيما يتعلق بالتعامل في البورصة ، فقد سجلت الاسعار التالية :

القرض الوطني ١/٤ ٢ ٪ - ٩٩٤٠ مقابل ١٠٠٠٠ قبل خمسة عشر يوما . وبنك مصر ٢١٩٠ بزيادة ٤٦ بنطا والبنك الاهلي ٣١١٠ مقابل ٣٠٦٠ وبقى البنك العقاري المصري بدون تغيير أي ١٣٥٠ وشركة مصر للفزل والنسيج ١٤٠٠ وشركة الفزل الاهلية ١٢٠٠ بدون تغيير تقريبا . واسهم الملح والصدود نقصت الى ١٦٠ ثم ارتفعت الى ١٦٦ بنقص ١٥ بنطا عن الاسبوعين الماضيين . والمكابس والايديع ١٣٩٠ بدون تغيير تقريبا

ونشطت قراطيس الاراضى نوعا ما ، فطلبت اسهم وادى كوم امبو ب ٢٨٠ مقابل ٢٨٤ ولم تتغير اسهم الشيخ فضل عن ٤٢٠



# صناعة المأكولات والأغذية

## الزيتون - الزيتون - البلح - المكسرات

### الزيتون والزيت

ليست هذه صناعة جديدة على مصر ، بل هي من أقدم الصناعات الصغرى . بل والكبرى أيضا . فلقد عرف الفراعنة عصر الزيتون لاستخراج الزيت واستخدامه في غذائهم ، وفي أمورهم الطبية أيضا .

وتنتشر صناعة مستخرجات الزيتون في المناطق التي تكثر فيها زراعته .

**ففي الصحراء الغربية تنتشر زراعة الزيتون** من النوع ( الشملاني ) وهو النوع الغني بالزيت حيث تبلغ نسبة الزيت فيه ما بين ٢٧ ٪ / ٣٢ ٪ وهناك نوع آخر وهو ( الزيتون الحامض ) الخاص بالتمليح . وأهم مناطق هذه الصناعة ( عصر زيت الزيتون ) في مزرعة وزارة الزراعة ببرج العرب ، وتقوم المزرعة بعملية عصر الزيتون للأهالي مقابل اقتسام ١٥ ٪ من الانتاج . وينتج هذا القسم حوالي ٧٠ الى ٨٠ طن في السنة يبلغ ثمنها حوالي ٢٧ ألف جنيه كما يوجد في واحة سيوة حوالي ٣٠٠ ألف

شجرة زيتون ويبلغ دخل الواحة منها حوالي ٣٣٧٠٠٠ جنيه في السنة . ومن أصناف الزيتون الشهيرة في واحة سيوة ما هو خاص ( بالتخليل ) و ( التملح ) مثل ( النوع الحامض ) . ومنه ( المزدوج الغرض ) وهو خاص ( بالتخليل ) وباستخراج الزيت منه ، مثل ( الطيقن ) ونسبة الزيت به من ١٦ الى ١٨ ٪ ، والنوع ( المراتي ) ونسبة الزيت به من ١٨ الى ٢٠ في المائة ، ومنه ما هو خاص بالزيت فقط ، مثل ( الزيتون الملوكي ) وتبلغ نسبة الزيت به من ٢٠ الى ٢٢ ٪ ، أما أعلى أنواع الزيتون نسبة في الزيت في واحة سيوة فهو ( الشملاني ) وتبلغ نسبة الزيت به كما سبق ان ذكرنا من ٢٧ الى ٣٢ ٪

ويتبع الاهالي في سيوة احدى طريقتين لعصر الزيتون .. أولهما الطريقة البلدية وهي التي تستخدمها المعاصر البلدية ، فالمكبس من الخشب والعبوات التي يوضع فيها الزيتون لهرسه مصنوعة من الصوف .. ولكن الزيت المستخرج بهذه الطريقة يحتاج لعمليات تنظيف وترشيح وتنقية نظرا لعدم نقاوته .

أما الطريقة الأخرى المستخدمة هناك فهي طريقة وزارة الزراعة وفيها يستعمل مكبس من الحديد بدلا من المكبس الخشب ، والزيت الناتج من العصر يوضع في براميل ويرش عليه ماء لأذابة المواد الحامضة التي به فيرسب الماء الى القاع محملا بالمواد الغريبة ، ويطفو الزيت على السطح . ثم ينقل الزيت بعد ذلك ليرشح خلال قماش من الكستور .

وهناك صناعة أخرى يقوم بها الاهالي في واحة سيوة وهي ( صناعة تخليل الزيتون ) ولا يخلو منزل سيوى من تخليل سنة كاملة من الزيتون المخلل أي ما يكفي المنزل الاثنى عشر شهرا . وطريقة صناعة الزيتون المخلل هناك

هي ان يوضع الزيتون في صفائح ويوضع عليها ١٠ ٪ من وزنه ملح ، ثم يقلب الزيتون بالملح يوميا لمدة ١٥ يوما ، ثم يقلب كل يومين لمدة ١٥ يوما أخرى ، ثم يقلب كل ٤ أيام لمدة ١٥ يوما ثالثة ، ثم يقلب كل أسبوع لمدة ١٥ يوما رابعة .

استجابت الوزارة لما نادينا به من قبل في العدد ٥٦ من أهمية إقامة معارض ومؤتمرات للصناعات الريفية ( الصغرى ) . فقد طالعنا الصحف باهتمام «مصلحة الفلاح» هذه الايام بالاستعداد للمعرض والمؤتمر اللذين سيقعان في شهر ديسمبر المقبل وذلك لعرض نماذج من الصناعات الريفية ومنتجات التدريب الصناعي والمراكز الاجتماعية ، وذلك بعد ان تبينت المصلحة أهمية هذا المعرض في ايجاد روح التنافس الشريف بين المراكز المختلفة ، وتصريف هذه المنتجات التي تقوم بانتاجها مشاغل المراكز وجمعيات الاصلاح الريفى ، ولما لهذا من اثر في العناية الحسنة التي تجنيها المراكز والجمعيات من وراء هذه المعارض حيث يعرض اهالي القرى صناعاتهم على تجار المدن .

وسيعرض في المعرض القادم : النسيج والبطاطين ، والسجاد ، والاكمامة ، ومنتجات النخيل ، واشغال الابرة ، والتريكو . وسيقام المعرض بأرض ( نادى المعامين ) بالجزيرة لمدة سبعة ايام .

وقد رأى الدكتور عباس عمار وزير الشؤون الاجتماعية ان هذا لا يكفي ، وانه يازم لاجتماع اكبر فائدة ممكنة ان يقام مؤتمر في نفس الوقت يدعى اليه المشتغون بالمسائل الاجتماعية وشؤون القرية وذلك لدراسة الناحية الصناعية ودورها في الانتاج الريفى ، ورفع المستوى الاقتصادي للقرية ، ووضع اسس سليمة لاقامة هذه الصناعات مما يهيئ فيما بعد لاقامة برنامج شامل للتصنيع الريفى .

وبعد ذلك تفتح الصفائح ( أي بعد شهرين ) . وينقع الزيتون في ماء لمدة ١٨ ساعة ويعرض بعدها للجو في ( غرابيل ) ثم يعبأ في صفائح ويوضع معه مخلوط من زيت الزيتون والزيت الفرنساوى ليكسبه نكهة لذيدة مقبولة .

وهكذا تنتشر صناعة عصر الزيتون أو تخليله في المنازل وهي بحق صناعة صغرى . ومما تجدر الإشارة اليه أن هذه الصناعة يقوم بها النسوة غالبا ، سواء بعصر الزيتون للاستهلاك المنزلى ، أو بتخليله . ولا يخلو الامر من أن تستخدم المواشى فى المعاصر الكبيرة في إدارة طواحين الزيتون بدلا من الانسان

وننصح بضرورة مواءمة الارشاد الفنى للاهالي، ونذكر في هذا الصدد أهالي - بلاد سيناء - حيث يقوم هناك مصنع لعصر الزيتون (بالعضمية) حتى يستفيد الاهالي ، ويمكن تشجيع الاهالي على الاكثار من زراعة اشجار الزيتون ، كما يمكن الاستفادة من فضلات العصر حيث يمكن - عمل الكسب - وبالتالي - عمل الصابون .

صناعة البلح والموز والمكسرات والمواالح

إذا كان الفلاح في مصر يعتمد على القطن كمصدر من مصادر التمويل له لسد حاجياته، فإن البلح يعتبر المحصول الرئيسى لدى أغراب صحراء سيناء . فالأغراب في محافظة سيناء تعتبر صناعاتهم الرئيسية - تجفيف البلح - وعمل العجوة . أما - العجوة - فنعبأ في داخل أوعية مصنوعة من الخوص ، وهي على درجات حسب جودة نوع البلح . ويستهلك الاهالي هناك كمية كبيرة من البلح والعجوة ، أما النوع الجيد فيصدرونه الى مصر . وهناك نوع أكثر جودة يخلو من الرمال فيصدر الى فلسطين والمملكة العربية السعودية وشرق الاردن وإلى بعض القبائل في العراق . وقد بلغ رقم الصادر من العجوة خلال عام ١٩٥٢ رقما كبيرا جدا .

كذلك تنتشر صناعة تجفيف البلح وعمل العجوة في الواحات حيث تعبأ العجوة داخل زناجيل - شوالف - من الخوص وتصدر الى وادى النيل . كما تعبأ في علب من الخشب ملففة بورق شفاف وذلك في بلدة الراشدف بالواحات الداخلة والخارجة حيث تباع في المحلات الكبرى بالمدن .

أما في باقى الصحراء الغربية ، وخاصة في منطقة العامرية حيث ينتج حوالي ٥٠ ألف أقة بلح في المواسم يبلغ ثمنها في مناطقها حوالي ٢٠٠٠ جنيه تصل الى ٤٠٠٠ جنيه اذا ما صدرت الى وادى النيل .

وأهم أنواع البلح الموجودة في منطقة الصحراء الغربية هي : بلح « بنت عيشة » و « زغلول » و « سماني » .

أما عن واحة سيوة فيوجد بها ما يقرب من ٦٠٠٠٠٠ نخل منها ١٦٠٠٠٠ هي ( النخلة ) والباقي ( ذكورا ) او كما يسمونها ( مجهول ) لاستهلاك الحيوان . ويبلغ دخل الواحة من الباج حوالي مليون جنيه سنويا . ومن أهم أنواع هذا البلح : الصعيدى ، والرطب والغزالى ، والعريجي وهي للاستهلاك الأدمى .

وهناك اصناف أخرى تستعمل كعلف للحيوان ومن امثلتها الازرق والمبطط . ولكن يوجد نوع ذو طعم حلو جدا ويشبه السماني ، ويمتاز النخيل في واحة سيوة بقصره ، اذ يستطيع الشخص الجالس على الأرض ان يتناول الثمار بكل سهولة .

وتعتبر صناعة العجوة هي عماد الاقتصاد القومى في واحة سيوة . اذ لك تشتهر واحة سيوة بالعجوة نظرا لجودة اصناف البلح اولا وارتفاع درجة حلواته ثانيا ، ومهارة الأيدي



# نشاط مجلس الانتاج القومي

الابحاث والتعدين التي اعتمد لها مبلغ ١٠٠ ألف جنيه في ميزانية مشروعات الانتاج .  
وبيان هذه الوظائف كالاتي :

عدد ٥ درجات سادسة فنية لمساعدين جيولوجيين .

عدد ٢ درجتان سادسة فنية ( كيماء ورسام ) .

عدد ١ درجة سابعة فنية ( رسام ) .

عدد ٢ درجتان سابعة فنية ( مستخدم فني )

عدد ٢ درجتان ثامنة فنية ( مستخدم فني وخطاط ) .

عدد ٢ درجتان ثامنة كتابية .

ب - الابحاث التعدينية :  
عدد ٨ درجات سادسة فنية ( مهندسو ابحاث وجيولوجيون ) .

عدد ١ درجة سابعة كتابية ( رئيس كتبة )

عدد ٤ درجات ثامنة كتابية .

عدد ٨ درجات ثامنة فنية ( ملاحظون فنيون وللمعمل ) .

وقد قرر المجلس احالة الموضوع الى لجنتي التعدين والتمويل مجتمعين لبحثه .

٩ - قرر المجلس تأليف لجنة فنية من وزارات الزراعة والتجارة والصناعة .

والشئون البلدية والقروية ويشترك فيها البكباشي المهندس سمير حلمي والدكتور محمد حسني السعيد لدراسة موضوع تحويل القمامة الى سماد .

١٠ - بحث المجلس تقدير اللجنة التي شكلت من السادة الدكتور ابراهيم مذكور والبكباشي المهندس محمود يونس والدكتور راشد البراوي والدكتور حسني السعيد .

والقائمة قام فتحي رزق والتي عهد اليها دراسة موضوع اشرف المجلس على مديرية التحرير بعد ان ابلغ المجلس بصفة رسمية بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ اغسطس سنة ١٩٥٣ والذي قرر ان يعهد بالاشرف على اعمال مديرية التحرير الى المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي .

وقد وافق المجلس على ان يتولى بنفسه اقرار ميزانية هذا المشروع ومراجعة حساباته واعتماد لائحته التنفيذية . كما قرر ايضا ان ترفع اليه تقارير دورية عن سير العمل .

وقد قرر المجلس تكوين مجلس ادارة يشرف على اعمال مديرية التحرير ويتكون من السادة: البكباشي المهندس محمود يونس رئيسا لمجلس الادارة وعضوه المنتخب والصاغ محمد مجدي حسنين شرف الدين نائب رئيس مجلس الادارة والدكتور محمد احمد سليم والدكتور زكي حسن والدكتور محمد منير الزلاقي والدكتور محمد مهدي العزوني والسيد احمد فؤاد اعضاء .

١١ - احالة موضوع ضريبة المصادر على عوادم القطن والصعوبات القائمة امام صناعة النشا للحصول على المواد الأولية - كسر الارز والارز الى لجنة التوسع الصناعي لدراستهما

١٢ - احال المجلس مشروع استقلال منابت الاسفنج ووسائل تنمية الانتاج الحيواني و مشروع رى المرسيم الى لجنة التوسع الزراعي للدراسة .

١٣ - احال المجلس اقتراحان بانشاء ورش للسفن أحدهما الماني والاخر ايطالي الى لجنة الطرق والمواصلات ولجنة التوسع الصناعي

عقد المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي اجتماعان برئاسة الاستاذ حسين فهمي .

رئيس المجلس في ٢٥ اغسطس و١٥ سبتمبر ١٩٥٣ .

وفيها يلى اهم الموضوعات التي ناقشها المجلس والقرارات التي اتخذت بشأنها :

١ - قرر المجلس مد المدد المحددة بتقديم ابحاث انشاء صومعتين لتخزين الغلال الى اخر ديسمبر ١٩٥٣ بدلا من آخر اكتوبر ١٩٥٣ كما يقرر احالة الاستفسارات التي ترد بخصوص انشاء صومعتين الى اللجنة السابق تشكيلها لوضع مشروع الدعوة -

والتي يتكون من السادة شفيق صديقي ويحيى انجليلي والدكتور حسني السعيد وذلك لتتولى الرد على هذه الاستفسارات . على ان ترجع اللجنة الى المجلس فيما تريد الاستفسار برأيه

٢ - قرر المجلس مد المدد المحددة بتقديم عضوات انشاء مصنع للورق الى ١٢ ديسمبر ١٩٥٣ بدلا من ١٢ اكتوبر ١٩٥٣ .

٣ - ناقش المجلس تقرير لجنة التوسع عن " قيود واشتراطات بيع اراضي الحكومة البور بهدف استصلاحها " . ووافق عليه بعد ادخال بعض التعديلات على المشروع المقدم

٤ - تشكيل لجنة من السادة الدكتور ابراهيم بيومي مذكور والدكتور راشد البراوي والدكتور حسني السعيد لبحث مشروع ميزانية وادى النطرون الذي يشرف عليه المجلس

٥ - بحث المجلس الطلب المقدم من مصلحة الطرق والكباري لتدبير مبلغ ٢٠٠ ألف جنيه لتكملة الاعتماد الذي سبق ان طلبت المصلحة ادراجه في ميزانيتها عن عام ١٩٥٣ - ١٩٥٤

لميانة الطرق وقدره ٤٠٠ ألف جنيه ولم تقمده منه وزارة المالية الا ٢٠٠ ألف جنيه - للسنة المالية ١٩٥٣ - ١٩٥٤ . وقد قرر المجلس ارسال كتاب بالتوصية الى وزارة المالية والاقتصاد للعمل على تدبير باقي المبلغ - أي ال ٢٠٠ ألف جنيه - للسير في جميع اعمال صيانة الطرق .

٦ - نظر المجلس في طلب مصلحة الطرق والكباري الخاص باقامة مظلة واغطية لها بجراجها المقام بالعباسية للمحافظة على آلات الرصف التي استعارتها من وزارة الاشغال .

وقد سبق ان عرض الامر على لجنة الطرق بجلسته ٣١ اغسطس سنة ١٩٥٣ وقررت الموافقة على هذا الطلب في حدود مبلغ ٤٩٥ جنيها خصما على الاحتياطي المدرج بميزانية مشروعات تنمية الانتاج القومي - مشروعات الطرق - للسنة المالية ٥٣ - ١٩٥٤ . فوافق المجلس على ما رآته اللجنة .

٧ - بحث المجلس الطلب الذي تقدمت به مصلحة الطرق والكباري بخصوص تعيين عشرين مهندسا من بين خريجي كليات الهندسة حديثي التخرج لالمهام بالعلوم الحديثة التي تتطلبها الحالة في انشاء مشروعات الطرق التي سبق ان اقراها المجلس واعتمد لها مبلغ ستة مليون جنيه في السنتين الاولى ٥٣ - ١٩٥٤

٨ - ١٩٥٤ - ١٩٥٥ . ووافق المجلس على الكتابة الى مجلس الوزراء ووزارة المالية بطلب الموافقة على تعيين العشرين مهندسا .

٨ - نظر المجلس في الطلب المقدم له من مصلحة المناجم لشئون المعادن والاحجار لتعيين الموظفين اللازمين لتنفيذ توصيات المجلس في شأن السياسة التعدينية والخاصة باعمال

العاملة ثالثا . وتصنع العجوة بطريقتين وهما : الطريقة البلدية وفيها يعبا البلح بعد نثره مدة ٥ - ٨ أيام فيما يسمى بالنشر ( وهي مصنوعة من الخوص ) . ثم يدك البلح داخل ( الشاير ) بقطعة من الخشب المتين حتى يصير كلة واحدة ثم يعبا . والطريقة الاخرى هي الطريقة التي تباعها وزارة الزراعة حيث يفرز البلح أولا ثم يبخر ( بثاني كبريتور الكربون ) لقتل يرقات دودة البلح ، ثم ينشر في ( طوابل ) من الصاج او الخشب ثم يعاد فرز ثم يكبس في مكابس صغيرة لانتاج العجوة المكبوسة على هيئة مستطيلات بوزن ٢١/٢ رطل او اكثر . ويبلغ ثمن افة البلح في الواحة فرشين ونصف قرش للاصناف الفاخرة . بينما تباع هنا في القاهرة مثلا بثمانية قروش للافة . كما يبلغ ثمن باكو العجوة زنة رطلين هناك ٣ قروش .

وهناك صناعة اخرى غير العجوة في واحة سيوة ، وهي صناعة تجفيف البلح ، وذلك للاصناف ( الفرايحي ) و ( والفزالي ) وهما صغيرا الحجم ، شديدا الحلاوة . واما عن طريقة تجفيف البلح فهي ان تترك الثمار على النخلة ( الام ) حتى تمام الجفاف ، ثم ينشر في « المنشر » لمدة ١٥ يوما ثم يعبا في اكياس من من الخيش .

اما في مديرية الشرقية فيكثر البلح وصناعاته في قرى ومراكز فاقوس وابي حماد ... ولعل لبلدة ( القرين ) شهرة عالمية في البلح ، وما سببه من انتشار لمرض ( الكوليرا )

\*\*\*

وتوجد بعض اشجار اللوز والجوز في صحراء سيناء ولكن صناعاتها وتجارتها لاتزال في دور البداية . اما عن الموالح فيمكن الاستفادة منها بعمل شربات ومربات خاصة وان سعر الموالح في سيناء منخفض جدا حيث يبلغ سعر كل مائة ثمرة - ومن اجود الاصناف - حوالي ١٥ قرشا فقط !!

\*\*\*

ومن الصناعات الغذائية التي يجب الاهتمام بها ايضا العمل على ادخال صناعة الخل - باستعمال الفاكهة التالفة والتي تتساقط في الحدائق - وخاصة ان الاستعمال المنزلي لا يستغنى عن الخل .

كما يجب الاهتمام ايضا بصناعة ( استخراج المياه العذرية ) من الزهر حيث تنتشر حدائق الموالح ، وخاصة في قرى مركز بني سويف الفنية بالحدائق وعددها ٤٨ قرية ، وكذا قرى مركز منوف ، وخاصة في منطقة الاصلاح التجريبي حيث بها مساحة لا بأس بها من البساتين .

كما يجب العمل على نشر صناعة زيت السمسم حيث يزرع السمسم في مركز ابو المطامير مديرية البحيرة بمساحات كبيرة .

والشيء الذي يجب النظر اليه بعين الاعتبار هو ان هذه الصناعة ( صناعة الماكولات والغذية ) تحتاج اول ما تحتاج الى الايدي النظيفة ، والملابس المغسولة والادوات النقية . ونحن لو وجهنا عناية كبيرة لهذه الصناعة ، فهي فضلا عما ستعود علينا به من غذاء صحي نظيف للعامل ، والفلاح ، فانها سوف تعلم هؤلاء معنى « النظافة » و « الذوق السليم » .

كما ستسد ركنا كبيرا من اركان اقتصاديات الفلاح المصري الصبور .

احمد فريد حسن

بكالوريوس في العلوم الاقتصادية



## الاهتمام بالزراعة ضرورة لحفظ نفقات المعيشة

الى هؤلاء الذين يقولون : التصنيع ...  
التصنيع  
الى هؤلاء الذين ينادون بافضلية الصناعة في  
تنمية اقتصاديات البلاد ...  
الى هؤلاء الذين يعترضون على من ينادى  
بضرورة الاسراع في التوسع الزراعي قبل رسم  
سياسة للتصنيع ...  
الى هؤلاء ... واولئك ... ابعت اليهم  
بمقال هذا ...

\*\*\*

كتبنا في عديد ماضيين برنامجنا لسياسة  
التنمية الاقتصادية الذي يعتمد اول ما يعتمد على  
سرعة الاهتمام بالزراعة والتوسع الزراعي قبل  
القيام بالتوسع الصناعي . وما كدنا نكتب  
مقالنا الاول الذي عنوانه « التوسع الزراعي  
يسبق التوسع في الصناعة » وعرضنا فيه  
لمسألة التوسع الزراعي وحاجة البلاد الملحة  
للقيام به قبل التفكير في انشاء نهضة صناعية  
جديدة . ثم اخفناه بمقال آخر جعلنا عنوانه  
« الانتاج الزراعي يحل مشاكل السكان » وفيه  
عرضنا لمشكلات السكان الرئيسية والطريق الى  
حلها ، حتى اخذ البعض يعترض علينا سياسيتنا  
في ان جعلنا للزراعة افضلية في تنمية اقتصاديات  
البلاد ...

ولكن احدا لم يعقب على مقالنا وان كان  
بعضهم قد ناقشني الرأي في هذا الموضوع ...  
ولكن مادمت قد امنت برأي معين او اعتنقت مبدءا  
معينا ، فلا بد لي ان ادافع عن هذا المبدأ دائما .  
لذلك رايت ان ابعث الى اخواني وزملائي الذين  
يخالفونني الرأي في افضلية الزراعة لتنمية  
الاقتصاديات المصرية بهذا المقال حتى يكونوا  
على بينة من امر التنمية التي ننشدها لبلادنا .  
وحتى يستطيعوا ان يحيطوا انفسهم بزوايا  
الموضوع المختلفة ...

اننا ننادي بالبدء بالتوسع الزراعي لتنمية  
اقتصاديات البلاد ولكنهم يقولون انه التوسع  
الصناعي هو الذي يحل مشاكل السكان والمشاكل  
الاقتصادية التي تواجه بلادنا ...

ونحن مع احترامنا لرايهم ، ومع اننا نؤمن  
معهم بضرورة قيام حركة صناعية شاملة في  
مختلف فروع حياتنا لتعيد معها نشاطها ومستواها  
المرتفع من العيش ... الا اننا نرى ان الاسراع  
في اصلاح الزراعي هو السبيل الاول للوصول  
الى غايتنا ... واضعين في ذلك امام انظارنا  
الامور الآتية :

(١) - ان انتاجنا الزراعي الحالي لا يكاد يكفي  
الحاجة الضرورية لغذاء السكان ... وان استيرادنا  
من المحاصيل الزراعية يكلف الدولة أموالا  
باهظة نحن في غنى عنها اذا ما حولنا صحارينا  
الى أرض زراعية ...

(٢) - ان ما نستورده في فرع واحد من  
الصناعة لا يمكن له ان يصل الى ما نستورده من  
محصول زراعي واحد ...

(٣) - ان سياسة التصنيع يجب ان تقوم  
على أساس قوى متين وهو وجود سوق مفتوحة  
للمنتجات المصرية ولا يشترط ان تكون السوق  
خارجية ، وانما يشترط ان تكون السوق متسعة  
حتى ولو كانت سوقا محلية ... وهذه السوق  
المفتوحة هي ما تفقر اليه بلادنا في الوقت  
الحاضر ...

(٤) - ان الشعب اصبح يشن اليوم من قلة  
الغذاء وعدم توفره ... والغذاء في عرفنا هو  
العنصر الاول اللازم لانتاج ...

(٥) - اننا نبحت اول ما نبحت في اقتصاديات  
الثورة عن شيء واحد ذلكم هو رفع مستوى  
المعيشة بين افراد الشعب ... ولو أمكن رفع  
هذا المستوى عن طريق الصناعة في الوقت  
الحاضر لما توانينا لحظة واحدة في طرح رأينا  
واعتمادنا على الرأي القائل بالتصنيع ...

(٦) - ان رفع مستوى المعيشة لا يتأتى مطلقا  
الا بعد توفير اهم عنصر للحياة وهو الغذاء  
باقول تكاليف ممكنة حتى يعمل على خفض  
تكاليف المعيشة ...

ولنناقش اذن هذه الامور في شيء من الصراحة  
وحرية القول ...

اولا ضعف الانتاج الزراعي وعدم كفايته  
الاستهلاك المحلي :

لن نقول هنا اننا استوردنا في خلال عام  
١٩٥٢ بما قيمته ٣٩٨٠٠٠٠٠٠ جنيه قمحا  
ودقيق القمح ... ولن نقول اننا استوردنا تفاحا  
في عام ١٩٥١ بما قيمته ٩٣٤٠٠٠ جنيه . ولن  
نقول اننا بعد ان كنا نصدر الارز في عامي  
١٩٥١ ، ١٩٥٢ بما قيمته ١٤٣ مليون جنيه  
٨٠٠ ألف جنيه على الترتيب . فاننا لانجده  
هذا العام للاستهلاك المحلي حتى غدا افراد  
الشعب الذين لا يستطيعون الاستغناء عنه  
او استبداله باصناف بديلة كالمكرونه يدقون  
أهوالا وصعابا جهة في معيشتهم لارتفاع سعر  
المكرونه وعدم وجود مقدرة شرائية كبيرة  
لديهم ... لن نقول كل هذا . وانما سنقول  
شيئا واحدا وهو ان العجز في ميزاننا التجاري  
لعام ١٩٥٢ بلغ ٧١٣ مليون جنيه وان ارتفاع  
هذا الرقم يرجع اولاً الى زيادة استيراد المحصولات  
الزراعية والى استيراد المصنوعات ثانياً ... فلو  
اننا اردنا ان نصلح من أحوالنا هذا الميزان ،  
ولكان لزاما علينا ان نقلل من استيرادنا الزراعي  
والصناعي على السواء ... ولكن الواقع ان  
استيرادنا الزراعي في الوقت الحاضر لا يمكن  
المساس به لاننا نستورد محاصيل رئيسية  
لغذاؤنا يعجز انتاجنا المحلي بطرقه الراهنة  
عن ان يفي بها ...

اما استيرادنا الصناعي فالواقع ان هناك  
اصنافا عديدة منه يمكن الاستغناء عنها او  
التقليل منها ، ولكنها مهما كانت فهي لا تؤدي  
الى توازن الميزان مادامت هناك عوامل فعالة  
كالقمح الذي استوردناه في عام ١٩٥٢ بما  
قيمتها ٣٩٨ مليون جنيه تلعب بالميزان وترفع  
رقمه الى أعلى وتزيد من مقدار العجز فيه على  
الدوام ...

اما في هذا العام فقد استوردت مصر كميات  
هائلة من الذرة الأمريكية لان محصولنا لم  
يستطع ان يسد حاجة الاستهلاك المحلي ، وراح  
الفلاحون قبل هذا الاستيراد يبحثون عن الذرة  
دون جدوى حتى بلغ سعر الكيلة منه  
ستين قرشا أى أعلى من ثمن كيلة القمح ...  
وهذا بالطبع يكلف ميزاننا التجاري أموالا كثيرة  
ويجعل البلاد مالا تطيق من أعباء ... أما اذا  
عرفنا ان محصول الارز هذا العام لم يصدر  
منه شيء للخارج لعدم كفايته للاستهلاك المحلي .  
الا اذا كان يهرب للتصدير وهذا أمر نستبعد

كل البعد ، فلا شك ان ميزاننا سيخسر كثيرا  
لعدم دخول الارز ضمن السلع التي تصدرها  
مصر للخارج ... وقد كان عاملا هاماً له قيمته  
فيما تصدره من سلع في السنوات الاخيرة ...

... وهكذا فان انتاجنا الزراعي لم يعد  
يكفي حاجة الاستهلاك المحلي وهو بعد ذلك  
يكلفنا كثيرا في استيراده من الخارج يمكن لنا  
ان نستغني عنه وان نحفظ بأرصدتنا في  
الخارج لشراء ما هو اهم لاقتصاديات بلادنا مثل  
المواد الخام والمعدات اللازمة لنهضتنا الصناعية  
الجديدة ... فينصرف استيرادنا لسلع البناء بدلا  
من انصرفه لسلع الاستهلاك ...

ثانيا : استيرادنا في النوع الواحد من  
المحاصيل الزراعية يزيد عن استيرادنا من أى  
فرع من فروع الصناعة :

ففي ميزاننا التجاري لعامي ١٩٥١ ، ١٩٥٢  
احتل القمح ودقيقه المرتبة الاولى في استيرادنا  
الخارجي وتلتها الزيوت المعدنية ومشتقاتها ثم  
الاسمدة . ولعل ذلك كله يتضح لنا من  
احصائية البنك الاهل الخاصة بأهم الواردات  
في العامين الماضيين التي نشرها هنا :

| المنف                      | بلايين الجنيهات | بلايين الجنيهات | واردات ١٩٥٢ |
|----------------------------|-----------------|-----------------|-------------|
| قمح ودقيقه                 | ٣٧٦             | ٣٩٨             |             |
| اسمدة                      | ١٢٣             | ١٣٦             |             |
| ورق وكرتون                 | ٨               | ٥٢              |             |
| منسوجات صوفية              | ٦               | ٣٦              |             |
| مصنوعات فظنية              | ٣٦              | ٢٢              |             |
| حديد وصلب                  | ٩٨              | ٩٤              |             |
| سيارات                     | ٨               | ٦               |             |
| المجموع ماعدا القمح ودقيقه | ٤٥١             | ٤٠٠             |             |

هذه هي أهم الواردات في عامين متتاليين ،  
وباستقراء هذا الجدول نستطيع ان نعرف ان  
استيراد نوع واحد من المحاصيل الزراعية وهو  
القمح ودقيقه كلفنا في عام ١٩٥١ - ٣٧٦  
مليون جنيه ، بينما ان استيرادنا لستة اصناف  
من المواد الصناعية كلفنا في نفس العام ٤٥١  
مليون جنيه في حين ان استيرادنا للقمح ودقيقه  
في عام ١٩٥٢ كلفنا مبلغ ٣٩٨ مليون جنيه  
بينما ان استيرادنا لنفس الاصناف الستة  
كلفنا مبلغ ٤٠٠ مليون جنيه فقط ... وهكذا  
يتساوى استيرادنا للقمح في عام ١٩٥٢ مع  
استيرادنا للاسمدة والورق والكرتون والمنسوجات  
الصوفية والقطنية والحديد والصلب والسيارات  
حقا ان كلا من انتاجنا الزراعي والصناعي  
يعاني عجزا على السواء ... وكل منهما يحتاج  
الى تنمية اقتصادية حتى يستطيع ان يلحق  
بركب الحضارة ويسد حاجة الاستهلاك المحلي ...  
فايهما أصلح لنا ولاقتصاديات بلادنا ، ان نسد  
العجز في الانتاج الزراعي الذي ينحصر في  
محصول واحد او محصولين ، ونعمل على  
الاسراع في هذه التنمية حتى نستطيع ان نساهم  
بقسط كبير في خفض تكاليف المعيشة ، ام اننا  
نولى وجهنا شطر الصناعة فنعمل على سد العجز  
الذي يهددنا في كافة أنواع المصنوعات وفي  
خلق صناعات جديدة لم تعرفها البلاد من قبل؟  
ايهما أسهل علينا ... أنسرع في اصلاح  
الاراضي الزراعية لنحصل على القمح والذرة  
والارز التي نحتاج اليها فنعمل على خفض تكاليف



المعيشة بدلا من اختفاء المحصولات الرئيسية في غذاء الشعب المصري ... أم أننا نلجأ للتصنيع فننتج مصنوعات متنوعة لانعرف كيف نصرفها وتترك الشعب جائعا يتلهف على لقمة العيش ولا يجدها ؟؟

أيهما أسهل علينا ... وأصلح لبلادنا ؟؟  
ثانيا : سياسة التصنيع في اقتصاديات الثورة تقوم على أسس متينة ودعائم قوية ... ان الذين ينادون بالتصنيع لم يرسموا لنا سياسة التصنيع كما يجب أن تكون ، وكل ما قالوه ... هو « التصنيع ... التصنيع ... » ولا شيء غير التصنيع اذا اردنا تنمية اقتصادياتنا ، ان هذا لكلام جميل ولطيف ان ينادى بعضنا بالتصنيع ، ولكن هل عرفوا كيف قامت الدول الصناعية الكبرى بتصنيع بلادها ؟؟ ! هل عرفوا كيف قامت إنجلترا مثلا في القرن الثامن عشر بالانقلاب الصناعي الذي تدين اليه بالنتائج العظيمة التي وصلت اليها اليوم ؟؟ ! هل عرفوا كيف نجحت أمريكا بفضل الزراعة التي تمد الصناعة بما يلزم لها بدلا من الاستيراد من دول الخارج ؟؟ ! هل عرفوا كل ذلك ؟ أم تراهم قد عرفوه وتناسوه ؟؟

ان نجاح إنجلترا في ثورتها الصناعية قام بفضل عوامل عدة كان أهمها :

- ١ - توافر رؤوس الاموال بكثرة
- ٢ - توافر الابدى العاملة الماهرة .
- ٣ - وفرة الحديد والفحم والوقود
- ٤ - حرية التجارة ، ووجود أسواق متسعة في دول الامبراطورية البريطانية ...
- ٥ - خلوص السوق البريطانية من المنافسة الأجنبية
- ٦ - اكتساب المصنوعات الانجليزية سمعة حسنة
- ٧ - جودة المصنوعات البريطانية مع رخص ثمناتها بسبب استحداث الآلة واستخدامها في الانتاج على نطاق كبير

٨ - أسبقية إنجلترا في الاختراع ... هذه هي أسباب نجاح إنجلترا صناعيا ، فهل توافرت لدينا مثل هذه الظروف ؟؟ ان أقل ما نعرفه عن انفسنا أننا نحتاج الى رؤوس الاموال الوفيرة ، وليس ادل على ذلك من اصدار القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص باستثمار رأس المال الاجنبي في مصر ... وأنه ينقصنا الوقود سواء تمثل في الفحم أو في القوى الكهربائية ... وأن السوق المتسعة بعيدة المنال عنا في الوقت الحاضر ، لان السوق الخارجية لا نستطيع الاعتماد عليها لمنافسة المصنوعات الأجنبية لمصنوعاتنا ... ولأن سوقنا الداخلية في الوقت الحاضر لا نستطيع الاعتماد عليها هي الاخرى نظرا لعدم توافر القدرة الشرائية بين أفراد الشعب ... ويكفي ان نعلم كل ذلك ، فنحن لسنا في حاجة الى ان نعلم المزيد منه ...

رابعا : أين غذاء الشعب ؟؟ ان أهم ما يشغل بالنا في هذه الايام هو توفير الغذاء لأفراد الشعب ، فلا نستطيع ان ننكر أن البلاد تعاني اليوم أزمة غذائية متاعلة في اقتصادياتنا بسبب اهمال الزراعة وحسينها للاستغلال على ما نقول بنشر احصائية نشرتها أخيرا وزارة التهووين عن محصول الارض في مصر ...

| السنة | المساحة المنزرعة بالقدان | محصول الارز بالطن |
|-------|--------------------------|-------------------|
| ١٩٤٨  | ٧٨٥٧٢٤                   | ٨٨٢٠٠٠            |
| ١٩٤٩  | ٧٠٢١٨٣                   | ٨٧٩٠٠٠            |
| ١٩٥٠  | ٦٧٣٧٧٨                   | ٨٢٨٠٠٠            |
| ١٩٥١  | ٤٤٦٨٤٦                   | ٣٨٢٠٠٠            |
| ١٩٥٢  | ٣٧٣٦١٣                   | ٣٤٤٥٠٠            |

ويكفي من هذه الاحصائية ان نعرف أن المساحة المنزرعة أرزا قد نقصت الى النصف

في المدة من ١٩٤٨ - ١٩٥٢ وان محصول الارز قد نقص الى أقل من نصفه بالتالي وان غلة القدان آخذة في النقصان سنة بعد اخرى .  
يكفي ن نعرف ذلك لننادى بالتوسع الزراعي أو بالتصنيع بينما أن عدد السكان آخذ في التزايد المستمر وان الارز يعتبر من الاغذية الرئيسية لبلادنا نظرا لرخص ثمنه

ان الثورات التاريخية الكبرى تخفى وراءها دائما اغراضا اقتصادية على جانب كبير من الاهمية فالثورة الفرنسية لم تقم الا للقضاء على حكم الاقطاع واستغلالهم لأفراد الشعب ، وكذلك ثورة روسيا في عام ١٩١٧ لم تقم الا لتطيح بالقيصرية المستبدة ولتطبق في روسيا نظما جديدا يهيئ للشعب رفاهية اقتصادية كبيرة الشأن ... ونحن لانشك في أن الثورة تهدف الى رفع مستوى معيشتنا الذي وصل الى الحضيض في العهد القابر ... واننا لانشك كذلك في أنها ستوجد جوا اقتصاديا جديدا يخاق لنا رفاهية عظيمة ينعم فيها أفراد شعبنا !..

أن رفع مستوى الحياة بين الناس لا يتأتى الا اذا ارتفعت مقدرتهم الشرائية وانخفضت أسعار حاجيات استهلاكهم ...

ان الزراعة التي تمدنا بالمحاصيل الرئيسية اللازمة لغذائنا هي وحدها التي تستطيع ان تلعب دورا فعالا في خفض تكاليف المعيشة اذا ما انخفضت ثمنان محاصيلها التي تؤثر بدورها في خفض أسعار كثير من المصنوعات التي تعتمد في صناعتها على هذه المحاصيل الزراعية ...  
اننا نريد انتاجا كبيرا بتكاليف قليلة ... نريد كساء لا يكلفنا الا ما يتناسب ودخلنا التي حكم عليها أن تكون متواضعة بسيطة ...

سادسا : خفض تكاليف المعيشة ... امر ضروري لحياتنا الجديدة :

اننا نقاسي اليوم كثيرا من مشكلة ارتفاع تكاليف المعيشة ... وهي مشكلة أصبحت لا تخفى

## جالون واحد كل ٥٠ ميلا

أعلنت شركة ستاندرد لصناعة السيارات انها تمكنت من انتاج سيارة من طراز جديد ذات ميزات متعددة . فهي تهيب للعائلة كل ما تتطلبه من وسائل الراحة وقلة النفقات الى جانب السعر المفرى .

ولقد بلغ من شدة الاقبال على هذه السيارات ان الشركة تقوم بانتاج مائة سيارة في اليوم الواحد لتواجه الطلبات التي تأتيها من مختلف أنحاء العالم . وثمن هذه السيارة تسليم المصنع ٣٣٩ جنيه استرليني

والسيارة ذات أربعة سلندرات ووضع تصميم مفتاح السرعة بحيث يوفر من استهلاك الوقود الى أقل حد ممكن . وتبلغ السرعة القصوى للسيارة الى أكثر من ستين ميلا في الساعة كما أنها تستهلك جالونا واحدا في كل مسافة يتراوح طولها بين ٤٥ و ٥٠ ميلا .

وتتسع السيارة لاربعة أشخاص يجلسون فيها بكل سهولة ولها أربعة أبواب . أما المكان المخصص للعفش فهو أكبر من أي نظير له في سيارة أخرى تزيد في الحجم عن هذه السيارة . وقد أحكم صنع الشنطة الخلفية بحيث لا يتسرب اليها الماء او الاتربة .

والجديد في هذه السيارة أن المقعد الخلفي يمكن طيه مما يجعله يتسع لكمية كبيرة من الأشياء اذا لم يكن في السيارة سوى راكبين فقط .

على أحد ... كما ان علاجها أصبح معروفا للجميع ... وأصبح ينحصر في دور الدولة في تخفيف أعباء المعيشة سواء تمثل ذلك في قيامها بوظائفها الاجتماعية والاقتصادية نحو الفرد أو سواء تمثل في قيامها بالاشراف على أدوات الانتاج بقصد زيادتها وتنمية اقتصادياتها ... فتقوم الحكومة باستصلاح الاراضي الجديدة وتعمير الصحراء ، كما تقوم ببناء المصانع الجديدة ...

ان خفض تكاليف المعيشة لن يتأتى الا اذا انخفضت ثمنان المحاصيل الزراعية ، وهذه لن تنخفض الا اذا كثر المعروض منها ... وبالمثل في الناحية الصناعية ، فان خفض ثمنان المصنوعات لن يتأتى الا اذا كانت الصناعة تعتمد في موادها الخام على مواد لا تكلفها ثمنان عالية ...

ان حياتنا الجديدة لن تنجح الا اذا قامت على أساس خفض تكاليف المعيشة ... وخفض تكاليف المعيشة لن ينجح الا اذا زاد انتاجنا الزراعي والصناعي على السواء ... وزيادة الانتاج الزراعي والصناعي تتطلب منا زراعة أرض جديدة وخلق مجالات جديدة للزراعة كما تتطلب منا اقامة مصانع جديدة والسير بسياسة التصنيع قدما الى الامام ... ولن نستطيع اذنا رغبتنا في خفض تكاليف المعيشة ان نفصل فصلا تاما ... بين الزراعة والصناعة كما فعلنا بذلك سابقا في مقالنا الاخير ، كمصدرين من مصادر التنمية الاقتصادية ، ولكننا نرى ان الاسراع في التنمية الزراعية ستعود على البلاد بفوائد هائلة اذ أن الظروف لم تعد في الوقت الحاضر على الأقل مواتية للقيام بنهضة صناعية شاملة ...

... وبعد ، فاننا لا نكره لبلادنا أن تقوم بها صناعات عديدة ، وصناعات هائلة تجعل من مصر دولة صناعية فتية الساعد ، ولكننا نريد لبلادنا أن تقوم بنهضتنا الصناعية بعد ان نكون قد هيأنا الظروف الملائمة لقيامها ... وأن تقوم نهضتنا الصناعية على أسس متينة وقواعد سليمة ...

ان الزراعة والصناعة عنصران لازمان لحياتنا الجديدة ... ولكن السير بالاولى في خطى سريعة يمكننا من تمهيد الطريق للصناعة ومن نجاح كل منهما في تنمية اقتصاديات البلاد ...

واخيرا ... وليس آخرا ، فاننا نرجو من دعاة التصنيع الا يفهموا اننا نكره التصنيع أو اننا نستعبد من عوامل التنمية الاقتصادية ، ولكننا نرجو حقا أن يفهموا أن الوقت غير مناسب الآن للقيام بحركة التصنيع التي يرغبونها ونرغبها نحن لبلادنا

جورج يعقوب

بكالوريوس في التجارة

### العون الأمريكي منذ الحرب العالمية الثانية بالدولار

|                    |               |
|--------------------|---------------|
| بريطانيا           | ٨١٠٠٠٠٠٠٠٠    |
| فرنسا              | ٦٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠   |
| المانيا الغربية    | ٣٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠   |
| ايطاليا            | ٣٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠   |
| اليونان            | ١٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠  |
| هولندا             | ١٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠  |
| بلاد اخرى في اوربا | ٣٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ |
| اليابان            | ٢٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠  |
| الصين ، فرموزا     | ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠  |
| الفلبين            | ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠  |
| كوريا              | ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠  |
| بلاد أخرى في آسيا  | ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠  |



# الاحتياطي في المنشأة التجارية

الاحتياطي هو عبارة عن جزء من ارباح المنشأة يحجز جانبا للطوارئ و لمقابلة خسارة أو مسئولية مستقبلية متوقعة أو محتملة أو للمحافظة على رأس المال العامل أو على مستوى معين يوزع من الارباح سنويا أو هو عبارة عن مبلغ يضاف الى الارباح في نظير ما ينتظر الحصول عليه من ربح مستقبل عن عمليات تمت في خلال العام الحالي - وليس معنى ذلك وجود مبلغ من النقود يساوي قيمة هذا الاحتياطي اذ لعلاقة بين الاحتياطي او الارباح وبين النقود - واذا ما كانت قيمة ما تملكه المنشأة من أصول مختلفة كال بضاعة والعقارات والآلات والاوراق المالية ... الخ تزيد على قيمة الديون التي على المنشأة بأكثر من رأسمالها مضافا اليه رصيد الارباح امكن اعتبار الفرق بمسألة احتياطي .

والاحتياطيات تظهر عادة في جانب الخصوم من الميزانية الا ما كان معمولا منا لمقابلة ارباح مستقبلية فانه يظهر ضمن جانب الاصول - وقد لا يظهر الاحتياطي أصلا بالميزانية رغم وجوده وفي هذه الحالة يسمى بالاحتياطي السري ولا يمكن اعتبار الميزانية صحيحة أو ممثلة للحالة الحقيقية للمنشأة ما دامت ام تكون من الاحتياطيات ما يكفي لدرء الاخطار المتوقعة نتيجة لخسائر محتملة .

وقد يكون الاحتياطي مستثمرا في أعمال المنشأة وقد يكون مستثمرا خارجها - وقد اطلق التعبير (الاحتياطي المستثمر) على الاحتياطيات بأنواعها التي تستثمر في خارج المنشأة وتقابلها لذلك استثمارات خارجية .

## أنواع الاحتياطيات :

١ - الاحتياطيات التكميلية أو الاحتياطيات الخاصة : - وهي التي يحمل بها حساب الارباح والخسائر قبل الوصول الى تحديد نتيجة عمليات المتاجرة وبصرف النظر عن نتيجة هذه الاعمال أي سواء انتهت بربح أم بخسارة وتوجب مبادئ المحاسبة عملها . أي ان لها صفة تكاد تكون الزامية وتظهر عادة رغم أرصدها الدائنة مخصومة من قيمة بعض الاصول في الميزانية العمومية -

وتعمل هذه الاحتياطيات لمقابلة خسارة من نوع معين - ومن امثلة هذه الاحتياطيات :

## ١ - احتياطي الديون المشكوك فيها

ب - احتياطي الخصم على الذمم - وهو مبلغ يخصم من ارباح المنشأة لمقابلة الخسارة التي ربما تنتج في السنة المقبلة من جراء خصم تسمح به المنشأة لمدينها عن المطلوب منهم - ويعامل هذا الاحتياطي نفس معاملة احتياطي الديون المشكوك فيها - ويمكن تجديد الخصم بفحص الحسابات الشخصية للمدينين وتحديد ما ينتظر أن يمنح لكل منهم . أو قد تؤخذ نسبة مئوية من اجمالي أرصدة الذمم السليمة . ويمكن ان يشمل هذا الاحتياطي اوراق القبض علاوة على الذمم .

## ج - احتياطي الخصم على المطالبات

- وهو عبارة عن ربح متوقع حصوله من جراء خصم ما يسمح به دائنو المنشأة عند سداد حساباتهم وهذا الاحتياطي بعكس باقي الاحتياطيات يدرج في جانب له من الارباح والخسائر وجانب الاصول من الميزانية او مطروحا من المطالبات في جانب الخصوم - على انه ما دام هذا الربح لم يتحقق مثلا فلا داعي اذن لادراجه ضمن ارباح المنشأة لان في ذلك مخافة لمبادئ المحاسبة المتبعة في أغلب الاحوال ومنها عدم احتساب الارباح التي لم تتحقق فعلا -

## ٢ - احتياطي هبوط الاسعار :

ويتحدد بهذا الاحتياطي تخفيض قيمة البضاعة عادة اما لغرض الاحتياط لما يتوقع من هبوط في قيمتها مستقبلا واما لغرض جعل القيمة الدفترية المرتفعة للبضائع متمشية مع قيمتها السوقية عند عمل الميزانية - واذا ما كان الاحتياطي معمولا للغرض الاخير كان معناه هو الاخذ في تقويم البضاعة بالاقل من سعري السوق أو الشراء : وفي هذه الحالة يجب ادراج بضاعة آخر المدة بقيمتها الدفترية دون السوقية . والا كان معنى ذلك تكوين احتياطي سري آخر يضارع تماما الاحتياطي الظاهر لهبوط الاسعار الذي حدد بمقدار الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية

المنخفضة .

## هـ - احتياطي هبوط قيمة الاستثمارات

٣ - احتياطي الطوارئ - وهو يعمل استعدادا لما ينتظر أن تتحملة المنشأة من خسائر أو مسئوليات مستقبلية نتيجة لاعمال نشأت خلال المدة التي نحن بصدددها . ومن امثلة الحالات التي يلجأ فيها الى عمل مثل هذا الاحتياطي وجود قضايا بالمطالبة بتعويضات ضد المنشأة أو لاسباب أخرى .

## ز - احتياطي تعويضات أو مكافآت

العمال والموظفين - وهو الاحتياطي الذي ترى المنشآت انشاءه نظرا لصدور قوانين حديثة تلزمها بمكافآت معينة أو تعويضات لعمالها وموظفيها كقانون عقد العمل الفردي وقانون نقابة الصحفيين وغيرها وذلك عند تركهم الخدمة ويكون تحديد مقدار هذا التعويض على اساس ما ورد في هذه القوانين مع ملاحظة ان اثرها رجعي لمي ان المكافأة مثلا تستحق عن كل مدة خدمة الموظف أو العامل حتى ولو كانت قد بدأت قبل صدورها فيجب لذلك الاحتياط الكامل ولو ان ذلك سيؤدي الى عبء ضخم في السنة الاولى والثانية لتطبيق هذه القوانين - ونظرا للطبيعة الخاصة لهذا الاحتياطي ولان احتمال الخسارة التي انشئ ليقابلها يكون كبيرا جدا لهذا فيحسن استثماره خارج المنشأة في سندات أو اوراق مالية مضمونة أو في بوالص تأمين أو ان يودع في احد البنوك حتى يمكن مقابلة ما ينشأ من تطبيق هذه القوانين بسهولة ويسر اذ لو استثمر في المنشأة نفسها فقد يتحول الى اصول ليس من اليسير تحويلها الى نقود حاضرة لدفع التعويضات أو المكافآت المطلوبة منها أو ان تحويلها الى نقود يستلزم نفقات وأعباء أخرى الا اذا تبين للمنشأة ان يفوق كثيرا الفائدة من الاستثمار الخارجي - وكان لدى المنشأة من النقدية الحاضرة في كل الاوقات ما يسمح بمقابلة أي أعباء مستقبلية قد تفرضها هذه القوانين مباشرة .

ت . ١٠

( يتبع )



# ساحة التوسع في المنشآت الصناعية

## الذاحية الثالثة - المحاسبة

### الاتجاه الحديث في المحاسبة

بعد أن بينا في المقال السابق الفرق بين المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف نستطيع أن ندلف الى معالجة الاتجاه الحديث في المحاسبة الذي أخذ ينحو الى تقسيم مهمة محاسب المنشأة الى أربعة أوجه لكل منها طبيعته ومميزاته المستقلة وان كانت جميعها متشابهة في النهاية .

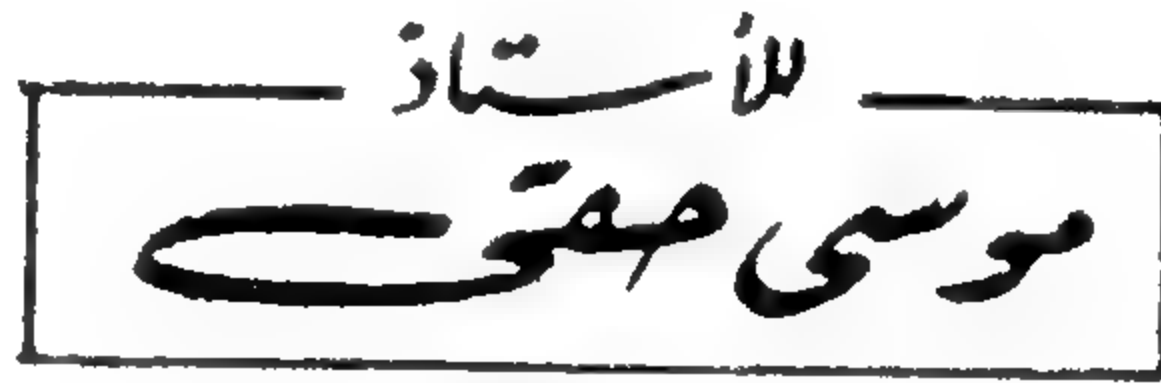
محاسبة مالية : وقد ذكرنا أنها تحدد وتبين النتائج الاجمالية التي حققتها المنشأة في اعمالها ونشاطها مع بيان مركز المنشأة تجاه الغير .

محاسبة تكاليف : وقد ذكرنا أنها تحدد التكاليف النهائية الحقيقية لكل وجه من أوجه نشاط المنشأة المختلفة - سواء كان ذلك في منتجاتها أو في أقسامها ، أو في خدماتها ، ويتم ذلك التحديد عن طريق تحليل كل مصروف وتوجيهه الى تحميله على الوجه الذي صرف من أجله .

التقديرات : لا يستطيع محاسب المنشأة أن يستمر في عمله بنجاح واطمئنان مالم يرسم أمامه في أول العام المالي بياناً بما يتوقعه من مصروفات ومن إيرادات خلال السنة وبذلك يستطيع الهيمنة على السياسة المالية العامة للمنشأة مع رقابة تنفيذ هذه السياسة عن كثب للتأكد من تمشيها مع التقديرات التي تكفل للمنشأة التشغيل الاقتصادي الاوفى optimum economic productivity وتكون مهمته الانية احكام الرقابة على هذه المصروفات كي يضمن تمشيها مع التقديرات كما قلنا .

المعدلات : سبق أن ذكرنا ان المعدلات هي مقاييس لقدرة الانتاجية لكل فروع نشاط المنشأة ولوظيفيها وعمالها أيضا . فمثلا قد يوضع معدل انتاج للعامل : ١٠ قطع في اليوم . وللقسم رقم ٣ - ١٠٠٠ قطعة في اليوم . فهذان الرقمان هما المعدلان اللذان تعمل المؤسسة على تحقيق الوصول اليهما فاذا لم تستطع

ذلك تعين عليها البحث عن أسباب النقص وتلافيها حتى تصل الى المعدلات الموضوعية وعن طريق هذه المعدلات يستطيع محاسب المنشأة فرض رقابته على أعمال المنشأة ونشاطها كما يمكنه اكتشاف الاخطاء والاهمال والتلاعب في مصادرها الاولى مع العمل على منع وقوعها مستقبلا .



وعن طريق هذه المهمات الاربعة التي ذكرناها وبادماجها سويا واستخلاص نتائجها تتوفر لمحاسب المنشأة أقوى وسيلة ادارية ابتدعت حتى الآن لمعاونة الادارة في تسيير دفة الامور بالمنشأة .

### المحاسب ونظام العمل الانتاجي بالمنشأة

قبل ان يضع محاسب المنشأة نظامها المحاسبي يجب عليه القيام دراسة شاملة ودقيقة لنشاط المنشأة ولعملياتها الفنية المختلفة . وكلما أمكن له تفهم هذه الخطوات الفنية ، وكلما أمكن له استيعاب طبيعة العمل كلما كان أقدر على وضع نظام محاسبي سليم يتمشى مع هذه الخطوات الفنية ويصورها بوضوح ودقة مع اعطاء صورة واضحة جلية للمركز المالي للمنشأة .

### خطا شائع

وعلى هذا فيكون الاصل في النظام المحاسبي أن يكون في خدمة المنشأة متمشيا مع مقتضيات العمل ومحققا لاحتياجاته . ولكن كثيرا ما نسمع عن محاسبين يبدأون عملهم بوضع نظام محاسبي سليم فعلا ومتين حقا - من الوجهة النظرية - ويتميز بتضييق الحناق على المتلاعبين ولا يكاد يسمح بتسرب الماء كما يقولون . ثم يفرضون هذا النظام فرضا على المنشأة ويأخذون في تطبيقه قسرا كل ذلك دون ان

يتعرفوا شيئا عن نظام العمل بالمؤسسة ولا نقول دون ان يكونوا منمنين بكيانه وجزئياته .

فماذا تكون النتيجة ؟ ان هذا الرداء اجميل الذي أعده المحاسب لا يلبث بعد قليل ان يتحول الى اسمال بالية .

ان تطبيق مثل هذا النظام قسرا لابد وان ينجم عنه ارتباك في العمل ونقص في الكفاية الانتاجية للمنشأة حيث لابد وان يحدث احتكاك بين الاقسام الفنية وقسم الحسابات لان النماذج المرسومة والبيانات المطلوبة لا تتمشى مع طبيعة عملها - فستبقى معلومات كثيرة غير مستوفاة لعجز الاقسام الفنية عن تقديمها ولا شك ان مثل هذه الاحتكاكات المتكررة من شأنها ان يشتد اوارها فلا تلبث الحل ان تتفاقم حتى لتكاد عجلة العمل ان تقف لولا ان تتداركها يد الغوث .

رابذا فان عتاة المحاسبين وضعوا قولاً مأثوراً نصه ان نظام العمل الفني بالمنشأة لا يجب ان يكون عبدا للنظام المحاسبي .

### التقسيم الشائع للتكاليف

يكاد الاجماع يكون منعقدا بين محاسبى التكاليف على أن أنسب تقسيم أولى لمصروفات المنشأة هو كالآتي :

( أولا ) مصروفات صناعية - وتنقسم بدورها الى ٣ أقسام داخلية .

- ١ - مصروفات صناعية ثابتة .
  - ٢ - مصروفات صناعية متغيرة .
  - ٣ - مصروفات صناعية للصيانة .
- ( ثانيا ) مصروفات البيع والتوزيع .
- ( ثالثا ) المصروفات الادارية .

وبعد هذا التقسيم الاجمالي توزع المصروفات داخليا في بنود واقسام طبقا لطبيعة العمل في كل مؤسسة على حدة ولكن يجمعها كلها هذا التقسيم العام .

وستتناول في العدد القادم طبيعة كل بند من هذه البنود .

يتبع  
موسى صفتى  
ماجستير في المحاسبة



# التجارة والاقتصاد ... والقضاء

## بسم الله على الطعن في قرار لجنة التقدير

قالت المحكمة في موضع آخر من حكمها : « وحيث أنه مع كل ما تقدم يتعين رفض الاستئناف موضوعا بدون حاجة الى تحقيق وجود الخطاب المرسل من الادارة العامة لمصلحة الضرائب الى المأمورية بخصوص الاتفاق المدعى به وقد نفى وجوده الحاضر عن مصلحة الضرائب في جلسة المرافعة الاخيرة وبدون حاجة الى البحث في تعليمات الادارة العامة الى مأموريتها .. »

وقد نفى الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه خطأ إذ لم يتعرض لبحث الاتفاق الذي تمسك به الطاعنان والحاصل بينهما وبين مأمور مصلحة الضرائب في حين أنه اتفاق ملزم للمطعون عليها بعدم مخالفته للنظام وهو يعد اتفاقا معترفا به منهما في الكتاب المرسل منها الى وكيل الطاعنين والذي سبقته الإشارة اليه .. كما خطأ في اعتبار أن تنفيذ الاتفاق كان يستلزم الطعن في قرار لجنة التقدير في الميعاد المحدد بالمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن هذا الاتفاق مفاده أن يتمتع الطاعنان عن الطعن في قرار اللجنة مقابل تعهد المصلحة في حالة تعديل الأرباح لغيرهما من أصحاب أنوال الفزل بعدم التمسك بحجة قرار اللجنة وبأن يجري هذا التعديل عليهما .. وكما أخطأ في تكييف الدعوى باعتبارها مجرد طعن في قرار لجنة التقدير مع أنها في حقيقتها مطالبة بتنفيذ اتفاق صحيح تحقق شرطه .. وكما أخطأ اذتافي أسبابه الاتفاق المشار اليه مع أن المصلحة معترفة به في كتابها السالف الذكر .. وأن كانت تنتحل فيه لامتناعها عن تنفيذه سببا قانونيا هو عدم معارضة الطاعنين في قرار اللجنة في الميعاد ..

والذي يبين من الحكمين الابتدائي والاستئنافي أنه كان من ضمن طلبات الطاعنين سواء أمام محكمة اول درجة أو أمام محكمة الاستئناف طلب تنفيذ الاتفاق المبرم بينهما وبين مأمور مصلحة الضرائب ومؤداه حسب ادعائهما قبول مأمور الضرائب تعديل ارباحهما من أنوال الفزل وفقا للكتاب الدوري رقم ١٦٤ اذ طبق هذا التعديل على أمثالهما من النساجين وبالرغم من وضوح هذا الطلب وصراحته فإن الحكم المطعون فيه اعتبر أن الدعوى ليست في حقيقتها الا طعنا في قرار لجنة التقدير فد فات ميعاده وأقام قضاءه على هذا الاعتبار ، ثم أنه بناء على هذا التصوير الخاطئ للدعوى أغفل البحث في وجود أو عدم وجود الاتفاق المدعى به مكتفيا بإيراد ماقدرته المصلحة من نفى وجوده دون أن يفصل في الامر مع لزوم ذلك للفصل في الدعوى ودون أن يبحث فيما إذا كان هذا الاتفاق اذا ثبت وجوده يعتبر صحيحا ام لا وهذا خطأ في تكييف الدعوى وقصور في التسبب بدون حاجة الى بحث الاسباب الاخرى .

احمد حمدي حافظ  
قاض

الى مصلحة الضرائب خطابا بطلب تنفيذ الاتفاق الذي تحقق شرطه .. فردت عليهما بكتاب جاء فيه « ردا على المذكرة المقدمة منكم بصفتكم وكلاء عن شركة ... بخصوص امتناع المأمورية من أن تنفذ الشرط المتفق عليه بينها وبين الممول ومن أن تعيد تقدير أرباحه وما يتمشى مع ماتصدرة المصلحة من تعليمات جديدة خاصة بمحاسبة النساجين .. نفيدكم بأن قرار اللجنة أصبح نهائيا لقوات ميعاد الطعن فيه وأن الاجراء الذي اتخذته الممول غير قانوني وليس من شأنه أن يؤثر في قوة القرار وأن يجعل ميعاد الطعن مفتوحا »

للمتاضى  
أحمد حمدي حافظ

أقام المديران الدعوى لا كمعارضة في قرار اللجنة ولكن بوصفها دعوى عادية بطلب تنفيذ الاتفاق الذي هو ملزم للمصلحة لأنه غير مخالف للنظام العام ولا يحول دونه صدور قرار نهائي من اللجنة .. كما طلب من باب الاحتياط بطلان قرار اللجنة وما ترتب عليه من آثار بسبب بطلان اجراءاته لعدم تحرير محضر جلسة ولصدوره دون أن تسمع اللجنة دفاعهما .. فدفعت مصلحة الضرائب بعدم قبول الدعوى شكلا لانها في حقيقتها طعن رفع بعد الميعاد في قرار لجنة تقدير الضرائب .. والمحكمة الابتدائية قضت في هذا بقبول الدفع وبعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها بعد الميعاد .. فاستأنف الطاعنان هذا الحكم وطلبا في صيغة الاستئناف الفاء حكم محكمة اول درجة والحكم لهما بأحد الطرفين الاصلى أو الاحتياطي لاسباب لاتخرج عما سبق بيانه .. وقد قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف وقالت في أسباب حكمها عن طلب تنفيذ الاتفاق : « وحيث أن المحكمة ترى أن هذه الدعوى ليست في حقيقة مبناها ومعناها كما سبق بيانه الا عود الى مناقشة وعاء الضريبة الناتج عن نشاط المستأنفين التجاري والصناعي في سنى النزاع وبالتالي تقدير أرباحهما المستحق عنها ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المفروضة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد أن قدرت ذلك لجنة التقدير وأصدرت قرارها فيه ومضى ميعاد الطعن في هذا القرار فجعل المستأنفان هذا الطعن في صورة أخرى من التقاضى ورفعا به هذه الدعوى ليتفاديا عدم قبوله شكلا ... ولكن محكمة اول درجة حملته على محمله الحقيقى واعتبرته بحق طعنا في قرار لجنة التقدير وقضت بعدم قبوله شكلا .. » كما

المبدأ :  
إذا كان الظاهر من الحكمين الابتدائي والاستئنافي أنه كان ضمن طلبات الطاعنين ( مديري شركة للفزل ) سواء أمام محكمة اول درجة أو أمام محكمة الاستئناف ، طلب تنفيذ الاتفاق المبرم بينهما وبين مأمور مصلحة الضرائب ، والذي مؤداه - على حسب ادعائهما - قبول مأمور الضرائب تعديل تقدير أرباحهما من أنوال الفزل وفقا للكتاب الدوري رقم ١٦٤ اذ ما طبق هذا التعديل على أمثالهما من النساجين ، وبالرغم من وضوح هذا الطلب وصراحته فإن الحكم المطعون فيه اعتبر أن الدعوى ليست في حقيقتها الا طعنا في قرار لجنة التقدير فد فات ميعاده وأقام قضاءه على هذا الاعتبار . وبناء على هذا التصوير الخاطئ للدعوى أغفل البحث في وجود أو عدم وجود الاتفاق المدعى مكتفيا بإيراد ماقدرته مصلحة الضرائب في دفاعها من نفى وجوده دون أن يفصل في هذا الامر مع لزوم ذلك للفصل في الدعوى ودون أن يبحث فيما إذا كان هذا الاتفاق - اذا ثبت وجوده - يعتبر صحيحا ام لا يعتبر كذلك ، فهذا خطأ في تكييف الدعوى وقصور في التسبب يستوجب نقض الحكم .

( القضية رقم ١١٥ سنة ١٩ قضائية - محكمة النقض المصرية )

تتحصل وقائع هذه الدعوى في أن الطاعنين بصفتيهما مديري شركة الفزل .. أقاما على المطعون عليها - مصلحة الضرائب - دعوى بطلب الزامها بتعديل ربط الضريبة عليهما وتنفيذ الاتفاق الذي تم بينهما وبين المصلحة على تخفيض أرباحهما من أنوال الفزل وفقا للكتاب الدوري رقم ١٦٤ اذ ما طبق على غيرهما من أمثالهما بتقديرات أقل مما قدرته عليهما لجنة الضرائب .. وقالوا أن هذا الاتفاق قد تم بناء على طلب مأمور الضرائب في أثناء انعقاد اللجنة على أن يفسلا قرارها ولا يطعنا فيه مقابل تعهد مصلحة الضرائب بتنفيذ الاتفاق المشار اليه ، فأثبتت اللجنة هذا القبول غير مشروط بشرط وهما على ثقة من أن المصلحة تنفذ اتفاقهما معها .. وفي نفس اليوم استكتب المأمور الطاعن الثاني بصفته ممثلا للشركة الممولة خطابين أودعا بالملف الفردى ، ويتضمن أولهما قبول الشركة لتقدير اللجنة ويتضمن الثاني قبولها لهذا التقدير بشرط احتفاظ الطاعنين بحق الرجوع على مصلحة الضرائب بفرق الضريبة في حالة فضاء المحاكم أو تقرير الجهة الادارية تخفيض وعاء الضريبة بالنسبة الى غيرهما من النساجين .. الى أن أرسل الطاعنان بعد ذلك بسنتين



# تعميم تقاوى القمح المنتقاء وبحث خصائص التربة التوسع في زراعة الارز واصلاح اراضى واحة سيوه

## لجنة التوسع الزراعي

اجتمعت اللجنة في يوم ١٧ أغسطس ١٩٥٢ برئاسة الدكتور محمد احمد سليم سكرتير عام المجلس ورئيس اللجنة بالنيابة وبحضور الاستاذ حسين فهمي والدكتور يحيى العلايلي والكباشي المهندس سمير حلمي والاستاذ شلبي صاروفيم

كما حضر الاجتماع وزير الزراعة ووزير الاشغال والاستاذ على فهمي مدير قسم اكثار البذور بوزارة الزراعة والاستاذ المهندس صلاح الدين الشاذلي نائب مدير مصلحة الميكانيكا والكهرباء والاستاذ المهندس رياض على مفتش عام ري وجه بحري .

واعترض من عدم الحضور الدكتور عبد الرزاق السنهوري رئيس اللجنة وقائد الجناح جمال سالم والاستاذ محمد محمود ابراهيم والدكتور راشد البراوي والمهندس على فتحي

وفيما يلي الموضوعات التي نظرتها اللجنة والقرارات التي اتخذت بشأنها :

## ١ - تعميم تقاوى القمح المنتقاء

بحثت اللجنة التقرير المقدم من الاستاذ شلبي صاروفيم عن تعميم تقاوى القمح المنتقاء وتتلخص اقتراحات سيادته لضممان حسن التنفيذ في الآتي :

اولا : تحرر الهيئة التي تقوم بعملية الاكثار والتوزيع من الروتين الحكومي اما بان تتبع مجلس الانتاج او تدخل ضمن ميزانية مشروعات الانتاج

ثانيا : ارسال بعثة الى بعض البلاد الاجنبية لزيارة الهيئات الناجحة بفكرة الوقوف على ما يتبع في توليد واكثار تجارة البذور لاقتباس ما يوافقنا .

ثالثا : اعداد وتدريب اخصائين للمعاينة والتفتيش على الحقول ، وكذلك اعداد وتدريب عمال نقاوة المواد الغريبة

رابعا : استصدار تشريع بتوحيد صنف الحقل الواحد والحقول المجاورة في حدود المسافة المانعة للتهجن

خامسا : يجب ان يوضح للزراع الحقيقة الآتية وهي ان تعميم التقاوى المنتقاء للقمح لا تؤتي ثمارها كاملة الا اذا اقترنت بحسن الخدمة واتباع الارشادات الفنية الخاصة برفع مستوى الخدمة ، وذلك حفزا لاهتمامهم في هذا الشأن وتوجيههم الاتجاه الصحيح .

سادسا : الافادة من محطات الغريلة الثابتة القائمة حالا في اعداد أكثر مقدار ممكن من التقاوى ابتداء من هذا الموسم

سابعا : تتبع التقدم في محطات الغريلة في العالم لتدعيم وتجديد المحطات الحالية . ثامنا : الاكثار من المحطات الثابتة والاستفادة من الغرابيل المتنقلة

ناشعا : اعادة بحث الميزانية التي سبق اعتمادها من المجلس على ضوء ما يستقر عليه الرأي .

وبعد ان ناقشت اللجنة هذه المقترحات ، نقرر ان يحال الامر الى وزارة الزراعة وان يجتمع الاستاذ شلبي صاروفيم بسيادة وزير الزراعة لبحث الرغبات الواردة بتقريره

## ٢ - مشروعات أبحاث التربة

ناقشت اللجنة المشروع المقدم من قسم السكرتارية الفنية والمشروعات بوزارة الزراعة والخاص بحصر الاراضى المصرية . . ويهدف المشروع الى ضرورة دراسة الاراضى المصرية وفحصها الى عمق معين والعناية بصفة خاصة ببعض الصفات المتصلة بنمو النبات والرى والصرف . وترى وزارة الزراعة ان عدم اعداد خرائط للاراضى حتى الآن يجعل من العسير تحديد المناطق المشغولة بكل نوع من انواع الاراضى او بيان اهميتها بالنسبة للانواع الاخرى . ولذلك فان اجراء الحصر واعداد هذه الخرائط يفضى بلا ريب الى الوقوف على حقائق مهمة علاوة على ماتجنيه البلاد من فوائد في توجيه السياسة الزراعية ومساعدة تقدم الزراعة في مصر لاسيما وان مشاكل الاراضى المصرية قد تعددت تحت نظام الرى المستديم والزراعة المستمرة .

ونقرر وزارة الزراعة انه بدراسة خرائط الارض يمكن معرفة انسب الطرق لاصلاح الاراضى المحلية والقروية واتباع ما يلائم كل ارض في تسميدها واختيار اوفق الحاصلات لها ودراسة المقننات المائية لمختلف الحاصلات ويفيد حصر الاراضى كذلك في اختيار اوفق مكان لانشاء الطرق وشق الترع والمصارف وحفر الآبار وتقسيم الاراضى من حيث قدرتها الانتاجية وتقدير ائمانها وفرض الاموال الاميرية على أسس عادلة تتماشى مع هذه القدرة الانتاجية

وقد انتهى الرأى الى موافقة وزير الزراعة على ان تتعاون وزارتنا الزراعة والاشغال في البدء بعمل ترتيب لكل المناطق المنتظر التوسع فيها على ان ترتب اولوية التوسع على اساس جودتها أى استجابتها للاصلاح وامكانيات ريةها كما تقرر احالة الموضوع الى لجنة التمويل لدراسة تكاليف المشروع

## ٣ - التوسع في زراعة الارز

نظرت اللجنة في المذكرة المقدمة من الدكتور عبد الرزاق صدقي وزير الزراعة والخاصة بالتوسع في زراعة الارز بانشاء آبار ارتوازية ويرى السيد الوزير انه لما كانت موارد مياه النيل اثناء الصيف قليلة لا تسمح الا بزراعة مساحة محدودة من الارز قد لا تكفى احتياجات البلد في بعض السنين فضلا عن ان الارز ياتي بين صادراتنا في المرتبة الثانية بعد القطن وتحصل البلاد من وراء تصديره على ثروة هائلة من العملة الصعبة . لذلك فانه يمكن بواسطة عمل سلسلة من الآبار الارتوازية جنوب خط كمنثورة توفير المياه لزراعة مساحات جديدة من الارز في الاراضى التي تتمتع بالصرف والتي تترك بدون زراعة عقب المحاصيل الشتوية بسبب قلة المياه . كما ان توفر الرى الارتوازي في هذه الاراضى يساعد على اعطاء محصول القمح ريه اثناء فترة الجفاف وهذا يزيد المحصول بمقدار اردب في كل فدان ، كما ان رى البرسيم في هذه الفترة يساعد على تحسين المحصول . الى جانب هذا ، فان الآبار الارتوازية بما تستنزفه من مياه من باطن الارض تسبب في

خفض مستوى الماء الارضى مما يساعد على تحسين حالة الصرف ويقترح الوزير لذلك ان تشرع الحكومة هذا العام في انشاء ٥٠٠ بئر في المنطقة التي سبق ذكرها لزراعة ١٠٠٠٠٠ فدان من الارز .

وبعد المناقشة تقرر ان تشكل لجنة فرعية من وزارتى الاشغال والزراعة ومجلس الانتاج لدراسة المشروع دراسة مستفيضة من كل نواحيه ولجنة ان تستعين بمن ترى الاستعانة بهم من الفنيين في الوزارات المختلفة كما ان لها مطلق الحرية في العمل ، على ان تشمل الدراسة اقتصايات المشروع . وقد وافقت اللجنة على ان تشكل اللجنة الفرعية من السادة :

الدكتور محمد احمد سليم والدكتور حسنى السعيد عن مجلس الانتاج مفتش عام مشروعات ري الوجه البحرى ومدير عام مصلحة الميكانيكا والكهرباء عن وزارة الاشغال

الاستاذ صلاح القطبى والاستاذ جادالحق عن وزارة الزراعة وحدد آخر شهر سبتمبر ١٩٥٢ لانتهاء اللجنة من عملها

## ٤ - اصلاح اراضى واحة سيوه

ناقشت اللجنة مشروع اصلاح اراضى واحة سيوه من الناحية الزراعية المقدم من قسم السكرتارية الفنية والمشروعات بوزارة الزراعة هذا وقد سبق ان اعتمد مجلس الانتاج اصلاح ٦٠٠٠ فدان بواحة سيوه . وقد انتهت وزارة الاشغال من اصلاح ٢٥٠ فدان منها بشق المصارف الرئيسية والفرعية وتطهير عيني الدويعات والنقب الواقعتين في هذه المساحة واقامة المراوى الرئيسية بها وتقسيمها الى قطع صغيرة تبلغ مساحة كل منها خمسة افدنة

ولما كان ترك هذه المساحة المستصلحة بورا سوف يؤدي الى انهيار ماتم انجازه من هذه المنشآت ، فقد رأت وزارة الزراعة استكمال خطوات اصلاح بطلب الموافقة على اعتماد المبالغ اللازمة للزراعة بشق المصارف الحقلية ( الزواريق ) وتقسيب الارض واقامة ما يتطلبه ذلك من مبان للعمال والموظفين ليعمل هذه المنطقة عن واحة سيوه بنحو ٢٥ كيلو مترا وزراعتها بأشجار الزيتون التي تمتاز فيها عن باقى الاراضى المصرية بجودة نموها ووفرة محصولها

وقد انتهت اللجنة الى الموافقة على تشكيل لجنة فرعية لبحث هذا الموضوع من جميع نواحيه من السادة :

الكباشي المهندس سمير حلمي والدكتور حسنى السعيد عن مجلس الانتاج

المهندس احمد عنبر والمهندس محمد زكى يونس عن وزارة الاشغال الدكتور يوسف ميلاد والاستاذ حسين مرعى عن وزارة الزراعة



# اتفاقية الدفع وتسهيل التبادل التجاري

## بين الأردن وسوريا والعراق ولبنان وسوريا والجمهورية العربية السورية

اتفاقية بشأن تسهيل التبادل التجاري

وتنظيم تجارة الترانزيت

ان حكومات المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية السورية والمملكة العراقية والمملكة العربية السعودية والجمهورية اللبنانية والمملكة الليبية المتحدة وجمهورية مصر والمملكة المتوكلية اليمنية رغبة منها في تنمية الروابط الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وتحقيقا لما نصت عليه المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية من وجوب قيام تعاون وثيق بين دول الجامعة في الشؤون الاقتصادية والمالية بما في ذلك تسهيل التبادل التجاري والجمارك وامور الزراعة والصناعة . فقد وافقت على ما يلي :

المادة الاولى

١ - تبادل الانتاج الزراعي والحيواني والثروات الطبيعية :

تعفى المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية المدرجة في الجدول رقم ( ا ) الملحق بهذه الاتفاقية من رسوم الاستيراد الجمركية على ان يكون منشؤها أحد بلدان الاطراف المتعاقدة .

ب - تبادل الانتاج الصناعي :

تعامل المنتجات الصناعية العربية والتي يكون منشؤها أحد بلدان الاطراف المتعاقدة والمدرجة في الجدول رقم « ب » الملحق بهذه الاتفاقية معاملة تفضيلية فيما يتعلق برسوم الاستيراد الجمركية فتخضع الى تعريفات جمركية منخفضة بنسبة ٢٥/٠ من التعريفات العادية المطبقة في البلد العربي المستورد .

ج - لا تخضع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية المنتجة في بلد احد الاطراف المتعاقدة والمستوردة في بلد طرف آخر الى رسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة و على موادها الاولية في البلد المستورد .

د - تتعامل البلاد العربية فيما بينهما من حيث اجازات الاستيراد والتصدير على اساس المعاملة التفضيلية .

هـ - وذلك كله مع عدم الاخلال بما تتضمنه الاتفاقات الثنائية المبرمة والتي ستسبرم في المستقبل بين البلاد العربية من مزايا أخرى .

المادة الثانية

المواد الخاضعة لاحتكار حكومي :

لا تطبق مواد هذه الاتفاقية على المواد الخاضعة لاحتكار حكومي .

المادة الثالثة

البضائع الممنوع استيرادها أو تصديرها :

ان البضائع الممنوع استيرادها أو التي يمنع استيرادها الى اراضي أحد الاطراف المتعاقدة بموجب الانظمة المرعية لديه تتعرض للمصادرة عند استيرادها من الاراضي الاخرى ما لم يكن قد استحصل على اذن سابق لنقلها ( بطريق الترانزيت ) الى بلاد خارجة عن بلدان المتعاقدين تحت ختم جمركي ولا تعاد البضاعة الى البلاد التي صدرتها .

وتصادر البضائع الممنوع تصديرها من بلاد أحد الاطراف المتعاقدة اذا استوردت الى اراضي أحد المتعاقدين الاخرين وتكلف الدوائر الجمركية

في البلد المستورد بارجاعها الى البلد المصدر .

المادة الرابعة

الترانزيت :

تتعهد الاطراف المتعاقدة بتسهيل حركة الترانزيت عبر بلادها بعموم وسائل النقل وفقا للانظمة المرعية والقواعد الجمركية في البلد الذي تمر عبره تجارة الترانزيت .

ويعتبر نقلا بالترانزيت عبر الاراضي التابعة لبلد أحد الاطراف نقل البضائع والامتعة الشخصية ايا كان منشؤها سواء انتقلت من واسطة نقل اخرى أم لم تنقل أو أودعت المستودعات أم لم تودع أو طرأ تبديل على شحنها أم لم يطرأ مما يؤلف نقلا كاملا يبدأ وينتهي خارج حدود البلد الذي جرى عبره الترانزيت .

ويعتبر كذلك نقلا بالترانزيت نقل المواشي والحيوانات الحية عن طريق بلد أحد الاطراف المتعاقدة الى بلد الطرف الآخر وذلك وفقا للانظمة المرعية .

ترفق البضائع والامتعة الشخصية المرسلة بالترانزيت من قبل أحد الاطراف الى بلد الطرف الآخر بما يفيست ينظمه صاحب وسيلة النقل أو وكيله المعتمد يؤشر عليه من قبل السلطات الجمركية في بلد المصدر حسب الاصول ويعتمد عليه في بلد المقصد لدى مرور البضاعة والامتعة عبر حدود بلد الطرف الآخر بعد ان تتحقق السلطات الجمركية في هذا البلد الاخير من سلامة الرصاص الجمركي المضروب على البضاعة ووسيلة النقل وذلك وفقا للانظمة المرعية .

المادة الخامسة

ان البضائع المعرضة للتلف والمرسلة بطريق الترانزيت عبر اراضي أحد المتعاقدين لاراضي دولة ثالثة يجب تصديرها أو سحبها من الجمارك ضمن ثلاثين يوما من دخولها الى الجمرک واذالم يحصل ذلك تصدر البضاعة وتباع بالمزاد العلني أو تتلف حسب القوانين المرعية .

التصديق على الاتفاقية

المادة السادسة

يصدق على هذه الاتفاقية من الدول الموقعة عليها طبقا لنظمها الدستورية في أقرب وقت ممكن وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية التي تعد محضرا بايداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغه الدول المتعاقدة الاخرى .

المادة السابعة

يجوز لدول الجامعة العربية غير الموقعة على هذه الاتفاقية ان تنضم اليها باعلان يرسل منها الى الامن العام لجامعة الدول العربية الذي يبلغ انضمامها الى الدول الاخرى المرتبطة بها .

المادة الثامنة

تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد شهر من ايداع وثائق تصديق ثلاث من الدول الموقعة عليها وتسرى في شأن كل من الدول الاخرى بعد شهر من تاريخ ايداع وثيقة تصديقها أو انضمامها .

المادة التاسعة

يعمل بهذه الاتفاقية لمدة سنة ابتداء من تاريخ نفاذها وتتجدد سنة فسنة من تلقاء نفسها الا اذا ابلغ أحد الاطراف المتعاقدة الامن العام

لجامعة الدول العربية خطيا قبل شهرين على الاقل من انقضاء مدة هذه الاتفاقية ورغبته في التعديل أو عدم التجديد ويقوم الامن العام لجامعة الدول العربية باطلاع ذلك الى الدول الاخرى المنضمة . وتبقى سارية المفعول بشأن الاطراف المتعاقدة الاخرى ويبقى حكمها ساريا في شأن طلبات استيراد وتصدير البضائع التي قدمت قبل نهاية المدة المذكورة .

اتفاقية بشأن تسديد مدفوعات المعاملات

الجارية وانتقال رؤوس الاموال

ان حكومات المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية السورية والمملكة العراقية والمملكة العربية السعودية والجمهورية اللبنانية والمملكة الليبية المتحدة وجمهورية مصر والمملكة المتوكلية اليمنية رغبة منها في تنظيم تسديد مدفوعات المعاملات الجارية ووضع قواعد لانتقال رؤوس الاموال فيما بينها . قد اتفقت على ما يلي :

المادة الاولى - تسديد مدفوعات المعاملات الجارية

١ - تعمل كل من حكومات الدول المتعاقدة - في حدود امكانياتها ووفقا لانظمة تحويل العملات الخارجية وانظمة الاستيراد المطبقة في اراضيها - على تسهيل تحويل مدفوعات المعاملات الجارية المدة في القائمة المرفقة . رغم (١) الى بقية البلدان المتعاقدة كما تمنح هذه المدفوعات اقصى ما يمكن من معاملة مفضلة .

٢ - اذا كان نظام تحويل العملات الخارجية المطبق لدى الدول المتعاقدة أو بعضها يفرض قيودا على تحويل مدفوعات المعاملات الجارية الى بقية البلدان المتعاقدة . وكان وضع ميزان المدفوعات لدى تلك الدولة المتعاقدة لايساعدها على تحويل مدفوعات المعاملات الجارية بالعملات الاجنبية التي تقبلها الدولة المتعاقدة الاخرى صاحبة العلاقة تتعهد تلك الدولة في هذه الحالة بأن تمنح المقيمين في بقية الدول المتعاقدة لتسهيلات التالية على الاقل :

( ا ) الحق في أن يستعملوا حسابهم الدائن لتسديد جميع مدفوعات المعاملات الجارية المبينة في القائمة رقم (١) والمستحق دفعها في اراضي الدولة المدينة وتسديد قيمة جميع مستوردات البلد الذي يقيم فيه صاحب الحساب من اراضي الدولة المدينة مما يسمح البلد المدين بتصديره الى جميع البلاد .

( ب ) الحق في أن يحولوا الجزء أو الكل من حسابهم الدائن الى المقيمين في أي بلد من بلاد الاطراف المتعاقدين أو بلد آخر .

( ج ) الحق في أن يستعملوا حسابهم الدائن لتسديد قيمة أية بضاعة يتتعاونها في اراضي البلد المدين بقصد تصديرها الى أي بلد من بلاد أحد الاطراف المتعاقدين أو بلد آخر مما يسمح البلد المدين بتصديره الى جميع البلاد .

( د ) اذا كان النظام المطبق في البلد المدين يفرض تسديد جزء من قيمة أنواع معينة من البضائع بعملة اجنبية معينة فيحق لصاحب الحساب الدائن في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين ( ا ) و ( ج ) السابقين أن يسدد فقط بالعملة الاجنبية جزءا من القيمة في حدود







المواد النباتية المستعملة في صناعة السلال وفي صناعة الخصر والحبوب القاسية والخفص ( حبات ) والقشور والجوز المعدة للحفر والمواد النباتية المعدة للحشو ( قطن الهند والالياف النباتية والبحرية وما يماثلها ) حتى المصفورة منها والمواد النباتية المعدة لصنع الكانس والفرشيات حتى المصفورة ما كان منها خاما أو مقصورا أو مصبوغا والمحاصيل الاخرى الخام النباتية المنشأ غير المذكورة ولا الداخلة في مكان آخر

**الفصل الرابع عشر : ( الاتربة والاحجار والكلس بحالتها الطبيعية )**

**الطباشير والاتربة الصباغية الخام :** التبشير المطحون المعد للبناء والاتربة الصباغية والملح والكبريت والسبذج وحجر الخفان وماشابهها حتى المسحوق منها والرخام والمرمر والفرانيت خاما والاحجار الخام الاخرى المعدة للنحت والبناء والجص ( احجار الجصين ) والكلس وبقيايا الخرف وكساراته والعقيق والمواد المعدنية غير المذكورة ولا الداخلة في مكان آخر : الطلق المعد للصناعة وغيره من انواع الطلق والميكا الخام والكوارتز ورمل الزجاج وكبريت الزرنيخ وكبريت الزرنيخ الاصفر ( سم الفار وغيرها )

**الفصل الخامس عشر : ( الاخشاب الخام ) :** خشب الوقود قطعا مستديرة او حطبا او اغصانا او حزما ، ونفايات الخشب وقشاراته والخشب المستدير الخام حتى المقشور منه او المشذب بالقاس بعض التشذيب .

**الفصل السادس عشر :** الجلود الخام وشرائق دود الحرير والصوف الخام والشعر والابواب اخام القطن والكتان والقنب وغيرها

#### الجدول ( ب )

#### بالمنتجات الصناعية العربية

#### التي يشملها التفصيل

#### الفصل الرابع :

زبدة طازجة أو مملحة حتى ما كان منها مصهورا ( السمن أو المسلى ) وجبن تشقوال وجبن ابيض بجميع انواعه .

#### الفصل التاسع :

البن المحمص والمطحون والمحفوظ المعب في بلاد اليمن .

#### الفصل الحادي عشر :

دقيق الغلال ونشاء البطاطس ونشاء الحبوب

#### الفصل الخامس عشر :

زيت بذرة القطن وزيت السمسم - الطحينة وزيت الزيتون بما في ذلك زيت السلفور ( الجفت ) وزيت بذر الكتان . كل هذه الزيوت سائلة كانت أو مهدرجة .

#### الفصل السادس عشر :

محضرات اللحوم ما عدا لحم الخنزير ، ومحضرات الاسماك ومحفظاتها .

#### الفصل السابع عشر :

غلوكوز وعسل السكر ( العسل الاسود ) ومصنوعات سكرية .

#### الفصل التاسع عشر :

اعجينة غذائية ( المكرونه بجميع انواعها ) وبسكويت ولو مضافا اليه كاكاو أو فواكه أو سكر .

#### الفصل العشرون :

محضرات الخضر والنباتات الصالحة للاكل وأجزاؤها ، ومحضرات الاتمار وأجزاؤها ، ومحضرات النباتات الاخرى وأجزاؤها : كل هذه المنتجات محفوظة

#### الفصل الثاني والعشرون : الكحول الاتيلية

#### الفصل الثالث والعشرون :

ثقل الشوندر ( البنجر ) والكسب من حبوب وائمار زيتية وغيرها وعسل السكر غير الصالح للاستهلاك الغذائي ( الميلاس )

#### الفصل الخامس والعشرون :

الاسمنت ما عدا الاسمنت الابيض او الملون والملح الحجري اليمنى المطحون والمحفوظ .

#### الفصل الثامن والعشرون :

غاز حامض الكربونيك ( اللامائي ) مضغوط أو مسيل بفعل الضغط ، وغاز الاكسجين مضغوط أو مسيل بفعل الضغط ، وحامض الكبريتيك ( سلفوريك ) ، والفليسيرين ، وادوية مركبة ومجهزات صيدلية .

#### الفصل التاسع والعشرون :

افلام ايجابية للسينما مظهره ( محمضة )

#### الفصل الثلاثون :

ورنيش ممزوج أو غير ممزوج بمواد ملونة وبويات واللوان محضرة بالزيت

#### الفصل الثاني والثلاثون :

الصابون العادي كتلا أو مسحوقا بما في ذلك صابون الكربوليك .

#### الفصل الرابع والثلاثون :

النقاب ( كسفريت ) بجميع انواعه .

#### الفصل الخامس والثلاثون :

الاسمدة ونترات الجير وفوق فوسفات الجير ( سوبر فوسفات )

#### الفصل السادس والثلاثون :

الجلود المدبغة وجلود من جميع الانواع مطلية بالبرونز أو مذهبة أو مفضضة أو ملونة أو كانت عليها رسوم أو زخارف بارزة وما شابه ذلك وجلود مدهونة بالورنيش أو الك

#### الفصل السابع والثلاثون :

مصنوعات الجلود المدبغة بجميع انواعها

#### الفصل الرابعون :

خشب قشرة من خشب الجوز والواح الخشب المتعكس ( الكونترلاكيه ) ومصنوعات الخشب المطلية بأية مادة كانت ( الموزاييك ) والاثاث من خشب من جميع الانواع باستثناء الخشب غير المقوس .

#### الفصل الرابع والاربعون :

كرتون عادي ( غير المشفول ) لفائف أو صفائح ( طلحيات ) يزيد وزن المتر المربع منه على ثلاثمائة غرام .

#### الفصل السادس والاربعون :

خيوط الحرير الطبيعي وغزول مشتقاته ، وخيوط الحرير الصناعي وغزول الياف الحرير الصناعي ( فيبران ) ومطرزات الحرير الطبيعي واصناف العقادة من حرير طبيعي وجميع المنسوجات الاخرى من الحرير الطبيعي صفا أو مخلوطة بمواد نسيجية اخرى من جميع الانواع ودانتلة من حرير صناعي ومطرزات من حرير صناعي وقماش موبيليا من حرير صناعي واصناف العقادة من حرير صناعي والمنسوجات المصنوعة من الياف الحرير الصناعي ( فيبران ) صفا أو مخلوطة بغزل قطنى أو صوفى والمنسوجات المصنوعة من خيوط الحرير الصناعي صفا كانت أو مخلوطة . اذا كانت مطبوعة أو مفضضة أو مزخرفة أو مزينة أو جاكارد ، مهما كان وزن المتر المربع منها والمنسوجات المصنوعة من خيوط الحرير الصناعي ( صفا أو مخلوطة ) السادة التي لا يزيد وزن المتر المربع فيها على مائة غرام . اما اذا زاد وزن المتر المربع عن هذا الحد وثبت ان الخيوط الحريرية الصناعية المستخدمة في صناعة هذه المنسوجات من منشأ عربى فانها تتمتع بالتفضيل .

#### الفصل السابع والاربعون :

غزل الصوف بجميع انواعه وبسط وسجاجيد من صوف من جميع الانواع ومنسوجات من صوف صرف اذا ثبت اتهام خيط صوف عربى والصوف المشط ( التوبس ) اليمنى .

#### الفصل الثامن والاربعون :

غزل قطن فوق ثمرة ٤٠ وغزل قطن تحت ثمرة ٤٠ : غير الملمعة ، ودانتلا من جميع الاصناف ومطرزات وشرائط واصناف العقادة وبسط أرجل ( اقدام ) ومنسوجات اخرى من قطن صرف ومن جميع الانواع وزن المتر المربع منها لفافة ( ١١٠ ) غرام ومنسوجات اخرى من قطن صرف ومن جميع الانواع وزن المتر المربع منها أكثر من ( ١١٠ ) غرام ، ومنسوجات من قطن مخلوطة بمواد نسيجية اخرى ومن جميع الانواع .

#### الفصل الخمسون :

القطن المندوف والقطن المطهر ( الطبى ) وحبال عادية ( امراس ) أو غليظة وخيوط مصقولة ودويارة من مواد نسيجية عربية

#### الفصل الحادى والخمسون :

منسوجات اثواب من اصناف شغل السنارة من جميع مواد النسيج وجميع الاشياء الاخرى من شغل السنارة بما في ذلك الملابس الداخلية والجوارب .

#### الفصل الثانى والخمسون :

ملابس وأجزاء ملابس من جميع مواد النسيج وبياضات وأجزاء بياضات من جميع الانواع ومن مختلف مواد النسيج وجميع الاصناف الاخرى المخططة أو الجاهزة من نسيج عربى بما في ذلك البطاطين ( الحرامات ) والمناشف ( البشكير ) والخيام ... الخ

#### الفصل الرابع والخمسون :

الاحذية بجميع انواعها المصنوعة من الجلد ادى المنشأ العربى .

#### الفصل الثامن والخمسون :

مصنوعات من رخام عربى أو مرمر عربى من جميع الانواع ومصنوعات من اسمنت او اسمنت مسلح ( خرسان ) من جميع الانواع ومصنوعات من اسمنت ليفى ( اترنيت ) من جميع الانواع

#### الفصل التاسع والخمسون :

طوب نارى ( الطابوق ) والقيشانى والصينى المزخرف .

#### الفصل الستون :

الزجاج والبلور صفائح والواحا من جميع الانواع والاشياء المصنوعة من الزجاج أو البلور المنفوخ أو المكبوس لا سيما ما كان منها للاستعمال المنزلى وزجاجات وقوارير وقناني من جميع الانواع ومصنوعات زجاجية لمعامل الكيمياء والاجهزة العلمية .. الخ . من جميع الانواع واصناف من منتجات صناعة الاقتاد وجميع قطع طواقم الموائد أو التواليت من الانواع العادية باستثناء ( الكريستال ونصف الكريستال ) وزجاجات لمسات ( زجاج مصابيح بترول ) وفوارع المليات الكهربائية بشرط أن تكون صناعة عربية .

#### الفصل الحادى والستون :

مصنوعات العقيق اليمنى

#### الفصل الثانى والستون :

افران الطبخ والمدافئ العاملة بالمازوت والمصنوعة من حديد الصلب ومن صفائح الحديد أو الفولاذ

#### الفصل الثانى والثمانون :

الصناعات الصدفية

#### الفصل الثالث والثمانون :

فرش للملابس والاحذية ولاعمال الدهان من جميع الانواع

#### الفصل الخامس والثمانون :

الخيوط المعدنية المسحوبة أو المفتولة للتطريز لتجهيز الملابس والخيوط المعدنية المضمومة الى مولد نسيجية .

تم اعداد هذا الجدول يوم الخميس في السابع والعشرين من شهر أغسطس ( اب ) ١٩٥٣ في بحدون ( لبنان )



تجارة مصر الخارجية  
خلال النصف السنة الاولى وشهر يوليو ١٩٥٣  
١/١  
يولية ١٩٥٣ ١٩٥٣/٦/٣٠  
الحنية

|          |          |                               |
|----------|----------|-------------------------------|
| ٩٣٩٩٢١٥٦ | ٧٣٤٠٩٧٨٥ | صادرات<br>المنتجات<br>المصرية |
| ١٢٨٢٩٠٦٤ | ٨١٦٠٠٣٢٤ | الواردات                      |

| اهم الواردات                  |            |            |
|-------------------------------|------------|------------|
| ١/١                           |            |            |
| الصف                          | ١٩٥٣/٦/٣٠  | يولية ١٩٥٣ |
| قمح                           | ١٣١٢٨٥٥٢ ر | ٤٥٣٣٥٥٢    |
| اسمده                         | ٤٦٤٨٥٢٥ ر  | ١٢٩٨٤٢٥ ر  |
| ساي                           | ٣٧٤٢٨٦٧ ر  | ٦٢٧٥٠٦     |
| كيروسين                       | ٢٨٢٣٣٠٠٠ ر | ٦٥٠٨٢٣٧    |
| أخشاب البناء                  | ٢٢٥٠٠٠٥٣ ر | ٤١٤٢٣٥     |
| أهم البلاد التي أستوردنا منها |            |            |

| الصف             | ١/١      | يولية ١٩٥٣ |
|------------------|----------|------------|
| الولايات المتحدة | ١٢١٦٤٧٧١ | ١٥٦٢٥٧٨    |
| المانيا الغربية  | ٨٦٩٦٣٨٨  | ١٦١٨١٦٥    |
| بريطانيا         | ٧٣٢٦١٠٨  | ١٥٢٣٣٢٤    |
| فرنسا            | ٦٩١٧٧٣١  | ١٤٤٣٨٠٢    |
| إيطاليا          | ٥٨٩٧٥٩٤  | ١٠١٦٠٧٩    |

أهم الصادرات  
١/١

| الصفة        | الكمية    | القيمة   |
|--------------|-----------|----------|
| قطن خام      | ٦٣٣٩٠.٠٣٨ | ٩٣٦٧.٠٧٧ |
| بصل          | ٣٣٧٣٣.٧٧٧ | ١٠٤٩٥٧   |
| خامات معدنية | ٦٤٣.٠٠٥   | ٢٨٠.٤    |
| غزل قطن      | ٥٩٧.١٤٧   | ٣١٠.٨    |
| فوسفات الجير | ٥٣٣.٢٤٥   | ٧٦.٧٧٥   |

أهم البلاد التي صدرنا إليها

| البلد    | ١٩٥٣/٦/٣٠ | ١/١   | يولية ١٩٥٣ |
|----------|-----------|-------|------------|
| الهند    | ١٠٨١٢     | ١٠٧٠٨ | ١٠٨٥٠٠٢    |
| فرنسا    | ١٠٣١٣     | ١٠٣١٣ | ١٠٤٤٣٨٧    |
| بريطانيا | ٦٤٣٩      | ٦٤٣٩  | ٥٠٠٧٢٢     |
| ايطاليا  | ٥٢٢١      | ٥٢٢١  | ٤٨٠٦٢٠     |
| اليابان  | ٤١٩٨      | ٤١٩٨  | ٢١٠٥٦٤     |

| البلاذ التي صدرنا انيها القطن والنسب المئوية بالقنطار |         |         |         |
|-------------------------------------------------------|---------|---------|---------|
| ١٩٥٣/٥٢                                               |         | ١٩٥٢/٥١ |         |
| %                                                     |         | %       |         |
| ٥٧٠                                                   | ٤٠٤٥٥٨  | ٥٩٣     | ٣٤٥١٣٦  |
| ١٣٦٢                                                  | ٩٦٧٠٢٧  | ١٠٥٥    | ٦١٤٠٨١  |
| ٩٨                                                    | ٦٩٨٢٢   | ٠٠٩٠    | ٥٢٢٧٣   |
| ١٣٦                                                   | ٩٦٨٣٣   | ٠٠٧٧    | ٤٥٠٦٧   |
| —                                                     | ٠٠٠٢٢٦  | ٠٠١١    | ٦٥٩٠    |
| ٢٨٦                                                   | ٢٠٢٩٦٧  | ٣٣٨     | ١٩٦٧٢٧  |
| ٢٧٥                                                   | ٢٦٦٤٩٢  | ٣٤٠     | ١٩٧٧٥٥  |
| ١٧٤٣                                                  | ١٢٣٧٢١٧ | ١٣٣٣    | ٧٧٥٩٦٧  |
| ٦٣١                                                   | ٤٤٧٦٤٨  | ٨٧٣     | ٥٠٨٣٥٤  |
| ٠٠٠٩                                                  | ٦٢٩٤    | ٠٠٠٩    | ٥٣٧٠    |
| ٣٢٠                                                   | ٢٢٦٩٤١  | ١٠٩     | ٦٣١٧٣   |
| ٨٦٥                                                   | ٦١٣٨٧٧  | ١٣٥٢    | ٧٨٦٨٨٨  |
| ٥١٨                                                   | ٣٦٧٩٠٠  | ٤٤٤     | ٢٥٨٧٢٠  |
| ٠٠٣٢                                                  | ٢٢٨١٩   | ٠٠١٢    | ٧٢٢٧    |
| ٢٧٤                                                   | ١٩٤٦٥٩  | ٧٤٢     | ٤٣١٦٧٤  |
| ٩١٣                                                   | ٨٠٤٩٦   | ٠٠٢٩    | ١٦٨٤٥   |
| ٢٧٧                                                   | ٢٦٧٧٥٤  | ٣٤٢     | ١٩٩٢٠٣  |
| ٥٤٨                                                   | ٣٨٩٣٩٤  | ٨٣٨     | ٤٨٨٠٤٣  |
| ٩٧٤٣                                                  | ١٢٣٧٦٥٨ | ١٤١٣    | ٨٢٢٣٨١  |
| ٨٠٠                                                   | ٧١٠٠٥٨٢ | ١٠٠     | ٥٨٢١٤٧٤ |

| أسعار الذهب |          |        |                              |
|-------------|----------|--------|------------------------------|
| ٩/٢١        | ٩/١٤     | ٩/٧    |                              |
| ٤٠٠         | ٤٠٥      | ٤١٦    | الجنيه صورة الملك            |
| ٣١٩٢ ١/٢    | ٣١٩٢ ١/٢ | ٣١٧٧ر٥ | القاهرة ( بالقروش )          |
| ٦٥٧٥        | ٦٦٠٠     | ٦٦٥٠   | بيروت ( بالقروش اللبنانية )  |
| ٥٢١ ١/٤     | ٥٢٣ ٣/٤  | ٥٣٥    | ميلانو ( بالليرة الايطالية ) |
|             |          |        | بروكسل ( بالفرنك البلجيكي )  |

| بيان بأصناف الاقطان التي صدرت ٠٠ بالانظار |           |           |            |
|-------------------------------------------|-----------|-----------|------------|
| الصف                                      | ١٩٥٢/١٩٥١ | ١٩٥٣/١٩٥٢ | أشموني     |
| كرونك                                     | ٢٠٤٠٩٧٩   | ٢٠٩٤٠٧٠٣  | زاجورا     |
| منوفي                                     | ٣٧٠٣٣١    | ١٨٢٤٨١    | أنواع أخرى |
| جيزة ٢٣                                   | —         | —         | —          |
| جيزة ٧                                    | —         | —         | الجملة     |
| جيزة ٣٠                                   | ١٠٦٠٥٠٥   | ١٣١٦٠٢٢   | —          |

| أسعار الجنيه المصري |       |        |        |        |        |       |        |
|---------------------|-------|--------|--------|--------|--------|-------|--------|
| ٩/٢٦                | ٩/٢٤  | ٩/٢٢   | ٩/٢١   | ٩/١٨   | ٩/١٦   | ٩/١٤  | ٩/١١   |
| ٥ ٣/٨               | ٥ ١/٢ | ٥ ١/٤  | ٥ ١/٨  | ٥ ١/٨  | ٥      | ٥ ١/٢ | ٥ ١/٢  |
| ١٣                  | ١٣    | ١٢ ١/٤ | ١١ ٣/٤ | ١١ ٨/٥ | ١١ ١/٢ | ١٢    | ١١ ١/٢ |
| ٣٨ر٤                | ٣٨ر٤  | ٣٨ر٥   | ٣٨ر٦٥  | ٣٨ر٥٥  | ٣٨ر٥٥  | ٣٨ر٦  | ٣٨ر٦   |
| —                   | ١١ر٨٥ | ١١ر٨٥  | ١١ر٨٥  | ١١ر٨٧٥ | ١١ر٧٠  | ١١ر٦٥ | ١١ر٦٥  |

حسابات استحقاقات الاستيراد  
علاوة الجنيه الاسترليني ( % )  
علاوة الدوتشيمارك ( % )  
سعر الدولار الامريكى بالقروش  
حساب «ب» فى سويسرة بالفرنكات

| انتاج البترول والقوى فى دول الكومنولث |      |       |              |           |         |                                    |       |           |              |
|---------------------------------------|------|-------|--------------|-----------|---------|------------------------------------|-------|-----------|--------------|
| المتوسط الشهري                        |      | الفحم |              | بترول خام |         | السكرباء                           |       |           |              |
| استراليا                              | كندا | الهند | جنوب أفريقيا | كندا      | باكستان | استراليا كندا<br>بالمليون كيلو وات | الهند | نيوزيلاند | جنوب افريقيا |
| ١٩٣٨                                  | ٩٧٣  | ٨٠٥   | ٢٣٦٢         | ٧٤        | ١٣٠٥    | ٣٦٣                                | ٢١٨٠  | ١١٨       | ٤٧٨          |
| ١٩٥١                                  | ١٤٦٨ | ١٢١٥  | ٢٨٦٩         | ٥٠٨       | ٢١٤٢    | ٨٧٥                                | ٤٧٨٥  | ٢٨٨       | ٩٧٢          |
| ١٩٥٢                                  | ١٦٢٠ | ١١٥٣  | ٣٠١٩         | ٦٤٦       | ٢٢٣٥    | ٩٤٢                                | ٥١٧   | —         | ١٠٤٥         |
| ابريل ١٩٥٣                            | ١٤٠٢ | ٩٠٦   | ٣٢٤٤         | ٦٨٢       | ٢٢٤٩    | ١٠١٧                               | ٥٧٤٨  | ٢٥٤       | ١٠٦٤         |
| مايو ١٩٥٣                             | ١٣٩٦ | ٩١٧   | ٣١٥٩         | ٧٨٢       | ٢٣٢٢    | ١١٢١                               | ٥٧٦٥  | ٣٣٦       | ١١٤٩         |
| يونيو ١٩٥٣                            | ١٤٦٩ | —     | ٣١٤٨         | ٨٧٤       | —       | —                                  | —     | —         | —            |



## معرض دمشق الدولي

تلقينا من السيد الدكتور خالد  
بوظو المدير العام لمعرض دمشق  
الدولي ما يلي :

تقيم الحكومة السورية هذا المعرض الدولي في العاصمة السورية تحت رعاية فخامة رئيس الجمهورية السورية ( رئيس الشرف الفخرى ) وبمؤازرة جامعة الدول العربية وبادارة لجنة المعرض التي يرأسها المدير العام . أما موعد اقامته فهو في الفترة التي تقع بين ٢ سبتمبر و ١ اكتوبر ١٩٥٤ ، وهو موعد يتيح في الوقت نفسه للوزار الاجانب زيارة معارض أخرى في الشرقين الاوسط والادنى .

سينظم معرض دمشق الدولي على أحدث الطرق وأحسن الأساليب المتبعة في المعارض الدولية المماثلة ، وسيشاد على ضفتي نهر بردى في أقدم مدن العالم وبين حدائقها الغناء على جانبي الطريق المؤدية الى لبنان ، ويشتمل المعرض على الأقسام الزراعية والصناعية والتجارية وقسم للسياحة وسيسمح لجميع الحكومات ونسائر الشركات الأجنبية المشتركة اشادة أجنحة خاصة بالإضافة الى أماكن قائمة ومعدة للإيجار وسيسمح بإدخال البضائع الواردة الى مدينة المعرض ادخالاً جمرکياً مؤقتاً دون اجازة استيراد مسبقة وبيع كافة المعروضات واخراج ثمنها قطعاً أجنبية من سوريا .

ان جميع البلاد التي تربطها  
بسوريا روابط والود والصدقة  
والتبادل السياسي قد دعيت رسميا  
الى الاشتراك في معرض دمشق  
الدولي كما ان دعوات مماثلة قد  
وجهت الى الغرف التجارية والصناعية  
في كثير من الدول الاجنبية

فأنتم وأصدقاؤكم مدعوون في داخل  
البلاد وخارجها الى الاشتراك في اول  
معرض دولي يقام من هذا النوع في  
البلاد العربية ، وسنوافيكم تباعا  
بنشرات مماثلة كما سنبعث اليكم  
في الاسابيع المقبلة بجميع ما يتعلق  
بشروط الاشتراك والتسهيلات التي  
سيمنحها معرض دمشق الدولي  
للمشاركين والعارضين والزائرين  
اسوة بالمعارض الدولية الاخرى .

شركة اولومبس الصعيدي  
شركة مساهمة مصرية  
الركن الرئيسي ٨ شارع سليمان باشا - القاهرة

١٩٣٩

سجل تجارى ٣٤٧٦٥ القاهرة

- ♦ مطروح الاككتاب انعام حاليا ٣٠.٠٠٠ سهم
- ♦ قيمة السهم اربعة جنيهات مضافا اليها ١٠٠ مليون مصاريف اصدار عن كل سهم

## نشاط الشركة

- ♦ نقل الركاب بسيارات الاوتوبيس ♦ نقل البضائع بسيارات نقل ♦ نقل البضائع بوحدات نهريّة ♦ نقل السائحين ورواد المناطق الاثريّة. ورسما على الشركة أخيراً إعطاء التزام النقل بالمنطقة الثانية بالصعيد وهى المنطقة الممتدة من : بنى سويف حتى ديروط .

وبذا أصبح للشركة حق تسير سياراتها من : بني  
سويف حتى أسوان ومن هنا الى محافظة البحر الاحمر .  
وقد قررت الجمعية العمومية غير العادية التي انعقدت  
يوم ٣٠ يونيو ١٩٥٢ زيادة رأس مال الشركة من ١٥٠.٠٠٠  
جنيه الى ٥٠٠.٠٠٠ جنيه باصدار ٨٧٥٠٠ سهم قيمتها  
الاسمية ٣٥٠.٠٠٠ جنيه بواقع اربعة جنيهات للسهم الواحد .  
♦ مدة الاكتتاب ٢٠ يوما من ١٥ أكتوبر لغاية ٢٥ أكتوبر ١٩٥٣  
♦ تطلب البيانات من بنك مصر القاهرة أو أحد فروعها  
♦ تقدم طلبات الاكتتاب لبنك مصر القاهرة أو أحد فروعها  
الاسهم المطروحة الآن هي الاسهم الباقية من الزيادة المذكورة  
للشركة التحق في قفل الاكتتاب عند تغطية الاسهم أو في  
أى وقت من الاوقات

بشرى غزنى الدّواجن

تمشيا مع السياسة الاقتصادية الجديدة للبلاط قد عملت:

شركة مصر لعلف الحيوان

على فك اية غذاء الدواجن بصنع اعداد فيتم متارة خاصة  
بالدواجن والارانب كاملة القيمة الغذائية

مصر الوطن ٧٥٠، ١١ نسيم مصانفها بالاكسندرية

کاملت ماہ امار بمبوائے صفیرہ سہمہ الشیخارۃ عنزہ دغرودن کیلبر مجراٹا

ويمكن طلب هذه السموات من اية التربة

١٨. نواز الاول بالاسكندرية ٢٢ سليمان باشا بالغا

ومن الجمعية الفارسية بمصر المصرية



تحفة ستوديو مصر  
الفنية الرائعة

# بنجاح كبير البن لاجار

عاليا



بطولة

محمد فوزي \* ليلى فوزي

مسرح فايف ماري منيب عزيز عثمان  
فريد توفيق زوزر شكيب ودراد صبرى

افراج هامى رولة  
مع تحية كاريوكا

## سينما ستوديو مصر

ورسينا مفتى بالسويس والشرق بمرسيد وأمبر بطنطا ومصر بالقاهرة  
وسه الاثنين القادم: سينما مصر بالإسماعيلية وسه ١٢ أكتوبر سينما نجش بالمكسدية

من ادارة المجلة

ترجو ادارة ( مجلة  
الاقتصاد والمحاسبة )  
حضرات المشتركين  
الذين لم يسددوا  
اشتراكاتهم عن السنة  
الثالثة ، أن يتفضلوا  
بتسديدها لادارة المجلة  
( ١٢٠ شارع محمد فريد  
- القاهرة ) في أقرب  
وقت .

الادارة

أوبرج للفرح

Auberge des Pyramides

أفخم ملاهى الشرق

وملتقى العائلات

عشاء راقص كل ليلة

برامج أوروبية وشرقية تتغير أسبوعيا

أسعار عادية وخدمة ممتازة

استعداد هائل لاقامة الحفلات الخاصة والافراج

أعظم صالة بالشرق كله !!



# شركة مصر لتصدير الأقطان

شركة مساهمة مصرية

---

إحدى مؤسسات بنك مصر

ومقرها الرئيسى بعمارة بالألكندرية

---

تقوم بتجارة القطن فى الداخل  
وتصدير للخارج

---

لها وكلاء ومراسلون فى جميع أنحاء العالم



# شكر مصر للغزل والنسيج

مركزها الرئيسي : القاهرة

مصانفها بالرحلة الكبرى

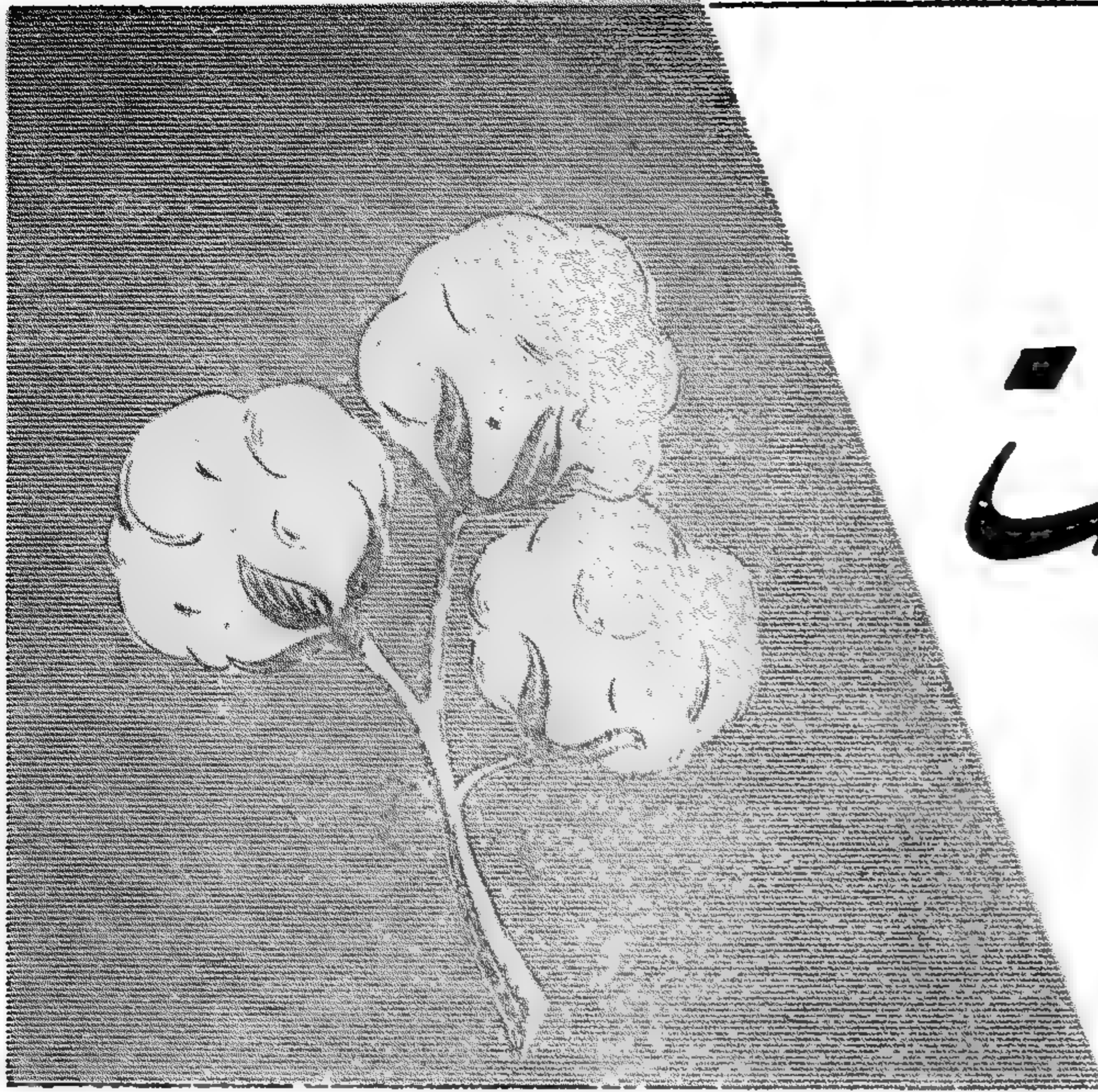
مؤسسة مصر الكبرى

تأسست في ١٩٢٧ سنة

تشغل مصانفها ومرافقها : مليون متر مربع  
تستهلك من القطن : نصف مليون قنطار سنوياً  
تنتج من المنسوجات القطنية : مائة مليون متر سنوياً  
وتنتج من خيوط الغزل : عشرين مليون كيلوجرام سنوياً  
يكفي إنتاجها من الأقمشة القطنية : ٥٠ ٪ من سكان مصر  
تغزل وتنسج وتبيض وتطبع : القطن المصري  
وتستخدم في هذه العمليات : أحدث الآلات  
التي جددت تجديداً كاملاً بعد الحرب

يعمل في مصانفها : ثمانية عشر ألف عامل  
خصصت لسكانهم مدينة : نموذجية تكلفت نحو مليون جنيه  
وتقيم لهم الآن مرافق : صحية ورياضية وثقافية  
تضم استاد من أكبر الملاعب وحمامات للسباحة ونواد ومطاعم  
ومباني ثقافية تكلفت مليون ونصف مليون جنيه





# الكيماريات وأثرها

## في الزراعة

لقد أصبح استخدام الكيماريات البترولية في  
تخصيب التربة وفي إبادة الحشرات والقضاء  
على الأعشاب الضارة - جزءا مهما لطرق الزراعة  
في كافة أرجاء العالم .

ومجموعة شركات شل كمنتجة وموزعة للكيماريات  
البترولية تهتم اهتماما خاصا بابتكارها واستخدامها للأغراض  
الزراعية . وقد ساهم خبراء شل بما قدموا به من أبحاث  
في العامل وفي الحقل . مساهمة فعالة في إيجاد  
الوسائل المتبعة حاليا للقضاء على الآفات الزراعية .

واستخدام المواد الكيماوية لإبادة الأعشاب الضارة بالمحاصيل  
الغذائية . وكذلك في إبادة الحشرات التي تفكك بحصول القطن  
- من أهم ما يبنى به المشتغلون بالزراعة وبالاقتصاد في مصر .  
لذلك يتحتم ألا تكون هذه المواد الكيماوية فعالة فحسب بل  
يجب أيضا أن تكون اقتصادية ومأمونة وسهلة الاستعمال  
كما يجب أن يتيسر استخدامها سواء على نطاق واسع أو في  
نطاق محدود .

ومجموعة شركات شل تضع خبرتها العالمية ومواردها الضخمة  
في خدمة الزراعة في مصر سواء فيما يتصل بتزويدها بالكيماريات  
اللازمة أو بالارشاد إلى أفضل طرق استخدامها .

## في خدمة الاقتصاد الوطني



سنة ١٩٦١





# الاقتصاد والمحاسبة

الثلث  
١٠ قروش

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباطه رئيس نادى التجارة  
رئيس التحرير : أحمد عثمان

العدد ٦٣  
١٥ أكتوبر ١٩٥٣

## آفاق جديدة للشباب المصرى

اجمع الباحثون على ان مصر متضخمة بسكانها وان تعدادها يتزايد باطراد تزايداً يفوق كل زيادة مستطاعة في موارد دخلها . ولا جدال في ان هذا التفاوت الكبير بين عدد السكان والموارد علة رئيسية في انخفاض مستوى المعيشة الذى تتصافر جهود المصلحين على رفعه وتحسينه .

ويواصل مجلس تنمية الانتاج العمل الحثيث لتحقيق شتى المشروعات الانتاجية التى تزيد في موارد الدخل القومى وتستوعب عدداً من السكان وعلى الاخص المتعلمين منهم الذين يزداد عدد التعطيل منهم كلما تقدم التعليم واتسع نطاقه . غير ان تنفيذ المشروعات الكبرى التى يمكن ان تشرب العدد الوفير من خريجي الجامعات لا يمكن ان يتم بالسرعة التى تسير التضخم العدى - ولهذا يجب العمل الجدى العاجل لتفريغ أزمة البطالة والتغلب عليها بشتى الوسائل - وقد تعرض الباحثون لكثير من الحلول ومنها العاجل والاجل .

ولكن الحل الذى اعتقد انه في مقدمة الحلول العاجلة هو تيسير هجرة الشباب المثقف الى الاقطار الشرقية المحيطة بنا كالعراق والباكستان والمملكة العربية السعودية والكويت واليمن وسوريا - وتنظيم تلك الهجرة بالاتفاق مع هذه الدول الشقيقة جميعاً وإيجاد مكاتب هنا وهناك لتنسيق طلبات الراغبين وتصنيفهم وتزويدهم بما ينقصهم من معارف او خبرة بتنظيم دراسات خاصة للتخصص فيما يحتاجون اليه من معلومات - ومعاونتهم مادياً في السفر الى الجهات التى يقصدونها - واستقبالهم هناك وتيسير اسباب العمل لهم واقامتهم ومراقبة احوالهم المعيشية والاجتماعية

بتلك الوسيلة تتحقق كثير من الاهداف التى تعود على البلاد بالخير الوفير من دعاية عملية طيبة الى بث الدعوة الصالحة لمصر في الاقطار الشقيقة وتعرف احوالها عن كثب . الى اندماج قد يقضى على الفوارق الجنسية ويعمل على تقريب القلوب وتوحيد العواطف - فضلاً عما يمكن ان يؤديه هؤلاء المبعوثون من خدمات للدول الصديقة المحتاجة للعناصر المتعلمة المتخصصة في شتى العلوم والفنون .

ولا بد لنجاح هذا المشروع واجتناء ثمراته من العناية الكاملة باختيار اصالح العناصر واكثرها استعداداً للعمل والانتاج وخلق صلات طيبة بيننا وبين اصدقائنا وان يثبت الشباب المصرى الذى يعنى بانتقائه انه جدير بتقدير من اختاروه واوفدوه ومن استضافوه فآكرموا وفادته .

ولعل وزارة الارشاد القومى بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية تستطيع ان تحقق من وراء هذا المشروع افيد دعاية عملية لمصر وصدق وسيلة لكسب محبة اخواننا في العروبة والجوار .

عبد الله فكرى أباطه

في هذا العدد  
آفاق جديدة للشباب المصرى -  
للاستاذ عبدالله فكرى أباطه  
عرض وتعليق : تقرير مطمئن  
لوزير المالية - فائدة  
الاحصاء في كل مرفق -  
معجم اقتصادى تجارى  
احصاء الايدى العاملة في  
بريطانيا  
في السياسة الاقتصادية - تقرير  
للامم المتحدة عن اقتصاد  
الشرق الاوسط - للاستاذ  
وديع فلسطين  
كيف تكون اقتصاديات الثورة:  
للاستاذ جورج يعقوب  
اقتصاديات الشرق الاوسط :  
التعاون الاقتصادى بين  
البلدان العربية واخبار  
أخرى  
مدفوعات مصر لعام ١٩٥٢  
الانتاج والاستهلاك في المملكة  
المتحدة  
الاقتصاد العالمى : الاتفاقيات  
العامة للتجارة والتعريف  
الجمركية - تجارة المنسوجات  
العالمية - المنطقة الاسترلينية  
- الجنيه الاسترالى  
المانيا تصبح دائنة لدول  
العالم : بقلم م. ك. بولاد  
التجارة والاقتصاد والقضاء :  
حق بلدية الاسكندرية في  
فرض رسوم على الارباح  
التجارية - للقاضى الاستاذ  
احمد حمدى حافظ  
في ركاب العلم : للاستاذ  
احمد فريد حسن  
سياسة التوسع في المنشآت  
الصناعية : للاستاذ موسى  
حقى  
الاثنان والنقود في مصر :  
للاستاذ محمد صديق لهيطة  
الاحتياطات في المنشأة التجارية  
للاستاذ ت. ا.  
التشريعات المالية والتجارية  
في مصر  
الاتفاق التجارى بين مصر  
ومصر والاتحاد السوفيتى  
ارقام واحصاءات





## تقرير مطمئن لوزير المالية

عاد الدكتور عبد الجليل العمرى وزير المالية والاقتصاد من نيويورك حيث شهد اجتماعات البنك الدولى للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى ، وعرج فى طريق عودته على فرنسا وسويسرا والنمسا حيث أتيح له أن يلتقى برجال المال والاعمال ويبحث معهم برامج مصر الاقتصادية الجديدة .

وانتهز الوزير فرصة عودته ليقدم الى رأى العام تقريراً عن رحلته وعن الحالة الاقتصادية للبلاد فتحدث الى الصحف عن مهمته قائلا ان جميع الهيئات التى اتصل بها واتى فاتها فى امر تهويل وتنفيذ المشروعات الهندسية الكبرى ، ومنها مشروع السد العالى ، قد أبدت استعدادها الكامل لاجابة هذه الطلبات متى قدمتها الحكومة اليها بصفة رسمية .

وقال الوزير ان من المحتمل ان تقرض الحكومة المصرية قدرا من المال من البنك الدولى رجاء تهويل مشروعاتها المعجلة

وقد شهد الوزير فى جميع البلدان التى أتيح له أن يزورها رضاء تاما عن سياسة مصر القطنية فى خلال الموسم المنقضى ، تلك السياسة التى أثبتت بنتائج طيبة وردت لمصر أسواقا كانت قد فقدتها بسبب اضطراب السياسة القطنية فى الماضى وتبين الدكتور العمرى لدى عودته الى مصر زيادة فى الإيرادات المختلفة للحكومة ، سواء فى حصيلة الجمارك أو حصيلة الضرائب التى تجاوزت ما كان مقدرا لها ، وبأغ رصيد مصر من الاسترلينى الحر فى الوقت الحاضر ١٨ مليون جنيه بينما رصيدها من الدولارات نحو ٢٠ مليون جنيه .

واشتد الاقبال على القطن الكرنك وهو الصنف الذى لمصر فضلة

كبيرة منه تخلفت من الموسم الماضى وبات من الميسور تصريف المحصول الحالى بسهولة ، كما بات من المرتقب تصريف بقية فضلة الموسم المنقضى هذا تقرير جد مطمئن من وزير المالية يجرى به فى أعقاب رحلته الى الخارج . والواقع أن مصر لم تعد تشكو من علة فى كيانها الاقتصادى ، ولكن النقص الذى ينبغى البدء بعلاجه هو الدأب فى اطلاع العالم على تطورات الحياة الاقتصادية فى مصر عن طريق الاتصال الشخصى المباشر من ناحية الرجال المسؤولين ، وهذا هو ما عمله الدكتور العمرى وما يعمل به الآن الاستاذ امين فكرى محافظ البنك الاهلى المصرى ، وما تعمل به بعثة الدعاية للقطن المصرى التى طافت بالبلدان الاوروبية

ومن حسن المصادفة أن الدكتور العمرى عاد الى مصر مقتنعا بضرورة النظر الى تخفيف القيود المفروضة على تداول النقد ، حتى لقد دعا فى اجتماع صندوق النقد الدولى الى

## الدكتور

### حسين كامل سليم

وكيل وزارة الارشاد الفومى

أسند الى الدكتور حسين كامل سليم عضو مجلس ادارة نادى التجارة منصب وكيل وزارة الارشاد القومى

والدكتور سليم غنى عن كل تعريف ، فهو عميد التعليم التجارى فى مصر وقد كان قبلا عميدا لكلية التجارة بجامعة القاهرة ثم وكيلا للجامعة ومديرا لكلية الاداب أما نشاطه فى المجال القومى والدولى فقد كان موضع تقدير المصريين جميعا . ويسر نادى التجارة ان يقيم حفلة تكريم للدكتور سليم بهذه المناسبة السعيدة تقديرا منه لفضل الزميل الكبير واعترافا بما أسداه للنادى من خدمات مذكورة مشكورة .

فنكرر التهنئة له ونتمنى له التوفيق فى خدمة الوطن العزيز

اطلاق حرية تحويل النقد فى حيز محدود لتنمية التجارة العالمية . ولا ريب فى أن الوزير سيعيد النظر فى السياسة المالية الحاضرة فى ضوء ما تكشف له من رحلته الدراسية الكبيرة النفع التى قام بها .

## فائدة الاحصاء فى كل مرفق

لا يزال ايماننا بالاحصاء مزعزعا ، ولولا ادارة الاحصاء التى تتولى جمع وتبويب جميع الاحصاءات الحكومية والتى يسىء اليها تأخيرها فى اذاعة احصاءاتها . . لولا هذه المصلحة الوحيدة الفريدة لما تسنى للباحث أن يدرس ناحية من نواحي الحياة العامة يود أن يعالجها .

والواقع ان الاحصاء ضرورى لا فى الاداة الحكومية وحدها ، بل لكل تاجر وصاحب منشأة مهما بلغ عمله من نجاح وأيا كان حجم الاعمال التى تمارسها هذه المنشأة .

بل ان الاحصاء ضرورى حتى قبل أن يشرع المرء فى خوض معملان الحياة العملية لانه يبصره بامكانيات النجاح واحتمالات الفشل ، فيقدم على العمل بحذر يمهّد سبيل النجاح والتوفيق .

فاذا اراد امرؤ أن يفتح محلا لاصلاح عطب السيارات مثلا ، يادر الى حى من الاحياء التى كثرت فيها هذه المحال وفتح منشأته ، وكان من نتيجة ذلك أن صارت احياء مصر التجارية تعرف بأسماء الحرف التى تمارس فيها . فهناك حى النحاسين حيث تكثر صناعة النحاس وحى الحدادين حيث يوجد الحدادون ، وحى الصاغة التى تباع فيه المصوغات وتشتري ، وحى لانتاج الصابون وآخر للعطارة وغيره للخردوات ، وهلم جرا . وهذا النظام المرتجل ان جاز فى الصناعات التى ينبغى ابعادها عن الاحياء العامرة بالسكان فلا يجوز فى غيرها من المنشآت التى يحسن أن تكون موزعة فى المدن توزيعا يجعلها قريبة المال فلو ان الرجل الذى اراد فتح محل لاصلاح عطب السيارات درس



الى انكتب الاقتصادية والمحاضرات المتصلة بالاقتصاد والتجارة . وهناك محاولة ناجحة قام بها قبل المرحومان الشاعران حافظ ابراهيم و خليل مطران عندما ترجما الى اللغة العربية كتابا في مبادئ الاقتصاد في اوائل هذا القرن ، تعباً كثيراً في ترجمة ألفاظه وتقريبها الى ذهن القارئ . وفي اعتقادنا أن مراجعة هذا السفر ، ومتابعة المصطلحات التي وضعها ويضعها المؤلفون الاقتصاديون في لبنان بوجه خاص ، كفيئتان بأن تهيئاً السبيل لاجراء المعجم المنشود وتعميم المصطلحات عن طريق الصحف والكتب والمحاضرات

والا ، فان الكتاب والباحثين سيجدون أنفسهم مضطرين الى استخدام العبارات الاعجمية او الى ترجمتها اجتهدا بعد وضع مرادفها الانجليزي او الفرنسي بين قوسين . ولسنا نعترض على الاجتهاد في ترجمة المصطلحات ، غير ان كثرة المجتهدين تؤدي الى تعدد المصطلحات التي ترمى الى معنى واحد ، فتزداد المشكلة تعقيدا بدلا من ان تدنو من الحل .

التي يرد ذكرها في انكتب الانجليزية والفرنسية والامريكية ، ولذلك يضطر الباحثون في حالات كثيرة الى استعمال العبارات الافرنجية مثل « الفلييرات » و « الاربتراج » و « الريبور » و « الديبور » و « الدروبك » و « الفرانكو » و « الموراتوريوم » وغيرها مع انه كان في المستطاع وضع مرادف عربي سهل لهذه العبارات يتضمن الدلالة على معناها .

فالضاد ليست فقيرة الى المعاني، ولا نطنها تتخاف عن القيام بمطالبا الاقتصاد في ليونة ويسر . وغاية ما هناك أن الامر يحتاج الى اجتماع زمرة من الاقتصاديين ليضعوا مثل هذا المعجم الاقتصادي اتجاري ، ولا نخال مجمع اللغة العربية بقادر على أن يقوم بهذه التبعة لاقتفار أعضائه الى العقلية الاقتصادية ولعدم الماهم تماما بالمقصود بهذه العبارات الاقتصادية .

والواقع أن الحاجة صارت الآن ملحة جدا لمثل هذا المعجم ، بعدما تبين أن ألفاظا أعجمية كثيرة تتسلل

خريطة القاهرة وعرف التوزيع الجغرافي للمحال المشابهة فيها واختار لنفسه منطقة ليس فيها محل مماثل وأحصى عدد السيارات المارة من هناك على عدد متتال من الايام ليتبين امكانيات العمل . . لو انه فعل ذلك ، لاستطاع أن يسلك للنجاح أيسر طريق وأضمنه بدلا من أن ينشئ محله في منطقة تكثر فيها المزاومة القتالة ويتحالف المخضرمون من اصحاب المنشآت على مضايقة هذا الدخيل بينهم

ولو أن كل صاحب مصنع احتفظ باحصاءات دقيقة عن انتاج كل عامل في اليوم وفي الاسبوع وفي السنة ، وعن مدى الاقبال على الاصناف التي ينتجها ، وعن النفقات التي ينفقها في كل باب . . لاستطاع ان يحسن استخدام الايدي العاملة ، وان يتوسع في انتاج الاصناف التي يشتد عليها الاقبال ، وان يقتصد في النفقات التي يتكبدها .

#### معجم اقتصادي تجاري

لا تزال اللغة العربية مفتقرة الى معجم للالفاظ الاقتصادية والتجارية

## احصاء عن الايدي العاملة في بريطانيا

| الوحدة               |       | المتوسطات الشهرية |       | عام ١٩٥٢ |       | عام ١٩٥٣ |       | عام ١٩٥٣ |  |
|----------------------|-------|-------------------|-------|----------|-------|----------|-------|----------|--|
| ١٩٥٠                 | ١٩٥١  | ١٩٥٢              | يولية | اغسطس    | يولية | اغسطس    | يولية | اغسطس    |  |
| مجموع الايدي العاملة |       |                   |       |          |       |          |       |          |  |
| ٢٢٩٥٤                | ٢٣٢٢٨ | ٢٣٢٩٤             | ٢٣٢٩٤ | ٢٣٢٩٧    | ٢٣٢٩٤ | ٢٣٢٧٩    | ٢٣٣٥٢ | ٢٣٣٥٢    |  |
| ١٥٦٧٨                | ١٥٧٩١ | ١٥٨٦٤             | ١٥٨٦٤ | ١٥٨٦٥    | ١٥٨٦٤ | ١٥٨٩٠٢   | ١٥٨٦٤ | ١٥٨٦٤    |  |
| ٧٢٧٦                 | ٧٤٣٧  | ٧٤٣٠              | ٧٤٣٠  | ٧٤٣٢     | ٧٤٣٠  | ٧٤٣٧     | ٧٤٦٣  | ٧٤٨٨     |  |
| ١١٦١                 | ١١٣٩  | ١١١٢              | ١١١٢  | ١١٢٢     | ١١١٢  | ١١٣٧     | ١٠٩٢  | ١١٠٢     |  |
| ٨٥٢                  | ٨٥٦   | ٨٧٥               | ٨٧٥   | ٨٧٦      | ٨٧٥   | ٨٧٧      | ٨٧٦   | ٨٧٤      |  |
| ١٤٣٤                 | ١٤٤٩  | ١٤٣٥              | ١٤٣٥  | ١٤٣٠     | ١٤٣٥  | ١٤٤٣     | ١٤٤٨  | ١٤٤٠     |  |
| ٢٥٧١                 | ٢٦٠٠  | ٢٦١٦              | ٢٦١٦  | ٢٦٢٣     | ٢٦١٦  | ٢٦٣٤     | ٢٦٤١  | ٢٦٤٩     |  |
| ١٣٦٢                 | ١٣٥٠  | ١٣٣٦              | ١٣٣٦  | ١٣٣٦     | ١٣٣٦  | ١٣٣٦     | ١٣٢٢  | ١٣٢٠     |  |
| البطالة              |       |                   |       |          |       |          |       |          |  |
| ٠                    | ٨     | ٦                 | ١٥    | ٩        | ١٠    | ٩        | ٢     | ١        |  |
| ١                    | ٧     | ٩                 | ٣     | ٢        | ٣     | ٢        | ٥     | ٣        |  |
| ٠                    | ٥     | ٧                 | ٠     | ٨        | ٠     | ٨        | ٧     | ٦        |  |
| ١                    | ٥     | ٤                 | ١     | ٤        | ١     | ٤        | ٤     | ٢        |  |
| ٣                    | ٢     | ٢                 | ٢     | ٢        | ٢     | ٢        | ٢     | ٢        |  |
| ٢                    | ١     | ٥                 | ١     | ٣        | ١     | ٤        | ٣     | ٢        |  |
| خصومات عمل           |       |                   |       |          |       |          |       |          |  |
| ما فقد من أيام       |       |                   |       |          |       |          |       |          |  |
| ١١٦                  | ١٤١   | ١٤٩               | ٢٠٣   | ٢٧٢      | ٢٧٢   | ١٦٧      | ٦٠    | ٣٢       |  |
| ٣٦                   | ٢٩    | ٥٥                | ٥٧    | ١٧       | ١٧    | ٨٣       | ٣١    | ١١       |  |
| ٢٤                   | ٤٣    | ٦٦                | ١١٣   | ٢٣٣      | ٢٣٣   | ٥٨       | ٢٤    | ٧        |  |
| ٥٥                   | ٦٩    | ٢٨                | ٣٣    | ٢٢       | ٢٢    | ٢٦       | ٥     | ١٤       |  |
| مجموع الأيام         |       |                   |       |          |       |          |       |          |  |
| ٣٦                   | ٢٩    | ٥٥                | ٥٧    | ١٧       | ١٧    | ٨٣       | ٣١    | ١١       |  |
| ٢٤                   | ٤٣    | ٦٦                | ١١٣   | ٢٣٣      | ٢٣٣   | ٥٨       | ٢٤    | ٧        |  |
| ٥٥                   | ٦٩    | ٢٨                | ٣٣    | ٢٢       | ٢٢    | ٢٦       | ٥     | ١٤       |  |



## في السياسة الاقتصادية :

# تقرير للأمم المتحدة عن اقتصاد الشرق الأوسط

## نمو الصناعة والتوسع في ساحة الأرض الزراعية استمرار استيراد مقادير كبيرة من الحبوب بسبب التوسع في زراعة القطن

أصدرت هيئة الأمم المتحدة تقريراً عن الأحوال الاقتصادية في الشرق الأوسط في عامي ١٩٥١ و ١٩٥٢ يتضمن عرضاً حازقاً لشتى شؤون الاقتصاد في هذه الرقعة .

وتعريف هيئة الأمم الشرق الأوسط بأنه يشمل البلدان التالية : أفغانستان ومصر وإيران والعراق وإسرائيل والأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية وسوريا وتركيا واليمن والسودان ومستعمرة عدن ومحمية عدن والبحرين وقبرس والكويت وعمان وقطر ومنطقة عمان الساحلية .

وقد رأينا أن نترجم عن هذا التقرير ما يلقي ضوءاً عن أحوال هذه المنطقة

وزيد انتاجه مما زاد الى أكثر من الضعفين الأموال التي يمكن استخدامها في مشروعات التنمية ، واتخذت خطوات في العراق بوجه خاص لاستخدام حصيلة الزيت في مثل هذا الغرض .

ووضعت مشروعات شتى للإصلاح الزراعي يرجى منها أن تفضي الى زيادة الانتاج الزراعي ووفرة دخل الحقل .

وأخذ عدد مطرد من دول الشرق الأوسط يطلب الانتفاع بالمعونة الفنية لهيئة الأمم المتحدة في مجالات شتى، عن طريق الوكالات المتخصصة وغيرها من الهيئات العالمية . وفي الوقت عينه ، توسعت هذه البلدان في الظفر بمساعدات من فرنسا والمملكة المتحدة ( بريطانيا ) والولايات المتحدة طبقاً لاتفاقيات ثنائية .

وواصلت الجامعة العربية جهودها لترقية التعاون الاقتصادي بين أعضائها ، وفعلت مثل ذلك المنظمة الاقتصادية الإسلامية العالمية .

### عرض عام لبعض الاتجاهات الاقتصادية

كان الانتاج الزراعي في رقعة الشرق الأوسط عامة أكثر قليلاً في عام ١٩٥١ منه في عام ١٩٥٠ . والمعلومات المتاحة لنا تبين أن محصول عام ١٩٥٢ كان على العموم مرضياً . وفي عام ١٩٥١ ، كانت حصة الشرق الأوسط في الانتاج الزراعي العالمي أعلى منها نوعاً ما في السنة السابقة غير أنه كانت هناك اختلافات بين شتى بلدان هذه الرقعة .

فبينما كانت الأحوال الجوية ملائمة في بعض أجزاء هذه الرقعة كتركيا مثلاً ، عانت بلدان الهلال الخصيب عناء مبرحاً من الجذب وترتب على ذلك نقص في الانتاج

الزيت بقيت بغير تعديل ، فان وفرة الانتاج وما صاحبها من زيادة الحصيلة أديا الى وفرة العمليات الأجنبية وزيادة امكانيات الاستثمار وكان التقدم الاقتصادي في رقعة الشرق الأوسط عامة تقدماً بطيئاً في عامي ١٩٥١ و ١٩٥٢ ، غير أن بعض البلدان حقق تقدماً ، وهياً مستلزمات الرقي في المستقبل . فالانتاج الزراعي لم يزد الا زيادة صغيرة ، وسجل الانتاج الزراعي في تركيا رقماً قياسياً في عام ١٩٥١ عوض بلدان منطقة الهلال الخصيب عما أصابها من عجز في المحصولات الزراعية ، ذلك أن محاصيل العراق وإسرائيل والأردن ولبنان وسوريا كانت ضعيفة في ذلك العام

وزاد انتاج الزيت الخام على الرغم من التوقف القريب من التمام لانتاج إيران ، غير أن نسبة انتاج الشرق الأوسط من الزيت لأعالي في عام ١٩٥١ نقصت نقصاً يسيراً . وارتفع الانتاج في بعض المناطق الصناعية ، وان كانت فروع الصناعة المختلفة قد تعرضت لتفاوت كبير في الانتاج في البلاد المختلفة

وقد اتخذت بعض إجراءات في عامي ١٩٥١ و ١٩٥٢ يرجى منها في السنوات المقبلة أن تيسر تبعية الارتقاء الاقتصادي الى حد ما . فقد عدلت مثلاً اتفاقيات الزيت ،

اختلف تأثير الأحداث الاقتصادية العالمية اختلافاً بيناً في شتى بلدان الشرق الأوسط في عامي ١٩٥١ و ١٩٥٢ . فانتسم هذا العامان بوجه عام بارتفاع في أسعار المواد الخام عقب نشوب حرب كوريا مما أحسن الى الحالة التجارية لهذه الرقعة ، غير أن هذا الاتجاه انحرف في أواخر عام ١٩٥١ وأوائل عام ١٩٥٢ مما أدى الى ازالة الحافز الذي أوجده ارتفاع أرقام الصادرات في النشاط الاقتصادي . وقد لوحظ هذا بوجه خاص في البلدان التي سجلت أرقام صادراتها من القطن أشد تقلبات عرفت ، كما هو الشأن في مصر والسودان ، وكما كان حال لبنان الذي يرتبط اقتصاده أوثق ارتباط بالاقصاد العالمي .

وفي بعض البلدان نشأت عوامل محلية أدت الى تنشيط نتائج الاتجاهات العالمية ، بينما كان لهذه العوامل في بعض البلدان الأخرى تأثير عكسي . ففي إيران مثلاً تأثر النشاط الاقتصادي تأثيراً كبيراً بخسارة إيرادات الزيت وبانخفاض قيمة الريال انخفاضاً واقعياً في عامي ١٩٥١ و ١٩٥٢ . وظلت إسرائيل تعاني من الازمة الرئيسية التقليدية وهي استمرار تدفق حشود المهاجرين ومحاولة استيعابهم في الاقتصاد القومي . أما في البلدان المنتجة للزيت ، فمع أن أسعار



وفي الإيراد . وزادت المساحة المزروعة في بعض البلدان مثل تركيا والعراق وسوريا واسرائيل والمملكة العربية السعودية ، غير أن مساحة الاراضي الزراعية في كثير من البلدان بقيت على حالها . وكان انتاج تركيا من الحبوب أعلى من معدل انتاجها في أعوام ١٩٣٤ - ١٩٣٨ ، غير أن الانتاج في معظم البلدان الأخرى انخفض الى ما دون مستويات الفترة السابقة للحرب . وكما حدث في السنوات انقائنة ، كانت جملة الانتاج الزراعي المحاسي عاجزة عن اوفاء بحاجة السكان المتزايد في عدد من البلدان ولا سيما مصر واسرائيل . ومع أن انتاج الحبوب في العراق وتركيا كان فائضا عن حاجتهما فان بلدان الرقعة كانت دائما تستورد الحبوب والسكر وغير ذلك من مواد الطعام . وكان انتاج الرقعة من القطن مستقرا اذ زاد انتاج سوريا وتركيا فموض النقص القليل في انتاج مصر .

**وزاد انتاج مصر واسرائيل ولبنان من الفاكهة**

وكانت الاحوال الزراعية العامة في عامي ١٩٥١ و ١٩٥٢ مماثلة لآحوال السنوات السابقة . وبمقارنة الحالة في السنوات من ١٩٤٧ الى ١٩٥١ بالحالة التي كانت قبل الحرب ، يتضح أن الانتاج الزراعي زاد في معظم البلدان . وترجع هذه الزيادة بوجه خاص الى التوسع في الاراضي الزراعية لأن معدل غلة الارض بقي في نفس مستواه قبل الحرب بل لعله انخفض عن ذلك .

واستمرت الزراعة حافظة لآنواعها على الرغم من التوسع في زراعة القطن والتبغ والفاكهة والخضر . وفيما يتعلق بنمو الانتاج وزيادة الاراضي المنزرعة وتحسين أساليب الزراعة وادخال نظم الاصلاح الزراعي ، ما كان منها موضع تفكير أو تنفيذ ، فان بلدان الرقعة تفاوتت في شأنها تفاوتاً كبيراً واحتفظت الصناعة باتجاهها الصعودي في عامي ١٩٥١ و ١٩٥٢ . وكان الانتاج في عام ١٩٥١ أعلى منه في السنين السابقة ، كما أن الأرقام المسورة لنا عن عام ١٩٥٢ تدل على أن الاتجاه الصعودي مستمر . ويمكن أن تعزى هذه الزيادة الى نمو القوة

**الشراية الناتج عن زيادة المحصولات أو ارتفاع أرقام الاصدار .**

وارتفعت نسبة الاستثمار الصناعي في تركيا التي انتفعت انتفاعاً كبيراً بالمساعدات المالية الأجنبية ، غير أن البلدان الأخرى في هذه الرقعة عرفت نقصاً في الاستثمار الصناعي عن المستوى الذي عرفتته عقب الحرب مباشرة .

وكان نمو الانتاج الصناعي غير متعادل . ففي بعض فروع الصناعتين الرئيسيتين في المنطقة - وهما صناعة المنسوجات وحفظ المواد الغذائية - كانت الزيادة زيادة يسيرة بينما تعرضت صناعات أخرى لانخفاض في الانتاج . فأخذت صناعة البناء والاسمنت التي نشطت نشاطاً مستمراً منذ نهاية الحرب حتى عام ١٩٥١ تبطئ تقدمها في عام ١٩٥٢ ومن ناحية أخرى ، نمت صناعة التعدين والانتاج الكيماوي والمناجم والهندسة ، نمواً سريعاً .

**وبقيت نسبة البطالة في المدن عالية ، وان كانت جدت عليها عوامل جديدة ، كما حدث في ايران عقب وقف انتاج الزيت نتيجة للتأميم في عام ١٩٥١ ، وكما حدث في اسرائيل بسبب الهجرة المستمرة ، وكما حدث في الأردن ولبنان وسوريا بوجود عدد كبير من اللاجئين من عرب فلسطين ، وكما حدث في تركيا بدخول لاجئين من بلغاريا اليها .**

واستمر نمو صناعة الزيت في الشرق الاوسط في عامي ١٩٥١ و ١٩٥٢ . وعلى الرغم من وقف صادرات ايران فان انتاج هذه الرقعة من الزيت الخام زاد بنسبة ١٠ في المئة في عام ١٩٥١ وبنسبة ٨ في المئة في عام ١٩٥٢ نتيجة لنمو انتاج العراق والكويت والمملكة العربية السعودية بفضل التوسع في مد أنابيب الزيت وغير ذلك من الوسائل . وانخفضت حصة الشرق الاوسط بالنسبة لانتاج الزيت العالمي انخفاضاً يسيراً في عام ١٩٥١ ، غير أنها عاودت الارتفاع في عام ١٩٥٢ . ولكن يلاحظ أن الشرق الاوسط ، وان كان يحظى بخمسين في المئة من الرصيد العالمي الثابت المدخر في جوف الثرى ، الا أن انتاجه في عام ١٩٥٢ لم يزد على ١٧ في المئة من الانتاج العالمي ، أي أعلى بقليل من انتاج عامي ١٩٥١ و ١٩٥٠ . وانخفض

انتاج الزيت المكرر بنحو ١٧ر٥ في المئة في عام ١٩٥١ بالنسبة لانتاج عام ١٩٥٠ بسبب ايصاد معامل التكرير في عبادان . وترتب على ذلك انخفاض نصيب الشرق الاوسط من الانتاج العالمي للزيت المكرر انخفاضاً زادت نسبته على نسبة الانخفاض في الزيت الخام . ولم تستأنف صناعة الزيت في ايران سالف عهدها الا في مدى محدود .

**وزادت عوائد الزيت في بلدان أخرى من الشرق الاوسط نتيجة للتوسع في الانتاج وتعديل اتفاقات الزيت بما يمكن الدول من مشاطرة الارباح بين الحكومات والشركات . وزادت قيمة المبالغ التي دفعتها شركات الزيت مباشرة الى الحكومات من نحو ١٩٠ مليون دولار في عام ١٩٥٠ الى ٢٦٠ مليوناً في عام ١٩٥١ وإلى نحو ٤٤٠ مليوناً في عام ١٩٥٢ . أضف الى ذلك أن شركات الزيت أنفقت أموالاً كثيرة في المنطقة لشراء المواد التي تلزمها ولدفع الأجور والمرتبات . أما الدول غير المنتجة للزيت في الشرق الاوسط فقد نالت بدورها عوائد من مرور الزيت في أراضيها ومن الرسوم الأخرى التي تدفع عن أنابيب الزيت ومن توسع الشركات وموظفيها في الشراء .**

وفي عام ١٩٥١ بلغ استهلاك بلدان الشرق الاوسط من الزيت ما يقل قليلاً عن ٢٠ في المئة من انتاج الرقعة من الزيت الخام . وكان معظم الاستهلاك في البلدان التي لا تنتج الزيت . وقد أجريت دراسات تمهيدية لامكان استخدام الغاز الطبيعي والمكرر - وهو ناتج عرضي - في ميادين الحياة . والواقع أن هذا المورد الهام للطاقة لم يستغل بعد الا في جزء صغير منه ، بسبب الافتقار الى الاسواق والى الوسائل .

**وتحسن الميزان التجاري لبلدان الشرق الاوسط تحسناً ظاهراً في عامي ١٩٥٠ و ١٩٥١ ولم تستثن من ذلك الا ايران واسرائيل . فارتفعت أرقام الصادرات التي كانت في عام ١٩٥٠ معادلة تقريباً لمستوى عام ١٩٤٩ ، ارتفاعاً جديداً في عام ١٩٥١ . وارتفعت بالتالي أرقام الواردات في خلال عامي ١٩٥١ و ١٩٥٢ غير أن أرقام الواردات كانت في معظم البلدان أقل**



# كيف تكون اقتصاديات الثورة : سياسة الاكتفاء الذاتي من ضرورة اقتصاد الثورة

وسياسة الاكتفاء الذاتي سياسة اقتصادية رشيدة ، بل هي سياسة حكيمة تستطيع أن تخدم هذا البلد أجل الخدمات واحسنها ما دامت امكانياته الاقتصادية تساعد على التوسع في الانتاج ومادنا نستطيع أن نستفيد منها فنقررها كي تكون أساسا لاقتصادياتنا الجديدة ..

وإذا كانت سياسة الاكتفاء الذاتي لازمة لنا من قديم الزمان ، فهي أنرم ما تكون الآن لاقتصادنا الثوري .

وتنمية الانتاج القومي لا تقتصر هنا على التنمية الصناعية وحدها - كما ينادي البعض - وإنما هي تنصرف الى تنمية الانتاج الزراعي أولا وقبل كل شيء . فتنمية الانتاج الزراعي أساس التنمية الصناعية التي تنقسم بطبيعتها الى قسمين رئيسيين هما :

- ١ - صناعات تعتمد في قيامها على المحاصيل الزراعية ومنتجات الحقل ..
- ٢ - صناعات تعتمد على المواد الخام والمعادن الموجودة في باطن الصحراء ..

ولا شك أن احتياجنا الآن للنوع الاول من هذه الصناعات إنما يعد في الواقع أكبر وأعظم من النوع الثاني الذي يعتمد على الصناعات الثقيلة لذا وجب الاهتمام بالزراعة أكبر اهتمام ممكن .. وقد عرضنا قبلا لما يجب أن تقوم عليه سياسة التنمية الزراعية في مصر كأساس لتنمية انتاجنا القومي ، ولرسم سياسة صحيحة لتصنيع البلاد ..

ورسم سياسة للاكتفاء الذاتي لبلادنا ، ليس من الأمور السهلة الهينة ، بل يجب أن تقوم على أسس علمية وعملية صحيحة .. فليس يكفي أن نقول ان الاكتفاء الذاتي امر ضروري لاقتصادنا الثوري .. وإنما يجب أن نعمل فعلا على تمكين سياسة الاكتفاء الذاتي من التغلغل في اقتصادياتنا المصرية ، والتمكن منها حتى نستطيع عن طريقها أن نصل الى ما ننشده من موازنة بين الانتاج ومطالب السكان المتزايدة ، وحتى نستطيع أن نجني ثمار الثورة يانعة ..

وحسبنا هنا لمعرفة مدى احتياجنا لتطبيق سياسة الاكتفاء الذاتي في سياستنا الانتاجية أن نورد احصائية عن العجز في ميزاننا التجاري في المدة من ١٩٤٦ حتى ١٩٥٢ .

والعل ما تدلنا عليه هذه الاحصائية هو التزايد المستمر في العجز سنة بعد أخرى ، حتى كاد يبلغ في عام ١٩٥٢ خمسة أضعاف ما كان عليه في عام ١٩٤٦ ، وهذه نتيجة لا تتر في الواقع .. إذ أن العجز في الميزان التجاري معناه أن ما نستورده لبلادنا يفوق بمقدار العجز ما نصدره لدول الخارج ، وهذا يعني بعبارة اصح أن انتاجنا لم يعد يستطيع وحده النهوض بأعباء ومطالب الحياة المصرية .

المستقرىء لميزاننا التجاري في السنوات موضع البحث يستطيع أن يعرف ان العجز لا يرجع الى استيراد السلع الرأسمالية فحسب ، بل ان القرائن تدل دلالة واضحة على أننا كنا نستورد - ولا نزال كميات

.. والدولة هي الاخرى اب لنا جميعا .. وأم تضمنا الى صدرها في حنان وشفقة .. فتصفي علينا بهجة وغبطة وتشعرنا بواجبها نحونا ..

أب وأم يعملان بهمة ونشاط في سبيل توظيف كل امكانيتهما لاسعاد اولادهما .. وقد ينجح هذان الوالدان في مهمتهما اذا كانا صحيحين قوين تتوافر لهما أسباب الصحة والمعيشة الحسنة والنشاط وقوة العمل ، ولكنهما يفشلان حينما تعتل صحتهما وتخبب آمالهما ..

ومصر ، بلد توافر له والحمد لله صحة حمدة ، وأرض طيبة تخرج لنا نباتا حسنا . فهاهو النيل يبعث لنا بمياهه العذبة الغرينية التي تروى أرض مصر وتطفيء غليلها . وهاهي انشروات المعدنية تملأ الصحارى ، والخيرات تعم بلادنا من أقصاها الى أقصاها ان بإمكانها توظيف كل أدوات انتاجها . فتخرج لنا طبقات ما بعدها طبقات ، وتخرج لنا اجيالا متمتعة بعنفوان القوة والنشاط . مصر بلد يستطيع في فترة وجيزة ان يجمع كل قواه الانتاجية فيجعلها تتضافر جميعا لخلق انتاج قوى لا نزع أن سيزيد زيادة كبيرة عن حاجة السكان ، بل نزع بأنه سلكى حاجة السكان ، فلا نمد يدنا لغيرنا نطلب العون والشفقة ولا نستجدي لنظم افواهنا الجائعة ..

بالبواردات فقد زادت مشتريات الحبوب زيادة كبيرة بسبب نمو السكان والتوسع في زراعة القطن . وانخفاض المستورد من مصنوعات القطن بسبب التوسع في الانتاج المحلي . وأدى نشاط صناعة البناء الى ارتفاع واردات المعادن والمنتجات المعدنية في عام ١٩٥٠ ، غير أن هذا الاتجاه انعكس في عام ١٩٥١ في مصر وتركيا . وارتفعت واردات الآلات والمعدات مما يدل على النمو التدريجي في حركة الصناعة في هذه الرقعة .

\*\*\*

هذا عرض عام لأحوال الشرق الاوسط الاقتصادية في خلال العامين المنقضىين كما أجملته هيئة الامم المتحدة في تقريرها . وهو عرض واقعي يطلق ضوءا ساطعا على حاجات الشرق الاوسط ويوضح امكانيات هذه الرقعة التي ينبغي استغلالها حتى لا يكون فيها عنصر خامل أو ناكص عن المساهمة في ركب الانتاج والانماء . وديع فلسطين

حد يرى رجلا يعمل في أكثر من وظيفة يجهد نفسه ويشجذ همته هنا وهناك ، حتى يستطيع أن يضمن لاولاده قوت يومهم وغطاء ليلهم .. وحتى يستطيع أن يخلق منهم في النهاية جيلا واعيا مثقفا ، يتمتع بمستوى مرتفع من العيش ، ويتمتع بمكانة اجتماعية مرموقة .. بل ربما رأيناه لا يضمن عليهم بكار امكانياته فيواصل العمل من أجلهم ليل نهار ، حتى اذا لم يستطع وحده أن يسد مطالبهم رأيناه يوظف ابنه الأكبر ثم الاصغر او يفتح امامهما مجال العمل الحر ، وربما وظف ابنته هي الاخرى حتى يستطيع أن يرد عن عائلته غوائل الزمان ومصائبه ، وحتى يستطيع أن يكون بمنجاة من مديده لاصدقائه وأترابه يطلب معونتهم ومساعدتهم . فافتراضه وطالب انعون من هذا وذلك إنما يكندنا على حساب جيبه المسكين أولا ، وعلى حساب كرامته ثانيا ..

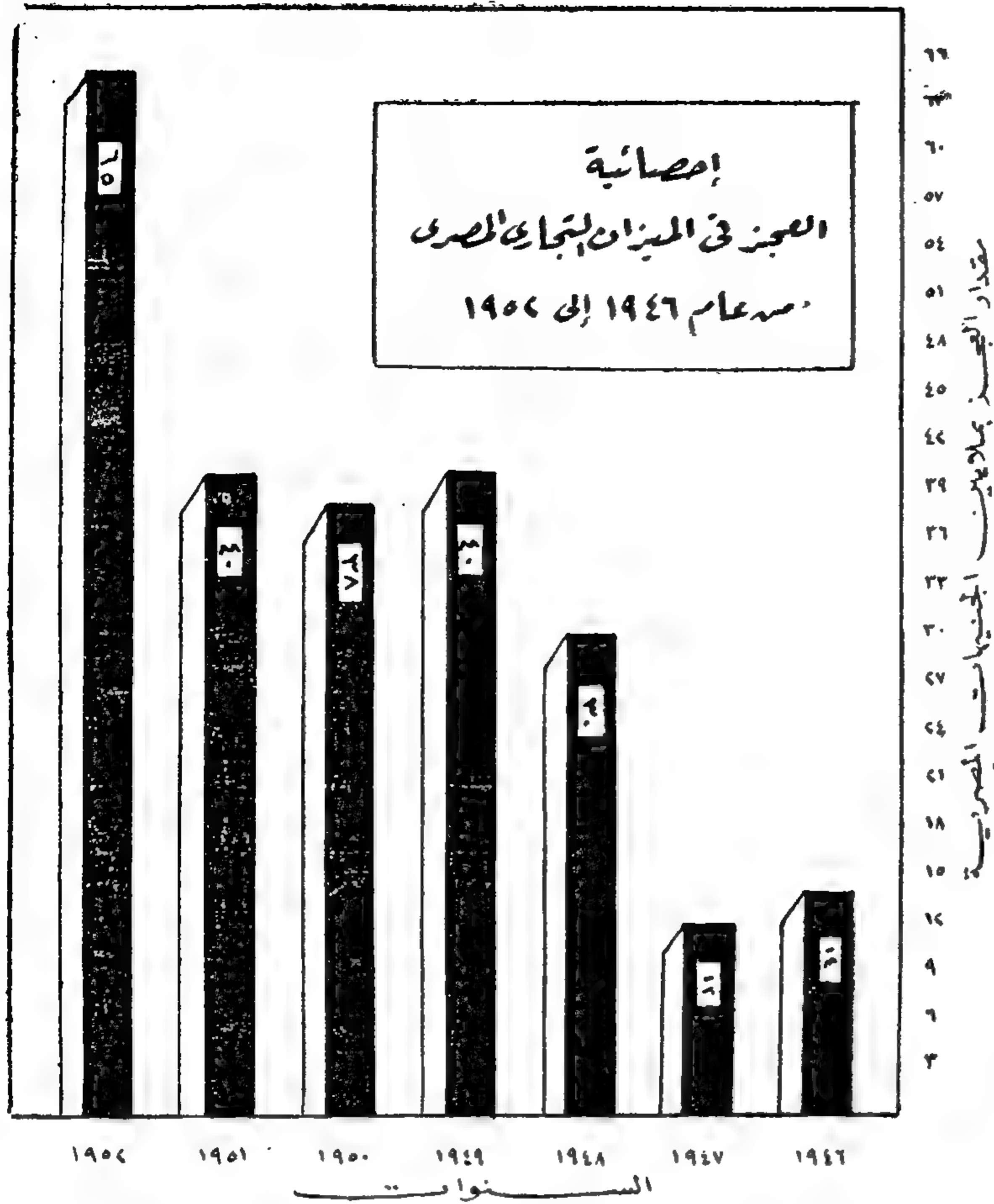
انه واجب الاب اذن ان يواجه ضرورات بيته وأن يوظف كل امكانياته وامكانيات عائلته لصد غوائل الزمان وكفاية مطالبه ومطالب أسرته دون أن يبسط يده يطلب عونا واحسانا بيد أننا لانراه يعمل وحده ، وإنما نرى زوجته هي الاخرى تشاركه كل ما يعمل ، فتشرف عليه وترعاه ، وترعى له اولاده ، حتى تخاف منهم جيلا صالحا ومواطنين أكفاء يخدمون بلدهم ..

من أرقام الصادرات . وبدا اتجاه الى انعكس هذا الموقف بل الى تدهور الميزان التجاري في نهاية عام ١٩٥١ أو في بداية عام ١٩٥٢ .

ويمكن القول على العموم ان مقدار الصادرات لم يزد في عام ١٩٥٠ وفي عام ١٩٥١ بينما زادت كمية الصادرات زيادة كبيرة . وتعزى الزيادة في الواردات في عام ١٩٥١ الى ارتفاع القيمة الاجمالية للواردات بنسبة ٢٥ في المئة . والارقام الميسورة لنا عن عام ١٩٥٢ تدل على زيادة في فائض الواردات مقيسة بالدولار ، وزيادة نسبية كبيرة اذا قيست بالعمليات المحلية التي خفضت قيمتها في نهاية عام ١٩٥١ أو في بداية عام ١٩٥٢ .

ولعل أبرز ما طرأ من تغيير على صادرات الشرق الاوسط ، الارتفاع الكبير في صادرات القطن حتى كانت هذه الصادرات في عام ١٩٥١ على رأس القائمة في ايران وسوريا وتركيا والسودان ومصر . أما فيما يتعلق





أهم واردات مصر بملايين الجنيهات  
من ١٩٤٩ / ١٩٥٢

| السن                   | ١٩٤٩      | ١٩٥٠      | ١٩٥١  | ١٩٥٢  |
|------------------------|-----------|-----------|-------|-------|
| الزيت معدنية ومشتقاتها | ١٠٠٠٢٧    | ٨٨٨٩٧     | ١٣٠٠٠ | ١٤٩٠٠ |
| أسمدة                  | ١١٢٢٨٥    | ١٢٤٤٥     | ١٢٣٠٠ | ١٣٦٠٠ |
| أدوية وعقاقير          | ٢٧٧٧٤     | ٢٨٥٤      | ٤٧٠٠  | ٤٣٠٠  |
| غزل حرير صناعي         | ٢٤٩       | ٦٠٠٥ (٢)  | ٢٠٠٠  | ١٢٠٠  |
| منسوجات حرير صناعي     | ٧٤٧٦ (٣)  | ٨٢١١ (٣)  | ٢٣٠٠  | ١٣٠٠  |
| منسوجات صوفية          | ٤٨٣٧ (٤)  | ٨١٥ (٤)   | ٥٦٠٠  | ٢٦٠٠  |
| مصنوعات قطنية          | ١٤٦٧٤ (٥) | ١٧٠٣٦ (٥) | ٢٦٠٠  | ٢٢٠٠  |
| حديد وصلب              |           |           | ٩٨٠٠  | ٩٤٠٠  |

( ١ ) جميع الإحصائيات الواردة بهذا المقال مستمدة من نشرات البنك الأهلي في  
الدة من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٥٢ .

( ٢ ) تشمل الحرير الخام .  
( ٣ ) تشمل الأصواف الخام .  
( ٤ ) تشمل الاقطان الخام .  
( ٥ ) تشمل المعادن الحديدية ومصنوعاتها .

هذه الإحصائية إنما هي واردات تكون نسبة كبيرة في ميزاننا التجاري ، ويمكن لنا بسهولة أن نطبق عليها سياسة الاكتفاء الذاتي فتتوسع في إنتاجها ونستغني بذلك عن الاستيراد منها وإن كانت الأدوية قد تشذ عن هذه القاعدة إلا أن من الممكن إدخال الكثير من أصنافها ضمن سياسة الاكتفاء الذاتي . فمن الميسور إقامة مصانع للأدوية في مصر تمدها بالكثير من احتياجاتنا . وقد سبق أن قامت إحدى لجان مجلس الانتاج القومي بدراسة هذا الموضوع ، وقد توصلت اللجنة في دراساتها الأولية مع شركات الأدوية المصرية والمستحضرات الطبية إلى إمكان التوسع في هذه الصناعة للاستغناء عن الاستيراد الخارجي منها .

جورج يعقوب  
بكالوريوس كلية التجارة

تمتع برقعة أرض واسعة على ضفتي النيل وبصحراء واسعة الأرجاء ، ونيل عذب كريم وتستطيع أن تحول هذه المساحات الشاسعة إلى أرض زراعية تفيء علينا بالخيرات . .

هذا من جهة . . ومن جهة أخرى فإن استيرادنا من المصنوعات يتزايد كذلك عاما بعد عام . . ويكفي أن ندلل على صحة كلامنا بالإحصائية المنشورة أعلاه .

والهم في هذه الإحصائية أن اختيارنا لبعض ما استوردناه في فترة الأعوام الأربعة الماضية إنما يقع على مصنوعات تعتمد على الزراعة ما عدا الصنفين الأول والآخر منها ، فانهما يعتمدان على الطبيعة ، وما تدره لنا من كنوز تخفي في باطن الأرض ولعل من الملاحظ جيدا أن ما أوردناه في

متزايدة من السلع الاستهلاكية لسد حاجة السكان سنة بعد أخرى . . فقد أصبح الجانب الأكبر من ميزاننا التجاري - ولا نستطيع في الوقت الحاضر الاستغناء عنه أو الاكتفاء بما لدينا منه - يقوم على الاستيراد الزراعي الذي يتكون من القمح والذرة والسكر والفواكه إلى جانب المنتجات الصناعية بمختلف أنواعها . وكلها سلع استهلاكية لا تستر في بناء مجد الوطن الاقتصادي . . وإنما هي تشبع بطونا جائعة وتكسي أجسادا عارية وتستنزف من الشعب أمواله وأقواته وتأنيبه على حساب تأخر بلاده اقتصاديا . . وهكذا تصبح حاجتنا لتطبيق سياسة الاكتفاء الذاتي في نظامنا الانتاجي وفي استهلاكنا أمرا ضروريا لاقتصادنا الشوري إذا ما أراد أن يترسم خطى النجاح كي تحقق الثورة أهدافها . . فإن زيادة الانتاج القومي ورفع مستوى معيشة الشعب أمران ضروريان للثورة وهما من أهدافها الرئيسية فزيادة الانتاج القومي غدت الآن أمرا ضروريا يجب علينا أن نتمسك بأهدافه بعد ماعرفنا الإزمات الغذائية الأخيرة التي لم يفلح في معالجتها بالتسعين الجبري أو إطلاق حرية البيع والشراء . .

ورفع مستوى المعيشة الذي نشده أن نقوى على تحقيقه إلا إذا وفرنا للشعب ضروريات حياته من غذاء وكساء بأقل أثمان ممكنة . . وأن نستطيع أن نفعل ذلك كله وأن نقدمه لمواطنينا خالصين مخلصين إلا إذا كان انتاجنا كبيرا يسد حاجتنا ويفيض عن استهلاكنا أي أن محصولنا لا يعرف ندرة أو قلة . .

إن سياسة الاكتفاء الذاتي أضحت من ضروريات العهد الحاضر ومن أزم السياسات الاقتصادية لتقدمنا المنشود ، فهل عرفنا كيف نطبق هذه السياسة على نظامنا الانتاجي ؟ هل عرفنا كيف نستخدمها ، وهل نبادر بتطبيقها على الانتاج الزراعي أو أن الصناعة هي الجديرة بتطبيق هذه السياسة الاقتصادية الرشيدة . . ؟

إنها أسئلة لها أهميتها ووزنها تراودنا كلما حاولنا أن نرسم سياستنا الاقتصادية المقبلة فهل عرفنا إجاباتها الصحيحة التي توفر علينا جهودنا وتحقق لنا أغراضنا . . ؟

لذا نادينا وننادي بضرورة الإسراع بتنفيذ مشروعات الإصلاح الزراعي وتوسيع رقعة الأرض الزراعية حتى نستطيع إشباع هذه البطون الجائعة . .

ويكفي هنا أن نضرب مثلا واحدا لضرورة اتساع سياسة الاكتفاء الذاتي في الاقتصاد ، فنورد إحصائية خاصة باستيراد مصر من القمح في المدة من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٢ لنعرف مدى التزايد المستمر في استيرادنا لهذا المحصول خلال تلك المدة .

| السنة | قيمة المستورد |
|-------|---------------|
| ١٩٤٨  | ١٢٦٠٠٠٠٠      |
| ١٩٤٩  | ١٤٥٢٢٠٠٠      |
| ١٩٥٠  | ١٧٣١٦٠٠٠      |
| ١٩٥١  | ٣٧٦٠٠٠٠٠      |
| ١٩٥٢  | ٣٩٨٠٠٠٠٠      |

يناير / أبريل ١٩٥٢ ١٠٣٠٠٠٠٠  
وحسبنا أن نذكر أننا استوردنا سكرًا في عام ١٩٥٠ بما قيمته ٦٧٦٩٠٠٠٠ جنيه وفي

عام ١٩٥٢ بما قيمته ٥٠ مليون جنيه . . بينما لا يقل استيرادنا من الأذرة عن ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه سنويا . . وهكذا فإن استيرادنا من المحصولات الزراعية يستنفد نسبة كبيرة من جملة الواردات المصرية ، ومن هنا كانت حاجتنا لتطبيق سياسة الاكتفاء الذاتي في الزراعة خاصة وأن مصر



## التعاون الاقتصادي بين الدول العربية

وقعت كل من لبنان ومصر والعراق والبلاد السعودية على اتفاقي التبادل التجاري والمدفوعات اللذين أسفر عنهما مؤتمر وزراء مالية الدول العربية في أوائل سبتمبر الماضي. ولما كان العمل بالاتفاقيين يحتاج الى موافقة ثلاث دول فقط فمن المنتظر أن تبدأ الدول الأربع التي وقعت عليهما في اتباع نصوصهما في خلال الشهر القادم بعد مضي مدة الشهر المحددة.

ويعتبر الاتفاقان الجديدان خطوة قوية في سبيل تدعيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية واقامتهما على اساس سليم من الترابط والتبادل التجاري، كما يرجى من ورائهما أن تزول كثير من اسباب الشكاوى القديمة التي كانت تنجم عن عدم تيسر تبادل المنتجات العربية أو تحويل المدفوعات الجارية المستحقة للمقيمين في بعضها على المقيمين في البعض الآخر. والعهد قريب بالشكاوى الكبيرة التي أثارها التجار اللبنانيون عندما رفعت مصر الضريبة الجمركية على واردات التفاح إذ أن مصر هي السوق الرئيسية للتفاح اللبناني. كما أن شركات الافلام المصرية كثيرا ما كانت تشكو من صعوبات تحويل الاموال المستحقة لها نتيجة عرض افلامها في بعض البلاد العربية بحيث تراكمت لها اموال كثيرة حاولت استردادها بوسيلة أو بأخرى.

وكان مؤتمر وزراء المالية العرب قد نظري في أمور كثيرة الا أن البحث لم يصل الى نتيجة محددة الا فيما يختص بموضوعي التجارة والمدفوعات وسنورد لهما ملخصا فيما يلي:

### الاتفاق التجاري

فالاتفاق الاول هو بشأن تسهيل التبادل التجاري وتنظيم التجارة بين دول الجامعة العربية. وتقضي المادة الاولى منه بأن الدول الموقعة قد وافقت على اعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية المدرجة في الجدول رقم ( ١ ) الملحق بالاتفاقية من رسوم الاستيراد الجمركية على أن يكون منشؤها أحد بلدان الاطراف المتعاقدة وتشمل القائمة: الحيوانات الحية واللحوم والاسماك الطازجة أو المشاجة ( غير المعبأة في علب أو في أوعية مسدودة سدا محكما ) واللبن الحليب وقشده والبيض والعسل والمواد الخام التي من أصل حيواني والنباتات والأزهار والخضراوات الطازجة أو المجففة والفواكه والتمور على أنواعها طازجة أو جافة والحبوب على اختلافها والبذور الزيتية وأخشاب الصبغة والنباتات والعصارات الصالحة للدباغة والتربة والاحجار والكلس بحالتها الطبيعية والأخشاب الخام والجلود الخام والصوف والشعر والابواب الخام والالياف النسيجية من قطن وكتان وقنب وغيرها.

المنتجات الصناعية اما بالنسبة للمنتجات الصناعية العربية والتي يكون منشؤها أحد بلدان الاطراف المتعاقدة والمدرجة في الجدول رقم « ب » فتعامل معاملة تفضيلية فيما يتعلق برسوم الاستيراد الجمركية فتمنح خفضا قدره ٢٥ ٪ على التعريفات العادية المطبقة في البلد العربي المستورد.

ويشمل الجدول « ب » الزبدة والجبن والسمن المطحون ودقيق الفلال والنشأ والزيتون الغذائية واللحوم المحفوظة والاطعمة المعبأة والحلويات والاسمنت ما عدا الاسمنت الابيض أو الملمن وحامض الكبريتيك والجليسرين والادوية والعقاقير وافلام السينما والورنيش

والبويات والصابون والكبريت والاسمدة والجلود المدبوغة والمصنوعات الجلدية والاثاث وخيوط الغزل بأنواعه من حرير طبيعي وصناعي وقطن وصوف وكذلك المنسوجات بأنواعها والملابس الجاهزة والاحذية والزجاج والبلور ومصنوعاته وأفران الطبخ والمدايق والأصداق.

وتفصي المادة الاولى أيضا بأن تراعى المعاملة التفضيلية للمنتجات العربية عند منح تراخيص الاستيراد والتصدير.

### الترانزيت

كما تتعهد الدول المتعاقدة على تسهيل حركة الترانزيت عبر بلادها بعموم وسائل النقل وفقا للقواعد الجمركية في البلد الذي تمر عبره التجارة الترانزيت. وهي تجارة هامة لكثير من الدول العربية وخاصة لبنان وسوريا والاردن والعراق.

والاتفاقية التجارية لمدة سنة وتتجدد من تلقاء نفسها الا اذا اباح أحد الاطراف المتعاقدة الامين العام لجامعة الدول العربية خطيا قبل شهرين على الأقل من انقضاء مدة الاتفاقية رغبة في تعديلها أو عدم التجديد.

### اتفاقية المدفوعات

والاتفاقية الثانية بشأن تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الاموال بين دول الجامعة العربية. وتقضي المادة الاولى الخاصة بتسديد المدفوعات للمعاملات الجارية بأن تعمل كل من الحكومات المتعاقدة، في حدود امكانياتها ووفقا لانظمتها المطبقة في أراضيها على تسهيل تحويل مدفوعات المعاملات الجارية الواردة في القائمة المرفقة بالاتفاق، الى بقية البلدان المتعاقدة مع منح هذه المدفوعات أقصى ما يمكن من معاملة مفضلة.

### المدفوعات الجارية

وتشمل قائمة المدفوعات الجارية قيمة

البضائع المصدرة ونفقات شحنها والتأمين عليها والأرباح التجارية وربح رؤوس الاموال المتأينة والمنقوبة ونفقات البعثات السياسية والوفود الرسمية ونفقات السفر والانتقال والسياحة عامة والحج ونفقات اقامة الطلاب ودراساتهم ومرتبات الموظفين والخبراء، واقساط التأمين وتعويضاته والمبالغ المستحقة لقاء براءات الاختراع وحقوق التأليف والمبالغ المستحقة عن عرض الافلام وعن البيع والاشتراك في الصحف والمجلات والنشرات الدورية.

### تسهيلات التحويل

واذا كان نظام تحويل العملات الخارجية أو حالة ميزان المدفوعات لدى الدولة المتعاقدة لا يساعدان أو يفرض قيودا على تحويل مدفوعات المعاملات الجارية بالعملات الأجنبية التي تقبلها الدولة الدائنة فإن الدولة المدينة تتعهد في هذه الحالة بأن تمنح المقيمين في الدول الاخرى التسهيلات التالية على الأقل:

أ - الحق في استعمال حسابهم الدائن لتسديد جميع مدفوعات المعاملات الجارية المستحق دفعها في أراضي الدولة المدينة.

ب - الحق في تحويل جزء أو كل حسابهم الدائن الى المقيمين في أي بلد من بلاد الاطراف المتعاقدة أو باد آخر.

ج - الحق في استعمال الحساب الدائن لتسديد قيمة أية بضاعة يتعاونها في أراضي البلد المدين بقصد تصديرها الى أي بلد من بلاد الاطراف المتعاقدة الى بلد آخر مما يسمح البلد المدين بتصديره الى جميع البلاد.

د - اذا كانت القواعد المطبقة في الدولة المدينة تفرض سداد جزء من قيمة بضائع معينة بمعاملة أجنبية معينة فلا يسرى الحق الوارد في الفقرتين أ و ج الا بالنسبة للجزء الباقي.

### انتقال رؤوس الاموال

وتنص الاتفاقية على اجازة انتقال رؤوس الاموال للاشتراك في مشاريع الاعمار التي يتفق عليها الاطراف أصحاب العلاقة في نطاق القواعد الموضوعية لحماية رؤوس الاموال من التسرب الى الخارج. وتضمن الحكومات المتعاقدة المنقولة اليها رؤوس الاموال استعمالها في الغايات المشار اليها. كما تجيز الحكومات التي ترد اليها اموال عربية بعد الاتفاقية عودة هذه الاموال الى موطنها الاصلي.

### مدة الاتفاقية

ولكل دولة مرتبطة بهذه الاتفاقية أن تنسحب منها بعد انقضاء خمس سنوات على وضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ ويعتبر الانسحاب واقعا بعد مضي عام من تاريخ ارسال الاعلان به ومن الملاحظ أن هذين الاتفاقين لا يلغيان الاتفاقات الثابتة التي قد تكون موجودة أو التي قد تعقد مستقبلا بين الدول العربية وبعضها البعض. وهي وأن لم تحقق كامل الوحدة الاقتصادية الا أنها تعتبر خطوة هامة في هذا السبيل يرجى أن تكون تمهيدا لما بعدها.

### حدود اتفاق المدفوعات

والملاحظ أنه بينما يشمل الاتفاق التجاري كثيرا من التسهيلات الشاملة الا أن اتفاق المدفوعات كان أكثر تحديدا، ويرجع ذلك الى الأوضاع الحالية في الدول العربية التي تختلف أنظمتها النقدية مما يستلزم خطوات تمهيدية. فحاء اتفاق المدفوعات لارساء أساس هذه الخطوات التمهيدية محافظا على القواعد المعمول بها في الدول العربية المختلفة، وسامحا بعض التسهيلات عندما تمنع أو تعوق هذه النظم تحويل المدفوعات المستحقة للمقيمين في البلاد العربية.

ويرجى اذا سار العمل بالاتفاق التجاري



## البتترول الايراني

تحاول الحكومة الايرانية الجديدة اعداد الشعب الايراني لقبول الاستعانة بالخبراء الاجانب والانجليز منهم خاصة للاشراف على صناعة البترول ، وهى الصخرة التى طالما توقفت عليها المفاوضات بين حكومة دكتور مصدق والطرف البريطانى حيث اصر الاول على عدم استخدام خبراء بريطانيين .

وقد اذاعت الحكومة الايرانية بلاغا ذكرت فيه ان اعادة العمل فى معمل تكرير البترول فى عبادان يستلزم الاستعانة بخبراء اجانب ، وان بعض مولدات القوة الكهربائية التى تدير المعمل تحتاج الى فحص من خبراء المصنع الذى اشترت منه هذه المولدات . ولما كانت معظم هذه الآلات مشتراة من بريطانيا فان المهندسين القادمين سيكون أغلبهم من الانجليز .

ويستطرد البلاغ الى القول بأنه يلزم الاستعانة بنحو ٦٠٠ خبير اجنبى اذا اريد عودة انتاج عبادان الى مستوى ما قبل التأميم . ويمكن فى الوقت الحالى باستخدام ٣٠ خبيرا ان تنتج المنطقة نحو ٩ مليون طن من الزيت الخام وبين ٤ ، ٦ مليون طن من البترول المكرر . الا أن ذلك يعنى بطالة عدد كبير من العمال اذ لا تستخدم كامل الطاقة الانتاجية للعامل ولم تنتج الصناعة المؤممة حتى الآن سوى ١٣٥٠٠٠ طن من البترول بيع منها ١٢٠٠٠ طن لتموين السفن . وكان دخل الصناعة منذ الاستيلاء عليها فى عام ١٩٥١ ، ٦٦٤ ألف جنيه ، بينما أنها تخسر نحو ١٣٣٠٠٠٠ جنيه فى الشهر طالما أن مشكلة البترول لم تحل .

وقد ذكر بلاغ الحكومة أنه من المستحيل اجراء أى أعمال اصلاحية فى البلاد دون الوصول الى حل لمشكلة البترول التى هى المصدر الاساسى لدخل ايران ، وهو ما تعمل الحكومة الآن على الوصول اليه .

## مشروع وادى الليطاني فى لبنان

أتمت الجهات المختصة وضع المشروعات الخاصة بمشروع وادى الليطاني وهو المشروع الذى يرجى تنفيذه خلال خمس سنوات يمكن بعدها ان يمد لبنان بقوة كهربائية تبلغ نحو ٥٥ مليون كيلو وات . وتقدر نفقات المشروع بنحو ٦٠ مليون دولار تشمل انشاء القناطر وثمان المعدات اللازمة .

### التنقيب عن البترول فى اليمن

يقوم الجيولوجيون الالمان التابعون للشركة الالمانية التى أعطتها الحكومة اليمنية أخيرا امتياز الكشف عن البترول فى الاراضى اليمنية ، باجراء الدراسات والتنقيبات عن آبار البترول فى نواحي اليمن المختلفة . وقد ورد أخيرا أن مساعيهم قد كللت بالنجاح اذ وجدت مناطق جيولوجية تحوى بترولاً فى غربى عدن فى منطقة تهامه . ووجدت آثار أخرى بالقرب من قرية بيت الففوية وقرية الحسينية .

سأه كافية ان يزداد التبادل التجارى بين الدول العربية بشكل يجعل اقتصادياتها تتكامل مع بعضها ويجعلها تعدل من نظرها بما يطابق الاوضاع الاقتصادية الجديدة ويسمح بزيادة من التسهيلات فى النظم النقدية بين بعضها البعض .

### الوحدة النقدية

الا أن الطريق لا يزال طويلا امام الهدف الاسمى من حيث توحيد النظام النقدى للدول العربية وجعلها منطقة نقدية واحدة وهذا لن يمكن الوصول اليه الا اذا وصل التبادل التجارى بين هذه الدول الى درجة تامة تشعرها بأهمية الوحدة النقدية بينها . ولاشك أن البلاد العربية فى الوقت الحاضر لا تزال وهى فى بدء نهوضها تعتمد كثيرا على البلاد الخارجية وخاصة الدول الصناعية فيها ازيد من اعتمادها على بعضها البعض . وهذا يربنا مبلغ ضرورة النهوض الاقتصادى لتحقيق الوحدة العربية اذ أن هذا الانهاض سيجعل هذه الدول يقل اعتمادها على الخارج وتتعاون فيما بينها على انتاج ما تحتاج اليه المنطقة من مصنوعات مختلفة فيقل بذلك حاجتها للاستيراد من خارج الكتلة العربية .

### بنك عربى للتعمير

وفى هذا الخصوص يجدر الاهتمام بذلك المشروع الذى أحاله المؤتمر الى جامعة الدول العربية وجعلها منطقة نقدية واحدة وهذا عربى للتعمير تساهم فى رأسماله الدول العربية ويقوم بتمويل مشروعات التعمير المختلفة التى تحتاجها الدول العربية المختلفة بالاشتراك مع البنك الدولى للانشاء والتعمير . وهو الذى قد نعرض له فى دراسة مستقبلية .

### احصاءات لبنانية

| ١٩٥٣  | يوليه | أغسطس |
|-------|-------|-------|
| ١٩٦   | ١٩٩   | ١٩٩   |
| ٣٣٨٢  | ٣٣٠٤  | ٣٣٠٤  |
| ٩٧٧٩  | ٩٩٩٤  | ٩٩٩٤  |
| ٤٢٧   | ٤١٨   | ٤١٨   |
| ١٠١٩  | ١٠٠٠  | ١٠٠٠  |
| ٨٩٦٤١ | ٧٨١٠٠ | ٧٨١٠٠ |
| ١٩٦٩٦ | ٢٢٦٤٦ | ٢٢٦٤٦ |
| ٤٧١٠٢ | ٤٧٢٥٥ | ٤٧٢٥٥ |
| ٨١    | ٧٤    | ٧٤    |
| ١٥٢   | ١٤٥   | ١٤٥   |
| ٢٧٤٨٥ | ٤٠٣٠٩ | ٤٠٣٠٩ |

البنكنوت المتداول ( مليون ليرة )  
المتوسط الشهرى لسعر الجنيه الاسترلينى الذهب بالدرات  
الرقم القياسى لأسعار الاسهم ( ١٩٥٠ = ١٠٠ )  
يوليه - أغسطس  
» » لنفقات المعيشة ( ١٩٣٩ = ١٠٠ )  
» » لأسعار الجملة ( ١٩٥٠ = ١٠٠ )  
حركة مرفأ بيروت :  
البضائع المفرغة (بالطن)  
» المحملة (بالطن)  
البترول الخام الوارد الى معمل تكرير البترول بطرابلس (طن)  
رخص البناء الممنوحة فى بيروت  
عدد الرخص  
عدد الطوابق  
المساحة الاجمالية بالمتر المربع

### تقديرات الحبوب السورية

اذاع مكتب الحبوب السوري التقديرات التالية عن المحصول والاستهلاك خلال عام ١٩٥٣ بالآلاف الاطنان :

| الاستهلاك المحلى احتياطي البذور فائض للتصدير الانتاج | ٥٣٠ | ١٣٠ | ٢١٠ | ٨٧٠  |
|------------------------------------------------------|-----|-----|-----|------|
| القمح                                                | ٣٠٠ | ٦٠  | ١٤٠ | ٥٠٠  |
| الشعير                                               | ٥٠  | ٦٠  | ١٩  | ٧٥   |
| الذرة                                                | ٩٠  | ١٢  | ٣٣  | ١٣٥  |
| الحبوب الاخرى                                        | ٩٧٠ | ٢٠٨ | ٤٠٢ | ١٥٨٠ |

وقد بلغ مجموع الكميات المصدرة من القمح فى الشهور السبعة الاولى من عام ١٩٥٣ ، ٦٧٠٠٠ طن ومن الشعير ١٠٣ ألف طن ، هذا بالاضافة الى ٢٩ ألف طن من القطن و ٣٣ ألف طن من بذرة القطن و ٤ آلاف طن من الصوف الخام .



# ميزان مدفوعات مصر لعام ١٩٥٢

واليابان، وذلك فضلا عن منطقة الهند وباكستان . الا ان الفائض مع الهند تقلص من ٢٧ مليوناً في عام ١٩٥١ الى ٨ مليون عام ١٩٥٢ لنقص مشترواتها من القطن المصري مما زاد من حدة ندرة الاسترليني . وكذلك تحول ميزاننا مع المملكة المتحدة من فائض قدره ١٤ مليون جنيه عام ١٩٥١ الى عجز قدره ٨٥٠ من الملايين عام ١٩٥٢ مما ساعد على تدهور رصيدنا من الاسترليني القابل للتحويل .

وبدل التوزيع الاقليمي لميزان المدفوعات على زيادة أهمية منطقة غرب أوروبا وتراجع المنطقة الاسترلينية بالنسبة لمدفوعات مصر الخارجية فيما بين عامي ١٩٥١ ، ١٩٥٢ فقد هبط نصيبها في المدفوعات من ٣٢٪ الى ٢٦٪ من المجموع ، بينما ارتفع نصيب أوروبا الغربية من ٣٠٪ الى ٣٤٪ بالنسبة الى مجموع الايرادات . أما في جانب المدفوعات فقط فقد هبط قليلا من ٤٠٪ الى ٣٨٪ .

الايرادات من الواردات بمقدار ٧٣٥ مليون جنيه عما كانت عليه عام ١٩٥١ ، وبمقدار ٥٠ مليون جنيه عما كانت عليه عام ١٩٥٠ ، بينما هبطت مدفوعات الواردات بمقدار ٣٥ مليوناً و ٧ ملايين على التوالي . وفيما يتعلق بالايرادات غير المنظورة انخفضت مصروفات الجيش البريطاني نحو ٩ مليون جنيه وكذلك انخفضت « الابواب الأخرى » بمبالغ مماثلة . وانخفضت المدفوعات غير المنظورة أيضا بنحو ٣٧ مليون جنيه بالرغم من استمرار مصروفات الحج عالية .

وقد سجل الميزان عجزا مع جميع المناطق ماعدا الهند وباكستان ، بينما كان الميزان في صالح مصر في عام ١٩٥١ مع منطقة النقد الأمريكية والمملكة المتحدة ومجموعة « الدول الأخرى » ومن بينها كندا وشيلي

نشرت ادارة البحوث في البنك الاهلي المصري في العدد الأخير من « النشرة الاقتصادية » التي تصدرها تقديرات ميزان مدفوعات مصر عام ١٩٥٢ . وكما كان الحال منذ عام ١٩٤٦ باستثناء عام ١٩٤٩ ، أسفر الميزان عن عجز كبير بلغ ٥٥ مليون جنيه مقابل ٢٠ مليوناً سنة ١٩٥١ و ١٤ مليوناً سنة ١٩٤٠ . وقد بلغ العجز في الميزان التجاري نحو ٦٥ مليون جنيه مقابل ٤٠ مليوناً سنة ١٩٥١ ، وازمحل الفائض المعتاد في العمليات الأخرى الى ١١٥ مليوناً مقابل ٢٤٨ من الملايين عام ١٩٥١ ، وهبط صافي رؤوس الاموال المحولة الى الخارج الى ٢ مليون جنيه مقابل ٤٦ من الملايين في العام السابق .

وقد كان الهبوط في حصيلة الصادرات أشد بكثير من الهبوط في قيمة الواردات ، فقد هبط مجموع

الانتاج والاستهلاك في المملكة المتحدة  
ع = المتوسط الاسبوعي

ش = المتوسط الشهري

| الانتاج والصناعة          |          |          |          |          |          |          |          |          |                     |
|---------------------------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|---------------------|
| الرقم القياسي             |          |          |          |          |          |          |          |          |                     |
| جميع الصناعات             |          |          |          |          |          |          |          |          |                     |
| صناعة النسيج والملابس     |          |          |          |          |          |          |          |          |                     |
| انتاج المواد الاساسية     |          |          |          |          |          |          |          |          |                     |
| الفحم                     |          |          |          |          |          |          |          |          |                     |
| حديد خام                  |          |          |          |          |          |          |          |          |                     |
| ورق صحف                   |          |          |          |          |          |          |          |          |                     |
| صناعة النسيج ( الانتاج )  |          |          |          |          |          |          |          |          |                     |
| القطن                     |          |          |          |          |          |          |          |          |                     |
| الحرير الصناعي وخيوطه     |          |          |          |          |          |          |          |          |                     |
| الصوف                     |          |          |          |          |          |          |          |          |                     |
| صناعات هندسية ( الانتاج ) |          |          |          |          |          |          |          |          |                     |
| سيارات ركوب وشاسيها       |          |          |          |          |          |          |          |          |                     |
| سيارات تجارية وشاسيها     |          |          |          |          |          |          |          |          |                     |
| آلات احتراق داخلي         |          |          |          |          |          |          |          |          |                     |
| مواد مخزونة               |          |          |          |          |          |          |          |          |                     |
| فحم                       |          |          |          |          |          |          |          |          |                     |
| صلب                       |          |          |          |          |          |          |          |          |                     |
| نحاس                      |          |          |          |          |          |          |          |          |                     |
| كبريت                     |          |          |          |          |          |          |          |          |                     |
| ورق صحف                   |          |          |          |          |          |          |          |          |                     |
| خشب                       |          |          |          |          |          |          |          |          |                     |
| عام ١٩٥٣                  | عام ١٩٥٢ | عام ١٩٥١ | عام ١٩٥٠ | عام ١٩٤٩ | عام ١٩٤٨ | عام ١٩٤٧ | عام ١٩٤٦ | عام ١٩٤٥ | عام ١٩٤٤            |
| ١١٢                       | ١١٩      | ١٢٣      | ١٠٢      | ١١٢      | ١١٧      | ١١٤      | ١١٧      | ١١٤      | ١٠٠ = ١٩٤٨          |
| —                         | —        | ١١٨      | ٨٣       | ٨٦       | ٩٧       | ٩٩       | ١١٦      | ١١٧      | »                   |
| ٣٣٧٦                      | ٤١٦٠     | ٤٣٣٢     | ٣٧٦٥     | ٤٢٢٨     | ٤٤٣٨     | ٤٣٣٢     | ٤٢٧٥     | ٤١٤٩     | ع بالالف طن         |
| ٢٠٢                       | ٢١١      | ٢١٥      | ٢٠٢      | ٢٠٠      | ٢٠١      | ٢٠٢      | ١٨٦      | ١٨٥      | ع                   |
| —                         | ١١٨٦٠    | ١٣١١٠    | ٧٢٦٠     | ١١١٧٠    | ١١٠٦٠    | ١٠٣٢٠    | ١٠١٣٠    | ١٠٤٦٠    | ع                   |
| ١٥٤٦                      | ١٧٠٤     | ١٨٤٥     | ١٠٧٦     | ١٠٩٧     | ١٢٥٧     | ١٤٨٢     | ٢٠٧١     | ٢٠٢٣     | ع مليون رطل         |
| ٣٧١٠                      | ٣٥٠٤     | ٣٦٩١     | ١٥٤١     | ١١٧٤     | ١٩٥٥     | ٢٣٥٩     | ٣٢٠٠     | ٣٠٩٤     | ش مليون رطل         |
| —                         | ٣٤٠٠     | ٣١١      | ٣١٥      | ٢٥٦      | ٢٨٨      | ٣١٠٥     | ٣٤٨      | ٣٧٥      | ش مليون ياردة مربعة |
| ١٣٢١                      | ١١٥١     | ١٢٦٥     | ٧٥١      | ٨٢٠      | ٩٥٧      | ٨٦٢      | ٩١٥      | ١٠٠٥     | ع بالالف وحدة       |
| ٤٥٧                       | ٤٣٣      | ٤٩٢      | ٤٥٢      | ٤٤٠      | ٥٠٩      | ٤٦٥      | ٤٩٦      | ٥٠٢      | ع بالالف وحدة       |
| —                         | ٣٠٨      | ٣٢٢      | ٣٠٢      | ٣٢٨      | ٣٨٩      | ٣٣١      | ٣٥٣      | ٢٩٨      | ش بالالف حصان       |
| ١٥٨٠٩                     | ١٥١٨١    | ١٣٨٩٥    | ١٧٧٠٣    | ١٦٥٣١    | ١٤٩٨٦    | ١٦٣١١    | ٦١١٥     | ١٢٤٢٣    | ع بالالف طن         |
| —                         | —        | ٩٠٢      | ٧٦٢      | ٦٥٧      | ٥٨٠      | ٧٣٩      | ٥٨٥      | ٩٩٥      | ع بالالف طن         |
| —                         | ١٨٥٩     | ١٨٢٥     | ١٠٧٦     | ١٠٦٨     | ١١٤١     | ١٣٢٠     | ١١٣٤     | ١٠٤٣     | ع بالالف طن         |
| —                         | ١٥٩٤     | ١٦٠٥     | ١٨٦٢     | ١٤٨٦     | ١٤٢٠     | ٢١١٨     | ٩٩٤      | ٨١١      | ع بالالف طن         |
| —                         | ١٤٩٠     | ١٥٧٩     | ١٦٦      | ١٦٢٩     | ١٤٨٧     | ١٨٩٧     | ١٠٩٩     | ٩٩٠      | ع بالالف طن         |
| —                         | ٦٩٤      | ٦١٨      | ٦٧٧      | ٦٥٧      | ٦٤٨      | ٦١٦      | ٧٢٤      | ٢١٧      | ع بالالف ياردة      |



التوزيع الاقليمي لميزان مدفوعات مصر عن سنة ١٩٥٢

( بـملايين الجنيهات )

| المجموع | بلاد اخرى x | الشرق الاوسط | اوربا   |         | المنطقة الاسترلينية      |                       |                 | منطقة النقد الامريكية | ١ - العملات الجارية                     |
|---------|-------------|--------------|---------|---------|--------------------------|-----------------------|-----------------|-----------------------|-----------------------------------------|
|         |             |              | الشرقية | الغربية | باقي المنطقة الاسترلينية | سيلان والهند وباكستان | المملكة المتحدة |                       |                                         |
| ١٤٥٦    | ١١٩٩        | ٣٢٢          | ٢٤٦     | ٥٨١     | ٣٢٢                      | ١٤١١                  | ١٠٢٤            | ٢٠١                   | الايادات                                |
| ٣٢٢     | -           | ٠٢٤          | -       | ٠٢٦     | ٠٢٦                      | ٠٢٤                   | ١٢٢             | -                     | حصلة الصادرات                           |
| ١٢٠     | -           | -            | -       | ٠٢١     | -                        | -                     | ٠٢٩             | -                     | حصلة التجارة العابرة                    |
| ٦٨٨     | ٠٢١         | ٠٢٢          | ٠٢٨     | ٢٥٥     | -                        | -                     | ٢٢٤             | ٠٢٨                   | التأمين x                               |
| ٢٦٦     | ٠٢٣         | ٠٢١          | ١٢٢     | ٨٧٧     | -                        | -                     | ١٢٦             | ٣٧                    | المساحة                                 |
| ٤٨٨     | -           | ٠٢١          | -       | ٠٢١     | ٠٢١                      | -                     | ٤٢٣             | ٠٢٢                   | رسوم المرور في قناة السويس              |
| ٠٢٣     | ٠٢١         | ٠٢٢          | -       | -       | -                        | -                     | -               | -                     | فوائد وارباح وايرادات اخرى              |
| ٥٨٨     | -           | -            | -       | -       | -                        | -                     | ٥٨٨             | -                     | السياحة وتحويلات الاعانات               |
| ٢٤٦     | ٠٢٣         | ٥٨١          | ١٢٦     | ٥٨٢     | ٠٢٤                      | ٠٢٢                   | ٩٢٩             | ١٢٩                   | مصرفات الجيش البريطاني                  |
| ٢١٨٧    | ١٢٧٧        | ٩٢٣          | ٢٨٢٢    | ٧٥٢٣    | ٤٢٣                      | ١٤٧٧                  | ٤٧٥٥            | ٢٦٧                   | ايرادات اخرى                            |
|         |             |              |         |         |                          |                       |                 |                       | المجموع                                 |
|         |             |              |         |         |                          |                       |                 |                       | المدفوعات                               |
| ٢١٠٥    | ١٨٧٧        | ١١٢٣         | ٢٦٦     | ٧٦٦     | ٥٨١                      | ٨٢٧                   | ٣٩٢٠            | ٢٤٥                   | الواردات                                |
| ٢٢٤     | -           | ٠٢٥          | ٠٢٢     | ٠٢١     | ٠٢٢                      | -                     | ١٢٤             | -                     | التجارة العابرة                         |
| ٠٢٣     | ٠٢١         | -            | -       | -       | -                        | -                     | -               | ٠٢٢                   | افلام سينمائية                          |
| ٢٢٢     | ٠٢٢         | ٠٢١          | ٠٢١     | ١٢٠     | -                        | ٠٢١                   | ٠٢٥             | ٠٢٢                   | مدفوعات تجارية اخرى                     |
| ٠٢٩     | -           | -            | -       | ٠٢١     | -                        | -                     | ٠٢٨             | -                     | التأمين x                               |
| ٦٨٩     | -           | ٠٢٦          | ٠٢٩     | ٢٢١     | -                        | ٠٢١                   | ١٢١             | ١٢١                   | المساحة                                 |
| ١٦٩     | -           | ٠٢٤          | ٠٢٢     | ٩٢٠     | ٠٢١                      | -                     | ٥٥٥             | ١٢٧                   | فوائد وارباح وايرادات اخرى              |
| ١٠٢     | -           | ٤٢٣          | ٠٢٧     | ٤٢٠     | ٠٢٤                      | -                     | ٠٢٦             | ٠٢٢                   | مصرفات السياحة                          |
| ١٢٤     | ٠٢١         | -            | ٠٢١     | ٠٢٩     | -                        | -                     | ٠٢٣             | -                     | تحويلات الاعانات                        |
| ٥٨٧     | ٠٢١         | ٠٢٥          | ٠٢١     | ٢٢٩     | -                        | ٠٢١                   | ١٢٦             | ٠٢٤                   | مصرفات الحكومة                          |
| ١٤٧     | ٠٢١         | ٢٢١          | ٠٢٧     | ٦٦٦     | ٠٢١                      | ٠٢٢                   | ٤٢٢             | ٠٢٧                   | مدفوعات اخرى                            |
| ٢٧٢١    | ١٩٢٣        | ١٩٢٨         | ٢٩٦٦    | ١٠٤٢٣   | ٥٨٩                      | ٩٢٢                   | ٥٥٢٠            | ٢٩٢٠                  | المجموع                                 |
| ٥٣٥٤    | ٦٦٠         | ١٠٥٠         | ١٢٤     | ٢٩٢٠    | ١٢٦                      | ٥٥٠                   | ٧٥٠             | ٢٢٣                   | وعند العمليات الجارية                   |
|         |             |              |         |         |                          |                       |                 |                       | التحويلات الرأسمالية                    |
| ٠٢٧     | -           | ٠٢٢          | -       | ٠٢١     | ٠٢١                      | -                     | ٠٢٢             | -                     | من المستادج                             |
| ٢٢٧     | -           | ٠٢١          | -       | ٠٢٨     | ٠٢١                      | -                     | ١٢٢             | ٠٢٤                   | الى المستادج                            |
| ٢٠٠     | -           | ٠٢١ +        | -       | ٠٢٧ -   | -                        | -                     | ١٢٠ -           | ٠٢٤ -                 | مسائل التحويلات                         |
| ٥٥٤     | ٦٦٠         | ١٠٤٠         | ١٢٤     | ٢٩٢٧    | ١٢٦                      | ٥٥٠ +                 | ٨٥٠ -           | ٢٧٠ -                 | اجالي الفائض او العجز                   |
|         |             |              |         |         |                          |                       |                 |                       | للت مقابلته في الوجه الاخرى :           |
| ٤٠١ -   | -           | -            | -       | -       | -                        | ٤٠١ -                 | -               | -                     | ١ - تغير الارصدة الاجنبية والالتزامات : |
| ١٧٧ -   | ٠٢٢ +       | -            | -       | ١٥٠ -   | -                        | ٠٢٧ -                 | ١٥٧ -           | ١٥٧ -                 | الارصدة الاسترلينية                     |
| ٠٢١ -   | -           | ٠٢٣ -        | ٠٢٧ +   | ٠٢٥ -   | -                        | -                     | -               | -                     | ارصدة العملات الاجنبية الاخرى           |
| ١٢٩ +   | ٠٢٢ +       | ٠٢١ -        | -       | ٠٢٦ +   | -                        | ٠٢٤ +                 | ٠٢٨ +           | ٠٢٨ +                 | حسابات غير المهيمنين ( الزيادة )        |
|         |             |              |         |         |                          |                       |                 |                       | ب - التسويات المتعددة الاطراف :         |
| -       | ١٥٠ -       | ١١٢٠ -       | ٣٢٧ -   | ٢٢٢٧ -  | -                        | ٢٨٩٠ +                | -               | -                     | ١ - بالاسترليني                         |
| -       | ٢٥٠ -       | ٠٢١ +        | ٠٢١ +   | ٣٢٧ -   | -                        | ٤٢٣ -                 | ١١٢٢ +          | ١١٢٢ +                | ٢ - بالدولار                            |
| ٠٢٦ +   | ٢٢٠ -       | ٠٢٩ +        | ١٥٠ +   | ١٢٩ -   | -                        | ١٢٢ +                 | ٠٢٩ +           | ٠٢٩ +                 | ٣ - اسهلو واطفا والتسويات غير المعروفة  |
| ٥٥٤ -   | ٦٦٠         | ١٠٤٠         | ١٢٤     | ٢٩٢٧    | -                        | ٤٢٦ -                 | ٢٧٠ -           | ٢٧٠ -                 | المجموع                                 |

x على غير الصادرات والواردات  
x تشمل بنودا لم تدرج

## أسعار الجنيه المصري

حسابات استحقاقات الاستيراد ٩/٢٦ ٩/٢٨ ٩/٣٠ ١٠/٢ ١٠/٥ ١٠/٧ ١٠/٩

|        |        |        |        |        |        |       |                               |
|--------|--------|--------|--------|--------|--------|-------|-------------------------------|
| ٥ ٢/٨  | ٥ ١/٤  | ٤ ٧/٨  | ٥ ١/٤  | ٥ ١/٤  | ٥ ١/٤  | ٥ ٢/٨ | علاوة الجنيه الاسترليني ( % ) |
| ١٣ ١/٤ | ١٣ ١/٢ | ١٣ ٧/٨ | ١٤ ١/٤ | ١٣ ١/٢ | ١٣ ١/٢ | ١٣    | علاوة الدولار ( % )           |
| ٢٨٢٥   | ٢٨٢٣   | ٢٨٢٥   | ٢٨٢٥   | ٢٨٢٥   | ٢٨٢٥   | ٢٨٢٤  | سعر الدولار الأمريكي بالقروش  |
| ١١٨٢٥  | ١١٨٢٥  | ١١٨٥   | ١١٨٠   | ١١٨٠   | ١١٨٢٥  | -     | حساب «ب» في سويسرا بالفرنكات  |



## تجارة المنسوجات العالمية :

عرضت لجنة القطن البريطانية في نشرتها الاحصائية ربع السنوية عرضا عاما لتجارة المنسوجات القطنية هذا العام فذكرت أنها تعتبر في مستوى اقل مما كانت عليه في عام ١٩٥٢ . ومع ذلك فانه يبدو من الارقام التي سجلت خلال شهر يولية بالنسبة للمملكة المتحدة واليابان أن هناك توسعا في الصادرات في النصف الثاني من العام الحالي وتساهم واردات الباكستان واستراليا في هذا التوسع وبينما تسجل أرقام التجارة في المنسوجات القطنية مستوى اقل نجد أن التجارة في المنسوجات الحريرية الصناعية زادت كثيرا بحيث سجلت ارقاما كبيرة في النصف الثاني من العام الحالي . ويرجع هذا الى صادرات اليابان حيث أنها من اكبر الدول المصدرة لهذا الصنف من المنسوجات .

ولا تعطى النشرة ارقامها عن التجارة ولكنها تذكر أن صادرات الاقمشة القطنية من المملكة المتحدة بلغت ٦٧ مليون ياردة مربعة في يولية وهذا أكبر رقم سجلته الاحصائيات منذ شهر مارس ١٩٥٢ ، وتعتبر استراليا من أهم الدول المستوردة للمنسوجات البريطانية ، وفي الوقت ذاته زادت واردات المملكة المتحدة من الاقمشة القطنية في الربع الثاني من العام الحالي وخاصة وارداتها من اليابان ، واغلبها من الاقمشة القطنية السمرء لاجراء بعض العمليات الصناعية عليها واعادة تصديرها . وبلغت صادرات المملكة المتحدة ٧٦ مليون ياردة مربعة في يولية ، ٨٢ مليون ياردة في أغسطس وهذا أعلى رقم وصلته هذه الصادرات منذ بداية عام ١٩٥٢ .

ويشير التقرير الى أن التوسع في الصادرات يقتصر على أسواق اندونيسيا وهونج كونج وقد تناقصت الى حد كبير الصادرات الى أهم أسواق اليابان . بينما بقيت الصادرات الى الاسواق المهمة العادية كالباكستان وافريقيا الغربية البريطانية وعدن كما هي .

وفي الهند تناقصت صادرات الاقمشة القطنية من ١٥٠ مليون ياردة الى ١٣٠ مليون ياردة في الربع

مندوب الولايات المتحدة عن الاجراءات التي اتخذتها بلاده في هذا الخصوص نظرا للالزمة الكبيرة التي تعانيها صناعة منتجات الالبان الأمريكية وما تتكبدته الحكومة الأمريكية نتيجة لالتزاماتها بمقتضى قانون دعم أسعار السلع الزراعية من نفقات كبيرة نتيجة اضطرارها لشراء كميات ضخمة من هذه المواد ويبدو أن الدول الاخرى بالرغم من حجج الوفد الأمريكي تميل الى اصدار قرار بادانة الولايات المتحدة في هذا الصدد

ولما لم تكن هناك ترتيبات لمناقشة التعريف في الوقت الحالي فان طلب عضوية اليابان لن يبحث في هذا الاجتماع ، ولما كان الامر كذلك فقد اقترحت اليابان انشاء جمعية مؤقتة بالاتفاقية ، وتقدمت بقائمة تحوى ٨٥٤ بندا تؤلف ٨٥٪ من وارداتها وتعهدت بثبات تعريفاتها لهذه الاصناف . وقد ساندت الولايات المتحدة وبعض الدول الاسيوية والاوربية طلب اليابان بينما اعتبرت بريطانيا وفرنسا واستراليا ونيوزيلندا أن هذا الطلب سابق لاوانه وقالت انها تمتنع عن التصويت الا اذا وافق عليه معظم الاعضاء . وفي هذه الحالة وبمقتضى قواعد الاتفاقية لن تشترك الدول التي لم تعط صوتها في أى التزام جديد . ولا ترجع معارضة بريطانيا في هذا الامر الى عداوة بينها وبين اليابان بل ترجع الى أن دخول اليابان سوف يبحث عندما تكون هناك مناقشات جديدة للتعويضات حيث أن دخول منتج جديد بتكاليف انتاجه المخفضة سوف يزيد من صعوبات المحافظة على هيكل التعريفات الحالي . أضف الى ذلك ما أشار اليه مستر ثورنيكروفت رئيس الوفد البريطاني أنه بالنسبة الى نقص تجارة الشرق والغرب وسياسة الحماية التي تتبعها الولايات المتحدة فان التجارة الاوربية وتجارة اليابان مركزة تركيزا صناعيا في منطقة محدودة من العالم تشمل أسواق بريطانيا التقليدية في بلاد الكومنولث ، وهناك حلول عملية خارج النصوص القانونية للاتفاقية يمكن العمل بها وهكذا نجد أن حصص البضائع اليابانية قد زادت في كثير من المستعمرات البريطانية .



## الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات

الجمركية G.A.T.T لا تزال المناقشات

الحامية تجرى في مؤتمر الدول الموقعة على الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية الذي بدأ انعقاده في جنيف في ١٧ سبتمبر الماضي . ولم يصل المؤتمر الى قرارات ما في معظم الامور المعروضة وخاصة طلب بريطانيا اقرار رفضها الضرائب على الواردات الزراعية مع اعفاء دول الكومنولث منها وهو ما اشرنا اليه في العدد السابق من هذه المجلة ويبدو أن الاتجاه السائد أن الاحتمال ضئيل في أن يوافق المؤتمر على اعفاء بريطانيا من شروط المادة الاولى الخاصة بعدم التوسع في سياسة التمييز .

ومن الامور الهامة تقرير امتداد العمل بجداول استعريفات والتخفيضات التي قدمتها الدول الاعضاء لبعضها البعض وهي التي ينتهى العمل بها في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٣ ، وتعهدت الولايات المتحدة مد العمل بها ١٨ شهرا وبينما يقترح البعض أن يقتصر الامر على ١٢ شهرا . الا أن أغلبية المؤتمرين تميل الى تأجيل بحث هذا الموضوع حتى يظهر بوضوح السياسة المحددة التي ستتبعها الولايات المتحدة في تعريفاتها الجمركية وخاصة أنها كانت ادخلت تعديلات عليها أثارت شكاوى كثيرة من بعض الدول وهي ايضا من الموضوعات الهامة أمام المؤتمر .

فقد أثار مندوبو الدانمرك وهولندا وألمانيا وغيرها موضوع رفع اوليات المتحدة لضرائبها الجمركية على منتجات الالبان وهو الذي سيؤثر كثيرا على وارداتها منها وقد دافع



الاول من عام ١٩٥٣ تم من ٥٢ مليون ياردة الى ٥٩ مليون ياردة في الفترة من ابريل الى مايو .

وفيما يختص بصناعة القطن في أوروبا الغربية كانت صادرات الاقمشة القطنية من الدول المصدرة الرئيسية فيها في مستوى اقل مما كانت عليه في عام ١٩٥٢ باستثناء سويسرا ويرجع ارتفاع صادراتها الى الكميات المتزايدة من الاقمشة القطنية المرسلة الى ايطاليا . وقد انتعشت صادرات بلجيكا بعض الشيء بعد الركود الذي أصابها في النصف الثاني من عام ١٩٥٢ . وتعتبر هولندا والمملكة المتحدة من أهم أسواقها ، بينما صادراتها الى فرنسا في نطاق ضيق .

أما صادرات ايطاليا من الاقمشة القطنية فقد انتعشت كثيرا وكانت تركيا من أهم أسواقها كما كان الحال في عام ١٩٥٢ . وعلى النقيض من ذلك زادت كثيرا الصادرات الايطالية من منسوجات الحرير الصناعي منذ منتصف عام ١٩٥٢ . وكانت أهم الأسواق المستوردة منها جنوب افريقيا وافريقيا الغربية البريطانية والمملكة المتحدة وكذلك كانت المجر وبلجيكا من أسواق التصريف المهمة وبقية صادرات غزل القطن في مستوى منخفض اذ قلت كثيرا الصادرات الى هونج كونج بالنسبة لما كانت عليه في النصف الاخير من عام ١٩٥٢ ، وأصبحت اسرائيل عميلا هاما لايطاليا .

وبقيت صادرات الاقمشة القطنية من ألمانيا ثابتة في الاثنى عشر شهرا الاخيرة . وكانت لسويد من أهم أسواق الاقمشة المنسوجات الالمانية هذا العام تليها المملكة المتحدة . وكانت أهم أسواق الاقمشة القطنية الالمانية في الربع اثناني من عام ١٩٥٣ السويد والدانمرك وهولندا وافريقيا الغربية البريطانية ومراكش . هذا ومن الملاحظ أن صادرات ألمانيا من اقمشة الحرير الصناعي قد زادت في العام الاخير وكانت أهم الأسواق ايران وافريقيا الغربية البريطانية وليس هناك ما يبعث على الاعتقاد بزيادة انتاج أوروبا الغربية في الربع الاول من العام الحالي . أما في الربع الثاني فكان الانتاج اكبر مما كان عليه

| نسبة الاموال المستثمرة للدخل القومي في بعض البلدان . (بمليارات العملات المختلفة) | البلا    | الاستثمار الكلي | التغير في قيمة المخزون | الاستثمار الكلي | الدخل الاهلي | نسبة الاستثمار الكلي للدخل الاهلي |
|----------------------------------------------------------------------------------|----------|-----------------|------------------------|-----------------|--------------|-----------------------------------|
| سنة                                                                              | استراليا | الدانمرك        | فرنسا                  | ألمانيا         | السويد       | المملكة المتحدة                   |
| ١٩٥١                                                                             | ٨١-      | ٢١-             | ٥٩-                    | ٢١٢             | ٢٢٢          | ١٧                                |
| ١٩٥٢                                                                             | ١١١      | ٣٦-             | ٧٥-                    | ٢٨٤             | ٢٨٤          | ٢٠                                |
| ١٩٥١                                                                             | ١٩٦      | ٤٥-             | ٧٤٥                    | ٢٩١             | ٢٩١          | ٢٢                                |
| ١٩٥٢                                                                             | ٣٨٦      | ١٠-             | ٢٨٦                    | ٢٨٢             | ٢٨٢          | ٢٣                                |
| ١٩٥١                                                                             | ٥٧٢      | ٣٣٨             | ٢٢٣٤                   | ١١٧٧٤           | ١١٧٧٤        | ١٩                                |
| ١٩٥٢                                                                             | ٤٣٧      | ٨٠              | ٢٣٥٧                   | ١٣٥١٧           | ١٣٥١٧        | ١٧                                |
| ١٩٥١                                                                             | ١٩٢٣     | ٦٢٩             | ٢٢٩٤                   | ١١٣٥            | ١١٣٥         | ٢٠                                |
| ١٩٥٢                                                                             | ٣١٣٩     | ٥٩٦             | ٢٥٤٣                   | ١٢٥٦            | ١٢٥٦         | ٢٠                                |
| ١٩٥١                                                                             | ١٢-      | ١-              | ١١-                    | ٣٨-             | ٣٨-          | ٢٩                                |
| ١٩٥٢                                                                             | ١٢٧      | ٥-              | ١٢٢                    | ٤١٣             | ٤١٣          | ٣٠                                |
| ١٩٥١                                                                             | ٢٣٣      | ٤٧-             | ١٨٦                    | ١٤٣٤            | ١٤٣٤         | ١٣                                |
| ١٩٥٢                                                                             | ١٩٠      | ١٠-             | ٢-                     | ١٥٥٢            | ١٥٥٢         | ١٣                                |
| ١٩٥١                                                                             | ٦٧٧      | ١٠٣             | ٥٧٤                    | ٣٢٩٢            | ٣٢٩٢         | ١٧                                |
| ١٩٥٢                                                                             | ٢٦٦      | ٣١              | ٥٩٥                    | ٣٤٦٣            | ٣٤٦٣         | ١٧                                |

في الفترة المماثلة من عام ١٩٥٢ عموما ومع ذلك فان النشرة تقول ان هذا الانتاج على كبره اقل مما كان عليه في الفترة التي سبقت كساد صناعة المنسوجات .

#### الخدمات الاجتماعية في بريطانيا : اذاع

المكتب المركزي للاحصاءات في بريطانيا بعض الاحصاءات الخاصة بصافي مجموع المصروفات التي قامت بها الهيئات الحكومية في سبيل الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة بما في ذلك المصروفات الادارية ، وتشمل الارقام الخاصة بمساعدات مشروعات تأمين ارضية التأمين القومي والاصابات الصناعية ومعاشات التقاعد بما في ذلك معاشات الارامل فوق الستين ومساعدات الارامل الاخرى وعلاوات الاوصياء ، ومساعدات حالات المرض والولادة والوفاة والبطالة والاصابات الصناعية ، كما تشمل ايضا مساهمات اصحاب الاعمال والعمال اما الارقام الخاصة باعادة تنظيم الصناعة كترتيب وتشغيل عدم القادرين فتشمل مصروفات الهيئات الحكومية فقط . وتشمل الارقام الخاصة بالخدمات الصحية العامة ومساهمات السلطات المحلية السنوية وكذا الهيئات الاخرى المشتركة في هذه الخدمة . وفيما يلي هذه الارقام :

| بملايين الجنيهات الاسترلينية   | ٥٠/١٩٤٩ | ٥١/١٩٥٠ | ٥٢/١٩٥١ |
|--------------------------------|---------|---------|---------|
| مساعدات مشروعات التأمين القومي | ٣٩٨٢    | ٤٠١٧    | ٤٢٨٠    |
| مساعدات البطالة                | ٥٥      | ٥٢      | ٤١      |
| علاوات عائلية                  | ٦٢٦     | ٦٣٦     | ٦٥٠     |
| معاشات الحرب وغيرها            | ٨١٨     | ٧٩١     | ٧٧٥     |
| معاشات التقاعد                 |         |         |         |

#### المنطقة الاسترلينية : يقوم السكرتير

الاقتصادي للخزانة البريطانية برحلة الى الهند لحضور مؤتمر الدول المشتركة في مشروع كولومبو ، ولم تحدد بوضوح مهمة السكرتير فيما يختص بالمداولات التي سيجريها مع بعض بلاد الكتلة الاسترلينية الشرقية حيث انه سيقوم باجراء عدة مناقشات مع العراق والباكستان وسريلان والهند وسوف تكون هذه المناقشات من نوع تبادل الآراء وليس لتغيير سياسة أو وضع أخرى جديدة . والمفهوم أنه فيما يختص بالعراق من المحتمل أن يكون هناك اختبار لنتائج التحسن الملحوظ في حيازته من الاسترليني الذي أمكن الوصول اليه



نتيجة الإيرادات الكبيرة من بيع الزيت في السنة أو السنتين الأخيرتين .  
وقد صار العراق منذ سنة أو سنتين عضوا كاملا في المنظمة الاسترلينية كلما احتاج الى دولارات ومن المحتمل كذلك أن تسعى بريطانيا للتأكد من أن العراق سيقوم بشراء سلعه الرأسمالية من بريطانيا وهي التي يحتاج اليها في مشاريع التنمية الاقتصادية الكبرى لان بريطانيا تسعى جاهدة لتخفيض سحب العراق على رصيد الدولارات المذكور الى الحد الأدنى الممكن .

أما فيما يختص بالباكستان وسيلان فيبدو أن المداوالات سوف تكون على النقيض من العراق حيث أن الباكستان وسيلان تعانيان نقصا في الاسترليني فقد صادفتهما صعوبات جمّة في ميزان مدفوعاتهما خلال العام المنصرم مما أدى الى انخفاض شديد في أرصدهما الاسترلينية ، ومع ذلك ، فإنه يبدو على أساس التقارير الواردة أن أحوال مدفوعاتهما الآن قد أظهرت تحسنا ملحوظا حيث أن باكستان قد أظهرت رصيда دائنا صغيرا منذ أوائل هذا العام بينما تحولت حال سيلان الى أحسن حيث يزداد الضغط على الحكومة هناك للقيام بتخفيف قيود الواردات على بضائع المنطقة الاسترلينية .

وتدل الأنباء الواردة أن وزراء مالية مجموعة الأمم البريطانية ( الكومنولث ) سوف يجتمعون في سيدني باستراليا فيما بين ٨ ، ١٥ يناير القادم . ويرجع الغرض الرئيسي من الاجتماع الى استعراض تقديرات ميزان مدفوعات المنطقة الاسترلينية خلال عام ١٩٥٤ وكذلك النظر في الاجراءات التي تكفل تحرير التجارة والمدفوعات بين المنطقة والعالم الخارجي وأخيرا التعاون في تنمية الموارد الاقتصادية لبلاد الكومنولث .  
وسيسبق اجتماع وزراء المالية اجتماع للموظفين يبدأ في يناير ١٩٥٤ والمعروف أن الاجتماع الأخير لوزراء مالية الكومنولث عقد في لندن في ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، وكان من نتائجه فرض قيود كثيرة على واردات المنطقة الاسترلينية نظرا لصعوبات ميزان مدفوعات المنطقة .  
ضرائب جديدة على التراكات في الهند : أصدرت الهند تشريعا جديدا يلزم جميع الشركات بما

في ذلك المشكلة خارج الهند ، أو التي تستمد أكثر من ٥٠ ٪ من أرباحها من الهند ان تقدم اخطارا للسلطات الهندية في خلال ثلاثة شهور من وفاة احد حملة أسهم الشركة ، بصرف النظر عن محل اقامته وان تدفع الشركة بعد ذلك ضريبة تراكات عن الاسهم التي يملكها المتوفى بواقع ٧٥ ٪ وذلك اذا كانت قيمة هذه الاسهم تزيد على ٥٠٠٠ روبية .  
وهناك في ولاية كوينزلاند باستراليا قانون مشابه وهو يسرى على تلك الولاية فقط وليس على بقية انحاء استراليا . الا ان سعر الضريبة في هذه الحالة يتصاعد حتى يصل الى ١٥ ٪ ويسرى على التراكات التي تزيد قيمتها على ١٥٠٠ جنيه استرالي .

#### مستقبل الجنيه الاسترالي : تعرض الجنيه

الاسترالي خلال السنوات الأخيرة الى هزات كثيرة كان مصدرها سيل الاشاعات الذي ذاع عن احتمالات تغيير قيمته اما خفضا او رفعا وما حفزته هذه الاشاعات من حركات كبيرة لرؤوس الاموال المضاربة التي تجرى وراء الكسب المنتظر من التغيير في قيمة الجنيه .  
ففي عام ١٩٥٠ ارتفعت اسعار الصوف الى مستويات عالية وذاعت انباء بأن الحكومة ستعتمد الى رفع قيمة الجنيه الاسترالي بنسبة ٢٠ ٪ نظرا لتحسن حالة مدفوعات البلاد اذ أن الصوف هو أهم صادرات استراليا . وجذبت هذه الانباء عشرات من الملايين من الاموال « الحامية » في انتظار الربح الذي تجنيه عند رفع قيمة الجنيه . الا ان الحكومة الاسترالية وقفت بحزم تجاه هذه الاشاعات مما جعلها تموت موتا طبيعيا .

وبعد مضي بعض الوقت تعرض الجنيه الاسترالي الى اشاعات اخرى تنادي هذه المرة باحتمال خفض قيمته . وكان ذلك عندما انهار دخل منتجي الصوف الاستراليين ، وارتفعت الواردات ارتفاعا كبيرا نتيجة للارتفاع السابق في دخول القطاع الزراعي . وكان من جراء ذلك أن أسفر ميزان المدفوعات عن عجز كبير مما أدى الى اثاره المناقشات الحامية حول قيمة الجنيه فنادى البعض بأنه يجب تخفيض قيمة الجنيه سيما وانها الطريقة الوحيدة لتشجيع الصادرات والحد من الواردات الى مستوى كاف لاسترجاع التوازن الخارجي قبل ان تنهار الاحتياطات النقدية . ولكن الحكومة الاسترالية رأت ان حل المشكلة والتغلب عليها يكون بالحد من الواردات فقط وقد كان هذا هو الطريق السليم الصحيح . وكانت النتيجة ان خفضت قيمة الواردات

الى النصف مع التوسع في حصيللة الصادرات نتيجة انتعاش سوق الصوف مما أدى الى ايجاد فائض يبلغ ١٦٠ مليون جنيه استرليني خلال العام الذي انتهى في ٣٠ يونيو ١٩٥٣ من غير حاجة لتغيير قيمة الجنيه .

ولكن كما يذكر البنك الاهلي الاسترالي في نشرته الشهرية الأخيرة عن الاحوال الاقتصادية لا يزال الجنيه الاسترالي فريسة لبعض الاشاعات التي تقول بالتخفيض ويبدو ان هذه الاشاعة مصدرها ان بعض اصحاب الصناعات الاسترالية في نضالهم ضد المنافسة الاجنبية قد اثاروا مسألة سعر الصوف ووجب تعديله لمعالجة عدم التوازن بين تكاليف الانتاج في استراليا والدول المنافسة لها .

وفي رأي البنك انه ليس من الحكمة القيام بتعديل عام من اجل مشكلة قطاع واحد من الاقتصاد القومي ويشير بذلك الى ان قطاعا واحدا فقط من الاقتصاد الاسترالي هو الذي يعاني ارتفاع نفقات الانتاج بالنسبة لما عليه الحال في البلاد الاخرى . ويضيف البنك الى انه بينما يصيب الحكومة بعض الضرر في معالجة مشكلة هذا القطاع بواسطة بنود الواردات وزيادة التبريفات الجمركية الا ان هذه الحلول أكثر صوابا من اجراء سوف يعود بالضرر على الاقتصاد القومي بأكمله .

وكان لعرض هذه المشكلة في هذا الوضع ان اشتدت معارضة تخفيض قيمة الجنيه الاسترالي ، ومع ذلك فالامل ما زال مائلا في ان تبحث الحكومة الفيدرالية تخفيض قيمة الجنيه على اساس العلاقة الوثيقة بين قطاعات الاقتصاد القومي اذ انه اذا استمرت الاسعار الاسترالية في الارتفاع بنسبة اكبر مما ترتفع به الاسعار في البلاد الاخرى فلن يمض وقت حتى تعاني بقية قطاعات الاقتصاد الاسترالي من المنافسة الخارجية وعندئذ سوف تكون الدعوة الى تخفيض قيمة الجنيه الاسترالي أمرا عاما لن يمكن مقاومتها وسيكون الضغط كبيرا حينئذ على السلطات المسئولة للنظر بعين الاعتبار والعناية الكافية لهذا الامر .

هذا وقد ارتفع الدخل الاهلي الاسترالي في العام المالي الاخير بأكثر من ٣٠٠ مليون جنيه استرالي . وتشير التقديرات الأولية الى ان الدخل الاهلي بلغ في العام الفائت ٣٥٣٨ مليون جنيه استرالي اي بزيادة قدرها ٩ ٪ عما كان عليه في عام ١٩٥١/١٩٥٢ . وقد ارتفعت الاجور والمهايا بحوالي ٨ ٪ بالنسبة لما كانت عليه في ١٩٥١/١٩٥٢ كما ارتفع الدخل الزراعي بأكثر من ١٠٠ مليون جنيه استرالي وذلك لارتفاع اسعار الصوف والقمح

#### الفائض او العجز السنوي لبلاد اتحاد المدفوعات الاوربي . .

| ١٩٥٠/٥١          | ١٩٥١/٥٢ | ١٩٥٢/٥٣ | المركز في ٢٠/٦/٥٣ | « بملايين الدولارات » |
|------------------|---------|---------|-------------------|-----------------------|
| النمسا           | - ١٠٤   | - ٢٨    | + ٤٢              | - ١٠٠                 |
| بلجيكا ولوكسمبرج | + ٢٢٦   | + ٥٠٩   | - ٢٣              | + ٧١٢                 |
| الدانمرك         | - ٦٨    | + ٤٦    | - ١٧              | - ٣٩                  |
| فرنسا            | + ١٩٤   | - ٦٠٢   | - ٤١٧             | - ٨٢٥                 |
| المانيا          | - ٢٨١   | + ٥٨٤   | + ٢٦٠             | + ٥٦٣                 |
| اليونان          | - ١٤٠   | - ٨٣    | - ٢٨              | - ٢٥١                 |
| اسلندة           | - ٧     | - ٦     | - ٤               | - ١٧                  |
| إيطاليا          | - ٣٠    | + ١٩٤   | - ٢٢٢             | - ٥٨                  |
| هولندا           | - ٢٧٠   | + ٢٧٧   | + ١٣٩             | + ٢٤٦                 |
| النرويج          | - ٨٠    | + ٢١    | - ٥٩              | - ١١٨                 |
| البرتغال         | + ٥٨    | + ٢٨    | - ٢٣              | + ٦٣                  |
| السويد           | - ٥٩    | + ٢٨٤   | - ٤٤              | + ١٨١                 |
| سويسرا           | + ١١    | + ١٥٨   | + ٨٥              | + ٢٥٤                 |
| تركيا            | - ٦٤    | - ٩٦    | - ٥٠              | - ٢١٠                 |
| المملكة المتحدة  | + ٦٠٤   | - ١٤٧٦  | + ٣٧١             | - ٥٠١                 |
| الجموع           | + ١٠١.٣ | + ٢٣٠.١ | + ٨٩٧             | -                     |



# ألمانيا الغربية تصبح رائدة لدول العالم

واصلت بحوثي الاقتصادية في أثناء زيارتي لأوروبا صيف هذا العام ، وعينت بوجه خاص بدراسة أحوال ألمانيا الغربية بعد ما انقضت ثماني سنين على انتهاء الحرب العالمية الثانية فتبين أن الميزان التجاري لألمانيا الغربية بين أول عام ١٩٥٢ ويونيو ١٩٥٣ قد أصبح دائئا بمقدار ٦٠٠ مليون دولار لدول اتحاد المدفوعات الأوربي و ٢٥٠ مليون دولار لسائر دول العالم . وإذا استثنينا عجزا محدودا قدره ١٢٥ مليون دولار مع منطقة الاسترليني ، وعجزا كبيرا قدره ٥٠٠ مليون دولار مع الولايات المتحدة وكندا ، فلا ريب في أن هذا الموقف عامة قد جعل ألمانيا في منزلة الدائن لعظم دول العالم . أو وقد أصبح كثير من عملاء ألمانيا مدينين لها ، فقد اضطروا الى تحديد مشترياتهم منها حتى تقتصر على الحاجات الضرورية وحدها . فأدى ذلك الى بطء حركة الاصدار الألمانية

وتبدى الدوائر الصناعية الألمانية كثيرا من القلق، تجاه هذا الموقف ، ولذلك ما انفكت المناقشات تدور في اتحادات المنتجين وفي الغرف التجارية للبحث عن علاج لهذه الحال ، وقد اقترح أن تتوسع ألمانيا في استيرادها اذا شاءت أن تمهد لصناعتها سبيل غزو الاسواق الاجنبية من جديد .

وقد نشر الدكتور هيربرت جروس الكاتب الاقتصادي الألماني مقالا في جريدة « هاند سبلات » قال فيه ان موقع ألمانيا في قلب القارة الاوربية ينبغي أن يكون حافزا لتنشيط التجارة الألمانية من ناحيتها ، أي من ناحية الاصدار والاستيراد ، وخاصة أن ألمانيا تعد محور التقاء شرق العالم بغربه . فلما كانت ألمانيا الغربية دائنة للبرازيل ولسائر دول أمريكا اللاتينية ، ففي وسعها أن تستورد من البرازيل مقادير موفورة من البن لكي تستهلك في داخل ألمانيا، بل لكي يعاد اصدارها الى بلدان أخرى دائنة لألمانيا مثل تشكوسلوفاكيا وعلى العموم ، فان قيام ألمانيا الغربية

بتمويل هذه التجارة بين الشرق والغرب من شأنه أن يساعدها على ترويج منتجاتها الصناعية من الآلات والمعدات الى بلدان ما وراء البحار ، كما أنه ينعش تجارتها مع شرق أوروبا . وهذا الرأي قد يكون سبيلا الى اقالة عثرة التجارة الألمانية ، ولكن يقوم في وجهه اعتراض ليس من الهين اغفاله . ذلك أن ألمانيا قد عرفت بمنتجاتها من الآلات والمعدات مما قد يدخل في نطاق «المواد الاستراتيجية» التي حظرت أمريكا شحنها الى الاتحاد السوفيتي أو الى بلدان شرق أوروبا الأخرى ، والا تعرضت ألمانيا لقطع المعونة الأمريكية عنها . وهذه مشكلة تحاول الحكومة الألمانية في الاوان الحالي التماس مخرج منها بحيث تنشط التجارة الألمانية من ناحية وتكسب ثقة الأمريكيين وعطفهم من ناحية ومن ناحية أخرى تبدى الحكومة شيئا من الحذر تجاه هذا الاقتراح ، لأنه يعني أن تقوم الحكومة بوسائلها المالية بتمويل التجارة العابرة ، مما يعرضها لاختزان مقادير كبيرة من سلع الاستهلاك غير الضرورية كالبن والشاي والتبغ، تستوردها من الغرب لتصدرها الى الشرق أو العكس . والحكومة تخشى أن يزداد مخزونها من هذه المواد ، فلا تعرف كيف تصرفها بينما يعد استهلاكها في داخل ألمانيا مضيقا للمال .

وثمة اقتراح آخر لعلاج هذا الموقف ما برحت الدوائر المالية والاقتصادية في ألمانيا تردده . فهذه الدوائر تنصح حكومة بون بأن تتخلى عن سياسة التقشف الداخلي ، وأن تعود الاهلين على استهلاك مواد الترف والمنسوجات والمنتجات الزراعية التي تستورد من الداخل ، فينشط الاستهلاك المحلي ويساعد ذلك على مضي الحكومة في الاصدار الى الخارج . بل لقد اقترح البعض أن تقوم الحكومة بتوزيع العملات الاجنبية التي تحصلها من تجارتها الخارجية على الشعب ليستخدمها هؤلاء في دفع قيمة مشترياتهم من السلع الاجنبية .

وثمة رأي آخر يردده بعض الاقتصاديين الالمانيين . فهم يقولون ان كثافة السكان الحالية في ألمانيا الغربية تشبه الى حد كبير كثافة السكان في بريطانيا في القرن التاسع عشر ، بل ان الاحوال الاقتصادية عامة في ألمانيا اليوم تشبه أحوال بريطانيا في القرن المنقضى . ويقول أولئك الاقتصاديون، وعلى رأسهم وزير الزراعة والتموين، ان ألمانيا الغربية تقيم سياستها الاقتصادية الحالية على التوسع في انتاج الآلات والمواد الصناعية لاصدارها الى الخارج . ولكن كان حريا بها أن تتوسع في الانتاج الزراعي حتى تكفي نفسها بنفسها ، ويمكنها - كي لا تعطل الانتاج الصناعي - أن ترسم له سياسة بعيدة الأجل ، بحيث تتوسع فيه ألمانيا بالتدريج بعد أن تكون قد اطمأنت الى كفاية السوق المحلية من حاجتها الى السلع الزراعية الاستهلاكية المنتجة محليا . أما وزير المالية ، فان همه الاول هو زيادة أموال الخزانة من باب الجمارك ، وهو لذلك حريص على أن تستمر ألمانيا في انتاجها الحالي للمعدات والآلات وأن تواصل اصدارها حتى يدخل خزانة الدولة من رسوم الجمارك عليها ما ينعش الميزانية وقد وجهت ألمانيا منذ مطلع هذا العام عناية خاصة الى بحث موقفها مع دول العالم على انفراد، فأضمت معاهدة تجارية مع النرويج تمكن ألمانيا من شراء السمك النرويجي فضلا عن اللحم . كما عقدت اتفاقا تجاريا مع إيطاليا أدى الى انخفاض في موقف ألمانيا الدائن وأدى كذلك الى حرية استيراد المنسوجات الصوفية الى ألمانيا الغربية وزاد قيمة العملات المخصصة للسباحة بمقدار ٦٠ في المئة والواقع أن أكثر الناس تفاؤلا ما كان يتوقع ان ينشط الاقتصاد الألماني بهذه السرعة بعد بضع سنين من حرب دمرت جميع نواحي الانتاج فيها . ولا ريب في أن هذه النتيجة تعزى الى اعتبارين رئيسيين هما : همة الشعب الألماني ومشروع الانعاش الاوربي م . ك . بولاد



# التجارة والاقتصاد ... والقضاء

## من بلدية الاسكندرية في فرصة رسم على ارباح التجار

تفويضه في التشريع لا يجيز هذا الاثر الرجعي وكان من مقتضى قرار ١٤ يناير سنة ١٩٤٣ أن يعفى من هذه الرسوم الممولون الذين دفعوا الضرائب العادية والاستثنائية المستحقة عليهم قبل نشر القرار المشار اليه بينما يلزم بدفعها من لم تتج له فرصة الوفاء بالضرائب المذكورة الا بعد نشر هذا القرار وفي ذلك اخلال بالمادة الثالثة من الدستور التي نصت على المساواة بين المصريين في الواجبات والتكاليف العامة .

والذي يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه في خصوص ذلك أنه قال :

« وحيث أن المادة ٢ من قرار القومسيون تنص على أن الرسوم تستحق السداد على الضرائب التي تجبى بعد تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وقد تم النشر في أول فبراير سنة ١٩٤٣ فالضرائب التي تجبى بعد هذا التاريخ هي التي تحصل عليها رسوم البلدية ما دامت الرسوم البلدية لا تستحق الا على الضرائب التي تجبى بعد نشر القانون . وحيث أنه عن السبب الخاص ببطال قرار القومسيون البلدي لمخالفته للمادة الثالثة من الدستور فلا شبهة في أن المقصود بلفظ المساواة الوارد بالمادة المذكورة هي المساواة فيما يتعلق بين المصريين الموجودين في ظروف مماثلة . وبما أن القرار المطعون فيه لم يفرق بين سكان مدينة الاسكندرية الذين يخضعون لهذه الرسوم فليس ثمة محل للقول بعدم المساواة طالما أن المساواة تعتبر مكفولة متى كان الامر يتعلق بعوائد يسرى تطبيقها محليا على جميع السكان الذين في نفس الدائرة وفي نفس الحالة . »

وأن هذا الذي قرره الحكم غير سديد ذلك أن المحكمة اذ قضت بأن فرض بلدية الاسكندرية رسوما اضافية بموجب قرار ١٤ يناير سنة ١٩٤٣ بنسبة ٢٥ في المائة من مقدار الضريبة على رؤوس الاموال المنقولة والصناعية وبنسبة ٥ في المائة من مقدار الضريبة الخاصة بالأرباح الاستثنائية والمقررة بالقانون رقم ٦٢

عاجلت محكمة الاستئناف أوجه النزاع المختلفة وعلى الاخص قرار بلدية الاسكندرية الصادر في ١٤ يناير سنة ١٩٤٣ والقاضي بفرض رسوم نسبية مقدارها ٢٥ في المائة من قيمة ضريبة الارباح الاستثنائية والقاضي باستحقاق هذه الرسوم بنوعيتها على الضرائب التي تجبى بعد نشر ذلك القرار أيا كانت السنة التي تعود اليها الضرائب هذه . ولقد ذهبت الشركة الى أن

للتأني  
أحمد محمد حافظ

هذا القرار باطل لمنافاته للمادة ١٣٤ من الدستور القائم وقتئذ ولا سنده أثر الرسم الى الماضي وهو ما استنكره الحكم الابتدائي . ولكن محكمة استئناف الاسكندرية لم تقر وجهة نظر الحكم الابتدائي وأصدرت حكمها في سنة ١٩٥١ بتعديل الحكم المستأنف وبأحقية مصلحة الضرائب في استيفاء ضريبة البلدية عن الارباح التي حققتها قبل أول فبراير سنة ١٩٤٣ مع المصاريف المناسبة لهذا المبلغ .

طعننت الشركة في الحكم المذكور بطريق النقض . وقالت في طعنها أنها تنعى على ذلك الحكم لمخالفته للمادتين ٣ ، ٢٧ من الدستور القائم عندئذ وكذلك أحكام الامر العالي الصادر في ٥ من يناير سنة ١٨٩٠ اذ قضت المحكمة بصحة قرار ١٤ يناير سنة ١٩٤٣ الذي أوجب فرض رسم على ضرائب الارباح المحصلة بعد نشره ولو كانت مستحقة عن أرباح مخففة قبل صدوره أيا كانت السنة التي تعود إليها هذه الضرائب مع أن المادة ٢٧ من الدستور لا ترتب أثرا رجعيا لأحكام القوانين الا اذا نص فيها على ذلك . ومع أن المادة ٣١ من الامر العالي الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠ التي يستمد منها قرار ١٤ يناير سنة ١٩٤٣

وجهت مصلحة الضرائب الى احدى شركات السيارات العالمية في سنة ١٩٤٥ سبعة انذارات للمطالبة بمبلغ ٥٥٩٣٤ جنيهها وكسور . في مقابل ضرائب عادية واستثنائية ودفاع وطني و اضافية ورسوم بلدية عن سنوات أربع من ١٩٤٠ الى ١٩٤٣ . فاضطرت الشركة الى أداء هذا المبلغ ثم رفعت دعوى ضد مصلحة الضرائب لدى محكمة اسكندرية المختلطة برد هذا المبلغ فائلا أنها استوفته منها بغير حق . مع فوائده والمصروفات .

أصدرت محكمة اسكندرية المختلطة حكمها في سنة ١٩٤٨ بانتداب أحد قضائها لسماع أقوال الطرفين ومناقشتهم في الحسابات والرسوم محل النزاع . وقد أقرت مصلحة الضرائب بحق الشركة في أن تسترد مبلغ ١١٢٣٢ جنيهها وأنكرت عليها ادعاءها في استرداد الباقي . أما الشركة فقد استقرت طلباتها بعد المناقشة الى طلب رد مبلغ ٢٣١٦٥ مع الفوائد والمصروفات .

وقد تركز النزاع في مسائل عدة تتعلق بأسس التقدير القانونية . وذهب كل طرف في تفسير القانون مذهبا يؤيد وجهة نظره . وانتهى هذا النزاع أمام محكمة الاسكندرية باصدار حكمها في سنة ١٩٤٩ قاضيا بالزام مصلحة الضرائب بأن ترد الشركة مبلغ ٢٠٩٠٢ جنيهه والفوائد والمصروفات بما في ذلك مبلغ ١١٢٣٢ الذي أقرته المصلحة .

استأنف الطرفان الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية فطلبت المصلحة الغاء فيما عدا المبلغ الذي أقرت به . وطلبت الشركة الغاء في حدود ما قضى به من سقوط حقها في استرداد مبلغ ٢٣٦٣ جنيهها وهو ما دفع زيادة عن الضريبة العادية والاستثنائية عن أرباح سنتي ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ والزام المصلحة برد هذا المبلغ مع الفوائد والمصروفات والاعتاب .



## في كتاب العام

الأستاذ أحمد فريد حسن

في حيز ضيق اذ ليس في النية تزويد كل جندي بها بل انها ستجمع للاحتفاظ. بها وتزويد الفرق المختلفة بها وفق الحاجة . وقد وضع تصميم هذا الصديري على انه يوفر الحماية الكاملة للجندي دون اعاقه تحركاته وقد جرب هذا الدرع في الحرب الكورية فثبتت صلاحيته اذ لم تؤثر شظايا قنابل المدافع والقنابل اليدوية في لباسها ويعود السبب في عدم صرفه لجميع الجنود عامة الى انه يزن ثمانية أرطال وسيكون هذا عبئا يزيد ما يحمله الجندي عادة في العمليات الحربية الكبيرة الواسعة النطاق .

### مصباح ينافس الشمس في قوة ضوئه

بعد ابحاث علمية استمرت ثمانية عشر شهرا في معامل احدى الشركات البريطانية استنبط مصباح كهربائي يعتقد ان ضوءه سيكون أبهى وألمع ضوء شوهد حتى الآن على الارض اذ سيكون أشد توهجا من الشمس ، قوة هذا المصباح الجديد تبلغ مليون شمعة في حين تعطي الشمس ضوءا قوته ٨٠٠ ألف شمعة للبوصة المربعة . وانه وان كان هذا المصباح قد استنبط في اول الامر لاغراض خاصة بطب العيون الا انه يستخدم الآن في مختلف أنواع الابحاث الطبية بما في ذلك الابحاث المتعلقة بالسرطان . فبواسطته يمكن تصوير نمو الخلايا الحية .

والمنتظر ان يسر استعمال هذا المصباح في تصوير العين بالالوان مهمة الجراح الرمدي ويجعلها من أعمال الروتين العادية في جراحة العين .

وقد توالى الاستعلامات فعلا عن هذا المصباح من كثير من المعامل الأمريكية ومن معامل زاييس في ألمانيا .

### طرق الاضاءة الحديثة في شوارع الكويت

يجرى العمل الآن في بناء محطة جديدة لتوليد الكهرباء في الكويت . وينتظر ان تبدأ تلك المحطة العمل في صيف ١٩٥٤ السدحاجات البلاد اللازمة من التيار الكهربائي . وهذه ثمرة أخرى من صناعة الزيت في تلك البلاد . هذا وقد زادت قوة محطة الديزل الرئيسية التي تولد الكهرباء في الكويت من ٤٠٠ كيلوات في يناير ١٩٥٢ الى ٢٤٠٠ كيلوات في يناير ١٩٥٣ وزاد عدد المنتفعين بهذا التيار الكهربائي من ٢٠٠٠ الى ٥٠٠٠ . وينتظر ان يتضاعف هذا العدد خلال العام الحالي حينما تزداد قوة هذه المحطة الى ٤٥٠٠ كيلوات .

وقد أعد مشروع لادخال الاضاءة الكهربائية في شوارع الكويت . وسينفذ هذا المشروع جنبا الى جنب مع مشروع اصلاح الطرق . ويتولى رئاسة ادارة الكهرباء في الكويت السيد الشيخ جابر العلي الصباح يعاونه لفيف من الخبراء الفنيين على رأسهم مستر أديسون المهندس الكهربائي .

### اسرع سيارة

سجل طراز جديد من سيارات اوستن هيل البريطانية رقما قياسيا جديدا في اختبار سرعة السيارات لم يبلغه أى طراز حديث آخر مما أخرجه مصانع السيارات ، وقد قاد هذه السيارة واضع تصميمها مستر دونالد هيلي الذي بلغ بها سرعة ١٤٢ ميلا و ٦٣٦ ر من الميل في الساعة في حين ان الرقم الذي سجله طراز « جاجوار » في ميادين سباق بلجيكا خلال شهر ابريل الماضي لم يتعد ١٤١ ميلا و ٥٠٩ ر في الساعة .

وقد أجريت تجربة هذا الطراز الجديد في بونفيل بولاية يوتا في الولايات المتحدة ولا يزال هذا الرقم القياسي الجديد رهن الاعتماد من الهيئات المختصة .

### اختراعات مصرية

يسرنا في هذه المرة أن نقدم اختراعات مصرية قدمت الى مصلحة الملكية الصناعية لتسجيلها وحفظ حقوق الاختراع بأسمهم . وهذه الاختراعات هي :

١ ) اختراع أحمد محمود الشايب « حنفية » ذات بلف خلاط . كما اختراع أيضا طريقة ملء الاكواب والاواني بطريقة الضغط .

٢ ) اخترعت « الشركة المصرية للتغليف الاقتصادي » طريقة لتحسين صناعة صناديق التعبئة مصنوعة من الخشب والفيبر معا . هذا وقد قدمت الى مصلحة الملكية الصناعية المصرية عدة اختراعات أخرى وهي :

١ ) اختراع هنري رولمان عن تصميم لتوجيه العربات .

٢ - اختراع « سنتياجوربوس سيجوي » و « فنسنت ريوس سيجو » عن تحسينات متعلقة بأشباع الاقمشة ، لا سيما تلك الاقمشة المستعملة في صناعة الحقائب والجالات والعبوات المماثلة .

٣ ) اختراع فابريقة « فورمنتي » عن عنصر جانبي (بروفيل ) يصنع من جزء معدني واحد مهيأ لاطارات أحشاش حمل الريش .

٤ ) اختراع « رودلف بادفين » عن وصلة سريعة التركيب لتوصيل المواسير ببعضها أو الحراطيم وغيرها من أنابيب توصيل المياه .

٥ ) اختراع « شركة جران » عن تحسينات في المواقد البخرة للاشغال المستخدمة الاجهزة الاضاءة والتسخين والطهي وتستهلك الوقود السائل

٦ - اختراع « شركة سيبا » عن تحضير مركبات ايدروكسية كيميائية .

٧ ) اختراع « انجيلو بالدي » عن تحسينات الشيش اللفاف ذي التأثير المزدحم

### صديري واق من الرصاص

يصنع في انجلترا اليوم صديري من النيلون المنسوج بخيوط معدنية للقوات الحاربة وانتاج هذه البدوع الواقية يجري

الصادر في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٤١ وجعلها استحقاق الرسوم المذكورة عن الضرائب التي تجبى بعد نشره بالجريدة الرسمية مهما كانت السنة التي تعود اليها هذه الضرائب ٠٠ اذ قضت بأن هذا لا يعتبر أعمالا للآثر الرجعي للقرار المذكور قد أخطأت في تطبيق القانون ٠٠ لان هذا القرار اذ جعل استحقاق الرسوم المقررة بمقتضاه منوطا بواقعة جباية الضرائب المشار اليها فيه بعد تاريخ نشره ولو كانت مستحقة عن سنين سابقة على صدوره فانه يكون في الواقع وحقيقة الامر قد سحب حكمه على ضرائب استحققت قبل تاريخ نشره وليس يخفى هذه الحقيقة ما ذكره الحكم المطعون فيه من أن الرسوم قد فرضت على ما يحصل من ضرائب الارباح العادية أو الاستثنائية بعد نشره متى كانت الضرائب المحصلة بعد تاريخ نشره هي عن أرباح حققت قبل ذلك واستحققت عن مدد سابقة على صدور القرار اذ لا عبرة في هذا الخصوص بميعاد تحصيلها ٠٠ ولما كانت المادة ٣١ من دكريتو ٥ يناير سنة ١٨٩٠ التي رخصت لقومسيون بلدية الاسكندرية في أن يقرر عوائد على الرسوم المقررة لم تخوله الحق في أن يرتب لقراره أثرا رجعيًا فان البلدية تكون بالقرار المشار اليه قد جاوزت نطاق تفويضها كما نصت بذلك المادة ٢٧ من الدستور ٠٠ وفضلا عن ذلك فان القرار المشار اليه قد شابته عيب آخر ذلك أنه من شأنه الاضرار بالمساواة الواجبة بين المكلفين بالضرائب اذ يفرق بلا مبرر بين طائفة من وفوا بما استحق عليهم من ضرائب عادية أو استثنائية قبل صدور القرار المشار اليه فيعفيهم من الرسوم المفروضة بمقتضى هذا القرار وبين من وفوا به بعد تاريخ نشره فيلزمهم بها مع اتخاذ واقعة المنشئة للضرية المستحق عليها الرسم الجديد بالنسبة اليهم جميعا في حين أنه لا عبرة بتاريخ الوفاء في هذه الحالة وما كان يجوز أن يقيد به في استحقاق الفرائض المقررة على الممولين بموجب القوانين - ومن ثم فيكون الحكم اذا أقيم على خلاف ذلك قد خالف القانون وجدير بالذكر أن محكمة النقض قد قضت بنقض الحكم في هذا الخصوص دون حاجة الى بحث بقية أسباب الطعن المقدم اليها ٠٠

أحمد حمدي حافظ - قاض



# حساب التوسع في المنشآت الصناعية

## تابع: ناحية المحاسبة

### المصروفات الصناعية للصيانة

غالبا ما تلجأ المنشآت الصناعية الى توفير ورشة خاصة بها لاجراء اصلاحات آلاتها وأدواتها بدلا من اجراء هذه الاصلاحات خارج المنشأة - وذلك طبعاً بشرط توافر الكفاية الفنية في هذه الورشة بحيث تضمن المنشأة أن تكلفة الاصلاحات بها أقل من أسعارها في السوق

ومصروفات هذه الورشة تعتبر من المصروفات الاضافية - الصناعية حيث يصعب جدا تمييز ما تؤديه هذه الورشة من أعمال صيانة لكل آلة من آلات المنشأة على حدة - اللهم الا أعمال الاصلاحات الكبيرة أو التجديدات حيث يمكن تحديد قيمتها واعتبارها من المصروفات المباشرة للقسم الذي تتبعه الآلة .

### المصروفات البيعية

هذه هي كل أنواع المصروفات التي تتحملها المنشأة لعملية بيع منتجاتها وتصريفها في الاسواق تمهيدا لتحقيق ايراداتها والحصول بذلك على نقد جديد . وتتمثل في مرتب مدير المبيعات ومصروفات معرض البيع **show-room** ومصروفات الدعاية والاعلان وعمولة الموزعين وهكذا .

### المصروفات الادارية

هذه هي مصروفات الادارة العامة للمنشأة التي تهيم على كافة شئون المنشأة الادارية كاقسام الحسابات والمستخدمين ومصروفات الادوات المكتبية والدفاتر والمطبوعات والمصروفات القضائية ولا شك أنه لا توجد فواصل قاطعة بين بعض أنواع المصروفات والبعض الآخر ولكن المهم في الموضوع هو إلتئام التام في رسم الخطة الحسابية واختيار البنود التي تتبع كل نوع منها . وفي انتظام عملية التوجيه الحسابي وبعد ذلك تؤتى هذه السياسة الرشيدة ثمارها اذا ما انتظم العمل بعيدا عن التذبذب والتعديل والتبديل المتكرر مما يضيع معها كل أثر للرقابة للرقابة الفعالة أو المقارنات المجدية .

### موسى حقي

### ماجستير في المحاسبة

الذي يقضى باحتسابها من عناصر التكاليف . بينما تنعكس الآلية في المصروفات الصناعية المتغيرة حيث تتميز بأنها تتعلق تعلقاً مباشراً أو أصيلاً بعملية الانتاج وتكون مسايرة لكمياته كثرة وقلة دون اعتبار لعنصر الوقت ومثال ذلك الوقود المستهلك أو مصروفات أخصيصة العامة أو أجور ملاحظي العمل ومقدمي العمال هذا هو الرأي الغالب في التقسيم الداخلي للمصروفات الصناعية - الا أن هناك فريقاً من

## لأستاذ موسى حقي

الحاسبين يميل الى ابتداء قسم داخلي ثالث للمصروفات الصناعية يطلقون عليه اسم المصروفات الصناعية نصف المتغيرة **Semi-Variable Manufacturing Expenses** ويعرفونها بأنها تلك المصروفات الصناعية التي تتأرجح في تطبيقها بين النيتين اللتين ذكرناهما أعلاه والمخصصتين للقسمين الآخرين من المصروفات الصناعية - وشأنهم في هذا شأن كل وضع من الامور له طرفا نقيض اذ غالباً ما يكون هناك محل لاوضاع أخرى تكون بين بين كما يقولون

ومن الطبيعي أن يلجأ هؤلاء المحاسبون للتمثيل لهذا القسم الثالث - الى سلخ عدة مصروفات من كل من القسمين الآخرين لضمه الى هذا القسم الجديد . وذلك مثل التيار الكهربائي المستهلك - فهم يرون أن كميته الاولى تميل الى الثبات لتعلقها بعنصر الوقت بينما تميل كميته التالية الى التذبذب تبعاً لكمية الانتاج . وعلى ذلك فبند التيار الكهربائي يعتبر في نظرهم نصف متغير

### تأثير كل قسم في التكلفة

ومن الطبيعي أن يؤثر كل قسم من هذه الاقسام من المصروفات الصناعية في ثمن تكلفة وحدة الانتاج النهائية تأثيراً يفاير القسمين الآخرين . ولذلك فقد أثرت أن أورد المثال التوضيحي الوارد في هذا المقال لبيان هذا التأثير المختلف - ولقد استقيته من كتاب « تقدم محاسبة التكاليف » الذي أصدره مجمع المحاسبين القانونيين لانجلترا وويلز .

قبل الدخول في التفاصيل التي أرى التعرض لها أود أن ألفت النظر الى أن موضوع المصروفات وتقسيمها الى أنواع متميزة عن بعضها البعض وتفصيل طبيعة كل منها الى آخر كل هذا أقول أن هذا الموضوع بالذات يدخل في صميم موضوع محاسبة التكاليف . ولكن هذا لا يمنع أن دراسته والاهتمام به ينبغي أن يكونا من أهم ما يشغل بال محاسب المنشأة وأن يتابعهما باستمرار .

وما دام الامر كذلك فلا مانع من البدء في التعرض للموضوع بالقدر المناسب لمجال البحث الذي نحن بصددده الآن دون افاضة أو اطباب

### المصروفات الصناعية

من المعلوم أن تكلفة وحدة الانتاج التي يتم تشغيلها بالمنشأة الصناعية تتكون من عنصرين رئيسيين من المصروفات وهما :

( ١ ) **المصروفات المباشرة** وهي المصروفات التي تتحملها المنشأة لانتاج وحدة انتاج معينة متميزة عن غيرها من الوحدات . والمصروفات المباشرة هذه تتحدد في ٣ اقسام

( ١ ) **أجور عمال** - وهي أجور العمال المباشرة لعملية الانتاج الفعلية لوحدات انتاج متميزة

( ٢ ) **مواد** - وهي المواد المستهلكة فعلاً في انتاج وحدات انتاج متميزة .

( ٣ ) **مصروفات أو مدفوعات أخرى** - تصرف مباشرة في عملية انتاج متميزة

( ٢ ) **والمصروفات الاضافية** - حيث أن تكلفة أي وحدة انتاج لا تقتصر على المصروفات المباشرة المذكورة - بل ان المنشأة تتحمل - في سبيل انتاج منتجاتها - أنواعاً عديدة من المصروفات لا يمكن تمييزها أو تخصيصها لوحدة انتاج معينة تخصيصاً مباشراً - أو قد يرى عدم انعدام هذا التخصيص اذا ما تطلب عناويف عادية قد يستتبعه صرف لا يتكافأ ولا يتناسب مع الفائدة المرجوة

هذه المصروفات الاضافية تنقسم بدورها الى ٣ أنواع متباينة من المصروفات تختلف عن بعضها البعض في كل ناحية من النواحي . وهذه الانواع الثلاثة هي :

( ١ ) **مصروفات التشغيل الصناعية** - وهي ما نحن بصددده الآن

( ٢ ) **مصروفات بيعية**

( ٣ ) **مصروفات ادارية**

### اقسام المصروفات الصناعية

تنقسم المصروفات الصناعية بدورها الى قسمين داخليين كالآتي :

**مصروفات صناعية ثابتة، ومصروفات صناعية متغيرة**

وفصل التمييز العام بين هذين القسمين هو أن المصروفات الصناعية الثابتة غالباً ما تكون متعلقة تعلقاً مباشراً أو أصيلاً بعنصر الوقت دون اعتبار لكمية الانتاج - ومثال ذلك استهلاكات الاصول الثابتة أو رسوم التأمين أو ايجار المصنع والعوائد وكذلك الفوائد على رأس المال أن اختارت المنشأة ذلك النظام

### كشف عن بيان تأثير كل قسم من اقسام

### المصروفات الصناعية على ثمن تكلفة وحدة الانتاج النهائية

| كمية الانتاج بالوحدات                | ٢٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠ | ٦٠٠٠٠ | ٨٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | ١٢٠٠٠٠ |
|--------------------------------------|-------|-------|-------|-------|--------|--------|
| المصروفات الصناعية بالجنيه الانجليزي | ج.ك   | ج.ك   | ج.ك   | ج.ك   | ج.ك    | ج.ك    |
| ثابتة                                | ٩٠٠٠  | ٩٠٠٠  | ٩٠٠٠  | ٩٠٠٠  | ٩٠٠٠   | ٩٠٠٠   |
| نصف متغيرة                           | ٧٠٠٠  | ٧٢٥٠  | ٩٥٠٠  | ٩٧٥٠  | ١٠٠٠٠  | ١٢٢٥٠  |
| متغيرة                               | ٢٠٠٠  | ٤٠٠٠  | ٦٠٠٠  | ٨٠٠٠  | ١٠٠٠٠  | ١٢٠٠٠  |
| المجموع                              | ١٨٠٠٠ | ٢٠٢٥٠ | ٢١٥٠٠ | ٢٦٧٥٠ | ٢٩٠٠٠  | ٣٩٢٥٠  |
| وحدة التكلفة من المصروفات الصناعية   | بنسات | بنسات | بنسات | بنسات | بنسات  | بنسات  |
| ثابتة                                | ١٠٨   | ٥٤    | ٣٦    | ٢٧    | ٢١٫٦   | ٣٠     |
| نصف متغيرة                           | ٨٤    | ٤٣٫٥  | ٣٨    | ٢٩٫٢٥ | ٢٤     | ٢٤٫٥   |
| متغيرة                               | ٢٤    | ٢٤    | ٢٤    | ٢٤    | ٢٤     | ٢٤     |
| ثمن التكلفة                          | ٢١٦   | ١٢١٫٥ | ٩٨    | ٨٠٫٢٥ | ٦٩٫٦   | ٧٨٫٥   |



# الائتمان والنقد في مصر

أغسطس ١٩٥١ بنحو ١٨ مليون جنيه ، ولم تتجاوز الزيادة فيها في موسم ١٩٥٢/٥٣ نحو ١١ مليون جنيه مقابل ١١ مليوناً في موسم ١٩٤٩/٥٠ ، ٢٢ مليوناً في موسم ١٩٥٠/٥١ ويبدو أن الانخفاض في الودائع إنما جاء نتيجة انخفاض الودائع الحكومية من ٧٦ مليوناً في آخر يناير ١٩٥٠ إلى ٤١٨ مليوناً في آخر أغسطس ١٩٥٠ ، ومن ٦٠٨ مليوناً في يناير ١٩٥١ إلى ٢٤٨ مليوناً في آخر أغسطس ١٩٥١ ثم من ٢٣٦ مليوناً في آخر يناير ١٩٥٢ إلى صفر في آخر أغسطس ١٩٥٢ واستمرت كذلك في يناير ١٩٥٣ ثم بدأ الحساب يظهر رصيدها دائماً وصل إلى ٧٦ في آخر مايو ١٩٥٣ وجاء ذلك نتيجة قيام الحكومة بعمليات شراء القطن وتمويله وسد العجز في الميزانية

وتظهر ميزانيات البنوك التجارية أيضاً تقلصاً في السلفيات التي منحها وخاصة في السلفيات على الاقطن ، وقد ورد في مذكرة وزير المالية عن مشروع ميزانية الدولة عام ١٩٥٣/٥٤ أن مبطت القروض بضمن اقطن من ٤٧ مليون جنيه في مارس ١٩٥٢ إلى ٢٧ مليون جنيه في مارس ١٩٥٣ وهبط مجموع اقروض من ٩٦ مليون جنيه إلى ٦٦ مليون جنيه . وقد أدت حركة الانتعاش التي تلت الحرب الكورية إلى زيادة القروض المدينة في حسابات العملاء بالبنوك ، فقد ارتفعت من ٢١٥٠ مليون جنيه مصري سنة ١٩٤٩ إلى ٢٥٤٧ مليوناً سنة ١٩٥٠ إلى ٣١٣٣ سنة ١٩٥١ ، ثم أخذت في الانخفاض السريع ابتداء من عام ١٩٥٢ حتى وصلت إلى ٢٦٥٧

وعزا الوزير ذلك إلى هبوط أسعار القطن وقيام الحكومة بتمويله عن طريق اصدار اذون على الخزنة يخصمها البنك الاهلي ، واغلاق بورصة العقود وهبوط الواردات وتشاقل حركة البناء والاستثمار

((البقية على ص ٢٩))

ويتناسب حجم التداول النقدي ولا شك مع حالة سوق اقطن فاذا كثرت اسواق نشطة والاسعار عالية تطلب تسويق المحصول قدراً أكبر من السيولة النقدية التي تقل الحاجة اليها كلما انخفضت الاسعار وصعب التخلص من المحصول . ومن الارقام السابقة بينما بلغت الزيادة في التداول النقدي حوالي ٥٠ مليوناً خلال موسم ١٩٤٩/٥٠ تجدها ارتفعت الى ٦٦ مليوناً في موسم ١٩٥٠/٥١ بارتفاع اسعار اقطن بعد نشوب الحرب الكورية وحمى التخزين التي صاحبها وفي الموسم التالي ١٩٥١/٥٢ عانى اقطن الكثير من جراء الكساد في الاسواق مما لم يستلزم زيادة كبيرة في التداول النقدي ، وفي موسم ١٩٥٢/٥٣ حينما بدأت الحكومة سياستها الواقعية ازاء القطن وتمكنت من التخلص من كميات كبيرة منه تطلب النشاط في السوق مزيداً من التسهيلات النقدية بأكبر من الموسم السابق ولو ان انخفاض الاسعار جعل هذه الزيادة لا تصل الا لنحو نصف ما كانت عليه في موسم ١٩٥٠/٥١ .

الا ان حركة شقي التداول النقدي، البنوك (والنقد المعاونة) والودائع الجارية لم تكن متمماتاً تماماً ، اذ بينما ارتفع صافي العملات المتداولة في الموسم الثلاثة ١٩٤٩/٥٠ - ١٩٥٢/٥٣ ولو بدرجات متفاوتة الا ان مجموع الودائع نقص بالفعل في يناير ١٩٥٢ عما كان عليه في

## بملايين الجنيهات

| في آخر     | صافي العملة المتداولة | الودائع الجارية | التداول النقدي |
|------------|-----------------------|-----------------|----------------|
| أغسطس ١٩٤٩ | ١٣٨٨٩                 | ٢٤٤٨٧           | ٣٨٣٨٦          |
| يناير ١٩٥٠ | ١٦٩٨١                 | ٢٦١٨١           | ٤٣٠٨٢          |
| أغسطس ١٩٥٠ | ١٤٢٨٧                 | ٢٥٤٨٤           | ٣٩٧٨١          |
| يناير ١٩٥١ | ١٨٦٨٥                 | ٢٧٦٨٥           | ٤٦٣٨٠          |
| أغسطس ١٩٥١ | ١٦٣٨٧                 | ٢٦٣٨٢           | ٤٢٦٨٩          |
| يناير ١٩٥٢ | ٢٠٣٨٠                 | ٢٤٥٨١           | ٤٤٨٨١          |
| أغسطس ١٩٥٢ | ١٨١٨٢                 | ٢١٢٨٩           | ٣٩٤٨١          |
| يناير ١٩٥٣ | ٢٠٦٨٨                 | ٢٢٤٨٢           | ٤٣١٨٠          |
| مايو ١٩٥٣  | ١٩٠٨٦                 | ٢٢٩٨٤           | ٤٢٠٨٠          |

من أهم الأمور التي تسترعى نظر رجال المال والاعمال والمشرعين على اشؤون الاقتصادية للدولة حالات النقد والائتمان ، نقس بها حركة الانتعاش أو الكساد والتضخم أو الانكماش ، وبذلك توجهان السياسة الاقتصادية المناسبة . وعلى ذلك فمن واجب كل مشتغل بالشؤون التجارية أو المالية أو الاقتصادية أن يراجع من وقت الى آخر احصاءات النقود والائتمان ليستخلص منها فكرة عن الموقف الحالي والمركز المنتظر ، ويرتب شؤونه تبعاً لذلك . ولعل من أهم المؤثرات التي يصدر بها بيان منتظم ارقام التداول النقدي ، كما يصدرها البنك الاهلي المصري وتشمل مجموع اوراق البنوك المتداولة بعد استبعاد ما لدى البنك الاهلي والبنوك التجارية منها ، مضافاً إليها الودائع مع تلك البنوك .

وفي مصر حركة موسمية ظاهرة ، اذ ان التداول النقدي يصل الى مستواه الأدنى خلال العام حوالي شهر أغسطس بانتهاء موسم القطن ، ثم يبدأ في التضخم حتى يصل الى مستواه الاعلى خلال العام في شهر يناير التالي عندما يكون الموسم في أوجه ، وبعد ذلك يبدأ في الهبوط ثانية . والجدول التالي يبين ارقام التداول النقدي في آخر شهرى يناير وأغسطس من السنوات القطنية الأخيرة :



# الاحتياطي في المنشأة التجارية

## ٢ - الاحتياطيات التخصيصية أو العامة

تكوينه ، ولا يجوز للشركة أن توزع شيئاً من هذا الاحتياطي على المساهمين والا جازت مطالبتهم برده ، كما لا يجوز أن تخصص من الأرباح لتكوينه نسبة أقل من النسبة المحددة في نظام الشركة أو قانونها ، وإذا لم تف الشركة في سنة من السنين بهذه النسبة فيجب أن يقطع من أرباح السنين المقبلة ما يكفي لبلوغها ، وكذلك إذا نقصت قيمة الاحتياطي المتجمع في السنين الماضية بسبب استعمال جزء منه في تسديد خسارة لحقت بها فيجب أن يخصم من الأرباح المستقبلية ما يكفي لأعادته إلى حاله ، وتنص نظم الشركات عادة على أن الخصم للاحتياطي يقف إذا وصل المبلغ المتجمع منه إلى نسبة معينة من رأس المال كالنصف أو الربع مثلاً فإذا نقص عنها في سنة من السنين وجب العودة إلى الخصم حتماً .

(ح) الاحتياطي العام أو الاختياري - وهذا الاحتياطي غير واجب لا بنص القانون ولا طبقاً لنظام الشركة ، وهو ينشأ عندما تجد الجمعية العمومية أن من مصلحة الشركة تكوينه ، فتقرر اقتطاع مبلغ من فائض أرباح المنشأة السنوية لزيادة رأسمالها العامل أو لتقوية مركزها المالي أو لتوزيع أرباح سنوية منتظمة أو لتغطية خسارة عامة كبيرة قد تتعرض لها المنشأة لسبب ما .

وهذا الاحتياطي يظل منتبهاً إلى مصدره باعتباره ربحاً ، ولهذا فهو يعكس الاحتياطي القانوني أو النظامي أي يجوز توزيعه بصفة ربح على الشركاء أو المساهمين في السنوات المعجاف التي انعدم فيها الربح أو قل كما أن مجالس الإدارة لبعض الشركات تلجأ إلى تكوينه عندما تجد أن النقدية أو الأصول الحاضرة لديها لا تفي لدفع قيمة كل الأرباح الظاهرة ، فتقرر توزيع مبلغ معادل للنقدية الحاضرة ويعتبر الباقي كاحتياطي عام

(د) الاحتياطي فوق العادة - جرت عادة بعض الشركات على

المال ، وتقضي هذه القوانين بعدم جواز المساس به ، وهو خلاف الاحتياطي الذي ينص عليه عادة في نظام الشركة أو قانونها والذي يسمى بالاحتياطي النظامي أو الاتفاقى .

أما في القانون المصري فلم يوجد إلى الآن نص صريح بهذا الالتزام كما أن قرارات مجلس الوزراء جاءت خالية من النصوص الصريحة بذلك إلا ما ورد في المادة ٧ من قرار مجلس الوزراء في سنة ١٨٩٩ من أن الزيادة في قيمة أسهم المصدرة بعلاوة الإصدار تضاف حتماً إلى الاحتياطي . ولكن نظراً لأن هذا النص لم يحدد نسبة تازم بها الشركات كما أن حالة الإصدار بزيادة عن القيمة الاسمية للسهم ليست ملزمة لكل الشركات ، لهذا فإنه لا يمكن اعتبار هذا النص بمثابة الالتزام بتكوين احتياطي قانوني ، ونستنتج من ذلك أنه لا الزام في مصر على تكوينه .

(ب) الاحتياطي النظامي والاتفاقي - وهو الاحتياطي الذي تنص قوانين وأنظمة شركات المساهمة على ضرورة

### انتاج الزيت في العراق

بلغت شحنات الزيت الخام التي صدرت من بنابيع الزبير التابعة لشركة نفط البصرة في العراق ٤ ملايين طن حتى هذا الأسبوع .. فإذا راعينا أن الصادرات من هذا المورد لم تبدأ إلا في شهر ديسمبر ١٩٥١ فإن هذا التقدم السريع في انتاج ينبوع الزبير يعد عملاً باهراً ..

وزبت شركة البصرة هذه الذي يستمد من ثلاث عشرة بئراً يبلغ عمق بعضها ميلين هذا الزيت ينقل بواسطة خط أنابيب إلى ميناء « فاو » على الخليج الفارسي ..

وأرقام الانتاج التي نشرتها أخيراً شركات الزيت العراقية بما فيها شركة نفط البصرة تدل على أن أكثر من ٢٦١ ألف طن قد استخرجت من آبار الزبير في شهر يوليو في مقابل ٢٣٢ ألف طن في شهر يونيو. وبذلك يبلغ مجموع انتاج شركة البصرة في السنة انحالية مليوناً و ٤٥٧ ألف طن ..

وعده لا تعمل إلا في حالة وجود أرباح ، وهي لذلك احتياطيات اختيارية والغرض انعام من انشائها هو لمقابلة الخسائر الطارئة التي ليس لها احتياطي خاص أو لزيادة رأس المال العامل لتقوية المركز المالي للمنشأة وتدعيمه أو بقصد توزيع أرباح سنوية منتظمة في حالة الشركات أو لتمكين الشركات من تسديد الخسائر التي قد تحمل بها وتعيد بذلك رأس المال إلى حاله ، وتدرج هذه الاحتياطيات في جانب الخصوم وعقب رأس المال مباشرة ، ويظل هذا النوع من الاحتياطيات ظاهراً بالدفاتر برصيده الدائن طالما أن المنشأة لم تصبها خسائر تؤدي ببعض الأصول التي يكون هذا الاحتياطي ممثلاً فيه .

ويجب عند الجرد التأكد من وجود هذا الاحتياطي وجوداً فعلياً علاوة على وجوده الرقمي بالميزانية وذلك عن طريق تحقيق جميع الأصول وإدراجها بالميزانية بقيمتها الحقيقية التي تساويها دون زيادة ، فإذا لم تكن الاستهلاكات كافية وجب تعديل

نسبتها وانقاص قيمة الأصول إلى الحد المفروض ، وبعد ذلك يطرح من مجموع قيمة الأصول - بعد خصم الاحتياطيات الخاصة منها - مجموع قيمة رأس المال والأرباح المتجمعة والديون التي على المنشأة والباقي هو الذي يمثل هذا الاحتياطي ، فإذا ما كانت بعض الأصول قد تلاشت لاي سبب كان فإن معنى ذلك تلاشي جزء مقابل من هذا الاحتياطي .

وهذه الاحتياطيات تستثمر عادة في أعمال المنشأة وليس خارجها ، وهي لا تؤخذ من حساب الأرباح والخسائر بل من حساب التوزيع لأنها تخصيصية وليست تحميلية .

وينقسم هذا النوع إلى ما يأتي :-  
(١) الاحتياطي القانوني - تلزم قوانين بعض البلاد شركات المساهمة بالاحتفاظ بنسبة معينة من صافي الربح سنوياً لتكوين احتياطي قانوني حتى يصل إلى نسبة معينة من رأس



وهذا الاحتياطي يجوز توزيعه  
كأرباح على المساهمين أسوة  
بالاحتياطي العام نظرا لانه زيادة على  
الاحتياطي النظامي المقرر في قانون  
الشركة أو نظامها .

بنك مصر  
البنك الذي فُتِحَ الفتح المصري  
وعامته في الاستقلال الاقتصادي  
ينشئ صناعات القومية  
يؤسس شركاتها الكبرى

(هـ) احتياطي موازنة أو تسوية الارباح - وهو ينشأ عادة ليحل محل جزء من الاحتياطي العام وليأخذ جزءا من واجباته ، وتلجأ اليه بعض الشركات والبنوك التي ترغب في تثبيت نسبة الارباح التي توزعها سنويا أو في تثبيت قيمة أسهمها ابورصة فتقتطع من أرباح سنوات اليسر لتستعمل في سنوات العسر وبذلك تضمن الشركة لمركزها المالى الاستقرار والثبات . ويجب ان يشار في تقرير الخبير الى مصدر الارباح الموزعة وهل هو من ارباح السنة الحالية أم من مثل هذا الاحتياطي أم منهما معا ؟ .

(شعبه) ت. ۱۰.

(یتبع)

تجارة المانيا الغربية  
بلاد الشرق الاوسط

- 71 -



# التشريعات التجارية والمالية الجديدة في مصر

## إعفاء من الضرائب

وافق مجلس الوزراء على قانون في شأن اتخاذ بعض التدابير الضريبية قصدا الى دعم الاقتصاد القومي وتنمية وتشجيع زيادة الانتاج ورفع مستواه وذلك بتقرير احوال جديدة للاعفاء من اداء الضريبة والقانون من مقاصده وأهدافه يتفق من ناحية المبدأ مع ما هو معمول به في التشريعات الأجنبية في البلاد التي لم تكتمل لها مقومات التصنيع . وفيما يلي نص القانون بعد الديباجة :

اعفاء الشركات التي تنشأ

مادة ١ - يجوز ان تعفى من اداء الضرائب وفقا للشروط والاضوابط وفي الحدود المبينة في هذا القانون ، شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم التي تؤسس بعد تاريخ العمل بهذا القانون ويكون غرضها انشاء واستغلال مشروع جديد لازم لدعم الاقتصاد القومي وتنميته ، سواء كان ذلك عن طريق الصناعة او التعدين او القوى المحركة او الفنادق او استصلاح الاراضي البور

والشركات القائمة بالفعل

مادة ٢ - يجوز ان يشمل الاعفاء شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم القائمة وقت العمل بهذا القانون اذا استحدثت عن طريق زيادة رأس مالها باكتتاب نقدي جديد انشاءات يكون الغرض منها ما هو منصوص عليه في المادة السابقة

مدى الاعفاء وسريانه

مادة ٣ - يتناول الاعفاء المنصوص عليه في المادة الاولى الضريبة على الارباح التجارية والصناعية المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه والضريبة على القيم المنقولة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة الاولى وفي المادة الحادية عشرة من القانون المذكور ويسرى هذا الاعفاء لمدة سبع سنوات تبدأ من تاريخ صدور مرسوم الشركة المساهمة او من تاريخ اتمام اجراءات شهر شركة التوصية بالاسهم .

ضريبة الارباح والقيم المنقولة

مادة ٤ - يتناول الاعفاء المنصوص عليه في المادة الثانية الضريبة على الارباح التجارية والصناعية والضريبة على القيم المنقولة المشار اليها في الفقرة الاولى من المادة الثالثة من هذا القانون وذلك بنسبة مقدار الزيادة المدفوعة في رأس المال الى مجموع رأس المال المدفوع . ويسرى هذا الاعفاء لمدة خمس سنوات تبدأ بعد مضي سنتين من تاريخ دفع قيمة الاكتتاب الجديد بزيادة رأس المال .

نصف الضريبة على الارباح

مادة ٥ - يجوز ان تعفى الشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم التي يكون نشاطها الرئيسي في الصناعة او التعدين او القوى او الفنادق او استصلاح الاراضي البور من اداء نصف الضريبة على الارباح التجارية والصناعية التي تستحق الاداء وفقا لاحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه على ارباحها

السنتوية غير الموزعة وذلك ابتداء من السنة المالية التي تختتم بعد تاريخ العمل بهذا القانون .

قرار من وزير المالية

مادة ٦ - يكون الاعفاء من اداء الضرائب المشار اليها في المواد السابقة بقرار من وزير المالية والاقتصاد بناء على توصية من اللجنة المنصوص عليها في المادة الثامنة

الاعفاءات لا تمتد الى الضريبة العامة

مادة ٧ - الاعفاءات المنصوص عليها بهذا القانون لا تمتد الى الضريبة العامة على الاراد المقررة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه .

انشاء لجنة جديدة

مادة ٨ - تنشأ بوزارة المالية والاقتصاد لجنة تمثل فيها وزارة التجارة والصناعة ، والمجلس الدائم لتنمية الاقتصاد القومي ويصدر بتشكيلها وينظم اعمالها قرار من مجلس الوزراء وتختص هذه اللجنة بما يأتي :

١ - الموافقة على اعتبار مشروع الشركة جديدا ولازما لدعم الاقتصاد القومي وتنميته  
٢ - اعتماد انواع الصناعة او لتعدين او القوى المحركة او الفنادق او استصلاح الاراضي البور المشار اليها في هذا القانون

٣ - الموافقة على الانشاءات المستحدثة المشار اليها في المادة الثانية .

٤ - التوصية بالاعفاء من اداء الضرائب بعد التثبت من استيفاء الشروط المنصوص عليها في هذا القانون .

اسقاط الاعفاء

مادة ٩ - لوزير المالية والاقتصاد بعد اخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة ان يسقط الاعفاء السابق منحه لاية شركة تكون قد اخلت باحكام هذا القانون .

لا يجوز الطعن

مادة ١٠ - قرارات وزير المالية والاقتصاد الصادرة وفقا لاحكام هذا القانون تكون نهائية ولا يجوز الطعن فيها لاي سبب من الاسباب

تقديم طاب الاعفاء

مادة ١١ - على من يريد الانتفاع باحكام هذا القانون ان يقدم للجنة المنصوص عليها في المادة الثامنة طلبا بالاعفاء وفقا للشروط والاضوابط التي تحدد بقرار من وزير المالية والاقتصاد وعلى اللجنة ان تبدي رأيا في شأنه خلال اربعة اشهر من تقديمه .

مادة ١٢ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزير المالية والاقتصاد اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

## قانون سجل الدفاتر التجارية

وافق مجلس الوزراء على قانون في شأن اسلاك الدفاتر التجارية نشره فيما يلي :

مادة ١ - على كل تاجر ان يمسك الدفاتر التجارية التي تستلزمها طبيعة تجارته واهميتها بطريقة تكفل بيان مركزه المالي بالدقة وبيان ما له وما عليه من الديون المتعلقة بتجارته .

ويجب ان يمسك على الاقل الدفترين الآتيين :-

١ - دفتر اليومية الاصلى .

٢ - دفتر الجرد .

ويعنى من هذا الالتزام التجار الذين لا يزيد رأس مالهم على ثلاثمائة جنيه

دفاتر يومية مساعدة

مادة ٢ - تقيد في دفتر اليومية الاصلى جميع العمليات المالية التي يقوم بها التاجر وكذلك مسحوباته الشخصية ويتم هذا القيد يوما بيوم وبالتفصيل .

ويجوز للتاجر ان يستعمل دفاتر يومية مساعدة لاثبات تفاصيل الانواع المختلفة من العمليات المالية - ويكتفى في هذه الحالة بتقيد اجمالى لهذه العمليات في دفتر اليومية الاصلى في فترات منتظمة من واقع هذه الدفاتر . فاذا لم يتبع هذا الاجراء وجب اخضا هذه الدفاتر للاحكام الواردة في المادتين الخامسة والسادسة من هذا القانون .

قيد البضعة في دفتر الجرد

مادة ٣ - تقيد في دفتر الجرد تفاصيل البضاعة الموجودة لدى التاجر في آخر سنته المالية اوبيان اجمالى عنها اذا كانت تفاصيلها واردة بدفاتر وقوائم مستقلة . وفي هذه الحالة تعتبر تلك الدفاتر او القوائم جزءا متما للدفتر المذكور .

كما تقيد بالدفتر صورة من الميزانية العامة للتاجر في كل سنة اذا لم تقيد في اى دفتر آخر .

مادة ٤ - على التاجر ان يحتفظ بصور طبق الاصل من جميع المراسلات والبرقيات التي يرسلها لاعمال تجارته وكذلك جميع ما يرد اليه من مراسلات وبرقيات وفواتير وغيرها من المستندات التي تتصل باعمال تجارته ويكون الحفظ بطريقة منظمة يسهل معها مراجعة القيود الحسابية وتكفل عند اللزوم التحقق من الارباح والخسائر .

مادة ٥ - يجب ان تكون الدفاتر المنصوص عليها في هذا القانون خالية من اى فراغ او كتابة في الحواشي او كشط او تحشير فيما دون بها . ويتعين قبل استعمال دفتر اليومية والجرد ان تمر كل صفحة من صفحاتهما وان يوقع على كل ورقة فيهما الموثق الوانع في دائرة اختصاصه المحل التجارى . ويجب على التاجر ان يقدم الى الموثق هذه الدفاترين في خلال شهرين من آخر كل سنة مالية للتأشير عليها بما يفيد انتهاءها وذلك بحضور التاجر ودون حجز هذين الدفترين لدى الموثق، فاذا انتهت صفحات هذين الدفترين تعين على التاجر ان يقدمهما الى الموثق للتأشير عليهما بما يفيد ذلك بعد آخر قيد .

كما يتعين على التاجر وورثته في حالة وفقد نشاط المحل التجارى تقديم الدفاترين المشار اليهما الى الموثق للتأشير عليهما بما يفيد ذلك، ويكون التوقيع والتأشير في الحالات المقامة بغير رسوم .



## في مكاتب التوثيق

مادة ٦ - يعد في كل مكتب وفروعه سجل يدون فيه الوثائق ما قام به بالنسبة الى كل دفتر من دفاتر التاجر من الاجراءات المنصوص عليها في المادة الخامسة ويثبت فيه كذلك اقرارا من صاحب الشأن بان هذه الدفاتر هي اول دفاتر له أو ان دفاتره السابقة قد أقفلت

مادة ٧ - على التاجر وورثته الاحتفاظ بالدفاتر المنصوص عليها في هذا القانون مدة عشر سنوات تبدأ من تاريخ اقفالها ، ويجب عليهم كذلك حفظ المراسلات والمستندات والصور المشار اليها في المادة الرابعة مدة عشر سنوات .

مادة ٨ - كل مخالفة لاحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذه يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائتي جنيه .

مادة ٩ - يكون للموظفين الفنيين بمصلحة التجارة والإدارة العامة للشركات ورؤساء مكاتب السجل التجاري أو من يقوم مقامهم ومفتشي إدارة السجل التجاري صفة مأموري الضبط القضائي لاثبات ما يقع مخالفا لاحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له مادة ١٠ - تلتزم المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من قانون التجارة وكل حكم مخالف لهذا القانون .

مادة ١١ - على وزيرى التجارة والصناعة والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزير التجارة والصناعة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به بعد ستة اشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

## إحصاء كبار الممولين

أذاعت مصلحة الضرائب الكتاب الدورى التالى (رقم ١٩ ضريبة عامة) بشأن عمل إحصاء شهرى عن كبار الممولين :

الحاقا بالكتاب الدورى رقم ٣ المؤرخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٠ ورغبة في حصر كبار ممولى الضريبة العامة على الإيراد من تزايد إيراداتهم من واقع الإقرار عن ٥٠٠ ج وتتبع ما يتم بشأن إقراراتهم وربط الضريبة عليهم أولا بأول ، يراعى ما يأتى :

١ - تقوم المأموريات بحصر كبار الممولين المشار إليهم عن كل سنة من السنوات الضريبية على حدة (من ١٩٤٩ الى ١٩٥٢) وعلى الإدارات المالية ان توافي المصلحة (قسم الضريبة العامة على الإيراد) في الأسبوع الأول من كل شهر بالبيانات التالية عن كل مأمورية على حدة عن الشهر السابق :

أ - رصيد الإقرارات بدون فحص في أول الشهر عن كل سنة ضريبية .

ب - عدد الممولين الذين تم الفحص بالنسبة لهم في الشهر المحررة عنه الإحصائية .

ج - عدد الممولين الذين تم الربط عليهم في ذلك الشهر .

د - الرصيد المتبقى في آخر الشهر .

هـ - بيان المتحصلات .

٢ - بالنسبة لأول إحصائية يبين مجدوع عدد الإقرارات المقدمة عن كل سنة ضريبية وما تم فحصه والربط عليه حتى آخر يوليو سنة ١٩٥٣ ، ثم متابعة إرسال الإحصائية شهريا في الموعد المقرر .

٣ - يستمر العمل بالكتاب الدورى رقم ٣ ضريبة عامة بشأن إرسال الإحصائية الشهرية كالعتاد متضمنة البيانات الخاصة بجميع ممولى الضريبة العامة (بما فيهم كبار الممولين) الضريبة العامة على الإيراد

أذاعت مصلحة الضرائب المنشور الدورى « رقم ١٩ ضريبة عامة » بشأن امتداد أثر الطعن النوعى الى الضريبة العامة على الإيراد ونصه :

نصت المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ على انه اذا كان الممول قد طعن في الربط النوعى في أى عنصر من عناصر الإيراد الخاصة للضريبة العامة ففى هذه الحالة لا يعتبر الربط واجب الاداء بالنسبة الى العناصر الطعون فيها طعنا نوعيا .

وبناء على ذلك فان الطعن النوعى يمتد أثره الى الضريبة العامة على الإيراد ويسرى هذا الحكم اعتبارا من ٢١ مايو سنة ١٩٥٣ وهو تاريخ نشر القانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ بالجريدة الرسمية .

ولا يعمل بما ورد مخالفا لما تقدم بالكتاب الدورى رقم ١٢ ضريبة عامة على الإيراد بالنسبة للطعون التى يقرر بها اعتبارا من التاريخ المذكور (٢١ مايو سنة ١٩٥٣)

## مكاتب الضريبة على الإيراد

أذاعت مصلحة الضرائب الكتاب الدورى التالى « رقم ٢٠ ضريبة عامة » بشأن مكان ربط الضريبة العامة على الإيراد :

تقضى المادة الخاصة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ بأن تربط الضريبة على الممول في محل إقامته في مصر فاذا تعددت محال إقامته فيها تربط الضريبة عليه في المكان الذى يعتبر مقرا لعمله الرئيسى ما لم يكن من ممولى الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية فتربط عليه الضريبة العامة في المكان الذى تربط فيه الضريبة الفرعية عن نشاطه الرئيسى .

وعلى ذلك تختص بربط الضريبة العامة على الإيراد نفس المأمورية التى تقوم بربط إحدى هاتين الضريبتين النوعيتين تطبيقا لحكم المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادتين ١٨ و ٤٣ مكرر ٢ من اللائحة التنفيذية لتلك القانون اعتبارا من ٢١ مايو سنة ١٩٥٣ (تاريخ سريان القانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣)

فاذا كان الممول الخاضع للضريبة العامة خاضعا في الوقت نفسه لأحدى الضريبتين النوعيتين المشار إليهما وقدم إقرار الضريبة العامة الى المأمورية التى يقع في دائرتها محل إقامته في ظل المادة الخامسة قبل تعديلها فلا يجوز لهذه المأمورية ان تقوم بربط الضريبة العامة على الإيراد اعتبارا من يوم ٢١ مايو ١٩٥٣ .

وتنفذا لذلك ينبغى اتباع التعليمات الآتية :

١ - تقوم كل مأمورية فورا بحصر ملفات ممولى الضريبة العامة على الإيراد المتضمنة إيرادات من عنصرى الأرباح التجارية والصناعية أو أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير

التجارية وتحال تلك الملفات خلال اسبوعين من تاريخ تسلم هذا الكتاب الدورى الى المأموريات المختصة الواقع في دائرتها المركز الرئيسى لنشاط الممول التجارى أو الصناعى أو المقر الرئيسى لمزاولة المهنة الموضح بآخر إقرار قدم من الممول عن الضريبة العامة ،

ويشفع بكل ملف مذكرة من المأمور المختص معتمدة من المأمور الأول ملخصا بها الإقرارات المقدمة من الممول وما تم بشأنها من فحص أو ربط كى تستعين بها المأمورية المختصة الجديدة في اتمام باقى الإجراءات .

٢ - يجب ان يرفق بتلك الملفات جميع الأوراق والمستندات المتعلقة بالمول من إقرارات وإخطارات وتقارير فحص ومذكرات واستمارات الربط والإيراد وإيصالات التسديد ... الخ ومعاراة على الغلاف .

واذا كان لاي ممول ملفات فرعية أخرى خاصة بالحجز أو التقسيط أو القضايا أو غير ذلك فتحال تلك الملفات ايضا مع الملفات الأصلية للمأمورية المختصة الجديدة ، اما اذا كان الملف الأصلى للممول باللجنة أو المحكمة فيحال الملف التذكارى للممول متضمنا المذكرة المشار اليها بالفقرة ١ على ان يحال الملف الأصلى فور وروده من اللجنة أو قسم القضايا .

٣ - بالنسبة للحالات التى تكون قد رفعت بشأنها قضايا أو حذر عنها محاضر برسل كشف بذلك عن كل منها للمأمورية المختصة الجديدة وبكل كشف ملخص واف لجميع البيانات المتعلقة بتلك القضايا أو المحاضر وما تم بشأنها حتى تاريخ تحرير ذلك الكشف من واقع سجل القضايا والمحاضر وملف المأمورية .

٤ - على كل مأمورية في حالة تلقي أية بيانات أو أوراق من الملفات المذكورة بعد إحالتها ، سيما ما كان متعلقا منها بالقضايا أو المحاضر ، ان تحيلها فور ورودها الى المأمورية المختصة الجديدة .

٥ - يؤشر بسجلات المأمورية القديمة باسم الجهة التى أحيات اليها تلك الملفات ورقم وتاريخ الكتاب الخاص بالأحالة .

٦ - على كل مأمورية بمجرد إرسال الملفات والكشوف المشار اليها الى المأمورية المختصة الجديدة إخطار الإدارة المحلية وقسم الضريبة العامة على الإيراد بخطاب مبينا به عدد وأرقام الملفات المحالة الى كل مأمورية وأسماء الممولين وتاريخ الاحالة مع الإشارة الى الملفات التى يكون قد وضع بشأنها قضايا أو حذر عنها محاضر .

٧ - على كل مأمورية بمجرد تلقي الملفات التى أصبحت في دائرة اختصاصها وكشوف المحاضر والقضايا المتعلقة بها أن تدرج اسماء الممولين بسجلات الضريبة العامة المسوكة بها طبقا لاحكام الكتاب الدورى رقم ٣ ضريبة عامة (وتعطى لتلك الملفات أرقاما جديدة تلى آخر رقم مدون بسجلاتها) ، وعليها قيد القضايا والمحاضر وبياناتها بالسجلات الخاضعة

بكل منها مع تتبع باقى الإجراءات حتى يتم تنفيذ ما يصدر بشأنها من أحكام . وتعتبر المأمورية المختصة الجديدة هى وحدها المسؤولة عن تلك الملفات المحالة اليها وكل ما يتعلق بها من قضايا أو محاضر .



## المحال المضرة بالصحة

اجراءات التراخيص والحالات انتهت وزارة الداخلية من بحث مشروع القانون الخاص بالمحال المضرة بالصحة أو المقلقة للراحة أو الخطرة . وتمت الموافقة على صيغته النهائية .

وجوب الحصول على رخصة وقد جاء في هذا المشروع انه لا يجوز انشاء وتشغيل محل مضر بالصحة ، أو مقلق للراحة أو خطر ، الا برخصة تعطي لطالب الترخيص بالشروط والافاضع الواردة به .

جدول بالمحال الخاضعة للقانون وقد ألحق بالمشروع جدول بالصناعات والمحال ، التي تتناول الأغراض الخاضعة لاحكام هذا القانون ، وهي تنقسم ثلاثة اقسام تعطي رخص المحال ، الواردة تحت القسمين الاول والثاني منها ، من المحافظة أو المديرية ، وتعطي رخص المحال ، الواردة تحت القسم الثالث من المركز أو البندر أو القسم ، فيما عدا المدن المنشأ بها مجالس بلدية بقانون خاص ، فتتولى هذه المجالس اعطاء الرخص بالتطبيق لاحكام هذا القانون

قرارات لجان المعاينات وينص المشروع على أن تشكل في كل مديرية أو محافظة لجنة دائمة ، تختص بالبت في قرارات لجان المعاينات ، كما تشكل لجنة للمعاينة في كل محافظة أو مديرية وفي كل مركز أو بندر ، ويصدر بتشكيل هذه اللجان رار من وزير الداخلية .

اجراءات طالب الرخصة ويقدم طلب الحصول على الرخصة مرافقا الرسومات التي تحددها اللائحة التنفيذية هذا القانون ، ويعلم طالب الترخيص بالموافقة و الرفض على الموقع في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ الايصال الدال على دفع مصاريف النظر وفي حالة الموافقة يعلن كتابة بالشروط والاجراءات ، التي تقررها المحافظة أو المديرية ، وتحدد للطالب المدة اللازمة لاتمام هذه الشروط .

.. واجراءات المعاينة والترخيص ومتى أتم الطالب الاجراءات المطلوبة ينفي عليه اخطار الجهة ذات الشأن بذلك ، وهي تعطيه ايضالا بهذا الاخطار وفي خلال ميعاد آخر مقداره ثلاثون يوما من تاريخ ايصال الاخطار المذكور تنسب المديرية أو المحافظة من اتمام الاشتراطات والاجراءات المقررة وفي حالة عدم الاخطار للمديرية أو المحافظة الحق في اعادة المعاينة ، للنسب من اتمام الاشتراطات والاجراءات المقررة ، فاذا تحقق اتمامها اعتبر المحل ، مرخصا به وتعطي الرخصة بتشغيل المحل ، وفي حالة عدم اتمام يسمح للطالب بمهل أخرى لا يتجاوز مجموع عددها نصف المدة المعطاة له عند اعلانه بالاشتراطات على أن يقوم الطالب بدفع رسم نظر عن كل مهلة ، اذا لم يتم رفض الترخيص مسبقا ، أما اذا لم تر المديرية أو المحافظة عند المعاينة لزوم اعلانه بمواصفات أو اشتراطات بالمحل ففي ميعاد الثلاثين يوما المتقدم ذكره ، تعطي الرخصة مع الشروط اللازم توفرها بالمحل على الدوام .

## مصاريف النظر

ولا يجوز النظر في الطلبات التي تقدم للتخصيص بمحال خاضعة للقانون الا بعد دفع مصاريف النظر التي تسدد برسم الجهة المختصة باعطاء الرخصة

التفتيش السنوي على المحال وتقوم لجنة المعاينة بالتفتيش سنويا على المحال المرخص بإدارتها للتأكد من تنفيذ الاشتراطات ، وتكلف المرخص اليهم بدفع مصاريف التفتيش السنوية التي ينص عليها في اللائحة بعد اتمام التفتيش على محالهم ، وتسدد رسوم التفتيش برسم الجهة المختصة بالتخصيص .

الترخيص باجراء تعديلات لا يجوز اجراء تعديل في المحال المرخص بإدارتها الا بعد الحصول على موافقة المديرية أو المحافظة ، وتتبع في الموافقة على التعديل نفس الاجراءات الخاصة بالتخصيص بإدارة المحال ، وبعد اتمامها يؤشر على الرخصة بالتعديل .

والمقصود بالتعديل هو ما يتناول حدود المحل أو اضافة صناعات جديدة أو زيادة في القوة المحركة أو تعديل اقسام التشغيل بالمحل السابق اعتمادها .

## حالة وجود محظورات

وفي حالة وجود محظورات بالمحال المذكورة من أي قسم كانت ، تتعلق بالراحة أو الصحة أو بالامن بالنسبة للمتريدين عليها ، أو المستغلين فيها أو القيمين بجوارها ، فللجهة المختصة أن تقرر في رخص هذه المحال ما تراه ضروريا من اجراءات في حدود هذا القانون ، على أن يصدر بذلك قرار من المدير أو المحافظ ، بناء على اقتراح اللجنة الدائمة ، على أن يمثل فيها مندوبا مصلحتي الصناعة والعمل اذا اقتضى الحال

## وحالة وجود خطر

وفي حالة وجود خطر قد ينشأ عنه تفشي مرض أو حدوث وفاة من جراء تشغيل محل من المحلات الخاضعة لاحكام هذا القانون ، وسواء كان هذا المحل مرخصا به أو غير مرخص به ، يجوز للمدير أو المحافظ اصدار قرار مسبب بوقف تشغيل المحل كليا أو جزئيا ، بعد أخذ رأي اللجنة الدائمة ، ولا يجوز تشغيله الا بعد زوال السبب وذلك بقرار آخر بشرط أن يكون المحل مرخصا له ، ويكون قرار المدير أو المحافظ واجب النفاذ فورا بالطريق الإداري .

الحالات التي يلغى فيها الترخيص وتلغى رخص المحال في الاحوال الآتية : اذا أبطل المحل المرخص له العمل بمحله نهائيا ، وأخطر المديرية أو المحافظة المختصة بذلك كتابة

وإذا أبطل تشغيل المحل لمدة تزيد على عامين ، في محال القسم الاول ، وعام واحد في محال القسمين الثاني والثالث

وإذا أزيل المحل حتى ولو أعيد بناؤه وإذا تغيرت كيفية التشغيل بالعمل تغييرا كليا ، أو تغييرا يدعو الى اعتباره محلا من القسم الاول ، بعد أن كان من القسم الثاني أو الثالث ، أو أضيفت اليه صناعة من الصناعات المنصوص عنها بالقسم الاول من الجدول المرافق .

وتقوم المحافظة أو المديرية بالتخصيص بآليات الالغاء على الاصل المحفوظ لديها

## صانه بغير المرخص

وإذا تغير المرخص اليه وجب على من يحل محله أن يخطر المحافظة أو المديرية بذلك في خلال اسبوعين ، ويقدم رخصة المحل المرخص به ، وذلك في خلال ثلاثين يوما من تاريخ التغير ، على أن يبين اسمه ولقبه وجنسيته ومحل اقامته ، وتقوم الجهة المختصة بالتخصيص بآليات اسم المرخص اليه الجديد على الرخصة الترخيص للوصى أو القيم

ولا يجوز منح القصر أو المحجور عليهم رخص المحال الخاضعة لهذا القانون ، أو اعتمادها باسمائهم ، ويجوز اعطاء الرخصة أو اعتمادها باسم الوصى أو القيم بصفتهم .

رخصة واحدة للمحل الواحد ولا يجوز صرف أكثر من رخصة عن محل واحد ، بالتطبيق لاحكام هذا القانون ، ويلحق به لائحة تنفيذية يصدرها وزير الداخلية العقوبات في حالات المخالفة

وكل مخالفة لاحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز ألف قرش ، ويحكم وجوبا بفلق المحل أو ازالته أو ابطال تشغيله في الحالات الآتية :

في حالة ادارة المحل قبل الحصول على الرخصة .

وإذا تقدم الطلب اللازم للحصول على الترخيص بالمحل ، وأعلنته المديرية أو المحافظة بعدم موافقة موقع المحل خلال المدة التي حددها القانون

وإذا وافقت الجهة المختصة على الموقع وأعلن طالب الترخيص باشتراطات لم يتم باتمامها خلال المهلة التي تحددها هذه الجهة ، طبقا لاحكام هذا القانون

وإذا كان المحل مرخصا به وأعلن صاحب الترخيص أو القائم بإدارة المحل تنفيذ ما يتراءى من اشتراطات يتخلف عن اتمامها ، ورغم امهاله المدة الكافية لالاتمام

## الطرح التنفيذي للسجل التجاري

### قرار واداري

رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٣

للقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣

وزير التجارة والصناعة  
بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسجل التجاري .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة  
قرر :

مادة ١ - تفرد لكل تاجر او شركة صفحة خاصة في السجل التجاري على شكل جدول وترقم صفحات السجل بأرقام متسلسلة وتختتم بخاتم المكتب .

مادة ٢ - تحرر طلبات القيد او التاشير في السجل او محو القيد منه المنصوص عليها في القانون المشار اليه وفي هذا القرار على الاستثمارات المدة لهذا الغرض وترفق بها المستندات المؤيدة لها وكذا الايصالات الدالة على اداء الرسم المستحق عليها .

مادة ٣ - يجب ان تكتب بيانات الاستثمارات المذكورة بخط واضح وبدون اختصار او تغيير او تحشير او كشط وان يوقع الطالب على كل اضافة أو تصحيح بهامشها وان يحصى عدد الكلمات المضافة أو المضافة التي يؤشر عليها مكتب السجل التجاري بما يفيد المراجعة ،



بالصناعات القائمة ورفع مستواها وزيادة الانتاج، فقد رثى تشجيعا لهم على خدمة البلاد والقدوم اليها والبقاء فيها ، اعفاؤهم من أداء الضريبة العامة على الايراد ، بالنسبة لاياداتهم الناتجة من مصادر خارج مصر وبديهي أن اصطلاح الفنين والخبراء في تطبيق هذا القانون يتسع لاساتلة الجامعات الاجانب .

وتحقيقا لهذا الغرض رثى اضافة بند جديد برقم ( ٣ ) الى المادة الرابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه وهي الخاصة بمن يعفون من الضريبة واشترط أن يكون استخدامهم بناء على طلب الحكومة المصرية أو احدى الهيئات العامة أو الخاصة أو الشركات أو أحد الافراد ومن الطبيعي أن يقتصر هذا الاعفاء باعفائهم من ايضاح ايراداتهم الناتجة من الخارج في الافراد الذي نصت عليه المادة ١٢ من القانون السالف الذكر

لذلك رثى تعديل الفقرة الاخيرة من هذه المادة بما يفيد ذلك

وفي تطبيق احكام هذا القانون ستسترشد وزارة المالية والاقتصاد ببيانات ومعلومات مصلحة العمل عن الفنين والخبراء الاجانب .

محو يحصل في القيد الوارد بالسجل وكذا الاحكام والاورام والقرارات التي يتم التاشير بها في السجل ويشتمل الشهر في هذه الحالات على البيانات الآتية :

- ١ - مكتب السجل التجاري الذي حصل فيه التعديل أو التاشير أو المحو .
- ٢ - الاسم التجاري السابق قيده .
- ٣ - رقم القيد الاصلى بالسجل وعدد الجريدة التي اشهر فيها هذا القيد .
- ٤ - موضوع التعديل أو سبب المحو وتاريخ حصوله .
- ٥ - منطوق الحكم أو الامر أو القرار وتاريخه والحكمة الصادر منها وتاريخ التاشير به في السجل .
- مادة ١٤ - تمسك مكاتب السجل التجاري فهارس بالاسماء التجارية للتجار والشركات المقيمة لديها كما تمسك ادارة السجل فهارس بالاسماء التجارية لشركات المساهمة المقيمة لدى جميع مكاتب السجل التجاري .
- مادة ١٥ - يكون رسم القيد والتاشير في السجل ورسوم المستخرجات من صفحة القيد والشهادات وفقا لما يأتي :

- ٢ جنيهان عن طلب القيد في السجل التجاري .
- ١ جنيه عن طلب التاشير في السجل التجاري .
- ١ جنيه عن كل صفحة من صفحات المستخرج .
- ١ جنيه عن الشهادة السلبية .
- ولا تحصل رسوم على طلبات المحو من السجل .
- وتعفى من الرسوم المستخرجات والشهادات التي تطلبها مصالح الحكومة لأغراض رسمية
- مادة ١٦ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- تحريرا في ١٦ من شهر يوليه سنة ١٩٥٣ امضاء : « حلمى بهجت بدوى »

## اعفاء الاجانب من ضريبة الايراد

صدر قانون باضافة احكام جديدة الى المادتين «٤» و «١٢» من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض الضريبة على الايراد ، ونشر نص ذلك القانون بعد الدعاية فيما يلي :

المادة الاولى - يضاف الى المادة الرابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بند جديد برقم (٣) وذلك بالنص الآتى :

« ٣ - الفنيون والخبراء الاجانب المتوطنون في مصر متى كان استخدامهم بناء على طلب الحكومة ، أو احدى الهيئات العامة أو الخاصة ، أو الشركات أو أحد الافراد ، بالنسبة لاياداتهم الناتجة من مصادر خارج مصر »

المادة الثانية - يستبدل بالفقرة الاخيرة من المادة «١٢» من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ السالف الذكر النص الآتى :

« ويوضح الاقرار على حدة الايرادات المحصلة من الخارج بطريق مباشر أو غير مباشر ، مهما كان نوعها ، على أنه يعفى من هذا الايضاح الفنيون والخبراء الاجانب المشار اليهم في البند (٣) من المادة الرابعة من هذا القانون »

اسباب الاعفاء

وقد جاء في المذكرة الايضاحية لهذا القانون أن السياسة المالية والاقتصادية التي هدفت اليها الحكومة هي دعم الاقتصاد القومي وتنميته وذلك يستلزم استخدام الفنين والخبراء الاجانب والاستعانة بفنهم وخبرتهم في مشروعات التنمية الاقتصادية ، خلق صناعات جديدة ، اولئك المفوض

مادة ٤ - تقدم الاستثمارات المذكورة الى مكتب السجل التجاري المختص من الاشخاص المكلفين بتقديمها ويجب على المكتب المذكور ان يتحقق قبل استلامها من شخصية مقدميها ومن صفتهم .

ويجوز للطلابين ان ينيبوا عنهم غيرهم في تقديمها بموجب توكيل خاص يودع بمكتب السجل التجاري ، ويجوز ان يكون هذا التوكيل عرفيا على ان يكون مقرونا بالتصديق على الامضاء ومع ذلك يكفي بتوكيل على اذى قدم انطاب عن طريق احد وكلاء البراءات .

مادة ٥ - في حالة رفض الطلب يقوم مكتب السجل التجاري باابلغ الطالب اسباب الرفض مع بيان الوقائع المتعلقة به وذلك بكتاب موصى عليه .

مادة ٦ - ترقم الطلبات المقبولة بأرقام متتابعة حسب تواريخ ايداعها وبهذا الترتيب في اول يناير من كل سنة ، ويؤشر مكتب السجل التجاري على الطلب بالرقم المتتابع وتاريخ الايداع ويعطى الطالب ايصالا يشتمل على البيانات الآتية :

- ١ - رقم الطلب وتاريخ الايداع وساعته .
- ٢ - اسم الطالب .
- ٣ - موضوع الطلب .
- ٤ - بيان المستندات المرافقة للطلب .
- مادة ٧ - تقيد الطلبات المشار اليها في المادة السابقة في السجل بحسب ترتيب ايداعها ويتم ذلك بتدوين البيانات بها في الخانات المخصصة لها في السجل .
- ويكون القيد في السجل بأرقام متتابعة وبصفة مستمرة .
- مادة ٨ - في حالة التاشير ببيانات من شأنها تغيير أو تعديل البيانات المقيمة في السجل يجرى شطب تلك البيانات بالمداد الاحمر وتدون البيانات الجديدة في الخانة نفسها ويشار في هامش السجل الى تاريخ التاشير الخاص بذلك والى المستند المؤيد للتعديل وتاريخه .

مادة ٩ - بعد تدوين البيانات الواردة بالطلب في السجل التجاري ترد للطلب احدى نسختي الطلب مختومة بخاتم المكتب ومؤشر عليها بحصول القيد أو التاشير في السجل .

مادة ١٠ - يكون محو القيد بوضع خطين متقاطعين بالمداد الاحمر على البيانات المدونة في السجل المطاوب محوها ويشار في هامش السجل الى تاريخ المحو وسببه .

مادة ١١ - تقوم مكاتب السجل التجاري باابلغ ادارة السجل التجاري في الاسبوع الاول من كل شهر طلبات القيد أو التاشير في السجل أو محو القيد منه التي قدمت اليها خلال الشهر السابق ، كما تبلغها كل حكم أو امر أو قرار يتم التاشير به في السجل .

مادة ١٢ - تنشر في جريدة الاسماء التجارية التي تصدرها مصلحة الملكية الصناعية البيانات الآتية مما يتم قيده في السجل التجاري :

- ١ - مكتب السجل التجاري الذي تم القيد فيه .
- ٢ - تاريخ القيد بالسجل التجاري ورقمه
- ٣ - الاسم التجاري واذا كان القيد خاصا بشركة فيذكر نوعها ومقدار رأس مالها .
- ٤ - موقع المحل الرئيسى أو المركز العام وموقع الفرع أو الفروع والوكالة حسب الاحوال .
- ٥ - نوع التجارة .

مادة ١٣ - يشهر في الجريدة المذكورة كل تعديل في البيانات المدونة في السجل مما هو منصوص عليه في المادة السابقة وكذلك كل

## الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية

تصدر نصف شهرية مؤقتا

صاحب الامنياد عبد الله فكرى باظر

رئيس التحرير احمد عثمان

مدير الادارة فؤاد الجمنزورى

بصر هاندى بنجاء

١٤٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات تنشر على هامش اذاعة المجلة

الاشترارات في مصر مبنية ونصف سنة

• في سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة

الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشا سوريا

أو لبنان أو فلسا

• في المملكة العربية السعودية ٣٧٥

قرشا صاعا

• في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك

وكولومبيا والبرازيل ١٧ دولار

• فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة

جنيها مصرى أو ١٠/٤/٥ جنيها انجليزية

• قدر اشترارات في مصر والسودان بقر

بموجب اذونات أو هوالا بربيرة أو شيكات

وفي الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة

أو هوالا نقدية



# اتفاقية التجارة والرفع بين مصر والاتحاد السوفيتي

## العلاقات التجارية بين مصر وروسيا

بين بنك الدولة في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية والبنك الاهلي المصري .

المادة الثانية : رصيد «حساب المتحصلات» لا ينتج فوائد ولا يجوز أن يزيد مديونية هذا الحساب عن مليون جنيه مصري .

المادة الثالثة : في حالة تغير سعر تعادل الجنيه المصري بالنسبة للذهب وهو حاليا ٢٥١٨٧ جرام للجنيه المصري ، تجري الحكومة المصرية تعديلا مقابلا في رصيد حساب المتحصلات في تاريخ هذا التغير .

المادة الرابعة : يستخدم رصيد حساب المتحصلات في تاريخ انتهاء الاتفاق الحالي بواسطة البلد الدائن لشراء بضائع من البلد المدين أو لأجراء المدفوعات التجارية المنصوص عليها في المادة الاولى الى البلد المدين الى أن يتم تسوية هذا الرصيد .

المادة الخامسة : تتم تسوية المدفوعات التي يشهدها هذا الاتفاق طبقا لنظم الخاصة برقابة النقد في مصر وفي اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية .

المادة السادسة : يتفق البنك الاهلي المصري وبنك الدولة في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية على الترتيبات الفنية الخاصة بالمدفوعات من حساب المتحصلات واليه المنصوص عليها في هذا الاتفاق .

المادة السابعة : يقوم الطرفان المتعاقدان عند الضرورة باعادة النظر في مواد الاتفاق بغية تعديلها وجعلها مطابقة للتغيرات التي قد يقتضيها انضمام الطرفين لاتفاقيات دفع دولية

المادة الثامنة : لا يجوز القيام بعمليات المقايضة من غير موافقة سابقة من السلطات المختصة في الحكومتين ولا يجوز اعادة تصدير البضائع المستوردة من أحد البلدين المتعاقدين الى بلد ثالث الا بعد الحصول على موافقة البلد التي صدرت منها تلك السلع

المادة التاسعة : مدة الاتفاق الحالي سنة تبدأ من تاريخ توقيعه ويجدد من تلقاء ذاته لمدة سنوية أخرى ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر قبل نهايته بثلاثة أشهر برغبته في انهاء حرر في القاهرة في عام ١٩٥٣ من نسختين أصليتين باللغة العربية واللغة الروسية وكلتا النسختين أصل يعتمد عليه .

عن حكومة  
جمهورية مصر  
الجمهورية السوفيتية  
الاشتراكية

عزيزى مستر كوزيريف الوزير المفوض  
السوفيتي - القاهرة

إشارة الى اتفاق الدفع الموقع بتاريخ اليوم بين حكومة جمهورية مصر وحكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ومع ملاحظة النص الوارد في المادة الثامنة من هذا الاتفاق أشرف بالإفادة ان الحكومة المصرية توافق على اجازة تصدير البضائع المصرية من غير عائق بواسطة الطرف السوفيتي الى بولاندا وتشيكوسلوفاكيا - رومانيا - بلغاريا - المجر - ألمانيا الشرقية امضاء

لفرض تنظيم المدفوعات الخاصة بالبضائع العمليات التجارية الاخرى رأت الحكومتان الروسية والمصرية عقد اتفاق دفع به قنصله يفتح البنك الاهلي المصري نيابة عن الحكومة المصرية حسابا باسم بنك الدولة الروسية بصفته نائبا عن الحكومة الروسية بالجنيهات المصرية ويسمى «حساب التحصيل» ويقيد في الجانب الدائن منه جميع المدفوعات الخاصة بالعمليات التجارية الجارية وتصلح لأشخاص طبيعيين ومعنويين مقيمين في الاتحاد السوفيتي .

ويقوم بنك الدولة الروسي بسداد المدفوعات الخاصة بالعمليات التجارية نيابة عن الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين في الاتحاد الروسي لصالح أشخاص طبيعيين ومعنويين مقيمين في القطر المصري عن طريق طالب قيدها في الجانب المدين من حساب المتحصلات بالبنك الاهلي . وتشمل العمليات التجارية الجارية أثمان السلع التي تتبادل بين البلدين والمصروفات الخاصة بالتبادل ونفقات التمثيل السياسي والقنصلي والتجاري ومصروفات السفر الخاصة بالأعمال وجميع المدفوعات الاخرى التي يتفق عليها بين البنكين .

ولن يحتسب فوائد على رصيد حساب التحصيل كما انه لا يجوز ان يزيد عن مليون واحد من الجنيهات المصرية .

وسيكون سعر تعادل الجنيه المصري على أساس انه يساوى ٢٥١٨٧ جرام ذهب وفي حالة تغير سعر انجنيه يجري التعديل الا لزام على الأساس المشار اليه في رصيد «حساب التحصيل» وتجرى تسوية رصيد «حساب التحصيل» عند انتهاء اجل الاتفاق بواسطة قيام الدولة الدائنة باستخدامه بشراء سلع من الدولة المدينة أو في سداد مدفوعات جارية مطلوبة منها .

وستتم المدفوعات طبقا للتعلميات السارية في كل من القطر المصري والروسيا والتي تصدرها مراقبة النقد في كل منهما .

وسيقيم البنكان الروسي والاهلي المصري بتنظيم الترتيبات الخاصة بالمدفوعات والداخلية والخارجية الى ومن «حساب التحصيل» .

وسيقيم الطرفان المتعاقدان عند الضرورة باعادة النظر في مواد الاتفاق لغرض تعديلها لكرتطبق نصوص الاتفاقات الدولية للمدفوعات والتي قد ينضم اليها الطرفان .

ولا يجوز طبقا للاتفاق القيام بترتيبات خاصة بعمليات تجارية على أساس المقايضة الا بعد الحصول مبدئيا على موافقة السلطات في الحكومتين .

ولا يجوز لأى الطرفين اعادة تصدير السلع المستوردة من الطرف الآخر الى بلد ثالث الا بعد الحصول على موافقة الدولة التي صدرت منها تلك السلع .

ويجرى الاتفاق المشار اليه لمدة سنة من تاريخ توقيعه ، ويعتبر مجددا لمدة اخرى ، اذا لم يخطر أى الطرفين الطرف الآخر بانتهاء العمل به قبل انتهاء سريانه بمدة ثلاثة أشهر .

لذلك تبادل الطرفان كتابين تعطى لهما الحكومة المصرية لحكومة الاتحاد السوفيتي الحق في اعادة تصدير الحاصلات المصرية دون عقبات الى كل من بولندا - تشيكوسلوفاكيا - رومانيا - بلغاريا - هنغاريا - ألمانيا الشرقية .

\*\*\*

## اتفاق دفع

بين حكومة جمهورية مصر وحكومة اتحاد جمهوريات الاشتراكية السوفيتية

رغبة في تنظيم المدفوعات الخاصة بالبضائع والمعاملات التجارية الاخرى بين مصر واتحاد جمهوريات السوفيت الاشتراكية اتفقت حكومتا مصر واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية على ما يأتى : -

المادة الاولى : يقوم البنك الاهلي المصري نيابة عن الحكومة المصرية بفتح حساب بالجنيهات المصرية باسم بنك الدولة في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بصفته نائبا عن حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ويسمى هذا الحساب «حساب المتحصلات»

ويقيد في الجانب الدائن منه جميع المدفوعات الخاصة بالمعاملات التجارية من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في مصر لصالح الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية .

١ - المدفوعات الآتية مدفوعات خاصة بالمعاملات الجارية : -

٢ - المدفوعات الخاصة بالمصاريف المتعلقة بحركة تبادل البضائع بين البلدين مثل النقل والتأمين والمصاريف العارضة الاخرى .

٣ - مصروفات التمثيل الدبلوماسي والقنصلي والتجارى .

٤ - مصروفات السفر الخاص بالأعمال .

٥ - المدفوعات الاخرى التي يتفق عليها

١ - المدفوعات الخاصة بالبضائع المتبادلة بين البلدين .

٢ - المدفوعات الخاصة بالمصاريف المتعلقة بحركة تبادل البضائع بين البلدين مثل النقل والتأمين والمصاريف العارضة الاخرى .

٣ - مصروفات التمثيل الدبلوماسي والقنصلي والتجارى .



# أرقام واحصاءات

## أسعار الذهب

### الجنيه صورة الملك

| القاهرة ( بالقرش ) | بيروت ( بالقرش اللبنانية ) | ميلانو ( باليرة الإيطالية ) | بروكسل ( بالفرنك البلجيكي ) |
|--------------------|----------------------------|-----------------------------|-----------------------------|
| ٥٢/٩/٢١            | ٣١٩٢ر٥                     | ٦٥٧٥                        | ٥٢١ ١/٤                     |
| ٩/٢٨               | ٣١٧٧ر٥                     | ٦٥٥٠                        | ٥١٠                         |
| ١٠/٥               | ٣٠٥٢ر٥                     | ٦٥٠٠                        | ٤٩٧ر٥                       |

### حركة القطن المصرى خلال الموسم ١٩٥٤/٥٣

| المخزون فى ٣١ أغسطس - بالقنطار | المحصول  | المعرض فى أول سبتمبر | الصادر من أول الموسم (٣) | المستهلك المحلى | جملة المستهلك | الباقى   |
|--------------------------------|----------|----------------------|--------------------------|-----------------|---------------|----------|
| ١٩٥٣/٥٢                        | ١٩٥٤/٥٣  | ١٩٥٣/٥٢              | ١٩٥٤/٥٣                  | ١٩٥٣/٥٢         | ١٩٥٤/٥٣       | ١٩٥٣/٥٢  |
| ٢١٨٠ر٠٠٤                       | ٣٤٤٢ر٦٠٥ | (٢)٩٩٢٢ر٢٤٠          | (١)٦٠٥٦ر٠٠٠              | ١٢١٠ر٢٤٤        | ٩٤٩٨ر٦٠٥      | ٨٢ر٨٧٧   |
| ٢٠٥٢ر٥                         | ٣١٧٧ر٥   | ٦٥٥٠                 | ٦٥٧٥                     | ١٥١ر١٢٤         | ٢٠٥٩٩٣        | ١٠٠ر٠٢٥  |
| ٤٩٧ر٥                          | ٥١٠      | ٥٢١ ١/٤              | ٥١٠                      | ٣٣٤ر٠٠١         | ٣٠٦ر٠١٨       | ٩١٩٢ر٥٨٧ |

(١) التقدير الاول (٢) التقدير النهائى (٣) حتى يوم ٧ أكتوبر ١٩٥٣ ويوم ٨ أكتوبر ١٩٥٢

### الرقم القياسى لاسعار الجملة للمواد الغذائية

يولية ١٩٥٣ : ٣٣٤ر١ : أغسطس ١٩٥٣ : ٣٣٩ر٠

### ب - الأرقام القياسية لاسعار الجملة لمواد الصناعة :

| يولية ١٩٥٣ | أغسطس ١٩٥٣ | الزجاج | الجير | ١٠ - الاسمدة | ١١ - المعادن : | ١٢ - المنسوجات القطنية والصوفية : | ١٣ - الجلود | ١٤ - مواد الدباغة | ١٥ - العقاقير الطبية |
|------------|------------|--------|-------|--------------|----------------|-----------------------------------|-------------|-------------------|----------------------|
| ٣٠٢        | ٣٠١        | ٤١٩    | ٤٢٠   | ٢٠٢          | ٢٠٢            | ١٧٤                               | ١٧٤         | ٥٦٥               | ٥٦٥                  |
| ٢٧٧        | ٢٧٧        | ٥٠٧    | ٥٠٧   | ٥٩٢          | ٥٩٨            | ٥٨٢                               | ٥٩١         | ٦٧٥               | ٦٩٠                  |
| ٤١٣        | ٤٠٨        | ٢٣٤    | ٢٣٠   | ٥٠٩          | ٥٠٩            | ٦٠٧                               | ٦٠٧         | ٤٣٢               | ٤٤٩                  |
| ٣٧٤        | ٣٧٤        | ٥٥١    | ٥٥١   | ٤٢٤          | ٤٢٤            | ٤٤٧                               | ٤٤٩         | ٤٤٧               | ٤٤٩                  |

### الرقم القياسى لاسعار الجملة لمواد الصناعة

يولية ١٩٥٣ : ٣٨٢ر٥ : أغسطس ١٩٥٣ : ٣٨٢ر٣

| يولية ١٩٥٣ | أغسطس ١٩٥٣ | الرقم القياسى لاسعار الجملة عامة : | الرقم القياسى لنفقات المعيشة : |
|------------|------------|------------------------------------|--------------------------------|
| ٣٥٦ر       | ٣٥٨ر٨      | ٣٥٦ر                               | ٣٥٨ر٨                          |
| ٢٩٦ر٢      | ٢٩٤ر٨      | ٢٩٦ر٢                              | ٢٩٤ر٨                          |

### الأرقام القياسية لاسعار

### خلال شهرى يولية وأغسطس ١٩٥٣

يوليه/أغسطس ١٩٣٩ = ١٠٠

### ١ - الأرقام القياسية لاسعار الجملة للمواد الغذائية

| يولية ١٩٥٣ | أغسطس ١٩٥٣ | الذرة العويجة | الحلبة | الفول | العدس | الشعير |
|------------|------------|---------------|--------|-------|-------|--------|
| ٢٩٠        | ٢٩٠        | ٤٤٩           | ٤٥٠    | ٣٦٨   | ٣٥٢   | ٥٦٣    |
| ٤٣٥        | ٣٩٣        | ٣٣١           | ٣٣١    | ٢٣٠   | ٢٣٠   | ٢٣٠    |

١ - الفللال :  
القمح  
ذرة شامى

### الرقم القياسى للمجموعة

### ٢ - منتجات الالبان :

|     |     |                    |
|-----|-----|--------------------|
| ٤١١ | ٤١١ | الجبن البلدى       |
| ٣٢٢ | ٣٢٢ | الجبن الرومى وشستر |
| ٣٣٧ | ٣٣٧ | المسلى             |
| ٣٥٣ | ٣٥٣ | الزبدة             |

### الرقم القياسى للمجموعة

|     |     |                |
|-----|-----|----------------|
| ٣٦٢ | ٣٦١ | البيض          |
| ٣٥٨ | ٣٥٧ | ٣ - زيوت الاكل |
| ٣٦٨ | ٣٦٦ | ٤ - اللحوم     |
| ٣٠٨ | ٣٠٨ | ٥ - الاسماك    |

### ٦ - السكر

### ٧ - الثماى

### ٨ - البن

### ٩ - مواد غذائية أخرى :

### أرز

### بطاطس

### اللوبياء

### العسل الاسود

### الملح

### البصل

### الثوم

### البلح الابريمى

### الزيتون

### القليل

### الرقم القياسى للمجموعة

### بيان بأصناف الاقطنان المصدرة

### خلال المدة السابقة

| ١٩٥٣/٥٢ | ١٩٥٤/٥٣ | الصنف - بالقنطار |
|---------|---------|------------------|
| ٤٣ر٥٩٨  | ٨٤ر٨٨٣  | كرنك             |
| ١٧٦١    | ٣ر٢٠٧   | منوفى            |
| ٢٣ر٩٤٧  | ٢٠ر٢٤٠  | جيزة ٣٠          |
| —       | —       | جيزة ٣١ (ندرة)   |
| ١٠ر٦٨٧  | ٨٥ر٩١٢  | أشمونى           |
| ٨٧      | ٧ر٧٧٢   | زاجورا           |
| ٢ر٧٩٧   | ٣ر٩٧٩   | أنواع أخرى       |
| ٨٢ر٨٧٧  | ٢٠ر٥٩٩٣ | الجملة           |

الرقم القياسى (١) لاسعار البضاعة الحاضرة من القطن بالاسكندرية أثناء الاسبوع الاول من شهر أكتوبر ١٩٥٣ : ٥٢٨ر٩  
(١) بالنسبة للسعر فى الثلاثة شهور من يوليه لفاية أغسطس ١٩٣٩ والذى رمز له برقم ١٠٠

### المركز الاحصائى للقطن خلال الموسم ١٩٥٣/٥٢

من ١٩٥٢/٩/١ الى ١٩٥٣/٨/٣١

### حركة القطن خلال موسمى

٥٢/٥١ ، ١٩٥٣/٥٢ ، ٠٠ بالقنطار

١٩٥٣/١٩٥٢ ١٩٥٢/١٩٥١

### المخزون فى ٣١

أغسطس ١٩٥٣ ١٦٤٧ر٨٧١

المحصول ٩٩٢٢ر٢٤٠ ٨٠٧٥ر٦٦٩

### المعرض فى أول

سبتمبر ١٢١٠ر٢٤٤ ٩٧٢٣ر٥٤٠

### الصادر من أول

الموسم ٧ر١٠٠ر٥٨٢ ٥ر٨٢١ر٤٧٤

المستهلك المحلى ١٥٢٥ر٩٤٧ ١ر٤٥٦ر٢٠٤

### جملة الموزع

٨٦٢٦ر٥٢٩ ٧ر٢٧٧ر٦٧٨

### الباقى فى نهاية

الموسم ٣ر٤٧٥ر٧١٥ ٢ر٤٤٥ر٨٦٢



# شركة مصر لحليج الاقطان

شركة مساهمة مصرية  
سجل تجارى رستم ٦ - القاهرة

## الميزانية العمومية في ٣١ مايو ١٩٥٣

| الاصول                                                                           |             | الخصوم                                                                           |            |
|----------------------------------------------------------------------------------|-------------|----------------------------------------------------------------------------------|------------|
| مليم جنيه                                                                        | مليم جنيه   | مليم جنيه                                                                        | مليم جنيه  |
| الاصول الثابتة                                                                   |             | رأس المال - المصدر والمصرح به ٦٢٥٠٠ سهم قيمة كل منها أربعة جنيهات مدفوعة بالكامل |            |
| الاراضى                                                                          | ١٠٠٩٦٢ ٣٦٤  | احتياطات                                                                         | ١٦٧ ٩١٧١٥  |
| المباني بعد الاستهلاكات                                                          | ٦٥٠٠١ —     | الاحتياطى القانونى                                                               | ٥٥٠٠٠ —    |
| العدد والآلات بعد خصم الاستهلاكات                                                | ١ —         | الاحتياطى فوق العادة                                                             | ١٨٠٠٠ —    |
| السيارات بعد خصم الاستهلاكات                                                     | ١ —         | احتياطى التسليف والديون المشكوك فيها                                             | ٦٥٠٠٠ —    |
| الاثاث بعد خصم الاستهلاكات                                                       | ١ —         | احتياطى استهلاك المباني                                                          | ٦٥٠٠٠ —    |
| المهمات والادوات والمواد وغيرها ( جردت وقدرت بمعرفة الادارة بسعر الشراء او اقل ) | ٨١٤٢٩ ٠٨٥   | الدائنون والحسابات الدائنة المتنوعة                                              | ٤٧٩٧١٥ ١٦٧ |
| مواد ( بالمخزن ومؤجرة وتحت التشغيل وبالطريق )                                    | ٨٥٠٧٣ ٥٠٢   | صندوق الادخار والتعاون للموظفين                                                  | ٨٣٠٩٨٧ ٧٢٩ |
| المدينون والحسابات المدينة المتنوعة                                              | ٥١٦٧٥١ ٤٤٨  | صندوق تعويضات الموظفين كوابونات لم تطلب                                          | ٢٤٣٥٨ ٩٠٢  |
| اوراق مالية واستثمارات                                                           | ١٠٠٠ —      | حساب الارباح والخسائر                                                            | ٨٠٨٤ ١٩٥   |
| النقدية بالصندوق                                                                 | ١٧٩٨ ٢٠٨    | الارباح المرحلة من سنة ٥٢/٥١                                                     | ٨٣٧٩٤ ٤٣٩  |
| بنك مصر ( حساب جار )                                                             | ٩٣٣٠٨٢ ١٨٥  | صافي ارباح السنة المنتهية في ٣١ مايو سنة ١٩٥٣ كالمبين بحساب الارباح والخسائر     | ٩١٨٧٨ ٦٣٤  |
| حسابات نظامية                                                                    | ١٣٥٧٩١ ٣٧٢  | حسابات نظامية                                                                    | ٧٠٠٠ —     |
| لها مقابل بالخصوم                                                                | ١٣٥٧٩١ ٣٧٢  | اعضاء مجلس الادارة - تأمين العضوية                                               | ٥٧١٠ —     |
|                                                                                  | ١٧٠٣٦٧١ ٧٠٧ | بنك مصر - خطابات ضمان                                                            | ١٢٣٠٨١ ٣٧٢ |
|                                                                                  |             | موقع اوراق قبض من المدينين                                                       | ١٣٥٧٩١ ٣٧٢ |

## تقرير مراقبى الحسابات

حضرات مساهمى شركة مصر لحليج الاقطان - شركة مساهمة مصرية  
تنفيذا للمهمة التى تفصلتم فعهدتم بها الى اتشرف بافادة حضراتكم اننى راجعت الميزانية اعلاه لشركتكم المستخرجة بتاريخ ٣١ مايو/سنة ١٩٥٣ على الدفاتر والمستندات الخاصة بها وحصلت على كافة البيانات والايضاحات التى طلبتها .  
رأى مجلس ادارتكم اجراء استهلاك الاضافات الى العدد والآلات والسيارات والآثا بالكامل .  
احتياطى تعويضات ترك الخدمة لموظفى وعمال الشركة يقل عما يلزم طبقا لقانون عقد العمل الفردى .  
وفيما عدا ذلك ارى ان هذه الميزانية قد اعدت بحيث تظهر حالة اعمال الشركة كما تظهر من دفاترها ومن البيانات والايضاحات التى اعطيت لى .

فؤاد احمد الصواف  
س.م.م. ( ٣ )  
شريك بمؤسسة هيات وبريدسون ونيوبى

القاهرة في ١٠ اكتوبر سنة ١٩٥٣

## حساب الارباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٣١ مايو سنة ١٩٥٣

له

منه

| مليم جنيه                            | مليم جنيه  | البيان                                                                                | مليم جنيه  |
|--------------------------------------|------------|---------------------------------------------------------------------------------------|------------|
| الاحتياطات                           | ٧٠٠٠٠      | صافي الايرادات بعد خصم جميع المصروفات والتنفقات والاستهلاكات بالمحالج والمركز الرئيسى | ١٩٣٧٩٤ ٤٣٩ |
| احتياطى التسليف والديون المشكوك فيها | ٤٠٠٠٠      |                                                                                       |            |
| احتياطى الضرائب والطوارئ             | ١١٠٠٠٠     |                                                                                       |            |
| الرصيد المرحل للميزانية العمومية     | ٨٣٧٩٤ ٤٣٩  |                                                                                       |            |
|                                      | ١٩٣٧٩٤ ٤٣٩ |                                                                                       |            |



## الائتمان والنقد

تابع المنشور على ص ١٩

الصناعى وقد هبطت رؤوس الاموال الجديدة فى الشركات المساهمة من ٨٦ مليون جنيه عام ١٩٥٢ بينما ارتفعت الارباح والفوائد الموزعة عن الاسهم والسندات عام ١٩٥٣ الى ١٣ مليون جنيه بزيادة نحو مليون جنيه على سنة ١٩٥٢

ولا شك أن الانكماش الكبير فى المعاملات المصرفية يعكس تماماً حالة النقص فى الثقة التى تسود السوق والتى جعلت التجار يميلون الى التعامل النقدى المباشر بدلاً من الاستفادة من التسهيلات المصرفية ، كما جعلت البنوك ذاتها تقبض يدها عن التوسع فى منح تسهيلات لها . وتدل زيادة الارباح والفوائد الموزعة على متانة مركز الشركات القائمة فعلاً ، ولكن أزمة الثقة هى المسئولة عن أحجام رؤوس الاموال الجديدة عن ادخول فى الميدان

وترجع هذه الازمة فى الثقة الى أنه لم تستقر بعد فى أذهان الكثير من رجال المال والاعمال الاتجاهات النهائية للسياسة الاقتصادية للحكومة ، فهم لا يستطيعون أن يعرفوا بصيغة التأكيد هل الاتجاه الفصالب هو الى التأميم أو الى المشروعات الحرة . ولا يستطيع مالى أن يقرر مدى التوسع فى القوانين المالية المتزمتة وأثرها فى البيوتات المالية والصناعية فلم يعد باستطاعة بيت مالى التوسع فى الاقراض وهو لا يعلم مصير المقرض فى المستقبل القريب أو البعيد . ولا يستطيع تاجر أن يقرر السياسة التجارية المستقبلية من حيث الاستيلاء والتسعير والتوسيع . فان وضحت تلك الاوضاع بصورة لا لبس فيها ولا ابهام ، امتنعت العوامل المفتعلة واقتصر الامر على العوامل الطبيعية وان لنا فى امكانياتنا الاقتصادية لبحراً متسعاً فياضاً ولا ينقصنا إلا رأس المال والتنظيم الفنى وهما لا يستقران الا حيث توضع النقط فوق الحروف وتعرف الاوضاع للمستقبل القريب والبعيد ، وتصبح المرونة فى الاداة الحكومية حقيقة ملموسة

محمد صديق لهيطة

## شركة مصر لطابع الاقطان

شركة مساهمة مصرية  
سجل تجارى رقم ٦ - القاهرة

دعوة حضور الجمعية العمومية العادية

حضرات مساهمي الشركة الذين يملكون عشرة أسهم فما فوق مدعوون لحضور الجمعية العمومية العادية فى الساعة الرابعة والنصف من مساء يوم الثلاثاء الموافق ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٣ بمركز الشركة بدار بنك مصر بشوارع محمد بك فريد بالقاهرة للنظر فى الاعمال الاتية :

- ١ - تقرير مجلس الادارة عن أعمال الشركة للسنة المنتهية فى ٣١ مايو سنة ١٩٥٣
- ٢ - ميزانية الشركة وحساب الارباح والخسائر
- ٣ - تقرير مراقبي الحسابات
- ٤ - انتخاب أعضاء مجلس الادارة
- ٥ - تعيين مراقبين للحسابات عن السنة التى تنتهى فى ٣١ مايو

مجلس الادارة

## شركة مصر لطابع الاقطان

شركة مساهمة مصرية  
سجل تجارى رقم ٦ - القاهرة

تعلن الشركة حضرات المساهمين انه نظرا لانعقاد الجمعية العمومية العادية للمساهمين فى يوم الثلاثاء ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٣ فقد تقرر ايقاف تسجيل التنازلات عن اسهم الشركة بدفاتها اعتباراً من يوم الاثنين ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٣ الى مابعد انعقاد الجمعية .

## الاوراق المالية

فى النصف الاول من اكتوبر ١٩٥٢ دب نشاط يدل على الاهتمام فى البورصة فى الايام الاولى من هذا الشهر ، ولكن البورصة لم تأخذ بعد مجراها المألوف ، وسبب ذلك ترقب نتيجة الاتصالات السياسية الدائرة الآن مع بريطانيا . واستثمر قدر كبير من الاموال فى اوراق الحكومة بوجه خاص وفى شركات التأمين ودع عنك الاموال المدخرة فى صندوق التوفير بمصلحة البريد وغير ذلك . واذيع التقدير الاول لمحصول القطن المصرى فاذا به يقل قليلاً عن ٦ ملايين قنطار مقابل نحو ١٠ ملايين قنطار فى العام الماضى . ومما لوحظ انه الى جانب هذا النقص فى المحصول هناك ندرة فى بعض انواع القطن ، وهذا اعتبار له شأنه .

وفى اواسط الشهر اعتدل اتجاه البورصة مع ميل الى النشاط وترقب للاحداث . اما اسعار الاوراق فكانت كما يلى : القرض الوطنى ٣١/٤ ٪ اصبح ١٠٠٢٠ مقابل ٩٩٤٠ من خمسة عشر يوماً ، وبنك مصر ٢٢٦٠ بزيادة ٧٠ بنطا ، والبنك الاهلى المصرى بلغ ٣١٥٤ مقابل ٣١١٠ ، وبنك التسليف الزراعى تميز بنشاط قليل وطلبت اسهم ب ١٤١٠ بزيادة ٦٠ بنطا ، وشركة مصر للفضول والنسيج زاد عليها الطلب كما زاد على شركة الفضول الاهلية فطلبت اسهم الاولى ب ١٤٧٤ بارتفاع ٧٤ بنطا والثانية ب ١٣١٤ مقابل ١٢٠٠ ، وبلغ سعر الملح والصودا ١٦٤ مقابل ١٦٦ ، والمكابس والابداع بقيت بغير تغير عند ١٣٩٢ . اما فيما يتعلق بالشركات الزراعية فقد نشط الطلب عليها قبلت شركة وادى كوم امبو ٣٩٣ مقابل ٣٨٠ ، والشيخ فضل ٤٢٥ مقابل ٤٢٠ .



# شركة فرغلى

## للاقطان والاعمال المالية

شركة مساهمة مصرية

تجار ومصدرون للاقطان — أعمال مصرفيه

رأس المال ٢٠٠٠٠٠٠ جنية

رئيس مجلس الادارة : محمد فرغلى

المركز الرئيسى

الاسكندرية : ١٢ شارع بومباى كاسل ص ٠ ب ٥٩٤

العنوان التلغرافى : فرغلى ٠ الاسكندرية



# شركة مصر للتصدير والإقطنان

شركة مساهمة مصرية

---

إحدى مؤسسات بنك مصر  
ومركزها الرئيسى بمسارته بالألكندرية

---

تقوم بتجارة القطن فى الداخل  
وتصديره للخارج

---

لها وكلاء ومراسلون فى جميع أنحاء العالم





# شركة مصر للتأمين

أرباحها أنت مصدرها وهي تعود إليك

النامين مع الاشتراك في الأرباح

بوليصة التأمين على الحياة التي كفلت للمواطنين كل مزايا الضمان  
وأناحت لهم استثمار أموالهم في أحدث العمارات وأفخمها

المركز الرئيسي ٤٣ شارع قصر النيل بالقاهرة تليفون ٧٩٧٩٧

١٠ س.ب. ١٤ القاهرة



# في هذا العدد

## مشروع خزان أسوان والسد العالي



# الاقتصاد والمحاسبة

الثلث  
١٠ قروش

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباطة  
رئيس التحرير : أحمد عنان

العدد ٦٤  
أول نوفمبر ١٩٥٣

## نزعة الادخار

في حديث لوزير المالية والاقتصاد استوقف نظرننا قوله ان المجموعة في مصر لا تقوى ولا تسعفها وسائل على الادخار الا في حدود مبلغ من ٤٠ الى ٧٠ مليون جنيه سنويا وهو مبلغ لا يفي بمطالب مشروعات التنمية الاقتصادية التي تكلف في القليل ٥٠٠ مليون جنيه .

وقد أثار هذا الحديث سؤالاً هو : لماذا يبلغ الحد الأقصى من القدرة على الادخار سبعين مليون جنيه سنويا ، ولا يتجاوز ذلك الى مئة أو مئة وعشرين من الملايين ؟ ألأن السواد الأعظم من السكان يعيش عيشة الكفاف ؟ أو لأن ذوى المال يسرفون في انفاقه اسرافاً مبتذلاً فيضيعونه في أبواب زائلة لا تجدى وكان حرياً بهم أن يوجهونه الى أبواب دائمة مجدية ؟

الواقع اننا نكلف العامة - وهي الكثرة الكثيرة من السكان - أكثر من وسعها لو طالبناها بالادخار ، لأن ذلك يعنى الاقتصار على نصف رغيف أو نصف القدر الذى يتناوله الفرد من ادم . ولكن الذين يتعين ارتقاب اقدامهم على الادخار هم الطبقة المسورة الحال التى لها موارد تتعدد أبوابها ، ولها مقتنيات من الجامد والمتحرك والثابت والمنقول ما يمكنهم من أن يقتصدوا اقتصاداً نافعاً لا اقتصاداً ينقص القدرة الانتاجية .

وغاية ما فى الامر اننا كشعب لم نألف الادخار ، وقد ساعدت الحرب الاخيرة على توفر أموال كثيرة فى أيدي الطبقات الفقيرة والطبقات المتوسطة ، ولكن معظم هذه الاموال تبخر مع انحسار غيمة الحرب ولم يبق منه الا نسبة صغيرة تمثلت فى الثروات الطارئة على من تعاملوا مع القوات المحاربة .

ولهذا نعتقد أن من البرامج التى ينبغى أن تتعاون وزارات الارشاد القومى والشئون الاجتماعية والمعارف على نشرها بين جميع أفراد الشعب ، برنامج لتعليم الشعب كيف يدخر ، وكيف يستغل ماله فى الابواب النافعة بدلا من انفاقه فى شراء المكيفات واستحداث عادات ذميمة والسعى وراء متع رخيصة . فنحن فى أشد عوز الى تربية نزعة الادخار عندنا ، والى الاقلاع عن سياسة الافراط والتفريط لاننا شعب يبنى قواعده مجده ، وكل لبنة من لبنات البناء لها مكان فى هذا الصرح الذى سيكون بأذن الله عظيماً شامخاً .

نزعة الادخار - للتحرير  
عرض وتعليق : ندوة المناقشة -  
يوم هيئة الامم المتحدة -  
المساكن الشعبية  
مصر لا تعاني أزمة فى العملات  
الاجنبية الصعبة - حديث  
لوزير المالية والاقتصاد  
وزارة الارشاد فى حاجة الى  
خريجي الجامعة : حديث  
للاستاذ حسين كامل سليم  
فى السياسة الاقتصادية :  
مشكلة البطالة ووسائل  
علاجها - للاستاذ وديع  
فلسطين

العمري ييسر سياسة الحكومة  
المالية : لاخطر من الاقتراض  
من المؤسسات الدولية  
اقتصاديات الشرق الاوسط :  
اسرائيل - الفرار من المركب  
الفارقة

وسائل تعزيز التعاون الاقتصادى  
بين المجموعة العربية : بقلم  
م. ك. بولاد

نادى التجارة يكرم الاستاذ  
حسين كامل سليم  
الاقتصاد العالمى : قابلية تحويل  
العملات - القطن عام ١٩٥٢/  
٥٣ - الاستثمار الاجنبى فى  
الارجنتين - تشجيع الادخار  
مشروع كهربية خزان أسوان :  
للاستاذ ر. ف.

مايجب أن تعرفه عن : مشروع  
السد العالى - للاستاذ احمد  
فريد حسن

سياسة التوسع فى المنشآت  
الصناعية : للاستاذ موسى  
حقى

التجارة والاقتصاد أمام القضاء :  
التقدير عن طريق المائلة -  
للاستاذ احمد حمدي حافظ  
الاحتياطي للمنشأة التجارية :  
للاستاذ ت. ا.

ارقام واحصاءات





## ندوات المناقشة

نشرنا في غير هذا المكان الحديث النفيس الذي أدلى به الدكتور عبد الجليل العمري وزير المالية في ندوة نادى التجارة متناولا فيه جميع مناحى السياسة المالية ، متحدثا فيه حديثا مطبوعا بالصراحة والوضوح في كل شأن من شئون المال ، وقد استشعر جميع الذين حضروا هذه الندوة رضا واغترابا لأنهم وجدوا من الوزير الذي يمثل السلطة التنفيذية كل استعداد لان يجاؤ مغمضات سياسة المال ، وكل رغبة في أن يستثير بآراء ذوي الخبرة لما فيه مصلحة البلاد القصوى .

وفي هذا العدد كذلك ماجرى من أحاديث في ندوة أخرى كان موضوع النقاش فيها مشروع السد العالي ، وفيها أبدت كذلك آراء نفيسة تلقى ضوءا على الكيان الاقتصادي للبلاد

والمرء أن يطالب الاستزادة من مثل هذه المنتديات أو البرلمانات التي فيها يقدح زناد الفكر ، وعن ذلك تتولد الآراء الإبداع ، وكم من آراء مديونة بوجودها للمناقشة والمجادلة ، وكم من مشروعات تفتت عنها حلقات النقاش وموائد السمر .

والذي لا ريب فيه أن الوزير المسؤول بنفسه أقدر على الرد على الاستفسارات الشعبية من غيره من رجال وزارته ، فإذا جابه الناس وخاطبهم ، استطاع أن يقنعهم بمنطق الحقائق ومنطق الأرقام وهو أبلغ من كل منطق .

فأعل بقية الوزراء يعملون مثل ما عمله وزير المال فيعقدون ندوات كل في زاوية اختصاصه ، فوزير الأشغال يجتمع بالمهندسين ، ووزير الشئون الاجتماعية يجتمع بالمشتغلين بالشئون الاجتماعية ، ووزير التجارة

والصناعة يجتمع بممثلي الشركات والغرف التجارية . . فمثل هذه الاجتماعات يمحو كثيرا من التباعد بين الحاكم والمحكوم .

## يوم هيئة الأمم المتحدة

احتفلت هيئة الأمم المتحدة في اليوم الرابع والعشرين من شهر أكتوبر المنقضى بعيد مولدها السنوى اثنا عشر واشتركت دول العالم في هذا الاحتفال مشاركة تفاوتت بتفاوت ما نالت كل دولة من هيئة الأمم من غنم أو من غرم .

وأنواقع أن تاريخ هذه الهيئة القصير قد عمر بحروب كثيرة كان يمكن اجتنابها أو حلها حلا يعصم البشرية من شرورها . فنشبت حرب فلسطين وحرب كوريا وحرب الهند الصينية وفيتنام وحرب ألمانيا وحرب غيانا وحرب أندونيسيا وحرب كشمير وحرب شمال إفريقيا وحرب كينيا وحرب منطقة قنال فنال السويس ، فكان موقف الهيئة من هذه الحروب جميعا موقفا

سلبيا يدل على الوهن والضعف ، والمرة الوحيدة التي وقفت فيها موقفا إيجابيا هي في حرب كوريا حينما اشتركت بقواتها تحت زعامة الولايات المتحدة فأطالت بذلك زمان الحرب وزادت من عدد الضحايا ولم تفلح الا في شطط كوريا الى شمال وجنوب كما كان حالها قبل نشوب الحرب . أما ما كانت الولايات المتحدة تلح فيه وتلحف من توحيد كوريا فقد استبان لهيئة الأمم أنه ضرب من ضروب الخيال

وفي ظل هيئة الأمم شرد مليون نسمة في فلسطين كلهم من العرب الذين كانوا سادة في بلادهم . وشرد في الهند بشقيها نحو عشرين مليون نسمة عقب انشطار الهند ، وشرد في كوريا نحو أربعة ملايين ودع عنك نحو مليوني قتيل .

وفي ظل هيئة الأمم استعر أوار الحرب الباردة وحرمت دول كثيرة من الانضمام الى الهيئة بسبب سوء استغلال حق الفيتو ، وحرمت التضاميا الوطنية من حق النظر أمام الهيئة ، ونفى الزعماء الشعبيون الى الخارج ولا سيما زعماء مراکش

وتونس والجزائر وملك لاووس . ولكن مما يذكر الهيئة الأمم أنها قدمت مساعدات صغيرة للتخفيف عن ويالات الانسانية فلا تزال تنفق على اللاجئين من عرب فلسطين ، كما أنها وضعت مشروعا لتعمير كوريا والعناية بمنكوبيها ، وهي تطمح في أن تضمن حقوق الانسان بوثيقة عالمية معترف بها .

ثم ان الوكالات المتخصصة التابعة للهيئة كمنظمة الزراعة العالمية ومنظمة الصحة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وهيئة اليونسكو ومكتب العمل الدولي . . ان هذه الوكالات جميعا تقوم بنشاط انساني محمود ينفع الانسانية نفعاً جزيلاً .

وفي يوم الأمم المتحدة ، يحق أن يقال : أهل الهيئة تتمتع بأخطائها فتعمل على تلافيتها ، وأهلها تنتفع بفوائدها فتستكثر منها في المقابل من الايام حتى لا يكون مصيرها كمصير سالفاتها جامعة جنيف .

## المساكن الشعبية

جميل ان تتجه عناية المسؤولين الى توفير مساكن شعبية صحية للفقراء وذوى الدخل المحدود ، ولكن يلاحظ أن الاماكن التي اختيرت لهذه المساكن بعيدة نوعا ما عن قلب المدينة ، وهذا يحتم التفكير في تيسير وسائل مواصلات شعبية لنقل سكان هذه الدور الى العاصمة في وقت مبكر يمكنهم من اللحاق بعملهم .

ويلاحظ من ناحية أخرى عند تقنين الاراضي اللازمة لإنشاء هذه الدور ترك أماكن خاصة تصالح لان تكون دكاكين ومحال للترفيه يستطیع أن يقصدها سكان هذه المدن الشعبية ، والا انقلبت المدينة الشعبية الى منطقة مكتظة بالسكان لا حديقة

توجد فيها ولا مستشفى يقوم في وسطها ولا عيادة تفتح بين أحيائها ولا محال تجارية تباشر عملها .

فالمثل يجب أن تكتمل جميع مساهماتنا ، وهو ما يطالب من الحكومة ان تبدأ بتوفيره قبل ان يشرع الاهلون في بناء دورهم .



# مصر لا تعاني أزمة في العملات الأجنبية الصعبة

## السوق العالمية مواتية لتصريف محصول القطن المصري الجديد

### حديث وزير المالية والاقتصاد يحضر بـ "الاقتصاد والمحاسبة"

توجه مندوب ( مجلة الاقتصاد والمحاسبة ) الى السيد الدكتور عبد الجليل العمرى بعدة أسئلة تشغل بال المشتغلين بشئون المال والاقتصاد ، فتفضل سيادته بالرد عليها في صراحة وإيجاز

س - ذهبت الى أمريكا وعدت منها . فهل تأثرت بأفكار اقتصادية جديدة ؟ وما هي ؟ وهل تنوى تطبيق هذه الأفكار في مصر ؟

ج - لا شك أن كل مسافر دائما يستفيد من اتصالاته وخاصة المشتغلين بالمسائل الاقتصادية إذ يجدون من الآراء والأفكار التي يتبادلونها مع الآخرين غداء جديدا . ولكن لا يمكن تحديد تلك الأفكار

في الموسم الجديد ؟

ج - لا شك أن السوق العالمية مواتية لتصريف محصول القطن المصري ، وخاصة على أساس سيادتنا التي نسير عليها الآن والتي اطمان اليها جميع الغزاليين في الخارج

س - هل تعاني مصر أزمة عملات أجنبية صعبة ؟ وما أوجه حلها ؟

ج - لا يمكن أن يقال أن مصر تعاني أزمة في العملات الصعبة . ولكن نحن في حاجة الى المزيد منها للقيام بمشروعاتنا العديدة . ولذا لا يمكن أن يكون عن الطريقين المعروفين : زيادة الصادرات ، والاقتراض المشروقات .

بالشكل المطلوب ، لانها لا تتعدى أن تكون تشكيلا لما يدور بخلد الإنسان من آراء ، ووضعها في شكل دقيق .

س - حدثنا عن بعض مهامك في أمريكا والخارج . وما مدى النجاح الذي أحرزته ؟

ج - لم تكن هناك مهمة خاصة يمكن أن أنكم عنها ، بل هي على نطاقها الواسع تعرف مدى التعاون الذي يمكن أن يقوم بيننا وبين البلاد الخارجية وبصفة خاصة أمريكا . ولا يمكن التكلم عن النجاح إلا بعد أن يتحقق ذلك التعاون فعلا .

س - هل ترى أن السوق العالمية مواتية لحصول القطن المصري

بالشكل المطلوب ، لانها لا تتعدى أن تكون تشكيلا لما يدور بخلد الإنسان من آراء ، ووضعها في شكل دقيق .

س - حدثنا عن بعض مهامك في أمريكا والخارج . وما مدى النجاح الذي أحرزته ؟

ج - لم تكن هناك مهمة خاصة يمكن أن أنكم عنها ، بل هي على نطاقها الواسع تعرف مدى التعاون الذي يمكن أن يقوم بيننا وبين البلاد الخارجية وبصفة خاصة أمريكا . ولا يمكن التكلم عن النجاح إلا بعد أن يتحقق ذلك التعاون فعلا .

س - هل ترى أن السوق العالمية مواتية لحصول القطن المصري

## الاستاذ حسين كامل سليم يقول :

### وزارة الإرشاد في صاغة الى خريجي الجامعة

#### تنشط السياسة لدعم الاقتصاد القومي وتلبية في الخرج

#### فتح باب الهجرة أمام الاديبي العاملة فعلا أمام المتعلمين

لا تساهم وزارة الارشاد في توجيه وارشاد الخريجين لأماكن العمالة ؟

س - لا شك أن الخريجين وبخاصة اذا أتقنوا اللغات الأجنبية يعتبرون خير المرشدين للسياح في مصر ، وخير من يقوم باستقبالهم ومرافقتهم

أما إيجاد العمل في ميدانه المتسع للخريجين ، فلا يدخل في اختصاص وزارة الارشاد بل يدخل في اختصاص مصلحة العمل ، وإدارة الشركات . . الخ

هل ترى في هجرة الشباب المصري الاقطار الشقيقة ، حلا لعلاج أزمة البطالة في مصر ؟

س - لا شك أن هذا حل مناسب ، ولكن نعتقد أن في ذلك غبنا كبيرا على مصر ، لأن مصر التي تنفق الكثير في اعداد شبابها لخدمتها ،

الارشاد انقوى ؟

س - المسئول عن سياسة الوزارة هو وزيرها . وما عمل وكيل الوزارة الا معاونة اوزير في تنفيذ هذه السياسة . وفي رأيي أن المهمة الاولى العاجلة التي تتطلب كل الاهتمام هي النهوض بهذه الوزارة ، واستكمال مراقباتها واعتماداتها حتى تستطيع أن تؤدي رسالتها . وهذه هي مهمتى الاساسية .

والسياحة بالذات من أهم المصالح التابعة للوزارة ، وستلقى منى كل اهتمام بل ومن المسئولين في الوزارة لانهم يقدرون الأهمية الكبيرة لتنشيط السياحة لدعم الاقتصاد القومي والدعاية الطيبة لمصر

هل ترى اشتغال الطلبة الجامعيين والخريجين بأعمال السياحة والتجارة بالذات ؟ ولماذا

انتهز مندوب ( الاقتصاد والمحاسبة ) فرصة حفل تكريم السيد الاستاذ حسين كامل سليم ، فوجه اليه الاسئلة التالية ، واجاب عنها سيادته .

● بصفتك عميدا سابقا لكلية التجارة ووكيالا للجامعة ، ما هو المجال الذي تراه مناسبا للطلبة الجامعيين في وزارة الارشاد القومي ؟

س - جميع وظائف وزارة الارشاد القومي من الوظائف التي تتطلب مؤهلات جامعية ، ولا يعوق التعيين فيها الآن سوى ضيق اعتمادات الميزانية . ولكنها - كما ترى - وزارة ناشئة ، ولا شك أن ميزانيتها ستتمو بنموها ، وهذا يفسح المجال لأبنائنا الخريجين لخدمة الوطن في هذا الميدان

● ما هي سياستك في وزارة



# مسكلة البطالة ووسائل علاجها

## تيسير استخدام المصريين في البلدان العربية المجاورة

### الحاجة إلى التوسع في التعليم النظمي قبل التعليم النظري

الافتئات على بعض الذين يعملون فيها هذه هي العوامل الرئيسية التي أدت إلى بروز أزمة البطالة في بضع السنين الأخيرة ، ولكن هناك عوامل مصطنعة لعبت دورها في هذه الأزمة ولا سيما عقب تنفيذ مشروع الإصلاح الزراعي ، ولكن نقطة المسؤولين صدت هذه العوامل وردتها على عقبيها .

وقد ساعد على حل أزمة البطالة شيئا ما ذلك النشاط الدفاق الذي عرفته حركة البناء والتعمير في مصر في السنوات التالية للحرب . فارتفعت في المدن عمائر شامخة اشتمل في بنائها وتجميلها وتجهيئها آلاف وآلاف من العمال الحاذقين وغير الحاذقين ، ونشط بسببها كثيرون من المقاولين والمشتغلين بالعمارة . ولا يزال هذا النشاط مستمرا ، ولكن في حدود أضيق مما كانت ، بسبب ارتفاع أسعار مواد البناء الخام ، وارتفاع ايجارات المنازل ، وتشبع المدن تشبعا يكاد يكون تاما بأسباب السكنى . ولعل الراغبين في استثمار أموالهم في المباني يتجهون إلى استثمارها في المباني الشعبية بدلا من مباني الطبقات المترفة ، لان الحاجة ماسة إلى عمائر صحية زهيدة الإيجار في الأحياء الوطنية يسكنها أبناء الشعب وساعد على حل أزمة البطالة في الريف مشروع الإصلاح الزراعي الذي مكن صغار المزارعين من أن يصبحوا مالكي الأرض ، والذي وهب أراضي للمعدين يفلحونها ويعيشون من إيراداتها . وقد روعي في تنفيذ هذا المشروع ألا تباع الأرض إلا للفلاحين الذين كانوا يقومون على زراعتها أو الذين كانوا يعيشون إلى جوارها ، حتى لا يؤدي الإقبال على الشراء في منطقة من المناطق إلى هجرة الفلاحين من نواح بعيدة ، فتحدث كثرة في كثافة السكان

البطالة نوعان : بطالة موسمية تحل كلما حل موسمها وتزول بزوال هذا الموسم . وبطالة دائمة تنتج عن تشبع المنشآت الحكومية والفردية بالأيدي العاملة فيصبح هناك فائض لا يجد مجالا للاستخدام وهذا النوع من البطالة لا يستطيع معالجته بين عشية وضحاها ، بل لا بد من انقضاء وقت تنهيا فيه أبواب للعمل جديدة ، تستخدم فيها الأيدي المتبذلة .

وفئة العمال بين صناعيين وزراعيين الذين لم يبلغوا من الخلق درجة عالية ، فضايق أمامهم مجال العمل ، كما أنهم مفتقرون إلى كل مورد أو مال بحيث يستطيعون التفكير في الإقدام على عمل صغير يعود عليهم بما يقيم الأود .

وأسباب أزمة البطالة كثيرة ، أغلبها طبيعي وأقلها مصطنع . فمن هذه الأسباب ما يلي :

أولا - انتهاء فترة الزواج والتضخم بانتهاء الحرب العالمية الثانية وبالإستغناء عن عدد كبير من الموظفين والعمال الذين كانوا يعملون لدى القوات المحاربة ، وعجز هؤلاء عن أن يعيشوا في البيئة الريفية التي أتوا منها ، فعاشوا في المدن وصاروا عبئا على اقتصادها .

ثانيا - الإسراف الذي درجت عليه الحكومات الفائتة في التعليم الجامعي - ولا سيما التعليم النظري - مما جعل الجامعة تخرج في كل عام آلاف وآلاف من الطلاب بغير أن يكون هناك عمل حكومي يشغلونه فترتب على ذلك وجود كثيرين من خريجي الجامعات يسعون إلى العمل ويجدون مشقة في الإهتمام إليه .

ثالثا - طرء بطالة فجائية بين آلاف من العمال والمستخدمين في منطقة قناة السويس في أكتوبر ١٩٥١ ، ومحاولة حل أزمتهم حلا إرتجاليا خلف آثاره البعيدة حتى اليوم .

رابعا - اتجاه المنشآت إلى سياسة الاقتصاد والتشفي بعد الحرب ، بانتهاء معاملاتها الكثيرة مع القوات المحاربة ، فأدى ذلك إلى

ولعل مما يزيد أزمة البطالة تفاقمًا في بعض البلدان الأوربية أن المرأة صارت تطلب العمل وتسمى إليه وتشارك الرجل فيه ، فكثرت الأيدي العاملة بينما أبواب العمل بقيت في حدودها ، ومن ثم استفحلت الأزمة ، أما في بلد كمصر ، فإن البطالة بين النساء قليلة أن لم تكن معدومة ، والمرأة في معظم الحالات تستغنى عن عملها القائم إذا اهتدت إلى زوج يعنى بشؤون معاشها . والمتعطلون في مصر فئتان ، فئة المتعلمين الذين يخرجون من المعاهد الجامعية والمدارس العليا في كل عام يلتهمون مجالا للعمل في الحكومات فيجدون الباب أمامهم موصدا ، ثم يلتهمونه في المرافق الخاصة فيجدونه شبه موصدا ، وليس لدى هؤلاء من الجراة أو من المال ما يعينهم على الإقدام على أعمال أو مشروعات خاصة تغنيهم عن الاعتماد على الأعمال الحكومية أو الشركات .

تحرّم نفسها من هذا الشباب إذا ذهب للخارج فتكسبه الدول الأخرى على حسابها . والأجدى أن تكون المهاجرة من الأيدي العاملة فعلا كالفلاحين والصناع الذين لن تتكلف البلاد في أعدادها ما تكلفته في أعداد الشباب المتعلم .

ومع ذلك فإن كل هجرة للاقطار العربية مكسب لمصر ، لأنها تزيد توثيق العلاقات بين مصر والقطار الشقيقة ولأنها تنشر الثقافة المصرية والتجارة المصرية .



لا داعى لها .

وساعد على حل أزمة البطالة المشروعات الانشائية التي بدأت الحكومة في تنفيذها ، وفي طليعتها مشروع كهربية خزان أسوان الذى يستخدم الآن - كما قال وزير المواصلات - نحو ٥ آلاف من الايدي العاملة ، ولا ريب فى أن المشروعات المترتبة عليه ستستوعب بدورها كثيرين من الذين يطلبون عملاً .

ولكن السؤال الذى ينبغى أن نحاول التماس جواب عنه هو : هل يمكن تحقيق تناسب بين جيل المتعلمين الذين تخرجهم الجامعات والمعاهد العليا فى كل عام ، ومشروعات العمل التى تنشأ فى كل عام ؟ أى أنه اذا تخرج فى الجامعة سبعة آلاف طالب فى سنة من السنين ، فهل يمكن أن توفر لهم سبعة آلاف وظيفة ، وأن توفر مثلها فى العام التالى وفى العام الذى يليه ، وهلم جرا ؟ . واذا كان الاقبال على الكليات النظرية ملحوظا ، فهل هناك من الاعمال ما يكفى لاستيعاب خريجى هذه المعاهد النظرية ، أو أنه يحسن بنا أن نوجه اهتمامنا الى التوسع فى التعليم العملى والصناعى لشدة الحاجة اليه .

وثمة سؤال آخر له دلالاته وشأنه : اذا تعذر علينا أن نحقق هذا التوازن بين الايدي الراغبة فى العمل وأبواب العمل المختلفة ، فهل نشجع الهجرة الى البلدان العربية الشقيقة كما قال الاستاذ عبد الله فكرى أباطه فى العدد الاخير من هذه المجلة ؟ ففي السودان وفى المملكة العربية السعودية وفى الكويت وفى اليمن وفى العراق وفى سوريا وفى ليبيا مجال واسع للشبيبة المصرية المثقفة لان الارض هناك بكر والامكانيات واسعة والحاجة الى الحثق الفنى شديدة ، وهى حاجة لا بد من تلبيتها بالايدي المصرية العربية بدلا من الايدي الاجنبية غير العربية .

فتحقيق هذا القانون المرجو بين الايدي العاملة والعمل ضرورة أولى لكسر شوكة ضائقة البطالة .

وبديهى أن كل يد تتعطل عن العمل إنما تمثل خسارة قومية ، كما أن كل يوم يمضى بغير عمل إنما يضيع على البلاد جهدا هيا فى حاجة اليه . ولكن اذا كان من المتعذر أن

يهيا للراغبين فى العمل مجال فى مصر ، فمن الخير أن نحاول تهيئة مجال لهم فى الاقطار المجاورة حيث يستثمرون مواهبهم ونشاطهم ، وحيث يستزيدون من الخبرة والمران ، وحيث يكتسبون روح الاقدام والمغامرة ، وحيث يكسبون من المادة ما يعود على بلادهم آخر الامر بالنفع الجزيل .

والذى نعرفه عن يقين أن كثيرا من المنشآت الخاصة والحكومات العربية على استعداد لاستخدام أولئك الشبان المصريين وكذلك العمال الحاذقين لو سرت لهم وسائل الانتقال وسهلت لهم الحكومة أسباب السفر . صحيح أن هناك ميلا فطريا لدى المصريين للاقامة فى بلادهم والنفور من الهجرة ، ولكن هذه الهجرة ليست هجرة الخامل بل هجرة النشط المتوثب ، وليست هجرة الى بلاد غريبة ، بل هجرة الى بلاد قريبة صارت بينها وبين مصر وشائج من المصلحة المتبادلة ، وأواصر من القربى وعلاقات فى السياسة والاقتصاد والاجتماع لا يستطيع اغفالها أو الاقلال من شأنها ومؤكد أن عوامل الاغراء على السفر قائمة ولكن الامر يحتاج الى تنظيم حكومى عال وإلى توجيه ورعاية يتولاهما المسئولون حماية لحقوق المصريين الذين يعملون فى البلاد العربية واطمئنانا على احوالهم وأسباب اقامتهم .

وقد يقول قائل ان مصر أحوج الى ابنائها من غيرها من البلدان ، وأن أسباب العمل ستصبح عما قريب من الكثرة بحيث تستوعب جميع الايدي المتطلعة الى العمل وأن التفكير فى الهجرة هو تفكير اليأس .

وفى الرد على هذا الاعتراض يقال ان الهجرة حل مؤقت لأزمة قائمة عسير التكهون بموعد زوالها . وليس ثمة ما يحول دون أوبة هؤلاء المصريين الى بلادهم يوم ينفسح أمام نشاطهم العمل ، ويومئذ يكونون أنشط وأكثر خبرة وأوفر قدرة على الانتاج وأقدر على المغامرة فى سوق التجارة والمال مما هم الآن . واذا كانت مصر توفد كل سنة عشرات من ابنائها ليتعلموا فى المعاهد الجامعية فى إنجلترا وفرنسا وأمريكا وغيرها فلم لا توفد عشرات أو مئات مثلهم فى كل عام الى معاهد

الحياة فى البلدان العربية المجاورة حيث يتاح لهم من الفرص ما يمكنهم من التبريز والتفوق وديع فلسطين

## توفير المياه للكويت

ارتفع انتاج البترول من آبار الكويت الى مستويات عالية عادت على البلاد بدخل مرتفع وأفاضت عليها حركة كبيرة من الرواج . الا أن الكويت تعاني مشكلة كبرى حيث تفتقر الى موارد المياه العذبة حيث أن الآبار التى تقوم بحفرها فى أرضها غالبا ما تكون مالحة لا تصلح للشرب ومن ثم كانت الكويت تستورد المياه العذبة من شط العرب الذى يفصل العراق عن ايران وتقوم بتوزيعها على السكان مما كان يكلفها نفقات كبيرة مما جعل متوسط استهلاك الفرد من المياه فى الكويت من أقل المستويات الاستهلاكية فى العالم .

وقد اكتشفت شركة البترول ضرورة زيادة موارد المياه العذبة ، فانشأت مشروعا لتحويل مياه البحر الى مياه عذبة عن طريق التبخر وذلك فى ميناء الاحمدى بجانب حقول البترول . وينتج المشروع ٦٠٠٠٠٠ جالون ( ٢٧ مليون لتر ) من المياه العذبة يوميا وهى كافية لاحتياجات الشركة ويمد العاصمة بنحو ٢٥٠٠٠٠ جالون ( ٤١ مليون لتر ) يوميا خلال خط أنابيب طوله ٢٨ ميلا عبر الصحراء .

الا أن الحاجة الى مزيد من المياه العذبة لمواجهة احتياجات التوسع الاقليمى وبرامج التنمية الاقتصادية جعلت أمير الكويت يقوم بتنفيذ مشروع آخر خارج أسوار المدينة القديمة ينتج ٥ مليون لتر يوميا وفى النية زيادة الانتاج الى ٢٢٧ مليون لتر . ويستخدم الغاز الطبيعى كوقود فى تحريك الآلات الخاصة بالتقطير . وهناك مشروع آخر يتم هذا المشروع بحفر آبار فى الصحراء تمتد المشروع الرئيسى بالماء الطبيعى لخلطه مع الماء المقطر لجعله سائغ الطعم . ويقوم عدد من الفنيين البريطانيين بالاشراف على هذه المشروعات ومشروعات أخرى يرجى الاستفادة من المياه المستعملة حتى لا تضيع هباء باستخدامها فى الري . وانشاء شبكة لتوزيع المياه



# العمري يخط سائفة الحكومة المالية

## لاخطر من الافتراضات من المؤسسات الدولية

### فرب صدور القانون الجديد للشركات المساهمة

### التفكير في إنشاء بنك عربي للإنشاء والتعمير ...

دعا الاستاذ عبد الله فكرى أباطه رئيس نادى التجارة الدكتور عبد الجليل العمري وزير المالية والاقتصاد الى لقاء محاضرة عن الشؤون المالية التى تشغل الاهتمام فى الوقت الحالى ، وذلك فى مساء يوم الاحد ٢٥ اكتوبر الماضى .

وام قاعة المحاضرات بنادى التجارة كثيرون من المشتغلين بشؤون المال والتجارة . منهم الدكتور محمد توفيق يونس وكيل وزارة المالية والدكتور احمد ابراهيم رئيس ديوان المحاسبة والدكتور حسين كامل سليم وكيل وزارة الارشاد القومى والدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية الاسبق والدكتور راشد البراوى والدكتور ابراهيم بيومى مذكور والدكتور محمد على رفعت والدكتور احمد أبو العلا والاساتذة عبد العزيز ناصر وعبد اللطيف حسين واحمد عدنان وعيسى عبده وعبد اللطيف عامر وكثيرون غيرهم .

#### تقديم وزير المالية

وقدم الاستاذ عبد الله فكرى أباطه السيد وزير المالية قائلا : يسعدنا ان نجتمع الليلة لنستمع الى حديث من رجل تعرفونه جميعا ، بل تعرفوه مصر كلها ، فهو فى غير حاجة الى تقديم ثلما يهدم المحاضرون عادة ، ولكنه عرف جرى بان يقدم المحاضر . وقد حرصت على ان ادعو صديقى العزيز الدكتور عبد الجليل العمري لاننى شعرت فى قرارة نفسى كما يتسرع كل مصرى ، باننا فى حاجة الى الاستماع الى حديثه بعد عودته من امريكا فيسبب لنا شؤون الحياة المالية منذ نشأت الثورة حتى اليوم ولا ريب فى اننا جميعا نحب ان نستمع الى مايقوله الوزير الذى تسلم خزانة مفلسه فملأها وعززها وجعل لها رصيذا وكرامة . وقد قام الوزير بمجهود ضخم وخدمات تذكر له فشمكر وقام بمساع فى الدنيا الجديدة لاشك ان آثارها ستبدو قريبا وفيرة . وهو من قبل وطنى معروف بصدق وطنيته واستقامتها . واود ان أوجه الى الدكتور العمري سؤالا نفتتح به الحديث وهو : ما هو مدى انتفاع مصر بالمؤسسات الاقتصادية الدولية ؟

#### مصر والمنشآت الدولية

وبدا الوزير كلامه بقوله :

سيدى الرئيس ، حضرات السادة ، كنت منتويا أن أعتب على صديقى السيد عبد الله أباطه ولكنه استل سيفه ، وأخشى أنه أراد أن يقدم بعض الملح المبالغ فيه جدا لكى أغتفر له ماورطنى فيه من حديث . ولكننى حسب ما قال أضع نفسى تحت أمركم لسؤالي عما أستطيع أن أجيب عليه . وتهشبا مع هذه القاعدة سأبدأ بما طلبه الى من سؤال .

العلاقة التى تقوم بين مصر والمؤسسات الدولية والمؤسسات المالية وهما صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير هى علاقة الشريك فى الشركة التى ينتمى اليها . فتحن كائى بلد آخر مساهمون فى هاتين المؤسساتين ، مساهمون بقسط من أموالنا القابلة للتحويل وبقسط من أموالنا المصرية وهو ما نسميه النقد المحلى ، ومبلغ اشتراكنا فى هاتين المؤسساتين يتناسب مع مجموعة عوامل مختلفة ، منها الميزانية ومنها الدخل العام . كل هذه النواحي مجتمعة تقرر المبلغ الذى يتحتم علينا أن نساهم به فى هاتين المؤسساتين

هاتان المؤسساتان فى الواقع قائمتا على الاساس الاتى :

الاولى . وهى صندوق النقد الدولى ، تنشيد الوصول بالبلاد المنتهية اليها الى حالة يكون

فيها النقد قابلا للتحويل بين النواحدة منها والاخرى ، وبين مجموعه البلاد المنتهية الى هذه المؤسسة . وحتى الآن لم تبلغ المؤسسة الهدف الذى رسمته لنفسها لانه كان من المتوقع ان تصبح عملات البلاد المنتهية الى المؤسسة عملات قابله للتحويل فى غضون خمس سنين ، ولكن هذه السنين الخمس انتهت بنهاية عام ١٩٥٢ دون ان تصبح عملة واحدة من العملات غير القابلة للتحويل عملة قابلة للتحويل .

ولا يستطيع فى الواقع ان يقول ان المؤسسة قد فشلت فى مهمتها لانها لم تبلغ اهدافها فى المدة المقررة ، ذلك لان بعض العملات صارت قابلة للتحويل فى مجموعات صغيرة كما هو الشأن فى الدول الاوربية التى صارت عملاتها بمهونة صندوق النقد عملات قابلة للتحويل . ولكن التحويل العام لم تصل اليه المؤسسة بعد . ولا يمتدنا ان نامل أو نرجح بلوغه حتى فى عدد السنوات القادمة بسبب الظروف الدولية التى تحول دون تحقيق هذا المطلب .

ولكن لاصندوق ميزه أخرى يمكن الاستفادة منها ، وقد استفدنا منها فعلا فى وقت من الاوقات . فاذا اعوز دولة من الدول عملات اجنبية . أمكنها الاقتراض من الصندوق بما تسد به حاجتها . وقد افترضت مصر من الصندوق فى سنة ١٩٤٩ قدرا من الدولارات كذا فى حاجة اليه . واذا كنا لم نتوسع فى الاقتراض فليس معنى ذلك ان الصندوق غير ناجح فى أداء هذه الوظيفة ، اذ الواقع أنه قد اداها لكثير من البلاد وهو على استعداد لادائها لمصر ، بيد ان مصر الآن ليست فى حاجة اليه .

والمؤسسة الثانية هى البنك الدولى للإنشاء والتعمير وهو الهيئة التى تهتم بصفة خاصة بالبلدان التى تبدأ فى التوسع الاقتصادى . وقد أنشئ البنك لغرض المساعدة فى هذه الناحية فاذا انتوى بلد أن يقوم بمشروع ما ، قام البنك بدراسة هذا المشروع فنيا ثم قدم الى حكومة ذلك البلد عونه الفنى . واذا ما اقتنع بعد الدرس بأن المشروع ناجح من الناحية الاقتصادية ، وانه فى مصلحة البلد ، وأن البلد قادر على أداء الدين بعد ١٥ عاما أو عشرين فانه يقدم المال اللازم لشراء العدد والآلات لتنفيذ المشروع . والواقع ان هذا النوع من المؤسسات ، ولا سيما البنك الدولى ، هو الهيئة التى ينبغى أن نتجه اليها باعتبار اننا بصدد القيام بالعديد من المشروعات .

وفى اعتقادى أن هذه المؤسسة ترد على كثير من الاعتراضات التى تنهض أمام رؤوس الاموال

الاجنبية ، فاموال البنك الدولى ليست رأس مال اجنبيا ، باعتبار أنها مؤلفة من أموال جميع الاعضاء وبينهم مصر . فالبنك اذن اقرب الى أن يكون جمعية تعاونية منه الى أن يكون هيئة خارجة عن البلد الذى يقترب اليه ويقترض منه . ويقال أحيانا ان لرؤوس الاموال الاجنبية خطرها ، ولست ممن يقللون هذا الخطر ، ولكن اذا كنا فى حاجة الى أموال من الخارج ، فيجب أن يكون أول اتجاهنا الى البنك الدولى .

هل مصر فى حاجة الى مال اجنبى

وبهذه المناسبة يصح أن نتساءل : هل نحن فى حاجة حقيقية الى رأس مال اجنبى ؟ عسير علينا ، وليس لدينا احصاء عن الدخل القومى ، أن نتبين ما هو المبلغ الذى تدخره الجماعة فى مصر ، ولست اذا احذنا بالاحصاءات والتقديرات التى عملت - وما أظنها تبعد عن الحقيقة فى كثير - واذا افترضنا أن الدخل القومى يبلغ نحو ٧٠٠ مليون جنيه ، فيحسب بسيط على قدر المعلومات المتاحة لنا عن أجور العمال الزراعيين والصناعيين وعن دخل هؤلاء الافراد وعدم مقدرتهم على الادخار وعن الدخول الكبيرة وقدرتها على الادخار ، وعن رصيد الشركات . . . يمكن القول ان المبلغ الذى يرجح أن تدخره مصر سنويا يتفاوت بين أربعين مليونا وسبعين مليونا من الجنيهات

فاذا قدرنا أن مشروعا من مشروعاتنا الكبرى . كالسد العالى مثلا يحتاج كنفقات للمباني ولل كهرباء ونقل الكهرباء واعداد الارض بفضل المياه التى يوفرها هذا الخزان الى ٢٥٠ مليون جنيه ، واذا قدرنا ان هناك الى جانب هذا المشروع مشروعات انشائية كثيرة تحتاج اليها مصر ولا تقل نفقاتها عن ٢٥٠ مليون جنيه أخرى ، فستكون جملة ما نحتاج اليه ٥٠٠ مليون جنيه تقريبا ، جزء منها موفور محليا ، والباقي لابد من الحصول عليه من مكان ما .

اذا استقر هذا فى الاذهان ، واذا استقر فى الاذهان كذلك أن المدخرات القومية لاتزيد على ٤٠ الى ٧٠ مليون جنيه سنويا ، واذا أردنا القيام بالمشروعات الجبارة لنحقق التوازن بين نمو السكان ورغبتنا فى زيادة دخل الفرد ، واذا قدرنا اننا سنسرع الخطى لكى نرفع من مستوى الشعب العلمى والصحى فيفكر كما تفكر المجموعة المتعلمة اذا أدخلنا كل هذا فى اعتبارنا ، تبيننا اننا فى حاجة الى رأس مال اجنبى . فان جاء هذا المال من جهة لاخطر منها ، كان تكون دولة لا يخشى أن تستعمر أو توقع ضغطا أو أن تكون مؤسسة بعيدة عن التأثيرات السياسية الدولية ، فسنكون أول المرشحين بهذا المال .

البنك الدولى ونفوذ حكومة امريكا وسئل الدكتور عبد الجليل العمري هل يحتمل أن يقع البنك الدولى فى وقت من الاوقات تحت نفوذ الحكومة الامريكية ؟

فاجاب : أخشى أن نكون مبالغين فى هذا القول مبالغة كبيرة جدا ، فالبنك الدولى من حيث تكوينه ومن حيث قراراته يخضع لانتقاد كل عضو من أعضائه المؤسساتين . فاذا تصورنا



ان مشروعا ما عرض للبحث . فمن الجانب عند بحثه ان يكون هناك ناير من جهة الحكومة الامريكية باعتبارها مالكة لنحو ٣٢ في المئة من الاسهم . ولكن متى نقرر ان يقوم البنك بالمشروع فعلا ، ليست اعرب كيف يمكن لأمريكا ان تضغط عليه وكيف يمكن للبنك ان يسوغ موقفه في الجمعية العمومية للمحافظين ، والتراجع في قرارات البنك عسير ، فصر عن انه يعرضه لعدد امواله التي يكون قد ارضها فعلا للحكومات صاحبه المشروع .

فان استطع ان اجزم ولم يفهم دليل بعد على ان البنك ناصر بسياسه الحكومة الامريكية في دراسته مشروع من المشروعات هل هناك حد للافراض

وسئل الوزير هل هناك حد لما يمكن للبنك ان يفرضه من مال الى دولة ما ؟ فاجاب : ليس ثمة حد رقمي . ولكن الحد هو مقدرة الدولة على اداء الدين ، أي قدرتها من حيث ما تكسبه من عملات اجنبية يتعين عليها ان تسدد بها الفرض . فاذا افترضت دولارات وجب ان تسدد دولارات واذا افترضت فرنكات سويسرية وجب ان تسدد بهذه العملة وهلم جرا .

العملة التي تقترض من البنك وسئل الوزير : هل يكون افتراضنا دولارات من البنك الدولي سميما في تكاليفنا في التعامل مع الدولة صاحبة الدولار لنتمكن في الوقت المناسب من سداد ديننا من هذه الدولارات ؟ فقال : للدولة المقترضة ان تحدد نوع العملة التي تريد اقتراضها . وبديهي ان هذه الاموال تقترض لتسديد قيمة آلات وعدد يراد شراؤها من الخارج . وفي ضوء العطاءات المقدمة نستطيع ان نعرف اخص العروض . فنقترض المال بعمله الدولة التي سندفع لها قيمة ما نشتره من معدات

سؤال للاستاذ عبد العزيز ناصر وسال الاستاذ عبد العزيز ناصر الوكيل السابق لوزارة المالية الدكتور عبد الجليل العمري عن الاسس التي يستند اليها البنك الدولي في تقدير مدى قدرة الدول على اداء القروض . ولا سيما موقفه في هذا الصدد من مصر .

فاجاب الوزير ان اساس التقدير هو هل هناك احتمال بوجود فائض في الميزان الحسابي، وهل ثمة احتمال طرؤ زيادة على هذا الفائض بعد تنفيذ المشروع فعلا . ففي حالة مشروع السد العالي مثلا ، سيؤدي المشروع الى زيادة انتاج مصر من الارز والقمح والقطن وجميعها تؤدي الى وجود فائض والى الحصول على عملات اجنبية . ومن ثم يتضح ان مشروع السد العالي يسهل جدا على البنك الدولي ان يتولاه

اهتمام الحكومة بالتمويل الداخلي وسئل الوزير عن مدى اهتمام الحكومة بالتمويل الداخلي ، ولا سيما التمويل عن طريق بنك التسليف الصناعي . وهل ثمة أمل في ان تعالج شؤون التجارة لا على اساس مصري بل على اساس اقليمي يشمل رقعة الشرق الاوسط ؟

فاجاب : ان مجلس الانتاج القومي قد قام بالالزام في هذا السبيل وانفقت الحكومة مع الجهات المختصة لوضع المال اللازم تحت تصرف البنك الصناعي لتمويل واقراض الصناعات المصرية . ولا اظن ان دائرة البنك الصناعي يمكن ان تتسع فتشمل الشرق الاوسط ، وان كان هناك احتمال بانشاء مؤسسة أخرى تعنى بتمويل الصناعة في البلاد العربية

اما اذا كان القصد هو تنشيط وتمويل تجارة الشرق الاوسط ، فان ماتم من اتفاقات مع البلاد العربية هو سبيل واسع لذلك ، كالترميزات الجمركية المخفضة مثلا ، وهذا

التمويل لا يحتاج الى تمويل طويل الاجل كالذي يقوم به البنك الصناعي ، بل هو دائما من نوع تمويل البنوك التجارية

استغلال ايرادات الزيت العربي وسئل الوزير هل من سبيل الى الانتفاع بجزء من الاموال الطائلة التي تدفع الى الدول العربية بالدولار والاسترليني باعتبارها حصيله للزيت المنتج في اراضيها .

فقال الوزير : ان هناك تفكيراً في انشاء بنك عربي لاستثمار هذه الاموال وهو سائر في دوره الواسع . وجميع نواحيه تدرس عن كتب وينبغي ان يدرك ان درس المشروع شيء وافناع اصحاب الشأن باستثمار أموالهم فيه شيء آخر

الاتفاقات التجارية والميزان الحسابي وسئل عما اذا كانت الاتفاقات التجارية التي عقدتها مصر اخيرا قد أدت الى تعديل الميزان التجاري تعديلا مواتيا لمصر بعد ما كان دائما في غير مصلحتها .

فقال الدكتور العمري : ان الميزان الحسابي لم يخل في مصر الا في السنوات التالية للحرب الاخيرة . وكان قبل ذلك في مصلحة مصر ، بل كان لدينا قبل الحرب ارصدة استرلينية في حدود ٤٠ مليون جنيه أو ٥٠ مليوناً وقد تأثر ميزان مصر الحسابي في هذا العام تأثرا مواتيا لمصر فصار لدينا فائض قدره مليوناً جنيه ( ٢ مليون ) ولكن ذلك لا يقطع بان العام سيختتم بفائض

وسئل عما اذا كانت موازنة الميزان التجاري او الحصول على فائض فيه يؤدي الى حل جميع مشكلات مصر ، فاجاب ان الميزان التجاري وحده ليست له في هذا الصدد قيمة ما سعر الخصم

ووجه سائل سؤالاً الى الدكتور العمري عما اذا كانت هناك نية لحفز سعر الخصم على الاوراق

|||||

## التنقيب عن البترول

### في أعماق الخليج الفارسي

تقوم شركة شل بأعمال التنقيب حالياً بمقتضى امتياز حصلت عليه في العام الماضي من صاحب السعادة الشيخ علي بن عبد الله بن قاسم الثاني حاكم « قطر » للبحث عن البترول في أعماق مياه الخليج الفارسي . وستخصص إحدى السفن لأعمال التنقيب اذ أنها ستكون بمثابة مستودع عائم للرجال والمعدات .

وتتسع هذه السفينة لمائة وأربعين رجلاً ، كما زيدت المساحات المخصصة للتبريد . وزودت الباخرة بأجهزة تكييف الهواء في المخازن والورش الموجودة فيها . وكذلك زودت بجهاز خاص لتحويل مياه البحر المالحة الى مياه عذبة صالحة للشرب . ومن بين التجديدات التي أدخلت عليها أيضاً غرفة للعمليات الجراحية وصالة للالعاب الرياضية والتسليية ومغسل كبير .

|||||

المالية كما فعلت دول أخرى ، فاجاب ان جميع الدول كانت قد رفعت سعر الخصم رفعا متكررا فعمدت الآن الى خفضه . اما نحن فلم تكن قد رفعتنا السعر ، ولا داعي اذن لخفضه لان سعرا لا يزال دون كثير من أسعار الخصم الاجنبية حتى بعد خفضها الاخير

### المخدرات والعملات الاجنبية

وسال الدكتور احمد ابراهيم رئيس ديوان المحاسبة وزير المالية : ما قيمة المخدرات المصرية اذا لم يستطع تحويلها الى عملات اجنبية نستطيع بواسطتها الحصول على العدد والالات . فما هو السبيل الى الحصول على العملات الاجنبية ؟

فرد عليه الوزير قائلا : ان الادخار قديوفر لنا عملات اجنبية اذا تصورنا اننا شددنا الحزمة حول بطوننا واكلنا نصف محصول الارز واكتفينا بنصف رغيف الخبز الصغير الحالي ومنعنا استيراد السكر ومنعنا استيراد النايلون والروج ومنعنا كل ما يمكن منعه أو فللنا كل ما يمكن تقليله من مواد الاستهلاك حتى القمح . . اذا تصورنا هذا وهو غير ميسور بسبب تقشف الشعب الآن ، تصورنا امكان توفير عملات اجنبية للتصنيع وللمشروعات الاخرى .

### الفقر والاستعمار

وسئل الوزير : هل اذا انجزت مصر جميع المشروعات المزمع تنفيذها تتمكن من مقاومة الاستعمار

فاجاب : ان مرض السل لا يصيب الاجسام الهزيل .

### انتقال رؤوس الاموال الاجنبية

وسئل الدكتور العمري هل ثمة اتجاه الى رفع القيود الحالية المفروضة على انتقال رؤوس الاموال الاجنبية كالفيد الخاص بالسماح للمال الاجنبي بالخروج من البلاد بعد خمس سنين ؟ فاجاب : اصن ان اتجاه الحكومة اتجاه تقدمي فيما يتعلق برؤوس الاموال ، والحكومة الآن تقدم ضمانا لتحويل الارباح ورؤوس الاموال لم تكن قبلا تقدم مثله . صحيح ان ذلك مقيد بمدة خمس سنين ، ولكنني اعتقد ان كل جاد في استثمار امواله في مصر لابد ان يفكر في استثمارها لعشر سنوات على الاقل لا خمس . ولهذا اعتقد ان الاعتراضات التي تثار حول هذه القيود تعلات لا مسوغ لها .

وفي اليوم الذي نستطيع كحكومة ان نضمن لرأس المال الاجنبي الخروج في أي وقت ، سنقبل ذلك . ولكن هذا اليوم لم يحل بعد .

### سؤال وتعقيب

وكان خاتمة الاسئلة سؤالاً ذا شقين من الاستاذ عبد الله فكري اباظه . الشق الاول عن حيرة الممولين وقلقهم لعدم صدور القانون المعدل للشركات المساهمة . وقد اجاب الوزير عن ذلك قائلا : ان مسألة صدوره أصبحت مسألة ايام

والشق الثاني عن النص الذي يراد ادراجه في القانون بشأن ثني يد صاحب العمل عن فصل أي موظف أو عامل الا اذا استبدله بغيره، وقال الاستاذ اباظه ان هذا التقيد غير مقبول لان صاحب العمل لا يمكن ان يرتضي استخدام موظف اساء اليه أو وجه اليه اهانة لا تقبلها نفسه .

فقال الوزير : قد يكون من المصاحبة ان اتكلم مع وزير الشؤون الاجتماعية في هذا الامر . وقد عقب الاستاذ عبد الله فكري اباظه على المحاضرة بشكر الوزير على حديثه النفيس الذي جلا كثيرا من الغوامض ، ورجاه في زحمة مشاغله ان يجتمع بأعضاء النادي مرة كل اسبوعين ليناقد مسائل المال مناقشة مستنيرة كبيرة الفائدة .



## اسرائيل : الفرار من المركب الغارقة

كان هناك في اسرائيل نفسها من يهاجم بن غوريون رئيس الحكومة بدعوى ان سياسته في فتح ابواب اسرائيل للمهاجرين اليها ستقضي على الدولة الناشئة ! وقد يكون في اثاره العرب على اسرائيل ما يقدم لحكومتها المخرج من ورطتها

لا ينقضي يوم وآخر الا وتبدد من اسرائيل اعمال تقدم بزحانا جديدا على خطورة وجودها على استقرار الامن والسلام في الشرق الاوسط . والحقيقة ان تكرار العدوان الاسرائيلي أصبح محيرا في الوقت الذي تؤمن فيه اسرائيل انها لن تقف على قدميها وتستغنى عن المعونة الاجنبية الا اذا استتب الامر بينها وبين الدول العربية التي تحيط بها في الامور التجارية والاقتصادية بالإضافة الى الامور السياسية . ولا شك في ان محاولات اسرائيل للتقرب من بعض الدول العربية على حدة تناقضها الاعمال العدوانية المتكررة التي تقدم للدول العربية ادلة جديدة على ضرورة اتحادها لمواجهة الخطر المشترك .

ويجمع الكثير على ان للسياسة الانجلو - امريكية يدا خفية وراء الحركات الاسرائيلية تدعو اليها لتحويل اهتمام الدول العربية عن المستعمر القديم الى حين . ويبدو من تحليل بعض الانباء الواردة عن الحالة في اسرائيل انه قد تكون هناك اسباب أخرى للحركات العدوانية مصدرها أمور أخرى داخل وخارج اسرائيل . فمن المعروف ان اسرائيل تعتمد كثيرا على الدعاية لمساعدتها بدعوى اتحاد الدول العربية للقضاء عليها ، وتثير يهود العالم لمساعدتها وتحمل سكانها الحاليين مشاق وتضحيات مغتنية وراء هذه الدعوى . فمن صالح اسرائيل واحال كذلك ابقاء نوع من التوتر في الشرق الاوسط حتى لا تفقد دعايتها ركنها اساسيا من اركانها .

وقد اذيع اخيرا ان الدولة التي حولت اجتذاب جميع يهود العالم اليها قد بدأ يهجرها سكانها . ففي النصف الاول من عام ١٩٥٣ زاد عدد المهاجرين من اسرائيل بقدر محسوس على عدد المهاجرين اليها ، ويبلغ المعدل السنوي للفارين من الدولة الفاشلة على هذا الاساس ٦ ونصف في المائة . وفي عام ١٩٥٢ غادر اسرائيل بغير رجعة ١٣٥٧١ يهوديا . ويعتبر الجميع زيادة الهجرة من ارض الميعاد على انه علامة على عدم الرضاء ونقص الثقة في حكومة ودولة اسرائيل .

وتزداد أهمية الاتجاه الجديد اذا اخذنا في الاعتبار ان الكثير ممن يرغبون في الفرار ليس في وسعهم ذلك . فقد هاجر الى اسرائيل آلاف من يهود الدول الاسلامية التي لن تسمح لهم بالرجوع . كما ان آلاف آخرين اتوا من اواسط أوروبا وهم بفرض استعدادهم للرجوع الى حيث قاسوا الويلات والعذاب فلن يسمح بدخولهم .

ويبدو ان نحو نصف الذين تخلوا عن المركب الغارقة قد قصدوا الولايات المتحدة وكندا ، كما ان مجموعة من اليهود الذين قدموا في الاصل من هنغاريا قد رجعوا اليها مفضلين الحياة هناك على الوطن الموعود وتفرق الآخرون حول بلاد الشرق الاوسط وأوروبا .

وتقوم حكومة اسرائيل في هذه الآونة بدراسة دقيقة للاتجاه القوي نحو مغادرة ارض الميعاد . وكلنا نذكر كيف أنه من سنين قليلة

دولار مقابل ٢٠ مليونا فقط في الميزانية السابقة الا ان التعويضات الالمانية الكبيرة لا ينتظر ان تحدث تحسنا في مستوى معيشة السكان هذا العام . وعلى العكس تكرر الحكومة الاسرائيلية مناشدتها لسكان اسرائيل على تحمل مزيد من التضحيات لمواجهة الحاجة الشديدة الى اتفاق اموال كثيرة على الاستثمارات الطويلة الاجل وذلك لمواجهة مشكلة دين اسرائيل الخارجي وقد بلغ الدين الخارجي في ٣٠ يونيو الماضي نحو ٤٠٠ مليون دولار واغلبه يستحق الدفع بالدولارات ومن الجدير بالذكر ان نسبة عالية من الدين من اقساط وفوائد تستحق الدفع خلال الشهور التسعة القادمة . بحيث يستحق سداد ما لا يقل عن ١٥٩٧ مليون دولار في المدة حتى ٣٠ يونيو ١٩٥٤ ويظهر الجدول الاتي تفصيلات دين اسرائيل الخارجي بملايين الدولارات

| ٣١ يولية ١٩٥٢ | ٣ يونيو ١٩٥٣ | القيمة | النسبة المئوية | القيمة | النسبة المئوية |
|---------------|--------------|--------|----------------|--------|----------------|
| ٨٦٥           | ٢٣٠          | ٧٢٤    | ١٨٢            | ٤٩٧    | ١٤٠            |
| ٢٤٠٣          | ٦٣٨          | ٢٦٩٢   | ٦٧٨            | ٣٧٦٦   | ١٠٠            |
| ٣٧٦٦          | ١٠٠          | ٣٩٧٣   | ١٠٠            |        |                |

ويظهر من الجدول محاولة اسرائيل تخفيض نسبة الديون القصيرة الاجل حتى لا يزداد على مواردها المحدودة في الوقت القريب وتتوزع مصروفات العملات الاجنبية خلال الشهور التسعة كما يلي :

١٣٧٧ مليون دولار للخدمات والواردات الضرورية ٢١٥ مليون دولار لواردات المواد الأولية اللازمة لصناعات التصدير ٣٦٨ مليون دولار للاستثمارات الزراعية والقوى المحركة والمواصلات

ان اسرائيل تتكافح ما وسعها السبيل في سبيل البقاء على قيد الحياة ، وان اتحاد الدول العربية واحكام الحصار الاقتصادي على اسرائيل ومعارضة أي اتجاه لمساعدتها من جانب الدول الاخرى سيزيد من صعوبات العيش داخل دولة بدا اهلها يفرون منها قبل الهلاك .

### منطقة حرة في ابران

قررت الحكومة الابراية انشاء منطقة حرة في ميناء بوشيري وذلك كخدمة للتجارة العابرة الهامة وستعفى البضائع التي تدخل هذه المنطقة من الرسوم والضرائب الجمركية كما لن يطبق عليها الاجراءات القانونية التجارية العادية ولا قوانين العملة الاجنبية .

ويبدو ان السلطات الابراية ترغب في جذب أكبر كمية ممكنة من البضائع العابرة الى المنطقة الجديدة وقد حددت مدة ايداع السلع بالمنطقة الحرة بما لا يزيد على سنتين .

### صادرات القطن التركية

سجلت صادرات تركيا من القطن خلال موسم ١٩٥٣/١٩٥٢ المنتهى في ٣١ يولية ١٩٥٣ مستوى قياسيا اذ بلغت ٤٣٣ ألف بالة ذات ٥٠٠ رطل مقابل ٣٤٩ ألف بالة في موسم ١٩٥١/٥٢

وتراجعت المانيا الغربية أكبر عملاء تركيا في السنوات الاخيرة عن مكان الصدارة لاطاليا التي اشترت ١٢٢ ألف بالة .

بينما بلغت مشتريات المانيا ١١٦ ألف بالة مقابل ١٣١ ألف بالة عام ١٩٥٢/٥١ ويقدر محصول القطن الجديد ( ١٩٥٣/٥٤ ) في تركيا بحوالي ٦٤٣ ألف بالة مقابل ٦٩٠ ألف بالة عام ١٩٥٣/١٩٥٢

بقناع السكان الهاربين بعدم التخلي عن اخوانهم المحاصرين في وقت الشدة .

وبالنسبة للخارج بدأ الكثير من هبوا لنجدة اسرائيل وفرضوا وجودها على العرب يشعرون بمثل من طول اعتماد الدولة التي انشأوها على مساعداتهم وبدأوا يفقدون جانبيا من الاطمئنان الذي كانوا يشعرون به بتأثير الدعاية الصهيونية تجاه نشأة واستقرار اسرائيل ، مما يجعل استنزاف المعونة منهم أمرا غير سهل كما كان قبلا وخاصة اذا ما شعروا ان سيادة السلم ان تصالح من شأن دولتهم . وهنأتى حكومة اسرائيل لتحاول اشعار هؤلاء بضرورة استمرار المساعدة نظرا لاستمرار التهديد العربي لكان اسرائيل وعدم استقرار السلم اللازم لكي تشب الدولة الطفل عن طوقها .

والحقيقة ان حاجة اسرائيل للمعون الاجنبى لا تزال على أشدها ان لم تزد . وتظهر الاحصاءات ان اسرائيل قد نجحت في خفض العجز في عجزاتها التجاري بنحو الثلث في الشهور السبعة الاولى من ١٩٥٣ من ٦٦٦ مليون جنيه الى ٤٤٢ مليون الا ان الحقيقة ان الخفض كان نتيجة انقاص الواردات بنحو ٢٥ ٪ من ٧٧٧ مليون جنيه الى ٥٨٢ مليون بينما لم تزد الصادرات الا ٢٩٩ مليون جنيه الى ١٠٤ ملايين وجاء خفض الواردات عاملا جديدا في فرض مزيد من الضيق على السكان الذين انخفض مستوى معيشتهم بشكل كبير .

وتقدر حكومة اسرائيل مصروفاتها بالعملات الاجنبية خلال الشهور التسعة من اول يولية ١٩٥٣ الى ٣١ مارس ١٩٥٤ بما يبلغ ٢٣٣ مليون دولار أى بمعدل سنوى يبلغ ٣١٢ مليون دولار ومن ناحية أخرى لا ينتظر ان تزياد ايرادات الصادرات على ٥٥ الى ٦٠ مليون دولار فقط مما يترك عجزا يبلغ حوالى ٢٥٢ مليون دولار تعتمد اسرائيل في سده على المعونة الامريكية ، والتعويضات الالمانية وبيع «سندات الاستقلال» الاسرائيلية وهبات يهود العالم الغربى

وتتوقع اسرائيل ان تستمر الحكومة الامريكية في منحها ٦٥ مليون دولار في السنة القادمة كما كان الحال في السنة السابقة وترجو ان تغل هبات يهود العالم وحصيلة بيع «سندات الاستقلال» ما بلغته العام السابق أى ٨٠ - ٨٥ مليون دولار

أما بالنسبة للتعويضات الالمانية فانها ستزيد كثيرا هذا العام بحيث تبلغ ما قيمته ٦٧ مليون



## محصول القمح التركي

يشير محصول القمح في تركيا هذا العام بفائض كبير ، وتبحث السلطات التركية في أحسن الوسائل لتسويق هذا الفائض في الخارج وقد تقرر اتباع سياسة جديدة تربط أسعار القمح التركي بأسعار القمح الشتوي رقم ٢ في كاتراس بالولايات المتحدة سواء الأسعار الحاضرة والآتية

ويتضمن النظام الجديد تعديلات عدة في طريقة تحديد متوسط السعر لفترة معينة مع ربطه بميعاد التسليم وبكمية القمح موضع العملية .  
الا أن النظام احتفظ بشكله العام .

ويبلغ الفائض الذي سيسمح بتصديره هذا العام نحو ١٠ ملايين كوارتر (الكوارتر = ٤٨٠ رطل ) . ويرى البعض أن ربط أسعار القمح التركي بأسعار كاتراس سيرفع من أسعاره مما يزيد في صعوبات تصريفه .

وكانت تركيا من البلاد المستوردة للقمح حتى عام ١٩٥٠ إلا أن التوسع في الانتاج جعلها تقفز الى المحل الرابع ضمن الدول المصدرة للقمح خلال العام الماضي .

## انتاج القطن

استعرضت مجلة «ورلد كروبس» - محاصيل العالم - حالة انتاج القطن في السودان في موسم ١٩٥١ - ١٩٥٢ والموسم الذي يليه في عدده الصادر في شهر سبتمبر المنتهى . وقد قالت المجلة فيما يتعلق بموسم ١٩٥١ - ١٩٥٢ أن سوء الاحوال الجوية وانتشار الآفات والأمراض - كل هذا قد أضر بمحصول الجزيرة كثيرا على الرغم من عمليات رش النبات التي تناولت أكثر من ٢٠٠ ألف فدان . ولقد كان الفيضان في طوكر أوطأ فيضان سجل حتى الآن . وتلاه في ذلك فيضان الجاش . وغلت المساحات الإضافية التي زرعت بمساعدة مياه الأمطار في طوكر محصولا ضئيلا جدا نظرا لقلة الرطوبة . وبالجمله كان مجموع الانتاج من ( قطن الساك ) أقل من نصف ما أنتج منه في الموسم السابق .

وعلى العكس من ذلك سجل انتاج القطن الذي من النوع ( الأميركي ) رقما قياسيا فلقد كان المحصول الذي روى بمياه الأمطار ضعف ما كان عليه في موسم ١٩٥٠ - ١٩٥١ نظرا لزيادة المساحة المنزرعة في كردفان وما تبع ذلك من زيادة في الانتاج نفسه . وكذلك سجل محصول القطن الذي من النوع الأميركي والذي زرع بفضل وسائل الري زيادة تفوق قليلا ٥٠٪ عما كان عليه في الموسم السابق . ولما بلغ مجموع الانتاج من كافة أنواع القطن في عام ١٩٥١ - ١٩٥٢ ثلاثة أخماس ما كان عليه في موسم ١٩٥٠ - ١٩٥١

أما فيما يتعلق بموسم ١٩٥٢ - ١٩٥٣ فقد أنتعش انتاج ( قطن الساك ) انتعاشا كبيرا . إذ يقدر الناتج منه في الوقت الحاضر بما يزيد على ٣٧ ألف بالة . غير أن صنفه مخيب للآمال . ومساحات قليلة من المنزرعة به هي التي أنتجت رتبا عالية ذلك لأن حرارة الجو والأضرار التي أحدثتها الحشرة البيضاء كانتا - على ما يعتقد - سببا في تفتيح اللوز بأسرع من المعتاد . وقد رش حوالي ٣٠ ألف فدان من الجو للقضاء على الحشرات بعد فيضان الجاش الشديد . تم هذا في أول عملية من عمليات الرش

على نطاق واسع أجريت هناك . والمأمول أن يسجل المحصول رقما قياسيا جديدا .

ويقدر انتاج القطن الذي من ( النوع الأميركي ) بحوالي ٦٠ ألف بالة . ولقد بدأ في وقت من الاوقات أن محصول جبال النوبة سيفوق مثيله في موسم ١٩٥١ - ١٩٥٢ غير أن رداءة الطقس وهجوم دودة القطن قد أديا الى خفض ذلك التقدير . ولقد أحدثت الآفات ضررا بليغا بالمحصول في مديرية خط الاستواء عقب توقف هطول الأمطار في وقت مبكر الأمر الذي ترتب عليه نقص المحصول .

قانون رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٥٣

بإضافة أحكام جديدة الى المادتين ٤ و ١٢

من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩

بفرض الضريبة العامة على الإيراد

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون الدستوري

الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من

القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة

الجيش . وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨

من يونية سنة ١٩٥٣ . وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن

فرض ضريبة عامة على الإيراد المعدل بالقانون

رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ والمرسوم بقانون رقم

١٤٦ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٢٥٤ لسنة

١٩٥٣ . وعلى ما ارتأه مجلس الدولة . وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية

والاقتصاد ، وموافقة رأي مجلس الوزراء . أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يضاف الى المادة الرابعة من

القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه

بند جديد برقم ( ٣ ) وذلك بالنص الآتي :

« ٣ - الفنيون والخبراء الأجانب

المتوطنون في مصر متى كان استخدامهم بناء

على طلب الحكومة المصرية أو إحدى الهيئات

العامة أو الخاصة أو الشركات أو أحوالافراد

بالنسبة لايراداتهم الناتجة من مصادر خارج

مصر » . مادة ٢ - يستبدل بالفقرة الأخيرة من

المادة ١٢ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩

السالف الذكر النص الآتي :

« ويوضح الاقرار على حدة الإيرادات

المحصلة من الخارج بطريق مباشر أو غير

مباشر مهما كان نوعها على أنه يعفى من هذا

الإيضاح الفنيون والخبراء الأجانب المشار

اليهم في البند ( ٣ ) من المادة الرابعة من

هذا القانون » . مادة ٣ - على الوزراء كل فيما يخصه

تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره

بالجريدة الرسمية . صدر بقصر الجمهورية في ٢٠ ذي الحجة

سنة ١٣٧٢ ( ٣٠ أغسطس سنة ١٩٥٣ ) .

## الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية

تصدر نصف شهرية مؤقتا

صاحبها الأستاذ عبد الله فكرى باطر

رئيس التحرير أحمد عثمان

مدير إدارة فؤاد الجحوزى

مدير إدارى نجلاء

١٤٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات تنفذ على أساس ائدة المجلة

الاشتراكات في مصر مبنية على نصف سنة

• في سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة

الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشا سوريا

أو لبنانيا أو فلسا

• في المملكة العربية السعودية ٣٧٥

قرشا صاغا

• في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك

وكولومبيا والارجنتين ١٧ دولارا

• فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة

جنيها مصرى أو ٥/٤/٦ جنيها انجليزية

• عند اشتراكات في مصر والسودان فقط

بموجب اذونات أو مرشحات برقية أو شيكات

وفي الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة

أو حوالة نقدية



# الاستاذ أحمد الشقيرى يتحدث إلى "الاقتصاد والمجاسة" عن : وسائل تعزيز التعاون الاقتصادي بين الجمهورية العربية

تميزت الدورة الاخيرة التى عقدت في القاهرة لجامعة الدول العربية بما أحرزته من نجاح في المضيء الاقتصادى ذلك النجاح الذى تمثل في الاتفاق التجارى واتفاق الدفع اللذين عقدا ما بين الدول العربية الاعضاء . ويظهر هذان الاتفاقان بازدهار الرقعة العربية وتقدمها وقد ارتأت أن أرجع الى الاستاذ أحمد الشقيرى الأمين العام المساعد للجامعة العربية - وهو من خيرة المفكرين العرب ومن المدركين لمسئزمات النهضة العربية - وأن أسأله تعقيباً على هذا الحدث العربى . فقال :

منذ تقلدت زمام منصبى وأنا لا أنفك أعرب عن اعتقادى بأن المسائل الاقتصادية ينبغي أن تحتل المقام الاول من اهتمامنا وعنايتنا ، ولهذا سرنا أن يعقد هذا الاتفاق الاقتصادى بين الدول العربية ليساعد على تحقيق التكامل فى اقتصاديات البلدان العربية ، ذلك التكامل الذى تقتضيه المصلحة المشتركة والضرورات الإقليمية والقومية فى زمن أخذت الدول تدبر فيه أمور يومها وغدها .

ولقد كنا أمام طابع قومى يغلب على كل ما عداه فى شؤون الاقتصاد . فلكل بلد عربى عملته الخاصة ، وانتاجه الخاص ونظامه الجمركى الخاص ونظام السفر والجوازات الخاص . . . . . وهى أنظمة كثيراً ما تضاربت وأدت الى أزمات فى علاقات هذه الدول . غير أننا قد فطنا أخيراً الى ضرورة توحيد هذه النظم القومية ووضعها على أساس جديد من التعاون والتنظيم الإقليمى لمصلحة المجموعة العربية .

واستطرد الاستاذ الشقيرى يسطر مزايا الاتفاق التجارى الجديد ، فقال انه يطالع الباحث فى مسهله بتلك الاعفاءات الشاملة التى منحت للمنتجات الزراعية . وهذا النظام قد يكون لمصلحة بعض البلدان دون الأخرى لأن هناك دولاً استهلاكية أكثر منها انتاجية ، ولكن لما كان الاقتصاد العربى متكامل لا فقد أثرنا الأخذ بمبدأ الاعفاء حتى يكون التعاون تعاوناً عملياً حقاً .

أما فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية ، فقد استقر الرأى على أن تخفض الرسوم الجمركية المقررة عليها بنسبة ٢٥ فى المئة والإمـلـ

معقود بأن يتسنى لنا فى القريب تعميم مبدأ الاعفاء فيشمل المنتجات الصناعية كذلك .

واذ يتأمل المرء الثروات القومية لكل قطر من الاقطار العربية ، يتبين أن لكل بلد وضعه الاقتصادى الخاص . ولكننا نسعى دائبين لتحقيق ضرب من ضروب التجانس والتوافق بين هذه الأوضاع لتكون جميعاً كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً . ومن ثم ، فقد اتجهت مقاصدنا الى تيسير التبادل النقدى بين البلدان العربية لمصالحتها جميعاً . ومثل هذه الخطوة ، يوم تتحقق ، لا يقصد منها الا اطلاق حرية تداول رؤوس الاموال العربية من غير أن ينطوى ذلك على أى مساس بالدول الأجنبية . فالمال فى الشرق العربى متوافر توافراً قد لا يتسق مع الحاجات المحلية لكل بلد ، فاذا هبىء له أن يهجر الى بلدان عربية أخرى حيث يستثمر استثماراً ناجحاً كان ذلك مما يحقق المصلحة العربية القصوى فضلاً عن المصلحة القومية للدولة صاحبة هذا المال .

## توحيد العملة

وسألت الاستاذ الشقيرى عما اذا كان ثمة احتمال بتوحيد النقد بين البلدان العربية . فأجاب ان هذا الهدف هو جزء من برنامجنا الذى نعمل على تحقيقه ، ولكن دون بلاوغه اليوم مصاعب لا تخفى على ذوى الفطنة . فالعملات العربية ليست مطلقة من كل قيد ، بل يتفاوت ارتباطها بالعملات الأجنبية تفاوتاً واضحاً . فثمة عملات مرتبطة بالسترليني ، وأخرى بالدولار وثالثة بالفرنك الفرنسى ورابعة عملة

مستقلة ، وهذا التعقيد فى حد ذاته يعترض سرعة الوصول الى هدف توحيد العملة ، ولكننا بالغوه لا محالة وبمناسبة الاقتراح الذى دعا اليه الاستاذ عبد الله فكرى أباطة فى العدد الأخير من « الاقتصاد والمجاسة » عن هجرة الشباب المصرى الى البلدان العربية للعمل فى مرافقها الناشئة ، سألت الاستاذ أحمد الشقيرى عما اذا كانت الايدى العاملة العربية حرة فى الانتقال من مكان الى آخر أو أن دون ذلك صعاباً .

فقال الاستاذ الشقيرى ان الايدى العربية تستطيع أن تنتقل من مكان الى آخر فى داخل الرقعة العربية . وحتم على العرب أن يواصلوا تشجيع انتقال الايدى العاملة تحقيقاً للمصلحة القصوى ، وحلاً لمشكلات البطالة التى نشاهدها بلد بينما بلد آخر يشكو من نقص الايدى العاملة نقصاً شديداً .

واستطرد الاستاذ الشقيرى فقال ان هذه الايدى يمكن استخدامها فى مجال الصناعات الثقيلة التى ازدهرت فى الشرق العربى بعد أن كشفت كنوزه الطبيعية وعرفت وفرة المواد الخام فيه .

وقال ان هذه الجماعة العربية قادرة على أن تقوم بأعمال باهرة فى ميدان الصناعة والاقتصاد ، وينبغى علينا ألا ننسى أنه الى جانب ما حققه العرب حتى اليوم من تقدم وارتقاء ، لا يزال لديه من الثروة ومواردها قدر موفور بكر ، ودع عنك ما لم يكشف من هذه الثروة حتى الآن . ومن حسن الحظ أن المجال الاقتصادى سهل فيه التعاون فلا تعترضه عقبات كتلك التى قد تبدو فى المجال السياسى .

وختم الاستاذ الشقيرى حديثه قائلاً : أن الاتفاق التجارى واتفاق الرفع هما - مع أهميتهما الكبرى - خطوة واحدة ، ستتبعها خطوات وخطوات ما دامت النية صادقة والمصلحة القومية العربية العليا رائدة الجميع . م . ك . بولاد



# نارى التجارة يكرم الاستاذ حسين كامل سليم

رأى نادى التجارة ان يكرم الاستاذ حسين كامل سليم بمناسبة تقلده منصب « وكالة وزارة الارشاد القومى » . فاقام حفل شائى فى منتصف الساعة السادسة من مساء الاحد ٢٥ اكتوبر الماضى فى بهو النادى الخارجى ، وحضرها - خالف أعضاء مجلس ادارة النادى والمحتفى به - ليف من كبار رجال الاقتصاد ، والمال ، والصحافة ، والارشاد القومى فى البلاد ، فضلا عن عدد كبير من أساتذة كليات التجارة باعتبار أن السيد المحتفى به كان عميدا لهم . ومن الذين تفضلوا بالحضور الاساتذة الفضلاء السادة : حسين فهمى رئيس مجلس الانتاج القومى ، والدكتور عبد الجليل العمري وزير المالية ، والدكتور احمد ابراهيم رئيس ديوان المحاسبة ، والاستاذ ساجا حشى وزير التجارة السابق والاستاذ احمد أبو العلا مدير الادارة الاقتصادية بوزارة المالية ، والاستاذ عبدالعزيز ناصر وكيل المالية السابق ، والاستاذ محمد زكى عبد القادر الصحفى الكبير ، والدكتور راشد البراوى ، والدكتور محمد صلاح الدين والاستاذ احمد عطية الله مراقب النشر والطبوعات بوزارة الارشاد .

وبعد تناول الشائى ، وقف الاستاذ عبدالله فكرى اباطة رئيس النادى والقى الكلمة التالية :

**حضرات السادة والزلاء :**  
يسرنى كل السرور أن نجتمع الليلة ذلك الاجتماع العائلى - واقول العائلى - لاننى تمهدت حين تكلمت مع صديقى الاستاذ حسين سليم ان يكون هذا الاجتماع عائليا بحثا . والا فان باب تكريم حسين كامل سليم اذا فتح ، لا تكفيه الايام كلها . ونحن حينما نكرم رجلا لا نكرمه لمجرد تقلده منصبه ، بل لمجرد اعماله .

ونحن حينما نكرم الاستاذ حسين كامل سليم لا نكرمه كوكيل لوزارة الارشاد القومى ، ولكن كاستاذ فى التجارة منذ ٢٥ عاما ، ثم عميدا لكلية التجارة مدة ٧ سنوات متتالية . واذا نكرمه فانما نكرم فيه الخلق القويم ، والاستقامة الفاضلة ، والوطنية العالية ، والاخلاق لمن يريد ان يكون قدوة فى الاخلاق .

وحين كان الاستاذ حسين كامل سليم عميدا للتجارة ، كنا فى ذلك الحين نشعر بشئ من الرغبة - واقول هذا بكل صراحة واخلاص ، ونحن قوم لنا كرامة كما لكل قوم كرامة - فى ان يكون عميد التجارة من ابنائها . ثم مضت الايام تلو الايام ، والسنوات تلو السنوات فاقنعتنا اقتناعا عمليا بأن هذا الرجل اصلح من يكون عميدا للتجارة . بل ان تدوم عمادته ليوم الدين .

اذن فهو رجل بعيد الغور والاثر ، يصلح ان يكون سياسيا ، فهو ممن ينطبق عليهم المثل القائل ( يستطيع ان يفجر البشر بآبرة ) . كما انه كان تجاريا اكثر من التجاريين انفسهم اننى اشعر بسعادة حين نكرم الرجل فى شخصه لا فى منصبه ، ولعننا كمصريين يهونا المصلحة العامة قبل الخاصة ، لذلك فاذا ضحينا فى كلية التجارة به كعميد ، فاننا على

يقين بأن استمرار اتصاله بنا لن يفقدنا عونه وفضله ، مما يجعلنا نعتقد ان اختياره لهذا المنصب الخطير سوف ينفع به البلاد .

فاذا اجتمعنا معه الليلة ليس لمجرد التكريم بل لاعلان فضله ، وتسجيل للرجل الوطنى الذى كان لا يقتصر على تلقين طلبته مجرد العلم ، بل كان يلقي عليهم دروسا فى الاخلاق والوطنية .

فانا اهنيء المنصب به . واهنيء البلاد ، واهنيء وزير الارشاد على اختياره ، لانه - حسب لغته العسكرية - قد اصاب الهدف فى الصميم .

\*\*\*

ثم وقف بعد ذلك الاستاذ محمد توفيق سكر عميد كلية التجارة بالنيابة ليلقى كلمة الكلية :

**حضرات السادة :**

انه ليسر كلية التجارة ان يقوم نادى التجارة بتكريم زميلنا العزيز العميد السابق الاستاذ حسين كامل سليم بمناسبة تقلده منصب وكالة الارشاد القومى . فبالنيابة عن اعضاء هيئة التدريس اتقدم له بالتهنئة . كما اهنيء وزارة الارشاد به ، وعلى رأسها الصاغ صلاح سالم بهذا الاختيار الموفق . كما اعرب عن الروح الفتيحة التى غرسها الوزير الشاب باختيار الوكيل الشاب .

ان كلية التجارة تحيى عميدها السابق الذى يتبوا اليوم منصبا فى الدولة له خطورته ، وهى تعرفه اشد اخلاصا فى العمل ، ومقدرة عليه مما جعله مضرب الامثال ، وموضع التقدير من الجميع .

وباسم كلية التجارة اعلن تقدير هيئة التدريس بالخطوة الموفقة التى اتخذتها الحكومة بحسن اختيارها . فمن هذا المكان ارسل تهنئة خالصة طيبة لقائد هذه الثورة محمد نجيب ، ورجال الثورة الفضلاء الذين عودونا ان يكون اختيارهم موضع تقدير .

\*\*\*

ثم وقف مدير ادارة الصحافة بوزارة الارشاد ( الاستاذ احمد عطية الله ) ليلقى التحية الآتية :

**سادتى :**

لقد احسست الآن بأن من واجبى ان اقول كلمة بالنيابة عن زملائى موظفى وزارة الارشاد فالحقيقة انه منذ عدة سنوات واسم استاذنا حسين كامل سليم يتردد فى المناسبات كلما دعت الحاجة للتفكير فى اختيار الشخص الكفء للمكان الهام .

وفى الحق من ناحية رجال التعليم يعتبر حسين كامل سليم واحدا منهم ، ومن ناحية رجال التجارة - كما قدم السيد عبد الله اباطة - يعتبر احد اقطابها ، ومن ناحية الجامعيين

والسياسة والصحافة . . يعتبر هو واحدا منهم . ووزارة الارشاد القومى تشمل هذه الاعمال جميعا .

لهذا كله احسنا ان وجود حسين سليم بيننا سيكون فعلا مرحلة حاسمة لبناء صرح هذه الوزارة الناهضة .

\*\*\*

ثم وقف الاستاذ عبد الله اباطة وقال :

طلب الى الاستاذ احمد المهدى مدير مكتب السيد وزير الارشاد ان اعتذر بالنيابة عن سيادته لاعمال مفاجئة شغلته بالقيادة . وقد كنا نتمنى أن يشرف السيد الوزير لنقطع جانبا من هذه الحفلة لتكريمه ، اذ ان التكريم لعمل يؤدي لا لعمل يرتجى . وارجو من حضرة مدير مكتب الوزير ان يتفضل ويقرا اعتذار السيد الوزير .

**الاستاذ احمد المهدى :**

اننى اقدم اعتذار السيد الوزير عن الحضور بسبب انشغاله فى مهام هامة بمجلس الثورة .

وان وزارة الارشاد القومى ليست غريبة عن استاذنا حسين كامل سليم ، فان المجالات الدولية والسياسية والوطنية كانت له فيها آثار ملموسة . فهو اذن رجل فوق كل تكريم .

وحين اختاره السيد وزير الارشاد لهذا المنصب لم يكن اختياره امرا طبيعيا ، بل اننى اشهد ، ويشهد معى السيد الاستاذ حسين كامل سليم انه لم ير وجه الصاغ صلاح سالم ، بل ان كلاهما لم ير الآخر الا يوم ان دخل عليه مسلما يوم تولى منصبه . لم يكن احدهما قد رأى الآخر من قبل ، ولكن سمعة الاستاذ حسين سليم الطيبة قد سبقته واستطاعت ان ترشحه لهذا المنصب . . وهذا معنى جليل ، وظاهرة جديرة بالتركية والتقدير ثم رد الاستاذ حسين كامل سليم على المتكلمين والمحتفلين بكلمة قيمة . شاكرنا لهم حسن كرمهم وضيافتهم ، ذاكرا لهم ان كل ما قالوه فيه هو من باب المجاملة الفياضة . واتخذ على نفسه عهدا بأن يكون فى خدمة الوطن دائما ، صديقا

**لزملاء على الدوام**

ثم وقف الاستاذ عبد الله فكرى اباطة رئيس النادى ، وكرر التهنئة للمحتفى به الاستاذ حسين كامل سليم ، ودعا الحاضرين الى سماع الحديث القيم للسيد وزير المالية فقد اراد - على حد تعبيره - أن يضرب العصفور بوردتين ، فيكون حفل ( نادى التجارة ) جامعا بين تكريم وكيل الارشاد القومى ، وثثقيف بسماع حديث السيد وزير المالية ، المنشور فى مكان آخر من هذا العدد .

فريد



## قابلية تحويل العملات

هوة السوء والتدهور .  
وقد لاحظ بعض المعلقين على الشئون الاقتصادية الدولية أن إعادة اصلاح الحالة المالية بعد الحرب قد بدأ من الطريق الخاطئ وأنه كان في الامكان الوصول الى إعادة القابلية للتحويل اذا لم تحدد الدول المختلفة أسعار صرف ثابتة كهدف سابق للقابلية للتحويل . ويعتقد هؤلاء المعلقون أن تقييد أسعار الصرف خلق ثباتا صناعيا لا يتأثر بالظروف الحية ، أدى الى أن يصبح عدم القابلية للتحويل وما يتلوه من قيود وحواجز أخرى ضروريا .

ويستطرد هؤلاء المعلقون الى القول انه في الاسواق الحرة يتوازن العرض والطلب عند ثمن معين ، ولا يستثنى من ذلك سوق الصرف ، فهو سوق ككل الاسواق وسعر الصرف ماهو الا ثمن وظيفته المحافظة على التوازن بين عرض عملة معينة والطلب على العملة نفسها وأن يمكن الوصول الى التوازن الحقيقي الا بترك السوق حرة حتى تجد ثمنها الذي يتقابل عنده العرض والطلب . ولا شك أن ترك الامور حرة في سوق الصرف قد يؤدي الى اضطرابات فقد شهدت أن مثل هذه التعديلات أدت الى أن الهيكل الاقتصادي الداخلي لا يتناسب مع تعهدات الدولة بتنفيذ العمالة الكاملة والبرامج الأخرى التي تختص بالمحافظة على مستوى معين من الرفاهية الاقتصادية ، وهي أمور تتطلب رقابة صارمة من الدولة على شئونها الاقتصادية الخارجية لاتتلاءم مع نظم اسواق الصرف الحرة أو اتباع قاعدة الذهب .

ويبدو من الاحوال الاقتصادية السائدة أن العالم مازال بعيدا عن اتخاذ قرار في صالح اطلاق حرية تحويل العملات وخاصة أن الدول ترغب أن يكون الرجوع الى قابلية تحويل العملات على أساس سعر صرف ثابت . ولقد دارت المناقشات حول هذا الموضوع كثيرا في الشهور الأخيرة ولكنها كلها لا تؤكد الاتجاه نحو القابلية للتحويل كما أشير في هذه المناقشات الى ايجاد أرصدة كبيرة تستعمل لمقابلة الطلبات المفاجئة على بعض العملات حتى لا تتعرض أسعار الصرف للانخفاض وبالطبع اقترحت الدول صاحبة الشأن أن الولايات المتحدة ستقوم بتقديم الارصدة اللازمة . وقد أشار مدير صندوق النقد الدولي في خطابه الى هذه المسألة فقال : « ان المسئولية الاولى للمحافظة على قابلية التحويل تعتمد أولا وأخيرا على الدول صاحبة الشأن ذاتها » وإذا تطلب الامر مساعدات قصيرة الاجل فيمكن اللجوء الى صندوق النقد الدولي والانتفاع من التسهيلات التي يقدمها في هذا السبيل .

هذا ولم يعرف بعد حقيقة السياسات التجارية للولايات المتحدة . وقد توالى المطالبة بتخفيض التعريفات الجمركية كما أوصت اللجان الأمريكية الكثيرة التي تكونت لبحث هذا الامر باتخاذ سياسة حرية التجارة . ومن المنتظر أن توصي بهذا الاتجاه اللجنة التي تكونت أخيرا والمنتظر أن تقدم تقريرها في عام ١٩٥٤ ، وإذا أمكن خفض الحواجز الجمركية الأمريكية فإن كثيرا من الدول تعتقد بأن في امكانها زيادة حصيلتها من الدولارات بشكل يساعد على سد حاجاتها من الدولار ، وبذلك يفتح الطريق الى اطلاق حرية قابلية العملات للتحويل .

كان من بين الاغراض المتعددة التي أنشئ من أجلها صندوق النقد الدولي العمل على ايجاد ناظم للمدفوعات المتعددة الاطراف والغاء قيود الصرف الاجنبي وقد عالج مدير الصندوق في تقريره السنوى الأخير هذا الموضوع وتساءل عن الدور الذي يجب أن يقوم به الصندوق في هذا الصدد أي العمل على قابلية تحويل العملات .

ويعتبر عدم القابلية للتحويل عبئا ثقيلا على التجارة والاستثمار وقد شوهد أن هناك عمليات مفيدة لم تتم وغيرها يتم بأسعار فوق طاقة الدولة ذات العملة غير القابلة للتحويل ، وتكون النتيجة أن ترتفع نفقات إنتاجها ومعيشتها وتضعف مقدرتها التنافسية في الاسواق العالمية وعلى العموم يضعف اقتصادها عموما .

وقد نتساءل لم مضى كل هذا الوقت منذ انتهاء عهد قابلية التحويل ؟ . فأول ما يتبادر للذهن أن الحرب وما سببته من خراب مادي وتدهور اقتصادي في هياكل انتاج الدول المختلفة خلقت طلبا غير عادي على البضائع الأجنبية في كثير من البلدان مع عدم قدرتها على إنتاج سلع لتصديرها تسديدا لاثمان وارداتها ونذكر على الاخص الحاجة الى البضائع الأمريكية حيث أن الولايات المتحدة هي الدولة الصناعية الكبرى الوحيدة التي لم تتأثر طاقتها الإنتاجية بالحرب .

وكان أن ظهر عدم التوازن المستمر في المدفوعات الدولية « تراجع في الاعداد السابقة سلسلة مقالات هل حل بالعالم الكساد » . وظهرت مشكلة الدولار وحاجة الدول المختلفة لسداد مدفوعاتها الى الولايات المتحدة . وكان عدم التوازن المزمع هذا سببا في جعل قابلية التحويل من الامور غير الممكنة ذلك لما ستجره من انهيار احتياطي الذهب والدولار التي تمتلكها الدول المختلفة ومن جهة أخرى أن قابلية التحويل هذه ليست هي العامل الفصل في ميدان التجارة والاستثمار ، بل هناك أهداف أخرى ، فأولا هناك محاولة جعل « نسبة التبادل الخارجي » في صالح الدولة ذات الشأن ما استطاعت الى ذلك سبيلا ، فعمدت كثير من الدول الى تحديد أسعار صرف مرتفعة لعملاتها .

وسرعان ما تبين خطأ هذا العمل فسارعت معظم الدول الى تخفيض عملاتها في عام ١٩٤٩ . وكان هذا علاجا جزئيا لهذا الخطأ الا أن مشكلة الدولار ظلت قائمة ، ولا تدل هذه المشكلة الا على أن عملات معظم الدول لاتزال مقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية بالنسبة للدولار ، وحتى تتمكن الدول من المحافظة على أسعار الصرف الصناعية هذه اتبعت نظاما مختلفا منها نظم المقايضة والرقابة على النقد ونظام تعدد أسعار الصرف وتراخيص الاستيراد والتصدير ونظام الحصص وكثير غيرها ، واحتلت بذلك مسألة القابلية للتحويل مكانا خلفيا .

ومن ناحية أخرى تصر كثير من الدول على الاحتفاظ بمستواها من العيش الرفيع وتنفيذ مشاريعها الاجتماعية في نفس الوقت الذي لا تتمكن فيه من الصرف على مثل هذه المسائل فاختلفت ميزانياتها وزاد التساؤل النقدي وارتفعت الاجور بما لا يتماشى مع زيادة الكفاية الانتاجية . وكان أن تفشى التضخم مما زاد من حدة الفرق بين أسعار الصرف الخارجية للعملات وقوتها الشرائية الداخلية وبذلك وصلت مشكلة المدفوعات الدولية الى



### الاستثمار الاجنبي في الأرجنتين

وافق الكونجرس الأرجنتيني في يولية الماضي على قانون لتشجيع الاستثمار الاجنبي في الأرجنتين . وقد سارعت الأرجنتين بسن هذا القانون لما وجدت أن الاستثمار الاجنبي في البلاد اصمحل كثيرا منذ عام ١٩٤٧ ، ويسمح هذا القانون بتحويل الارباح على رأس المال المستثمر ، بشرط ألا تزيد عن ٨٪ ، بعد مرور سنتين على بدء الاستثمار . ويسمح كذلك باسترداد رأس المال كله على أقساط بعد عشر سنوات منذ بدء الاستثمار .

وقد تساءل كثير من رجال الاعمال عن اثر مثل هذا القانون اذ لا ينص فيه على حماية المؤسسات ضد التأميم أو نزع الملكية كما لم ينص على تعويض مناسب في حالة قيام الحكومة بذلك . الا أن القانون ينص على أن الاموال الجديدة المستثمرة في المؤسسات القائمة فعلا سوف تتمتع بالامتيازات المنصوص عنها في القانون . ولكنه لم يتعرض للاموال المستثمرة فعلا في داخل البلاد الآن . ومن المفروض أن هذه الاموال الأخيرة سوف يظل حقها في تحويل ٥٪ من أرباحها على رأس المال المسجل كما هو مع الأخذ في الاعتبار حالة العملات الأجنبية التي في حيازة الدولة ويلزم الحصول على موافقة سابقة لاستثمار الاموال الجديدة في البلاد ، وهذه الموافقة تتوقف على ماذا كان هذا الاستثمار يتفق مع برنامج السنوات الخمس الثاني للتنمية الاقتصادية الذي تقوم بتنفيذه الأرجنتين ، أو على ما ينتظر تحصيله أو ادخاره من العملات الأجنبية التي يمكن أن يقدمها هذا الاستثمار الخارجي .

وسميا وراء تشجيع زيادة استثمار رأس المال الاجنبي قامت الأرجنتين بتشجيع شركات الزيت البريطانية والأمريكية لحضها على استثمار أكبر قدر ممكن من الاموال في الأرجنتين . وسوف تكون تنمية هذا القطاع من الاقتصاد الأرجنتيني سببا في عدم استنزاف العملة الأجنبية ثمنا للواردات من الوقود . وقد أبدى أحد رجال الصناعة الأمريكية أخيرا رأيه في استثمار الاموال في هذا الميدان بأن من المنتظر أن يتمكن أصحاب رؤوس الاموال المستثمرة في صناعة الزيت من تحويل ما يزيد عن ٨٪ من أرباحهم وهي النسبة التي ينص عليها القانون المذكور آنفا .

وقامت حكومة الأرجنتين أخيرا بمفاوضات لعقد معاهدات دولية في الشهور الأخيرة ، نذكر منها المعاهدة بين الأرجنتين وشيلي التي عقدت في يولية الماضي . وتنص هذه المعاهدة على جميع القواعد والاجراءات الخاصة بالمعاملات التجارية بين الدولتين .



بدى في النصف الثاني من أغسطس الماضي لأول مرة في اليابان في اصدار سندات تتضمن اعفاء من الضرائب . وقد اتخذت الحكومة اليابانية هذه الخطوة لتشجيع الادخارات الفردية على الاستثمار في السندات وقد أصدرت هذه السندات في أربع فئات ( ٥٠٠٠ ين ، ١٠٠٠٠ ين ، وخمسين ألف ين و مائة ألف ين ) ويبلغ مجموع قيمتها كلها ٢٠٠٠٠ مليون ين على أن تسدد بعد مضي خمس سنوات على تاريخ اصدارها . وفائدة هذه السندات ٤٪ تدفع مرتين في السنة

وفيما يختص بالضرائب التي تنازلت عنها الحكومة لصالح المشتري لهذه السندات فيمنح الأفراد خصما قدره ٢٥٪ من المبلغ المكتتب فيه من الضرائب المستحقة عليهم في عام ١٩٥٢/٥٤ المالي ، ولا يصح أن يزيد مبلغ الاعفاء على ٢٠٪ من التزامات المشتري كضريبة على دخله .

ويرى بعض النقاد أنه بالنسبة للامتيازات التي تصاحب الاستثمار في مثل هذه السندات فإن الاكتتاب فيها يقل نسبة عالية قدرها ١٤٥٪ عندما يستهلك المستثمر السندات التي في حوزته بعد ثلاث سنوات كاملة بفرض أنه يتمتع بحقه في خفض ضريبة دخله وحصوله في الوقت نفسه على الفائدة المستحقة بواقع ٤٪

الغاء القيود على التحويلات الرأسمالية

في ألمانيا

قررت ألمانيا الغربية إلغاء القيود المفروضة على تحويل أرباح رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة تدريجيا . وسيعمل قريبا خلال الأسابيع القليلة القادمة عن أول وأهم مرحلة من مراحل هذا الإجراء الذي تنتهي مراحله بحلول آخر يناير عام ١٩٥٤

والفهم أن الهدف من ذلك هو الوصول إلى حالة تمكن ألمانيا في العام القادم من مقابلة تعهداتها الأجنبية التي تبلغ ٢٥٠٠ مليون جنيه استرليني بما في ذلك الماركات المجمدة بالرغم من أن هذه الحسابات سوف تكون آخر ما يرفع عنها القيود . وما زالت عملية الافراج عن هذه الحسابات تحت البحث والتمحيص .

هذا وقد ألفت لجنتان وزاريتان لبحث وترتيب المجموعات المختلفة التي ترفع عنها القيود حسب أهميتها . . وهناك ثلاث مجموعات مازالت مقيدة مجموعها ٨٥٠ مليون جنيه تتكون أولاها من الاستثمارات بعد ١٥ يونيو سنة ١٩٢١ وديون رأسمالية أخرى بالعملة الألمانية وهذه المجموعة تبلغ ٢٠٠ مليون جنيه ، وثانيها الالتزامات الناتجة عما عناه ضحايا النازية المقيمون في الخارج وتبلغ ٤٥٠ مليون جنيه ، وثالثها هي ما يسمى الماركات المجمدة وتقدر بنحو ٢٠٠ مليون جنيه وتشمل حسابات البنوك ( ٧٠ مليون جنيه ) والاستثمارات المحولة بعد ٦ أغسطس سنة ١٩٥٠ ومجموعها ١٢٠ مليون جنيه .

ويرى بنك دويتشر لايندر ( بنك المركزي لألمانيا ) وهو بمثابة الحارس التقليدي على احتياطات ألمانيا من العملة الأجنبية الموافقة على هذه السياسة ، إلا أنه يرى ضرورة الاتجاه التدريجي في رفع هذه القيود وأن تتخذ كل خطوة في هذا السبيل بحذر تام وبعد معرفة تامة لمدى التعهدات السابقة التي تلزم بها ألمانيا .

## القطن عام ١٩٥٢ - ١٩٥٣

نشرت جريدة « التيمز » اللندنية أخيرا مقالا تضمن عرضا لموسم القطن الماضي تلخصه فيما يلي :

وقد استمرت سياسة دعم أسعار المحاصيل الزراعية في الولايات المتحدة في المحافظة على الأسعار خلال الموسم كله وبلغ ماسلم إلى هيئة الائتمان السلي بأمرىكا في مقابل قروض ٢ مليون بالة . وكانت زيادة العروض من القطن وانكماش الطلب العالمي سببا في انخفاض أسعار القطن الأمريكى من صنف الميدلنج وتضمنت هذه الفترة فترة اختبار شديد لسياسة دعم الأسعار الأمريكية . وقد كانت الفصلة في أول أغسطس الماضي ١٥ مليون بالة قطن ويبدو من تقديرات المحاصيل في العالم كله أن المحصول سيكون كبيرا ، فقد بلغ تقدير محصول القطن الأمريكى في أكتوبر ١٥٦ مليون بالة بالرغم من نقصان المساحة المزروعة . ومع أن هناك بلدانا تتربح محصولا صغيرا نظروها الخاصة يحتمل الانقراض المحصول العالمى كله بدرجة كافية لمقابلة الزيادة في فضلات المحاصيل السابقة .

وعلى ذلك فالمنتظر أن يبلغ العروض في موسم ١٩٥٢/٥٤ - ٥٠ مليون بالة بينما من المتوقع أن يكون الاستهلاك إذا ما ظل على حاله من التوسع ٢٥ مليون بالة فقط ولا تبشر الأحوال حتى في الولايات المتحدة التي أمكنها في العام الأخير أن تسيطر على الأسعار العالمية بتحسين كبير . وإذا ما أضفنا فصلة محصولها السابق البالغة ٥٥ مليون بالة إلى محصولها المرتقب حسب التقدير الأخير وهو ١٥٦ مليون بالة لبلغ معروضها ٢١ مليون بالة أي بزيادة قدرها ٨٥ مليون بالة عن الاستهلاك المحلى الأمريكى وصادرات الولايات المتحدة مجتمعين . وقد دفعت هذه الحقيقة وزير الزراعة الأمريكية إلى أن يعلن تحديد المساحة التي تزرع قطناً في عام ١٩٥٤ . . ومن المفهوم أن لتحديد المساحة التي تزرع بعض التأثير النفساني على الأسواق إلا أن هذا الإعلان لن يكون له تأثير كبير خلال الأشهر المقبلة

وقد شوهد خلال موسم ١٩٥٢ / ٥٣ ، أن سوق القطن تحول نهائيا إلى سوق للمشتري وسيظل الطلب على القطن الأمريكى متأثرا بالأمال في أن تكون سياسة أمريكا الزراعية متجهة نحو تقوية المبيعات الأجنبية وينتظر أن تبلغ الواردات الحرة للمملكة المتحدة خلال الأثنى عشر شهرا التالية والتي بدأت في أول سبتمبر الماضى ٥٦٪ من الاستهلاك المحلى مقابل ٣٠٪ في المدة المماثلة من العام السابق . وهذه الزيادة تدل دلالة واضحة على أن دوائر صناعة القطن تعتقد في تحسن اتجاهات الأسواق العالمية . وهذا ما نشاهده فعلا في الوقت الحالى في الأسواق وفي نفس الوقت نجد الرجوع إلى حرية شراء الغزاليين للقطن خارج لجنة القطن الخام قد أضعفت كثيرا من مركز هذه اللجنة . . وتبحث الآن الحكومة البريطانية المشاكل المتعددة التي نشأت من جراء هذه الخطوة . ومن المنتظر أن تطلق حرية الشراء وبيع القطن الخام تماما خلال عام .

يميز موسم اعص من عام ١٩٥٢/٥٣ بتغيرات كبيرة عما كان عليه الحال في المواسم السابقة في جميع أسواق القطن ، فقد صرح للغزاليين البريطانيين لأول مرة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية بعقد صفقات خارج لجنة القطن البريطانية . أما في الأسواق الدولية فقد تطورت الأحوال حتى شابهت ما كانت عليه أيام السلم .

وكان المعروض من القطن في عام ١٩٥٢/٥٣ وهو أول عام بعد الحرب باستثناء الفترة التي تلت الحرب مباشرة ، أكثر مما كان متوقعا . فقد بلغ الإنتاج العالمى ٢٥٨ مليون بالة منها ٢٨٧ مليون بالة تخص بلاد العالم المنتجة للقطن باستثناء روسيا والبلاد التي تدور في فلكها ( أي بزيادة حوالى ١٥٠ ألف بالة ) عما كان عليه في موسم ١٩٥١/٥٢ وكانت الفصلة في بداية الموسم ١٤٩ مليون بالة أي بزيادة حوالى ٣٣ مليون بالة بينما زاد الاستهلاك بحوالى مليون بالة فقط إلى ٢٣٣ مليون بالة

ولم تكن العلاقة بين كمية المعروض والاستهلاك في موسم ١٩٥٢/٥٣ من ناحيته هي التي أدت إلى تقلل وعدم استقرار السوق بل أن السبب الرئيسى كما يذكر بعض المعلقين هو انقشاع ما اتسع عن قيام حرب كبيرة أخرى وما حدث من انهيار في صناعة المنسوجات القطنية قبل حلول هذا الموسم . وقد كانت كمية القطن التي دخلت في الأسواق الدولية ١١٤ مليون بالة بالمقارنة ب ١٢ مليون بالة في موسم ١٩٥١ - ١٩٥٢ على أساس صادرات الدولة المنتجة ، وقد بلغت صادرات الولايات المتحدة ٣٢ مليون بالة بعد أن كانت ٥٥ مليون بالة في الموسم السابق ( ١٩٥١/٥٢ )

وكانت الأهمية المتزايدة لأسواق الولايات المتحدة نتيجة مباشرة للآزمة التي أصابت البلدان المنتجة الأخرى في شتاء عام ١٩٥٢/٥٣ إذ كانت أسعار القطن في هذه البلدان أعلى بكثير من أسعار قطن الولايات المتحدة لرغبتها في استغلال مآعانيه كثير من البلدان من نقص الدولارات والقيود المؤقتة التي كانت تفرضها الولايات المتحدة على صادرات القطن وكانت نتيجة زيادة محصول القطن الأمريكى في موسم ١٩٥٢/٥٣ أن لم تجد البلدان الأخرى لقطنها مجالا للتصريف في الأسواق المستهلكة مما أدى بهذه البلدان واحدة تلو الأخرى إلى اتخاذ الخطوات اللازمة نحو زيادة مبيعاتها

فقامت مصر بإغلاق سوق العقود في نوفمبر عام ١٩٥٢ كما عرض البنك الأهلى البرازيلى مخزونه من القطن للبيع بالممارسة وتوسعت باكستان في عمليات المفاضلة وبذلك أوجدت هذه البلدان سياسة من شأنها ربط أسعار قطنها بأسعار بورصة نيويورك وبذلك أصبحت مرة أخرى أسعار القطن الأمريكى أساسا للتعامل في الأسواق الدولية للقطن الخام وفي الحقيقة أن المتبع لتطور الأسواق في البلاد المختلفة كمصر وباكستان والبرازيل ، يجد أن الحالة في تحسن منذ أزمة الشتاء الفائت وأن الاستهلاك في انتعاش بطيء في الدول الرئيسية الصناعية .



روما وفي راقينا على الادرياتيک وبذلك بلغ مجموع الاراضى الموزعة ٢٥٥٧٦٩ هكتارا وزعت على ١٥٦٦ فردا في خلال ثلاث سنوات منذ بدى في تنفيذ قانون الاصلاح الزراعى .

رومانيا تساعد كوريا اقتصاديا اعلنت وكالة الانباء الرومانية عن قرار الحكومة برومانيا عن تقديم المعونة الاقتصادية الى كوريا الشمالية . فستقوم الحكومة الرومانية بأرسال معدات صناعية بدون مقابل الى كوريا الشمالية مصحوبة ببعض الفنيين . وقد كان هذا الاتفاق نتيجة مفاوضات ظلت قائمة مدى تسعة أيام انتهت الى هذا الوضع .

#### الانتاج الصناعى فى بريطانيا

لم يبق الا شهر أو شهران حتى يبدو فى الاقلى مايدل على ما اذا كان من المحتمل أن يستمر الانتعاش الاخير فى الانتاج الصناعى خلال الخريف والشتاء . وتبشر ارقام يولية ببوار حنة بالرغم من موسم الاجازات . فقد ارتفع الرقم القياسى الذى تقوم بحسابه

وزارة التجارة البريطانية لجميع الصناعات فى يولية حوالى ٧ الى ٨ ٪ عما كان عليه فى العام السابق وكذا بالنسبة لشهر اغسطس . وفيما يخص باغسطس بالذات فان الزيادة فيه تلوح أكبر مما كانت عليه فى اغسطس ١٩٥١ ومن الصعب الجزم التام بان الانتاج الاهلى سوف يستمر فى الزيادة وخاصة بالنظر الى التحسن فى الطلب على السلع الاستهلاكية وتخفيف القيود على الواردات فى بعض الاسواق الخارجية التقليدية مع استمرار نمو عرض الحديد والصلب ومثار الشك هو انتاج الفحم اذ ان رقمه القياسى انخفض فى يولية الى ٨٤ حلى بحوالى ١٠ ٪ عما كان عليه فى عام ١٩٥١ ، ١٤ ٪ أقل من عام ١٩٥٢ ويرجع ذلك الى أسباب عدة منها استيراد الفحم من اوربا الغربية ونورد قيمتها بلى بعض الارقام القياسية للانتاج الصناعى لجميع الصناعات باعتبار ان مستوى عام ١٩٤٨ = ١٠٠

|              |      |      |
|--------------|------|------|
| ١٩٥٢         | ١٩٥٢ | ١٩٥١ |
| الربع الاول  | ١٢٠  | ١١٨  |
| الربع الثانى | ١١٢  | ١٢٠  |
| يولية        | ١٠٢  | ١١١  |

#### اعلان

تعلن شركة مصر لخليج الاقطان حضرات المساهمين أن ميعاد صرف الكوبون رقم ٢٧ سيبدأ من يوم الخميس الموافق ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٣ من بنك مصر وفروعه

**بنك مصر**

البنك الذى فعمه الفرة المصرية  
وعامتها فى الاستقلال والاقتصاد  
يشغى صناعتها القومية  
مؤسس شركاتها الكبرى

#### الولايات المتحدة تلقى قيود

##### صادرات الارز

ألفت الحكومة الامريكية القيود المفروضة على صادرات الارز للبلاد الاجنبية فى ٢٢ أكتوبر الماضى وبذلك يصبح للمصدرين الامريكيين الحق فى تصدير أرزهم الى البلاد الاخرى بمقتضى تراخيص عامة بدلا من التراخيص الخاصة التى كان يلزم الحصول عليها منذ سبتمبر ١٩٥٢ ، كما ألفت وزارة الزراعة حصص الارز التى كانت سائدة كذلك منذ سبتمبر من العام الماضى

وما زالت صادرات الارز الى هونج كونج وماليزيا ودول الكتلة الاسترلينية خاضعة لنظام الحصول على تراخيص خاصة حتى يمكن التأكد من أن الارز المصدر لن يعاد تصديره الى الصين الشيوعية . ولن يسمح كذلك بصادرات الارز الى الصين الشيوعية أو كوريا الشمالية .

##### صناعة القطن فى ايطاليا

تعانى صناعة المنسوجات القطنية الايطالية أزمة حادة فى الوقت الحالى ويرجع ذلك الى تحملها عبئا كبيرا من الضرائب وقد صرح مسؤول بأنه لكي تتمكن المنسوجات الايطالية من منافسة البضائع الاخرى فى الاسواق العالمية يجب ازالة جميع الضرائب على صادرات المنسوجات القطنية وعلى الاخص ضريبة الانتاج التى ضوعفت فى عام ١٩٤٩ ، كما ترجع الأزمة ايضا الى ارتفاع أسعار القطن الخام . ولما كان تجديد الآلات بمصانع المنسوجات يتطلب مبالغ كبيرة فلم يكن هذا الامر من الحلول الممكنة للزامة . وقد بلغت الصادرات حوالى ١٠ ٪ من مجموع الانتاج بينما نقص عدد آلات الغزل تحت التشغيل الى ٨٠ مليون وآلات النسيج الى ١١٠ آلاف بعد أن كان ٨٠ مليون ، ١٤٠ الف على الترتيب ، واذا لم تتخذ أية اجراءات من شأنها تدعيم الحالة فان عدد الآلات تحت التشغيل لابد وان يتناقص كما سيتناقص عدد العمال وتنفسى البطالة بينهم .

##### الاصلاح الزراعى فى ايطاليا

تم توزيع ٢٧١٥ هكتارا أخيرا على ١٢٠٠ فرد من الايطاليين الذين لا يملكون اراضى وقد تم هذا التوزيع فى جنوب ايطاليا وشمال

#### مشروع كولومبو

##### بدأ المؤتمر السنوى للدول المشتركة فى

مشروع كولومبو فى ٢ أكتوبر الماضى فى نيودلهى وتنتظر الدول المجتمعة ماتم من اعمال خلال السنة الماضية فى هذا السبيل ولتكملة التقارير السنوية . ومن الجدير بالذكر أن الدول المشتركة لم تقم بإنشاء هيئة على غرار هيئة التعاون الاقتصادى الاوروبى أو تضع مشروعا رئيسيا لتنفيذه فى المنطقة ، وقد كانت الفكرة الاساسية هى التعاون الاختيارى بين الشرق والغرب والمساعدة المشتركة فى وضع البرامج وجمع البيانات . وقد اشارت اندونيسيا ( التى تعتبر الآن عضوا عاملا ، ولاول مرة تحضر الاجتماع السنوى ) الى هذه النقطة فى ديسمبر الماضى ، وكذلك بعض الدول الاسيوية داخل وخارج مجموعة الامم البريطانية

ومن الطبيعى أن المشروعات الاساسية تتعرض للتغيير والتبديل ولا يرجع ذلك للتجارب والاحداث التى تمر بالدول فحسب بل كذلك لما حدث من تغيير فى الاحوال الاقتصادية العامة خلال العامين الاخيرين ، فانهيار الاسعار اثر انتهاء الرواج الذى نشأ عن حرب كوريا قد اثر كثيرا على حصيلة العملات الاجنبية لكثير من الدول وخاصة تلك التى تتضمن صادراتها مواد خاما ، كاللايو واندونيسيا وباكستان وسيلان ، بينما استمرت الدول التى تصدر المواد الغذائية كبورما وسيام فى حالة حسنة ، حيث بقيت أسعار هذه المواد فى مستوى عال نسبيا ، فبعض البلدان مثل سيلان تحتاج الى عون أكبر للاستثمار ، كما تحتاج الى قدر من المعونة الفنية أكثر مما كان متوقعا . وتتهم بريطانيا بهذا المشروع وبالدول المشتركة فيه لأن مايقرب من نصف المعدات الرأسمالية لهذه المنطقة سيتم استيراده من بريطانيا .

مساعدة الدول المتخلفة اقتصاديا قدمت الولايات المتحدة أخيرا الى اللجنة الاقتصادية التابعة لهيئة الامم المتحدة أثناء اجتماعها السنوى مشروعا يقضى بأيجاد رصيد دولى لمساعدة الدول المتخلفة اقتصاديا يمول بالوفورات التى تنتج عن تخفيض برامج التسليح فى الدول المتخلفة .

ويحتاج إنشاء هذا الرصيد الى لدرجة كافية من الاشراف على برامج التسليح فى الدول المتخلفة . وهو ما لاينتظر أن يكون الاتفاق عليه أمرا سهلا .

#### تناقص الفائض فى ميزان مدفوعات

##### المملكة المتحدة

تدل الارقام التى نشرت أخيرا على صغر فائض ميزان مدفوعات بريطانيا بدرجة مخيبة للآمال فى النصف الاول من عام ١٩٥٣ فيقدر بأن يبلغ ٢٥ مليون جنيه فى مقابل ٦١ مليون جنيه فى الفترة ذاتها من عام ١٩٥٢ ، ١٠٩٠ مليون جنيه فى النصف الباقي من عام ١٩٥٣ وذلك باستثناء العون الحربى الامريكى الذى بلغ ٥٥ مليون جنيه فى النصف الاول من عام ١٩٥٣

كما يتبين أن الصادرات البريطانية متحسنة ولا تظهر البيانات الواردة فى أى اتجاه حدث هذا الانهيار ، أهو فى المنطقة الاسترلينية او فى أسواق المناطق الاخرى ؟ اما لانهايار الذى حدث فى فائض المنطقة الاسترلينية من الدولارات فى سبتمبر يرجع الى كمية الواردات الموسمية الكبيرة من الدخان والحبوب .

واردات المملكة المتحدة من القطن البلاد ( بالآف الجنيهات الاسترلينية ) يناير / أغسطس

|       |       |        |
|-------|-------|--------|
| ١٩٥٣  | ١٩٥٢  | ١٩٥١   |
| ١٦٦١٥ | ٢٤٦٢٥ | ١٤١٢٦  |
| ٧٥٢٥  | ٢٤٨٩٣ | ٣٩٧٧٤  |
| ٥٤٧٥  | ٦٧٠٢  | ١٠١٩٤  |
| ٥٤١٧  | ٩١٣٢  | ٤١٣٠٠  |
| ٣٤٤٠١ | ٣٢٠٩٤ | ٧٥٠٩٨  |
| ٦٩٤٣٣ | ٩٧٤٤٦ | ١٨٠٤٩٢ |



المراحل المختلفة التي يجتازها تنفيذ المشروع ...  
بيانات تفصيلية عن ميزانية المشروع ووصفاته الكهربائية ...  
المشروع يتوسع ٤٠٠ عامل يوميا ...

- 10 -



**جدول رقم ( ۱ )**

## بيان بتوزيع التكاليف النهائية للمشروع . . بالجنيه

|          |                                                       |
|----------|-------------------------------------------------------|
| ١٠٠٠٠٠٠٠ | السد المؤقت واعمال الحفر                              |
| ١٠٠٠٠٠٠٠ | الاعمال المدنية والمباني                              |
| ١٠٠٠٠٠٠٠ | البوابات وتوابعها                                     |
| ١٠٠٠٠٠٠٠ | التربينات الرئيسية والمساعدة                          |
| ١٠٠٠٠٠٠٠ | المولدات الرئيسية والمساعدة                           |
| ١٠٠٠٠٠٠٠ | المفاتيح الكهربائية والكابلات                         |
| ١٠٠٠٠٠٠٠ | المحولات الرئيسية والمساعدة                           |
| ١٠٠٠٠٠٠٠ | ونش الهويس والونشان الرئيسيان للمحطة                  |
| ١٠٠٠٠٠٠٠ | اعمال عامة                                            |
| ١٠٠٠٠٠٠٠ | مباني المستعمرة ومباني فرعية وملحقاتها                |
| ١٠٠٠٠٠٠٠ | مصرفات عامة                                           |
| ١٠٠٠٠٠٠٠ | الخطوط الكهربائية ومحطات التفريغ والتحويل المتصلة بها |
| ١٠٠٠٠٠٠٠ | مصاريف الشحن والتأمين والتخزين                        |
| ١٠٠٠٠٠٠٠ | مصاريف التركيب                                        |
| ١٠٠٠٠٠٠٠ | مصاريف واتعاب المهندسين والمستشارين                   |
| ١٠٠٠٠٠٠٠ | مصاريف الاشراف الهندسى على المشروع                    |
| ١٠٠٠٠٠٠٠ | جملة تكليف المشروع                                    |

**جدول رقم ( ۲ )**

## بيان بكيفية توزيع نفقات المشروع على السنين المالية المختلفة . . باجنيه

| المنصرف حتى نهاية السنة المالية        | ١٩٥٢/٥١ | ١٩٥٣/٥٢ | ١٩٥٤/٥٣ | ١٩٥٥/٥٤ | ١٩٥٦/٥٥ | ١٩٥٧/٥٦ | ١٩٥٨/٥٧ | ١٩٥٩/٥٨ | ١٩٦٠/٥٩ |
|----------------------------------------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|
| المبالغ المنظور صرفها في السنة المالية | ٥٢٥٦٥٠٨ | ١٧٩٩٨٣٤ | ٤٧٤٣٦٥٨ | ٥١٠٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠٠٠ | ٣٣٠٠٠٠٠ | ١٢٤٧٠٠٠ | ١٠٢٧٠٠٠ | ١٠٢٦٠٠٠ |
|                                        | ٥٢٥٦٥٠٨ | ١٧٩٩٨٣٤ | ٤٧٤٣٦٥٨ | ٥١٠٠٠٠٠ | ٤٠٠٠٠٠٠ | ٣٣٠٠٠٠٠ | ١٢٤٧٠٠٠ | ١٠٢٧٠٠٠ | ١٠٢٦٠٠٠ |

**جدول رقم ( ۳ )**

بيان بتوزيع المبالغ التي صرفت على المشروع  
خلال المدة من عام ١٩٤٧ الى ٣٠ يونيه ١٩٥٣  
الباب الاول : ماهيات واجور ومرتبات

|                |            |           |
|----------------|------------|-----------|
| الوظائف        | مليم جنيه  | مليم جنيه |
| الاجور         | ٨٧٣ ٥٥٤٦٩ر |           |
| مرتبات ومكافآت | ٠٧٧ ٥٨٧٦٢ر |           |
| اعانة اجتماعية | ٩٢١ ٣٤٦٨١ر |           |
|                | ٨٧٥ ١٠٢٦ر  |           |

## جملة الباب الاول

## الباب الثاني : مصروفات عامة

|       |     |                               |
|-------|-----|-------------------------------|
| ٤٩٥٤٠ | ٦٤٠ | اعانة غلاء المعيشة            |
| ١٢٨٩٨ | ١٢٢ | اثاث                          |
| ٣٨١٣  | ٨٢٤ | طبع مواصفات ونشر ادوات كتابية |
| ٦٦١٧  | ٣٦٢ | شراء مركبات                   |
| ١٢٢٠٦ | ٢٩٣ | مرتب انتقال وبدل سفر          |
| ٢٣٢٠  | ٠٣٧ | ايجار ونور ومياه وكسح         |
| ٢٤١٦  | ٣٩٣ | تليفون وتلفراف                |

الحالى السماد المستورد ( سيف )  
الاسكندرية نحو ٢٣ جنيها .

أما باقى القوة الكهربائية المولدة ومقدارها نحو ٤٠٠٠ كيلووات فتستغل فى إدارة محطات طلبات للرى تنشأ فى أسوان وفقاً لاستصلاح بعض الاراضى المرتفعة على جانبي الوادى ...

وتبلغ تكاليف رى الفدان - بعد المشروع - أربعة جنيهاً ونصف ، فى حين أن تكاليف رى الفدان حالياً من الماكينات الخاصة فى مثل هذه المناطق المرتفعة هى نحو ١٢ الى ١٣ جنيهاً .

هذا ، وتستوعب أعمال الانشاء  
الحالية عددا كبيرا من العمال فضلا  
عن المهندسين والفنيين والاختصاصيين  
ويقدر متوسط عدد العمال  
المشتغلين يوميا طبقا لشهر سبتمبر  
١٩٥٣ بحوالى ٤٦٠٠ عامل موزعين  
كالآتى :

| نوع العمل                      | العدد اليومي<br>عمال |
|--------------------------------|----------------------|
| في المحاجر المختلفة            | ١٢٠٠                 |
| في أعمال الطرق                 | ٦٠٠                  |
| في أعمال الحفر المختلفة        | ١٢٠٠                 |
| في الستائر الحديدية            | ١٠٠                  |
| في الاعمال البنائية في السد من | ٦٠٠                  |
| بنائين وعمال                   |                      |
| في مباني المستعمرات            | ٤٠٠                  |
| سائقى لوريات وعربات وكراكات    | ١٠٠                  |
| ومساعدتهم                      |                      |
| بالورش المختلفة وصناع وخلافه   | ٢٠٠                  |
| موظف                           | ٢٠٠                  |

ونظرا لأهمية هذا المشروع في اقتصاديات البلاد ، فقد رأينا أن نبين تفاصيل توزيع الاعتمادات المقدرة لتنفيذه ، وهي كالآتي :

جدول رقم (١) : ويبين توزيع التكاليف النهائية للمشروع

جدول رقم (٢) : ويبين توزيع نفقات المشروع على السنوات المالية المختلفة

جدول رقم (٣) : ويبين توزيع  
المبالغ التي صرفت فعلا حتى ٣٠  
يونيه ١٩٥٣

جدول رقم (٤) : ويبين توزيع  
المبالغ المنتظر انفاقها خلال ١٩٥٤/٥٣

جدول رقم (٥) : ويبين توزيع  
اعتمادات الاعمال الجديدة الواردة  
ضمن اعتماد السنة المالية ١٩٥٤/٥٣

ف. ر. ف.



## الاصلاح الزراعى فى العراق

قدم خبراء النقطة الرابعة تقريراً عن دراستهم لشئون الزراعة العراقية وما يقترحون للنهوض بها . وقد تضمن التقرير المقترحات الآتية : -

١ - توزيع الاراضى خلال خمس سنوات على حوالى مليون مزارع مع تزويدهم بالآلات والقروض اللازمة للاستثمار الزراعى .

٢ - تقسيم العراق الى عدد من المراكز الزراعية يعين لكل منها خبراء اخصائيون يمنحون السلطات اللازمة لرفع مستوى الانتاج الزراعى فى مناطق اختصاصهم .

٣ - القيام بحملات واسعة للارشاد الزراعى بكل وسائل الدعاية الحديثة .

٤ - زيادة عدد الطلاب الذين يقبلون فى كلية الزراعة وايفاد ما لا يقل عن عشرين طالباً فى كل سنة الى الخارج للتخصص فى الشؤون الزراعية المختلفة

٥ - فتح عدد من المدارس الزراعية فى الريف

٦ - التوسع فى استخدام الخبراء الاجانب الى ان يوجد عدد كاف من الخبراء العراقيين

## انتاج زيوت التشحيم فى العراق

يستورد العراق سنوياً كميات لا يستهان بها من زيوت التشحيم تقدر قيمتها بنحو ١٥ مليون دينار ، ويستظر بالتوسع فى استخدام الآلات الميكانيكية فى الصناعة والزراعة أن تزداد الحاجة الى هذه الزيوت

وتدرس الحكومة العراقية فى الوقت الحاضر موضوع اضافة أجهزة خاصة الى مشروع معمل التكرير الحكومى الذى يجرى العمل فى اقامته فى الوقت الحاضر والذي كان يقصد منه انتاج بنزين السيارات والكيروسين وزيت الديزل وزيت الوقود فقط .

وتقدر تكلفة الاجهزة بحوالى ٣ مليون دينار . ويرجى أن يبلغ الانتاج نحو ٢٥ ألف طن من زيوت التشحيم سنوياً .

كتب ومجلات

صيانة ووسائل النقل

مصرفات نثرية

ترميمات منازل وانشاء حدائق

ادوات كتابية ورسوم مستعجلة

البعثة العلمية

جملة الباب الثانى

## الباب الثالث : اعمال

اعمال انشائية

اتعاب المهندسين الاستشاريين

جملة الباب الثالث

جملة المنصرف حتى ١٩٥٢/٦/٣٠

## جدول رقم ( ٤ )

## بيان بتوزيع تفاصيل اعتمادات

السنة المالية ١٩٥٤/٥٣

جنيه

جنيه

الباب الاول : الوظائف

ماهيات

اجور

مرتبات ومكافآت وبدل تخصص

اعانة اجتماعية

جملة الوظائف

الباب الثانى : المصروفات العامة

اعانة غلاء المعيشة

اثاثات ومهمات ومكاتب

طبع مواصفات ونشر وادوات كتابية

شراء مركبات واوتوبيسات

مرتب انتقال وبدل سفر ومصاريق انتقال

ايجار ومياه وانارة وكسح باسوان

تليفون وتلفراف

شراء كتب ومجلات وجرائد

صيانة ووسائل النقل والوقود

مصرفات نثرية وضيافة

ترميمات منازل وصيانة الحدائق

البعثة العلمية بأوروبا

ادوات كتابية ورسوم مستعجلة دون

وساطة التوريدات

توريد ادوات ومهمات مخازن

وقود وزيوت لمحطة الديزل

تجهيز الاستديو

مصرفات مختلفة

جملة المصروفات العامة

الاعمال الجديدة

المبالغ المطلوبة للاعمال المتعاقد عليها او

التي سيرتبط بها

٤٩٨٤٤٤٤٩٨

٤٧٤٣٦٥٨

جملة الاعتمادات المطلوبة للسنة المالية ١٩٥٤/٥٣



## جدول رقم ( ٥ ) بيان بتوزيع اعتماد الاعمال الجديدة للسنة المالية ١٩٥٤/٥٣

| الجملة<br>جنيه                    | المبالغ المنظور صرفها                                                  | الشركة المتعاقد معها                                                                                                                                                     | أولا - الاعمال المتعاقد عليها<br>الاعمال المدنية والمباني                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                      |
|-----------------------------------|------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٧٩٨١٥٨                           | جنيه<br>١٧٨٥١٥٨<br>١٣٠٠٠                                               | ١ - شركة الاعمال الكبرى لمرسيليا<br>٢ - حامد قورة (تهيد طرق المستعمرة)                                                                                                   | توريد التربينات الرئيسية والمساعدة                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             |
| ٧٦٠٠٠٠                            | ٢١٠٠٠٠<br>٥٥٠٠٠٠                                                       | ١ - شركة ايشرفيس وشارميل<br>٢ - شركة كارلستادك و.م.                                                                                                                      | توريد المولدات الرئيسية والمساعدة                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              |
| ٧٠٩٠٠٠                            | ٥٩٦٠٠٠<br>٢٨٠٠٠<br>٧٥٠٠٠                                               | ١ - شركة براون بوفيري واورليكون<br>٢ - شركة آسيا<br>٣ - شركة سيشرون                                                                                                      | توريد المفاتيح الكهربائية                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                      |
| ١٢٠٠٠٠<br>٧٠٠٠٠                   | ٣٠٠٠٠<br>١٠٠٠٠٠<br>٧٠٠٠٠<br>٥٠٠٠<br>١٢٠٠٠                              | ١ - آسيا (مفاتيح الضغط العالي)<br>٢ - ريرول (مفاتيح الضغط الواطي)<br>شركة آسيا<br>١ - شركة شحاده الهندسية<br>٢ - شركة شنيدر                                              | توريد المحولات الرئيسية والفرعية<br>توريد ونش الهويس<br>والونشين الرئيسيين للمحطة                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              |
| ١٧٠٠٠                             | ٨٥٠٠٠<br>١٨٥٠٠<br>٥٠٠٠<br>٤٠٠٠<br>٣٢٠<br>١١٦٠<br>١٢٠٠<br>١٥٠٠          | شركة فيس وبرت ديجان<br>شركة انسالدو<br>شركات مختلفة<br>شركة سكاملز<br>شركة توماس كوك<br>شركة كراهنول<br>أ - الترسانة<br>ب - ريتش                                         | أعمال عامة<br>١ - توريد ماكينات الديزل وتوابعها<br>ومباني المرشحات<br>٢ - توريد ونش التركيب بالعنبر<br>وونش الورشة<br>٣ - توريد آلات ومهمات الورش<br>٤ - توريد جرارات ومقطورات<br>٥ - توريد وحدتين لرى مستعمرة<br>الموظفين<br>٦ - توريد أربع وحدات لنزح المياه<br>داخل السد<br>٧ - مهمات العتالة                                                                                                               |
| ١٦١٦٨٠                            | ٩٦٨٠<br>١٠٠٠<br>١٠٨٠<br>١٨٧٠٠<br>٤٠٠<br>١٤٣٠٠<br>٦٥٠٠<br>٣٠٠٠<br>٢١٠٠٠ | حسن محفوظ وآخرين<br>على ابراهيم على<br>بدر على ومحمد صيام<br>على ابراهيم على<br>محمد انور وشركاه<br>محمد انور وشركاه<br>امين عبد الغفور شلبي<br>حامد قورة<br>شركة كولدير | مباني المستعمرة ومباني فرعية وملحقاتها<br>١ - مستعمرة العمال المصريين<br>٢ - مستعمرة اخصائي التركيب الاجانب<br>٣ - ملاحق للخدم للمستعمرتين<br>٤ - مبنى الديزل والورشة والمخزن<br>٥ - مخازن مؤقتة (لحفظ المهمات)<br>أ - المخزن المنقول من الهاكستب<br>ب - بناء حظيرتين<br>٦ - انشاء مصدات الرياح بالبر<br>الغربي للنيل<br>٧ - توريد طهى لحدائق مستعمرة<br>الموظفين<br>٨ - تكييف هواء الورش والمخازن<br>والمكاتب |
| ٧٥٦٦٠                             | ١٠٠٠<br>٧٠٠٠                                                           | أ - معهد الابحاث الهيدروليكية بزيوريخ<br>ب - المعهد الهيدروليكي باستكهلم                                                                                                 | اجراء تجارب نموذجية                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            |
| ٨٠٠٠<br>٢٦٣٠٠٠<br>٣٠٠٠٠<br>١٠٠٠٠٠ | ٢٦٣٠٠٠<br>٣٠٠٠٠<br>١٠٠٠٠٠                                              | كندى ردونكن و ف.ب.ب                                                                                                                                                      | نفقات الشحن والتأمين والتخزين<br>مصاريف التركيب<br>مصاريف واتعاب المهندسين الاستشاريين                                                                                                                                                                                                                                                                                                                         |
| ٤١٢٢٩٩٨                           | ١٥٥٠٠٠<br>٢٥٠٠٠<br>١٧٠٠٠<br>٦٠٠٠<br>٣٠٠٠<br>٥٠٠٠                       |                                                                                                                                                                          | جملة الاعمال المتعاقد عليها فعلا<br>ثانيا : الاعمال المنتظر التعاقد عليها<br>خلال ١٩٥٤/٥٣ :<br>البوابات وتوابعها<br>اعمال عامة<br>١ - تكييف هواء العنابر<br>٢ - تكملة شراء جرارات ومقطورات<br>٣ - توريد مصعدين للبضاعة<br>٤ - توريد آلات للاختبارات<br>٥ - تجديد محطة تشغيل الاهوسة                                                                                                                            |



# مشروع السد العالي

المياه التي ستفقد بالتبخر . وستساعد عمليات التصوير الجوي التي قام بها رجال « إدارة التعسرون الفني » على ضبط حساب هذه البيانات الى أقرب درجة من الصحة .

كذلك أجريت بحوث جيولوجية في المنطقة التي سينشأ عليها السد والانفاق ، وتضمنت هذه البحوث دراسة شاملة للموقع من الناحية الجيولوجية ، ونتيجة « الحساب » التي أجريت لفحص طبيعة التربة في قاع النهر وجوانبه . وقد رأى الخبراء العالميون الذين عرضت عليهم نتائج هذه البحوث أن الامر يقتضى عمل مساحة « سيسموجرافية » لاعطاء صورة واضحة لطبيعة قاع النهر في المنطقة على أسس علمية حديثة .

## نتائج الابحاث الاولى

وقد دلت نتائج الابحاث الاولى على أن متوسط تصرف النهر ٨٣ مليار متر مكعب ، يستخدم منها في الري ٤٦ مليار متر مكعب ، ويضيع في البحر ما يتراوح بين ٤٠ - ٤٤ مليار متر مكعب . فلو حدث أن انخفض ايراد النهر الى أقل من هذه الكمية - كما حدث عام ١٩١٣ ، اذ كان مجموع ايراد النهر ٤٥ مليار متر مكعب - لعانت مصر كارثة كبرى لانها لم تجد الماء الكافي لري الاراضي وفي ضوء هذه الابحاث أمكن تحديد منسوب التخزين الى ١٨٠ مليار متر مكعب ، مع العلم بأن منسوب التخزين في خزان أسوان الحالي هو ١٢٠ مليار متر مكعب .

« النيل » ذلك النهر العظيم . الخالد انه يحوى اسراراً كباراً ، كما يحمل خيراً وفيراً لسكان واديه . . ولكننا لم تكن نعرف كيف نستغله ! ونقدم اليوم احد المشروعات الضخمة التي يحوى العهد الحاضر القيام بها . . ذلك هو « السد العالي » . بل انه يعتبر اصخم مشروع عرفته مصر على مدى تاريخها الطويل ، حتى ان الفنيين يؤكدون ان تنفيذ هذا المشروع سيؤدى الى انقلاب شامل في جميع الاوضاع الزراعية والاقتصادية والصناعية والاجتماعية القائمة في مصر ، بل انه سيؤدى - ايضا - الى انقلاب في الاوضاع الجوية لانه سيكون بمثابة بحيرة هائلة جميلة تعتبر من اكبر الموارد للاسماك ، ومهوى لافئدة السائحين .

## نظرة تاريخية لهذا المشروع

من المعلوم ان نهر النيل في حاجة الى تنظيم يخفف من خطر فيضاناته ، ويحفظ اكبر قدر من مياهه التي تذهب الى البحر هباء . ولذلك فكر المختصون منذ عشرين عاماً في تلافى الخسارتين السابقتين ، فاتجه التفكير الى تعلية خزان أسوان - للمرة الثالثة - ولكن الدراسات الفنية أثبتت أن الخزان لم يعد يحتمل تعلية اخرى ، لذلك فكر مهندسو الري في انشاء خزان جديد .

وفي خلال هذه الابحاث تقدم المهندس الايطالى « جاليليو » بمشروع انشاء سد مصمت على النيل ، فلم يلتفت اليه . غير ان الحلم لم يزل يراود كل مهندس مصرى ، فلما عقد المؤتمر الدولى الثالث للرى عام ١٩٤٨ شكلت لجنة من السادة : حسين سرى وعثمان محرم وعبد القوى احمد ، وقد اقترح اقامة سد شمالى خزان أسوان ، او تعلية السد العالي لرفع منسوب التخزين الى ١٣٣.٠٠٠ متر فوق سطح البحر ، ولكن عدل مرة اخرى عن هذين المشروعين لعدم ضمان تحمل بناء الخزان الحالي من جهة ، وعدم سماح مناسيب الارض شمالى الخزان لانشاء السد الجديد من جهة اخرى .

وفي المؤتمر الرابع للسدود الذى عقد بالهند عام ١٩٥١ - ومثل مصر فيه الدكتور محمد احمد سليم ، تقدم برسالة عن تخزين المياه المحملة بالطمى من واقع نتائج خزان أسوان والخزانات الامريكية ، فتبين انه لتخزين هذه المياه تخزيناً دائماً لا بد من عمل خزان ذى سعة كبيرة جداً حتى يمكن تحديد جزء من هذه السعة يترسب فيه الطمى ، وهذا هو الاساس في نظرية مشروع السد العالي .

وفي العهد الجديد ، وبعد ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ بالذات ، تقدم مهندس زراعى مصرى

من اصل يونانى ، يسمى « دانيوس » بمشروع كان يشغل باله ، وهو مشروع انشاء سد كبير على النيل في منطقة أسوان ، فاهتم السيد رئيس الجمهورية بهذا المشروع ، واحالة الى لجنة فنية مكونة من مهندسين مدنيين وعسكريين ، وبعض الاساتذة الجامعيين ، لبحث المشروع من النواحي العلمية . . حتى اذا ما اقتصت هذه اللجنة به ، احالته فوراً الى وزارة الاشغال لدراسته فنيا بتوسع . وسرعان ما تألفت لجنة لبحثه من الناحية « الهيدروليكية » مكونة من المهندس يوسف سمكة ، ومسترهريس ، ومستر بلاك ، خبيرى ( الهيدروليكا ) في وزارة الاشغال العمومية .

## تقرير اللجنة الاولى

وقد جاء في تقرير هذه اللجنة - ويعتبر أول تقرير رسمى من وزارة الاشغال عن المشروع - أن هذا المشروع أدمج في مشروعات أعالي النيل لتوفر الحل الكامل لضبط مياه النهر واتضح من الابحاث المبدئية أن الطاقة الكهربائية المنتظر توليدها عند تنفيذ هذا المشروع لم تكن تخطر لمصر من قبل على بال ، ولذا تألفت لجنة عليا في وزارة الاشغال بالاشتراك مع خبراء مجلس الانتاج القومى ، للاشراف على جميع البحوث الخاصة بهذا السد كذلك أجريت أبحاث بمعرفة مهندسى وزارة الاشغال لعمل تقرير مبدئى عن سعة الخزان وحساب كمية

- ٦ - احتياطي لاعمال غير منظورة
- مبانى المستعمرة ومبانى فرعية وملحقاتها
- ١ - عمل مخزن على المسطاح
- ٢ - تكملة انشاء مصدات الرياح
- ٣ - انشاء منازل جديدة وتعلية المباني الحالية
- ٤ - مبانى الجراج
- ٥ - مبانى العمل والاستديو
- ٦ - احتياطي لانشاءات مختلفة

جملة اعتماد الاعمال المنتظر التعاقد عليها

جملة اعتماد الاعمال الجديدة للسنة المالية ١٩٥٤/٥٣



اين سينشأ « السد العالي » ؟

قال الدكتور محمد احمد سليم في ندوة « الاتحاد الثقافي المصري » التي عقدت يوم ٢٢/١٠/١٩٥٢ « لقد وجدنا ان احسن منطقة ينشأ بها السد ، تقع امام خزان اسوان على بعد يتراوح بين ٦ ، ١٢ كيلو مترا ، ولكن لم يكن لهذه المنطقة خرائط كافية تمكننا من معرفة مناسيبها المختلفة ، وطبيعة ارضها . فتعاقدنا مع « النقطة الرابعة » لعمل مساحة جوية لهذه المنطقة من اسوان الى وادي حلفا وهي المنطقة التي تمتد ٢٠٠ كيلو متر جنوبى مدينة اسوان . وستعمل هذه الخرائط على ( كنتور ) كل خمسة وعشرة امتار . وسنصل بذلك الى معرفة السعة الصحيحة ، وبشكل دقيق للسد . وستسلم هذه الخرائط ابتداء من شهر ديسمبر القادم . وفي انتظار هذه الخرائط قمنا بعمل قطاعات ، كل قطاع ٢٥ كيلو مترا على مجرى الوادى ومنها امكن تقدير سعة السد بحوالى ١٣٥ مليار متر مكعب . »

واذا اظهرت الخرائط والابحاث الفنية صلاحية المنطقة فسيتم حساب قيمة البحر المتوقع للمياه المنتظر حجزها امام السد .

#### اول عملية تصوير جوية

المعروف عن المساحة الجوية انها من العمليات الفنية التي تعتمد عليها معظم البلاد المتحضرة في اعداد مثل هذه الخرائط عند القيام بمشروعات مماثلة . وقد استعانت ادارة المعونة الفنية بشركة هندسية امريكية متخصصة في هذا النوع من العمل ، فاوفدت مبعوثيها الى مدينة اسوان حيث اقاموا معملا في فندق ، كما وضعت طائرة خاصة تحت تصرفهم ، وقسموا المنطقة الى قطاعات اتوا تصويرها تباعا .

وتستعمل في التصوير الفوتوغرافى الجوى آلات تصوير ضخمة ذات عدسات خاصة لتتمكن من التقاط الصور من ارتفاعات هائلة . ويشترط عند التقاط الصور ان تكون الطائرة على ارتفاع ثابت باستمرار ، حتى تكون المسافة بين الصور ، والمنطقة المراد تصويرها ثابتة . وبعد انتهاء عملية التصوير ، تلصق الصور بجوار بعضها البعض ، ثم يبدأ عمل المهندسين المساحين المتخصصين ، الذين ينقلون من الصورة المجمعة ، خريطة طبوغرافية للمنطقة كلها تظهر عليها الارتفاعات والانخفاضات وعلى هذه الخرائط الدقيقة تبدأ دراسة تفاصيل المشروع من جميع نواحيه .

#### منطقة السد وتكاليفه

ان المنطقة التي يزعم انشاء السد فيها ، منطقة حجرية يبلغ عرض النهر عندها من ٧٠٠ الى ٨٠٠ متر . وستنشأ على جانبيه ستة أنفاق لتصريف المياه اللازمة للرى أثناء الانشاء . وقد روعى في تصميمه مختلف النواحي الاستراتيجية ، وستستخدم الحجارة الناتجة من حفر الانفاق الجانبية في بناء السد وبذلك نتخلص من مشكلة هامة ، وهي نقل هذه الحجارة الى منطقة السد .

ويقول الدكتور محمد احمد سليم ان السد العالي سوف يتكلف حوالى ٦٠ مليون جنيه لعمليات الانشاء ، وحوالى ١٠ ملايين جنيه لتعويضات

الاهالى في منطقة النوبة وحلفا ، ٣٥ مليون جنيه لانشاء محطات الكهرباء ، ٨٠ مليون جنيه لانشاء مصنع السماد وخط نقل القوى الكهربائيه ، أى ان التكاليف الاجمالية ستبلغ حوالى مائتى مليون جنيه بما فى ذلك تكاليف تحويل اراضى الخياض الى رى مستديم واصلاح الاراضى البور . وقدر لتنفيذ المشروع كله عشر سنوات ، أى بمقدار عشرين مليون جنيه سنويا .

وستراعى الحكومة أن يكون معظم التمويل من الاموال المحلية ، وسيكون التمويل الخارجى مقصورا على الآلات والمعدات ، ونرجو أن نبدأ فى تنفيذ المشروع فى شهر أغسطس من العام القادم ( ١٩٥٤ ) حيث يكون الفيضان فى ذروته .

#### بعض فوائد المشروع

١ - واستطرد الدكتور محمد احمد سليم فى حديثه بالندوة الثقافية قائلا : ان هذا المشروع سيكون وقاية للبلاد من الفيضانات العالية مما يساعد على تحسين الملاحة النهرية طوال العام ، كما انه سيؤدى الى حفظ مياه الفيضان من الضياع ، فيكون تصريف النهر خلف السد معادلا لحاجة الزراعة حسب فصول السنة . بل انه سيؤدى الى التحكم فى كميات المياه التى تصرف فى كل مديرية وكل فدان من الارض ، وسينخفض مستوى الماء الارضى فى اراضى القطر كله ، وبذلك يزيد انتاجها حوالى ٢٥ فى المائة ولا ننسى أنه سيوفر مصاريف طلبات الصرف بالوجه القبلى .

٢ - كما سنتمكن من زراعة الارز بكميات وفيرة ، وبالتالى زيادة تصديره الى الخارج للحصول على العملات الاجنبية ، اذ نتمكن من زراعة ٧٠٠ ألف فدان يخصص منها للتصدير بصفة ثابتة انتاج حوالى ٣٠٠ ألف فدان .

٣ - وبالنسبة لاهمية المشروع لانتاج السماد وتوفره للزراعة المصرية ، بل ومواجهة التوسع فى اصلاح الاراضى واستغلالها - فانه يؤدى الى زيادة انتاج الزراعة من ناحية ، ويوفر للبلاد حوالى ١٣ مليون جنيه تنفقها سنويا فى استيراد الاسمدة من الخارج .

٤ - وبالنسبة لاصلاح الاراضى ، فسيمكن اصلاح مليون فدان فى أثناء انشاء السد ، ومليون آخر بعد

انشائه . كما سيتم تحويل ٧٠٠ ألف فدان من رى الخياض الى الرى المستديم . ويمكن كذلك رى حوالى ٤٠٠ ألف فدان من الاراضى العاليه التى تقع فى جانب الوادى ويمتد من أسوان الى بجع حمادى .

#### فوائد أخرى

ومن الفوائد الأخرى التى سيحققها المشروع: زياده حصيله الضرائب بفضل ما ستجمعه الحكومة من ضرائب على الاراضى الزراعية الجديدة ، وتوفير مليونين من الجنيهات سنويا كانت تصرف على تقوية الجسور ، كما ان التخلص من المياه الجوفيه سيوفر للبلاد حوالى خمسة ملايين من الجنيهات سنويا ، حوالى خمسة ملايين من الجنيهات سنويا ، وسيوفر على الحكومة أيضا مليوناً من الجنيهات كانت تصرفه للتوفير ستترب على ما يحدثه المشروع من انقلاب شامل فى الزراعة والصناعة فى مصر . نعم ، ان السد العالي هو الامل الذى ستقفز به مصر الى مصاف الامم الصناعية الزراعية الكبرى ، الامم ذات الاكتفاء الذاتى ، التى تعتمد على سواعد ابنائها فى رفع مستوى المعيشة فيها .

كلمة الدكتور سيد عبد الجواد

ثم اعطيت الكلمة فى الندوة الثقافية للدكتور سيد عبد الجواد الوكيل المساعد لوزارة الأشغال فقال : « سأحدث عن توليد الكهرباء فى مشروع السد العالي ، لقد جاء مشروع السد العالي ليحل مشكلاتنا الاقتصادية لانه سيكون موردا ثابتا ورخيصا للكهرباء فى مصر . فيولد قوة تقدر بحوالى ٥٠٠ ألف كيلوات ، تستغل فى الانتاج الزراعى واصلاح الاراضى البور وريها » .

أما المرحلة الاولى فانها تقدر بحوالى ٦ مليارات كيلوات ساعة فى السنة طول العام ، وتبلغ تكاليف هذه القوة ٢١ مليوناً من الجنيهات ، أى أن سعر الكيلووات ساعة سيصبح أقل من نصف مليم فى « اسوان » ، فى حين أن سعره فى المحطات الحرارية لا يقل عن أربعة مليارات .

واستطرد سيادته يقول : « ان هذا المشروع سيسهل انشاء مصانع عديدة فى مستوى مصانع المحلة الكبرى الضخمة ، وستتمكن الدولة من انشاء ثلاثة مصانع سنويا تحتاج الى ٣٠ ألف كيلوات تصل فى عشر سنوات الى ثلاثين مصنعا ، وتحتاج الى ٣٠٠ ألف كيلوات ، ويبقى من القوة الكهربائية للمشروع ٢٠٠ ألف كيلوات تستخدم فى الزراعة .

وبتوليد القوى الكهربائية من المشروع سنستغنى عن مواد الوقود التى تستخدم فى ادارة المصانع مما ينتج محليا ، او نستورده من الخارج ، وبهذا تتوفر للبلاد ثروة مالية كبيرة . اذ قد بلغ انتاجنا الحالى من المازوت والديزل حوالى ١٢/٤ مليون طن ، ثمن الطن سبعة جنيهات ، فيكون الثمن الكلى ١٢ مليون جنيه سنويا سيموضها السد العالي بالكهرباء التى يمد بها المصانع .



واستطرد الدكتور عبد الجواد يقول : « وستزود القاهرة بالكهرباء من المشروع وكذلك المصانع الموجودة بها بمعدل ١٥ ألف كيلوات سنويا ، ولن يتكلف ثمن الكيلو الواحد أكثر من مليونين ، بينما تبلغ تكاليف الكيلو وات الآن ٢٣ مليما ثمنا للوقود وحده . أما تكاليفه في القاهرة فتبلغ حوالى أربعة مليمات ونصف مليم تسليم الشركة . »

#### السد العالي .. والرى والصرف

لفت النظر في الجلسة الرابعة لحلقة « العلوم الرياضية والطبيعة » في المؤتمر العلمى العربى، بحث الدكتور محمد محمود غالى في حركة الطمي في الانهار . مع الاشارة الى مشروعات السدود في مصر والعراق . وقد دارت حول هذا البحث مناقشة هامة أسفرت عن تأكيد ضرورة الدراسة العلمية الدقيقة لمشروع السد العالي من جانب علماء الجيولوجيا والطبيعة وهندسة الرى والفيزوجرافيا وذلك لاستجلاء مسألة ترسب الطمي ، وأثر مرور المياه الرائقة على مجرى النهر نفسه ، وأثر حرمان التربة المصرية من الطمي التي تعجزه السدود .

كما تساءل الناس عن : أثر السد العالي في الرى والصرف بالبلاد ، وبمساحة الارض الزراعية . وقد أجاب على كل هذه الحواطر الدكتور عبد الله زين العابدين الاستاذ بكلية الزراعة بجامعة القاهرة في ندوة « الاتحاد الثقافى المصرى » قائلا :

ان هذا المشروع سببب انقلابا له نتائجه الكبيرة في الرى والصرف . وذلك أن الرى المستديم للأراضى الزراعية قد أدى الى زيادة كمية المياه الموجودة في باطن هذه الارض ، الامر الذى أدى الى نقص غلتها . ويقدر هذا النقص في المنوفية بما يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ في المائة ففي أثناء موسم الفيضان يروى الفلاحون أراضيهم في أوقات متقاربة لاتعطى الارض فرصة حتى ترشح فيها الاراضى التي رويت بها . وهذا مما يؤدي الى زيادة المياه في باطن الارض . وعند تنفيذ المشروع وتنظيم شئون الرى لن يكون هناك فيضان أو تحديق ، بل سيكون الرى منتظما طوال العام ولذلك لن تكون هناك حاجة الى مشاريع الصرف الكثيرة »

وختم الدكتور زين العابدين حديثه قائلا : « ان نظام الرى والصرف سلتحسن بانشاء السد العالي وهو ما يؤدي الى ارتفاع مستوى انتاجية الفدان بنسبة ٢٥ في المائة تقريبا . تصنيع المنتجات الزراعية وتحدث في ندوة « الاتحاد الثقافى المصرى » الدكتور عبد الرزاق صدقي ، وزير الزراعة ،

وكان حديثه مسك الحتام .. اذ قال :

« من العلوم أن المال المستثمر في الزراعة في مصر يبلغ حوالى ١٢٠٠ مليون جنيه . أى حوالى خمسى رأس المال الاهلى . ومعلوم كذلك ان السكان الزراعيين يبلغون حوالى ٦٠ في المائة من عدد السكان جميعا . وهم من يعولونهم يبلغون ٧٠ في المائة من مجموع السكان . والدخل الزراعى يبلغ ٢٢٤ مليون جنيه أى ٣٧ في المائة من الدخل الاهلى ، وهناك ٩٤ في المائة من الصادرات الزراعية والتجارة الداخلية و ٥٦ في المائة من عدد المتاجر الداخلية تتجر في المنتجات الزراعية . وهناك ٧٠ في المائة من المصانع يعتمد على هذه المنتجات الزراعية وتمثل ٥٠ في المائة من رأس المال الصناعى » .

#### الوضع الزراعى .. والاقتصاد القومى

ويستطرد السيد الوزير قائلا : « ان نسبة نمو السكان تتزايد بدرجة كبيرة فقد زاد عددهم بنسبة ١٨٠ في المائة عما كان عليه في أول القرن الحالى ، على حين أن مساحة الاراضى الزراعية لم تزد الا بنسبة ضئيلة جدا . كما أن انتاجية الفدان في مصر أقل منها في أية دولة أخرى . فغلة الفدان من القمح في مصر تبلغ ٧٠ في المائة من انتاج الفدان في هولندا . وانتاج الفدان من الارز في مصر يبلغ ٧٥ في المائة من انتاج الفدان في اسبانيا . وهكذا . وينتج عن ذلك نقص نصيب الفرد من المواد الغذائية .

هذه صورة مبسطة للوضع الزراعى القائم في مصر ، وعلاقته بالاقتصاد القومى ، وهى صورة - للأسف - قاتمة ! واستمرارها معناه

تدهور مستمر في مستوى المعيشة ، والاقتصاد القومى العام . وقد كان لابد من إيجاد وسيلة لحل هذه المشكلة .. وقد وجدنا هذه الوسيلة في مشروع السد العالي واحمد لله . واذن فان تنفيذ هذا المشروع سيؤدي الى استغلال كل قطرة من مياه النيل في التوسع الزراعى ، وبالتالى في زيادة الانتاج وستأتى هذه الزيادة من العناية بالتسميد ، وتنظيم الرى والصرف ورفع انتاج العامل الزراعى الذى سيتخلص من الامراض المتوطنة نتيجة لتنظيم الرى والصرف .

نعم ستراد مساحة الارض بما لا يقل عن مليونى فدان ، وتعمر الاراضى بتزويدها بالكهرباء اللازمة لادارة الآلات وانارة المرافق العامة . كما أنه سيؤدي الى تصنيع المنتجات الزراعية بدلا من تصديرها على الصورة الخام .. كما سيهيئ الفرصة لاستخدام عدد كبير من الايدي العاملة في هذه المصانع » .

واختتم الوزير حديثه قائلا :

« ولا شك أن المشروع سيؤدي الى ظهور صناعات جديدة مثل صناعة المبيدات الحشرية ، وصناعة الادوية من النباتات الطبية وصناعة التجميد التي تحتاج اليها مصر في اتجاهها الى تصدير المنتجات الزراعية » .

... وبعد ! ؟

هذا هو مشروع السد العالي ، مبسطا ، وإذا ماتم هذا المشروع كما هو مقدر له .. باذن الله ، حق لمصر أن تفخر وتقول : نحن في عصر « السد العالي » ..

أحمد فريد حسن

بكالوريوس في العلوم الاقتصادية

## حاليا بمحلات

## عمر افندى

أحدث ازياء الشتاء الواردة من الخارج

الاسكندرية  
مصر الجديدة  
الاسماعيلية

القاهرة  
بورسعيد  
طنطا

س . ت ٣٠٢

# البنك البلجيكي والدولى بمصر

شركة مصرية ماسمة



## صندوق التوفير

فوائد ٢ %

مركز الاسكندرية  
سنة ١٩٤٠

مركز القاهرة  
سنة ١٩٤٠

فرع مصر الجديدة



# سلسلة التوسع في المنشآت الصناعية

الناحية الثالثة - المحاسبة تابع البحث

١ - تقديرات مالية Financial Standards وتتمثل في نسب مقررته بين كل رقم من أرقام الميزانية العمومية ومجموع الميزانية ذاتها . كما تتمثل في نسب مقررته أيضا بين كل رقم من أرقام حساب الأرباح والخسائر ( وأقسام التشغيل والمتاجرة ) منسوبة الى أرقام الميزانية العمومية .

وعلى أساس هذه النسب المقررة واختيار مدى انطباقها في الحالة المعينة للمنشأة الصناعية التي نحن بسبيل دراستها يمكن الحكم على حسن كفاية استخدام الموارد المالية للمنشأة استخداما مشمرا واقتصاديا سليما .

٢ - تقديرات التشغيل Operating Standards وتقاس بقيم مالية الغرض منها رقابة العمل في المنشأة كما تظهره ميزانيتها العمومية وحساب أرباحها وخسائرها مع كشوف المحقات الخاصة بهما .

ومن هذا يتضح أن التقديرات المالية كلها تتعلق بأرقام الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وبكنه هذه الأرقام وعلاقتها المتبادلة بين بعضها البعض - ذلك أن هذه الأرقام أن وردت مجردة فلن يكون لها نفس الإفصاح الذي يكون لها إذا مانسبت الى مصادرها الرئيسية التي تستمد منها كيائها .

فمثلا رقم الآلات ، أو رقم بضاعة آخر المدة ، أو رقم الخصوم المتداولة - قد تكون كلها أرقاما لها كيائها ودلالاتها الخاصة . ولكن هذه الدلالة ستظل محدودة عند هذا الوضع لاتزيد عنه قيد أنملة - بينما تزداد هذه الدلالة وضوحا وجلاء في المعنى إذا ما أوردنا استثمار العدد والآلات .

ورقم دوران البضاعة ، ورقم الأصول المتداولة ونسبتها الى الخصوم المتداولة . وكذلك الحال بالنسبة لرقم المبيعات - أو المصروفات - أو الأرباح والخسائر . كلها تزداد

الفروق وتبحث أسبابها بدقة ويبدل الجهد للملافة هذه الأسباب التي أدت الى زيادة التكاليف عن التقديرات . وكذلك الحال بالنسبة للمصروفات الإضافية حيث يجب

للاستاذ  
موسى مصطفى

أن تقارن في مجموعها العام بما كان مقدرا لها مقدما على أساس مستوى الانتاج المحدد لكل ناحية من نواحي نشاط المنشأة - كما يجب أن تقارن - من ناحية أخرى - على أساس مستوى الانتاج الفعلي خلال الفترة الزمنية موضوع الدراسة . فربما يتضح من البحث تدبير زيادة المصروفات في ناحية ما

مثال توضيحي مبسط

نفرض في منشأة صناعية أن مصروفات التشغيل للقسم ١ قدرت بمبلغ ١٠٠٠ جنيه خلال شهر سبتمبر سنة ١٩٥٣ وعلى أساس ٢٠٠٠٠ وحدة انتاجية خلال الشهر . ونفرض أن نتيجة شهر سبتمبر جاءت كالآتي :

مصروفات التشغيل للقسم ١ ١٢٥٠ جنيه  
عدد الوحدات المنتجة ٢٧٥٠٠ جنيه .  
فإن مقارنة المصروفات في مجموعها يظهر زيادة في المصروفات الفعلية عن التقديرات قدرها ٢٥٠ جنيه وعلينا بحث أسباب الزيادة بكل دقة . إلا أنه قد يتضح عدم وجود أسباب تتعلق بنقص الكفاية أو بالغش أو خلافه ويكون السبب راجعا الى زيادة الوحدات المنتجة كما هو مبين اعلاه وواضح أن نسبة زيادة المصروفات في مجموعها العام تبلغ  $\frac{250}{1000} = \frac{1}{4}$

بينما تبلغ نسبة زيادة الوحدات المنتجة  $\frac{75000}{275000} = \frac{2}{8}$  وهي تعلو النسبة السابقة . وقد نفكر هذه الظاهرة بأن نسبة كبيرة من بنود مصروفات التشغيل في حالتنا هذه من النوع المتغير ( انظر المقالين السابقين لهذا مباشرة ) ولهذه الأسباب يحسن وضع التقديرات على أساس افتراض عدة مستويات مختلفة للقدرة الانتاجية للمنشأة خلال المدة التجارية

استخدام التقديرات

في الحسابات المالية

ان مجال استخدام التقديرات في الحسابات المالية يتمثل في الحالتين الآتيتين :

استخدام التقديرات

في أغراض المراقبة

ذكرت فيما سبق أن من أهم واجبات محاسب المنشأة والمهيمن على شئونها المالية الوقوف دائما وفي كل وقت على سير العمل في المنشأة في نواحيه الانتاجية والمالية والاطمئنان الى تمشي هذا مع التقديرات الموضوعية والمحددة ، ويتم هذه المراقبة عن طريق اجراء المقارنات Comparisons التي تنقسم الى نوعين :

النوع الاول : مقارنة نتيجة أعمال فترة معينة من المدة التجارية الحالية بنتيجة أعمال فترة سابقة لها من نفس المدة التجارية . كما لو قارنا مصروفات شهر سبتمبر سنة ١٩٥٣ بمصروفات شهر أغسطس سنة ١٩٥٣ مثلا أو بنتيجة أعمال نفس الفترة من المدة أو المدد التجارية السابقة ، كما لو قارنا مصروفات شهر سبتمبر سنة ١٩٥٣ بمصروفات شهر سبتمبر سنة ١٩٥٢ والسنوات السابقة

النوع الثاني : أو مقارنة نتيجة أعمال فترة معينة بالتقديرات الموضوعية لهذه الفترة Standards التي سبق وضعها لأعمال هذه الفترة في نواحيها المختلفة . كما لو قارنا مصروفات شهر سبتمبر سنة ١٩٥٣ بالمبلغ المحدد لها في تقديرنا الموضوعية

ونذكر الآن أن الاتجاه الحديث في المحاسبة وإدارة الأعمال يتجه الى تفضيل النوع الثاني ويرى انه هو الاجدى في اختيار كفاية العمل في نواحي نشاط المنشأة المختلفة .

فمثلا تجرى المقارنة بين ما تكلفته وحدة الانتاج أو الخدمة أو العملية أو القسم من مصروفات مباشرة ( مواد وعمل ) وبين التقدير المحدد الموضوع سابقا لهذه المصروفات المباشرة لوحدة الانتاج أو الخدمة أو العملية أو القسم . ثم تستخرج



# التجارة والاقتصاد ... والقضاء

## التقدير عن طريق المسائلة

حكمها على أنه فيما يختص بضريبة عام ١٩٤٠ فقد ربطت على أساس التماثل لضريبة سنة ١٩٣٩ وذلك وفقا للمادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . . غير أن القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ قد أنهى الحالة المذكورة وابطل كل ما رتب عليها من تقدير . ومن ثم كان لمصلحة الضرائب الحق في العدول عن هذا التقدير . . وفيما يختص بضريبة عام ١٩٤٣ فليس هناك اتفاق بشأنها وما ذكرته المحكمة الكلية خاصا بتقدير الارباح عن تلك السنة بمبلغ ٣١٠ جنيها وقبول الممول لهذا التقدير لم يكن خاصا بعام ١٩٤٣ بل كان خاصا بعام ١٩٤٢ . . أما ضريبة سنة ١٩٤٣ وقدرها ١٨ جنيها فقد بعث بها الممول رأسا الى مصلحة الضرائب بناء على تقديره ، واذن فليس هناك اتفاق على مقدار هذه الضريبة يمنع من تقديرها ، وأنه بازاء الخلاف بين تقدير اللجنة والمأمورية عن سنتي ١٩٤٠ ، ١٩٤٣ رأت المحكمة ندب الخبير الحسابي . وباشر الخبير المأمورية وقدم تقريره . وأخيرا قضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف واعتبار أرباح الممول عن سنة ١٩٤٠ بمبلغ ٦٣٩ جنيها وعن سنة ١٩٤٣ بمبلغ ٢٤٤٨ جنيها فقرر الطعن بطريق النقض في الحكم التمهيدي . . وفي الحكم القطعي معا . . السالف الذكر .

بنى الممول طعنه على أسباب ثلاثة . . يتحصل أولها في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ لم يأخذ بالاتفاق الحاصل بين الطاعن والمطعون عليها بشأن أرباح سنة ١٩٤٠ بمقولة أن الضريبة على أرباح هذه السنة ربطت على سبيل التماثل لضريبة عام ١٩٣٩ وأن القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ ألغى المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي كانت تقرر الربط على أساس التماثل . . ومن ثم كان واجبا تقدير أرباح السنة المذكورة على استقلال

أرباح التاجر الممول عن سنة ١٩٤٤ بنذب خبير . . فاستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم أمام محكمة استئناف مصر وطلبت إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من ابطال قرار لجنة التقدير عن سنتي ١٩٤٠ ، ١٩٤٣ وتأييد قرار اللجنة الذي حدد أرباح الطاعن عن سنتي ١٩٤٠ بمبلغ ١٠٤٠ جنيها وعن سنة ١٩٤٣ بمبلغ ١٢٦٠ جنيها عدلت

للمتاضي  
أحمد محمد حافظ

الى ٢٤٧٣ جنيها . الى أن حكمت محكمة استئناف مصر تمهيدا بنذب خبير أيضا لتقدير أرباح الممول عن سنتي ١٩٤٠ ، ١٩٤٣ واست

المنشأة التي يعمل بها من كافة نواحيها : الاقتصادية ، والمالية ، والصناعية .

وللاحظ أن هذه النسب ستستخدم في قياس كفاية رأس المال ذاته . . فالمعروف أن رأس مال المنشأة الصناعية إنما يمكن اعتباره كغيره - من عناصر الانتاج التي تشتري من الغير ( كالعدد والآلات - وباقي الاصول - وكعنصر العمل ) ولما كان لكل من هذه العناصر مقاييس معينة لاختبار درجة كفايته الاقتصادية وعلى أساس هذه الدرجة يمكن أن يعود يربح أو بخسارة على المنشأة - فذلك رأس المال له درجة مقررة من الكفاية الاقتصادية إذا نقص عنها عاد على المؤسسة بخسارة ، كنقص كفاية العمل أو نقص كفاية الآلات الصناعية سواء بسواء .

يتبع  
موسى حقي  
ماجستير في المحاسبة

تتلخص وقائع القضية التي نستعرضها اليوم في أن أحد الأجانب يدير محلات مشروبات روحية وغازية وبقالة بمدينة كبرى ، وقد قدرت لجنة التقدير أرباحه عن المدة من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٤٣ بتقدير معين ، فعارض هذا التاجر في تقديرها بدعوى كلفة وأسس معارضته على أن مأمورية الضرائب المختصة سبق لها أن قدرت أرباحه عن هذه السنين بمبالغ أقل مما قدرته اللجنة وأنه وافق على تقديرات المأمورية ودفع الضرائب على أساسها وأنه ما كان يحق للمأمورية بعد ذلك عرض الامر على اللجنة . .

قضت المحكمة الكلية بالغناء قرار لجنة تقدير ضرائب المديرية وتمهيدا وقبل الفصل في تقدير

في الأهمية معنى ومغزى إذا ما أوردنا رقم دوران التشغيل ، ونسب المصروفات ونسبة تشغيل رأس المال .

ولا شك أن النسب هي أحسن الوسائل للتعبير عن هذه العلاقات المتبادلة - ( انظر الجزء من البحث المنشور في العدد ٥٧ الصادر في ١٥ يوليو سنة ١٩٥٣ وما يليه ) ، سنورد بعضا من هذه النسب الشائعة في الأمثلة التطبيقية التي ستأتي في ختام البحث .

ومن المناسب أن نذكر أنه يعتمد على محاسب المنشأة - في سبيل تحديد التقديرات والنسب التي سيطبقها ويستند إليها في إدارة دفعة شؤون المنشأة المالية أن يرجع الى خبرة من سبقوه في نفس العمل ، أن استطاع الى ذلك سبيلا - وله أيضا أن يرجع الى نتائج السنوات السابقة - كما أن له أيضا أن يقدر ظروف



الاحتفاظ باليومية المذكورة لا يتضمن سببا لاستبعاد هذه الدفاتر .. وكان على المحكمة اذ هي لم تعتد بهذه الاعتراضات ان تعنى بالرد عليها .

وقد قالت محكمة النقض في هذا الشأن أن السببين مردودان أولا بأن ما قرره الحكم المطعون فيه خاصا بأن ما جاء في الحكم الابتدائي من قبول الممول الطاعن تقدير ارباح عن سنة ١٩٤٣ انما كان بناء على تقديره هو وليس بناء على اتفاق تم بينه وبين المصلحة .. هذا التقدير خلصت اليه المحكمة من الاطلاع على اوراق الدعوى وهو تحليل موضوعي متعلق بفهم الواقعة في الدعوى مما تستغل به محكمة الموضوع ولم يقد دليل على أن الحكم فيما حله خالف الثابت في الاوراق ومردود ثانيا بأن الحكم اذ اخذ بتقدير الخبير المنتدب في الدعوى فقد افاد عدم اقتناعه بما ورد بتقرير الخبير الاستشاري وفي هذا الرد اتفاق على ما تضمنه من المؤاخذات ..

وقد انتهت محكمة النقض الى أن الطعن لذلك يكون على غير أساس وقضت برفضه .

أحمد حمدي حافظ  
قاضي

لم يقيد بالاتفاق الذي تم عن ارباح سنة ١٩٤٣ بمقولة أن تقدير ارباح السنة المذكورة بمبلغ ٣١٠ جنيها وقبول الطاعن لهذا التقدير لم يكن خاصا بأرباح سنة ١٩٤٣ بل كان خاصا بأرباح سنة ١٩٤٢ وأن الطاعن بعث بالضريبة عن سنة ١٩٤٣ وقدرها ١٨ جنيها للمصلحة بناء على تقديره هو .. مع ان الحكم الابتدائي أثبت أن ارباح سنة ١٩٤٢ هي ٣٠٢ جنيها وأن ارباح سنة ١٩٤٣ هي ٣٠١ جنيها وأنه حصل الاتفاق بين الطاعن الممول والمصلحة على ارباح هذه السنة الاخيرة .. وكان لزاما على محكمة الاستئناف وقد خالفت المحكمة الابتدائية فيما قرره في هذا الشأن ان تبين السند في هذه المخالفة . والوجه الثاني أنه لم يأخذ بما ورد في التقرير الاستشاري المقدم من الممول الطاعن مع ان التقرير المذكور حوى اعتراضات جوهرية على تقدير الخبير المنتدب فيما ان ما قرره الخبير المذكور من أن الممول لا يقوم بجرد البضاعة سنويا أمر لا يتفق مع المنطق فضلا عن مخالفته للواقع وأن قيد المبيعات والمشتريات جملة في دفتر اليومية لا يعيب القيد ما دام مؤيدا بالمستندات وأن عدم

مع أن القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ لا ينطبق الا على حالات التقدير التي لم تنته اجراءاتها ، أما التي انتهت سواء بقبول من الممول أو بحكم نهائي فلا يسرى عليها القانون المذكور .. ومع أن القوانين ذات الاثر الرجعي لا يمكن أن تمس الحالات المستقرة المترتبة على اتفاقات أو أحكام نهائية تم تنفيذها .. وقد كانت ارباح سنة ١٩٤٠ محل اتفاق بين الطاعن والمطعون عليها ودفع الطاعن الضريبة عنها قبل صدور القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤

وقد أجابت محكمة النقض على ذلك بأن هذا السبب مردود بما جاء في الحكم المطعون فيه اذ أنه فيما يختص بضريبة عام ١٩٤٠ « فقد ربطت الضريبة على سبيل التماثل على ضريبة عام ١٩٣٩ وذلك طبقا للمادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ غير أن القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ قد ألغى الحالة المذكورة وأبطل جميع آثارها .. ومن ثم فإن لمصلحة الضرائب العدول عن هذا التقدير الذي تم عن طريق المماثلة » .. وهذا الذي جاء في الحكم صحيح في القانون ذلك لأن الاصل هو أن الضريبة تفرض على الارباح الحقيقية التي يجنيها الممول ولكن رأى الشارع عندما وضع القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ اتخاذ التقدير الذي تجريه المصلحة عن سنة ١٩٣٩ أساسا لربط الضريبة عن السنة التالية بصرف النظر عن الارباح الحقيقية التي يجنيها الممول في السنة المذكورة خروجاً على الاصل .. ثم أصدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٤ وهو ينص على أنه « تلغى المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .. ويبطل كل تقدير ترتب على المادة المذكورة لأكثر من سنة واحدة » .. وهو اذ نص على ذلك فقد أعلن عن رغبته الصريحة في العدول عن الاستثناء والرجوع الى الاصل وأن يكون هذا القانون ذا أثر رجعي يشمل كل تقدير رتب على أساس الحالة المذكورة ويجعله باطلا فلا محل بعد ذلك للتحدي بما ورد في سبب الطعن ..

أما السببان الثاني والثالث فيتحصلان في أن الحكم المطعون فيه شابه قصور من وجهين الاول أنه



## دائع الأزياء لفصل الشتاء

تمثل في تشكيلة  
الأصواف المزيجة  
الفارقة للفساتين  
والثايريات والبرطلي  
مع تشكيلة الفييل  
الجميلة للأطفال والبناتي  
التي استوردتها لهذا الشتاء



### الطرابيش الكبرى

جميع فواتر عماد الدين الفريجة

٧٧٧٣٥٤ ٧٥٣٦٥٤ ٧٧٧٣٦٤



# الاحتياطي في المنشأة التجارية

## الاحتياطي الرأسمالي

وهو الذي يكون من الأرباح الرأسمالية غير التجارية التي لا يجوز ترحيلها إلى حساب الأرباح والخسائر العادية ، ولذلك فلا تستخدم في أغراض إيرادية كتوزيع الأرباح أو تغطية خسائر تجارية عامة مثلا ، بل يستخدم في أغراض رأسمالية كتغطية مصاريف إصدار الأسهم ومصاريف التأسيس وتخفيض قيمة شهرة المحل .

ومن أمثلة هذه الأرباح ما يلي :

( ١ ) الأرباح التي تحقق نتيجة بيع أصل ثابت بقيمة تزيد عن قيمته الدفترية أو عن ثمن تكلفته ناقصا الاستهلاك

( ب ) الزيادة الناشئة من إعادة تقدير أصول المنشأة عن قيمتها الدفترية إذ يجوز أن نعتبر هذه الزيادة بمثابة ربح رأسمالي يرحل إلى حساب هذا الاحتياطي

( ج ) علاوة الإصدار للأسهم والسندات أو خصم سدادها

( د ) الأرباح الناشئة قبل تكوين الشركة من الناحية القانونية كحالة شراء شركة مساهمة لمنشأة في تاريخ معين على أن يكون لها الحق في أرباح المنشأة عن مدة سابقة . وفي هذه الحالة تكون هذه الأرباح التي استولت عليها الشركة قبل مباشرة أعمالها بشكل قانوني ليست أرباحا اكتسبتها حتى يمكن أن تخضع للتوزيع على المساهمين بل هي من وجهة نظر المحاسبة لا تمثل أرباحا ، إذ أنها في الحقيقة عبارة عن أصل اشترته الشركة من المنشأة البائعة ، ولهذا فلا يمكن توزيعها على المساهمين لأنها تكون جزءا من رأس المال . وتحديد هذه الأرباح يجب أن يكون بمنتهى الدقة ، إذ أن الذي يحصل عمليا هو - الاستمرار في عمليات المنشأة الأولى بعد تحويلها إلى شركة مساهمة - وبعد تصوير حساب الأرباح والخسائر يتم الفصل بين الأرباح الرأسمالية الناتجة من الفترة المذكورة والتي ترحل إلى حساب هذا الاحتياطي وبين الأرباح العادية التي تخضع للتوزيعات المختلفة . كما يراعى أن تقسيم الأرباح بنسبة المدة أمر غير عادل عادة ، ونورد فيما يلي بعض الأسس التي يمكن أن تراعى عند توزيع مفردات الأرباح والخسائر :

أولا - يقسم مجمل الربح بين المدينين بنسبة المبيعات فيهما .

ثانيا - تقسم بعض المصروفات المرتبطة بالمبيعات كمعمولة الوكلاء أو الخصم بنسبة المبيعات في كل فترة

ثالثا - تقسم المصروفات العادية بين المدينين بنسبة المسافة الزمنية لكل منهما .

رابعا - المصروفات العامة التي نشأت بعد انتهاء المدة الأولى تتحمل بها كلها المدة الثانية ، كمرتبات مديري الشركة مثلا ، وكذلك تحمل كل مدة مباشرة بالمصروفات التي أنفقت خلالها ويمكن تحديدها إذا لم تكن المدة الأخرى قد استفادت منها ، وغير ذلك من القواعد التي توحى بها كل حالة حسب ظروفها الخاصة

## احتياطي استهلاك الأسهم

وهو الذي تقوم بعمله الشركات صاحبة الامتياز بأن تستقطع جزءا من أرباحها السنوية لتستخدمه في استهلاك بعض أسهم رأس المال بطريق القرعة حتى إذا ما انتهت

مدة الامتياز وألت أصولها إلى الجهة مانحة الامتياز تكون قد أعادت للمساهمين قيمة رأس المال الذي اشتركوا في تكوينه، ويشترط لجواز تكوين هذا الاحتياطي أن ينص نظام الشركة وقانونها على إجراء استهلاك الأسهم وأن يكون هناك فائض من الأرباح لإجراء هذا الاستهلاك لأنه لا يجوز أن يكون من رأس المال الذي هو من حق الجهة مانحة الامتياز في نهاية الأمر . وقد ينص بقوانين هذه الشركات على أن من يستهلك سهمه يمنح سهما آخر يسمى سهم تمتع أو انتفاع وقد سبق أن تكلمنا عنه عند ذكر أنواع الأسهم . وقد تنص هذه القوانين على انقطاع كل علاقة بين صاحب السهم المستهلك والشركة

## الاحتياطي المستثمر

وهو كما سبق أن قلنا ينشأ من احتجاز مبالغ أو أقساط سنوية من الأرباح لتستثمرها المنشأة خارجها في استثمارات مضمونة كأوراق مالية حكومية مثلا حيث تكون قيمتها وعائداتها السنوي يكادان يكونان ثابتين مستقرين وقد يكون هذا الاحتياطي لشراء أصل جديد بدلا من آخر استهلك كما سبق أن ذكرنا عند الكلام على مال احتياطي الاستهلاك أو لسداد قرض كبير أو طويل الأجل ، وفي مثل هذه الحالات يكون هذا الاحتياطي منشا لمقابلة خسائر من نوع معين ، ولذا فهو يسمى بالاحتياطي الخاص المستثمر ، أما إذا كان منشا لمقابلة خسائر غير محددة سلفا فإنه يسمى بالاحتياطي العام المستثمر .

ويجب أن يلاحظ أن القسط المستقطع كاحتياطي لمقابلة استهلاك أصل من الأصول، إنما هو عبارة عن عبء على الأرباح أي مصروف تحميلي يجب اقتطاعه من حساب الأرباح والخسائر نفسه ، أما في حالة ما يكون هذا القسط لمقابلة استهلاك أسهم مثلا أو لسداد دين كانت المنشأة قد اقترضته لتزيد أعمالها فينشأ عن ذلك أن يكون لديها رأسمال آخر أفادها طبعا ، فإنه في هذه الحالة يكون للمنشأة الخيار في عمل هذا الاحتياطي من عدمه إذ ليست ملزمة به كحالة استهلاك الأصول . ولهذا فإنه يستقطع من حساب توزيع الأرباح دون حساب الأرباح نفسه ،

وفي حالة تكوين هذا الاحتياطي لسد الدين مثلا يبقى بعد هذا السداد كما سبق أن قلنا عند الكلام على احتياطي سداد أو استهلاك السندات رصيد حساب هذا الاحتياطي كاملا ونظرا لأن الاستثمار الخارجي قد انتهى ببيع الأوراق المالية أو قبض قيمة بوليصة التأمين كما سبق أن ذكرنا . لهذا فإنه لا يوجد مقابل لهذا الاحتياطي الظاهر بجانب الخصوم من الميزانية سوى أصول المنشأة العادية ، وهو لهذا يصير بعد ذلك مستثمرا في أعمال المنشأة نفسها ويخرج مباشرة من تسميته باحتياطي مستثمر ثم يرحل بعد ذلك إلى الاحتياطي العام .

وتفرق المحاسبة تفريقا هاما بين الاحتياطي الخاص المستثمر والاحتياطي العام المستثمر ، ففي الحالة الأولى يكون الاحتياطي لمقابلة خسارة من نوع معين ومحدد ، ولهذا فإذا انخفضت قيمة الأصول الأخرى للمنشأة مع بقاء قيمة الاستثمار ثابتة لم يتأثر هذا

الاحتياطي بل أن قيمته تكون مرتبطة بقيمة الاستثمار نفسه ، وفي الحالة الثانية حيث يكون الاحتياطي المستثمر هو لتقوية المركز المالي العام للمنشأة نجد أنه في حالة الهبوط في قيمة الأصول أو أصابها بخسائر أن هذا الاحتياطي يتأثر بذلك حتى ولو لم تكن قيمة الاستثمار قد تأثرت ، وبمعنى آخر يتحمل هذا الاحتياطي العبء الذي كان مفروضا أن يتحمله رأسمال المنشأة في حالة النقص في قيمة أصولها . وإذا ما كان هذا النقص كبيرا لدرجة تزيد على قيمة الاحتياطي العام المستثمر ألغيت قيمته آليا من الميزانية وبقي الاستثمار مضافا إليه قيمة الأصول الناقصة في الأصول ليقابل رأس المال كاملا في الخصوم

## الاحتياطي السرى

أن تكوين الاحتياطيات التي تكلمنا عنها إلى الآن يكون بقيود خاصة بالدفاتر ويظهر أثره في الميزانية العمومية ، كما سبق أن قلنا، ولذا يمكن تسميتها جميعها بالاحتياطيات الظاهرة .

أما الاحتياطي السرى فهو احتياطي داخلي لا يعلم به الغير ولا يدري شيئا عن مداه نظرا لعدم ظهوره في الدفاتر أو الميزانية ورغم وجوده الفعلي ، فهو إذن احتياطي مستتر من شأنه أن يجعل المركز المالي للمنشأة أحسن مما تظهره ميزانياتها . وقد تعتمد المنشآت على تكوينه بنفسها وقد يتكون من تلقاء نفسه نتيجة لارتفاع لا يدون في الدفاتر في قيم بعض الأصول مثلا .

وفيما يلي بعض من طرق تكوينه التي تعتمد عليها المنشآت عادة :

( ١ ) اعتبار المصاريف الرأسمالية كمصاريف إيرادية . وترحيلها نتيجة لذلك إلى حساب الأرباح والخسائر بدلا من حساب الأصل المختص ، وهذه الطريقة قد تلجأ إليها بعض المنشآت لصعوبة التفرقة بين هذين النوعين أو لأن مبلغ المصروف صغير نسبيا مما يدفع المديرين إلى ترحيله مباشرة إلى حساب الأرباح والخسائر رغم أنه من النوع الرأسمالي كحالة تجديد آلة معينة .

( ب ) أنقص قيمة بعض الأصول الظاهرة بالميزانية العمومية عن قيمتها الحقيقية ، ومن أمثلة ذلك :

أولا - إجراء استهلاكات مفرطة أو زائدة عن الحد المفروض .

ثانيا - المغالة في تخفيض قيمة الأصول التي يعاد تقويمها دوريا كال بضاعة والاستثمارات والعدد والأدوات الصغيرة والعينات .. الخ أو تقويم العقود والمقاولات التي قاربت الانتهاء بشمن تكلفتها وحده دون إضافة أي أرباح

ثالثا - حذف أصول من الميزانية العمومية كلية أو أظهارها بالميزانية بقيمة تذكرية كجنيه مثلا .

( ج ) الإفراط في تكوين الاحتياطيات الخاصة أو التحميلية وبمعدل أكثر من المفروض إذ أن الحقيقة هي أن المنشأة تكون احتياطيا عاما مظهره أمام الغير بأنه لمقابلة خسارة من نوع معين ، ومن أمثلة ذلك احتياطي الديون المشكوك فيها أو احتياطي الخصم الذي يعمل بمعدل مرتفع مع أظهاره في الميزانية بهذا الشكل ، أو بعض الاحتياطيات الخاصة التي

(( البقية على ص ٢٧ ))



# أرقام واحصاءات

اسعار الذهب

الجنيه صورة الملك

| ١٠/١٩   | ١٠/١٢   | ٥٣/١٠/٥ |
|---------|---------|---------|
| ٤١٢     | ٤١٨     | ٤٢٠     |
| ٣١٢٢ در | ٣٠٦٢ در | ٣٠٥٢ در |
| ٦٤٥٠    | ٦٤٥٠    | ٦٥٠٠    |
| ٥١٥ در  | ٥٠٩     | ٤٩٧ در  |

القاهرة ( بالقرش )  
بيروت ( بالقروش اللبنانية )  
ميلانو ( باليرة الايطالية )  
بروكسل ( بالفرنك البلجيكي )

تقدير المعروض من القطن المصري

| ١٩٥٤/٥٣   | ١٩٥٣/٥٢   | المخزون في ٣١ أغسطس .. بالقنطار                                             |
|-----------|-----------|-----------------------------------------------------------------------------|
| ٣٤٤٢٦٠٥   | ٢١٨٠٠٠٤   | المحصول                                                                     |
| ١٢٦٠٥٦٠٠٠ | ١١٩٩٢٢٢٤٠ | المعرض في أول سبتمبر                                                        |
| ٩٤٩٨٦٠٥   | ١٢١٠٢٢٤٤  | الصادر من أول الموسم (٣)                                                    |
| ٤٢٢٣٧٧    | ٢٤٧٢٠١    | المستهلك المحلي                                                             |
| ١٧٢٢٠٢    | ٢٢٣٨٦٥    | جملة الموزع                                                                 |
| ٥٩٤٥٧٩    | ٤٧١٠٦٦    | الباقى                                                                      |
| ٨٩٠٤٠٢٦   | ١١٦٣١٧٨   | (١) التقدير النهائي (٢) التقدير الاول (٣) حتى ٢٢ أكتوبر ١٩٥٣ ٢١ أكتوبر ١٩٥٣ |

اهم الدول التي صدر اليها القطن

| فرنسا          | بريطانيا                | الهند | ايطاليا |
|----------------|-------------------------|-------|---------|
| ٥٩٧٨٨          | ٤٤٠٢٨                   | ٤٣٩٥٢ | ٣٦٧١٣   |
| ١٩٥٣/١٠/٢١ حتى | الكمية المصدرة بالقنطار |       |         |
| ٦٧٧١٣          |                         |       |         |

## انتاج الزيت السعودي

في شهر سبتمبر ١٩٥٣

بلغت جملة انتاج الزيت الخام في المملكة العربية السعودية في شهر سبتمبر سنة ١٩٥٣ ما مقداره ٢٥٠.٧٨٠.٤٨ برميلا أى بمعدل ٨٣.٥٩٢.٥ برميلا في اليوم . وبلغت جملة انتاج الزيت الذى كثر في معامل رأس تنورة في ذلك الشهر ٦٧.٥٨٢.٨ برميلا أى بمعدل ٢٢٣.٥٢٨ برميلا في اليوم .

## الانتاج في ٩ أشهر

وبلغت جملة انتاج الزيت الخام في الاشهر التسعة الاولى من العام الحالى ٢٣٠.٨٨٢.١٤٠ برميلا أى بمعدل ٨٤.٥٧٢.٢ برميلا في اليوم بينما بلغت جملة انتاج الزيت المكرر في الفترة عينها ١٤٦.٦٩٢.١٤٠ برميلا أى بمعدل ٢١.٠٣١.٠ براميل في اليوم .

الرقم القياسى لاسعار المصاعة الحاضرة من القطن بالاسكندرية أثناء شهر أكتوبر يونية / أغسطس ١٩٢٩ = ١٠٠  
الاسبوع الاول : ٥٢٨٩  
الاسبوع الثانى : ٥١٦٣  
الاسبوع الثالث : ٤٩٥٧

الرقم القياسى للمواد

رقم رويتر (١٨ سبتمبر ١٩٣١ = ١٠٠)  
٥٢/١٠/٢٧ ٥٣/٩/٢٧ ٥٣/١٠/٢٦ ٥٣/١٠/٢٧  
٤٨٠٢ ٤٧٩٨ ٤٨٥٩ ٥١٦٩  
رقم هودى (٣١ ديسمبر ١٩٣١ = ١٠٠)  
٥٢/١٠/٢٧ ٥٣/٩/٢٧ ٥٣/١٠/٢٦ ٥٣/١٠/٢٧  
٣٩٣٧ ٣٩٤٧ ٤٠٢٨ ٣٠٩٧

## اسعار المواد انخام

في اهم اسواق العالم

| ٥٢/١٠/٢٧ | ٥٣/١٠/٢٧ | المونيوم (الطن بالاسترايلى) |
|----------|----------|-----------------------------|
| ١٦٦      | ١٥٠      | لندن                        |
| ٢٨٥      | ٢٣٧      | نحاس (الطن بالاسترايلى)     |
| ١٢٤      | ١٢٤      | ذهب خام ( اوقية )           |
| ٨٨ ١/٢   | ٩٦ ١/٢   | رصاص (الطن بالاسترايلى)     |
| ٧٣       | ٧٤       | فضة (الاقية بالبنس)         |
| ٣٥٥٥     | ٣١٤      | فطن ميدانج ( بنس )          |
| ٢٢       | ١٦       | المطاط (بنس للطن) لندن      |
| —        | ١٩٩      | القمح ( سنت للبوشل )        |
|          |          | شيكاغو                      |

اسعار الجنيه المصرى

| ١٠/٢٦  | ١٠/٢٣   | ١٠/٢١  | ١٠/١٩ |
|--------|---------|--------|-------|
| ٦ ١/١٦ | ٥ ١٥/١٦ | ٥ ٣/٤  | ٥ ٧/٨ |
| ١٢ ١/٢ | ١٢ ٣/٤  | ١٢ ٧/٨ | ١٣    |
| ٣٧     | ٨       | ٣٧     | ٨     |
| ١١٨٠٠  | ١١٨٠٠   | ١١٨٠٠  | ١١٨٢٥ |

| ١٠/١٦ | ١٠/١٤  | ١٠/١٢ | ١٠/٩   |
|-------|--------|-------|--------|
| ٥ ٣/٤ | ٥ ٣/٤  | ٥ ٣/٤ | ٥ ٣/٨  |
| ١٣    | ١٢ ٣/٤ | ١٣    | ١٣ ١/٤ |
| ٣٨    | ٣٨     | ٣٨    | ٣٨     |
| ١١٨٢٥ | ١١٨٢٥  | ١١٨٢٥ | ١١٨٢٥  |

حسابات استحقاقات الاستيراد

علاوة الجنيه الاسترلىنى ( % )  
علاوة الدوتسمارك ( % )  
سعر الدولار الأمريكى بالقروش  
حساب « ب » فى سويسرا بالفرنكات



أصدر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٩٥٣ مرسوما بتعيين الدكتور حسنى السعيد عضوا متفرغاً بالمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى

وقد تخرج الدكتور حسنى السعيد من كلية الزراعة عام ١٩٣٠ واشتغل في ادارته المزارع الحكومية ووزارة الاوقاف الى ان أصبح مفتشا لتفتيش الوادى وتبلغ مساحته ٢٢٠٠٠ فدان . وهذا التفتيش موقوف على التعليم الاولى . وقد بدل الدكتور حسنى السعيد جهودا كبيرة في ادارة هذا التفتيش، مما حدا بوزارة المعارف العمومية الى اختياره عضوا في بعثتها لادارة المزارع والاقتصاد الزراعى بكاليفورنيا بالولايات المتحدة الامريكية وهناك حصل الدكتور السعيد على درجة البكالوريوس والماجستير ثم الدكتوراة في الاقتصاد الزراعى وادارة المزارع . ثم عاد ليقوم بالتدريس بجامعة القاهرة بكلية الزراعة حيث أنشأ قسم الاقتصاد الزراعى بها . وتدرج في الوظائف الجامعية الى درجة الاستاذية لكرسى الاقتصاد الزراعى .

وللدكتور السعيد عدة مؤلفات في الاقتصاد الزراعى آخرها كتاب « الاقتصاد الزراعى » الذى صدر في شهر يونيه الماضى هذا ، وقد مثل الدكتور السعيد مصر في عدة مؤتمرات دولية منها مؤتمر الاقتصاد والزراعة بانجلترا في عام ١٩٤٧ . وعام ١٩٤٩ بالاطاليا ، وحلقة الدراسات الاجتماعية التى دعت لها هيئة الامم المتحدة في عام ١٩٥٠ بالقاهرة . كما حضر مؤتمر التغذية والزراعة الذى عقد بالقاهرة في سبتمبر ١٩٥٣ ممثلا لمجلس الانتاج وقد حضر ممثلا لجامعة القاهرة في حلقة الدراسات الصيفية للتوسع الزراعى بهولندا في يوليه ١٩٥٣

وقد أنشأ الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى الذى عقدت مؤتمرها الاول في باريس ١٩٥٢ ، وتقدمت فيه بتوصيات تحقق الكثير منها خلال النهضة التى أملت التطور الاقتصادى المشاهد في الزراعة المصرية هذا العام و ( الاقتصاد والحاسبة ) تهنىء الدكتور حسنى السعيد بمنصبه هذا وتتمنى له التوفيق .



## احتياطي المذشاة

بقية المنشور على ص ٢٥

استغنى عنها ومع ذلك ظلت تظهر بالميزانيات بعد ذلك .

( ع ) عدم ادراج قيمة لشهرة الحل مع اتفاق مبالغ حتى سبيلها كحالة القيام بحملة اعلانية كبيرة استهلكت في فترات قليلة او رحلت مباشرة الى حساب الارباح والخسائر ثم ظهور نتيجتها في زيادة مبيعات وارباح المنشأة بعد ذلك ، او بتخفيض قيمة الشهرة رغم ان قيمتها في ازدياد ، وبالمثل باقى الاصول التى لا يتحتم الاستهلاك فيها .

( هـ ) المغالاة في تقدير قيمة الخصوم بأكثر من حقيقتها كما لو اعتبرت الخصوم المحتملة او العرضية . مثل المسؤولية التى قد تنشأ مستقبلا من الضمانات او من التطهيرت الى غير ذلك ، ضمن الخصوم الفعلية وادماجها فيها . ومثل اغفال الاصول العرضية التى تنشأ عند تحقيق الخصوم .

( و ) ادماج بعض الاحتياطات في بعض الخصوم الاخرى بحيث يوهى المطلع على الميزانية بأن هذه الاحتياطات هى عبارة عن مسؤوليات حقيقية مع أنها ارباح متجمعة او ارباح مقطوعة لمقابلة خسائر متوقعة قد لا تتحقق كما لو كان هناك احتياطي للتعويضات مثلا وظهر ان الحاجة لاستدعى بقاءه ولكن المنشأة لم تلغه بل ادمجته في مفردة المستحقات مثلا . او اضافة الاحتياطي الى مفردة اخرى لايهام المطلع بأن أغلب المفردة هو عن هذه المسؤولية الحقيقية في حين ان أغلبه هو احتياطي كما لو ذكر مثلا في جانب الخصوم « ..... جنيه اوراق دفع واحتياطات » في حين ان اوراق الدفع لا تتجاوز ٥٠٠ جنيه والباقي احتياطات مختلفة

( ز ) اذا عمدت احدى الشركات القابضة الى عدم ذكر شيء عن ارباح شركاتها التابعة رغم وجودها مع ايعازها اليها بعدم توزيع الارباح ..

( يتبع ) « ت . ا . »

### النقل في إنجلترا عام ١٩٥٢

في تقرير نشرته ( لجنة النقل البريطانية ) حديثا عن عام ١٩٥٢ وصفت فيه الحالة بالتأزم ، وعدم الاستقرار ، وكثرة المشاكل التى تجابهها صناعة النقل في إنجلترا ، ومن أهمها الآراء البرلمانية المتضاربة فبعضها يرى ضرورة تأميم هذه الصناعة ، وجعلها مركزة في ايدى الحكومة ، بينما يرى البعض الآخر عكس ذلك .

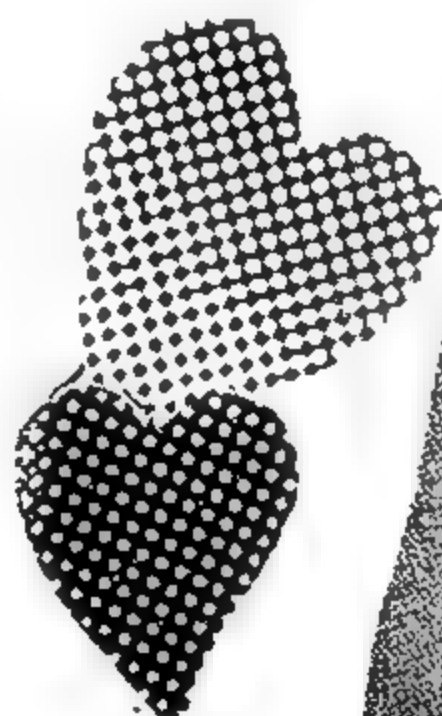
ثم تتساءل اللجنة في تقريرها : هل الجمهور مقتنع بالتسهيلات الحالية في النقل ؟ وهل اصحاب المصانع والتجار راضون بالاتاوات والرسوم المفروضة على خدمة النقل الحالية . وعلى وجه العموم ، فمن الواضح ان اصحاب خدمة النقل يرحبون بالاهداف التى قررها ( قانون النقل ) .



مركزى  
علاء محمدى

سراج منير  
لولا صدق  
عمر الحريزى  
عبد الوارث عسر  
د. ر. محمدى

د. طه م. ح.  
نادية الشاذلى  
نهادى مصطفى كامل



حاليا بسينما ستوديو مصر

والحرية ببور سعيد ، والمحلة الجديدة بالمحلة الكبرى  
ومن ٢ نوفمبر القادم بسينما البلدية بدمهور ، ومن ٩ نوفمبر  
بالتعاون بالاسماعيلية ، ومسرح دمياط بدمياط ، وسلمى  
بالزقازيق ، ومصر بطنطا .

معرض عام

لاحدث أزياء فصل الشتاء

شيكوريل

القاهرة . الاسكندرية . اسيوط

س . ت ٢٦٤٢٦



# شركة مصر للحلج الاقطان

شركة مساهمة مصرية  
سجل تجارى رقم ٦ - القاهرة

## تقرير مجلس الادارة

الى الجمعية العمومية العادية للمساهمين المنعقدة في يوم الثلاثاء ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٣  
حضرات المساهمين :

يتشرف مجلس الادارة بأن يرفع لكم تقريره عن نتيجة اعمال الشركة وحساباتها وكذا الميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر عن سنتها المنتهية في ٢١ مايو سنة ١٩٥٣ وهى السنة الثامنة والعشرون من حياتها

## المحلوج

بلغ ما حلجته شركتكم هذا العام : ١٣١٩.٦٩ قنطارا من محصول قدره ٩٩٢٢.٢٤ قنطارا بنسبة ١٣٢ % مقابل ١٢٢٤.١٧٩ قنطارا من محصول قدره ٨.٧٥٦.٦٩ قنطارا بنسبة ١٥٦ %  
وتزيد كمية المحلوج هذا العام عن سابقه ٩٤.٨٩ قنطارا وبذلك يكون المحلوج هذا العام اكبر مقطوعية حلجتها محالج الشركة منذ تاسيسها للآن . وعلى الرغم من نقص نسبة المحلوج في هذا الموسم عن متيلها في العام الماضى بمقدار ٢٣ % فان الكمية التى وردت هذا الموسم استازم حاجتها ادارة اغلب محالج الشركة بصفة مستمرة ليل نهار بدون انقطاع معظم ايام الموسم .

## الايادات والمصروفات

لم يطرأ تغيير يذكر على مصروفات الشركة فلا زالت عناصر التكاليف مرتفعة وابعاء المصروفات في زيادة مستمرة كما ان الشركة ساهمت مع باقى محالج رابطة الحلجين في تخفيض اجور الحلج عشرة في المائة عما كانت عليه منذ أواخر الموسم الماضى .  
وقد تمكنت الشركة بفضل المقطوعية الكبيرة التى حلجتها من الاستمرار في سياسة تجديد مباني المحالج وتزويدها بالعدد والآلات الجديدة  
وقد ساعدت شركة مصر للفلز والنسيج بالحلة الكبرى مشكورة على كهرية محالج الشركة بالحلة الكبرى فاصبح يدار بالتيار الكهربائى من شركة الفلز بدلا من الماكينات التى ستنقل الى محالج الشركة الاخرى تدعيما للقوة المحركة فيها  
وقد تجددت رابطة حلاجى الوجه البحرى للموسم القادم . اما في الوجه القبلى فلم تجدد الرابطة .  
وقد قدرت وزارة الزراعة محصول القطن المصرى لموسم ١٩٥٤/٥٣ بحوالى ستة ملايين من القناطير وهو تقدير يقل عن محصول العام الماضى بما يقرب من الثلث وبذلك ستقل تبعاً لذلك مقطوعية المحالج على وجه العموم بنفس النسبة على الاقل وسيزيد العجز في مقطوعية الشركة بمحالج الوجه القبلى بسبب الحالة غير العادية لمحصول القطن الاشمونى في هذا الموسم سواء من ناحية غلة الفدان او انخفاض نسبة التصافى وستؤثر هذه الحالة تأثيرا كبيرا على ايراد الشركة في الموسم المقبل  
وقد لى المسئولون ما انتاب محصول القطن الاشمونى بنوع خاص من انحطاط في الغلة والتيلة واخذوا مشكورين في معالجة هذه الحالة بوسائل شتى اهمها انتقاء احسن البذور  
وتزداد العلاقات والروابط بين شركتكم وشركات مصر توثقا من سنة الى اخرى وعلى الاخص مع شركة مصر لتصدير الاقطان وشركتى مصر للفلز والنسيج بالحلة الكبرى وكفر الدوار بما يحقق صوالحها المشتركة  
كما تلقى شركتكم من بنك مصر كل معونة صادقة ورعاية مشكورة مما كان له اكبر الاثر في الوصول الى النتائج التى وصلت اليها الشركة في اعمالها .

## الميزانية

بالاطلاع على ابواب الميزانية ترون حضراتكم الانخفاض الكبير في ارصدة المدينين والحسابات المدينة المتنوعة . فقد بلغت في الميزانية المعروضة على حضراتكم ٥١٦٧٥١ جنيهها مقابل ١٣٤٦٠٥٤٥ جنيهها في العام الماضى بسبب سرعة تصريف اقطان عملاننا وتحصيل السلفيات المستحقة عليهم وذلك بفضل السياسة القطنية التى اتبعتها الحكومة باستلامها الاقطان بأسعار محددة وبيعها الى المصدرين والمغازل المحلية على اساس اسعار بورصة نيويورك .

وتبعاً لذلك كان من الطبيعى ان تزداد ارصدة الشركة بالبنوك بقيمة السلفيات المحصلة فاصبح المودع للشركة لدى البنك ١٥٨٢٦٠ جنيهها في ميزانية العام الماضى

ولم يطرأ تغيير يذكر على قيمة المواد والمهمات والاكياس والزكائب تمشياً مع ماقرره مجلسكم من عدم التوسع في تخزين ما يزيد عن الحاجة منها بسبب تحديد المساحة المنزرعة قطناً وبالتالي انخفاض مقطوعية المحالج  
وقرر مجلس الادارة استهلاك ما استجد من الاضافات الى العدد والآلات والسيارات والآلات بالكامل وقيمتها ٢٦٤٥٩ جنيهها و ٥٧٦ مليماً دعماً لميزانية الشركة كما لا يزال المجلس حريصاً كل الحرص على أن يدعم احتياطى التسليف والديون المشكوك فيها كلما سمحت الارباح بذلك وقد تمكن المجلس هذا العام من زيادته الى ٢٥٠٠٠ جنيه جرياً على سياسته في الاحتياط للاخطار التى قد تتعرض لها الشركة في التسليف الذى يزيد حركته على الستة ملايين من الجنيهات سنوياً

وتمشياً مع التزامات قانون عقد العمل الفردى قرر مجلس الادارة تخصيص مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه من ارباح هذا العام لصندوق تعويضات الموظفين عند ترك خدمتهم بالشركة طبقاً لقانون عقد العمل الفردى على ان يستكمل الاحتياطى في السنوات المقبلة .

اما باقى ابواب الميزانية فهى ناطقة بما لا يحتاج الى بيان  
ويتنى المجلس على ما يبذله موظفو الشركة وعمالها وعلى رأسهم السيد مديرها من جهد واخلاص في العمل يستحقون عليه الشناء



مازال هيكل الاجور والاسعار في اليونان يتعدل بالاتساق مع سعر الصرف الجديد للدراخمة . وكان لاستمرار القيود النقدية الفضل في أن الزيادة في الاسعار كانت متوسطة وكان نتيجة الاجراءات الضرائبية الشاذة ان أظهرت حسابات الحكومة فائضا صغيرا قدره ١١٥٢ مليون دراخمة خلال الفترة من ابريل الى يونية ١٩٥٣ وقد تمكن البنك المركزي في نفس الوقت ان يحافظ على مستوى الائتمان بما يقرب مما كان عليه قبل التخفيض الاخير للدراخمة

الا ان حصيلة المساعدات الاجنبية قد عوضت هذا النقص ، وقد زادت حصيلة العملات الاجنبية كنتيجة لزيادة حصيلة البنود غير المنظورة . وفي خلال الفترة من ابريل الى يولية بلغت حصيلة الصادرات من العملات ٢٢٥ مليون دولار بالمقارنة مع ٢٩٩ مليون دولار في نفس الفترة من العام السابق ( ١٩٥٢ ) وبلغت حصيلة البنود غير المنظورة ٢٣٩ مليون دولار مقابل ٢٠٣ مليون دولار في العام السابق .

ويتبين من حساب الارباح والخسائر ان صافي ارباح الشركة هذا العام بلغ ٨٣٧٩٤ ج ٤٣٩ م يقترح المجلس توزيعه على الوجه الاتي :

مليم جنيهه  
٤٣٩ ر ٨٣٧٩٤ صافي الربح  
٤٤٤ ر ٨٣٧٩ يؤخذ منه عملا بالمادة ٢٨ من قانون الشركة للاحتياط القانوني بمعدل ١٠٪

٩٩٥ ر ٧٥٤١٤ الباقي  
١٢٥٠٠ ر ٥ ٪ من قيمة الاسهم البالغ عددها ٦٢٥٠٠ قيمتها الاسمية ٢٥٠٠٠٠ جنيه دفعة اولي للمساهمين

٩٩٥ ر ٦٢٩١٤ الباقي  
٢٤٨ ر ٩٤٣٧ يؤخذ للمجلس ١٥ ٪ عملا بالمادة ٣٨

٧٤٧ ر ٥٣٤٧٧ الباقي  
١٩٥ ر ٨٠٨٤ يضم اليه الارباح المرحلة من العام الماضي

٩٤٢ ر ٦١٥٦١ المجموع  
٣٠٠٠٠ ر ٥٠٠ يصرف للمساهمين دفعة ثانية بواقع ١٢ ٪ ليكون مجموع ما يصرف عن كل سهم ٦٨ قرشا يخصم منه الضرائب

٩٤٢ ر ٣١٥٦١ الباقي  
٢٠٠٠٠ ر ٥٠٠ يقترح المجلس حجز ٢٠٠٠٠ جنيه لاحتياطي تعويضات ترك الخدمة لموظفي وعمل الشركة طبقا لقانون عقد العمل الفردي تمشيا مع الملاحظة التي أبدتها المراقبون في هذا الشأن

٩٤٢ ر ١١٥٦١ الباقي المقترح ترحيله للعام المقبل  
مجلس الادارة

وطبقا للمادة ١٨ من قانون الشركة الاساسي قد انتهت عضوية السيد عبد الرحمن حمادة

والسيد محمود منصور وخصراتكم انتخاب بد  
لهما أو إعادة انتخابهما .

فاذا وافقتم حضراتكم على ما جاء بهذا التقرير وعلى الحسابات المعروضة عليكم فان المجلس يرجوكم :

أولا - المصادقة على حسابات السنة المنتهية في ٣١ مايو سنة ١٩٥٣ كما هي واردة في التقرير واخلاء مسؤولية مجلس الادارة  
ثانيا - تحديد قيمة الارباح حسب الاقتراحات المقدمة من مجلس الادارة بواقع ١٧ ٪ من رأس المال أي ثمانية وستون قرشا لكل سهم من الـ ٦٢٥٠٠ سهم سيخصم منها قيمة الضرائب المستحقة

ثالثا - الموافقة على إعادة انتخاب السيد عبد الرحمن حمادة ومحمود منصور بعضوية مجلس الادارة

رابعا - الموافقة على إعادة انتخاب السيد فؤاد احمد الصواف المحاسب القانوني والشريك بمؤسسة هيوات وبريدسون ونيوبى مراقبا للحسابات سنة اخرى وتفويض المجلس في تحديد اتعابه .

وفقنا الله واياكم الى ما فيه مصلحة الشركة .

#### الاوراق المالية

في النصف الثاني من اكتوبر ١٩٥٣ تميز اتجاه السوق في النصف الثاني من شهر اكتوبر بنشاط سرعان ما تلاه هدوء معتدل ترقيا للاحداث السياسية . وارتفعت اوراق القرض الوطني ٣ ١/٤ ٪ ارتفاعا ليس له مثيل في بضع السنين الاخيرة فبلغ ١٠١٠٠ بعد خصم قيمة الكوبون وقدرها ١٦٢ مقابل ١٠٠٢٠ منذ خمسة عشر يوما . وطلبت اسهم بنك مصر بـ ٢٢٦٠ بدون تغيير والبنك الاهلي ارتفع جنيها فبلغ ٣٢٥٠ أما اسهم بنك التسليف الزراعي المصري فقد ظلت عند رقم ١٢١٤ بدون تغيير والملح والصودا نشط عليها الطلب واقفلت عند ١٧١ بصعود ٧ أبناط . أما المكابس والاستيداع فقد كان الطلب عليها متمسكا وبلغت ١٤١٠ مقابل ١٣٩٢ وطلبت اوراق كوم امبو بـ ٣٩٠ مقابل ٣٩٣ والشيخ فضل بـ ٤٢٣ مقابل ٤٢٥

## شركة مصر لحايج الاقطان

شركة مساهمة مصرية  
سجل تجارى رقم ٦ - القاهرة

### قرارات الجمعية العمومية

قررت الجمعية العمومية لمساهمي الشركة بالاجماع بجلسة يوم الثلاثاء الموافق ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٣ ما يأتى :

أولا - الموافقة على تقرير مجلس الادارة عن أعمال الشركة للسنة المنتهية في ٣١ مايو سنة ١٩٥٣

ثانيا - الموافقة على ميزانية الشركة والارباح والخسائر عن موسم ١٩٥٣/٥٢ واخلاء مسؤولية حضرات أعضاء مجلس الادارة في كل ما يتعلق بأعماله عن السنة المذكورة

ثالثا - تحديد قيمة الارباح حسب الاقتراحات المقدمة من مجلس الادارة وتقرير توزيع ارباح عن السنة المنتهية في ٣١ مايو سنة ١٩٥٣ بواقع ١٧ ٪ من رأس المال أي ثمانية وستون قرشا لكل سهم تخصم منها الضرائب المستحقة

رابعا - الموافقة على تجديد انتخاب السيد عبد الرحمن حمادة ومحمود منصور عضوين بمجلس الادارة

خامسا - الموافقة على إعادة انتخاب السيد الاستاذ فؤاد احمد الصواف المحاسب القانوني والشريك بمؤسسة هيوات وبريدسون ونيوبى مراقبا للحسابات سنة اخرى وتفويض المجلس في تحديد اتعابه

وقد وجه المساهمون شكرهم لحضرة الاستاذ محمود العتال رئيس المجلس وباقي أعضاء مجلس الادارة على الجهود الموفقة التي يبذلونها في ادارة الشركة وكذلك شكر المساهمون حضرات الموظفين للمعاونة الصادقة التي يبذلونها في العمل بالشركة



# الشركة الزراعية للشرق الأوسط

( رأس المال ٢٥٠٠٠٠٠ ج. م مقسم الى ٢٥٠٠٠٠ سهم )  
تقدم أولى شركاتها ( الشركة الزراعية مصر - السودان )

ش. م. م تحت التأسيس

( رأس المال ٢٥٠٠٠٠ ج. م مقسم الى ٦٢٥٠٠ سهم )

وهي إحدى الشقيقات الأربع

مصر - السودان - مصر - ليبيا - مصر - سوريا - مصر - العراق

أغراض الشركة الزراعية

مصر - السودان

القيام بالعمليات الزراعية في بلاد مصر والسودان من اصلاح الاراضى البور واستغلال الاراضى الزراعية واستثمارها وتأجيرها وزراعة البساتين والقيام بالصناعات الزراعية وتربية الحيوان والتصدير والاستيراد وكل ما يختص بشئون الزراعة ومحاصيلها وثمارها وتقديم الخبرة لاصحاب الارض البور والزراعية وللحكومات . وبالجمله كل ما يدخل فى نطاق الاعمال الزراعية من زراعة وصناعة وتجارة وما يتصل مباشرة وغير مباشرة لاي سبب كان بأغراض الشركة . وللشركة أن تهتم أو تساهم فى الشركات أو الهيئات التى تعمل عملا متشابها مع أعمالها أو التى تعاون فى تحقيق أغراضها فى مصر والسودان وبلاد الشرق الاوسط

## رأس مال الشركة

رأس مال الشركة الزراعية مصر - السودان ٢٥٠٠٠٠ ج. م  
مقسم الى ٦٢٥٠٠ سهم أسمى الباقي منها للاكتتاب العام ١٥٠٠٠ سهم

## الاكتتاب العام فى رأس المال

يطرح للاكتتاب العام الاسهم الباقية وعددها ١٥٠٠٠ سهم قيمة السهم الواحد ٤ ج. م يدفع عند طلب الاكتتاب ٢٥ ٪ من قيمة الاسهم المكتتب فيها مضافا اليها ١٠ قروش ( قيمة تكاليف الاكتتاب ) عن كل سهم ويدفع الباقي من ثمن الاسهم المكتتب فيها عند الطلب

## فتح باب الاكتتاب

يبدأ الاكتتاب العام يوم الاثنين الموافق ٢ نوفمبر وينتهى يوم

السبت الموافق ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٣ وقد روعى فى تحديد هذه

الفترة تمكين السودانين فى جميع أنحاء السودان من المساهمة .

وللشركة الحق فى وقف الاكتتاب فى أى يوم من هذه الفترة عند الاقتضاء

يتولى عملية الاكتتاب فى الاسهم المطروحة ( ١٥٠٠٠ سهم ) فى أوقات العمل الرسمية :

## ١ - الشركة الزراعية للشرق الأوسط :

فى مركزها الرئيسى ٩ شارع توفيق  
عمارة شماع - ( الدور الرابع ) بالقاهرة

المركز الرئيسى فى القاهرة

فرع الاسكندرية

وجميع فروعها فى مصر والسودان

٢ - بنك مصر :

المركز الرئيسى ٤٧ شارع قصر النيل القاهرة

فرع الازهر ٧٠ شارع الازهر القاهرة

فرع الاسكندرية ٢٢ شارع شريف باشا الاسكندرية

٣ - بنك القاهرة :

ويمكن الاطلاع على شروط الاكتتاب والحصول على الاستمارات من المؤسسات التى ستتولى عملية  
الاكتتاب ابتداء من يوم الاربعاء الموافق ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٣



# قطب سعودى من أبطال الاقتصاد

عددا كبيرا من العمال المصريين الفنيين وقد نجح هذا المصنع نجاحا منقطع النظير وفى أقصر وقت بفضل خبرة ونشاط الشاب النابه شفيق عبد الرؤوف الصبان .

وقد لاحظ ان الشركات الانجليزية تحتكر تجارة البويات بالشرق جميعه فعمل بالاشتراك مع بعض الاخصائيين على الحصول على توكيل بالشرق الادنى لشركة البويات العالمية بأمرىكا المسماة « سيبس » واستورد كميات كبيرة من بضائع هذه الشركة فصار منافسا خطيرا للشركات الانجليزية فى جميع منتجاتها ثم قام بتكوين شركة تسمى المكتب التجارى الفنى لأصحابه شكيب حمادة وشفيق الصبان وشركاهما لتصريف هذه المنتجات . ثم توج هذه الاعمال الجليلة بتكوين الاتحاد السعودى المصرى للتصدير والاستيراد لتوثيق الروابط التجارية والاقتصادية بين مصر والمملكة العربية السعودية .

ع . ا . ع



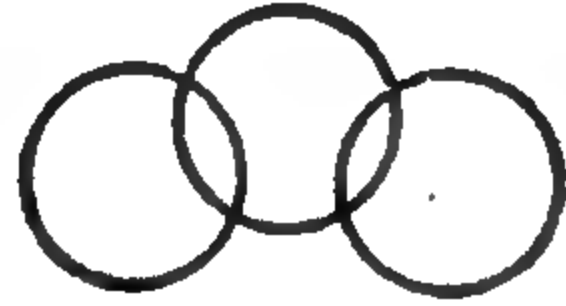
السعودية متعاوننا مع أفراد المهندسين المصريين فنفذت مشروعات معمارية فنية كبيرة تضارع أضخم المشروعات المعمارية العالمية الحديثة .

ولم تقم جهود الاستاذ شفيق عبد الرؤوف عنده هذا الحد بل قام بإنشاء مصنع كبير لصناعة البلاط بجميع أنواعه ينتج حوالى ألف متر يوميا ويستوعب

بدأت فى المملكة السعودية العربية حركة عمرانية كبيرة يرعاها عاهل الجزيرة الملك عبد العزيز آل سعود . وتعتمد هذه الحركة المباركة على الغاية وعلم بعض الملمعين من شباب المملكة السعودية الذين يوليهم العاهل الكبير جل عنايته ويتعدهم بنصحه وارشاده .

وممن حظى بهذا التشريف الاستاذ شفيق عبد الرؤوف الصبان نجل سيادة الشيخ عبد الرؤوف الصبان أحد رجالات الحكومة السعودية المبرزين . وقد عين الاستاذ شفيق عبد الرؤوف الصبان - بعد تخرجه من الجامعات الامريكية - سكرتيرا للسفارة السعودية فى لندن وذلك لما توسمه فيه جلالة الملك عبد العزيز آل سعود من اخلاص ونجابة ورجاحة عقل ، فقام بما عهد اليه خير قيام . وبعد ذلك احتاج المجال الاقتصادى الى خبرته وكفايته فتلقته شركة شل بالمملكة العربية السعودية وألقت بين يديه كل هام من أعمالها ، ثم ولج أبواب المقاولات العمومية لتعمير البلاد

## التعاون



لا يقوم أى عمل اقتصادى الاعلى أركان ثلاثة - العمل والادارة ورأس المال - ويهدف التأميم الحديث الى أن يمتلك الشعب كله الاعمال الاقتصادية الكبرى التى تخدمه بتحويل رأس المال من أيدي الافراد القليلين الذين يملكونه الى الدولة مع الابقاء دون مساس بنظم العمل والادارة وبذل الجهد فى تحسينها .

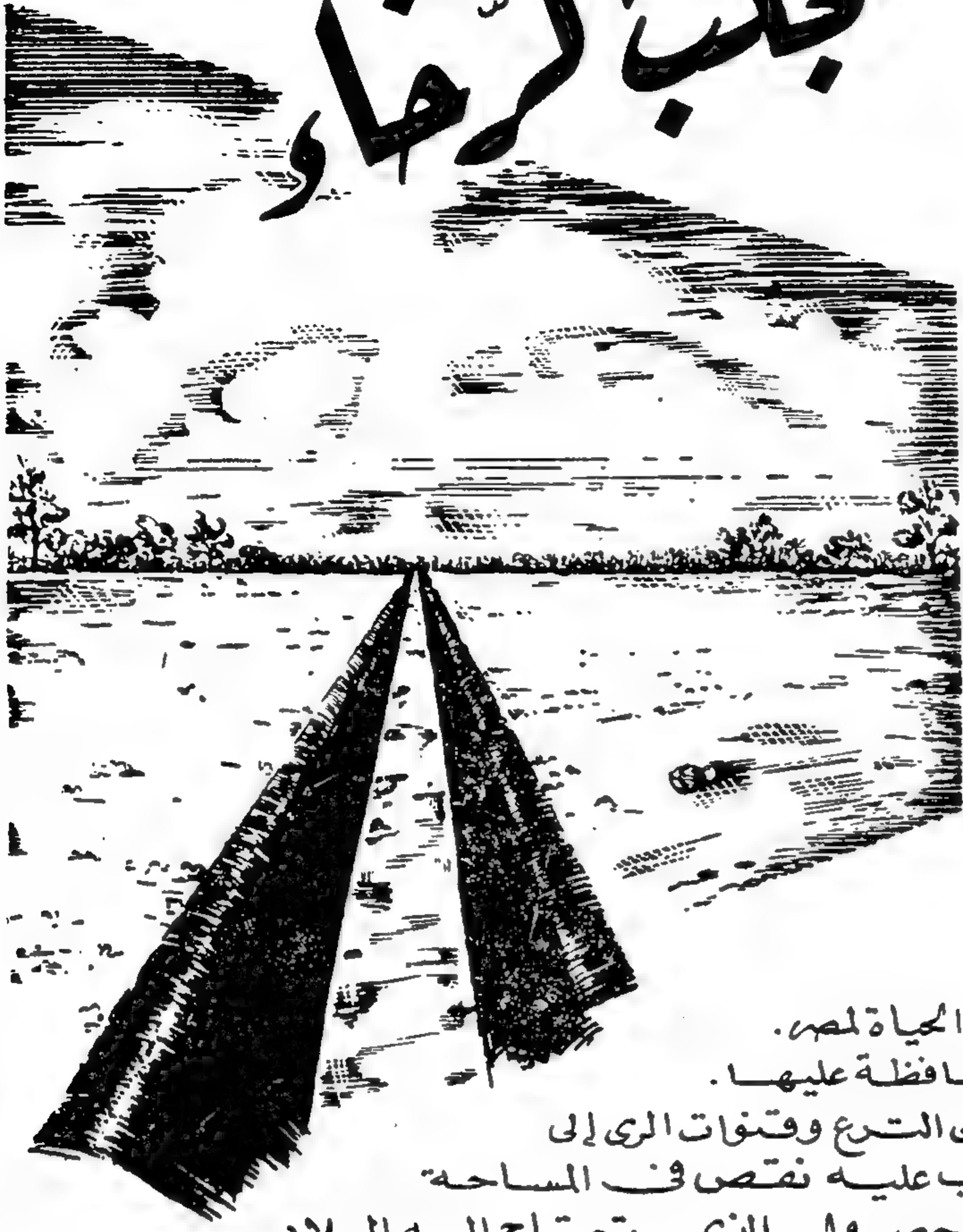
والتعاون هو الآخر نظام شعبى يمكن جميع الافراد من بنى الوطن من تملك المؤسسات التعاونية التى تخدم مصالحهم بغض النظر عن مركزهم المالى فلا يشترط فى الفرد ان يكون عنده أى رأس مال ليصبح عضوا يمتلك المؤسسة التعاونية على قدم المساواة المطلقة مع غيره من الاعضاء بقدر ما يتعامل معها .

واذا كان التأميم فى البلاد الراقية التى أخذت به فى السنوات الاخيرة قد تركز حول الانتاج عامة والصناعات الكبرى خاصة فان التعاون فى هذه البلاد قد شمل جميع أنواع التوزيع للمستهلكين واصبح يتقاسم هو والتأميم اقتصاديات البلاد الاول فى ميدان التوزيع والثانى فى ميدان الانتاج .

الجمعية التعاونية للبترول



# نقطة جَلْبِ الرِّخاءِ



المياه هي مفتاح الحياة لمصر.  
ولذلك تجب المحافظة عليها.  
ولشرب المياه من الترع وفتنات الري إلى  
باطن الأرض . يترتب عليه نقص في المساحة  
المنزوعة وفي المحصول الذي تحتاج اليه البلاد  
لمواجهة مطالب السكان .

وقد وفق رجال الأبحاث في شركة شتل - بعد أبحاث  
واختبارات طويلة في بلاد تماثل مصر في ظروفها - إلى  
استحداث فتنات للري من طراز جديد : مبطنة بمادة  
البيتومين تمنع لشرب المياه ، وقد شقت واحدة منها  
في الصالحية بمدينة الشرفية  
وهذه البطانة غير قابلة للكسر وليست بها وصلات  
تسمح برشح المياه . فضلا عن السهولة وقلة التكاليف في  
النشائها وصيانتها .

وسيؤدي هذا الاستعمال الجديد للبيتومين - عندما ينتشر  
ويطبق على نطاق واسع إلى الاحتفاظ بكبيرة من المياه  
والانتفاع بها بعد أن كانت تضيع هباء .

في خدمته الاقتصاد الوطني



س. ٩١١





# الاقتصاد والمخاسبة

الثلثون  
١٠ قروش

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى اباظه رئيس نادي التجارة  
رئيس التحرير : احمد عنان

العدد ٦٥  
١٥ نوفمبر ١٩٥٣

## الاصلاح الفعلى خير دعاية

فى مقدمة ماينادى به المصلحون اليوم امران للتنمية اقتصادنا القومى  
اولهما اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية للمساهمة فى تنفيذ مشروعاتنا الكبرى وقد قدر  
تكاليفها السيد وزير المالية بما يقرب من خمسمائة مليون من الجنيهات قد نستطيع ان  
نوفر ربعها او ثلثها من مذكراتنا الخاصة .  
وثانيهما تشجيع السياحة واجتذاب اكبر عدد ممكن من السائحين للاقامة اطول مدد  
مستطاعة .  
وما من شك فى ان الدعايات التى تنظم لنجاح الويلتين امر واجب التنفيذ دون اهمال  
.. ولكن ..

لا يمكن ان تثمر الدعاية وحدها ثمرتها المرجوة دون اتخاذ الاجراءات الفعالة التى تؤثر فى  
نفوس الممولين والسائحين وتقنعهم اقناعا عمليا بتوظيف اموالهم فى مشروعاتنا وفى زيارة بلادنا  
والاقامة فيها اطول مددة يستطيعونها كسائحين .

لهذا يجب اعادة النظر فى كافة التشريعات القائمة سواء منها المالية او العمالية على هدى  
سياسة تشجيع ورود المال الاجنبى وتطمين اصحابه على سلامة استغلاله وحسن استثماره  
والاستفادة من ثمرات هذا الاستثمار دون قيود ضارة بالانتاج والتداول الحر .. ولقد قامت  
الحكومة فعلا فى العهد الاخير ببعض التيسيرات فى هذا السبيل ولكنها لم تزل فى حاجة لمزيد  
من التيسير وازالة بعض القيود التى تقف فى سبيل ترغيب الممولين فى توظيف اموالهم عندنا  
- مع اليقظة التامة لعدم مساس هذا الاستغلال لاي مظهر من مظاهر سيادتنا القومية وحرماننا  
التشريعية

وهناك من التشريعات العمالية القائمة ما تدعو الحال لوجوب تعديله لصالح الانتاج ومستواه  
ونفقاته وتنظيم العلاقة بين العمال واصحاب الاعمال على اساس عملي اقتصادى معقول لتحقيق  
المصلحة العامة والنهوض بالصناعة والتوسع فيها تنفيذا لسياسة العهد الجديد واهدافه .  
واما السياحة كهوورد هام جدا من موارد دخلنا القومى فيجب ان تقوم الدعاية لها على  
اساس من الاصلاح العاجل لكل مرفق من مرافقها فى المصايف والمشاتي على السواء ولا  
مناص من تخصيص حصيلة كافية للاتفاق على اصلاح مناطق السياحة اصلاحا عاجلا شاملا .  
واعتبار المناطق السياحية من الجنوب الى الساحل مرافق عامة ينفق عليها من الخزانة العامة ولا  
يعتمد على اصلاحها من اموال المجالس البلدية والمحلية التى تنوء مواردنا المحددة عن مواجهة  
هذه الاعباء .

وانه لافعل فى نفس السائح ان يجد راحته فى الانتقال والاقامة والتسليه والرياضة - عن  
اية دعاية نظرية مهما بذل فيها من جهد ومال - بل ان السائح حين يجد كل اسباب الراحة  
متوفرة له فانه يكون خير دعاية لغيره فضلا عن تشجيعه على طول الاقامة وتكرار الزيارة .  
ولا عيب فى ان نقرر الواقع وان كان مريرا وهو ان مناطق السياحة لدينا كلها فى حاجة  
شديدة الى كثير من الاصلاح حتى تكون بنفسها خير دعاية لاجتذاب السائحين .

عبد الله فكرى اباظه

فى هذا العدد  
الاصلاح الفعلى خير دعاية -  
للاستاذ عبدالله فكرى اباظه  
عرض وتعليق : مهمة أنجزت -  
رجل ذهب فى التاريخ  
بعثة شامى باكستانية تزور مصر  
والشرق الاوسط  
فى السياسة الاقتصادية : امريكا  
ومشروعاتها الاقتصادية للشرق  
الاطوسط - للاستاذ وديع  
فلسطين  
عود الى السياسة الضريبية  
الرشيدة : للدكتور محمد  
فؤاد ابراهيم  
اقتصاديات الشرق الاوسط :  
استمرار الازمة فى لبنان -  
تجارة لبنان الخارجية -  
ميزانية سوريا - معمى  
للتكرير فى عدن  
اقتصاديات الثورة - : المزارع  
التعاونية اساس النهضة  
الزراعية - للاستاذ جورج  
يعقوب  
الاقتصاد العالمى : عودة الثقة  
الى وول ستريت -  
احتياطيات المنطقة الاسترالية  
من الذهب والدولارات -  
الاقتصاد الاوروبى : نقص انتاج  
فرنسا من الصناعات  
الحديدية - بقلم م. ك.  
بولاد  
من الصحف العالمية : مكتبة  
التاجر - انباء المعادن والمواد  
الخام - فى ركاب العلم -  
للاستاذ احمد فريد حسن  
سياسة التوسع فى المنشآت  
الصناعية : للاستاذ موسى  
حقى  
الاحتياطى فى المنشأة التجارية  
للاستاذ ت. ا.  
اتفاقية السكر العالمية  
مشروع المساكن الشعبية :  
للاستاذ عبدالقادر عبدالحميد  
التجارة والاقتصاد امام القضاء :  
للاستاذ احمد حمدى حافظ  
مشكلة السكان فى مصر :  
للاستاذ احمد زكى عبدالهادى





### مهمة أنجزت

عاد الى القاهرة الاستاذ محمد أمين فكرى محافظ البنك الاهلى المصرى بعد ما اشترك فى اجتماعات البنك الدولى للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى ممثلا لمصر . وقد انتهز المحافظ المصرى فرصة هذه الاجتماعات ليتحدث الى رجال الاقتصاد فى هذه الندوة العالمية عن مشروعات مصر الحديثة وعن الآمال التى تتطلع الى تحقيقها لترقى بأحوالها الاقتصادية وتعالج ماران على حياتها الاجتماعية من ركود وخمول نتيجة لتعطل مرافق الانتاج .

واذا كان المنصب الذى يشغله الاستاذ محمد أمين فكرى يمنعه من أن يتحدث عما قام به فى كل مكان حل فيه من أعمال تخدم المستقبل الاقتصادى لمصر ، فان ذلك لا يمنع من أن نقول ان جهوده الصامته ونشاطه الدائب ، وحرصه على استغلال كل ساحة لخدمة بلاده ، قد كللت مهمته بنجاح تنطق به التقارير التى تلقتها الحكومة وتسجله مضابطهاتين المنشأتين الدوليتين .

وقد سمعنا من القادمين من الولايات المتحدة أخيرا ثناء مستطابا على المساعى التى بذلها الاستاذ أمين فكرى لينقل لدوائر الاقتصاد الأمريكى ثم البريطانى طرفا من البعث الاقتصادى الذى يسرى فى أوصال مصر اليوم . ولكن اذا آثار الاستاذ أمين فكرى الصمت ، فان أعماله تتكلم وصفحته البيضاء تنطق بأنصح بيان .

### رجل ذهب فى التاريخ

فى الوقت الذى كانت بعثة اقتصادية مصرية تهم بالسفر الى المملكة العربية السعودية لتوثيق عرى الاتصال التجارى والاقتصادى بين مصر وتلك المملكة الى جانب غيرها من الدول العربية ، فوجى العرب أجمعون بوفاة العاهل السعودى العظيم المغفور له الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن

الفصل آل سعود اثر مرض استتال معه قرابة شهر

والملك عبد العزيز رجل من الصحراء لم يعرف الخضارة ولم يغادر تخوم بلاده الا مرة واحدة جاء فيها مصر زائرا كريما ، ومرة سابقة لها اجتمع فيها بالرئيس روزفلت والمستتر تشرشل فى منطقة البحيرات المرة . والملك عبد العزيز لم ينل من الثقافة المدرسية شيئا مذكورا ، ولكنه مع ذلك قام بتبعة لم يقيم بمثلها زعيم سياسى فى العالم . فقد أخضع الجزيرة العربية لسلطانه مؤثرا الوداد والحب على انسياف والحرب . وجمع القبائل حوله ففقى على العصيان والحروب الموضعية وقتل كل فتنة فى مهدا .

ثم فتح باب بلاده لنهضة الصناعة ، على الرغم من روح الجمود التى كانت - ولعلها لا تزال الى حد ما - تخيم على ربوع الجزيرة العربية بأسرها . فتقبل بسعة صدر وبسماحة فى تفسير تعاليم الدين الحنيف ، كثيرا من مظاهر الحياة العصرية الحديثة ، وسمح باستيراد رينابيع النفط الغنية من اراضى بلاده ، تلك الاراضى التى كان حراما على الاجنبى أن يطأها .

ونشر فى البلاد صناعات صغيرة وبدأت المملكة العربية السعودية تأخذ بوسائل الصناعة الكبيرة ، والملك من وراء كل ذلك يشجع ويرعى ويرسل البعث مدركا أن مقام بلاده يجب أن يكون مساويا لمقام غيرها من دول العالم الحديثة

كانت المملكة العربية السعودية قبل عبد العزيز لاتعيش الا على مال الحجاج ، ولا تأكل الا التمر واللبن ان وجدا . أما اليوم فقد انتشرت المزارع والمراعى فى بلاد عبد العزيز وصار للبلاد ميزانية وصار لها وزير للمال ، واستغنت أخيرا عن رسوم الحج لأنها وجدت كفاية من الموارد تغنيها عن التماس المال من الوافدين على بيت الله الحرام .

ومع أن الملك عبد العزيز لم يدخل مدرسة للساسة أو يختبر فنون الدبلوماسية على أيدي أكابر الدبلوماسيين العريقين ، فقد كان سياسيا حكيما ودبلوماسيا عريقا ، تشهد بذلك مفاوضاته لرفع حصيلة الزيت الى خمسين فى المئة من صافى الارباح ، وهذا هو المبدأ الذى تقرر فى النصف الغربى للكرة الارضية ،

ثم صار بعد أن فاز عبد العزيز باقراره المبدأ السارى فى دول العالم المنتجة للزيت جميعا .

ذهب عبد العزيز ، ولكن بعد أن أدى المهمة على خير ما ينبغي ، فآقر الامن والنظام ، وجمع الشمل ، وهيا للبلاد موارد اقتصادية دائمة ، ووفق بين أصول الدين ومطالب الدنيا ، وترك وراءه ملكا ذا دربة وكياسة وفطنة هو جلاله الملك سعود ، ووليا للعهد اختبر الحياة الدولية وعركها سواء فى وزارة الخارجية أو فى حبلات الامم المتحدة

فان أسدينا العزاء للامة العربية جمعا فى وفاة الملك عبد العزيز ، فانما نقرن ذلك بالتهنئة لجلوس نجله الملك سعود على عرشه .

الاموال التى صودرت لمنفعة الشعب

عسير فى الاوان الحالى احصاء الاموال التى صودرت لحساب الشعب ، ولكن الثابت أن أرقامها تبلغ بضعة عشرات الملايين من الجنيهات ، بعضها من الموجودات الثابتة وبعضها من المنقول وبعضها من الاوراق المالية وبعضها من الجواهر وغير ذلك من المقتنيات والنفائس .

ولا ريب فى أن عملية جرد هذه الاموال وتقدير قيم العقارات والاراضى تستغرق زمنا ما ، ولكن طال الزمن أو قصر ، يستعود هذه الاموال لمصلحة الشعب وتنفق على التخفيف من ويلاته وكربه

وفى اعتقادنا أن الشحاذين والمتسولين وذوى العاهات الذين يجوبون الطرق ليل نهار يتكففون الايدى قد زاد عددهم زيادة كبيرة على الرغم من التشريعات التى تحرم التسول وعلى الرغم مما يقال عن جمع المتشردين من الشوارع . وهؤلاء يسيئون الى الكرامة الانسانية كما يشوهون جمال القاهرة بمناظر البؤس التى تخيم عليهم ، فضلا عن احتمال انتقال الامراض عن طريقهم واحترافهم السرقة والنشل مما يشب عليه كل طفل جانح .

ولهذا نحب أن نوجه نظر المسؤولين الى ضرورة تخصيص قدر من الاموال التى آلت الى الشعوب لانشاء ملاجئ أو ماوى لهؤلاء المتشردين والمتسولين وبذلك تتخلص القاهرة من عنصر خامل يتحول فى هذه الملاجئ الى عنصر عامل مجد



# بعثة شاي باكستانية تزور مصر والشرق الاوسط

تقوم بعثة تجارية باكستانية قوامها ثلاثة أشخاص بزيارة بعض البلدان الهامة في الشرق الاوسط ، وينتظر ان تصل هذه البعثة الى القاهرة في هذين اليومين . ومهمة هذه البعثة دراسة امكانيات توسيع تجارة الشاي الباكستاني في هذه المنطقة وغيرها .

وستمكث هذه البعثة خمسة أو ستة أيام في مصر تزور خلالها الاسكندرية وبعض المدن الاخرى ، كما انها ستقابل المسئولين في وزارة التجارة وممثلي الغرف التجارية .

ومما يذكر ان مجلس الشاي الباكستاني ، وهو هيئة شبه رسمية تمثل فيها التجارة تمثيلا تاما ، هو الذي أوفد هذه البعثة . وستقوم البعثة بعد انتهاء زيارتها لمصر بزيارة بعض الاقطار الاوربية ثم تزور استانبول وطهران في طريق عودتها الى الباكستان .

وقد بلغ انتاج الشاي في الباكستان في العام الحالى (١٩٥٣) ٥٢٥٨١٤٣٢ رطل من الشاي ، ويقوم مجلس الشاي الباكستاني في الوقت الحاضر بدراسة خير الوسائل لرفع هذا الانتاج من ٥٢ مليون رطل الى ٨٠ مليون رطل في خلال عشر سنوات . كما ان هذا المجلس يقوم بانشاء محطة ابحاث لصناعة الشاي في سريمانجال ( الباكستان الشرقية ) وستقوم هذه المحطة باجراء التجارب لانتاج اصناف أجود من الشاي .

ويرأس هذه البعثة السيد سليم وزير التجارة والعمل والصناعات بحكومة الباكستان الشرقية . أما العضوان الآخران فهما الدكتور حسين مستشار شؤون التعساون والاسواق في حكومة الباكستان والمستر نورمان سميث مدير شركة جيمس فنلاي وشركاه في شيتاجونج

## صناعة الشاي في الباكستان

يعتبر الشاي في الوقت الحاضر من الصناعات الرئيسية في الباكستان . اذ يبلغ مجموع رأس المال المستثمر في هذه الصناعة زهاء خمسين مليون جنيه استرليني ، ولذا فهي تحتل مكان الصدارة بين الصناعات المنتظمة فاذا نظرنا الى الشاي كمحصول يزود البلاد



السيد سليم رئيس البعثة

بالعملات الاجنبية نجد انه يأتي في الدرجة الثانية بعد الجوت وخاصة في البنغال الشرقية فقد تراوحت قيمة الصادر منه بين اربعة ملايين جنيه استرليني في عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ و ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه في عام ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ومليون جنيه في عام ١٩٥٠ - ١٩٥١ و ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه في عام ١٩٥١ - ١٩٥٢ وإلى جانب هذا فان صناعة الشاي تعتبر بمثابة مصدر هام من مصادر توفير العمل للأيدي العاملة في هذا الاقليم

وتكاد زراعة الشاي على نطاق تجاري واسع تقتصر على قارة آسيا وحدها ، اذ ان أهم البلدان المنتجة للشاي هي الهند وسيلان والباكستان واندونيسيا والصين واليابان والاتحاد السوفييتي . أما الصين التي يحتمل ان تكون أكثر بلدان العالم انتاجا للشاي فليست لدينا تقديرات موثوق بها ، وينطبق هذا الكلام على بعض البلدان الاخرى . فاذا استثنينا الصين نجد ان مجموع مساحة الاراضي التي كانت مزروعة بالشاي عام ١٩٣٩ قد بلغ ٢٣٠٠.٠٠٠ فدان

ومنذ عام ١٩٣٧ وهذه البلدان تنظم زراعة الشاي في مساحات جديدة من أراضيها وفقا لشروط إتفاقية الشاي الدولية ، ولذا فان الزيادة في مساحة الاراضي المزروعة شايا كانت طفيفة نسبيا . وقد وزعت بموجب هذه الإتفاقية التي وقعت عليها كل من سيلان والهند واندونيسيا والباكستان ، الاسواق وكميات الصادرات بين الدول الاعضاء فيها

وهناك فروق كبيرة في نوع الشاي الذي يزرع في بلد أو آخر ، كما ان هذه الفروق قد تظهر في انتاج الشاي في البلد الواحد . ومع ان هنالك عوامل عديدة تؤثر في نوع الشاي الا ان الاحوال المناخية العامة وارتفاع مزارعه هي أهم هذه العوامل التي تحدد جودة الشاي النكهة واللون ومظهر الورق . فالمستهلك يبدى اهتماما خاصا بثبات الشاي الذي يشتريه على جودته وسعره ثباتا معقولا وهذا الامر يعطى أهمية كبيرة حتى للاصناف ذات الجودة القليلة التي تهبط بالاسعار عن طريق مزج اصناف عديدة من الشاي قد

تبلغ في بعض الاحيان ٢٤ صنف . ومع ذلك فان مركز هذه الاصناف القليلة الجودة ضعيف جدا من حيث قدرتها على المنافسة في الاسواق وقد انشئت أول مزرعة للشاي في الباكستان منذ قرن من الزمان في سيلهت . ولا تزال زراعة الشاي في الباكستان قاصرة حتى الآن على سيلهت والمناطق المجاورة لشيتاجونج ونبره وتشرف على تنظيم مزارع الشاي ادارات منظمة ذات رأسمال مناسب ولذا فان غلة الفدان الواحد فيها أعلى من معدل انتاج هذه الصناعة .

ولقد اتخذت الحكومة اجراءات خاصة لمساعدة مزارعي الشاي في الباكستان . كما ان البنك الوطني الباكستاني الذي يقوم بفتح حسابات صغيرة قصيرة الاجل لهذه المزارع قد سد الفراغ الذي نشأ عن انسحاب البنوك الهندية . ومن المنتظر ان يقوم اتحاد التقدم الزراعي بفتح حسابات طويلة الاجل لتشجيع هذه المزارع على تغيير الآلات الضرورية لهذه الصناعة .

وللشاي الباكستاني مزايا عديدة منها الذئته الخاصة وقوته وحسن منظره ولياقته لاغراض المزج .

وفيما يلي اصناف الشاي الاسود الذي يصنع في الباكستان :

الاصناف الورقية : بيكو ( B.E.K ) واورانج بيكو مكسور ( B.O.P ) وبيكو مكسور ( B.P ) وبيكو شوشونج مكسور ( B.P.S ) وبيكو فانجنجر ( P.F ) وفانجنجر ( F. )

اصناف الشاي المسحوق المسحوق الورقي ( L.D ) والمسحوق الصغير ( S.D ) هذا وتزرع في الباكستان كميات قليلة

تتراوح بين ٢ - ٣ مليون رطل من الشاي الاخضر في العام ، وهذا الصنف من الشاي لا يجد رواجا في البلدان الغربية وان كان رائجا في اقطار الشرق الاوسط وشمال افريقيا

وقد رأت حكومة الباكستان ان تحسين اصناف الشاي الباكستاني تقتضي منها انشاء محطة ابحاث للشاي . وستحوى هذه المحطة مصنعا مجهزة بأحدث الآلات ، لاجراء التجارب على خير الوسائل التي تتبع في صناعة الشاي ، وقسما بكتريولوجيا كما انها قد تتمكن من كشف النقاب عن تلك التغيرات الكيميائية التي تحدث لاوراق الشاي أثناء صنعها .

ولقد كانت صادرات الباكستان من الشاي بعد تقسيم شبه القارة خاسرة لرسم على الصادر يبلغ ٤ آئات للرطل الواحد فلما تضعف مركز الشاي الباكستاني أمام الشاي الهندي والسيلاني على أثر القرار الذي اتخذ في الباكستان بعدم تخفيض قيمة الروبية الباكستانية رأت الحكومة ان تخفض هذا الرسم روبيتين ابتداء من شهر ابريل عام ١٩٥٢ وذلك للتغلب على هذه المنافسة .

وقد لعبت مزايدات الشاي في شيتاجونج دورا هاما في توفير سعر أفضل للشاي الباكستاني . وتعقد هذه المزايدات في محلات شركة « باكستان بروكرز ليمتد » وقد ابتدأت هذه المزايدات عام ١٩٤٨ ولم يحل عام ١٩٥١ حتى بلغ مجموع الصفقات التي عقدت فيها ١٣ مليون رطل من الشاي . وقد شجعت الحكومة هذه المزايدات بتوفير المخازن لها في منطقة الميناء .

وتقوم لجنة الترخيص لصناعة الشاي في الباكستان كل عام بتنظيم هذه الصناعة وتحديد المساحة التي تزرع بالشاي وحصص الافراد ،



# امريكا وسر وعماها الاقتصادية للشرق الأوسط

لما زلنا نجد العرب مقترعين اريك جونستون ببعوث ايزنهاور  
الثقة في نسب التماس والسياسة تقدم على الاقتصاد

بينهما من الوشائج والربط ما ينفي كل مطمع أو مظنة استغلال ، أما أن يقوم بين دولتين احدهما شاكية السلاح أبدا ، تطلق النار والدمار على جارتها في تجرش وفضاظة ورعونة ، فهذا أمر لا يقبله منطق ولا يستسيغه عقل .

ويبطن مشروع اريك جونستون في الولايات المتحدة - وهي زعيمة دول الغرب ورائدتها - في التخلي عن مشروعات اغاثة اللاجئين التي تدار باسم هيئة الامم وتؤدي الولايات المتحدة القسط الاكبر من نفقاتها . هذا في الوقت الذي لاتزال المساعدات الامريكية الرسمية وغير الرسمية تتدفق على اسرائيل ، لا يمنعها حتى ذلك التهديد المتخاذل الذي أعلنه جون فوستر دلز بقطع العون عن الدولة الصهيونية

فمشروع جونستون يغفل كل اعتبار سياسي لمشكلة العرب واسرائيل ، ويحاول التماس حل اقتصادي فني بحث لآزمة العلاقات بين الجانبين ، وهذا شر سبيل لمعالجة الخطر القائم ، لأنه لو حلت الآزمة السياسية الخاصة بفلسطين حلا يطابق العدالة والحق او يطابق مشروع التقسيم الذي قرره الامم المتحدة في احدى دوراتها الغابرات لأمن حل الضائقة الاقتصادية التي تحيق الآن برقعة الشرق العربي . ومن الحماقة تجاهل هذه الحقيقة التي يعرفها كل مبتدئ في السياسة

ولعل مما زاد العرب نفورا من مشروع جونستون ، وزاد مخاوفهم من عواقبه ، ان الولايات المتحدة سلكت مع البلدان العربية جميعا مسلكا مجافيا للعدالة منافيا لتقاليد العريقة ، يدل اما على جهالة بحقيقة الاوضاع في الشرق العربي ، واما على تعمد الافتئات على حقوق العرب المقررة ، فقد خذلت امريكا في ساحة الامم المتحدة كل قضية عربية قدمت

زاروا الشرق الاوسط أخيرا ، ومنهم غوردن كلاب رئيس مجلس ادارة مشروع التنيسي ، وجورج ماكجي وكيل وزارة الخارجية الامريكية الاسبق لشؤون الشرق الادنى وأفريقيا والدكتور هنري بنيت مدير النقطة الرابعة والمستتر جون فوستر دالز وزير الخارجية الامريكية وأخيرا ، وليس آخر ، المستر اريك جونستون الاقتصادي الامريكي المعروف .

ويحمل المستر جونستون معه الى العرب مشروعا ذا شقين ، أو مشروعا يدمج فيه مقترحات اللورد لودرميلك الخاصة باستغلال نهر الاردن بمقترحات الدكتور غوردن كلاب المشابهة بحيث تتسع رقعة الاصلاح الزراعي فتشمل سوريا والاردن والشطر المتخلف من فلسطين وتشمل كذلك اسرائيل .

والمشروع الجديد يقوم على مبدأ الاعتراف بالواقع ، أعنى أن اسرائيل ولدت لتبقى في وسط العالم العربي ، وهذا ما لا تقبله دولة عربية واحدة بالغاء حرصها على الارتقاء الاقتصادي مابلغ .

ويستند المشروع على دعامة أخرى ، وهي أنه يهدف الى توطين اللاجئين من عرب فلسطين حيث هم ، فيفقدون حقهم في الاوبة الى ديارهم ، ويخسرون بالتالي مقتنياتهم وممتلكاتهم التي خلفوها وراءهم عند الهجرة فضلا عن أنهم يخسرون الوطن الى الابد . وهذه جميعا عوامل تبغض العرب في قبول مشروع اريك جونستون ، وقد اعربوا فعلا بكل اسان رسمي عن استهجانهم له ورفضه رفضا باتا .

ويقوم المشروع كذلك على محاولة اقناع العرب بالتعاون مع اسرائيل بحيلة مأكرة ، ذلك أنه يجعل منابع مياه الاردن في داخل اسرائيل ، ويجعل مدايق الكهرباء في داخل الاراضي السورية بحيث لا يستغني جانب عن جانب . وهذا اقتراح قد يستطاع تحقيقه بين دولتين صديقتين

بدا في الاوان الاخير اهتمام مطرد من جانب الولايات المتحدة بشؤون الشرق الاوسط رجاء التماس مخرج من الكرب الاقتصادي والجفاء السياسي اللذين يعقدان في سماء هذه الرقعة من العالم سحبا سوداء قاتمة ، وينذران بين الحين والحين بما يهدد سلام العالم وأمنه .

وفي خلال الشهر المنقضى زار الشرق الاوسط مبعوثان شخصيان من الرئيس الامريكي داويت ايزنهاور هما المستر هربرت هوفر الذي كلف التوسط لحل أزمة الزيت الايراني ، والمستر اريك جونستون الذي عهد اليه في تسوية النزاع القائم بين العرب واسرائيل حول نهر الاردن ، ذلك النزاع الذي أسفر أخيرا عن اعتداء صهيوني غادر على قرية «قبة» العربية وألهب المشاعر في الاقطار العربية جمعا .

وتدخل امريكا في قضايا الشرق الاوسط ، تحت ذريعة الوساطة أو المساعي الحميدة ، أمر ليس جديدا طارئا ، فقد عهدناه على درجات متفاوتة منذ اشتركت امريكا في الحرب العالمية الثانية عقب اعتداء اليابان على «بيرل هاربور» . ففي الآزمة الايرانية تدخل هنري جرادى ولوى هندرسن السفيران الامريكيان ، كما تدخل أفريل هريمان المبعوث الخاص للرئيس السابق ترومان . وفي مشكلات العرب واسرائيل تدخلت امريكا تدخلا أحرق ، سواء في المطالبة بتوسيع نطاق الهجرة اليهودية الى فلسطين قبل انتهاء الانتداب البريطاني ، أو المطالبة في هيئة الامم المتحدة بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود ، أو التأييد السافر لاسرائيل في حرب فلسطين على حساب العرب ، أو البيان الثلاثي الذي أصدرته امريكا وبريطانيا وفرنسا في مايو ١٩٥٠ « لتجميد » التخوم الحالية في الشرق الاوسط ، أو الرسل الامريكيين الكثر الذين



للمناقشة ، فناوات مصر وارتكبت في سبيل انشاء اسرائيل ماتت عنده الدول من أساليب الدبلوماسية الحسيسة ، وخذلت تونس ومراكش والجزائر ، وداسست قرار الامم المتحدة الخاص بتدويل القدس ، وهكذا أخذت أمريكا بالتريخ تفقد ثقة العرب حتى باتوا يرتابون في نياتها جميعا ، ويرفضون مقترحاتها جميعا ، وينبذون مشروعاتها جميعا ، ويصارحون السياسة الامريكيين بأن « الثقة » يجب أن تسبق « التعامل » وأنه ما دامت الثقة مفقودة بين العرب والولايات المتحدة ، فسيكون سبيل التعامل بين الجانبين كثر العقبات .

بيد أن مشروع اريك جونستن ، على ما فيه من عيوب سبق تبيانها ، لايعنى بحال من الاحوال انه مشروع خيالي ، فالذي لامشاحة فيه انه يوجه نظر العرب الى منحى من مناحي الاصلاح يستطيعون أن يلجأوا اليه دون حاجة الى ارتقاب توجيهه من الخارج . فنهز الاردن يمكن استغلاله استغلالا يفضل حائته الحاضرة لمنفعة سوريا والاردن معا ، كما أنه يدرا عن العرب خطر اغتيال هذا النهر بوساطة اسرائيل كما هددت بذلك أخيرا . ففي مقدور سوريا أن تحول مجرى النهر بما يحرم اسرائيل من خيراته فتكون بسبقها الى هذا العمل قد عطلت على اسرائيل ما كانت تدبره من خطط لتحويل مجرى النهر الى اراضيها . وفي طاقة البلدان العربية - ولديها من الاموال المعطلة قدر غير قليل - أن تجعل وادي الاردن كوادي التنيس في الولايات المتحدة من حيث استغلال المساقط الطبيعية والصناعية لتوليد الكهرباء ، أو تستطيع أن تجعله ممائلا لوادي الثرثار في العراق ، وهو الآن قيد التنفيذ .

فالزاوية التي منها تنظر الولايات المتحدة الى الشرق الاوسط يجب أن تتغير . فليس الشرق الاوسط مجرد قواعد عسكرية واستراتيجية ، وليس ينبوعا فياضا من الخيرات الطبيعية وليس شريانا من المواصلات يصل أطراف العالم بعضها ببعض ، وإنما الشرق الاوسط شعوب تطلب الحرية والكرامة ، وتريد أن ترتقي لا على أساس هبات تقدم لها انتظارا لمقابل

سياسي ، بل على أساس التعامل الحر بين دول مستقلة متعادلة في الكرامة والسيادة .

ومادام مشروع اريك جونستن يغفل اعتبار القومية العربية ، فسيكون مشروعا تائها لا تتبناه دولة واحدة كما كان شأن مشروع كلاب ومشروع لودرميلك من قبل . أما اذا عرف جونستن حقيقة النزعة القومية العربية - وقد عرفها حقا وصدقا من أحاديثه مع السياسة العرب ومن اللقاء الجاف الذي صادفه في البلاد العربية - فعندئذ يستطيع أن يعدل أسس مشروعه ، فيبدأ بالسياسة بدل أن يبدأ بالاقتصاد .

وعجيب حقا أن العقلية الرسمية

في الولايات المتحدة لاتزال تجهل هذه الحقيقة بعد أكثر من خمس سنين على ولادة اسرائيل . فهذه السنوات الخمس لم تفت في عضد العرب ، ولم تجعلهم يلينون لمغريات العون المادي ، فكان اللاجئين يؤثرون الموت سغيا على قبول الهبات التي توزعها عليهم هيئات الاغاثة الدولية .

وعجيب حقا أن تغير منصب الرئيس في الولايات المتحدة لم يصحبه تغير في التفكير السياسي تجاه الشرق الاوسط على الرغم من حبوط جميع المحاولات السابقة لعقد صلح بين العرب واليهود يقوم على أساس اقتصادي لا سياسي . فمشكلة فلسطين سياسية في جوهرها اقتصادية في بعض مظاهرها ، ولا يستقيم هذا المظهر حتى تسبقه استقامة الجوهر . وقد يكون مشروع اريك جونستن نعمة من السماء - وهو لا ريب مشروع مفيد - ولكنه لا يجدي العرب نفعا مالم تنظر الولايات المتحدة كبيرة دول الغرب نظرة استبطان الى حقيقة النزاع العربي الاسرائيلي . وهي حقيقة ما برحت أمريكا تغمض العينين حتى لاتبصرها ، خشية أن تبدى لها أمام شعبها فظاعة ما جترحته في حق العرب منذ تدخل البيت الابيض في قضية فلسطين .

ومحقق أن العرب ينشدون رقيا اقتصاديا ، ويتطلعون الى القضاء المعجل الحاسم على أسباب البأساء والفاقة في كل ركن ، ولكن كيف السبيل الى ذلك وفي وسطهم دولة تريد بهم شرا ، وتلقى من معونة دول الغرب ما يشجعها بل يحرضها على التحرش بالعرب وأن جنحوا الى السلم . واذا كانت الدول الغربية قد حارت في علاج قضية فلسطين ، فمتدعها وشأنها للزمن يحلها ، أما أن تتدخل بمقترحاتها وسياساتها التي لاتزيد اسرائيل الا اصرارا على عدوانها ، فهذا ما يعجل بأسباب الحروب التي تزعم دول الغرب أنها تعمل على ملاقاتها .

فليس من الصواب أن تعمل الولايات المتحدة بيد على حل مشكلات الشرق العربي ، وتعمل باليد الاخرى على تشجيع دولة معادية وابضة موغرة الصدر .

وديع فلسطين

## الاقتصاد والمجاسد

مجلة علمية فنية اسبوعية

نصف شهرية مؤقنا

صاحب الامانة عبد الله فكري باطر

رئيس التحرير احمد عثمان

مدير الادارة فؤاد الجندوري

مديرها ادبي نجاة

١٤٠ شارع محمد بك فخرى بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات تخضع لعمليتنا مع اذاعة المجلة

الاشتركاك في مصر مبنية على نصف فنية

في سوريا وبنية على نصف فنية

الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشا سوريا

او لبنانيا او فلما

في المملكة العربية السعودية ٣٧٥

قرشا صاغا

في الولايات المتحدة وكندا والكمك

وكولومبيا والبرميين ١٧ دولار

فيما عدا ذلك من اقطار العالم فنية

مبنية على فنية او ١٠/٢٠ مبنية على فنية

في دول شرق افريقيا مصر والسودان فنية

بموجب اذونات او مولات بريرة او شيكات

وفي الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة



# محمود الحلي السياسة الضريبية الرشيمة

الضرائب وتحصيلها • ولنؤجل عقوبة الحبس حتى ينشأ لدينا الوعي الضريبي الجديد ، وهو الوعي الذي فصلته في مقال الأول • واني على يقين أن في تقرير الغرامات المالية وزيادة مبالغها ماسوف يؤدي الى الحد من حالات التهرب غير المشروع •

هذا وقد انتقل الزميل الى عنصر آخر من عناصر السياسة الضريبية وهو محافظة الدولة على الدخل الفردي حتى يؤدي وظيفته في تزويد الخزنة العامة بالايراد • فيذهب الدكتور عبد الرازق الى القول بأن المحافظة على الدخل وحده لا يهيم بالذات ، ويؤيد قوله هذا بالإشارة الى الضرائب العالية في إنجلترا وانها على الرغم من ذلك لم تؤد الى انخفاض الدخل الاهلي ولئن اتفقت مع الزميل في أن المحافظة وحدهم لا تنهم في دولة كبريطانيا لما للانفاق من الآثار الفعالة في إعادة التوزيع ورد ما استقطع من دخول الافراد • فاني مع ذلك لا أوافق الرأي اذا ما نظرنا الى دولة كمصر مازالت فيها آثار الانفاق باهتة اللون كما أن التوزيع لا يتم بطريقة فعالة مما يستدعي وجوب المحافظة على الدخل الفردي •

ومن العجيب أن يدعو الى زيادة سعر انضريبة ولا يرى ان ١٧٪ سعر عال ، فهل ياذن لي ان زميل أن ذكره بأحوالنا الاقتصادية وماحل بالاسواق من كساد ، لعل هذه الاعتبارات العملية تسطع لديه بنور الحقيقة وتقنعه بالعدول عن دعوته ؟

وها هو ذا زميل الفضال يتساءل عن ذلك المصدر الذي يأتينا بالفرق اذا ماخفضنا سعر الضريبة ؟ ولما كنت قد اوضحت ان عجز الميزانية يمكن ان نواجهه عن طريق الالتجاء الى القروض القصيرة الاجل ، فان ذلك قد آثار عنده ذكريات سياسة الخديو اسماعيل التي وصفها بالسياسة المدمرة • بل عاد فقال انها سياسة لم نسمع بان دولة حديثة لجأت اليها وانه كم يود لو ذكرت له مثلا واجدا يفهم منه ان دولة قد اخذت بها •

ولا يخفى أن الالتجاء الى القروض القصيرة الاجل في حالة عجز الميزانية سياسة تقليدية تتبعها الدول لمواجهة نفقات استثنائية ، ولا يمكن بحال أن تحمل محل الضرائب كمورد عادي فالالتجاء اليها انما تمليه الحاجة الى موازنة الميزانية • ولما كانت سياسة العجز في الميزانية من السياسات الاقتصادية التي دعا اليها بعض الاقتصاديين ، فان العجز يسد عادة بهوثة هذا المورد غير العادي

هذا ، وان الكتب التي عنت بدراسة القروض القصيرة الاجل واذونات الخزنة لتحدثنا بانها ظاهرة نلقاها في كثير من الدول • وحسبنا أن نرجع في ذلك الى الميزانية الالمانية للسنة المالية ١٩١٩/١٩٢٠ و ١٩٢٠/١٩٢١ حتى يتبين لنا أن العجز الذي أسفر عنه محاولة التوازن بين الايراد والمصروفات قد غطته القروض الطاقة ، كما ان الميزانية الفرنسية قد اشتبهت بالعجز الذي انتاب ايراداتها منذ عام ١٩٣٠ ، وفي كل مرة كانت الدولة تلجأ الى القروض الطاقة • كما لجأت اليها ايطاليا عام ١٩٤٠

طالعت ماكتبه الزميل الدكتور عبد الرازق حسن تعليقا على ماشرته في مقال سابق تحت عنوان « نحو سياسة ضريبية رشيدة » • ولقد صادف تعليق الدكتور عبد الرازق ارتياحا في نفسي ، لاسيما وقد أتاح لي الفرصة في أن أعالج بعض العناصر التي حال ضيق المكان دون تفصيلها في العدد السابق • كما رايت أنه من الخير أن أناقش أيضا ما جاء به الزميل الفضال في معرض حديثه عن « سياسته » الرشيدة •

عرضت • فيما عرضت له • الى ضرورة توجيه الضريبة بحيث نخفف من أعبائها لتشجيع الاستثمار ، لاسيما وانا في آونة ما أحوجنا فيها الى مشروعات عديدة لزيادة الدخل القومي وتحقيق رفاهية الشعب • ولا يخفى أن مقالنا انما تناول موضوع الاستثمار وحده ، ولم يعالج ناحية العدالة ولا العنصر الاجتماعي فيها • ولعل ذلك هو الذي حدا بالزميل الى تأكيد العنصر الاجتماعي للضريبة خاصة وانه اعتبر أن في الدعوة الى اعفاء الاستثمار بقصد تشجيعه دعوة الى سياسة ضريبية غير اجتماعية • بل نراه يحمل على فكرة التشجيع ذاتها حتى أنه رأى فيها اقتساما اقتصاديا للبلاد واستثمارا اجنبيا يمثل في رأس المال الاجنبي •

بيد انما اذ ننعي على هذه النظرة شريفا فانما ننعي عايتها تطرفها ، ذلك انه من الثابت علما وعملا أن رأس المال لا غنى عنه لاقتصادنا القومي ، ومن ثم يتعين حث اصحابه على استثماره في شتى النواحي الاقتصادية ، وليس معنى ذلك أن طائفة اصحاب رأس المال سوف يستولون على مختلف المرافق الاقتصادية للبلاد • اذ أن هذه الظاهرة لا يمكن أن تحدث في الوقت الذي تذهب فيه الحكومات المختلفة مذهب التدخل في الحياة الاقتصادية وتسهر على تحقيق العدالة كما تحول دون استغلال مصالح الشعب لصالح فئة من الناس • فالمسألة اذن مسألة رقابة حكومية وتنسيق اقتصادي ، اما عن المبدأ ذاته فلا عيب يشوبه ولا نقد يمكن أن بصيبه • ونو فرضنا تجاوزا ان هذه الاستثمارات تهدف الى الانتاج في ذاته ابتداء ، فانها مع ذلك سوف تؤدي في النهاية الى زيادة دخول الافراد ورفع مستوى معيشة هذا العدد من الافراد الذي يستفيد من المشروع مباشرة أو بطريق غير مباشر • ولم نقل مطلقا اننا بتشجيع الاستثمارات نرمي الى ترك الجبل على الغارب واعفائها من الضرائب حاضرا ومستقبلا • فالاعفاء من الضريبة حاضرا : أمرا تمليه الضرورة وتقضي به الحاجة الى حث اصحاب رموس الاموال على الاستثمار • بيد أن هذا الامر لايعنى اننا نضحي بحصيلة الضريبة في الوقت الذي تثمر فيه هذه الاستثمارات ، بل سنلجأ في هذه الحالة الى فرض ضريبة على الارباح غير الموزعة أو غير هامش الضرائب غير العادية للحيلولة دون استغلال الشركات المالية لظاهرة ازدياد الانتاج على

للدكتور

محمد فؤاد ابراهيم

حساب المستهلك أو حملة الاسم • ولما كانت السياسة التي نهدف اليها هي تشجيع الاستثمارات فان الامر اقتضى أن يجهر بالشكوى من ذلك التشريع الذي قرر عقوبة الحبس على من يخطئ في افراجه • ووضحت في هذا المقام أن الذي نعيه على المشروع هو تقريره عقوبة الحبس في حين كان الافضل أن يقرر عقوبات أو تهديدات مالية في حالة التأخر ، ولست أدري ما الذي دفع الزميل الى اعتبار هذا الانتقاد حثا على التهرب ، وهو معنى لايمكن بحال أن تنصرف اليه عباراتي ولا أن يتحملة مدلولها

وثمة موضوع آخر يبدو أن الزميل قد فاته ادراك مفهومه على الوجه الصحيح ، وهو وجه المقارنة بين مصر وغيرها من الدول التي اخذت بالحسب كمقوبة توقفها في حالة اخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة بتقديم بيانات غير صحيحة عمدا ، فقد ذكرت انه من الغريب ان تأخذ في مصر باجراء اتبعته دول لا وجه لمقارنتنا بها ولا سيما وان أهلها قد اعتادوا دفع الضرائب ومن ثم ترعرع الوعي الضريبي عندهم • ويرى الزميل في هذا الصدد أنه اذا زاد الوعي قل التهرب وضعفت الحاجة الى القوانين الصارمة • ولكنني افهم هذا الموضوع

على نحو آخر الا وهو : اذا لم ينضج الوعي الضريبي ومن ثم كثرت حالات التهرب فان في سن القوانين الصارمة ما سوف يصيب عددا كبيرا من الممولين فاذا ماكانت العقوبة الحبس ترتب عليها عرقلة نشاطهم • في حين أن التدرج في العقوبات أمر مستحب ، لان المكلف اذا ما واجهته تهديدات مالية أو غرامة كمقوبة التهرب ، سوف يرتدع دون أن نعرقل من نشاطه • حتى اذا ما نضج الوعي الضريبي ، وأصبح المكلف على بينة من القوانين الضريبية والعقوبات المقررة في حالات التهرب ، فحينئذ يكون من المتعين تقرير عقوبات صارمة للضرب على أيدي هذه الفئة من المكلفين التي لا ترهبها الغرامات المالية •

ولما كانت مصر قريبة العهد بالانظمة الضريبية فان الامر يقتضى أن نعالج مسألة التهرب بعناية خاصة تنفق ومدى اعتبار المكلفين على طرق جباية



# موسم الصوف الجديد

لمواجهة النفقات غير العادية (١) والدائم عام ١٩٣١ والسويد عام ١٩٣٣ (٢) ولئن دلت هذه الامثلة على شيء فانما تدل على ان افروض الطاقية وسيلة فعلة تلجأ اليها الادارة المالية بغية العمل على موازنة الميزانية وتبدو أهمية هذه القروض في أجل صورها ، في أوقات الكساد عندما يعين على الدولة أن تحارب البطالة وتخلق وجوه اتفاق جديدة لتحقيق العملة الكاملة .

وعلى أية حال ، فإن مسألة مواجهة عجز الميزانية لمسألة دقيقة تحتاج الى مقالات عديدة لتفصيلها ومن ثم نكتفي بهذا القدر

بقيت مسألة أخيرة أنارها الزميل حينما أخذ علينا أننا نرى أن نزيل عن كاهل المشروعات كل عناصر المخاطرة ففترض السماح بتكوين احتياطي لمواجهة تقلب سعر الصرف وانخفاض قيمة النقد . وعقب على ذلك قائلا : « وهو حلم طالما راود أرباب الأعمال ، ولم يكن لهم حظ التمتع به في أي بلد من بلاد العالم ولست أدري كيف يمكن حساب مثل هذا الاحتياطي وأسعار النقد دائمة التغير » . وليفكر في الزميل إذا ما خلفته الرأي . فالاحتياطي الذي أنادي بتكوينه ، ليس احتياطيا من وحي الخيال بل اقتبسه من صميم الواقع واستخرجه من نصوص التشريعات المقارنة .

ذلك ان القضاء قد جرى واستقر في فرنسا على أن للشركات أن تكون احتياطيا خاصا لمواجهة تقلبات سعر الصرف ، وأن يخصم هذا الاحتياطي من الارباح الخاضعة للضريبة النوعية على الارباح التجارية والصناعية متى استخدمت لتغطية خسارة ناجمة عن زيادة سعر صرف العملة الاجنبية ( راجع بهذا الصدد حكم مجلس الدولة الفرنسي الصادر في ١٢/٢٨/١٩٣٥ لبيون ص ١٢٣٢ ) . أما عن انخفاض قيمة النقد فلقد عني المشرع الفرنسي أكثر من مرة بعلاج هذه الحال . ولقد أصدرت بالفعل مصلحة الضرائب الفرنسية أمرا اداريا في ٢٥ يناير سنة ١٩٣٠ يقضي باعادة تقويم الاستهلاكات . ثم جاء المرسوم بقانون الصادر في ٢ مايو سنة ١٩٣٨ وهو ينص بصريح العبارة على اجازة تخصيص احتياطيات خاصة لتجديد العدد والآلات نظرا لانخفاض قيمة الفرنك

## Provisions de renouvellement de l'outillage et du matériel

وكان أن صدر المرسوم بقانون سنة ١٩٤٥ والذي يقضي باعادة تقويم الميزانية

## 1) Le Cercle-Bilanet monnaie 1946-P. 134

وفقا للاحكام التي اوضحها هذا المرسوم (١) . وتضمن تقنين الضرائب الفرنسي الصادر سنة ١٩٥٠ أهم احكام هذا التقويم في المواد من ٤٥ الى ٤٩ ولم ينفرد المشرع الفرنسي بهذه الاحكام بل عني المشرع البلجيكي أيضا من جانبه بموضوع اعادة تقويم أصول المنشأة لمواجهة انخفاض قيمة النقد . ( المواد ١٥ فقرة ٢ و ٢٦ فقرة ٤ من تقنين ضرائب الدخل البلجيكية مجموعة لارسيه ( Codes Larcier )

راجع في هذا الشأن

1) Le bon du Trésor dans la Politique Financière Moderne Par Henri Maleprade. P. 124,146

2) Unbalanced budgets-by Dalton and others P. 333

بدأ في آخر أغسطس الماضي موسم الصوف في استراليا لعام ١٩٥٣/٥٤ وكانت البداية تشوبها الحذر والتوجس ، وكانت الاسعار التي سادت في المزادات تتسم بالثبات وكانت عموما في مستوى يقل عن أسعار أقفال الموسم السابق . ووصل السعر الى ١٨٨ بنس للرتل مقابل ١٩٥ بنس في الموسم السابق . ومن المتوقع أن تتراجع أسعار السوق في برادفورد

وهذا بداية مشجعة حيث أن صناعة المنسوجات الصوفية بدأت منذ عام تتخلص مما أصابها من هبوط . وكان هناك شعور يسود السوق بأن المحصول كبير في العام الماضي ، ولكن نشاط الطلب على المنسوجات الصوفية جعل الأسعار تنماسك وتتجه الى الارتفاع وتمكنت لارجتين وارجواي من التخلص من الفائض الكبير في انتاجهما من الصوف الخام وحصل منتجو الصوف في استراليا وجنوب افريقيا ونيوزيلندا على مزيد من الدخل .

ويزيد انتاج الصوف هذا العام عما كان عليه عام ١٩٥٢/٥٣ بحيث يتوقع أن يصل المعروض في الاسواق العالمية الى ٢٥٥٠ مليون رطل . وعلى أساس الاستهلاك في النصف الاول من العام الحالي ينتظر أن يبلغ الاستهلاك العالمي ٢٦٠٠ رطل مما يظهر معه قوة المركز الاحصائي للصوف الخام .

الا أن بعض الدول المستوردة مثل اليابان تواجه صعوبات ناتجة عن نقص حيازتهما من العملات الاجنبية للواردات مما قد يغل يدها عن شراء

ومن هنا نرى أن مواجهة تقلبات سعر الصرف وانخفاض قيمة النقد لم تكن حلما يراود أرباب الأعمال ، بل كانت حقيقة واقعة استفادت منها طائفة المولدين في دول متعددة ذكرنا منها فرنسا وبلجيكا على سبيل المثال لا الحصر . ولم يحل تغيير سعر الصرف دون تقرير تكوين احتياطيات لتغطية الخسائر التي تترتب على تغييره في غير مصلحة المنشأة . أما عن الديون التي لم تسدد بعد ، فقد قضى مجلس الدولة الفرنسي بأنها تقوم وفقا لسعر الصرف المقرر عند ختام السنة المالية .

وانا واذا نعرض لهذه الامثلة المستقاة من التشريع المقارن ، فانما نرجو من وراء ذلك أن ينظر مشرعنا اليها بعين الاعتبار وأن يعمل على

كامل الكميات التي تحتاج اليها من استراليا ونيوزيلندا الا أنه قد يعوض الزيادة في طلب الولايات المتحدة النقص في طلب اليابان .

وقد حدث أخيرا أن تقدم منتجو الصوف في الولايات المتحدة الى حكومتهم بطلب فرض قيود على الواردات من الصوف الخام اذ انها تقلل من استعمال الصوف المحلي . وقد أوصى الرئيس ايزنهاور لجنة التعريف الجمركية بدراسة موضوع واردات الصوف الخام ومدى تعارضها مع برامج دعم الاسعار في الولايات المتحدة او تقليلها من استعمال الصوف المحلي . كما كلف الرئيس ايزنهاور وزير الزراعة بدراسة العوامل المحلية التي أدت الى نقص انتاج الصوف في الولايات المتحدة حيث أن قانون الزراعة عام ١٩٤٩ يقضي بأن يبلغ انتاج الصوف ٣٦٠ مليون رطل ويتدرج بعد ذلك الى الارتفاع . ولم يطل انتاج الصوف الأمريكي الى هذا الرقم منذ عام ١٩٤٣ رغم سياسة دعم الاسعار وبلغ ٢٣٢ مليون رطل عام ١٩٥٢ . ومن المتوقع أن ينخفض الى ٢٢٩ مليون رطل عام ١٩٥٣ .

وبالاضافة الى ذلك لا يزال هناك نحو ١٠٠ مليون رطل من الصوف الذي اشترته اللجنة الخاصة بالائتمان السلمي كنتيجة لعمليات دعم الاسعار . وكانت واردات الصوف قد وصلت في العام الماضي الى ٧٢٪ من الاستهلاك المحلي في الولايات المتحدة واستمرت على هذا المستوى في الشهور الثلاثة الاولى من عام ١٩٥٣

علاج هذه الحال اسوة بما جرت عليه التشريعات الاخرى .

ومهما يكن من أمر ، فان هذه العناصر التي أعدنا عليها الكرة ما تزال مطروحة على بساط البحث ، نرجو أن تصيبها سهام الباحثين وأن يتبادلوا النقاش حولها . ولعلنا ننجح بذلك في الدعوة الى اعادة النظر في تشريعنا الضريبي بما يحقق مرونة الضرائب وملائمتها لمقتضيات الزمان والمكان .

دكتور محمد فؤاد ابراهيم  
مدرس المالية العامة بكلية التجارة  
جامعة القاهرة



متزايد من السكان يفوقون كثيرا  
الامكانيات الضعيفة للمنطقة

وكان للقطيعة الاقتصادية بين  
سوريا ولبنان أثر كبير في اقتصاديات  
لبنان نظرا لما كان يرد الى لبنان من  
ايرادات مقابل الخدمات التي كان  
يقدمها لسوريا وتجارتها الخارجية .

وقد أصبح اللبنانيون يخضعون لمزيد  
من القيود في سوريا مما قد ينجم عنه  
اذا لم تتحسن الامور الاقتصادية بين  
البلدين ، أن يصيب لبنان ضرر عظيم  
ويبدو والحال كذلك أن اللبنانيين

وهم شعب يعتمد على التجارة من  
آلاف السنين ، قد زاد عددهم كثيرا  
في الميدان في وقت يخف الطلب على  
خدماتهم بطريقة مستمرة . ويبدو  
أن نسبة التجار الى المستهلكين في

لبنان قد ارتفعت بشكل كبير مما أدى  
الى انخفاض معدل الارباح وقيام  
منافسة شديدة بين العدد الكبير منهم  
ويزيد الطين بلة هجرة أهل الريف  
الى المدن . فخلال الحرب الاخيرة هاجر

الكثير منهم الى المدن للعمل فيها في  
خدمة الجيوش المتحالفة ولكن بانتهاء  
الحرب وما عرا عجلة الامور الاقتصادية  
من بطء بدأ شبح البطالة في الظهور  
وكان أولئك المهاجرون بالطبع أول

ضحاياها . وبتفاهم البطالة انخفضت  
القوة الشرائية للمستهلكين وبالتالي  
الطلب الكلي الفعال مما يؤدي بالتالي  
الى تفاقم الضائقة .

وهناك عامل آخر لعب دورا كبيرا  
هو أنه أثناء الرواج الذي تلا الحرب  
زاد عدد البنوك ومؤسسات الائتمان  
بشكل كبير وساعدت على تفاقم الحالة  
بتنافسها وتشجيعها للتجار على

المضاربة بما كانت تقدمه لهم من  
تسهيلات كبيرة ، حتى وصلت الحالة  
الى نقطة التحول التي لامفر منها ،  
وعندئذ قبضت هذه المؤسسات يدها  
بشدة وهرعت تبغى السيولة لارصدها  
مما أوقع بالسوق صدمات شديدة  
وزاد من حدة الازمة

ولا غرو أن النظام الاقتصادي الحر  
يتضمن في ثناياه الدورة الاقتصادية  
اذ أن كل رواج تتبعه فترة من الكساد  
ثم توازن يتلوه رواج آخر وهكذا .

ويبدو أن الدورة التي تأجل تحولها  
مدة طويلة قد آن أخيرا أن تأخذ محلها  
وبينما اختلف التقرير الرسمي عن  
الرأي العام في ايراد الاسباب الحقيقية  
للأزمة ، جاءت اقتراحات العلاج  
متشابهة تقريبا . وبدأت بتحميل

الفرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية  
الرئيسية في بلاد الشرق الاوسط والتعاقب عليها حتى  
يتعرف كل منها على الحالة عند شقيقتها والدول المجاورة  
لها ، فتتم اقتصادياتها على أساس واقعي سليم

## استمرار الازمة في لبنان

الحقيقة يجب أن نورد صورة سريعة  
لاقتصادياته . فلبنان بلد لا يحوى من  
اقتصادات الاقتصادية ما يلزم لاقامة  
وحدة مستقلة .

ويعانى لبنان من ازدحام السكان  
بالنسبة الى الموارد المحدودة مثله في  
ذلك مثل كثير من البلاد المجاورة ، بل  
ان كثافة السكان في لبنان تزيد على  
١٢٠ نسمة للكيلو متر المربع الواحد  
ولا يضاهيها أو يفوقها الا مصر ، كما  
يزداد عدد السكان باطراد سنويا

ونظرا لقلّة الموارد المتاحة فلا ينتظر  
حتى مع تنفيذ مشروعات الانهاس  
الزراعي المختلفة أن يتمكن لبنان من  
اطعام نفسه ، فهو والحال كذلك  
مضطر الى الاعتماد على الخارج في الظفر  
بما يحتاج اليه من أطعمة وواردات  
أخرى يدفع ثمنها بصادراته وما يقدمه  
من خدمات أخرى .

وكان لبنان يعتمد في حل مشكلته  
الاساسية على تفتح سبل الهجرة أمام  
عدد كبير من بنيه الذين يمدونه بالتالي  
بأموال كثيرة من المهجر تساعد على  
مواجهة جزء من مدفوعاته الخارجية .

والى نشاط اللبنانيين المهاجرين يرجع  
جانب كبير من ارتفاع الدخل الفردي  
في لبنان عن المتوسط السائد في البلاد  
العربية المجاورة .

• الا أن فرض قيود كثيرة على الهجرة  
في كثير من البلاد الاجنبية أوصد أمام  
لبنان الباب الذي كان مفتوحا ليتخلص  
من العدد المتزايد من سكانه وليستفيد  
من وراء ذلك أيضا ، وأصبحت الهجرة  
عاملا ضعيفا في حل مشاكل لبنان  
الاساسية ، وبذلك أصبح ينوء بعدد

سبق أن أشرنا الى ظهور بؤار  
أزمة في اقتصاديات لبنان وضيق  
جعل أرباب الاعمال يجأرون بالشكوى  
ويطالبون الحكومة ببذل الجهود لتفريج  
الضائقة . وكان من أبرز الدلائل على  
توقف الرواج ونشوء موجة انكماشية  
زيادة عدد التفاليس والبروتستو  
بشكل كبير أزعج الدوائر الاقتصادية  
وقد تقدمت الهيئات والغرف  
التجارية اللبنانية الى الحكومة بعدة  
مذكرات ضمنيتها رأيها في أسباب  
الضيق مقترحة ألوانا من العلاج ظنت  
أنها ستكون شافية ، كما حفلت  
الصحف اللبنانية بالمقالات عن هذا  
الموضوع وكادت تجمع على أن أسباب  
الازمة خارجية أو دولية أكثر منها محلية  
وعزت هذه الدوائر الازمة الى الكرب  
الاقتصادي الذي يسود العالم الخارجي  
بعد انقشاع موجة الرواج التي أثارها  
الحرب الكورية وكذلك نتيجة لما  
أدخلته حكومة الرئيس ايزنهاور من  
انحصار في المصروفات العامة وسياسة  
نقدية مقيدة . ولما كان لبنان يعتمد  
على التجارة الدولية فان رذاذ الضيق  
العالمي لابد أن يصيبه وأن يبدو أثره  
قويا في بلد صغير كـلبنان

الا أنه صدر حديثا تقرير رسمي  
يتضمن دراسة مفصلة للاحوال  
الاقتصادية في لبنان بدأ بمخالفته  
للرأي السائد الذي يعزو الجانب الاكبر  
من الضائقة الاقتصادية الى الاسباب  
الخارجية ناسبا اياها الى أسباب  
محلية في المقام الاول وذلك مع عدم  
التقليل من أهمية الاسباب الخارجية  
والحقيقة أنه لفهم مشاكل لبنان



## تجارة لبنان الخارجية

نورد في الجدول التالي أرقام تجارة لبنان الخارجية خلال الربع الثالث هذا العام مقارنة بالمدة ذاتها عام ١٩٥٢

| الواردات | الف  | الف | الف  | الف  |
|----------|------|-----|------|------|
| طن       | ليرة | طن  | ليرة | ليرة |
| ٢٠٦٦     | ٨٣   | ٦٠  | ٦٠   | ١٩   |
| ١٩٨      | ٦٩   | ٣٢  | ١٣   |      |

ويبدو من الجدول أن الواردات قد ارتفعت قيمتها نحو ٢٠ ٪ / ٠ كما أن الصادرات زادت نحو ٣٨ ٪ / ٠ أي أن العجز في الميزان التجاري قد ارتفع إلى ٦٤ مليون ليرة مقابل ٥٥ مليوناً خلال الربع الثالث من عام ١٩٥٢

أما من حيث الكمية فيبدو أن الزيادة فيها تفوق الزيادة في القيمة إذ بلغت ٣٢ ٪ / ٠ بالنسبة للواردات و ٨٧ ٪ / ٠ للصادرات . ويظهر من ذلك أن نسبة التبادل التجاري لم تتطور في صالح لبنان لانخفاض أسعار صادراته بأكثر من انخفاض أسعار الواردات .

## مشروع الميزانية السورية

أودع وزير المالية السورية مكتب مجلس النواب السوري مشروع ميزانية الدولة السورية خلال ١٩٥٤ وقد بلغ مجموع المصروفات في المشروع ٢٠٨ مليون ليرة سورية وزعت كما يأتي :

|                  |               |        |
|------------------|---------------|--------|
| رئيس الجمهورية   | ٢٤٠٠٠٠٠٠ ليرة | ١٠٠ ٪  |
| مجلس النواب      | ١٧٧٠٠٠٠٠      | ٨٥ ٪   |
| وزارة الخارجية   | ٤١٨٢٠٠٠٠      | ٢٠ ٪   |
| الدفاع الوطني    | ٨٢٩٢٧٠٠٠٠     | ٣٩٨٧ ٪ |
| وزارة المعارف    | ٣١١٦٢٠٠٠٠     | ١٤٩٨ ٪ |
| الزراعة          | ٤٥٢٣٠٠٠٠      | ٢١٧ ٪  |
| الاقتصاد القومي  | ٩٤٢٠٠٠٠       | ٤٥ ٪   |
| الاشغال العمومية | ١٧٠١٣٠٠٠٠     | ٨١٨ ٪  |
| الداخلية         | ٢١٢٠٠٠٠٠      | ١٠٢ ٪  |
| العدل            | ٢٤٤٩٠٠٠٠      | ٢١٤ ٪  |
| المالية          | ٧٩٠٩٠٠٠٠      | ٣٨٠ ٪  |

١٩٥٢ وينتظر أن يتم العمل الجديد في أواخر عام ١٩٥٤

وسيقيم العمل الجديد بتكرير ٥ مليون طن من البترول الخام في العام . وستكون أهم منتجاته زيوت الوقود وزيت الديزل البحري وذلك لتموين السفن وكذلك لمد أسواق البحر الأحمر والساحل الشرقي للقارة الأفريقية . وذلك بخلاف الكيوسين والبنزين . وسيعنى تكرير هذه الكمية الكبيرة من البترول في عدن وفرا كبيرا في النقل البحري للبترول الخام وسيعمل في العمل الجديد نحو ٢٥٠ موظفا بريطانيا ونحو ألفين من العمال الفنيين وغير الفنيين

## شركة شل في قطر

افتتحت مجموعة شركات شل شركة جديدة لها في قطر برأسمال ندره مليون جنيه استرليني وذلك للقيام باستغلال البترول الموجود تحت المياه على طول ساحل قطر

## معمل للتكرير في عدن

تعتبر عدن من أهم موانئ الشرق الأوسط ويمر بها ما يزيد على ٤٥٠٠ سفينة كل عام ، تتمون بالزاد من وقود وخلافه من المدينة . وقد رأت شركة البترول الانجليزية الايرانية أن الطلب على منتجات البترول من الضخامة بحيث يشجع على إقامة معمل لتكرير البترول في المنطقة يمكن أيضا أن يمد شرق وجنوب افريقيا بجزء من انتاجه .

وقد تم اختيار موقع المعمل بالقرب من عدن وبدأ تنفيذ المشروع الذي ينتظر أن يتكلف ما بين ٤٠ و ٥٠ مليون جنيه استرليني . وقد كان لتوقف معمل البترول الكبير في عبادان وما نجم من اضطراب شركة البترول الانجليزية الايرانية الى تموين عدن بالمنتجات المكررة في المعامل الاوربية أن زاد الاهتمام بسرعة تنفيذ مشروع معمل عدن ، وبدأ العمل في نوفمبر

الحكومة المسئولية الكبرى في المحافظة على مستوى النشاط الاقتصادي ، وهاجمت سياسة الحرية المطلقة التي درجت على اتباعها والعزلة التي تحيط بالحكومة نفسها بها فيما يختص بالامور الاقتصادية . وتحضرنا هذه «النصيحة» التي وجهها بنك سوريا ولبنان الى لبنان في تقريره الاخير حين نادى بالاستمرار في اتباع سياسة الحرية اللازمة لحياة بلد يقوم على خدمة التجارة الدولية مثل لبنان . ويبدو أن الازمة جعلت التجار أنفسهم يغيرون من عقائدهم ويطالبون الحكومة بالدخول في السوق لانقاذهم وبالطبع سيكونون أول من ينادى بعدم جواز قيام الحكومة بأعمال اقتصادية عندما تنقشع الغمة ويرغبون في الانفراد بالارباح .

ويتفق الجميع على وجوب قيام الحكومة بتعويض النقص في الطلب الفعال عن طريق تنفيذ برنامج شامل للاعمال العامة واتباع سياسة اقتصادية انشائية وامتصاص العاطلين وتشير العلاجات المقترحة أيضا الى عدم وجود رقابة على شئون الائتمان والحركة التجارية عموما نظرا لعدم وجود بنك مركزي للبنان وهو الذي يوكل اليه رسم السياسة المالية للدولة وكان وجوده ضروريا في هذه الفترة الحرجة لدفع مؤسسات الائتمان الى بسط يدها والتيسير على التجار حتى يمكن اجتياز الازمة

وعدا ذلك ، هناك ما يجب عمله في سبيل وقف تيار الهجرة الريفية عن طريق تحسين وسائل العيش في الريف وكفالة الماء الصالح للشرب وترقية شئون الزراعة وتوفير الماء الري حتى لا يستمر الفارق الكبير بين الريف والحضر وهو الذي يغري باستمرار الهجرة والضغط على المدن ، وأخيرا العمل على فتح أبواب مختلفة للعمل حتى لا يقتصر المجال أمام الشعب اللبناني على التجارة أو التوظيف ، وذلك عن طريق الاهتمام بترقية الموارد الاقتصادية واستغلالها استغلالا تاما لما فيه تقدم الصناعة والزراعة هذه هي مشاكل لبنان والحلول المبسطة لها وهي في الحقيقة مشابهة في جوهرها للاحوال في كثير من البلاد المجاورة له مما تد يؤكد ضرورة توحيد الجهود في سبيل وضع برنامج عام للنهوض بالبلاد العربية التي طال أمد تخلفها عن النهضة الاقتصادية العالمية



## المزاع التعاونية أساس النهضة الزراعية

بالمشاق .. اذ فضلا عن ان كل فلاح سيعمل في أرضه بجهد يبدى مستعينا في ذلك بجهد اولاده وزوجه ، فانه ان يستطيع استخدام الآلات الحديثة التي تسهل عملية الزراعة وتوفر جهد هؤلاء الفلاحين الذين نريد ان ندخرهم للتصنيع الريفي والصناعات الزراعية أو الصناعات البسيطة أو الخفيفة .. وسيؤدي ذلك بالطبع الى كثرة في النفقات وقلة في الإيرادات فضلا عن تضيق جهود أفراد كثيرين في سبيل الحصول على عائد بسيط ، وبذلك نعود مرة ثانية لمشكلة انخفاض مستويات المعيشة ..

إذا وجب علينا ازاء رغبتنا الأكيدة لتمليك الفلاحين لهذه الاقطاعات الصغيرة التي يعملون فيها حيث يصبح مالك الأرض فالحاها أن نرسم لهم سياسة زراعية تقوم على أساس التعاون الوثيق بين الفلاحين .. تعاون بينهم في العمل والجهد .. واشترك بينهم في جني ثمار هذا العمل .. وبالجمل نريد أن نخلق من هذه الكميات الصغيرة المتناثرة مزارع تعاونية كبيرة تعمل على رفاهية الفلاح ورفع مستوى معيشته قبل أي شيء آخر ..

والمزاع التعاونية تؤلف بين الممتلكات الصغيرة لتكون منها اقطاعات كبيرة تخضع لنظام الآلة من جهة فتوفر الأيدي العاملة كما تخضع من جهة أخرى لنظام الانتاج الكبير فتقلل من تكاليف الزراعة وتزيد من أرباحها الصافية ..

ونظام العمل بهذه المزارع يقوم على أساس تضافر جهود عمال كل مزرعة تعاونية في فلاح الأرض وزراعتها بالمحاصيل والخضروات التي تتفق وحالة الأرض وموسم الزراعة ، على أن تقسم المزرعة كلها على حسب أنواع المزروعات فيخصص كل جزء منها لزراعة نوع واحد من المحصول وهكذا .. فإذا ما تضافرت الجهود في زراعة كل منطقة على حدة استطاع اصحاب هذه المزرعة جني ثمارها ثلثة من جراء هذا التعاون الوثيق بينهم .. أما بالنسبة لمحصول الأرض وكيفية توزيعه على هؤلاء الفلاحين المتعاونين فهناك حلان لذلك هما :

أولا - يوزع كل محصول على أصحاب الأرض التي زرع فيها هذا المحصول .. فلنفرض مثلا أن مزرعة تعاونية مساحتها ١٢٠ فدان زرع ثلثها قطنًا فان هذا القطن الناتج يوزع على ثلث اصحاب هذه المزرعة الذين زرع القطن في أرضهم دون غيرهم من المزارعين وهكذا .. ومعنى ذلك أن بعض الفلاحين المتعاونين يأخذون قطنًا والبعض الآخر قمحًا والثالث برسيمًا مثلا .. وهكذا .. ثم يعكس هذا التوزيع في الدورات الزراعية المقبلة .. الا أن هذه الطريقة يعاب عليها أنها لا تحقق النظام التعاوني بمعناه المقصود .. اذ ربما أن من يزرع قطنًا في أرضه هذا العام قد يجني منه أكثر من الذي يزرعه في العام الذي يليه أو العكس اما لتغير الظروف الطبيعية أو لتفاوت انتشار الآفات أو لتغير الأسعار الى غير ذلك من أسباب ، رغم تساوى جهود كل منهما في الزراعة والفلاح في كلتا هاتين السنتين .. وبذلك تعمل هذه الطريقة على احداث موجة من التفارقة بين الفلاحين دون قصد أو غرض ، لذا فاننا

شراء ١٥٦.٧ اقطاعات بفضل القروض الحكومية كما أنشئت ٥١١ اقطاعات جديدة على أرض حكومية وبذلك أمكن تزويد ٢٠٧١٧ أسرة لم تكن تملك شيئًا من قبل بحقول أصبحت تملكها أو تستغلها بضمانة الدولة ، وازداد عدد الممتلكات الصغيرة من ١ - ٢٧ فدان بواقع ١٨٪ مما كانت عليه سابقا ..

وفي مصر ، قامت الثورة لتعصف بالاقطاع ولتقرر مبادئ جديدة في توزيع الثروة ، فتعمل على تمليك أكبر عدد ممكن من الفلاحين للأراضي التي يعملون فيها ، وبذلك تستطيع أن تحقق هدفًا من أهدافها الرئيسية ، ولكن هل يكفي توزيع الأرض بهذه الطريقة لخلق الرفاهية الاقتصادية التي ننشدها لأفراد الشعب عامة والفلاحين خاصة ؟ .. هل تكفي الحكومة بأن توزع الأرض على المعدمين وتركهم وشأنهم يديرون مزارعهم كيفما شاءوا وكيفما استطاعوا ؟ .. هل تتركهم الحكومة يزرعون الأرض ويفلحونها ، وهم لم يعرفوا بعد الطرق المستحدثة في الزراعة نظرا لضيق ذات اليد وانعدام الأموال لديهم من جهة ، وعدم معرفتهم بنظم التعاون من جهة أخرى ؟ ..

ربما صبح ذلك في وقت يكون فيه انتاجنا الزراعي قد باغ ذروته وواجه ، أما ونحن مازلنا نعاني الأمرين من انعدام التناسب بين الانتاج الزراعي وتعداد السكان ، فاننا مازلنا ننشد اصلاحا زراعيًا يتيح لنا الفرصة ، لتحقيق هذا التناسب فيعيش الشعب في رغد من العيش ، ويتمتع بمستوى كريم يرفع من مركزه وقيمه كفرد وككائن حي .. بيد أن توزيع الأرض على المعدمين بهذه الطريقة لا يستطيع ان يدفع بعجلة التقدم الزراعي الى الامام ، بل على العكس ربما أدى ذلك الى تراجع هذه العجلة

وفكرة تحديد الملكية تؤمن بها ايما ناشدنا ونعتبرها الأساس الأول الذي قامت من أجله هذه الثورة .. ولكن ينبغي رسم الطريق الصحيح للانتفاع بفكرة تحديد الملكية .. اذ الواقع أن المزارع الكبيرة التي كان يملكها كبار الاقطاعيين كانت تزرع وتفلح بواسطة الآلات الزراعية الحديثة التي وفرت جهد العامل وقالت من تكاليف الزراعة وزادت من الانتاج ، بل سارت به قدما .. ولكن مادام قد حددنا الملكية ووزعنا أرضي الاقطاعيين على صغار المزارع الذين لا يملكون من المال ما يهملهم من استغلال أراضيهم بواسطة هذه الآلات ، فلا بد إذن من سياسة زراعية سليمة تقوم على أساس المزارع التعاونية حتى نعيد هذه الكميات الصغيرة الى اقطاعات كبيرة تزرع بالطرق التعاونية لصالح صغار الفلاحين والمزارعين ..

حقا ان تمليك الفلاح الأرض التي يعمل بها سيجعله دون أدنى شك يعدل جاهدا في أرضه ، فان ثمره هذه الأرض ستعود عليه كلها ، وعليه وحده وقبل غيره من الناس . ولكن تفتيت الكميات الكبيرة لمساحات صغيرة يجعل عملية الزراعة في مصر امرا محقوفا

خلقت الثورات لتعمل جاهدة على بث الرفاهية الاقتصادية بين مواطنيها وأفراد شعوبها .. وتاريخ الثورات في كل من فرنسا وروسيا يدلنا على ذلك دلالة واضحة .. فقد قامت الثورة الفرنسية لتعمل جاهدة على الاطاحة بالاقطاع الفرنسي ونظام الاشراف الذي استبد بالفلاحين ، واذافهم من العذاب أقساه .. وراحت بعد ان استتب لها الامر تعمل على اعادة توزيع الثروة بقصد اقرار العدالة الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد الشعب الفرنسي .. وفي روسيا وغيرها من بلدان العالم الحديث تقوم ثورات مشابهة لأقرار الرفاهية الاقتصادية بين الشعوب .. واعداد توزيع الثروات القومية وتحديد الممتلكات ، كل ذلك بقصد تمليك أكبر عدد ممكن من الفلاحين للأراضي التي يعملون بها . وبذلك يعملون على اقرار سياسة اقتصادية سليمة تقوم على فكرة الجمع بين قوة العمل وملكية رأس المال ، وقد سبق لنا أن تكلمنا بالتفصيل في عدد سابق عن هذه السياسة وكيفية تطبيقها في مصر ..

بيد أن الثورات لم تكن هي وحدها الدافع الأول على الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي ، بل أننا نرى أن هناك الكثير من الدول التي لم يشهد تاريخها ثورات اقتصادية أو سياسية عنيفة ومع ذلك نراها وقد تقدمت كثيرا وقررت منذ زمن بعيد فكرة تحديد الملكية وتمليك الفلاحين للأراضي التي يعملون بها .. لذا نرى أن كلا من الدانمرك وإيرلندا وانجلترا تعتبر من أسبق أهم العالم في تنفيذ سياسة الإصلاح الزراعي التي تهدف الى تحسين حال طبقات المستغلين بالزراعة من فلاحين مستأجرين وعمال زراعيين وقد اتخذ برنامج الإصلاح في الدانمرك وإيرلندا طريق مشروعات حكومية ضخمة لتمليك الفلاحين ، أما انجلترا فقد سلكت طريقا آخر مخالفا اذ أصدرت جملة تشريعات لتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين ، وحماية هذه الطبقة الأخيرة من ظلم طبقة الملاك ، غير أن الطريقين التقيا في النهاية اذ أدت التشريعات في انجلترا الى زهد غير الفلاحين في تملك الأرض وإيثارهم بيعها الى مستأجريها من الفلاحين ..

ولقد تمكنت الدانمرك بفضل مساهمة الشعب مع الحكومة في وضع برنامج طويل للإصلاح الزراعي من حل مشكلة فلاح الأرض منذ أمد بعيد اذ أصبح ٩٤٪ من الفلاحين يملكون ويديرون مزارعهم الخاصة وأصبحت القاعدة في الزراعة هي أن يكون مالك الأرض هو فالحها ..

ويرجع نجاح مشروعات تمليك الفلاحين للأراضي التي يعملون فيها في الدانمرك الى نظام التسليف الحكومي والتعاوني ، وإلى أن الدعائم الأساسية التي بنيت عليها النهضة الزراعية الدانمركية هي تمليك الفلاحين على أساس تعاوني سليم ، خاصة وأن الحكومة الدانمركية اتبعت سياسة سليمة في نهاية عام ١٩٣٢ اذ بدأت في بيع أراضي الحكومة التي لا تصلح للاقطاعات الصغيرة لاستعمالها في الأغراض الأخرى واشترت بالمتحصل أراضي مناسبة .. وما ان حل عام ١٩٣٤ حتى تم



## تصدير القطن البرازيلي

وضعت الهيئة المشرفة على الائتمان والصرف في البرازيل تعليمات جديدة خاصة بأسعار تصدير القطن بناء على توصيات اللجنة الخاصة بشئون القطن .

فيحدد سعر القطن الصادر (قرب ميناء البرازيل ) على أساس أسعار العقود في بورصة نيويورك عن صنف الميدانج ١٦/١٥ مضافا إليها المصاريف المعتادة الخاصة بنقله تسليم ميناء بالولايات المتحدة . أما بخصوص السعر ( سيف ) الى ميناء المشتري فانه يحدد على أساس السعر (فوب) مضافا اليه مصر وفات، نقل القطن الى ذلك الميناء .

أما سعر المخزن فانه يحدد على أساس الاسعار ( فوب ) مخصوما منه المصروفات المعتادة لنقله الى ميناء الشحن .

## اليابان تشتري استرليني من

### الصندوق

تعزم اليابان شراء عملات استرلينية من صندوق النقد الدولي لتغطية العجز الذي تعانيه في هذه العملة . وقد أعلن وزير مالية اليابان انه سيفاوض الصندوق في هذا الشأن عند حضوره اجتماع مجلس محافظيه في واشنطن في ٩ سبتمبر ومن المتوقع ان يتحسن مركز اليابان بالنسبة للاسترليني قريبا عقب تخفيف القيود على الواردات الى المنطقة الاسترلينية وبذلك تتمكن اليابان من سداد الاسترليني الذي تشتريه من الصندوق .

وقد أعلن بنك اليابان ارقام ميزان مدفوعات اليابان في النصف الاول من عام ١٩٥٣ ومنها يظهر ان مجموع المدفوعات بلغ ١١٥١ مليون دولار بزيادة ١٤٠ مليوناً عن المتحصلات . وكان هناك عجز بلغ ٢١٢ مليون دولار مع المنطقة الاسترلينية وفائض قدره ١٤١ مليون دولار مع منطقة الدولار ، وكان العجز مع المناطق الاخرى ٦٩ مليون دولار . وبلغت الإيرادات غير المنظورة ٥٤ مليون دولار منها ٣٧٨ مليوناً من مصروفات جيش الولايات المتحدة

لا تزيد عن ١/٤ ٪ تدفع على قسطين سنويين في يونيو وديسمبر من كل سنة . . . ويقول المسيو « والتر بوبر » عن الجمعيات التعاونية في الدانمرك ماضيه : « . . لو لم توجد جمعيات الاقتراض التعاوني لاستحال على الزراعة في الدانمرك ان تحقق تحويل كفايتها من الاستتجار الى الملكية وانتقالها من زراعة الحبوب الى تربية الحيوان بنفس السرعة التي تحققت بها . .

وبفضل التعاون استطاعت المزارع الفردية حتى الشديدة الصغر منها ان تحقق كفاية الانتاج وتتمتع بالمزايا الاقتصادية التي تتمتع بها المزارع الكبيرة ، فضلا عن ذلك فان العمل المشترك لادراك غايات عامة في المنظمات التعاونية قد هيا اهل الريف لاستعمال نفوذهم السياسي لاصدار التشريعات اللازمة لتحسين أحوالهم ، كما وأنه من المسلم به ان نظام الملكية الحرة قد سهل الحركة التعاونية التي اشتركت في تأسيس نهضة زراعية صناعية متقدمة . . . والذي نستطيع ان نستخلصه من تجارب الدانمرك في اقامة المزارع التعاونية أمور ثلاثة هي :

أولا - في الدولة التي تتمتع بحرية تجارية واسعة . وفي الدولة ذات المساحة المحدودة والتربة الفقيرة يعتبر التعاون ضروريا لنجاح الزراعة . .

ثانيا - ان الملاك الاحرار او المستأجرين الدائمين الذين ينشأ بهمون الى حد كبير مع الملاك هم فقط الذين يتعاونون على أوسع نطاق . .

ثالثا - ان تجمع المزارع الكبيرة التي تنتقل عادة بأكملها من فرد الى فرد وتؤجر قطعاً صغيرة الى المستأجرين لا يمكن ان تؤدي الى الاكثار من صفار الملاك الاحرار ولا الى انتشار روح التعاون عامة .

وأخيرا وليس آخرا فاننا نبغى من التعاون الزراعي والمزارع التعاونية في مصر ان نحقق الامور الاتية :

١ - تحسين غلة الفدان باستخدام الآلات الحديثة وتطبيق الطرق العلمية الصحيحة في الزراعة والتسميد والفلاحة بقصد زيادة الانتاج وتنميته . . وتقليل نفقات الزراعة . .

٢ - رفع مستوى الزراعة والنهوض بها كي تسد حاجة الاستهلاك المحلي . .

٣ - توفير جهود الكثير من الايدي العاملة باستخدام الآلات وادخالها للتصنيع الريفي الذي سنتناول الحديث عنه عند كلامنا عن سياسة التصنيع في مصر وطرق تنميتها .

٤ - تصريف المحصولات بالطرق العلمية الصحيحة ، وانقاذ الفلاحين من براثن التجار والسامسة الذين لا هم لهم الا الاصطياد والتلاعب بالاسعار وبخس اثمان ما يعرضه عليهم الفلاح من ناتج أرضه . .

٥ - النهوض بمستوى القرية المصرية . .

٦ - الاتجاه بالزراعة نحو سياسة التصنيع عامة ، والتصنيع الريفي خاصة ، ونشر الصناعات الزراعية في القرى والمدن الصغيرة . .

٧ - تنمية الثروة الحيوانية في المزارع التعاونية وانتخاب الاصناف الجيدة للتربية . . وبعد فهذه لمحة خاطفة عن التعاون الزراعي وكيفية تطبيقه في مصر لاقامة مزارع تعاونية كبيرة تستطيع ان تعوض انتاجها الزراعي بما فقدناه بتفويت الملكية الزراعية . . واطن أن الكلام عن اقامة هذه المزارع التعاونية كأساس للنهضة الزراعية في مصر بعد صدور قانون تحديد الملكية هو خير مانع من ان نختم به بحثنا هذا عن التنمية الزراعية في مصر ولننقل بعدها الى الكلام عن تنمية الصناعة . .

جورج يعقوب  
بكالوريوس في التجارة

نستبعدا كلية كأساس لتوزيع المحصول بين الفلاحين . .

ثانيا - يوزع ناتج الارض كسله بانواعه المختلفة بالتساوي على فلاحى المزرعة المتعاونة . . وفي هذا تحقيق كبير لفوائد النظام التعاوني . . والمقصود بتوزيع المحاصيل الزراعية على فلاحى المزرعة ، ان يقوم المشرفون على هذه المزرعة بتسويق محاصيلها باحدث الطرق العلمية والعملية الصحيحة ، فيوفرون للمزارعين جهود التسويق ويخلصونهم مما قد يتعرضون له من حبال ينصبها لهم التجار والوكلاء . . فاذا ما بيعت المحاصيل وزعت اثمانها على الفلاحين بالتساوي . .

وهكذا يتعاون الفلاحون في الزراعة وفي جنى ثمارها تعاوناً مباشراً . . على ان تطبيق سياسة المزارع التعاونية في مصر ليس بالامر الهين الذي يمكننا تطبيقه بقانون او عن طريق تشريع تصدره السلطة التنفيذية بل هو يحتاج اول ما يحتاج لفترة تدريب وتهيئة لأذهان الفلاحين لتقبل فكرة التعاون ، خاصة وانهم لا يؤمنون بالنظم والتنظيم الزراعي القائم على الأسس العلمية ، فانهم يعتقدون انها ضرب من الخرافات . . وليس أدل على ذلك من اعراضهم عن ارشادات وزارة الزراعة وآراء فنييها اعراضا جزئيا وكليا . . وهم في ذلك يتشبثون بما عرفوه عن اجدادهم وذويهم لا يحاولون تغييره او تعديله مهما كانت فائدة هذه النظم الجديدة التي تقدمها لهم الوزارة . . ولعل مرجع ذلك كله الى الجهل المتفشى بينهم والامية التي شربوا عليها ، والتي تكاد تقتلهم وتقتل حيوية البشرية فيهم . . ولكن مهما بلغ هذا الجهل ، ومهما كانت هذه الامية ، فانهما لن يستطيعا ان يحولا بيننا وبين ان نرسم سياسة رشيدة للنهضة الزراعية ، فان الجهل بين الشعب ماله الى زوال ، والامية بين الفلاحين ستصبح بعد حين اثرا بعد عين وذلك بفضل قوانين التعليم الجديدة والزام المواطنين بالالتحاق بمدارس المرحلة الاولى وجعلها مرحلة اجبارية . .

بيد ان تطبيق نظام المزارع التعاونية يجب ان يتخذ في الوقت الحاضر شكلين أساسيين حتى يمكننا نشره بين المزارع كلها وهما :  
أولا - توزيع الاراضى الجديدة التي ستقوم الحكومة باستصلاحها وبيعها للفلاحين على أساس زراعتها زراعة تعاونية بحثة ، وبذا تضمن الحكومة تطبيق هذه السياسة في المساحات الجديدة من الاراضى الزراعية ، كما تعمل على خلق طبقة واعية من المزارع تستطيع ان تفهم النظام التعاوني من أساسه وتؤمن بفوائده واهميته . .

ثانيا - تحل المزارع التعاونية تدريجيا محل الاقطاعيات الكبيرة التي ستوزع على الفلاحين بفضل قانون تحديد الملكية . . والتدرج في هذه المرحلة شرط اساسي لضمان نجاح مشروع المزارع التعاونية ، كما أنه لابد كذلك من اقامة بعض المزارع النموذجية وسط هذه المزارع الصغيرة حتى نتدرج بالفلاح لتقبل فكرة التعاون الزراعي قبولا كليا وجزئيا . .

ولن يستطيع احد منا ان ينكر فوائد التعاون وأثره في حياة الامم والشعوب . . وهاهي الدانمرك تضرب لنا مثلا رائعا في الاستفادة من الجمعيات التعاونية التي اقامتها حينما ارادت لنفسها نهضة زراعية حققة . . فقد اقامت نهضتها الزراعية على أساس هذه الجمعيات التي تنوعت وتباينت ، فمن جمعيات لشراء حاجيات الاعضاء ، الى جمعيات اخرى لصناعة المنتجات الزراعية ، وبيع المنتجات المصنوعة ، الى جمعيات للتسليف وجمعيات اخرى لمقاومة الآفات ، وجمعيات لتربية الحيوان . . والتي امدتها الحكومة بالقروض السهلة الموفرة التي توزع اقساطها على مدة أقصاها ٦٠ سنة وبفوائد





## عودة الثقة الى وول ستريت

شاهد في الاسابيع الستة الاخيرة نشاط و ثبات في سوق وول ستريت بعد النكسة التي أصابته في النصف الاخير من سبتمبر وسرعان ما استرد السوق كثيرا مما فقدته وارتفع الرقم القياسي للأوراق الصناعية بحوالي ٢٠ نقطة عما كان عليه ، ومع ذلك فلا تزال ترد تقارير على أن الصناعة الامريكية تعاني مشاكل متزايدة . وقد أدلى بعض المعلقين الاقتصاديين برأيهم في هذه الحالة قائلين ان هذه المصاعب المتزايدة التي تجابهها الصناعة الامريكية ترجع الى زيادة الانتاج الى مستوى قياسي ويبدو أن وول ستريت لم يعد يتأثر بهذه العوامل التي كانت هي السبب في نزول أسعار السندات نزولا حادافي سبتمبر الماضي مما يظهر أن سوق الأوراق المالية والموقف الاقتصادي العام يسيران في اتجاهين مختلفين في الوقت الحاضر

وهناك من الاسباب ما يمكن أن نعزو اليه هذه الظاهرة المتناقضة فالسبب الاول والاهم سياسى . ففي الانتخابات الاخيرة كان اتجاه تفكير الناخب العادى أن الديمقراطيين هم الذين خاضوا الحرب أما الجمهوريون فعهدهم عهد انهيار وكساد . ومازال الكساد الكبير ماثلا في اذهان الامريكيين مسيطرا على اتجاهاتهم . ويشعر الجمهوريون بالفكرة التي لدى الشعب عنهم ويعملون حساب ذلك فهم بقدر ما استطاعوا يخشون الوقوع في مثل ما كان عليه الحال منذ ٢٠ سنة مضت وعليهم والحالة هذه أن يمنعوا الانهيار ما استطاعوا الى ذلك سبيلا وكان لثورة المزارعين على نقص الدخول الزراعية الاثر الكبير في استمرار سياسة دعم اسعار المحاصيل الزراعية التي اتبعها

## الديمقراطيون

ومع ذلك فلن ترجع الثقة بمجرد اعتقاد الحكومة بوجود منع الانهيار ولكن الموضوع ينحصر فيما اذا كانت الاجراءات التي تتبع ستمنع الانهيار حقا ؟ فالمشاهد الآن ان كل الظروف تساعد على ذلك ، فقد تغير اتجاه السياسة الرسمية فصرف النظر عن سياسة القيود الشديدة على الائتمان، اذ أنه حتى وقت قريب كان التضخم هو العدو الاكبر ، ومنحت تسهيلات كبيرة في هذا السبيل وكانت نتيجتها ان تحول الاتجاه الى احسن . هذا وقد تغير كذلك الاتجاه نحو سياسة المصروفات الحكومية فقد كان مبدأ الكونجرس التقليدى هو تخفيض المصروفات الى أدنى حد ممكن . الا أن الرئيس ايزنهاور يبدو انه قد صمم على ألا يسمح بتقليل المصروفات الدفاعية الى حد المخاطرة بسلامة الدولة وأمنها ، بالإضافة الى المصروفات الكبيرة الجديدة على مشروعات الدفاع المدني

وكان لكل هذه العوامل مجتمعة وهذا التحول في سياسة السلطات المختصة الامريكية أبعاد الاثر في تحسين اتجاه وول ستريت واسترداد نشاطه وبث الثقة في النفوس ومع الاعتراف بأن هناك من الصناعات ما يعاني نقصا في الطلب وأن العائد الزراعى الصافى يقل بحوالى ٢٠ ٪ عما كان عليه في ١٩٥١ وهي أعلى سنة وصل اليه فيها ، وأقل بحوالى ١٠ ٪ عما كان عليه في عام ١٩٥٢ الا أنه انخفاض ونقص لا يحصى عنه وقد شعرت به الدوائر المختصة قبل حدوثه والفكرة السائدة أنه لن يمكن للنظام الاقتصادي الحر أن يتقدم ويتوسع من غير أن يتوقف كل حين وآخر لاسترداد انفاسه وهضم الظروف الطارئة .

وعلى ذلك فليس هناك من الاسباب ما يدعونا الى الاعتقاد بأن الانهيار الذي ظهرت بوادره في الولايات المتحدة سوف يسمح له بالتمادى ، ولو أن المشاهد أن الشهور القليلة القادمة ستكون شهور منافسة حادة لم يسبق لها مثيل في الولايات المتحدة وغيرها . فسوف تجد كثير من الشركات الامريكية أرباحها قد تناقصت ولكن ليس هناك من الشواهد ما يدل على أن ذلك يعنى كسادا وانما هو انتهاء للزواج الاستثنائى طوال فترة ما بعد الحرب ومحاولة للسوق أن يتطابق مع مقتضيات السلم والتجارة العادية

## احتياطات المنطقة الاسترلينية من

### الذهب والدولارات: ارتفعت احتياطات

المنطقة الاسترلينية خلال شهر اكتوبر الماضى بحوالى ٣٤ مليون جنيه كنتيجة للتجارة مع المنطقة الدولارية وحركة المدفوعات . هذا بالمقارنة بزيادة قدرها ١٧ مليون جنيه في شهر سبتمبر السابق . فقد ارتفع الاحتياطى العام من الدولارات والذهب في آخر اكتوبر الى أكثر من ٢٥٠٠ مليون دولار لأول مرة منذ نوفمبر ١٩٥١ عندما كان ٢٧٠٧ مليون دولار هذا وتبلغ الزيادة في الاحتياطيات منذ أول يناير ١٩٥٣ الى آخر أكتوبر ١٩٥٣ ، ٦٧٤ مليون دولار .

وعلى النقيض من ذلك أظهرت تجارة بريطانيا مع دول اتحاد المدفوعات الاوربي عجزا قدره ١٠٠٨ مليون جنيه يلزم دفع نصفها ذهب . هذا مقابل فائض قدره ٤٣٣ مليون جنيه في شهر سبتمبر وعجز قدره ١٠٠٦ مليون دولار في أغسطس سنة ١٩٥٣ ولا يدل النمو الثابت في الاحتياطيات الا على أن العالم يعاني من النقص في الاسترليني الذي يمكن تغطيته فقط ببيع دولارات أو ذهب ، وقد ازدادت الاحتياطيات خلال عام ١٩٥٣ ، ب ٦٧٤ مليون دولار ولكن من الواضح أن الحد الأدنى للزيادة السنوية والذي يبلغ ١٠٠٠ مليون والذي كان الامل معقودا على أن تصل اليه الزيادة ويمكن على أساسه أن يقترب الاسترليني من قابليته للتحويل لن تتمكن بريطانيا من الحصول عليه هذا العام

### أبناء من الهند : بلغ فائض الميزان

التجارى بين الهند وبريطانيا ٤ مليون جنيه استرليني في النصف الاول من عام ١٩٥٣ مقابل عجز قدره ٤٢٢ مليون جنيه في المدة المماثلة من العام الماضى فقد بلغت صادرات الهند الى بريطانيا في المدة المشار اليها ٥٥٠٩ مليون جنيه بينما بلغت قيمة الواردات من بريطانيا ٥١٨ مليون جنيه ، بالمقارنة ب ٥٩١ مليون جنيه صادرات هندية الى بريطانيا ، ٦٣٣ مليون جنيه وارادات بريطانيا الى الهند في النصف الاول من عام ١٩٥٢

هذا ومن المزمع انشاء ثلاثة مصانع لتكرير زيت البترول في الهند تتسع لتكرير ٣٧ مليون طن من البترول الخام سنويا . ويقدر ناتج البنزين من هذه الكمية ب ١٤٦٩ مليون



جالون وناتج الكيوسين ١٢٠٣ مليون جالون . وتقوم إحدى الشركات الأمريكية بإنشاء مصنعين من هذه المصانع أحدهما في فيسكاكابنتام والآخر في بومباي كما تقوم شركة بريطانية ببناء المصنع الثالث وتقدر طاقة هذه المصانع عندما يتم تشغيلها بما يزيد على ٦٠ ٪ من حاجة البلاد الراهنة من البنزين ، كما ستسد ما يقرب من نصف احتياجات البلاد من الكيوسين ، وطبقا لقانون الشركات الهندية ستمتلك الشركات الهندية المصانع وتديرها

وقد خفضت حكومة الهند اعتبارا من منتصف شهر سبتمبر الماضي ضريبة الصادر على الاقمشة والاكياس من الجيش من ٢٧٥ روبية على الطن الى ١٢٠ روبية فقط (يبلغ وزن الطن ٢٢٤٠ رطلا)

### التحول في اتجاه تجارة الهند

تمكنت اليابان وألمانيا وأستراليا من اخراج بريطانيا من سوقها التقليدي الذي كانت تمدّه بالقاطرات ، فقد طلبت الهند من هذه البلدان ٤٠٠ قاطرة يتم تسليمها في آخر مارس ١٩٥٦ وذلك لارتفاع أسعار مثيلاتها في بريطانيا وكندا والولايات المتحدة هذا وقد قررت حكومة الهند شراء ٧٥٠ قاطرة في السنتين اللتين تبتدآن من نهاية مارس ١٩٥٤ تتسلم منها ٤٠٠ قاطرة في آخر مارس ١٩٥٦ كما ذكرنا وتأمل سداد قيمة القاطرات الباقية عن طريق برامج المساعدات الممنوحة لها بما في ذلك مشروع كولومبو . وفي الوقت ذاته قررت الهند أن تعمل على رفع الانتاج المحلي من القاطرات الحديدية بحوالى ٢٠ ٪ وذلك عن طريق استيراد الطلب اللازم

### الناتج الاهل الكلى فى الدانمارك

تدل التقديرات الاولى للناتج الاهل الكلى للدانمارك على أساس أسعار السوق بحوالى ٢٧٢٠٠ مليون كرونر فى عام ١٩٥٢ أى بزيادة قدرها ١٣٠٠ مليون كرونر عما كان عليه فى عام

١٩٥١ ، وعلى أساس أسعار ١٩٤٩ الكلى فى عام ١٩٥٢ لا تتجاوز ٥٠٠ مليون كرونر عما كان عليه فى عام ١٩٥١ بينما انخفض المستثمر بحوالى ٢٥٠ مليون كرونر عما كان عليه فى انعام السابق ويرجع انخفاضه الى التغيرات التى طرأت على المخزون من البضائع والانتاج الحيوانى أما الاستثمارات الثابتة فقد بقيت فى مستواها الذى كانت عليه فى عام ١٩٥١ وفيما يلي الارقام القياسية للانتاج الصناعى فى الدانمارك

### انتاج عام ١٩٤٩ = ١٠٠

| سلع استهلاكية          | سلع انتاجية | الرقم العام |
|------------------------|-------------|-------------|
| يونيه ١٩٥٢             | ١٠٧         | ١١٢         |
| يوليه ١٩٥٢             | ٧٦          | ٧٩          |
| متوسط يناير/يوليه ١٩٥٢ | ١٠١         | ١٠٥         |
| يونيه ١٩٥٣             | ١١١         | ١١٥         |
| يوليه ١٩٥٣             | ٧٥          | ٧٩          |
| متوسط يناير/يوليه ١٩٥٣ | ١٠٥         | ١٠٨         |

### اتفاقية القمح الدولية

نجح مجلس القمح الدولى فى ايجاد حل للمشكلة التى واجهته خلال الشهور الماضية وهى تعديل حصص التصدير بما يتلاءم مع انسحاب بريطانيا من مجموعة الدول المشتركة فى الاتفاقية الدولية التى وقعت فى ابريل الماضى . وكان هذا الانسحاب نتيجة لرفع السعر المحدد للقمح بمقتضى الاتفاقية الى ٢ دولار للبوشل وهو ما عدته بريطانيا سعرا مرتفعا لا توافق عليه ويتلخص الحل الذى وصل اليه المجلس فى تخفيض حصة صادرات الولايات المتحدة الى أقل من ٥٠ ٪ مما كانت عليه فحددت بما لا يزيد على ٢٠٩٥ مليون بوشل من مجموع بلغ ٤٢١ مليون بوشل

وكان المجلس يأمل فى سد الثغرة بما سيطلبه الاعضاء الجدد من حصص وكذلك عن طريق زيادة حصص الاعضاء القدامى . وقد حدث بالفعل أن طلبت بعض الدول زيادة حصتها بنحو ٣٧ مليون بوشل ، الا أنها عادت فسحبت طلباتها فيما عدا ٣ مليون بوشل فقط ولما كان سعر القمح فى السوق

الحرة فى الوقت الحاضر يقل عن الحد الأعلى الذى تحدده الاتفاقية فان الاقبال على حصص الاستيراد أصبح غير ذى موضوع بالنسبة الى كثير من الدول فقرر معظمها عدم حاجته الى حصص أكبر .

هذا ولم تقوم ١٣ دولة من ال ٤٥ دولة المستوردة بشراء كميات ما من القمح بمقتضى الاتفاقية الجديدة بعد

### الارز فى العالم

أشارت النشرة الشهرية للاحصاءات الزراعية التى تصدرها هيئة التغذية والزراعة الى تحسن المعروض من الارز فى الاسواق العالمية بشكل لا بأس به مما أدى الى انخفاض أسعار الاسواق الحرة شيئا ما . الا أن انخفاض أسعار القمح فى الآونة ذاتها جعل مشتري الارز يميلون الى اعتبار أن المستوى الحالى لأسعاره لا يزال عاليا جدا . وعلى العموم فلا تزال التجارة الدولية للارز تتم على نطاق أقل بكثير من مستويات ما قبل الحرب العالمية الثانية ويبين الجدول التالى صادرات الارز من الدول الهامة فى السنوات المذكورة بالآلاف الاطنان :

| تايلند | الهند الصينية | الولايات المتحدة | إيطاليا | مصر | بلاد أخرى | المجموع |
|--------|---------------|------------------|---------|-----|-----------|---------|
| ١٣٨٨   | ١٣٢٠          | ٧٢               | ١١١     | ٩٧  | ١٨٤٢      | ٧٩٠٠    |
| ١٥٠٨   | ١٢١           | ٤٩٢              | ٢٣٠     | ١٧٨ | ٢٦٤       | ٣٩٩١    |
| ١٦١٢   | ٣٣٣           | ٤٩١              | ٢٣٢     | ٣١٣ | ٦٠٦       | ٤٩١٢    |
| ١٤١٣   | ٢١٩           | ٧٩١              | ٢٦٦     | ١٤  | ٤٩٩       | ٤٤٥٤    |
| ٥٨٩    | ١٥٨           | ١٧٦              | ١٦٨     | ١٣  | ٣٩٦       | ٢٠٤٥    |
| ٥٨٣    | ٧٦            | ١٨٠              | ١٢٧     | —   | ٢٢٠       | ١٦٩٨    |



## اسعار الذهب في الاسواق الحرة

وصل سعر الاوقية من الذهب في الاسواق الحرة الى ٣٦ دولارا أمريكيا ويعتبر هذا أدنى سعر وصلت اليه الاسعار الحرة في فترة ما بعد الحرب . وكان السعر في أوائل العام ٣٨ دولارا للاوقية بينما كان ٤٥ دولارا للاوقية من سنتين مضتا

وما زال هناك ربح ضئيل لمنتجي الذهب في بيعه في الاسواق الحرة عن الاسواق الرسمية ، الا أن الفرق في السعر الرسمي وهو ٣٥ دولارا والسعر الحر أصبح الآن ضيقا جدا . وفي الحقيقة أنه اذا استمرت الاسواق الحرة تتعامل في معظم الذهب المستخرج حديثا من المناجم العالمية مع احتمال طرح كميات من الذهب المخزون في هذه الاسواق ، مع الطلب المنخفض السائد ، فإن الفرق بين السعرين الرسمي والحر قد يختفى في فترة وجيزة

## تجارة ايطاليا الخارجية

تشير أرقام تجارة ايطاليا الخارجية الى احتمال تعرضها لمحنة في معاملاتها بالدولارات في الاجل القريب اذا لم تتمكن من زيادة نسبة صادراتها الى منطقة الدولار . ومما يجدر بالذكر أن صادرات ايطاليا الى تلك المنطقة لم تتجاوز قيمتها ٢٥ ٪ من قيمة واردات ايطاليا منها . وقد أمكن دفع الفرق بالمساعدات الامريكية التي أتاحت ، بالإضافة الى إيرادات ايطاليا غير المنظورة وخاصة من السياحة ، لايطاليا أن تعيد بناء احتياطاتها من الذهب والدولارات

أما الآن وقد قاربت المساعدات الاقتصادية والحربية الامريكية على الانتهاء أو أنها نقصت بقدر كبير ، بالإضافة الى نقص المشتريات الامريكية ، فإن الصورة قد تغيرت كثيرا . وقد عمدت ايطاليا الى خفض وارداتها من منطقة الدولار وأمكنها تحقيق خفض قدره نحو ٢٥ ٪ في الربع الثاني بالقياس الى ما كانت عليه هذه الواردات في العام السابق . وفي الوقت ذاته ارتفعت الصادرات الى منطقة الدولار بحوالى ٢٠ ٪

الا أن العجز لا يزال كبيرا ولن يمكن لايطاليا أن تخفض منه أو تقضي عليه نهائيا الا عن طريق زيادة صادراتها . ويشكو رجال الصناعة

الايطالية من ارتفاع تكاليف استيراد الفحم ، كما يشكون من المنافسة الحادة التي يلاقونها من المنتجات الالمانية نتيجة للمساعدات والتسهيلات الكبيرة التي تمنحها الحكومة للمصدرين الالمان . وتشمل هذه التسهيلات تسهيلات في الائتمان واسعار فائدة مخفضة وخفض ضريبة الدخل وبعض الضرائب الاخرى مما يتيح للصناعة الالمانية خفضا في أسعار منتجاتها في الاسواق الخارجية وقد وضع وزير التجارة الخارجية الايطالية الجديد وهو البروفيسور برشياني توروبني المعروف في مصر ، مشروعا لدعم صناعة الصادرات الايطالية وتقديم مزيد من المساعدات لها .

## الرجوع الى سياسة النقود الرخيصة

خفض بنك بلجيكا سعر خصمه الرئيسي من ٣ ٪ الى ٢ ٪ ، وبهذا العمل جارت بلجيكا الدول الاخرى ، والاتجاه السائد في معظم دول غرب أوروبا عقب الصعوبات الاقتصادية وبرادر الازمة التي لاحت في الافق العالمى أثر عقد الهدنة الكورية وخفض نفقات التسليح الامريكية

وقد سبقت بلجيكا في هذا المضمار هولنده والمانيا الغربية وقد عدلتا أسعار الخصم الخاصة بهما عدة مرات خلال عام ، وهناك المملكة المتحدة وفرنسا والدانمرك والنمسا خفضت أيضا سعر البنك المركزي

ويعد هذا الاتجاه اعترافا رسميا بنهاية الرواج الذي أحدثته الحرب الكورية وقرارا بأن الاحوال تستدعي تخفيف القيود على الائتمان التي كانت فرضت للحد من موجة التضخم .

## جنوب أفريقيا والتفضيل الامبراطوري

كانت حكومة جنوب افريقيا تراعى عند فرض قيود على الواردات منح المنطقة الاسترلينية امتيازات خاصة بطريق غير مباشر بتشديد القيود على الواردات من منطقة الدولار . وقد أعلنت حكومة جنوب افريقيا أخيرا عدولها عن هذه السياسة ، وتطبيق قيود موحدة على الواردات من جميع أنحاء العالم .

وقد رحبت الدوائر الامريكية بهذا الاجراء وعدته مثالا يجب أن تحتذى

به جميع الدول حين تفرض قيودا على وارداتها أن يكون ذلك دون تمييز ما ، وهو ما يوافق روح الاتفاقية العامة للتجارة والتعريف الجمركية

وعلى ذلك ينتظر أن تشتد المنافسة بين السلع الاسترلينية والسلع الدولارية في أسواق جنوب افريقيا ، مما قد يؤثر على إيرادات المنطقة الاسترلينية من ذهب جنوب افريقيا الا أن الاتفاقية بين إنجلترا وجنوب افريقيا تقضى بأن لا تقل مدفوعات جنوب افريقيا بالذهب عن ٥٠ مليوناً من الجنيهات سنويا وهو ما يعد مضمونا لانجلترا وعليها أن تحاول زيادة إيراداتها فوق ذلك ولما كانت حيازة جنوب افريقيا من الاسترليني في الوقت الحاضر قد نقصت من ٦٠

مليون جنيه الى نحو ٢٥ مليوناً ، فإن احتمال حصول إنجلترا على نصيب أكبر من الذهب سدادا للواردات منها يصبح أكثر وضوحا

## تنفيذ مشروع الغاب في سوريا

بدأت سوريا في تنفيذ مشروع الغاب الهام وقد أسندت الى شركة يوغوسلافية القيام بالجزء الاول من المشروع وهو الذي ينحصر في تعميق وتوسيع مجرى أورنتو في مسافة تبلغ نحو ٥ كيلو مترات عن جسر الشاغور بين كركور وكفير . وتبلغ نفقات تنفيذ هذا الجزء ٣٣ مليون ليرة سورية .

وينص عقد الشركة على أن ينتهى العمل في مدة ٢٢ شهرا . ومما يجدر بالذكر أنه تقدم لتنفيذ هذا الجزء من المشروع ثلاثة شركات أخرى احداها سويدية وشركتين ألمانيتين ، الا أن العطاء رسي على الشركة اليوغوسلافية

ويبدأ العمل في تنفيذ الجزء الثاني وهو الاهم عقب الفراغ من الجزء الاول وهو الذي لم يطرح للمناقصة العامة بعد . ويتضمن اقامة اثنين من القناطر الضخمة احدهما للرى والاخرى لتوليد القوة الكهربائية ، وحفر قناة للرى واقامة عدة قرى حديثة وكذلك حوضين كبيرين للسبك . وتقدر التكاليف الكلية للمشروع بنحو ٢٩ مليون دولار أو ١٠٠ مليون ليرة سورية .



# نقص انتاج فرنسا من الصناعات الحديدية

استأنفت دراستي الافتصاد الاوربي في اثناء زيارتي لفرنسا وايطاليا في الصيف الماضي وشاقني أن أفق على حالة الانتاج المعدني بوجه خاص ولا سيما صناعة الحديد في فرنسا . فتبينت أن انتاج الصناعات الحديدية قد انخفض في شهر يوليو بنسبة ١٣ في المئة بسبب العطلة المأجورة التي استمتع بها العمال ، وبلغت مستوى الانخفاض ليس له مثيل من سنوات عدة . واثرت حركات الاضراب في انتاج المناطق الشمالية ، فأدى ذلك بدوره الى انخفاض في انتاج المصانع اللورين . وقد يكون من العسير الآن محاولة معرفة الارقام المفصلة لنتائج وقف العمل في صناعات الحديد ، غير أنه مما لا ريب فيه أن انتاج الحديد سيكون أقل من ٧٨٠ ألف طن وهو ما أنتج في شهر أغسطس ١٩٥٢ .

فمن ناحية كان الصراع الاجتماعي في داخل فرنسا سببا في نقص انتاج الحديد . ومن ناحية أخرى تعذرت الموازنة بين الانتاج والتصدير فأدى ذلك الى النتيجة عينها . فقد كان انتاج الفولاذ في الربع الاخير من عام ١٩٥٢ معادلا ٢٨٨٧.٠٠٠ طن فانخفض في الربع الاول من عام ١٩٥٣ الى ٢٧٣٢.٠٠٠ طن ، وفي الربع الثاني الى ٢٦٦٢.٠٠٠ طن . وقد اتجه الانتاج الاوربي بدوره الى الانخفاض ولا سيما في ألمانيا حيث كان انتاج شهر يوليو ١٩٥٣ منخفضا بنسبة ١٥ في المئة عن انتاج اكتوبر ١٩٥٢ . ومن ثم وجدت الصناعات الحديدية في أوروبا لا محالة من الاستقرار تحت ضغط نقص الطلب ومعروف أن صناعة الحديد في فرنسا تدخل ضمن نطاق مشروع شومان الذي يوحد انتاج الفحم والفولاذ في فرنسا وألمانيا وبلجيكا ، وبمقتضى التعديل الذي أدخل أخيرا على هذا المشروع ، اتفق الرأي على خفض أسعار الفولاذ ، فاثرا المتعاملون مع بلدان الاتحاد أن يترشخوا في

مشترياتهم وخاصة بعد أن انتهت حرب كوريا بعقد الهدنة . هذا بينما كان نفس هؤلاء المتعاملين يقبلون على الشراء في أوائل عام ١٩٥٢ أقبالا جنونيا خشية أن تتحول حرب كوريا الى حرب عالمية فيتعذر عليهم الظفر بحاجتهم من الفولاذ ، ثم من المتعاملين كانوا يطلبون الشراء من أكثر من بلد ليتسالموا الفولاذ بأسرع ما يستطيع وكان انكماش الطلب على صناعات الحديد سريع الاطراد ، ووافق ذلك بطء في التسليم . فبعد ما كان التسليم يستغرق بضعة أسابيع ، صار اليوم يستغرق نحو سبعة اشهر . بل لقد انخفض المسلم من الصناعات الحديدية منذ شهر أغسطس ١٩٥٢ عن الطلب ، حتى صار مقدار الكمية غير المباعة من الفولاذ في شهرى نوفمبر وديسمبر

١٩٥٢ معادلة لنحو ١٠ في المئة من الانتاج الكلي . ويعانى الفولاذ الالماني مثل ما يعانى الفرنسي . فقد انخفض الطلب على الفولاذ الالماني بين شهرى مارس وديسمبر ١٩٥٢ بمقدار الثلث ، فضلا عن أن هذا الطلب لا يتجاوز ٨٠ في المائة من الانتاج الكلي . وقد استمرت هذه الحال منذ افتتح سوق الحديد الموحدة لبلدان أوروبا في أول مايو . وصار الطلب على منتجات منطقة الرور يعادل نصف الانتاج المعتدل ، كما أن صناعة الحديد الفرنسية سجلت أخيرا انخفاضا جديدا في الشراء يعادل نحو ١٠ في المئة . ولعل الاحصائية التالية توضح اتجاه الانتاج في فرنسا وألمانيا وبلجيكا :

## انتاج الفولاذ الخام بالآلاف الاطنان

| الشهر                   | فرنسا | ألمانيا | السا | السا | السا |
|-------------------------|-------|---------|------|------|------|
| المعدل الشهري لعام ١٩٥٢ | ٩٠٦   | ٢٣٥     | ١٣١٧ | ٤٢٥  | ٤٢٥  |
| يناير ١٩٥٣              | ٩٣٧   | ٢٥٥     | ١٤٨٣ | ٤٣٠  | ٤٣٠  |
| فبراير                  | ٨٥٧   | ٢٢٧     | ١٣٣٥ | ٣٧٩  | ٣٧٩  |
| مارس                    | ٩٣٨   | ٢٤٧     | ١٤٦٨ | ٤١٢  | ٤١٢  |
| أبريل                   | ٨٩٢   | ٢٢٣     | ١٢٧٧ | ٤٠٣  | ٤٠٣  |
| مايو                    | ٨٥٨   | ٢٢٢     | ١١٦٥ | ٣٧٩  | ٣٧٩  |
| يونيو                   | ٩١٢   | ٢٣٩     | ١٢٥٩ | ٣٩٥  | ٣٩٥  |
| يوليو                   | ٧٨٥   | ٢٣٨     | ١٢٧٠ | ٣٢٨  | ٣٢٨  |

أما فيما يتعلق بأسواق فرنسا الخارجية ، فلا تزال تحتفظ بشبات المنتجات الحديدية والفضل في ذلك يرجع نوعا ما الى البنود المتعاقبة بهذه الصناعة التي أدرجت في الاتفاقات التجارية التي عقدتها فرنسا منذ بدء هذا العام . وتعتمد فرنسا على بلدان ما وراء البحار في اصدار ثلث منتجاتها من الحديد ، وهذه سوق تميزت دائما بالثبات ، ويبلغ عدد البلدان التي تشتري حديد فرنسا ٧٥ بلدا تتفاوت مقادير مشترياتهم بحسب حاجتها ، ولعل سبب أقبال الدول

الاجنبية على التعامل مع فرنسا أن أمريكا وإنجلترا - وهما أكبر دولتين منتجتي الحديد في العالم - مشغولتان الآن بتلبية الطلبات الداخلية . وقد صدرت الولايات المتحدة في العام الماضي ١٦٠.٠٠٠ رطل من المنتجات الحديدية ( أى ما يعادل ٥ في المئة فقط من انتاجها ) الى كندا وبريطانيا وأمريكا اللاتينية . أما بريطانيا فقد صدرت من ناحيتها عشرة في المئة من الانتاج فقط الى بلدان الكومنولث م . ك . بولاد



بحرها ويشرف عليها

## نشاط التأمين في المملكة المتحدة

زادت أعمال التأمين على الحياة، وأنواع التأمينات الأخرى في إنجلترا خلال عام ١٩٥١ زيادة كبيرة. ففي بداية العام بلغ مجموع مبالغ التأمين على الحياة ١٦٧٥٠ مليون جنيه، وفي نهاية العام ارتفع إلى ١٧٨٦٠ مليون جنيه، أي بزيادة قدرها ١١١٠ مليون جنيه مقابل زيادة عن عام ١٩٥٠ قدرها ١٠٨٠ مليون جنيه. وفي نفس الوقت، بلغ نشاط شركات التأمين في الخارج، وكذلك زاد نشاطها في الداخل من ٣٦٥٧٠ مليون جنيه إلى ٣٩٠١٢٠ مليون جنيه. كما بلغ عدد بوالص التأمين الجديدة على الحياة خلال ١٩٥١ التي أصدرتها شركات تأمين في بريطانيا ٦١١٥٢٣ بوليصة، أي بزيادة قدرها ٥٦٢٧٨ بوليصة عن عام ١٩٥٠، كما بلغت مبالغ التأمين الجديدة ٨٧٥٠ مليون جنيه.

وكذلك أصدرت هذه الشركات عددا من البوالص في خارج المملكة المتحدة بلغ ٩٦٩٦٧ بوليصة، أي بزيادة قدرها ١٠٦٧٩ بوليصة عن عام ١٩٥٠. تغطي مبالغ ٩٣٣ مليون جنيه «فايننشيل تايمز»

## انباء المعادن والمواد الخام في العالم

سجلت أسواق العالم بعض التقلبات وأسه الأحوال السياسية، وبسبب أثر المذكرات الدبلوماسية، فمثلا بينما تريد روسيا تصدير «الخشب» إلى لكى تحصل على الاسترليني، إذ تقدر الأروسي إلى إنجلترا بمقدار ٤٠٠.٠٠٠ طن، ترى الاستيراد. وكذلك تقلبت أسعار المطاط بين الصعود والهبوط. سوق لندن من ١/٤ بنس إلى ٢/٨ بنس للطن كما الواحد قدره ١١/٤ بنس ولا يزال سعر الصوف على مستوى ١٠٠.

هذا وقد أذاعت وزارة الزراعة الأمريكية تقديرا بلغ ١٦٠.٩٣٠.٠٠٠ بالة بينما كان التقدير لغاية النصف بالة (وتزن الباله ٥٠٠ رطلا) بينما كان محصا أما عن أسعار المعادن، فقد سجل الألومنيوم ١٥٠ للطن، والحديد ١٣ جنيه و١٨ شلن للطن والنحاس ٧٥١/٤ جنيه للطن الواحد وبلا حقا نه نوعا في الأسبوع الماضي كما أن القصدير فقد كانت تباع صفقات في سوق لندن في حدود ٧٥٠ الرصاص فقد وصفت سوقه بالهدوء التام مع بعض حنيه. هذا وقد نشطت سوق الزئبق وبلغ سعر ٦٢٢ جنيه للطن.

## طرائف عن التمور في العراق

• بلغت صادرات البلح من العراق منذ بداية موسم سنة ١٩٥٣ حتى شهر أغسطس الماضي حوالي ٢٨٠ ألف طن، يقابلها للمدة نفسها من موسم ١٩٥٣/٥٢ - ٢٦٥ ألف طن، أي بزيادة قدرها ١٥ ألف طن عن الموسم الماضي.

• أهم الأنواع التي صدرت من البلح هي: الحلاوى والخضراوى، والساير وزهدى البصرة، وزهدى الفرات، والديرى، وخلال البريم، والجيجاب.

• تم الاتفاق أخيرا على مقايضة التمور العراقي ببعض المنتجات والمواد المصنوعة في فرنسا.

• هناك مؤسسة خاصة بالبائع تسمى (مديرية جمعية التمور العراقية العامة). وقد وضعت هذه المديرية مشروع السنوات الخمس لنشاطها. ومن جملة ما تقوم به هذه المؤسسة الآن:

١ - مكابس نموذجية في البصرة: وقد اختيرت له منطقة أرض واسعة في أراضي الرباط الكبير وسيبهاش قريبا تشييد مكبس نموذجي ومبخرة عصرية ومخزن كبير على هذه الأرض كما سيشتتمل المكبس النموذجي على أحدث المكين والمعدات العصرية التي عرفت في كبس وتعبئة التمور والمواد الغذائية.

٢ - مكبس نموذجي في بغداد: وقد اختيرت له قطعة أرض قرب مخزن الشالجية للسكك الحديدية ستتنصب فيه مبخرة عصرية ومكين وعدد لتصنيع التمور وكبسها وتغليفها أسوة بما يجرى في هذه الناحية في مكبس البصرة.

٣ - مختبر أبحاث: وقد اختيرت له قرب مخزن الشالجية للسكك الحديدية بجوار المكبس النموذجي، سيكون لهذا المختبر شانا لأبحاث التمور وتجارتها. كما تم إنشاء بناية لمعاونية المنطقة الجنوبية للتمور في البصرة ستسلم قريبا إلى الجمعية بعد الانتهاء من استكمال النقص.

ويجرى الانشاء والعمل في هذه المباني جميعها على قدم وساق بغية أنجازها بأقرب وقت. ولقد أنجز إنشاء بناية الهيئة الفرعية لجمعية التمور في الحلة وتنوى المديرية العامة استلامها من المتهدين في أقرب وقت.

«نشرة السفارة العراقية بالقاهرة»

## مكتب التاجر

### توظيف رؤوس الاموال في الهند

اصدرت وزارة التجارة الامريكية هذا الكتيب وقد جاء في مقدمته: «لقد وقع الاختيار على الهند لتكون موضوعا لمثل هذه الدراسة نظرا لما يديه رجال الأعمال الامريكيون من الاهتمام الشديد بإمكانيتها، ولما أبدته الحكومة الهندية ورجال الأعمال الهنود في الآونة الأخيرة من الاهتمام والكرم حيال شتى أنواع توظيف الاموال الامريكية فيها» وجاء في هذا الكتيب: «ان الشركات التي تحظى بأكبر قسط من الاهتمام هي الشركات التي تجدى بالفائدة على التنمية الاقتصادية في البلاد» ثم يسرد بعد ذلك بعض الحقائق التي يرى أنها تحدد ظروف استثمار رؤوس الاموال الأجنبية. كما يلقي بعض الضوء على الأحوال الاقتصادية، والسياسية والضرائب الجمركية والقيود التجارية، وغير ذلك مما يهم المستثمر في الهند.

\*\*\*

### جغرافية الجوع

#### بقلم: جوزيو دو كاسترو

قد يبدو الحديث عن (الجوع) أمرا غريبا، ولكن (جوزيو دو كاسترو) أستاذ الجغرافيا البشرية، ورئيس معهد التغذية في جامعة البرازيل، درس موضوع المجاعة بطريقة وأسلوب علمي ممتاز، بعد أن حلل في مقدمة هذا الكتاب، الأسباب الاجتماعية التي تعلق حسب رايه أسباب المجاعات في العالم بصفة عامة، وفي البرازيل بصفة خاصة.

ولقد صاغ الأستاذ كاسترو النصوص العلمية في قالب أدبي جميل. مما ساعده على اخراج لوحة زلقة معبرة عن حقيقة المجاعة في العالم، وعن مستويات المعيشة وعن وسائل التغذية. وقد رد المؤلف على دهشة القائلين: كيف أن البرازيل ذات الثروة الوفيرة... التي تشمل الغابات «الامزونية»، والأشجار اللانهائية في الشمال الشرقي للبرازيل، ومناطق الكاكاو المظلمة في (باهيا)، والأراضي الصخرية في مقطعة «ريو»، وجبال «ميناس» الجيرية، وحياض «ماتوكروسو»... كيف أن البرازيل هذه تأوى لرجل الضائع وسط رحابة الأرض... وهو قرين الجوع!!

وقد قال ان من المفهوم أن الغذاء الاساسي لايشير إلى الاهمية الغذائية للمادة، ولكن إلى سهولة اشتراكها في النظام العادي... والاعذية الاساسية هي مواد غذائية مختلفة توجد في مختلف المناطق كالذرة، واللحم، ولارز، والسماك... الخ...

\*\*\*

### كتالوج نماذج المنتجات الفرنسية

طبعة ١٩٥٣

يحتوي هذا الكتالوج ٣٨٠٠ وثيقة عن نماذج المنتجات الفرنسية في مختلف ميادين الصناعة والانتاج. وهو يظهر ما قامت به فرنسا من مجهود. ويحتوي الكتالوج مجموعات نماذج هامة من منتجات الزراعة، والنسيج، والصناعات الكيماوية، وأعمال التجارة والصناعات... الخ... فضلا عن ذلك فان مثل هذا الكتالوج يضمن جودة الصنف مع تحديد الثمن المناسب له.

وعذا الكتالوج يفيد رجال الأعمال والمهندسين والمخبراء.



### كارثة الفيضان في إيطاليا

هبت يوم ٢٣/١٠ رياح شمالية قوية على جبال ( كالابريا ) في جنوب إيطاليا ، ثم هطلت آلاف الاطنان من مياه الامطار ، فاكسحت الحقول ، أغرقت الطرق ، واصابت المنطقة كارثة فيضان من أفدح الكوارث التي رت بإيطاليا . ولم تقتصر الكارثة على إيطاليا فقط ، بل نزلت كذلك بالساحل لشرقي لصقلية حيث اكسحت مياه الفيضان في بعض المناطق المقابر بالحيوانات فدمرت القبور وتعري ما بداخلها . وهكذا انتشر الدمار في مناطق عديدة من إيطاليا . في الجنوب ، وفي الشمال . . . وكان نهر ( البو ) غيغا في فيضانه . وكانت أهم المناطق هي « ترنتو » حيث اجتاحت الفيضان الطرق الرئيسية وعطلت حركة « جسور » وفي « فيرونا » أغرق ما يقرب من ألفي هكتار من الأرض الزراعية . وفي « ميلانو » تركت العاصفة المطيرة أثرا لايمحى في أذهان الناس ، كما تدفقت الأمطار على « كومو » ٤٨ ساعة دون انقطاع .

ولقد ظلت فرق الانقاذ المتعبة تواصل مجهودها في انقاذ الاحياء واستخلاص الجثث خلال الظلام الدامس مستعينة بالمصابيح الكشفية !

المواد الخام ، وذلك بسبب اضطراب وماسية التي تبادلها الحلفاء وروسيا نجلترا بصفة خاصة والمنطقة الاسترلينية ، أثبات أن يصل المصدر من الخشب نجلترا تيل من جانبها الى القاعخص

ط ، اذ تناقص سعر الرطل منه في سجل سعر الشاي صعودا في الرطل في فوته وثباته في ( ملبورن ) وكذلك في

انها لمحصل القطن الامريكى لعام ١٩٥٢ من اكتوبر الماضى هو ١٥ر٥١٦ر٠٠٠ ول الموسم الماضى ١٥ر١٣٦ر٠٠٠ بالة جنيه استرليني للطن والنحاس ٢٣٧ جنيه لل ٤٨٣ جنيه للطن ، أما عن الزنك فقد بد ما هبطت أسعار النحاس ، بدأت تنتمش بياته في الاسعار ، لذلك لاحظنا انه بينما نا ، بدأت تزداد الى ١٠٠ طنا . أما عن الهبوط في أسعاره وبلغ سعر الطن ٩٣ الطن ٧٥ جنيها ، وبلغ سعر القصدير

وقدر عدد الضحايا بما يقرب من الفين كما ان من لقوا حتفهم في الشمال بلغ حوالى مائة وخمسين شخصا . أما عن التلف المادى في المساكن والمزارع فقد قدر بملايين الدولارات . . غير أن الارقام الدقيقة لم تصل بعد بسبب استمرار تقبوض الدور . . وآثار الرياح المطرة .

### « التنبؤ » استغلال الطاقة الذرية في توليد الكهرباء

في نيا من نيويورك أن منظمة الطاقة الذرية في بريطانيا يحدوها الامل الآن لاستغلال الطاقة الذرية في توليد الكهرباء من محطة تخصص لذلك في خلال السنوات القليلة القادمة وتبدي لجنة الصناعات الامريكية الاهتمام لاستخدام الطاقة الذرية في الأغراض المدنية ، حيث الحاجة الملحة للتوسع في تبادل المعلومات بين بريطانيا والولايات المتحدة في هذه الناحية . وهذا التبادل سيكون بشروط منساوية .

### « ايكونومست » عين رادارية في الطائرات النفاثة

ستزود طائرات القتال النهارية النفاثة بعين سحرية عبارة عن جهاز رادار خفيف الوزن تلتقط أشعته طائرات العدو في السماء وتسجل موضعها ومدى بعدها عن مرمى مدافع طيار الطائرة المقاتلة بطريقة آلية وهذا الجهاز الجديد يزيل أكبر عقبة أمام الطيار في أخرج موقف خلال الثواني الأخيرة الحاسمة قبل هجومه على العدو اذ انه يسجل على جهاز تحديد ألرمى مواقع الطيار في تحركاتها وبظل شعاعه لاصقا بها حتى النهاية وهكذا يتاح للطيار المقاتل حرية استخدام يديه في إدارة الآلات والمعدات الحربية الأخرى بحيث لا يكون لطائرة العدو فرصة للأفلات من نيرانه .

هذا وقد حرص واضعو تصميم الجهاز على أن يكون حجمه أصغر مايكون وأن يكون وزنه أخف مايستطاع والواقع أن حجمه لا يتجاوز قدم مربع

### سكك حديد تحت الأرض في تركيا

تعاقدت بلدية استنبول مع شركة فرنسية مختصة لتنفيذ مشروع لمذ السكك الحديدية تحت الأرض في استنبول ، أي ( مترو ) تحت الأرض ( نشرة السفارة الفرنسية بالقاهرة )

## في كتاب السلام

### طلبة جديدة تروى ٢٠٠ فدان

البتكر المهندس عبد العظيم اسماعيل ، وكيل وزارة الاشغال المساعد ، طللبة جديدة للرى بالرفع تساعد الفلاح المصرى على رفع المياه من متر الى ثلاثة أمتار . . وهو ما يحتاجه الفلاح فى المتوسط فى الريف .

والطللبة الجديدة قطرها ١٠ بوصات . وهي مصنوعة بأيد مصرية ، وتتكلف حوالى ثلاثين جنيها ، وقوتها ثمانية خيول وسوف يتكلف رى الفدان بهذه الطللبة ( رية ) واحدة حوالى تسعة قروش فقط ، بينما متوسط أجرة الريه الواحدة الآن من ٥٠ الى ٦٠ قرشا . وتكفى الطللبة الجديدة لرى ١٠٠ فدان طوال العام .

ويجرى - فى الوقت الحاضر - السيد عبد العظيم اسماعيل ، تجربة لاستخدام الطللبة الاولى فى اعداد ساقية تدار بالماشية لصغار الزراع لرى نصف فدان فى الساعة . وتتكلف هذه الساقية حوالى ٥٠ جنيها . ومن المنتظر الانتهاء من هذه الابحاث فى خلال شهرين تقريبا .

واذا نجحت هذه التجربة . . فسوف يمكن ابطال طريقة الري بالراحة ، ويسهل مهمة الفلاح لرفع المياه للرى .

\*\*\*

### استغلال نبات الحلفا في الجزائر

يعتبر نبات الحلفا من النباتات الثمينة ، سواء من الناحية الاقتصادية أو الزراعية أو الطبية . فهو فضلا عن أنه غذاء للحيوان ، فإنه يوفر للصناع الوطنيين - فى الجزائر - المادة الأولية لعدد كبير من الصناعات . كما أنه من العوامل الهامة فى تحسين تربة الأرض وحمايتها لانه يقاوم التآكل ، والتفتت ، وعبث الرياح بنوع خاص .

ويغطى هذا النبات مساحة قدرها ٤ مليون هكتار فى أرض الجزائر ، وخاصة المناطق الصحراوية . وتقوم الجهات الرسمية بالاشتراك مع إحدى الشركات منذ سنتين بإجراء تجارب للتوسع فى إنتاج هذا النبات الذى يحتمل البرد الشديد ، والحرارة الاستوائية على السواء وينمو فى كل الجهات على شرط أن تكون الأرض جيرية ( سيليكية ) وتربتها هشة يسهل نفاذ الماء والهواء اليها .

وقد أجريت تجارب ناجحة لاصلاح المناطق التالفة ، وزراعة الاراضى الجرداء فى بلاد الجزائر التى لا يوجد بها مليون هكتار تنمو فيها الحلفاء بسهولة . ولكنها لم تستغل بعد

\*\*\*

### معرض دولى لفن الطباعة

سيقام ( المعرض الدولى لفن الطباعة وصناعة الورق ) فى باريس ابتداء من يوم ١٢ مايو سنة ١٩٥٤ . وسيحوى هذا المعرض فضلا عن قطع الفيار ، وكل ما يخص بصناعات الطباعة ، احسن ما أخرجته فرنسا فى ميادين الصحافة والكتب والاعلان .



# سيرة التوسع في المنشآت الصناعية

## المحاسبة - تابع البحث ١٦

التكاليف الصادر في فبراير سنة ١٩٥٢

وسوف يتم تصوير النماذج الآتية :

صورة من الميزانية العمومية  
صورة من حساب الارباح والخسائر  
كشف رقم ١ عن تحليل النسب المالية

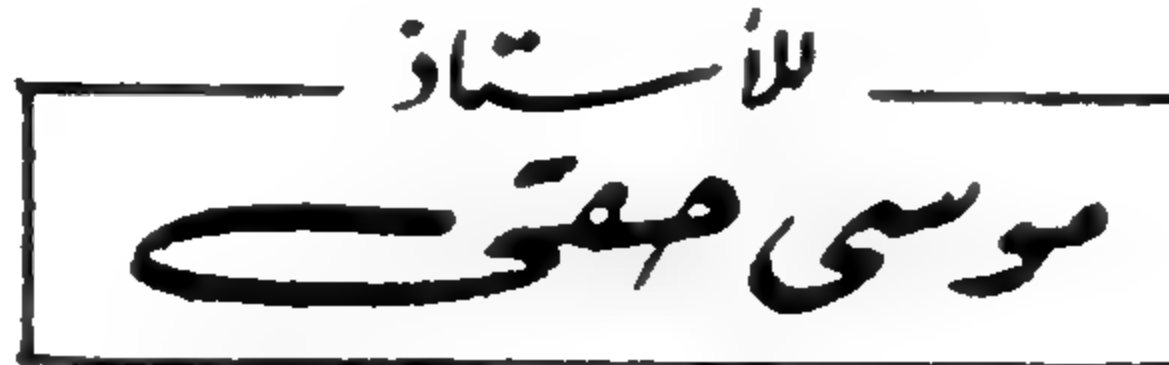
كشف رقم ٢ بيان عن نتائج التشغيل الشهرية

كشف رقم ٤ عن المواد المباشرة  
كشف رقم ٦ بيان عن المصروفات الصناعية الثابتة

كشف رقم ٧ بيان عن المصروفات

الاكيد قيمة ببلوغنا اياها وفي وقت قريب باذن الله تعالى .

ولا يبقى أمامنا لانتهاء البحث تماما سوى أن نأتى بنماذج صورية Pro-forma للحسابات الختامية أى الميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر وكذلك ببعض من الكشوف



التفصيلية مرسومة على أساس التوجيهات الحديثة التي مرت في ثنايا البحث ولقد رجعت فيها للعدد التاسع من المجلد الثلاثين من مجلة محاسب

ميزانية عمومية ( صورية )

وهكذا نكاد نصل الى نهاية بحثنا هذا الذى استغرق - حتى الآن ١٥ جزءا سابقا - ونأمل أن نكون قد نجحنا فى الاثبات بالموضوع المامة قدر ما اتسع لنا المقام . ومقياس نجاحنا هو أن يكون هذا الموضوع الجديد فى ناحيته - قد لفت اليه اهتمام الباحثين مما يفتح المجال لأقلام أخرى تعالجه أو تعالج نواح معينة منه بما يتناسب وأهميته وخصوصا فيما نحن مقبلون عليه من تقدم اقتصادى عظيم وعزم على التنمية والتوسع وبذلك فإن هذا البحث بمثابة تصوير دقيق للحالة الحاضرة بما تحتوى عليه من آمال واسعة لاشك أن جهودنا وعزمنا الثابت

|                                       | في نهاية الشهر |           | في نهاية المدة التجارية السابقة |         |
|---------------------------------------|----------------|-----------|---------------------------------|---------|
|                                       | القيمة         | التقدير   | القيمة                          | التقدير |
|                                       | القيمة         | في المائة | في المائة                       | القيمة  |
| ١ النقدية بالصندوق                    | ١              |           |                                 |         |
| ٢ أوراق مالية للاستثمار               | ٢              |           |                                 |         |
| ٣ مدينون مختلفون                      | ٣              |           |                                 |         |
| ٤ البضاعة                             | ٤              |           |                                 |         |
| ٥ مدفوعات مقدمة                       | ٥              |           |                                 |         |
| ٦ مجموع الاصول المتداولة              |                |           |                                 |         |
| ٧ استثمارات فى شركات تابعة            |                |           |                                 |         |
| ٨ استثمارات فى شركات أخرى             |                |           |                                 |         |
| ٩ أراضي                               |                |           |                                 |         |
| ١٠ المباني - بعد خصم الاستهلاك        |                |           |                                 |         |
| ١١ العدد والآلات - بعد خصم الاستهلاك  |                |           |                                 |         |
| ١٢ الادوات - بعد خصم الاستهلاك        |                |           |                                 |         |
| ١٣ الاثاث - بعد خصم الاستهلاك         |                |           |                                 |         |
| مجموع الاصول الثابتة                  |                |           |                                 |         |
| ١٥ شهرة المحل                         |                |           |                                 |         |
| ١٦ حق اختراع - علامات تجارية .. الخ   |                |           |                                 |         |
| ١٧ مجموع الاصول غير المأموسة          |                |           |                                 |         |
| ١٨ مجموع الاصول او رأس المال المستخدم | ١٠٠            | ١٠٠       | ١٠٠                             |         |
| ١٩ دائنون مختلفون                     |                |           |                                 |         |
| ٢٠ مصروفات مستحقة                     |                |           |                                 |         |
| ٢١ احتياطي الضرائب وخلافه             |                |           |                                 |         |
| ٢٢ مجموع الخصوم المتداولة             |                |           |                                 |         |
| ٢٣ حسابات السندات والقروض             |                |           |                                 |         |
| ٢٤ رأس المال - أسهم ممتازة            |                |           |                                 |         |
| ٢٥ - أسهم عادية                       |                |           |                                 |         |
| ٢٦ حساب الاحتياطات العامة             |                |           |                                 |         |
| ٢٧ حساب الارباح والخسائر - الرصيد     |                |           |                                 |         |
| ٢٨ مجموع صافي الاصول Net Worth        |                |           |                                 |         |
| ٢٩ مجموع الخصوم ورأس المال            | ١٠٠            | ١٠٠       | ١٠٠                             |         |



المحدد المقصود باستعمال مدلولات من لفظ أو لفظين . بل ربما يستدعى الامر اسهابا في الشرح يخرج بالامر عن حدود التعريف الى حدود الشرح ! وفي هذا المجال أتقدم لجمعية المحاسبين المصرية الموقرة باقتراح وضع مدلات معينة تحدها للمعاني المختلفة في موضوعات المحاسبة ومحاسبة التكاليف والمراجعة - أي اننى أقترح على الجمعية أن تصدر نشرة رسمية عنها تكون مرجعا لنا جميعا نحن المشتغلين في هذه النواحي مقسمة كالآتي :

#### Accounting Terminology

Costing »

Auditing »

ولعل اقتراحي هذا يجوز القبول

يتبع

موسيقى حقى

ماجستير فى المحاسبة

يختلف اخلافا بينا فى كل منشأة عنه فى المنشآت الاخرى بينما تعتبر كل النماذج الاخرى نماذج عامة لكل المنشآت الصناعية دون تفرقة .

وبالنسبة للكشف رقم ٥ - انه يشابه الكشف رقم ٤ السابق عليه والخاص بالمواد - فلا داعى للتكرار - والمقصود منه أن تبين مصروفات أجور العمال لكل طائفة منهم فى كل قسم من الاقسام ومقارنة هذا بالارقام التقديرية

وأرجو بمناسبة رسم هذه النماذج - أن أنبه الى صعوبة استعمال المدلولات فى موضوع محاسبة التكاليف ومن المعلوم للاخصائيين صعوبة هذا الموضوع لتقارب المعانى لكثير من المدلولات ويصعب جدا توضيح المعنى حساب الارباح والخسائر ( صورى )

الصناعية المتغيرة  
كشف رقم ٨ عن المصروفات الصناعية للصيانة  
كشف رقم ٩ بيان مصروفات التوزيع

كشف رقم ١٠ بيان المصروفات الادارية

ويلاحظ أن هناك كشفين لم يظهرهما ضمن هذا البيان بالرغم من الإشارة اليهما فى النماذج المرسومة وهما الكشف رقم ٣ عن تحليل مجمل الدوران analysis of gross turnover

والكشف رقم ٥ عن أجور العمال المباشرة Direct Labour Control

ولقد ورد فى تعليل ذلك :  
بالنسبة للكشف رقم ٣ - لأنه

|                                                           | عن الشهور الجارى    |                     | المجموع من أول المدة التجارية حتى تاريخه |                     |
|-----------------------------------------------------------|---------------------|---------------------|------------------------------------------|---------------------|
|                                                           | تقديرى<br>فى المائة | الفعلى<br>فى المائة | تقديرى<br>فى المائة                      | الفعلى<br>فى المائة |
| ١ مجمل الدوران كشف رقم ٣                                  |                     |                     |                                          |                     |
| ٢ المردودات والسماح                                       |                     |                     |                                          |                     |
| ٣ صافى الدوران                                            | ١٠٠                 | ١٠٠                 | ١٠٠                                      | ١٠٠                 |
| ٤ المواد المباشرة كشف رقم ٤                               |                     |                     |                                          |                     |
| ٥ أجور العمال المباشرة كشف رقم ٥                          |                     |                     |                                          |                     |
| ٦ المصروفات الصناعية                                      |                     |                     |                                          |                     |
| ( أ ) الثابتة كشف رقم ٦                                   |                     |                     |                                          |                     |
| ( ب ) المتغيرة كشف رقم ٧                                  |                     |                     |                                          |                     |
| ( ح ) الصيانة كشف رقم ٨                                   |                     |                     |                                          |                     |
| ٧ ثمن التكلفة الصافى أو تكلفة التشغيل                     |                     |                     |                                          |                     |
| ٨ الزيادة أو النقص فى رقم البضاعة تامة الصنع وتحت التشغيل |                     |                     |                                          |                     |
| ٩ ثمن التكلفة الصناعى للمبيعات                            |                     |                     |                                          |                     |
| ١٠ اجمالى ربح التشغيل                                     |                     |                     |                                          |                     |
| ١١ مصروفات التوزيع كشف رقم ٩                              |                     |                     |                                          |                     |
| ( أ ) المخزن ومصاريف التسليم                              |                     |                     |                                          |                     |
| ( ب ) الانتقالات                                          |                     |                     |                                          |                     |
| ( ح ) مصاريف البيع                                        |                     |                     |                                          |                     |
| ( د ) مصاريف التسويق                                      |                     |                     |                                          |                     |
| ( هـ ) مصاريف التصدير                                     |                     |                     |                                          |                     |
| ١٢ المصروفات الادارية كشف رقم ١٠                          |                     |                     |                                          |                     |
| ( أ ) مهيا الاداريين                                      |                     |                     |                                          |                     |
| ( ب ) مصروفات عامة                                        |                     |                     |                                          |                     |
| ( ح ) أدوات كتابية ومطبوعات                               |                     |                     |                                          |                     |
| ١٣ صافى ربح التشغيل                                       |                     |                     |                                          |                     |
| ١٤ إيرادات من غير التشغيل                                 |                     |                     |                                          |                     |
| ١٥ مصروفات لغير التشغيل                                   |                     |                     |                                          |                     |
| ١٦ صافى الربح                                             |                     |                     |                                          |                     |

ونلاحظ الطريقة التى رسمت بها الميزانية وحساب الاربح والخسائر ، وهى طريقة حديثة تخرج عن المألوف فى الكتب والمؤلفات الانجليزية وتنحى نحو الاتجاه الاميركى والواقع ان هذه من المرات القليلة النادرة التى أرى مؤلف انجليزى يضع الميزانية على هذه الصورة الامريكية ولعل مرجع هذا أن أمريكا ( أى الولايات المتحدة ) هى صاحبة قصب السبق دون منازع فى موضوعات التنظيم الصناعى ومحاسبة التكاليف فكل ما تبتكره فى هذا المضمار يكون قدوة للغير تحتذى.



# الاحتياطي في المنشأة التجارية

## عيوب الاحتياطي السري :-

(١) ان الميزانية العمومية تصبح لاتمثل الحالة المالية الحقيقية للمنشأة كما هو المقصود منها .

(٢) قد يتخذ المديرون وسيلة لاختفاء تلاعبهم أو اهمالهم أو سوء ادارتهم ، ونكروينه يساعدهم على النهور وعدم التدبر عند عقد الصفقات أو غيرها .

(٣) قد يتخذ المديرون وسيلة للتلاعب بأسعار أسهم الشركات في البورصة وهم يستفيدون من ذلك عن طريق شراء الاسهم في السنوات التي يضخمون فيها هذه الاحتياطيات وبالتالي ينقصون الارباح الموزعة ويبيعونها ثانية في السنوات التي يضخمون فيها الارباح الموزعة عن طريق اعادة جزء من هذه الاحتياطيات الى الارباح والخسائر ، ويكون ذلك طبعاً بدون قيود في الدفاتر وعن طريق اعادة التقدير أو التقويم المرتفع وبمعنى آخر بطرق عكسية لطرق تكوين الاحتياطي السري .

(٤) أن تكوينه يحرم المساهمين من أرباح أسهم يكون لهم الحق في الحصول عليها ، وبالأخص اذا ما باع بعض المساهمين في السنوات التي يكون فيها الاحتياطي أسهمهم ، فان هذا الاحتياطي اذا أعيد الى الارباح يكون بمثابة أخذ جزء من حقوق المساهمين الاول واعطائه دون ماسبب للمساهمين الجدد .

(٥) ان هذا الاحتياطي يتخذ لتلاعب بأرقام الارباح والخسائر ، ويعمد اليه لاختفاء خسائر تكون قد أصابت المنشأة ، وبالأخص في حالة شركات المساهمة ، وذلك بقصد عدم اطلاع المساهمين والمستثمرين على حقيقة الحال . وهو أمر قد يضر كثيراً بالمساهمين الجدد الذين لا يعرفون حقيقة أعمال الشركة وخسائرها ، وينشأ علاوة على ذلك انقاص في أرباح السنوات التي تكون فيها وزيادة في أرباح السنوات التي يعاد اليها ، وبذلك لا تكون حسابات الارباح والخسائر المختلفة ممثلة

للنتائج الحقيقية لعمليات المتاجرة .

(٦) اذا كان طريق تكوين هذا الاحتياطي هو بالاستهلاك المفرط للاصول الثابتة ، فقد ينتهي الامر الى زوال قيمة الاصل الدفترية كلية مع بقاء الاصل ، وهو أمر قد يشجع المديرين على تبديد هذه الاصول ويصعب مع ذلك ضبطهم أو اكتشاف سرقتهم ، ولهذا تلزم المحاسبة أن تبقى للاصول الثابتة قيمة تذكارية بالدفاتر كجنيه مثلاً ، ويجب على المراجع ان يتأكد سنوياً من حقيقة هذه الاصول ويقابلها على الكشف المحررة عند المراجعة السابقة .

(٧) قد يتخذ هذا الاحتياطي في حالة الشركات القابضة والتابعة وسيلة من وسائل التلاعب بأن لا تظهر الشركات القابضة حصتها في أرباح الشركات التابعة - بأن توزع لها بعدم توزيع أرباح - في سنوات الرواج ، وأن تلجأ اليها في سنوات الكساد ، وبذلك لا تعطى فكرة حقيقية عن أرباح الشركات القابضة وحدها علاوة على أن ذلك قد يؤدي بالمديرين الى تحقيق منافع مادية كبيرة لانفسهم عن طريق التلاعب بأسعار أسهم الشركات التابعة في البورصة نتيجة لذلك .

(٨) التهرب من دفع الضرائب التي تؤخذ على الارباح الحقيقية .

(٩) ينتج من التلاعب بالحسابات وعدم اظهارها على حقيقتها عدم التمكن من عمل المقارنات الصحيحة بين نتائج المدد المختلفة وهو أمر جوهري ، بل ضروري لحياة المنشآت الكبيرة وبالأخص الصناعية منها .

(١٠) ان اخفاء الحقائق والتلاعب بالارقام قد يتسرب علمه الى الجمهور فيفقد ثقته في أعمال الشركة وفي نتائجها ، حتى ولو نشرت على حقيقتها وهو أمر قد يؤدي بحياة الشركة أو يضر بها على الاقل رغم أن أعمالها قد تكون مربحة .

ولما كانت مجالس الادارة تتكون في العادة من أعضاء مختارين ومشهود لهم بالكفاءة والنزاهة والاستقامة ،

لهذا فيجب أن يكونوا على علم بأي احتياطات من هذا النوع ، وكذا يجب أن يعلم بها جميعها مراجع الشركة حتى لا تتخذ وسيلة للغش أو التلاعب غير المشروع ، وبذلك يمكن تفادي كثير من هذه العيوب .

## مزايا الاحتياطيات السرية :-

(١) أنه يمكن بواسطتها توزيع أرباح تكاد تكون ثابتة في السنوات المختلفة وذلك باستقطاع جزء من أرباح سنوات الرخاء ليستعمل في سنوات الكساد وبذلك لا تتعرض أسعار الاسهم أو ثقة الجمهور في الشركة الى التذبذب . وتظهر فائدة ذلك بالأخص في المنشآت التي تكون أرباحها عرضة لتقلبات كبيرة كالمناجم مثلاً .

(٢) ينشأ عن ذلك ان لا تكون أسعار أسهم الشركات المساهمة عرضة للتقلب الا بفعل الظروف الاقتصادية العامة وحدها .

(٣) يمكن استعمال هذا الاحتياطي لتغطية خسائر شاذة قد تصيب بعض البنوك وبذلك تتلافى فقدان الثقة فيها وانهارها مما يؤدي الى عواقب وخيمة لا تحمد عقباها . بالنسبة للمساهمين والمودعين ول بعض المنشآت الصناعية والتجارية الاخرى التي يعتمد عليها في التعامل .

(٤) أن مجرد أخبار الجمهور بوجود هذا النوع من الاحتياطي دون مداه يكفي لدرء كثير من أخطاره .

(٥) ان استهلاك قيمة الاصول الثابتة بسرعة وبقيمة مرتفعة يفيد كثيراً ، وبالأخص في حالة التقادم التي تكلمنا عنها في موضوع الاستهلاك .

(٦) أن تكوين هذا الاحتياطي يؤدي الى أن المركز المالي للمنشأة يكون قطعاً أحسن مما هو ظاهر بالميزانية العمومية فاذا ما تم التعامل معها على أساس هذه الميزانية كان هناك ضمان اضافي في وجود هذا الاحتياطي (٧) ان وجود احتياطي ظاهر لمقابلة الخسائر أمر يفيد في تغطيتها ولكنه لا يمنع الضرر الذي ينجم عن معرفة المنافسين للمنشأة والجمهور لهذه النتيجة السيئة ، أما الاحتياطي السري فانه يمكن استخدامه بجعل



# اتفاقية السكر الدولية

حساب الاصل المخفض مثلا مدينا  
ويجعل الحساب الذي سبب الخسائر  
دائنا ، وبذلك لا يظهر أثر لذلك في  
الحسابات المنشورة ، وبالتالي يمكن  
تغطية الخسائر وتلافى الضرر الذي  
ينجم عن نشرها ولا خوف من تلاعب  
المديرين مادام مراجع الحسابات أو  
مراقبها يقوم بعمله على خير وجه ،  
ومادام مجلس الادارة مكونا من أعضاء  
أمناء مخلصين .

(٨) ان اخفاء جزء من الارباح  
الكبيرة في سنوات الرواج يؤدي الى  
التقليل من فرص ظهور منافسين  
جدد تغريهم الارباح المرتفعة الى انشاء  
مؤسسات مماثلة .

(٩) تظهر فائدة هذا الاحتياطي  
اذا تكون من أرباح شاذة لظروف  
خاصة كظروف الحرب ، اذ ان المنشآت  
ستجد نفسها بعدها عرضة لان تنفق  
نفقات طائلة للتجديد والصيانة علاوة  
على فترات الكساد الشديد التي تعقب  
الحروب عادة ، ولهذا فان احتجازها  
بعض المبالغ من الارباح الشاذة  
ليستعمل في فترات الكساد الشاذة  
يكون أمرا مرغوبا فيه . وعلى العموم  
فلا احتياطات السرية لا تعمل عادة  
في حالة المنشآت الفردية أو شركات  
الأشخاص الا في حالة الرغبة في  
تخفيض ضرائب الداخل ، وذلك نظرا  
لان ميزانياتها لا تنشر على الجمهور  
كما هو الحال في شركات المساهمة .

ت. ١

## نترات الشيلي



تنتجها في الأرض فتحصدها الذهب

يمكن أخيرا الوصول الى اتفاقية  
بين ٢١ دولة تشتغل بتجارة السكر  
سواء بالاستيراد أو بالتصدير، بقصد  
تنظيم سوق السكر العالمي الذي لم  
يكن يسوده نظام يحفظ مصالح  
الطرفين ، ومن الملاحظ أن الطلب على  
السكر يعتبر قليل المرونة بحيث  
وجدت بعض البلاد أن في وسعها  
حماية الانتاج المحلي ذي الثمن المرتفع  
بالنسبة للمستهلك دون ما نقص  
محسوس في الاستهلاك . ونشأ بذلك  
سوقان للسكر أحدهما يحوطه سياج  
من الحماية العالية ، والآخر لا يتمتع  
بحماية كافية ، وتضاعل نصيب  
السوق الأخير في التجارة الدولية  
السكر اذ بلغت الصادرات الى السوق  
الحر ٥ مايون طن سنويا من مجموع  
الصادرات الكلية البالغ ١٢ مليون  
طن من انتاج عالمي يبلغ ٣٥ مليون طن .  
فبالنسبة للولايات المتحدة نجدها  
لاتلجأ للسوق الحرة للحصول على  
حاجياتها من السكر الانادرا وتستورد  
من كوبا والفلبين وبورتوريكو  
وهاواي باتفاقات خاصة ، كما أن  
بريطانيا ثانياة الدول المستوردة ترتبط  
باتفاقية خاصة مع البلاد المنتجة في  
الكومنولث عقدت عام ١٩٥١ تضمن  
بمقتضاها تصريف ٢٤ مليون طن  
سنويا يباع ١٦ مليون طن سنويا  
بسعر يحدد وقت البيع في مستوى  
أعلى من سعر السوق الحرة ويبيع

الصادرات في عام ١٩٥١/٥٢  
الاسواق المميزة

الباقى بالسعر الحر . وبالمثل تتبع  
فرنسا وبلاد البنيواوكس ( هواندة ،  
بلجيكا ، لكسمبرج ) اجراءات مماثلة .  
وبمقتضى الاتفاقية الجديدة يقدر  
المجلس الدولي للسكر حاجات السوق  
الحر في الشهور الاثنى عشر التالية  
وعلى ضوءها تحدد حصص البلاد  
المصدرة . وتعهد المنتجون بأن  
يعملوا على تحديد الانتاج على أساس  
الاستهلاك المحلي والجزء المخصص  
للتصدير والمخزون . وحددت  
الاتفاقية مدى لتقلب الاسعار من  
سعر أعلى ٤٣٥ سنت للرطل تسليم  
كوبا وسعر أدنى ٣٢٢ سنت بسعر  
متوسط ٣٨٠ سنت مقابل متوسط  
اسعار السوق الحرة في العام الماضي  
١٦٤٠ سنت . وللمجلس الحق في  
تخفيض أو زيادة حصص التصدير  
للابقاء على مدى لاسعار كما هو . الا  
أن المجلس لا يحق له تخفيض الحصص  
الفعلية الى اقل من ٨٠ ٪ من الحصص  
الاساسية ( أي اقل من ٤٣ مليون  
طن ) مما يجعل معه اذا انعكس اتجاه  
الدورة الاقتصادية الى الاسوا أن  
تتحطم عليها هذه الاتفاقية .  
وتسرى الاتفاقية الجديدة لمدة  
خمس سنوات ويعاد النظر فيها بعد  
ثلاث سنوات ويبدأ تنفيذها من أول  
يناير ١٩٥٤ . ونورد في الجدول  
التالي صادرات السكر والحصص  
الاساسية :

| بالآلاف الاطنان       |      | الاصواق الحرة     |                        |
|-----------------------|------|-------------------|------------------------|
| الحصص الاساسية بمقتضى |      | الاتفاقية الجديدة |                        |
| ٢٢٢٥                  | ٢٣٦٣ | ٢٨١٦              | كوبا                   |
| ٦٠٠                   | ٥٢٤  | —                 | جمهورية دومينيكا       |
| ٦٠٠                   | ٤٥٠  | —                 | فروموزا                |
| ٢٨٠                   | ٣٠٤  | —                 | بيرو                   |
| ٢٥٠                   | ٧    | —                 | اندونيسيا              |
| ٢٥                    | ١٠٠  | ٦٣٦               | الفلبين                |
| —                     | —    | ١٣٩١              | المستعمرات البريطانية  |
| —                     | —    | ١١٦               | استراليا وجنوب افريقيا |
| ١٤١٠                  | ١٢٥٢ | ٢٠٤١              | بلاد أخرى              |
| ٥٣٩٠                  | ٥٠٠٠ | ٧٠٠٠              | المجموع                |



# مشروع المساكن الشعبية

تعانى مصر أزمة سكنية عنيفة ، رغم تزايد عدد العمارات والمباني السكنية ، حتى صار على لسان الناس القول ( المساكن تبنى . ورغم ذلك فالأزمة هي هي ) . ولست أقول أن هذا القول مبالغ فيه . ولكنه على جانب كبير من الصواب . ذلك لأن الإحصائيات دلت على أنه فى عام ١٩٤٧ - مثلا - بلغ عدد المشتغلين فى ( صناعة البناء والتشييد ) ١١٣٣٥١ عاملا - ما عدا « الفعلة » وأن عدد البنائين منهم بلغ ٢٦٥٤٤ فإذا كان متوسط عدد البنائين الذين ينجزون عمارة اتقاعها ثلاثة أدوار هو عشرون ، وأن هذا المبنى يحتاج الى عمل ستة شهور ، فيكون متوسط عدد المباني التى يتم بناؤها فى القطر المصرى هو ٦٦٥ منزلا من ثلاثة أدوار مثلا .

وزيادة فى إيضاح المشكلة نقول أنه لا يغفى علينا أثر الحرب العالمية الأخيرة . وتدمير العدد الكبير من البيوت وتخریبها ، وإصابة عدد آخر منها بالعطب الكبير . . . فضلا عن ذلك فقد ازدحمت المدن الكبيرة بالسكان بسبب هجرة أهل الريف وراء المصانع فى هذه المدن ، والعمل فى المنشآت الكبرى . مما جعل المدن مناطق سكنية مركزة . ومزدحمة .

أضف الى ذلك كله ، التوسع العمرانى والاجتماعى والاقتصادى والثقافى ، وحاجة كل أوجه هذا النشاط الى مساكن ومبان .

من أجل هذا ، كانت مشكلة المساكن فى مصر من الأمور التى تتطلب سرعة الحل ، حيث قد ضاقت المساكن بمن فيها . . . وصار على الرجال المسئولين أن يفكروا فى حل للخروج من الأزمة . وهنا جاء التفكير فى إنشاء مصلحة تتولى برعايتها هذه العملية - بجانب الهيئات والجمعيات الأهلية والتعاونية . وتكونت ( مصلحة المساكن الشعبية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية ) - فى عام ١٩٤٩ لإنشاء مساكن تمتاز برخص إيجارها ، وتتوافر فيها الشروط الصحية ، وتخصص لسكن أفراد الطبقة المتوسطة من الشعب .

ولكن صار هذا وكأنه حلم جميل ، وظلت مشروعات هذه المصلحة ( حبرا على ورق ) كما عودتنا الاداة الحكومية فى العهود الماضية ، وظل المشروع ينتقل من لجنة الى لجنة ، الى لجنة اخرى . . . بل الى وزارة ، حتى ضاق الناس ، ووطنوا أن هذه المصلحة ليست للمساكن على الإطلاق ! بينما كان التعمير فى بلد كإنجلترا قائما على قدم وساق ، إذ قامت وزارة بالأكملها خصصت للسكان ، بلغ متوسط عدد المساكن التى يتم انشاؤها - حسب الكتاب الأبيض الذى أصدرته أخيرا - ٣٠٠ ألف مسكن سنويا !

... وفى العهد الجديد ؟

ولس العهد الحاضر هذه المشكلة ، ومدى تحمل الجمهور وارهائه بينه « الإيجار » فى مصروف الاسرة المصرية ، فحرك ( مشروع المساكن الشعبية ) من مرقد ، وحقق حلما شعبيا ما كان له أن يتحقق ، وتبنى المشروع ( الدكتور عباس عمار ) وزير الشؤون الاجتماعية الحالى ، وسهر على دراسته ، وبأشر مراحله بنفسه ، وظل يدفع به الى الامام حتى خرج الى حيز التنفيذ صباح يوم ١٢ أكتوبر الماضى ومع أن ( قانون إنشاء المساكن الشعبية ) وضع فى عام ١٩٥١ . . . الا أنه ظل معطلا منذ ذلك الحين

وكان أول شيء فعلته الحكومة الحالية هو أن اعتمدت له مبلغ مليون جنيه . يخصص منه ٦٠ فى المائة لإنشاء المساكن فى القاهرة التى يبلغ عدد سكانها - حسب تعداد سنة ١٩٤٧ - ٢٠٩٠٦٥٤ نسمة ، و ٢٥ فى المائة لإنشاء المساكن فى الاسكندرية ويبلغ عدد سكانها ٩١٩٠٥٤ نسمة ، و ١٥ فى المائة لإنشاء المساكن فى بور سعيد ويبلغ عدد سكانها ٢٤٥٩٣٢ نسمة ، وهو تقسيم معقول يتناسب مع عدد السكان . وقد حددت فعلا مناطق البناء بالقاهرة - وهى المناطق التى تقرر البدء بها - وهى : حلمية الزيتون ، وامبابة ، وحلوان .

ورغبة فى أن تهبط تكليف إنشاء المساكن الى أرخص حد ممكن ، تقرر أن تنشأ فى أراض حكومية فى المناطق المذكورة .

تصريح وزير الشؤون الاجتماعية

وقد سئل سيادة وزير الشؤون الاجتماعية أن يلتقى ضوا على هذا المشروع فقال : « ان الشعب يطلب الى الحكومة دائما اعداد مشروعات والقيام بتنفيذها ، ويأخذ عليها بالحق أو بغير الحق أنها تتكلم ولا تعمل . واني لأرجو أن يكون فى مشروع المساكن الشعبية ما يرضى المعقولين من النقاد لاننا لانستطيع ولا نطمح فى أن نرضى كل أناس . »

وان المشروعات التى نتحدث عنها انما هى مشروعات جدية ، وتقصد بها الحكومة أن تغلظها بالفعل ، فإذا ما تأخرت وقتنا يراه بعض الناس طويلا ويحسبونه تخديرا ، فذلك لانهم لا يضعون أيديهم فى النار ، ولا يقفون تماما على الصعوبات العملية التى تواجه كل مشتل بالناحية التنفيذية للمشروعات .

وعلى أى حال ، فالمشروع الذى نحن بصدد هو مشروع عمل أعدت له الوزارة كل ماتستطيع أن تعده له ، ودبرت له المال ، ووضعت له التصميمات ، واختارت له الاراضى ، وقدمت كل ما فى طاقتها من تسهيل وتيسير . . . وهى الآن تدعو الجمهور من أصحاب الدخل المحدود أن يتقدموا اليها ، وأن يعربوا لها عما يحتاجهم من رغبة فى الافادة من المشروع .

وعليهم من جانبهم ، لكى يحققوا النفع لانفسهم أن يتخذوا الخطوات الايجابية التى تمكنهم من تحقيق النفع من هذا المشروع ، لان عليهم - اذا شاءوا - أن يصبحوا ملاكا لبيوت صحية رخيصة ، وأربابا لعائلات يوفرون لانفسهم البيئة السكنية الصالحة ، وهى - فى نظرنا - أساس الطمأنينة العائلية . أن يقوموا من جانبهم ببعض التضحيات ، وهى ليست تضحيات كبيرة بل هى بعض التزامات متواضعة مطلوبة منهم . وما هو الشعب قد استجاب لنداء الوزير ، فهل أعدت الوزارة العدة لكل الاحتمالات ؟ لقد عقدت ندوة فى ( هيئة التحرير ) منذ أيام ناقش فيها الشعب هذا المشروع من جميع نواحيه . . . كما أقبلوا من قبل على شراء استثمارات المساكن الجديدة فى نهم عجيب فاق ما كان متوقعا . ويتوقع المسئولون أن يقبل الجمهور اقبالا آخر قبل الموعد المحدد لغلاق الباب - وهو ١٥ نوفمبر الحالى - متى قررت بعض نقابات العمال والموظفين الاشتراك فى هذا المشروع القومى الجليل .

ماهية المشروع ؟

ان المساكن التى ستبنى طبقا لهذا المشروع

نوعان : مسكن شعبى صغير مقام على مساحة قدرها ٨٠ مترا مربعا ، ويتألف من طابقين ، يحتوى الطابق الارضى على ردهة متسعة للمعيشة وحمام ، ومطبخ ، ويحتوى الطابق الثانى على غرفتين للنوم ، ويلحق بالمسكن حديقة خلفية . ويتكلف هذا المسكن ٥٠٠ جنيه ، تساهم الحكومة بما يوازى ١٠٠ ج من تكاليفه سواء اكانت أرضا أو مرافق عامة ، أو رصفا . . . وغير ذلك ، ويدفع المنتفع - عند تقديم الاستمارة ٢٥ ج تكمل عند الاختيار الى ١٥٠ جنيهها كقسط اول ، ثم يقسط الباقي من الثمن على أقساط شهرية بواقع جنيهين لمدة ١٥ سنة .

اما المسكن الشعبى الكبير فيقام على مساحة قدرها ١٠٠ متر مربع ويتألف من طابقين : الاول يشمل ردهة فسيحة للمعيشة ، وغرفة ومطبخ ، والدور الثانى يشمل غرفتين وحماما وشرفة صغيرة ، وللمساكن حديقة صغيرة . ويتكلف هذا المسكن ٦٠٠ جنيه ، يدفع المنتفع عند تقديم الاستمارة مبلغ ٢٥ جنيهها تكمل عند الاختيار ١٥٠ جنيهها ، ويقسط الباقي على ١٥ سنة بواقع جنيهين ونصف كل شهر .

ويشترط فى المنتفع بهذا المشروع القومى الجليل ، أن يكون مصرى الجنسية أولا . وأن يتراوح دخله بين عشرة جنيهات وخمسة وعشرين جنيهها . وسيفضل عند الاختيار الاسرة ذات الدخل الأقل والاكثر أولادا . كما سيراعى فى اختيار المنتفعين لمنطقة معينة مدى قرب أعمالهم من هذه المنطقة أو تلك . وستوزع المساكن فى كل منطقة على المنتفعين بالاقتراع منعا لاحتمال الشك « فى المحسوبية » . كما سيراعى عدم تهليك هذه المساكن لمن يملكون أى منزل آخر . . . وذلك حسب إقراره !

هذا وسوف تفرض على المساكن التى تقع على ( نواصى ) الشوارع علاوة بسيطة نظرا لحسن موقعها . وقد بدى فعلا فى توزيع استثمارات هذه المساكن ابتداء من يوم الثلاثاء ١٢ أكتوبر الماضى ، ورغم شدة الاقبال على الاشتراك فى هذا المشروع الكبير منذ اليوم الاول الا أن الباب سيظل مفتوحا رسميا لغاية يوم ١٥ نوفمبر الحالى .

وبعد ذلك تعلن الشركات للدخول فى مناقصة لعملية التمويل وإنشاء المساكن ، على أن تفتح المظاريف بعد ثلاثة أشهر من هذا التاريخ ، أى فى يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٥٤ بأذن الله ، ثم يبدأ العمل بعد ذلك .

المفروض أن ينتهى بناء ٥٠٠ مسكن قبل نهاية يونيو سنة ١٩٥٤ فى المناطق الثلاث التى تقرر البدء بها فى القاهرة

استثمارات المشروع

ويوزع على الراغبين فى الانتفاع بهذا المشروع أولا : استمارة طلب للحصول على مسكن وتشمل عدة أسئلة يمين على الطالب أن يجيب عليها . ويستشف المسئولون من هذه الاجابات مدى أحقية الشخص الانتفاع من هذا المشروع فهى أسئلة عن الحالة الاجتماعية . ونوع المسكن المطلوب . وفتته ، الخ . . . وتعتبر البيانات الواردة فى هذه الاستمارة « سرية » ثم ثانيا تعهد يتعهد به وجه الطالب بتسديد القسط الاول من ثمن المسكن عند توقيع العقد الابتدائى ، وتسديد مابقى من الثمن على أقساط شهرية متساوية لمدة خمسة عشر عاما .



وثالثا : رسمان بيانيان موضح بهما نماذج المساكن الشعبية ومحتوياتها .

ولا يقبل طلب الحصول على مسكن حتى يدفع الطالب مبلغ ٢٥ جنيه عند تقديم الاستمارة بمثابة تأمين يرد الى الطالب في حالة رفض طلبه . ويلاحظ أنه لن يسمح الا بمسكن واحد فقط لكل طالب .

#### صورة اخرى للمشروع

ان النظم الذى سيتبع فى المساكن التى ستنشأ فى القاهرة والاسكندرية سيكون على اساس التملك ، أى ان المسكن سيصبح ملكا للمنتفع به بعد سداد ثمنه .

اما فى بور سعيد فقد بحث الموضوع من عدة زوايا ، واستقر الراى اخيرا - وعلى سبيل التجربة - على انشاء هذه المساكن الشعبية على هيئة عمارات ، كل منها مؤلف من أربعة طوابق وكل طابق مؤلف من ثمانى شقق ، بعضها مؤلف من ٣ غرف ، وبعضها الاخر من ٤ غرف وستوزع هذه الشقق بأجر بسيط . وسراعى عند انشاء هذه العمارات ازالة المساكن فى ( حى المناخ ) نظرا لقذارتها وعدم صلاحية الحى لسكنى الادميين !! وسيسبق عملية «الازالة» حملة كبرى تقوم بها وزارة الشؤون الاجتماعية لبحث حالة سكان الحى الاجتماعية والاقتصادية وظروف المعيشة لانتقالهم بعد ذلك الى المساكن الجديدة عقب اتمامها .

#### بعض اهداف المشروع

فى الواقع ان الهدف اقرب من ( مشروع المساكن الشعبية ) هو اسكان الطبقة المتوسطة فى منازل صحية يتوفر فيها الماء والكهرباء ، وبالتالي توفير مبلغ كبير كان ينفقه رب العائلة على « بند الايجار » يستطيع بادخاره - بعد تنفيذ هذا المشروع - رفع مستوى معيشته وتحسين مستواه الاجتماعى .

غير ان الهدف البعيد الذى ترمى اليه (مصلحة المساكن الشعبية ) لا يقتصر عند هذا المدى بل هى تهدف الى الوصول بالمساكن الشعبية الجديدة الصحية الى قلب الريف المصرى ... الريف الذى يفتقر أهله - الذين يمثلون أغلب سكان الوادى - الى المسكن الصحى النظيف ، ولعلها تستطيع أن تقوم فى هذا الصدد بمجهود مثمر بالتعاون مع ( مصلحة الفلاح ) حيث أننى أعلم أن ( مصلحة الفلاح ) قد وضعت منذ زمن طويل - وعلى الورق فقط !! - تصاميم لمزل الفلاح المصرى الجديد .

ويستتبع التوسع فى ( مشروع المساكن الشعبية ) - اذا ما نفذ فى طول البلاد وعرضها - ضرورة البحث عن استنباط مواد جديدة لسد حاجة حركة البناء والتعمير . وقد عيّنت المصلحة فعلا أثناء دراستها للمشروعات الخاصة بإنشاء المساكن الشعبية باستنباط مواد رخيصة الثمن - لاستخدامها فى بناء المساكن الريفية - وتوصلت فعلا الى نتائج سارة باستخدام الطين المثبت بمواد بترولية . وقد ساهمت شركة

( شل ) وخبراء ( النقطة الرابعة ) فى هذا الضمار بمجهود يذكر فيشكر . ويمتاز هذا النوع من الطوب بمقاومته للامطار ، وميائه الرشح ، والحرارة ، وبذلك تتوافر مواد البناء الاخرى - وخاصة المستورد منها - كاسياخ الحديد والعروق الخشبية ... الخ

#### نقد بعض أوجه المشروع

فضلا عن المميزات التى يختص بها هذا المشروع ، الا أن عليه مآخذ هامة ، نرجو أن تنال من تفكير المسئولين الاهتمام الجدير بها (اولا) - مناطق البناء : بالرغم من أن هذه المناطق ( الحلمية وامبابية وحلوان ) تعتبر من المناطق الصحية ، والتى تحتاج الى تعمير واسكان ، الا أنها بعيدة عن مقار الاعمال والمصالح ، اذ الشئ الذى تتميز به القاهرة هو تركيز المصالح الحكومية فى حى واحد تقريبا ، وبالتالي تتقارب منها المؤسسات الاهلية ، وفى هذا مايسبب لسكان المناطق الجديدة متاعب كثيرة أهمها صعوبة المواصلات ومشكلاتها . وأنى أرى أن هناك مناطق فى قلب القاهرة تحتاج فعلا الى عمران ، مثل ( الخرابات ) الترابية فى الشوارع والطرق ، والتى تملك الكثير منها « وزارة الاوقاف » . ثم هناك احياء تحتاج الى هدم باكملها مثل حى ( عشش الترجمان ) ، وزينهم ، وعرب اليسار ، والمحمدي ... الخ التى هى أشبه بغربان منها الى احياء يصح أن يسكنها ادميون . ولو أن هذا الحى أو ذلك أنشئ من جديد ، وأقيمت فيها العمارات السكنية لكان ذلك حلا موقفا ولضربناصفورين بحجر واحد . واقترح أيضا أن تقام ( مدينة جبل المقطم ) وبالتالي ( غابة المقطم ) فنستفيد من هذه المنطقة التى تزيد مضارها الان على منافعها .

ولكن مادام المشروع قد بدأ وسار فى شوط التنفيذ ، فالذى نطمح فيه أن تسارع ( مصلحة المساكن الشعبية ) بالاشتراك مع ( وزارة الشؤون البلدية والقروية ) بتهيئة المواصلات الشعبية الرخيصة ، المنظمة ، حتى توفر على سكانها مشقة المواصلات ... وكلنا يعلمها !! (ثانيا) - الناحية الموضوعية : الشئ الذى نرجو أن تراعيه الحكومة وتأخذه فى عين الاعتبار هو أن تخصص فى هذه المناطق احياء أو مناطق لكل فئة من السكان . فالعمال مثلا لهم منطقة ، والموظفون تشملهم منطقة أخرى ، والتجار لهم منطقة ثالثة ، وأصحاب المهن الحرة تجمعهم منطقة رابعة ... وهكذا ، وبذلك

نحقق التوافق الاجتماعى ، والتجانس المهنى المعقول .

وأرجو ألا يكون غائبا عن البال اقامة المحال التجارية ، والمدارس ، والمستشفيات ، وكل مايلزم أصحاب المنازل من منافع ومحلات أخرى ولا يقتصر الامر على شقق سكنية فقط

(ثالثا) - ناحية التمويل : لقد قيل أن الحكومة اعتمدت مليون جنيه لهذا المشروع الجليل ، وينتظر أن تساهم الشركة التى يرسو عليها العطاء بمبلغ مليونين ونصف من الجنيهات وأن يجمع مبلغ مليون ونصف المليون جنيه من الاهالى معجل الثمن ، ومن هذه المبالغ كلها سينشأ عشرة آلاف مسكن فى خلال ثلاث سنوات بالقاهرة والاسكندرية .

ونود أن نسأل : هل تتحمل خزانة الدولة بمفردها تمويل مثل هذا المشروع ؟ الجواب - كما اعتقد - لا بالطبع . وعلى الدولة أن تلجأ الى صناديق الادخار والتأمين للموظفين ، وإلى صناديق التوفير بالبريد ، وإلى بنك التسليف الزراعى والتعاونى . ليس هذا فقط ، بل عليها أن تستغل أموال الاوقاف المعطلة ، والتى يصرف بعضها - للآن وبكل أسف - على « نذور » مضحكة !!

بل على الحكومة أن تلزم الشركات الكبرى بالتمويل . كما أرى أن تفرض الحكومة ضريبة بسيطة على ذوى العمارات الكبرى - من ذوى الدخل الكبير - قدرها جنيه لكل ١٠٠ جنيه كإيراد شهري ...

أما بالنسبة للجمعيات التعاونية للمساكن ، فاعتقد أن ( بنك التسليف الزراعى والتعاونى ) و ( البنك العقارى المصرى ) يستطيعان القيام بمهمة اقراض هذه الجمعيات خير قيام ، خاصة بعد ماتم من تعديل لقانون البنك الى الوضع الذى يتمكن به من تقديم ماتتطلبه هذه الجمعيات من قروض .

وكم يكون جميلا لو بدأت كل هيئة بتخصيص قطعة ارض لموظفيها ، مثل ( بنك مصر ) وشركته ، والبنك الاهل المصرى ، وهيئة القضاة مثلا والمحامين والاطباء والمهندسين ... الخ وعلى الحكومة أن تسهل لهم سبل المواصلات اليها ... وبذلك يجمعهم حى واحد . كما يجمعهم فى العمل مبنى واحد .

اننى أرجو أن يطلع الصبح لنرى هذا « المشروع » قد صار « حقيقة » . وفق الله أولى الامر

عبد القادر عبد الحميد

## ميزانيات مدفوعات كندا

نشر مكتب الاحصاء الكندى تحليلامفصلا لميزان مدفوعات كندا والاستثمار الدولى عن عام ١٩٥٢ نشر منه الملخص التالى :

| بملايين الدولارات الكندية |    | الصادرات |
|---------------------------|----|----------|
| ١٩٥١                      | +  | ٢٩٥٠     |
| ١٩٥٢                      | +  | ٤٣٣٦     |
|                           | -  | ٤٠٩٧     |
|                           | -  | ١٤٧      |
|                           | +  | ١٥٠      |
|                           | -  | ٥٢٠      |
|                           | -  | ٥١٧      |
|                           | +  | ٥٧٢      |
|                           | ٥٦ | ٢٧       |

ومما يلاحظ من هذه الدراسة أن الاستثمار الاجنبى فى المشروعات الكندية قد زاد بحوالى ٧٪ الى ٣٢٢ مليون دولار كندى بينما زاد الاستثمار الكندى فى الخارج من ٢٠ مليون دولار الى ٦٤ مليون دولار . وكان هناك انخفاض يسير فى دمج الديون المستحقة لكندا بواسطة الحكومات الاجنبية وفى بيع الاوراق المالية فى الخارج وكانت النتيجة ان بلغت مجموع رؤوس الاموال طويلة الاجل المتدفقة الى داخل البلاد ٥٣٤ مليون دولار أى بنقص قدره ٥٠ مليون دولار عما كانت عليه فى ١٩٥١

بنك مصر

البنك الذى يفتح الفرع المصرى  
بعامته فى الاستقلال والاقتصاد  
ينشئ صناعات القومية  
مؤسستها شركاتها الكبرى



# التجارة والاقتصاد ... والقضاء

## إصلاح الضريبة الإضافية لتكاليف المنشأة

على أن الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم يتقدم بثلاث سنوات يبدأ سريانها من يوم دفع تلك الضريبة .. أما تحرير الورد فلا يخرج عن كونه إجراء إداريا لتنظيم عملية تحصيل الضريبة ليكون مجرد سند في يد مصلحة الضرائب لضمان استيفاء ما هو مطلوب من الممول في حالة امتناعه عن الدفع طوعا . وبذلك يقوم حق الدولة فعلا في الحصول على الضريبة من تاريخ تحصيلها بنقض النظر عن الورد .

ولقد جاء في الحكم المطعون فيه في هذا الشأن ما يلي : وحيث أنه بالنسبة للمبلغ الذي تطالب الشركة برده إليها وتدفع المصلحة بسقوط حق الشركة في رد مادفعته بالزيادة طبقا لنص

المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فقد رأت محكمة أول درجة أن المصلحة على حق في التمسك بهذا الدفع وقضت بسقوط حق الشركة في المطالبة بهذا المبلغ ، إلا أن المحكمة لا تقر محكمة أول درجة فيما ذهبت إليه .. ويظهر أنه قد فاتها أن مصلحة الضرائب لا تعتبر أنها

حددت مقدار الضريبة المستحقة على الشركة عن سنتي ١٩٣٩ - ١٩٤٠ ، لا من التاريخ الذي أصدرت فيه الوردين الخصم بتسديد الضرائب المستحقة عن هاتين السنتين اللتين حددت بهما

الربط النهائي للضريبة المستحقة في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ولم تبد مصلحة الضرائب أي اعتراض على هذين المستنديين . ومما لاشبهة فيه أن المبالغ التي يدفعها الممولون إلى مصلحة

الضرائب قبل صدور الورد الخاصة من المصلحة إنما يدفعونها تحت الحساب فلا يجوز أن يقال أن التقادم الوارد بالمادة ٩٧ سالف الذكر يسري عليها من تاريخ دفعها للمصلحة لأن التقادم الذي تقصده المادة ٩٧ لا يبدأ إلا من تاريخ

الورد الذي يحدد مقدار دين الضريبة . ومن هذا الوقت وحده يبدأ التقادم .. أما قبل ذلك

فدين الضريبة يكون غير معين المقدار وغير محقق الوجود .. وهذا الذي انتهى الحكم في قضائه لامتخاذه فيه للقانون . أما التحدى بنص المادة

٣٧٧ من القانون المدني الجديد التي جعلت مبدأ سريان تقادم حق المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق من يوم دفعها فمردود بما ورد في الفقرة الثالثة من هذه المادة من أن أحكامها لا تغل بأحكام النصوص الواردة بالقوانين

الخاصة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين في زده السابق أن مادفع من الشركة المطعون عليها كان تحت الحساب وأن دين الضريبة لم يعين مقداره ولم يجب ادائه إلا من تاريخ صدور

أوراد الربط فإن التقادم المسقط لا يبدأ في هذه الحالة إلا من تاريخ إعلان الممول بهذا الربط إذ أنه من هذا التاريخ فقط يتحقق علمه بمبلغ الضريبة الواجب عليه ادائها ومقدار أخذ منه بغير حق .

أما الوجه الثالث فهو خاص بالفوائد عن المبالغ المحكوم بردها .. ولا نرى التعرض لهذا الوجه الآن مرجئين إياه إلى وقت آخر .

ولقد قضت محكمة النقض في النزاع بنقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا في خصوص سعر الفائدة .. ورقضت الطعن فيما عدا ذلك .

أحمد حمدي حافظ

من ضرائب التكاليف التي تسهم في إنتاج لربح وليست الضريبة الإضافية منها . على أنه قد جاء في الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص ما يلي :

« وحيث أنه فيما يتعلق بالضريبة الإضافية وعوائد البلدية فإن الفقرة الثالثة من المادة ٣٩

للمتاضي  
أحمد حمدي حافظ

من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ نصت على خصم الضرائب التي تدفعها المنشأة ماعدا ضريبة الأرباح التي تؤديها طبقا لهذا القانون ، فهذه الحالة تعتبر أن جميع الضرائب ماعدا ضريبة الأرباح تدخل في حكم التكاليف الواجب خصمها من الأرباح ولا محل مع النص الصريح لأي تفسير أو تأويل يخالفه .. ولذلك فتكون الضريبة الإضافية وعوائد البلدية من التكاليف التي يتعين خصمها .. أما القول بأنها نوع من ضريبة الأرباح التجارية وتأخذ حكمها فلا محل له ، إذ أن مجرد تعديدها على أساسها لا يجعلها نوعا منها . ولذلك يتعين تأييد الحكم المستأنف في هذا الصدد » .

وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ، ذلك أن المادة ٣٩ فقرة ٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، إذ نصت على أنه تخصم من تكاليف المنشأة الضرائب التي تدفعها ماعدا ضريبة الأرباح التي تؤديها طبقا لهذا القانون فإن الشارع يكون قد أطلق مبدأ ادخال جميع الضرائب في نطاق

التكاليف التي تخصم من الأرباح ماعدا ماورد عليه الاستثناء على سبيل الحصر خاصة بضريبة الأرباح التي تؤدي تطبيقا للقانون المذكور ..

أما القول بأن الضرائب الإضافية لا تعتبر من الضرائب التي تسهم في إنتاج الربح فلا تخصم من تكاليف المنشأة فلا سند له قانونا .

ويتحصل الوجه الثاني في أن المبلغ الذي قضى بأن من حق الشركة رده على اعتبار أنه زيادة على مادفع من ضريبة أرباح عامي ١٩٣٩

- ١٩٤٠ لم يسقط بالتقادم قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك لأن الحكم قد أقيم على أن مدة السنتين النصوص عليهما في المادة ٩٧ فقرة ٢

من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنه يجب على الممول المطالبة خلالهما بحقه في الرد تبدأ من تاريخ ربط الضريبة بالوردين المحررين بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٩ لامن تاريخ دفعها قبل ذلك ، على أن واقعة الوفاء بالضريبة في أول

مايو و ١٤ مايو سنة ١٩٤٩ و ٢١ يناير سنة ١٩٤٢ هي التي تكون مبدأ لسريان مدة التقادم لأنها هي الأساس الذي انبنى عليه طلب رد مادفع

لزيادة ولأن المادة ٣٧٧ من القانون المدني تنص

تتحصل وقائع النزاع الذي تستعرضه في هذا العدد في أن إحدى شركات السيارات المعروفة الكبرى أقامت على مصلحة الضرائب

دعوى طالبة إلزامها برد مبلغ يقرب من الستين ألفا من الجنيهات قيمة ماحصلته من الشركة في السنوات من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٣ بغير حق زائدا

على الضرائب المستحقة لها بما فيها الضرائب العادية والاستثنائية وكذلك الضرائب الإضافية

ورسوم بلدية الاسكندرية . وقد قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة التي عرضت عليها الدعوى بالزام المصلحة بأن ترد إلى الشركة مبلغا يزيد عن العشرين ألفا من الجنيهات

مؤسسة حكمها على حق الشركة في خصم الضرائب الإضافية من تكاليف المنشأة عملا

بالمادة ٣٩ فقرة ٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وعلى سقوط حق الشركة في رد مبلغ ٢٢٦٣ جنيهها حصلته مصلحة الضرائب زيادة على الضريبة العادية والاستثنائية في سنتي ١٩٣٩ ،

١٩٤٠ وذلك لسقوط الحق في المطالبة بهذا المبلغ بالتقادم عملا بالمادة ٩٧ فقرة ٢ من القانون السالف الذكر .. فاستأنف الطرفان

هذا الحكم كل فيما رفض من طلباته . ولكن محكمة استئناف الاسكندرية قضت بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من خصم المبالغ التي دفعتها الشركة كضريبة اضافية باعتبارها من التكاليف الواجب خصمها من الأرباح ، وبتعديله

بأحقية شركة السيارات في استرداد مبلغ ٢٢٦٣ جنيهها دفعته ضمن ضرائب سنتي ١٩٣٩ - ١٩٤٠ بغير وجه حق على أساس أن هذا المبلغ لم يسقط بالتقادم .. فقررت مصلحة الضرائب الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

نعت المصلحة على الحكم مخالفته للقانون وخطئه في تطبيقه في ثلاثة أوجه حاصل أولها أن المحكمة احتسبت الضريبة الإضافية من تكاليف

المنشأة استنادا إلى المادة ٣٩ فقرة ٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ مع أنها مكملت لضريبة

الأرباح التي لا تخصم من التكاليف ومع أنها ليست من ضرائب التكاليف التي لها أثر في إنتاج الربح المحقق مما يترتب عليه عدم جواز خصمها ضمن تكاليف المنشأة ..

ويؤيد هذا النظر أن القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٩ والمعمول به من ١٧ أغسطس سنة ١٩٤٤ والمفسر للمادتين ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ و ٦ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ قد

آثر هذه التفرقة فنص في مادته الأولى على أن الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح العادية وعلى كسب العمل والضريبة

الخاصة على الأرباح الاستثنائية لا تعتبر من التكاليف ولا تخصم من الأرباح التجارية والصناعية ولا من الربح الاستثنائي الحاض

للضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية ..

وهذا يدل على أنه لا يخصم من الربح إلا ماكان



# أرقام واحصاءات

١٩٣٩ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة  
١٩٣٩ المشار اليه والقرارات المعدلة له  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة  
قرر

مادة ١ - يستبدل بنص البند ( اولا ) من  
المادة ٢٣ من القرار الصادر في ٧ فبراير سنة  
١٩٣٩ المشار اليه النص الآتي :

( اولا ) - يدخل في حساب المرتبات وما في  
حكمها الخاضعة للضريبة ما يصرف من جميع  
أنواع البدلات والمكافآت والمرتبات الإضافية  
ما لم تكن هذه المبالغ مخصصة للصرف على  
أغراض ومهام الوظيفة ومقدار حاجتها كمرتب  
الضيافة وبدل التمثيل وبدل السفر ومرتب  
الانتقال الثابت المقدّر على أساس متوسط  
المصرف الفعلي ومصاريف الانتقال فانها  
لا تخضع للضريبة

مادة ٢ - تحذف المادة ٤٨ من الفصل الثاني  
من الكتاب الرابع من القرار الصادر في ٧ فبراير  
سنة ١٩٣٩ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤  
لسنة ١٩٣٩ سالف الذكر وتضاف الى الكتاب  
الثاني من هذا القرار برفق ٢٨ مكررا

مادة ٣ - يستبدل بالنموذجين رقم ١٩  
ضرائب ورقم ٢٠ ضرائب المرافقين للقرار  
الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٣٩ المشار اليه  
النموذجان المرافقان .

مادة ٤ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره  
في الجريدة الرسمية  
١٩٥٣/٨/١٧

امضاء  
( عبدالجليل العمري )  
وزير المالية والاقتصاد

قرار رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٣  
بتمديد بعض احكام اللائحة التنفيذية  
للقانون رقم ١٤

لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضريبة على إيرادات  
رؤوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية  
والصناعية وعلى كسب العمل  
وزير المالية والاقتصاد :

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤ لسنة  
١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس  
الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية  
والصناعية وعلى كسب العمل المعدل بالقوانين  
رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٠ و ٣٩ و ٤٢ لسنة ١٩٤١  
و ١٥ و ١٩ لسنة ١٩٤٢ و ١٢ و ١٤ لسنة ١٩٤٤ و ٢٩  
لسنة ١٩٤٧ و ١٣٧ و ١٣٨ لسنة ١٩٤٨ و ١٤٦  
و ١٨٦ لسنة ١٩٥٠ و ١٧٤ لسنة ١٩٥١  
وبالمراسيم بقوانين رقم ٩٧ و ١٤٧ و ٢٤٠ ،  
٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ و ٧ و ٢١ لسنة ١٩٥٣ ،  
وبالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣  
وعلى القرار الصادر في ٧ فبراير سنة

أسعار الذهب

| جنيه صورة الملك | ١٩/١٠/٥٢ | ٢٦/١٠/٥٢ | ٢/١١/٥٢ |
|-----------------|----------|----------|---------|
| القاهرة         | ٤١٢      | ٤٢٠      | ٤١٠     |
| بيروت           | ٢١٢٢٥    | ٢١٨٧٥    | ٢١٢٢٥   |
| ميلانو          | ٦٤٥٠     | ٦٤٢٥     | ٦٢٦٥    |
| بروكسل          | ٥١٥٥     | ٥١١      | ٥٠٤٥    |

الأرقام القياسية

رقم رويتر

| ( ١٨ سبتمبر ١٩٣١ = ١٠٠ ) | ١١/١٠/٥٢ | ١١/١١/٥٢ | ١٠/١٢/٥٢ | ١٠/١٠/٥٢ |
|--------------------------|----------|----------|----------|----------|
| ٤٧٧٩                     | ٤٧٨٤     | ٤٧٥٩     | ٤٦٩٩     | ٥١٦٩     |

رقم مودي

| ( ٣١ ديسمبر ١٩٣١ = ١٠٠ ) | ١١/١٠/٥٢ | ١١/١١/٥٢ | ١٠/١٢/٥٢ | ١٠/١٠/٥٢ |
|--------------------------|----------|----------|----------|----------|
| ٢٩٤٣                     | ٢٩٤٣     | ٢٩٣٨     | ٢٩٣٨     | ٤٠٧٩     |

أسعار الجنيه المصري

|                                |          |        |        |        |        |        |      |
|--------------------------------|----------|--------|--------|--------|--------|--------|------|
| حسابات استحقاقات الاستيراد     | ٥٢/١٠/٢٦ | ١٠/٢٨  | ١٠/٣٠  | ١١/٢   | ١١/٤   | ١١/٦   | ١١/٦ |
| علاوة الجنيه الاسترليني (%)    | ٦١/١١    | ٥١٥/١١ | ٥١٥/١١ | ٥١٥/١١ | ٥٧/٨   | ٥٧/٨   | ٥٧/٨ |
| علاوة اندوتشمارك (%)           | ١٢١/٣    | ١٢٢/٨  | —      | —      | ٩٠     | ١٠١/٢  | ٩٢/٤ |
| سعر الدولار الأمريكي بالقروش   | ٢٧٨      | —      | —      | —      | ٢٧٨٥٥  | ٢٧٨٦   | ٢٧٨٥ |
| حسابات «ب» في سويسرا بالفرنكات | ١١٨٠٠    | ١١٨٧٧٥ | ١١٨٧٠٠ | ١١٨٧٠  | ١١٨٧٢٥ | ١١٨٧٢٥ | —    |



# مشكلة السكان في مصر ..

لأنود أن نتعرض في هذا المقال لنظرية ( مالتوس ) عن السكان ، ولكننا نود أن نساهم مع الذين ناقشوا هذا الموضوع في الأيام الأخيرة مناقشة علمية أساسها البحث ، وقوامها الإحصاء . ثم الاذنتقراء .

عناصر المشكلة في مصر

ماهى حقيقة مشكلة السكان فى مصر ؟ هذا هو السؤال الذى يتبادر الى الذهن . المشكلة هى فى جذورها : « تزايد رهيب فى عدد السكان ، وعدم مسايرة الانتاج لهذه الزيادة المخيفة » . وعلى ذلك كان لابد من رسم سياسة سكانية سليمة ، يشترك فى وضعها المختصون . وبالدات رجال الاقتصاد، والاجتماع والصحة ، والتعليم ، والدين .

وقبل البدء فى التفاصيل ، يؤمننا أن نذكر أن السياسة الاستعمارية التى سارت عليها العهود الماضية المختلفة كانت هى السبب الاول والاخير لخلق هذه المشكلة . فلو كان هؤلاء مخلصين فى وعودهم التى وعدوا بها الشعب من اصلاح الارض ، وزيادة رقتها ، ورفع غلتها .. وفى زيادة الطاقة الانتاجية الصناعية، لكان مستوى المعيشة الآن افضل منه ، ولكان هناك توازن بين القوى البشرية والامكانيات الاقتصادية . ولما خلقت مشكلة للسكان فى مصر!

ومن الانصاف أن نذكر أن زيادة السكان كانت أمرا محتما ما دامت اصلاحات بقيت مهملة وما دام « ربا - الامان » غير سليم ، وتقصد برباط الامان ، صمام الامان .. مسألة ( النسل )

ولكى نستطيع أن نفهم المشكلة على حقيقتها ونلمس ظاهرة التزايد بوضوح ندع الأرقام تتكلم لغة الأرقام

الإحصاء البليغ الذى يقدمنا ، ويجسم الحقائق أمامنا هو إحصاء ( حالة السكان ) وأخيرا فى عام ١٩٥٢ بلغ تعداد الشعب مايقرب من ٢٢ مليون نسمة .

ومعنى هذا الجدول أن نسبة الزيادة بلغت ١٨ ٪ / فى حين أنها فى البلدان الأخرى لاتعدى ٦ ٪ / وما ذلك الا لان نسبة المواليد عندنا كبيرة اذ تبلغ ٤٦ ٪ /

وناحية أخرى وهى مساحة الارض وكثافة السكان فى كل متر مربع التى بلغت ٥٩١ نسمة وناحية ثالثة ، وهى نسبة المواليد ، ونسبة الوفيات . فتتطابق الإحصائيات بأنه يولد فى كل عام ٧٥٠ ألف طفل يموت منهم ٤٥٠ ألف شخص ومعنى ذلك أن نسبة تزايد السكان فى كل سنة تبلغ ٣٠٠٠٠ نسمة . فما مكان هذا العدد الهائل فى النشاط الاقتصادى ؟ ما موضع هؤلاء أجمعهم فى الكيان الاجتماعى فى البلاد ؟ ٣٠٠ ألف نسمة يولدون كل عام !

لكى تقرب هذا الرقم الى الأذهان ، نشير الى الإحصائية التالية ( جدول رقم ٢ )

جدول رقم ٢ - عدد سكان أكبر المديريات والمحافظات ( تعداد ١٩٤٧ )

| المديرية | عدد السكان |
|----------|------------|
| القنال   | ٢٤٥٩٣٢     |
| الغربية  | ٢٣٢٧٠٣١    |
| الشرقية  | ١٣٤٥٨٢٩    |
| أسيوط    | ١٣٧٤٩٥٤    |

أى أن عدد من يزدون كل سنة يوازى خمس مديرية من هذه المديريات الكبيرة تقريبا . بل اذا علمت أن عدد سكان مدينة «أسيوط» هو ٢٠٥ آلاف نسمة ، واذا علمت أن عدد سكان « المنصورة » هو ٢٦٠ ألف نسمة ، واذا علمت

لاتزيد بنسبة تزايد عدد السكان ، اذ كانت مساحة الجزء المنزرع فى القطر عام ١٩٠٠ هى ٢٠٠٠ كيلو متر مربع . هذا بينما زاد عدد السكان زيادة سريعة خطيرة .. لاتكفى لسد حاجة مجموع السكان الذى بلغ متوسط دخل الفرد منهم - ومن الزراعة فقط - عشرين جنيها فى السنة .

وفى هذا الصدد أدلى وزير الاشغال المهندس احمد الشرباصى بحديث قال فيه : « نظرا لتزايد السكان المطرد ، وعدم تناسب زيادة الرقعة الزراعية مع هذه الزيادة فى السكان ، فقد اتجهت سياسة وزارة الاشغال الى التوسع فى اصلاح الزراعى بمعدل سنوى يبلغ حوالى ١٠٠ ألف فدان سنويا - بدلا من الرقم السابق للسنوات الماضية - وهو لم يتجاوز ١٥ ألفا . كذلك عملت الوزارة على وضع سياسة ثابتة لتحسين حالة الترى والصرف للأراضى الخالية لزيادة غلتها .

وقد رصدت وزارة الاشغال لهاتين الناحيتين مبلغ ٦ ملايين من الجنيهات للصرف منها على هذه الاعمال ، وذلك فى السنة الحالية ٥٣ - ١٩٥٤ فى حين أن متوسط منصرف فى هذه البنود خلال الخمس سنوات الماضية لم يتجاوز مليونين من الجنيهات » .

وأقول نامل أن يتحقق هذا الكلام الجميل باذن الله كما رسم السيد الوزير .

غير اننى لست من المؤمنين بنجاح التوسع الزراعى كحل لمشكلة رفع مستوى المعيشة فى مصر ، بل ان الاتجاه نحو الصناعة - سيخيل الى - هو اقصر الطرق للوصول الى الهدف سريعا ، ذلك لان الزراعة تحتاج لكى تدر غلتها الى وقت طويل بينما الصناعة تخرجها سريعة . وناخذ فى هذا الصدد بلدا مثل ( اليابان ) التى بلغت القمة الصناعية فى مدى يقل عن نصف قرن من الزمان ..

ثم ان الصناعة هى النشاط الوحيد الذى يستوعب أكبر عدد من السكان . كما أنها تعتمد فى انتاجها على جوف الارض وسطحها على السواء . وثمة سبب آخر لتفضيل الصناعة لحل مشكلة السكان ، هو أن الصناعة أسهل وسيلة للأجانب لاستثمار رؤوس أموالهم فى مصر فى نطاق الشركات المساهمة والمؤسسات الصناعية الكبرى .

هذا هو الميدان الذى نرجو أن تتجه اليه الايدى العاملة المصرية لحل جانب كبير من الايدى العاملة .

وثمة حلول أخرى أوجزها فى الآتى : - أولا - العمل على محو الأمية بين السكان ، ونشر التعليم ، ليفهم كل فرد كيف يستغل وقته . ومجهوده الاستغلال الذى يعود عليه بالنفع . وعلى الوطن بالفائدة الجليلة

أن عدد سكان مدينة « بور سعيد » هو ١٨٠ ألف نسمة . لهالنا الامر ! ومعنى ذلك هو أن كل سنة يبقى من المولودين عدد سكان مدينة باكملها ، ومعنى ذلك أيضا أنه لابد من انشاء « كيان اقتصادى » لمدينة باكملها حتى تبقى على مستواها العالى على الأقل .

واذا نظرنا من زاوية أخرى لنعرف مدى حاجة هذه الثلاثمائة ألف نسمة من العدا والكساء والمساكن لهالنا الامر أيضا . فاذا أردنا أن نطعم ٣٠٠ ألف نسمة بمعدل رغيفين فقط فى اليوم الواحد لاحتجنا الى ٢١٩ مليون رغيف فى السنة أى الى ١٠٩٥ مليون جنيه سنويا . واذا أعطينا كل واحد منهم مايساوى ٢/١ كيلوجرام لبن أو جبن فى اليوم لاحتجنا الى ٥٤٧٥٠ ألف كيلو جرام لبن

واذا أردنا أن نكسو هذه الآلاف الثلاثمائة بمعدل عشرين مترا للفرد فى العام لاحتجنا الى ٦ ملايين متر من الاقمشة .

واذا أردنا اسكان هذا العدد بمعدل ٣ اشخاص للغرفة الواحدة لاحتجنا الى بناء ١٠٠ ألف غرفة سنويا . وهكذا نرى أن الـ ٣٠٠ ألف شخص الذين يعيشون سنويا يحتاجون كل عام الى ٧ ملايين وربع من الجنيهات

وهكذا تبرز مشكلة السكان فى مصر من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية .

أين العمل ؟

وثمة زوية أخرى هامة ، وهى أين العمل الذى يستوعب فى كل سنة ٣٠٠ ألف من الايدى العاملة . هل هو فى الحقل . أم فى المصنع ، أم فى المتجر ؟ يجب أن نبحث عن أعمال جديدة لاستغلال هذه الايدى . بل يجب أن نخلق أعمالا جديدة فى كل سنة لتشغيل هذا الجيش الكبير

وأنا أرى أنه لن تكون هناك وسيلة لحل مشكلة تزايد عدد السكان فى مصر اذا لم نستطع ايجاد العمل لهم ، لان معنى ذلك أنه سيبقى فى كل سنة ٣٠٠ ألف يد عاطلة تضاف الى سابقاتها فى الاعوام الماضية .

ولكن أين نجد هذا العمل ؟ هل فى الزراعة ؟ أم فى التجارة ؟ أم فى الصناعة ؟

الحقائق تقول ان مساحة الارض الزراعية فى مصر هى مليون كيلو متر مربع تقريبا . وأن ٣٥ ألف منها فقط هى الآهلة بالسكان أى ما يوازى ٩ ملايين فدان . ولا يزرع من هذه المساحة الأخيرة سوى ٢٣ ألف كيلو متر مربع أى حوالى ٦ ملايين فدان . ومعنى ذلك أن نسبة مساحة الجزء المزروع الى المساحة الكلية للقطر بأجمعه هى ٢٣ ٪ /

والشئ الجدير بالتنويه أن مساحة الارض

| جدول رقم (١) - عدد السكان - الزيادة |                 |            |             |
|-------------------------------------|-----------------|------------|-------------|
| الزيادة                             | الزيادة العددية | عدد السكان | سنة التعداد |
| المئوية فى ١٠ سنين                  |                 |            |             |
| ٢٨ر٦                                | ٢ر٩١٠ر٥٠٤       | ٦٨٠٤ر٠٢١   | ١٨٨٢        |
| ١٦ر٢                                | ١ر٥٧٢ر٣٤        | ٩ر٧١٤ر٥٢٥  | ١٨٩٧        |
| ١٣ر٥                                | ١ر٤٦٣ر٥٥٩       | ١١ر٢٨٧ر٣٥٩ | ١٩٠٧        |
| ١١ر٥                                | ١ر٤٦٦ر٩٤٦       | ١٢ر٧٥٠ر٩١٨ | ١٩١٧        |
| ١٢ر١                                | ١ر٧١٤ر٨٣٠       | ١٤ر٢١٧ر٨٦٤ | ١٩٢٧        |
| ١٩ر٤                                | ٣ر٠٨٩ر١٤٦       | ١٥ر٩٣٢ر٦٩٤ | ١٩٣٧        |
|                                     |                 | ١٩ر٠٢١ر٨٤٠ | ١٩٤٧        |



ثانيا - اتخاذ الوسائل الكفيلة برفع المستوى الصحي للعامل ، حتى يزيد من إنتاجيته وبالتالي من أجره ، ويرفع مستوى معيشته

ثالثا - اتخاذ الوسائل التي من شأنها تحسين النوع فيولد المواطن متمتعاً بكامل صحته وعقله . ومن هذه الوسائل رفع سن الزواج عند الزوجة والزواج ، ومنع المصابين بأمراض وراثية من الزواج إلا بعد الشفاء التام ، وتعيم ذوى الأمراض الخبيثة الذين لا يرجى شفاؤهم كالمتموهين والمدمنين .. وهذا ما فعلته ألمانيا قبل الحرب العالمية الأخيرة .

تحديد النسل .. أم اباحته

عندما عالج المختصون ( مشكلة السكان في مصر ) ، تطرقوا إلى موضوع خطير حساس وهو ( تحديد النسل ) . وقد أدلى كل من علماء الاقتصاد والاجتماع برأيه ، فانبى لهم رجال الدين ينصحون عن ملتهم وعقيدتهم . وأود أن أشير - من باب الطرافة - وحلاوة الجدل العلمى الفقهي - الى هذه الآراء .

فقد سئل فضيلة مفتي الديار المصرية الشيخ عبد المجيد سليم سنة ١٩٣٧ سؤالا في هذا الصدد ، فافتي بقوله : « يجوز لكل من الزوجين برضا الآخر ان يتخذ من الوسائل ما يمنع وصول الماء الى الرحم منعا للتوالد .. » وعلى اساس هذه الفتوى بنى المنادون بتحديد النسل آراءهم وحججهم ، واعتبروا أن الدين لا يمانع في ذلك ..

واضاف الدكتور نجيب محفوظ - في ندوة علمية عقدت مساء ١١/٩/١٩٥٣ بقاعة المحاضرات في كلية التجارة بالاسكندرية - الى ذلك قوله : « ان تحديد النسل مباح في البلاد المصرية . فليس فيها تشريع يمنع بيع الادوية اللازمة لذلك ، أو إصدار الكتب والنشرات الخاصة به وتحديد النسل مباح ومتغفل في الطبقات الراقية ، أما الطبقات غير المتعلمة فتحتاج الى ارشاد وتوجيه . »

أما الدكتور محمد عوض محمد مدير جامعة الاسكندرية فقد قال في هذه الندوة : « ان جميع البلدان المتقدمة عالجت مشكلة النمو السريع للسكان بطريقة واحدة هي ( طريقة تنظيم النسل ) أو ( ضبط النسل )

أما آراء الرجال المعارضين . فمعظمهم من رجال الدين ، ويسرنى أن أشير هنا الى رأى « الاب يوحنا كابس - راعى الاقباط الكاثوليك بالقليل اذ قال :

« ان لهذه المسألة وجهين : وجهها دينيا ووجهها اقتصاديا . فاذا نظرنا الى تحديد النسل من الناحية الدينية ، وجدنا أن تحديد النسل يتصل اتصالا وثيقا بالزواج ، والزواج ليس عملا من اختراع الاجتماعيين أو الاقتصاديين ولكنه وضع الهى في نظر الاديان الثلاثة : الاسلام والمسيحية والموسوية . والذرية التي تنتج عنه سنة طبيعية منذ خلق الله العالم . فرجال الاديان الثلاثة يعارضون تحديد النسل لمخالفته لما نصت عليه الاديان في صراحة ووضوح ففي الاحاديث النبوية الشريفة حديث يقول :

« تناكحوا تناسلوا تكثروا ، فاني مباه بكم الامم يوم القيامة » . وفي الانجيل « انموا واكثروا » . وفي انجيل « اوتان بن يهوذا » ان الرب اهلكه لانه لا يريد نسلا لآخيه . وفي سيرة الصحابة أن عمر بن الخطاب ضرب أحد أولاده على « العزل » ونهى جمعا من الصحابة عنه . والعزل هو اجتناب الزوجة ولننظر الى المسألة من الناحية الاقتصادية .

فالفتوى السابقة تقول « اذا ثبت » فهل ثبت قطعا ، وبه لا يقبل مجالا للجدل ولا يحتل الشك أن الاضطراب الاجتماعى والاقتصادى نجم عن تزايد عدد السكان ، وتزايد عدد السكان وحده ؟ لماذا لا يكون ناجما عن عدم استقلالنا لموارد البلاد التي عرفناها والتي لم نعرفها بعد ؟ لماذا ننظر الى السكان على أنهم عامل سلبي مستهلك ، في حين انه يجب ان ننظر اليهم على أنهم عامل ايجابي منتج ؟ ولو اننا اخذنا بنظرية ( تحديد ) النسل اليوم ، لوجب علينا ان نقر نظرية « منع » النسل اذا ما بلغ عددا حدا معينا ، وهذا ما لا يقره شرع أو منطق وهو مآل ناه الطيبة .

ان الاجدر بنا أن ننظر الى الاستفادة من الايدي العاملة لاستثمار منابع الثروة المصرية ، والاستفادة بالتجارب والابحاث العلمية الحديثة ، فهي - كما يقول الدكتور نجيب قناوى - أيسر من تحديد النسل .

كنت احب من القائلين بتحديد النسل . ان ينظروا بعين الاهتمام الى كثرة وفيات الاطفال ، ويعملوا على الحد منها لا أن يحاولوا الوقوف في وجه الطبيعة التي يوجهها الله في حكمسة وسداد الى أنبل الغايات .. وهي تعمير الارض والراى عندى أن نيسر على من ارهقته كثرة

النسل ، وعجزت موارده المالية عن القيام بأعباء الاسرة بل وان ترشده الى اقوم السبل لتنظيم نسله من غير اضرار بصحة احد الزوجين وأنه عن طريق هذا السبيل وهو تنظيم النسل الاختيارى سنعمل على خلق جيل جديد قوى البنية ، سليم الجسم ذى ثقافة وتهذيب نجد منه الامة معينا يمد لها بما تحتاج اليه من الرجال . ولا بد للوصول الى هذا الهدف من رفع مستوى الوعي الصحى والاقتصادى ، والاجتماعى بين أفراد الامة .

المشكلة عالمية .. وليست محلية

على أنه يجدر بى قبل ختام هذا البحث أن أذكر أن مشكلة ازدياد السكان لا تقتصر على مصر فحسب ، بل هي مشكلة عالمية .. في الهند .. وفي الصين ..

والجنس البشرى يعاني في الوقت الحاضر أزمة خطيرة نشأت عن ازدياد السكان

والحكومة في الوقت الحاضر - ويتزعم هذه المسألة الدكتور عباس عمار - مهتمة ببحثها ، واجتاد الحلول لها ، وتنتظر آراء العلماء والباحثين ، وما نحن قد ساهمنا بنسب ما .. ولا يزال الموضوع تحت بساط البحث

أحمد زكى عبد الهادى

بكالوريوس فى العلوم الاقتصادية

## اتحاد المدفوعات الاوروبى

### المركز الاجمالى للدول الاعضاء

فيما بين أول يولية ١٩٥٠ و ٣٠ سبتمبر ١٩٥٣  
بملايين وحدات التحاسب ( دولارات )

سداد العجز أو الفائض

اعتماد ممنوح ذهب مدفوع

من العضو - الى العضو +

من العضو - الى العضو +

٣٠ ر٠ + ٤٤ ر٠ + ٧٤ ر١ + ٧٠

١٤٩ ر٧ + ٢٢١ ر٧ + ٣٧١ ر٤ + ٣٦٠

١٠ ر٠ - ٤٩ ر٣ - ٥٩ ر٣ - ١٩٥

٤٦٨ ر٣ - ٣١٢ ر٠ - ٧٨٠ ر٣ - ٥٢٠

٢٨٠ ر٣ + ٣٨٠ ر٣ + ٦٦٠ ر٧ + ٥٠٠

٣ ر٥ - ٣ ر٥ - ٣ ر٥ - ٤٥

٠ ر٣ - ٢ ر٧ - ٢ ر٩ - ١٥

١ ر٤ - ٣٦ ر٨ - ٤٠ ر٨ - ٢٠٥

١٥٣ ر٣ + ٢٢٤ ر٣ + ٣٧٧ ر٦ + ٣٥٥

١٥ ر٠ - ٦١ ر٧ - ٧٦ ر٨ - ٢٠٠

٢٠ ر٠ + ٣٤ ر٠ + ٥٤ ر١ + ٧٠

٧٤ ر٧ + ١٢٦ ر٧ + ٢٠١ ر١ + ٢٦٠

١٢٥ ر١ + ١٧٥ ر١ + ٣٠٠ ر٢ + ٢٥٠

٩٣ ر٥ - ٣٠ ر٠ - ١٢٣ ر٥ - ٥٠

٢٤٧ ر٧ - ٥٤٤ ر٥ - ٧٩٢ ر٣ - ١٠٦٠

٨٣٣ ر٢ + ١٢٠٦ ر٢ + ٢٠٣٩ ر٤ +

٨٤٢ ر٥ - ١٠٣٧ ر٠ - ١٨٧٩ ر٥ -

الممنوحة من أو الى الاعضاء

ابتداء من أول نوفمبر ١٩٥٠



# شركة مصر للتصدير والإقطان

شركة مساهمة مصرية

---

إحدى مؤسسات بنك مصر  
ومركزها الرئيسى بمسارته بالإسكندرية

---

تقوم بتجارة القطن فى الداخل  
وتصديره للخارج

---

لها وكلاء ومراسلون فى جميع أنحاء العالم



# شركة مصر للغزل والنسيج

مركزها الرئيسى : القاهرة

مصانفها بالرحلة الكبرى

مؤسسة مصر الكبرى  
تأسست فى ١٩٢٧ سنة

تشغل مصانفها ومرافقها : مليون متر مربع  
تستهلك من القطن : نصف مليون قنطار سنوياً  
تنتج من المنسوجات القطنية : مائة مليون متر سنوياً  
وتنتج من خيوط الغزل : عشرين مليون كيلوجرام سنوياً  
يكفى إنتاجها من الأقمشة القطنية : ٥٠ ٪ من سكان مصر  
تغزل وتنسج وتبيض وتطبع : القطن المصرى  
وتستخدم فى هذه العمليات : أحدث الآلات  
التي جددت تجديداً كاملاً بعد الحرب

يعمل فى مصانفها : ثمانية عشر ألف عامل  
نصبت لسكانهم مدينة : نموذجية تكلفت نحو مليون جنيه  
وتقيم لهم الآن مرافق : صحية ورياضية وثقافية  
تضم استاد من أكبر الملاعب وحمامات للسباحة وفنادق ومطاعم  
ومبانى ثقافية تكلفت مليون ونصف مليون جنيه





# شركة مصر للتأمين

أرباحها أنت مصدرها وهي تعود إليك

التأمين مع الاشتراك في الأرباح

بوليصة التأمين على الحياة التي كفلت للمواطنين كل مزايا الضمان  
وأناحت لهم استثمار أموالهم في أحدث العمارات وأفخمها

المركز الرئيسي ٤٣ شارع قصر النيل بالقاهرة تليفون ٧٩٧٩٧

ب. م. ن. ١٢ القاهرة



حافظوا على:

أموالكم  
ومجوهراتكم  
ومستنداتكم



من  
الرقعة والحرب والاضيع  
في الليل والنهار

بإبرار خزائن أمينة تحمي من العبث بها  
أو فقدانها، وتصبح في أمان بفضل خزائن

# بنك مصر

أفضل بنك مصر نظام الإيداع الليلي فأنشأ «الخزائن الليلية»  
لحفظ النقائص والتقنيات التمنية في فترات العمل به وفي ظروف المفاجئة

القاهرة : المركز الرئيسي : شارع محمد بك فريد  
الاسكندرية : فرع بنك مصر : شارع طلعت حرب

نظام خاص للإيداع في الليل بعد قضاء السهرات ، أو لأي سبب مفاجئ

لكافة الاستعلامات : خابروا المركز الرئيسي بالقاهرة والاسكندرية





# المعرض الصناعي التشيكيوسلوفاكي بالقاهرة



من ١٤ نوفمبر إلى ٦ ديسمبر ١٩٥٣



بدار القرفة التجارية المصرية  
٤ ميدان الفلكي

ساعات الزيارة :

من الساعة ٩ صباحًا إلى الساعة ١ بعد الظهر  
ومن الساعة ٤ مساءً إلى الساعة ٨ مساءً

ARTISTIX





# الاقتصاد والمحاسبة

الثلث  
١٠ قروش

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى اباظة رئيس نادي التجارة  
رئيس التحرير : احمد عنان

العدد ٦٦  
أول ديسمبر ١٩٥٣

## الرجل الصالح في المكان الصالح

لن تستقيم الاداة الحكومية استقامة كاملة ، وان تغدو أدوات الإنتاج الاهلى في مرتبة الكمال حتى يوضع الرجل الصالح في المكان الصالح فالعمل الفني ينبغي ان يسند الى الرجل الفني الذى تخصص في هذا النوع المعين من العمل . والعمل الكتابي ينبغي ان يسند الى من يحسنه ، ومهمة الدولة ، ومهمة المنشآت الخاصة ان تجرى من الاختبارات والامتحانات ما تستكشف به المواهب المدخرة في رجالها حتى توجه كلا منهم التوجيه الصحيح ، وتضعه في المكان الخلق به وقد خطت مصر في هذا المجال خطوات واسعة ، ولكن لا يزال يحول دون بلوغ مرتبة الكمال افتقار البلاد الى عناصر تخصصت في الاعمال الفنية كادارة الأعمال والشركات ، والاشراف على العمال غير الحاذقين ، واختيار الذكاء المهني لدى العمال في المصانع والمنشآت المختلفة . ولهذا تضطر مصر الى الاستعانة بخبرة الاجانب فتكل اليهم هذه المهام مع انه كان ينبغي ألا ينهض بها الامصريون ذوو دربة ودراية وتجربة يوفدون الى الخارج لاستكمال تعليمهم في معاهد التكنولوجيا وهذه حقيقة تفتنت لها الحكومة فرددت باكثر من لسان ان غايتها ان توفد بعثات من المصريين للدراسة والتدريب المهني ، وكان آخر تأكيد من هذا النوع ماقاله السيد الدكتور عبد الجليل العمري وزير المالية والاقتصاد في محاضراته الاخيرة في الجامعة الامريكية . فقد أكد ان الحكومة تروم العناية بالتعليم والتدريب المهني ومادنا بصدد تنظيم اقتصاديات الشرق الاوسط على اساس الرقعة الاقليمية ، وما دامت هذه الحاجة الى « الرجل الفني الصالح » حاجة مشتركة بين كثير من البلدان العربية التي تفتقت أرضها عن يبابيع من الكنوز المعدنية ، وما دامت الحاجة الى الفنيين ستطرد مع الايام وتزداد كلما تكشف الغممة عن أعين الشرق العربي ، فلم لا تفكر البلدان العربية في عمل منظم تعالج به هذا القصور ، كان تنشئ معهدا للتدريب الفني يكون متوسطا بين هاته الدول جميعا ، ويؤمه طلاب وعمال الشرق القريب والشرق البعيد ؟ أما تدبير المال فأمره هين ، وهو يزداد هينة اذا تعاونت في هذا المشروع الدول العربية جمعاء . وأما المدربون والمشفون فليس ثمة ما يحول دون الاستعانة بالاجانب في مبدأ الامر الى أن يخلوا السبيل الى طبقة من أبناء العروبة ذات كفاية على الحول محطهم . وبذلك نحل مشكلة وضع « الرجل الصالح في المكان الصالح » .

في هذا العدد  
الرجل الصالح في المكان  
الصالح - للتحرير  
عرض وتعليق : توحيد  
تشريعات الضرائب - سياسة  
الاستيراد والاصدار - القاهرة  
والسياحة .  
حديث للدكتور راشد البراوي  
عن مهمة البنك الصناعي  
في السياسة الاقتصادية :  
القطن المصري بعد تقرير فتح  
بورصة ليفربول  
المشكلة القطنية في مصر :  
للدكتور عبد الرازق محمد حسن  
اقتصاديات الشرق الاوسط  
الاستثمار الفردي في تونس  
بنك التعمير العربي المقترح  
لتنمية الانتاج  
الاقتصاد العالمي : اخبار  
اقتصادية من أنحاء العالم  
التوسع في الانتاج الصناعي  
العالمي :  
الصحف العالمية : مكتبة  
التاجر - اخبار المعادن - في  
ركاب العلم - للاستاذ احمد  
فريد حسن  
عرض لتجارة مصر الخارجية :  
من يناير الى سبتمبر ١٩٥٣ -  
للاستاذ فوزى رياض فهمي  
سياسة التوسع في المنشأة  
الصناعية : للاستاذ موسى حقي  
قانون الخبرة : للاستاذ  
توفيق أبو علم  
التجارة والاقتصاد امام  
القضاء : للاستاذ احمد حمدي  
حافظ القاضي  
الاقتصاد الاوربي : اسبانيا  
تقود أوروبا في الانتاج الزراعي  
بقلم م. ك. بولاد  
التلفزيون والرادار  
والاكترون : للاستاذ احمد زكي  
عبد الهادي  
الشرق الاوسط اكبر بئر  
للبترول في العالم : للاستاذ  
عبد القادر عبد الحميد  
ارقام واحصاءات





## توحيد تشريعات الضرائب وتسوية منازعاتها

ان بقاء تشريعات الضرائب بوضعها الحال وتنوعها المدهش واعتمادها في الاصدار على مواجهة الحالات الطارئة، والحقاقتها بتشريعات سابقة أو بأوامر وتعليمات متعددة، هو من المشكلات التي تجابه الممولين وذوى المهن الحرة في كل يوم، فينتعذرون عليهم، مهما تكن قدرتهم على تفسير هذه القوانين وربطها بعضها ببعض، أن يعرفوا ما هي حقوقهم وما هي واجباتهم .

وكان طبيعيا، وتلك هي الحال، أن تتعدد قضايا الضرائب بين الحكومة والممولين، وأن تزدهم « رولات المحاكم » بمنازعات ضريبية لا نهاية لها، نشأت عن هذا التعقيد التشريعي غير المقصود .

ولا ريب في أن بقاء هذه الحال، وتعليق تلك القضايا هما مما يعوق الانتاج الى حد كبير، لان الممول أو صاحب المهنة الحرة أو التاجر يضيع شطرا كبيرا من وقته في تسوية شئون الضرائب فينصرف عن عمله المنتج الى مجادلات ومناقشات وتفسيرات لا تنتهى. كما أن وصول خلافات الضرائب الى المحاكم واحتمال الحجز على أموال الممول وموجوداته وفاء للضرائب المستحقة، هو مما يزيد في أعباء المشتغلين بالانتاج، ولذلك ينبغي الإلحاح في مطالبته المسؤولين بضرورة إعادة النظر في جميع تشريعات الضرائب السابقة، ومحاولة توحيدها على أساس (( ضريبة الايراد العام )) يستوى في ذلك المشتغل بالمهن الحرة، والتاجر والموظف في عدد من الشركات والمدرس في عدد من الكليات والمعاهد والمؤلف الذى يستقى دخله من موارد متعددة .

وينبغي كذلك الإلحاح على المسؤولين في المبادرة بتصفية جميع قضايا الضرائب المعلقة، وذلك إما بسرعة

البت فيها، أو بالتوفيق بين مصلحة الضرائب ومطالب الممول . فكثرة عدد قضايا الضرائب أمر غير عادى، وهو كثير النفقة سواء بالنسبة للحكومة أو بالنسبة للأفراد، وهو دعاية سيئة لأصحاب رؤوس الأموال الأجنبية الذين يريدون استثمار أموالهم في مصر .

## سياسة الاستيراد والاصدار

ويدعونا ذلك أيضا الى توجيه نظر المسؤولين الى ضرورة إعادة بحث سياسة الاستيراد والاصدار التي أملتها الطوارئ اليومية، حتى تستقيم هذه السياسة مع التطورات التي طرأت على تجارة مصر الخارجية ومعاملاتها مع دول العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية .

فكثير من القيود المفروضة حاليا على الاصدار والاستيراد يمكن إما إلغاؤها الغاء تاما أو الغاء جزئيا وإما تعديلها بما يتسق مع حاجات مصر الحقيقية اليوم .

فبعض هذه القيود مثلا فرض لحماية الانتاج المحلى من المنافسة الخارجية غير المشروعة . ولكن تبين مثلا أن منتجات أجنبية مماثلة للانتاج المصرى يباح دخولها الى البلاد مما تنتفى معه حكمة حماية الانتاج المحلى. وعلى سبيل المثال نذكر أنه في الوقت الذى تحظر فيه الحكومة استيراد الصوف من لتكشير حماية لانتاج الصوف المحلى، نراها تبيع استيراد صوف من بلدان شتى كإيطاليا واليابان وفرنسا وغيرها .

وثمة قيود فرضت على الاستيراد بسبب الحاجة الى عملات صعبة رصيد مصر منها شحيح، ولكن بعض البلدان الأجنبية على استعداد لان تتجاوز عن شرط الدفع بالعملات الصعبة اذا رفعت قيود الاستيراد . وهناك حالات كثيرة من هذا النوع لابد ان وزاة المالية قد عرفت أمرها وما دامت السياسة المثلى للتجارة الخارجية هي مراعاة مصلحة الوطن قبل كل اعتبار آخر - وفي ذلك طبعاً مراعاة لمصلحة المنتج المحلى والمستهلك المحلى - فيحسن بالحكومة أن تعيد النظر في سياسة الاستيراد والاصدار فتعدل فيها ما تدعو الضرورة الى تعديله، وتلقى ما تستطيع الغاءه، وحبذا لو استرشدت بآراء التجار والمستوردين والمصدرين

## القاهرة ومقتضيات السياحة

هل القاهرة مدينة سياحية؟ وهل تحلو أمام نظر السائحين القادمين من سويسرا بلاد الحدائق وفرنسا بلاد الاضواء الساحرة، وهولندا بلاد الجمال والنظافة و....

ان مداخل القاهرة عشش واطلال وأكواخ، سواء دخلها السائح من الشمال معرجا على مناطق الشراية أو من الجنوب مارا بمناطق امابة وبولاق، أو من الطريق الصحراوي مجتازا قرى الكوم الاخضر ونزلة السمان....

بل ان القاهرة نفسها، عروس النيل، عامرة في أحسن أحيائها وانظفها بمناطق فضاء غاية في القذارة . فالى جوار فندق سميراميس وعلى كورنيش النيل قطعة من الارض صارت اليوم مباءة لانها مهملة لا تمتد اليها يد العمران . وقد قيل أن سبب تركها فضاء حتى اليوم هو خلاف بين ورثة اصحاب هذه الارض لا يزال منظورا امام المحاكم، ولكن أفلا يرى المسؤولون عن السياحة أن يزرعوا بعض الحشائش والاشجار في هذه الارض المفضاء فتتحول الى حديقة في جاردن سیتی بدلا من أن تبقى مباءة تنتشر منها روائح كريهة وأتربة خانقة على سكان العماثر المجاورة في أحسن أحياء القاهرة وأجملها ؟

وما يقال عن هذه الارض الفضاء، يقال عن أرض أخرى تقع في وسط شارع سليمان باشا عند ناصيتي شارعى معروف وعبد الحميد سعيد فقد تحولت هذه الارض بدورها الى مباءة قدرة لا تليق بعاصمة البلاد، ولو أردنا أن نحصى مثل هذه الاراضى الفضاء المهملة لوجدناها في كل مكان في العاصمة التي نريد ان نجعل منها عاصمة سياحية عالمية . لوجدناها في الجزيرة على النيل، وفي الروضة على الكورنيش وفي الزمالك واذا تعذر - لسبب ما - تحويل هذه الاراضى الى عمائر للسكنى، فإلى لا تنشأ فيها حدائق مؤقتة يرتادها أبناء الحى، وما أيسر أن تهدم هذه الحدائق حين يحل زمن البدء في البناء. حرام أن نترك العاصمة مشوهة هكذا، مع أننا نستطيع بقليل من النفقة وقليل من الجهد وقليل من الذوق أن نمحو كل مظهر من المظاهر الكئيبة في العاصمة .



# سياسى هي تدعيم الصناعات المصرية الناجحة

الاقتصاد القصير الأجل من واجبات البنك التجارية  
البنك الصناعي يساهم في الصناعات الكبرى الجديدة



الدكتور راشد البراوى

يعتبر الدكتور راشد البراوى من العلماء الشغوفين بالاطلاع والبحث والتأليف ، وهو لهذا لم يكن استاذاً جامعياً يسكن في « البرج العاجي » ، بل انه نزل الى معترك الحياة ، باحثاً ومنقياً ، وألف عنها الشيء الكثير ، واقتبس من الغرب ، وادخل ثقافات الشرق ، حتى صار بحق « العالم التطبيقي » . . . . . اذا صبح هذا التعبير ولقد كان سيادته استاذ التاريخ الاقتصادي بكلية التجارة في جامعة القاهرة ، حينما اختاره العهد الجديد عضواً متفرغاً بمجلس الانتاج القومي . ثم مقرراً لسياسة الائتمان الصناعي ثم المتحدث الرسمي باسم المجلس وسكرتيراً للجنة التوسع الصناعي ، واخيراً وقع عليه الاختيار - عن جدارة - ليصبح مديراً للبنك الصناعي وهو اهل لهذا المنصب ، اذ انه من المؤمنين بالتصنيع ، وانه يجب الاهتمام بالصناعة في مصر قبل الزراعة كطريق وحيد للنهوض بالجموع ورفع مستوى معيشة السكان ( والاقتصاد والمحاسبة ) تهنئه بهذه المنصب الجليل به ، وتتمنى له الخير ودوام التوفيق

~~~~~

ثالثاً : لا بد من القاء اكبر العباء في الاقراض القصير الاجل بقصد التمويل بصفة خاصة على البنوك التجارية ، وهذا يستتبع حتماً تعاوناً بين هذه الاخيرة وبين البنك الصناعي والبنك المركزي . ويسرني أن أشيد بالروح الطيبة التي لمستها من هذه الهيئات الكبيرة ازاء البنك الصناعي . رابعاً : دعم الجهاز الفني والاداري وقد بدأت بالفعل ، فانشأت مكتبة البحوث الفنية يضم الدراسات الاقتصادية ، والصناعية والاختصاصية وكذلك يضم الناحية الهندسية . وفي انوقت نفسه انشأت قسمًا مستقلاً لاراقبة السلفيات الممنوحة والغرض من ذلك معرفة مدى ما حققته بالنسبة الى المقرض ، او بالاحرى بالنسبة الى الصناعة .

واستعداداً للتوسع الذي ألمسه بالنسبة للمستقبل على ضوء سياسة العهد الحاضر عملت على دعم وتنظيم الادارات الموجودة من الاصل بالبنك سواء من الناحيتين الفنية واكاديمية . س ٢ - هل ترى ان يقتصر البنك على تمويل الصناعات الكارى فقط ؟

● لقد اوصى مجلس الانتاج بعدم التوسع في تمويل الصناعات الكبرى التي تستطيع الحصول على حاجتها من المصارف الاخرى . وعلى كل فيجب عند تطبيق اي مبدأ أن نأخذ في اعتبارنا مبدأ النسبية . وما من

بمناسبة تعيين الاستاذ الدكتور راشد البراوى مديراً للبنك الصناعي ، رأت (الاقتصاد والمحاسبة) أن تستطلع رأيه فيما يشغل البال الاقتصادي . فوجهت الى سيادته الاسئلة التالية ، حيث أجاب عليها سيادته مشكوراً .

س ١ - ماهى سياستكم الجديدة في البنك الصناعي ؟

● اظن انك تتجنى على الطاقة الزمنية ، اذ تطلب اجابة تفصيلية على هذا السؤال ولما يمضى على قيامى بالعهد - ثلاثة أسابيع ، استغرقتها في البحث والاستقصاء ومع ذلك فيمكن أن أشير الى الخطوط العريضة التي اعتقد أنها تمثل ما ينبغي أن يكمن وراء فكرة انشاء البنك الصناعي :

أولاً : انشاء ودعم الصناعات المصرية التي يشهد اقتصادها وفنياً نجاحها بغير ما حاجة الى مساندها بطريقة مفعلة ، فضلاً عن أهميتها للاقتصاد القومي . وسبيلنا الى ذلك الاشتراك المباشر في رأس المال أو شراء بعض اسهم المشروعات الصناعية الناجحة وسنداتها أو تقديم القروض .

ثانياً : يجب أن يكون الاشتراك المباشر موقفاً بحيث ينتهي أثره حين تقف الصناعة على اقدامها اسوة بما هو متبع في ألمانيا واتحاد جنوب افريقيا وغيرها .

شك ان البنك يولى منذ انشائه اهتماماً نحو الصناعات المتوسطة والصغيرة مادامت تؤدي بالفعل الى زيادة الانتاج القومي . واعتقد ان هذه السياسة تستظل قائمة وعلى نطاق واسع .

س ٣ - هل ترى ان رأس مال البنك الحالي يكفي لمجاراة طلبات السلف ؟

● وفقاً للقانون يستطيع البنك أن يزيد موارده المالية عن طريق الاقتراض من الحكومة في حدود مليونى جنيه . واني لا قدر أعظم التقدير ما ألمسه من استعداد وافر من جانب المسؤولين بهذا الصدد . وسيعمل البنك على التمتع بهذه الروح الطيبة مما سيظهر أثره وشيكاً . وكذلك فإن البنك أن يصدر سندات بما يعادل خمسة أمثال رأس مائه ، وهذا الموضوع سيكون موضع البحث على ضوء الاحتياجات الفعلية . وكذلك وجدت استعداداً وافرًا لمعاونة البنك من قبل السادة المشرفين على صندوق التأمين والادخار . ومهما يكن من أمر ، فإن البنك ان يتأخر عن أن يجعل تحت تصرفه الموارد المالية التي تمكنه من تقديم المعاونة الكافية

القطن المصري بعد تقرير فتح بورصة ليفربول

العقبات التي تعترض إعادة فتح سوق العقود الاسكندرية
إطارات استنبات رب جديدة والاهتمام باستنـاع القطن محليا

عنها انها تغزل القطن او تنسجه ، مما يرجح انهما كانت تتجر في هذا القطن لدول يهـمها الحصول عليه ولا سيما بريطانيا . فاذا رُئي تجديد الاتفاقات التجارية المعقودة مع هذه البلدان ، فيحسن التنبه الى هذا الاحتمال ومعرفة مدى ما يلحقه من اثر في ناتج القطن المصري وفي اسواقه الخارجية .

وقد رجعنا الى كتاب الدكتور نحاس الذي هو ثمرة خبرة نصف قرن في زراعة القطن والتعاقد على بيعه واصداره وغزله ونسجه ، لعلنا نجد بين فصوله المطولة شفاء لهذا الغليل ، فوجدناه يفرق تفريقا جوهريا بين بورصة العقود في الاسكندرية وبورصة العقود في ليفربول ، اذ الاولى سوق للمنتجين بينما الثانية سوق للمستهلكين . فما يصدق على الاولى لا يشترط بحال ان يصدق بخلافه على الثانية . ومع انه - شان رجال الاقتصاد في كل مكان - يرى ان نوااميس الحياة الاقتصادية يجب ان تسير في حرية مطلقة ، الا انه يرى الحد من فرص المضاربة في سوق القطن بحيث لا ينزل السعر او يصعد افـتـعـالا واضـطـناعا ، بل يكون في حدود المعقول . وهذا يعني ان يقتصر الاشراف الحكومي على تنظيم البورصة لا على القيام عنها بجميع تبعاتها . ولكن دون حرية التعامل في البورصة عقبات ابرزها تلك القيود المفروضة على النقد في مصر وفي بريطانيا ، وهي قيود يبدو ان خفضها في الاوان الحاضر غير ميسور ، على شدة ضرورته . ثم ان اصدار القطن المصري الى الخارج لا يزال مثقلا بضريبة صادر مما لا بد من مراعاته في عقد الصفقات ، ومثل هذه الضريبة ان لم تنفر فهي تقف حجر عثرة في سبيل التجارة .

لا مناص من ان تتولى الحكومة بنفسها بيع القطن كما فعلت في الموسم السابق ؟ واذا كانت بريطانيا - وهي العميل التقليدي الاول للقطن المصري - قد قررت ان تطلق حرية الغزاليين في شراء واستيراد القطن من الخارج فزالت بذلك العقبات السياسية التي كانت تجعل معظم مشتريات بريطانيا تأتيها من السودان والهند وسوريا ، فهل تقرر مصر رفع الرقابة الحكومية على اصدار القطن بحيث يتمكن هؤلاء العملاء القدامى من ان يشتروا ما يعوزهم من القطن المصري بدلا من شرائه من جهات أخرى ؟

الذي لا ريب فيه ان عبء القطن المصري في هذا العام سيكون اخف مما كان عليه في العام الماضي بسبب انقاص المساحة المزروعة مما يؤدي بداهة الى نقص المحصول المجنى . والذي لا ريب فيه كذلك ان خصائص القطن المصري الفائقة لا تزال علما عليه مما يجعله اصلح مادة لغزل الخيوط الرفيعة ولنسج المنسوجات الفاخرة . صحيح ان بعض البلدان يستنبت قطناً يقرب من حيث جودته من القطن المصري ، ولكن قصب السبق لا يزال في يد مصر وقطنها لا يزال صاحب الافضية على الاقطان الاخرى .

والذي لا ريب فيه ان مصر قد اهتمت في خلال العام المنقضى الى اسواق القطنها لم يكن لها بها عهد قبلا ، كنتيجة مباشرة لامتناع بريطانيا عن شراء القطن المصري ، وبسبب استرداد اوربا عافيتها الاقتصادية وعودة المانيا الى اليابان وايطاليا الى ميدان الانتاج النفعلي . ولكن لوحظ ان بعض البلدان التي امضت مع مصر معاهدات تجارية وارتضت بموجبها ان تقايض القطن المصري بمنتجاتها المحلية ، لم يعرف

يسدعونا الى الكتابة عن القطن المصري اعتبارا . اولهما انه بات في حكم المقرر ان يعاد فتح بورصة ليفربول بعد ان ظلت موصدة زمنا ليس بالقصير ، وان الحكومة البريطانية اخذت ترفع يدها من تبعة شراء القطن الخام وبيعه الى الغزاليين ، وهي التبعة التي ظلت تباشرها عن طريق « لجنة شراء القطن الخام » ردحا من الزمن منذ ما حتمت ذلك ظروف الحرب العالمية الاخيرة .

وثانيهما انه قد ظهر اخيرا سفران نفيسيان عن القطن احدهما عنوانه « القطن المصري في خمسين عاما » بقلم الفقيه الاقتصادي الدكتور يوسف نحاس ، والاخر باللغة الانكليزية عنوانه « القطن المصري » وهو من تأليف المستر براون الذي كان من رجال وزارة لزراعة في مصر وعمل في بحوث القطن طويلا .

والسؤال الذي يخطر على البال على التو هو : ما موقف مصر تجاه فتح بورصة العقود في ليفربول ؟ هل يحتم ذلك فتح بورصة العقود في الاسكندرية ، او ان العوامل التي أدت الى اصدار ابوابها في العام الماضي لا تزال قائمة بحيث يصبح

للمصناعات المصرية ، انشاء ودعمها ، وذلك بعد الدراسات الدقيقة .

س ٤ - ما دور البنك في تمويل المشروعات الصناعية الكبرى المزمع اقامتها ، مادامنا سنعتمد على انفسنا ؟
● لقد سبق لمجلس الادارة من حين ان وافق على مبدأ الاشتراك في بعض المصناعات الجديدة ، وكذلك تقدمت الى المجلس الموقر في جلسته المقررة يوم ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٣ بـرجاء الموافقة على المساهمة المباشرة في بعض المصناعات الكبرى الجديدة المزمع اخراجها الى حيز الوجود .

اضف الى ذلك انه قد ترمى الى الدوائر الاقتصادية ان بورصة ليفربول ستجعل اساس التعامل فيها قطن «ميدلنج» الامريكى لا القطن المصرى . وفى هذا الاختيار توجيه ضمنى الى الغزاليين المحليين بأن يستوردوا الاصناف الامريكية ليسهل التعامل على الاساس الموضوع ، بينما القطن المصرى - مع جودته ورغبة الغزاليين فيه - يصادف من جانب المتعاملين فى البورصة كثيرا من التردد وربما الاعراض .

ومشكلة مصر الرئيسية فى ما يتعلق بالقطن، هي الرغبة فى التخلص منه ببيعه الى الاسواق الخارجية بأسرع ما يستطيع وبثمن مجز ، وذلك لان القطن فى مصر لا يزال سلعة يراد بها الإصدار فى المقام الاول وما دامت هذه هي مشكلة مصر الرئيسية فهل يساعد على حلها فتح بورصة ليفربول ، بما انشأته من عقبات وبما عمدت اليه من توجيه؟ واذا كانت مغازل بريطانيا ومناسجها قد استطاعت ان تستغنى عن قطن مصر من الكرنك والاشمونى الآخرين هذا الوقت الطويل ، فالى متى تستطيع الاستغناء عنه ؟ وما مد تدخل الحكومة البريطانية فى حرية المستورد البريطانى اذا شاء ان يقتنى قطن مصر بعد ما افتته المغازل والمناسج فى لنكشير ومنشستر ؟ ان الجواب عن هذه الاستفهامات سيتبين على وجهه الصحيح حين تفتح بورصة ليفربول وحين تحل لجنة شراء القطن الخام الحكومية ليفتح السبيل من جديد امام حرية التجارة .

وايا كان الجواب ، فقد تبين من التجارب ان الاقطان الامريكية - ولا سيما القطن المعروف باسم « ويدر » - يلقى اقبالا من المناسج والمغازل البريطانية والاوروبية، بحيث ان الطلب عليه سيظل مرتفعا حتى وان أثر الغزاليون والنساجون الاشمونى والكرنك . فما دام الحال كذلك ، فلم لا يفكر المسئولون جديا فى الاقتراح الذى سبق للسيدكتور يوسف نحاس ان رددته ، ثم اورده فى سفره النفيس «القطن فى خمسين

عاما » ، وهو ان تتوسع مصر فى زراعة هذا القطن الامريكى - وزراعته محرمة فى السوق الحالى - وأن تغمر به الاسواق فتتافس حتى الناتج الامريكى بسبب مزايا الطقس والتربة والماء ورخص الايدى فى مصر ؟ وقد أشار الدكتور نحاس الى ان هذا النوع من القطن الامريكى قد استنبت خفية فى مصر فى عهد مضى ، فجاد محصول بلغ ضعفين أو ثلاثة اضعاف ما تجود به الانواع المصرية ، فحصل منه زراعوه على عشرة قناطير فى ارض لم تستطع ان تنبت من القطن المصرى اكثر من ثلاثة قناطير .

والى متى يظل القطن المصرى سلعة للاصدار مع ان فى الطاقة ان تغزل مصر منه وتنسج نسبة تزداد ارتفاعا حتى تبلغ نصف المحصول . واصدار القطن مغزولا او منسوجا اهور من اصداره خاما يعوزده علاج، والبلدان التى تحف بمصر شرقا وغربا وجنوبا تحتاج الى الاقمشة بشتى انواعها ولا سيما الاقمشة الشعبية لتكسو السواد الاعظم من ابنائها .

اما فيما يتعلق بفتح بورصة العقود فى الاسكندرية ، فذلك رهن باعتبارات شتى ، اهمها ان تنتهى الظروف التى دعت الحكومة الى احتمال عبء انقطن كله انقاذا للمنتج المصرى مما كان يحق به عقب المضاربات الانتحارية التى عرفتها حلبة البورصة فتحوات من سوق تجارة الى وكر مقاومة . واذا زالت هذه الظروف ، وهى لابد زائلة يوما ما ، فلا بد من اعادة النظر فى نظام البورصة بما يكفل لها اسباب التعامل السليم . ومن ذلك مثلا تعيين حد اعلى وحد أدنى للأسعار فى كل فتح حتى يتم التجاذب صهوبا وهبوطا فى نطاق محدود معقول ، ومن ذلك مثلا ابعاد الهواة والمضاربين عن البورصة بحيث لا يتعامل فيها الا التجار المعروفون بجديتهم، والاشراف على نشاط السماسرة بحيث لا يصبح ثمة مجال لتلاعب او «تكورنر» ومن ناحية اخرى يتعين وضع سياسة قطنية تتطور مع مقتضيات الحياة الاقتصادية فى مصر والخارج، فاذا كان من الحتم على مصر أن تصحى بصنف من اصناف القطن فى

سبيل تحقيق مصلحة مؤكدة ، فلم لا تعتمد الى ذلك . واذا كان من الفطنة استنبات صنف جديد فليستنبت . ومما يساعد على ذلك اقدام المسئولين على انشاء معهد لبحوث القطن يختص باجراء التجارب فيحقق بذلك اول رسالة لوزارة الزراعة وهى رسالة درس شئون الزراعة على اساس علمى صحيح . وبديهي ان معهد القطن المقترح هذا سيولى موضوع مكافحة دودة القطن عناية قصوى حتى يتمكن من ابتداع عقار يقضى عليها او وسيلة تبيدها ابادا تامة فتصبح فى ذمة التاريخ .

واذا كان الباحثون قد طالبوا من سنوات طويلة مضت بانشاء معهد لبحوث القطن على الرغم من أن زراع القطن كانوا يستطيعون بمالهم ونفوذهم أن ينشئوا معاهد خاصة فى مزارعهم وضياعهم ، فأحرى ان ينادى اليوم بانشاء هذا المعهد ليسير جنبا الى جنب مع السنوات الاولى لتنفيذ برنامج اصلاح الزراعى، فيكون هذا المعهد بمباحثه ونتائجه مرشدا للمالك الجديد فى شئون زراعته، فيظل القطن محتفظا بخصائصه ويتسنى - مع الوقت - دفع كل غائلة عنه .

فستظل مصر تزرع القطن - على تفاوت فى المساحة المزروعة - حتى وان بقيت بورصة العقود فى الاسكندرية موصدة الابواب : فليكن همنا الاول العناية بالمحصول ولا خوف عليه بعد ذلك من منافسة الاقطان الاجنبية ، سواء فتحت بورصة الاسكندرية او ظلت محرومة من كل تعامل :

وديع فلسطين

بنك مصر

البنك الذى يفتح الفرع المصرى
وعامته فى الاسكندرية
ينشئ صناعات القومية
موجها شراها الكبيرى

المشكلة القطنية في مصر

عن المطالب منه ، وثانيا نقص محصول البذرة وبالتالي نقص المنتظر الحصول عليه من زيت الاكل من الكسب

أما عن المشكلة الاولى فتتمثل في اتجاهين :
الاول انخفاض العروض من الاقطان المتوسطة الثيلة (الاشمونى والزاجورا) مما أدى بالفزاليين المحليين الى رجاء الحكومة التدخل لضمان الكمية اللازمة لهم بالسعر المناسب الامر الذى سيؤدى من ناحية اخرى الى نقص ما يمكن الحصول عليه من ارصدة اجنبية نتيجة التصدير . والاتجاه الثانى نقص كمية الاقطان طويلة الثيلة ايضا بالنسبة لما ينتظر من زيادة في الطلب العالمى عليها . ولنتكلم عن المشكلة الاولى مرجئين الكلام بعض الوقت عن المشكلة الثانية

اذا نظرنا الى المركز الاحصائى للقطن الاشمونى والزاجورا فى الموسم الحالى بمقارنته بالموسم الماضى نلاحظ الآتى كما فى جدول رقم (٢)

ومن الجدول ٢ يتبين انه بالرغم من انخفاض المساحة المزروعة من اقطان الاشمونى والزاجورا بمقدار ٢٦ ٪ الا أن المحصول قد انخفض فقط بحوالى الربع . ومع ذلك فإن انخفاض المنتج هذا الموسم بمقدار ١٦ مليون قنطار عن الموسم الماضى أدى الى انخفاض العروض بحوالى نصف مليون قنطار عن امكانه مقابلة الطلب العالمى والمستهلك المحلى معا فى حدود مستواه فى الموسم الماضى . والنتيجة الطبيعية أنه لو ترك السوق حرا لأدى الامر الى ارتفاع سعر الاشمونى / الزاجورا بالنسبة للساجين المحليين بدرجة قد تؤثر كثيرا فى قدرتهم على الاستمرار فى الانتاج بدون المطالبة برفع أسعار المنسوجات بدرجة كبيرة ، وكذلك المطالبة بزيادة الرسوم الجمركية على الواردات الاجنبى منها مما هو عليه الآن ولمقابلة هذه المشكلة التى أحس بها الكل عند ابتداء نزوح محصول القطن ، أصدرت لجنة القطن بتاريخ ٢٤ يوليو منشورا للمصدرين بعدم الارتباط بتصدير أى كميات من الاشمونى والزاجورا من رتبة فولى جود فير / جود فما دون الا بعد الحصول على موافقة اللجنة ، وبررت ذلك بأنه لتدبير ما يلزم المفازل المحلية من هذين النوعين . ولكن مخاوف الفزاليين مع ذلك تزايدت منذ ابتداء الموسم لان المصادر حتى ٢١ اكتوبر سنة ١٩٥٣ من هذين الصنفين بلغ ١٩٩٣٦٦ قنطارا مقابل ٢٦٣٦٥ قنطارا فى نفس المدة من الموسم الماضى . فعمدوا الى الاجتماع بنائب وزير المالية للنظر فى ذلك الوضع ، وانتهى الامر بأصدار منشور فى ٢٦ اكتوبر بحظر لجنة المصدرين بعدم الارتباط بتصدير أى كميات للصنف الأعلى وهو جيزة ٣٠ لترتب فولى جود فير / جود فما دون الا بعد موافقة لجنة القطن . كما طبق حظر التصدير على رتب جود فما دون لاقطان الاشمونى والزاجورا

تقابلنا هذا العام مشكلة قطنية من نوع جديد ليست هى مشكلة زيادة العروض منه ، أو صعوبة تصديره ، وانما عدم كفاية العروض منه لسد الطلب العام عليه . وتغير صورة المشكلة سريعا بهذا الشكل يدل على ما نتردى فيه نتيجة السياسات التى ترسم لاجل محدود متأثرة بظروف عارضة وبدون الاهتمام بالتغيرات المستمرة فى الاحوال الاقتصادية فى العالم

انخفض فى المتوسط من ٧٥ الى ٩٥ ريالا لقنطار الكرنك / جود ومن ٨ الى ١٠ وريالات للاشمونى / زاجورا . وأعلنت الحكومة فى نفس الوقت أن السعر الذى ستشتري به القمح سيكون ٤٨٠ قرشا بدلا من ال ٣٢٨ قرشا التى سبق تحديدها للاردب فى نوفمبر سنة ١٩٥٢ متمشية فى ذلك مع سياستها السابقة التى كان قد رفع بموجبها سعر القمح بمقدار عشرة قروش للاردب . أضف الى ذلك كله أن الحكومة أعلنت استمرار إغلاق بورصة العقود وقيام لجنة القطن المصرية بالمعاملات أى ضرورة مرور القطن الصادر أو الألام للاستهلاك المحلى عن طريقها

للمستأثر
عبدالرازق محرم حسن

تعاونت هذه السياسة مع الظروف غير المشجعة التى كان فيها الزراع فى الموسم الماضى الى الحد من المساحة المزروعة قطننا هذا العام عن القدر الذى حددته الحكومة اذ وصل الى ٢٣ ٪ من لزمام مقابل ٣٤ ٪ فى العام الماضى . اذ عندما بدأ المزارع فى زراعة قطنه فى الموسم الماضى كان السعر فى هبوط ولكنه مع ذلك كان يتراوح بين ١١٥ ، ١٤٥ ريالا للكرنك / جود وبين ٧٠ ، ٨٥ للاشمونى وهو سعر مفر الى حد كبير ولكنه عندما بدأ فى زراعته هذا الموسم تراوح السعر بين ٦٠ ريالا للكرنك ، ٥١ للاشمونى وهو سعر لم يكن مغريا للكثيرين ، أضف الى ذلك أن انخفاض السعر فى الموسم الماضى وركود الحالة الاقتصادية عامة قللا مافى يد المزارعين من ارسدة سائلة ، وأضعفا من رغبة البعض الآخر فى السحب على ما لديهم من مخدرات

ولو كانت قد زرعت المساحة التى قدرتها الحكومة ومع نبات انتاجية الفدان لبلغ المحصول حوالى ٩ مليون قنطار مقابل ١٠ مليون فى الموسم الماضى ولكن نتيجة انخفاض المساحة المزروعة بأكثر مما كان مقدرا انخفض الانتاج الى حوالى ٦ مليون قنطار فقط أى بنقص قدره ٤٠ ٪ عن العام الماضى . قد يستبشر بذلك الذين يرون فى الاعتماد الكلى على القطن تهديدا لاقتصادنا الاهلى ويجدون فى هذه النتيجة بعض بغيتهم . ولكن المسألة ليست بهذه البساطة اذ أن نقص المحصول قد خلق لنا مشكلتين هامتين ، الاولى نقص الكمية المعروضة من القطن بأنواعه المختلفة

وأهمية القطن فى اقتصادنا الاهلى هى التى تجعلنا شديدى الحساسية بكل التغيرات التى قد تؤثر فيه . و ٤٠ ٪ من الدخل الاهلى يستمد عادة منه ، ويكون فى مجموعه من ٧٠ ٪ الى ٨٠ ٪ من صادراتنا الى الخارج وقد تصل هذه النسبة الى ٨٨ ٪ كما حدث فى العام الماضى بالرغم من انخفاض سعره . فضلا عما يكسبنا اياه القطن من عملات اجنبية تمكننا من شراء ما نحتاجه من مختلف المواد من الخارج فاننا نحصل عن طريقه على حوالى ٦ مليون اردب من البذرة فى المتوسط التى يكون الزيت المستخرج منها أحد المواد الرئيسية فى غذاء الطبقات ذات الدخل المنخفض هذا بالإضافة طبعا الى الكسب الذى يتخلف عن عملية العصر والذى يستخدم لتسليم المواشى وللوقود فى بعض الاحيان وقد تأثرت حالة القطن هذا الموسم بالسياسة التى انتهجتها الحكومة فى الموسم الماضى ، والتى لعبت ظروف عدم الاستقرار فى السوق دورا هاما فى تكييفها

فقد صدر المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ محددا المساحة المزروعة قطننا بما لا يزيد على ٣٠ ٪ من الزمام فى السنوات الثلاث ١٩٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، وكان دافع الحكومة الى ذلك عاملان : الاول هو الانهيار الكبير فى أسعار القطن فى الموسمين الماضيين مصحوبا بصعوبة التصدير الامر الذى اضطر الحكومة الى التدخل فى السوق وشراء ما يقدم اليها بسعر أعلى من سعر البيع فكانت النتيجة أن بلغ مقدار ما تحملته ٩٥ مليون جنيه فى عمليات الموسم الماضى وحده . أما العامل الثانى فهو الرغبة فى زيادة المساحة المزروعة قمحا حتى يمكن تقليل ما نستورده منه لا سيما وقد بلغ استيرادنا سنة ١٩٥٢ ما قيمته ٣٩٧ مليون جنيه مقابل ١٧١ مليون جنيه سنة ١٩٥٠ ومقابل لا شئ سنة ١٩٣٩

وقد صعب تحديد المساحة القطنية اتجاهاً الاول يرمى الى تشجيع التصدير عن طريق خفض علاوة القطن المصرى بالنسبة للأمريكي وجعل أساس البيع أسعار اقطان سوق العقود بنيويورك بدلا من أسعار البضاعة الحاضرة فيها ، وجعل العلاوة ٣٠ ٪ للكرنك / جود ، ٥٠ ٪ للاشمونى / جود بدلا من ٣٠ ٪ ، ١٠ ٪ فى الموسم الماضى ، الامر الذى أدى الى خفض سعر الكرنك بمقدار ٢ ريال والاشمونى بمقدار ٤ ريالات عن معدلات الموسم الماضى ، أما الاتجاه الثانى فهو تشجيع المزارعين على التحول عن القطن الى القمح بخفض أسعار شراء الحكومة للقطن ورفع أسعار شرائها للقمح . واصبحت أسعار شراء القطن يرتبه المختلفة هذا الموسم لترتبة جود بمقارنتها بالموسم الماضى (جدول رقم ١) بالريال :

جدول رقم (١)

موسم	كرنك	منوفى	جيزة	أشمونى
٥٣/٥٢	٦٧	٦٥	٦٣	٦٠
موسم	كرنك	منوفى	جيزة	أشمونى
٥٤/٥٣	٥٨	٥٥	٥٣	٥٠

وتزاد الاسعار للشهر البعيدة من محصول الموسم الحالى فقط بما يوازى مصاريف التخزين والتأمين . وذلك بالإضافة ريال للتسليم من أول ديسمبر الى آخر يناير وريالين للتسليم من أول فبراير الى نهاية الموسم . أى أن سعر الشراء

جدول رقم (٢)

موسم ٥٣/٥٢	موسم ٥٤/٥٣	المساحة المزروعة بالآلاف الاقدنة
٧٢٤	٤٦٢	المخزون فى ٣١ أغسطس
١٠١٩	١٠٨٩	المحصول
٣٩٢١	٣٣٢٠	جملة العروض
٤٩٤٠	٣٤٠٩	الصادر وما فى حكمه
٢٦١٣	٢٦١٣	المستهلك محليا
١٠٢٣٨	١٢٢٣٨	جملة الطلب
٣٨٥١	٣٨٥١	باقى آخر المدة
١٠٨٩	٤٤٢ -	

× ارقام موسم ٥٤/٤٣ تقديرية فيما عدا المخزون من الموسم السابق .

والنتيجة المترتبة على هذه القيود التضخمية
بكمية من العملات الأجنبية كان من الممكن الاستفادة بها لو كان القطن متوفرا . وإذا كان هناك من أرضه هذه النتيجة فإن محصول هذا العام ستنمك من تصريفه بأكمله ولن يكون لدينا فائض ما فمن المهم أن تتصور كيف ستتطور المشكلة في الموسم القادم

لو استمر قانون تحديد المساحة ساريا ، واستمرت انتاجية الفدان في حدودها العالية لهذا العام ، لاصبحت الكمية المعروضة في الموسم القادم من اقطان الاشمونى والزاجورا اقل من ٢٥ مليون قنطار ممثلة بـ ٦٠ ٪ فقط من الكمية المطلوبة . فاذا عمدنا الى سد الطلب المحلى باجمعه لكانت الكمية الممكن تصديرها كافية لسد ٤١ ٪ فقط من الطلب العالمى في حدوده الحالية . قد يسر البعض من هذه النتيجة ملتصا فيها انفراج أزمة القطن وارتفاع سعره ولكن المسألة ليست بهذه البساطة ، لان انخفاض العروض من القطن المصرى سيؤدى بالمفاضل التي تستعمله الى الاستغناء عنه مفضلة في ذلك الانواع التي تجد في السوق وفرة منها ، فكاننا بذلك قد اعطينا علاوة للاقطان المنافسة

قد يتساءل البعض وما الموقف بالنسبة للاقطان فوق المتوسط التيلة كجيزة ٣٠ وجيزة ٣١ (دندرة) وتيلتها تزيد بمقدار ربع بوصة عن الاشمونى ، والى أى حد يمكن أن تعوض لنا النقص في الاشمونى لا سيما وأن المساحة التي زرعت منها هذا العام بلغت ٣٧٠٠٠٠ فدان بزيادة ٩٢٠٠٠ فدان عن العام الماضى الامر الذى أدى الى زيادة المحصول بمقدار ٣٣١٠٠٠ قنطار . ولكن اذا رجعنا الى المصادر من هذه الانواع نجده في تزايد ، فقد بلغ في موسم ٥٢/٥٢ ٢٨٥٠٠٠ قنطار مقابل ٨٤٦٠٠٠ قنطار في موسم ٥٢/٥١ . وبلغ المخزون من الموسم السابق ٧٨٠٠٠ قنطار مقابل ١٧٨٠٠٠ في الموسم السابق أى أن العروض الفعلى هذا الموسم لا يزيد عن ٢٣١٠٠٠ قنطار . والملاحظ ايضا أن الزيادة المستمرة في الطلب على هذه الانواع واضحة إذ بلغ المصدر منها منذ بدء الموسم حتى نهاية الأسبوع الاول من نوفمبر ١٨/١١ قنطارا مقابل ١٢٨/٥١ قنطارا عن نفس المدة في الموسم السابق ، ولا غرو في ذلك إذ أن سعر بيعه هذا العام لم يزد كثيرا عن سعر بيع الاشمونى بالرغم من زيادة الطلب العام (متوسط سعر بيع الاشمونى / جود في اكتوبر سنة ١٩٥٢ بلغ ٥٨٣٢ ريالاً وجيزة ٣٠ / جود في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣ بلغ ٥٧٩٠)

سوق الاوراق المالية

في النصف الثانى من شهر نوفمبر ١٩٥٣ كان نشاط السوق المالية في النصف الثانى من شهر نوفمبر غير متميز بالنشاط الذى يعهد عادة في مثل هذا الموسم . ولكن نشر مشروع قانون الشركات الجديد أدى الى اطمئنان الدوائر المالية بعد أن عرفت سياسة للحكومة واضحة المعالم .

وقد طلب القرض الوطنى ١/٤ ٣ فى المئة بـ ١٠٠٧٥ مقابل ١٠٠٣٠ منذ خمسة عشر يوما وبنك مصر ٢٢٤٠ مقابل ٢٢٥٢ والبنك الاهلى ٣١٥٠ مقابل ٣٢١٠ وبنك التسليف الزراعى ١٥٣٠ بنقص ٢٠ بنطا وشركة مصر للفزل ١٤٥٦ مقابل ١٤٥٠ وشركة الفزل الاهلية ١٢٦٤ مقابل ١٢٧٨ ، وقد وزعت شركة مصر للفزل كوبونا قدره مئة قرش بينما وزعت شركة الفزل الاهلية ٩٥ قرشا . وشركة الملح والصودا ١٥٨١ بخسارة سبعة ابناءط . وشركة المكابس والابنواع ١٤١٠ مقابل ١٤٣٠ ، ووادى كوم امبو ٣٨٠ مقابل ٣٨٣ والشيخ فضل ٤١١ بخسارة ١٢ بنطا

أما الموقف بالنسبة للاقطان طويلة التيلة الكرنك والمنوفى فهو أفضل نسبيا ، فبالرغم من انخفاض المساحة المزروعة هذا العام الى ٤٨٢٠٠٠ فدان او بمقدار النصف اذا قورنت بالنسبة للعام الماضى . الا أنه نتيجة لكبر المخزون من الموسم الماضى فإن مجموع الكمية المعروضة هذا الموسم تبلغ ٤٢ مليون قنطار مقابل ٤٤ مليون في الموسم الماضى ، أى بنقص قدره ٢٢ ٪ . ولو أن مجلة القطن الامريكية في عدد نوفمبر سنة ١٩٥٣ أبدت تخوفها من أن انخفاض انتاج مصر للقطن الطويل التيلة سيؤثر كثيرا في السوق العالمية (لان مصر تنتج فى العادة ٦٠ ٪ من محصول العالم فيه) لا سيما وأن المنتج الامريكى من نفس الصنف قد انخفض أيضا من ٩٥٠٠٠٠ بالة الى ٦٧٥٠٠٠ بالة الا أنه من الممكن أن يسد هذا النوع من القطن كل الطلب عليه ، ولا ضير علينا اذا كانت كمية الجزء المتخلف في آخر العام ضئيلة جدا ، لان المهم في حالة الاحتفاظ باحتياطي مخزون هو مقابلة الطوارئ ، كاحتمال وقوع حرب مفاجئة ، أو احتمال عدم كفاية المحصول لسبب من الاسباب عن كفاية الحاجة الداخلية . ولكن ستظهر مشكلة الطلب على القطن طويل التيلة في العام في الموسم القادم ، إذ أن استمرار خفضنا للمساحة المزروعة وعمل الولايات المتحدة هذا العام على خفض المساحة المزروعة للموسم الماضى سيؤدى الى طلب كبير عليه وارتفاع سعره

أما عن المشكلة الثانية التي اثارها انخفاض مشكلة نقص البذرة وبالتالى نقص الزيت والكسب بمقدار ٤٠ ٪ عما كان عليه في العام الماضى . فمنذ الحرب ، ونتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية ونقص الطاقة الحرارية التي يمكن ذوى الدخول الحصول عليها وزيادة السكان أن زاد الطلب على الزيت أى زاد استهلاك البلاد له . وهذا ظاهر من أن متوسط المستهلك من زيت البذرة للعصر في المدة ١٩٣٥ الى ١٩٣٩ كان ٢١٤٤٠٠٠ أردب نجده يبلغ في المدة ١٩٤٠-١٩٤٥ ما قيمته ٣٠٤٧٠٠٠ أردب . وهكذا بعد أن كنا نقوم بتصدير البذرة الى الخارج اوقفنا هذه العملية فعلا منذ سنة ٤٢-٤٣ وأخذنا نستورد بعض البذور الزيتية فانخفاض محصول البذرة سيخلق لنا مشكلة غذائية خطيرة . حقيقة ستنمك من تعويضها عن طريق زيادة المنتج من القمح ولكن هذه الزيادة لن تكون الا جزئية لان انخفاض وزن الرغيف مع ثبات سعره ، وارتفاع سعر القمح سيؤدى الى ارتفاع سعر الذرة في الريف ، والذرة وحتى القمح من المواد التي تعطى كمية حرارية اقل بكثير من الزيت اذا انفق عليهما نفس القدر من الدخل . لا سيما وأن السكر ايضا وهو العوض المهم عن الزيت من ناحية اعطاء الطاقة الحرارية قد ارتفع سعره ايضا .

وبالاضافة الى مشكلة الزيت هناك مشكلة نقص الكسب ، ونقص كمية الفضلات التي كانت تؤخذ لصناعة الصابون . فمن المنتظر اذا ارتفع سعر الكسب والصابون وبالتالى سعر اللحم الا اذا أدت الزيادة في زراعة القمح وبالتالى زيادة الردة وزيادة المساحة المزروعة برسيما الى زيادة عرض المواد الغذائية للمواشى

من تحليلنا السابق يتبين أن تحديدنا للمساحة المزروعة اتبنى على ظروف وقتية أثرت في السوق وقتها ولو اننا كنا متنبهين لمجريات الظروف العالمية لتغيرت نظرتنا بلا شك وقد سبق لى أن ذكرت بعدد ٤٥ من هذه المجلة أن هناك ظروفا سياسية واقتصادية خاصة أدت الى الكساد في الموسم السابق ، وكانت تبشير التغير في هذا الوضع ظاهرة من وقف القتال في كوريا ، وعودة الطلب العالمى الى زيادة . فبالرغم من أن التقدير الخامس لانتاج

القطن في الولايات المتحدة هذا العام قد بلغ ١٦١ مليون بالة وهو أعلى بحوالى مليون بالة من العام الماضى . الا أن كمية المخزون في البلاد المستوردة للقطن يقدر هذا العام بـ ٥ مليون بالة وهو أقل مما كان عليه في السنوات الماضية ولا يكفى الا مدة لا تزيد عن ٤٣ شهرا من حاجتها وكان مائدى تلك البلاد في العام الماضى يكفىها ٤٣ شهرا كما تذكر مجلة القطن الامريكية . وتقدر كمية المعروض هذا العام بـ ٤٤ مليون بالة وهى أقل بمقدار نصف مليون بالة عن العام الماضى . وحتى لو لم ترتفع الاسعار هذا الموسم فإن احتمال ارتفاعها في الموسم القادم مسألة يمكن توقعها بعد قرار الولايات المتحدة تحديد المساحة المزروعة للموسم القادم .

هناك اذا مبررات كافية لاعادة النظر في قانون تحديد المساحة المزروعة ، فاما ان تترك المساحة حرة ليشجع ذلك بعض من يفضلون زيادة المساحة المزروعة قطنا ، أو تخفض من سعر القمح فتدفع بذلك بعض المنتجين الجديين الى انتاج القطن أو على الأقل نترك الوجهة القبل في زراعته للقطن ، لان المساحة التي زرعت هذا العام لم تزد على ١٤٦ ٪ من الزمام مقابل ٢٦٢ ٪ في الموسم الماضى . ولو زرعت نفس الكمية في العام القادم لزيد المحصول بحوالى ٧٠٠٠٠٠ قنطار من الاقطان متوسطة التيلة ولكفينا بذلك أكثر من ثلاثة أرباع الطلب العام على تلك الانواع

ومن المهم أن نشير أن الغاء قانون تحديد المساحة لن يؤدى الى زيادة الناتج من القطن الى نفس الحدود الماضية لعدة عوامل اولها ارتفاع سعر القمح ، وثانيا يؤدى قانون اصلاح الزراعى الى تحويل جزء من الاراضى الى ملكيات صغيرة يفضل الفلاح أن يزرعها محاصيل غذائية وحيوانية ، وثالثا تؤدى قلة الارصدة السائلة في يد اصحاب الدخول العالية من ملاك الاراضى نتيجة لما يعمرون به الآن من ظروف الى ضعف قدرتهم على زراعة القطن

دكتور عبدالرازق محمد حسن
مدرس الاقتصاد بكلية التجارة
جامعة القاهرة

أنشط السياحي في إنجلترا

أذاعت (الجمعية البريطانية للسفرىات والسياحة) أن عدد السياح الذين زاروا بريطانيا خلال شهر سبتمبر المنصرم بلغ ٧٢٣٠٠ شخصا ، نهم حوالى ٣٧ ألف وصلوا من أوروبا ، و ١٧٣٠٠ من الولايات المتحدة الامريكية . أما الباقي ويبلغون حوالى ١٤ ألفا فمن دول بلدان الكومنواث .

ويلاحظ أن نسبة الزوار الامريكان هذا العام قد زادت عن مثلها في العام الماضى بمقدار ٤ ٪ ، كما زاد عدد السياح القادمين من المانيا والنمسا وايطاليا .

هذا ويبلغ عدد من زاروا بريطانيا خلال التسعة شهور الاولى من العام الحالى حوالى ٦٨٧ ألفا ، أى بزيادة قدرها ١١ فى المائة بالنسبة لمجموع الزوار في العام الماضى . و

الشرق الأوسط

ويظهر من هذا الجدول أن نصيب الصناعة بلغ حوالى ٣١ مليار فرنك أى حوالى ٧٦ ٪ من مجموع الاستثمارات الجديدة ، منها ٩ مليار فرنك للصناعات التحويلية واستثمرت ١٠ مليار فرنك فى البحث عن البترول وما يقرب من ٩ مليار فرنك فى الصناعات الاستخراجية .

ويبدو من الأرقام السابقة أن حركة الاستثمارات الجديدة تسير بخطوات حثيثة . إلا أن تونس لا تزال بلداً بكرة يحتاج إلى استثمارات كبيرة لاستغلال شتى مرافقه . مما يستلزم مواصلة الجهود والتوسع في اتباع سياسات مالية وضريبية ملائمة ومشجعة للاستثمار . ويتسع مجال الاستثمار في ميادين كثيرة في تونس أهمها إقامة صناعة ناهضة ، واستقلال الثروات المعدنية الغنية ، وبالاختصار كل ما فيه دعم الاستقلال الاقتصادي لتونس ورقياً وارتفاع مستوى العيش والدخل الأهل

انتاج ازيت السعودى

فی شهر اکتوبر ۱۹۵۳

بلغ انتاج الزيت الخام في المملكة العربية السعودية في شهر أكتوبر الماضي ٢٦٨٠٣٠٤ برميلا أى بمعدل ٨٥١٧٢٧ برميلا في اليوم . وبلغت جملة انتاج الزيت المكرر في معامل رأس تنورة في ذلك الشهر ١٣٣٨٩٠٣ برميلا أى بمعدل ١٧٣٨٤٣ برميلا في اليوم

انتاج الزيت في ١٠ أشهر

وبلغت جملة انتاج الزيت الخام
في العشرة الشهور الاولى من هذا
المعام ٦٦٨٢٨٥ر٢٥٧ برميلا اى
بمعدل ٣٣٤ر٨٤٦ برميلا في اليوم
بينما بلغت جملة انتاج الزيت
المكرر في هذه المدة ٨٢٥ر٨٠٣ر٦٢
برميلا اى بمعدل ٥٩٢ر٢٠٦ برميلا
في اليوم .

الدخل الاھل لاثوبما فـ ۱۹۵۲

للمرة الاولى فى تاريخ ايبويا قام
بنك الدولة بدراسة عامة بنيت على
أساس ارقام التجارة الخارجية
والانتاج الزراعى خلال عام ١٩٥٢
والمعلومات المتوافرة عن الانتاج
الصناعى خلال عام ١٩٥١ . وبهذه
الطريقة امكنه الوصول الى تقدير
تقريبى للانتاج الاهلى الاجمالى وهو
القيمة السوقية للمنتج من السلع

القرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية في بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى يتعرف كل منها على الحالة عند شقيقتها والدول المجاورة لها فتنمو اقتصادياتها على اساس واقعي سليم

الاستمارات الخاصة في تونس

وقد بلغ عدد الشركات الجديدة التي تكونت خلال السنوات الست ١٩٥٦ شركة رأسمالها يزيد على ٨٠٠٠ مليون فرنك استثمر نحو ثلثها في الصناعة • بينما عمدت ١٣٢٩ شركة الى زيادة رأسمالها اما بطرح أسهم جديدة في الاسواق أو بالسحب على احتياطياتها

والى مجموع الاستثمارات الجديدة
كما يظهر فى الجدول اعلاه يجب ان
تضاف عدة مبالغ اخرى كما يأتى :

١ - المبالغ المقترضة بطرح سندات
فى السوق بلغت قيمتها ١٤٥٠ مليون
فرنك

٢ - الاعتمادات التي منحها بنك التسليف الاهلي ومجموعه ٣٣٨٦ مليون فرنك وباضافه هذه المبالغ يصبح المجموع الاجمالي للاستثمارات الجديدة في السنوات ١٩٤٧ الى ١٩٥٢ يزيد على ٤٠ مليارا من الفرنكات

ومن المهم ان نرى الكيفية التي
توزعت بها هذه الاستثمارات الجديدة
على نواحي النشاط الاقتصادي المختلفة
وهي التي نجملها في الجدول التالي

نوع النشاط	عدد الشركات	رأس المال مليون فرنك
زراعة وغابات وصيد	١٢٧	١٦٦٥
مياه ، غاز وكهرباء	١٤	٢٦٤٩
بترول ووقود	٩	١٠٣٧٠
صناعات استخراجية	٧٦	٨٨٩١
صناعات معدنية وميكانيكية	٢٢٤	١١١٠
صناعات الزجاج ومواد البناء	٣٥	٧٢٤
أعمال عامة	١٣٣	٦٦٩
صناعات كيمياوية	٤٥	٢٦٩٥
صناعات غذائية	٢٢٥	١٦٠٣
صناعات مختلفة	٤٠٣	٢٠٣٤
مواصلات	٢١٣	١٦٦٥
تجارة	١٢٧٧	٤٣٧٧
بنوك، تأمين، شركات عقارية	٢٧٢	١٦٠٦
ششاط غير ميين	٢٣٣	٣٣١
المجموع	٢٢٨٥	٤٠٤٠٩

كان للمساعدات التي تقدمها الحكومة التونسية للأعمال الصناعية والتجارية آثار طيبة في تشجيع الاستثمارات الجديدة لتصنيع البلاد. وشملت هذه المساعدات كثيرا من الامتيازات الضريبية والمالية والاقتصادية قدمت للمستثمرين

وقد ساهمت رؤوس الاموال الاجنبية والفرنسية منها الخاصة بجانب كبير من الاستثمارات الجديدة ويرجى ان يقبل سكان تونس على الدخول في هذا المضمار في المستقبل بشكل أكثر نشاطا عن الماضي

ويتطلب الامر مزيدا من العناية
بالتعليم الفنى والمالى للسكان حتى
يقبلوا على الميادين التجارية والمالية
التي يسيطر عليها الاجانب. كما يجب
اتخاذ تدابير قوية لتشجيع الادخار
المحلى لكفالة الاموال اللازمة للاستثمار
وقد وردت فى النشرة الاقتصادية
والاجتماعية لتونس احصاءات عن
الاستثمارات الخاصة الجديدة فى
السنوات ١٩٤٧ الى ١٩٥٢ نقبس
منها ما يلى :

السنوات	رأسمال	الائشركات الجديدة (مليون فرنك)	الزيادة في رأسمال الائشركات القديمة (مليون فرنك)	عدد الاائشركات	رأس المال الجديد (مليون فرنك)
١٩٤٧	١٠٠٦	٢١٤	٣١٥٤		
١٩٤٨	٥١٨	٤١١	٥٠٢٩		
١٩٤٩	٣٥٧٤	٥٢٨٤	٨٨٥٨		
١٩٥٠	٦٠٢	٤٦٧٩	٥٥٨١٠		
١٩٥١	١٣٠٩	٥٤٢٩	٦٧٣٨		
١٩٥٢	١٠٢٦	٥١٨٧	٦٢١٣		
الجموع	٨٠٣٨	٢٧٥٣٥	٣٨٢٥	٣٥٥٧٣	

والخدمات دون خصم الاستهلاكات والمسموحات الاخرى . ويظهر الجدول التالي النتائج التي توصل اليها البنك اليها
الانتاج الاهل الاجمالي لاثيوبيا خلال عام ١٩٥٢
مليون ريال اثيوبي

١ - الانفاق الخاص على الاستهلاك:

القيمة السوقية الواردات الخاصة من السلع
 (مضافا اليها الضرائب الجمركية و ٢٠ % /
 لارباح الوسطاء)
 قيمة السلع الزراعية المستهلكة
 الانتاج الصناعي والخدمات
 ايجارات المنازل
 بنود أخرى

١٥٧٦
 ١٧٩١٣
 ٤٠٥
 ١١٠
 ٢٤

جملة الانفاق الخاص

ب - الانفاق الحكومي :

المصروفات المقدرة للحكومة المركزية عام ١٩٤٤
 » » » للحكومات المحلية

٩٣٥
 ١٠٠

جملة الانفاق الحكومي

ج - الاستثمار :

الاستثمار الاهل الاجمالي الخاص
 صافي الاستثمارات الاجنبية

١٢١
 ٧٢

جملة الاستثمارات

جملة المنتج الاهل الاجمالي

ولا يوجد هناك تقدير دقيق لعدد سكان اثيوبيا حتى يمكن حساب الدخل الفردي المتوسط . وتتراوح تقديرات السكان بين ١٠ ملايين و ١٥ مليون نسمة ، فاذا أخذنا تقديرا متوسطا بما لا يتجاوز ١٢٥ مليون نسمة ، يصبح الدخل الفردي المتوسط في اثيوبيا نحو ١٧٠ ريالا أو ما يعادل ٦٨ دولارا أمريكيا .

وقد قارن بنك الدولة الاثيوبي هذا المتوسط بمتوسطات الدخل الفردية في البلاد الافريقية الاخرى التي نشرت احصاءات عن الدخل الاهل فيها فكانت المقارنة كما يلي :

اتحاد جنوب افريقيا	٢٤٧ دولار	روديسيا الجنوبية	١٥١ دولار
مصر	١٢٢ »	اثيوبيا	٦٨ »
روديسيا الشمالية	٦٨ »	الكنغو البلجيكي	٥١ »
كينيا	٤٢ »	نياسالاند	١٥ »

التقرير الاسبوعي عن القطن في مصر

من ١٦ الى ٢٠ نوفمبر ١٩٥٣

الاضطراب الناشئة عن حرب خارجية أو أهلية أو ثورة أو مصادرة في حدود ٥٠ مليون دولار - ويسرى هذا التأمين على ١٥ دولة مشترية للقطن الأمريكي منها فرنسا والهند وايطاليا والمانييا الغربية واليابان وسويسرا وانجلترا بعد أقصى قدره ١٠ مليون دولار للبلد الواحد

وهذا يتيح للبنوك التجارية اقراض المصدرين عن الاقطن حتى بعد خروجها من أمريكا بدون بيع مما يوجد سوقا للبضاعة الحاضرة للقطن

ما زالت السوق الأمريكية متمسكة وتقلبات الاسعار في نطاق أوسع مما كانت عليه من قبل ويبدو أن المشترين يتربحون وصول الاسعار الى مستوى منخفض للاقبال على الشراء ويرى البعض أنه لا ينتظر ارتفاع الاسعار الا بعد جسي كميات أكبر من الاقطن عن التعامل بدخولها في نطاق التسليف

وقد أعلن بنك التصدير والاستيراد الأمريكي عن استعداده لاصدار بوالص تأمين عن الاقطن التي تشحن للخارج بصفة أمانة وذلك ضد

الامريكي لدى الدول المستهلكة الامر الذي يؤدي الى تشجيع صادرات أمريكا من القطن . أما سوقنا فقد عاودها النشاط هذا الاسبوع اذ بلغت المبيعات في بورصة البضاعة الحاضرة ٩٢٧٦ بالة خلال ٤ أيام مقابل ٨٨١٦ بالة في الاسبوع الماضي (٥ أيام)

وقد استمر نشاط الكرنك هذا الاسبوع فارتفعت علاواته حوالي ١/٣ ريال . وبالرغم من زيادة المبيعات في صنف الاشموني والجيزة ٣٠ فقد انخفضت علاواتها حوالي ١ ريال لزيادة المعروض منها

وقد وردت طلبات خارجية هذا الاسبوع من جانب انجلترا والمانيا واليابان وفرنسا وسويسرا

ومما يسترعى النظر ازدياد صادراتنا هذا الموسم الى انجلترا زيادة كبيرة حتى استعادت مكانتها الاولى بين الدول المستوردة للقطن المصري اذ بلغ ماصدر اليها من أول الموسم حتى الآن ٢٨٥٤٦ بالة مقابل ٢٣٥٤ بالة في الموسم الماضي - ويرجع ذلك الى قلة مخزونها من الاقطن الطويلة الثيلة والى تأخر ظهور محصول القطن السوداني فضلا عن ملائمة أسعارنا

وفيما يلي بيان المبيعات الاسبوعية مقارنة بالاسبوع الماضي :

هذا الاسبوع (٤ أيام)	الاسبوع الماضي (٥ أيام)	
بالة	بالة	
٤٢١٥	٤٩١٥	كرنك
٧٥	١٦٤	منبوني
١٠٥٩	٨٦٦	جيزة ٣٠
٣٥٨٤	٢٤١٥	اشموني
٢٥٧	٣٥٧	زاجوراه
٨٦	٩٩	مخلوط
٩٢٧٦	٨٨١٦	

هذا وقد بلغت مبيعات لجنة القطن المصرية من أول الموسم لغاية ٢٠ الجاري ٥٢٨٢٢٧ بالة منها ١٢٠٩٦٤ بالة للمغازل المحلية موزعة كالآتي :

الصنف	من أول الموسم بالة	هذا الاسبوع بالة
كرنك	١٤٧٧٢٣	٩٣٤٨
منبوني	١٠٨٩٧	٢٢٩
اشموني	٢٣٦٢٢٧	٤٥٥٣
زاجوراه	١٥٠٦١	١٦٣
جيزة ٣٠	١١٦٢٢٨	١٨١٣
اصناف أخرى	٢٠٩١	٤٩
	٥٢٨٢٢٧	١٦١٥٥

وفيما يلي آخر أسعار الفرائكو :

الكرنك : فول جود بسعر ٢ ١/٤ ريال فوق سعر ديسمبر للجنة تسليم نوفمبر / ديسمبر الجيزة : جود/فول جود الى فول جود بسعر ١ ١/٢ ريال فوق سعر ديسمبر للجنة تسليم نوفمبر / ديسمبر

الاشموني : فول جود بسعر ٧ ريال فوق سعر ديسمبر للجنة تسليم ديسمبر جود + ١/٤ الى فول جود - ١/٤ بسعر ٦ ١/٤ ريال فوق سعر ديسمبر للجنة تسليم ديسمبر / يناير

وبلغ المصدر من أول الموسم لغاية ١٨ الجاري ١٧٣٦٠٣ بالات مقابل ١١٦٦٢٣ بالة في مثل هذه المدة من العام الماضي موزعة كالآتي :

الصنف	الموسم الحالي بالة	الموسم الماضي بالة
كرنك	٥٧٣٦٢	٥٧٥٩٤
منبوني	٤١١٢	٤٦٠٨
جيزة ٣٠	٢٨٠٩٨	٢١١١٥
اشموني	٧٣٨٩٦	٢٨٣٨٨
زاجوراه	٧٤٨٨	٢٦٣٤
اصناف أخرى	٢٦٤٧	٢٢٨٤

بنك التنمية العربي المقترح لتنمية الإنتاج

قيامه على أساس آقليمي ونموه من مروعات الزراعة والصناعة

تعاونه مع مجالس التنمية الاقتصادية في البلاد العربية

تلفت الدوائر المسئولة وجامعة الدول العربية تقريراً وضعه الاستاذ سعيد حمادة استاذ الاقتصاد بجامعة بيروت الأمريكية عن إنشاء بنك للتنمية في البلدان العربية يتولى تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية واقرض الحكومات والافراد . وقد أبدت هذه الدوائر اهتماماً كبيراً بهذا الاقتراح ، وما برحت الاتصالات مستمرة لبحث نواحي هذا المشروع الكبير الشأن

ويتأخص المشروع - كما عرضه الاستاذ حمادة - في أن تتعاون الدول العربية جميعاً ، ولا سيما التي يزيد دخلها على حاجاتها كما هو شأن المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر التي تنعم بخيرات الزيت ، على إنشاء بنك التنمية يضطلع بالاعمال التالية في مجال الصناعة :

١ - يمد المصانع القائمة والمتنظر انشاؤها بما تحتاج اليه من رأسمال الاستثمار

٢ - يصدر اسهما لمصانع جديدة مرجوة الربح

٣ - يبحث عن صناعات جديدة قابلة للنجاح مرجوة النفع العام ، وينشئ أو يشترك في إنشاء مصانع لها على أن يتخلى البنك عما يملك من أسهمها متى تسنى له بيعها بأسعار معقولة

٤ - يسعى الى تحويل المصانع المأوكة للأفراد والشركات الاشخاص الى شركات مساهمة حتى لا تكون هذه المصانع عرضة للحل بوفاة صاحبها أو أحد اصحابها ، وحتى تتمكن من زيادة رأسمانها عن طريق الاكتتاب

٥ - يسعى لدعم المصانع الصغيرة وتوحيد المصانع المماثلة أو التي يتم بعضها البعض ، انتمكن من الاقتصاد في الانتاج على نطاق واسع ، ولتقوى على مجابهة المزاومة الأجنبية

وينبغي أن يتناول بنك التنمية نواحي الزراعة فيقوم بمايلي :

١ - مد الزراع والشركات الزراعية بما يعوزهم من قروض لأجل قصيرة ومتوسطة وطويلة .

٢ - البحث عن زراعات جديدة وأراض غير مزروعة يمكن استصلاحها بحيث تدر غلة على أساس اقتصادي وإنشاء أو الاشتراك في إنشاء شركات تتولى زراعتها .

٣ - شراء الآلات الزراعية وتأجيرها للزراع في المناطق غير المزدحمة بحيث لا تسبب بطالة .

٤ - تمويل صغار الفلاحين من كانوا ملاكا أو مستأجرين وذلك عن طريق بنوك التسليف التعاونية التي تتولى مراقبة استخدام القروض وتضمن الوفاء بها عند حلول موعد استحقاقها .

٥ - شراء البذور والسماذ وبيعها للفلاحين نقداً أو نسيئة بأسعار معتدلة .

واقترح الاستاذ سعيد حمادة في ما يتعلق بالاعمال الإقليمية الجماعية التي تستهدف الربح أن ينشأ بنك عربي يكون له فرع في كل من البلاد العربية يسمى بنك التنمية الاقتصادية العربية .

ويقترح أن يكون رأس المال الابتدائي لهذا البنك ٤٠٠ مليون جنيه ، يوزع على أربعة آلاف سهم قيمة كل منها مئة ألف جنيه . ويدفع ربع هذا المال على عشرة أقساط سنوية متساوية أما الثلاثة الأرباع الباقية فتكون تحت الطلب عندما يحتاج إليها البنك لوفاء ديونه .

والمقترح أن تساهم كل من الحكومات العربية بنصف رأس المال بنسبة مجموع إيراداتها في ميزانيتها العادية وغير العادية الى مجموع إيرادات ميزانيات الدول العربية كلها وتساهم بالنصف الثاني الدول المستمعة بخيرات الزيت ، أي العراق

والمملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر ، كل منها بنسبة حصيلتها من الزيت المقدرة لعام ١٩٥٣ بالنسبة لمجموع حصيلة الزيت في هذه البلدان المقدرة لتلك السنة عينها

ولما كان من المنتظر أن تطرأ تغييرات هامة على إيرادات الزيت ، فيحسن أن تعدل نسبة المساهمة كل ثلاث سنين . أما نوع العملة التي تدفع بها حصة كل دولة في البنك ، فيحسن ابتداء أن تدفع كل دولة قيمة مساهمتها في النصف الأول من رأس المال بعملتها الخاصة ، وأما في ما يتعاق بالنصف الثاني فتؤدي كل دولة قيمة مساهمتها بالعملات التي تدفعها شركات الزيت حسب نسبتها الى جملة الحصيلة . ويحسن أن تتعهد جميع الدول العربية بالسماح للبنك بأن يستبدل النقود التي لا يحتاج إليها في قروضه وأعماله ، بعملات يحتاج إليها .

الشركات تساهم في الاكتتاب

واستطرد الاستاذ سعيد حمادة في اقتراحه فقال انه يتعين أن يضاف الى رأس المال الموزع في الأسهم أموال تؤخذ من بيع سندات بفائدة معتدلة تلزم شركات الزيت بشرائها كل شركة بما لا يقل عن ربع أرباحها الصافية من أعمال الزيت في كل عام . ويمكن إصدار السندات التي تشتريها هذه الشركات بعملات بلدانها . كما انه يرجى أن يساعد البنك الدولي للإنشاء والتعمير بنك التنمية الاقتصادية العربي باعتمادات وفق الحاجة .

وقد يقال ان اتفاقات الزيت لا تسمح باكره الشركات على المساهمة في هذا التمويل وعلى الشكل المبين آنفاً أو على أي شكل آخر ، وهذا هو الغلب ، انما ينبغي مراعاة ان على هذه الشركات واجبا أدبيا ان لم يكن قانونيا ، ومن ثم يتعين عليها

أن تساهم في تنمية أحوال البلدان التي تجنى منها أرباحا عظيمة ، ولا سيما أن المساهمة في هذه المنشأة لا تعد هبة . فضلا عن ذلك فإن مساهمتها تكون في مصلحتها وفي مصلحة الدول التي تنتمي إليها من حيث أنها تكسبها ثقة الحكومات والشعوب العربية . وإذا تعدت هذه المساهمة من جانب الشركات، فيحسن أن يكون رأس المال المدفوع معادلا نصف رأس المال المكتتب به لا ربه .

أما مهمة البنك فتتضمن الأعمال الاتية :

١ - المساهمة في شركات تقوم على نطاق اقليمي وتعمل على أساس تجارى ، مثل انشاء طرق رئيسية

اقليمية والقيام بأعمال الري وتوليد الكهرباء في الاقليم العربى .

٢ - المساهمة في شركات يتعذر على الافراد او على حكومة بعينها ان تقوم بها ، كانشاء شركة ملاحه عربية مثلا .

٣ - اقراض مجالس تنمية الانتاج في البلدان العربية الفقيرة الى موارد الزيت بضمانة الحكومات بعد التحقق من أن المشروعات التي تطلب لها القروض مشروعات سليمة اقتصاديا .

وفي البلدان التي لم تؤلف فيها مجالس لتنمية الانتاج، يمكن اقراض الحكومات لتمثيل مثل تلك المشروعات

٤ - اقراض بنوك التعمير الصناعى واتزاعى التي سبق الإشارة إليها والتي تعمل في البلدان غير المستمتعة بنعمة الزيت .

واستطرد الاستاذ سعيد حمادة فقال ان بنك التنمية الاقتصادية العربى يكون من ناحية كشركة تمويل للمشروعات الاقليمية العربية ، ومن ناحية أخرى كبنك مركزى لمجالس التنمية وبنوك التعمير في البلاد العربية المفتقرة الى التمويل .

أما فيما يتعلق بالأعمال الاقليمية التي لا يمكن القيام بها على أساس تجارى ، فيقترح تأليف مجلس اقتصادى اقليمى من خبراء تعين كل من الدول العربية خبيرا منهم ، ويكون لهذا المجلس حق استخدام خبراء آخرين من اجانب ووطنيين ويكون مستقلا في ادارته وماليته . وتشترك في تمويل ميزانيته السنوية الحكومات العربية كل بنسبة مجموع ايراداتها الى مجموع ايرادات الحكومات العربية مجتمعة . ويناط بهذا المجلس دراسة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والاقليمية وطرق معالجتها ودراسة وسائل تعزيز العلاقات الاقتصادية وتنسيق الأعمال التي لها صفة اقليمية وتقديم اقتراحاته الى جامعة الدول العربية او الدول ذات الشأن

ويجب أن تتضمن أعماله ما يلى :

١ - دراسة طرق تنشيط التبادل التجارى

٢ - دراسة مشكلات البدو ووسائل تحضيرهم واستيطانهم ومشكلات تنظيم حيازة الارضى .

٣ - دراسة مشكلات ازدحام بعض

البلدان بالسكان وقلة السكان في البعض الآخر، ودراسة امكان الهجرة من المناطق المكتظة الى المناطق التي هي في حاجة الى اليد العاملة .

٤ - بحث امكان توحيد التشريعات المالية والاقتصادية وتنسيق غيرها .

٥ - توزيع الاختصاص في الانتاج بين البلدان العربية ومنع ازدواج الأعمال مما يؤدي الى مزاحمة ضارة

٦ - تنسيق النقل الداخلى

٧ - تهيئة وسائل تنشيط السياحة في البلدان العربية

٨ - درس مسألة توزيع مياه الانهر على أساس اقليمى توزيعا عادلا .

٩ - درس التدابير الفعالة لمكافحة الامراض والاولئة والحشرات الضارة بالانسان والحيوان والنبات على أساس اقليمى .

١٠ - درس الوسائل اللازمة لتحقيق الحصول على الوقود السائل بأسعار معتدلة لجميع الاقطار العربية

١١ - درس طرق تنسيق الامتيازات الممنوحة للشركات الاجنبية

١٢ - درس طرق تنسيق الجهود المبذولة لاعادة النظر في الامتيازات الاجنبية المجحفة او التي يصحبها تدخل سياسى

١٣ - بحث لموضوعات الاخرى التي تؤول الى منفعة مشتركة للبلدان العربية .

وختم الاستاذ سعيد حمادة مذكرته قائلاً ان تحقيق هذه الاهداف يقوى الامة العربية اجتماعيا وسياسيا ودفاعيا ويعجل بتوحيدها ويعيد لها مجدها الغابر

~~~~~

**الحكومة تشتري القمح**

**لتخفيض أسعار الخبز**

اعتمدت وزارة المالية العراقية المبالغ اللازمة لشراء كميات كبيرة من القمح هذا الموسم بالاسعار الاعتيادية لغرض تخزينها واستعمالها في مشروع الخبز الحكومى الذى يباع انتاجه الى الاهلين بأسعار مخفضة تقل عن تكاليف الانتاج حيث تتحمل الحكومة فروق الاسعار

(( نشرة السفارة العراقية بالقاهرة ))

## الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية

تصدر نصف شهرية مؤقتا

صاحب الامتياز: عبد الله فكرى باظر

رئيس التحرير: احمد عثمان

مدير ادارة: فؤاد الجمنزورى

مصر هنادى بنجاء

١٤٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات: يتولى عليها ادارة المجلة

الاشتراكات: في مصر مبنيا على نصف سنة

■ في سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة الاردنية والعراق ٣٧٥٠ فرنا سوريا

أو لبنانيا أو فلسا

■ في المملكة العربية السعودية ٣٧٥

فرنا صاغا

■ في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك

وكولومبيا والبرميين ١٧ دولار

■ فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة

جنيها مصرى أو ٥/٤/٦ جنيهاة غلجزة

■ قدر اشتراكات في مصر والسودان فقط

بموجب اذونات أو موالات بريرة أو شيكات

وفي الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة أو موالة نقدية





## السياسة الجديدة لتصريف فائض السلع الأمريكية

كان لإعلان اعتزام الولايات المتحدة التخلص من جانب من مخزونها الكبير من كثير من السلع الأساسية عن طريق تصديرها مقابل الدفع بالعملات المحلية للدول المستوردة ، وقع كبير في الخارج ، وقد أساء البعض فهم مضمون قرار الحكومة الأمريكية أن هذا القرار لن يطبق إلا بالنسبة للكماليات الإضافية التي تستوردها البلاد الأجنبية فوق معدل وارداتها العادية من الولايات المتحدة من هذه السلع ، وبذلك تضمن استمرار التصريف المعتاد لسلعها وما قد يمكن تصريفه بالإضافة عن طريق الدفع بالعملات المحلية

ولكن الدول التي اهتمت بالقرار أبدت خوفها من أن تنص الولايات المتحدة على شروط لاستخدام العملات الأجنبية تجعل الاجراء كأنه اعطاء باليمين واسترداد باليسار . الا أن حكومة الولايات المتحدة أكدت انها لن تطلب استعمال العملات المتسلمة في سداد مدفوعات كانت البلاد ذات الشأن تتسلمها بالدولارات وبذلك لن تقل إيراداتها الدولارية

وقد أنشأت حكومة الولايات المتحدة إدارة جديدة للعمليات الأجنبية لتنفيذ سياستها الجديدة . وقد اقترحت هذه الإدارة اتباع اجراءات تشابه تلك التي اتبعت في تنفيذ مساعدات مارشال . وستتم العمليات بأن تدفع هذه الإدارة أثمان المحصولات المختلفة بالدولارات للمنتجين الأمريكيين وتقوم بتسليمها للحكومات الأجنبية التي تقوم بتوزيعها على المشتريين المحليين وتفتح حسابا للإدارة الأمريكية بالعملية المحلية

بحصينة البيع . وهذه الحسابات تشابه « الحسابات المقابلة » لمساعدات مارشال

وسوف يظهر الوقت ماذا كانت السياسة الجديدة ستضر بمصالح المنتجين المنافسين في البلاد الأخرى الذين بدأت صيحاتهم ترتفع ضد سياسة « الاغراق » هذه . الا أنه يبدو أن العملية الجديدة لن تصل إلى نسبة كبيرة إذ لا تأمل الإدارة الأمريكية في أن تباع ما تزيد قيمته على ١٧٠ مليون دولار من الحاصلات مقابل العملات المحلية الأجنبية

ويعتبر التبغ في مقدمة السلع التي تجيء تحت البرنامج الجديد وتبلغ قيمة الحد الأقصى الذي يزعم بيعه بهذه الوسيلة ٢٠ مليون دولار . وتأمل المملكة المتحدة في أن تحصل على الجزء الأكبر من هذه الكمية لبناء مخزون من أوراق التبغ الأمريكي ، حيث أن مشتريات إنجلترا منه قد قلت كثيرا منذ عام ١٩٥٢ ، ولعلنا في مصر أيضا ونحن نستورد مقداراً كبيراً من التبغ الفرجيني يمكن لنا أن نستفيد من القرار الأمريكي ونوفر بذلك جانباً من العملات الأجنبية وخاصة الاسترليني الذي كنا ندفعه لبلاد أخرى مثل روديسيا لاستيراد الادخنة الفرجينية التي يزرعونها . وبخلاف التبغ هناك كثير من الحبوب والمواد الدهنية والزبد واللحوم ومنتجاتها

## الاحوال الاقتصادية في كندا

### في النصف الاول عام ١٩٥٣

تعتبر كندا مثالا كبيرا للبلاد التي يجري فيها التقدم والانهاض الاقتصادي بخطوات واسعة حتى أصبحت الآن من البلاد الصناعية الزراعية الكبرى في العالم ، بينما كانت صناعاتها لاتزال في المهد قبل الحرب الأخيرة وسنحاول هنا أن نقدم صورة للاحوال الاقتصادية هناك في الشهور الستة الاولى من عام ١٩٥٣

ويمكن القول بوجه عام ان الانتعاش يعم جميع فروع الاقتصاد الكندي في النصف الاول من العام ، وتدلنا على ذلك أرقام الانتاج الصناعي والعمالة وأسعار التجزئة والمباني الحديثة . الا أن هناك صناعات عانت شيئاً من الركود في مبيعاتها وعلى الاخص تلك التي تتعلق بالتصدير . كما أن انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية كان له أثره الكبير في خفض الدخل

النقدية للمزارعين . الا أن الصورة العامة توحي بأن الرخاء يزيد على الكساد .

وتظهر أرقام العمالة مستويات عالية إذ أن القوة العاملة التي قدرت بنحو ١/٢ ٥ مليوناً في يولية ١٩٥٣ ، لم يكن هناك منها الا ٩٠ ألفاً من المتعطلين بالرغم من أن الايدي العاملة زادت خلال العام ١٩٥٣ ألفاً في الاسابيع التسعة السابقة معظمهم من خريجي معاهد التعليم .

كما سجلت الدخل النقدية ارتفاعاً أيضاً ، اذا ما أخذنا في الحسبان أن قيمة الدولار الكندي الشرائية التي كانت انخفضت حوالي ١٥ ٪ في الفترة التي أعقبت الحرب الكورية ، قد تحسنت وأخذت في الارتفاع ببطء بانخفاض أسعار اللحوم والاسماك وغيرها . فانخفض الرقم القياسي لأسعار التجزئة ( ١٩٤٩ = ١٠٠ ) من ١١٨ر٢ في يناير ١٩٥٢ إلى ١١٤ر٤ في مايو ١٩٥٣ ، وكان الانخفاض أكثر وضوحاً في أسعار الجملة من المستوى الأعلى الذي بلغه في يولية ١٩٥١ حين بلغ ٢٤٣ر٧ إلى ٢٢٠ر٢ في أكتوبر ١٩٥٢ واستقر حول ذلك الرقم منذ ذلك الوقت . ولو أن الأسعار في الايام الأخيرة قد سجلت اتجاهها صعودياً

وازداد حجم الانتاج الصناعي بنحو ١/٢ ٩ ٪ عما كان عليه في النصف الاول من عام ١٩٥٢ ، وشمل الانتعاش أيضاً صناعة المنسوجات التي كانت قد تأثرت بالركود العالمي خلال عام ١٩٥٢ ، فارتفع انتاجها بحوالي ١٤ ٪ خلال النصف الاول من عام ١٩٥٣ ، وكان الحال كذلك في صناعات الصلب والمنتجات البترولية والسيارات وأجهزة التليفزيون والسجائر . الا أن بعض الصناعات الأخرى لم تصادف نجاحاً مماثلاً منها صناعة الآلات الزراعية وصناعات الشحن عموماً ، وذلك لانخفاض الدخل الزراعي حوالي ١٩ ٪ عما كانت عليه في يولية ١٩٥١

وينتظر أن تبلغ قيمة الاستثمارات الرأسمالية خلال العام بأكمله نحو ٦ر٥ بليون دولار كندي بزيادة ٩ ٪ عن ١٩٥٢ ، وكان لنقص الصادرات أثره في ظهور عجز في ميزان العمليات الخارجية بلغ ٣٦٥ مليون دولار كندي في النصف الاول ١٩٥٣ ، مقابل فائض بلغ ٦٩ مليون دولار كندي في النصف الاول



من عام ١٩٥٢ ، وقد تمت مقابلة العجز بما دخل البلاد من أموال أجنبية وخاصة الى صناعة البترول ، كما سحبت كندا نحو ١٠٧ مليون دولار من احتياطياتها الذهبية والاجنبية

ومن هذا العرض يتبين أن الانتعاش كان نتيجة للطلب الداخلى اذ ان الطلب الخارجى !صابه بعض الركود . وكان لانتعاش الطلب الداخلى اثره فى زيادة الواردات مما زاد العجز فى ميزان التجارة الكندية .

### الاصلاح الزراعى فى بوليفيا

أصدر رئيس جمهورية بوليفيا قانونا للاصلاح الزراعى من المأمول ان يضع الامور فى نصابها فى الشئون الزراعية ويقضى القانون بانغاء الملكيات الكبيرة وتوزيع الاراضى على العمال الزراعيين . ويعد هذا القانون أخطر الاجراءات التى اتخذت من نوعها فى تاريخ أمريكا اللاتينية . ويعتبر مكملا لقانون تأميم المناجم ، وفيه رد اعتبار المواطن البوليفى من الهنود الحمر . وبالإضافة الى ما ينص عليه القانون من الغاء الملكيات الكبيرة فقد أصبحت الاراضى وموارد المياه ملكا للدولة ، وقد قسم القانون الجديد الاراضى الى قسمين سمح فى القسم الاول للعمال بامتلاك قطع صغيرة ، أما القسم الثانى فقد قسمت أراضيه طبقا لموقعها وخصب تربتها

وسيصبح جميع المستأجرين أو المزارعين ملاك الاراضى التى استأجروها أو يزرعونها فى الحال . وسيسترجع الهنود أراضيه التى أخذت منهم منذ عام ١٩٠٠ كما ينص القانون على أن كل بوليفى يبلغ من العمر ١٨ عاما سوف يحصل بدون تمييز على قطعة من الارض طبقا لما تقرره الحكومة ، هذا وسيتم نزع ملكية الاراضى مقابل تقدير قيمة لها تدفع بوساطة سندات وطنية ، كما ستعمل الحكومة على النهوض بالجمعيات الزراعية والتعاونية ولايزال القانون الجديد رهنا لموافقة الكونجرس الا أن هذا الامر مقطوع بحدوثه اذ من المنتظر ألا يعارضه أحد

### شيلي وانتاجها من النحاس

قررت الحكومة الشيلية وقف المفاوضات القائمة بينها وبين الولايات المتحدة لبيع مخزونها من النحاس ، وصرح وزير المالية لشيلي بأن بلاده ستستمر فى بيع نحاسها بأسعار السوق العالمية .

وتعتبر شيلي من أهم الدول المنتجة للنحاس للتصدير فى العالم . وكانت هناك بينها وبين الولايات المتحدة اتفاقية تتعهد بمقتضاها الاخيرة بشراء مخزون شيلي من النحاس بسعر محدد

الا أنه فى عام ١٩٥٢ اعتقدت شيلي بأنها مغبونة فى هذا الاتفاق وقررت عدم الاستمرار فى تسليم النحاس مالم توافق الولايات المتحدة على رفع السعر وهو مافضته الولايات المتحدة وامتنعت بالتالى عن تسليم النحاس الذى تراكم لدى شيلي حتى بلغ مخزونها نحو ١٤.٠٠٠ طن . وفى الوقت ذاته انخفضت اسعار النحاس فى السوق العالمية انخفاضاً كبيراً ، وأمكن للولايات المتحدة أن تعتمد على

### انتاج الصلب فى مجموعة الامم البريطانية

نورد هنا جدولاً لتطور انتاج الصلب فى بلاد الكومنولث البريطانية وتنتج هذه المجموعة مايزيد على ١٠٪ من انتاج العالم ، ومن المحتمل ان يزداد انتاجها فى السنوات القليلة القادمة اذا تحقق ما هو مقدر له فى عام ١٩٥٧ - ٥٨ وباستثناء المملكة المتحدة تجيء كندا على رأس قائمة منتجي الصلب من دول الكومنولث تليها استراليا والهند وجنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية . وقد وضعت الاجراءات اللازمة لزيادة انتاج الصلب فى هذه الدول حتى يصل الى ٣١ مليون طن فى عام ١٩٥٧ - ٥٨ بالآلاف الاطنان .

| البلاد           | ١٩٣٨  | ١٩٤٦  | ١٩٥١  | ١٩٥٢  | ٥٨/١٩٥٧ |
|------------------|-------|-------|-------|-------|---------|
| المملكة المتحدة  | ١٠٣٩٨ | ١٢٦٩٥ | ١٥٦٣٨ | ١٦٤١٨ | ٢٠٣٥٠   |
| كندا             | ١١٥٥  | ٢٠٧٨  | ٣١٩٠  | ٣٣٢٠  | ٤٤٠٠    |
| استراليا         | ١١٨٢  | ١٠٨٩  | ١٤٣٠  | ١٦١٠  | ٢٤٠٠    |
| الهند            | ٩٣٧   | ١٢٩٣  | ١٥٠٠  | ١٥٧٠  | ٢٣٠٠    |
| جنوب افريقيا     | ٣٤١   | ٤٩٩   | ٩٣٠   | ١١٨٠  | ١٥٠٠    |
| روديسيا الجنوبية | —     | —     | ٣٠    | ٣٠    | ٥٠      |

المجموع ١٤٠١٣ ١٧٦٥٤ ٢٢٧١٨ ٢٤١٢٨ ٣١٠٠٠

وتملك دول الكومنولث البريطانى حوالى ١/٢ احتياطات العالم من الحديد الخام ، اذ يبلغ نصيبها منها ١٧٦٥٠ مليون طن ويبلغ احتياطى العالم بأكمله ٥٢٨٨٠ مليون طن ، هذا بالإضافة الى مناجم الفحم الواسعة النطاق التى تبلغ ٣٨٦٥٤٨ مليون طن من مجموع ما يمتلكه العالم وهو ٤٠٦٢٧٠ ٤٤٥٦٨ مليون طن . ويقدر انتاج هذه الدول من الفحم الحجري فى عام ١٩٥٢ ، ٣٣١ مليون طن من مجموع الانتاج العالمى وقدره ١٠٥٦٧ مليون طن فى عام ١٩٥١ وبذلك يمثل انتاجها من الفحم نحو ٢٠ ٪ من الانتاج العالمى كما تنتج هذه الدول ٢٩ مليون طن من خام المنجنيز من مجموع الانتاج البالغ مقداره ٧٦ من ملايين الاطنان

مخزونها وانتاجها المحلى بحيث لم يسبب لها انقطاع النحاس الشيلى صعوبات ما ولما وجدت شيلي أن الحسارة تبدو من نصيبها فى هذه العملية رضيت بفتح باب المفاوضات مع الولايات المتحدة لتصريف المخزون الكبير بسعر يقل كثيرا عن الاتفاقية الاولى .

### سيطرة الحكومة على البترول

#### فى البرازيل

صدر قانون جديد للبترول فى البرازيل أنشأت بمقتضاه مؤسسه حكومية لها وحدها الاشراف على انتاج البترول ونقله وتكريره ، ويقدر رأسمال المؤسسة مبدئياً بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار ، ويرمى القانون الجديد الى الاستغناء عن واردات البترول التى تدفع فيها البرازيل نحو ٢٠٠ مليون دولار سنوياً مع استمرار الزيادة فى الطلب

وهذا القانون جزء من السياسة الجديدة الواسعة النطاق التى عدلت بمقتضاها البرازيل نظام الرقابة على النقد لمواجهة التضخم الكبير فى الاقتصاد القومى .

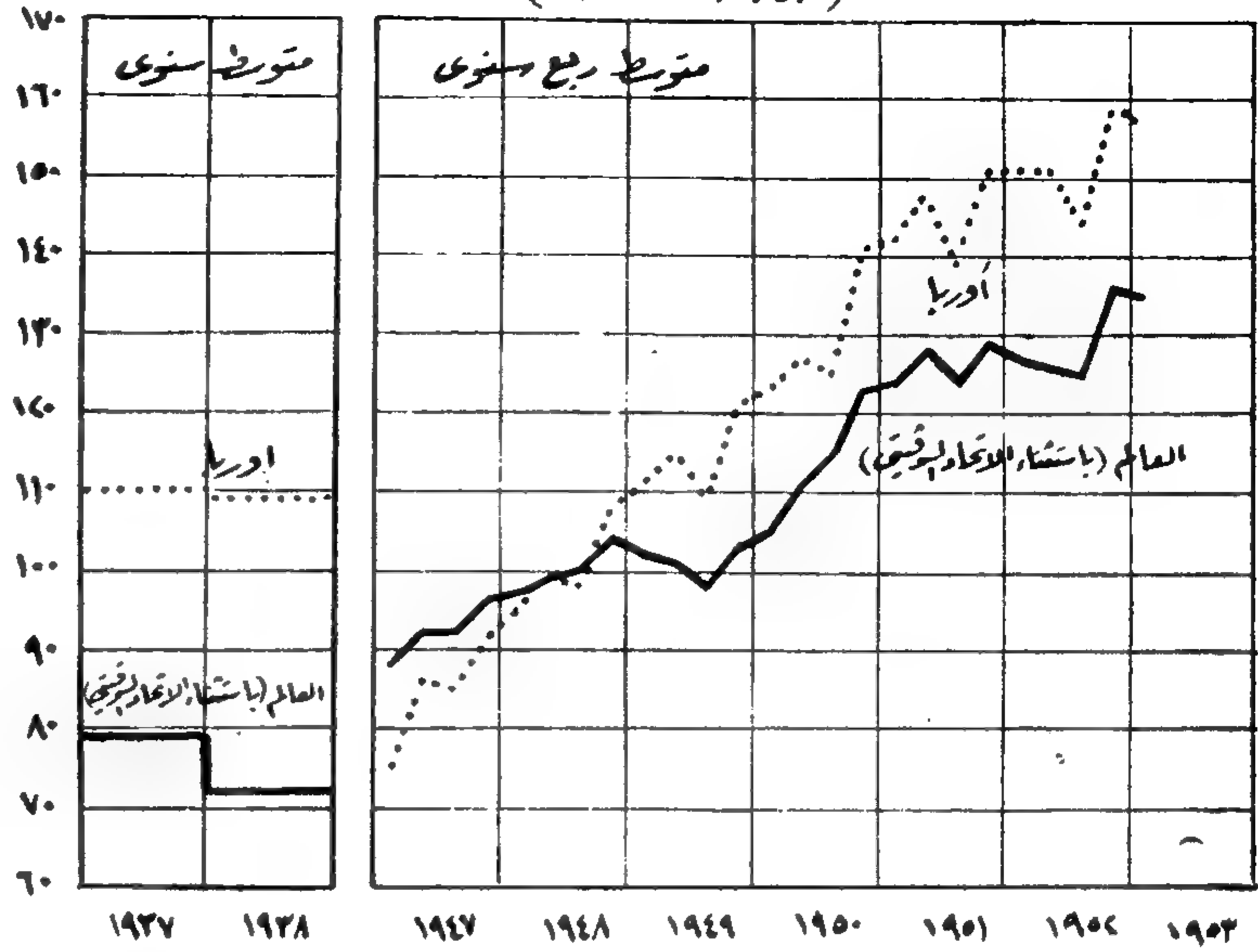


# التوسع في الانتاج الصناعى العالمى

الرسم (١)

الرقم القياسى للانتاج الصناعى

(١٠٠ = ١٩٤٨)

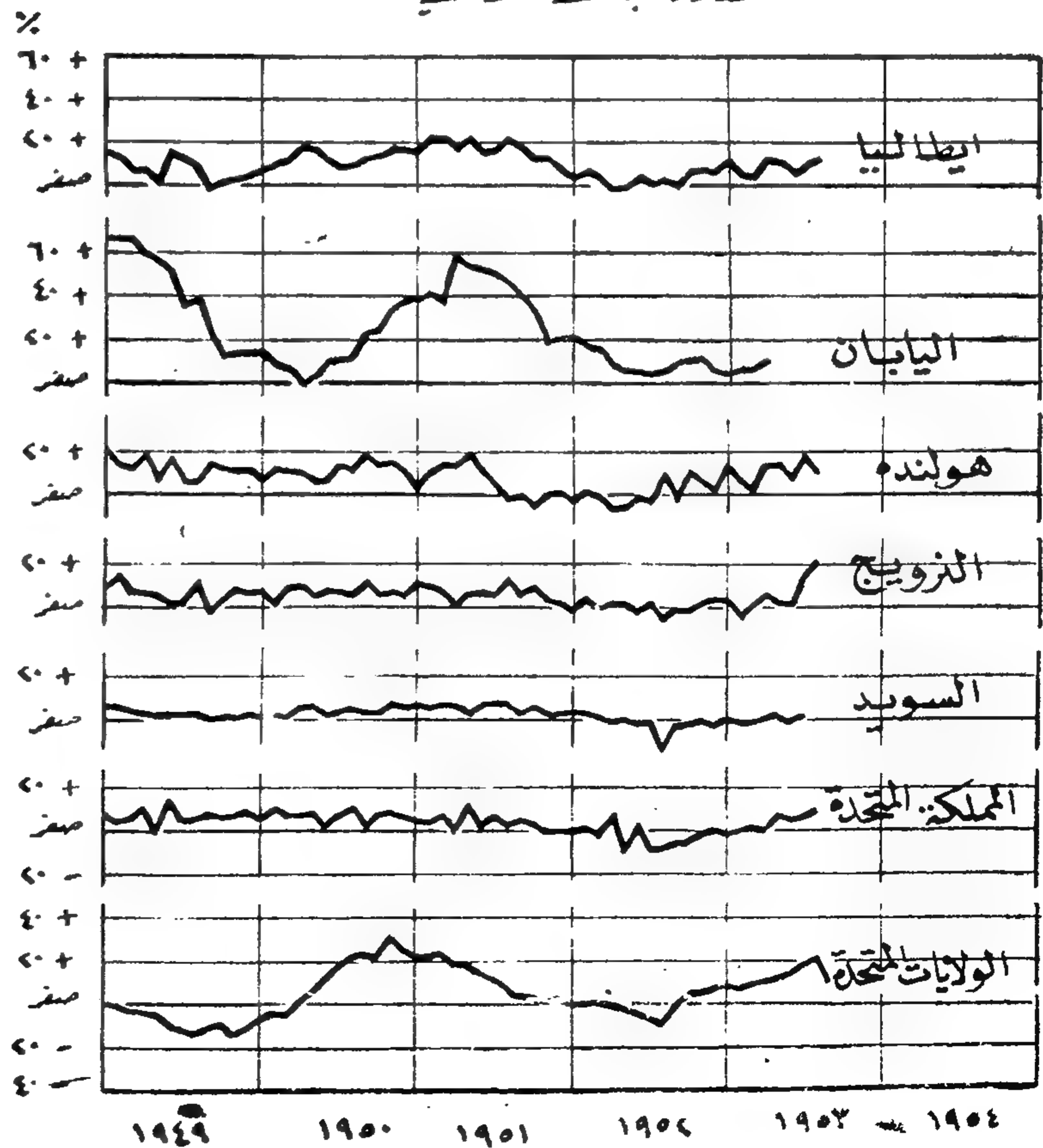


الرسم (٢)

## الانتاج الصناعى

النسبة المئوية للزيادة (+) أو النقص (-)

مقارنة بالسنة الماضية



أصدر مكتب الإحصاء بالأمم المتحدة دراسة للانتاج الصناعى تشمل التعدين والصناعات الأخرى فى البلدان المختلفة ونورد هنا موجزا لما جاء بهذه الدراسة التى بنيت على أساس رقم قياسى حسب المكتب المذكور لهذا الغرض

وتبين من الرقم ان حجم الانتاج الصناعى دن فى عام ١٩٥١ يزيد بحوالى ٧٠ ٪ عما كان عليه مستوى انتاج السنوات ١٩٣٧-٢٨ ، هذا وبيع الزيادة فى الانتاج بين سنتي ١٩٤٨ و ١٩٥١ حولى ١٠ ٪ ويبين الرسم التالى تطور الانتاج الصناعى على أساس ان عام ١٩٤٨ = ١٠٠

### الرسم البيانى الاول

ولم تحدث هناك زيادة فى الانتاج الصناعى العالمى فيما بين ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ولكن كان هناك بعض التوسع فى عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥٢ ، وفى خلال السنة شهور الاولى من عام ١٩٥٢ لوحظ تغيير فى الاتجاه سرعان ما انعكس فى الربع الرابع من عام ١٩٥٢ وبدأ الانتاج فى الزيادة ثانية وكان هذا الارتفاع فى الحقيقة أقوى حركة صعودية سجلت منذ عام ١٩٤٧.

وهناك عدة بلدان استمر انتاجها الصناعى فى النمو باستثناء بعض افتترات لم تكن الزيادة فيها مطردة ومن هذه البلاد النرويج والسويد والمملكة المتحدة ، أما أمريكا التى يعتبر انتاجها نصف انتاج العالم الصناعى باستثناء اتحاد الجمهوريات السوفيتية فيظهر الاتجاه فيها تغيرات ليست صغيرة . فبعد النكسة التى حلت فى عام ١٩٤٩ حدث الراج الذى أثارته الحرب الكورية فى عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ثم أعقب ذلك نكسة أخرى فى الشهور التسعة الاولى من عام ١٩٥٢ تفاقت حالتها عندما أضرب عمال الصلب فى منتصف العام ، ثم تبع ذلك انتعاش فى الربع الرابع من عام ١٩٥٢ استمر حتى ١٩٥٣

وليس هناك فى معظم البلدان التى تظهر فى الرسم الثانى المرافق ما يقابل النكسة التى حدثت فى الولايات المتحدة .

### الرسم الثانى

ففى هذه السنة بالذات ارتفع الانتاج فى ألمانيا الغربية ويرجع ذلك الى استعادة النشاط الاقتصادى عقب الإصلاح النقدي ، أما فرنسا فقد تناقص الانتاج الصناعى فيها فى



النصف الاول من عام ١٩٥٠ ثم حدث مثل ذلك في عام ١٩٥٢ ، وفي إيطاليا تناقصت درجة الزيادة في الانتاج بعض الشيء منذ منتصف عام ١٩٥١ ولوحظ أن الانتاج الصناعي فيها في شهرين من عام ١٩٥٢ كان أقل مما كان عليه في الأشهر المماثلة من عام ١٩٥١

أما حالة الانتاج الصناعي في اليابان فتظهر الاحصاءات انتعاشا في عام ١٩٤٩ بعد فترة التوقف التي تلت الحرب مباشرة الا أن الانتاج لم يستمر في الارتفاع بل توقفت زيادته في مارس ١٩٥٠ ، ثم تأت ذلك فترة انتعاش أخرى في الانتاج استمرت حتى مارس ١٩٥١ اثر نشوب الحرب الكورية في يونية ١٩٥٠ ، وفي عام ١٩٥٢ تناقص التوسع الصناعي قليلا

وفي حالة بلجيكا وهولنده تناقص الانتاج في النصف الثاني من عام ١٩٥١ ثم تبع ذلك بعد فترة من التردد ظهور دلائل الانتعاش ثانية وعلى الاخص في هولنده

وفي النمسا كانت الاحصاءات تشير باستمرار الى الزيادة في الانتاج الصناعي حتى منتصف عام ١٩٥٢ عندما بدأت المساعدات الاجنبية تتناقص . ويظهر الرسم أيضا الزيادة الملحوظة في الانتاج الصناعي الخاص بفنلندا في عام ١٩٥١ عندما كانت أسعار منتجات الغابات مرتفعة ، الا أن هذا الرواج لم يدم طويلا ومازالت بعض الصناعات هناك تجاهد في سبيل تخفيض تكاليف الانتاج التي تحملتها خلال فترة الرواج

هذا وتختتم هذه الدراسة الاحصائية لأحوال الانتاج الصناعي في بعض دول العالم الرئيسية بأنه لم يمكن وقف ارتفاع أسعار المواد الخام الا في عام ١٩٥١ بعد أن اتخذت بعض البلدان الاجراءات المختلفة من نقدية وغيرها للحد من هذا الاتجاه . والمشاهدة عند دراسة احصاءات الانتاج الصناعي ان الانتعاش في حجم هذا الانتاج استمر منذ خريف ١٩٥٢ وهو مصداق لما جاء في ختام التقرير السنوي الثالث والعشرين لبنك المشتريات الدولية من انه قد أمكن التغلب على موجة التضخم التي عمت العالم أجمع بأقل المجهودات والنفقات سواء من وجهة النظر الاقتصادية أو الاجتماعية

## محلات صيدناوى

المحل الرئيسى :

ميدان الخازندار . القاهرة

الفروع :

ميدان سليمان باشا ( القاهرة ) - الاسكندرية - المنصورة  
طنطا - الفيوم - اسيوط - بور سعيد

أقدم المحلات التجارية في الشرق الاوسط

أحدث المعروضات .

أحسن الاصناف .

أرخص الاسعار .

س . ت ٢٧٧





## يحررها ويشرف عليها :

الكلمات باصابع اليدين فلي تلك الآلة فانها تنقل لا سلكيا الى سيارات الشحن حيث توجد آلات الطباعة ، وهناك تظهر مصطفة في اعمدة معدنية. وليس من الضروري مطلقا ان يقف احد على مقربة من آلة الطباعة لمراقبة المفاتيح التي تنتج الحروف المصنوعة ، ذلك لانها تضرب باصابع اليدين على آلة جمع الحروف من مكان بعيد . وبعد جمع الحروف ، تأتي بين الكلمات قطع رصاصية فلا تكاد تمضي دقيقة واحدة على تسليم المادة الخبر التي تكون مصفوفة على الآلات الطباعة ، وبعد ذلك تبدأ عملية الطبع .

وهناك قرن دقيق لصهر المعادن وآلات لصنع الكليشيهات فضلا عن جميع الاجهزة اللازمة للصحف ، والتي تكون عادة مثبتة في ارض المكاتب الصحفية . واخيرا تباشر المطابع عملها ، فتخرج الجريدة «التاييز» من الاطبعة بصوتها الداوي كالمعتاد ، وان كانت بحجم اقل ... وهكذا تواصل ( التاييز ) العالمية خدماتها منذ ١٦٩ عاما .

(( التاييز ))

\*\*\*

## أعمق بئر البترول في العالم

~~~~~

تهتم شركة « شل » اهتماما كبيرا بالحصول على البترول من أعمق بئر للبترول في العالم في ولاية لوازينا ، ويبلغ عمقه ١٧٣٠٠ قدم. والبئر العميق الذي سبق اكتشافه كان يبلغ ١٥٥٣٠ قدما وتم حفره في ولاية كاليفورنيا عام ١٩٤٩ .

ويلاحظ أن هناك آبار أعمق بكثير، ولكنها جافة وأهم هذه الآبار في « بيكر زفياند » بكاليفورنيا ويبلغ عمقه ٢١ ألف قدم

((بتروليم برس سرفيس))

من المعروف أن جريدة «التاييز» اللندنية - أشهر صحف بريطانيا اليومية - تطبع في مبنى بميدان «برينتج هاوس» في لندن . والان صار من الممكن أن تطبع في أي مكان بالطريق وفي وقت قصير عن طريق مطابع حديثة تنقل بواسطة سيارات اللوري . وهذه المطابع الموضوعة فوق سيارات اللوري ذات سرعة هائلة ، إذ يمكنها أن تصدر في الساعة الواحدة حوالي ١٢ ألف نسخة من صحيفة ذات ثمانى صفحات .

ومن المعروف أن جريدة «التاييز» لم تصدر ولم تحتجب يوما واحدا عن قرائها منذ تأسيسها الذي مضى عليه حوالي ١٦٨ عاما . ولا شك أنه يعز على أصحابها أن تتوقف يوما واحدا ، وهم يعملون جاهدين على المحافظة على هذه السمعة التقليدية، لذلك ابتاعوا هذه المطابع الحديثة لكي تستطيع هذه المطبعة المتنقلة مواصلة طبع « التاييز » . ويلاحظ أيضا أن هذه المطبعة تحمل على ثلاث سيارات شحن كبيرة ذات لون أخضر قاتم وقاطرة تجرها .

أما عن طريقة العمل في هذه المطبعة ، فتقف السيارتان الكبيرتان الاماميتان جنبا الى جنب ، ثم يفتح جدارهما الجانبيان ، ويلتصقان ببعضهما ، فيؤلفان أرضية غرفة الطباعة . أما السيارة الثالثة فتقف وراء السيارة الثانية تماما ، ويكون فيها الحبر والورق لتزويد المطبعة بما يلزمها ، وتوضع لسيارة القاطرة في الزاوية الرابعة من المربع ، وفيها يتم توليد التيار الكهربائي الذي يحرك الآلات .

وبعد وصول المطبعة المتنقلة الى مكانها بساعتين تكون الصحيفة ماثلة للطبع . إذ يذهب بعض المراسلين الصحفيين في سيارات سريعة ويبعثون تقاريرهم الاخبارية بواسطة الاجهزة اللاسلكية ، بينما يقدم البعض الآخر المواد المختلفة الى الشخص المسئول في سيارة تكون على بعد عشرين ميلا من المطبعة . وفي تلك السيارة يجلس جامع الحروف أمام آلة تشبه الآلة الكاتبة

الاستعمار عدو الشعوب

بقلم الاستاذ عبدالعزیز فهمی
أهدى اليها حضرة المؤلف هذا الكتاب السياسي القيم . وهو مجهود يستحق الثناء ، إذ كشف الاستاذ عبد العزيز فهمي - في هذه الظروف الحاسمة - عن حقيقة الاستعمار ، وشرح قصته منذ الكشوف الجغرافية التي قام بها بحارة الدول الأوروبية كالبرتغال واسبانيا وهولنده وبريطانيا وفرنسا فيما بين أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السابع عشر . ثم شرح المرحلة الأولى في الاستعمار ، بأنها تبدأ بالسلب والنهب والاعتصاب واستعباد الشعوب وقهرها لاستنزاف ثرواتها ومواردها والحصول على الامتيازات التجارية والسياسية . وذكر أن بريطانيا هي أم الاستعمار ، وانها باسم الحضارة ، والحرية ، والديموقراطية استعبدت الشعوب حتى ظنت أن «الزئوج بضاعة رائجة» ، وقال أن ملكة بريطانيا كانت تتاجر في الرقيق . وأن الدول الاستعمارية سخرت الدين لخدمتها .

أما عن المرحلة الثانية من الاستعمار ، فهي الاحتكارات والحروب التي تدعم الاستعمار . وقد كانت طبقات النبلاء والقطاعيين بما لها من سيطرة على مقاليد الامور ، ونفوذ لدى الملوك والحكومات قد استطاعت في بداية ازدهار الصناعة أن تتدخل في أمورهم بدعوى حمايتها وتشجيعها حتى فرضت عليها القيود

وأشار الى أن المنافسة أدت بمرور الزمن الى نتائج تلفت النظر وأهمها اندثار المؤسسات الصغيرة ، واضطرار أصحابها الى الارتباط بالشركات الصناعية الكبرى ، يشتغلون لحسابها أو يدمجون رؤوس أموالهم في رؤوس أموالها . . . وهكذا خلقت الاحتكارات : الاحتكارات التجارية في تحديد مناطق كل مؤسسة ، وتثبيت حد أقصى لكمية الانتاج ، وتعيين سعر تلتزم به المؤسسات . ثم الاحتكارات الانتاجية ، وهو ما يسمى في أمريكا (بالترستات)

من أجل ذلك ، قامت البنوك في هذا السبيل بدور رئيسي ، فسيطرت على الصناعات ، وأوضح مثل لهذه الحقائق ما حدث في مجموعة شركات البترول المشهورة في وقتنا الحالي باسم شل وبدأ الامر يتطور الى « زحف استعماري » ، وحالات اقتصادية وعسكرية وسياسية للسيطرة على العالم وتقسيمه الى مناطق نفوذ سياسي واستغلال اقتصادي . نعم ، إذ كيف يخرج الاحتكاريون للصناعيون والماليون من الازمات التي انتابهم ؟ وكيف يصرفون هذه الاكداش المتراكمة من سلعهم ؟ بل وكيف يحصلون على المواد الخام - فيما بعد - بأثمان رخيصة ؟ ثم أين يستثمرون الفائض من رؤوس أموالهم ؟ هذه الاسئلة لم يكن لها عند الاحتكاريين سوى جواب واحد . . . الاستعمار !

وأخذ الامر عدة صور لتصدير رؤوس الاموال فاما تقديم القروض المالية للحكومات وانشاء فروع للبنوك . واما استثمار رؤوس الاموال المصدرة في تنفيذ مشاريع المرافق العامة (كالري والاضاءة والمياه والنقل) ، واما انشاء الشركات الصناعية والتجارية والزراعية التي تعطي امتيازات الاستثمارات وتقدم لها ضمانات الاحتكار والاعفاءات من الجمارك وغير ذلك . ولقد ضرب المؤلف مثلا واضحا ، وهو الشرق الاوسط .

وفي العدد القادم نوال بقية عرض هذا الكتاب الذي جاء في وقته .

أكبر كميات البترول
من الكويت !
.....

في كتاب العالم

آلات لشحن الاسلحة وتلميعها

يقوم أحد مصانع يوركشير في الوقت الحاضر بانتاج آلة جديدة لشحن وتلميع الاسلحة والمعادن .. وما شاكل ذلك . وهذه الآلة قد تكون عادية ، ولكن الجديد فيها انها تستطيع - في سرعة فائقة - شحن وتلميع القطع التي توضع بها سواء أكانت مسطحة أو مقوسة والمبدأ الذي يقوم عليه هذا الاختراع الجديد قوامه وجود عجلة مرنة ركب على مخروطية أو محور دائري بدلا من العجلة الرأسية التي كانت تستخدم من قبل .

الحديد في عالم البلاستيك

عرضت في معرض البلاستيك الذي اقيم اخيرا في « أولمبيا » بلندن ، آلة جديدة تعد الاولى ، بل والوحيدة ، من نوعها في العالم ، وتستخدم في صب البلاستيك . وظهور هذه الآلة الجديدة سيغني عن استخدام وحدتين منفصلتين لصب البلاستيك ، ويضمن الاختراع الجديد النظافة التامة لسائل البلاستيك ، واختفاء كل اثر « للمكارة » منه .

سجاجيد من رغوة المطاط

اخترع حديثا نوع من المطاط يضاف على السجاجيد القديمة ذلك الملمس الناعم اللين المعروف في السجاجيد الثمينة الغالية ، واسم المادة الجديدة هي « دورالاي » ، وهي مكونة من لوح من رغوة المطاط يلصق على آخر من القنب ، ويمكن فط هذه اللوح على الشكل والحجم المطلوبين بواسطة مقص قوى .

وطريقة استعمال هذا الاختراع ، هي ان يوضع « الدورالاي » تحت السجادة المطربة دون حاجة الى خياطتها به او تثبيتها بالمسامير وتتميز هذه المادة بأنها محصنة ضد « العتة » والرطوبة ، وانه لا يفقد ليونته بأية حال من الاحوال ، وهو من الناحية الصحية مضمون في خدمة الصناعة

جهاز للبحث عن المعادن والبترول والماء

شاهد اخيرا ممثلو المؤسسات الحكومية الجيولوجية ومندوبو شركات البترول والمناجم في بريطانيا العرض الاول لآلة الكترونية عجيبة تستعمل في اعمال مسح الاراضي وتخطيطها وتدار هذه الآلة من الطائرة ، الامر الذي يسهل مهمة المنقب عن الزيت او المعادن أو الماء ويساعده في انجاز عمله بسرعة وذلك عن طريق وضع التخطيطات والخرائط للحقل المغناطيسي تحت سطح الارض .

وهذه الآلة هي في الواقع تطور جديد لآلة الابتكارات التي تمت خلال الحرب العالمية الثانية لتجرب أماكن الفواصات الغاطسة . ومع ان سطح الارض كله يعتبر حقلًا مغناطيسيا فان هذا الحقل يختلف الى حد كبير من مكان لآخر بسبب الاختلافات في التكوين والبناء . فوضع رسم بياني لبناء وتكوين هذه الاختلافات يعطينا أدلة وحلولا حيوية لطبيعة الطبقة الجيولوجية . وهكذا يتمكن العلماء من استنتاج ومعرفة ما تحتوية المنطقة من معادن وتقيس هذه الآلة الجوية الحقل المغناطيسي في الارض وتسجل باستمرار الاختلافات فيه كلما حطت الطائرة على ارتفاع معين .

سجلت (الكويت) رقما قياسيا في انتاج البترول خلال شهر اكتوبر الماضي ، اذ أنتجت ألف مليون برميل . وهكذا سبقت الكويت انتاج البلدان التي كانت تسبقها وهي الولايات المتحدة الأمريكية ، وروسيا ، وإيران والمملكة السعودية . هذا بينما ان انتاج البترول في الكويت لم يبدأ الا منذ ثمان سنوات .

ومن المعلوم ان لمملكة السعودية - وهي اقرب منافس للكويت في التوسع السريع - استغرقت ضعف هذه المدة لكي تصل بانتاجها الى ألف مليون برميل . وإلى جانب ذلك فالكويت تعتبر الوم ثالث دول العالم المنتجة لبترول بعد الولايات المتحدة وفنزويلا . ومن المنتظر ان يزيد الانتاج في انكويت عن هذا الرقم حيث ان الانتاج لم يبدأ الا منذ عهد قريب .

« بتروليم تايمز »

أمريكا أكبر مستهلك للشاي الهندي

كان متوسط قيمة ما تصدره الهند قبل الحرب العالمية الثانية ط مليون دولار ، فوصل الآن الى ما يقرب من ١٧ مليون دولار . وقد زاد استهلاك الشاي في الولايات المتحدة ١٥ مليون رطلا في خلال السنوات الخمس الاخيرة حسب ما يقرره المدير الاداري لمجلس الشاي بالولايات المتحدة . ويقدر استهلاك الشاي في لك الولايات هذا العام بمقدار ١.٦ مليون رطلا .

« أمريكيان اكسبورت »

انتاج الورق في الأرجنتين

« تسعى حكومة الأرجنتين الى خلق وايجاد صناعة وطنية ، يمكنها - عندما تصل الى أوج انتاجها - ان تغطي نصف حاجتها من ورق الصحف ، أي عليها ان تنتج حوالي ٧٠ ألف طن في السنة »

« من تقرير لاهيئة الامم المتحدة »

محمد فريد حسن

بيانات واحصاءات من الهند :

● تم صنع ٦٧ قاطرة من ذات المقاس الواسع و٤٤ قاطرة من ذات القضبان الضيقة والتي يبلغ اتساع قضبانها مترا واحدا .

● صرت لهند من الزنجبيل ما وازى قيمته ٢٦.٠٧٦.٠ره روبية خلال عام ١٩٥٣/٥٢ .

● تبلغ قيمة الاموال المستثمرة في صناعة السيارات الهندية ١٠.٠٣ مليون روبية .

● يعمل في البريد والتلغراف في الهند زهاء ٢٢١.٠٠٠ شخصا . وبهذا تعتبر هذه الخدمة من أكبر النافع العامة المؤممة في الهند .

● قررت حكومة الهند السماح بتصدير ألف طن من بن روباستا من مجصول ١٩٥٣/٥٢ وستفرض ضريبة قدرها ٦٢ روبية و٨ انا لكل مائة رطل من هذه الصادرات .

● سأحت حكومة الهيد بتصدير الايواح والكميات الآتية من القطن قصير التيلة من محصول عام ١٩٥٤/١٩٥٢

نجال ديشي ٧٥. ألف بالة باثياس وكالاجنس ودوليراس

٥. ألف بالة س.ب. او س.ب. ٢ اومراس (من طول ١٦/١١ واكل)

٥. ألف بالة اما اصناف آسام كوميلاس ، اكوكوناداس فسيظل تصديرها حرا .

● ستقام هذا العام مزرعة مساحتها ٥٠ فدانا وتبلغ تكاليف اكثر من ٣٠٠ ألف روبية في (آسام) لاجراء ابحاث عن الجوت . وهذه ثالث مزرعة تقيمها حكومة الهند ، الاولى - (بهار) ، والاخرى في أوريسا .

« نشرة السفارة الهندية بالقاهرة »

عرض لجأ مصر الخارجية من يناير إلى سبتمبر ١٩٥٢

تحسين الميزان التجاري لمصر

تحرير الاقتصاد المصري من "سيطرة القطن" ضرورة لازمة

يتضح من مقارنة ارقام التجارة الخارجية عن مدة التسعة شهور الاولى من عام ١٩٥٢ - يناير / سبتمبر - ان العجز في الميزان التجاري بلغ : ٢٨٥٠.١٣٦٤ جنيه مقابل عجز قدره : ٤٧٢٧٩٨٤٩ جنيه عن الفترة المماثلة من عام ١٩٥٢ .

ومع ان العجز في الميزان التجاري في هذه الفترة من عام ١٩٥٢ ينخفض عن عجز الفترة المماثلة من عام ١٩٥٢ بمبلغ : ١٨٧٧٨٤٨٥ جنيهها ، الا أننا نلاحظ ازدياد العجز في الثلاثة شهور الاخيرة من هذه الفترة في عام ١٩٥٢ - يولية / سبتمبر - بنسب كبيرة عن الثلاثة شهور الاولى ونصف السنة الاولى من عام ١٩٥٢ . فقد بلغ العجز في المدة من أول يناير الى آخر مارس ١٩٥٢ : ١٣٤١٣٦٣ ر.١ جنيها (مقابل عجز قدره ١٣٦٦٥٦٠.٥ ر.١ جنيها في الفترة المقابلة يناير/مارس من عام ١٩٥٢) . كما بلغ العجز أيضا في نصف السنة الاولى من عام ١٩٥٢ مبلغ : ٧١٢٨٨٦٦ ر.١ جنيها (مقابل عجز قدره ٤٣٩٨٣٢٦٦ ر.١ جنيها في نصف السنة الاولى من عام ١٩٥٢) وبذا يكون العجز في الثلاثة شهور الثالثة من عام ١٩٥٢ - يولية/سبتمبر - قد بلغ حوالي ثلاثة أضعاف العجز في نصف السنة الاولى اذ بلغ عجز هذه الفترة يولية/سبتمبر - ١٩٥٢ : ٢١٣٧٢٤٩٨ ر.١ جنيها .

ولا شك ان القيود التي فرضت على الاستيراد ، قد ساعدت كندا على التقليل من العجز الذي نعانيه في ميزاننا التجاري . فقد انخفضت وارداتنا في هذه الفترة يناير/سبتمبر ١٩٥٢ عن الفترة المقابلة من عام ١٩٥٢ بمبلغ : ٣٠٩٣٨٥٥٥ ر.١ جنيها هذا ، بينما انخفضت صادراتنا في هذه الفترة يناير/سبتمبر ١٩٥٢ عن الفترة المقابلة من عام ١٩٥٢ بمبلغ ١٢١٦٠٠٧٠ ر.١ جنيها . ويرجع هذا العجز في صادراتنا الى انخفاض قيمة صادراتنا من القطن ، بالرغم من زيادة الكمية التي صدرت عن مثيلاتها في العامين السابقين . فقد بلغت الكمية التي صدرت في الفترة يناير/سبتمبر ١٩٥٢ : ١٩٩٠٢٢٥٢٢ ر.١ قنطارا بلغت

قيمتها : ٨٢٣١٣٧٣٩ ر.١ جنيها . بينما بلغت الكمية التي صدرت في نفس الفترة من عام ١٩٥٢ : ٤٢٧٧١٣٤ ر.١ قنطارا بلغت قيمتها : ٩٦٩٧٣٤٠٨ ر.١ جنيها . وكانت الكمية المصدرة عن نفس الفترة في عام ١٩٥١ : ٤١٦٥٩٦٤ ر.١ قنطارا قيمتها : ١١٩٩٥٤٢١٨ ر.١ وأساس هذا الانخفاض من قيمة صادراتنا من القطن رغما من ازدياد كمية المصدر منه هو تدهور اسعار القطن ففي الوقت الذي ازدادت فيه صادراتنا من القطن في الفترة من يناير/سبتمبر ١٩٥٢ عن الفترة المماثلة من عام ١٩٥٢ بحوالي ١٢٤٥٠٦٥ ر.١ قنطارا الا ان حصيلة الصادرات من القطن عن هذه الفترة في ١٩٥٢ انخفضت عن حصيلة الفترة المماثلة من عام ١٩٥٢ بمبلغ ١٤٦٥٩٦٦٩ ر.١ جنيها ويظهر اثره في التدهور في اسعار القطن بصورة واضحة جلية بمقارنة الكمية المصدرة وحصيلتها في عام ١٩٥١ في حينما ازدادت الكمية المصدرة من القطن في الفترة من يناير/سبتمبر ١٩٥٢ عن مثيلتها في عام ١٩٥١ بحوالي ٣٥٦٢٣٥ ر.١ قنطار ، الا ان حصيلة صادرات القطن عن هذه الفترة في عام ١٩٥٢ قد انخفضت عن الفترة المقابلة من عام ١٩٥١ بمبلغ ٣٧٦٤٠٤٧٩ ر.١ جنيها !!

ويجدر بنا ان نشير هنا الى ظاهرة هامة ، وهي انه على الرغم من انخفاض جملة الصادرات في الفترة يناير / سبتمبر ١٩٥٢ عن الفترة المقابلة

من عام ١٩٥٢ بمبلغ ١٢١٦٠٠٧٠ ر.١ جنيها ، الا انه يتبين من تحييننا لارقام الصادرات في عام ١٩٥١ ، ان الصادرات من البضائع الاخرى غير القطن قد زادت في فترتنا هذه عن مثيلتها في عام ١٩٥٢ بمبلغ : ١٤٩٩٩٥٩٩ ر.١ جنيها ، وهذا يبين لنا اثر القطن في التقلبات التي تصيب ميزاننا التجاري . . . وهي حقيقة تبرزها سببه صادراتنا من القطن الى جملة الصادرات خلال الفترة يناير/سبتمبر ١٩٥٢ ، اذ بلغت هذه النسبة ٨٤.٥ ٪ . فاذا أضفنا الى ذلك ان كمية صادراتنا من القطن في هذه الفترة من عام ١٩٥٢ زادت عن مثيلتها في الفترة المقابلة من عام ١٩٥٢ بحوالي ١٢٤٥٠٦٥ ر.١ قنطار بينما حصيلة صادراتها نقصت بمبلغ ١٤٦٥٩٦٦٩ ر.١ جنيها تبين لنا أيضا اثر تقلبات اسعار القطن في حصيلة جملة الصادرات فعلى الرغم من زيادة صادراتنا من البضائع الاخرى غير القطن ، وعلى الرغم من ارتفاع كمية القطن المصدرة ، الا ان الحصيلة الاجمالية للصادرات قد انخفضت !! . . . وهذه الحقائق تتطلب منا ان نعيد النظر في هيكلنا الاقتصادي على ضوء التقلبات الاقتصادية في العالم . . . كما يجب ان نشير هنا الى ضرورة مراعاة التطورات الاقتصادية والسياسية عند وضع سياستنا القطنية . خاصة وان الحكومة الآن تقوم بتحديد المساحة التي تزرع قطنًا وتقوم بتحديد اسعاره أيضا . . .

وبين الجدول رقم (١) قيمة الواردات والصادرات خلال الفترة يناير/سبتمبر من عامي ١٩٥٢، ١٩٥٣ :

جدول رقم (١)			
١٩٥٢	١٩٥٣	الفرق من ١٩٥٢	
١٥٦٧٤٤٤٨٤	١٢٥٨٠٥٩٢٩	٣٠٩٣٨٥٥٥ -	الواردات بالجنيه
٩٦٩٧٣٤٠٨	٨٢٣١٣٧٣٩	١٤٦٥٩٦٦٩ -	القطن
١٠٨٤٤٥٤٣	١٣٧٣١٣٢٩	٢٨٨٦٧٨٦ +	البضائع الاخرى
١٦٤٦٦٨٤	١٢٥٩٤٩٧	٣٨٧١٨٧ -	صادرات البضائع الواردة
١٠٩٤٦٤٦٣٥	٩٧٣٠٤٥٦٥	١٢١٦٠٠٧٠ -	جملة الصادرات
٤٧٢٧٩٨٤٩	٢٨٥٠١٣٦٤	١٨٧٧٨٤٨٥ +	العجز في الميزان التجاري

وبيين الجدول التالي أهم صادراتنا خلال الفترة يناير/سبتمبر ١٩٥٣ :

قطن خام	٨٢٣١٣٧٣٩ جنية
بصل	٣٨٩٩١٧٥ »
غزل قطن	١٢٢٨٣٩٥ »
زيت بذرة قطن	٧٦٠٤٧٤ »
كسب بذرة قطن	٧٥٣٢٢٩ »
فوسفات الجير	٧٠٣٤٧٥ »
خامات معدنية	٧٠١٨٨٨ »
منتجات بترولية	٥٥٨٠٢٧ »
ارز	١٣٠٠٨ »

ويلاحظ الانخفاض الكبير في صادراتنا من الارز هذا العام حتى كادت تبلغ درجة العدم . ومع أن صادراتنا من الارز عن نفس الفترة في عام ١٩٥٢ كانت ضئيلة حيث بلغت ٧٧٢٣٦٨ جنيها ، الا انه في عام ١٩٥١ بلغت صادرات الارز عن نفس الفترة مبلغ ١٠٠٦١٨٢٥٣ جنيها . ولما كانت حصيلة الارز تدفع لنا بالعملة الصعبة ، تبين لنا أهمية العناية بزراعة الارز خاصة وأن هذا المحصول يشتد عليه الطلب العالمي وينتظر أن يزداد الطلب عليه خلال السنوات المقبلة كما جاء في تقرير هيئة الاعدية وازراعة التابعة لهيئة الأمم المتحدة . وهنا يجب علينا أن نشيد بما قرره الحكومة من اعتماد مبلغ ٢٠٠.٢٢٥ جنيها في ميزانية المشروعات الانتاجية - قانون رقم ١٩٥٣/٣٦٦ - لزيادة الأراضي المنزرعة أرزا عن طريق الآبار الارتوازية وبذا ، نستطيع زراعة الارز دون الاعتماد على مياه الفيضان التي يتوقف عليها زراعة الارز

وبينما انخفضت صادراتنا من الارز ارتفعت صادراتنا من البصل حتى احتل المرتبة الثانية في صادراتنا بعد القطن مباشرة .

ومما يلفت النظر في صادراتنا ، اختفاء المصنوعات المصرية ، اللهم الا مبلغ ضئيل لغزل القطن بمبلغ ١٢٢٨٣٩٥ جنية . مع العلم بأن غزل القطن يعتبر من البضائع نصف المصنوعة . وهذا يدل على مدى تأخر الصناعة المصرية . فاذا كانت صادراتنا

تعتمد أساسا بل وكلية على القطن ، ولما كان القطن ، كما بينا ، يخضع لتقلبات السوق العالمية ، لذا يجب العناية بالصناعة المصرية أشد العناية ولعل ما أعلنه الدكتور راشد البراوي رئيس مجلس ادارة البنك الصناعي ، من عزمه على أن يتولى البنك الصناعي المساهمة بل وانشاء الصناعات المصرية ما يدفع قدما حالة التصنيع في مصر . وقد أذيع فعلا أن البنك الصناعي قد قرر المساهمة في صناعات الجوت والاسمدة والكاوتشوك وربما الحديد مستقبلا . ولا شك أن تحرير الاقتصاد المصري من «سيطرة القطن» يتوقف على تصنيع البلاد تصنيعا شاملا وفقا لأحدث الأساليب العلمية .

وبيين الجدول التالي الخمسة مجموعات الاولى في وارداتنا عن الفترة يناير / سبتمبر ١٩٥٣ :

حاصلات الملكة النباتية	٣٢٨٦٤٠٧٠ بالجنيه
منتجات كيميائية واسمدة	١٧٠٣٨٢٧٢ »
آلات وأجهزة وأدوات كهربائية	١٣٥٥٦٦٠٤ »
مواد النسيج والمنسوجات	١٠٣٦٧٦٣٢ »
معادن عادية ومصنوعاتها	١٠٣٢١٠٧٢ »

وتشير احصاءات الواردات في هذه الفترة ، الى أن القمح يحتل المرتبة الاولى في وارداتنا فقد بلغت وارداتنا من القمح ودقيق القمح في الفترة يناير / سبتمبر ١٩٥٣ مبلغ : ٢١٢٨٦٣٩٤ جنية . ويلي القمح الاسمدة بمبلغ ٨٤٦٣٩٠٢ جنية ، ثم الشاي والبن بمبلغ ٧٧٢٦٧٤١٦ جنية . فالمنتجات البترولية بمبلغ ٦٨٨٤١٩٦ جنية ، فالأخشاب بمبلغ ٤٤٩٩٠٨٦ جنية ، ثم الادوية بمبلغ ٣٨٣٩٠٣٦ جنية ، ثم السجائر والتبغ بمبلغ ٨٤٧٦٥٤٣ جنية ، فالفاكهة بمبلغ ٢٢٥٨٤٩٩ جنية .

وبيين الجدول رقم (٢) العشرة دول الأوائل في تجارة الواردات وما يقابلها من الصادرات عن الفترة يناير/سبتمبر ١٩٥٣ بالجنيه :

فوزي رياض فهمي
مأمور الضرائب

جدول رقم (٢)

البلد	الواردات	الصادرات	الفائز	العجز
الولايات المتحدة الأمريكية	١٨٩٤٣٢٤٢	٤٤٢٥٢٥٩	١٤٥١٧٩٨٣	
ألمانيا الغربية	١٣٧٤٦٦٢٩	٥٤١٥٦٩٣	٨٣٣٠٩٣٦	
بريطانيا	١٢١٧٨٣٨٨	٨٧٦٦٧٤٥	٣٤٦١٦٤٣	
فرنسا	١١١٩٠٨٧٩	١٣٢٨١٦١٥	٢٠٩١٧٣٦	
إيطاليا	٩٢٨٠٤٩٩	٦٨٨٦٢٧٨	٢٣٩٤٢٢١	
كندا	٧٦٣٣٦٩٩	١٥٢٩٥١٠	٦١٠٤١٨٩	
الاتحاد السوفيتي	٤٨٧٣٤٧٧	٤١٤٢٣٠٣	٧٣١١٧٤	
سيلان	٣٠٢٣٥٦٣	٢١٦٠٢٤	٢٨٠٧٥٣٩	
الهند	٢٩٣٦٢٥٠	١٢٧٧٣٧٣٥	٩٨٣٦٤٨٥	
الملكة العربية السعودية	٢٨٢٨٨٥٥	١٠١٥١٣٤٧	٦٧٧٥٠٨	

منتسور رقم ١٢ ضريبة عامة

بشأن كيفية طلب المحاسبة

على اساس الايراد الفعلي للعقارات

استفسرت بعض الادارات المحلية عما يتبع بشأن طلب المحاسبة على اساس الايراد الفعلي للعقارات (مبنية أو زراعية) وهل ينبغي أن يكون على صورة طلب مستقل يقدم في الفترة التي يجب أن تقدم خلالها الاقارارات السنوية .

م. يكتفى بتصميم الاقرار المقدم من الممول هذا الطلب بوضع ايراد العقارات في الجزء المخصص للايراد الفعلي بالاقرار .

وترى المصلحة اتباع ما يأتي :

١ - بالنسبة لسنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، فإن اختيار الممول المحاسبة على اساس الايراد الفعلي للعقارات بادراج ذلك الايراد الفعلي بجزء المخصص لذلك في النموذج رقم (١)

عربية عامة (الاقرار) يقع صحيحا ما دام هذا الاقرار قد قدم في الميعاد القانوني وكان الممول يمسك دفاتر منتظمة ، وذلك عملا بالمادة الثانية من انقرار الوزاري رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٩

٢ - بالنسبة لسنة ١٩٥١ : فإن المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٢ باللائحة التنفيذية الجديدة للقانون اشترطت ان يقدم طلب اختيار المحاسبة على اساس الايراد الفعلي للعقارات الى المأمورية المختصة على الاستمارة رقم ٢ او على ورقة شتملة على البيانات الواردة بها ، فيكون تقديمهم الاقرار بغير هذه الاوضاع مخالفا للقرار الوزاري المذكور ، ولكن يلاحظ من جهة اخرى انه لم يعمل بذلك القرار الا اعتبارا من ٢ ابريل سنة ١٩٥٢ (تاريخ نشره بالجريدة الرسمية) اي بعد فوات الميعاد المحدد لتقديم اقرارات سنة ١٩٥١ ومن ثم فلم يكن امام الممول وسيلة لتقديم طلب الاختيار بالاوضاع التي نصت عليها اللائحة الجديدة للقانون ، فاذا ما ظهر اختياره بأن ادرج البيانات المتعلقة بالايراد الفعلي للعقارات بالمكان المخصص لذلك بالنموذج رقم ١ يعتبر اختيار الممول على هذا النحو صحيحا من سنة ١٩٥١ ايضا ما دام الاقرار قد قدم في الميعاد القانوني وكان الممول يمسك دفاتر منتظمة .

وانما يلاحظ ان يكتسب هذا الوضع شكل الطلب ومن ثم يكلف الممول بتسديد رسم الدمغة عليه

٣ - بالنسبة لسنة ١٩٥٢ والسنوات التالية فانه بصدد القرار الوزاري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٢ قد عدل عن المبدأ الذي كان يتضمنه القرار الوزاري رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٩ فاصبح من الواجب ان يطلب الممول صراحة المحاسبة على اساس الايراد الفعلي للعقارات .

وعلى ذلك فان الممول الذي لا يطلب صراحة المحاسبة على اساس الايراد الفعلي للعقارات لمبنية أو الزراعية سواء في النموذج رقم ٢ ضريبة عامة او اية ورقة شتملة على البيانات الواردة به او في نفس الاقرار يسقط حقه في الاختيار .

وبناء على ذلك فان تصميم الاقرار للبيانات الخاصة بالايراد الفعلي بوضعها في الجزء المخصص لذلك بالنموذج رقم ١ ضريبة عامة لا يعتبر طلبا صريحا للمحاسبة على اساس الايراد الفعلي للعقارات بل ينبغي بالاضافة الى ذلك الاجراء أن يطلب الممول صراحة المحاسبة على اساس الايراد الفعلي وذلك بالنسبة لسنوات ١٩٥٢ وما بعدها .

الدير العام

سلسلة التوسع في المنشآت الصناعية

تابع ناحية المحاسبة - ١٧

٣٨ - كلما زاد رقم الأعمال بالنسبة للاصول الموجودة كلما زاد ادخار النقد .

٣٩ - كلما زادت النسبة كلما دل ذلك على ملائمة الظروف للمنشأة طبقا للاتجاهات التي تؤثر فيها

٤٠ - هو المقياس النهائي لنجاح المنشأة - وأن اتجاه هذا المقياس يجب أن يراعى وأن يحدد سياسة التوسع وسياسة توزيع الأرباح .

٤١ - يبين نسبة أرباح الأسهم العادية .

٤٢ - يبين مقياسنا للكفاية التشغيلية بالمنشأة - فهو المقياس الحقيقي للقدرة الانتاجية - ويبين ربح رأس المال المستخدم بغض النظر عن مصدره .

للاستاذ موسى صفتى

يلاحظ ! أهمية الكشف رقم (٢) أرجع الى أنه يبين في نظرة واحدة فاحصة الكفاية النسبية لكل مجموعة من مجموعات المصروفات ويبين هذه المصروفات أولا بالنسبة للمصروفات المباشرة وثانيا بالنسبة للمصروفات الإضافية وسنبين وحدة قياس هذه الكفاية في الكشف التي سترد تحت الأرقام من ٦ - ١٠

والمبدأ الذي نسعى الى شرحه هو أن المصروفات لاضافية لا يجب أن تقارن بقيمتها في الشهر و السنة السابقة بل يجب أن تقارن برقم افتراضى مبنى على الظروف الحالية - وفي الحالات التي لا يوجد فيها مقاييس محدودة يمكن تحديد مقاييس بمعرفة المنشأة مبنية على الخبرة السابقة .

وللحكم على كفاية أى نوع من أنواع المصروفات يجب الرجوع لثلاثة عوامل :

- ١ - الكمية
- ٢ - النوع
- ٣ - التكلفة

ذكرنا في المقال المنشور بالعدد السابق (العدد ٦٥) أن هناك نماذج صورية للحسابات الختامية (وهي الميزانية العمومية ، وحساب الأرباح والخسائر) ويتم هذه النماذج بعض الكشف التفصيلية التي وضعت على أساس التوجيهات الحديثة في علم المحاسبة ، والتي أشار اليها حضرة الكاتب في بحثه وفى هذا العدد يصور لنا حضرة الكاتب (الكشف رقم ١) ، و (الكشف رقم ٢) تحليل النسب المثوية الكشف رقم ١

النسبة في السنوات المالية السابقة		الثلاثة شهور الحالية	
١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
تقديرى	الفعل	تقديرى	الفعل
البيان			
٣٠	صافى رأس المال العامل		
٣١	نسبة رأس المال العامل		
٣٢	نسبة النقدية للدائنين المتنوعين		
٣٣	نسبة النقدية والمدينين للخصوم المتداولة		
٣٤	نسبة صافي الأصول والقروض للاصول الثابتة		
٣٥	نسبة صافي الأصول للخصوم المتداولة		
٣٦	نسبة المبيعات اليومية للمدينين المتنوعين		
٣٧	دوران المخزون من البضاعة		
٣٨	نسبة المبيعات للأصول الثابتة		
٣٩	نسبة المبيعات لمجموع الأصول		
٤٠	النسبة المثوية لصافي الربح الى صافي الأصول		
٤١	النسبة المثوية لصافي الربح للأسهم العادية		
٤٢	النسبة المثوية لأرباح التشغيل لمجموع الأصول		

ملاحظات :

١ - يكفى اعداد هذا الكشف كل ٣ شهور كما هو موضح
٢ - يلاحظ أن الأرقام المسلسلة الواردة في خانة البيان هي استمرار للأرقام الواردة بالميزانية العمومية الصورية التي صورناها في العدد السابق حيث وقفنا فيها عند رقم مسائل : ٢٩
تفسير للبيانات المطلوبة :

٣٠ - يبين مقدار رأس المال العامل الذى تتصرف فيه المنشأة في تمويلها طبقا للسياسة المرسومة
٣١ - أن الأصول المتداولة يجب أن تزيد دائما عن الخصوم المتداولة بمقدار محسوس حيث أنه سداد هذه الخصوم إنما يتم عن طريق تصفية الأصول المتداولة وتحويلها الى نقدية حاضرة . وتبلغ هذه النسبة في البنوك ٢ : ١

٣٢ - يبين قدرة المنشأة على سداد مطلوباتها الحالية من مواردها النقدية .

٣٣ - تتم لنسبة رأس المال العامل . والنسبة المختارة المستعملة هي ١ : ١

٣٤ - يبين العلاقة بين رأس المال المستمد من مصادر شبه دائمة وبين المال المحبوس في أصول ثابتة . ويجب أن تزيد الأولى على الثانية بما يكفى لتواجد رأس مال عام

٣٥ - يبين حد الأمان للدائنين حيث أن الخسائر تقع أولا على عاتق المساهمين فصافي الأصول يجب أن يكون بالقدر الكافى لتحمل قيمة مطلوبات الشركة

٣٦ - هو مقياس لكفاية سياسة الاجل التي تتبعها المنشأة ومقدار رأس المال الذى تقبل أن تحبسه في الذمم . ولا شك أن هذا المقياس يختلف باختلاف سياسة المنشأة في هذه الناحية .

٣٧ - يبين العلاقة بين رأس المال المستثمر في البضاعة بالمقارنة بقيمة الانتاج . وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على زيادة نسبة في ادخار رأس المال المستخدم .

عن الشهر المنتهى فى

بيان نتيجة التشغيل الشهرية

البنسليين في علف الحيوان

حتى تاريخه	الشهر الجارى
خسارة ربح	خسارة ربح
١ - الفروق عن الارقام المحددة	
المواد - طبقا للكشف رقم ٤	
العمل - » » » ٥	
جملة الفروق - المصروفات المباشرة	
٢ - الفروق عن التقدير	
المصروفات الصناعية للتشغيل	
الثابتة - كشف رقم ٦	
المتغيرة - » » ٧	
الصيانة - » » ٨	
مصرفات التوزيع - كشف رقم ٩	
المصرفات الادارية - كشف رقم ١٠	
جملة الفروق - المصروفات الاضافية	
جملة الفروق	
تكلفة القدرة الانتاجية الضائعة - طبقا لكشف رقم ٦	

ولقد روعى العاملان الاول والثانى في الكشف المرسومة - اما العامل الثالث فيصعب جدا مراعاته في بحث كهذا لانه يتطلب معلومات عديدة لم نحاول افتراضها ..

مثال : فی محل بیع عمومی

ان الوحدة المناسبة للتكاليف لقسم الشحن والتسليم هي بالطرء
او بالربطة فاذا ما اردنا تحديد كفاية هذا النوع من المصروفات مع اخذ
عامل النوع في الحسبان تعين علينا معرفة :

١ - عدد الشكاوى التي تصلنا عن أخطاء الربط أو عبوه

٢ - عدد الشكاوى التي تصلنا عن عدم وصول الطرود في المواعيد

المتفق عليها
يتبع

موسى حقى
ماجدستير فى المحاسبة

مذكرة التعاريف في العراق

انتهت الحكومة العراقية من وضع شروط التنقيب عن المعادن في العراق. ويعتقد الخبراء والفنيسون في علم الجيولوجيا بوجود معادن كثيرة في المناطة الشمالية من اراضي العراق.

وعلى ذلك فقد تقدمت شركات عالمية
كبرى بطلباتها الى الحكومة - ومنها
« شركة تكساس الامريكية » ، وبعض
الشركات البريطانية - طالبة السماح
لها ، ومبدية استعدادها لاستخراج
المعادن طبقاً للشروط التي وضعتها
الحكومة من قبل .

أصدرت بريطانيا أخيراً قوانين خاصة تقضى بمراقبة استخدام المستحضرات الطفيلية «كالبنيسلين» فى العلف الحيوانى . وهذا يعنى أنه لن يمضى وقت طويل قبل أن تكون فى متناول المزارعين والفلاحين أنواع خاصة من العلف الحيوانى يحتوى الطن الواحد منها على ما يقرب من عشرة جرامات من البنيسلين أو غيره من المستحضرات الطفيلية والمواشى

ولقد ظهر اهتمام المزارع بهذه المستحضرات كغذاء للماشية لعدة سنوات خلت . ففي ذلك الوقت كانت تجرى مراقبة دقيقة فيما يختص بمعدل سرعة نمو الحيوانات التي كانت تقتات على بقايا الاختبارات الطفيلية .

وبالرغم من أن التفاصيل الكاملة لم تعرف بعد عن الطريقة التي تؤثر بها هذه المستحضرات على نمو الحيوان ، فإنه يظن أنها تقتل بعض الطفيليات التي تعيش في أمعاء هذه الحيوانات . وتشير الأدلة إلى أن تأثيرها قد يكون مزدوجا أولا بقضائها على الطفيليات والجراثيم التي تكثر في أمعاء الحيوانات فتتحسن عملية امتصاص الفيتامينات أو البروتينات في الجسم الحيواني وثانيا قد تقضي مباشرة على بعض الالتهابات التي من شأنها أن تؤخر النمو الجسدي الطبيعي .

البنك التجاري المصري

شركة صاحب مصرية

الفرع: ٣ شارع شوانج باشا بالقاهرة
جود شادي رقم ٥١٣٦١

المركز الرئيسي: شارع أديب بالإسكندرية
ميدان رم ٣١٣٤

رأس المال ٦٠٠,٠٠٠ الاحتياطي ١٣٧,٠٦٣

بمسدء وفاتر صندوق توفير بفائدة ٣ ٪ سنوياً
ويقوم بتفاد الأعمال المصرفية

لماذا الغى قانون الخبراء

المادة ٨٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩

التي لم يتمكن المشرع من اضافتها الى نفس المادة باعتباره ان الاختيار عهد به المشرع الى وزيرى العدل والمالية وترك لهما أن يتصرفا فى استعمال هذا الحق وفق ماتمليه المصلحة العامة

وكان طبيعيا أن يكون أهم الشروط هو ضمان الحيدة المطلقة فى هذا الخبر تلك الحيدة التي لا تتوفر مطلقا الا اذا كان الخبير موظفا محروما من العمل الخارجى مستكفيا بمرتبه فلا مكتب خارجى له يباشر فيه فحص وامساك الحسابات وابداء الفتاوى وتقديم الميزانيات لمصلحة الضرائب ذاتها والدفاع عن الممولين امامها أو أمام الخبراء أنفسهم وهو فى كل هذه الاعمال وكيل مأجور عن الممول ذاته أو متصل به بأى شكل كان .

قد يقال بأن على الخبير أن يتنحى اذا كان قد أتى شيئا من هذه الاعمال أو أن على المصلحة رده ، ولكن يرد على ذلك بأن القضية التي ترفع وفيها احتمال كبير بالتنحى أو الرد تكون مدعاة لتعطيل الفصل وزيادة المنازعات علاوة على أنه قد يوجد من لا يتنحى لمصلحة مادية أو من لا تعلم عنه المصلحة شيئا رغم صلته بالممول لا مكان رده ، أن عنصر المصلحة الذاتية متوفر دائما فى المحاسب الخارجى حتى ولو لم يكن هو الذى باشر حسابات الممول قبل احوالها عليه من المحكمة اذ هو بطبيعة عمله كوكيل يدافع عن الممولين، يهمه أن يظهر الرأى الذى يتفق مع مصلحة موكله الاخرين ذلك الرأى الذى يكون فى العادة وبالنسبة لمادة المحاسبة مشتركا . والخرج دائما

موجود اذ كيف ينتظر من الوكيل الذى يعتمد فى معاشه على مايتقاضاه من أتعاب من الممولين نظير الدفاع عنهم أن يبدي رأيا مخالفا فى قضية قد لاتصل اتعابه المقدرة فيها بمعرفة القضاء الى جزء يسير جدا مما يناله نظير وكالته

كان نص المادة ٨٩ من قانون الضرائب رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تقضى بأنه « اذا امرت المحكمة بنذب خبير فلا يجوز اختيار الخبير الا من الخبراء الواردة اسماءهم فى كشف خاص ، موضوع لهذا الغرض بالاتفاق بين وزيرى المالية والعدل » . ومنذ تطبيق هذا القانون كانت تصدر كشوف كل مدة بهؤلاء الخبراء لكل محكمة ابتدائية او استئنافية من وزارة العدل بعد الاتفاق مع وزارة المالية وقد راعى المشرع عند وضعه للمادة ان تقدير الارباح التي تفرض عليها الضريبة من الامور الفنية الدقيقة وانها تمس عن قرب خزانة الدولة ومصلحة الممول ولهذا قصر حق اختيار المحكمة لهم على الاشخاص الذين يقتنع الوزيران بأن شروط العلم والخبرة والمران متوافرة فيهم .

١٩٣٧ وأكثرهم بالمجالس الحسبية منذ سنة ١٩٣٥ ، فلم يكن أمام المشرع وسيلة لاضافة شروط أخرى يمكنه اضافتها ، ومن المستطاع تنفيذها ،

للأستاذ
توفيق ابو علم

بالنسبة لمن تنتدبه لمحرم فى فصايا الضرائب أكثر من أن يتم الاختيار بالاتفاق مع الوزيرين المختصين وأن يراعى فى الاختيار شروط العلم والخبرة والمران

وكان من المعقول أن يبعد وزير المالية عن هذا الاختيار لانه كان يعهد الى مصلحة الضرائب ذاتها فى مراجعة الكشف الوارد له من وزير العدل والاعتراض على بعض الاسماء الواردة فيه ، وطبيعى أن فى ذلك خطرا كبيرا على سير العدالة لان مصلحة الضرائب تكون دائما خصما فى هذا النوع من القضايا ولا يجوز لها بناء على ذلك أن تتدخل فى اختيار الخبراء الذين يبدون الرأى الفنى للقضاء وكان يكفى أن يترك الامر لوزير العدل نفسه ليرفع من الكشف اسم كل خبير ثبت له أنه لم يؤد واجبه على الوجه الاكمل أو أن آراءه مميزة أو ليست ناضجة أو أن علمه قاصر

ومنذ انشاء ادارة الخبراء التي قامت بالرقابة الادارية والفنية والتوجيه المستمر بالنسبة لخبراء عموما اخذت فكرة تعديل هذه المادة أو استبدالها بغيرها تظهر الى حيز الوجود وكانت هذه الادارة تضع هذا الكشف كل مدة محددة تنفيذها لهذه المادة وكانت تراعى بدورها فى الاختيار استيفاء الشروط

وطبقت هذه المادة بالفعل بالنسبة للمحاكم الوطنية منذ تطبيق القانون . الا أن المحاكم المختلطة كانت تختار ماتشاء دون التقيد بنص القانون ، الى أن أثارت ادارة الخبراء هذا الموضوع وألحت فى تطبيقه على جهات القضاء عموما . ولم تجد الوزارة بدا فى سبيل تنفيذ هذه المادة بالنسبة للقضاء المختلط من أن توافق مضطرة على قبول بعض الاجانب والمصريين الذين رشحتهم تلك المحاكم ليكونوا خبراء امامها فى مسائل الضرائب لمدة محدودة . وكان عجيبا فى اصرار تلك المحاكم أن نتمسك بأشخاص لا تتوافر فيهم الشروط التي رعاها المشرع فمنهم من كانت مؤهلاته لا تتجاوز الشهادات المتوسطة ومنهم من كانت كل خبرته قاصرة على وظائف كتابية أو ماهو أقل منها . وكان المهم فى نظم هذه المحاكم هو معرفة اللغة الفرنسية رغم صدور القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ بوجوب تحرير جميع السجلات والدفاتر والمحركات باللغة العربية

كما أن بعض محاكم الاستئناف لم تكن تتقيد بدورها بالكشف المشار اليه سابقا رغم أن الاوضاع القانونية الصحيحة تقضى بالانتقال الى ماقرره نص المادة ٨٩ من انتداب خبراء حسابيين من المدرجة اسماءهم بالكشف المنوه عنه بهذه المادة وهو الامر الذى أقره مجلس الدولة فى فتواه المؤرخة ١٣ أغسطس سنة ١٩٥١

وكان نظام الخبراء الموظفين فى فبراير سنة ١٩٣٩ (وقت صدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩) لا يزال فى أوائل عهده اذ لم يكن هناك سوى حفنة ضئيلة منهم معينون بالمحاكم منذ سنة

التجارة والاقتصاد ... والقضاء

شركة الخصائص والديون المستحقة للشركاء فيها

لمبادئ :

متى كانت الشركة هي شركة تضامن تجارية، فإنه يكون لها شخصية معنوية مستقلة عن اشخاص الشركاء فيها، ومن مقتضى هذه الشخصية ان يكون للشركة وجود مستقل الشركاء، وان تكون اموالها مستقلة عن اموالهم وتعتبر ضمانا عاما لدائتيها وخدمهم، كما تخرج حصة الشريك في الشركة عن ملكه وتصبح مملوكة للشركة ولا يكون له بعد ذلك الا مجرد حق في نسبة معينة من الارباح نصيب في رأس المال عند قسمة الشركة ونصيبه هذا يعتبر ديناً في ذمة الشركة ويجوز لدائتيه ان يحجزوا على حصته في الربح تحت يد الشركة، ولكن لا يجوز لهم ان يحجزوا على منقول او عقار من اموال الشركة حتى ولو كان مدينهم هو الذي قدمه اليها بصفة حصة، كما ان لهم التنفيذ على اموال مدينهم الشخصية او اشهار افلاسه وفي الحالة الاخيرة يكون لهم الحق في طلب اعتبار الشركة منقضة وتصفيته والتنفيذ على ما يؤول الى مدينهم من نصيب بعد التصفية. واذن فمتى كان هناك شخص المطعون عليه الثاني في الدعوى - قد تنازل عن حصته في الشركة الى زوجته وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر هذا التنازل باطلاً في حق دائنيته، فإنه لا اثر لهذا البطالان على الشركة، وكل ما له من اثر بالنسبة للدائنين

انما هو اعتبار المدين مازال شريكاً فيها، ويكون الحكم اذا قضى بطلان الشركة تأسيساً على بطلان التنازل واذا قضى بصحة حجز موقع من أحد الدائنين على اموال الشركة قولاً منه بان ما حجز يقل عن نصيب المدين فيها... اذ قضى بذلك فيكون قد أخطأ في تطبيق القانون (القضية رقم ١٨١ لسنة ٢٠ قضائية) محكمة النقض

للمتاضي

أحمد محمد حافظ

تتحصل وفائع هذه النقضية في انه بموجب عقد محرر في اول يناير سنة ١٩٢٨ وثابت التاريخ ومسجل بالقلم التجاري بالمحكمة المختلطة وبالسجل التجاري تكونت شركة بين الطاعن واخويه برأس مال قدره ٣٠٠٠ جنيه، وبمقتضى ثابت التاريخ في ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٤٣ ومقيد في السجل التجاري زيد رأس المال الى مبلغ عشرة آلاف جنيه تقريباً مقسم على المتعاقدين بالتساوي... وبموجب عقد ثابت التاريخ في ١٩ من ابريل سنة ١٩٤٩ أمر أحد الاخوين - المطعون عليه الثاني - بتنازله عن كافة حقوقه في الشركة الى السيدة زوجته

الشروط التي وجد المشرع انها غير متوافرة جميعاً في هيئة غير موظفي ادارة الخبراء الفنيين .

وقد صار العمل بادارة الخبراء عند وضع الكشف السابقة الى مراعاة كل هذه الاعتبارات، حتى اذا ماروعي وضع قانون جديد لتنظيم الخبرة، ألغيت المادة ٨٩ وحلت محلها المادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتنظيم الخبرة أمام جهات القضاء . والتي قضت (لجهات القضاء أن تندب للقيام بأعمال الخبرة خبيراً أو أكثر من خبراء الجداول أو تندب مكتب خبراء وزارة العدل أو قسم الطب الشرعي أو إحدى المصالح الأخرى المعهود اليها بأعمال الخبرة، فاذا رأت لظروف خاصة أن تندب من غير هؤلاء وجب أن تبين ذلك في الحكم) . وفي مواد الضرائب لا يقع الندب الا لخبراء وزارة العدل .

توفيق أبو علم

مدير عام الخبراء بوزارة العدل

وباحلالها محله في كافة ما له من حقوق وقبل الشريكان الآخرين وقد قيد هذا الاقرار في السجل التجاري وبالقلم التجاري... وكان قد حصل أصلاً بموجب عقد عرقي محرر في ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٩ صادر من المنزل الى زوجته ويدل على بيعه حصته في الشركة في مقابل ٧٩٠٠٠ جنيه منها ٢١٠٠٠ دفعت نقداً و ٢٥٠٠٠ حجزت تحت يد الزوجة وتعهدت بدفعه الى الشريكين الآخرين قيمة ما استجره البائع من الشركة و ٢٣٠٠٠ جنيه قيمة سندات أذنية محررة من البائع لمصلحة شقيقه... ونظراً لمداينة إحدى السيدات الأخريات - المطعون عليها الاولى - للمطعون عليه الثاني سالف الذكر بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه بموجب سند محرر في ١٠ اغسطس سنة ١٩٤٥ وثابت التاريخ فقد اقامت عليه دعوى انتهت صلحاً بعد ان التزم المدين - المطعون عليه الثاني - بدفع الدين في خلال شهر من ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٩ على ان تنازل الدائنة عن الفوائد... .

اوقعت الدائنة حجزاً تنفيذياً على خمسة آلاف اردب بذرة في المعصرة المملوكة للشركة فاقامت الشركة دعوى طلبت فيها الغاء الحجز واحقيتها فيما حجز عليه... وفي ٦ فبراير سنة ١٩٥٠ قضت محكمة بنها الابتدائية برفض الدعوى مؤسسه حكمها على بطلان التنازل الصادر من المطعون عليه الثاني الى زوجته لحصوله هرباً من دين السيدة الأخرى ورنيت على ذلك بطلان الشركة بالنسبة للحاجزة وأنه يصح لها الحق على اموال مدينهم في الشركة وأن الحجز وقع على خمسة آلاف اردب بذرة ضمن كمية كبيرة تقدر بأربعين ألف اردب وأن المحجز أقل من نصيب المدين في البذرة

استأنف الطاعن المحكوم ضده هذا الحكم... وفي ٤ مايو سنة ١٩٥٠ حذمت محكمة استئناف القاهرة بالتأييد واخذت بأسباب الحكم المستأنف وأضافت اليها مبلغ ٤٨٠٠٠ جنيه وهو الفرق بين قيمة حصة المدين في الشركة ونهنا عند البيع يعتبر ارباحاً يجوز الحجز عليها... وهو يفوق ثمن البذرة المحجوزة فقرّر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

نعي الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون اذ قضى بصحة الحجز على ما يخص المدين - المطعون عليه الثاني - في الشركة مع ان لها شخصية معنوية مستقلة عن اشخاص الشركاء من مقتضاء ان لا تضار الشركة بعلاقات الشركاء الشخصية مع الغير، وان تكون اموالها مستقلة عن اموالهم، فلا يعتبرون مالكين على الشيوع لوجوداتها واذ قرر ان للمطعون عليها الاولى - السيدة الأخرى - بوصفها دائنة للمطعون عليه الثاني أحد الشركاء ان تطلب بطلان الشركة - مع ان الشركة قائمة من قبل نشوء الدين وتستند الى عقد صحيح - واذ رتب على بطلان التنازل الصادر من المطعون عليه الثاني الى زوجته اعتبار الشركة غير قائمة بالنسبة للمطعون عليها الاولى الدائنة - مع ان بطلان التنازل ان صح لا يؤدي الى هذه النتيجة .

وهذا القول في محله - كما قالت محكمة النقض - ذلك ان شركة التضامن المكونة من

وانه وان كان من المحتمل عدم وجود مصلحة عاجلة مباشرة في الدعوى فان التعارف الذي يتم عادة بين الممول والمحاسب بمناسبة قضية قد يكون مفتاح هذا النفع المستقبل ووسيلته، ولم نسمع أبداً أن محامياً يباشر مهنة المحاماة، يعهد اليه بالفصل في إحدى القضايا مهما كان عمله ومهمها كانت خبرته .

ومن هذا الشرط تتفرع باقي الشروط ومنها أن يكون هناك مقياس ثابت لعلم الخبير لا يصح أن يقل عنه الا وهو حصوله على مؤهل علمي عال من إحدى الجامعات المصرية أو الأجنبية المعترف بها وهذا الشرط متوفر في جميع الخبراء الموظفين . ومنها توجيه الخبير، لعصمته من الخطأ ولفت نظره اذا أخطأ، لان نظراً خاطئاً قد يحرف القضاء من غير قصد عن الطريق السوي السليم . الى غير ذلك من

اسبانيا تفرد أوروبا في الزراعة

انتهزت فرصة زيارتي لاوروبا في خلال فصل الصيف الفائت لادرس حالة الاقتصاد الاسباني ، ولا سيما لان اسبانيا تعد من أولى الدول الزراعية في أوروبا ، وكانت ذات يوم تسمى «أهراء روما» فقدت اليوم الدولة الأوروبية الثالثة المنتجة للحبوب .

ولما كانت الزراعة عماد الاقتصاد في اسبانيا ، فان خمسين في المئة من السكان يعكفون في نشاط ودأب على فلاحة الحقول وزراعة الاراضي ، يعينهم على ذلك ما شققه العرب الاقدمون من قنوات في اسبانيا

~~~~~

الاخوة الثلاث انما هي شركة تجارية ذات شخصية معنوية مستقلة عن اشخاص الشركاء فيها ، ومن مقتضى هذه الشخصية ان يكون للشركة وجود مستقل عن الشركاء وان تكون اموالها مستقلة عن اموالهم وتعتبر ضمانا عاما لدائنيها وحدهم ، كما تخرج حصة الشريك في الشركة من ملكه وتصبح مملوكة للشركة ولا يكون له بعد ذلك الا مجرد حق في نسبة معينة من الارباح او نصيب في رأس المال عند قسمة الشركة ، ونصيبه هذا يعتبر ديناً في ذمة الشركة ، ويجوز لدائنيها ان يحجزوا على حصته في الربح تحت يد الشركة ، ولكن لا يجوز لهم ان يحجزوا على منقول او عقار من اموال الشركة حتى ولو كان مدينهم هو الذي قدمه اليها بصفته حصة ، كما ان لهم التنفيذ على اموال مدينهم الشخصية او اشهار افلاسه . وفي الحالة الاخيرة يكون لهم الحق في طلب اعتبار الشركة منقضة وتصفيته والتنفيذ على ما يؤول الى مدينهم من نصيب بعد التصفية

ولما كان بطلان التنازل الصادر من التنازل - المطعون عليه الثاني - الى زوجته لا اثر له على الشركة وكل ماله من اثربالنسبة للدائنة - المطعون عليها الاولى - انما هو اعتبار ان المدين لا يزال شريكاً فيها . . لما كان ذلك فقد قالت المحكمة ان الحكم المطعون فيه اذ قضى ببطلان الشركة تاسيسياً على بطلان التنازل واذا قضى بصحة الحجز على البذرة اقولا منه بان ما حجز يقل عن نصيب المدين فيها . . اذ قضى بذلك فيكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه . . اما ما جاء خاصاً بان ما حجز يقل عن نصيب المدين فيها . . اذ بين حصة المدين في الشركة وثمنها عند البيع وهو ما اعتبرته المحكمة ارباحاً يجوز الحجز عليها . . فان هذا الاعتبار لا يستقيم مع ما قرره الحكم من بطلان التنازل المشار اليه ، مما يستتبع ان ما حجز عليه انما هو جزء من اموال الشركة - شركة التضامن - القائمة بين شركائها الاصليين . . ومن بينهم المطعون عليه الثاني . . ولا يضر بآي حال بما يجوز الحجز عليه حجزاً تنفيذياً .

وقد انتهت محكمة النقض الى القضاء بنقض الحكم المطعون فيه . .

أحمد حمدي حافظ

لا تزال تجري في ارباضها ، وستبقى خالدة ما خلد الاندلس .

وتبلغ جملة مساحة الاراضي الاسبانية ٥٠٤٩٢٣٠٠ هكتار منها ٤٠٤٩٣٦٥ هكتار هي اراض لا تزال جديداً بسبب موقعها الجغرافي أما الاراضي المنتجة فمساحتها ٨٩٦٥٨٩٥ هكتاراً ، تشغل الغابات معظمها في مساحة ٢٦٦٠٢٧٥ هكتاراً والباقي وقدره ٢٠٣٥٢٨٤٠ هكتاراً يستثمر في أنواع الزراعة المختلفة . ولكي يتبين القارئ فكرة عن الانتاج الزراعي في اسبانيا نورد الاحصائية التالية التي تبين معدل الانتاج بالامطار المكعبة :

|          |          |
|----------|----------|
| ٤٠٨٤٨٥٠٠ | القمح    |
| ٥٤٦٧١٠٠  | الشوفان  |
| ٤٩٣٠٤٠٠  | الجودار  |
| ٢٢٢٨٢٨٠٠ | الشعير   |
| ٦٣٤٧٠٠٠  | الدرة    |
| ٢٢٤٩٩٠٠  | الارز    |
| ١٥٣١٠٠٠  | الفول    |
| ٦٤٢٠٠٠   | البازلاء |
| ١٢٢٢٥٠٠  | الخروب   |
| ٢٤٠٠٠٠   | العدس    |
| ٤٦١٥٠٠   | الليمون  |
| ٢١٢٤٨٠٠  | التين    |
| ١٥٩٤٨٠٠  | اللغات   |
| ٢٨٣٤٦٨٠٠ | البطاطس  |
| ٢٣٧٥٨٨٠٠ | الفنجان  |
| ١٨٤٦٩٠٠  | اللوز    |
| ٢٥٧٣٠٠   | البندق   |
| ٦٠٨٢٠٠   | الكهثرى  |
| ٧٨٦٨٠٠   | الخوخ    |
| ٢٢٨٢٢٠٠  | الموز    |
| ٤٠٩٥٠٠   | البرقوق  |
| ٣٦٩١٧٩   | الرمان   |
| ١٨٠٤٠٠   | الجوز    |
| ١٦٢٣٠٠   | السنفجل  |
| ٦٢٥٠٠٠   | الشمش    |
| ٣٦٣٢٠٠   | الكرز    |
| ٧٥٣٦٠٠٠  | البرتقال |
| ٧٣٢٥٠٠٠  | الزيتون  |
| ٢٣٢١٣٠٠  | البصل    |
| ٢١٦٦٠٠٠  | البنجر   |
| ١٧٨٥٠٠٠  | الحمص    |
| ٧٠٤٠٠٠   | اللوبياء |
| ١٢٩٩٠٠٠  | التفاح   |
| ٧٨٠٠٠    | البلح    |
| ١٢١٨٣١٠٠ | الكستناء |

ومع ان التربة الاسبانية لا تتميز بخصوبة فائقة كالتربة المصرية مثلاً ، فقد استطاعت بفضل اجتهاد الفلاح الاسباني ان تضاعف محصول الزراعة في خلال قرن من الزمان . والمتوقع اطراد هذا التوسع في الانتاج باستخدامات آلات الزراعة وباستخدام ماء الري استخداماً افضل ، وبتوليد الكهرباء من مساقط الماء مما يسهل انتاج المواد المخصبة .

وتزرع الحبوب بجميع انواعها ، باستثناء الارز ، في جميع اقاليم اسبانيا الخمسين . أما الارز فقد كان حتى عام ١٩٣٩ محصولاً غير معروف في اسبانيا الا بمقادير صغيرة تنتجها عشرة اقاليم . أما اليوم فقد اتسعت الرقعة المزروعة حتى شملت أربعة عشر اقليماً .

ومع ان انتاج القمح كبير نسبياً ، الا انه لا يزال أدنى من حاجة الاستهلاك المحلي

وتصدر اسبانيا مقادير كبيرة من الزيتون الى الخارج ، فتستورده بريطانيا ثم تخلله وتعبئه في زجاجات ويمتاز الزيتون الاسباني بزيتته الذي يستخرج لاستخدامه في طهي الطعام

ولما كانت اسبانيا دولة من دول البحر المتوسط ، ولما كانت منتجاتها الزراعية مشابهة لمنتجات بلدان الشرق الاوسط الاخرى ، فان الباحثين يرجحون ان تكون مشكلات الزراعة في اسبانيا مماثلة لمشكلات الزراعة في مصر وسوريا ولبنان والاردن . ولذلك قامت في اسبانيا أخيراً حركة عربية - اسبانية

تستهدف تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية فضلاً عن الثقافية بين حكومة الجنرال فرانكو وحكومات البلدان العربية الاخرى رغبة في درس المشكلات المشتركة على أساس تعاوني . وقد أبدت الحكومة الاسبانية ترحيبها بهذه الفكرة وقدمت لها كل مؤازرة ممكنة ، ولكن المرجو ان يكون انفساح مجال التعاون مستقبلاً نسبياً في زيادة التعاون والتكافل عبر البحر المتوسط .

م . ك . بولاد



# الجدير في عالم الاسلحة والالكترون

## الالكترونيات في خدمة الصناعة

### صناعة الراديو بعد الحرب العالمية الثانية

والرادار . اما في المجال الصناعي فقد اتسع نطاق استعمال الالكترونيات في تحويل المواد وفي العمليات الصناعية وفي زيادة الانتاج ويكون استعمال الالكترون عن طريق (البوبة الالكترون) مصامات الراديو ، وانابيب اشعة المهبط ، وخلايا التصوير ، واشعة اكس ولقد امكن خلال الخمسة عشر عاما الماضية الحصول على انابيب الالكترون بسهولة . وطبق استعمال هذه الوسائل في الميدان الصناعي والعلمي والطبي بشكل واسع . فمثلا اقتصر استخدام ( خلايا التصوير ) على تسجيل الصوت للفيلم السينمائي . ولكن ازداد مجال استخدامها في انتاج الآلات الحاسبة ، والتوقيت وآلات القياس والضبط . وفي الآلات شديدة الحساسية في قياس الوقت والسرعة كالفوتوغرافيا ، التي وصلت سرعة التقاط الصورة بها الى واحد على مليون من الثانية .

ومن الجدير بالذكر ان مجال استعمال الالكترونيات يتغلغل في اربعة نواح هي :

فالالكترونيات ليست علما مستقلا فحسب ، ولكن لابد من النظر الى تطوره ، وامكانياته ، وحدوده بالنسبة الى باقى فروع العلوم الاخرى وعلم التكنولوجيا .

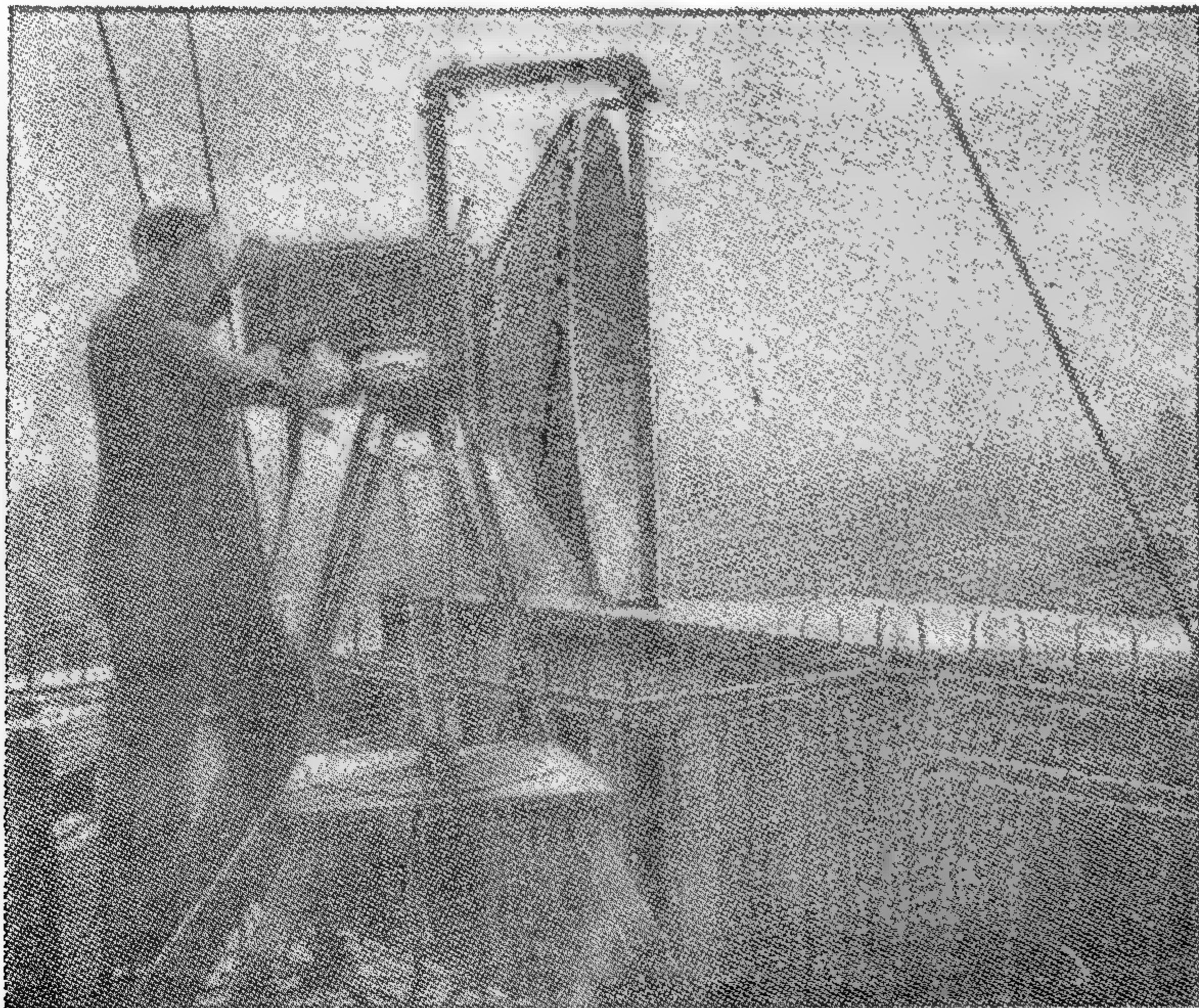
افتتح الرئيس محمد نجيب في الخامس والعشرين من شهر نوفمبر المنقضى (معرض الراديو والتلفزيون والرادار) بأرض الجزيرة ، ويعتبر هذا المعرض الاول من نوعه في الشرق الاوسط وقد ساهم فيه بقسط كبير (سلاح الاشارة) للقوات المسلحة . وقد أشرف عليه من هذا السلاح فريق «جمعية هواة الاسلحة العسكريين» وهي تعد الجمعية الثانية من نوعها في العالم ، بعد الولايات المتحدة الامريكية . هذا وسيخصص دخل المعرض ليكون نواة لنشاط مجلس الابحاث الالكترونية الذي يتولى رعاية النهضة العلمية الحديثة وتشجيع الابحاث المتصلة بالالكترون

ولقد توصل العلماء الى معرفة مدى استخدام الالكترونيات ، ولكنهم لم يصلوا الى مدى الامكانيات الفنية لهذه الالكترونيات في فروع الصناعة المختلفة . ولكن يمكن القول بأنها استخدمت في وسائل الدفاع بنسبة تبلغ ٤٠٪ وذلك عن طريق الراديو والتلفزيون ، وكذلك في طرق المواصلات

بعد اكتشاف الالكترونيات في عام ١٨٩٧ بواسطة العلامة ج . ج . طومسون ، أكبر حدث علمي خلال جميع العصور . اذ أحدث تأثيرا كبيرا في تقدم العلوم الطبيعية ، كما يعتبر اختراع الصمام الكهربائي بواسطة العلامة السير امبروز فلمنج عام ١٩٠٢ ذا اثر كبير في عالم ميدان الراديو ، كما ساعد على اختراع التلفزيون خلال الاعوام الاخيرة ، والرادار وما الى ذلك من الاجهزة الالكترونية الاسلحة ويعزى للحرب العالمية الاخيرة الفضل الاكبر في اكتشاف واختراع الرادار وتقدم التلفزيون وما يمت الى الالكترونيات . ولقد كتب الشيء الكثير في السنين الاخيرة عن الالكترونيات ، حتى اقترح البعض تسمية العصر الحالي ( عصر الالكترون ) حيث قد توصل البعض الى اختراع « العقل الالكتروني » ولا بد من النظر الى هذا التقدم العلمي الخطير من زاوية اخرى . .

#### مجلس ادارة المعرض

أصدر السيد وزير الحربية قرارا بتشكيل مجلس ادارة المعرض من ٢١ عضوا هم السادة :  
القائمقام حسن همت الصيرفي مدير سلاح الاشارة مديرا والاستاذ مصطفى نظيف وكيل جامعة ابراهيم والاستاذ محمد عبدالرحمن حافظ استاذ المحاسبة بكلية التجارة بجامعة القاهرة والدكتور محمود النحاس مراقب عام التعليم والثقافة بوزارة المعارف والاستاذ همام محمد محمود استاذ المواصلات النسلية والاسلحة بكلية الهندسة بجامعة ابراهيم والدكتور عبد السميع مصطفى الاستاذ بكلية الهندسة بجامعة الاسكندرية والمهندس صلاح عامر وكيل الاداعة للشئون الهندسية والاستاذ حسين فوزي مراقب عام المتاحف والمعارض بوزارة الارشاد والقائمقام أ. ح مهندس حسين الحلواني مدير سلاح المهندسين والاشغال العسكرية والقائمقام بحري جمال الدين طنطاوي بادارة المصانع الحربية والمهندس جون بقطر بمصلحة الطيران المدني والمهندس أنيس البرادعي بادارة الاسلحة في مصلحة التليفونات والمهندس اسماعيل نظيف والمهندس يحيى طه بوزارة التجارة والصناعة والدكتور محمد الشحات بمركز اليونسكو بالشرق الاوسط واليكباشي المهندس ابراهيم حسن سليم مهندس الرادار والاسلحة واليكباشي حسن احمد صنيديد من سلاح الاشارة والقائمقام طه فتح الدين من سلاح الاشارة والسكرتير العام للمعرض والمهندس مراد عبد الشافي من سلاح الاشارة والصاغ سعد الله حقي هارون من القوات الجوية



الكاميرا التي تلتقط الصور في الاذاعات الخارجية لاجهزة التليفزيون



١ - وسائل التسلية كالراديو والتلفزيون وأجهزة الصوت .

٢ - في الصناعة وسنشرح ذلك بتوسع فيما بعد .

٣ - في الأبحاث العلمية كأبحاث أشعة اكس والميكروسكوب الإلكتروني ذي انقوة العالية وقياس وضبط احتساب السرعة والوقت ، والنشاط الراديومي .. الخ .

٤ - في الطب كالرسم والتصوير بالأشعاع وأبحاث أشعة اكس، والطب الكهربائي ، وكل ما يمت للطب بصفة . ويمكن التأكيد بأن ركب البحث الإلكتروني لن يقف في جميع الفروع السابقة بل وفي مجالات أخرى .

#### التلفزيون في خدمة الصناعة

من المعروف ان التلفزيون كان الى عهد قريب في خدمة وسائل التسلية، ولكنه أصبح اليوم عظيم الأهمية وكبير التطبيق في الصناعة : في المعامل .. وفي المصانع .. وفي العمليات الانتاجية وبالذات في كل العمليات الصناعية التي يخشى من الاقتراب منها أثناء اجرائها ويعرض حياة الافراد للخطر ، وذلك مثل العمليات التي يدخل فيها الاشعاع الناتج من أشعة اكس وغيرها من الأبحاث التي تساعد على الانتاج وتعتبر مساعدات فعالة لزيادته أو لتحسين نوعه .. ولكن لما كانت العمليات الانتاجية من الأهمية بمكان فإن المساعدات أو هيدروليكية .

الفعالة التي يمكن ان يؤديها « الإلكتروني » تنحصر في مجال القياس والضبط ، او في اذاعة ونشر استخدام الآلة . ومن المعلوم ان صحة وسلامة استخدام الآلة يعتبر مفتاح التقدم التكنولوجي في المستقبل . بدونها لا يمكن لصناعة حديثة ان تعيش .

ومن الوجهة النظرية يمكن الاستفادة من التطبيق الفني للإلكترونيات في عمليات القياس والضبط بالذات وفي جميع العمليات الصناعية الحديثة على وجه العموم . فمثلا يمكن بواسطة الآلات الإلكترونية اعطاء قراءات صحيحة ودقيقة لدرجات الحرارة ، ولمدى السرعة ومقدار الضغط ، والتدفق والوقت ودرجة الرطوبة ، وفي قياس درجة الحموضة ودرجة القلوية لجميع المحاليل الصناعية كما يمكن بواسطة « الإلكتروني » ضبط سريان اللهب في البترول ، والغازات وافران الاحتراق وفي محركات الطائرات . بل ويمكن استخدامه في اجراء تجارب من مسافات بعيدة ، وتسجيل نتائجها وكل ذلك بوسائل اوتوماتيكية .

وفي هذه العمليات والمجالات ، النظرية العلمية الاساسية واحدة في جميعها سواء كانت في مبادئ ميكانيكية ، او « بصرية » او صناعية هيدروليكية .

#### الإلكترون يقلل المخاطر

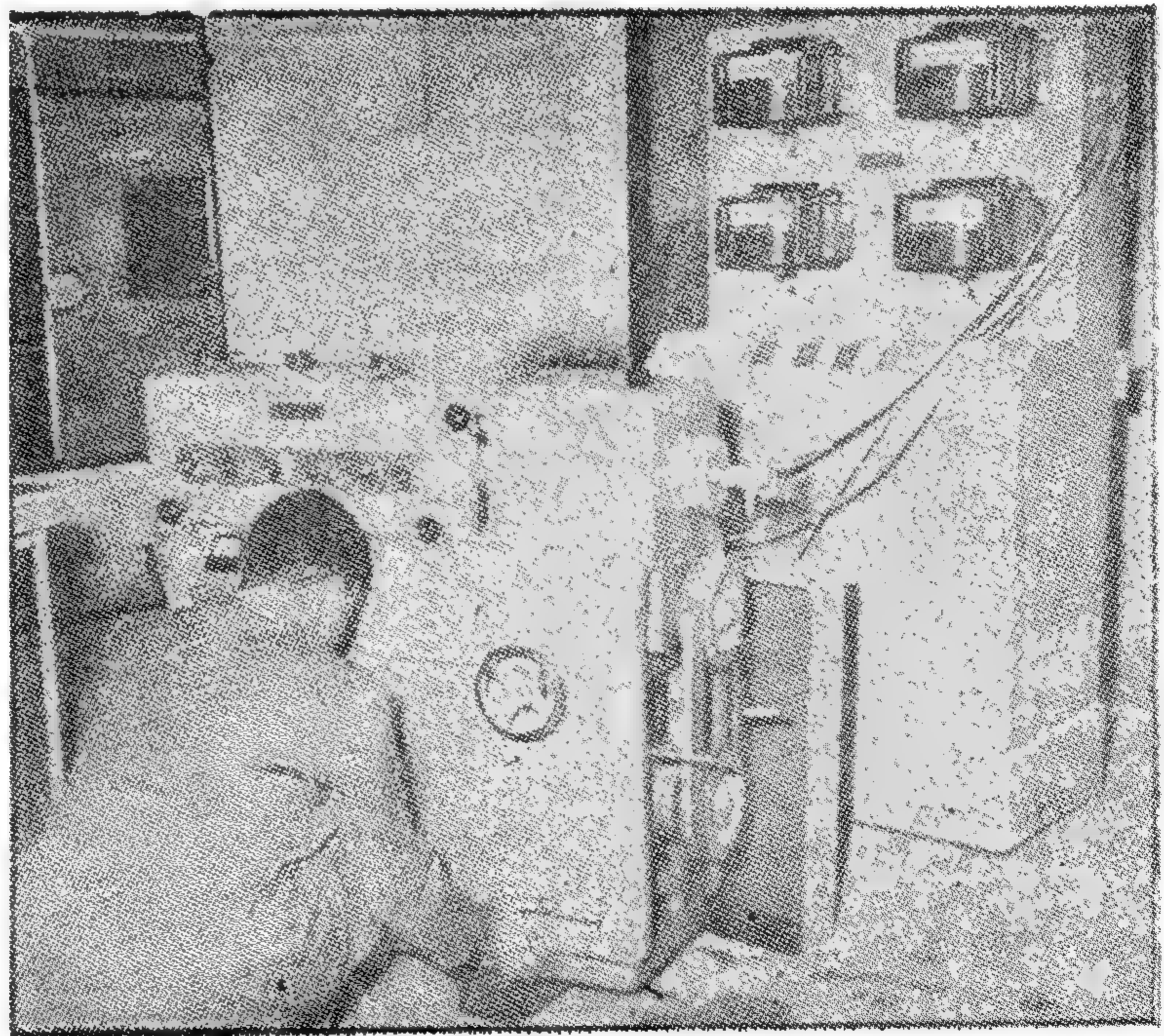
قد يظن القارئ ان هذه المخترعات العلمية الإلكترونية تزيد من مخاطر الحياة الصناعية ولكن الواقع ان « الإلكتروني » سلاح ذو حدين ، فكما أنه ذو نفع اقتصادي كبير الا أنه يقلل المخاطر ،

فهو مثلا يقلل من خطورة التيار في المنشآت الصناعية والمناجم ، ويقى الآلات والاشخاص الذين يعملون عليها ، كما يساعد على كشف الغازات السامة داخل جو المصانع الكيميائية . كما ان الآلات الإلكترونية تكشف عن المواد المعدنية في مثل هذه المنتجات مثل مواد الاكل، والبلاستيك والمطاط وفي الاخشاب . كما تعمل أشعة اكس على كشف المواد الغريبة داخل لفافات الطعام وعلب الحلوى . ومن الميادين الحيوية الهامة التي تلعب فيها الإلكترونيات دورا كبيرا متزايدا بمرور الزمن ، الاختبارات التقدمية ، فبواسطة التحسينات الحديثة في ( الراديو جرافى ) مثلا يمكن رؤية ( مافى داخل سبائك الصاب من مواد غريبة وما يجرى بداخلها من حركات وسكنات لجزيئات المبيكة ، وذلك لمدى ١٢ بوصة في العمق !! .

وأتماما لهذا البحث الفني ، يمكن الوصول الى معرفة طبقات التشققات داخل الكتل الكبيرة من المعادن ، كالنيجستن والكربيد والاسمنت والاحجار الثمينة وهكذا ..

#### الإلكترون والحرارة

هناك نوعان من التسخين الاول ( التسخين العسادي ) المستخدم في المعادن والصلب ، والثاني ( التسخين الحساس ) والمستخدم في تسخين المواد الغير معدنية كالبلاستيك ، والخشب والزيوت والدهون ومواد الاكل . والاول معروفة نظريته ومجالات تطبيقه في الصناعات الثقيلة . أما عن ( التسخين الحساس ) فقد وجد تماما مجال استعماله في صناعة البلاستيك ، حيث ان الاشعاع الناتج عن الحرارة يتسلط على قوالب البلاستيك بل وعلى الواح البلاستيك ذاتها . وكما يستعمل أيضا هذا النوع من التسخين في الصناعات المماثلة للبلاستيك وهي ما يسمى



آلة لطحن البلاستيك



( بالصناعات الفردية ) وفي طبع الرسومات على الاقمشة .. وغير ذلك من الصناعات .

### العقل الالكتروني

تتطلب الصناعة والبحوث العلمية - كما في عالم الاعمال التجارية والمشروعات - بعض الاحصاءات ، ويلزم بجانب ذلك تدوين الاعمال الحاسبية والحسابية ، وما الى هذا . وهذه العمليات الحاسبية طابعها السرعة ، ولا شك أن هذه السرعة متوافرة في الآلات الالكترونية ، ونظرا لدقة هذه العمليات ، فقد أطلق على الآلات التي تقوم بها « العقل (الالكتروني) » حتى أن أضخم العمليات الحاسبية لا تستغرق سوى دقائق قليلة ، بينما لو قامت الماكينات الحاسبة العادية بهذه العمليات لاستغرقت أياما بأكملها . بل أن هذا « العقل الالكتروني » يحل أعقد المسائل الحاسبية التي يصعب حلها بالطرق العادية المعروفة .

وثمة شيء طريف عن هذا « العقل الالكتروني » وهو أنه ذو ذاكرة قوية تحفظ الأرقام لمدد طويلة فلو أعطى أرقاما تتعلق بموضوع ما . وليكن مثلا احصاءات عن النقل - فانه يستطيع أن يستخرج نتائج هامة ، وبضع أمانا حقائق ما كنا لنستطيع

### الوصول اليها بالطرق المألوفة الاكترون في الطب

لا تقتصر فائدة «الاكترون » على الصناعة أو المواصلات كالنقل الجوي أو الملاحة فحسب ، ولكنه يقدم للطب خدمات كبرى . فمثلا جهاز تصوير القلب كهربائيا Electrocardiography يعتبر من العوامل الفعالة لبحاث القلب . وجهاز تصوير المخ كهربائيا Electroencephalography شيء حيوي في أبحاث ( المخ ) ولا تزال الابحاث جارية للوصول الى علاج الصمم بواسطة الاكترونات .

وبالرغم من التقدم في الابحاث الالكترونية خلال السنوات الأخيرة ، إلا أن النتائج لا تزال في طور الطفولة

### صناعة الراديو بعد الحرب

وننتجه الآن الى بحث التطورات والاتجاهات التي طرأت على صناعة الراديو والاجهزة اللاسلكية في فترة ما بعد الحرب ، ومن أهم البلدان التي تصنع هذه الاجهزة انجلترا ، التي تنتج ما قيمته ١٢٥ مليون جنيه من الاجهزة اللاسلكية ، منها ٢٥ مليوناً تخص السِّلَع الالكترونية سنوياً . وقد بدأت أجهزة التلفزيون تحتل المركز الاول قبل أجهزة الراديو . وقد بلغ عدد المؤسسات الاعضاء في

( مجلس صناعة الراديو ) ٩٥٪ منها ( اى ٢٠٧ شركة ) يشتغل بها حوالى ١٣٥٠٠ عامل خلاف المهندسين

والعلماء والخبراء . وقد بلغ مجموع قيمة ما صدرته بريطانيا من الاجهزة اللاسلكية حوالى ٢٥ مليون جنيه استرليني خلال عام ١٩٥٢ ، ثم قفز هذا الرقم خلال الستة شهور الاولى من العام الحالى الى ١٣ مليون جنيه . ولقد خص دول منطقة الدولار في العام الماضى ما قيمته ٢ مليون جنيه ، منها ٤٠٠.٠٠٠ ر. جنيه الولايات المتحدة الامريكية . وتتوقع المصانع أن تنتج ما قيمته مليون جهاز تلفزيون سنوياً خلال الخمس سنوات القادمة . أما في الولايات المتحدة فيتوقعون أن يصل الانتاج الى تخصيص جهازين ونصف جهاز لكل أسرة !!

ومن الطريف أن تعطى الاحصائية التالية التى تبين متوسط عدد الاجهزة التى باعها كل محل فى بريطانيا خلال الفترة من يناير الى يونيو عام ١٩٥٣

| يناير | راديو | تلفزيون |
|-------|-------|---------|
| ٦ر٨   | ١٠ر٠٣ |         |
| ٥ر٦٤  | ٨ر١٠  |         |
| ٥ر٣   | ٨ر٣١  |         |
| ٥ر٦٨  | ١٠ر٢٢ |         |
| ٧ر٠٧  | ١٨ر٧٤ |         |
| ٥ر٨٦  | ٧ر٧٢  |         |

ولعل السبب في زيادة رقم المباع من أجهزة التلفزيون خلال شهر مايو يرجع الى اقامة واذاعة حفلات التتويج حينذاك .

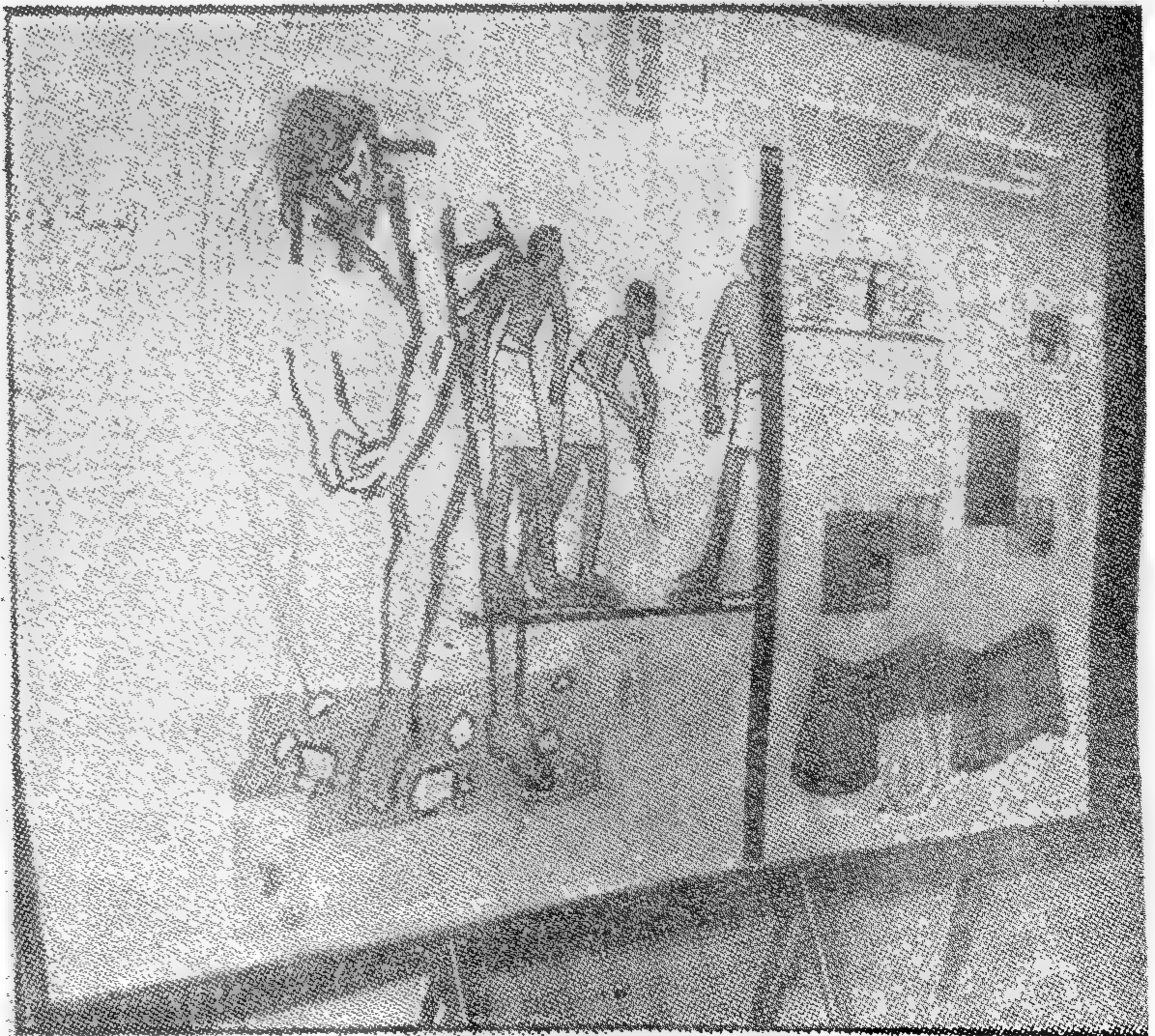
أما هنا في مصر !! ؟؟

فكل ما نرجوه لمصر أن تنشأ صناعة الاجهزة اللاسلكية كصناعة جديدة ، ونحن لا ينقصنا الايدي العاملة الماهرة ، ولا تنقصنا المواد الخام بشكل كبير ، وان كان ينقصنا الخبرة ، ففي ( المعونة الفنية ) مجال لا بأس به للاستعارة .

ونرجو ايضاً أن يكون معرض القاهرة للراديو والتلفزيون والرادار فاتحة خير في العهد الجديد بأذن الله

أحمد زكى عبد الهادى

بكالوريوس في العلوم الاقتصادية



كان الانسان يستغل عناصر الطبيعة كما هي أما الآن فاصبح يصنعها في المعمل



# الشرق الأوسط اقضب بئر للبترول في العالم

## ... بعد عامين من انقطاع نفط ايران

## الغرب يستقبلها الذهبى ...

الزيادة السريعة ترجع الى ثلاثة عوامل رئيسية هامة :

١ - ازدياد الطلب عقب الحرب ازديادا شديدا .

٢ - أثر الحرب الكورية ، والاقبال على التخزين لمواجهة مطالب الحرب التي كانت محتملة .

٣ - أثر النزاع الايراني على البترول ، وماسببه من ضرورة زيادة بقيه الابار لمواجهة النقص الذي تخلف عن هذا النزاع الخطير .

ومن الواضح أن حل المشكلة الايرانية للبترول سوف يعود على مستوى انتاج بلدان الشرق الاوسط بأفضل واحسن النتائج في جميع أنحاء العالم ، فيصبح الشرق الاوسط أكبر ( بئر بترول ) عالمية . هذا فضلا عن أن منابع الشرق الاوسط لايزال معظمها بكرا جديدا ، فمجال الانتاج أملها كبير ، وعمرها طويل بدرجة ملحوظة .

### النفط الايراني والنزاع حوله

لم يكن احد يتصور أن تامين البترول في ايران سوف يؤدي الى كل هذه النتائج التي لاتزال ظاهرة للآن ، ولا تزال آثارها واضحة للعيان ! فان انتاج ايران من النفط كان يزيد على ٣٠ مليون طن سنويا . كما ان معامل عبادة تعد أكبر معامل لتكرير البترول في العالم كله . ولهذا كان من العسير التنبؤ بالمصير المؤلم الذي اقبلت عليه ايران . نعم ، كان هذا الدكتور مسدق عظيميا ونبيلا ، ووليا في حبه ، ولكنه ربما اخطأ خطأ تقدير النتائج ! إذ

لاشك أن انتاج الزيت خارج الولايات المتحدة الامريكية لم يسبق له أية زيادة ملحوظة ، كالتى حدثت في بلدان الشرق الاوسط خلال السنوات القليلة الماضية . ولقد كان الانتاج في المنطقة بأكملها يمثل حوالى ١٧ ٪ فقط من مجموع الانتاج العالمى للبترول ، بينما بلغ رقم امريكا الشمالية حوالى ٥٠ ٪ غير أن الحال قد تبدل بشكل ملحوظ في مدى انتاجية الشرق الاوسط ، وبالذات في السرعة التى زاد بها هذا الانتاج ، هذه السرعة التى فاقت سرعة ازدياد الانتاج في مناطق العالم الاخرى

الذى ينتهى عند ( فاو ) على الخليج الفارسى ، والذى يبلغ طوله ٧٥ ميلا بقطر ٢٤ بوصة .

أما في قطر فقد ازداد انتاجها من ١٦ مليون طن في عام ١٩٥٠ الى مايزيد عن ٣٢٥ مليون طن في عام ١٩٥٢ ، وسوف يصل انتاجها في العام الحالى الى ٤ مليون طنا .

وهذه هي البحريين تنتج منذ أعوام بمعدل مليون ونصف مليون طن سنويا أما في مصر فان الانتاج يعتبر صغيرا بالنسبة لهذه الدول . ومن المنتظر أن يزداد هذا الانتاج بعد صدور قانون المناجم الجديد .

وبهذه المناسبة يشير الاحصاء الى أن مقدار ما استوردته مصر من أول يناير الى آخر يوليو ١٩٥٣ قد بلغ ٢٤٥٧١٨٤٠٨ كيلو صاف من الكيروسين ، ومن المازوت ، وزيوت الديزل ، والسولار قد بلغ عن نفس الفترة ١٥٦٥٧٦٥٥٤ كيلوصاف .

والجدول رقم (١) يشير الى مقدار الناتج من بترول الشرق الاوسط مقارنة بالانتاج العالمى :

ولقد كانت الاسباب الرئيسية لهذه

والارقام تدلنا على أنه بينما كان انتاج العالم خلال العام الماضى يزيد بمقدار الثلثين عن انتاج عام ١٩٤٦ ، نرى أن انتاج الشرق الاوسط قد قفز الى ثلاثة أضعاف ما كان عليه في ذلك العام .

فبينما بلغ مجمل الانتاج في الشرق الاوسط ٣٥ مليون طن خلال عام ١٩٤٦ ، اذ بهذه الكمية تتضاعف في عام ١٩٤٩ وتبلغ ٧١ مليون طن . ثم استمرت عجلة الانتاج فى الازدياد ، ودون توقف ، حتى وصل الى ١٠٦ ملايين طن في عام ١٩٥٢ . هذا بالرغم من ايقاف العمل فى معامل ايران في منتصف عام ١٩٥١ . والواقع أن النقص الذى انتاب الانتاج في بلدان الشرق الاوسط بسبب توقف معامل عبادة ، عوضه الانتاج الضخم من آبار المملكة العربية السعودية ، والكويت ، والعراق ، حيث نما الانتاج واتسع بسرعة لم يسبق لها مثيل .

فى بلدان الشرق الاوسط فانتاج المملكة العربية السعودية الذى بلغ مليون طن فقط خلال عام ١٩٤٤ ، قفز بشكل ملحوظ الى معدل ٤٠ مليون طن سنويا في عام ١٩٥٢ والكويت التى لم يبدأ الانتاج من آبارها الا منذ زمن قريب وقصير (عام ١٩٤٦) ، اذ بالانتاج يقفز بشكل جبار الى مستواه الحالى وهو ٤٠ مليون طن في العام .

وفى العراق سوف يزداد الانتاج وعمليات التكرير نتيجة افتتاح خط أنابيب البترول الى ( باناس ) على ساحل سوريا من ( كركوك ) ، ويبلغ طوله ٥٥٥ ميلا ، وقطره ٣٠ بوصة . بل وسوف يزداد هذا الانتاج بعد الانتهاء من امتداد خط الانابيب الجديد

جدول (١) انتاج النفط في الشرق الاوسط

بالآلاف لاطن المتربة من يناير/مايو

| ١٩٥٣   | ١٩٥٢   | ١٩٤٩   | ١٩٤٦   |                 |
|--------|--------|--------|--------|-----------------|
| ٢٨٦٧٠٠ | ٦١٨١٠٠ | ٤٦٩٣٠٠ | ٣٧٢٣٠٠ | الانتاج العالمى |
| ١٦٦٠٠  | ٤١٤٤٣  | ٢٣٤٧١  | ٨٢٠٠   | المملكة العربية |
| ١٦٣٠٠  | ٣٧٦٣٧  | ١٢٣٧٨  | ٨٠٠    | الكويت          |
| ١٠٩٠٠  | ١٩٠٠٠  | ٤٢٠٠   | ٤٦٠٧   | العراق          |
| ١٨٥٠   | ٣٢٩٧   | ٩٦     |        | قطر             |
| ١٠٠٠   | ٢٤٠٠   | ٢٢٨٠   | ١٢٢٨٢  | مصر             |
| ٦٠٠    | ١٥٠٠   | ١٥٠٨   | ١٩١٠٠  | البحرين         |
| ٤٧٠    | ١٠٠٠   | ٢٧٢٣٥  | ١٩٤٩٧  | ايران           |



أن هذا النزاع سيستمر عامين كاملين أو يزيد . . وتضطر إيران أن تطلب العون من الدول ، وقدمت أمريكا إليها مساعدات عسكرية ، ومساعدات أخرى وفقا لبرنامج النقطة الرابعة حتى أبهظ كاهل الميزانية والمالية الإيرانية !

وفي خارج إيران ، أمكن التغلب على النقص ، والازمة التي أحدثتها مشكلة النفط الإيراني . فقد ازداد الانتاج في البلاد الأخرى ، وخصوصا منطقة الشرق الأوسط ، حتى عوض العالم تعويضا لا بأس به الى حد كبير . كما أن الدول أخذت في توسيع معامل تكريرها ، أو بدأت في انشاء معامل أخرى جديدة ، وها هي بريطانيا تنشيء أكبر المعامل لتكرير البترول في العالم في أرضها .

### •• أما في العراق

لقد زاد معدل ما يستخرج من بترول في العراق على ٢٦ مليون طن سنويا ، وكان من نتيجة ذلك ازدياد إيرادات الحكومة العراقية من النفط فقط ، وهي الإيرادات التي تبلغ هذه السنة ما يقرب من ٥٠ مليوناً من الجنيهات الاسترلينية . والمسألة التي تفكر فيها العراق اليوم هي مدى الاستفادة من هذه الإيرادات السنوية الضخمة ، وكيفية استغلال عائد البترول .

وقد أثر فعلا جدل سياسي ، ونقاش اقتصادي حول : هم تنفق هذه الزيادة في إيرادات النفط على المشاريع العاجلة ، أم ترصد للمشاريع التي تستفيد منها البلاد على مر الأيام ؟ ومن المعلوم - برغم هذا كله - أن العراق بلد غني جدا بموارده الطبيعية الأخرى إلى جانب ثروتها من النفط والغاز ، وهذا ما تتميز به العراق عن باقي البلاد التي تنتج البترول في الشرق الأوسط .

من أجل ذلك يمكننا أن نقول أن هناك اضطرابا في بعض الأوضاع الاقتصادية في العراق ، وهذا الاضطراب ليس ناتجا عن نقص ، أو أزمة . ولكنه ناتج عن زيادة في الإيرادات ! نعم ، إن ( المال الوفير ) قد سبب نقاشا خطيرا !

إن العراق أصبحت غنية بموارد البترول ، فهي على أبواب مستقبل زاهر لم تعهده من قبل . ولكن الأهالي والزعماء على السواء يستعجلون الأمور ، ويلحون في طلب نتائج سريعة .

من أجل هذا ثار جدل سياسي ، وقام خلاف في وجهات النظر الاقتصادية . . فبعدما كان ( مجلس الأعمار ) العراقي هيئة بعيدة عن التيارات السياسية ، أذعنت الحكومة للرأي العام العراقي ، فتألفت لجنة وزارية منذ وقت قريب مهمتها إعادة النظر في القانون الذي تأسس بموجبه ( مجلس الأعمار ) . وقد أعلن وزير المالية العراقي بأن ( مجلس الأعمار ) سيقصر في المستقبل على تنفيذ المشاريع الكبرى ، تاركا أمر تنفيذ المشاريع الصغرى لمجلس الوزراء العراقي . وهذا يعني أن اختيار هذه المشاريع ، وطريقة تنفيذها سيخضعان لرقابة الحكومة السياسية .

وهكذا زجت الحكومة بجزء من مشاريع التعمير في ميدان السياسة . ومن الملاحظ أن الحكومة العراقية كانت تخصص ٧٠ في المائة من دخل البترول لمشروعات مجلس الأعمار ، أما الثلاثين في المائة الباقية فتحول الى الميزانية العامة .

هذا وقد كان لازدياد النفط المنتج في السنوات الأخيرة وازدياد حصة الأرباح التي تقتسمها الحكومة مع ( شركة النفط العراقية ) والشركات المتحدة معها ، نتيجة أبرام الاتفاقية بين الطرفين منذ أول يناير ١٩٥١ ، أثر كبير في ازدياد إيرادات الحكومة العراقية . ففي سنة ١٩٤٩ كانت حصيلة الحكومة من النفط ثلاثة ملايين دينار عراقي ، ثم ازداد الى ٥ مليون وربع مليون دينار خلال عام ١٩٥٠ . أما في عام ١٩٥١ بعد إبرام الاتفاقية فقد بلغت إيرادات الحكومة من النفط فقط ، ١٣ مليون و ٧٥٠ ألف دينار . ومن المنتظر أن تصل هذه الحصيلة الى ٥٠ مليون دينار هذا العام ، سيخصص منها ٤٢ مليون دينار لمجلس الأعمار العراقي . .

### خلاف وجهات النظر الاقتصادية

هذا هو أثر الجدل السياسي الذي نشب في العراق .

أما عن نتائج الخلاف في وجهات النظر الاقتصادية ، فمن المعلوم أن مجلس الأعمار العراقي قد نيط به صرف إلى ٧٠ في المائة من حصيلة النفط . ولقد اقترح المجلس في سنة ١٩٥١ صرف ما يزيد على ١٥٠ مليون دينار في المدة الواقعة بين عامي ١٩٥١ و ١٩٥٦ . ولقد قرر المجلس اتفاق ما

يقرب من نصف هذا المبلغ في مشاريع تحسين الري ، وإصلاح الأراضي ، وضبط الفيضانات . أما النصف الآخر فقد خصص لمشاريع عديدة ، منها مشاريع لإقامة صناعات جديدة ، ولتطوير طرق جديدة ، وتحسين الحال منها وإقامة منشآت عديدة .

غير أن السياسة الحزبية الداخلية تدخلت في الموضوع ، وأصبح نظام توزيع الأراضي في كفة الميزان . ونشأ عن ذلك خيبة أمل سائدة بين سكان المدن في العراق الذين لم يستفيدوا مباشرة حتى الآن - إلا استفادة طفيفة جدا من مشاريع استخدام إيرادات النفط . والانتقاد الذي يوجه الآن في العراق إلى الخطط التي وضعها ( مجلس الأعمار ) هي في الواقع انتقادات شكلية ، وليست موضوعية . فالمهمة التي فرضت على مجلس الأعمار العراقي هي مهمة حيوية لا بد من تنفيذها كاملة إذا كان الهدف هو فائدة البلاد حقا وبصورة شاملة وإلى أقصى حد من الإيرادات التي تجنيها من النفط . أما إذا كان الغرض هو تبذير هذه الإيرادات ، فقل على مشروعات ( مجلس الأعمار ) السلام !

ومن جهة أخرى ، فقد تزعم بعض الزعماء الحملة من زاوية أخرى . فنادوا بأن خير سبيل لاستعمال ثروة النفط الجديدة هي في إجراء تحسين ملموس عاجل أو مباشر في أحوال الشعب العراقي ، وذلك عن طريق تحسين الصحة العامة ، والتعليم ، وتحسين الخدمات العامة المختلفة في البلاد . وضربوا مثلا على ذلك بأن مشاريع الري العظيمة في مصر ، واستعمال السماد على نطاق أوسع مما هو عليه في غربي أوروبا ، لم يزيلا الفقر والمرض من مصر . . !

وحقا إن اتفاق مبالغ طائلة من المال اتفاقا شديدا هو أمر صعب معقد يزداد صعوبة وتعقيدا كلما اشتد النزاع السياسي حوله . والنزاع السياسي بدوره يزداد حدة من جراء تضخم الثروة ذاتها . ولم يكن يخطر على بال أحد أن حظ العراق الاقتصادي سينقلب بين يوم وليلة - نتيجة استخراج النفط - إلى رغد من العيش وطيب من الحياة .

وهذه هي الثروة . . فآين هو الغرم في العراق ؟

( يتبع ) عبد القادر عبد الحميد بكالوريوس في العلوم



# أرقام واحصاءات

## اسعار الذهب

| الجنيه | صورة الملك | القاهرة | بيروت | ميلانو | بروكسل |
|--------|------------|---------|-------|--------|--------|
| ١١/١٦  | ١١/٩       | ٥٣/١١/٢ | ٤١٠   | ٤١٣    | ٤٠٩    |
| ٢١٠٧٥  | ٢١٠٧٥      | ٢١٢٢٥   | ٦٢٦٥  | ٦٣٥٠   | ٦٢٧٥   |
| ٤٩٣    | ٥٠٥        | ٥٠٤٥    |       |        |        |

## اسعار الجنيه المصري

| ٥٣/١١/٦ | ١١/٩ | ١١/١١ | ١١/١٣ | ١١/١٦ | ١١/١٨  | ١١/٢٠  | ١١/٢٣ |
|---------|------|-------|-------|-------|--------|--------|-------|
| ٥٧/٨    | ٥٧/٨ | ٥٧/٨  | ٥٥/٨  | ٥١/٢  | ٥٧/١٦  | ٥٩/١٦  | ٥١/٢  |
| ١٠١/٢   | ٩٢/٤ | ١٠٢/٨ | ١٠٢/٨ | ١٠٢/٤ | ١٠٧/١٦ | ١٠٧/١٦ | ١١    |

حسابات استحقاق الاستيراد  
علاوة الجنيه الاسترليني ( % )  
علاوة الدوتشمارك ( % )

| ٢٧٥   | ٢٧٥   | ٢٧٥   | ٢٧٥   | ٢٧٥   | ٢٧٥   | ٢٧٥   | ٢٧٥   |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| ١١٧٢٥ | ١١٧٢٥ | ١١٧٢٥ | ١١٧٢٥ | ١١٧٢٥ | ١١٧٢٥ | ١١٧٢٥ | ١١٧٢٥ |

سعر الدولار الأمريكي بالقروش  
حسابات « ب » في سويسرا بالفرنكات

## حركة القطن المصري في الموسم ٥٣ / ١٩٥٤

| بالقنطار                   | ١٩٥٤/٥٣    | ١٩٥٣/٥٢  |
|----------------------------|------------|----------|
| المخزون في ٣١ اغسطس ...    | ٣٤٤٢٦٠٥    | ٢١٨٠٠٠٤  |
| المحصول                    | ٦٠٠٠٠٠ (٧) | ٩٩٢٢٢٤٠  |
| المعرض في اول سبتمبر       | ٩٤٩٨٦٠٥    | ١٢١٠٢٢٤٤ |
| المصدر من اول الموسم ( ٢ ) | ٩٨٤٤١١     | ٥٧٨١٨٩   |
| المستهلك المحلي            | ٢٦٩٧٧٣     | ٣٢٦٠٨٢   |
| جملة الموزع                | ١٢٥٤١٨٤    | ٩٠٤٢٧١   |
| الباقى                     | ٨٢٤٤٤٢١    | ١١١٩٧٩٧٣ |

( ١ ) التقدير الاول

( ٢ ) حتى يوم ١٨ نوفمبر ١٩٥٣ و ١٩ نوفمبر ١٩٥٢

## اهم البلاد التي صدرنا اليها القطن في الموسم ١٩٥٤/٥٣

| البلد    | ١٩٥٣   | ١٩٥٢  |
|----------|--------|-------|
| فرنسا    | ١٥٨٧٢٦ | ٨٥٣٣٨ |
| بريطانيا | ١٤٧٧٢٦ | ١٠١٤٤ |
| المانيا  | ١٢٣٣٥٩ | ٤٨٤٠٧ |
| ايطاليا  | ٩٣١٥٤  | ٩٤٠٣٣ |
| الهند    | ٨١٧٧٧  | ٥٥٠٠٥ |

## الارقام القياسية خلال شهري اغسطس وسبتمبر ١٩٥٣

( يونيو ١٩٣٩ = ١٠٠ )  
الارقام القياسية لاسعار الجملة للمواد الغذائية  
١ - القطن :

| الرقم القياسي للفلل | اغسطس | سبتمبر |
|---------------------|-------|--------|
| القمح               | ٣٣١   | ٣٣١    |
| ذرة شامي            | ٢٣٠   | ٢٣٠    |
| الدرة العويجة       | ٢٩٠   | ٢٩٠    |
| حلبة                | ٤٤٩   | ٤٧٥    |
| الفول               | ٣٦٨   | ٣٩٧    |
| العدس               | ٥٦٣   | ٥٧١    |
| الشعير              | ٤٣٥   | ٤٤٤    |
| الرقم القياسي للفلل | ٣٠٣   | ٣٠٧    |

## ٢ - منتجات الالبان :

| الرقم القياسي للالبان | اغسطس | سبتمبر |
|-----------------------|-------|--------|
| الجبن البلدي          | ٤١١   | ٤١١    |
| الرومي وستر           | ٣٢٢   | ٣٢٢    |
| المسلى                | ٣٣٧   | ٣٣٧    |
| الزبدة                | ٣٥٣   | ٣٥٣    |
| البض                  | ٣٦٢   | ٣٨٩    |

## ٣ - زيوت الاكل :

| الرقم القياسي للزيوت | اغسطس | سبتمبر |
|----------------------|-------|--------|
| زيت بذرة القطن       | ٢٨٩   | ٢٨٩    |
| زيت حار              | ٣٦٦   | ٣٧٨    |
| زيت سرج              | ٣٦٤   | ٤٠٠    |
| زيت حلو              | ٦١٥   | ٦٢٤    |
| زيت الزيتون          | ٤٦٢   | ٤٥٣    |
| الرقم القياسي للزيوت | ٣٦٨   | ٣٧٤    |

## ٤ - اللحوم والاسماك :

| الرقم القياسي للحوم والاسماك | اغسطس | سبتمبر |
|------------------------------|-------|--------|
| اللحم                        | ٣٠٨   | ٣١٩    |
| الاسماك                      | ٢٦٣   | ٢٦٧    |
| الرقم القياسي للحوم والاسماك | ٢٩٣   | ٣٠٠    |
| ٥ - السكر                    | ٣٥٨   | ٣٥٨    |
| ٦ - الشاي                    | ٣١٣   | ٣١٣    |
| ٧ - البن                     | ٨٤٥   | ٨٤٤    |
| ٨ - ارز                      | ٣٦٣   | ٣٦٣    |
| ٩ - بطاطس                    | ٣٨٢   | ٤٣٢    |
| ١٠ - الحمص                   | ٤٩٥   | ٥٢٤    |
| ١١ - الفسل الاسود            | ٣٣٨   | ٣٢٤    |
| ١٢ - البصل                   | ٤٤٣   | ٥٣٩    |
| ١٣ - الثوم                   | ٢٠٧   | ٢٥٣    |
| ١٤ - الفلفل                  | ١٠٠٩  | ٨٤٣    |

## ١ - مواد الوقود :

| الرقم القياسي للمواد الغذائية | اغسطس | سبتمبر |
|-------------------------------|-------|--------|
| الفحم الحجري                  | ٤٣٦   | ٦٠١    |
| الكيروسين                     | ٢٥٧   | ٢٥٧    |
| الديزل اويل                   | ٢٩٠   | ٢٩٠    |
| المازوت                       | ١٥٦   | ١٥٦    |
| البنزين                       | ٢٤٣   | ٢٤٣    |
| الفحم النباتي                 | ٤١٦   | ٤٧٩    |
| الرقم القياسي للمواد الغذائية | ٣٠٢   | ٣٣٧    |
| ٢ - الصابون                   | ٤١٩   | ٤١٨    |

## الرقم القياسي لاسعار الجملة للمواد الصناعية عامة

| الرقم القياسي لاسعار الجملة لجميع المواد                  | ٣٨٢٣ | ٣٨٢٢ |
|-----------------------------------------------------------|------|------|
| الرقم القياسي لاسعار التجزئة ( مواد غذائية ووقود وصابون ) | ٣٢٧١ | ٣٢٧٣ |
| الرقم القياسي لنفقات المعيشة                              | ٢٩٤٨ | ٢٩٥٣ |



# شركة مصر للغزل والنسيج الن فيح

من القطن المصرى

## دعوة للمساهمين

يتشرف مجلس ادارة شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع من القطن المصرى بدعوة حضرات المساهمين الذين يملكون خمسة وعشرين سهما فأكثر لحضور الجمعية العامة العادية التى ستعقد بالمركز الرئيسى للشركة ( دار بنك مصر ) بالقاهرة فى الساعة الخامسة من مساء يوم الاثنين الموافق ٢١ ديسمبر ١٩٥٣

## جدول الاعمال

- ١ - تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٣ وتقرير المراقبين
  - ٢ - التصديق على الميزانية وعلى حساب الارباح والخسائر واخلاء طرف أعضاء مجلس الادارة عن كل مايتعلق بأعمال تلك السنة .
  - ٣ - تسديد توزيع الارباح .
  - ٤ - اختيار أعضاء مجلس الادارة بدل الذين انتهت مدة عضويتهم أو إعادة انتخابهم .
  - ٥ - تعيين مراقبين للحسابات عن السنة ١٩٥٣/١٩٥٤ أو إعادة تعيين مكتب الخبراء المحاسبين ( ج . ن . بندر ، ر . فرحات ) وتفويض مجلس الادارة فى تحديد أتعابهم .
- والمرجو من حضرات المساهمين حملة الاسهم (ب) الذين يرغبون فى حضور الجمعية العامة أن يودعوا أسهمهم لدى احد البنوك بالقاهرة أو الاسكندرية وان يقدموا شهادة الايداع بالمركز الرئيسى للشركة قبل يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٣

رئيس مجلس الادارة

عبد المقصود احمد

## دعوة للمساهمين

### لحضور الجمعية العمومية غير العادية

يتشرف مجلس ادارة شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع من القطن المصرى بدعوة حضرات المساهمين الذين يملكون خمسة وعشرين سهما فأكثر لحضور الجمعية العامة غير العادية التى ستعقد بالمركز الرئيسى للشركة ( دار بنك مصر ) بالقاهرة فى الساعة الخامسة والنصف مساء يوم الاثنين الموافق ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٣

## جدول الاعمال

- تعديل المادة الخامسة من قانون الشركة الاساسى ونصها :
- مادة ٥ - رأس مال الشركة محدد بـ ٢٥٠٠٠٠ جنيه ( فقط وقدره مائتان وخمسون ألف جنيه مصرى ) مقسمة الى ٦٢٥٠٠ سهم قيمة كل سهم منها أربعة جنيهات منها ٣٥٠٠٠ سهم تدعى « أسهم النوع ا » و ٢٧٥٠٠ سهم تدعى « أسهم النوع ب »

## الى النص الآتى

- مادة ٥ - رأس مال الشركة محدد بـ ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه ( فقط وقدره مليون جنيه مصرى ) مقسمة الى ٢٥٠٠٠٠ سهم قيمة كل سهم منها أربعة جنيهات مصرية منها ١٣٨١٢٥ سهم تدعى « أسهم النوع ا » و ١١١٨٧٥ سهم تدعى « أسهم النوع ب »

والمرجو من حضرات المساهمين حملة الاسهم (ب) الذين يرغبون فى حضور الجمعية العامة غير العادية أن يودعوا أسهمهم لدى احد البنوك بالقاهرة أو الاسكندرية وان يقدموا شهادة الايداع بالمركز الرئيسى للشركة قبل يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٣

رئيس مجلس الادارة

عبد المقصود احمد

قرار وزادى رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٣

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الايراد المعدل بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ والمرسوم بقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٢ والقانونين رقم ٢١٢ و ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الايراد المعدل بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ والمرسوم بقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٢ والقانونين رقم ٢١٢ و ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ . وعلى القرار الوزادى رقم ٤١ لسنة ١٩٥٢ الصادر باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ .

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رموس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له . وعلى ما ارتآه مجلس الدولة . وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة لشئون الضرائب .

قرر

المادة الاولى - يضاف الى القرار الوزادى رقم ٤١ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فقرة ثالثة الى المادة الاولى ومادتان جديدتان برقم ٦ مكرر و ١٠ مكررا و فقرة ثالثة الى المادة ١٢ ، ونصوصها كالآتى :

مادة ١ ( فقرة ٢ ) - ويكون منح المهلة المشار اليها فى الفقرة الرابعة من المادة ١٦ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بناء على طلب يقدمه الممول الى المأمورية المختصة باحدى الطريقتين المبينتين بالفقرة السابقة قبل انتهاء المهلة المحددة لتقديم الاقرارات ، على ان يتضمن الطلب الاسباب التى يستند اليها فى عدم تقديم الاقرار فى الميعاد القانونى .

مادة ٦ مكررا - تحيط مأمورية الضرائب المختصة الممول ، الذى لم يوافق على التصحيحات التى اجرتها او لم تفتنع المأمورية بملاحظاته ، بربط الضريبة وفقا لنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ على الاستمارة رقم ٦ مكررا ( المرافق نموذجيا ) .

مادة ١٠ مكررا - يجب ان تؤدى فروق الضريبة المستحقة نتيجة الربط من تاريخ تسليم التنبيه بصدور الرد .

وللممول ان يطلب الوفاء بالفروق المشار اليها على اقساط شهرية او كل ثلاثة اشهر او كل ستة اشهر او دفعة واحدة سنوية ، على ان يقدم الطلب خلال الثلاثين يوما التالية لاستلام التنبيه بصدور الرد الى مأمورية الضرائب المختصة ، وللمأمورية قبول طلب

التقسيط او رفضه ، واذا قبل طلب الممول فلا يجوز ان يمتد التقسيط الى عدد من السنوات يزيد على السنوات الضريبية ، وتكون الاقساط واجبة الاداء فورا اذا تأخر الممول فى الوفاء بأى قسط منها .

مادة ١٢ ( فقرة ثالثة ) - واذا كان الممول خاضعا للضريبة على الارباح التجارية والصناعية او الضريبة على المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية ، فتكون المأمورية المختصة هى التى تربط فيها الضريبة النوعية عن نشاطه الرئيسى .

المادة الثانية - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .





# شركة التأمين

أرباحها أنت مصدرها وهي تعود إليك

التأمين مع الاشتراك في الأرباح

بوليصة التأمين على الحياة التي كفلت للمواطنين كل مزايا الضمان  
وأناحت لهم استثمار أموالهم في أحدث الصناعات وأفضلها

المركز الرئيسي ٤٣ شارع قصر النيل بالقاهرة تليفون ٧٩٧٩٧

س.ت. ١٢ القاهرة





# الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٦٧ : صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباطه رئيس نادى التجارة  
١٥ ديسمبر ١٩٥٣ رئيس التحرير : احمد عنان  
الشمس ١٠ قروش

## مصر تنظر في كل اتجاه

أوفدت مصر رسلا من رجال الاقتصاد الى الشرق القريب والشرق البعيد ،  
والى أوروبا الغربية وأوروبا الواقعة خلف الستار الفولاذى ، وستتوالى  
البعوث بعد ذلك الى النصف الغربى للكرة الارضية فيطوف المندوبون  
المصريون فى جميع بلاد العالم ويخلقون لمصر أسواقا جديدة وينشئون علاقات  
تجارية جديدة مع دول ومع مؤسسات لم تكن تتعامل مع مصر قبلا  
وفكرة ايغاد رجال الاعمال الى الخارج أحجى من فكرة الاقتصاد على  
الموظفين الحكوميين ، لان ما يتاح لرجال المال والاعمال من القدرة على  
التنفيذ العمل المباشر قد لا يتسنى لموظفين عليهم أن يقدموا تقارير الى  
رؤسائهم ، وعلى هؤلاء الرؤساء بعد الدرس والتمحيص أن يقبلوا ما تنطوى  
عليه التقارير من اقتراحات أو يرفضوها

ومصر اليوم ، اذ تنظر فى كل اتجاه واذ تمد يدها الى كل من يرغب فى  
صداقتها والتعامل معها ، انما تثبت للعالم بالبرهان العمل أنها صادقة  
القصد فى سعيها لتدعيم أسس السلم والرفاهية ، وأنها موطدة العزم على  
أن لا تزج بنفسها فى المنافسة السياسية بين الكتلتين وفى الحرب الباردة ،  
مؤثرة على ذلك التعاون مع كل اتجاه  
وهناك اعتباران لابد من مراعاتهما حتى يكفل النجاح لمهمة أولئك الرسل  
الاقتصاديين فى الخارج

والاعتبار الاول ، هو أن تظل العلاقات الجديدة المنشأة قائمة ، فلا  
تقطع ولا يعتريها الوهن ، بل تزداد مع الايام وثوقا وصلابة

والاعتبار الثانى ، هو أن تبدى الحكومة على الدوام استعدادها للنظر  
بعين الرعاية والعطف والتقدير الى مطالب التجارة ، فالمشتغلون بالتجارة  
ما برحوا ينبهون الحكومة الى أشياء كثيرة مما يصادفهم فى حياتهم اليومية  
وما لم يكن لدى الحكومة استعدادا لاجابة المعقول من هذه المطالب ،  
فستتأثر التجارة حتما

فتفتح الاسواق فى الخارج يتبعه انهاض الاحوال الاقتصادية فى الداخل  
وقد تعاون الاقتصاديون مع الحكومة ليحققوا الجانب الاول من هذه المهمة ،  
والمأمول أن يستمر هذا التعاون موصولا ليتحقق الجانب الثانى من التبعة ،  
والفائدة آخر الامر تعود على الوطن من مثل هذا التعاون الخيىث الموصول

## فى هذا العدد

مصر تنظر فى كل اتجاه -

للتحرير  
عرض وتعليق : تأكيدات  
حكومية يرحب بها - التحكيم  
فى منازعات القطن - أزمة ايران  
بدأت تنفجر  
القيود والاستقرار

فى السياسة الاقتصادية :  
أرصدة مصر الاسترلينية تحتاج  
الى اعادة بحث - للاستاذ وديع  
فلسطين

عرض لبعض مشكلات مصر  
الاقتصادية : للاستاذ وهيب  
مسيحة

اقتصاديات الشرق الاوسط :  
الاحوال الزراعية فى الجزائر

الاقتصاد الاوروبى : المشكلات  
الاقتصادية التى تجابه أوروبا -  
بقلم م. ك. بولاد

الاقتصاد العالمى : البنك الدولى  
للانشاء والتعمير - انتاج السكر  
العالمى - سياسة التعريف الجمركية  
الامريكية - نقص الاسترليني  
فى العالم

حول مؤتمر الجريمة لدول  
الشرق الاوسط : الجريمة  
واقتصاديات البلاد - للقاضى  
الاستاذ احمد حمدى حافظ

ثم ماذا بعد النصر : جغرافية  
السودان الاقتصادية - للاستاذ  
احمد فريد حسن

سياسة التوسع فى المنشآت  
الصناعية - للاستاذ موسى حقى  
خواطر فى التنمية الصناعية :  
للاستاذ جورج يعقوب

سوق القمح العالمية : للاستاذ  
احمد زكى عبد الهادى

ارقام واحصاءات





### تأكيدات حكومية يرحب بها

حرصت الحكومة في الأسبوعين الماضيين على أن تكرر بالسنة المسؤولين من رجالها أن الاجراءات الاستثنائية الخاصة بالاموال قد انتهت ، وأنه ليس في نية الحكومة أن تصدر شيئاً الا اذا صدر بذلك حكم من المحاكم المختصة ، وأنه ليس ثمة اتجاه الى خفض الملكية الزراعية من الحد الاقصى الحالي وهو ٢٠٠ فدان الى ٥٠ فداناً كما زعمت الشائعات بباطل بهتانها ثم اذاعت الحكومة نص مشروع قانون الشركات المساهمة ، فاستبان المشتغلون بشؤون المال سياسة الحكومة تجاه الشركات

وكان الاثر المباشر لهذه التصريحات الرسمية واضحاً في سوق الاوراق المالية ، فقد عاودها نشاط بعد خمول ، واستردت الثقة وهي عنصر هام في كل تعامل مالي . ولو بكر المسؤولين باعلان هذه التأكيدات ، لكان ذلك خيراً ، ولكن لا حرج وقد انتهت الحكومة من اتخاذ الاجراءات التي حتمتها المصلحة القومية ، أن تبادر الى طمأنة رؤوس الاموال واصحاب الاموال .

والسياسة المالية السليمة هي التي تقوم على المصارحة والكشفة . ولذلك يسعد دوائر الصناعة والمال أن ترحب ببيانات الحكومة وتأكيداتها ، مسجلة في هذا المقام اطمئنانها المطلق الى كفاءة الايدي التي تدير دفة الاقتصاد والمال في الدولة ، واخلاصها الصادق في السير بالسفينة الى مراسي الاستقرار المكين .

### أزمة ايران بدأت تنفجر

يلوح أن الأزمة الاقتصادية في ايران بدأت تنفجر ، وكان أول خطوة اتخذت في هذا المجال هو ما أبدته حكومة طهران من استعدادها للمفاوضة مع شركة الزيت الانجلو ايرانية لتسوية نزاع الزيت ، ذلك النزاع الذي استمر عامين ونصف عام فوجه ضربة

قاصمة الى اقتصاديات ايران . وما استثناف العلاقات الدبلوماسية مع لندن الا بادرة بإمكان الجلوس حول مائدة مستديرة لبحث نزاع الزيت . وقد أعلن الجنرال زاهدی رئيس وزراء ايران أنه عندما قرر الشعب الايراني تأميم الزيت لم يكن قصده من ذلك نشر الفاقة في ربوع البلاد ، بل كان قصده زيادة المنافع التي تعود على الشعب من وراء هذا المورد الطبيعي وقد تبين أن الشعب انحرف عن هدفه الاصيل ، فأصابه ما يروى فيه من كرب الفقر وشلل البطالة

ولم تعرف حتى الآن المبادئ التي ينتظر أن يسوى على أساسها نزاع الزيت . ولكن يكاد يكون مقرراً أن ايران لن تعدل عن مبدأ التأميم ، بينما بريطانيا لا تتنازل عن مبدأ تعويض شركة الزيت تعويضاً كافياً عن مصادرة منشأتها . وبين هذين المطلبين الجوهرين ، ينبغي التماس حل وسط يرتضيه الفريقان حتى تستأنف ينابيع الزيت في جنوب ايران انتاجها ، وحتى تستأنف معامل التكرير في عبادان أعمالها .

ولكن هناك سؤالاً تدعه للأيام تجيب عليه : فعندما اختفى زيت ايران من أسواق العالم نشط الانتاج البترولى في الكويت والمملكة العربية السعودية والعراق وقطر نشاطاً عوض هذا النقص وحل محله في أسواق العالم . فماذا تفعل ايران بزيتها اذا عادت الى انتاجه بنفس المستوى القديم ؟ هل تجد له أسواقاً جديدة ؟ او هل تعود الى الاسواق القديمة فتطرد منها العملاء العراقيين

٦٠ مليون دينار دخل العراق

من الزيت في عام

يؤخذ من انباء بغداد أن اتاوات الزيت التي سيجنيها العراق في خلال العام الحالي الذي ينتهى في ٣١ مارس عام ١٩٥٤ ، يقدرها الخبراء بما لا يقل عن ستين مليون دينار عراقي أى ما يعادل ١٦٨ مليون دولار . وقد بلغت الدفعة الاولى من اتاوات الزيت عن ربع السنة الحالية الذي يبدأ في أبريل وينتهى في يونيو ، حوالى ١١ مليون دينار عراقي يقابلها سبعة ملايين ونصف مليون في الفترة عينها من العام الماضى .

والسعوديين والكويتيين والقطريين ؟ او أن هذه الدول جميعاً ومعها ايران تخفض من انتاجها ليتفق مع حاجة العالم النعيلة ؟

وأيا كان الامر ، فلا بد من انقضاء زمن ، ولو بضعة أشهر قبل أن يعود مستوى الانتاج في ايران الى ما كان عليه قبلاً . وفي خلال هذه الاشهر الانتقالية يمكن معرفة الاتجاه العام للانتاج في الشرق الاوسط ، وهو اتجاه أميل الى الصعود الحثيث منه الى النزول على أى نطاق .

### التحكيم في منازعات القطن

لم يبد حتى الآن اتجاه الحكومة في صدد بورصة عقود القطن في الاسكندرية ، وان كان الراجح أن أبوابها ستظل موصدة زمناً ما . ولكن الذى لا ريب فيه ان البورصة ستفتح ذات يوم ، وسيعود المتعاملون الى حلباتها كما كانوا ، لأن الغلبة دائماً لحرية التجارة ولنواميس الاقتصاد الطبيعية

ويهمنا في هذا الصدد ان نشير الى نظام ممتاز تأخذ به بورصة القطن الالمانية في بريمن . ذلك أنها اختارت لجنة من خبراءها ، أسبغت عليهم صفة القضاة وجعلتهم محكمين في كل نزاع يشجر حول أصناف القطن بين المتعاملين في السوق . وهؤلاء المحكمون يختارون من ذوى الخبرة والنزاهة ، ويوضع لهم من الضمانات ما يجعل أحكامهم فوق مستوى الشبهات فاذا اختلف اثنان حول صنف من أصناف القطن ، تقدم رجال البورصة وأخذوا نموذجاً من القطن عرضوه على المحكمين الذين يصدرون قرارهم فى ضوء الحق والواقع ، بغير أن يعرفوا شيئاً عن أطراف الخصومة . وأحكام أولئك المحلفين نهائية ، لأن القضاء الالمانى لا ينظر فى منازعات القطن .

مثل هذا النظام جدير بان يحتذى فى سوق عقود القطن المصرية يوم تفتح للرواد . فقد حار القضاء المصرى فى الفصل فى قضايا القطن وبعضها لا يزال ماثلاً أمام الأذهان - وقد لا يتسنى للقضاة من الخبرة الفنية ما يتسنى للخبراء الذين أمضوا حياتهم مع القطن .

فلعل المسؤولين يعملون على اقتباس نظام التحكيم من بورصة بريمن وليس ثمة ما يحول دون ذلك .



# القيود والاستقرار

الاقتصاديين الذين لا يقرون آراء مدرسة كينز بأن «تثبيت» الأجور ماهو الا جعل نفقة العمل مقيدة لا تقبل للتعديل . وعلى ذلك فإن عدم الثبات الذي أمكن منعه بتقييد معدلات الأجور قد يتحول الى التوظيف حيث يكون الضرر أكثر من الضرر الذي أمكن تلافيه

ويستطرد هؤلاء الاقتصاديون الذين لا يطبقون قيودا ما على النظام الاقتصادي الى أن القيود لا تقتصر على نفقة العمل بل ينطبق الكلام السابق على أى جزء من مكونات الثمن تتدخل القيود المصطنعة لعزله عن التغيرات الجارية مثل تحديد أسعار المنتجات الزراعية وأجور المساكن وسياسات النقود الرخيصة وتحديد أسعار صناعية للنقد الاجنبى ، فالقيود فى رأيهم ليست استقرارا وثباتا لا عوضا عن الاستقرار .

وفى الحقيقة أن الخلاف بين المدرستين أعمق كثيرا مما يبدو . فمدرسة كينز وان حاولت الابقاء على نظم الاقتصاد الحر الا أنها تقيده وتفرض على الحكومات واجبات اذا حلت مشكل منطقي وجدنا أن القيام بها بأقل النفقات للمجتمع والاقتصاد القومي يستلزم أن تتسع سلطة الحكومة وهيمنتها على الشؤون الاقتصادية . بينما أن المدرسة الاخرى تؤمن بالحرية الاقتصادية وهى فى تحليلها لجانب من القيود التى تفرضها المحافظة على الطلب الفعال انما ترفضها لأنها تستلزم التوسع فى القيود فى جهات أخرى فى نفس الوقت ، إذ أن الرقابة فى جزء ماتولد رقابات أكثر، والوسيلة الوحيدة للمحافظة على نظام الاعمال الفردية التى هى ترك الاسواق حرة .

ان الاختيار هو فى الحقيقة بين الاشتراكية والفردية وعلى المجتمع أن يرى صالحه فيختاره بوضوح دون التواء حتى لا يتحمل أفراد نفقات لا لزوم لها دون الوصول الى أفضل النتائج

نفقات الانتاج مما يساعد على انهاض الاقتصاد القومي .

وقد ظهرت حديثا فى بعض الاسواق العالمية وخاصة فى الولايات المتحدة تطورات غريبة فى اتجاهات الاسعار اقترنت بتباطىء الطلب . ففى بعض الصناعات ارتفعت الاسعار فى الوقت الذى قل فيه حجم المبيعات وفى صناعات أخرى حدثت زيادة فى الاسعار صاحبها تقليل فى حجم التوظيف كما حدثت زيادات فى الاسعار كما يحددها المنتجين بينما ادخل التجار خصما كبيرا على اسعار التجزئة .

وينسب المنتجين هذه التطورات الى تراخى الطلب فى وقت تستمر فيه زيادة تكاليف العمل . وتبين الاحصائيات عن هذا الموضوع أن تكلفة وحدة العمل تكون قد ارتفعت بشكل يميل الى الحدة فى السنتين الماضيتين بينما لم تتمكن أسعار المنتجات الصناعية الا فى حالات قليلة من الاحتفاظ بمستواها . وبوجه عام ارتفعت أسعار المنتجات التى تتضمن نسبة عالية من نفقات العمل بالمقارنة مع أسعار المنتجات الزراعية والمعدنية والمواد الأولية المختلفة

واذا كان هذا التفسير صحيحا فان اتجاه الاسعار لا بد وأن يكون نتيجة لعدم اتباع نفقة العمل للتغيرات فى حالة السوق . اذ ان المنتجين يحاولون عندما يشعرون بنقص فى الطلب أن يخفضوا أسعارهم عن طريق خفض نفقات الانتاج ، واذا كانت معدلات أجور العمال مقيدة بشكل لايسهل تغييره فان المنتجين يلاقون صعوبات فى تحقيق التعديلات المطلوبة .

واذا استمر الطلب فى النزول دون أن ينجح المنتجين فى رفعه عن طريق خفض أسعارهم ونفقات انتاجهم لصلاية معدلات الأجور فلا بد وأن يتأثر حجم الانتاج والتوظيف بقدر النزول فى الطلب ومن هذا التحليل يخرج بعض

يبحث الاقتصاديون دائما عن وسائل بلوغ الاستقرار الاقتصادى الذى يحمى الاقتصاد القومي من غوائل التضخم والانكماش ودورات الرواج والكساد وما ينتج عنها من آثار ضارة اقتصاديا واجتماعيا . ولا يعنى الاستقرار المنشود تثبيت الامور على وضع معين باستمرار ولكنه يعنى السماح بتطور الاقتصاد القومي بنسبة تتكافأ مع تغير عدد سكانه وموارده دون غلو فى اتجاه ما ، مما يكفل للحياة الاقتصادية تقدما مطردا ويكفل للسكان حياة اقتصادية مأمونة ورقيا فى مستوى العيش .

وهناك مدرسة اقتصادية كبيرة تتبع النظرية التى قال بها كينز حين جعل القوة الشرائية أو الطلب الفعال المحور الذى تدور حوله سياسة الاستقرار الاقتصادي . فذكر أن الازمات فى الدول الصناعية الكبرى هى نتيجة قصور الاستهلاك ، وعلاجها يستدعى بالتالى أن يحافظ على مستوى الطلب الفعال بما يكفل امتصاص أو استهلاك الانتاج فلا يترك فائضا منه يصعب على المنتجين تصريفه فيبدأ الكساد بانقاص انتاجهم ويقلل حجم الموظفين مما يقلل بدوره القوة الشرائية فى ايدى المستهلكين فيتفاقم النقص فى الفعال وهكذا .

وينادى أعضاء مدرسة كينز بأن من الضروري والحال كذلك المحافظة على ثبات الأجور بجانب ثبات حجم التوظيف . وعلى ذلك فان من المرغوب فيه أن تنجح رقابات العمال فى « تثبيت » معدلات الأجور بقوتها فى المساومة وكذلك بمساعدة قوانين الحدود الدنيا للأجور أو أى وسيلة أخرى يمكن بها المحافظة على القوة الشرائية مما يمنع النكسات الاقتصادية وتحديد التوظيف . وذلك بالمقاتلة مع سياسات تخفيض الأجور التى كان ينظر اليها كوسيلة التخفيض



# أرصدة مصر الاسترلينية تحتاج إلى إعادة بحث

إغفال عنصر "الفائدة" في الاتفاق مع بريطانيا ينقص قيمة الأرصدة  
ضرورة استنجاز بريطانيا للوفاء بقيمة ديونها في وقت قريب

من مآثور القول أن من ضاقت به سبل الحياة وتلمس مخرجا من مشكلاتها المتكاثفة ، يبحث في أوراقه القديمة عساه يجد فيها دينا ميتا أو رصيда تخلف عن تسلمه ، فيطالب به قبل أن يفوت الأوان

ومصر اليوم تحتاج الى كثير من الاموال لتستطيع الاضطلاع بما عليها من تبعات لانعاش أحوالها الاقتصادية وهي اذ تقلب أوراقها القديمة ، تجد في طليعة الديون المتباطئة ذلك الدين الذي يعرف باسم « الأرصدة الاسترلينية »

ففي خلال الحرب العالمية الأخيرة ، كان المصريون حكومة وشعبا يقدمون لبريطانيا خدمات وبضائع لتأييد مجهود الحلفاء في الحرب ، فلا يأخذون في مقابلها سوى أذونات على الخزنة البريطانية هي في حقيقة الامر دين على بيت المال البريطاني يتعين الوفاء به . وقد بلغت جملة هذا الدين ذروتها في عام ١٩٤٥ وهو العام الذي انتهت فيه الحرب ، فأصبح ٤٠٥ ملايين من الجنيهات الاسترلينية

وكان طبيعيا بعد أن تعود أحوال العالم الى مجراها الطبيعي أن تطالب مصر بوفاء قيمة هذه الأرصدة الاسترلينية ، ولكن شق على البريطانيين من غير المسؤولين - وفي طليعتهم السير ونستن تشرشل الذي كان يتزعم المعارضة في ذلك الوقت - أن تطالب مصر بهذا الدين ، وأن تحذو حذوها الدول الدائنة الأخرى مثل باكستان والهند وفلسطين والعراق وشرق الأردن ، وجميعها دول تعاملت مع بريطانيا في خلال الحرب وكانت تتلقى في مقابل هذه المعاملات سندات على الخزنة البريطانية أسوة بمصر . . . عز على تشرشل أن تطالب الدول بحقوقها ، وأخذ يتصدر حملة برلمانية وصحفية ومنبرية يطالب فيها ألا تعترف بريطانيا بهذا الدين ، لانه

في عرفه لا يمثل الا النفقات التي تكبدتها بريطانيا في سبيل الدفاع عن هذه الدول ، ومنها مصر ، وألح تشرشل على حكومة المستر أتلي أن تلغى هذه الأرصدة بجرة قلم وان تسد أذنيها أمام أصوات الدائنين المطالبين بحقوقهم .

ولكن محاولات تشرشل باءت بالاخفاق لان حكومة العمال التي كانت في الحكم اعترفت بهذه الديون وأبدت استعدادها لوقائها على عدد من السنين يتفق عليه في اتفاقات رسمية اما مؤقتة واما دائمة

وتم فعلا عقد اتفاق مؤقت مع مصر في ٣٠ يونيو ١٩٤٧ عدل في ٦ يناير ١٩٤٨ ، وعقد غيره في ٣١ مارس ١٩٤٩

وكان عقده هذه الاتفاقات ظفرا لمصر من حيث أنها نالت اعترافا بريطانيا رسميا بقيام هذا الدين واستحقاقه ، ومن حيث أنها حملت بريطانيا على أن تقر رسميا باستعدادها لدفع هذا الدين على عدد من السنوات . وفي هذا وحده خذلان لتشرشل وشيعته ممن كانوا يطالبون بالافتئات على حق الافراد والهيئات في مصر ممن يدينون الحكومة البريطانية

وبناء على هذه الاتفاقات المؤقتة ، أخذت الحكومة البريطانية تطلق من أرصدة مصر المتجمدة دفعات صغيرة نسبيا ، وأن تمول واردات مصر من الزيت ومنتجاته وأن تعطى مصر قدرا من الدولارات الأمريكية يبلغ خمسة ملايين جنيه استرليني سنويا

وظلت هذه الاتفاقات المؤقتة سارية بين مصر وبريطانيا الى أن أعلن في يوم ١٥ مارس ١٩٥١ أنه قد اتفق من حيث المبدأ على تسوية دائمة لقضية الأرصدة الاسترلينية . ونصر الاتفاق الجديد على أن تبادر الحكومة البريطانية باطلاق ٢٥ مليون جنيه استرليني من أرصدة مصر عقب امضاء الاتفاق

(منها ١٤ مليونا تحول الى دولارات) ، وأن تفرج الحكومة البريطانية في كل سنة لمدة تسع سنين عن ١٠ ملايين جنيه استرليني ، وأن تفرج الحكومة البريطانية عن خمسة ملايين جنيه سنويا (بما لا تزيد جملته عن ٣٥ مليون جنيه استرليني) اذا انخفض حساب مصر رقم (١) غير المتجمد الى ما دون ٤٥ مليون جنيه . ووافقت الحكومة البريطانية ، على أن تسهل لمصر الحصول على الزيت ومنتجاته في حدود ١١ مليون جنيه استرليني سنويا لمدة عشر سنوات ، وما يتبقى من الأرصدة بعد ذلك - وقدره نحو ٨٠ مليون جنيه استرليني - يسوى أمره عقب انتهاء هذا الاتفاق ، أي في مدة تتفاوت بين عشر سنوات وثلاث عشرة سنة ونصف سنة

وواضح من هذه البيانات ان حكومة لندن قد اعترفت بالأرصدة كاملة ، وتعهدت بأن تؤدي قيمتها الاجمالية بالتمام .

ولكن الاتفاق أغفل كل اشارة الى الفوائد التي كان ينبغي دفعها مقابل حبس هذه الأرصدة عن مصر عشر سنوات أو أكثر قليلا ، واستغلالها في أغراض الانتاج البريطانية الأخرى . والواقع أن انتقاص الفائدة من الأرصدة انما يعد خفضا للقيمة الاسمية لهذه الأرصدة حتى وان سددت بالتمام والكمال على الاقساط المتفق عليها

ويلوح أن المفاوضات المصرية ، رغبة منه في عدم اثارة اشكال جديد ، وخاصة المعارضة لعقد هذا الاتفاق عنيفة في بريطانيا ، آثر ألا يثير موضوع الفائدة ما دامت بريطانيا قد أقرت بما عليها من دين وتعهدت بأن تؤديه على أقساط بعضها عاجل وبعضها آجل ولا نخال المسؤولين يقرون سياسة اغفال هذه الفائدة التي تتحول من فائدة بسيطة الى فائدة مركبة ففائدة مزدوجة التركيب مثلثته . . . وهلم



وحتى الآن لم يشر المسؤولون في مصر الى اعتزامهم اثارة موضوع الارصدة الاسترلينية مع الحكومة البريطانية ، على شدة أهمية هذا الموضوع . ومادامت مصر تنقب الآن في دفاترها القديمة لتطالب بالتأخر من الحساب ، فلعل دفتر «الارصدة» يقع بين أيدي المسؤولين ، وخاصة لان المدين الذي كان فقيرا بالامس ، صار اليوم ميسور الحال قادرا على أن يقدم معونة مالية لليبيا ، مستطعا أن يزيد مساعدته النقدية الى الحكومة الاردنية ، متأهبا لان يواصل الحرب غير المعلنة في كينيا وغيانا ، قادرا على أن يقوم بأعباء ادارة امبراطورية واسعة الاطراف .

وديع فلسطين

## الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية

تصدر نصف شهرية مؤقتا

صاحبها السيد عبد الله فكري باظم

رئيس التحرير أحمد عثمان  
مدير الادارة فؤاد الجيزوري

يصرها نادى بنجاء

١٤ شارع محمد بك فريد بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات ينمو عليها مع إدارة المجلة

الاشتراكات في مصر مبنية على نصف سنة

• في سوريا وبنما وفلسطين والمملكة

الاردنية والعمان ٣٧٥٠ قرش سوريا

أو لبنانيا أو فلسا

• في المملكة العربية السعودية ٣٧٥

قرش صاعا

• في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك

وكولومبيا والبرازيل ١٧ دولار

• فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة

جنيها مصرية أو ١٠/٤٠ جنيها مصرية

• قدر الاشتراكات في مصر والسودان

بموجب اذونات أو هويات بربرية أو مكات

وفي الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة

أو حوالة نقدية

واسعة الارحاء وأمة كبرى من أهم العالم  
المقررة لمصيره .

وقد باهت بريطانيا في أعقاب حريق القاهرة في أوائل عام ١٩٥٢ الفائت ، بأنها سمحت بالافراج عن قسط مصر من رصيد الاسترليني فوراً بدلا من الانتظار الى أن يحل موعد الافراج عنه في نهاية العام . وأخذت الصحف البريطانية تشيد بالارحية وروح العطف التي تبنت من الحكومة البريطانية . والواقع أن التضحية المزعومة من جانب بريطانيا لم تكن تضحية البتة ، لان مصر قد ساحت بريطانيا - حسب اتفاق الارصدة - في الفائدة التي تستحقها هذه الارصدة المحبوسة أو المجمدة ، أفلا ينبغي لبريطانيا أن تتسامح بدورها فتفرج عن الملايين العشرة من الجنيهات في شهر فبراير بدلا من شهر ديسمبر؟ ولا يغيب عن البال أن بريطانيا لم تقدم على هذه الخطوة وهي مجردة من كل مطمع وهوى ، بل أقدمت عليها لانها كانت تمهد لاجراء مفاوضات جديدة مع الحكومة المصرية عقب تخرج علاقات الدولتين عند الغاء معاهدة ١٩٣٦ في ٨ أكتوبر ١٩٥١

والواقع أن استمرار حبس هذه الارصدة الاسترلينية في لندن بدون مسوغ ، وتجمل مصر بالصبر لسنوات طويلة مقبلة حتى تستنجز آخر فلس من هذه الارصدة ، انما هو عامل من عوامل تعويق نهضة مصر الانشائية الحاضرة . فالذي لا ريب فيه أن الهيئات والافراد المصريين الذين صاروا دائنين للحكومة البريطانية ، محرومون من استغلال أموالهم في مرافق الانتاج ، ومحرومون بالتالي من تشغيل مئات من الأيدي المصرية في مشروعاتهم الموقوفة .

أضف الى ذلك أنه منذ فسخت معاهدة عام ١٩٣٦ ، تناقص التعامل التجاري بين مصر وبريطانيا حتى بلغ مستوى شديد الانخفاض وأقلعت بريطانيا عن شراء القطن المصري وحظرت مصر الاستيراد من بريطانيا حرصا على مالديها من عملة الاسترليني فأدى ذلك الى استمرار احتباس أموال مصرية في لندن كان يمكن أن تجيء الى مصر لتشترك في أبواب الحياة العملية المختلفة

جرا . وقد تزيد جملتها على عشرين مليونا من الجنيهات في تقدير البعض هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى ، فان بريطانيا أصبحت متحكمة في وارد مصر من الدولار اذ جعلت من نفسها بؤرة أو مستجما للدولار وللعملات الصعبة الخاصة بمنطقة الاسترليني ، تصب فيها جميع الدولارات ، وتتولى هي توزيعها بالطائرة على دول الكتلة . صحيح أن مصر قد انطلقت من اسرار ارتباط عملتها بالعملة الاسترلينية ولكن آثار الترابط القديم لا تزال باقية ، وبريطانيا لا تزال تعتبر نفسها مسؤولة عن اعطاء مصر حصة من العملات الصعبة والقابلة للتحويل لا تزيد .

ومن ناحية ثالثة ، كان المصريون ينتظرون وقد اجتازت بريطانيا افسى فترات الضيق الاقتصادي وانتعشت ميزانيتها ، واستردت حياتها الاقتصادية منزلتها الاولى ، وزاد رصيدها من الدولار والذهب حتى بلغ في نوفمبر الماضي أعلى مستوى له منذ خريف عام ١٩٥١ اذ بلغت جملة الرصيد في ذلك الشهر ٩١٥ مليون جنيه استرليني كما جاء في احصاء قريب . . . كانت مصر تنتظر أن تخطو بريطانيا خطوة عملية نحو حسم مسألة الارصدة الاسترلينية حالا بدلا من جعلها معلقة الى عشر سنوات مقبلة أو أقل قليلا . وكان في وسع بريطانيا ، وهي تتناول من أموال المعونة الامريكية ملايين وملايين تحت أسماء ومسميات شتى ، أن تعطي مصر بالشمال ما تأخذه هي باليمن ، فتخفف عن كاهلها عبء هذا الدين ، ولا سيما وهو دين من دولة يصفونها في العرف السياسي بأنها دولة صغيرة ، على أمة يسمونها في العرف السياسي الدولي امبراطورية

## بنك مصر

البنك الذي فقه العزة المصرية  
وعاشها في الاستقلال والاقتصاد  
يشق صناعاته القومية  
يؤسس شرارتها الكبرى



# عرض لبعض مشكلات مصر الاقتصادية

## محاضرة نفية للأستاذ وهيب مسيحة في نادي التجارة

ألقى الأستاذ وهيب مسيحة المحاضرة المنشورة فيما يلي ، بناء على ( دعوة نادي التجارة ) وذلك في مساء يوم ١٧ نوفمبر ١٩٥٢ ، وقد رأينا أن ننشرها

ونسخرها لاغراضنا ، بينما استطعنا أن نقيد النيل بالحواجز والاغلال ، لنفيد من مياهه أكبر الفوائد وأجلها ، بينما دانت لنا قوى جبارة عمياء ، استطعنا بمهارتنا ان نتسلط عليها ، بينما استطعنا ان نفوز بكل ثمار النصر العلمي ، اذا بنا عجرة ضعفاء ، غديمو الحيلة والوسيلة فيما يتعلق بأنفسنا . واذا بنا نترك تزايد اعدادنا تأخذ سبيلها على سجيته دون حيلة وحذر ، ودون توج لمصالح الوطن العليا .

ولعل من مهازل القدر في مصر وفي غير مصر من البلاد المنكوبة بتضخم الاعداد البشرية فيها ، أن يردد الناس في عجب ، كيف تبلغ قيم السائمه مستوى أعلى من قيمة الانسان . لقد أجاب الاشتراكي العالمي والفيلسوف المشهور جورج برناردشو على مثل هذا التساؤل ساخرا ، باننا نحكم تناسل الخيل ، فنضبطها ونراقبها بحيث نجعل قيمها السوقية في صالح القائمين بتربيتها ونتاجها ، ولكننا لانضبط حركة التناسل البشري ، واذا بقيمة الناس في بعض البلاد ، وبقيمة العمل الانساني فيها يهوى دون مستوى قيم السائمه .

ولن اجد حرجا في أن اصار حكيم وأنتم تمثلون نخبة من الجامعيين ، وتعتبرون رمزا للوعي القومي الناهض في هذه البلاد ، بأن السر في فشل نظامنا النيابي ، انما يرجع الى تلك الملايين من المصريين متكررة الاعداد ، لم ينلها حظ من العلم والمعرفة ، ولم يلبح لها طريق الامل في مستقبل باسم ، ولم تجد جزاء لها في جدها وكدها ، لان موارد البلاد ماكانت لتتسع لهذا الفيض من السكان ، وما كانت لتسمح بأن ينظر اليهم النظرة الانسانية الواجبة .

ولهذا أعود فأكرر أن هذه البلاد لا يملكها أحد ما ، وانما نملكها نحن أفراد هذا الشعب ، وانه مهمات فان حكومه جادة مخاضة في خدمتنا ، فلن تستطيع أن تفعل شيئا ، اذا لم نقم

لنفسه وللعالم اجمع ، لا أطيق أن أشعر أن غيري من الملايين من المواطنين لا يعبأون بقيمة الحياة الانسانية ولا يعنون بأهميتها ، فيبددون من حيوية الامة ، ويسرفون في غرائزهم الدنيا فيما اسراف ، ويكلفون الجماعة التي ينتمون اليها ، بما كان أولى بهم أن يدخروه ، لصالحهم ولصالح الوطن . اذ أن هذا الاسراف في النسل ، مضيق للجهود ، يحملنا ما نطيق وما لانطيق ، ويعرضنا لافدح المتاعب وأشد الارزاء ، ويجعل منا شعبا يستهتر بالقيم الانسانية العليا . ولعل تلك الصيحة الطبية التي بدأتها الجمعية الطبية المصرية بالاسكندرية في صيف هذا العام ، لمناقشة مشكلة السكان ، تتلوها صيحات وصيحات ، تنبيه الوعي القومي الى خطورة الاحوال الاقتصادية والاجتماعية ، التي تقبل عليها البلاد ، لو سرنا في طريقنا المعهود ، لاندلوي على شيء ، ولا نحاول تعديل منهاج حياتنا .

وما اظن أن هناك ما هو أشد اذى للنفوس الابية ، من أن نشاهد بأن المادة الصماء والحيوان على السواء لها قيم في السوق ، وان الناس الذين يملكون هذه المادة ، يتهافون على رفع قيمها بغية الحصول على الربح المنشود . بل يتفننون في ابتداع الوسائل التي تعلو من قيمها وترفع من أثمانها . وفي الوقت نفسه نجد أن هؤلاء الناس بالذات يتراخون في العناية بقيم الانسان ، فلا يعملون على التفنن والابتداع المأثور عنهم في احوال السوق ، لجعل القيم الانسانية اعلى مستوى وارقى دركا . وما أظنني في حاجة الى القول . . بأن هذا الاهمال من جانبنا لقيمة الحياة البشرية ، وجمال هذه الحياة وقدسيته ، انما يرجع الى لون من التواكل ، لا يعهده الكثيرون منا في شؤون المال . فبينما بلغت براعتنا حدا كبيرا جعلتنا كبشر سادة هذا الكون ، نتحكم في شؤون الطبيعة

عندما طالبني المسئولون في هذا النادي أن اتخير موضوعا أتحدث فيه اليكم ، تولتني حيرة بالغة ، اذ لم أجد مالم يعالجه غيري من المتحدثين بالبحث الشافي الدقيق . ولهذا لم أجد بدا من الالتجاء الى عنوان عام ، تسعفني مرونته في أن تتوافر لي الحرية الكافية لانتقاء بعض المشاكل التي عتقد انها قد تكون أولى بالاهتمام من غيرها .

وقد وجدت أن أعصى مشكلة نواجهها بالادنا في الوقت الحاضر ، هي مشكلة السكان . ومما لا ريب فيه أن غيري من المتحدثين او المناقشين كثيرا ما يعرجون على مشكلة السكان للتدليل على مستوى العيش المنهار في مصر . ولكنني أريد اللبلة أن أؤكد هذه الحقائق بصورة أخرى ، وان أبين أننا في مصر السبب في هذا البلاء الذي نعانيه بسبب انتشار أهوال الفقر والجهل والمرض . واننا اذا كنا نشكو من سوء الحال والمال ، فان هذه الشكوى يجب أن نوجهها لانفسنا لا الى الحكومة ، لان الحكومة لاتصنع المعجزات ولن تصنع المعجزات . فاذا أردنا أن نرفع من مستوى العيش ، واذا رغبتنا جديا في أن نحسن حالات الحياة بين الملايين من المصريين ، فلنبدا العلاج عند أنفسنا ، ولنتخذ لنا معيارا ، نتمسك به ونعمل على اذاعته واشاعته .

اذ من العجيب أن يشكو أفراد شعب من الشعوب ، ضيق العيش وسوء المال ، وفي نفس الوقت يتركون أنفسهم يتزايدون بالمعدل المخيف المهول الذي تألفه في مصر . من العجيب أن نسمع هذه الشكوى وفي أيدينا نحن ، لا في أيدي غيرنا ، علاج مانشكو منه ، واصلاح المعوج من أمورنا .

وانى كفرد من الافراد المتعلمين في هذا الشعب الناهض الذي يرنو الى حياة أفضل ، والذي يؤمن بأن له رسالة سامية عليه أن يؤديها ،



سند جهودها ومضاعفة عزمها ، عن طريق نشر الوعي الاجتماعي ، والدعاية له بكافة الوسائل والطرق ، والعمل على تهيئة جو فكري في البلاد ، بأن الخير كل الخير ، في أن نقل من نسلنا كما وعدنا ، وأن نزيد من شأنه كيفاً ونوعاً .

ولعل لا أغلو في القول ولا أتجاوز الصواب ، إذا ذكرت بأن الاستراليين يملكون قارة بأسرها وعددهم لا يتجاوز الا قليلا ، عشرة ملايين من النفوس ، ولكنهم يعيشون في فارتهم وبأعدادهم القليلة النادرة عيشا رفيع المستوى . وهكذا الحال بالنسبة لسكان نيوزيلندا أو سكان الدانمارك وسكان كندا . الخ . . وليس في نيتي الليلة أن أشق عليكم بالاحصاءات فقد أغرقنا فيها زميل الدكتور عبد المنعم البيه في محاضراته الماضية .

ولقد اتجه اولو الامر الى تنفيذ المبادئ الاشتراكية الحديثة ف شعرنا بالرزء الجسيم من استفحال آفات الفقر والمرض والجهل ، وقد تاذى لذلك ضميرنا الانساني . ولكن بدلا من أن نعود على أنفسنا نحن باللائمة ، لاننا كنا الجابين على أنفسنا ، اذ بنا نطرق أبواب الحكومة نستصرخها ان تفعل شيئا لمداركة هذه الحال السيئة . وماذا تفعل الحكومة الا أن تلبى هذا النداء استجابة للرأى العام ، ثم استجابة للضمير الانساني المتأذى . ولكن الحكومة اذ تحاول أن تنفق بسخاء على مكافحة أهوال الفقر والجهل والمرض ، واذا تعمل على تقليد شعوب غنية في محاولتها حبس هذه الاهوال في أضيق نطاق ، تنسى ان هذه الاهوال التي يقاسيها شعبنا في مصر هي القاعدة العامة وليست الاستثناء ، وان الاهوال التي تقاسيها أفراد شعوب أخرى سبقتنا في مضمار الصناعة وبرزنا في أسباب الثراء ، انما تمثل استثناء من القاعدة والقياس .

فاذا ركزنا همنا في انجاد المستضعفين ، وفي اغاثة المكروبين وهم يكونون بأعدادهم جيشا غفيرا ، وعملنا على ضمان مستوى معين من العيش للكافة ، دون أن نركز همنا في شق سبل العمل وفتح مجالات الرزق لهم ودون أن نوحى اليهم بأن في يدهم وحدهم أن يحيلوا قدرا موفورا من المتاعب التي تواجهها الكثرة في حياتها

الى قدر ميسور من راحة العيش وهنائه عن طريق تحديد اعدادهم ، لو فعلنا ذلك مسوقين بعواطفنا غير مدركين لمسئولياتنا ، لكننا كمن يولم وليمة لاولاده ، ينفق عليها في ليلة واحدة جل دخله ، واذا به يواجه شظف العيش طيلة ايام الشهر بأسره .

ان الحكومة تقبض في يديها على عصا سحرية ، اذا طوحت بها يمينا وشمالا ، حولت الفقر الى غنى والجهل الى علم والمرض الى صحة ، ولا تملك من الاموال غير مائلك ، ولا تستطيع أن تثابر على سياسة الانفاق غير المنتج طويلا . ولكننا نعدها مسؤولة عن تهيئة فرص العمل وعن فتح مجالات الرزق ، بقدر ما تسمح بذلك موارد بلادنا وامكانياتها الانتاجية ولكن هذه المسؤولية العامة التي نلقيها عليها ، يقابلها من جانبنا التزام بأن نترك للحكومة حرية التصرف في الطاقة العمالية التي تملكها هذه البلاد . وما اظن ان هناك واجبا اولى بالرعاية في الوقت الحاضر من قيام الحكومة بعمل مسح سكاني عمالي ، يستطاع معه التعرف على موارد العمل وامكانياته وكفاياته ، ويستطاع معه تجنيد هذه القوات العاملة وتعبئتها للعمل فيما يعود عليها بالخير العام .

ان ظروفنا الحالية لا تحتل سياسة الاستجداء ، ولا سياسة الاخذ بلاعطاء ، فاذا طالبنا الحكومة بالعطاء وهو غير ميسور لها دائما ، ولعل سياسة التقشف اكبر دلالة على انتشار الوعي بما أقول ، فان علينا أن نسلم لها بالاخذ منا ، طالما أن اقدامها على هذه السياسة يرفع من قدرة هذه البلاد على الانتاج . ومن الواضح ان مثل هذه السياسة لا يمكن ان ترسم خطوطها واضحة جلية ، الا اذا شكل في البلاد مجلس خاص لدراسة « مشاكل السكان » على اختلاف نواحيها .

ولعل فيما سبق أن سقته لكم من حديث في غنى عن التعرض للمشكلة العاتية التي تواجهها هذه البلاد ، وهي افتقارنا الى رؤوس الاموال ، وعندما أتحدث عن رؤوس الاموال هذه ، فاني لا أتحدث عن رؤوس الاموال النقدية ، وانما أتحدث عن رؤوس الاموال العينية في شكل معدات الانتاج . والجانب الاكبر من

هذه المعدات ، غير ميسور صنعه في هذه البلاد ، وانما علينا ان نستجلبه من الخارج بالطرق والوسائل التي أشار اليها زميلي المحاضر الذي سبقني في الحديث اليكم الدكتور عبد المنعم البيه .

وما اظن اننى في حاجة الى التنويه بأن هذه البلاد لا تستطيع مواجهة الضيق الذي يلهم بها نتيجة سياسة الاسراف والسفاهة فيما سبق من عهود ، وبسبب الاغراق في التفاؤل الذي طال عهدنا به ، الا باتباع سياسة التقشف والحرمان . ومعنى هذا ان يتعين علينا أن ندخر من يومنا لغدا ، وأن نفكر تفكيرا جديا في مستقبلنا ومستقبل الاجيال التي سوف تتركنا . ولكنى لاحظ ان الكثيرين كانوا مشفقين من آثار هذه السياسة ، سياسة التقشف والحرمان ، وجلين من نتائجها ، متهيئين لعقباها . ولعلنى أجد عذرا لهم فيما سمعوه من محاضرات عن نظريات كينز وفلسفته ، ولكن لا ذكركم بأننا كنا دائما نحذرهم من تطبيق مثل هذه النظريات على بلاد تختلف في مستويات تقدمها الاقتصادي عن المستويات الاقتصادية لبلاد الغرب الصناعية . فهناك فرق كبير جلى بين الاقتصادية الكاملة النمو او الناضجة وبين الاقتصادية غير الكاملة النمو او المتخلفة . وما يبرى على الواحدة لا يمكن أن يبرى على الاخرى . فاذا صح اعتبار سياسة التوسع النقدي السياسة المثلى لعلاج النوائف الاقتصادية في بلاد الغرب الصناعية ، فان ذلك انما يرجع الى وجود طاقة انتاجية ضخمة ، وفست الظروف القاسية ببقاتها عاطلة او بقاء بعض اجزائها عاطلة ، فاذا قامت الحكومة بتيسير الائتمان ويسرت من اصدار القوة الشرائية ، وسخت في انفاقها على المشروعات ، فان كل ذلك يقابله قدرة واسعة على الانتاج . وهذه القدرة قائمة ، كحقيقة واقعة لا مجال لنكران وجودها .

ولكن أين تلك القدرة على الانتاج ، التي نستطيع أن نقول بأننا نملكها في مصر ؟ . ألم تسمعوا أن جانبها هاما من غذائنا الاساسي ، نستورده من خارج بلادنا ؟ اذا كان الامر كما

( البقية على ص ٢٢ )



# الشرق الأوسط

الغرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية في بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى يتعرف كل منها احوال الدول الشقيقة والمجاورة ، ومن ثم تنمو اقتصاديات الشرق الاوسط على اساس واقعي سليم

## الاهوال الزراعية في الجزائر

الزراعة هي عماد اقتصاديات الجزائر ، الا انها لا تزال قاصرة عن كفاية حاجات السكان من المواد الغذائية فتعتمد في سند العجز على الواردات ..

وتعتبر الجزائر أغنى وأكبر بلاد المغرب . ومنذ ان احتلها الفرنسيون عام ١٨٣٠ وهم يعملون على ربطها بفرنسا حتى أصبح اهل الجزائر يعتبرون رسميا مواطنين فرنسيين وكانت الجزائر ايضا المهجر المفضل لكثير من الفرنسيين الذين قصدوا المغرب . ويقطن الجزائر في الوقت الحاضر نحو مليون من غير المسلمين من مجموع السكان الكلي الذي يزيد قليلا على ٩ ملايين نسمة .

ويكاد النشاط الزراعي يقتصر على الاجزاء الساحلية الشمالية فيما لا يزيد على ١٠٪ من المساحة الكلية وتبلغ المساحة المزروعة نحو ١٢٧ مليون هكتار . وبخلاف ذلك تمتد الصحراء ، التي تظهر فيها بعض الواحات التي يقوم فيها نشاط زراعي في مساحات لا تزيد في مجموعها على ٥٠ ألف فدان

وتعتمد الزراعة على الامطار التي تجيء على شكل سيول ليس لها ميعاد محدد ، كما ينتاب الجو تغيرات شديدة تؤثر على المحصولات مما تصعب معه التنبؤات الزراعية . وتعتمد الزراعة على الري في الواحات وفي جهات أخرى . ويبلغ مجموع المساحة التي تعتمد على الري ٧٥ ألف

هكتار منها ٤٥ ألفا تستمد مياه الري من القناطر التي اقيمت بأموال المساعدات الامريكية ..

وكان لسياسة التمييز التي اتبعتها الفرنسيون والتي أهمل معها أصحاب البلاد الشرعيون ، أن ظهر في الجزائر نوعين مختلفين تماما من الاستغلال الزراعي ، الاول زراعة متقدمة ، تستخدم الاساليب الحديثة ويقوم بها المزارعون الاوروبيون واقلية من السكان الوطنيين ، وتركز هذه الزراعة المتقدمة في نحو ثلث المساحة المستغلة ، وتقوم على اساس من الاقتصاد التبادلي . والنوع الثاني زراعة متأخرة لا تملك سوى معدات بدائية وتقوم على اساس استكفائي ويقوم بها العدد الكبير من المزارعين .

ومن أسف ان معظم المساعدات لا تزال تذهب الى النوع الاول من الزراعة ، بينما لا يلقي المزارعون أصحاب البلاد الشرعيون الا الاهمال وتقوم أمام رقبتهم عقبات كثيرة

قوامها الجهل والفقر . وقد يصعب على الفرنسيين في هذا المجال ايجاد مبررات لتناقص معدل الزيادة في عدد السكان المسلمين في الجزائر في السنوات الاخيرة ، بينما ان مقدار الزيادة في عدد السكان الكلي لا يزال كما هو تقريبا ، كما يظهر من الجدول رقم ( ١ )

اذ بينما تناقصت الزيادة السنوية في عدد المسلمين من ١٢٢ ألفا في السنوات ١٩٣٦ / ٤٨ الى ٧١ ألفا

فقط في السنوات ١٩٤٨ / ١٩٥٢ انقلب النقص السنوي في عدد السكان غير المسلمين الى زيادة سنوية بلغت نحو ٣٧ ألفا بين السنوات ١٩٤٨ ، ١٩٥٢ ، ويبدو انه بقدر ما ضاقت سبل العيش في الجزائر بعد الحرب خاصة امام اصحابها الاصليين ، أصبحت ترحب بمزيد من المهاجرين الفرنسيين .

ويعتبر النبيذ أهم منتجات الجزائر وهو يكون نحو نصف صادراتها . ولم يكن هناك في الجزائر قبل قدوم الفرنسيين سوى نحو ألفي هكتار من الكروم . وقد حاول المهاجرون الفرنسيون الاول وكان معظمهم من جنوبي فرنسا التوسع في زراعة الكروم لانتاج النبيذ الا ان حرارة الجو لم تكن مشجعة على ذلك ، وارتفعت مساحة الكروم الى ٦٥٠٠ هكتار عام ١٨٦١ .

الا ان بحوث العالم باستير على التخمر والتي كان من جرائها أن امكن انتاج وحفظ النبيذ في الجو الحار ساعدت على التوسع في زراعة الكروم في الجزائر . وصادف ان اصاب الوباء مزارع الكروم الفرنسية ، مما شجع على الاسراع في زراعتها بالجزائر فبلغت المساحة المزروعة ١٢٥٠٠٠ هكتار عام ١٨٨٨ الا ان الوباء حل ايضا بالكروم الجزائرية في الوقت الذي تخلصت فيه فرنسا منه .. ومضى وقت طويل قبل ان تقوم الكروم الجزائرية مرة اخرى على بذور مستوردة من الولايات المتحدة . وعادت المساحة المزروعة الى الارتفاع ، فبلغت ١٨١٠٠ هكتار عام ١٩١٤ ، وبلغت الذروة عام ١٩٣٥ عندما بلغت ما يقرب قليلا عن ٤٠٠ ألف هكتار ، واصابت الحرب العالمية الثانية الكروم بضربة قاصمة ، عاد الانتاج بعدها الى النشاط حتى بلغت المساحة المزروعة عام ١٩٥٢ نحو ٣٧٠ ألف هكتار .

وبجانب النبيذ تنتج الجزائر محاصيل زراعية أخرى أهمها القمح والفلل والخضروات وغيرها ، بجانب الراعي ، وما يقوم عليها من ثروة حيوانية . وفي الجدول رقم (٢) أرقام الانتاج الزراعي في الاعوام الاخيرة .

هذا وفي تقديرات الدخل الزراعي الاجمالي بلغت القيمة الاجمالية للمحاصيل ١٢٥٨ مليار فرنك عام ١٩٥٠ / ١٩٥١ مقابل ١٠٥٩



## الجدول رقم ( ٢ ) الانتاج الزراعى

( بالآلاف الاطنان )

| ٥٢/٥٢ | ٥٢/٥١ | ٥١/٥٠ | ٥٠/٤٩ | ٤٩/٤٨ |                |
|-------|-------|-------|-------|-------|----------------|
| ..    | ١٢٣٣  | ١٣٧٤  | ١٤٣٠  | ١٤٤٧  | النبيذ         |
| ..    | ٢٣١٣  | ١٥٦٣  | ٢٠١٩  | ١٩٧٩  | الحبوب الشتوية |
| ..    | ٥٨    | ٦٨    | ٥٦    | ٤٧    | الخضروات       |
| ..    | ٦٤    | ١٠٤   | ٦٩    | ١٠٠   | التين الطازج   |
| ..    | ٢٠    | ١٩    | ١٩    | ٢٠    | التبغ          |
| ..    | ٢١    | ١٧    | ٧     | ٣     | القطن          |
| ..    | ٢٣٠   | ٢٤٦   | ٢٢٢   | ١٨٠   | البطاطس        |
| ٢٢٧   | ٢٧٢   | ٢٦٩   | ٢٢١   | ٢٢٣   | الموالح        |
| ٨٠    | ٩٧    | ٩٤    | ١٠٩   | ١٠٣   | البلح          |
| ١٧٨   | ١٨٠   | ١٣٥   | ١٢٥   | ١١٦   | الزيتون        |

( .. ) ارقام غير متوافرة .

التي يملكها الفرنسيون بخاصة كان طبيعياً أن تنعكس آثار ذلك في ارتفاع انتاجهم ..

ويستوعب النظر ايضا في نشاط مؤسسات الائتمان الزراعى قلة العناية بالقروض المتوسطة والطويلة الاجل الضرورية اذا ما اريد ادخال الاساليب والمعدات الحديثة في الزراعات المتأخرة التي يقوم بها الوطنيون ..

ولا يقتصر اهمال السلطات الحاكمة للمزارعين الوطنيين على ذلك بل يتعداه الى التعليم الزراعى . فلا تبدل هذه السلطات جهدا يذكر في سبيل النهوض بمن هم في أشد الحاجة الى هذا النوع من الثقافة . وليست هناك سوى مدرسة زراعية واحدة ليس بها سوى طالبين من المسلمين . وهناك خمس مدارس متوسطة أخرى .. والحاجة ماسة الى نشر التعليم الزراعى اذا ما اريد حقا النهوض بالزراعة الوطنية وبالانتاج الزراعى بوجه عام .

والحقيقة انه يمكن للجزائر اطعام نفسها ولو ان السكان يزدون بسرعة بفضل الهجرة .. الا ان الجزائر تستمر في سياسة خاطئة دفعها اليها استمرار المهاجرين في اتباع أنواع الشايط التي القوها في بلادهم الاصلية

وبينما نجد الجزائر تعتمد على فرنسا في مدها بمعظم المنتجات الصناعية التي تحتاج اليها والتي تكون الجزء الاكبر من وارداتها ، اذا بالجزائر لا تنتج للتصدير الامنتجات هي في غالب الاحيان مما تنتجه فرنسا بنفسها أو مما يمكن لها الحصول عليها بأسعار أرخص من الخارج .

٤٥٠٠ هكتار وبلغ الانتاج ٢٧ مليون كوينتال عام ١٩٥١ وارتفع قليلا الى ٢٨ مليون عام ١٩٥٢ وبذلك فاق الهدف . وقد أمكن بلوغ ذلك بفضل زيادة القلة المتوسطة نتيجة لتحسين وسائل الزراعة واستخدام الاسمدة وسجلت زراعات الزيتون زيادة قليلة ، ولكنها لا تزال تلقى عناية غير كافية وقد يرجع ذلك الى ان معظم زارعيها من الجزائريين الاصليين .

وبالنسبة للمراعى سجلت زيادة قليلة ، ولكنها لا تزال تلقى عناية غير الهدف والوصول الى ٦٥ مليون رأس ، وقد ارتفع استهلاك اللحم من ٣٤ الف طن عام ١٩٤٨ الى ٤٨٣ الف طن عام ١٩٥٢ . ويلاحظ ان الاستهلاك لا يزال مقيدا ..

وبلغت الصادرات ما يعادل ٦٨٥ الف رأس عام ١٩٥٢ مقابل ٩٠٥ آلاف عام ١٩٣٨

ومما يجدر بالذكر ان نجاح البرنامج في تحقيق اهدافه في بعض الجهات صاحب التسهيلات الائتمانية التي منحها الهيئات المختصة . ولما كانت معظم اعمال وكذلك فروع بنك التسليف الزراعى تقع في المناطق

مليار عام ١٩٤٩/٥٠ . أما الانتاج الحيوانى فقد بلغت قيمته ٤١٥ مليار مقابل ٣٥ مليار . وكانت قيمة اللحوم ٢٠٨ مليار فرنك ، والدواجن والبيض ١١ مليار . وقد حاولت الادارة وضع برنامج سنوات اربع للنهوض بالزراعة في السنوات ١٩٤٨ الى ١٩٥٢ ووضعت له الاهداف التالية :

١ - زيادة انتاج الانبذة الى ١٢ مليون هكتو لتر  
٢ - زيادة انتاج الفلال الى ٢٢ مليون كوينتال .

٣ - زيادة منتجات الاشجار ( الفواكه ) الى ٥٠٠ الف كوينتال من التين المجفف ، ٢٢ مليون كوينتال من الموالح و ٩٦٥ ألف كوينتال من الفواكه المختلفة .

٤ - اعادة المراعى الى حالتها في عام ١٩٣٩ حينما كانت ترعى عليها نحو ٦٥ مليون رأس .

الا ان البرنامج بلغ اهدافه في النواحي التي يهتم بها أو تمس مصالح المهاجرين الفرنسيين بينما قصر عن تحقيق اهدافه في النواحي الأخرى ..

فبالنسبة للكروم والانبذة فاق الانتاج الهدف ووصل الى ١٥ مليون هكتو لتر .. اما بالنسبة للفلال فلم يمكن بلوغ الهدف ولو انه قد أمكن الوصول الى انتاج ما قبل الحرب .

والمشكلة هنا ترجع الى ان معظم منتجى الفلال من السكان الاصليين ويحتاج انهاض وزيادة انتاجهم الى اهتمام بتعليمهم الاساليب الحديثة وتيسير سبل التموين لهم ليتمكن لهم الاخذ بهذه الاساليب والعناية الواجبة بانتاجهم ..

وبالنسبة لاشجار الفواكه كان اكبر نجاح في ميدان الموالح فتمت خلال السنوات الاربع زراعة نحو

## الجدول رقم (١)

سكان الجزائر ( بالآلاف )

| السنة | العدد الكلى | المسلمون | الزيادة السنوية الكلية للمسلمون |
|-------|-------------|----------|---------------------------------|
| ١٨٥٦  | ٢٥٠٠        | ٢٣٥٠     |                                 |
| ١٨٩٦  | ٤٤٣٠        | ٣٧٦٠     | ٤٨ ٣٧                           |
| ١٩٣٦  | ٧٢٣٠        | ٦٢٥٠     | ٧٠ ٦٢                           |
| ١٩٤٨  | ٨٥٨٠        | ٧٧٢٠     | ١١٢ ١٢٢                         |
| ١٩٥٢  | ٩٠١١        | ٨٠٠٤     | ١٠٨ ٧١                          |



ولعلنا بعد ذلك لا نغتر كثيرا بما تنشره الادارة الفرنسية من ارقام براقة تخفى الحقائق المؤلمة عن الاغراض المبيتة لاستمرار تاخر الاقتصاد الجزائري واعتماده على فرنسا ، ومحاولة افهام السكان بضرر الانفصال الاقتصادي .

والجزائر قطر يعتبر مثالا واضحا لنجاح الاستعمار في هذا السبيل .

وهناك عقبات اهمها نقص رأس المال والايدي العاملة الفنية وموارد القرى من كهرباء ، وغيرها ثم سوء نظام المواصلات . ومما يذكر عن ارتفاع اجور النقل انها كانت تمثل نحو ثلثي الثمن الذي بيعت به الخضروات والفواكه عام ١٩٥٢ ، مما يجعل المنافسة شديدة في الاسواق الاجنبية للمنتجات الجزائرية من منتجات البلاد الاخرى التي تتمتع بأجور نقل زهيدة ..

فبالنسبة للنبيذ لدى فرنسا فائض في انتاجه ٠٠ وبالنسبة لحام الحديد الذي يجيء في المرتبة الثانية في صادرات الجزائر فلدى فرنسا صناعة تعدينية كبرى في اللورين والحبوب والفلين والخضروات وزيت الزيتون والبطاطس كلها أشياء تنتجها فرنسا بكثرة او يمكنها شراؤها بأسعار اقل من اسبانيا وإيطاليا واليونان .

ويأتي ما يزيد على ٧٢ ٪ من واردات الجزائر من فرنسا لا تدفع الجزائر سوى ما يعادل ٦٠ ٪ منها بالصادرات . وبالنسبة لبقية العالم تدفع الجزائر نحو ٩٠ ٪ من وارداتها من باقى بلاد منطقة الفرنك الفرنسى بالصادرات و ٧٥ ٪ من وارداتها من المناطق الاخرى ..

وكان معظم النبيذ المصدر يذهب الى فرنسا حيث أن نسبة الكحول فيه تزيد على نسبته في الانبذة الفرنسية .. مما يجعل المنتجين الفرنسيين يستوردون النبيذ الجزائري لخلطه بأبنبذتهم المحلية لرفع نسبة الكحول فيها .. الا أن فرنسا تشكو هذه الايام من انتاجها لفائض من الانبذة تلقى عناء في تصريفه مما يجعل من الصعب على الجزائر تصريف فائضها الكبير بأسعار مجزية ..

وبينما تتشدد فرنسا بأنها تسد العجز في مدفوعات الجزائر بوصفها عضوا في منطقة الفرنك، اذا بالسياسة التي تتبعها في الجزائر هي المصدر الاول لاستمرار اعتماد الجزائر عليها ويحتاج الامر الى جهود ضخمة حتى تقف الجزائر على قدميها وتستغنى عن الكثير من وارداتها وخاصة الزراعية منها ، ويبدو ان العناية يجب أن تزدد بانتاج الغلال والمواد الغذائية الاخرى ..

الا ان تحويل اراضي الكروم الى انتاج الحبوب او المحصولات الاخرى يعنى زيادة البطالة ، حيث أن الهكتار من الكروم يتطلب عمل ١٥٠ رجل / يوم في السنة بينما لا يتطلب هكتار الحبوب أكثر من ٣٠ - ٣٥ رجل / يوم فقط ..

ولا يحاول الفرنسيون تشجيع الانتاج الصناعى لامتنعاص الايدي العاملة الزائدة واستغلال الخامات المعدنية الموجودة وخاصة الحديد . سنوات

### تجارة الجزائر الخارجية

( بيلايين الفرنكات )

| الصادرات الى |            | الواردات من |            | الدولة             |
|--------------|------------|-------------|------------|--------------------|
| ١٩٥١         | ١٩٥٢       | ١٩٥١        | ١٩٥٢       |                    |
| ٩١٦          | ٩٨٤        | ١٥١٥        | ١٦٦٢       | فرنسا              |
| ١٢٢          | ١٤٠        | ١٤٦         | ١٥٦        | بلاقي منطقة الفرنك |
| ٣٠٣          | ٣١٣        | ٣٧٥         | ٤١٦        | البلاد الاخرى      |
| <hr/> ١٣٤١   | <hr/> ١٤٣٧ | <hr/> ٢٠٣٦  | <hr/> ٢٣٣٤ | المجموع            |

| الصادرات الهامة | ١٩٥١ | ١٩٥٢ | الواردات الهامة   | ١٩٥١ | ١٩٥٢ |
|-----------------|------|------|-------------------|------|------|
| النبيذ          | ٤٥٧  | ٥٣٤  | السيارات          | ٩١   | ١٢٨  |
| الحديد الخام    | ٥٨   | ١١٣  | السكر             | ١٠٢  | ١١٦  |
| الدقيق          | ٩٠   | ٦٨   | المنسوجات القطنية | ٧٦   | ٩٢   |
| الموالح         | ٦٩   | ٦٤   | البن              | ٧٢   | ٧١   |
| الشعير          | ٥٢   | ٥٩   | الورق             | ٥٩   | ٦٦   |
| التبغ           | ٣٧   | ٣٧   | البنزين           | ٤٣   | ٥٠   |
| الفلين          | ٣٧   | ٣٥   | أقمشة مطبوعة      | ٧٧   | ٤٥   |
| البطاطس         | ٣٠   | ٢٧   | قمح صيفى          | ٠٦   | ٤٤   |

### اسعار الفائدة في اليونان

قررت الحكومة اليونانية تخفيض اسعار الفائدة والعمولة التي تتقاضاها البنوك ابتداء من أول يناير ١٩٥٤ فسيخفض الحد الاعلى لاسعار الفائدة التي تحتسبها البنوك على سلفياتها من ١٢ ٪ الى ١٠ ٪ وعمولتها من ٤ ٪ الى ٢ ٪ وسيجرى التخفيض أيضا على اسعار الفائدة الخاصة بالبنك الزراعى فتخفض أسعاره حوالى ٢ ٪ على الرهونات والقروض قصيرة الاجل وبحوالى ٢١ ٪ فيما يختص بالقروض متوسطة الاجل والطويلة وسوف تلغى نهائيا العمولة البالغة ٢ ٪ التي تحسب على القروض بضمان رهونات

### تشجيع الشركات الجديدة في لبنان

أعدت الحكومة اللبنانية مشروعا بقانون يشابه القانون المصرى باعفاء الشركات الجديدة او التي تزيد رأسمالها من الضرائب على الايراد لمدة ست سنوات اذا كان الغرض من انشائها او من الزيادة في رأس المال استغلال مشروع جديد نافع لتمنية الانتاج القومى والتقدم الاقتصادى للبلاد ..

ويشترط الا يقل رأسمال الشركة الجديدة او الزيادة في رأس المال عن مليون ليرة لبنانية ، والا يقل مجموع الماهايا والاجور المدفوعة للموظفين والعمال اللبنانيين الذين تشغلهم الشركة عن ١٠٠ ألف ليرة سنويا ، وعلى أن يتم تكوين الشركة الجديدة او الزيادة في رأس المال خلال خمس سنوات



# المشكلات الاقتصادية التي تجابه أوروبا

فدفعت عنها شرا كثيرا ، كما أن حلفاء الغرب بادروا بعقد معاهدة الصلح معها ، وسرعان ما قبلت إيطاليا بين مجموعة الدول المحبة للسلام ، وقدمت لها مساعدات أمريكية موفورة عقب فوز الاحزاب الاشتراكية المسيحية المناوئة للشيوعية .

غير أن الفقر في بعض نواحي إيطاليا - ولا سيما في الجنوب - أدى إلى حوادث اغتصاب الاهلين للأراضي التي يمتلكها كبار الملاك ، فتدخلت الحكومة غير مرة لتضع حدا لهذا العمل ، وبادرت بتوزيع الأراضي على المعدمين حتى لا يعودوا إلى ما كانوا عليه

أما تجارة إيطاليا الخارجية ، فقد اكتنفها مصاعب شتى ، منها عدم استقرار الليرة الإيطالية ، وارتباب بعض الدول في نياتها ، ولكن تغلب إيطاليا عن مستعمراتها في شمال أفريقيا وفي إثيوبيا وارثريه ، جعل الدول تجدد الثقة بإيطاليا وخفت أعباء الميزانية الإيطالية ، وتمكنت الحكومة بسلسلة من الاجراءات الحكيمة أن تحفظ لليرة ثباتها

ومما ساعد البلدان الاوربية مجتمعة على حل مشكلاتها الاقتصادية، تلك النظم الاقتصادية الدولية التي اشتركت فيها هذه الدول ، مثل اتحاد الدفع الاوربي ، ومشروع شومان ومشروع التعاون الاقتصادي الاوربي واتحاد البنلوكس ، كل هذه خفضت كثيرا من الحواجز التي كانت تحول دون تعاون البلدان الاوربية على تذليل مصاعبها الاقتصادية .

والى مشروع مارشال لانعاش أوروبا والمساعدات الأمريكية التي تقدم الآن لبلدان أوروبا تحت اسم « المساعدات الأجنبية » يرجع الفضل في ابعاد شبح الازمة عن العالم ، والذين يزورون أوروبا يستبعدون أن يحل بالعالم كساد اقتصادي كالذي عرفه في عام ١٩٣١ ، الا اذا تعذر اجتناب خطر الحرب واستبد الخصام بين دول أوروبا بدلا من التعاون والتآلف ، وهو أمر غير محتمل

م.ك. بولاد

واستأنفت التجارة مجالها السابق غير أن نتائج تقطيع أوصال ألمانيا وفصل السار عنها أبلغ من أن ينساها الشعب الألماني . وقبل أن تعود إلى ألمانيا وحدتها الطبيعية القديمة ، سيتعذر عليها أن تذلل المطالب الاقتصادية جميعا .

وأزمة انجلترا في حقيقتها أزمة أعباء ثقال بعضها تخلف عن الحرب وبعضها قديم . وقد تخلصت بريطانيا - مكرهة - عن كثير من تبعاتها في ما وراء البحار عقب نهاية الحرب العالمية الثانية فخرجت من الهند وباكستان وبورما وسيلان وفلسطين ، وكل هذا خفف من أعبائها المالية التي كانت تتحملها ، وسرحت كثيرا من جنود الحرب العائدين إلى بلادهم فخفف عبء الميزانية من هذه الناحية . غير أن البرامج الاجتماعية التي بدأتها حكومة العمال في عهد أتلي ، من تأمين صحي واجتماعي ، والسياسة الاشتراكية التي درجت عليها بريطانيا عندما أمتت صناعاتي الفحم والفلواذ ، زادت من أعباء الحكومة الدائمة ، لان على الحكومة أن تؤدي معاشات ومساعدات واعانات شتى إلى الفقراء والعجزة والمتقدمين في السن وفئات السكان جميعا مما لم تعرفه الحزاة قبلا .

أضف إلى ذلك أن نفقات الحرب الطائلة انهكت الميزانية البريطانية ، ولم تفلح المساعدات الأمريكية المختلفة من اعارة وتأجير ، وعون عسكري ، ومشروع مارشال ، ومساعدة متبادلة ، في ازالة جميع آثار الاستنزاف الذي عرا الميزانية . وبريطانيا تحل أزمتها اليوم بسياسة مثلثة هي : التقشف وتجميد الأجور ، والتوسع في الاصدار كما أن خفض سعر الاسترليني بالنسبة للدولار ساعد على تدعيم الاقتصاد البريطاني ووسع تجارة صادراتها إلى الخارج .

أما إيطاليا ، وهي دولة من دول المحور ، فقد أصابها من أضرار الحرب شيء كثير ، ولكنها كانت أحسن حالا من ألمانيا ، ولعل سبب ذلك انها استسلمت قبل أن تستسلم ألمانيا ،

في اثناء رحلتي الاخيرة لبعض البلدان الاوربية تسنى لي عن كثب أن أرقب ماتعانيه هذه البلدان من ضائقات اقتصادية بعد أن مر على نهاية الحرب العالمية الثانية ثماني سنين عجاف . وتتمثل هذه الازمات في أشكال شتى ، ففي فرنسا تتمثل في الاضرابات المستمرة ، وآخرها ذلك الاضراب المشؤوم الذي استغرق واحدا وعشرين يوما في الصيف الفائت فشل الحركة في فرنسا تماما لأنه كان اضرابا عاما اشترك فيه العمال والموظفون والتجار والاطباء والصيادلة وموظفو التلغراف والتليفون ووسائل المواصلات ، حتى اللحادون كفوا أيديهم عن العمل تماما ، ولولا قيام رجال البوليس والجيش ببعض الاعباء المدنية لحدث مالا يحمد عقباه من مجاعات وأوبئة وما إليها . وتتمثل الازمة الاقتصادية في فرنسا كذلك في الازمات الوزارية المتكررة التي جعلت فرنسا أسرع دول العالم إلى تغيير حكوماتها . وفي بعض الحالات خلا منصب رئيس الوزارة أكثر من شهر ، وتعذر على رئيس الجمهورية الاهتداء إلى رئيس جديد للوزارة يظفر بثقة الجمعية الوطنية ويتعاون مع الاحزاب المتصارعة الشديدة التخاصم أما في ألمانيا ، فالضائقة الاقتصادية تبدو في كل ركن من أركان البلاد .

فقد هدمت الحرب معظم المصانع وأغلب الدور وقتلت كثيرين من الشبيبة ، واهتز اقتصاد ألمانيا اهتزازا شديدا بتدهور المارك الذي كان متداولاً أيام الرايخ ، وسلبت ألمانيا من مصانعها التي فككت أجزاءها كتعويض للحلفاء ، كما تقطعت أوصال ألمانيا بتقسيمها إلى مناطق احتلال متباعدة وتقسيم عاصمتها برلين بدورها إلى مناطق مختلفة . ولكن كثيرا من مشكلات ألمانيا ذلل ، أو هو بسبيل أن يذلل . فالمارك الذي كان معروفا أيام الرايخ استبدل بمارك ألماني جديد مستقر . وحركة التعمير والبناء قائمة على قدم وساق واستعاد كثير من المصانع نشاطه السابق . وعملت المرأة في الحياة الصناعية فوضت النقص في الأيدي العاملة .





## البنك الدولي للإنشاء والتعمير

طرح البنك الدولي للإنشاء والتعمير أخيراً سندات قرض جديد في سويسرا مقداره ٥٠ مليوناً من الفرنكات السويسرية بفائدة ١/٢ ٪ ويستحق في أول ديسمبر ١٩٦٨ ألا أن للبنك الحق في سدادها بالكامل أو تسديد أجزاء منه ابتداءً من أول ديسمبر ١٩٦٣

وهذه هي المرة الرابعة التي يلجأ فيها البنك الدولي إلى السوق السويسرية والمرة الثانية خلال هذا العام وبذلك يصبح مجموع مديونية البنك بالفرنكات السويسرية ٢٤٥٠٥ مليون فرنك سويسري تسدد منها ٢٧ مليوناً

هذا وقد جاء أخيراً أن البنك قد حقق أرباحاً تبلغ ٣٠٥ مليون دولاراً في الربع الثالث من عام ١٩٥٣ بالمقارنة بـ ٤٩ مليون دولار في المدة المقابلة من عام ١٩٥٢ وقد قام البنك بمنح اثني عشر قرضاً

## انتاج السكر العالمي

يبين الجدول التالي تقديرات انتاج السكر العالمي في الموسم الحالي بالمقارنة بالانتاج في السنوات السابقة . ويتبين من الارقام الواردة ان تقدير انتاج العالم للموسم الحالي قد بلغ مستوى قياسي لم يسبق الوصول اليه وترجع معظم الزيادة هذا الموسم على الموسم السابق الى الزيادة الحادة في الانتاج الاوربي ، ويبدو في الوقت الحالي على الاقل ان الاستهلاك العالمي للسكر قد وصل الى درجة من التشبع لا ينتظر معها زيادة ذات شأن في الطلب تقابل الزيادة في الانتاج

| السنوات           | سكر البنجر | سكر القصب | المجموع |
|-------------------|------------|-----------|---------|
| ١٩٥٠ - ٥١         | ١٣٠٨٣      | ٢٢٢٤٩     | ٣٥٣٣٢   |
| ١٩٥١ - ٥٢         |            | ٢٤١٧٤     | ٣٧٠٩٣   |
| ١٩٥٢ - ٥٣         | ١٢٣٤٣      | ٢٣٣٧٠     | ٣٥٧١٣   |
| ١٩٥٣ - ٥٤ (تقدير) | ١٣٩١٠      | ٢٤٢٩٧     | ٣٨٢٠٧   |

نهوضها الاقتصادي بدرجة اكبر من الحواجز الجمركية الامريكية وذكرت البعثة الامريكية ان من المستحسن العمل على توسيع الاسواق الاوربية الداخلية الامر الذي يفتح مجالاً لتصريف الانتاج الاوربي يفوق في أهميته الاسواق الخارجية كسوق الولايات المتحدة الامريكية

## التحول في سياسة الاتحاد السوفيتي الاقتصادية

كان من أهم التغييرات في سياسة الاتحاد السوفيتي عقب تولي مالينكوف منصب رئاسة الوزراء في روسيا الاهتمام بالاستهلاك المحلي وعدم محاولة ضغطه بشدة كما كان الحال سابقاً لتوفير سلع الانتاج ، فقد أعلنت الحكومة السوفيتية في الشهور الاخيرة عزمها على استثمار ٨٥٠٠ مليون روبل في صناعة الاغذية وذلك لتتمكن من مواجهة النقص في انتاج الاغذية في البلاد وكفاية الطلب المحلي المتزايد وسيصرف هذا المبلغ خلال الشهور الاثني عشر القادمة في بناء ألف مصنع جديد ومراكز للتوزيع وتهدف السلطات الروسية من وراء ذلك الى زيادة انتاج الاغذية بحوالي ٤١ ٪ عما كان عليه في عام ١٩٥٠ وزيادة انتاج اللحوم والزبد والجنين والسكر والزيوت النباتية وغيرها من السلع بحوالي ٧٠-١٦٠ ٪ عما كان عليه الحال في عام ١٩٥٠

هذا وتتجه النية الى زيادة استثمارات المزارع الجماعية في الاتحاد السوفيتي ، وذلك لتنفيذ برنامج تنمية الانتاج الحيواني وميكنة الزراعة وبناء المنازل وغيرها

وتمنح الحكومة السوفيتية مساعدات مالية كبيرة الى هذه المزارع مثل منحها قروضا طويلة الاجل بشروط موافقة وتبلغ هذه المنح ٣٠٥ مليار روبل لعام ١٩٥٣ وسوف يزداد حجم هذه القروض في عام ١٩٥٤ وينتظر ان تبلغ الاعتمادات التي تمنحها الحكومة السوفيتية لبناء المساكن الفردية للعمال الزراعيين والفنيين وملاحظي الآلات ومحطات الجرارات ما يقرب من ٤٥٠ مليون روبل خلال عام ١٩٥٣ ومن المقرر ان يبلغ مجموع ما يمنح من هذه الاعتمادات خلال ثمانى سنوات حوالى ١٢٠٠٠ مليون روبل ويبدأ سدادها بعد ثلاث سنوات من تاريخ منحها



## الاقتصاد الفرنسي في الميزان

انتهت المرحلة الاولى من مشروع مونييه الذي قصد به انعاش وتنمية الصناعات الفرنسية ، وقد كان هدف هذه المرحلة تجديد وتقوية الانتاج في ست من الصناعات الاساسية في فرنسا على أمل أن يكون في هذه القوة الجديدة وهذا الانعاش بعث للاقتصاد الفرنسي بعد فترة الركود التي انتابته قبيل الحرب العالمية الثانية

وقد كان لمشروع مارشال خلال السنوات الخمس الاولى الاثر الكبير في الانعاش والنمو الكبير الذي حققه الاقتصاد الفرنسي . ففي الفترة ما بين ١٩٤٦ ، ١٩٥٢ زاد الانتاج الصناعي الفرنسي زيادة سريعة بمعدل يزيد على ما حققته الدول الاوربية المجاورة لفرنسا مع استثناء هولنده والمانيا ، فارتفع الى ما يزيد عن ٤٥ ٪ في عام ١٩٥٢ عما كان عليه في عام ١٩٣٨ كما ازداد بحوالى ١٦ ٪ عما كان عليه الحال في عام ١٩٢٩ التي بلغ فيها الانتاج الفرنسي قمة

وقد تجلى هذا النجاح في الصناعات التي وضع مشروع مونييه من أجلها . فقد تحققت أهداف المشروع بالنسبة لصناعة الفحم والكهرباء والصلب وفاقت صناعات أخرى ما كان مقدرا لها مثل صناعة البترول والاسمنت الا انه لم يمكن الوصول الى أهداف المشروع بالنسبة لصناعة الجرارات حيث انها حققت ٦٣ ٪ مما كان مقدرا لها

وقد اتضح في منتصف عام ١٩٥٢ عندما بدأ الانتاج الصناعي يضعف كما بدأ الميزان التجاري يتحول في غير صالح فرنسا ان ما حققه مشروع مونييه من انعاش وتجديد في القوى الانتاجية للصناعات الست التي اختيرت لم يكن كافيا لانعاش وتقوية الاقتصاد الفرنسي عموما .

والملاحظ أن الضعف الظاهري يتركز في الزراعة حيث انها تستخدم حوالى ثلث السكان بينما لا تتعدى انتاجيتها ٢٠ ٪ فقط من الناتج الاهلي . أضف الى هذا أن التراجع في الانتاج الفرنسي الذي حدث في النصف الثاني من عام ١٩٥٢ كان مركزا كلية في الصناعات الاستهلاكية وتخص بالذكر منها المنسوجات والاحذية وعلى ذلك يمكن القول بأن تأخر الزراعة الفرنسية

وعدم العناية بها هو السبب في ضعف صناعات سلع الاستهلاك وضعف الانتاجية الزراعية وعدم العناية بها وبزيادتها واهمال الصناعات الاستهلاكية ما هما الا وجهين لمشكلة واحدة .

هذا وقد تم خلال السنين السبع التي بدأت منذ تحرير فرنسا في عام ١٩٤٥ وانتهت في اخر عام ١٩٥٢ ، بناء ٢٠٧٠٠٠ مسكنا جديدا في جميع أنحاء فرنسا لسد النقص في المساكن ولم تستوعب صناعة المبانى نسبة كبيرة من العمال العاطلين . ويهدف مشروع مونييه في مرحلته الثانية الى العمل على استعادة النشاط في صناعة المبانى بان يكون عددا يبنى سنويا ٢٤٠٠٠٠ مسكنا

ولسوء الحظ لا ينتظر أن تزول العقبات التي اعترضت المشروع في مرحلته الاولى بل من المحتمل ان تستمر في اعتراض المرحلة الثانية فما زالت الحاجة ماسة الى تشجيع الادخار القومي وخلق روح المخاطرة في نفوس الاهالي الفرنسيين الذين اشتهروا بحب الاكتناز وعدم الاقبال على عرض أموالهم للاستثمار

## تطورات نسبة التبادل التجاري

### لفنلندا

في تصريح لرئيس الوزارة الفنلندية أن قيمة الصادرات قد تناقصت من ١٨٧ مليار ماركا فنلنديا في عام ١٩٥١ ، الى ١٥٧ مليارا في ١٩٥٢ ومن غير المحتمل ان تزيد على ١٢٠ مليارا في عام ١٩٥٣ ، وهذا يعني انخفاضا يبلغ ٣٥ ٪ في خلال ثلاث سنوات لم يصاحبه انخفاض ذو قيمة في حجم الصادرات وخلص رئيس الوزراء من ذلك الى أن انتاج فنلندا من صادراتها الرئيسية أصبح غير مربح والنتيجة الحتمية لذلك هي فرض القيود على الانتاج وزيادة البطالة .

وليس هناك مفر من اتخاذ أحد طريقتين أولهما التخفيض النقدي وثانيهما العمل على تخفيض نفقات الانتاج وكذا مصروفات الدولة والطريق الثاني يتطلب تضحيات من جميع أفراد المجتمع يستتبع تنفيذه خفضا في مستويات المعيشة وايقاف تنفيذ مشروعات التأمين الاجتماعي .

ويرى بعض رجال المال والاعمال ان التخفيض النقدي هو الطريق

الوحيد الممكن لحل المشكلة الاقتصادية في فنلندا . اذ ليس من الحلول العملية في شيء أن تخفض التزامات رجال الصناعة وفئات الضرائب والتأمين الاجتماعي الى حد يكفي لانخفاض نفقات الانتاج الى مستوى يمكن البضائع الفنلندية من مواجهة المنافسة في الاسواق الخارجية والمعروف ان حوالى ٩٠ ٪ من صادرات فنلندا تتألف من الحشيش ومنتجاته وأهمها السليولوز . وكنتيجة لانخفاض أجور الايدي العاملة أصبحت صناعة السليولوز تصدر منتجاتها بخسارة وبالتالي أجبرت على تخفيض انتاجها ، وأصبحت ٦٠ ٪ من طاقتها فقط تحت التشغيل . ولا شك أن هذه الصعوبات لا تواجه صناعة السليولوز فقط بل أن لها رد فعل على الصناعات الأخرى

هذا ويعتقد رجال المال والاعمال ان اقتراحات الحكومة بتخفيض نفقات الانتاج لن تمكن فنلندا من المنافسة في الاسواق الخارجية بأكثر من ٤ ٪ أو ٥ ٪ ولهذا فانهم يقولون بأنه ان عاجلا أو آجلا ستضطر فنلندا الى تخفيض عملياتها وخاصة اذا ما أخذنا في الحسبان تطورات التجارة الفنلندية مع الكتلة الشرقية وعلى الاخص مع اتحاد الجمهوريات السوفيتية وبولندا وتشيكوسلوفاكيا ومن المنتظر اذا استمر الحال على ذلك أن تزداد خطورة هذا الامر على اقتصاديات فنلندا

## تجارة بريطانيا الخارجية

أعلن أخيرا تحليل لتجارة بريطانيا الخارجية في المدة ما بين يناير وآخر سبتمبر عام ١٩٥٣ ومنه يتبين أن الرقم القياسي للصادرات المصنوعة قد ارتفع تدريجيا من ٩٤ في الربع الاول الى ٩٦ في الربع الثاني ثم الى ٩٧ في الربع الثالث سنة ١٩٥٣ على أساس أن أرقام عام ١٩٥٠ = ١٠٠ هذا مقابل ١٠١ في عام ١٩٥١ ، ٩٥ في عام ١٩٥٢ ، أما الرقم القياسي للواردات فقد تناقص من ١١٦ في الربع الثاني الى ١١٢ في الربع الثالث

## أرقام ايطالية

بلغ ما صرف على الصناعة الإيطالية منذ انتهاء الحرب نحو ٧٥٥ مليارات الليرات الإيطالية ، منها ٢٩٤ مليارات صرفت على الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، ٢٨٠ مليارات على الصناعات



الكبيرة أما الباقي فقد استعمل لتحويل الصناعات الحربية إلى صناعات للحاجات السلمية المدنية .

هذا وقد بلغ متوسط الدخل الفردى فى إيطاليا عام ١٩٥٢ ، ١٦٣٨٠٠ ليرة ويقل الدخل المتوسط للسكان فى ٥٥ مقاطعة عن المتوسط العام لإيطاليا بينما يفوق المتوسط فى ٣٦ مقاطعة أخرى فلم يتجاوز الدخل المتوسط فى إحدى المقاطعات ٥٦٣٦٠ ليرة بينما بلغ فى مقاطعة أخرى ٣٧٦٦٣٢ ليرة

### ضريبة الصادر على الشاي فى سيلان

قررت حكومة سيلان فرض ضريبة موحدة على جميع صادرات الشاي تبلغ حوالى ثمانية بنسئات للرطل وذلك بدلا من النظام الذى كان متبعاً حتى الآن ويفرض ضريبة متحركة تبعاً لحركة الأسعار . وقد كانت الضريبة تتراوح بين ٣٥ ، و ٦٢ سنتا للرطل منذ أن بدىء فى تنفيذ هذا النظام منذ سنتين وقد كان النظام السارى قبل ذلك هو نظام الضريبة الموحدة وكانت وقتئذ ٦٠ سنتا للرطل .

### انتاج النحاس فى شيلى

بلغ انتاج النحاس فى شيلى فى الشهور العشرة الأولى من العام الحالى ٢٨٣٠٥٦ طناً مقابل ٣٠٥٥٩٧ طناً فى العام السابق (١٩٥٢)

### تمويل مشروعات التنمية الاسبانية

تبذل الحكومة جهوداً كثيرة فى تنفيذ عدد كبير من المشروعات الضرورية للنهوض بالاقتصاد الاسباني الا أن الحكومة يعوزها المال فى هذا الشأن ، ومن ثم لجأت إلى الاقتراض على نطاق ليس بالصغير .

وتصدر الحكومة الاسبانية سندات كان آخرها فى يولية الماضى وكانت قيمتها ٣ ملايين بزيته تستهلك فى أربع سنوات تبدأ من سنة ١٩٥٧ وسوف تستغل حصيلة القرض فى انشاء وكهربية بعض الخطوط الحديدية كما تقوم باصدار اذونات بلغ مجموع قيمتها فى العام الماضى حوالى ٦ ملايين بيزطة

وقد اضطرت الحكومة الاسبانية إلى القيام بهذه العمليات بنفسها نظراً لضيق الموارد الرأسمالية الاسبانية وصعوبة الاقتراض على الصناعة الخاصة

### استراليا واتفاقية التجارة والمدفوعات

جاء من كندا أخيراً أن أستراليا قد قررت المطالبة بتعديل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات وذلك للتوسع فى نظام التفضيل الامبراطورى وفى النية ان يقوم مستر منزيس رئيس وزراء استراليا بتقديم هذا الاقتراح فى مؤتمر الكومنولث الذى يعقد فى يناير القادم فى سيدنى . وقد قال مستر ويت هول أحد أعضاء اتحاد الغرف الصناعية أن العوامل السياسية وحدها هى التى تمنع استراليا من الانفصال عن هذه الاتفاقية

بالاضافة الى القيود المفروضة على رؤوس الاموال الاجنبية اذ يحدد القانون مساهمة الاموال الاجنبية بما لا يزيد على ٢٥ ٪ من رأس المال .

الا أن توالى العجز فى الميزانية الاسبانية العامة وسده بهذه الطريقة قد جعل الحكومة الاسبانية تواجه مشكلة من التضخم تتفاقم يوماً بعد يوم . وتستمر الاسعار فى الزيادة عما كانت عليه فى العام الماضى وقد كان الرقم القياسى للأسعار يزيد بحوالى ٩ ٪ فى يولية ١٩٥٣ عما كان عليه من عام مضى .

### هل العالم يعانى نقصاً فى الاسترليني

ناقش أخيراً أحد معلقى حى المال بلندن مشكلة ماتعانيه بعض دول العالم من نقص فى الاسترليني فذكر منها البرازيل والباكستان واليابان ومصر واسرائيل وغيرها . ومعظم هذه البلدان ( باستثناء اليابان ) تعاني نقصاً فى جميع العملات بما فى ذلك الدولارات . وهذه هى حالة البلاد التى مازالت تعاني التضخم ومشاكل ميزان المدفوعات اذ تواجه دائماً نقصاً فى وسائل الدفع الخارجية . وأضاف الكاتب أنه يتبين من كتاب أبيض صدر أخيراً أن المملكة المتحدة مدينة للدول الأخرى بحوالى ٣٦٠٠ مليون جنيه بالاضافة إلى رصيدها مع اتحاد المدفوعات الاوربي من الارصدة الاسترلينية . ويخرج الكاتب بأن ذلك دليل على عدم وجود مشكلة عامة من حيث تناقص الاسترليني . بل انه على العكس من ذلك اذا ما أخذنا فى الاعتبار أهمية هذه الارصدة الاسترلينية لحجم التجارة البريطانية الخارجية ، فإن الصورة تتغير كثيراً عما تدل عليه الارقام المجردة بمفردها والارقام التالية تظهر لنا الارصدة الاسترلينية الآن وقبل الحرب مقارنة بقيمة صادرات المملكة المتحدة فى الفترات ذاتها .

بلايين الجنيهات الاسترلينية

| ١٩٥٣ | ١٩٣٨ |
|------|------|
| ٣٨٠٠ | ٧٨٠  |
| ٢٦٠٠ | ٤٧٠  |

الارصدة الاسترلينية  
الصادرات

ومن هذه الارقام يتبين أن الارصدة الاسترلينية تعادل فى الوقت الحاضر قيمة الصادرات فى ثمانية عشر شهراً، بينما أن أرصدة عام ١٩٣٨ كانت تعادل قيمة حوالى ٢٠ شهراً من الصادرات . وهكذا يمكن القول بأن العالم يتترك ودائع فى لندن أقل قيمة مما كان عليه الحال قبلاً اذا ما قدرت على أساس قوتها الشرائية للبضائع البريطانية . ولا شك فى أن هذا القول يخرج من حسابنا حقيقة هامة وهى ان المملكة المتحدة قبل الحرب كانت تحوز ذهباً ودولارات يفوقان ما عليها من التزامات سريعة بينما الوقت الحالى تمثل احتياطات المملكة ٢٥ ٪ من التزاماتها فقط

وليس لنا الا أن نقول لهذا الكاتب ان الدول المختلفة التى تدين بريطانيا بهذه الارصدة الاسترلينية ليست حرة فى كيفية استعمالها أو التحكم فيها كما لا تكفى هذه الارصدة المقيدة فى كثير من الاحوال لسد احتياجات الدول المختلفة . كما ان ما قامت به انجلترا فى بادىء الامر من ايقاف القابلية للتحويل كان وما زال عقبة أمام سير التجارة بين البلدان المختلفة مما ألجأ بعض الدول إلى استحداث نظم كثيرة منها عقد الاتفاقات الثنائية



# الجريمة واقتصاديات البلاد

حتى يمكن ان نصل الى النتيجة التي نريدها من وراء قمع الجريمة والا فاننا سنصل على أى حال الى نتيجة سيئة ، بل وأسوأ ، اذا ما لم نعمل على تحسين هذه الاحوال او اذا لم نر من ورائها فائدة تذكر في الحد من الموجات الاجرامية ..

ولقد كنت قاضيا لمحكمة الاحداث في القاهرة سنين عديدة .. وكنت أعنى دائما قبل الحكم على حدث من الاحداث في جريمة بتقصي حالته الاجتماعية .. وهذه تشمل ولا ريب الحالة المالية التي عليها الحدث وعليها من يعوله أيضا . وكنت على هذا الهدى أصدر الحكم في القضية ضد الحدث .. وكم كنت أسمع زملائي يدهشون اذ يجدون الحكم ببراءة حدث بالرغم من اقترافه سرقة وضبطه وهو في حالة تلبس بها . وفي الوقت نفسه أحكم بارسال حدث الى اصلاحية مع أنه اتهم بسرقة شيء لا قيمة له تذكر - اذ لم يكن الامر لدى ان السرقة في ذلك بل الدافع - وقد يكون هذا الدافع اقتصادي فأعماله بالطريقة التي أراها مناسبة . والحمد لله أنى وجدت في النهاية من يقرر ذلك الذي كنت أسير عليه حتى نص في القانون الخاص بالاحداث بعد تقديمه بأنه يجب قبل الحكم على حدث التحقق من أحواله الاجتماعية والمعيشة الاقتصادية ..

والخلاصة .. أنه وان كان تحسين الاحوال الاقتصادية في بلد من البلاد فيدافع الى ابتعاد أهلها عن ميدان الجريمة والاجرام .. الا أننا يجب ان نعمل على ان يكون الامر كذلك - لانه لم تخلق بعد ولن تخلق الدولة المثالية « ايتوبيا » التي يمكن قطع دابر الجريمة منها . بل ان ازدهار الاقتصاد وبالتالي تشابك مسائل الانتاج ومشكلات العمال والعمل .. انما تحمل في طياتها أيضا أخطارا جديدة ضد المجتمع . وكل ما نرجوه ان تعتمد الدولة دائما على ان تمسك بالزمام والا أفلت من يديها .. وفق الله بلادنا الى سنوء السبيل .

احمد حمدي حافظ . القاضي

الكشف عن حقيقة البشر من وجهة حب الخير او الشر .. ومن وجهة اقتراف الذنب او الابتعاد عنه .. ففي هذه المسائل الاخيرة لا يزال التمرض يزيد ويتكاثر عما كان عليه في أى وقت مضى . حتى في العصور القديمة المظلمة .

## للقاضي أحمد حمدي حافظ

ففي مصر حيث الحالة الاقتصادية على العموم غير مناسبة لغالبية الافراد .. وحيث يزداد الفقر .. نجد أنه من القبول مثلا أن نجد ازديادا مطردا في عدد جرائم السرقة واختلاس الاموال .. ولكن .. كيف نقص ازدياد هذه الجرائم بالذات في الولايات المتحدة الامريكية .. وعلى الاخص بين الاحداث من المعدمين والمترفين ؟ لقد كنت احاضر في هذا الشأن في مدرسة الخدمة الاجتماعية بجامعة بوسطن بأمريكا - وكم كان طريفا عندما قام على اثر المحاضرة العميد كونانت - عميد المدرسة - وقال انه فهم بعد محاضرتي ان المصريين يموتون لانهم فقراء .. اما نحن الامريكيون فنسرق لاننا نريد أن نكون أكثر غنى !!

والواقع ان هذا التعقيب من العميد كونانت انما يعبر تعبيرا طريفا ورائعا في الوقت نفسه عما أسعى ان أقوله .. وهو انه لا حدود او دوائر معينة ترسم للانسان لكي يقف لديها ولا يتعداها فيخرق القوانين ولا يحترم اللوائح او النصوص التشريعية

على انه اذا كان هذا الاضطراب في التصرفات البشرية عمل نظري فان الذي اريد ان أقوله أيضا هو أنه يجب ان لا نياس فنقول ان تحسين الاحوال الاقتصادية في بلد ما ليس له أى تأثير على الحد من الموجة الاجرامية فيها . فذلك وان كان - كما قلت - غير صحيح باستمرار الا أنه لا يجب ان يكون . أى أننا يجب ان نعمل على تحسين الاحوال الاقتصادية

نود ان ننتهز فرصة انعقاد مؤتمر مكافحة الجريمة لدول الشرق الاوسط في الوقت الحاضر ، لكي نتحدث عن علاقة الجريمة بالاقتصاد .. ولاشك ان هذا المؤتمر سوف يبحث هذا الموضوع ضمنا وان لم يدرجه عملا ضمن برامج أعماله .. ذلك لانه لا يمكن أن نفصل بواعث الجريمة مثلا عن الحالة الاقتصادية لبلد من البلدان والفكرة السائدة في الأذهان ، هي انه اذا غم الرخاء ، واستقرت الاحوال الاقتصادية فان النتيجة اللازمة لذلك هي استقرار الحياة الاجتماعية وبالتالي النقص في عدد الجرائم والرغبة في احترام القوانين .. وهي فكرة سليمة في حد ذاتها .. ولكن هي صائبة دائما ؟

اننى اضرب مثلا واحدا للتدليل على ان هذه الفكرة لا تلقى في بعض الاحايين تأييدا كما يحدث عملا وفي الواقع .. فمن منا من لا يذكر الموجة الفظيعة البشعة من الاجرام التي عمت الولايات المتحدة الامريكية عقب الحرب العالمية الاولى وبين الحربين الكبريتين .. بالرغم مما كانت تتمتع به هذه الولايات من رخاء وثبات اقتصادي واستقرار لا قبل له في ميدان النقد ومقدرة فذة على الانتاج ؟

من منا لا يذكر هذه الفترة .. ومن منا لا يتعجب اذا ما وجد ان الانسان .. سواء اكان جائعا او قانعا حاصلا على كل ما يريد ان يشتهي .. فانه يقدم من وقت لآخر على ارتكاب الجرائم والبعد عن جادة الصواب - وفي المثل الذي ذكرناه دليل على ذلك سيما واذا نظرنا الى الناحية الاخرى من العالم .. أوروبا بعد الحرب الاولى .. ووجدناها وقد غرقت في الاجرام .. وعلى الاخص الاجرام الخلقى .. مع ما صاحب ذلك من عدم استقرار اقتصادي وارتباك مالي ونقدي لاحد له ..

ولكن العقل البشري الذي تمكن ان يحطم الذرة عجز عن فهم حقيقة نزاع الانسان .. وكل هذه المخترعات التي بهرت العقول تضاءلت الى جوار



نعم ماذا بعد النصر ؟ :

# جغرافية السودان الاقتصادية

الروابط الاقتصادية عبر الزاوية لوصلة وادي النيل  
صاحبات السودان - لافرو بين ام ديان والقاهرة

... بعد المعركة

انتهت معركة الانتخابات الاولى في السودان بفوز ساحق ( للحزب الوطني الاتحادي ) وليس هذا الفوز الا بداية المعركة ! ! نعم هو بداية المعركة الكبرى ضد الاستعمار . . هو الخطوة الاولى في سبيل الكفاح من اجل تحرير سكان وادي النيل من ربقة الغل ، والعبودية ، واسار المستعمر .

.. لقد تحدد الوضع في السودان ، ولكنه لم يستقر بعد ! فالانجليز قوم طبعوا على الدس والوقية . . دستورهم « فرق تسد » فلنحذرهم ، ولنا من شرهم ولنقم علاقاتنا مع السودان ، لا على اساس ( نيل واحد ) فحسب ، ولا على اساس ( دين واحد ) فحسب ، ولا على اساس ( شعب واحد ) فحسب ، بل على اساس اقتصادية متينة . فالاقتصاد هو جوهر الحياة ، وهو اوثق رباط يربط الجار بالجار . فبغض النظر عن توحيد ( السياسة الخارجية ) ، او ( سياسة الدفاع ) او ( سياسة الري ) ، الا انه يجب البحث في الارتباط الاقتصادي . . يجب النظر الى النواحي الاقتصادية باكملها .

وها نحن نعرض في سلسلة مقالاتنا التالية « تعريفا » للسودان من زاوية الاقتصاد والتجارة والمال ، ثم نحلل ( تجارة مصر مع السودان ) . . ثم اتجاه ( نحو زيادة العلاقات الاقتصادية توثقا ) .

هذا هو السودان

يقع القطر الشقيق ( السودان ) في المنطقة التي بين خطي العرض ٣ و ٢٢ شمالى خط الاستواء . وفي هذه المنطقة تتفاوت الاحوال الجوية والاقليمية تفاوتاً كبيراً . فهي صحراء جافة في الشمال ، ثم تقترب رويداً رويداً في الاقليم الرطب الدافئ المطر في الجنوب . وتترامى مساحة السودان بشكل كبير ، وكذلك تبلغ مساحته ٩١٧٥٠٠ ميل مربع أى اكثر من ثلاثة اضعاف مساحة القطر المصري ، وتندرج ارضه في انحدارها من الجنوب - حيث الارتفاع - الى الشمال . ولا يوجد بالسودان من الجبال الا القليل ، حيث توجد جبال ( مرة ) في أقصى غرب دارفور ، وجبال النوبة جنوب كردفان ، وسلسلة التلال الجبلية التي تجرى موازية لساحل البحر الاحمر بكسلا ، كما توجد بعض الجبال على حدود السودان المتاخمة لاريتريا ، واثيوبيا ، وعلى ذلك يمكن اعتبار اراضي السودان سهلاً عظيمًا يخترقه ( النيل ) بفروعه المعروفة .

وسقوط المطر في السودان متفاوت طبعاً تفاوتاً كبيراً نظر الامتداده في هذه العشرين خطاً ففي بعض ايام السنة يسقط المطر في الصحراء وتعتبر ( أبو حميد ) الحد الشمالى لمنطقة الامطار السنوية حيث يقل سقوطه في الجنوب فينما يبلغ معدل المطر الساقط عند خط العرض الشمالى ٢٠ درجة لا يزيد على ٢٥ ملليمتر ، اذ يصل عند حدود السودان

الجنوبية المحاذية لاوغندا ١٢٠٠ ملليمتر . والواقع ان موسم الامطار الحقيقي يجرى في شهر يوليو من كل عام . ويقدر ايراد النيل الابيض ب ١٢ ٪ من كمية مياه الفيضان ، والنيل الازرق ٧٦ ٪ ، ونهر عطبرة ١٢ ٪ . والاحظ ان مياه النيل الابيض دائمة التدفق طول العام ، بينما يجف نهر عطبرة في شهر ديسمبر عقب الفيضان ، ويقل ايراد النيل الازرق كثيراً وتصبح مياهه منخفضة جداً عقب الفيضان مما يجعل الزراعة على نطاق واسع متعذرة حتى بالالات .

« ... ان الشعب السوداني الذي فن كلمته وهو يروح تحت الاحتلال الادارى والعسكرى والارهاب والحكم انعمى في بعض المناطق ، نحن على ثقة من أن هذا الشعب اذا زالت هذه الغمة عن صدره ، سيكون صوته أعلى وأقوى وأسرع » وسأقول ان مصر والسودان يدا واحدة يمثلان شعباً واحداً .

ان ما كسبناه في السودان ليس سوى سطر واحد من الاتفاقية ولا يزال أمامنا مئات وآلاف السطور منها . وثقوا ان كل سطر من هذه السطور سنضعه نصب أعيننا .

والكفاح الربر سيتركون السودان وان كانوا سيحاولون خرق كل بند من بنود الاتفاقية ، ويخلقون المشاكل الاقتصادية في السودان . ولكن ثقوا اننا لهم بالرصاد ، وسنفسد عليهم كل عمل . فهم مثلاً سيمتنعون عن شراء قطن السودان ، ويبلغ ثمنه ٢٠ مليون جنيه ، ويقولوا للشعب السودانى فلنشتري مصر منك القطن ! !

( من خطاب الصاغ صلاح سالم في مؤتمر طلبة جامعة القاهرة )

وتزرع على مياه هذه الانهار نسبة غير صغيرة من محاصيل السودان ، ولكن ما يزرع على مياه الامطار يفوق كثيراً ما يزرع على مياه الانهار ، حيث تقدر الزراعة بالامطار بحوالى ٨٧ ٪ من جملة الاراضى المزروعة ، مما يدل على عدم تقدم الزراعة بواسطة الانهار .

اما الخرطوم فتقع على الحد الشمالى للمنطقة التي تزرع اعتماداً على ماء المطر ، ولكن هذا الاعتماد غير ثابت . اما في وسط السودان فيمكن القول ان بدء سقوط الامطار السنوية

يدل على تعاقب الفصول في السودان . ويقصد بالمنطقة الوسطى من السودان مديريات كسلا ، ووادى مدنى ، والابيض ، والفاشر . وبهذه المناسبة ، فان منطقتى كسلا وطوكر ارض رسوبية حيث يكثر الطمي الدقيق ،

ويسود السودان خلال اشهر - يوليو واغسطس وسبتمبر - جو عائم رطب دافئ . فقد يكون في الصباح صافياً ، ثم تأخذ الغيوم في التلبد ، فاذا اقبلت الظهيرة ظهر في الجو ما ينذر بالعاصفة ، فاذا سقط المطر صفاً الجو ثم يعود الى التلبد بالغيوم . وقد يسقط مطر في اكتوبر ولكنه قليل .

جغرافية السودان الاقتصادية

تلك صورة سريعة عن مناخ السودان . اما عن تضاريسه ، فتتقسم ارضه من حيث طبيعتها الجغرافية الطبيعية الى خمس مناطق هي :

( المنطقة الاولى ) - وهي الصحراء في الشمال ، وتمتد من ( وادى حلفا ) الى ( الخرطوم ) وهي في الشمال مجردة تقريباً من النباتات ، ولكن المطر يسقط احياناً فتنبو بعض الاشواك والاعشاب والاشجار البقلية - واكثرها من اصل استرالى - وتستعمل في الاغراض الطبية وبعضها سام . واذا اتجنا الى الجنوب في ( ابي حمد ) زاد النبات . والتربة بوجه عام غير صالحة للزراعة ، الا في الاماكن التي بجوار النيل .

( المنطقة الثانية ) - وهي تلال البحر الاحمر ، وتمتد بين الحدود المصرية وحدود اريتريا ، والمنطقة عبارة عن جبال ذات صخور بلورية قديمة ترتفع الى ٧٠٠٠ قدم . وبين هذه الجبال توجد اودية يتجمع فيها قدر كاف من الماء للنباتات الشوكية . واعالى هذه التلال يصنيها الماء والرطوبة ، فتثبت فيها نباتات مختلفة منها ( الزيتون البحرى ) . والمنطقة الواقعة بين هذه التلال والبحر الاحمر تكون

سهلاً ساحلياً بحرياً يتراوح بين عشرة وعشرين ميلاً ، ويصلح مراعى للماشية ، والجداول المنحدرة الى البحر من التلال ، تتيح مهادراً للماء يصح الاعتماد عليه الى حد ما ، فتزرع غلالاً صغيرة المحاصيل في الاودية . ولذلك يوجد قرب ( كسلا ) و ( طوكر ) اماكن من هذا القبيل يزرع فيها القطن .

( المنطقة الثالثة ) - وهي منطقة كردفان الرملية في الغرب ، وهي جنوب الخرطوم وتمتد غرباً من النيل الابيض الى كردفان ودارفور وما وراءهما . وفي هذه المنطقة من المطر ما يكفي للنباتات . ورمالها حمراء اللون . ولذلك ينبت شجر الصمغ العربى - وهو محصول ثمين من الناحية الاقتصادية . وفضلاً عن ذلك تنتشر المراعى للماشية والاعنام والماعز والخيول

( المنطقة الرابعة ) - وهي سهول التربة السمراء في السودان المتوسط ، وهي سهول قائمة التربة تمتد غرباً من الجانب الجنوبي لمنطقة تلال البحر الاحمر قرب كسلا ، فتشمل



السودان الأوسط الى القسم الجنوبي من دارفور . وتمتد التربة القائمة جنوبا الى خط العرض الشمالي ١٥ بقرب حدود الحبشة وتشمل الاجزاء الشمالية من مديرتي دنقلة وبحر الغزال . والتربة هنا خصبة وتسمى ( تربة القطن ) . ويقوم في سهل هذه المنطقة مجموعات من الاكام ، كأنها جزائر في بحر .

( المنطقة الخامسة ) والاخيرة - وهي منطقة التربة الحمراء في المنطقة الاستوائية في الجنوب الابعد . والاهالي هنا يزرعون الارض وفقا لحاجتهم ، ويتنقلون في زراعتها بدلا من الاستقرار في زرع مساحات معينة منها . ومما هو جدير بالذكر في هذا الصدد ، ان هناك مناجم للذهب في منطقة تلال البحر الاحمر ، وقرب حدود الحبشة الى الجنوب من الروصيرص ، ولكنها لم تستغل بعد . كما ان هناك مقادير من الذهب في جبال النوبة وفي مديرية المنجلا ، ولكن تعدينها ليس عملا اقتصاديا !!

#### الخرطوم . . وام درمان

فلما ان الحوصوم وافته على احد انشمالى لمنطقته التي تزرع اعتمادا على ماء المطر . ومن الطريف ان يروى بعض من تاريخ الحوصوم يقول المهندس المصري ( محمد سعيد سمحة ) الذي اشترك مع تشنبر في تخطيط مدينة الخرطوم ، بل انه - على حد قول انكوبويل ستانتون مخطط جميع سوارع الخرطوم ، ان لم اقل انه قد خطط اساس بل منزل فيها - « نانت الخرطوم خرابا عند اعاده فتح السودان لا يسكنها الا بعض ( الجنائنية ) وسم حراس الحدائق وزارعوها الذين كانت تمتد حدائقهم على طول النيل الازرق . وكانت مساحتها في ذلك الوقت لا تزيد على ٢٠٠ فدان تتكون من منازل متهدمة لا ابواب لها ولا شبابيك . اما عن سبب انهيار هذه المدينة وهجرها فيروى ان « الدراويش » هجروها وسكنوا ام درمان لغراض حربية . ولذلك رأى المهدي ان يهجروها فافتى بانها ( بلد الكفار ) فلا يجوز للمؤمنين سكنها ، فهجروها الى ( ام درمان ) على الرغم من ان الخرطوم افضل البلاد السودانية من الوجهة الصحية . ففى كل البلاد الواقعة على النيل من منبعه الى مصبه لا تجد الا مدينتين يقع النهر في الجهة البحرية منهما وهما المنصورة في مصر ، والخرطوم في السودان . اضاف الى ذلك جيو. الخرطوم. السيديع ، وارضها السوداء الخصبة الصالحة للزراعة وماء نيلها الازرق العذب المنبعش الذي يختلف اختلافا كبيرا عن ماء النيل الابيض الحار في ام درمان .

ثم زادت مساحة الخرطوم الى ٦٠٠ فدان، ثم اضيفت اليها الف فدان اخرى نزع ملكيتها من جهة الغرب الى النيل الابيض ، وكانت تسمى ( القرن ) ويفررها الماء مدة الفيضان . ثم عمل تصميم لامتدادها من الجهة القبلية في المستقبل حتى صارت مساحة المدينة الكلية ٣٠٠٠ فدان . والخرطوم تتكون من جزأين احدهما بحرى النيل الازرق ، والثاني في الجهة القبلية منه . اما محطة السكة الحديدية العمومية فهي امام شارع فيكتوريا .

واذا كانت الخرطوم هي العاصمة الرسمية للسودان ، فان ام درمان هي العاصمة الوطنية بل هي قلب السودان ، ونقطة الارتكاز في الحياة التجارية الداخلية . ولذلك فهي اعظم المدن السودانية من حيث عدد السكان . ولا يشعر المصري حين يكون في ام درمان بطارق محسوس بين حياته هنا او هناك . فالناطق العربي واحد ، والتقاليد واحدة . وكل ما هناك من فرق ، ان المباني لاتزيد على دور واحد .

والسبب الرئيسي في ذلك يعود الى انعدام ( الجارى ) هناك . ولا ندري لماذا اهملت حكومة السودان هذا المرفق الصحى والعمرانى الهام !! والبناء الوحيد الذى يتكون من طابقين في ام درمان هو مركز المجلس البلدى . وهناك في ام درمان معظم الاسواق المحلية لتجارة السودان - وبخاصة تجارة المنسوجات . وهناك ناد رياضى وثلاث دور للسينما .

#### الزراعة والمحاصيل في السودان

السودان بلد زراعى يعتمد في اقتصادياته اعتمادا يكاد يكون كليا على الثروة الزراعية . ويكفى ان نذكر ان معظم محاصيل السودان هي من المحاصيل الزراعية كالقطن والسمسم والفول السوداني والذرة والصبغ العربى ، ولا توجد سوى محاصيل صناعية قليلة ، واقصد بذلك المعادن او المناجم او المصانع ! ولكى نعطي صورة نظيفة عن الزراعة في السودان ، نلقى بعض الضوء على ( مشروع الجزيرة في السودان ) - وهو الجزء من الاراضى الواقعة بين النيل الازرق والنيل الابيض ، ولكنها لاتتعد حتى اقصى الجنوب وانما تنتهى عند خط السكة الحديدية التي تمتد من النيل الازرق الى النيل الابيض بين سنار وتوستى ، ومساحة هذه الجزيرة شاسعة ولكن يصلح منها للرى والزراعة يقدر بما يزيد على مليونين من الافدنة . وقد كان اخزان ( سنار ) الفضل الاول في اتساع رقعة المساحة المزروعة .

ويكفى لبيان أهمية المشروع ان نسرده ما جاء في تقرير السيد « محمد افضال » مدير المباحث في لجنة القطن المركزية الباكستانية ، اذ يقول :

« ... ان مشروع الجزيرة تجربة بارزة من تلك التجارب التي تجرى لمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في القرن العشرين . وقد باغ هذا المشروع درجة عالية من النجاح جعلته جديرا بأن يغلد في التاريخ كقصة عظيمة للعمل الانشائى . فالحقول الغنية ، والوجوه الباسمة التي يلقاك بها الفلاحون الذين كانوا - الى عهد قريب - من بدو الصحراء . »

ويرجع السبب في نجاح هذا المشروع الى عدة عوامل أهمها :

١ - نظام ملكية الاراضى وتأجيرها ، اذ اقتصر ملكية الاراضى على سكان الجزيرة وعلى الحكومة فلا يجوز ان يملك الفرد اكثر من ٧٢٠ فداناً ، وبهذا بلغ ما يملكه اهالى الجزيرة نحو ثلثي المساحة البالغ قدرها مليون فدان . وتحدد اجرة الفدان الواحد بعشرة قروش مصرية في السنة ، وهكذا احتفى الفلاحون من استغلال ملاك الاراضى .

٢ - مركز الافلاح وصلته بالملاك ، تلك العلاقة التي تختلف اختلافا جوهريا عن علاقة الفلاح المصرى بالعزبة التي يعمل فيها . ففى مصر الفلاحون اما عمال زراعيون يتقاضون اجرا او فلاحون يستأجرون مساحات صغيرة من الارض نظير اجور باهظة . اما في السودان فمشروع الجزيرة عبارة عن عزبة مؤمنة . فهي عبارة عن شركة بين حكومة السودان ، ومجلس ادارة الجزيرة ، وعدد من الزراع يقرب من الثلاثين الف مزارع . وعلى كل شريك من هؤلاء الثلاثة مسؤوليات وواجبات ولهم حقوق . وبهذا تحقق نظام ادارى للمشروع الضخم وخدمات اجتماعية للفلاحين وبقية السكان .

٣ - التعاون السائد بين المزارعين انفسهم ، وبينهم وبين الحكومة ، ومجلس ادارة المشروع في كثير من الاعمال الزراعية . وهذا التعاون نراه واجبا ، والا ما أمكن مثلا مكافحة الحشرات الضارة والافات التي تصيب المحاصيل في هذه

المساحات الشاسعة ، ولما أمكن كذلك حرث الارض بطرق ميكانيكية حديثة .

وثمة عامل من عوامل نجاح هذا المشروع هو ( هيئة المزارعين ) التي يستشيرها مجلس الادارة ، لتبدي رأيا في جميع المسائل الزراعية فهي اذن بمثابة برلمان أو اتحاد للمزارعين يبحثون فيه جميع شئونهم .

وبفضل هذه النظم الناجحة ، أصبح هذا المشروع من المؤسسات الاقتصادية القوية في البلاد ومن اهم المحاصيل التي يفلها هذا المشروع . القطن . ويبلغ متوسط ما ينتجه المشروع منه ٤٥ ألف طن ، ومتوسط ما ينتجه من بلرة القطن ٩٠ ألف طن . اما ما ينتجه المشروع من القرة فيزيد على السبعين ألف طن ، ويقدر عدد الحيوانات التي تعيش على العلف الذى ينتجه المشروع بنحو نصف مليون رأس والجدير بالذكر ان العطن الذى ينتجه هذا المشروع من النوع الطويل التيلة الذى يشابه القطن المصرى بنوعيه الكرنك والاشمونى .

وبهذه المناسبة نذكر اهم محصول للسودان وهو « القطن » .

#### القطن في السودان

القطن هو المحصول الرئيسى النقدى في السودان . ويزرع في شمال السودان بطريقه الرى الصناعى ، ويبدأ في شهر اغسطس وشهر مايو في المديرية الشمالية ، ويجنى في يناير وفبراير ومارس وابريل . ويغل الفدان حوالى ١٢٠٠ رطل . وتبلغ جملة المساحة المزروعة بطريقة الرى الصناعى حوالى ٢٨٥٠٠٠ فدان . اما القطن الذى يزرع على مياه الامطار فيزرع في مناطق جبال النوبة ، وجنوب السودان ويبدأ في يونيو ويوليو ، ويجنى ابتداء من شهر نوفمبر لفاية فبراير . ومتوسط غلة الفدان ٢٥٠ رطلا . وتبلغ المساحة المزروعة قطناً على مياه الامطار ١٢٥٠٠٠ فدان

اما عن اهم انواع القطن في السودان فهى : ١ - سكلاريس ويزرع بالجزيرة ومشروعات النيل ، ودلتا خورى الجاش وبركة . وادستنبط منه الصنف المعروف باسم X 1730 A ويبدأ أكثر من القطن

السكلاريس حيث يزيد فنتاراً في الفدان . ويزرع هذا الصنف في الجزء الجنوبي من الجزيرة وفي طوكرو وفي قنبدل .

٢ - امريكان ٤ يلاند ، وهو من الاصناف المستوردة من امريكا . وهو ينضج قبل السكلاريس لذلك لاتلحقه دودة اللوز القرنفلية ويزرع على مياه الطلمبات في المديرية الشمالية وكردفان . وفي مديرية خط الاستواء على مياه الامطار .

وقد استنبط من هذا النوع الأمريكى عدة اصناف اخرى أهمها :

١ - صنف مشروع الطلمبات وهو نوع ردىء لانخفاض معدل حلقه وطول تيلته ١٠/١ بوصة ، ورغم ذلك فهو مقبول تجارياً .

ب - صنف X A 1729 وقد استنبط من النوع السابق وميزته ازدياد محصوله بنسبة ٢٠٪ ، ويزرع في جميع مناطق القطن شرق النيل بمديرية خط الاستواء .

ج - صنف 511 D وزراعته مقصورة على مناطق غرب النيل بمديرية خط الاستواء ويبدأ محصوله عن صنف مشروع الطلمبات بنسبة ٤٠٪ .

د - صنف 513 وقد استنبط من اقطان (البشاج) بالهند . ويمتاز بتكثيره في التزوير ونضج لوزته في وقت أقصر .



هـ - الصنف البرى نمرة ١١ ويرزغ بمنطقة الطلمبات بالزبداب وهو مستورد راسا من امريكا ولوزته كبيرة ، وتيلته طويلة .  
و - صنف أوغندة وهو مستنبت من انواع استوردت من أوغندة عام ١٩٤٠ ويرزغ محل الصنف (ب) شرقى النيل بمديرية خط الاستواء ، وهو مبكر المحصول .  
ز - صنف X A 1129 وهو مبكر النضج ومعدل حلقه مرتفع وتيلته جيدة .  
ح - صنف Deltapine استورد من امريكا ليزرع محل صنف مشروعات الطلمبات في مديرية كردفان .

والجدول رقم (١) يبين كميات وقيمة الاتطان بالسودان وذلك حسب آخر احصائياته ظهرت في عام ١٩٥٠ مقارنة بمحصول عام ١٩٤٩ .  
والجدول رقم (٢) يبين النسبة المئوية لكميات القطن المصدرة من السودان للبلاد المختلفة .

جدول رقم (٢) المصدر من القطن السودانى

| البلاد    | قطن سكلاريدس ١٩٤٩ | قطن سكلاريدس ١٩٥٠ | قطن امريكاني ١٩٤٩ | قطن امريكاني ١٩٥٠ |
|-----------|-------------------|-------------------|-------------------|-------------------|
| بريطانيا  | ٨٥                | ٦٦                | ٦٦                | ٧٥                |
| الهند     | ٨                 | ٢٠                | ٢                 | ١                 |
| المانيا   | -                 | ٧                 | ١٠                | ١١                |
| هولندا    | ١                 | ١                 | ٨                 | ٢                 |
| بلاد اخرى | ٦                 | ٦                 | ١٤                | ١١                |
| الجموع    | ١٠٠               | ١٠٠               | ١٠٠               | ١٠٠               |

ومن هذا الجدول يتضح ان بريطانيا اكبر العملاء للقطن السودانى ، فهل رتبنا امورنا على احتمال الغرض الذى ذكره الصاغ صلاح سالم حينما قال : «انهم - اى الانجليز - قد يمتنعون عن شراء قطن السودان ؟»  
اننى ارى في هذا الصدد ان تتولى مصر غزل محصول القطن السودانى ، وتبيعه لحساب السودان مع قطنها خيوطا مفزولة ، او منسوجات كاملة ، وبذلك ننهض بصناعة الغزل والنسيج ، ونشغل الايدى المتعطلة من ناحية ثم نكسب مبالغ اكثر من بيع القطن خاما من الناحية الاخرى .

#### محصولات السودان

يمكن تقسيم محصولات السودان الى سبعة اقسام . هي :-  
القسم الاول وهو القطن وقد تكلمنا عنه .  
والقسم الثانى ويشتمل الحبوب كالذرة الرفيعة ، والقمح ، والشعير ، والدخن .  
اما عن الذرة فهى المحصول الرئيسى في السودان من حيث مساحة الارض التى تزرع بها وتبلغ ١٥٠٠٠٠٠ فدان ، منها ١٥٠٠٠٠ فدان تزرع بطرق الرى الصناعية العادية ، ومليون فدان تزرع على مياه الامطار والذرة الرفيعة تزرع في جميع انحاء السودان . ومتوسط غلة الفدان في الاراضى التى تروى صناعيا هو ١٢٠٠ رطل ، أما ما يزرع على مياه الامطار فمتوسط غلة الفدان ٧٠٠ رطل . وهذه الذرة هى المصدر الغذائى الرئيسى لاهالى السودان . ولذلك يقتصر التعامل فيها على التجارة المحلية ، بمعنى انها لاتصدر للخارج .  
ومعظم محصول السودان يزرع بطريقة مياه الامطار ، لذلك لا يمكن التنبؤ بمحصول كل سنة لان ذلك يتوقف على درجة هطول الامطار وفي المجاعة التى حدثت في السودان عام ١٩٤٩ استوردت الحكومة الذرة من سوريا والعراق ثم جاء عام ١٩٥٠ فعوض الله الاهالى عما أصابهم من قحط ، وعطلت امطار الخريف مدرارا بضعف المحصول . ولكن الحكومة لم تسمح بتصدير شيء منه . ولكن تمكن الاستاذ يحيى نور الخبير الاقتصادى لمصر في السودان

من الانفاق مع السلطات المختصة على تخصيص كمية منه لمصر ، وفعلنا اعطيت مصر ٢٠٠٠٠٠ من الذرة .  
اما عن محصول الذرة فيستعمله بعض الاهالى بدلا من الذرة الرفيعة ، بل ان اهالى الجنوب يفضلونه عن الذرة . والدخن يقاوم العطش والحرارة وملوحة الارض ، لذلك فهو يزرع في المنساق الخفيفة التربة بمديرتى دارفور وكردفان ، وفي دلتا خور بركة ، ومنطقة لاتوكا بمديرية خط الاستواء . وتبلغ المساحة المنزوعة دحشا حوالى ٤٠ الفا من الافدنة ، ومتوسط غلة الفدان ١١/١٠ اردب .

وهناك ايضا الذرة الشامية وتزرع بارضى الجزيرة ومنطقة شندي ، وهو من الاصناف غير المستعملة في الفلء بالسودان ، ومعظم محصوله يصدر للخارج . وقد بلغت جملة الصادرات منها ١٢٠٨ اطنان في عام ١٩٤٩ ، خص مصر منها ١٠٤٥ طنا قيمتها ٢١٨٠٢ جنيه .

اما عن القمح فهو يعتبر من محاصيل الاراضى النهرية الواقعة شمالي الخرطوم ، ومديرية النيل الازرق . وتبلغ مساحة الاراضى المنزوعة منه ٢٠٠٠٠ فدان ومتوسط غلة الفدان ثلاثة اخماس الطن . واصنافه هناك البلدى ذو الدقيق الابيض ، والهندي ، وهو يزرع مبكرا بعد شهر نوفمبر خسوبا من شدة الحرارة التى تؤثر على الحبوب .

وكذلك يزرع الشعير في السودان وتبلغ المساحة المنزوعة منه ٢٠٠٠ فدان ومتوسط غلة الفدان منه ثلاثة ارباع الطن .

اما عن الارز ، فقد اجريت ابحاث كثيرة لادخل زراعته في السودان ، واستوردت لهذه الابحث تعاوى (الارز الماني) من مصر ، وتقاوى (الارز الجبلى) من انغصو ، ولكن لم تنجح زراعه الارز الماني ، اما الارز الجبلى فما زالت تجرى عليه التجارب في الجنوب الغربى حيث تكثر الامطار .

والقسم الثالث ويشمل البقول كالفاصوليا والحمص والعدس واللوبيا والترمس وقبل ان نستطرد في سرد تفاصيل هذه المحاصيل ، نفصل ذكر الاحصاء التالى في الجدول رقم (٢) لتبين المساحات المنزوعة في السودان من كل محصول وذلك حسب آخر احصاء حصلنا عليه .

اما عن اللوبيا فتزرع في المناطق الشمالية على رى السواقي ، كما تزرع في بلاد النوبة ، وهى ليست من المحاصيل المدة للتصدير لان المساحات المنزوعة منها قليلة ، وتستهلك محليا وتبلغ المساحة المنزوعة ٥٠٠ فدان ومتوسط انتاج الفدان ثلاثة اخماس طن .

اما الحمص فقد ادخلت زراعته حديثا بالسودان . وتبلغ المساحة المنزوعة منه ١٠٤٠٠ فدان ولا يقبل السودانيون على اكله ، لذلك يصدر الى مصر . وقد بلغت الكميات المصدرة منه سنة ١٩٤٩ حوالى ٢٤٠٠ طنا خص منها مصر ١٧٦٦ طنا قيمتها ٥٢٠٩٤ جنيه . وفي سنة ١٩٥٠ صدر ٢٨٣٥ طنا خص مصر منها ٢٥٠٢ طنا قيمتها ٩٧٢١٧ جنيه ، ومن اول يناير الى يوليو ١٩٥٢ ورد لمصر ٨٧٢٠٥٨ كيلو جرام ثمنها ٣٩٦٦٩ جنيه .

اما الفاصوليا فهى حديثة الزراعة بالسودان ويزرع النوع الماون منها شمال السودان . والنوع الابيض في الخرطوم وبربر . وفي مديرية خط الاستواء يزرع نوع من الفاصوليا كهلل للحيوان . وتبلغ المساحة المنزوعة من الفاصوليا بطرق الرى العادية حوالى ثمانية آلاف فدان خلال سبتمبر واکتوبر ونوفمبر ومتوسط غلة الفدان نصف طن ولقد حصلت مصر على معظم محصول الفاصوليا المصدر في سنة ١٩٥٠ الذى بلغ ٧٧٢ طنا خص مصر منها ٣٥٣١ طنا

بلغت قيمتها ١٤٢٨٩٤ جنيه . وخلال السبعة شهور الاولى لعام ١٩٥٢ وصل مصر ١٠٠٠٠٠٠ كيلو جراما قيمتها ١١٧٢٢٢ جنيه .

والفول المصرى يزرع بالسودان على مياه الفيضان في الشمال بمديرية دنقلا . وتبلغ جملة المساحة المنزوعة منه ٦٠٠ فدان ومتوسط غلة الفدان ثلاثة اخماس طن ومعظم المحصول يصدر الى مصر اذ صدر منه خلال ١٩٥٠

٢٢٨١ طنا خص مصر منها ٣٠٢٣ طنا قيمتها ٨٨٠٦٦ جنيه ، ومن يناير الى يوليو ١٩٥٣ بلغ ٦٨٠٢٦٩ كيلو جراما قيمتها ٢٤١٦٤ جنيه اما الترمس فيزرع على مياه الفيضان في مساحة قدرها ٢٦٠٠ فدان ، ومعظم ما يصدر منه يرسل الى مصر . فقد بلغ مجمل المصدر خلال ١٩٥٠ - ٢٠٧٥ طنا ، خص مصر منها ٢٠٤٩ طنا قيمتها ٥٢١٥٣ جنيه . ومن يناير الى يوليو ١٩٥٢ بلغ المصدر لمصر ٢٠٤٢٤٨ كيلو جرام قيمتها ١١٠٣٨ جنيه .

والعدس السودانى يزرع بكثرة على ابعاد الخارجية للارض كجارج سرياح في الاراضى التى تروى صناعيا ، او التى تزرع على مياه الفيضان ويوجد منه اصناف عديدة كالاحمر والبني العاتق والبيضاء والمنقط . وتبلغ جملة المساحة المنزوعة منه حوالى ٧٥٠ فدان فقط ، ومتوسط غلة الفدان نصف طن ، وهو يستهلك محليا .  
والقسم الرابع من المحصولات يشمل البذور التى تنتج الزيت ، كالسمسم والفول السودانى والقرطم والخروع وفول الصويا والكندى واللوبو وعباد الشمس . ما عن السمسم فهو من المحصولات الرئيسية في السودان ، ويستهلك كل المحصول الناتج محليا لان زيت هو الزيت المفصل عند الشعب السودانى ، وهو يستعملونه ايضا في صناعة الصابون ، وفي تدليك الاجسام . والسمسم من المحصولات المحظورة تصديرها من السودان ، لان محصوله يكاد لا يفي حاجة الاستهلاك المحلى . وتبلغ جملة المساحات التى تزرع بالسمسم ٣٠٠٠٠ فدان ، ومتوسط غلة الفدان منه اردبان ، وتقدر نسبة الزيت في حبات السمسم بـ ٥٠ ٪ من وزنها

اما عن الفول السودانى ، فانه يزرع في الاراضى الرملية بمنطقة كردفان ، وجبال اسوية ومديرية خط الاستواء ويستهلك محليا حوالى ثلاثة ارباع المحصول ، ومعظم الكمية الباقية يصدر لمصر . وتحتوى بذرة الفول السودانى على ٣٠ ٪ من الزيت . وتبلغ جملة مساحة الاراضى المنزوعة منه ٨٠٠٠ فدان بمتوسط غلة الفدان ثلاثة ارداب .

اما عن القرطم فتزرع منه مساحات قليلة وتستخرج من بذوره زيت للاكل . ومن عباد الشمس ويسميه السودانيون «عين الشمس» فمحصوله للعلف ، وبذره للزيت . واللوبو شجرة تنمو في مديرية خط الاستواء ، وثمرتها تعطى نوع من الدهن يسمى (دهن اللولو) ويستعمل في الطعام ودهان الاجسام والانارة . اما (الخروع) فتوجد شجراته برى بجوار النيل ، وقد نجحت زراعته . اما (الكندى) فهو ينمو برى في منطقة الفونج ومديرية خط الاستواء ، وبذوره تحتوى على ٢٩ ٪ من الزيت اما البذور التجارية الاخرى ، مثل حب البطيخ (اللب) فهو من الحبوب التجارية بل من التجارب الرابعة في السودان ، وترسل معظم كمياته الى مصر . وقد بلغت كميات محصول لب البطيخ ١٩٤٩ - ١٩٥٠ - ٢٣٠٣٩٨ قنطارا

اما القسم الخامس فيشتمل الكرمدى والسمامكى والقرص والحناء والتمر هندي والعطارة .



الكركدي من النباتات التي تنمو برياً في السودان كما يزرع في بعض الأحيان ويصل محصوله : الألياف والبذور ، وبذوره تستعمل طبياً . أما الغرض الرئيسي من الكركديه فهو الحصول على كؤوس أزهاره ، لأن شرابها يمنع وواق من مرض الاسقربوط .

أما الحلبة فتزرع كمحصول شتوي . وأما السنمكي فتنبو برياً في المديرية الشمالية وفي وسط السودان ، وهي أحسن أنواع السنمكي التي تنمو في العالم . وفي سنة ١٩٥٠ بلغت الكميات المصدرة ٥٠٠ طناً قيمتها ٢٦٦٠ جنيهها ، أرسل منها إلى مصر ٧٢ طناً قيمتها ١٩٩٦ جنيهها . ثم هناك (القرض) وهو ثمر يشبه ثمر البسلة ، ويكثر في الغابات ويستعمل لأغراض الدبابة . وقد بلغت جملة الصادرات منه ١٩٥٠ - ٢٢٦٩ طناً خص مصر منها ٢١٤١ طناً قيمتها ٢٢٨٣١ جنيهها . وقد بلغ المصدر من (الحناء) ١٢١ طناً في عام ١٩٥٠ قيمتها ٧٠٤٥ جنيهها . ومن (التمر هندي) ١٠٥ طناً قيمتها ٤٣٥٠ جنيهها أما ( الشمر والكمشون الأخضر والكراوية والكسبرة ) فتزرع على رى السواقي كمحصول شتوي . و (الشطة) منها ما ينمو برياً في جنوب السودان ، ومنها ما يزرع في الأراضي التي تروى صناعياً أو بمياه الأمطار . والنوع البري هو المحصول الرئيسي الذي ينتج في مديرية خط الاستواء وتبلغ مساحتها ٢٠٠٠ فدان ومتوسط غلة الفدان ٣ أرادب . وبلغت جملة الكميات المصدرة من الشطة في عام ١٩٤٩ - ١٩٨٧٩ ، وفي سنة ١٩٥٠ - ٥٨٠ طناً خص مصر منها ٢٠٧ طناً قيمتها ٧١٠٨١ جنيهها . أما من الكمون فقد بلغ المرسل لمصر مدة خلال الشهور السبعة الأولى لعام ١٩٥٢ - ٢٥٤٣ كيلو جرام قيمتها ٢٨١ جنيهها .

والقسم السادس ويشمل مهولات الغابات . وطبيعي من أهم منتجاته الغابات علاوة على الأخشاب والفحم النباتي ، الصمغ . ومن الجدير بالذكر أن غابات السودان تنتج ١٥ ٪ من الانتاج العالمي للصمغ . ولا شك أن مديرية كردفان هي أهم مناطق انتاج الصمغ في السودان . وأكثر مراكزها انتاجاً للصمغ هو مركز ( الأبيض ) وتليه مراكز النهود ، وبازا وام راوية . والصمغ العربي في السودان نوعان : ( صمغ الطلح ) ونوعه رديء منخفض السعر . والنوع الآخر ( صمغ الهشاب ) وهو النوع الممتاز ذو الشهرة العالمية وتوقف وفرة الانتاج على كمية الأمطار التي تهطل في الخريف السابق ، إذ كلما زادت كمية الأمطار ، ازداد الماء الذي تمتصه شجرة الصمغ وتجارة الصمغ في السودان لم تكن في يوم الأيام حرة . وحتى شهر ابريل عام ١٩٥٠ كانت عملية تصدير الصمغ محتكرة بين اثني عشر تاجراً وشركة وفيما يلي جملة صادرات الصمغ بأنواعه الثلاثة :

#### الكمية بالطن

سنة ١٩٤٨ ٢٤٦٥٨  
سنة ١٩٤٩ ٢٢٩١٦  
سنة ١٩٥٠ ٢٨٦٢٤

ويلاحظ أن كمية عام ١٩٥٠ هي أقصى كمية بلغت صادرات الصمغ منذ خمسين عاماً وقد بلغت قيمتها ٢٢٦١١٤٢٥ جنيهها مصرياً أما المصدر إلى مصر فكان كما في الجدول ٤ أما المحصول الثاني من محصولات الغابات في السودان ، فهو ( الدوم ) وهو ثمر يشبه ثمرة ( جوز الهند ) ولكنه أصغر حجماً . وينمو على أشجار عالية تشبه النخيل وتستهمل منتجاته في أغراض مختلفة أهمها صناعة الأثاث . وقد بلغت جملة الصادرات منه

خلال ١٩٥٠ - ٢١٠ طناً قيمتها ٦٨٨٥٠ جنيهها خص مصر منها خمسة أطنان فقط قيمتها ٤٩ جنيهها ، بينما صدر السودان عام ١٩٤٩ - ٧٥٧ طناً قيمتها ٦١٠١٦ جنيهها خص مصر منها ٢٥٧ طناً قيمتها ١٩٢٢ جنيهها .

وهناك أيضاً ( القرض ) ويستعمل في صباغة الجلود . وقد بلغت جملة صادراته عام ١٩٤٩ - ٨٩٢ طناً قيمتها ٢٠٨٥٠ جنيهها ، خص مصر منها ١٨٧٦ طناً - أي معظم الكمية - بلغت قيمتها ٢٠٧١٥ جنيهها . وفي سنة ١٩٥٠ صدر السودان ٢٢٦٩ طناً قيمتها ٢٤١٢٠ جنيهها خص مصر منها ٢١٤١ طناً قيمتها ٢٢٨٣١ جنيهها . ويلاحظ أن معظم الكمية التي تصدر من القرض ترسل إلى مصر . ومن الجدير بالذكر أن هناك قسم للغابات بوزارة الزراعة في السودان يتفك السياسة الموضوعية في عام ١٩٢٢ مع قانوني الغابات المركزي والاقليمي .

والقسم السابع من محصول السودان هو الفواكه . والفاكهة الوحيدة التي تعتبر محصولاً تجارياً في السودان هي ( البلح ) . وهو من أقدم وأكثر الفواكه انتشاراً في السودان ، وأنواعه كثيرة مثل : الجاوه - البركاوي - القنديله - بنت أحمد - عبد الرحيم - ميهاني - مشرج وادي لجاي - مشرج وادي خطيب - كلما - براري . ولكن البركاوي أكثر الأنواع الجيدة انتشاراً ، ويعرف تجارياً في مصر باسم ( الابريسي ) ويزرع في مروي ودنقلا . وقد بلغ المصدر منه عام ١٩٥٠ - ٦٩٨٢ طناً خص مصر منها ٦٨٧٨ طناً قيمتها ٢٠٤١٥٤ جنيهها . وبلغت كمية البلح في عبوات الذي خص مصر منها خلال السنة

#### جدول رقم (١) - انتاج القطن بالسودان الكمية بالطن

| بالجنيه المصري | القيمة | بالطن    | الكمية |
|----------------|--------|----------|--------|
| ٢١٤٩٧٧٥        | ٦١١١٧  | ١٨٠٩٦٧٧٥ | ٦٠٠٩٩  |
| ١٣٢٨٠٥٦        | ٤٧٨٢   | ٩٢٤٩٦٢   | ٤٩٢٨   |
| ١٤٤٢٧٨         | ٩٠٧    | ٤٢٧٢١    | ٣٠٧    |
| ٢٢١٨٠٠٩        | ٦٦٨٠٦  | ١٩٠٦٤٤٥٨ | ٦٥٣٢٤  |

#### جدول رقم (٢) - المساحات المزروعة بالسودان عام ١٩٤٩

| المحصول    | المنزوع بالمطر | بالري الصناعي | بالفيضان | مجموع الافدنة |
|------------|----------------|---------------|----------|---------------|
| شعير       | —              | ٧٠٨           | ٥٠٤      | ١٢١٢          |
| قطن مصري   | —              | ٤٤٦١          | ٦١       | ٤٥٢٢          |
| شطة        | ٢٤٢٥           | ٣٣٨           | ٥٠       | ٢٨١٢          |
| قطن        | ٧٥٢٩١          | ٢٤٥٠٢٠        | ٦٧٢٢٢    | ٢٨٧٥٢٢        |
| دخن        | ٧٧٠٩٣١         | ١٥٥           | ١٦٠٢     | ٧٧٢٦٨٨        |
| ذرة        | ٢٠٤٩٤٩٢        | ٢٤٠٧٠         | ٢٩٤٦٣    | ٢١١٣٠٢٦       |
| فول سوداني | ١٠٨٥٢٤         | ٢٣٠           | ٤٥٩      | ١٠٩١٩٣        |
| فاصوليا    | —              | ٤٧٣٩          | ٢٧٦١     | ٧٥٠٠          |
| حمص        | —              | ٤٨            | ٧٥٧٢     | ٧٦٢٠          |
| عس         | ١٥             | ١٦٠           | ٥٧٧      | ٧٥٢           |
| لوبيا      | ١٧١١٥          | ١٠٦٦٤         | ١١٥٩٩    | ٢٩٢٧٨         |
| ترمس       | —              | ٣٢١           | ٢٢٨٢     | ٢٦٠٢          |
| اذرة شامية | ١٠٠٤١          | ٥٢٣١          | ٢٦٠٣٩    | ٤١٣١١         |
| بصل        | ٨١٠            | ٥٨١٧          | ٢٥٠      | ٦٨٧٧          |
| سمسم       | ٣٦٢٦٧١         | ١٨٤           | —        | ٣٦٢٩٣٥        |
| قمح        | —              | ٢٣٨٩٧         | ١٢٤٥     | ٢٥٠٤٢         |
| اصناف أخرى | ١١٨٨٢          | ٥٦١٦          | ٥٧٩٠     | ٢٣٢٨٨         |
| المجموع    | ٢٤١٠٢٠٨        | ٢٤١٦٢٩        | ١٥٧٢٧٦   | ٢٩٠٩٢٩٣       |

#### الجدول رقم (٤) صادرات الصمغ السوداني لمصر

| النوع    | سنة ١٩٤٩ | سنة ١٩٥٠       | من يناير الى يوليو ١٩٥٢ |
|----------|----------|----------------|-------------------------|
|          | الكمية   | القيمة         | الكمية                  |
|          | بالطن    | بالجنيه المصرى | بالطن                   |
| صمغ هشاب | ٢١٧      | ٤٧٠٧٤٦         | ٢٥١                     |
| صمغ طلع  | ١٧       | ٣٠٩٥٥          | ٢٥١                     |
| المجموع  | ٢٣٥      | ٥٠١٧٠١         | ٢٥١                     |

الشهور الأولى لعام ١٩٥٢ - ٢٧٢٠٦٥٢ كيلو جرام قيمتها ١٨٢٠٧٠ جنيهها . أما بقية الفواكه ، فتعتبر الجواوة من أكثر الفواكه التي تلائمها جو السودان من حيث المناخ والتربة ، وتعطى محصولاً طويلاً العام ، وكذلك الموز الذي يعتبر من فواكه المناطق الحارة ، وتوجد زراعته في السودان . ومن الفواكه التي تنتج بكميات وافرة في السودان هي الشمام والبطيخ والمانجو ، ولو أن أنواعها غير ممتازة . أما الأناناس فهو ينمو جيداً في مديرية خط الاستواء وزراعته أخذت في الانتشار .

هذا وقد بلغ مجموع المصدر إلى مصر من الفواكه خلال الفترة من يناير إلى يوليو عام ١٩٥٢ - ٢١٨ كيلو جراماً قيمتها ١٢ جنيهها بخلاف البلح طبعاً . فضلاً عن ذلك ، هناك حاصلات المملكة الحيوانية والحيوانات الحية ، والحاصلات المعدنية ، وبعض المنتجات الأخرى ، وسوف نوالى بحثها في العدد القادم بأذن الله . ومن الجديد بالذكر أن مصر تعتبر أهم سوقاً لماشية السودان .

والتيه الذي نكرر تأكيده وتعزيزه هو أنه بالرغم مما يجمع سكان هذا الوادي من عوامل كثيرة : جغرافية ، وثقافية ، وسياسية ، إلا أن ما يجب أن يعزز هذه الروابط جميعاً ، إنما هي الروابط الاقتصادية ، فهي حجاراوية لكل نهضة ، ودعامة لكل تقدم ، ومحور كل رخاء يجب أن نعمل له جاهدين لتحقيقه لخير أهل الوادي من جنوبه إلى شماله على السواء .

يتبع  
أحمد فريد حسن  
بكالوريوس في العلوم الاقتصادية



# خواطر في التنمية الصناعية

رأينا أن نضع هنا النقاط فوق الحروف فنذكر بعض الحقائق الهامة التي يجب الالتفات على أحد .. مكتفين بتناول الموضوعات في سرعة وإيجاز تتركين تفصيلاتها لما بعد ، فنورد خواطرننا في سياسة التصنيع وللخصا في النقاط الآتية :

## استاذ جورج يعقوب

أولا - أن رفع مستوى المعيشة يتوقف على تنمية الثروة ، ونسبة أكبر من نسبة تزايد السكان لأن أي زيادة في السكان تبطل كل زيادة في الإنتاج لا تزيد عوفا أو تتفوق عليها .. ولاشك أن تنمية الثروة الزراعية - كما بينا ذلك من قبل - أن الشروط الأساسية لخلق الرفاهية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة إذ أنها تتعلق بمطالب العيش واشباع البطون الجماعية ، خاصة وأن نصف الدخل الأهل يأتينا من الزراعة وحدها بينما يأتينا النصف الآخر من الصناعة والتجارة والسياحة .. وأن إنتاجنا الزراعي لا يكاد يكفي لحاجة السكان المتزايدة عاما بعد عام .. وعلى ذلك فإن التنمية الزراعية - وقد سبق لنا أن أوضحنا ذلك مرارا - تعتبر شرطا أساسيا لتنمية الصناعة من جهة وخلق الرفاهية الاقتصادية من جهة أخرى .. ولن نستطيع الصناعة وحدها في مصر أن تعمل على رفع مستوى المعيشة إلا إذا عضدتها الزراعة ووقفت بجانبها تعمل على توفير الغذاء بأقل أسعار ممكنة .

ثانيا - أن التصنيع في الدول الرأسمالية يتوقف على نشاط الأفراد دون نشاط الحكومات .. إذ أن الأفراد هم الذين يقومون بالمشروعات الصناعية ، بينما يقتصر دور الدولة على التوجيه والإشراف والإرشاد ... لأن المشروعات الصناعية كلها مشروعات تجارية وقيام الدولة بمثل هذه المشروعات يتعارض كلية مع مهامها الأصلية لذا فإن نجاح سياسة التصنيع أمر مرهون بمقولة الشعب ودرجة الوعي الاقتصادي لديهم ، وهذا ما يجعلنا نتمسك بضرورة الإسراع في التنمية الزراعية قبل البدء في رسم سياسة التصنيع كما أنه مرهون كذلك بتوافر الأموال القابلة للاستغلال في الصناعة وإقبال الأفراد على الاستثمار المغامر الجريء ، إذ أن الصناعة لا تستطيع أن تنجح إلا بهذا اللون من الاستثمار ، وهذا سبب آخر يجعلنا نرجع إلى الوراء كلما فكرنا في أمر التصنيع ..

ثالثا - أنه يلزم لرسم سياسة سليمة لتصنيع البلاد أن نعمل على زيادة الطاقة الرأسمالية الكلية المستقلة في الصناعة ، وهذه لن نستطيع أن نزيد منها إلا إذا دخل ميدان الصناعة مستثمرون جدد .. ولن

أن مشكلة المشاكل التي تعترض حياتنا اليوم - وتقف بنا في الطريق وتجعلنا في عداد الدول المتخلفة اقتصاديا هي ولا شك انخفاض مستوى المعيشة بين الغالبية العظمى لأفراد الشعب .. ولن نحاول هنا أن نسندل على كلامنا بأن نصف حياة البؤس وانسقاء والحرمان التي يعيش في كنفها كل من العامل والفلاح ، أو حياة المظاهر الخادعة التي يقاسي منها الموظف أذى ألوان السداب ، وإنما سنستدل على ذلك بشيء واحد إلا وهو أرقام الإحصائيات الخاصة بالدخل الأهل ودخول الأفراد الحقيقية وللتى سبق لنا أن استخدمناها في مقال عن التنمية الزراعية جعلنا عنوانه «الإنتاج الزراعي يحل مشاكل السكان» فهذه الإحصائيات تستطيع وحدها أن تعبر عن كل شيء في وضوح وجلاء ودون كبير مشقة أو عناء ..

قدرت مصلحة الإحصاء الدخل الأهل المصري في عام ١٩٤٨ بمبلغ ١٠١٧ مليوناً من الجنيهات ، فإذا عرفنا أن عدد السكان وقتذاك كان يقدر بجوالي ٢٠ مليوناً لما زاد متوسط دخل الفرد من ٥٥ جنيهاً في العام أى بمعدل ١٣٧ قرشاً في اليوم ، وهو متوسط ضئيل جداً ، أن دل على شيء فإنما يدل على الانحطاط الشنيع الذي وصل إليه مستوى المعيشة في بلادنا ..

وليت الأمر اقتصر على ذلك ، وإنما الأمر والأدهى أن هذا الرقم كان مبالغاً فيه إلى حد كبير مما أدى إلى أن تكشف إحصائيات الدخل الحقيقية عن الحقيقة المرة .. حيث بلغ المتوسط السنوي لدخل العامل الزراعي الحقيقي ٩٧ جنية في عام ١٩٥٠ ..

ويقترح البعض علاجاً لهذه المشكلة أن نسرع فتقوم بهيئة صناعية شاملة بقصد زيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة .. والحق يقال أن تنمية الصناعة أمر ضروري تحتمه أحوالنا الاقتصادية والمعيشية ، فلاشك أنها ستعمل على رفع مستوى المعيشة بين أفراد الشعب ، فضلاً على أنها ستعمل جاهدة على خلق مجالات جديدة في سوق العمل فتطيح بالبطالة التي تفسد علينا حياتنا ، وتقضى عليها قضاء مبرما ..

إلا أن سياسة التصنيع يجب أن تقوم على أسس اقتصادية سليمة ، فهي ليست مسألة آلات تدور وتعمل تخرج لنا سلماً لا نعرف السبيل إلى تصريفها ، أو هي مسألة عمال يواصلون أثناء ليلهم بأطراف نهارهم ليزيدوا من انتاج البلاد .. وهي ليست بعد كل ذلك مسألة تحول من الزراعة إلى الصناعة ، لأن الأولى - أي الزراعة - لم تتمكن فيما مضى من خلق الرفاهية الاقتصادية .. وإنما التصنيع هو سياسة اقتصادية سليمة تبحث أول ما تبحث على النهوض بمرافق الحياة ، وخلق جو من الرفاهية الاقتصادية يعود على المواطنين بالخير والرفاهية الحققة ، لذا

يكفي أن تصدر الحكومة قانوناً لتشجيع الاستثمار الأجنبي ، ففى رأينا أن النهضة الصناعية التي تعتمد على التمويل الأجنبي نهضة فاشلة ... لذا وجب علينا أن نعمل أول ما نعمل على تشجيع الادخار الأهل لأن النهضة التي يشترك أبناء الوطن في بنائها بأموالهم وأيديهم هي النهضة الحققة السليمة بيد أننا نستطيع فوق ذلك الاقتراض من الاداة المصرفية والبنك المركزي ما يمكننا من تمويل مشروعات الإنتاج ، ولنا في الإحصائيات النقدية والذهبية خير معين على ذلك ..

رابعا - أنه يلزم لنا قبل البدء في رسم سياسة التصنيع أن نعمل على رفع مستوى المعيشة بين الفلاحين والمزارعين لأنهم يكونون نسبة كبيرة من المستهلكين ، وهؤلاء إذا ما تمتعوا فعلاً بالرفاهية وبمستوى مرتفع من العيش ، ومقدرة شرائية كبيرة مرتفعة تمكنهم من الانفاق عن سعة على سلع الاستهلاك ، تقلوا هذه السعادة وهذه الرفاهية إلى أهل المدن لى إلى العمال الصناعيين مثلاً في أمان السلع التي يشترونها فتنتشر الصناعات ويتسع مجالها وتجد لها سوقاً رائجة ..

خامسا - أن الإصلاح الزراعي يساعد حكومة الثورة على تنفيذ أغراضها الرئيسية وهي التقريب بين الطبقات ، بينما أن إنشاء المصانع من طريق كبار الرأسماليين أو الممولين الأجانب الذين سيفقدون إلى بلادنا إنما يعمل على خلق طبقة جديدة من الرأسماليين الذين لا هم لهم إلا جمع المال على حساب العامل والمستهلك ... إلا إذا كنا سنعمل على إنشاء مصانع تعاونية تقوم لصالح طبقات معينة .. كان نشيء مصانع من أموال صندوق الادخار للموظفين لحساب الموظفين أو أن نشرك العمال في شراء أسهم المصانع التي يعملون فيها ، وبذلك يعمل على إقواء سياسة الجمع بين قوة العمل وملكية رأس المال والتي سبق لنا أن تكلمنا عنها بأسهاب في أول حديث لنا عن اقتصاديات الثورة - وبذلك نستطيع أن نعمل جاهدين على التقريب بين الطبقات في الزراعة والصناعة على السواء ..

سادسا - أن تنفيذ سياسة التصنيع يجب أن يتم على المراحل الثلاث الآتية :

١ - التوسع في الصناعات المحلية القائمة كصناعة السكر والإسمدة والنسيج وغيرها من الصناعات القائمة والتي نستورد من الخارج بعض منتجاتها ، أما لسد حاجة الاستهلاك المحلى كالسكر والإسمدة والبنزول ، وأما لعدم جودة مصنوعاتنا وتفوق المصنوعات المستوردة عنها في الجودة وأنواع الخامات

والتوسع في مثل هذه الصناعات يعتبر من الشروط الأساسية لنجاح التنمية الصناعية .. إذ فضلاً عن كونه لا يحتاج لفترة تدريب مهنية طويلة فإنه سيعمل على استخدام العمال عاطلين ، وسيجد سهولة في التمويل والتصنيع وانتفاع البلاد من المزايا الهائلة لسياسة الاكتفاء الذاتي ، والاستغناء



# الصوف وصناعته في الباكستان

الولايات المتحدة واتباع طريقة الشحن المباشر ، بيعت جميع كميات الصوف التي انتجتها الباكستان .

ويبلغ الانتاج السنوي للصوف في الباكستان ٢٨ مليون رطل ، فاذا ما اضفنا الى ذلك الكميات التي تنتجها مناطق القبائل على الحدود الغربية يرتفع هذا الرقم الى ٣٤ او ٣٦ مليون رطل . ففي عام ١٩٥١ - ٥٢ لم تزد الكميات التي صدرت عن ١٨ مليون رطل في حين زاد مجموع ما صدر من ال ٣٤ الى ٣٦ مليون رطل التي انتجت عام ١٩٥٢ - ٥٣ عن ٢٩ مليون رطل .

## مصانع الصوف

وقد زادت الآمال المعقودة على الصوف بعد انشاء مصانع للصوف في الباكستان ، ويرجع الفضل في ذلك الى المشاريع التي يقوم بها (اتحاد التقدم الصناعي الباكستاني) ان استمرار الطلب الخارجي على الصوف بصورة ثابتة يزيد الطلب المحلي عليه ، وذلك لسد حاجة المصانع المنشأة حديثا : وهذا الامر قد وضع تجارة الصوف في مركز سليم امين في اقتصاديات الباكستان ، فسيقوم مصنع الصوف الذي انشئ في هرناي « بالوجستان » بانتاج ٨٠ ألف بطانية من انواع الذي يستعمل في المعسكرات و ٨٠ ألف رطل من المغزولات التي تستخدم في صناعة السجاد و ٥٤٠ ألف رطل من مختلف اصناف المغزولات الصوفية هذا اذا طبق العمل بنظام الفقرتين في اليوم الواحد . ومن الطبيعي ان تكون اجود اصناف المغزولات هي التي تستخدم في صناعة السجاد لان الصوف الباكستاني يصلح لهذه الصناعة اكثر من صلاحيته ملابس السيدات مثلا .

ويقوم ( اتحاد التقدم الصناعي للباكستان ) بانشاء مصنع آخر في ( فايد اباد ) في منطقة ثال ( البنجاب ) وسيقوم هذا المصنع بانتاج ٢٠٠ ألف رطل من مغزولات السجاد

كان الصوف البضاعة الوحيدة من بين بضائع الباكستان انصالحه للتصدير التي ظلت بعيدة عن تأثير الركود السياسي الذي اصاب العالم منذ عام ١٩٥٢ ، وتدلنا الاحصاءات المسجلة عن السنة التجارية ١٩٥٢ - ٥٣ ان اسعار الجوت والقطن والجلود قد سجلت هبوطا كبيرا . اما اسعار اشياء فقد ظلت ثابتة وان قلت المشتريات الخارجية من هذه البضاعة ، الامر الذي ادى الى انخفاض نسبة حصيلة الباكستان من العملات الاجنبية التي كان يجلبها هذا الصنف من لبضائع ٢٣٪ عن عام ١٩٥١ - ٥٢ ، اما الصوف فقد كان حاله مخالفا لذلك . فقد زادت كمية اصادر منه كما ارتفعت اسعاره ، اذ بلغ مجموع ما صدر منه عام ١٩٥٢ - ٥٣ حوالي ٢٩٢٨٤٠٠٠ رطلا مقابل ١٨٥٤٠٠٠ رطلا في السنة التجارية السابقة . اما الايرادات من هذه البضاعة فقد بلغت ٥٧٧٥٩٠٠٠ روبية في عام ١٩٥٢ - ٥٣ مقابل ٣١٥٧٠٠٠ روبية في عام ١٩٥١ - ٥٢

ويرجع الفضل في هذا التحسن الى زيادة صادرات الباكستان من الصوف الى الولايات المتحدة التي زادت مشترواتها منه في عام ١٩٥٢ - ٥٣ اكثر من الضعف وذلك لسد حاجتها المتزايدة الى الصوف بعد توسع صناعة السجاد فيها . كما زادت الصادرات الى المملكة المتحدة وهولندا والمانيا زيادة طفيفة . وقد تراوحت الزيارة في اسعار مختلف اصناف الصوف في الباكستان عن يولييه عام ١٩٥٢ بين ٥٨٪ و ٦٥٪ . ومن الاسباب التي ادت الى طرود هذا التحسن الملحوظ على تجارة الصوف عام ١٩٥٢ - ٥٣ ، التوسع في طريقة الشحن المباشر من الباكستان توسعا كبيرا . ومما يذكر بهذا الشأن ان معظم الكميات المصدرة من الصوف كانت تشحن اولا الى ليفربول لعرضها في مزاد دولي . وبفضل هذين اللامين الكميات الضخمة التي اشترتها

عن الاستيراد الخارجي الذي يكلفنا كثيرا . .  
٢ - الاهتمام بالتصنيع الريفي والتوسع في الصناعات الزراعية حتى نستطيع ان نستوعب الفائض في العمال الزراعيين الذين اكتظوا حول رقعة بسيطة من الارض يريدون استغلالها والانتفاع بعائلدها فانخفضت دخولهم ومستويات معيشتهم لكثرتهم الهائلة وقلة عائد الارض بالنسبة لعدددهم . .

٣ - الدور الاخير للتصنيع الناجح هو اقامة الصناعات الثقيلة والصناعات الجديدة التي تحتاج اليها البلاد وهذه تأتي بعد انتعاش اقتصاديات البلاد وخلق جو من الرفاهية الاقتصادية وبعد ان تكون قد سرنا قدما في اصلاح الزراعي واخذ منا التصنيع الريفي كل اهتمامنا . . اذ انها تحتاج لرؤوس اموال كبيرة وايد صناعية ماهرة ووقتا طويلا للبحث والتنقيب عن مصادر المعادن التي يمكن استغلالها استغلالا مربحا وياقل التكاليف والعمور على مواطن الثروة الكامنة في باطن الارض . . .

... وبعد فان كلمة التصنيع كلمة لطيفة ومعناها بطيب خاطرنا كلما ذكرنا الفقر وانخفاض مستويات المعيشة ، وانه من السهل على كل منا ان ينطق بها كلما سئل عن علاج أزمة البطالة والفقر في مصر ، ولكنه ليس من السهل علينا الآن وبالحالتنا الراهنة ان نبدا في تنفيذها بالصورة التي يفهمها كل منا والتي رسمتها لنا الاقتصاديات المصرية التي ظلت تعاني الامرين ردحا طويلا من الزمان . . لان التصنيع الناجح يحتاج لفترة زمنية طويلة ونحن نبحث عن العلاج السريع لمشاكلنا المشعبة وفي اعتقادي ان العلاج السريع الذي تتطلبه اقتصادياتنا موجود لدينا في الارض البور التي مازالت تتعثر في طريقها الى اصلاح . . . واذا كنا ننظر الى مشروع خزان اسوان والسد العالي كبداية لطريق التصنيع الصحيح ، فامامنا منذ الآن حتى عام ١٩٦٠ وهو الزمن المحدد لانهاء العمل في خزان اسوان فترة طويلة نستطيع استغلالها في اصلاح الزراعي وتنمية شئوننا السياحية التي نستطيع ان نستفيد منها اكبر فائدة ممكنة .

## سيارة فرنسية جديدة

ابتكرت مصانع « بانهارد الفرنسية » نموذجها الاول لسيارتها الجديدة ( ) وهي سيارة مجهزة بالمحرك المشهور قوة ٥ حصان - ٣٨٠ سم ٣ والتبريد فيها بالهواء وتتميز بان ( تابلوه ) السيارة والمفاتيح ومؤشرات السرعة والوقود وغيرها مركبة على عجلة القيادة . كما انها لا تستهلك اكثر من ٧ لترات من الوقود لقطع مسافة ١٠٠ كيلومتر وتصل سرعتها الى ١٣٠ كيلو مترا في الساعة ومركز الثقل في وسطها مما يمكنها من السير بسهولة وامان .

وتتسع هذه السيارة لستة اشخاص . ومنظرها الخارجي جميل وداخلها مريح جدا . اذ لا يزيد ارتفاعها على ١٤٥ سنتيمتر ، ووزنها ٦٥٠ كيلو جرام كوزن السيارة الصغيرة ، بسبب انها مصنوعة من خليط جديد من المعادن يمتاز بصلابته وخفة الوزن . وهو ( الدورال لينوكس )

ومن المقرر ان تنتج المصانع ١٠٠ سيارة في اليوم الواحد .



# حساب التوسع في المنشآت الصناعية

الحاسبة - تابع البحث - ١٨

## كشف المواد المباشرة

عن الشهر المنتهى في ... ..

|                    | الشهر الجارى الى |      | حتى تاريخه |      |        |      |        |      |                 |                |
|--------------------|------------------|------|------------|------|--------|------|--------|------|-----------------|----------------|
|                    | المحدد           |      | الفعلى     |      | المحدد |      | الفعلى |      | النقص عن المحدد |                |
|                    | كمية             | قيمة | كمية       | قيمة | كمية   | قيمة | كمية   | قيمة | قيمة الشهر الى  | قيمة من تاريخه |
| القسم ١            | ١                | ٢    | ٣          | ٤    | ٥      | ٦    | ٧      |      | ٩               | ١٠             |
| المادة ١           |                  |      |            |      |        |      |        |      | ٩ - ٤ =         | ٩ - ٨ =        |
| المادة ٢           |                  |      |            |      |        |      |        |      |                 |                |
| المادة ٣           |                  |      |            |      |        |      |        |      |                 |                |
| مجموع القسم ١      |                  |      |            |      |        |      |        |      |                 |                |
| وهكذا جميع الأقسام |                  |      |            |      |        |      |        |      |                 |                |
| مجموع المواد       |                  |      |            |      |        |      |        |      |                 |                |

## الكشف رقم ٦ بيان مصروفات التشغيل الصناعية المصروفات الإضافية

ملاحظات :

عن الشهر المنتهى في

| بيان المصروف الثابت               | الشهر الجارى الى |        |       | حتى تاريخه |        |       |
|-----------------------------------|------------------|--------|-------|------------|--------|-------|
|                                   | التقدير          | الفعلى | الفرق | التقدير    | الفعلى | الفرق |
| مرتبات مديرى المصنع               |                  |        |       |            |        |       |
| الاجار                            |                  |        |       |            |        |       |
| المعونات                          |                  |        |       |            |        |       |
| التأمين                           |                  |        |       |            |        |       |
| الاستهلاك                         |                  |        |       |            |        |       |
| عمه الباني                        |                  |        |       |            |        |       |
| عمه الادارة                       |                  |        |       |            |        |       |
| مستوعات                           |                  |        |       |            |        |       |
| امتياطى                           |                  |        |       |            |        |       |
| مجموع المصروفات الإضافية الصناعية |                  |        |       |            |        |       |
| بيان القدر الإضافية الصناعية      |                  |        |       |            |        |       |
| القسم ١                           |                  |        |       |            |        |       |
| القسم ٢                           |                  |        |       |            |        |       |
| القسم ٣                           |                  |        |       |            |        |       |
| وهكذا                             |                  |        |       |            |        |       |
| المجموع                           |                  |        |       |            |        |       |

١ - تستمد أرقام هذا الكشف من كشف صادر المواد الاسبوعى

٢ - يجب مطابقة المواد المستهلكة طبقا لما هو مبين بهذا الكشف على حسابات المخازن بالاستاذ العام

٣ - ان الرقمين الواردين تحت رقم ٤ و ٨ يجب أن يتطابقا مع ما هو مبين بالكشف رقم ٢ السابق ذكره ( انظر العدد السابق )

٤ - والرقمان الواردان تحت رقم ٩ و ١٠ يرمضان من هذا الكشف الى حساب الارباح والخسائر السابق ذكره ( انظر العدد قبل الاخير ) ويلاحظ الآتى :

١ - ان الرقم ٤ هو نتيجة توزيع بند المصروفات الثابتة على الاقسام المنتجة طبقا لطبيعة كل مصروف . فمثلا

الاجار والتأمين : طبقا للمسطح الذى يشغله كل قسم

والاستهلاك : طبقا لقيمة آلات أو مباني كل قسم

ومرتبات مديرى المصنع : طبقا لانتاج كل قسم



**الكشف رقم ٧**  
**بيان مصروفات التشغيل الصناعية**  
**المصروفات المتغيرة للاقسام**

عن الشهر المنتهى في ...

| بيان المصروف المتغير                    | الشهر الجارى |         |       | حتى تاريخه  |         |       | وحدة القياس  |                 |            |
|-----------------------------------------|--------------|---------|-------|-------------|---------|-------|--------------|-----------------|------------|
|                                         | المصروف على  | التقدير | الفرق | المصروف على | التقدير | الفرق | الشهر الجارى | التكلفة المبررة | حتى تاريخه |
| القسم ١                                 |              |         |       |             |         |       |              |                 |            |
| ١ - المواد الاستهلاكية                  |              |         |       |             |         |       |              |                 |            |
| ٢ - اجور غير مباشرة                     |              |         |       |             |         |       |              |                 |            |
| ٣ - مخصصات العمال والمبرور              |              |         |       |             |         |       |              |                 |            |
| ٤ - مخصصات العمال                       |              |         |       |             |         |       |              |                 |            |
| ٥ - الوقت الضائع                        |              |         |       |             |         |       |              |                 |            |
| ٦ - مواد نالفة وبضائع غير صالحة         |              |         |       |             |         |       |              |                 |            |
| ٧ - مصروفات القسم - متفرقة              |              |         |       |             |         |       |              |                 |            |
| مجموع القسم ١                           |              |         |       |             |         |       |              |                 |            |
|                                         |              |         |       |             |         |       |              |                 |            |
| وهكذا لجميع الاقسام                     |              |         |       |             |         |       |              |                 |            |
|                                         |              |         |       |             |         |       |              |                 |            |
| المجموع النهائي للمصروفات المتغيرة بمصر |              |         |       |             |         |       |              |                 |            |

وحكيمة . بحيث يجرى التشبيه الآن عند نقصها أو غيابها بأن رئيس المنشأة أمامه جدول زمنى دقيق لكل عمليات المنشأة ولكن ليس لديه ساعة للرجوع اليها !

**ملاحظة :** المقصود بوحدة القياس هو أن تعد كل هذه البيانات بالنسبة للوحدة ومقارنة التكلفة الفعلية بالتكلفة المحددة . سواء كان ذلك للشهر الجارى أو حتى تاريخه

يتبع  
موسى حقى  
ماجستير فى المحاسبة

التكوين الاحصائى المالى للمنشأة . ويجب فى هذه الحالة استخدام النسب والافادة منها أكبر فائدة - بكل ما نستطيع حتى نقدم حسابات المنشأة فى أوضح صورها

ومن المعروف أن وقت رئيس المنشأة الاعلى يضيق - فى العادة - عن الامام أو الوقوف على تفصيلات الحالة المالية . ولكن هذه النسب أصبحت الوسيلة الفعالة لامكان ادارة المنشأة الصناعية ادارة حازمة

٢ - ان الرقم ٣ يستخرج كالاتى :  
١٠٠ × رقم ٢ على رقم ١

٣ - ان الرقم ٥ يستخرج كالاتى :  
رقم ٣ × رقم ٤

**ملاحظة على أهمية النسب**

ويحسن ، مادامنا فى مستهل الكشوف الخاصة بنسب المصروفات ، أن نلفت النظر الى أهمية هذه النسب فيما يختص بالحكم على كفاية كل نوع من أنواع المصروفات وعلى ذلك فتكون النسب عنصرا اساسيا من عناصر

وفى النهاية اشكر لكم جميل استماعكم وأرجو الا تأخذوا ما ذكرته لكم على أنها حقائق لا تقبل الجدل أو النقاش . اذ كل ما كنت أبغيه من حديثى هذا هو ان اضع لكم صورة مما يحول بفكرى ، قابلة للتعديل هنا أو هناك . كما ان كل ما رجوه هو ان يفكر كل منكم فيما عرضته عليكم ، وان يكون هناك صدى أو أصداء متجاوبة أو متنافرة ، بيان لدى ، طالما ان الهدى الذى نهتدى به ، هو صالح الوطن المقدس اولا وقبل كل شيء . وهيب مسيحه

فان علينا ان نبذل جهودا أكبر وأكبر فى سبيل توثيق الصلات الاقتصادية بيننا وبين بلاد افريقيا . ولعلنا فى اتباع مثل هذه السياسة نكسب مرتين ونفوز بصفقتين :  
أولاهما - تثبيت أركان اقتصادنا الصناعى والظفر بأسواق جديدة لصناعاتنا الفنية .

وثانيهما - خلق صلات سياسية قوية بيننا وبين بلاد قارة ، بدأت شعوبها فى التمر ضد الاستعمار السياسى والاقتصادى والعمل على الحظ من قواه .

**مشكلات مصر الاقتصادية**

بقية المنشور على صفحة ٧  
نسمع ، فماذا يكون مصيرنا لووالبنا سياسة البذخ والاسراف ؟

وأخيرا أود أن أنبه الأذهان الى حقيقة هامة لأنزال نعرض عن الاهتمام بها فى مصر . هذه الحقيقة هى أننا دولة افريقية ، ويتعين علينا أن نولى مشاكل افريقيا السياسية والاقتصادية جانبا كبيرا من عنايتنا ورعايتنا . واذا كنا قد بذلنا جهودا طائلة فى سبيل تدعيم علاقاتنا السياسية ببلاد الجامعة العربية ،



# سوق القمح العالمية

كندا والولايات المتحدة أكبر منتجي القمح  
توازن الأسعار في السوق الحرة مع سعر الاتفاقية  
أمريكا تبدأ في تخفيضات المساحة المزروعة

حوالي ١٨٩ دولارا للبوشل . وكان هذا نتيجة لسياسة تدعيم الاسعار في الولايات المتحدة ، مما دفع مزارعي القمح الأمريكيين الى بيع معظم محصولهم الى (اتحاد ائتمان السلع) مركز القمح الكندي

واذن ، فقد أثر خروج إنجلترا من (( اتفاقية القمح الدولية )) وسياسة مزارعي القمح الأمريكيين ، وعدم دقة سوق كندا ، كل هذا أثر في أسعار القمح الدولية في السوق الحرة . وبالإضافة الى هذا ، فإن الانباء تشير الى أن محصول القمح الكندي هذا العام سوف يبلغ مستوى عاليا لم يبلغه من قبل - باستثناء ذلك المحصول القياسي الذي وصل اليه في موسم ١٩٤٢/١٩٤٣ - وبالرغم من أن محصول هذا العام جاء متأخرا ، فإن صادرات القمح من محصول كندا في العام الماضي زادت بمقدار ٣٠ مليون بوشل عن العام الذي سبقه . أما عن محصول العام القادم ، فتدل الدلائل على أنه سيفوق محصول الموسم الحالي . وسوف ينخفض استيراد المملكة المتحدة من القمح الكندي أيضا نظرا لعدم رغبتها في زيادة اعبائها بالعمليات الصعبة ، والدولار الكندي بالذات . هذا ومن المنتظر أن ترتفع صادرات كندا من القمح خلال الموسم القادم من ٢٩٠ مليون بوشل - كما حدث خلال السنوات الماضية - الى ٥٠٠ مليون بوشل .

وإذا أضفنا محصول الولايات المتحدة الى محصول كندا في العام القادم ، فإنهما سيبلفان حوالي ٧٧٥ مليون بوشل . ولقد صرح المستر س . د . هاوي وزير التجارة الكندي بأن زيادة محصول القمح الكندي الضخم هذا لا ترجع الى الزيادة في المساحة المزروعة . ففي الواقع قد

السوق نفسها التي تشتري منها بريطانيا الآن . وهناك من ناحية أخرى مدرسة تنادي بأن أسعار القمح مهما فعلت إنجلترا في صيدها تتجه نحو الهبوط حتما ، بسبب وجود فائض منه ، وبذلك تنتفي شبهة تدخل دول شمال أمريكا في السوق ، سواء في صالحها أو غير ذلك . وهذا الأمر حقيقي مادام سعر القمح المباع طبقا للاتفاقية الدولية أصبح العوبة تحت ضغط سياسة تدعيم الاسعار في الولايات المتحدة ، أو لسياسة ( مجلس القمح الكندي ) في رغبته في تخفيض أسعار التصدير .

وفضلا عن ذلك ، توجد بعض عوامل تجعل الموقف غامضا ، ونقصد طبعاً مركز القمح . فمثلا ليس هناك سعر يعتبر عاليا يستمر لفترة غير قصيرة . إذ بينما كانت سوق شيكاغو - الى أشهر قليلة قريبة - تعتبر كأحسن مرشد للسوق الحرة ، أصبحت بالتدريج (( بارومترا )) غير دقيق أو كاف لقياس اتجاه القمح العالمي . بينما انخفض سعر كندا لقمح شمال مانيتوبا نمرة (١) من ٢.٠٢ دولارا للبوشل في اول سبتمبر الماضي الى

## البترول في نيجيريا

يجري الآن حفر بئر اختبار للبحث عن البترول في مقاطعة « كالابار » في نيجيريا بواسطة شركة شل . وهذا يعني أن أعمال البحث والتنقيب سوف تجرى في تلك المنطقة على نطاق مدة قد تستغرق سنوات طويلة . هذا ولا يزال الوقت مبكرا لمعرفة هل تؤدي هذه الابحاث في النهاية الى كشف الزيت واستخدامه على أسس تجارية فيما اذا تم كشفه أولا ومهما تكن النتائج فإن أعمال التنقيب تجري الآن بهمة ونشاط .

منذ ما خرجت بريطانيا من اتفاقية القمح الدولية في أغسطس الماضي ، لوحظ أن أسعار القمح بدأت تتجه نحو هبوط مخيف !!! فلقد كان حوالي ٦٠٪ من الصفقات التي تصدر لدول العالم تخضع لاسعار اتفاقية القمح الدولية المحددة على أساس أعلى سعر ١.٨٠ دولارا للبوشل من القمح نمرة ١ ( مانيتويا ) . ولقد بلغ أقصى سعر للقمح ، ما يساوي سعر القمح الكندي الحر في نوفمبر ١٩٥٢ ، وهو ٢.٣٢ دولارا للبوشل الواحد .

وفي يوليو هبط سعر القمح الحر الى دولارين للبوشل - وهو سعر أعلى من مستوى الاتفاقية الدولية . واليوم تقارب هذه الاسعار ، بل أو شكت أن تتساوى عند ١.٨٩ دولارا للبوشل ، بينما وصل السعر مرة أخرى الى ٢.٠٥ دولارا للبوشل في الاتفاق الذي أبرم أخيراً .

حقا لقد كان أكبر أثر لخروج المملكة المتحدة من ( الاتفاقية الدولية ) هو استمرار انخفاض الاسعار منذ أغسطس الماضي . ولعل السبب في ذلك يرجع الى أن بريطانيا - وهي أكبر مستورد عالمي للقمح - قد تحول القمح منها - وعلى مدى واسع - الى السوق الدولية .

ونتيجة لذلك ، ينعكس الآن على أسعار السوق الحرة ، فائض القمح في العالم . وبالإضافة الى ذلك ، فبالرغم من أن كميات القمح التي تخضع لاتفاقية القمح الدولية قد تؤثر على السوق الحرة ، إلا أن سعر هذه السوق الحرة هو الذي يسبب ضغطا أقوى على أسعار ذلك الاتفاق

## خصائص السوق الحرة

وتتميز السوق الحرة برغبتها في تحقيق تخفيض في أسعار القمح المباع داخل نطاق الاتفاقية الدولية ، كما في



خفض زراع القمح في كندا من مساحة الارض المنزرعة قمحا ، بسبب حاجتهم الى زراعة اراضيهم بالحبوب الاخرى التي تحتاجها زيادة الانتاج الحيواني . وعلى المزارعين الكنديين ان يواجهوا مشكلة بيع مخزونهم الضخم الذي تراكم لديهم وانهم لابد سيواجهون مشكلة فيضان نهر ( سنت لورنس ) وما يسببه لهم في الربيع من زيادة اخرى في خصوبة ارضهم ، وبالتالي في زيادة محصولاتهم مما سيزيد الامر وبالاعليهم ، ويضطرونهم الى خفض الاسعار اكثر وأكثر .

ولكن على الولايات المتحدة - بالاشتراك مع كندا - أن ترسما سياسة لبيع محصول القمح الى البلدان التي خارج اتفاقية القمح الدولية لتستطيعا تصريف محصوليهما بسعر محترم .

### أسواق القمح الأخرى

وفي الوقت الحاضر ، يبدو أن هناك فائضا كبيرا في أسواق القمح الأخرى ليس سببه أسواق الدولار فقط ، فاننا لو حسنا مجموع المنتج والمصدر من البلدان الأربعة الكبرى المنتجة للقمح - وهي الولايات المتحدة وكندا والارجنتين وأستراليا - فإن الكميات بلغت في أول أكتوبر الحالي ١٨٦٢ مليون بوشل ، أي زيادة قدرها ٢٣٪ عن المجموع في ذلك التاريخ من عام ١٩٥٢ ، إذ كان حينذاك ١٥٠٩ ملايين بوشل وتتوقع (منظمة الأغذية والزراعة) أن محصول القمح في موسم ١٩٥٦/١٩٥٧ سوف يهبط عن مستواه الحالي المرتفع . ففي شمالي أمريكا لن يحافظ الانتاج على مستواه الحالي ، وأن الولايات المتحدة سوف تقلل من المساحات المنزرعة قمحا .

وإذا ما أخذنا هذا التخفيض في الاعتبار ، بالإضافة الى السماح بزيادة انتاج الحبوب جميعها في بلدان الشرق الأقصى ، فإنه سيحدث توازن في الطلب والانتاج بحلول موسم ١٩٥٦/١٩٥٧ .

### مستقبل سوق القمح

وعلى ذلك فإن البشائر كلها تدل على اتجاه أسعار القمح الدولية نحو الهبوط مما يكون شينا فعلا في حل وعلاج مشكلة الغذاء العالمية .

احمد زكي عبد الهادي  
بكالوريوس في العلوم التجارية

فانون رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣  
بإضافة مادة جديدة لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بشأن الاجراءات التي تتبع في طعون الضرائب التي ترفع أمام المحاكم الابتدائية باسم الامة  
رئيس الجمهورية  
بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش  
وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣  
وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات روس الاموال المنقولة وعلى الارباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له  
وعلى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية والقوانين المعدلة له

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة  
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد  
وموافقة رأي مجلس الوزراء

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يضاف الى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - مادة جديدة - المادة ٥٤ مكررا ونصها « استثناء من أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية يتبع في الطعون التي ترفع أمام المحكمة الابتدائية الاجراءات الآتية :

أولا - يرفع الطعن بصحيفة تقدم الى قلم كتاب المحكمة المختصة ويجب ان تشمل عدا البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان القرار المطعون فيه وتاريخه والمجنة التي أصدرته وامورية الضرائب المختصة والاسباب التي بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن .

ثانيا - على الطاعن ان يقيّد طعنه عند تقديم صحيفته الى قلم الكتاب والا كان الطعن باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه  
ثالثا - على الطاعن في الخمسة عشر يوما التالية لتقديم صحيفة الطعن ان يعلن صورة منها الى جميع الخصوم الذين وجه اليهم الطعن والا كان باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه وعلى قلم المحضرين ان يسلم قلم كتاب المحكمة المختصة صورة صحيفة الطعن المعلنه في اليوم التالي لاعلانها على الأكثر

رابعا - على مصلحة الضرائب خلال خمسة واربعين يوما من تقديم صحيفة الطعن ان تودع قلم كتاب المحكمة المختصة ملف لجنة الطعن وملف الممول الفردي الخاصين بموضوع الطعن  
خامسا - على الطاعن خلال ستين يوما من تاريخ تقديم صحيفة الطعن ان يودع قلم كتاب المحكمة المختصة مذكرة يشرح أسباب طعنه والمستندات المؤيدة له والا فلا يجوز قبولها بعد انقضاء هذا الميعاد

سادسا - للمطعون عليه ان يودع قلم كتاب المحكمة خلال خمسة عشر يوما التالية لنهاية المدة المبينة بالفقرة السابقة مذكرة بدفاعه مشفوعة بالمستندات التي يرى تقديمها ، فإن فعل كان للطاعن في ميعاد خمسة عشر يوما من انقضاء الميعاد المذكور ان يودع خلال خمسة عشر يوما أخرى مذكرة بملاحظاته على الرد مشفوعة بما يرى تقديمه من المستندات

سابعا - بعد انقضاء المواعيد المنصوص عليها في الفقرات السابقة أو اذا لم يودع المطعون عليه مذكرة بدفاعه في ميعاد خمسة عشر يوما المخول له يحدد رئيس المحكمة خلال ثلاثة أيام الجلسة التي ينظر فيها الطعن على ألا يتجاوز تاريخها خمسة عشر يوما فاذا وقع هذا التاريخ في شهر يولييه أو أغسطس حدد يوم الجلسة خلال شهر سبتمبر

ويخير قلم رجال المحكمة الخصوم بتاريخ الجلسة المحددة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول قبل

ميعاد انعقادها بثلاثة أيام على الأقل  
ثامنا - لا يجوز تأجيل نظر الطعن الا مرة واحدة ولسبب طارئ لم يكن في الامكان ابدائه من قبل ولا يجوز أن تزيد مدة التأجيل على أربعة اسابيع

تاسعا - اذا قضت المحكمة بنذب خبير فلا يجوز أن يزيد الاجل الذي يحدد لايداع الامانة على خمسة عشر يوما أو أن يزيد الاجل الذي يحدد لايداع تقرير الخبير على تسعين يوما  
كما لا يجوز تأجيل نظر الدعوى بعد ايداع التقرير الا مرة واحدة ولا أن تزيد مدة التأجيل على أربعة اسابيع تقدم خلالها ملاحظات الخصوم على تقرير الخبير مشفوعة بالمستندات التي يرون تقديمها .

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد والعدل تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية  
المذكورة الايضاحية

تتجه مصلحة الضرائب ، وخاصة في هذه الآونة الأخيرة ، الى بذل وافر جهدها للاجهاز على جميع الحالات المتأخرة وطبع الاجراءات الضرائبية المختلفة بطابع السرعة وذلك رعاية لمصالح الخزنة من جهة ولكي يتحدد موقف كل مهول من الناحية الضرائبية من جهة أخرى حتى تستقر الاوضاع الاقتصادية في البلاد من هذه الناحية على أسس سليمة محددة

وقد سارت مصلحة الضرائب شوطا بعيدا نحو انجاز الحالات المتأخرة وذلك بصدر الرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ الذي جعل تقدير ارباح سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير الارباح عن السنوات التالية لها حتى سنة ١٩٥١ وبذا أصبح في مقدور مصلحة الربط على المولين عن تلك السنوات جميعها في وقت واحد

ويقتضي الامر استكمالا لهذا الطابع الجديد الذي أملتة عوامل السرعة في انجاز الحالات المتأخرة أن تكون المنازعات القضائية قائمة على أساس السرعة في اجراءاتها حتى يتحقق الغرض من استقرار الاوضاع وذلك بالاجهاز نهائيا على القضايا التي يتأخر الفصل فيها بالمحاكم وفي ذات الوقت تعالج المسائل الخاصة بالمنازعات القضائية بالسرعة اللازمة لاستقرار الاوضاع

ولما كانت الاجراءات المتبعة حاليا أمام المحاكم والمواعيد التي يحكم غالبيتها قانون المرافعات قد أدت الى تعطيل المنازعات الضرائبية بالمحاكم وقتا طويلا يتعارض مع ما يجب أن تتسم به تلك الاجراءات الضرائبية من السرعة حتى يتحدد موقف كل مهول في أقصر وقت مستطاع لذا اقتضى الامر استصدار تشريع جديد بإضافة مادة جديدة الى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تحدد مواعيد خاصة استثناء من قانون المرافعات وذلك فيما يختص بتقديم الطعون واعلانها وايداع المستندات وتقديم الدفاع وأعمال الخبرة وتأجيل الجلسات حتى تنتهي المحكمة المعروض أمامها النزاع من الفصل فيه في وقت قصير بقواعد يحكمها قانون الضرائب

وقد روعي عند وضع هذه القواعد الجديدة دراسة هذه المواعيد وجعلها متناسبة مع الامكانيات العملية لكل من الممول والمصلحة والمحكمة من حيث تقديم الطعون واعلانها وايداع المستندات والمذكرات وأرد عليها وكذا من حيث الفصل في الدعوى لكي يتحقق الغرض المقصود منها وذلك بانهاء النزاع في أسرع وقت مع عدم الاخلال بحق الممول أو المصلحة في استيفاء الدفاع عن وجهة نظر كل منهما ومع اعطاء المحكمة فرصة كافية للفصل في الدعوى

وتحقيقا لهذا الغرض أعدت وزارة المالية والاقتصاد مشروع القانون المرافق بإضافة مادة جديدة برقم ٥٤ مكررة الى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - وتشرف بعرضه على مجلس الوزراء مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره



# أرقام واحصاءات

## حركة القطن المصرى فى الموسم ١٩٥٤/٥٣

| بالقنطار | ١٩٥٣/٥٢  | ١٩٤٥/٥٣  | المخزون فى ٣١ أغسطس      |
|----------|----------|----------|--------------------------|
| ٢٠٠٤     | ٢٠٠٤     | ٢٠٠٤     | المحصول                  |
| ٩٩٢٢٢٤٠  | ٩٩٢٢٢٤٠  | ٩٩٢٢٢٤٠  | المعروض فى أول سبتمبر    |
| ١٢٠٢٢٤٤  | ١٢٠٢٢٤٤  | ١٢٠٢٢٤٤  | الصادر من أول الموسم (٢) |
| ٩١٠٨٣٠   | ٩١٠٨٣٠   | ٩١٠٨٣٠   | المستهلك المحلى          |
| ٤٠٤٠٣٣   | ٤٠٤٠٣٣   | ٤٠٤٠٣٣   | جملة الموزع              |
| ١٣١٤٨٦٣  | ١٣١٤٨٦٣  | ١٣١٤٨٦٣  | الباقى                   |
| ١٠٧٨٧٣٨١ | ١٠٧٨٧٣٨١ | ١٠٧٨٧٣٨١ | (١) التقدير الاول        |
| ١٩٥٣     | ١٩٥٣     | ١٩٥٣     |                          |

## بيان اصناف الاقطن المصدرة فى المدة السابقة

| ١٩٥٣/٥٢ | ١٩٥٤/٥٣ | كرنك            |
|---------|---------|-----------------|
| ٤٥٢٤٦٠  | ٤٠٣٤١٤  | منوفى           |
| ٣٣٣١٨   | ٣٣٣٩٢   | جيزة ٣٠         |
| ١٦٤١٥٠  | ٢٠٤١٦٤  | جيزة ٣١ (دندرة) |
| ٢٢٣١٣٥  | ٥١٨٧٩٨  | أشمونى          |
| ٢٠٥٨٢   | ٥١٣٦٢   | زاجورا          |
| ١٧١٨٥   | ١٠٤٢٣   | أنواع أخرى      |
| ٩١٠٨٣٠  | ١٢٣١٩٠  | الجملة          |

## أهم البلاد التى صدرنا اليها القطن فى الموسم ١٩٥٤/٥٣

| ١٩٥٣/٥٢ | ١٩٥٤/٥٣ | فرنسا    |
|---------|---------|----------|
| ١٣٧١٩٧  | ١٩٠٨٢٥  | بريطانيا |
| ٢٠٠٧٨   | ١٨٧٠٧٥  | المانيا  |
| ٩٥٢٢٩   | ١٥٧٥٦٦  | ايطاليا  |
| ١٥١٦٨٨  | ١٢٣٣٤٠  | سويسرا   |
| ٥٦٦٨٥   | ٩٧١٩٢   |          |

## أهم الدول الموردة لمصر خلال العشرة شهور الاولى من عام ١٩٥٣ وما يقابلها من الصادرات

| واردات .. بالجنيه | صادرات   | اعادة تصدير | امريكا           |
|-------------------|----------|-------------|------------------|
| ٢٢٦٨٣٤١٨          | ٤٨٧٦٢٦٦  | ٥٣٣٥٤       | المانيا الغربية  |
| ١٥١٢٦٤٣٢          | ٦٤٤٧٠١٣  | ١٧٦٢٤       | انجلترا          |
| ١٢٨٥٧١٦٥          | ١١٠٨٧٢٧٤ | ١٣٥٨٠٩      | فرنسا            |
| ١٢٦٢٧٤٧٠          | ١٤٧٦٢٨٠٩ | ١٠٨٩٣٧      | ايطاليا          |
| ١٠٣١٨٤٦٣          | ٧٧٦٥٣٨٨  | ١٢٧٢٩٤      | كندا             |
| ٨١٣٣٦٤٠           | ١٧٨٣١٩٨  | ٠١١         | الاتحاد السوفيتى |
| ٤٨٩٣٠٢٢           | ٤١٤٢١٤٣  | ١٦٠         | هولندا           |
| ٤٤٢٦٠٠١           | ٣٦٦٠٤١٥  | ٦١٥٠٠       | سويسرا           |
| ٣٥٥٨٠٨٩           | ٣٤١٦٩٧٤  | ١٨٧٣٢       | شيلي             |
| ٣٣١٠١٦٠           | ١٥٦٤٨٠٩  | ٢٨٩٨        | الهند            |
| ٣١٧٩٢٦٣           | ١٢٦١٧٦١١ | ٨٣٦         | اليابان          |
| ٦٢٨٩١٨            | ٥٨٦٩٠٠٣  |             |                  |

## تجارة مصر الخارجية

| ١٩٥٣      | ١٩٥٢      | الواردات .. بالجنيه |
|-----------|-----------|---------------------|
| ١٧٨١٤١٩٥١ | ١٤٢٩٧٠٧٧٢ | الصادرات            |
| ١١٩٠٨٤٦٢٧ | ١٠٨٧٤٧٣٦٨ | اعادة التصدير       |
| ١٨٠٤٦٤٠   | ١٣٩٢٩٩٩   |                     |

## اسعار الجنيه المصرى

| ١١/٣٠ | ١١/٢٧  | ١١/٢٥  | ٥٣/١١/٢٣ | حسابات استحقاقات الاستيراد     |
|-------|--------|--------|----------|--------------------------------|
| ٥ ١/٢ | ٥ ٧/١٦ | ٥ ٧/١٦ | ٥ ١/٢    | علاوة الجنيه الاسترلىنى ( % )  |
| ١٢    | ١٢ ١/٤ | ١١ ٣/٤ | ١١       | علاوة الدولار الأمريكى ( % )   |
| ٣٧٨٥  | ٣٧٨٥   | ٣٧٧٥   | ٣٧٦٥     | سعر الدولار الأمريكى بالقروش   |
| ١١٥٧٥ | ١١٥٧٥  | ١١٥٧٥  | ١١٦٠     | حسابات (ب) فى سويسرا بالفرنكات |

## اسعار الذهب

| الجنيه  | ١١/٣٠ | ١١/٢٣   | ٥٣/١١/١٦ | صورة الملك |
|---------|-------|---------|----------|------------|
| القاهرة | ٤٠٦   | ٤٠٣     | ٤٠٩      | ٤٠٩        |
| بيروت   | ٣٠٥٧٥ | ٣٠٧٧٥   | ٣١٠٧٥    | ٣١٠٧٥      |
| ميلانو  | ٦٠٠٠  | ٦١٥٠    | ٦٢٧٥     | ٦٢٧٥       |
| بروكسل  | ٤٦٩٥  | ٤٨٣ ٣/٤ | ٤٩٣      | ٤٩٣        |

## الارقام القياسية

| رقم رويتر ( ١٨ سبتمبر ١٩٣١ = ١٠٠ ) | ٥٣/١٢/٨ | ٥٣/١١/٨ | ٥٣/١٢/٧ | ٥٣/١٢/٨ |
|------------------------------------|---------|---------|---------|---------|
| ٤٨١٩١                              | ٤٧٩٩٩   | ٤٧٧٧١   | ٤٧٧٧١   | ٤٧٧٧١   |
| رقم مودى ( ٣١ ديسمبر ١٩٣١ = ١٠٠ )  | ٥٣/١٢/٨ | ٥٣/١١/٨ | ٥٣/١٢/٧ | ٥٣/١٢/٨ |
| ٤١١٠                               | ٤١٠٢    | ٣٩٤٣    | ٣٩٤٣    | ٣٩٤٣    |

الرقم القياسى لاسعار  
البضاعة الحاضرة  
من القطن بالاسكندرية  
أثناء شهر نوفمبر ١٩٥٣  
يونيه ، أغسطس ١٩٣٩ = ١٠٠

الاسبوع الاول : ٥٠١٤  
» الثانى : ٤٧٠٠  
» الثالث : ٤٦٧٠  
» الرابع : ٤٥٤٢  
الاسبوع الاول  
من ديسمبر ٥٣ : ٤٦٢٨

| اسعار المواد الخام فى العالم | ١٩٥٢/١٢/٨ | ١٩٥٣/١٢/٨ | السلمة |
|------------------------------|-----------|-----------|--------|
| المونوم                      | ١٦٦       | ١٥٠       | ١٦٦    |
| النحاس                       | ٢٨٥       | ٢٣٤       | ٢٨٥    |
| الذهب                        | ١٢/٨      | ١٢/٨      | ١٢/٨   |
| الرصاص                       | ٩٦        | ١٦        | ٩٦     |
| الفضة                        | ٧٢        | ٧٣        | ٧٢     |
| التصدير                      | ٩٥٠       | ٦٦٧       | ٩٥٠    |
| المطاط                       | —         | ١٨        | —      |
| قمح مانيتوبا                 | —         | ٣١        | —      |

بلغت المبيعات الاسبوعية ١٢٦٧٣ بالة  
مقابل ١٤٨٦٨ بالة فى الاسبوع الماضى موزعة  
كالتالى :

| الاسبوع | الاسبوع | الاصنف  |
|---------|---------|---------|
| الحالى  | الماضى  |         |
| بالة    | بالة    | كرنك    |
| ٣٦٣٤    | ٥٥٩١    | منوفى   |
| ٢٧      | ١٦٩     | جيزة ٣٠ |
| ٥٨٢١    | ٤٦١٩    | أشمونى  |
| ٢٦٣٦    | ٣٦٤١    | زاجورا  |
| ٢٩٢     | ٧٨٥     | مخلوط   |
| ١٤٣     | ٥٩      |         |



# العدد السنوى الممتاز من

مجلة

## التشريع المالى والضريبى

علمية شفهية



تقدمها

رابطة مأمورى الضرائب

مجهود علمى ضخم تقدمه رابطة مأمورى الضرائب

~~~~~

يصدر فى أول يناير ١٩٥٤ فى مستهل العام الجديد

~~~~~

من اعلام هذا العدد

الرئيس اللواء أركان الحرب محمد نجيب ، والسيد فتحى رضوان وزير الدولة والدكتور عبد الرازق صدقى وزير الزراعة والسيد محمود الفلكى وكيل وزارة المالية لشئون الضرائب والدكتور زهير جرانة المحامى والسيد عبد العزيز ناصر وكيل وزارة المالية سابقا والدكتور عبد الحكيم الرفاعى بصفته رئيس مجلس ادارة البنك العقارى المصرى والدكتور احمد ممدوح مرسى مدير عام مصلحة الضرائب سابقا والسيد يوسف تادرس مدير الضريبة العامة على الايراد سابقا ، والدكتور محمد على رفعت الباحث الاقتصادى الكبير والدكتور راشد البراوى رئيس مجلس ادارة البنك الصناعى والسيد وهيب مسيحة أستاذ الاقتصاد السياسى بكلية التجارة ، والسيد احمد مصطفى عوض الله مدير ادارة الشركات المساهمة بالمصلحة سابقا والسيد محمد كامل عباس وكيل الضرائب على الايرادات سابقا والسيد كمال عبد الرحمن الجرف رئيس تحرير المجلة والسيد انور شلبى وكيل الضرائب على الايرادات والسيد فهمى سعيد مدير ادارة الشركات المساهمة بالمصلحة والسيد محمود جعفر الجبالى سكرتير تحرير المجلة والسيد محمود مختار عبد الحميد سكرتير المجلة والسيد حسن فايز مأمور ضرائب الموسيقى وغيرهم .. وغيرهم .. وغيرهم ..



# البنك البانكي الدولي بمصر

## شركة مساهمة مصرية

### تقرير مجلس الإدارة

الى الجمعية العمومية العادية للمساهمين عن السنة المالية ١٩٥٢/١٩٥٣ التي عقدت في ٢١ ديسمبر ١٩٥٣

من الطبيعي أن تؤدي بنا كل هذه الامتيازات الى القاء نظرة على الحالة المالية اثناء السنة التي يتناولها هذا التقرير .

تأثر توازن المالية العامة بداهة بالحالة الاقتصادية ، وبنوع خاص بانكماش التجارة الخارجية التي لها اثر واضح في الإيرادات الجمركية .

واضطرت الخزنة للمرة الاولى بعد فترة رخاء طويلة الامد ان تلجأ الى الاقتراض من البنك المركزي وان كان ذلك في حدود متواضعة وبصفة مؤقتة .

غير ان السلطات المالية الحريصة على تقايلها الحميمة لجأة منذ سنة الى تدابير من شأنها تحقيق توازن الميزانية .

وفيما يختص بالسنة المالية ١٩٥٢/١٩٥٣ اعنت الحكومة مبرائتين منفصلتين احدهما عن الإيرادات والمصروفات العادية وقدرت بمبلغ ١٩٧ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه ، والاخرى بمبلغ ٢٥ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه للمصروفات غير العادية المخصصة لتنمية الانتاج القومي ، وتستمد من موارد استثنائية ، منها الاقتراض .

اما فيما يتعلق بالماليات الخاصة فيمكن القول بانها ابدت مقاومة تدعو للاعجاب ازاء ما طرأ من اضطراب .

ويبدو ذلك واضحا على الاخص فيما يتعلق بعملاء صناديق الادخار ، اذ روجعت ارقام هذه الصناديق لدى مصلحة البريد والبنوك ، كما يبدو في تجارة الاستيراد التي زاد ما لديها من اموال سائلة نتيجة لتصفير المخزون لديها من السلع التي يعوق إعادة تكوينها ما طرأ على الطلب من نقص ، او ما فرض على الاستيراد من قيود .

وعلى عكس هذا تأثرت الصناعة وتجارة التجزئة تأثرا ملحوظا ، فقد ادى تبدل الظروف الاقتصادية الى نقص الارباح بل وإلى خسائر وصعوبات في تدبير ما يلزم من اموال

وعلى نقيض ماوقع في السنتين الماضيتين من توتر في سوق النقد على اثر ارتفاع أسعار القطن وما صحبه من حمى الاستيراد فان الائتمان المصرفي قصير الاجل امتاز بالسهولة طوال هذه الشهور الاثنى عشر .

وكان من اثر ذلك ان تيسر التصفير الدوري لادونات الخزنة لثلاثة شهور المخصصة لتمويل شراء الحكومة للقطن والتي لها مقابل في المخزون لدى الدولة من اقطان .

ولا يفوتنا ان نشير - من جهة اخرى - الى عدم كفاية الائتمان الصناعي متوسط الاجل او طويلة .

\*\*\*

غير انه يكاد يطفئ على كل هذه المشاغل الدورية او العرضية امر آخر حيوي ، الا وهو

شمل معا عمليتي الشراء والبيع . وتم الشراء على اساس ٦٠ ريالا ( ١ ) للقطن الاشموني (٢) ( من رتبة جود ) و ٧٦ ريالا للقطن الكرنك (٣) لنفس الرتبة ، على ان تطبق فروق في الاسعار طبقا لنوع الاقطان المسلمة . اما المبيعات فكانت تتم يوميا على اساس الاسعار الاخيرة الجارية في الولايات المتحدة .

وسارت هذه الخطة التي استكملت بوسائل اخرى سيرا حسنا ، فاستطاعت مصر حتى ٣٠ يونيو ١٩٥٣ تصدير ٦٣٩٨٢٧٢ قنطار (٤) من القطن مقابل ٤٧٠.١٧٥ قنطارا في نفس المدة من السنة السابقة .

واذا كانت هذه النتيجة سارة من ناحية الكمية المصدرة ، فانها عادت على الخزنة بخسارة تذكر ، ذلك لان الاسعار المتغيرة لا مبيعات جاءت اقل من الاسعار التي سبق تحديدها للشتريرات وسيضاف مع الاسف الى هذه الخسارة ما طرأ من نقص في قيم الاقطان الناتجة من المواسم السابقة والتي خزنتها الحكومة تفاديا لوقوع ازمة كبيرة في الاسواق خلال الثلاث السنوات الاخيرة

وواضح انه ينجم عادة عن هبوط اسعار القطن نقص محسوس في القوة الشرائية ، سواء في الداخل او في الخارج .

وترتب على انكماش القوة الشرائية بين سكان الريف ان خف الطلب على سلع عديدة ، هذا الى نقص قيمة الصادرات ادى ضرورة الى فرض قيود شديدة على الاستيراد .

وكان لهذا كله اثر على حركة التجارة الداخلية ، كما هبطت بصفة عامة اسعار الحاصلات الزراعية والاصناف المصنوعة المعدة للاستهلاك المحلي ولوحظت ندرة بعض السلع المستوردة .

وهبطت ايضا الارباح بصفة محسوسة في بعض نواحي التجارة والصناعة كما سجلت اسواق الاوراق المالية هبوطا جديدا ملموسا . وزاد عدد البروتستات والتفاليس عما كان عليه في السنوات السابقة .

وكل هذه نذر بازمة انكماش عميقة الغور من شأنها ان تخاق مشاكل لم تكن مألوفة من قبل .

الا انا نميل الى الاعتقاد بأن اقتصادنا بتكيف وفقا للظروف الجديدة ولن يلبث ان يستعيد توازنه الذي اختل زمنا .

وفي يقظة السلطات المختصة وعنايتها مايشير بقرب هذا الاستقرار ، فضلا عما اتسم به الاقتصاد المصري من المرونة التي قام عليها الدليل المرة تلو المرة

ونلاحظ فوق هذا ان مصر ليست مدينة للخارج ، بل دائنة بمبالغ كبيرة وان كان بعضها مجبوسا عن التداول ، وان ثروتها العقارية غير محملة بديون ثقيلة كما كان الشأن في الماضي .

حضرات السادة :

انتهت السنة المالية الرابعة والعشرون لتأسيسكم في ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣ وما كادت تبدأ حتى وقع في مصر حادث ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التاريخي ، وهو بداية لتطور سياسي واجتماعي بالغ الاثر في وادي النيل بأسره . ولا يزال هذا التطور يسير في مجراه .

\*\*\*

ولقد طرأ على النشاط الاقتصادي خلال هذه السنة المالية انكماش جدي يرجع بعضه الى ما حدث من ظروف عالية غير ملائمة ، ولكن مرده الاول انما هو هبوط اسعار القطن الذي يعتبر المنبع الرئيسي للدخل العام . وبقدر ما يكون مصدر رخاء يحدث احيانا - كما كان الشأن في سنة ١٩٥٢ - تقلبات متنوعة وعميقة الاثر ، بحيث يضطرب لها الاقتصاد القومي جميعه .

وفي اخريات اغسطس سنة ١٩٥٢ بدأنا نشعر بان البلاد خرجت نهائيا من تلك الصعوبات الناشئة عن كثرة تدخل الحكومة في سوق القطن ، وعلى الاخص عن تلك القرارات التي كانت تفرض اسعارا دنيا لاصلة لها بالامر الواقع الذي تمليه الاسواق الحرة في الخارج

هذا الى ان موسم القطن الجديد بدأ تحت عوامل تدعو الى التفاؤل ، اذ كان يبشر بوفرة المحصول المصري ، كما ان الاسعار العالمية كانت مرضية بسبب التقديرات الامريكية التي كانت تنبئ بمحصول متوسط .

ومع ذلك لم تتحقق كل هذه التنبؤات فزاد العرض على الطلب ، واخذت الاسعار منذ شهر اكتوبر تسجل هبوطا تدرج حتى وصل الى ما يقارب ٢٥ ٪ في امريكا وكان لهذا الهبوط اكبر الاثر في مصر بسبب ما طرأ على الاسعار من تضخم مصطنع اذ تراوح بين ٢٢ و ٤٥ ٪ على حسب الانواع .

اضطرت الحكومة وسط هذه الظروف لان تتدخل من جديد .

وكان تدخلها هذه المرة مزدوج الهدف فشاعت من ناحية اتقاء هبوط عميق الاثر في القوة الشرائية لفريق عظيم الاهمية من الشعب مكون من الزراع والعمال الزراعيين ، ومن ناحية اخرى ضمان التصدير لمحصول القطن ، كي تتوافر للبلاد الوسائل اللازمة لاجراء التبادل التجاري واداء المدفوعات المستحقة للخارج ولذا اضطلعت بشراء القطن وبيعه معا بل

(١) - الريال = ٢٠ قرشا

(٢) - قصير التيلة

(٣) - طويل التيلة

(٤) - بما في ذلك الاقطان المصدرة ولم تسجل بعد في الاحصاءات الجمركية



الصلة بين الامكانيات الاقتصادية للبلاد وبين الزيادة المطردة والسريعة للسكان ، وهذه مشكلة ليست جديدة ، وتزداد باستمرار خطورة والحاحا .

ولدينا من الاسباب ما يحمل على القول بان السلطات تدرس الوسائل المؤدية الى حلها تدريجا .

في مقدمة هذه الوسائل تنمية الصناعة ولكن مصر يجب ان تعمل أولا وقبل كل شيء على توسيع رقعة اراضيها الصالحة للزراعة ، لا للزيادة الضرورية في مواردها الغذائية فحسب ، بل ولتوفير قوة شرائية لأولئك الذين سيتعين عليهم استهلاك ما تنتجه صناعاتها مستقبلا . ومن الصعب ان يظن ظان ان يسير احد الحلين دون الآخر ، لانه يجب ان يكمل الاقتصادان الزراعي والصناعي كل منهما الآخر وبهذه المناسبة لا يمكن الا ان يستقبل بمزيد من الفطنة ذلك القرار الذي اتخذته الحكومة والخاص بانشاء « المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي » . على ان يكون من مهامه بحث ودراسة كل مشروع من شأنه التوسع والزيادة في الانتاج القومي في جميع ميادين النشاط العام والخاص والعمل على تنفيذ هذه المشروعات عند الاقتضاء .

\*\*\*

وتسود مصر الحديثة وتحركها رغبة اكيدة في النهوض الاقتصادي والاجتماعي ، ويصاحبها ادراك واضح كل الوضوح لما ينبغي من انعاش الاستثمار العام والخاص

وهنا لا بد لنا ان نشير الى ما اتخذته الحكومة من تدابير لتشجيع الاستثمار الخاص كتوفير الضمان لاشخاص الاجانب المقيمين في مصر باطالة اجال تراخيص الإقامة ، والاعفاء من الضرائب لكل انواع الاستثمار التي يرى انها ذات صيغة قومية ، وخفض الضرائب الى النصف فيما يختص بالارباح التي يعasad استثمارها في الصناعة بدلا من توزيعها .

واعرابا عن الرغبة في تشجيع استثمار اموال مستوردة من الخارج ، ضمنت الحكومة تحويلا سنويا لجزء من الارباح ، كما ضمنت خروج رأس المال نفسه بعد فترة معينة . والاصلاح الزراعي في طليعة الاعمال التي قامت بها الحكومة ، ويقضى بتحديد الملكية العقارية بقدر معلوم لكل فرد ، ونزع الملكيات الزائدة عن ذلك مقابل تعويض في شكل سندات من سندات الدين العام .

ويرمى واضعو هذا النظام الى تحقيق هدفين رئيسيين : الاول اعادة توزيع الثروة العقارية مع ما يتبع ذلك من رفع مستوى المعيشة لجزء من الاهلين ، والثاني توجيه ما يدخر من الاموال نحو انواع اخرى من الاستثمار

ففي الماضي كان لما يتمتع به رأس المال الفردي من حرية مطلقة في شراء الاراضي الزراعية دخل كبير في الاقبال عليها ، وكان اقتناؤها احب انواع الاستثمار في نظر اغلبية الدخريين من المصريين فتقييد هذه الحرية اليوم بقانون الاصلاح الزراعي من شأنه ان يوجه الاموال المستثمرة مستقبلا نحو اغراض ومشروعات اكثر تنوعا وليست اقل فائدة للاقتصاد القومي وتوازنه .

حضرات السادة :

برغم كل تلك الظروف التي اشرنا اليها فان الميزانية التي نعرضها اليوم عليكم تظهر بوضوح

ان مركزنا من حيث الاموال السائلة متين وان ارباحنا توازي ارباح السنة الماضية . ان قيمة محفظة الاوراق المالية في هذه السنة اكثر اهدية من المعتاد . وهي تشمل الدونات على الخزانة واوراقا حكومية وسندات قصيرة لاجل يمكن خصمها او تصريفها جميعا لدى بنكننا المركزي

مليم جنيه

١٤٩٩٦٩٨٥٩

٢٦٥٣٦٥٥٥

١٨٦٥.٦٤١٤

بلغت ارباحنا بعد خصم المصاريف العمومية والاحتياطات المختلفة وبإضافة المرحل من السنة الماضية ومقداره

يكون رصيد حساب الارباح والخسائر

فنقترح استخدام هذا الرصيد على النحو الآتي :

توزيع اول نظمي الى ٢٥٠ . . . . . سهم مدفوع من قيمة كل سهم ٢٥٠٠ ج ٢

حصة اعضاء مجلس الادارة

توزيع ثان

توزيع اضافي ( صافي ) مخصص لوفاء جزء من ثمن الاسهم

الباقي المرحل للسنة المقبلة

٢١٢٥.٠٠٠

١١٨٧١٩٨٦

٢١٢٥.٠٠٠

٧٥.٠٠٠.٠٠٠

١٤٩٣٧١٩٨٦

٢٧١٣٤٢٨

١٨٦٥.٦٤١٤

والغرض من الاقتراح الخاص بتخصيص توزيع اضافي قدره ٧٥.٠٠٠ جنيه في تسديد قيمة اسهم البنك - كما حدث في السنة الماضية - ان يسهل عليكم دفع مقدار مماثل قرر مجلس ادارتكم طلبه من رأس المال غير المدفوع اي ٣٠ قرشا عن كل سهم وميعاد تسديده ٢٢ ديسمبر ١٩٥٣ .

فاذا وافقتم على اقتراحنا شرعنا في :

١ - دفع ربع قدره ٢٥ قرشا عن كل سهم بعد خصم الضرائب المفروضة على ايرادات الاموال المنقولة وذلك في ٢٣ ديسمبر ١٩٥٣ .

٢ - في نفس التاريخ نسوي المبلغ الاضافي وقدره ٣٠ قرشا المطلوب على اسهمكم في شركتنا وذلك عن طريق التوزيع الاضافي وقدره ٧٥.٠٠٠ جنيه اشارة الى اننا وعلى ذلك تصل الاموال الخاصة بشركتنا الى المبلغ الآتي :

مليم جنيه

٧.٠٠٠.٠٠٠

٢.٠٠٠.٠٠٠

١.٠٠٠.٠٠٠

٣٧١٣٤٢٨

١.٣٧١٣٤٢٨

رأس المال المدفوع ( ٢٨٠ قرشا عن كل سهم )

الاحتياطي القانوني

الاحتياطي غير العادي

المرحل الى السنة المقبلة

ويعني ان نوه بان جميع موظفينا في مختلف درجاتهم جديرون بكل ثناء لما اظهروه من اخلاص ونشاط في أداء مهمتهم ..

\*\*\*

وبعد ان انتهت سنتنا المالية اشتركنا بنصيب في بنك جديد في لبنان انشئ في بيروت باسم « البنك البلجيكي اللبناني » .

واشترك معنا أيضا بضعة بنوك اخرى من جماعة بنك الشركة العامة لبلجيكا ، وبعض المؤسسين اللبنانيين . وبعد البنك البلجيكي اللبناني مثلا جديدا للتعاون الدولي ..

ولا يقوم لدينا شك في انكم ستشاركوننا اغتباطنا بالمساهمة في مثل هذا التعاون الذي نتنظر من ورائه ان يزداد نشاط البنك البلجيكي والدولي بمصر في بلد صديق من بلاد الشرق الاوسط .

ويمثلنا في مجلس ادارة البنك البلجيكي اللبناني مندوبان من هيئة الادارة العامة في مصر ..

\*\*\*

دعى السيد حسين فهمي ليضطلع بهمة كبرى ، ألا وهي رئاسة المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي ، فاضطر الى الاستقالة من عضوية مجالس الادارة التي يشغلها ، ومن بينها عضويته في مجلس ادارتنا .

واذ نهى زميلنا السابق على هذا الاختيار الموفق ، لا يسعنا الا ابداء عظيم الاسف لحرماننا من الاستعانة بصائب آرائه ..

وتنتهى عضوية السادة لينؤس جاش وبول راملو وروبير ج. رولو في هذه السنة ويجوز اعادة انتخابهم وهم يتقدمون الى الاقتراع ..

\*\*\*

وطبقا للمادة ٣٠ من نظام البنك يتعين عليكم اختيار مراقبين للحسابات عن السنة المالية ١٩٥٣ - ١٩٥٤

ونعرض اعادة انتخاب مستر ا. ر. كوبرو د. ج. هالسي اللذين انتهت مدتهما ويجوز اعادة انتخابهما على ان ينضم اليهما الاستاذ عبد الله عزيز داجاوى .

مجلس الادارة

## الميزانية على الصفحة التالية



# البيان العمومي في ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣

| خصوم     | جنيه    | رأس المال المكتسب                | جنيه    | جنيه    | مساهمون ( عن رأس المال المكتسب | أصول                                  |
|----------|---------|----------------------------------|---------|---------|--------------------------------|---------------------------------------|
| ٦٢٥٠٠٠   | ٢٠٠٠٠٠  | « من الشركة نحو نفسها »          | ١٠٠٠٠٠  | ٣٩٠٧٤١٢ | ٣٧٥٠٠٠                         | القمر مدفوع (                         |
| ٢٠٠٠٠٠   | ١٠٠٠٠٠٠ | الاحتياطي القانوني               | ١٠٠٠٠   | ١٨١٦٩٩٠ | « الأصول الثابتة »             | مخازن وأثاث ومهمات                    |
|          | ٧٦١٥٧٧٥ | الاحتياطي غير العادي             |         | ٣٣٦٠٠٠٠ | « الأصول المتداولة »           | نقدية بالصندوق والبنك الأهلي          |
|          | ٥٨٣٧٧٥٥ | « نحو الغير »                    |         | ١٣٦١١٧٥ | بنوك ومراسلون                  | محفظه الاوراق المالية                 |
|          | ٧٥٣١٧٣  | حسابات دائنة مختلفة :            |         |         | محفظه اوراق القبض              |                                       |
|          | ٨٥٢٨١٦  | تحت الطلب                        | ١٠٤٥٥٧٧ |         |                                |                                       |
|          |         | لأجل وبأخطار سابق                | ٥٦٠٥١١٦ |         |                                | حسابات جارية مدينة                    |
| ١٥٠٥٩٥١٩ |         | حسابات ومراسلون                  | ١٧٨٩٣   |         |                                | اشتراكات مالية (١)                    |
| ٤٣٩٦٨    |         | أوراق تجارية مقبولة من مراسليننا | ٩٢٤٣٩   |         |                                | حسابات مختلفة ومؤقتة                  |
|          |         | أو منها                          | ٤٣٩٦٨   |         |                                | مدنيون مقابل اوراق تجارية مقبولة      |
|          |         | « أرباح وخسائر »                 |         |         |                                | من مراسليننا أومنا                    |
| ١٨٦٥٠٦   | ٣٦٥٣٦   | مرحل من السنة المالية الماضية    |         |         |                                | (١) لا يزال هناك مبلغ ٥١٢٥ جنيهها على |
| ١٦٢١٤٩٩٣ | ١٤٩٩٧٠  | أرباح السنة المالية ١٩٥٢/١٩٥٣    |         |         |                                | اشتراكات مالية ولم تطلب .             |

تقرير المراقبين

الى حضرات مساهمي البنك البلجيكي والدولي بمصر  
 راجعنا الميزانية المينة أعلاه على دفاتر ومستندات البنك البلجيكي  
 والدولي بمصر ( شركة مساهمة مصرية ) في المركز الرئيسي بالقاهرة وفي مركز  
 الاسكندرية وفرع مصر الجديدة وقد قام مجلس الادارة بتحديد الاحتياطي  
 للطوارئ وبتقدير الديون .  
 وبعد ، فاننا نرى أن هذه الميزانية وضعت لتبين حالة البنك في يوم  
 ٣٠ يونيو ١٩٥٣  
 القاهرة في ٤ نوفمبر ١٩٥٣

١ . جيمس هالسي  
 محاسبان قانونيان

٢ . د. كوبر

الرئيس : بيه بونغوازان  
 نائب الرئيس : حسن مظلوم

عضو مجلس الادارة المنتخب : ١ . لامبيوت لامبيوت  
 الاعضاء : عبد الرازق أبو الخير . لينوس جاش . محمود سعيد .  
 عطا عفيفي . حسين فهمي . مريت بطرس غالي . رينيه فتاوى .  
 الدكتور ابراهيم بيومي مدكور . بول دال . بول دلسكاك .  
 جاستون ايتيه . دوبر ج . رولو . أرنست جامير . لويس  
 فان دام .

## حساب الأرباح والخسائر من اوليو ليو ١٩٥٢ الى ٣٠ يونيو ١٩٥٣

| منه   | المرحل من العام الماضي | أرباح السنة المالية بعد خصم الاستهلاكات والاحتياطات المختلفة | المصروفات العمومية | صافي الأرباح ( بما في ذلك المرحل من العام الماضي ) |
|-------|------------------------|--------------------------------------------------------------|--------------------|----------------------------------------------------|
| ٣٦٥٣٦ | ٤٦٢٢٦٠                 | ٤٩٨٧٩٦                                                       | ٣١٢٢٩٠             | ١٨٦٥٠٦                                             |
|       |                        |                                                              |                    | ٤٩٨٧٩٦                                             |



# شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع

من القطن المصري

شركة مساهمة مصرية

مركزها الرئيسي بالقاهرة ومصانعها بكفر الدوار  
مجل تجاري رقم ٧٩٧٠ القاهرة

المركز الرئيسي - شارع محمد بك فريد - عمارة بنك مصر  
القاهرة

سجل تجاري رقم ٧٢٨٢

المصانع كفر الدوار بالقرب من الاسكندرية

عدد العمال بالمصانع ١٠٠٠٠٠ عامل

رأس المال المصرح به والمدفوع ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري

عدد المغازل ١١٠٠٠٠ مغزل

عدد الانوال الاوتوماتيكية ٢٥٠٠ نول

تحتوى المصانع على أحدث ماكينات الغزل والنسيج





# لكل غرض توجد اللمبة المناسبة



اللمبات ذات الزجاج الشفاف -  
لها الأفضلية عندما يراد توجيه الضوء  
بواسطة العواكس أو عندما تستخدم  
مع الأباجورات وناشرات الضوء

اللمبات ذات الزجاج المصفر من الداخل  
تخفف عن العين الفتيلة المتعددة التي يتعب  
ضوءها البصر وهكذا يتوزع الإشعاع  
المضيء على سطح اللمبة بأكمله  
فيعطى ضوءاً متساوياً منتشرًا  
مما هو ضروري لبيت العاشلة وهي  
تحدث ظلالاً أقل ولا تعب العين

لمبات أرچنتا - تحول دون  
إجهاد البصر بسبب التوهج وتكفل  
إضاءة هادئة مريحة وسطحها  
الأبيض المستوى يسمح بتعريضها  
للعين بغير أية تعشيبها

لمبات الضوء الشمسي - لك يمكن  
تمييز الألوان وتقديرها فتدركها  
يحسن استخدام لمبات الضوء الشمسي بزجاجها  
الزرقاء الخاصة . احرص على سلامة بصر  
ولذلك بأن تهني له لمبة ضوء شمسي  
يستذكر على ضوءها دروسه

اللمبات "كا" - ذات حجم  
دقيق وقوة ضوئية عالية وهذه اللبات  
معدمة خصيصاً لاستخدامها في  
الأباجورات ولمبات المكاتب والثريات

ذات الزجاج الشفاف

ذات الزجاج المصفر  
من الداخل

أرچنتا

لمبة  
الضوء الشمسي

لمبة "كا"

## لمبات فيليبس

R C 31526

الموزعون  
الوحيدون  
محلات أولاد يعقوب كوهنكا ش.م.م.  
تسعة فروع



# وسائل المواصلات

عدد  
خاص  
عن



# الاقتصاد والمحاسبة

الثلث  
١٠ قروش

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباطه رئيس نادي التجارة  
رئيس التحرير : احمد عنان

العدد ٦٨  
أول يناير ١٩٥٤

## شرايين الحياة الاقتصادية

كل نشاط عمراني ، وكل نشاط اقتصادي ، وكل نشاط يتصل بالحياة العامة ، انما يعتمد في المقام الاول على وسائل المواصلات بشتى أنواعها ، من طرق تسير عليها الهادرات ، ومن شرايين مائية تمخر السفن مياهها ، ومن أجواء تنقل الناس على متن الطائرات ، ومن بريق وبرق ولاسلكى وغير ذلك ..

وقد باتت هذه جميعا حلقات متشابكة لا غنى للدولة عنها مجتمعة أو عن احداها ، ولهذا رأينا الحكومات تأخذ على عاتقها مهمة شق الطرق وتعبيدها وصونها ، وتنظيم الملاحة بإنشاء الأهوسة والموانى البحرية والنهرية ، ومد الاسلاك لنقل الرسائل من كل مكان ، وإنشاء المطارات ، بل تشجيع شركات الطيران ماديا حتى تستكمل شبكة المواصلات جميع نواحيها ..

والذى لا ريب فيه ان مجال انهاض شرايين الحياة الاقتصادية - اعنى وسائل المواصلات - مجال رحب فسيح ، فهى في حاجة الى توسيع بسبب قصورها في أكثر من جانب ، وهى في حاجة الى رعاية حتى لا تعدو عليها عوامل الفناء فتجعلها غير صالحة لاداء المهمة المطلوبة منها ، وهى في حاجة الى متابعة ركب التقدم حتى لا تتخلف عن مقتضيات الحياة الحديثة ..

فالشكاوى من وسائل المواصلات بشتى أنواعها كثيرة ، شعبية كانت خاصة ، وضجر رجال الاعمال من اختلال التليفون وبطء التلغراف ، وعدم ضبط مواعيد سكة الحديد ، شكاوى كثيرة لها ما يسوغها . وقد اخذت الحكومة تعمل جادة على تلافى اسباب هذه الشكاوى بما تصفه وتنفذه من مشروعات ، وبما تحكمه من الخطط لمعالجة المقصرين من المسؤولين عن وسائل المواصلات .

وحسن ان تكون للحكومة سياسة مرسومة في ما يتعلق بشرايين الحياة واحسن منه ان تكون هذه السياسة قابلة للتطور المستمر لتجابه الحاجات الطارئة ومطالب الحياة الحديثة .

ولهذا اصدرنا هذا العدد عن المواصلات

شرايين الحياة الاقتصادية : للتحرير

عرض وتعليق

حديث مدير مصلحة النقل  
الميكانيكى

في السياسة الاقتصادية  
للاستاذ وديع فلسطين  
الطرق والصناعة : للدكتور  
احمد ابو اسماعيل

مشروعات الطرق والكبارى فى  
عشر سنوات : حديث للدكتور  
محمد احمد سليم

النقل والمرور فى مدينة القاهرة:  
للدكتور مصطفى نيازى

الملاحة النهرية والنقل  
طرق المواصلات فى السودان

مشروع انشاء طريق اقليمى بين  
البلدان العربية : للمهندس  
وف. مور

أخبار الطرق فى العالم  
تطور النقل باللاتوييس : للسيد

محمد سالم سالم  
محاكمات المرور للقاضى احمد  
حمدي حافظ

تعمير المواصلات فى ايطاليا  
بعد الحرب - بقلم د. بولاد

التأمين فى خدمة النقل  
للاستاذ احمد فريد حسن

اتحاد شركات النقل بالعاصمة  
للاستاذ صلاح الدين فرغل

انشاء مخازن جمرية  
بالاسكندرية

مواصفات الطرق الخرسانية  
ارقام واحصاءات عن النقل





## مشكلة التليفون

على الرغم من التوسع الكبير الذي جريته مصلحة التليفونات أخيراً ، وعلى الرغم من السنترالات الجديدة التي فتحت ، فلا تزال العاصمة بضواحيها تعاني من عدم انتظام حركة التليفونات . أما الشبكة التليفونية في سائر أنحاء القطر ، فلا تزال تجرى على نظام غير حديث لان نظام التليفون الآلى لم يعرف في كثير من مناطق البلاد .

وموضع النقد الأول في النظام التليفوني ، هو البطء في اجابة طلبات الراغبين في الاشتراك . ويعزى هذا الى استنفاد جميع الخطوط في السنترالات الحالية وتعذر اعداد خطوط جديدة بدون ارهاق الخطوط الحالية ارهاقا قد يصيبها بأشد ضرر . ولكن المأمول بعد الفراغ من انشاء السنترالات الجديدة ان يزول سبب النقد هذا ، وان يصبح في متناول كل فرد ادخال جهاز تليفون في داره بدون مشقة .

وموضع الانتقاد الثانى أن المشتركين يجابهون صعوبة كبيرة في الاتصال بالارقام التي ينبغي الاتصال بها فيما بين الساعة العاشرة صباحا والساعة الواحدة بعد الظهر . فأما ان «الحرارة» تكون مفقودة ، وأما ان الرقم الذى يطلب يتعذر الوصول اليه ، وأما ان مكالمتين تشتبكان معا بغير ماداع ، فيتربط على هذا تعطل لاسموع له لرجال الاعمال وللراغبين في قضاء مصالح عاجلة .

والانتقاد الثالث هو ارتفاع قيمة الاشتراك الحالية وارتفاع قيمة نفقات التركيبات مع انخفاض عدد المكالمات المسموح بها لكل مشترك . فالمبدأ المقرر في جميع دول العالم ان الذى مشترك في التليفون من حقه ان يستخدمه بلا قيد ولا شرط ، اما في مصر فان تحديد عدد المكالمات المخصص بها يحد من حرية المشترك خوفا من

أن يطالب بدفع قيمة مكالمات اضافية متضخمة . والواقع انه يحسن بالمسؤولين التفكير في العودة الى النظام السابق حين كان اشتراك التليفون منخفضا عند ستة جنيهات سنويا ، وحين كان عدد المكالمات المباحة ثلاثة آلاف مكالمة في السنة ، وحين كانت المكالمة تكلف صاحبها خمسة مليمات لا غير .

والانتقاد الرابع موجه الى «الترنك» الذى لا يزال يبطئ في اجابة مطالب المشتركين وعلة ذلك قلة الخطوط مع شدة الاقبال عليها . والمشكلة هنا مشكلة نقص في المعدات والاجهزة يستكمل مع مرور الزمن ، وعندئذ تستطيع مصر ان تكون ذات شبكة تليفونية واسعة النطاق محكمة الضبط كما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية

## حوادث المرور

لو بحثنا عن الاسباب التي تؤدي إلى حوادث المرور في مدينة مزدحمة بالحركة كمدينة القاهرة ، لوجدنا أنها تتلخص فيما يلي :

أولا - اهمال سائقي السيارات واستهتارهم بلوائح المرور ، فهم بين مسرع تجاوز أقصى حد للسرعة المسموح بها ، وبين مخالف لعلامات المرور يسير الى اليسار بدلا من اليمين ، وبين مهمل في صيانة مصابيح السيارة الامامية والخلفية .

ثانيا - افتقار كثير من شوارع القاهرة الى الاشارات الضوئية التي تنظم المرور عند التقاطع وفي الميادين والاعتماد في انجاز هذه المهمة على جنود يتطرق الملل اليهم فيتصرفون تصرفا يجعل وقوع الحوادث امرا لاسبيل الى منعه . والذي ثبت ان الشارات الضوئية افضل في ضبط حركة المرور من جنود بوليس المرور ، وايضا ينبغي التوسع في استخدامها

ثالثا - ان الذين يسبون على القدمين ، اما عن جهل وأما عن رغبة في السرعة ، يخالفون تعليمات المرور ويخترقون الشوارع من غير الاماكن المخصصة لذلك ويعترضون سبيل السيارات المسرعة فتقع الحوادث . وما يقال عن المارة يقال عن راكبي الدراجات

رابعا - ان الذين يقودون السيارات كثيرا ما يكونون غير مؤهلين لذلك . ومع ان المسؤولين يطاردون كل من يقود سيارة بغير رخصة قيادة ، فان

كثيرين ممن لا يحملون رخصا يقودون سيارات في الطريق وحتى في الاماكن المزدحمة بالمرور فتقع الواقعة . وقد قررت الحكومة اخيرا اصدار تشريع من ٤٠ مادة ينظم اعطاء رخص القيادة وتحصيل الرسوم المفروضة على السيارات ، وهو تشريع تدعو اليه الضرورة حتى تكون الارواح في عصمة من مخاطر المرور .

## الطيران المدني

تقدمت نهضة الطيران المدني في مصر تقدما واسعا في خلال السنوات الاخيرة ، واخذت الخطوط المصرية الجديدة تفتح في كل اتجاه ، فتصل جنوبا الى اديس ابابا ، وشمالا الى جنيف وباريس وشرقا الى طهران وغربا الى تونس وليبيا ، وهناك تفكير في انشاء خطوط اخرى الى لندن والى كراتشي ونيودلهي

وقد عانى الطيران المصري بعد احرب عناء شديدا بسبب النفقات المتزايدة مع عدم قدرة الإيرادات على مجابهة جميع النفقات العاجلة والنفقات الخاصة بالصيانة والنفقات المطالبة لتوسيع نطاق النشاط الجوي . ولكن الاعانة الحكومية ساعدت على تذليل هذه العقبة . .

ومعروف ان جميع شركات الطيران في العالم تخسر في عملياتها ولا تربح ، ولهذا تنال اعانة من الحكومات التابعة لها ، والمرة الاولى في التاريخ التي استطاعت فيها شركة انجليزية للطيران ان تربح هي في خلال عام ١٩٥٢ الماضي ، وقد عد هذا حدثا

وعانت حركة الطيران في مصر عناء شديدا بعد حرق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، حين اضطرت معظم شركات الطيران الاجنبية الى ترجية طائراتها الى بيروت أو اللد بدلا من مطار القاهرة الدولي ، وحين قرر عدد منها نقل مركزه الرئيسي من القاهرة . ولكن سرعان ما استطاعت مصر ان تفوق من هذه الصدمة ، فاتخذت من الاجراءات ما طمأن رجال الطيران وجعلهم يعودون الى تسيير طائراتهم في مصر .

وفي وسع مصر ان تغدو المركز الجوي الاول في الشرق الاوسط اذا خففت من حدة القيود الحالية المفروضة على السفر وتحويل العملة فمثل هذه القيود تعرقل حركة الطيران



# اهم المشاكل التي تواجهنا نقص المال والرجال الحكومة تمتلك حوالي ٣٠٠ سيارة يستهلك منها ٣٠٠ سنويا

**\* هل الجهاز الفني الهندسي كاف بالمصلحة ؟**

— ان اجابة هذا السؤال تفهم من اجابتي على (بندثانيا) من السؤال الاول ولعل هذا النقص هو جزء من أسباب الصياح والشكوى من تأخير اصلاح السيارات الحكومية التي تستغرق **شهورا**.

أما ان كان هناك شكوى عن زيادة تكاليف اصلاح المصلحة عن الورش الاهلية للسيارة مثلا ، فهذا غير صحيح بالمرّة ، وأطالب بمن ينادى بابرار مستنداته ، لاأرد على كل هذه المزاعم .

**\* لاحظت في أثناء دخولي (الادارة) أن هناك سيارات متراكمة فوق سطح المبنى . فما سبب ذلك ؟**

ان هذه السيارات ما بين سيارات مستهلكة قضت مدة خدمتها ، فهي تنتظر طرحها في مزادات . وهي كما يوم تزداد باستمرار وهناك السيارات المصادرة أيضا

وبمناسبة موضوع استهلاك السيارات ، فقد صدر قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٨-٢-١٩٥١ ينص على استهلاك السيارة الحكومية خلال خمس سنوات فقط . ولكننا اضطررنا في الوقت الاخير الى مد مدة هذا الاستهلاك الى ٧ سنوات . وبعد ذلك تطالبوننا بسيارات صالحة للعمل دون أن ينتابها خلل أو عطب ؟ هل تطلب من الشخص الذي بلغ الحلقة السابعة عملا يوازي العمل الناتج من شخص في الحلقة الرابعة أو الخامسة ؟

**وبعد ..**

انني أرجو أن يفهم الرأي العام أولا هذه الحقائق ، وأن تضعها مجلة (الاقتصاد والمحاسبة) أمام أنظاره حتى يقتنع بها ، وأرجو أيضا أن يكون الرجال المسئولون ذوى أيد ممدودة على هذه الادارة الهامة . فلا يخلوا عليها بالاعتمادات ولا بالرجال .

توجه مندوب مجلة (الاقتصاد والمحاسبة) الى السيد محمد حسين سرور مدير مصلحة النقل الميكانيكي ليستطلع رأيه في مسائل النقل الحكومي ، ومصلحة النقل الميكانيكي بوجه خاص . فتفضل بالحديث الشيق التالي مشكورا

**\* ماهي أهم مشاكل النقل الحكومي ؟**

في الواقع تعتبر ( ادارة النقل الميكانيكي ) من الادارات الحكومية . وهي تخضع — كما يخضع غيرها من المصالح — للوائح والتعليمات والاوامر الحكومية . . . فيسرى بذلك عليها ( الروتين الحكومي ) . وعندما أذكر ( الروتين الحكومي ) نستطيع ان نستنتج منه كل ما يندرج تحته من قيود . ومن هنا نشأت المشاكل التي تواجه المصلحة . . . ولعل أبرز هذه المشاكل أمران :

**أولها : نقص الاعتمادات ، فنحن حينما نطلب في الميزانية اعتمادا قدره ٧٠٠ ألف جنيه مثلا لشراء سيارات جديدة بدلا من المستهلكة والهالكة ، أو شراء قطع غيار ، أو وقود للقوى المحركة ، يسرى القلم الاحمر على الاعتماد فيفعل به مايشاء ولما كان عدد السيارات ومركبات النقل الاخرى التي تملكها الوزارات والمصالح المختلفة تربو على الخمسة آلاف مركبة ، تخدم رجال الامن العام ، وأطفال المدارس ، ومرضى المستشفيات ، ومفتشى التموين ، ورجال الري ، وغير ذلك ، وهذه السيارات تسلك في طريقها طرقا وعرة . . . زراعية في أغلبها ، كان استهلاك هذه الوسائل يتم في فترة بين الخمس سنوات ، والسبعة . وبناء على هذا يستهلك سنويا حوالي ٣٠٠ سيارة . فهل نستكثر بعد ذلك اعتمادا يبلغ الـ ٧٠٠ ألف جنيه سنويا ؟**

**والمشكلة الثانية :** التي تواجهنا هي مشكلة نقص الايدي العاملة ، من مهندسين ، وعمال ورش . . الخ .  
**والمشكلة الثالثة :** عدم توازن الطلب الحكومي ، مع المقدرة المالية للمصلحة . فاننا نرى مثلا ان مصحة

المأظة تطالب بأتوبيسات لنقل موظفيها فلا توجد لدينا ، وهذه وزارة المعارف تطالب لمدارسها بسيارات نقل لابنائها التلاميذ ، فلا توجد لدينا وهذه مصلحة البريد تطالب بسيارات لنقل رسائل الجمهور ، فلا توجد لدينا ، وادارة الأمن العام تطالبنا بسيارات لمطاردة المجرمين ، فلا توجد لدينا . . . كل ذلك بسبب نقص الاعتمادات . ومن هنا تنشأ مشكلة الارتباك في الاداة التنفيذية ، وبالتالي مهاجمة الجمهور لنا لتأخير مصالحه . . . ونحن من كل هذا — كما ترى — براء .

ويكفي للتدليل على النقص الخطير، أن أذكر أن مصالح مدينة القاهرة وحدها تحتاج لحوالي ٣٠٠ سيارة حكومية بينما الموجود لدينا ومخصص لها ١٥٠ سيارة فقط . . !

**\* ماهي رسالة النقل الميكانيكي ؟**

— الرسالة الكبرى التي تؤديها هذه الادارة ، هي توفير وسائل النقل للمصالح والوزارات الحكومية . ثم مراجعة اعتمادات شراء السيارات بواسطة الوزارات المستقلة في هذه الناحية — وهي ناحية شراء السيارة . أما وزارة الصحة والزراعة والمعارف والتموين والداخلية فكل مشترياتها من السيارات خاضعة لادارة النقل الميكانيكي

ولكن من المؤسف أنه لا يوجد سوى عدد قليل جدا يفهم رسالة النقل الحكومي . فهناك من الرجال المسئولين من يفهم أن اعتمادات المصلحة عبارة عن مصروفات أكثر منها خدمات . . . وخدمات كبرى ، تعود بالنفع الجليل على الاداة الحكومية ذاتها .



# مفترحات جديدة بالرسى عن مشكلات المواصلات

الحاجة إلى بناء مظاهر من اذوار متعددة لإيواء السيارات  
تشجيع الأقبال على اقتناء السيارات الصغيرة بدلا من ائتمانها بالرسوم

وحينا لو أخذت مصر بهذا النظام فأذاعت قبل مواسم الاعياد اذاعات تنبيه الناس إلى سبيل الامان ، وتردف ذلك باذاعة ارقام الحوادث الخاصة بالمرور ليتبين الجميع عاقبة الذين يسدون آذانهم تجاه صوت النذير الحكومى .

## وقوف السيارات

ومن ابرز المشكلات التى يجابهها أصحاب السيارات فى العاصمة ، سيما فى المنطقة المحصورة شمالا بشارع فؤاد وشرقا بميدان الاوبرا وجنوبا بميدان التحرير وغربا بشارع الملكة ، أن من العسير الاهتداء الى مكان لوقف السيارات فى خلال النهار ذلك أن هذا الحى حى اعمال ورجال الاعمال يجيئون فى ساعات مبكرة بسياراتهم فيجعلونها تقف امام دور عملهم الى أن يحل موعد انصرافهم فاذا أراد قادم جديد وقف سيارته تبين أن أفاريز الشوارع كلها مزدحمة بالسيارات الواقفة ولا سبيل الى التماس موضع الا على بعد مئات من الامتار .

هذه المشكلة أمكن حل مثلها فى الخارج بطريقتين عمليتين : أولاها الزام الراغبين فى بناء العمائر الضخمة فى احياء العمل بأن ينشئوا فى أسفل كل عمارة حظيرة واسعة للسيارات تتسع لايواء سيارات الموظفين الذين يعملون فى المكاتب والشركات التى تضمها العمارة . وثانيتهما : انشاء حظائر للسيارات فى كل شارع رئيسى تكون من اذوار كثيرة ، وتستطيع السيارات الصعود الى الدور الثانى أو الثالث أو الرابع عن طريق مدارج خاصة أو مصاعد ذات اتساع كاف لحمل السيارة الى الادوار العليا . والواقع أن هذين الاسلوبين يمكن اتباعهما فى مصر ، وخاصة فى شارع سليمان باشا وشارع فؤاد الاول

مشكلات المواصلات بشتى أنواعها كثيرة فى مصر لا يكاد يحصيها حصر ، والعلة الاساسية فى ذلك أن نمو وسائل المواصلات كان نموا يغلب عليه طابع الارتجال فلم تكن هناك سياسة مرسومة له من قبل ، وكان حتما أن يحاول المسئولون علاج هذه المشكلات ارتجالا كلما استبانوا ما يلح فى علاج سريع منها . . . وقد عنت لنا خاطرات بشأن مشكلات المواصلات وما يتعلق بها ، نعرضها هنا على مسامع المسئولين من رجال الحكومة ورجال الاعمال .

## المرور فى العاصمة

أول مظاهر الخلل فى الجهاز الخاص للمواصلات يبدو فى العاصمة حيث يشتد الضغط على كل جانب من جوانبها . فوسائل المواصلات الشعبية من ترام ومركبات اوتوبيس تضيق بسعتها الحالية عن استيعاب جميع الركاب الذين ينتقلون من ناحية الى اخرى . صحيح ان هناك ساعات معينة يزداد فيها تدفق الركاب على مركبات الترام والوتوبيس ولكن بقية ساعات النهار تشهد بדרرها اكتظاظا ملحوظا فى جميع وسائل النقل .

ومعنى هذا أن جهاز النقل الحالى قاصر على الوفاء بحاجة القاهرة ، وهو قصور يعالج بأحد امرين : اما بزيادة عدد الوحدات المسيرة فى كل خط بحيث يودى ذلك الى الاقلال من التزاحم الذى يصل الى حد يتعلق بالدرجات - مع ما ينطوى عليه ذلك من مخالفة للقانون - واما بزيادة سعة كل وحدة باعداد مركبات ذات دورين فى الترام والوتوبيس بدلا من المركبات الحالية ذات الطابق الواحد ، وهو أمر غير متعذر ، لأن تجربته فى الاسكندرية نجحت نجاحا عظيما .

والواقع أن العلاجين ضروريان لتذليل مشكلة المواصلات فى القاهرة لان الركاب يكادون يختنقون من شدة تزاحمهم فى ساعات النهار وفى جانب كبير من ساعات الليل .

ولذلك ينبغي تشجيع كل مسعى يراد به زيادة عدد وحدات وسائل الانتقال ، وزيادة سعة هذه الوحدات حوادث المرور

واذا كان هناك معدل يومى لحوادث المرور ولعدد الذين يروحون ضحية هذه الحوادث ، فإن هذا المعدل يزداد زيادة ملحوظة فى العطلات الرسمية وأيام الاعياد ، وذلك لان الناس يخرجون للنزهة أفواجا ويتلمسون جميع وسائل المواصلات ، وكثيرا ما تخرجهم بهجة الاعياد وزحمة المحتفلين بالعيد عن اليقظة الواجبة ، فتحدث حوادث لا مفر منها ، ترفع معدل عدد الضحايا رفعا ملحوظ النسبة .

ومعنى ذلك أن الرقابة على المرور وعلى سرعة السيارات وحمولتها ، ينبغي أن تزداد زيادة كبيرة فى أيام العطلات والاعياد ، كما ان التنبيه على الاهلين بمحاذرة المخاطر فى تلك المناسبات ضرورة ينبغي أن يقوم بها المسئولون عن تنظيم المرور . وقد جرت الولايات المتحدة على نظام مفيد هو انها تذيع دائما ارقام ضحايا الحوادث فى أيام الاعياد ، وتحذر الناس من ان تتحول اعيادهم الى أتراح بسبب الاهمال فى قيادة السيارات أو اخلال بقوانين السرعة أو الحمولة أو زراية بلوائح المرور . وهذا النظام يساعد كثيرا على اجتناب الحوادث التى لا مدعاة لها فى أزمئة ينبغي أن يعم الفرح فيها لا الحزن . . .



اليومى منها ، فلا بد من تدبير أمرهم قبل تقرير سياسة عامة بشأن سيارات الاجرة .

وهناك ناحية اخرى يحسن كذلك مراعاتها . فان التاكسي بأجره الحالى يعد وسيلة كثيرة الكلفة من وسائل الانتقال فى داخل العاصمة . لان

الانتقال من ميدان التحرير مثلا الى ميدان الاوبرا يكلف نحو عشرة قروش بينما الترام يكلف قرشا واحدا لا أكثر . وهذا الفرق الكبير يشبطهمم الذين يؤثرون ركوب سيارة الاجرة الا اذا كانوا على موعد عاجل يخشون أن يخلّفوه . ومن ثم يقل الاقبال على الانتقال بسيارات الاجرة فى

داخل القاهرة . ولو خفض أجر الانتقال فى داخل القاهرة من ستة قروش الى ثلاثة مثلا ، على ان يبقى هذا الاجر كما هو للمسافات الطويلة لكان ذلك سببا فى اقبال الناس على استخدام سيارات الاجرة فى داخل العاصمة . ومعروف ان الانتقال بسيارات الاجرة فى لبنان و فى اسبانيا وفى غيرها من البلدان ارخص من الانتقال بوسائل المواصلات الشعبية بينما الواقع فى مصر نقيض ذلك تماما

#### الراكبون بالمجان

ووسائل المواصلات بجميع انواعها يزحمها الذين يركبون بالمجان ، سواء من موظفى النقل المشترك أو من موظفى الحكومة ، أو الذين يحملون اشتراكات مجانية ، أو من الباعة المتجولين والشحاذين ، أو من الطوائف المعفاة من دفع أجور المواصلات كرجال البوليس والاسعاف ورجال البريد وغيرهم .

والواقع أن اطلاق حرية هؤلاء فى الركوب يشجعهم على مزاحمة الركاب الذين يدفعون اجرا مزاحمة غير مشروعة . فهم يتكاسلون عن السير محطة او محطتين ما داموا يركبون بالمجان . ولهذا نعتقد ان المصلحة العامة تدعو الى التقليل بقدر الامكان من الامتيازات المجانية التى تغرى بالزحام ، وتشجيع هؤلاء الناس على أن يسيروا على القدمين متى كان مقصدهم قريبا من محل عملهم أو اقامتهم .

وديع فلسطين

الحقيقية لمدينة مثل القاهرة . فيبدو مما تلاحظه أن عدد هذه السيارات يفوق عدد الذين يقبلون على استخدامها ما خلا أيام الاعياد والمناسبات التى تتعطل فيها وسائل المرور الشعبية . فهل من المصلحة ترك هذه السيارات تشغل الطرق بصفة دائمة وتزاحم وسائل المرور الأخرى بما تشغله من حيز ، سواء كانت جاثمة أو سائرة هادرة . ؟ وبديهي أن أي حل لهذه المشكلة ينبغى أن يدخل فى اعتباره العامل الإنسانى ، أعنى أن هناك سائقين لهاته السيارات يعيشون من ايرادهم

وشارع شريف وشارع محمد فريد وشارع الانفى وشارع توفيق . فكل من هذه الشوارع فى حاجة الى حظرة متعددة الادوار لايواء السيارات ، بدلا من تركها فى الشوارع تزحم المرور وتتعرض للسرقا ، مما يحدث فى كل يوم تقريبا .

#### صنع السيارات فى مصر

لا تزال مصر تستورد السيارات من الخارج جاهزة ، وقلة قليلة منها تصنع فى مصر بعد استيراد عدها وآلاتها من الخارج .

وقد يكون ذلك فى مصلحة الاقتصاد الوطنى لان الرسوم الجمركية على السيارات المستوردة قد زيدت أخيرا فبادة كبيرة بحيث تتدرج قيمة هذه الرسوم كلما ازدادت السيارات فخامة وكلما ارتفع سعرها .

ولكن ليس ثمة ما يحول دون انشاء مصانع لجمع اجزاء السيارات فى مصر وبذلك تهيا وسائل لاستخدام كثير من الايدى المتعطلة ، وتمهد هذه الصناعة لغيرها من الصناعات المتصلة بها ، ومن عجب أن بعض شركات السيارات كانت قد فاتحت حكومة سابقة لمصر لانشاء مصنع لجمع اجزاء السيارات ، ولكن الحكومة لم تبد ترجيحيا بهذه الفكرة ، فاضطرت الشركة الى فتح فرع لها فى اسرائيل يقوم بتركيب اجزاء السيارات .

والذى لا ريب فيه ان السيارات الخاصة ، ولا سيما ما كان منها صغير الحجم ، قد اصبحت اليوم من الضرورات اللازمة لرجال الاعمال لا يستغنى أحد عنها ، فحتم على المسؤولين أن يشجعوا الاقبال على اقتناء هاته السيارات بدلا من أن يعدوها وسيلة من وسائل الترف ينبغى اثقالها بالرسوم والضرائب . وليس ثمة ضرر من ازدياد عدد السيارات الخاصة مادامت الحكومة تواصل سياسة التوسع فى اعداد الحظائر ، وشق الطرق الفسيحة ، وتقسيم المدن تقسيما يسر وسائل الانتقال فيها .

#### سيارات التاكسي

ولا بد من دراسة الوضع الحالى لسيارات التاكسي فى ضوء الحاجة

## الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية

نصف صنف شهري موقتا

صاحب الامانة عبد الله فكرى باطر

رئيس التحرير احمد عثمان

مدير الادارة فؤاد البحرى

مصر هاندى بنجاء

١٠ شارع محمد فريد بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات تنفذ على اوسع ايدى المجلة

الاشتركاات فى مصر مبنية على نصف سنة

• فى سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة

الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشا سوريا

او لبنان او فلسا

• فى المملكة العربية السعودية ٣٧٥

قرشا صاعا

• فى الولايات المتحدة وكندا والمكسيك

وكولومبيا والبرازيل ١٧ دولارا

• فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة

جنيها مصرى او ١٠ / ٢٠ جنيهات انجليزية

• قدر الاشتراكات فى مصر والسودان فقط

بموجب ادوات او هوالا بريرة او شيكات

وفي الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة

او هوالا نقدية



# الطرق والصناعة

## ضرورة الاقتراض للقيام بمشروعات الطرق

تلك الدول على طرقها زيادة كبيرة ، ففي اوائل القرن العشرين دبت تتكلف بريطانيا في اشاء وصيانة الطرق مبلغ ١٢ مليون جنيه سنويا وكن كل هذا المبلغ تقريبا يستمد من العوائد التي تفرضها الهيئات المحلية على ملاك المباني وكانت الهيئات المحلية هي التي تقوم بعمليات الانشاء والاصلاح ، ولكن ازدياد حركة المرور نتيجة لاختراع السيارات وزيادة عددها ادى الى زيادة المصروفات اللازمة لصيانة الطرق فانفقت بريطانيا فيما بين الحربين العالميتين ما يساوي ٥٦ مليون جنيه سنويا في المتوسط على الطرق ، ولم تكن الإيرادات السنوية الناتجة من رسوم البترول ورسوم السيارات كافية لسداد المصروفات السنوية للطرق ، وكان عجز الإيراد في المتوسط ٢٧٥٠ مليون الجنيهات سنويا . كانت تدفعه الخزنة العامة والهيئات المحلية ، وقد عقدت تلك الهيئات قروضا كثيرة للقيام بمشروعات الطرق اللازمة لها .

وقد بلغت اطوال الطرق في بريطانيا ١٧٨٠٠٠ ميلا ، بينما تبلغ اطوال الخطوط الحديدية في بريطانيا ٢٠٠٠٠ ميلا ، اي ان اطوال الطرق في بريطانيا تسع امثال اطوال الخطوط الحديدية .

ولما كانت مساحة إنجلترا وويلز تبلغ ٨٥.١ الف ميل مربع ومساحة اسكتلندا تبلغ ٣٠ الف ميل مربع ، فكان هناك ٢٦ ميل من الطرق عن كل ميل مربع من الاراضي في إنجلترا وويلز ، ٨ ميل من الطرق عن كل ميل مربع من الاراضي في اسكتلندا .

اما في الولايات المتحدة فقد ابتدأت حكوماتها تظهر اهتماما كبيرا ببناء الطرق منذ سنة ١٨٩١ وقد فرضت هذه الحكومات الضرائب لتساعد في تنفيذ هذه المشروعات ، كما جمعت جزءا كبيرا من المبالغ اللازمة لهذه المشروعات ، كما جمعت جزءا كبيرا من المبالغ اللازمة لهذه المشروعات عن طريق القروض . وقد اوقفت الحرب العالمية الاولى النشاط الذي بدأته كثير من الحكومات في هذا السبيل ولكن ما حلت سنة ١٩٢١ حتى دبت الحركة من جديد في مشروعات الطرق في جميع الولايات فانفقت عليها حكومات الولايات المتحدة في تلك السنة ٤٠٠ مليون دولار ، وقد استمر نشاط حكومات الولايات المتحدة في السنين التالية وازداد ما تنفقه كل منها على هذه المشروعات فبلغ مجموع ما انفقته حكومات الولايات المختلفة في سنة ١٩٣٠ الف مليون دولار ، وقد كانت الضرائب السنوية المفروضة على السيارات ورسوم البترول لا تكفي الا لسداد جزء من المصروفات فاستعانت اغلب الحكومات بالقروض في سبيل تمويل مشروعات الطرق .

وقد خصصت حكومة روزفلت في سنة ١٩٣٥ مبلغ ثمانمائة مليون دولار للاتفاق على الطرق والشوارع ، وكان هذا اكبر المبالغ التي خصصت لمشروعات الانعاش الاقتصادي التي قامت بها حكومة روزفلت في ذلك الحين . وقد بلغ ما انفقته حكومة الولايات المتحدة من سنة ١٩٢٣ الى اول يناير سنة ١٩٤٨ على الطرق مبلغ ٤٢٨٤٧ مليون دولار ويتضح من دراسة الحالة في إنجلترا وأمريكا ان المصروفات السنوية على الطرق كانت تزيد

العشرين اعطى للصناعة حرية كبيرة في اختيار الجهة التي تتوطن بها ، كما اعطت هذه الوسيلة مزايا عظيمة للصناعة الكبيرة والصغيرة على السواء ! فقد اثبتت الظروف ان النقل

صاحب هذا المقال « الدكتور احمد ابو اسماعيل » استاذ جامعي ، وكاتب اقتصادي معروف ، له ابحاث القيمة في شئون الاقتصاد والمال . وقد اثار المجلة من هذه الابحاث الشيء الكثير من هذه البحوث ، مستعينة بأرائه العلمية القيمة ، في سلسلة مقالات للاستاذ احمد زكي عبد الهادي عن ( سياسة النقل في العهد الجديد ) .

بالسيارات اقل تكلفة في حالة الكثير من السلع من النقل بالسكك الحديدية . وقد مكنت هذه الوسيلة الجديدة المصانع الكبيرة من السيطرة على عمليات النقل اللازمة

بصلم  
الدكتور احمد ابو اسماعيل

لها بحيث يتفق دخول المواد الخام التي تازمها الى مصانعها مع نفس الوقت الذي تدخل فيه هذه المواد الى العملية الانتاجية الخاصة بها وذلك لتوفير تكليف تخزين هذه المواد للاستغناء عن عمليات النقل الداخلية ، فعملية التخزين تستدعي تفريغ العربات المحملة بالمواد الداخلة الى المصنع في المخزن وعندما تحتاج العمليات الانتاجية في المصنع الى هذه المواد فان هذه المواد تحمل في العربات لنقلها الى حيث يراد استخدامها ، وبذلك يكون هناك عملية تفريغ عند وصول المواد اللازمة للمصنع ثم عملية تحميل عند احتياج هذه الاجزاء ثم عملية تفريغ ثالثة في مكان العملية الانتاجية وكل هذه العمليات مضافا اليها عملية التخزين من الممكن الاستغناء عنها والاكتفاء بعملية واحدة هي عملية تفريغ البضائع في مكان العملية الانتاجية لو ان سيارات النقل وصات في ميعاد ابتداء تلك العملية تماما ، ولا يمكن لاي سكة حديدية ان تقوم بتوصيل البضاعة الى المصانع على الوجه الذي تقوم به عربات النقل وبالشكل الذي يبينه .

ويمكن بواسطة السيارات نقل البضائع القابلة للكسر بطريقة اكثر ضمانا ، فالبضائع التي تحمل في العربات تبقى كما هي الى ان تصل الى المكان المرسل اليه ، كما ان تحميل العربات وتفريغها يتم في كل جهة من الجهات تحت اشراف الراسل والمرسل اليه . والى جانب المزايا السالفة فان تقدم النقل بالطرق افادا لدولة في نواحي متعددة ، فسواء في ناحية الامن العام او الصحة او الدفاع او الشؤون الاجتماعية ، فان للنقل بالطرق منفعة واهميته .

وقد ادت كل هذه المزايا الى اهتمام الدول الصناعية الكبرى بطرقها ، فازداد ما تنفقه

تتجه البلاد الآن نحو اتباع سياسة التصنيع ، واذا كنا نريد لهذا الاتجاه ان يثمر ويأتي بالنتائج المرجوة فيجب ان نوفر له جميع الدعامات الاقتصادية التي يجب ان يرتكن اليها .

ووسائل النقل هي الدعامات الاولى التي يجب ان نتجه اليها ، لانظر فهي التي تمنح من توطن الصناعة في الامكنة التي تتوافر فيها مميزات الحياة والاستقرار ، وهي التي تحمل منتجات الصناعة الى كافة اجزاء القطر الواحد بل الى كافة الاقطار .

والتاريخ الصناعي للدول الكبرى يوضح لنا هذه الحقيقة ويجلوها ، فمما لا جدال فيه ان الصناعة في جميع تلك الدول لم تكن تتخذ الشكل الهائل الذي بلغته في عالم اليوم لولا التقدم الفني الذي حدث في وسائل النقل في خلال القرن التاسع عشر بل ان الثورة الصناعية نفسها كانت مهددة بالانهيار لولا ان صاحب حدوثها ثورة اخرى في عالم النقل .

فالنقل هو شريان الحياة للصناعة ، وهو عصبها الحساس ، فهي في حاجة الى المادة الأولية ، والى الوقود ، والى توزيع منتجاتها . ولو ان كل هذه الاشياء توافرت للصناعة في مكان واحد لكان الامر ولما كان لنا ان نكسب النقل تلك الاهمية التي تمنحها اياه ، ولا أصبحت الصناعة حرفة محلية يقوم بها سكان كل مدينة بل وكل قرية .

ولكن موارد المواد الخام موزعة في شتى الجهات ، فقد تجد الصناعة احدي المواد اللازمة لها في مكان ما ولا تجد الى جوارها باقي المواد الاخرى ، اما بالنسبة لتوزيع المنتجات فاننا قلما نجد مصنعا يعتمد في تصريف منتجاته على سوق المدينة التي يوجد بها والسبب في ذلك هو استخدام الصناعة للآلات الغالية الثمن ، فكلما احتاجت الصناعة الى الآلات المعقدة الغالية الثمن كلما أصبح ضروريا ان يكون لها سوق متسع تستطيع فيه تصريف منتجات هذه الآلات ، والا ارتفعت تكاليف الانتاج .

كما ان التقدم الصناعي يقوم على التخصص في الصناعة وفي العمليات المختلفة ، والتخصص يحتاج الى سوق واسعة يمكنها ان تستهلك جهود العمال والآلات والادوات المتخصصة ، والا فلا معنى للتخصص ولا نفع يجني من ورائه طالما انه لا يمكن استغلال القوى المتخصصة الاستغلال الاوفى .

وهكذا يمكن لنا ان نقول انه لا يمكن لاي جماعة محلية من السكان ان تستفيد الاستفادة الكاملة من التقدم الصناعي الا اذا شاركت في هذا التقدم مجموعات كبيرة من السكان . وقد ادى انشاء السكك الحديدية في القرن التاسع عشر الى توسيع الاسواق امام الصناعات المختلفة كما ادى الى تخفيض تكلفة النقل ، ولما كانت السكك الحديدية هي اهم وسيلة للمواصلات في القرن التاسع عشر فقد اتجهت مصانع ذلك القرن الى الاقتراب من خطوط السكك الحديدية فتركزت في جهات معينة ومناطق محدودة واقعة على تلك الخطوط الحديدية .

ولكن اختراع السيارة في اوائل القرن



كثيرا على الإيرادات السنوية المتحصلة من استعمال تلك الطرق في اغلب السنين . وقد كان من الممكن لكل من إنجلترا وأمريكا ان تقتصد في هذه المصروفات وان تجعل ضرائب السيارات والبترول وسيلة لتنمية موارد ميزانيتها ولكن هاتين الدولتين وبالرغم مما لديها من طرق كثيرة صالحة للاستعمال لم ترضيا بالاكتماء بذلك بل زادت عليه رغبة منهما في تدعيم تجارتها وشد أزر صناعاتها

اما في مصر فان الجزء الغالب من طرقها مازال طرفا ترابية ، فلدينا نحو ١٧٠٠٠ كيلو مترا من الطرق منها حوالي ٤٠٠ كيلو مترا من الطرق المرصوفة ، وتتكلف الدولة كل عام في صيانة الطرق الترابية ما يقرب من المليون وربع المليون من الجنيهات . والقدر الذي تم رصفه لا يتناسب اطلاقا مع حاجات البلاد ومطالب تجارتها العادية خاصة وأن ٢٠٠٠ كيلو مترا منها في المناطق الصحراوية .

وتبدو ضالة اطوال الطرق المرصوفة في مصر اذا قارنا اطوال الطرق المرصوفة في البلاد الاخرى باطوال الطرق الحديدية فيها ، واذا قارنا ايضا ما بين مساحة الاراضي التي يخدمها كل ميل من الطرق في مصر بمساحة الاراضي التي يخدمها كل ميل من الطرق في البلاد الاجنبية .

فاطوال الطرق المرصوفة في مصر لم يتساو بعد مع اطوال الخطوط الحديدية حيث يوجد من هذه الاخرى ٤٢١٢ كيلو مترا ، في حين ان اطوال الطرق المرصوفة في بريطانيا تسعة امثال اطوال الخطوط الحديدية كما سبق الاشارة لذلك .

ولو حسبنا عدد الاميال المربعة في مصر التي يخدمها كل ميل من الطرق لوجدناه يساوي ١٨٣ ، بينما ان عدد الاميال المربعة عن كل ميل من الطرق في الدول الاوربية يتراوح ما بين ٢٤ الى ٥٤ ميل مربع . وحقيقة ان في مصر صحارى واسعة ولكن النسبة المحسوبة للبلاد الاوربية بنيت على اساس المساحة الكلية لتلك البلاد ، وتشتمل تلك المساحة على اراضي جبلية كبيرة وغير معمورة .

وبفرض اننا استبعدنا الصحارى من حسابنا واخذنا الجزء الاهل بالسكان فقط واستبعدنا تبعا لذلك ايضا الطرق الصحراوية لاصبح عند الاميال المربعة عن كل ميل من الطرق ١٥٦ ! !

وهذا يوضح النقص الكبير الذي تعانيه البلاد في ناحية الطرق . واذا كنا مقبلين على فترة تصنيع فينبغي ان نعمل جهد طاقتنا ان يكون لدينا شبكة كاملة من المواصلات تستطيع ان تعتمد عليها الصناعة لمواجهة مطالبها . فمن المؤسف ان الحكومة المصرية باعتبارها مالكة للسكك الحديدية لم تنظر اليها فيما مضى كوسيلة في خدمة الاقتصاد القومي بل غالت في النظر اليها كمصدر للإيراد .

وقد ادى خوف الحكومة من منافسة النقل البرى للسكك الحديدية الى تراخيها في ان تنشئ شبكة حديثة من الطرق تضاهي ما يوجد في البلدان المتقدمة ، فبينما كانت الدول المختلفة تقترض وتضيف ما تحضله من فروض الى الرسوم والإيرادات المختلفة التي تأتي لها من مستخدمي الطرق لتواجه بذلك المصروفات المتزايدة لإنشاء وصيانة الطرق ، اذا بالحكومة المصرية حتى الآن لا تنفق كل الاموال التي تحصل عليها من استعمال الطرق في اغراض الصيانة والإصلاح والإنشاء .

وانى اعتقد ان البرنامج الذى وافق عليه مجلس الانتاج لإنشاء وصيانة الطرق في

السنوات الثلاث القادمة هو برنامج متواضع جدا ، فقد اعتمد المجلس ستة ملايين جنيه لمصروفات الطرق في هذه السنوات ان م سيحس بل سنة من هذه السنوات من مصروفات الانشاء ٢ مليون جنيه في المتوسط ودا اضفنا الى ذلك المصروفات الكلية لصيانة الطرق وهي حوالى ٥١ مليون طن الجنيهات ، وتشمل هذه المصروفات صيانة واصلاح الطرق ، كان ما يخص بل سنة من مصروفات الانشاء والصيانة : ٣٥ مليون جنيه ، في حين ان الإيرادات التي تحصلها الدولة من استخدام الطرق حوالى ٧ مليون جنيه اى ان معنى ذلك ان الحكومة تنفق اقل مما تأخذ من هذا المرفق ، اى ان اصحاب السيارات يدفعون كل مصروفات انشاء وصيانة الطرق ويدفعون فوق ذلك اتاوة للدولة ، في حين ان الوضع غير ذلك في كثير من البلاد الاخرى ، فكتيرا ما اشتكت السكك الحديدية في تلك البلاد من منافسة السيارات لها على اساس انها لا تدفع نصيبها العادل من مصروفات الانشاء والصيانة ، وان الحكومات هي التي تتحمل هذه النفقات او الجزء الاغلب منها .

ونحن في مصر في حاجة الى توسيع كبير جدا في انشاء الطرق .

ففى أى مشروع لاصلاح حال المواصلات في مصر يجب ان نبدأ اولا بالنقل النهري والنقل بالطرق ، فكلاهما يمتاز بانخفاض تكاليف النقل بالنسبة للحركة الخفيفة والغزيرة على السواء ، أما السكك الحديدية فانها تحتاج الى حركة غزيرة ، حتى نستطيع ان نحصل منها على تكلفة معقولة للنقل . ولهذا فانه لا ينبغي مد أى خط حديدى في أى منطقة من المناطق الا اذا كنا مطمئنين الى وجود حركة كبيرة كافية لتشغيل هذا الخط ، وهذا امر لا يتيسر لنا حاليا ونحن في بداية حركة التصنيع ومن ثم يجب العناية بمد الطرق لتسهيل مهمة الصناعة الناشئة . كما يجب

ان يكون لنا برنامج واسع في هذا المضمار ، وبطبيعة الحال لن تكون إيرادات الطرق السنوية كافية لمواجهة المصروفات السنوية لهذا البرنامج الضخم الا اذا التجأنا الى الاقتراض خاصة وان الاقتراض في سبيل القيام بهذه المشروعات لا يهدد الدولة بأى خطر ، فالقروض التي سنحتاجها لهذه المشروعات ستجمع من السوق المحلية ، ومعظم المنتجات اللازمة للقيام بهذه المشروعات تنتج في داخل البلاد ، فكأننا سنقترض من السوق الداخلية ، وسننق ما اقتترضناه في السوق الداخلية ، وفي هذا ما ينشط الحركة التجارية ، ويؤدى الى استيعاب الكثير من العمال المتعطلين .

ولقد قرر علماء المالية أن الاقتراض وسيلة هامة ونافعة لمواجهة التبعات المالية الجسيمة التي لا يمكن للطاقة العادية لنظام الإيرادات أن تتحملها .

واذا لم نتجه الى تمويل الطرق عن طريق القروض كان معنى هذا ان نستعين سنويا بما نستطيع ان نحصل عليه من إيرادات الدولة لإنشاء الطرق اللازمة وهذا مما يؤخر الى أجل غير مسمى كثيرا من المشروعات الحيوية ذلك أن قدرة دافعي الضرائب محدودة ومن ثم لن نستطيع الدولة أن تخصص كل عام لمشروعات الطرق الا مبلغا يسيرا من المال وبهذا الشكل لن يمكن القيام سنويا الا بعدد محدود من الطرق يقل عما تتطلبه مقتضيات الحركة

واذا كان معدل ما رصف سنويا من الطرق في مصر في الفترة ما بين سنة ١٩٣٦ الى سنة ١٩٥٢ ، هو ٢٤٠ كيلوا مترا ، فاننا لو

سونا على هذا المعدل لاحتجنا الى مايزيد على ستين عاما لرصف الطرق الترابية الموجودة في مصر .

وقيام الحكومة بالاقتراض سيؤدى الى زيادة الاموال المخصصة لعمليات انشاء ورصف الطرق وسيؤدى الى الاسراع في تنفيذ كثير من مشروعات الطرق الحيوية كما سيساعد على القيام بكثير من الطرق الفرعية التي تهم القرى والمدن الصغيرة في أقصر وقت ممكن وعلى تحسين الطرق الرئيسية والفرعية القائمة مما سيعود على الدولة بأجل الخدمات كما انه يجب أن ندرك أن الوفورات التي تحققها مشروعات الطرق كفيلة بسداد قسط الاستهلاك والفائدة على الاموال المقترضة .

والابحاث التي قامت بها حكومات بعض الولايات المتحدة عندما كانت في ظروف مماثلة لظروفنا الحالية وقبل عقد القروض اللازمة لإنشاء الكثير من طرقها كفيلة باثبات ذلك فقد بينت تلك الابحاث أن تكاليف تشغيل العربات تقل كلما كانت الطرق التي تسير عليها طرقا جيدة ومن ذلك أنه في سنة ١٩٢٠ قامت ولاية

المتحدة بعقد قرض مقداره ٦٥ مليون دولار لإنشاء ورصف شبكة من الطرق ، وقد قدرت في ذلك الوقت أن العربات المتوسطة تستهلك في السنة ٥٢ جالونا من البنزين ، ولكن في سنة ١٩٢٣ حيث تم انشاء ورصف أكثر من نصف شبكة الطرق استهلك العربات المتوسطة ٤٤٦ جالونا من البنزين في السنة ، ولما كان ثمن جالون البنزين في ذلك الوقت = ٢٣ شلنا فان لوفر الذي حققته كل عربة كان يعادل ١٨٥ دولارا

وقد كان بولاية Iorrrh Carolina في سنة ١٩٢٣ ، ٢٤٧٠٠٠ عربة من عربات الركاب والبضائع وقد استهلكت هذه العربات ١١٠٣٢٢٠٠ جالونا من البنزين في تلك السنة ، وهو رقم يقل عما كان عليه في سنة ١٩٢٠ بالمعدل المين أنفا اى ان قيمة البنزين الذي وفرته جميع العربات في سنة ١٩٢٣ كانت تعادل ٦١٩٠٠٠ دولارا وهو مبلغ يزيد على قسط الاستهلاك وفوائد رأس المال على القرض الكلى .

وقد دلت الابحاث التي قامت بها Iwa Experimenting Station في سنة ١٩٢١ بمعاونة

ادارة الطرق العامة بالولايات المتحدة وتحت اشراف الاستاذ Agg أن تكاليف التشغيل السنوية للعربة التي تسير فوق الطرق الترابية تزيد على تكاليفها اذا سارت فوق طرق مرصوفة بمقدار ٣٦ سنت عن كل ميل والوفر في تكاليف تشغيل العربات التي تستخدم الطرق المرصوفة يشمل الوفر في استهلاك الاطارات وفي البنزين وفي استهلاك العربة وفي الاصلاحات . الخ ومبنى على اساس وزن العربات المتوسطة التي تزن ٣٠٠٠ رطلا . وقد استخدمت ولاية Illinois هذه النتائج في تقرير عقد قروض مقدارها ١٦٠ مليون دولار وذلك لتشييد ٩٨٠٠ ميلا من الطرق المرصوفة اذ افترضت أنه لو سار على شبكة الطرق المنشأة خمسمائة عربة يوميا لكان الوفر السنوى الناتج من استخدام هذه الشبكة المرصوفة = ٢٦ x ٥٠٠ x ١/٢٦٥ = ٩٨٠٠ = ٦٤٣٠٠٠ دولار . وهذا الوفر الناتج يزيد بزيادة عدد العربات التي تستخدم الطرق ، فلو كان عدد العربات الذي يسير على الطرق كل يوم ألفا لكان الوفر لكلى = ١٢٩ مليون دولارا سنويا .

ولما كان عدد العربات في ولاية Illinois في ذلك الوقت ١٤٠٠٠٠ وكان الرسم السنوى لترخيص العربات ٩٩٠ دولارا فقد استنتج من ذلك أن كل عربة من العربات



# نشاط نادى التجارة

عقد مجلس الادارة لنادى التجارة فى الساعة ٦:٣٠ من مساء الجمعة ١٤ ديسمبر ١٩٥٣ برئاسة السيد الاستاذ عبد الله فكرى اباطة رئيس النادى وحضور حضرات السادة الاساتذة: عبد اللطيف حسين وعبد العزيز ناصر ومحمود العتال وتوفيق أبو علم وعبد الحليم محمود على وعلى شكرى ومحمد حسن الجزيرى وزكريا طاهر الموجى ومحمد ابراهيم ثروت وحسين حافظ ومصطفى شوقى وفؤاد الجنزورى وصلاح الدين عبادى وعبد الله الناقه ومصطفى طوقان واعتذر عن عدم الحضور السادة الدكتور عبد الجليل العمري ومحمود عزيز بحيرى وأبو بكر نور الدين

## الاعمال والقرارات

- ١ - تلى محضر الجلسة السابقة وصودق عليه
- ٢ - رحب السيد الرئيس بانتخاب السيد الاستاذ عبد الله الناقه عضوا بالمجلس مهتيا اياه
- ٣ - اقترح المجلس ارسال خطاب شكر للسيد الاستاذ مصطفى عبد الرحمن الذى انتهت عضويته
- ٤ - قرر المجلس تأليف اللجان على الوجه الآتى :
  - د - لجنة المحلات : وتتكون من الاساتذة حسن على علوبة وجمال العبد ومحمد فريد صالح وحسن العظيم
  - ب - لجنة الشؤون العامة : وتتألف من الاساتذة محمد ابراهيم ثروت وفؤاد الجنزورى وأبو بكر نور الدين
  - ج - لجنة الشؤون الثقافية : وتتألف من الاساتذة احمد عنان وزكريا طاهر الموجى ومصطفى شوقى ومحمد فؤاد الجنزورى ومحمد حسن الجزيرى وأبو بكر نور الدين ومصطفى طوقان على ان يكون الاستاذ زكريا طاهر الموجى مقررا للمحاضرات والاستاذ فؤاد الجنزورى مقررا للصحيفة والاستاذ محمد حسن الجزيرى مقررا للمكتبة
  - هـ - لجنة اخفلات : وتتكون من الاساتذة محمد حسن الجزيرى وأبو بكر نور الدين وزكريا طاهر الموجى وحسين حافظ ومحمد فؤاد الجنزورى وعبد الله الناقه . على ان يكون الاستاذ محمد حسا الجزيرى مقررا لها
  - و - لجنة تنمية ايرادات النادى : وتتكون من الاساتذة أبو بكر نور الدين وعبد الله الناقه وزكريا طاهر الموجى ومحمد ابراهيم ثروت وحسين حافظ وفؤاد الجنزورى
  - ز - مراقب داخلية النادى : الاستاذ عبد الله الناقه
  - ح - سكرتير النادى المساعد : الاستاذ زكريا طاهر الموجى
  - ٥ - أوضح السيد الرئيس أن عددا كبيرا من الزملاء قد نالوا ترقية فى وزارة المالية وعينوا فى وظائف وكلاء مساعدين ومديرين عموم ، وقد وافق المجلس على اقتراح السيد الرئيس ارسال خطاب تهنئة الى كل من حضراتهم ، كما وافق على اقامة حفلة عشاء لهم تتلوها حفلة سمر يدعى اليها ، السيد وزير المالية وأعضاء مجلس الادارة على أن يدفع كل عضو يشترك فى العشاء مبلغ جنيه
  - ٦ - قرر المجلس تفويض السيد الاستاذ محمود العتال فى الحصول للنادى على آلة عرض سينمائى جديد ناطقة ١٦ ملليمتر فى حدود مبلغ ١٥٠ جنيها وذلك حتى يمكن اقامة حفلة سينمائية بالنادى كل اسبوع يدعى اليها الاعضاء وعائلاتهم بدون مقابل
  - ٧ - نظرا لما تبين من أن الاعضاء الراغبين فى الانتساب فى القسم الفرنسى الذى تقرر انشاؤه لم يتعد ستة أعضاء ، فقد قرر المجلس اعادة الاعلان عنه وارسال منشور بذلك الى جميع الاعضاء
  - ٨ - كان المجلس قد فوض السيد الرئيس فى بحث الحالة الاجتماعية لعائلة أحد أعضاء النادى فى الاسكندرية الذى توفى اخيرا . وقد تقرر صرف اعانة شهرية قدرها خمسة جنيهات لعائلته .

والامثلة السالفة تعطينا عبرة كاملة ، وعظة نافعة ، فهي توضح لنا الموقف الذى اتخذته بعض الولايات الامريكية عندما كانت طرقها فى حالة تكاد تتماثل مع ما عاينه طرقنا فى الوقت الحاضر اذ قامت بالعناية بمشروعات الطرق فاقترضت وأنفقت فى ذلك الاموال الطائلة ، وكل ذلك بطبيعة الحال لتزيد من نشاطها التجارى والصناعى وقد كان لها ما أرادت . فهل نفعل ما فعلته تلك الولايات ؟ لا شك عندى أنه فى العهد الجديد لابد أن نخطو خطوات واسعة فى مرفق النقل بالطرق ، وأنه للقيام بهذه الخطوات الكبيرة لا مفر من الاقتراض .

دكتور أحمد أبو اسماعيل  
أستاذ الاقتصاد الصناعى  
كلية التجارة - جامعة القاهرة

لدفع قسط الاستهلاك وفوائد السندات ونفقات صيانة الطرق بل ونفقات موظفى ادارة الطرق . أى أن أصحاب العربات فى West Virginia هم الذين دفعوا الاموال اللازمة لانشاء وصيانة شبكة الطرق وأى شخص لا يمتلك سيارة أو عربة نقل لم يدفع مليما واحدا لانفاقه فى أغراض الطرق فى تلك الولاية ، اما ملاك السيارات والعربات الذين دفعوا بعض المال فى هذا السبيل فلا شك أنهم استفادوا من الوفرة الناشئة لهم أضعاف ما دفعوا .

واصدار السندات فيه تحقيق للعدالة اذ من العدالة أن يتحمل هؤلاء الذين سينتفعون فى المستقبل من المشروعات التى تنشأ فى الحاضر جزءا من تكاليف هذه المشروعات .

سنتحصل على وفر سنوى مقداره ٤٦ دولارا فى المتوسط اذا كانت الوفورات السنوية الكلية ٦٤٥ مليون دولار

أى أن صاحب السيارة يدفع ٩٩٠ دولارا ويحصل على وفر يزيد على ما يدفعه كرسوم لسيارته مقداره ٣٦١٠ دولارا أو ما يعادل ٣٦٥٪ على المبلغ الذى دفعه .

ولاجل الحصول على الوفرة الكلى المقدر على أساس أن ٥٠٠ عربة فقط هى التى ستستخدم الشبكة يوميا يجب على كل صاحب عربة أن يستعملها ٢٧٩ را ميلا فى السنة على هذه الشبكة ، فاذا استخدمها لمسافة ٢٧٥ ميلا فقط فإنه سيوفر فى هذه الحالة قيمة الرسوم التى يدفعها لرخصة عربته .

وقد استنتجت تلك الولاية من التقديرات المتقدمة أن انشاء الطرق لا يسبب مصاعب لصاحب السيارة أو لدافعى الضرائب ، وأنه صفقة تجارية رابحة وأنه لا يجب تأجيل مثل هذه المشروعات أو الامتناع عن عقد القروض فى سبيل تنفيذها .

والاقتراض طريق عادل ومرغوب فيه لتمويل مشروعات الطرق طالما أن المدة المقنونة لها القرض لا يتجاوز العمر المعقول لهذه المشروعات ، واذا ما قامت الدول بعمل التدابير الكفيلة باستهلاك السندات عند انتهاء مدتها .

ويؤدى اصدار القروض الى توزيع الاعباء المالية على عدة سنوات ، فلا يتحمل بذلك دافعى الضرائب عبئا ماليا جسيما فى سنة ما من السنين أى أن اصدار سندات القروض يؤدى الى تخفيف عبء لضرائب فيستطيع دافعى الضرائب أن يستثمروا ذلك الجزء من الاموال الذى لم تستقطعه الحكومة كضرائب

وقد يؤدى اصدار القروض لتمويل مشروعات الطرق الى عدم تحميل دافعى الضرائب باى زيادة فى الضرائب التى يدفعها ومن ذلك ما حدث فى ولاية West Virginia فى الولايات المتحدة ، فقد قامت تلك الولاية فى سنة ١٩٢١ باصدار سندات لتمويل مشروعات الطرق فيها ، وقدرت أن رصف الطريق فيها سيؤدى الى زيادة عدد السيارات والى زيادة الايرادات الناتجة من رسوم الرخص ومن ضريبة البنزين . وقد زاد فعلا عدد السيارات فى تلك الولاية وقد فاقت الزيادة فى عدد السيارات ما كان متوقعا .

فقد كان متوقعا أن يصبح عدد السيارات فى سنة ١٩٢٣ بعد اتمام رصف الطرق ١٢٣.٠٠٠ سيارة ولكن العدد المرخص فعلا فى تلك السنة بلغ ١٩٧.٩٨٩ وكان مقدرا أن تصبح ايرادات الرخص والبنزين فى سنة ١٩٢٣ ٢٠.٣٢٠.٠٠٠ دولارا ولكن الايرادات المتحصلة فعلا فى تلك السنة كانت ٢٩.٥١٩.٣٥ دولارا

وقد كانت الدعاية التى اثارها البعض ضد فكرة الاقتراض أنها ستؤدى الى زيادة كبيرة مستقبلية فى الضرائب ، وكان الكثير ممن يعطفون على مشروع القرض يعتقدون أن ثمة زيادة فى الضرائب لابد وأن تكون متوقعة ولكنهم كانوا مع ذلك يدافعون عن المشروع بأن المنافع التى سيحققها الاقتراض للمجتمع ستكون أكبر بكثير من التضحيات التى سيتحملها بسبب زيادة الضرائب .

ولكن مما أدهش الجميع أن انشاء الطرق فى تلك الولاية تم بدون الحاجة الى أى ضريبة اضافية فقد كانت حصيلة الرسوم العادية المقررة على السيارات وعلى البنزين كافية



# مشروعات الطرق والكبارى فى عشر سنوات

إنشاء شبكة من الطرق الرئيسية تربط جميع اجزاء البلاد ..  
التوسع فى بناء الكبارى على النيل لسهولة المواصلات  
حديث للدكتور محمد احمد سليم سكرتير المجلس الدائم للتنمية

تحدث مندوب « الاقتصاد والمحاسبة » مع الدكتور محمد احمد  
سليم السكرتير العام للمجلس الدائم للتنمية عن مشكلات الطرق والمواصلات،  
وسأله عن المشروعات التى تعتمدها الحكومة القيام بها فى هذا المجال .

## الطرق البرية

فقال الدكتور سليم ان شبكة الطرق  
والمواصلات على اختلاف انواعها تعاني  
كثيرا من أسباب الضعف والنقص لعل  
فى مقدمتها مايلي :

أولا - أن متوسط الطول بالنسبة  
الى الفرد الواحد أو المساحة الآهلة  
بالسكان حاليا قليل بالقياس الى كثير  
من البلدان الاخرى التى استكملت  
نموها الاقتصادي والاجتماعي ، ومن  
ثم ظلت الطرق عاجزة عن الوفاء  
بحاجات البلاد الاقتصادية والاجتماعية  
كما أنها بالوضع الذى هى عليه  
لا تصلح أساسا تقوم عليه حركة  
التوسع التى تنشدها البلاد ولا سيما  
فى المشروعات الانتاجية

ثانيا - انه ليس هناك برنامج  
واضح المعالم معد بعناية بحيث يترتب  
على تنفيذه ربط اجزاء البلاد بعضها  
ببعض بشتى الطرق والمواصلات .  
وفى هذا النقص اسراف وتبديد  
للجهود والموارد المادية والمالية .

ثالثا - ان هناك جمودا فى ما يتعلق  
بانشاء الطرق البرية ، بمعنى أنها لم  
تستفد من التقدم الذى أحرزه العالم  
فى خلال السنوات الاخيرة ، ولذلك  
ما برحت الشكوى ترتفع من ضعف  
الطرق وكثرة عيوبها وسرعة تعرضها  
للعطب

رابعا - انه لم تكن هناك اعمال  
لصيانة الطرق بالقدر الواجب من  
الاهتمام والعناية ، مع ما لهذا الامر من  
أهمية قصوى

واستطرد الدكتور سليم فقال :  
الواقع ان مصر فى أشد حاجة الى نظام  
لنقل يمتاز بتهيئة عوامل الراحة  
والسرعة وانخفاض الاجر اذا أرادت

## أن تسير قدما فى سبيل التوسع الصناعى والزراعى المرجو

وفى ضوء هذه الاعتبارات، ورغبة  
فى انشاء وتهذيب شبكة الطرق  
والمواصلات بحيث تكون عوناً على نجاح  
الخطة الانتاجية الجديدة ، الى جانب  
الشعور بأن هذه العمليات تفتح مجالا  
طيبا لاستيعاب كثير من الايدي من  
عادية وفنية فضلا عما تسببه من نشاط  
فى كثير من الصناعات والحرف ، وجه  
المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى  
اهتماما واضحا منذ البداية الى هذا  
الموضوع ، وقدمت اليه مصلحة الطرق  
والكبارى برنامجا ينفذ فى خلال  
عامين . وقد قامت اللجنة المختصة  
ببحث هذا البرنامج واقراره ، ثم  
وافق عليه المجلس وأقر الاعتماد اللازم  
وقدره ستة ملايين من الجنيهات  
مشروعات الطرق فى خلال عامين

أما مشروعات الطرق التى تقرر تنفيذها فى  
خلال هاتين السنتين فهى :

### أولا - أعمال الرصف

١ - رصف الطرق التى تم توسيعها وتقوية  
الاعمال الصناعية المتصلة بها  
أ - الوجه البحرى : طريق دمياط - كفر  
سعد وطوله ٢٠ كيلومترا وتكاليفه ١٤٠ ألف  
جنيه . وطريق أبو المطامير - حوش عيسى  
وطريق دمنهور - دسوق وطولهما معا ٣٢  
كيلومترا وتكاليفهما ٢٥٦ ألف جنيه . وطريق  
بنها - ميت غمر ، وطريق أجا - المنصورة  
وطولهما ٥٠ كيلومترا ونفقاتهما ٣٥٠ ألف  
جنيه

ب - الوجه القبلى : الاجزاء الباقية من طريق  
مصر - أسيوط وطولها ١٢٠ كيلومترا ونفقاتها  
٦٥٠ ألف جنيه

٢ - توسيع ورصف الطرق بالوادي :  
طريق أسيوط - سوهاج وطوله ١٠٠ كيلومترا  
ونفقاته مليون جنيه

٣ - الطرق الصحراوية : جزء من طريق  
مرسى مطروح - سيوه ابتداء من سيوه وطوله  
١٠٠ كيلومتر ونفقاته ٣٠٠ ألف جنيه

٤ - توسيع وتقوية ورصف الطرق المرصوفة :  
طريق الاسكندرية - دمنهور - كفر الزيات

وطوله ١٠٠ كيلومتر ونفقاته مليون جنيه .  
وجزاء من طريق مصر - الاسكندرية الصحراوى  
ابتداء من القاهرة وطوله ١٠٠ كيلومتر ونفقاته  
٥٠٠ ألف جنيه

ثانيا - أعمال توسيع طرق مقدمة لرصفها  
بما فى ذلك تقوية الاعمال الصناعية

أ - الوجه البحرى : طريق حوش عيسى -  
دمنهور وطريق دسوق - كفر الشيخ وطولهما  
٥٢ كيلومترا ونفقاتهما ١٢٠ ألف جنيه .  
وطريق محلة أنشاق - دكرنس وطوله ١٣  
كيلومترا ونفقاته ٢٠ ألف جنيه . وطريق ميت  
غمر - أجا وطريق المنصورة - محلة أنشاق  
وطولهما ٤٥ كيلومترا ونفقاتهما ١٠٠ ألف  
جنيه . وطريق دمنهور - المحمودية - ادفينا  
وطوله ٣٥ كيلومترا ونفقاته ٢٠ ألف جنيه .  
وطريق مطوبس - فوه - دسوق وطوله ٢٧  
كيلومترا ونفقاته ٣٠ ألف جنيه . وطريق ميت  
الرقازيق - فاقوس - الصالحية - القنطرة وطوله  
٨٥ كيلومترا ونفقاته ١٠٠ ألف جنيه . وطريق  
المنصورة - دكرنس - الطرية وطوله ٧٥  
كيلومترا ونفقاته ١٠٠ ألف جنيه .

ب - الوجه القبلى : توسيع الاجزاء الباقية  
من طريق مصر - اسيوط وطولها ١٠ كيلومترا  
ونفقاتها ٥٠ ألف جنيه

ج - طرق الآثار : طريق البدرشين - آثار  
سقارة . وطريق البلينا - العربا المدفوعة .  
وطريق الاقصر - وادى الملوك . وطريق قنا -  
دندرة . وطريق قناطر قلما - الاشمونين -  
السواهيبة - آثار تونه الجبل . ومجموع  
طول هذه الطرق ٥١ كيلومترا ونفقاتها ١٠٠  
ألف جنيه

### ثالثا - الكبارى

أ - تجديد كبرى الملاحة : كوبرى على الرياح  
التوفيقي عند أجا وكوبرى على ترعة الوادى  
عند أبو حماد وكوبرى بحر موسى عند منيا  
القمح ، ونفقات هذه جميعا ٣٠٠ ألف جنيه

ب - تجديد الجزء المعدنى لكوبرى السنطة  
على بحر شبين ونفقات ذلك ٤٠ ألف جنيه

رابعا - انشاء وصلات بمناطق حياض  
الوجه القبلى

وصلة بسفح الجبل من درنكة الى الغنايم  
وطولها ٣٥ كيلومترا ووصلة دجا وطولها ٢٥٠  
من الكيلومترات ووصلة شلوط وطولها ٣٨٠  
من الكيلومترات ووصلة مد الطريق ٣١٥ الى  
ونينة الشرقية وونينة الغربية وطولها ٤ كيلومترات  
ووصلة من الطريق ٣١٥ بالقرب من البلينا  
الى الكوامل قبلى والكوامل بحرى وطولها ١٥  
كيلومترا . ووصلة من الطريق ٣٢٠ الى  
أبو طشت ومنها الى كوم يعقوب والرفته لعزبة  
البوص وطولها ٨ كيلومترات . ووصلة من  
الطريق ٣٣٠ الى فاو قبلى وطولها كيلومتر  
ووصلة من الطريق ٥٥٦ عند نجع معوض بسفح  
الجبل الى نجع الجرفية ثم على جسر الشنهورية  
الى قنا وطولها ١٥ كيلومترا ووصلة من الطريق  
٥٥٤ الى الطريق ٣٧٢ عند مطار الاقصر مارة  
بنجع الحنايق وحزام وعزبة العسكرية وطولها  
٢٥ كيلومترا



خامسا - تحسين شبكة الطرق الصادر بها قانون سيارات نقل الركاب ، ويكلف ذلك ١٠٠ ألف جنيه  
سادسا - مصاريف ادارية وخلافه وتكلف ١٠٠ ألف جنيه

فاذا اضيفت الى هذه المبالغ جميعا الاعتمادات المخصصة للاحتياطي وقدرها ٢٥٤ ألف جنيه ، أصبحت جملة اعتمادات مشروعات الطرق في خلال هذين العامين ستة ملايين جنيه  
كفالة الحد الاقصى من مزايا التقدم

#### الحديث

واستطرد الدكتور محمد احمد سليم فقال انه لما كان مجلس التنمية حريصا على تنفيذ هذا البرنامج على الصورة التي تكفل تحقيق الحد الاقصى من مزايا التقدم الفنى الحديث من حيث وضع المواصفات الفنية وعمليات البناء فضلا عن الكفاية والسرعة ، لهذا رأى أن تؤلف لجنة فنية عليا يدخل في مهمتها وضع المواصفات والتصميمات الخاصة بالطرق واستيفاء البحوث التي تؤدي الى أحدث وسائل الرصف والصيانة ، وانشاء أداة من مهندسي مصلحة الطرق لتنفيذ مشروعات الطرق طبقا لتوصيات اللجنة ومواصفاتها على أن ترفع تقاريرها وملاحظاتها الى المجلس

وتتولى اللجنة بنفسها أو بوساطة ممثليها الاشراف على التنفيذ ، كما تقدم توصياتها الى المجلس الدائم فيما يتعلق بالقواعد والتعليمات المالية التي تطبق بالنسبة الى هذه المشروعات وقد وافق مجلس الوزراء على تأليف هذه اللجنة من ممثلين لمجلس الانتاج وممثلين لكليات الهندسة ومثلهما من مصلحة الطرق والكبارى ، يكون أحدهما المدير العام للمصلحة وممثل عن وزارة الشؤون البلدية والقروية.

#### تعديلات جوهرية على البرامج

وعندما ناقشت هذه اللجنة الفنية البرنامج الذى تقرر تنفيذه فى المرحلة الاولى - وهو ماسلفت الاشارة اليه - لوحظ أن هذا البرنامج يلزمه تعديلات جوهرية حتى يفى بالغرض المطلوب وهو رصف الاهم فالمهم ومراعاة الاستفادة من الطرق المقترح رصفها بأسرع ما يمكن . كما لوحظ أن بعض الطرق قد أدرج توسيع ورصف أجزاء منها فى المرحلة الاولى على أن يستكمل باقى الاجزاء فى المرحلة الثانية وقد رأت اللجنة حرصا على انهاء هذه المشروعات بأسرع ما يمكن ادخال بعض التعديلات عليها مثل :  
أولا - أدرج فى برنامج المرحلة

الاولى توسيع ورصف جزء من طريق مصر - الاسكندرية الصحراوى وطوله ١٠٠ كيلومتر

ولما كان الغرض من توسيع هذا الطريق السماح بمرور عربات النقل الكبيرة ، وأن يكون صالحا للمرور السريع المريح واستغلاله كطريق تجارى ، فانه طبقا للبرنامج الموضوع ، لن يفتح هذا الطريق لمرور سيارات النقل الكبيرة فى هذه المرحلة ، الى أن يتم استكمال توسيعه فى المرحلة الثانية

#### طريق مصر - الاسكندرية الزراعى

واستطرد الدكتور سليم فقال : انه أدرج كذلك فى برنامج المرحلة الاولى مشروع توسيع ورصف جزء من طريق مصر - الاسكندرية الزراعى وكفر الزيات على أن يتم استكمال رصف هذا الطريق فى المرحلة الثانية ولكن عند مراجعة حركة المرور على هذا الطريق تبين أنها تصل فى بعض أجزائه الى ٣٥٠٠ عربة فى اليوم ، مما يجعل هذا الطريق فى حاجة شديدة الى الازدواج ، ولا سيما وانه الطريق الرئيسى الذى يخترق الدلتا ويصل عواصم المديريات ، فضلا عن أهميته من الناحيتين الاقتصادية والسياحية

كما أن توسيع ورصف جزء من هذا الطريق فى المرحلة الاولى وتأجيل رصف الجزء الباقي الى المرحلة الثانية لن يمكننا من الاستفادة الكاملة من هذا الطريق قبل انقضاء أربع سنين .

ولذلك رأت اللجنة المنوط بها هذا العمل الفنى ، تأجيل توسيع ورصف طريق مصر - الاسكندرية الصحراوى الى المرحلة الثانية ، واثمام توسيع ورصف الطريق الزراعى فى المرحلة الاولى . وقد أقر مجلس الانتاج اللجنة على هذا الاقتراح .

#### مشروعات الاصلاح الزراعى فى سيوه

ثانيا - رأت لجنة التوسع الزراعى بالمجلس ضرورة التمهّل فى تنفيذ مشروعات التوسع الزراعى فى واحة سيوه حتى تتم عملية بحث الاحوال الاقتصادية والزراعية والاجتماعية فى هذه المنطقة . ولهذا كان طبيعيا أن يوقف العمل فى الطريق المقترح لربط واحة سيوه بالوادي ، لان عدد السكان بالمنطقة لا يتجاوز ٤ آلاف

نسمة ، كما أن الحاصلات الزراعية محدودة ولا يزيد عدد العربات المارة فى الطريق بين مرسى مطروح وسيوه عن عربة أو اثنتين فى اليوم . والطريق بحالته الراهنة صالح لكثافة المرور الحالية

لذلك اقترحت اللجنة الفنية وقف العمل فى رصف طريق مرسى مطروح - سيوه على أن يكتفى برصف الاجزاء الضعيفة التى تحتاج الى رصف ، على أن يستخدم الوفر الناجم من الغشاء هذه العملية لتكملة وتوسيع ورصف طريق مصر - الاسكندرية الزراعى بين طنطا وبنها ليستكمل هذا الطريق فى المرحلة الاولى

#### الجهاز الفنى

وسأل مندوب « الاقتصاد والمحاسبة » الدكتور محمد احمد سليم عما اذا كان الجهاز الفنى اللازم للقيام بهذه المشروعات قد أعد فعلا فأجاب :

نظرا لما يتطلبه برنامج الطرق من رقابة تامة وجهد متواصل لضمان سير العمل بدقة وللاطمئنان الى صرف أموال الدولة فى وجهها الصحيح ، فضلا عما يقتضيه الامر من تطبيق النظريات العملية الحديثة فى انشاء الطرق الجديدة من العمل على تثبيت التربة وغير ذلك ، ولما كان من غير المستطاع تدبير العدد المطلوب من المهندسين الفنيين فى مثل هذه العمليات بالوزارات المختلفة والمصالح الحكومية الاخرى ، لذلك قرر مجلس التنمية الموافقة على تعيين عشرين مهندسا من خريجي كليات الهندسة الحديثى العهد بالتخرج والملمين بالعلوم الحديثة ليتمكنهم الاضطلاع بمهمة تنفيذ عمليات الطرق على الوجه الاكمل ، وليكونوا فى الوقت نفسه مدربين لغيرهم فى شروط تطبيق أحدث النظريات فى انشاء الطرق

#### تزويد المعامل بأحدث الاجهزة

وقال الدكتور سليم : ان المجلس وافق على اقتراح اللجنة الفنية على تزويد المعامل الخاص بمصلحة الطرق والكبارى بأحدث الاجهزة العلمية ليستطيع هذا المعمل أن يؤدى رسالته كاملة واجراء التجارب المختلفة لاعمال الاسفلت أو الاسمنت أو ميكانيكا التربة . كما وافقت اللجنة على استكمال بناء المبنى اللازم لذلك المعمل .



وقد ناقشت اللجنة المواصفات  
اغنية لكل من مشروعات الطرق ،  
وأدخلت عليها التعديلات اللازمة طبقا  
لأحدث الاسس العلمية  
**المرحلة الثانية**

ومضى الدكتور محمد احمد سليم  
فقال : وفي الوقت عينه أعدت مصلحة  
الطرق والكبارى بيانا توضح المشروعات  
التي تقترح تنفيذها فى خلال السنين  
الثلاث التي تبدأ من أول يوليو ١٩٥٥  
مع الاعتمادات التي تراها كفيـلة  
بتحقيق البرنامج . وهذه المشروعات  
مما أقره المجلس ، ومما تقترحه  
المصلحة ، جزء من برنامج عام واسع  
النطاق أعدته المصلحة بوجه عام وترتب  
لتنفيذه أجل قدره عشر سنوات .  
غير ان مشروعات المرحلة الثانية ، أى  
السنوات الثلاث من أول يوليو سنة  
١٩٥٥ لم تعرض بعد على المجلس  
الدائم حتى تدرسها اللجنة الفنية  
بصورة مستفيضة ، وهى ترسم سياسة  
الطرق البرية فى مصر فى غضون  
السنوات القادمة .

### مشروعات المرحلة الثانية

وفيما يل بيان بمشروعات السنوات الثلاث  
كما أعدتها مصلحة الطرق والكبارى لتنفيذ  
اعتبارا من ١-١٩٥٥ تكمة لبرنامج السنوات  
الخمس

أولا - انشاء وتوسيع وتحسين ورصف طرق  
بما فى ذلك تقوية الاعمال الصناعية المتصلة  
بها .

١ - الوجه البحرى : طريق الزقازيق -  
السنبلوين - المنصورة وطوله ٥٠ كيلومترا  
ونفقاته ٢٨٥ ألف جنيه . وطريق حوش عيسى -  
دمنهور ومن دسوق الى كفر الشيخ وبلغاس  
وشربين وطوله ١١٦ كيلومترا ونفقاته مليون  
جنيه . وطريق من ميت غمر الى أجاو من المنصورة  
الى محلة انشاق وطوله ٤٥ كيلومترا ونفقاته  
٣٥٠ ألف جنيه . وطريق محلة انشاق -  
دكرنس وطوله ١٣ كيلومترا ونفقاته ٩٠  
ألف جنيه . وطريق دمنهور - المحمودية  
ادفكنا وطوله ٣٥ كيلومترا ونفقاته ٢٣٠ ألف  
جنيه . وطريق مطوبس - فوه - دسوق وطوله  
٢٧ كيلومترا ونفقاته ٢٠٠ ألف جنيه . وطريق  
ازقازيق - فاقوس - الصالحية - القنطرة  
وطوله ٨٥ كيلومترا ونفقاته ٦٠٠ ألف جنيه .  
وطريق المنصورة - دكرنس - المطرية وطوله  
٧٠ كيلومترا ونفقاته ٦٠٠ ألف جنيه . وطريق

بور سعيد - دمياط وطوله ٤٥ كيلومترا ونفقاته  
مليون جنيه

٢ - الوجه القبلى : الاجزاء الباقية من طريق  
مصر - أسيوط وطولها ١٠ كيلومترا ونفقاتها  
٧٠ ألف جنيه . وطريق سوهاج - نجع حمادى  
وطوله ١٠٠ كيلومتر ونفقاته مليون جنيه  
ثانيا - توسيع وتقوية طرق بالوجه البحرى :  
باقى طريق مصر - الاسكندرية الصحراوى وطوله  
١٠٠ كيلومتر ونفقاته نصف مليون جنيه .  
وطريق كفر الزيات - طنطا - قليب وطوله  
٩٠ كيلومترا ونفقاته ٨٠٠ ألف جنيه

ثالثا - الطرق الصحراوية : رصف باقى  
طريق مرسى مطروح - سيوه وطوله ١٠٠ كيلومتر  
ونفقاته ٣٠٠ ألف جنيه ، وتمهيد طرق البحر  
الاحمر من السويس الى الطور ثم من السويس  
الى رأس علم ومن طريق اللقطة الى كيلو ١٣٥  
من طريق ادفو - مرسى علم وكذا من الاقصر  
الى اللقطة وطول هذا الطريق ألف كيلو متر  
ونفقاته ٣٠٠ ألف جنيه

رابعا - تكملة وتوسيع ورصف طرق الآثار  
المؤدية الى صقارة الجبل والعرابة المدفونة ووادى  
الملوك ، وطولها ٥١ كيلومترا ونفقاتها ٢٠٠ ألف  
جنيه

### خامسا : الكبارى

انشاء كوبرى على النيل عند ميت غمر ونفقاته  
٧٥٠ ألف جنيه وانشاء كوبرى عند دسوق  
على النيل نفقته مليون جنيه . وتجديد الجزء  
العلوى من كوبرى دمياط على النيل ونفقاته  
٣٥٠ ألف جنيه . وتجديد الكبارى الملاحية  
عند دقا دوس والصفورية ونبروه وصهرجت  
وسرسنا وبسندبله ونفقته ٤٣٠ ألف جنيه  
سادسا - انشاء طريق بمناطق الحياض  
ونفقاته ٣٠٠ ألف جنيه

سابعا - تحسين شبكة الطرق الصادر بها  
قانون تسيير سيارات نقل الركاب ونفقته ذلك  
٣٠٠ ألف جنيه

ثامنا - مصاريف عامة مقدرة بـ ١٥٠ ألف  
جنيه واحتياطي مقدر بـ ٣٠٠ ألف جنيه فتكون  
جملة الاموال المقدرة لمشروعات المرحلة الثانية  
١١٢٠٠٠٠ ألف جنيه

### مشروعات للسنوات الخمس التالية

واستطرد الدكتور محمد احمد  
سليم فقال : ان هناك مشروعات أخرى  
خاصة بالطرق والكبارى موضوعة  
للسنوات الخمس التي تلى ذلك وجملة  
الاموال المقدرة لها ٣١ مليون جنيه .  
والمرجو بعد تنفيذ هذه المشروعات  
جميعا أن تصبح مصر مجالا واسعا  
امام جميع وسائل النقل البرية ،  
فضلا عن البحرية والجوية والنيلية ،  
وبهذا يزداد العمران وتنشط حركة  
التجارة وتستخدم الايدى العاملة

ويصبح الاتصال بالاطراف النائية  
للبلاذ شرقا وغربا وفى الصحارى أمرا  
ميسورا ، وذلك يسهل مهمة الشركات  
التي تعمل فى المناجم والتعدين .

وختم حديثه قائلا : ان المأمول  
أن تمضى مصر قدما فى تنفيذ هذه  
المشروعات منتفعة دائما بالتجارب  
والاختبارات مستعينة بالرجال الفنيين

### أخبار وطرائف فى النقل

#### اتحاد عربى للمواصلات

من القوانين التي وافق عليها مجلس الوزراء  
المصرى بجلسته الاخيرة يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٥٣  
قانون يقضى بالموافقة على اتفاق الاتحاد العربى  
للمواصلات السلوكية واللاسلكية الذى عقد بين  
دول الجامعة العربية .

وتلخص أغراضه فى التعاون على تنظيم  
المواصلات السلوكية واللاسلكية بقصد تعميمها  
بين بلاد الاتحاد لتنمية العلاقات الثقافية  
والتجارية ، والعمل على استثمار هذه المواصلات  
الى أقصى حد ممكن ، وتبادل المعونة الفنية بين  
دول الاتحاد ، وتشجيع البحوث العلمية  
والعملية ، والتعاون بين ادارات الاتحاد ،  
وتوحيد جهودها للمصلحة المشتركة فى الاتحاد  
الدولى فى حقل المواصلات

٩٠ مليون دولار لانشاء طرق  
خلال العشر سنوات القادمة

أعلن اتحاد الطرق الدولى - وهو منظمة خاصة  
تهتم بتشجيع وتحسين بناء الطرق - أن العون  
الخارجى الأمريكى للطرق ، ستركز فى العام  
القادم ( ١٩٥٤ ) على منطقة الشرق الاوسط ،

بما فيها الدول العربية واسرائيل  
وسوف يخص مصر - وحدها - من هذا  
العون حوالى ٩٠ مليون دولار ويتم تنفيذه خلال  
العشر سنوات القادمة .

هذا ولم يذكر الاتحاد أى إشارة الى مشروعات  
الطرق فى سوريا واسرائيل ، وبالتالي عن  
مقدار العون لهما .

#### سياسة مشروعات الملاحة النهرية

#### لجنة تضع هذه السياسة وتنفذها

تم تأليف لجنة خاصة لوضع سياسة المشروعات  
المتصلة بالملاحة النهرية ، والإشراف على تنفيذها  
وتنظيم الادوة الخاصة بالشئون الملاحية .

وقد تقرر أن تكون هذه اللجنة برئاسة  
السيد وكيل وزارة الأشغال ، وعضوية ممثلين  
لوزارتى المواصلات ، والتجارة والصناعة ،  
وعضو من المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ،  
وعضو من رئاسة الامدادات والتموين بالجيش  
المصرى ، وعضو من غرفة الملاحة الداخلية .

### الرقم القياسى للانتاج الصناعى فى بعض دول غربى اوربا

( ١٩٤٨ = ١٠٠ )

| السنة | النمسا | بلجيكا | الداغرك | فرنسا | المانيا | اليونان | ايرلندا | ايطاليا | هولندا | النرويج | السويد | تركيا |
|-------|--------|--------|---------|-------|---------|---------|---------|---------|--------|---------|--------|-------|
| ١٩٣٨  | ١١٨    | ٨٢     | ٧٧      | ٩٠    | ١٩٣     | ١٣٢     | ٧٦      | ١٠١     | ٨٩     | ٨٦      | ٧٦     | ٦٤    |
| ١٩٥١  | ١٧٩    | ١١٨    | ١٢١     | ١٢٥   | ٢١٨     | ١٧١     | ١٣٣     | ١٤٤     | ١٢٨    | ١٣٣     | ١١٢    | ١١٨   |
| ١٩٥٢  | ١٨١    | ١١٤    | ١١٦     | ١٣١   | ٢٣١     | ١٧٠     | ١٢٤     | ١٤٦     | ١٣٠    | ١٣٣     | ١١٠    | ١٣٣   |
| ١٩٥٣  |        |        |         |       |         |         |         |         |        |         |        |       |
| ابريل | ١٨١    | ١١٦    | ١٢١     | ١٢٩   | ٢٤٩     | ١٧٥     | —       | ١٥٦     | ١٤٠    | ١٢٩     | ١١٩    | —     |
| مايو  | ١٧٤    | ١١٦    | ١٢٢     | ١٣٢   | ٢٤٩     | ١٨٣     | —       | ١٦١     | ١٣٥    | ١٣٢     | ١١٥    | —     |
| يونيو | —      | ١١٣    | ١٢١     | ١٣٠   | ٢٤٨     | ١٨٨     | —       | ١٥٨     | ١٤٤    | ١٤٦     | ١١٧    | —     |
| يوليو | —      | —      | ٨٥      | —     | ٢٤١     | ١٩٢     | —       | —       | ١٤٢    | ١٠٠     | ٥٥     | —     |



# النقل والمرور في شوارع القاهرة

ضرورة زيارة وصلة النقل المشترك وخفض عدد المركبات الخاصة  
العناية برصف الشوارع وتخطيطها بانساع السمات في العاصمة  
القاهرة في حاجة إلى شئ سالك جذبة لمواجهة الزيادة في وسائل النقل

سلامتهم وحياتهم في الطريق في كثير من الاحيان على مهارة سائقي المركبات الآلية . فاذا اجتاز الرجل طريقا فقلما يتلفت يمينا أو يسارا ليتحاشى اخطار المرور . لهذا كان من الافضل لمهندسي التنظيم ان لا يبالغوا في تضيق الارصفة سواء كان ذلك في الاحياء القديمة أو المناطق الحديثة من مدينة القاهرة على حساب توسيع الطرق المخصصة لسير المركبات والسيارات ، فهناك في بعض الاحياء الوطنية كثير من الارصفة التي أخذت تضيق حتى بلغت المتر أو مادون ذلك بكثير . وهذا اجراء يسيء ولا شك إلى المشاة الذين يقطنون تلك النواحي أو الذين يترددون عليها .

وهناك حقيقة وهي ان العربات والمركبات كانت شيئا طارئا على المجتمع المصري ولم تعرف في عاصمتنا الا في أواسط القرن التاسع عشر . وكانت عربة الوالى محمد على ذات العجلات الاربع مثار دهشة بالغة لدى سكان القاهرة . ولقد بلغ مجموع عدد العربات في عهده نحو الثلاثين وكانت حالة الطرق يومئذ وعادات الناس لا تسمح بزيادة هذا العدد حتى أنه كان من المتعذر على هذه العربات الثلاثين ان تسير خارج بعض الطرق القليلة الممهدة .

## أعمال التجديد والتحسين

كان من جراء امتداد مدينة القاهرة منذ عام ١٨٦٠ ان اقتضى الامر شق عدد من الشوارع فيما بين عامى ١٨٨٨ الى ١٨٩٨ والتي بلغت مساحتها ٣٠٥٢٤٨ مترا مربعا ولم تستطع مصلحة التنظيم وهي القائمة على شئون الطرق ان تسابر هذا التقدم في شق ذلك العدد الكبير من الشوارع ولم تولها عناية من النظافة والصيانة لما كانت تلاقيه من عادات مستفحظة وما كان للملاك من حريات مفرطة لا يحد منها قانون أو نظام .

ولا شك ان الطرق التي خططت في الاحياء الحديثة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من مدينة القاهرة ، ضاقت اليوم بحركة المرور المتزايدة نتيجة لوسائل النقل الآلى كالمركبات الخاصة والاجرة والاولوتوبيسات ومركبات الترام أما في المناطق الشرقية من المدينة حيث تقع الاحياء القديمة بطرقها ومسالكها التي لا تسمح بمرور مركبات النقل الآلى فان الامر يدعو الى تحسين بعض الطرق لتحسين وسائل النقل والمواصلات هناك . ونذكر على سبيل المثال ان مسطحات الطرق عرض ٤ امتار بلغت في عام ١٩٠٤ حوالى ٤٣ ٪ وعرض ١٠ امتار ١٤ ٪ فقط من مجموع مساحات الطرق كلها التي بلغت مساحتها ١٨٧٥٢٤ ١٤٥٧٢٤ مترا مربعا . وفي عام ١٨٧٥ كانت جميع طرق القاهرة تقريبا دون رصف وكذلك كان من النادر أن نجد أرصفة الشوارع مغطاة بتبليطات من أى نوع ولكن امكن بعد هذا التاريخ رصف ما مساحته ١٠٠٠٠ متر مربع وهي تكون ١/٨ الى ١/٨

أن يلقي المرء نظرة على المساقط الأفقية لمدينة القاهرة في الأعوام ١٧٩٨ ، ١٨٤٦ ، ١٨٧٤ ليدرك ما حدث فيها من تقدم عمرانى كبير . ذلك أنه قد انشئت في الفترة بين عامى ١٨٥٠ ، ١٨٨٠ اهم خطوط السكك الحديدية وأخذ عرض الطرق والشوارع يزداد تدريجا وأخذت المنطقة الوسطى للمدينة تتغير وتتبدل ببطء شديد . وقد شق شارع كلوت بك الذى يصل إلى الزبكية بباب الحديد وتم انشاء السكة الجديدة واستصلح ميدان ابن طولون وفتح شارع تحف به من جانبه عقود وبائكات وهو

## للكسور مصطفى نيازى

الذى يسمى اليوم بشارع محمد على وأصبحت حديقه الأزبكية نقطة الوسط التى تلتقى عندها المدينة القديمة والمدينة الحديثة .

### المواصلات في مدينة القاهرة

ولكن الاضطراب والفوضى كانا ولا يزالان القاعدة والقياس السائدان في احياء القاهرة القديمة . فضيق الارصفة هناك قد جعل الحوانيت تطل على الطريق مباشرة فأصبحت أمور النقل معقدة اشد التعقيد في تلك المنطقة بما كان ولا يزال يعرض من بضائع وبيع على الارصفة الضيقة . ولقد استمر التخطيط المتعرج على حاله في المدينة القديمة الواقعة من ناحية الشرق . فهناك نجد أن أكثر الطرق اتساعا تضيق في ساعات الازدحام ويضطرب المرور فيها وتتشابك المركبات والمشاة تشابكا فريدا يقصر عنه الوصف . واذا ما هطلت الامطار هناك انقلبت طرق الاحياء القديمة ودروبها الى مستنقع من الماء يعرق حركة النقل والمرور فيها ويزيدها شدة وضيقا .

والمرء يتساءل كيف استطاعت العاصمة ان تستمر على هذا الحال من سوء الطرق والمواصلات مع ما عرف عن هذه المدينة من وفرة ثرائها في تاريخها الطويل . ولكي نجيب على هذا السؤال لابد من الاطاحة باحتياجات سكان هذه المدينة الشرقية والامام بوسائل النقل فيها اننا نعلم الى أى حد قد بلغت البيئة الشرقية من التيسير والتسامح ومن التغافل في الروح الديهوقراطية البسيطة دون اهتمام بالعمل الزمنى . ولقد قصد بالمجتمع العربى ان يكون مجتمعا للشهامة وان أبسط أنواع المطايا في هذه البيئة تعد نوعا من الرفاهية والبذخ .

وحين ينتقل الانسان من مكان الى مكان ارضاء لمثقة أو حاجة فانما يسير على قدميه متلكئا تارة أو مستوقفا نفسه أخرى لبلوغ غايته . ونشأ عن ذلك ، الافراط الشديد في عدم الانتباه والتوانى للمتجولين من أبناء البلد الذين تتوقف

تجمع مدينة القاهرة بين القديم والحديث ويمتد تاريخها القديم الى قرابة ألف سنة ويبدأ حين أتم القائد جوهر انشاءها في عام ٩٧١ ميلادية . وكان تخطيط المدينة في القرون الوسطى وتوقيع دروبها وحاراتها غير منتظم ويكاد ينعدم فيها الخط المستقيم . وهذا التخطيط هو صورة حية لما كانت عليه يومئذ الحالة الاجتماعية والنفسية في ذلك العصر .

اننا نعرف ان المدن في العصور الاقطاعية كانت مهددة من الخارج بالسطو والنهب والاعتداء وهو الامر الذى أدى الى ان يكون الطابع الغالب على مدن القرون الوسطى هو طابع التحصين والدفاع . ويبدو أثر ذلك واضحا في اسوارها المنيعه وبواباتها الضخمة وفي الاسلوب الذى اتبع في تخطيط الطرق والمسالك من ضيق والتواء . ولقد روعى فيها ان تكون ذات رقعة قليلة الاتساع ليتمكن أهلها من أن يحسنوا تسويرها ويسهل على كل فرد فيها أن يتعرف على الآخر وان يستطيع سكانها التنقل في شئ من اليسر والراحة بين أرجاء المدينة بوحدات من النقل المعروفة وقتئذ من دواب وعربات تجرها الحمير والخيول والبغال أو ان يقدوا ويروحوا فيها مشيا على القدمين مما أدى الى ضيق هذه الدروب والمسالك تشبها مع فكرة الدفاع وتوافقا مع وحدات النقل المستعملة واقتصادا في مساحة الارض خشية التوسع والامتداد .

وتخطيط مدينة القاهرة الذى ظل محافظا على طابعه الاقطاعى مدى عدة قرون بدأ يخرج عن تحفظه شيئا فشيئا . ولقد بدأت اولى هذه المحاولات في عهد محمد على الذى أخذ على عاتقه في اقامة الاعمال العمرانية في مدينة القاهرة . ولقد كان أول مجهود ايجابى قام به لتحسين النقل والمواصلات والمرور في شوارع العاصمة وطرقها الضيقة هو إلغاء المصاطب الموضوعة أمام الحوانيت والتي كانت تقلل من عرض تلك المسالك والدروب . ولم يتردد كذلك في نزع ملكية المنشآت التي كانت تعوق مرور المركبات . ولم يقف الامر عند هذا الحد بل قام بشق شوارع جديدة كالطريق الذى يصل إلى الزبكية بتلال المقطم والمسمى اليوم بالسكة الجديدة التى بدأ العمل فيها عام ١٨٤٥ وتم انشاؤها في عهد اسماعيل . ولقد ربط هذا الطريق حى الموسكى بالاحياء الشرقية للمدينة ومهد أمور التجارة في حى الاعمال ويسر من أحوالها . وكذلك اتصلت القاهرة بحى بولاق بشارع يحف به من جانبه الاشجار الظليلة وارتطفت ضاحية الجزيرة بحى الروضة ومصر العتيقة بواسطة قنطرة حديثة . واصلحت قناة الخليج المصرى واهتم بأمر صيانتها .

وبالرغم من هذه الاعمال التى أجريت في العاصمة والتي ساعدت كثيرا على تيسير أمور النقل والمواصلات بين أجزائها ، فإنها احتفظت في عام ١٨٥٠ بحدودها ومساحتها وبمظهرها الذى كانت عليه في القرن التاسع عشر . ويكفى



مجموع مساحات الشوارع التي كانت تشرف على صيانتها مصلحة التنظيم في ذلك الوقت وفي عام ١٩٠٠ أصبحت مساحات الطرق المرصوفة بطريقة المكدام ومكسوة بحجر البازالت تعادل ٩٪ ، والمرصوفة بالمكدام ومكسوة بالحجر الجيري ٢٨٪ والمغطاة بالأسفلت ٢٥٪ من مجموع مساحات الطرق كلها التي بلغت ٧٤٢٧٨١٢٢ مترا مربعا . ثم أخذ التجديد البطيء بعد ذلك طريقه الى شبكة الطرق والشوارع . ففي عام ١٩٠٦ كانت النسبة المئوية لوسائل النقل المختلفة كالآتي : شوارع مرصوفة بالبيمارب ٢٦٪ وشوارع بالأسفلت ١٠٪ بقربها وبالحجر الجيري ٥٠٪ أما الشوارع التي تربت على طبيعتها دون رصف فقد بسا ٤٢٤٪

وقد كان الاهتمام بالاصلاحات عاجلة موجهة الى الشوارع الاسر اهمية التي استخدم فيها البيمارب منذ اوائل القرن العشرين . وفي عام ١٩١٩ بلغت مساحة الجزء المرصوف من الطرق بهذا النوع من الحجر ما مقداره ٥٠٠٠٠٠٠ متر مربع وسرعان ما سيجري سيره في عام ١٩١٧ . وبعد ذلك شوارع المسعى الرئيسية في اعلى المربى بمدينته في حته سنة وبعد سنة منها ١/٥ المساحة بحية شوارع العاصمة .

ومد عام ١٩٢٠ ومصلحة التنظيم تقوم سوريا برصف واصرح شوارع في مدينته سراج مساحتها في المتوسط بين ٥٠٠٠٠٠ متر مربع ٧٠٠٠٠٠٠ متر مربع سواء كان هذا الرصف بالمكدام او بالاسفلت او بترايبع الحجارة او بالحجر البازالت . واصبحت مسطحات الشوارع بها المرصوفة في جميع انحاء القاهرة وضواحيها بهذه المواد المختلفة حتى نهاية العام الحادي ١٩٥٢ - ١٩٥٢ مامقداره ٦١٪ فقط من مجموع مسطحات شوارع القاهرة كلها .

#### النقل والمرور بمدينة القاهرة

بدأت الصناعات في القاهرة تتلمس طريقها الى الوجود في اوائل القرن الحادي حين وضعت الحرب العالمية الاولى اوزارها ثم ما لبثت ان ثبتت اقدامها في عشية الحرب العالمية الثانية وفي اثنائها ثم في الفترة التي تلتها مباشرة . فاندفع السكان الى الهجرة من الريف الى العاصمة نتيجة لنمو الصناعات المطرد فيها والتمسوا الرزق وكسب العيش الحلال في مدينة تتسم بكونها المركز النابض بالحياة والعمران . ولقد تبع ذلك زيادة كبيرة في حركة انتقال الناس داخل القاهرة تلك الزيادة التي لم يقابلها تقدم كبير في وسائل النقل والمواصلات . الى ذلك فقد اصطدم هذا النمو العمراني بعدد كبير من الشوارع الضيقة ذات التخطيط الرديء وتعارض مع أنظمة ولوائح جامدة لم تستجب الى ذلك الفارق الاجتماعي . ولقد اقامت هذه الأنظمة من نفسها سدا منيعا في اى اصلاح وتخطيط يسائر الظروف المستحدثة . واهم ما كان يتعارض فيها مع التعمير والتحسين المنشود هو ارتفاع ثمن الاراضي التي تنزع ملكيتها وقد تبلغ في بعض الاحيان رقما خياليا وهو ما لا يسنده اى حق من الحقوق .

ولنتكلم الآن عن مدينة القاهرة ومشاكل النقل فيها بالذات . من المسلم به ان العربات والسيارات تسير في المدينة لنقل الركاب الذين يريدون الانتقال من مكان الى آخر . وهذا الاعتبار الذي قد يبدو انه بدهى لا ينبغي ان نتجاهله عند دراسة مشكلة المواصلات .

وتبلغ مساحة الاوتوبيسات الكبيرة ٢٢ مترا مربعا وان متوسط ما يشغله الراكب الواحد من هذه المسافة باحتساب وجود بعض الواقفين هو ٤٤ ر. من المتر المربع . اما المساحة التي يشغلها الشخص الواحد في مركبات الترام فتتراوح بين ٢٧ ر. م ٢ ٤٦ ر. م ٢ اما في حالة السيارات الخاصة فالرقم قد يصل الى ١٥٧ ر ٢ م وفي سيارات ايسر س ١٠٧ ر ٢ م ١ اى ٢٠٤ ر ٢ م فان سرام حته على السفل ابر من الاوتوبيسات واد ادرن سدا ادرن سفل من الترام اقل ازدهما للمرور العام من الاوتوبيسات واد سفل سوسفل المساحة اسي تخص الراكب الواحد بالنسبة الى المساحة العلية للمركبة الواحد لها عظم طاقة النقل لها وقل ازدهما للمرور العام . ونلاحظ ان الاوتوبيسات تتميز بكونها على انقل اكبر وقدره اقل على ازدها للمرور العام اذا ما قورنت بالوتوبيسات الاصغر حجما (متوسط ما يشغله الراكب الواحد من مساحة الاوتوبيسات الصغيرة باحتساب وجود بعض الواقفين هو ٥١ ر. م ٢) ونجد ان طاقة النقل ضعيفة في كل من السيارات الاجرة والخاصة من ذوات الحجم الكبير وهي لذلك تعتبر اكثر ازدها للمرور العام اذا ما قورنت بوسائل النقل المسرك الاخرى . لهذا من من ادرن اعمل على تقليل عددها في بعض شوارع القاهرة التي تتصخم فيها حركتها النقل والمرور كان تعدد منطقتهم حرام يمنع فيها دخول هذه السيارات وان يقدم عند هذه المنطقة وفي انطون اخرجى بها بعض موافق ومراب (تراجا) لها . لذلك ينبغي منع اعطاء تراخيص جديدة لسيارات الاجرة الكبيرة الحجم لانها تعتبر احد انواع وسائل النقل ازدها للمرور لان طاقته سفل اضعف من سيرها . ويمكن ان نصل من المقارنات السابقة الى النتيجة التالية :

اذا اردنا ان نعمل على تفريغ ازمة النقل فانه ينبغي ان نعمل على زياده وحدات النقل المشترك ونقل عدد مركبات النقل الخاص والاجرة وبالاخص ذوات الحجم الكبير من السير في المناطق المزدحمة في القاهرة .

واذا كانت السيارة في حد ذاتها تعتبر نقدا فنيا وهندسيا كبيرا فقد نجم من استعمالها - وذلك بما تميزت به من سهولة في تسيرها وفيادتها - اضطراب شديد في المرور العام داخل مدينة القاهرة . ويتركز هذا الاضطراب ويتجمع في اوقات قصيرة الامد تشتد فيها حركات المرور المتسببة من اصحاب هذه السيارات الذين اغلب ما يشتركون جميعا في استعمال سياراتهم في اوقات متقاربة وفي ساعات واحدة من النهار فتكتظ حركات المرور بهم وتسد الطرق بسبب تجمعها . ولقد اصبح في امريكا امر انشاء مواقف للسيارات في ابنية تودع فيها جميع المركبات الآلية واعداد هذه المواقف في المناطق التي تشتد فيها الحركة امرا ازاميا تحتمه أنظمة المرور في الولايات المختلفة .

#### الساعات التي تبلغ فيها حركة النقل

##### ذروتها القصوى

في المناطق المركزية لمدينة القاهرة يشتد الازدحام الى حد كبير في ساعات الصباح فيما بين الساعة ٧٣٠ الى الساعة ٨٤٥ ، وفي ساعات بعد الظهر من الساعة الواحدة الى الساعة ٢٣٠ . ويشتد اشتدادا كبيرا في ساعات المساء حين تبلغ طاقة وسائل النقل في الطرق

اقصى حدودها في حمل العمال وموظفي الشركات والمؤسسات التجارية وجمهور الناس العائدين الى مساكنهم والداهبين الى اماكن التسلية . فتكتظ الشوارع بالسيارات الخاصة والاجرة والعامه ومركبات الترام . وتبطيء في هذه الساعات حركة المرور العام وتنتابها وقفات وعواقب من ان الى آخر ثم تأخذ حركة المرور في الاقتراب شيئا فشيئا من حالة الانتظار والامتلاء وتبدأ هذه الحالة من حوالى الساعة ٥ وتستمر حتى الساعة ٧٤٥ مساء ثم تهدأ بعد ذلك لتعود الى شيء من الازدحام من الساعة ٨٢٠ الى الساعة ٩٠٠ مساء .

وبوصول الى حركتها مرور مينة بالنسبة للسيارات يختصه يجب ان يكون هناك تناسب مقدر بين عدد المركبات وبين المساحة عرض الطريق المختص بسيرها . وهذا لا يكون على التوافق بين عرض الطريق وعرض السير الواحد . وهذا اذداد سرعة السيارة كلما تطبت مزيدا من الابعاد المخصصة لتطوط سيرها سواء كان سفير اهرسى وهو المساحة المستورة بين سيرة واسرى في سدا عرضى او للسفير الطولى بها وهو المساحة المستورة بين مركبة واخرى في اتجاه طولى . ويمكن الاقتصاد في هذه الابعاد بما عظم براعة سائفى السيارات واستند حدهم في فيادتها . اى ذلك انه عندما تحسب وسائل رصف الطرق كلما عظم بالتالى لدره المركبات على الربط والتوقف واصبحت اسر امسا بالنسبة الى ركبها وقل خطرا بالنسبة الى حركة المرور العام .

#### الانواع المختلفة لمركبات النقل

بالرغم من ان لمركبات النقل المشترك العام طاقة على النقل اكبر وانها اذا ما قورنت بالسيارات الخاصة والاجرة كانت اقل ازدها لطريق فان مركبات الترام لعظم حجمها ولانها تسير على شريط حديدى ثابت يقيد كثيرا من حركتها ومرونتها ، كان من غير المرغوب فيه ان يسير الترام داخل المنطقة الوسطى للقاهرة . ويشتد ازدها الترام حين يقف في الطريق العام لسبب من الاسباب فتتكدس مركباته في الشوارع ويصبح عائقا كبيرا لحركتها النقل والمرور فيها . ومن ناحية اخرى يجب ان نعرف بان الترام كوسيلة من وسائل النقل العام له طاقة كبيرة في نقل عدد كبير من سكان المدينة وتيسير سبل الانتقال لهم من مكان الى آخر بأجر زهيد وفي مدة زمنية لا بأس بها . ومن الناحية الاقتصادية نرى انه من العسير ان يستعاض عن الترام بوسائل نقل تسير على السطح العلوى للشارع ولها من المميزات مثل ما له . ويلاحظ في جميع الحالات التي تكون فيها تجهيزات خطوط الترام الكهربائية موجودة وقائمة فان ثمن الانتقال فيه للمقعد الواحد وللكيلو مترا الواحد هو اقل بكثير من نظيره في مركبات الاوتوبيس . ومع ذلك وبالرغم من هذه المميزات الكبيرة التي يختص بها الترام كوسيلة من وسائل النقل الرئيسية التي تستخدمها الاغلبية الساحقة من هذا الشعب فان شركة الترام قد تمادت في استهتارها وتقصيرها نحو اعداد مركبات حسنة التجهيز والتصميم تابع للناس . ان مركبة او قاطرة ترام مصممة مصمما رديئا تسبب كثيرا الى حركة النقل والمرور في الشوارع التي تسير فيها وتسبب كثيرا من الحوادث . كيف يستطيع ركاب



قائراة او مركبة فيها اماكن للوقوف تزيد على امكنة الجلوس وكيف يتأتى لهم الصعود والنزول بالسرعة اللازمة التي لا تسبب عطلا للترام اولا ولوسائل النقل الاخرى ثانيا ، والركاب الواقفون في الامكنة المخصصة لهم يسدون سبل الوصول الى الطريق او الى المقاعد سدا محكما ؟ وهذه القذارة التي تتميز بها مركبات الترام وقطراته سواء في مقاعدها او في ارضياتها ونوافذها او في اسقفها .. ليس هناك من رقيب عليها ؟ وبأى حق قد خول لهذه الشركة ان تفرق بين ركابها فتسمح بالقليل من المقاعد في المركبة او القاطرة الواحدة وتخلي مكانا لوقوف الكثير من الركاب وكان من الممكن ان يتسع لبعض المقاعد ومع ذلك تقتضى من كليهما اجرا متساويا ؟ .

والآن نعود الى موضوع دراستنا فنقول انه كلما امتد العمران الى اطراف مدينة القاهرة كان علينا واجب اعداد هذه المناطق بطرق وشوارع واسعة بالقدر الذي يسمح باقامة خطوط من الترام تسير على ارضية خاصة به تعلو قليلا وتتوسط الطريق كما اتبع مثلا في ضاحية الهرم . وعلى ذلك نستطيع ان ننظم حركة النقل والمواصلات هناك بفصل الترام كوحدة من وحداته عن بقية الوحدات الاخرى فنصل بهذه الطريقة الى زيادة سرعته وطاقته نقله .

اما في الاحياء القديمة هناك حيث تضيق طرقها وتقل اتساعاتها فينبغى لنا ان نلتهمس الحلول ذات التكاليف التي تتمشى مع ظروف هذه المنطقة ، كان تحاط بطريق في شكل حلقة يحيط بنطاقها الخارجى ويخصص لوسائل النقل الآلى التي ينبغى ان تمنع بناتا من التسلسل والتحرك داخل شبكة طرقها . واذا ما اضطررنا الى شق شوارع جديدة او توسيع القديم منها فانه ينبغى ان لا يعود من هذا الاجراء اى ضرر على هذه الاحياء سواء من الناحية التخطيطية او المعمارية وبالاخص في النواحي التي تتميز بوجود بعض الآثار فيها . ومهما يكن فلا ينبغى ان تعتبر هذه الاحياء منطقة مرور عام بل يجب العمل ما وسعنا الجهد على تخفيف حركة المرور الآلى فيها وان نهى الفرصة المناسبة للمشاة ان يفتدوا ويروحوا فيها على اقدامهم في جو من الطمأنينة والامان .

### السرعة اللازمة لوسائل النقل

وعلاقتها باتساع المدينة وعدد سكانها

تتصل هذه السرعة اتصالا وثيقا باتساع المدينة وعدد سكانها . والنمو الطبيعى لمدينة من المدن يمتد في الاحوال العادية على شكل دائرى . والمدة الزمنية التي يقطعها ساكن في مركز المدينة حتى اطرافها او بالعكس لا ينبغى ان تتعدى عشرين دقيقة منها ١٥ دقيقة يقضيها المسافر في وسائل النقل العام والباقي وقدره خمس دقائق تقضى مشيا على اقدام وانتظارا في محطات النقل . ولا ينبغى كذلك ان تزيد كثافة السكان في هذه الحالة عن ٢٠٠ نسمة لكل هكتار .. وبذلك يمكننا ان نصل الى النتائج الآتية :

لما كانت سرعة الترحل تقدر بحوالى ٤ كيلو متر في الساعة كان الانتقال على القدمين يكفي لمدينة نصف قطرها ٦ كيلو متر وعدد سكانها ٦٠٠٠٠ نسمة وكان الالتجاء الى وسائل النقل الآلى من ترام واوتوبيس غير ضرورى في مدينة تتسع لهذا العدد من الناس

ولكنها تكفى لمدينة نصف قطرها ٣ كيلومترات وعدد سكانها ٦٠٠٠٠٠ نسمة .

اما وسائل النقل بترام المترو اننى تقدر سرعته بمقدار ٢٥ كيلو مترا في الساعة فتكفى لمدينة نصف قطرها ٦ كيلو مترات وعدد سكانها ٢٤٠٠٠٠٠ نسمة . اما في المدن والعواصم الكبيرة فينبغى استعمال وسائل نقل بالمترو السريع له سرعة تجارية لا تقل عن ٤٠ كيلو متر في الساعة الواحدة لتسد حاجة مدينة نصف قطرها ١٠ كيلو مترات وعدد سكانها ٦٠٠٠٠٠٠ نسمة .

هذه الفروض المتقدمة بالرغم من أنها تحكمية نوعا ما الا انها تقترب من الحقيقة الواقعة . فمترو باريس مثلا الذى يكاد يسد حاجة المدينة حتى اسوارها ( نصف قطر مدينة باريس حتى اسوارها هو ٥ كيلومترات وعدد سكانها ٢٩٠٠٠٠٠ نسمة ) ينفى تكملته بخطوط من المترو السريع ليسد حاجة النقل في المدينة الكبرى التي نصف قطرها ١٠ كيلو متر وعدد سكانها ٤٥٠٠٠٠٠ نسمة .

ولنحاول الآن ان نطبق هذه الفروض على مدينة القاهرة على الوجه الآتى :

اذا قمنا بعمل رسم كروكى لمدينة القاهرة لوجدنا ان المحور الطولى لهذه المدينة يمتد في اتجاه الشمال الشرقى ويحوى هذا الامتداد الضواحي الشمالية لمدينة القاهرة كمصر الجديدة والزيتون والمطرية وعين شمس ثم الى الجنوب ويحوى الضواحي القبلية لها كالمعادي وحلوان وغيرها . ويقف امتداد عمرانها من ناحية الشرق عند جبل المقطم ويمتد العمران بها من ناحية الغرب صوب الاراضى الزراعية المتاخمة للمدينة مباشرة . ويعتبر ميدان الاوبرا النقطة المركزية للعاصمة فاذا عسنا انصاف اقطارها بصرف النظر عن مناطق الضواحي لوجدنا ان انصاف الاقطار هى كالاتى :

نصف القطر من المركز ( ميدان الاوبرا ) حتى الجبانات من ناحية الشرق = ٣ كيلو مترات

نصف القطر من المركز حتى مدينة الاوقاف والدقى من ناحية الغرب = ٣٢/٤ كيلو متر نصف القطر من المركز حتى المحمدى وروض الفرج من ناحية الشمال = ٤١/٢ كيلو متر

نصف القطر من المركز حتى الروضة وابو السعود والامام الشافعى من ناحية الغرب = ٤١/٢ كيلو متر

وبحسب تعداد مدينة القاهرة عام ١٩٤٧ نجد ان كثافة السكان = ١٥٢٨٣ نسمة لكل هكتار ونستطيع مما تقدم ان نستنتج الآتى

١ - ان امتداد مدينة القاهرة هو امتداد مخاغل او بمعنى آخر يمكن ان تكون مدينة القاهرة بعدد سكانها الحاليين على مساحة اقل من مساحتها الحالية وذلك لان كثافة السكان فيها هى حوالى ١٥٠ نسمة للهكتار الواحد ولم تبلغ بعد ٢٠٠ نسمة للهكتار . ٢ - انه من الممكن جدا - باعتبار ان انصاف اقطارها تتراوح بين ٣ كيلو متر و ٤١/٢ كيلو متر - حل مشاكل النقل والمواصلات فيها بوسائل النقل الآلى من ترام واوتوبيس وترولى باس بدون الالتجاء الى وسائل النقل بالمترو

وهناك بعض الاعتبارات التي يجب العناية والاهتمام بها وهى كالاتى .

اولا - قبل البدء في استعمال وسائل النقل بالمترو كما يفكر بعض الناس يجب اولا استنفاد طاقة النقل لكل من الترام والاوتوبيس استنفادها كاملا وذلك بالعمل على تحسينها ورفع طاقة نقلها بشتى الوسائل .

ثانيا - ان عددا كبيرا من سكان القاهرة اذا ما قورن بغيره من سكان المدن والعواصم الاوربية المزدهمة بالسكان - لا يستعين بوسائل النقل المشترك ايا كان نوعها وذلك اما لفقرهم او لقله ميلانهم بالعمل ازمى او لان جو المدينة يساعد الناس على السير والتنقل مشيا على اقدام .

ثالثا - ان المحور الطولى للعاصمة والممتد من الشمال الشرقى الى الجنوب يمكن ان يعنى به العناية الالفة به من ناحية وسائل النقل والمواصلات ويمكن كذلك العمل على تجهيزه واعداده بوسائل نقل سريعة من ترام واوتوبيس وترولى باس وسكة حديد كهربائية لكى تتناسب ادوات النقل هذه مع اطوال المسافات فيه ولكى يستطيع سكان هذه الضواحي من التنقل والوصول الى مركز العاصمة في مدة زمنية لا تعدو العشرين دقيقة .

رابعا - اذا توصلنا الى استنفاد طاقة النقل لكل من الترام والاوتوبيس والترولى باس في المحور الطولى للعاصمة والذي سبق لنا الاشارة اليه في ثالثا ثم وجدنا بعد ذلك ان حركة النقل والمواصلات تحتاج الى مزيد من السرعة والكفاية فاننا نستطيع حينئذ - وفي هذه الحالة فقط - ان ننشئ خطا واحدا من خطوط المترو لربط الضواحي الموجودة في الناحية الشمالية الشرقية بتلك الموجودة في الناحية القبلية من مدينة القاهرة . مع مراعاة انه من الضرورى جدا مرور خط المترو بالمنطقة المركزية للعاصمة .

### النقل بواسطة الترام في مدينة القاهرة

مند ان استعمال الترام وهو يقوم بنقل السكان داخل مدينة القاهرة واستدراج من يهدل من احوال العمران في تلك العاصمة ، وفى عام ١٨٩٤ عقد اتفاق بين الحكومة المصرية واشتركة البلجيكية للسكك الحديدية الاقتصادية لمده خطوطه . وكان موعد انتهاء امتياز ترام القاهرة هو في عام ١٩٤٦ . ولكن صدر في عام ١٩٠٨ مرسوم بمد امتياز استثمار خطوط الترام حتى عام ١٩٧٨ . ومن ذلك التاريخ والحكومة تحصل على ٥ ٪ من الابرار الكلى قبل خصم المصاريف . وبين الجدول الآتى طول الشبكة الكهربائية لترام القاهرة وعدد الركاب والقاطرات في السنوات الاخيرة لنلاحظ مدى التناسق بينها .

| العام | طول الخطوط بالكيلو | عدد المركبات والقاطرات | عدد الركاب بالمليون |
|-------|--------------------|------------------------|---------------------|
| ١٩٣٥  | ٧٢                 | ٦٦٢                    | ٩٠                  |
| ١٩٤٠  | ٧٢                 | ٦٧٨                    | ١٠٢                 |
| ١٩٥٢  | ٧٢                 | ٧٣٥                    | ١٨١                 |

فكان اطوال الخطوط لم تنمى في السبعة عشرة عاما الاخيرة ولم يزد عدد المركبات والقاطرات الا بأقل من ١٢ ٪ مع ان عدد الركاب قد زاد بأكثر من ١٠٠ ٪ ومنه يتضح لنا السبب الحقيقى لشدة الزحمة في الترام . ولقد انشئ اول خط في مدينة القاهرة عام ١٨٩٦ وهو الخط الذى يربط ميدان العتبة الخضراء بميدان محمد على ( وهو ميدان المنشية حاليا ) مارا بشارع محمد على . ثم اخذت تنشأ بعد ذلك خطوط جديدة في الاعوام التي تلت هذا التاريخ حتى اصبح عدد خطوط الترام في عام ١٩٣١ اربعة وثلاثون خطا .



ولقد أصبح من الضروري ، بعد ازدياد عدد مركبات النقل ، ان يقرر استعمال الترام في المنطقة الوسطى اسبغيا لعاصمه بحيث ينتهى عند نقط بعد عن نواحي المرتبة لمدينه بمساحة كافيه . وبدت يصبغ اسرام في هذه المنطقة الوسطى اسبغيا عمدا معيدا من ناحية النقل العام لا يعمل على سد حركات المرور في مركز المدينة او يتعارض معها .

#### سيارات النقل المشترك ( الاوتوبيسات )

لم تعمل في مصر احصاءات تبين الزيادة المستمرة في عدد وحدات النقل المحمله من سيارات خاصة وعامة واجرة الا في عام ١٩١٤ ولم تعرف مدينه القاهرة مركبات النقل العام المشترك ( الاوتوبيسات ) وطريقة تنظيمها الا في عام ١٩٢١ . وكانت قبل ذلك التاريخ تسير اشباح من السيارات العامة الرديئة التصميم والتي كان يقوم باستغلال حطوطها بعض الهيئات على نفقتها الخاصة او بعض اصحاب الاجراجات . وكان خط الجيزة ميدان الاوبرا هو الخط الوحيد الذي كان يحوى بعض مركبات صالحة للاستعمال الى حد ما . ولكن هذه الحالة التي استمرت سائدا الى ما قبل عام ١٩٢١ كان لا بد من تغييرها والعمل على استغلال هذه الخطوط بواسطة اوتوبيسات عامة انتز لياقة مما كان مستعملا من قبل . ففي عام ١٩٢١ عقد اتفاق بين الحكومة المصرية وشركة تورنيكروفت على ان تقوم هذه الشركة بتسيير ٩٥ سيارة من سياراتها وفق احداث ما اخرجته مصانع هذه الشركة من سيارات النقل المشترك واحتكرت بذلك عددا من حطوط الاوتوبيسات داخل مدينة القاهرة واحتفظت الحكومة لنفسها بحصيلة قدرها ٦ ٪ من صافي ايراد هذه الشركة .

وكان من اهم العيوب التي وجهت الى هذه الاوتوبيسات كمرفق من مرافق النقل المشترك العام هو ان عدد المقاعد وبالاخص مقاعد الدرجة الثانية كان لا يكفي لاستيعاب عدد كاف من الركاب الى ذلك عدم انتظام مواعيد قيامها واستحالة استعمال هذه الاوتوبيسات في ساعات الازدحام اذا لم تتخذ تدابير ركوبها من محطات بدايات خطوطها او نهاياتها .

والجدول التالي يبين الزيادة في مركبات النقل الآلى في مدينة القاهرة من عام ١٩٣٥ الى عام ١٩٥٢ .

والنتيجة الحتمية لهذه الزيادة المطردة في عدد المركبات الآلية سواء كانت خاصة او عامة او اجرة انها قد ادت الى سد الطرق والشوارع وبالاخص في المناطق المزدحمة بالنقل والمرور في مدينة القاهرة . وكلما زادت المركبات الآلية من حيث عددها وسرعتها كلما كثرت حوادث المرور تبعا لهذه الزيادة .

ولندرس الآن اسباب الضائقة المشاهدة في وسائل النقل والمواصلات .

١ - قللة عدد الاوتوبيسات العامة التي تسير على كل خط من خطوط شبكة النقل المشترك وعدم استنفاد الطاقة القصوى لهذا النقل على كل خط من هذه الخطوط .

٢ - اساءة توزيع شبكة المواصلات الحالية للاوتوبيسات العامة . فهناك خطوط يجب ان تستجد واخرى ينبغي ان تعدل خطوط سيرها (٢) رداءة تصميم معظم الاوتوبيسات العامة التي تسير في الخطوط الحالية وذلك من حيث السعة وتكاليف الانتقال . ومع ذلك نجد ان الفترة الزمنية بين قيام سيارة واخرى تطول كثيرا . ويلاحظ انه كلما حوى اوتوبيس عددا اكبر من المقاعد كلما استطعنا تخفيض اجرة الانتقال للكيلو متر الواحد .

(٤) القلة العددية لقيام الاوتوبيسات في الساعة الواحدة . وتختلف هذه القلة باختلاف الخطوط ونجدها في المتوسط حوالى ١٢ سيارة في الساعة الواحدة من الساعات الحرجة من النهار . في حين انه من الممكن ان يصل هذا العدد الى ٢٠ سيارة او اكثر في كل ساعة من ساعات العمل المزدحمة ، او بمعنى آخر نفوم سيارة واحدة كل دقيقة او أقل من ذلك اذا كان هناك ما يدعو الى تقليل هذه الفترة الزمنية . وتقدر حينئذ حمولة اوتوبيس واحد يسير في خط واحد - ذهاب او اياب - وبفرض ان سعته العددية ٤٠ مقعدا ويقوم كل ٥ دقائق بمقدار ٤٨٠ راكبا في الساعة . واذا قدرت الفترة الزمنية بين قيام اوتوبيس وآخر بدقيقتين فان حمولته تصبح ١٢٠٠ راكب في الساعة . واذا افترضنا ان هناك اوتوبيسات مكونة من طابقين وتحمل ٨٠ راكبا فتصبح حمولة الاوتوبيس الواحد ٢٤٠٠ راكب في الساعة . ومن الميسور امام تقدم الصناعات المطرد ان نحصل على هذه السعة العددية ويمكن حينئذ تسيير هذه الاوتوبيسات في الخطوط المزدحمة .

(٥) رداءة تصميم معظم الشوارع العامة في

كل من الترام والاوتوبيس كما سنبينه فيما يأتى : -

(١) تستطيع هذه المركبات حمل وتفرغ الركاب من وإلى الرصيف مباشرة .  
(٢) تعتبر هذه المركبات وسيلة نقل طبيعة وتستطيع ان تتمشى مع حركات المرور الموجودة في الطرق أو الشوارع وتستطيع ان تتفادى أى انسداد أو توقف قد يحدث من أى عطل تصاب به احدى مركباتها .

(٣) لهذه المركبات طاقة نقل كبيرة وتقترب من الترام .

واهم عيوب التrolley بس انه مقيد في سيره بالشوارع المزودة بالتجهيزات اللازمة لسييرها ولا كانت مركبات التrolley ذات أحجام كبيرة كان من الأفضل ان تتبع في سيرها شوارع ذات اتجاهات مستقيمة قدر الامكان لانه قد يحدث في بعض الاحيان ان تتم دورانها بمشقة عند نواحي الشوارع المتعامدة .

#### المترو

لاحظنا ان كلا من الاوتوبيس والترام لا يتميزا بالسرعة الكافية أو بالانسياس الكافي في عدد الامكنة التي تحتويها المركبة الواحدة . ولتسهيل الانتقال حيث تكون المسافات طويلة وشاقة كان من الضروري الالتجاء الى وسائل النقل الحديدية بطريقة مستقلة عن حركة النقل الموجودة في الشوارع العامة . والمترو اما ان يكون في باطن الارض وهو الغالب الاعم او فوق سطح الشارع العام على كوبرى مرتفع لكي لا يتعارض مرور المترو مع حركات المرور الاخرى . والمترو كوسيلة من وسائل النقل له طاقة كبرى على حمل أكبر عدد من الركاب وتعتبر تكاليف انشائه باهظة جدا وهو لهذا السبب لم يستغل بعد في مدينة القاهرة التي قد تحتم ظروفها العمرانية في المستقبل الاستعانة به لتفريغ أزمة النقل والمواصلات ويحمل قطار واحد من قطارات المترو في مدينة باريس - ويتكون في أغلب الاحيان من خمس مركبات - عددا من المسافرين قدره ١٤٠٠٠ راكب في الساعة الواحدة . وتصل سرعته القصوى الى ٥٠ كيلو مترا في الساعة بينما تصل سرعته التجارية الى ٢٥ كيلو مترا في الساعة . ويحمل قطار واحد من قطارات المترو في مدينة لندن المكون من ٨ عربات ١٠٠٠ راكب في كل دقيقة ونصف أى بمعدل ٤٠٠٠ راكب في الساعة . أما في نيويورك فيقوم قطار من المترو كل دقيقة واحدة ويحمل ١٢٠٠ راكب او ما يعادل ٧٢٠٠٠ راكب في الساعة .

وبالاحظ ان النقل بالمترو قد خصص للركاب فقط لان نقل البضائع بهذه الوسيلة لابد وان يعطل كثيرا من سرعته ويقلل من كفاءته .

أما في القاهرة فقد بدأ الناس يفكرون في انشاء خطوط حديدية للمترو لتسهيل الانتقال وتيسير سبل المواصلات داخل هذه المدينة .

ومن المهم قبل التفكير في انشاء خطوطه ان نعمل بكل الطرق الممكنة على استنفاد طاقة

النقل لكل من الترام والاوتوبيس أولا ورفع كفاءتهما وذلك باعدادهما اعدادا كاملا لان يكونا أداة نقل فعالة . وإلى ان يتم هذا الوجه المرضي ثم اذا تبين لنا بعد ذلك ان هناك حاجة ماسة الى المزيد من وسائل النقل التي لها طاقة على النقل اكبر واسرع ففي هذه الحالة فقط نستطيع ان نقدم على تنفيذ انشاء خطوط للمترو .

| العام | الجهة        | سيارات خاصة | تاكسى | لورى  | اتوبيسات | المجموع | موتوسيكل |
|-------|--------------|-------------|-------|-------|----------|---------|----------|
| ١٩٣٥  | القاهرة      | ١٠٢٦٤       | ٨٤٧   | ٩٠٨   | ٣٢٦      | ١٢٣٦٥   | ٨٤٧      |
|       | القطر المصري | ١٧٩٠٦       | ٣٨٩٨  | ٢٤٣٩  | ١٠٩٣     | ٢٥٣٣٦   | ١٨٣٧     |
|       | القاهرة      | ١٤٥٤٩       | ٦٢٣   | ٧٩٧   | ٢٨١      | ١٦٣٥٠   | ١١٠٥     |
| ١٩٤٠  | القطر المصري | ٢٥١١٩       | ٤٠٩٨  | ٢٩٢٣  | ١٣٢٥     | ٣٣٤٦٥   | ٢١١٦     |
|       | القاهرة      | ٣٢٠٧٨       | ٤٧٥٩  | ٦٣٩١  | ٢٧٥٠     | ٤٥٩٧٨   | ٦٧٦٤     |
| ١٩٥٢  | القطر المصري | ٥٦٤٤٨       | ١١٤٥١ | ١٤٨٣٩ | ٤٧٠٥     | ٨٧٤٤٣   | ١٠٣٣٠    |

يلاحظ من الجدول السابق ما يأتى :

١ - تستأثر مدينة القاهرة وحدها بعدد يزيد عن نصف ما يخص القطر المصري كله من المركبات الآلية المختلفة

٢ - ان زيادة مركبات النقل الآلى مستمرة باطراد ويعتبر عام ١٩٥٢ اكثر الاعوام زيادة في عدد السيارات الخاصة ومركبات الاجرة ( تاكسى ) والموتوسيكلات والاوتوبيسات العامة

مدينة القاهرة . وينبغى لنا ان نعنى عناية خاصة بدراسة تفاصيلها بحيث تصبح حركة مرور السيارات المختلفة سهلة مريحة ولا يعترض سيرها عائق من العوائق .  
مركبات التrolley بس

لم تستعمل هذه المركبات في القاهرة بعد الا على نطاق ضيق جدا مع انها تعتبر أكثر مرونة وكفاية من الترام وتجمع بين مميزات



## المرور في مدينة القاهرة

ان حركت المرور الآلية وما يسبب عنها من  
الانطباع في الطرق ، بسبب سيرا من السواحل  
التي لا تحدد بطريقة مستقيمة سوى سواحل  
التي يسببها الطريقة مستقيمة ولكنها تسبب عندئذ  
يتمتع السائق بها ويشمل هذه النقطة ما يأتي  
(١) مرافق الأعمال الرئيسية  
(٢) الاسواق العامة والمرافق التجارية  
(٣) محطات النقل النهائية  
(٤) أماكن الترفيه  
(٥) مناطق المصانع

ولم تحظ معظم أحياء الموجودة في العاصمة  
لمواجه حركات المرور الآلية التي هي في ازدياد  
مستمر من ناحيتي العدد والحجم . لذلك  
فالحالة تستدعي التعجيل بإعادة تنظيم شبكة  
الطرق وتقويم ما اعوج منها وشق مسالك  
جديدة لمواجهة تضخم المرور المتزايد عاما بعد  
عام والذي ينقسم الى قسمين : -

(١) مرور محلي بالمعنى الدقيق لهذا اللفظ  
ويشمل الانتقال والتحرك من مكان الى آخر  
داخل حدود منطقة من مناطق المدينة  
(٢) مرور في دائرة أوسع من الأولى ويشمل  
الانتقال والتحرك داخل المدينة ولكن في نطاق  
مسافات أطول من سابقتها .

ويشمل هذا المرور بالأخص الانتقال من  
والى الحي التجاري أو المنطقة الوسطى للقاهرة  
وقد يشمل أيضا الانتقال من وإلى الأماكن  
الموجودة خارج العاصمة . ويتكون هذا المرور  
بوجه عام من حركات ذهاب وإياب الغرض  
منها ربط الأحياء السكنية بمناطق العمل  
والتجمع ومراكز الأعمال بالمحطات النهائية  
لنقل والمواصلات .

ونجد في القاهرة كما في بعض المدن الكبيرة  
ان الطرق الشريانية والشوارع المحلية يميل  
كل واحد منها الى الاندماج في الآخر . وينتهي

عند النطاق الذي يحيط بهذا المركز وهو الذي  
يفتح النواة الداخلية للمدينة بحركات المرور  
من نقط متعددة موزعة على محيطه الخارجى .

وهناك عامل مهم له أثره الكبير في زيادة  
ازدحام المنطقة المركزية للعاصمة . فكلما كانت  
تلك المنطقة تحوى أبنية مرتفعة تتعدد طبقاتها  
كلما ازداد تجمع الناس فيها وازداد المرور  
سوءا وشدة . لذلك يجب ان نقوم بسن أنظمة  
خاصة بتحديد ارتفاعات الأبنية هناك ثم الزام  
اصحاب العمارات بتخصيص جراجات للسيارات  
ويمكن فرض أجر معلوم لكل سيارة تاوى إليها  
كذلك ينبغي ان تعد جميع فضاءات الأرض  
الخالية من الأبنية لان تكون مواقف للمركبات  
الآلية . وبذلك تخلص الشوارع الرئيسية من  
أهم ما يعيق حركة النقل والمرور فيها .

والى ان يتم رصف بقية شوارع القاهرة  
المتروكة على طبيعتها ، وإلى ان نقوم بتقويم  
وتخطيط واصلاح معظم شوارعها الحالية ،  
والى ان تعد وسائل النقل والمواصلات اعدادا  
علميا كاملا ، وإلى ان يفهم الشعب ويعلم كيف  
يسير على قدميه وعلى أرصفة الشوارع وكيف  
يتحرك بالمركبات الآلية في قاعة الطريق  
المخصص لسير العربات والسيارات ، وإلى ان  
تسن لوائح للتنظيم والنقل والمرور بحيث  
تتشى مع روح العصر الآلى الذى نهيش فيه  
.. فلن يتاح لمدينة القاهرة أى علاج صحيح  
واصلاح شامل لهذه المشاكل الملحة ، وعلى  
الجهات المسئولة ان تضع منهاجا كاملا لعلاج  
هذه الحالات التى ذكرنا بعضها منها في هذا  
المقال ثم العمل على تنفيذ الخطة تدريجا وفي  
شيء من الادراك والتفهم الصحيح لجميع  
هذه المشاكل . .

دكتور مصطفى نيازي

استاذ تخطيط المدن ورئيس قسم العمارة  
بكلية الفنون الجميلة بالزمالك

الامر بها ان ينشأ عن ذلك تضاؤل وعجز كبير  
في كفاية هذه الطرق سواء كانت شريانية أو  
محلية وذلك من ناحية النقل والمرور فيها .  
فاذا اجتاز طريق شريانى منطقة مركزية أو  
حيا تجاريا نجم عن ذلك ما يأتى : -

(١) تباطؤ في حركة المرور في تلك المنطقة  
نتيجة لتكاثر وحدات النقل وتجمعها هناك .  
(٢) ازدياد مطرد في حوادث المرور .  
وتشاهد هاتان الحالتان في مدينة القاهرة  
عند ما يجتاز شارع الملكة المنطقة الوسطى من  
العاصمة وبالأخص عند تقاطعه بشوارع فؤاد  
وميدان المحطة .

ويمكن تلخيص الغرض من تصميم بعض  
الطرق وجعلها شريانية بما يأتى : -

(١) تسهيل حركة المرور التى تمر بالمدينة  
من طرف الى طرف دون ان تجتاز مركز المدينة  
(٢) العمل على خفض تكاليف رصف طرق  
المدينة كلها بمادة قوية والاكتفاء بهذا النوع  
من الرصف للطرق الشريانية ومناطق المرور  
الضخمة .

ويمكن اضعاف طاقة الطرق الشريانية على  
النقل والمرور بواسطة ما يأتى : -

(١) ادخال حركات مرور ثانوية لتتقاطع مع  
حركة المرور في الطرق الشريانية .  
(٢) وقوف السيارات وانتظارها على جانب  
الطريق الشريانى لحمل أو تفريغ ركبائها من  
حين الى حين .

وتتكون شبكة الطرق الشريانية من نوعين :-

(١) طرق اشعاعية وهى التى تحتل حركة  
المرور الضخمة .  
(٢) طرق دائرية فى شكل حلقات تعتبر طرقا  
مساعدة لجمع وتوزيع حركات المرور من وإلى  
الطرق الاشعاعية .

ولا ينبغي للطرق الاشعاعية ان تجتاز قلب  
المدينة بل يجب ان تنتهى قدر المستطاع

شركة محمد سالم  
للتنجساره

وكلاء

شركة حيزال موتورز

لسيارات

ركوب ، تفصيل ، أوتوبيس

مفردليه أول بيخورد جى إم بى

الفرج : الفسيوم - بنى سوليف - قنا



# الملاحة النهرية عنصر هام من عناصر النقل في مصر

تأليف لجنة دائمة لوضع سياسة عامة للنقل بواسطة النيل

ذلك من اصدار تشريعات ووضع مواصفات فنية على أسس علمية .  
ثانيا - دراسة مشكلات عمال الملاحة الداخلية ، من النواحي الاجتماعية ووضع التشريعات اللازمة لتنظيم أعمالهم وساعات عملهم ورفع مستواهم الفنى والاجتماعى .

ثالثا - دراسة التعريفات والرسوم والضرائب الحالية ومدى تأثيرها بالاقتصاديات الخاصة بالملاحة الداخلية .

رابعا - وضع سياسة عامة مشتركة بين الحكومة والهيئات الاهلية المختصة لتمويل مشروعات الملاحة الداخلية .

خامسا - وضع الاسس التى تعالج بها سياسة تشجيع الاستثمار فى هذه الناحية .

ولا ريب فى أن اللجنة الدائمة للملاحة الداخلية بتأليفها الحالى ، ستعاون على تذليل العقبات القائمة الآن أمام تقدم الملاحة النهرية . ومتى زالت هذه العقبات ، أمكن لهذه اوسيلة الهامة من وسائل النقل أن تحتل منزلتها الرفيعة التى هى بها حقيقة ..

وقد لاحظ المجلس الدائم للانتاج القومى تعدد هذه المصالح والادارات مما حدا به الى تقرير تأليف لجنة دائمة للإشراف على الملاحة النهرية قوامها السادة وكيل وزارة الاشغال لشئون الرى رئيسا وممثل عن كل من المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ووزارتى المواصلات والتجارة والصناعة ورئاسة الامدادات بالجيش وغرفة الملاحة النهرية .

وتختص هذه اللجنة بما يلى :  
أولا - وضع سياسة المشروعات المتصلة بالملاحة النهرية والإشراف على تنفيذها .

ثانيا - تنظيم الاداة التى نشرف على الشئون الملاحية .

ثالثا - تقديم اللجنة توصياتها الى مجلس الانتاج لقرارها وتمويل مشروعاتها .

وتتضمن السياسة العامة للمشروعات المتصلة بالملاحة النهرية دراسة ووضع الخطط الرئيسية للموضوعات الآتية :

أولا - دراسة التطورات الفنية بالنسبة للملاحة الداخلية وما يتطلبه

يعنى المسئولون عن الانتاج القومى بموضوع الملاحة النهرية الداخلية ، عناية كبيرة ، لانها عنصر هام من عناصر النقل القليلة الكلفة فى مصر ، فضلا عن انها وسيلة لتبادل النقل بواسطة الطرق وسكة الحديد ، ومصدر من مصادر الدخل القومى .  
وقد ظهرت أهمية الملاحة النهرية خلال الحرب الاخيرة ، عندما ساهم النقل فى نهر النيل فى التخفيف من حدة الضغط على وسائل النقل الاخرى السريعة التى وضعت تحت تصرف القوات العسكرية .

وحمولة الاسطول النهري المصرى لا تتجاوز فى الوقت الحاضر ١٠٠ ألف طن ، ولا يعدو ماينقل بواسطته من شتى أنواع السلع مليونى طن سنويا ، ومعظم هذا الاسطول من المراكب الشراعية التى تشتغل بنقل البضائع الكبيرة الحجم مثل مواد البناء والقطن وغير ذلك من المحصولات الزراعية ..

غير أن الملاحة النهرية فى مصر تصطدم بعقبات ، وتعرض سبيلها عوامل شتى تتحكم فيها السياسة المرسومة للرى وانخفاض الكبارى وعدم ملائمة الاهوسة . ولا ريب فى أن مصر لم تستثمر بعد الحد الاقصى من المزايا المترتبة على وجود نهر النيل واختراقه اراضيها ، فضلا عن شبكة الترعة الواسعة العميقة المتفرعة منه فى كل اتجاه .

ومحقق ان هذا الاستغلال لن يغدو ميسورا الا بعد اجراء دراسة وافية وذلك يتطلب بدوره تعاونا بين الادارات المتعددة التى تشرف على شئون الملاحة النهرية فى الوقت الحاضر مما يحول دون تنسيق الدراسة والتصميم والتنفيذ على الوجه المرضى

## شركة أومنيبوس الشرق

### شركة مساهمة مصرية

الادارة العامة

انعقدت الجمعية العمومية غير العادية لشركة أومنيبوس الشرق يوم ٧/٥/١٩٥٣ وقررت اصدار سندات قيمتها ١٥٠.٠٠٠ جنيه ( مائة وخمسون ألف جنيه مصرى ) ممثلة فى ١٥٠٠٠ سند ( خمسة عشر ألف سند ) بفائدة قدرها ٦٪ ( ستة فى المئة ) سنويا ، بضمن عمارة الشركة بالقاهرة وجراحي المطرية والزقازيق على أن يبدأ استهلاكها فى أول سبتمبر سنة ١٩٥٦ بواقع ٢٠٪ من السندات كل سنة أى على خمس سنوات



# طرق المواصلات في السودان

## يجب ربط مصر بالسودان بشبكة خطوط للمواصلات

### ضد زرع الاهتمام بطرق المواصلات في جنوب السودان

### طول المخطوط الحديدية السودانية ٢٠١٦ ميل

#### نبذة تاريخية

كنت اذا اردت السفر الى السودان قديما حتى سقوط السودان في ايدي المهديين - تحتاج الى ثلاثين ، وربما اربعين يوما ٠٠٠ ذلك لان الجمال كانت هي الوسيلة الوحيدة التي تركبها بعد نهاية الخط الحديدي المصري في الوجه القبلي .

فالجمال حتى محطة الشلال الاول ، ثم المركب الشراعي والبخاري بالنيل الى بلدة (كروسكو) الواقعة بين الشلال وحلفا في منتصف الطريق تقريبا ، ومنها بطريق القوافل عابرا الصحراء الى ( ابي حمد ) ، ثم مرة أخرى بالباخرة الى ( الخرطوم ) . ولم يكن هذا هو الطريق الوحيد ، ولكنه يعتبر الطريق السهل حينئذ . أما الطريق الثاني ، فكان عبر الصحراء من ( اسوان ) الى ( بربر ) ثم منها الى ( ابي حمد ) ثم الى الخرطوم . وهذا الطريق كانا للقوافل .

أما الطريق الثالث الذي كان أكثر استعمالا لقوافل التجارة ، فكان من النيل الى البحر الاحمر ، أي من مدينة (بربر) الى ميناء (سواكن) على البحر الاحمر . ولعل السبب في اختيار هذا الطريق للتجارة يرجع الى سهولة اتصاله بمواني بلاد العرب ومنها لبلدان الخليج الفارسي .

وظل الحال على هذا المنوال ، الى عهد حاكم مصر حينذاك - سعيد عندما فكر في وصل مصر بالسودان بخط حديدي ، فلما وجد أن تكاليف انشاء هذا الخط تزيد عما ينتظر منه من فوائد ، ألغى الفكرة نهائيا !!

وجاء بعده ( اسماعيل ) فأمر بدرس الموضوع مرة أخرى وتنفيذ . وفعلا بدأ العمال والمهندسون في العمل ، ومد الخط من ( حلفا ) قاصدا ( الخرطوم ) مباشرة . ولكن ضخامة النفقات المادية والبشرية ، حالت دون اتمامه فتوقف العمل لغاية بلدة ( سرس ) عام ١٨٧٨ وجاءت حملة الجيش المصري الى السودان فاستعملت هذا الخط ومدته به الى ( عكاشة ) - جنوب حلفا بـ ٨٦ ميلا - ثم جاء (كتشنر) بعد ذلك ، ورأى أن المصلحة الحربية والمصلحة الحربية وحدها - تملي عليه مد الخطوط الحديدية بين السودان ومصر . وقرر فعلا مد خط من ( حلفا ) عبر الصحراء الى ( ابي حمد ) . وكما نعلم ، يعتبر هذا الخط من أصعب الخطوط من ناحية التنفيذ ، وبالرغم من هذه العقبات ، فقد صمم كتشنر - للسبب المشار اليه سابقا - على التنفيذ ، وبدى العمل فيه فعلا في أوائل يناير ١٨٩٧ ، وجاء شهر أغسطس وكان قد مد من هذا الخط حوالي مائة ميل . فلما استولى الجيش على ( ابي حمد ) أصبحت امكانيات انجاز العمل سهلة وميسرة وممهدة ، فسار العمل على قدم وساق ، وفعلا كان أول قطار يدخل ( ابي حمد ) في يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٨٩٧ .

ولا شك ، يعتبر تاريخ سقوط ( ابي حمد ) بداية حقيقية للتوسع في انشاء الخطوط الحديدية

في القطر السوداني الشقيق ، اذ نشط العمل بعد ذلك ، وتم في يوم ١٠ مارس من العام الذي يليه ( ١٨٩٨ ) انشاء ٧٥ ميلا أخرى جنوب ( ابي حمد ) ، أي الى بلدة (الباشتيتان) وكان لابد لكتشنر من الاستيلاء على (الخرطوم) أكبر بلاد السودان العظيم ، ولكي يتم هذا العمل ، لابد له من عمل كوبري عبر النيل الأزرق حتى يواصل السير الى الخرطوم . وفعلا أعلن عن عزمه هذا في قالب مناقصة عالمية ، تكون من حق الشركة التي تنجز هذا الكوبري في أقصر وقت ممكن ، وفعلا رسا العطاء على شركة أميركية تعهدت بانجازه وتسليمه . وتم ذلك فعلا في شهر أغسطس من عام ١٨٩٩ . وفي يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٩ كانت أول قاطرة تعبر الكوبري المقام على النيل الأزرق وتدخل بلدة ( الحلفاية ) على الشاطئ الشرقي بمواجهة الخرطوم .

#### التوسع في انشاء الخطوط الحديدية

وكان لابد من عمل وصلة حديدية بساحل البحر الاحمر ، واستقر الرأي على أن تبدأ فرقة من المهندسين من ناحية الشرق أي من ( سواكن ) ، وفرقة أخرى تبدأ عملها من ناحية الغرب ، أي من ( عطبرة ) ، وبدأت الفرقتان تعملان ، حتى تم تلاقيهما - بحمد الله على بعد ١٢٠ ميلا شرقي ( عطبرة ) ، وذلك في يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٠٥

ولم يكن الامر ليقف عند هذا الحد ، اذ لابد من وصل ( مديرية كسلا ) بمديرية (النيل الأزرق ) ، وفعلا بدى - في سنة ١٩٢٢ - العمل في مد خط يصل ( سنار ) على النيل الأزرق الى مدينة ( كسلا ) في السودان الشرقي . واستخدم خزان سنار كجسر لهذا الخط وتم ذلك في ابريل سنة ١٩٢٤ ، ومنها امتد الى ( القضايف ) ثم ( المفازة ) ، ومنها اتصل بالخط الممتد من ( بورسودان ) الى ( عطبرة ) . وذلك عند نقطة تسمى ( هيا ) على بعد ١٧ ميلا شرقي ( عطبرة ) .

وفي الشمال ، امتد خط من ( حلفا ) الى مدينة ( مروى ) عند الشلال الرابع ، مخترقا مدينة ( ابي حمد ) .

ولم يقتصر الامر عند هذا الحد ، بل كان لابد لغربي السودان أن ينال نصيبه من امتداد الخطوط الحديدية اليه ، وينال نصيبه من الحضارة فاتخذت وصلة حديدية من ( سنار ) الى مدينة ( كوستي ) غربي النيل الابيض . ومن هذه المدينة امتد الخط الى مدينة ( الابيض ) عاصمة مديرية ( كردفان ) . ولقد سبق أن قلنا أن ( للابيض ) أهمية تجارية كبرى في اقتصاديات السودان ، اذ تعتبر السوق الكبرى للصمغ العربي ، وهي مركز لبورصة (الصمغ العربي) في السودان بأكمله .

كما توجد وصلة حديدية بين ( سواكن ) وبين ميناء ( بورسودان ) أكبر موانئ البحر الاحمر .

وهكذا امتدت الخطوط الحديدية في السودان

شمالا وشرقا وغربا ، حتى بلغ طولها ٢٠١٦ ميلا ، تؤدي خدمة كبرى منتظمة . فجميع عربات الركاب مريحة ، ولا سيما عربات النوم الخاصة بركاب الدرجة الاولى . ولا تدير عربات النوم ( شركة عربات النوم الدولية ) ، بل تديرها ( مصلحة السكك الحديدية السودانية ) وتتميز سكك حديد الحكومة السودانية بوجود درجة رابعة

.. ولكن هذا الجنوب ؟ !

أما جنوب السودان ، فقد تركه الاستعمار فقيرا .. جاهلا .. مريضا .. متأخرا من جميع الوجوه ، اللهم الا بعض طرق غير معبدة للسيارات .. وهي سيارات الاستعمار بلا شك ، فضلا عن النيل كوسيلة من وسائل النقل الى هناك . وتعوق طرق السيارات الامطار ، اذ يتعطل السير فيها نهائيا طوال موسم الامطار .

وحتى النقل النهري ، فلا تزال الحاجة ماسة الى زيادة تسخير البواخر وخاصة في النيل الابيض . اذ المسافة بين ( الخرطوم ) عاصمة البلاد ، و ( جوبا ) المركز الجنوبي تربو على الالف ومائة ميل ، وليس همة وسيلة سوى النهر !!

وفضلا عن هذا ، فهناك طريق بري للسيارات بين (جوبا) و ( نيمولي ) في أوغندا ، وبين ( جوبا ) والكونغو انجليكي . وقد بدى في انشاء بعض طرق للسيارات في هذا الجزء الجنوبي من الشاطئ المواجه لبلدة ( الملكال ) .

ولكن الامل كبير وعظيم - بعد انتخابات السودان الاخيرة - ن الحكومة السودانية التي تتولى الحكم بعد ذلك ..

#### .. أما النقل النهري في السودان

نعلم ان السودان يمتد من ( حلفا ) شمالا الى ( نيمولي ) جنوبا على حدود أوغندا . وهذا النهر العظيم يعترضه في الشمال ستة شلالات . ثم هو في الجنوب ، تعترضه الجنادل والسدود والاعشاب . فهو اذن غير صالح للملاحة على وجه الاطلاق ، بل به بعض مناطق صالحة للملاحة . وحتى هذه المناطق غير حرة في تسير السفن على سطحها . . . بسبب الامطار والتيارات النهرية . حقيقة أن (النيل الابيض ) كان غير صالح للملاحة في المنطقة المعروفة باسم (السد)



## بعض المقترحات

(یتبع) احمد فرید حسن  
بكالوريوس في العلوم الاقتصادية

والذي نرجوه صادقين ، هو أن تكون هذه الصورة ، قد وضعت غيرها الآن ، تزيد الروابط بين مصر والسودان ، والفضل طبعاً يعود الى

... وبهذه المناسبة

فإذا نزلنا في ( الشلال ) ثم أخذنا  
الباخرة ، فإن المرء ليشعر بأنه موجود  
في ( لندن ) سواء بسواء ، فهو يشعر  
أيضا أنه في باخرة انجليزية : فكل  
كتابة باللغة الانجليزية حتى الارقام  
على صدور الخدم باللغة الانجليزية،  
وحتى اسم ( السودان ) مكتوب  
بالانجليزية ، وعلى كل قطعة من قطع





# مشروع إنشاء طريق اقليمي بين البلدان العربية

يخترق لبنان وسوريا والعراق والمملكة العربية السعودية والاردن والكويت

امكان اتصاله بمصر بعد عبور خليج العقبة ...

المهندس الامريكى « و. ف. مور » يقدم المشروع للجامعة العربية

مشروع الطريق الدولى العربى

اقترح

المقترح ان تقوم الدول العربية الاتية :  
سوريا ولبنان والعراق والاردن والمملكة العربية  
السعودية والكويت بانشاء ادارة دولية يعهد  
اليها بمد طريق عام تجارى واستثمار هذا  
الطرق بجباية رسوم المرور عليه .

وصف عام

هذا الطريق التجارى ، الذى يكون عبارة  
عن طريق نقل مباشر له صفة المنطقة الحرة  
يجب ان يربط مرفأى بيروت وطرابلس في  
لبنان ومرفأ اللاذقية ومدن حمص وحمص  
ودمشق في سورية وعمان في الاردن بالمنطقة  
الساحلية الواقعة على الشاطئ الغربى من  
الخليج الفارسى والتي تضم مرفأ الدمام في  
المملكة العربية السعودية ومرفأ الكويت ومرفأ  
البصرة في العراق .

مدى المشروع

ان طريقا تجاريا هذا مداه وهذه صفته  
يستطيع ان يصبح بسهولة العمود الفقرى  
لحركة تبادل واسعة النطاق تشمل الشرق  
الغربى بأسره ومنطقة الجزيرة العربية ، اذ  
ينتظر ان تقوم الدول المختصة بانشاء الطرق  
الفرعية التى توصل اليه ، وهكذا يمكن ايجاد  
شبكة مترابطة من الطرق التجارية تفيد منها  
المنطقة بأكملها وتدور حول طريق برى يمتد  
من أقصى المنطقة الى اقصىها لنقل التجارة  
الدولية . ولا يزاحم هذا الطريق سوى الطريق  
البحرى المار بقناة السويس وهذا الطريق  
اطول مسافة من الطرق البرى بنحو ثلاث  
مرات .

منافذ الاسواق

من شأن الطرق الحديثة المنشأة على اسس  
صحيحة ان تنشط التجارة في ناحيتها الوطنية  
والدولية تنشيطا سليما ، والمرافى ومناطق  
الاطراف الواقعة في شرقى البحر المتوسط وعلى  
الخليج الفارسى تعد منافذ ممتازة اشحن  
المنتجات التجارية لهذه المنطقة كما انها في  
الوقت عينه وسيلة يستطيع بها فتح اسواق  
المنطقة امام منتجات البلدان الاخرى .

انماء التجارة والنواحي الاخرى

ومن جملة الفوائد التى يمكن الحصول  
عليها من جراء فتح المنطقة العربية في الشرق  
الاطراف بواسطة المواصلات البرية الدولية  
ما يأتى . -

١ - تنشيط المشاريع الصناعية الصغيرة  
وزيادة انتاجها .

٢ - ازدياد الانتفاع بالايدي العاملة وادنى  
الحرف .

٣ - استثمار المرافق الزراعية والمعادن  
والموارد الاخرى في المنطقة استثمارا جديا مما

أشرنا غير مرة الى المشروع الذى قدمه المهندس الاستشارى الامريكى  
« المستر و. ف. مور » المقيم فى بيروت الى جامعة الدول العربية بشأن إنشاء  
طريق اقليمي بين البلدان العربية يكون نواة لتنمية الصناعة والتجارة  
فى هذه الرقعة من العالم .

وقد حصلت « الاقتصاد والمجاسبة » على النسخة الكاملة لهذا المشروع ،  
وفيما يلى نصه :

تمهيد

ان الدول العربية الواقعة بين شرق البحر  
المتوسط والخليج الفارسى تضم منطقة يستطيع  
فيها ايجاد الموارد اللازمة لإنشاء جهاز اقتصادى  
صناعى من شأنه تحسين مستوى معيشة  
سكان هذه المنطقة والانتفاع بالمساعدة الفعالة  
من الدول التجارية الاخرى فى سائر انحاء  
العالم .

وعلى هذه الدول العربية ان تبدأ أولا ببذل  
جهودها الخاصة ونشاطها الداخلى لتأمين  
التماسك الاقتصادى والاستقرار السياسى فى  
المنطقة باعتبارها مشرطين اساسيين لهذا الانماء  
الاقتصادى ، وان تعمل فى الصعيد الدولى على  
اكتساب العطف والتأييد بشكل يضمن  
الاعتراف بما للمنطقة من منزلة كحلقة اتصال  
فى سلسلة التجارة العالمية .

ان المقترحات الواردة هنا موجهة الى  
الجسم الصناعى التجارى الدولى بهيئته العامة  
والغرض منها البحث على التفكير الجدى فى  
موضوع الدول العربية ، أى فى كيفية رقى هذه  
الدول باقتصادياتها عن طريق تحقيق الامكانيات  
الصناعية فى المنطقة الواقعة فيها .

والدول العربية الواقعة بين شرق البحر  
المتوسط والخليج الفارسى تضم جمهوريتى  
سوريا ولبنان والممالك العراقية والعربية  
السعودية والاردنية الهاشمية ومشيخات الكويت  
وهذه المنطقة تحتوى على جميع العناصر التى  
يقتضىها انشاء جهاز صناعى متين ، ففيها  
اليد العاملة الفديرة والزراعة والوقود والمواد  
الاولية وسواها من المواد الطبيعية فضلا عن  
روح الاقدام ورؤوس الاموال والبصيرة النافذة  
غير انه ليس بين هذه الدول دولة واحدة  
لها من مواردها الخاصة ما يكفى لانماء اقتصادياتها  
بصورة مستقلة ، أى بالاعتصار على قواها  
الوطنية والسياسية والاقتصادية وحدها ،  
فالدول العربية يعتمد بعضها على البعض  
الآخر الى حد بعيد .

والآن ، كيف يمكن تحقيق الامكانيات  
الاقتصادية والصناعية المتاحة فى هذا الجزء  
الهام من العالم ؟

ان الشرط الاول هو ان تقوم هذه الدول  
الست ، عن طريق الادارات الحكومية القائمة  
فيها ، بتحريك القوى الفعالة الكامنة ضمن  
منطقتها الجغرافية والتى تستطيع ان تجعل  
امر انشاء نظام اقتصادى مشترك للمنطقة  
باجمعها متيسرا بأقل ما يمكن من العسونة

الخارجية . وبعبارة اخرى ، يجب ان يقوم  
العرب انفسهم باتخاذ الخطوة الاولى فى هذا  
السييل .

وعلى الدول العربية الست ان تعمل معا  
بانسجام بواسطة هيئة تنفيذية مزودة بالسلطة  
الكافية فى سبيل المصلحة المشتركة ، وان  
يكون هدفها الرئيسى تأمين جو اقتصادى موافق  
وذلك يتطلب من هذه الدول اعترافا تاما بأنها  
تشكل وحدة اقتصادية واحدة ، وهذا بدوره  
يتطلب الاقرار بان الوحدة الاقتصادية لا تستطيع  
ان تقوم بعملها على الوجه الصحيح ما لم ترتبط  
اجزاؤها بشبكة متينة من المواصلات التجارية  
ان الصناعة وسواها من نواحي الانماء الاقتصادى  
مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتجارة الدولية التى  
ترتكز بدورها على طرق المواصلات . فالتجارة  
الدولية كانت منذ أقدم العصور ولا تزال  
تسلك الطرق العامة وسبل الاتصال المائية  
أو البرية والطرق البحرية واخيرا الخطوط  
الجوية .

فينبغى اذن للدول العربية الواقعة بين  
شرق البحر المتوسط والخليج الفارسى ، اذا  
أرادت تحقيق امكانياتها الصناعية والتجارية،  
ان تنشئ جهازا للمواصلات التجارية يرتكز  
على الاساليب العصرية ويتصف بالكفاءة فى  
العمل وبالسرعة . فاذا تم ذلك ، وامكن تأمين  
الجو الاقتصادى المواتى المستند الى حتمية قبول  
من الاستقرار والتعاون السياسى والشعور  
القومى بالمسؤولية ، استطاعت هذه الدول  
اجتذاب رؤوس الاموال والمعونة الصناعية  
من الخارج .

ان نظاما اقتصاديا اقليميا موحدا سليما  
يقوم على المصلحة المشتركة لا تقتصر نتائجه  
على رفع مستوى العيشة فى البلدان العربية  
بل يجعل هذه الدول اقوى اثرا فى السياسة  
والثقافة والشؤون العسكرية .

وصفوة القول ان على الدول العربية  
الواقعة بين الخليج الفارسى وشرق البحر  
المتوسط ان تتخذ الخطوة الاولى للنهوض  
بشؤونها ، وعليها تهيئة الظروف الملائمة  
لجعل معاملات التجارة الدولية سهلة مفرية  
ويرتب عليها ، بتوجيه جهودها لتوجيهها مشتركا  
ان تنشئ شبكة حديثة للمواصلات التجارية  
فاذا تمت هذه الامور ، تمكنت الاوساط  
الخارجية من مساعدة هذه الدول فى احراز  
أكبر قسط ممكن من الفوائد الكامنة فى امكانياتها  
العظيمة الناجمة عن استغلالها ورفاهها  
الاقتصادى والسعادة المحيطة بها .



٢ - طريق تجارى يربط بين موانئ المنطقة العربية ومدنها الداخلية على اقصر خط ممكن والجهود السياسية المشتركة التى تستطيع الدول المختلفة الداخلة فى المنطقة ان تبذلها شكل التنظيم

فى ما يتعلق بالناحية السياسية وتقرير المبادئ العامة ، يجب ان توضع الممتلكات المادية للمشروع ، بما فى ذلك طرق المرور ووسائل تشغيله ، تحت اشراف هيئة تدعى «ادارة الطريق الدولى العربى» ويكون اعضاؤها :

عن سوريا - مدير التجارة والصناعة  
عن العراق - مدير التجارة والصناعة  
عن المملكة العربية السعودية - مدير التجارة والصناعة

عن الكويت - مدير التجارة والصناعة  
عن لبنان - مدير التجارة والصناعة  
عن الأردن - مدير التجارة والصناعة  
عضو عن المصلحة المشتركة - المدير الادارى

للهيئة التنفيذية المتفرعة على الادارة الدولية لهذا الطريق ، وهذا يجرى انتخابه باكثرية الدول الاعضاء .

ويجب على الحكومات المختصة ، على قدر الامكان ، ان تعين ممثلها فى هذه الادارة الدولية دون النظر الى الاعتبارات السياسية ، بل تؤخذ بعين الاعتبار فى الدرجة الاولى مؤهلاتهم كاداريين واقتصاديين وفنيين . ثانياً ، يجب ان تكون رئاسة هذه الادارة بالتناوب بين الدول الاعضاء على اساس سنوى ، وينبغى ان يكون للادارة سكرتير دائم وموظفون دائمون . وقد يكون من الضرورى تعيين موظفى الهيئة التنفيذية على اساس عدد معين لكل دولة من الدول المختصة ، غير انه يجب بذل اقصى الاهتمام لانتقاء هؤلاء على اساس مؤهلات كل منهم للوظيفة . ولما كان لابد ان ينشأ احياناً خلاف فى الراى بين الاعضاء ، وجب على الادارة ان

على اساس دينى محترم يدعو الى الاعجاب برهن على قدرته على الاستجابة للتطورات الصناعية وارتضاؤها . وعلى كل حال فقد اتضح ان هذه المنطقة تملك احتياطيا كبيرا من المهارة التنظيمية والفنية وروح الاقدام والتنفيذ وصفوة القول ان هذه المنطقة العربية تملك العناصر اللازمة لاقامة سلطة اقليمية مشتركة فى الشؤون الصناعية والزراعية يكون موقعها المتوسط بين الشرق والغرب ذا اثر فعال فى معاملاتها مع اسواق العالم الرئيسية . وفضلا عن ذلك فان النهوض بهذه المنطقة كمصدر ذى أهمية صناعية من شأنه ان يساهم مساهمة مجدية فى تأمين الاستقرار السياسى فى العالم اجمع ، فينبغى اذن بطبيعة الحال ان يسترعى هذا الامر اهتمام وتأيد البلدان الاخرى التى تملك الحظ فى الصناعة ورؤوس الاموال اللازمة لذلك .

#### الاهداف الاساسية

فى تقديم الاقتراح بهذا المشروع الى الدول العربية يجب ان يشار الى ان المشروع يهدف لهذه الدول سبيل الوصول الى الاهداف التالية : (ا) تحسين احوال التجارة والصناعة والاستخدام على اساس اقليمى ، (ب) اعلاء المقام القومى لكل دولة من هذه الدول وازدياد هيئتها ، (ج) ازدياد أهمية هذه الدول مجتمعة ومنفردة فى حقل التجارة الدولية وما يتبع ذلك من ازدياد فى النفوذ السياسى وهو نتيجة طبيعية لازدياد الاهمية التجارية .

#### ممتلكات المشروع المادية

يجب ان تتألف ممتلكات المشروع المادية مما يلى : -

١ - منشآت فى كل الموانئ المختلفة على البحر المتوسط والخليج الفارسى والمدن الداخلية لتسلم الشحنات الواردة والصادرة وخزنها ونقلها الى السيارات

هو الآن ، وتصريف المنتجات المحلية والاجنبية تصريفا واسع الفائدة .  
٤ - ازدياد الاستقرار السياسى ، وهذانما يؤدى الى زيادة امكانيات الصناعة والشعور بالامن المتبادل .

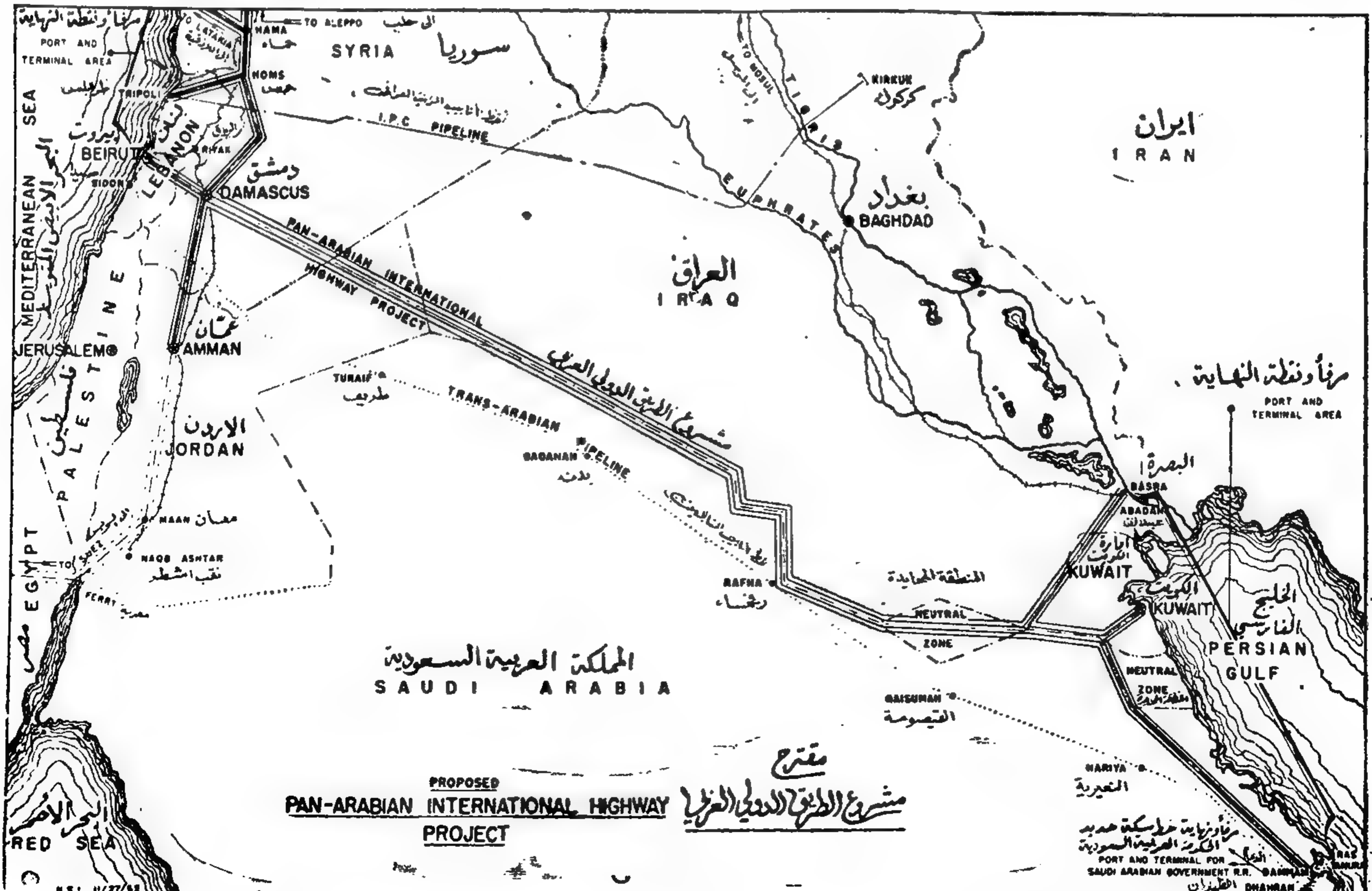
#### الامكانيات الاقتصادية فى المنطقة

ان امكانيات التطور الصناعى فى الدول العربية الست التى نحن بصدددها هى اعظم بكثير مما هو معروف لدى العامة . وقد كانت هذه الامكانيات حتى الآن مجهولة لدى الراى العام العالمى بسبب جهل احوال المنطقة وبسبب الاضطرابات السياسية . وتأيداً لهذا الراى يجب ان يكون معلوماً ان التطور الصناعى فى منطقة ما يتششى مع العوامل التالية ويستند اليها : (ا) تيسر الحصول على المواد الاولية ونقلها ، (ب) تيسر الحصول على الايدى العاملة وما يتوقف عليه ذلك من توفر الطعام والسكن (ج) نوع مواد الوقود واثمنها ، (د) الجو السياسى ومدى استجابته للاحوال المتطورة .

#### العوامل الصناعية الاساسية

تحتوى المنطقة العربية التى نحن بصدددها على درجات متفاوتة ، على جميع العوامل اللازمة لانماء الصناعة الاقليمية .

ففى الغرب ، فى منطقة البحر المتوسط ، عدد لا بأس به من الصناع والعمال ، وفيهم الزراعة وجميع المواد الغذائية الاساسية ، وفيها مواد البناء ، وبعض المواد المعدنية ، والموانئ البحرية ، وفيها جو سياسى مناسب فى الاساس . وفى الشرق ، فى منطقة الخليج الفارسى ، يكثر العمال غير الماهرين ، وفيها بعض المواد المعدنية ، وثروة عظيمة من النفط بما فى ذلك مواد الوقود السائلة والغازية ، وما يمكن انتاجه منها من المواد الكيماوية المختلفة . ولكن من جهة اخرى ليس فيها من الزراعة والمواد الغذائية سوى مقادير محدودة جداً . اما جوها السياسى فيتركز الى حد كبير





تتخذ التدابير لاجراء التحكيم في الخلافات حول المبادئ العامة وتكون لجنة التحكيم مؤلفة من ثلاثة اعضاء تعيينهم هيئة دولية خالية الغرض

#### منطقة المرور الحرة

على كل بلد عضو ان يمنح الادارة ، دون قيد أو شرط ، منطقة حرة للمرور بالإضافة الى محطة في كل من الموانئ والمدن الداخلية لتسام جميع المشحونات الموجهة اما الى محطة نهائية في اراضي احدى الدول الاعضاء . واما لشحنها من الموانئ الى خارج المنطقة .

#### النظام والامن

على ادارة الطريق الدولي بواسطة اعضائها ان تكفل القوات التي يتطلبها المشروع لحفظ النظام والامن فيه في اراضي كل من الدول ، غير ان قوة الشرطة هذه بوجه عام يجب ان لا تنقسم الى وحدات محامية مستقلة بل من الشرطة العرب توضع تحت تصرف الهيئة التنفيذية من الناحيتين العملية والادارية .

#### الهيئة التنفيذية

ان مسؤولية ادارة المنشآت المادية للطريق الدولي يجب ان يعهد بها الى هيئة فرعية تدعى الهيئة التنفيذية لادارة الطريق الدولي ويرجع ان تكون الهيئة التنفيذية لادارة الطريق شخصا اعتباريا ، وان تملك الادارة موجودات المشروع باسهم شائعة غير قابلة التحويل ، وتكون للدول الاعضاء حصص متساوية في المجموع الشائع ويكون تنظيم هذه الهيئة على النمط التالي :

- ١ - مدير ادارة ، وهو اكبر موظفي الهيئة التنفيذية ويكون بحكم وظيفته عضوا ادارة الطريق الدولي .
- ٢ - نائب مدير ادارة ( للشؤون الادارية والعمليات ) .

- ٣ - نائب مدير ادارة ( للشؤون المالية )
- ٤ - مراقب حسابات ذو كفاءة وحكمة .
- ٥ - مدير عام للعمليات والصيانة
- ٦ - معاون مدير عام ( للعمليات )

- ٧ - معاون مدير عام ( للمرافق والمحطات )
  - ٨ - معاون مدير عام ( لمراقبة الحركة )
- وهذه الهيئة تشرف على تطبيق المبادئ العامة التي تضعها الهيئة التنفيذية ، وتعاونها هيئات فرعية للتنظيم الاداري بالقدر اللازم

( ملاحظة : بالإضافة الى ما تقدم ، ينبغي انشاء مكتب للخدمات على اتصال وثيق بجميع كبار الموظفين ، ويكون من واجباته ضمان تأييد الرأي العام للمشروع ، وايضاح النقاط الغامضة والاجابة عن الاسئلة التي قد توجهها الصحافة أو الرأي العام الى الادارة من حين الى آخر فان تأييد الرأي العام ذو شأن كبير في نجاح المشروع ) .

#### جباية رسوم المرور والضرائب

يجب ان يعهد الى الهيئة التنفيذية بالمسؤولية التامة في : ( أ ) المهام الادارية ، ( ب ) جباية رسوم المرور وسواها من العوائد ( ج ) توزيع هذه الاموال على اساس المبادئ التي تقرها الادارة العليا . وينبغي عدم فرض الرسوم الجمركية والمكوس على البضائع المارة برسم الترانزيت داخل المنطقة الحرة

من قبل اية حكومة من حكومات الدول الاعضاء ، ولكن تفرض الرسوم الجمركية والمكوس على البضائع التي يكون مقصدها الاخير في داخل احدى الدول الاعضاء ، وتجبي هذه الرسوم والضرائب من قبل تلك

الدولة في مكان مقصد معين عندما تسلمها الادارة من المنطقة الجمركية الى الشخص المرسل اليه البضائع . مثال ذلك ان البضائع المارة بالترانزيت من سفينة في البحر المتوسط الى سفينة اخرى في الخليج الفارسي يجب ان يسمح لها بالمرور تحت اشراف السلطات الجمركية معفاة من الرسوم والمكوس وفي حماية ادارة الطريق الدولي . ويدفع رسم المرور على اساس الظن الى الادارة بواسطة هيئتها التنفيذية لقاء ايصال رسمي ، وهذا الرسم هو بمثابة تعويض عن استعمال المنشآت وسلامة المرور .

وبعبارة اخرى يجب تحديد هذه الرسوم على اساس مقطوع يتناول : ( أ ) التفرغ ، ( ب ) الاستلام في المرفأ ، ( ج ) رسوم الترانزيت ( د ) حماية الشرطة ، ( هـ ) الاستلام والتحميل في الموانئ التي ينتهي اليها الشحن ، ( و ) النفقات العامة والربح ، ( ز ) رسوم استلام البضائع في محطات المقصد الاخير داخل المنطقة الدولية ، وذلك حيثما يمكن تطبيق هذه الرسوم .

وعلى جميع الدول الاعضاء ان تعفى ادارة الطريق الدولي وهيئتها التنفيذية من الضرائب الفوائد السياسية للطريق

يجب الا يغرب عن البال ان مشروعا من هذا النوع ينبغي بحكم الضرورة ان تكون له فوائد معنوية بالإضافة الى تأمين المواصلات البرية ، وان لم تكن هذه الفوائد المبرر الاساسي لوجوده .

ومعنى ذلك ان فكرة التخطيط والتصميم للمشروع يجب ان تأخذ بعين الاعتبار القيم السياسية التي تستطيع ان تخفف من حدة التيارات القومية في استعمال المواصلات الدولية من قبل الدول الاعضاء وتستطيع في الوقت نفسه خدمة مصالح الدول الاعضاء تجاه دول العالم .

وينبغي تحقيق هذه القيم عن طريق التجارة والانتقال يقوم بها رعايا الدول المختصة ، ولذلك فمن الضروري مراعاة تخطيط الطريق الدولي بقدر الامكان على الحدود الدولية تماما . فاذا روعي هذا الاعتبار لم يعد في مقدور اية دولة من الدول السيطرة على الطريق مسافة اطول مما تقتضيه المصلحة المشتركة ، واصبحت كل دولة حرة في تحسين وتوسيع شبكة الطرق فيها الى اقصى حد ممكن .

وبهذه المناسبة تقال ملاحظة عابرة وهي ان هذا الطريق الدولي المقترح انشاؤه ، فضلا عن فوائده التجارية والسياسية ، هو ذوفائدة عظيمة في مسائل السلم والحرب اذ يمكن مثلا استعماله عند الضرورة كمهبط للطائرات في اوقات الجفاء وفي الاحوال التي تمس المنطقة . ومع انه ليس في هذا الاقتراح ما يحتم على الادارة الدولية او هيئتها التنفيذية ان تكون لديها شاحنات تسيرها على الطريق ( بل يجب ان يكون ذلك من اختصاص الهيئات او الجماعات الخاصة ) ، فلا مانع من انه كلما شاع استعمال الطريق ووسائله ازداد معدل حمولة الشاحنات وازدادت سرعة الحركة للرغبة في التوفير . وهذا الامر يجب اخذه بعين الاعتبار عند وضع التصميم العام للمشروع .

#### التصميم والانشاء

هذه النقاط وغيرها تبث على مراعاة المواصفات التالية للتصميم والانشاء :

- ( ١ ) يجب ان يعبد الطريق لمرور الاحمال الثقيلة وتكون منطقة الطريق على الجانبين

بحيث يتسنى التوسع التدريجي في حال ازدياد الحركة ، ويرجع ان تتم المرحلة البدائية بانشاء خط واحد للسير في كل اتجاه ، على ان يكون عرض الخط كافيا للسماح لسيارة بأن تسبق بسهولة سيارة اخرى تتقدمها . ولتبع الحوادث يجب ان يكون هذان الخطان المتوازيان منفصلين دائما بخط غير معبد لا يقل عرضه عن ستة اقدام . ويرجع ايضا لضبط الدخول الى خطوط السير والخروج منها ان يحفر خندق مفتوح بعرض اربعة اقدام وعمق اربعة اقدام وعلى بعد ستة اقدام على الاقل من كل من خطي السير ، ويملا هذا الخندق في بعض النقاط لبعور الحيوانات والقوافل . وربما ساعد هذا الخندق على الحيولة دون ردم الطريق بالرمال ، ويمكن جرف الرمال والمواد الاخرى من الخندق باستعمال آلات الطرق الخاصة بهذا الغرض .

( ٢ ) يجب استعمال المواد المحلية في انشاء الطريق كلما كان ذلك ممسرا ، مع استعمال الاسفلت لتماسك بناء الطريق وتغطية سطحه وكذلك ينبغي استخدام اكبر عدد ممكن من العمال المحليين .

( ٣ ) يجب تجهيز كل من المحطات بموازين لوزن الاحمال الداخلة او الخارجة ، والغرض من ذلك مزدوج : ( أ ) تقدير رسم المرور على اساس الوزن الصافي ، ( ب ) ضبط السرقات اثناء السير في الطريق .

( ٤ ) يجب ان تكون المستودعات المنشأة في الموانئ والمحطات مجهزة بالآلات ميكانيكية لرفع الاثقال وآلة للتبريد ومستودعات مبردة ( ٥ ) يكون ضبط حركة السير والمحاسبة بواسطة المعدات التي تضعها شركات الآلات الحاسبة الدولية ويكون الاتصال بين النقاط الرئيسية باللاسلكي . وتوضع قوات من الشرطة في نقاط متقاربة بطول الطريق ، كما انه ينبغي اعداد مستودعات مناسبة للوقود وآبار وخزانات للماء ومحطات التصليح .

#### رءوس الاموال اللازمة

يقترح تقرير رقم اجمالي كراسمال لتمويل المشروع وذلك بعد دراسة تمهيدية للتصميم والتخطيط وحقوق المرور ومنشآت الموانئ والمحطات اللازمة . ومهما كان مقدار هذا المبلغ فانه ينبغي تنظيم الشؤون المالية على النمط التالي :

تقدم الدول المشتركة جميع رءوس الاموال اللازمة للمشروع ، وهذه الطريقة تبدو ايسر تحقيقا من غيرها من نواح عدة في سبيل المصلحة الوطنية لكل من هذه الدول .

غير انه يمكن عند الضرورة الحصول على معونة مالية من احدى المؤسسات المصرفية الدولية بشروط معينة على اساس قرض مربوط بتأمين . وقد يكون من المستحسن ايضا محاولة الحصول على المساعدات المالية من شركات النقل البحري الكبيرة وسواها من المؤسسات التجارية التي تستطيع الاستفادة تجاريا من هذا المشروع .

فاذا وجد من المستحسن من الوجهة المالية اشراك احدى المؤسسات المصرفية الدولية مع الدول الاعضاء ، فانه يقترح ان تقوم الدول الاعضاء الست بتقديم ٣٠ او ٤٠ في المائة من رءوس الاموال المطلوبة وذلك بالتساوي فيما بينها ، كل دولة بمعتمتها الخاصة ، وان يؤخذ الماقى ، اى ٦٠ او ٧٠ في المائة ، من احدى المؤسسات المصرفية الدولية بالاتفاق مع الافراد المحليين اصحاب رءوس الاموال . قلنا ان المساهمة المالية لكل من الدول



الاعضاء يجب ان تكون بعملتها الخاصة غير ان المؤسسة المصرفية يجب ان تطلق بها حرية المساهمة اما بالدولار او بالعملات الاخرى المتداولة عدا عملات الدول الاعضاء .

#### صورة التنظيم المالي

لادارة الطريق الدولي ان تصدر صنفين من الاوراق المالية ويرجح ان تكون هذه على شكل سندات تغطي رأس المال اللازم بكامله ، اى :

( ١ ) سندات صنف (ا) لتغطية المبلغ الذى تساهم به المؤسسة المصرفية .

يصدر هذا الصنف من السندات بالدولار او اذا شاءت المؤسسة المصرفية بعملة احدى الدول الاعضاء او بعملاتها جميعا وتستحق هذه السندات بعد ٢٥ او ٣٠ سنة من تاريخ بدء استثمار المشروع ، وتخضع لفائدة بمعدلات مقرر . ويكون لهذه السندات من صنف (١) حق الافضالية من العوائد الصافية حتى سحبها . ويجب ان ينص على انه اذا حدث فى اى وقت من الاوقات خلال المراحل الاولى من الاستثمار ان كانت العوائد الصافية لا تغطي النفقات الادارية للسندات التى هى من صنف (١) ، تتعهد الدول الاعضاء بتغطية العجز كل دولة من خزينتها الخاصة او من اى مورد عام آخر مقرر ، كإيرادات النفط او رسوم المرافىء او الضرائب .

( ٢ ) سندات صنف (ب) لتغطية المبلغ الذى تساهم به الدول الاعضاء ، او تساهم به الشركات الخاصة او الافراد الذين ترغب هذه الدول فى خصهم ببعض هذه السندات .

وتشارك هذه السندات بأرباح المشروع بالصورة عينها التى تشارك بها السندات من صنف (١) على ان تتمتع سندات صنف (١) بالافضالية ، ويشترط ان تزيد العوائد الصافية على المبلغ اللازم لتغطية النفقات الادارية لسندات صنف (١) . فاذا كانت العوائد غير كافية وجب تخصيص الدخل بكامله لسندات صنف (٢) لتسديد ما يترتب لها ، وتقوم الدول الاعضاء بتغطية العجز .

#### العجز والوفر فى العائدات الصافية

واذا كانت العوائد تزيد على نفقات الاستثمار ومطلوبات القرض ، اصبح من الممكن التصرف فى الفائض اما بتوزيعه على الدول الاعضاء واما بتخصيصه لاستهلاك سندات صنف (١) حتى قبل سحبها .

#### ملاحظات عامة

ان هذه المقترحات بشأن التنظيم المالي ليست سوى صورة تقريبية لعرضها على اولئك الذين يودون دراسة المشروع . ولا يحوى هذا التقرير اية مقترحات بشأن اوضاع الشخصية الاعتبارية كالتواحي القانونية التى يتطلبها تنظيم ادارة الطريق والهيئة التنفيذية

المتفرعة عليها . غير انه يمكن الحصول ولاشك على معلومات قيمة حول هذه الامور من جراء دراسة الاوضاع الاعتبارية التى تقوم عليها بعض المؤسسات مثل ادارة رسم المرور فى نيوجيرسى وادارة رسم المرور فى بنسلفانيا وادارة ميناء نيويورك . وقد يكون من المفيد ايضا الاطلاع على الوثائق المناسبة بشأن ادارة « مشروع شومان » .

اما بصدد الامور الفنية فقد يستطاع الحصول على ارشادات قيمة من الشركات الكبرى التى انشأت مشاريع ناجحة فى الشرق الاذن او فى مناطق شبيهة به .

#### فذلكة تاريخية

من المفيد فى دراسة كل مشروع للانماء الاقليمى الرجوع باختصار الى تاريخ الشرق العربى خلال النصف الاول من القرن الحالى كانت هذه البقعة سياسيا تحت حكم الترك قبل الحرب العالمية الاولى ، ولذلك كان العرب فيها شعبا محكوما ، غير انها من ناحيتى الاقتصاد والتجارة كانت تتمتع بوضع موحد . وكن من نتائج القرارات السياسية التى

اتخذت عقب الحرب العالمية الاولى ان تقسمت هذه البقعة الى مناطق دخل معظمها فى نطاق السياسة الاقتصادية الفرنسية او البريطانية كمناطق انتداب او غير ذلك . وعلى اثر الحرب العالمية الثانية وانتهاء الانتدابات حصلت هذه الوحدات السياسية المختلفة على استقلالها على اساس المبدأ الذى تبنته امريكا واعلن على اثر الحرب العالمية الاولى ، وهو مبدأ تقرير المصير السياسى للجماعات والطوائف المختلفة من سكان هذه البقعة ، فأصبحت كل وحدة دولة ذات سيادة وطنية . وكانت النتيجة ان أصبحت هذه الدول ، بالرغم من حصول كل منها على السيادة الوطنية فى عزلة اقتصادية تعذر معها الوصول الى اية درجة من التقدم ، وبلغت الحياة الاقتصادية فى هذه المنطقة وضعاً تكاد معه تكون مشلولة ، واصبح الحصول على اى تقدم موقوفاً على مساعدة آتية اما من دول الغرب واما من روسيا .

وجاءت اضطرابات فلسطين فكانت عقبة كبيرة فى سبيل التقدم الاقتصادى ، اذ انه بدلا من تنشيط الحركة الاقتصادية بفعل تطور اعمال النفط القائمة فى هذه المنطقة ، انصرفت قوى العرب جميعا الى الناحية السياسية .

والامنية القصوى هى ان تحل مشكلة فلسطين بشكل يبعث على الرضى المتبادل وان تنشط الحركة الاقتصادية فى الدول العربية

بروية وبفضل عزم الدول العربية عزمًا صادقًا على مساعدة نفسها ببذل الجهود التعاونية فى حقل التصميم الاقتصادى والانماء على نطاق اقليمى .

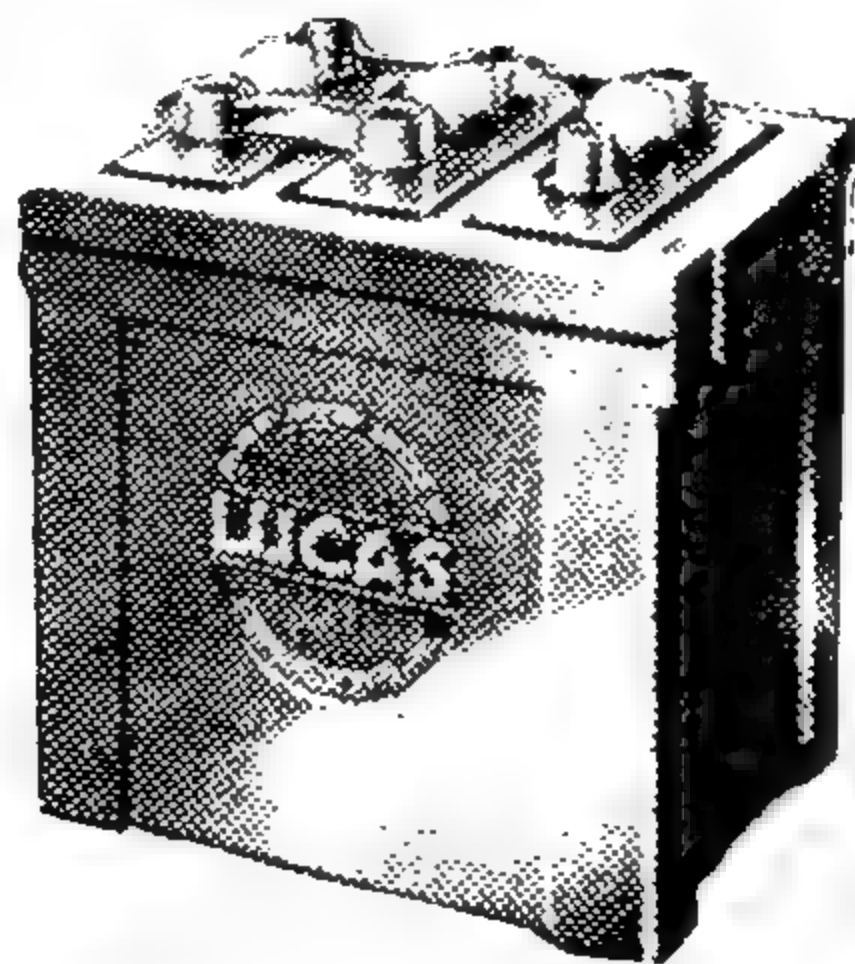
وعند الكثيرين من مثقفى العرب ومفكرهم ادراك متزايد لضرورة قيام التعاون الاقتصادى بين دول هذه البقعة من العالم .

والمشكلة ، بالطبع هى فى ايجاد شكل عملى لانماء الاقتصاد الاقليمى ترتضيه هذه الدول وتؤيده على ان لايمس سيادة كل منها دون مبرر . ان «الهيئة العليا لادارة الطريق» المقترح انشاؤها تفى بالمطلوب على هذا الاساس ، ومن المستطاع ايضا ايجاد منظمة ادارية كهذه ضمن ميثاق الجامعة العربية على مانصت عليه المادتان ٧ و ٨ من الميثاق المذكور ، وهنالك طرق اخرى يمكن اتباعها للوصول الى الغاية نفسها .

والفطنة تدعو الدول العربية اولا الى ان تظهر بعض النتائج فى مساعدة نفسها بنفسها وذلك بالتعاون على نطاق اقليمى وببلوغ الاستقرار فى المنطقة عدوما قبل ان تتاح لها امكانية الحصول على معونة اقتصادية خارجية فعالة لهذا الغرض . ولدى الدول العربية كثير من الامكانيات الاقتصادية الداخلية والخارجية التى يمكن بها بلوغ درجة طبيعية من النمو كمرافق اقليمية ، وهذه الامكانيات لاتزال الآن مكبوتة بسبب اوضاع العزلة السياسية . وبالرغم من امكان الحصول على مساعدات مجانية فالرأى الصائب هو ان الاستقرار والتحسينات البعيدة المدى لايمكن ان تأتى الا عن طريق الانماء الاقتصادى لهذه البقعة فى نطاقها الجغرافى الطبيعى وانضمامها الى تيار التجارة العالمية .

ان هذه البقعة تستطيع ان تساهم فى الحياة الدولية بتقديم طرق المواصلات والاسواق للفائض من منتجات أوروبا الغربية والولايات المتحدة الاميركية . وهنالك أكثر من ٢٥ مليوناً من السكان فى هذه المنطقة يمكن ان يستفيدوا - ولا بد ان يستفيدوا - من انشاء طريق تجارى أقصر مسافة عبر الجزيرة العربية . ولا شك فى ان طريقاً كهذا يوماً ما سيكون حافزاً على تنشيط الحركة الاقتصادية فى هذه البقعة فينتج عن ذلك الاعتراف بباوغ الشرق الاوسط منزلة أهم من ذى قبل فى الشؤون العالمية .

ان الوصول الى هذه الدرجة من التقدم ضرورة حيوية لهذه البقعة ، وعلى دول العالم التجارية ان تقدم مساعدتها فى هذا السبيل على اساس العمل التعاونى من قبل الدول العربية . ان فى ذلك فائدة كبيرة لكلا الفريقين من نواح عدة .



بطاريات لوكاس

بطاريات لوكاس



يجريها ويشرفه

بعثات تدريبية لموظفي السكك  
بات في حكم المقرر أن تقوم مديرية  
السكك الحديدية بأرسال بعثات  
تدريبية من العراقيين الى خارج  
العراق للتدريب والتخصص في أعمال  
السكك توطئة لاحتلالهم محل ماتبق  
من الخبراء الاجانب في مؤسسات  
السكك الحديدية .

(انشرة السفارة العراقية بالقاهرة)

\*\*\*

### أكبر أسطول لنقلات البترول في العالم

جاء في الأنباء - على لسان احد  
رجال ( شركة ناقلات البترول  
البريطانية - ان بريطانيا تمتلك  
اليوم أكبر أسطول تجاري من ناقلات  
البترول في العالم أجمع . اذ يبلغ  
مجموع حمولة هذه الناقلات  
٧٥٠٠٠٠ طن . بينما تمتلك  
أمريكا ٦١٥٠٠٠ طن ، و  
مليون طن تملكها النرويج .

وجاء في خطاب الكابتن سيمون  
ان اول ناقلة بريطانية هي «جلوكوف»  
التي انزلت الى البحر عام ١٨٨٦ .  
وكان طولها ثلثمائة قدم ولا تحمل  
سوى ثلاثة آلاف طن فقط من  
البترول . وقد كانت هذه الناقلة  
بداية لذلك الاسطول الجبار الذي  
يتألف من الناقلات البريطانية الحديثة  
البديعة التركيب . وكان أهم حدث  
طرا على ناقلات البترول عندما

### اخبار المعادن والخامات في العالم

لن نتعرض لاسعار جميع المعادن والخامات  
بل اننا سوف نعرض هنا اسعار المواد  
المطاط مثلا قد انتابه الكثير من الهبوط  
الوطن الواحد . ولعل السبب في ذلك يرجع  
الى انتاج . ولقد بذلت محاولات للاقلال من انتاج  
من استهلاكه ! ومن ناحية أخرى كان له  
انتاجه . ولما كان الانتاج في اندونيسيا يع  
من انتاج المطاط بها . ويذكر ( اتحاد صا  
خلال عام ١٩٥٤ سوف ينخفض عن الر  
١٣٤١٠٠٠ طن ) بمقدار كبير . وماد  
استهلاكها من المطاط الطبيعي بدأ يزد  
استهلاكها من المطاط الطبيعي بلغ في نوف  
نوفمبر ١٩٥٢ بينما بلغ استهلاكها من المط  
مقار ٦٦٢٤٠ طن عام ١٩٥٢  
اما عن الحديد فيبلغ ثمن الطن ١٣ جا  
الطن منه ٧٤ جنيتها ، والخصائص بلغ  
يدخل ايضا في صنع السيارات والقطارات  
ما عن الألومنيوم ، فقد تعرض سعره للتده  
ديسمبر من العام الماضي (١٩٥٢) ١٦٦ جن  
ديسمبر ١٩٥٣ . ومن المعلوم ان الألومنيوم ي

### انتاج العجلات في كندا

سوف يسجل عام ١٩٥٣ انتاجا  
كبيرا لصناعة العجلات والمحركات في  
كندا . فبالنسبة للسيارات أذاع  
(مكتب الاحصاءات الكندي) ان المصانع  
الكندية سلمت سيارات ركاب خلال  
شهر اكتوبر المنصرم بلغ عددها  
٢٨٧٤٨ ، صدر منها ١٩٨٥ سيارة  
للخارج ، مقابل ٢٧٩٥٤ سيارة  
خلال اكتوبر عام ١٩٥٢ منها ٤٩٤٣  
للخارج . وذكر هذا المكتب ان مجموع  
ما أنتجته المصانع الكندية من السيارات  
خلال الشهور العشرة الاولى من العام  
الحالي بلغ ٣١٧٩٥٥ منها ٣٥٢٢  
صدر الى الخارج

أما عن السيارات التجارية فقد  
أنتج منها خلال اكتوبر الحالي ٧١٥٠  
منها ٢١٨٦ صدر للخارج ، مقابل  
١٣٧٠٥ صدر منها ٢٥٣٧ . بينما  
بلغ المنتج في الفترة من يناير الى  
أكتوبر ١٠٧٩٩٣ صدر منها ١٨٢١٧  
للخارج ، مقابل ١٢٨١٠٠ سيارة  
تجارية خلال عام ١٩٥٢ ، صدر منها  
٣٠٧٢٨ سيارة

### «أمريكان أتوموبيل»

### نقد صناعة الطائرات البريطانية

أرسلت ( جمعية صناعي الطائرات  
البريطانية ) خطابا الى الرئيس  
التنفيذي لاتحاد النقل الجوي الاوربي  
(المستر بيتر ماسفيلد) تستفسر منه  
عن التفاصيل الفنية للشكوى المقدمة  
من المستر ( ش ستون ) كبير مهندسي  
شركة B.E.A.

وكانت شكوى مستر (ش ستون)  
ان صناعة الطائرات المدنية البريطانية  
غير متقنة بل وريثة . فالاسلاك  
الكهربائية والتوصيلات معقدة ، وأن  
عمليات «التشطيب» غير صالحة كما  
هي الدقة في صناعة الطائرات  
الامريكية كما أن خامات الطائرات  
الامريكية أتقن من الانجليزية

### «فانشيال تايمز»

### مشروعات السكك الحديدية

### في جنوب افريقيا

استقر الرأي في جنوب افريقيا على  
التوسع في انشاء الخطوط الحديدية  
وذلك بقصد الزيادة من سرعة هذه  
الخطوط الحديدية الرئيسية من  
الساحل الى الداخل . وسوف تقوم  
بهذه الانشاءات الجديدة مصلحة  
السكك الحديدية في جنوب افريقيا  
وذلك في حدود ٥ مليون جنيه  
استرليني

### «سوث أفريكا نيوز»

## مكتبة الساجر

### الطرق في حياتنا الحديثة

### Highways in our National life

يعتبر هذا الكتاب من الكتب الحديثة  
جدا التي تبحث في الطرق . وقد أصدرته  
جامعة ( برنستون ) في أمريكا لتعالج  
موضوعا خطيرا يمس حياتنا الحاضرة ، أو  
سواء من الناحية الاقتصادية ، أو  
الاجتماعية ، أو السياسية .

والكتاب عبارة عن عدة أبحاث ومقالات  
عن النقل ، في عدة موضوعات  
متنوعة ، شاملة . وقد تولى المؤلفان  
تقسيم هذه الابحاث في الكتاب الى قسمين  
أو جزأين ( الاول ) وهو سرد تاريخي ،  
( والثاني ) تحليلي .

وفي الجزء الاول ، بحث عن نظام  
الطرق في الشرق الاوسط منذ سنة ٢٠٠٠  
قبل الميلاد لغاية ٥٠٠ ق . م . أيضا .  
وقد ذكر حضرة الباحث أن الفضل الأكبر  
لاكتشاف الطرق وأهميتها يرجع الى  
اختراع وسائل النقل ، التي بدأت أول  
ما بدأت باكتشاف أحد النجارين للمجلة  
الحشوية . وقد ضم الكتاب بحثا قيما  
عن تاريخ الطرق الحديثة في الولايات  
المتحدة بالذات . وعن تاريخ الطريق منذ  
اختراع القطار والسيارة عموما

أما الجزء الثاني - وهو الجزء التحليلي  
فقد جاء في أحد بحوثه أن الطريق هو  
أحد عوامل التقدم الاجتماعي ، بل والكيان  
البشري ، وشبه الطريق بالدم الذي  
يسري في عروق الإنسان . ثم ضرب  
المؤلفان أمثلة عديدة ، وقارن بين الطرق  
الصالحة والطرق الرديئة ، وما ينتج عن  
ذلك من مشاكل بالنسبة للمجتمع .  
فالوطن الذي يرغب في قضاء عطلة  
الاسبوعية لابد أن ينعم بالطريق السليم  
و . . . ورجل الاعمال الذي يميل للسرعة  
في قضاء أموره ، والسائح الذي يهتم  
بالطريق المؤتمن الريح ، هؤلاء يجب أن  
يشعروا بكل هذه الامور ، ويجب توفرها  
لهم .

وقد تعرض المؤلف لموضوع : هل  
الطريق المرصوف بالاسفل أسلم  
أم الطريق المرصوف بالحرسنة المسلحة .  
ثم ذكر تأثير الطرق والمواصلات على تكوين  
وتطور المدن ، سواء من ناحية التوسع  
الخارجي لها ، أم التنظيم الداخلي بها .

ومن الامور الطريفة أيضا أن المؤلف  
قدم بحثا عن الطرق الجوية ، وهو يقصد  
بطبيعة الحال ( الممرات الجوية ) التي  
تسلكها الطائرات . وكيفية تصميم  
واختيار هذه الطرق بالنسبة للطائرة .  
وأخيرا ، قدم المؤلفان عدة أبحاث عن  
مشاكل المرور وكيفية ضبطها ، والتشريعات  
التي صدرت لتنظيم المرور ووسائل  
النقل ، وضرورة توفير الامان لوسائل  
النقل على الطرق ، وأشار الى بعض قضايا  
المرور ومحاكماتها .

وفي الواقع يعتبر هذا الكتاب موسوعة  
لاغنى عنها للمشتغلين بالنقل عموما ،  
والطرق خصوصا ، فضلا عن أنه يحتوي  
على مجموعة من الصور كنماذج للطرق  
الحديثة ، وتطور النقل وانشاء الطرق  
في بلدان العالم .



## في كتاب العالم

### المانيا تصنع مطاطا من النبيذ

وضعت الخطط والتصميمات في ألمانيا لاستخدام النبيذ الفرنسي الاحمر كمادة أساسية في صناعة المطاط الصناعي الألماني .

وقد أذاع هذا النبا البروفسور « باومان » مدير مصانع ( هيل Hulle الكيميائية ، وذلك في مؤتمر صحفي عقد أخيرا في برلين . وقد أضاف الى هذا النبا قوله :

« يجب التغلب على الصعوبات الدبلوماسية التي قد توضع أمام هذا المشروع . حتى يكتب له النجاح . » هذا وتدور محادثات رسمية - منذ أسابيع - بين الهيئات الفرنسية المحتكرة للكحول ، وبين وزارة المالية الألمانية لتدعيم هذا المشروع وانجاحه .

وبمقتضى هذا المشروع ، فإنه يمكن القول بأنه لو صدرت فرنسا - أو ساهمت - بـ ٥٠٠ ألف هيكتولترا ( أي ١٢٥ مليون جالون ) من الكحول نسبة ١٠٠ في المائة المنتج من النبيذ الفرنسي ، فإن ٣٠ ألف طنا من المطاط الصناعي يمكن صنعها سنويا .

أما عن اجمالي ثمن الكحول الفرنسي ، فإنه سيكون - حسب المقترحات الألمانية - ١٨ مليون دويتشمارك ( أي ١٥ مليون جنيه استرليني ) ، أما قيمة الـ ٣٠ ألف طنا المنتجة من المطاط الصناعي بالاضافة الى تكاليف الانتاج ، فسوف تبلغ حوالي ٢٦٠٠ دويتشمارك للطن الواحد ، أي حوالي ٧٨ مليون دويتشمارك للمجموع .

ومن المحتمل أن تطالب فرنسا بالمساهمة بنصيب ٤٠ في المائة من المصنع المزمع انشاؤه ، أو ربما أكثر من هذا ، وانها تستطيع الدفع بالدولار بمعدل ٥ مليون دولارا سنويا . أو يمكنها الدفع بالكحول بارسال ٥٠ مليون جالون بسعر يزيد عن السعر الاحتكاري للدولة .

غير أن هناك عقبتان في سبيل انشاء هذا المصنع . ( الأولى ) أن الحلفاء لا يسمحون لألمانيا بانتاج أكثر من ٦٠٠٠ طنا في السنة من المطاط الصناعي . ( الثانية ) وقد تكون هي العقبة العظيمة الاهمية : أن الحزاة الفرنسية تدفع الى منتجي النبيذ الفرنسي سعرا يبلغ ثلاثة أضعاف الثمن الذي قد تقدمه المانيا .

### دراجات تعمل بالبنزين

اخترعت دراجة حديثة تعمل بالبنزين ، وقد عرضت أخيرا في ( معرض لندن للدراجات والموتوسيكلات ) . وهي مزودة ببدالات ثقيلة وفرامل قوية . وقد روعي في صناعة هذه الدراجات أنه يمكن تركيب المحرك على هيكلها ، أو على العجلة نفسها ، كما أن هناك دراجات أخرى يمكن تزويدها بعجلة خلفية صنعت خصيصا وعليها المحرك المعد للعمل مباشرة .

## الهند تمتلك أطول رصيفي

### سكة حديدية في العالم

تمتلك الهند أطول رصيفين من أرصفة السكك الحديدية في العالم وهما رصيف ( سونيور ) السابع لسكك حديد الشمال الشرقي ، ويبلغ طوله ٢٤١٥ قدما ، والرصيف الآخر هو رصيف ( كاراجيور ) السابع لسكك حديد الشرق ، ويبلغ طوله ٢٣٥٠ قدما .

ومن الجدير بالذكر أن الهند تمتلك أيضا ثمانية من الارصفة العشرة التي تعتبر أطول أرصفة في آسيا .

### (نشرة السفارة الهندية بالقاهرة)

\*\*\*

### معرض لندن للدراجات والسيارات

أقيم معرض للدراجات ، والموتوسيكلات في ( ايرلزكورت ) بلندن ، ويعتبر هذا المعرض من أكبر وأعظم المعارض المماثلة ، إذ اشترك فيه ٣٢ عارضا و ٢٢ منتجا .

ومن المعروضات التي قدمت دراجات مبتكرة تشتمل بمحرك صغير يعمل بالبنزين ، ومثبت فيها ، وقد انتشر هذا النوع من الدراجات إذ بلغ عدد المستخدمين منها حاليا حوالي ٢٠٠ ألف وحدة . وتصميم هذه الدراجات قائم على اساس الاقلال من اهتزازها أثناء السير ، وزيادة سرعتها وقتما يشاء الراكب .

### ( تايمز ريفيو أوف اندستري )

\*\*\*

### دول الاطلنطي تنشئ

### ١٦٠ مطارا في أوروبا

أدلى ( اللورد اسماي ) سكرتير عام منظمة خلف الاطلنطي بتصريح في ليلة افتتاح مجلس الاطلنطي الذي عقد في باريس بين فيه مدى القوة التي بلغت هذه المنظمة واستعدادها لمقاومة أي عدوان محتمل ، فقال : « أن هناك ١٦٠ مطارا حربية يجري انشاؤها الآن في دول الحلف ( بما فيها ٣٤ مطارا في ألمانيا ) . ومن بين هذه المطارات يوجد مائة مطار سيتم اعدادها للعمل في نهاية السنة الحالية فضلا عن ٢٠ مطارا آخر سيكون من الممكن استخدام ممراتها بواسطة الطائرات . ويضاف الى ذلك المطارات المدنية التي تقوم السلطات المحلية بأنشائها أو بأدخال تحسينات عليها وهي تبلغ في مجموعها ضعف المطارات الحربية الاخرى تقريبا



### ليها: احمد فريد حسن

أنزلت ناقلة البترول « فولكانوس » الى الماء في عام ١٩١٠ إذ كانت أول ناقلة في العالم تسير في البحر بمحرك الديزل .

### انتاج الدراجات والموتوسيكلات

أعلن المستر ( ه . م . بالين ) مدير اتحاد المنتجين البريطانيين معرض الدراجات والموتوسيكلات الذي اقيم أخيرا في لندن ، أن بريطانيا تعتبر من أكبر الدول في العالم التي تقوم بآنتاج وتصدير الدراجات والموتوسيكلات في الوقت الحاضر . إذ تدل الاحصاءات على أن هاتين الصناعتين قد هياتا لبريطانيا ربحا قدر بما يزيد على مائتي ملين جنيه استرليني من العملة الأجنبية وذلك خلال السنوات السبع التي أعقبت الحرب العالمية ( من سنة ١٩٤٦ الى عام ١٩٥٢ ) . وقد ارتفعت قيمة الصادرات في العام الماضي مرة أخرى بنحو مليون جنيه ، فبلغ مجموعها ٤٣٦ مليون جنيه يقابلها ٤٢ مليون جنيه في عام ١٩٥١

هذا ويجري انتاج الدراجات في العام الحالي ( ١٩٥٣ ) بمعدل سنوي يقدر بحوالي ثلاثة ملايين دراجة من المنتظر تصدير مليونين منها . أما انتاج الموتوسيكلات فبلغ ١٥٣ ألفا في عام ١٩٥٢ . ومن المتوقع أن يرتفع الانتاج في العام الحالي .

### ( ستاتيشيان )

ات التي اعتدنا عرضها في هذا الفصل من المجلة ، نرى أنهم صناعة النقل على وجه خاص . في أسعاره ، وذلك بمعدل ١/٨ ، ١/٤ بنسب في جعل عدم تجانس الطلب العالمي على المطاط مع جهونا لأسعاره من التدهور ، بدلا من الاكثار المطاط المتدهور أثر كبير على عدم تشجيع برصمام الاسعار ، لذلك تم الاتفاق على الاقلال من المطاط في الولايات المتحدة ، أن استهلاكه كم القياسي الذي بلغه في العام الحالي ( وهو منافى صدد المطاط بالولايات المتحدة ، فإن من استهلاكها من المطاط الصناعي ، بدليل أن بر الماضي ٤٣٥٠٠ طنا مقابل ٤١٧٤٩ طنا في ط الصناعات ٥٢٨٨٨ طنا خلال نوفمبر ١٩٥٣ ،

به استرليني و ١٨ شلنا . والنحاس يبلغ ثمن مردسبر ٨٩ جنيها ونصف للطن . والنيكل . ويبلغ سعر الطن منه ٤٨٣ جنيها . ومنذ العام الماضي . فبينما بلغ هذا السعر في بالطن الواحد ، إذ به يصل الى ١٥٠ جنيها في برمن الخامات الأساسية لصناعة الطائرات



# تطور النقل باللاتوبيس

فيها ، ولا يكون استمرارها على حساب المستوى الفني بأعداد أو سبل أي السيارة أعدادا كاملا يهيى عراحة الركاب إلى أقصى درجة ، أو على حساب المستوى الإدارى أى بتوفير الطمأنينة الاجتماعية والاستقرار . ورفع مستوى الأجور ما يمكن للعمال أو الموظفين على اختلاف درجاتهم .

والامر في مصر يختلف عنه في أوروبا وأمريكا وهذا يرجع إلى طبيعة تلك البلاد ومدى ما أخذت به كل منهما من أسباب التقدم أو قطعه من أشواط التوسع الاقتصادى والتطور الحضارى . فمصر لم تزل بعد فتية في هذا المضمار وهى الآن بسبيل استكمال تطورها حتى تبلغه أن شاء الله . وهى الآن تواجه مشكلة النقل وهى كما ذكرنا مشكلة معقدة متشعبة فلا تزال قصة المنافسة بين السيارة والقطار قائمة على قدم وساق . ولا يزال التنسيق بين الوسيطين في طريقه إلى الاستقرار ولا تزال الطرق البرية غير معبدة التعبيد الكافى ، ولا تزال التشريعات الاقتصادية من صناعية وتجارية وزراعية في مراحل نشاطها الأولى ، فضلا عن التنظيمات العمالية التى توليها الحكومة والشركات أوفى عناية في الوقت الحاضر . .

كل هذه الأسباب والاعتبارات لو نظرنا إليها مجتمعة نظرة فاحصة مدققة لوجب علينا نحن المصريين أن ننادى بتوفير القوى وتأمين المؤسسات والعمل على استقرارها وطمأنيتها ، وتعبئة الجهود في شتى النواحي لتحسين وسائل النقل بالسيارة وبالتوبيس على وجه الخصوص تحسينا شاملا لا يتقيد باللوائح القديمة التحكيمية التعسفية ، ولا يخضع « للروتين » والقواعد العتيقة البالية ، بل يكون الهدف الاسمى والاساسى من هذا التحسين تحقيق الخدمة الكاملة للجمهور دون ارهاق هذه الشركات أو تلك المؤسسات حتى لا تنوء بالاعباء الثقالة وحتى لا يكون بقاؤها على حساب الوسيلة كما قلنا

★

تدعو لها جميع الهيئات والطبقات التى يهملها الامر لبدء رأيها اذا ما اصطدمت بمشكلة أو عن لها رأى

ونورد في هذا الصدد رأى الخبير العالمى « البريجادير جنرال السبر هـ . اسبورن مانس » فى كتابه الذى وضعه عن مشكلة النقل والطرق ، الذى قال فيه : « المهمة الدولية ليست الإبقاء على الحالة الراهنة أو تفضيل وسيلة من وسائل النقل على حساب غيرها ، بل الإحوال الباعثة على أقصى

## للسيد محمد سالم سالم

جودة فى كل وسيلة للنقل وتسجل تقدمها وتطورها لخير الصالح العام الجمهور وللتقدم الفنى » . .

ففكرة هذا الخبير تتركز فى أن النقل يجب أن يكون قوميا شعبيا ، فيهدف إلى تحقيق المصلحة العامة دون سواها ، ولا يهدف إلى تحقيق أغراض رسمية حكومية فقط بل يعمل لتحقيق التطور الاقتصادى الشعبى فى أوسع آفاقه . وقال الخبير كذلك : « أن النقل ذو أهمية حيوية للصناعة والتجارة ومن ثم فلا ينبغي أن تفرض عليه ضرائب عامة . . أما فرض الضرائب على السيارات بقصد زيادة مصاريف التشغيل فهى طريقة تحكمية وغير علمية لتنسيق النقل على الطرق ، متى اعتبرنا هذا النقل فى خدمة المصلحة القومية » . . ثم يعود فى باب آخر فينادى بمساعدة المؤسسات والهيئات التى تقوم بمرفق النقل خصوصا إذا كان ميدان نشاطها فى جهات نائية بعيدة ( الأرياف ) وهو يرى أن تكون هذه المساعدة بطريق إعفاء هذه الهيئات أو تلك الشركات من الضرائب ( الاتاوات ) أو العوائد أو فى منحها - إذا اقتضى الحال - منحة مالية تتناسب مع عدد السيارات التى تشغلها أو بحمايتها من المنافسة غير العادلة من هجمات الوسائل الأخرى ، وبذلك يتسنى لها أن تحقق الخدمة الممتازة للجمهور وأن تستمر

أن الحديث عن المواصلات حديث يحتاج فى واقع الامر إلى سلسلة من المقالات ، ويقتضى الباحث أن يتناول الموضوع من جميع نواحيه إلا أن الذى يعيننا هنا فى هذه السلسلة هو النقل بالتوبيس ، فهو أدخل فى صميم الموضوع الذى نعالجه . . والدائرة التى ابتغيتها لنفسي وبداية الطريق - طريق صناعة التوبيس وقطعت فيها شوطا بعيدا أفرغت فيها خبرتى وتجاربى ، فهذا النوع أعقد أنواع النقل وأكثرها تشعبا ، بل والصقها بحياة المجتمع فى صورته الواسعة . . ففيه تتعدد الوسائل ، وبالتالي تتعدد المشاكل ومن هنا ، وهنا وحده تبدو الحاجة إلى العلاج

\*\*\*

ولقد كابدت بلاد العالم المتحضر مشكلة النقل بصفة عامة ، والنقل البرى بصفة خاصة ، سنوات عديدة ولا سيما بعد أن دخلت السيارة فى الميدان ، وأصبحت تنافس القطار . وأخذت هذه المنافسة تضيق وتتسع حتى برزت فى صورة واضحة بعيد الحرب العالمية الأولى ، ومن ثم أحست بلدان أوروبا وأمريكا بوطأة هذه المشكلة وبدأت حاجتها إلى العلاج ماسة ، فراحت تخطو فى هذا السبيل خطوات واسعة أدركت معها أن مثل هذه المشكلة لا تحتاج لعلاجها إلى حلول نصفية أو مؤقتة بل تحتاج إلى سياسة ثابتة موحدة .

ومن هنا لجأت حكومات العالم إلى عمل تشريعات وتنظيمات عامة مستقرة تقوم على المصلحة العامة التى تضع الجمهور فى المقام الأول بأن جعلت تهيب السبل للجمعيات والشركات وتمكنها من استغلال هذه الصناعة استغلالا شعبيا لأن النقل على هذه الصورة يمثل جانبا كبيرا من النشاط الاقتصادى ، ولقد نجحت ألمانيا فى هذا السبيل حين نسقت مشروعات النقل ووضعت لها سياسة حاسمة واضحة الفت بها المنافسة غير المشروعة التى كانت تحتدم بين وسائل النقل المختلفة ، كما جعلتها إنجلترا مسألة شعبية



# محاکمات المرور

الحادثة التي أشرنا إليها أو في غيرها .. أعنى أنى أريد أن أستعرض تلك الجرائم .. والمحكمة التي تترتب عليها .. وعلى الأقل بعد أن أصبحت محكمة المرور معروفة الاسم ذائعة الصيت سواء بين أصحاب السيارات الخاصة أو العامة أو بين سائقيها رسائقي الأوتوبيسات واللوربات .. ومن اليهم ..

ويخطيء من يظن أن قضاء المرور هو قضاء تافه بسيط .. ذلك لأنه وإن كانت جرائم المرور لا تعدو أن تكون في حد ذاتها مخالفات لا تزيد العقوبة فيها عن مائة قرش والحسن مدة لا تزيد على أسبوع - أو إحدى هاتين العقوبتين - إلا أن النتائج المدنية التي قد تترتب على الحكم فيها - أو التعويض كما يقول العامة - إنما قد يصل إلى مبلغ كبير من المال يؤثر لدى المحكوم عليه أو للمحكوم له ..

ويجب بادئ ذي بدء التفرقة بين جرائم المرور الخالصة .. وبين ما إذا اصطحبت هذه الجريمة بأصابة شخص أو بقتله خطأ نتيجة لذلك : فالشكل البسيط لجريمة المرور في مدينة كالقاهرة مثلا هو أن اجتاز الطريق والنور الأحمر يشير إلى منعى أو وجوب توقف عن الاجتياز بسيارتى التي أقودها أو يقودها سائقى .. ويزداد الأمر تعقدا ولا تصبح الجريمة بسيطة إذا أنا اجتزت بسيارتى مفارق المرور في غير الوقت الصحيح وعلى خلاف ما تشير به الاضواء أو رجل المرور - فأصبحت شخصا من المارة بأصابة نتج عنها كسر رجله .. أو قتله .. لا قدر الله .. !

ولا تعرض على محكمة المرور إلا القضايا البسيطة ، أى قضايا النوع الأول . أما الثانية فهي التي تعرض على محكمة الجرح .. وهي تشمل إلى جوار جريمة الاصابة أو القتل الخطأ .. جريمة المرور البسيطة التي

انقلبت عربة النقل فتلغ جانب من البضاعة التي كانت تحملها . فكم اشكال ينتج عن هذا .. ؟ يجب البحث أولا عن تسبب في الحادث .. ومن الذى أدى باهماله وعدم احتياظه وتحزره واتباعه

للمتاضى  
أحمد محمد حافظ

للقوانين واللوائح الى وقوعه .. هل هو قائد عربة النقل أم السيارة الخاصة - وإذا فرض أنه الأول ، فهل كان الخطأ الواقع منه هو الذى أدى الى اصابة مالك السيارة الخاصة وراكبها .. وما هى الاصابات التي وقعت على هذا الأخير .. وكه استدعت من نفقات لعلاجها .. وفى الوقت نفسه .. فمن المسئول عن تلف البضاعة التي انقلبت وتلفت ؟ ومن المسئول عن الاضرار التي لحقت بالسيارة الخاصة من جراء الاصطدام وهل تعتبر الشركة مسئولة عن خطأ قائد عربتها ، وهل يعتبر السيد مسؤولا عن فعل سائقه .. ؟ وهكذا .. الخ ..

ان مثل هذا الحادث البسيط الذى يقع أمام ناظرى الرجل العادى عشرات المرات فى اليوم أو فى الاسبوع أو فى الشهر تترتب عليه عدة مشاكل وقضايا وتدبيرات قد تستمر سنوات وسنوات حتى تنتهى ، بل قد تستمر سنوات وسنوات دون أن تنتهى ! والذى أريد أن لاحظ أنه هناك مسئوليات مدنية تترتب على هذا الحادث .. ومسئوليات جنائية .. والأولى بصفة عامة هى التي تصيب المال وتعلق به .. والثانية هى التي تدين المذنب وتعاقبه فى ماله وفى بدنه أو شخصه فى بعض الاحيان ولست براغب فى أن أتوسع فى هذه الكلمة بأكثر من الحديث عن جرائم المرور التي تبرز فى مثل هذه

لا شك أن كثيرا من الصعوبات والاشكالات تنشأ من جراء تعدد طرق النقل وتشعب شئونها .. وغالبا ما تنتهى - وكثيرا ما لا تنتهى - مثل هذه الصعوبات والاشكالات أمام المحاكم .. وكما إن بعضها - أر الغالب منها - هو مدنى أو تجارى بطبيعته .. إلا أن هناك كثيرا من المسائل - بل المسئوليات - الجنائية قد تاتى وراء هذه الامور او نتيجة لها لا ضرب لذلك مثلا بسيطا : لنفرض أن سائق إحدى عربات النقل التابعة لشركة كبرى من شركاتها اصطدم فى طريقه بسيارة خاصة يملكها أحد الافراد ويقودها اجير .. فأصيب السيد المالك .. وفى الوقت نفسه

من ناحية او على حساب مستوى العامل الاجتماعى من ناحية اخرى . هذا .. ورسالة النقل بالاتوبيس أصبحت الآن رسالة مرموقة ملحوظة النفع ويكفى للتدليل على ذلك أن سيارات الاتوبيس بالاقاليم تنقل حوالى ١٥٠ مليوناً من الركاب فى العام الواحد وكلهم من الفلاح والعامل والتاجر والموظف والمريض وغيرهم من سائر طبقات الشعب ، وهى كذلك تقطع حوالى ١٢٥ مليوناً من الكيلو مترات على طرق ليست ممهدة تمهيدا ليلق بمستوانا الحاضر . وان هذا التسجيل الرقمى الذى تنطق به الاحصائيات ليكفى وحده لابرار هذه الرسالة وما يتصل بها من امانة القائمين بها والساهرين عليها .

ان الحالة فى مصر الآن قد تغيرت والوعى القومى قد نما وتفتق عن نظرات صائبة موفقة وافكار جديدة فلا غرابة - والحالة هذه - ان يتغير معها امر النقل فى بواكير نهضتنا المباركة تمشيا مع سياسة العهد الجديد .

محمد سالم سالم



هى فى الاصل سبب الجريمة الاكبر والاشد .. والتى لولاها لما وقعت - وهنا يجب التوقف لحظة لنقول انه لو فرض انه لم تنسب الي اية جريمة من جرائم المرور .. ولم ينسب لى انى لم احتط فى قيادتي ولم اتحرز بل ثبت انى اتبعت اللوائح والقوانين ولزمت جانب الحيطة فانى لا أعد مسئولا عما قد يقع بعد ذلك ولو كانت النتيجة وفاة شخص أو أكثر أو قتله ..

وفى بلد كالولايات المتحدة الامريكية نجد أن هناك محاكم خاصة للمرور فى كل مدينة وبلدة ، بل وقرية ، وما ذلك الا لكثرة السيارات ووسائل النقل كثيرة كبيرة وتعدد الطرق واختراقها للبلاد من كل ناحية وتجاه كل حذب وصوب - حتى قدر الاختصاصيون عدد قضايا المرور ، بالنسبة الى عدد القضايا الاخرى بما يقرب من ثلاثة ارباعها .. أما فى مصر فاننا نجد ان هناك محكمة للمرور فى مدينة القاهرة وحدها واخرى فى الاسكندرية . وأما فى بلاد القطر الاخرى فانه لا توجد محاكم خاصة للمرور ، بل ان قضاياها تعرض مع القضايا الجنائية الاخرى أمام محكمة الجنح والمخالفات ..

وهناك قضاة متخصصون فى الخارج لمحاكمات المرور ، ولكن فى مصر ليس الامر كذلك .. بل ان النيابة التى تقوم بأعمال المرور انما هى نيابة من نوع خاص .. اذ يقوم رجال البوليس بذلك بطريق الانتداب وعندما يأتى اليوم الذى تقدر فيه خطر هذه المحاكم وقدرها سوف نختار لها القضاة المتخصصين ورجال النيابة الذين يزنون كل قضية قبل ان يطرحوها أمام هؤلاء القضاة ..

وعندما يحاكم السائقون أمام محاكم المرور فى الخارج فان الامر لا يغدو مجرد البحث فى المخالفة فى حد ذاتها .. ولكنه يتعدى ذلك الى البحث فى أسباب الجريمة او المخالفة .. فيؤخذ بالشدة السائق الذى يضبط مثلاً وهو يقود سيارته بعد تناوله بعض الشراب ..

ولقد حدث ان لاحظت دواة السويد أن كثيرا من الحوادث التى تنجم عن قيادة السيارات انما تأتى من وراء الاسراف فى تناول الشراب قبل القيادة .. فأصدرت الدولة

أولا تشريعا يقيّد تناول الشراب ، ثم ضاعفت العقوبات على السائقين الثملين ..

ولهم فى معرفة ما اذا كان السائق ثملا ام لا طريقة علمية سريعة ودقيقة تلخص فى انه اذا شك أحد رجال البوليس فى سائق كهذا فانه يقوده فورا الى مركز البوليس حيث تؤخذ عينة من دمه ثم تحلل فى الحال .. وعندئذ يعرف ما اذا كان القائد فى حالة تسمم من الشراب او عدمه .. وفى الحالة الاولى فانه يسجن لامحالة .. وهكذا فقد قلت جرائم المرور وبالتالي الحوادث التى تنجم عنها الى أقصى حد ..

ولكى ادلل على اهمية محاكمات المرور فانه توجد فى كثير من الولايات المتحدة الامريكية محاكم خاصة ، تعقد فورا فى الليل اذا ما وقعت بعض حوادث السيارات وما ذلك الا لى يطمئن القاضى الى أن معالم الجريمة لا تزال على حالها .. هذا ، الى أخذ الناس بالشدة فورا حتى تؤدى العقوبات الى الغاية المرجوة والمقصودة منها .. وكثيرا ما حدث أن غاب بعض الناس عن العودة الى دورهم فى المساء حتى اذا ما أصبح الصباح بدأ ذوهم بالبحث عنهم فى سجون محاكم المرور ، أو فى المستشفيات ، ولا ريب انهم يجدوهم هناك .. اما مسجونين لمخالفتهم القوانين واللوائح او طرحى الاسرة بعد اصابتهم فى حوادث المرور ..

وكلمة اخيرة عن المتهم فى حد ذاته .. فانه غالبا ما يمثل - فى البلاد الاجنبية - أمام المحكمة فور الحادث .. وكثيرا ما لا يجد وقتا لى يجد محاميا للدفاع عنه .. نل

انه يجد فى الوقت نفسه رجلا من رجال البوليس على استعداد للشهادة ضده ولتوضيح الجرائم التى ارتكبها وهنا يمكن للانسان أن يدرك الى أى حد يجب ان يكون القاضى الجالس للفصل فى مثل هذه القضايا على بينة من شئون المرور وعلى خبرة - ولو معقولة - بطرق الامان والسلامة .. بل وبكل شىء يتصل بالجرائم التى يمكن له أن يرسل الناس الى السجون لأجلها ..

وبالرغم من ان قضاة المرور يختارون من فئة متمرنة عالمه بشئون المرور ، فان هؤلاء القضاة مكروهين من الشعب لدرجة كبيرة ، ويخشاهم قادة السيارات - الخاصة على وجه التحديد - أكثر من اية فئة اخرى .. اليسوا الذين ينتزعونهم من مقاعدهم الوثيرة فى سياراتهم الفاخرة ذات اجهزة تكييف الهواء لجعلونهم يمضون الساعات الطوال رقودا على الأسفلت فى السجون العديدة الباردة خلف القضبان .. ؟ !

أما بعد ، فانا نرجو ان يقدر المسئولون - وسوف يقدرون ذلك فى المستقبل القريب ولا ريب - الى حد يمكن أن يكون قضاة المرور عاملا هاما فى الحد من الحوادث وما ينجم عنها من أضرار اديية ومادية وخسائر فى الانفس والارواح .. كما نرجو ان يأتى اليوم الذى يشير فيه الناس الى قاضى المرور كأنه القاضى الذى يفصل فى أمر جليل .. بدلا من ان يترددوا فى المثول امامه .. أو يتخلفوا عن الحضور للمحكمة اذا ما دعوا الى الشهادة غير مباليين بخطر مهمته وأهميتها ..

أحمد حمدي حافظ - قاض

~~~~~

شركة مصر للاسكندرية

س.ت. ٢٥٥٧
اسكندرية

شركة مصر للملاحة البحرية

س.ت. ٦١٨٦
اسكندرية

شركة مصر لسياحة مصر
٢ شارع البوصلة القديمة بالاسكندرية ص.ب. ٨٢

نقل باؤرها الركاب والبضائع مع والى
جميع انحاء العالم .

تعمير وسائل المواصلات في ايطاليا بعد الحرب

بعد الحرب العالمية الثانية ألقت إيطاليا أن الخراب قد شمل جميع مرافق المواصلات بسكة الحديد . فقد دمر ٢٥ في المائة من القضبان و ٣٢ في المائة من الجسور و ٤٧ في المائة من الورش و ٣٧ في المائة من المباني اللازمة لموظفي سكة الحديد و ٧ في المائة من الانفاق الارضية و ٥١ في المائة من خطوط التليفون و ٤٠ في المائة من السيمافورات و ٤٥ في المائة من محطات توليد الكهرباء و ٩٠ في المائة من الخطوط الكهربائية و ٨٤ في المائة من « المعدات » و ٥٦ في المائة من القاطرات البخارية و ٦٧ في المائة من القاطرات الكهربائية و ٨٦ في المائة من عربات الركاب و ٨٢ في المائة من الموتورات الكهربائية للقطارات و ٦٠ في المائة من مركبات النقل و ٨٠ في المائة من مركبات نقل الركاب . وقد بلغ الخراب أقصاه في خطوط المواصلات الكهربائية إذ بلغت نسبته ٩٠ في المائة ، كما كانت منطقة وسط إيطاليا أشد بقاع إيطاليا رزية بما لحقها من دمار وتخريب ، وذلك لأن الأعمال الحربية دارت في هذه المنطقة بأعنف ما يكون . وإذا استثنينا مدينة روما ، وجدنا أن جميع المعدات والمصانع الواقعة في وسط إيطاليا قد دُمرت محوًا تامًا ، ابتداءً من نابولي حتى بولونا . وكانت نسبة الخراب عالية أيضًا في جنوب إيطاليا وصقلية . أما الجزء الشمالي من إيطاليا فقد كان حظه من الخراب قليلًا ، إذ اقتصر على تدمير الجسور والمباني وخطوط سكة الحديد التي تعرضت لاغارات متوالية مباشرة .

وكان من المحتمل على إيطاليا - وهذا حالها - أن تبدأ أعمال التعمير عقب الحرب مباشرة ولكنها جابهت مشكلتين رئيسيتين هما : نقص الموارد المالية اللازمة للقيام بهذا العمل بسبب الموقف الاقتصادي الذي يندربتنسخمه نقص المواد اللازمة لتنفيذ مشروعات الإصلاح والتعمير .

ولكن إيطاليا عملت بقدر ما اسعفتها وسائلها المتاحة على اصلاح خطوطها

ولم تكد تمضي بضعة أشهر على أمضاء الهدنة حتى صارت القطارات الإيطالية تستأنف السير بغير قليل من المشقة على معظم الخطوط الرئيسية ، وإن كانت سرعة السير بطيئة كما أن المعدات كانت في حالة تدعو إلى الرثاء . فقبل الحرب كانت المسافة بين ميلانو وروما تقطع في ست ساعات ، أما في شهر أكتوبر ١٩٤٥ فقد كانت هذه المسافة عينها تقطع في ٣٣ ساعة . وما يقال عن هذا الخط يقال عن غيره من الخطوط الإيطالية .

وباستئناف السير على الخطوط أخذت إيطاليا تعمل على إصلاح ما أصاب مواصلاتها من عطب ، رغبة في تجديد هذه المواصلات وتحسينها وجعلها قادرة لا على أن تعود إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب ، بل أن تفوق هذا المستوى . وكان من المحتمل تقديم الاعتبارات العاجلة على غيرها من الاعتبارات الأخرى حتى استكملت مواصلات إيطاليا اليوم جميع ما عوزها من إصلاح وتحسين .

فأصلحت القضبان التي دمرت ، رحست القاطرات والمركبات ، وهيئت وسائل حديثة لأحكام الرحلات بالسكة الحديد وأصلح العطب الذي أصاب خطوط البرق والتليفون والتحويلات وما إلى ذلك مما يتصل بهندسة سكة الحديد .

ولما كانت خطوط سكة الحديد ممتدة فوق جسور دمرت في أثناء الحرب ، فقد أعيد بناء الجسور فوق نهر بو ، وعددها أربعة ، واستبدل عدد من الجسور المنشأة بالفولاذ بغيرها من الجسور التي أنشئت بالأسمنت المسلح والحجارة الصماء ، بحيث استطاعت هذه الجسور أن تتحمل بحمولة تزيد بما يتفاوت بين ٣٠ و ٥٠ في المائة عن الحمولة التي كانت تسمح بها قبل الحرب ، وهكذا صار في مقدور القطارات الثقيلة أن تعبر هذه الجسور بلا خوف . وفيما يتعلق بالمباني الملحقة بسكة

الحديد ، ما كان منها خاصا بمكاتب الموظفين أو بالمحطات أو بالورش أو بالمخازن ، فقد أعيد بناء ١٩٦ مبنى منها أي ما يعادل ٨٨ في المائة من المباني التي دمرت ، كما أنشئ ٣٦٦٠ منزلًا لسكنى موظفي سكة الحديد . والواقع أن الحرب دمرت معظم محطات سكة الحديد الرئيسية في إيطاليا ، فدمرت محطات روما وفيرونا واتكونا وريجيو اميليا ومسينا وفولينو وفوجيا وبنفنتو وكاسترا وفورميا وبولونا وغيرها ، كما دمرت محطة الشحن في ريجيو كالا بريا والورش في فلورنسا والمخازن الخاصة بسكة الحديد في روما وبالرمو . وقد تمت إعادة بناء هذه المنشآت جميعًا .

رما يسترعى النظر بوجه خاص ما وجه من عناية إلى وسائل السكنى الخاصة بموظفي سكة الحديد ، ذلك لأن ما بذل من جهد في أنشائها يجعل إيطاليا في طليعة الدول الأوروبية في هذا المضمار . فقبل الحرب كان هناك ٧٥٠٠ شقة للموظفين موزعة على ١٦ ألف عمارة . وقد دمرت الحرب من هذه الشقق ٢١ ألفا . وقد أمكن اليوم إصلاح جميع هذه الشقق وأنشاء أربعة آلاف أخرى جديدة .

ولعل أشد مشكلة جابهتها إيطاليا هي تعمير الانفاق الأرضية ، لأن هذا العمل يستغرق وقتًا طويلًا وجهودًا كبيرة ، ولكن تستطيع إيطاليا أن تنهض اليوم بانها فرغت أو كادت من هذه المهمة الشاقة . وقد انتهز المسؤولون فرصة إقدامهم على هذا العمل ، فراعوا توسيع بعض الانفاق ليتمكنوا من ازدواج خطوط الترام الكهربائية ، ولا سيما النفق القريب من محطة جنوى الرئيسية الذي زود فضلًا عن ذلك بوسائل إضاءة ممتازة .

ولكي نوضح نتيجة هذه الإصلاحات الواسعة النطاق التي تمت في أقل

★

لا غنى للنقل عن التأمين

يجب أن تولي الشركات المصرية عنايتها بتأمينات النقل

أعمارهم لكسب معاشهم .
والطرق تؤثر تأثيرا كبيرا على
التعبئة ، سواء منها التعبئة الحربية ،
أو المدنية .

وثمة ناحية اجتماعية هامة ، هي
أن الطرق الصالحة ، ووسائل
المواصلات الحديثة تساعد على نشر
العلم والمعرفة ، فحيث توجد الطرق
الجيدة يوجد العلم . . . وحيث تمتد
شبكة المواصلات تمتد المعرفة الى
أقصى البلاد البعيدة عن العمران حيث
ينتقل الطلبة والتلاميذ الى دور العلم
المختلفة . . . ويسهل عليهم الوصول
لمدارسهم في أمان وسلام .

النقل في خدمة التأمين

قلنا ان التأمين يخدم النقل ،
والعكس صحيح . فبمقدار نشاط
أحدهما يتوقف نشاط الآخر .
ويمثل النقل ركنا كبيرا في فروع
التأمين ، سواء منه التأمين على السيارات
وعلى حوادثها قبل صاحبها ، أو قبل
الغير (المسؤولية المدنية) ، أو سواء
من التأمين ضد مخالفات النقل البرية
والنهرية ، وما تحمله من شحنات أو
وسائل النقل البحري ، والجوى . .
وتضم شركات التأمين الكبيرة فروعها
للتأمين على وسائل المواصلات . هذه
كلها . بل تكاد توجد شركات تؤدي
نوعا واحدا من التأمين على إحدى هذه
الوسائل بمفردها ، بمعنى أن هناك
شركات تتخصص في التأمين ضد
حوادث السيارات فقط ، وثانية ضد
أخطار النقل النهري والبحري فقط ،
وأخرى ضد أخطار النقل الجوى فقط ،
ولبيان مدى ما يؤديه النقل من
خدمات كبرى للنهوض بصناعة التأمين
وخاصة في مصر ، نورد فيما يلي بعض
البيانات عن دخل أهم هيئات
التأمين في مصر من «الاقساط المحصلة»
لكل نوع من وسائل المواصلات ،
وذلك طبقا للبيانات الواردة في (كتاب
التأمين السنوى) الذى تصدره ،
وتنشره (مصلحة التأمين - بوزارة
المالية) لغاية ٣١ ديسمبر سنة
١٩٥١ .

قد يقول قائل : ان التأمين خدمة ، والنقل خدمة ، وكلتا هاتين منفصلتان
عن بعضهما تماما . وفى الواقع أنها خدمتان متقابلتان ، متوافقتان
متحدتان من جميع الوجوه . بل أكاد أرى أن نشاط أحدهما ورواجه

يتبعه بالتالى - نشاط الخدمة الأخرى
فأولا - كلاهما مقياس لحضارة الامم
.. فعلى قدر طرق المواصلات وأنواعها
وعلى مدى الخطوط الحديدية الممتدة ،
وشبكة الطرق المنتشرة . . نحكم على
حضارة هذا البلد أو ذاك ، وعلى
نهضتها الصناعية والتجارية . .
وبالمثل فى التأمين ، فكلما زادت
مبالغ التأمين ، وتنوعت أوجهه ، قيل
أن هذه الامة متقدمة ناهضة ، أو أن
الأخرى دولة متأخرة ، غير واعية .
وثانيهما - أن وسائل النقل
الحديثة المتعددة ، تحتاج الى تغطية
حوادثها وأخطارها ، بل وهى ذاتها ،
كالسيارة ، أو الباخرة ، أو الطائرة ،
بل الأشخاص ، أو البضائع التى
تحملها هذه الوسائل ، أصبح من
اللازم المحتم - للانسان الخفيف -
التأمين عليها ضد أخطار الطريق .
من أجل هذا رأينا أن نقدم هذا
البحث لنلقى ضوءا على هذه الحقائق
الثابتة .

بعض الحقائق عن الطرق وأهميتها
من البديهيات المسلم بها أن الطرق
ضرورة لا غنى عنها ، فكلنا نستخدم
الطريق ، فمثلا هو يخدم المستهلك ،
كما يخدم المجتمع . فالسبلع تجتاز
من مكان انتاجها الى مكان المستهلك
طرقا عديدة ، احداها الطريق .

سياسة

من ثمانى سنوات ، نورد الجدول الآتى الذى يبين الحد الأدنى من
الوقت اللازم للسفر بسكة الحديد فى أهم الخطوط الإيطالية ، مع مقارنة
بما كان عليه الحال قبل الحرب وبعد امضاء الهدنة ومنذ خمسة أعوام
وفى عام ١٩٥١

الحظ	ديسمبر ١٩٣٨	أكتوبر ١٩٤٥	مايو ١٩٤٧	ديسمبر ١٩٥١
ميلانو - روما	٦ ساعات	٣٣ ساعة	٩ ساعات وربع	٦ ساعات و٣٥ دقيقة
ميلانو - دودوسولا	٢ : ١١	٤ : ٤٥	١ : ٤٥	١ : ٣٨
بولونا - بارى	١٠ : ١٠	٢٦ : ٠٥	١٨ : ٥٥	٩ : ٢٢
بارى - روما	٦ : ٢٥	١٨ : ٢٥	٧ : ٤٥	٦ : ٢٣
روما - نابولى (عن طريق فورميا)	٢	٦ : ٣٠	٣ : ١٣	٢ : ١١

وهكذا كادت القطارات تستعيد سرعة ما قبل الحرب بل فاقتها فى
بعض الخطوط .

فمثلا :

١ - الاقساط التي حصلت بها هيئات التأمين في مصر لفرع حوادث السيارات

بالجنيه	١ - هيئات مصرية
٨٠١٤٣	مصر للتأمين
١٤١٤٨٢	الاهلية المصرية
٥٢٠٠١	الشرق
٤٢٦٧٤	اسكندرية
٤٥١٠٠	التأمينات التجارية المصرية
٢١٠٩٧	آبي
٩٣٦٨	كاليديونان
١٤٣٠٣	ايجل ستار
٢٥٢١٥	جنرال اكسرن
١٣٨٠٢	جريشام
١٣٣٤٤	جارديان
١١١٥٣	لندن
١٤٨٥٩	لندن آند لانكشير
٢٨٢٦٨	مرشانتس آند مانيو
	فاكتشرز
٤٥٤٣٠	موتور يونيون
٢٧١٨٨	نيوزيلاند
٩٣٠٦	نوريتش يونيون
١١٠٢٦	برودنشال
٢١٣٦٥	برودنشال
١٥٢٠٣	رويال اكستينج
١٣٧٥٧	روبي
٤٤٩٦٢	اينون
١٨٩٦٧	ويسترن

هذا ويبلغ عدد الشركات الاجنبية التي تزاوّل هذا النوع من التأمين في مصر ٤٤ شركة ، أما الشركات المصرية فيبلغ عددها خمس شركات

ب - الاقساط التي حصلت بها هيئات التأمين في مصر لفرع النقل البري والنهرى

بالجنيه	١ - هيئات مصرية
٩٢٩٧٩	مصر للتأمين
٤١٧٣٥	اسكندرية
١٥١١	التأمينات التجارية
٩٩١	النيل
	٢ - أهم الهيئات الاجنبية
٨٥٨٢	سنشورى
٦٨٧٨	جارديان
٢٢١٠٤	مارين
٨٠٧٤	ريونيونى ادرياتيكا
١١٢٤٥	ستاندرد مارين
٨٥٤١	ريسترن

سماسرة اللويدز

٢٢٠٦٣	طويل وزكار وشركاه
٦٢٦٦	اخوان جاوتشى وشركاه
٨٨٥٣	جريف واروين ليتمد

المالية المصرية للتجارة

والصناعة
١٣٧٨٩
هذا ويبلغ عدد الشركات الاجنبية التي تمارس هذا النوع من التأمين في مصر ١٩ شركة ، وعدد سماسرة اللويدز ١٣ مؤسسة .

ج - الاقساط التي حصلت بها هيئات التأمين في مصر لفرع النقل البحرى والجوى

بالجنيه	١ - هيئات مصرية
١١٦٦٠٥	اسكندرية
١٩١٠٢	التجارية المصرية
٧٥٨٥٩	مصر للتأمين
٢٤٩٤٧	النيل
	٢ - أهم الهيئات الاجنبية
٢٢٤٦١	تريستا
١٥٠٨٥	سنشورى
٤١١٥١	ايجل ستار
١٥٢٢٦	جريت امريكان
١٠١٣٧	جريشام
١٨٠٧٣	جارديان
٢٢١٣٩	هوم
٢١٦٢٤	ليجال آند جنرال
١٦٤٣٠	ليجال
٢٢٢٣٧	لندن
٣٠٢٢٠	مارين
١٤٥١٩	موتور يونيون
٤٤٥٠٦	نيو انديا
٢٢٢٠٩	نيوزيلاند
١٣٨٠٧	نورويتش يونيون
٢١٨٠٦	برودنشال
١٨٣٥١	سوث بريتش
١٧٣٥٩	صن
١٤٣٠٢	اينون
٣١٢٦٨	ويسترن
١٥٦٢٠	ورلد اوكسيليرى
٣١٤٨٣	طويل وزكار وشركاه
٢٤٧٥٣	اخوان جاوتشى وشركاه
٢١٩٧١	ماكدونالد وشركاه

والهيئات الثلاث الاخيرة تعتبر (سماسرة اللويدز) في مصر . هذا
ريبلغ عدد هيئات التأمين الاجنبية التي تزاوّل هذا النشاط في مصر ٤٣ هيئة ، فضلا عن ١٣ هيئة تعمل كسماسرة اللويدز .

أما عما يؤديه (التأمين) من خدمات (للنقل) ، فنستطيع أن نستشف هذه الحقيقة من حسابات الهيئات المزاولة للتأمين في مصر ، سواء منها المصرية او الاجنبية . وتعتبر (التعويضات التي سددت - بعد خصم اعادة التأمين) أحسن مقياس لدى ما يؤديه التأمين من

خدمات لوسائل النقل في مصر . .

والبيانات التالية مستخرجه من (كتاب التأمين السنوى) المنوه عنه سابقا ، وسوف نعرضها ، كما عرضنا البيانات التي تدل على مدى ما يؤديه النقل من خدمات للتأمين .

التعويضات المدفوعة من شركات مصرية ١ - فرع السيارات

بالجنيه	الشركة
٢٥٨٧٦	الشرق
١٨٠١١	اسكندرية
٥٠٧٣	التجارية المصرية
١٦٠٦٠	مصر للتأمين
٤١١٩٤	الاهلية المصرية
٢١٣	النيل

ب - فروع النقل الاخرى بالجنيه

بالجنيه	الشركة
٥٤١	اسكندرية
٢١٣٨١	برى ونهرى
١٧٨٥	بحرى وجوى
٦٦١	التجارية المصرية
٣٠٣٦	مصر للتأمين
٣٥٤	برى ونهرى
٩١٢	بحرى وجوى
	النيل

التعويضات المدفوعة من أهم الشركات الاجنبية ١ - فرع السيارات

بالجنيه	الشركة
٨١٤٢	آبي
٨٢٩٧	جنرال اكسرن
٨٣٢٨	لندن آند لانكشير
٢٢٠٦٩	مرشانتس آند مانيو فاكترز
٢٠٢٥٤	موتور يونيون
١٠٨٧٤	نيوزيلاند
١١٢٣٥	برودنشال

ب - فروع النقل الاخرى بالجنيه

بالجنيه	الهيئة
٣٦٣	برى ونهرى
٢٨٣٣	بحرى وجوى
٢٧٣١	اطلس
٢٣٧	سنشورى
٣٩٣٣	بحرى وجوى
٥٩١٠	ايجل ستار
٥٧٨	ليجال
٨٩٥٥	بحرى وجوى
٤٠١٣٣	نيوزيلاند
١٣٧٤٠	سوث بريتش
٣٥١	ريسترن
١١٠٠٠	بحرى وجوى

ولكى تكون الصورة كاملة، نشير الى مقدار التعويضات التي سددتها أهم (وكلاء سماسرة اللويدز في مصر)

*

إصدار ألف اتحاد شركات النقل لتطهير مواصلات القاهرة

الترام الكبير معوق لوسائل المرور في شوارع القاهرة ..
وسائل النقل المشترك ينبغي ألا تعد موقفا للربح ..

لعدم وجود وسيلة للمواصلات أخيرا
سوى السكك الحديدية
ازدواج الضريبة

الضرائب المباشرة والغير مباشرة
التي تتقاضاها الحكومة والبلدية
١ - الضرائب الجمركية على
السيارات
٢ - الضرائب الجمركية على المواد
التي تصنع منها أجسام السيارات
٣ - الاتاوة على الإيراد حسب العطاء
المقدم من كل ملتزم وتتقاضاها البلدية
٤ - قيمة التراخيص على عدد
الكراسي لكل سيارة وتتقاضاها البلدية
٥ - الضريبة على الوقود

ساعات الاندفاع

ومضى الاستاذ صلاح الدين فرغل
فقال انه قرأ أخيرا حديثا لوزير
البلديات يشكو فيه من الازدحام في
سيارات النقل المشترك . وفي الرد
على هذه الشكوى يقال ان الازدحام
ناشئ عن اعتبارين ، أولهما ان هناك
ساعات معينة في النهار يندفع فيها
الركاب على جميع الخطوط اما رغبة
في اللحاق بأعمالهم أو رغبة في العودة
الى دورهم ، أو رغبة في الذهاب الى
أماكن التسلية وقضاء السهرة .
وساعات الاندفاع هذه تكون بين
السابعة والنصف والتاسعة صباحا ،
وبين الواحدة والثانية والنصف بعد
الظهر وبين الخامسة والنصف والسابعة
مساء ثم بين التاسعة والعاشر مساء .
أي أن فترة الاندفاع في مجموعها
لا تتجاوز خمس ساعات ونصف بينما
أن سيارات النقل تعمل ٢٠ ساعة في
اليوم

وثانيهما ان عدد السيارات المستغلة
بالنقل المشترك في الوقت الحالي أقل
مما هو ضروري . ولعل علاج هذا
النقص يتم بعد أن تستكمل السيارات
وفقا للبرنامج الموضوع ، وأغلب الرأي
أن جميع شركات الالتزام ستتمكن في
خلال العام المقبل من استكمال عدد
السيارات في كل خط

تحدث الاستاذ صلاح الدين فرغل من المستغلين بإدارة جانب من جوانب
حركة النقل في القاهرة، عن المشكلات التي تجابه النقل ، والوسائل الكفيلة
بعلاج كل نقص بحيث تستكمل وسائل المواصلات جميع أسباب
الراحة والسرعة والامان .

تنشر العمران في المناطق النائية وتكثر
من الضواحي المحيطة بالمدن الرئيسية،
ولعل مصداق هذا ، أن مصر الجديدة
قد اتسعت اتساعا كبيرا بفضل
سهولة الاتصال بهما ، حتى لقد بلغ
عدد سكانها نحو ٣٥٠ ألف نسمة في
حين أن حلوان لم تتقدم تقدما يذكر

فقال ان البلدية في القاهرة اعتبرت
وسائل النقل المشترك موردا من موارد
الإيراد مع أنه كان مفروضا أن تقدم
الحكومة معونة الى هذه الوسائل كما
هو الشأن في جميع بلدان العالم .
والنظرية السائدة في البلدان الأجنبية
هي أن وسائل المواصلات ليست
مصدرا مباشرا للإيراد للبلديات ، بل
مصدرا غير مباشر ، من حيث أنها

للشركات المصرية فقد بلغ ٢٥٥٤٤٧
جنيها وللشركات الأجنبية ٢٦٦٧٥٧
جنيها في عام ١٩٥١ . أما بالنسبة
لاخطار النقل البري والنهرى فقد
بلغ ٢٨٣ ر ١ جنيها للشركات المصرية
و ١٧٧٦٠ ر ١ جنيها للشركات الأجنبية
وبالنسبة للنقل البحري والجوى
١١٧٤٣ ر ١ جنيها للشركات المصرية ،
و ٤١٠ ر ٥ جنيها بالنسبة للشركات
الأجنبية .

ولعلنا اذنورد هذه الأرقام - وهي
أرقام ضخمة وكبيرة ولا شك .
نوضح مدى مساهمة التأمين في
النشاط القومى بوجه عام ، ونشاط
النقل بوجه خاص .

ونظرا لهذه الخطورة الكبرى
بالنسبة للاقتصاد القومى ، فقد
وضع المشرع المصرى القانون رقم
١٥٦ لسنة ١٩٥٠ ليخضع جميع
هيآت التأمين لرقابة الدولة ، بما
في ذلك الهيآت التي كانت مستثناة
من أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة
١٩٣٩ وهي هيآت إعادة التأمين ،
وهيآت تكوين الأموال ، وهيآت
التأمين من أخطار النقل البحري
والجوى .

وهذا مما يعززا القول ، بأن التأمين
يخدم النقل ، والنقل يخدم التأمين .
أحمد فريد حسن
بكالوريوس في العلوم الاقتصادية

الى العملاء ، مضافا اليها المصاريف
المباشرة الناشئة عن ذلك ، ناقصا
قيمة المستنقذات والمبالغ المستردة
الهيئة

طويل وزكار ١٦٨ برى ونهرى
وشركاه ٢٢٧٠ بحرى وجوى
ماكدونالد

وشركاه ١٣٥٨٥ بحرى وجوى

الاحتياطيات في التأمين

لما كان التأمين من العمليات التي
تدخل في حساباتها (عنصر الخاطرة)
بشكل ظاهر ، لذلك استتبع الامر
تكوين احتياطيات لمواجهة المخاطر
التي تواجهها طبيعة التأمين ذاته

وتنقسم هذه الاحتياطيات الى
نوعين : احتياطيات الاخطار السارية
والاحتياطيات الاضافية ، والنوع
الثانى هو احتياطيات التعويضات
تحت التسديد .

ولقد كان نصيب الشركات المصرية
من النوع الاول بالنسبة لحوادث
السيارات ١٥٧٧٧ ر ١٥ جنيها ،
والأجنبية ١٥٩٢٩٦ ر ١٥ جنيها خلال
عام ١٩٥١ . واحتياطيات الاخطار
السارية والاضافية للشركات المصرية
بالنسبة لفروع النقل البرى والنهرى
والبحرى والجوى ٤٧٥٣٣ ر ٤٧ جنيها ،
وللشركات الأجنبية ١٢٠٣٢٧ ر ١٢ جنيها
أما احتياطى التعويضات تحت
التسديد لحوادث السيارات بالنسبة

الانتقال تحت الارض

ومضى الاستاذ فرغل فقال ان معظم دول العالم تجابه هاتين المشكلتين ، ولكنها استطاعت حلها بشق اتفاق تحت الارض وتسيير مركبات المترو فيها . وبديهي أن عدم وجود عواقب في طريق المترو يجعل سرعته عالية جدا فتمر ساعات الاندفاع بغير أن تستوقف نظرا .

وسواء أمكن الاخذ بهذا النظام في مصر أو تعذر ذلك ، فالذي لا ريب فيه ان الترام يعد في الوقت الحالي أكبر معوق لحركة المرور نفسها . ولعل مصداق هذا أن سرعة الانتقال بالسيارات تزداد في الليل عندما تخف وطأة حركة مرور الترام ، عنها في النهار حين تشتد هذه الحركة . فالترام يشغل فراغا كبيرا في كل شارع ، وتزداد المشكلة تفاقما إذا حدثت حادثة وتعطل وراءها سيل طويل من مركبات الترام . أضف الى ذلك أن الجزر المنشأة في أوساط الشوارع لتكون محطات لركاب الترام إنما تنتزع جزءا لا يستهان به من عرض الطريق فيضيق أمام مرور أنواع المواصلات الأخرى .

صحيح ان الترام وسيلة رخيصة للانتقال ، ولكن الخدمة التي ينتظرها منه الجمهور لا تؤدي له كما ينبغي بسبب بطئه المعهود وتعطيله لوسائل النقل الأخرى .

ولذلك يرى الاستاذ فرغل انه متى استكملت السيارات اللازمة لشركات النقل المشترك ، أمكن بالتالي التدرج في انزال الترام من عرشه الحالي ، لان عامل السرعة هو أهم عوامل الانتقال جميعا ، والترام عاجز عن أن يحقق مطالب هذا العامل

اتحاد اصحاب شركات النقل

وقال الاستاذ فرغل ان المزايدة التي أجرتها الحكومة أخيرا قد أوجدت تنافسا بين أشخاص مختلفين يعماون في شؤون النقل في العاصمة وضواحيها . وهذا التنافس محمود لانه يؤدي الى خدمة الجمهور ، ولكن هذه الخدمة يمكن اتقانها والتعاون على القيام بها على أحسن وجه اذا تألف من أصحاب الشركات اتحاد في كل شيء : في الإيراد وفي المصروفات وفي كل شيء ، على أن تكون مساهمة كل شركة على أساس عدد السيارات والكيلو - كرسى . ومن الميسور

استخراج احصائية تقدر على أساسها حصص هذه الشركات

ولوالف مثل هذا الاتحاد ، فسيكون في وسعه أن يوضح للحكومة أن عملية النقل المشترك عملية غير تجارية ، ولذلك ينبغي معاملتها على أساس يختلف عن الأساس الحالي ، أي أنها لا تعتبر موردا للدخل لبلدية القاهرة . واستطرد فقال : ان نفقات النقل في داخل القاهرة باهظة بالنسبة للنقل في الأرياف . فوسائل الراحة التي ينبغي ان تهيأ في القاهرة ، والعناية الواجبة بالسيارات تجعل الشركات تتحمل نفقات عالية ، وما هكذا النقل في الأرياف

بل ان اجراء مقارنة بين النقل بالآوتوبيس والنقل بسيارة الاجرة تدل على مدى الغرم الذي يصيب الاول بالنسبة الى الثاني .

وقوف الركاب في السيارات وتحدث الاستاذ فرغل عن وقوف الركاب في السيارات ، فقال ان هذا النظام متبع في أوروبا ، لان من المعروف أن المساحة التي يشغلها الواقفون على القدمين تقل عن المساحة التي يشغلها الجالسون على المقاعد .

ولذلك تعمل معظم شركات النقل على اعاد سياراتها بديفيه تمكن الركاب من الوقوف فيها في الخلف ، وهذا نظام ترخص به السلطات فاذا أباحت الحكومة لشركات النقل في مصر أن تأخذ بهذا النظام ، ساعدت كثيرا على حل مشكلة التزاحم

وأما فيما يتعلق بتوزيع محطات وقوف السيارات في القاهرة وفي الضواحي ، فان الشركات عادة تستجيب للشكاوى التي تتلقاها من الركاب . فاذا طلب الركاب انشاء محطة في ناحية من النواحي استجابت لهم الشركة لان من مصلحتها الخاصة خدمة الجمهور .

أما التخشيبات والمحطات الدائمة التي تقى الجمهور من وطأة الحر والبرد ، ولا سيما في أوائل الخبوط ونهايتها ، فيمكن للشركات أن تتعاون مع البلدية في انشائها . وختم الاستاذ فرغل حديثه قائلا : ان الانتقال في وسط القاهرة خدمة شعبية تؤديها الشركات ، وينبغي على المسؤولين معاونتها على أداء هذه الخدمة ، كما ينبغي على الجمهور أن يوجهها لما فيه خير مصالحه

الجمعية التعاونية للبترول

زيوت  التعاون

تصنع في معامل تكرير التعاون
بأمريكا
لخدمة أعضاء الجمعيات التعاونية
في العالم أجمع
وليس لتحقيق الربح بغيرها للجمهور

انجاز البناء أمريكا
لخدمتك

إنشاء مخازن حركية بميناء الاسكندرية

منذ عامين ، تم إنشاء رصيفين عميقين بطول ٣٦٠ مترا ، يطلق عليهما رصيفي ٤٦ و ٤٧ ، وتوجد خلفهما مساحة أرضية مكتسبة يكس عليها في الوقت الحاضر كميات الغلال المستوردة للتموين ، وللانتفاع بهذين الرصيفين يجب أن ينشأ عليهما المخازن الجمركية اللازمة من الطراز الخاص بتلك المخازن .

٣ - إنشاء مخازن بأرصعة النترات
يجري العمل الآن في إنشاء أرصعة للاسمدة الكيماوية المستوردة من الخارج ، والتي يبلغ مقدارها نحو ٧٥٠ ألف طن تستوعبها الاراضى الزراعية ، كما تستوعب في نفس الوقت الاسمدة التي تصنع محليا وهي ١٥٠ ألف طن من مصنع السماد بالسويس و ١٠٠ ألف طن من مصنع كفر الزيات للسوبر فوسفات . فاذا راعينا انه لا ينتظر زيادة انتاج مصنع السويس الا بكمية أخرى قدرها ١٥٠ ألف طن ، ومصنع السماد المنظور انشاؤه في اسوان ويقدر انتاجه بمقدار ٣٠٠ ألف طن نرى أنه لامناص للبلاد مستقبلا من الاستثمار في استيراد كميات من السماد يبلغ قدرها ٣٠٠ ألف طن يضاف اليها كميات أخرى لازمة للتوسع الزراعي المرتقب .

وصيانة للاسمدة الكيماوية عند استيرادها ، يجب وضعها في سقائف مقللة ، ونظرا لانه ستكون هناك مساحة أرضية واسعة مكتسبة خلف الارصعة الجارى انشاؤها لتخزين تلك الاسمدة ، فيلزم أن يشأ فوقها عشر سقائف من دور واحد تبلغ تكاليفها ٣٠٠ ألف جنيه .

٤ - إنشاء مخازن للزيوت المعدنية
يوجد في الوقت الحاضر عدة مخازن للزيوت المعدنية واقعة بمنطقة البترول الحالية . وقد عمل الترتيب لإنشاء مخازن هذه الزيوت في القسم الخلفي من الرصيف الجنوبي لحوض البترول الجديد ولا يعلم بعد المساحات اللازمة للمخازن الجديدة . وسيتصل بشأنها مع الشركات التي تستورد هذه الزيوت عن طريق مصلحة الجمارك .

ماسة الى التعجيل بالسير في العملية لزاياها العديدة التي تهدف للرقى بشئون التجارة الخارجية ، ووافق على تشكيل لجنة ثلاثية من السادة وزيرى المواصلات والمالية والاقتصاد ورئيس المجلس لدراسة العروض التي تتقدم بها الشركات وعرض الامر على المجلس قبل الارتباط بتنفيذ أى مشروع .

ونورد فيما يلى نبذة عن كل مشروع تضمنه برنامج إنشاء المخازن بميناء الاسكندرية :
أولا - إنشاء مخازن بأرصعة الركاب العامة :

أنشئ حديثا بميناء الاسكندرية مجموعة من الارصعة العميقة يبلغ مجموع أطوالها نحو ١٢٠٠ متر بعضها بعمق ٤٠ قدما والاخر بعمق ٣٥ قدما ، وتحصر فيما بينها رقعة من الارض المكتسبة من البحر تبلغ مساحتها نحو ٢٢ فدانا .

وقد أعدت لكي ينشأ عليها مجموعة من المخازن الجمركية بحيث تقع في مواجهة كل رصيف حتى يمكن للبواخر أن تفرغ فيها حمولتها من البضائع المختلفة . وهذه المخازن ستكون من طراز خاص يتكون من ثلاثة أو أربعة أدوار تغذيها بالبضائع أوناش الارصعة وونشات البواخر . ويكون الدور الارضى من تلك المخازن خالى الجوانب ، ويخصص لوضع البضائع عقب تفريغها من البواخر مباشرة ، بدلا من تكديسها فوق الارصعة كما هو جار الآن في معظم أرصعة الميناء ، ثم يجرى فيها توزيع تلك البضائع ، فمنها ما يبادر التجار بسحبها ، ومنها ما يشحن في السكة الحديد ، ومنها ما يرى التجار تخزينه لفترة وجيزة ، وفي هذه الحالة يرفع في المصاعد الى الدور الاول من المخزن . فاذا لم يسحب التجار في مدة معينة يخزن في الدور العلوى ، أو في مخازن الايداع . ومثل هذه المخازن تعتبر من مستلزمات الموانئ وهي تدر ايرادا مباشرا . ويؤجر المتر المربع منها في الوقت الحاضر بمعرفة مصلحة الجمارك بمبلغ ٨٦٤ مليما في الساعة ، ويقدر صافي ربحها بمبلغ ٥ في المائة في السنة .

٢ - إنشاء مخازن الارصعة رقم ٤٦ و ٤٧
وقد قرر مجلس الانتاج في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤ ابريل ١٩٥٣ ، فيما يختص بإنشاء هذه المخازن بميناء الاسكندرية ، ان الحاجة

ترتبط المخازن والمستودعات ارتباطا وثيقا بطرق المواصلات . فهي في الغالب تنشأ في نهايات الطرق ، كما ان اقامة مخازن في جهة ما يستتبعه حتما مد خطوط الطرق والمواصلات لايصال هذه المخازن بمراكز الاستهلاك او بموانئ التصدير مثلا .

ونظرا للحالة السيئة التي وصلت اليها المخازن بميناء الاسكندرية ، الامر الذي يهدد البضائع بالتلف مما يؤدي الى رفع فئات التأمين في النهاية ، فقد قامت اللجنة الوزارية لمشروعات السنوات الخمس الخاصة بالطرق والمواصلات بدراسة هذا الموضوع . وجاء في اقتراحاتها ضمن برنامج مشروعات السنوات الخمس الخاصة بمصلحة الموانئ والنائر بميناء الاسكندرية الاعمال الانشائية الآتية :

١ - إنشاء مخازن بأرصعة الركاب العامة ، وتقدر تكاليفها بمبلغ مليون جنيه .
٢ - إنشاء مخازن بالارصعة رقم ٤٦ و ٤٧ وتبلغ نفقاتها : ٢٠٠.٠٠٠ جنيه
٣ - إنشاء مخازن بأرصعة النترات ، وتقدر تكاليفها بمبلغ ٣٠٠.٠٠٠ جنيه .
٤ - إنشاء مخازن للزيوت المعدنية ، وقدرت نفقات انشائها بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه .

وجميع هذه الانشاءات ، التي يبلغ مجموع نفقات انشائها : ٦٠٠.٠٠٠ جنيه ، خاصة بمخازن جمركية للبضائع المختلفة ، وقد رأت مصلحة الموانئ انه يمكن ادراج المبلغ اللازم لتنفيذ تلك المخازن ضمن اعتماداتها ، كما يمكن ان تمهد بانشائها واستغلالها الى شركات الايداع على ان يستهلك رأس المال في ٢٠ او ٢٥ سنة تؤول بعدها المخازن الى الحكومة كما هو حاصل الآن في مخازن الايداع الحالية . وقد ايدت هذا الرأي الاخير لجنة سلطة ميناء الاسكندرية التي تضم مندوبين عن مصالح الجمارك والموانئ وبلدية الاسكندرية وعند عرض الامر على اللجنة الوزارية لتخطيط المشروعات وتنسيقها بوزارة المواصلات رأت في جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٥٣ ان هذه المنشآت من المشروعات الانتاجية التي تسهل حركة التجارة الخارجية فضلا عن انها تدر ايرادا للدولة ، ولذا قررت عرضها على المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي ليتولى دراستها وتنفيذها بعيدا عن ميزانية الدولة .

وقامت لجنة الطرق والمواصلات بمجلس الانتاج ببحث هذه الاقتراحات وانتهت الى انها من المشروعات الحيوية الضرورية ذات الاثر العظيم في حياة البلاد من حيث نقل الصادرات والواردات وصيانتها من التلف او الفقدان اللذين تتعرض لهما في الوقت الحاضر . كما قررت اللجنة بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٢ ابريل سنة ١٩٥٣ ، فيما يختص بتمويل هذه المشروعات ان توكل عملية اقامة هذه المنشآت الى الشركات المختصة كشركات الايداع لما لها من الخبرة في هذا الشأن ، فتقيمها وتديرها وفقا لمواصفات واشتراطات يتفق عليها فيما بين الجهات الرسمية المختصة وبين تلك الشركات .

وقد قرر مجلس الانتاج في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤ ابريل ١٩٥٣ ، فيما يختص بإنشاء هذه المخازن بميناء الاسكندرية ، ان الحاجة

المواصفات الخاصة بعمليات رصف الطرق الخرسانية

عليها ، وتكون معدة لاطلاع المقاولين
إذا رغبوا في ذلك .

٣ - يحدد محور الطريق بكل
دقة قبل ضغط التربة ، حتى يمكن
ضمان الحصول على نصف متر
مضغوطا على كل من جانبي الجزء
المزمع رصفه .

٤ - تعمل مكعبات الاختبارات
اللازمة حسب الوارد في دفتر شروط
مصلحة الطرق والكبارى إلى أن يتم
استكمال الأجهزة الخاصة بالضغط
بمعمل المصلحة .

~~~~~

## بنك مصر

البنك الذي فَعَمَ العِزَّةَ المصريَّةَ  
وَعَامَسَهَا فِي الْأَسْفَلِ الْأَعْلَى  
مِنْهُ صِنَاعَتَنَا الْقَوْمِيَّةُ  
مُؤَسَّسَ شَرَكَاتِهَا الْكُبْرَى

قررت مصلحة الطرق والكبارى إدخال التعديلات الآتية على دفتر  
لشروط والمواصفات الخاصة بعملية رصف الطرق والكبارى :

١ - يرفق بدفتر شروط المواصفات  
( ١ ) قطاعات طولية موضحة عليها  
مناسيب الطرق الحالية والنهائية بعد  
الرصف .

( ب ) قطاعات عرضية عند كل  
تغير بالطريق .

وسيبين على هذه القطاعات أعلى  
منسوب للفيضان ، بحيث لا تقل  
المسافة بينه وبين منسوب أساس  
الطريق عن ٨٠ سم .

٢ - يرفق بدفتر الشروط رسم  
يوضح أقصى وأدنى منحنيين للتدرج  
بالنسبة لكل من الرمل والزلط ،  
على أن تكون العينات التي يقدمها  
المقاول داخلة بين هذين المنحنيين .

وللمقاول الحق في التقدم بأي منحنيات  
تدرج بالنسبة للخرسانة تتحمل  
قوة الضغط المنصوص عليها بالشروط

٣ - تدرج بدفتر الشروط أن  
نتائج تحليل التربة محفوظة طرف  
المصلحة لاطلاع من يرغب من المقاولين  
عليها .

٤ - ينص في العقد على أنه إذا  
رأت المصلحة تثبيت أو ضغط أساس  
الطريق على أكثر من طبقة واحدة  
( فيحاسب المقاول على الزيادة حسب  
الوارد في فئته التحليلية المرفقة  
بمناقضته ) أي إذا كان الضغط  
على طبقتين سمكهما ضعف الطبقة  
الأولى فيحاسب المقاول على ضعف  
فئته التحليلية الخاصة بالطبقة الأولى  
وهكذا . .

كذلك اتفق على أن تراعى مصلحة  
الطرق والكبارى النقط التالية قبل  
وضع دفتر الشروط الخاص بكل  
عملية :

١ - عمل مباحث لمصادر المواد  
اللازمة ، وعمل منحنيات التدرج  
الخاصة بها ( الرمل والزلط ) .

٢ - عمل مباحث لتربة الطريق  
للاستعانة بها في أعمال التصميم بعد  
الحصول على نتائج تجارب المعمل

## قام بذكرها أوتوبيسيات

## شركة الترام مقابلاتها

٦-٩ - شارع طلعت صرب بمصر

تليفون ٥٨٣٠٢

## مف أول

## أشغال البويات

## والزخرفة



استعداد وعظيم لأشغال الطباعة الدقيقة  
أعمال الشركات والبنوك والمكاتب  
ورشة تجليد فاخرة لجميع الأشغال

٣٣٧١٦  
**طباعة عامر**  
شارع شريف بمصر  
"أمام ماركوفس"  
تليفون ٤٢٢٢٢٩



تقدم على هاتين الصفحتين ارقاما  
واحصاءات عن النقل • وكلها  
مستقاه من احصاءات ( مصلحة  
الاحصاء )

# أرقام واحصاءات

عدد المشتغلين في النقل ( يونيو سنة ١٩٥١ )

| الصناعة<br>المديرية | الجنس | بالترام | بالامنيبوس | بطرق أخرى | في البحر والمحيط | النهرى | الجوى | الخدمات الاخرى | التخزين |
|---------------------|-------|---------|------------|-----------|------------------|--------|-------|----------------|---------|
| القاهرة             | أناث  | —       | —          | ٥٦١       | —                | ٢٠     | —     | —              | —       |
|                     | ذكور  | ١٣٦٠    | ٥٣٤        | ٥٦١       | —                | ٢٠     | —     | —              | —       |
|                     | جملة  | ١٣٦٠    | ٥٣٤        | —         | —                | —      | —     | —              | —       |
| الاسكندرية          | أناث  | —       | —          | —         | —                | —      | —     | —              | —       |
|                     | ذكور  | ٢٥٠     | ١٤٣        | ٣٥١       | ٢٩٥              | —      | —     | —              | ٢٢٠     |
|                     | جملة  | ٢٥٠     | ١٤٣        | ٣٥١       | ٢٩٥              | —      | —     | —              | ٢٢٠     |
| القليوب             | أناث  | —       | —          | —         | ٢                | —      | —     | —              | —       |
|                     | ذكور  | —       | —          | —         | ٣٠٠٩             | —      | —     | —              | —       |
|                     | جملة  | —       | —          | —         | ٣٠١١             | —      | —     | —              | —       |
| السويس              | أناث  | —       | —          | —         | —                | —      | —     | —              | —       |
|                     | ذكور  | —       | —          | —         | ٢٨٥              | —      | —     | —              | —       |
|                     | جملة  | —       | —          | —         | ٢٨٥              | —      | —     | —              | —       |
| الشرقية             | أناث  | —       | —          | —         | —                | —      | —     | —              | —       |
|                     | ذكور  | —       | ٤٠         | —         | —                | —      | —     | —              | —       |
|                     | جملة  | —       | ٤٠         | —         | —                | —      | —     | —              | —       |
| الغربية<br>والقنطرة | أناث  | —       | —          | —         | —                | —      | —     | —              | —       |
|                     | ذكور  | —       | —          | —         | —                | —      | —     | ٥٨             | —       |
|                     | جملة  | —       | —          | —         | —                | —      | —     | ٥٨             | —       |
| أسيوط               | أناث  | —       | —          | —         | —                | —      | —     | —              | —       |
|                     | ذكور  | —       | —          | —         | —                | —      | —     | ١٥٠            | —       |
|                     | جملة  | —       | —          | —         | —                | —      | —     | ١٥٠            | —       |
| المنيا<br>وبني سويف | أناث  | —       | —          | —         | —                | —      | —     | —              | —       |
|                     | ذكور  | —       | ١٩٠        | —         | —                | —      | —     | —              | —       |
|                     | جملة  | —       | ١٩٠        | —         | —                | —      | —     | —              | —       |
| قنا                 | أناث  | —       | —          | —         | —                | —      | —     | —              | —       |
|                     | ذكور  | —       | ٢٤١        | —         | —                | —      | —     | —              | —       |
|                     | جملة  | —       | ٢٤١        | —         | —                | —      | —     | —              | —       |
| جملة القطر          | أناث  | —       | —          | —         | ٢                | —      | —     | —              | —       |
|                     | ذكور  | ١٦١٠    | ١٦٤٨       | ١٦٢٣      | ٣٥٨٩             | ٢٠     | —     | ٢٠٨            | ٢٢٠     |
|                     | جملة  | ١٦١٠    | ١٦٤٨       | ١٦٢٣      | ٣٥٨٩             | ٢٠     | —     | ٢٠٨            | ٢٢٠     |

عدد العمال في المصانع حسب النوع وفئات السن

عينة مثالية لصناعات النقل وتوابعها

فئات السن

| فئات<br>الصناعات | غير<br>النوع<br>مبين | ٦٠<br>فاكثر | ٤٩-٥٠ | ٤٩-٤٠ | ٣٩-٣٨ | ٢٩-٢٠ | ١٩-١٨ | ١٧-١٦ | ١٥-١٤ | ١٣-١٢ | ١١-١٠ | ٩ سنوات | الجملة |
|------------------|----------------------|-------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|---------|--------|
| منتجات           | ٢                    | ٣           | ٢٢    | ٧٨    | ١٦٧   | ١٨٦   | ٥١    | ٥٥    | ٤١    | ١٤    | ٢     | —       | ٦٢١    |
| الكاوتش          | —                    | —           | —     | ١     | ١     | ٩     | ٥     | ١٨    | ٦٧    | —     | —     | —       | ٦٠     |
| خامات            | ٢                    | ٣           | ٢٢    | ٧٩    | ١٨٦   | ١٩٧   | ٥٦    | ٧٣    | ٢٦    | ١٤    | ٢     | —       | ٦٨١    |
| غير معدنية       | ١٠                   | —           | ١     | ٢     | ١٧    | ٣٦    | ١٧    | ٨     | ٦     | ٥     | ٣     | ٣       | ١٠٥    |
| صناعات           | ٤٤٣                  | ٥٦          | ٢٩٧   | ٩٠٤   | ١٥٦١  | ١٥٩٤  | ٣١٨   | ٢٣٤   | ١٩٥   | ٨٧    | ٣٠    | ٣       | ٥٧١١   |
| وسائل            | ١٠٣٣                 | ١٤٣         | ٦١٦   | ٩٣٤   | ١٧١٦  | ١٦٣٣  | ٣٠٣   | ١٨٨   | ١٥٧   | ٥٩    | ١٤    | ٩       | ٦٨٠٥   |
| النقل            | ١٠٣٣                 | ١٤٣         | ٦١٦   | ٩٣٤   | ١٧١٦  | ١٦٣٣  | ٣٠٣   | ١٨٨   | ١٥٧   | ٥٩    | ١٤    | ٩       | ٦٨٠٥   |
| النقل            | ١٠٣٣                 | ١٤٣         | ٦١٦   | ٩٣٤   | ١٧١٦  | ١٦٣٣  | ٣٠٣   | ١٨٨   | ١٥٧   | ٥٩    | ١٤    | ٩       | ٦٨٠٥   |
| بانواعه          | ١٠٣٣                 | ١٤٣         | ٦١٦   | ٩٣٤   | ١٧١٦  | ١٦٣٣  | ٣٠٣   | ١٨٨   | ١٥٧   | ٥٩    | ١٤    | ٩       | ٦٨٠٥   |
| جملة             | ١٠٣٣                 | ١٤٣         | ٦١٦   | ٩٣٤   | ١٧١٦  | ١٦٣٣  | ٣٠٣   | ١٨٨   | ١٥٧   | ٥٩    | ١٤    | ٩       | ٦٨٠٥   |



## عدد المصانع والعمال ومتوسط الاجور وساعات العمل الاسبوعية

### « عينة مثالية » لصناعة النقل

| المديرية          | ساعات العمل الاسبوعية | الترام | اتوبيس | طرق أخرى | بحرى | نهرى | خدمات أخرى | تخزين |
|-------------------|-----------------------|--------|--------|----------|------|------|------------|-------|
| القاهرة           | أجر العامل الاسبوعى   | ٧١     | ٦٠     | ٥٣       | ٧٥   | ١٧٥  | —          | —     |
|                   | عدد العمال            | ٩٧٣    | ٨٩٤    | ٣٥       | ٢٣   | —    | —          | —     |
|                   | عدد المصانع           | ١      | ٣      | ٢        | ٥    | —    | —          | —     |
|                   | ساعات عمل اسبوعية     | ٥٢     | ٥٨     | ٤٩       | ٤٨   | —    | —          | —     |
| الاسكندرية        | أجر العامل الاسبوعى   | ٤١٧    | ٤٦٨    | ٢٦١      | ٩٦   | —    | —          | —     |
|                   | عدد العمال            | ٣٣٨    | ٢٧٧    | ١٧       | ٨    | —    | —          | —     |
|                   | عدد المصانع           | ١      | ١      | ٥        | ١    | —    | —          | —     |
|                   | ساعات العمل           | ١٦٦    | ٥٢     | ٥٦       | ١٥٢  | —    | —          | —     |
|                   | أجر العامل            | ٢٠٠    | ٤٧     | ٣        | ١٥   | —    | —          | —     |
| الوجه البحرى      | عدد العمال            | ١٨٧    | ٣      | ٣        | ١    | —    | —          | —     |
|                   | عدد المصانع           | ٦٦     | ٥٨     | ٥٣       | ٤٨   | ٧٥   | —          | —     |
|                   | ساعات العمل           | ٤٢٧    | ٣٥٣    | ١٩٥      | ١٦٣  | ١٧٥  | —          | —     |
|                   | أجر العامل            | ١٣١١   | ١٣٧٢   | ٦٧       | ٣٧   | ٢٣   | —          | —     |
| جبله القطر المصرى | عدد العمال            | ٢      | ١٠     | ١١       | ٢    | ٢    | —          | —     |
|                   | عدد المصانع           | —      | —      | —        | —    | —    | —          | —     |

## عدد العمال حسب التبعية والنوع

### « عينة مثالية فى صناعات النقل »

| فئات الصناعات        | اجانب | مصريون | جميلة |
|----------------------|-------|--------|-------|
| صناعة منتجات الكاوتش | ١     | ٥٩     | ٦٦٩   |
| صناعات وسائل النقل   | ٢٦٧   | ٢٥٣٨   | ٦٨٠٥  |
| النقل بأنواعه        | ٨     | ٢٨٠٢   | ٢٨١٠  |

## طول الخطوط المستعملة بسكك حديد الحكومة فى نهاية كل سنة

| السنة     | مفردة ومزدوجة | طول الخطوط مفردة | ثانوية | متنوعة | المحطات ونقط الوقوف والبلوك | خطوط المخازن | ملتنقى الخطوط |
|-----------|---------------|------------------|--------|--------|-----------------------------|--------------|---------------|
| ١٩٤٤ - ٤٥ | ٤٦٠           | ٢٧٨٣             | ٧٨١    | ٤٦٩٣   | ٥١٧                         | ٢١٢          | ٦٥٦           |
| ١٩٤٩ - ٥٠ | ٨٠٣           | ٣٤٦٩             | ١٢٤    | ٤٣٨٠   | ٤٦١                         | ٢٨٩          | ٥٩٣           |

## عدد السيارات والموتوسيكلات

| سيارات خصوصية | ١٩٤٤  | ١٩٤٩  | ١٩٥٠  | ١٩٥٢  |
|---------------|-------|-------|-------|-------|
| »             | ٢٢٨٤٣ | ٤٢٧٤٧ | ٤٩٩٢٦ | ٥٠٤٣٧ |
| »             | ٤٥٣٢  | ٨٨٨٠  | ٩٩٤٨  | ١٠٠٩٦ |
| »             | ٣٩٧٤  | ١١٧٥٧ | ١٤٤٤٣ | ١٦٤٤٥ |
| »             | ١٤٠٣  | ٣١٢٤  | ٣٥١٢  | ٤٢١٥  |
| المجملة       | ٣٢٧٥٢ | ٦٦٥٠٨ | ٧٧٨٢٩ | ٨١١٩٣ |
| موتوسيكلات    | ٢٧١٢  | ٦٢٣٠  | ٧٨٨٠  | ٩٢٤٥  |

## عدد مكاتب وآلات التلغرافات وطول الخطوط والاسلاك التلغرافية

| السنوات   | عدد المكاتب | عدد الآلات التلغرافية | طول الخطوط بالكيلو مترات | طول الاسلاك التلغرافية بالكيلو مترات |
|-----------|-------------|-----------------------|--------------------------|--------------------------------------|
| ١٩٤٣ - ٤٤ | ٦٥٥         | ٩٢٩                   | ١٠٠١٣                    | ٢٠٥٧٤                                |
| ١٩٤٨ - ٤٩ | ٦٩١         | ٨٧٠                   | ٩٦٦٣                     | ١٩٥٥٦                                |
| ١٩٤٩ - ٥٠ | ٦٩٨         | ٨٧٠                   | ٩١٧٧                     | ١٩٤٩٩                                |



# شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع

من القطن المصري

شركة مساهمة مصرية

مركزها الرئيسى بالقاهرة ومصانعها بكفر الدوار  
بجول نجاي - رقم ٢٧٩٧٠ القاهرة

تقرير مجلس الادارة

المقدم الى الجمعية العامة العادية للمساهمين

المنعقدة يوم الاثنين الموافق ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٣

## حضرات المساهمين

كانت نتيجة هذا العام تدعو الى الرضا والارتياح . فقد ظل الانتاج عند مستواه العالى ، اذ بلغ ٨٣٠٠ طن من الخيوط و ٦٦ مليون ياردة من الاقمشة .

ولقد كان للسياسة الواقعية التى اتبعتها الحكومة ، منذ مستهل الموسم ، ازاء مشكلة أسعار القطن ابلغ الاثر فى مصر والخارج . ففي مصر ، تيسر للصناعة المحلية أن تستوفى حاجتها من الاقطان بأسعار ثابتة نسبيا ، فتفادت بذلك مفاجآت السوق وتقلباتها العنيفة . أما فى الخارج فقد أمكن تصريف جانب كبير من القطن فى عام تميز بوفرة محصوله

هذا ، وقد حظيت صناعة الغزل والنسيج ، وهى أولى الصناعات القومية فى مصر بعناية المسئولين ورجال الصناعة بالنسبة لما لها من أهمية بالغة فى اقتصاديات البلاد . فأنشئ صندوق لدعمها وتمكينها بكافة الوسائل من زيادة نشاطها وتصريف انتاجها سواء فى الداخل أو فى الخارج . كما صدرت تشريعات ضريبية جديدة لتخفيف بعض الاعباء التى تتحملها الصناعات المصرية قائمة كانت أو مستحدثة مما سيكون له اثر فى ازدهارها وفى استكمال الرسالة التى تؤديها صناعة الغزل والنسيج فى البلاد ، والتى ترمى ، فيما ترمى اليه الى استهلاك أكبر جزء من القطن المصرى ليفزل وينسج ثم يصدر الفائض منه عن الحاجة الى مختلف الاسواق الخارجية

ولقد تابعت شركتكم استكمال برنامج التوسيعات فبدأت بانشاء الوحدة الثالثة - وقوامها ٦٠٠٠ مغزل و ٦٠٠ نول - لزيادة قدرة المصانع الانتاجية بما يقرب من نصف انتاجها الحالى . وتم التعاقد فعلا مع احدى الشركات السويسرية على توريد آلات الغزل وسيتلوه باذن الله التعاقد على آلات النسيج وباقى الآلات اللازمة لاستكمال هذه الوحدة خلال العام القادم فيصبح لدى مصانع شركتكم ١٦٠٠٠ مغزل و ٣٠٠٠ نول .

تمكنت شركتكم من تصريف كل انتاجها هذا العام بفضل ماتعنى به دائما زميلتنا شركة صباغى البيض من استخدام أحدث أساليب الصباغة والتجهيز وماتبدله معنا ، مشكورة ، من جهود موفقة فى تنويع الانتاج وتحسينه

ولقد بذلت شركتكم من ناحيتها جهدا ملحوظا فى سبيل تصدير بعض منتجاتها الى الخارج حيث أمكن أن تصدر نحو مليون وربع مليون متر من



الاقمشة الى جنوب أفريقيا وسنغافورة وفرنسا وانجلترا ولبنان وهولندا  
وأمریکا والباكستان

والمأمول أن يزداد نشاط حركة التصدير وخاصة بعد أن تقرر إعادة  
الصادر التي يسرها صندوق الدعم الذي أشرنا إليه من قبل فضلا عما  
نسعى له من زيادة كفاية الأيدي العاملة حتى يتناسب نوع الانتاج  
والمستوى الذي تتطلبه الاسواق في مختلف أنحاء العالم .

ظلت شركتكم على عهدنا في العناية بموظفيها وعمالها في مختلف النواحي  
ففي بداية العام أجرت تعديلا في الاجور والمرتبات . وأتمت اسكان  
الموظفين في الاربع عمارات التي أنشئت خلال العام الماضي . كما أتمت انشاء  
المائتي مسكن التي أشرنا إليها في تقريرنا السابق . وأصبح بذلك  
للعمال ثلاث مدن خاصة بسكنائهم . أما المشروع الخاص ببناء مستشفى  
يضم الصيدلية ومختلف الوحدات العلاجية معا فقد تمت دراسته فعلا  
وسيبدا العمل في بنائه قريبا تحقيقا للرعاية الطبية الكاملة التي تتوخاها  
شركتكم لأبنائها الموظفين والعمال - هذا الى تيسير وسائل النقل المجاني  
والعناية بشتى النواحي الرياضية والثقافية والى المساهمة في مشروع  
التدريب العسكى الذي أقامت له شركتكم معسكرا في احدى ساحاتها  
لتدريب عمالها وموظفيها وكذلك عمال وموظفى الشركات المجاورة ، كما  
يتدرب به أهالى كفر الدوار والبلاد القريبة .

شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع

من القطن المصرى

شركة مساهمة مصرية

مركزها الرئيسى بالقاهرة

ومصانعها بكفر الدوار

سجل تجارى رقم ٢٧٩٧٠ القاهرة

قرارات الجمعية العامة العادية للمساهمين  
المنعقدة بدار بنك مصر بالقاهرة فى يوم الاثنين الموافق ٢١ ديسمبر  
سنة ١٩٥٣

تقرر بالاجماع :

اولا - التصديق على حسابات الشركة وميزانيتها للسنة المالية  
المنتهية فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٣ وإخلاء طرف أعضاء مجلس الادارة عن  
كل مايتعلق بها .

ثانيا - الموافقة على تحديد الارباح كما جاء بتقرير مجلس الادارة وتوزيع  
حصصة للمساهمين قدرها ١٠٠ قرشا ( فقط مائة قرشا لا غير ) للسهم  
الواحد تخصم منه الضرائب المستحقة قانونا وسيصرف الصافي من بنك  
مصر وفروعه مقابل تقديم الكوبون رقم ١١ مرفقا بالاسهم ابتداء من يوم  
السبت الموافق ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٣

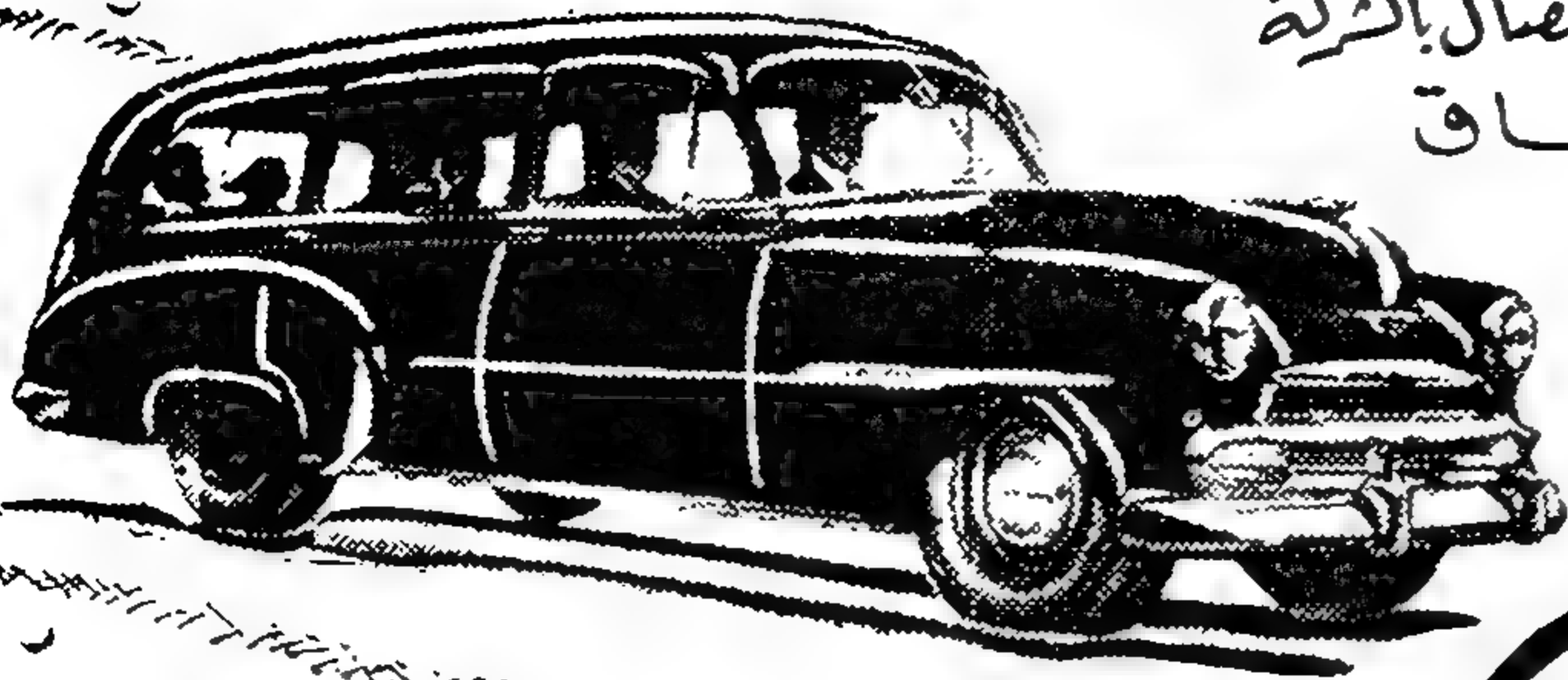
ثالثا - تجديد عضوية حضرات أعضاء مجلس الادارة الذين انتهت  
مدة عضويتهم وهم السادة عبد المقصود احمد وصادق وهبه ومحمد احمد  
فرغلى ومستر جيفرى وليام بيرد .

رابعا - تعيين المحاسبين المسترأى . كوبر من مكتب الخبراء المحاسبين  
(بريس ووتر هاوس بيت وشركاهم) والاستاذ عبد القادر نجا الايبارى  
المحاسب القانونى لمراجعة حسابات الشركة لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤ وتفويض  
مجلس الادارة فى تحديد اتعابهم .

رئيس مجلس الادارة

عبد المقصود احمد





نموذج الاتصال بالشركة  
للاؤتفاق

قبل الرحلة  
بوقت كاف

**شركة  
أوتوبيل المصرية**  
شركة مساهمة مصرية

الشاعر سليمان باشا - القاهرة

القاهرة - تليفون - ٢١٣٢٢

قنا - تليفون - ٦٨

الأقصر - تليفون - ١١٨

وسائل  
الاتصال الحديثة  
في  
المنطق التوزيعية

سيارات ليموزين فاخرة  
سيارات استين واجون فاخرة  
سيارات أوتوبيل فاخرة  
لتنش برى مافى  
لتنش بحري لعمل حديق نيلية فخرية بالساعة  
لتنقل بين الأقصر وأثار وادي الملوك ومعابد دندرة ومعابد أدفو  
حديق بين قنا وبيروت والبحر الأحمر  
القصور . سفاجا . الغردقة . رأس غارب

**تخفيض خاص** للطلبة  
والرحلات العلمية

سيارات فاخرة للخدمة السريعة بين بنى سويف والمنيا  
اسيوط . جرجا . قنا . أسوان . محافظات البحر الأحمر

**نشاط الأوتوبيل** بمديريات

مؤسستهم المصرية للصناعة

**المصنوعات**

تسجيل الرقم القياسي في تخفيض الأسعار  
في أضخم عرصه من نوعه لبضائع الشتاء

أصواف . حراير . اقطاعات  
اتيكال . - مقروشات

جهازات المرايس . فردوات . أدوات الزينة

المركز الرئيسي : شارع فؤاد الأول - القاهرة  
وفروعها بالقاهرة وجميع محافظات مصر والقطر المصري

**شركة بيع المصنوعات المصرية**



خـنـط رـفـتـم

السابعة

الجمعة



ميدان التحرير

وبالعملى

ميدان التحرير

المعادى



شفاوى

إحدى سيارات أوتوبس شركة السوفى الفاخرة

من ميدان التحرير

إلى ميدان التحرير

من ميدان التحرير

إلى المعادى وبالعملى



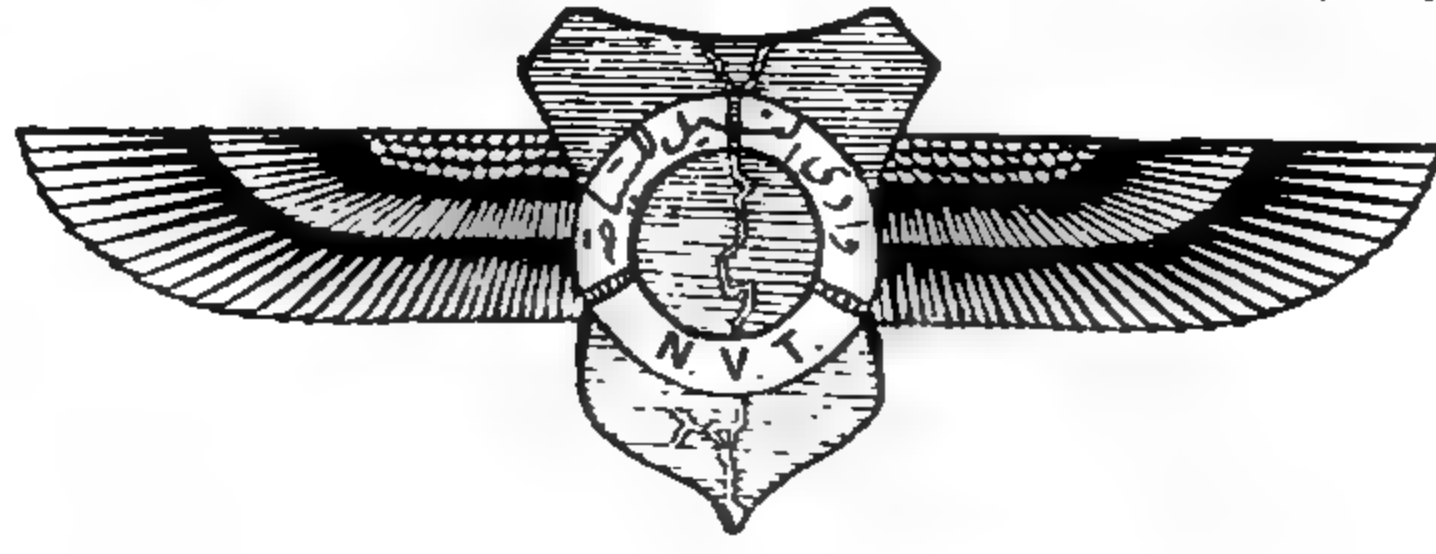
مواظبة

دقيقة

منتظمة

تبذل إدارة الشركة قصارى جهدها لراحة ركابها





شركة

# وادي النيل للسياحة

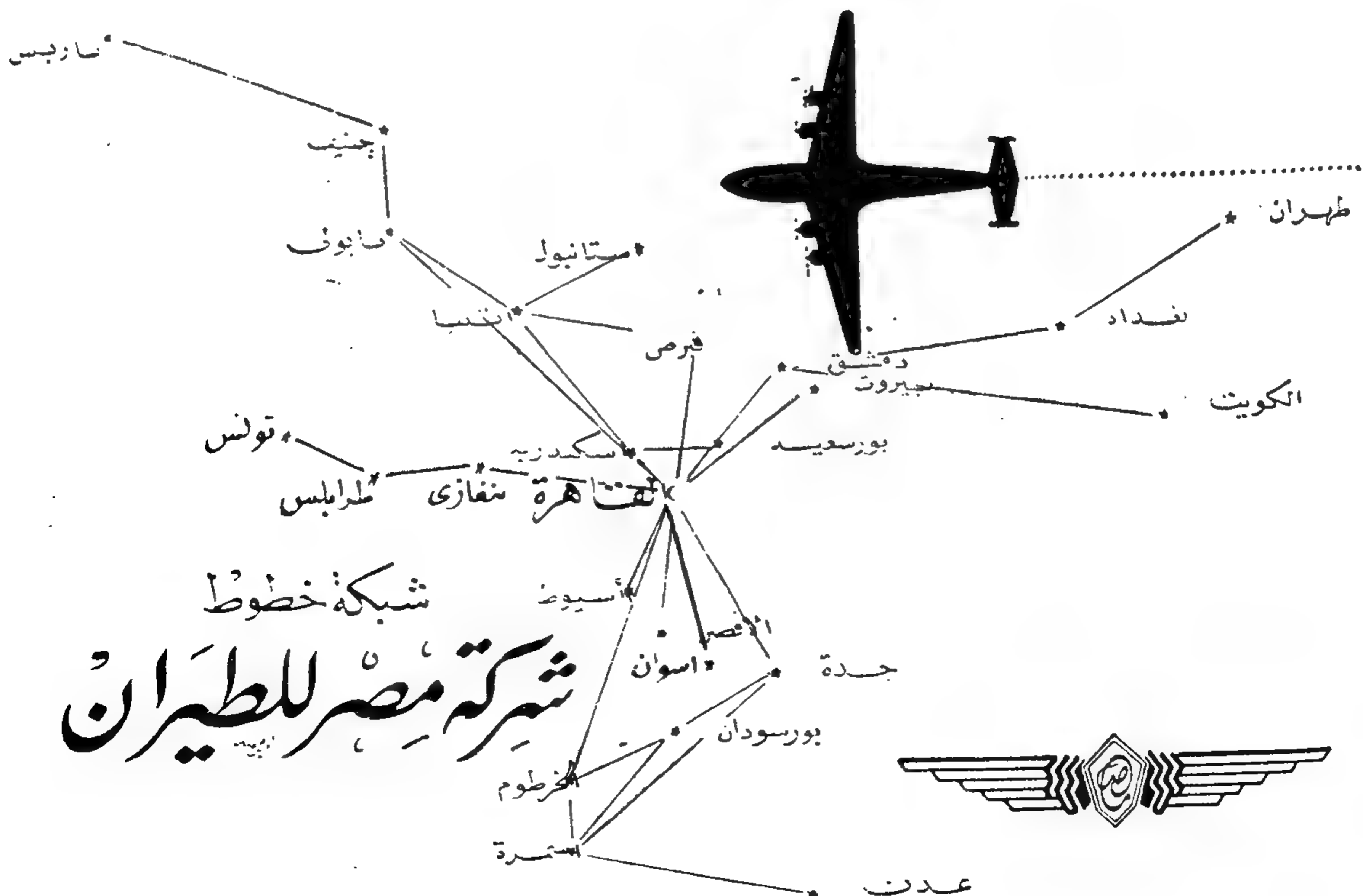
« جلال حسين وشركاه »

استعلامات . سياحة . حجز تذكرة بالجو والبحر والجو . تنظيم رحلات  
خارجية وإقليمية . سيارات لخدمة الركاب . شحن . تخليص

١٥ شارع إبراهيم باشا - تليفون ١٥٢٢٢٨

**قرنياً : ستقل الشركة إلى مقرها الجديد**

« محمد بهار بشايع قصر النيل تليفون ٥٥٩٩٦ القاهرة »





# شركة أو توبيس قمار

رقم ١١ - رقم ١٢ - رقم ١٣ - رقم ١٤ - رقم ١٥



صورة لأحدى سيارات الشركة الفخمة

يعمل بالشركة هو إلى

عاملاً دائماً

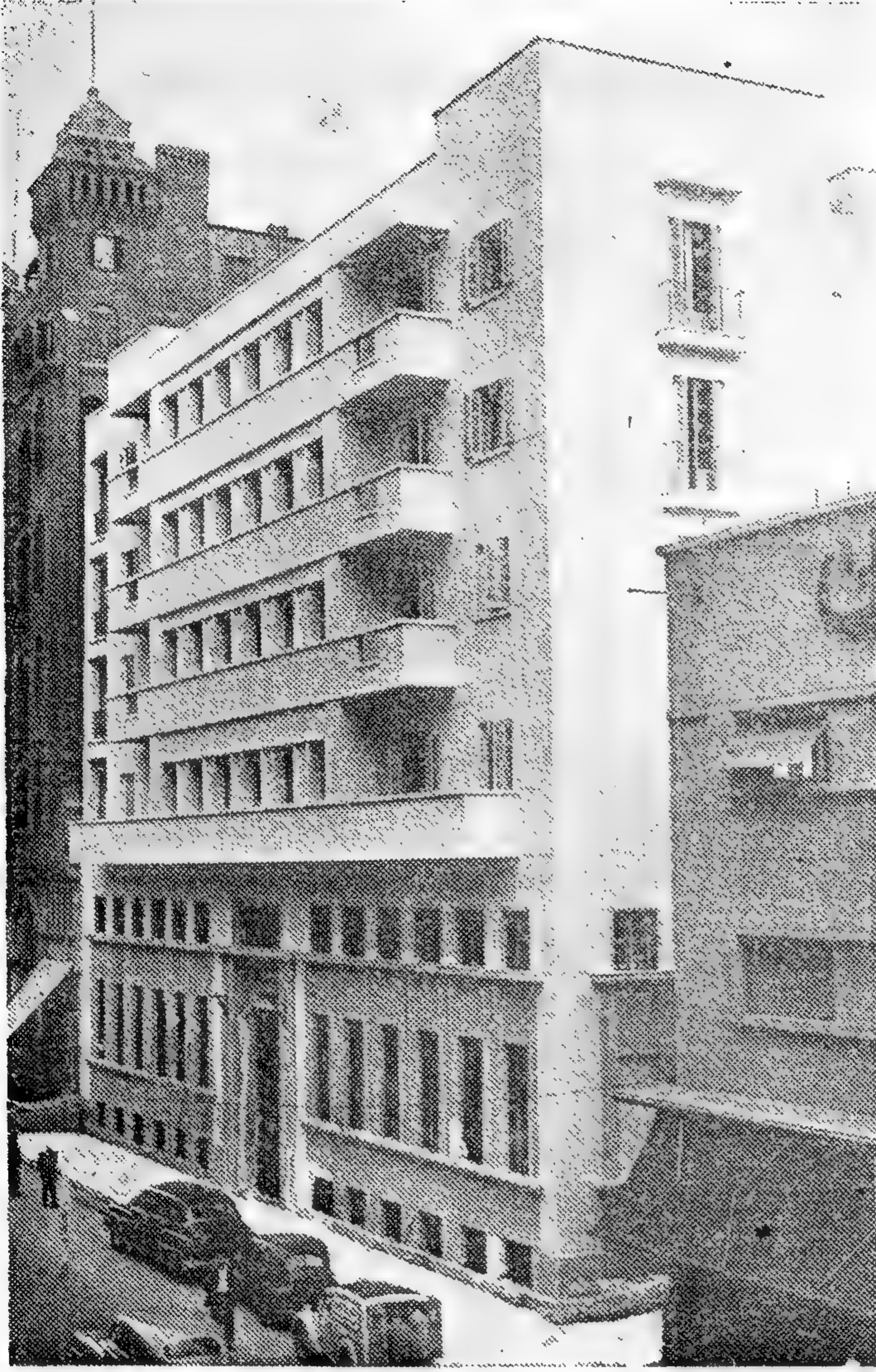
تحت إشراف مهندسون إخصائيون

تعمل إدارة الشركة على راحة ركابها



# البنك العربي

المقر الجديد بالقاهرة



« البنك العربي » مؤسسة عربية صميمة دأبت منذ تأسيسها عام ١٩٣٠ في مدينة القدس الشريف برأس مال قدره خمسة عشر ألف جنيه وبعدد من المساهمين لم يزيدوا على سبعة من عرب فلسطين ، ولا تزال دائبة على الأخذ بناصر الاقتصاد العربي ، وتشجيع ما يقوم عليه بنيانه من مؤسسات تجارية وصناعية وعمرانية في جميع الاقطار العربية ، التي أخذت تسير بخطى واسعة في سبيل تحقيق المشروعات الانشائية ، مستهدفة من وراء ذلك توفيق العمل والرخاء للعرب

**المساعدات التي ساهم فيها البنك**  
ويسرنا أن ننوه بالمساعدات الجبارة التي ساهم بها « البنك العربي » في سبيل زيادة الانتاج العربي ، وذلك بتمويله المشروعات المؤدية الى تحسين طرق الري ووسائل الاتصال والنقل والمشروعات الصناعية والزراعية والعمرانية ، واستغلال موارد الثروة الطبيعية

## كيف نما البنك ؟

وقصة نمو « البنك العربي » منذ أسس في عام ١٩٣٠ حتى اليوم لا تختلف عن قصة نمو أي طفل سليم ينمو نموا صحيحا ، فلم يكن في فلسطين آنذاك أو في غيرها من البلاد العربية الشقيقة أية مؤسسة مالية قومية غير بنك مصر الذي أنشأه المغفور له محمد طلعت حرب عام ١٩٢١

ثم بدأت فروع « البنك العربي » في الانتشار ، فأسس ثلاثة فروع في مدن « يافا » و « حيفا » و « نابلس » خلال السنوات ١٩٣١ و ١٩٣٢ و ١٩٣٣ وخرج البنك عن نطاقه المحدود في فلسطين ، فأنشأ أول فرع له في مدينة عمان بالمملكة الاردنية عام ١٩٣٣ ، واستمر يخدم اقتصاديات هذين البلدين بقدر استطاعته على الرغم من الصعاب الشديدة التي لقيها حينذاك من الاستعمار وأعوانه .

وفي عام ١٩٤٣ انطلق « البنك العربي » من حدوده الضيقة في فلسطين والاردن الى حدوده الواسعة في الوطن العربي الكبير ، فأنشأ فرعا في دمشق ، وآخر

في القاهرة . ثم في بيروت عام ١٩٤٤ . ثم في بغداد عام ١٩٤٦ ، ثم في جدة عام ١٩٤٨ ، ثم في بنغازي بالمملكة الليبية المتحدة عام ١٩٥٢

## ٢٥ فرعا للبنك

وتبلغ عدد فروع « البنك العربي » الآن ٢٥ فرعا ، تعمل في ثمانية أقطار عربية ، فله في مصر سبعة فروع : اثنان في القاهرة ، وفرعا في الاسكندرية وبورسعيد ، والمنصورة ، والمحلة الكبرى ، وطنطا ، وفي المملكة الاردنية وفلسطين سبعة فروع : في عمان ، وأربد ، والقدس ، ونابلس ،

ورام الله ، وطولكرم ، وغزة . وفي سوريا أربعة فروع : في دمشق ، وحلب ، وحمص ، وبانياس . وفي العراق ثلاثة فروع : في بغداد ، والبصرة ، والموصل . وفي لبنان فرعان : في بيروت ، وطرابلس . وفرع في كل من المملكة العربية السعودية (جدة) وفي المملكة الليبية المتحدة (بنغازي)

## خمسة فروع جديدة للبنك

وستزداد فروع « البنك العربي » خمسة أخرى بمشيئة الله ، حيث يفتتح فرعا في « الخرطوم » خلال عام





١٩٥٤ ، وثان في «طرابلس الغرب»  
في المملكة الليبية المتحدة ، وثلاثة في  
البلاد العربية الاخرى

### طفرة كبيرة لرأس المال

وقد زاد رأس مال «البنك العربي»  
نتيجة ازدياد الثقة به من ١٥ ألف  
جنيه عند تأسيسه حتى أصبح اليوم  
مع الاحتياطي يربو على ثلاثة ملايين  
ومائتي ألف جنيه . كما زادت موجودات  
البنك على سبعة وعشرين مليوناً من  
الجنيهات

### ألفا مساهم في البنك

وعدد حملة الاسهم الذين لم يزد  
عددهم عند التأسيس على سبعة  
أشخاص ، أصبح عددهم اليوم يقرب  
من ألفي مساهم من العرب في جميع  
أنحاء البلاد العربية والمهجر . ويزيد  
عدد عملاء «البنك العربي» الآن على  
مائتين وخمسين ألف عميل . وهي  
شهادة رقمية تدل بجلاء ووضوح على  
مدى ما يتمتع به هذا البنك من سمعة  
طيبة وثقة يستحقها عن جدارة

### أعضاء مجلس ادارة البنك

ويضم مجلس ادارة «البنك العربي»  
أعضاء يمثلون جميع البلاد العربية  
ومن ذوى المكانة في بلادهم وهم السادة:  
عبد الحميد شومان رئيس مجلس الادارة ،  
وعبد المجيد شومان عضو مجلس الادارة  
المنتدب ، فخامة السيد توفيق  
السويدي ، وسليمان طنوس ، وكمال  
رشيد جبر ، واميل البستاني ،  
ومحمد نجيب الجادر ، والدكتور  
عبد المنعم عاشور ، ومحمد سعد  
الزعيم ، ومحمد ياسين التلهوني ،  
والشيخ محمد سرور الصبان

### البنك يوفد بعثات للخارج

ويعمل مجلس ادارة البنك العربي  
كل ما من شأنه أن يرفع من مستوى  
معيشة موظفيه وتأمين مستقبلهم .  
وقد أوفدت ادارة البنك بعثة من عشرة  
موظفين الى «مدلند بنك» لقضاء  
سنة أشهر للاطلاع على أحدث النظم  
المصرفية المتبعة في إنجلترا . ويستمر  
ارسال البعثات كل ستة أشهر

ومن الملاحظات التي تسجل بفخر  
أنه ليس بين موظفي البنك العربي في  
مختلف فروعها ومنذ تأسيسه أى موظف  
غير عربي ، بل ان جميعهم من العرب

### مهمة البنك في نكبة فلسطين

كما يجرى «البنك العربي» على  
سياسة من شأنها أن تساعد في رفع  
مستوى المعيشة بين العرب جميعاً ،  
ومن ذلك أنه عندما حلت نكبة فلسطين  
انفرد «البنك العربي» من بين جميع

### يفتح المقر الجديد للبنك العربي .

في خدمة الاقتصاد القومي في مختلف  
البلاد العربية دون تمييز ، ولقد ساهم  
«البنك العربي» مساهمة فعالة في  
المشروعات العامة ، وعمل بكل ما أوتي  
من قوة في تشجيع قيام الصناعات  
في الامة العربية الناهضة

### تحية الى البنك . . .

.. تحية بكرامة الى «البنك العربي»  
لمناسبة انتقال فرعه في القاهرة الى  
مقره الجديد الذي سيتيح له تقديم  
خدمات أكبر وأجل الى عملائه وإلى  
الاقتصاد القومي العربي . وباقية من  
الزهور الجميلة الى السادة المؤسسين  
السبعة من عرب فلسطين الذين تفضلوا  
على الامة العربية بانشاء هذا البنك

### .. والى أعضاء مجلس الادارة

والى السادة أعضاء مجلس الادارة  
ورئيسهم السيد عبد الحميد شومان  
الذين استطاعوا أن يحققوا معجزة  
اطراد النمو والنجاح لهذا البنك . .  
والى السادة المساهمين والعملاء في  
مصر وسائر الامة العربية والمهجر على  
ثقتهم بهذه المؤسسة العربية القوية  
.. انه بمثابة «عيد» . . هو  
«عيد الثقة» في المؤسسات العربية  
.. أو قل «انه ماء الحياة يترقرق في  
أفنان الاقتصاد العربي وأوراقه بفضل  
مساهمة البنك العربي في المشروعات  
الانشائية ، ومساندته للصناعات

### الرئيس اللواء ا . ج . محمد نجيب

البنوك بدفع أموال اللاجئين . وزادت  
مدفوعاته على أربعة ملايين وخمسمائة  
ألف جنيه ، وقد ساعد ذلك كثيراً على  
تخفيف محنتهم التي نكبهم بها الاستعمار  
وقد ساهم البنك العربي في  
«الشركة العقارية العربية» بمبالغ  
كبيرة و «بنك الانشاء الاردني»  
أيضاً بمبالغ كبيرة

### اناء المشروعات الكبرى

ويدعو «البنك العربي» الى تأسيس  
بنك اناء عربي برأس مال كبير تساهم  
فيه جميع الدول العربية ، لا سيما  
تلك الدول المنتجة للبترول ، بقصد  
استغلال هذا البنك في اناء المشروعات  
الكبرى في البلاد العربية والاستفادة  
من الموارد الطبيعية ، وتحسين شبكة  
المواصلات والرى ، وزيادة الانتاج  
الصناعي ، وغير ذلك من المشروعات  
سمعة طيبة للبنك في العالم

وللبنك العربي مراسلوه في جميع  
أنحاء العالم ، فهو يتعامل مع أكثر  
من مائة وخمسين مصرفاً في أكثر من  
خمسين دولة في مختلف بقاع الارض  
ويتمتع بسمعة طيبة وتقدير تام لدى  
عملائه في مختلف أنحاء العالم اذ  
سجلت هذه السنة زيادة محسوسة  
وبعد . . هذه لمحة خاطفة عن  
«البنك العربي» احدى الدعامات  
الاقتصادية العربية التي تعمل جاهدة



# مصانع الشوربجي

للغزل والنسيج والتريكو

## تاريخ التطور وتنهض بالصناعة المصرية

كلنا يعرف مصانع الشوربجي وما أدته من خدمات للاقتصاد المصرى من تفوق فى الانتاج ودقة وبراعة فى الذوق ، واعتدال فى السعر مما أَرْضَى جميع فئات المستهلكين . ففى خلال الحرب العالمية الثانية أغنت مصانع الشوربجي السوق المصرية عن الاحتياج للمنتجات الاجنبية فحافظت على الاقتصاد المصرى سليما خلال هذه الفترة العصيبة وتطورت صناعة المنسوجات فى مصر فأصبحت تضارع أشهر الدول فى هذه الصناعة .

وجاء السلم واكتسب العالم خبرة واسعة خلال الستة سنوات وكان العلماء يشحذون تفكيرهم فى اختراع آلات جديدة لرفاهية العالم بعد الحرب . آلات تستهدف الانتاج السريع الكامل وشمل هذا التقدم آلات النسيج . ولما كانت مصانع الشوربجي دائما تسير التطورات الحديثة ، فقد استوردت بعد الحرب مباشرة أحدث وأدق آلات الغزل والنسيج والتريكو الحديثة ، وعملت على أن تكون مصانعها أول مصنع فى مصر يستعمل هذه الآلات على نطاق واسع . وبفضل مصانع الشوربجي لن يتمكن المستعمرون استغلال صناعة الغزل والنسيج ، فكلنا يعلم أنهم كانوا يشترون القطن المصرى بأبخس الاثمان فيصدرونه الى بلادهم ، ثم يعيدونه لمصر مغزولا ومنسوجا ، ولكنهم للأسف كانوا يبيعون منتجاتهم ، أو بمعنى أصح مادتنا الاولى ، يبيعونها لنا بأعلى الاثمان . . . ولكن مصانع الشوربجي كان لها الفضل فى جعل القطن المصرى - وهو عماد صناعة الغزل والنسيج - فى بلادنا وبين أيدينا ، فهبطت الاسعار ، وأصبح المستهلك المصرى ينتفع بأجود الأقمشة والفانلات والجوارب والملابس الداخلية بأسعار معتدلة لا يكتسب من ورائها تاجر أو محتر ك أجنبى . وفتحت هذه الصناعة مجالا فسيحا أمام الايدى العاملة المصرية ، فخففت من حدة البطالة فى مصر ، وكانت سببا قويا فى رفع مستوى المعيشة لعدد كبير من العمال . وأصبح العامل المصرى يؤمن بأنه يساهم مساهمة فعالة فى بناء صرح صناعى قوى يجعل مصر تقف فى عداد الدول الكبرى . ومن

الامور المشجعة للصناعة المصرية أن حكومة الثورة تعمل على تشجيع الصناعات المصرية بمدّها بالمعونة المالية ، ووضع الحواجز الجمركية المنيعة على كل صناعة أجنبية منافسة وبذلك سيفتح المجال أمام الصناعات المصرية بأن تمتد السوق بكل ما يحتاجه ويصدر الفائض الى الدول العربية الشقيقة فتتوفر لدينا العملات الاجنبية اللازمة لشراء عدد وآلات حديثة ، وبذلك يشمل التصنيع جميع المرافق ويتوازن الميزان التجارى المصرى ، وتصبح مصر من أرقى البلاد من الوجهة الصناعية والاجتماعية . ان التصنيع يتبعه نطاق الانتاج فى مصر تصبح النهضة مدعمة الاساس ، متماسكة البنيان . ولا يستطيع أحد أن ينكر ان مصانع الشوربجي كانت ولا زالت من الدعائم القوية التى يستند عليها الاقتصاد المصرى الحديث . ولا يفوتنا فى هذا المجال أن نشكر - كمصريين - مصانع الشوربجي وعلى رأسها رئيس مجلس ادارتها السيد صبحى الشوربجي - نشكر ونهنيء على الجهود الجبار والوثبة الجريئة فى سبيل دعم الاقتصاد المصرى الحديث .



# ثروة من باطن الأرض



إن التقدم الاقتصادي السريع في مصر  
قوامه البترول، وسواء كان هذا التقدم  
في الناحية الصناعية أو في المواصلات  
أو الزراعة، فإن البترول يعطي ٨٥٪  
من القوة المحركة في مصر، إلى جانب  
التزويد والإضاءة والتدفئة وعدد  
لا حصر له من الأغراض الصناعية والمنزلية،  
لذلك فإنه من حسن حظ مصر أن أرضها تقدم  
حالياً من البترول المحلى ما يسد ثلثي حاجتها.  
ومما تخرجه آبار مصر من البترول الذي  
يبلغ حوالي مليون طن في العام الآن يوفّر على  
المستهلك المصري سنوياً ما يربو على ١٠ ملايين من  
الجنيهات، وإلى جانب ذلك فإن هذا الإنتاج يدفع  
ثمنه محلياً فتوفر بذلك للخزانة ما يبادل أكثر من  
١٧ مليوناً من الجنيهات من العملة الصعبة.  
ويعمل في استخراج البترول المحلى ما يزيد على  
خمسة آلاف مصري يتقاضون سنوياً حوالي  
مليونين من الجنيهات وتقاضى الحكومة ما يقرب  
من ثمانية ملايين أخرى سنوياً ما بين أتاوة  
وضريبة دخل وجسارك على صناعة البترول والمواد  
المتوردة لاستاجه وتكريره.  
وتساهم شركة آبار الزيت الانجليزية المصرية  
بحوالي ثلثي هذا الكسب المادى والاقتصادى للبلاد.

في خدمة الاقتصاد الوطنى





الى الشعب المصري الكريم  
ورجال الثورة الأبطال

نقدم

# خالص تهانينا

بمناسبة العام الميلاوي الجديد

شركة  
**مصانع السورجي**  
للفزل والنسيج والتريكو  
اسكندرية

محلات  
**أوزدي بالك "عراقلي"**  
القاهرة - بكنتية - طنطا - بورسعيد

**شركة مصر للتعميل وسنما**  
س.م.م  
إحدى مؤسسات بنك مصر

بنك  
**الكردي ليونيه**  
مصر . الاسكندرية

  
**الجمعية التعاونية للبترول**  
شاع مظلوم - القاهرة

محلات  
**هانو الكبرى**  
القاهرة . الاسكندرية

شركة  
**سباهي الصناعية**  
للفزل والنسيج  
س.م.م . الاسكندرية

**الشركة الزراعية**  
للشرق الأوسط  
س.م.م  
مصر - السودان

**شركة مصر للسياحة**  
س.م.م  
إحدى مؤسسات بنك مصر

شركة  
**ميشلان**  
١٦ شاع عمار الدين - القاهرة

شركة  
**مصانع الزيوت لصابون**  
نايف عماد (سابقا)

شركة  
**اخوان مقار**  
١٩ شاع سليمان باشا - القاهرة





# الاقتصاد والمحاسبة

الثلث  
١٠ قروش

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباطه رئيس نادي التجارة  
رئيس التحرير : أحمد عنان

العدد ٦٩  
١٥ يناير ١٩٥٤

## عام مقرون باليمن

اقرن مطلع العام الجديد ببشائر اليمن التي أكدتها البيانات الحكومية الصريحة التي وضحت السياسة المالية المصرية . فقد حرص الناطقون بلسان الحكومة على انتهاز كل سانحة ليؤكدوا اهتمامهم بالجانب الاقتصادي للحياة ، ورغبتهم في تشجيع الصناعات القائمة والصناعات الناشئة واستعدادهم للاسترشاد بالآراء التي يبدونها ذوي الخبرة في الشؤون الاقتصادية .

وقد نشرت الحكومة أخيراً نص قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم بعد أن وافق عليه مجلس الوزراء ، وبعد أن عرض للنقاش العام ليبدى كل ذي شأن رأيه فيه . وبذلك زالت شكايه رجال المال من تعطيل اصدار هذا القانون ، واستبانوا من نصوصه ما يهديهم في تقرير مناهجهم الاقتصادية .

كما أعلن وزير الزراعة سياسة مصر القطنية وبادر المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي الى التصديق عليها وتركيتها فلم يعد ثمة خفاء يكتنف المحصول الرئيسى الاول لمصر ولم يعد هناك مجال لائى محاولة فطيرة لتوجيه السياسة القطنية توجيهها لا يستهدف مصالح البلاد القصى .

وأذاع المسؤولون عن البورصة بيانات مطمئنة في ختام العام السابق أكدت ما ذهب اليه المتفائلون من أن عام ١٩٥٤ سيكون عاما مقترنا بآيات اليمن ومظاهر الرخاء .

وهذا أمر طبعى مادامت سياسة الارتجال قد عفى عليها الدهر ، وما دامت مصر قد استحدثت لنفسها سياسة جادة بعيدة النظر عالية الآمال تريد بها أن تنهض كل ناحية من نواحي العثار في اقتصادها ، وهي سياسة ثورية في مظهرها ، حكيمة في جوهرها ، عملية في تطبيقها علمية في مذهبها يهيمن على توجيهها رجال صدقوا في الخـ. رمة وتميزوا بفطنة أربية وخبرة تجلت آثارها للعيان في البرامج الاقتصادية التي أرسيت دعائمها لسنوات خمس وعشر

ولا ريب في أن الانتاج القومي أغلبه أهل وأقله حكومى . فاذا رأى المستغلون بالاقتصاد من الحكومة تشجيعا وحسن تقدير ، والوا المسعى لانهية الانتاج في غير ونى . فلا بد حتى تكتمل مقومات النهضة الاقتصادية من استمرار الالفه والتعاون بين الحكومة ورجال الاعمال في كل ناحية من نواحي الحياة الاقتصادية .

في هذا العدد

عام مقرون باليمن : للتحرير  
عرض وتعليق : قانون المناجم  
والمحاجر - الاقتصاد  
الاقليمي - قيود الاصدار  
والاستيراد

بتروليات  
في السياسة الاقتصادية :  
الذرة في اقتصاديات الحرب  
والسلم - للاستاذ وديع  
فلسطين

الارباح الصافية الخاضعة  
للفريبة : للاستاذ ت. ١٠  
اقتصاديات الشرق الاوسط :  
السياسة الاقتصادية  
للحكومة العراقية - زيت  
المنطقة المحايدة - الصوف في  
باكستان .

عود الى الجمرک ونظام المافيه :  
للسيد عبد الحميد كازرونى  
الاقتصاد العالمى : الذهب  
الروسى في الاسواق الحرة -  
بنك الانشاء والتعمير  
الاقتصاد الاوروبى : مجابهة أزمة  
المساكن فى ألمانيا الغربية -  
بقلم م . ك . بولاد  
مشكلة الدولار العالمية : للاستاذ

فؤاد محمد شبل  
جولة في سوق البترول العالمية :  
أضخم معامل تكرير البترول  
فى أوربا - للاستاذ عبد القادر  
عبد الحميد

سياسة التوسع فى المنشآت  
الصناعية : خاتمة البحث -  
للاستاذ موسى حقى

اتفاق التجارة والدفع بين مصر  
واليابان

مصلحة الضرائب وفن التطبيق  
الضريبى : للاستاذ عبد المؤمن  
الزهرى





## قانون المناجم والمحاجر

أحسنّت الحكومة إذا أصغت الى الملاحظات التي أبديت بشأن قانون المناجم والمحاجر الذي أصدرته أخيراً فقررت ادخال تعديلات جوهرية عليه تغرى رؤوس الاموال على الاقدام على استغلال موارد مصر الطبيعية فى الصحارى المتراصة الاطراف على جانبى النيل

فصناعة المناجم والمحاجر صناعة كثيرة الكلفة ولا سيما فى الاعمال الممهدة لاستغلال الموارد الطبيعية من مسح وتنقيب وجس وحفر وتمهيد طرق وغير ذلك من الاعمال ، وخاصة اذا عرف أن الصحارى التي تجرى فيها هذه الاعمال تفتقر الى كل شيء : الى الماء والغذاء ووسائل المأوى وهذه جميعاً لابد من الاتيان بها من اميال بعيدة مهما تكن نفقتها

وحتى الآن لم تعلن الحكومة ماهى التعديلات التي تنوى ادخالها على تشريع المناجم والمحاجر ولكن الثابت ان هذا القانون لم يكن مطبوعاً بطابع السماحة الذي كان يطمع فيه رجال التعدين ، لانه قدر ايجارات عالية للاراضى التي تجرى فيها اعمال المسح والتنقيب ، كما قصر مدة المسح والتنقيب تقصيراً ان جاز فى البلدان التي ثبت وجود المعادن فيها ثبوتاً قاطعاً فلا يجوز فى بلدان لا تزال تجهل ماهو مدخر فى باطن أرضها .

ومن ناحية أخرى نص قانون المناجم والمحاجر فى مادته الرابعة والثلاثين على أن تكون عقود الاستغلال فى حد أقصى مقداره ثلاثون عاماً ، وهذه مدة لا شك قصيرة ، وقد لا تكفى لتعويض النفقات الباهظة الاولى التي تنفق على البحث والتنقيب ، صحيح ان القانون

يجيز مد مدة الاستغلال مرة واحدة لا تزيد فى حدها الاقصى على ١٥ عاماً ، ولكن تقرير هذا الامر يترك لوزير التجارة الذى له حرية مطلقة فى اقراره أو رفضه

ثم ان الحكومة خصت نفسها بالمناطق التي كانت بعض الشركات قد نالت ترخيصات للبحث فيها عن المعادن السائلة على أثر حرمان هذه الشركات من حقوق الاولوية ، فكان ذلك مما ثبط الهمم ، وحذا لو عادت الحكومة الى تقرير هذه الحقوق مادامت لم تمنح قبلاً الا على أساس من الرضى المتبادل بين الجانبين

هذه ملاحظات عابرة عن قانون المناجم والمحاجر ، ولكنها ضرورية اذا أريد اغراء رؤوس الاموال على المغامرة فى الكشف عن مدخرات التربة المصرية

## الاقتصاد على أساس اقليمى

فى أحاديث « فلسفة الثورة » التي يدونها البكباشى أركان حرب جمال عبد الناصر نائب رئيس الوزراء اشارة الى أن مصر تصبح أقدر على معالجة شؤونها السياسية والاقتصادية اذا أدركت انها جزء من الشرق الاوسط الذي يضم البلاد العربية والاسلامية . وجزء من افريقيا التي تحتوى على طاقات كثيرة لما تستغل

وهناك رأيان فيما يتعلق بمستقبل مصر ، وهل يصح ربطه بالعالم العربى وأغلبه أسىوى - أو بالعالم الافريقى الذى تعد مصر جزءاً جغرافياً منه ، فبينما يرى البعض أن العروبة أصلح من الافريقية يرى البعض الآخر أن الاتجاه صوب افريقيا خير لمصر من النظر الى الشرق

ولسنا نفهم ماذا يحول دون الاخذ بهاتين النظريتين معا فتكون مصر على صلات سياسية واقتصادية بالبلاد العربية وتكون فى الوقت عينه على مثل هذه الصلات بشعوب افريقيا المكافحة ، بغير ان تغفل صلاتها بالعالم الاوربى والامريكى ، لأن العزلة ولا سيما فى شؤون الاقتصاد كثيرة المضار فضلاً عن أنها متعذرة فى عالم ارتبطت مصالحه وتشابكت

ومادام هذا من الميسور ، فلا معدى عن معالجة أمور الاقتصاد على أساس

اقليمى متكامل ، بحيث تستطيع مصر بالمشاركة مع البلدان العربية والشرقية وبالتعاون مع البلدان الافريقية استثمار مواردها والانتفاع بالاسواق المجاورة سواء فى تجارة الاصدار أو تجارة الاستيراد

وهناك ثغرات واسعة فى اقتصاديات الرقعة ينبغى البدار بسدها ، وهذا لا يستطاع بغير وضع سياسة بعيدة المدى تتم بالمشاركة والتعاون مع البلدان التي ارتبطت بمصر بأكثر من وشيجة

والواقع ان الهيئات الخاصة مثل البنوك والشركات قد قامت بجهود موفقة فى هذا المضمار فسبقت الحكومات فى انشاء علاقات اقتصادية مع بلدان هذه الرقعة ، ولكن حبذا لو عنيت الحكومات بوضع سياسة عليا للاقتصاد الاقليمى

## قيود الاصدار والاستيراد

من الشكاوى التي حملها وفد مصر الاقتصادي الذي سافر الى البلدان العربية وأبلغها الى المسؤولين ، شكاوى الحكومات العربية من القيود المفروضة على الاصدار والاستيراد بمعرفة السلطات المصرية ، وهي قيود اعترف الناطقون بالسنة الحكومات العربية انها تعوق سير التجارة بين هذه البلدان

وقد يكون من الحكمة فرض هذه القيود فى التعامل مع البلدان الاجنبية وخاصة تلك التي ترتبط مصر معها بمعاهدة تجارية أو باتفاق دفع ، ولكن ليس من الفطنة ابقاء هذه القيود مع بلدان الجامعة العربية وخاصة بعد امضاء الاتفاق الاقتصادي الاخير وانشاء مجلس عربى أعلى لشؤون الاقتصاد

وقد أعلن وزير المالية عزمه على التخفيف من هذه القيود الى أقصى حد فقول هذا التصريح بترحاب كبير من دوائر الاعمال ، ولكن السرعة فى التنفيذ ضرورية لتنشيط دولاب التجارة والاعمال فيسير بلا عائق . فلا ريب فى أن كثيراً من المعاملات التجارية اما يتعطل واما يتعسر بسبب هذه القيود ، وما ذلك فى مصلحة مصر ، ولهذا يحسن الاسراع باعادة النظر فى جميع هذه القيود والبت فى تخفيفها بما يحقق خير النتائج المرجاة



# بتروليات

براميل تعادل طنا على وجه التقريب ( أي بمعدل يومى قدره ٢٠٤٢٧٣ ر ٢٠٤٢٧٣ برميلا .

وكان انتاج الزيت الخام السعودى فى عام ١٩٥٢ قد بلغ ٨٨٥ ر ٨٦٠ ر ٣٠١ برميلا وفى عام ١٩٥١ كان الانتاج ٢٢٧ ر ٩٦٢ ر ٦٠٥ براميل .

أما الزيت المكرر فقد كانت جملة ناتجه فى المملكة العربية السعودية فى عام ١٩٥٢ مامقداره ١٦١ ر ٢٠٤ ر ٦٢٢ برميلا وفى عام ١٩٥١ كان ٥٣٤ ر ١٠٧ ر ٥٨١ برميلا .

وعلى الرغم من زيادة الانتاج السعودى المطردة فى خلال الاعوام الثلاثة الاخيرة يلوح أن الكويت ستحتل المنزلة التى كانت المملكة العربية السعودية تحتلها فى العالم منذ أوصدت معامل الزيت الايرانية ومنذ كفت ينابيع الزيت الايرانية عن الانتاج . فالارقام التمهيدية الاولى التى عرفت عن جملة انتاج الكويت فى عام ١٩٥٣ توحى بأنها فاقت ارقام الانتاج فى المملكة العربية السعودية، ومن ثم صارت حقيقة بأن تحتل المرتبة الثالثة بين الدول المنتجة للزيت فى العالم ، بعد الولايات المتحدة وفنزويلا

## أسواق زيت ايران

عقد ممثلو شركات الزيت العالمية مؤتمرا فى لندن أخيرا بحثوا فيه احتمال عودة ايران الى سوق الانتاج بعدما زال كثيرا من العقبات التى كانت تعترض الاتفاق على تسوية نزاع الزيت الايرانى . وقد جرت هذه المحادثات سرا ولم يعلن شئ من تفاصيلاتها . غير أن المظنون أن هذه الشركات واثقة من أن ايران لن تقوى على انتاج الزيت بالمعدل السابق - أى ٣٢ مليون طن سنويا - الا بعد انقضاء فترة طويلة تستعيد فيها أجهزة الزيت نشاطها وليونتها السابقة ، فيقدر مايمكن انتاجه من الزيت الايرانى حالا بنحو ١٢ مليون طن من الاطنان سنويا قد يستطاع استيعابها فى أسواق العالم بغير كثير من العناية مع التوسع المستمر فى استخدام الآلة .

## لبنان وسوريا وحصيلة الزيت

عقد أخيرا مد من الاجتماعات بين ممثلى الحكومتين السورية واللبنانية للاتفاق على توحيد سياسة البلدين فى صدد المطالبة بزيادة الاتاوة التى تدفعها شركتا الزيت العراقى والتابلى الى الحكومتين عن مرور الزيت بالانابيب عبر أراضيها .

وفى الوقت عينه أخذت الحكومتان تتصلان بهاتين الشركتين لاقتناعهما برفع قيمة هاته الاتاوة الى مستوى يتكافأ مع الارباح التى تجنيانها من نقل الزيت بالانابيب . غير أن الشركتين أصرتا على القول بأنهما لاتستطيعان زيادة هذه الاتاوة حتى لاتتعرضتا لخسارة محققة ، وأكدت أن تمسكهما بالاتفاقات التى عقدتاها فى عام ١٩٥٢ مع الحكومتين السورية واللبنانية

بل هددت الشركتان بأن تكفا عن نقل الزيت بالانابيب ، اذا زادت كلفته ، والاكتفاء بنقله بالسفن كما كان الامر قبل مد هذه الانابيب ولا يزال الموقف موضع أخذ ورد

بين الجانبين . واذا أخفقت هذه المحادثات فقد تقفل صنابير الغاز ولا يعود يتدفق فى أنابيبه الى ميناء صيدا وميناء طرابلس وميناء بانياس وهى منافذ الانابيب على ساحل البحر المتوسط .

## انتاج الزيت السعودى

أذيعت أخيرا أرقام انتاج الزيت فى المملكة العربية السعودية فى شهر ديسمبر ١٩٥٣ فكانت جملة انتاجها ٩٠٠ ر ٦٥٥ ر ٢٦٦ طن من الزيت الخام أى مامعدله ٨٦٨ ر ٨٥٩ برميلا فى اليوم أما الزيت الخام الذى كرر فى معامل رأس تنورة فقد بلغت جملة انتاجه فى هذا الشهر ٦٥٢ ر ٥٤٥ ر ٦٠٥ برميلا بمعدل يومى قدره ١٥٠ ر ٢١١ برميلا أما الانتاج فى خلال عام ١٩٥٣ فقد بلغت جملة انتاجه ٢٤٥ ر ٢٩٤ ر ٣٠٨ برميلا من الزيت الخام ( وكل سبعة

## حصيلة العراق من الزيت

بانتهاى عام ١٩٥٣ تلقت الحكومة العراقية ١٢ مليونا ونصف مليون من الدينارات من شركات الزيت هي حصيلتها عن الاشهر الثلاثة المنتهية يوم ٣١ ديسمبر وبذلك أصبحت جملة ما تلقاه العراق من إيرادات الزيت تزيد على ٥٠ مليون دينار ، وهو مبلغ يعلو بثمانية ملايين دينار عما كان الخبراء قد قدروه عندما عقد اتفاق على زيادة انتاج الزيت بين الحكومة والشركات فى العام الماضى . وللمقارنة نذكر أن العراق تلقى فى العام الماضى ٣٨ مليون دينار من حصيلة الزيت .

ويقول الخبراء ان هذه الزيادة ترجع الى التوسع فى اصدار الزيت فى العام الماضى ، وهو توسع ضرب رقما قياسيا فى العراق وقد بات ممكنا على أثر افتتاح أنبوب الزيت الممتد بين ينابيع كركوك وميناء بانياس على الساحل السورى ، فضلا عن زيادة صادرات الزيت الذى ينتج من ينابيع البصرة .

وفى خلال عام ١٩٥٣ بأسره ، أنتجت شركات الزيت الثلاث التى تعمل فى العراق ( وهى شركة زيت العراق وشركة زيت البصرة وشركة زيت الموصل ) زيتا تقدر قيمته بنحو ٢٥ مليون دينار .

هذا ويذهب الجزء الاكبر من حصيلة الزيت - أى نحو ٧٠ فى المئة منها - الى مجلس الاعمار العراقى الذى يشهده المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى فى مصر ، لتنفق على مشروعات الرى والاصلاح الزراعى وبناء الجسور التى تخضع لبرنامج متعدد السنين .

## زيت الصحراء الغربية

أمضى بالاحرف الاولى فى القاهرة اتفاق بين بعض شركات الزيت الامريكية والحكومة المصرية للتنقيب عن الزيت فى الصحراء الغربية



## في السياسة الاقتصادية :

# الذرة في اقتصاديات الحرب والسلام

مشروع الرئيس ايزنهاور لتخريب الذرة في خدمة الاقتصاد  
المخزون الذري الحالي هو محور الخلاف بين الشرق والغرب

وقيل في تحليل مسلك روسيا هذا انها تعرف مدى تخلفها عن ركب الانتاج الذري بالنسبة لأمريكا ، وأنها تريد أن تتخلص من هذا التفوق الأمريكي بتدمير القنابل المخزونة حاليا لدى أمريكا قبل الشروع في أي مباحثات دولية . بينما دول الغرب ، التي سبقته الى انتاج القنبلة وسبقت الى تجربتها في الحرب البرية وفي البحار ، والتي جربت أمريكا وحدها ٤٢ تجربة لتفجيرها . ترى الاتفاق أولا على الاشراف الذري ، وبعد ذلك يستغنى عن القنابل المخزونة بالتدمير .

وبقى هذا الخلاف قائما ، يتكرر في كل دورة من دورات الجمعية العمومية للامم المتحدة ، وفي كل اجتماع من اجتماعات مجلس الامن عندما يتطرق النقاش الى موضوع الذرة

حتى خرج الرئيس داوينايزنهاور - عقيب انتهاء مؤتمر برمودا الثلاثي الاخير - برأى أعلنه في الامم المتحدة دعا فيه الى انشاء بنك أو وكالة دولية للطاقة الذرية تسخر هذه الطاقة في خدمة السلم لا في أغراض الحرب . ورحب ايزنهاور بانضمام الاتحاد السوفيتي الى هذه المؤسسة الجديدة شأنه شأن غيره من الدول ولاسيما الدول التي منحها الطبيعة مقادير من ركاز اليورانيوم الذي تستخرج الطاقة الذرية من أثقل أنواعه وزنا

واقترح ايزنهاور أن تتبرع الدول صاحبة اليورانيوم الى هذه المؤسسة بمقادير مطردة الزيادة ، فيبقى هذا المعدن في حوز ويجند الخبراء لتوجيه الطاقة الذرية الى خدمة الزراعة والطب وأوجه الحياة المدنية الاخرى ، ونشر الكهرباء في البلدان التي لاتزال في عوز اليها

وأعد الرئيس ايزنهاور برنامجا من أربع نقاط ، بعث به الى الكونغرس

رسمي بأن روسيا قد وقعت على سر الطاقة الذرية وجربتها فعلا في تدمير مرتفعات جبال الاورال

ومن ثم بادرت الولايات المتحدة الى اطلاق بريطانيا على سر القنبلة الذرية وزادت من القنابل المخزونة لديهما ، وانصرفتا بعد ذلك الى ابتداء قنابل أشد فتكا وأكثر استعصاء على العلماء والباحثين من قنابل الذرة ، فاخترعت القنبلة الايدروجينية التي تفوق في مدى تخريبها القنبلة الذرية مئات من المرات ، وابتدعت قنبلة الكوبلت ، ولا يعرف أحد أين يقف علماء المخترعات المدمرة في كشفهم ومبتدعاتهم

والذي لا ريب فيه أن القنبلة سلاح حرب سلاح سيئ - لام ، وإن كانت الطاقة الذرية نفسها أداة يمكن أن تكون طيبة في خدمة ما رتب الصناعة والاقتصاد السلميين .

ولهذا ما انفكت الدول المنضوية تحت لواء الامم المتحدة تطالب باخضاع القنابل الذرية لاشراف دولي حتى لاتسئ الدول استعمالها فيكون الخراب عاجل مصير العالم . وعرفت الامم المتحدة مشروعات شتى للاشراف على الطاقة الذرية ، منها مشروع باروخ الأمريكي الذي ناصرته بريطانيا وفرنسا وناهضته الكتلة السوفيتية مناهضة شديدة . ووجه الخلاف الرئيسي بين العسكريين السياسيين هو على المخزون الحالي من القنابل الذرية . فبينما تطالب دول الغرب بعقد اتفاق على الاشراف الذري يتبعه - لا يسبقه - تدمير ما تم انتاجه فعلا من قنابل الذرة ، ترى دول أوروبا الشرقية أن يبدأ أولا بنسف ما أنتج فعلا من هذه القنابل ، وبعدئذ يصفو الجو لانشاء أداة تشرف على كل نشاط ذري

لا يدري احد على وجه اليقين ماذا كان من المحتمل ان تصير اليه نهاية الحرب العالمية الثانية لو لم تكتشف الولايات المتحدة القنبلة الذرية بمعونة العلماء الالمانيين ، ولو لم تلق هذه القنبلة على مدينتي هيروشيما وناجاساكي على يمين منافارين فتحيلاهما الى كتلة من الرماد والخراب والموت ، فالحرب الاوربية كانت قد انتهت باستسلام المانيا النازية ومن قبلها ايطاليا الفاشية وفرنسا ، وانتقل محور الحرب الرئيسي الى الشرق الاقصى بين قوات برية وجوية وبحرية أغلبها أمريكي وبين دولة المحور الكبيرة اليابان ، وكان الفوز في مراحل الحرب الاولى من حظ اليابان ، غير أن

مصيبه القنبلة الذرية محت كل أمل لدى اليابانيين في الصمود ، فاستسلموا مكرهين أو راغبين ، وأذيع في العالم لأول مرة بعد سنتين بشير سلام بعدما كان نعيق الحرب يدوي في أسماع الدنيا جميعا

ومنذ كشف سر انفلاق الذرة واستخدام الطاقة المتولدة منه في أغراض الصناعة المختلفة ، ومنذ ابتدعت الولايات المتحدة القنبلة الذرية وجربتها بنجاح في منطقة لاس فاجاس في صحراء نيفادا ثم جربتها في منطقة أرخبيل بيكينى ، والقنبلة الذرية حكر أمريكي ، تستأثر به دون سائر العالم وتحرس عليه حتى لا يبلغ سره دولة محالفة أو دولة معادية ، غير ان العلماء الذين استخدمتهم أمريكا مثل كلاوس فوكس وبرونو بونتيكورفو وروزنبرج وغيرهم ، لم يكونوا أمعاء على هائه الوديعه ، فأبلغوا أمرها الى روسيا ، التي سرعان ما عملت على انتاج القنبلة الذرية وتجربتها بنجاح ، فاضطر الرئيس الأمريكي السابق هاري ترومان الى الاعتراف على الملأ في بيان



يحدث على استخدام الطاقة الذرية في مآرب السلم ، ومن هذا البرنامج أن يحقق مايلي :

أولاً - يحض على البحث - في نطاق عالمي عام - عن خير السبل لاستخدام المواد الذرية في أهداف السلم ، من أنه قد توفرت لهذه الدول جميع المواد اللازمة لإجراء التجارب الضرورية

ثانياً - العمل على تقليل المخاطر الشديدة المترتبة على اختزان دول العالم للعناصر الذرية

ثالثاً - افهام دول العالم أن حكومات الشرق والغرب التي تمسك بزمام القيادة في العالم ، راغبة في عصر المدنية والعرفان الحالى ، في أن تعطى أولى اهتمامها وعنايتها لتحقيق آمال الانسانية ، لا لتكديس أسلحة الدمار والخراب

رابعاً - فتح مجال جديدة للتفاهم السلمى ، وتهيئة اتجاه جديد لتسوية جميع المنازعات المستعصية التي لا معدى عن حلها عن طريق المحادثات الخاصة والعامة اذا أريد للعالم أن ينعم بحرية من الخوف وأن يسعى حثيثاً لإدراك فجر السلام •

ومع أن الرئيس ايزنهاور لم يحدد بالاسم الدول التي يرتقب انضمامها الى هذه المؤسسة افتراضاً أن الباب مفتوح أمام جميع الامم المحبة للسلم، الا أن هذه الدعوة الجديدة التي جاءت في أعقاب مؤتمر برمودا إنما قصد بها روسيا في المقام الاول ، ودول الغرب في المقام الثانى ، ثم الدول المنتجة لليورانيوم مثل كندا وبلجيكا - فاليورانيوم يستخرج من الكنفو البلجيكي - وأستراليا وجنوب افريقيا

والمأمول أن يخرج اقتراح ايزنهاور من نطاق الكونغرس المحلى الى نطاق الامم المتحدة العالمى ، حيث يصح بحثه على مستوى عال فيبدي مندوبو الدول المختلفة آراءهم في هذا البرنامج الانشائي الهام

والواقع أن أمنية دول العالم أجمع هي أن ترفل بجبوحه من السلام ، وأن تسخر جميع قواها الطبيعية والبشرية لخدمة الانسانية لا لتعذيبها، ولكن الحرب الباردة التي كانت شر خلف للحرب العالمية الضروس الثانية

جعلت بلدان العالم في رعب مقيم ، كل واحدة ترتقب اعتداء في كل لحظة ، وتتأهب لدفعه بما تعد له العدة

من وسائل فانكفات دول العالم على السلاح تستزيد منه وتنفق عليه مقادير مطردة من أموال الخزانة العامة، واضطرت بالتالى الى تعطيل كثير من برامج التعمير المدنية حتى لا يعوق برامج التسليح عائق ، غير أن حكومة الجمهوريين فى الولايات المتحدة أخذت نفسها بسياسة الاقتصاد فى منح المعاونات الحربية والاقتصادية للدول الاجنبية ولا سيما دول أوروبا ، بعدما ناء اقتصاد أمريكا تحت ضغط اعباء السلاح ، سواء لتمويل الحرب العالمية

~~~~~

الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية

نصف سنة مؤقنا

صاحب التحرير عبد الله فكرى باظر

رئيس التحرير أحمد عثمان

مدير إدارة فؤاد الجمنورى

مدير إدارة بنجاء

١٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات تنشر على اربع ايام في المجلة

الاشتركاكات في مصر مبنية ونصف سنة

• في سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة

الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشاً سوريا

أو لبنانياً أو فلسا

• في المملكة العربية السعودية ٣٧٥

قرشاً صاعاً

• في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك

وكولومبيا والبرازيل ١٧ دولار

• فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة

جنيهات مصرية أو ١٠/٤/٥ جنيهات انجليزية

• نشر اشتركاكات في مصر والسودان فقط

بموجب اذونات أو موافقة بربرية أو ميكات

وفي الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة

أو هواله نقدية

الثانية ، أو حرب كوريا أو بلدان أوروبا والشرق الاوسط

ولكن انتاج الاسلحة الذرية يختلف من حيث نفقاته ومداه اختلافاً جوهرياً عن انتاج سائر الاسلحة الاخرى ، فضلاً عن أن المخاطر التي ينطوى عليها احتفاظ الدول بمخزون ذرى عاقل لا يمكن التقليل من شأنها ، وحيث أن أمريكا تجهل الخطى التي خطتها روسيا فى ميدان الانتاج الذرى، والعكس كذلك صحيح ، فإن كلا من الدولتين تعكف الآن على خوض حلبة سباق لا نهاية له ، يستنفد موارد طبيعية وموارد بشرية وموارد مالية ذات أرقام فلكية ، وما هذا فى مصلحة الانسانية ، ولا هو يخدم الاقتصاد المحلى أو الاقتصاد العالمى

ومن ثم ارتأى الرئيس ايزنهاور فى مستهل سنى رياسته ، أن يطالع العالم بهذا المشروع السلمى عساه يفلح فى ماأخفق فيه من قبل سلفه الرئيس ترومان

وأيا كان مصير هذا المشروع ، فالذى لا ريب فيه أن معدن اليورانيوم الثقيل يوجد فى بقاع العالم بمقادير محدودة جداً ، وقبل اجراء اعمال مسح جيولوجية وجيوفيزيقية واسعة فى صحارى العالم ، لن يعرف على وجه التحديد الرصيد الثابت منه

والذى لا ريب فيه كذلك ، أن الطاقة التي تنتج عن انفلاق نواة الذرة هي طاقة لا تقاس بالمقاييس المألوفة لانها تجاوزت كل ظن ، فاستخدامها اذن فى أدوات الانتاج المدنية يهيء للانسانية فرصة ذهبية لتظفر بثمار النهضة العلمية ، وخاصة لان الطاقة الذرية تستطيع أن تدفع بعجلة الرقى دفعا سريعاً قويا فى البلاد التي لا تزال تعيش على الفطرة أو نكست عن اللحاق بموكب الحضارة الحديثة

فاقتناص الطاقة الذرية لخدمة الاقتصاد المحلى والاقتصاد العالمى خير من اقتناصها لاشاعة آيات الخراب والدمار حيث ينتشر الآن العمران ، وعسى أن يكون مشروع ايزنهاور نواة طيبة ، بل نقطة تحول فى تاريخ الذرة، فتتصرف الى أغراض السلم وتصدف عن أغراض الحرب ، وما هذا بأمل خاب اذا صدقت النيات

وديع فلسطين

الأرباح الصافية الخاضعة للضريبة

ويمكن أن تسمى الأرباح أو الخسائر الناتجة من عمليات التجارة العادية بالأرباح أو الخسائر الأصلية ، وما عداها بالأرباح أو الخسائر الفرعية أو العرضية . والأرباح العادية أو الأصلية لا تحتاج منا هنا إلى شرح كثير اكتفاء بما سنورده من تفاصيل بعض عناصر الأرباح والخسائر فيما بعد ، إلا أننا سنتكلم بشيء من التفصيل عن الأرباح والخسائر الرأسمالية أو العرضية والميزات التي تتميز بها عن الأرباح والخسائر الأيرادية أو العادية .

وتطابق كلمة الدخل الرأسمالي في الدخل الرأسمالي والدخل الأيرادي غالب الأحوال على المقبوضات الإضافية الواردة للمنشأة ، سواء قبضتها من المساهمين في شركات المساهمة أو من الشركاء في شركات الأشخاص أو من صاحب المنشأة في المنشآت الفردية ، أو نتيجة لبيع أي أصل ثابت تملكه المنشأة بقيمته تزيد عن قيمته عليها .

أما الربح الرأسمالي فهو كل ربح لا نحصل عليه بالمنشأة من عملية التجارة العادية أولاً يتوقع أن نحصل عليه المنشأة بصفة منتظمة ومن أمثلته :

١ - بيع أصل ثابت تملكه المنشأة بقيمة تزيد على قيمته عليها ، وبلا حظ أن الربح في هذه الحالة لا يتحقق إلا بالبيع الفعلي دون إعادة التقدير .

٢ - علاوة إصدار الأسهم والسندات . وطبقاً للقانون المصري يجب ترحيل علاوة إصدار الأسهم إلى الاحتياطي وعدم توزيعها . أما علاوة إصدار السندات فلم يشر إليها القانون المصري . ولهذا فلا يوجد ما يمنع من توزيعها ولو أن ذلك غير مستحب ، ومن المستحسن ترحيلها إلى حساب احتياطي رأسمالي لأن هذا الاحتياطي بطبيعته غير قابل للتوزيع إلا بشروط معينة .

٣ - تحصيل دين كان قد أعدم في سنين سابقة

٦ - أرباح المهن التجارية أو الصناعية وأي مهنة أخرى لا تسرى عليها ضريبة خاصة بها كأرباح الحلاق وغيره .

٧ - أرباح الشركات والأفراد الذين يقومون بأعمال الوساطة لشراء وبيع العقارات أو المحال التجارية أو الذين يشترون عادة لحسابهم العمارات أو المحال التجارية بقصد بيعها

٨ - أرباح السماسرة عموماً وسماسرة الأوراق المالية والوكلاء بالعمولة وبصفة عامة كل شخص أو شركة أو وكالة أو مكتب يشتغل بأعمال الوساطة لشراء أو بيع أي نوع من البضائع أو المواد الغذائية أو القيم المنقولة على اختلاف أنواعها ، حتى ولو كانت هذه الأرباح عن عمل عارض لا يتصل بمباشرة المهنة

٩ - الأشخاص والشركات الذين يجرون تقسيم أراضي البناء المملوكة ويبيعونها بعد القيام بما يقتضيه ذلك من أعمال التمهيد

١٠ - أرباح الشركات والأشخاص الذين يؤجرون منشآت تجارية أو صناعية مع أثاثها والأدوات اللازمة لتشغيلها سواء أكان الإيجار يشمل أم لا يشمل كل أو بعض العناصر المعنوية المتعلقة بالتجر أو المصنع

الأرباح الأصلية

والأرباح الفرعية أو العرضية

جرت العادة في المحاسبة على تصوير الحسابات الختامية وهي حسابات المتاجرة أو التشغيل والأرباح والخسائر والتوزيع بحيث تظهر نتيجة عمليات المتاجرة أو التشغيل العادية والتي تنتج عادة من عمليات شراء الخامات أو البضائع وصنعها وبيعها إلا أن هناك أنواع أخرى من الأرباح أو الخسائر الشاذة الغير متكررة والتي لا تنتج من عمليات المتاجرة العادية ، وهي التي تسمى في عرف المحاسبة بالأرباح أو الخسائر أو المصاريف الرأسمالية ، كما أن هناك أرباحاً أخرى عارضة كأرباح اليانصيب أو الهبات .

ليس المقصود بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية قصر سريانها على ما تنتجه التجارة أو الصناعة من أرباح بمعناها المعروف ، إذ أن القانون أعم من ذلك بكثير . فالضريبة تتناول أرباح منشآت أخرى كثيرة ليست تجارية أو صناعية بحتة .

ونورد فيما يلي بعض أمثلة للمنشآت الخاضعة لهذه الضريبة علاوة على المنشآت التجارية والصناعية الخالصة :

١ - الأرباح الناتجة من استغلال المناجم والمحاجر التي تمنح عنها الحكومة عقود امتياز ، رغم أن كثيراً منها تكون منشآت مدنية في عرف القانون العام .

٢ - أرباح شركات المساهمة بأنواعها ، سواء كانت تقوم بنشاط تجاري أو زراعي أو غير ذلك .

٣ - الجمعيات التعاونية التي تتعامل مع أعضائها ومع غيرهم ولا تستخدم الربح الناتج من عملياتها مع غير أعضائها في ترقية شؤون المنطقة ، لأنها بذلك تخرج عن حدود الإعفاء المقرر بالمادة ٤٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمادة ٤٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بجمعيات التعاون . تستوى في ذلك جمعيات التعاون للانتاج أو الشراء والبيع والاقتراض والاقتراض والتأمين واستغلال الأراضي وأعمال الري والصرف وبناء المساكن . الخ

٤ - المعاهد التعليمية المملوكة للأفراد أو غير التابعة لهيئات أو جماعات لا ترمى إلى الكسب ، وذلك بعد تعديل الفقرة ٣ من المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بمقتضى القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ ، حيث كانت جميع معاهد التعليم معفاة قبله .

٥ - أرباح المهن غير التجارية التي لم يذكرها القانون في المادة ٧٢ منه أو القرارات الوزارية الصادرة بناء عليه إذ أن ما ورد بالقانون وبالقرارات الوزارية المذكورة هو على سبيل الحصر .

معهد لدراسة أعمال البنوك في مصر

كانت فكرة طيبة موفقة حقا تلك التي ارتآها رجال البنك الاهلى ، وبعثوا بها الى وزارة المالية والاقتصاد ، وساء معهد لدراسة أعمال البنوك ، وذلك رغبة في رفع مستوى الكفاية وانتقاء المصيريه ، ونشجيع البحوث المتصلة بأعمال البنوك سواء في مصر ، وفي الدول العربية والشرقية . ونحن في مصر أحوج ما نكون الى التخصص في فروع الحياة ، والمجال الاقتصادي بوجه خاص . فلقد نادينا - من قبل - في اعداد سابقة ، الى ضرورة انشاء « معهد للقطن » تدرس فيه كل علوم تتعلق بهذا المحصول النقدي القومي للبلاد . وها نحن نرى بواكير التخصص تدب في شرايين الكيان التعليمي التطبيقي . . . فهذا معهد « للتأمين » ملحق بكلية التجارة وهذا معهد « للعلوم السياسية » ، وهذا معهد « لعلوم الاحصاء » ، وهذا معهد « للمالية والتشريع المالي » . . .

غير أن الامر ليس مسألة انشاء معاهد نظرية فحسب ، بل لابد من ان يجتاز خريجوها مراحل عملية طبيعية ، بمعنى أنه لكي يحصل الخريج على « الدبلوم » أو المؤهل العلمي ، لابد وأن يكون قد قضى فترة تمرين عملي فيما درسه في احدى المؤسسات ، أو المصالح ، أو الهيئات ، وأعرف احدى شركات التأمين الكبرى ، التحق بعض موظفيها بمعهد من معاهد (التأمين) في الخارج ، فنظمت لهم دراسة بعد ساعات العمل . . . يقوم رؤساء الاقسام فيها بالتدريس في الذي يرأسه . وهكذا ينهل الطلبة الموظفون الجزء النظري مما جاء في الكتب ، تحت اشراف رؤساء الاقسام . . . وهم رجال التطبيق العملي . . . فياحبذا لو أخذ كل معهد من هذه المعاهد بهذا اللون من التعليم .

وأخشي ما نخشاه ، هو ألا يجد خريجوا هذه المعاهد الاماكن التي تستفيد مما درسوه . . . بمعنى أن يستمر مديرو الشركات في توظيف (ذوي الشهادات العامة) . . . تاركين الذين تخصصوا في فروع أعمالهم يتخبطون هنا وهناك .

التركيب ومرتب المهندس الفني وذلك كله عند شراء آلات جديدة من الخارج مثلا ، وبالمثل اذا كانت المنشأة قد استعملت وسائلها الخاصة بالنقل في نقل بعض من هذه الاصول الجديدة كما ان المصرفيات الرأسمالية قد تكون من الضالة بحيث تعاملها المنشآت معاملة المصرفيات الايرادية نظرا لما تستلزمه معاملتها بصفتهما الاصلية من جهد يمكن الاستغناء عنه مع بعض التجاوز اذا لم يكن الغرض من ذلك هو التهرب من الضرائب .

(يتبع)

ت . ا

٤ - تصحيح أخطاء حدثت بالنقص في مدد سابقة .

والدخل الايرادي يشمل اغلب المقبوضات الاخرى فيما عدا بعض الاستثناءات القليلة ، ومن أمثلة أرباح المبيعات العادية ، وفوائد الاوراق المالية والاستثمارات الاخرى ، والعمولة او الخصم المكتسب وفوائد تجديد أوراق القبض ، وفوائد الحسابات الجارية ، وفائدة حساب الايداع بالبنك وايجار العقار . . الخ

المصروفات أو الخسائر

الرأسمالية والايرادية

ككنمه اولى بقرر بان المصروفات او الخسارة الايرادية تكون من عناصر حساب الارباح والخسائر في حين ان المصروفات او الخسارة الرأسمالية تظهر في جانب الاصول وتكون كعنصر من عناصر الميزانية

صعوبة التفرقة بين النوعين

ان وضع حد فاصل فاطح بين المصروفات الايرادية والرأسمالية امر غير سهل ، اذ ان وجهات النظر - سواء من الناحية العلمية او العملية - تختلف في هذا الموضوع . ويرجع السبب في ذلك الى عدة اسباب من أهمها :

١ - بعض المصروفات التي تكون ايرادية بطبيعتها بالنسبة لبعض المنشآت قد تكون رأسمالية بالنسبة للبعض الآخر

٢ - بعض المصروفات يكون جزء منها رأسماليا والجزء الآخر ايراديا ، ولهذا فعلوم المحاسبة تقضى بأنه في حالة الشك في كون المصروف ايراديا أو رأسماليا ، يفضل ان يعتبر ايراديا لان اضافة مصروف ايرادي الى المصروفات الرأسمالية يؤدي الى نتائج غير مستحبة بالنسبة للمنشأة لانه سيفضى الى اظهار الارباح بأكثر من حقيقتها مع ما يستتبع ذلك من دافع ضرائب اعلى علاوة على الخطورة التي قد تنجم من توزيع هذه الارباح الزائدة الامر الذي يعنى في الحقيقة توزيع جزء من رأس المال

أما اذا أخطأ وجعل المصروف الرأسمالي كمصروف ايرادي ، فان النتيجة التي تترتب على ذلك هي

اظهار الارباح بأقل من حقيقتها وليس في ذلك من ضرر سوى احتمال ضياع جزء من الضرائب المستحقة ، الامر الذي يستطيع مأمور الضرائب او الخبير - الذي يكون من واجب كليهما ان يراعيه - ان يتبينه بخبرته وان يعمل على تصحيحه للحصول على حق الدولة كاملا دون ان يتعرض المنشأة للخطر الآخر وهو نصرف أصحابها في باقى الارباح التي تنشأ من تحويل المصروفات الايرادية الى مصروفات رأسمالية . ولهذا فان الخلط بين هذين النوعين من المصروفات يؤدي الى ان تكون نتيجة أعمال المنشأة كما يظهرها حساب الارباح والخسائر غير حقيقية ولا يمثل الواقع كما يؤدي الى ان يكون المركز المالي للمنشأة كما تظهره الميزانية العمومية غير صحيح . ولا يمكن الوصول الى كون حساب الارباح والخسائر والميزانية يمثلان حقيقة نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي الا بعد تحميل المدة المالية بكل ما يخصها من المصاريف الايرادية دون غيرها . الا أنه في الحياة العملية قد توجد بعض المصروفات الرأسمالية بطبيعتها ومع ذلك تضطر بعض المنشآت الى ادراجها ضمن المصروفات الايرادية لصعوبة تبينها ومعرفة قدرها بالضبط الا بأجراء عمليات طويلة معقدة تستغرق من وقت المنشأة ما هي في حاجة اليه لمباشرة أعمالها العادية ، ومن أمثلة هذه الانواع مصاريف فتح الاعتماد المستندي وعمولة البنك عنه والمصاريف الجمركية ونقل والتأمين وأجور العمال وثمان مواد

الشرق الأوسط

السياسة الاقتصادية للحكومة العراقية

تنفيذ مشروعاته الرئيسية. وقد بدأ بالفعل في تنفيذ عدد منها مثل مشروع وادي الثرثار وسد الرمادي والمسيب الكبير وجسرى بغداد .. كما عرض المجلس عدة مشروعات للمناقشة العامة من بينها طريق بغداد - كركوك ومعمل « القير » في الموصل وسد دوكان الكبير . ولا تزال الدراسات الفنية مستمرة لمشروع دربندي خان واسكى موصل الكبيرين . كما أعلنت مناقصة مصنع المنسوجات القطنية الذي تزمع اقامته في الموصل ، وستعلن قريباً ايضاً مناقصات مصنع الاسمنت الحكومي في الموصل وكركوك ومصنع السكر ولا زالت هناك مشروعات عديدة اخرى للرى والصناعة والطرق وغير ذلك في طور الاعداد والدراسة . ويقوم المجلس في الوقت الحاضر بوضع برنامج عام جديد للانهاض الاقتصادي يستند الى خطة اقتصادية علمية شاملة متوازنة .

ويرمى البرنامج الحالي لمجلس الاعمار الى انفاق ١٥٥ مليون دينار خلال السنوات المالية الست التي تنتهي عام ١٩٥٦ . وينتظر بعد اعادة النظر في البرنامج زيادة تقديرات الانفاق بحيث يمكن انفاق ٢٠٠ مليون دينار على الانهاض الاقتصادي خلال الاعوام السبع القادمة .

وجاء في خطاب العرش ان الحكومة تولى عنايتها عقد اتفاقات تجارية مع مختلف الدول لتصريف منتجات العراق .

الذي بدأت به الوزارة السابقة ، وأعدت مشروعات قانون الاعالة وقانون الضمان الاجتماعي وقانون العمل . كما شرعت الحكومة في بناء نحو ألفى مسكن لصغار الموظفين والعمال . هذا بجانب قرار الحكومة بالعمل على تعميم مياه الشرب في أنحاء البلاد وبلاسرار في توزيع الاراضي الحكومية على المستحقين . وقد عملت الحكومة على تخفيف الضيق الاقتصادي الذي استحوذ على السوق نتيجة تدهور اسعار الحاصلات الزراعية . . فعمدت الى سد الثغرة التي خلفتها الحركة الانكماشية بالتوسع في الاعمال العمرانية والمشروعات العامة في أنحاء البلاد المختلفة . كما قامت بتشجيع الائتمان الزراعي بواسطة البنك الزراعي ، كما تستمر الحكومة ، في شراء فائض القمح الذي يعرض عليها وسوف تقوم بتسهيل التسليف المصرفي على الحبوب .

هذا ويسير مجلس الاعمار في

استعرض خطاب العرش الذي ألقاه ملك العراق بمناسبة افتتاح مجلس الامة في أول ديسمبر الماضي السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة العراقية ، ووضع الاسس التي تقوم عليها والتي تتعهد الحكومة بأن تكون نصب اعينها في مشاريعها المختلفة .

وترتكز سياسة الحكومة على دعامين :

أولها سياسة الانهاض الاقتصادي التي تهدف الى استثمار امكانيات العراق المادية والبشرية الى ابعد مدى مما يؤدي الى زيادة الانتاج والدخل القومي . ويقوم بهذه المهمة الانشائية مجلس الاعمار والمؤسسات المختصة الاخرى .

والدعامة الثانية هي التوزيع العادل لثمرات سياسة التنمية . وقد حددت الحكومة الوسائل التي تحقق بهاعدالة التوزيع هذه في نشر الملكيات الزراعية الصغيرة ، التوسع في الخدمات الاجتماعية للدولة ، تعديل قوانين الضرائب ليتوزع عبء ايرادات الدولة على الاهالي بما يتناسب مع دخولهم ، زيادة نصيب الايدي العاملة من الدخل القومي بدعم النقابات وتحديد مستويات دنيا للأجور في حالات خاصة ، وأخيراً معالجة مستوى مرتبات موظفي الدولة .

وتعتقد الحكومة العراقية بأن في اقامة هاتين الدعامين معاضمانا لرفاهية العراق واستقراره .

وتثق الحكومة في أن الاجراءات التي اتخذتها تحقيقاً لسياساتها المرسومة انما ترمي الى زيادة الدخل الحقيقي للاهالي عن طريق رفع مستويات الاجور وخفض نفقات المعيشة في الوقت ذاته .

وقد عمدت الحكومة الى تحديد الايجارات وتوسعت في مشروع الخبز

التجارة الخارجية

الصادرات	الواردات	المجموع	الصادرات	الواردات	المجموع
٢١٨٨	٢٩٢	٢٧٦	١٨٤	٢٩٢	١٩٥٠
٢٩٢	٤٢٢	٥١٠	٨٨	٤٢٢	١٩٥١
٢٠٠	٤٧٤	٦١٨	١٤٤	٤٧٤	١٩٥٢
٤٧	١٢٥	١٧٢	٤٧	١٢٥	١٩٥٣

الاسعار

ديسمبر ١٩٣٨ / اغسطس ١٩٣٩ = ١٠٠

أسعار الجملة	نفقات	معيشة	العمال غير	المهرة في	بغداد
آخر ديسمبر ١٩٥٠	٥٠٣٣	٥٠٦٦	٥٠٦٦	٥٠٦٦	٥٠٦٦
آخر ديسمبر ١٩٥١	٥٦٦٤	٥٦٦٦	٥٦٦٦	٥٦٦٦	٥٦٦٦
آخر ديسمبر ١٩٥٢	٤٩٨٢	٥٤٦١	٤٩٨٢	٤٩٨٢	٤٩٨٢
آخر يونية ١٩٥٣	٤٣٨٥	٤٩١٤	٤٣٨٥	٤٩١٤	٤٩١٤

النقود

الارصدة	صافي	الارصدة	صافي	الارصدة	صافي
الاجنبية	المتداول	الاجنبية	المتداول	الاجنبية	المتداول
٢٠٧	٢٣٤	٢٠٧	٢٣٤	٢٠٧	٢٣٤
١٧	٢١٠	١٧	٢١٠	١٧	٢١٠
٢٢	٢٨٩	٢٢	٢٨٩	٢٢	٢٨٩
٢١	٣١٩	٢١	٣١٩	٢١	٣١٩

المجلس الاقتصادي العربي

اختتم المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية جلساته في منتصف شهر ديسمبر بالقاهرة ، واتخذ القرارات التالية :

١ - انشاء مؤسسة مالية عربية مشتركة .

٢ - انشاء صندوق للدفاع المشترك .

٣ - انشاء شركة ملاحية عربية .

٤ - استغلال ملاحات البحر الميت .

٥ - اعادة النظر في مسائل المواصلات الداخلية بين الدول العربية

٦ - استثمار موارد الدول العربية المتعاقدة الطبيعية والزراعية والصناعية وتنسيقها للصالح العربي المشترك .

٧ - السعي لتمويل مشروعات مصانع التجميع في البلاد العربية .

٨ - تعزيز الادارة الاقتصادية في الامانة العامة وتزويدها بالخبراء المختصين .

وقد اعتبرت هذه الدورة من المجلس قائمة واحيكت الموضوعات التي اشير اليها في القرارات السابقة الى خمس لجان خاصة لدراستها ووضع مشروعات لها في موعد لا يتجاوز منتصف شهر يناير ١٩٥٤ عندما يعود المجلس الى الاجتماع لدراستها واقرارها .

البترول في المنطقة المحايدة

بين اماره الكويت والبلاد العربية السعودية حدود لم تستقر معالمها اذ تتوه في منطقة صحراوية غير مسكونة . ولم يمكن الوصول الى اتفاق لتعيين هذه الحدود ، وكان لتوقع وجود البترول في هذه المنطقة المحايدة اثره في رغبة كل من البلدين المتجاورين في ضم اكبر جزء من المنطقة الى ادارته السياسية .

وقد امكن الوصول الى شبه اتفاق باقتسام ناتج المنطقة بأجمعها بين البلدين دون تحديد وبذلك امكن لشركات البترول أن تقوم بأعمال البحث والتنقيب فيها .

وتقوم شركة أميركان اندبندنت اويل (امينيول) بأعمال البحث هذه وقد تم حفر أربع آبار للبترول بلغ انتاجها اليومي ١٢٥٠٠ برميل ،

ولا يزال العمل جاريا في حفر آبار جديدة . .

كما تقوم شركة (امينيول) بمد خط انابيب من منطقة البترول الجديدة الى ميناء عبدالله على الخليج الفارسي بالكويت ويبلغ طول الخط نحو ٢٠ ميلا .

وقد منح حاكم الكويت شركة (امينيول) امتياز استغلال النصف غير المنفصل التابع له بينما منحت البلاد السعودية شركة باسيفيك وسترن اويل امتياز استغلال النصف الخاص بها . وتشرف شركة امينيول على العمل في استغلال بترول المنطقة بالاصالة عن نفسها وبالنسبة عن شركة باسيفيك وسترن .

ويملك حاكم الكويت ١٥ ٪ من رأسمال شركة امينيول كما تدفع له الشركة عوائد بواقع ٣٤ سنتا امريكي عن البرميل . بينما يملك ملك البلاد العربية السعودية ٢٥ ٪ من شركة باسيفيك وسترن التي ستدفع له عوائد بواقع ٥٥ سنتا عن البرميل

تجارة اثيوبيا الخارجية

تظهر الارقام التي توافرت اخيرا من تجارة اثيوبيا الخارجية في النصف الاول من عام ١٩٥٣ أن قيمة كل من الصادرات ، الواردات قد استمرت في الارتفاع الذي لوحظ خلال السنوات الاخيرة ، وتبلغ قيمة الصادرات خلال الشهور الستة ٩٣ر٤ مليون ريال اثيوبي أي بزيادة نحو ٤٢ ٪ على القيمة المقابلة للشهور الستة الاولى من عام ١٩٥٢ وتدل التقارير الحديثة على أن حركة الصادرات قد استمرت نشطة في الشهور التالية لشهر يونية الماضي بما يفوق المستوى المقابل في شهور عام ١٩٥٢

وارتفعت أيضا قيمة واردات السلع ولو أن الزيادة تقل عن الزيادة في الصادرات ، وبلغت الواردات ٦٩ر٣ مليون ريال اثيوبي أي بزيادة ١٥ ٪ على الفترة المقابلة من عام ١٩٥٢ . ويجب عند الحكم على الزيادة الحقيقية في تجارة اثيوبيا الخارجية أن ندخل في الحسبان أن هذه الارقام تتضمن ارقام تجارة اريتريا التي ضمت الى اثيوبيا في سبتمبر ١٩٥٢ وتبلغ قيمة الصادرات الناجمة عن اريتريا خلال الشهور الست الاولى من عام ١٩٥٣ نحو ١٢ر٥ مليون

ريال اثيوبي . الا انه يصعب الوصول الى قيمة حقيقية للزيادة في الطلب العام على الواردات نتيجة لطلب سكان اريتريا ، ولو انه يبدو ان القيمة توازي تقريبا قيمة الصادرات .

وكانت أسعار السلع المصدرة ، وكذلك السلع المستوردة تقل على وجه العموم في عام ١٩٥٣ عن الفترة المقابلة من عام ١٩٥٢ ، مما يبعث على الاعتقاد بأن الزيادة في حجم التجارة كانت تربو على الزيادة في قيمتها .

على أن الارقام الرسمية التي تضع الفائض في الميزان التجاري بما لا يتجاوز ٢٤ر١ مليون ريال اثيوبي إنما تبخس من قيمته ، إذ أن الكثير

من القيم المقيمة تحتاج الى تعديل بعمل حساب لنفقات النقل الداخلي حتى توضع بيانات الصادرات والواردات على أساس عام من القيمة عند الحدود الاثيوبية . وإذا ما عملت هذه التعديلات يرتفع الفائض في الميزان التجاري الى نحو ٣٦ر٩ مليون ريال اثيوبي .

وينعكس الفائض في الميزان التجاري في الزيادة الكبيرة في أرصدة اثيوبيا الخارجية خلال الفترة ذاتها . فقد ارتفعت أرصدة اثيوبيا الرسمية القصيرة والطويلة الاجل في ٣٠ يونية سنة ١٩٥٣ نحو ٣٧ر٨ مليون ريال اثيوبي عما كانت عليه في آخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ . وبلغ الفائض في ميزان المدفوعات خلال الفترة ذاتها ٣٩ر٢ مليون ريال اثيوبي ، وهي نتيجة كبيرة بالمقارنة مع فائض لم يتجاوز ٥ مليون ريال في العام الماضي وفائض ١٥ر٣ مليون ريال عام ١٩٥١

ولا ينتظر ، بالنسبة للسنة بأكملها ، أن تحقق مدفوعات اثيوبيا الخارجية فائضا بهذا القدر ، إذ أن العوامل الموسمية خلال النصف الثاني من العام ستحد من الصادرات بأكثر من تحديدها للواردات . وبالإضافة الى ذلك ينتظر أن تحفز الزيادة الكبيرة في الصادرات خلال النصف الاول من العام مزيدا من الطلب على الواردات .

ويجىء البن في مقدمة صادرات اثيوبيا وهو محصولها الرئيسي . وتبلغ حصة البن في الصادرات الكلية ٥٧ر٥ ٪ في النصف الاول من عام ١٩٥٣ مقابل ٤٧ر٢ ٪ عام ١٩٥٢

و ٣٨٥ ٪ متوسط سنوات مابعد الحرب . وقد زادت صادرات البن في النصف الاول من عام ١٩٥٣ على صادراته خلال عام ١٩٥٢ بأكمله سواء من ناحيتي القيمة والحجم . وقد صدر نحو ٢٤ ألف طن من البن خلال الشهور الستة .

ونظرا للتوسع في زراعة البن في اثيوبيا يقدر أن يزيد الانتاج سنويا بنحو خمسة آلاف طن . ويقدر الانتاج في الوقت الحاضر بنحو ٧٥ ألف طن ينتظر أن يتم تصدير ٣٥ ألف طن منها عام ١٩٥٣ . واذا استمرت اسعار البن العالمية في المستويات العالية الحالية فان ذلك يوحى باستمرار الظروف الاقتصادية الحسنة التي تنعم بها اثيوبيا في الوقت الحاضر .

ميزان المدفوعات الليبية

جاء في بيان رسمي لوزير المالية الليبية أن ميزان مدفوعات ليبيا خلال عام ١٩٥٢ قد اسفر عن فائض قدره نصف مليون من الجنيهات الليبية .

ومن الملاحظ أن هذا الفائض لم يمكن الوصول اليه الا بعد ادخال المساعدات المالية المقدمة من انجلترا وفرنسا والتي بلغت ٦٩ مليون جنيه ليبي في الحساب . واذا أبعدت هذه المساعدات أسفر الميزان عن عجز ٦٤ مليون جنيه ليبي .

وقد بلغت المدفوعات للواردات المنظورة وغير المنظورة خلال العام ١٠٩ مليون جنيه ليبي ، بينما لم تتجاوز الإيرادات من الصادرات ٥٤ مليون جنيه ليبي .

تعديل قانون المناجم في سوريا

ظهر بعد اصدار الدستور السوري الجديد أن قانون المعادن الصادر في ١٢ مارس سنة ١٩٥٠ يتضمن أحكاما لا تتفق مع الدستور، بالإضافة الى أوجه النقص التي ظهرت خلال المدة التي مضت على صدور القانون .

وعلى ذلك أعدت الحكومة السورية مشروع قانون جديد للمناجم يتضمن المميزات التالية :-

١ - لا يحق للدولة القيام بأعمال البحث والتنقيب واستثمار المعادن مباشرة أو بالمساهمة مع الغير .

٢ - قصر الامتياز الممنوح على

مادة منجمية واحدة بعد ان كان بمنح لمجموعة من المواد
٣ - لا يحق منح امتيازات التنقيب الا للشركات المؤسسة في سوريا والتي يكون مركزها الرئيسي فيها .

٤ - اخضاع أعمال التنقيب لرقابة جديّة من الحكومة

٥ - تأليف مجلس للمناجم لدراسة المشروعات المؤدية للنهوض بأعمال البحث والتنقيب والاستثمار

صناعة الصوف في باكستان

ورثت باكستان من بين ماورثته عن تقسيم شبه القارة الهندية اقتصادا زراعيّا لا يمكنها الاعتماد عليه وذلك لافتقاره الى نظم صالحة للرعى والى التصنيع ولاعتماده على اسعار الاسواق العالمية المتذبذبة .

ولهذا فقد دأبت حكومة باكستان منذ البدء على معالجة هذا الوضع بتحسين حالة الصناعات الاساسية حتى تبلغ مرحلة الاكتفاء الذاتي ، ولا شك في أن لمثل هذه السياسة فائدتين اولاهما استقرار اسعار المواد الخام في باكستان وثانيتهما الاحتفاظ بالمدرخات القومية . وعلى ضوء هذه السياسة راحت حكومة البلاد تولى التقدم الصناعي عنايتها الاولى ، ودليلنا على ذلك انشاؤها اتحاد التقدم الصناعي لباكستان والاتحاد المالى الصناعى لبث الثقة بين صفوف رجال الصناعة وتزعم حركة انشاء الصناعات الهامة في البلاد .

ومن أهم الصناعات التي لايزال العمل جاريا على انشاؤها صناعة الصوف ، اذ يجرى في الوقت الحاضر

اذاعت مصلحة الضرائب الكتاب الدورى التالى :

استنادا الى ما أفتى به قسم الرأى المجتمع لمجلس الدولة يخضع قسط التأمين المنصوص عليه في المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للاذخار والمعاشات لموظفى الحكومة المدنيين - لصريبة المرتبات وما في حكمها المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ .

لذلك توجه المصلحة النظر الى تنفيذ تلك الفتوى وتحصيل فروق الضرائب التي تترتب على خضوع اقساط التأمين المذكورة للصريبة وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالرسوم بقانون سالف الذكر علما بأنه يسرى ابتداء من أول فبراير سنة ١٩٥٣ . ويلغى ما يخالف ذلك من تعليمات سابقة .

انشاء مصنعين للصوف احدهما في بنو (أقليم الحدود) والثانى في هرنای (بلوجستان) وسيحوى كل من هذين المصنعين ٢٤٠٠ مغزل و ٢٤ نولا .

وأكثر أقاليم الباكستان انتاجا للصوف بلوجستان وأقليم الحدود اذ يبلغ عدد الاغنام والماعز في الاقليم الاول ضعف عدد السكان . وتكاد تربية الماشية تكون أهم حرفة منتشرة في هذين الاقليمين . كما ان الصوف هو أهم انتاج فيهما ، ومع ذلك فلا تكاد توجد فيهما صناعة واحدة للاستفادة منه ولذا فان هذا الصوف يصدر كله الى الخارج مكبدا المنتجين خسائر جسيمة . أما مصانع هرنای النى يجرى انشاؤها في هذه المناطق فستقوم بتشغيل الايدي العاملة وارساء قواعد سوق ثابتة لهذه المواد الخام وتزويد صناعة النسيج اليدوية بما تحتاجه من خيوط الغزل .

وتبلغ الثروة الحيوانية في بلوجستان مليونى رأس من الغنم والماعز تقدم سنويا ٥٠ ألف موند من الصوف (الموند يعادل ٨٧٥ رطل مصرى) أما اقليم الحدود فيبلغ انتاجه السنوى ٤٠ ألف موند وأما مجموع انتاج الصوف في باكستان كلها فيبلغ ٣٤٠ ألف موند . وأكبر نسبة من هذا الصوف تستخدم في صناعة السجاد . والسبب في ذلك هو عدم اعداد هذا الصوف الخام اعدادا قائما على أسس علمية قبل تصديره . ولقد شعرت باكستان بأنها لن تكتسب شهرة في الاسواق العالمية الا اذا صنفت أصوافها المعدة للتصدير ولهذا فقد وضعت ادارة التعاون والتسويق التابعة لوزارة الزراعة بحكومة باكستان مشروعا أطلق عليه اسم « مشروع بكمارك لتصنيف الصوف » وهو مشروع يقضى بسد حاجات الصوف الخام وتصنيف الصوف على أسس علمية كما أنه سيجرى تحسينات على الطريقة الناقصة التي يعد بها

الصوف الباكستانى للتصدير . وقد تم حتى الآن تدريب الموظفين الذين سيقومون بهذه العملية كما أن آلات اختبار الصوف لم تصل من الخارج ، وينتظر أن يبدأ العمل بهذا المشروع في خلال اسابيع .

عودة إلى الجمرک ونظام "المنه فيه"

نتظر أن يبين لنا الجمرک الحکمة في تشيئه بتفسيره أو يشرح لنا ولو قليلا السبب في عدم رغبته اتباع تفسيرنا ، ولكن للأسف جاء رده خاليا من كل إشارة الى هذا الموضوع مكتفيا بالتلويح الى اللائحة ، طارقا موضوعا آخر وهو موضوع الضم ، وأسهب في شرحه ليفهمنا انه يحمل عبء هذا الضم ولا يتحمله التاجر . ستورد البضاعة ، فاذا كان هذا ما يريد أن يشير اليه الجمرک ، فقد أخطأ مرة ثانية ، لان هذا الضم ليس زيادة في السعر وإنما تصحيح للوضع ، فاذا اعتبره الجمرک عبئا عند مبيع بضاعته فيعد هذا اعترافا منه بأنه قسا على التاجر وبالحق في تقدير بضاعته .

فاذا أصر الجمرک وتشبث بتفسيره الخاطئ بعد كل هذه الأدلة ، وبعد أن لمس الخطر الذي يدنو منه اذا ما بلغ الرسم المقرر ١٠٠ في المائة فمعنى هذا أنه كأنما يعتمد أن يلحق بالتاجر الاضرار الآتية :

اولا - أن يحمل التاجر هذا الرسم غير الشرعى ، وهو رسم الرسم وأن يحصل منه على كمية زائدة من البضاعة تغنيه عن إضافة الرسم الجمرکی ليضمن لنفسه منافسة التاجر واقبال الجمهور على مشتري بضاعته .

ثانيا - أن يجرّد التاجر من بضاعته ويصادر أمواله ، الامر الذي يتنافى مع أحكام الدستور العامة ولا يجوز الا بنص قانوني صريح .

ثالثا - القضاء على هذا النظام والحكم عليه بالزوال لانه لا يوجد تاجر يرضى به بعد أن تبين له أن في الالتجاء اليه ضياعا لأمواله . واني على يقين من أن الجمرک بعيد كل البعد عن أن يفكر في الحق مثل هذا الضرر بالتاجر ، وكل ما في الامر أن هذا التفسير الخاطئ ليس من مقررات اليوم ، انما يرجع الى عهد قديم عندما كان الرسم المقرر ٨ في المائة ، ففسر الجمرک اللائحة في ذلك الوقت بطريقة يسهل تنفيذها وهو أخذ بضاعة من التاجر بنسبة الرسم المقرر ولم يعبا أحد بخطأ التفسير سواء الجمرک أو التاجر ، وذلك لضالة الزيادة التي كان يأخذها الجمرک من التاجر حيث كانت لاتتمدى نصفاً في المائة . أما الآن فقد أصبحت هذه الزيادة

١٦ وثلث في المائة اذا ما كان الرسم ٥٠ في المائة و ٥٠ في المائة اذا ما وصل الرسم الى ١٠٠ في المائة ، أى أن يأخذ الجمرک كل ما عند التاجر من بضاعة (٥٠ في المائة رسوم جمرک و ٥٠ في المائة زيادة وهي رسم الرسم)

لهذا فاني أهيب بالجمرک أن يبادر بعلاج هذه الحالة الخطيرة وأن يعدل عن هذا التفسير الخاطئ الذي سبب انهيار هذا النظام ويتبع التفسير السليم الذي توخاه المشرع عند وضعه وهو أن يحتسب الرسم على أساس ما يتبقى لدى التاجر لا على أساس البضاعة بأكملها ، أو

بمعنى آخر لا يؤخذ رسم الرسم من التاجر بل يؤخذ من المشتري ، وبهذا التفسير السليم يعود الى هذا النظام مكانته ويصبح عوناً للتاجر بدل أن يكون لقمة عليه .

عبد الحميد كازروني

عضو الفرقة التجارية بالقاهرة



السيد
عبد الحميد كازروني

٢٠٠ مليم رسوم ، أى ٢٠٠ ر ١ ج ٠ م .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير عام الجمارك

نص المادة التي تشير الى « نظام المنه فيه »
في اللائحة الجمركية :

مادة ٢٠٤ - البضائع المدفوع رسومها عينا
(١) انتخاب البضائع - في حالة اختيار
صاحب الشأن دفع الرسوم عينا تطبيقا للمادة
١٩٠ .

(ب) تقدم الشهادة الى المثلث المختص
ليختار البضائع المقتضى أخذها بموافقة رأى
مراقب القسم ، وبالاتفاق مع صاحب الشأن
إذا أجاز له القانون ذلك . وتكون قيمة
البضاعة التي تؤخذ مساوية بوجه التقريب
للرسوم المستحقة الدفع .

هذا ما جاء في نص المادة بخصوص تطبيق
الجمرك بنسبة معينة كما ذكر الجمرک في كتابه ،
الجمرك . فقد نصت المادة بصريح العبارة « أن
تكون قيمة البضائع التي تؤخذ مساوية بوجه
التقريب للرسوم المستحقة الدفع » . وليس
كما ذكره الجمرک « أن تؤخذ البضاعة بنسبة
الرسم المقرر » .

المادة لم تحدد كمية البضاعة التي يأخذها
الجمرك بنسبة معينة كما ذكر الجمرک في كتابه ،
انما كل ما نصت عليه أن تكون قيمة هذه البضاعة
مماثلة للرسوم المستحقة أو لحصيلة الجمرک ،
والفروض أن قيمة هذه البضاعة هي عبارة عن
قيمتها الاصلية زائدا رسوما الجمركية ، وأن
هذه الرسوم يصير تحصيلها من المشتري ،
وليس من التاجر بعكس ما يفعله الجمرک الآن ،
حيث يحمل التاجر الرسم ورسم الرسم بضاعة
ولا يحمل مشتري البضاعة أى رسم ، وهذه
هي نقطة الخلاف بيننا وبين الجمرک . وكنا

مازال الجمرک يصر على تفسيره الخاطئ عند
تطبيق هذا النظام ، وهو أخذ بضاعة من
التاجر بنسبة الرسم المقرر بالرغم مما أوردنا
له من أدلة تثبت هذا الخطأ ، وبالرغم من انه
لمس خطورة الموقف اذا ما بلغ الرسم ١٠٠ في
المائة واضطر الى تجريد التاجر من بضاعته
بأكملها .

وكان أملنا عظيما في أن يعدل الجمرک عن
هذا التفسير الخاطئ ويتبع التفسير السليم ،
وهو أن يحتسب الجمرک نسبة الرسم المقرر
على أساس ما يتبقى لدى التاجر ، فمثلا عندما
يكون الرسم المقرر ١٠٠ في المائة وكان عدد
الوحدات ٢٠٠ وحدة ، يأخذ الجمرک ١٠٠ وحدة
ويترك للتاجر ١٠٠ ، واذا كان عدد الوحدات
جميعها ١٠٠ يأخذ الجمرک ٥٠ وحدة ويترك
للتاجر ٥٠ وحدة لا أن يأخذ المائة وحدة
بأكملها ، وبعد أن يأخذ الجمرک وحداته الخمسين
يضم الى قيمتها الرسم المقرر ١٠٠ في المائة
فتأتي له هذه العملية بحصيلة كاملة غير
منقوصة . وهذا الرسم الأخير يقضى العرف أن
يتحملة مشتري البضاعة لا أن يتحملة التاجر
وتؤخذ منه بضاعة مرة أخرى باسم رسم الرسم ،
الامر الذي يتنافى مع العدالة والمنطق ، والذي
كان سببا في انهيار هذا النظام .

نعم ، كان أملنا عظيما أن يعدل الجمرک عن
هذا التفسير الخاطئ ، ولكن للأسف جاء رده
تحيا لاملنا مشيرا الى أن اللائحة هي التي قضت
بهذا التفسير ، ولكن حاشي أن تشير اللائحة
بمثل ذلك وهي التي وضعت لتحمي التاجر
ولتكون له سنداً وعونا اذا ما قاسا الجمرک عليه
وغالى في تقدير بضاعته .

وهذا نص الكتاب الذي ورد للغرفة عن
طريق مصلحة التجارة ردا على المذكرة التي
تقدمنا بها ، ونص المادة التي وردت في
اللائحة الجمركية عن هذا النظام ، ليتبين
القارئ حقيقة الامر

نص الكتاب الذي بعثت به ادارة التعريفات
بالجمارك الى مصلحة التجارة :

بالإشارة الى كتابكم رقم ٨/٢/٤٧٠ جزء ٣
في ٢٦ / ٥ / ١٩٥٢ بشأن المذكرة المقدمة من أحد
حضرات أعضاء الغرفة التجارية المصرية لمحافظة
القاهرة بشأن نظام « منه فيه » أتشرف بالإفادة
أنه بدراسة الاقتراح المذكور أتضح انه مبنى
على أساس خاطئ مع رجاء العلم بأن اجراءات
تحصيل الرسوم عينا (نظام المنه فيه) في
حالة الاختلاف على تثمين البضائع منصوص
عليها باللائحة الجمركية الصادرة بالامر العالي
المؤرخ ١٨٨٤/٤/١ وبمقتضاه يحصل الرسم

عينا من البضاعة ذاتها بنسبة الرسم المقرر
عليها . وتقوم مصلحة الجمارك ببيع البضاعة
حسب تثمينها ، فاذا ما استورد أحد التجار
مائة وحدة ثمنها مائة جنيه وكان رسم الجمرک
المقرر عليها هو بواقع ٢٠ في المائة من
القيمة مثلا ، وقرر الجمرک إضافة ١٠٠ في المائة
على الثمن الموضح في الفاتورة ، ورفض هذه
الإضافة ، فان الجمرک يستولى على ٢٠ في المائة
من عدد الوحدات ويبيع الوحدة بسعر أساسى
قدره جنبها ، بينما ثمنها على المستورد حسب
الفاتورة التي قدمها - جنيه واحد مضافا اليه



الذهب الروسي في الاسواق الحرة

بالرغم من كبر انتاج الذهب في الاتحاد السوفيتي ، اذ أنه يلي اتحاد جنوب أفريقيا مباشرة على رأس قائمة البلاد المنتجة ، فان روسيا لم تعرض شيئا من انتاجها في الاسواق الخارجية منذ عام ١٩٣٦ .

الا أن التغير الذي طرأ على اتجاهات السياسة الاقتصادية الروسية كما أعلنها مالنكوف والذي يهدف الى زيادة المعروض من السلع الاستهلاكية للشعب الروسي ، تطلب تغيرا في وسائل تمويل هذه السياسة ويبدو أن الاتحاد السوفيتي قد اعتمد انقاص صادرات القمح والاشباب حتى يزيد المعروض منها في السوق المحلية ، على أن يقوم ببيع جانب من مخزونه من المعادن الثمينة للحصول على العملات الاجنبية اللازمة لشراء السلع الاستهلاكية والانتاجية التي يحتاجها السوفيت من الخارج .

وقد بدأت روسيا ببيع كميات ضخمة من الفضة في الاسواق العالمية في الشهور القليلة الماضية ، ثم شرعت في طرح جانب من مخزونها من الذهب في هذه الاسواق .

وذهبت أولى كميات الذهب المباعة الى لندن حيث بيع حتى أوائل شهر ديسمبر ما قيمته ٧٠ مليون دولار . ويبدو أن روسيا وجدت نفسها تواجه عجزا كبيرا في أرصدها الاسترلينية بالاشتراك مع دول الكتلة الشرقية الأخرى .

الا أن التقارير الأخيرة تدل على أن الذهب الروسي لن يقتصر تصديره على سوق لندن فقط ، بل في عدة

أسواق أوروبية أخرى تعاني الكتلة الشرقية نقصا في أرصدها من عملاتها .

وقد تمت عملية لندن على أساس السعر الرسمي ، ويبدو أن ضالة الفرق بين السعر في السوق الحرة والسعر الرسمي جعل السوفيت يفضلون التعامل الرسمي ، ولو أن هناك من يقول بأن بريطانيا قد منحت الروس عدة امتيازات في اتجاهات أخرى لضمان حصول بريطانيا على الذهب الروسي بالسعر الرسمي .

وكان لظهور الذهب الروسي في الاسواق العالمية وما ينتظر ظهوره من كميات أخرى ، بجانب العوامل الأخرى ، اثره في انخفاض أسعار الذهب في الاسواق الحرة حتى كادت تعادل السعر الرسمي .

سوق القطن العالمية

تقدر اللجنة الاستشارية الدولية للقطن أن محصول القطن العالمي سيزيد في موسم ١٩٥٣ - ١٩٥٤ على مثيله في العام الماضي الذي بلغ ٢٨٥ مليون بالة . ويرجع الفضل في هذه الزيادة الى انتاج الولايات المتحدة حيث أن انتاج المناطق الأخرى قد انخفض نحو نصف مليون بالة . وبينما انخفض محصول القطن المصري والباكستاني حوالي مليون بالة ، ينتظر أن يسجل محصول الهند وأوغندا زيادة ظاهرة . وتتوقع اللجنة أن تشابه كمية المصدر من القطن الخام واتجاهات التصدير هذا الموسم ما كانت عليه في الموسم السابق فيما عدا الولايات المتحدة التي ينتظر أن تعاني نقصا قليلا في صادراتها .

ويبدو أن صناعة المنسوجات القطنية العالمية قد بدأت تفيق من الركود الشديد الذي أصابها في الموسم السابق مما ينتظر معه أن يزيد الاستهلاك العالمي هذا العام عما كان عليه في العام السابق .

الا أنه يبدو أن الزيادة في محصول هذا العام تفوق الزيادة المنتظرة في الاستهلاك العالمي ، مما يتوقع معه أن تزيد الفضة في آخر موسم ١٩٥٣ - ١٩٥٤ عما كانت عليه في الموسم السابق بحوالي مليونين الى ثلاثة ملايين بالة يتركز معظمها في الولايات المتحدة .

وتدل احصاءات صناعة المنسوجات

القطنية العالمية في الربع الثالث من عام ١٩٥٣ ، أن الكميات التي دخلت التجارة الدولية لا تزيد الا حوالي ١ في المائة عما كانت عليه في الربع الثاني . الا أن اليابان أمكنها زيادة صادراتها من ٢٠٦ مليون ياردة مربعة في الربع الثاني الى ٢٤٢ مليون ياردة في الربع الثالث ١٩٥٣ مقابل ١٤٣ مليون ياردة في الربع الثالث ١٩٥٢ ويرجع نجاح اليابان في زيادة صادراتها القطنية الى أسباب عدة منها الاتفاق التجاري مع أندونيسيا وتخفيف القيود على الاستيراد الى دول المنطقة الاسترلينية ، وكذلك الى اتفاقات المقايضة التي عقدت مع دول الشرق الاوسط .

هذا وقد سبقت الهند المملكة المتحدة في مضمار تصدير المنسوجات القطنية ، بينما تدهورت الولايات المتحدة الى المركز الرابع .

توزيع الدخل العالمي

والسكان على القارات المختلفة

الدخل الكلي	عدد السكان	في المئة	في المئة
٢٦٦	٨٥	٢٦	٨٥
٤٣٦	٩٠	٤٣	٩٠
٣٥	٤٣	٣٥	٤٣
١٠٥	٥٣٠	١٠	٥٣
٢٧٣	١٦٦	٢٧	١٦
١١٠	٨١	١١	٨١
١٥	٥	١	٥
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

البنك الدولي للتعمير والانشاء

البرازيل : أعلن البنك الدولي أخيرا منح البرازيل قرضين مجموعهما ٢٢٥ مليون دولار . الاول يبلغ ١٢٥ مليون دولار لدفع ثمن معدات الخطوط الحديدية التابعة للشركة البريطانية ، ويتكلف المشروع بأكمله بما في ذلك اصلاح الخطوط حوالي ٣٢٠ مليون دولار ، منها ١٣٦ مليوناً تصرف بالعملة المحلية التي تكفلها السلطات البرازيلية ، والباقي وقدره ٢٠٤ مليون دولار يغطي قرض البنك الدولي ١٢٥ مليوناً ويمول الرصيد باعتماد تقدمه الشركة البريطانية المشار اليها . ويستهلك القرض في ١٥ عاما بفائدة ٤ ٧/٨ ٪ سنوياً .

أما القرض الثاني فيبلغ ١٠ مليون دولار لسداد قيمة المعدات المستوردة لمشروع توليد الكهرباء على نهر بارانا نابيما في سان باولو ويستهلك القرض في ٢٠ عاما بفائدة قدرها ٥ ٪

اليابان : قدمت البعثة التي أوفدها البنك الدولي إلى اليابان أخيرا مذكرة عن نتائج أبحاثها وجهت فيها تحذيرا قويا إلى الحكومة اليابانية من نتائج السياسة التضخمية التي تتبعها ، والتي هي سبب ارتفاع أسعار الصادرات اليابانية مما يقف عائقا في سبيل النهوض الاقتصادي للبلاد وذكرت البعثة أن اليابان تستورد كميات كبيرة من الواردات لا تتناسب مع صادراتها ، وأن معظم هذه الواردات من السلع الاستهلاكية بعد أن تخلت اليابان عن البرنامج التقشفى الذي ساد أيام الاحتلال .

وضمنت مذكرتها نقاطا عدة اعتبرتها ضرورية للنهوض بالاقتصاد الياباني تتلخص فيما يأتي :

- ١ - العمل على تحقيق موازنة ميزانية الدولة دون اللجوء إلى إصدار اذونات أو السحب على الاحتياطي .
- ٢ - ضغط المصروفات والمحافظة على مستوى عال من الاستثمار وزيادة إنتاج المواد الغذائية .
- ٣ - تفضيل المشروعات الاستثمارية على غيرها من المشروعات .
- ٤ - تخفيض الضرائب على الشركات ورفع نسبة الضرائب على الملاهي .

٥ - رفع سعر الخصم المركزي واتباع سياسة مقيدة للائتمان ليتمكن الحد من التوسع في الاقراض بواسطة البنوك التجارية .

ومن المنتظر أن يظهر ميزان مدفوعات اليابان خلال العام الذي انتهى في مارس ١٩٥٤ ، عجزا قدره ١٩٠ مليون دولار ، يرجع بكامله إلى العجز في مدفوعات اليابان مع المنطقة الاسترلينية والذي يقدر بنحو ١٩٣ مليون دولار .

وكان ميزان المدفوعات الياباني قد أظهر فائضا بلغ ٩٣ مليون دولار في العام السابق وتوقع البعض في بادئ العام الحالي أن يسفر الميزان عن فائض آخر يبلغ نحو ٨٠ مليون دولار ، إلا أن الظروف المتغيرة لم تحقق هذه التوقعات .

النهض الاقتصادي لأمريكا اللاتينية

تجتاز بلاد أمريكا اللاتينية عامة في الوقت الحاضر فترة يشهد فيها الوعي العام إلى ضرورة وأهمية المشروعات الخاصة بالانهض الاقتصادي . وتهتم البلاد المختلفة بتوسيع قاعدة اقتصادياتها بتنوع إنتاجها وعدم الاقتصار على أنواع قليلة من النشاط الاقتصادي .

وقد رأت هذه البلدان وعلى رأسها الأرجنتين والبرازيل أن التصنيع هو الحل الوحيد للمشاكل التي تواجهها وأنه هو السبيل لرفع مستوى معيشة السكان .

إلا أن التصنيع يتطلب استثمارات كبيرة سواء من الحكومة أو من الأفراد ، مما يجعل المشكلة في الحقيقة تتجمع في كيفية تمويل هذه المشروعات الصناعية الهامة .

وتحاول بلاد أمريكا اللاتينية جذب رؤوس الأموال الأجنبية إليها وتقديم الضمانات الكافية لذلك بتغيير السياسات القديمة التي جعلت كثيرا من المستثمرين يحجمون عن دخول السوق الأمريكية الجنوبية خشية التأميم والاستيراد والنظم الضريبية والقيود الكثيرة .

ولذلك عمدت كثير من دول أمريكا اللاتينية إلى إصدار ما يلزم من قرارات وتشريعات لتهيئة الجو المناسب من الناحية الاقتصادية والسياسية والقانونية للعمل المنتج لرؤوس الأموال الأجنبية .

ولم تغفل السلطات أهمية السوق الداخلية أيضا فتجربى محاولات كثير لتشجيع الادخار الذي لا يزال هزila بالنسبة لما يمكن الحصول عليه .

الاستثمارات الأمريكية في الخارج

ظهرت أخيرا بعض التقديرات الخاصة بالاستثمارات الخارجية

للولايات المتحدة الأمريكية، وتطورها في السنوات العشر الأخيرة حتى عام ١٩٥٢ . ويظهر من هذه التقديرات أن مجموع الاستثمارات الخارجية يكاد يكون قد تضاعف خلال المدة إذ بلغ نحو ١٤٠٠ مليون دولار عام ١٩٥٢ مقابل ٧٨٦٢ مليون عام ١٩٤٣ .

وقد سهلت التعديلات في القوانين الأمريكية السبيل للاستثمارات الأجنبية إلا أنه ، كما يقول التقرير لا تزال هناك صعوبات ليست بالهينة تعترض سبيل الاستثمارات الأمريكية وخاصة بالنسبة لقصور وسائل جذب هذه الأموال عن بلوغ الدرجة التي تصدر بها كميات كافية منها .

ويبدو أن معظم الاستثمارات الأمريكية الجديدة في الخارج يذهب وراء البترول بواسطة شركات الزيت وخاصة في فنزويلا والخليج الفارسي وكندا ، وقد ارتفعت الاستثمارات الأمريكية الخارجية في الزيت من حوالي ١٤٠٠ مليون دولار عام ١٩٤٣ إلى ٣٣٩٠ مليون عام ١٩٥٠ ، ثم إلى ٤٤٠٠ مليون عام ١٩٥٢ .

ونورد في الجدول التالي توزيع الاستثمارات الأمريكية على الصناعات المختلفة ، ولما كان كثير من تفصيلات الاستثمارات الأمريكية عام ١٩٥٢ لا يزال غير متوافر فتقتصر على أرقام سنتي ١٩٤٣ و ١٩٥٠ .

وترجع الزيادة الكبيرة في الاستثمارات الأمريكية في الزيت إلى العائد الكبير لهذه الصناعة ، إذ أن الربح الناتج من استثمارات الزيت يبلغ ٤٣ ٪ من مجموع أرباح الاستثمارات الأجنبية بينما أن أرباح الاستثمارات في الصناعة وهي التي تمثل ٣٢ ٪ من الاستثمارات الكلية لم تتجاوز ٢٧ ٪ من مجموع الأرباح

١٩٥٠	١٩٤٣	
مليون دولار ٪	مليون دولار ٪	
٣٢ ٣٨٣١	٢٩ ٢٢٧٦	الصناعة
٢٩ ٣٣٩٠	١٨ ١٣٩٣	البترول
١٢ ١٤٢٥	١٨ ١٣٩٠	المواصلات والمنافع العامة
١٠ ١١٢٩	١٢ ٩٧٣	المناجم
١٧ ٢٠١٣	٢٣ ١٨٣٠	متنوعة
١٠٠ ١١٧٨٨	١٠٠ ٧٨٦٢	المجموع

نفقات التسليح في دول حلف الاطلنطي

نورد في الجدول التالي اجمالي مصروفات الدفاع في دول حلف الاطلنطي منذ عام ١٩٤٩ الى ١٩٥٣ علما بأن ارقام السنة الاخيرة هي تقديرات الميزانيات :

بملايين الدولارات

١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	
٢	٣	٥	٩	١١	لوكسمبرج
٥٠	٥٣	٥٤	٥٨	٧٦	البرتغال
٥٢	٥٢	٦٩	٩٨	١٥٦	الدانمرك
٥٢	٥٠	٨٠	١١٦	١٥٦	النرويج
١٠٩	١٣١	٢٢٢	١٦٤	٢٢١	اليونان
٢٥٨	٢٤٨	٢٧٣	٣٠٧	٣٨٦	تركيا
١٧٩	٢٣٧	٢٧٩	٣٣٠	٤١٧	هولندا
٤٨٢	٥٦٥	٧٣١	٨٤٢	٨٣٥	ايطاليا
٣٣٨	٤٥٠	١١٥٩	١٩١٧	٢١٧١	كندا
١٣٧٠	١٥٩٩	٢٥١٧	٣٧٠٦	٤٠٨٦	فرنسا
٢١٨١	٢٣٧٧	٣٢١٨	٤٣٧٧	٤٩٥٧	المملكة المتحدة
١٣٣٠٠	١٤٣٠٠	٣٣٢١٦	٤٧٦٧١	٥١٨٦٠	الولايات المتحدة
١٨٥٠٣	٢٠٢٠٨	٤٢٠٤١	٥٩٨١٢	٦٥٤٧٥	المجموع

الاحمال الاقتصادية في سويسرة

بالرغم من ازدياد المنافسة ، وانخفاض الطلب بعض الشيء على المنتجات الصناعية ، فان الحالة الاقتصادية في سويسرة تمتاز بمستوى عال من الانتاج ، ويساعد على دعم النشاط الاقتصادي استمرار التوسع في نشاط صناعة المبانى سواء بواسطة الحكومة أو الافراد . ومن المتوقع ان يبلغ النشاط الاقتصادي اوجه في عام ١٩٥٤

وينظر الراى العام السويسرى باهتمام الى تطور مركز سويسرة الدائن في اتحاد المدفوعات الاوروبى الذى ارتفع الى ٧٨٤٣٣ مليوناً من الفرنكات السويسرية وبذلك تكون سويسرة قد قاربت الحد الاعلى الذى صرح به البرلمان .

وقد عرضت اقتراحات عدة لحفض دائنية سويسرة لاتحاد المدفوعات الاوروبى او على الاقل لمنع زيادتها وقد اقترح أن تقوم سويسرة بالتوسع في استثماراتها الخارجية عن طريق

اتحاد المدفوعات ، الا أن هناك اعتراضات خطيرة تجابه هذا الاقتراح فالملحوظ ان هناك وفرة في الاموال المعروضة في السوق السويسرية . وترجع هذه الوفرة الى استمرار هجرة رأس المال من البلاد ذات العملات غير المستقرة الى سويسرة وكذلك الى استرداد رءوس الاموال السويسرية من الخارج واستمرار الفائض في ميزان المدفوعات السويسرية الا أنه قد يكون محتملاً في المستقبل القريب زيادة الاستثمارات السويسرية في الخارج وبذلك تتوفر لدول الاتحاد الاموال التى تلزمها لسداد جانب من مديونيتها الكبيرة لسويسرة

اقتصاديات بلجيكا

تحول النشاط في بلجيكا اخيراً من الصناعات القليلة الى الصناعات الخفيفة ومن الاهتمام بالفحم والصلب الى السلع التامة الصنع ، او بمعنى آخر من السلع الانتاجية الى السلع الاستهلاكية .

وكان للانتعاش في الصناعات الاستهلاكية أثره في انتفاء المخاوف السابقة من نكسة عامة تصيب

الاقتصاد البلجيكي . وقد انخفضت اسعار الفائدة وهناك من الدلائل ما يدل على زيادة اعتمادات المشروعات العامة في ميزانية عام ١٩٥٤ . وهكذا في الوقت الذى توجد فيه نسبة غير منخفضة من البطالة توجد بعض الموارد التى تبشر بمزيد من الاستثمارات الصناعية والتوظيف في المشروعات العامة .

وما زالت ارقام التجارة الخارجية تظهر عجزاً ولو أن العجز في المدفوعات الجارية صغير بحيث يعتبر عادياً . ويزيد في تحسن الصورة العامة اختفاء العجز في المدفوعات الدولارية اختفاء تاماً .

ان أن تمويل صناعة الفحم ما زالت من مشاكل الساعة في بلجيكا وكان للهيئة المشرفة على الفحم والصلب في أوروبا الغربية (مشروع شومان) أثر كبير في محو الفروق بين اسعار الفحم في بلجيكا وفي بلاد غرب أوروبا . وما زال الصلب يعاني نقصاً في الطلب العالمى عليه . الا أن التوسع في التجارة بين الدول الأوروبية قد يكون منقذاً للصلب البلجيكي ومن الجدير بالذكر ان بلجيكا تصدر حوالى ٦٠ ٪ من انتاجها من الحديد والصلب .

نفقات الانتاج في السويد

قام المعهد السويدي للابحاث الاقتصادية يبحث عن مقدرة الصناعة السويدية على منافسة المنتجات الاجنبية . وظهر من هذا البحث ان نفقات الانتاج في السويد قد زادت نحو ٣٨ ٪ في الفترة بين ١٩٤٨ ، ١٩٥٢ . الا أنه يبدو أيضاً أن الزيادة في النفقات في كندا وفرنسا والولايات المتحدة وبلجيكا كانت بدرجة أكبر من ذلك .

وقد بنيت المقارنة على أساس الزيادة في الاجور الصناعية في البلاد المختلفة والتغيرات التى تتبعها في نفقات انتاج الوحدة ، ولم يعمل في هذه المقارنة حساب لنفقات رأس المال والمواد الخام والادارة .

وفيما بين عامى ١٩٤٨ و ١٩٥٢ ارتفعت نفقات الانتاج في كندا ٩٣ ٪ وفي الولايات المتحدة ٦٠ ٪ وفرنسا ٥٨ ٪ وبلجيكا ٤٠ ٪ وبريطانيا ١٩ ٪ وايطاليا ١٥ ٪ والمانيا الغربية ١ ٪ فقط بالمقارنة مع ٣٨ ٪ للسويد .

مواجهة أزمة المساكن في ألمانيا الغربية

لاتريد مساكن تخلد مع الزمن ، بل تريد مساكن تكفي لسكنى جيلين اثنين - أى نحو خمسين عاما، يستطاع بعدها هدمها وبناء مساكن تطابق حاجات السكان في ذلك الوقت . ولهذا يبدو على معظم المساكن الألمانية طابع السرعة والبعد عن مظاهر الترف ، وهذا يخالف الحال في فرنسا التي بنت سياسة المساكن عندها على أساس مدة أطول من خمسين عاما ولهذا استخدمت في البناء مواد أولية أعلى قيمة من تلك التي كانت ألمانيا الغربية تستخدمها

أما نفقات تمويل هذه المباني ، فمعظمها مستمد من القروض التي تمنحها بنوك الادخار وبنك التعمير الألماني ، وأقلها من المساعدات التي تلقتها ألمانيا عن طريق مشروع مارشال ، ومن ميزانية حكومة ألمانيا الاتحادية ، وبلغت جملة الاموال التي استثمرت في المباني في عام ١٩٥٠ في ألمانيا الغربية ٣٨٠٠ مليون مارك ارتفعت في عام ١٩٥١ الى ما يزيد على ٤ مليارات مارك ووصلت عام ١٩٥٢ الى ٥ مليارات معظمها أموال أهلية أى غير حكومية

والواقع أن هدف ألمانيا الغربية الرئيسي في صدد انشاء المساكن ، كان ولا يزال مواجهة أزمة مستحكمة قائمة تحتاج الى علاج سريع بحيث يجد كل ألماني مأوى يأوى اليه ، حتى وان افتقر الى كثير من وسائل الترف والراحة ، وهذه الفلسفة التي وجدت استجابة طيبة من الشعب ، جعلت من الميسور التغلب على كوارث التدمير التي أصابت ألمانيا في اثناء الحرب ، كما هيأت مساكن لأولئك المشردين الذين لجأوا الى ألمانيا الغربية من ألمانيا الشرقية

ولا تزال حركة البناء مستمرة على قدم وساق بعدما اجتازت أقسى مراحلها بنجاح في خلال الاعوام الخمسة الماضية

م. ك. بولاد

والواقع أن الاتجاه العام كان الى انشاء مساكن جديدة أكثر منه الى تدمير المساكن المدمرة والدليل على ذلك ان نسبة المساكن المستصلحة الى جملة المساكن التي تم انشاؤها في عام ١٩٥١ لم تزد على ٢١٧ في المئة انخفضت الى ١٩٦ في المئة في عام ١٩٥٢ ، أما المساكن الجديدة التي لم تكن نسبتها في عام ١٩٥٠ تزيد على ٤٠ في المئة فقد ارتفعت الى ٦٦٢ في المئة في عام ١٩٥١ والى ٧١٨ في المئة في عام ١٩٥٢

ومن خصائص المساكن الألمانية الحديثة أن أغلبها يحتوى على ما لا يزيد على حجرتين أو ثلاث حجرات ، وقد بلغت نسبة هذا النوع من المنازل ثلثي جملة المنازل في ألمانيا في عام ١٩٥٢ بينما بلغت نسبة المنازل المؤلفة من حجرة أو اثنتين ١٦ في المئة والمؤلفة من خمس حجرات ٩ في المئة

ومن الظواهر الاخرى التي تستحق التسجيل عن حركة بناء المساكن في ألمانيا الغربية ان أغلب هذا النشاط قام به الافراد دون الحكومة ، سواء من حيث التطوع للقيام بأعمال البناء ، وبلغت نسبة المنازل المؤجرة في عام ١٩٥٠ نحو ٣٠ في المئة من جملة المنازل ، وقد ارتفعت هذه النسبة في عام ١٩٥٢ الى ٣٩ في المئة

أما فيما يتعلق بالمساحة التي تقام عليها هذه المساكن ، فقد تبين أنها تتفاوت بين ٣٢ مترا مربعا و٦٥ مترا مربعا ، وقد حددت حكومات الولايات في ألمانيا ايجار المتر المربع المأهول بما يتفاوت بين مارك واحد ومارك وعشرة في المئة ، وعلى هذا الاساس تقدر قيمة الايجار منعاً للمغالاة في ارهاق السكان .

وقد قدرت وزارة التعمير والبناء الألمانية نفقات بناء منزل مؤلف من ثلاث حجرات بنحو ١٠ آلاف مارك ، وهو ثمن مرتفع نوعا ما بسبب ارتفاع أسعار مواد البناء ، ولألمانيا لغربية نظرية في بناء هذه المساكن ، فهي

عندما انتهت الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥ كان عدد المساكن التي دمرتها القنابل في الاراضي الخاصة بألمانيا الغربية ثلاثة ملايين مسكن لم تعد تصلح للسكنى ، فضلا عن أربعة ملايين أخرى تحتاج الى اصلاح جزئي فتغدو ملائمة للسكنى ، وقد أدى ذلك بلا ريب الى أزمة خانقة في اسكان الالمانيين ، وسرعان ما تفاقمت هذه الازمة بهجرة اللاجئين من ألمانيا الشرقية الى ألمانيا الغربية ، ولما كان هؤلاء اللاجئين في حالة العدم لا يملكون من متاع الدنيا شيئا فقد كان من العبث التفكير في حل مشكلتهم بانشاء مساكن على أساس تجارى لتأجيرها لهم ، أضف الى ذلك أن تشتت شمل الاسر وتناقص عدد أفرادها جعل مهندسى المباني ينصحون ببناء وحدات صغيرة للسكنى مؤلفة من حجرتين أو ثلاث حجرات يتم بناؤها على عجل

وزاد مشكلة السكنى في ألمانيا الغربية أن الحكومة لم تكن ذات رصيد من المال يمكنها من الاقدام على بناء المساكن بنفسها ، فكان لامعدى عن ترك هذه التبعة للسكان المنكوبين يقومون هم بعلاجها بوسائلهم المحددة

فجعل السكان من أنفسهم بناءين ، وقاموا بأعمال البناء بهمة لا تفتر ليلا ولا نهارا ، متطوعين لحل هذه الضائقة فاستطاعوا في زمن قياسي قصير أن يعهروا الاحياء التي كانت القنابل قد محتها محوا تاما حتى لقد دهش زوار فرنكفورت بعد عام من انتهاء الحرب من الحركة العمرانية التي نشطت فيها أكبر نشاط

وبين عامي ١٩٤٥ و ١٩٥٠ تمكنت ألمانيا الغربية من بناء مليون مسكن في هذه الفترة عيناها ، وفي عام ١٩٥٠ فرغ من بناء ٣٥٥ ألف مسكن منها ١٤٦ ألف مسكن جديد والباقي من المنازل التي أعيد اصلاحها من معاطب الحرب ، وفي عام ١٩٥١ تم انشاء ٤٠٠ ألف مسكن ارتفع عددها في العام التالي (١٩٥٢) الى ٤٣٧ ألفا .

مشكلة الدولار الدولية

ما بلغته قبل الحرب الأخيرة . ويبدو من الاحصائيات أن الدول المعانة هي في الغالب التي تعاني نقصا في الدولارات الامر الذي يضطرها الى الحد من الواردات الامريكية اليها . ولهذا الاجراء أصداء سيئة على اقتصادياتها وله نتائجها الضارة كذلك على الاقتصاد الامريكي ففي سنة ١٩٥١ صدرت الولايات المتحدة نصف انتاجها من القمح وثالث انتاجها من القطن ورابعة من التبغ . وتعتمد صناعة السينما اعتمادا عظيما على الاسواق الخارجية . فاذا ما ولينا وجهنا شطر الحل الثاني ، أي زيادة واردات أمريكا من الخارج . وجدنا في عام ١٩٥٢ انه بينما زاد الانتاج الصناعي الامريكي بنسبة ١٢٠ في المائة من انتاج قبل الحرب ، لم تزد الواردات الامريكية الا بنسبة خمسين في المائة ، وبالأحرى في حين ازدهر الانتاج الامريكي حطمت الحرب بنيران الانتاج الأوروبي وخسر خسرا مبينا . يضاف الى هذا العامل ما تفرضه الولايات المتحدة من قيود صارمة على وارداتها من الرسوم الجمركية المرتفعة ، أو بفرض الحصص على طائفة من الواردات أو حظر استيرادها .

واذا كان الافتقار الى الدولار قد غدا مسألة حيوية لكل دولة في العالم فان ثمة تجارة عظيمة بين الدول الأخرى وبعضها البعض . ويبدو أنه كلما ازدهرت التجارة كلما زاد حظها في موازنة ميزان مدفوعها . ولقد أصبح في العالم الآن منطقتان تجاريتان تسوى حسابات دولهما على أساس التجارة المتعددة الاطراف وهما منطقة الاسترليني والمنطقة التي تضم اتحاد المدفوعات الاوربي . وواضح أن ازدهار التجارة يتأتى اذا ما اشترت السلع من دولة وبيعت لأخرى وسويت الحسابات عن طريق نظام مركزي للمقاصة .

وهنا تبدو الاهمية البالغة لمسألة قابلية العملات الى التحويل بعضها الى بعض ، فانه ان تم هذا لتيسر قيام التجارة المتعددة الاطراف وبالأحرى تزدهر التجارة الى أبعد حد . بيد أن قابلية التحويل النقدي هذه تتطلب توافر ثلاثة عوامل .

أولا - توازن الميزان التجاري .
ثانيا - ايجاد احتياطي تقترف منه الدولة لسد العجز في ميزان المدفوعات وبيعته وجوده الثقة في نفوس المتعاملين معها .
ثالثا - ضمان التناسق بين السياسة الاقتصادية الوطنية والسياسات الاقتصادية للدول المختلفة .

فان تحقق هذا انتفت العوائق التي تمنع بكللها على التجارة عن التجارة الدولية ، وتسوى المدفوعات على نطاق عالمي وهنا تتوزع موارد العالم وفقا لاحتياجات دوله الاقتصادية ويمضي العالم قدما في طريق التقدم المثمر . وأيا ما كان الحال فان الامر يتطلب اما توسيع أعمال واختصاصات بنك التصدير والاستيراد أو انشاء منظمة دولية تتولى عملية تمويل المشروعات المضمونة النفع ، ولا شبهة أن قيام المنشأة المقترحة بوظائفها ، تقابله عقبات قوية في مقدمتها تعريف المشروعات النافعة سواء للدولة التي ينفذ فيها المشروع أم للاقتصاد الدولي أم للاستراتيجية الامريكية ، ثم تبويب المشروعات وفقا لقاعدة الأهم ، فالهمم وايجاد قاعدة لتفضيل الدول المحتاجة الى المعونة

وتقدر تكاليف برنامج تسليح الدول الاوربية المنطوية تحت لواء منظمة حلف الاطلسي (بما فيها المانيا الغربية) خلال عام ١٩٥٢ حوالي الخمسة عشر بليون دولار تعادل ١٢ في المائة من اجمالي الانتاج الاهلي لتلك الدول . ولكن الحاصل حاليا أن تلك الدول تنفق مبلغا يتراوح بين ١١ و ١٢ بليون دولار تعادل نسبة ٧ الى ٨ في المائة من اجمالي انتاجها الاهلي وهذا يتيح لها بفضل المساعدة العسكرية

للأستاز فؤاد محمد شبل

الامريكية - أن تنفذ برنامج تسليحها وأن تحافظ في الوقت نفسه على مستوى معيشتها المألوف وأن تمضي قدما في بناء اقتصادها الدولي .
والواقع لولا المساعدة الامريكية لاضطرت تلك الدول الى الاعتماد على نفسها في انتاج أو شراء عتادها الحربي وما يستتبع هذا من خفض مستوى معيشة شعوبها بل وانقاص حجم استثماراتها في الانتاج المدني . الامر الذي يدعوها في النهاية اما الى تقرير حيادها في الصراع الدولي القائم واما الى تعريض اقتصادها القومي الى الانهيار وما يتلو ذلك من تفشي الشيوعية في ربوعها .

ومصادقا لذلك صدرت أوروبا الغربية الى الولايات المتحدة في السنة ١٩٥١ - ١٩٥٢ ما قيمته ١٦ بليون دولار ، بينما استوردت منها قرابة الاربعة بلايين دولار . ولا يتضمن ذلك ما استوردته من الاسلحة والعتاد بمقتضى برنامج العون المتبادل . ومن ثم بلغ عجز ميزان مدفوعها مع الولايات المتحدة حوالي ٢٣ بليون دولار وتبدى الاحصاءات عجز هذا الميزان ، كذلك في علاقاتها الاقتصادية مع كثير من دول العالم الأخرى .

ويتطلب سد العجز في الميزان مع الولايات المتحدة وحدها زيادة صادراتها المنظورة وغير المنظورة بنسبة ثمانين في المائة فاذا أضيف الى ذلك عجز وارداتها من الاسلحة والعتاد لتعني عليها زيادة تلك الصادرات بنحو ٣١٠ في المائة وهذا لا قبل لأوروبا الغربية به بأية حال من الاحوال . فضلا عن انه يقتضى اجراء تغيير جوهرى حاسم في سياسة الولايات المتحدة الاقتصادية مبناء فتح أبوابها على مصاريحها للواردات الاوربية ، الامر الذي يحيق الضرر البالغ بالمنتج الامريكي نفسه .

وانه وان كان في وسع الدول الاوربية أن تعالج قصورها الاقتصادية عن طريق الاقلال من وارداتها وتوجيه انتاجها نحو التصدير واتباع سياسة انكماشية في شئون المالية والنقد بيد أن هذا لن يتم الا على حساب مستوى معيشة الشعوب فتغدو أكثر استجابة للشيوعية . وبعبارة أوضح فان للعامل السياسي أثره في تقرير اعانة الدول الاوربية وظاهر انه يتأتى انقاص حجم الاعانة الامريكية بأحد سبيلين . اما بهبوط الصادرات الامريكية أو بزيادة واردات الولايات المتحدة . ولقد بلغ المتوسط السنوي للصادرات الامريكية أخيرا ١٥ ألف مليون دولار تعادل مرتين ونصف المرة من حيث الكمية والضعف من حيث الثمن

اذا ما استعرضنا حالة الاقتصاد الدولي ، ألفينا التجارة الدولية تتعثر في سيرها بسبب نظم الحصص وحظر تصدير سلع معينة أو استيرادها ، ونجد العملات الوطنية غير قابلة للتحويل الى عملات الدول الأخرى ، وتندفق الاستثمار الاجنبي مقيما الى أبعد الحدود . وما انفك الميزان في صالح أمريكا الى حد كبير ، ففي عامي ١٩٥١ و ١٩٥٢ أظهرت المعاملات الدولية الجارية للولايات المتحدة مع بقية أنحاء العالم ، ميزان مدفوعات راجحاً بنحو ٥٢٠٠ مليون دولار وخمسة آلاف مليون دولار على التوالي ، وبالأحرى جاوزت صادرات الولايات المتحدة من السلع والخدمات وحصيلتها من استثماراتها الخارجية ، و وارداتها مضافا اليها عائد الاموال المستثمرة في أراضيها . وهذا الفارق هو ما يدعوه الاقتصاديون بثغرة الدولار التي غدت مشكلة تعاني معظم دول العالم آثارها ونتائجها . فاضطرت الى السعي للحد من وارداتها الامريكية سواء عن طريق فرض الحظر على استيراد بعض السلع أو تحديد حصة لها أو منع تحويل حصيللة الاستثمارات الامريكية في بلادها الى خارجها ، أو عن طريق فرض اشراف نقدي صارم على معاملاتها مع الولايات المتحدة .

ومن ثم أصبحت الصادرات الامريكية تحددها الدولارات المتوافرة لدى الدول ، لا الطلب عليها . فاضطرت الحكومة الامريكية الى بذل معونتها الاقتصادية التي تهدف الى سد الثغرة بين واردات الدول المنتفعة بالمعونة وصادراتها من وإلى الولايات المتحدة . وأمسيت تلك المعونة جوهرية لانعاش تلك الدول وتأمين سلامتها . ومصادقا لذلك بلغت القروض والمنح التي بذلتها الحكومة الامريكية خلال عام ١٩٥١ - ٤٧٠٠ مليون دولار ، وفي عام ١٩٥٢ خمسة آلاف مليون دولار . ولقد بلغت قيمة المساعدات الخارجية من أول يولية سنة ١٩٤٥ حتى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ما قيمته ٣٦ ألف مليون دولار .

وهكذا امكن أوروبا ترميم الجانب الاعظم من مرافقها التي دمرتها الحرب وأن تستعيد اقتصادياتها سيرتها الاولى . وليس ادل على نهضة الاقتصاد الاوربي من أن نسبة الانتاج في نهاية عام ١٩٥١ بلغت ٦٤ في المائة زيادة عن انتاج عام ١٩٤٧ (أي قبل تنفيذ مشروع مارشال) وزاد الانتاج الصناعي ٩ في المائة عما قبل الحرب و ٢٤ في المائة عن انتاج سنة ١٩٤٧ ، وأمكنت أوروبا استعادة انتاج ما قبل الحرب في الحبوب الغذائية وتجاوزه بالنسبة للبطاطس واللحوم واللبن والزيتون .

ولقد استطاعت دول أوروبا - بفضل المساعدة الامريكية - استيراد كثير من السلع من غير أن تضطر الى اداء ثمنها نقدا ، فأمكنها - من ثم - استخدام مواردها من النقد الاجنبي في استيراد سلع تحتاجها من الدول الأخرى . كما أن استيرادها للمواد الغذائية - بفضل برنامج المساعدة المتبادلة أتاح لها تركيز مزيد من اهتمامها في انتاج المعدات الحربية التي تتطلبها حاجات الدفاع . ومن الناحية الأخرى فان تزويد أمريكا لدول أوروبا بالسلح والعتاد من شأنه اتاحة الفرصة لها لزيادة انتاجها المدني فيتحسن بالتعبئة مستوى معيشتها . وهذا امر من الاهمية بمكان عظيم .

اضخم معامل تكرير البترول في أوروبا

مقدرة فرنسا وألمانيا وإيطاليا على الإنتاج أكثر من المطلوب فعلاً

زيجت الوقود تهدد استهلاك الفحم .

شرحنا في العدد السابق أحوال البترول في الشرق الاوسط ، وان هذا (الشرق الاوسط) يعتبر أخصب بئر للبترول في العالم .

ولكن من ناحية أخرى تنقصه معامل التكرير الضخمة . وهذه المعامل توجد في أوروبا وأمريكا . ولقد وردت الاخبار أن أكبر معامل لتكرير البترول في العالم يتم انشاؤها في إنجلترا واذن فصناعة البترول في الشرق الاوسط غير متكاملة . وايضا فإن «التكرير» هو العملية الضخمة التي تتعلق بالبترول في بلدان أوروبا وخاصة بلدان غربي أوروبا ، وبلدان «منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي»

الاقتصادية بعضها على بعض في جميع الظروف والاحوال .
ويقتضى ادراك ذلك الهدف توفير بضعة عوامل أهمها :

- ١ - تحقيق قدر كبير من التناسق بين السياسات الاقتصادية للدول الخارجة عن نطاق الاتحاد السوفيتي عن طريق عقد مؤتمر تنقرر فيه السياسة التي تتبع .
- ٢ - ضرورة مساهمة الولايات المتحدة في امداد المنشأة المقترحة بالدولارات الكافية لاستخدامها عند الاقتضاء في موازنة موازين مدفوعات .
- ٣ - تشجيع التجارة الدولية عن طريق الحد من العوائق الجمركية وتبسيط الاجراءات الجمركية
- ٤ - اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتشجيع رؤوس الاموال الخاصة على الانسياب الى البلاد التي تفتقر اليها .
- ٥ - تعديل السياسات النقدية تعديلا من شأنه تيسير تحويل عملة أخرى .

وهنا يبدو دور أمريكا الحيوى في اقالة الاقتصاد العالمى من عثاره . فلا مناص من تدفق رؤوس الاموال الأمريكية للاستثمار ما دامت تتمتع بميزان تجارى راجح وما دامت الدول الأخرى تعاني عجزا في ميزان مدفوعاتها مع أمريكا بصفة خاصة . وهذا الدور تفرضه العوامل السياسية كما تلزمه الدوافع الاقتصادية . فلقد اعتاد العالم طوال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى تدفق الاموال والخدمات من الدول الدائنة (وكانت دول غرب أوروبا في ذلك الحين) للاستثمار في عمليات أجزل فائدة . ففي سنة ١٩٥٢ مثلا بلغت رؤوس الاموال الأمريكية الخاصة التي استخدمت خارج الولايات المتحدة في ذلك العام ٨٦٠ مليون دولار في حين بلغ الفائض في الدخل القومي ١٥٤٠ بليون دولار .

ومن ثم لا يتوقع تدفق رؤوس الاموال الأمريكية الخاصة على المناطق المحتاجة اليها فلا بد أن تتحمل الحكومة الأمريكية القدر الأعظم من عبء انهاض الدول الديمقراطية وانعاشها اقتصاديا ،
فؤاد محمد شبل

صناعة التكرير في أوروبا

يكفى لكى نعطي صورة لضخامة صناعة تكرير البترول الخام في دول العالم الحر ما عدا الولايات المتحدة - أن نقول انه سيبلغ معدل ٦٣٤ مليون برميل يوميا (أى حوالي ٣١٥ مليون طن متري كل عام) ، وذلك في نهاية عام ١٩٥٥ ، وهذا يعنى زيادة قدرها ٤٠ ٪ عن المعدل الذى كان في عام ١٩٥١ .

وفي الواقع لقد بلغ توسع اعمال التكرير في بلدان (منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي) درجة لم تعد فيها معامل ومنشآت التكرير قادرة على سد حاجات المنظمة من منتجات النفط فحسب ، بل يمكن لبعض بلدان هذه المنظمة أن يتولى عمليات تكرير بترول أخرى . فبينما كانت كل طاقة غرب أوروبا (ما عدا النمسا) قرب الحرب العالمية الأخيرة هي ١٣٥ مليون طن متري ، أى ما يوازي ٥ ٪ من طاقة العالم ، اذ بها تصل الى أكثر من ٨٢ مليون طن في العالم - في نهاية السنة الماضية ، أى ما يعادل ١٣ ٪ من الطاقة العالمية للتكرير ، ولقد كان لمشروع مارشال الفضل الأكبر في تضخم هذه الصناعة منذ عامي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ، ثم بسبب الاشراف الواسع الذى باشرته (لجنة الزيت) في هذه المنظمة الضخمة .

ولقد بدأت هذه العملية (تكرير البترول) تظهر بشكل جلي واضح ، بفضل المعامل الكبيرة التي أنشئت في المملكة المتحدة وبلاد البنيلوكس (وهي بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج) وألمانيا وإيطاليا ، وقد يصل معدل التكرير الى أكثر من ٥٦٠٠٠ طن في اليوم (أى ما يوازي ١٩ مليون طن سنويا) ، وهو ما يعادل ١٨ ٪ من طاقة التكرير .

ولعل الدافع الرئيسى الى محاولة زيادة طاقة عملية التكرير ، هو الرغبة في التعويض الذى نشأ عن اغلاق معامل عبادان في صيف عام ١٩٥١ . وبالرغم من أن هذه الزيادة لم تتم بطرق اقتصادية الا أن رغبة الحصول على انتاج أعلى ، كانت هي الحافز ليس الا . بل ان نفس هذه المعامل لم تدر على أسس اقتصادية سليمة ، بمعنى أن الانتاج لم يستند الى مدى الاستهلاك ، ولم تقارن احدى هذه الدول بين قدرتها على الانتاج ، ومقدرة آلات معامل التكرير ، وبين مدى استيعاب السوق لهذه الكميات المكررة

في إيطاليا

وامامنا إيطاليا كمثال بارز على التوسع الزائد عن الحاجة في أعمال التكرير . فقد قامت الحكومة الإيطالية في كثير من المرات

بالموافقة على انشاء معامل جديدة للتكرير ، أو زيادة طاقة المعامل الموجودة ، دون الاستئناس برأى (لجنة البترول بمنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي) . وبطبيعة الحال كانت النتيجة أن مجموع انتاج البلاد قد يزيد عن ١٨ مليون طن في نهاية عام ١٩٥٤ .

ولو سارت الحال على هذا المنوال حتى عام ١٩٥٤ ، فإن ٢٢ وحدة من الاحدى والثلاثين وحدة في إيطاليا ستصبح طاقتها السنوية أقل من ٥٠٠ ألف طن في العام . هذا ولن تكون ظروف العمل مواتية لهذه الوحدات كما هي بالنسبة الى المؤسسات التسع الرئيسية الأخرى التي تبلغ طاقتها الانتاجية حوالي ١٤٣ مليون طن . ويدخل في هذا الرقم (شركة سكوني فاكوم) في نابولي - وهي أكبر مؤسسة في إيطاليا - وتبلغ طاقتها الانتاجية ٣٣٣ مليون طن في العام . أما معامل التكرير الصغيرة فليست لها أسواق ثابتة في الخارج ولا تستطيع أن تتطلع الى « المقدرة الفائقة » في منافسة السوق الداخلية ، لان هذه المعامل الصغيرة كان غرضها الرئيسى - حين انشائها - هو الحصول على ربح غير عادى ، في ظروف استثنائية !!
ولقد رأت الحكومة الإيطالية أن تأخذ بهذه المعامل خشية أن تموت وتندثر ، فاصدرت قانونا يحظر على أى معمل - صغيرا كان أو كبيرا - أن يبيع في السوق المحلية أكثر من ٤٠ ٪ من طاقته في التكرير . أما الباقي فيصدر للخارج . وهذا القانون من شأنه أن يجبر شركات الانتاج والبيع الكبيرة على أن تشتري من المعامل الصغيرة التي لا تملك تصريفا محليا لانتاجها .

وفي الواقع أن توسع إيطاليا في طاقة التكرير ، إنما هو تبديد للموارد ، واستغلال سييء لرؤوس الاموال المستثمرة في بلاد لا تقوى على هذا الاسراف بأى حال من الأحوال .

... أما في فرنسا وألمانيا

وليس أمر فرنسا وألمانيا بأحسن من إيطاليا ، فقد وسعت أيضا معامل التكرير فيهما توسيعا يزيد عن حاجة الاستهلاك المحلى ٠٠٠ على الأقل في الوقت الحاضر . فمن المتوقع أن تصل طاقة فرنسا السنوية في التكرير في نهاية عام ١٩٥٤ حوالي ٢٧ مليون طن ، مقابل استهلاك محلى اجمالى قدره ١٤٦ مليون طن ، بما في ذلك بترول السفن ويبلغ ١٧ مليون طن . ولكن الذى يشفع لفرنسا هو أنها ترى أن معامل تكريرها ستصبح قادرة على سد حاجات مستعمراتها في ما وراء البحار . ولا شك أن

فرنسا أنفقت من رؤوس الاموال - في هذا السبيل - ما كانت تستطيع أن تتفاداه .
أما في ألمانيا ، فتقدر طاقتها في نهاية عام ١٩٥٤ بحوالي ١١ مليون طن سنويا ، بينما أن الاستهلاك المحلي لايزيد عن ٧٧ مليون طن

هدى استهلاك البترول في أوروبا

لقد قمت بعمل التكرير في بلاد منظمة التعاون الاقتصادي الاوروي بتكرير ٧٢٣ مليون طن من الزيت الخام في عام ١٩٥٢ ، ومن المنتظر أن تصل قدرتها الى ٨٥ مليون طن في نهاية عام ١٩٥٣ ، وقد يرتفع هذا الرقم الى ٩٤ مليون طن في عام ١٩٥٤

أما عن الاستهلاك ، فقد بلغ مجموعه في بلدان المنظمة في عام ١٩٥٢ (بما في ذلك استهلاك السفن) ٦٩٤ مليون طن . أي أن هناك فائضا بين التكرير والاستهلاك يبلغ ٢٩٩ مليون طن ، ومن المأمول عدم زيادة هذا الاستهلاك الا بمقدار ٣ / ٠ أو ٤ / ٠ في عام ١٩٥٣ والاعوام القليلة القادمة كما يقدره (تقرير منظمة التعاون الاقتصادي الاوروي) . وعلى هذا الأساس يقدر أن مجموع الطلب سيصل الى ٨٤٧ مليون طن في عام ١٩٥٦ مقابل ١٠٦ مليون طن هي طاقة المنطقة في التكرير ابتداء من عام ١٩٥٤

أما عن الصادرات

هذا فيما يتعلق بالانتاج والاستهلاك ، أما عن الصادرات ، فقد صدرت بلاد أوروبا ١٢١ مليون طن من منتجات النفط الى بلاد أخرى في منظمة التعاون الاوروي ، ٢٧ مليون طن الى دول تابعة لبلاد المنظمة ، ٦٤ مليون طن الى بلاد أجنبية خارج المنظمة . ويلاحظ أن هذه الصادرات زادت زيادة كبيرة عما كان متوقعا لها . ويرجع سبب ذلك الى حد كبير الى اغلاق معامل عبادان

ولم يقتصر الامر على ذلك فحسب ، بل لقد لوحظ بشكل واضح أن أوروبا صدرت للبلاد الواقعة شرقي قناة السويس كميات من منتجات البترول ، لكي تعوضها عما كان يأتيها من معامل عبادان . ونتج عن ذلك - ولا شك - زيادة في حركة نقل البترول عبر قناة السويس ، إذ قد نقل من أوروبا الى شرق قناة السويس - وعبر القناة في العام المنصرم - مقدار ٤ مليون طن من المنتجات

هل تتمتع أوروبا بسياسة

الاستكفاء الذاتي ؟

لم ترسم (منظمة التعاون الاقتصادي الاوروي) سياستها البترولية على أساس أن تكفي هذه البلدان نفسها بنفسها ، لانها تعلم أن ذلك امر يصعب تحقيقه ، بل هو امر قد يكون غير مرغوب فيه

ويلاحظ أنه صار من المحتمل أن تفي الطاقة الانتاجية في معامل التكرير بكن ما تحتاجه المنظمة من بنزين السيارات ، وزيوت الوقود (بل ربما زاد الانتاج عن حاجة المنطقة زيادة كبيرة) . أما عن مجموعة الكيروسين وغاز الديزل وما بينهما من درجات ، فقد توجد

بعض صعوبات في تلبية جميع طلبات أوروبا منها . ولكن ربما أصبح انتاج زيت الديزل في عام ١٩٥٤ كافيا فحسب لمواجهة الطلبات المحتملة . أما انتاج الكيروسين فقد يتعرض لبعض العجز . أما عن (بنزين الطائرات) فسوف تظل أوروبا معتمدة الى حد كبير على وارداتها منه من منطقة الدولار .

وفيما يتعلق بزيوت التشحيم ، ينتظر أن تصل الطاقة الانتاجية الى حوالي مليون ونصف مليون طن في العام بنهاية العام الحالي (١٩٥٤) ثم تصبح هذه الطاقة معادلة لحاجة الاستهلاك المحلي المقدر ، ويحتمل رغم هذا أن يظل من الضروري استيراد بعض درجات زيوت التشحيم ، الا أن هذه الواردات من المنتظر موازنتها من ناحية الكمية بصادرات الدرجات الأخرى .

وفي الواقع سوف يكون في القريب العاجل - في مقدور أوروبا انتاج كل ما تحتاج اليه من زيوت التشحيم بفضل استخدام المواد الكيماوية الإضافية لتحسين نوع زيوت التشحيم ومدى الانتفاع بها . ولقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدور كبير في هذا المضمار .

أضخم أنبوب لنقل البترول في أوروبا

لم يعد أمر نقل منتجات تكرير النفط بين بلدان المنظمة أمرا سهلا الا اذا أنشئ أنبوب ضخمة لتولى عملية هذا النقل . ولقد أذاع المستر ل. ب. ويكر السكرتير العام المساعد للانتاج لمنظمة حلف شمالي الاطلسي أن « انشاء أنبوب لنقل البترول المكرر في دول أوروبا أمر لازم ، وحيوي . وسوف يمتد هذا الأنبوب لمسافة ١٨٧٥ ميلا مخترقا تسعة دول منها : ألمانيا الغربية ، إيطاليا ، الدانمرك ، النرويج ، اليونان وتركيا . وسوف يكون في مقدور هذا الأنبوب نقل ١٦٥٠٠ طن متري يوميا لأكثر من ١٢٥ مطارا حربي ، ويمون الاربعة آلاف طائرة التي تكون اسطول منظمة بلدان شمال الاطلسي وسوف تكون فتحة هذا الأنبوب في فرنسا وبلجيكا وهولندا وألمانيا ١٠ بوصة ، أما في البلاد الأخرى فسوف يصل هذا القطر الى أربع بوصات .

هذا وسوف يتكلف هذا المشروع ما يقرب من ١٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار ، ويستوعب ما لا يقل عن ١٠٠ ألف طن من انابيب الصلب ، يدفن معظمها تحت الارض ، كما ستقدم البلدان المشتركة الارض لمد هذه الانابيب ، وكذلك التسهيلات الأخرى المكملية ، كما تتكلف بنصيبها في أرضها . أما عن أعمال الانشاءات الأخرى ، ومواد البناء فسوف تتحملها المنظمة كلها من حساب « برنامج الانشاء الاوروي » موزعة على الاربعة عشر دولة بالتساوي

رأس المال المستثمر

في صناعة التكرير

في احصاء نشرته لجنة الزيت التابعة للمنظمة الاقتصادية للتعاون الاوروي ، أن مجموع رأس المال المستثمر في توسيع معامل تكرير النفط الاورويية في الفترة ما بين ١٩٤٨ و ١٩٥٤

سيقدر بـ ١٢٩١ مليون دولار ، مقابل ١٠١٨ مليون دولار في الفترة السابقة . وسوف يخص عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٤ فقط مبلغ ٤١١ مليون من الدولارات ، منها ١٧٣٣ مليون دولارا قيمة أجهزة ومعدات التكرير ، أي ما يعادل ١ / ٢ ١٢ / ٠ من مجموع النفقات ، وسوف تساهم إدارة التعاون الاقتصادي ووكالة الامن المتبادل بحوالي ٢ / ٠ من مجموع النفقات أي بمبلغ ٣٠ مليون دولار بشكل منح أو قروض ومن الجدير بالذكر ، أن التوسع الكبير في أعمال تكرير النفط ، انشا صناعات جديدة أخرى ، ما كانت تقوم بالإجوار صناعة التكرير مثل صناعة مستحضرات البترول الكيماوية ، وصناعة انتاج الكربون الاسود ، والمواد اللازمة في عمليات التحليل ، وصناعة أخرى تدخل في عوامل القوى المحركة ، ووسائل التدفئة ، مما يهدد استهلاك الفحم الى حد خطير !!

وقد أكد هذا المعنى (السير جون هاكنج) الرئيس المنتخب لمصلحة الكهرباء البريطانية في الخطاب الذي ألقاه في مؤتمر القوى البريطانية في « توركواي » ، اذ قال : « ان المملكة المتحدة - مثلا - قد استهلكت في عام ١٩٥١ ما يقرب من ٢٥٧ مليون طن من الفحم ، فضلا عن ستة عشر مليون وربع المليون من اطنان النفط ومنتجاته ، وفي عام ١٩٥٢ نقص استهلاك الفحم الى ١٩٨ مليون طن ، بينما ازداد استهلاك منتجات النفط لاغراض الوقود الى ٣٧ مليونا . ولم يقتصر الامر على الوقود ووسائل التدفئة في المنازل ، بل ان استهلاك الملاح والطيران والسكك الحديدية قد ازداد من النفط أيضا ، أي حوالي « ٢٠ مليون طنا فقط من الفحم » ١ ويلاحظ أن مسألة استثمار رؤوس الاموال في صناعة التكرير ، ومسألة الاقتصاد في العملات الأجنبية عن طريق تجنب المصروفات التي يمكن تجنبها ، هذه مسائل لا تزال ركننا جوهريا في السياسات التجارية التي تواجه العالم بعد الحرب العالمية ، ومبدأ « تقييد التعامل » هو المبدأ الذي لا يزال العامل الحاسم في تقرير السياسات الاقتصادية القومية .

وبوجه أوضح ، كان « الدولار » هو العملة التي لها الاعتبار الأكبر من حيث الاستثمار حينما تقرر العمل في برنامج التكرير بأوروبا . وقد واجهت الصناعة في بدنها فقرا في الدولار ولكن هذا العجز صار أقل شدة الآن . غير أن استثماره الآن أصبح ينطوي على أوجه خافية ، وأوضاع اقتصادية غير سليمة تماما . لذلك اضطرت (لجنة الزيت) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي الاوروي الى ضرورة مراجعة التوسع في أعمال التكرير ، ودراسة كل مشروع من هذا النوع قبل البدء في تنفيذه . وهكذا أصبحت (لجنة الزيت) عبارة عن هيئة للتنسيق والارشاد .

(يتبع)

عبد القادر عبد الحميد
بكالوريوس في العلوم

سِيارَة التوسّع في المنشآت الصناعية

ناحية المحاسبة (١٩)

ختام البحث

بهذا المقال ننهي هذا البحث
وفي العدد القادم بحث جديد
هام ، نلفت اليه الانظار .

لأستاذ
موسى صهوتى

الكشف رقم ٨

بيان مصروفات التشغيل الصناعية

مصروفات الصيانة والخدمة

مصرف الصيانة والخدمة	الشهر الجارى			حتى تاريخه			وحدة القياس		
	التقدير	المصرف الفعلى	الفرق	التقدير	المصرف الفعلى	الفرق	التكلفة المحددة	الشهر الجارى	حتى تاريخه
اقسام الصيانة والحزمة									
١. قوة محرك غاز بخار كبريت							١ على اساس المصان / ساعة		
٢. انارة							٢ على اساس الكيلوات / ساعة		
٣. ترفئة							٣ على اساس الوحدة الحرارية		
٤. تهوية وتكييف الهواء							٤ على اساس الساعة		
٥. ترصيات							٥		
٦. للمباني							٦ على اساس كل ١٠٠٠ قدم مكعب		
٧. للزلازل							٧ على اساس نسبة مئوية من المال المستقر في بؤلات		
٨. صنع الادوات الصغيرة							٨ على اساس نسبة تكلفة الفعلة لعدد السور		
٩. قسم التفتيش							٩ على اساس نسبة مئوية للأجور المباشرة		
١٠. قسم دراسة الاجور وتعليم العمل							١٠ على اساس تكاليف اعمار الدارة وما يلزمها		
١١. النقل للمرافق							١١ على اساس تكلفة نقل الطم		
١٢. الآلات الرافعة							١٢ على اساس تكلفة رفع الطم		
١٣. قسم تنظيم المصنع							١٣ على اساس كل عملية تنظيم		
١٤. العمل							١٤ على اساس كل عملية اختيار		
١٥. النظافة العامة							١٥ على اساس كل ١٠٠٠ قدم مكعب		
١٦. المخازن							١٦ على اساس كل ١٠٠٠ طلب مصرف مواد		
١٧.									
١٨.									
١٩.									
٢٠. قسم المشتريات							٢٠ على اساس كل ١٠٠ طلب شراء منفذ		
٢١. قسم الإيجات الفنية							٢١ على اساس نسبة مئوية من دررته لتفعيل		

ملاحظة - تقصر ارقام هذا الكشف على المصروفات المباشرة الفعلية لكل خدمة

الكشف رقم ٩

لشهر المنتهى في
وحدة القياس

المكافئة على أساس الطول أو الربط أو البنية أو غيرها
الاستنتاج انه كانه هناك دقة ناجمة في الصنع

على أساس تكلفة الطين في اليد الواحد

{ على أساس النسبة المئوية للبيع داخل البلد ونسبة
 التكلفة لوحدة الإنتاج

على أساس النسبة المئوية لمبيعات الفرع
على أساس النسبة المئوية للمبيعات

على أساس النسبة المئوية للمبيعات

على أساس الفضة المشقة للمجتمعات

{ على أساس القيمة السوقية لمبيعات المواد
 على أساس القيمة السوقية لمبيعات البضائع

الشهر الجارى

الفرق المصروف لبقاى التقدير

٢ ٢ ١

حقق تاريخيه

الفردى المزدوج التجميعى

١ ٢ ٣

١ | التخزيم والتوصيل
أصول التخزيم والتوصيل
مصادر اللف والحزم .
المجموع

س النقل والاستقالات
سكة حديد
بالطرق
بالقرع
ماليات الخاصة للمملكة المنشأة
المجموع

ح البیع

مرتبات الأارة البيع
مرتبات ومردفات الباعة المجموعه
عمولات على البيع
مردفات الفروع
قسم عرصه المبيعات
قسم الصيانة للمعدات - أى إصلاحها
الصيانة والهدايا
مردفات سعيه مختلفه
المجموع

والتسوية

دعایہ و اعلان
المجموع

د السيد

مرتبات اداره القصدير
وكماله - مهاييار عمليه - وصوره فائده
المجموعه الفوائده في الصور فائده التوزيع والبيع

الكشف رقم ١٠ بيان المصروفات الادارية

عن الشهر المنتهى في

وحدة القياس			حتى تاريخه			الشهر الجارى		
مقارنة	السجل الجارى	التكلفة الموزعة	الفرق	المصرف لفعلى	التقريب	الفرق	المصرف لفعلى	التقريب
على اساس النسبة الموزعة للمبيعات						مربعات الادارة		
او لمجموع الربح						المديون		
						الموظفون		
						المجموع		
						المصروفات العمومية		
						ادوات كتابية وطباعة		
						بريد		
						مبغوضات و تلفرات		
						استقالات		
						زخية		
						مصرفات البنك		
						فوائد		
						مصرفات قضائية		
						انحباب مراعى الحساب		
						استقالات الفرق الصناعية		
						مصرفات علامات الاضلاع		
						ديون معدومة		
						فصم تعجيل الدفع		
						متنوعة		
						البوفية		
						المجموع		
						مصرفات مكتبة		
						قسم البيع		
						١ اعداد اذاعة البيع		
						٢ اعداد الفواتير		
						٣ دفعات الاستاذ		
						٤ متنوعة		
						٥ آلات الكتابة		
						٦ التذاكر		
						٧ الخانات		
						٨ الامور		
						٩ الصيانة		
						١٠ الحاسبون		
						١١ محاسبات كالميل والادوية		
						١٢ مكاتب الصنع		
						١٣ السكرتارية لصدر البير		
						١٤ المراجعة		
						متنوعة		
						المجموع		
						المجموع النهائي للمصروفات الادارية		

٣ - ان النتائج المالية يجب ان تقارن بالارقام التقديرية لا بنتائج مدد سابقة

٤ - ان قياس كفاية رأس المال المستثمر في المنشأة من الاهمية بمكان وشأنه شأن قياس كفاية اى بند من بنود المصروفات الاخرى سواء بسواء .

موسى حقى

انتهى البحث ماجستير في المحاسبة

الداخلية الخاصة حتى تسهل المقارنة ويسهل امر ادارة المنشآت الضخمة والمهم في الموضوع هو ما يأتى :

١ - ان تقسيم بنود الحسابات والمصروفات يجب ان يتمشى وتوزيع اختصاصات كبار المسئولين عن ادارة المشروع ليسهل عليهم احكام الرقابة والادارة .

٢ - ان الحسابات المالية اصبحت احسن قياس لكفاية الموظفين في أداء وظائفهم .

ملاحظة : مجمل الربح هو الفرق بين صافي قيمة دوران التشغيل وتكلفة البضائع المباعة :

كلمة ختامية - وأخيرا أرجو أن يكون قد وفقت في عرض هذا الموضوع وشرحت بوضوح الاتجاهات الحديثة التى يهدف إليها . ولعل الكشف التى أوردتها فى ختامه ، والتى أخذتها كما هى دون تحريف تبين مدى الدقة فى تحليل المصروفات الى أصغر وحداتها أو انسجبتها

اتفاق التجارة والدفع بين مصر واليابان

الاتفاق التجارى

بين مصر واليابان

ان الحكومتين المصرية واليابانية بعد ان تباحثتا فى الوسائل التى يفيد تطبيقها فى الماء التبادل التجارى وابقائه الى اقصى حد مستطاع - قد اتفقتا على ما يلى :

المادة الاولى

(أ) رغبة فى تنمية التبادل التجارى بين الدولتين ، تطبق كل من الحكومتين هذا الاتفاق بأكثر معاملة حرة ممكنة ، وعلى الاخص بمنح تراخيص التصدير والاستيراد للبضائع المرفقة

بالقوائم المرفقة بهذا الاتفاق ، وذلك طبقا لقوانين ونظم التصدير والاستيراد السارية اوالتي ستسرى مستقبلا بين البلدين المتعاقدين

والبضائع المدرجة بالقوائم المذكورة ليست على سبيل الحصر ، ولكنها تمثل البضائع التى يتوقع تبادلها بين الدولتين .

(ب) تجرى تسوية جميع المدفوعات الخاصة بالبضائع والخدمات المتبادلة بين الدولتين طبقا لاحكام واشتراطات اتفاق الدفع المعمود مع هذا الاتفاق بين مصر واليابان

(ج) لا يجوز عقد صفقات مقاصة تجارية الا بعد الحصول على موافقة مبدئية من الحكومتين المتعاقدين .

(د) لا يجوز اعادة تصدير السلع التى يستوردها كل من الطرفين المتعاقدين من الآخر الى بلد ثالث الا بعد الحصول مقدما على موافقة الدولة الاصلية المصدرة للسلعة .

(هـ) اتفق على انشاء لجنة مختلفة من ممثلى الحكومتين تجتمع بناء على طلب اى منهما لغرض مراقبة وتسهيل تبادل السلع والخدمات وسداد المدفوعات بين الطرفين ، ولاى غرض آخر توافق عليه الحكومتان .

المادة الثانية

يسرى هذا الاتفاق لمدة سنة تبدأ من تاريخ دخوله فى دور التنفيذ ويجدد من تلقاء نفسه لمدة سنوية اخرى ما لم يخطر كتابة احد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر برغبته فى عدم تجديد هذا الاتفاق وذلك قبل تسعين يوما من تاريخ نهاية العمل به .

اسفرت المباحثات التى دارت بين مندوبى الحكومتين المصرية واليابانية عن الاتفاق التجارى واتفاق الدفع ومرفقاتهما .

أولا - الاتفاق التجارى

ينص الاتفاق التجارى على ان تطبق كل من الحكومتين هذا الاتفاق بأكثر معاملة حرة ممكنة وعلى الاخص بمنح تراخيص التصدير والاستيراد للبضائع المرفقة بالقوائم المرفقة بالاتفاق وذلك طبقا لقوانين ونظم التصدير والاستيراد السارية او التى ستسرى مستقبلا فى البلدين المتعاقدين ، وليست هذه البضائع على سبيل الحصر .

ولا يجوز عقد صفقات مقاصة تجارية الا بعد الحصول على موافقة مبدئية من الحكومتين المتعاقدين كما لا يجوز اعادة تصدير السلع التى يستوردها كل من الآخر الى بلد ثالث الا بعد الحصول مقدما على موافقة الدولة الاصلية المصدرة للسلعة .

واهم صادرات اليابان الى مصر : الشاى والاسماك واللحوم والفواكه المحفوظة وورق التبغ واخشاب التجارة والمنسوجات بأنواعها والمنتجات الكيماوية والاقرباذنية والمنتجات غير الحديدية والمنتجات الحديدية والاسياخ والالواح والمواسير والانابيب وقضبان السكك الحديدية .. الخ ، والآلات واجزاؤها وفلنكات السكك الحديدية والسيارات والجرارات والاجهزة الكهربائية وآلات الاحتراق الداخلى وآلات النسيج والاجهزة الطبية والدراجات وآلات التصوير وساعات اليد .. الخ ، والورق ومنتجاته والزجاج ومصنوعاته ، والاطارات والانابيب .. الخ .

وتتألف صادرات مصر الى اليابان من القطن الخام ونفاياته والكتان والارز والسمغ العربى والملح والفوسفات الخام والمنجنيز الخام والكلس والرصاص الخام والزنك الخام وزيت بذرة القطن والجلود والصوف الخام والزيت الطيارة .. الخ .

ثانيا - اتفاق الدفع

تتم تسوية جميع المدفوعات الخاصة بتبادل السلع والخدمات بين مصر واليابان عن طريق حساب يفتحه البنك الاهلى المصرى نيابة عن الحكومة المصرية باسم بنك اليابان بصفتها نائبا عن الحكومة اليابانية بالدولارات الامريكية (أى مقوما بالدولارات) ولا تحتسب عليه

المادة الثالثة

سرى هذا الاتفاق من تاريخ التوقيع عليه عمل في القاهرة من نسختين باللغة الانجليزية عن حكومة جمهورية مصر

عن الحكومة اليابانية

القائمة (أ)

صادرات اليابان الى مصر

منتجات زراعية ومائية :

شاي

سمك مملح - محفف - مدخن او محفوظ لحوم وفواكه وخضروات محفوظة (تشمل المربيات)

بيرة وويسكى ورق الطباقي

اخشاب جافة واخشاب تجارة

منسوجات

غزل حرير طبيعي وغزل حرير لاشغال التطريز

غزل حرير صناعي

خيوط حرير طبيعي

اقمشة حريرية

اقمشة حرير صناعي

ملبوسات صوفية (صرصة او مخلوطة)

تل - دنقلة - اشغال مطرزة - اشربة - قطيفة وانسجة قطيفية

ملبوسات مصنوعة من التيل ومنسوجات تيلية

ملبوسات داخلية (خردوات)

ملابس جاهزة او نصف مصنوعة مصنوعة (

اربطة العنق

منتجات كيمياوية وأقرباذينية :

صودا كاوية

ادوية ومنتجات اقرباذينية خاصة

قاتل الحشرات

اصبغة

اكسيد الزنك

احبار وورنيش والوان . الخ .

زيوت الاسماك وزيت نباتية

سلفات الامونيا

سيوبر فسفات الجير

منتجات غير حديدية :

منتجات من النحاس الاصفر والاحمر

اسلاك كهربائية وكابلات

منتجات معدنية خفيفة ملفوفة

منتجات حديدية :

اسياخ واشكال مختلفة

الواح وصفائح

اطواق

مواسير وانابيب •

قضبان السكك الحديدية

صلب للبناء من اشكال مختلفة

اصناف اخرى

آلات وأجزاؤها :

فلنكات السكك الحديدية مدورة

اوتومبيلات وجرار

آلات واجهزة كهربائية

آلات احتراق داخلية

آلات وادوات زراعية

آلات نسيج

آلات صناعية

اجهزة اتصال

اجهزة طبية واطب الاسنان

Bearing (ز حوامل)

قوالب ومنتجات مطروقة

بسكليتات وتريسيكل (بسكليتة بثلاث عجلات)

امطار من جميع الاصناف

آلات تصوير واجهزة بصرية اخرى

ساعات يد وحائط

بضائع مختلفة :

ورق ومنتجات ورقية

بضائع مكتبية

عوازل كهربائية وقرميد

مصنوعات خزفية

زجاج ومصنوعات زجاجية

مصنوعات حديدية مطلية بالميناء

مصنوعات للمائدة

بضائع من الطاط (تشمل الاطارات والانابيب)

بضائع للرياضة

لعب

بضائع من السيليلويد .

القائمة (ب)

صادرات مصر الى اليابان

قطن خام

نفاية القطن

كتان

ارز

صمغ عربي ومن انواع اخرى

ملح

فوسفات خام

منجنيز وحديد خام

كلس

منتجات اخرى (تشمل الرصاص الخام :

الزنك الخام ، زيت بذرة القطن ، جلود :

صوف خام ، وزيت طيارة . الخ) .

اتفاق الدفع

بين مصر واليابان

رغبة في تسهيل المدفوعات المتعلقة بتبادل السلع والخدمات بين الدولتين ، وافقت كل من حكومة جمهورية مصر وحكومة اليابان على ما يأتي :

المادة الاولى

يفتح البنك الاهلي المصري - بصفته نائبا عن الحكومة المصرية - باسم بنك اليابان بصفته نائبا عن الحكومة اليابانية حسابا بالدولارات الامريكية ، اى مقوما بالدولارات ، ولا تحتسب عليه فوائد ويسمى « حساب اليابان » .

المادة الثانية

فيما عدا ما ووفق عليه من مسئولين في الحكومتين ، تتم تسوية جميع المدفوعات الخاصة بتبادل السلع والخدمات بين مصر واليابان عن طريق الحساب المذكور ، وفقا لاشتراطات هذه الاتفاقية وفي حدود القوانين والنظم السارية او التي قد تسرى في الدولتين المتعاقبتين .

المادة الثالثة

تدرج جميع المدفوعات من اليابان الى مصر في الجانب المدين من الحساب ، وتدرج جميع المدفوعات من مصر الى اليابان في الجانب الدائن من الحساب ، ويجوز ان يصبح الحساب مدينا ولكن الى الحد الذي لا يتعدى مبلغ خمسة ملايين من الدولارات .

المادة الرابعة

في حالة انتهاء العمل بهذا الاتفاق يسرى الرصيد الصافي للحساب عن طريق تصدير بضائع اضافية في غضون مدة ثلاثة شهور تبدأ من تاريخ انتهاء العمل بهذا الاتفاق . فاذا تبقى اى جزء من الرصيد بعد نهاية المدة المذكورة ، تتشاور الحكومتان مع بعضهما بغية تسويته .

المادة الخامسة

يضع البنك الاهلي المصري وبنك اليابان بالاتفاق بينهما الترتيبات الفنية اللازمة بشأن اعداد هذا الاتفاق .

المادة السادسة

تقوم الحكومتان - عند الاقتضاء - باعادة النظر في احكام الاتفاق الحالي لغرض ادخال اية تعديلات قد تنتج عن ارتباطهما المشترك بالاتفاقات المالية الدولية .

المادة السابعة

يسرى هذا الاتفاق لمدة سنة تبدأ من تاريخ دخوله في دور التنفيذ ، ويجدد من تلقاء نفسه لمدة سنوية اخرى ، ما لم يخطر احد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر كتابة برغبته في عدم تجديد هذا الاتفاق وذلك قبل تسعين يوما من تاريخ نهاية العمل به .

المادة الثامنة

يسرى هذا الاتفاق من تاريخ التوقيع عليه . حرر بالقاهرة من نسختين باللغة الانجليزية عن حكومة جمهورية مصر عن الحكومة اليابانية

خطاب رقم ٣

من مصر الى اليابان
صاحب السعادة وزير اليابان المفوض في مصر .
السيد الوزير

أتشرف بافادة سعادتك انه بعد انقضاء مدة الثلاثة اشهر المنوه عنها في المادة الرابعة من اتفاق الدفع المعقود بين مصر واليابان فان الحكومة اليابانية توافق على سداد الرصيد المدين المتبقى في حساب اليابان بالدولارات الامريكية

فاذا أظهر حساب اليابان رصيदा دائنا بعد انقضاء مدة الثلاثة أشهر المذكورة فان الحكومة المصرية تسدد اما ببضائع أو بأية مدفوعات جارية أخرى مسموح بها .

ويسرني أن أتلقى تأييد سعادتك من أن هذا الخطاب يبين تماما ماتم عليه التفاهم بيننا في هذا الخصوص .

وأنتهز هذه الفرصة لأعبر لسعادتك عن خالص تحياتي .

وزير خارجية مصر

خطاب رقم ٣ - ب

من اليابان الى مصر

السيد الوزير

أتشرف بالافادة باستلام كتابكم بتاريخ اليوم والذي ورد فيه .

أتشرف بافادة سعادتك انه بعد انقضاء مدة الثلاثة أشهر المنوه عنها في المادة الرابعة من اتفاق الدفع المعقود بين مصر واليابان ، فان الحكومة اليابانية توافق على سداد الرصيد المدين المتبقى في حساب اليابان بالدولارات الامريكية .

★

مصلحة الضرائب وفن التطبيق الضريبي

الضرائب التي اهلت لتلك الحصيلة تبلغ ١٦٥ ٪ (١) هذه المقارنة تدل على مقدار التقصير الكبير الذي يلحق طريقة تنفيذنا وتطبيقنا لتشريعاتنا الضريبية .

سقنا هذا الذي سقناه على سبيل الاثبات والتدليل للملوس ماديا على انه لا بد وان هناك نقصا ما اورثنا هذه العاقبة .

ولقد سبق ان اشرنا في كتابنا (فقه المرافعات الضريبية) الى ان الداء والمرض الذي يلزم بمصلحة الضرائب انما يتملكها باديء ذي بدء منذ هذا الاجراء الاول الذي يرتكز عليها كيانها الا وهو « الحصر » وقلنا ان الداء يتغلغل بعد ذلك من الاجراءات اللاحقة بناحيتهما الادارية والفنية : -

اما الادارية فاقصد ما يتصل بنظام الارشيف والحفظ .

واما الفنية فاقصد فن الفحص والمراجعة والتفتيش الفني والفصل في الطعون . وبذلك ينقسم موضوع بحثنا الى المسائل الآتية : -

١ - الحصر :

٢ - الارشيف والحفظ

٣ - الفحص والمراجعة

٤ - التفتيش الفني

٥ - الطعون والنظم الادارية لتنظيم طرق الفصل فيها او رفعها او الدفاع عن وجهة نظر المصلحة بشأنها .

ونتناول في مقالنا هذا الموضوع الاول الا وهو الحصر ونعبد بعرض الموضوعات الاخرى الى فرص قادمة .

١ - الحصر

لا اكون مبالغا اذا قلت انه اجراء الذي تولد عمليا بمقتضاه مصلحة الضرائب اذ من البديهي انه ما لم يكن الممول معروفا لمصلحة الضرائب فلن توجد المصلحة ولن تكون الا ضريبا من خيال - وبالرغم من ان هذه بديهية فلم يتبها بعد لهذه المصلحة فرصة تفهم بها أهمية الحصر فتحكم له نظاما يقيها العثرات والتخبط .

ولقد سبق ان قلت في صندد هذا المقال ان الكمال في تطبيق التشريع يحتاج الى امرين الدراية العمالية بظروف البيئة من جانب الهيئة المسؤولة عن تطبيق التشريع ومن جانب الاشخاص الذين يتولون توجيه هذه الهيئة - ثم الملكة الفنية التي تستطيع ان تستنتج النسق المناسب من القواعد لممارسة تطبيق التشريع وتنفيذه على هذه البيئة .

واننا لننحى باللائمة على المسئولين في توجيه هذه المصلحة خصوصا في عهدنا الجديد عهد الثورة والاصلاح انهم لم يحاولوا الاستفادة بما للموظفين من التجارب والنصائح والشكاوى والملاحظات العملية التي كسبوها بخيرتهم العملية - بل تظل المصلحة الى اليوم يستأثر بتوجيهها بعض من المسئولين - هذا التوجيه الذي نعتقد عنه انه يسير ارتجالا بحيث لم يصحح للآن وضعها ما من الاوضاع

١ - انظر محاضرة الدكتور عبد الحكيم الرفاعي المنشورة بكتاب المؤتمر الضريبي الاول لمايو سنة ١٩٥٠ ص ١٢ وقد نقلنا عنه النسبة الخاصة بمتوسط اسعار الضرائب المباشرة .

خدمات اخرى
ايجار المساكن
صافي الدخل من الخارج
جملة الدخل الاهلي الصافي

ومن هذه الاحصائية يتضح ان مجموع الدخل القومي الصافي من الصناعة والتجارة والمهن الحرة وكسب العمل يبلغ ٦٤٨ مليون جنيه فاذا فرضنا جدلا ان هذا الدخل كان هو

« من الحكم الغالية لدى علماء القانون ان التبرة في التشريع لا تكون بكمال ذاتها وانما بطريقة تطبيقه وتنفيذه . ومعنى ذلك ان تشريعا ناقصا قد يثمر فائدة اجل - اذا روعي في تطبيقه الطريق الامثل . من هذه التي تتأتى من تشريع مكتمل لا تحسن طريقة تنفيذه . »

بعينه او ما يقرب منه الى حد كبير ساريا على السنوات اللاحقة . بالرغم من ان الحقيقة تميل الى احتمال زيادته لان هذا هو المألوف دائما بالنسبة الى كسب العمل والمهن الحرة على الاقل .

ولكننا سنفترض الجمود قطعاً للجدل ولا يفوتنا ان نشر الى ان ثبات الدخل بالنسبة لهذه العناصر عن سنة ١٩٤٨ وما بعدها الى سنة ٥٣ لا يقدح فيه التقلبات الخاصة بأسعار القطن لان القطن انما يندرج تحت بند الدخل الخاص بالمحاصيل الزراعية اما ما يتعلق منه بالتجارة او الصناعة فهو لا شك ظل ثابتا على الاقل الى حين نهاية البرانية الخاصة بسنة ٥٠ - ١٩٥١

فاذا رجعنا من ناحية اخرى الى ميزانية الدولة التي حصرنا قيمتها بمبلغ ٦٤٨ مليون جنيه - بلغت ٢٣٧٠٠٠٠٠٠٠ جنيه بما فيها ضريبة الدخل العام ومعنى ذلك ان نسبة الضرائب المباشرة (وهي التي تتولى جبايتها مصلحة الضرائب) الى تلك الدخول المشار اليها ٣٥ ٪ تقريبا في حين ان اسعار هذه

ان الكمال في تطبيق التشريع انما يكون حيث يصل الى اجل النتائج من اقرب السبل واقل الجهود ولا يتأتى هذا الكمال ارتجالا بل المسألة تحتاج الى امرين :
١ - دراية عملية يفهم المرء على ضوئها طبائع الاشياء في بيئة ما .

٢ - ملكة فنية توحى اليه تنسيق القواعد المناسبة لتنفيذ هذا التشريع في تلك البيئة . وكلما تعددت تجارب المرء كلما استطاع ان يصل الى نظام اقرب الى الكمال على ان المسألة نسبية قبل كل شيء . فان النظام الذي يصلح لتنفيذ قانون ما في بيئة وزمان معينين قد لا يصح مطلقا لتنفيذ هذا القانون ذاته في بيئة اخرى ، وقد يصح ولكنه يحملنا متاعب لا داعي اليها لان ظروف البيئة يمكن ان يكفيها مجهود اقل من ذلك والذي يهدينا لهذا الحكم او ذلك انما هو التجارب العملية ولن تغنيها عنها الدراسة النظرية البحتة مهما كانت عميقة ومستفيضة

فلننظر على ضوء هذه المقاييس الى اي حد تقدمنا في فن التطبيق لتشريعاتنا الضريبية وتدلنا آخر احصائية رسمية قامت بعملها مصلحة الاحصاء والتعداد للدخل القومي وهي عن سنة ١٩٤٨ على ان صافي هذا الدخل هو ١٠١٧ مليون جنيه موزعة كالآتي :

نوع الدخل	فئة الدخل	بملايين الجنيهات
محاصيل زراعية	٢٥٣	
الانتاج الحيواني	٢٥	
البيض والدواجن	١٢	
صيد الاسماك وخلايا النحل	٦	
الصناعة	١٠٤	
التجارة والنقل	٤٨٥	
خدمات الحكومة نظير رسوم خاصة	١٣	
خدمات المهن الحرة	١٨	
خدمات تسليية الجماهير	٢	
خدمات الاشخاص	٤١	

خطاب رقم ٤ - ب

من اليابان الى مصر

السيد الوزير :

اتشرف بالافادة باستلام كتاب سعادتك بتاريخ اليوم والذي ورد فيه :

« بالاشارة الى اتفاق التجارة والدفع الموقعين اليوم بين مصر واليابان - اتشرف بافادة سعادتك ان الرسوم بقانون رقم ١٠٨ الصادر بتاريخ ١٩ سبتمبر سنة ١٩٥٣ ، المتعلق برسوم التعادل في فروق النقد والتي تبلغ ٤٠ ٪ من قيم البضائع ، لا يسرى على البضائع اليابانية الاصل » .

واتشرف بابلاغ سعادتك موافقتي على ما جاء في الكتاب المذكور . وانتهاز هذه الفرصة لاعبر لسعادتك عن خالص تحياتي .

وزير اليابان المفوض

في مصر

الى صاحب السعادة
الدكتور محمود فوزي
وزير خارجية مصر

فاذا أظهر حساب اليابان رصيذا دائما بعد انقضاء مدة الثلاثة أشهر المذكورة فان الحكومة المصرية تسدده اما ببضائع أو بأية مدفوعات جارية أخرى مسموح بها .

واني ردا عليه اتشرف بابلاغ سعادتك موافقتي على ما جاء فيه .

وتفضلوا سعادتك بقبول فائق احترامي .
وزير اليابان المفوض في مصر
صاحب السعادة الدكتور محمود فوزي وزير خارجية مصر

خطاب رقم ٤

من مصر الى اليابان

السيد الوزير

بالاشارة الى اتفاق التجارة والدفع الموقعين اليوم بين مصر واليابان ، اتشرف بافادة سعادتك ان الرسوم بقانون رقم ١٠٨ الصادر بتاريخ ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٥ المتعلق برسوم التعادل في فروق النقد والتي تبلغ ٤٠ ٪ في المائة من قيم البضائع لا يسرى على البضائع اليابانية الاصل .

ونتهاز هذه الفرصة لاعبر لسعادتك عن خالص تحياتي .

وزير خارجية جمهورية مصر

التي نسير عليها المصلحة منذ انشائها من سنة ١٩٢٩ ومنذ كان عدد ممولى كل مأمورية لا يتجاوز الالف عدا ومن بينهم النصف أو زد عليه - لا تتجاوز أرباحهم حدود الاعفاء - ذلك وضع لا يفكر للمصلحة مطلقا وكان خليقا بها أن تنبج الى انشاء الوظائف الصغيرة التي تساعد على تنفيذ مكنم للتشريع قبل أن نجه الى رفع درجات أو انشاء مراكز ادارية كما أنه ليس من طرق العلاج لدينا انشاء مأموريات جديدة وانما هو طريق لا يوحى به الارتجال الذي يخيّل للرأى أن الارتباك فى العمل ناشئ من ضغطه وكثرته وكذلك هو الارتجال الذي يخيّل للرأى أن هذا الضغط للعمل سيذهب به تقسيمه بين مأموريتين مستقلتين مثلا .

هذا موضع من مواضع الالم والداء فى هذه المصلحة . وسيتبين لنا فيما يلى أن هذا الارتجال بعينه هو الذى لازم هذه المصلحة عند محاولت أن تضع علاجاً لمسألة الحصر منذ حاول المشرع أخيراً أن يعالج هذا الامر باصدار القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٢ منشئاً به جرائم جديدة بالنسبة لبعض من الناس ورافعاً بجرائم موجودة من درجة المخالفة الى درجة الجنحة بالنسبة لآخرين وهم طبقة الملاك . وظن المشرع أنه بذلك سد نقصاً . نعم هى خطورة محمودة ولا لوم على المشرع ولو لم يصدر ذلك القانون فالمسألة ليست مسألة تشريع فحسب بل العبرة بالتطبيق ذاته وطريقته أولاً وأخيراً ولن يلقى المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ من الجمهور إلا هذه الرهبة التى يبعثها كل جديد ثم سوف لا يلبث أن ينساه الجمهور أو يتناساه شأن الذى فعله بالمادة ١ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٩٣٩/١٤

وقبل أن نعرض رأينا فى الطريقة التى يجب أن يكون عليها الحصر يجب أن نعرف ماهى الطريقة الحالية والمساوىء التى تشتمل عليها :-

الطريقة التى اتبعتها المصلحة حتى اليوم هى أنها تقوم كلما مرت فترة ما من الزمن بأجراء حصر على الطبيعة وحصل ذلك منذ انشئت مصلحة الضرائب فى سنة ١٩٣٩ أربع مرات لم تخل احدهما من المآخذ والعيوب . كانت أولاهما مستندة الى نص اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من واقع الاقرارات التى قدمها ملاك المباني .

وكانت الثانية بأيدى عمال بالمياومة غير مسئولين استخدموا لهذا الغرض خاصة فكان عملهم مليئاً بالأخطاء . وكانت الثالثة فى سنة ١٩٤٥ بمعرفة موظفى المصلحة الفنيين . وكانت الرابعة فى سنة ١٩٥٢ وبمعرفة موظفى المصلحة

الفنيين أيضاً ولم يكن إجراء الحصر فى المرة الأخيرة بمعرفة الفنيين من رجال المصلحة راجعاً الى ثبوت نجاح هذه الطريقة من الحصر الذى تم فى سنة ١٩٤٥ بل كان مرجع ذلك ليس الا من قبيل «شئ خير من لا شئ» ومن قبيل الرغبة فى « تسكين الداء » بأقرب الوسائل

وارخصها . حيث جدت خلال الحرب وبعدها كثير من المباني الجديدة وانهدمت أخرى وتنقل الممولون بالتالى فوق الارتباك فى سجلات الحصر التى كانت موجودة بالمصلحة منذ سنة ١٩٤٥ وقبلها ولم يكن الممولون أو الملاك من الوعى الضريبى بحيث يكونون أمناء على المصالح العام فيقوموا بأخطار المصلحة دائماً ومن تلقاء انفسهم بكل تغيير يحصل من مقر المنشآت تنفيذاً لنص القانون ١٩٣٩/١٤ ولائحته

ولم تسفر هذه الطريقة التى اتبعتها المصلحة - طريقة تسكين الداء بتكليف الفنيين من

رجالها أن يجوبوا الشوارع والمدن والقرى ذهاباً وجيئة فى أشد أيام القيط من عام ١٩٥٢ - تقول لم تسفر هذه الطريقة عن نتيجة ما وكانت هناك ثلاثة عوامل رئيسية ذهبت بالرجاء المنتظر من هذا المجهود .

أما العامل الاول والاساسى هو تكليف رجل فنى بما ليس من وظائف فنه الذى استخدمته من أجله مصلحة الضرائب ليجرى حصراً على الطبيعة - وكان تكليفاً وجد جوابه من جانب هذا الموظف الفنى - ففى كثير من الحالات ولا نقول كلها - التقى هذا الموظف مع شيخ الحارة أو شيخ البلد من الريف واستعلم منه عن فى شياخته من الممولين وواضح أن هذا العامل الادارى شيخ الحارة أو شيخ البلد لم يكن بذات الثقة التى وضعتها المصلحة فى موظفيها عند ماكلفته بالقيام بهذا العمل شخصياً ولكن هى الامكانيات العملية قبل كل شئ - ولم تكن أعباء مأمور الضرائب فى أى وقت منذ ظهر اسم التقادم الى الوجود - لم تكن هذه الاعباء من السداجة بحيث يحتمل لقاء أخرى عليه

وأما العامل الثانى فانه يظهر لك مدى فساد طريقة اجراء الحصر على الطبيعة بالشكل الذى سلكته مصلحة الضرائب وبهذه الصورة العلنية ولك أن تضحك اذا علمت أن الممولين عند ما احسوا بأن المصلحة تجرى حصراً على الطبيعة وعند ما كانوا يشعرون بأن مأمور الضرائب حل بمنطقتهم - كانوا يفلقون حوائثهم دون أى اكتراث الى أجل تطهش منه نفوسهم بزوال هذا الخطر الداهم ولو تطلب ذلك غلق الحانوت طيلة اليوم واليوم الذى يليه

بل لقد بلغ الامر بالناس حب المجاملة فى هذه الامور - وكيف لا - لقد كانوا اذا أحسوا عند ما يسألهم مأمور الضرائب عن شخص ما - اذا أحسوا بأن هذا الذى يسألهم ليس الا مأمور ضرائب ضلّوه فى كل ما يستفهم عنه أن لم يتجاهلوا موضوع السؤال على الاقل .

ومن طريف ما حصل من جانب المصلحة فى هذه المناسبة ان كان من بين التكاليف الموجهة الى الفنيين فى هذا الشأن تكليفهم بحصر ممولى الدخل العام على الطبيعة وشاء الله أن يكون من بين الحاضرين من أعضاء اللجنة التى اجتمعت لبحث أمر قبل اصدار المصلحة للكتاب الدورى فى هذا الشأن - تقول شاء الله أن يكون من بين الحاضرين رجل رشيد (١) - اذ سألهم كيف يتم حصر ممولى الدخل

العام على الطبيعة وألقى عليهم سؤالاً عجيباً حين قال « آتى برجل من الشارع وأقول له هذه العمارة ملكك ؟ » وعند ما أحست المصلحة بسوء النتيجة التى انتهى اليها المجهود الذى بذل فى هذا الشأن استصدرت القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ ذلك القانون الذى انشأ جرائم جديدة وجعل من جريمة المخالفة المنصوص عليها بالمادة ٦٨ ق ١ - ١٩٣٩/١٤ - جعل منها جريمة جنحة

ولا اعتقد أن القانون أيضاً الا من قبيل المسكنات فإن الممول الذى أهمل تنفيذ نص اللائحة هو بعينه الذى سوف يهمل تنفيذ نص القانون بعد مرور فترة من الوقت وستجد المصلحة نفسها أيضاً - بعد مرور خمسة أو ست سنوات فى نفس الوضع الذى كانت تشكو منه فيما مضى

ومن العوامل الرئيسية الدالة على ضعف هذا الطريق الذى سلكه المشرع بانشاء جرائم مخالفات الحصر أن موظفى الضريبة القضائية من رجال مصلحة الضرائب هم الذين سيقدمون

(١) كان هو الاستاذ عماد الدين ناصر

بطبيعة الحال بتحرير المحاضر وهم لا يكونون فيها الا كشهود اثبات وقد علمتهم التجارب أن تحرير المحاضر يعطل من اعمالهم عندما يجد الجد وتستدعيهم المحكمة لاداء شهادة الاثبات خصوصاً اذا كان الواحد منهم وقت استدعائه لاداء الشهادة يعمل فى بلد غير البلد التى كان بها وقت تحرير المحضر . وتقول أن تحرير المحاضر يعطل من اعمالهم لان المصلحة لا تعترف للموظف من بين عناصر النشاط الذى يقدم به كشفاً فى نهاية كل شهر - أن يكتب فيه أنه تغيب يومين حيث كان مسافراً لاداء شهادة الاثبات فى بلدة كذا - لا تعترف المصلحة بمثل هذا النشاط كجزء من عمله .

فما لم يحضر المأمور المحضر المثبت للجريمة والذى يحاكم بموجبه المقصر ليكون عبرة لغيره - فماداً تكون الفائدة المرجوة للقانون ١٩٥٣/٧ خصوصاً وأن الموظفين الفنيين بالمصلحة الآن صار الاتجاه العام عندهم الى عدم تحرير محاضر على قدر الامكان بل صار ذلك من النصائح التى تسدى الى كل موظف جديد يفد عليهم .

هذا عن مجهودات المصلحة الى اليوم فى تنظيم الحصر فلننظر ماذا يعنى هذا المجهود نحو مسائل أخرى لا تستند الا الى نتيجته .

ذلك أنه يعد تمام الحصر بهذا الطريق الذى سترضاه - قامت كل مأمورية بادراج الاسماء فى سجلات - كل اسم فى شياخته والى هذا الحد انتهى الحصر بالمعنى الذى تفهمه مصلحة الضرائب الى اليوم . فماداً تغنى هذه الصورة للحصر نحو مسائل تعتبر من امهات المسائل الضريبية وهى الآتية :-

١ - اذا كان الممول الواحد له منشآت أو شريك فى منشآت بمأموريات مختلفة أو كان موظفاً فى عدة منشآت أو كانت له عيادات أو مكاتب تابعة لمأموريات مختلفة وبالجملته تعدد

نشاط - وكان فى تعدده غير مجتمع بمعيد واحد بدائرة اختصاص مأمورية واحدة ، فكيف يتسنى للمأمورية الواحدة أن تعلم حقيقة نشاطه ان لم يتطوع لايضاحه حتى تستطيع ان تعلم ما اذا كان يستحق أن يتمتع بمعد

الاعفاء أم لا وحتى تستطيع ان تعلم مقدار الضرائب الاستثنائية الحقيقية المستحقة عليه أو حقيقة ضريبة كسب العمل أو ضريبة الايراد العام المسحقة عليه (لانهما ضربيتان تصاعدتان كالضريبة الاستثنائية) وحتى تستطيع كذلك ان تعلم مقدار المستحق عليه من نفقات مكافحة الامية التى تجبى فى حدود ٣ ٪ من مجموع الضرائب التى تستحق على الممول للدولة .

٢ - فيما يتعلق بالموظفين الذين يمارسون نشاطاً فى غير جهة واحدة سواء من موظفى الحكومة أو غيرها . ولم ينظم القانون ١٩٣٩/١٤ طريقاً ما لحصر الموظفين اللهم الا ذلك التكليف الوارد بالمادة ٦٤ والمادة ٦٨ ق ١٩٣٩/١٤

والذى بموجبه تلتزم المنشآت بتقديم اقرارات عن موظفيها ويلتزم الموظف ضريبة فوق الايراد الوارد من جهات مختلفة وهو ما لا يعلم الا بتقديم الاقرار عن نفسه وعن ايراداته المختلفة ولكن أين النظام الذى وضع لمراقبة الوفاء بهذه الالتزامات . هل متروك كشفها لمحض الصدفة!

٣ - يحصل كثيراً أن ترد الى المصلحة اخطارات من محكمة ما بأن فلاناً سيجرى بيع أرض له بالمزاد الجبرى العلنى - لتقوم المصلحة باتخاذ الاجراءات اللازمة لحواشيفاء ما يكون لها من ضرب من ذات الثمن الذى سيدفع فى هذا المزاد . ومن أساليب الارتجال المقوت الذى تتبعه المصلحة للتعرف على أن فلاناً هذا يستحق عليه ضرائب أم لا : أنها

بعت بكتاب دوري الى كل المأموريات باسم هذا الممول ونطالبهم بالبحث عما اذا كان عليه ضرائب من عدمه . واحظر الادارة المحلية بذلك .

وقد يشمل الكشف أحيانا أسماء تربو على اثنين او الاربعين او المائه وهو نفس الطريق الذي تتبعه بشأن راغبى مغادره انظر بهانيا وحينئذ يستعرض موظف الارشيف هذه الاسماء نرى ما اذا كان من بينهم أحد من ممولى مأموريته ام لا . واذا علمت من هو موظف الارشيف في كل مأمورية علمت انه من احطل ان نوضح في يده مثل هذه المسئوليات هذا من ناحية - ومن ناحية اخرى فان البيانات التي تكون بهذه الكشوف خاصة بنشاط الممول او عنوانه انما هي بيانات مأخوذة من اقرار الممول ذاته راغب السفر او الخ وهكذا نجد ان موظف الارشيف في كل من القول بأن فلانا هذا ليس من ممولى المأمورية خصوصا وان تشابه الاسماء لا يفنى عن الامر شيئا مادام نشاطه الموضح بالكشف وفسوانه لذلك ليس هو النشاط والعنوان السابقين بالمأمورية بل لقد حصل فعلا ان تقدم بموالة من راغبى السفر فقرر انه موظف بمنشأة بجهة ما وقرر اسما لنفسه لم يكن هو الاسم الكامل كما يحمله وكما تعلمه المأمورية . وفرر عنوانه في جهة اخرى غير الجهة التي كان يزاول نشاطه فيها واتضح من محض الصدفة انه لم يكن موظفا وانما كان ذا منشأة كبيرة لصناعه البترول وانه باعها تهربا من ضرائب عشر سنوات مستحقة عليه بلغت الاف الجنيهات ثم يريد ان يولى هاربا خارج الديار . فلو فرضنا ان الصدفة لم تهين لى هذا الكشف فما هو النظام الدقيق للحصر الذى وضعته مصلحة الضرائب للمراقبة وسد تلك الثغرات لاشيء !!

وبطبيعة الحال ليس هو المأمور الاول ولا المأمور او غيرهما من الفنيين هم الذين يستطيعون تكليفهم بفرض الكشف المرسل من المحكمه او من ادارة الجوازات لمعرفة ان هذه الاسماء من ممولى المأمورية . لان المأمور لا يعرف الا من في سياخته او منطقته ولان مثل هذا الكشف يعطل كثيرا لو قرنا فرزه بمعرفة المأمورين جميعا ولان سجلات الحصر لا تكون لدى المأمورين وانما هي دائما من لوازم موظف الارشيف في عمله . وهكذا رأت المصلحة ان يتولى هذه العملية موظف الارشيف بالمأمورية وقد رأينا انها مسئولية كبيرة اجل من ان يستهتر بها الى هذه الدرجة وسترى حالا بعد سرد العيوب الاخرى لهذا النظام طريق العلاج .

٤ - هذه الحقائق التي ذكرناها تتعلق بممولين مفروض وجودهم في سجلات الحصر التي أعدتها المصلحة ولكن ماذا أعدت المصلحة من جهة اخرى لمراقبة تنفيذ الممول للالتزامات الواردة بالقانون ١٩٥٣/٧ من حيث قيامه بتقديم الاقرارات عن نفسه - لا شيء !!

نظام الحصر كما يجب أن يكون

نرى ما يأتي :

١ - مطالبة كل ممول من الممولين الواردة لاسماؤهم فعلا بالسجلات الكائنة الآن بالمأموريات - مطالبتهم بصورتين شمسيتين وان كان الاسم من الاسماء الاجنبية عادة فيطالب صاحبه بأربع صور شمسية ولو كان متمتعا الآن بجنسية مصرية

كل ذلك سواء كان الممول تاجرا او ذا مهنة حرة او موظفا حكوميا او غير حكومي او من ممولى الضريبة العقارية او من ممولى الدخل العام .

ويقدم هذا العدد من الصور عن كل محل

تجارى يملكه الممول او يعمل فيه كموظف او اراض يملكها في دائرة مأمورية معينة بحيث يتعدد هذا الطلب بعدد المأموريات التي يتبعها نشاط الممول او ايراداته

٢ - تلصق كل صورة على بطاقة خاصة بمعرفة موظف مختص وبحضور الممول لتحقيق شخصيته ويكتب على البطاقة اسم الممول ونوع نشاطه والمأمورية التابع لها هذا النشاط .

٣ - اذا كان الممول اجنبيا فيقدم لكل مأمورية كما قلنا من المأموريات التي يتتبع لها - أربع صور ليكتب اسمه على كل بطاقة مرة مقروءا من اليمين واخرى مقروءا من اليسار فمن كان اسمه مثلا :

خريستو ميشيل فيكتب هذا الاسم على بطاقتين بوضعه هذا ويكتب على بطاقتين أخريين بوضع : ميشيل خريستو . ذلك لاننا وجدنا - عمليا - ان أسماء الاجانب ترد الى المأموريات مكتوبة أحيانا بأى من هذين الوضعين المشار اليهما . . . ولذلك نرى منعا للبس ان الصورة الواحدة تكتب عليها اسماؤها المحتملة لها .

٤ - اذا كان للمول اسم شهرة فيقدم صورتين أخريين على بطاقتين أخريين تحمل كل منهما اسمه الحقيقي واسم الشهرة معا .

٥ - يكون لدى المأمورية حينئذ بطاقتان طبق الاصل لكل ممول من البيانات الواردة فيها وحينئذ ترسل المأمورية صورة كاملة من هذه البطاقة الى الادارة العامة للمصلحة وتحفظ بالصورة الاخرى .

٦ - تقوم المأمورية بترتيب الصورة التي لديها ترتيبا ابجديا متتاليا كترتيب الاسماء الواردة بدليل التليفون تماما بحيث يسهل في أى وقت استخراج أى بيان بمجرد معرفة الاسم وواضح ان هذه الطريقة من الترتيب للبطاقات تؤدي الى اجتماع البطاقات الخاصة بالاسم الواحد في صعيد واحد متتاليات . وواضح أيضا ان وجود الصورة الشمسية يساعد على التمييز بين الاسماء المتشابهة ومعرفة حقيقة مسمياتها .

٧ - تقوم الادارة العامة بتلقى جميع البطاقات التي ترسل اليها من المأموريات المختلفة وترتيبها جميعا في مجموعة واحدة ترتيبا ابجديا على النمط الذى شرعنا به بالسند السابق ، وحينئذ ستقع البطاقات الخاصة بالاسم جميعا متتاليات في صيغة واحدة بحيث يمكن معرفة الممول من النشاط في المأموريات المختلفة دون الدنى مجهود . ويمكن للصورة الشمسية من التمييز بين مسميات الاسماء المتشابهة .

٨ - توضع الاسماء المتعلقة بحرف ابجدى واحد في مجموعة واحدة في يد موظف بمفرده



ويكون على المأموريات ان ترسل نفس هذه البطاقات عن كل جديد لديها من الممولين

٩ - يسبك موظف كل مجموعة من مجموعات هذه الحروف الابجدية سجلا خاصا يثبت فيه بيانات هذه البطاقات ويضاف اليه كل جديد بحيث يكون هذا السجل بمثابة الدليل المادى على وجود بطاقة ما اذا تراءى لهذا الموظف او لغيره المعين بها وتكون مهمة التفتيش دائما هي مراجعة البطاقات على السجل .

١٠ - ينشأ من هؤلاء الموظفين ادارة لها خطرها تسمى ادارة الحصر والتعداد ويكون كل موظف هو المسئول الاول معزميله بالمأمورية لتحرير الحاضر المتعلقة بالحصر ويستصدر قانون خاص لمنحه هذه السلطة باعتباره من رجال الضبطية القضائية في هذا الشأن

١١ - لابد ان تكون السجلات المعدة للحصر من واقع البطاقات منمرة الصفحات بطريقة سلسلة ومختومة بخاتم الدولة بحيث تكون دفاتر لها صفة رسمية تماما ولا يرقى اليها تزوير .

١٢ - انشاء فرقة خاصة بالمصلحة من رجال البوليس الملكى صناعتها جراعات التحريات بشأن الممولين المتهربين والاحطار عن المنشآت الجديدة دائما والتفتيش عليها بشأن الموظفين الملحقين بها ومن يستجد منهم ولتكن هذه الفرقة هي ذات الفرقة السالفة بقسم مكافحة التهريب ولكن يجب تعزيزها - وليلاحظ بشأنهم عدم استقرارهم في منطقة بعينها من الاتصال بالجمهور وقطعا لانشاء العلاقات وتخطر المأمورية دائما بنتيجة أعمالهم كما تخطر ادارة الحصر والتعداد بحيث اذا انتهى نشاط ممول او توقف فيؤشر على البطاقة بذلك ويتاريخ التوقف وتظل البطاقة محفوظة في مكانها للمستقبل

اما اذا توفى الممول فلا ترفع البطاقة الا بسداد جميع المستحقات عليه عن جميع أنواع الضرائب . فاذا تم ذلك رفعت البطاقة لتوضع في مجموعة اخرى يطلق عليها مجموعة الوفيات ويصح ارسالها للحفظ في دار المحفوظات كل فترة من السنين

اذا تم لنا ذلك كان لدينا دائما حصر مطابق للواقع في كل لحظة ، ورفعنا عن كاهل المصلحة عبء اجراء حصر على الطبيعة كلما أفست الايام حصرا سابقا ، ورفعنا عن كاهل المأمور عبء تحرير الحاضر وتشتيت قواه . وراقبنا عن قرب نشاط كل ممول بحيث لا يفلت بطريقة ما من أى مبلغ من ضريبة ما وأكالت لدينا الصور الشمسية منذ البداية لاي ممول تسول له نفسه التهريب وبذلك نقضى على وضع مقلوب - وذلك الوضع الذى تصوره مصلحة الضرائب عندما تهرب الممول فتطلب الى المأمور بيانا عن اوصافه ولا تتورع في طلبها هذا في الوقت الذى تعلم فيه ان الممول متهرب ولم يكن لدى المأمور صورة شمسية تبين اوصافه له منذ البداية، بل ربما يكون المأمور لم يره أصلا في حياته ولعل مصلحة الضرائب تفتنم فرصة هذا الارشاد وهو ارشاد ليس على العلم بغريب فهامى امريكا تصطبغ بطاقة تحقيق الشخصية الضريبية وتسلك سبيلا ان خالف ما أشرنا اليه من الجزئيات فهو يرمى الى نفس النتيجة التي ترجوها - ولا يكون الاختلاف الا بسبب اختلاف الهيئات

والى العدد القادم نتكلم في الاجراءات الادارية والفنية معا . . .

(يتبع)

عبد المؤمن الزهرى

مأمور الضرائب

دراسة في بعض الشؤون الاقتصادية والمالية

الفقر ! .. الفقر !

١ - مهما قيل عن آثار المرض والجهل في القطر المصري فان العلة الكبرى هي الفقر ، فهو أساس ماتعانيه البلاد من آلام جسام وهو سبب انتشار الامراض وتفشي الجهل ويبلغ مجموع الاراضي الزراعية طبقا لآخر احصاء ٦٣٦.٠٧٥.٠ فدايا بعش عليها عشرون مليوناً او يزيد (وصل عدد السكان طبقا لاحصاءات التكوين ٢٤ مليوناً !!)

ومع ان الوفيات تبلغ حوالى اربعمائة الف في كل عام فان عدد السكان يزداد بمعدل ثلاث مليون نسمة سنوياً وكلما تحسنت الحالة الصحية ازداد عدد السكان ، وتبلغ الزيادة في سكان مصر في النصف قرن الاخير نحو تسعون في المائة في حين لم تتجاوز زيادة الارض الزراعية ١٧٪ وبعد ان كان لكل مصرى فدان من الارض في اوائل القرن الماضي أصبح اقصى نصيب للفرد في الآونة الحاضرة لا يتجاوز بضع قراريط .

ويقدر الدخل القومى في مصر بحوالى ستمائة مليون جنيه في السنة ويعتقد بعض المتفائلين انه قد يرتفع الى ثمانمائة مليون أى ان متوسط دخل الفرد من السكان في هذا البلد الذى يتزعم الاقطار العربية الاسلامية لا يتجاوز على اقصى تقدير اربعين جنيهاً في السنة ١٢٠ جنيه بأسعار ما قبل الحرب وهذا هو ! حط مستوى بن شعوب العالم المتمدين ، وسيستمر انخفاض هذا المستوى مع الاسف الشديد عاما بعد عام لزيادة عدد السكان دون زيادة مقابلة في الدخل القومى ، وهكذا يتبين بالارقام ان المشكلة الرئيسية لمصر هي معالجة الفقر .

شغل هذا الموضوع بالبلاد أعواماً طويلة وتضمنت خطابات العرش في كل عام عبارات ضخمة وتمتلىء الصحف والكتب بشتى الاقتراحات ولكننا لم نتقدم لمعالجة الحال بأكثر من الاقوال .

ان هناك اجماعاً على خطوط رئيسية يجب ان نبدأ بها فوراً وبدون تردد وفي ملفات الوزارة دراسات مستفيضة لو رجعنا اليها لكفيننا أنفسنا مؤونة البحث والدرس من جديد .

الصناعة

٣ - أما تصنيع البلاد فهو أمنية كبرى ، ولكن الأمر في هذه الناحية ليس سهلاً فان نجاح الصناعة في بلد ما يستلزم أن يتوفر لها عوامل النجاح ، ولا خير في صناعات تنشأ على أساس حماية الحكومة وحدها وتعيش من دم الشعب الذى يطلب اليه أن يدفع الثمن غالياً لمجرد الرغبة

للسيد
جلال حسين

في خلق صناعات ليس لها من مقومات الحياة شيء والدراسة في هذه الناحية مستوفاة كاملة لدى الحكومة واتحاد الصياعات المصرية .

فلنبداً باعلان برنامج ينفذ على عدد معين من السنوات ولتكن سياسة الحكومية تقوية الافراد والجماعات ومعادنتهم فان تشجيع الافراد هو السياسة المثلى في بلد لم يكتمل نموه الاقتصادى .

وهذا الحديد الخردة - الذى وقفنا دون تصديره ولم ينتفع به الا حزئياً وتركنا الوف الاطنان في الصحارى تأكلها الرياح والرمال وتقضى عليها عوامل الجو ، ألم يحن الوقت أن يكون عندنا من الشجاعة ما نعمل لى تصديره للحصول على عملات صعبة وما يمكن أن ينقص البلاد من شئون مالية وأن يبقى في البلاد ما تحتاجه لمدة معقولة فان الخسارة التى تتحملها مصر من عدم تصدير الحديد لا تقدر بالفوائد التى يمكن أن تعود من استخدام كميات ضئيلة في مصانع محدودة العدد والانتاج .

التجارة

٤ - وفي التجارة يجب أن تنشأ قورا المنطقة الجمركية الحرة ولتكن في كل من الاسكندرية وبور سعيد : السويس - ولنضع شروطاً سخية مشجعة للافادة من التجارة في تلك المناطق الحرة ولنعمل على اطلاق أيود التجارة فانه ليس كالحصرية وسيلة للتشجيع والعمل المثمر المستمر ويجب أن تكون لنا سياسة

ثابتة تتقيد بها الحكومات حتى لا تظل التجارة في قلق مستمر لان القلق يقضى على التجارة قضاء تاماً .

رؤوس الاموال الاجنبية

٥ - في البلاد شعور قديم بعدم الارتياح الى الافادة من رؤوس الاموال الاجنبية ويرجع ذلك الى تلك الامتيازات التى كانت غلاً في عنق مصر والمصريين وتظهر آثار هذا الشعور جلياً في بعض الصحف وعلى لسان بعض الافراد بسبب الاثر العميق الاليم الذى تركه ذلك النظام البائد في نفوس هذا الشعب الوادع .

والآن وقد أصبح الامر في ايدينا واصبح الاجانب يعاملون كالمصريين سواء بسواء يتقاضون أمام قاض واحد ويدفعون نفس الضرائب فاننا نتمسك بمثلنا القديم المشهور « أحرار في بلادنا كرماء لضيوفنا » .

وقد وضع اتجاه القائمين بالامر نحو زيادة طمأنينة الاجانب ورغبتهم في دعوة الاموال للاستغلال في مصر ، ولا شك في أن البيانات الرسمية المختلفة مشجعة .

ولكن الامر يجب أن يتعدى القول الى العمل ويتعين علينا أن نقوم بحملة دعائية منظمة في الاسواق المالية والاجنبية لدعوة رؤوس الاموال للمشروعات الانتاجية في مصر ويجب ان يسبق هذا وضع برنامج محدود لوسائل الترغيب والتشجيع لاصحاب رؤوس الاموال بما يؤدى الى اقبالهم على توظيف أموالهم في البلاد .

ان الشروط السخية التى تعرضها بلاد كاستراليا وبعض حكومات أمريكا الجنوبية تدفع الالوف لاستغلال أموالهم في تلك البلاد وليس في هذا أى مساس بالاستقلال القومى .

الشركات

٧ - في البلد شعور عدائى ضد الشركات والمصريين عذرهم في ذلك سبب ما قاسته مصر من شركات الاحتكار ولا سيما الاجنبية منها فقد كانت من آثار الحكم الاستعماري البغيض الذى عم البلاد سبعين عاماً ودفعت الناس الى كره الشركات وعدم ارتياح لها .

أخبار وطرائف من العراق

٢٠٠ كيلو الى ٢٨٠ كيلو كحد أعلى لهذا الموسم فقط .

تصدير تمور عراقية

وصلت ميناء البصرة الباخرة المصرية (نجمة الاسكندرية) لشحن تمور من العراق الى موانئ عربية ومصرية وستنقل مقدار (٢٠٠٠) طن من تمور سايرة البصرة الى روسيا عن طريق الدردنيل ثم لموانئ البحر الاسود .

مزرعة نموذجية للاجئين الفلسطينيين
رفع الخبير الزراعي الفلسطيني (السيد شاكر سماوة) الى الجهات المختصة تقريراً فنياً مرفقاً بطلب تأسيس مزرعة نموذجية يعمل فيها اللاجئون الفلسطينيون على قطعة من الارض تبلغ مساحتها (٢٦٠٠٠) دونم وبرأس مال قدره (٢٠٠ ألف دينار) .

الحركة العمرانية في العاصمة

نشطت الحركة العمرانية في العاصمة نشاطاً منقطع النظير . وتدل الاحصائيات الاخيرة على أن (الاجازات الجديدة) بتشديد الابنية للسنة المالية ٩٥٢ - ٩٥٣ قد بلغت ١٩٦٣ اجازة و ٥٥٩ اجازة للاضافات والتوسيع . يقابل ذلك (١٢١٨) اجازة للابنية الجديدة و ٥٦٧ اجازة للاضافات والتوسيع في خلال السنة أشهر الاولى من السنة المالية الحالية وهذه الحركة المضطربة انما تدل على تطلع الشعب الى بناء احياء جديدة واستكمال جميع مرافقها الصحية كما سيكون لهذه الحركة الانشائية بالاضافة الى مرسوم مراقبة ايجار العقارات الذي سنته الوزارة مؤخرًا أثر بارز في القضاء على أزمة دور السكن . وفي الوقت الذي نتفائل فيه بتقدم الحركة العمرانية لابد من الاشارة الى تقدم هذه الحركة في جهات القطر الاخرى

تأليف لجنة رسمية لتأميم الطب

في العراق

ألفت وزارة الصحة لجنة رسمية لدراسة مشروع تأميم الطب في العراق والنظر في امكان تنفيذه في العراق والوسائل التي تكفل ذلك

مشروعات جديدة لمجلس الاعمار
اتخذ مجلس الاعمار القرارات الآتية :

١ - معمل النسيج القطنى في الموصل :

قرر المجلس اعلان مناقصة انشاء معمل للنسيج في الموصل يتسع له ٢٥٠٠٠ مغزل و ٦٠٠ جومة لانتاج الغزول والاقمشة القطنية كالجيت والخام المقصور والمنسوجات القطنية المماثلة التي تستهلك في البلاد بكميات كبيرة بموجب المواصفات التي وضعت من قبل شركة ايكن الاستشارية وقرر المجلس أن يلحق بهذا المعمل محطة لتوليد القوة الكهربائية ذات طاقة قدرها ٣٠٠٠ كيلو واط .

٢ - فتح طريق يؤدي الى جسر الموصل واعداد مقرب الجسر من الجانب الايسر قبل البدء بأعمال الجسر المذكور وتخويل بلدية الموصل سلطة القيام بالمعاملات الاستملاكية وتنفيذ الاعمال الترابية على نفقة المجلس .

٣ - استملاك اراض اضافية لانشاء مستشفى اربيل

وقرر المجلس الموافقة على استملاك اراض اضافية مجاورة للاراضى المستملكة سابقاً لانشاء مستشفى اربيل تبلغ مساحتها ١٢٢٥٠ متراً مربعاً لاجراء الاضافات المهمة على التصميم التمهيدي المنظم لهذا المستشفى .

٤ - تخصيص مبالغ لاعمال الري

وقرر تخصيص مبلغ قدره ٣٨٠٠ دينار لحفر مقدم جنبية الشامية ومؤخرها الى نكارة بحبيج وتخصيص مبلغ قدره ١٧٠٠ دينار للقيام بانشاء سد دوار بحبيج والنخيشية والخمس وتخويل وزارة الزراعة صرف هذه المبالغ .

زيادة النسبة في انتاج التبغ

بالنظر لوفرة انتاج التبغ في هذا الموسم وحاجة الاستهلاك المحلي المتزايد فقد قرر (مجلس ادارة انحصار التبغ) زيادة نسبة انتاج الدونم الواحد من

ولكن الحال قد تغير واصبحت الشركات مصرية ، وقد كانت أمنية مصر جميعها في أن يقبل المصريون على تلك الاعمال ، وسجلت مضايقات مجلس النواب في السنوات الاولى صيحات شديدة تدعو المصريين الى الاقبال على الاعمال الحرة .

وسينكون قانون اصلاح الزراعى الاخير دافعا جديدا للمصريين لاقتحام ميادين الاعمال الحرة بطريق الشركات والشركات اسلم طريق لاستغلال الاموال الصغيرة بالنسبة للأفراد ووسيلة للأدخار القومى وتشجيعه لا سيما بين طبقات الشعب الفقيرة ، فان اربعة جنيهات مبلغ صغير يستطيع أن يدخره رجل أو امرأة ويمكن استغلاله لشراء سهم .

السياحة .. السياحة

ان هذه الناحية من النشاط القومى مصدر ايراد لا شك فيه ويجب وجوباً تاماً أن نعمل على استغلالها الى ابعد الحدود .

والاقتراحات التفصيلية لا تنقص الدولة فملفاتها مليئة بالتقارير والآراء

سوق حرة النقد

٩ - هناك أمنية دعوت اليها منذ اعوام ونشرت عنها في الصحف وأثرتها في مجلس الشيوخ وهى انشاء سوق حرة للنقد في مصر .

وان لبنان القطر الصغير وطنجة المدينة المحتلة وغيرهم وغيرهم أصبحت بفضل النقد الحر سوقاً عالمية لخدمة رجال المال والاعمال وتجذبهم اليها بفضل التسهيلات التي جعلت من تلك المناطق سوقاً رائجة ورفعت مستوى الحياة وشئون المال فيها .

وهذه شهادة فان زينلند المالى البلجيكي عن لبنان اكبر دليل على مزايا نظام النقد الحر والرغبة الكامنة في نفوسنا لارضاء بريطانيا بدعوة السعى لاستعادة اموالنا التي تجمعت لديها خلال الحرب هي العائق الوحيد الى الآن دون الاخذ بهذه السياسة .

فهل من سبيل لتحقيق هذا الحلم ؟

جلال حسين
من رجال الاعمال

شركة مصر للتصدير والإفطان

شركة مساهمة مصرية

إحدى مؤسسات بنك مصر
ومركزها الرئيسي بمساحة بالإسكندرية

تقوم بتجارة القطن في الداخل
وتصديره للخارج

لها وكلاء ومراسلون في جميع أنحاء العالم

شركة مصر للغزل والنسيج

مركزها الرئيسى : القاهرة

مصانفها بالمحلة الكبرى

مؤسسة مصر الكبرى

تأسست فى ١٩٢٧ سنة

تشغل مصانفها ومرافقها : مليون متر مربع
تستهلك من القطن : نصف مليون قنطار سنوياً
تنتج من المنسوجات القطنية : مائة مليون متر سنوياً
وتنتج من خيوط الغزل : عشرين مليون كيلوجرام سنوياً
يكفى إنتاجها من الأقمشة القطنية : ٥٠ ٪ من سكان مصر
تغزل وتنسج وتبيض وتطبع : القطن المصرى
وتستخدم فى هذه العمليات : أحدث الآلات
التي جددت تجديداً كاملاً بعد الحرب

يعمل فى مصانفها : ثمانية عشر ألف عامل
خصصت لسكانهم مدينة : نموذجية تكلفت نحو مليون جنيه
وتقيم لهم الآن مرافق : صحية ورياضية وثقافية
تضم استاد من اكبر الملاعب وحمامات للسباحة ونواد ومطاعم
ومبانى ثقافية تكلفت مليون ونصف مليون جنيه



شركة مصر للتأمين

أرباحها أنت مصدرها وهي تعود إليك

التأمين مع الاشتراك في الأرباح

بوليصة التأمين على الحياة التي كفلت للمواطنين كل مزايا الضمان
وأناحت لهم استثمار أموالهم في أحدث العمارات وأفخمها

المركز الرئيسي ٤٣ شارع قصر النيل بالقاهرة تليفون ٧٩٧٩٧

ع. م. ب. ١٤ القاهرة

حافظوا على:

أموالكم
ومجوهراتكم
ومستنداتكم



السرقة والحرب والاضيع
في الليل والنهار

بإبرار خزائن أمينة تحمي من العبث بها
أو فقدانها، وتصبح في أمان بفضل خزائن

بنك مصر

ادخل بنك مصر نظام الإبراع الليلي فأنشأ «الخزائن الليلية»
لحفظ النقود والفنديات الثمينة في غمادات يعمل به في ظروف الفاجئة

القاهرة : المركز الرئيسي : شارع محمد بك فريد
الاسكندرية : فرع بنك مصر : شارع طلعت حرب

نظام خاص للإبراع في الليل بعد قضاء السرقات، أو لأي سبب مفاجئ

لكافة الاستعلامات : خابروا المركز الرئيسي بالقاهرة والاسكندرية



الاقتصاد والمحاسبة

العدد ٧٠
أول فبراير ١٩٥٤

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى اباطة رئيس نادى التجارة
رئيس التحرير : أحمد عنان

فاتحة عهد جديد

في ميدان الاقتصاد والمال

كان لصدور قانون الشركات صداه في تاريخ مصر الاقتصادي ، اذ وضع لأول مرة في مصر حدودا واضحة المعالم لشركات المساهمة وهي قوام الاستغلال الجماعي وركن عظيم من أركان الاقتصاد الوطنى العام . كما يسر لها سبيل التأسيس واجراءاته وكفل للمساهمين حقوقهم في رقابة أموالهم وعزز هذه الرقابة بما رتب لموظفى الحكومة المختصين من حقوق المراجعة والتفتيش وضبط المخالفات . ثم أدخل التشريع نوعا جديدا من الشركات ذات المسئولية المحدودة مما لم يسبق له وجود في مصر وبذلك نظم لصغار المدخرين نوعا مناسباً من الأنواع الملائمة لظروفهم من ناحية رأس المال أو اجراءات التأسيس أو المسئولية التى لا تتعدى حصصهم في الشركة - كما وضع التشريع الجديد نظاما واضح المعالم لشركات التوصية بالاسهم بعد أن كانت غير محكومة بنظام واضح لحقوق المساهمين والمديرين وواجباتهم .

إنها خطوة مباركة تلك التى خطتها الحكومة في تعجيلها بهذا التشريع الجديد بعد أن تعثر مثل هذا التشريع عشرات السنين في العهود الماضية أما تحت ضغط النفوذ الاجنبى أو النفوذ المصرى الذى كانت له مصلحة في عدم لتقيد بما فرضه التشريع الجديد من أوضاع خاصة بالتمصير والحد من حريات كبار الممولين في إدارة شئون الشركات العديدة التى تربعوا على عروش ادارتها دون رقابة ولا منافسة ، وكانت حقوق صغار المساهمين مهددة دون حساب ولا عقاب .

ولا جدال في أن التوفيق الذى لازم التشريع الجديد ونصوصه قد يرجع نصيب كبير فيه الى روح الشورى التى اتبعها وزير التجارة والصناعة ومن وراءه زملاءه المسئولون في العهد الجديد وبذلك استطاعوا تعرف جميع المآخذ التى كانت في المشروعات السابقة وعملوا على تلافيها فجاء القانون قريبا من الكمال والوفاء بالغرض .

والذى نرجوه مخلصين من صميم قلوبنا أن يصطبغ هذا القانون المفيد بعهد استقرار يضافى على الاقتصاد المصرى انتعاشا وازدهارا وأن يكون باعثا على اجتذاب رؤوس الاموال المصرية والاجنبية لاستغلالها

كما نرجو مخلصين أن يؤيد التشريع الجديد بما يتناسب مع أهدافه من تشريعات لتنظيم العلاقات بين العمال وأصحاب الاعمال على أساس من التعاون والعدالة ومراعاة صوالح الانتاج ودعم الصناعة وبذلك تتضاعف النتائج الطيبة التى هدفت اليها الحكومة باصدار قانون الشركات

عبد الله فكرى اباطة

في ميدان الاتصال والمال :
للاستاذ عبد الله فكرى اباطة
عرض وتعليق

صناعة السيور في الهند -
المصرف الصناعى العراقى
في السياسة الاقتصادية :
الحاجة الى انشاء مؤسسة
زراعية للبلدان العربية -
للاستاذ وديع فلسطين

وسائل تمويل النهضة
الاقتصادية في مصر : للدكتور
عبد الرازق محمد حسن
اقتصاديات الشرق الاوسط :
مشروع النقطة الرابعة
الامريكى : للاستاذ محمد على
حسن

اتجاهات حديثة في المحاسبة :
للاستاذ موسى حقى
الاقتصاد الاوروبى : سياسة
تشجيع الاصدار في فرنسا
بقلم م.ك. بولاد

الاقتصاد العالمى : العالم
عام ١٩٥٣

الجانب الاقتصادى لدولة
اسرائيل : للاستاذ فؤاد محمد
شبل

من الصحف العالمية - مكتبة
التاجر - في ركاب العلم
للاستاذ أحمد فريد حسن
كتاب القطن في ٥٠ عاما :
تأليف الدكتور يوسف نحاس
مصلحة الضرائب وفن
التطبيق الضريبى : نظم محامنا
الضريبية - للاستاذ عبد المؤمن
الزهيرى

قضايا التأمين : للاستاذ

أحمد زكى عبد الهادى
قانون الشركات المساهمة
والتوصية بالاسهم
ارقام واحصاءات

التجارة والاقتصاد امام
القضاء : هل الاكراميات تخضع
لضريبة العمولة - للاستاذ
محمد على وهدان

الارباح الصافية الخاضعة
للضريبة : للاستاذ ت.ا.



تبسيط النظام الضريبي

اجتاز النظام الضريبي المصري تحولات كثيرة في خلال العامين الاخيرين قامت كلها على استبقاء القواعد والتشريعات التي كانت موضوعه واستبقاء تعديلاتها والتعديلات التي أدخلت عليها ، وأضيفت اليها تشريعات وتعديلات جديدة زادت في تعقيد النظام الضريبي . فضلا عن أن هذا النظام فرق بين الطوائف الخاضعة للضريبة و فرق بين سعرها ، فهناك فئة المهن التجارية وفئة المهن الحرة ، ولكل منهما سعر ولكل منهما نظم .

وليس المفروض في كل دافع ضريبة أن يكون مشرعا من الطبقة الاولى ، ذا عقلية قانونية وحسابية بحيث يستطيع تفسير هذه القواعد والتشريعات الكثيرة وحصر قيمة الضريبة المستحقة عليها ، بل المفروض ان تبسط هذه التشريعات وتوحد بحيث يستطيع حتى الذين ليست لهم عقلية تشريعية أو حسابية ان يقدروا قيمة المستحق عليهم ويؤدوها في مواعيتها، ولهذا طالبنا من قبل ونردد هنا هذا المطلب ، وهو انه ينبغي إعادة النظر في النظام الضريبي الحالي وتبسيطه لان ذلك يوفر على دافعي الضريبة وعلى رجال مصلحة الضرائب وعلى رجال القضاء التجاري كثير من الوقت الذي يضيع اليوم في منازعات وخلافات لا نهاية لها .

وكلما سهلت الاجراءات وبسطت ، تيسر على الخزانة ان تتقاضى حقوقها في مواعييدها وبغير حاجة الى الالتجاء الى النصوص الجزائية . فالذي لا ريب فيه انه لا التاجر ولا المحامي ولا الطبيب ولا الصحفي يريد أن يمثل أمام القضاء متهما بالتهرب من دفع الضريبة أو بالتخلف عن دفعها . فهو لا جميعا يخافون على سمعتهم ويحرصون على عملهم فيحبون أداء ما عليهم بدون أدنى تأخير ومن واقع

ما يحتفظون به من دفاتر ومستندات ولكنهم يحارون من تفسير قوانين الضرائب وفي جمع أطرافها ومراجعة تعديلاتها الاولى والثانية وربما الثالثة ، ومراجعة ما أدخل عليها من اضافات وهلم جرا مما يصرفهم عن القيام بأعمالهم التي لا يستطيعون لها تأخيرا أو امهالا ، ومما يعرضهم للوقوع تحت طائلة القانون الذي لا يرحم .

رقابة الحكومة على الشركات

الرأى الفطن أن تترك للشركات حرية كافية لنقيام بالرسالة التي تحددها لها نظمها الأساسية بغير تدخل من السلطات الادارية . فان رأى أن يكون هناك تدخل ، وجب أن يكون في أضيق نطاق وأن يقتصر على الحالات التي تقتضى مثل هذا التدخل لحماية اموال المساهمين وصون الكيان المالى للمنشأة وتحيلولة دون أن تصاب السوق المالية بمعاطب او بأضرار

واعضاء مجلس الادارة هم عادة الذين توكل اليهم الرقابة الفعلية والتنفيذية على نشاط الشركات ، وهم الذين يمنحهم المساهمون الثقة التي تخولهم حق التصرف في موجودات الشركة . وهؤلاء الاعضاء معرضون لان يخطئوا ، فيصيب هذا الخطأ مصالح المساهمين ويضر بسمعة الشركة ويهوى بقيمة اسهمها ، وقد لايسألون عن هذا الخطأ .

مثال ذلك ان مجلس ادارة احدى الشركات قرر شراء مادة خام لازمة لمصانع الشركة بمبلغ خمسين الفا من الجنيهات ، فلما تمت الصفقة ودفع ثمنها ، تبين أن المادة الخام فاسدة ولم تصلح للانتاج واستغنى عنها واشترت مقادير غيرها . وكانت النتيجة الطبيعية لهذا التصرف أن هوت أرباح الشركة ونزلت اسعار أسهمها وانخفضت أرباح الاسهم ، ويحاول المسؤولون تعليل هذه الحال بمعاذير شتى .

في مثل هذه الحالات تصبح رقابة الحكومة أمرا مرغوبا فيه ، ويصبح التدخل الحكومى ضرورة لتعيين المسؤولية وحماية حقوق المساهمين

حلقاات الدراسات الاجتماعية

جرت الجامعة العربية في خلال الاعوام الاربعة الاخيرة على عقد حلقات

للدراسات الاجتماعية يشهدا خبراء في المسائل الاجتماعية يمثلون البلدان العربية كلها . وفي هذه الحلقات تناقش المشكلات الاجتماعية في كل قطر عربى ، ثم توضع توصيات للنهوض بالاحوال في كل بلد ، وترفع هذه التوصيات الى الحكومات ذات الشأن لتنفيذها .

ولكن لوحظ انه عند عقد الحلقة التالية في السنة التالية ، يتضح أن الحكومات لم تتخذ شيئا في سبيل تنفيذ التوصيات ، ومن ثم يتعين تكرار هذه التوصيات واعادة تنبيه الحكومات الى ضرورة تنفيذها .

ومعظم القرارات التي تتخذ تتعلق بأحوال العمال الزراعيين والصناعيين وأحوال الاسرة ، ومشكلة البطالة والتسليف التعاوني ، ومساكن الفلاحين والصناعات الريفية وهلم جرا ، وهي قرارات مطبوعة على الاغلب بطابع العلم متجهة في جملتها صوب الإصلاح الاجتماعى ، معززة في معظمها بوسائل تنفيذها تنفيذا ناجعا .

ولذلك يدهشنا ان تقف الحكومات العربية موقفا سلبيا تجاه هذه القرارات مبدية تحفظات في شأن تنفيذها ، او معرضة عنها كل الاعراض ولعل السبب في ذلك هو عجز الجامعة العربية عن أن تفرض على الحكومات احترام قراراتها ، وكثرة الاجراءات الشكلية والروتين مما يصرف نشاط الجامعة عن الاعمال الانشائية المفيدة نقول هذا ونحن مقبلون على عقد دورة جديدة لحلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية ، فقد بدأت الدول تعد المحاضرات والبحوث التي ستلقى ، كما اخذت تختار المندوبين واعضاء الوفود الذين سيشتركون فيها . وكل هذا جميل ، ولكن أجمل منه أن تولى الحكومات قرارات هذه الحلقات مزيدا من اهتمامها العملى فتنفذها بوسائلها الخاصة بعد أن تدرج لها الاعتمادات اللازمة في ميزانياتها .

كذلك نهى في اذن الادارة الاجتماعية للجامعة العربية بان تسرع في طبع بحوث حلقات الدراسات الاجتماعية وتوزيعها على ذوى الشأن من باحثين ومسؤولين . فتأخير طبعها علة من العلل التي يحسن ملاقاتها .

صناعة السيور والآلات المحركة في الهند

تستعمل السيور في نقل القوة المحركة من المحرك وهو مصدر الحركة الى عمود الحركة ثم منه الى الآلات والعدد المختلفة في المصنع . ومع أن بعض الآلات من أنواع معينة تسير في الوقت الحاضر بدافع من محركاتها مباشرة ، إلا أن نقل القوة المحركة بطريق السيور لا يزال في أغلب الحالات الطريقة المفضلة نظرا لما لها من خصائص مطاطية مرنة . ولهذا فان كمية السيور التي تستخدم في دولة من الدول تصلح دليلا على مقياس القوى الميكانيكية المستخدمة فيها .

وترجع صناعة السيور الأولى في الهند الى عام ١٨٨٢ ولذلك فهي من أقدم الصناعات المحلية وقد أنشئ أول مصنع لعملها في مدينة (سرامبور) بالقرب من (كلكتا) . ومما يجدر بالملاحظة أن مصانع السيور تكاد تكون كلها مكدسة حول (سرامبور) في دائرة لا يزيد نصف قطرها عن عشرة أميال . والسبب في ذلك يرجع الى أن صناعة السيور المحلية كانت في بادئ الامر لازمة لصناعة الجوت في بنغال في تلك المنطقة . فلما قامت الحرب أصبحت كمية السيور المستوردة غير كافية ونتاجت عن ذلك أزمة حادة في هذه السلعة . ولهذا وضع استيراد السيور وتوزيعها تحت اشراف الحكومة ، كما اتخذت جميع الوسائل التي من شأنها زيادة كمية الانتاج المحلي من هذه السيور ، فبنى مصنعان جديدا في خلال الحرب ، كان من أثرهما زيادة الطاقة المقدرة للانتاج من ٧٥٠ طنا الى ١٦٠٠ طن في العام وكانت جميع هذه المصانع تنتج سيورا مبنية من نسيج القطن والشعر وبعضها من الخيش المجدول

وام تكد الهند تنال استقلالها حتى أنشئ مصنعان آخران لانتاج السيور من القطن والشعر . وقد أصبحت الطاقة المقدرة للانتاج في هذه المصانع الستة ٢٢٠٠ طن في العام ، بعضها من القطن والشعر ، وبعضها من القطن المطاي بالقار ، وبعضها الآخر من القطن المخروط بالمطاط ، والبعض من خيوط الخيش المجدولة . وقد أدت الحماية الجمركية التي فرضت في الهند على الواردات الخارجية من السيور الى تثبيت قدم صناعة السيور المحلية فأضحت قادرة على تصدير ما يفيض عن حاجة الصناعات في داخل الهند .

وقد بدىء أخيرا في صناعة نوع جديد من السيور المصنوعة من خيوط المطاط ويعمل مصنعان في الوقت الحاضر في انتاج هذا النوع من السيور .

ولما كانت المصانع التي تستخدم السيور تتجه في الوقت الحاضر الى

لهذه المصانع الثلاثة بعد استكمال نموها ١٩٢٠ طنا في العام ، يضاف الى ذلك ٢٥٠ طنا أخرى من هذا النوع تنتجها بعض المصانع الصغيرة في السنة .

وفضلا عن السيور المصنوعة من خيوط المطاط فان بعض المصانع تزمع انتاج نوع من السيور المكسرة بالمطاط . وتقدر الحاجة الى هذا النوع بمائة طن في العام .

وتعتمد صناعة السيور المحلية في الهند في الوقت الحاضر على بعض المواد الخام المستوردة من الخارج كخيوط الشعر ، والاقمشة الكتانية والكبريت ، وبعض المواد الكيماوية المتصلة بتجهيز المطاط . ويجرى البحث الآن للتعرف على مدى إمكان الحصول على خيوط الشعر والاقمشة الكتانية من نوع ملائم من الهند نفسها . والنتائج الأولى لهذه الابحاث تبشر بنجاح هذه الجهود .

استخدام النوع الجديد المصنوع من خيوط المطاط فان المشتغلين بانتاج السيور يفكرون في تحويل مصانعهم الى انتاج هذا النوع الجديد ، بل أن أحد مصانع السيور الكبرى في الهند قد حصل فعلا على اذن من الحكومة بتحويل بعض اقسام مصنعها لانتاج السيور المصنوعة من خيوط المطاط . وستصبح جملة الطاقة الانتاجية

المصرف الصناعي العراقي

الحاضر صناعة الاسمنت ، وصناعة الزيوت النباتية ، وشركة تجفيف الاراضي ، وشركة طحن الحبوب ، وشركة مخبز بغداد ، وشركة الجوت ، وشركة التأمين الوطنية .

واضاف مدير المصرف قائلا : « ان العمل يجري لتوسيع أعمال المصرف سنة بعد سنة لتغذية الصناعات الانتاجية وانشاء صناعات جديدة » .

وقال المدير : « ان المصرف يجري في الوقت الحاضر مفاوضات مع عدد من المؤسسات البريطانية والاوروبية والأمريكية الهندسية لانشاء معمل للفولاذ في العراق . وقد قدرت تكاليف انشاء هذا المعمل بما يتفاوت بين ٢٥٠.٠٠٠ و ٣٠٠.٠٠٠ دينار يضمن ذلك كل الآلات والمكينات التي يحتاجها . ومن المتوقع أن يتخذ المصرف قراره النهائي بهذا الشأن في المستقبل القريب . وقد علم أن المصرف الصناعي يعمل على تأسيس شركة تتولى مشروع صناعة الفولاذ في العراق برأسمال أولى يتراوح بين نصف مليون ومليون دينار . »

صرح المدير العام للمصرف الصناعي العراقي بأن المصرف قد منح منذ أول هذه السنة الى نهاية الشهر الحالي قروضا الى عدد من الصناعات بلغت ١٤٨.٧٠٠ دينار وامتلك حصصا بلغت قيمتها (١١٠٠٠٠٠٠) دينارا في (١١) صناعة مهمة في البلاد وقال ان سياسة المصرف الصناعي تقوم على أساس مساعدة وانشاء كافة أنواع الصناعات في البلاد التي تستهدف زيادة الثروة القومية وتوفير الاعمال للأيدي العاملة البطالة وترمي الى زيادة الانتاج . وقال مدير المصرف الزراعي بأن الشعبة المختصة في البصرة ستقوم بتقديم المساعدات المالية الى كافة الذين يرغبون بتأسيس صناعات جديدة في البلاد وذلك عن طريق اعداد الاجراءات الضرورية لهم كجمع المعلومات التي يحتاجون اليها وفتح الاعتمادات اللازمة وتقديم القروض المالية ، ومن بين الصناعات المهمة التي يساهم فيها المصرف في الوقت

الحاجة إلى إنشاء مؤسسة زراعية للبلدان العربية لتسيير السياسة الزراعية وتحسين الفلاحة وزيادة المحاصيل مكافحة الآفات الزراعية وإدخال مستحبات الآلات إلى الريف

وقد فطنت الى ضرورة وضع مشروعات زراعية مماثلة كل من العراق وسوريا والاردن والمملكة العربية السعودية ، فأخذت كل دولة منها تعد مشروعات يراد بها استغلال مياه الانهر مثل مشروع وادي الثرثار في العراق ومشروع نهر الليطاني في لبنان ومشروع اليرموك في الاردن ، ومشروع نهر الاردن الذي تنتفع به سوريا والاردن

ولكن هذا النشاط الزراعي في البلدان العربية موزع متفرق، تستقل فيه كل دولة بأمور نفسها ولا ناس فيه الى مشورة دولة عربية أخرى سواء كانت مجاورة جغرافياً أو متقاربة من حيث الأوضاع السائدة فيها . ويخشى اذا استمرت الجهود تبدل متفرقة أن تطبع بطابع البطء وقد لا تبرأ هذه الجهود من شوائب الوقوع في الخطأ ، بينما أن الانتفاع بتجارب الغير يقي الدولة مثل هذا الأزال .

صحيح أن هيئة الطعام والزراعة التابعة للأمم المتحدة أنشأت لها مكتبا اقليميا يشمل البلاد العربية جميعا ويتولى بحث أمورها الزراعية والتموينية على نطاق تعاوني . ولكن نشاط هذه الهيئة مرتين بمشئنة الأمم المتحدة متوقف عليها . فاذا ارتطمت هيئة الأمم بصخور كتلك التي تحطمت عليها « جامعة جنيف » تداعت جميع المنظمات والوكالات المتخصصة التابعة لها وزال هذا المظهر من مظاهر التعاون الاقليمي في شئون الطعام والزراعة .

ومن ثم نعتقد أنه يحسن بالبلدان العربية أن تنشئ لنفسها مؤسسة اقليمية زراعية يكون من أهدافها مايلي :

أولا - تنسيق السياسات الزراعية في البلدان العربية . . . فهناك محاصيل كثيرة ينتجها أكثر من

من أعرق بقاع العالم في اعادة فن الزراعة ، البلدان الواقعة شرق البحر المتوسط وجنوبه الشرقي ، وقد كانت تعرف في التاريخ القديم بأنسم « الهلال الخصيب » فصارت تعرف اليوم بالبلدان العربية وتضم لبنان وسوريا والاردن والعراق ومصر وفلسطين قبل أن تقع فريسة الصهيونية . فهي بلاد يسجل لها التاريخ في شتى عصوره تميزا في الزراعة حتى صارت أهراء روما الدائمة قبل أن تنهار الامبراطورية الرومانية .

التمر الغنى بفيتاميناته الحلوا المذاق . ولكن فترة الخمول التي عرفها العالم العربي في ظل الاستعباد الغربي بأشكاله وصوره ، جعلت هذه الرقعة الخصيبة من الارض تتخلف كثيرا عن الركب ، فسبقتها في مضمار الزراعة دول أوربا وأمريكا ، وسبقتها بوجه خاص في استحداث الادوات الزراعية وضبط مجاري المياه النهرية ومكافحة آفات الزراعة ولكن الحال اليوم غيره بالامس ، فقد استردت هذه البلدان جميعا وعيها بالحياة ومطالبها يزوال آثار الاستعمار أو انحسارها ، وأصبحت تستشعر الحاجة الملحة الى اعادة النظر في أمورها الزراعية في ضوء العلم الحديث ووفق سياسة مرسومة بعيدة المدى متعددة الجوانب تستهدف كفاية حاجة السكان من المؤونة ، ورفع مستوى المعيشة وازدهار الثروة القومية بحسن استغلال الموارد الطبيعية .

وليس ثمة ريب في أن مصر كانت سباقة في مضمار العناية بالزراعة تشهد بذلك مشروعات الري التي أقامت في خلال ربع القرن الاخير مثل سد اسوان وسد اسسيوط ومشروعات الري الاخرى في الملاكال والروصيرص في السودان ، فكل هذه خطى خطتها مصر رغبة منها في ادخار ماء النيل لتوسيع رقعة الارض الزراعية ومجابهة النمو المطرد في عدد السكان .

وليس هذا بمستغرب في بلاد تضم أنهارا من اخصب أنهار العالم وأطولها ، كالنيل والفرات والدجلة والاردن ، فضلا عن أنهر أخرى دروافد مثل نهر الكلب ونهر الليطاني ونهر بردى التي تتفاوت غنى في الماء وعمقا وطولا .

وليس هذا بمستغرب وقد ولدت المدنية في مهد هذه الرقعة ، سواء مدينة المصريين القدماء ، أو مدينة الفينيقيين أو مدينة الرسالات الدينية الكبرى ، فتيقظت شعوب هذه الرقعة تصارع الطبيعة لاستثمار مواردها في استنبات الغذاء واستحياء الزرع ومكافحة المجاعات في أزمنة التحاريق والجذب ، واختزان ماء المطر في خزانات قد نعدها اليوم بدائية ساذجة ، ولكنها يوم انشئت كانت تدور خطوة واسعة في مضمار الارتقاء الهندسي والزراعي . وبقايا سد مأرب في اليمن آية على فن المعمار الهندسي الزراعي في وقت كان الناس يجهلون فيه كيف يخزنون ماء المطر ليرتوا منه ريروا الارض لمطعمهم .

وكانت المملكة العربية السعودية ومثلها اليمن بلادا صحراوية ليس فيها الا واحات قليلة تررى بماء النبع أو بسحب المطر العابرة أو بالآبار التي قد يهتدى اليها بعد حفر جوف الارض الى أعماق بعيدة . ومع ذلك فقد عرف أولئك البدو كيف يعمرن بعض بقاع الصحراء ويحولونها الى حقول مثمرة ، يزرعون فيها الخضر والحبوب الى جانب

على مؤسسة اقليمية أكثر مما يهون على جهود متفرقة . فان معرفة حاجات السوق الخارجية تساعد على تقرير السياسة الزراعية للبلاد العربية التي تصدر الى الخارج بعض منتجاتها .

ويمكن كذلك تنظيم معارض عربية شبه دائمة في الخارج للدعاية للمنتجات الزراعية العربية ، وهذا أمر يمكن أن يعهد به الى المؤسسة الزراعية الاقليمية .

سابعاً - متابعة المستحدثات في طرق الزراعة وأساليبها . فبوسع هذه المؤسسة أن ترقب عن كثب نشاط دول العالم في انتاج الآلات الزراعية والمعدات التي تستخدم في الحقل . فاذا تبينت بينها ما يصلح للريف العربي أوصت باستقدامه وأخذت الاجراءات الكفيلة باستيراده وتعميمه . فمشكلة الريف في البلاد العربية هي في الواقع مشكلة قصور عن الاستعانة بالادوات الحديثة اعتماداً على أن القوى البدنية والقوى الحيوانية تسد مسد الآلة . ولكن هذا التفكير البدائي لم يعد يستطيع أن يستقيم مع التفكير العصري ومع حاجات الزراعة الحديثة

ثامناً - انهاض الثروة الحيوانية حتى تكون مورداً مأموناً مضموناً من موارد الثروة القومية العامة ، وموارد الحياة بالنسبة للفلاح . فتحسن سلائل الماشية ، ويزداد ادوارها للبن ، وتكثر مزاياها الغذائية . تقل امراضها وتطول أعمارها ويكثر نسلها . وما يقال عن الماشية يقال كذلك عن الدواجن . والحقل الحديث يجب أن يهيئ الحياة لاسرة الفلاح ولماشيته ولدواجنه ، أسوة بالحقل في البلاد الراقية زراعياً كأولايات المتحدة وبعض بلدان أوروبا .

هذه بعض المهام التي في الطاقة أن توكل الى المؤسسة الزراعية المقترحة للبلدان العربية . فهي مؤسسة تضم جماع الاختبارات والاستعدادات المتاحة للبلدان الزراعية فتسقيها وتوجهها خير توجيه مستعينة على ذلك بما تستكشفه من فنون سبقت اليها دول الغرب الحديثة .

وديع فلسطين

للتجارب الزراعية يساهم فيها خبراء في الزراعة من البلدان العربية كلها ، وليس ثمة ما يحول دون الانتفاع بالأمثلة التي ضربتها محطات التجارب الامريكية والاوربية في متابعة مباحث هذه المحطة العربية الاقليمية .

رابعاً - مكافحة الآفات الزراعية، ماكان منها خطراً على الرقعة كلها كالجراد مثلاً الذي صارت له مواسم دائمة يغير فيها على منطقة الهلال الخصيب ، وما كان خطره مقتصر على زراعة بعينها كبودة الفطن وآفات الفاكهة وما إليها . ولو أجرى احصاء لتقدير قيمة الثروة التي تبدد سنوياً بسبب هذه الآفات ، لتجاوزت الخسارة ملايين وملايين . وهذا ندعو الى التعجيل باخراج هذه المؤسسة الى حيز التنفيذ وتمكينها بما يهيئ لها من وسائل مجتمعة وبما يرصد لها من مال تكتب به الدول من أعضائها ، أن تعلن حرباً شعواء على الآفات الزراعية عساها توفق في انقاذ البلاد العربية من شرورها .

خامساً - العمل على حفظ الفاكهة والخضر وتعبئتها اما للاستهلاك المحلي المؤجل ، واما للاصدار الى الخارج . ومما يغبط له أن العراق والمملكة العربية السعودية يدايان الآن في انتاج فاكهة النمر المحفوظة بعد تعقيمها وتنقيتها وحشوها باللوز والجوز واصدارها الى الخارج . وقد قطع العراق في التعبئة شوطاً بعيداً حتى صار تمره يصدر الى بريطانيا والولايات المتحدة فيستهلك فيهما بوفرة . ويمكن للمؤسسة الزراعية المقترحة أن تساهم مساهمة مقدورة في نجاح هذه الصناعة .

سادساً - بحث حالة الاسواق الخارجية . فمثل هذا الامر يهون

فطر عربي واحد ، ولا ريب في أن التعاون في شؤون زراعتها ، كتبادل المعلومات والاختبارات والاستعانة بالخبراء مما يساعد على اكساب هذه المحصولات مزايا لم تكن لها من قبل فالقطن مثلاً يزرع في مصر وسوريا والعراق . والقمح يزرع في مصر وسوريا والعراق والمملكة العربية السعودية . والبلح يزرع على نطاق واسع في العراق والمملكة العربية السعودية وعلى نطاق اقل في مصر وسوريا . والفاكهة تزرع بوفرة في لبنان والجزء العربي من فلسطين وفي مصر ، وهلم جرا . وحتى تنتفي عناصر المزاخمة وتكتمل عناصر التعاون بحسن بالمؤسسة المقترحة أن تقوم بتنسيق السياسات الزراعية تنسيقاً يكفل المصلحة للدول جميعاً .

ثانياً - تحسين الانتاج ، سواء باستيراد حبوب جديدة أطيب نوعاً ، أو بتحسين التربة واستخدام المخصبات اللازمة للانماء ، وبديهي أن تحالف الجهود العربية على تحقيق هذا الغرض أبعث على التفاؤل بالنجاح ، من بذل جهود مشتتة لارابط بينها عرضة لان تعصف بها أي عاصفة

ثالثاً - وحسن الانتاج يجب أن يفترن بوفرته وزيادة غلته . هذا مستطاع في المناطق القليلة الماء متى هبى لها نصيب منه . وقد تبين من التجريبتين الزراعيتين الكبيرتين اللتين نفذتا في منطقتي الخرج وخفس دغري بالقرب من الرياض في المملكة العربية السعودية أن في الطاقة خلق جنات في وسط الصحراء اذا كفل الماء ، والماء موفور في جوف الارض يحتاج الى من يستخرجه . وواحة الخرج تثبت الآن من الحبوب والخضر والفاكهة مايجود أنواعه حتى على أنواع مااستنبت في بلدان تعتمد على ماء النهر . والمملكة العربية السعودية تعمل الآن على استيراد فساتيل وحبوب من الخارج لاستنباتها في محطات التجارب التي أنشأتها حتى اذا مانجحت أمكن تعميمها .

ولن تنجح هاته المؤسسة الزراعية الاقليمية المقترحة في أداء مهمتها حتى تكون تحت امرتها محطة كبيرة

بنك مصر
البنك الذي يفتح الفرع المصري
وعامته في الإسكندرية والإسماعيلية
ينشئ صناعات القومية
مؤسستها شركائها الكبار

وسائل تحويل النهضة الاقتصادية في مصر

إمكان رفع الضريبة لتخفيض ضائرها الحالية عما هو متبع في الخارج

وعلى مجموعات الدخول المختلفة وكذلك طريقة إنفاقه أو استعماله .

يقدر الدكتور محمود أنيس الدخل الاهلي عام ١٩٥٠ بمقدار ٨٦٠ مليون جنيه . موزعة كالآتي : ٢١٪ ايجار ، ٢٨٪ أرباح وفوائد ، ٢٨٪ مرتبات وأجور ، ٢٪ إيراد الحكومة . ويقدر الادخار الشخصي بمبلغ ١٧٥ مليون

جنيه أو ما يبلغ ٢٠٪ وقد يكون رقم الادخار فيه بعض المغالاة ، أو قد يكون سبب تضخمه ارتفاع أسعار القطن بنسبة كبيرة في تلك السنة بدون أن يقابل ذلك ارتفاع يذكر في أسعار مواد الاستهلاك . وعلى العموم إذا قدرنا الدخل الاهلي هذا العام بحوالى ٧٥٠ مليون جنيه مدخلين في الاعتبار انخفاض أسعار القطن ووجود حالة إنكماش ومعدل الادخار ١٥٪ وهو متوسط النسبة التي

كانت تتجمع بها الارصدة الاستراتيجية أي أن المدخرات هذا العام يمكن تقديرها بحوالى ١٠٢٥ مليون جنيه ، تزيد أو تقل في الاعوام القادمة تبعاً للتغيرات التي تطرأ على الدخل الاهلي . ليس معنى ذلك ان هذا المبلغ يمثل الجزء الذي يمكن امتصاصه بطريقة

أو بأخرى لاعادة استثماره إذ ان واقع أن جزءاً من هذا المبلغ يستثمر فعلاً في المنشآت القروية الجديدة ، وجزءاً يحتفظ به الأفراد لمقابلة طلبات الطوارئ المستقبلية . والذي يهمنا هو أن نعمل أولاً على امتصاص ما يكتنزه

الأفراد ويمكن تعريفه بذلك الجزء الذي يفيض عن حاجات الفرد الضرورية المحتملة في المستقبل وثانياً توجيه الاستثمار الفردي فلا يترك كما هو الآن متركزاً في انشاء العمارات وتهيتها بوسائل منتهية في الترف

في الوقت الذي تفتقر فيه البلاد للاستثمار الصناعي . ويقدر البعض الجزء الذي يكتنزه الأفراد عادة في البلاد التي تشبه مصر في وضعها الاجتماعي والاقتصادي بنصف المدخر

وإذا أخذنا بتقديرنا السابق الادخار كان معنى ذلك أن الجزء المكتنز يبلغ حوالى ٥١ مليون جنيه ، وإذا فرضنا أنه يلزم الأفراد لمقابلة أحوال الطوارئ ١٠٪ من هذا القدر

يصبح المبلغ الممكن استثماره اضافياً ٤٦ مليون جنيه يمكن امتصاصه إما عن طريق الضريبة أو القرض . وإذا أخذ عن طريق الضريبة فمعنى ذلك زيادة معدل الضرائب

الحالية بحوالى ٢٢٪ وهي لا تزيد في مجموعها عن ٦٪ من الدخل الاهلي المقدر ويمكن أخذها بمعدل ٣٪ من المرتبات والاجور ، ٧٪ من الدخل الآتي من ربح الارض والأرباح والفوائد . وهذه النسبة المقترحة أقل من

نصف ما كان يقتطع من الدخل الاهلي لتمويل الحرب في المدة من سنة ١٩٤٠ الى ١٩٤٥ فضلاً عن أن هذا المبلغ المخصص للاستثمار إنما يعود إلى المجتمع في صورة شراء للمواد

مثلاً إلا أننا في نفس الوقت قد نلاحظ زيادة نسبة المرضى بالامراض الطفيلية المترتبة على ذلك ، وعلى هذا فان صافي الزيادة الفعلية يمكن قياسه بحجم الانتاج مطروحاً منه المصروف اللازم للمحافظة على صحة الفلاحين . .

وقد صرح وزير الاشغال السابق لجريدة الاهرام بتاريخ ٣ فبراير الماضي قائلاً بأنه كان من نتيجة الاسراف في الري نقص غلة الفدان من نتيجة الاسراف في الري نقص غلة الفدان من كافة المحاصيل بسبب رطوبة التربة وزيادة تعرض النبات للآفات والحيوان والفلاحين للامراض الطفيلية ، حتى قدر ما خسره البلاد كنتيجة لتدهور انتاج الفلاح بمئات الملايين من الجنيهات سنوياً .

للأسف
عبدالرازق محسن

وهنا يذكر الوزير أيضاً أن تغير وسيلة الري والصرف ، وهي مسألة مربطة بالعلاقة بين عناصر الانتاج التي سبق الإشارة إليها قد تؤدي إلى زيادة في الانتاج القومي بما لا يقل عن ٢٠٪ وهو ما يعادل زيادة المساحة الصيفية الحالية بنحو مليون فدان ، أو بمعنى آخر ثلث المنتظر من تنفيذ مشروع السد العالي .

أضف إلى ذلك أن عدم العناية بحفظ المواد المنتجة يؤدي بالتالى إلى نقص الفائدة المرجوة منها ، فعدم تشوين المحاصيل بالطريقة العلمية يؤدي إلى تلف نسبة كبيرة منها ، ويقرر البعض خسارتنا في القمح وحده نتيجة عدم وجود صوامع لحفظه بحوالى ٣ مليون جنيه سنوياً أو أكثر من ١٠٪ من القيمة السنوية للمحصول .

ليس معنى ذلك كله أننا نفرض أن عناصر الانتاج بوضعها القائم كافية لحصول المجتمع على مستوى الرفاهة التي يطمح فيها ، ولكننا فعلاً في حاجة تامة إلى زيادة هذه العناصر على ألا تكون هذه الزيادة جزافية بدون توجيه ما . ولوسائل التي في أيدينا لزيادة تلك العناصر أما أن تأتي عن طريق الاقتراض الخارجى أو عن طريق تحويل جزء من الطاقة لاستهلاكية الداخلية أو الطاقة الساكنة إلى طاقة انتاجية متحركة .

فلنبحث إذا عن امكانيات التمويل الداخلية ، وهذه الامكانيات ترتبط أساساً بحجم الدخل الاهلي وطريقة توزيعه على مصادر الدخل

قبل أن نرسم سياسة تمويل النهضة الاقتصادية يجب أن ندرك أن هدفنا إنما هو زيادة الرفاهية الاجتماعية ، لأنه من الخطأ الظن أن زيادة الانتاج كافية وحدها للوصول بنا إلى هذا الهدف . لأن الرفاهية قد تزيد أو تقل تبعاً لنوع المنتج وكيفية توزيعه ، كما أن الانتاج نفسه يتأثر كما ونوعاً بدرجة كفاية عناصر الانتاج ومدى تعاونها وماهية الارتباط بين أجزاء الهيكل الاقتصادي والاجتماعي نفسه وإذا كانت انتاجية الفلاح والعامل بل والموظف منخفضة نسبياً عن مثيلتها في العالم فلنحاول أن ندرك العلة في القدرة المادية للعامل ونوع الادوات التي يستعملها ، وكذلك شكل التنظيم الذي يخضع له . فالظروف النفسية المقائم بالانتاج ، ودرجة ثقافته وتدريبه وتهيته لا يمكن أن ينكر واحد منا أثرها في كمية ما ينتج . كما أنه من المهم أن ندرك أن الطريقة التلقينية البدائية الجامدة التي

تسود مجتمعنا لا ينتظر منها أن تؤدي إلى زيادة حجم الانتاج بأقل الجهود ، لانا لم تتطور تبعاً لتطور الانتاج ، وتغير نوع الانتاج ومدى الاختلاف الذي أصاب عنصر الانتاج نفسه . . كذلك لا يمكننا أن نغفل الدور الذي يلعبه التنظيم في تشكيل الانتاج وتحديد نوعه وكمه ولا نقصد بالتنظيم ما يقتصر منه على الناحية الفنية ، ولكن أيضاً ما يرتبط منه بالوضع الاجتماعي والسياسي ، لأن موافقة القائمين بالانتاج على شكل الحكم السائد بينهم يؤدي إلى تقوية الوازع على العمل والتفاني من أجله إذا وافقنا على ذلك نجد أنه ليس من الضروري أن تؤدي زيادة حجم عناصر الانتاج إلى زيادة الانتاج نفسه ، لأن الأمر يتوقف أساساً على مدى الانسجام بين العناصر ، ولا يمكن القول بأنه يمكن القضاء على ضغط العمال عن طريق الاكثار من الآلات التي تحل محلهم لأن وجود العمال نفسه يقتضى التزاماً من المجتمع أن ينظر في أمرهم ويوفر لهم سبل الحياة حتى لو تعطلوا . وتعطلهم هذا لن يكون معناه امتناعهم عن الاستهلاك بل سيزيد من عبئهم على الموارد الكلية ، هذا إلى أن تعطلهم يجب أن ينظر إليه باعتباره اضاعة لطاقة انتاجية لا يستفيد منها المجتمع

وعلى هذا لا يمكن الموافقة تماماً على قول البعض أن زيادة مياه الري اطلاقاً في مصر ستزيد من صافي الانتاج وبالتالي الرفاهة العامة ، لأنه حتى إذا فرضنا زيادة الانتاج نتيجة لتحويل الأراضي إلى رى مستديم

وتشغيل للأيدي العاملة ، ولا يخرج عن أن يكون نصحية جزء من استهلاك الحاضر زيادة الاستهلاك في المستقبل ، وهذه النسبة معتدلة الى حد كبير اذا فيست بنسبة ١٨٪ التي خصصتها الحكومة البريطانية لزيادة استثمارها الداخلي في الفترة من سنة ١٩٤٨ الى سنة ١٩٥٠

وهناك من قد يعترض على زيادة الضرائب بدعوى أن الضرائب الحالية عالية فعلا ولهذا يجبذون الاعتماد على الادخار الاجباري او المروض بمختلف انواعها . فلنحاول أن نعطي فكرة عن الآثار الاقتصادية لكل من الانجائين السابقين .

والادخار الاجباري يمكن أن يأخذ عدة صور أهمها فرض سعر اضافي على ضرائب الدخل الحالية على أن ترد قيمة هذه الضريبة في صورة أقساط مستقبلية ، ولا تحمل الدولة فائدة على مثل هذه القروض وقد اتبعتها بريطانيا في أثناء الحرب الأخيرة ولا يهمننا كون التسديد لم يبدأ إلا بعد نهاية الحرب وفي حدود ضيقة فمرد ذلك للظروف الاقتصادية الخاصة التي تمر بها تلك البلاد .

وهناك وسيلة أخرى وهي تحويل جزء من الارصدة النقدية سواء في حسابات الافراد والشركات والتي يتضح عدم وجود حاجة ملحة اليها مقابل صكوك تعطي للأفراد بفائدة لطيفة أو بدونها ، ويمكن تنظيم استرداد قيمتها من الخزنة كلما كان الافراد في حاجة اليها ، وعلى العموم فظاهرة وجود أرصدة عاطلة واضحة في مجتمعنا الذي تضعف ثقته بالمستقبل وذلك ناشئ من التأخر الاقتصادي

من ناحية ولعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي من ناحية أخرى . ووجود هذه الارصدة العاطلة يؤدي الى «ضعاف درجة النشاط

الاقتصادي للمجتمع . وهناك أيضا نوع من الارصدة العاطلة وهي الرصيد الذهبي للبيكنوت ورصيد العملات الأجنبية ، ومن القريب حقا أننا في الظروف التي نتكلم فيها عن الحاجة الملحة الى رأس مال أجنبي يستفظ البنك الاهلي حسب آخر تقدير له بما قيمته ٦٠٦ مليون جنيه من الذهب (١) كما تحتفظ الحكومة بمقدار ٢٣٦ مليون جنيه من الدولارات والعملات الأخرى خلاف الأسترليني ،

ولكن هناك من لا يجذ استعمال مثل هذه الارصدة لتمويل الاستثمار اما لان الرصيد الذهبي مهم لضمان استقرار قيمة العملة ، ولأن هذه الارصدة ضرورية لمقابلة التغيرات الفجائية في ميزان المدفوعات لاسيما وأنا كبعد زراعي نتأثر بالتقلبات بشكل أعنف من البلاد

الصناعية . أما عن مسألة الغطاء فليس هو العامل المهم في تحديد قيمة عملة البلد بالنسبة للعملات الأجنبية ، وتتوقف هذه القيمة أساسا على مدى التوازن في ميزان المدفوعات مع الخارج أما بالنسبة للمسألة الثانية فيمكن التغلب عليها

عن طريق الاشراف التام على حركة الصادرات والواردات ، وقد يؤدي وجود أرصدة الى اهمال هذا الاشراف الامر الذي كان يحصل فعلا في الماضي وأدى الى تسرب الكثير من الاموال الى

١ - وافق مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/٢/١٩٥٣ على استعمال ١١٨ مليون جنيه قيمة فائض إعادة تقويم رصيد الذهب لتمويل بعض المشروعات الإنتاجية ولكن يبدو أن ذلك لم ينفذ بعد بدليل ثبات رقم الرصيد الذهبي .

الخارج (١) . ويمكن على العموم ضغط هذه الارصدة وتحويل الجزء الأكبر منها الى آلات ومواد إنتاجية أخرى تزيد من كفاية الاقتصاد الاهلي . واذا كنا قد استعملنا ما قيمته ٧ مليون جنيه من الارصدة السابقة في المدة من ٢٧/١٢/٥٢ الى ٢٩/٨/٥٣ فإننا في نفس الوقت قد زدنا رصيدنا من الأسترليني بمقدار ٤٨٠ مليون جنيه

وبمناسبة الكلام عن الأسترليني نرى أنه قد آن الوقت لتسوية مبلغ ال ٨٠ مليون جنيه الذي لم يتفق عليه بعد ، وترك أمره معلقا ، إذ ليس هناك معنى من المضادة بحاجتنا الى رؤوس أموال أجنبية في نفس الوقت الذي تحرمنا أحد تلك الدول من حقوقنا في أرصدتنا لديها (٢)

ليس لدينا اعتراض اذا في امكان الاستفادة من الارصدة السائلة وتحويلها الى قروض اجبارية وفرض ضرائب بمثابة قرض على مجموعات الدخل التي تؤثر تأثيرا كبيرا في مستواها العام وهناك من يتساءل عن مدى إمكانية طبع الدولة لأوراق بكنوت تقوم عن طريقها بتصويل المشروعات الداخلية ، وهذه الوسيلة لا تختلف في كثير عن وسيلة تمويل بريطانيا للحرب في الشرق الاوسط عن طريق طبع البنك الاهلي لما تحتاجه من أوراق . وهذه الأوراق إذ تتداول تعطي لحاملها حقا في موارد المجتمع ، فلو أصدر ٨٠ مليون جنيه مثلا وكان الدخل الاهلي في تلك السنة ٨٠٠ مليون جنيه فمعنى ذلك أنه بهذه الطريقة يمكن امتصاص جزء من أحد عشر جزءا من موارد المجتمع وهي في ذلك بمثابة ادخار اجباري ولكن خطورة هذه المسألة هي في أنها تجعل أسعار السلع في البلد مرتفعة بحيث نجد صعوبة في تصريفها في الخارج ، وثانيا تؤدي هذه الوسيلة الى خفض قيمة المدخرات النقدية للأفراد بنسبة ارتفاع الاسعار ، وثالثا تزيد من حدة الفروق بين طبقات الدخل المختلفة فيزداد الفقراء الذين لا يملكون غير عملهم فقرا على فقرهم ويزداد الاغنياء وملاك وسائل الانتاج غنى فوق غناهم ، لان ارتفاع الاسعار معناه انخفاض قيمة وحدة العمل وارتفاع قيمة وحدة رأس المال . فكان الذي يتحمل عبء عملية التحويل بهذه الطريقة هم أصحاب الدخل الثابتة أو الذين لا تزيد دخولهم بنسبة زيادة الاسعار ولا يمكن اتباع هذه الوسيلة في بلد ديمقراطي وحتى في البلاد الديكتاتورية نجدها تزيد من حدة الخلاف والصراع بين الطبقات ، فالتمويل بالتضخم يؤدي الى القضاء على الهدف الأساسي وهو زيادة الرفاهية العامة للمجتمع

وقد يكون الاقتراض اختياريا عن طريق طرح قروض في السوق بفائدة لجذب مدخرات الافراد من ناحية ، أو لتشجيع الافراد على تحويل جزء من قدرتهم الاستهلاكية الى الدولة التي تحولها بدورها الى طاقة إنتاجية . ووسيلة القرض تبدو سهلة لاؤل وهلة ، وقد مولنا بها الحرب في فلسطين وعمليات شراء القطن ، ولكن يجب التنبيه الى أن الجزء الأكبر من هذه القروض لم يكتب فيه الافراد ولكن البنوك ، وطاقة البنوك على الاستمرار في هذه العملية محدودة بما لديها من أرصدة ، وكذلك بسعر الفائدة ، هذا بالإضافة الى ظروف الاستقرار الاقتصادي والسياسي . وليس من السهل الاعتماد على الاقتراض الفردي لان المجتمع ما زال متأثرا بالكثير من العوامل الدينية التي لا تجيز الفائدة كما أن الكثير ممن لديهم أرصدة سائلة يفضلون اما الاحتفاظ بها كما هي أو أغراقها في الاستثمار العقاري .

(١) بلغ صافي المنفق على السياحة ١٥ مليون جنيه سنة ١٩٥١ ، ١٠ مليون سنة ١٩٥٢ (٢) يبلغ رصيد الأسترليني غير الحر في ٢٩/٨/٥٣ ما قيمته ١٦٤ مليون جنيه

وهناك بعض المشاكل الاقتصادية التي قد يثيرها الاقتراض ألا وهي حرمان السوق الداخلية من الكثير من المبالغ التي كانت تنجبه فعلا للاستثمار ، وبانيا تؤدي زيادة الطلب الى رفع سعر الفائدة ، وبالتالي تكاليف الانتاج فتعرقل الصناعة والتجارة من حيث أردنا لها النشاط ، وثالثا يخشى أن يؤدي ضغط المقرضين على الحكومة أن تقوم بإنشاء المشروعات التي تزيد من القيمة الرأسمالية لما في يدهم من أدوات انتاج أي تحول القروض في النهاية الى نفعهم أكثر من غيرهم .

وهناك مسألة مرتبطة بالمقرضين أنفسهم ، فقد يطلبون ميزة كنتك التي يتمتع بها حملة سندات الدولة الحاليين وهي الاعفاء من ضرائب الدخل حاليا ومستقبلا ، وفي هذا تضحية للمستقبل لحساب الحاضر ، أضف الى ذلك أن عملية الاقتراض تخلق طبقة من الكسالى الذين يعتمدون على مائدره فائدة قروضهم . ولغائده نفسها لا تخرج عن كونها عملية تحويل موارد من مجموعة المنتجين في المجتمع لحساب أصحاب القروض ، ويزيد هذا العبء اذا كان صافي الفائض المتحصل من المشروعات التي أنفقت فيها القروض أعلى من الفائدة السنوية المدفوعة

وفي الجملة تعتبر عملية الاقتراض اعطاء حق للمقرضين على الدولة أو المجتمع لا يمكن الفرار منه الا بتضحية غالية ، وهذا الى أن فكرة الاقتراض تضيق من قيمة مبدأ تماسك المجتمع وضرورة تضحيه من لديه فضلة من دخله لمن هو في حاجة اليها ، وهو ما يجب أن يكون نبراسا اذا كان الهدف تحقيق أكبر نفع عام بأقل مجهود وتضحية اجتماعية ممكنة

والنتيجة أننا لا نجذ أيضا فكرة الاقتراض وبالتالي لا نرى مفر في النهاية من الالتجاء الى وعاء الضريبة ، ولكن هناك من يعترض على ذلك بدعوى أن الضرائب الحالية - وهي لا تزيد على ١٧٪ من الدخل الاهلي - تعتبر نسبتها عالية لا سيما وينتاب السوق حالة من الكساد (١)

وهو منطق ولا شك عجيب لان ما تحصل عليه الدولة في صورة ضريبة إنما سيتحول الى قوة شرائية من نوع آخر ، فإذا كانت تدفع من مدخرات كان معنى الضريبة تحول القوة الشرائية من حالة ساكنة الى حالة متحركة ، وإذا كانت ستنتج الى الاستهلاك فإنها ستتحوّل في يد الدولة الى طلب على سلع الانتاج ، وإذا كانت ستستثمر فيكون الفرق بين مدى القيمة الاجتماعية للاستثمار الفردي واستثمار الدولة ، ولادراك الفرق يجب أن نرجع الى دوافع الفرد ودوافع الدولة الى الاستثمار حتى تبين أي منهما أقرب للصالح العام وأيها يتجه للصالح الخاص والدليل على أن مستوى الضرائب عندنا مازال منخفضا ، ليس فقط أن متوسط الضريبة بالنسبة للدخل الاهلي أقل من نصف ما هي عليه في البلاد المتقدمة اقتصاديا ، ولكن مظاهرها لانخفاض واضح من مستوى المدخ والأسراف الذي نلدهسه في السيارات الفاخرة ، وإنشاء العمارات التي لا يكفي دخل الطبقات العاملة والمتوسطة - التي يقوم على أكتافها عبء الانتاج - لسكنائها . هذا وبالرغم من أننا بلد فقير فان متوسط الدخل في الطبقات العليا أضعاف ذلك الموجود في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا ، ففي بريطانيا مثلا

(١) دكتور محمد فؤاد إبراهيم في «عود الى السياسة الضريبة الرشيدة» العدد ٦٥، أرى أنني لست في حاجة الى التعقيب على مقال الزميل ودعوته للاعتماد على القروض القصيرة الاجل، فالدول التي أشار اليها والسنوات التي أخذت فيها بهذه السياسة لتوضح أن تلك البلاد لم تكن في حالة أقل ما توصف به أنها طبيعية ، وكلها كانت مكرهة الى اتخاذ ما اتخذت وفي حدود ضيقة جدا

فتح ديار الشرق الأوسط

الفرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية في بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى يتعرف كل منها احوال الدول الشقيقة والمجاورة . ومن ثم تنمو اقتصاديات الشرق الاوسط على اساس واقعي سليم

مفارقات من ليبيا

بتجاربنا المجردة في الظروف المصرية الخالصة . وسنورد هنا بعض المفارقات التي تتميز بها الحياة في ليبيا بالمقابلة مع الاحوال المصرية .

المياه - انعم الله على مصر بنهر النيل . والنيل لم يخلف عهده لنا طوال القرون مما يجعلنا في مصر لا نفكر مطلقا في « بديهيية » كهذه والفلاحون عندنا يسقون حقولهم بالمياه الجارية في القنوات دون مقابل ما وكل ما يتحملونه هو مشقة رفع الماء الى حقولهم . أما في ليبيا فتعتمد الانهار وتقوم فيها زراعه بعلية تعتمد على الامطار القليلة مما يجعل للماء أهمية قصوى يحسبونها قبل كل شيء .

تختلف اقتصاديات كل بلد عن غيره من البلاد ، من حيث التفاصيل ومن حيث الاسس التي تقوم عليها الحياة فيه . وهذه المميزات تؤثر على الحياة الاجتماعية وتطبعها . بما يلائمها مما يفسر تباين الشعوب عن بعضها البعض .

الآن المرء لطول تعوده على الظروف المحيطة به ، كثيرا ما يغفل أوجه التباين هذه ويلوح له أن ينطبق على الاحوال السائدة في بلده ينطبق كذلك على الاحوال في البلاد الاخرى أو المجاورة لها على الاقل .

ويجاور مصر بلد جديد يهمننا معرفة المزيد من احواله . ونخشى أن نقع في خطأ الحكم على احوال ليبيا

طالما أن الفاض بعد الضريبة أعلى مما يمكنهم الحصول عليه في بلادهم في المدى الطويل ، وكذلك إذا كانت مصاريف تحويل رءوس الاموال الى أموال سائلة كبيرة نسبيا

قد يرى البعض أننا في حاجة الى موارد خارجية بالإضافة الى موارد التمويل الداخلية ، ويمكن الحصول عليها اما بزيادة التصدير الى البلاد التي نجد فيها تلك الموارد أو عن طريق الاقتراض منها ، والرد على ذلك بسيط وهو أنه يمكن انتهاج سياسة التوجيه في صادراتنا ووارداتنا ويكون أساسها تبادل المواد التي تنتجها بالمواد التي نحتاجها ، سواء بفرض نظام رخص التصدير والاستيراد على جميع المواد أو اتباع نظام المقايضة المباشرة .

وهكذا يمكننا أن نضمن تصنيع البلاد بدون أحداث قلقلة في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي يمكن أن تترتب نتيجة للاقتراض الاجنبي

دكتور عبد الرازق محمد حسن
مدرس الاقتصاد - كلية التجارة
جامعة القاهرة

يحصل الفرد على صافي دخل قدره ٨٥٠٠ جنيه يجب أن يكون دخله الخاضع للضريبة أكثر من ١٠٠٠٠٠ جنيه (حسب تقديرات ميزانية ٥٣/٥٤)

وميزة الضريبة أن الفرد حينما يدفعها يفقد حقه فيها الى الابد ، ولا يكون له أكثر من الحق الطبيعي في أن يقترح على الحكومة أفضل طرق الصرف ، وتعتبر الضريبة صالحة اذا وزع عبئها في المجتمع تبعاً لدرجة قدرة كل فرد على تحملها وهذه المقدرة يمكن أن تقاس تبعاً لحجم الدخل ، وتبعاً لمصدره ، وتبعاً لحجم الثروة وشكلها ومصدرها ، ولا خوف من أثر الضريبة على مستوى الانتاج العام ، لان الدافع للربح ليس هو العامل الاساسي في الانتاج ، ولكنه العيش أولاً وضمان المستقبل للفرد وأبنائه ، وهذا ما يمكن ضمانه اذا استعمل دافع الضريبة حقهم في الرقابة على صرف الحكومة لضمان الاهداف السابقة ، ولا خوف من أن الاجانب سيعمدون الى تهريب أموالهم الى الخارج لانه اذا كان جافزهم الى الاستثمار هو الربح ، فإن من مصلحةهم البقاء

ولكن الامطار في ليبيا غير منتظمة ولا تسقط على المناطق ذاتها عاما بعد الآخر ، مما يضطر معه السكان الى التنقل الى الاماكن التي يهطل فيها المطر ، تاركين أراضيهم القبلية التقليدية . وقد ينزلون بذلك ضيوفا على القبائل الاخرى التي تكون الطبيعة حبت أراضيها بالامطار .

الملكية الزراعية - وعلى ذلك ومع

استثناء المناطق التي تعتمد على الري القريبة من المدن لا تعرف ليبيا نظاما للملكية الزراعية بالشكل القوي الذي نعرفه في مصر والذي يدفع الفلاح المصري الى الاستماتة في الدفاع عن أرضه مهما قلت مساحتها فبالنسبة للعربي الليبي الارض ملك الله وللمزارع حق التصرف في المحصول الذي يقوم بزراعته فقط . فمن لا يزرع لا يحصد والغنى رهن بالعمل والكد .

ومن الصعب والحال كذلك ان يفهم الاعرابي الضجة التي يثيرها في مصر قانون تحديد الملكية الزراعية ولا الحكمة في أن رجال الثورة قد اتخذوه أساسا للاصلاح الاقتصادي .

الضرائب الزراعية

ويتمشى نظام الضرائب الزراعية مع الاحوال السائدة في ليبيا . ويسود نظام الضرائب جميع الاراضي بما فيها التي تعتمد على الري . تربط الضرائب على أساس المحاصيل وتقدر بعشر المحصول بصرف النظر عن المساحة المزروعة وضريبة العشور ضريبة اسلامية قديمة ، ورغم ثقل عبئها على الاعراب ذوي مستوى المعيشة المنخفض الا أنها لا تلقى اعتراضا ما اذ تقضى بها التقاليد .

قلة الايدي العاملة

وبينما تشكو مصر من البطالة المقلعة في زراعتها نجد ان ليبيا تشكو نقصا في الايدي العاملة ، حتى ان مساحات كثيرة يمكن زراعتها تترك دون استغلال لعدم وجود من يفلحها .

الماشية

ويختلف الشعب الليبي أيضا عن شعب مصر في مقاييس ثراء الافراد فمظهر ثروة الاعراب هو عدد رؤوس الماشية التي يمتلكونها . فأسياس

الزيتون من ايطاليا وقاموا بغرسها في طرابلس . وقد نمت الاشجار نموا طيبا . فتوسعوا في زراعتها . وبعد خمس عشرة عاما من زراعتها (اشجار الزيتون تبدأ في الانتاج بعد السنة الثامنة من زراعتها) . هذه الاشجار .

~~~~~

## المساعدات الأمريكية للخارج

في اليوم العشرين من شهر يناير سنة ١٩٤٩ ألقى الرئيس ترومان خطاب الافتتاح الذي وجهه الى الكونجرس الأمريكي وخطفه برنامجا للسلام لخصه في اربع نقاط او تضمنت النقطة الرابعة منه ما يلي :

« على الولايات المتحدة الأمريكية ان توفر للشعوب التي لم تستكمل بعد نهضتها ، فوائد ثروتنا الفنية من الناحية العلمية والناحية الصناعية ، حتى تساعد تلك الدول على تحقيق ما نصبو اليه من امانى الحياة الطيبة الكريمة وعليها - بالتعاون مع غيرها من الامم - ان تشجع الاستثمار في المناطق المحتاجة الى تنمية مواردها » .

وفي ٢٥ مايو سنة ١٩٥٠ أقر الكونجرس الأمريكي البرنامج الذي أعدته المصالح الأمريكية المختلفة لتنفيذه بمقتضى ما احتوت عليه النقطة الرابعة من خطاب الرئيس ترومان .

فيها على التزامات كل دولة ونصيبها في النفقات .

فمن ناحية الولايات المتحدة الأمريكية ، التزام بتقديم المعونة الفنية لمشروعات أو أغراض معينة ، أمانصيب الدولة الطالبة فيختلف تبعا لمواردها المالية وطبيعة المشروع .

تلك هي الخطوط الرئيسية التي تضمنها برنامج المساعدات الأمريكية الخارجية ، وهو ما أطلق عليه « برنامج النقطة الرابعة »

على أنه لم يغرب على بال الدول التي ترغب الافادة من هذا البرنامج ان تحيط نفسها - قبل الاقدام على طلب العون - بسياس من الضمانات ، بحيث لا يكون أو لا يعتبر تقديم المعونة الفنية من أمريكا إليها وسيلة للتدخل في شئون الدولة المطالبة ، سواء كان تدخلا سياسيا أو اقتصاديا ، لذا حرصت الدول المستفيدة على أن ينص ، في الاتفاقيات التي تعقد طبقا لهذا البرنامج صراحة وبغير لبس على أن يمتنع الخبراء الذين يفدون إليها عن القيام بأي نشاط سياسي أو تجارى أو أى نشاط خارج عن المهمة التي أوفدوا من أجلها

ومن ناحية الولايات المتحدة الأمريكية ورغبة منها في الدعاية لبرنامجها هذا ، طلبت الى الدولة المستفيدة القيام بنشر ما يمكن اذاعته من بيانات متعلقة بنتائج تقديم المساعدة الفنية التي حصلت عليها ، حتى يمكن للدول الاخرى والهيئات الدولية الافادة منها . محمد علي حسن

وتشمل المساعدة الفنية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية الى الدول - التي وصفت بأنها لم تستكمل نموها بعد - بذل النصيح والارشاد الفنى ، وذلك بايفادها ( أى الولايات المتحدة الأمريكية ) لتلك الدول طالبة العون - الخبراء الفنيين من قبلها أو بالقيام - فى الولايات المتحدة الأمريكية - بتدريب الخبراء الموفدين من الدول المستفيدة أو تزويد تلك الدول بالمطبوعات والمعلومات الفنية والمهمات والادوات اللازمة لاي مشروع ترغب أية دولة النهوض به

كما اشتمل البرنامج على أن تتحمل الولايات المتحدة الأمريكية مرتبات الخبراء ونفقات سفرهم وثمان المواد والمهمات اللازمة لشرح وتوضيح الوسائل الفنية المراد تطبيقها والمصانع النموذجية والمهمات التعليمية وخلافه ، على ألا تدخل فى نطاق المساعدة الأمريكية ، المهمات الرئيسية التي تستخدم فى أغراض التقدم والاستثمار الفعلى .

وطبقا للخطة التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية عن المعونة الفنية لدولة ما ، تطبيقا لهذا البرنامج ، ينبغى على تلك الدولة ان تقدم هي بطلب المعونة الفنية ، وتقوم بتحضير المشروع الذي ترغب النهوض به طبقا لبرنامج المساعدة الفنية ، ولن تمنح الولايات المتحدة الأمريكية العون لذلك المشروع الا اذا قررت هي صلاحيته ، فاذا ماقرر هذا ، ارتبطت أمريكيا مع الدولة الطالبة باتفاقية ثنائية ينص

حياة الاعرابى التنقل المستمر والماشية نوع من الثروة المثقلة تتناسب مع أساس هذه الحياة .

الا أن هناك مشكلة تواجه الماشية دائما هي مياه الشرب ومن اليسير نسبيا ايجاد المراعى المناسبة للغذاء بينما يتعذر فى أحيان كثيرة الحصول على الماء . وقد قامت الدولة بحفر آبار فى مناطق نائية مناسبة تستقى منها الماشية دون مقابل ويقوم صاحب الماشية برفع الماء منها . الا أن فى المناطق التى يتزاحم عليها أصحاب الماشية بشكل يجعل المجهود الفردى قاصرا عن رفع الكميات الكافية من المياه لاستبقاء آلاف الرؤوس ، ركبت الحكومة مضخات رافعة للماء وفرضت ثمنا قدره قرش واحد على كل رأس فى الشهر .

### المحراث البدائي

وقد عاب كثير من الخبراء على اعراب ليبيا استخدامهم أساليب بدائية فى زراعتهم . وذكروا ان المحراث المستخدم والذي يجره الجمل لا يححرث الارض لعمق يزيد على ١٠ سنتيمترات وهو ما يعد كافيا لانتاج غلة محترمة ، وعلى ذلك ذهبوا الى القول بأنه اذا استبدل ذلك بمحراث عميق تعود على الاعرابى فوائد طيبة وفعلا جرب استعمال المحراث العميق منذ بضع سنوات لزراعة الشعير زراعة بعلىة . وقد ارتفعت غلة الفدان الى الضعف تقريبا فى العام الاول . وفى العام التالى انخفضت الغلة الى النصف تقريبا رغم الحرارة العميقة ، أن التربة اللببية الضعيفة أنهكتها زراعة العام السابق واستمر الهبوط فى الاعوام التالية .

وبعد تجربة استمرت بضع سنين وجد ان متوسط الغلة للطريقة القديمة يعادل متوسط غلة الطريقة الجديدة وبمعنى آخر اثبتت التجارب أن الطريقة الجديدة لا تمتاز على الطريقة القديمة الا اذا كانت هناك قلة من الاراضى للزراعة واذا استعمل السماد ، وفى ليبيا اراض واسعة بالنسبة لعدد السكان ومستوى المعيشة منخفض بحيث لا يسمح بشراء أسمدة من الخارج .

### أشجار الزيتون

وهناك مثال آخر . . . فى بداية استعمار الايطاليين لولاية طرابلس استوردوا أنواعا ممتازة من أشجار



# اتجاهات حديثة في المحاسبة

## البحث الاول

### مقدمة البحث

لا شك أنه قد مضى وانقضى - الى غير راجعة - ذلك اليوم الذي كانت المحاسبة فيه مجرد سرد أرقام صماء جوفاء ترص تحت بعضها البعض ، أو في شكل موازنة رقمية شكل حرف T المعروف لنا جميعا ، بعد أن يكتب أعلاه لفظا « منه » ، « له » اللذان أصبحا - بمفردهما - علما يدل على علم المحاسبة : صنوان لا يفترقان .

كما مضى وانقضى - أيضا - ذلك اليوم الذي كانت براعة المحاسب فيه تتجلى عندما يستطيع موازنة الميزانية التي يعمل في إعدادها دون أن « تفرق » كما يقولون وأصبحنا في عهد جديد من علم المحاسبة

### تطور المحاسبة

والحق أن الاعوام الاخيرة شهدت تطورات خطيرة في علم المحاسبة هذا ، فقفز من علم في المرتبة الثانية - أو الثالثة - من الاهمية الى علم في المرتبة الاولى - أو الممتازة - دون شك أو ريب ، كما نقلت المشتغلين به من طبقة الكتبة المهضومي الحقوق ذوى الجهود التي لم تكن تذكر فتشكر الى مصاف العلماء حقا الذين تعتمد عليهم الامة كما تعتمد على غيرهم من علماء العلوم والمعارف الاخرى سواء بسواء ويقع عليهم نصيب كبير من الجهد اللازم لتحقيق التقدم المنشود والسير بالامة في موكب الحضارة الى الامام على الدوام . . وهكذا أصبحت جهودهم الآن تذكر فتشكر .

### مظاهر التطور

ويحق أن نتساءل الآن ما هي مظاهر هذا التطور ؟

١ - وأول مظاهر التطور أنه حدث تمييز واضح المعالم والحدود بين المحاسبة كعلم وبين ما يسمى امسالك الدفاتر وهو فن لا علم . ولشرح مدى هذا التمييز يصح لنا

« بهذا البحث الشيق ، نبدأ سلسلة جديدة من المقالات للاستاذ موسى حقي الذي اتحفنا بمعلوماته ، القيمة ، الحديثة ، في الاعداد السابقة . وهذا البحث ( اتجاهات حديثة في المحاسبة ) يطرق عدة موضوعات رئيسية للحياة الاقتصادية وخاصة مشكلة المحاسبة والتضخم . »

المحرر

## للاستاذ

موسى حقي

أن نالجا كتدبير أول الى تعريف علم المحاسبة كما هو الآن ، وتعريف فن امسالك الدفاتر - هذا بالرغم من كراهيتنا للتعريف وخصوصا اذا ما وردت في مستهل البحوث ذلك لاحتوائها على مدلولات فنية يحتاج كل منها لتعريف خاص به - وهكذا ندخل في دائرة مفرغة لا نستطيع منها خروجا

ولكن يظهر أنه لا بد مما ليس منه بد فالمحاسبة هي ذلك العلم الذي يبحث في تحديد قيم الاموال التي نستطيع تملكها أو التصرف فيها سواء كانت أموالا ثابتة أو كانت أموالا قابلة للتحويل والتداول ، أو كانت مجرد قيم اعتبارية ليس لها وجود حسي ، وهي ما نسميها بالاصول المعنوية . كما يبحث في العلاقات المالية المتبادلة بين بعضنا البعض وتحديد مركز كل منا تجاه الآخر ، كما يبحث في مصروفاتنا وخسارتنا وفي إيراداتنا وأرباحنا .

هذا تعريف - وهناك تعريف آخر من وضع ( الاستاذين دوديم وكريجان ) في مقدمة كتابهما « طريقة المحاسبة » وهو ان المحاسبة طريقة علمية تهدف الى أن تعبر عن ، وتختصر ، وترتب مظاهر النشاط الانساني التي يمكن التعبير عنها بقياسها بقيم مالية . وهي طريقة يمكن استخدامها في قياس نشاط الفرد أو شركات الاشخاص أو شركات

الاموال وكذلك في المعاملات الدولية . وبالرغم من أن أغلب الامثلة التي توضع لتوضيح مبادئها ونظرياتها مستمدة من الانتاج الخاص وتداول السلع والخدمات إلا أن هذه المبادئ نفسها تنطبق على المنشآت العامة التي تملكها الحكومات والمجالس المحلية والبلدية والقروية ومجالس المديرين ، وكذلك الهيئات التي لا تهدف الى الربح كالجمعيات والنوادي مثلا .

ويرى الدكتور حسن احمد الشريف أن علم المحاسبة يبحث في معالجة القيم التي تثبت في الدفاتر من الناحيتين القانونية والاقتصادية وما يترتب على ذلك من تقويم العناصر المكونة لحسابات النتيجة والاصول والخصوم المختلفة ( أنظر المقال عن تقويم الاصول المعنوية المنشور بالعدد الاول من مجلة كلية التجارة - جامعة القاهرة )

هذه هي بعض تعريفات علم المحاسبة ، أما فن امسالك الدفاتر فيعرف بأنه مجرد طريقة ابتدعت لتطبيق قواعد علم المحاسبة الواسع العريض ، ونظرياته ومبادئه تطبيقا عمليا واثبات كل ذلك في دفاتر في أوضاع قد تعتبر محددة خطوطها الرئيسية وان اختلفت في كل تفصيلياتها ودقائقها ، وذلك لان شخصية امسالك الدفاتر تكون هي المتغلبة في طريقة امسالكه شأنها في ذلك شأنها بباقي الفنون الاخرى كالموسيقى والرسم والكتابة وغيرها فلكل منا طريقته في امسالك الدفاتر بطريقته الخاصة مادام متمشيا مع مبادئ علم المحاسبة وقواعده . ويحق أن نستعمل في ذلك دفاتر كبيرة وصغيرة ، بعضها مجلدة ممسوكة الاوراق لا تستطيع أي ورقة منها فككا ولا انفلاتا الابانتزاعها قسرا ، وبعضها ذات أوراق سائبة غير ممسوكة سويا فنستطيع أن نغير ترتيبها بأن نقدم بعضها ونؤخر



# الاقتصاد الأوربي : سياسة تشجيع الإصدار في فرنسا

تعاني صادرات فرنسا في الوقت الحالى عناء شديداً فى الاسواق الخارجية بسبب ما تلقاه من مزاحمة من منتجات ألمانيا وبريطانيا . ولهذا تفكر الحكومة الفرنسية فى اتخاذ سلسلة من الاجراءات الكفيلة بتشجيع الاصدار لمصلحة الاقتصاد الوطنى .

ويتضح من مراجعة موقف فرنسا التجارى مع بلدان العالم أن ميزانها قد تحسن تحسناً ظاهراً منذ يناير ١٩٥٢ مع بلدان منطقة الدولار ، غير أن الميزان ظل يعاني من عجز يميل الى التفاقم مع بلدان منطقة الاسترليني أما التعامل التجارى مع بلدان منظمة التعاون الاقتصادى فقد طرأ عليه تحسن ملموس .

وفى الأشهر الخمسة الاولى من عام ١٩٥٢ كان معدل العجز الشهري فى التجارة مع بلدان منطقة الدولار يتجاوز ١١ مليار فرنك ، فانخفض فى شهر مايو ١٩٥٣ الى ٥ مليارات . أما التجارة مع منطقة الاسترليني فى الأشهر الخمسة الاولى من عام ١٩٥٢ فقد بلغ العجز فيها ١٣٢ مليار فرنك فانخفض فى المدة المماثلة من عام ١٩٥٣ الى ١١٥ مليار فرنك أى بمعدل شهرى قدره ٢٢ مليار فرنك . وفى ما يتعلق ببلدان منظمة التعاون

البعض الآخر أو نضيف إليها أوراقاً جديدة نضعها فى أى ترتيب نشاء - أما طرق حفظ هذه الأوراق السائبة فأكثر من أن يحصرها عدد . كما يستعمل بعضنا بطاقات أو كارتات الى آخر كل هذه الوسائل المعروفة لنا جميعاً .

أما طرق الكتابة فى هذه الدفاتر فمتعددة ، فبعضنا يكتبها بخط اليد وبعضنا يكتبها بالآلة الكاتبة ، وبعضنا بالآلات أخرى ابتدعت حديثاً تهدف الى سرعة انجاز العمل مع تقليل الأخطاء فى الوقت نفسه . وإن كانت كتابتها فى الاعم الاغلب ، أقرب الى الرموز منها الى الكتابة العادية . ولكل منا طريقته الخاصة فى

الاقتصادى - ومنها بريطانيا - تحسن الموقف تحسناً ملموساً . وفى الأشهر الخمسة الاولى من عام ١٩٥٢ بلغت قيمة صادرات فرنسا الى تلك البلدان ١٦٣ مليار فرنك ، فتجاوزت قيمتها فى المدة المماثلة من عام ١٩٥٣ ما مقداره ١٩٢ مليار فرنك بينما انخفضت واردات فرنسا من هذه البلدان من ١٧٩ مليار فرنك فى الأشهر الخمسة الاولى من عام ١٩٥٢ الى ١٥٥ مليار فرنك فى المدة عينها من عام ١٩٥٣ . هذا وقد طرأ تحسن يسير على ميزان فرنسا التجارى مع البلدان الأخرى .

ولكن بالرغم من تفاوت نسب التحسن فى تجارة فرنسا الخارجية حسب المناطق التى تتعامل معها ، لا تزال الحاجة تدعو الى تشجيع الاصدار بتقديم مساعدات شتى له من جانب الحكومة ومنذ أوائل عام ١٩٥٣ قُسمت الحكومة الفرنسية سلع الاصدار الى فئتين ، فئة تستمتع بمساعدات الاصدار وفئة أخرى محرومة منها . وقد تبين من سير الصادرات ان الفئة الاولى لقيت فى الاسواق الخارجية رواجا لم تلق مثله الفئة الثانية ، مما حدا بالمسؤولين الى التفكير فى تعميم نظام اعانة الصادرات ، ولاسيما لان ألمانيا تعمد ترتيب الكتابة ذاتها ، أو فى ترتيب شكل الصفحات ، أو فى ترتيب الصفحات ، أو فى كتابة عناوينها ، أو فى استعمال المدلولات ، أو فى طريقة الاحالة على الدفاتر الأخرى عند الترحيل ، ومن المحقق أنه لا يوجد تحت الشمس دفتران متشابهان تماماً فى هذه المظاهر الخارجية لدى أى شخصين طبيعيين أو معنويين يعملان نفس العمل . . . !

وعلى ضوء ما تقدم أعتمد أننا أصبحنا نحس تماماً بالفرق بين علم المحاسبة وبين فن امساك الدفاتر .

( يتبع )

موسى حقي  
ماجستير فى التجارة

الى سياسة غمر الاسواق بسلع رخيصة فى بلدان أوروبا وأمريكا الجنوبية والشرق فيعترض ذلك سبيل التجارة الفرنسية .

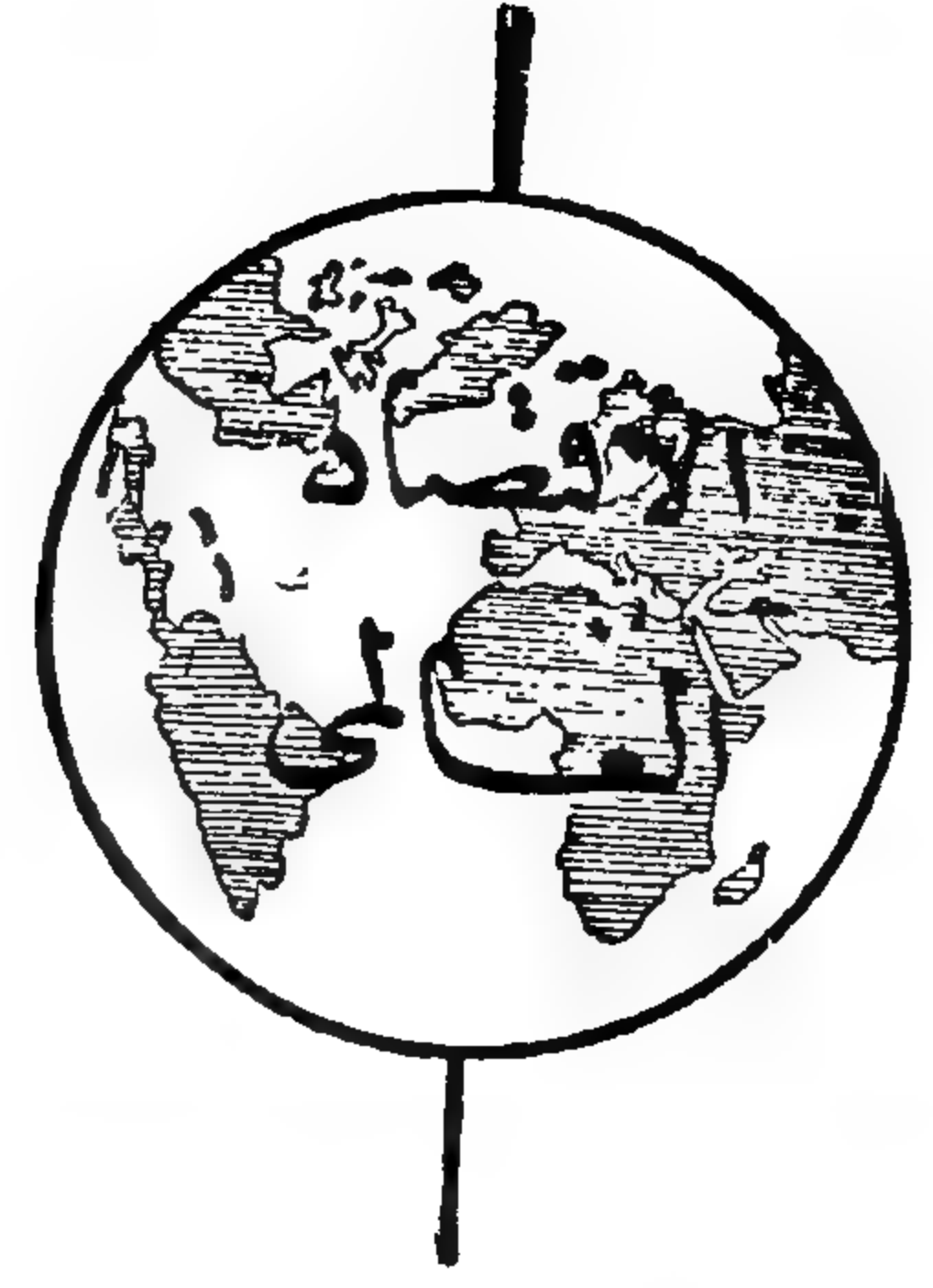
أما وجهة نظر المصدرين فى فرنسا فتتفاوت تفاوتاً كبيراً . فثمة فئة تقول انه ما تم ينتفع المحترفون من المصدرين من اعانة الاصدار ، فلن يجدوا حافزاً يدفعهم الى التوسع فى سوق الصادرات . وتقول فئة ثانية ان الاعانة التى تقدمها الحكومة اليوم للصادرات لا يقصد منها سوى استهوار التبادل التجارى ، ولكنها تقصر عن تشجيع الصادرات وتنميتها أما الفئة الثالثة - وهى فئة واقعية - فترى ان السياسة الحالية لاعانة الاصدار أدت الى خفض أسعار السلع الفرنسية فى الخارج ، ولكنها لم تستطع القضاء على المزاحمة الأخرى فى الاسواق الأجنبية .

وأياً كان الامر ، فهناك اجماع على قصور نظام اعانة الاصدار الحالى فى فرنسا وعلى وجود ثغرات فيه تحتاج الى رأب . فهناك صناعات تقدم لها هذه الاعانة مع عدم حاجتها اليها فلما بينما هناك صناعات تحتاج اليها فلا تقدم لها . ولهذا يرى المسؤولون ضرورة وضع نظام يتم بمقتضاه انتخاب السلع التى يصح تقديم اعانة اصدار لها فتتشعشع سوق فرنسا الخارجية وتجعلها تسترد مقامها التقليدى .

ويقضى نظام اعانة الاصدار الفرنسى فى الوقت الحالى بأن تقوم الحكومة عن المصدرين بدفع نفقات التبعات الاجتماعية ( للعمال ) وضرائب التمتع . وهناك اجراء آخر لاعانة الاصدار وإن كان يطبق فى حيز محدود ، وهو ان تقوم شركات التأمين بضمان الاسعار للسلع التى تصدرها الشركات الفرنسية الى الخارج ، بحيث لا تتعرض هذه الاسعار لتقلبات مدمرة ، وبحيث

البقية على ص ١٥





## العالم عام ١٩٥٣

قد يكون من الصعب الحكم على أحداث عام ١٩٥٣ في هذا الوقت ، ولكننا لن نجانب الصواب كثيرا اذا ما وصفنا العام الماضي بأنه بدء الى العودة الى الاحوال العادية ، وانتهاء الموجات التضخمية التي توالى منذ فامت الحرب وفي الفترة التي تلتها حتى كاد العالم ينسى ما هي تلك الاحوال العادية . وقد يكون لهذه الذاكرة الضعيفة الفضل في جميع المناقشات التي درت خلال العام والتي حفزها اولئك الذين ظنوا أن الاحوال التي سادت في تلك الفترة الطويلة ستستمر دواما فصدمتهم حقاائق الواقع وعلموا أن عهد الفترات الاستثنائية قد آن له أن يزول ، وأن على اقتصادي العالم ان يجاربوا جعل الانتقال الى الاحوال العادية لا تشوبه عقبات تعرض الاستقرار الاقتصادي الى الاخطار .

والحقيقة أن هذه العقبات سيكون مرجع الكثير منها الى أولئك الذين أخذتهم نشوة مضاربات الموجات التضخمية بحيث يعدون كل انحراف عنها الى الاستقرار الطبيعي انكماشاً خطيراً من الفطنة أن يسبقوه قبل أن يجرفهم ، وبذلك يزيّدون في حدة النزول ويعجلون بالازمة التي يعمل الجميع على تفاديها .

وسنحاول فيما يلي ايراد عرض عام وموجز للاحوال الاقتصادية للدول الكبرى خلال العام الماضي .

### الولايات المتحدة

تسيطر الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي بشكل واضح بحيث تنظر دول

العالم الى تطورات الامور فيها كمؤشر لما سيحدث في العالم بأكمله . وقد يكون الركود الذي أصاب بعض نواحي اقتصاديات الولايات المتحدة السبب الاكبر في الحمى التضخمية التي شملت العالم وخاصة في ربع السنة الاخير

ومجموع الطلب هو الذي يحكم النشاط الاقتصادي ، وينقسم هنا الى طلب خاص على الاستهلاك وعلى الاستثمار وطلب حكومي . وقد حصل بالفعل أن انخفض حجم الطلب الخاص على السلع الاستهلاكية وطويلة العمر وظهر ذلك في أرقام مبيعات السيارات والادوات المنزلية والملابس

وكان الحال مشابها في الانفاق على الاستثمارات بالنسبة للمصانع والمباني كما شاهد النصف الاخير من عام ١٩٥٣ هبوطاً طبيعياً في الاستثمارات في مخزون السلع المختلفة من المستوى العالي الذي بلغته في النصف الاول من العام . ومن المرجح ، ما لم يحدث شيء غير متوقع أن يستمر النزول في حجم المنفق على الاستثمار خلال عام ١٩٥٤

وبالنسبة للانفاق الحكومي لم يشاهد عام ١٩٥٣ في الحقيقة نقصاً ذا بال اذ لم تظهر بعد الآثار الكاملة لسياسية التضيق التي نادى بها مستر همفري وزير المالية في حكومة الرئيس ايزنهاور ، وبذلك يمكن ارجاع النقص في الدخل الاهلي في الربع الثالث عام ١٩٥٣ الى الانفاق الخاص كلية وخاصة الانفاق على الاستثمار . وقد هبط الدخل الاهلي في ذلك الربع الثالث الى معدل سنوي قدره ٣٦٩ بليون دولار من معدل سنوي ٣٧٢ بليون دولار في الربع الثاني من العام . ويعد هذا الهبوط الاول من نوعه منذ الجمود الذي أصاب الاقتصاد الأمريكي عام ١٩٤٩

وفي الوقت ذاته انخفض الانتاج

الا أن الكثير يمكن قوله عن الموقف خلال عام ١٩٥٤ ، ولو أن الرأي الغالب أن الحكومة الأمريكية التي تواجه انتخابات برلمانية في نوفمبر ١٩٥٤ لا يمكنها أن تترك انكماشاً كبيراً يعم الاقتصاد الأمريكي ، ومن ثم قد تجد نفسها مضطرة الى الدخول لتعويض النقص في الانفاق الخاص أو اتخاذ بعض الاجراءات الاخرى لتشجيع الطلب الفردي

ويرى بعض المعلقين ان هناك بعض الفرج في الخفض الذي تقرر في الضرائب ابتداء من أول هذا العام والذي سيترك في يد الافراد نحو ٢٠٠٠ مليون دولار جديدة يمكنهم

التوسع في الانفاق على الاستهلاك من حصيلتها ، ولو أنه من غير المعقول أن ننتظر ان يعوض ذلك النقص الذي حدث فعلاً وخاصة اذا أضفنا اليه النقص المحتوم في الانفاق الحكومي بانخفاض الإيرادات العامة

### المملكة المتحدة

يمكن القول بوجه عام ان الشعب البريطاني تمتع بمزيد من الرفاهية والمغانم خلال عام ١٩٥٣ ، وزاد الدخل الحقيقي بدرجة تفوق أي زيادة سجلت في السنوات التي تلت الحرب فمن جهة استفادت بريطانيا كثيراً من انخفاض اسعار المواد الاولية وهي أهم وارداتها في الوقت الذي لم تنخفض فيه اسعار الصادرات المصنوعة الا بدرجة قليلة . وبذلك تحسنت نسبة الاستبدال كثيراً في صالح الشعب البريطاني

وقد يكون التلخيص التالي للمؤشرات الاقتصادية في بريطانيا الذي أوردته « الفينانشيال تيمز » خير دليل على ماحققه الاقتصاد البريطاني خلال العام :

١ - ارتفعت ارصدة الذهب والدولارات خلال الشهور الاحد عشر

الصناعي العام وأرقام اسعار الجملة القياسية . ونورد في الجدول التالي بعض المؤشرات الاقتصادية للاحوال خلال عام ١٩٥٣ في الولايات المتحدة :

| ١٩٥٢  | ١٩٥٣ |                                         |
|-------|------|-----------------------------------------|
| ٢١٣٣  | ١٥٠٢ | انتاج الصلب ( ألف طن )                  |
| ٧٢١   | ٦٥٢  | عربات السكك الحديدية المحملة ( بالالف ) |
| ١٠١٢٥ | ٨٤٢٠ | انتاج الفحم ( ألف طن )                  |
| ٢٢٣   | ٢١٧  | الرقم القياسي للمبيعات                  |
| ١٠٩٦  | ١٠٦٢ | متوسط اسعار الاوراق المالية             |
| ٤٠٥٤  | ٤١١٣ | الرقم القياسي لاسعار التجزئة            |
| ١٠٩٣  | ١١٠١ | الرقم القياسي لاسعار الجملة             |



الاولى نحو ٧١٥ مليون دولار وبلغت ٢٥٦١ مليوناً

٢ - بلغ انتاج الصلب حتى نوفمبر معدلا سنويا ١٧٦٦ مليون طن بزيادة ١٦٥٢ مليون طن على انتاج عام ١٩٥٢  
٣ - تم بناء ٢١٠ آلاف منزل جديا خلال عام ١٩٥٢ مقابل ٢٣٩٩٠٠  
٤ - هبطت أرباح الشركات الصناعية التي أعلنت ميزانياتها حتى آخر نوفمبر نحو ٨٧٪ فبلغت ١٣٤٧ مليون جنيه استرليني مقابل ١٤٧٦ مليوناً في المدة ذاتها عام ١٩٥٢

#### المانيا الغربية

تعتبر ألمانيا الغربية في مقدمة الدول التي سجلت انتعاشا في اقتصادياتها خلال عام ١٩٥٢ فاق توقعات أكثر المعلقين تفاؤلا . فقد زاد الانتاج خلال ١٩٥٢ زيادة لا بأس بها وقدر الناتج الاهلي الكلي بـ ١٣٣/١٣٢ مليار دويتشمارك بالمقارنة بـ ١٢٦ مليار دويتشمارك في عام ١٩٥٢ ، كما تحسنت القوة الشرائية الحقيقية بمقدار ٨٪ وهو ما لم يحدث في أية دولة أوربية أخرى . وكان هذا باعثا على التنبؤ بما سيكون عليه الحال في عام ١٩٥٤ من توسع في النشاط الاقتصادي كله . فقد وجد انه في كثير من فروع الصناعة اذا ما تركت لها الحرية في تحديد الائتمان فان هذه المنافسة تؤدي الى توسع كبير في الانتاج وهذا لا شك يؤدي الى تحسن في الاحوال الاقتصادية سيما من وجهة النظر الاجتماعية . وقد كان لتفاؤل المستهلكين خلال عام ١٩٥٢ أن زاد النشاط في قطاع الصناعات الرأسمالية وقد صرحت السلطات المسئولة في هذه البلاد بأنها ستعمل كل ما في استطاعتها للمحافظة على مستوى الانتاج في عام ١٩٥٤ ، كما ستعمل هذه السلطات على التوسع في صادرات ألمانيا الغربية للمحافظة على سياسة التجارة الخارجية وكذا العمل على حفظ النشاط الاقتصادي في مستواه العالي

هذا وقد بلغت الزيادة الحقيقية في قطاع الاعمال أكثر من ٥٪ وقد قدر المنتج الاهلي الصافي مقدرا على أساس تكاليف الانتاج في عام ١٩٥٢ بـ ١٠٢ مليار دويتشمارك بالمقارنة بـ ٩٨ مليار دويتشمارك في عام ١٩٥٢

وقد بلغ الدخل القومي في النصف الاول من عام ١٩٥٣ ، ٤٨٥ ألف مليون دويتشمارك بالمقارنة بـ ٤٧ ألف

مليون في النصف الاول من عام ١٩٥٢ وارتفع الرقم القياسي للاستهلاك الفردي من ٥٤٢ في النصف الاول من عام ١٩٥٢ الى ٥٥٤ في النصف الاول من عام ١٩٥٣

#### السويد

كان الثبات والتقدم في الاقتصاد السويدي خلال عام ١٩٥٢ ظاهرا ولم تكن هناك أية علامات تدل على رجوع حالة التضخم التي صادفت السويد عام ١٩٥١ ، فقد كان الطلب على النقود متوازنا مع عرضها مما أدى الى ثبات الأسعار . وبينما كان اتجاه الرقم القياسي لأسعار الجملة أكثر ميلا الى النزول الا أن هذا لم يكن له تأثير كبير على رقم نفقات المعيشة . كما كانت الاجور كذلك ثابتة ولا تدل الشواهد على أن هناك اتجاها لرفعها .

وقد ثبت الانتاج الصناعي عموما حتى اكتوبر على مثل ما كان عليه في عام ١٩٥٢ الا أن هناك بعض الصناعات كصناعات الورق والاشباب والبناء قد صادفت نجاحا كبيرا جدا . وأما الانتاج الزراعي فقد صادف عاما حسنا من حيث جودة المحاصيل وزيادة المساحة المزروعة عما كانت عليه في عام ١٩٥٢

أما التجارة الخارجية فبالرغم من هبوط مجموعها الا أن الميزان التجاري السويدي قد تناقص عجزه عما كان عليه في عام ١٩٥٢ وذلك لزيادة حجم الصادرات ونقصان الواردات . ويرجع هبوط مجموع التجارة للمنافسة التي تلاقيها البضائع السويدية في الاسواق الخارجية . أما العمليات غير المنظورة فقد صادفت نجاحا في نتائجها النهائية ، كما زادت حيازة السويد من الذهب والعملات الاجنبية

وتدل أرقام البطالة على أنها في مستوى منخفض جدا

ولعبت السياسة النقدية في السويد دورا كبيرا في العمل على المحافظة على مستوى النشاط في الاقتصاد القومي ولم تلجأ السلطات الى سعر الفائدة بل أبقتة منخفضة بينما فرض البنك المركزي رقابة مباشرة على عمليات الائتمان لتفادي التوسع فيه

#### اتحاد البنلوكس

بدأت بلجيكا وهولندا ولوكسمبرج في أواخر سنة ١٩٤٨ بتجربة من نوع الاتحاد الاقتصادي سمي «البنلوكس» فرفعت منذ تلك السنة الحواجز الجمركية وقيود الاستيراد بين تلك البلاد ولما كانت المنتجات الزراعية رخيصة نسبيا

في هولندا - وخاصة منتجات الالبان - عنها في البلدين الآخرين لذلك وافقت هولندا على فرض رسوم للتصدير على تلك المنتجات الزراعية المصدرة الى بلجيكا ولوكسمبرج حتى لا يشعر المنتجون في البلدين الآخرين بأن هناك منافسة غير مشروعة

وقد مضى الآن على «البنلوكس» أكثر من خمس سنوات فيمكن للباحث أن يحكم على التجربة على أساس النتائج التي أدت اليها . ولا شك أن مجموع التجارة بين البلاد الثلاثة قد زاد نتيجة للاتحاد زيادة كبيرة . وكل زيادة في حجم التجارة تدل على أن المستهلك يحصل على ما يريد من سوق أرخص من السوق المحلية أو أنه يحصل على سلع غير متوافرة محليا . والجدول التالي يبين تطور واردات هولندا من بلجيكا ولوكسمبرج وصادراتها الى تلك البلاد :

بلايين الجيولدر

| السنة        | الواردات | الصادرات |
|--------------|----------|----------|
| ١٩٣٦         | ١١٨ر٨    | ٨٥ر٦     |
| ١٩٣٨         | ١٦٢ر٦    | ١٢٥ر٩    |
| ١٩٤٨         | ٧٣٠ر٤    | ٤٢١ر٨    |
| ١٩٤٩         | ٧٥٩ر٩    | ٥٠٦ر٩    |
| ١٩٥٠         | ١٤٣٠ر٤   | ٧٢١ر٥    |
| ١٩٥١         | ١٧٦٧ر٢   | ١٠٧٩ر٠   |
| ١٩٥٢         | ١٤٤٦ر٦   | ١٢٤٠ر٢   |
| ١٩٥٣ (تقدير) | ١٤٠٣ر٦   | ١٢٥٩ر٢   |

وبالرغم من الفوائد التي عادت على البلاد الثلاثة من حيث زيادة التجارة بينها الا أن المنتجين فيها يشكون من الشكوى من وجود منافسة غير مشروعة ويحملون على حكوماتهم مطالبين بحمايتهم أولا ومتهمين اياها بأنها تضحي بهم في سبيل فكرة الاقتصاد الحر الذي لا يتناسب مع الاحوال السائدة في منتصف القرن العشرين . والسبب

في هذه الحملات يرجع الى أن اقتصاديات تلك البلاد غير متكاملة في الواقع . ولذلك فمن الصعب جدا التوفيق بين المصالح المختلفة . وقد رضخت الحكومات في الاسابيع القليلة الماضية فاتفقت على أنه يجوز لأي بلد من بلاد الاتحاد فرض رسوم جمركية على منتجات البلدين الآخرين في حالة هبوط مستوى الانتاج الداخلي لأية

سلعة بمقدار ١٥٪ بالنسبة الى متوسط الانتاج في الستة شهور السابقة . وبذلك نجد أن الاتحاد الاقتصادي بين بلجيكا ولوكسمبرج وهولندا قد أصيب بنكسة



# المجانب الاقتصادي لدولة إسرائيل

## الحكومة تكبر الأهلبيت على الاكتتاب في قروضها تفقد قيام صناعات ثقيلة لانعدام موارد الحديد والنفط والزيت ومجاهة المضي في سياسة الحصار الاقتصادي المرتكبة

- مغلقة ، كما أن سوق إسرائيل الداخلية ضعيفة لقلة عدد السكان . فلا بدع أن تعمل المصانع في مستوى أقل من طاقتها الانتاجية الكاملة ، وأن يفقد أربعة عشر في المائة من العمال الصناعيين متعطلين .

### ٣ - التجارة الخارجية

بلغت صادرات فلسطين السنوية في متوسط الفترة ١٩٢٤ - ١٩٣٨ مقدار ثلاثمائة ألف طن من السلع المختلفة ولما استولى الصهيونيون على الجزء الأكبر منها - هبطت الصادرات إلى ١٦٧ ألف طن عام ١٩٥٠ ثم إلى ١٥٨ ألف طن عام ١٩٥١ .

وبلغت قيمة واردات إسرائيل عام ١٩٥١ ٢٤٣ مليون دولار وصادراتها ٤٧ مليون دولار مقابل ٢٨٧ مليون دولار و ٣٧ مليون دولار عام ١٩٥٠ و ٢٢١ مليون دولار و ٤٠ مليون دولار عام ١٩٤٩ على التوالي .

وأهم واردات إسرائيل العدد والآلات وتبلغ قيمة نسبتها إلى مجموع الواردات ١٥ في المائة ثم الفلل والدقيق ٩ في المائة ثم النفط ومنتجاته ٩ في المائة ثم وسائل النقل ٥ في المائة .

ورغما عن محاولة تصنيع إسرائيل وتنويع محصولاتها الزراعية ، فما زال عماد صادراتها الموالح - محصول فلسطين التقليدي - وتكون ٢٦ في المائة وغزل الصوف ونسيجه ٧ في المائة . ومن الحري بالذكر أن صادرات إسرائيل من الموالح في تناقص مستمر . فبينما صدرت فلسطين وقت الانتداب ١١٧٠٠٠٠ صندوق عام ١٩٣٨ صدرت إسرائيل عام ١٩٤٩ ٤٤٠٠٠٠ صندوق وفي عام ١٩٥١ ٣٨٠٠٠٠ صندوق .

وعلى الرغم من تسعير الجنيه الإسرائيلي على أساس جنيه مقابل دولار ( السهم الرسمي جنيه يعادل ٢ر٨٠ دولار ) لمعظم واردات إسرائيل ، فإن هذا الاجراء لم يصد حركة الاستيراد لسد حاجة السكان بسبب ضعف انتاج البلاد وزيادة عدد السكان ، ومصدقا لذلك بلغت قيمة الواردات من مارس إلى يولية ١٩٥٢ ٥٧٧ مليون جنيه إسرائيلي مقابل ٤٥٢ مليون جنيه في المدة المقابلة من عام ١٩٥١ كذلك لم ينتج عن هذا التسعير تنشيط بالتصدير بل هبطت قيمته . . ففي المدة السالفة الذكر بلغت قيمة الصادرات ٦٨ مليون جنيه مقابل ٧٧ مليون جنيه قيمة ما صدر في هذه المدة من سنة ١٩٥١ وتستمد إسرائيل وارداتها من الولايات المتحدة وإليها تتجه ربع صادراتها وإليها انجتلرا التي تستوعب ثلث الصادرات الإسرائيلية وتمدها بعشر وارداتها . .

### ٤ - ميزان المدفوعات

السمة الأساسية في الاقتصاد الإسرائيلي هي العجز الهائل في ميزان مدفوعات البلاد عجزا مرده إلى عجز الميزان التجاري بصفة خاصة الذي يرد بدوره إلى زيادة الواردات زيادة

بعد هدم مصنع البوتاس في أريحا التي تقع في نطاق فلسطين العربية في الوقت الحاضر ، وإذا كان أنشئ طريق يصل جنوب البحر الميت بموانئ إسرائيل للمساعدة على استغلال البوتاس ، إلا أنه لا يمكن اغفال الصعوبات التي تحول دون استغلال البوتاس على هذا النسق لاستغلالا تجاريا مشمرا ، وتتجلى في بعد مركز الانتاج عن مراكز التصدير وافتقار هذا المنطقة من البحر الميت لأسباب الحياة سوء الماء أو الخضر أو المساكن الأمر الذي يرفع من نفقات الانتاج كثيرا .

وفيما عدا البوتاس لم تستكشف إسرائيل بعد معادن يمكن أن تستغل استغلالا تجاريا ذا بال ، وبذلك تدهورت الصناعات الكيماوية .

وأهم صناعات إسرائيل في الوقت الحاضر العدد والآلات وتشغيل المعادن ، وبتلوها الصناعات الغذائية وصناعة مواد البناء ، وتشغيل هذه الصناعات ٤٥ في المائة من جملة الصناعات ، ولقد تفهقرت صناعة المساس

## للأستاذ فؤاد محمد شبل

ازاحمة هولندا وبلجيكا ، والنسيج لعدم وجود المواد الأولية مع عجز إسرائيل عن مزاحمة الدول الأخرى في التصدير ، ونشأت صناعات جديدة أهمها السيارات وأجهزة الراديو واللمبات الكهربائية .

وتسند الصناعة الإسرائيلية حاجة السوق المحلية في ظل حماية جبركية هائلة ، إذ لا يمكنها منافسة الدول الغربية في ميادين التصدير ، فانها تستود معظم مواردها الأولية والمعدنية من الخارج ، فضلا عن الوقود مثل الفحم والنفط . ويتبين من تقرير لاتحاد العمل الإسرائيلي أنه بينما يبلغ الاجر النقدي للعمال الإسرائيلي في المتوسط مرتين ونصف مرة من اجر العامل في بريطانيا و ٦٥ في المائة من اجر العامل الأمريكي ، فإن الاجر الحقيقي ( أي مقدار ما يحصل عليه من سلع وخدمات باستخدام النقد ) للعمال الإسرائيلي يعادل الاجر الحقيقي للعمال البريطاني ، ولكن الطاقة الانتاجية للعمال الإسرائيلي تبلغ نصف الطاقة الانتاجية للعمال البريطاني وخمسها للعمال الأمريكي ، ولا شك في أن ارتفاع اجر العامل اليهودي عامل خطير في الحسد من قدرة الصناعة الإسرائيلية على المنافسة في أسواق العالم ، ورغما عن ارتفاع أجره فإن مستوى معيشته منخفض للغاية الأسعار كما أن حالة المسكن رديئة للغاية .

ولعل هذا ما يصد رؤوس الاموال الأجنبية عن استثمار أموالها في إسرائيل ، سيما وامكانيات تصريف منتجاتها في العالم العربي - وهي السوق الوحيدة للمصنوعات الصهيونية

تبلغ مساحة إسرائيل في الوقت الحاضر حوالي السبعة عشر ألف كيلو متر مربع ، وزيادة قدرها ٢٥٠٠ كيلو متر مربع عن المساحة التي حددها لها مشروع التقسيم الذي اقترته هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ وتكون منطقة النقب ( الثلث الجنوبي لفلسطين ) نصف تلك المساحة ، وهي منطقة صحراوية أثبتت لدراسات قدرة المياه الجوفية فيها . . وعدم صلاحيتها للاستثمار الزراعي المنظم المجدي ، كما تبين أن أية اضافة جديدة للمساحة المنزرعة في إسرائيل تتطلب اتفاق مبالغ هائلة على أعمال الري . .

ولقد فشلت إسرائيل في أهم غرض تسعى اليه وهو الاستكفاء بمنتجاتها الزراعية عن الاستيراد من الخارج . فاستوردت من حبوب الخبز ٢٠٧ آلاف طن عام ١٩٥١ مقابل ١٧٣ ألفا عام ١٩٥٠ مقابل ٧٢ ألف طن المتوسط السنوي للفترة ١٩٣٤ / ١٩٣٨ . كما استوردت من الحبوب الغذائية الأخرى ٩٩ ألف طن عام ١٩٥١ و ٧٩ ألف طن عام ١٩٥٠ مقابل ١٩ ألف طن المتوسط السنوي للفترة ١٩٣٤ / ١٩٣٨ . فحاجتها إلى الفلل في ازدياد متصل وهي لا تسد بفضل انتاجها ولكن بالاستيراد الذي أصبح ثلاثة أمثال ما كان عليه قبل الحرب تقريبا . .

فلا بدع والحالة هذه أن تعلق آمال إسرائيل في النهوض والتوسع على الصناعة .

### ٢ - الصناعة

تمتدع الصناعة في إسرائيل ربع الطبقة العاملة مقابل العشر في حالة الزراعة ، ويعيش في المدن ثمانون في المائة من تعداد السكان ، وتنتج الصناعة ربع الدخل القومي ولقد صعد رقم المنشآت الصناعية من ٥٤٠٠ في عام ١٩٤٩ إلى ٨٢٠٠ في عام ١٩٥١ وزاد عدد الأعمال من ٨٠ ألف عامل إلى ١١٩ ألف عامل ، وملكية تسعين في المائة من المنشآت الصناعية ملكية خاصة ، وتنضوي النسبة الباقية تحت إشراف الاتحاد العام للعمل . . وإسرائيل فقيرة في المواد الأولية ، ولعل المصدر الهام الوحيد لها هو البحر الميت ، وفيما يلي تقدير برواسب الاملاح فيه :

#### بالمليون طن

|                   |       |
|-------------------|-------|
| كلوريد البوتاسيوم | ٢٠٠٠  |
| بروميد المغنسيوم  | ٩٨٠   |
| كلوريد الصوديوم   | ١١٠٠٠ |
| كلوريد المغنسيوم  | ٢٢٠٠٠ |
| كلوريد الكالسيوم  | ٦٠٠٠  |

وللمعدنين الأولين فحسب قيمة تجارية ذات شأن ، إذ يدخل الأول في صناعة الاسمدة والثاني في صناعة الفوتوغرافيا والطب ، في حين أن المواد الثلاث الأخرى متوافرة جدا في كثير من جهات العالم ، ولقد تراوح الانتاج السنوي للبوتاس خلال أعوام الحرب الماضية بين مائة ألف ومائة وخمسين ألف طن . وكان الانتاج يصدر بأجمعه تقريبا إلى الامبراطورية البريطانية ، غير أنه توقف كلية



## الاقتصاد الاوربي

تابع المنشور على صفحة ١١

تقوى على مزاحمة السلع الاجنبية والذي لا ريب فيه ان صادرات فرنسا الى بلدان شرق أوروبا يجب أن تحظى بقسط كبير من اعانة الصادرات بسبب شدة مزاحمة السلع الالمانية والبريطانية في هذه البلدان .

واكبر عجز في تجارة فرنسا الخارجية يبدو في معاملاتها مع منطقة الاسترليني . ولما كانت الباكستان والهند واندونيسيا تستورد من فرنسا القاطرات وهومات سكة الحديد والآلات الثقيلة ، ولذلك يطالب خبراء التجارة بمنح اعانات للشركات المنتجة لهذه المهمات حتى يتسنى لها الاحتفاظ بعملائها في منطقة الاسترليني مع زيادة وارداتهم من المعدات الفرنسية . والاعانة في هذه الحال تكون اعانة انتاج لا اعانة اصدار .

وصفوة القول ان فرنسا في حاجة اليوم الى تنشيط صادراتها الى الخارج لتسدد انشغلات البادية في موازين تجارتها ، وهذا لن يتأتى الا اذا أعادت النظر في برنامج اعانة الاصدار الحالي ، بحيث يوسع نطاقه فيشمل طائفة من السلع يتجاوز عددها الطوائف الخالية المستمعة بهذا النظام . كذلك لا معدى عن تقديم اعانات للمنتجين ولاسيما الذين يصرون على بيعهم الى بلدان منطقة الاسترليني وشرق أوروبا لتفاد عجز الميزان التجاري الفرنسي معها . ولا بد كذلك من تنبيه المنتجين الى أن السياسة المثلى للقضاء على المزاومات التي يصادفونها في الاسواق الخارجية من السلع الاجنبية تقضى عليهم بخفض نفقات الانتاج مع عدم خفض مستوى الانتاج . صحيح ان الحكومة تقوم عنهم بأداء النفقات الاجتماعية وضرائب التمهنة ، ولكن عليهم ان يعيدوا بحث نفقاتهم ثم يخفضونها خفضا جوهريا بعد آثاره في أسواق الخارج .

تلك هي المسائل التي تشغل الآن بال الحكومة الفرنسية في مجال الاقتصاد م . ك . بولاد

المهاجرين في مكنته الاندماج السريع في الحياة الاقتصادية للبلاد ، وتتطلب البقية الساحقة المرور بفترة طويلة من التدريب الخاص تؤهلهم للاشتغال بالزراعة أو الصناعة والمساهمة بالتالي في الانتاج القومي ، ولما كانت جلة المهاجرين من الفقراء يقتضى الحال تدفق ألف مليون جنيه ( على شكل قروض وهبات واستثمارات ) لاستيعاب المليون مهاجر الذين يرغب أقطاب إسرائيل في استيعابهم . وتظل بعد ذلك المشكلة الهائلة قائمة ، فمشكلة انشاء اقتصاد نقدي سليم وهذا تكذبه الوقائع .

ويستحيل على إسرائيل اقامة صناعة ثقيلة لانعدام الحديد والفحم والنفط من أراضيها ومن ثم ينحصر نشاطها الصناعي في الصناعات الخفيفة والمتوسطة لانتاج السلع الاستهلاكية ، ويتوقف مستقبل إسرائيل الاقتصادي على عامل فرد لا سبيل الى غيره ، وهو فتح أسواق البلاد العربية أمام صناعاتها فهي المنصرف الطبيعي الوحيد لها ويتوقف هذا بدوره على عاملين :-

أولا - ان تنتج إسرائيل انتاجا يستطيع منافسة انتاج الدول المنافسة لها من حيث السعر والنوع .

ثانيا - الصلح مع البلاد العربية . فلقد كانت الدول العربية في عام ١٩٤٦ تمد فلسطين بأكثر من ربع وارداتها بصفة عامة . من ذلك ثلث وارداتها من القمح والدقيق ونصف وارداتها من المواشي وأكثر من نصف وارداتها من علف الحيوان ، وجميع وارداتها من النفط ، وكان نشاط حيفا اعظم موانئها يقوم على تكرير النفط العراقي بها كما كانت الدول العربية تستوعب ربع صادرات فلسطين ، ولقد حلت طرابلس محل حيفا واصبحت إسرائيل تستورد حاجاتها من النفط من اميركا اللاتينية .

ويقدر المستر ادلاي ستيفنسون ربح إسرائيل من الصلح مع الدول العربية بمبلغ يتراوح بين خمسة عشر مليونا وسبعين مليون دولار سنويا ، فلو قدرناه بستين مليون دولار لكان معنى ذلك زيادة دخل كل فرد في إسرائيل بنحو الاربعين دولارا سنويا فضلا عن استطاعتها الحصول على المواد الغذائية والاولية رخيصة وتصريف مصنوعات الخفيفة أخيرا تدفق النفط على معامل حيفا .

واذا كانت إسرائيل ما تزال باقية على قيد الحياة ، فيفضل القروض والتسول الدولي ، فلقد تلبثت منذ نشأتها في منتصف ١٩٤٨ ٢٩٣ مليون دولار مساعدة رسمية من الولايات المتحدة و ١٨٦ مليون دولار تمثل الارصدة الاسترلينية التي أقرج عنها لمصلحتها ، وبعض المساعدات من الدول الاخرى وهبات اليهود . ولقد كان لازمة إسرائيل الاقتصادية والمالية صدها الطبيعي وأثرها الحاسم . اذ هبط عدد المهاجرين الى إسرائيل في عام ١٩٥٢ سبوتا ذريعا فوصل الى ٢٣٣٧٠ فحسب أي أقل من سبع المهاجرين اليها في عام ١٩٥١

ولا شبهة في ان احكام الحصار الاقتصادي العربي على إسرائيل من شأنه تقويض دعائم هذه الدولة المصطنعة ، فان للعوامل الاقتصادية آثارا لا تقبل الجدل ...

فؤاد محمد شبل

لا تقابلها زيادة مماثلة في الصادرات . وهو ينبىء بأجلى بيان عن فشل السياسة الاقتصادية الصهيونية فشلا ذريعا ، فلقد بلغ العجز في الميزان التجاري في الاعوام ١٩٤٩ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ بالجنيه الاسرائيلي ٧٧ مليون و ٨٩٤ مليون و ١٠٥٩ مليون على التوالي . ولم تستطع الاعانات ولا المنح والقروض سد ذلك العجز ، فترتب عليه عجز ميزان المدفوعات ، عجز بلغ ٢١ مليون جنيه و ٧٤٤ مليون و ٨ و ٤٠ مليون جنيه في السنوات ١٩٤٩ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ على التوالي .

والذلك اضطرت الحكومة الى اجبار السكان على الاكتتاب في قروضها ففرضت اخيرا قرضا قدره ٤٥ مليون جنيه على أصحاب الاملاك وخفضت اعتمادات الدفاع بنحو ثلاثة ملايين جنيه ، وطاف رئيس حكومتها بأنحاء الولايات المتحدة اجمع ما يمكن جمعه من التبرعات ولحث اليهود الامريكيين خاصة على الاكتتاب في سندات القروض الاسرائيلية ، والحصول على مزيد من اعانات الحكومة الامريكية وقروض بنك التصدير والاستيراد

ولقد اغتبطت إسرائيل كثيرا بحصولها على مبلغ ٨٢٠٤ مليون دولار من المانيا الغربية كمعويضات تقسط على اثنتى عشرة سنة وسيمول خمس واردات إسرائيل من هذا المبلغ ويرسم لان برنامج لانفاق ٦١٥ مليون دولار على انشاء السكك الحديدية وتعبيد الطرق وتحسين وسائل الري والاتصال ، بيد انه يحظ ان الواردات الالمانية من شأنها تهدد باثقة كبيرة من الصناعات الاسرائيلية بالمعطل

### ٥ - مستوى الاسعار

إذا اعتبرنا الرقم القياسي لمستوى المعيشة واسعار الجملة يعادل ١٠٠ عام ١٩٤٨ نجد ان الاسعار قد زادت في آخر عام ١٩٥٢ بنحو سبعين في المائة تقريبا منذ انشاء دولة إسرائيل ، ولقد عظم ارتفاع الاسعار على الرغم من تدفق الواردات الى إسرائيل ، وصيرورة الميزان التجاري في غير مصلحتها بنحو ١٠٦ مليون جنيه عام ١٩٥١ مقابل ٨٩ مليون جنيه عام ١٩٥٠ . بيد انه باستقراء الاحصاءات يتبين ان نصيب الفرد من السلع الاستهلاكية سواء الواردة أو المنتجة محليا قد هبط في سنة ١٩٥١ بنحو ٢٠٪ عنه في سنة ١٩٤٧ . فلا بدع والحالة هذه ان يطبق نظام التوزيع بالبطاقات تطبيقا صارما .

وبلغ العجز في ميزانية إسرائيل ثمانية ملايين جنيه عام ١٩٤٩ فز الى ٥١ مليون جنيه عام ١٩٥٠ وإلى ٥٨ مليون جنيه عام ١٩٥١ و ٧٧ مليون جنيه عام ١٩٥٢ و ٨١ مليون جنيه عام ١٩٥٣ أي يخص كل فرد من السكان ستون جنيها من عجز الميزانية وهذا لعمري درك لم تنحدر اليه دولة من العالم كله .

### ٦ - مستقبل إسرائيل الاقتصادي

يتجاوز عدد سكان إسرائيل في الوقت الحاضر المليون ونصف المليون نسمة محصورين في رقعة من الارض بين البحر والصحراء ، وتسمى إسرائيل سعيها حثيثا نحو زيادة رقعة الارض المنزرعة ونشر الصناعات في ربوعها بغية زيادة الطاقة الانتاجية وزيادة تيسر لسكانها العيش في مستوى معيشة على النسق الاوربي واستيعاب مزيد من المهاجرين ويتبين من التقديرات الرسمية ان استيعاب مائتي ألف مهاجر يتطلب انفاق مائتي مليوني جنيه سنويا ( أي ألف جنيه للفرد ) للاتفاق منها على توفير السكن والعمل والخدمات الضرورية ، كما يتبين ان عددا ضئيلا من



## يحسرها ويشرف عليها:

**شركات السجائر تحارب الدعايات**  
اثرت في الايام الاخيرة حملة كبيرة قام بها كبار رجال الطب والعلوم ادلوا فيها بتصريحات قالوا فيها: « ان التدخين يصيب الانسان، ويعمل على ازدياد الاصابة بسرطان الرئة ». وهنا هبت شركات السجائر الكبرى للقيام بحملات مضادة تكلفها اكثر من ٥٠ مليون دولار تثبت فيها ان التدخين لا يضر بالمرء اطلاقا . وقد بدأت الحملة بالفعل وظهرت اعلانات ضخمة في الصحف الامريكية يستغرق الواحد منها اكثر من صفحة تحت عنوان « ايضاحات صريحة للمدخنين » . ويتساءل الناس في الولايات المتحدة عما اذا كانت هذه « الايضاحات الصريحة » - التي تشير الشك في قيمة الاحصاءات الرسمية بوجه عام - مستمرة على الظهور في الصحف بالرغم من ان القانون الامريكي يمنع تكتل الشركات لغرض معين مشترك ! وعلاوة على ذلك قررت شركات السجائر تشكيل لجنة خاصة من بينها تكون مهمتها القيام بتحقيق واسع للتثبت من صحة آراء الاطباء والبحث عن علاقة التدخين بسرطان الرئة . وتضم هذه اللجنة ممثلين عن جميع شركات السجائر ، واعضاء اتحاد زراعي التبغ هذا وقد تعهدت جميع الشركات والهيئات الممثلة في اللجنة « بتأييد كل ما تصل اليه اللجنة من قرارات في تأثير التدخين على الصحة ، كما تعهدت كذلك بتقديم المساعدات المالية التي ستضاف الى المبالغ التي تساهم بها الشركات بصفة خاصة للابحاث الطبية » « فانيتشمال تايمز »

\*\*\*

**آخر الاحصاءات عن تجارة مصر مع بريطانيا**  
يؤخذ من آخر تقرير اصدرته وزارة التجارة البريطانية عن التجارة الخارجية للمملكة المتحدة ان بريطانيا استوردت من مصر خلال الشهور العشرة الاولى من العام الماضي ( ١٩٥٣ ) سلعا قيمتها ١١٧١٨٠٠٠ جنيه استرليني وصدرت اليها قيمتها ١٦٥٣١٠٠٠ جنيه استرليني .

كما بلغت قيمة صادرات السودان الى المملكة المتحدة في المدة نفسها ١٦٧٢٧٠٠٠ جنيهها بينما بلغت وارداته منها ١٤٢٥٠٠٠ جنيهها .

وبلغت كمية مشتريات بريطانيا من المصل المصري خلال شهر نوفمبر ٢٨٠٠ قنطارا انجليزيا وبذلك صار مجموع ما استوردته بريطانيا في خلال الاحد عشر شهرا الاولى حوالي ٨٤٣ الف قنطارا انجليزيا تزيد قيمتها على مليون وربع مليون جنيه استرليني . وتدل الاحصاءات على ان مصر قد زادت مشترياتها من الحارث الزراعية البريطانية فارتفعت قيمتها من ٦٩ الف جنيه في العام الماضي الى ١٢٠ الف جنيه خلال الاحد عشر شهرا الاولى من عام ١٩٥٣ .

\*\*\*

**منتجات الهند من البلاستيك**  
تستورد نحو ٢٥ دولة مصنوعات البلاستيك من الهند . ومن بين هذه الدول افغانستان، وبرما ، وسيلان ، وبنغلاديش ، وكينيا ، والمملكة العربية السعودية . وقد بلغت قيمة ما صدرته الهند من مصنوعات البلاستيك في الفترة ما بين يناير وسبتمبر من هذا العام ما يزيد على اربعة ملايين روبية . « نشرة السفارة الهندية بالقاهرة »

**روسيا تشتري مواد الاستهلاك وتبيع الذهب والفضة والبلاستيك**  
بدأت روسيا تدخل الاسواق العالمية مشترية وبائعة في نفس الوقت ، وذلك بنسب لم يسبق لها مثيل من قبل .

فقد اشترى ممثلوها كميات كبيرة من الصوف الاسترالي والارجنتيني ، واشتروا المنسوجات الصوفية من انجلترا ، وتوجهوا الى الدانمرك وهولندا ونيوزيلندا لشراء الزبد والجبن ، حتى اصبحت روسيا تعد ثاني دولة في العالم تستورد الزبد . كما ان ممثلوها ابتاعوا مقادير كبيرة من الشاي من الهند . واشتروا السمك والجبن من بلاد اخرى كالنرويج مثلا . وهم يحاولون الآن شراء مقادير كبيرة من المعادن والمصنوعات المعدنية . هذا وقد تلقت المصانع الانجليزية طلبات كبيرة من روسيا لمقادير من الاسلاك الكهربائية ، وعدد من سفن الصيد تقدر قيمتها ببضعة ملايين من الجنيهات .

وفي نفس الوقت باعت روسيا ، او صدرت كميات كبيرة مما لديها من المعادن النفيسة ، ( البلاستيك ) لكي تتمكن من دفع ثمن ما تبتاعه من المنتجات .

هذا وقد سبق لروسيا ان باعت في ديسمبر الماضي مقداراً كبيراً من الذهب والفضة والبلاستيك ، كما باعت في شهر اكتوبر سنة ١٩٥٣ كمية كبيرة من الفضة يقدر ثمنها بما يوازي ٤ - ٥ ملايين من الجنيهات في لندن وحدها .

وقد كانت آخر صفقة من هذا القبيل علم امرها الآن بوضوح ، هي ما قيل من ان روسيا سلمت ما قيمته بنك انجلترا ١٥ مليون دولارا من الذهب . والبنك الذي ارسلت اليه هذه الكمية من الذهب هو بنك (صموئيل مونتاجو) المختص بتداول المعادن النفيسة .

« الايكونوميست »

**احتياطي الذهب والدولارات في بريطانيا**  
اذاعت وزارة المالية البريطانية ان احتياطي بريطانيا من الذهب والدولارات في شهر ديسمبر الماضي قد نقص بمقدار ٤٣ مليون دولار فقط عما كان عليه في شهر نوفمبر الماضي ، وذلك على الرغم من ان بريطانيا دفعت ليلة رأس السنة مبلغ ١٨١ مليون دولارا الى أمريكا كقسط من ديون سنة ١٩٤٦ ويبلغ الاحتياطي الآن ٢٥١٨ مليون دولار ، اما في ( اتحاد الدفع الاوربي ) فقد بلغ عجز بريطانيا ٣ ملايين ومائة ألف دولار ، في حين ان لبريطانيا فائض في شهر نوفمبر بلغ ٣ ملايين ومائتي ألف دولار وكان شهر ديسمبر الماضي احسن الشهور بالنسبة لاحتياطي الذهب والدولار ، وذلك يرجع الى الذهب الذي شحنته روسيا الى البنوك الانجليزية خلال هذا الشهر ، وعلى الرغم من عدم الادلاء بالارقام الصحيحة عن هذا الذهب ، فان الاوساط المالية تقدره بحوالي ١١٤ مليون دولار .

وقد جاء من واشنطن ان هوبرت همفري، عضولجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الامريكي ، صرح بأن الذهب الروسي الذي ارسل لبريطانيا تبلغ قيمته ١٦٠ مليون دولار . وقال ان الروس يهدفون بهذا الى شراء جنهات استرلينية لاستعمالها في المبادلات التجارية مع كتلة الاسترليني ولاستغلالها في حربها الاقتصادية وحرب الدعاية .

واستطرد الشيخ الامريكي فقال ان روسيا تملك ثانی احتياطي للذهب والدولار في العالم، وقال انه عقب ارسال الذهب الروسي ، دفعت لأمريكا مبلغ ١٦٨ مليون دولار من ديون سنة ١٩٤٦

اماني لندن فقد راجت شائعات تؤكد ان الحكومة ستتحلى عن سياسة قابلية تحويل الاسترليني التي اقراها مؤتمر رؤساء وزراء دول الكومنولث ، وذلك لان أمريكا ترفض ان تقدم اية مساعدة لتحقيق مثل هذا المشروع وانها تعارضه كل المعارضة .

## مكتب الناصر

### كيف تنجح في بيع بوالص التأمين على الحياة

بقلم : هيو بل

يعتبر هذا الكتاب من الكتب المهمة للمشتغلين بالتأمين عموماً ، وللاهتمامين بالانتاج في شركات التأمين بصفة خاصة .

ومؤلف هذا الكتاب من مديري شركات التأمين البارزين في الولايات المتحدة . ولقد نجح في تعليم هؤلاء المنتجين في شركته ، حتى ان اقل مبلغ انتجته كل منهم في عام واحد بلغ ٤٠٠٠ دولاراً ، حتى استحق جائزة

اما عن الكتاب ، فعبارة عن عشرة فصول ، يتحدث كل فصل منها عن نقطة ، او مشكلة معينة تواجه مندوب شركة التأمين .

**الفصل الاول** يشرح : كيف تبدأ في عقد التأمين على الحياة ، وكيفية اختيار النوع الذي يرتاح اليه العميل ، وكيفية انتقاء الالفاظ التي يتحدث بها الى العلماء ، وآداب المقابلة .

**والفصل الثاني** عن ضرورة دوام الاتصال بالعملاء ، وتحليل مصادر البيع . **والفصل الثالث** عن افضل الطرق واساسها لاتمام عقد التأمين ودقة اختيار الالفاظ والكلمات . **اما الفصل الرابع** فلهذه اهم فصل في الكتاب ،

فهو يتفهم من كيفية الاجابة على الاعتراضات التي تواجه المندوب . واقد ذكر المؤلف ٩٩ اعتراضا واشكالا - وهي الغالبة - ثم وضع حاولا لها ، وكيفية الاجابة عليها . وفي الفصل الخامس يشير المؤلف عن كيفية الظهور بالظهور الحسن ، وتجنب الاخطاء ، واختيار نفقات الصوت في الحديث . **اما** عن الفصل السادس فيشتمل على اسئلة ونماذج الرد عليها ، وعن « فنية » التأمين .

**والفصل السابع** يشمل اهمية تنظيم العمل الناجح . وما مدى ما يحتاج ذلك من وقت . وقواعد تنظيم المواعيد ، وتنظيمات العمل . وروتين العمل في المكاتب وفي الخارج .

**والفصل الثامن** دراسة في اهمية بقاء النظام واستمراره . وكيفية السير على الروتين . **اما الفصل التاسع** فلهذه الفصل المتع في الكتاب . فهو يرشد مندوب شركة التأمين الى الطريقة التي يمكنه بها انتزاع الابتسامة من العميل . ويضع لذلك خمس قواعد للنجاح **اما الفصل العاشر والآخر** ، فهو عن وضع أربع قواعد تجعلك ناجحاً في عملك كمندوب تأمين

**العراق من عام ١٩٠٠ الى ١٩٥٠**

هذا بحث قام بنشره « المعهد الملكي للشؤون الدولية » في لندن ، وهو من تأليف مستر (لنجريج) الذي خدم الحكومة العراقية منذ تاسيسها في عام ١٩١٨ حتى عام ١٩٣١ . . فهو اذن من الاشخاص الكفاء الذين يمكنهم ان يروا قصة العراق في عصرنا الحديث .

وقد ذكر ناقد الكتب في جريدة « جلاسجو هيرالد » : ان العراقيين الذين اتموا دراساتهم في الخارج سوف يمدون الشعب العراقي بكفاءات فنية جديدة تساعد على الرقي والنهوض . واستطرد الناقد قائلاً : ( ان العراق شأنه شأن جيرانه ، يواجه كثيرا من العقبات والمشكلات ، غير ان هذه الصفحات التي يضمها الكتاب تسجل كيف ذلت العراقيل ، وفهزت الصعوبات . . وهو نصر يبشر بالامل في المستقبل )



٧. الف تسمة كل يوم

وقال التقرير ان نصف سكان العالم ينقصهم الغذاء والكساء والمساكن الصالحين بينما يتزايد عدد السكان بحوالى ٧٠ الف شخص يوميا . و اضاف التقرير قائلا انه تم فعلا انتاج كمية من الطعام الصناعى يبلغ وزنها بضع مئات من الارطال فى احد المصانع الكيميائية ، ولكن هل يسد هذا الانتاج . . .  
تزايد السكان ؟

قامت ادارة السكك الحديدية في الاردن بشراء ثلاث قاطرات من المانيا بمبلغ ٧٣٥٠٠ دينار ، وكانت قد ابتاعت خمسين مركبة جديدة قبل ذلك من بلجيكا ، وصلت منها ثلاثون مركبة الى ( بيروت ) ، ثم نقلت الى ( دمشق ) لتركيبها في ورش السكك الحديدية السورية ، وستصل المركبات الباقية الى ( بيروت ) في منتصف يناير الحالي .

\*\*\*

## حمولة ناقلات الزيت في العالم

هذا وقد بلغ مجموع حمولة ناقلات الزيت في بريطانيا وحدها حتى الآن سبعة ملايين و ٦٥٠ ألف طن ، أي بزيادة قدرها ١٦٠ ألف طن خلال عام ١٩٥٣ ، ماعدا الفين بيعت أو استغنى عنها .

« پتروایم برس سرفیس »

\*\*\*

احصاءات عن النقل بالطائرات في عام ١٩٥٣

تدل الاحصاءات المؤقتة التي اذاعتها (شركة الخطوط الجوية البريطانية فيما وراء البحار) ان طائراتها حملت خلال عام ١٩٥٣ حوالي ٢٨٧١٠٠ راكبا بزيادة خمسة في المائة عن عام ١٩٥٢ اذ كان عددهم ٢٧٢١٩٧ راكبا . وتوسعت طائرات الشحن بنقل ٩٤٦٠ طنا بما فيها البريد طوال العام الماضي بينما نقلت ٩٣٧٩ طنا في عام ١٩٥٢ . وزادت المسافة التي قطعتها الطائرات بنسبة ثلاثة في المائة ، اذ بلغ طولها ٣٣٩٠٠٠ ميل ، مقابل ٣٢٠٦٩٩٥٠ في عام ١٩٥٢ . وبلغت المسافة التي قطعتها طائرات الشحن ١٣٦٥٤١٠٠٠ ميل بزيادة ٧ في المائة .

قرر الاتحاد الدولي لصناعات غزل القطن ونسيجه عقد مؤتمر دولي بمناسبةيوبيله الذهبي في بوكستون بانجلترا . وسيعقد هذا المؤتمر في شهر مايو القادم ويستمر من ١٤ الى ٢٠ منه . وسيحضر ذلك المؤتمر خبراء من ١٥ دولة وسيكون موضوع البحث فيه « صناعة القطن اليوم وغدا » وستتناول المناقشات فيه المسائل الخاصة بالقطن ابتداء من زراعته الى ان تخرجه المصانع منتجات تامة الصنع .

\*\*\*

افتتح أخيراً في جلاسجو معرض للسيارات . وبهذه المناسبة صرح المستر و.د. بلاك - رئيس جمعية منتجي السيارات البريطانية - بقوله : « اننا نصدر الآن ما قيمته ١٨٠ ألف جنيهه استرليني من السيارات في كل يوم من أيام العمل .. وأنا قد صدرنا ٢٣ ألف وحدة من السيارات الى الخارج ، وذلك خلال النصف الاول من عام ١٩٥٣ وهذا الرقم يزيد عن مجموع ما صدرته كل من فرنسا والمانيا وايطاليا مجتمعة .

هذا وقد عرض في هذا المعرض سيارات تميزت بالتصميمات الجديدة الحديثة مع قلة نفقاتها بالنسبة لسائق السيارة وصاحبها ، ورخص الثمن . . وهو ما يتجاوب مع حاجات الاسواق العالمية في الوقت الحاضر .

\*\*\*

تم التصديق على عقد اتفاق بين حكومة الهند وأكبر شركتي صلب في ألمانيا ، وهما ( شركة كروب ) و ( شركة ديماج ) . وسوف تكون طاقة المصنع الانتاجية ٥٠٠.٠٠٠ طن ، تزداد بمعدل مليون طن سنويا . ومن ناحية أخرى سوف تتحمل ألمانيا نسبة ٢٠٪ من تكاليف انشاء هذا المصنع - وتبلغ هذه النسبة ١٥٠ مليون دولار - في نظير المساهمة بنسبة ٢٠ ٪ في المصنع

واذن فالعقد من ثلاثة أطراف :  
الحكومة الهندية وتساهم بمبلغ ٥٠  
مليون دولارا طلبت اقتراضها من  
البنك الدولي ، ورأس المال الخاص  
في الهند ، والطرف الثالث هو  
مساهمة الالمان على شكر تقديم  
المهندسين ، والمشورة الفنية . هذا  
وسوف تطرح الآلات في مناقصة  
دولية غير أنه من المفهوم أن الآلات  
الالمانية ستكون في الاعتبار الاول .

وقد كانت وزارة الاغذية والزراعة شديدة الاهتمام بهذه البحوث للانتهاء من صنع هذا الجهاز لاستخدامه في القرى . وقد خصصت له مبلغا كبيرا . وقد قام أحد مصانع بومباي بانتاجه طبقا للتصميم الذى وضعه المعمل الوطنى للأبحاث الطبيعية . ويجرى الآن اختبار هذا الجهاز .

ويعتبر هذا الجهاز - الذى يتسع لمائتين وأربعين رطلا من العظام - وحدة قائمة بذاتها وفى الامكان بعد اذابة العظام تحويلها الى مسحوق ناعم يسهل خلطه بالتربة ، أو اضافة بعض المحاليل اليه ليختلط بمياه الري

ويستطيع هذا الجهاز الواحد أن ينتج ألف طن في اليوم الكامل . ومعنى ذلك ، ضرورة انتاج أجهزة كثيرة حتى تستطيع مواجهة حاجة الري والزراعة . غير أن الموضوع الآن ينحصر في مدى وجود العظام لتعميم هذه الأجهزة . ويمتاز هذا الجهاز بقلّة النفقات اللازمة لإدارته فهو جهاز اقتصادي حقا بالنسبة للفلاح ولا تزال الجهود مستمرة لاستكمال تحسين هذا الجهاز ، وهكذا تساهم الهند في ركاب العلم

ابتدع أحد مصانع مانشستر من التي تخصصت في صناعة الاردية الواقية من المطر نوعا جديدا من القماش صنع من البلاستيك • والممتنظر أن يطرح هذا القماش للبيع في الاسواق خلال اشهور الاولى من هذا العام

وهذا القماش الجديد يمتاز بثقوب دقيقة تسمح بتخلل الهواء وتحول دون تسرب الماء • ولا يستطيع المرء رؤية هذه الثقوب الدقيقة اذا ما بسط القماش امامه • ولكن يمكن رؤيتها فقط اذا عكس القماش على ضوء قوى

وأخيراً فإن هذا القماش الجديد لا يختلف  
في شيء عن أقمشة النسيج العادية

أذيع من لندن أن إحدى المؤسسات البريطانية لصناعة السيارات تقوم في الوقت الحاضر بتجربة لاستخدام أبواب من المطاط في مصانعها ويعتبر الباب الذي تجرى تجربته فعلا أكبر باب من نوعه في العالم إذ أن ارتفاعه يبلغ ١٢ قدما وعرضه ١٠ أقدام . والغرض من ذلك هو قيادة السيارة التي يتم صنعها حتى تلاصق الباب المطاط فتدفعه أمامها وتنفذ الى الناحية الأخرى من المصنع بينما يقلل الباب من تلقاء نفسه دون تعرض السيارة للاصابة بأي خدش فضلا عن توفير الوقت

تمكنت أخيراً إحدى المؤسسات من صنع نوع جديد من سجائر التدخين ذات طول مناسب ينتهي طرف كل سيجارة منها بفيلتر (وهو الجزء الخاص بتنقية السيجارة) طوله نصف بوصة وبذلك يمكن تدخين السجائر عن آخرها دون حاجة إلى رمي أعقابها . وقد أعلنت المؤسسة أن الفيلتر لن يؤثر بحال على طعم السيجارة كما أنها أعدت كميات ضخمة من هذا النوع من السجائر لتصديره



کتاب القطر فی خمسین عملاً

ولم يكده يصدر هذا الكتاب ، حتى  
تلقى مؤلفه الدكتور يوسف نحاس  
عشرات من رسائل التقدير والتكريم  
منها رسالة من الصاغ أركان حرب  
اسماعيل فريد السكرتير العسكري  
لرئيس الجمهورية يبلغه فيها تقدير  
الرئيس اللواء أركان حرب محمد  
نجيب وشكره على هذا الكتاب القيم  
وتلقى المؤلف من البكباشي أركان  
حرب جمال عبد الناصر نائب رئيس  
مجلس قيادة الثورة رسالة يقول  
فيها « ان ما حواه هذا الكتاب  
العظيم من بيانات هامة واقتراحات  
قيمة تفيد المهتمين بالشؤون  
الاقتصادية يدعو الى الاعجاب  
والتقدير لمجهودكم الموفق »

وكتب البكباشي أنور السادات  
عضو مجلس قيادة الثورة يقول :  
« وصلني مؤلفكم القيم الرشيد ،  
وما كدت أتصفح موضوعاته عبراً  
حتى تأكد عندي أنني أمام كفاً  
عقلي جبار وإنها لبست موضوعات  
ولكنها حملات كنت تثيرها في بحوث  
تجيء تترى أحياناً وآونة تجيء من  
خلاف في الرأي أو هجوم على رأي .  
وأشهد لك أن الصدق الذي التزمته  
في كرك وفرك هو أكليلاً هذا الكتاب  
الخالد الذي ان أضفت إليه شيئاً  
فلن تكون إلا كلمة الشكر والتهنئة  
والتبريك . ويخيل إلى أنك ما ترضى  
لنفسك ان تحد من جماح قلمك أو  
تخفف من غلواء نقدك إلا إذا انتصرت

وختم البكباشى السرايات رسالته قائلا « انما اتحفت به المكتبة العربية هو وحيد من مؤلفاتك ليسرله توام . فاذا ما حمل التاريخ اشقاء له في سقبل الايام ، لن يكون الفضل الا اليك ولن يكون الثناء الا عليك »

وقال اللواء على نجيب سفر مصر في دمشق ان كتاب « القطن في خمسين عاما » مجهود عظيم يبذل على الدوام لفائدة مصر واقتصاد مصر واهم ما تعتمد عليه مصر . فهذا الكتاب هدية عظيمة للامة المصرية باجمعها التى يهمها دائما « القطن »

وأعرب السيد علي الشامي  
رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي  
عن سعادته بقراءة ما تضمنه هذا  
الكتاب من أبحاث وآراء قيمة تدل  
على مقدار الجهد الذي بذل فيها .  
وكتب الدكتور سامي حبشي الوزير  
الاسبق للتجارة والصناعة يقبول  
« سررت كثيراً بكتابكم النفيس  
« القطن في خمسين عاماً » وقد كنت  
قد أطلعت على ما جاد به قلمكم في  
الصحف وقت نشره لأول مرة ، غير  
أنه من دواعي فخري أن تكون لدى  
النسخة المجمعة التي حوت تلك  
المقالات القيمة . ونرجو ألا تحرم  
البلاد من آرائكم الاقتصادية الصائبة »  
وتلقى المؤلف من الدكتور سامي  
مروعي العضو المنتدب للجنة العليا

« لقد كنت ولا أزال من المعجبين بك  
وبكفاءتك الاقتصادية وغيرها من  
زمن طويل . ولقد خبرتك عن كذب  
والجمعية الزراعية والنقابة الزراعية  
لعامة ولجنة القطن المصرى الدولية  
ومؤتمرات القطن وبعثات السودان  
غير ذلك فكنت دائما الرجل التقدير  
في جميع أبحاثك . وكان كتابك  
« الفلاح » الذى أصدرته منذ نيف  
وخمسين عاما هو أول ثمرات قلمك  
أما كتاب « القطن فى خمسين عاما »  
فأسمح لى أن أعبر عن دهشتى  
كيف جمعت تلك المعلومات التى  
أصدرها تفكيرك الجبار مدى خمسين  
عاما » فأسمح لى أن أعبر عن  
دهشتى كيف جمعت تلك المعلومات  
التي أصدرها تفكيرك الجبار مدى  
خمسین عاما متمشية أولا بأول مع  
ما هم جمهور انزراع بمصر عن أهم  
مصدر نأدخل القومى ، ومعبرة عن  
حالة سوق القطن بما يعد تسجيلا  
الوقائع سلسلة حسب تواريخ  
صدورها ومشفوعة بآرائك الصائبة  
التي طالما هديت بها المشتغلين بسوق  
القطن »

وكتب الامة تاذ صادق حنين مدير  
شركة مياد القاهرة يقول : « ان هذا  
السفر العظيم تجلت في كل صحيفة  
من صحائفه الخمسمائة آيات كفاحك  
المتواصل في سبيل ثروة مصر الزراعية  
فما من معركة القطن الا خضت غمارها  
وكننت في الصف الاول لمشرى غبارها.  
وما فتيرت همتك يوما في هذا النضال،  
ولا كل ذهنيك اوقاد لحظة من كثرة  
اقامة الادلة العلمية واستنباط  
البراهين العملية تأييدا لارائك الفياضة  
ومقترحائك المتدفقة .

- 14 -



# مصلحة الضرائب وفن التطبيق الضريبي

## ٢ - نظام محاكمتنا الضريبية

٤ - أعضاء اللجان : ويمثلون قضاة الدرجة الادارية الثانية .

اما المراجع فلم تتواجد وظيفته الا منذ سنة ١٩٤٦ بموجب القرارات الوزارية لنظام تشكيل المأموريات وكان التقرير الذي يصدره المراجع لا يعدو ان يكون ورقة عادية لاكتسب بها المصلحة حق تحديد الضريبة من دافعها - اي « ربطها » اصطلاحا - ان لم يوافق الممول صراحة . فكانت المأمورية بهذا الوضع كدائن عادي لابد وان يلجأ الى جهة الاختصاص لاستصدار سند تنفيذي بموجب الورقة المثبتة للدين . وكانت جهة الاختصاص بالنسبة للمأمورية هي اللجنة حيث كان قرارها يعطى المصلحة الحق في ربط الضريبة من واقعها بموجب نص المادة ٥٣ من القانون ١٩٣٩/١٤

وظل الامر كذلك حتى صدور القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ الذي غير الموقف فجعل للمأمور حق ربط الضريبة من واقع التقرير الذي يصدره المراجع في حالات معينة منها عدم تقدم الممول باقرار اصلا ، ومنها عدم الرد على نموذج ١٨ ، ومنها عدم الرد على نموذج ١٩ وتفويت الميعاد بلا طعن .

فبعد ان كان المأمور ملزما في حالة سكوت الممول وعدم الرد اطلاقا ان يرفع الامر الى اللجنة - صارت تقرير المأمور الآن له قوة تنفيذية فيما يفصل فيه . والحق الذي يقضى به هذا التقرير هو حق المأمور في « تحديد الضريبة » اي ربطها اصطلاحا من واقعها . وليس هذا سدادا للضريبة لان الاستداد لا يكون بموجب التقرير وانما بموجب البورد الذي يصدره المدير المحلي او مدير ادارة الشركات المساهمة حسب الاحوال طبقا لنص م ٤٧ لدق ٣٩/١٤

اما بالنسبة للجنة فقد جعل لها القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ حق الفصل في كافة اوجه الخلاف بموجب م ٥٣ ق ١٤/١٩٣٠ المالية ولا يقتصر سلطانها الآن على الفصل في ذات رقم وعاء الضريبة وحده ، او على حد ما قال المرحوم الاستاذ حبيب المصري « على وضع ميزانية صحيحة لمنشأة لم يضع لها صاحبها ميزانية اصلا او لم يضع لها الميزانية الصحيحة . »

وهكذا يبدو أن القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ اعترف فيه الشارع أن المأموريات صارت درجة أولى للتفاخر الاداري في الضريبة وان اللجنة صارت درجة ثانية في هذه الناحية بعد أن كان الفصل في المرحلة الادارية لايتناول الا الناحية المحاسبية وكانت اللجنة هي الجهة ذات الولاية الاصلية وليس المأمور . وكان للشارع عذره حينئذ من حيث منح الخصم حق التقاضي بعد اللجنة أمام درجتين حتى يتمتع الخصم في المنازعات القانونية بدرجتين من التقاضي - وهو ما لا تملك اللجنة سلطة الفصل فيه - وهكذا كان منطقا معقولا . أما الآن فانه امام اعتراف الشارع بكفاءة الادارة المالية ومنح أوراقها هذه القوة التنفيذية وهذه السلطة في الفصل في النزاع . فلم يعد مطلقا هناك محصل لان يتمنى النزاع أمام مرحلة قضائية من درجتين أيضا وان تكابد الدولة

للوصف الحقيقي للنزاع الضريبي . . هو توجيه ادعاء عمومي مالى الى مواطن معين بأنه يزاول نشاطا يخضع للضريبة وان ايراده منه هو « كذا » .

واذا كانت الدعوى الجنائية تنتهي باصدار حكم بتحديد عقوبة معينة على المتهم بما يناسب جرمه طبقا لنصوص القانون . فالدعوى العمومية المالية تنتهي باصدار (ورد) بتحديد مبلغ الضريبة على الممول بما يناسب ايراده طبقا لنصوص القانون ايضا .

ويبدأ رفع الدعوى العمومية المالية بمذكرة الادعاء العمومي المالى التي يرفعها المأمور الى المراجع او المأمور الاول - عندما يتناول المأمور اقرار الممول بتصحيح او تعديل او عندما يتناول حالته بالشرح والتقدير طبقا لما لمسه من الحقائق والظروف والقرائن التي تلابس حالة الممول - ومأمور الضرائب في هذا العمل انما يعمل ما يعمل وكيل النائب العام عندما يرفع مذكرة الادعاء العمومي الجنائي .

هذه حقيقة لا تنكر - ولا يستطيع احد ان ينكر ان النزاع الضريبي توافم للدعوى العمومية الجنائية وان وكيل النيابة اذا كان امينا على دعوى عمومية توصف بأنها جنائية فمأمور الضرائب امين كذلك على دعوى عمومية توصف بأنها مالية . ولم يغيب عن بال الشارع تلك الصفة للنزاع الضريبي بل هي في حسبانته تماما ولذلك نجده ينص بالمادة ٨٨ ق ١٤/١٩٣٩ بالآتي :

« عند ما تنظر المحكمة فيما يقدم اليها من الدعاوى الناشئة عند تطبيق القانون تكون النيابة العمومية ممثلة في الدعوى يعاونها في ذلك مندوب من مصلحة الضرائب » .

ومن ذلك يتضح ان المشرع يعلم جيدا طبيعة الدعوى الضريبية ولكن لا تدرى لماذا اعطى القوس غير بارزها وجعل مأمور الضرائب في المحل الثاني مع انه هو المدعي العمومي الاصل في هذه الدعوى وليست النيابة العمومية ؟ وكان أولى به ان يجعل المكان الاول بل المكان الوحيد لتمثيل الصالح العام لمأمور الضرائب ولا بأس مطلقا من ذلك لتوفير الجهود الذي تبذله النيابة العمومية مادام مأمور الضرائب لا بد وان يكون مرجعا لها في النهاية وذلك بنص قول الشارع في المادة المذكورة عند قوله « يعاونها مندوب من مصلحة الضرائب » .

هذه الدعوى العمومية المالية طبقا للنصوص القائمة تمر بمرحلتين - مرحلة ادارية وهي من درجتين : مأمورية ولجنة ، ومرحلة قضائية وهي من درجتين : ابتدائية واستئنافية . وتتوزع الوظائف بمصلحة الضرائب طبقا للنصوص القائمة كالآتي :

١ - المأمور ومساعد المأمور . . ويمثلان المدعي العمومي المالى في الدعوى العمومية المالية .  
٢ - المراجع - ٣ المدير المحلي ويمثل الاول قاضي الدعوى الاداري المتعلقة بالدعاء الضريبي كما يمثل الثاني قاضي الدعوى الاداري المتعلقة بالربط .

مما لا شك فيه ان الضريبة من مسائل السيادة للدولة فهي حق يقوم على قدم وساق كحق الدولة في عقاب المجرم تماما مع الفارق بطبيعة الحال بين صفة المواطن في الحالتين . ولكن الذي لا مراء فيه ان الحق في الحالتين يستند الى حق السيادة للدولة .

وقد اثبت التاريخ والمنطق والعلم فساد النظريات التي راجت اiban العصور الوسطى وفي عهد الثورة الفرنسية والتي كان مؤداها ان الضريبة سندها هو العقد الجماعي الذي تعهد الفرد بموجبه ان يتنازل عن قدر من حريته وماله وان تتولى الدولة بموجب ذلك اداء خدمات معينة له . هذا العقد الذي قال به منتسكيو وشيخته ( ١ )

والنظرية العلمية الصحيحة لطبيعة الضريبة الآن هي انها من حقوق السيادة للدولة ، وبموجب ذلك فان الدولة قد تأخذ من الفرد اكثر مما تعطيه من الخدمة لان اساس فرضها ليس هو الخدمة التي يغنها الشخص وانما اساسها السيادة . وحدودها اليسار بنسب نص عليها القانون

واذا كان الامر كذلك فالذي لا شك فيه ان النزاع الضريبي لا تكون طبيعته الا من طبيعة الدعوى العمومية التي يرفعها وكيل النائب ضد المتهم بجريمة . ويترتب على ذلك ان معالجة نظمنا الضريبية في كافة نواحيها يجب ان ترسم هذه النزعة العامة ولكن بطبيعة الحال يراعى التزام الفقه المالى وهو يختلف في اصوله عن الفقه الجنائي حيث الاول يسمى الى حماية الخزنة العامة بينما يسمى الثاني الى صيانة الامن .

فاذا كان موضوع الدعوى العمومية الجنائية هو توجيه اتهام الى مواطن معين بأنه ارتكب عملا يعاقب عليه القانون فان موضع الدعوى العمومية المالية ( ونصطاح هذا الاسم ايشارا

(١) انظر بتوسع عبدالله العربي : موارد الدولة

وهو يعيد الى ذاكرتك ملابسات كل مقال كتبته وكل مجال واجتهته والظروف المثبطة التي كانت كثيرا ما تواجهك وانت مكب على الحث والاقناع والتعذير والانذار بالقلم وباللسان . انى على يقين من انك الا توقظ هذه الذكريات فتمر على خاطرك الواحدة تلو الاخرى كالحسان يختلن في أروع أزياء الربيع ، لن تلبث رغم تواضعك أن تشعر بفيض من الغبطة والارتياح . « ثقب أن كتابك هذا سيتبوا في كل مكتبة أعلى مكانة بين المراجع الدائمة ، ولقد يمتاز عنها بما فيه من الحياة النابضة في كل سطر من سطره ، وفي ما بين سطره » .



في ذلك من النفقات متاكيد في الوقت الذي يعترف فيه الشارع بأن النزاع الضريبي يجب أن ينتهي الفصل فيه على وجه السرعة فينص في م ٩٤ ق ١٤/١٩٣٩ بالآتي : -  
« الدعاوى التي ترفع من الممول أو عليه تنظر في جلسة سرية ويكون الحكم فيها دائما على وجه السرعة » .

وبحث حرم النزاع الضريبي من مرحلة التحضير بنص م ٩٨ ق ١٤/١٩٣٩ وبحيث حرم النزاع الضريبي أيضا من مرحلة المعارضة في الاحكام الغيابية بنص م ٩٤ المذكورة وتطبيق نص م ٢٨٦ مرافعات التي تقول « لاتجوز المعارضة في الاحكام الصادرة في المواد المستعجلة ولا في المواد التي يوجب القانون الحكم فيها على وجه السرعة » .

مادام الشارع يعترف بهذا الاعتراف بالنسبة للنزاع الضريبي وما دام قد سلم للمأمورية (في شخص المراجع) واللجنة بكفاءة جعلت من احكامها احكاما ذات قوة تنفيذية ، فلماذا يدع النزاع الضريبي يتمطى أمام درجتين آخرين فيصبح مجموع ادوار النزاع أربعة بعد ان كان قبل صدور القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ لا يزيد على درجتين فقط . ومع ان الوضع الآن يقتضى الاقتصاص عن ذى قبل بسبب نمو الوعي الضريبي عن ذى قبل ، لماذا يتمطى النزاع بهذه الصفة حتى أصبحت الضريبة بعد ذلك غير حقيقية بسبب تضخم نفقات جبايتها خصوصا اذا علمنا أن الخصومة الضريبية أمام لقضاء تكلف الدولة نفقات خمس جهات .

١ - مهلة الضرائب وهي الخصم الاصل في الدعوى وتخصص في مأمورياتها وادارتها موظفين منظمين خصيصا لشئون القضايا  
٢ - ادارة قضايا الحكومة التي تتولى الدفاع أمام المحكمة بموجب التوجيهات التي تتلقاها من الموكل الاصل وهو مصلحة الضرائب  
٣ - المحاكم بدرجتها الاولى والثانية  
٤ - النيابة العمومية التي تمثل حق السيادة للدولة لتبرز بذلك الصفة الشكلية في الضريبة تطبيقا لنص م ٨٨ ق ١٤/١٩٣٩ وتقول :  
« عند ما ننظر المحكمة فيما يقدم اليها من الدعاوى الناشئة عن تطبيق هذا القانون تكون النيابة العمومية مهتة في الدعوى يعاونها مندوب من مهلة الضرائب » .

٥ - ادارة الخبراء لوزارة العدل

وترى انه بعد اعتراف الشارع بالمأمورية كدرجة أولى للتقاضي واللجنة كدرجة ثانية أن يوفر على الدولة المرحلة القضائية فيوفر بذلك أيضا مجهود ادارة قضايا الحكومة والنيابة العمومية وادارة الخبراء ويسبغ على المرحلة الادارية حينئذ الصفة القضائية الحقيقية عن طريق منح المراجع وأعضاء اللجان الاستقلال عن المصلحة في عملهم ويكون المأمور الفاحص وهو المدعى العمومي المالى هو وحده الذى يتبع المصلحة في عمله ويخضع لارادتها فيكون كوكيل النيابة في هذه الناحية . ويصبح النزاع الضريبي مثل النزاع الجنائي من حيث اقتصاص التقاضي فيه على درجتين فقط .

واذا كنا ندعو الى استقلال المراجع وعضو اللجان كشرط لالغاء المرحلة القضائية القائمة لتحل محلها المأمورية واللجان فانما ذلك لان المشاهد فعلا ان المأمور المراجع وعضو اللجنة - أمام النظام القائم - يصدر حكمه وهو يرجع كفة المصلحة دائما اذا أشكل عليه الامروا عوزه الدليل ليقضى بالعدالة التي اقتنع بوجهها وما ذلك الا تجاوبا مع غريزة حب البقاء - وهومن الاسباب الرئيسية التي يتضخم من أجلها عدد

المنازعات القضائية وتتراكم من أجلها بالتالى أعمال المصلحة حتى وجدت الحكومة نفسها في النهاية في اضطرار الى خرق قواعد العدالة واصدار القانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢

واذا كنا نقول بوجوب الغاء المرحلة القضائية الحالية وسبغ صفة القضاء على المأمور المراجع وعضو اللجان بمنحه الاستقلال في عمله فاننا نرى ان يكون الطعن بالنقض في المسائل القانونية أمام مجلس الدولة أو أمام محكمة النقض

وستكسب من هذه الخطوة الجريئة كثيرا جدا لان تخمة المحاكم الحاضرة الآن من القضايا الضريبية ليس سببها الا عدم توفر الاستقلال لموظف الضرائب بالمصلحة مما يجعله يدفع عن نفسه المسؤولية فيتميز دائما للمصلحة التي يتبعها - ملما كان الحق واضحا - وذاهيك ما يسمي بكشف النشاط وما يترتب عليه من تحكم في أرواح العباد بهجرد الأرقام الاحصائية

\*\*\*

هذا الاستقلال الذى ينكره الشارع الآن لا يرجع انكاره الا الى أنه حرم أولا مراجع المأمورية وعضو اللجنة من الحصانات المادية التي يتمتع بها رجل زميل يمارس الدعوى العمومية الجنائية - وكان حرمان موظف الضرائب من هذه الحصانات راجعا بدوره - فيما سلف من العهد - الى سوء التقدير أو تجاهل من الشارع لمسئولية مأمور الضرائب قبل أن يرجع الى الاسباب المالية - كما أن هذا الحرمان في العهد الحاضر يرجع الى الحالة المالية العامة - فيما اعتقد - التي اقتضت الكشف والحرمان بصفة عامة تكريسا للجهود فى النواحي الانتاجية المنحلة وقضاء على التضخم النقدي .

\*\*\*

على أنه وان كان الاصل أن الاستقلال يجب أن يتوفر جنبا الى جنب مع توفر الحصانة حتى تسير الامور على نمط يطمأن اليه وصراط مستقيم وأن نرى أن توفر الحصانة غير لازم اذا لم تتمكن من ايجاده بحيث يجب عدم تجاهل هذا الاستقلال لمجرد عدم امكان توفير الحصانة . لان الحصانة وحدها لا تردع ولن تغنى عن النفوس الضعيفة شيئا . ولا يمنعها اذا شاءت الخطيئة من غشيان خطيئتها . فالجزم يقدم على الاجرام رغم أنه أحيانا يكون مثقفا ويعلم أنه واقع ولا شك فى شر أعماله ان عاجلا وان آجلا . ولا يمنعه من لجرامه اذا كان لصا غناه وثراؤه . واذا كان متزوجا فلا يمنعه من الزنا وجود زوجته مهما كان جمالها واخلصها للزوجية . ولكن الذى يمنع الاجرام هو قوة النفس ، هو الاخلاق ، هو يقظة الضمير ، هو التربية الصالحة للنشء عن طريق توفير البيئة الصالحة فى المجتمع والخطأ الصالحين . فما لم تكن النفس طاهرة فلا تغنى الوسائل شيئا ولن يغنى الموظف توفير حصانة ما قبل أن تتوفر طهارة نفسه واستعدادها

\*\*\*

ومن أجل ذلك نرى أنه لا لزوم للربط مطلقا بين استقلال الموظف المسئول فى عمله الجسيم وبين توفير الحصانة المادية له وبالنسبة لمأمور الضرائب بالذات يجب أن يتوفر له الاستقلال فى عمله الى أن تصبح الدولة بقدره على منحه الحصانة المادية ولا داعى مطلقا لتأخير تلك حتى تتوفر هذه . بل أن تنفيذ هذا الراى بذاته سيوفر على الدولة مالا بقدر العمل الذى سيتوفر من المرحلة القضائية وحينئذ وبعد استتباب الامور يمكن استخدام هذا المال فى تحصين موظف الضرائب ماديا

\*\*\*

ولقد كان لعدم توفر الاستقلال للمراجع وعضو اللجنة أثر سيئ جدا على الدولة والخزانة

العامة . ولنضرب الامثلة لذلك فى صراحة تامة :  
لنصور أولا مصلحة الضرائب وهي فى بدء عهدها فى سنة ١٩٣٩ ، سنة ١٩٤٠ لم تكن المصلحة حينئذ تشكو من تضخم ما ولم يكن زحف عليها التقادم الى أن حلت سنة ١٩٤٥ والسنوات التالية لها حتى اليوم . وهكذا كان مأمور الضرائب فى تلك الايام من فجر حياة المصلحة . يعمل فى هدوء وتؤدة ولا يلاحقه خطر ما من جراء تأخر الاعمال لديه تأخرا لا يرجع لاماله . وازاء ذلك فهو مطمئن اطمئنانا يجعل فى استطاعته أن يبحث الامور فى اناة القاضى الذى يريد أن يتبين وجه العدالة قبل أن يستعمل ما يريد أن يحكم به

فلما ظهر الى الوجود شبح التقادم وخطره الذمهم ولم يكن المشرع قد أعد لهذا الامر اهبة ولم يقابل تزايد النشاط التجارى ابان الحرب بمزيد مناسب فى الوقت المناسب من الموظفين والرجال حتى يجهز على التقادم فى عقره ولم يكن مرتب مأمور الضرائب محل اغراء حتى يستجيب للمشرع ذى المؤهلات العلمية عندما نادى عليهم خلال السنوات ١٩٤٦ ، ١٩٤٧

وأخيرا لم تكن لدى المشرع الشجاعة الكافية ليصدر نصا يحد به من الخلاف حول ذات الاجراء القاطع للتقادم ، وكل هذا التقصير الذى قارقه الشارع كانت له نتيجة خطيرة هي أن مأمور الضرائب سواء كان مرجعا أو عضو لجنة - وهو بصدد حالة محاسبية لم تكن همته تتجه أولا الى اقرار العدالة فيما تحكم فيه - وانما اتجهت همته الى تخلص مسئوليته بانقاذ اللص من التقادم بأى وجه من الوجوه مهما كانت الاخطاء وليتجهز الى جانب الخزانة العامة فيما لم يجد له فيه حلا سريعا أو ما وجده يحتاج الى اجراءات طويلة لتحقيق يتخطى به مواعيد التقادم - هذه حقيقة أكبر من أن ينكرها أحد من الزملاء وما الخطيئة فى البداية الا خطيئة الشارع عندما تقاعد عن ملاحقة المصلحة بالاصلاحات فى حينها وما كان مأمور الضرائب آلة ميكانيكية تستطيع أن تعمل بقوة الحصان والانتاج الآلى عدد ساعات الليل والنهار

تلك صورة ايجابية تصور لك كيف كانت تخمة المصلحة سببا فى ايجاد مشاكل جديدة تزيد من الداء بالتالى يسبب اصدار المأمور تقريره ويحدوه فيه الاستعجال وملاذه فيه التحيز لجانب المصلحة فيما من بذلك شرا مترقبا وهكذا تتجدد المنازعات وتتخم اللجان والمحاكم بالعمل

واليك صورة سلبية تصور لك مأمور الضرائب عندما شعر بخطر التقادم المقبل عليه وهو بصدد دعاوى عمومية مالية مطلوب رفعها فورا وقطع التقادم فيها ولنضرب لذلك المثل فى صراحة تامة :

انك تجده كثيرا وهو بصدد حالة ما تفتح المناقشة والتحقيق الذى يمارسه مع الممول عند بدء محاسبته عن أن لهذا الممول فى نشاطه علاقات مع بعض الافراد يحتمل أن يكونوا غير محصورين بسجلات مأمورية ما وغير معلومين للدولة ، فهم متهربون من الضريبة ، ولوأفسحنا المجال لواجب الامانة والضمير لاقتضى الامر منه اثبات أسماء هؤلاء الممولين الوارد ذكرهم على لسان الممول الذى أمامه وكان عليه البحث عنهم وملاحظتهم ورفع كالدعوى العمومية عليهم ومكابدة المستحيلات لقطع التقادم بشأنها معهم وذلك لان مأمور الضرائب ليست له سلطة الحرية فى رفع الدعوى العمومية المالية من عدمه . تلك الحرية الممنوحة لزميله وكيل النائب العام . اذ منحه القانون سلطة تقدير المصلحة العامة وفقا لقواعد الفقه الجنائى . أما الدعوى العمومية المالية فان وجه الصالح العام فيها لا يمثل الخلاف أو التقدير اذا نظرنا اليه نظرة الفقه المالى . فاذا كان مأمور الضرائب وهذه هي الحال مكلفا برفع



الدعوى العمومية المالية على كل من يصل الى علمه مطعما لنص م ٨٠ ، ق ١٤ / ١٩٣٩ فقد وجب عليه أن يضيف الى عمله الاصل عملا جديدا كلما ناقش ممولا وتفتحت له أبواب المناقشة أو كان يمكن أن تفتح له لو أراد . أن يعلم ممولين جددا . ووجب عليه أن يتولى محاسبتهم أيضا أو البحث عما تم بشأن محاسبتهم والا كان مسئولا عن هذا التقصير باعتباره خطأ جسيما تشبه عليه ماديا تلك المناقشة الموقع عليها من سيادته أما اذا جعلنا واجب لامة والضمير محددا بحدود الموضوع الذى بيده والذى لم تكلفه المصلحة بشئ آخر سواء فيما تعلمه هي - لكان في حل من اغفال كل شئ حتى لا يعرض نفسه لمؤاخذة زميل له بقسم التفتيش الفنى اذا قرأ محضر المناقشة الذى حرره فوجد به ائمة لم يتخذ بشأن رفع الدعوى نحوها أى اجراء ان لم تكن رفعت أمام جهات أو مأموريات أخرى .

وهكذا تفقد الدولة كثيرا ولا ملامة الا على الشارع . تلك صورة سلبية الى جانب الصورة الإيجابية السابق الإشارة اليها وكم في الضرائب من صور ... !

\*\*\*

تلك روح متفشية بالمصلحة وداء متغلغل في نفس الموظف - وكل موظف جديد يدخلها لا لبث بعد حين أن يشعر بثقل العبء ، فاذا لم يوفق في البحث عن مفر يرتاح فيه بالمصلحة أو خارجها تجده ينتحى نفس السبيل المشار اليه من تلقاء نفسه وبوحى التجربة وربما بارشاد موظف اقدم منه - ينفض فيه حكمته التى تتلخص فى قوله : « ماتفتش فى الملف فتحة »

\*\*\*

كل هذه المضاعفات اذا شئنا علاجها في نظرنا فمفتاح العلاج أولا هو اقرار مبدأ الاستغلال لمن ينصبه الشارع للقضاء في دار المصلحة من مراجع أو عضو لجنة والفاء الدرجتين الاخيرتين من القضاء العادى والابقاء على قضاء النقض والحاقه بمحكمة القضاء الادارى فيما نرى أنه أوفق . ذلك ما توحى به طبائع الاشياء ، وليس من داع في التمدادى في انكار الحقائق على ذوبها ما دمنا نرجو الصالح العام . ولا يهولنا ابدا الفاء درجتى انتقاضى العاديتين الحاضرتين مادما قدوفرنا للمأمورية واللجنة استقلالهما .

هذا ونرى ان يستمر الفصل في الدرجة الادارية الاولى - أى المأمورية - بطريقة الفصل في غير جلسة على نمط الفصل بأمر جنائى عندما يباشر القاضى أحيانا الفصل في بعض الدعاوى الجنائية بهذا الطريق . ومن جهة ثالثة يجب أن يكون بكل مأمورية مأمور أو اثنان من حماة ليسانس الحقوق . يكونا بمثابة مرجع في المسائل القانونية لزملائهم من حملة البكالوريوس وهم يباشرون الدعوى العمومية المالية ، ويكونا أيضا هما أحدهما ممثل المأمورية امام اللجنة وممثل الصالح العام في الدعوى ويحل محل وكيل النائب العام في المكان الذى أشارت اليه المادة ٨٨ ق ١٤ / ١٩٣٩ بمعونة المدعى العمومى الاصلى في الدعوى وهو المأمور الذى رفع الدعوى بالمأمورية .

ومن جهة رابعة ونحن نعلم أن اللجان بها كفاءات مختلفة من حملة البكالوريوس فلا يكون من داع الى اقلحام ادارة الخبراء بوزارة العدل سادام عضو اللجنة قد توفر له الاستقلال في عمله . . .

وأخيرا وليس آخرا ، وازاء هذا الوضع

الجديد يجب أن تكون الطعون المرفوعة أمام هذه اللجان بموجب رسوم هي ذات الرسوم اى تحصل اليوم امام المحاكم . .

وفي النهاية يجب ألا يغفل مجهود المأمور في الفحص بحيث لا يكون له أثر في قطع التقدم بل يجب اضافة نص مماثل لنص المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية التى تجعل جرائم التحقيق وجمع الاستدلالات قاطعة لتقدم الدعوى العمومية لمدة لا تزيد على نصف المدة المقررة قانونا للتقدم في الدعوى وأخيرا يجب - اذا جعلنا للمراجع استقلاله في عمله - أن يكون للمأمور القانونى الذى هو المدعى العمومى المالى الحق في الطعن في قرار المراجع شأنه شأن الممول وشأنه شأن زميله وكيل النائب العام ، وهو يمارس الدعوى العمومية الجنائية . لان النصوص القائمة لا تغطي للمأمور الحق في الطعن في حكم الدرجة الادارية الاولى الا في دعوى الربط ذلك أن الدعوى العمومية المالية من جنسين : الاول هو دعوى الوعاء وتنتهى باصدار تقرير المأمورية أو قرار اللجنة أو حكم المحكمة تحديدا للوعاء . والثاني هو تحديد الضريبة و « الربط » اصطلاحا ويبدأ هذا الاجراء بتحرير مذكرة الادعاء المالى فيها (١) وهى استمارة التحويل التى ترفع الى المدير المحلى أو مدير ادارة الشركات الساهمة فتتولى اصدار السند التنفيذي فيها وهو الورد . . وعندما تكلمت المادة ٤٥ ق ١٤ / ١٩٣٩ من حق الطعن تكلمت عن حق الممول فقط ، وعندما تكلمت المادة ٥٤ بالنسبة لقرار اللجنة تكلمت عن حق الممول والمأمور معا فصار المفهوم من ذلك أن الطعن في تقرير المأمورية لا يكون للممول وحده . . ولكن النظام الذى نقتصره يقتضى اثبات هذا الحق للمأمور أيضا .

\*\*\*

هذه هي جماع الاقتراحات التى نرى ادخالها على نظام محاكمنا الضريبية ونود أن نشير في هذا المقام الى أمر طريف سلكه الشارع ذات مرة في سنة ١٩٥٠ عندما أراد أن يعالج النخمة التى تنتفخ منها الدواوين الضريبية بالعمل ، ذلك أنه عندما أصدر القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ كان به نص يجعل رئاسة اللجان لقضاة ينتدبون من وزارة العدل وكان الشارع يرجو من هذا النظام أن يجتمع قاضى المحكمة مع عضوى اليمين واليسار من رجال المصلحة ولعل هذا الاجتماع في صعيد واحد وهم يصدرون أحكامهم في الضرائب يميل بالنظريات والافكار الضريبية الى التوحيد والاستقرار ويتشبع كل من الفريقين بروح واحدة فلا تنحو المصلحة ناحية تنتهى بالهدم عندما تحل اندعوى بساحة المحكمة لان القاضى لا يتجاوب مع المصلحة في اتجاهها . كان هذا كلاما جميلا ، ولكن أثبت العمل أن ضرره صار أكثر من نفعه وأنه كان بذلك نظريا بحثا ، ذلك أن القضاة طبعوا على الاناة والصبر حتى يتبينوا وجه العدالة فيما يحكمون فيه وهم بحكم تمتعهم بالاستقلال لا معقب عليهم في عملهم خصوصا وانهم فضلا عن ذلك لا يتبعون مصلحة الضرائب وانما هم منتدبون من وزارة العدل وترتب على طبع الاناة الذى يلزمهم أن تضخم عدد الدعاوى الضريبية الى لم يفصل فيه باللجان . . وما أن طلبت

( ١ ) أنظر هذا الامر بند ٣ في مؤلفنا : « فقه المرافعات الضريبية » . وزارة العدل الفاء هذا النظام لحاجتها الى قضاة حتى سلمت مصلحة الضرائب لها بطلبها وأحلت مكان القضاة رجالا آخر من قنييها . .

ماذا سنكسب من هذا النظام ؟

١ - توفير نفقات الجبائية حتى تصبح الضريبة ضريبة حقية - تلك النفقات التى تصرف على محاكم الدرجة الاولى والثانية أى الابتدائية والاستئناف من قضاة وكتاب وأعضاء النيابة الذين يحضرون لتمثيل حق السيادة للدولة فى الدعوى وكذلك النفقات التى تصرف على خبراء وزارة العدل وأخيرا النفقات التى تنفق على ادارة قضايا الحكومة

٢ - ستقبض الدولة الرسوم التى تدفع عن القضايا أمام المحاكم - ستقبضها هي بذاتها كرسوم عن الطعون أمام اللجان بدلا من كونها الآن باللجان بموجب نص م ٤٥ ق ١٤ / ١٩٣٩

٣ - سيصبح عمل المصلحة عملا مثاليا نتيجة استقلال أعضاء اللجان ومراجع المأمورية

٤ - نستطيع كنتيجة للتوفيرات المشار اليها أن نوفر لرجال الضرائب الحصانة المادية الى جانب الاستقلال الذى منحناه اياهم من قبل حتى يرتفع مستوى شعورهم نحو العمل وتقضى على عوامل الهدم التى لا تهدم الامقومات الحزاة العامة والصالح العام فنحذو حذو الدول الاخرى فى هذا الشأن ونقطع دابر قولهم

أحرام على بلابلة الدوح  
حلال للطير من كل جنس

\*\*\*

والى العدد القادم لتتكم فى التفتيش الفنى والتفتيش الادارى وشئون الارشيف والحفظ فان حالها بمصلحة الضرائب تذكى لهيب الاسى ونشر الشجون . . .

( يتبع )

عبد المؤمن الزهيرى  
مأمور الضرائب

قسط التأمين

أذاعت مصلحة الضرائب التفسير التالى للمادة ٢ / ٢٢ :

« قسط التأمين المنصوص عليه بالمادة ٨ من المرسوم بقانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٣ يخضع للضريبة على كسب العمل وبالتالى للضريبة العامة على الابراد اذ ليس بالقانون نص على إعفائه . وبهذا المعنى أفتى مجلس الدولة »



# التجارة والاقتصاد ... والقضاء

## هل الاكراميات تخضع لضريبة العمولة

نشر السيد الاستاذ احمد حمدي حافظ رئيس الدائرة المدنية والتجارية بمحكمة الزقازيق ، بالعدد رقم ٥٨ من المجلة الصادر في ٥٣/٨/١ - أن أحد التجار ببور سعيد ممن يقومون بتوريد الاغذية للبواخر التي تمر بالميناء ، قدم الى مصلحة الضرائب اقراراً برباحه عن سنة ١٩٤٢ ذكر فيه أن خسارته بلغت ٣٨ جنيهاً و٩٨ مايماً ، واقراراً عن سنة ١٩٤٣ ذكر فيه أن أرباحه بلغت ١٧٠٣ ر ١٣٧ ج - ولم تأخذ المأمورية بهذين القرارين وقدرت أرباحه عن سنة ١٩٤٢ بمبلغ ٩٣٤٨ ر ٢١٥ ج ، وعن سنة ١٩٤٣ بمبلغ ٢٠٢٦٥ ر ٣٩١ ج فلم يقبل الممول تقديرها واحيل الخلاف الى لجنة التقدير ، فقدرت ارباحه عن سنة ٩٤٢ بمبلغ ١٠٧١٢ جنيه وعن سنة ٩٤٣ بمبلغ ٢٤٤٧٦ جنيه فعارض في هذا التقدير وطلب من محكمة الزقازيق الابتدائية الوطنية اعتماد دفاتره وما ورد باقراراته - فحكمت المحكمة تمهيداً بنسب خبير الضرائب الحكومي بمكتب خبراء الزقازيق تفحص الدفاتر، والمستندات التي يقدمها الطرفان لتقدير الأرباح موضوع النزاع وقدم الخبير تقريره مقدراً ارباح سنة ٩٤٢ بمبلغ ٣٣٤١ ر ٢٣١ ج وأرباح سنة ٤٣ بمبلغ ٤٤٥ ر ١١٣١ ج ، وذلك خلاف ما تستحقه الحكومة كضريبة عمولة على الاكراميات البالغ مقدارها في سنة ١٩٤٢ ، ٨٢٦ ر ٠٧٨ ج ، وفي سنة ١٩٤٣ ، ٤١١٨ جنيه - وقد قضى ابتدائياً بالنتيجة التي ذهب اليها الخبير - فاستأنف الطرفان . . . وكان من بين الاسباب التي استند اليها الممول في استئنافه ان الحكم المستأنف اخطأ اذ جازى الخبير في وجوب دفع ضريبة عمولة عن مبالغ الاكراميات مع أن هذه الاكراميات تعتبر من التبرعات الضرورية ومن تكاليف المنشأة فحكمت محكمة استئناف المنصورة بنسب مكتب خبراء وزارة العدل ببور سعيد لفحص نقط الخلاف ، فقامت بمباشرة المأمورية

وقدمت تقريراً مفصلاً عن رأينا في وجوب استبعاد ضريبة العمولة على الاكراميات وعن تقدير ارباح سنة ١٩٤٢ بمبلغ ٧٣٠٢ ر ٠٢٦ ج وأرباح سنة ٩٤٣ بمبلغ ١٥٤٦١ ر ٠٤٢ ج وقد حكمت محكمة الاستئناف بما ذهبنا اليه في تقريرنا من عدم خضوع الاكراميات لضريبة العمولة وبما قدرناه للممول كارباح في كل من سنتي النزاع .

وقد رأت مصلحة الضرائب التقرير بالطعن في هذا الحكم الاخير بطريق النقض لسبب واحد يتحصل في أن الحكم اخطأ في تطبيق القانون اذ قضى بعدم خضوع قيمة الاكراميات لضريبة العمولة .

وقد أوضح السيد الاستاذ احمد حمدي حافظ فيما نشره ، رأيه في موضوع اخضاع الاكراميات لضريبة العمولة ، فكان مؤيداً لرأينا الذي أوضحناه في تقريرنا بهذا الصدد ، وبالتالي مؤيداً لحكم محكمة الاستئناف الصادر في هذا النزاع - ووقفنا جميعاً ننتظر كلمة محكمة النقض .

واخيراً صدر حكم محكمة النقض بجلسته ٥٣/١٢/٣ برفض طعن مصلحة الضرائب على اساس ان هذا الطعن مردود بما جاء بالحكم المطعون فيه من أن المحكمة ترى الاخذ بوجهة نظر الخبير الاستئنافي في عدم احتساب عمولة على الاكراميات لدخولها في باب المصروفات الخاصة بترويج نشاط الممول ولا يجوز الاحتجاج بنص المادة ٣٢ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ٣٩ التي تنص على سريان الضريبة على كل مبلغ يدفع على سبيل العمولة او السمسرة ولو كان دفعه عن عمل عارض لا يتصل بمباشرة مهنة الممول - ولا يجوز الاحتجاج بهذه المادة اذ أن المقصود من العمولة في هذه الحالة هو العمومة التي يتقاضاه الممول لا العمولة التي يدفعها وهذا الذي قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون ذلك بأنه يبين من الصورة الرسمية المقدمة لتقرير الخبير المنتدب

من محكمة الاستئناف ص ١٣ الذي أورد بياناً لهذه الاكراميات انها عبارة عن هدايا عينية للقباطنة وموظفي البواخر او نفقات احياء سهرات لهم مقابل استمالتهم الى جانب الممول او مبالغ دفعت للقباطنة مقابل تحرير فواتير توريد صورية او رشوة لموظفي الشركات والبواخر مقابل تسهيل عمل الممول واعتماد فواتيره وعطاءاته وغيرها وقرر الخبير أن هذه الاكراميات لازمة لتسهيل اعمال الممول وتوسيع دائرة نشاطه وانها لا يمكن اعتبارها عمولة لانها تدفع في الخفاء، ولما كانت مصلحة الضرائب تتقاضى الضريبة عن ارباح الممول الناتجة عن هذه العمليات وكانت مبالغ الاكراميات التي يدفعها الممول لازمة لتوسيع دائرة نشاطه ومتصلة اتصالاً وثيقاً بمباشرة مهنته ، فانه كان لزاماً أن تعتبر من تكاليف المنشأة ما دامت لازمة للحصول على الربح وبالتالي يجب أن تخصم وفقاً للمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ضمن مصروفات المنشأة وبذلك اخذت الطاعنة نفسها في كتابها الدوري رقم ٢٣١ المحرر في ٤٨/٦/١٦ اذ اشارت بجواز قبول تحميل حساب الارباح والخسائر بالاكراميات اذا ما ثبتت انها كانت ضرورية لاعمال المنشأة وانه لا مغالاة فيها - وقد أثبت الحكم انها غير مبالغ فيها ، اما القول بسريان ضريبة العمولة على هذه المبالغ فمردود عليه بانها لا تماثل العمولة او السمسرة لاختلاف الخصائص التي تلازمها من خصائصهما .

مما تقدم يكون رأى القضاء قد استقر على عدم اخضاع الاكراميات لضريبة العمولة مؤيداً لما ذهبنا اليه الذي قدمناه الى محكمة استئناف المنصورة .

محمد عبد النبي وهدان

رئيس مكتب خبراء وزارة العدل  
ببور سعيد



# الارباح الصافية الخاضعة للضريبة

## الخطوط الرئيسية للفرقة بين النوعين :-

وازاء تلك الصعوبة ، فان كل ما يمكننا هنا هو ان نرسم الخطوط الرئيسية التي بها نستطيع ان نفرق قدر الامكان بين المصروفات او الخسائر الايرادية والمصروفات او الخسائر الرأسمالية فنقول :

(١) بأن كل مصروف ينفق بغرض رفع الارباح سواء مباشرة عن طريق زيادة المقدرة الانتاجية أو بوسيلة غير مباشرة عن طريق خفض المصروفات الأخرى العادية ، يكون مصروفا رأسماليا .

(٢) كل مصروف ينفق في سبيل الحصول على أصل جديد يستعمل في أغراض المنشأة الدائمة سواء أدى ذلك الى زيادة المقدرة الانتاجية أو عدم زيادتها، يعتبر مصروفا رأسماليا ولهذا فالمصروف الرأسمالي يمكن تعريفه بأنه كل ما ينفق في سبيل تكوين المنشأة أو توسيع أو اقتناء أصل من الأصول أو في سبيل زيادة المقدرة لانتاجية للمنشأة .

والمصروف الارادى هو ما ينفق في سبيل المحافظة على المقدرة الانتاجية بما في ذلك صيانة أو ترميم أو تصليح الأصول الثابتة وحفظها في قوتها وكفاءتها الانتاجية الكاملة ، وما يدخل عادة في عناصر ثمن التكلفة الكلية الذي يراعى عند البيع . وبعبارة أخرى يكون المصروف الارادى هو ما تتحمله المنشأة في تسيير أعمالها العادية وأثناء عمليات الحصول على الدخل أو الارباح العادية ، أو هو المصروف الضروري للاحتفاظ بالمنشأة بمقدرتها الاكتسابية للربح ، وهو يشمل لذلك مصاريف صيانة واستهلاك الأصول الثابتة وجعلها بحالة جيدة وفي كفاءة انتاجية تامة والمصاريف السائرة كالإيجار والاجور والمهايا والتأمين والنقل والبريد والعوائد ومكافآت الإدارة ومصاريف التوزيع والاعلان وعمولة ومهايا الوكلاء وغيرها ، أو هو المصروف الذي يصرف في سبيل الحصول على أصل بغرض بيعه كسواء البضاعة مثلا .... الخ .

وبالاجاز يكون المصروف اراديا اذا كان الغرض منه أن تحافظ المنشأة على دخلها وعلى سير تجارتها وأعمالها العادية ، ويكون رأسماليا اذا كان الغرض منه انشائها أو لتحسين حالة المؤسسة .

## الغرض من الصرف هو أساس التفرقة :

مما سبق يتبين أن أساس التفرقة بين هذين النوعين من المصروفات ليس مجرد نوع المصروف بل الغرض الذي أنفق في سبيله . فالمرتبات والمهايا والتأمين والنقل وغيرها من المصاريف التي تعتبر في الأحوال العادية مصروفات ارادية ، نجد أنها تنقلب الى مصروفات رأسمالية اذا أنفقت في سبيل تشييد مبان أو اقتناء أصل جديد .

## المصروفات الايرادية المؤجلة :-

ذكرنا في نهاية البند ٣٠٩ انه يجب تحميل حساب ارباح وخسائر المدة المالية بكل ما يخصها من المصاريف الايرادية، إلا أن لهذه القاعدة استثناء اذ هناك نوع من هذه المصروفات الايرادية بطبيعتها ومع ذلك تعامل في بعض الاحيان بعض المعاملة التي تلقاها المصروفات الرأسمالية ، ومن أمثلتها التصليحات الكبيرة للعدد والآلات ، فقد تجد المنشأة أن حساب ارباح وخسائر السنة التي أنفقت خلالها لا تحتل عبثا كله ، ولهذا تعتمد الى ترحيل جزء منه الى المدة أو المدد المقبلة تحت اسم « مصروفات ايرادية مؤجلة » **Deferred Revenue Expenditure** وبحجة استفادة أكثر من مدة مالية واحدة بها أو أنها من المصروفات التي كان يجب صرفها في مدد سابقة ولكنها تأجلت للاهمال أو بسبب ظروف غير عادية كظروف الحرب مثلا .

ولا يمنع هذا الاجراء من اعتبار هذه المصروفات كمصروفات ايرادية . لان المصروفات الرأسمالية تخضع في معاملتها لما تعامل به الأصول الثابتة ذاتها من حيث ظهورها بالميزانية كأصل من الأصول ومن حيث خضوعها للقواعد المقررة للاستهلاك اذا كان

الأصل الذي تتبعه قابلا له . والمصروفات الايرادية المؤجلة تظهر طبعا بالميزانية ، ولهذا فقد سبق القول بأنها تعامل بعض معاملة المصروفات الرأسمالية إلا أنها لا تخضع مثلها لقواعد استهلاك ثابتة .

ومن واجب مأموري الضرائب والخبر أن يراجعا دفاتر التكاليف وخاصة في المنشآت الصناعية علاوة على مراجعتها للدفاتر المالية لان ذلك يسهل عمية التفرقة ويجعلها قريبة من الصحة .

## التفرقة بين الدخل والربح ومدى خضوعهما لضريبة الارباح التجارية والصناعية :-

بعد ان اوردنا تلك النبرة عن الارباح والخسائر الرأسمالية ومنها يتبين أن المقصود في عرف المحاسبة بالارباح أو الخسائر التجارية ، تلك الارباح أو الخسائر التي تكون نتيجة لعمليات المتاجرة العادية ، بالبيع بسعر اعلا أو اقل من الثمن التكلفة، أو من الاعمال الأخرى التي لها علاقة مباشرة بعمليات المتاجرة كالقوائد على اختلاف أنواعها والخصم والديون المعدومة ... الخ . وقد سبق أن اوضحنا أن هذه المصروفات التجارية العادية يطلق عليها في عرف المحاسبة اسم « المصروفات الايرادية »

أما كلمة الدخل فهي أوسع في مدلولها من كلمة الربح ، اذ أن الدخل في عرف الاقتصاد الحديث يتميز بالميزات الآتية .

- (١) انه لا يشمل الإيراد النقدي وحده ، بل يدخل في مدلوله كل المنافع والإيرادات التي يمكن أن تقدر بالنقد . فالتاجر أو الصانع الذي يستهلك شخصا جزءا من بضاعته أو انتاجه ، يحصل في الواقع على دخل بقيمتها ، وكذلك الزارع الذي يستهلك جزءا من محاصيله يحصل على دخل .
- (٢) لا يتطلب الدخل أن تتوافر فيه عناصر الانتظام والدورية ، فالإيرادات غير العادية والعرضية كأرباح الرهان واليانصيب تعتبر

(( البقية على صفحة ٣٠ ))



# • متى ينطى عقد التأمين الوفاة الناتجة عن حادث؟ • النوم الذى أدى إلى الوفاة . • قبول طلب التأمين .



الشركة بمبلغ التأمين ، فعارضت الشركة في دفع المبلغ باعتبار أنها رفضت قبول التأمين على حياته بسبب خطورة مهنته ، وذلك بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٥١ ، وأنها قد أرسلت مذكرة الى توكيلها الذى يقع المؤمن عليه في دائرته تخبره بهذا القرار ليبلغه للمؤمن ويرد العربون .

وتقدم أحد المندوبين وشهد بأنه منذ ستة أسابيع ، أبلغ الزوجة بقرار الشركة ، ورد إليها العربون ، ولكنها أنكرت علمها بهذا القرار الا بعد وفاة زوجها . وقالت بأنها عندما استلمت بوليستها سألت المندوب الذى حضر إليها عما تم بخصوص بوليصة زوجها ، فأجابها المندوب بأنه لا يعرف شيئاً عنها ، وطلب منها أن تنتظر بضعة أيام ليستفهم لها بما تم بخصوصها . وأضافت بأن المندوب كان يحضر إليها كل خمسة أسابيع بانتظام ليحصل اقساط بوليستها ، فلما سألته مرة ثانية عن مصير بوليصة زوجها ، أخبرها بأنه علم أن هناك بضع بوالص أصدرتها الشركة ، فربما تكون بوليصة زوجها أحداها . فقالت للمندوب أن زوجها يريد أن يعمل بوليصة لدى شركة أخرى إذا كانت الشركة رفضت طلبه وهنا أجابها المندوب بأنه سوف يأتيها بالخبر اليقين بعد بضعة أيام ، ولم تر المندوب بعد ذلك الا بعد وفاة زوجها ، وحينئذ أخبرها بقرار الشركة برفض طلب زوجها ورد إليها العربون .

ورأت المحكمة أن الامر لا يعدو ان يكون مجرد تأخير غير معقول أو مقبول في ابلاغ قرار الرفض لطلب التأمين الى زوجة طالب التأمين المتوفى . وقررت أنه « يجب أن يكون هناك مهلة معقولة لابلاغ قرار الشركة بالقبول أو الرفض ، وبعدها تتحمل الشركة التغطية » . وهذا يعنى أنها أصدرت قرارها لصالح المستفيدة .

الخلفى . . وقد ساعد هذا على اختناقه بينما كان نائماً !! وهنا طالب المستفيد في البوليصة بضعف مبلغ التأمين كتعويض . . اذ الوفاة كانت نتيجة حادث ، وأوضح في دعواه أن المؤمن مات بسبب حادث مفاجئ لم يعرف مصدره ، وهوموت غير عادى ، ولم يتوقع حدوثه . . . فهو وفاة نتيجة فعل عنيف ، خارجى ربوسائل آلية ، كما تعرف « الحادث » .

ولكن شركة التأمين رفضت اعتبار الوفاة نتيجة حادث ، وان المستفيد لم يقدّم الدليل على صحة ادعاءاته . وأنه لم يستطع اثبات أن الوفاة نتجت مباشرة ، وبصفة مستقلة عن جميع الأسباب الأخرى ، عن حادث بمعناه التأمينى : وهو فعل ميكانيكى عنيف ، خارجى ، عرضى . ورفع الامر للقضاء ، فأشارت المحكمة الى أن المستفيد لم يبين فيما اذا كان المؤمن عليه سىء السلوك ، وفيما اذا كانت هذه الوفاة حقيقة تدخل في نطاق ( الوفاة بحادث ) . وأمام الاستئناف ، رأى القاضى انه طالما لم يكن هناك دليل على أن المؤمن عليه كان يشتهر بسلوك معين ، يخرج الحادثة عن دائرة النوع الذى تغطيه البوليصة ، فان هذا الموت تغطيه البوليصة ، والعكس بالعكس

\*\*\*

## ٣ - قبول طلب التأمين

في ٣ مارس سنة ١٩٥١ طلب أحد الأشخاص عمل بوليصة تأمين حوادث بمبلغ ١٠٠٠ جنيه ، وعين زوجته مستفيدة . وطلبت الزوجة من الشركة عمل بوليصة على حياتها هي الأخرى . وقدم طلبا التأمين العربون ، واستلمت ابصلا من الشركة يفيد بأنه في حالة عدم القبول ستقوم الشركة برد المبلغ المدفوع وكان الزوج يشتغل سائقا . وفي ٣ يونيو سنة ١٩٥١ أصيب طالب التأمين في حادث أدى الى وفاته . وطلبت المستفيدة ( زوجة المؤمن )

كانت البوليصة تغطى الوفاة الناتجة عن تصادم أو وقوع حادثة كاصطدام عربة خاصة ، أو عربة نقل سواء يقودها المؤمن عليه ، أو يكون هو بداخلها على طريق عام . وقد استثنت الشركة من التزامها في عقد التأمين الحوادث الناتج للعربة أو للراكب ، مالم يكن هناك تلف يصيب العربة أو يصيب عجلاتها .

وفي هذه القضية موضوع النزاع كان المؤمن عليه يركب سيارة كراكب عادى داخل سيارة على طريق زراعى ، وكانت العربة مستطيلة بدون غطاء ( كابروليته ) ، وكان المؤمن عليه يجلس على يمين السائق وفي نفس العربة كان يجلس طفل القرفصاء خلف السائق . وأراد الطفل أن يلهو ف ضرب السائق على رأسه ، فاستدار هذا ليرد (الهزار) للطفل ، وهنا أفلتت عجلة القيادة من زمام السائق ، فأنحرفت جهة اليمين بشدة ، وألقى المؤمن عليه خارجها . . ثم دهسته !

وحاول السائق أن يستعيد زمام العربة ، ولكنه ظل مدة حتى تمكن من ذلك أخيراً . . وبعد أن سارت العربة نحو ١٥٠ قدما منحرفة عن الطريق حتى اصطدمت بجسم حطم مقدم العربة تحطيماً عنيفاً .

ورأت المحكمة ، أن وفاة المؤمن عليه ناتجة عن « حادث » العربة ، وأنه كان بداخل العربة . . وكانت العربة تسير على طريق عام . وهذه الشروط تنطبق عليها البوليصة . . من أجل هذا حكمت باستحقاقه في مبلغ التأمين .

\*\*\*

## ٢ - النوم الذى أدى الى الوفاة

... كان يجلس على أحد مقاعد عربة المسافرين . . فسقط جثة هامدة ، في ظروف مجهولة !! وهنا حضر البوليس وحضر مندوب شركة التأمين ، فوجدوه جثة لاهرك بها ، وأن أنفه وفمه مضغوطتان على المقعد



## ● خطأ في السن المتخذة أساسا لاحتساب الرسوم :

في سنة ١٩٢٣ أصدرت شركة تأمين بوليصة بمبلغ ٢٥ ألف دولار على حياة سيدة ذكرت أنها من مواليد سنة ١٨٧٧ ، واحتسبت الرسوم باعتبار سنها ٤٦ سنة وفي سنة ١٩٤٠ أى بعد مرور سبعة عشر عاما توفيت المؤمن عليها ودفعت الشركة المبلغ الى زوج المؤمن عليها اذ كانت عينته مستفيدا في حالة الوفاة .

وفي سنة ١٩٤١ ثبت للشركة ان السيدة من مواليد سنة ١٨٦١ أى ان سنها وقت اصدار البوليصة كان ٦٢ سنة وحصلت الشركة على أوراق كثيرة بأمضاء المؤمن عليها ويتضح منها انها من مواليد سنة ١٨٦١ رطلت الشركة برد مبلغ ١٠ آلاف دولار قيمة فرق الاقساط التي كان يجب دفعها على أساس السن الحقيقية .

ورفض المستفيد قبول هذا الوضع ورفع الامر الى القضاء ولم تأخذ محكمة نيويورك برأى المستفيد الذي يقول فيه : « ان حق الشركة في المنازعة قد بطل بدفعها المبلغ كاملا اذ كان يجب عليها ان تتحرى قبل دفعه ، وقضت بحق الشركة في الرجوع على المستفيد بما دفعته بالزيادة .

## ● متى تبدأ مسؤولية شركة التأمين بالنسبة لطالب التأمين ؟

في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٩ تقدم شخص الى أحد المندوبين لعمل بوليصة تأمين على حياته وملا الطلب الخاص بذلك ودفع قيمة القسط الاول كعربون .

وارسل الطلب الى المركز الرئيسى للشركة يوم ٢١ نوفمبر وصدر قرار

الموظف المختص برفض هذا الطلب وكان ذلك يوم ٢٩ نوفمبر

وعرض الامر على نائب المدير العام الذى رأى امكان قبول هذا الطلب وصدر القرار النهائى الذى يقضى بالقبول وكان ذلك يوم اول ديسمبر

وارسل الطلب الى قسم البوالص لاصدار البوليصة يوم الخميس ٢ ديسمبر .

وتمت الاجراءات واعدت البوليصة للارسال يوم ٥ ديسمبر وفي نفس

ذلك اليوم علمت الشركة نبأ وفاة طالب التأمين فحفظت البوليصة . ( الوفاة حدثت يوم ٣ ديسمبر )

وطالب الورثة بدفع المبلغ اليهم ولكن المحكمة قضت بعدم مسؤولية الشركة مادام طلب التأمين لم يتسلم البوليصة وهو على قيد الحياة .

## ● حادث بعد تاريخ الاستحقاق :

كان المؤمن عليه يمتلك بوليصة تأمين مختلط مدتها خمسة عشر عاما واستحققت في ٢٤ يناير سنة ١٩٤٤ ولم تدفع الشركة المبلغ في هذا اليوم لعدم تقديم البوليصة كمستند لازم لصرف المبلغ كما هو متبع في الاجراءات العادية . .

وفي هذه الفترة وقع حادث للمؤمن عليه ادى الى وفاته يوم ٨ فبراير . وكانت البوليصة صادرة بالتأمين الاضافى ضد الحوادث التى تصيب المؤمن عليه وتؤدي الى وفاته على ان تحدث الوفاة خلال تسعين يوما من الحادث - وهذا التأمين الاضافى يقضى بدفع المبلغ مضاعفا .

ولكن الشركة لم تدفع الا المبلغ الاصلى فقط ورفضت دفع المبلغ مضاعفا بسبب الحادث .

ولكن المستفيدون اصرروا على ضرورة الدفع ، ورفع الامر الى القضاء .

ورات محكمة نيويورك العليا « ان التعويض المضاعف يجب ان يدفع فقط طالما كان العقد سارى بالفعل .

وما دامت البوليصة قد استحققت يوم ٢٤ يناير ووقع الحادث المؤدى للوفاة في الفترة التى لم يدفع خلالها مبلغ التأمين ، فلا تأثير لذلك مطلقا على انتهاء أجل العقد » .

أحمد زكى عبد الهادى  
دبلوم معهد التأمين - القاهرة

## الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية

تصدر نصف شهرية متوقفا

صاحبها السيد عبد الله فكرى باظم

رئيس التحرير أحمد عثمان  
مدير إدارة فؤاد الجمنزورى

بصرها نادرى بنجاء

١٠ شارع محمد بك فريد بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات تنفذ على اوسع امداد المجلة

الاشتراكات في مصر مبنية نصف سنوية

● في سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة

العربية والعمارة ٣٧٥٠ قرشا سوريا

أو لبنانيا أو فلسا

● في المملكة العربية السعودية ٣٧٥

قرشا صاعا

● في الولايات المتحدة وكندا والمملكة

وكولومبيا والبرازيل ١٧ دولارا

● فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة

جنيهات مصرية أو ١٠/٦ جنيهات مصرية

● قسمة الاشتراكات في مصر والسودان تقدر

بموجب ادوات أو مولات بريرة أو شيكات

وفي الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة

أو حوالة نقدية



# قانون الشركات المساهمة والتوصية بالاسهم

أو أكثره من مال أجنبي وفقا لاحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ الصادر في شأن استثمار المال الاجنبي في مشروعات التنمية الاقتصادية

## في زيادة رأس المال

فيما عدا الشركات التي يؤذن لها في مرسوم تأسيسها بمقتضى نص خاص ، لا تجوز زيادة رأس مال الشركة الا بعد أداء رأس المال الاصل بأمره . وتسرى على هذه الزيادة أحكام المادة السابقة ، مالم تقرر الجمعية العمومية للشركة أن يكون للمساهمين القدامى خلال الفترة المقررة للاكتتاب بحيث لا تقل عن شهر ، حق الاولوية في الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال ، كل منهم بنسبة ما يملكه من أسهم

## الزيادة وسعر اصدار الاسهم

١ - لايزاد رأس المال الا بقرار من الجمعية العمومية بين مقدارا الزيادة وسعر اصدار الاسهم ، ويعتبر باطلا بحكم القانون كل نص في النظام يخول مجلس الادرة زيادة رأس المال دون الحصول مقدما على مثل هذا القرار ، ولا تسرى احكام هذه الفقرة على القرارات التي صدرت صحيحة قبل العمل بأحكام هذا القانون

٢ - ويجب أن تتم زيادة رأس المال فعلا خلال السنوات الخمس التالية لقرار الجمعية العمومية المرخص بها والا كانت باطلة، وتحتسب هذه المدة بالنسبة الى كل زيادة تقرر أو تم الترخيص بها قبل تاريخ العمل بأحكام هذا القانون ابتداء من هذا التاريخ

## الاحتياطي في الشركات

١ - يجب جزء من عشرين على الأقل من صافي ارباح الشركة المساهمة لتكوين احتياطي الى أن يبلغ هذا الاحتياطي الخمس من رأس المال ، وكل ذلك مالم يقض القانون بغيره

٢ - ويعمل بأحكام الفقرة المتقدمة كلما قل الاحتياطي عن خمس رأس المال

٣ - ولا تخل أحكام هذه المادة بما يشترطه النظام أو الجمعية العمومية من نسب أعلى أو أنواع أخرى من الاحتياطيات

٤ - وتتبع في حساب مبلغ الربح الذي يقتطع منه الاحتياطي المنصوص عليه في هذه المادة احكام النظام الخاصة بتعيين هذا المبلغ بالنسبة الى الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون

## في تداول الاسهم

١ - لايجوز تداول حصص التأسيس والاسهم التي تعطى مقابل الحصص العينية ، كما لايجوز تداول الاسهم التي يكتتب فيها مؤسسوا الشركة قبل نشر الميزانية وحساب الارباح والخسائر وسائر الوثائق الملحق بها عن سنتين مالم يتم كاملتين من تاريخ صدور المرسوم المرخص في تأسيس الشركة أو تاريخ قيدها في السجل التجاري ان كان تأسيسها قد تم بمحرر رسمي

٢ - وتظل تلك الحصص والاسهم اسمية طوال هذه المدة ، ويحظر خلالها فصل قسائم الاسهم والحصص من كموبها الأصلية ووضع عليها طابع يدل على نوعها وتاريخ صدور المرسوم المرخص في تأسيس الشركة أو تاريخ قيدها في السجل التجاري ان كان تأسيسها قد تم بمحرر رسمي

٣ - ومع ذلك ، يجوز - استثناء من الاحكام المتقدمة - أن يتم بطريق الحوالة وقبل ملكية الاسهم التي يكتتب فيها مؤسسوا الشركة من بعضهم لبعض أو منهم الى أحد أعضاء مجلس الادارة اذا احتاج الى الحصول عليها لتقديمها كضمان لاداراته أو من وراثته الى الغير في حالة الوفاة

والقيد في السجل التجاري وغيرها من الاجراءات اللازمة لتطبيق احكام هذه المادة .

في رأس المال وتداوله

١ - يجب أن يكون رأس مال الشركة كافيا لتحقيق غرضها وأن لا يقل في أي حال ما يكون مدفوعا منه عند تأسيس الشركة عن عشرين ألف جنيه ، ولا تؤسس الشركة الا اذا كان رأس مالها مكتوبا فيه بالكامل وقام كل مكتب باداء الربح على الأقل من القيمة الاسمية للاسهم النقدية التي اکتتب فيها . ولا يسرى القيد المتعلق بالحد الأدنى لرأس المال على الطلبات التي قدمت لوزارة التجارة والصناعة بالترخيص في تأسيس شركات مساهمة قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

٢ - ويودع المبلغ المدفوع لحساب الشركة تحت التأسيس في أحد البنوك المرخص لها بتلقي الاكتتابات بقرار من وزير التجارة والصناعة ، ولا يجوز سحبه بعد صدور المرسوم المرخص في تأسيس الشركة الا بقرار من الجمعية العمومية

## السهم لا تقل قيمته عن جنيهين

١ - يقسم رأس مال الشركة الى أسهم متساوية لا تقل القيمة الاسمية لكل منها عن جنيهين . ويكون السهم غير قابل للتجزئة ولا يجوز اصداره بأقل من قيمته الاسمية ولايجوز اصداره بقيمة أعلى الا اذا قررت الجمعية العمومية ذلك وتضاف هذه الزيادة الى الاحتياطي القانوني للشركة ولو كان قد بلغ الخمس من رأس المال

٢ - وتظل الاسهم الاسمية الى أن يتم الوفاء بقيمتها كاملة . ولا تسرى أحكام هذه الفقرة على أسهم الشركات القائمة التي حولت أسهمها الى أسهم لحاملها قبل تاريخ العمل بهذا القانون

## الحصص العينية عند التأسيس

إذا دخل في تكوين رأس مال شركة المساهمة حصص عينية عند التأسيس ، وجب على المؤسسين أن يطلبوا الى رئيس المحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها مركز الشركة تعيين خبيرين أو أكثر للتحقق مما اذا كانت هذه الحصص قد قدرت تقديرا صحيحا

## حصص التأسيس وحصص الارباح

١ - لايجوز إنشاء حصص تأسيس أو حصص ارباح الا مقابل التنازل عن التزام منحه الحكومة أو حق من الحقوق المعنوية

٢ - ويجب أن يتضمن نظام الشركة بيانا بمقابل تلك الحصص والحقوق المتعلقة بها وللجمعية العمومية للشركة الحق في الفائها مقابل تعويض عادل

٣ - ولا يجوز أن يخصص لهذه الحصص ما يزيد على ١٠ ٪ من الارباح الصافية بعد حجز الاحتياطي ووفاء ٥ ٪ على الأقل بصفة ربح لرأس المال

## عرض ٤٩ ٪ من الاسهم في الاكتتاب

١ - يجب عرض ٤٩ ٪ على الأقل من أسهم شركات المساهمة عند تأسيسها في اكتتاب عام يقصر على المصريين من الاشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين لمدة شهر ان لم يكن قد تم بالفعل حصول المصريين على هذا القدر

٢ - واذا لم تستوف النسبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة يجب عرضها في الاكتتاب العام جاز تأسيس الشركة دون استيفائها كلها أو بعضها

٣ - ولا تسرى احكام الفقرة رقم ١ من هذه المادة على الشركات التي يكون رأس مالها كله

وافق مجلس الوزراء يوم ١٣ يناير ١٩٥٤ على قانون خاص بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وفيما يلي نصه :

## في تأسيس الشركات المساهمة

يجب ان يكون عقد إنشاء شركة المساهمة ونظامها رسميا أو مصدقا على التوقيعات فيه ، وأن يشتمل على البيانات المذكورة في قانون التجارة فضلا عن البيانات الآتية :

١ - بيان وف عن خصائص كل نوع من أنواع الاسهم والحقوق المتعلقة بها وذلك عند اختلاف فئات الاسهم

٢ - المعلومات الخاصة بكل حصة غير نقدية .

٣ - جميع الشروط الخاصة بتقديمها وأسم مقدمها العقارات المقدمة للشركة خلال السنوات الخمس السابقة على تقديمها والشروط التي تمت على أساسها هذه العقود وما كانت تغلق تلك العقارات من ريع في هذه المدة

٤ - جميع حقوق الرهن والامتياز المترتبة على الحصص غير النقدية

٥ - الشروط التي يعلق عليها استيفاء الحصص العينية نقدا عند التخيير في ذلك

٦ - سبب المزايا الخاصة التي تقرر للمؤسسين وبيان فحواها

٧ - بيان تقريبي على الأقل لمقدار المصروفات والنفقات والاجور والتكاليف التي تؤيدها وألتي تلتزم بادائها بسبب تأسيسها أيا كان موضوع هذه المصروفات أو النفقات أو الاجور أو التكاليف

## الاعضاء المؤسسون

١ - لايجوز الترخيص في إنشاء شركة مساهمة الا اذا كان عدد الشركاء المؤسسين سبعة على الأقل

٢ - ويجب أن ينشر عقد تأسيس الشركة ونظامها في الجريدة الرسمية كملحق للمرسوم المرخص بتأسيسها على نفقة الشركة

٣ - ويجب على الادارة العامة للشركات نشرها كذلك دون مقابل في النشرة الخاصة التي تصدرها وزارة التجارة والصناعة

٤ - وتسرى الاعمال المتقدمة على كل تعديل في نظام الشركة

## شركات لا تطرح أسهمها في الاكتتاب

١ - استثناء من احكام المادة ٤٠ من قانون التجارة ، يجوز تأسيس شركات المساهمة التي لا تطرح أسهمها لاكتتاب عام بمحرر رسمي يصدر من جميع المؤسسين ويشتمل على عقدها ونظامها وعلى الاقرارات الآتية :

١ - ان احكام العقد والنظام مطابقان للامودج المشار اليه في المادة السابقة ولاحكام هذا القانون

ب - ان المؤسسين قد اكتبوا في جميع الاسهم وأدوا القدر الذي يوجب القانون أداءه من قيمتها ووضعوا هذا القدر تحت تصرف الشركة في بنك من البنوك

ج - أن الحصص العينية قد قومت ، وأنه قد تم الوفاء بقيمتها كاملة

د - انهم عينوا الهيئات الادارية اللازمة للشركة

٢ - ولا يكون للشركة شخصية معنوية ولا يجوز لها أن تبدأ أعمالها الا بعد قيدها في السجل التجاري ونشر المحرر الرسمي الصادر في النشرة الخاصة التي تصدرها وزارة التجارة والصناعة

٣ - ويصدر مرسوم بتعيين اجراءات التوثيق



٤ - وتسرى احكام هذه المادة على مايكتتب فيه مؤسسو الشركة من بعضهم لبعض أو منهم الى أحد أعضاء مجلس الادارة اذا احتاج الى الحصول عليها لتقديمها كضمان لادارته أو من ورثتهم الى الغير في حالة الوفاة

٥ - وتسرى احكام هذه المادة على مايكتتب فيه مؤسسو شركة في كل زيادة في رأس المال تتم قبل انقضاء الفترة المنصوص عليها في الفقرة رقم ١

٥ - ويعتبر مؤسساً كل من وقع العقد لابتدئ في الشركة

#### حظر تداول شهادات الاكتتاب

في غير اخلال باحكام المادة السابقة ، لايجوز تداول شهادات الاكتتاب ولا الاسهم بأزيد من قيمتها الاسمية مضافا اليها - عند الاقتضاء - مقابل نفقات الاصدار ، وذلك في الفترة السابقة على صدور مرسوم تأسيس الشركة أو قيدها في السجل التجاري بالنسبة الى شهادات الاكتتاب أو في الفترة التي تلي صدور مرسوم التأسيس أو القيد في السجل التجاري الى نشر حساب الارباح والخسائر على سنة مالية كاملة بالنسبة الى الاسهم .

#### في بونصات الاوراق المالية

١ - يجب أن تقدم اسهم شركات المساهمة وسندات التي تصدر بطريق الاكتتاب العام خلال سنة على الاكثر من تاريخ اصدارها الى جميع بورصات الاوراق المالية في مصر لتقيد في جداول اسعارها طبقاً للشروط والافوضاع المنصوص عليها في لوائح تلك البورصات

٢ - ويكون عضو مجلس الادارة المنتدب مسئولاً عن تنفيذ احكام هذه المادة وعن التعويض الذي يستحق بسبب مخالفتها عند الاقتضاء

#### في اصدار السندات

لا يجوز اصدار السندات الا بقرار من الجمعية العمومية وبعد أداء رأس المال بأسره ، ولا يجوز اصدار سندات قابلة للتداول بقيمة تزيد على رأس المال المدفوع والموجود بحسب آخر ميزانية وافقت عليها الجمعية العمومية

وإذا طرح جانب السندات التي تصدرها الشركة للاكتتاب العام ، فيجب أن يتم ذلك عن طريق احد البنوك المرخص لها في الاكتتاب بقرار من وزير التجارة والصناعة

#### استثناء بعض الشركات

استثناء من احكام المادة السابقة ، يجوز للشركات العقارية وشركات الائتمان العقاري والبنك الصناعي والشركات التي يؤذن لها بذلك في مرسوم تأسيسها اصدار سندات قابلة للتداول قبل أداء رأس المال بأسره . ويجوز لها اصدارها بقيمة تجاوز رأس المال .

#### مجلس ادارة الشركة

يتولى ادارة الشركة مجلس يسمى « مجلس الادارة » . ويبين نظام الشركة طريقة تكوين هذا المجلس ، ولا يجوز أن يقل عدد أعضاء مجلس الادارة عن ثلاثة ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً الا اذا حضره ثلث الأعضاء ، على ألا يقل عدد الحاضرين عن ثلاثة ما لم ينص نظام الشركة على نسبة أو عدد أكبر

ويجب أن يجتمع مجلس الادارة أربع مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة ، ولايجوز أن تنقضي أربعة أشهر كاملة دون عقد اجتماع للمجلس الا أن ينص نظام الشركة على عدد أكبر أو مدة أقصر

#### مكافأة أعضاء مجلس الادارة

١ - يبين نظام الشركة طريقة تحديد مكافأة أعضاء مجلس الادارة . ولا يجوز تقدير مكافأة مجلس الادارة بنسبة معينة في الارباح بأكثر من ١٠ ٪ من الربح الصافي بعد استئصال الاستهلاكات والإحتياطي القانوني والنظامي وتوزيع ربح لا يقل عن ٥ ٪ من رأس المال على المساهمين أو أية نسبة أعلى ينص عليها النظام ويكون باطلاً كل تقدير يتم على خلاف هذه الاحكام

#### وكل شرط يقضى بدفع المكافأة خالصة من كل ضريبة

٢ - وفيما عدا العضو المنتدب للادارة، لايجوز أن تزيد جملة المبالغ التي يحصل عليها عضو مجلس الادارة بصفته هذه باعتبارها رتباً مقطوعاً يؤدي دون نظر الى أرباح الشركة أو خسائرها أو بدل حضوره عن الجلسات مبلغ ٦٠٠ جنيه سنوياً

٣ - ولا تسرى احكام هذه المادة على الشركات القائمة اذا قررت ذلك أول جمعية عمومية تجتمع بعد صدور هذا القانون بأغلبية ثلثي رأس المال

#### المصريون في مجلس الادارة

١ - يجب أن يكون ٤٠ ٪ في المائة على الأقل من أعضاء مجلس ادارة أية شركة مساهمة من المصريين

٢ - وإذا انخفضت - لاي سبب من الاسباب نسبة المصريين في مجلس الادارة عما يلزم توافره بالتطبيق لهذه المادة وجب استكمال هذه النسبة خلال ثلاثة أشهر على الاكثر على أن تصادق الجمعية العمومية على ذلك في أول اجتماع لها

#### الجمع بين عضوية الشركات

لا يجوز لاحد - بصفته الشخصية أو بصفته نائباً عن الغير - أن يجمع بين عضوية مجالس ادارة أكثر من ست شركات المساهمة التي يسرى عليها هذا القانون . ولا تدخل في حساب هذا النصاب عضوية مجالس بادارة شركات المساهمة التي لم يعض على انشائها خمس سنوات

٢ - ومع ذلك يجوز - استثناء مما تقدم - الجمع بين عضوية مجالس ادارة شركات المساهمة التي يملك العضو ١٠ ٪ في المائة على الأقل من أسهم رأس مال كل منها مهما بلغ عدد هذه الشركات مادامت عضويته مقصورة عليها .

#### العضو المنتدب بمجلس الادارة

١ - لايجوز لاحد أن يكون عضواً منتدباً بمجلس ادارة أكثر من شركتين

٢ - ويسرى هذا الحظر على رئيس مجلس الادارة متى كان يقوم بالادارة الفعلية ، ويعتبر في حكم عضو مجلس الادارة المنتدب من يقوم بالادارة الفعلية للشركة ولو لم يكن من أعضاء مجلس الادارة

#### سن التقاعد لعضوية مجلس الادارة

كل عضو في مجلس ادارة شركة مساهمة تبلغ سنه سبعين سنة ميلادية يعتبر متقاعداً في نهاية السنة المالية التي يبلغ فيها هذه السن ويجب عليه أن يتنحى في الجمعية العمومية لتلك السنة ، ومع ذلك يجوز للجمعية العمومية إعادة انتخابه بقرار خاص اذا اقتضت مصلحة العمل بقاءه في مجلس الادارة

على مجلس الادارة أن يعد عن كل سنة مالية في موعد يعقد الجمعية العمومية للمساهمين خلال ستة أشهر على الاكثر من تاريخ انتهائهميزانية الشركة وحساب الارباح والخسائر مشتملين على جميع أليانات التي يصدر بتعيينها قرار من وزير التجارة والصناعة .

تسرى على شركات التوصية بالاسهم سائر احكام هذا القانون مع مراعاة القواعد المنصوص عليها في هذا الفصل

ويعهد بادارة « شركة التوصية بالاسهم » الى شريك متضامن أو أكثر ويعين عقد تأسيس الشركة ونظامها أسماء من يعهد اليهم بالادارة وسلطاتهم فيها

ويكون حكم من يعهد اليهم بادارة شركة التوصية بالاسهم على الوجه المتقدم من حيث المسؤولية حكم المؤسسين وأعضاء مجالس الادارة في شركات المساهمة في تطبيق احكام هذا القانون .

#### مجلس مراقبة ..

١ - يكون لكل شركة توصية بالاسهم مجلس مراقبة مكون من ثلاثة على الأقل من المساهمين أو من غيرهم . ولهذا المجلس أن يطلب الى المديرين باسم الشركة تقديم حساب ادارتهم وله في سبيل تحقيق هذا الغرض أن يفحص

دفاتر الشركة ووثائقها وان يقوم بجرد اسسندوق والاوراق المالية والوثائق المثبتة لحقوق الشركة والبضائع لموجوده لديها .

٢ - ولا تسرى احكام هذه المادة على شركات القائمة الا بعد مضي ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

ولمجلس المراقبة أن يبدى الرأي في المسائل التي يعرضها عليه مدير الشركة وله أن يأذن باجراء التصرفات التي يتطلب نظام شركة اذنه فيها .

ولا يجوز للجمعية العمومية للمساهمين أن تبشر أو أن تقرالاعمال المتعلقة بصفة الشركة بالغير أو أن تعدل نظام الشركة الا بموافقة المديرين ما لم يقض نظام الشركة بغير ذلك . وتنوب الجمعية العمومية عن المساهمين في مواجهة المديرين .

يجب أن يذكر في جميع عقود الشركة وفواتيرها وغيرها من المطبوعات « شركة توصية بالاسهم » بجانب عنوانها قبل العنوان أو بعده .

#### شركة تقتضي بدوت اشريك

تنتهي الشركة بموت الشريك الذي يعهد اليه بالادارة الا اذا نص على غير ذلك ، وإذا خلا النظام من نص على ماينبع في هذه الحالة كان لمجلس مراقبة أن يعين مديراً مؤقتاً للشركة يتولى أعمال الادارة العاجلة الى أن تعقد الجمعية العمومية ، ويقوم المدير المؤقت بدعوة الجمعية العمومية خلال خمسة عشر يوماً من تعيينه وفقاً للاجراءات التي يقررها النظام ، ولا يكون المدير المؤقت مسئولاً الا عن تنفيذ وكلاته .

الشركة ذات المسؤولية المحدودة هي شركة تجارية لايزيد عدد الشركاء فيها على خمسين شريكاً ، لا يكون كل منهم مسئولاً الا بقدر حصصه ولا يجوز تأسيس الشركة أو زيادة رأس مالها أو الافتراض لحسابها من طريق الاكتتاب العام ، ولا يجوز لها اصدار أسهم أو سندات قابلة للتداول . ويكون انتقال حصص الشركاء فيها خاضعاً لاسترداد الشركاء وللشروط الخاصة التي يتضمنها عقد الشركة فضلاً عن الشروط المقررة في هذا القانون .

١ - لا يجوز أن يكون شريكاً في الشركة ذات المسؤولية المحدودة سوى الاشخاص الطبيعيين .

٢ - ولا يجوز أن يقل عدد الشركاء عن اثنين ، فان كان بين الشركاء زوجان وجب أن يكون عدد الشركاء ثلاثة على الأقل .

وإذا قل عدد الشركاء عن النصاب المعين في الفقرة السابقة ، اعتبرت الشركة منحلة بحكم القانون ان لم تبادر خلال شهر على الاكثر الى استكمال هذا النصاب . ويكون من يبقى من الشركاء مسئولاً في جميع أمواله عن التزاماته سم الشركة خلال هذه المدة .

#### ٢ - في الحصص وانتقالها

١ - لايجوز أن يقل رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة عن ألف جنيه ، ويقسم رأس المال الى حصص متساوية لا تقل قيمة كرمها عن عشرين جنيهاً . وتتقاسم الحصص بالارباح وفائض التصفية سوية فيما بينهما لم يص في عقد الشركة على غير ذلك .

٢ - وتكون الحصص غير قابلة للقسمة . اذا تعدد الملاك لحصة واحدة جاز للشركة أن تتف استعمال الحقوق المتعلقة بها الى أن يختاروا من بينهم من يعتبر مالكا منفرداً للحصة في مواجهة الشركة .

#### ٣ - في ادارة الشركة

١ - يدير الشركة مدير أو مديرون من بين الشركاء أو من غيرهم بأجر أو على سبيل التبرع

٢ - ويعين الشركاء المديرين لاجل معين أو بدون تعيين أجل .



٢ - ويعتبر المديرون المعينون في عقد تأسيس من الشركاء أو من غيرهم دون بيان محل معلوم معينين لمدة بقاء الشركة مالم ينص هذا لعقد أو يتفق الشركاء بالاجماع على غير ذلك .

ويكون لمديرى الشركة سلطة كاملة في النيابة عنها مالم يقض عقد تأسيس الشركة بغير ذلك وكل قرار يصدر من الشركة بتقييدسلطات المديرين أو بتغييرهم بعد قيدها في السجل التجارى لا يكون نافذا في حق الغير الا بعد انقضاء خمسة ايام من تاريخ اثباته في هذا السجل .

١ - يكون حكم المديرين من حيث المسؤولية حكم أعضاء مجالس الإدارة شركات المساهمة .

#### في العقود والفواتير

١ - جميع العقود والفواتير والاسماء والعناوين التجارية والاعلانات وجميع الاوراق والمطبوعات الاخرى التى تصدر من الشركة يجب أن تحمل تسمية الشركة وان تسبقها أو تلحقها عبارة « شركة ذات مسؤولية محدودة » مكتوبة بأحرف واضحة مقروءة ، مع بيان مركز الشركة وبيان رأس المال اذا لم يكن اقل من قيمته الثابتة في آخر ميزانية .

٢ - وكل من تدخل باسم شركة ذات مسؤولية محدودة في أي تصرف لم تراعى فيه احكام الفقرة السابقة ، يكون مسئولاً في ماله الخاص عن جميع الالتزامات الناشئة عن هذا التعريف .

لا يجوز تعديل عقد الشركة ولا زيادة رأس مالها أو تخفيضه الا بموافقة الاغلبية العددية للشركاء والحائزة لثلاثة ارباع رأس المال مالم يقض عقد الشركة بغير ذلك .

تطبق الاحكام الخاصة باجراء الجرد والميزانية في شركات المساهمة على الشركات ذات المسؤولية المحدودة وتشتمل الميزانية على سبيل التخصيص على بيان ديون الشركة على الشركاء وديون الشركاء على الشركة

وتودع الميزانية بعد انقضاء خمسة عشر يوما من اعدادها مكتب السجل التجارى ولكل ذى شأن أن يطلب الاطلاع عليها . .

#### حل الشركة

١ - في حالة خسارة نصف رأس مال الشركة تعين على المديرين أن يعرضوا على الجمعية العمومية أمر حل الشركة ويشترط لصدور قرار الحل توافر الاغلبية اللازمة لتعديل عقد الشركة .

٢ - واذا بلغت الخسارة ثلاثة ارباع رأس المال حاز أن يطلب الحل الشركاء الحائزون لربع رأس المال .

٣ - وإذا ترتب على الخسارة انخفاض رأس المال الى اقل من ألف جنيه كان لكل ذى شأن أن يطلب حل الشركة .

وفيما عدا النصوص الواردة في هذا القانون تنطبق القواعد المقررة في قانون التجارة .

#### في الاحكام الخاصة بالعمال والمستخدمين

يجب الا يقل مجموع عدد المصريين المشتغلين في مصر من عمال شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة عن ٩٠ ٪ من مجموع عمالها والا يقل مجموع ما يتقاضونه من اجور عن ٨٠ ٪ من مجموع اجور العمال التى تؤدبها الشركة

يجب الا يقل عدد المصريين المستخدمين في مصر في شركات المساهمة عن ٧٥ ٪ من مجموع مستخدميها والا يقل مجموع ما يتقاضونه من اجور ومرتبات عن ٦٥ ٪ من مجموع الاجور المرتبات التى تؤدبها الشركة \* ويسرى حكم هذه الفقرة على شركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة اذا زاد رأس مالها على خمسين ألف جنيه .

وقصد بكلمة «مستخدم» كل شخص يقوم بعمل ادارى أو فنى أو كتابى أو حسابى ويتقاضى مرتباً او اجرا من الشركة عن عمله استثناء من احكام المادة السابقة ، يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يأذن باستخدام

فنيين من عمال أو مستخدمين أو رؤساء للإدارة أو مستشارين أخصائيين من الاجانب في حالة تعذر وجود مصريين ، وذلك للمدة التى يحددها ولا يدخل هؤلاء الفنيون في حساب النسب المقررة .

يجب على شركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة القائمة وقت العمل بهذا القانون استكمال النسب المقررة بالنسبة للموظفين المصريين والعمال في مدى ثلاث سنوات تبدأ من أول فبراير سنة ١٩٥٤ بحيث تلتزم الشركة في نهاية كل سنة باستيفاء ثلث الفرق على الاقل بين النسب الموجودة في هذا التاريخ والنسب المقررة

#### تنظيم السياحة في العراق

##### أصدر مدير السياحة العام منشورا

جاء فيه :

« لما كانت الغاية التى من أجلها أسست هذه المديرية العامة تستهدف تعريف العالم الخارجى بحضارات العراق القديمة والحديثة وما أحرزه من التقدم السريع فى مضممار الحضارة والمدنية عن طريق النشر والتأليف ونظرا لحاجتنا العامة الى جميع مانشر من شؤون العراق الجغرافية والتاريخية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية لذا نرجو التفضل بموافاتنا بكل ما لديكم من نشرات وكراسات بمختلف اللغات التى تبحث فى المواضيع الآتية الذكر لكى يتسنى لنا دراستها والاستفادة منها فى شؤون السياحة وانماء مرافقها فى العراق »

#### سيارات

بويلك - شيفروليه - فوكس هول

الموزعون . مير مقار وشركاه

٦٥ شارع فؤاد الاول بالاسكندرية

#### ورشة التصليح

« خدمة السيارات » : ١ شارع رياض باشا بالازاريطة

لتصليح وضبط جميع انواع السيارات

قطع الغيار : ٦٥ شارع فؤاد الاول - اسكندرية



# أرقام واحصاءات

## سوق الذهب العالمى : تميزت

الاسواق الحرة للذهب فى الربع الاخير من عام ١٩٥٣ بما عرضته روسيا من كميات من الذهب لبيعها فى تلك الاسواق . وفى اوائل اكتوبر ١٩٥٣ كان السعر الحر ٣٦٢٥ دولارا لاونقية من الذهب وتناقص الى ٣٥٢٥ دولارا للاونقية فى اواخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ وقد انخفض عن ٣٥ دولارا للاونقية فى اوسط نوفمبر لاول مرة منذ الحرب . وقد بدأ بيع روسيا للذهب منذ اكتوبر واستمر حتى منتصف ديسمبر . وكان للانخفاض الكبير فى سعر الذهب أن لجأ منتجو الذهب فى جنوب افريقيا واستراليا الى الاحتفاظ بانتاجهم الذى تعودوا عرضه فى هذه الاسواق ومن غير المحتمل أن تزيد مبيعات روسيا فى السوق الحرة كثيرا عما كانت تعرضه البلاد المنتجة هذا وقد كانت الحالة فى الشرق الاوسط هادئة فى اوائل هذه الفترة الا أن سوق بيروت نشطت قليلا فى نوفمبر وديسمبر على أثر تحسن الاسعار فى بومباي . وكانت اسواق الشرق الاقصى هادئة عمرا .

وكان الاستهلاك فى اوربا اقل من المعتاد وربما يرجع هذا الى الضعف الذى أصاب سوق باريس حيث انخفضت السوق الداخلية من ٨٠٠٠٠ فرنكا للكيلو فى اوائل سبتمبر الى ٤٣٥٠٠ فرنكا للكيلو فى اواخر ديسمبر من عام ١٩٥٣

## أسعار الذهب

| الجنيه صورة الملك | ١٨ يناير | ١٩ يناير | ٢٠ يناير | ٢١ يناير |
|-------------------|----------|----------|----------|----------|
| القاهرة           | ٣٠٦٢ر٥   | ٣٠٦٢ر٥   | ٣٠٥٧ر٥   | ٣٠٤٧ر٥   |
| بيروت             | ٦١٧٥     | ٦١٥٠     | ٦١٢٥     | ٦١٧٥     |
| ميلانو            | ٤٨١      | ٤٧٧      | ٤٧٤ر٥    | ٤٧٧      |
| بروكسل            |          |          |          |          |

## أسعار فروق رتب القطن

اعتمد وزير المالية والاقتصادية قرارا بأسعار فروق الرتب بالريال للبيع بمقتضاها على النحو التالى :

| الرتبة               | كرنك   | منوفى  | اشمونى | زاجوراه | جيزة ٣٠ |
|----------------------|--------|--------|--------|---------|---------|
| فير                  | ١٢ -   | ٢٠ -   | ١٤ -   | ١٤ -    | ٩ -     |
| فير فولى فير         | ١٠ -   | ١٨ -   | ١٢ -   | ١٢ -    | ٧ -     |
| فولى فير             | ٨ -    | ١٦ -   | ١٠ -   | ١٠ -    | ٥ -     |
| فولى فير جود فير     | ٦ -    | ١٤ -   | ٨ -    | ٨ -     | ٢ -     |
| جود فير              | ٤ -    | ١٢ -   | ٦ -    | ٦ -     | معادلة  |
| جود فير/فولى جود فير | ٢ -    | ١٠ -   | ١٠ -   | ٤ -     | ٢ +     |
| فولى جود فير         | معادلة | ٧ -    | معادلة | معادلة  | ٥ +     |
| فولى جود فير جود     | ٣ +    | ٣ -    | ٢ +    | ٢ +     | ٧ +     |
| جود                  | ٥ +    | معادلة | ٤ +    | ٤ +     | ١١ +    |
| جود فولى جود         | ١٠ +   | ٣ +    | ١٠ +   | ١٠ +    | ١٥ +    |
| فولى جود             | ١٥ +   | ٧ +    | ١٤ +   | ١٤ +    | ١٨ +    |
| فولى جود اكسترا      | ٢٠ +   | ١١ +   | ١٦ +   | ١٦ +    | ٢٠ +    |
| اكسترا               | ٢٥ +   | ١٥ +   | ١٨ +   | ١٨ +    | ٢٢ +    |

وقد نص القرار على ان تباع الاقطان جيزة ٣١ بزيادة ريال عن سعر بيع الاشمونى .

وتباع لاقطان جيزة ٤٧ بزيادة ريال ونصف عن سعر بيع الاشمونى

وتباع الاقطان جيزة ٤٥ بأسعار بيع الكرنك

وتباع الاقطان جيزة ٦٠ بزيادة ريال عن سعر بيع الاشمونى

وتباع الاقطان جيزة ٥٤ و ٥٥ بسعر بيع الاشمونى .

وتباع الاقطان جيزة ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ بسعر بيع جيزة ٣٠

وتباع الاقطان جيزة ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٦ و ١٢٧ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧١ و ٧٧٢ و ٧٧٣ و ٧٧٤ و ٧٧٥ و ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٧٨ و ٧٧٩ و ٧٨٠ و ٧٨١ و ٧٨٢ و ٧٨٣ و ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٨٩ و ٧٩٠ و ٧٩١ و ٧٩٢ و ٧٩٣ و ٧٩٤ و ٧٩٥ و ٧٩٦ و ٧٩٧ و ٧٩٨ و ٧٩٩ و ٨٠٠ و ٨٠١ و ٨٠٢ و ٨٠٣ و ٨٠٤ و ٨٠٥ و ٨٠٦ و ٨٠٧ و ٨٠٨ و ٨٠٩ و ٨١٠ و ٨١١ و ٨١٢ و ٨١٣ و ٨١٤ و ٨١٥ و ٨١٦ و ٨١٧ و ٨١٨ و ٨١٩ و ٨٢٠ و ٨٢١ و ٨٢٢ و ٨٢٣ و ٨٢٤ و ٨٢٥ و ٨٢٦ و ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٢٩ و ٨٣٠ و ٨٣١ و ٨٣٢ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٥ و ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٣٨ و ٨٣٩ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠ و ٨٥١ و ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٤ و ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ و ٨٥٨ و ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ و ٨٦٢ و ٨٦٣ و ٨٦٤ و ٨٦٥ و ٨٦٦ و ٨٦٧ و ٨٦٨ و ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ٨٧٢ و ٨٧٣ و ٨٧٤ و ٨٧٥ و ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ٨٨١ و ٨٨٢ و ٨٨٣ و ٨٨٤ و ٨٨٥ و ٨٨٦ و ٨٨٧ و ٨٨٨ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٨٩٢ و ٨٩٣ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ و ٩٠٢ و ٩٠٣ و ٩٠٤ و ٩٠٥ و ٩٠٦ و ٩٠٧ و ٩٠٨ و ٩٠٩ و ٩١٠ و ٩١١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٥ و ٩١٦ و ٩١٧ و ٩١٨ و ٩١٩ و ٩٢٠ و ٩٢١ و ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٢٥ و ٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨ و ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ٩٣٦ و ٩٣٧ و ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ و ٩٤٣ و ٩٤٤ و ٩٤٥ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٥٢ و ٩٥٣ و ٩٥٤ و ٩٥٥ و ٩٥٦ و ٩٥٧ و ٩٥٨ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢ و ٩٦٣ و ٩٦٤ و ٩٦٥ و ٩٦٦ و ٩٦٧ و ٩٦٨ و ٩٦٩ و ٩٧٠ و ٩٧١ و ٩٧٢ و ٩٧٣ و ٩٧٤ و ٩٧٥ و ٩٧٦ و ٩٧٧ و ٩٧٨ و ٩٧٩ و ٩٨٠ و ٩٨١ و ٩٨٢ و ٩٨٣ و ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٩٨٩ و ٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢ و ٩٩٣ و ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ و ٩٩٧ و ٩٩٨ و ٩٩٩ و ١٠٠٠ و ١٠٠١ و ١٠٠٢ و ١٠٠٣ و ١٠٠٤ و ١٠٠٥ و ١٠٠٦ و ١٠٠٧ و ١٠٠٨ و ١٠٠٩ و ١٠١٠ و ١٠١١ و ١٠١٢ و ١٠١٣ و ١٠١٤ و ١٠١٥ و ١٠١٦ و ١٠١٧ و ١٠١٨ و ١٠١٩ و ١٠٢٠ و ١٠٢١ و ١٠٢٢ و ١٠٢٣ و ١٠٢٤ و ١٠٢٥ و ١٠٢٦ و ١٠٢٧ و ١٠٢٨ و ١٠٢٩ و ١٠٣٠ و ١٠٣١ و ١٠٣٢ و ١٠٣٣ و ١٠٣٤ و ١٠٣٥ و ١٠٣٦ و ١٠٣٧ و ١٠٣٨ و ١٠٣٩ و ١٠٤٠ و ١٠٤١ و ١٠٤٢ و ١٠٤٣ و ١٠٤٤ و ١٠٤٥ و ١٠٤٦ و ١٠٤٧ و ١٠٤٨ و ١٠٤٩ و ١٠٥٠ و ١٠٥١ و ١٠٥٢ و ١٠٥٣ و ١٠٥٤ و ١٠٥٥ و ١٠٥٦ و ١٠٥٧ و ١٠٥٨ و ١٠٥٩ و ١٠٦٠ و ١٠٦١ و ١٠٦٢ و ١٠٦٣ و ١٠٦٤ و ١٠٦٥ و ١٠٦٦ و ١٠٦٧ و ١٠٦٨ و ١٠٦٩ و ١٠٧٠ و ١٠٧١ و ١٠٧٢ و ١٠٧٣ و ١٠٧٤ و ١٠٧٥ و ١٠٧٦ و ١٠٧٧ و ١٠٧٨ و ١٠٧٩ و ١٠٨٠ و ١٠٨١ و ١٠٨٢ و ١٠٨٣ و ١٠٨٤ و ١٠٨٥ و ١٠٨٦ و ١٠٨٧ و ١٠٨٨ و ١٠٨٩ و ١٠٩٠ و ١٠٩١ و ١٠٩٢ و ١٠٩٣ و ١٠٩٤ و ١٠٩٥ و ١٠٩٦ و ١٠٩٧ و ١٠٩٨ و ١٠٩٩ و ١١٠٠ و ١١٠١ و ١١٠٢ و ١١٠٣ و ١١٠٤ و ١١٠٥ و ١١٠٦ و ١١٠٧ و ١١٠٨ و ١١٠٩ و ١١١٠ و ١١١١ و ١١١٢ و ١١١٣ و ١١١٤ و ١١١٥ و ١١١٦ و ١١١٧ و ١١١٨ و ١١١٩ و ١١٢٠ و ١١٢١ و ١١٢٢ و ١١٢٣ و ١١٢٤ و ١١٢٥ و ١١٢٦ و ١١٢٧ و ١١٢٨ و ١١٢٩ و ١١٣٠ و ١١٣١ و ١١٣٢ و ١١٣٣ و ١١٣٤ و ١١٣٥ و ١١٣٦ و ١١٣٧ و ١١٣٨ و ١١٣٩ و ١١٤٠ و ١١٤١ و ١١٤٢ و ١١٤٣ و ١١٤٤ و ١١٤٥ و ١١٤٦ و ١١٤٧ و ١١٤٨ و ١١٤٩ و ١١٥٠ و ١١٥١ و ١١٥٢ و ١١٥٣ و ١١٥٤ و ١١٥٥ و ١١٥٦ و ١١٥٧ و ١١٥٨ و ١١٥٩ و ١١٦٠ و ١١٦١ و ١١٦٢ و ١١٦٣ و ١١٦٤ و ١١٦٥ و ١١٦٦ و ١١٦٧ و ١١٦٨ و ١١٦٩ و ١١٧٠ و ١١٧١ و ١١٧٢ و ١١٧٣ و ١١٧٤ و ١١٧٥ و ١١٧٦ و ١١٧٧ و ١١٧٨ و ١١٧٩ و ١١٨٠ و ١١٨١ و ١١٨٢ و ١١٨٣ و ١١٨٤ و ١١٨٥ و ١١٨٦ و ١١٨٧ و ١١٨٨ و ١١٨٩ و ١١٩٠ و ١١٩١ و ١١٩٢ و ١١٩٣ و ١١٩٤ و ١١٩٥ و ١١٩٦ و ١١٩٧ و ١١٩٨ و ١١٩٩ و ١٢٠٠ و ١٢٠١ و ١٢٠٢ و ١٢٠٣ و ١٢٠٤ و ١٢٠٥ و ١٢٠٦ و ١٢٠٧ و ١٢٠٨ و ١٢٠٩ و ١٢١٠ و ١٢١١ و ١٢١٢ و ١٢١٣ و ١٢١٤ و ١٢١٥ و ١٢١٦ و ١٢١٧ و ١٢١٨ و ١٢١٩ و ١٢٢٠ و ١٢٢١ و ١٢٢٢ و ١٢٢٣ و ١٢٢٤ و ١٢٢٥ و ١٢٢٦ و ١٢٢٧ و ١٢٢٨ و ١٢٢٩ و ١٢٣٠ و ١٢٣١ و ١٢٣٢ و ١٢٣٣ و ١٢٣٤ و ١٢٣٥ و ١٢٣٦ و ١٢٣٧ و ١٢٣٨ و ١٢٣٩ و ١٢٤٠ و ١٢٤١ و ١٢٤٢ و ١٢٤٣ و ١٢٤٤ و ١٢٤٥ و ١٢٤٦ و ١٢٤٧ و ١٢٤٨ و ١٢



## الأرباح الصافية

(( تابع المنشور صفحة ٢٣ ))

دخلا رغم أنها غير دورية أو متكررة.  
(٣) ان الدخل يشمل كل زيادة في الثروة الأصلية سواء كانت هذه الزيادة نتيجة للانتفاع - بالأصول أو ناشئة من ربح بيع هذه الأصول، وذلك لانه من الممكن التصرف في هذه الزيادة مع الاحتفاظ بقيمة الأصول السابقة .

ومن ذلك يتبين أن الدخل يختلف عن الربح التجاري المعروف في المحاسبة ، فهو أوسع منه مدى .  
فهل الذي يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هو الدخل أم الربح التجاري وحده بمعناه المعروف؟ أم أشياء بين هذا وذاك ؟

أخذ المشرع الإنجليزي بفكرة الربح التجاري ، فأخضعه دون الدخل

للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

وفي أمريكا اتبع نفس الأسس الذي اتخذته إنجلترا مع الاتجاه إلى عدم الأخذ كلية بمبدأ الدورية وحده، وإلى إشراك الربح الناتج من بيع الأصول أيضا .

وفي فرنسا كان النص عند وضعه في سنة ١٩١٧ يقضى بأن تفرض ضريبة الأرباح التجارية - والصناعية على الأرباح الصافية التي تنتج بعد خصم جميع التكاليف والاعباء التي تشمل القيمة الإيجارية للعقارات المستخدمة في أعمال المنشأة والاستهلاكات التي يقتضيها العرف في كل صناعة أو تجارة على حدة .

وعند التطبيق ثار جدل عنيف حول إدخال بعض الأرباح أو الخسائر الرأسمالية التي تنتج من بيع بعض الأصول أو عدم إدخالها ، ذلك لأن هذا النص قد قضي بفرض الضريبة على الأرباح التجارية الصافية دون أي

إشارة إلى شيء من الأرباح الرأسمالية ولهذا نادى غالبية الشراح هناك بعدم إدخال شيء من هذه الأرباح الأخيرة ضمن الأرباح التجارية الصافية الخاضعة للضريبة ، وبعد ذلك وجد المشرع الفرنسي أن من اللازم تعديل هذا النص بحيث يقضى على الجدل الذي قام نتيجة غموضه في الموضوع الذي ذكرناه ، فعدل نص هذه المادة في سنة ١٩٣٣ بأن فرض الضريبة على الأرباح الصافية التي تنتج من مجموع العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرت المنشأة بما في ذلك بيع أي أصل من الأصول - سواء أثناء حياة المنشأة أو عند انتهائها .  
وفي بلجيكا ، لا يشترط إخضاع الربح الرأسمالي أن يكون قد تحقق فعلا بقبض قيمته، بل يكفي لاحتسابه مجرد زيادة قيمة الأصل في الدفاتر ولو لم يتم بيعه فعلا .

( ت ١٠ )

# رجال المال والأعمال والمهنيين بشؤون الاقتصاد

## واظبوا على :

قراءة ودراسة  
نشر إعلاناتكم

في مجلة

# الاقتصاد والمحاسبة

يصدرها نادي التجارة - ١٤٠ شارع محمد فريد بالقاهرة

في أول ومنتصف كل شهر

المجلة الاقتصادية العربية الأولى في الشرق

تليفون ٧٤٧٧٣



# شركة مصر للغزل والنسيج

مركزها الرئيسى : القاهرة

مصانعها بالمحلة الكبرى

مؤسسة مصر الكبرى

تأسست فى ١٩٢٧ سنة

تشغل مصانعها ومرافقها : مليون متر مربع  
تستهلك من القطن : نصف مليون قنطار سنويا  
تنتج من المنسوجات القطنية : مائة مليون متر سنويا  
وتنتج من خيوط الغزل : عشرين مليون كيلوجرام سنويا  
يكفى انتاجها من الأقمشة القطنية : ٥٠ ٪ من سكان مصر  
تغزل وتنسج وتبيض وتطبع : القطن المصرى  
وتستخدم فى هذه العمليات : أحدث الآلات  
التي جددت تجديدا كاملا بعد الحرب

يعمل فى مصانعها : ثمانية عشر ألف عامل  
خصصت لسكنائهم مدينة : نموذجية تكلفت نحو مليون جنيه  
وتقيم لهم الآن مرافق : صحية ورياضية وثقافية  
تضم استاد من اكبر الملاعب وحمامات للسباحة ونواد ومطاعم  
ومبانى ثقافية تكلفت مليون ونصف مليون جنيه



حافظوا على :

أموالكم  
ومجوهراتكم  
ومستنداتكم



من  
الرفقة والحرب والضياع  
في الليل والنهار

بإبرار خزائن أمينة تحمي من العبث بها  
أو فقدانها، وتصبح في أمان بفضل خزائن

# بنك مصر

أدفل بنك مصر نظام الإيداع الليلي فائداً « الخزائن الليلية »  
لحفظ النقود والفوائد الثابتة في غمادات يمينه وفي ظهريه الفاجئة

القاهرة : المركز الرئيسي : شارع محمد بك فريد  
الاسكندرية : فرع بنك مصر : شارع طلعت حرب

نظام فاص للإيداع في الليل بعد قضاء السريرات ، أو لأي سبب مفاجئ

لكافة الاستعلامات : خابروا المركز الرئيسي بالقاهرة والاسكندرية





# الاقتصاد والمخاسنة

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى / اظه رئيس نادى التجارة  
رئيس التحرير : احمد عنان

العدد ٧١  
١٥ فبراير ١٩٥٤

التمن  
١٠ قروش

## عهد انبعث اقتصادى

لم تعرف مصر في تاريخها الطويل اياما أعمر بالبركات وأحفل باليمن من أيامها الحاضرة . ففي كل يوم تطالعنا الحكومة بمشروع اقتصادى جليل الاثر كبير الخطر يدعم جانباً من جوانب الاقتصاد في البلاد وهي مشروعات تجيء بعد درس وبحث وتقص مستهدفة ارساء أسس الكيان المالى للبلاد وتهيئة أسباب العيش الرغيد في القابل من الايام . فلم تكف الحكومة توقع اتفاق البترول الجديد مع احدى الشركات الامريكية ، حتى وقعت اتفاقاً خطيراً جديداً مع بعض البيوتات الالمانية لاستثمار حديد اسوان في صنع الفولاذ محلياً ، ثم اتجهت الحكومة كذلك الى صناعة السماد ترعاها وتكادها لتخلص مصر من دوام الاعتماد على مستوردات الاسمدة الاجنبية . وما لبثت الحكومة ان رفعت الرسوم الجمركية على السجائر الاجنبية لتعزز دعائم صناعة السجائر المصرية ، وان سمحت باعادة اصدار الذهب بعد ان كان ذلك محظوراً ، وعدلت الرسوم القيمية على بعض السلع تعديلاً يطاق خير مصالح البلاد ، ووعدت بتسوية جميع منازعات مصلحة الضرائب مع الشركات تسوية سريعة عادلة ، وأصدرت تعليماتها الى رجال الضرائب بتوخى العدل وعدم الاسراف في التقدير الجزافى .

هذه اصلاحات تتتابع يوماً بعد يوم ، مبشرة بعهد انبعث اقتصادى باتت مصر اليوم على أبوابه . فقد أدرك المسؤولون ان انهاض الاقتصاد في البلاد التي لم تنل قسماً من الصناعة وفيراً ، لابد ان يسبقه ما يهيئ له الجو الحسن ، وذلك بتنظيم الاسباب المشجعة لقيام الصناعات الجديدة ، واعفائها من الضرائب زمنياً ، واعفائها من قيود التوظيف لتتمكن من الاسترشاد بأراء ذوي الخبرة مهما تكن جنسيتهم ، وتيسر دخول الاموال الاجنبية وحمايتها وتنظيم خروجها ، وتعديل القوانين القائمة تعديلاً يتسع صدره أمام هذه النهضة المستحدثة . . . كل هذه بوادر يمن تحمل على التفاؤل بعهد اقتصادى مرموق . وقد تخلت مصر نهائياً عن تلك العزلة الاقتصادية التي كانت تملأ عليها ان تعيش في « قوقعة » بعيداً عن تيارات الصناعة والاقتصاد الدولية . أما اليوم ، فان مصر تمتد يدها في كل اتجاه ، وتستعين بالمال من كل زاوية ، وتستقدم الخبرة من كل ناحية ، وتستثمر الموارد من كل واد وسهل وتل ، وتستخرج كنوزاً كانت مطمورة لاتنالها الايدي ، وتشغل أبناء الوادى فلا يعرفون بطالة .

افلا يغتبط لكل هذا رجال المال والاعمال ؟

في هذا العدد

عهد انبعث اقتصادى : للتحرير

عرض وتعليق :  
منازعات الضرائب - اتفاقية

البترول .

بمناسبة عقد الاتفاق التجاري

بين مصر ورومانيا : اقتصاد

رومانيا في الربع الثالث من  
عام ١٩٥٣

في السياسة الاقتصادية :

قضية الملاحة في شريان قناة

السويس - للاستاذ وديع  
فلسطين

نظريات التجارة الدولية :

للاستاذ فؤاد محمد شبل  
اقتصاديات الشرق الاوسط

الاقتصاد العالمى :

مصلحة الضرائب وفن التطبيق

الضريبي : للاستاذ عبد

المؤمن الزهيرى

في الاقتصاد الاوروبى : الى اى

مدى يعتمد اقتصاد أوروبا على

مساعادات أمريكا - بقلم  
م. ك. بولاد

الارباح الصافية الخاضعة

للضريبة : للاستاذ ت. ا. ح.

اتجاهات جديدة في المحاسبة :

للاستاذ موسى حقي

التجارة والاقتصاد والقضاء :

حول تملك الاجانب للأراضي

الزراعية بالشفعة اليوم -

للاستاذ احمد حمدى حافظ

جولة في سوق البترول العالمية :

للاستاذ عبد القادر عبد الحميد

قانون بفرض ضريبة سنوية :

على العقارات المبنية

اتفاق التجارة والدفع بين مصر

ورومانيا





## تسوية منازعات الضرائب

احسن وزير المالية والاقتصاد اذ استجاب الى ما ينادى به رجال الاعمال من ضرورة البدار بالفصل في المنازعات القائمة بينهم وبين مصلحة الضرائب ، وهى منازعات تستنفد كثيرا من الجهد والمال وتسبب عناء غير قليل للذين يخوضون مضمار الانتاج القومى ، فضلا عن انها تعطل استيفاء حقوق الخزانة ريثما يفصل في المنازعات بالتقاضى ..

واحسن الوزير كذلك بتوجيه نداء الى رجال الضرائب بان يتحروا جانب الاعتدال والحق في تقديراتهم فلا يجنحون الى المغالاة في التقدير ، ولا يحاولون اظهار اجتهاد يخرجهم من حدود التقدير المعقول الى حدود الاسراف في هذا التقدير .

ولا تزال هناك مقترحات بشأن الضرائب نعتقد انه ينبغي ان توجه اليها الدكتور عبد الجليل العمرى كثيرا من اهتمامه وعنايته منها :

أولا - تعدد أنواع الضرائب وكثرتها مع زيادة فئاتها مما أصبح عبئا شديدا على جمهور العاملين . فالتأخر مثلا يؤدى عشرات من ضرائب التمتع على الايصالات وعلى اللافات رعلى اذون الاصدار والاستيراد وعلى الشيكات وعلى الاعلانات وعلى اوراق القضايا ، ويؤدى ضرائب عن صافي الربح ، ويؤدى ضرائب عن الايراد العام .. مما يجعل وعاء الضريبة في حالة التاجر المحامى والطبيب والمهندس ينمى حتى يستوعب أكثر من ٣٠ فى المائة من صافي الربح او صافي الايراد ، وهى بلا ريب نسبة عالية ، هذا العمل على خفضها . ولا سيما أن هؤلاء جميعا ينتمون الى هيئات يتعين عليهم أن يؤدوا لها اشتراكات أو رسوم تمغة كالفرف التجارية أو نقابات الاطباء والمهندسين والعيادة والصحفيين ..

ثانيا - ان من الافضل المحاسبة على جملة الايراد العام بدلا من تقسيم الضرائب الى فئات وأنواع ودرجات شتى يحار فيها الممولون الذين يؤدرون ضرائب عوائد وضرائب اطيان وضرائب على انتقال ملكية الاسهم والسندات وضرائب على الاعمال التجارية وضرائب على ارباح الاسهم وضرائب على الايرادات الثابتة .. فليوحدت الضرائب وقررت على الايراد العام - حتى ولو صحب ذلك رفع في نسبتها الحالية وخفض في نسب الاعفاء - لكان ذلك افضل وايسر في المحاسبة .

ثالثا - أن يعاد النظر في الجهاز الادارى الحال لمصلحة الضرائب ، بحيث يتمشى في تصرفاته واعماله مع مقتضيات العدالة والسرعة . فمادام النظام المكتبى والنزعة البيروقراطية يتحكمان في رجال الضرائب ، فسيصبح من العسير عليهم مسايرة الروح الجديدة التى دعا اليها وزير المالية .

وبهنا في هذا الصدد ان توجه النظر الى سلسلة المقالات النفيسة التى نشرها في هذه المجلة الاستاذ عبد المؤمن الزهيرى مأمور الضرائب ، ففيها كثير من الآراء الصائبة الفطنة التى يمكن فى ضوءها معالجة الاداة الضريبية معالجة ناجعة .

## اتفاقية البترول

من أبرز أحداث هذا الشهر انعقاد الحكومة المصرية مع إحدى الشركات الامريكية للمحث عن الزيت في الصحراء الغربية ، ولعل هذا أول اتفاق من نوعه يعقد منذ ما صدر قانون المذاجم والمحاجر فى العام الماضى ، ومنذ ما اتجهت النية الى ادخال تعديلات جوهرية عليه لمعالجة نواحي القصور الواضحة فيه .

ولهذا الاتفاق مزايا كثيرة يعيننا هذا أن نشيد بها :

فهو أولا فتح للابواب امام رؤوس اموال اجنبية ترد على مصر وتستثمر فيها . وحسنا تعمل الحكومة بتشجيع استيراد رؤوس الاموال من الخارج لتساهم فى بعث الاقتصاد القومى وكشف موارد الثروة المستتردة .

وهو ثانيا يهيئ فرص البحث عن الزيت في منطقة الصحراء الغربية

لاول مرة فى تاريخ مصر . فعلى الان لم تجر اعمال الكشف عن الزيت الا فى الصحراء الشرقية على ساحل البحر الاحمر وفي شبه جزيرة سيناء ، فاذا كشف الزيت - ولو بمقادير قليلة - كان ذلك دليلا على وجود مكان دفينه لهذا المعدن السائل فى صحراء الغرب .

وهو ثالثا يشغل ايديا مصرية فى اعمال الكشف على الزيت ، ثم يدرب الشبان المصريين فى الدااخل رضى اخارج على هندسة الزيت ابكسبوا خبرة تؤهلهم للعناية مستقبلا بهذا المرفق الهام من مرافق الحياة الاقتصادية .

وهو رابعا ينص على ان تتقاضى الحكومة حصيلة من الارباح تبدأ صغيرة ثم تتدرج كبرا . كما انه يهيئ للحكومة ان تظفر بما تحتاج اليه من الزيت الخام بثمن زهيد لتسد بهذا الوارد كفاية معالم انتكسر الاميرية والاهلية .

وهو خامسا ينهض دليلا على الثقة التى يوليها الاجانب اقتصاد مصر ، وهى ثقة كفيالة ان تنمو على توالى الايام فتتنشط صلات مصر الاقتصادية الخارجية

ولا ريب فى ان الدكتور حامى بهجت بدوى وزير التجارة السابق قد عرف كيف يدير مفاوضات الزيت بنجاح دلت عليه هذه النتيجة ، فجمع بين الحرص على حقوق البلاد والعمل على استثمار مواردها فى روح من السماح التى ترتضيها المعاملات الاقتصادية ، وفى جو من الحرية التعاونية فى مضمار الانتاج القومى . ومعروف أن المال الاجنبى يسعى دائما وراء المغريات والضمانات . فان وجد فى بلد سوقا ذات اغراء ، وان وجد الى جانب ذلك ضمانات يقيه مغبة الضياع ، أسرع اليه راكضا . وألقى عصا التمسيس حيث يرتجى الغنى والتكاثر . اما اذا وجد المال اعراضا ووجد الى جانبه قلقا لا امان معه ، يادر الى الهرب مؤثرا القلة مع السلامة على الطمع فى الكثرة مع الارتياح الدائم .

وفى ضوء هذه المعانى امضى وزير التجارة والصناعة اتفاقا الزيت الجديد ، ولعله يكون بشيرا باتفاقات اخرى مماثلة تدفع بعجلة الكيان الاقتصادى قدما وتجاوزها مما عراها من صدا .



# اقتصاد رومانيا في الربع الثالث من عام ١٩٥٣

أصدرت لجنة الإحصاء المركزية التابعة لمجلس وزراء رومانيا تقريراً عن نتائج تنفيذ برنامج الربع الثالث من عام ١٩٥٣ .  
ان خطة الانتاج الاجمالي للصناعة في مجموعها للربع الثالث من عام ١٩٥٣ قد نفذت بنسبة ١٠٠ ٪

فقد ارتفع الانتاج الاجمالي للصناعة في مجموعها في الربع الثالث من عام ١٩٥٣ بمقدار ١٣ ٪ في المائة بالمقارنة للمدة المقابلة من العام الماضي ووصل انتاج الصناعة المحلية الى ١٤٦ ٪ في المائة والانتاج التعاوني الى ١٢٢ ٪ في المائة وذلك اذا قارناه بالمدة المماثلة في عام ١٩٥٢ .

وخلال هذه المدة انتجت نماذج من الآلات والتركيبات وادخلت طرق تكتيكية جديدة في العمل وارتفعت نسبة ادخال الوسائل الآلية في صناعة المناجم والحديد والصلب والتعدين والبناء فضلا عن سائر فروع الصناعة الاخرى واستمرت عملية زيادة عدد الاصناف بشكل اوسع وعمليات تحسين نوع المنتجات أصبحت تحتل مكانها كدعاغل رئيسي للعمال والفنيين في صناعة النسيج والجلود .

وأثناء هذا الربع الثالث من العام نفذت الخطة الموضوعة لانتاجية العمل في الصناعة كوحدة واحدة بنسبة ١٠١ ٪ في المائة ، فسجلت بذلك زيادة تبلغ ٧ ٪ في المائة عن المدة المقابلة في العام الماضي .  
كما ارتفعت انتاجية العمل في فروع الصناعة الرئيسية كما يلي :

٦٧ ٪ في المائة في صناعة البترول ، و ١٩ ٪ في المائة في الصناعة الكهربائية الهندسية و ٣٤ ٪ في صناعة بناء الآلات و ١١٢ ٪ في المائة في صناعة الخشب ، و ٣٧ ٪ في المائة في صناعة المنسوجات والملبوسات وأشغال التريكو نفذت برامج نقل البضائع بالسكة الحديد في الربع الثالث من عام ١٩٥١ بنسبة ١٠٥ ٪ في المائة وخطة نقل الركاب بنسبة ١٢٠ ٪ في المائة ، كما سجلت زيادة بالمقارنة الى الفترة المماثلة من العام الماضي .

ونفذ الرقم البياني لادخال الوسائل الآلية في الشحن والتفريغ وشحن السفن وتفريغها بنسبة ١٠٨ ٪ في المائة ، كما زادت انتاجية العمل في النقل بالسكك الحديدية خلال هذه المدة بمقدار ١٣٤ ٪ في المائة عن نسبة الربع الثالث من عام ١٩٥٢

وحققت كذلك برامج النقل البري بالسيارات التي وضعتها موضع التنفيذ ( الادارة العامة للنقل البري ) بمقدار ١٠٥ ٪ في المائة ، وخطة نقل الركاب بمقدار ١١٥ ٪ في المائة فتحققت بذلك زيادة في مقابل المدة المماثلة من العام الماضي .

ونفذت برامج النقل المائي النهري والبحري بنسبة ١٠٨ ٪ في المائة ، وهذا يعني زيادة ١٩٤ ٪ في المائة عن المدة المشابهة من العام الماضي .

وكذلك حققت برامج النقل الجوي بنسبة ١٤١ ٪ في المائة بالنسبة لنقل البضائع ، و ١١٦ ٪ في المائة بالنسبة لنقل الركاب .

وفي الزراعة تم بنجاح حصد الحبوب في وقتها المناسب  
وقد جنت مزارع الدولة والمزارع الجماعية وجميعيات الفلاحين للزراعة المشتركة ، ومزارع الفلاحين الفرديين التي استخدمت الجرارات وطبقت وسائل الفلاحة العملية، جنت محاصيل وفيرة .

وخلال الربع الثالث من عام ١٩٥٣ زودت محطات الآلات والجرارات ومزارع الدولة والمزارع الجماعية بـ ١٠٦٦ جرارا و ١٠٣ آلات درس و ١٤٨ آلة للحصد والربط و ٢٩٨ آلة بذر فضلا عن غيرها من آلات الزراعة .

وأثناء حملة الصيف أدت محطات الآلات والجرارات مساعدة قيمة للمزارع الجماعية ، وجميعيات الزراعة المشتركة وللمزارع الفلاحين الفرديين وذلك لانها نفذت في الوقت المناسب وفي ظروف حسنة عمليات الحصاد والدرس وحرث الارض لتنقيتها . وهكذا نفذ العمل في ٤٤٧١٨٤ هكتارا من أراضي المزارع الجماعية و ٩٣٠٢٢ هكتارا من أراضي جميعيات الزراعة المشتركة و ٥٢٦٩٣٠ هكتارا في أراضي مختلف المؤسسات والفلاحين العاملين فتجاوز مجموع مساحة الارض بهذا مساحتها في المدة المماثلة من العام الماضي بمقدار ٤٦ ٪ في المائة .

وزادت كذلك الثروة الحيوانية في مزارع الدولة . فمثلا الخيول زادت بمقدار ١٧٧ في المائة ، والاغنام بمقدار ٩٩ في المائة وفي ٣٠ سبتمبر زادت الثروة الحيوانية المملوكة ملكية جماعية زادت الثروة الحيوانية مقررنت بمثل هذا التاريخ من العام الماضي بالنسبة الثانية : الخيول ٤٨٢ ٪ في المائة ، الثور ٥٣ ٪ في المائة ، الاغنام ٤٠٨ ٪ في المائة والخنازير ٦٩٩ ٪ في المئة .

وفي زراعة الغابات تحققت برامج العناية بالشجيرات بنسبة ١١٤ ٪ في المائة . فتحققت بذلك زيادة قدرها ١٨١ ٪ في المائة عن المستوى الذي تحقق في الفترة المقابلة من العام الماضي ونفذت تصميمات خطة العمل في الغابات بنسبة ١١٨ ٪ في المائة .

وقد أنجزت البرامج السنوية والرصيد الحشبي الذي يستعمل في عام ١٩٥٤ وانجزت حتى نهاية الربع الثالث من هذا العام بنسبة ٨١٦ ٪ في المائة .

ولقد توسع العمل من أجل استصلاح الاراضي التي تلفت وتعديل مجرى السيول ولقد اتخذ هذا العمل بشكل خاص صورة واسعة في أحواض المحطات المائية لتوليد الكهرباء .

رغم ان برامج التجارة بالقطاعي للربع الثالث من عام ١٩٥٣ لم تنفذ تماما الا ان حجم السلع التي وزعت على السكان خلال هذه المدة كان أكبر من الربع الثالث من عام ١٩٥٢ بمقدار ٢٢٦ ٪

ولقد ازداد بيع مختلف البضائع في المدن ومراكز العمال عن المدة المقابلة من العام الماضي كما يلي :

الحب ٢٨ ٪ ، وسائر منتجات الدقيق ٢٣ ٪ وزيت الطعام ٣٧ ٪ ، والسكر ٧ ٪ ، والحلويات ٩ ٪ ، والارز ٣٢ ٪ ، والجبن ٦ ٪ ، والخبز ٥ ٪ ، والمنسوجات القطنية ٢٤ ٪

والمنسوجات الصوفية ٤٤ ٪ ، والمنسوجات الحريرية ١٧ ٪ ، والاحذية ٤ ٪  
كما ازدادت مبيعات شبكة المحلات التعاونية في الريف خلال نفس المدة كما يلي :

المنسوجات القطنية ٢٤ ٪ ، والمنسوجات الحريرية ٩٢ ٪ ، والاحذية ١٢ ٪ ، والقرميد ٧٥ ٪ الخ ٠٠٠

وبلغت الارصدة التي خصصتها وزارة التجارة الداخلية لتنمية شبكة التجارة وتحسين ظروف امداد السكان بالبضائع في هذا الربع الثالث من العام ١١٦٩ ٪ بالنسبة لارصدة الفترة المقابلة من العام الماضي .

أخرجت المدارس العليا والمتوسطة والمهنية في الربع الثالث من عام ١٩٥٣ أكثر من ٨٢٠٠٠ كادر جديد لمكافحة فروع الاقتصاد القومي وميادين الثقافة والصحة العامة .

وفي العام الدراسي ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ضمت المدارس من كافة الدرجات ما يزيد على مليوني طالب . ونشر في الربع الثالث من هذا العام ( ١٩٥٣ ) من الكتب والكتيبات ما بلغ ١١٤٤٧٠٠٠ نسخة منها ١٨٥٠٠٠ نسخة بلغات الاقليات القومية .

وزاد عدد اشتراكات الراديو الجديدة في هذه المدة بقدر ٥٠٠٠٠ اشتراك ومن بين هؤلاء المشتركين الجدد ٣٥٠٠٠ اشتراكوا في الاذعة المنقولة بشبكة مكبرات الصوت ومن أجل تحسين ظروف نمو النشاط الثقافي في الريف تبني وتصلح ما يزيد عن ٩٠٠ دار للثقافة .

وبلغ عدد المترددين على دور السينما والمسارح ودور الاوبرا خلال هذا الربع الثالث من العام ١٤٥٠٠٧٠٠٠ شخص أي أن عددهم قد زاد بنسبة ١٧٧ ٪ عن عددهم في الربع الثالث من عام ١٩٥٢ .

وفي هذا الربع الثالث من العام ابتدأت إعادة تنظيم المساعدة الطبية في الوحدات الصناعية وذلك يخلق وحدات طبية وصحية في كل مؤسسة ستكفل عن طريقها المساعدة الطبية المتخصصة بجوار مكان العمل .

كما خلقت أيضا دور جديدة للولادة ومصحات للاطفال وخاصة في الريف من أجل رعاية الام وبالمثل ضوعفت في الاوساط الريفية الحملة ضد الامراض المعدية وأنشئت مراكز جديدة لقائمة الاوبئة .

وكانت مساعدات الضمان الاجتماعي النقدية التي قدمتها الدولة لعمال والموظفين في هذه المدة أكبر من مثيلتها في الربع الثالث من عام ١٩٥٢ بمقدار ٢٩٥ ٪

وخلال نفس المدة أوصل ٢٥٠٠٠٠ عامل وطفل الى أماكن الاستجمام الصحية ليقضوا فيها أجازاتهم

زاد حجم اعمال التشييد في الربع الثالث من عام ١٩٥٣ بمقدار ٢٢٥ ٪ اذا ما قورن بالربع الثالث من عام ١٩٥٢ .

لقد شهد ربع العام هذا ابتداء العمل في مصانع جديدة للخبز ومنتجات الالبان ومعدات الزراعة ومصانع انتاج ( دمان البلي ) ومعامل تكرير البترول والمحطات العائمة ، ومحولات كهربية تصل قوتها الى ٣٠٠٠ كيلو وات الخ



# قضية الملاحة في شريان قنال السويس

## الطعن في حق مجلس الامن في مناقشة مسائل السيادة القومية

السفن العابرة فلا يسمح لسفينة معادية بأن تعبرها ، وبالتالي لا يسمح للغواصات بأن تمرق كالسهم في جوف هذا الشريان .

فاذا جاءت مصر اليوم تمارس نفس هذا الحق ، وهي في هذا تتصرف في جزء من صلب ارضها ومائها وسمائها ، اعترضت على ذلك بريطانيا وسائرتها في هذا الاعتراض الولايات المتحدة ، وهو امر عجب من دولتين تعملان بخلاف ماتناديان به .

ثم ان مجلس الامن الذي بدا من حماسه لبحث قضية الملاحة في قنال السويس انه استشاط غضبا واشتعل حنقا على هذا « المروق » من جانب مصر لعدم امتثالها لقراراته السابقة . . هذا المجلس نفسه بأعضائه الخمسة الكبار الدائمين ، واعضائه الستة الصغار الذين يتناوبون العضوية ، قد قضى من قبل بقرارات كثيرة ما أطول قائمتها ، في قضايا دولية ومنازعات بين الدول ، فلم تحترم قراراته أو تنفذ الا في النادر القليل ، ومع ذلك لم يبد عليه شيء من الحنق أو امارة من امارات الغضب ومصادق هذا القول قضية فلسطين بأجزائها واشلائها . . فقد قرر مجلس الامن بأغلبية اعضائه تدويل مدينة القدس فلم يسر هذا القرار الى يومنا . وقرر مجلس الامن قسمه فلسطين الى دولتين احدهما تخص العرب والاخرى تخص اليهود ، فوئد هذا القرار في مهده الذي صار لحدده وقرر مجلس الامن اعادة اللاجئين العرب الى ديارهم أو تعويضهم عما اغتصب منهم من عقار واراض ومال فديس هذا القرار بالاقدام ولم تمتثل له دولة واحدة . ومع ذلك ، فقد نسي مجلس الامن جميع قراراته السابقة ، ولم يذكر منها الا قرارا واحدا عز عليه الا ينفذ وهو الخاص بحرية الملاحة في قنال السويس ، فعاد يبعثه ويحاول تأكيده بقرار آخر يتخذه .

المتحدة . فالسلطان الاوحد الذي يسرى في هذه الاقاليم هو السلطان المحلي للدولة صاحبة السيادة التي تتصرف في امورها الداخلية وفق مصالحها الخاصة وحماية لنفسها من كل خطر مباشر أو غير مباشر . ومن ثم يمكن الطعن في حق مجلس الامن في مناقشة موضوع الملاحة البحرية في القنال ، لانه اذ يجرؤ على هذا ، انما يجرؤ على حق السيادة المحلية ، وهو ما يخالف نصا صريحا من نصوص ميثاق « الامم المتحدة »

**الملاحه في القنال**  
في يناير ١٩٥٤ ويناير ١٩٥٣ اذاعت شركة قنال السويس من مركزها الرئيسي في باريس انه في خلال شهر يناير ١٩٥٤ بلغت ايرادات الشركة من الملاحه ٢٤٦٣٠٠٠ ر. جنيه مصري مقابل ٢٣٦٩٠٠٠ ر. جنيه مصري في شهر يناير ١٩٥٣ وبلغ عدد السفن العابرة للقنال في شهر يناير الماضي ١٠٩٥ سفينة جملة حمولتها ٨٠٠٠٠ ر. طن مقابل ١٠٠ ح. ٤٠٠ سفينة جملة حمولتها ٧٢٨٦٠٠٠ ر. طن في يناير ١٩٥٣

اذن ، من حق مصر ان تراقب الملاحة في القنال ، وان تمنع السفن الناقلة للمؤن او للممنوعات الحربية من الوصول الى اسرائيل ، وان تفتش السفن وقاية لنفسها من هذه الدويلة المعادية ، وان تصادرماتحملة هذه السفن من معدات حربية او مؤن اذا كان مقصدها دولة اسرائيل وهذا الحق عينه ، مارسته الحكومة البريطانية بنفسها في منطقة قنال السويس بذاتها في خلال الحرب العالمية الثانية . فقد خشيت هذه الدولة ان يستشري خطر الغواصات الالمانية والايطالية عبر قنال السويس الى الشرق الأقصى ، فعمدت الى ايجاد ابواب القنال باحكام ومراقبة

عادت قضية الملاحة في شريان قنال السويس تحتل منزلة هامة بين القضايا السياسية بعد ان عرض امرها للمرة الثانية أمام مجلس الامن ، ليتخذ قرارا في صدها ازاء امتناع مصر عن تنفيذ قرار سبق للمجلس أن اتخذه في صدد هذه القضية نفسها .

والباعث في هذه المرة على اثاره قضية الملاحة ، هو نفس الباعث القديم . ذلك ان اسرائيل ضاقت بالحصر البحري المفروض عليها من جانب الدول العربية ، وضافت من اجراءات منع السفن الناقلة للمواد الحربية وما من شأنه تشجيع المجهود الحربي لاسرائيل من الوصول الى موانئ هاته الدويلة ، فحرضت بريطانيا والولايات المتحدة على اثاره هذه القضية من جديد على نطاق دولي .

والقنال شريان يوصف أحيانا بأنه شريان دولي ، ولكنه في الحقيقة وواقع الامر جزء لا يتجزأ من الارض المصرية تسرى عليه حقوق السيادة المصرية كما تسرى هذه الحقوق في أي مديرية من مديريات القطر . ولا يغير من هذه الحقيقة أن الشركة التي تتولى إدارة الامور التجارية للقنال شركة أجنبية ، أو ان قوات أجنبية تحتل رقعة في منطقة القنال كرها واغتصابا وهذا المبدأ عينه - مبدأ السيادة القومية على القنال - قرره واحترمته ومارسته حكومة الولايات المتحدة في صدد قناة بناما ، التي وان تكن شريانا ملاحيا دوليا الا أنها خاضعة للسيادة الأمريكية ، تلك السيادة التي حرمت السفن السوفيتية من اجتياز هذا الشريان خشية ان تصاب مصالح الولايات المتحدة بأضرار من جراء فتحه

ولذلك ، لاسلطان لمجلس الامن على قنال السويس ، كما ان لاسلطان له على مقاطع « كنت » أو « ميدلسكس » في بريطانيا أو على ولاية « منيسوتا » في الولايات



واعجب ما في الامر ، ان الدولة الشاكية التي تستر وراء بريطانيا والولايات المتحدة - أعني دولة إسرائيل - هي أكبر دولة رفعت راية العصيان على مجلس الامن ، بل على هيئة الامم المتحدة كلها فاعتسالت وسيط الامم المتحدة الكونت فولك برنادوت ، وضربت بجميع قرارات الامم المتحدة عرض الحائط في تحد بادى الاستهتار والمجون . وهذه الحقيقة وحدها كفيلة - لو أقيم ميزان العدل - بأن تنقض دعوى المخالفة المرفوعة على مصر ، لان مصر ماكانت لتلجأ الى هذه الاجراءات جميعا لو سويت قضية فلسطين وفق قرارات الامم المتحدة ولو أتمثلت دولة إسرائيل لسلطان الامم المتحدة والذين يشكون على مصر وينعون عليها تزماتها في منع السفن من المرور في قنال السويس ، يجهلون حقائق وبديهيات لاسبيل الى نكرانها ، منها :

اولا - ان شركة قنال السويس تعان في كل شهر بيانا بحمولة السفن التي مرت في القنال في الاتجاهين وما ترتب على ذلك من رسوم جيت لفائدة الشركة . وهي ارقام ناطقة بان حمولة السفن في ازدياد لا في تناقص ، وان اغلب هذه السفن تجارى لا حربى ، فكيف اذن تمنع مصر مرور السفن ، وتلك احصاءاتها تنطق بكذب هذا الادعاء .

ثانيا - ان الحكومة المصرية تتقاضى رسوما عن كل طن محمل من السفن يعبر القناة وعن كل طن فارغ ايضا ومعنى ذلك انه كلما تزايد عدد السفن العابرة في القنال ، تزايد دخل الحكومة من هذه الرسوم . فليس من مصلحة مصر اذن ان تعترض مرور اى سفينة مسالمة من القنال ، ولكن ضرورات الذود عن النفس تحتم طبعا منع كل سفينة معادية او ناقلة للزاد الى العدو من المرور بالقنال .

ثالثا - ان هيئة الامم المتحدة تعترف اعترافا ضمنيا وصريحا بان « حالة الحرب » لا تزال قائمة بين مصر واسرائيل ، وهي حالة تقضى بأن تتخذ مصر من الاجراءات مايقبها كل شر قد تدبره لها هذه الدولة المعادية . وما لجان الهدنة المشتركة التي يشترك فيها ممثلوا الامم المتحدة ومراقبوها الا اصدق دليل على

اعتراف الهيئة بقيام « حالة الحرب » رابعا - ان التفتيش الذي تعمد اليه السلطات المصرية محدود جدا ويكاد يقتصر على السفن التي ادرجت في « القائمة السوداء » وعلى البواخر التي يتضح من مراجعة أوراقها ومستنداتها انها قاصدة دولة اسرائيل واذا كانت دولة اسرائيل تبيع لنفسها ان تصدر كل حولة مقصدها البلدان العربية تحملها سفينة معرجة على موانئها ، فمن البدهى ان منطق « المعاملة بالمثل » يحتم على مصر ان تصدر كل سلعة مقصدها اسرائيل ومصر لاتفعل ذلك جزافا ، بل تعرض الامر على محاكم الغنائم وترجع الى « فتاوى الراى » التي يصدرها رجال القانون .

خامسا - ان مصر لم تكن قط متعسفة مع السفن التي تعبر القنال فقد أعلنت مصر على الملأ انها ستلجأ الى اجراءات التفتيش والمصادرة مع كل سفينة تخالف التعليمات والشروط ، وقد وزعت هذه التعليمات والشروط على جميع وكالات المساحة واصحاب البواخر حتى يعرفوا حقوقهم وواجباتهم ، فاذا حدث بعد ذلك مخالفة ، فلن يكون اللوم منصبا على مصر ، بل على السفينة التي اذرت بهذه التعليمات وأرادت ان تتحداها اما عن مكابرة او عن جهل ، وما ذاك بعذر يقبل . .

سادسا - ان مصر لم تلجأ الى هذه الاجراءات الا منذ قامت حرب فلسطين ، فهي اجراءات ارتبط منشؤها بنشوء هذه الحرب ، وسينتهى أمرها بانتهاء « حالة الحرب » ولم تحاول مصر قبل عام ١٩٤٨ ان

احتياطي الذهب والدولار الأمريكي كانت نتيجة العمليات التجارية والمدفوعات في شهر يناير بالنسبة للمنطقة الاسترلينية ان حدث فائض قدره ، ٢٥ مليون دولار بالمقارنة بعجز قدره ، ٤٣ مليون دولار في ديسمبر ١٩٥٣ وفائض قدره ، ٣٤ مليون دولار ، ٤١ مليون في كل من أكتوبر ونوفمبر عام ١٩٥٣ على الترتيب . وقد أدى الفائض في يناير الى رفع احتياطي الذهب والدولار الى ٢٥٤٣ مليون دولار وقد كان أعلى رقم وصلت اليه هذه الاحتياطات الى ٢٥٦١ مليون دولار في آخر نوفمبر

تقيد الملاحة في القنال باى قيد ، بل سمحت لجميع السفن بأن تمر في الاتجاهين ، واحترمت ولا تزال تحترم اتفاقية القسطنطينية الخاصة بتنظيم الملاحة والتي أبرمت عام ١٨٨٨ . ولو سويت مسألة فلسطين اليوم - لانتهت اليوم - لا غدا - اجراءات الملاحة التي شكت منها بريطانيا وامريكا بايعاز من اسرائيل ، ولنفرض جدلا ان مصرا فتانت على بعض السفن وصادرت ماتحمل من زاد لاسرائيل ، فهل هذه سابقة ليس لها مثيل ؟

الم تعمد السلطات البريطانية في عدن الى احتجاز ناقلة الزيت الايطالية « روز ماري » ومصادرة الشحنة التي كانت تحملها من زيت ايران الخام بحجة أنها ملك لبريطانيا ؟ افليس هذا التصرف شبيها من ناحية الشكل لا من ناحية الجوهر بما تقوم به مصر من تفتيش للسفن العابرة للقنال . . ؟ ولو أرادت مصر ان تستغل سلطتها على القنال الى اقصى الحدود ، لمنعت ناقلات الجند والعتاد من السفر الى الهند الصينية لاشعال نار الحرب على الوطنيين ، ولاعترضت سبيل السفن الحربية البريطانية التي تتجه كل يوم الى كينيا لانجاد قوات ارسكين ، التي تحارب الوطنيين من رجال « مار مار » ولمنعت سفن هولندا من اختراق القنال لتواصل قتالها في اندونيسيا . قبل ان تنال استقلالها . . ولكن مصر لم تفعل شيئا من هذا - وليتها فلتت - حرصا منها على احترام حرية الملاحة في القنال ، اما وقد صار السهم مسددا الى صدرها ، وصار الخطر محيقا بها من جراء ما تتلقاه اسرائيل من مساعدات عسكرية ومدنية ، فقد حق عليها ان تشدد الحصر البحرى في القنال ، وتشدد الحصر الاقتصادي مع سائر دول الجامعة العربية ، وتحول دون اختراق هذا النطاق بكل مايتاح لها من وسائل والذي لا ريب فيه أنه مهما يكن القرار الذي يصدر عن مجلس الامن مجددا في قضية حرية الملاحة في القنال ، فان مصر عازمة على أن تتجاهله بموقفها الحالي في كل حزم واصرار ، لانها أعرف بحقوقها ومقتضيات سلامتها من دول العالم جميعا .

وديع فلسطين



# نظريات التجارة الدولية

## تهيه

سيطرت أفكار التجارين على السياسات الاقتصادية والتجارية طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر ومعظم القرن الثامن عشر . ولبابها توجيه السياسة الاقتصادية لتحقيق عظمة الدولة التي يجب أن تكون الهدف الاسمي للامة ، ولما كان الذهب والفضة في ذلك العصر أهم شكل للثروة وجماع التفوق الاقتصادي ، فقد هدفت السياسات الاقتصادية الى تجميع اعظم لهذا الرأي بدت الاهمية القصوى لتحقيق ميزان قدر ممكن من هذين المعدنين النفيسين . ومصداقا من السلع بأعلى الاسعار ، وان ترنو السياسة تجارى موات للبلاد ، بتصدير أكبر كمية ممكنة مصنوعة للاستفادة من فارق السعر ، ثم استيراد الاقتصادية الى الاحتفاظ بالمواد الاولية لتصديرها الاولية ، والحيلولة دون استيراد سلع الترف أقل ما يمكن استيراده وتفضيل استيراد المواد بصفة خاصة .

واستخدمت الدولة في عصر التجارين عدة وسائل تنفيذ لسياستها . في طليعتها فرض الرسوم الجمركية ، ومنح الاعانات ، ومنع تصدير طائفة من السلع ، وتطبيق مختلف الاجراءات لابتزاز المستعمرات . ولقد ظفرت بريطانيا بعد الحروب النابليونية بمركز اقتصادي لاتدانيه دولة أخرى في العالم لاستخدامها الآلات والبخار في الصناعة ، فأتيج لها أن تتفوق صناعيا في وقت عجزت فيه الدول الأخرى عن منافستها ، بسبب الحروب التي أنهكت قواها وصدعت بنيانها . ومن ثم ظهرت الدعوة الى حرية التجارة ، وأخذ الكتاب يهاجمون آراء التجارين ، وفي طليعتهم « آدم سميث » الذي نادى بنظرية جديدة قوامها زيادة ثروة الامم التي تنجر في مابينها عن طريق الافادة من تقسيم العمل . وتابعه عدة كتاب اشهرهم « دافيد ريكاردو » و « جون ستورميت » .

وبدت الحاجة ماسة لصياغة نظرية للتجارة الدولية للأسباب التالية :

أولا - تفسير الظروف التي تدفع الافراد الى الاتجار عبر حدود بلادهم مسيرين بعامل الربح وتعديدها .

فالتجار الافراد يستوردون ويصدرون لان في مكنهم شراء السلع رخيصة من بلد واقتناء ارباح من بيعها في بلد آخر . ولكن كيف يتأتى أن تكون سلع في بلد أرخص منها في آخر ؟ ولم تصدر مصر القطن ، والبرازيل البن ، وسيلان الشاي ، واستراليا الصوف ؟ - هذا ما تفسره نظرية التجارة الدولية

ثانيا - تفسير وسيلة تمويل التجارة الدولية وبحث عملية موازنة المدفوعات التي تنجم عن انتقال السلع والخدمات .

فان كل منتج يتوق الى الحصول على ثمن ماباعه في أسرع وقت وبعملته الوطنية كما أن مستوردها ينتظر اداء الثمن بعملته هو ، وتلك عملية تتولاها البنوك

ثالثا - تحليل طريقة تقسيم ربح التجارة بين الدول المتجرة

وبالتالي دراسة تأثير العمليات التجارية التي يقوم بها التجار والافراد على أمتهم في مجموعها وعلى سياسة دولتهم الاقتصادية وعلى علاقاتها الاقتصادية ببقية العالم .

## نظرية التكاليف النسبية

قوام الفروض التي ساقها الاقتصاديون انقداً ، أن التجارة تجرى بين قطرين وأن كلا منهما ينتج سلعتين فحسب . وأسقط من الحساب تكاليف النقل ، فافترض أن السلع

## للأستاذ فؤاد محمد شبل

نتج بتكلفة ثابتة للوحدة ، وأن ليس ثمة مزايا تجنى من خفض التكاليف وان زيد حجم الانتاج ( أو العكس ان ارتفعت التكاليف بتخفيض حجم الانتاج ) ، واتخذوا وقت العمل مقياسا لتكاليف الانتاج ، ويتفق هذا المقياس مع نظريتهم عن القيمة ، اذ اعتبروا وقت العمل الذي يبذل في الانتاج هو مبعث القيمة ومقياسها . ويلاحظ ان التجارة - في هذا الفرض - تجرى بين جماعات غير متنافسة وأساسها حرية التجارة ، وأن السلع الاستهلاكية هي موضع التبادل التجاري أساسا ، وتنتجها مشروعات صغيرة الحجم نسبيا .

ولقد اختار ريكاردو النبيذ والقمح لتفسير فروضه ، وسلمت نظريته ، بفرض لبابه أن الأرض والعمل ورأس المال ( أى ما أسماه عوامل الانتاج ) لا تيسر تحويلها من اقتصاد دولة الى دولة أخرى ، بينما تسهل حرية انتقالها داخل حدود الاقتصاد الاهلي للدولة . ولقد ساق ريكاردو عدة أمثلة للنظرية ، نقطف منها مايلي :

١ - تقوم يوركشير ولندن بصناعة القماش والجبن والعديد ويستخدم في صناعتها في كلا البلدين عدد من أيام العمل على النحو التالي :

| قماش    | جبن | حديد |
|---------|-----|------|
| يوركشير | ٦٠  | ٣٠   |
| لندن    | ١٠٠ | ٩٠   |

ومن ثم تتوطن صناعة الحديد في لندن لانها تنتج بأيام عمل أقل منها في يوركشير . كما تتوطن صناعتا الجبن والقماش في يوركشير . ويتم التبادل على أساس نسبة واحدة من القماش بالثنتين للجبن وثلاث للحديد .

٢ - بيد انه في التجارة الدولية لا يتحكم مبدأ قيمة العمل في قيمة التبادل . وساق ريكاردو المثل التالي للتبادل التجاري بين البرتغال وانجلترا .

| تكاليف العمل لانتاج النبيذ              | تكاليف العمل لانتاج القماش |
|-----------------------------------------|----------------------------|
| البرتغال                                | ٨٠                         |
| انجلترا                                 | ١٢٠                        |
| وفاهر ان تكاليف انتاج كلا السلعتين اوفا | ٩٠                         |
| في البرتغال منها في انجلترا ، لكنه انفع | ١٠٠                        |

للبرتغال التخصص في انتاج النبيذ ومبادلتها بالقماش الانجليزي ، اذ تحصل بتكاليف ٨٠ يوم عمل على ماتحصل عليه بتكاليف ٩٠ يوم عمل أن أنتجته في بلادها ، كذلك تربح انجلترا من المبادلة فانها بتخصصها في انتاج القماش ومبادلتها بالنبيذ تحصل بتكاليف ١٠٠ يوم عمل على مايكلفها انتاجه ١٢٠ يوم عمل

ولذلك يتبع التوطن الصناعي في البلاد المختلفة مبدأ «التكاليف النسبية» اذ تنحو كل دولة الى التخصص في انتاج السلع التي يبذل في انتاجها تكاليف عمل أقل . وهذا المبدأ في جوهره امتداد لمبدأ تقسيم العمل

ولقد توسع ستورميت ميل في تحليل نظرية التجارة الدولية . فبحث مسألة القيم الدولية فعوضا عن دراسة انتاج كمية معينة من سلعة في بلدين - على اختلاف في تكاليف العمل - افترض مقدارا معيناً من العمل في كل بلد مع اختلاف الانتاج ، والاخرى نظر الى الموضوع على أساس المنفعة بالنسبة أو التأثيرات النسبية للعمل ، على عكس فكرة ريكاردو عن التكاليف النسبية للعمل ، ومن ثم اذا تماثلت كمية العمل في بلدين كانجلترا وألمانيا فان ميل يفترض الانتاج على النحو التالي :

| انجلترا | المانيا |
|---------|---------|
| جوخ     | ١٠      |
| التيل   | ٢٠      |

ويتبين من استقراء المنفعة النسبية للتبادل تفوق ألمانيا في انتاج التيل وتساويهما في انتاج الجوخ ، فإذا لم تجر التجارة بين الامتين فان ١٠ وحدات من الجوخ في انجلترا تبادل

بخمسة عشرة وحدة من التيل ، ويتم تبادل نفس وحدات الجوخ في ألمانيا بعشرين وحدة من التيل . وظاهر أن انجلترا تربح من مبادلة وحدات من انتاجها من الجوخ بوحدات من التيل الألمانية ، اذ يتبها لها الظفر بمقدار أكثر من ١٠ وحدات ، كما تنتفع ألمانيا من عملية التبادل اذ تتمكن من الحصول على ١٠ وحدات من الجوخ بكمية أقل من ٢٠ وحدة تيل . وتحدد عملية

المبادلة عند رقم يتراوح بين ١٥ و ٢٠ ، ولقد افترضه ميل ١٧ وحدة جوخ لكل ١٠ وحدات تيل . فلو فرض وطلبت انجلترا ١٧ × ١٠٠٠ أي ١٧٠٠٠ وحدة من التيل لأمكنها مبادلتها

بـ ١٠ × ١٠٠٠ أي ١٠٠٠٠ وحدة من انتاجها من الجوخ . ولكن لنفترض أن انجلترا على أساس ١٠ وحدات جوخ مقابل ١٧ وحدة تيل لم تطلب سوى ٨٠٠ × ١٧ وحدة ، فعندئذ تحصل ألمانيا سوى على ٨٠٠ × ١٠ وحدات

جوخ ، فان طلبت الـ ٢٠٠ وحدة الباقية من الجوخ ، أصبح لزاما عليها تعديل معدل التبادل بأن يصبح مثلا ١٨ تيل مقابل ١٠ جوخ ، وقد تشتري انجلترا بهذا السعر ٩٠٠ × ١٠ .

ومن الناحية الأخرى ، ان ضعف طلب ألمانيا على القماش الانجليزي ، لتعدلت النسبة في مصلحتها وأصبحت ١٠ : ١٦

ولقد خلص ستورميت ميل من تحليله الى نتيجة مبناها أنه في نطاق الحدود التي تقرها أوضاع التكاليف النسبية يستند المعدل

( الذي يتم على أساسه التبادل التجاري ) على قوة أو مرونة طلب كل قطر على انتاج القطر الآخر .



تلك هي قواعد نظرية التجارة الدولية في صورتها القديمة ، التي لبثت منذ ان شرحها ريكاردو وميل على حالها تقريبا حتى عام ١٩٣٠ وان قام بعض الاقتصاديين بزيادة شرح قواعدها وتفصيل مآجله هذان الاقتصاديان العظيمان . اذ أخذوا في الاعتبار قلبية عوامل الانتاج للانتقال ، فأصبحت التجارة الدولية مظهرا لنظرية توطن الصناعة . وبدا للبيان أن ثمة اختلافات في درجة انتقال عوامل الانتاج سواء داخل الدولة او بين الامم وبعضها البعض سيما وأن بعض أشكال رأس المال أعظم قلبية للانتقال بين المناطق وبين الدول بعضها البعض ، من معظم أنواع العمل .

ولقد صمدت النظرية لكثير من الانتقادات التي وجهت اليها ، وكان الشراح يجرون من آن لآخر التعديلات القيمة بتلافى تلك الانتقادات ولا جرم أن نظرية التكاليف النسبية لبثت حيناً من الدهر أداة نافعة للذود عن حرية التجارة في وجه غلاة الحماية .

على أن الاقتصاد في تقسيم عوامل الانتاج على الارض والعمل ورأس المال قاد الى مجافاة التحليل للحياة العملية الحديثة . فانه قد أغفل عوامل كالتوجيه والتنظيم والارشاد الفني والادارة . الخ ، وأدمجت جميعا في نطاق

عامل « رأس المال » . كذلك حلت بالعالم أحداث جسام منذ الحرب العالمية الاولى ، أثرت في الاوضاع السياسية والاقتصادية تأثيرا بليغا فلم يعد الاقتصاديون المحدثون يكتفون بتحليل القديم ، ويؤمنون بتلك المعادلات ، التي دأب اقتصاديو القرن التاسع عشر على تطبيقها على

مشكلات العالم الاقتصادية على النسق الثابت الدول الصناعية ذات النظام الاجتماعي الثابت والمركز الاقتصادي المرموق . فلقد جابهتهم معضلات الكساد العالمي الرهيب عام ١٩٣٠ وعلى رأسها انتعاش الهائل واختلال التوازن الاقتصادي في كل مكان . وتطلبت أحوال العالم اجراء حلول سريعة حاسمة لاتدرك بنظرية التوازن الاقتصادي الطويل الامد ، التي اعتنقها اقتصاديو القرن التاسع عشر ومن والا هم

فانه مادامت كل أمة تتمسك بسيادتها وتعض عليها بانواع ، فليس ثمة قيمة عملية من وراء القول بأن نظرية التجارة الدولية هي مجرد مظهر للنظرية التي تفسر توطن الصناعة واذا كان الاقتصاديون القدامى قد فسروا القوى التي تقود الى قيام الصناعة وتقدمها في بعض

المناطق وفي طليعتها عوامل المناخ وتكاليف النقل ووجود الطاقة المحركة وتوافر العمل ، الا أن هذا كله ليس الجانب الحاسم في نظرية التجارة الدولية . الامر الذي دعا الاقتصاديين

المحدثين الى معالجة نظرية التجارة الدولية على أساس أنها مجرد حالة خاصة معقدة للتجارة بين المناطق ، في حين أن الاقتصاديين القدامى افترضوا ثلاثة فروض : ( الاول ) أن العمل

ورأس المال يتحركان حريين من كل قيد داخل الدولة ، ( الثاني ) أنهما لا يتحركان أبدا داخل الدول وبعضها بعضا ، ( الثالث ) أن عرض النقود يتكون من الذهب أو ما في حكمه ويتفق آليا مع مطالب التجارة ، وأن سعر صرف عملة يتحدد بمقدار ما تحتويه من ذهب

ومن هذا يتبين أن نظرية التجارة الدولية على صورتها القديمة نظرية ثابتة static لا متحركة - dynamic تهتم بالظواهر والمشكلات الطويلة الاجل ولا تعنى بالقصيرة الامد . فالنظرية هي مجرد تفسير لسبب وكيفية قيام التجارة الدولية في وقت معين ، أكثر منها لتفسير التقدم الصناعي لفترة من الزمن

كما أن افتراضهم أن النقود تكيف نفسها وفقا لمطالب التجارة ، يعنى أن ليس ثمة محل للسياسة النقدية الايجابية .

وأيا ما كان الحال فإن نظرية « التكاليف النسبية » لم تستطع الصمود أمام نقد خطر . فانها تستند في أساسها على نظرية قيمة تكلفة العمل التي أصبحت تتعارض مع نظرية الثمن أو القيمة التي غدت تطبق في الاقتصاد الداخلي وأخيرا نشر الاقتصادى السويدى برتيل أوهلين في عام ١٩٣٣ نتائج محاولته تطبيق نظرية التوازن العام للقيمة على المسائل الدولية بأن تضم بين ظهرانيتها التجارة الداخلية والدولية على السواء .

وهكذا انهارت عهد نظرية التكاليف النسبية وان يكون لها بمرور الايام الا قيمة تاريخية لطالب « تاريخ الآراء الاقتصادية » نظرية التوازن العام للقيمة

#### ١ العناصر الاساسية

تبدأ النظرية بفكرة منطقية لبائها أن قطرا يتخصص في انتاج سلعة ما ، ذلك لانه ينتجها أرخص مما ينتج غيرها . وتستند التجارة الدولية على اختلافات الاسعار في البلاد المختلفة ومن المسلم به أن سعر السلعة ينحدر في ظل المنافسة الى التعادل مع تكلفة انتاجها ، على أن تراعى التحفظات الآتية :

أولا - يتم هذا في المدة الطويلة الاجل ثانيا - ينطبق المبدأ فحسب على الاسعار في ظل المنافسة الكاملة ، ولا يتعداها الى المنافسة الناقصة .

ثالثا - أنه يفترض وجود قانون السعر الواحد وأنه في السوق الواحد لساعة معينة تؤدي المنافسة بين البائعين والمشتريين الى تقرير سعر موحد تباع به جميع وحدات تلك السلعة وتباين تكاليف الانتاج من قطر لآخر لاختلاف تكاليف عوامل الانتاج من أجور العمال وفائدة رأس المال وريع الارض ، وتتضمن هذه ثمن المواد الأولية ونفقات الاضياء والوقود وأقساط التأمين والضرائب . الخ ، وهذه المدفوعات هي في صميمها اثمان يحددها تفاعل العرض مع الطلب في مختلف الاسواق .

ويتوافر الطلب على أى عامل من عوامل الانتاج ان وضحت فائدته في ايجاد سلع أو خدمات قابلة للبيع ، بمعنى أن كان عامل الانتاج منتجا . وبالتالي فإن هذا الطلب يعكس مساهمة هذا العامل في قيمة الناتج وهذا يتوقف بدوره على شيئين : الاول المبدأ المشهور « الانتاجية المادية المتناقضة » والثاني « الهبوط في قيمة وحدة الناتج كلما زاد المقدار المنتج للبيع » ويتبين من ذلك أنه كلما ازداد عرض أى عامل يرى استخدامه في عملية الانتاج ، كلما هبط عائده .

وطبيعى أن يتباين عرض عوامل الانتاج من قطر الى آخر وفقا لظروفه الطبيعية . فعرض العمل في الهند والصين مابرح غزيرا ، لكثرة عدد سكان هذين القطرين ، في حين نجد الارض عزيزة المثل ، والعكس في بلاد كاستراليا والارجنتين حيث الارض غزيرة ، والسكان قليلون ، فهناك العمل هو عامل الانتاج النادر ومن ثم فإن غزارة العمالة في الصين والهند تقود الى رخص العامل والى غلاء الارض كثيرا ، يقابل هذا ارتفاع أجر العامل في استراليا والارجنتين ورخص سعر الارض . أما بالنسبة لرأس المال ، فانه يتوافر في الاقطار الغنية توفرا يتيح فائضا في الدخول يزيد عما يتطلبه سد الاحتياجات الاساسية للمعيشة ، فيهبط سعر فائدة اقراضه . وهذا هو الحاصل في

الولايات المتحدة وكان السائد في بريطانيا والمانيا وفرنسا وسويسرا وهولندا خلال القرن التاسع عشر . فعاد الى تمويل الصناعة داخل البلاد ، والى استثمار مقادير كبيرة من رؤوس الاموال خارجها .

ولا مناص من دوام الاختلافات الدولية في أسعار عوامل الانتاج ، مادامت ثمة عوائق مفروضة على حركة انتقال العوامل من بلد الى آخر . فنجد مثلا البلاد المختلفة تفرض قيودا صارمة على هجرة اعمال اليها ، وتفرض بعض البلاد قيودا على رؤوس الاموال الاجنبية التي تستثمر فيها ، أو ترغب في الاستثمار ، الامر الذى يصدفها عن مغادرة مظاهها الاصلية . أما بالنسبة لعامل الانتاج الثالث أى الارض ، فانه بطبيعته ثابت .

ويتطلب انتاج بعض السلع مقدارا من عامل الانتاج أعظم مما تتطلبه سلعة أخرى ، قد يتطلب انتاجها مقدارا أقل من هذا العامل . كما قد يقتضى انتاج سلعة أخرى امتزاجا آخر لعوامل الانتاج . مثال ذلك أن انتاج اللحوم يستلزم اراضى واسعة لرعى المواشى ومقدارا قليلا من العمل ورأس المال . كما تستلزم صناعة السيارات أو الآلات مقدارا عظيما من رؤوس الاموال ومقدرا أقل من العمل ومقدارا محدودا من الارض ، في حين أن انتاج المخمرات ( الدنتلا ) الرفيع يقتضى - قبل أى شىء آخر - عمالا بلغوا مرتبة عظيمة في الحدق والمهارة .

وبعبارة شاملة فإن اختلاف أسعار عوامل الانتاج مع الاختلاف في عرضها ( أى توافرها ) ، يقود الى تخصص بلد في انتاج سلعة أو أخرى ويعنى كذلك أن البلاد التي تفرز فيها الارض تستطيع انتاج سلع رخيصة نسبيا كالقمح والمواشى والاغنام والصوف . وبالتالي تتخصص في انتاج السلع التي يتطلب انتاجها استخدام مزيد من الارض . وبالنسبة للبلاد التي يفرز فيها العمل الرخيص ، تهبط فيها تكاليف انتاج السلع التي تستلزم مقادير كبيرة من العمل . ومصدقا لهذا غدت الصين والهند الصينية وسيام وبورما وآيبان أعظم منتجي الارز في العالم . كما غدت اليابان والصين أعظم منتجي الحرير . كذلك تنتج الصناعات التي تتطلب استخدام مزيد من رؤوس الاموال الى التوطن في البلاد التي تنخفض فيها أسعار الفائدة ، وحيث يحتاج العامل الحدق ، وهذا هو الحاصل في الولايات المتحدة والمانيا وبريطانيا .

وقصارى القول ، ان كل بلد يتجه الى التخصص في انتاج تلك السلع التي يتطلب انتاجها مقادير أعظم نسبيا من عوامل الانتاج المختلفة التي تتوافر فيه توافرا يصبح استخدامه لها مربحا . وبذلك يصدر مثل هذه السلع ويستورد تلك السلع التي تتفوق في انتاجها البلاد الاخرى لتوافر عواملها الانتاجية ورخصها . ويجب أن لا يغرب عن البال أن هذه الاختلافات الدولية في عرض عوامل الانتاج نسبية بالقياس للطلب عليها .

ومصدقا لذلك نجد انه بينما تستحوذ الهند على مساحات شاسعة من الاراضى الصالحة للزراعة ، الا أنها لا تتيح لسكانها مستوى معيشة لائقا ، أى تعتبر الارض هناك - نسبيا - عاملا نادرا ، وأندر منها عامل رأس المال . كما أن عامل الارض أصبح أقل غزارة في قطر كالولايات المتحدة بالقياس الى بلاد كالارجنتين واتحاد جنوب افريقيا بسبب الزيادة السريعة في عدد السكان . والى هذا الهبوط النسبى في غزارة عامل الارض يعزى فقد الولايات المتحدة مكانتها الرقعية في انتاج الصوف واللحوم



وزيادة في الايضاح نفترض ان السلعتين المنتجتين هما الصوف والارز ، تتطلب الاولى استخدام مزيد من عامل الارض ، والثانية مزيد من عامل العمل . ولنفترض انه للحصول على ١٠٠ رطل من الصوف يقتضى الحال ١ وحدة من العمل و ١ وحدة من رأس المال ، و ١٠٠ وحدة من الارض بينما انه للحصول على نفس الكمية من الارز يستلزم الامر ٢٠ وحدة من العمل و ١ وحدة من رأس المال و ٥ وحدات من الارض . فان اخذنا في الحسبان اسعار عوامل الانتاج في ا و ب ، لبدت لنا التكاليف على النحو الموضح في الجدول رقم ( ١ )

ويتبين من هذا الجدول أنه نظرا لرخص سعر الارض في ا ، يتأتى انتاج الصوف بسعر ١٢٠٥ دولار للرطل مقابل ٣٠٣ دولار سعره في ب ( نظرا لسعر الارض العالي ) . ومن الناحية الاخرى فان رطل الارز في ب ينتج بسعر ٣٧ دولار مقابل ٦٧ دولار سعره في ا ، على الرغم من أن سعر الارض في ب يبلغ ثلاثة أمثال سعرها في ا . وذلك لان مقدار العمل في ب ( وهو رخيص فيه ) أربعة أمثاله في ا ، والعمل - كما نعلم - عامل يفوق في أهميته أهمية عامل الارض لانتاج الارز ، ولذلك يبدو أجدي على البلدين أن يتخصص ا في انتاج الصوف وب في انتاج الارز

ولقد افترضنا تساوى رأس المال في البلدين بيد أنه في مكنتهما استخدام وسائل فينة تتيح زيادة الانتاج . ولنفترض أن ثمة طريقتين فئيتين لكل من الارز والصوف . فالارز مثلا تمكن زيادة انتاجه باستخدام الآلات والافلال من العمل ، الامر الذي يتيح زراعته زراعة كثيفة ولنفترض أن الطريقة الجديدة تتطلب استخدام وحدة عمل و ٦ وحدات رأس مال و ٢٠ وحدة

أرض ، وعلى هذا تصبح تكاليف انتاج الارز كما هو موضح بالجدول ( ٢ ) مع بقاء أسعار عوامل الانتاج كما تقدم بالجدول رقم ( ١ ) ومن هذا يتبين انه بتطبيق الطرائق الآلية في الزراعة والحصاد ، غدا انتاج الارز يستخدم رأس المال والارض عوضا عن اعتماده المطلق على العمل (كما هو مشاهد في الشرق الاقصى) وبينما تكاد ان تتساوى التكاليف في الحالتين فان الارز ينتج نسبيا في ا و ب على السواء .

#### ب - انحرافات تكاليف الانتاج ١ - حالة لتكاليف الثابتة :

اذا امكن الظفر بالزيادة في الانتاج بمجرد اضافة مزيد من الآلات والعمال الى المستخدم فعلا في عملية الانتاج ، وان ينظم استخدامها على النسق الحاصل فعلا ، وان تشتري مقادير اكبر من المواد الأولية بنفس السعر ، لو امكن ذلك ، فانه لن تنشأ زيادة في التكاليف . فان العمال الجدد يتكافأون في الحلق مع القدامى ، وتتماثل الآلات الجديدة مع الآلات التي تدار فعلا . وبالاحرى لن تحدث زيادة او خفض في تكاليف انتاج الوحدة . ولو تيسر تثبيت التنظيم الداخلى للصناعة بحيث لا تحدث خسارة من جراء ازدياد التخصص ، فليس ثمة داع الى اجراء تغيير في نسبة امتزاج العناصر ، وتظل التكاليف ثابتة بالتالى .

ومن الامثلة على هذه الحالة صناعة ملابس السيدات الجاهزة ، اذ ييسر زيادة الانتاج بوساطة مزيد من ماكينات الخياطة واستئجار مكان افسح واستخدام عدد اضافى من العمال . وكذلك محلات تنظيف وصباغة الملابس ومصانع حفظ الفاكهة والخضروات وصناعة الاثاث . . الى غير ذلك من الصناعات التي تدار على نطاق ضيق ففيها يتسنى التوسع في الانتاج

جدول رقم ( ١ )

| عامل الانتاج          | أسعار عوامل الانتاج بالدولار | الصوف             |                  | الارز            |                   |
|-----------------------|------------------------------|-------------------|------------------|------------------|-------------------|
|                       |                              | كمية عامل الانتاج | التكلفة بالدولار | التكلفة بالدولار | كمية عامل الانتاج |
| العمل                 | ٣                            | ١                 | ٣                | ١                | ٢٠                |
| رأس المال             | ٢                            | ٢                 | ٢                | ٢                | ٢                 |
| الارض                 | ١                            | ٣                 | ١٠٠              | ٥                | ١٥                |
| تكاليف انتاج مائة رطل |                              |                   | ١٠٥              | ٦٧               | ٣٧                |
| تكاليف انتاج رطل واحد |                              |                   | ١.٠٥             | ٠.٦٧             | ٠.٢٧              |

الجدول رقم ( ٢ )

| عوامل الانتاج             | اسعار عوامل الانتاج بالدولار | كمية عامل الانتاج |                 | التكاليف |         |
|---------------------------|------------------------------|-------------------|-----------------|----------|---------|
|                           |                              | الطريقة الاولى    | الطريقة الثانية | القطر ١  | القطر ب |
| العمل                     | ٣                            | ١                 | ٢٠              | ٣        | ٢٠      |
| رأس المال                 | ٢                            | ٦                 | ١               | ١٢       | ١       |
| الارض                     | ١                            | ٢٠                | ٥               | ٢٠       | ١٥      |
| تكاليف انتاج ١٠٠ رطل      |                              |                   |                 | ٣٥       | ٣٦      |
| تكاليف انتاج الرطل الواحد |                              |                   |                 | ٠.٣٥     | ٠.٣٦    |

دون ان تطرأ زيادة ذات بال على تكاليفه .  
٢ - حالة التكاليف المتزايدة :

يشاهد في عدد كبير من الصناعات ان الزيادة في تكلفة الوحدة الانتاجية هي القاعدة . وبرز مثال على ذلك الزراعة والتعدين والصناعات الاستخراجية الاخرى . وتتميز الزيادة في تكاليف الوحدة كلما توسع الانتاج ، الى ان الارض - وهى اهم عوامل انتاج تلك السلع اهمية - عزيزة المنال وتتجاوب مع قانون الغلة المتناقصة . فان كان بلد يستخدم أخصب اراضيه في انتاج محصول معين كالقمح ، فان الانتاج يمكن زيادته باحدى وسيلتين : اما بزراعة مساحات اضافية من الاراضى اقل خصوبة او باستخدام مزيد من العمل ورأس المال في الاراضى المزروعة فعلا . بيد انه سيتأتى عن استخدام اى منهما نقص في غلة الارض ، وبالتالي ارتفاع تكاليف الانتاج، وثمة نتيجة اخرى مؤداها ان النسبة التى على أساسها تمتاز عناصر الانتاج ستتغير ، فلو بدأنا بمزارع ذات مساحة معينة ويعمل في كل منها عدد معين من العمال ، ويستخدم قدر معين من رأس المال ، فان زيادة العائد في ظل ظروف الغلة المتناقصة ، معناه انه باستخدام نفس القدر من الارز لكل مرعة ، فان كمية العمل ورأس المال في كل منها اصبحت الآن أعظم .

#### ٣ - حالة التكاليف المتناقصة :

ثمة صناعات تهبط فيها التكاليف كلما زاد الانتاج ، ويتوقف هبوط التكاليف - الى حد ما - على اتساع السوق للصناعة كلها ، وينبنى عليه وفر تنقاسمه جميع مؤسسات الصناعة . وقد يتخذ شكل مزيد من التخصص بين المصانع .

واصدق مثال اتجاه صناعة السيارات الناهضة الى التخصص ، فيقوم بعض المنتجين بصنع الشاسيهات وآخرون بصنع العجلات او صناعة اجهزة السيارة الاخرى . ومن شأن التخصص تحسين التنظيم وترقية الوسائل الصناعية ، واستخدام عمال اعظم خبرة وحذا الامر الذى يقود الى خفض تكاليف الانتاج ، وسعر السيارة في النهاية . ولقد اتاح التوسع الصناعى العظيم بعد سنة ١٩٢٠ اتساع سوق العمل ، فتبها للصناعة الحصول على ما تشاء من مختلف انواع العمال في اقرب وقت ، كما غدا العمال اقدر على انجاز العمليات الدقيقة التى تقتضيها صناعة السيارات .

ومن المشاهد ان الصناعات التى تتوسع في انتاجها تنشئ معهدا للابحاث يزود القائمين عليها بأحدث الابتكارات في الصناعة ، ويدرس طرائق خفض تكاليف الانتاج . ولا ريب ان الاستخدام الكامل لعوامل الانتاج هو السبب الرئيسى في خفض تكاليف الانتاج في الصناعات التى تنتج على نطاق واسع . وظاهر ان لخفض التكاليف تأثيرا عظيما على التجارة الدولية ،



وله تأثيره على الاقتصاد الداخلى للبلاد ، لا سيما في بلاد كالولايات المتحدة تستوعب سوقها الداخلية اعظم قدر من انتاجها الصناعى . ومن ثم يتاح لصناعاتها الكبيرة تصريف منتجاتها في الداخل آمنة من المنافسة الخارجية ، فيتيح لها خفض تكاليف الانتاج - بفضل زيادته - يؤهلها للتفوق في حلبة المنافسة الدولية . فلا بدع ان تتفوق الولايات المتحدة تفوقا حاسما في انتاج صناعات كالسيارات والآلات الزراعية على اختلاف أنواعها وآلات المصانع واطارات السيارات ، والقاطرات وأنواع الصلب وبعض انواع البلاستيك والكيماويات . وان كان لا ينكر اثر وفرة رأس المال والعمال المدربين في تفوق الولايات المتحدة الصناعى .

ولن يتيسر للامم الصغيرة اقامة صناعات تحقق خفضا واسع النطاق في تكاليف الانتاج، الا بعد اجراء اتحاد جمركى بين بعضها بعضا، واذا قامت صناعات مشابهة - بفضل فرض رسوم جمركية هائلة على الواردات - . لكنها لن تحظى بسوق كبيرة لتصريف منتجاتها . ولذلك يقتصر الانتاج على سد حاجة السوق المحلية . ولن يتهىأ لها بالتالى خفض المنشود في تكاليف الانتاج .

#### ج - تكاليف النقل

تؤدى تكاليف النقل دورا هاما بالنسبة للتجارة والتوطن الصناعى .

#### ١ - تأثير تكاليف النقل على التجارة :

واضح ان مجرد وجود تكاليف لنقل السلع من مكان الى آخر ، من شأنه تقلص حجم التبادل التجارى . فلو كانت منطقة أ تنتج الطوب بسعر ٢٥ دولارا للطن، وتنتج منطقة ب بسعر ٣٠ دولارا ، فان فرض ولم تتطلب التجارة نفقات للنقل ، فان أ تنتج طوبا لكفايتها وكفاية ب كذلك، كما تنتج للمنطقتين على السواء ان لم تعد تكاليف نقل الطن ٥ دولار . ولكن اذا بلغت هذا الرقم او جاوزته، فان كلا المنطقتين تنتج طوبا لسد حاجتها ، وعندئذ تتوقف التجارة وينحصر التوطن الجغرافى على السواء .

#### بعثة البنك الدولى في سورية

تزور سورية في الوقت الحاضر بعثة من البنك الدولى للانشاء والتعمير تتألف من ١١ عضوا للدراسة مشروعات الحكومة السورية للنهوض بالاقتصادى بالبلاد تمهيدا للتفاوض فيما يمكن للبنك الدولى تقديمه من قروض في سبيل القيام بتلك المشروعات .

وقد ألفت الحكومة السورية من جانبها لجنة وزارية لمساعدة البعثة وتقديم كافة المعلومات التى تطلبها

#### وتتوقف تكاليف النقل على عاملين :

##### الاول - مسافة نقل السلع

##### الثانى - معدل اسعار النقل

وظاهر انه كلما طالت المسافة ارتفعت تكاليف النقل ، كما ان خفض اسعار النقل بين المناطق يشجع التبادل التجارى بينها واصدق مثال لذلك ان كشف وسائل رخيصة للنقل قد ضاعف حجم التجارة الدولية ، كما ان تيسر نقل السلع الموسمية - باستخدام الثلاجات مثلا - قد ضاعف حركتها كثيرا . وتختلف فئات اسعار النقل باختلاف السلع ، فتؤدى السلع الثقيلة كالفحم والخشب والنفط الخام وخام الحديد اسعارا اقل نسبيا مما تؤدى الساعات والجواهر والسلع التامة الصنع بصفة عامة ، تطبقا لمبدأ النقل المشهور « ما تستطيع الحركة التجارية احتماله » . فسلعة سعرها الف دولار تحتمل تكاليف نقل ١٠ دولارات ولن تحملها سلعة قيمتها ١٠٠ دولار .

#### ٢ - اثر النقل في التوطن الصناعى

تؤثر تكاليف النقل على التخصص الجغرافى للصناعة، فلا شبهة ان تكاليف النقل تمرقل حركة التبادل التجارى وتنشأ اختلافا في الاسعار بين الدول والمناطق بعضها البعض وتزدهر الصناعة اذا ما تهيأ لها النقل الرخيص وعلى الصناعة اما ان تختار القرب من مصادر المواد الاولية او من اسواق التصريف وتنشأ المفاضلة بين انشاء الصناعة قرب تلك المصادر او نقل تلك المواد حيث تقوم المصانع ولا شبهة ان الصناعة الاستخراجية تقوم حيث توجد المناجم ، وقطع الاخشاب حيث توجد الغابات ، اما تهيئة الانتاج للاستهلاك فهذا مكانه المدن حيث توجد اسواق التصريف ويتوافر عمال الصناعة . وبعبارة اوضح ان السلع التى تفقد الكثير من وزنها اثناء تهيئتها للاستهلاك - مثل الخشب والقمح - تقوم صناعتها قرب مصدرها ، اما السلع التى لا تفقد شيئا من وزنها او يضيع القليل منه فان صناعتها تقوم قرب السوق ، كما تتوطن صاعة السلع السريعة التلف كالالبان والشح والزهور قرب مواطن الاستهلاك .

ومصادقا لهذا الرأى شيدت المدن حول رواسب الفحم الغنية في الروهر، وتجمع فيها العمال وانشئت افران الصهر لصناعة الصلب وغيره من الصناعات الحديدية ، وكانت تستمد حاجاتها من الحديد من اللورين ومن السويد ونشأت في الولايات المتحدة في مواقع سهلة النقل رخيصة ، مدن قامت فيها صناعات شتى ولا سيما صناعة الصلب .

وأيا ما كانت الحال فانه يتبين بجلء ان تكاليف النقل عامل من الاهمية بمكان عظيم في تقرير موطن الصناعة ، وانها لا تقل اهمية في ذلك عن اسعار عوامل الانتاج والاحوال الاجتماعية .

#### د - تعادل اسعار عوامل الانتاج

من النتائج الهامة للتجارة الدولية،الاتجاه الى تعادل اسعار عوامل الانتاج في مختلف البلاد ويرد ذلك الى انه ما دامت التجارة

الدولية حرة ولا تقيدها قيود ، يتركز طلب المشترين الاجانب على كل دولة تغزر فيها عوامل الانتاج،بينما ينحصر الطلب عن البلد الذى تندر فيه عوامل الانتاج ، بل ويتحول الطلب المحلى فيها الى البلاد الاخرى . ومن نتائج اشتداد الطلب ، ارتفاع اسعار عوامل الانتاج ، بينما تهبط اسعارها في البلد الذى قل الطلب عليه .

فاذا افترضنا قطرا تغزر فيه الارض ، ويندر فيه العمل ، وأسبغت الدولة حمايتها على صناعاته ( وتتطلب فرض مقادير نسبية من العمل اعظم مما تتطلبه الزراعة ) ، فان عمال الزراعة تحولون الى الصناعة . اذ يضمن لهم العمل بفضل حماية الدولة ويرفع بالتبعية الانتاج الحدى لعامل الزراعة،مادام تشغيل الارض قد أصبح في مستوى اقل قوة ويغدو هناك مزيد من الارض تمتزج بكل عامل في عملية الانتاج . فاذا رغب رجال الصناعة في الحصول على عمال ، فعليهم ان يعرضوا أجورا لا تقل عن الاجور التى يتقاضاها هؤلاء العمال من الزراعة . ويرتفع - من ثم - المستوى العام للاجور .

فان فرض ورفعت الحماية عن الصناعة فانه تتوافر مقادير كبيرة نسبيا من العمال . ولكن لما كانت الصناعة تستخدم مساحات ضيقة من الارض، فلن يضاف الى المساحات المزروعة فعلا الا مساحات قليلة ، وبالتالي يعظم عدد العمال الذين يولون وجوههم لقطر الزراعة . وهنا يهبط الانتاج الحدى للعمل، ويتوافر للارض مزيد من العمال ، فيرتفع بالتالى انتاجها الحدى .

واذا كانت التجارة الدولية تتجه الى تعادل اسعار عامل الانتاج ، فتؤدى بذلك الدور الذى تؤديه عملية انتقال عوامل الانتاج نفسها فالى أى مدى يسير هذا الاتجاه . وهل يتيسر تعادل اسعار عامل الانتاج تعادلا كاملا في العالم كله ؟

لن يتأتى لاسعار عامل الانتاج ان يتعادل تعادلا كاملا الا في ظل افتراضات غنية لا يمكن تحقيقها في عالمنا الحاضر وفي طبيعتها : (١) زوال تكاليف النقل من التجارة الدولية . (٢) توحيد الاحوال الاجتماعية للانتاج بما في ذلك القدرة على تطبيق المعرفة الفنية . (٣) زوال الاختلافات المتصلة بالمواهب والشئ تختلف فيها أمة عن أخرى اختلافا حادا .

#### فؤاد محمد شبل

#### بنك صناعى في سورية

تدرس السلطات السورية المختصة في الوقت الحاضر مشروعا بانشاء بنك صناعى برأسمال قدره ١٠ ملايين من الليرات السورية .

ويرمى المشروع الى مساعدة الصناعات الصغيرة بمنحها قروضا طويلة الاجل بشروط زهيدة



# فتحنا ديارنا الشرق الأوسط

الفرض الاول من هذا الباب هو تسجيل التطورات الاقتصادية الرئيسية في بلاد الشرق الاوسط والتعليق عليها حتى يتعرف كل منها احوال الدول الشقيقة والمجاورة ، ومن ثم تنمو اقتصاديات الشرق الاوسط على اساس واقعي سليم

## نحو اتفاق اقتصادي بين سوريا ولبنان

سورية كانت تجيء قبلا عن طريق بيروت بواسطة وكلاء من سكان لبنان . وبعد القطيعة الاقتصادية وتوتر العلاقات بين البلدين حاولت سورية الاستغناء عن خدمات لبنان ووكلائه وتحويل التجارة الى ميناء اللاذقية السوري وتشجيع قيام طائفة من الوكلاء السوريين يقومون بمهمة استيراد ما تحتاجه بلادهم من بضائع اجنبية . ففرضت سورية قيودا شديدة على أعمال الاستيراد بل ومنعت استيراد البضائع الاجنبية عن طريق لبنان . وازافت رسوما جديدة قدرها ٢٠ ٪ على البضائع الاجنبية التي تجيء الى سورية عبر لبنان .

وتتمسك سورية بالرسوم الذي اصدرته والذي خلق طائفة قوية من ذوي المصالح تسنده وتمنع الغاء او تعديله .

ونحن في مصر نؤمن بوحدة سورية ولبنان الاقتصادية ، ونعتقد ان صالحهما المباشر يتطلب ان تنتظم علاقتهما بغاية السرعة ، هذه العلاقات التي تظهر آثارها في نواح متفرقة يهمنا جميعا ان يسودها روح الاخوة والمحبة والمصلحة المشتركة .

### مصاعب المدفوعات التركية

كان اتحاد المدفوعات الاوروبي قد قرر انشاء مكتب اتصال بينه وبين الحكومة التركية، وكذلك مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير لكي يمكن رسم الاجراءات الضرورية لدعم موقف تركيا الاقتصادية مع الخارج ، ومحاولة تصفية المتأخرات التجارية الكبيرة التي تستحق على تركيا .

ومن المعتقد ان مصاعب المدفوعات التي تواجهها تركيا انما هي اعراض أزمة سببتها الجهود المتبادلة للانهاض بالبلاد . ففي السنوات القليلة الماضية بدأت تركيا في تنفيذ مشروعات ضخمة عديدة للتنمية الاقتصادية تطلبت واردات ضخمة من السلع الانتاجية .

وفي الوقت ذاته وجهت الحكومة عنايتها الى التوسع الزراعي وارتفاع الانتاج وخاصة القمح والقطن نتيجة لذلك الى مستويات عالية . واتبعت الحكومة التركية سياسة شراء المحاصيل الزراعية بأسعار تعطي الاسعار العالمية ، مما زاد من القوة

القديمة التي كان يرى صالحه فيها وخاصة في شئون التجارة والرقابة على النقد . وفي الحقيقة ان هناك جانبا كبيرا من اللبنانيين يرى ان صالح لبنان الحقيقي هو في الاتجاه الى زيادة الانتاج وعدم الاعتماد على التجارة الدولية . وزيادة الانتاج معناه تشجيع الاستثمارات في استغلال المرافق المختلفة مما قد يتطلب من لبنان فرض قيود على تجارته ونقده ويطلب انصار الانتاج القوي بمزيد من التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية وتسييرها ويعارضهم في ذلك طائفة الوكلاء والتجار الذين يقوم ربحهم على الحرية الاقتصادية الا ان هؤلاء الاخيرين ، وقد احترقوا بنار الضائقة الاقتصادية التي عاناها لبنان اخيرا ، قد ارتفع صوتهم ايضا طالبين تدخل الحكومة لانقاذهم من الورطة . وبذلك يبدو ان اتجاه الفريقين قد أصبح واحدا على الاقل في هذه الآونة .

الا ان لبنان وهو يبين تضحياته في سبيل الوحدة الاقتصادية مع سورية لا يريد ان يلقي الاتفاق معارضة هدامة من ذوي النفوذ الذين سيخسرون كثيرا بالسياسة الجديدة فنجدده يحاول ان يكفل لهم بعض الميزات التي فقدوها عقب اتساع سورية سياسة الاستقلال الاقتصادي وعلى ذلك يطلب لبنان ثمن الموافقة على الوحدة الاقتصادية ان تلغى سورية الرسوم التشريعي الذي ينظم الوكالات وتعاطى الشركات الاجنبية اعمالها في سورية .

وكان من الدوافع الهامة على اصدار هذا الرسوم ان معظم واردات

لا تزال المفاوضات مستمرة بين القطرين الشقيقين سورية ولبنان في سبيل الوصول الى اتفاق لتنظيم العلاقات الاقتصادية بينهما بما يكفل مصالح الشعبين . وقد تعثرت المفاوضات اكثر من مرة ويبدو انها تجتاز فترة ليست بالمشجعة تماما في الوقت الحاضر .

وكانت العلاقات الاقتصادية بين البلدين حتى اوائل عام ١٩٥٠ تسير في مجال من الوحدة اضاف عاملا جديدا لتأكيد روابط الاخوة بينهما الا انه في ١٤ مارس عام ١٩٥٠ أعلن الانفصال الاقتصادي بين البلدين وترتب على ذلك توتر في العلاقات الاقتصادية بينهما استمر امدا طويلا وتأثرت منه مصالح القطرين تأثرا بالغا ، حتى امكنهما الوصول الى اتفاق مؤقت هو تمهيد للاتفاق العام المرتقب .

ولكي نتفهم العقبات التي تقود في سبيل الاتفاق يلزم ايراد فكرة عن السياسة العامة للبلدين . ففي سورية تحاول الحكومة النهوض بالانتاج بمختلف نواحيه وتتبع لذلك سياسة تحابي بها المنتجات المحلية وتحميها من المنافسة الاجنبية . اما لبنان فسياسته تقوم على الحرية وارباح ذوي النفوذ فيه تقوم على هذه السياسة التي تتطلب ان يكون لبنان نصيرا للتجارة الحرة ، وان تكف الحكومة عن التدخل الا بالقادر الضروري جدا في الشؤون الاقتصادية وتعرض سورية في الوقت الحاضر على لبنان وحدة جمركية وتقديرة كاملة ويبدو ان لبنان على استعداد للتضحية بكثير من الاشتراطات



الشرائية في أيدي السكان فزاد طلبهم بالتالي على الواردات .  
ولما تعذر على الصادرات التركية مجاراة التطور الكبير في الاستيراد فقد استمر المركز الخارجي لتكريا في النزول .

ومن المنتظر ان يظهر في الشهور المقبلة ما يمكن عمله بمساعدة مكتب الاتصال الجديد في سبيل الرجوع بالمدفوعات التركية الى التوازن .

### بنك صناعي جديد

تدرس السلطات التركية مشروعا بإنشاء بنك جديد على غرار بنك الانهاض الصناعي الحالي ، لمساعدة والمساهمة في الأعمال الهامة للنهوض بالصناعة التركية والاقتصاد التركي بوجه عام . اذ يبدو ان التوسع الصناعي في تركيا قد وصل الى حد يحتاج معه الى التوسع في وسائل الائتمان التي تخدم الصناعة .

### قانون تشجيع الاستثمارات الأجنبية

وافق المجلس الاهلي الكبير على القانون الخاص بتشجيع استثمار رؤس الاموال الأجنبية في تركيا . ويتضمن القانون السماح للشركات التي تتكون برؤوس أموال أجنبية بتحويل أرباحها الى الخارج كما يمكنها عندما ترغب في تصفية أعمالها، أن تحول أموالها وموجوداتها أيضا هذا الى جانب تبسيط الاجراءات اللازمة عند تكوين الشركات الجديدة . ولم يوافق المجلس على اقتراح بعدم السماح لرؤوس الاموال الأجنبية الخاضعة للقانون بالاستثمار في الزراعة والتجارة ، كما رفض جعل شرط الموافقة على تحويل موجودات وأموال الشركة ان يصير لها خمس سنوات في تركيا .

### الرقابة على البنوك الأجنبية في ايران

شدت ايران القيود على البنوك الأجنبية التي تعمل في أراضيها وأخضعتها لرقابة قوية تكاد تشلها عن العمل .

فيلزم ان يحصل كل بنك أجنبي على مرسوم بالسماح له بالعمل في ايران وعلى البنك الأجنبي ان يودع مع بنك مللي ايران ( البنك المركزي ) ١٠٠ مليون ريال إيراني لكي يبدأ أعماله .

وعلى البنوك الأجنبية ان تودع بعد ذلك ما لا يقل عن ٣٠٪ من ودائعها لدى البنك المركزي اذا كان مجموع

هذه الودائع لا يصل الى رأس مالها بالإضافة الى احتياطياتها . بترتفع النسبة الى ٦٠٪ اذا كان مجموع الودائع يزيد على ذلك .

وقد عرفت العمليات المصرفية بشكل واسع باعتبار انها عملية تحرر في العملة المحلية او الأجنبية الكمبيالات التجارية ، المعادن الثمينة والإئتمان . ويجب على كل شخص يتولى القيام بمثل هذه العمليات ان يحصل على ترخيص سابق من هيئة رسمية تسمى مجلس البنك

### تصريف البترول الإيراني

اجتمع مندوبو ثماني شركات عالمية للبترول في لندن لبحث الاجراءات اللازم اتخاذها في حالة اعادة عرض البترول الإيراني في الاسواق العالمية . وتشمل هذه الشركات خمس شركات أمريكية هي ستاندارداويل نيوجرسي ، ستاندارد اويل ، كاليفورنيا ، تكساس ، سبك ، فاكوم وجلف اويل . أما الشركات الثلاث الأخرى فهي شركة البترول الانجليزية الإيرانية ، وشركة البترول الفرنسية وشركة شل .

وقد قررت الشركات الثمانية ايفاد عشرين خبيرا الى عبادان لتفقد معمل تكرير البترول والآبار وخطوط الانابيب ، وتقدير الوقت والنفقات اللازمة لكي يبدأ المعمل انتاجه الكامل .

ويبدو ان هناك مفاوضات دائمة في طهران حول مشكلة تصريف البترول الإيراني وفي بعض الاناء ان ايران تميل الى ان يوكل الى الشركات الأمريكية تسويق ٥٠٪ من الانتاج وتقوم شركة البترول الانجليزية الإيرانية بتسويق ٤٥٪ والسابق وقدره ٥٪ تتكفل به ايران ذاتها . ولعل اليوم الذي يغزو فيه البترول الإيراني الاسواق العالمية مرة أخرى ليس بعيد .

### نشاط البنك الصناعي العراقي

بلغ مجموع القروض التي منحها البنك الصناعي العراقي الى عديد من الصناعات خلال عام ١٩٥٣ ما يزيد على مليون دينار . كما ساهم البنك في ١١ صناعة هامة بما يزيد على مليون آخر من الدينارات . ومن بين الصناعات الهامة التي يساهم فيها البنك في الوقت الحاضر صناعة الاسمنت والزيوت النباتية وطحن الحبوب والجوت وشركة تجفيف

الاراضي وشركة مخبز بغداد وشركة التأمين الوطنية

وبجانب المساعدات المالية يقوم البنك بتقديم مساعدات أخرى للصناعة عن طريق جمع المعلومات التي يحتاج اليها المقبلون على الاستثمار .

ويجري البنك الصناعي في الوقت الحاضر مفاوضات مع عديد من المؤسسات الأوروبية والأمريكية لإنشاء مصنع للفولاذ في العراق . . وتقدر تكاليف الانشاء بما يتراوح بين ٢٥٠ و ٣٥٠ ألف دينار . ويعمل البنك على تأسيس شركة تتولى مشروع الفولاذ هذا .

### الحد الأدنى للاجور

صدر أخيرا في العراق نظام الحد الأدنى لاجور العمال بما لا يقل عن ٢٥٠ فلسا يوميا للعامل غير الماهر . وبالنسبة لعمال القطعة يحدد اجر القطعة بصورة تمكنهم من الحصول على اجر لا يقل عن الحد الأدنى للاجور ضمن ساعات العمل المقررة .

### صوامع للفلل

تقرر انشاء ثلاث صوامع جديدة للفلل في البصرة والموصل والحلة . كما تقرر أيضا توسيع صومعة الفلل القائمة حاليا في بغداد لتسع ٧٥٠٠ طن بدلا من ٥٠٠٠ طن . ومن المنتظر ان تكون صومعة البصرة اكبر مثيلاتها في العراق حيث تسع ٤٠ ألف طن . وستستعمل مخزنا للحبوب المعدة للتصدير وتتكلف ٢٥ مليون دينار

### انتاج القطن في الهند : أوصت

لجنة القطن الهندية المركزية وهي هيئة شبه رسمية زيادة انتاج القطن في مشروع الخمس سنوات للتنمية الاقتصادية . وقد كان الهدف الذي حدد لانتاج موسم ١٩٥٤/٥٣ ٢٤ مليون بالة ومن المتوقع ان لا يقل كثيرا الانتاج الفعلي عن هذا الهدف . هذا وقد كان الانتاج في ١٩٥٣/٥٢ ٣٦ مليون بالة وتعتقد هذه اللجنة ان انتاج ٢٤ مليون بالة في موسم ١٩٥٦/٥٥ يجب ان يزداد الى ٥٤ مليون بالة وهي في هذا اخذة في الاعتبار ماعليه الآن درجة الانتاج الحالي للمنسوجات وزيادة الصادرات . ومن المتوقع ان تستهلك الصناعة الهندية للمنسوجات في نصف السنة المنتهية في فبراير ١٩٥٤ حوالي ٢ مليون بالة من القطن .





### استعراض عام ١٩٥٣ (يتبع)

إيطاليا : تدل الاتجاهات الاقتصادية خلال العام المنصرم على تحسن وتقدم في الاقتصاد الإيطالي ، فقد سجل الانتاج الصناعي رقما قياسيا في فترة ما بعد الحرب . فقد ارتفع انتاج القمح الى ٨٨ مليون طن أى بزيادة قدرها ١١ ٪ عما كان عليه فى عام ١٩٥٢ .

كما سجل الانتاج الصناعى أيضا زيادة كبيرة . وأكبر مظهر لذلك حدث فى المناجم والغاز الطبيعى وتكرير البترول والكيميائيات . كما زادت المباني والانشاءات فبلغت الزيادة فى منتصف عام ١٩٥٣ ، ٢٠ ٪ عما كانت عليه منذ عام سابق ، الا أنه حدث بعض الانخفاض فى صناعة الاخشاب كما تدل البيانات عن صناعة الصلب على هبوط فى انتاجه . ويرجع هذا الهبوط فى انتاج الصلب خلال الربيع الماضى الى القلق وكذا فتح السوق الاوربية لهذه السلعة ومن جهة أخرى زاد النشاط فى صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة أما فى ميدان الاستهلاك فقد توسع أيضا تمشيا مع ما حدث فى الانتاج فقد تراوحت نسبة التحسن فى الزيادة بين ٥ ، ١٠ ٪ عن مستوى عام ١٩٥٢ ، ولم يتأثر كثيرا الرقم القياسى لاسعار الجملة وبينما كان اتجاه الرقم القياسى لنفقة المعيشة اتجاها صعوديا فى أوائل عام ١٩٥٣ الا أنه اتجه اتجاها نزوليا بعد ذلك . ولقد قاربت أرقام البطالة أن تزيد عما كانت عليه عام ١٩٥٢ ، حيث كان المتوسط أكثر من ٢ مليون شخص عاطل . وعلى العموم فمستوى المعيشة استمر أقل مما كان عليه

مستوى ما قبل الحرب وقد كانت التجارة الخارجية مصدر مشاكل للاقتصاد الإيطالي . فقد كانت صادراتها الى المنطقة الدولارية ربع ما كانت تستورده إيطاليا من هذه البلدان . ويرجع هذا الى المساعدات الدولارية وزيادة الطلب على الواردات الأمريكية . الا أن إعادة بناء احتياطات العملات الأجنبية وتشجيع السياحة ساعدا فى تعويض هذا النقص وقد ظهر فى آخر ديسمبر اتجاه نحو زيادة التجارة مع أوروبا وانخفاضها مع المنطقة الدولارية وأدى هذا الى فائدة بريطانيا وألمانيا الغربية . الا أن هذا الوضع بالتالى قد أدى الى انهيار سريع فى حالة إيطاليا مع اتحاد المدفوعات الأوروبية . فبعد سنتين من تجميع الذهب والعملات الأجنبية أصبحت إيطاليا تنوء بعجز اتجاه اتحاد المدفوعات الأوروبية منذ أبريل سنة ١٩٥٣

وقد بلغ العجز فى الميزان التجارى ٤٠٥ مليون ليرة ( الجنيه المصرى = ١٧٩٤ر٧٢ ليرة إيطالية ) وتقول التقارير أنه اذا ما غيرت إيطاليا حريّة الاستيراد فان المتوقع أن تعاني الصناعة الإيطالية كثيرا . ومن العوامل التى تعوق الصادرات ارتفاع أسعار البضائع الإيطالية الجاهزة هذا من الوجهة الداخلية أما الوجهة الخارجية فان التسهيلات التى تمنح للمصدرين والتشجيعات المالية لهم فى البلدان الأخرى تعد من العوامل التى تقف فى سبيل الصادرات الإيطالية

وأما من حيث مستقبل الحالة فى إيطاليا خلال عام ١٩٥٤ فلا يمكن أن تستشف من الحالة الراهنة ما يدل على انقشاع السحب التى تخيم على الجو الاقتصادى والسياسى وقد قام العمال الحكوميون ومستخدمي المصانع باضراب لمدة ٢٤ ساعة فى ديسمبر مما أثر تأثيرا كبيرا على مشروعات التسليح وتوقف الاعمال بعض الشيء ولقد عازمت إيطاليا على اتخاذ سياسة تشجيع الصادرات بكل ما استطاعت من قوة حتى تتمكن من استيراد السلع الرأسمالية لسد احتياجات الصناعة ولقد كان تحسن المحاصيل هذا العام من العوامل التى أدت الى الحد من واردات المواد الغذائية كندا : تميز الاقتصاد الكندى فى العام المنصرم باتجاهات توسعية كبيرة

فى جميع مرافقه . ولقد كانت البشائر فى نهاية العام تدل على تفاؤل طيب واستقبال للعام الجديد الذى ذكرت التقارير عنه أنه سوف يتسم بالمنافسة المتزايدة . كما تدل الدلائل على استمرار ثبات الاسواق وتعتقد الدوائر المختصة أن الانفاق الفردى سوف يظل على ما هو عليه خلال عام ١٩٥٤

ولقد صرح مسترها ووزير التجارة بأن عام ١٩٥٣ يعتبر عاما ناجحا فقد ازداد الانتاج الكلى الى أكثر من ٢٤ بليون دولار كندى أى بزيادة قدرها ٥ ٪ عما كان عليه فى عام ١٩٥٢ ، وتدل جميع المؤشرات الاقتصادية على أن الحالة كانت فى مستوى أعلى مما كانت عليه فى عام ١٩٥٢ وكذا الاستثمار فى الصناعة كما نشطت صناعة المباني . وازداد الانتاج الصناعى زيادة قليلة عن عام ١٩٥٢

وتدل التنبؤات على أن صناعة ورق الطباعة (وتعتبر كندا من أكبر الدول المنتجة لهذه السلعة) تتمتع بمركز لا بأس به رغم ازدياد تكاليف الانتاج وعدم رغبة الدول الأجنبية دخول سوق لا يقبل الدفع الا بالدولار .

هذا من جهة ومن جهة أخرى هناك اتجاه يقول بأن الاقتصاد الكندى قد بلغ الذروة ومن المقدر أن يحدث هبوط حقيقى فى الدخل الزراعى . كما أن الانتاج الصناعى فى الشهور القليلة الماضية قد تراجع بعض الشيء . أما مستوى المخزون من السلع فمن المعتقد أن يبقى فى مستوى عال . وتتسم الحالة بعدم التأكد فيما يختص بمستقبل تجارة التجزئة فمبيعاتها تتأرجح لا تثبت على حال يؤدى الى اتحاد معين . كما أن المعتقد أن الائتمن الاستهلاكى الذى وصل الى مستويات عالية أثناء العام سوف يهبط فى الشهور القادمة

أما من جهة التجارة الخارجية فأرقامها تدل على وجود عجز فى الميزان التجارى الخاص بعام ١٩٥٣ اذ أن المعتقد أنه سيبلغ عجز ١٩٥١ الذى بلغ ٥١٧ مليون دولار كندى . هذا وقد تدفق رأس المال للاستثمار داخل البلاد بشكل كبير خلال عام ١٩٥٣ مما أدى الى المحافظة على الاحتياطات الرسمية ، وسعر صرف الدولار الكندى وارتفاعه عن سعر التعادل



بينه وبين الدولار الأمريكي وعلى وجه العموم فإن أهم ما يميز التجارة الخارجية الكندية هو زيادة حجم الواردات وربما يرجع ذلك الى المستوى الكبير الذى وصل اليه الاستثمار المحلى والدخول الفردية . وليس للاحتياجات الدفاعية أى أثر فى هذا الوضع اذ بالرغم من تغير طبيعتها الا أن قيمتها الكلية لم ترتفع الا ارتفاعا طفيفا

وما زالت مشكلة تخزين الفائض من الحبوب تجابه كندا فقد ازداد عرض القمح الكندى بمقدار ٢٨ ٪ فى نوفمبر عما كان عليه عام ١٩٥٢ وما زال الخوف يسيطر على مزارعى البرارى من المناقشات التى تدور حول تحديد سعر القمح فى الولايات المتحدة ولا يشاطر مستر هاو وزير التجارة الكندية هؤلاء المزارعين خوفهم ووجلهم . فمن المتوقع أن تناقش اللجنة هذه المشكلة الشائكة مشكلة فائض أمريكا الشمالية من القمح . وقد وافقت كندا على تحديد شحناتها من السنبلة الى الولايات المتحدة ولقد فضلت كندا هذا الحل حتى لا تلجأ الولايات المتحدة الى فرض قيود على الواردات اليها . ولا يتوقع المزارعون أن تكون دخولهم فى المستوى المرتفع الذى كانت عليه خلال الثلاثة شهور الاخيرة من العام الماضى

### البطالة فى الولايات المتحدة : أعلن

مكتب الاحصاء الأمريكى أن تعداد العمال العاطلين بلغ فى نهاية شهر يناير ٢٣٦٠٠٠٠ عامل وتعتبر هذه أول مرة منذ ثلاث سنوات يزيد فيها عدد العمال العاطلين عن مليونين كما يعتبر أكثر بحوالى ٤٥٠٠٠٠ عامل مما كان عليه فى يناير ١٩٥٢ ويذكر المكتب أن الهبوط الكلى فى العمال لم يكن أكبر من المعتاد فى السنوات القليلة السابقة الا أنه كان ذا أثر على بعض الصناعات التى لا تتأثر بهذه الموجات الموسمية

### اقتصاديات الدول الاسيوية : فى

تقرير آخر أصدرته هيئة الأمم المتحدة أن الدول الاسيوية قد نجحت خلال العام المنصرم فى العمل على تثبيت اقتصادياتها وزيادة انتاجيتها . ويذكر التقرير أن فترة الرواج والكساد الناتجة عن قيام الحرب الكورية قد محت كل منهما الاخرى وهناك ما يدل على أن حصيلة صادرات

الدول الاسيوية هذه قد استقرت منذ النصف الثانى لعام ١٩٥٣ فى مستوى أعلى قليلا مما كانت عليه فى الفترة السابقة مباشرة لقيام الحرب الكورية مباشرة . وأما حالة المواد الغذائية فقد فاضت عن الحاجة فازداد محصول الارز عام ١٩٥٣/٥٢ بحوالى ٧٪ وبينما استمرت أسعار الصادرات حتى وقت قريب فى اتجاهها النزولى الا أن الاسعار المحلية اتخذت اتجاهها مضادا . ويشير التقرير الى أن أسعار المواد الخام التى تنتجها هذه الدول قد صادفت هبوطا أكبر مما صادفت أسعار البضائع المستوردة

### استهلاك القطن فى العالم - ذكرت

لجنة القطن الاستشارية الدولية أن استهلاك القطن فى العالم الحر يسير فى مستوى كبير ، ولم تذكر بالضبط أية أرقام تدل على مدى هذا الاستهلاك الا انها ذكرت أن انتاج القطن من المتوقع أن يبلغ ٢٩٣ مليون بالة بالمقارنة ب ٢٨٨ مليون بالة فى ١٩٥٢ - ٥٣ ، وقد انخفض الاستهلاك فى الولايات المتحدة بحوالى ١٧٣٠٠٠ بالة خلال الاربعة شهور الاولى من الموسم وعلى هذا الاساس يكون الاستهلاك الكلى السنوى ٩ ملايين بالة أما استهلاك كندا فى مستوى يقل حوالى ١٠٪ مما كان عليه فى الموسم السابق . وازاد استهلاك اليابان خلال الاربعة شهور الاولى من الموسم ٢٠٠ ألف بالة كما ازداد الانتاج زيادة كبيرة فى أوروبا وخاصة فى ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة ومن المتوقع أن ينقص الاستهلاك فى إيطاليا بينما يظل فى مستوى موسم ١٩٥٢/١٩٥٣ فى الدول الاوربية الاخرى وكذا الهند .

### اليابان تعقد معاهدة دفع مع

انجلترا : وقعت فى ٢٩ يناير الماضى اتفاقية مدفوعات استرلينية بين كل من انجلترا واليابان تنص على أن تقوم المنطقة الاسترلينية بتصدير بضائع بحوالى ٢١٠ مليون جنيه ( كان ٢٤٠ مليون جنيه فى عام ١٩٥٣ ) وزيادة صادرات اليابان الى المنطقة الاسترلينية من ١٣٠ مليون جنيه استرليني فى عام ١٩٥٣ الى ١٢٠ مليون فى عام ١٩٥٤ . ومن المعتقد ان الزيادة فى الصادرات اليابانية سوف تتخذ طريقها الى

أسواق استراليا وجنوب افريقية ، ورغبة فى مساعدة اليابان على تغطية ماتعانيه من عجز استرليني فقد أوجدت الحكومة البريطانية حصصا لعدد من السلع التقليدية التى تصدرها اليابان الى بريطانيا وتوقفت منذ الحرب . وتشتمل هذه السلع على ثلاثة ملايين من المنسوجات لاجراء بعض العمليات الصناعية عليها فى بريطانيا وتصديرها وكذا القطن والمنسوجات الحريرية وربطات العنق والمعدات الكهربائية وقد أعلنت وزارة المالية البريطانية انها قد أحاطت بحكومات المستعمرات علما بأن يستوردوا من اليابان خلال عام ١٩٥٤ ما هم محتاجون اليه لاستهلاكه

أما فيما يختص بالحكومة اليابانية فقد تعهدت بتخصيص عملة استرلينية لبعض الاصناف والخدمات بالاضافة الى المحافظة على كمية وارداتها . وهذه الاصناف تشمل كما أعلنت لجنة التجارة ما قيمته ٢ مليون جنيه من الصوف وغزله ومصنوعاته ، ٧٠ ألف جنيه للدراجات الميكانيكية خلال النصف الاول من عام ١٩٥٤ وكذا الزيت والافلام البريطانية

هذا وستعمل اليابان خلال الشهور القليلة الاولى من العام الحالى على الحصول على جنيها استرلينية لمقابلة عجزها فى الميزان الحسابى بالطريقة التى كانت متبعة قبل ذلك وهى الحصول على قروض مؤقتة من البنوك البريطانية نظير دولارات وقد دفعت هذه القروض كما هو معروف بالعملة الاسترلينية التى قامت اليابان بشراؤها من صندوق النقد الدولى .

وستقوم اليابان بمفاوضة البلدان المستقلة والتابعة للكومنولث البريطانى للوصول الى اتفاق حتى لا تتعارض سياسة هذه البلدان مع هذه الاتفاقية وقد جاء فى الخطابات المتبادلة بين الدولتين المتعاقبتين أن كلا الدولتين ستعملان على موازنة التجارة بينهما ما استطاعتا الا ذلك سبيلا . ومما يلاحظ انه لولا عقد هذه الاتفاقية للجات اليابان الى تخفيض وارداتها من المنطقة الاسترلينية حتى تتمشى صادراتها الى تلك المنطقة . وكما ذكرنا آنفا أن اليابان قد تعهدت بالمحافظة على قيمة وارداتها من المنطقة



الاسترلينية فمثلا خصص ثلاثة ملايين لشراء قطن ، ٢٠٠ ألف جنيه لشراء الملح من عدن كما ستقوم بشراء الصفيح والمطاط من الملايو . وقد بلغت واردات اليابان من المستعمرات البريطانية ٣٢٥ مليون جنيه خلال عام ١٩٥٣ ومن المملكة المتحدة ١٦ مليون جنيه . وتهدف هذه الاتفاقية الى المحافظة على جزء كبير من قيمة تجارة المنطقة الاسترلينية البالغ ٤٠٠ مليون جنيه علما بأن مجموع تجارتها هو ٦٠٠٠ مليون جنيه كما أن تنفيذ الاتفاقية وارساءها على أساس استرليني يعتبر تقوية لمركز الاسترليني كعملة دولية .

ومعروف ان اليابان لازالت تفتقر الى الاسترليني وهذا يبرر في نظر حكومة المحافظين عقد الاتفاق الاخير مع اليابان

الا أن ابرام هذا الاتفاق قد ووجه من رجال الصناعة عموما في بريطانيا بمعارضة شديدة جدا وخصوصا من صناعة القطن في لانكشير . ولعل القراء يذكرون أن لانكشير كانت دائما تنادى بحرية التجارة حتى يتسع نطاق تبادل السلع في العالم - الا أنه يظهر ان سياسة الحرية تروق للانكشير عندما يكون الانجليز فقط المستفيدين منها !

وقد ساهم رجال حي المال في معارضة الاتفاق وذكروا على سبيل المثال للتدليل على أن اليابان تسلك طرقا لا يستسيغها حي المال وبالتالي لاتساعد بريطانيا فقالوا ان اليابان باعت ما قيمته ٦١٦ مليون دولار أمريكي الى صندوق النقد الدولي للحصول على استرليني في أواخر العام الماضي في حين كان يجب عليها أن تباع هذه الدولارات في لندن فتزداد بذلك احتياطات المنطقة الاسترلينية . والواقع ان السبب الذي دعا اليابان لاتخاذ هذه الخطوة هو أن سعر الدولار في لندن كان قريبا جدا من ٢٨٢ دولار للجنيه الاسترليني في حين ان السعر الرسمي الذي يبيع به صندوق النقد الدولي الاسترليني هو ٢٨١ دولار للجنيه . ولذلك وجدت اليابان ان من مصلحتها سلوك طريق الصندوق بدلا من طريق حي المال . ولكنها أغضبت لندن !

## البعثة البريطانية الى موسكو :

فجأة وبعد تأجيل طويل قامت بعثة من رجال الاعمال والصناعة البريطانيين بزيارة روسيا . ولم يكن للسلطات الرسمية أو وكالاتها في خارج البلاد أي يد في تهيئة مقدمات هذه الرحلة بل ان هذا العمل صدر مبدئيا من مجموعة من رجال الصناعة والمال في لندن وذلك لجس نبض روسيا من الوجهة التجارية والاقتصادية وهو ماسعى اليه كثيرا مستر تشرشل من الوجهة السياسية وتتكون هذه البعثة من ممثلين لـ ٣٠ شركة بريطانية منهم من له علاقات تجارية سابقة مع روسيا وقد سبق ان قامت بعثة أخرى من رجال اعمال بريطانيين سنة ١٩٥٢ على نطاق ضيق وحصلت على أذن بتوريد بضائع بمبلغ ١٠ ملايين جنيه الى روسيا يتمثل كلها في السفن . ومن المتوقع ان يكون مجموع المعاملات الروسية البريطانية ٣٠ مليوناً من الجنيهات . وهو أكبر بكثير مما كانت عليه الصادرات الروسية خلال السنوات الثلاث الاخيرة . وهناك من الدلائل الظاهرة على انتعاش الصادرات البريطانية الى روسيا بعد ما أصابها من هبوط كبير بعد عام ١٩٥٠ ، ومن المعروف أن الروسي حاليا مشتري للزبد وبائعة للحديد والصلب وزيت البترول . ولا شك في أن رجال البعثة البريطانيين سوف يأخذون في اعتبارهم ان روسيا الآن تقبل على شراء السلع الاستهلاكية على نطاق واسع تنفيذا لسياسة مالنكوف التي تهدف الى رفع مستوى المعيشة في المستقبل القريب .

## تقرير لجنة راندل : صرح الرئيس

ايزنهاور في الاسبوع الاخير من يناير الماضي انه كله ثقة في ان التقرير المقدم من لجنة راندل يعتبر وثيقة هامة من الممكن اتخاذها أساسا لوضع برنامج يساهم في تقدم كبير تحرزه الولايات المتحدة والعالم الحر . والتقرير في مجموعه يعطي بعض الامتيازات المحدودة للتجارة الحرة . ولو أن هناك من بين أعضاء هذه اللجنة التي وضعت التقرير أعضاء يحبذون الحماية لم يوافقوا على بعض ما جاء بالتقرير وقد كان لهذه المعارضات

من هؤلاء الاعضاء ما أدى بمستر راندل المشرف على وضع التقرير الا يتمكن من تحقيق الهدف الذي ألفت هذه اللجنة من أجله . وقد كان الهدف من تأليف لجنة من المحايدين توافق على برنامج اقتصادي خارجي عملي لتحرير التجارة حتى اذا قدم للكونجرس أمكن الحصول على الموافقة عليه .

وقد جاء في تقرير اللجنة انه عند الحاجة الى اجراء تعديل أو تغيير فيجب القيام به بكل حذر وحرص حتى لا يختل نظام أمريكا الانتاجي . ولقد أوصت اللجنة بانهاء برنامج العون الاجنبي على أنه منحة في أقرب فرصة وحذت برامج المساعدة الفنية كما عارضت اللجنة مبدأ الاتفاقيات الدولية الخاصة بالسلع الدولية كعلاج لمشاكل المواد الخام وتوزيعها وأثمانها وأوصت اللجنة بتشجيع الاستثمار الفردي الخارجي وعدم الاعتماد على الحكومة في هذا المضمار اذ يكفي أن تضمن هذه الاستثمارات ضد أخطار الحرب والثورات ولم يوافق بعض الاعضاء على هذا الاقتراح .

وأهم ما جاء كذلك بالتقرير هو اقتراح تعديل القانون الأمريكي بحيث يسمح بالتوسع في الواردات واعادة مناقشة بنود الاتفاقية العامة للتجارة والمدفوعات لغرض جعلها هيئة استشارية فقط وكان رأى اللجنة في مشكلة قابلية التحويل للعمليات رأيا عائما ليس بمستقر على نقطة معينة ، وكذا عدم الاخلال بمعاملة المثل مع اعطاء السلطة لرئيس الجمهورية في أن يتخذ ما يراه صالحا للتجارة الأمريكية وهو ما لم يتمتع به الرئيس في الوقت الحالي .

وقد علق المراسل المالي سدن كامبل على هذا التقرير بقوله : ان المناطق غير الدولارية يمكنها تغطية عجزها من الدولارات بما تكسبه من هذه العملة بالطرق التجارية العادية ، وماتنفقه الولايات المتحدة في الخارج تحقيقا لمصالحها الحيوية وعليه فان أمريكا كفت أن تكون دولة دائنة فلا معنى لمطالبتها بنهج سياسة الدولة الدائنة في ميدان الاقتصاد ، وهو ما فعلته لجنة راندل . كذلك لامعنى للقول بأن عدم اتباعها هذه السياسة يقف عشرة في سبيل عودة العالم الى حرية تحويل النقد



## الى أى مدى يعتمد اقتصاد اوربا على مساعدات أمريكا

أعلن الجنرال دوايت أيزنهاور ، رئيس الولايات المتحدة أخيراً سياسته بلاده الاقتصادية مستهدياً في ذلك بما استقر عليه رأى الحزب الجمهوري من ضرورة خفض النفقات ، ولاسيما نفقات أمريكا في الخارج التي تقدم باسم المعونة الاقتصادية والتي تكاد تشمل معظم بلدان أوروبا الغربية وبعض بلدان الشرق الأوسط وبعض بلدان آسيا ..

وقد أثار هذا سؤالاً ، وهو إلى أن مدى يستطيع الاقتصاد الاوربي الاعتماد على المساعدات الأمريكية ، وماذا يكون حال الاقتصاد في كل دولة اوروبية اذا حُرمت معونة أمريكا؟ الذي لا ريب فيه أن بلدان أوروبا صارت اليوم أقدر على الوقوف على قدميها من الناحية الاقتصادية منها عند انتهاء الحرب العالمية الثانية ، حين أصابها الدمار في الصميم فأخل بكل مظهر من مظاهر الحياة الاقتصادية فيها ، صحيح أن هناك ثغرات في الكيان الاقتصادي لكل منها تسد الآن بما تتلقاه الدول من عون أمريكي ، ولكنها ثغرات غير ذات خطورة ..

والذي لا ريب فيه كذلك أن إنشاء الاتحادات الاقتصادية الاوروبية . ساعد كثيراً على تذليل العقبات المشتركة التي كانت تجابه دول أوروبا ، فذلت مشكلات الدفع ، وقلل من مشكلات العجز في الميزان التجاري ، وتم تنسيق التجارة على أساس تعاوني ، كما تم توحيد نظم الاشراف على انتاج وتوزيع واستهلاك موارد الفحم والفولاذ الاوروبية .. بقدر ما تقوى بلدان أوروبا على حفظ هذا التماسك الاقتصادي ، بقدر ما يستطيع الخلاص من رتبة الاعتماد على المساعدات الأمريكية ، لان تفرق الكلمة يوهن اقتصاديين بلدان غرب أوروبا ويجعلها عرضة للمزاجمة غير المتكافئة مع بلدان شرق

أوروبا ، ويعرض العملات التي كادت تستقر لازمات قد لا تقوى على مغالبتها والواقع أن خير ما تستطيع الولايات المتحدة اسداءه الى بلدان غرب أوروبا هو أن تفتح أبوابها أمام الاستيراد منها ، وتخفف الحواجز الحالية التي تعترض دخول السلع الاوروبية اوالتي تشبط همهم المصدرين الاوروبيين .. فأسواق أمريكا تعتمد في المقام الاول على الانتاج المحلي ، وصعوبة الظفر بالدولار لدى الدول الاوروبية هي من المشكلات التي تحل بالاصدار الى أمريكا مني ترفت معونة الدولار التي جرت أمريكا منذ الحرب على اسدائها الى بلدان أوروبا . وقد جاء تقرير راندال الذي نشر أخيراً مؤكداً لهذا الاتجاه الجديد ، إذ طالب بوضع حد للمساعدات الأمريكية التي تتخذ طابع المنحة والهبة ، وتشجيع رؤوس الاموال الأمريكية الفردية على أن تستثمر في تلك البلدان . كما طلب راندال في تقريره إعادة النظر في امر التعريف الجمركية الحالية للولايات المتحدة حتى ينشط تعاملها التجاري مع بلدان أوروبا ، وحتى يقضى على ثغرة الدولار التي نشأت في أعقاب الحرب ..

والواقع أن كثيراً من أزمات أوروبا الاقتصادية يزول كلما دنت بلدان العالم من الحالة الطبيعية المألوفة التي كانت سارية قبل الحرب . فصعوبة تحويل العملات واستحالتها في بعض الحالات ، وتمييز العملات تمييزاً يقوم على مدى قدرتها على التحويل فهذه عملة صعبة نادرة وتلك عملة سهلة موفورة جعل التجارة الدولية تأخذ اتجاهها واحداً لان الدول تستورد ولا تستطيع أن تصدر ، او لعلها تستورد أكثر مما تستطيع أن تصدره لافتقارها الى العملات الصعبة القابلة للتحويل .

ثم إن في أوروبا غير مشكلة سياسية

واحدة لا تزال معلقة ولها بلا ريب تأثير بليغ في اقتصادها . فلا تزال مشكلة «الساار» - المنطقة الصناعية المعروفة - معلقة يختلف عليها رأى ألمانيا وفرنسا وقيل البلدان الكبرى إلى صبغها بالصبغة الدولية ، وهناك مشكلة تريستا السياسية - وتريستا ميناء بحري هام بين يوغوسلافيا وإيطاليا - وقد ازداد تعقيد هذه المشكلة على أثر البيان الذي أصدره الحلفاء منذ بضعة أشهر مظهرين فيه ميلاً إلى اعتبار تريستا جزءاً من إيطاليا لامن تريستا ، حتى لقد هدد المرشال تيتو بإعلان الحرب بسبب هذه القضية وحدثت حوادث في المدينة سفك فيها دم غزير . ثم هناك مشكلة تقسيم ألمانيا إلى شرق وغرب ، ووزراء الخارجية الأربعة يحاولون اليوم حلها في مؤتمر برلين . وهناك مشكلة معاهدة الصنح النمسية التي لا تزال موضوع أخذ ورد في دوائر الغرب من ناحية والاتحاد السوفيتي من ناحية أخرى . وترك هذه المشكلات معلقة او مفتقرا إلى حل هو مما يزيد صعوبة المشكلات الاقتصادية الأوروبية ، فيجعلها ميالة إلى الاحتفاظ بالعون الأمريكي ..

أضف إلى ذلك أنه طبقاً لبرنامج ميثاق شمال الاطلسي الذي جمع شمل معظم بلدان غرب أوروبا ، صار من المحتمل على كل دولة أن تنفق قدراً من المال كبيراً على الاحتفاظ بعدد معين من الفرق العسكرية . وقد كانت دول أوروبا تتقاسم نفقات تعزيزاتها العسكرية مع الولايات المتحدة طبقاً لمشروعات المساعدة العسكرية ، فإذا امتنعت عنها هذه المساعدات أصبح العبء عليها ثقيلاً . وقد يكرهها على التخلي عن جانب من نفقاتها العسكرية لمجابهة النفقات المدنية والاجتماعية التي تفوقها 'لحاحاً واستعجالاً ..

(( البقية على صفحة ٢٢ ))



# صحة الضرائب وفن التطبيق الضريبي

## ٣ - التنظيم الشكلي والتنظيم الموضوعي

العادي وبين القضاء المستعجل وتخصيص هيئة مسئولة عن كل منهما - هل لم نلفظ الى ان المأموريات ليست الا محاكم - هل غاب عن البال ان في العمل الضريبي حالات مستعجلة تشغل كاهل المأمور هي الآتية :

- ١ - حالات التنازل والتوقف (م) ٥٩٢ ق ١٩٣٩/١٤
- ٢ - حالات التهرب (م) ٤٧ مكررة ق ١٩٣٩/١٤
- ٣ - حالات الحجز التحفظية (م) ٢٠ ق ١٩٣٩/١٤
- ٤ - حالات مغادرة القطر

والذي لا شك فيه ان هذه الحالات المستعجلة التي توضع على كاهل المأمور في المأمورية الى جانب الحالات العادية وما تتطلبه صفة الاستعجال في الاولى من تقديمها في العمل على الثانية وهي والحمد لله من الكثرة بما لم يدع للمأمور وقتا بحيث يتفرغ به للثانية حتى اطل شبح التقادم على الوجود وجعل جميع الحالات العادية من الحالات المستعجلة فاذا سلمنا ان المأمورية ما هي الا محكمة تفصل في النزاع في غير جلسة على نمط الامر الجنائي الذي يصدره وكيل النيابة او القاضي في محكمة الجنج والمخالفات ، واذا كنا قد قمنا باقرار مبدأ التخصيص في عمل قاضي هذه المحكمة وهو المراجع بحيث لم نجعله منوطا بأي امر او آخر الا المراجعة . فلماذا لا نبث التخصيص في عمل المأمور وهو المدعى العام امام هذا القاضي - بحيث نجعل بالمأمورية الواحدة دائرتين - مستعجل وعادي ولكل منهما مراجعها الخاص (قاضي الدعوى الاداري) ولكل قسم منهما مأمورية المختصين .

هذا عن احدى نواحي التقسيم والتخصيص للعمل من ناحية احدى صفاته وهي الاستعجال .

ثم هناك ناحية اخرى للتقسيم والتخصيص من حيث اتصاف العمل بالفنية والكتابية . وقد كفانا القضاء الوجود بالمحاكم الآن مؤونة البحث عن العلاج الناجم من اهمال هذا التقسيم فالشاهد ان الدولة تحسن استغلال مجهود القاضي ووكيل النائب العام فلا تكلفه من الاعمال الا التحقيقات ووضع الاحكام ( او وضع عرائض الدعاوى العمومية من جانب وكيل النائب العام ) اما مجرد نسخ الصورة الاصلية من واقع مسودة الحكم او مسودة عرضة الاتهام العمومي . فليس الامن اختصاص الكاتب . وبثت المحاكم في اعمالها المختلفة عددا من الكتاب يقدر عدد عملياتها بحيث صارت المحكمة الواحدة ( الجزئية ) او الدائرة الواحدة بالمحكمة الكلية لا تستدعي وجود اكثر من قاض واحد او وكيل نيابة واحد وباختصار هيئة ادعاء واحدة وهيئة فصل واحدة

فاذا اتجهنا الى المأمورية في مصلحة الضرائب - وهي محكمة الدرجة الادارية الاولى في القضاء الضريبي - هي بيت « الشغالة » في حلبة الضرائب وجدنا ان مأمور الضرائب لم تحسن استغلال مجهوده لانها لم تقسم العمل الضريبي على غرار المحاكم الى كتابي وفني وهو نفس الخطأ الذي سبق لها ان اخطاته عندما لم تقسم العمل الى مستعجل وعادي . وبذلك تركت المأمور هو الذي يقوم الى جانب الاعمال الفنية وهي ١ - التحقيقات

والاساسية - فقد بقيت اعمالها بدون تخصيص بحيث يقوم المأمور الفاحص فيها وحده بجميع الاعمال الفنية والكتابية ، وتخلفت عن ذلك تخمة في العمل اضرت به اشد ما يكون الضرر وكانت لها مضاعفات وخيمة العاقبة لا تعالج حتى الآن الا بالمسكنات او العلاج السطحي ، لان العلاج في نظرنا ليس هو التكليف بالحضور يوميا بعد الظهر ، وليس استصدار القانون ٢٤ لسنة ١٩٥٢ وليس تقسيم المأمورية الى اثنتين وليس تقسيم الادارة الى ادارتين . وليس النظام اختصاصات محلية من بعض الادارات وانشاء مأموريات جديدة على انقاضها وليس العلاج تقسيم الموظفين الى مجموعات داخل المأمورية ليشرف على كل مجموعة مراجع وليس العلاج جعل المأمور الاول من الدرجة الثالثة او الرابعة او مدير الادارة من الدرجة الاولى او الثانية هو تقسيم ذات العمل بما يتفق مع طبيعته وتخصيص ايد عاملة لكل قسم تخصيصا يخلق من التمرين كفاءة تسير بالعمل بسرعة الآلة ، تلك السرعة التي هي الضرورة الاولى للعمل الضريبي - والضرورة الاولى لحماية الخزنة والتي لفت الشارع اليها الانظار في مقدم ٩٤ ، ٩٨ من القانون ١٩٣٩/١٤ ونص المادة ١/٢٨٦ مرافعات

ولا يتأتى تحقيق مقصود السرعة الا بتقسيم العمل - كما قلنا - تقسيما يتفق مع طبيعته - بل تلك قاعدة اساسية من قواعد الاقتصاد والصناعة - ونرى ان هذا التقسيم ليس الا كالآتي :

### ولكن النظام والعلاج

ان العمل الضريبي الفني في المأمورية ليس الا قضاء - هو قضاء بين الدولة وبين الفرد حيث يباشر مأمور الضرائب دعوى عمومية ضد الممول الا انها دعوى مالية وليست جنائية كالتي يباشرها وكيل النائب العام ضد المتهم ، ولكن الذي لا شك فيه ان كلاهما دعوى عمومية لان كلاهما يستند الى السيادة للدولة ( والذي لا شك فيه ان مأمور الضرائب يمارس ناحية من نواحي القضاء في الدولة . وقد عزز ذلك وأوضح معناه القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ عندما اعطى تقرير المأمورية صفة السند التنفيذي واعطى اللجنة سلطة الفصل في كل خلاف . فاذا كان عمل مأمور الضرائب ليس الاعمال قضائيا فكلنا يعلم ان القضاء ينقسم الى قضاء مستعجل وقضاء عادي وتأخذ المحاكم فضلا بهذا التقسيم فانشأت الدوائر المستعجلة والدوائر العادية - حتى لا يطغى المستعجل على العادي بحيث اذا تكاثر الاول وكان موضوعا على كاهل من يختص بالقضاء العادي التهم منه الوقت وضرر التأخير الناجم عن هذه الكثرة برجا الاستعجال المطلوب كما ان هذه الكثرة ستؤدي الى تأخير الفصل العادي تأخيرا يضر به .

فاذا كان هذا هو حال القضاء بين الافراد وفي ديون الافراد فما بال القضاء في الضريبة وهي تنصف دائما بصفة الاستعجال وامر الشارع بالفصل فيها على وجه السرعة في م ٩٤ ق ١٩٣٩/١٤ وجعل التقادم فيها خمس سنوات يوجب م ٩٧ ق ١٩٣٩/١٤ بدلا من ١٥ سنة . فما بالنا لا نأخذ بنظام المحاكم وقد كفانا النظام الموضوع بها مؤونة البحث عن علاج لهذا الموضوع من مواضع الداء والالام - بما وضعه امام اعيننا من فصل بين القضاء

غططنا في سيات عميق قبل الثورة لاننا كنا مسلوبي الحرية ، وجاءت الثورة فنظر الجميع الى نور الاصلاح ، ولان ان وضعت الثورة على راس مصلحة الضرائب احسد ثقاتها ، وعهدت اليه بالاصلاح وزودته بالحرية التامة وجعلنا نرغب النتيجة فلم تكن الا دلائي :

راى لبار الموظفين ان النظام والتنظيم يكونان بتفسيص المصلحة الى ادارات جديدة وزيادة عدد المأموريات الحالية وايجاد عدد من الدرجات الكبيرة بالتبعية ليرشح فيها من سينصب في الادارات والمأموريات الجديدة ، وكذلك ان تنظيم المأموريات يكون بجعل المأمور الاول للمأموريات الكبيرة من الدرجة الثالثة وللمأموريات الصغيرة من الدرجة الرابعة . ومن اخطاه الحظ في التربع على كرسى مأمورية كبيرة وصادفه الحظ في الحصول على الدرجة الثالثة ، قالوا نجعله رئيس مأموريات فيكون رئيسا على المأمورين الاوائل لعدد معين من المأموريات الصغيرة فيكون بذلك اشبه بوزير بلا وزارة . وعلى هذا الوضع كان معنى الاصلاح مقتصر على الشكل المفوت في المراكز والمناصب وتركت الحقائق الموضوعية . وهذا خطأ في حق الخزنة العامة بالدرجات التي خلقت لادارات لم يكن لها من داع والمأموريات التي ما كان لا يجادها من مبرر ، فضلا عما خسرت الدولة من جراء اهمال التنظيم الموضوعي للعمل الى الآن .

ولم تجد المصلحة من يرشدها الى الحقيقة وفطن المدير العام من جانبه الى حقيقة واحدة هي انه وجد مصلحة الضرائب خالية من آلات احصائية فعمد الى شراء آلات حاسبة . واعتقد ان ضغط العمل بالمأمورية الواحدة او الادارة الواحدة يذهب به تقسيمها الى اثنتين او اقتطاع جزء منها وآخر من اخرى وانشاء مأمورية او ادارة جديدة على انقاضها . والحقيقة ان اصل الداء ومصدره اولا واخيرا هو ان المصلحة بثت التخصيص في كل مكان ما عدا المأمورية - ماعدا الخلية الاولى وقاعدة الاساس . وتركت فيها جرثومة الفوضى وما لبثت ان انتشرت في ارجاء المصلحة من جديد .

والامكنة التي يوجد فيها التخصيص في العمل هي :

١ - المراجعة سواء بالمأمورية او بالادارات المحلية او الادارة العامة وعملها هو مراجعة الاعمال المكتبية فقط .

٢ - قسم الشركات وعمله فحص الشركة وتقدير قيمتها وتقدير الضريبة عليها ، على ان حصر الشركة وتقدير قيمتها ، لا يقوم هذا القسم في ذلك من نشاط الا بتجميع البيانات عن قيمة عناصر الشركة التي تقدر بمعرفة الجهات المختصة ، وبمعنى آخر لا يعاني القسم شيئا فيما يتعلق بحصر وعاء الضريبة وكل مهمته هو تقدير الضريبة وتسديدها بمجرد ان تقوم الجهات المختصة برسالة بيانات وعائها . ومن هنا يظهر التخصص .

٣ - عضوية اللجان وعملها فنى بحث وهو الفصل في طعون الوعاء وطعون الربط .

٤ - قسم الربط ويقتصر عمله على حساب الضريبة واصدار الاوراد بها

٥ - قسم التفتيش الفني وعمله مراجعة الاعمال الفنية بالمأموريات على بعض الملفات بطريق « الششنى »

اما عمل المأمورية - الخلية الاولى



**والفصل ٢ - وضع تقارير الادعاء بوعاء الضريبة وتقارير الادعاء المالي « بالربط » - استثمار التحويل**

أقول الى جانب هذا العمل الفني وهو ليس سواء من أعمال الأمور الفاحص الفنية - يزاولها بالنسبة لعدد ضخم من الملفات الملقاة على مسئوليته في منطقة معينة - فإنه يقوم ايضا بالأعمال الكتابية وأعمال الارشيف وأعمال الاحصاء وأعمال التحري ورجال البوليس وأعمال الحصر وهو ما يستنفذ من وقته ٩٠ ٪/٠ بمالا يدع له وقتا يمارس فيه أعمال القضاء العادي أى الفحص العادي غير المستعجل وهذا هو أصل الداء في خلق مرض التقادم في هذه المصلحة .

ولو أن الدولة اتجهت الى الاكثار من الكتابيين بالمصلحة على اقدر الامكان وأحسن التوزيع لافادت واستفادت وأراحت واستراحت . فهي تستطيع أن تعين بمرتب الأمور كاتبين على شريطة أن تحسن التوزيع فلا يكون بمأمورية المنصورة ٢٦ كاتباً يعملون على مجهود ١٥ أفنيا في حين يكون بأحدى مأموريات القاهرة أو غالبيتها ٢٥ فينيا ولا يعاونهم الا ١٥ اداريا موزعين بين كاتب تصدير وكاتب توريد ومحصل وكاتب حسابات وكاتب حجز ومحصلين وباشكاتب ٠٠ الخ ولا نجد أحداً يبقى للقيام بالأعمال الكتابية للفحص والقضاء الضريبي بالمأمورية . بل الأمور هو الذي يقوم بنسخ عرائض الدعاوى ونسخ الرد عليها وبنسخ تقارير الخبراء ومحاضر جلساتها وبنسخ الاحكام وبنسخ مذكرات الراى فيها وتحرير أوامر الحجز ومذكرات التقسيط وتحرير المستخرجات الرسمية التي يطلبها الممولون من واقع ملفاتهم ويحرر الاعلانات ( نماذج ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٦٢ مكرر ) ويقوم بتقلية الملفات ويقوم باعلانها بنفسه لدى ارتدادها من البريد ويمسك السجلات ويحررها بنفسه ويشرف على ارسيفه وارفافاته ويقوم بها بنفسه في ضرائب الدخل العام والمهن غير التجارية وفوائد الديون وكسب العمل . ويعمل كاتب احصاء بين حين وآخر فيما تطلب المصلحة من الاحصائيات كما يعمل بين فترة وأخرى عاملا من عمال الحصر على الطبيعة بالشوارع .

هذه هي أعمال الأمور التي حشرت الروح في حلقه فكان أن خنق جبل التقادم حلقوم المصلحة التي سيظل حبله معلقا فيها طالما أنها لم تتجه الى انشاء الدرجات الكتابية الصغيرة واتجهت الى انشاء الدرجات الكبيرة والفنية وحدها بل وأهملت مجرد الادوات الكتابية في المأموريات فنجد الملفات موضوعة على الارض ولا نجد مجرد رفوف خشبية تحفظها من الضياع الذي رزئت به بعض المأموريات ولا شك أن تلك الادوات من الامكانيات المادية التي يعطل انعدامها سرعة سير العمل على الأقل

وكم كان جميلا لو أنفقنا ما أنفقناه حتى اليوم وما سننقده في الغد على المأموريات الجديدة من ايجار المساكن وأثاثات وموظفين جدد وسعاة - في تزويد المأموريات القائمة الآن بمجرد رفوف خشبية نحفظ فيها ملفاتنا وعدد يسير من الكتابيين يمكنوننا من بث التخصيص في أعمالها فيكفل لها النظام والسرعة والمثالية المطلوبة للعمل الضريبي على الوجه الآتى :

**١ - الارشيف والسجلات :**  
فعملية الحفظ تتكون من عمليتين : - أ حفظ ذات الاوراق داخل ملفات وتعليقها بهذه الملفات وحفظ الملفات في أماكن وبترتيب وبنظام يسهل معه استخراجها أو تتبع مكان وجودها اذا خرجت من مكانها - ب - حفظ بيانات الاوراق من حيث ذات البيانات في سجلات

بحيث تصبح الملفات ليست الا محفظة مستندات لا يرجع اليها الا للتحقق من ذات السند والبيان الوارد به ومطابقته لما دون بالسجل - وبحيث يصبح الحصول على أى بيان لا يتطلب وقتا يزيد على ما يستغرقه الاطلاع على السجل وتصبح أية احصائية تطلبها المصلحة عن حلة ما لا تحتاج الى المجهود اعنيف الذي يسببه اضطراب السجلات الحاصل الآن

**٢ - قسم النسخ -** ويقوم بأعمال النسخ والاعمال الكتابية الخاصة بجميع العمل الفني خلاف ما تخصص فيه الارشيف والسجلات مثل نسخ عرائض الدعاوى ومذكرات التقسيط وتحرير المستخرجات وعمل الاحصائيات التي تتطلبها الادارات والبيانات الاخرى من واقع السجلات ٠٠ الخ

**٣ - قسم التحريات والمحضرين :** ويتكون من واحد أو اثنين تحت اشراف الأمور القانوني الذي أشرنا اليه في مقالنا السابق والذي قلنا أنه يختص بإبداء الآراء القانونية فيما يطلبه اليه زملاؤه من الفاحصين كما يقوم بتمثيل حق السيادة للدولة والمرافعة أمام اللجان . وكذلك يشرف هذا الأمور على هذا القسم الذي يتولى تحرير الاعلانات وجمع التحريات وعلان التقرير ولاحكام اذا ارتدت من البريد تطبيقا لنص م ٩٦ ق ١٤ / ١٩٣٩

هذا هو النظام والتنظيم الذي يذهب بالارتباك وليس هو انشاء الادارات والمأموريات وتلك هي الوظائف الكتابية الصغيرة وليست الدرجات الكبيرة . وذلك هو التخصيص المطلوب - تخصيص عامل للعمل - وليس تخصيص درجة على مركز أو تخصيص شخص لمركز لمجرد أنه حائز على درجة . فذلك تنظيم شكلي وتنظيم للصالح الخاص . أما التنظيم الموضوعي وتنظيم الصالح العام فهو ما ذكرناه هذه الحقائق كلها تعلمها هيئات ثلاث هي :

**١ - هيئة التفتيش الفني بالمصلحة :**  
وهي الهيئة المسئولة رسميا وبصفة أصلية عن اصلاح المصلحة والتطور بها وتنظيمها مع الزمن والعمل على اقلتها من العثرات قبل قوات الاوان . ولكنها هيئة لم تفهم واجبها الذي خلقت له . وكان الواجب الذي فهمته وأناطت نفسها به ضيق الافق الى أشد مايكون الضيق فما من مفتش مارس تفتيشه يوما بالمأمورية الا وكان همه الاول والاخير هو ملء عدد من الصفحات التي يعود بها الى كبير المفتشين لا تحوى شيئا أكثر من قوله أنه لاحظ في ملف فلان كذا وفي ملف الآخر كذا وأن فلانا لم يربط عليه وأن السجل لم يكن مستوفيا . قضية يقولها في كل ملف وفي كل مأمورية - قضية ليست الا مصدرا شاملا لجميع البيئة لضريبة بالمصلحة . فهل بحث قسم التفتيش يوما هذا القصور الشامل ودرس أسبابه ووسائل العلاج ؟ لن نجد في تاريخ التفتيش مرة واحدة عقد فيه اجتماع من هذا النوع حتى اليوم . مع أنه هو الهيئة الوحيدة بالمصلحة التي يمكن أن تكون على علم تام بكل شيء بحكم اتصالاتها وأثناء عملها بطبيعة انشغاله في كل المأموريات فنستطيع أن نعرف بذلك أسباب المرض في البيئات المختلفة ونستطيع بذلك أن تصل الى العلاج الحاسم في كل زمان ومكان . ونكنك لن تجد تقرير مفتش يحوى من « فن التفتيش » الا تعداد المآخذ والعيوب التي يكررها في كل تقرير حتى أصبحت كالسورة المحفوظة عن ظهر قلب - ولن نجده يبحث مرة واحدة عن سبب هذه المآخذ والعيوب لأن ذلك أبعد مايكون عن « فن التفتيش » الا ضعف الطالب والمطلوب . بل لقد حضر الى ذات يوم مفتش وصرح لي بأنه لم يسبق له العلم أو الاشتغال بهذا النوع من الضريبة الذي أعمل فيه وطلب اعطاء فكرة

عامة ودرسا ملخصا في موضوعها فعملته وأخلصت له التعليم وأبرزت له - من الناحية العملية - النقائص والثغرات في نظام العمل الذي تفرضه المصلحة وكيف أننى ابتدعت النظام الذي يسد هذه الثغرات فما كان منه الا أن قال اننى كمفتش لا أعترف بهذا النظام - و - أننى أعترف فيما بيننى وبينك بأنه مثالى ونظام المصلحة ليس له من رجاء ولكننا موظفون وتلك تعليمات الوظيفة وعليها الطاعة فلما أجبته بأن مهمة التفتيش يجب أن تكون أسمى من ذلك قال لي ان الحكومة لا يمكن أن ترقى الى المثالية اننى ينشدها خيالك

**٢ - هيئة المأمير الاوائل -** حيث يجتمعون بالمدير العام أو المدير المحلى مرة كل شهر وكان في استطاعتهم بحكم علمهم بكل شىء واتصالهم الدائم بطبقة « الشغالة » بما يمكنهم من الدراسة العميقة ، نقول فى استطاعتهم الارشاد عن وسائل العلاج لو أنهم أخلصوا العمل لله والوطن ولكنك تجدهم يحضرون الاجتماعات لا لشيء الا ليتباروا امام المدير العام بأنهم على أحسن مايرام ويتسترون على كل شىء رجاء الزلفى والسمة الطيبة فى الكفاءة الادارية ولم يكن الوطن بحاجة الى هذا النوع من الكفاءات ولكنه بحاجة الى الصراحة فى القول والاخلاص فى العمل

**٣ - هيئة رابطة موظفى الضرائب الفنيين :**  
تلك هي الهيئة التي تكونت فيها الثورة للدفاع عن المصالح الخاصة لموظفى المصلحة الفنيين ، وكانوا ينادون قبل الثورة بالكادر الخاص وكادر القضاء وكادر وكادر ٠٠ الخ فلما قامت الثورة قعدوا عن كل شىء لان الوقت - على حد قولهم - غير مناسب ٠٠ وما فهموا أن رسالتهم أخطر مما حصروها فيه ، ما فهموا أن رسالتهم أجل من المطالب الخاصة وانهم لو نهضوا بهذه الرسالة لاعدوا لأنفسهم مكانا يحسدون عليه ، ولكنهم قعدوا تماما عن الاشتراك فى نهضة الاصلاح وهم أول الناس وأعلم الناس بالعلة والدواء وما كانت الثورة تستطيع أن تحقق اصلاحا دون معونة الاخصائيين الا بعدا للرابطة كما بعد التفتيش .

آمنوا بما أدعوكم اليه

نعم آمنوا بما أدعوكم اليه - ان العمل الضريبي قضاء وهو قضاء خطير - قضاء بين الخزانة العامة والفرد وبما فيه تصد للحماية وحمايته أمانة فى عنقكم أنتم ولا تكون حمايته الا بتنظيمه تنظيم يحقق الآتى :

**١ - وضع اليد على نشاط الممول ومقره بتنظيم أداة سليمة للحصر على غرار احدث النظم وهو النظام الذى اقترحنه بالعدد الصادر فى ١٥ يناير من هذه المجلة وهو ما يوافق بصفة عامة النظام الموجود فى أمريكا فننقضى على المساوىء والمتاعب والارتجال والاساليب الاولى التي نمارسها الآن**

**٢ - بث السرعة فى العمل الضريبي بالفصل بين العمل الفني والعمل الكتابي فى الخلية الاولى وقاعدة الاساس وهي المأمورية -** عن طريق الاكثار من الوظائف الكتابية الصغيرة بعدد العمليات الكتابية للتمكن من بث التخصيص فى العمل الكتابي المعقد - هذا التخصيص المنمى يمكن بعد ذلك - بالمران - من السير بالعمل بسرعة الآلة .

وبذلك يتفرغ الأمور للأعمال الفنية البحتة التي تسير جنباً الى جنب مع الكتابيين المختصين بالأعمال الكتابية بما لا يدع مجالا بعد ذلك

البقية على صفحة ٢٩



# الأرباح الصافية الخاضعة للضريبة

## تابع البحث

عند وضع الميزانية لا يهتم إعادة تقويم الأصول الثابتة بقيمة أعلا أو أقل من قيمتها حسب الدفاتر تمشياً مع قيمتها حسب القيمة السوقية في تاريخ الميزانية ، إلا إذا كان هذا التغيير مستمرا وثابتا لا ينتظر تغيره في السنين القليلة المقبلة على الأقل . وبأن عرف المحاسبة جرى على إبقاء قيمة الأصول الثابتة كما هي مع انقاصها بقيمة الاستهلاكات الفعلية التي نشأت نتيجة للاستعمال ، أما الأصول المتداولة فلمعالجتها أسس وضحتها كتب المحاسبة ، ومن أهم هذه الأصول البضائع التي تتاجر فيها المنشأة ، وهذه يقضى المبدأ الأساسي في المحاسبة أن تقوم في الميزانية بسعر السوق أو التكاليف أيهما أقل فإذا كان السعر في السوق وقت وضع الميزانية مرتفعا عن سعر تكلفتها وجب ألا ينظر إلى سعر السوق بل تقيد بالميزانية بسعر التكلفة . والميزانيات في عرف المحاسبة ثلاثة أنواع - لا نوع واحد كما يبدو لبعض الشراح - وهي ميزانية الاستغلال التي تصور سنويا في حالة استمرار المنشأة في أعمالها وهي الميزانية المعروفة والتي تشاهد في أغلب الأحوال ، وميزانية التنازل أو البيع أو ميزانية القيمة الحالية وهي تصور في حالة الرغبة في بيع المنشأة أو التنازل عنها وتقوم فيها عناصر الميزانية بسعر اليوم الذي تصور فيه ويكون هذا السعر هو السعر البيعى . وميزانية التصفية وهي ميزانية افتراضية وتكون على أساس تقويم عناصرها لا بسعر التكلفة ولا بسعر اليوم الذي تصور فيه الميزانية بل بالسعر الذي يمكن به استخلاص هذه العناصر عند تصفيتها . . .

ولهذا فالميزانية الواجبة في الظروف العادية هي النوع الأول من الميزانيات دون غيره ، بالأخص القانون لم يتكلم عن إعادة تقدير الأصول الثابتة بل أشار فقط إلى الربح الناتج عن بيع بعض هذه الأصول إلى الأرباح الخاضعة للضريبة ، وعلاوة على أن

على القانون البلجيكي الذي أخذ منه المشرع المصري هذا النص لا يشترط لحساب الربح الرأسمالي حصول قبض قيمة الزيادة ، بل يكفي احتسابها في حساب الأصل في الدفاتر أو في الجرد . » وحقيقة الحال : -

أولا - أن المشرع المصري نقل نصه عن القانون الفرنسي وليس البلجيكي ثانيا - أن القياس لا يلجأ إليه إلا إذا لم يكن النص واضحا أو صريحا والنص المصري صريح في عبارته من أن ما يخضع للضريبة هو صافي الربح الذي ينتج من العمليات التي باشرتها المنشأة بما في ذلك ما ينتج عن بيع أى شيء من الممتلكات . أى أن القانون المصري لا يقول بأن مجرد إعادة تقدير أصل في الدفاتر يكفي لفرض الضريبة على الفرق ، بل هو يستلزم أن يتحقق هذا الربح بالبيع الفعلي كما نشاهد في كتاب « ضرائب الدخل في مصر » للمرحوم حبيب المصري طبعة ١٩٤٥ في البند ٤٤٢ وما بعده يقول بأن نظرية الميزانية التي تقوم على أصول المحاسبة التجارية وقواعدها تكون على أساس تصور حالة منشأة أو شركة قد استقر الرأي على حلها وتصفيتها ، وبأن الميزانية السنوية التي تتخذ أساسا لتحديد الربح الخاضع للضريبة يجب أن توضع كما لو كان في النية تصفية المنشأة . . . الخ ، ثم يعود فيقول في موضع آخر بأنه « ولكن ليس معنى هذا أن الزيادة في قيمة تلك الأصول تخضع حتما للضريبة في الحال بمجرد إعادة تقويمها عند وضع الميزانية السنوية بقيمة تزيد على قيمتها الأصلية على اعتبار أن الربح كما أنه ينشأ من بيع بعض ممتلكات المنشأة ، قد ينشأ كذلك من إعادة تقويمها . إذ المتفق عليه في فرنسا أن الزيادة الناتجة من مجرد إعادة تقويم الأصول لا تخضع للضريبة . . . الخ »

والواقع أن تفسير ما يقول به المرحوم حبيب المصري لنظريته ، لا يتفق مع أصول المحاسبة التي يقضى بأنه

أما في مصر ، فلم يأخذ المشرع - كما أخذ المشرع الانجليزي - بنظرية الربح التجارى المعروف والذي ينتج من أرباح الاستغلال دون اضافة أى ربح رأسمالى ، كما لم يسلم بالأخذ بنظرية الدخل على إطلاقها ، بل هو ترسم طريق المشرع الفرنسي فقرر حلا وسطا بين الاثنين حيث نص في المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على : « يكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتها الشركة أو المنشأة ، ويدخل في ذلك ما ينتج من بيع أى شيء من الممتلكات سواء في أثناء قيام المنشأة أو عند انتهاء عملها ، وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعلى الأخص : (١) قيمة إيجار العقارات التي تشغلها المنشأة سواء أكانت العقارات المذكورة مملوكة لها أم مستأجرة ، وفي الحالة الأولى تكون العبرة بالإيجار الذي أتخذ أساسا لربط عوائد المباني (٢) الاستهلاكات الحقيقية التي حصلت في دائرة ما يجرى عليه العمل عادة طبقا للعرف ولطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل . (٣) الضرائب التي تدفعها المنشأة ما عدا ضريبة الأرباح التي تؤديها طبقا لهذا القانون »

ولسنا ندري ما الذي دعا بعض الشراح المصريين إلى اجتهاد أنفسهم في القول بأن المشرع المصري أخذ بنظرية الميزانية دون نظرية حساب الاستغلال ومحاولة تبرير ذلك . في حين أن حقيقة ما أخذ به المشرع هو حل وسط بين النظريتين - فهو قد أخذ بنظرية حساب الاستغلال مع اضافة ما قد ينتج من مباشرة المنشأة لبعض العمليات التي لا تدخل مباشرة في نطاق أعمالها العادية .

وهذا الذي نقول يضع الأمور في موضعها المبسط السهل الذي لا يثير كثيرا من الجدل حول مدى الأرباح التي يجب أن تخضع للضريبة .

يقول الاستاذ محمد كامل الحاروني في كتابه « ضريبة الإيرادات طبعة ١٩٤٣ صفحة ٦٣ » بأنه : « وقياسا



ما جرى عليه العمل في مصلحة الضرائب المصرية منذ انشائها الى الآن هو اتباع هذا النوع من الميزانيات دون غيره ، وهو الوضع الصحيح . كما أن الربح الذي يخضع للضريبة طبقا للقانون المصري ، هو الذي ينتج من تعامل المنشأة مع الغير . فكل ربح ينشأ عن طريق التقدير الذي ينتج من بعض التسويات الداخلية ولا صلة للغير به لا يخضع للضريبة . وينبنى على ذلك أيضا أن الربح الذي قد يظهر نتيجة لتعامل المنشأة مع فروعها أو الفروع مع بعضها لا يعتبر ربعا خاضعا للضريبة لان المنشأة وفروعها - بحكم القانون المصري - تعتبر ممولا واحدا ، ولهذا فلا يعتبر تداول المعاملات بين المنشأة ونفسها أو بينها وبين فروعها تعاملات مع الغير ، وبالتالي لا تخضع الارباح التي تتحقق نتيجة لذلك للضريبة .

**الاعباء والتكاليف :**

نصت المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أن تحديد الضريبة يكون على أساس الارباح الصافية ، كما أن المشرع قد تكفل في المادة ٣٩ من القانون المذكور بتوضيح المقصود بعبرة الارباح الصافية بأن ذكر بأنها عبارة عن نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرت المنشأة مخصصا منها جميع التكاليف وعلى الاخص قيمة ايجار العقارات التي تشغلها المنشأة والاستهلاكات الحقيقية والضرائب التي تدفعها المنشأة خلاف ضريبة الارباح التي تؤديها طبقا لهذا القانون ، واستثنى هذا القانون من الاشياء التي جرى العرف التجاري على خصمها المبالغ التي تأخذها المنشآت من أرباحها لتغطية الاحتياطي على اختلاف أنواعه أو لتكوين مال احتياطي خاص معد لتغطية خسارة محتملة ، بأن قضى في الفقرة الأخيرة من المادة ٣٩ منه بعدم جواز خصمها من الارباح التي تحسب عليها الضريبة والمقصود بعبرة «نتيجة العمليات» هو ما يسمى في عرف المحاسبة بالارباح أو الخسائر الاجمالية التي تنتج من تصوير حساب المتاجرة في المنشآت التجارية وحساب التشغيل والمتاجرة في المنشآت الصناعية . وهذا الربح الاجمالي عبارة عن زيادة قيمة صافي المبيعات على ثمن تكلفتها ، كما أن الخسارة الاجمالية عبارة عن

زيادة ثمن تكلفة المبيعات على صافي قيمتها . فلو فرضنا أن بضاعة أول المدة كانت قيمتها ٢٠٠٠ ج وأن صافي المشتريات بعد استنزال المردودات كانت قيمتها ٥٠٠٠ ج وأن مصروفات الشراء من عمولة ونقل وتأمين ورسوم جمركية وغير ذلك كانت ٢٠٠ ج وأن البضاعة الموجودة في المخزن آخر المدة كانت ٢١٠٠ ج وأن صافي المبيعات بعد استنزال المردودات كان ١٠٠٠٠ ج فإن مجمل الربح في هذه الحالة يكون :

$$10000 - (2000 + 200 + 5000) = 2100$$

وفي المنشآت الصناعية يسبق حساب التشغيل حساب المتاجرة ، والغرض منه هو اظهار ثمن التكلفة الصناعي للبضائع المصنوعة المنتجة خلال فترة المحاسبة ، ولهذا فيحمل هذا الحساب بكل مصاريف المصنع عن هذه الفترة .

أما بالنسبة للمنشآت التي تبشر أعمالا غير شراء السلع وبيعها أو صنعها كمنشآت السمسرة والوساطة وغيرها ، فهذه يتكون ربحها الاجمالي عن مجمل ايراداتها .

ويلاحظ أن حسابي التشغيل والمتاجرة في المنشآت التجارية أو الصناعية لا يدخل ضمنه أي دخل أو ربح من عمليات أخرى خلاف عمليات التجارة أو الصناعة . ولهذا فإن اجمالي الربح الذي قصد اليه المشرع الضرائب أوسع مدى مما تقضى به علوم المحاسبة ، فهو يشمل علاوة على اجمالي الربح العادي في التجارة جميع الارباح التي يجنيها الممول من أي مصدر آخر ، وسواء كان هذا الربح ربعا رأسماليا أم ايراديا ، وسواء نتج من بيع أصول ملموسة كالمباني والآلات والاثاث والبضائع وغير ذلك أم نتج من أصول معنوية غير ملموسة كحق الاختراع أو الامتياز أو الاسم التجاري أو شهرة المحل

ولا يكفي لتحقيق الربح القول بأن أسعار السوق وقت الجرد تزيد عن أسعار التكلفة أو الاسعار الدفترية ، اذ أن مثل هذا الفرق لا يجوز اعتباره ربعا خاضعا للضريبة علاوة على أن اعتباره ربعا دون أن يتحقق بالبيع

الفعل مغالف تماما لما تقضى به أصول المحاسبة والعرف التجاري . أما المقصود بعبرة «الارباح الصافية» التي ذكرتها المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فهو اجمالي الربح حسب ما ذكرناه فيما سبق مطروحا أو مخصوما منه الاعباء والتكاليف كما سنذكرها فيما بعد . ومن وجهة نظر المحاسبة البحتة يكون صافي الربح عبارة عن النتيجة التي تحصل عليها المنشأة من تصوير حساب الارباح والخسائر الذي يدرج بجانبه الدائن مجمل الربح ، كما يظهره حساب المتاجرة مضافا اليه الخصم المكتسب وأرباح الاوراق المالية . . . الخ . . . والذي يدرج بجانبه المدين مجمل الخسارة كما يظهرها حساب المتاجرة مضافا اليها المصاريف والاعباء الأخرى ، وعلى الاخص مصاريف التوزيع والمصاريف الادارية والمصاريف المالية . فاذا كان مجموع المبالغ المدرجة في جانب ( له ) يزيد عن مجموع ما أدرج بجانب ( منه ) كان الفرق عبارة عن صافي الربح ، واذا كان العكس كان الفرق عبارة عن مجموع الخسارة أو صافي الخسارة .

ويلاحظ أنه بالقياس الى اضافة الارباح الناتجة من بيع أي أصل من الاصول ضمن مجموع الارباح الخاضعة للضريبة ، فانه من الجائز أيضا أن يستنزل من هذه الارباح أو يضاف الى مجموع الخسائر ما يصيب المنشأة من خسارة نتيجة لبيع مثل هذه الاصول بشرط أن تكون داخلية في ممتلكاتها وسواء أتت هذه الخسارة أثناء قيام المنشأة أو عند انتهاء عملها .

أما المقصود بعبرة «جميع التكاليف» الواردة بالمادة ٣٩ من القانون السالف الذكر وما جاء بالبند السابق فهو ما سنتكلم عن بعض من أهم بنوده فيما يلي :

**بنك مصر**

البنك الذي فقهه المصري  
وعاشه في الاستقلال والحرية  
ينشئ صناعاته القومية  
يؤسس شركاتها الكبرى



# اتجاهات حديثة في المحاسبة

( ٢ ) تابع البحث الاول

المذكور قادرا على هذا ؟ ان المعجزة هي الآلات الحاسبة . فلولاها لاستغرقت هذه الاعمال عدة شهور لاتمامها .

٣ - وثالث مظاهر التطور أن علم المحاسبة أصبح من العلوم التي تدرس في الجامعات وأصبح لاساتذته كراسى مرموقة .. بعد أن كان تدريسه قاصرا على المدارس الفنية الثانوية والهيئات الفنية الخاصة وأن تاريخ هذه الناحية من التطور لجدير بالسر .

فهذا العلم كان في المرتبة الثالثة من الاهمية كما ذكرنا . فلم تكن الجامعات لتقبل تدريسه بمعاهدها وكلياتها فاقصر تدريسه على المدارس المتوسطة . ولم ترض هذه الحال كثيرا من المشتغلين به . والذين احسوا قصورا من هذه الدراسة المتوسطة عن امكان التمشي مع مقتضيات الصناعة والتجارة . ولم تكن المحاسبة تحسن قياس قيم الاشياء . بل شاهدوا تناقضا بين نتائج المحاسبة ونتائج التطبيق العملي للتجارة والصناعة . فأسرع هؤلاء الى تكوين جمعيات خاصة لتهم بشئون المادة والفن معا فتكونت تلك الجامعات الشهيرة بانجلترا كمجمع المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز واهتمت هذه الجامعات والجمعيات بقواعد العلم وسرت فيها حركة طيبة في البحث العلمي بالمعنى المعروف ، فتقدم العلم تقدما عظيما ووضعت مبادئه ونظرياته واصبح اكبر علماء المحاسبة هم أعضاء هذه الجمعيات والجامع والمتسبون اليها .

ويرجع الى هذه الجمعيات والجامع بالذات الفضل الاول في ترقية المستوى العلمي لمادة المحاسبة . كما بذلت له أجل الخدمات عن طريق غير مباشر ذلك أن بعض الجامعات قد تنبعت الى أهمية مادة المحاسبة في حياتنا الاقتصادية على

استخدام الآلات الحاسبة التي أخذ الاقبال يشتد عليها في الايام الأخيرة مما يبشر بحدوث تغييرات شاملة في هذا الفن أيضا .

ولجرد الاستطراد في الحديث أذكر أن الحياة العملية الحديثة متمثلة في نواحيها الاقتصادية والصناعية والتجارية ، وتشابكها ، والمنافسة الشديدة بين المنشآت ذات النشاط

## لأستاذ موسى صمت

المتشابه ، والرغبة في التوسع والنماء كل ذلك يعمل على زيادة الحاجة لاستعمال الآلات على نطاق واسع . والا تعطلت الاعمال عطلا كبيرا . وأورد في هذه المناسبة حالة جديرة بالذكر لغرابتها ، وهي حالة بنك إيرفنج تراست كومباني بالولايات المتحدة . وهو بنك من أكبر بنوك العالم وله ٢٥٠٠ فرع في أنحاء العالم عبر المحيطات والانهار والجبال ، هذا المصرف يقفل حساباته في تاريخ معين .. ويعقد نشرة مطبوعة بحساباته الختامية مزودة برسوم بيانية واحصائيات وبيانات كثيرة . وأذكر أنني تسلمت إحدى هذه النشرات قبل مرور شهر على تاريخ اقفال الميزانية . هذه الفترة القصيرة كفت للاعمال الآتية :

- استخراج الحسابات الختامية للمركز الرئيسي
- ادماجها في حسابات المركز
- اعداد الحسابات الختامية للمجموعة
- مراجعتها بمعرفة مراقبي الحسابات
- اعتماد الحسابات الختامية من المساهمين
- اعداد النشرة
- طبعا
- وصولها اليها بالقاهرة
- فأى معجزة تلك التي جعلت البنك

تكلما في العدد السابق في موضوع علم المحاسبة والتطور الخبير الذي شهده في السنوات الأخيرة وتكلمنا عن المظهر الاول من مظاهر التطور ألا وهو التفرقة الحادة بين المحاسبة كعلم وامساك الدفاتر كفن . ونشرح في هذا العدد المظهر الثاني والمظهر الثالث لهذا التطور .

٢ - وثاني مظاهر التطور أن المشتغلين بشئون المحاسبة وامساك الدفاتر أصبحوا ينقسمون الى طائفتين تتميز كل منهما عن الاخرى بعد أن كانوا طائفة واحدة . فهناك طائفة علماء المحاسبة والمنطقيين لبحوثها النظرية ووضع المبادئ والقواعد التي تتلاءم مع الحياة الاقتصادية والقانونية وتطوراتها ، وهناك طائفة ماسكي الدفاتر وهم من يقومون بتطبيق قواعد علم المحاسبة في الحياة العملية باثبات القيم والمعاملات في دفاتر .

وقد يبدو الفرق بين هاتين الطائفتين ضعيفا غير قوى ، واني أقول بهذا . فنحن مازلنا في أوائل التطور الحادث في مبادئ المحاسبة ونظرياتها . ومازال علماءها المشتغلون بأبحاثها معنيين بطرق تطبيقها - كما لا يزال ماسكو الدفاتر يسعون الى الوقوف على مبادئ العلم ونظرياته

ومع هذا فإظن أن الفرق واضح وكبير بين أستاذ جامعي في علم المحاسبة وبين كاتب بمحل تجاري صغير يقبع وراء دفتريه الضخم ويفيد عمليات المحل التجارية بخط لا يكاد يقرأ ، وفي دفتر يسمى دفتر اليومية وهو لا يدري مما يقيد فيه شيئا فلماذا قيد هذا بكذا من الجنبهات أو القروش أو الملاليم ولماذا يقيد ذلك بكيت منها بل ولماذا قيد هذا القيد بالدفتر أصلا !

وعلى كل حال فإن مرور الوقت كفيلا بزيادة هذه الفروق زيادة كبيرة كأن ينصرف علماء المحاسبة الى البحث العلمي الصرف في فقه المادة وفلسفتها ومبادئها ونظرياتها - وانقطاعهم شيئا فشيئا عن أمساك الدفاتر ذاتها . كما ينصرف ماسكو الدفاتر الى تحسين شئونهم وظروف عملهم ومجال ذلك في رأيي هو زيادة



# التجارة والاقتصاد ... والقضاء

## حول تملك الاجانب الاراضى بالشفعة

أرادت إحدى السيدات الاجنبيات أن تطالب بأخذ بعض الاطيان الزراعية بالشفعة .. ولكن البائعين ومعهم مشتريه هذه الاطيان عارضوها في ذلك .. فرفعت هذه السيدة دعوى كلية تطالب فيها بحققها المشار اليه فدفع خصومها بعدم أحقيتها للأخذ بالشفعة استناداً الى صدور قانون منع تملك الاجانب الاطيان الزراعية في مصر وهو القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥١

قال هؤلاء أن القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥١ الخاص بمنع غير المصريين من تملك الاراضى الزراعية في مصر والمعمول به منذ نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٧ من مارس سنة ١٩٥١ قد نص في مادته الاولى على أنه ( مع عدم الإخلال بأحكام المادتين الاولى والثانية من الامر رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٠ الذي استمر العمل به بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٤٥ بشأن تملك العقارات في أقسام الحدود - يحظر على غير المصريين سواء اكانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين اكتساب ملكية الاراضى الزراعية والاراضى القابلة للزراعة والاراضى

الخصوص فبدات في تدريسها بكليتها وتعاونت المجامع مع الجامعات تعاوناً وثيقاً ، بأن خفضت المجامع مدة التمرين اللازمة للسماح للراغبين في الانتساب اليها فجعلتها ثلاث سنوات فقط لخريجي الجامعات وحاملى درجاتها العلمية وابقتها لغيرهم خمس سنوات كاملة . فضلاً عن وضع امتحاناتها النهائية في مواد عالية يصعب على غير الجامعيين هضمها فكان حافزاً للراغبين في الانتساب اليها في الحصول على درجات جامعية أولاً .

وهكذا تم خلق طبقة عالية من

الصحراوية بالدولة .. ويشمل هذا الحظر الملكية التامة كما يشمل ملكية الرقبة وحق الانتفاع ) .. كما تنص المادة الثالثة بالبطلان المطلق عند

للمتاضى  
أحمد محمد حافظ

مخالفة نص المادة الاولى .. وعلى ذلك فقد أصبح من المحرم على مثل المدعية أن تملك الاطيان موضوع دعواها بالشفعة لانها يونانية الجنس ..

وأضافوا بأنه قد ترى المدعية انها رفعت دعواها قبل صدور القانون الذى يمنعها من ذلك - والحق أنها رفعتها قبل صدور القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥١ - ولكن الراى السائد المستقر عليه بين جمهرة الفقهاء - وعلى رأسهم الاستاذ محمد كامل مرسى - وفي دوائر القضاء هو ان ملكية الشفيع لا تنتقل الا من وقت الحكم .

فقد جاء في كتاب الحقوق الضمنية الاصلية للاستاذ محمد كامل مرسى

المحاسبين الاكفاء الذين يوثق في رأيهم واضطلعوا بمهام التدريس في الجامعات وفي المجامع كما اضطلعوا بمهام البحث العلمى الدقيق حتى ارتفع مستوى العلم وتوطدت أقدامه ولم يقف الامر عند هذا الحد بل ان الجامعات اطمأنت للمستوى العالى المنشود فأنشأت الدراسات العليا في مادة المحاسبة ، منحت خريجها درجات الماجستير والدكتوراه في الفلسفة وعما قريب سيأتى دور درجة الدكتوراه في العلوم في مادة المحاسبة .

يتبع  
موسى حقى  
ماجستير في التجارة

الجزء الثالث طبعة سنة ١٩٤٩ نبذة رقم ٤٨٣ : الراى الذى نقول به هو ماأخذ به الفريق الاخير من المحاكم فالشفيع لا يصبح مالكا للعقار المشفوع الا من وقت التراضى او من وقت الحكم بالشفعة قضاء .. وهذا يوافق حكم الشريعة الاسلامية الذى يقضى بأن تملك العقار قضاء كان او رضا يعتبر شراء جديداً في حق الشفيع . ويؤيد هذا الراى الذى نقول به ما جاء في المادة ٩٢٨ من ن العين الجائر أخذها بالشفعة اذاباعها مشتريها قيل ان تعلن أية رغبة في الأخذ بالشفعة أو قبل أن يتم تسجيل هذه الرغبة فلا تقام دعوى أخذها بالشفعة الا على المشتري الثانى بالشروط التى اشترى بها .. فالقانون اعتبر المشتري قبل طلب الشفعة مالكا للعين التى اشتراها فاذا تصرف فيها سقط حق الشفيع في طلبها بالشفعة .. كما ان نص المادة ٩٤٤ من القانون المدنى قد جاء فيه أن الحكم الذى يصدر نهائياً بالشفعة يعتبر سنداً لملكية الشفيع وهو تأكيد من الشارع الى أن ملكية الشفيع انما تنتقل من وقت الحكم .

وقد أخذت محكمة النقض والابرار بالمبدأ القائل بتملك الشفيع من وقت الحكم في حكمها الصادر في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٦ والصادر في الطعن رقم ٨٥ سنة ١٥ قضائية .. وقد اوردت المحكمة في الحكم المذكور حجج القائلين بغير هذا الراى وفندتها ثم أخذت بالراى السالف الذكر .

وفي الدعوى التى رفعتها المدعية الاجنبية يعتبر القضاء بالشفعة لها تملك لاجنبى لاطيان زراعية في مصر الامر المخالف لنص القانون الذى يلقي على المحكمة من تلقاء نفسها عبء القضاء بالبطلان لكل تصرف يخالف احكام المادة الثالثة المذكورة فالمدعية وهى غير مصرية ليس لها اذن أن تسعى لاكتساب ملكية مثل هذه الاطيان عن طريق الشفعة لاسعيها بعد باطلا .

هذا ما قال به المدعى عليهم ودفعوا به .. اما المدعية فقد أجابت قائلة .. ان القانون الخاص بمنع تملك



وقد انتهت المدعية الى القول بان  
الرأى قد استقر على أن الشفيع يملك  
من يوم طلب الشفعة فلا يقبل القول  
بأنه ممنوع من التملك بموجب  
القانون المعمول به منذ ١٧ مارس  
سنة ١٩٥١ بعد ان أصبح وفقاً  
للقانون العام مالكا من يوم اعلان رغبة  
الشفعة الحاصلة في سنة ١٩٥٠

أما ما أصدره القضاء من حكم في  
هذا الموضوع فسوف نتعرض له في  
العدد المقبل بأذن الله . . لأنه يمس  
ناحية الاقتصاد القومي من طريق  
تملك الاجانب للأراضي الزراعية من  
عدمه .

حمدي حافظ  
قاض

### في الاقتصاد الاوروبي

تابع المنشور على ص ١٥

ويقول رجال الاقتصاد الاوربيون  
ان المساعدات الأمريكية لاوروبا ، حتى  
ما قدم منها على سبيل الهبة لا على  
سبيل القرض ، انما كان القصد  
الاول منها نفع الاقتصاد الأمريكي .  
لانه متى عادت الى اوربا عافيتها  
الاقتصادية وأمنت خطر الشيوعية  
بتهيئة اسباب الحياة الكريمة للسكان  
بات في امكانها أن تغدو عميلا للأسواق  
الأمريكية . ولذلك ينصح أولئك  
الاقتصاديون حكومة الرئيس ايزنهاور  
بألا تأخذ بما ورد في تقرير راندال من  
حيث قطع المعونة ، مؤكدين وجهة  
نظرهم بأن أسواق اوربا باتت اليوم  
في غمرة من منتجات أمريكا وسنمها  
مالم يكن له مثل قبل الحرب .

وأيا كان الأمر ، فهناك اعتباران  
او روعيا ، لا يمكن التقليل من آثار قطع  
المعونة الأمريكية عن اوربا الى أقصى  
حد ، وهما :

أولا - حل المنازعات السياسية  
الاوروبية التي تتمرتب عليها اعباء  
ومشكلات اقتصادية ، لتتصرف كل  
دولة الى شئون التعمير والتنمية  
بدلا من انشغالها بمنازعات سياسية  
لا طائل من ورائها . .

ثانيا - العود الى نظام تحويل  
العملات بعدما اشتد ساعد معظم  
عملات البلدان الاوروبية وزال عنها  
ما كان عليها من مسحة التضخم وعدم  
الاستقرار . وهذا امر مستطاع  
فاذا روعي هذان الاعتباران ،  
جاز لاوروبا أن تستغنى عن عون  
أمريكا الاقتصادي م . ل . بولاد

الشفيع قد عرض الثمن على المشتري  
عرضا حقيقيا وأن يكون قد أودعه  
خزانة المحكمة اثر رفضه لانه ماكان  
ليصبح مدينا بالثمن للمشتري بمجرد  
طلب الشفعة ولا كان ملزما قانونا  
بعرضه ولا بأبداعه . . فان كان قد  
ألزم نفسه بما لم يلزمه به القاضي  
فهو وشأنه . . على أنه ليس له أن  
يتوسل بفعله الى حرمان المشتري  
من حقه . .

هذا ماقررتة محكمة النقض . .  
والرأى عندنا أن ماذهبت اليه المحكمة  
العليا أصبح محلا للنظر بعد أن أصبح  
طالب للشفعة ملزما قانونا بأبداع كل  
الثمن الحقيقي والا سقط حقه في  
الشفعة م ٩٤٢ ف ٢ القانون المدني

الاجانب للأراضي الزراعية قد عمل  
به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية  
في ١٧ مارس سنة ١٩٥١ ولكن دعوى  
الشفعة رفعت قبل العمل به . .  
وليس للقانون اثر رجعي فلا انطبق  
له على الدعوى الحالية . .

أما مايقول به خصوم المدعية من  
أن الشفيع لا يملك المشفوع فيه الا من  
يؤم الحكم استنادا الى نص المادة  
٤٩٩ من القانون المدني فان هذه  
المادة لا تعتبر الحكم سببا للتملك بل  
تعتبره سندا له . . والسند شيء  
آخر غير السبب الذي يترتب عليه  
الملك . . كما أن هذه المادة انما  
وضعت لتنظيم العلاقة بين الشفيع  
والغير . . ولذلك جاء في نصها أن  
الحكم يعتبر سببا . . ولم تحدد المادة  
الوقت الذي تنتقل فيه الملكية  
للشفيع .

والفصل في الامر يتطلب معرفة  
الوقت الذي تنتقل فيه الملكية للشفيع  
في مواجهة البائع والمشتري . .  
واقصادا في الوقت ولضيق المقام . .  
نشير الى ان المدعية انتهت الى بيان  
ما أورده الدكتور محمد على عرفة  
بكتابه ( التقنين المدني الجديد -  
بهامش المادة ٤٩٧ بالصحيفة ٦٤٧ )  
. . وهذا نصه :

( ملاحظات - توافق النصوص  
الثلاثة المتقدمة نظائرها في قانون  
الشفعة وأحكامها واضحة لا تحتاج  
الى بيان . . ولكنا نقف عند عبارة  
وردت بالمذكرة الايضاحية لمشروع  
التنقيح فيما يتعلق باستحقاق غلة  
العقار المشفوع فيه ، فقد جاء فيها  
أن المشتري « منذ يعلن بالرغبة في  
الاخذ بالشفعة لا يملك العقار » . .  
وتكون للشفيع اذ هو المالك . .  
وللمشتري أن يطلب الفوائد من  
الوقت الذي لا يملك فيه العقار .  
ويهمنا أن نلفت النظر الى أن هذا  
الرأى يتعارض مع ماقررتة محكمة  
النقض في حكم من أحدث أحكامها ،  
وهو الحكم الصادر سنة ١٩٤٦ وسنفت  
الاشارة اليه ، من أن العين المشفوعة  
لا تصير الى ملك الشفيع في غير حال  
التراضي الا بالحكم النهائي القاضي  
بالشفعة . . لتكون دعوى الشفيع  
بريع هذه العين عن المدة السابقة على  
هذا الحكم لاسند لها من القانون . .  
ولا بغير من هذا النظر أن يكون

## الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية

نصف سنة مؤقنا

صاحبها السيد عبد الله فكرى باظم

رئيس التحرير أحمد عثمان

مدير الادارة فؤاد الجمنزورى

مدير اعلاني بمخارة

١٠ شارع محمد بك خريز بالقاهرة

تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات تنفذ على اربع ايام في المجلة

الاشتركاك في مصر مئة مائة ونصف جنيه

في سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة

الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشا سوريا

او لبنانيا او فلسا

في المملكة العربية السعودية ٣٧٥

قرشا صاعا

في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك

وكولومبيا والبرازيل ١٧ دولارا

فيما عدا ذلك من اقطار العالم خمسة

جنيهات مصرية او ٦/٨/٥ جنيهات انجليزية

تدبر بشتراكات في مصر والسودان وفلسطين

بموجب اذونات او موافقات بربرية او شيكات

وفي الخارج بموجب شيكات على بنوك القاهرة

او حوالة نقدية



# عرض لانتاج البترول في العالم خلال عام ١٩٥٣

## أكبر انتاج للبترول في الشرق الاوسط

### الولايات المتحدة وكندا تحققان ٣٩٣ زيادة عن عام ١٩٥٢

تكلمنا في الاعداد السابقة عن سوق البترول في الشرق الاوسط وانه اكبر مستودع للبترول في العالم . ثم شرحنا سوق البترول في بلدان أوروبا - ماعدا دول شرق أوروبا - وقلنا ان اكبر معامل التكرير توجد في أوروبا . وفي هذا العدد نلقى نظرة على انتاج البترول العالمي خلال عام ١٩٥٣

في الاتحاد السوفيتي فقد زاد بمقدار ٥ مليون طن أي بنسبة قدرها ١٠٪ عن انتاج عام ١٩٥٢ . أما رقم انتاج رومانيا فقد وصل خلال عام ١٩٥٣ الى ٩ مليون طن ، بينما كان خلال عام ١٩٥٢ ٨٦٦ مليون طن ، وذلك حسب المعلومات والبيانات الرسمية التي قدمت .

ويتوقع المطلعون على بواطن الامور ان يكون انتاج عام ١٩٥٤ انتاجا عاليا لم يصل اليه خلال العامين السابقين ، اذ ان أمريكا وكندا والمكسيك وفنزويلا ، بالإضافة الى الدول المنتجة في الشرق الاوسط سوف تبلغ طاقتها ارفع رقم سواء في الانتاج او في عمليات التكرير . اما عن روسيا والدول الضالعة معها فسوف يرتفع انتاجها بنسبة كبيرة خلال العام الحالي ، اذ لديها آبار ومخازن وفيرة في باطن الارض حول البحر الاسود والجدول المرافق يبين مقدار الانتاج العالمي من البترول خلال اعوام ١٩٥٠ و ١٩٥٢ و ١٩٥٣ ونسبة الزيادة لعام ١٩٥٣ عن عام ١٩٥٢

الايوسط وقد بلغ ١٦١ مليون طن عن انتاج عام ١٩٥٢ ( أي زيادة قدرها ١٥٢٪ ) . أما في دول أمريكا اللاتينية ، فقد انخفض الانتاج

ان نقطة من البترول ، تساوي نقطة من الدم « كلمينسو »

بمقدار ٢١ مليون طن أي بنسبة ١٧٪ مما أدى الى هبوط الصادرات في اسواق فنزويلا والمكسيك . أما في الشرق الاقصى ، فلم يحدث -- تقريبا -- أي تغيير في الانتاج . اللهم الا زيادة رقم انتاج أندونيسيا بمقدار مليون ونصف مليون طن . أما في دول غربي أوروبا فقد بلغ الانتاج بأجمعه ٣٨٦ مليون طن ، أي بزيادة قدرها ٦٠٠ الف طن وذلك بفضل انتاج المانيا الغربية حيث ارتفع انتاجها بمعدل ٢٥٪ . أما الانتاج

ارتفع رقم الانتاج العالمي من البترول خلال عام ١٩٥٣ بمقدار ٣٠ مليون طن مئري ، وهي تقريبا نفس الزيادة التي حدثت خلال عام ١٩٥٢ ومعنى هذا ان رقم الانتاج العالمي خلال عام ١٩٥٣ بلغ ٦٥٤ مليون طن مئري . وفي الواقع كانت أكبر زيادة من نصيب الشرق الاوسط ، اذ خصه من هذه الزيادة ما مقداره ١٦ مليون طن ، أما بقية دول العالم فقد كانت على الترتيب التالي : الولايات المتحدة زاد انتاجها بمقدار ٨ مليون طن ، وكندا بمقدار ٣ مليون طن والاتحاد السوفيتي ورومانيا بمقدار ٥ مليون طن . أما في فنزويلا فقد هبط انتاجها عن عام ١٩٥٢ بمقدار مليونين ونصف مليون طن .

وعلى أية حال فمن المتوقع أن يرتفع انتاج عام ١٩٥٤ ، وذلك بفضل التوسع في الاستكشافات ، وأعمال البحث والتنقيب عن آبار جديدة في البلدان المنتجة للبترول ، فضلا عن احتمال الزيادة في المقدرة والطاقة الانتاجية

#### تفصيلات أوفى . .

ولزيادة الايضاح لهذا البيان الموجز ، نقول أن الزيادة التي طرأت على انتاج عام ١٩٥٣ عن انتاج عام ١٩٥٢ وقدرها ٣٣ مليون طن مئري ، تمثل نسبة قدرها ٥٪ عن معدل عام ١٩٥٢ . كما أن رقم انتاج عام ١٩٥٣ وهو ٦٥٤ مليون طن مئري ، كان بمعدل ٣٢٠ طن في النصف الاول من العام ، ثم ٣٣٤ مليون طن خلال النصف الثاني من عام ١٩٥٣ والواقع حدثت كل هذه الزيادة بفضل الانتاج الضخم في بلدان الشرق

#### جدول يبين الانتاج العالمي من البترول بالآلاف الاطنان

| البلد والمنطقة       | ١٩٥٠   | ١٩٥٢   | ١٩٥٣   | الزيادة في المائة عن عام ١٩٥٢ | عام ١٩٥٣ |
|----------------------|--------|--------|--------|-------------------------------|----------|
| أمريكا الشمالية      | ٤٤٩٩٩٢ | ٤٨٩٤٤٧ | ٤٩٣٠٠٠ |                               |          |
| كاليفورنيا           | ٢٢٦٠٨٩ | ٢٦٠٥٢١ | ٢٦٨٠٠٠ |                               |          |
| شرق كاليفورنيا       | ٢٧١٠٨١ | ٣٠٨٩٧٨ | ٣١٧٠٠٠ | ٢٦                            | ٤٨٥      |
| كندا                 | ٣٧٣٨   | ٨٢٦٥   | ١١٣٠٠  | ٣٦٧                           | ١٧       |
|                      | ٢٧٤٨١٩ | ٣١٧٢٤٣ | ٣٢٨٣٠٠ | ٣٥                            | ٥٠٢      |
| أمريكا اللاتينية     |        |        |        |                               |          |
| منطقة البحر الكاريبي | ٧٨٢٤٠  | ٩٤٦٢٦  | ٩٢٠٠٠  |                               |          |
| فنزويلا              | ٤٧٨٤   | ٥٤٣٢   | ٥٥٠٠   |                               |          |
| كولومبيا             | ٣٠٠٠   | ٣٠٧٦   | ٣٢٠٠   |                               |          |
| ترينيداد             | ٨٦٠٢٤  | ١٠٣١٢٤ | ١٠٠٧٠٠ | ٢٤                            | ١٥٤      |



## الأردن يعقد اتفاقا تجاريا

### مع يوغوسلافيا

وافقت الحكومة الأردنية على الاتفاق التجاري الجديد الذي عقد مع يوغوسلافيا .

ويقضى الاتفاق بتبادل السلع من منتجات البلدين بما لا تقل قيمته عن ١٠٠ ألف جنيه استرليني . وتشمل قائمة السلع الملحقه بالاتفاق من منتجات الأردن الفوسفات وزيت الزيتون ، ومن منتجات يوغوسلافيا الغلال والمواد الأولية

### العجز في تجارة اسرائيل

#### الخارجية

لا يزال الميزان التجاري لاسرائيل يسفر عن عجز كبير تعمل السلطات الاسرائيلية على التضييق منه . وقد بذلت محاولات للتقليل من الواردات وأمكن انقاصها في الشهور الاحدى عشرة الاولى من عام ١٩٥٣ الى ما قيمته ٩٢ مليوناً من الجنيهات الاسرائيلية مقابل ١١٧ مليوناً في المدة ذاتها من عام ١٩٥٢

ولا تزال الصادرات قليلة للغاية ولو انه امكن ولو انه امكن زيادتها الى ١٩ مليون جنيه اسرائيلي في الشهور من يناير الى نوفمبر ١٩٥٣ مقابل ١٤٦ مليوناً عام ١٩٥٢ ، ومن ثم لا تزال اسرائيل تعتمد كثيراً على المساعدات الأجنبية وخاصة التي تجمعها وتقدمها اليها الولايات المتحدة في سد العجز الكبير في مدفوعاتها .

#### اعداد سكان سورية

اعلنت وزارة الاقتصاد القومي السورية أن عدد سكان الجمهورية السورية ارتفع في آخر عام ١٩٥٣ الى ٣٢٤٨٠٠٠ نسمة .

الطلب على المنتجات البترولية يزداد مع الزمن بدرجة كبيرة وخاصة في البلدان المتخلفة ، بل وفي كل مكان تجد السيارة لها ميداناً واسعاً للعمل والنشاط .

\*\*\*

هذا عرض سريع للإنتاج العالمي خلال عام ١٩٥٣

عبد القادر عبد الحميد

بكالوريوس في العلوم

## بلدان أخرى بأمريكا

|                         |       |       |       |
|-------------------------|-------|-------|-------|
| المكسيك                 | ١٠٢٩٦ | ١٠٩٠٠ | ١٠٧٠٠ |
| الأرجنتين               | ٣٤٩٢  | ٣٥٧٠  | ٤١٦٠  |
| بيرو                    | ١٩٩٢  | ٢١٧٦  | ٢١٠٠  |
| أكوادور                 | ٣٣٧   | ٣٧٥   | ٤٠٠   |
| شيلي                    | ٨٦    | ١١٦   | ١٤٠   |
| بوليفيا والبرازيل وكوبا | ١٤٠   | ١٧٧   | ٢٠٠   |
|                         | ١٦٣٣٧ | ١٧٣١٤ | ١٧٦٤٠ |

٢٧

١٩

## بلاد الشرق الاوسط

|                  |       |        |        |
|------------------|-------|--------|--------|
| الكويت           | ١٧٢٩١ | ٣٧٦٣٧  | ٤٣٠٠٠  |
| المملكة السعودية | ٢٦١٩٧ | ٤٠٥٠٩  | ٤١٠٠٠  |
| العراق           | ٦٤٨٠  | ١٨٨٤٣  | ٢٨٢٠٠  |
| قطر              | ١٦٣٢  | ٣٢٩٧   | ٤٢٠٠   |
| مصر              | ٢٣٤٠  | ٢٣٥٠   | ٢٥٠٠   |
| البحرين          | ١٥١٢  | ١٥١٠   | ١٥٠٠   |
| ايران            | ٣٢٢٥٨ | ١٣٤٨   | ١٢٠٠   |
| تركيا            | ١٧    | ٢٢     | ٢٥     |
|                  | ٨٧٧٢٧ | ١٠٥٥١٦ | ١٢١٦٢٥ |

١٨٦

١٥٢

## بلاد الشرق الاقصى

|               |       |       |       |
|---------------|-------|-------|-------|
| أندونيسيا     | ٦٤١٥  | ٨٥٢٤  | ١٠٠٠٠ |
| بورنيو        | ٤٣٤٦  | ٥١٣٠  | ٥١٠٠  |
| اليابان       | ٣١٠   | ٣١٠   | ٣٠٠   |
| الهند         | ٢٥٢   | ٢٥٨   | ٢٧٠   |
| غيانا الجديدة | ٢٥٠   | ٢٤٠   | ٢٥٠   |
| باكستان       | ١٦٨   | ١٧٩   | ١٨٥   |
| بورما         | ٦٧    | ١٣٠   | ١٥٥   |
|               | ١١٨٠٨ | ١٤٧٧١ | ١٦٢٦٠ |

٢٥

١٠١

## بلاد أوروبا

|                |      |      |      |
|----------------|------|------|------|
| ألمانيا        | ١١١٠ | ١٧٥٥ | ٢٢٠٠ |
| هولندا         | ٧١٠  | ٧١٥  | ٨٠٠  |
| فرنسا          | ٣٠٠  | ٣٥٠  | ٢٧٠  |
| الجزائر ومراكش | ٤٠   | ١٤٧  | ١٨٥  |
| يوغوسلافيا     | ١١١  | ١٥٢  | ١٦٩  |
| إيطاليا        | ٩    | ٦٣   | ٩٠   |
| انجلترا        | ٤٦   | ٥٥   | ٥٥   |
|                | ٢٣٢٦ | ٣٣٢٧ | ٣٨٦٠ |

١٠٦

١٩٩

## مجموع بلدان العالم الحر

|                  |       |              |        |
|------------------|-------|--------------|--------|
| الاتحاد السوفيتي | ٤٧٩٠٠ | ٤٧٥٠٠        | ٥٢٥٠٠  |
| رومانيا          | ٥٤٠٠  | ٨٦٠٠         | ٩١٠٠   |
| النمسا           | ١٥٠٠  | ٢٨٠٠         | ٣٠٠٠   |
| هنغاريا          | ٥٠٠   | ٥٠٠          | ٥٠٠    |
| بولندا           | ١٧٨   | ٢٣٥          | ٢٥٠    |
| ألبانيا          | ١٥٠   | ٢٠٠          | ٢٠٠    |
| تشيكوسلوفاكيا    | ٦٣    | ١١٠          | ١٢٠    |
| الصين            | ١٠٠   | ١٢٠          | ١٦٠    |
|                  | ٤٥٧٩١ | ٦٠٦٥ - ٦٥٨٣٠ | ٦٥٨٣٨٥ |

١٠٠

٩٥

## المجموع العالي

|  |        |        |        |
|--|--------|--------|--------|
|  | ٥٢٤٨٣٢ | ٦٢١٢٨٠ | ٦٥٤٢١٥ |
|--|--------|--------|--------|

١٠٠

٥٣

## المنافسة بين البترول والفحم والكهرباء

عام ١٩٥١ ، وهذه الزيادة ( ٦٥ مليون طن ) تعتبر حدثاً كبيراً في عالم البترول .

وبالمثل يحدث في إنتاج الفحم وتوليد الكهرباء ، فقد أمكن التغلب على نقصهما . ولكن معدل الزيادة كان بطيئاً للغاية . وان المجال الذي يحل فيه البترول محل عناصر الوقود الأخرى يتضاءل رويداً رويداً بسبب تخصص الآلات ، هذا بينما

تشير هذه الاحصائية الى مدى التقدم السريع في إنتاج البترول . والشئ الجدير بالملاحظة ، انه رغم انقطاع البترول الإيراني وقيام الحرب الكورية حيث كان مجموع الانتاج العالمي ٥٢٥ مليون طن ، إلا أن انتاج البترول الإيراني لم يقل رقم الانتاج بل عملت الدول كلها متكاتفه لتعويض هذا النقص في هذه المادة الحيوية ، ونتج عن هذا التكاتف زيادة في الانتاج العالمي أبلغته الى ٩٥٠ مليون طن



# ضريبة سنوية على العقارات

مقابل جميع المصروفات التي يتكبدها المالك بما فيها مصاريف الصيانة

## الباب الخامس تقدير القيمة الإيجارية

مادة ١٣ - يتولى تقدير القيمة الإيجارية في كل مدينة أو محافظة لجان مكونة من أربعة أعضاء اثنين منهم من موظفي الحكومة وتكون الرئاسة لأحدهما واثنين من مالكي العقارات المبنية بالمدينة أو القسم أو البلد التي يتم فيها التقدير يعينهما سنويا وزير المالية والاقتصاد أو من ينييه عنه في ذلك من بين الملاك الذين يؤدون ضريبة مبان لاتقل عن ثلاثة جنيهات في العام .

وإذا امتنع أحد العضوين المعينين من الملاك عن الحضور ثلاث مرات متوالية من غير عذر تقبله اللجنة اعتبر مستقila

وعند خلو مركز أحد الأعضاء من الملاك المعينين لاي سبب عين فيه وزير المالية والاقتصاد أو من ينييه عنه وذلك للمدة الباقية أحد الملاك ممن تتوافر فيه الشروط .

ويشترط لصحة انعقاد اللجنة حضور ثلاثة من أعضائها وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة وعند التساوى يرجح الرأي الذي يؤيده الرئيس مادة ١٤ - يعلن وزير المالية والاقتصاد أو من ينييه عنه في ذلك عن اتمام التقديرات في الجريدة الرسمية وتعلق صورة من الاعلان على أبواب أقسام البوليس والمراكز ومأموريات المالية الكائن بدائرتها العقارات وتكون الضريبة واجبة الاداء بمجرد حصول النشر كما يخطر

كل ممول بعنوانه الموضح بالاقرار المنصوص عليه في المادة ٧ بمقدار الضريبة التي ربطت عليه وتاريخ النشر في الجريدة الرسمية وذلك بالطريقة والاضاع التي تعينها اللجنة التنفيذية ويصدر بها قرار من وزير المالية والاقتصاد

مادة ١٥ - للممولين والحكومة أن يتظلما أمام مجلس المراجعة المنصوص عليه في المادة التالية من قرارات لجان التقدير خلال ستة اشهر من تاريخ نشر اتمام التقديرات في الجريدة الرسمية مع تقديم اسباب التظلم

فإذا كان التظلم مقدما من الممول وجب أن يكون مرافقا له القسيمة الدالة على اداء آخر قسط مستحق وتأمين قدره ٥٠/٠ من الضريبة المقدم في شأنها المعارضة مع جبر كسر نصف الجنيه بالزيادة على ألا يقل التأمين عن ٥٠ قرشا والا سقط الحق في طلب المعارضة ولا يرد التأمين في حالة عدم خفض مجلس المراجعة للمقيمة الإيجارية المقررة وعلى أن يخطر التظلم بميعاد تحقيق الشكوى قبل حلوله بأسبوع

مادة ١٦ - يشكل في كل مديرية أو محافظة مجلس مراجعة يؤلف من ثلاثة من موظفي الحكومة يعينهم وزير المالية والاقتصاد أو من ينييه عنه في ذلك ومن ثلاثة من كبار ملاك المباني بالمدينة أو البلد الذي ينظر المجلس التظلمات الخاصة به ممن يدفعون ضريبة مبان لاتقل عن ثلاثة جنيهات في السنة يعينهم وزير

اذيع قانون جديد وافق عليه مجلس الوزراء بفرض ضريبة سنوية على العقارات المبنية وفيما نصه بعد الديباجة :

## الباب الاول العقارات التي تتناولها الضريبة

مادة ١ - تفرض ضريبة سنوية على العقارات المبنية ايا كانت مادة بنائها وأيا كان الغرض الذي تستخدم فيه دائمة أو غير دائمة ،مقامة على الارض أو تحتها أو على الماء ، مشغولة بهوض أو بغير عوض ، وفي تطبيق أحكام هذا القانون يعتبر في حكم العقارات المبنية الاراضي للفضاء المستغلة - أو المستعملة سواء اكانت ملحقة بالمباني ام مستقلة عنها ، مسورة أو غير مسورة مالم تكن هذه الاراضي مجاورة لمساكن المزب ومستعملة أجرانا خاصة لاهالي القرية كما تعتبر في حكم العقارات المبنية التركيبات التي تقام على اسطح أو واجهات العقارات اذا كانت مؤجرة أو كان التركيب مقابل نفع أو اجر

مادة ٢ - تسرى أحكام هذه الضريبة على المدن والبلاد التي صدرت بها أوامر عالية أو مراسيم بربط الضريبة عليها بالتطبيق للامر العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ ولوزير المالية والاقتصاد بقرار منه أن يضيف الى الجدول المرافق مدنا جديدة وذلك بعد أخذ رأي المجالس البلدية والقروية في البلاد التي بها مجالس وبعد موافقة وزير الشؤون البلدية والقروية بالنسبة الى البلاد التي ليس بها مجالس

## الباب الثاني حصر العقارات

مادة ٣ - تحصر العقارات المنصوص عليها في المادة الاولى حصرا عاما كل ثماني سنوات ومع ذلك فيحصر في كل سنة مايتى :

أ - العقارات المستجدة . ب - الاجزاء التي اضيفت الى عقارات سبق حصرها - ج - العقارات التي حدثت في اجزائها أو في بعضها تعديلات غيرت من معالمها أو من كيفية استعمالها بحيث تؤثر على قيمتها الإيجارية تأثيرا محسوسا

د - العقارات والاراضي الفضاء المستقلة عنها التي زال عنها سبب الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٢١ . مادة ٤ - يقوم بحصر العقارات في كل مديرية أو محافظة الموظفون الذين يندوبون لذلك مادة ٥ - يجرى الحصر العام خلال السنتين الاخيرتين لكل فترة

## الباب الثالث الاقرار

مادة ٦ - على كل مالك أو منتفع بعقار مما تنطبق عليه أحكام المادة ١ أن يقدم الى القسم المالي بالمحافظة أو المديرية الواقع في دائرتها العقار اقرارا كتابيا في المواعيد الآتية :

أ - في حالة الحصر السنوي المنصوص عليها في المادة ٣ يقدم الاقرار قبل نهاية شهر أكتوبر من كل سنة عن كل ماحدث خلال السنة لغاية شهر أكتوبر اما مايستجد في شهرى نوفمبر وديسمبر من كل سنة فيجب تقديم اقرار عنه قبل نهاية شهر ديسمبر من السنة ذاتها

ويقع عبء تقديم الاقرار عن العقارات

الملوكة لناقص الاهلية أو لغائب أو لشخص اعتبارى على من يمثله قانونا وعلى ناظر الوقف عن العقارات الموقوفة .

مادة ٧ - يجب أن يكون الاقرار مشتملا على اسم المدينة أو البلدة والقسم أو المركز والشارع ورقم العقار وعدد الادوار وعدد المساكن في كل دور ومحتويات كل مسكن واسم المستأجر والإيجار الفعلي له ونوع استقلاله كما يجب أن يتضمن الاقرار عنوان مقدمه

ولا يعفى من تقديم الاقرار اصحاب العقارات أو اصحاب حق الانتفاع عليها اذا سبق لموظفي الحصر والتقدير أن قاموا باثبات تلك العقارات بدفاترهم أو كانت معفاة من الضريبة طبقا للمادة ٢١ .

فاذا تضمن الاقرار بيانات غير صحيحة الزم مقدمه بأداء غرامة تعادل مثل الضريبة المقررة أو المعفى منها عن سنة كاملة كما يلزم ايضا بمثل هذه الغرامة اذا لم يقدم الاقرار في الميعاد مادة ٨ - للمالك أو المنتفع المكلف بأداء لغرامة المقررة طبقا للمادة ٧ أن يتظلم الى مدير عام مصلحة الاموال المقررة خلال تسعين يوما من تاريخ تكليفه بالاداء ويكون قرار المدير العام في التظلم نهائيا .

## الباب الرابع وعاء الضريبة وسعرها

مادة ٩ تفرض الضريبة على أساس القيمة الإيجارية السنوية للعقارات التي تقدرها لجان التقدير المنصوص عليها في المادة ١٣

ويراعى في تقدير القيمة الإيجارية للعقار جميع العوامل التي تؤدي الى تحديدها وعلى وجه الخصوص الاجرة المتفق عليها اذا كان العقد خاليا من شبهة الصورية أو المجاملة

مادة ١٠ - تقدر القيمة الإيجارية للمصانع والمعامل على أساس الاجرة السنوية المتفق عليها للاراضي والمباني اذا كان العقد شاملا لارض ومباني المصنع أو العمل كله وخاليا من شبهة الصورية أو المجاملة والا قدر الإيجار السنوى على أساس ٨٠/٠ من قيمة نمته أرضا ومباني

مادة ١١ - وتقدر القيمة الإيجارية السنوية للعقارات المبنية المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٣ تقديرا عاما كل ثماني سنوات ويعاد التقدير خلال السنتين الاخيرتين لكل فترة كما تقدر القيمة الإيجارية السنوية للعقارات المبنية ولاجزائها المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣ في الثلاثة اشهر الاخيرة من سنة حدوثها ويعمل بهذا التقدير من أول السنة التالية الى نهاية مدة الثماني سنوات المقررة للتقدير العام

مادة ١٢ - يكون سعر الضريبة عشرة في المائة من القيمة الإيجارية السنوية بعد استبعاد ٢٠/٠ « عشرون في المائة » من هذه القيمة



المالية والاقتصاد أو من ينييه عنه لمدة سنتين .  
وتكون الرئاسة لعضو من الموظفين لاتقل درجة  
وظيفته عن الدرجة الثالثة .  
واذا امتنع أحد الاعضاء المعينين من الملاك  
عن الحضور ثلاث مرات متوالية من غير عذر  
يقبله المجلس باعتبر مستقيلا  
وعند خلو مركز أحد الاعضاء من الملاك  
المعينين لاى سبب عين فيه وزير المالية والاقتصاد  
أو من ينييه عنه وذلك للمدة الباقية أحد الملاك  
ممن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها فى  
الفقرة الاولى .

ولا يجوز الجمع بين عضوية لجنة التقرير  
ومجلس المراجعة .

مادة ١٧ - يكون مقر المجلس فى المحافظة  
أو عاصمة المديرية ما لم يقرر رئيسه عقده  
فى مقر المركز الكائنة فى دائرته العقارات  
المطلوب الفصل فى التظلمات المقدمة فى شأنها  
مادة ١٨ - يشترط لصحة انعقاد المجلس  
حضور أربعة من أعضائه وتصدر قراراته  
بالاغلبية المطلقة وعند التساوى يرجح رأى  
الذى يؤيده الرئيس .

مادة ١٩ - اذا لم يصدر قرار مجلس المراجعة  
فى مدة ستة أشهر من تاريخ تقديم المعارضة  
جاز للمعارض أن يؤدى الضريبة المقررة قبل  
التعديل الى أن يصدر القرار

مادة ٢٠ - تكون قرارات مجلس المراجعة  
نهائية .

## الباب السادس الاعفاءات

وتناول هذا الباب الاعفاء من الضريبة وتعفى  
منها الاملاك الحكومية والمساجد والكنائس  
واملاك مجالس المديريات والبلديات والمستشفيات  
والملاجىء ودور السفارات والعقارات المخصصة  
للمنفعة الاراضى الزراعية ومباني العزب العامة  
فى الاراضى الزراعية التى يسكنها مزارعو  
وعمال مالكي الارض بلا أجر .

وكذلك يعفى من الضريبة العقارات التى لايزيد  
صافى قيمتها الايجارية عن ١٨ جنيها فى السنة

## الباب السابع

### رفع الضريبة

مادة ٢٢ - ترفع الضريبة فى الاحوال الاتية  
١ - اذا اصبح العقار معافى طبقا للمادة  
السابقة

ب - اذا خلا العقار كله او جزء منه من  
السكن ومما يحتويه مدة ستة أشهر متعاقبة  
على الاقل وتم ينتفع به فى هذه المدة باى وجه  
من أوجه الانتفاع .

ج - اذا هدم العقار أو تخرب كلياً أو جزئياً  
الى درجة حالت دون الانتفاع بالعقار كله او  
جزء منه .

د - اذا أصبحت الارض الفضاء المستقلة عن  
العقارات المبنية غير مستقلة أو منتفع بها .  
ويكون رفع الضريبة عن العقار او الجزء الذى  
ينطبق عليه أحد البنود السابقة

مادة ٢٣ - لاترفع الضريبة فى الاحوال  
المنصوص عليها فى المادة السابقة الا بناء على  
طلب صاحب الشأن وذلك من تاريخ تقديم  
الطلب لغاية التاريخ الذى تزول فيه الاسباب  
الموجبة للرفع .

ولا يقبل طلب الرفع الا اذا كان مصحوباً  
بقسيمة دالة على أداء آخر قسط مستحق عن  
الضريبة وقت تقديم الطلب .

ولا يترتب على طلب الرفع وقف أداء الاقساط  
المستحقة مالم يمض على الطلب ستة أشهر دون  
الفصل فيه .

مادة ٢٤ - ترفع الضريبة بمقدار ما يدخل من  
العقار فى المنفعة العامة اعتباراً من تاريخ  
الاستيلاء الفعلى بواسطة الجهة طالبة نزع الملكية

## الباب الثامن

### التحصيل

أما الباب الثامن فقد تضمن أن الضريبة  
تؤدى مقدماً على قسطين متساويين خلال ١٥  
يوماً الاولى من يناير وبوليو ويكون المستأجرون  
متضامنين مع اصحاب العقار فى أداء الضريبة  
بقدر الاجر المستحق عليهم بغير اجراءات قضائية

## الباب التاسع

### احكام وقتية وختامية

مادة ٢٨ يستمر العمل بالضريبة المربوطة  
وقت صدور هذا القانون وما يربط منها بعد  
ذلك وفقاً للتقدير السنوى فى حدود احكام  
هذا القانون الى نهاية سنة ١٩٥٧

**الحرس المال والعمال والمهنيين بشؤون الاقتصاد**

**واظبوا على:**

■ قراءة ودراسة  
■ نشر اعلاناتكم

في مجلة

**الاقتصاد والمحاسبة**

بصدرها نارى النجاة - ١٢٠ شارع محمد فريد بالقاهرة

في أول ومنتصف كل شهر

المجلة الاقتصادية العربية الأولى في الشرق

تليفون ٧٤٧٧٣



# نص اتفاق التجارة والدفع بين مصر ورومانيا

أسفرت المباحثات التي جرت بين مندوبي الحكومتين المصرية والرومانية عن اتفاق لتجارة وآخر للدفع وفيما يلي أهم المبادئ التي تضمنها الاتفاقان

## لاتفاق التجارى

١ - تمنح الحكومتان كل منهما الاخرى معاملة الدولة الاولى بالرعاية فيما يتصل بالرسوم الجمركية وجميع الرسوم الاضافية مثل رسوم الانتاج وعوائد الرصيف .. الخ

٢ - يمنح الطرفان المتعاقدان التراخيص اللازمة للتصدير والاستيراد للبضائع المدرجة ضمن قوائم التصدير والاستيراد

٣ - العمليات التجارية التي تتم عن طريق المقايضة لا تنفذ الا بعد موافقة سابقة من السلطات المختصة ولا يجوز إعادة تصدير البضائع المستوردة من أحد الطرفين المتعاقدين الا بعد موافقة سابقة منه .

٤ - أهم السلع التي تصدرها مصر الى رومانيا القطن وعزلهو ومنسوجاته، والدخان والامانة واعطن الطبى والفوسفات والمواد الاقرباذينية والزجاج والاسفنج وانجصصل واخصراوات والمنجنيز الخام .. الخ

وأهم السلع التي تستوردتها مصر من رومانيا الحيوانات الحية والحدوم المحفوظة والمواد الغذائية المختلفة والاناك والزجاج ومصنوعاته والمواد الكيماوية وبعض المواد المعدنية .

## اتفاق الدفع :

١ - يفتح البنك الاهلى المصرى بصفته نائباً عن الحكومة المصرية حساباً بالجنيهات المصرية باسم بنك الدولة لجمهورية رومانيا الشعبية بصفته نائباً عن الحكومة الرومانية ويسمى هذا الحساب بالحساب الرومانى ويقيد فى الجانب الدائن منه جميع المدفوعات بين البلدين التي يقوم بها أشخاص مقيمون فى مصر لصالح أشخاص مقيمون فى رومانيا ويقيد فى الجانب المدين جميع المدفوعات بين البلدين التي يقوم بها أشخاص مقيمون فى رومانيا لصالح أشخاص مقيمون فى مصر

٢ - ورصيد الحساب الرومانى لا ينتج فوائد ولا يجوز أن يتعدى رصيده المدين نصف مليون جنيه وعند انتهاء العمل بالاتفاق تستخدم الدولة الدائنة رصيد الحساب لشراء بضائع من الدولة المدينة أو لسداد المدفوعات السالفة الذكر

## اتفاق تجارى

بين جمهورية مصر وجمهورية رومانيا الشعبية ان الحكومتين المصرية والرومانية مسيرتين بالرغبة فى انماء مبادلاتهما التجارية قد اتفقتا على ما يأتى :

المادة الاولى - يتم التبادل التجارى بين جمهورية مصر وجمهورية رومانيا الشعبية طبقاً للنظم العامة للاستيراد والتصدير المعمول بها فى كل من البلدين

المادة الثانية - تمنح الحكومتان المصرية والرومانية كل منهما الاخرى - معاملة الدولة الاولى بالرعاية فيما يتصل بالرسوم الجمركية وجميع الرسوم الاضافية مثل رسوم الانتاج

المادة الاولى - يفتح البنك الاهلى المصرى بصفته نائباً عن الحكومة المصرية حساباً بالجنيهات المصرية باسم بنك الدولة لجمهورية رومانيا الشعبية بصفته نائباً عن الجمهورية الرومانية ويسمى هذا الحساب « الحساب الرومانى »

يقيد فى الجانب الدائن من هذا الحساب جميع المدفوعات بين البلدين والتي يقوم بها أشخاص طبيعيين أو معنويون مقيمون فى مصر لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين مقيمون فى جمهورية رومانيا الشعبية

ويطلب بنك الدولة لجمهورية رومانيا الشعبية من البنك الاهلى المصرى أن يقيده فى الجانب المدين من « الحساب الرومانى » جميع المدفوعات بين البلدين والتي يقوم بها أشخاص طبيعيين أو معنويون مقيمون فى رومانيا لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين مقيمين فى مصر

المادة الثانية - رصيد « الحساب الرومانى » لا ينتج فوائد ، ولا يمكن أن يتعدى رصيده المدين مبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى

المادة الثالثة - فى حالة تعديل سعر صرف الجنيه المصرى بالنسبة للذهب ، والذي هو حالياً ٢٥١٨٧ ر٢٥١٨٧ جراماً لكل جنيه مصرى فان الحكومة المصرية تسوى رصيد « الحساب الرومانى » فى تاريخ التعديل وبالنسبة التي حصل فيها التغيير

المادة الرابعة - عند انتهاء العمل بهذا الاتفاق يستخدم رصيد « الحساب الرومانى » فى تاريخ التعديل وبالنسبة التي حصل فيها التغيير .

المادة الرابعة - عند انتهاء العمل بهذا الاتفاق يستخدم رصيد الحساب الرومانى بواسطة الدولة الدائنة لشراء بضائع من الدولة المدينة أو لسداد المدفوعات المowed عنها فى المادة الاولى وفى القائمة المرفقة ولك حتى يتم سداد الرصيد بأكمله

المادة الخامسة - جميع المدفوعات التي تدخل نطاق الاتفاق الحالى تتم فى حدود نظم رقابة النقد السارية فى كل من مصر وجمهورية رومانيا الشعبية

المادة السادسة - يقرر البنك الاهلى المصرى بالاتفاق مع بنك الدولة لجمهورية رومانيا الشعبية جميع الاوضاع الفنية اللازمة حتى يؤدي « الحساب الرومانى » الغرض المقصود منه

المادة السابعة - يعيد الطرفان المتعاقدان النظر فى نصوص الاتفاق الحالى - اذا اقتضى الامر - وذلك بغية جعله متناسقاً مع التعديلات التي قد تتطلبها انضمام الطرفين الى اتفاقات مالية ودولية

المادة الثامنة - يسرى هذا الاتفاق لمدة سنة تبدأ من تاريخ التوقيع عليه ، ويجدد من تلقاء نفسه لمدة سنوية اخرى اذا لم يطلب أحد الطرفين من الطرف الاخر انتهاء العمل به قبل نهايته بثلاثة أشهر

وعوائد الرصيف وطريقة تحصيل هذه الرسوم بالمثل كذلك عمليات القواعد والاجراءات التي تخضع لها عمليات سحب البضائع

المادة الثالثة - تسوى المدفوعات الخاصة بالتبادل التجارى التي ستم وفقاً لشروط الاتفاق الحالى حسب الاشتراطات التي وردت فى اتفاق الدفع الموقع بتاريخ اليوم وطبقاً لقوائم السلع ا و ب الملحقة بالاتفاق الحالى والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الاتفاق قائمة ا - السلع المصدرة من مصر الى رومانيا .

قائمة ب - السلع المستوردة من رومانيا الى مصر .

فاذا لم تكن مدرجة فى كشوف السلع المتفق عليها فى الاتفاق يتعهد الطرفان المتعاقدان فى حدود امكانيتهما الاقتصادية بتصريح التبادل التجارى بين البلدين بالنسبة للسلع التي لم يأت ذكرها فى تلك القوائم حيث انهم اورد به هو على سبيل المثال

المادة الرابعة - يتعهد الطرفان المتعاقدان ان يمنحا التراخيص اللازمة للتصدير والاستيراد للبضائع المدرجة ضمن قوائم اوب مادام يتحتم الحصول عليها طبقاً لقوانين البلدين وذلك طوال سريان هذا الاتفاق وهذه الترخيص يجب اعطاؤها فى أقصر مدة ممكنة للاستيراد والتصدير للبضائع المدرجة ضمن القوائم الملحقة :

المادة الخامسة - العمليات التجارية التي تتم عن طريق المقايضة لا تنفذ الا بعد موافقة سابقة من السلطات المختصة ولا يجوز إعادة تصدير البضائع المستوردة من أحد الطرفين المتعاقدين الى بلد ثالث الا بعد موافقة سابقة من الطرف الثالث

المادة السادسة - تجرى تسوية العمليات التجارية التي وافقت السلطات المختصة فى البلدين على اجرائها فى غضون سريان الاتفاق الحالى والتي تتم تسويتها عند نهاية اجل العمل به تسوى وفقاً لاحكام هذا الاتفاق

المادة السابعة - اتفق الطرفان المتعاقدان على قيام لجنة مختلطة تجتمع بناء على طلب اتهما للملاحظة حسن سير العمل بالاتفاق وتذليل العقبات التي تعترض سريان اتفقى التجارة والدفع

المادة الثامنة - يسرى الاتفاق المالى لفترة سنة ابتداء من تاريخ توقيعه ويجدد من تلقاء ذاته سنوياً الا اذا أبدى أحد الطرفين غير ذلك قبل ثلاثة شهور على الاقل من نهايته

## اتفاق دفع

بين جمهورية مصر وجمهورية رومانيا رغبة فى تنظيم المدفوعات بالنسبة للبضائع والمدفوعات الجارية ( المذكورة فى القائمة المرفقة ) بين جمهورية مصر وجمهورية رومانيا الشعبية ، اتفقت الحكومة المصرية والحكومة الرومانية على ما يأتى :



## قائمة المدفوعات الجارية

- ١ - قيمة انبضائع وتشمل المصاريف الإضافية .
- ٢ - الخدمات والمساعدات ومصاريف السياحة
- ٣ - المدفوعات الخاصة بتسديدات منتظمة ناشئة عن الاستغلال أو عن حقوق الاختراع أو الامتياز والعلامات المسجلة أو حقوق التأليف
- ٤ - الضرائب والالتصاف والمصاريف القضائية والعاشات .
- ٥ - التأمينات وإعادة التأمينات (الاقساط والتعويضات )
- ٦ - أجور النقل وإعادة الشحن ورسوم الموانئ ومخازن الاستيداع
- ٧ - أجور النقل البحري والجوى الخاص بالشركات المصرية والرومانية
- ٨ - مصاريف ومرتبات هيئة التمثيل السياسي والقنصلي
- ٩ - التحصيلات القنصلية
- ١٠ - السمسرة والعمولة ومصاريف الوكالة
- ١١ - الاقساط واشتراكات الجرائد والمجلات والكتب الادبية والعلمية
- ١٢ - خصومات حساب البريد والتلغراف والتليفونات والسمك الحديدية
- ١٣ - جميع المدفوعات الأخرى المشابهة التي توافق عليها السلطات المختصة في كل من البلدين

## القائمة « ١ »

### صادرات من مصر الى رومانيا

قطن خام وغزل قطن ومنسوجات قطنية وصوف خام وغزل صوف وسجاجيد وأكلمة وقطن طبي وفوسفات الجير الطبيعي وأزوار للملابس مصنوعة محليا وعطور مختلفة مصنوعة محليا ومنتجات اقرباذينية مصنوعة محليا وحناء وأوان زجاجية واسفننج وصمغ هربي وحبال ودوباره من السيسال ومواد من البلاستيك مصنوعة محليا وغزل حرير صناعي ومنجنيز خام وكلوروات الصوديوم وبصل مجفف وفول سوداني وموز وبلح وخضروات ومتنوعات .

## القائمة « ب »

### قائمة المنتجات الرومانية

لحوم محفوظة ( جامبون - سجق لحم بقرى بالصلصة - سلامة الخ ) ومواش وفواكه محفوظة وطماطم مركز وفلفل احمر (بابريكا) ونبيذ في زجاجات وعصير العنب المركز ونبيذ مقطر ومياه معدنية ونيكر وشربات طبيعي ( فراولة - فرايمواز الخ ) وجبنة ومواد غذائية مركزة ( مخللات ) وحبوب ( قمح - أذرة - سن ) وأغذية للمواشي وبذرة القمح ( قرع العسل ) ودقيق وعجائن غذائية وبسكويت وخشب للبناء ( صيني - هيتز - ريزينو ) وكونترلاك ( من خشب الهيتز ) والأواح خشب وخشب ابلاكاج ( من الهيتز والصيني ) وخشب أرضية صيني وكراسي مقوسة الظهر ومززل جاهزة الصنع وموبيليات ونشارة خشب وقمح خشب وورق كارتون مقطرن وورق مصنف ورخام وحجر اردواز ومازوت وزيت الفازلين وغاز سائل ومضوعات زجاجية وزجاج للنوافذ ومواد من البرسولين (صيني) ومصباح ضد الهواء ووابورات بدون صوت وفرش من شعر الحيوانات ومنتجات فنية

وملابس جاهزة من اقمشة صوفية للرجال والسيدات ومنسوجات من غزل الصوف واقمشة قطنية وعدد تليفونية ومكوك كهربائية وسست للموبيليات وتحول وتلك وطينة مرسية وطينة ملونة ومواد جيرية بودره وهيدروسلفات واسفلت وميناء وغراء ومنتجات كيمياوية ( اسيتات الصودا - بيكربونات الصودا - سليكات الصودا - نترات العضة سلفات الحديد - حمض الاسياتيك المجمد - هيكلميثا فوسفات الصودا - كربونات الجير الخ ) ومواد متفرعة من انتجت الكيماوية ومياه معدنية واعشاب طبية ومواد تجميل واللوان مختلفة ومتنوعات .

## الرسائل المتبادلة

### حاضرة القائم بأعمال رومانيا

في خلال المحادثات التي جرت بشأن عقد الاتفاق التجاري واتفق الدفع بين مصر ورومانيا تم الاتفاق على الآتي :

« ان النص الخاص بشرط الدولة الاكثر رعاية والمنصوص عليه في الاتفاق التجاري بين البلدين سيطبق على أساس المعاملة بالمثل التامة باستثناء المعاملة الخاصة الممنوحة او التي ستمنحها الحكومة المصرية للدول العربية الا تي بيانها :

المملكة العربية السعودية - سوريا - لبنان - المملكة الهاشمية الاردنية - العراق - اليمن وليبيا .

## ( امضاء وزير الخارجية )

### السيد وزير الخارجية

أتشرف باحاطتكم علما باستلام الكتاب الذي تفضلتم بتوجيهه الي بتاريخ اليوم والمتضمن الآتي :

« ان النص الخاص بشرط الدولة الاكثر رعاية والمنصوص عليه في الاتفاق التجاري بين البلدين سيطبق على أساس المعاملة الخاصة الممنوحة او التي ستمنحها الحكومة المصرية للدول العربية الا تي بيانها :

المملكة العربية السعودية - سوريا - لبنان - المملكة الهاشمية الاردنية - العراق - اليمن وليبيا .

أتشرف بابلغكم موافقة الحكومة الرومانية على مضمون الكتاب المذكور بماليه .

## امضاء ( القائم بالأعمال )

### حاضرة القائم بأعمال رومانيا

في أثناء المفاوضات التي جرت لعقد اتفاق تجاري بتبادل السلع ولعقد اتفاق دفع بين مصر ورومانيا ، تم الاتفاق على أن يقوم الطرفان المتعاقدان بمنح كل التسهيلات الممكنة لتمكين السفن من حمل أكبر نسبة من البضائع المصدرة والمستوردة في اتجاه البلد التي تتبعها وذلك في حدود الاتفاق المشار اليه .

## امضاء ( وزير الخارجية )

### السيد وزير الخارجية

أتشرف بالافادة باستلام كتابكم بتاريخ اليوم والذي ورد فيه :

« في أثناء المفاوضات التي جرت لعقد اتفاق تجاري بتبادل السلع ولعقد اتفاق دفع بين مصر ورومانيا تم الاتفاق على أن يقوم الطرفان المتعاقدان بمنح كل التسهيلات الممكنة لتمكين السفن من حمل أكبر نسبة من البضائع المصدرة والمستوردة في اتجاه البلد التي تتبعها وذلك في حدود الاتفاق المشار اليه .

واني ردا عليه أتشرف باخطار حضرتكم بموافقة الحكومة الرومانية بذلك .

## امضاء (القائم بأعمال رومانيا)

## السيد وزير الخارجية

بالرجوع الى اتفاق التجارة والدفع الموقع عليهما بتاريخ اليوم بين الجمهورية الرومانية وجمهورية مصر - أتشرف بانوجه نظر سيادتكم الى ان احكام الفقرتين ١ و ٢ من اتفاق الدفع لا تنطبق على العمليات التي تمت حتى اليوم - وبيانها في القائمة المرفقة - وهي التي تم استخراج تراخيص الاستيراد الخاصة بها أوقدمت طلبات استيراد بشأنها، ويسرى ذلك أيضا على عمليات التصدير من مصر الى رومانيا التي أبرمت قبل سريان الاتفاق الحالي .

وأما التراخيص الخاصة الخاصة بهذه العمليات التي لم يتم تسليمها لأن فيؤثر عليها بأن يكون الدفع بالعملة المتفق عليها عند ابرام العملية .

## امضاء (القائم بأعمال رومانيا)

### حاضرة القائم بأعمال رومانيا

أتشرف بالافادة باستلام كتابكم بتاريخ اليوم والذي ورد فيه :

« بالرجوع الى اتفاق التجارة والدفع الموقع عليهما بتاريخ اليوم بين الجمهورية الرومانية وجمهورية مصر - أتشرف بانوجه نظر سيادتكم الى ان احكام الفقرتين ١ و ٢ من اتفاق الدفع لا تنطبق على العمليات التي تمت حتى اليوم - وبيانها في القائمة المرفقة - وهي التي تم استخراج تراخيص الاستيراد الخاصة بها او قدمت طلبات استيراد بشأنها ، ويسرى ذلك أيضا على عمليات التصدير من مصر الى رومانيا التي أبرمت قبل سريان الاتفاق الحالي .

وأما التراخيص الخاصة بهذه العمليات التي لم يتم تسليمها لأن فيؤثر عليها بأن يكون الدفع بالعملة المتفق عليها عند ابرام العملية .

واني أتشرف بأن أؤكد اتفاق الحكومة المصرية على ما جاء في هذا الشأن .

## ( امضاء وزير الخارجية )

### السيد القائم بأعمال رومانيا

أتشرف بالافادة انه اتفق أثناء مفاوضات اتفاق التبادل التجاري واتفاق الدفع المعقودين بتاريخ اليوم على أن يعطى المسئولون الرومانيون الافضلية للمصريين عند تعيين وكلاء للبيوت التجارية الرومانية .

## امضاء (وزير الخارجية)

### السيد وزير الخارجية

أتشرف بالافادة باستلام خطابكم بتاريخ اليوم والذي نصه كالاتي :

«أتشرف بالافادة انه اتفق أثناء مفاوضات اتفاق التبادل التجاري واتفاق الدفع الموقعين بتاريخ اليوم على أن يعطى المسئولون الرومانيون الافضلية للمصريين عند تعيين وكلاء للبيوت التجارية الرومانية .

وردا عليه - أتشرف بالافادة بموافقتي علي ما جاء في الخطاب المذكور بماليه .

## القائم بأعمال رومانيا

### السيد وزير الخارجية

بالاشارة الى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من الاتفاق التجاري الموقع بتاريخ اليوم وبالإشارة الى جداول السلع الملحقة بالاتفاقية المذكورة والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ منها - أتشرف بالافادة أن حكومتى قدفوضتني بأن أضيف الى الجداول المذكورة بعدد عبارة « مازوت ، زيت الفازلين ، الغاز المكثف » عبارة المنتجات البترولية .

## امضاء (القائم بأعمال رومانيا)



# مصلحة الضرائب

تابع المنشور على صفحة ١٧

للإبطاء أو التأخير أو وجود ما يسمى «بانتقادم» يوما ..

ودعوتنا الى هذا الامر نراعى فيها ألا تكلف خزانة الدولة ارهاقا فلما يدفع مرتباً للامور يمكن دفعه مرتباً لكاتبين وما ستزود به المأموريات الجديدة يمكن أن تزود به المأموريات القائمة .

ومما تتطلبه ضرورة السرعة في العمل الضريبي - وجوب الفصل - بين العمل المستعجل وبين العمل العادي باتشاء دوائر مستعجلة بالمأموريات ودوائر عادية على ما سبقت الإشارة اليه في هذا العدد من تلك المجلة

٣ - إلغاء اختصاص المحاكم العادية في شئون الضرائب - على ما سبقت الإشارة اليه بالعدد الصادر بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٥٤ من هذه المجلة - وقصر اختصاص المحاكم على طعون النقض - لأن وجود الاختصاص الابتدائي الاستثنائي لا يزيد العمل الا تضخيماً وتقيداً ولا يورث - من ناحية أخرى - الا تضخماً آخر في نفقات جباية الضريبة بلا مبرر

فمن حيث تضخم العمل فلأن العمل الذي يشرته المأمورية أمام نفسها أو أمام اللجنة بالامس - فضلاً عن أنه هو بعينه الذي تباشره أمام المحكمة في الغد - فإن العمل الواحد يتكرر أمام خمس هيئات ، ولا تقع وطأة هذا التكرار الا على المأمورية فيتضخم به عملها الى جانب عملها الاصلى - تلك الهيئات الخمس هي الهيئات التي تمر بها مذكرات المأمورية عن الدعوى حتى تصل الى المحكمة وهي الادارة المحلية والادارة العامة بالمصلحة - ثم ادارة قضايا الحكومة ثم هيئتان أخريان يشركهما قانون والقضاء في النزاع وهما ادارة الخبراء بوزارة العدل والنيابة العمومية

وأما من حيث تضخم النفقات فانه من الواضح أن هذه الهيئات جميعاً تفترض مرتباتها من الضريبة التي تفصل في استحقاقها وغالباً ما يؤجل الامر في النهاية الى تأييد تصرف المصلحة الصادر من جانب المأمورية أو اللجنة

ولا يقع تضخم الهيئات على الخزنة العامة بل يقع أيضاً على الممول بطبيعة الحال بسبب تغطى النزاع في أربع مراحل بادية ذى بدىء من المأمورية الى اللجنة الى المحكمة الابتدائية الى محكمة الاستئناف ولا تنهض الفائدة التي يحصل عليها الممول من تكرار الفحص أمام

هذه الجهات جميعاً مبرراً للنفقات التي ينفقها بقدر ما تكون الفائدة التي تعود عليه من توفير نفقاته عندما تصلح القضاء الضريبي بالمأمورية واللجنة بمنح المراجع وعضو اللجنة استقلالهما عن المصلحة ليصدر قضاءاً نزيهاً عن التبع الادارى الذى هو علة العمل في المنازعات

الضريبية - وبذلك يصبح قضاء المأمورية واللجنة قضاء حقيقياً له استقلاله الذى لا يكون معه مبرر لابقاء اختصاص القضاء العادى فى الضريبة وضرورة عدم السرعة من ألزم لوازما

٤ - وأخيراً - يجب مراعاة الاستقلال للموظف الفنى : - لأن مأمور الضرائب كلما استقر فى مكان ، كلما تمكن من الدراسة الوافية العميقة لموليه بحيث لا يكون كل نشاط جديد من جانبه الا للحصول على معلومات تفيد الخزنة العامة . أما كثرة التنقلات فهي أضر

ما يكون بالعمل الضريبي - ونناقش هنا المبررات التى يقول بها أنصار الرأى العكس - فاما من حيث الخوف من انشاء العلاقات بينه وبين الجمهور نتيجة للاستقرار فذلك أولا لامل له مادماً لم تتورع عن انشاء ما اسميناه قسم مكافحة التهرب من الضريبة - وهو القسم الذى لم ير الشارع انشاء مثيله فى النيابة والقضاء محافظة على هيئة النيابة والقضاء - فكان لاملر للشارع من اقرار مبدأ عدم الاستقرار لاعضاء النيابة والقضاء .

أما بالنسبة للعمل الضريبي فمن الخير له ايجاد قسم لمكافحة التهرب وتعزيزه بكل الامكانيات وفى الوقت نفسه اقرار مبدأ الاستقرار بالنسبة للمأمور وذلك للأسباب الآتية -

١ - ان الشخص كلما طال استقراره فى منطقة - فانه اذ كان غير نزيه تفوح رائحته حتماً أكثر من هذا الذى لا يكاد يتواجد بمكان حتى لا يلاحقه امر النقل الى مكان آخر .

ومن جهة أخرى فان الدنيء لا يمنعه من التدنس شيئاً ما من نقل أو غيره بل ان فى سرعة نقله ما يساعد على اخفاء الجريمة بانقطاع الحديث بين الناس بشأنه وبشأن سيرته بمجرد غيبته عن المكان .

ومن جهة ثالثة ان المفروض ان الذى يراقب سمر القضاء وعدالته فى القضاء العادى هو المدعى والمدعى عليه - وهو المجنى عليه فى الدعوى العمومية النيابة - اما فى الدعوى الضريبية فان المجنى عليه يكون دائماً هو الدولة فما هي عين الدولة الساهرة الرقابية ان لم تكن عين مأمور الضرائب وكيف تكون ساهرة وتتمكن من المراقبة ان لم تتمكن من الاستقرار يمكنها من هذه المراقبة ويهيئ لها على مدى الايام جميع التحريات التى تكشف الحقيقة للمأمور عن كل مهول بالمنطقة .

هذا رأينا ، ولأحد كبار الموظفين بالمصلحة رأى عكسى مؤداه عدم الاستقرار لموظفى الضرائب فى مكان - اشفاقاً عليه من احتمال انشاء علاقات بينه وبين الجمهور وما قد يؤدي الى ذلك من العواقب الوخيمة من فصل أو غيره ولكننى أرى أن فى هذا الرأى تفضيلاً لصالح الخاص على الصالح العام لان التنقلات كما قلنا تضر بالخزنة العامة وصالح العمل أعظم الضرر .

ومن الوقائع المثيرة للمعجب فى هذا الشأن أن « رابطة موظفى الضرائب الفنين » ذهبت الى حد اعدادها لائحة وتطالب باقرارها ومن بين نصوصها أن الموظف الضريبي لا يصح أن يستمر فى اقليم أكثر من مدة معينة بحيث يكون النقل بعد انقضائها واجبا الى القاهرة من حرموا « نعمة العيش » فيها من قبل .

وكان حرياً بالرابعة أن تكون أبعد نظراً ومراعاة للصالح العام وأن تدعها من هذا الافق الضيق .

٥ - وفى النهاية : - يجب ألا نتجاهل مجهود المأمور الفاحص من حيث التقدم ويجب احترام هذا المجهود شأنه شأن زميله المدعى العام فى الشئون الجنائية ، فيدخل نص جديد فى القانون الضريبي مماثل لنص م ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

هذه خلاصة البحوث التى شرحنا تفاصيلها فى هذه الحلقة والخلفتين السابقتين من هذا البحث ولنا الرجاء العار لدى المسئولين فى دراستها .

عبد المؤمن الزهري  
مأمور الضرائب

اليابان تواجه أزمة : تنبأ كثير من الاقتصاديين المتتبعين لاحوال اليابان الاقتصادية بأن أزمة حادة سوف تجتاح اليابان ان لم تسارع الحكومة باتخاذ خطوات حاسمة للحد من الاتجاه السائد فى البلاد .

وتقول جميع الدوائر المختصة ان الاقتصاد اليابانى فى ١٩٥٤ سوف يكون تحت رحمة الاقدار مما لن يسمح لبرنامج التسليح اليابانى أن يأخذ مجراه الطبيعى كما تريده الولايات المتحدة .

وهناك من الدلائل الكثيرة ما يستند عليه هؤلاء الاقتصاديون منها ان التضخم قد أدى الى انخفاض قيمة الين اليابانى بحوالى ١٠ ٪ خلال الثمانية شهور الماضية وما زالت الموجة التضخمية تزحف بكل قوتها وبالرغم من ذلك فقد زادت الحكومة الاجر ومنحت مستخدميها علاوات آخر العام الماضى مما كان مثلاً لبقية المؤسسات أن تسير فى نفس الاتجاه كما كان للعواصف والفيضانات اثر كبير فى محصول الارز والخسارة الكبيرة التى حاقّت به مما أدى الى ارتفاع الاسعار جميعها . وقد وعدت الحكومة بميزانية متوازنة فى العام القادم الذى يبدأ من اول أبريل القادم ولذلك لمواجهة الضغط التضخمى وكذلك الحد من الاقراض المصرفى كما تدور الان محادثات حول تخفيض الضرائب .

وتواجه البضائع اليابانية منافسة حادة فى الاسواق الخارجية من جراء ارتفاع الاسعار فى الداخل وعدم قيام السلطات المسئولة بتوجيه رأس المال نحو تنمية الانتاج الصناعى . فقد اتجه الاقراض المصرفى نحو بناء الفنادق والمطاعم وغيرها من ميادين الاستثمار الكمالية .

كما كان للمهذنة الكورية اثر كبير فى انخفاض مصروفات الحرب الامريكىة مما سيؤدى الى عدم كفاية ما تحوزه اليابان من العملات الاجنبية ويتنبأ بنك اليابان بعجز قدره ٢٠٠ ألف مليون دولار فى العملات الاجنبية .

اضف الى هذا أن صادرات اليابان لن تكون فى توسعها كافية لدفع ائمن الواردات التى ينتظر ان تصل فى عام ١٩٥٤ الى مستوى عال لم تبلغه من قبل وذلك بسبب اضطرار اليابان الى استيراد كميات كبيرة من الحبوب تبلغ جوالى ١٥ مليون طن



# نظام مدفوعات سورية

تظهر أرقام ميزان مدفوعات سورية عام ١٩٥٢ تحسناً كبيراً إذ ارتفع الفائض إلى حوالي ٤١ مليون ليرة سورية .

بملايين الليرات السورية

| ١٩٥٢ | ١٩٥١ | ١٩٥٠ |
|------|------|------|
| ٤٤٤  | ٤١٨  | ٣٣٨  |
| ٣٦   | ٢٤   | ٥    |
| ٤٨١  | ٤٤٢  | ٣٤٣  |
| ٣٣٧  | ٢٩٢  | ٢٧٠  |
| ٥٠   | ٥٤   | ٤٥   |
| ٥٢   | ٩٦   | ٤٥   |
| ٤٣٩  | ٤٤٢  | ٣٦٠  |

المدفوعات :

الواردات

المدفوعات غير المنظورة

المجموع

الائرادات :

الصادرات

رسوم عبور البترول

ايرادات اخرى غير منظورة

المجموع

الفائض

وكان لتحسن حصيلة الصادرات عام ١٩٥٢ أكبر الأثر في ظهور الفائض في الميزان الحسابي

هذا ولم تنشر بعد أية احصاءات عن ميزان المدفوعات لسنة ١٩٥٣

## مصلحة الضرائب

قسم الضريبة العامة على الايراد

كتاب دورى رقم ٢٢ ضريبة عامة

المسطر أدناه صورة القرار الوزاري رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض احكام القرار الوزاري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٢ الصادر باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ، رجاء الاطاعة والتنفيذ .

وقد نشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٦٨ الصادر في ٢٤ اغسطس سنة ١٩٥٣ ، كما نشر تصحيح بعض الاخطاء المطبعية بالقرار المذكور بالعدد رقم ٧٤ الصادر في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٣ .

وزارة المالية والاقتصاد

مصلحة الضرائب

قسم الضريبة العامة على الايراد

نموذج رقم ٦ مكرر ( ضريبة عامة على الايراد ) ادارة ضرائب رقم الملف

مأمورية ضرائب

تحريراً في

الضريبة العامة على الايراد

اخطار بربط الضريبة

السيد

نتشرف باحاطتكم علماً بأنه نظراً :

١ - لانكم لم توافقوا على التصحيحات التي اجرتها المأمورية على اقراركم عن سنة ١٩ والتي اخطرتكم بها على النموذج رقم ٥ ضريبة عامة على الايراد المرسل لكم بتاريخ سنة ١٩ .

٢ - لان المأمورية لم تقتنع بملاحظاتكم الواردة اليها بتاريخ سنة ١٩ على التصحيحات التي اجرتها المأمورية على اقراركم عن سنة ١٩ قد ربطنا الضريبة عليكم عن السنة المذكورة طبقاً لنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بمبلغ

وفيما يلي عناصر الربط :

مليم جنيه

نوع الايراد

اطيان زراعية

عقارات مبينة

قيم منقولة

فوائد ديون وودائع

وتأمينات الخ

ارباح تجارية وصناعية

مرتبات واجور في حكمها

ارباح المهن الحرة وغيرها

من المهن غير التجارية

الايرادات المحصلة من

الخارج

جملة الايراد

الخصم

١ - طبقاً للمادة ٧

قواعد القروض الخ

اقساط الايرادات والمعاشات

والنفقات

الضرائب المباشرة

الخسارة في حالة بيع

المنشأة او وقف عملها

التبرعات والاعانات

الجملة

ب - الاعباء العائلية

جملة الخصم

مليم جنيه

وعلى ذلك يكون صافي

الايراد الخاضع للضريبة مبلغ

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام





# شركة مصر للغزل والنسيج

مركزها الرئيسى : القاهرة

مصانفها بالمللة الكبرى

مؤسسة مصر الكبرى

تأسست فى ١٩٢٧ سنة

تشغل مصانفها ومرافقها : مليون متر مربع  
تستهلك من القطن : نصف مليون قنطار سنوفا  
تنتج من المنسوجات القطنفة : مائة مليون متر سنوفا  
وتنتج من خفوط الغزل : عشرين مليون كيلوجرام سنوفا  
فكفى انتاجها من القشة القطنفة : ٥٠ ٪ من سكان مصر  
تغزل وتنسج وتبيض وتطبع : القطن المصرى  
وتستخدم فى هذه العمليات : أحدث الآلات  
الفة جددت تجديدا كاملا بعد الحرب

فعمل فى مصانفها : ثمانية عشر ألف عامل  
نصفست لسكانهم مدينة : نموذجفة تكلفت نحو مليون جنيه  
وتقيم لهم الآن مرافق : صفة ورياضفة وثقاففة  
تضم استاد من اكبر الملاعب وحمامات للسباحة ونواد ومطاعم  
ومبانى ثقاففة تكلفت مليون ونصف مليون جنيه





# شركة مصر للتأمين

أرباحها أنت مصدرها وهي تعود إليك

التأمين مع الاشتراك في الأرباح

بوليصة التأمين على الحياة التي كتبت للمواطنين كل مزايا الضمان  
وأناحت لهم استثمار أموالهم في أحدث العمارات وأفخمها

المركز الرئيسي ٤٣ شارع قصر النيل بالقاهرة تليفون ٧٩٧٩٧

ج. م. ١٩ القاهرة



# الاقتصاد والمحاسبة

التمن  
١٠ قروش

صاحب الامتياز : عبد الله فكرى أباطه رئيس نادى التجارة  
رئيس التحرير : أحمد عنان

العدد ٧٢  
أول مارس ١٩٥٤

## سفينة الاقتصاد وربانها الماهر

لاول مرة في تاريخ مصر ينشأ منصب في الدولة (( لنائب رئيس الوزراء )) يختص بشئون الاقتصاد والانتاج ، وهذا دليل مجدد على شدة وعي الحكومة بأهمية المسائل الاقتصادية وضرورة رفعها الى منسوب يكاد يستوى مع منسوب المسائل السياسية الاخرى ، بل قد يعلو عليه ومن محاسن الاتفاق ان الرجل الذى عهد اليه في تولى هذا المنصب الجديد هو الدكتور عبد الجليل العمرى الذى استطاع في عام وبعض عام ان يعيد مصر من حالة الكساد الى حالة الرخاء ، فعمر الخزانة ، وأصلح من أبواب صرف الميزانية ، وراقب المال الخارج والداخل مراقبة حققت توازن الميزانين التجارى والحسابى ، وزاد من رصيد مصر من العملات الاجنبية ، وأدار دولاب الاقتصاد على قاعدة من الثقة المتبادلة وارسى دعائم سياسة مالية قوية لشعب يجتاز مرحلة الانتقال الى مرحلة الاستقرار والبعث .

وكان آخر عمل أنجزه الدكتور العمرى بوصفه وزيرا للمالية والاقتصاد اذاعته سياسته بشأن القطن ، واعلانه ان الحكومة قررت مشاطرة ارباح القطن بينها وبين الزراع ، وتأكيد ان الطلب المستمر على المحصول الاول المصرى قد استنفد المخزون منه ، واستبشاره بنجاح سياسة رفع أسعار القطن للاصدار ازاء تحسن احوال السوق الاجنبية . .

وقد اغتبط الجميع بهذه السياسة التى جاءت في اثر (( تكشف قطنى )) عهدته مصر في خلال العامين الاخيرين وهى سياسة تدعو الى الثقة بالمستقبل وتؤكد ان الحكومة قد أصابت كبد الحق حين قررت ان تستأثر بامور القطن وتغلق بورصة العقود وتباشر بنفسها أعمال الاصدار بما يطابق السياسة الحكيمة الموضوعة .

وازاء هذا النجاح المؤزر الذى احرزه الدكتور عبد الجليل العمرى في تسيير دفة المال والاقتصاد في البلاد ، وازاء الثقة الغالية التى اودعت فيه بتعيينه نائبا لرئيس الوزراء لشئون الاقتصاد والانتاج ، لايسعنا الا ان نبدي استبشارنا بالخطى التى تقدم عليها مصر ، وأن نركى هذا الاختيار الذى وضع الرجل الصالح في المكان الصالح . ولاريب في أن الربان الماهر الذى أدار زورق الاقتصاد في وسط الانواء والاعاصير والمياه المضطربة ، قادر على ان يصل بالسفينة الى مرفأ السلامة والنجاة .

## في هذا العدد

سفينة الاقتصاد وربانها الماهر - للتحرير

عرض وتعليق : البطء في التقاضى - المعارض الدورية

مشروعات الرى والكهرباء في البلاد العربية : حديث للدكتور محمد أحمد سليم

في السياسة الاقتصادية : مصر بين المصالح العربية والمصالح الافريقية - للاستاذ وديع فلسطين

النشاط المصرفى في الشرق الاوسط عام ١٩٥٣ : مقال هام لجريدة التيمس

اقتصاديات الشرق الاوسط كيف تكون اقتصاديات الثورة : القومية الصحيحة اساس استقلالنا الاقتصادى - للاستاذ جورج يعقوب

الاقتصاد العالمى

في الاقتصاد الاوروبى : توسع بريطانيا في التأمين على الحياة - بقلم م . ك . بولاد

نظرة في تقرير اتحاد الصناعات المصرية : للاستاذ محمد صديق لهيطة

تحسين احوال العمال المستخدمين في صناعة الزيت ميزانية أمريكا كما قدمها

الرئيس الى الكونجرس سوق المطاط في العالم بتروليات - تكثيف الماء من الهواء المشبع بالندى

سياسة الحكومة القطنية اليابان كدولة اقتصادية بين الشرق والغرب

اخبار اقتصادية ارقام واحصاءات





## المبطء في التقاضي

ليس ثمة ريب في أن بطء الاجراءات الخاصة بالتقاضي يلحق ضررا كبيرا بدور المال والاعمال يتعين توجيه نظر المسؤولين اليه . ذلك لان الاعمال التجارية عموما مطبوعة بطابع السرعة ، لا يستطيع دولا بها أن يكف عن الدوران ، ولا يستطيع القائمون عليها أن يوقفوا نشاطهم ريثما يفصل في القضايا التي تكون المنشأة طرفا فيها ، ولا سيما اذا كان هناك حجز تحفظي موقع على المنشأة استيفاء لمال اميرى أو غير اميرى .

وفي هذا الصدد نروى حادثا يعرفه المشتغلون بسوق المال .

فقد شجر خلاف بين مصلحة الضرائب وأحدى الشركات الزراعية على تقدير الضرائب المستحقة عليها . واستخدمت الادارة حقها في توقيع حجز تحفظي على موجودات الشركة وأموالها ، واستوفت منها مبلغ ٥٠ ألف جنيه على ذمة الضرائب ريثما ينصل القضاء في الامر . فلما وصلت القضية الى محكمة الاستئناف قضت برفض الحكم الابتدائي الذي وقّع على الشركة ضرائب تزيد على مائة ألف جنيه ، ودفعت بعدم الاختصاص في ما يتعلق بالغاء الحجزات التحفظية المفروضة وباسترداد الاموال التي نالتها مصلحة الضرائب سلفا .

ومعنى ذلك أنه لا بد للشركة بعد أن ضيعت أربع سنين في قضيتها هذه - أن تعود الى رفع قضية جديدة أمام الدائرة المختصة لتستصدر حكما بالغاء الحجز واسترداد المبالغ المدفوعة لمصلحة الضرائب استنادا الى نص حكم الاستئناف . وهذا الامر قد يستغرق بدوره سنين أربعا أو أكثر ، مما يعطل جهاز العمل في الشركة أكثر مما تعطل فعلا ، ومما يحملها خسائر مادية لا سبيل الى تعويضها ، فضلا عن تعرضها لازمات مالية قد تكون خانقة .

والامثلة التي تضرب على بطء اجراءات التقاضي بين الحكومة والشركات أمثلة كثيرة ، سواء كان الخلاف متعلقا بالضرائب ، أو بتقدير ملكية أراض نزع ، أو بتفصيلات خاصة بالعطاءات ، أو غير ذلك . والغرم في معظم هذه القضايا واقع على الهيئات التجارية لا على الحكومة لان الحكومة تعرف كيف تستخدم سلطتها المطلقة في تحصيل ما تزعمه من حقوقها ، أما الافراد فلا يملكون سوى سلطة اللجوء الى القضاء ، وعلّة القضاء البطء .

ولهذا يحسن ازجاء النصيحة الى المسؤولين بضرورة النظر الى القضاء في المسائل التجارية بسرعة وحسم ، لان اطالة القضايا اجهاد للافراد وللشركات ، حتى وأن أنصفهم القضاء بالحكم لمصلحتهم

## المعارض الدورية

عرفت مصر في خلال بضعة الاشهر الاخيرة طائفة من المعارض الصناعية والعملية أثارت اهتمام المشتغلين بالمسائل الاقتصادية والتجارية والصناعية ، لانها عرضت كثيرا من مستحدثات ما بعد الحرب مما انتج في بلدان شرق أوروبا وغربها على السواء .

فقد أقيم معرض تشكوسلوفاكى وآخر مجرى وثالث أسباني ، وعن قريب يقام معرض الماني ، فضلا عن معرض التليفزيون والمعرض الدائم للصناعات الباكستانية ....

ولكن اذا أردنا أن نحقق أقصى منفعة من هذه المعارض ، وجب ألا تقتصر على فتح أبواب مصر لاستقبال هذه المعروضات المختلفة ، بل علينا كذلك أن نفتح أبواب مصر لنعرض في البلدان الأجنبية ألوانا شتى من منتجاتنا مثل الاقمشة الشعبية والفخار والخزف والصناعات اليدوية المختلفة والقيشاني والسجاد والاكلمة والصناعات الجلدية وغير ذلك مما تتفتح أمامه مجالات البيع في الخارج لو عرف الناس أمره . وخير طريقة لتحقيق هذا الغرض ، هي اقامة معارض دائمة تلحق بالسفارات المصرية في عواصم العالم وكذلك في المدن التجارية الهامة التي لمصر فيها تمثيل تجارى أو قنصلى . فمثل هذه المعارض الدائمة تؤدي من

الخدمات لمصر ما قد يعجز عن أدائه الملحقون التجاريون أو حتى البعثات الاقتصادية .

ولكن اذا تعذر لسبب ما ، اعداد هذه المعارض الدائمة ، فليس ثمة ما يحول دون التفكير في تنظيم معارض دورية أو موسمية في البلدان التي أكرمت مصر وفادة معارضها . واذا خيف أن تتضخم نفقات مثل هذه المعارض ، أمكن التفكير في تنظيمها على أساس اقليمي ، فتشارك بلدان المجموعة العربية كلها في تنظيم معارض عربية في عواصم العالم مع مراعاة الفترات التي ينشط فيها السياح ازيارة كل بلد . ففي أشهر الصيف يقبل السياح على النمسا وسويسرا وشواطئ فرنسا ، فيمكن اقامة المعارض في أوروبا في فصل الصيف . بينما يقبل السائحون على اسبانيا في فصل الشتاء لدفاء جوها نسبيا فيمكن نقل المعارض العربية اليها في أشهر الشتاء .

ومن ناحية أخرى ينبغي لمصر أن تتابع عن كثب انباء المعارض الدولية التي تقام في مدن العالم المختلفة حتى تشترك فيها الهيئات التجارية والصناعية بمعروضاتها ومنتجاتها . فعما قريب يقام معرض عالمي في دمشق ، وفي أواخر ابريل يقام معرض في لياج ببلجيكا ، وهلم جرا . وهذه فرص تنتهز لترقية احوال الاقتصاد المصرى وتنشيط التعاون بين دوائر الاعمال والتجارة في مصر والخارج .

وحيدا أو تألفت لجنة حكومية أهلية تتولى وضع برنامج سنوى لتنظيم المعارض وتقرير كيفية اشتراك مصر فيها . بحيث يشترك في هذه اللجنة ممثلو نواحي الانتاج المختلفة ، وكذلك ممثلو الادارات الحكومية الخاصة بالاصدار والاستيراد والعمل والجمارك والصناعات الريفية ومتى وضعت خطة منسقة مبنية بعيدة النظر ، أمكن التعاون على تنفيذها لخير الاقتصاد المصرى .

أما وقد نجحت بعثات الاقتصاد المصرية التي اشترك فيها ممثلون للحكومة وللدور الاعمال نجاحا بدأت ثماره تتجلى للعيان ، فالأمر كذلك أن تنجح مثل هذه اللجان المشتركة في وضع سياسة دائمة للمعارض الصناعية .



# مشروعات الري والكهرباء في البلاد العربية

## استصلاح ٨٦٥ ألف دونم في سوريا والاردن ولبنان

حديث للدكتور محمد أحمد سليم سكرتير مجلس التنمية

يعطى اسرائيل فرصة طيبة للحصول على الماء ..

ثانيا - ان ما يضيع من ماء بحيرة طبرية بالبخر والتسرب يبلغ نحو ٣٠٠ مليون متر مكعب في السنة ، بينما كل ما يستطاع تخزينه هو ٨٥٨ مليون . هذا في حين ان نسبة البخر على نهر اليرموك عند خزان ((المقارن)) او خزان (( وادي خالد )) لا تزيد على ١٥ مليون متر مكعب .

ثالثا - ان ملوحة الماء في بحيرة طبرية تعادل الآن ٣٠٠ جزء في المليون بينما ملوحة اليرموك ٨٨ جزءا في المليون . وحيث ان استغلال الماء في استصلاح اراض كثيرة الملوحة يكون عديم الجدوى اذا كان شديد الملوحة ، بينما تكون فائدته طيبة اذا كان قليل الملوحة ليمكنه غسلها لذلك لا يعد التخزين في بحيرة طبرية اقترارا عمليا صالحا ..

ولهذه الاسباب جميعا اشارت اللجنة الفنية بضرورة التخزين على نهر اليرموك حتى يمكن على الاقل ري الغور الشرقي في الاردن ، وحتى يمكن توليد الكهرباء لمنفعة كل من الاردن وسوريا .

اما ما يتعلق بالغور الغربي ، فلا بد له من ضمان التصرفات المارة خلف طبرية الى نهر الاردن .

ومضى الدكتور محمد أحمد سليم فقال : ان اللجنة الفنية لاحظت أن مشروع جونستن يعطى اسرائيل الحق في نقل الماء الى الجليل عن طريق قناة طولها ١٢٠ كيلو مترا . فاذا كان القصد من وراء ذلك ري اراضي الجليل وحدها ، وهي حوالي ١٨٢ ألف دونم - كانت نفقات شق هذه القناة غير اقتصادية . اما اذا كان القصد هو نقل الماء الى منخفض « الباطوف » وضع اذن أن معنى هذا المشروع تنفيذ المشروعات الاسرائيلية \*

تحدث الدكتور محمد أحمد سليم السكرتير الدائم لمجلس تنمية الانتاج القومي الى مندوب « مجلة الاقتصاد والمحاسبة » عن المشروعات الزراعية التي تبحث الجامعة العربية في تنفيذها في البلدان العربية لاستصلاح الاراضي البور وتوليد الكهرباء والعمل على استيطان اللاجئين من عرب فلسطين ورفع مستوى معيشة السكان في سوريا ولبنان والاردن .

بحيرة طبرية ان هناك ١٥ ألف دونم تزرع الآن وتروى من نهر الاردن ، وفي الواسع زيادة هذه المساحة الى ٤٠ ألف دونم . كما ان في منطقة اليرموك بسوريا ٦٨ ألف دونم يمكن ريها من ينابيع « الزاريب » وسهول حوران . يلاحظ هنا أن مشروع جونستن كان يقرر زراعة ٣٠ ألف دونم منها ٢٢ ألفا تزرع فعلا أي ان المساحة التي تضاف الى الارض انزراعية هي ٨ آلاف دونم فقط . واستطرد الدكتور سليم فقال : ان الغرض من هذه المشروعات جميعا هو انهاض احوال سوريا ولبنان والاردن اقتصاديا مع تهيئة الوسائل الكفيلة باستيطان اللاجئين من عرب فلسطين ..

وقد لاحظت اللجنة الفنية ان بين الاردن والولايات المتحدة اتفاقا على استغلال مياه اليرموك في ري الاراضي ولكن تبين بعد الدرس والفحص أن هذا المشروع يفتقر الى الجدوى ومن نقائصه كذلك افتقار الاردن الى المهندسين اللازمين . وقد انتهزت اللجنة فرصة اجتماعها بالمهندسين الامريكيين الذين أوفدهم المستر اريك جونستن فوجهت اليهم ملاحظاتها على هذا المشروع .

وطالبت اللجنة بضرورة استكمال هذه الدراسات نظرا لان المهندسين الامريكيين يطالبون بتخزين الماء لا على نهر اليرموك نفسه ، بل في بحيرة طبرية قائلين ان التخزين على النهر أكثر نفقة منه في البحيرة . ولكن يعاب على هذا الاقتراح مايلي :

أولا - ان بحيرة طبرية واقعة كلها في اراضي اسرائيل ، والتخزين فيها

فقال الدكتور سليم ان المشروع الذي أعده المستر اريك جونستن ، المبعوث الخاص للرئيس أيزنهاور ، مشروع كثير الثغرات قليل الفائدة فيه مجابة ظاهرة لاسرائيل . ولكن فكرة المشروع في حد ذاتها فكرة طيبة يمكن للعرب القيام بها بعد تنسيقها وتعديلها وفقا لمصالحهم الخاصة .

وقد عهدت الجامعة العربية الى لجنة فنية من الخبراء في السفر الى سوريا ولبنان والاردن لبحث امكانيات الزراعة والري والكهرباء على الطبيعة ومعرفة نقاط الضعف في مشروع جونستن التي يمكن تلافيها ..

فتبين للجنة ، في منطقة نهر الحاصباني في لبنان ان هناك ٣٥ ألف دونم من الارض صالحة للزراعة ، وأن من الميسر تزويدها من ماء النهر بخمسة وثلاثين مليون متر مكعب سنويا ، ومن الممكن انشاء محطة لتوليد الكهرباء عند قرية « الفجر » عند النهر ، فتولد طاقة موسمية قدرها ١٥ ألف كيلوات ،

وتغني عن الحاجة الى انشاء محطة في اسرائيل كما اقترح جونستن في مشروعه . ولما كان انتاج هذه المحطة موسميا ، فمن الممكن وصلها بمشروع الشبكة الكهربائية التي يفكر لبنان في اقامتها على نهر الليطاني .

أما في سوريا ، فهناك ٢٠ ألف دونم من الاراضي القابلة للزراعة ، يسكن ريفها من نهر بانياس ، وقد شرعت الحكومة السورية فعلا في شق الترع الخاصة بالمشروع والتمهيد لتوليد الكهرباء في نطاق ضيق .

وتبين منطقة البطيحة الواقعة على



# مصر بين المصالح العربية والمصالح الافريقية فكرة «الزعامة» لوجودها في العرف السياسي الحديث المصالح العاجلة لمصر تشدها الى مجموعة البلدان العربية

المالية والعمرانية المشتركة التي تبحث الآن بين الدول المنضوية تحت لواء الجامعة .

وأما الاتجاه نحو البلدان الافريقية فهو لا يزال في أول مراحله لم يتخذ شكلا متبلورا يظهره أمام الملاك كما هو شأن الجامعة العربية . ويبدو أن عنصر « الكفاح السياسي » هو العنصر الغالب في انشاء هذا الحلف الجديد، لان جميع بلدان افريقيا تشترك في صفة الكفاح تجاه الحكم الاجنبي بشتى صوره . والدول المستقلة الوحيدة بين بلدان القارة الافريقية هي اثيوبيا التي استعادت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ، ومصر التي لا تزال تجاهد في سبيل تحرير منطقة القنال من الحامية البريطانية التي تحتلها ، وليبيا التي احتلت فيها قواعد بريطانية وفرنسية وأمريكية تجعل استقلالها صوريا أقرب منه واقعا ، والسودان بوضعه الجديد . وما عدا هذه الدول الأربع في القارة الافريقية ، مستعمرات بريطانية وفرنسية وباجيكية واسبانية وبرتغالية ، وكانت هناك مستعمرات ايطالية صفت عقب الحرب العالمية الأخيرة .

ومصر من حيث موقعها الجغرافي دولة افريقية ، ولكنها أقرب من حيث مصالحها الاقتصادية الى البلدان العربية منها الى البلدان الافريقية . بل ان تعزيز العلاقات المصرية الهندية والمصرية الباكستانية عقب استقلال الدولتين الأخيرتين ، والعلاقات المصرية الاندونيسية ، قد جعل لمصر مصالح مشتركة مع هذه البلدان الاسيوية ، ربما تزيد على مصالحها الافريقية . وفكرة « الزعامة » ، على فرض التسليم بها من جانب الدول التي تؤلف مصر معها كتلا ومجموعات ،

الاتجاهين : اتجاه الجماعة العربية واتجاه الجماعة الافريقية بغير أن يكون هناك تضارب بين المنحيين . أما الاتجاه نحو البلدان العربية فقد بدأ فكرة على الورق استوحيت من العناصر الثقافية المختلفة التي تجمع شمل الناطقين بالضاد، وسرعان ما دخل عنصر السياسة تحت الحاح قضية فلسطين فأدى الى ولادة الجامعة العربية ولادة يغلب عليها طابع الارتجال أو الابتسار . وظلت « السياسة » شغل المجموعة العربية بعد ان كانت « الثقافة » تستأثر بعنايتها ، الى أن فطنت الجامعة أخيرا الى أهمية عنصر « المصلحة الاقتصادية » فأدخلته الى حيز الوجود بطريقة عملية تمثلت في اتفاق التجارة والدفع الذي عقدته البلدان العربية مجتمعة ، وفي المؤسسات

ألف دونم في البطيحة و ٢٠ ألف دونم في بانياس أي ما مجموعه ١٢٨ ألف دونم في سوريا فضلا عن انشاء محطة لتوليد الكهرباء في منطقة المقاري .

و ٥٥٠ ألف دونم في الفجورين الشرقي والغربي في الاردن .

و ٢١٢ ألف دونم في اراض غير عربية لا يمكن منع الري عنها .

بينما مشروع جونستن الأمريكي يدعو الى استصلاح الاراضي التالية :

٣٠ ألف دونم في سوريا ولا شيء في لبنان و ٤٩٠ ألف دونم في الاردن و ٣٩٤ ألف دونم في اسرائيل .

وختم الدكتور سليم حديثة قائلا ان نهر الاردن ينبع في اراض عربية ويمر بأراضي اسرائيل ، وبحيراته كلها واقعة في اسرائيل ، فلا بد اذن من تأليف لجنة دولية للإشراف على توزيع الماء لاستحالة تغيير الحدود

نزعتان في السياسة لكل منهما نصراء ومؤيدون : نزععة تقول بأن تربط مصر عجلتها بالمجموعة العربية - وأغلبها دول آسيوية - فثمة مصالح كثيرة مشتركة مترابطة بين مصر والبلدان التي تتألف منها هذه المجموعة . ونزععة تقول بأن تنبط مصر مركبتها بالمجموعة الافريقية لان مصر جزء لا يتجزأ من هذه المجموعة ولان المصالح الناشئة عن امتداد مجرى النيل من أواسط افريقيا الى سواحل البحر المتوسط كفيلة بأن تعزز الوشائج بين مصر والدول التي تحف بالنيل .

وفي اعتقادنا أنه لا داعي للمفاضلة بين هذه النزعة وتلك ، لان في وسع مصر أن تقيم أسس سياستها واقتصادها على النظر في هذين

★ المعروفة باسم «(لودرميلك)» و«(هايز)» علما بأن اراضي الجليل تمتاز بوفرة الابار وعدم حاجتها الى ماء الري . ولاحظت اللجنة الفنية كذلك ان مشروع جونستن يكيل بكيلين . فهو يهاجم التخزين على اليرموك بحجة زيادة تكاليفه .

وهو يهمل مناقشة التكاليف الباهظة لنقل الماء الى منطقة الجليل التي تبلغ ٢٠ مليون دولار للقناة - حسب تقدير جونستن - مع ان الخبراء يقولون ان شق القناة يكلف أكثر من هذا المبلغ .

وصفوة القول ان الاراضي التي ستروى طبقا للمشروعات التي أعدتها الجامعة العربية هي كما يلي : ٣٥ ألف دونم في لبنان مع انشاء محطة كهرباء .

٦٨٠ ألف دونم في اليرموك و ٤٠



فكرة لاستتقيم مع منطق الحياة السياسية والاقتصادية الحديثة، ذلك لأن الدول حين تدخل في كتل أو مجموعات إنما تدخل على قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات حتى إن اختلفت نسب الحصص التي تساهم بها كل دولة في نفقات المجموعة . فالقول اذن بأن مصر تستطيع أن تتزعم أفريقيا بلا منازع بينما ينادونها على زعامة البلدان العربية الأخرى دول من أعضاء الجامعة عزيزة الجانب ، قول لا وجه له في العرف السياسي الحديث ، ولا يصح أن يستند إليه في تقرير اتجاه مصر الى هذه الجماعة أو تلك .

ولكن الذي لا ريب فيه أن عضوية مصر في الجامعة العربية قد صارت حقيقة واقعة مقررة ارتضتها مصر ورحمت بها وساهمت بقدر ما أسعفتها وسائلها على إزالة ماعرا الجامعة من عيوب الارتجال ، وإن كانت مرتبة الكمال لا تزال بعيدة عن أن تبلغ . . بينما الجامعة الأفريقية المقترحة لا تزال فكرة يطوح بها الخيال في كل منحي ، وحتى الآن لم تتخذ خطوة عملية لإبراز هذه الفكرة من حيز الخيال الى حيز الواقع الا في مؤتمر نيروبي الذي عقد قبل بضعة أشهر والذي سمع فيه صوت مصر متلوا لامتناع السلطات البريطانية عن السماح لمدوب مصر بشهود المؤتمر ويبدو من الخطب التي أقيمت في مؤتمر نيروبي أن السياسة شغلت اهتمام المؤتمرين فصرفتهم عن الاحتفال بأمور الاقتصاد والاجتماع والثقافة وجميعها أمور ما برحت في مراحلها البدائية .

ولا مشاحة في أن انسياب نهر النيل من منابعه في كينيا وأوغندا وتنجانيقا وأثيوبيا عبر السودان يخلق مصالح مشتركة بين مصر وتلك البلدان لأن كل نقطة ماء تنزل في بحيرة فكتوريا أو في بحيرة تانا لا بد أن تصل الى أراضي مصر ما لم تبدد في مجرى النيل أو تستخدم في أغراض الري على جانبي هذا المجرى . أضف الى ذلك أن المشروعات الخاصة بالسدود والخزانات والقنوات التي يمكن تنفيذها على النيل من منبعه حتى قرب مصبه ، إنما تتوقف الى حد كبير على ما يستقر عليه رأى الدول التي تحف بمجرى النهر ،

وهو النهر الذي وصفه اميل اودفيغ بأنه « الفحل » في كتابه « النيل » الذي ترجمه الكاتب الكبير الاستاذ عادل زعيتر الى اللغة العربية . قد جرت محاولات من جانب مصر للاتفاق مع الحكومة الاثيوبية على انشاء خزان على بحيرة تانا ولكن قرار الحكومة الاثيوبية على اقحام الجانب البريطاني في هذه المحادثات ادى الى عدم بلوغ نتيجة عملية تكفل اختزان ماء النيل زمن الفيضان في بحيرة النبع . وبعض مشروعات النيل الحالية مقام في اراضي السودان وقد ثبت من التجارب أن هذه المشروعات نفعت كلاً من مصر والسودان فعلاً جزئياً ، ولم يحدث قط أن حدثت افتتات من هذه أو من تلك . بل إن زمناً الفيضان العالي مع ما انطوت عليه من تهديد بغمر الاراضي الزراعية على جانبي مجرى النيل ، قد أمكن التحكم فيها بالتعاون بين مصر والسودان .

وإذا استثنينا العلاقات الاقتصادية الطبيعية القائمة بين مصر والسودان والعلاقات التجارية التي يرجى أن تعزز بين مصر وليبيا ، لا تكاد تكون هناك مصالح اقتصادية بين دول القارة الأفريقية وبعضها البعض . إذ أن الحكومات الأجنبية التي تستثمر أراضي القارة الأفريقية تستثمر الموارد الأولية لمصالحها الذاتية ، وتجعل من هذه الاقاليم سوقاً لمنتجاتها المحلية . ولهذا فإن عماد الاقاليم الأفريقية هو على الاقتصاد الاوربي لا على الاقتصاد الأفريقي نفسه .

وأيا كان الامر فإن التفكير في انشاء كتلة أفريقية أمل دونه صعب لا يصح اغفالها . منها أن وجود حكومات أجنبية على رأس الاقاليم الأفريقية يجعل من المتعذر انضمام هذه الاقاليم الى الكتلة المقترحة . ومنها أن وسائل الكفاح السياسي تختلف في بلد أفريقي عنها في بلد آخر . ففي الوقت الذي لاتجد فيه دولة كأثيوبيا مصلحة خاصة في الكفاح السياسي ، نجد أن ليبيا قد ارتضت نوعاً من الاحتلال المثلث لاسبيل معه الى اندماج حكومتها في الكتلة المقترحة . وبديهي أن أساليب الكفاح السياسي التي تزاولها مراكش وتونس والجزائر تختلف عن تلك التي تدبر لها مصر تدبيرها ، وعن تلك التي تزاولها الآن جماعات ماوماو في كينيا

وعن أساليب الاقليات الهندية في جنوب أفريقيا .

وقبل أن تغدو فكرة الجماعة الأفريقية أمراً واقعاً ، لابد من التمهيد لها بين شعوب البلدان الأفريقية ، ولا بد كذلك من تهيئة الوسائل والمصالح الاقتصادية التي توحد شمل هذه المجموعة . والامران يحتاجان الى وقت ، كما أن تفكك القارة الأفريقية وافتقارها الى وسائل المواصلات وتراعى الصحارى في جوانبها والغابات في أواسطها والجبال في جميع نواحيها ، هي مما يزيد في عوامل التباعد .

ومع عدم التقليل من الآمال التي يمكن عقدها على تأليف الكتلة الأفريقية ، نعتقد أن المصالح الاقتصادية والسياسية العاجلة لمصر تشدها الى البلدان العربية أكثر مما تشدها الى القارة التي هي جزء من يابستها . ولا ننسى هنا أن السودان يكاد يكون مستثنى من القارة الأفريقية بسبب صلاته الطبيعية العريقة بمصر ، وأن ليبيا وإن تكن دولة أفريقية إلا أنها عضو في مجموعة البلاد العربية ، وأن بلدان تونس ومراكش والجزائر تنسب الى الجامعة العربية انتماءً ، وإن تكن من صميم القارة الأفريقية أضف الى ذلك أن البلدان العربية المتحالفة مع مصر هي أكثر وعياً بالسياسة العالمية والتيارات المختلفة التي تتنازعها من بلدان القارة الأفريقية . ناهيك بأن الموارد الطبيعية المستثمرة والقابلة للاستثمار في البلاد العربية تنفع مصر وسائر زميلاتها أكثر مما تنفعها الموارد الطبيعية المستثمرة أو التي لم تستثمر بعد في أفريقيا .

والواقع أن تجربة الجامعة العربية في حد ذاتها ، كانت في حالات كثيرة مخيبة للآمال على الرغم من العناصر الكثيرة المشتركة بين أعضائها . ثم إن الجامعة لم تسلم من التيارات السياسية الخارجية على الرغم من أن أعضائها يشترط فيهم بحكم الميثاق أن يكونوا مستمعين بالاستقلال التام . وعلى الرغم من أن على رأس جميع أعضاء الجامعة العربية حكومات وطنية محلية لا حكومات أجنبية كما هو الحال في غالبية أقاليم أفريقيا ومثل هذه التجربة المريرة ، لابد من أن تعتبر بها مصر حين تفكر



# النشاط المصرفي في الشرق الأوسط عن عام ١٩٥٣

## المصدرون الالمانيون يزاحمون البريطانيين في كسب الاسواق

### وفرة إيرادات الزيت والاستقرار السياسي هما سبيل الرخاء

نشرت جريدة «التيمس» اللندنية أخيراً مقالا هاما عن نشاط البنوك البريطانية في رقعة الشرق الأوسط في خلال عام ١٩٥٣ ، فرأينا أن نترجمه بالنص في ما يلي :

عادة بالصكوك التجارية التي تخصم لدى البنوك . والسبب الرئيسي في المصاعب التي تجابه المصدرون البريطانيون في سعيهم للاحتفاظ بأسواقهم في الشرق الأوسط ، هو تلك المزاخمة التي بدت من جانب البلدان الأوروبية عامة والمانيا بوجه خاص . فالمصدرون الالمانيون قادرين على أن يعرضوا على عملائهم في الشرق الأوسط أثمانا لآجال أطول من تلك التي يعرضها زعماءهم البريطانيون ، وقد بذلوا أخيراً محاولات شديدة للاستيلاء على أسواق الشرق .

وتطرا على الشرق الأوسط بين حين وآخر أزمات اقتصادية . فقد حدث من بضعة أشهر مضت أن واجه لبنان أزمة حادة في الدفع نقداً ، أمكن لحسن الحظ التغلب عليها لأنها كانت أزمة مؤقتة . صحيح أن الموقف الآن ليس بالمتانة التي كان عليها قبلاً ، غير أن الحال الآن أدنى إلى التفاؤل مما ظن في وقت مضى . وقد عرا العملة اللبنانية نقص يسير بالنسبة للعملات الأجنبية الرئيسية في السوق الحرة ، وفي هذا أيضاً اشارة تدعو إلى التفاؤل والبشر .

#### سوريا والعراق

اتسمت الاسواق السورية بطابع الركود ، واتخذت الأعمال التجارية مجراها المألوف . وعكفت سوريا ، شأنها شأن الأردن ، على تنفيذ مشروعات اصلاحية للتعمير . ومع أنه ليس في ميزانية هاتين الدولتين مجال للمناورة ، بسبب اعتماد اقتصادياتهما على الزراعة في المقام الاول ، فقد خطت الدولتان خطوات طيبة في مجال الزراعة .

وفي خلال السنة الماضية لم يطرأ إلا تغيير يسير على التجارة في العراق ، ومن ثم على الأعمال المصرفية . وقد تبين حتى الآن أن أعمال مجلس الأعمار - الذي يتولى اتفاق نحو

كذلك الايداعات المحدودة المنخفضة التي تقتضيها حسابات الاستيراد . وإذا كان الشرق الأوسط على وجه عام يتجه اتجاه صعود صوب الرخاء ، فليس من المحتمل أن يجد بنك متمتع بحسن السمعة والإدارة مجالا طيبا للعمل ، لا سيما وأن هناك مستوى معين لا يستطيع أي بنك أن يزاول نشاطه دونه . وأي نكسة كبيرة تنتاب اقتصاديات البلدان التي ليس لها مورد موفور من حصة الزيت ، قد تكون وخيمة العاقبة على الصناعة المصرية المحلية .

وإن ارتفاع جملة الودائع في بنوك الشرق لا يخلو من طابع التضخم ، ولكن جزءاً من هذه الحال يعود إلى زيادة حجم الودائع الحكومية ، كما يعكس اطراد زيادة ثروة الرقعة . وقد اشتد الطلب بوجه خاص على الظفر بضمانات للغطاءات التي تعاقدت الحكومات عليها لتنفيذ بعض مشروعاتها الانشائية .

ولم تكن الحالة في الاسواق باعثة على الرضا في كل ناحية ، غير أن البنوك قد تداولت في خلال العام المنقضى قدراً مرتفعاً ليس له مثيل من أعمال الائتمان والتحصيل المتعلق بالاستيراد . والنتيجة المنطقية للعودة إلى سوق المبيعات ، هي أن استيراد السلع يجري في أغلبه على قاعدة الائتمان ، مما يؤدي إلى شدة الاقبال على ما تسديه البنوك من معلومات وخبرة . وهناك دلائل واضحة جلية على أن التجار يجدون من العسير عليهم أن يبيعوا سلعهم ، ومن ثم ازداد الطلب على الظفر بقروض لآجال طويلة في معظم البلدان والدويلات . والموردون لا يؤدون من ثمن المبيعات بالنقد الا شطراً قليلاً ، أما الجزء الأكبر من الثمن فإنه يغطي

في خلال عام ١٩٥٣ ، استخدمت البنوك البريطانية المنشأة في الشرق الأوسط جميع مواردها الخاصة استخداماً كاملاً ، شأنها في أي وقت سلف . والارقام المتاحة لنا تبين بجلاء استمرار التوسع في الأعمال التي شاركت البنوك أما في تمويلها أو في تشجيعها . ومع أن سوق المزاخمة اشتدت وحميت في بلدان الشرق الأوسط ، إلا أن نسب الخصم المقررة لأنواع الائتمان المختلفة التي تزاولها البنوك بقيت مستقرة نوعاً ما ، فترتب على ذلك انخفاض في الإيرادات مع ارتفاع مطرد في النفقات الإدارية للبنوك ، وما كان يمكن مجابهة هذه الحال لولا اتساع نطاق الأعمال المصرفية التي بوشرت .

ولا يقتصر مظهر هذه المزاخمة على النسبة المنخفضة لسعر الخصم المقررة على القروض ، ولا على أسعار الفائدة للأعمال الحيوية اليومية وللحسابات الجارية ، بل يشمل

تفكيراً جدياً في اتخاذ سياسة افريقية إلى جانب سياستها العربية بدون أن تتخلى عن سياستها كدولة منظمة إلى هيئة الأمم المتحدة وبغير أن تغفل صلاتها الوثيقة بباكستان والهند وأندونيسيا .

وخير لمصر أن ترجى تحقيق الجامعة الافريقية وقتاً ما ، ريثما تنهيا لها الظروف المواتية ، من أن تسرع في هذا الاتجاه لتتبين ما يكتنفه من عقبات ومصاعب ليس من الهين مغالبتها . وليكن همها الاول في القارة الافريقية أن تطمئن إلى سلامة موارد الماء وأن تتجنب كل ارتجال مما تبين آثاره في الجامعة العربية .

وديع فلسطين



النفعيين على تزييف الجنيه الذهب  
انتهازا للفرصة .

### الحالة في عدن

بدأت شركة الزيت الانجلوايرانية  
في عام ١٩٥٣ بناء معمل لتكرير الزيت  
في عدن ، وقد أخذ العمل يطرد فيه  
سريعا . والطاقة السنوية المقدرة  
لهذا المعمل هي تكرير خمسة ملايين  
طن من الزيت الخام ، وهذه ظاهرة  
يرحب بها اقتصاد عدن ، لا سيما  
وان عدن تفتقر الى جميع أنواع  
الصناعة ولا يقوم اقتصادها الا على  
تجارة الاستيراد وخدمات السفن .

والعملاء في أي بقعة من بقاع الشرق  
الاطوسط ، ينالون خدمات تماثل تماما  
تلك التي تسديها البنوك الخمسة في  
بريطانيا نفسها . وأهم عنصر في هذا  
النشاط هو الاتقان ، فجميع فروع  
البنوك تخضع باستمرار لرقابة  
دقيقة ، ويقوم خبراء من موظفي  
المراكز الرئيسية للبنوك بالسفر الى  
تلك المناطق وتفقد البنوك وأعمالها  
على الطبيعة . وقد جهزت فروع  
البنوك في المناطق المزودة بالكهرباء ،  
بآلات الحاسبة كلما سمحت بذلك

حالة العمل . صحيح ان النظام الآلي  
الحديث لا ينطوي آخر الامر على  
اقتصاد في النفقات التي تدفع لانجاز  
الاعمال الحسابية وفق النظام القديم ،  
غير انه يؤكد اتقان العمل مع سرعة  
انجازه . ومع ان استخدام الآلات

الجديدة أمر معروف مشهور ، فان  
جميع البنوك لم تقدم على استخدام  
آلات حاسبة جديدة قبل ان توازن  
بكل دقة بين النفقات الباهظة التي  
تتكبدها والمزايا التي يمكن ان تجنيها  
من ورائها ، وقد جرى العرف على  
اختيار عدد من الموظفين النابهين من  
الفروع المحلية للبنوك لتدريبهم  
تدريبا خاصا ، ومثل هذا العمل  
ينبغي ان يشمر ثمرته من حيث الاتقان  
والكفاية ومن حيث توسيع معلومات  
المدرين لتشمل الصورة المصرفية  
الكاملة .

وينبغي الحذر من اعتار نتائج  
النشاط الذي قامت به المصارف  
البريطانية في خلال العام المنقضي  
مخيبا للآمال ، ذلك لان البنوك قد  
حققت أمورا كثيرة .

فمثلا ، ازدادت البنوك استمتعا  
بالثقة ، وذاع أمر سمعتها الطيبة في

البريطانية التي تمرست بالخبرة في  
منطقة الخليج الفارسي تسدي خدمات  
مصرفية حديثة في بقاع لم يكن أحد  
ليسمع بها قبل اكتشاف الزيت .  
وقد جرى العرف في امارات الخليج  
الفارسي - بغير تشريع موضوع -  
على استخدام الروبية الهندية في هذه  
المناطق ، وحتى الآن لم يؤخذ بالفكرة  
المستحدثة الداعية الى انشاء عملة  
خاصة لمنطقة الخليج لاسباب شتى .  
وفي خلال العام المنقضي أبدى بنك  
« الريزرف » الهندي ترددا في بيع  
الاسترليني مقابل الروبيات الهندية ،  
مع انه كان يمارس هذه العملية قبلا  
بلا تردد . ولا يقدم البنك اليوم على  
بيع الاسترليني لبلدان الخليج الا  
تغطية للمبيعات التجارية المقررة من  
هذه العملة .

### المملكة العربية السعودية

لا تزال الاحوال المصرفية في المملكة  
العربية عسيرة الا في ما يتعلق بالبنوك  
المحلية . فمن المحتم على البنوك  
والمنشآت الاجنبية عامة ان تخضع  
لقيود مشددة تشمل جوانب كثيرة  
للنشاط التجاري . ومن المشكلات  
المستعصية في هذا الشأن مشكلتان  
هما : أولا - استقاء معلومات وثيقة  
عن العملاء المزمعين التعامل مع  
البنوك ، وثانيا - استخدام موظفين  
اكفاء وتدريبهم على الاعمال المصرفية  
تجاه جميع المغريات التي تعرضها  
أعمال الزيت .

وقد استطاعت مؤسسة النقد  
العربية السعودية التي يديرها خير  
أمريكي أن تحقق نجاحا مقطوعا به في  
عملها . ولعل أهم ما أقدمت عليه  
من مشروعات هو نجاحها في ابتداء  
نظام « ايصال الحجاج » وهي  
تشبه أوراق البنكنوت المطبوعة  
وتهدف الى تيسير حاجات الحجاج .  
ولعل هذا النظام يكون مقدمة لوضع  
نظام للعمالات الورقية في المملكة  
العربية السعودية . وقد عملت  
خزائن البنوك بأرصدة العمالات  
الفضية ، بحيث ان النجاح في ابتداء  
نظام البنكنوت سيكون من شأنه أن  
يسهل مهمة المشتغلين بالامور  
المصرفية . وفي خلال العام الماضي  
نشأت صعوبات أمام تداول الجنيهات  
السعودية الذهب بسبب تقويم هذه  
الجنيهات بالنسبة للريال السعودي  
تقويما خلق تفاوتا قدره عشرون في  
المئة . وقد أغرى ذلك بعض الاجانب

١٥ مليون جنيه استرليني على  
مشروعات التعمير في خلال السنين  
السبع المقبلة - قد كانت حافزا  
للتجارة العادية ، ولكن لا معدي  
عن أن تتخذ السلطات العراقية  
خطوات حازمة لمكافحة خطر التضخم  
مشيخات الخليج الفارسي

وما برحت إيرادات الزيت تتدفق  
بوفرة على خزائن المشيخات العربية  
على الخليج الفارسي ولا سيما  
الكويت التي أعاد شيخها الحكيم  
برنامجا للتنمية هدفه زيادة القدرة  
الشرائية عند السكان المحليين . وقد  
ترتب على هذه الحال زيادة الطلب  
على سلع الاستهلاك والتراف بجميع  
أنواعها . ولكن هذا الطلب يتضاءل  
أمام القدر الكبير من مواد البناء  
والآلات التي استوردتها الحكومة  
وكذلك الافراد . ولا ريب في أن  
البنكين اللذين يزاويان عملهما في  
الكويت - أحدهما بريطاني والآخر  
محلي - قد شهدا اقبالا شديدا على  
القروض التجارية . وقد كانت  
الكويت مركزا تجاريا هاما حتى قبل  
اكتشاف الزيت في ينبوع « البرقان »  
الذي يعترف جميع خبراء الزيت  
ومنهم الأمريكيون بأنه أغنى ينبوع  
زيت فريد في العالم . وتجارة  
الاستيراد في الكويت تنمو عاما  
بعد عام . صحيح ان الكويت خاضعة  
لقيود العملة المفروضة اسميا على  
المناطق المرتبطة بالاسترليني ، غير  
أن هذه القيود تطبق بكثير من التهاون  
والتساهل . والغاية التي يسعى  
اليها مجلس التنمية الكويتي الذي  
ألفه حاكم الكويت ، هي استثمار  
الاموال الكافية لضمان تحقيق  
المشروعات التعميرية اللازمة في  
المستقبل . ويسترشد هذا المجلس  
بآراء طائفة من خبراء المال البريطانيين  
البارزين .

وقد استثمرت موارد الزيت في  
شمال الخليج الفارسي وجنوبه ، كما  
عثر على موارد جديدة أخرى ،  
آخرها ذلك الينبوع الذي عثرت عليه  
شركة الزيت الأمريكية المستقلة في  
المنطقة المحايدة جنوب الكويت ، وهو  
بدوره يبشر بوفرة غلته . وآية ذلك  
أن أول شحنة من زيت هذا الينبوع  
الخام قد شحنت أخيرا ولما يمض على  
كشف الزيت عام واحد . وازاء هذه  
الاحوال الطيبة ، أخذت المصارف



# فتحنا ديار الشرق الأوسط

عقدتها مصر في العام الماضي مع تركيا والباكستان لم تظهر آثارها بعد في الأرقام التي نحن بصدددها ، ولو أن هناك عقبات - يسهل تذليلها - في سبيل نمو تجارتنا معها .

ولا يزال الميزان التجاري في غير صالح مصر بشكل واضح ولو أن العجز قد نقص قليلا عام ١٩٥٣ إلى حوالي ٦ مليون جنيه مقابل ٨٧ مليون عام ١٩٥٢

ونورد في الجدول التالي الأرقام الإجمالية لتجارتنا مع بلاد الشرق الأوسط عام ١٩٥٣ بالمقارنة مع أرقام عام ١٩٥٢

ويجىء البترول ومنتجاته على رأس قائمة وارداتنا من المنطقة ويبدو أن النقص في الوارد منه من العراق قد عوضته زيادة في الاستيراد من البلاد السعودية . ويلى البترول الأطعمة على اختلافها ثم التبغ .

وتصدر مصر إلى المنطقة بعض المنتجات الغذائية ومنها الأرز ، كما أن صادرات غزل القطن والمنسوجات قد أصبحت ذات أهمية خاصة في السنوات الأخيرة وبالمثل صادرات الاسمنت و سلع أخرى متفرقة من منتجات الصناعة المصرية

وسنحاول فيما يلي أن نستعرض بشيء من الإيجاز تجارتنا مع كل من بلاد الشرق الأوسط :

## تجارتنا مع قبرص

انخفضت وارداتنا من قبرص إلى النصف تقريبا عام ١٩٥٢ بينما حافظت

## تجارة مصر مع الشرق الأوسط عام ١٩٥٣

وحافظت منطقة الشرق الأوسط بذلك على مركزها النسبي في تجارتنا الخارجية الكلية فلا تزال وارداتنا من المنطقة تمثل ٦٪ من وارداتنا الكلية والصادرات تمثل ٣٪ . ويدل ضعف المركز النسبي لهذه المنطقة الحيوية في تجارتنا الخارجية على مدى الحاجة لمضاعفة الجهود لتنشيط حركة التبادل التجاري بين مصر وبلاد الشرق الأوسط .

ومن المأمول أن تنشيط حركة التبادل بين الدول العربية عقب توقيع الاتفاق التجاري الذي يمنح معاملة خاصة لمنتجاتها في أسواق بعضها البعض . كما أن الاتفاقات التي

تأثرت تجارة مصر مع بلاد الشرق الأوسط عام ١٩٥٣ بالانخفاض الذي أصاب تجارتها الخارجية عامة من جراء القيود التي فرضت على الاستيراد للحد من استنزاف أرصدتنا من العملات الأجنبية ، كما تأثرت الصادرات أيضا بالركود الذي أصاب السوق العالمية والذي عانت منه الصناعة القطنية على وجه الخصوص وقد انخفضت قيمة وارداتنا من المنطقة من ١٣٨ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى ١٠٦ مليون عام ١٩٥٣ ، وانخفضت قيمة الصادرات من أقل قليلا من ٥ مليون جنيه إلى ٤ مليون ، ولو أن الزيادة في قيمة البضائع المعاد تصديرها عوضت الجزء الكبير من النقص في صادرات البضائع المصرية وبذلك بلغت قيمة الصادرات بنوعيتها ٤٦ مليون من الجنيهات مقابل ١٥ مليون عام ١٩٥٢

## تجارة مصر مع الشرق الأوسط بالآلاف الجنيهات

| الصادرات الكلية |       | الواردات |       |                 |
|-----------------|-------|----------|-------|-----------------|
| ١٩٥٣            | ١٩٥٢  | ١٩٥٣     | ١٩٥٢  |                 |
| ١٠٢             | ١٠٧   | ٣٢٣      | ٦٣٥   | قبرص            |
| ٤٩٢             | ٤٣٠   | ٤٢٢      | ٤٤٥   | ليبيا           |
| ٧٣٣             | ٨٢٧   | ١٦٠      | ١٦٨   | فلسطين          |
| ٨٨              | ١٤٠   | ٢٢       | ٢٥    | الأردن          |
| ١٦٤             | ١٨٢   | ٦١٦      | ٤٨٠   | سوريا           |
| ٦٩٧             | ٧٣٣   | ٧٧١      | ١٤٥١  | لبنان           |
| ٧٣              | ١٨٧   | ١٩٦٥     | ٢٩٣٢  | تركيا           |
| ١٠٩             | ٩٢    | ٧٣٥      | ٣٢٢٨  | العراق          |
| ٥               | ٦     | ٧٢       | ٣٧٧   | ايران           |
| ١٤٧٣            | ٩٣٣   | ٤٩٦٧     | ٣٤٥٢  | البلاد السعودية |
| ٢٢              | ١     | ٢٨       | ٦٤    | اليمن           |
| ١٦٣             | ٢٨    | ١٩٩      | ٣٣٨   | عُدن            |
| ٤٥٢             | ١٨٢٨  | ٢٦١      | ١٧٠   | باكستان         |
| <hr/>           | <hr/> | <hr/>    | <hr/> |                 |
| ٤٥٧٣            | ٥٠٥٤  | ١٠٥٥٩    | ١٣٧٦٥ | المجموع         |

المعاملات ودقتها في الإدارة وحسن مراسها في الأعمال التجارية والمالية . . . . كل هذه أرصدة غنمتها البنوك بلا ريب ، ولكنها أرصدة لا سبيل إلى ظهورها في ميزانية أي من هذه البنوك . ولمعظم هذه المصارف خبرة طويلة بأمور المناطق التي تعمل فيها ، كما أن خدماتها تلقى على العموم اعترافا بأهميتها في البلدان ذات الشأن . والمستقبل يدعو إلى البشر إذا كفلت قاعدتان للرخاء المستمر ، هم : إيرادات الزيت واستقرار الأحوال السياسية .



الصادرات على مستواها مما أنتج تحسنا ملموسا في العجز في الميزان التجاري .

وتجىء الاتربة والخامات المعدنية في مقدمة وارداتنا من قبرص اذ بلغت قيمة ماورد منها عام ١٩٥٣ نحو ١٢٢ ألف جنيه مقابل ٢٤٥ ألفا عام ١٩٥٢

ويلى ذلك واردات الجبس - القشقال بما قيمته ٦٨ ألف جنيه ( ٨٦ ألفا عام ١٩٥٢ ) ثم الخروب ٣٦ ألفا ( ٩٣ ألفا ) والكمون ٢٩ ألف جنيه ( ٥٦ ألفا ) وأفلام السينما ٢٢ ألف جنيه ( ٢٥ ألفا )

وفي جانب الصادرات تجىء الجلود المدبوغة والمدهونة في المقدمة بما قيمته ٥٠ ألف جنيه مقابل ٦١ ألفا عام ١٩٥٢ ، ثم القار والاسفلت ١٧ ألف جنيه مقابل ٤ آلاف جنيه فقط عام ١٩٥٢

### تجارتنا مع ليبيا

يظهر ميزاننا التجاري مع ليبيا فائضا صغيرا بلغ ٧٠ ألف جنيه عام ١٩٥٣ مقابل عجز ضئيل لم يتجاوز ١٥ ألف جنيه عام ١٩٥٢ ، وقد هبطت قيمة وارداتنا من ليبيا قليلا

ولا تزال الحيوانات الحية في المقدمة فبلغت قيمة الخراف والنعاج ١٩٢ ألف جنيه ( ١١٦ ألفا عام ١٩٥٢ ) والجمال ١٠٨ آلاف جنيه ( ١٦٦ ألفا ) ، وبلغت قيمة مشترواتنا من الاصواف الخام المفسولة ٤٠ ألفا من الجنيهات ومن أفلام السينما الناطقة الواردة عن طريق ليبيا ٢٤ ألف جنيه . وانخفضت مشترواتنا من زيت الزيتون الى اقل من ألف جنيه مقابل ١٦ ألفا من الجنيهات عام ١٩٥٢ . وزيت الزيتون كما هو معروف من المنتجات الوطنية في ليبيا .

وفي جانب الصادرات تجىء الاقمشة القطنية في المقدمة بما يزيد على ١٨٢ مليون جنيه أى بنقص حوالى ٤٥ ألف جنيه عن عام ١٩٥٢ وارتفعت صادراتنا من الاحذية الى ليبيا قليلا الى مايزيد على ٥٣ ألف جنيه ( ٤٨ ألفا ) ومن الجلود المدبوغة والمدهونة ٣٠ ألفا ( ١٨ ألفا ) والكتب المطبوعة ٢٦ ألفا ( ١٤ ) والفول السوداني ٢٠ ألف جنيه مقابل ٩ آلاف فقط عام ١٩٥٢

### تجارتنا مع فلسطين

هنا أيضا يظهر ميزاننا التجاري فائضا محسوسا ويرجع ذلك لضعف المركز الاقتصادي لمنطقة غزة واعتمادها على المنتجات المصرية في الحصول على الكثير من المنتجات التي تحتاج اليها وكذلك الاغذية وخاصة دقيق القمح الذي بلغت قيمة ماصدرناه منه ٢١٤ ألف جنيه مقابل ٣٢٧ ألفا عام ١٩٥٢ ، وتلى ذلك صادرات غزل القطن وبلغت ١١٨ ألف جنيه ( ١٣٩ ألفا ) والاسمنت ٧٩ ألفا ( ٢٧ ألفا ) والبازين ٣٦ ألف جنيه

وتكاد وارداتنا من القطاع تقتصر على الفواكه وأهمها البرتقال وبلغت قيمته ١٠٩ آلاف جنيه مقابل ١٧٩ ألفا عام ١٩٥٢ ، والكريز ٣٣ ألف جنيه كما وردت ايضا من هناك سبائك ذهبية قيمتها حوالى ٤ آلاف جنيه

### تجارتنا مع الاردن

انخفضت قيمة تجارتنا مع الاردن في الجانبين ، الا أن انخفاض قيمة الصادرات فاق انخفاض الواردات ، فهبط الفائض في الميزان التجاري الى ٦٦ ألف جنيه

وقد اقتصرت وارداتنا من الاردن على الافلام السينمائية وقيمتها ١٥ ألف جنيه ثم ماقيمتها ٦ آلاف من الجنيهات من البضائع المصرية الاصل المرتجعة .

وتصدر مصر الى الاردن القمار والاسفلت بما قيمته ١٨ ألف جنيه مقابل ١٥ ألف جنيه عام ١٩٥٢ ، ثم الافلام السينمائية ١٣ ألفا ( ١٦ ألفا ) وغزل القطن ٩ آلاف جنيه ، والجلود المدهونة ٧ آلاف ( ١١ ألفا ) والصحف والكتب ١١ ألفا

وكانت مصر تصدر كميات لاباس بها من الارز الى الاردن بلغت قيمتها ٥٧ ألف جنيه عام ١٩٥٢ ، الا أن نقص المحصول في مصر لم يسمح بالتصدير خلال عام ١٩٥٣

### تجارتنا مع سوريا

تجىء سوريا ضمن البلاد التي سجلت وارداتنا منها ارتفاعا محسوسا في الوقت الذي انخفضت فيه قيمة صادراتنا اليها بعض الشيء فزاد العجز في الميزان التجاري معها .

ومعظم وارداتنا من سوريا من المواد الغذائية « التقليدية » مثل قمر الدين ١٥٢ ألفا من الجنيهات ( ٢٧٤ ألفا ) والبرقسوس ٧٠ ألفا ( ٣٣

ألفا ) بخلاف واردات المشمش والجوز والزبيب . وهناك أيضا الشعير ٧٠ ألفا من الجنيهات والعدس بما قيمته ٨٠ ألف جنيه . وزيت بذرة القطن ٦١ ألف جنيه . وبخلاف ذلك استوردنا عن طريق سوريا انوالا حديدة لشغل السنارة بما قيمته ٦٩ ألف جنيه

وفي جانب الصادرات يجىء القار والاسفلت في المقدمة بما قيمته ١٦ ألف جنيه مقابل ٢٩ ألفا عام ١٩٥٢ والقطن الخام ١٣ ألف جنيه . ثم الصحف والدوريات وغزل القطن وأفلام السينما وما الى ذلك من منتجات صناعية . ويظهر ضمن صادرات البضائع الاجنبية ما قيمته ٣٩ ألف جنيه من مخلفات الجيوش

### تجارتنا مع لبنان

هبطت وارداتنا من لبنان الى النصف تقريبا عام ١٩٥٣ في الوقت الذي لم تهبط فيه قيمة صادراتنا الا قليلا وبذلك انخفض العجز في الميزان التجاري الى ٧٤ ألف جنيه مقابل ٧١٨ ألف جنيه عام ١٩٥٢

وتجىء الفواكه في مقدمة مايبعه لبنان لنا وقد أصابها معظم النقص في القيمة العامة للواردات فانخفضت واردات التفاح الغض الى ٣٠٨ آلاف جنيه مقابل ٥٦٥ ألفا والعجوة الى ١٩ ألف جنيه مقابل ٢٧٧ ألفا وقمر الدين الى ألفين من الجنيهات فقط مقابل ٦٨ ألفا عام ١٩٥٢ . ومن ناحية أخرى هبطت وارداتنا من زيت بذرة القطن اللبناني الى ٥٧ ألف جنيه بعد أن بلغت ١٢٥ ألفا . وبلغت وارداتنا من اوراق التبغ العادى ٤٩ ألف جنيه مقابل ٤٢ ألفا عام ١٩٥٢ ويرد لنا من لبنان أو عن طريقه بعض اصناف غزل الحرير الطبيعى والاصواف الخام . ثم ماقيمتها ٣٣ ألف جنيه من الآلات الكاتبة .

وفي جانب الصادرات يجىء القطن في مقدمة مايشترته لبنان منا بل ويمثل نحو ٧٠٪ من مجموع صادراتنا الى لبنان بما قيمته حوالى ٤٧٠ ألف جنيه مقابل ٤٥٠ ألفا عام ١٩٥٢ . ويلى القطن الصحف والدوريات بما قيمته ٤٢ ألف جنيه أى ذات القيمة لعام ١٩٥٢ والكتب ١٦ ألف جنيه وصدرت مصر الى لبنان أفلاما سينمائية بما قيمته ٢٥ ألف جنيه ؛ البقية على صفحة ١٤



# كيف تكون اقتصاديات الثورة:

## القومية الصحيحة هي أساس استقلالنا الاقتصادي

لو أن مصطفى كامل كان يعيش بين ظهرانينا حتى اليوم وهو يردد لنا بين الحين والآخر نداء الاعتزاز بقوميته منددا بالاستعمار البريطاني ، ومخاطبا أبناء وطنه ليث فيهم روح القومية الصحيحة لنشأ هذا الجيل معتزا بقوميته وبكرامته المصرية اعتزازا شديدا ولأصبحنا نعيش في حياة هائلة منذ أمد بعيد ..

ولو أن مصطفى كامل كان بيننا اليوم ينادى فينا بقوميته لاستطاعت مصر أن ترفع رأسها عاليا بين دول العالم أجمع منذ أمد بعيد .. ولكن مصر فقدت مصطفى كامل وفقدت معه من يذكرها ويذكر أبنائها بقوميته وقوميتهم فترة طويلة من الزمن إلى أن جاء يوم البعث من جديد ..

ولو أنه كان يعيش بيننا لما تفاعلت عوامل الفساد على خلق جيل فاسد من الحكام والملوك الذين تولوا قيادة هذا البلد فترة ما بين الثورتين : ثورة ١٩١٩ وثورة عام ١٩٥٢ ولكنها إرادة الله ومشيئته التي لا يستطيع أحد منا أن يغيرها أو يعدل لها خطوطها هي تلك التي أخذت منا مصطفى كامل وتركنا نعيش لنرى حكاما يعيشون بوطنهم وبمواطنيهم ويرسلونهم إلى الهلاك المدمر بغير ذنب ولا جريرة .. كما تركنا نعيش لنرى يوم البعث الجديد الذي جاء ليعيد لنا قوميته تلك التي فقدناها إلى حين من الزمان رحنا فيه نحارب الانجليز ونضربهم ونحن صفر اليدين .. وراحت فيه مصر تناوىء الانجليز وتطالبهم بالجللاء .. ولكن دون جدوى .. فلا يمكن لشعب تفككت أواصره وضاعت قوميته مهما أوتي من قوة أن ينال استقلاله من المستعمر الغاصب إلا إذا كانت له قومية حقة ..

ونحن اليوم نحاول من جديد وبروح قومية جديدة وجديرة بالعهد الجديد أن نعبئ الشعور الوطني لمحاربة المستعمر ، فأنشأنا لذلك فرقا للحرس الوطني وفرقا أخرى لمنظمات الشباب استعدادا ليوم المعركة الحاسمة .. وكما كان جميلا حقا ذلك الاستعراض العسكري الفذ الذي أقيم في صباح يوم ٢٣ يناير ١٩٥٤ - وهو أن دل على شيء - فأنما يدل على روح قومية جديدة بعثت في شباب مصر من جديد لنناضل من أجل استقلالنا السياسي الذي سلبتنا إياه الامبراطورية الشمطاء ولن نقول شيئا عن معركة الاستقلال السياسي أكثر من أنه يجبان تسبقها محاولة حقيقية فعالة لنيل الاستقلال الاقتصادي للبلاد .. ذلك أن سلاح المال والاقتصاد أضحي اليوم على جانب كبير من الخطورة والأهمية ... والنضال في سبيل الحرية لا يمكن أن يقوم إلا إذا كانت اقتصاديات البلاد تساعد على ذلك وتؤازره وتقف إلى جانبه تنفث فيه نفثات الحرية والاستقلال، فنستطيع حينئذ أن نضرب العدو ضربة قاضية ..

والاستقلال الاقتصادي معناه أن نعيش في مصر أحرارا مستقلين بأنفسنا لانتظر عوننا اقتصاديا من هذه الدولة أو من تلك .. ومعناه أننا نعيش ككتفين بما تنتجه مصانعنا وما تدره علينا أرضنا الطيبة اكتفاء ذاتيا وأننا نستطيع أن نعيش مقاطعين للملكة المتحدة ومستعمراتها وحلفاءها استيرادا

... لو لم أكن مصرياً لوددت أن أكون مصرياً

« مصطفى كامل »

... أن القوة كل القوة في العمل الفردي وأنصحكم إذا أردتم أن تتقدموا أن يقوم كل منكم بواجبه من أجل نفسه ... ومن أجل بلاده ...

« هيلمار شاخت »

وتصديرنا ... فأنى لاستطيع أن أتصور مصر وهي تحارب الانجليز وتقاتلهم بل تقاطعهم اقتصاديا وسياسيا وهي مرتبطة بعجدة الاسترليني ...

... ولا أستطيع أن أتصور مصر وهي تضرب الانجليز في بلادها ثم هي تعتمد عليهم في تصريف بعض قطنها ..

... ولا أستطيع أن أتصور مصر وهي تحارب الانجليز بينما تعتمد عليهم في استيراد الأغذية والمأكولات والملابس اللازمة لأبناء وطنها ..

وأرقام الإحصائيات الخاصة بتجارة مصر تنطق بالحقيقة التي يجب ألا تخفى على كل مفكر يريد لبلاده خيرا وحرية واستقلالاً .. ومن هذا الجدول نستطيع أن نحتكم إلى العقل لنعرف إلى أي مدى نحن في حاجة إلى نيل الاستقلال الاقتصادي قبل أن نخوض معركة السلاح ..

تجارة مصر الخارجية مع بريطانيا وحليفاتها من يناير إلى يوليو ١٩٥٣  
بآلاف الجنيهات المصرية

| الدولة           | الواردات | الصادرات | الفائض |
|------------------|----------|----------|--------|
| المملكة المتحدة  | ٨٨٤٩     | ٧٠٢١     | ١٨٢٨   |
| الولايات المتحدة | ١٣٧٢٧    | ٣٨٢٠     | ٩٠٧    |
| فرنسا            | ٨٣٦٢     | ١١٤٥٣    | ٣٠٩١   |
| ألمانيا الغربية  | ١٠٣١٥    | ٤٥٩٤     | ٥٧٢١   |
| المجموع          | ٤١٢٥٣    | ٢٦٨٨٨    | ١٤٣٦٥  |

فإذا عرفنا أن العجز في الميزان التجاري مع بريطانيا وحليفاتها ( وبلاحظ هنا أننا أضفنا إليها ألمانيا الغربية باعتبارها محتلة بواسطة الحلفاء ) وجدناه وحده قد بلغ مقدار ١٤٣٦٥٠٠ من الجنيهات المصرية

في المدة من يناير إلى يوليو ١٩٥٣ بينما أن العجز الكلي في الميزان التجاري المصري في المدة عينها هو مبلغ ٩٩ مليون جنيه فقط، ومعنى ذلك أن هناك فائضا كبيرا في تجارتنا الخارجية

مع الدول الأخرى ، وأن هذا الفائض يذهب إلى الانجليز وحلفائهم بدلا من أن يأتيهم ويدخل إلى بلادنا .. ولو عرفنا كذلك أن مجمل قيمة الواردات المصرية من دول العالم أجمع قد بلغ في الفترة المشار إليها آنفا ٩٤٨ مليون جنيه وأن وارداتنا من بريطانيا وحليفاتها وحدها قد بلغت ٤١٢٥٣٠٠٠ ر.٢٥٣٨٤٦ مليون جنيه لعرفنا مدى اعتمادنا في الاستيراد على الانجليز وحلفائهم في حين أننا لو عرفنا أن مجمل صادراتنا بلغ في المدة عينها ٨٤٦ مليون جنيه بينما أن صادراتنا للدول الحليفة بلغت ٢٦٨٨٨٠٠٠ جنيه فقط من هذا يتضح مدى الخسارة الاقتصادية التي تحيق ببلادنا إذ نلجأ في الاستيراد على الدول الحليفة بينما نحن لانعتمد عليها في التصدير فالاستقلال الاقتصادي إذن هو الذي نريد أن نناله أولا ..

والتححر الاقتصادي هو ذلك الذي نبحث عنه يمئة ويسرة ..

والاكتفاء الذاتي عن دول الحلفاء التي سنقاطعها يوم نتقدم بصقوف القتال لنطردها من بلادنا ، هو الذي نريد أن نحققه لبلادنا أولا وقبل كل شيء ..

والقومية الاقتصادية هي التي نريد أن نشبها لدول العالم أجمع وأن نبشها في بلادنا.

\*\*\*

والقومية في بلادنا شيء نريد أن نخلقها خلقا جديدا ، فمن أيام كنت مع صديق نتجول بين المحلات التجارية ونطوف بالسوق نستعرض حاليها ، واتفق أن دخلنا محللا بيع الأقمشة ، وفي غمرة من النقاش ومما كسبه المشترين تهادى إلى أذن صوت يقول « انني أريد أقمشة انجليزية .. لانها .. كذا .. وكذا ...

وكم حزت هذه الكلمات في نفسي .. وكم تأملت عندما سمعتها ، فقد تصورت على الفور مصانعنا المصرية الجديدة وهي تشق طريقها إلى الوجود في صعوبة ، ثم هي تخرج لنا سلعا تنزل بها إلى الأسواق المصرية لتلقى منافسة من المصنوعات الأجنبية في بلادنا ، ولتلقى أعراض جمهور مستهلكينا الذين يريدون استقلالاً لبلادهم وحرية لوطنهم !! .. وكم تأملت عندما تصورت مواطنينا وهم مازالوا يعرضون عن منتجات بلادهم مفضلين منتجات الانجليز ، والأمريكان دعاء الاستعمار ومبغضى الحرية .. وهم في ذلك ينسبون ويتناسون قوميتهم التي هي أساس حياتهم ومدنيتهم الجديدة ...

وكم تأملت في نفسي حينما تذكرت قول مصطفى كامل المأثور « لو لم أكن مصرياً لوددت أن أكون مصرياً » .. وكم تمنيت أن يبعث مصطفى كامل

... ولو رجعنا إلى تاريخ الدول الحديثة لعرفنا أن النجاح الذي تصيبه كل دولة من هذه الدول إنما مرجعه إلى الاعتزاز بقوميتهما وإلى الإيمان الراسخ لدى أفرادها



ولست في حاجة الى التدليل على القومية في البلاد الناجحة ، فان الامثلة على ذلك كثيرة ومتعددة ، بل سأذكر مواطنى بقصة « دليلة » تلك المرأة التى انتقمت من رجل أحبته وأحبها أو تظاهرت هى بحبه وتزوجته لتنصر قومه ، وترفع رأس قوميتها عالياً . سأذكرهم بقصة هذه المرأة التى خانت رجلاً عاشت بين أحضان كزوجة مخلصه ، وتسببت فى تعذيبه والاطاحة ببصره والتكيل به من أجل قوميتها التى أهدرها هذا الرجل بقوته وجبروته وصوته المتعالى الذى جاء ينادى بالحق . . .

فأرت هذه المرأة أذن من أجل قوميتها ، وينبغى أن نثور من أجل قوميتنا وننصرها حتى نستطيع أن نحقق أمانى بلادنا القومية . أن مصر من زمن ترزح فيه تحت استثمار اقتصادى عجيب . . وليست الجنود البريطانية هى أس المشكلة . . وليس جلاؤها عن أرض القنال بل سماً لجرحنا واستقلال بلادنا . . ولكن الاستقلال الصحيح هو ذلك الاستقلال الاقتصادى الذى تتمتع فيه مصر بحرية اقتصادية لأحد لها . . وهو ذلك الاستقلال الذى نستطيع فى ظله أن نستورد ونصدر ما نشاء حسبما اتفق لنا ولا حولنا الإنتاجية والعيشية . . وهو ذلك الاستقلال الذى نستطيع فى ظله أن نعيش لانفسنا ولانفسنا فقط . . .

والقومية المصرية التى ينبغى أن تسيطر علينا وعلى عقولنا لتبدل حياتنا وتحيلها الى حياة هائلة رغيدة يجب أن تأخذ عدة أشكال يهمنها منها ذلك اللون الاقتصادى بصفة عامة والقومية الصناعية بصفة خاصة . .

ونحن اليوم إذ نرسم لانفسنا نهضة صناعية جديدة لننهض بمرافق الحياة المصرية يجب علينا أن ننظر الى القومية الصناعية نظرة حقة ، وأن نهتم بها اهتماماً بالغاً ، حتى نستطيع أن نرسم خطى الصناعة الحديثة . . فليست المسألة مسألة تشريعات تسن ، وقوانين تصدر ، وليست المسألة مسألة رؤوس أموال تجمع . . وهى ليست بعد ذلك كله وبمعنى آخر مسألة آلات تدور وماكينات تعمل وتجلب لنا الضجة والضوضاء كدليل حى على عملها ، وإنما التصنيع هو رسالة قومية يجب علينا أن نؤمن بها ونثق فيها ونؤمن بقوميتها . . والحق أن الكلام على القومية الصناعية والثقة بالصناعة ان أهم الشروط الداعية لنجاح الصناعة فى العصر الحديث ، فقد أضطت الصناعة تعتمد على الثقة والشهرة أكثر من اعتمادها على أى شئ آخر . . وإذا فقدت صناعة من الصناعات ثقة الجمهور فيها لاي سبب من الاسباب ، راحت فى خبر كان . .

والسينما اليوم كصناعة يصح أن يعتمد عليها الاقتصاد القومى فى البلاد المتقدمة اعتماداً كبيراً ، ولكنها فى بلادنا تعاني الأمرين من فقدانها هذه الثقة فى السنوات الماضية وهى اليوم تحاول جاهدة أن تستعيد ما فاتتها وأن تكتسب هذه الثقة من جديد ، ولكن يبدو أنها لن تستطيع أن تتمكن من ذلك قبل مضي سنوات عديدة ، إذ أن السينما الغربية رغم تفوقها فى الانتاج وقوتها التى لا يستطيع أحد أن ينكرها ، تلجأ اليوم الى استخدام المبتكرات الفنية الجديدة كالسينما سكوب والافلام الجسمة الملونة وغير ذلك من طرق الإغراء الفنية . . أما نحن فباننا

مازلنا نقف بأفلامنا فى بداية الطريق ، لا نحاول أن نتطور مع تطور الزمن ، وحتى الفيلم الملون لم ندخله فى ميدان نشاطنا بصورة ناجحة . .

وهكذا فان الصناعة الناجحة هى التى تستطيع بسهولة أن تكتسب ثقة الجمهور فيها ولا تعتمد فى تصريف منتجاتها الا على هذا الجمهور . . أما نحن فلا نؤمن بذلك . . والسبب أننا كنا قد فقدنا قوميتنا منذ أمد بعيد ولم نحاول استرجاعها الا بمولد الحركة الجديدة . .

. . فقد كان الصانع لا يهتم بانتاجه ما دامت فائدة تجويده لا تعود عليه . . وصاحب رأس المال لا يهتم بصناعته قدر اهتمامه بما يدخل جيبه . .

. . والمواطن لا يهتم بقوميته طالما أن مواطنيه لا يهتمون به ولا يعطونه حقه فى كل شئ . . ولا يقدرون أهميته كمواطن له حقوق . .

. . انه فقدان ثقة متبادل بين الجميع . . كان يسود بلادنا الى حين من الزمان . . ولم نتخلص منه بعد . . ولعل سبب ذلك عقلية الاقطاع التى كانت تسيطر على حياتنا وعلى بلادنا . .

ولكننا أذ نبدا اليوم مرحلة جديدة فى حياتنا هى مرحلة التحرر والتحرير من كل ذل وعبودية . . هى معركة التحرير من نير الظلم والاستعباد . . فان الواجب على كل منا أن يعمل من أجل نفسه ووطنه . . ولقد صدق الدكتور هيلمار شاخت خبير المال والاقتصاد الالماني حين وجه ندائه الى أبناء مصر حينما زارهم فى عام ١٩٥٢ إذ قال لهم فى معرض حديثه « . . ان القوة كل القوة فى العمل الفردى ، وأنصحكم اذا أردتم أن تتقدموا أن يقوم كل منكم بواجبه من أجل نفسه . . ومن أجل بلاده . . »

### التشريع الجديد لتنظيم المرور فى القطر

فراغت اللجنة المشكلة بوزارة الداخلية برئاسة اللواء محمد الباجورى وكيل الوزارة لشئون الامن العام من مراجعة التشريع الخاص بتنظيم المرور والاشراف على السيارات فى جميع بلاد الجمهورية المصرية بما يتفق والتطورات الحديثة فى جميع مرافق النقل

وتتضمن مواد هذا القانون الجديد كيفية تقديم طلبات الرخص للسيارات والجهات التى تتولى فحص هذه الطلبات ، وقد نص على عدم اعطاء رخصة لمن سبق الحكم عليه بالسجن أو الغرامة فى جريمة مخلة بالشرف قبل مضي ثلاث سنوات على الحكم على أن تضاعف هذه المدة اذا عاد اليها فى خلال ثلاثة شهور وحده رسم السيارات الملسكى وسيارات نقل التلاميذ والسيارات التى تعد لأغراض سياحية بمبلغ ١٢ جنيه فى السنة ، كما جعل رسم طلب السوافة ٥٠٠ مليم و ٢٥٠ مليم عند التجديد وحدد مبلغ ٢٧ مليم للكيلو جرام فى سيارات النقل فى السنة على الا يقل مجموع الرسم عن ٢٠ جنيه للسيارة الواحدة سنوياً كذلك حدد القانون الجديد مبلغ ٥٢٥ قرشا عن كل راكب فى سيارات الاتوبيس بالدرجة الاولى و ٢٢٥ قرشا عن كل راكب بالدرجة الثانية سنوياً

كما نص على أن تسحب الرخصة فى حالة التأخير عن دفع الرسوم المقررة ١٥ يوما عن الموعد المحدد

وقيام كل منا بواجبه فيه اعتزاز بقوميتنا وفيه رفعة لشأن الفرد ورفعة لشأن المجتمع المصرى بأسره . . فان المجتمع ما هو الا صورة صادقة لمجموعة الافراد الذين يعيشون بداخله . . وقيام الفرد بواجبه فيه شعور بالمسؤولية تجاه المواطنين الآخرين الذين يعيشون من حوله . .

لابد لنا اذن من العمل . . وأن نجد فى هذا العمل حتى نحقق نجاحا لحياتنا الجديدة ، ولقد نجحت الثورة عندما جعلت لنفسها شعارا هو العمل فى ظل الاتحاد والنظام . .

\*\*\*

والقومية الصناعية التى هى جانب كبير من جوانب العمل . . والايمان القوى بصناعاتنا وتصنيع بلادنا لهى من الشروط الاساسية اللازمة للنهوض بحركة التصنيع المرتقبة . . على أن القومية الصناعية لا يمكن تحقيقها من جانب واحد ، بل ان جوانبها المتعددة لابد أن تشترك كلها معا فى بناء مجد الصناعة والتصنيع . . فعلى الصانع أن يرفعى قوميته هو الآخر كما يرفعها كل مواطن ، فيجهد نفسه ويشجده همته فى تجويد السلع التى ينتجها حتى تحوز قبول المستهلك ورضاه . . ولكن لن يستطيع الصانع أن يفعل ذلك مادام صاحب العمل يضمن عليه بحقه وما دام لا يشترك فى أرباح صناعته التى يعمل فيها ، ولعل فى سياسة الجمع بين قوة العمل وملكية رأس المال الخير كل الخير لتشجيع الصانع على التجويد فى سلع الانتاج . .

وصاحب العمل عليه هو الآخر أن يرفعى قوميته فينفق على سلعه فى سخاء ويرعى حقوق مواطنيه فلا يقدم لهم الا السلع الجيدة التى تجتذب الجمهور اليها بدلا من اعراضهم عنها . . كل ذلك بروح وطنية قومية صحيحة وعليه ايضا ألا يغالى فى تقدير أثمان منتجاته هذه . .

والدولة هى الأخرى عليها أن تشجع الافراد على الانتاج وعلى البحث والاختراع والاتصن عليهم بمال أو بجهود حتى تعمل على رفع مستوى الانتاج فى البلاد . . وعلى الدولة ايضا أن ترفعى حقوق مواطنيه فتبهي الفرصة أمام كل راغب فى العمل وتضع كل شخص فى مكانه المناسب له ولؤهلاته ، فالحق أن عدم وضع كل شخص فى مكانه المناسب لهو من الاسباب الرئيسية لعجز الاداة الحكومية . .

كل ذلك بقصد رفع الروح القومية فى بلادنا لان القومية هى أس النجاح فى العصر الحديث . . ولاننا لن نستطيع أن نحقق لبلادنا استقلالا الا اذا عملنا على تشجيع الروح القومية فى كل مناحى الحياة . .

القومية اذن ضرورة من ضروريات الاقتصاد الثورى حتى نستطيع أن نعمل جديا على نيل استقلالنا الاقتصادى . . والقومية الصناعية وهى كما عرفناها الايمان القوى بالراسخ فى أذهاننا وفى قلوبنا بصناعاتنا ومصنوعاتنا ، تعد بدورها ضرورة قصوى لنيل هذا الاستقلال السياسى الذى تسعى اليه البلاد جديا فى الوقت الحاضر

وانا كان حكامنا اليوم يعملون بكل همة على رفع الروح القومية لدى مواطنينا استعدادا ليوم المعركة الحاسمة فاننا نضع أمام أعيننا ضرورة العمل على تقوية روح القومية الاقتصادية وروح القومية الصناعية استعدادا لمعركة الإستقلال الاقتصادى . .

جورج يعقوب





## اتحاد المدفوعات الأوروبية

اختلفت الآراء أخيراً في المحادثات الأولية الخاصة بمدد اتحاد المدفوعات الأوروبية لسنة أخرى تنتهي في ٣٠ يونيو ١٩٥٥ ويبدو الخلاف حول أمور سياسية وليس هناك الآن ما يدل على بؤادر الوصول إلى اتفاق ، وتقضى التعليمات التي أصدرها مجلس وزراء دول هيئة التعاون والاقتصاد الأوروبي في أكتوبر الماضي إلى مجلس إدارة الاتحاد بضرورة تقديم مقترحات التجديد في أوائل مارس الحالي . وإذا لم يمكن الوصول إلى اتفاق في هذا الصدد فعلى مجلس الإدارة أن يبين في تقريره أوجه الخلاف . وفي هذه الحالة يترك لمجلس الوزراء اتخاذ ما يراه في هذا السبيل عند اجتماعه في أبريل القادم .

وعلى أية حال فمن المعتقد أنه لا بد من الوصول إلى اتفاق إذ أن كل الحكومات تحبذ تجديد مدة اتحاد المدفوعات .

هذا ويرجع الاختلاف في الآراء إلى نقطتين جوهريتين نتيجة لطلب الدول الدائنة الرئيسية في الاتحاد : أولاً : أنه يجب أن تستهلك الارصدة الدائنة والمدينة لدى الاتحاد والتي مضى عليها أكثر من ثمانية عشر شهراً في خلال ثلاث سنوات ، ثانياً : أن تعدل تعليمات وقواعد الاتحاد بحيث تصبح أكثر أحكاماً وبالاخص فيما يتعلق بضرورة تسديد ما يزيد من فائض الارصدة عن ١٥٠٪ من حصة البلد المدين على النحو الآتي : ٧٠٪ ذهباً ، ٣٠٪ اعتمادات بدلا من النسبة البائدة الآن وهي ٥٠٪ لكل منهما .

ويرى المعقبون الاقتصاديون انه في حالة الموافقة على الاقتراح الاول فان بريطانيا ستضطر لدفع ما يتراوح بين ١٤ مليون ، ١٥ مليون دولار ذهباً كل شهر مما سيؤدي إلى ضغط الاستنزاف على احتياطات المنطقة الاسترلينية وعلى الاخص اذا ما عرف ان المنطقة الاسترلينية بلغ عجزها التجاري مع الاتحاد في يناير ١٩٥٤ ٢٢٥ مليون دولار في حين أن جملة فائض ميزانها الحسابي لم تتعد ٢٥ مليون دولار ومن الواضح ان مجرد وجود عبء جديد كهذا في حالة قبول الحكومة البريطانية له سوف يعرقل الاتجاه نحو تحرير التجارة .

والمعروف انه في الاجتماع الأخير لمجلس وزراء دول منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي أعلن المندوب البريطاني أن تحرير التجارة مع بلاد الهيئة مقبول على شريطة ألا تتحمل بريطانيا عبئاً جديداً . وهكذا أصبحت المشكلة - كما يرى أحد المعقبين - تتلخص في المفاضلة بين تجارة أكثر حرية وبين أحكام وسائل الائتمان ، والدول التي تقف في صف التشديد في أحكام قواعد الاتحاد وتعليماته هي ألمانيا وبلجيكا وهولندا وكذلك سويسرا ( بدرجة أقل ) وفرنسا ولو انها بلد مدين للاتحاد .

كما يدرس مجلس إدارة الاتحاد بتكليف وزاري كذلك بعض المشاكل التي ربما تنشأ من عودة عملة أو عدة عملات من عملات البلاد أعضاء الاتحاد إلى قابلية التحويل .

وقد دلت الدراسات المبدئية في هذا المضمار ان عودة عملة أو عملتين لقابلية التحويل لا يعنى إلا حل الاتحاد . وحينئذ تنشأ مشكلة أخرى هي كيفية تسهيل الائتمان للدول التي لن تعود عملتها إلى قابلية التحويل وقد أبدى البعض رأياً يقول بأن أرصدة الاتحاد يمكن أن تستعمل في هذا الغرض بعد موافقة الدول الأخرى وعلى الاخص الولايات المتحدة الضامنة لهذه الارصدة .

## حالة القمح الدولية :

تدل التقارير الأخيرة على تباطؤ الدول المستوردة المشتركة في اتفاقية القمح الدولية في استهلاك حصصها

فقد بلغت جملة المبيعات حتى الثاني من شهر فبراير الماضي ١٤٢ مليون بوشل مقابل ٣٣٠ مليون بوشل . وقد باعت أمريكا في المدة من أول أغسطس ٥٣ حتى ٢ فبراير سنة ١٩٥٤ ، ٧١ مليون بوشل فقط من حصتها البالغة ٢١٠ ملايين بوشل وباعت كندا ٥٦ مليون بوشل من حصتها البالغة ١٦٣ مليون بوشل كما بلغت مبيعات استراليا ١٤٨ مليون بوشل حصة مقدارها ٤٨ مليون بوشل وعلى العموم ففي ستة شهور من الموسم بلغت مبيعات الدول المصدرة طبقاً للاتفاقية الجديدة ثلث مجموع حصص التصدير الكلية التي قلت كثيراً بانسحاب بريطانيا .

هذا ولم تشتتر كل من النمسا والبرازيل والدانمارك وإيطاليا والاردن وكوريا والسويد أية كمية طبقاً للاتفاقية الجديدة بينما اشترت كل من أيرلندا والمكسيك وبيرو كميات قليلة . وتعتبر الهند من الدول المستوردة الهامة التي لم تشتتر إلا ٣٤٥٠٠٠ بوشل فقط من حصتها التي تربو على ذلك بكثير . وليست الدول المستوردة مجبرة على أن تستهلك حصتها كلها إلا في حالة وصول الاسعار إلى الحد الأدنى وهو ١٥٥ سنتاً للبوشل وترى صحيفة انباء تجارة القمح ان بعض الدول مضطرة بحكم ظروفها إلى استيراد حصتها كاملة بغض النظر عن الاسعار ومثل هذه الدول ستعاني كثيراً بطبيعة الحال إذا لم تهبط الاسعار إلى حدها الأدنى

أما الدول المصدرة الداخلة في الاتفاقية فانها بمحاولتها الاحتفاظ بالاسعار عند حدها الأقصى انما تعطي بذلك فرصة للدول المصدرة الأخرى التي ليست منضمة إلى الاتفاقية للتوسع في تصدير قمحها

هذا وقد نجحت كل من الأرجنتين وتركيا وفرنسا والسويد والروسيا ودول حوض الدانوب كثيراً في تصدير فائضها من القمح وتخشي دول الاتفاقية ان يهبط سعر القمح إلى مادون الحد الأدنى



الاغذية الاخرى مما أدى الى تركها لطرق التجارة العادية . وفيما يلي الاغذية في بريطانيا أثناء عام ١٩٥٣ جدول يبين مقدار المعروض من مقارنا بأرقام عامي ١٩٥٢ ، ١٩٣٨

| الاصناف          | ١٩٣٨ | ١٩٥٢ | ١٩٥٣ | النسبة المئوية للمنتج المحلى | ١٩٣٨ | ١٩٥٢ | ١٩٥٣ |
|------------------|------|------|------|------------------------------|------|------|------|
| الزبد            | ٤٩٦  | ٢٦٦  | ٢٩٧  | ٤                            | ٣    | ٥    |      |
| الجبن            | ١٨٩  | ١٩٢  | ٢٣٤  | ٢٣                           | ٢٩   | ٣٨   |      |
| لحم العجول       | ١١٩٤ | ٧٢٨  | ٩٢٠  | ٥١                           | ٨٢   | ٦٦   |      |
| لحم الضأن        | ٥٥٦  | ٥١٥  | ٥٢١  | ٣٨                           | ٣٢   | ٣٢   |      |
| لحم الخنزير      | ٢٣٩  | ١٧٩  | ٢٧٨  | ٧٤                           | ٩٢   | ٨٤   |      |
| أوفال            | ١٧٣  | ١٥٥  | ١٥٩  | ٦٤                           | ٧١   | ٦٩   |      |
| البيكون          | ٥٩٢  | ٥٣٧  | ٥٧٠  | ٣٦                           | ٥٣   | ٤٥   |      |
| البيض مليون دستة | ٨٣٣  | ٧٨٣  | ٨٠٦  | ٦٧                           | ٨٤   | ٨٣   |      |

### صناعة السفن الالمانية :

سجلت صناعة السفن الالمانية مستوى عاليا من الانتاج لم تصله قبل ذلك . وقد بلغ انتاج شهر يناير ماحمولته ٧٥٠٠ طن كما بلغت حمولة ما أنتج في عام ١٩٥٣ ، ٧٠٠٠٠٠ طن مما أدى الى أن تحتل المانيا المرتبة الثانية بين دول العالم في صناعة بناء السفن وتدل الشواهد على أنها ستظل محتفظة بهذا المستوى خلال عام ١٩٥٤ ولكن على الرغم من أن أحواض بناء السفن الالمانية محجوزة لمدة سنتين مقدما الا أن صناعة بناء السفن الالمانية تواجه مشاكل التمويل طويل الاجل . وفيما يلي جدول يبين حمولة ما انتج في الاعوام من ١٩٥٠-١٩٥٣

| عام  | الحمولة بالاطنان |
|------|------------------|
| ١٩٥٣ | ٦٩٨٩٣٢           |
| ١٩٥٢ | ٥١١٥١٠           |
| ١٩٥١ | ٢٥٥٩١٠           |
| ١٩٥٠ | ١٣٧٤٢٨           |

### محصول القطن الهندي : أذيع أخيرا

التقدير الرسمي لمحصول القطن الهندي لموسم ٥٣-٥٤ وقد بلغ ٣٩٢٠٠٠ رطل ( ٣٢٦٦٠٠٠ رطل ) ووزن البالة ٣٩٢ رطل ( ٣٢٦٦٠٠٠ رطل ) من مساحة قدرها ١٥٣٠٠٠٠٠٠ فدان ، وذلك مقابل ٢٤٨٧٠٠٠ رطل ( ٣٩٢٠٠٠ رطل ) من مساحة قدرها ١٣٦٧٢٠٠٠ فدان في موسم ١٩٥٢-٥٣ ، ومما يلاحظ ان التقدير لا يغطي جميع الاراضي المزروعة قطناً ، وان التجارب الماضية دلت على أن الفرق بين التقدير والمحصول النهائي بلغ ٨٥ ٪ هذا وقد قدرت لجنة القطن المركزية الاستشارية الهندية محصول هذا العام بـ ٤٥٠ مليون بالة مقابل ٣٥٠ مليون بالة في عام ١٩٥٢-٥٣

### هل تحتاج الازمة الولايات المتحدة:

صرح الرئيس ايزنهاور في منتصف شهر فبراير الماضي ان شهر مارس الحالي سوف يكون الشهر الحاسم في تقرير ماذا كانت الازمة ستحتاج الولايات المتحدة ، وقد سبق ان صرح وزير التجارة الامريكية ان مجموع العمال العاطلين في أمريكا بلغ ٣٠٨٧٠٠٠ شخص خلال الاسبوع الاول من شهر يناير الماضي وهو أعلى رقم بلغته البطالة منذ يولية ١٩٥٠ ويعتبر شهر مارس الشهر الذي تهبط فيه البطالة الى أدنى حد فاذا لم يحدث هذا فان على الولايات المتحدة أن تعتبر هذا انذارا نهائيا يجب معه اتخاذ الاجراءات الكفيلة لدرء الخطر وعمل ما يلزم لتسيير الامور في اتجاه احسن . هذا وقد أضاف ايزنهاور انه في خلال الاسبوع القليلة الماضية شغل الرأي العام بحالة البطالة وحاول الكثيرون التأكد من ان الولايات المتحدة تحتاجها موجة من هبوط وتراجع مستوى النشاط الاقتصادي . وعلى أية حال فاذا ظهرت هذه الموجة وعلا ارتفاعها فلن يكون هناك تردد ما في اتخاذ جميع الاجراءات الممكنة لمنع هذه الكارثة . وتقول الانباء ان عدد العمال العاطلين الذي اعلنه وزير التجارة يزد بحوالى ٧٢٨٠٠٠ عامل فقط عما سجلته احصاءات البطالة قبل ذلك . وهذا يرجع الى أن وزارة التجارة بدأت في محاولة طريقة جديدة لقياس القوة العاملة بأمريكا . وطبقا للطريقة القديمة التي كانت مستعملة من قبل في قياس القوة العاملة يعتبر الاحصاء الاخير أقل بـ ٢٥٠٠٠ شخص مما سجلته الاحصاءات قبل ذلك

### بريتانيا وحاجاتها من المواد الغذائية :

جاء في التقرير الذى أصدرته اللجنة الاقتصادية لبلاد الكومنولث ان بريطانيا سوف تستطيع الحصول هذا العام على مزيد من اللحوم والزبد أما الجبن فسيظل كما كان عليه في العام الماضى ويذكر التقرير كذلك أن الزيادة فى استهلاك بريطانيا من اللحوم ومنتجات الالبان عام ١٩٥٣ ترجع الى زيادة الانتاج المحلى والى زيادة حجم وارداتها من هذه الاصناف . فقد أدت زيادة انتاج اللبن الى زيادة انتاج الجبن الى ٨٨ ألف طن أى بزيادة نحو ٣٠ ألف طن عما كان عليه هذا الانتاج منذ سنوات عدة . كذلك بلغت واردات بريطانيا من الجبن ١٤٦ ألف طن منها ١١٥٠٠٠ طن من بلاد الكومنولث .

هذا وقد بلغ ما حصلت عليه من اللحوم ٨٧٥٠٠٠ رطل ١٨ طن منها ٥١٣٠٠٠ طن مستوردة من بلاد الكومنولث والباقي وقدره ، ١١٧٠٠٠ رطل ١١٧ طن فقد أنتج محليا وبذلك سجلت زيادة فى كل من الانتاج المحلى والمستورد كذلك الا انه كان أقل مما كان عليه فى عام ١٩٣٨ وقد بلغ استهلاك الفرد من لحم العجول والبقرة فى السنة ٨٠ رطلا أى بزيادة حوالى ١١ ٪ رطلا عن عام ١٩٥٢ الا أن المستوى الاستهلاكى الفردى لا زال أقل مما كان عليه فيما قبل الحرب بحوالى ١٨ رطلا .

أما الاستهلاك الفردى من لحم الخنزير فقد ازداد الى ٢٦ رطلا مقابل ٢٣ رطلا فى عام ١٩٥٢ ، ٢٨ رطلا فيما قبل الحرب . كما بلغ الاستهلاك الفردى ٩١ ٪ أرطال من الجبن أى بزيادة رطلين عن عام ١٩٥٢ ، والزبد ١٣ ٪ رطلا أى بزيادة رطلين ونصف عن عام ١٩٥٢ . ومما يلاحظ أن هبوط استهلاك الفرد من الزبد بحوالى ١١ ٪ أرطال قد عوضه استهلاك المسلى الصناعى ( فقد بلغ ١٨ رطلا للفرد فى عام ١٩٥٣ بزيادة ٩ أرطال عن متوسط ما قبل الحرب ) .

وتدور مفاوضات الآن بين وزارة الاغذية البريطانية والدوائر التجارية المختصة لكى تبيع الوزارة بعضا من مخزونها من اللحوم المحفوظة ، هذا وقد تحسنت حالة بعض أنواع



## اقتصاديات الشرق الاوسط

### تابع المنشور على صفحة ٩

بخلاف كميات من البصل والثوم وعسل السكر ، والجلود والاثاث والاقمشة القطنية .

### تجارتنا مع تركيا

بالرغم من الانكماش الكبير الذي بلغ حوالى مليون من الجنيهات في وارداتنا من تركيا فان العجز في الميزان التجارى معها لا يزال كبيرا نظرا لصاله صادرات مصر الى تركيا . وكان من اهم اغراض الاتفاق التجارى الذى عقد مع تركيا العمل على التقليل من حدة الفجوة بين الواردات والصادرات ويبدو ان ارقام عام ١٩٥٣ لم تتأثر بالاتفاق الجديد .

ويجىء التبغ واوراقه في مقدمة وارداتنا من تركيا بما قيمته ٤٠٠ مليون جنيه من الورق العادى و ٤٠ ألف جنيه من ورق حسن كيف . وتلى ذلك واردات فلنكات السسك الحديدية وقد انخفضت كثيرا عام ١٩٥٣ الى ١٩٦ ألف جنيه مقابل ٨٣٢ ألف جنيه عام ١٩٥٢ . ومن اهم السلع التركية التى ترد الينا ايضا مواد الاغذية « التقليدية » من تين بما قيمته ٨٦ ألف جنيه وزبيب وبندق وفستق . وهناك ايضا مواد الصباغة ( قالونيا ) بما قيمته ٩١ ألف جنيه مقابل ٦٨ ألفا عام ١٩٥٢ والاشباب حوالى ٦٠ ألف جنيه . اما صادراتنا الى تركيا فلا تظهر الاحصاءات الا الاسمنت بما قيمته ٤٣ ألف جنيه وغزل القطن ٢٠ ألف جنيه مقابل ١٧١ ألفا عام ١٩٥٢ ثم الكتب ٥ آلاف جنيه والحناء ألفان من الجنيهات .

وكانت مصر قد وجدت ان تركيا تستورد مقادير كبيرة من الاسمنت من اسرائيل وعلى ذلك اتفقت مع تركيا على العمل على احلال الاسمنت المصرى محل الاسمنت الاسرائيلى ، وبذلك ترتفع قيمة الصادرات المصرية الى تركيا . والامل كبير فى ان يقوم الاتراك بتنفيذ تعهداتهم فى هذا السبيل خلال العام الحالى

### تجارتنا مع العراق

يعتبر العراق مثلا آخر للبلاد التى تكاد تقتصر العلاقات التجارية معها على جانب الاستيراد . وقد انخفضت قيمة وارداتنا منه بشكل حاد عام ١٩٥٣ اذ لم تتجاوز ٧٥٣

الف جنيه مقابل ٣٢٢ مليون جنيه عام ١٩٥٢ . ويرجع النقص الكبير الى الاعتماد على البترول السعودى ومشتقاته بدلا من وارداتنا منها من العراق .

وبذلك كادت وارداتنا من العراق تنحصر فى العجوة بما قيمته ٣٤٩ ألف جنيه والشعير ٣٥٠ ألف جنيه ثم الفول الناشف ٣٤ ألف جنيه والسجاجيد الصوفية ١١ ألف جنيه وفى جانب الصادرات تجىء الكتب فى المقدمة بما قيمته ٣٢ ألف جنيه والصحف والدوريات ١٦ ألف جنيه والافلام السينمائية ٢١ ألف جنيه وحروف وكليشهات الطباعة ٦ آلاف جنيه

### تجارتنا مع ايران

هذا بلد ثالث تقتصر معاملتنا معه على الاستيراد تقريبا وقد انخفضت وارداتنا منه كثيرا هذا العام لعدم استيراد كميات كبيرة من البترول ومشتقاته . وقد أصبحت السجاجيد الصوفية اهم ماوردته ايران لنا بما قيمته ٣٦ ألف جنيه مقابل ٧٧ ألفا ثم الفول الناشف ٢٣ ألف جنيه وفى جانب الصادرات ليس ثمة شئ ذى بال الا الافلام السينمائية بما قيمته ألفان من الجنيهات

### تجارتنا مع البلاد السعودية

يبدو من نمو التبادل التجارى بين مصر والبلاد السعودية ان الاتفاق التجارى بينهما يسير دون صعوبات لتحقيق أهدافه . وقد سجلت كلا من الواردات والصادرات ارتفاعا عام ١٩٥٣ بالمقارنة مع ١٩٥٢ ولو أن الزيادة فى الواردات لتحول مشترواتنا من البترول الى هذه البلاد قد فاقت الزيادة فى صادراتنا اليها ، ومن ثم زادت حدة العجز فى الميزان التجارى فأصبح حوالى ٣٢٥ مليون جنيه مقابل ٢٥٥ مليون عام ١٩٥٢ ، واذا أخذنا فى الحسبان أن الحجج الى الحجاز يتضمن مصروفات مصرية كبيرة أخرى نجد ان ميزان المدفوعات الجارية يسير فى غير صالح مصر بشكل كبير وتجىء واردات البترول ومشتقاته فى المقدمة فبلغت قيمة الكيروسين ١٢٢ مليون جنيه بزيادة طفيفة على العام السابق والمازوت ١٢٣ مليون جنيه ( ٦٤٧ ألفا ) وزيت الديزل ٥١٨ ألفا ( ٣٤٩ ألفا ) والسولار ٨٢١ ألفا ( ٣٢٧ ألفا ) والبنزين ٥٤٤ ألفا ( ٣٦٦ ألفا ) وزيت بترول خام للتكرير

٢٤٩ ألفا مقابل ٤٩٦ ألفا عام ١٩٥٢ . وهناك أيضا فحم الحطب بما قيمته ١١٨ ألف جنيه

ويجىء الاسمنت فى مقدمة صادراتنا الى البلاد السعودية بما قيمته ٤٤٥ ألف جنيه أى بزيادة ضخمة عن عام ١٩٥٢ حين لم تتجاوز مبلغ ٣٣ ألف جنيه . ومن صادراتنا الهامة أيضا الملابس الجاهزة الصوفية والقطنية والاحذية والاثاث والمصنوعات الخشبية ثم السجاير والتبغ المصنوع . وتصدر مصر الى البلاد السعودية أيضا بعض المنتجات الزراعية والغذائية مثل البصل والبطاطس والاطعمة المحفوظة والجبن والحلوى ، كما تصدر بعض الادوية والعقاقير والمواد العطرية بخلاف منتجات الصناعات المصرية الاخرى من زجاج وحلى ومواسير ومصنوعات حديدية وسليوليد

### تجارتنا مع اليمن

تجىء اليمن فى مؤخرة بلاد الشرق الاوسط من حيث مجموع تجارتها معنا فى الاتجاهين وقد هبطت وارداتنا منها كثيرا عام ١٩٥٣ بينما ارتفعت صادراتنا اليها بما قيمته ألف من الجنيهات عام ١٩٥٢ الى ٢٢ ألفا عام ١٩٥٣

والبن غير المحمص هو اهم مانستورده من اليمن وقد هبطت وارداتنا منه الى ١٥ ألف جنيه مقابل ٤٠ ألفا عام ١٩٥٢ ، وتلى ذلك أصناف عطارة بما قيمته ٧ آلاف جنيه مقابل ١٥ ألفا عام ١٩٥٢ ثم الذرة العويجة بما قيمته ٦ آلاف جنيه وكان غزل القطن اهم صادراتنا لليمن بما قيمته ١٤ ألف جنيه ثم الاسمنت ٦ آلاف من الجنيهات

### تجارتنا مع عدن

وتنافس عدن اليمن فى الاصناف التى تصدرها الينا مثل البن الذى استوردنا منه ما قيمته ٦٢ ألف جنيه مقابل ١٧٧ ألفا عام ١٩٥٢ وأصناف العطارة ٥٦ ألفا ( ٦١ ألفا ) ، ثم هناك أوراق التبناك بما قيمته ٦٤ ألف جنيه وكان البصل اهم صادراتنا الى عدن بما قيمته ١٤ ألف جنيه ( ٤ آلاف ) ثم أفلام السينما ١١ ألفا ( ٧ آلاف ) والكتب المطبوعة ٤ آلاف ( ٩ آلاف ) والقار والاسفلت ٤ آلاف وارتفعت قيمة البضائع المعاد تصديرها الى عدن عام ١٩٥٣ اذ تضمنت ما قيمته ١٠١ ألف جنيه من الكراكات والقاطرات لسحب السفن



# توسع بريطانيا في التأمين على الحياة عام ١٩٥٣

تدل الارقام التمهيدية التي عرفت عن نشاط التأمين على الحياة في بريطانيا في عام ١٩٥٣ على أن أرقاماً قياسية جديدة قد سجلت في العام المنقضى . فمثلاً ، تبين من البيانات التي أذاعها ٦٢ بيتاً من بيوت التأمين على الحياة أن المبالغ التي أمن عليها في خلال ذلك العام سواء بناء على عقود فردية أو جماعية قد بلغت جملتها ٧٣٦ مليون جنيه استرليني ، مقابل ٦٩٥ مليون جنيه استرليني في عام ١٩٥٢ .

وفي ما يتعلق بمجال التأمين في أبواب الصناعة ، تبين من الأرقام التي عرفت حتى الآن أن المبالغ التي أمن بها في عام ١٩٥٣ بلغت جملتها ٢٢٢ مليون جنيه استرليني مقابل ٢١٧ مليون جنيه استرليني في عام ١٩٥٢ . وأن تكن هذه الأرقام تمهيدية ناقصة ، إلا أنها تعطي فكرة قريبة من الصواب عن الاتجاه العام للنشاط في مجال التأمين في عام ١٩٥٣ بالمقارنة بعام ١٩٥٢ ، وهو اتجاه صعودي يدعو إلى التفاؤل بعد ما استقرت نسبياً قيمة النقد .

وان زيادة حجم التأمين المادي على الحياة في عام ١٩٥٣ بمقدار ٦ في المئة فقط عنه في عام ١٩٥٢ ليسدل على انحسار موجة الاقبال الشديد على هذا الضرب من ضروب التأمين عقب انتهاء الحرب مباشرة ، ولكنه من ناحية أخرى يدل على أن النمو في نشاط التأمين مطرد في ائساد وهوادة .

والواقع أن أغلب التوسع في التأمين على الحياة في السنين الأخيرة في بريطانيا إنما يرجع إلى التأمين الجماعي الخاص بحالات الوفاة والعجز لعمال المصانع والشركات . وقد ترتب على ذلك أن صار في أيدي شركات التأمين قدر كبير من طاقة البلاد الاستثمارية مما جعل بعض دوائر المال في بريطانيا يخشى تناقص المدخرات التي تستخدم كرؤوس أموال في المغامرات التجارية . ولكن الرد على هذه الخشية ميسور ، لأن الشركات الخاصة بالتأمين في بريطانيا

تستثمر أموالها إما بصفة مباشرة أو عن طريق مؤسسات الاقراض في تمويل الصناعة البريطانية

وحيث انه لم يتسن الحصول على الأرقام الخاصة بعامي ١٩٥٢ و ١٩٥٣ ، فقد اتضح بالرجوع إلى أرقام عام ١٩٥١ أن ٣٠ في المئة من جملة الاموال المستثمرة في شركات التأمين لحساب المعاشات وحدها يستغل في أسهم الشركات الصناعية على تفاوت أنواعها . ولما كانت منشآت التأمين مسئولة أمام عملائها الذين يحق لهم تقاضي معاشات متى آن الاوان ، فإن من مصلحة المنشآت نفسها أن تتلمس خير الوسائل لاستثمار حصيلتها من أقساط التأمين لتتمكن من الوفاء بالتزاماتها للعمال .

وعقود التأمين الخاصة بالمعاشات عقود ذات آجال طويلة بحكم الضرورة والاقساط التي تدفع اليوم إنما يراد بها شراء منافع بعد وقت طويل . ولهذا تحسب قيمة الاقساط على أساس عوامل بعيدة كل البعد عن اليقين الثابت ، مما يحتاج إلى تدقيق شديد حتى يراعى في تقدير قيمة هذه الاقساط وفاؤها بالتزامات شركات التأمين ، وعدالتها بالنسبة للعمال وأصحاب العمل . ورغبة في تحقيق هذا الهدف ، نشأ في بريطانيا أخيراً اتجاه إلى اعداد بوالص تأمين للمعاشات تستمتع بنسبة أرباح معينة ، وذلك كي تستطيع شركات التأمين رفع قيمة الاقساط المقررة على المؤمن عليهم مقابل ارتفاعهم من أرباح الشركة .

واذا كان نشاط التأمين الجماعي الخاص بالمعاشات واضحاً ملموساً في عام ١٩٥٣ ، فقد نشط كذلك التأمين الفردي على الحياة . والقصد الاول من هذا النوع من التأمين هو مجابهة احتمالات الوفاة المبكرة لذوي العائلات . وهناك طرق شتى لمنح بوالص التأمين التي تهدف إلى هذا المقصد وتجاه جميع المطالب أضف إلى ذلك أن التأمين على الحياة

ضرب من ضروب الادخار يشجعه أن الحكومة تعفى أقساط التأمين من ضرائب الدخل ، وأن التزام المؤمن عليهم بضرورة أداء أقساط التأمين في موافيتها يجعلهم ازاء ادخار اجباري . ولما كان كثير من أرباب العائلات في بريطانيا مفتقرين إلى التعود على الادخار ، فإن طواف مندوبي شركات التأمين بدورهم لجمع الاقساط حين يحل موعدها يعلمهم نزعة الادخار .

وفي الوقت عينه اتسع نشاط شركات التأمين البريطانية في ما وراء البحار ، حتى لقد بلغت جملة المبالغ الجديدة التي أمن بها في عام ١٩٥٢ من بلدان ما وراء البحار أكثر من ١٠٠ مليون جنيه استرليني ، ولم يتسن بعد معرفة أرقام عام ١٩٥٣ ولكن من غير المشكوك فيه أنها تزيد على العام السابق . ولا ريب في أن هذا النشاط يساعد على زيادة إيرادات بريطانيا من الخارج فضلاً عن أنه يشير إلى الثقة بالعقود التي نحررها بيوتات التأمين في بريطانيا . ويقول خبراء التأمين في بريطانيا ، اذ يتكهنون بما تصير عليه الحال في عام ١٩٥٤ الحالي ، أن المنافسة بين الشركات السبعين التي تباشر مهمة التأمين على الحياة ستشتد وتقوى ، وأن الاقبال على التأمين بوجه عام سيستمر محتفظاً باتجاهه الصعودي سواء كان تأميناً جماعياً خاصاً بالمعاشات ، أو تأميناً فردياً خاصاً بالحياة .

وقد أذيع أخيراً تقرير لجنة «مبارد تاكر» التي بحثت موضوع الضرائب ومدى مساهمة بالمعاشات التي تدفع للمؤمنين على حياتهم . وقد نبهت هذه اللجنة الحكومة إلى بعض أسباب النقص في التشريعات القائمة حتى تعمل على ملاقاتها حرصاً على مصلحة المتقدمين في السن والذين يعجزون عن العمل . ويبدو أن الحكومة تمل إلى إعادة النظر في هذه التشريعات بما يمكن تحقيق الغاية التي قصدها بغير الاضرار بمصلحة فئة تكدر من الشعب . م . ك . بولاد



# نظرة في تقرير اتحاد الصناعات المصرية ١٩٥٢-١٩٥٣

أصدر اتحاد الصناعات المصرية كعادته الطيبة كل عام كتابه السنوى الاخير فجاء كعادتنا به شاملا جامعا موضحا للمركز الصناعى والتجارى والزراعى لمصر توضيحا يستشف منه كل خاف وكل مقترح للاصلاح ويهمنا أن نسرد باختصار أهم ماجاء بذلك التقرير وملاحظتنا عليه .

يسرد التقرير المراكز المختلفة للصناعة والزراعة والتجارة عام ١٩٥٢ فاذا راجعنا التاريخ الذى يصدر فيه عادة تبين أن هناك فترة طويلة تمر بين انتهاء العام واصدار التقرير مما يقلل من الفائدة المرجوة منه وانا لنأمل أن يصدر التقرير مستقبلا فى فترة قريبة من انتهاء العام حتى يستكمل عناصر التأثير والتوجيه .

ثم يبدأ التقرير بسرد الظروف الشاقة التى عاصرت سنة ١٩٥٢ ثم يوضح أن الاسس التى قام عليها العهد الجديد انما تركز على رفع شأن الصناعة ثم يعود الى عبارته التقليدية فيقول « أن وجوه الضعف فى الصناعة المصرية ليست فى تكوين المصانع ووسائلها ونظمها بقدر ماهى فى الجسور التشريعى والادارى الذى تنفس فيه وفيما يجب عمله لتنقيته وتقويته بقدر ماتوجد فى التعليم الفنى وكيف يجب أن يتم والادخار وكيف يجب أن يشجع والاستثمار وما يجب أن يحاط به من رعاية ، والائتمان والملاءمة بينه وبين ظروفنا الاقتصادية الجديدة والضرائب وكيف يجب أن توضح وتقدر وتجبى » ونحن وان كنا نوافق التقرير على كل ما جاء بالشق الثانى من تلك العبارة فأننا لن نخلى الصناعة نفسها بنظمها وأساليبها وادارتها من المسئولية الاولى . فبحث مقارن بين كثير من المصانع المصرية وما يقابلها من المصانع المشابهة التى تقوم على نفس الاسس يرينا فرقا كبيرا فى تكلفة الانتاج لا لنقص فى مستويات الاجور هناك عن هنا وانما لنقص فى التنظيم والادارة وعدم اكتمال الضمير الانتاجى وقد سبق أن قدمنا على صفحات هذه المجلة بحثا مقارنا لاحدى الصناعات هنا وتكاليف الانتاج فيها مع قرينتها فى بعض الدول الخارجية وخرجنا من ذلك البحث بنتيجة مؤسفة هى

أن هناك فارقا كبيرا قد يصل الى ٢٥ فى المائة من تكاليف الانتاج هنا زيادة عن هناك لامبرأصلا لوجوده . وبعد ذلك يسرد التقرير تفاصيل الصناعات المختلفة فيبدأ الحديث من وجهة عامة موضحا اتجاه الأعمال الى الركود مفسرا ماجاء فى مقدمة التقرير التى أوردنا نصها من أسباب طورا فى التشريعات الاجتماعية السابقة لوانها والتشريعات الضرائبية المعقدة وتوجيه الاستثمارات وجهة ليست بالمثلى ومركز رأس المال فى الاقتصاد المصرى ثم يفصل أهم صناعات مصر وهى :

**١ - صناعة الغزل والنسيج وأول مراتبها الحليج :** ينظر التقرير اثر الاضطراب والحالة الشاذة التى عاصرت عام ١٩٥٢ وادت الى شل حركة التعامل فى القطن نتيجة رفع سعره بصورة مفتعلة وبالتالي أخرت حلجه وأوجدت اضطرابا فى أعمال المحالج وقد قدر انتاج القطن عام ١٩٥٢ - ١٩٥٣ بحوالى ١٣٠٠٠ ر٢١٣٠٠ قنطار محلوغ كما قدر متوسط انتاج الفدان بـ ٦٧ ر٤ قنطار مقابل ٩٦ ر٣ فى موسم ١٩٥١ - ١٩٥٢ وان كان لايقارن بمعدل سنة ١٩٤٨ ( ٦٠ ر٦ ) قنطار وقد وجه التقرير نظر وزارة الزراعة الى هبوط مستوى الاقطان المصرية وخصوصا الاشمونى بسبب السياسة المتبعة فى البذرة والتقاوى وقد اقترحت الغرفة إلغاء الرسم الذى تفرضه وزارة الزراعة على البذرة وقد تم ذلك . كما اقترحت الغرفة قصر تجارة البذرة على المحالج والبنوك والتجار المعروفين حتى لا يكون هناك تلاعب فيها .

**أما غزل القطن ونسجه :** فيوضح التقرير أن استهلاك المصانع المصرية سنة ١٩٥٢ بلغ ٢٨٦ ر٣٧٤ قنطارا مقابل ٢٠٤ ر٤٧١ قنطار عام ١٩٥١ هذا بينما زاد انتاج الغزل ٦٩٣ ر٥٥ طنا مقابل ٣٦٩ ر٥٣ طنا وهو أكبر رقم وصلت اليه مصانع الغزل المصرية الى الآن .

أما عن سوق الغزل والمنسوجات فقد كان عام ١٩٥٢ بالنسبة لها عام كساد ففى أوله ارتباك عام وفى آخره اجراءات تموينية عنيفة من تحديد أرباح لاخراج موزعى الجملة وقد

كان الطلب على الاقمشة الشتوية أكثر منه على الاقمشة الصيفية بعكس العام السابق .

وقد هبطت صادرات مصر من المنسوجات القطنية نتيجة للارزمة التى واجهت صناعة الغزل فى العالم على اثر انهيار أسعار الخامات عقب نهاية سنة ١٩٥١ وتمهل المستهلكين فى الشراء ( الاستهلاك العالمى يتراوح بين ٣٤ ألف مليون ياردة و ٤٠ ألف مليون ياردة ) ويلاحظ أن صادراتنا من المنسوجات الى ليبيا قد زادت زيادة كبيرة حتى بلغت ٣٣٩٢٥٨ كيلوجراما قيمتها ٢٢٧٧٦ ر٢٢٧ جنيها مصرى اما مع الباكستان فقد انخفضت القيمة نتيجة لقيود النقد هناك وقد دعا التقرير الحكومة للالتفات للبلاد العربية التى لا تنتج الا قدرا يسيرا من حاجاتها وكذا لتشجيع التصدير خصوصا وان الحرب الاخيرة قد اخلت من مراكز توزيع وانتاج المنسوجات فهبط مركز بعض الدول المنتجة كانجلترا وارتفع غيرها كمصر **أما المنسوجات الحريرية :** فقد عانت صعوبات أول العام لم تغلب عليها الا فى شهر يونية سنة ١٩٥٢ حين زادت الرسوم الجمركية على الاقمشة الحريرية كما توجهت المصانع لانتاج انواع جديدة وقد سرت الحكومة فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٣ على المصانع حين اباحة الدروبك والادخال المؤقت .

ويعتبر السودان أهم عملاء المصانع المصرية للحريير غير أن رقم مبيعاتنا اليه لم يزد بينما تضاعف استيراده من هذه الاصناف من تشيكوسلوفاكيا ( ٨ أضعاف ) وايطاليا وغيرها . ثم باتى غزل الصوف ونسجه فيسجل عام ١٩٥٢ ارتفاعا فى الانتاج وبالتالي هبوطا فى الواردات الاجنبية ويظهر ذلك بوضوح عقب رفع الرسوم الجمركية فى يونية من ذلك العام . **وأما صناعة الطرابيش :** فقد هبطت الى الثلثين تقريبا للاتجاهات الحديثة .

**وأما صناعة البطاطين :** فقد اتسعت حتى أصبحت تغطى كل الاستهلاك المحلى تقريبا وتطرق باب التصدير وقد بلغت قدرة المصانع المحلية مليونى قطعة تزن اربعة ملايين



كيلو بينما يقدر الاستهلاك المحلي بالنصف وأصبحت تلك الصناعة تستهلك كل خام الصوف المحلي . ثم تأتي **صناعة الألياف النباتية** : وأهمها الكتان الذي زاد تصريفه بعد فتح أسواق المانيا وهنغاريا وفنلندا وازدياد اقبال إيطاليا وبلجيكا على شرائه وتعد اسكتلندا أكبر عميل لنا في هذا الصنف .

أما المنتجات التي تعتمد على الكتان وأهمها الدوبارة والغزل فإنها تلاقى منافسة شديدة من المنتجات الإيطالية رغم تحسين الإنتاج المحلي أما عصير بذر الكتان من الزيوت فإنه يلقي منافسة قتالة من الإنتاج الخارجي بعد أن أصبحت الرسوم الجمركية لا شيء تقريبا ولا بد من إعادة النظر في الرسوم الجمركية لحماية تلك الصناعة .

أما **صناعة الجوت** فقد كانت على وشك الانهيار بسبب وفرة المخزون منه وما عمدت إليه الهند من إلغاء نظام الحصص وتخفيض ضريبة الصادرات تخفيضاً جسيماً . وقد ساعدت الحكومة صناعة الجوت بأعانتها بالمبالغ اللازمة على أن تسدد في بحر ١٠ سنوات في حالة زيادة الأرباح عن ١٠ في المائة من رأس المال .

وتبلغ القدرة الانتاجية الكاملة لشركة الجوت ثلاثة آلاف طن سنوياً أي حوالي ١٠ في المائة من مجموع الاستهلاك .

أما السينرال فقد توقف المصنع الذي ينتجه خلال العام وتقدر الطاقة الانتاجية لذلك المصنع وهو الوحيد في الشرق الأوسط بـ ٦ أطنان يومياً أما الاستهلاك المحلي فـ ١/٢ الإنتاج

أما صناعة شغل السنارة فهي مازالت في سبيل تثبيت مركزها بما يقلل تدريجياً من المستورد من الخارج .

٢ - ثم تأتي **الصناعات الغذائية** وأولها في مصر صناعة الارز التي تعاني من قلة المحصول بينما تتزايد القوة الانتاجية للمضارب وعلى ذلك فالواجب التوسع في زراعة الارز . عدم التصريح بأقامة مضارب جديدة ووضع سياسة ثابتة لزراعة وصناعة وتجارة الارز ويكفي ان انتاج الارز قد هبط من ٨٩٩٠.٠٠٠ طن سنة

١٩٤٨ الى ٣٥٠.٠٠٠ طن في سنة ١٩٥٢

ثم تأتي **صناعة الالبان** واتجاهاتها تبعث على التفاؤل فكمية البرسيم المزروع في ازدياد وكذا الفول وقد زاد عدد رؤوس الماشية التي تقدر بحوالي مليوني رأس بالقطر المصري . وقد تم في خلال فترة صيف سنة ١٩٥٢ انشاء معمل كبير بمدينة الاسكندرية ويقدر انتاجه بحوالي ١٨٠.٠٠٠ لتر لبن يوميا حالياً يزيد في المستقبل الى ٨٠.٠٠٠ لتر ، غير ان التفاؤل لا يجب أن يزيد عن حده فما زلنا في حاجة لاستيراد كميات كبيرة من الخارج ولا بد من وضع سياسة ثابتة في هذا السبيل ترمي الى تسهيل سبل نقل اللبن والتخفيف من الاعمال الملقاة على عاتق الحيوانات المدرة اللبن والعناية بصحتها وتغذيتها وابداء النصح الى الفلاحين للعناية بمواشيهم وقد صدر في عام ١٩٥٢ تشريع ينظم عملية انتاج الالبان كما سعر اللبن .

أما **صناعة المحفوظات الغذائية** ( الخضر والطماطم والفاكهة المحفوظة ) فقد أخذت الحكومة أخيراً في تخفيف الصعوبات التي تلاحقها تلك الصناعة فسمحت بأصدار كميات متفاوتة من منتجاتها فاتجه المنتجون الى زيادة انتاجهم بعد اطمئنانهم الى امكان نصريفه ويقدر رأس المال المستثمر في تلك الصناعة بمبلغ ٦٠٠ ألف جنيه والعمال المشتغلين بها حوالي ١.٠٠٠ عامل وتطالب تلك الصناعة الحكومة بعدة تسهيلات منها التوسع في زراعة الخضر وإلغاء الرسوم على الصفيح المستخدم وتوفير العملات لمشتري خامات تلك الصناعة من الخارج واعفاء اسكر المستخدم في تلك الصناعة من رسم الانتاج وتفضيل منتجاتها في تموين المدارس والجيش وتشجيع التصدير ورفع التدريب المهني عن طريق وزارة الزراعة .

أما **صناعة البصل المجفف** فان صادراتها لم تتجاوز منذ عام ١٩٤٢ ٥ في المائة ( ٩٥٨٠ طناً ) من محصول البصل الذي بلغ الصادر منه ٣٦ في المائة بينما أن مقدرة مصانع البصل المجفف تصل الى ٦٥٠.٠٠٠ طن من البصل الغض في العام . وقد أصبح البصل في المرتبة الثانية من الاهمية بعد القطن وتطلب تلك الصناعة من الحكومة منع تصدير البصل الغض

النقضة وإلغاء حصص التصدير وإدخال البصل ضمن الاتفاقيات التجارية وتدخل الحكومة لتخفيف القيود الموضوعة على هذا الصنف في الدول الاجنبية وخصوصاً الولايات المتحدة .

أما **صناعة اللحوم المحفوظة** فما زالت راكدة ولا يبدو أمامها مستقبل يشر .

وأما **صناعة الأعجنة الغذائية** فان إمكانياتها أكبر من انتاجها حيث تمنعها قيود التصدير .

أما **صناعة السكر** فقد صادفت هبوطاً في الاسعار مرده زيادة الانتاج العالمي الى ٣٧ مليون طن بزيادة ٧ ملايين طن بينما لم يساير الاستهلاك الزيادة في الانتاج للقيود التي تضعها الدول على استهلاك هذا الصنف وقد بلغ الانتاج المصري ١٨٨ ألف طن سنة ١٩٥٢ وهو مستوى منخفض اذ يبلغ استهلاك القطر المصري ٣٠٠.٠٠٠ طن سنوياً

أما **صناعة الحامى** التي تبلغ رؤوس الاموال المستثمرة فيها ٤٨٥.٠٠٠ ر. فقد زاد نشاطها الا ان زيادة سعر السكر خلال عام ١٩٥١ قد أدى الى اضعاف مركز منتجاتها في الاسواق الشرقية

أما **صناعة الحلاوة الطحينية** فقد بلغت سنة ١٩٥٢ - ٣١.٠٦٨ طناً بما يزيد عن العام السابق ويدخل في صناعتها السمسسم بنسبة النصف ٣ - ثم يأتي القسم الثالث من الصناعات وهو الصناعات الاستخراجية والمعدنية والميكانيكية والبتروولية وبيتدؤها التقرير بـ :

**المناجم والمحاجر والبتترول** وقد سجل انتاج صناعة التعدين زيادة كبيرة في المنجنيز والرصاص ونقصاً ملموساً في الملح وقد انتعشت صادرات المناجم فيما عدا الملح رغم صعوبة الحصول على الفرقعات اللازمة وارتفاع اسعارها وقد لبت الحكومة بعض طلبات صناعة التعدين بأصدار القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٢

أما **البتترول** فانتاجه في ثبات ( ٢٣٧٧.٣٠٠ ر ) متر مكعب سنة ١٩٥٢ وهذا لا يكفي القطر وعلى ذلك يستورد من الخارج ما قيمته حوالي ١٣ ( ثلاثة عشر مليوناً من الجنيهات )

وأما **الفوسفات** فانخفض نتاجه من ٤٥٠.٠٠٠ طن سنة ١٩٥١ الى

البقية على صفحة ٢٧



# تحسين أحوال العمال المستخدمين في صناعة الزيت

سادسا - نظام الترقيات والدرجات

تعمل الشركة على تبسيط وظائف المراقبين حتى تتيح فرصة أكبر للعمال السعوديين في الوصول إلى الوظائف الرئيسية ، بحيث لا تكون اللغة الانجليزية عقبة في سبيل ترقية أي عامل الا بقدر ما يتطلبه العامل لاداء عمله . ويعد نظام بمقتضاه يستطيع العامل أن يرفع شكواه إلى الرؤساء الكبار في الشركة إذا كانت له شكوى من رئيسه المباشر ، على أن يكون له الحق في الاطلاع على التقارير غير المرضية التي كتبت عنه وأن يناقشها ويرد عليها مع ضرورة عرضها عليه لتوقيعها إذا أمكن .

وتبذل الشركة غاية جهدها لتزويد مكتب العمل وفروعه بجميع البيانات والمسائل التي تتعلق بالعمال بما في ذلك تقديم التقارير الاحصائية الخاصة بشئون العمال ، وتعمل الشركة على أن تيسر للعمال الاطلاع على اجراءات الشركة وأنظمتها فيما يتعلق بشئونهم .

وعندما يتساوى الموظف السعودي مع الموظف الاجنبي في المقدرة على أداء الوظيفة ، تعطى الاولوية للموظف السعودي ، على أن يتقاضى نفس المرتب الذي يدفع لمن يماثله من الموظفين الذين يجلبون من المناطق الواقعة شرق الاطلنطي

## سابعا - المساكن

فيما يتعلق بالعمال العزاب ، تقدم لهم الشركة الماء الكافي في أحياء سكنى العمال العموميين وتستمر في تقديم الماء الساخن ، كما تقدم لهم الاثاث اللازم حسب القوائم المعمول بها في ادارة المساكن حاليا ، وتعنى باصلاحه وصونه ليبقى دائما في حالة جيدة . وتؤلف هيئة مؤقتة من الحكومة والشركة لتهيئة أحسن السبل لمنع غير العمال من السكنى في أحيائهم وللمحافظة على نظافة هذه الأحياء ووضع أسوار لها على أساس ما تقتضى به النظم السارية . ويلاحظ أن تكون حوانيت الشركة مزودة بالطعام الجيد الكافي لسد حاجة العمال ، كما تحرص الشركة على عدم الزام أحد من العمال

أذاعت الحكومة العربية السعودية بيانا على اثر زيارة جلالة الملك سعود لمناطق الزيت في الظهران ، قالت فيه ان جلالته رأس الاجتماعات التي عقدها رجال الحكومة والهيئة الملكية لرغبة في الوصول مع شركة الزيت العربية الأمريكية الى تسوية عادلة تضمن للعمال حقوقهم ومصالحهم وتعود عليهم باخير العميم .

وتقدم الشركة وسائل النقل في مدة الاجازات لموظفيها السعوديين اذا كان هذا النظام معمولا به في شركات الزيت المجاورة أو في الولايات المتحدة .

## رابعا - المستشفيات والعناية الطبية

يعالج جميع موظفي الشركة على اختلاف جنسياتهم في المبنى الصحي الجديد ابتداء من ١٨ فبراير الماضي ويقدم العلاج الطبي بالمجان إلى عمال الزيت وعائلاتهم على أجمل وجه وأطيبه وفي الحالات الاضطرارية التي تبلغ إلى الجهات الصحية ، تتخذ الشركة وسائل نقل المرضى لمسافات معقولة وتقوم الشركة بالحاق أبنية اضافية إلى المبنى الصحي الجديد يستوعب ١٠٧ أسرة في خلال العام الحالي .

وتنشيء الشركة في عام ١٩٥٥ مرافق صحية ثابتة في منطقة «بقيق» كما تدرس اللغة العربية لموظفيها الاجانب في المستشفيات لتسهيل التفاهم مع الموظفين السعوديين . وتستمر الشركة في تدريب ممرضين سعوديين ليحلوا محل الممرضين الاجانب . كما تقوم الشركة بنقل العمال المرضى والمصابين من أماكن عملهم وسكنهم إلى الأحياء الصناعية إلى المستشفيات وبالعكس ، وستعد مراكز اسعاف طبية في أحياء السكنى الصناعية

## خامسا - المدارس والتعليم

تقوم الشركة ببناء مراكز للتدريب الصناعي في الظهران وبقيق خلال العام الحالي ، وستكون هذه المباني مجهزة باللات تكييف الهواء وباللات تبريد الماء وبجميع ما تحتاج إليه من مرافق على أحدث طراز . كما تبنى مدارس لتعليم أبناء العمال حسب الحرائط والتصميمات التي تم الاتفاق عليها مع الحكومة في مناطق الدمام والخبر والثقة وراجحة ورحيمة وصفوة والقطيف والهفوف .

فامر الملك سعود بتنفيذ ما تحقق من انه سيعود بالنفع الجزيل على العمال وعلى المصلحة العامة وفقا لما يلي :

## أولا - رفع الأجور وتحسين حالة المعيشة

١ - تزداد أجور جميع الموظفين السعوديين بنسبة ٢٠ ٪ لكل من يتقاضى أجرا قدره عشرة ريالات سعودية يوميا أو أقل ، و ١٥ ٪ لكل من يتقاضى أجرا يزيد على عشرة ريالات حتى عشرين ريالا يوميا و ١٢ ٪ لكل من يتقاضى أجرا يزيد على عشرين ريالا في اليوم . وتطبق هذه الزيادة على جميع الموظفين السعوديين الذين يتقاضون أجورهم يوميا أو شهريا من جميع الدرجات ، وعلى الدرجات ذات الاجر الثابت والدرجات ذات الحدين الأدنى والأعلى . ويسرى هذا القرار من أول يناير ١٩٥٤

ب - تقوم شركة الزيت بتقديم وجبة فطور صباحية كافية للموظفين يوميا مقابل ربع ريال سعودي وذلك علاوة على وجبة الغذاء التي تقدم لهم بنفس القيمة .

ج - تباع الشركة كساء مؤلفا من قميص وبنطلون لكل عامل مرة كل ستة أشهر بنصف القيمة التي يباع بها عادة في حوانيت الشركة .

## ثانيا - وسائل النقل

تقوم الشركة بنقل جميع الموظفين الذين يقطنون خارج الأحياء الصناعية إلى محل العمل وبالعكس وتذلل جميع مصاعب الانتقال الحالية . ويسرى القرار على جميع الموظفين على اختلاف جنسياتهم .

## ثالثا - الاجازات

تمنح الشركة جميع الموظفين السعوديين اجازات مماثلة لاجازات الموظفين الاجانب الذين يجلبون من المناطق الواقعة شرق المحيط الاطلنطي .



الشركة قد قررت أن غايتها المثلى هي أن تعامل جميع الموظفين السعوديين معاملة عدل وانصاف بما يحفظ لهم حقوقهم ويصون لهم كرامتهم

كما أكد جلالتة أن رعاية شعبه هي أولى المسائل التي يحرص عليها جلالتة رغبة في أن يرقى بمواطنيه الى المكانة اللائقة بهم كشعب حي كريم

هذا وقد أمر الملك سعود بتأليف لجنة دائمة يكون مركزها الظهران تتألف من أهل الخبرة والكفاءة، ويكون عملها مراعاة تطبيق القواعد التي سبق ايرادها وتتبع كل دعوى وكل شكوى من العمال في دوائرها المختصة سواء لدى المصالح الحكومية أو لدى الشركة أو لدى مكتب العمل والعمال . ودراسة كل ما يتعلق بأحوال العمال ووسائل ترقيةهم والترفيه عنهم ورفع مستوى معيشتهم أسوة بالعمال الآخرين في جميع أنحاء العالم .

كما أمر جلالتة بأن يكون لمكتب العمل والعمال فروع في جميع مراكز منطقة الزيت لتسهيل تلقي الشكاوى وسرعة البت فيها بما يحفظ لهم حقوقهم قبل الشركة وبما يوفر عليهم المشقة في تقديم قضاياهم وتعقبها .

المقترحات الخاصة بمساعدة العمال على الحصول على الاراضى اللازمة لبناء مساكن عليها ، وايجاد أماكن صالحة لإنشاء مدن جديدة .

ثامنا - تحسينات أخرى

تهيب الشركة للعمال المياه الباردة في أماكن العمل وكذلك الحمامات الكافية . وتمتنع الشركة عن نقل عامل من عمله الى عمل من نوع آخر الا بناء على طلبه أو موافقته أو اذا اقتضت ذلك مصلحة العمل .

معاملة عدل وانصاف

وجاء في مذكرة الملك سعود ان

**بنك مصر**

البنك الذي يفتح الفرع المصري  
وعامته في الإسكندرية  
ينشئ صناعات القومية  
مؤسس شركائها الكبار

باخلاء مسكنه اثناء غيابه في اجازته أما فيما يتعلق بالمساكن الخاصة بالموظفين ذوي العائلات ، فإن الشركة تستمر في منح هؤلاء الموظفين قروضا لبناء مساكن لهم طبقا للنظام المعمول به الآن مع ملاحظة أنه قد أدخلت عليه تعديلات منها أن تتحمل الشركة ٢٠٪ من تكاليف المسكن الذي يبنيه أو يشتريه العامل بمقتضى نظام القرض المعمول به بالشركة ، وتسرى هذه القاعدة على العمال الذين سبق لهم أن بنوا أو اشتروا منازل بمقتضى نظام القرض . ومنها تمكين كل عامل اشترى أو بنى منزلا طبقا لنظام القرض ويريد أن يتخلى عن منزله من أن يسترد من الشركة ما دفعه من نقود بعد خصم ما يوازي ١٥٪ من مجموع مرتبه وعلاوة السكن كأجر للمنزل عن المدة التي ظل خلالها حائزا للمنزل . وتتخذ الحكومة السعودية من ناحيتها الاجراءات الكفيلة بتنفيذ ذلك .

ويكون للعامل الراى الاخير في اختيار الخريطة والمقاول وغير ذلك مما يتعلق بالمنازل التي تبنى طبقا لنظام القرض . وتعهدت الحكومة بدراسة

**رجال المال والاعمال والمهنيين يؤمنون بالانضاد**

**واظبوا على :**

■ قراءة ودراسة  
■ نشر اعلاناتكم

في مجلة

**الاقتصاد والمحاسبة**

بمسرها نادر النجاة - ١٤٠ شارع محمد فريد بالقاهرة

في أول ومنتصف كل شهر  
المجلة الاقتصادية العربية الأولى في الشرق  
تليفون ٧٤٧٧٣



# ميزانية أمريكا كما قدمها إلى رئيس الكونجرس

تقدم الرئيس الأمريكي دوايت ايزنهاور الى الكونجرس الأمريكي في الاسبوع الاخير من يناير الماضي بمشروع ميزانية السنة المالية التي تنتهى فى ٣٠ يونية سنة ١٩٥٥ وقد خفضت مصروفات برامج الامن الوطنى بحوالى ٣٩٠٠ مليون دولار الى ٤٤٩٠٠ مليون دولار وهو ما يعادل ٦٨ ٪ من مجموع الميزانية وهذا أهم خفض فى باب المصروفات اذ يبلغ الخفض الاجمالى ٣٠٠ مليون دولار عما كانت عليه تقديرات مصروفات عام ١٩٥١-١٩٥٤ البالغة ٧٠٩٠٠ مليون دولار ويبين الجدول المرافق تطورات الميزانية الأمريكية فى السنين المذكورة

( بملايين الدولارات الأمريكية )

العجز أو الناقص

| السنة | الايرادات | المصروفات | (-) (+) |
|-------|-----------|-----------|---------|
| ١٩١٧  | ١١٢٤      | ١٩٧٧      | - ٨٥٣   |
| ١٩١٩  | ٥١٥٢      | ١٨٥١٥     | - ١٣٣٦٣ |
| ١٩٢٥  | ٣٧٨٠      | ٣٠٦٣      | + ٧١٧   |
| ١٩٣٠  | ٤١٧٧      | ٣٤٤٠      | + ٧٣٧   |
| ١٩٣٥  | ٣٧٢٩      | ٦٥٢٠      | - ٢٧٩١  |
| ١٩٤٠  | ٥٢٦٤      | ٩١٨٢      | - ٣٩١٨  |
| ١٩٤٥  | ٤٤٧٦٢     | ٩٨٧٠٣     | - ٥٣٩٤١ |
| ١٩٥٠  | ٣٧٠٤٥     | ٤٠١٥٦     | - ٣١١١  |
| ١٩٥١  | ٤٨١٤٣     | ٤٤٦٣٣     | + ٣٥١٠  |
| ١٩٥٢  | ٦١٣٩٣     | ٦٥٤١٠     | - ٤٠١٧  |
| ١٩٥٣  | ٦٤٥٩٣     | ٧٣٩٨٢     | - ٩٣٨٩  |
| ١٩٥٤  | ٦٧٦٢٨     | ٧٠٩٠٢     | - ٣٢٧٤  |
| ١٩٥٥  | ٦٢٦٤٢     | ٦٥٥٧٠     | - ٢٩٢٨  |

ولقد اقترح الرئيس مشروعا لمدة ثلاث سنوات تستعمل فيها ما قيمته ١٠٠٠ مليون دولار من فائض الانتاج الزراعى للولايات المتحدة لتقوية اقتصاديات البلاد الصديقة .

ويقترح ايزنهاور خفض الضرائب بحيث لا يؤدي خفضها الى عوامل تضخمية وكذا زيادة الحد القانونى للدين العام اذ انه بلغ الآن ٢٧٥٠٠٠ مليون دولار وهو نهاية الحد . وبالرغم من انخفاض مخصصات البنود الرئيسية للمصروفات بحوالى ١٥ ٪ عن الميزانية السابقة الا انها أكبر بكثير من مثيلاتها فى عام ١٩٥١ وأبرز ما فيها هو تخصيص ٢٤٢٥ مليون دولار للنشاط الذرى أى بزيادة قدرها ٢٢٥ مليون دولار ، وقد طالب ايزنهاور بتعديل قانون النشاط الذرى الحالى ليسمح بزيادة اشتراك الصناعات المختلفة ، والمشروعات الخاصة فى أمريكا فى تنمية وتشجيع استعمال الطاقة الذرية لاغراض السلم أما مصروفات التخزين فسوف تقل كثيرا عما كانت عليه فى العام السابق وذلك لسببين هما اولاً ان الولايات المتحدة قد أمكنها الوصول فى هذا المضمار الى هدفها الذى كانت تصبو اليه وثانياً نظراً لهبوط الاسعار العالمية للمواد التى تحتاج اليها أمريكا . وستتناقص هذه المصروفات من ٩١٩ مليون دولار فى ١٩٥٣ الى ٧٧٠ مليون دولار فى ١٩٥٤ ، ٥٨٥ فى عام ١٩٥٥ ومن المنتظر ان يتم تخزين ما قيمته ٥٥٠٠ مليون دولار من السلع فى آخر يونية ١٩٥٥ من قيمة المواد المراد تخزينها وهى ٧٢٠٠ مليون دولار كما طالب ايزنهاور بتعديل القانون السارى الخاص بسياسة دعم المحاصيل الزراعية ليس فقط لصالح المزارعين بل أيضاً لانه يعود على الدولة بمنافع كبيرة وتقدر احتياجات نشاط هيئة الائتمان السلعى خلال العام المالى ١٩٥٥ بـ ٣٠٠٠ مليون دولار

وقد أضاف الى ذلك انه يجب المحافظة على الكيان الحربى للولايات المتحدة قويا متينا فى الداخل والخارج وذلك بتشجيع تنمية الابحاث الفنية وزيادة القوة الجوية وقد أبدى الرئيس رأيه فى الهبوط الذى حدث فى النشاط الاقتصادى خلال عام ١٩٥٣ وقال بأن يسترجع نفسه بنفسه مشيراً الى ان تقلبات الاقتصاد الأمريكى منذ انتهاء الحرب لم تكن خطيرة حتى تؤدي الى مثل ما حدث فى عام ١٩٣١ ، كما أن التعديلات التى طرأت على المخزون من السلع وكذا تنبؤات نقصان الطلب يعتبران من العوامل التى أدت الى انخفاض الانتاج فى منتصف عام ١٩٥٣ ، ويعتبر ايزنهاور ان تخفيض الضرائب اجراء مشجع ، وبالرغم من أن الثقة فى المستقبل كبيرة تؤكدها اتجاهات وول ستريت الا أن البعض يرى عدم الاسراف فى التفاؤل وأخيراً فان ايزنهاور صرح بأن حكومته لن تتوانى عن اتخاذ الاجراءات اللازمة من تعديل فى الهيكل الضريبى أو اتباع سياسة المشروعات العامة على نطاق واسع واتباع مايلزم من سياسة نقدية وائتمانية التطابق الاحوال السائدة وذلك فى الاحوال التى يبدو فيها خطر هبوط النشاط الاقتصادى وتراجع .

## سياسة البرازيل الاقتصادية

نظراً لما يسود البرازيل من تضخم يخشى أن يستفحل أمره اقترح وزير مالىتها مستر فارجاس عدة اجراءات لمحاربته والحد من استفحاله منها تأجيل القروض الجديدة التى يمنحها بنك البرازيل الى الولايات ومجلس البلديات لمدة سنة ، وعدم اعتراف الحكومة بأى عقد يبرم لتقديم خدمات أو القيام بأى عمل للمنشآت العامة أو المصالح الحكومية كما انه لا يمكن الحصول على اذن استيراد أو فتح اعتماد بالعملة الاجنبية الا بعد الرجوع الى مراقب العملة والائتمان أما بالنسبة لنقص البضائع المستوردة فليس أمام البرازيل الا أن تزيد من صادراتها وان تستورد فى حدود قيمة صادراتها ، وقد وافقت الحكومة أخيراً على برنامج يؤدي الى التوسع فى تكرير البترول



# سوق المطاط في العالم

الى ١٦٨٠٠٠٠ طن فلن تزيد الفضلة في ختام ١٩٥٤ على ٨٠ ألف طن . واذا طرأ انخفاض في الانتاج في بضعة الاشهر المقبلة ، فقد لا تتخلف فضلة

## ناقلات عربية للزيت

أذاعت وكالات الانباء أن المستر سقراط أوناسيس اليوناني المولد الارجنطيني الجنسية الذي يدير أسطولاً خاصاً من أكبر ناقلات الزيت في العالم قد عرض على حكومة الملك سعود أن ينشئ شركة اسمها « شركة ناقلات الزيت السعودية » تتولى تشغيل أسطول من الناقلات ينقل الفائض من الزيت السعودي مما لا تنقله ناقلات شركة الزيت العربية الامريكية ومما لا ينقل بواسطة أنبوب التابلين الممتد من الظهران الى ساحل البحر المتوسط وقد عرف أن الحكومة السعودية درست هذا العرض خشية أن ينطوى على تعارض مع اتفاق الامتياز الممنوح للشركة العربية الامريكية ، فلم تجد فيه تعاضداً ، ومن ثم مالت الى اقراره وقد يتم امضاؤه قريباً

والمفهوم أن الزيت العربي سينقل أولاً بالوسائل الخاصة بالشركة العربية الامريكية صاحبة الامتياز (أي بانابيب الزيت وأسطول الناقلات الخاصة) وما يفيض من زيت ، ينقل بهذا الاسطول السعودي الذي سيجمل راية المملكة العربية السعودية الى عرض البحر وفي أكبر الموانئ الاوربية ويذكر القراء أننا نادينا غير مرة في الفصول التي نشرناها في هذه المجلة بضرورة انشاء شركة عربية لناقلات الزيت لتتولى القيام بنقل زيت العراق والكويت والمملكة العربية السعودية وقطر والبحرين ، ولذلك نغبط اذ نسمع أن حكومة الملك سعود قد استجابت لهذا الرأي وقبلت عرض المستر أوناسيس

هذا وقد عرض المستر أوناسيس كذلك انشاء كلية بحرية لتخريج الضباط والمهندسين البحريين في جدة بمعدل ٥٠ ضابطاً ومهندساً في كل عام ، ليتولوا ادارة الاسطول العربي الجديد الذي يقال انه يتألف من ٣٠ الى ٤٠ ناقلة زيت حديثة ضخمة تفوق حتى الناقلات التي تستخدم الآن في نقل الزيت العربي

واكتوبر ١٩٥٣ انخفض سعر البضاعة الحاضرة للمطاط من ٢٨ ١/٢ بنس الى ١٦ بنساً للبرطل . ومنذ اكتوبر أخذ السعر يتقلب في جو من الارتياح بين ١٦ بنساً و ١٨ بنساً للبرطل . فلما حدث هذا النقص في السعر ، أغرى الولايات المتحدة على شراء نسبة كبيرة من الفائض وبالتالي زاد استهلاكها من المطاط الطبيعي بالنسبة لجملة استهلاكها من المطاط . وفي النصف الاول من عام ١٩٥٣ كانت نسبة المطاط الطبيعي الى الاستهلاك الاجمالي للمطاط في الولايات المتحدة ٣٩٦ في المئة . وفي نهاية ديسمبر ارتفعت هذه النسبة بالتدريج حتى صارت ٤٦ في المئة على الرغم من أن جملة الاستهلاك قد انخفضت في النصف الثاني من ذلك العام .

وفي عام ١٩٥٣ كله ، ارتفع استهلاك الولايات المتحدة من المطاط الطبيعي بنحو ١٠٠ ألف طن فبلغ ٥٥٣ ألف طن ، أي ما يعادل زيادة الاستهلاك في العالم كله

والتقديرات التي أعدت عن الطلب والعرض للمطاط الطبيعي في عام ١٩٥٤ تدل على أن الميزان بينهما سيكون متوازناً . ويتوقع مستصنعو المطاط الامريكيون انخفاضاً يسيراً في جملة استهلاكهم منه ، أي أن الاستهلاك ينتظر أن ينخفض من ١٣٣٤٠٠٠ رطل في عام ١٩٥٣ الى نحو ١٣٠٠٠٠ رطل في عام ١٩٥٤ ، وحتى لو وصل الحذر بنا الى حد تقدير الاستهلاك لعام ١٩٥٤ في أمريكا بنحو ١٢٦٠٠٠ رطل ، فلن يترتب على ذلك أي اضرار بالمطاط الطبيعي في العالم .

وفي خلال بضعة الاشهر المقبلة ، ينتظر زيادة استهلاك أمريكا من المطاط الطبيعي بنحو ٥٠ في المئة ثم يستقر عند هذا الرقم ، وفي هذا ما يوحى بأن استهلاك أمريكا من المطاط الطبيعي في عام ١٩٥٤ قد يرتفع الى نحو ٦٠٠ ألف طن . وكان الاستهلاك في عام ١٩٥٣ في خارج الولايات المتحدة ١٢٠٠٠ رطل ، ولا ينتظر أن يطرأ عليه تعديل كبير في خلال عام ١٩٥٤ مما يحتمل معه أن ترتفع جملة الاستهلاك في العالم من المطاط الطبيعي بمقدار ٣٥ ألف طن فتصبح ١٦٠٠٠ رطل . فاذا قدر أن الانتاج سينكمش

يلوح أن صناعة المطاط الطبيعي ستتخذ في خلال هذا العام اتجاهها يختلف عن اتجاهها في الاعوام الماضية ذلك لان أمريكا قد أشرفت على استكمال جميع حاجاتها من المطاط لأغراضها الاستراتيجية ، والمعروف أن أمريكا هي أكبر دولة مستهلكة للفائض من المطاط في الاسواق .

ثم جاء تقرير لجنة راندل الاقتصادية التي ألقتها الرئيس رايزنهاور فاعترضت اعتراضاً شديداً على الاتفاقات الخاصة بشراء السلع مما قضى على كل أمل في حفظ أسعار المطاط مستقرة في أنحاء العالم

غير أن النظرة الى أسواق المطاط يمكن أن تكون مشبعة بالتفاؤل في خلال عام ١٩٥٤ ، ومن أسباب ذلك أنه ليس هناك ما يثقل انتاج العالم الحالي من فائض تخلف عن الماضي . قدر أول الامر بنحو ٢٠٠ ألف طن ، ثم عدل في اكتوبر الى ١٦٩ ألف طن والتقديرات الأولية تدل على أن انتاج المطاط الطبيعي في العالم انخفض انخفاضاً يسيراً بنحو ٦٨٠٠٠ طن في عام ١٩٥٣ فأصبحت جملة الانتاج ١٧١٧٠٠٠ رطل ، بينما ارتفع الاستهلاك الى ١٥٦٥٠٠ رطل ، وترتب على ذلك أن الفضلة المتخلفة لا تكاد تزيد على ١٥٠ ألف طن وما هي بعبء ثقيل ، وخاصة اذا عرفنا أن أمريكا قد اشترت منها نحو ٧٠ ألف طن للأغراض الاستراتيجية واشترت بريطانيا نحو ٢٠ ألف طن . وما يتبقى وقدره ٦٠ ألف طن قد بولغ في تقديره لان المختزن عند المستهلكين من المطاط الطبيعي في عام ١٩٥٣ قد قدر باثنين وأربعين ألف طن فقط .

ولم تتبين هذه الموازنة غير المتوقعة بين العرض والطلب الا متأخرة ، ولهذا لم تفلح في وقف تناقص أسعار المطاط في خلال العام المنقضي

وقد بدأ انهيار الاسعار عندما أعلنت الحكومة الامريكية في أواخر عام ١٩٥٢ اعتزامها إعادة تشغيل مصانع المطاط الصناعي الكثيرة النفايات ثم تداعت الاسعار على اثر ما عرف من وجود فضلة وهمية في انتاج المطاط الطبيعي . فبين ديسمبر ١٩٥٢



# بتروليات

ومما يذكر أن في الولايات المتحدة قانونا يحظر على الشركات أن تؤلف في ما بينها احتكارا لسلعة ما ، ولهذا كان على الشركات الأمريكية الخمس أن تطلب من وزارة الدفاع اذنا قبل الاشتراك في هذه المفاوضات

هذا وقد أذاعت شركة الزيت الانجلوايرانية بيانا قالت فيه انها ازاء بدء المفاوضات مع الحكومة الإيرانية لتسوية نزاع الزيت ، وازاء العقبات الدولية التي تعترض سبيل عودة زيت ايران الى أسواق العالم ، قد استأنفت محادثاتها مع شركات الزيت الأخرى رغبة في حل هذه المشكلة

ومثل هذا البيان يلمح من بعيد الى احتمال انشاء اتحاد دولي يتولى تسويق زيت ايران تشترك فيه الشركات الثماني . ويبدو أن المفاوضات التي تجري الآن في طهران لتسوية نزاع الزيت ، تدور حول امكان تأليف هذا الاتحاد الدولي .

والمفهوم أن محادثات لندن يغلب عليها الطابع العملي لان الشركات المشتركة فيها تعني ببحث المشكلات الفنية في الاسواق والمقترحات التي تساعد على حلها

واذا كانت محادثات لندن تعالج مسائل التسويق ، فان محادثات طهران تعالج مسائل ادارة معامل التكرير واستئناف انتاج الزيت . ولا معدى قبل الاتفاق على هذه المسائل من معرفة نصيب شركة الزيت الانجلوايرانية من الانتاج . ويقال ان الشركة قد وافقت على تولي ٥٠ في المئة من جميع أعمال الزيت ، على الرغم من أنها قادرة على الاضطلاع بأكثر من هذا القدر . ولكن الانباء الواردة من طهران تشير الى أن يكون التوزيع كالآتي : ٥٠ في المئة من الانتاج تتولاها الشركات الأمريكية و ٤٥ في المئة تتولاها شركة الزيت الانجلوايرانية و ٥ في المئة تتولاها ايران نفسها .

وأيا كان الامر ، فلا يزال دون الاتفاق على الزيت مصاعب جمة قد تستغرق وقتا طويلا

صوامع حديثة للقمح في باكستان

تعكف حكومة باكستان على انشاء صوامع حديثة لتخزين نصف مليون طن من القمح في سائر أنحاء البلاد بحيث يتم انشاؤها قبل شهر مايو المقبل وهو موعد حلول موسم الحصاد وهي تكلف ٥٠ مليون روبية

وسيكون المعمل نفسه مؤلفا من وحدتين للتكرير احدهما وحدة كربونية والاخرى وحدة لتكسير الزيت . وهناك الى جانب ذلك مولد كهربائي ضخمة لادارة هاتين الوحدتين . وسيعهد في ادارة الاعمال الفنية في المعامل بعد انشائها الى عدد من الاستراليين يتفاوت بين ٣٠٠ و ٣٥٠ وقد شرع فعلا في تدريب الاستراليين على هذا الضرب من العمل في معامل التكرير في البحرين

أكبر ناقلة زيت في العالم

تقوم مصانع « فيكرز أرمسترونج » البريطانية بانشاء أكبر ناقلتين للزيت في العالم ، أولاهما اسمها « ويرلد جلوري » وتفرغها ١٠٠٠ رة ٤ طن والاخرى اسمها « ويرلد هارموني » وتفرغها ٣٣ ألف طن . وقد تم فعلا انزال الأولى الى اليم أما الثانية فقد أشرف العمل فيها على التمام هذا وتمضي المصانع قدما في انشاء سفينتين أخريين من ناقلات الزيت أضخم من هاتين وتقوم مصانعها في « بارو » بانشائها الآن لحساب أحد رجال السفن الأمريكيين الذي يعتزم استخدامهما في نقل الزيت من شمال اليابان .

ومن كبار عملاء هذه المصانع كل من المسترنيار كوس والمستراوناسيس والثاني هو الذي أذيع عنه أخيرا أنه اتفق مع حكومة الملك سعود آل سعود على نقل الزيت العربي بأسطوله بدلا من نقله بسفن أجنبية . ويملك المستر أونايسيس أسطولا من أكبر أساطيل الزيت في العالم

تسويق زيت ايران

عقدت في لندن أخيرا اجتماعات بين ممثلي ثماني شركات عالمية للزيت لبحث التدابير التي تتخذ اذا ما عاد زيت ايران الى الاسواق من جديد . والشركات هي : ستاندرد أويل أوف نيوجيرزي وستاندرد أويل أوف كليفورنيا ، وتكساس ، وسوكوني فاكوم ، وجلف أويل (وجميعها شركات أمريكية) وشركة الزيت الانجلوايرانية والشركة الفرنسية للبترول ، وشركة شل الهولندية الملكية .

معمل لتكرير الزيت في أستراليا

شرعت شركة تكرير الزيت الأسترالية في انشاء معمل لتكرير الزيت في منطقة كورنل بالقرب من مدينة سدني طاقته الانتاجية ٢٢ ألف برميل في اليوم .

وأخذت الشركة تشتري مايعوزها من مواد ومعدات من أستراليا وانجلترا وهولندا والولايات المتحدة وغيرها مما يكلف نحو ١٥ مليون دولار

وفي الوقت عينه أخذ المهندسون البريطانيون يعكفون على وضع التصميمات اللازمة لانشاء المعمل بعد أن اختيرت البقعة التي سينشأ عليها وهذا العمل يستغرق ٣٠٠ ألف ساعة / رجل ، أو بعبارة أخرى يحتاج الى أن يعكف عليه ١٥٠ رجلا يعملون باستمرار عاما كاملا

أما انشاء المعامل فسيحتاج الى ٥ ملايين ساعة / رجل يضاف اليها ما يتفاوت بين طاقة ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ عامل يعملون في كورنل .

ويحتاج انشاء الرصيف البحري التابع للمعمل الى ٣٠٠٠ طن من الفولاذ و ٣ آلاف طن من الاسمنت ، كما يحتاج الى كراكات تستخرج نحو مليوني ياردة مكعبة من الرمل والطين الساحليين تمهيدا لأعمال البناء

وتقدر النفقات الاجمالية لانشاء هذا المعمل - وهو الأول من نوعه في أستراليا - بخمسة وعشرين مليون جنيه أسترالي . ومن حسن الاتفاق أن الشروع في هذا العمل قد جاء في وقت كشف فيه الزيت في أستراليا بمقادير تجارية كبيرة على الساحل الشمالي الغربي ، ومن ثم سيكون من الميسور تكرير الزيت المحلي بدلا من استيراد الزيت من ينابيع الشرق الاوسط كما كان الظن قبلا .

وعند الفراغ من انشاء المرفأ أو الرصيف البحري الممتد على شاطئ البحر ، سيكون في امكان أضخم ناقلات الزيت في العالم أن ترسو عنده ، حتى وان كان الجزء المغطى من سطحها ذا عمق يبلغ ٣٤ قدما . فالمرأ عميق الغور ولا خطر من غوص الناقلات فيه



# أخبار اقتصادية

بينهم وبين حكومات تلك الولايات والحكومة المركزية وبعد أن رجعوا إلى رؤسائهم في ألمانيا استقر رأيهم نهائياً على التوصية بإنشاء مصنع الفولاذ في ولاية أوريسا

## التعاون الاقتصادي

### بين أندونيسيا وباكستان

زارت باكستان أخيراً بعثة ودية أندونيسية لدرس وسائل تعزيز العلاقات بين البلدين وإمكانات توسيع نطاق العلاقات التجارية بينهما

وأوريسا ، ودرسوا التقارير الفنية والمذكرات التي قدمتها حكومات تلك الولايات ، كما قاموا بجمع بيانات ومعلومات إضافية وتفقدوا الأماكن المختلفة التي اقترحت لتكون مقراً لهذا المصنع . وبعد إجراء مباحثات

**المساعدات العسكرية الأمريكية**  
بعد ما قررت حكومة الولايات المتحدة تقديم عون عسكري إلى باكستان أصبح عدد الحكومات التي تتلقى عوناً عسكرياً من أمريكا ٢٨ هي :  
في أوروبا : بلجيكا ولكسمبرج والدانمرك وفرنسا واليونان وهولندا والنرويج والبرتغال وأسبانيا والمملكة المتحدة ويوغوسلافيا  
في الشرق الأدنى : إيران وتركيا وأثيوبيا وباكستان

في الشرق الأقصى : جمهورية كوريا والصين (فرموزه) والفيليبين وتايلند والهند الصينية

في أمريكا اللاتينية : البرازيل وشيلي وكولمبيا وكوبا وجمهورية دومينيكا واکوادور وبيرو وأوروغواي

وستنطق الولايات المتحدة على المساعدة العسكرية في خلال السنة المالية الحالية التي تنتهي في يوم ٣٠ يونيو مبلغ ٣١٨٠ مليون دولار

## معرض لياج الصناعي

يقام في مدينة لياج البلجيكية معرض لمنتجات المناجم والمعادن والميكانيكا والكهرباء الصناعية بين يومي ٢٤ أبريل و٩ مايو من العام الحالي بإشراف المسيو كامبس رئيس جامعة لياج ورئيس اللجنة العلمية والفنية لهذا المعرض الدولي .

وسيتاح للذين يزورون هذا المعرض أن يشتركوا في الرحلات الثقافية التي تنظم لزيارة مرافق الصناعة المختلفة في بلجيكا

## مصنع للفولاذ في الهند

أذاع المستر ريدي وزير الإنتاج الهندي أن الحكومة قد قررت إنشاء مصنع للفولاذ في منطقة « روركيلا » بولاية « أوريسا » . ويكلف هذا المشروع ٧١٠ ملايين روبية . وستكون طاقة الإنتاج عند بدء اشتغال المصنع نصف مليون طن سنوياً ترتفع تدريجياً حتى تبلغ مليون طن سنوياً

وقال المستر ريدي إن الخبراء الفنيين الذين أوفدتهم شركتنا « كروب » و « ديماج » الألمانيان قد زاروا ولايات بهار وبنغال الغربية وماديا براوش

## تكثيف الماء من الهواء المشبع بالذرى

من جوها المشبع بالماء ، وهذا البرج مهياً بطريقة سهلة لا تحتاج إلى كثير من الصيانة أو من الآلات . والآلة الوحيدة التي تستخدم في تكثيف الماء العالق بالجو ، هي آلة تفريغ للهواء . يحتاج إليها التصميم الهندسي للبرج . ومن مزايا هذا المشروع مايلي :  
أولاً - أنه قليل النفقة عند إنشائه وقليل النفقة عند صيانته ولا يحتاج إلا إلى عدد قليل من الرجال الفنيين لإدارته .

ثانياً - أنه يكثف الماء العذب النقي مباشرة ، فلا حاجة إلى عزل الماء عن الملح كما هو الشأن في عملية التقطير المعروفة . ومن ثم لن تكون هناك رواسب ملحية يتعين طردها .  
ثالثاً - أن المشروع يقوم على الاستعانة بجهاز واحد لا غير .

رابعاً - أن المشروع ينتفع بالطاقة الحرارية المنبعثة من الشمس في تقطير ماء البحر ، فلا يحتم إنشاء موائد أو أفران لتقوم بغلي الماء كما هو الحال في معامل التقطير الضخمة .

ويقول صاحب هذا المشروع أنه يصلح للتنفيذ لا في المناطق المشرفة على مياه المحيطات وحدها ، بل في الفلوات والاحراش وإلى جانب البحيرات مادام الجو يكون في تلك المناطق مشبعاً بالماء .

ولا ريب في أن مثل هذا المشروع جدير بأن يلقي عناية المسؤولين ، لأنه إن تعذر خفض نسبة البخر في البحيرات ومجاري الأنهر ، فمن الميسور بمقتضى هذا المشروع اقتناص الماء المتبخر من الجو والانتفاع به في أغراض الري أو الشرب أو الصناعة أو غير ذلك من الأغراض .

يعاني بعض البلدان ، كالكويت مثلاً ، أزمة شديدة بسبب قلة موارد الماء مع شدة الحاجة إليه سواء للشرب أو لاستخدامه في الأعمال الصناعية الخاصة بتكرير الزيت . وقد فكرت الكويت أخيراً في مجابهة هذه الأزمة بمشروعين أحدهما يقضى بشق قناة للماء العذب بين شط العرب في العراق والكويت ، والآخر يقضى بإنشاء معمل ضخيم على شاطئ الخليج الفارسي يقوم بتكثيف الماء المستخرج من الخليج بوساطة عملية التقطير المعروفة وهي عملية كثيرة النفقة إذا عرف أن الماء المطلوب كبير المقدار وأن الطلب عليه سيشهد كلما توسعت الكويت في مشروعاتها الصناعية وكلما زاد عدد سكانها .

وقد اطلعنا أخيراً على مشروع قليل النفقة كثير الفائدة أعده هاو مصري وبمقتضاه يمكن تكثيف الماء من الهواء ولا سيما في المناطق التي يكون جوها مشبعاً بالماء

ويقول صاحب المشروع إن ارتفاع درجة الحرارة يصحبه عادة ارتفاع في كمية البخر في مياه الأنهر والبحيرات والبحار ، فيصبح الجو في هذه المناطق مشبعاً بالماء إلى درجة عالية . ومثل هذا الماء تذرؤه الرياح في حالات كثيرة فيتساقط مطراً في مناطق نائية ، أو قد يظل معلقاً في الهواء فترة تطول أو تقصر ثم يسقط كالندى حين تنخفض درجة الحرارة .

والمشروع يقضى ببناء برج بالقرب من الشواطئ التي يراد تكثيف الماء



# سياسة الحكومة القطنية

بكميات تزيد على محصول (١٩٥٣ - ١٩٥٤) . فأخذ المخزون من القطن في الاعوام السابقة في النقصان

## توقع نفاد كل المخزون

وصرح سيادته بأن من المرجح كثيرا أنه ان ينقضى هذا العام الا وتكون الكميات المخزونة كلها قد نفدت وتقدر هذه الكميات بنحو ثلاثة ملايين قنطار

## تضحية لصالح المزارعين

ومضى فقال : انه كان من نتيجة تحديد سعر الشراء بستين ريالاً في عام ( ١٩٥٢ - ١٩٥٣ ) في حين أن أسعار البيع كانت تقل عن هذا الثمن أن تحملت خزانة الدولة بالفعل خسارة تربو على ستة ملايين من الجنيهاً ، ولم تكن هذه الخسارة الكبيرة الا تضحية غالية تحملتها الحكومة برضاء تام لصالح المزارعين

## نظام توزيع الارباح

وقد تسبب عن هذه التضحية الكبيرة أن اضطرت الحكومة في بدء الموسم الحالي ، وعند تحديدها السعر لشراء المحصول الحالي ، أن نزلت الى ٥٠ ريالاً للاشموني ، وأوردت في المذكرة الخاصة بذلك أنه اذا انتجت عليه البيع ربها فان ثلاثة ارباع هذا الربح ستكون للمزارعين ، وأما الربع الاخير فيكون لصندوق موازنة الاسعار

## ٣ ريالات عن كل قنطار

وقال الوزير بعد ذلك بلهجة الغاؤل : « ان جميع التقديرات تدل على أن عملية البيع هذا العام ستأتي بربح يساعد على توزيع ثلاثة ريالات عن كل قنطار بيع الى التجار وسلم بالفعل الى اللجنة »

## شهادات بيع الاقطان

ثم قال : ان وزارة المالية والاقتصاد ستعلن عن النظام الذي يكفل وصول هذه الريالات الثلاثة الى المزارعين الذين نكون معهم الشهادات التي تثبت بيعهم للاقطان في الفترة الواقعة بين موسم القمح والقطن ، مع العلم أن المزارعين باعوا اقطانهم بعلاوات تتراوح بين خمسة ريالات وعشرة ريالات ، فوق سعر الحكومة ومعنى هذا ان المزارع قد باع قطن هذا الموسم في حدود ٦٠ ريالاً تقريباً

عقد الدكتور عبد الجليل العمري وزير المالية السابق مؤتمراً صحفياً ليعلم فيه ما اتخذته المؤتمر المشترك من قرارات تتعلق بسياسة مصرفيما يتعلق بالقطن . وكان أبرز ما جاء في بيانه قوله ان الحكومة قررت مشاطرة ارباح القطن مع المزارعين وانها قررت كذلك رفع أسعار القطن المصري الذي يصدر الى الخارج نظراً لاسترداده ثقة العالم مع اقبال العملاء على شرائه . وأكد الوزير أن بورصة العقود ستظل موصدة الابواب وأن الحكومة ستستمر في سياسة احتكار اصدار القطن . وفيما يلي تفصيل مقالته الدكتور العمري في مؤتمره الصحفي ، والمذكرات الاربعة الخاصة بالقطن :

## بشرى عظيمة

وقد استهل سيادته المؤتمر ببشرى طيبة لمنتجى القطن وتجاره ، وأصحاب المغازل المحلية . ووصفها بسيادته بأنها « بشرى عظيمة حقبة »

## اربع مذكرات

واذاع اربع مذكرات حملها الاستاذ ابراهيم حلمى عبد الرحمن سكرتير المؤتمر المشترك والسكرتير العام لمجلس الوزراء الى الدكتور عبد الجليل العمري عند بدء مؤتمره الصحفي وهذه المذكرات هي :

١ - مذكرة عن تحديد أسعار شراء لجنة القطن المصرية لمحصول ١٩٥٤ - ١٩٥٥

٢ - مذكرة عن تعديل سعر الاساس لبيع القطن لموسم ١٩٥٤ - ١٩٥٥

٣ - مذكرة عن توزيع ارباح القطن عن موسم ١٩٥٣ - ١٩٥٤

٤ - مذكرة بشأن ميعاد تسليم الاقطان الاشمونى والزاجورا الى لجنة القطن المصرية

وقد نشرنا هذه المذكرات فيما بعد وعقب الدكتور العمري على ما تضمنته هذه المذكرات بايضاحات استهلكتها بالاشارة الى الحالة التي كانت عليها السوق القطنية من قلق واضطراب من جراء التلاعب مما أدى الى اقفال البورصة

ثم مضى فقال : ان حكومة العهد الحاضر عندما توات الحكم ، اهتمت اهتماماً كبيراً بالمسألة القطنية ، فلما وجدت الأسعار مثار شكوى جميع المنتجين ، لم تجد مندوحة من أن تحدد السعر على أساس تكاليف الانتاج ، مع علمها أنه قد يترتب على هذا الاساس خسارة للخزانة ، ولكن

كان من الضروري عمل ذلك . بالرغم من هذه التضحية ، لا لشيء سوى الحيلولة دون انهيار في الاقتصاد العام ، وقد حددت السعر بستين ريالاً .

## نظام جديد للبيع

ثم قال : ورات الحكومة - بجانب ذلك - ان تضع نظاماً جديداً للبيع ، وقد استقر رأيها في هذا الشأن على اتباع الاسعار العالية ، ورات اكسب ثقة المشترين في السوق القطنية - وكانت هذه الثقة قد فقدت تماماً - ان تضحي بعض الشيء في سبيل ارضاء هؤلاء المشترين تمهيداً لاعادة ثقتهم المفقودة في السوق القطنية ، فحددت علاوة القطن الاشمونى - فوق القطن الامريكى - بنسبة ١٠٪ للاشمونى و ٣٠٪ للكرنك

## تخفيض نسبة العلاوة

واستطرد سيادته فقال : لكن الطلب على القطن لم يكن كما توقعت الحكومة عند جعل علاوة الاشمونى ١٠٪ ، ولهذا رأت أنه من الضروري تخفيض نسبة هذه العلاوة الى ٥٪ وقد حدث هذا التخفيض بعد مضي أكثر من شهرين على تحديد العلاوة الاولى

## زيادة صادرات القطن

ثم قال : وقد استمر العمل بهذا النظام وترتب عليه أن تمكنت البلاد من أن تصدر في عام ١٩٥٢ - ١٩٥٣ سبعة ملايين وربع مليون قنطار ويزيد هذا القدار كثيراً جداً على صادراتنا في الموسمين السابقين لذلك أى في موسمى ( ١٩٥٠ - ١٩٥١ ) و ( ١٩٥١ - ١٩٥٢ ) . وكان من نتيجة اتباع هذه السياسة القطنية أن تمكنت البلاد هذا العام من أن تصدر ، ومن أن تتعاقد للتصدير



## زيادة الاسعار للموسم القادم

واستطرد الوزير فقال « كان للتوفيق الذى لازم هذه السياسة القطنية - وحتى تطمئن الحكومة الى ان المزارع يحصل على ما يستحقه محصوله من ثمن - ان رأت الحكومة عند تحديد السعر للموسم القادم ١٩٥٤ - ١٩٥٥ ان يضمنه احتمال الربح ، ولهذا فانه تقرر زيادة سعر الاصناف المتوسطة وسعر المنسوفى ثلاثة ريالات ، وسعر الكرنك أربعة ريالات ، وبذلك تعيد الاسعار لرتبة الاساس - وهى رتبة الجود - ٥٣ ريالا للاشمونى و ٥٦ ريالا للقطن جيزة ٣٠ و ٥٨ ريالا للمنسوفى و ٦٢ ريالا للكرنك »

## المغازل المحلية

وتحدث الوزير اخيرا عن المذكرة الرابعة الخاصة بالمغازل المحلية فقال : ان المتبقى من القطن الاشمونى عبارة عن مليون و ١٤١ ألف قنطار، وتحتاج المغازل المحلية منه الى حوالى ٧٠٠ ألف قنطار ، ولما كانت علاوات الرتب التى تستعملها هذه المغازل تزداد زيادة مطردة فى بورصة مينا البصل ، فقد ربي - رغبة فى توفير الاقطان اللازمة لها - اصدار تشريع يحتم تسليم هذه الرتب التى لا تكون قد بيعت قبل ٢٠ يونيو القادم الى اللجنة ، بأسعار شراء اللجنة ، مع العلم ان معظم هذه الاصناف ممنوع تصديره

## القطن السودانى

وسئل الوزير عند نهاية المؤتمر الصحفى عن علاقة المصدرين المصريين بالقطن السودانى فقال : ان هذه العلاقة ترجع الى زمن قديم ، وهؤلاء المصدرون المصريون يشترون القطن السودانى لتصديره الى الخارج

## المذكرة الاولى

كان للتوفيق الذى حالف الحكومة فى سياستها القطنية خلال الموسم الماضى ، والذى ظهر اثره واضحا سواء من حيث استعادة ثقة عملائنا فى الخارج وبث روح الطمأنينة بينهم اكبر حافز لها على ان تنهج فى الموسم الجالى نفس السبيل الذى اختطته من قبل ، فقررت الاستمرار فى تعطيل بورصة العقود بالاسكندرية بعد ما ثبت انها فى حالة لا تسمح لها بان تؤدي مهمتها على الوجه الاكمل ،

كما فوضت لجنة القطن المصرية فى شراء ما يعرض عليها من اقطان بأسعار محددة مقدما فى اول الموسم على الا يصدر قطن للخارج او يسلم للمغازل المحلية للاستهلاك الا اذا كان مباعا من اللجنة ، وان يكون اساس سعر بيعه هو سعر القطن الأمريكى ببورصة عقود القطن بنيويورك مضافا اليه علاوة معينة

ورغبة فى ايجاد وسيلة عملية لموازنة أسعار القطن بين موسم وآخر، وأن يؤول الى زراع القطن أنفسهم نصيب من سعر البيع ، فقد صدر القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ متضمنا انشاء صندوق ذى ذمة مالية مستقلة يسمى « صندوق موازنة أسعار القطن » يرسل اليه ٢٥٪ من الربح الذى قد ينتج من عملية شراء محصول ١٩٥٣/١٩٥٤ والمواسم المقبلة لمواجهة الخسائر التى قد تنتج مستقبلا . أما الـ ٧٥٪ من صافى الارباح فترد الى منتجى القطن أنفسهم وتنفيذ ذلك فقد صدر القرار الوزارى رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٣ بتاريخ ١١ أغسطس سنة ١٩٥٣ مخولا لكل مزارع قطن باع محصوله الحق فى الحصول على شهادة رسمية تثبت الكمية التى باعها وصنفها حتى اذا ما حان وقت توزيع ربح امكن توزيعه على مزارعى القطن دون سواهم .

كما قامت الوزارة باعداد نظام يكفل لزراع القطن استعمال هذا الحق بأن طبعت الشهادات المشار اليها ووزعتها فى الوقت المناسب على صيارفة الاقاليم تمهيدا لتوزيعها على من يطلبها من زراع القطن ، الا أن الظواهر تدل على ضالة عدد زراع القطن الذين استجابوا لندائها بالحصول على هذه الشهادات رغما عن الدعاية القوية لها فى الصحف والمجلات والاذاعة ، وقد يكون مرد ذلك ماجرت عليه غالبية الزراع فى العهود الماضية من الشك فى وعود الحكومة

غير ان الحكومة مازالت عند وعدها به منه من حيث توزيع الربح الناتج على المزارعين وتتضمن مذكرة أخرى مقرر بالنسبة لهذا الربح

وقد رأت الحكومة - تلافيا لما حدث فى هذا الموسم من عدم اهتمام المزارعين فى الحصول على الشهادات التى تثبت حقهم فى الارباح - أن تعدل طريقة التصرف فى ربح عمليات شراء القطن وبيعه وذلك بأن تضمن السعر

الذى تشتري به القطن من المنتجين مقدار الربح الذى تنوى توزيعه عليهم على أن يخصص الباقي لصندوق الموازنة وادأ زاد مال الموازنة عن حد معين انفق الفائض فى مشروعات عامة يفيد منها غالبية المزارعين

وعلى الاساس السابق تعلن الحكومة ان اسعار شراء لجنة القطن المصرية لمحصول ١٩٥٤ - ١٩٥٥ تكون كما يلى لرتبة الجود :

|         |    |       |
|---------|----|-------|
| اشمونى  | ٥٣ | ريالا |
| جيزة ٣٠ | ٥٦ | »     |
| منوفى   | ٥٨ | »     |
| كرنك    | ٦٢ | »     |

## المذكرة الثانية

ليس ببعيد عن الازدهان الظروف والعوامل التى حدت بالحكومة الى تعطيل بورصة عقود القطن بالاسكندرية فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ وما استتبعه من استحداث نظام جديد لتسويق القطن قوامه الاستقرار والتبسيط ما أمكن ، ففىما يختص بالشراء عهدت الحكومة الى لجنة القطن المصرية بشراء ما يعرض عليها من اقطان بسعر محدد مقدما ، أما فيما يختص بسعر البيع فقد جعلت أساسه مرتبطا بأسعار سوق البضاعة الحاضرة بنيويورك مضافا اليها ١٠٪ للاقطان متوسطة الثيلة و ٣٠٪ للاقطان طويلة الثيلة ، تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٢ غير انه لما لاحظته الحكومة من تناقل الطلب على الاقطان متوسطة الثيلة فقد وافق مجلس الوزراء فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣ على تعديل اساس سعر بيع اقطان الحكومة بأن جعل سعر اقطان القطن الأمريكى فى بورصة العقود بنيويورك فى اليوم السابق على البيع بدلا من سعر سوق البضاعة الحاضرة كما كان قبلا ، مع تخفيض علاوة الاقطان متوسطة الثيلة الى ٥٪ بدلا من ١٠٪ والابقاء على علاوة الاقطان طويلة الثيلة

وقد لاقت هذه السياسة ترحيبا كبيرا من جانب المشتغلين بالقطن اذ ترتب عليها استقرار الاسعار وعودة الثقة الى السوق ونشاط حركة الصادر . ومنذ ذلك الحين والوزارة ماضية فى احتساب اساس سعر البيع وفقا لما اشرنا اليه آنفا .

ورغبة فى اعادة الثقة الى السوق المصرية فقد روعي عندئذ ان تكون العلاوة المقررة فوق الأمريكى منخفضة نوعا ما . وكانت الحكومة تعيد النظر



من آن لآخر كلما دعت الحاجة الى تعديل فروق رتب البضاعة الحاضرة تبعا لتقلبات الطلب في سوق القطن .

غير ان فروق الرتب زادت على سعر الاساس زيادة كبيرة ، وفتح استمرار زيادتها وتقلبها مجالا لبعض المضاربين مما ادى الى تدمير المشتغلين في سوق القطن ، ورغبة من الحكومة في تلافي ذلك ما أمكن تقترح وزارة المالية والاقتصاد بالنسبة للموسم المقبل - تعديل العلاوة التي تضاف على الأمريكي لحساب سعر اساس سعر البيع للقطن المصري بجعلها ١٢ ١١٪ / للاقطان متوسطة التيلة و ٤٠٪ / للاقطان طويلة التيلة اقرارا للواقع وللعودة بالعلاقة بين القطن المصري والأمريكي الى المستوى الطبيعي

هذا وتسمح متانة المركز الاحصائي للقطن المصري بمثل هذا التعديل

#### المذكرة الثالثة

١ - ان اشتداد الطلب الحالي على الاقطان لن يترك فضلة في نهاية هذا الموسم . وفيما يلي بيان بالمخزون لدى لجنة القطن المصري في أول سبتمبر سنة ١٩٥٣

|                |           |       |
|----------------|-----------|-------|
| كرونك          | ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ | قنطار |
| منوفي          | ٧٥ ٠٠٠    | »     |
| جيزة ٣٠        | ٢٠ ٠٠٠    | »     |
| أشموني، زاجورا | ٨٣٠ ٠٠٠   | »     |
|                | ٢ ٩٢٥ ٠٠٠ |       |

وقد بيعت اغلبية هذه الكمية ، وكاد رصيد اللجنة ان ينضب .

٢ - في العام الماضي صدر القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ متضمنا انشاء صندوق ذي ذمة مالية مستقلة يسمى «صندوق موازنة اسعار القطن» يرحل اليه ٢٥٪ من الربح الذي قد ينتج من عملية شراء محصول ٥٣-٥٤ والمواسم المقبلة ، لمواجهة الخسائر التي قد تنتج في السنوات المقبلة أما الـ ٧٥٪ فتدرد الى منتجي القطن أنفسهم . وتنفيذا لذلك قد صدر القرار الوزاري رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٣ متضمنا طريقة اثبات حق المزارع في الربح

ويقتضى توزيع الربح على النحو السابق على تسوية الحسابات النهائية لعمليات شراء القطن وبيعه . غير انه لما كانت هذه العملية تستغرق عدة شهور بعد نهاية الموسم فقد رأت الحكومة ان تقدر الربح وتوزعه دون انتظار التسوية النهائية للحسابات بحيث يصل الى ايدي المزارعين في

الشهور التي يحتاجون فيها الى نقد وهي التي تقع بين موسمي القمح والقطن

٣ - واذا استمرت الاسعار على المستوى الحالي يقدر الربح المقتضى توزيعه على المزارعين هذا العام حسب سياسة الحكومة المعلنة حوالي ٦٠ قرشا في القنطار . وستقوم الوزارة بتوزيع هذه الزيادة على المزارعين لقاء تقديم الشهادات وفقا للنظام الذي سيعمل قريبا

#### المذكرة الرابعة

اشتد الطلب على الاقطان المصرية هذا الموسم سواء اكان هذا للتصدير أو لصناعة الغزل والنسيج المحلية ، وكان من نتائج تهافت السوق على شراء الاقطان للتصدير ان خشيت الوزارة ان يقل المعروض من القطن

## الاقتصاد والمحاسبة

مجلة علمية فنية اسبوعية  
نصف صنف شهرية مؤقنا

صاحبها السيد عبد الله فكرى باظم  
رئيس التحرير أحمد عثمان  
مدير ابداء فؤاد الجمنزورى

يصرها نادى بنجاء

١٠ شارع محمد بك خريز بالقاهرة  
تليفون ٧٤٧٧٣

الاعلانات تنفذ على اربع ايام اذمة المجلة  
الاشتراكات في مصر جنيهاً ونصف جنيه  
• في سوريا ولبنان وفلسطين والمملكة  
الاردنية والعراق ٣٧٥٠ قرشا سوريا  
أو لبنانياً أو فلسطياً  
• في المملكة العربية السعودية ٣٧٥  
قرشاً صاعداً  
• في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك  
دولار ومبداً والبرصانيين ١٧ دولاراً  
• فيما عدا ذلك من انحاء العالم خمسة  
جنيهاً مصرى أو ٦/٢٠ جنيهاً انجليزياً  
• تسدد الاشتراكات في مصر والسودان نقد  
بموجب ادوات أو صولات بريرة أو شيكات  
وفي الخارج بموجب شيك على بنوك القاهرة  
أو صولة نقدية

الذى تحتاجه مصانع وزارة المالية لاتخاذ تدابير معينة بين الوقت والآخر بقصد توفير الاقطان اللازمة لهذه الصناعة من الاشمونى والزاجوراه والجيزة ٣٠ الا اذا كان قد سبق التعاقد عليها ، وكان آخر قرار لوزارة المالية فى هذا الصدد منع تصدير الاقطان الاشمونى والزاجوراه من رتبة جود + ١/٤ فأقل الا فيما سبق التعاقد عليه

ورغم ما اتخذته الوزارة من التدابير فى هذا الشأن فقد تبين ان المصانع المحلية مازالت تلاقى بعض الصعوبات فى سبيل الحصول على حاجتها من هذه الاقطان ، فأعادت بحث احتياجاتها، على ضوء المركز الاحصائي للقطن الاشمونى والزاجوراه فى الوقت الحاضر الذى يتبين فيما يلي :

|           |                                         |
|-----------|-----------------------------------------|
| ٠٠٠ ٠٨٩ ١ | المخزون فى أول الموسم (أشمونى وزاجوراه) |
| ٠٠٠ ٠٩١ ٢ | المحلوج لغاية ١٩/٢/١٩٥٤                 |
| ٠٠٠ ٠٥٦ ٣ | المخزون بالداخل لغاية ١٦/٢/١٩٥٤         |
| ٠٠٠ ٦١٩ ١ | مبيعات للتصدير لغاية ١٩/٢/١٩٥٤          |
| ٠٠٠ ٨٠٠   | استهلاك المغازل المحلية لغاية ١٩/٢/١٩٥٤ |

٠٠٠ ٤١٩ ٢

٠٠٠ ١٤١ ١ المتبقى

ولما كان المقدر لاستهلاك المصانع المحلية الاشمونى والزاجوراه فى الفترة من أول سبتمبر سنة ١٩٥٣ الى نهاية شهر اكتوبر القادم اى حين توافر الرتب اللازمة من اقطان الموسم المقبل يقدر بنحو ١٥٠٠٠٠٠ ر قنطار فانه مازال امام هذه المصانع تدبير نحو ٧٠٠٠٠٠ ر قنطار أخرى من هذه الاقطان

ويتبين من المركز الاحصائي ان الاقطان اللازمة للصناعة المحلية متوفرة الا انه قد يخشى من تناقل ورودها الى الاسواق فى المواعيد المناسبة

لذلك ترى وزارة المالية والاقتصاد استصدار تشريع بوجوب تسليم الاقطان الاشمونى والزاجوراه من رتب جود + ١/٤ فأقل الى لجنة القطن المصرية فى ميعاد غايته ٣٠ يونية سنة ١٩٥٤



## تقرير اتحاد الصياعات

### تابع المنشور على صفحة ١٧

٤٣.٠٠٠ طن سنة ١٩٥٢ وتصدر غالبية الى اليابان وايطاليا وبلجيكا والمانيا والهند وجنوب افريقيا وأهم صعوبة تلاقحها تلك الصناعة هي صعوبة النقل .

أما تلك فقد انخفض صادراته للأجارات الحكومية ومنافسة تلك الاسباني

وأما المنجنيز فبلغ انتاجه ٢٠٩١٦٤ طن سنة ١٩٥٢ مقابل ٣٦٤١٥٥ سنة ١٩٥١ صدر أغلبها الى الولايات المتحدة الامريكية واليابان وهولندا والمانيا وبلاد أخرى وبلغ الطلب المحلي ١٠٠٠ طن فقط

أما خام الرصاص والزنك فقد تضاعف انتاجه وان كان مازال اقل من الطلبات الخارجية بكثير .

أما مواد المحاجر فقد هبط انتاجها

**أما الصناعة المعدنية :** فقد سجلت

أسواقها هبوطا تدريجيا عام ١٩٥٢ بينما زادت الكمية المنتجة من اغلب المنتجات المعدنية فزاد انتاج الحديد في العالم الى ٢٢٥ مليون طن والنحاس ٢٥ مليون طن أما القصدير فظل كما هو وأما الزنك فزاد انتاجه عن استهلاكه غير ان النيكل والكوبالت والتنجستين والموليبدنم وباقي المعادن اللازمة المخاليط الحديدية فقد كانت أسوأ حظا من سابقتها .

أما في مصر فقد زاد انتاجنا من الصلب الخام والحديد فقد وصل انتاج الحديد المبروم الى ٥٠ ألف طن بينما هبط السعر . وقد أصبحت البلاد تنتج انواعا من الحديد القوي ( مقاس ٣/٨ الى ١/٤ ) يضارع المستورد كما ان مشروع الاستفادة من ركاز الحديد بمنطقة أسوان على وشك التنفيذ .

أما الزهر ومصنوعاته فهي في سبيل أن تطفئ على المستورد حيث الصناعة المصرية قد تساوت مع الخارجية وقد ازدهرت صناعة الادوات المنزلية كما نشطت صناعة شفرات الحلاقة .

وأما الانشاءات المعدنية فقد هبطت تسعا لركود السوق وحركة البناء

وتقدمت صناعة السيارات والماكينات والطلب كصناعة تجميعية وأما صناعة وبناء الوحدات الميكانيكية من سفن وصنادل وخلافه فقد هبط نشاطها ولا بد لمساعدتها من تسهيل حصولها على لوازمها من المنطقة الحرة

بدرن رسوم جمركية .

أما صناعة البناء فقد صادفها الكساد وحتى الاسمنت هبط انتاجه ١٨ في المائة ولن يرفع من شأنه الا التوسع في التصدير .

أما الزجاج فقد ارتفع انتاجه وخصوصا بعد زيادة الرسوم على الوارد منه في ٢١ يناير سنة ١٩٥٢ بينما خفضت الرسوم على خاماته ولا بد لمعالجة أزمة البناء من الاسراع بالمشروعات الحكومية فهي التي تستطيع ان تستجيب في الظروف الاقتصادية المعاصرة التي تغيرت فيها طبقة المستثمرين .

### ٤ - الصناعات الكيماوية -

صناعة الزيوت زاد المستورد عام ١٩٥٢ الى ٥٤٢٧١ طن مقابل ٢٥٨١٤ عام ١٩٥١ بينما عانت المعاصر من تراكم الزيت والبذرة لديها والسبب الرئيسي لهذا الوضع هو اساءة تقدير محصول بذرة القطن ومن ثم وضع قواعد خاطئة لاستيراد الزيوت وقد حدث نفس الارتباك في تصريف الكسب لتصميم وزارة التموين على تنظيم توزيعه بالبطاقات وستعاني مصانع الزيوت صعوبة نتيجة تخفيض مساحة القطن في السنوات الثلاث القادمة .

صناعة الصابون وقد أثر النظام الذي وضعته وزارة التموين على التناسق في الانتاج وادى الى توافر المخزون من الزيوت بأسعار مرتفعة بينما هبطت الاسعار العالمية .

أما الزيوت العطرية فقد زادت تدريجيا خلال عام ١٩٥٢ وقد كان عام ١٩٥٢ على وجه العموم عاما سيئا بالنسبة لصناعة الصابون

**صناعة الاسمدة -** زاد الانتاج العالمي على وجه العموم كما زاد في مصر من ٨٣ ألف طن سنة ١٩٥١ الى ١٠٠ ألف طن سنة ١٩٥٢ وتبلغ الطاقة الانتاجية لمصنع السويس ٢٥٠ ألف طن في السنة وينتظر أن تستكمل الطاقة حين اتمام التوسيع في معمل تكرير البترول الاميري وتقدر حاجة مصر حاليا من سماد النترات بـ ٧٥٠ ألف طن وعلى العموم يرى التقرير ان صناعة السماد أمامها مستقبل عظيم

**صناعة المبيدات الحشرية -** أهم ما حدث بالنسبة لهذه الصناعة ، ما اتفقت عليه الحكومة المصرية مع الهيئة الصحية العالمية لانشاء مصنع قدرته ٧٠٠ طن لـ د. د. ت بكفر الزيات .

### صناعة المستحضرات الصيدلانية -

سجلت هذه الصناعة تقدما محسوسا فارتفع الانتاج ورأس المال المستثمر أما صناعة مستحضرات التجميل والعطريات فلا توجد احصاءات دقيقة عنها في الوقت الحاضر .

**صناعة الكبريت -** انخفض الانتاج بنسبة ٧ في المائة وبقيت الاسعار كما هي رغما عن زيادة بعض الخامات نتيجة لزيادة الرسوم .

**الصناعات الجلدية -** عانت تلك الصناعة كسادا نتيجة لانخفاض الاستهلاك محليا وضعف التصدير وصعوبة استيراد المواد الاولية وقد استمرت المدايح في عملها مما ألزمها بتخزين كميات من منتجاتها ومن أهم المقترحات لتحسين تلك الصناعة تحسين سلخ الجلود وانشاء سوق لتجارة الجلود الخام .

### صناعة الورق والكرتون -

تلك الصناعة عند حدود العامين الماضيين رغم قلة الاستهلاك لركود الاعمال سنة ١٩٥٢ أما اسعارها فقد مالت للهبوط التدريجي عام ١٩٥٢

**صناعة السينما -** بينما زاد الانتاج في هذا النوع قلت الايرادات فقد بلغ الانتاج ٧١ فيلما فيها فيلمان يونانيان مقابل ٥٣ فيلما في العام السابق . وقد استوردت مصر ٣٨٦ فيلما مقابل ٤١٤ سنة ١٩٥١ ولم يتجاوز ايراد أكثر الافلام نجاحا في مدينة القاهرة ٨٠٠٠ جنيه مقابل ١٢٠٠٠ في العام الماضي و ١٨٠٠٠ في العام الذي يسبقه .

### صناعة الدخان والسيجار -

انخفض الاستهلاك نتيجة لرفع الرسوم الجمركية رغم تحذير غرفة صناعة هذا الصنف .

### صناعة الازرار الصدف -

ونستهلك الف طن من الصدف وتبلغ قوة انتاجها مليون قروضة في العام والاستهلاك المحلي بلغ نصف مليون قروضة في العام وأهم البلاد التي تستورد الزرار المصرية السويد وهولندا والنرويج وأمريكا ومن الممكن أن يرتفع الانتاج اذا توافرت المواد الاولية وتعد أهم البلاد المنافسة للصناعة المحلية اليابان وهونج كونج وقبرص .

هذه نظرة سريعة على التقرير وانا لنأمل كما يأمل تقرير اتحاد الصناعات المصرية أن يكون تقرير عام ١٩٥٣ - ١٩٥٤ أدعى الى الارتياح والتفاؤل

محمد صديق لهيطة



# اليابان كدولة اقتصادية بين الغرب والشرق

أن تبقى في جانب الغرب، وجب أن تتاح لها فرصة تباع فيها منتجاتها لدول الغرب . والواقع أن الحالة الاقتصادية في اليابان اليوم تعتمد في صميمها على تلك الاموال التي ينفعها الجيش الأمريكي المحتل ، ولا يمكن الاعتماد الى الابد على مثل هذا المورد

ومن ثم يتعين اتخاذ أحد أمرين : فاما أن تمكن اليابان من انتهاز فرص للتجارة مع الدول الغربية واما ان تضطر آجلا أو عاجلا الى سد الثغرة في تجارتها الخارجية باستئناف نشاطها التجاري مع البلدان الشيوعية

ويبدو ان الدول الغربية لم تظن تماما الى هذه الحقيقة ، وهي محيرة امام هذا وذاك ، واذا حدث في الغد أن عرض الشيوعيون على اليابان عروضاً تجارية مغرية بدلا من عبارات الدعاية الجوفاء ، فلا يستبعد أن تجد مثل هذه العروض استجابة طيبة من جانب كبير من الصناعات اليابانية على الرغم من القيود المفروضة على التعامل مع الصين الشيوعية

وثمة شعور يزداد نموا في اليابان وهو أنه ينبغي على هذه الامة أن تقلل الى ابعده مدى اعتمادها على المساعدات التي تتلقاها من الولايات المتحدة فالإيابان شعب أبى يري من الهوان أن يفصحى بشيء من استقلاله لدولة أخرى .

ولكن الدوائر الأمريكية بوجه خاص تقول ان أهمية اليابان للغرب أظهر من أن تحتاج الى بيان وأجلى من أن يعوزها برهان . واذا كانت اليابان ضرورية لحفظ التوازن تجاه الصين الشيوعية ، فلا معدى عن تحصينها بدروع المساعدات العسكرية الأمريكية لتكون حليفا منيعا تجاه كل توسع شيوعي في آسيا . فاذا تعذر على اليابان أن تجد سوقا في بلدان الغرب، فلن تستطيع ان توازن حسابات تجارتها الدولية بدون التعامل مع الشيوعيين . واذا أريد لليابان أن تستأنف الاضطلاع بدورها في آسيا، ذلك الدور الذي يؤهلها له مألديها من حذق واتحاد وطاقة عرفت عن الجنس الاصفر الياباني ، وجب أن تعامل

بتعين على بلادهم ان تضطلع به ازاء البقطة التي عرفتها آسيا ، هو دور تقرره لا المخاوف الناشئة من البلدان المجاورة ، بل حقائق التاريخ ودرجة الحذق والطاقة والمقدرة المدخرة في اليابان التي تؤهلها للزعامة في العالم خاصة وان عدد سكانها يجعلها في المرتبة الخامسة من دول العالم المكتظة بالسكان

واليابان اليوم اهم للغرب من وجهة النظر النفسية منها في أى وقت مضى لانها تمثل في الواقع « موطن قدم » للفلسفة السياسية للغرب في منطقة الشرق الاقصى . فاذا تعذر صون الحريات الانسانية في اليابان ، واذا لم يتسن تحقيق النمو البرلماني والاحترام الشعبى للقانون في هذه البلاد ، فمحال ان تجد هذه المبادئ والمثل منبثا لها في الشرق الاقصى . فالإيابان في هذا المقام تمثل الدولة الرائدة في القرن العشرين ، تحمل راية التقدم لنصف الكرة الشرقى .

ويرى اليابانيون من وجهة نظرهم الخاصة ان آسيا كلها قد صارت اليوم شديدة الحساسية تجاه « تدخل » الغرب في شؤونها ، ولا يسع اليابان الا أن تفكر باعتبارها دولة اسيوية ذات ثقافة اسيوية ودين اسيوى ولغة اسيوية وأسس تنتمى الى هذه القارة فالإيابان اذن ، بحكم ارتقائها ومواردها وتاريخها واحوالها ، تعد خير دولة تقوم مقام الجسر الممتد بين الشرق والغرب . وحيث ان الجنس الاصفر الياباني قد استطاع دائما ان يصون استقلاله حتى في عصر الاستعمار ، فان اليابانيين يعتقدون ان الوقت لا بد آت قريبا حين تصفى القارة الاوربية كلها الى صوت طوكيو عندما تتكلم .

وهناك أمر آخر يستخلص من موقف اليابان الحالي ، وهو أن أى تدهور صارخ في الاحوال الاقتصادية لليابان قد ينشئ على الفور مشكلة قد تكون في خطورتها معادلة لانحراف اليابان من نقيض الى نقيض في سياستها الخارجية . وفي هذا المقام أذاع المستر جون فوستر دلز وزير خارجية أمريكا الحقائق الاساسية حين قال : ان اليابان دولة تعتمد في حياتها على التجارة الخارجية ، فاذا أريد لها

أمضيت معاهدة الصلح اليابانية في سان فرانسيسكو قبل عامين مضيا ، ومنذ ذلك الوقت واليابانيون يتساءلون في كثير من الارتياح : هل تحسن بلدان أوروبا عامة وبريطانيا بوجه خاص تقدير القيمة الحقيقية لليابان ؟ وقد زادت هذه الريب زيادة ظاهرة عندما جرى نقاش برلماني عنيف في مجلس النواب البريطانى عند عقد الاتفاق التجارى بين بريطانيا واليابان .

ورجل الشارع في اليابان يعتقد ان طوكيو ينبغي ان تحصى اليوم مع واشنطن ولندن وموسكو باعتبارها العواصم الكبرى في العالم . وما ذلك لان اليابان سوق رحيبة ( وان كان ذلك وحده عاملا كبير الشأن في اقتصاد دول الغرب لان اليابان استوردت في الاحد عشر شهرا الاولى من عام ١٩٥٣ سلعاً من منطقة الاسترليني تعادل في قيمتها ضعف ما صدرته الى هذه المنطقة ) وما ذلك لان اليابان تستطيع بتعديل موقفها الدول ان تقلب ميزان القوى بين العالمين المتزاحمين في الشرق الاقصى فتشهد بذلك السبيل لجعل الشرق الاقصى كله شيوعيا ، ( والواقع ان اليابان لا تستطيع ان تغير موقفها الدولى بمثل هذه السهولة واليسر كما يظن البعض . فلو فعلت ذلك كان معناه ان تلين امام روسيا التي تعد العدو انقليدى لليابان الذى ينازعها حقها الصراح في زعامة الدول الكبرى في آسيا )

فالمنزلة العالمية الهامة لليابان تستند ، في عرف رجل الشارع الياباني الى دعائم سليمة من الاستراتيجية والعسكرية والعوامل النفسية ، وهذه دعائم يبدو ان الغرب لا يفدورها تمام التقدير . فمن الناحيتين الاستراتيجية والعسكرية والعوامل اليابان على طول الخط على الصين الشيوعية باعتبارها دولة عسكرية . ذلك ان الدولة الشرقية الوحيدة التي تدين لها الطاقة البشرية والآلة والدراية الفنية اللازمة لصون ميزان القوى بين شرق آسيا الشيوعي وغرب

الشيوعي ، هي اليابان ويعتقد اليابانيون ان الدور الذى



# أرغام واحصاءات

## تجارة مصر وباكستان

كان من المأمول أن ينجح الاتفاق التجاري الذي عقد بين مصر وباكستان في توثيق عرى التبادل التجاري بين البلدين ولكن يبدو أن عقبات كثيرة قامت في هذا السبيل خلال عام ١٩٥٣ ولكننا نرجو أن يكون الحال أحسن كثيرا عام ١٩٥٤ . ويبدو أن محاولة التضييق من العجز في الميزان التجاري جاءت عن طريق خفض كبير في الاستيراد من مصر وبذلك هبطت التجارة بين مصر وباكستان إلى مستوى منخفض لم يكن هو المقصود على الإطلاق

وكان زيت بذرة القطن أهم وارداتنا من باكستان بما قيمته ١٢٩ ألف جنيه يليه الجوت الخام ١٠٥ آلاف جنيه ( ١٢٥ ألفا ) ثم المشمش المجفف ١٧ ألفا ( ١١ ألفا ) وأدوات الألعاب الرياضية ٥ آلاف جنيه

أما في ناحية الصادرات فقد انخفضت مشتريات باكستان من غزل القطن المصري بشكل ذريع إذ بعد أن بلغت ١٦ مليون جنيه عام ١٩٥٢ لم تتجاوز ١٨٢ ألفا عام ١٩٥٣ ،

وارتفعت مشتريات باكستان من القطن الخام قليلا إلى ٢٤١ ألف جنيه مقابل ١٨٥ ألف جنيه وانخفضت مشترياتها من البصل المجفف إلى ٧ آلاف جنيه مقابل ١٣ ألفا

ويرجى أن يكون لتنفيذ توسيع مصنع الجوت المصري بالاشتراك مع بعض رجال الأعمال الباكستانيين أثره في زيادة مشتريات مصر من الجوت الباكستاني وأن يقابل ذلك نشاط من جانب باكستان في شرائها من مصر .

### تحديد الاسعار في فرنسا : قرر

مجلس الوزراء الفرنسي تحديد حد أعلى للأسعار فأصبح بذلك ارتفاعها عما كانت عليه في ٨ فبراير الماضي عملا غير مشروع وقد اتخذ هذا القرار لمنع أي ارتفاع قد يؤدي إليه ما حدث من رفع أجور بعض فئات العمال وكانت السلطات تخشى بالذات اتجاه ارتفاع الاسعار في المنسوجات والصناعات الأخرى التي تتحمل فيها المصانع اعباء كبيرة من جراء رفع أجور بعض فئات العمال

### أسعار الذهب

| ٢/٢٣  | ٢/١٢  | ١/٢١  |
|-------|-------|-------|
| ٣٨٥   | ٣٨٥   | ٣٨٥   |
| ٣٠٩٢٥ | ٣٠٨٧٥ | ٣٠٤٧٥ |
| ٦٢٢٥  | ٦٢٠٠  | ٦١٧٥  |
| ٤٧٤   | ٤٧٥   | ٤٧٧   |

### الجنيه صور الملك

القاهرة  
بيروت  
ميلانو  
بروكسل

### أسعار الجنيه المصري

| ٢/٢٤  | ٢/٢٠  | ٢/١٨    |
|-------|-------|---------|
| ٥ ٣/٨ | ٥ ٣/٨ | ٥ ١٥/٣٢ |
| ٧ ١/٢ | ٨ ١/٤ | ٨ ٣/٨   |
| ٣٧٦٥  | ٣٧٥٧٥ | ٣٧٦٧٥   |

| ١/٢٠  | حسابات حق الاستيراد           |
|-------|-------------------------------|
| ٥ ٣/٨ | علاوة الجنيه الاسترليني (٠/٠) |
| ٩ ٥/٨ | علاوة الدولار (٠/٠)           |
| ٣٧٨٠٠ | سعر الدولار بالقرش            |

### انتاج الزيت السعودي

#### في يناير ١٩٥٤

بلغ انتاج الزيت الخام السعودي في شهر يناير الماضي ٢٨٩٧٤١١٢ برميلا بمعدل ٩٣٤٦٤٩ برميلا في اليوم .

وبلغ انتاج الزيت الذي كرز في معامل رأس تنورة في الشهر نفسه ٧٦٢٤٠٨٠ برميلا بمعدل ٢٤٥٩٣٨ برميلا في اليوم

### انتاج الذهب الروسي : من المعروف

أن روسيا باغت في ديسمبر الماضي كميات كبيرة من الذهب في لندن وقد أثار هذا الامر مسألة انتاج الذهب في روسيا وقد قدر مكتب الولايات المتحدة لشئون المناجم انتاج الذهب الروسي في عام ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ بـ ٧ مليون أوقية مقابل ٨ مليون أوقية في عام ١٩٥٠ ، ٩٥ مليون أوقية في عام ١٩٥١ وكذلك في عام ١٩٥٢ ، وهذا بالمقارنة بانتاج يتراوح بين ٢٣ مليون و ٢٥ مليون أوقية للعالم بخلاف الاتحاد السوفيتي منها ١١ مليون أوقية تنتجها جنوب افريقيا

ولكن بنك التسويات الدولية في تقريره السنوي لعام ١٩٤٩ - ٥٠ يهبط بتقدير انتاج الذهب في روسيا إلى ٤ ملايين أوقية فقط . فاذا صح تقدير مكتب الولايات المتحدة لشئون المناجم كان معنى ذلك ان انتاج روسيا من الذهب سيظل ثابتا حول تسعة ملايين أوقية وهو ما يزيد عن ربع انتاج العالم ومن الجدير بالذكر ان روسيا لم تنشر أية احصاءات رسمية عن انتاجها من الذهب طوال ربع القرن الأخير

كحليف للعالم الحر ، ووجب ان تستمتع بالكرامة التي تصاحب هذه المنزلة الرفيعة

وان محاولة انكار فضل الغرب على اليابان لتعد محاولة عجيبة وخطيرة، في آن . فمنذ ما أخذت اليابان على عاتقها مهمة النهوض بثورتها الصناعية في وقت قصير وجيز ، لم يكن لها من مستقبل الا باستغلال موقفها كدولة تجارية ذات علاقات ودية وثيقة مع بلدان تجارية أخرى . ولكن لما قررت اليابان ان تستقل بأمورها وتسير في طريق منفرد ، كان مآلها التعرض لانهايار قومي عام .

ومن ثم يتعين على اليابان اليوم أن تعترف بأن حياتها الاقتصادية إنما تعتمد على البلدان الأخرى وعلى التعاون مع هذه البلدان ومراعاة وجهة نظرهما، وإذا أغفلت اليابان هذه الحقيقة ، فقد تمهد السبيل أمام كارثة جديدة تصيبها

هذا من ناحية

ومن ناحية أخرى ينبغي على دول الغرب ان تدرك أن عبء اليابان ثقل بسبب كثرة عدد سكانها ( ٨٨ مليون نسمة ) وهي لذلك في حاجة دائمة إلى العون والتجارة ، كما ان مقياس السلامة والاطمئنان في اليابان هو مدى قدرتها على مقاومة كل اغراء أو وعيد من جانب الشيوعيين .

فاذا عرف الغرب هذه الحقيقة ، تعين عليه ان يقرنها بأن اليابان لا تجد من بريطانيا ولا من دول الغرب من الاهتمام والعناية والتقدير ما هي أهل له .



# شركة مصر للغزل والنسيج

مركزها الرئيسى : القاهرة

مصانفها بالجملة الكبرى

مؤسسة مصر الكبرى

تأسست فى ١٩٢٧ سنة

تشغل مصانفها ومرافقها : مليون متر مربع  
تستهلك من القطن : نصف مليون قنطار سنوياً  
تنتج من المنسوجات القطنية : مائة مليون متر سنوياً  
وتنتج من خيوط الغزل : عشرين مليون كيلوجرام سنوياً  
يكفى انتاجها من القماش القطنية : ٥٠ ٪ من سكان مصر  
تغزل وتنسج وتبيض وتطبع : القطن المصرى  
وتستخدم فى هذه العمليات : أحدث الآلات  
التي جددت تجديداً كاملاً بعد الحرب

يعمل فى مصانفها : ثمانية عشر ألف عامل  
خصصت لسكانهم مدينة : نموذجية تكلفت نحو مليون جنيه  
وتقيم لهم الآن مرافق : صحية ورياضية وثقافية  
تضم استاد من اكبر الملاعب وحمامات للسباحة ونواد ومطاعم  
ومبانى ثقافية تكلفت مليون ونصف مليون جنيه





# شركة مصر للتأمين

أرباحها أنت مصدرها وهي تعود إليك

التأمين مع الاشتراك في الأرباح

بوليصة التأمين على الحياة التي كفلت للمواطنين كل مزايا الضمان  
وأناحت لهم استثمار أموالهم في أحدث العمارات وأفخمها

المركز الرئيسي ٤٣ شارع قصر النيل بالقاهرة تليفون ٧٩٧٩٧

م. م. ١٤ القاهرة



حافظوا على:

أموالكم  
ومجوهراتكم  
ومستنداتكم



من  
الرفقة والحرب والاضيع  
في الليل والنهار

بإبراء خزائن أمينة تحمي من العبث بها  
أو فقدانها، وتصبح في أمان بفضل خزائن

# بنك مصر

ادخل بنك مصر نظام الإبراع الليلي فائداً «الخزائن الليلية»  
لحفظ النقود والمقتنيات الثمينة في غير أوقات العمل ودون إهدار النقود

القاهرة : المركز الرئيسي : شارع محمد بك فريد  
الاسكندرية : فرع بنك مصر : شارع طلعت حرب

نظام خاص للإبراع في الليل بعد قضاء السهرات، أو لأي سبب مفاجئ

لكافة الاستعلامات : خابروا المركز الرئيسي بالقاهرة والاسكندرية















